

حاشية الجمال على شرح المنهج

للعالم العلامة الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج
لشيخ الاسلام زكريا الانصاري
رحمهما الله تعالى

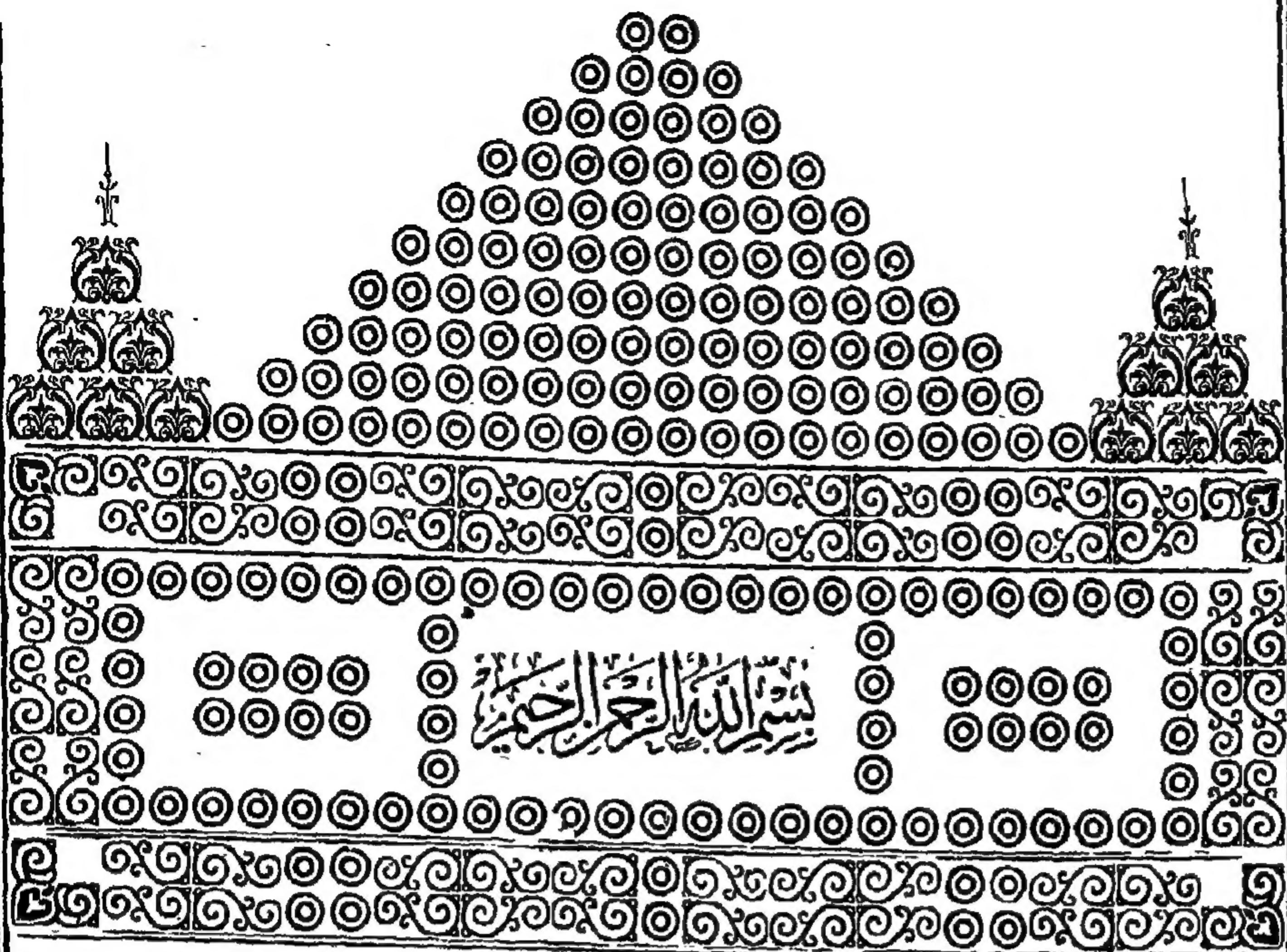
(وبالهامش الشرح المذكور)

الجزء الثاني

(رُوجعت على عدة نسخ صحيحة بمعرفة لجنة من العلماء)

بطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شوارع نخج علي بستان
لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى طه في محمدي
ساحة المكتبة التجارية الكبرى بستان



(باب صلاة الجمعة)

(باب صلاة الجمعة)

اي من حيث تميزها عن غيرها باشتراط امور لصحتها واخر للزومها وكيفية لادائها وتوابع
لذلك كما سياتى وهي افضل الصلوات ويرمى افضل ايام الاسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس
يعتق الله فيه ستمائة الف عتيق من النار من مات فيه او في ليلته كتب الله له اجر شهيد ووقى فتنة
القبر وفرضت بمكة ولم تقم بها لفقد العدد او لان شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم
مستخفيا وأول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة في اربعين رجلا بقرية على ميل
من المدينة اه شمر وفي عش عليه مانعه قال في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وكانوا في
الجاهلية يسمون الجمعة يوم العروبة والاحد اول والاثنين اهون والثلاثاء جبارا والاربعاء دبارا
والخميس مؤنسا والسبت شيارا قال الشاعر

أومل ان اعيش وان يومي ه باول او باهون او جبارا

او التالي جبار فان افته ه فؤنس او عروبة او شيارا

وقال في القاموس ألا هو اسم لرجل واسم يوم الاثنين وفيه ايضا اهود كاحد يوم الاثنين وفيه
ايضا اوهد كذلك وجبار كغراب يوم الثلاثاء ويكسر وفيه ايضا دبار كغراب وكتاب يوم
الاربعاء وفي كتاب الدين ليلته وفيه ايضا شيار ككتاب يوم السبت جمعة اشير وشير وشير
بالكسر وفيه وعروبة وباللام يرم الجمعة اه وهي من خصائص هذه الامة وقوله بقرية على ميل
من المدينة واسمها تقيع الخضمات انتهى بالحرف وتقيع بفتح النون وكسر القاف والخضمات
بفتح الخاء والضاد المعجمتين وآخره مثلثة قرية لبني بياضة بطن من الانصار اه من شرح
العباب للشارح وفي المصباح وغيره الخضمات بالمشاة الفرقية آخره اه شيخنا ح ف

وفي البر ماوى ما نصه الخصيات بخاء مجة مة ووجه فضاء مجة مكسور فم فالف وأخرة فوقة اهو هي
صلاة اصلية تامة على قدر المة صورة وقيل ظهر مة صورة وسميت بذلك لاجتماع الناس لها ولما جمع فيها
من الخيرات او يجمع خاق ادم صلى الله عليه وسلم في اخر ساعة من يومها او لاجتماعه بحوا في عرفة فيها اول لانه
جامعها فيها او لغير ذلك اه قل على الجلال وكان يقال ليوم في الجاهلية يوم العروبة اى بين المظلم
وهو افضل ايام الاسبوع وروى البيهقي ان يومها افضل الايام وادظم عند الله من يوم الفطر والاضحى
وذهب الامام احمد الى انه افضل من يوم عرفة اهل واماء عندنا في يوم عرفة افضل من يوم الجمعة وليلتها
اى الجمعة افضل ليالى الاسبوع كما ان يومها افضل ايام ليلة القدر وانزل من ليلتها وليلة الاسراء في حقه
صلى الله عليه وسلم انزل من يوم القدر لرؤيته ذاته تعالى بين بصره واما في حقه فليلة القدر انزل منها ليلة
مولده عليه الصلاة والسلام افضل من اللاتين والمراد ليلة الاسراء وليلة المولد اللاتين المعينتان لا نظائرهما
من كل سنة اه شيخنا ح (قوله بضم الميم) وهو افصح وهو لغة اهل الحجاز وفتحها لغة بني تميم واسكانها لغة
عقيل وقرأ بها الاعمش والجمع جمع وجمعات مثل غرف وغرفات وجمع الناس بالثديد يشهدوا الجمعة كما يقال
عيدوا واشهدوا العيد اه ع ش على م وهذه اللغات الاربع انما هي اذ لم يستعمل هذا اللفظ في الاسبوع فان
استعمل فيه كقوله صمت جمعة اى اسبوعا من سكون الميم اه شيخنا ح ف في ع ش على م واما
الجمعة بسكون الميم فاسم لايام الاسبوع واولها السبت اه ه باح وعليا فاسكون شترك بين يوم الجمعة
وايام الاسبوع اه (قوله تعين) اى تجب علينا (قوله يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة الخ) وجه
الدلالة من الآية ان المراد بالذكر فيها الصلاة ويلزم من وجوب السعى اليها وجوبها وسميت الصلاة ذكرا
لاشتمالها عليه من باب تسمية الشيء باسم جزئه اه شيخنا وعبارة شمر فاسعوا الى ذكر الله وهو الصلاة
وقيل الخطبة فامر بالسعى وظاهر الوجوب واذا وجب السعى وجب ما يسعى اليه ولا نهى على البيع
وهو مباح ولا ينهى عن فعل المباح الا لفعل الواجب اه قال شيخنا الشبراوى قد استدلل المصنف
على وجوبها بالآية والحديثين بعدها ولم يقتصر على الآية لانها ليست صريحة في الجمعة اذ وجوب السعى
في يومها شامل لنحو العصر وأيضا الذكر ليس صريحا في خصوص الصلاة فاحتاج لذكر الحديثين
بعدها ولم يكتف بالحديث الاول منهما لجواز ان يكون الوجوب فيه بمعنى المناكدة فعله كما في قوله
غسل الجمعة واجب على كل محتلم وذكر الحديث الثاني لان الاول شامل للمسلم والحر والعبد فذكره
تخصيص لما قبله اه برماوى (قوله الا اربعة) ان نصب فذاك وإن رفع فعلى تأويل الكلام بالنفى كانه
قيل لا يترك الجمعة مسلم في جماعة الا اربعة اه سم اه ع ش وقوله ان نصب فذاك اى فذاك ظاهر لانه
مستثنى من كلام تام موجب وحيث ان نصب قوله عبد مملوك الخ فهو على البدل وان رفع فهو
خير مبتدأ محذوف تقديره أحدها عبد مملوك الخ وقوله فعلى تأويل الكلام بالنفى أو على أن الا بمعنى
لكن واربعة مبتدأ موصوف بمحذوف مفهوم من السياق اى من المسلمين والخبر محذوف اى
لا يجب عليهم وعبد مملوك الخ بدل اه شوبرى بايضاح فيندفع الاشكال والغرض من تأويل الرفع
بما ذكر رفع الاشكال وهو رته ان هذا الكلام تام موجب وما كان كذلك يجب فيه نصب المستثنى
فما وجه تصحيح الرفع هنا هذا وفي شمر مائة معنى أن نصب بعد الكلام ان تمام الموجب ليس متفقا عليه
ونص عبارة وقال ابو الحسن بن عرفة وقال كان الكلام الذى قبل الا ووجبا جاز في الاسم الواقع بعد الا
وجها ان افصحهما النصب على الاستثناء والاخر ان يجعله مع الاتباع للاسم الذى قبله فتقول قام القوم الا
زيدا بنصبه ورفعه وعليه تحمل قراءة من قرأ فشرخوا منه الا قليل منهم بالرفع وفي صحيح البخارى فلما
تفرقوا كلهم احرمو الا ابو قتادة والله أعلم وقال ابن جنى في شرح اللمع ويجوز أن يجعل الا صفة ويكون
الاسم الذى بعد الا معربا بعراب ما قبلها تقول قام القوم الا زيد ورايت القوم الا زيد ومررت بالقوم

بضم الميم وسكونها وفتحها
وحكى كسرهما (تعين)
والاصل في تعيينها آية
يا أيها الذين آمنوا اذا نودى
للصلاة وأخبار صحيحة
كخبر رواح الجمعة واجب
على كل محتلم وخبر الجمعة
حق واجب على كل مسلم
جماعة الا اربعة عبد مملوك

إلا زيد فرب ما بعد إلا بأعراب ما قبلها لأن الصفة تتبع الموصوف وكان القياس أن يكون الأعراب على
 إلا ولا كن إلا حرف لا يمكن أعرابه فنقل أعرابه إلى ما بعده لا ترى أن غير لما كانت اسما ظاهرا لأعراب
 فيها إذا كانت صفة تقول قام القوم غير زيد ورايت القوم غير زيد ومررت بالقوم غير زيداه على أنه نقل
 عن الصدر الأول أنهم كانوا يكتبون المنصوب ببيتة المرفوع لأن ما بعد إلا منه منصوب بها أو أنه خبر
 مبتدأ محذوف اه وعبرة البرماوى قوله إلا أربعة كذا في النسخ بصورة المرفوع وهى رواية ابن الأثير
 وقد يشكك ذلك بأن المذكور عطف بيان الأربعة وهو منصوب لأنه استثناء من وجوب ويجاب بأنها
 منصوبة لا مرفوعة وكانت عادة المتقدمين أن يكتبوا المنصوب بغير ألف ويكتبوا عاية تنون المنصوب
 كما ذكره النووي في مواضع تشبه هذا قال الجلال السيوطى ورايتنا في كتب المتقدمين المتعمدة وفي
 خط الزهرى في مختصر المستدر كوعلى تقدير أن تكون مرفوعة تعرب خبر المبتدأ محذوف أى هى لا عطف
 بيان انتهت (قوله أو امرأة) أو بمعنى الواو ولعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على الأربعة لكونهم
 كانوا موجودين إذ ذاك ويقاس عليهم غيرهم من يأتى اه ع ش على مر (قوله ومعلوم أنهار كعتان) أى
 فلذا لم يصرح به المصنف وعلمه من الدين بالضرورة اه ع ش وكان حكمة تخفيف عددها ما يسبقها من مشقة
 الاجتماع المشترط لصحتها وتحتم الحضور وسماع الخطيبين على أنه قيل انهما ثابتان من باب الركعتين
 الآخرين اه حيج والجديدان الجمعة ليست ظهرا وإن كان وقتها وقته تتدارك به صلاة مستقلة لأنه
 لا يغنى عنها لقول عمر رضى الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من
 أفترى رواه أحمد وغيره وقال فى المجموع أنه حسن والقديم أنها ظاهرة بصورة اه ش م وهذا أى قول
 الشارح ومعلوم الخ جواب عن سؤال مقدّر تقديره الحكم على الشئ فرع عن قصوره وحكمه على الجمعة
 بأنها فرض حكم على مجهول والحكم عليه باطل فإشار إلى جواب ذلك بأن هذا الأمر فيه الحكم على معلوم
 لا على مجهول لأن الأمر المعلوم لا يتوقف الأمر فيه على ذكره وهى كغيرها من الخمس فى الأركان والشروط
 والآداب اه برماوى (قوله على حر ذكر) شمل ذلك أجير العين حيث أمن فساد العمل فى غيبته كما هو
 الظاهر لخبر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة اه ش م وقوله شمل ذلك أجير العين ومعلوم
 أن الأجرة متى اطلقت انصرفت للصحيحة وأما ما جرت به العادة من إحضار الخبز لمن يخبره ويعطى
 ما جرت به العادة من الأجرة فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب حضور الجمعة وأن أدى إلى تلفه مالم
 يكرهه صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يعصى وينبغي أنه لو تعدى ووضع يده عليه وكان لو تركه وذهب
 إلى الجمعة تلف كان ذلك عذرا وإن اثم باصل اشتغاله به على وجه يؤذى إلى تلفه لو ذهب إلى الجمعة ومثله فى
 ذلك بقية العملة كالنجار والبنام ونحوهما وظاهر إطلاقه كحج أنه لم يفسد عمله يجب عليه الحضور وإن
 زاد منه على زمن صلاته بمحل عمله ولو طال وغبارة الأيعاب والمعتمد أن الأجرة ليست عذرا فى الجمعة
 فقد ذكر الشيخان فى بابها أنه يستثنى من زمنها من الصلاة والطهارة والصلاة الراتبة والمكتوبة ولو جمعة
 وبحث الأذرعى أنه لا يلزم المستاجر تمكينه من الذهاب إلى المسجد للجماعة فى غير الجمعة قال ولا شك فيه
 عند بعده أو كون إمامه يطيل الصلاة اه بحروقه وعليه فيفرق بين الجمعة والجماعة بأن الجماعة صفة
 تابعة وتتكرر فاشترط لا غتفارها أن لا يطول زمنها رعاية لحق المسناجر واكتفى لتفريغ الذمة
 بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تسقط وإن طال زمنها لأن سقوطها يفوت الصلاة بلا بدل اه ع ش
 (قوله بلا عذر ترك الجماعة) هل الأعذار مسقطات للوجوب أو موجبات للترك خلاف وقضية كلام
 القمولى ترجيح الأول اه لإيعاب أى بمعنى أن الأعذار مسقطات للوجوب أى مانعة من تعاقب
 الوجوب بالمعذور اه شوبرى (قوله مقيم بمحل جمعة) أى وإن لم يبلغه صوت المنادى كما يدل عليه
 إطلاقه والتقيد فيما بعده اه سم (قوله تاسيا به صلى الله عليه وسلم) دليل لقوله مقيم الخ وما قبله تقدم دليله اه
 شوبرى (قوله أو بمستوى) معطوف على بمحل جمعة وقوله بلغه أى المقيم بالمستوى وقوله فيه

أو امرأة أو وصى أو مريض
 ومعلوم أنهار كعتان (على
 مسلم) مكلف كما علم ذلك
 من كتاب الصلاة (حر
 ذكر بلا عذر ترك الجماعة
 مقيم بمحل جمعة) تاسيا
 به صلى الله عليه وسلم أو بالخلفاء بعده
 (أو بمستوى)

متعاقب يبلغ وفادله صوت ومعدل حال من المقيم وقوله في هدوء متعاقب أيضا يبلغ وقوله يليه أي يلي المستوى وقوله أو مسافر معطوف على انقيم بقسميه والحاصل انها تجب على مقيم به ورتبه وعلى المسافر المستوى من محلهما أي خرج من محلهما إلى ذلك المستوى وتجب أيضا على المسافر لمصيبة اه شيخنا (قوله) بلغه فيه صوت) أي وعلم انه نداء جمعة وان لم يميز كلمات الاذان والمراد انه كان بحيث يبلغه الصوت المذكور وان لم يبلغه بالفعل لما منع أوله عدم الاصغاء اليه اه من الحاي وفي قول على الجلال قوله حال أي معتدل وكونه بالاذان ليس قيد ارلو سمع النداء من بلدين لحظ ورالأكثر منهما جادة أولى فان استويا فالأولى مراعاة الاقرب كظاير في الجماعة ويحتمل مراعاة الابعد لكثرة الاجر اه شمر (قوله) أي سكون للاصوات والرياح) اعتبر هدو الاصوات لانها تمنع من بلوغ الاذان واعتبر هدو الرياح لانها تارة تعين عليه وتارة تمنع منه اه حل (قوله) من طرف محلهما الذي يليه (لعل ضابطه ما تصح الجمعة فيه قال ابن الرفعة وسكتوا عن الموضع الذي يقف فيه المستمع والظاهر انه موضع اقامته فنسمع من موضع اقامته وجبت عليه والا فلا اه اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله) او مسافر له من محلهما) أي وسمع النداء من ذلك المحل فيجب ان يعود اليه لا ان سمعه من محل آخر اه حل وقوله فيجب ان يعود اليه ليس بلازم بل له ان يفعله في أي محل كان فلو قال فيجب عليه حضورها لكان أولى (قوله) أي المستوى) يؤخذ من ذلك عدم الوجوب على الحصادين اذا خرجوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون منه نداء محلهما الذي خرجوا منه وان سمعوه من محل آخر لان السفر هنا يشمل القصير ايضا وكذا ان سمعوا الكنخافوا على انفسهم او ما لهم وكذا ان خرجوا بعد الفجر وسمعوا او لم يسمعوا ان خافوا على ما ذكر اه برماوى (قوله) كما علم ذلك من الباب قبله) أي من قوله فلا قصر كغيره من سائر الرخص لعاص به اه شيخنا (قوله) لخبر أبي داود (الح) دليل على المقيم بالمستوى والمسافر له واستدل على المسافر سفره معصية بالدليل العقلي وعلى المقيم بمحلهما بالناسي (قوله) ولا على صبي) ويجب امره بها كغيرها من بقية الصلوات كما مر ويستحب لما لك القن ان ياذن له في حضورها ويستحب له يجوز في نذاتها مع ان الفتنة ايضا في حضورها كما علم بممار اول الجماعة ويستحب ايضا للمريض اطاقه وضابطه ان يلحقه بحضورها مشقة كشقة مشية في المطر ونحوه اه شمر وقوله ولعجوز في بذاتها أي حيث اذن زوجها أو كانت خلية ومفهومه انه يكره الحضور للشابة ولو في ثياب بذاتها اه ع ش عليه (قوله) وسكران) نعم إن أفاق قبل فواتها لزمه فعلها وكذا المجنون والمغمى عليه اه برماوى (قوله) وإن لزم الثلاثة الأخيرة عند التعدي قضاؤها ظهرا) ان قلت القضاء فرع الوجوب وهنا لا وجوب قلت هو فرع غالبا اه رحمه الله تعالى (قوله) ولا على من به رق) أي وإن قل وإن كان هناك مهاياة ورقعت الجمعة في نوبة الرقيق نفسه اه شمر (قوله) ولا على من به عذر في ترك الجماعة) من الاعذار الجوع والعطش اه حل أي الشديدان بحيث يحصل منهما مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبج التيمم اه ع ش على مر وما استشكله جمع بان من ذلك الجوع ويبعد جواز ترك الجمعة وبانه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة او فرض كفاية قال السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما الجمعة كالجماعة رد بما تقدم آنفا وهو منع قياس الجمعة على الجماعة بل صح بالنص ان المرض من اعذارها فالحقوا به ما في معناه مما هو كشفته واشدوه وسائر اعذار الجماعة فما قالوه ظاهر وبان كلام ابن عباس مقرر لما سلكوه لانه الدليل لما ذكره ومن الاعذار ههنا ما لو تدين الماء اطهر محل نحو نجوه ولم يجد ماء الا بحضرة ناس يحرم عليهم نظره لعورته ولا يغضون بصرهم عنها فلا يجب عليه كشفها لان في تكليفه الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد على مشقة كثير من اعذارها نعم هو جائز لو اراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظاهر او غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين خفض البصر إذا الجمعة لها بدل بخلاف الوقت افتى به الوالد رحمه الله تعالى ومن الاعذار ايضا اشتغاله بتجهيز ميت اه شمر أي وان لم يكن المجهز بمن له خصوصية بالميت كابنه وان يه بل المتبرع بمساعدة أهله حيث احتج اليه

بلغه فيه) حالة كونه
(معتدل سمع صوت عال
عادة في هدوء) أي سكون
للأصوات والرياح (من
ظرف محلهما الذي يليه أو
مسافر له) أي المستوى
(من محلهما) أو مسافر لمصيبة
كما علم من الباب قبله لخبر
أبي داود والجمعة على من سمع
النداء والمسافر لمصيبة
ليس من أهل الرخص فلا
جمعة على كافر أصلي بمعنى
أنه لا يطالب بها في الدنيا
ولا على صبي ومجنون
ومغمى عليه وسكران
كسائر الصلوات وإن لزم
الثلاثة الأخيرة عند التعدي
قضاؤها ظهرا كغيرها ولا
على من به رق ولا على امرأة
وخنثى للخبر السابق
والخلق بالمرأة فيه الخنثى
لاحتمال أنوثته ولا على من
به ترك الجماعة مما يتصور
هنا لما مر في الخبر والحق
بالمريض فيه نحوه

معذور امام من حضر عند المجوزين من غير معاونة بل المجاملة فليس له عذر في حقهم و هو منهم بالطريق
الاولى ما جرت به العادة من الجماعات الذين يذكرون الجنازة وقت خروج رجل من العذر هنا حلف غيره
عليه ان لا يصيبها لحاشيته عليه معذورا لو خرج اليها لكان المحلوف دايما لم يخشعه وذلك لان في تحنيته - يئخذ
مشقة عليه في المحلوف عليه بالحاقه الضرر بان لم يتعد بحلفه فابراره كئانيس مريض بل اولى وايضا فاضابط
السابق شمل هذا اذ مشقة تحنيته أشد من مشقة المشي في الوخل كما هو ظاهر او ليس ذلك عذرا الان بادرته
بالحلف في هذا قد ينسب فيم الى تهوور اى نلته بالا لا يراعى كل محتمل واهل الاقرب ان عذره في ظنه
البراءة له على الحلف بشهادة قريبة به اه وعليه ان يلو لاما حنت الحلف به وليس من الاعذار ما
جرت به عادة المشتغين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد النجس حيث لم يترتب على عدم خروجهم
ضرر كفساد متاعهم فلينتبه لذلك فانه يقع في مصرنا كثير اه عش عليه وهل من الاعذار الماسة
للجمعة ما لو حلف بالاطلاق لا يصلي خالف زيد فولى زيدا امامة الجمعة فتسقط عنه او تجب عليه ولا حنت
لانه اكره شرعى كالحلف لا ينزع ثوبه فاجنب واحتاج انزعها في الغسل حيث يجب النزع ولا حنت
لانه مكروه شرعا احتمالا لان في الناشري واختلاف قول شيخنا فيه فتارة قال بالاول وتارة قال بالثاني اه
حل قال شيخنا حلف والظاهر الاول ويفرق بينه وبين من حلف لا ينزع الخ بان الجمعة لها بدل في الجملة
وهو الطهور وفيه ان الغسل له بدل في الجملة وهو التيمم فحرر وقد يرد بان لم يقل احدان من الاعذار المصححة
للتيمم مع وجود الماء الحلف فالذى يظهر ان تواية الامامة عذر للحالف في ترك الجمعة والانتقال الى
بدله للفرق المذكور بينه وبين من حلف ان لا ينزع ثوبه فاجنب وقد علمت بان النظر في الفرق مردود
اه ثم رأيت عش على م كتب مانصه ولو حلف لا يصلي خلف زيد فولى زيدا امامة الجمعة سقطت
عنه قال م وفيه احتمالا لان في الناشري في باب صلاة الجمعة وصوره بالحلف بالاطلاق او تعليق العتق
فراجع ذلك ثم قال م ولكن السقوط يشكل بما لو حلف لا ينزع ثوبه فاجنب واحتاج انزعها في الغسل فانه
يجب النزع ولا حنت لانه مكروه شرعا قال الا ان يفرق بان الجمعة بدلا اه اقول وللغسل بدل وهو التيمم الا
ان يقال للجمعة بدل يجوز في الجملة مع القدرة عليها بخلاف الغسل فليحرر وتحصل ان م يرجع الى
اعتماد وجوبها ولا حنت لانه مكروه شرعا كمشكلة الحلف على نزع الثوب المذكورة فليراجع وليحرر ثم
رايته قرر بعد ذلك سقوطها اه سم على المنهج وقال حج ان السقوط هو الاقرب ثم رأيت بهامش
نسخة من الزياى نقل عنه اعتماد وجوب الصلاة خلفه ولا حنت لانه مكروه شرعا اه بحروفه قال
الشوبرى في حاشيته واستوجه في الايعاب انه يعذر هنا وان أدى الى ترك الجمعة سنين ولا يكلف العتق
لما فيه من تقويت مال بلا مقابل واما الطلاق فان كان بالثلاث او لم يبق الا واحدة فواضح له ظم المشقة
ولا يكلف في الاول حلفا خلافا لابن العباد لان فيه وقوع الورطه على القول بعود الصفة وقد يرفع
الحاكم يراه وتكليفه الرفع الى شافعى بحكمه بمنعه فيه مشقة لا تحتمل وان حلف با واحدة وهو يملك اكثر
منها لزمته لسهولة المراجعة قاله في الايعاب مع اختصار اه من خط شيخنا ح ف والحبس كما قاله
الغزالي عذر ان منعه الحاكم وله ذلك لمصلحة رآها والا فلا وان افق النووى وجوب اطلاقه لفعلمها
وذكر الرافعى في الجماعة انه عذر ان لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك ولو كمل في الحبس اربعون فاكث
كغالب الاوقات في حبوس القاهرة ومصر فالقيام كما قاله الاسنوى وان نوزع فيه لزوم الجمعة لهم لان
اقامتها في المسجد ليست بشرط والتعدد يجوز عند عسر الاجتماع فعند عذره بالكلية اولى وحينئذ فيلزم
الامام ان ينصب من يقيم لهم الجمعة ويبقى النظر في انه اذا لم يكن فيهم من يصح فهل يجوز لواحد من البلد
التي لا يعسر فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم لانها جمعة صحيحة لهم ومشروعة ام لا لاننا جازناها للضرورة
ولا ضرورة فيه الاوجه الاول اهش م روفى عش عليه مانصه (فرع) لو اجتمع في مكان اربعون
مريضوا مكنهم اقامة الجمعة فيه فهل تجب عليهم لا انتفاء علة سقوط الجمعة عنهم من المشقة في الحضور او لا اخذا

باطلاق الحديث لا يبعد الاول وفاقا لم يرد اسم على المنهج وفيه ايضا ما نصه ومن العذر ما لو اشتغل برده
 زوجته الناشئة كذا نقله شيخنا العلامة الشوري عن جواهر القمولى اه وهل مثل زوجته ما لو اشتغل
 برده زوجته غيره او لافيه نظر والا قرب عدم الحاق لانه لا يترك الحق الواجب عليه لمصلحة لا تتعلق به
 وان توقف ردها على حضوره وظاهره ولو كان به خصوصية كزوجة ولده ولو قيل بالحاق هذه زوجته
 فيكون عذر الم يكن بعيدا ليراجع وقوله برده زوجته أى حيث توقف ردها على فوات الجمعة بأن كان متنبها
 للسفر او كانت هى كذلك ولا فلا يكون عذرا اه قوله بما يتصور هنا كالمريض بخلاف ما لا يتصور هنا
 كالريح الشديدة بليل اه حل فاذا وجدت هذه الريح الشديدة نهارا لا يعذر في ترك الجمعة لاجلها وقد يقال
 الحقوا ما بعد الفجر بالليل في مسائل لوجود الظلمة فيه فتكون شدة الريح عذرا في حق من بعدت داره
 وتوقف حضوره الجمعة على السعى من الفجر اه شيخنا قال عش وهو تصوير حسن اه وانظر وجه
 حسنه مع اشتراط بلوغ صوت المنادى لمعتدل السمع وصوت المنادى لا يصل إلى محل يجب فيه السعى من
 الفجر كاتبه اطفئحى واجيب بان محل اشتراط بلوغ صوت المنادى في غير المقيم بمحلها اما المقيم بمحلها
 فلا يشترط فيها سماع صوت المنادى كما يدل عليه اطلاق المتن وتقييده فيما بعده فيكون كلام عش في
 في التصوير مفروضا في المقيم بمحلها فاذا كانت داره بعيدة بحيث لا يصل الا أن يسافر بعد الفجر وجب
 عليه السعى وإن لم يسمع النداء اه شيخنا ح ف (قوله ولا على مسافر) أى وان نقص العدد بسبب سفره
 وتعطلت الجمعة على غيره بواسطة سفره لانه لا يلزمه ان يحصل الجمعة لغيره وكذا يقال في المعذور السابق
 وفاقا لشيخنا العلامة مر وخلافا لاحد كلامين لا يبيح قال وهذا شبهه بما لو مات او جن واحد منهم ولخير
 لا ضرر ولا ضرار في الاسلام خلافا لصاحب التعجيز ولهدا قال الاذرعى لم اره لغيره او كانه اخذه بماسر
 انعام من حرمة تعطيل بلدهم عنها لکن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر اه
 برماوى (قوله غير من مر) الذى مر هو المسافر للمحل المذكور او للمعصية اه شيخنا (قوله ولو سفرا
 قصيرا) في هذا تصريح بان السفر لمحل يسمع فيه نداء الجمعة يسمى سفر اشرا وقد قالوا في النفل في السفر في
 صوب مقصده لا بد أن يسافر لمحل يسمى الذهاب اليه سفر اعرفا بان لا يسمع فيه نداء الجمعة والحاصل ان من
 جاوز المحل المعتبر بجوازه يقال له مسافر شرعا ثم ان كان بمحل لا يسمع فيه نداء الجمعة جاز له التثفل وان
 سماع فيه النداء ليس له ذلك لانه يجب عليه السعى لمحل الجمعة اه حل (قوله لا يشتغاله بالسفر واسبابه) منه يؤخذ
 عدم الوجوب على نحو الحصادين اذا خرجوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون فيه النداء أى نداء بلدتهم إذ
 لو اعتبر البلوغ من غير بلدتهم أيضا لكان من خرج أى قبل الفجر إلى قرية بينه وبينها مرحلة وبقرها بلدة يسمع
 نداءها يجب عليه الجمعة ولا يقول به احد اه حل ويستفاد منه مسئلة تقع كثيرا وهى ان الشخص يسافر في
 في يوم الخميس مثلا إلى قرية قرية من بلدة لکن لا يسمع فيها النداء من بلدة ويصبح يوم الجمعة في تلك القرية
 وهو غير عازم على الإقامة فيها بل يرجو امنها قضاء حاجته فيئذ لا يلزمه الجمعة مع اهل تلك القرية تامل
 (قوله ولو كانت بمستوى لم يسمعه) بان فرض زوال هذا العلو وكانت بمحلة على محل مستو مسامت لبلد
 الجمعة وقوله ولو كانت بمستوى لسمعه بان فرض جعلها على وجه الارض من المستوى المسامت لبلد
 الجمعة راما فزل الشهاب البرلى المراد لو فرضت مسافة انخفاضا ممتدة على وجه الارض وهى على آخرها
 لسمعت هكذا يجب ان يفهم وقس عليه نظيره في الاولى أى يفترض مسافة علوها ممتدة على وجه الارض
 وهى على آخرها فتنظر والمراجع عند شيخنا تبعا لافناء الده خلافا وعبارته وهل المراد بقوله لو كانت
 بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه لزمته الجمعة ان تبسط هذه المسافة او ان تطلع فوق الارض
 مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثانى كما افاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه
 انتهت اه حل وفي قل على الجلال ومعنى التقدير المذكور عند شيخنا كما في شرح شيخنا الرملى
 ان يفرض زوال الجبل وارتفاع المنخفض وتجعل القرية على الاستواء في محاذاة محلها الاصل

ولا على مسافر غير من مر
 ولو سفر اقصير الاشتغاله
 بالسفر واسبابه ولا مقيم
 بغير محل الجمعة ولا يبلغه
 الصوت المذكور لمفهم
 خبر أبى داود السابق وعلم
 بقولى بمستوى أنه لو كانت
 قرية ليست محل الجمعة على
 رأس جبل فسمع أهلها
 النداء لعلوها ولو كانت
 بمستوى لم يسمعه أو كانت
 في منخفض فلم يسمعه
 لانخفاضها ولو كانت
 بمستوى لسمعه لزمته
 الجمعة في الثانية دون
 الاولى وبقولى معتدل سمع

وقال شيخ شيخنا عميرة يفرض الصعود أو الهبوط عمد إلى غير جهة بلدة الجمعة والقرية على طرفه لأنهم يقطعون تلك المسافة في الوصول إليها (قوله أنه لو كان أصم الخ) أي ولو كان معتدل السمع لسمع وقوله أو جاوز الخ أي ولو كان معتدل السمع لم يسمع أهـ حل (قوله لم يعتبر) أي فتجب على الأصم ولا تجب على من جاز سمعه العادة فلا يعتبر الأول في إسقاط الوجوب ولا الثاني في تحصيله أهـ شيخنا فان قلت قياس ما في الصوم من أن حديد البصر إذا رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا قلت الفرق بينهما أن المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا يحصل بها مشقة شديدة ولو عول على حديد السمع لربما حصل له مشقة تامة لا تحتل في العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كنصف يوم مثلاً أهـ ع ش على مـ ر (قوله أو على عادته لا في هـ د) أي للرياح وقوله لم تتعين أي حيث سمعوا مع وجود الأصوات أو الرياح وفيه أن هذا واضح في الرياح لا تهاجر بما حملت الصوت وأما الأصوات ففيه نظر لأنه إذا لم يسمع الصوت مع عدم الأصوات فمع وجودها أرى فلا وجه لعدم اليقين وعبارة شيخنا اعتبر هـ د الأصوات والرياح لئلا يمنع بلوغ النداء أو تعين عليه الرياح أهـ حلبي (قوله كمنارة بفتح الميم) سواء في ذلك البلد الكثير الأشجار والنخل كطبرستان وغيرها لانا نقدر البلوغ بتقدير زوال المانع والأوجه أن المعتبر السماع عرفاً بحيث يعلم أن ما سمعه نداء الجمعة وأن لم يميز بين كلماته خلافاً لبعضهم حيث اشترط ذلك قال ابن الرفعة وسكتوا عن الموضع الذي يقف فيه المستمع والظاهر أنه موضع الإقامة والحاصل أن الذي تأنص من كلامهم واعتمده العلامة مـ ر أن ضابط ما تنافى فيه الجمعة ما يمتنع القصر قبل مجاوزته فشمع المسجد الخارج عن البلد بأن خرب ما بين البلد وبينته لكن لم يهجره بل يترددون إليه لنحو الصلاة وكذا المسجد الذي أحدثوه بجانب البلد منفصلاً عنها قليلاً مع ترددهم إليه لأنه معدود منها أهـ برماوى (قوله ولو وافق يوم الجمعة عيد الخ) مراده بهذا استثناء صورة من منطوق قوله بمستوى أي فتلزم المقيم به لا في هذه الصورة أهـ ع ش بالمعنى (قوله فحضر صلاته أهل قرى) ليس بقيد بل المدار على الذهاب إليه وعدمه لا على حضور الصلاة فتى ترجعوا إليه بقصد الصلاة ولو لم يدركوها سقط عنهم العود للجمعة لوجود المشقة وأما لو حضروا لبيع أسبائهم فلا يسقط عنهم الحضور سواء رجعوا إلى محالهم أو لا أهـ ع ش فان لم يحضروا كأن صلوا العيد بمكانهم لزمهم الجمعة أهـ ش مـ ر (قوله فلهم الانصراف وترك الجمعة) أي لسقوطها عنهم وان قربوا وامكنهم إدراكها لو عادوا فلهذه مستثناة من إطلاقهم وجوب السعى على من يسمع النداء ويستثنى أيضاً ما لو كان من يسمع النداء أربعين بالصفة المتقدمة فإنه يجب عليهم أن يقيموها بمحالهم ويحرم عليهم السعى إلى محل النداء لتعطيلهم الجمعة في محالهم أهـ حل وقوله ويحرم عليهم السعى الخ ويجب على الحاكم منعهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء في المصر عذراً في تركهم الجمعة في بلدتهم إلا إذا ترتب عليه فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا إلى ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض أهـ ع ش على مـ ر (قوله نعم لو لدخل وقتها قبل انصرافهم) أي أو بعده حيث لم يصلوا إلى محل تقص فيه الصلاة من محل الجمعة أهـ حل وع ش (قوله كان دخل عقب سلامهم من العيد) مفهوماً أنهم لو صلوا العيد ثم تشاغلوا بأسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم الانصراف وأعله غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حينئذ أهـ ع ش على مـ ر (قوله وتلزم أعمى وجد قائداً) أي غير أعمى أو أعمى أقوى منه إدراكاً وإن لم نوجب على القائد بناء على أنه لا بد من القائد وإن أحسن المشى بالعصا إلا فيما إذا كان محل الجمعة قريباً فإن الأعمى المذكور يكون كالعصى فيجب السعى فإن لم يجد ذلك لم يكف الحضور وإن أحسن المشى بالعصا لما فيه من التعريض للضرر قال شيخنا نعم لو كان محل الجمعة قريباً بحيث لا يناله من ذلك ضرر وجب عليه الحضور فيما يظهر لا تنفاه الدلة كما يؤخذ ذلك من فتاوى الوالد أهـ حل (قوله وجد قائداً) أي تليق به مرافقته فيما يظهر لا نحو فاسق ومشهور بهجر وخلاعة اخذاً

أنه لو كان أصم أو جاوز سمعه حد العادة لم يعتبر وبقوله عادة في هـ د وأنه لو كان الصوت العالي على خلافه عادته في بقية الأيام أو على عادته لا في هـ د ولم يتعين ولا يعتبر وقوف المنادي بمحل عال كمنارة ولو وافق يوم الجمعة عيد فحضر صلاته أهل قرى يلزمهم النداء فلهم الانصراف وترك الجمعة نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم كأن دخل عقب سلامهم من العيد فالظاهر أنه ليس لهم تركها وقوله معتدل سمع وعادة مع أو مسافر إلى آخره من زيادتي وتعيرى بمستوى أولى من تعبيره بقرية (وتلزم) الجمعة (أعمى وجد قائداً) متبرعا

ما أتى في الولي أه إيعاب أه شيرى (قوله أو باجرة) أي فاعلة عمادة بر في الفطرة عن دينه واقتصارهم على ما يمتد في الفطرة مجرد تصوير أه ع ش على مر (قوله وشيخاها) قال حج هو أقصى الكبر والزمانه الابتلاء والعامة انتهى وفي المصباح مرم مرم من باب أدب فهو مرم كبر وضوء انتهى وعبر في المنهج بالهم وهما متقاربان أو متحدان في المصباح الهم بالكسر الشيخ الثاني والآخر همة أه ع ش على م ر وفيه على الشارح عبارة المصباح زمن الشخص زمانة زمانه من باب أدب وهو مرض بدوم زمانا طويلا أه بحر وفيه أه (قوله رجدا مركبا) أي ولو آدميا لا يبرى به ركوبه أي لا يخل بحشمته عادة وقوله لا يشق ركوبه أي مشقة لا تحتل عادة كمشقة المشى في الوحل أه حل ران لم تبج النيم فيما يظهر أه شورى والمركب بكسر الكاف أه ع ش على مر (قوله أو اعارة) أي اعارة لامنة فيها بأن تفهت المنفعة جدا فيما يظهر أه وقال الاسنوى قياس ما سبق في ستر العورة أنه لا يجب قبول هبة المركوب أه أقول وهو كذلك أه ع ش على م ر وعبارة البر ماوى قوله أو اعارة أي لامنة فيها وهل يجب السؤال في الاعارة وكذا الاعارة فيه نظر قال شيخنا والذي يظهر الوجوب كما في طلب الماء في النيم وقد يفرق بوجود البدل هنا انتهت (قوله من لا تلزمه جمعة) وهو الصبي والعبد والمرأة والخثى والمسافر والاعمى الذى لا يجد قائدا والشيخ الهم والزمن اللذان لم يجدا مركبا أو يشق ركوبه أه حل (قوله صحت جمعة) أي اجماعا ويحرم عليه الخروج منها ولو بقلبها نفلا مثلا أه بر ماوى (قوله لأنها إذا صحت الخ) الأولى أن يعبر بالأجزاء فالذى في كلام الرافعى إذا أجزأت السكاملين أي الذين لا عذر لهم فلان تجزى أصحاب العذر بالطريق الأولى ولا يخفى أن هذا أي التعبير بالأجزاء واضح دون التعبير بالصحة أه حلبي وعبارة الشورى لكن في التحفة قيل تعبير أصله أي المنهاج بأجزائه أصوب لاشعاره بسقوط القضاء بخلاف الصحة أه وهو ممنوع بل هما سواء كما هو مقرر في الأصول أه كلام التحفة وقوله بل هما سواء أي في أن كلامهما لا يستلزم سقوط انقضاء فان ذلك هو الصحيح في الأصول انتهت بالحرف (قوله أيضا لأنها إذا صحت الخ) يعني إذا صحت من السكامل الذى لا عذر له وأجزأت عنه مع أنها انقص في الصورة من الظاهر فصحتها وأجزأوها في حق أرباب العذر أولى هذا مراده فيما يظهر كما يرشد إلى ذلك قول الرافعى رحمه الله تعالى في حق أرباب العذر إذا حضروا انعقدت لهم وأجزأتهم لأنها أكل في المعنى وإن كانت انقص في الصورة وإذا أجزأت عن السكاملين الذين لا عذر لهم فلان تجزى أصحاب العذر بالأولى أه أقول يعني أن من تلزمه أكل واشرف والاكمل الاشرف يطالب منه فوق ما يطالب من دونه فإذا صحت الاكمل الاشرف مع أنه يطالب منه فوق ما يطالب من دونه فلان تصح لمن دونه أولى أه سم (قوله أيضا لأنها إذا صحت من تلزمه) أي خوطب بها ابتداء فمن لا تلزمه أي لم يخاطب بها كذلك والافتد يقال أنه بالشروع فيها صار مخاطبا بها وصارت لازمة فهو لم يؤد الا ما تلزمه كما قاله في الإيعاب في نظيره من الشيخ العاجز عن الصوم أن محل لزوم الفدية له ما لم يصم فليتأمل أه شورى (قوله فمن لا تلزمه) أولى يقال في ترجيه الأولوية أنها إذا صحت من السكاملين فمن غيرهم أرى أو أنها إذا صحت من المنبوعين فمن الناهين أولى أه شيخنا وهذا ظاهر على المرجح في الأصول من أن الصحة استقاط القضاء وأما على الراجح من أنها موافقة الفعل ذى الوجهين الشرع ومعناها استيفاء الشروط والاركان فلا تظهر الأولوية لأن وجود هذا العذر من السكامل كغيره على حد سواء تأمل بانصاف (قوله وتغنى عن ظهره) هذا قدر زائد على ما افاده من طرق المتن أه شورى (قوله وله أن ينصرف قبل إحرامه) أي سواء دخل الوقت أولى ولا يلزمه العزم على العود بخلاف من هو من أهل الوجوب إذا حضر مكان إقامة الجمعة وانصرف قبل فعلها تعرض حيث يجب عليه العزم على العود لفعله لم يعزم فإنه يائمه وإن عادوا فعله انتهى من سم على حج وفيه على الشارح ما نصه (فرع) لو حضر الجمعة من لم تلزمه لعدم بلوغه النداء في بلدته قال في المجموع فله أن ينصرف مع السكر اه كذا بخط شيخنا بها مش شرح البهجة وهو منقول في

أو باجرة أو ملكا له (و)
 شيخنا (هما وزننا وجدا
 مركبا) ملكا أو باجرة
 أو اعارة (لا يشق ركوبه)
 عليهما (ومن صح ظهره
 من لا تلزمه جمعة صحت)
 جمعة لأنها إذا صحت من
 تلزمه فمن لا تلزمه أولى
 وتغنى عن ظهره (وله أن
 ينصرف) من المصلى (قبل
 إحرامه)

شرح الروض اه (قوله ايضا وله ان ينصرف قبل احرامه) شمل من اكل ذابيح كربه وهو ظاهر وفي حج
خلافه قال وتضرر الحاضرين به، يحتمل او يسأل زواله بتوقي به وعبارة سم على المنهج هذا يشمل من
اكل ذابيح كربه لا فرق على الأوجه بين من اكل ذلك اذ ذابح او غيره ولا بين ان يعمل مع الجماعة في مسجد
او غيره نعم ان اكل ذلك بقصد اسقاط الجزمة او الجماعة اثم في الجملة ولم تستقط عنه كالجماعة وقضية عدم
الاستقط عنه انه يلزمه الحضور وان تاذى الناس به راعته مراه وما ذكره حج من قوله وتضرر
الحاضرين الخ برده عليه انه اذا نظر الى ذلك لم يكن اكل ذى الربح الكريه عذرا مطلقا اه ع ش على م
(قوله قبل احرامه بها) اي ولو بعد اقامتها اه برماوى (قوله لا نحو مريض) وضابطه اي المريض الذي
لا يجب عليه الجزمة ان يلحقه بخضرها مشقة مشيه في المطر ونحوه اه ش م ر (قوله فليس له ان
ينصرف قبل احرامه) ان دخل وقتها فلو انصرف اثم وهل يجب عليه العود الوجه لا اه سم اه ع ش على
م ر (قوله ان دخل وقتها) اما قبل دخول وقتها فيجوز له الانصراف مطلقا اي سواء زاد ضرره بالانتظار
او لا واستشكل التفرقة بين دخول الوقت وعدمه مع زوال المشقة بالحضور السبكي وتبعه الاسنوى
والاذرعى بانه ينبغي اذالم يشق على المعذور الصبر ان يحرم انصرافه ولو قبل الوقت كما يجب السعى بعده على
بعيد الدار ويحجب بان بعيد الدار لم يقم به عذر مانع وهذا قام به عذر مانع فلا جامع ويحجب ايضا بجواب
يرجع الى هذا وهو انه عهد انه يحتاط للخطاب بعد دخول الوقت لكونه إلزاميا بما لا يحتاط له قبل
دخوله لكونه اعلاميا واما بعيد الدار فهو الزامى فيهما فاستوبا في حقه اه حج ومثله شرح
الروض وقوله وهو انه عهد الخ هذا قيد على مخاطبة المعذورين بعد الوقت إلزاما وهو ممنوع اذ
لو خطبوا الزام بعد الوقت لزمهم الحضور وليس كذلك كما هو ظاهر نعم اذا تبرعوا بالحضور
بعد الوقت خوطبوا حينئذ إلزاما بشرطه وعلى هذا فحاصل الاشكال ان هؤلاء لا خطاب في حقهم
الزاميا قبل الحضور لا قبل الوقت ولا بعده فاذا خوطبوا الزاميا بعد الحضور بعد الوقت فليخاطبوا
كذلك بعد الحضور قبله وهذا لا يندفع بما ذكره من الفرق لانه ان فرضه قبل الحضور فهو ممنوع
اذ لا خطاب قبله مطلقا او بعده فهذه التفرقة هي أول المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تأمل اه سم
عليه فتأمل ولا تغتر بما كتبه ع ش هنا فانه لم يصب في تقرير الاراد ولا في تقرير الجواب ولعل
الخطأ من جرد الهمامش ووضعها في غير محلها تأمل (قوله او اقيمت الصلاة) اي او زاد ضرره واقامت
الصلاة وببحث الاسنوى ان المعذور لو تضرر بطول صلاة الامام كان قرا بالجمعة والمنافقين جاز له
الانصراف ايضا اي بعد التحريم اه حل (قوله ظن انقطاعه) انظر هل له مفهوم وما حكمه مع بقرينة قيود
المسئلة وقد سالت شيخنا عن ذلك فقال الظن ليس بتقيده فتأمل (قوله ولو بعد تحريمه) وصورة انصرافه حينئذ
ان يخرج نفسه من الصلاة ان كان ذلك في الركعة الاولى وان ينوي المفارقة ويكمل منفردا ان كان في الثانية
حيث لم يباحقه ضرر بالتكميل ولا جاز قطعها اه ع ش على م ر (قوله بالفرق بين المستثنى) وهو نحو
المريض والمستثنى منه وهو من لا تلزمه الجملة حيث لا يجوز الاول الانصراف قبل الاحرام بعد دخول
الوقت بالشرط المتقدم ويجوز للثاني اه حل (قوله وقد حضر متحذرا لها) اي فزال المانع اه حل (قوله
وبقي حرم الخ) اي وهو عاص هذا السفر فلا تستقط عنه الجزمة ولو وصل الى محل لا يسمع فيه نداء اصلا
وهذه المعمية تنقطع بفرت جمعة هذا اليوم فيترخص بعد فرتها حل له ان يترك الجزمة الاخرى ان دام سفره
اليها شيئا ومحل المنع من السفر بعد الفجر مالم يجب فورافان وجب كذلك كانه اذا نحية وطئها الكفار
او أسرى اختطفوهم وظن أو جوز ادراكهم وحج تضيق وخاف فوته فالوجه كما قاله الاذرعى اخذ من كلام
البندنجي وغيره وجوب السفر فمضلا عن جوازها ش م ر (بان كان من اهلها) اي وان لم تنعقد بهم كنهم
لا يجوز له القصر ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون او موت فالظاهر سقوط الاثم عنه كما اذا
جامع في نهار رمضان واوجبا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت او الجنون ش م ر وقوله فالظاهر سقوط الاثم

بها (إلا نحو مريض)
كأنه لا يجد قائدا فليس
له ان ينصرف قبل احرامه
(ان دخل وقتها ولم يزد
ضرره بانتظاره) فعلها
(أو أقيمت الصلاة) نعم لو
أقيمت وكان ثم مشقة لا
تحتمل كن به اسهال ظن
انقطاعه فاحس به ولو
تحرمه وعلم من نفسه
انه ان مكث سبقة فالمنته
كما قال الاذرعى ان له
الانصراف والفرق بين
المستثنى والمستثنى منه ان
المانع في نحو المريض
من وجوبها مشقة الحضور
وقد حضر متحذرا لها
والمانع في غيره صفات
قائمة به لا تزول بالحضور
والتقييد بمن لا تلزمه جمعة
ويقبل الاحرام وبالأقامة
من زيادتي (وبفجر
حرم على من لفته)

عنه أقول فيه نظر لتعديده بالأقدام في ظنه ويؤيد عدم السقوط ماله وطىء زوجته يظن أنها أجنبية فان
الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبذير والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر فليتأمل اللهم الا أن يريد بسقوط
الاثم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله وقد يقال ينبغي سقوط اثم تضییع الجمعة لا اثم قصد تضییعها اه سم على
حج اه ع ش عليه (قوله أيضا بان كان من أهلها) أى أهل ازومه ما لو دخل وقتها فسقط ما يقال كيف يلزمه
قبل دخول وقتها فليتأمل وكتب أيضا قوله بان كان من أهلها أى ممن تنعقد به وان لم تجب عليه فدخل فيه
بخاشى الضرر ونحوه وحينئذ احتاج الى اخراجه بقوله لا ان خشى ضررا الخ فلا يردان خشى الضرر
لا يلزمه فلا يصح اخراجه ممن تازمه ويجوز ان يراد بها أهل ازومه بان لم يكن به عذر وان عرض له
الخشية فلا حرمة عليه لضروره من غير أهل الزوم (فرع) يكره السفر ليلة الجمعة ذكره ابن أبى الصيت
اليمنى عن المحب الطبري وارتضاء البرلسي اه سم اه شوبري وفي الاحياء ان من سافر ليلة الجمعة دعا عليه
ملكاه والظاهر ان المراد السفر الذى نفوت به اه حل وقوله دعا عليه الخ أى قال لا ينجاه الله من سفره
ولا أعانه على قضاء حاجته قاله الرملى الكبير واذا كان هذا في سفر الليل الذى لا اثم فيه فيكون في سفر
النهار الذى فيه الاثم أولى اه اه شيخنا ح ف (قوله سفر نفوت به) بخلاف ما اذا لم تنفوت به بان غلب على
ظنه ادراكه في مقصده أو طريقه اه ش م ر وقوله بان غلب على ظنه الخ فلو تبين بخلاف ظنه بعد السفر
فلا اثم والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم ان أمكن عوده وادراكه فنتججه وجوبه اه سم على حج اه
ع ش عليه (قوله ولو كان السفر طاعة) أى واجبا أو مندوبا كحج وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وهذه
الغاية للرد على القديم الذى يخص حرمة السفر قبل الزوال بالمباح ويجعل سفر الطاعة قبل الزوال جائزا
هكذا يفهم من صانيع أصله مع ش م ر وقوله وقبل الزوال تأمل هذه الغاية مع كلام المتن انتهى شيخنا
تأملت فرأيتها وان كانت مستدركة مع المتن لكنه نص عليها للتصريح بالرد على القديم وعبارة أصله مع
ش م ر وقبل الزوال وأول الفجر كبعد القديم انه يجوز لانه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال
وكبييع النصاب قبل تمام الحول انتهت تأمل وعبارة أصله مع شرح المحلى ويحرم على من لزمته السفر بعد
الزوال لنفوتها به الا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو مقصده أو يتضرروا بتخلله طاعة الرفقة وقبل الزوال
كبعد في الحرمة على الجديد والقديم لا لعدم دخول وقت الوجوب وعورض بانها مضافة الى اليوم انتهت
فتأمل (قوله كانقطاعه عن الرفقة) أى انقطاعا يخشى فيه ضررا هذا مقتضى التمثيل للمتن أما مجرد
انقطاع لا يخشى فيه ضررا فليس عذرا هنا على المعتمد وان كان عذرا في التيمم والفرق بينهما ان
الظهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة ويفرق أيضا بأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد اه
من ش م ر وليس من التضرر ما جرت به العادة من ان الانسان قد يقصد السفر في وقت مخصوص لامر
لا يفوت بفوات ذلك الوقت ومنه الجماعة الذين يريدون زيارة سيدى احمد البدوى نفعا الله به
فيريدون السفر في يوم الجمعة في ركب والسفر فيه يفوت جمعة ذلك اليوم أو فيما يليه من بقية الايام على
وجه يحصل معه التمكن من السفر في الحالة المذكورة اه ع ش عليه (قوله فلا يحرم ولو بعد الزوال)
أى ولو نقص بسفره عدد أهل البلد بحيث أدى الى تعطيل جمعهم وهو ظاهر لاذ لا يكلف
بتصحيح عبادة غيره وهو شبيه بما لو مات اوجن واحد منهم ولخبر لا ضرر ولا ضرار في الاسلام
خلافا لصاحب التعجيز ولهذا قال الاذرعى لم اره لغيره وكأنه اخذه مما مر آتفا من حرمة
تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر اه ش م ر
وقوله بخلاف المسافر حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وان تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك
بالواحد ونحوه ولا فرق حتى لو سافر الجميع لحاجة وجاز كان أمكتهم الجمعة في طريقهم كان جائزا وان
تعطلت الجمعة في بلدهم ونحوه يختص بذلك ما تقدم من عدم تجور تعطيلهم ثم محملهم فيه نظر والوجه انه لا فرق
اه سم على حج وقديقال لا وجه للتردد في ذلك لانه حيث كان السفر لعذر مرخصا في تركها فلا فرق في ذلك

بان كان من أهلها (سفر
نفوت به) كأن ظن انه لم
يسر كما في طريقه أو مقصده
ولو كان السفر طاعة وقبل
الزوال (لا ان خشى) من
عدم سفره (ضررا)
كانقطاعه عن الرفقة فلا
يحرم ولو بعد الزوال
وانما حرم قبل الزوال
وان لم يدخل وقتها

لأنها مضافة الى اليوم
ولذلك يجب السعي اليها
قبل الزوال على بعيد الدار
(وسن لنيره) أي لمن
لأنه موقوف على الجماعة
في ظهره) في وقتها العموم
أدلة الجماعة (واخفاؤها
أن في عذره) لئلا يتم
بالرغبة عن صلاة الامام
فإن ظهر لم يسن اخفاؤها
لانتفاء التهمة والتصريح
بسن الاخفاء من زيادتي
(و) سن (لمن رجاء زوال
عذره) قبل فوت الجمعة
كمبديرجو العتق ومريض
يرجو الخفة (تاخير ظهره
الى فوت الجمعة) لأنه قد
يزول عذره قبل ذلك فيأتي
بها كاملا ويحصل الفوت
برفع الامام رأسه من
ركوع الثانية فلو صلى قبل
فوتها الظهر ثم زال عذره
وتمكن منها لم تلزمه لأنه
أدى فرض وقته إلا أن كان
خشي فبان رجلا (و) سن
(لغيره) أي لمن لا يرجو
زوال عذره كما مر أنه وزمن
(تعجيلها) أي الظهر ليحوز
فضيلة اول الوقت قال في
الروضة والمجموع هذا
اختيار الخراسانيين

بين الواحد وغيره اه ع ش دايه (قوله لأنها مضافة الى اليوم) أي منه وبه آيا في قوله تعالى من يوم الجمعة
اه شيخنا وأخذ بعضهم من هذا التعديل أنه يحرم النوم بعد الفجر دلي من غلب دلي ظنه عدم الاستيقاظ قبل
فوت الجمعة ومنعه م وأقول هو ظاهر ويدل له جواز انصراف المذورين من المسجد قبل دخول
الوقت اقيام المذريهم وفرقوا بينه وبين وجوب السعي دلي بعيد لدار والنوم هنا مذر قائم به كارض
بل أولى لأن المريض بعد حضوره المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له ذر في الانصراف بخلاف
النوم فإنه قد يهجم عليه بحيث لا يستطيع دفعه اه ع ش دلي م (قوله ولذلك يجب السعي) أي من الفجر
ولا يجب قبله وإن لم يعلم أنه لا يسع قبل فاته الجمعة اه شيخنا (قوله ولو بها) هذه الغاية للرد على الضعيف
وعبارة اصله مع ش م ر ومن لا جمعة عليهم وهم بالبلد تسلم الجماعة في ظهرهم في الاصح والثاني لا لاز
الجماعة في هذا اليوم شعار الجماعة وعمل الخلاف فيمن يلد الجماعة فإن كانوا في نيره استحببت الجماعة في
ظهرهم اجاءا قاله في المجوع انتهت (قوله واخفاؤها) الضمير راجع للجماعة كما فهم من ش م ر وفيه أنه
يسن أيضا اخفاء اذان الظهر اه (قوله لم يسن اخفاؤها) بل يسن الاظهار واماكسه المتقدم فهو خلاف
الاولى أن كان في أمكنة الجماعة اه برما ري (قوله ومن رجاء زوال عذره) أي رجاء قرباها ع ش (قوله
تاخير ظهره الى فوت الجمعة) وعمل صبره الى فوت الجمعة مالم يؤخرها الامام الى ان يقي من الوقت
قدر اربع ركعات والا فلا يؤخر الظهر كما ذكره المصنف في نكت التنبيه اه ش م ر (قوله ويحصل الفوت)
أي هنا في حق غير اهل الوجوب بخلاف ما يأتي في حق اهل الوجوب لا يفوت الا بالسلام اه شيخنا
وعبارة ش م ر ويحصل الياس من ادراكها بان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني ويفارق ما سيأتي في
في غير المذور من أنه لو احرم بالظهر قبل السلام لم يصح بان الجماعة ثم لا زمة فلا ترفع الا يتيقن بخلافها
هنا انتهت (تنبيه) اربعون كاملون يلد علم من عادتهم أنهم لا يقيون الجمعة فهل من تازمه أن يصلي
الظهر اذا علم ذلك وأن لم يياس من الجمعة قال بعضهم نعم إذ لا اثر للتوقع وفيه نظر بل الذي يتجه لأنها
الواجب اصانة المخاطب بها يقينا فلا يخرج عنه الا بالياس يقينا وليس من تلك القاعدة التي هي لا اثر
للتوقع لأنها في متوقع لم يعارض متيقنا وهذا عارضه يقين الوجوب فلم يخرج عنه الا يقين الياس منها ثم
رأيتهم صرحوا بذلك حيث قالوا لو تركها اهل بلد لم يصح ظهرهم حتى يضيق الوقت عن واجب الخطبتين
والصلاة اه حج ومثله ش م ر (قوله برفع الامام رأسه الخ) أي أو بكونه محل لا يصل منه محل الجمعة
الا وقد رافع الامام رأسه من الثانية اه برما ري (قوله ثم زال عذره) وكذا لو زال عذره
فيها أما الاول فواضح وأما الثاني فبناء على الاصح أن الاعذار مسقطات للوجوب لا مخصصات في
الترك وبه فارق وجود التيمم الماء في الصلاة التي لا تسقط بالتيمم لأن اباحة الصلاة للرخصة
وقد زالت اه ايعاب اه شوبري (قوله أيضا ثم زال عذره) أي بخلاف ما إذا زال عذره قبل
أن يصلي الظهر وقبل أن تفوت الجمعة فتلزمه الجمعة ومن ذلك العبد اذا عتق قبل فعله الظهر وقبل فوت
الجمعة لسن لو لم يعلم بعنته حينئذ واستمر مدة يصلي الظهر قبل فوت الجمعة لزمه قضاء ظهر واحد لأن
أول ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لأنه من أهل الجمعة ولم تنفك والظهر الذي فعله في الجمعة الثانية
وقع قضاء عن هذا الظهر وهكذا قالوا فافهم من مكث مدة يصلي المغرب مثلا قبل وقتها يلزمه مغرب
واحد كما هو الظاهر وفاقا لشيخنا الطيلاوي فلو لم يعلم أنه كان يصلي قبل فوت الجمعة أو بعده فلا يبعد أن
الحكم كذلك لأن الاصل بعد العتق هو وجوب الجمعة اه سمع ش علي م ر (قوله إلا أن كان خشي فبان
رجلا) أي لتبين كونه من أهل الكمال اه ش م ر (قوله ولغيره تعجيلها) ولو فانت الجمعة غير المذور وائس
من الزمه فعل الظهر فور الان العصيان بالتأخير هنا شبه بخروج الوقت واذا فعلها فيه كانت أداء خلافا
لكثيرين لأن الوقت صار لها اه حج وافتى الشارح فيمن لزمته فقاتته في بلده وامكنه ادراكها فيه في محل آخر منه
لجواز تعدد ما فيه أو في بلد آخر بانها تازمه ولم يحجزه الظهر مادام قادر اعلمها اه وما قاله في بلده واضح وفي غيرها

انما يتجه ان سمع النداء منها لان غايته انه بعد يسه من الجمعة يبلده كمن لا الجمعة يبلده وهو انما تارزه بغيرها اذا
سمع نداءها بشروطه اه حج اه ساطان (قوله وهو الاصح) معتمد وقوله وقال العراقيون الخ
ضعيف وهذا من اجل كلام النووي في الروضة وقوله وقال أى في النووي في الروضة والاختيار
ضعيف ايضا اه شيخنا وهو ماخوذ من شمر (قوله ايضا وهو الاصح) هذا من كلام النووي
فيئذ لا يلائم قوله الآتي والاختيار التوسط الا ان يحمل على الاختيار من جهة ظهور الدليل اه
شيخنا ح ف (قوله قد ينشط) بفتح الشين في المضارع وبكسر هاء في الماضي من باب علم يعلم كفاي المختار
والقاء وشروفي المصباح أنه بفتح الشين في الماضي وبكسر هاء في المضارع من باب ضرب يضرب فعلى هذا
يكون فيه لغتان اه شيخنا ح ف (قوله واصحتها الخ) لما تكلم على شروط ولزومها شرع يتكلم على شروط
صحتها تامل (قوله مع شرط غيرها) هو مفرد مضاف فيعم اى مع كل شرط من شروط غيرها اه ع ش (قوله
مع خبر صلوا الخ) دفع به ما يقال ان الاتباع انما يدل على جواز فعلها في وقت الظاهر ولا يلزم منه عدم صحتها
في غيرها اه ع ش (قوله أو شك في ذلك) المراد به حقيقة وهو استواء الطرفين ويعلم منه بالاولى ظن ضيقه
ويجوز ان يراد به غير الطرف الراجح في البقاء فتدخل هذه الوردية فيه بخلافه على ما طاق التردد
فلا يصح اشموله حينئذ مسألة ساعة الوقت كما لا يخفى تامل اه شوبرى ولو باز في حال الشك اتسع الوقت
ينبغي ان تجب الجمعة لانه بان بقاء وقتها وبقاء لزومها وان تبطل الظاهر او تنقلب فلا يلزم من ركعتين إلا
ان يكون التشاغل بالسلام ونحوه موقفا للجمعة فليتأمل ولعل المراد بالشك الاستواء او مع رجحان
الخروج فان ظن البقاء فتبقى الجمعة (فرع) قال اصلى الجمعة ان ادركت الوقت ولا فظهر اصح كما في
نيته صوم الثلاثين من رمضان ان كان منه وذلك لانه تصريح بمقتضى الحال فيجب ان لا يضرب وصورة
المسئلة انه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسه من الوقت او يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من ان هذا لا يتصور
لانه اذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام بالظاهر اه سم وعبارة الحاي قوله وجب ظهر ولو نوى في صورة
الشك الجمعة ان كان الوقت باقيا وإلا فالظاهر لم يضرب هذا التعليق حيث تبين بقاء الوقت كما اتى به ولد شيخنا
لانه تصريح بمقتضى الحال عند الاحتمال واما عند تيقن الوقت او ظنه فلا يصح هذا التعليق بل الواجب
الجزم بنية الجمعة اه ح ل (قوله فعلم انها اذا قامت الخ) اى فعلم من قوله ان تقع وقت ظهر كما هو قضية
كلام الاصل كالرافعى ويجوز ان يكون العلم من قوله فلو ضاق أو شك وجب ظهر ولعل هذا الوجه تامل اه
شوبرى وغرض الشارح بهذا الاعتذار عن سكوتة في المتن عن هذا الحكم مع تصريح الاصل به (قوله
لا تقضى الجمعة) هل سنتها كذلك حتى لو صلى الجمعة وترك سنتها حتى خرج الوقت لم تنقض او لا بلية ضيها
ولان لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فايراجع اه سم على حج قال الزركشى على المنهاج ما نصه بقى
مستأثان لم ار فيهما نقلا إحداهما تابعة الجمعة إذا لم يصالحا في وقتها حتى خرج الوقت والظاهر انها
تقضى اى سنة جمعة اه ونقل عن الشوبرى مثله ووجهه انها تابعة لجمعة صحيحة ودخلة في عموم ان
النفل المؤقت يسن قضاؤه اه ع ش على مر (قوله او خرج وهم فيها) اى بقينا او ظنا ولو باخبار عدل
وقوله وجب اى الظاهر بناء أى فلا يحتاج لنية الظاهر ويحرم الاستئناف لانه يؤدي الى اخراج
بعض الصلاة الذى وقع في الوقت عن الوقت اه ح ل وحكى الرويانى وجهين فيها لومد الركعة
الاولى حتى تحقق انه لم يبق ما يسع الثانية هل تنقلب ظهرا الآن او عند خروج الوقت ورجح منهما
الاول والمعتمد الثانى كما لو حلف لياكلن هذا الرغيف غدا فأكله في اليوم هل يحنث الان او غدا
الارجح الثانى اه ع ش مر (قوله بناء) حال من الضمير المستتر في وجب العائد على الظاهر اى حالة
كون الظاهر بناء اى مبنيا على ما فعل من الجمعة لا مستأنفا فلا يحتاجون الى نية الظاهر اه شيخنا (قوله ايضا
بناء) أى فلا يحتاج الى نية جديدة وهذا على الراجح وفي قول يجب الظاهر استئنافا يجب أن يستأنفوه
بنية جديدة وتنقلب ما فعل من الجمعة نقلا مطلقا ولو سلموا امنها او المنسوق التسليمة الاولى خارج الوقت مع

وهو الاصح وقال العراقيون
يستحب له تاخير الظاهر حتى
تفوت الجمعة لانه قد ينشط
لها ولا نها صلاة الكاهن
فلا يستحب كونها المقدمة
قال والاختيار التوسط
فيقال ان كان هذا الشك من
جواز ما بان لا يحضر الجمعة
وان امكن منها استحب له
تقديم الظاهر وان كان لو
تمكن أو انشط حضرها
استحب له التأخير (وله جتها)
أى الجمعة (مع شرط غيرها
شروط) ستة أحدها (أن
تقع وقت ظهر) الانباع
رواه الشيخان مع خبر صلوا
كما رأيت منى أصلى (فلو ضاق)
الوقت عنها وعن خطبتها كما
سياق (أو شك) في ذلك وهو
من زيادتي (وجب ظهر)
كالوقت شرط القصر ويرجع
إلى الاتمام فعلم انها اذا قامت
لا تقضى الجمعة بل ظهر كما
صرح به الاصل (او خرج)
الوقت (وهم فيها وجب)
اى الظاهر (بناء)

علمهم بخروجه بطلت صلاتهم كلسلام في أثناء الظاهر عمداً فان كانوا جاهلين انموها ظنوا بالذهرهم ولو سلم الاولى الامام وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقي خارجاً صحت جمعة الامام ومن معه فقط دون المسلمين خارجاً فلا تصح جمعهم وكذا جمعة المسلمين معه فيما لو اتصوا عن اربعة من كان سلم الامام فيه وسلم من معه او بعضهم خارجاً وانما صحت له وحده فيما لو كانوا احدى دونه لان سلامهم وقع في الوقت فتحت فيه ضرورة الصلاة بخلاف ما اذا خرج الوقت قبل السلام ولان المحدث تصح صلاته في الجملة فيما اذا فقد العلم ورين بخلاف الجمعة خارج الوقت ولانه هناك عصر بتأخير الصلاة الى خروج بعض من الوقت بخلاف في ذلك فان فرض انه لم يقصر بل سلم في الوقت فاخروا الى ان خرج الوقت احتمل ان يكون الحكم كذلك الحاقاً له بفرد النادر بالاعم الاغاب واحتمل ان نأتم فيها صحة جمعة قال الشيخ وهو اوجه وهذا المعتبر لاطلاق الاصحاب اهشمر وقوله لاطلاق الاصحاب اي من بطلان صلاة الامام ومن معه حيث نقصوا عن الاربعين اهشمر عليه (قوله الحاقاً للدوام بالابتداء) اي ولان الجمعة عبادة لا يجوز الا ابتداءها بعد الوقت فتنته بخروجه كالحج يتحل فيه بفعل عمره ولهذا قال الماوردي كل شرط اختص بالجمعة في افتتاحها يجب استدامته الى تمام اهشمر (قوله بخلاف مالوشك في خروجه) المراد بالشك مطلق التردد اي مع استواء اوجه جان ولو بعدم البقاء على اقوى الاحتمالين اهشمرى (قوله كسبوق) وفي الفرق بين الوقت وبين القدوة والعدد في حقه نظر اذ كل منهما شرط للجمعة مع انه لم يحط عنه الوقت فيما يتداركه كما حط عنه القدوة والعدد الا ان يقال ان اعتناء الشارع بالوقت أكثر من اعتناؤه بالقدوة والعدد بدليل توافقه صحة الصلاة على دخول وقتها وحرمة تأخيرها عنه بخلاف القدوة والعدد من شرعي البهجة وم (قوله اذا خرج الوقت) قبل سلامه (بحث الاسنوي انه يلزمه مفارقة الامام في التشهد ويقتصر على الواجب اذ لم يمكنه الجمعة الا كذلك ويؤخذ منه ان امام الموافقين الزائد على الاربعين لو طول التشهد وخشوا خروج الوقت لزمهم مفارقتهم والسلام تحصيل الجمعة حرراً اطاف (قوله فانه يجب ظهر بناء) هذا على الراجح وفي قول يتمها جمعة لانها تابعة لجمعة صحيحة اهشمر فغرض الشارح بقوله وان كانت الخ الرد على هذا الضعيف تامل (قوله وان تقع بابنية) اي ولو باعتبار ما كان كما اشار له بقوله فلو انه دعت الخ وقوله ولو بفضاء اي بين الابنية اهشمرنا (قوله أيضاً وان تقع بابنية) ومنها الاسراب وهي بيوت في الارض اهشمر ومنها الغير ان جمع غاز اهشمرنا (قوله بجمعة) قال في الانوار فان تفرقت لم تجب الجمعة قال والد شيخنا الا ان بلغ أهل دار اربعين كاملين فتلزمهم وهو بالنسبة لمن قرب منه كبلك الجمعة اهشمرى (قوله أيضاً بجمعة) قضيته انه لا تصح اقامتها ببناء واحد متسع استوطنه جماعة تنعقد بهم الجمعة وليس مراداً في مر مانصه التعبير بها أي بالابنية للجنس فيشمل الواحد اذا كثرفيه عدد معتبر كما لا يخفى اهشمر وكتب ايضاً قال اعني مر اذا اقام الجمعة اربعون في خطة الابنية وخرجت الصفوف الى خارج الابنية بما هو حريمها بحيث لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته او صلى جماعة هناك تبعاً للاربعين في الابنية صحت جمعهم تبعاً بخلاف ما لو صلى الجميع في ذلك الفضاء الخارج او كان من في الخطبة دون اربعين فانه لا يصح وكذا لو خرج الصف وبلغ قضاء تقصر الصلاة فيه او قبله فلا تصح صلاة الخارجين فعلى هذا تصح الصلاة على المركب الراسية بساحل بولاق تبعاً لمن في المدرسة الناشئة اذا كانوا اربعين لان المراكب لا تقصر الصلاة فيها بل لا بد من سيرها كما تقرر في باب القصر وحاصل كلامه ان الحريم لا تجوز فيه الجمعة الا تبعاً لاربعين في الخطبة وغير الحريم لا تجوز فيه مطلقاً وفيه نظروا الوجه صحة الجمعة تبعاً واستقلالاً في كل محل لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته ثم سألته عن ذلك فوافق على هذا الذي قلنا انه الوجه ثم قرره مراراً اهشمر (قوله ولو بفضاء) متعلق بقوله ان تقع كذا ضبب عليه اهشمرى (قوله ولو بفضاء) أي لا تقصر فيه الصلاة بل بمجاوزته بان كان يعد من القرية بخلاف ما اذا كان بمحل تقصر فيه الصلاة فلا تصح اقامتها به ولو بنى فيه المسجد وعبرة

الحاقاً للدوام بالابتداء
فيسر بالقرامة من حينئذ
بخلاف مالوشك في
خروجه لان الاصل بقاؤه
(كسبوق) أدرك مع الامام
منها ركعة اذا خرج الوقت
قبل سلامه فانه يجب ظهر
بناء وان كانت تابعة لجمعة
صحيحة (و) ثانياً ان تقع
(بابنية بجمعة) ولو بفضاء
لانها لم تقم في عصر النبي
ﷺ والخلفاء الراشدين
والابي في موضع الإقامة كما هو
معلوم وسواء أكانت
الابنية من حجر أم طين أم
خشب أم غيرها

شيخنا وقرن القاضي أبي الطيب قال أصحابنا لو بنى أهل القرية مسجدهم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه
لا انفصالها عن البنيان محمول على انفصال لا يرد به من القرية ولو خرب ما حو إلى المسجد من البلد وانفصل
عن العمران بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته بان حوط على العمار أو اتخذ الخراب مزارع لم تصح
إقامة الجمعة خلافاً لرضي المخبرين حيث أقي بالصحة قال ولو كان بينهما أي بين المسجد والعمران
فرسخ ويمكن حمله على ما إذا لم يهجر الخراب بالنحو يبط على العمار أو اتخذ مزارع أم حل (قوله فلو
أنهدمت قرية الخ) لا نعتد في غير بناء إلا في هذه الضرورة فارقوا ولو كانوا كانوا أقاموا فيه ليعمره
قرية حيث لا تصح فيه قبل البناء باستصحاب الأصل في الحالين أي الأصل وجود الأبنية هنا وعدمه ثم
أم حل (قوله فاقام أهلها على العمارة) أي على نيتها أو أطلقوا أم عس وعبرة البر ماوى قوله على العمارة
أي على عدم التحول وإن لم يقصد والعمارة أخذ ما بعده انتهت (قوله أيضاً فاقام أهلها على العمارة) مفهومة
أنه لو أقام غير أهلها العمارة لم يجز لهم إقامة إلا لاستصحاب في حقهم فليأمل أم سم على حج ولو اختلفت
نيتهم فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم عدمها ففيه نظر والأقرب أن العبرة بنية من نوى البناء وكان غيرهم
معهم جماعة أغراب دخلوا بلدة لغيرهم فتصح منه تبعاً لأهل البلد أم عس على مر (قوله لزمتهم الجمعة
فيها) لم يعب بالصحة المناسبة لما قبله لأنه لا يلزم من الصحة اللزوم أم حل (قوله فلا تصح من أهل خيام)
كان الأنسب أن يقول فلا تصح بخيام لأنه هر المحكوم عليهم ولا نه يومهم عدم الصحة من أهل الخيام ولو في
أبنية لكن التوهم مدفع لأن المتبادر من أهل خيام أي في خيامهم كما علم من قوله بمحلهم الخ أم عس (قوله
أيضاً فلا تصح من أهل خيام) أي على الأصح وقيل تصح منهم في الخيام لأنها وطنهم كالبنين هكذا
حكاه أصله (قوله وإن لم يسبقها بتحريم) فيه ضمير مستتر أي هي لأن أعمال الثاني أولى أم شيخنا (قوله
بمحلها) أي مسجد أو غيره أم عس مرقوله أو غيره أي ولو مع وجود المسجد وعليه فلو كان في البلد مسجدان
وكان أهل البلد إذا صلوا فيها وسعاهم عن التعدد وكان هناك محل متسع كزربية مثلاً إذا صلوا فيها لا
يحصل التعدد فيها هل يتعين عليهم فعلها في الأولين أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني حرصاً على عدم التعدد
أم عس عليه وسباني ما فيه (قوله شمار الاجتماع) أي شمار هو الاجتماع فالإضافة بانية أم شيخنا
(قوله اتفاق الكلمة) يلم بنظر المثل ذلك في الجماعة بال وجب التعدد بقدر ما يظهر به الشعار وإن أمكن
اجتماعهم في مكان واحد لعله لذكر الجماعة في اليوم واليلة فطالب التعدد لتسهيل الجماعة على طلبها
فانه لو وجب اجتماعهم بمكان واحد لشت ذلك عليهم وربما أدى إلى ترك حضور الجماعة سيما عند
اتساع أطراف البلدان وإيضاً المراد بالشمار هنا غيره ثم كما يشير إليه قوله أن اجتماعهم بمحل
أفضى إلى المنع من اتفاق الكلمة وقر لهم ثم أن ضابط الشمار أن تسهل الجماعة على طلبها
في كل جهة أم عس (قوله وإنما اعتبر التحريم الخ أي في الراجح وقيل المعتبر سبق الهمة وقيل
سبق النحل أي بتمام السلام وقيل بأول الخطبة أم من أصله مع شمر (قوله إلا أن كثراً له الخ)
عبرة شمر ووافقوا والد رحمه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر الآن بأنها صحيحة سراد وقعت معها
أو مرتباً إلى أن ينتهي عصر الاجتماع بإمكان تلك الجمع فلا يجب على أحد من مصليها صلاة ظهر يومها
لكنها تستحب خروجاً من خلاف من منع تعدد الجمعة بالبلد إن عسر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع
الواقعة بعد انتهاء الحاجة إلى التعدد غير صحيحة فيجب على مصليها ظهر يومها ومن لم يعلم هل
جمعه سابقة أم لا وقوله يجب عليه ظهر يومها ولا يقال أنا أوجبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر
بال واجب واحدة فقط إلا أنا إذا لم نتحقق ما نرى به الذمة أوجبنا كليهما ليتوصل
بذلك إلى برائة ذمته بيقن وهذا كما لو نسى إحدى الخبث ولا يعلم غيرها فانا نعلم أن
الواجب عليه واحدة فقط وتلزمه بالخبر لنرى ذمته بيقن ثم رايت في حاشية الشيخ عبد الله
الاجهري على المنهج راصد (فائدة) سئل الشيخ الرملی رحمه الله عن رجل قال انتم يا شافعية خالفتم الله

فلو أنه دمت فاقام أهلها
على العمارة لزمتهم الجمعة
فيها لا سوارطهم (فلا تصح
من أهل خيام) بمحلهم
لأنهم على هيئة المستوفزين
فان سمعوا النداء من محلها
لزمتهم فيه تبعاً لأهلها كما
علم مما مر (و) ثالثها (أن لا
يسبقها بتحريم ولا يقارنها
فيه جمعة بمحلها) لا متناع
تعدد ما بمحلها إذ لم تقم
في عصر النبي ﷺ والخلفاء
الراشدين إلا في موضع
واحد من محلها ولأن
الاقتصار على واحدة أفضى
إلى المقصود من اظمار
شعار الاجتماع واتفاق
الكلمة وإنما اعتبر التحريم
أي انتهاؤه من أمامه لأن
به يقين الاعتقاد أما
السبق والمقارنة في غير
محلها فلم يؤثران وتعبيري
بمحلها أعم من تعبيره
ببلدتها (إلا أن كثراً
أهل) أي أهل محلها

ورسوله لان الله تعالى فرض خمس صلوات وانتم تصلون مستابا عادتكم الجمعة ظهر انما اذا اترتب عليه في ذلك
 فاجاب بان هذا الرجل كاذب فاجر جاهل فان اعتقد في النافعية انهم يوجبون ست صلوات باصل الشرع
 كفر وأجرى عليه احكام المذنبين والالاسحق الاثني بحاله الرادع له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبيح
 احواله ونحن لا نقول بوجوب ست صلوات باصل الشرع وانما يجب اعادة الظاهر اذا لم نعلم تقدم جمعة اذا
 الشرط عندنا ان لا تعدد في البلد الا بحسب الحاجة ومعلوم لكل احد ان هناك فرق الحاجة وحيتن من لم
 من لم يعلم وقرع جمعة من العدد المعتبر وجبت عليه الظهور وصار كما نعلم بعمل جمعة وما انفق احد على احد
 من الائمة الا مقتدا الله تعالى رضي ان الله تعالى عليهم اجمعين اه وقال حج بعد مثل ما ذكره الشارح فان
 قلت فكيف مع هذا الشك يحرم أو لا وهو متردد في البطلان قلت لا نظر لهذا التردد لاحتمال أن يظهر
 أنها من السابقات المحتاج اليهن فصحت لذلك لان الاصل عدم مقارنة المبطل ثم ان لم يظهر شيء لم
 تلزم الاعادة اه اه ع ش عليه (فرع) لو كان في البلد خطبتان يحتاج اليهما ثم اراد شخص احداث
 خطبة ثالثة فهل يمتنع عليه ذلك أم لا فيه نظر والظاهر الثاني لانه لا يلزم من انشائها وقوع خلل فيها لجواز
 أن تكون هي السابقة على غيرها ومن الجائز أن تسكن أهل المحلة ويحتاجون لذلك ويحتمل ان يقال
 يمتنع عليه ذلك لانه بتقدير عدم خلل فيها السابقة لا يؤدي إلى خلل في القديمتين ان وقعتا معا بعد الحادثة
 أو بطلان واحدة منهما ان ترتبتا واحتمال كثرة أهل البلد بحيث يحتاجون إلى ذلك الاصل عدمه
 ولا يترك الامر الحاصل للمتوهم اه ع ش على مر (قوله وعسر اجتماعهم بمكان) هذا ضابط للكثرة
 أي كثرة بحيث يعسر اجتماعهم أي اجتماع من يحضر أي يجوز له ذلك وان لم يلزمه الجمعة اه حل وعبرة
 ش مر وهل المراد اجتماع من تلزمه او من تصح منه وان كان الغالب انه لا يفعلها او من يفعلها في ذلك
 المحل غالباً كل محتمل ولعل اقربها الاخير كما افق به الوالد رحمه الله تعالى انتهت (قوله ايضا وعسر
 اجتماعهم بمكان) أي محل من البلد ولو فضاء ولو غير مسجد فمحل كان في البلد محل يسعهم امتنع التعدد والمراد
 بمن يعسر اجتماعهم من يفعلها غالباً حتى لو كان الغالب يختلف باختلاف الازمنة اعتبرنا كل
 بحسبه اه اياد اه ش يرى بتصرف في اللفظ وقد استفيد من كلامه ان الاول ان غالب ما يقع من
 التعدد غير محتاج اليه اذ كل بلد لا تخلو غالباً من محل يسع الناس ولو نحو خربة وحريم البلد الثاني ان
 ما يقع من التعدد في نحو طينتان زمن المولد محتاج اليه كما فلا تجب الظاهر اه لان من غاب فوله لم يعتد
 بكونه من أهل تلك البلد تامل (قوله بمكان واحد) أي من الامكنة التي جرت العادة بفعلها فيها في ذلك
 البلد ولو غير مسجد قال العلامة الرمي كان حجة والدرة بمن غاب حضوره وان لم يحضر او لم تلزمه
 وقال العلامة الزبائدي الدرة بمن حضر بالفعل وان لم تلزمه وقال العلامة الخطيب الدرة بمن تلزمه
 وان لم يحضر وفي شرحه على الغاية وافتة العلامة الزبائدي في شرحه هذا ما وافقة العلامة مروق قال العلامة
 ابن عبدالحق الدرة بمن تصح منه راعته بعض مشايخنا وبقدم عند جواز التعدد من امامها افضل ثم
 من مسجد ما اقدم ثم من محالها اقرب ثم من جمعتها اكثر ومن صور جواز التعدد بعد طر في البلد بحيث
 تحصل مشقة لا تختمل عادة لانها تسقط السعي عن بعيد الدار ومن جازها ايضاً وقرع خدام بين أهل
 جاني البلد وان لم تسكن مشقة عليهم ولو نقص عدد جانب او كل جانب عن الاربعين لم تجب عليهم فيه ولا في
 الآخر اه برماری وقرأه في صدر الفقرة أي من الامكنة التي جرت العادة بفعلها فيها يفيد انه اذا
 كان يمكن اجتماعهم في محل لم تجر العادة بها فيه كزربية وفضاء في البلديسهم كلامهم وغنيهم عن التعدد
 فلا يلزمهم فعلها في ذلك المحل الذي يرتفع به التعدد بل يفهمون اني مر اطل العادة كالساجد وان لزم
 عليه التعدد حيث لم يسع الجميع موضع من تلك المواضع وهذا هو المعول عليه وبه يرد ما سبق عن ع ش ر عن
 الشوبري من ان المدار على أي محل كان كزربية وفضاء لا نه لو عول على ذلك لم يكن لما تعدد جائز اصلاً
 لانه ما من بلد الا وفيها مكان يسع أهلها كالفضاء الذي لا تقصر فيه الصلاة كالجرن ونحوه تامل (قوله

وعسر اجتماعهم بمكان واحد

فيجوز تعددها للحاجة بحسبها لان الشافعي رضى الله عنه دخل بغداد واهلها يقيمون بها جمعيتين وقيل ثلاثا فلم ينكر عليهم فمله الاكثر على عسر الاجتماع قال الروياني ولا يحتمل مذهب الشافعي وقال الصيمري وبه ائتي المزي بمصر وظاهر النص منع التعدد مطلقا وعليه اقتصر الشيخ ابو حامد ومتابعوه (فلو وقعتا) في محل لا يجوز تعددها فيه (معا او شك) في المعية (استؤنف) جمعة ان اتسع الوقت لتدافعهما في المعية فليست احداهما اولى من الاخرى ولان الاصل في صورة الشك عدم جمعة مجزئة قال الامام وحكم الائمة بانهم اذا عادوا الجمعة برئت ذمتهم مشكل لاحتمال تقدم احداهما فلا تصح اخرى فاليقين ان يقيموا جمعة ثم ظهر اقال في المجموع وما قاله مستحب والا فالجمعة كافية في البراءة كما قالوه لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة (او التثبت) احداهما بالاخرى اما ولا كان سمع مريضا او مسافرا خارج المكان تكبير تين متلاحقتين فاخبرا بذلك ولم يعرفا المتقدمة منهما أو ثانيا بان

فيجوز تعددها للحاجة) ومع ذلك يسن فعل الظهر خروجا من مخالفة ظاهر النص المانع للتعدد مطافا اه شيخنا (قوله فلم ينكر عليهم) فيه ان الساكت لا ينسب اليه قول اه شيخنا (قوله وقال الصيمري) بفتح الميم وضمها ضبطه بالقلم اه شيخنا شوبري وبرماوي (قوله وظاهر النص الخ) اي نص الشافعي الذي نقله الشيخان عنه وهو ولا يجمع بمصر وان عظم وكثرت مساجده الا بمسجد واحد اه شرح بهجة الكبير (قوله فلوقعتا معا الخ) تفريع على مفهوم الشرط والحاصل ان الضرر في هذا المقام خمسة كظائره يجب الاستئناف في صورتين ويجب الظهر فقط في صورتين وتصح السابقة دون اللاحقة فيجب على اهلها الظهر في صورة اه شيخنا وقال شيخنا ح فوحاصل هذا المقام انه اما أن لا يكون هناك تعدد ام لا فان لم يكن تعدد فالجمعة صحيحة وتحرم صلاة الظهر ولا تنعقد وان كان هناك تعدد فاما ان يكون الحاجة ام لا فان كان لها فتصح من كل ايضا وان علم سبق وتس صلاة الظهر حيثئذ وان كان لغيرها فاما ان تقع معا او يشك في السابق والمعية فيثبت لا تصح لكل من الفريقين وحيث يجب عليهم الاجتماع بمكان و يقيمون الجمعة في هاتين الصورتين ويسن في صورة الشك صلاة الظهر اي بعد إقامة الجمعة ثانيا لاحتقال ان تكون احداهما سابقة فلا تصح إقامة الجمعة ثانيا واما ان تعلم السابقة ولا تنفس فهي الصحيحة والمسبوقة باطلا فيجب عليهم عند قلنتهم ان يحرموا خلاف السابقة ان امكنهم ذلك والا بان لم يمكنهم وعلوا بذلك قبل سلامهم بنوا على ما مضى ظهرا فان قلت كيف بنوا مع ان احرامهم باطل لسبق غيرهم لهم اجيب بان الباطل لما هو خصوص الاحرام بالجمعة لا عموم الاحرام بالظهر واما اذا لم تعلم السابقة او علمت ونسيت وجب عليهم ان يصلوا الظهر اه (قوله او شك في المعية) اي هل وقعا معا أم مرتبا أو شك هل تعددت الحاجة او لا او هل جمعته وقعت في المحتاج اليه او لا اي والفرض ان هناك ما لا يحتاج اليه يقينا اه حل (قوله استؤنفت جمعة) اي لزم استئناف جمعة اخرى (قوله ولان الاصل في صورة الشك الخ) لا يقال هذا بعينه موجودا لو شك هل في الاما كن غير محتاج اليه او لا وقد قلت فيها بعدم وجوب الاعادة لانا نقول الاحتمال في هذه الصورة اخف من الاحتمال في المعية لان الشك في المعية شك في الانعقاد اه حل (قوله وحكم الائمة) اي من الفقهاء (قوله بانهم اذا عادوا الجمعة) اي في صورة الشك (قوله فاليقين ان يقيموا جمعة) اي فتجزئهم على احتمال عدم تقدم احداهما وقوله ثم ظهر اي لاحتمال تقدم احداهما وقوله لان الاصل عدم وقوع الخ فيه ان هذا لا ينافي احتمال وقوع جمعة صحيحة من احداهما لانا يقال لا نظر لهذا الاحتمال مع وجود الاصل اه حل (قوله والا فالجمعة) اي المعتادة كافية وقوله عدم وقوع جمعة اي من الجمعيتين السابقتين اه شيخنا (قوله كان سمع مريضا) اي او صحيحان مقيمان وادركا الامام في ركعة والافهما فاستعان لا تقبل شهادتهما اه شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله كان سمع مريضا او مسافرا ان اي ار غيرهما ممن لا يمتنع عليه التخلف لقرب محله من المسجد وزيادته على الاربعين لنصح الخطبة في غيبته ومن ثم عبر بالكاف انتهت (قوله او مسافرا) اي ثقتان اه ايماب وظاهر ان العدل الواحد كاف في ذلك اه شرح الروض اه شوبري ومر (قوله صلوا ظهرا) اي استسافا ان طال الفصل وبناء ان قصر وهذا وجه مغايرته لما قبله حيث عرف فيه بالاستئناف هكذا يظهر ويدل له انه لو اخبروا ان جمعهم مسبوقه كان لهم الاستئناف والائتمام ظهرا تأمل اه شوبري وعبارة حل قوله فصلوا ظهرا اي استأنفوا ظهرا لا جمعة لان الفرض ان هناك جمعة صحيحة يقينا فلا تصح جمعة بعدها وكلامهم فيما اذا حصل الالتباس بعد العمدة فلو حصل في اثنائها وجب عليهم ان يتموها كلهم ظهر ويمكن شمول كلام المصنف لذلك وفي كونهم يتمونها في الصورة الثانية ظهر انظر لان منهم من احرامه باطل فكيف يتمها ظهرا مع ان احرامه باطل جرر اه حل وقوله وفي كونهم الخ قال في الايماب واعترض بان القياس ما في الام في موضع من وجوب الاستئناف لفساد تحرهم بسبق غيرهم بخلاف من احرم في الوقت ثم خرج احرامه وقد يجاب بان السابق ليس منافيا للصحة الصلاة من حيث هي وانما هو مناف للخصوص

كونها جمعة فبطل هذا الخصوص وبقي هذا العموم وبين الجمعة والظهر تناسب لانهما أصلاً نوا وقت واحد
 اه شيخناح ف (فرع) حيث لم ترا الذمة من الجمعة ووجب الظهر كانت الجمعة فيها فرض كفاية على
 ما ائق به شيخنا اه شوبري (قوله لا لباس الصحيحة الخ) عبارة شمر لية تمن جمعة صحيحة في نفس الامر
 ويمتنع إقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت الجمعة لهم غير معلومة والاصل بقاء الفرض في حق كل طائفة
 فرجب عليهم الظهور انتهت (قوله فالصحيحة السابقة) اي ويلزم المسبوقه الظهر ان علموا بعدد سلام
 الجمعة فان علموا قبل سلام الامام السابقة لزمهم الاحرام معه ولو قبل سلامهم لان احرامهم كان
 باطلا فالوجه انه يلزمهم الاستئناف اه برماوى (قوله وان كان السلطان الخ) الغاية الاولى للرد على الضعيف
 والثانية للتعميم ومثل السلطان على هذا الضعيف الخطيب المنصوب من جهة وعبارة اصله مع شمر وفي
 قول ان كان السلطان مع الثانية اما ما كان أو مقتديا فهمي الصحيحة أي والا لادى إلى تفويت الجمعة على اهل
 البلد بمبادرة شرذمة إلى ذلك والمتجه ان حكم الخطيب المنصوب من جهة السلطان او من جهة نائبه كحكم
 السلطان قال البلقيني ان هذا القول مقيد في الام بان لا يكون وكيل الام مع السابقة فان كان معها فالجمعة
 هي السابقة انتهت وقوله فالجمعة هي السابقة أي ولا نظر لكون الامام مع الثانية ولعله لكونه لما فرض
 الامر اليه كانه رفع ولاية نفسه عن ذلك المحل مادام الوكيل متصرفا فيه اه ع ش عليه (قوله في الركعة الاولى)
 اي بتماها بان تستمر الى السجود الثاني فلو على الامام ركعة بالاربعةين ثم احدث فاتهم كل منهم وحده ولم
 يحدث وفارقوه في الثانية واتموا منفردين اجزأتهم الجمعة نعم يشترط بقاء العدد الى سلام الجميع فتي
 احدث منهم واحدا لم تصح صلاة الباقيين اه زى (قوله ايضا في الركعة الاولى) بان يدرك الاربعةون
 الفاتحة والركوع مع الامام سواء ادركوا من قيام الامام زمان يسع الفاتحة او بعضها وكملوها رهورا كم
 او يدركوا من القيام شيئا بل ادركوه في الركوع وطوله حتى قرؤا الفاتحة وادركوه معه اه شيخناح ف
 وعبارة شمر ولو احرم الامام او تباطا المأمرون او بعضهم بالاحرام عقب احرام الامام ثم
 احرموا فان تاخر تحرهم عن ركوعه اي عن انتهائه فلا جمعة لهم وان لم يتاخر وا عن ركوعه فان ادركوا
 الركوع مع الفاتحة بان تمت قراءتها قبل ان يرفع الامام رأسه عن اقل الركوع صحت جمعتهم والا فلا وسبقه
 لهم فيما لو ادركوه را كما وقرؤا الفاتحة قبل رفعه عن اقل الركوع كالم يمنع ادراكهم الركعة لا يمنع
 انعقاد الجمعة كذا جرى عليه الامام والغزالي وقال البغوي انه المذهب وجزم به صاحب الانوار وابن
 المقرئ وهو المتمدن وقال الشيخ أبو محمد الجويني بشرط أن لا يكون الفصل بين احرامه واحرامهم قال
 الكمان ابن ابى شريف فقد ظهر ان ادراكهم الركعة الاولى محل وفاق انتهت وقوله بان تمت قراءتها اي
 وركعوا واطمأنوا قبل رفع الخ كما يفيد قول حج والمراد كما هو ظاهر ان يدركوا الفاتحة والركوع
 قبل قيام الامام عن اقل الركوع ولو قيل بعدم اشتراط الطمأنينة قبل ارتداعه بل بعدم اشتراط الركوع
 معه ان اتوا الفاتحة قبل ركوعه لم يمد لان الامام فيه اذ كرم يتحمل عنهم القراءة وحيث لم يتحملها فلا معنى
 لاشتراط طمأنينة معه اه ع ش عليه (قوله لانه لم يقع في عصر النبي الخ) كون هذا دليلا على ظاهره واما
 كونه دليلا لما زاد من كون الجماعة في الركعة الاولى كفاية فغير ظاهر فالدليل اخص من المدعى وجواب
 الشوبري عن ذلك غير ظاهر اه شيخنا وعبارته (قوله لانها لم تقع في عصر النبي الخ) ثبت به كون الجماعة
 شرطا فيها ولو في الركعة الاولى وهو المدعى ولا يمنع من ذلك انه يمارض به دعوى الانفراد في الثانية لان
 تلك قضية اخرى ليست من المدعى وان لزمته فليأتا من انتهت (قوله ويشترط تقدم احرام من تعتقد به الخ)
 ضعيف وعبارة شمر ولا يشترط لصحتها تقدم احرام اربعة من تعتقد بهم على احرام التابعين كما ائق
 به الوالدرحه الله تعالى واقتضاء كلام الاصحاب ووجه جماعة من المتأخرين كالبلقيني والزر كشي بل
 صوبه خلافا للقاضي ومن تبعه بدليل صحة الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذا تم

لا لباس الصحيحة بالفسادة
 فان لم تلبس فالصحيحة
 السابقة وان كان السلطان
 مع الثانية وخيفت الفتنة (و)
 رابعها (أن تقع جماعة) في
 الركعة الاولى لانها لم تقع
 في عصر النبي ﷺ والخلفاء
 الراشدين الا كذلك
 ويشترط تقدم احرام من
 تعتقد بهم لتصح لغيرهم
 لانه تبع ولا ينافيه صحتها
 له اذا كان اماما فيها مع
 تقدم احرامه

العدد بغيرهم قال الملقيني لعل ما قاله القاضي أي ومن تبعه مبنى على الوجه الذي قال انه القياس وهو انه لا تصح الجمعة خالف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره فان قيل تقدم احرام الامام ضروري فاغتفر فيه مالا يغتفر في غيره قلت لا ضرورة الى امامته فيها وايضا تعظم المشقة على من لا تنعقد به في تكليفه معرفة تقدم احرام اربعين من اهل الكمال على احرامه انتهت (قوله لان تقدم احرام الامام ضروري) فيه انه لا ضرورة لهذا مع وجود امام كامل الا ان يقال شانه الاحتياج اليه اه شيخنا وقال سم على شرح المهجة قد يقال يكفي ان من شان الامام الاحتياج اليه وتقدم احرامه فلا نظر للافراد الخاصة اه ع ش على مر (قوله وباربعين) أي في جميعها فلا بد من بقاء العدد الى السلام حتى لو احدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت جمعة الكل ولا يشك عليه ما ياتي من انه لو بان الاربعون او بعضهم محدثين صحت جمعة الامام والمتطهر منهم تبعالا نه هناك لم يتبين الا بعد السلام فوجدت صورة العدد الى السلام فلم يؤثر تبين الحدث الراجع له بخلاف ما هنا فان خروج واحد من الاربعين قبل سلام الكل ابطال وجوده وضرورة العدد قبل السلام فاستحال القول بالصحة هنا له سلطان وعبرة الرشيدى على مر في جواب هذا السؤال قلت لا يناقضه لان الصورة هنا فيما اذا كانوا عالمين بالحال في حال الاقتداء وصورة ما ياتي فيما اذا لم يتبين الحال الا بعد الفراغ من الصلاة كما هو واضح انتهت ولا تنعقد باربعين فهم أي لا ارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض نصار كافتاء القارىء بالأمى كما نقله الاذرعى عن فتاوى الأبعوى وظاهر ان محله اذا قصر الأمى في التعلم والا فتصح الجمعة إذا كان الامام قارئا وعالم بما تقررون ان علة بطلان صلاتهم تقضيه لا ارتباط بعضهم ببعض ومعلوم بما مر في صفة الأئمة ان الأميين اذا لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان الجماعة المشتركة هنا الصحة صيرت بينهما ارتباطا كما لا ارتباط بين صلاة الامام والمأموم نصار كافتاء قارىء باهى وعالم بما تقررون انه لا بد من اغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وان لم ار من صرح به في غير فاقد الطمورين وسيعلم بما ياتي ان شرطهم ايضا ان يسمعوا اركان الخطبتين ولو كان في الاربعين من لا يعتقد وجوب بعض الاركان كحنفى صح حسباناه من الاربعين وان شك في اتيانه بالواجب عندنا كما تصح امامته لنا مع ذلك لان الظاهر توقيه الخلاف بخلاف ما اذا علم منه مفقدا عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر مما مر بطلان صلاته عندنا وفي الخادم عن مقتضى كلام الاصحاب ان العبرة بعقيدة الشافعى اماما كان او مأموما وهو دال لما تقررون محل اشتراط الاربعين في غير صلاة ذات الرقاع اما فيها فيشترط زيادتهم على الاربعين ليحرم الامام باربعين ويقف الزائد في وجه العدو ولا يشترط بلوغهم اربعين بل يكفي بواحد كما سيأتي في صلاة الخوف على الصحيح لانهم تبع للاولين ولو كان في القرية اربعون اخرس فهل تنعقد جمعتهم فيه وجهان اوجههما عدم الانعقاد لفقد الخطبة فان وجد من يخطب لهم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم حيث كان الامام ناطقا لانهم يتعظون وتنعقد باربعين من الجن او منهم ومن الانس قال القمولى أي ان وجود الشروط فيهم وقيد الدميرى في حياة الحيوان بما اذا كانوا انصور الصورة بنى آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من تعزير مدعى رؤيتهم عملا باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه لانه حينئذ يخالف للقرآن وكلامنا فيمن ادعى ذلك على صورة بنى آدم اه ع ش مر وقوله أي ان علم وجود الشروط فيهم وهل يشترط لصحتها منهم كونهم في ارضنا مثلا أو في الارض الثانية او يشترط فتعقد بهم وان كان مسكنهم في الارض السابعة من تلك البلد فيه نظروا الاقرب الثانى بدليل قولهم من وقف ارضا سرت وقفيتهما الى الارض السابعة وهو صريح فى ان كل من كان فيها هو من اهلها نعم ان كان بينهم وبين الامام مسافة تزيد على ثلاثمائة ذراع في غير المسجد لا تصح للبعد كالانس اذا بعدوا عن الامام اه ع ش وتردد الشيخ فيما لو شك بعد السلام في وجود العدد هل يضر ويفرق بينه وبين سائر الصلوات قال ويؤيده انه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في سبقتها غير ما بطلت مع ان سبقتها شرط لصحتها

لان تقدم احرام الامام
ضرورى فاغتفر فيه مالا
يغتفر في غيره

اه وقد يتجه أنه لا يضر فيها كغيرها ويفرق بأن الشك في السابق يرجع إلى الشك في الاعتقاد إذ لا يوجد
 الاعتقاد مع السابق من أحد بخلاف التردد فيوجد الاعتقاد من البعض ضرورة تقدم إحرام الامام على
 المأمومين وهم بعضهم على بعض فكان ذلك اضيق اى في الجملة ولا فقيه نظر إذ العدد ايضا شرط في اعتقادها
 وعن بعضهم الفرق بأن الشك في السابق فيه فقد الشرط من أصله إذا الشرط أن لا يشك في السابق فمضى وجد كان
 فاقدا للشرط فليتأمل ثم رايت مرافقي بأنه لا يضر اه شوبري (قوله ايضا ارباعين) وجوزها الامام
 ابو حنيفة رضي الله عنه بامام ومأموم وحكى عن القديم عندنا والاوزاعي وابويوسف بثلاثة والنووي
 والليث ومحمد باربعة والامام مالك رضي الله عنه وربيعه باثني عشر بشرط أن يكون الخطيب من المستوطنين
 وإنما اختصت عندنا على الجديد بالاربعة دون سائر الصلوات لأنها اشترحت لمباداة أهل الذمة وهي لا
 تحصل إلا بذلك العدد ولأن الإنسان يدعو إلى الاربعة ولأن ذلك القدر قدر زهد بثلاث الانبياء وقدر
 ميعات موسى والجمعة ميعات المؤمنين وقدر العدد الذي كفايل لم يجتمع إلا وفيهم ولي الله تعالى وشرط
 الاربعة صحة إمامة كل منهم للباقيين اه برماوى ولعل هذا بنى على ما ذكره فيما سبق أولا من أنه إذا كان
 فيهم اى لا تصح الجمعة وتقدم له رده (قوله ولو مرضى) وتغاب ظهروهم لو كانوا انما لوها نكلا طلقا كذا
 قالوا ولعل هذا من إعادة الظاهر جمعة وتديق اللاحقة اليه لان الكلام في الاعتقاد وهو لا يتوقف
 على اللزوم فالوجه ان المحم وبهم ظهروهم التي صلوا ما ولا لانها في محام وان هذه الجمعة هي التي كان
 المطابق فليست معادة ولا مانعة من الاعتقاد بصرح بذلك امر عن شيخنا من عدم لزومها لهم فراجع
 اه قل على الجلال (قوله ايضا ولو مرضى) ولعل هذا بنى على ما ذكره من فيما سبق أولا من انه اذا كان
 فيهم اى لا تصح الجمعة وتقدم له رده (قوله ولو مرضى) اى اكملهم وعدم الوجوب تخفيف عليهم وشمهم
 الاجراء والمحجوسون والخرس حيث خطب لهم ناطق وصح اقتداء بعضهم ببعض بان لا يكون فيهم طارىء
 الخرس ولا اصم لانها تعتقد بمن فيهم اصم اه برماوى (قوله ايضا ولو مرضى او منهم الامام) الغايتان
 الرد وغبارة أصله مع شمر والصحيح من القولين أيضا أن الامام لا يشترط كونه فوق الاربعة
 حيث كان بصفة الكمال والثاني ونقل عن القديم يشترط اذا الغالب على الجمعة التعبد فلا ينتقل من الظاهر
 اليها الا يبين انتمث (قوله او منهم الامام) اى او صلاها بعضهم في قرية اخرى فيكمل به العدد اه شمر
 اى ولا نظر لكونها تقع له نافلة وقد يتوقف فيه بأنها حيث كانت نافلة نزات منزلة غير الجمعة فينتص
 عددهم عن الاربعة الى ان يقال لما لم تكن الثانية نفلا محضا بدليل وجوب القيام فيها نزات منزلة الاصابة
 وقضية ما ياتي له بعد قول المصنف وتصح خالف عبدالح من انه لو كان الامام متنبلا فقيه القولان واولى
 بالجواز لكونه من اهل الفرض فان عمره شامل لما لو كان صلى الجمعة في محل آخر وأعاد في محل يجوز
 فيه التعدد الا ان يحمل ما ياتي على النقل المحض اه ع ش عاليه (فرع) لو خطب شخص واراد ان يقدم
 شخصا غيره ليصلى بالقوم فشرطه ان يكون ممن سمع الخطبة وان ينوى الجمعة ان كان من الاربعة
 والا فلا تجوز صلاة الجمعة خلف مصلى الظهر اه شوبري من فصل لركعة الملققة ضابط للناس
 في الجمعة ستة اقسام من تلزمه وتنعقد به وهو ما ذكره المصنف ولا عذر له ومن لا تلزمه ولا تنعقد به
 وتصح منه وهو من به جنون او اغماء او كفر او سكر وان لم الاخير القضاء ومن لا تلزمه ولا
 تنعقد به وتصح منه وهو العبد والمبعض والمسافر والمقيم خارج البلد اذا لم يسمع النداء والصبي
 والاثني والخنى ومن لا تلزمه وتنعقد به وهو من له عذر من اعذارها غير السفر ومن تلزمه ولا تصح
 منه وهو المرتد ومن تلزمه وتصح منه ولا تنعقد به وهو المقيم غير المتوطن والمتوطن خارج بلدها اذا
 سمع نداءها اه ش البيهجة الكبير (قوله حرا) اى كله فلا تنعقد بمن فيه رقاه شمر (قوله متوطنا بمحاما)
 فلا تنعقد بغير المستوطن كمن أقام على عزم عوده الى وطنه بعد مدة ولو طويلا كالمثقة والتجار لعدم
 التوطن ولا بالمتوطنين خارج محل الجمعة وان سمعوا نداءها فقد اقامتهم بمحاما اه شمر وقوله

(و) خامسها ان تقع
 (اربعة) ولو مرضى أو
 منهم الامام (مكفاحرا
 ذكر) اتباعا للسلف والخلف

كن أقام على عزم عوده إلى وطنه ومنه ما لو سكن يلد بأهله عازما على أنه ان احتيج إليه في بلده كوت خطيبها
 أو أمانه مثل الرجوع إلى بلده فلا تنعقد به الجمعة وقوله بالمتوطنين خارج محل الجمعة وعليه قالوا كذا خارج
 السور لا تنعقد به داخل ولا عكسه لأن خارج السور ودخله كترين أحضر عليه ولو أكرهه الإمام
 أهل قرية على الانتقال منها أو تطايمها والبناء في موضع آخر فسكنوا فيها وهم كرهون وتصددهم الورد إذا
 فرج الله عنهم فهل يجب عليهم إقامة الجمعة في هذه القرية المنقول إليها أفق بعض العلماء بأنها لا تلزمهم
 الجمعة بل لا تصح منهم لو فعلوها لعدم الاستيطان وذلك ظاهر لا شك فيه أه شمر وقوله وذلك ظاهر
 الخ لكن لو سمعوا النداء من قرية أخرى وجب عليهم السعي إليها أه ع ش عليه أيضا (قول: متوطنا بمحاطها)
 خرج بقوله بمحاطها لو تقاربت قرينتان في كل منهما دون أربعين بنية الكمال ولو اجتمعوا بالباء والأربعين
 فإنها لا تنعقد بهم وإن سمعت كل واحدة نداء الأخرى لأن الأربعين غير مستوطنين في بلد الجمعة ولو كان
 له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة يقيم عند كل يوماء فلا تنعقدت به الجمعة في البلدة التي أقامته فيها أكثر
 دون الأخرى فإن استويا فيها انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون الأخرى فإن استويا فيه اعتبرت
 نيته في المستقبل فإن لم يكن له نية اعتبر الموضع الذي هو فيه حالة إقامة الجمعة كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى
 وأفق أيضا فيمن سكن بزوجته في مصر مثلا وفي الأخرى في الحانقاه مثلا ولا زراعة بينهما يقيم في الزراعة
 غالب نهاره ويبيت عند كل واحدة ليلة في غالب الأحوال بانه يصدق دايه أنه متوطن في كل منهما أي
 فتعقد به الجمعة في كل منهما حتى يحرم عليه السفر يوم الجمعة بعد الزجر بما كان توت به إلا خوف ضرر أه
 شمر (قوله أي لا يظعن عنه) في المختار ظعن سار وبابه تطع وظعنا أيضا بفتحين وقرى بهما قوله
 تعالى يوم ظعنكم والظعينة الهودج كانت فيه امرأة أو لا والظعينة أيضا المرأة مادامت في الهودج
 فإذا لم تكن فيه فليست بظعينة أه (قوله لم يجمع) يضم أوله وكسر ثالثه شدد يقال جمع الناس بالتشديد
 أي شهدوا الجمعة كما يقال عیدوا إذا شهدوا العيد أه ع ش على مر في أول الباب (قوله مع عزمه على
 الإقامة أيام الخ) هذا قاله تبعه الأسنوي وغيره وأطبق عليه الشراح وهو لا يحسن أن يكون دليلا على عدم
 انعقادها بالمقيم غير المتوطن لما ثبت في الصحيحين من أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من المدينة لم
 يزل يقصر حتى رجع إليها وصرح النووي في شرح المذهب في باب صلاة المسافر بانه صلى الله عليه وسلم في
 حجة الوداع أقام بمكة وبعرفات وبمنى وبالخصب وفي كل ذلك لم تبلغ إقامته أربعين يوما لم يقطع سفره وأيضا
 فعرفات لم يكن بها خطبة بنية تصح فيها الجمعة والله تعالى أعلم ثم أخبرني من اتق به أنه كشف على المسئلة
 في ش المذهب من باب الجمعة فوجد فيها صاحب المذهب استدلل بذلك فاعترضه الش ومنع من صحة
 الدليل لما قلنا فله الحمد ثم رايت السبكي رحمه الله في شرحه على المنهاج قال لم يصح عندي دليل على عدم
 انعقادها بالمقيم أه عميرة على المحلى بحروقه وقوله ثم أخبرني من اتق به الخبر بذلك هو الشيخ ابن قاسم
 كما أخبر بذلك شيخنا زى كذا بخط الشيخ خضر وعبارة البرماوى قوله مع عزمه على الإقامة الخ قال
 شيخنا أعلم أن الوجه الحق الذي لا يتجه غيره بأن يقال في تقرير الدليل أنه لما كان العزم على الإقامة
 غير موجب للتجمع اقتضى أنها غير معتبرة في ذاتها فلا اعتراض بما قبل أنه لم يجمع لعدم قصده
 إقامة تقطع السفر لما في الصحيحين من أنه استمر يقصر ويجمع مدة إقامته بمكة وهو ثمانية عشر
 يوما أو أقل أو أكثر ولا بما قبل أن عدم تجمعه بعرفة لعدم الإنية ولا بما قبل أن عزمه وهو بعرفة
 على الإقامة بمكة لا يجعله مقيما بعرفة ولا بما قبل غير ذلك انتهت (قوله ولو نقصوا فيها الخ)
 قال الشيخ وحاصل هذا المقام أنه ان بطلت صلاة بعض الأربعين من غير أن يكمل العدد بغيرهم بطلت
 الصلاة سواء وقع في الركعة الأولى أو الثانية وإن أخرج بعضهم نفسه عن القدوة فإن كان في
 الأولى بطلت أو فيها بعدها لم يضروا وانقضى الأربعون أو بعضهم ولحق تمام العدد فإن للحوق
 قبل الانقضاء صححت الجمعة سواء كان ذلك في الأولى أو في الثانية وسواء سمع اللاحقون الخطبة

(متوطنا) بمحاطها أي
 لا يظعن عنه شتاء ولا
 صيفا إلا لحاجة لأنه
 ﷺ لم يجمع بحجة
 الوداع مع عزمه على
 الإقامة أياما لعدم التوطن
 وكان يوم عرفة فيها يوم
 جمعة كما في الصحيحين
 وصلى به الظهور والعصر
 تقديم كما في خبر مسلم

أولا وإن كان بعده فان كان قبل ركوع الاولى وسموا الخطبة صحت الجمعة ولا فلا اه شورى (قوله
ايضا ولو نقصوا فيها بطلت) شامل لما نقصوا في الركعة الاولى منها وشامل لما نقصوا في الركعة الثانية
وشامل لما اذا عادوا او راءوا شامل لما اذا عادوا بعد طول الفصل عرفاوه وكذلك لا في المسئلة الاولى فانهم
اذا عادوا او راءوا كان قبل الركوع مع تمكنهم من الفاتحة فيثنيون على ما مضى واما اذا نقصوا بعد ركوع
الاولى او قبله ولم تمكنهم الفاتحة وان عادوا او راءوا فيجب الاستئناف اه زى (قوله ايضا ولو نقصوا
فيها بطلت او في خطبة الخ) حاصل ذلك ان النقص اما في الخطبة او بعدها وقبل الصلاة او في الركعة الاولى
او الثانية فان كان في الخطبة وقد عادوا عن قرب اى قبل مضى قدر ركعتين باخف يمكن من الوسط المعتدل كما
سبق في جمع التقديم بين الخطيب على ما اتى به من الخطبة مع لزوم اعادته ركن فعل حال نقصهم وان عادوا
بعد طول الفصل او جاء غير المنقذين او بعضهم وهو دون الاربعين مع بعض من غيرهم ككل للعدد وجب
استئنافها الفوات شرط الولا فيها وان كان النقص بعدها وقبل الصلاة فان طال الفصل بين الخطبة واحرام
الامام وجب الاستئناف وان قصر بان احرم الامام عقب الخطبة كفى في حصول الولا بين الخطبة
والصلاة ثم ان عادوا ولو بعد طول الفصل بتباطئهم واحروا بالامام قبل ركوعه وانتظرهم في القيام او في
الركوع حتى قرؤ الفاتحة وركعوا قبل رفع رأسه من اقل الركوع وان لم يطعموا وصحت جمعهم والابان
اختل قيد من ذلك لم تصح وان حصل النقص في الركعة الاولى سواء كان بطلان صلاتهم او بنية مفارقة وقد
عادوا واحروا وقبل طول الفصل على ما في حاشية الشيخ سلطان والبرماوى او ولو مع طوله على ما ذكره
حل بنو على ما مضى من الخطبة وصحت جمعهم وان عادوا بعد ركوع الامام او قبله ولم تمكنهم الفاتحة او
أمكنهم ولم يركعوا قبل رفعه عن أقله وجب استئناف الخطبة والصلاة هذا في المنقذين واما غيرهم
فيتعونها ظهور ان تعذر استئنافهم الجمعة وان حصل النقص في الثانية بان بطلت صلاة بعضهم بطلت جمعهم
لا شرط العدد الى فراغها فيجب الاستئناف واما اذا نوى بعضهم المفارقة بل او كلهم فالجمعة صحيحة لان
الجماعة شرط في الركعة الاولى فقط وبقي ما لو احرم اربعون او تسعة وثلاثون قبل انقضاء الاوان او
بعده ففي الحالة الاولى تتم الجمعة لهم وان لم يكونوا سمعوا الخطبة واما في الحالة الثانية فان كان احرامهم عقب
انقضاءهم اى من غير طول فصل استمرت الجمعة لهم بشرط سماعهم الخطبة سواء في الحالتين كان ذلك في
الركعة الاولى او الثانية وان كان بعد طول الفصل بين الانقضاء والاحرام فان كان في الركعة الاولى
وقد احرموا بعد ركوع الامام الى اخر ما سبق في المتباطئين صحت جمعهم وان كان في الثانية او في اعتدال
الاولى فما بعده بطلت لخلو الصلاة عن شرط دوام العدد فأمل اه شيخنا ح ف ومن خطه نقات (قوله
بطلت) اى على الراجح وفي قول لا تبطل ان بقى مع الامام اثنا عشر وفي قول لا تبطل ان بقى معه اثنان
اكتفاء بدوام مسمى الجمع اه من اصله مع شرح مر (قوله ايضا بطلت) اى حيث كان النقص بعد
الرفع من الركوع اما لو كانوا قبله فان عادوا او اقتدوا بالامام قبل ركوعه او فيه وقرؤ الفاتحة واطمانوا مع
الامام قبل رفعه عن اقل الركوع استمرت جمعهم كالتباطى القوم عن الامام ثم اقتدوا به اه ع ش على مر
(قوله وقد فات) اى العدد وقوله فيتمها الباقر ظهر اعطوف على قوله بطلت ومحل ان تعذر الاستئناف
فان تيسر وجب استئنافها جمعة فقل بطلت اى بطل كونها جمعة ان تعذر الاستئناف ومن اصحاب ان تيسر
فهو مستعمل في المعنيين اه شيخنا وعبارة الشورى قوله فيتمها الباقر ظهر اى ان تعذر استئنافها
جمعة والافعلت جمعة اخرى كانه عليه السيد السهوى كالمشارح في شرح البهجة انتهت (قوله
او في خطبة الخ) ذكر الدمامنى في شرح البخارى ان الانقضاء كان في الخطبة واما كانت في
صدر الاسلام بعد الصلاة وانها من ذلك اليوم حولت الى قبل الصلاة اه برماوى (قوله لعدم سماعهم
له) اى وسماع الخطبة واجب لقوله تعالى ولذا قرىء القرآن فاستمعوا له وانصتوا لئلا يذموا به الخطبة
كما قاله كثير من المفسرين فيعتبر ان يسمع الاربعون جميع اركانها اه ش مر (قوله اولى من تعبيره

قوله بين الخطيب هكذا في
النسخ التى بأيدينا ولعل
فيه نقضا اه
(ولو نقصوا فيها بطلت)
لا شرط العدد في دوامها
كالوقت وقد فات فيتمها
الباقر ظهر اى او في خطبة
لم يحسب ركن منها (فعل
حال نقصهم) لعدم سماعهم
له وتعبيرى بنقصهم اولى
من تعبيره

بأنفذاضهم) وذلك لأنه لا يشمل النقص بغير انفذاض لأن الانفذاض هو الذهاب من مكان الصلاة
 لكن المراد به في قوله ولو أحرم أربعين الخ خروج من الصلاة ولو مع البقاء في محلها اه شيخنا (قوله
 فانهم إن عادوا قريبا) أي عرفا وشبهه الرافعي بالنقص بين صلاتي الجمع ثم قال بعد ذلك وما قررناه
 من الضبط بالعرف هو الأوجه وان ضبطه جمع بما يزيد على ما بين الإيجاب والقبول في البيع إذ هو بعيد
 جدا اه شمر وقوله بالفصل بين صلاتي الجمع أي فيجب أن لا يبلغ قدر ركعتين بأخف ما يمكنه كما
 قدره الشارح اه ع ش عليه (قوله أيضا فانهم إن عادوا قريبا) أي قبل أحرام الإمام اخذا من قوله
 جاز البناء أي من الإمام اه حل (قوله ولو أحرم أربعين) أي أو تسعة وثلاثين لأن الإمام منهم وهو
 باق على أحرامه إلا أن كان ممن لا تنعقد به اه برماوى (قوله وان أحرموا عقب انفذاض الأولين
 الخ) فأحرامهم عقب انفذاض الأولين بالشرط المذكور صيرهم كأنهم أحرموا معه ولم يحصل
 انفذاض وهذا عام في الأولى والثانية فإن لم يكن أحرامهم عقب انفذاض الأولين فإن كان في الأولى
 وأدركوا الفاتحة والركوع مع الإمام صح كالمبطلين وإن كان في الثانية بطلت تخلص الصلاة الإمام عن
 العدد في جزء منها اه حل (قوله بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة) قرر حرج اشتراط أن يدركوا الفاتحة
 والركوع قبل قيام الإمام عن أقل الركوع كما لو حضروا معه أو لا وتباطؤا حتى ركع الإمام وقال في التي
 قيام وفي هذه الحالة لا يشترط تمكينهم من الفاتحة لأنهم تابعون لمن أدركوا به يعلم أنهم لو لم يدركوها قبل
 انفذاضهم اشترط أدراك هؤلاء طأ وهو ظاهر بخلاف الخطبة إذا انفذ الأربعون سمعوا بعضها وحضر
 أربعون قبل انفذاضهم لا يكفي سماعهم لباقيها ويفرق بأن الارتباط فيها غير تام بخلاف الصلاة اه سلطان
 (قوله أيضا بشرط أن يكونوا سمعوا) أي حضروا أو ان لم يسمعوا والمراد خطبة ذلك المحل وقيل يكفي سماع
 خطبة ولو من غير ذلك المحل ولو من خطباء متعددين سمعوا من كل بعضها اه برماوى (قوله وتصح خلف
 عبد الخ) أي على الأظهر في الأربعة وقيل لا تصح خلف واحد منهم ولو تم العدد بغيرهم ويجزى القولان
 فيما لو كان الإمام يصلي نفلا وكان زائدا على الأربعين والراجح الصحة اه من أصله وشمر (قوله أيضا
 وتصح خلف عبد الخ) مراده بهذا دفع ما يتوهم من الشرط السابق من كون الإمام لا بد أن يكون من
 الأربعين بالصفات السابقة اه شيخنا (قوله خلف عبد وصبي ومسافر) أي وإن نووا غير الجمعة كالظهر
 مثلا وفي الانتظار وعدمه ما هو معلوم من محله اه برماوى (قوله ومن بان محدثا) أي في الصلاة أو في
 الخطبة أو فيهما معا ومثل الحدث النجاسة الخفية وكل ما لا تلزم الإعادة معه اه برماوى ومحل صحتها خلف
 المحدث في حق من أدرك الفاتحة في القيام أما من أدركه راكعا فلا تصح جمعة خلفه وعبارة أصله مع شرح
 م ر ومن لحق الإمام المحدث أي الذي بان حديثه را كعالم تحسب ركعته على الصحيح لأن الحكم بأدراك
 ما قبل الركوع بأدراك الركوع خلاف الحقيقة لأنه إنما يصار إليه حيث كان الركوع محسوبا من صلاة الإمام
 ليهتمل به عن الغير والمحدث ليس أهلا للنحمل وإن صحت الصلاة خلفه والثاني تحسب كما لو أدركه معه كل
 الركعة واجاب الأول بأنه عند ادراكه را كعالم بات بالقراءة والإمام المحدث لا يتحمل عن الإمام
 بخلاف ما إذا فرأ بنفسه وأدرك الركعة كاملة مع الإمام في ركعة زائدة صحت أن لم يكن عالما بزيادتها
 كما على صلاة كاملة خلف محدث بخلاف ما لو كان إمامه كافرا أو امرأة لأنهما غير أهل للإمامة في الجمعة
 بحال انتهت (قوله أيضا ومن بان محدثا) مثله من بان ذنجاسة خفية فانظر هل الخطبة كذلك حتى إذا بان
 أن الخطيب كان محدثا أو ذنجاسة خفية تصح الخطبة والجمعة لا يبعد أنها كذلك لأنها لا تزيد على الصلاة ولهذا
 لو بان الخطيب قاعد أقدر على القيام لم يضر كما قررهم ر مع أن القيام شرط في الخطبة فلا يرجع وليحرمهم
 (فرع) لو بان حدث الأربعين أو بعضهم أو أن عليهم نجاسة غير معفو عنها فلا جمعة ممن بان كذلك
 وتصح جمعة الإمام فيهما كما عر به الصيمري والمتولي والرويانى والفمولى ونقله عن صاحب البيان وأقر اه
 لأنه غير مكلف بالاطلاع على حالهم في الطمارة بخلاف ما لو بانوا نساء أو عبيد السهولة الاطلاع على حالهم أما

بأنفذاضهم (فإن عادوا
 قريبا) عرفا (جاز بناء)
 على ما مضى منها (والا)
 بان عادوا بعد طول الفصل
 (وجب استئناف) لها
 لا انتفاء المراجعة التي فعلها
 النبي صلى الله عليه وسلم
 والأئمة بعده فيجب
 اتباعهم فيها (كنقصهم
 بينهما) أي بين الخطبة
 والصلاة فانهم إن عادوا
 قريبا جاز البناء ولا وجب
 الاستئناف لذلك ولو
 أحرم أربعين قبل
 انفذاض الأولين تمت
 لهم الجمعة وإن لم يكونوا
 سمعوا الخطبة وإن أحرموا
 عقب انفذاض الأولين
 قال في الوسيط تستمر
 الجمعة بشرط أن يكونوا
 سمعوا الخطبة ذكر ذلك
 في الروضة كاصلا (وتصح)
 الجمعة (خلف عبد وصبي
 ومسافر ومن بان محدثا)
 ولو حدثا أكبر كغيرها
 هذا (أن تم العدد بغيرهم)
 بخلاف ما إذا لم يتم إلا بهم

الظاهر منهم فالإذبان حدث بعضهم فتعسخ جمعة تبعه الإمام كما عرح به المتولي والقمولى وصرح المتولى
 أيضا بان صحة صلواتها لا تختص بما إذا زاد الإمام على الأربعين وهو ظاهر إذ لا فرق بين الحالين وما استشكل
 به صحة صلاة الإمام مع ان العدة شرط ولذا شرطناه فيما لو بان حدث الإمام فكيف تعسخ للإمام مع
 فوات الشرط رد بعدم فواته بل وجد في حقه واحتمل فيه حدثهم لانه متبوع ويصح احرامه منفردا فافتقر
 له مع عذره ما لا يفتقر في غيره وإلما صحت للبتطهر المؤتم به في الثانية تبعه اه شمر (قوله وان يتقدمها
 خطبتان) قال ائمة تناو الخطب المشروعة عشرة منها ست في غير الحج وهي في الجمعة والعيدين والسكوفين
 والاستسقاء واربعة في الحج احداها يوم السابع من ذي الحجة بمكة والثانية يوم عرفة بنمرة والثالثة يوم
 النحر والرابعة يوم النحر الاول بمنى وكلها بعد الصلاة وجوباً غير الاستسقاء وجرازا فيه إلا في الجمعة
 وعرفة وكلها اثنتان إلا الثلاثة الباقية من خطب الحج اه برماوى وقوله الباقية أى غير خطبة يوم عرفة
 أى فانها فردى (قوله الاتباع) أى آخر الا انه صلى الله عليه وسلم كان فى اول امره بخطب بعد الصلاة فنزل
 قوله تعالى وإذا راوا نجارة او طورا الاية فقدمها عليه السلام لانها شرط والشرط مقدم على المشروط
 اه ع ش (قوله واركانها خمسة) أى من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه اه شمر وقوله من حيث
 المجموع جواب سؤال يرد في هذا المقام بان يقال هذه الاضافة لا تخلو من ان تكون للاستغراق فى كل
 فرد من افراد المضاف او المراد بها الحكم على مجموع ما اضيف اليه وعلى الاول يلزم ان جملة الخمسة واجبة
 فى كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان فكذا الملزوم وعلى الثانى يلزم كفاية والايمان ببعض الاركان
 فى الاولى ولو واحدا والايمان بالباقي فى الثانية وان ياتى بالجميع فى الاولى ويخلى عنها الثانية وبالعكس
 لاذي صدق على جميع هذه الصور الايمان بالاركان فى جميع الخطبتين وبطلانه ظاهر وحاصل ما اشار اليه
 الشيخ ان يقال تختار الثانى ونحمله على بعض ما صدق اليه اضافة المجموع بقريته ما سيعلم من كلامه اه
 ع ش عليه (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ولا يشترط قصد الدعاء بها خلافا للمحب الطبرى
 لانها موضوعة لذلك شرعا اه شمر أى ومع ذلك يحصل الثواب المرتب على الصلاة عليه صلى الله عليه
 وسلم (فرع) ائى شيخنا مر بانه لو اراد باى صيغة انفقت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 غيره لم تنصرف عنه واجزات واقول ينبغى ان يكون هذا بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير الخطبة
 لان هذا صرف عن الخطبة وذلك عن البى ونظيره الصرف عن الله وعن اليمين فى الايمان اه سم على
 المنهج أى فانه ان قصدتم الانصراف عن الله تعالى لا ينصرف او عن اليمين انصرف اقول وفيه ان الذى
 لا يقبل الصرف من اسمائه تعالى هو لفظ الجلالة خاتمة رأى ما الالفاظ التى تطلق عليه وعلى غيره
 فتقبل الصرف والاسماء التى يوصف بها نبينا عليه السلام كلها تنبيل الصرف لا اشتراك فيها اللهم إلا
 ان يقال انها لما اشتهرت فيه اشتهارا تاما نزلت منزلة الاعلام الشخصية التى لا اشتراك فيها اه ع ش عليه
 (قوله لان ما يفتقر إلى ذكر الله الخ) لم يقل الاتباع كما صنع فيما قبله لما نقل عن القمولى ان خطبة
 صلى الله عليه وسلم المروية عنه ليس فيها صلاة عليه صلى الله عليه وسلم اه برماوى (قوله ايضا
 لان ما يفتقر الخ) فيه انه لا يدل على خصص ذكره بالصلاة لان الذكر اعم تأمل أى فهذا التعليل
 لا يفيد المدعى الذى هو خصص الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تأمل اه شيخنا (قوله بفتقر إلى ذكر
 رسوله) أى غابا فلا يرد الذبح او جود المانع فيه بايهام التثريب اه برماوى وقوله فلا يرد الذبح الخ
 ظاهر عبارة ان الذبح لا ينسب فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والواقع خلافه كما سيأتى فى المتن من التصريح
 بسنيتها فيحمل كلامه على ان الذبح لا يشرع فيه ذكر محمدا مع ذكر الله ان يقول بسم الله واسم محمد لما سيأتى
 فى الشرح من التصريح به وانه حرام عنه الاطلاق بمكروه عند التبرك مع كون المذبح حلالا فى
 الصورتين كما سيأتى فى الحواشى هناك (قوله اينما يفتقر إلى ذكر رسوله) أى وجوبا فى الواجب وندبا
 فى المندوب اه شمر (قوله بلفظهما) أى مادتهما مع لفظ الجلالة فى الاول واسم ظاهر من اسماء

(و) سادسها (ان يتقدمها
 خطبتان) الاتباع مع خبر
 صلوا كما رأيت فى أصلى
 بخلاف العيد فان خطبتيه
 مؤخرتان للاتباع ولان
 خطبة الجمعة شرط والشرط
 مقدم على مشروطه
 (واركانها) خمسة أحدها
 (حمد الله تعالى) للاتباع
 رواه مسلم (و) ثانيا (صلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم) لان
 ما يفتقر إلى ذكر الله
 تعالى يفتقر إلى ذكر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاذان
 والصلاة (بلفظهما) أى
 حمد الله تعالى والصلاة
 على نبينا

النبي أي اسم كان في الثاني اه شيخنا (قوله كما جرى عليه السلف والخلف) وسئل الفقيه اسمعيل الحضرمي هل كان النبي ﷺ يصلي على نفسه فقال نعم اه ش م ر وقوله يصلي على نفسه كقوله صلى الله على محمد ثم رايت في تحرير العريزي للحافظ العسقلاني ما نصه وللاربعة من حديث ابن مسعود في خطبة الحاجة واشهد ان محمدا رسول الله نعم في البخاري عن سلمة بن الاكوع لما خفت ازواد القوم فذكر الحديث في دعاء النبي ﷺ ثم قال اشهد ان لا اله الا الله واتى رسول الله وله شاهد عند مسلم عن ابي هريرة اه ولم يتعرض للصلاة عليه ويحتمل انها بالاسم الظاهر وبالضمير اه ع ش عليه (قوله كالحمد لله) أي أو لله الحمد أو الله احمد أو أنا حامدا لله فان عجز عن الحمد اتى بيلده بالذ كرو الدعاء فان عجز قام بقدره اه حل (قوله أو نصلي على محمد) أي أو صلى الله على محمد وتقدم في الصلاة عن حج ان الصلاة عليك يا رسول الله انما تكفي حيث نوى بها الصلاة عليه ﷺ فهل يأتي نظيره هنا أولا ويفرق فيه نظر والا قرب الثاني ويفرق بان الصلاة يحتاط لها بدليل انهم لم يكتفوا فيها بجميع اسمائه ﷺ بل عينوا فيها ما ورد والخطبة لما توسعوا فيها لم يشترطوا فيها ما ورد فيها بخصوصه بل اكتفوا بكل ما كان من اسمائه عليه الصلاة والسلام اه ع ش على م ر (قوله بما روى) كالرسول والمآحي والحاشر والبشير والنذير وانظر هل من النحو الكنى قال شيخنا الشبراملسي الظاهر نعم اه (برما روى) (قوله فخرج الحمد للرحمن الخ) عبارة ش م ر ولفظة الله متعينة فلا يكفي الحمد للرحمن أو للرحيم ولا يتعين لفظ اللهم صلى على محمد وانما المتعين صيغة صلاة كاصلي أو نصلي على محمد أو أحمد أو الرسول أو النبي أو المآحي أو العاقب أو البشير أو النذير انتهت وسال سائل لم تبين لفظة الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي ﷺ في صيغة الصلاة بل يكفي نحو المآحي والحاشر مع انه لم يرد ويجاب بان للفظ الجلالة بالنسبة لبقية اسمائه تعالى وصفاته مزينة تامة فان له الاختصاص التام به تعالى ويفهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال كما نص عليه العلماء بخلاف بقية اسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من اسمائه عليه الصلاة والسلام اه سم على المنهج اه ع ش عليه (قوله ونحوهما) كاحمد للرحيم والثناء والمدح والجلال والعظمة ورحم الله محمدا وكذا البركة أيضا اه برما روى (قوله وصلى الله عليه) وما تقر من عدم اجزاء الضمير هو المعتمد قياسا على التمهيد كما جزم به الشيخ في شرح الروض وظاهره العموم ولو مع تقدم ذكره وهو كذلك كما صرح به في الانوار وجعله اصلا مقيدا عليه واعتمده البرما روى وغيره خلافا لمن وهم فيه اه ش م ر وتسبب الصلاة على الآل والصحاب كما قاله الاذرعى اه برما روى (قوله ولو بغير لفظها) أي لفظ الوصية بالتقوى وهذا على الصحيح ومقابلته يتعين لفظ الوصية بالتقوى اه من اصله مع ش م ر فهذه الغاية للرد على الضعيف (قوله لان غرضها الوعظ) قد يقال والغرض من الحمد الثناء وهو حاصل بغير افظه فالفرق اه سم ويمكن أن يقال الحمد والصلاة تعبد بلفظها فتعين ولا كذلك الوصية بالتقوى وهو ظاهر اه ش م ر (قوله فيكفي أطيعوا الله) ولا يكفي اقتصاره فيها على التحذير من غرور الدنيا وخرقها فقد يتوأسى به منكرو المعاد بل لابد من الحمل على الطاعة وهو مستلزم للحمل على المنع من المعصية اه ش م ر وقوله بل لابد من الحمل الخ أي لابد من ذكر لفظ يدل على الطاعة ورضيته انه لو اقتصر على ما يدل على المنع من المعصية لم يكف وفي حج ما يخالفه حيث قال بل لابد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفي أحدهما للزوم الاخر اه ع ش عليه (قوله وقراءة آية) هذا على الصحيح خلافا لمن قال انها تتعين في الأولى فالأول الضعيفة ثلاثة احدها ردد على من قال انها تتعين في كل منهما وعلى من قال انها تتعين في الأولى فالأول الضعيفة ثلاثة اه من أجله وش م ر (قوله أيضا وقراءة آية) وكذا بعض آية طويلة كما هو المعتمد واطلاقهم يقتضي الاكتفاء بمسوخ الحكم وعدم الاكتفاء بمسوخ التلاوة وقوله مفهومة أي وعد أو وعيدا أو قصة أو حكما شرعيا اه من ش م ر فعمل من حصره الافهام في الامور

كما جرى عليه السلف والخلف كالحمد لله أو احمد الله أو نحمد الله واللهم صلى على محمد أو أصلي على محمد أو نصلي على محمد أو النبي أو أحمد أو الغالب أو نحوه بما روى فخرج الحمد للرحمن والشكر لله ونحوهما ورحم الله محمدا أو صلى الله عليه وصلى الله على جبريل ونحوها (و) ثالثها (وصية بتقوى) للاتباع رواه مسلم ولو بغير لفظها لان غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فيكفي أطيعوا الله والثلاثة أركان (في كل) من الخطبتين لا اتباع السلف والخلف (و) رابعها (قراءة آية مفهومة) لا كشم نظر للاتباع رواه الشيخان

الاربعة التي ذكرها انه لا يرد ما يقال ثم نظر مفهم لانه مشتمل على الاسناد للضمير العائد على الوليد بن المغيرة ووجه عدم الورد ان هذا الافهام ليس من الامور الاربعة اه شيخنا وعبارة ع ش قوله مفهومة اى المعين يقصد به الوعظ فلا يقال ثم نظر مفهومة لاشتغالها على الفعل والفاعل هو الضمير الراجع للوليد بن المغيرة المشار اليه بقوله تعالى ذرى ومن خلقت وحيدا وجعلت له مالا ممدودا الاية انتهت وهل تجزى الاية مع لحن يغير المعنى فيه نظر وقد يتجه عدم الاجزاء والتفصيل بين عاجز نحصر الامر فيه وغيره ثم ان المتجه انه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلى الذى لا يحسن الفاتحة وهل يجرى ذلك فى بقية الاركان حتى اذا لم يحسن الحمد اتي بدله بذكر او دعاء مثلاً ثم وقف بقدره فيه نظر ومال مر الى عدم جريان ذلك فى بقية الاركان بل يسقط المعجوز عنه بلا بدل وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر اه سم على حجج اه ع ش على مر (قوله ولو فى احدهما) قال فى الايعاب وتجزى قبلهما وبعدهما وبينهما اه وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الاية وشيء من الاركان فكل موضع اتي بها فيه احزانه اه ع ش على مر ويسن جعلها بعد فراغ الاولى كما قاله الاذرى ويسن قراءة قتيماها بعد فراغ الاولى فى كل جمعة للتابع زواه مسلم ويكفى فى اصل السنة قراءة بعضها وقال فى شرح مسلم فيه دليل على ندب قراءتها وبعضها فى خطبة كل جمعة ولا يشترط رضى الحاضرين كالم يشترطوه فى قراءة الجمعة والمنافقين فى الصلاة وان كانت السنة التخفيف وتضمن الآيات لنحو الخطب كرهه جماعة ورخص فيه آخرون فى الخطبة والمواعظ وهو اوجه اه شرح مر وقوله وهو اوجه بل قال حج الحق ان تضمن ذلك الاقتباس منه ولو فى شعر جائز وان غير نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره انه لا محذور فى ان يراد بالقرآن غيره كادخلوها بسلام لمستاذن نعم ان كان ذلك فى نحو مجنون حرم بل ربما افضى الى كفر اه وينبغى ان يلحق بالقرآن فيما ذكر الاحاديث والاذكار والادعية اه ع ش عليه ولو اتي بركن ضمن آية اجزأت عنه دون القراءة اى ان قصد الركن فقط فان قصدتهما اجزأت عن القراءة فقط كالم قصد القراءة فقط او اطلق اه حل (قوله باخروى) لا دينوى فلا يكفى ولو لم يحفظ الاخروى اه مدابغى لكن قال الاطفيحي ان الدينوى يكفى حيث لم يحفظ الاخروى قياسا على ما تقدم فى العجز عن قراءة الفاتحة بل ما هنا اولى حررا (قوله ولو بقوله رحمة الله) اى فلا يضر تخصيص الحاضرين بالدعاء وعبارة ش مر لو رخص به الحاضرين فقال رحمة الله كفى والاوجه عدم الاكتفاء بتخصيصه بالغائبين وجزم ابن عبد السلام فى الامالى والغزالي بتحريم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات اى لجميعهم بمغفرة جميع ذنوبهم وعدم دخولهم النار لانا قطع بخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم ان فيهم من يدخل النار واما الدعاء بالمغفرة فى قوله تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لى ولو الذى ولمن دخل يلقى مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات ونحو ذلك فانه ورد بصيغة الفعل فى سياق الاثبات وذلك لا يقتضى العموم لان الافعال تكررات ولجواز قصد معهود خاص وهو اهل زمانه مثلاً انتهت وقوله بمغفرة جميع ذنوبهم قال الزين العراقى بذلك مثل ما ذكره وهذا مردود بعلمته لو رد ذلك عن الخائف والسالف وخروجهم من النار انما هو بالمغفرة والرحمة فلا مانع من تعميم الدعاء بذلك اه حج فى الايعاب ويحاج بان ما تمسك به لا يصلح رداعلى الغزالي فيما ذكره بان من خرج من النار بالمغفرة لم يغفر له جميع ذنوبه اذ لو غفر الجميع لم تمسه النار ولا دخلها والذى منع الغزالي انما هو مغفرة جميع الذنوب لكل مؤمن بحيث لا تمس النار واحدا منهم اه ع ش عليه (قوله فى ثانية) المراد بها المفعولة ثانيا ولو على عكس الترتيب المدهود وشوبرى (قوله والمراد بالمؤمنين) اى فى كلام المصنف وكذا فى كلام الخطيب اى كلامه محمول على الجنس اذا اتى بالمؤمنين فقط ولا يشترط ملاحظة الجنس اه شيخنا وهذا على سبيل الاستحسان والالوخص الذكور كفى بخلاف ما لو خص النساء لم يكف وان اؤهم كلامه الا كتهاهم شيخنا (قوله وفى التنزيل الخ) استدلال على انه يصح ان يراد بصيغة الذكور ما يشمل الاناث

لو فى احدهما لان الثابت
القراءة فى الخطبة من غير
تعيين (و) لكنهما (فى اولى
اولى) كما قاله فى المجموع وقولى
مفهومة الى آخره من زيادتي
(و) خامسها (دعاء للمؤمنين)
بقيده زده بقولى (باخروى)
ولو بقوله رحمة الله (فى)
خطبة (ثانية) لا تباع
السلف والخلف ولان
الدعاء يليق بالخواتم
والمراد بالمؤمنين الجنس
الشامل للمؤمنات وبهما
غير فى الوسيط تبعا
للمرويات وفى التنزيل وكانت

اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله من القاتنين) لم يقل من القاتنات اشارة الى قوة عبادتها لانها لم تنقص عن عبادة الذكور اه برماوى (قوله اما الدعاء للسلطان الخ) ويسن الدعاء لائمة المسلمين وولادة امورهم بالصالح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك اه ش مر (قوله ويسن الدعاء لائمة المسلمين) اى فى الخطبة الثانية وتحصل السنة بفعله فى الاولى ايضا لكن الثانية اولى لما قدمه من ان الدعاء اليق بالخواتيم اه ع ش عليه (قوله فلا تسن) قال بعض المتأخرين ولو قيل ان الدعاء للسلطان واجب لما فى تركه من الفتنة غالباً لم يبعد كما قيل فى قيام الناس بعضهم لبعض اه برماوى (قوله اذا لم يكن فيه مجازفة) اى بمبالغة خارجة عن الحد كأن يقول اخف اهل الشرك مثلاً اه شيخنا قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه بالاوصاف الكاذبة الا لضرورة اه حل (قوله وشرط كونهما عريتين) وما بحثه الزركشى من اشتراط معرفة الخطيب اركان الخطبة رد بان الوجه خلافه كمن يؤم بالقوم ولا يعرف معنى الفاتحة اه ش مر وقوله من اشتراط معرفة الخطيب اركان الخطبة اى معرفة معانيها كما يشعر به قوله كمن يؤم بالقوم الخ فلا ينافى ما نقل عن سم من انه يأتى فى اعتبار التمييز بين الاركان وغيرها هنا ممر اه ع ش عليه ولو لم يكن فيها ما لحن فيها لحنها لغير المعنى هل يأتى فيهما ما تقدم فى الفاتحة والتشهد ولو شك فى شىء من الاركان بعد الفراغ لم يؤثر أو قبله أثر ولا يرجع لقول غيره الا ان كان عدد التواتر واما القوم لو شكوا او بعضهم فى ترك الخطيب شيئاً من الاركان فلا تأثير له مطلقاً اه حل ويؤثر الشك فى أثناء الثانية بعد فراغ الاولى او فى الجلوس بينهما فى ترك شىء من الاولى ويؤيده ما سياتى فيما لو أحدث فى أثناء الخطبة من الضرر وبقي ما لو علم ترك ركن ولم يدرك هل هو من الاولى ام من الثانية هل يجب اعادتهما ام اعادة الثانية فقط فيه نظروا الاقرب انه يجلس ثم يأتى بالخطبة الثانية لا احتمال ان يكون المتروك من الاولى فيكون جلوسها لغوا فيكمل بالثانية ويجعل مجموعها خطبة واحدة فيجلس بعدها ويأتى بالثانية وبتقدير كون المتروك من الثانية فالجلوس بعدها لا يضر لان غايته انه جلوس فى الخطبة وهو لا يضر وما يأتى به بعده تكرير لما أتى به من الخطبة الثانية واستدراك لما تركه منها اه ع ش على مر (قوله ايضا وشرط كونهما عريتين الى آخر الشروط) افاد اقتصاره على ما ذكرناه لا يجب نية الخطبة ونية فرضيتها وهو المعتمد كما جزم به فى المجموع وأشار اليه فى الروضة قال ابن عبد السلام لان ذلك يمتاز بصورته منصرف الى الله بحقيقته فلا يفتقر الى نية صرفه اليه وما فى اصل الروضة عن القاضى وجزم به فى الانوار من الاشتراط مفرع على ضعفه وهوانها بديل عن ركعتين نعم يشترط عدم الصارف فيما يظهر اه ش مر ويشترط كون الخطيب ذكراً وكونه تصح امامته للقوم كما قاله شيخنا مر وكونه متطهر بخلاف القوم وشرط الذكورية جار فى سائر الخطب كالاستماع والسماح وكون الخطبة عربية اه قل على الجلال (قوله والمراد اركانها) يفيد انه لو كان ما بين اركانها بغير العربية لم يضر ويجب وفاؤها ان محله اذا لم يطل الفصل بغير العربى والاضر لا خلاله بالموالات كالسكوت بين الاركان اذا طال بجامع ان غير العربى لغو لا يحسب لان غير العربى لا يجزى مع القدرة على العربى فهو لغو اه سم على المنهج والقياس عدم الضرر مطلقاً ويفرق بينه وبين السكوت بان فى السكوت اعراضاً عن الخطبة بالسكينة بخلاف غير العربى فان فيه وعظاً فى الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة (فرع) هل يشترط فى الخطبة تمييز فروضها من سنها فيه ما فى الصلاة فى العامى وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى الغزالي وغيره اه ع ش على مر (قوله خطب بغيرها) اى بلبسته ولو لم يفهمها القوم وظاهره ولو أحسن ما يفهمونه ووافق عليه شيخنا الزياى فليتامل وكتب ايضا قوله خطب بغيرها هذا ظاهر بالنسبة لما عدا الآية من الاركان اما هى ففيه نظر لما تقررت فى الصلاة من ان القرآن لا يترجم عنه فلينظر ماذا يفعل حيثئذ اه سم وينبغى ان يأتى فيه ما يأتى فى الصلاة فى هذه الحالة راجع اه شورى اى يأتى بدلها بذكر ثم بدعاء ثم وقفة قدرها اه شيخنا وعبارة ش مر خطب بغيرها وان لم يعرف القوم ذلك الغير انتهت

من القاتنين أما الدعاء
للسلطان بخصوصه فلا يسن
كما نقله فى المجموع عن اتفاق
أصحابنا قال واختار انه لا
بأس به إذا لم يكن فيه
مجازفة فى وصفه (وشرط
كونهما عريتين) والمراد
أركانها لا اتباع السلف
والخلف فان لم يكن ثم من
يحسن العربية ولم يمكن
تعليمها خطب بغيرها

وقوله وان لم يعرف القوم الخ فضيته ان الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية وفارسية مثلاً وباقي القوم يحسن احداهما فقط ان الخطيب ان يخطب باللغة التي لا يحسنونها ويؤيده قوله واجاب القاضي عن سؤال الخ ونقل عن الزبدي ما يوافقه وفيه نظر بل الظاهر ان الخطبة لا تجزى الا باللغة التي يحسنها القوم ولا يعارضه صحة الخطبة بالعربية بل وجوبها بها حيث أحسنها دونهم لانها الاصل فوجب مراعاته بخلاف غيرها من اللغات حيث وجد لبعضها مرجح كفهم القوم لها قدم على غيره اه ع ش عليه (قوله أو أمكن تعلمها) اي ولو بالسفر الى فوق مسافة القصر كما يعلم بما تقدم في تكبيرة الاحرام اه ع ش على مر (قوله وجب على الجميع) اي وان زادوا على الاربعين اه ش مر (قوله بل يصلون الظهر) قال شيخنا ظاهره ولو في أول الوقت وانهم لا يلزمهم السعي الى الجمعة في بلد سمعوا النداء منه وانه لا يسقط عنهم وجوب التعلم بسماعهم فراجع اه بر ماوى (قوله واجاب القاضي) المراد به القاضي حسين اه بر ماوى (قوله من حيث الجملة) كان معناه انهم يعلمون انه يعظهم ولا يعلمون المواعظ به اه شوبرى وقد يقال هذا باق في الخطبة بغير العربية الا أنه خلاف فعل السلف والخلف اه حل (قوله وفي الوقت) قد يقال لا حاجة الى هذا الشرط لما تقدم انه اذا خرج الوقت لا يصلى الجمعة الصلاة بعد الخطبتين فيعلم منه ان الخطبة لا تكون الا في الوقت والجواب ان المراد بهذا الشرط الاحتراز عن ايقاعهما قبل دخول الوقت وعبارة أصله مع شرح مر والثاني من الشروط بعد الزوال اذ لو جاز تقديمها لقدمها النبي صلى الله عليه وسلم وتخفيفاً على المكربين وايقاعاً للصلاة في اول الوقت انتهت ولو هجم وخطب فبان في الوقت صح اه شوبرى وع ش على مر وقال سم بعدم الصحة (قوله وولاء بينهما) وحد الموالاة ما حدث في جمع التقديم اه ش مر أى بان لا يكون قدر ركعتين باخف يمكن اه ع ش عليه (قوله وبين اركانها) ولا يقطعها نفس الوعظ وان طال لانه من مصالح الخطبة فالخطبة الطويلة صحيحة اه شيخنا (فرع) أفى شيخنا ر فيها لو ابتداء الخطيب بسرد الاركان مختصرة ثم أعاد بمسورة كما اعتيد الآن كان قال الحمد لله والصلاة على رسول الله أو صيكم بتقوى الله الحمد لله الذى الخ بانه ان قصر ما أعاد بحيث لم ينفصل مضر احسب ما أتى به أو لا من سرد الاركان والاحسب ما أعاد والغنى ما سرده أو لا وأقول يجوز ان يعتد بما أتى به أو لا مطلقاً اي طال الفصل ام لا لان ما أتى به ثانياً بمنزلة إعادة الشئ لثبات كيد فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر اه سم على المنهج ويؤخذ هذا التقييد تقييد ما تقدم من عدم اجزاء الضمير ولو مع تقدم ذكره بما اذا لم يسرد الخطيب الا كان اولاً والاجزاء وهو ظاهر فاحفظه فانه مهم وقوله بمنزلة إعادة الشئ لثبات كيد يؤخذ منه انه لو صرفها لغير الخطبة لم يعتد به (فرع) لو لحن في الاركان لحنا يغير المعنى أو أتى بمحل آخر كاظهار لام الصلاة هل يضر كافي التشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر اه سم على ابن حجر والاقرب عدم الضرر في الثانية الحاقها بالولحن في الفاتحة لحنا لا يغير المعنى ويفرق بينه وبين التشهد بان التشهد ورد فيه الفاظ مخصوصة لا يجوز ابدالها بغيرها كالمو ابدل النبي بالرسول فتوى شبهه بالفاتحة ولا كذلك الخطبة فانه لم يشترط للصلاة فيها صيغة بعينها واما الاولى فالاقرب فيها الضرر لان اللحن حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها احداً مثلاً وصارت اجتنابه فلا يعتد بها ومن ثم جعل المغير للمعنى في الصلاة مبطلا لها سواء كان للحن في الفاتحة او غيرها اه ع ش على مر (قوله وطهر عن حدث) فلو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وان سبقه الحدث وقرب الفصل لانها عبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وقطر عن قرب لم يضر كما اقتضاه كلامهم في الجمع بين الصلاتين اه ع ش مر وقوله فلو أحدث في أثناء الخطبة أى اما لو استخاف غيره بنى على ما مضى وعليه فالفرق بين ما لو تطهر عن قرب حيث لم يجز له البناء وبين ما لو استخلف غيره ان في بناء الخطيب تكبيل على ما قصد بحدته وهو ممتنع ولا كذلك في بناء غيره لان سماعه لما مضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له ما يبطله فجاز البناء عليه اه حجج (فائدة) وقع السؤال في الدرس عما لو رأى

أو أمكن تعلمها وجب على الجميع على سبيل فرض الكفاية فيكفى في تعلمها واحداً فان لم يفعل عصوا ولا الجمعة لهم بل يصلون الظهر واجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية اذا لم يعرفها القوم بان فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة (و) كونهما (في الوقت) أى وقت الظهر للاتباع رواه البيهقي (قوله) بينهما وبين اركانها وبين الصلوة (وطهر) عن حدث

حنفيا مس فرجه مثلا ثم خطب فهل تصح خطبته ام لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الصحة ويوجه
بما صرحوا به من اننا نحكم بصحة عبادة المخالفين حيث قلدوا تقليد اصحاحوا وانما امتنع القدوة بهم للربط
الحاصل بين الامام والمأموم المقتضى لجزمه بالنية وذلك يتوقف على اعتقاد صحة صلاته ولا ارتباط
بين السامعين والخطيب فحيث حكم بصحة عبادته اكتفى بخطبته لكن لا يصلي خلفه فان ام غيره جاز
الاقتداء به ويحتمل أن يقال وهو الاقرب بل المتعين عدم الصحة لانه وإن لم يكن بينهما رابطة لكنه يؤدي
إلى فساد نية المأموم لا اعتقاده حين النية انه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده اه ع ش عليه (قوله وطهر
وستر) ولا يشترط في القوم حال الخطبة الطهر ولا الستر ولا كونها في محل اقامة جمعة بخلاف الخطيب
فيشترط كونه حال الخطبة داخل السور حتى لو خطب داخله والقوم خارج يسمعون كفى اه شيخنا
(قوله أيضا وطهر وستر) وهل يعتبر ذلك في الأركان وغيرها حتى لو انكشفت عورتها في غير الأركان بطلت
خطبته او لا فيه نظر والاقرب الثاني ومثله ما لو احدث بين الأركان واتى مع حدثه بشيء من توابع الخطبة
ثم استخلف عن قرب فلا يضر في خطبته ما أتى به من غير الأركان مع الحدث لجميع الشروط التي ذكرها انما
تعتبر في الأركان خاصة (فرع) اعتمد مر ان الخطيب لو احدث جاز الاستخلاف والبناء على خطبته
بخلاف ما إذا اغشى عليه لأن المغشى عليه لأهمية له بخلاف المحدث بدليل صحة الصلاة خلفه إذا بان محدثا
وحيث قد يقال هلا جاز للقوم استخلاف من يغشى على خطبة المغشى عليه كما جاز لهم الاستخلاف في الصلاة
إذا اغشى عليه فيهما كما شمله قولهم إذا خرج الامام من الصلاة بمحدث او غيره جاز لهم الاستخلاف ويفرق
بان الصلاة من القوم باقية وانما بطلت صلاة الامام وجده فجاز الاستخلاف بخلاف الخطبة فانها من
الخطيب وحده فاذا اغشى عليه فلا يستخلف لثلاث تصير نفس الخطبة ملفقة من شخصين اه سم على المنهج
وقول سم ويفرق بان الخأي وبجواب بانه يفرق الخ فلا يجوز الاستخلاف لامن الامام ولا من القوم في
المغشى عليه اه ع ش على مر (قوله في الخطبتين) بخلاف الجلوس بينهما فانه لا يشترط فيه الستر ولا
الطهر اه شوبري (قوله وقيام قادر) فان عجز خطب قاعدا ثم مضطجعا كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء
قال لا استطيع أم سكت لأن الظاهر أن ذلك لعذر فان بانت قدرته لم يؤثر والاولى للعاجز الاستئذان اه ش
مر وقوله ثم مضطجعا كالصلاة يؤخذ من تشبيهه بالصلاة يعنى المفروضة انه ان عجز عن الاضطجاع
خطب مستلقيا وقوله فان بانت قدرته لم يؤثر اي وان كان من الاربعين كما اقتضاه اطلاقه لكن في كلام
عميرة مانصه قوله فهو اي من بانت قدرته كما لو بان الامام جنباً قضيته انه يشترط لصحة صلاة القوم
وسماعهم أن يكون زائداً على الأربعين وهو ظاهر لان عليه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته
لعله بفقد شرطهما اه ع ش عليه وعد القيام والجلوس هنا شرطين لانهما ليسا بجزئين من الخطبة إذ هي
الذكر والوعظ وفي الصلاة ركعتين لانها جملة اعمال وهي كما تسكون اذكارا تسكون غير اذكار اه ش مر
(قوله ايضا وقيام قادر) ولو خطب من جلوس ثم تبين انه كان قادراً صححت خطبته ولم يجب الاستئناف كما
لو بان الامام جنباً قاله في الروض ومثلهما ما لو بان حدثه بعد الخطبة بل اولى قاله الشيخ تخريجاً على امام
الصلاة وايده بما تقدم عن الروض قال ومثل حدثه نجاسته الخفية وقضية كلام الروض وتشبيهه بالجنب
ان لا يكون زائداً على الأربعين كالجنب ونظر فيه الشيخ والوجه انه لا بد ان يكون زائداً على الأربعين
اه شوبري (قوله وجلوسه بينهما) اي خلافاً للآئمة الثلاثة رضي الله عنهم فانهم يقولون ان الجلوس
بينهما ليس بشرط اه برماوى (قوله أيضا وجلوس بينهما) لو تركه ولو سهوا لم تصح خطبته فيما
يظهر إذا اشروط بضر الاخلال بها ولو مع السهو اه مر وظاهره انه لا يكفي عنه الاضطجاع ونحوه
ويؤيده الاتباع اه شوبري (قوله أيضا وجلوس بينهما) وهل يسكت في الجلوس أو يقرأ أو يذكر
سكتوا عنه وفي صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيه افاذ ذلك الاذرعى اه ش مر وقال حج
ويسن كون ما يقرؤه الا خلاص اه ع ش عليه (قوله وهذا من زيادتي) الاشارة راجعة للتقيد وهي

أصغروا كبر وعن نجس
غير معة وعنه في ثوبه وبدنه
ومكانه (وستر) العورة في
الخطبتين كما جرى عليه
السلف والخلف (وقيام
قادر) عليه فيهما (وجلوس
بينهما) للاتباع رواه مسلم
(بطأ نيته) في جلوسه كما
في الجلوس بين السجدين
وهذا من زيادتي

ومن خطب قاعدا لعذر
فصل بينهما بسكينة وجوبا
(واسماع الأربعين) الذين
تتقدم بهم الجمعة ومنهم
الامام (أركانها) لأن
مقصودهما وعظهم وهو
لا يحصل إلا بذلك فعلم أنه
يشترط سماعهم أيضا وإن
لم يفهموا معناهما كالعاي
يقروا فاتحة في الصلاة ولا
يفهم معناها فلا يكفي الاسرار
كالأذان ولا إسماع دون
الأربعين ولا حضورهم
بلا سماع لصم أو بعد أو
نحوه (وسن ترتيبها) أي
أركان الخطبتين بأن يبدأ
بالحمد ثم بالصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم الأوصية
ثم القراءة ثم الدعاء كما جرى
عليه السلف والخلف وإنما
لم يجب الحصول المقصود
بدونه وتقييد الإسماع
بالأركان مع ذكر سن
الترتيب من زيادتي (و)
سن لمن سمعها (انصات
فيهما) أي سكوت مع اصغاء
لها لقوله تعالى وإذا قرأ
القرآن فاستمعوا له وأنصتوا
ذكر في التفسير أنها نزلت
في الخطبة وسميت قرآنا
لاشتغالها عليه

قوله بطمانينة وأما أصل الشرط فقد ذكره الأصل لو قال كعادته بغير زده بقولي بطمانينة لكان أوضح تأمل
(قوله ومن خطب قاعدا الخ) ومثله من خطب قائما ولا يقدر على الجلوس فيفصل بينهما بسكينة ولا يكفي الأول
الفصل بالاضطجاع اه من شمر وقوله الفصل بالاضطجاع ظاهره ولو مع السكوت وهو ظاهر ويوجه
بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين وفي الجلوس بينهما فإذا عجز عن القيام سقط وبقى الخطاب بالجلوس ففي
الاضطجاع ترك الواجب مع القدرة عليه لكن في سم ما يخالفه حيث قال كان المراد بالاضطجاع من غير
سكينة اه سم على حج اه ع ش عليه (قوله وإسماع الأربعين أركانها) بأن يرفع الخطيب صوته
بأركانها حتى يسمعها تسعة وثلاثون سوا اه ع شمر والمراد إسماع الأربعين في آن واحد فيما يظهر
حتى لو سمع بعض الأربعين الأركان ثم انصرف وحضر غيره وأعادها لا يكفي لأن كلا من الإسماعيين
بدون الأربعين فيقع لغوا ونقل بالدرس عن فتاوى شيخ الاسلام ما يوافقها إجماع اه ع ش عليه (تفسيه)
يعتبر في الجمعة في الخوف إسماع ثمانين لكل فرقة أربعون كما يأتي اه قل على الجلال (قوله أركانها)
مفهومه أنه لا يضرب الاسرار بغير الأركان وينبغي أن يحل إذا لم يطل به الفصل والاضطرار لقطعها الموالاة كالسكوت
اه ع ش على مر (قوله فعلم أنه يشترط الخ) أي علم من اشتراط الإسماع لأنه لا يتحقق إلا بالسماع وأما
ما يقال إسماعهم فلم يسمعوا فعلى ضرب من التجوز اه حل (قوله أنه يشترط سماعهم) أي بالقوة بحيث لو
صغوا السمع أو فلا يضرب اللفظ الذي لا يمنع السماع وهذا هو المعتمد ومن عبر في الإسماع أيضا بقوله ولو بالقوة
أراد به هذا المعنى أي بكونهم بحيث الخ في التحقيق لا بد في الإسماع من كونه بالفعل وفي السماع يكفي ولو
بالقوة اه شيخنا (قوله أو نحوه) كالنوم واللفظ الكثير الذي يمنع من السماع بحيث لو صغوا قال
شيخنا والشرط الإسماع والسماع بالقرة لا بالفعل أي بأن يكونوا بحيث لو صغوا السمع أو مع ما هم عليه كذا
نقل عن شيخنا وهو لا يناسب اعتبار السماع بالقوة لانا فيها نعتبر زوال المانع من صمم وبعده ولفظ ونوم
لأن هؤلاء سامعون بالقوة أي حاضرون قال وقضية كلامهم أنه يشترط في الخطيب إذا كان من الأربعين
أن يسمع نفسه حتى لو كان اصم لم يكفر هو كما قال الاسنوي بعيد بل لا معنى له فانه يعلم ما يقول وإن لم يسمعه
ولا معنى لأمره بالانصات لنفسه اه حل (قوله وسن ترتيبها) كان الأنسب أن يقول كما ذكر ليفيد صورة
الترتيب اه شيخنا (قوله لمن سمعها) أي لمن كان يسمع لو انصت اه حل (قوله أيضا لمن سمعها)
أي ولو لحدة سمعه فيما يظهر اه شربري (قوله وانصات فيهما) قال الراغب الفرق بين الصمت والسكوت
والانصات والاصاخة أن الصمت بالغ لأنه قد يستعمل فيما لا قوة فيه للنطق ولهذا قيل لمن لم يكن له نطق صامت
والسكوت لما له نطق فترك استعماله والانصات سكوت مع استماع ومتى انفك أحدهما عن الآخر لم يقل له
انصات وعليه قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فقولوا وأنصتوا بعد الاستماع ذكر خاص
بعد عام والاصاخة الاستماع إلى ما يصعب استماعه وإدراكه كالسب والصوت من مكان بعيد اه مناوي
عند قوله عليه الصلاة والسلام الصمت زين للعالم وسر للجاهل اه ع ش على مر وعبارة حل قوله مع اصغاء
لها الاصغاء هو الاستماع قيل بين الانصات والاستماع عموم وخصوص من وجه لأن الانصات للسكوت
سواء كان مع استماع أو لا والاستماع شغل السمع بالسماع سواء كان معه سكوت أو لا انتهت وكره تنقل بالاجماع
تحريما كما قاله الماوردي وغيره من أحد الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجلوسه عليه وإن لم يسمع
الخطبة بالكلية لاشتغاله بصورة عبادة ومن ثم فارتقت الصلاة الكلام بأن الاشتغال به لا يعد إعراضا عنه
بالكلية وأيضا قطع الكلام حين متى ابتدأ الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يفوته بها سماع أول الخطبة بل لو
امن فوات ذلك كان ممتهما أيضا وقد يؤخذ من ذلك أن الطواف ليس كالصلاة هنا ويمتنع من سجدة التلاوة
والشكر وشمله كلامهم وإن كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ملحق بها ويجب على من كان في صلاة تخفيفها عند

صعود الخطيب المنبر وجلسه عليه فلا طالة كالانشاء ومتى حرمت الصلاة قالوا وجه كما في التدريب
عدم انعقادها كالصلاة في الاوقات المكروهة بل اولى بل قضية اطلاقهم ومنعهم من الراتبة مع قيام
سببها انه لو تذكر هنا فرضا لا ياتي به ولو كان وقته مضيقا وانه اتي به ولم ينعقد هو كذلك ويستثنى
التحية لداخل المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها وتخفيفها وجوبا هذا ان كان صلى سنة الجمعة
والاصلاها مخففة وحصلت بها التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال فان لم تحصل تحية كأن كان في غير
مسجد لم يصل شيئا اما الداخل آخر الخطبة فان غلب على ظنه انه ان صلاها فاته تكبيرة الاحرام مع الامام
لم يصل التحية بل يقف حتى تمام الصلاة ولا يقعد لئلا يجلس في المسجد قبل التحية قال ابن الرفعة ولو صلاها
في هذه الحالة استحب للخطيب ان يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها قال الشيخ وما قاله نص عليه في الام
والمراد بالتخفيف بما ذكر الاقتصار على الواجبات لا الاسراع قال ويدل له ما ذكره انه اذا ضاق
الوقت و اراد الوضوء اقتصر على الواجبات اه وفيه نظر والفرق بينهما ما استدلل به واضح وحينئذ
قالا وجه ان المراد ترك التطويل عرفا اشم ر وقوله وكراهة تحريم الخ اي ويستمر ذلك الى فراغ الخطبة
وتوابعها كما تقدم عن سم ان الشرح ذهب اليه وفي كلام حج مناما يصرح به حيث قال بعد قول المصنف
ويسن الانصات ويحرم اجماعا صلاة فرض او نفل ولو في حال الدعاء للسلطان اه وقوله بعد صعود
الخطيب المنبر وجلسه عليه اما بعد الصعود وقبل الجلوس فلا يحرم ولو احرم بربع قضاء قبل الجلوس
ثم جلس وقد بقي ثلاث ركعات هل تستمر صحتها ويحب التخفيف او تبطل لان الاتمام بعد الجلوس بمنزلة
الانشاء بدليل حرمة التطويل ولا يجوز بعد الجلوس انشاء اكثر من ركعتين فليحرم اه سم على المنهج
اقول الظاهر الاستمرار سيما اذا احرم على ظن سعة الوقت لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء واما
لو كان جالسا بالمسجد وعلم بقرب جلوس الخطيب على المنبر كأن كان بعد قراءة المرقى الآية فاحرم بر ركعتين
فهل تنعقد صلاته ويكملها بعد جلوس الخطيب ويخفف فيهما كما لو دخل والامام يخطب ام لا لان شروعه
في تلك الحالة يعد به مقصرا فيه نظرا لا قرب الاول لانه حال شروعه لم يكن متبينا لشيء يسمعه فيعد
مع رضاعته باشتغاله بالصلاة وقوله فان لم تحصل تحية شمل ما لو نوى سنة الصبح مثلا او ركعتين ولم ينو
بهما التحية لما قدمه في صفة الصلاة من انه لو اتي بر ركعتين ولم ينو بهما التحية كانت نفلا مطلقا حصل به
مقصود التحية لكن قال حج وصلاة ركعتين بنية التحية وهو الاولى اوراتبة الجمعة القبلية ان لم يكن
صلاها وحينئذ الاولى نية التحية معها فان اراد الاقتصار فالاولى فيما يظهر نية التحية فان قلت يلزم على
ما نقرر ان نية ركعتين فقط جائزة بخلاف نية ركعتين سنة الصبح مثلا مع استوائهما في حصول التحية بها بالمعنى
السابق في بابها قلت يفرق بان نية ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بالنية بخلاف نية سبب آخر فايصح
الاول دون الثاني ويلزمه ان يقتصر فيهما على اقل مجزئ على ما قاله جمع وينت ما فيه في شرح العباب اه وقوله
كان في غير مسجد شمل ما لو تطهر في غير المسجد و اراد فعل الركعتين خارج المسجد فلا تنعقد عبارة حج
وتحرم على من لم تسن له التحية كما هو ظاهر وان لم يستمع ولو لم تلزمه الجمعة وان كان بغير محلها وقد نواها
معهم بمحلها وان حال مانع الاقتداء الآن فيما يظهر الخ انتهت وقوله ترك التطويل عرفا اي فله ان ياتي
بصورة قصيرة بعد الفاتحة اه ع ش على م ر (قوله ووجب رد السلام) اي مع ان ابتداءه مكروه فهذا
مستثنى من قوله حيث لا يشرع السلام لا يجب الرد وكذا يستثنى السلام حال التلبية اه شوبري وفي
شرح م ر ما نصه ولو سلم داخل على مستمع الخطبة والخطيب يخطب ووجب عليه الرد وان كان
الكلام مكروها لما سياتي في السير ان شاء الله تعالى ان القاعدة اغلبية وانما لم يجب الرد على نحو قاضي
الحاجة لان الخطاب منه ومع يعدم سقمها وقلة مرواة فلا يلائمه ايجاب الرد بخلافه هنا فانه يلائمه لان عدم
مشروعيته لعارض لا لذاته بخلافه ثم فلا اشكال اه (قوله ووجب رد السلام) اي من الخطيب والجاشرين
وينبغي ان لا يعد نسيان الخطيب لما هو فيه عذرا في وجوب الرد عليه فيجب عليه الرد وان غلط اه ع ش على

ووجب رد السلام

مر (قوله وسن تسميت العاطس) أى يستحب للمستمع ومثله الخطيب بالاولى لأنه لا يحرم عليه الكلام قطعاً اهـ ع ش على مـ وإن لم يكره التسميت كسائر الكلام لأن سببه قهرى اهـ ش مـ ر (قوله ايضاً وسن تسميت العاطس بان يقول له رحمك الله أو يرحمك الله ومحل سن التسميت إذا حمد الله العاطس اهـ من شرحى المهجة والروض (قوله العاطس) من عطس بفتح الطاء فى الماضى وبكسر ها وضمها فى المضارع اهـ شوبرى وفى المصباح عطس من باب ضرب وفى لغة من باب قتل والمعطس وزان مجلس الأنف (قوله ورفع الصوت بالصلاة الخ) هذا هو الراجح أى بحيث يسمعه من يقر به قال مـ ر ورفع البليغ كما يفعله بعض العوام بدعة منكراً اهـ اطف وقوله هذا هو الراجح وفى شرح مـ ما يقتضى اعتماد كلام الروضة الآتى وهو الإباحة اهـ شيخنا ح ف وفى سم فى فصل الاغتسال الآتى مانصه اطال شيخنا ح ف فى فتاويه فى بيان أن رفع الصوت بلا مبالغة بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره بين يدي الخطيب كان قرأ الخطيب أن الله وملائكته يصلون على النبي الأية سنة وإن من ذلك ما يفعله المؤذنون من رفع الصوت بها بين يدي الخطيب عند تسميته عليه صلى الله عليه وسلم بجامع طاب الصلاة عند ذكره ثم أيد ذلك بكلام الجواهر ورد على من زعم كراهة ما يفعله المؤذنون واطال فى ذلك فراجع اهـ (قوله عند قراءة الخطيب الخ) أى وكذا إذا ذكر اسمه ولو من غير الخطيب اهـ حل (قوله وعلم من سن الانصات الخ) أى على الجديد والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات ومحل الخلاف فى كلام لا يتعلق به غرض مهم فاجز فان تعلق به ذلك كالورأى أعمى يقع فى بئر أو عقر باتدب على إنسان فأنذره أو علم إنساناً شيئاً من الخير أو نهاه عن منكر لم يكن حراماً قطعاً بل قد يجب عليه ذلك لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة إن اغتت اهـ ش مـ ر (قوله عدم حرمة الكلام) أى خلافاً للآئمة الثلاثة رضى الله عنهم ولا نه صلى الله عليه وسلم كان قد ارسل جماعة ليقبلواهم ودياً يقال له ابن أبى الحقيق بضم الحاء المهملة فجاءوا وهو يخطب فسالهم كيف قتلوه اهـ بر ماوى (قوله ايضاً عدم حرمة الكلام) لكنه مكره وخبر مسلم إذا قلت لصاحبك والامام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت ومعناه تركت الأدب جمعا بين الأدلة ولا يختص ذلك بالاربعة بل سائر الحاضرين فيه سواء ولا يكره الكلام قبل الخطبة ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعدها ولا بين الخطبتين ولا كلام الداخل إلا إذا اتخذ له مذناً واستقر فيه لأنه قبل ذلك يحتاج إلى الكلام غالباً ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً اهـ ش مـ ر (فائدة) لو كان شافعى مالكياً وقت الخطبة فهل تحرم عليه كمالو لعب الشافعى مع الحنفى الشطرنج لاعتقته له على المعصية أو لا الأقرب عدم الحرمة ويفرق بينهما بان لعب الشطرنج محال لم يتأت إلا منهما كان الشافعى كالمجس له بخلافه فى مسئلتنا فانه حيث أجابه المالكى وتكلم معه كان باختياره لم يكن منه أن لا يجيبه ويؤخذ منه أنه لو كان إذا لم يجبه يحصل له منه ضرر ككون الشافعى المتكلم اميراً أو داسطوة يحرم عليه لكن لا من جهة الكلام بل من جهة الإكراه على المعصية فليتأمل اهـ ع ش عليه (قوله ايضاً عدم حرمة الكلام) أى وعلى القديم يحرم الكلام ومحل إذا شرع الخطيب فى الخطبة فقبلها لا يحرم وإن جلس على المنبر وهذا بخلاف الصلاة فانها بمجرد جلوسه على المنبر وإن لم يشرع فى الخطبة وإن علم أنه يفرع الصلاة ويدرك أول الخطبة كما اعتمدهم خلافاً لما استشهد به فى شرح المهجة من عدم الحرمة عند الامن قال وإذا انتهت الخطبتان انتهى تحريم الصلاة والمراد انتهاء أركانها وإن كان مشغولاً بغير أركانها كالترضى عن الصحابة والدعاء للسلطان وغير ذلك فله الصلاة حال اشتغاله بما ذكر ولا يحرم نعم يكره من حيث كونها بقرب الإقامة اهـ لكن اظن شيخنا ح ف الحق توابع الخطبة بها فليحرر وليراجع أى وقدر ذلك اهـ سم (قوله أن رجلاً الخ) هو سالمك الغطفانى كذا بهامش عن خصائص الجمعة للسيوطى اهـ ع ش على مـ ر (قوله والنبي ﷺ يخطب) أى عازم على الخطبة وإلا فجوابه لو فرض فى الخطبة كلام أجنبى تأمل وإلا أن يقال هو قليل اهـ شوبرى (قوله ما أعددت لها) عدل

ومن تسميت العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند قراءة الخطيب أن الله وملائكته يصلون على النبي وإن اقتضى كلام الروضة إباحة الرفع وصرح القاضى أبو الطيب بكراهته وعلم من سن الانصات فيهما عدم حرمة الكلام فيهما كما صرح به الأصل لما روى البيهقى بإسناد صحيح عن أنس أن رجلاً دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فقال متى الساعة فأوما الناس بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فى الثالثة ما أعددت لها فقال

عن جواب سؤاله اشارة الى انه لا ينبغي له التعاق بالسؤال عنها لانها من الغيب او أن الذي ينبغي له التعاق بالعمل الذي ينفع فيها فهو من تلقى السائل بغير ما يتطلب تنزيلا لسؤاله منزلة غيره تنبها على أن ذلك هو الاولى له كقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون الآية ويسألونك عن الالهة الآية واجابه السائل بقوله حب الله ورسوله اشارة الى انه لم يعتمد على عمله الظاهر بل طرحه اشارة الى انه لا ينفع الا بفضل الله تعالى وقبوله اه شيخنا ح ف (قوله حب الله ورسوله) هو بالنصب تقدير اعددت ويجوز الرفع على انه مبتدأ حذف خبره والمعنى حب الله ورسوله أعددت لها لكن الاولى اولى لان الجواب يقدر معه ما ذكر في السؤال اه ع ش على مر (قوله اما من لم يسمعهما الخ) اى من كان بحيث لا يسمعها بحيث لو صغى انتهى من الحلبي (قوله فيسكت او يشتغل الخ) وعبارة ش مر نعم الاولى لغير السامع ان يشتغل بالتلاوة او الذكراولى من السكوت كافي المجموع لكن في عبارته تصريح بان التخيير بين الثلاثة انما يأتى على الضعيف انه يحرم الكلام فلو قال ويسن لمن لا يسمعهما الاشتغال بالذكر او التلاوة لوافق عبارته وهى ان قلنا لا يحرم الكلام سن له الاشتغال بالتلاوة والذكر وان قلنا يحرم كلام الآدميين فهو بالخيار بين السكوت والتلاوة والذكر ولا خلاف ان من يسمع لا يقرأ ولا يذكر ان جاز له الكلام اه اه شوبرى وفي ع ش على مر مانصه قوله او يشتغل بالذكر او القراءة بل ينبغي ان يقال ان الافضل له الاشتغال بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدما لها على التلاوة لغير سورة السجدة والذكر لانها شعار اليوم اه (قوله وعلى منبر) اى ولو بمكة واول من أحدثها معاوية بن أبى سفيان وهو بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع واول من أمر به فى المدينة تميم الدارى والذي نجده بأقوم الروى وكان ثلاث درج غير الدرجة المسماة بالمستراح وكان من خشب الأثل بالمثلثة على الاصح من اقوال عشرة وكان صلى الله عليه وسلم يقف على الثالثة فلما خطب ابو بكر نزل درجة ثم عمر درجة ثم على درجة واما عثمان فانه ارتفع لما كان يقف عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك انتقم عليه الصحابة فلما تولى معاوية لم يجد درجة لينزل اليها فزاد فيه ست درج من اسفل فصارت سبع درج وكان الخلفاء يقفون على السابعة وهى الاولى من الاول وقيل ان مروان بن الحكم هو الذى زادهما فى زمن معاوية وسبب ذلك ان معاوية كتب اليه ان يحمل المنبر اليه فامر به فقلع فاطلعت المدينة وانكشفت الشمس حتى رؤيت النجوم فخرج مروان فخطب فقال اما امرنى امير المؤمنين ان ارفعه فدعا بنجار فزاد فيه ست درج وقال انما زدت فيه لما كثر الناس واستمر على ذلك الى ان احترق المسجد سنة اربع وخمسين وستمائة فاحترق وكان ذلك كالاشارة الى زوال دولة آل البيت من بنى العباس فانها انقضت بمقتب ذلك بقايل فى فتنة التمار ثم جدد المظفر صاحب اليمن منبرا سنة ست وخمسين وستمائة ثم ارسل الظاهر بهرس بعد عشر سنين منبرا فازيل المظفرى ووضع مكانه ثم لم يزل الى سنة عشرين وثمانمائة فارسل الملك المؤيد منبرا فلما احترق ابدله السلطان قايتباى بالمنبر الرخام الموجود الآن على صفة منبر تقرىبا اه برماوى (قوله فمرتفع) والسنة فيه ان لا يبلغ فى ارتفاعه بحيث يزيد على المنابر المعتادة اه ع ش على مر (قوله ايضا فمرتفع) فان تعذر خطب على الارض واستند ظهره الى خشبة او نحوها كما كان صلى الله عليه وسلم يستند قبل فعل المنبر الى الجذع الذى هو احد سواري مسجده ويقال له العنق بفتح العين المهملة اسم للنخلة وبكسرهما اسم للغصن فلما عمل المنبر فارقه فحن حنين العشار وهى الابل التى تحن الى اولادها فنزل صلى الله عليه وسلم اليه والتزمه وخيره بين ان يغرسه فيعود اخضر او يكون فى الجنة فاخترت الجنة فوعد بها فسكن ثم دفن تحت المنبر فلما هدم المسجد اخذه ابى بن كعب فاستمر عنده حتى اكاته الارضة وقيل انه بقى تحت المنبر الى ان احترق المسجد فاحترق معه اه برماوى (قوله وسن كون ذلك على عين المحراب) اى لان منبره ^{صلى الله عليه وسلم} وضع هكذا وكان يخطب قبله على الارض وعن يساره جذع نخلة يعتمد عليه وينبغي ان يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع او ذراعين قاله الصيرى وظاهر كلامهم استحباب الخطبة

حب الله ورسوله قال انك
مع من احببت فلم ينكر عايه
الكلام ولم يبين له وجوب
السكوت والامر فى الآية
للتدب جميعا بين الدليلين اما
من لم يسمعهما فيسكت او
يشتغل بالذكر او القراءة
(و) سن (كونهما على منبر)
للاتباع رواه الشيخان
(ف) ان لم يكن منبر فعلى
(مرتفع) لقيامه مقام المنبر
فى بلوغ صوت الخطيب
الناس وسن كون ذلك على
يمين المحراب وتعبيرى
بالقاء اولى من تعبيره بأو

على منبر ولو بمسكة وهو الأوجه وان قال السبكي الخطابة بمسكة على منبر بدعة والسنة ان يخطب على الباب كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وانما احدث المنبر بمسكة معاوية بن ابي سفيان ويكره منبر كبير يضيق على المصلين ويستحب التيامن في المنبر الواسع اه ش م ر وقوله ويلبغى ان يكون بين المنبر والقبلة الخ لعل حكمته انه يتأق له المبادرة الى القبلة مع فراغ الاقامة وعليه فاي فعل الان من قر به منه جدا خلاف الاولى لكنه ادعى للمبادرة الى المحراب بعد فراغ الخطبة وقوله ويستحب التيامن اى للخطيب وهو القرب من جهة اليمين اه ع ش عليه (قوله ايضا على يمين المحراب) اى على يمين الواقف في المحراب والا فكل شيء استقبلته فيمينك يساره ويسارك يمينه اه ع ش (قوله وان يسلم على من عنده) اى عند ما ذكر من المنبر والمرقع اه حل ويجب رد السلام في الحالين وهو فرض كفاية كذا السلام في باقى المواضع اه ش م ر (قوله ولمفارقته لهم) اى باشتغاله بصعود المنبر ويؤخذ منه أن من فارق القوم لشغل ثم عاد اليهم سن له السلام وان قربت المسافة جدا اه ع ش على م ر (قوله ايضا ولمفارقته لهم) اى لان كل من كان مع جمع وفارقهم يستحب له ان يسلم عليهم ويجب عليهم الرد وهذا محمول على ما اذا كان الامام جالسا عند المنبر ونحوه فيسلم لمفارقته من كان جالسا معهم عند المنبر واما الوجود من اخر فيسلم على كل من اقبل عليه ثم يسلم على من عند المنبر لمفارقته لهم هذا والمفهوم من كلام شرح المذهب انه يسلم على من في المسجد عند دخوله ثم يسلم عليهم عند طوعه للمنبر لمفارقته لهم فليحذر اه حل وظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الا على الصف الذى عند الباب والصف الذى عند المنبر والاوجه كما هو القياس سن السلام على كل صف اقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذينك لانهما آكد وقد صرح الاذرعى بنحو ذلك ولا يسن له تحية المسجد كما في زوائد الروضة اه ش م ر (قوله وان يقبل عليهم) وهل التفاته عند الاقبال عليهم يكون الى جهة اليمين أو اليسار لم أر فيه شيئا ثم رأيت شيخنا حج سئل عن ذلك فاجاب بأنه يلغى أن يكون الى جهة اليمين وايداه بجواب عن الحضرمى في ذلك فراجع اه سم (قوله اذا صعد) في المختار صعد في السلم بالكسر صعودا وصعد في الجبل وعلى الجبل تصعيدا قال ابو زيد ولم يعرفوا فيه صعد بالتخفيف وقال الاخفش اصعد في الارض اى مضى وسار واصعد في الوادى وصعد فيه ايضا تصعيدا اى انحدروا عذاب صعد بفتح حين اى شديدا والصعود بالفتح ضد الهبوط فالصعود الهبوط بالفتح فيم ما ضد الصعود والهبوط بالضم فيم ما ومنه قوله وقعدا في صعود وهبوط اى في اما كن مرتفعة ومنخفضة والصعيد التراب وقال ثعلب وجه الارض لقوله تعالى فتصبح صعيدا زلقا وصعيدا صرعه وضعها اه وفي المصباح وصعد في السلم والدرجة يصعد من باب تعب صعودا وصعد في الجبل من باب تعب لغة قليلة اه (قوله ثم يجلس) اى ليستريح من تعب الصعود اه ش م ر فلو لم يسلم عليهم حتى يجلس فيلغى له ان يأتى به بعده ويحصل له اصل السنة اه ع ش عليه (قوله فيؤذن واحد) اى في حال جلوس الخطيب اى يسن كون المؤذن واحدا لاجتماع اه ش م ر (قوله ايضا فيؤذن) واحدا واما الاذان الذى قبله على المنارة فاحد عثمان وقيل معاوية لما كثر الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع افضل لالحاجة كان توقف حضورهم على الاذان على المنابر اه سلطان وأما ما جرت به العادة في زماننا من مرق يخرج بين يدي الخطيب يقول ان الله وملائكته يصلون على النبي الاية ثم يأتى بالحديث فليس له اصل في السنة كما ائق به الوالد رحمه الله تعالى ولم يفعل ذلك بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يمهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فاذا اجتمعوا خرج اليهم وحده من غير جار يش يصيح بين يديه فاذا دخل المسجد سلم عليهم فاذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس يأخذ بلال في الاذان فاذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم يخطب من غير فصل بين الاذان والخطبة لا باثروا ولا خبر ولا غيره وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فلم ان هذا بدعة حسنة إذ في قراءة الآية الكريمة ترغيب وترهيب في الايتان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(وان يسلم على من عنده)
إذا انتهى اليه للاتباع
رواه البيهقي ولمفارقته لهم
(و) ان يقبل عليهم إذا
صعد المنبر او نحوه
وانتهى الى الدرجة التي
يجلس عليها المسماة
بالمستراح (و) أن (يسلم)
عليهم (ثم يجلس فيؤذن
واحد) للاتباع في الجميع
رواه في الاخير البخارى
وفي البقية البيهقي وغيره
وذكر الترتيب بين السلام
والجلوس مع قول واحد
من زيادى (و) أن
(تكون) الخطبة (بليغة)

في هذا اليوم العظيم المطلوب فيها كثارها وفي قراءة الخبر بعد الاذان وقبل الخطبة تيقظ للسكف
 لاجتناب الكلام المحرم او المكروه وفي هذا الوقت على اختلاف العلماء فيه وقد كان النبي يقول هذا
 الخبر على المنبر في خطبته والخبر المذكور صحيح اهشمر وقوله وقد كان النبي يقول هذا الخبر الخ لم يقل
 في افتتاح خطبه فاشعر انه كان يقوله كيف اتفق من غير تخصيصه بموضع بعينه ولعله صلى الله عليه وسلم كان يقوله
 في ابتداء الخطبة لكونه مشتملا على الامر بالانصات اه ع ش عليه وعبارة حل واتخاذ المرقى بدعة حسنة
 لم تفعل في عهده صلى الله عليه وسلم ولا عهد الخلفاء الثلاثة بعده كذا في عبارة شيخنا وعبارة غيره حدث بعد
 الصدر الاول قال حج واقول يستدل لذلك اي للسنة بانه صلى الله عليه وسلم امر من يستنصت له الناس
 عند ارادته خطبة منى في حجة الوداع وهذا شان المرقى فلا يدخل في حد البدعة اصلا انتهت (قوله اي
 فصيحة جزله) كلاهما تفسير ويقابل الثلاثة كل من المبتدلة والركيكة فلا يخالف كلام الجلال اه حابي
 وقرر شيخنا ان قوله لا مبتدلة الخ من قبيل اللف والنشر المشوش اه لكن في المختار مانصه واللفظ الجزل
 ضد الركيك اه (قوله لا مبتدلة) اي معهودة ركيكة اي كالمشتملة على الالفاظ المألوفة عند الامم ونحوهم
 قال العلامة حج ويؤخذ من ندب البلاغة في الخطبة حسن ما يفعله بعض الخطباء من تضمينها آيات
 واحاديث مناسبة لما هو فيه اذ الحق ان تضمين ذلك والافتباس منه ولو في شعر جائز وان غير نظمه اه
 برماوى (قوله لا غريبة وحشية) اي غير مألوفة الاستعمال قال القمولى وتكره الكلمات المشتركة بين
 معان على السواء والبعيدة عن الافهام وما ينكره عقول بعض الحاضرين وقد يحرم الاخير ان اوقع في
 محذور اه برماوى (قوله متوسطة) اي بين الطويلة والقصيرة اه شمر (قوله والمراد ان تكون
 الخ) وحيث لا ينافى ذلك سن قراءة ق في الاولى كما تقدم قال الاذرعى وحسن انه يختلف بذلك
 باختلاف الاحوال فقد يقتضى الحال الاسباب كالحث على الجهاد اذا طرق العدو اي والحث على
 التوبة والاقلاع عن المعاصى اذا حصل الجذب اه حل (قوله بالنسبة للصلاة) اي وان كانت طويلة
 في نفسها اه شيخنا (قوله واقصروا الخطبة) وحكمة ذلك لحوق المناخرو وورد انه صلى الله عليه وسلم
 كان اذا خطب يوم الجمعة احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش ثم يقول بعثت
 انا والساعة كهاتين ويقرن بين اصبعيه السبابة والوسطى ويقول اما بعد فان اصدق الحديث كتاب
 الله جل ذكره وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وشر الامور محدثاها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة
 وكل ضلالة في النار وروى انه كان يقول الدنيا عرض حاضر يا كل منها البر والفاجر والآخرة
 وعد صادق يحكم فيها مالك قادر ولكل واحدة بنون فكونوا من أبناء الآخرة ولا تكونوا من
 أبناء الدنيا اه برماوى (قوله بضم الصاد) اي لانه الرواية والا فكسرها جائز على انه من اقصر
 وان كانت لغة قليلة كافي المصباح اه ع ش وفي المصباح قصرت الصلاة قصرا من باب طلب هذه
 هي اللغة التي جاء بها القرآن قال تعالى فلا جناح عليكم ان تقصروا من الصلاة وفي لغة يتعدى
 بالهمزة والتضعيف فيقال اقصرتها وقصرتها اه (قوله بل يستمر مقبلا عليهم) اي الى جهتهم فلا
 يقال هذا لما ياتي فيمن في مقابلة لا من عن يمينه او يساره اه حل ولو استقبل هو القبلة واستدبرها
 الحاضرون اجزاء مع الكراهة ويكره له ولهم الشرب من غير عطش فان حصل فلا وان لم يشتد كما
 اقتضاه كلام الروضة وغيرها ويكره ما ابتدعه جهلة الخطباء من الاشارة بيد او غيرها والالتفات
 في الخطبة الثانية ودق الدرج في صعوده بنحو سيف اورجله والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه
 عليه وقول اليبضاوى يتقف في كل مرة وقفة خفيفة يسأل الله المعونة والتسديد غريب ضعيف ومبالغته
 في الاسراع في الثانية وخفض الصوت فيها والاحتباء حال الخطيب للنهي الصحيح عنه والجلية النوم ويسن
 ان يختم الثانية بقوله استغفر الله لي ولكم اه شمر (قوله ويسن لهم ان يقبلوا عليه) اي وان لم ينظروا
 له وهل يسن النظر اليه ام لا فيه فظروا الاقرب الثاني اخذا بما وجها به حرمة اذان المرأة بسن النظر

اي نصيحة جزلة لا مبتدلة
 ركيكة فانها لا تؤثر في
 القلوب (مفهومة) اي
 قريبة للفهم لا غريبة
 وحشية اذ لا ينتفع بها
 أكثر الناس (متوسطة)
 لان الطويلة تمل وفي خبر
 مسلم عن جابر بن سمرة
 قال كانت صلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قصدا وخطبته قصدا اي
 متوسطة والمراد ان تكون
 الخطبة قصيرة بالنسبة
 للصلاة لخبر مسلم اطلوا
 الصلاة واقصروا الخطبة
 بضم الصاد وتعني
 بمتوسطة اولى من تعبيره
 بقصيرة فانه الموافق
 للروضة كاضلها والمحرز
 (و) ان (لا يلتفت) في
 شيء منها بل يستمر مقبلا
 عليهم الى فراغها ويسن
 لهم ان يقبلوا عليه مستمعين
 له (و) ان (يشغل يسراه

بنحو سيف) لا اتباع رواه
أبو داود والحكمة في ذلك
الإشارة إلى أن هذا الدين
قام بالسلاح (ويعناه
بحرف المنبر) لا اتباع
السلف والخلف وهذا مع
قولي بإسراة من زيادتي فإن
لم يجد شيئاً من ذلك جعل
الينى على اليسرى أو أرسلهما
والغرض أن يخشع ولا يعث
بهما (و) أن يكون جلوسه
بينهما) أى بين الخطبتين
(قدس سورة الاخلاص)
تقرئ بذلك وخروجاً من
خلاف من أوجهه ويقرأ
فيه شيان كتاب الله للاتباع
رواه ابن حبان (و) أن
(يقيم بعد فراغه) من الخطبة
مؤذن ويبادر هو ليبلغ
المحراب مع فراغه من
الإنشاد فيشرع في الصلاة
والمعنى في ذلك المبالغة في
تحقيق الولاء الذي من
وجوبه (و) أن يقرأ في
الركعة (الاولى) بعد الفاتحة
(الجمعة و) في (الثانية
المنافقين جهراً) لا اتباع
رواه مسلم وروى أيضاً
أنه صلى الله عليه وسلم كان
يقراء في الجمعة بسبع اسم
ربك الأعلى وهل أتاك
حديث الغاشية قال في الروضة
كان يقرأ هاتين في وقت
وهاتين في وقت فهما سنتان
وفيها كاصم الوتر في الجمعة
في الاولى

للمؤذن دون غيره وبقي الخطيب هل يطلب منه النظر إليهم فيكره له تغميض عينيه وقت الخطبة أم لا فيه نظر
والاقرب الاول اخذ من قول المصنف وان يقبل عليهم المتبادر منه انه ينظر إليهم اه ع ش على مر (قوله
ايضا ويسن لهم ان يقبلوا عليه) اي على جهته فلا يطلب ممن على يمينه او يساره ان ينحرف اليه اه حل
(قوله ويكره المشي بين الصفوف) للسؤال ودوران الابريق والقرب نسقي الماء وتفرقة الاوراق
والتصدق عليهم لانه يلهي الناس عن الذكر واستماع الخطبة اه برماوى (قوله ايضاً ويسن لهم ان
يقبلوا عليه) اي لما فيه من توجههم للقبلة نعم يظن في المسجد الحرام انه لا كراهة في استقبالهم لنحو
ظهوره اخذ من العلة المذكورة ولانهم محتاجون إلى ذلك فيه غالباً على انه من ضرورات الاستدارة
المندوبة لهم في الصلاة إذا أبر السكل بالجلوس من تلقاء وجهه ثم بالاستدارة بعد فراغه في غاية العسر
والمشقة اه حج (قوله بنحو سيف) كدصاصا ومحراماً من ابتداء طلوعه بعد اخذه من المرقى باليمين كما يدفعه له
بعد نزوله به لشرفها اه برماوى (قوله والحكمة في ذلك الإشارة الخ) ولهذا قبضه باليسرى على عادة من
يريد الجهاد به وليس هذا تناوياً ولا حتى يكون باليمين بل هو استعمال وامتثال بالالتكافؤ فكانت اليسار به
اليق مع ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة اه شرح مر (قوله ويعناه بحرف المنبر) وجمعت به
البلوى في اماكن كثيرة في بلدتنا ان يمسك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في جانب ذلك الحرف
عاج غير ملاق له وقد افقى الوالد رحمه الله تعالى بصحة خطبته كما تصح صلاة من صلى على سرير قوائمه في
نجس او على حصير مفروش على نجس او بيده جبل مشدود في سفينة فيها نجاسة وهي كبيرة لا تنجر بحره
لانها كالدار فان كانت صغيرة تنجر بحره لا تصح صلاته قال الاسنوى في المهمات وصورة مسئلة السفينة كما
في الكفاية ان تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل قطعاً صغيرة كانت او كبيرة اه وانما بطلت صلاة
القابض طرف شيء على نجس وان لم يتحرك بحر كته لعله ما هو متصل بنجس ولا يتخيل في مسئلتنا انه حامل
للمنبر اه ش مر (قوله وجعل الينى على اليسرى) اي تحت صدره ولو امكنه شغل اليمين بحرف المنبر
وارسال اليسرى فلا بأس اه ش مر (قوله وخروجاً من خلاف من أوجهه) كان المخالف من ائمة
مذهبننا ومن ائمة بعض المذاهب وذلك لان اشتراط الجلوس من اصله مذهب الشافعي والثلاثة لا يقولون
به تأمل (قوله ويقرأ فيه شيئا الخ) والا فضل قراءة سورة الاخلاص اه حل (قوله وان يقرأ في
الاولى الجمعة الخ) اي ولو صلى بغير محصورين اه ش مر وعمومه شامل لما لو تضرعوا او بعضهم لحصر
بول مثلاً وينبغي خلافه لانه قد يؤدي الى مفارقة القوم له وصيرورته منفرداً اه ع ش عليه (قوله ايضاً
وان يقرأ في الاولى الجمعة الخ) قال حج فان لم يسمع أى قراءة الامام وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها أى
الاولى احتمال ان يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وان يقال يقرأ المنافقين لان السورة ليست متصلة
في حقه اه الاقرب الاحتمال الاول لانه اذا قرأ المنافقين في الثانية خلت صلاته من سورة الجمعة بخلاف ما إذا
قرأ الجمعة فان صلاته اشتملت على السورتين وان كانت كل منهما في غير موضعها الاصلى واما لو أدرك الامام
في الثانية وسمع قراءته قال سم على حج فالذي ينبغي ان يقرأ المأموم في ثانيته الجمعة لان قراءة الامام قراءة
للمأموم فكان المأموم قرأ المنافقين فيها وان كانت أول صلاته فيقرأ الجمعة في الثانية لئلا تخلو صلاته منها اه
ولو قيل في هذه يقرأ المأموم في ثانيته المنافقين لم يبعد لان قراءة الامام للمنافقين التي يسمعها المأموم ليست قراءة
حقيقية للمأموم بل تنزل منزلة مالو أدركه في الركوع فيتحمل القراءة عنه فكانه قرأ ما طلب منه في الاولى اصاله
وهو الجمعة وبقي مالو قرأ الامام الجمعة والمنافقين في الركعة الاولى فيتعين ان يقرأ في الثانية سبع وهل أتاك
لانها طلبتا في الجمعة في حد ذاتهما اه ع ش على مر (قوله وهل أتاك حديث الغاشية) اي وان كانت اطول
من سبع لورود مع حكمة لحوق المتأخر اه برماوى (قوله فهما سنتان) اي وقراءة الاثنين اولى كما صرح به
الماوردي اه ش مر (قوله لو ترك الجمعة في الاولى) اي عمداً او سهواً او جهلاً وقراءة بعض من ذلك

افضل من قراءة قدره من غيرهما الا ان كان ذلك الغير مشتملا على ثناء كآية الكرسي وحكم صبح والغاشية ما تقدم في الجمعة والمنافقين ولو أدرك المأموم الامام في ركوع الثانية قرأ المنافقين في ثانيته كذا نقل عن حج وفيه نظر الا ان يوجه بان الجمعة سقطت عنه لسقوط متبوعها وهو الفاتحة كما يعلم من صفة الصلاة ولو أدركه في قيامها وقد قرأ الامام فيها المنافقين قرأ في الثانية الجمعة اهـ حـ وليس للسبوق الجهر في ثانيته كما نقله صاحب الشامل والبحر عن النص اهـ شـ مـ وقوله افضل من قراءة قدره من غيرهما ظاهر ولو كان سورة كاملة لكن تقدم له في صفة الصلاة ان قراءة سورة كاملة افضل من قدرها من طويلة فليراجع ويحتمل تخصيص افضلية السورة بالنسبة لقدرها بما لم يرد فيه طلب السورة الكاملة التي قرأ بعضها اهـ عـ شـ على مـ (قوله قراها مع المنافقين في الثانية) اي وان كان اماما لغير محصورين اهـ شـ مـ (قوله ايضا قراها مع المنافقين) اي ان اتسع الوقت وتقدم قراءة الجمعة على المنافقين ولا اقتصر على المنافقين او بعضها قالوا وحكمة قراءة هاتين السورتين كون الاولى فيها اسم الجمعة الموافق لاسم يومها والمنافقين تليها في المصحف والتوالي مطلوب وقيل الحكمة في قراءة الجمعة اشتغالها على وجوب الجمعة وغير ذلك مما فيها من القواعد والحث على التوكل والذكر وغير ذلك وقراءة المنافقين لتوبيخ الحاضرين منهم وتوبيخهم على التوبة وغير ذلك من القواعد لانهم ما كانوا يجتمعون في مجلس اكثر من اجتماعهم فيها وليس ان لا يصل صلاة الجمعة بصلاة اخرى ولو سئلتها بل يفصل بينهما بنحو تحول او كلام روى الحافظ المنذرى ان من قرأ عقب سلامه من الجمعة قل ان يثنى رجله الفاتحة وقل هو الله احد والمعوذتين سبعا سبعا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطى من الاجر بعدد من امن بالله ورسوله وفي رواية بزيادة وقبل ان يتكلم حفظ له دينه ودنياه وولده واهله ويستحب ان يقول بعد الجمعة يا غنى يا حميد يا مبدى يا معيد يا رحيم يا ودود اغنى بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سواك فان من واظب على ذلك اغناه الله تعالى عن خلقه ورزقه من حيث لا يحتسب اهـ بر ماوى (فصل في الاغسال المسنونة) عنابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلبي في شعب الایمان والقاضى حسين في كتاب الحج ان ما شرع بسبب ماض كان واجبا كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس والموت وما شرع لمعنى في المستقبل كان مستحبا كاغسال الحج واستثنى الحلبي من الاول الغسل من غسل الميت قال الزركشى وكذا الجنون والاعماء والاسلام اهـ شـ مـ (قوله في الجمعة وغيرها) متعلق بمسئونة وهي ظرفية بالنظر للاول بتقدير مضاف اى في يوم الجمعة ولا تظهر الظرفية في المعطوف على انه ايضا لا معنى للسنة في يوم الجمعة لان السنة سابق فالاول الوجه الاخر الذى اجازه عـ شـ وهى كونها تعليلية ونص عبارته قوله في الجمعة هى بمعنى اللام يحتمل انه عبر بنى لكون غسل الجمعة يطلب في يومها بخلاف غسل غيرها كالعيد فانه يدخل وقته بنصف الليل وبخلاف غسل الجنون ونحوه فانه يطلب بعد زوال السبب اهـ وقوله وما يذكر معها اما من قوله وسن بكور لغير امام الى آخر الفصل (قوله فينوى به رفع الجنابة) فان لم ينو ذلك لم يصح الغسل وان كان يجوز تركه من اصله وتصح العيادة عند تركه اهـ شيخنا فنية رفع الجنابة شرط لصحته فلا نصح نية غسل الافاقة مثلا وعليه فائى شئ ينويه غير البالغ مع انتفاء هذا المعنى فيه فليراجع اهـ رشيدى على مـ وعبارة عـ شـ عليه قوله وشمل كلامهم الغسل من الجنون وقضيته انه ينوى حينئذ رفع الجنابة وإن قطع بانتفاء منه لكون ابن ثمان سنين مثلا وهو بعيد جدا لاستحالة إنزاله بل الظاهر ان الصبي ينوى الغسل من الافاقة لكن نقل عن مـ انه ينوى في هذه الحالة رفع الجنابة نظرا لحكمة المشروعية ومثله فى زى متعقباله بقوله هذا ما بحث فى شرح الخطيب على الغاية أن البالغ ينوى رفع الجنابة بخلاف الصبي فانه ينوى السبب اهـ انتهت فلو تبين بعد الغسل انه كان أنزل لم يجز له الغسل السابق على المتمد وفيه انه كيف ينوى رفع الجنابة مع ان غسله مذنب حتى لو تركه بالكلية لم يترتب عليه ما يترتب على الجنب وانما أوجب بانه لما نوى ذلك احتياطا لان الجنون مظنة

قرأها مع المنافقين في الثانية
أو قرأ المنافقين في الأولى
قرأ الجمعة في الثانية كي
لا تخلو صلاته عنهما
والتصريح بسن عدم
الالتفات وما عطف عليه
من زيادتي
(فصل في الاغسال
المسنونة في الجمعة وغيرها
وما يذكر معها * نويتوى
بها المغتسل اسماءها الا الغسل
من جنون او اعماء فينوى
به رفع الجنابة (سن غسل

لخروج المني اه شيخنا ولا يندرج الحدث الا صغر في هذا الغسل لان محل الاندراج في الجنابة المحققة وهي هنا غير محققة اه شيخنا ح ف (قوله ايضا فينوي به رفع الجنابة) أي ويغفر له عدم الجزم بالنية للضرورة اه ش مر (قوله فان عجز سن بدله) قال حج ولو وجد ما يكفي بعض بدنه فظاهره انه يأتي هنا ما يجي في غسل الاحرام اه والذي يأتي له في الاحرام نصه والذي وجد بعض ما يكفي بعضه فالتدبير يتجه انه اذا كان بدنه تغير ازاله به والا فان كفي الوضوء توضحه والا غسل به بعض أعضاء الوضوء وحيث ان نوى الوضوء تيمم عن باقيه غير تيمم الغسل والا كفي تيمم الغسل فان فضل شيء عن أعضاء الوضوء غسل به اعالي بدنه اه ومعلوم ان الكلام في الوضوء المسنون فلا يقال قضية قوله ان كان بدنه تغير ازاله تقدم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد اوفى حج وهل يكره ترك التيمم اعطاء له حكم مبدله كما هو الاصل أو لا لفوات الغرض الاصل فيه من النظافة كل محتمل اه أقول والا قرب الكراهة لان الاصل في البذل ان يعطى حكم مبدله الامناع ولم يوجد مجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفي اذ لو نظر اليه لما طلب التيمم اه ع ش على مر وما يؤيد الكراهة تخيير الشرح قوله بل يكره تركه عن قوله فبدله فيقتضي انه رجع لسلك منهما بان يؤول الضمير بالذكور (فرع) لو وجب عليه غسل جنابة وطلب منه غسل مسنون وعجز عن الماء فهل يكفي لهما تيمم واحد بنيتهما أم لا فيه نزاع في شرح الروض في باب الاحرام بالحج والذي انحط عليه كلامه انه يكفي عنهما تيمم واحد اه شوبري (قوله بنية الغسل) بان ينوي كونه بدلا عن الغسل وما تقدم من اشتراط نية الاستباحة محله اذا كان مبيحا ولا فينوي به البذل عن غيره اه شيخنا وعبرة حل قوله بنية الغسل أي فينوي التيمم بدلا عن الغسل فيقول نويت التيمم بدلا عن الغسل قال شيخنا وبنية طهر الجمعة فيما يظهر وتقدم في باب التيمم ان هذا مستثنى من عدم اجزاء نية التيمم لانه طهارة غير مقصودة فلا يسوغ ان يكون مقصودا في النية انتهت وعبرة البرماوى قوله بنية الغسل أي فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكفي نويت التيمم بدلا عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال وبكفي نويت التيمم لطهر الجمعة أو للجمعة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ البدلية انتهت (قوله لم يريد بها) ظاهره وان حرم عليه الحضور كذات حليل بغير اذنه وهو متجه وإن خالف فيه بعض مشايخنا والمراد لمن لم يرد عدم حضورها فتدخل حالة الاطلاق حيث طلبت منه على سبيل الوجوب أو الندب اه برماوى ويختص التزين الا في ايضا يبريد حضورها وهذا على الراجح وقيل يسن الغسل لسلك احدا كالعيد وان لم يرد الحضور ويفارق العيد على الاول حيث كان غسله لليوم فلم يختص بمن يحضر فان غسله للزينة واطهار السرور وهذا للتنظيف ودفع الاذى عن الناس ومثله يأتي في التزين اه من اصله وشرح مر (قوله وان لم تلمز) هذا يصدق بالمرأة وهو واضح حيث لم يكره لها الحضور لم يحرم والالم يستحب لنبيها عن الحضور فلا تؤمر بما هو من توابعه اه حل وتقدم قريبا عن البرماوى خلافا (قوله بل يكره تركه) اضراب ابطال عمما فهمه المأمن من ان تركه خلاف الاولى اه شيخنا والظاهر ان الضمير في تركه راجع للغسل وبدله لكن توقف العلامة حج في كراهة ترك التيمم قال شيخنا الشبزي امسوى والا قرب الكراهة لان الاصل في البذل ان يعطى حكم مبدله الامناع ولم يوجد مجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفي اذ لو نظر اليه لما طلب التيمم ويندب الوضوء لذلك الغسل وكذا سائر الاغسال ولو لحائض أو نفساء أو لم يكن محدثا والتيمم عند العجز عن الماء اه برماوى وقوله والتيمم أي ويطلب التيمم بدلا عن الوضوء المطلوب للغسل سواء اغتسل أو تيمم عن الغسل فاذا تيمم عن الغسل طلب منه تيمم آخر عن الوضوء المطلوب للغسل (احراز للفضيلة) علة لقوله سن غسل فبدله فالفضيلة هي الغسل أو التيمم اه شيخنا (قوله وخبر ابن حبان) أتى به بدلا الاول لانه بما يتوهم منه ان الغسل خاص بالرجال اللاتيان فيه بميم جمع المذكور اه شيخنا (قوله فيها ونعمت) الجار والمجرور متعلق بمحذوف أي أخذ كما اشار اليه الشارح فقوله ونعمت فاعله مستتر كما اشار اليه بقوله الحصلة المفهومة من قوله توضحا والخصوص

(ان عجز سن بدله) بنية الغسل (لم يريد بها) أي الجمعة وان لم تلمز بل يكره تركه احراز للفضيلة وخبر الشيخين اذا جاء احدكم الجمعة أي اراد بجهتها فليغتسل وخبر ابن حبان من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وصرف الامر عن الوجوب إلى الندب خبر من توضا يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل افضل رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي وقوله فيها أي في السنة أخذ

بالمذبح مخدوف تقديره الوضوء وقوله أى بما جوزه أراد بالتجوز ما قابل المنع لأن الوضوء واجب
فقوله جوزه أى لم تحرمه اه شيخنا لکن قوله أراد بالتجوز الخ ليس على ما ينبغي لأن الشارح بين ما جوزه
بالاقتصار على الوضوء وهذا جائز وإن كان الوضوء نفسه واجبا تأمل (قوله أى بما جوزه) دفع به ما قد
يتوهم من أن المراد أن الوضوء يحصل به السنة بدل الغسل مع أنه ليس مرادا بل كراهة ترك الغسل باقية
ومعنى الكلام أن الحديث صارف عن الوجوب الذى اقتضته اللام فى فليغتسل وأن المراد بالوضوء
الوضوء عن الحديث الذى لا بد منه لصحة الجمعة اه ع ش (قوله والغسل معها) افضل دفع به ما يرد من
تفضيل المندوب على الواجب تأمل وينبغي لصائم خشى مفطر ترك الغسل وكذا سائر الاغسال وهل
ينتقل إلى التيمم بعد أن يغسل من بدنه ما لا يخاف منه الفطر أو يسقط التيمم من أصله قال شيخنا الشبراوى
الأقرب السقوط اه برماوى (قوله بعد فجر) ويفوت بالياس من فعل الجمعة ولا يبطله طر وحدث ولو
أكبر ولا نسئل عادة عند طر وما ذكر كما تصرح به عبارة المحجوع خلافا لما فى العباب كالنجوى اه شوبرى
(قوله أيضا بعد فجر) ويدخل وقت غسل الكسوف باوله وفى الاستسقاء بارادة الاجتماع قاله حج وهو
ظاهر فيمن يصلى جماعة اما من يصلى منفردا فبارادة الصلاة كما هو ظاهر ثم رايت فى ش التحريز ما يقتضى
اختصاص طلب الاغتسال بمن يريد فعلها جماعة فليحرق اه شوبرى وفى ع ش على م ر نقلا عن سم على حج
اعتماد عدم الفرق بين من يفعلها جماعة او فرادى انتهى وعبارة البرماوى قوله وكسوف ويدخل وقته
باوله لأنه يخاف فوته بالانجلاء ويخرج بزوال جميعه وقوله واستسقاء ويدخل وقته لمن يصلى منفردا
بارادته لمن يصلى جماعة باجماع الناس ويخرج بفراغ فعلها انتهت (قوله أيضا بعد فجر) ويفارق غسل
العيد حيث يحزى قبل الفجر ببقاء أثره إلى صلاة العيد لقرب الزمن وبأنه لو لم يحز قبل الفجر لضاق الوقت
وتأخر عن التكبير إلى الصلاة ولو تعارض الغسل والتكبير قدم الغسل كما قاله جمع متأخرون لأنه قيل
بوجوبه ويتعدى أثره إلى الغير بخلاف التكبير اه ش م ر وقوله قدم الغسل ومثله بدله فيما يظهر فاذا تعارض
التكبير والتيمم قدم التيمم لأن الأصل فى البدل أن يعطى حكم مبدله من كل وجه لكن يرد عليه أن الغسل
لما قدم عليه لأنه قيل بوجوبه وأما التيمم ففي سنه خلاف فضلا عن الاتفاق على سنه وفى حج ولو فقد
الماء بالكلية سن له بعد أن يتيمم عن حدثه تيمم عن غسله فان اقتصر على تيمم واحد بنيتهما فقياسا م ر آخر
الغسل حصروا لم يحتمل خلافا لضعف التيمم اه الأول ظاهر وهو قريب ونقل عن إفتاء م ر (قاعدة)
سئل السبكي رحمه الله تعالى هل تقضى الاغسال المسنونة فقال لم أر فيها نقلا والظاهر لا لأنها إن كانت
لوقت فقد فات أو للسبب فقد زال اه وسياقى فى كلام الشارح وهو ظاهر فى غسل الكسوف ونحوه أما
غسل غاسل الميت والمجنون والاعضاء فلا يظهر فيها الفوات بل الظاهر طلب الغسل فيها وإن طال
الزمن خصوصاً وسبب الغسل من الجنون والاعضاء احتمال الانزال نعم إن عرضت له جنابة بعد
نحو الجنون فاغتسل عنها احتمال فواته واندرأجه فى غسل الجنابة ثم ينبغي أن هذه الاغسال المسنونة
إذا وجد لها أسباب كل منها يقتضى الغسل كالافاقة من الجنون مثلاً وحلق العانة وتنف الابط
إلى غير ذلك يكفي لها غسل واحد لتداخلها لكونها مسنونة وأنه لو اغتسل لبعضها ثم طرا غيره
تعدد الغسل بعدد الأسباب وإن تقاربت وكالغسل التيمم فى ذلك ويؤيد ما ذكر من تعدد الغسل
والتيمم بعدد الأسباب أنه لو اغتسل للعيد قبل الفجر لا يسقط بذلك غسل الجمعة بل يأتى به بعد
دخول وقته اه ع ش عليه (قوله لأنه أفضى إلى الغرض الخ) هذا التعليل خاص بالغسل فيقتضى أن
التيمم لا يسن قربه من ذهابه إلا أن يقال أنه مقيس على الغسل اه شيخنا (قوله اغسال حج وعمره) أى
زمانا ومكانا كالاحرام والطواف ودخول الحرم ومكة والوقوف بعرفة أو بالمشعر الحرام ورمى الجمار
الثلاث ودخول المدينة وحرمها لا الميت بمزدلفة اه برماوى (قوله وغسل عيد) أى ولو لحائض ونفساء
ويدخل وقته بنصف الليل ويخرج بالغروب وفعله قبل الفجر افضل اه برماوى (قوله وكسوف واستسقاء)

أى بما جوزه من
الاقتصار على الوضوء
ونعمت التحصيلة والغسل
مهما افضل (بعد) طلوع
(فجر) لأنه معاق بلفظ
اليوم كما سياتى (وقربه
من ذهابه) إليها (افضل)
لأنه أفضى إلى الغرض
من انتفاء الرائحة الكريهة
حالة الاجتماع (ومن
المسنون اغسال حج)
وعمره تاتى فى كتابهما
(وغسل عيد وكسوف)
بقسميهما (واستسقاء)

أى ولو لم يفعل الثلاثة منفردا وإن كان التعليل قد يدل لخلافه ويشكل على ما ذكر الغسل
للترابيح حيث لا يطلب إلا لمن يفعلها جماعة على المعتمد اه شري (قوله لاجتماع الناس لها)
راجع الى قوله وغسل عيدا الى آخر الخمسة ومقتضاه انه في غير العيد يختص بمريد الحضور وليس
كذلك فاعل التعليل بحسب الشأن اه شيخنا وعبرة حل (قوله لاجتماع الناس لها) أى الغرض
الاصلى منها ذلك أى الكسوف والاستسقاء ومقتضاه عدم استحبابه للمنفرد انتهت أى وليس كذلك
كما تقدم (قوله والزينة في العيد) أى الغرض الاصلى في العيد شيان اجتماع الناس والزينة وحيث يعلم ان
الغسل يستحب للمنفرد في جميع ما ذكر الا في الجمعة فقط اه حلي (قوله وغسل لغاسل ميت) انظر لو
عصى بالغسل كان غسل شهيد أو امرأة أجنبية وقد يقال ان كانت المعصية لاجل ان النهى عنه لذاته كالشهيد
لم يندب له أو لعارض كتنسيل الاجنية ندب له وتعبيره لغاسل الميت جرى على الغالب والا فلو يم الميت
للعجز عن غسله ولو شرعنا للغاسل الغسل ان قدره الا فليتم ويغسل غسل غاسل الميت اما بالاعراض
او بطول الفصل كذا رايته في بعض مشايخنا ان الاقرب انه لا يفوت بطول الفصل حرر ذلك ولو تعدد
الميت وغسله فقد نقل المناوى عن ابن الملقن ان الاوجه طلب غسل واحد عن المتعدد لان الاغسال
المندوبة تتداخل وان نوى بعضها اه شري باختصار (قوله أيضا وغسل لغاسل ميت) أى أو ميممه
كاهو الظاهر اى ولو شهيد وان ارتكب محرما نقل بالدرس عن الناصر الطيلاوى في شرح التحرير
ما يصرح بطلب التيمم من غسل الميت وعبارته (تنبيه) تعبيره بغسل ميت جرى على الغالب والا فلو
يم الميت لعجزه عن غسله ولو شرعنا للغاسل الغسل ان قدره الا فليتم أيضا كافي غسل الجمعة ونحوه
اه وسواء كان الغاسل واحدا أو متعددا حيث باشروا كلهم الغسل بخلاف المعاونين تناول الماء
او نحوه وظاهره انه لا فرق ايضا بين ان يباشر كل منهم جميع بدنه او بعضه كيدته مثلا بل وظاهره ايضا
ان الحكم كذلك ولو لم يكن الموجد منه الا العضو المذكور فقط وغسلوه وهر قريب قال حج وصحح جمع
انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اربعة من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت وكتب عليه
سم قوله ومن غسل الميت هذا يدل على انه صلى الله عليه وسلم غسل الميت اه ع ش على مر (قوله ايضا
ولغاسل ميت) أعاد اللام لاختلاف الغرض أى العلة في هذا والذي قبله اذهى فيما قبله اجتماع الناس
وفي هذا ضعف البدن بمس بدن خال عن الروح ولهذا اعاد ايضا في قوله ولجئون الخ لان العلة فيها احتمال
الانزال وايضا الثلاثية وهم عطفه على ميت وليس مرادا اه شيخنا (قوله مسلما كان او كافرا) اى - واه كان
الغاسل طاهرا أم حائضا اه شرح مر وعبرة للبر ماوى قوله مسلما كان او كافرا أى وان كان المغسل له
حائضا حرم الغسل كالشهيد او كرهه كالكافر الحرى ولا فرق بين ان يكون الغاسل واحدا أو متعددا بان
غسل كل واحد جزءا من أجزائه وأشار كرهه في الميت وكالميت جزؤه فيما يظهر وأصل طلبه ازالة ضعف بدن
الغاسل بمعالجة بدن خاو ولذلك يندب الوضوء من تيممه لانه مس ومثله الحمل لكن بعده وقيل قبله ويندب
الوضوء قبله ايضا ليكون حملة على طهارة وعلى هذا حمل العلامة الرملى حديث ومن حملة فليتوضا حيث قال أى
أراد حملة ويخرج وقته كمنظيره من غسل الجنون والاعثم والاسلام وكل غير مؤقت بطول الفصل والاعراض
قاله العلامة الزياى انتهت (قوله لخبر من غسل ميتا فليغتسل) تتمته ومن حملة فليتوضا اه ش مر (قوله وصره
عن الوجوب الخ) فالمراد بقوله في الحديث الاول من غسل ميتا أى فرغ من غسله لا ارادو كان قياسه ان يكون
كذلك في الوضوء الا ان شيخنا قال ومن حملة أى أراد حملة ليكون على طهارة اه حل (قوله ولجئون ومغنى عليه)
أى سواء كانا بالغين أم لا اه شرح مروينوى المجنون رفع الجنابة ولو كان صبي لم يبلغ سن الانزال وهو تسع سنين
فان تبين انه كان جنبا فيحتمل انه لا يجوز له كوضوء الاحتياط بجماع التبرع به ثم رأيت شيخنا ذكر انه كوضوء
الاحتياط قال اما منافي حكمته لانه قل من جن الا وانزل فان قيل هلا كان واجبا عملا بالمظنة كالوضوء والنوم

لا اجتماع الناس لها كالجمعة
وللزينة في العيد فلا يختص
بسن الغسل له مريده (و)
غسل (لغاسل ميت) مسلما
كلن أو كافر الخبر من غسل
ميتا فليغتسل رواه الترمذى
وحسنه وابن حبان وصححه
وضرفه عن الوجوب خبر
ليس عليكم في غسل ميتكم
غسل إذا غسلتموه رواه
الحاكم وصححه على شرط
البخارى وقس بميتنا ميت
غيرنا (و) غسل (لجئون
ومغنى عليه) إذا (أفاقا)

الذي هو مظنة لخروج الريح فيجب الغسل وإن لم يعلم عدم خروج المني اجيب بأنه لا علامة على خروج الريح بخلاف المني لمشاهدته أي من شأنه ذلك فلا يزدان الجنون قد يطول زمنه أه حل (قوله ومغنى عليه) أي ولو لحظة أه برماوى وينبغي ان يلحق بالمغنى عليه السكران فيندب له الغسل اذا افاق بل قد يدعى دخوله في المغنى عليه مجازا أه ع ش على مر (قوله للاتباع في المغنى عليه) فقد كان صلى الله عليه وسلم يغنى عليه في مرض موته ثم يغتسل أه حج (قوله وكافر اسلم) أي ولو مررتا وشمل الاثني اذا اسلمت وقد غسلها زوجها في الكفر أه برماوى ويسن غسل الكافر بماء وسدر وان يحلق راسه قبل غسله ووقت غسله بعد الاسلام وظاهر اطلاقهم عدم الفرق هنا في استحباب الحلق بين الذكور وغيره وهو المعتمد ويفرق بين ما هنا والحج حيث يطلب فيه التقصير لغير الذكور بان المقصود هنا ازالة جميع ما نبت في الكفر وفي الحج ازالة شيء من الشعر بدليل ان الواجب ازالة ثلاث شعرات وحينئذ فندب الحلق هنا لغير الذكور مستثنى من كراهته له وقياس ما سياتي في الحج ندب امرار المرسى على راس من لا شعر به أه شرح مره لخصا وقوله ازالة جميع ما نبت في الكفر قضيته عدم اختصاص الحلق بشعر الراس لكن ظاهر كلامهم بخلافه وعليه فلعل سبب تخصيص الراس بالحلق ظهور شعره دون غيره فكانت ازالته علامة ظاهرة على التباعد عن اثر الكفر وانما لم يتعد لشعور الوجه لما في ازالته من المثلة ولا كذلك الراس لسترها أه ع ش عليه وفيه ايضا ولعل وجه تخصيص هذا بطالب الصدر فيه دون بقية الاغسال المبالة في اظهار التباعد عن اثر الشرك وتزليل اثره وان كان معنويا منزلة الاقدار الحسية أه (قوله ايضا وكافر اسلم) ويظهر ايضا انه لو تبع صغير احد صوله ولو اثنى في الاسلام امره بالغسل ان كان ميمزا وغسله ان كان غير ميمز وكذا لو تبع سايه الكامل اذ له ولاية عليه كالاصل فان كان غير كامل لاولى له ففي من يامر به او يغسله نظروا ويحتمل انه الامام او نائبه فالسالمون كافي امر من لاولى له بالصلاة وضربه عليها كما شرح ابى شجاع لشيخ مشايخنا وقد يقال ان التابع المذكور لا يغسل لاسلامه لانه ليس كافرا حقيقة وان اعطى حكمه تبعا والاصل في الخطاب التكليف ولا ضرورة الى امر الولي بذلك تامل أه شورى (قوله لامره صلى الله عليه وسلم) بذلك الخ) قد يتوقف في الاستدلال بما ذكر على الذنب لجواز ان يكون امرهم بالغسل للجنباة الحاصلة في الكفر وقوله بعد فلم يامرهم الخ) قد يشكك بان الغالب على من اسلم من البالغين سبق الجنباة لهم فيشكل عدم امرهم بالغسل أه ع ش وعبرة البرماوى وبما نقرر علم ان امره صلى الله عليه وسلم لقيس بذلك كان مع امره بالواجب او مع علم قيس به او هو الواجب لما قيل انه كان ذا اولاد في الكفر ومن لازم الجنباة انتهت (قوله لما اسلم) أي سنة تسع من الهجرة وكان قد قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد تميم أه برماوى (قوله وكذا ثمانية الخ) أشار بذلك الى انها حديثان صحيحان وإن امر كل منهما كان في وقت غير الذي امر فيه الآخر أه ع ش (قوله ايضا وكذا ثمانية بن اثال) هو ابو محمد ثمانية بن اثال بالثلاثة فيهما مع ضم الاول فيهما والهمزة ابن سلمة بن عبيد اليماني الصحابي سيد اهل اليمامة اسره النبي صلى الله عليه وسلم ثم اطلقه فاسلم وحسن اسلامه ولم يرتد مع من ارتد من اهل اليمامة ولا خرج عن الطاعة أه برماوى (قوله ولا واجب الغسل) ظاهره فوات الاستحباب فلا يغتسل ثانيا للاسلام ونقل عن خطو الدشيخنا على شرح الروض انه يستحب ايضا للاسلام فان نواهما كفاه غسل واحد ومن ان يعتسل بماء وسدر وان يحلق راسه ولو اثنى لاحتية قبل غسله وقيل بعده وحل الاول على ما اذا لم يحصل موجب الغسل في كفره والثاني على خلافه أه حل وعبرة الشورى قوله والاوجب الغسل وهل يسن ايضا فيجتمع عليه غسلان واجب ومندوب كالجنباة ونحو الجمعة ظاهر كلامهم انه لا يسن حينئذ ولا بعد في استحبابه وعليه فهل يتداخلان او لا بد في حصولهما من نية كل منهما كل محتمل تامل انتهت (قوله وان اغتسل فيه) أي ولو بنية رفع الجنباة لان النية شرطها الاسلام أه حل (قوله واقاد التعبير بمن الخ) عبارة شمر وعلم من إتيانه بمن عدم انحصار الاغسال المسنونة فيما ذكر فمنا الغسل لتغير بدن

الاتباع في المغنى عليه رواه الشيخان وقيس به المجنون (وكافر) اذا (اسلم) لامره صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم بالغسل لما اسلم وكذا ثمانية ابن اثال رواهما ابتاخرية وحبان وغيرهما وليس الامر للوجوب لان جماعة اسلموا فلم يامرهم بالغسل وهذا لما لم يمرض له في الكفر ما يوجب الغسل من جنباة او نحوها والاوجب الغسل وان اغتسل فيه واقاد التعبير بمن انه قد بقيت اغسال اخر مسنونة كالغسل

من نحو حجامه أو فصد أو خروج من حمام عند ارادة الخروج وان لم يتنور لانه يغير البدن ويضعفه والغسل يشده وينعشه أي بالماء البارد لانه الذي يشد البدن والحر يضعفه ومن تنف ابط ويقاس به نحو قص الشارب وحلق العانة وقد صرح في الروض الثاني للاعتكاف ولكل ليلة من رمضان وقيد الاذرعى بمن يحضر الجماعة والاوجه الاخذ باطلاقهم ولدخول حرم مكة والمدينة وفي الوادى عند سيلانه ولكل مجمع للناس أما الغسل للصوات الخمس فغير مستحب كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه انتمت وقوله الغسل لتغير بدن الخ قضيته عدم استحباب الغسل من الحجامه والفصد إذا لم يتغير بدنه وقضية كلام ابن حجر خلافه فانه جعل ندب الغسل لمجرد الفصد والحجامه ولم يقيد بالتغير وهو الاقرب ولعل المراد بالتغير حدوث صفة لم تكن موجودة قبل ويدل عليه قوله ومن تنف ابط ويقاس به الخ أو ان نحو الحجامه مظنة للتغير وقوله عند ارادة الخروج يفيد انه يغتسل داخل الحمام لازالة التغير الحاصل من العرق ونحوه وعليه فلو اغتسل من الحنفية مثلاً ثم اتصل بغسله الخروج لا يطلب منه غسل آخر وقوله ومن تنف ابط أي كلا أو بعضا وقوله ولكل ليلة من رمضان ويدخل وقته بالغروب ويخرج بطول الفجر وقوله والاوجه الاخذ باطلاقهم أي فلا يتقيد بمريد الجماعة وذلك لان الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصرح به قولهم ان جماعة الليل الخ فان جماعة النهار يطلب لها الغسل ويشمل ذلك قوله ولكل مجمع الخ لكن كل هذا على قوله أما الغسل للصوات الخمس فغير مستحب الخ فانه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتأمل الا ان يقال مراده ان الغسل للصلاة لا يسن لها من حيث كونها صلاة فلا ينافي سنة لها من حيث الجماعة وقوله ولدخول حرم مكة قال حج ولاذان ولدخول مسجد أي قبلهما وقوله ولكل مجمع للناس قال حج من مجامع الخير ونقل عنه ابن قاسم انه قال في شرح العباب أي على مباح فيما يظهر لان الاجتماع على معصية لا حرمة له الخ اه ومن المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشتمل على أمر محرّم ولو كان الداخل ممن لا يليق به دخوله كعظيم مثلاً اه ع ش عليه وفي البر ماوى انه يسن الغسل لدخول المسجد ولو غير المسجد الحرام وفي كل يوم من أيام زيادة النيل اه (قوله للبلوغ بالسن) انظر وجهه ولعل احتمال بلوغه بالانزال قبل ولم يعلم ولهذا قال بعض المتأخرين ويظهر ان البلوغ بالاحتلام كذلك لا احتمال انزاله قبل هذه وقضية ما ذكر انه ينوي رفع الجنابة فليحذر ولا يقال اذا بلغ بالاحتلام فقد وجب الغسل فلا حاجة الى الاستحباب لانا نقول لا مانع من اجتماعهما لحصول فضلهما فليحذر اه شوبرى (قوله واكدها غسل جمعة ثم غاسل ميت) هذا على القديم وهو المعتمد وفي الجديد عكس هذا الترتيب أي ان غسل غاسل الميت أكده من غسل الجمعة اه من أصله وعن امامنا الشافعى رضى الله عنه ما تركت غسل الجمعة في برد ولا سفر ولا غيره اه حل (فرع) الذي يظهر ان افضلية التيمم الواقع بدلا عن الغسل تابعة لافضلية ذلك المبدل فالتيمم عن غسل الجمعة أفضل من التيمم عن الغسل من غسل الميت وهكذا على الترتيب فيها ولا يتخيل افضلية التيمم في الجمعة على الغسل من غسل الميت نظر الى وقوعه بدلا عن الغسل الافضل والى ان البديل في الاصل كالمبدل منه كما لا يخفى على الذائق المتأمل للقواعد كذا في شرح التحرير للشيخ الطبلاوى اه شوبرى (قوله حديث صحيح) أي متفق على صحته اه زى (قوله فعلى ابن حبان في تصحيحه اولى) أي لان التصحيح أعلى من التحسين انتهى شيخنا (قوله الاختلاف في وجوبه) وفي كلام شيخنا ويؤخذ بما ذكر ان الافضل بعدهما أي بعد غسل الجمعة وغسل غاسل الميت ما كثرت أحاديثه أي وصحت ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه أي ولم يكثرت ثم ما كان نفعه متعدياً أكثر من فوائد معرفة الاكد تقدمه فيما لو أوصى بما لاولى الناس اه حل وزى وقوله ثم ما اختلف في وجوبه لعل المراد ما كان الاختلاف في وجوبه أقوى والا فغسل غاسل الميت يختلف في وجوبه ومن ثم قدم على غيره على ان الكلام وراه غسل غاسل الميت والجمعة والا ان يقال ما اختلف في وجوبه مقدم على غيره فلو اجتمع غسلان اختلف في وجوب كل منهما

للبلوغ بالسن والاعتكاف
وللخروج من الحمام
(وكدها غسل جمعة ثم)
غسل (غاسل ميت)
للأحاديث الصحيحة
الكثيرة في الأول وليس
للثاني حديث صحيح بل
اعترض المجموع على
الترمذي في تحسينه للحديث
السابق من أحاديثه فعلى
ابن حبان في تصحيحه له
أولى وقدم غسل غاسل
الميت على البقية الاختلاف
في وجوبه

قدم ما التول بوجوه أقوى فان استويا تعارضافكونان في مرتبة واحدة اه ع ش على مر قال بعضهم وهذا شيء يتوقف على سير الاحاديث وقد ايس منه اه قل على الجلال (قوله وسن بكور) أي لمن يريد حضورها ولو امرأة أو خنثى ولا بد ان يقصد ان حضوره للصلاة وان لم يعرف معنى التكبير اه برماوى قال ابن قاسم على حجب ولو بكر شخص مكرها على التكبير لم يحصل له فضل التكبير فيما يظهر فلو زال الاكراه حسب له من حيث ان قصد الامانة لاجل الجمعة فيما يظهر اه ع ش على مر (قوله أيضا وسن بكور) أي ولو لعجز وسن لها الحضور اه حل بان لم تكن متزينة ولا متعطرة اه ع ش على مر (قوله ليأخذوا بحج السهم) الضمير راجع الى الغير باعتبار معناه اه شيخنا ويؤخذ منه ان من هو بالمسجد أو يأتيه لغير الصلاة كطلب العلم بحسب اتيانه للجمعة من وقت التهيؤ ويؤخذ منه أيضا ان الخطيب لو بكر الى مسجد غير الذي يخطب فيه لا تحصل له سنة التكبير لانه ليس متبعا للصلاة فيه اه ع ش على مر (قوله ولخير الشيخين الخ) قال حج العسقلاني في فتح الباري في هذا الحديث فوائدها الحظ على الاغتسال يوم الجمعة وفضله وفضل التكبير اليها وان الفضل المذكور انما يحصل لمن جمعها وعليه يحمل ما اطلق في باقي الروايات من ترتيب الفضل على التكبير من غير تقييد بالغسل اه وقوله وان الفضل المذكور الخ أي وذلك لان الثواب أمر توقيفي فيتوقف على الوجه الذي ورد عليه اه حج في شرح الاصل ونقل عن شيخنا م حصول الفضل ولو بدون الغسل فليحرر اه شوبري (قوله أيضا ولخير الشيخين من اغتسل الخ) هذا عجز الحديث وقدر واه في شرحي الروض والبهجة تمامه فقال لخبر الصحيحين على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الاول فالاول ومن اغتسل يوم الجمعة الخ اه (قوله أي كغسلها) وقيل المراد حقيقة غسلها لانه يسن الجماع ليلة الجمعة أو يومها كذا قالوه وظاهره استواؤهما لكن ظاهر الحديث انه يومها أفضل ويوجه بان القصد منه اصابة كف بصره عما لعله يراه فيشغل قلبه اه حج (قوله أيضا أي كغسلها) أي فهو من مجاز التشبيه ويدل عليه عدوله اليه عن قوله من اغتسل من الجنابة فليس المراد به حقيقة الغسل من الجنابة وقيل المراد به ذلك لانه يسن الجماع في ليلتها والاول اولى لان الحمل على ما ذكر يقتضي تخصيص الثواب بمن جامع وهو خلاف المقصود ونقل عن المجموع للنووي ما وافقه اه ع ش (قوله ثم راح في الساعة الاولى) انظر ما المراد بالرواح هل هو الخروج من المنزل الى المسجد حتى لو طال المشي من المنزل الى المسجد بزمان كثير يصدق به أو لا بد من دخول المسجد لان الرواح اسم للذهاب الى المسجد محل نظرو الاقرب الثاني كما قد يتبادر من قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة الخ فان الظاهر منه ان الملائكة يكتبون بباب المسجد من وصل اليهم ونقل بالدرس عن زى ما يوافق ما استقر بناءه نعم المشي له ثواب آخر زائد على ما يكتب له في مقابلة دخول المسجد قبل غيره اه ع ش على مر وعبارة البرماوى وانظر هل المراد بواحه دخوله المسجد حتى لو بعدت داره جدا بحيث انه سار من الفجر ولم يدخل المسجد الا في الساعة الخامسة مثلا لم يحصل له التكبير الا من الساعة التي دخل فيها أو يكتب له من حين خروجه من منزله فيه نظرو الذي يتجه أن يقال أن السائر المذكور لا يحصل له ثواب من بكر اول ساعة لكن له ثواب مخصوص من حيث بعد الدار والمسقة بحيث انه يوازي ثواب من بكر وهو محتمل اه (فرع) دخل المسجد في الساعة الاولى ثم خرج وعاد اليه في الساعة الثانية مثلا فهل له بدنة أو بقرة الوجه لا بل خروجه ينافي استحقاق البدنة بكاملها بل ينبغي عدم حصولها لمن خرج بلا عذر لان المتبادر انها لمن دخل واستمر ولو حصل له لزوم أن يكون من غاب ثم رجع أكمل ممن لم يغيب ولا يقوله أحد خصوصا من طال غيبته كان دخل في أول الساعة الاولى وخرج لعذر ثم عاد في الثانية قال الشيخ فينبغي عدم حصول البدنة اه وفيه وقفة وسئل شيخنا الرملي فوافق على حصول البدنة إذا كان عزمه على الاستمرار ولو لا العذر انتهت (قوله فكانا مقرب بدنة) في الصحاح البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة سميت بذلك

(و) سن (بكور) اليها (لغير امام) ليأخذوا بحج السهم وينتظروا الصلاة ولخير الشيخين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي كغسلها ثم راح أي في الساعة الاولى فكانا مقرب الثانية

لأنهم كانوا يسمونها اه زرقاني وقال القسطلاني البدن عند الشافعية خاص بالابل وعند ابى حنيفة من الابل والبقرة فكلام الشافعية موافق لكلام الازهرى وكلام الحنفية موافق لكلام الصحاح واما الهدى فيشمل الابل والبقرة والغنم انتهى ان لقيمة على البيضاوى في سورة الحج قوله فانما قرب بقرة في المختار البقرة تقع على الذكروالانثى وتأوها للوحدة اه (قوله ككشا قرن) اى عظيم القرون اه شيخنا وفي المصباح ما يقتضى ان القرن معناه ذو القرن عظيم كان اولافيه وشاة قرناه خلاف الجاه وفيه ايضا وجه الشاة جهام من باب تعب اذا لم يكن لها قرن والذكر اجم والانثى جماء والجمع جم مثل احمر وحرأ وحرأه (قوله دجاجة) بثلاث الدال اه شرح الروض وتأوها للوحدة كما في شاة وحمامة وبطة كافي المختار (قوله حضرت الملائكة) اى طورا الصحف فلم يكتبوا احدا اه عشمروا نظره لمرادهم الحفظة او غيرهم وعليه نهى الكاتب في الجمعة الثانية هو الكاتب في الاولى او غيره فيه نظر والا قرب انهم غير الحفظة لان الحفظة لا يفارقون من عينوا له وهؤلاء يجلسون بابواب المساجد لعامة من يدخل اه عشم عليه ومن حضر بعد جلوسهم للاستماع قبل لا يكتبونه أصلا وقيل يكتبونه بعد الاستماع اه برماوى (قوله كالذى يهدى عصفورا) اى يتصدق به اه شيخنا والعصفور بضم العين المهملة وسكون الصاد طائر معروف والجمع عصافير وهذه الساعة ساقطة من الرواية الاولى اه برماوى (قوله وفي السادسة) اى الجزء السادس من ستة اجزاء بان يقسم ما بين الفجر الى الزوال ستة اجزاء فالمراد بالساعة في الحديث الجزء وانما فسرت به لتلاي بردان من الفجر الى الزوال اكثر من ست ساعات فلكية حتى في زمن الشتاء وفي شمس مر ما نصه في الروضة ليس المراد من الساعات الساعات الفلكية لتلاي يختلف في اليوم الشاق واليوم الصائف اذ لا يبلغ ما بين الفجر والزوال كثير من ايام الشتاء ست ساعات اه قال سم ولي فيه نظر اذا قل ايام الشتاء مائة وخمسون درجة وهي عشر ساعات فلكية وابتداء اليوم عند اهل الفلك من الشمس فمن الشمس الى الزوال يخصه خمس ساعات ولا شك ان من الفجر الى الشمس لا ينقص عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح هنا من الفجر فما بين الفجر والزوال يبلغ ست ساعات في اقل ايام الشتاء فليتأمل اه اه عشم عليه وفي الرشيدى على مر قوله اذ لا يبلغ ما بين الفجر الى آخره فيه نظر اذ قصر ما يمكن من ايام الشتاء في القطر المصرى ان يكون ما بين الفجر والزوال تسعا وتسعين درجة وهو اكثر من ست ساعات فلكية اذ الساعة الفلكية خمس عشر درجة ثم رابت الشهاب عميرة البرلى سبق الى نحو هذا اه وقال في محل آخر المعنى انه يقسم ما بين الفجر والزوال ستة اقسام متساوية كما يقسم من الزوال الى الغروب كذلك ويلزم عليه ان ساعات ما بين الفجر والزوال اكثر من ساعات ما بين الزوال والغروب لزيادة حصة الفجر على نصف القوس فيه اه وصريحه ان الزمن الذى تقسمه ست ساعات هو ما بين الفجر الى الزوال وفي الشبراملى على مر انه ما بين الفجر الى خروج الخطيب ومعلوم ان خروج الخطيب قد يكون بعد الزوال بكثير وحمل قول من قال ان العبرة بالزوال على الاغلب من خروج الامام للخطبة عقبه ولفظ عشم قوله ما بين الفجر والزوال هذا بناء على الغالب من انهم يصلون عقبه والا فالمدار على خروج الخطيب فتقسم الساعات من الفجر الى خروجه ثم رابت في حجب ما يوافقوه وعبارة المراد ان ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة اجزاء متساوية سواء اطال اليوم أم قصر اه وما اعتبره عشم هو الموافق لما اقتضاه الحديث من ان فراع الساعة الاخيرة سواء كانت سادسة على رواية وخامسة على اخرى يكون بخروج الامام فعول على خروج الامام ولم يعول على الزوال تأمل وفي قل على الجلال والساعات من طلوع الفجر على الصحيح المعتمد وقيل من طلوع الشمس وقيل من الزوال اه وآخرها على كل قول الى صعود الامام للنبير (قوله متوسطة) اى كما في درجات صلاة الجماعة الكثيرة والقليلة والمراد ان ذلك الزمان ينقسم ستة اقسام متساوية كل قسم منها يسمى ساعة سواء اطال اليوم أم قصر ويؤيد ذلك خبر يوم الجمعة ثلثا عشر ساعة وعلى حصول هذا الباب ان استمر في محل الصلاة الى ان صلى او خرج لعذر وعاد عن

فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا قرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وروى النسائي في الخامسة كالذى يهدى عصفورا وفي السادسة بيضة فن جاء في اول ساعة منها ومن جاء في آخرها مشتركان في تحصيل البدنة مثلا لكن بدنة الاول اكمل من بدنة الآخر وبدنة المتوسط متوسطة

قرب والافاتة ويحصل له ثواب ساعة عوده والمعتبر في اسنان تلك الحيوانات الكمال عرفاه برماوى وفى
 قل على الجلال وسئل شيخنا عن اسنان تلك الحيوانات فاجاب بانها كالاضحية فقيل له فالدجاجة والعصفور
 فتوقف ثم مال إلى اعتبار الكمال عرفا في الجميع تأمل (قوله اما الامام الخ) ويالحق به من به سلس بول ونحوه
 فلا يندب له التكبير شرح مر وقوله فلا يندب له التكبير ظاهره وان امن تلوث المسجد ويوجه بان الساس
 من حيث هو مظنة لخروج شيء منه ولو على القطن والعصابة اه عش عليه (قوله فيسن له التأخير) وحكمته
 انه اهيب له واعظم في النفوس قال سم على المنهج وهل اجره دون اجره من بكر اه قديقال تأخير له لكونه
 مامورا به يجوز ان يثاب عليه ثوابا يساوى ثواب المبكرين أو يزيد اه عش على مر وفى البرماوى بعد
 مثل ما ذكر لكن ينظر اى فرد من افراد المبكرين يحصل له وينبغي ان يراد ثواب الساعة التي عزمه الحضور
 فيها لو لا طلب التأخير اه ولو بكر فهل يحصل له ما يحصل لغيره او لا ويفرق اه شوبرى وفى عش على
 مر مانصه فلو بكر لا يحصل له ثواب التكبير اه واعتمده شيخنا الحنفى ووجهه بانه اذا بكر يكون مخالفا
 لسنة في حقه وفى البرماوى انه اذا بكر يكون كغيره في البدنة وغيرها اه (قوله من طلوع فجر) فلو اتى قبله لم
 يشب على ما قبله ثواب التكبير اه حل (قوله وبه يتعلق جواز غسل الجمعة) ولو تعارض البكور بلا غسل
 والتأخير مع الغسل فالثاني افضل للخلاف القوي في وجوب الغسل اه شيخنا على شرح البيهقي وانظر
 لو تعارض البكور والتميم بدل الغسل والظاهر تقديم البكور لفوات ما ذكر اه شوبرى (قوله مع انه اسم
 للخروج الخ) المشهور انه اسم الرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم تغدو خفاصا وتروح بطانا
 وعليه فالهفاه ارتكبا فيها مجازين حيث استعملوه في الذهاب وفيما قبل الزوال اه رشيدى (قوله كما قاله
 الجوهرى) هو ابو نصر اسمعيل بن حماد الجوهرى الفارابى صاحب الصحاح وغيره اخذ عن ابى على
 الفارسي وغيره المتوفى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة اه برماوى (قوله اسم لما يؤتى به بعد الزوال) اى الصلاة
 يؤتى بها فهو مجاز مرسل علاقته السببية لكن مر باب إطلاق اسم المجاور للسبب في الزمان على السبب كما
 لا يخفى اه شيخنا (قوله على ان الازهرى) هو ابو مسعود محمد بن أحمد المعروف بالازهرى ولد بهراة
 سنة اثنتين وثمانين ومائتين وكان فقيها عالما باللغة المتوفى في ربيع الآخر سنة سبعين وثلاثمائة اه برماوى
 (قوله ماشيا بسكينة) ويشبه ان يكون الركوب افضل لمن يجمده المشى لهرم او ضعف او بعد منزل
 بحيث يمنعه ما يناله من التعب الخشوع والحضور في الصلاة عاجلا وكما يستحب عدم الركوب هنا لا لعذر
 يستحب ايضا في العيد والجنائز وعبادة المرضى اه شمر بل في سائر العبادات كما قاله حج اه عش
 عليه اى ماعدا النسك لما سياتى الركوب فيه افضل (قوله لارا كبا) ذكره مع عليه بما قبله لانها بما يجوز
 في المشى بما يشمل الركوب ويراد به مطلق الذهاب وقوله اليها متعلق بماشيا وذكره ثانيا للتخصيص على
 ان المشى انما يثاب عليه اذا قصد به كونه للجمعة اه شيخنا وعبارة الشوبرى قوله لارا كبا اليها فهم
 بعضهم ان اليها مستدرك الاستغناء عنه بقوله اليها قبله وقد يقال اشار به الى ان المطلوب كون المشى اليها اى
 فلا يضر صرفه لغرض آخر فحمل الثواب حيث كان الباعث عليه الجمعة لا غير فليتأمل انتهت وعبارة عش
 قوله اليها صرح به ثانيا اشارة الى ان المشى والركوب قسمان للذهب لتظهر به المقابلة في قوله ورجوع في
 قصير ماشيا او را كبا انتهت (قوله كما في العيد في الذهاب والرجوع) اى قياسا على العيد في الذهاب في
 الطويل والرجوع في القصير واما المشى في الذهاب فسيذكر له دليلا آخر غير القياس تأمل (قوله واتوها
 وعليك السكينة والوقار) السكينة هي التأني في الحركات واجتناب العبث والوقار الهيئة كغض البصر
 وخفض الصوت وعدم الالتفات او الكلمتان بمعنى واحد والثاني مؤكد للاول اه شرح البخارى
 للؤلؤ فويكره العدو للجمعة كسائر العبادات ويكره تشييك الاصابع والعبث حال الذهاب للصلاة وان
 لم تكن جمعة وحال انتظارها ولا يعارضه تشييكه صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من ركعتين في قصة ذى الينين

اما الامام فيسن له التأخير
 الى وقت الخطبة انبا للنبي
 وخلفائه والبكور
 يكون (من) طلوع (فجر)
 لانه اول اليوم شرعا وبه
 يتعلق جواز غسل الجمعة كما
 مروا ناذكر في الخبر لفظ
 الروح مع انه اسم للخروج
 بعد الزوال كما قاله الجوهرى
 وغيره لانه خروج لما يؤتى
 به بعد الزوال على ان
 الازهرى منع ذلك وقال
 انه مستعمل عند العرب في
 السير اى وقت من ليل او
 نهار وقول لغير الى آخره من
 زيادى (و) سن (ذهاب)
 اليها (في طريق طويل ماشيا)
 لارا كبا اليها (بسكينة
 ورجوع في) آخر (قصير)
 ماشيا او را كبا كما في العيد
 في الذهاب والرجوع
 وذكرهما من زيادى
 وللحق على المشى في خبر
 رواه الترمذى وحسنه وابن
 حبان وصححه وخبر الشيخين
 في السكينة اذا اتيت الصلاة
 فلا تأتوها وانتم تسعون
 واتوها وعليك السكينة وهو
 مبين للبراد من قوله تعالى اذا
 نودى للصلاة من يوم الجمعة
 فاسعوا الى ذكر الله اى
 امضوا كما قرئ به (لا لعذر)
 في المذكورات من زيادى
 بان يشق البكور والذهب
 أو الرجوع فيما ذكر أو
 المشى أو يضيق الوقت

لأنه كان بعد الصلاة في اعتقاده أه ش مر وقوله حال انتظارها أي حيث تجلس ينتظر الصلاة أما إذا جلس في المسجد لا صلاة بل غيرها كحضور درس أو كتابة فلا يكره ذلك في حقه إلا أنه لم يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة أما إذا انظر هماما فتبغى الكراهة لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة أه ع ش عليه (فائدة) يسن إذا أتى المسجد أن يقدم رجله اليمنى في الدخول قائلا بسم الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك قال المزني يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول اللهم اجعلني من أوجه من توجه إليك وأقرب من تقرب إليك وانجح من دعاك وتضرع واربح من طلب إليك وروى البيهقي أن لكم في كل جمعة حجة وعمرة فالحجة التنجيز إلى الجمعة والعمره انتظار عصر يوم الجمعة أه خطيب (قوله وعليكم السكينة) بالرفع على الابتداء والخبر والجملة حال هذا هو المشهور في الرواية وكتب أيضا وعليكم السكينة قال الزركشي هو بالرفع على الابتداء والخبر والنصب على الإغراء أي الزموا السكينة وروى فعليكم بالسكينة وفي ادخال الباء في هذه الرواية اشكال لأنه متعدد بنفسه لقوله تعالى عليكم أنفسكم أه سيوطي زبرجد أه ش برى (قوله فالأولى ترك الثلاثة الأولى) أي في الشرح وهي البكور والذهاب والرجوع فيما ذكر أي الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وهي أول بالنسبة لقوله أو المشي أو يضيق الوقت ففي كلامه خمس صور وقوله والركوب راجع لقوله أو المشي وقوله والاسراع راجع لقوله أو يضيق الوقت أه شيخنا (قوله والركوب) أي والأولى الركوب ومن ركب لعذر أو غيره سير دابته بسكينة كالماشي مالم يضيق الوقت أه ش مر فلو لم يمكن تسيرها بسكينة لصعوبتها واعتيادها العد وركب غيرها أن تيسر له ذلك لتحصيل تلك السنة أه ع ش عليه (قوله وقال المحب الطبري يجب الاسراع الخ) أي وإن لم يلق به ويحتمل خلافه أخذنا من أن فقد بعض اللباس اللائق به عذر أه ش مر وقوله وإن لم يلق به وهو المتمدن وقوله ويحتمل خلافه الخ بحجاب عنه بأن الناس لا يعدون الاسراع للعبادة مزييا ويعدون غيره مخرجا بالمرأه أه ع ش (قوله إذا لم تدرك الجمعة إلا به) أي إذا خشي فوت الجمعة بسلام الإمام فلا يسعى لأدراك تكبيرة الأحرام ولا للركعات أه قل على الجلال أي لا يجب عليه الاسراع لما ذكر (قوله بقراءة) المختار جواز القراءة في الطريق من غير كراهة إن لم يلقه صاحبها وإلا كرهت كما قاله في الأذكار وأدعى الأذرعى أن الأحوط ترك القراءة فيها لكراهة بعض السلف لها فيه لاسيما في مواضع الزحمة والغفلة كالاسراع أه ش مر وقوله وأدعى الأذرعى الخ ضعيف أه ع ش عليه (قوله وتزين بأحسن ثيابه الخ) والتزين مختص بمريد الحضور كالغسل ومختص أيضا بالذكر أما المرأة ولو عجوزا فيسكرها الطيب والزينة وفاخر الثياب عند ادتها حضورها نعم يسن لها قطع الرائحة الكريهة وهذه الأمور وإن استجبت لكل حاضر جمع كالنص عليه فهي في الجمعة آكد استحبابا أه ش مر (قوله في خبر رواه ابن حبان الخ) ولفظه من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب أن كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم انصت إذا خرج أمامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها أه ش مر (قوله ويزيد الإمام في حسن الهيئة) عبارة الروض وشرحه يزيد الإمام ندبا في حسن الهيئة والعمه والارتداء للاتباع ولأنه منظور إليه وترك لبس السواد له أولى من لبسه إلا أن خشي مقدرة تترتب على تركه من سلطان أو غيره قال ابن عبد السلام في فتاويه المواظبة على لبسه بدعة فإن منع الخطيب أن لا يخطب إلا به فليفعل انتهت (قوله والبيض أولى) وكونها جديدة أولى أن تيسر والافاقرب من الجديدة أولى من غيره أه من شرح مر وع ش عليه والأكمل أن تكون كلها بيضاء والأفعلها فإن كان أسفلها فقط لم يكف أه برماوى (قوله أيضا والبيض أولى) وفيه بعض المتأخرين بحثا بغير أيام الشتاء والوحد وهو ظاهر حيث خشي تلوثها أه شرح مر وهل يحصل له الثواب المذكور لو كان الثوب الأبيض مغصوبا أم لا فيه نظر والأقرب الحصول لأنه إنما نهى عن لبسه لحق الغير فأشبهه مالمو توضحا بالماء

فالأولى ترك الثلاثة الأولى والركوب والاسراع وقال المحب الطبري يجب الاسراع إذا لم تدرك الجمعة إلا به (و) سن (اشتغال في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) أو صلاة على النبي ﷺ لينال ثوابها في هذا الوقت العظيم (وتزين بأحسن ثيابه) للحدث على ذلك وغيره في خبر رواه ابن حبان والحاكم وصحاحه ويزيد الإمام في حسن الهيئة (والبيض) منها (أولى) من زيادتي الخبر

المغصوب فانه يثاب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث انلاف مال الغير وبقي ماله كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الايض او العيد فاعلى او يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الايض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الاغلى فيها لكن يشكك على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه لوروعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد ترجح مراعاة العيد مطلقا اذ الزينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا من الغسل وغيره فيه لسكل احد وان لم يحضر فليتا مل اءعش عليه (قوله لخبر البسوا من ثيابكم البياض) فان قلت صح انه عليه السلام دخل مكة وعليه عمامة سوداء وانه خطب بالناس وعليه عمامة سوداء وفي رواية دخل مكة يوم الفتح وعليه شقة سوداء وفي اخرى عند ابن عدى كان له عمامة سوداء يلبسها في العيدين ويرخيها خلفه وفي اخرى للطبراني انه عظم عليها بعمامة سوداء وارسله الى خيبر ونقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها وقائع فعلية محتملة فقدم القول وهو الامر بلبس البياض عليها على انه ليس فيها لبسه يوم الجمعة بل في نحو الحرب لانه ارب وفيه يوم الفتح الاشارة الى ان علته لا تتغير اذ كل لون غير يقبل التغيير وفي العيد لان الرفع فيه افضل من البياض اءعش عليه وقوله في الخبر البسوا بكسر الهمزة وسكون اللام وفتح الباء لانه من باب علم اذا كان في الاجرام كما هنا ومن باب ضرب اذا كان في المعاني كما في قوله تعالى ولم يلبسوا الايمانهم بظلم اء شيخنا وفي المختار لبس الثوب يلبسه بالفتح لبسا بالضم ولبس عليه الامر خلط و بابه ضرب ومنه قوله تعالى وللبسنا عليهم ما يلبسون وفي الامر لبسة بالضم اى شبهة يعنى ليس بواضح واللباس بالكسر ما يلبس وكذا الملبس بوزن المذهب واللبس أيضا بوزن الدبس ولبس الكعبة أيضا والهودج ما عليهما من لباس ولباس الرجل امرأته وزوجها لباسها قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ولباس التقوى الحياء كذا جاء في التفسير وقيل هو الغليظ الخشن القصير واللبوس بفتح اللام ما يلبس وقوله تعالى وعليناه صنعة لبوس لكم يعنى الدرع وتلبس بالامر وبالثوب ولا لبس الامر خالطه ولا لبس فلانا عرف باطنه والتبس عليه الامر اختلط واشتبه كالتدائس والتخلط شدد للبالغة ورجل لباس ولا تقل ملبس اء (قوله ما صبح قبل نسجه كالبرد) وينبغي تقديم ما قرب لونه من البياض على غيره ثم ما صبح منسوجا وغير الاسود اولى منه (فائدة) لم يلبس النبي صلى الله عليه وسلم ما صبح منسوجا ولبس البرد ولا يكره لبس غير الايض نعم ادامة لبس الاسود ولو في النعال خلاف الاولى اء برماوى (قوله ايضا ما صبح قبل نسجه) اما ما صبح منسوجا فقد ذهب البندنجى وغيره الى كراهة لبس ذلك وعلله الرافعى بانه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه وعلله الشهاب البرلى بانه قد يكثر ما ينفصل منه من الصبغ فيشوه البدن هذا وقد قال شيخنا المعتمد عدم كراهة لبسه اء حل (قوله وبتطيب) اى لغير صائم ومحرم اء شورى وأعاد الباء في هذا وما بعده ليفيد انه ما يزين به ولو تركه التوهم قرأتهما بالرفع عطفا على بكور اء شيخنا وأفضل الطيب المسك اء برماوى (قوله وبازالة نحو ظفر) اى لغير محرم ومريد التوضيح في عشر ذى الحجة اء سوبرى (قوله نحو ظفر) اى من اليدين والرجلين ولوزائدة على ما جرت به العادة وتمييد بعضهم له بعشرة ايام جرى على الغالب وتحصل له السنة باى كيفية وجدت لكن الاولى في اليدين ما قاله النووي وهو ان يبدأ بسبابة اليمنى ويختم بسبابة اليسرى واهام اليمنى عقبها واهام اليسرى قبلها وفي الرجلين يبدأ بخنصر اليمنى على التوالى ويختم بخنصر اليسرى كالتهليل في الوضوء ويكره الاقتصار على ازالة ظفر بدأ وبعضها او رجل كذلك كالانتعال في رجل واحدة ويسن غسل رؤس الاصابع بعد قص الاظفار لما قيل ان الحلك به قبل الغسل يورث البرص والاولى في قصها ان يكون يوم الجمعة او الخميس او الاثنين اء برماوى (قوله كشعر) اى بان ينتف ابطه ان قوى عليه والا فيحلقه لما قيل ان الامام الشافعى رضى الله عنه كان يحلق ابطه ويقول قد علمت ان السنة تنتف لكن لا قوى على الوجع قاله المولى سرى الدين ويقص شاربه الى ان تبين طرف شفتيه العليا او يحلقه لكن القص اولى (تنبية) روى الشيخان خبر الفطرة خمس الختان

البسوا من ثيابكم البياض
فانها من خير ثيابكم وكفنوا
فيها موتاكم رواه الترمذى
وغیره وصححه وبلّی الیض
ما صبح قبل نسجه (و) تزين
(بتطيب) لذكره في خبر
ابن حبان والحاكم السابق
(وبازالة نحو ظفر)
كشعر للاتباع رواه
البرار في مسنده (ونحو ریح)
كریه كصنان ووسخ لثلا
يتأذى به احد قال الشافعى
من نظف ثوبه قل همه ومن
طاب ريحه زاد عقله ونحو
من زيادنى (و) سن (اكثار
دعاء) يومها وليتها اما
يومها فلرجاء ان يصادف

والاستحداد وقص الشارب وتقليم الاظفار وتنشف الابط ويحلق عانته ويقوم مقام حلقها قصها وتنشف
 لكن الحق اولى للرجل والتنشف اولى للمرأة لما قيل ان الخلق يقوى الشهوة والرجل به اولى والتنشف
 يضعفها فالمرأة به اولى ويتمين عليها ذلك عند امر الزوج لها وتقيده بعضهم العانة باربعين يوما للغالب ومحل
 استحباب ازالة الظفر والشعر في غير ذى الحجة أو فيها لمن لم يرد التضحية اما هو فينبغي له عدم ازالة
 لتشمل المغفرة جميع اجزائه ولا يسن حلق الراس في غير نسك او مولود سابع ولادته او كافر اسلم لانه
 لم يخلق الا في نسك مرتين وقيل ثلاثا وما سوى ذلك مباح ويكره الفرح بقاف وزاى مفتوحين
 ثم جاء مهملة وهو حلق بعض الرأس ولو متعدد اى برماوى وفي شرح الروض مانعه وحد قص
 الشارب كافي المجموع وغيره ان يقصه حتى يبدو طرف الشفة ولا يخفيه من اصله الاتباع رواه الترمذى
 وحسنه واما خبر احقوا الشوارب فمعناه احقوا اما طال على الشفة قال الغزالي ولا بأس بترك السبالين وهما
 طرفا الشارب لان ذلك لا يستر القم ولا يبقى فيه غمر الطعام اذ لا يصل اليه اى (قوله ساعة الاجابة) اى
 ان الدعاء فيها يستجاب ويقع ماعى به حالنا فبقينا فلا ينافى ان كل دعاء مستجاب اى برماوى وهى من
 خصائص هذه الامة اى شوبرى (قوله وهى ساعة خفيفة الخ) وعبرة حج وهى لحظة لطيفة انتهت (قوله
 وأرجاهما من جلوس الخطيب الخ) اى على الاصح من نحو خمسين قولا اى حج اى ع ش على م وعبرة
 الشوبرى وقد اختلف اهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم في هذه الساعة هل هى باقية او رفعت وعلى
 البقاء هل هى فى كل جمعة او جمعة واحدة من كل سنة وهل هى فى وقت من اليوم معين او مبهم وعلى اليقين هل
 تستوعب الوقت او تنبهم فيه وعلى الابهام ما ابتدأوه وما انتهوا به وعلى كل ذلك هل تستمر او تنتقل وعلى
 الانتقال هل تستغرق اليوم او بعضه وها انا اذكر تلخيص ما اتصل الى من الاقوال مع ادلتها ثم اعود
 الى الجميع بينها والترجيح فالاول الى ان قال الحادى والاربعون فمن اراد ذلك فليراجعه اتمت وقدر ايت
 عبارة فتح البارى ونصها بعد قوله ثم اعود الى الجمع بينها والترجيح فالاول انها رفعت حكاها ابن عبد البر عن
 قوم وزيفه وقال عياض رده السلف على قائله وقال صاحب الهدى ان اراد قائلها انها كانت معلومة فرفع
 علمها عن الامة فصارت مبهمة احتمل وان اراد ان حقيقة تها رفعت فهو مردود على قائله الثانى انها موجودة
 لكن فى جمعة واحدة من كل سنة فانه كعب الاخبار الثالث انها مخفية فى جميع اليوم كما اخفيت ايلة القدر فى العشر
 وهى قضية كلام جمع من العلماء كالرافعى وصاحب المغنى وغيرهما حيث قالوا يستحب ان يكثروا من الدعاء يوم
 الجمعة رجاء ان يصادف ساعة الاجابة الرابع انها تنتقل فى يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة الخامس انها اذا اذن
 المؤذن لصلاة الغداة السادس انها ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس السابع مثله وزاد من العصر الى
 الغروب الثامن مثله وزاد ما بين ان ينزل الامام من على المنبر الى ان يكبر فعن اى هريرة قال التمسوا الساعة التى
 يجاب فيها الدعاء يوم الجمعة لهذه الاوقات الثلاثة فذكرها التاسع انها اول ساعة بعد طلوع الشمس العاشر
 عند طلوع الشمس ما بين ان ترفع شبر الى ذراع الحادى عشر انها فى آخر الساعة الثالثة من النهار حكاها صاحب
 المغنى الثانى عشر من الزوال الى ان يصير الظل نصف ذراع الثالث عشر مثله لكنه قال الى ان يصير الظل ذراعا
 الرابع عشر بعد زوال الشمس شبر الى ذراع الخامس عشر اذالت الشمس السادس عشر اذن المؤذن
 لصلاة الجمعة وهذا يغير الذى قبله من حيث ان الاذان قد يتخير عن الزوال قال الزين بن المنير ويتمين حمله
 على الاذان الذى بين يدي الخطيب السابع عشر من الزوال الى ان يدخل الامام فى الصلاة الثامن عشر من
 الزوال الى خروج الامام التاسع عشر من الزوال الى غروب الشمس العشرون ما بين خروج الامام الى ان
 تمام الصلاة الحادى والعشرون عند خروج الامام الثانى والعشرون ما بين خروج الامام ان تنقضى الصلاة
 الثالث والعشرون ما بين ان يحرم البيع الى ان يحل الرابع والعشرون ما بين الاذان الى ان انقضاء الصلاة
 الخامس والعشرون ما بين ان يجلس الامام على المنبر الى ان تنقضى الصلاة السادس والعشرون عند التاذين

ساعة الاجابة وهى ساعة
 خفيفة وأرجاهما من جلوس
 الخطيب إلى آخر الصلاة
 كافي خبر مسلم قال فى
 المجموع واما خبر يوم
 الجمعة ثلثا عشرة ساعة فيه
 ساعة لا يوجد عبد مسلم
 يسأل الله تعالى شيئا الا
 أعطاه آياه فالتسوية آخر
 ساعة بعد العصر

وعند تكبير الامام وعند الاقامة السابع والعشرون مثله لكن قال إذا أذن وإذ أذن في المنبر وإذا أقيمت الصلاة نامن والعشرون من حين ينتهي الامام الخطبة حتى يقرعها الناس والعشرون إذا بلغ الخطيب المنبر واخذ في الخطبة الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين الحادي والثلاثون أنها عند نزول الامام من المنبر الثالث والثلاثون من اقامة الصلاة الى تمام الصلاة الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي ﷺ يصلي فيها الجمعة الخامسة والثلاثون بعد العصر الى غروب الشمس السادس والثلاثون في صلاة العصر السابع والثلاثون بعد العصر الى آخر وقت الاختيار الثامن والثلاثون بعد العصر التاسع والثلاثون من وسط النهار الى قرب آخر النهار الاربعون من حين تصفر الشمس الى ان تغيب الحادي والاربعون انها آخر ساعة بعد العصر الثاني والاربعون من حين يغيب نصف قرص الشمس أو حين تتدلى الشمس الى الغروب الى ان يتكامل غروبها وهذا جميع ما اتصل الى من الاقوال في ساعة الجمعة وليست كلها متغيرة من كل جهة بل كثير منها يمكن ان يتحد مع غيره وقد اختلف السلف في ايها الرجح فروى البيهقي من طريق ابي الفضل بن سلمة النيسابوري فقال حديث ابي موسى أي الميثب للخامس والعشرين أجود شي في هذا الباب واصحوه بذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت الى غيره وقال النووي هو الصحيح بل الصواب وجزم في الروضة بأنه الصواب ورجح ايضا بكونه مرفوعا وفي احد الصحيحين وذهب آخرون الى ترجيح قول عبد الله بن سلام الميثب للحادي والاربعين فحكى الترمذي عن احمد انه قال اكثر الاحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر انه ثبت شي في هذا الباب انتهت بنوع تصرف والنسخة التي وقفت عليها فيهم الإسقاط الثاني والثلاثين كما رايت فانحط كلامه كما ترى على ان أرجح الاقوال الخامس والعشرون وتقدم أنه ما بين أن يجلس الامام على المنبر الى أن تنتهي الصلاة فعلى هذا يحتاج للتأويل ذكره من بقوله المراد عدم خروجها عن هذا الوقت لانها مستغرقة له لانها لحظة لطيفة تامل (قوله من جلوس الخطيب الخ) المراد عدم خروجها عن هذا الوقت لانها مستغرقة له لانها اللحظة لطيفة واعلم أن وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل في البلدة الواحدة فالظاهر ان ساعة الاجابة في حق اهل كل محل من جلوس خطيبه الى آخر الصلاة ويحتمل انها مهمة بعد الزوال فقد يصادفها اهل محل ولا يصادفها اهل محل اخر بتقدم او تاخر اه شمر وعبارة الشوري سئل حج عما حاصله أن من حين جلوس الخطيب الى فراغ الصلاة يتفاوت باختلاف الخطباء اذ يتقدم بعضهم ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب الواحد بالنسبة لبعض الجمع فهل تكون تلك الساعة متعددة فهي في حق كل خطيب ما بين جلوسه الى آخر الصلاة فأجاب بقوله لم يزل في نفسي ذلك منذ سنين حتى رايت النار تنقل عن بعضهم انه قال يلزم على ذلك ان تسكن ساعة الاجابة في حق جماعة غير هاهنا حتى آخرين وهو غلط وسكت عليه وفيه نظر ومن ثم قال بعض المتأخرين ساعة الاجابة في حق كل خطيب رسامعية ما بين ان يجلس الى أن تنتهي الصلاة كما مسح في الحديث فلا دخل للعقل في ذلك بعد صحة النقل فيه انتهت وفي قل على الجلال ولا ينافي طلب الدعاء هنا وقت الخطبة ما من طاب الانصات فيه لانه يراد بالدعاء اشتداد بخاره بالنسبة كما قاله البلقيني او فباعد اوقت ذكر الاركان كما قاله الحلبي وهو اظهر لما من عدم حرمة الكلام وعدم كراهته اتفاقا في غير وقت ذكرها (قوله فيحتمل ان هذه الساعة منتقلة الخ) ضعيف والمعتمد انها تلزم وقتا بعينه كما ان المتمد في ليلة القدر انها تلزم ليلة بعينها فقوله كما هو المختار ضعيف اه شيخنا (قوله تكون يوماني وقت) اي من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة يوماني آخر وهو بعد العصر اه محل (قوله كما هو المختار الخ) لعله عنده من حيث الدليل والافلاحة تعدد انها تلزم ليلة بعينها اه ع ش (قوله بلغني) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع اه ع ش (قوله واكيار صلاة على النبي) وأقله ثلاثمائة ومثلها بالنهار اه ع ش (قوله ايضا ا كثار صلاة على النبي ﷺ) اي وكذا سلام اه بر ماوي قال بعض مشايخنا عند قول الفاكهاني في شرح الفطر صلوات الله عدد حبات الارض وقطر الندى فان

فيحتمل أن هذه الساعة منتقلة تكون يوماني وقت ويوما في آخر كما هو المختار في ليلة القدر وأما ليلتها فبالقياس على يومها وقد قال الشافعي رضي الله عنه بلغني أن الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة (و) ا كثار (صلاة على النبي ﷺ) يومها وليلتها

قلت هل يكتب بهذا اللفظ صلوات عدد حبات الارض وقطر الندى قلت أخرج ابن بشكّر أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى على في يوم خمسين مرة صافحته يوم القيامة وذكر أبو الفرج عبدوس رواية عن أبي المظفر أنه سأل عن كيفية ذلك فقال إن قال اللهم صل على محمد خمسين مرة أجزأه إن شاء الله تعالى وإن كرر ذلك فهو أحسن اهـ ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل على بعض نسائه فرآها تسبح وتعد بالحصى فقال لقد قلت كلمة عدلت بها جميع ما قلته سبحانه الله وبحمده عدد خلقه الحديث فإنه نص في أن من قال اللهم صل على محمد ألف مرة أو عدد خلقك يكتب له بهذا اللفظ صلوات عدد الألف أو الخلق اهـ شيخنا وكتب أيضا قوله ولم كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قدم ذكره لعمومه وإن كان كثرة ما بعده أفضل وكتب على قوله بعض نسائه هي حفصة رضي الله عنها اهـ شوي وعبارة ع ش على مر والاشتغال بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة ويومها أفضل من الاشتغال بغيرها عالم يرد فيه نص بخصر صه اما ما ورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات فلا اشتغال به أفضل انتهت ثم قال ولم يتعرض لصيغة الصلاة ويزبغي أن تحصل بأي صيغة كانت ومعلوم أن أفضل الصيغ الصيغة الإبراهيمية ثم رأيت في فتاوى حجب الحديثية ما نصه نقلا عن ابن الهمام أن أفضل الصيغ من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه اللهم صل ابدا أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك واله وسلم تسليما كثيرا وزده تشريفا وتكريما وانزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة (فائدة) قال السيوطي في كتاب الكلم الطيب والعمل الصالح كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن أربع ركعات تقرأ فيها يس والم تنزيل والدخان وتبارك فاذا فرغ حمدوا وحسن الشاء وصلى على محمد وسائر الانبياء واستغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم اللهم ارحمني بترك المعاصي ابدا ما بقيتني وارحمي أن أتكلف ما لا يعنيني وارزقني حسن النظر فيما يرضيك عنى اللهم بديع السموات والارض ذا الجلال والاكرام والقوة التي لا ترام أسألك الله يا رحمن بجلالك ونور وجهك أن تلزم قلبي حفظ كتابك كما علمتني وارزقني أن اتلو على النحو الذي يرضيك عنى اللهم بديع السموات والارض ذا الجلال والاكرام والقوة التي لا ترام أسألك يا رحمن بجلالك ونور وجهك أن تنور بكتابك بصري وأن تطاق به لساني وأن تفرج به عن قلبي وأن تشرح به صدري وأن تشغل به بدني فإنه لا يعنيني على الحق غيرك ولا يؤتينه إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وظاهر انه لا يكرر الدعاء ولو قيل به كان حسنا وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات كان يقول استغفر الله لي وللمؤمنين والمؤمنات اهـ بالحرف (قوله) لخبر أكثر وا على من الصلاة الخ) أي وخبر أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا على من الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة على رواءه أبو داود اهـ ش مر وقوله معروضة على أي تعرضها الملائكة فلما اشتهر أنه يسمع في ليلة الجمعة ويومها بلا واسطة لا أصل له نعم تبلغه بلا واسطة بمن صلى عند قبره الشريف صلى الله عليه وسلم وعبارة الشرح في باب الحج بعد قول المصنف ويسن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لخبر من زار قبري وجبت له شفاعتي ثم قال وخبر من صلى عند قبري وكل الله به ملكا يبلغني وكفي أمر دنياه وآخرته وكنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة اهـ وبها مشه ثم ما نصه أقول قضية قوله يبلغني انه لا يسمعه بلا واسطة الملك وقد تقدم بالهامش في باب الجمعة انه يسمع الصلاة عليه عند القبر بلا واسطة فيمكن حمل ما هنا على انه يبلغه ذلك مع السماع ثم رايت في حجب في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر المعظم ما نصه (تنبية) يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة المتعارضة بآدي الرأي وأحاديث آخر وردت بمعناها أو قريب منه بانه صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام إذا صدر من بعد ويسمعه إذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وإن ورداته يبلغهما هنا أيضا كما مر إذ لا مانع أن من عند قبره يخص بان الملك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه لها اشعار المز يدخص صيته والاعتناء بشأنه والاستعداد له بذلك سواء في ذلك كله ليلة الجمعة وغيرها إذا لم يقيد بقضي به على المطلق والجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن وافتي النووي فيمن حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحنث

لخبر أكثر وا على من
الصلاة ليلة الجمعة ويوم
الجمعة فمن صلى على صلاة

بانه لا يحكم عليه بالحنث للشك في ذلك والورع ان ياتزم الحنث اه وهو صريح فيما ذكرناه اه ع ش عايه
 (قوله صلى الله عليه وسلم بها عشرة) وروى الدارقطني عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين سنة قلت يا رسول الله كيف الصلاة
 عليك قال تقول اللهم صلى على محمد عبدك و نبيك و رسولك النبي الامي و تعقد واحدة حديث حسن وقال
 الاصفهاني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقالت يا رسول الله محمد بن ادريس الشافعي ابن عمك هل
 خصصته بشيء قال نعم سألت ربي ان يحاسبه قلت بماذا يا رسول الله قال انه كان يصلي على صلاة لم يصل
 على ثلثمائة اقلت وما تلك الصلاة قال كان يقول اللهم صلى على محمد و على آل محمد كلما ذكر كذا اذا كرون وصل
 على محمد و على آل محمد كلما غفل عن ذكره الغافلون اه برماوى وقوله كلما ذكر كذا اذا كرون وغفل عن
 ذكره الغافلون ضمير المخاطب لله تعالى و ضمير الغيبة للنبي صلى الله عليه وسلم ولما كان ذكر الله تعالى أكثر
 من ذكر محمد صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده والظاهر ان المراد بذكره
 ما يتناول ذكر اسمه و ذكره بالعبادة وكانت الغفلة عن ذكره صلى الله عليه وسلم أكثر ابدت الصلاة
 عليه وسلم بذكر الله تعالى وبالغفلة عن ذكر محمد صلى الله عليه وسلم فان قيل ما الحكمة في ذكر الغافل
 دون الساكت مع ان الساكت اعم من الغافل فالجواب ان كثيرا ما يطاق في الكتاب
 والسنة اسم الغافلين على الحائدين عن طريق الحق المنهكين في غفلاتهم المشغولين بآلهوهم الذين كذبوا
 بآياته وكانوا عنها غافلين فان قلت يحتمل عود الضميرين الى الله سبحانه وتعالى لانه الذي يوصف عادة
 بكثرة ذكره والغفلة عنه ويكون من باب الالتفات فالجواب عنه ان ذلك وان كان محتملا لكنه لا يحسن
 لان هذا المقام ليس مقام التفات فيما يظهر فان قلت ما معنى تأييد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بما
 ذكر مع ان الصلاة الصادرة من المصنف صلاة واحدة فالجواب ان المراد تأييد ثمرة الصلاة وهي الراحة
 اه شنواني على الازهرية (قوله واكثر قراءة الكهف) واقل الاكثر ثلاثه اه ع ش علي م و قرايتها
 نهارا آكدوا ولاها بعد الصبح مسارعة الى الخير ما أمكن وحكمة ذلك ان الله ذكر فيها احوال يوم القيامة
 والجمعة تشبهها لما فيها من اجتماع الخلق ولان القيامة تقوم يوم الجمعة كما في مسلم اه ش م ر (تنبيه) اذا وقع
 العيد ليلة جمعة فهل يراعى شعاره من التكبير فيشتغل به دون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة
 الكهف أو يراعى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة الكهف أو يفرق بين الفطر فيراعى
 تكبيره لشوته بالنص القرآني وثبوت الصلاة على النبي بالنص النبوي دون الاضحي لثبوت تكبيره
 بالقياس كل محتمل ولعل الثالث أقرب وان كان الثاني غير بعيد لان الصلاة شعار هذه الليلة من حيث
 ذاتها والتكبير من حيث العروض فراعاه اولي ولانها افضل من ليلة العيد فرعاية شعارها
 من حيث كونها ليلة جمعة أولى لفضلها عليها وقبل انها افضل من ليلة القدر وأيضا قيل بوجوب الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم في الجملة فرعايتها لهذا المعنى أولى واذا نامت ما ذكر علمت ان ترجيح التكبير
 مطلقا لا وجه له يعتبر ولعل وجهه يعتبر ولعل وجهه ما ذكر ان يقال لا يقدم احدهما على الاخر لتعارض
 النظر اليهما من الخصوص في الجملة فيشتغل باحدهما بحيث يعد كثيرا منه ثم يشتغل بالآخر وهكذا
 وعلى هذا ايها أولى في البداية او يستويان فليحرراه شوبري (قوله أيضا واكثر قراءة سورة الكهف
 الخ) ويسن أيضا قراءة سورة آل عمران في يومها لخبر من قرأ آل عمران في يوم الجمعة غربت
 الشمس بذنوبه قال في الايعاب والظاهر ان حكمة ذلك ان الله تعالى ذكر فيها خلق آدم بقوله كمثل آدم
 خلقه من تراب و آدم خلق يوم الجمعة وسورة هو كذلك لخبر اقرؤا هو دا يوم الجمعة حم الدخان لخبر من
 قرأ حم الدخان ليلة الجمعة غفر له قال شيخنا البالي وينبغي انه اذا أراد الاقتصار على قراءة سورة من
 المذكورات ان يقدم الكهف على غيرها لكثرة احاديثها برماوى وقد ورد ان من داوم على العشر ايات
 اولها امن من الدجال اه قل على الجلال (قوله اخبر من قرأ سورة الكهف) فيه ان المدعى اكثر قراءة

صلى الله عليه بها عشرة ارواه
 البيهقي باسناد جيد كافي
 المجموع (و) اكثار (قراءة
 الكهف يومها وليلتها)
 لخبر من قرأ سورة الكهف
 في يوم الجمعة

الكهف وهذا لا يدل عليه بل يصدق بمرقة وأجيب بأنه يدل على الاكثار بمفهوم الاولى لانه اذا كان يحصل له بقراءة تها مرة ما ذكر فكيف بالاكثر اه شيخناح ف (قوله اضاء له من النور ما بين الجمعتين) هل وان لم يقرأها في الجمعة الاخرى او بشرطه اه سم على المنهج والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينهما وبين الاخرى فلا ارتباط لواحدة من الجمع بينهما ادعش على مر والاضاءة هنا كناية عن غفران الذنوب الكائنة بين الجمعتين والمراد بين الجمعة التي قراها والتي تليها والمراد بالاضاءة الثانية ثواب يعطاه بحيث عملا ما بينه وبين البيت العتيق لو جسم وهو الكعبة اه شيخنا (قوله ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيكون نور الابداء اكثر من نور الاقرب لان الله تعالى يفعل ما يشاء وبحكم ما يريد ويحتمل ان نور الاقرب وان كان اقل مسافة يشاوي نور الابداء او يزيد عليه وان كان أطول مسافة اه سم على حنج اه عش على مر وفي قل على الجلال ثم ان كان المراد بالبيت العتيق الكعبة فلا اشكال فيه على المراد بالاضاءة فيما مر وكذا ان اريد بالنور حقيقة ته وبالبيت العتيق ما في السماء لاستواء الناس بالنسبة اليه فان اريد به الكعبة على هذا لزم كثرة نور البغيد عنه على نور القريب ولا مانع منه أو يحتمل على اختلافه بالكيفية كافي درجات الجماعة أو على مجرد الترتيب وعبارة سم على الشرح قوله ما بينه وبين البيت العتيق قد يقال ان كان هذا الخبر في المدينة الشريفة فما بينهما وبين البيت العتيق ازيد مما بين الجمعتين فقد يدل هذا على ان قراءتها ليلة الجمعة أكد من غيرها فيشكل على قول الأذرعى أن قراءتها نهارا أكد فليتامل وقد يقال السيرة من المدينة الى البيت العتيق لو حصل على التوالي من غير تخلل اقامة لاستراحة ونحوها لم يزد على ما بين الجمعتين فليتامل وان كان عاما لغيرهم لزم ان نور من بالشرق والمغرب ازيد بكثير جدا من نور اهل المدينة فما وجه ذلك انتهت (قوله وكره تخط) أي كراهة تنزيهه كافي المجموع وان نقل عن النص حرمة واختاره في الروضة في الشهادات اه شرح مر وفي قل على الجلال فان تخطى فخلاف الاولى وفي المنهج انه مكروه وهو غير معتمد ويكره التخطى ايضا في غير من المتحدثات اى المباحة ونحوها من مجامع الخير واقتصارهم على مواضعها جرى على الغالب ويحرم أن يقيم أحد الجاس مكانه بل يقول تفسحو الامر به فان قام به الجاس باختياره أو اجاس غيره فيه لم يكره للجاس ولا لمن قام منه ان انتقل الى مكان اقرب الى الامام او مثله والا كره ان لم يكن له عذر لان الاشارة بالقرب مكروه بخلافه في حظوظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو أثر شخصاً أحق بذلك المحل لكونه قارناً أو عالماً بلى الامام ليعلمه أو يرد عليه اذا غلط فهل يكره أيضاً أو لا لكونه مصلحة عامة الوجه الثاني ويجوز ان يبعث من يقعدله في مكان ليقوم عنه اذا قدم هو وغيره تنحية فرش من بعثه قبل حضوره حيث لم يكن به أحد جالس عليه والجلوس في محله لكونه ان رفعه بيده او غيرها دخل في ضمائه ويؤيده قولهم يحرم على المرأة الصوم للنفل مع حضرة حايلم او ان جازله وطؤها لانه باب قطع الصوم وان كان جائز له وبه فارق من يقعدله لان للجاس به فائدة وهي احياء البقعة نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر او طلوع الشمس قبل حضور أصحابها مع تاخيرهم الى الخطبة أو ما يقاربها لا بد في كراهته بل قد يقال بتحريمه لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة اه ش مر ببعض تصرف لعش عليه وقوله ويحرم ان يقيم أحد ليجلس مكانه اى حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كما هو الفرض اما ما جرت العادة به من إقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا فعلها فالظاهر أنه لا كراهة فيه ولا حرمة لان الجالس ثم مقصرا باستمرار الجلوس المؤدى لتقوية الفضيلة على غيره وقوله ويجوز ان يبعث من يقعدله الخ اى فهو مباح وليس مكروها ولا اخلاق الاولى بل لو قيل بنده لكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلاً لم يبعد و ظاهره وان لم ير المبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه انه اذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر لوجود العلة التي فرق بها بينه وبين وضع السجادة اه عش عليه

أضاء له من النور ما بين
الجمعتين رواه الحاكم وقال
صحيح الاسناد وخبر من قرأ
سورة الكهف ليلة الجمعة
أضاء له من النور ما بينه
وبين البيت العتيق رواه
الدارمي فقول يومها وليتها
متعلق بالمسائل الثلاث كما
نقرر وذكر اكثار القراءة
من زيادتي (وكره تخط)

وقوله وغيره تنحية فرش من بعثه الخ والبث بالفرش مكروه كما صرح به البرماوى وعبارته ويكره بعث سجادة ونحوها لما فيه من التحجير مع عدم احياء البقعة خصوصاً في الروضة الشريفة انتهت وظاهر عبارة الحلبي أن البث المذكور حرام ونصها ولا يجوز أن يبعث من يفرش له نحو سجادة لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة اهـ وما جرى عليه البرماوى من الكراهة هو الذي يلائم الاستدراك في عبارة رقم ر حيث قال نعم ما جرت العادة به الخ وما اقتضاه صنيع الحلبي من الحرمة هو الذي يلائم النظم الذي ذكره بقوله ويؤيده الخ فليتنا لوليحرر وقوله بل قد يقال بتحريمه أى تحريم الفرش في الروضة قال ع ش عليه هذا هو المعتمد وقد علمت من عبارة البرماوى انه قال بالكراهة فتأمل قال الرشيدى قوله بالروضة الشريفة ليست قيداً في الحكم كما هو ظاهر بل سائر المساجد حكماً كذلك بدليل قوله بعد لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة وانما خص الروضة الشريفة لانها هي الواقع فيها كذلك اهـ (قوله أيضاً وكره تخط) فان قلت ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع ان الايداء حرام وقد قال صلى الله عليه وسلم اجلس فقد آذيت قلت ليس كل ايداء حرام او للتخطى هنا غرض فان التقدم أفضل اهـ سم على المنهج ومن التخطى المكروه ما جرت به العادة من التخطى لتفرقة الاجزاء أو تبخير المسجد أو سقى الماء أو السؤال بان يقرأ في المسجد والكراهة من حيث التخطى أما السؤال بمجرده فينبغي ان لا يكره بل هو سعى في خير وإعانة عليه ما لم يرغب الحاضرون الذين يتخطون في ذلك والا فلا كراهة اخذنا بما يأتى في مسألة تخطى المعظم في النفوس اهـ ع ش على مـ (قوله رقاب الناس) أى قريب رقابهم والا فهو لا يتخطى الا الكتف اهـ شيخنا والمراد بالرقاب الجنس فيكره تخطى رقبة أو رقبتين اهـ حل ويؤخذ من التعبير بالرقاب ان المراد بالتخطى ان يرفع رجله بحيث تحاذى في تخطيه أعلى منكب الجالس وعليه فما يقع من المرور بين الناس ليصل الى نحو الصف الأول مثلاً ليس من التخطى بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يمشى فيها غش على مـ (قوله رواه ابن حبان والحاكم الخ) عبارة شرح الروض لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت وآذيت أى تاخرت رواه ابن حبان والحاكم وصحواه انتهت (قوله الا لامام) وكالامام الرجل المعظم في النفوس لصالح او ولاية لان الناس يتبركون به ويسرون بتخطية سواء ألف موضعاً ولا فان لم يكن معظماً لم يتخط وان كان له محل مالوف وكالامام من جلس في ممر الناس فلا يكره تخطيه وكذا لو سبق من لا تتعقد بهم الجمعة كالعبيد والصبيان الى الجامع وتوقف سماع اركان الخطبتين على تخطى الكاملين فانه يجب عليهم التخطى بل قد تجب اقامتهم من محله اذا توقف ذلك عليه وبه يقيد قولهم اذا سبق الصبي الى الصف الاول لا يقام من محله اهـ ش م ر وفي قل على الجلال هـ (تنبيه) هـ علم بما ذكر ان التخطى يوجد فيه ستة أحكام فيجب ان توقفت الصحة عليه والا فيجرم مع التأذى ويكره مع عدم الفرجة امامه ويندب في الفرجة القريبة لمن لم يجد موضعاً في البعيدة لمن رجع وسدها ولم يجد موضعاً وخلاف الاولى في القرية لمن وجد موضعاً في البعيدة لمن رجع وسدها ولم يجد موضعاً على ما تقدم ويباح في هذه لمن لم يجد له موضعاً تأمل (قوله ومن وجد فرجة) بضم الفاء وفتحها ويقال وكسرها وهى الخلاء الظاهر وعبر عنها في صلاة الجماعة بقوله او وجد سعة وهو ان لا يكون خلاء ويكون بحيث لو دخل بينهم وسعة فليحرر هل للفرق في المحلين وجه اولاه شوبرى وعبارة البرماوى وهى خلاء ظاهر اقله ما يسع واقفاً وخرج بها السعة فلا يتخطى لها مطلقاً اهـ وحاصل المعتمد كما في شرح المذهب وجرى عليه الجلال انه اذا وجد فرجة لا يكره له التخطى مطلقاً أى سواء كانت قريبة او بعيدة رجا تقدم أحد اليها أم لا واما استحباب تركه فاذا وجد موضعاً استحباب ذلك والا فان رجا انسدادها فكذلك والا فلا يستحب تركها فتنبه اهـ شوبرى وقوله والا فان رجا انسدادها فكذلك ليس فيه شيء لانه اذا لم يجد موضعاً يكون معذوراً ولا بدو الا فاذ يفعل تأمل (قوله واحد او اثنين) او صف او صفين اد روض وعبر الشافعى وكثير منهم النووي في مجموعه برجل او رجلين

رقاب الناس للبحث على المنع من ذلك في خبر رواه ابن حبان والحاكم وصحواه (الا لامام) لم يجد طريقاً لا يتخط فلا يكره له لا اضطراره اليه (ومن وجد فرجة لا يصلحها الا بتخطى واحد أو اثنين أو) أكثر (لم يرج سدها) فلا يكره له وان وجد غيرها لتقصير القوم باخلائها لكن يسن له ان وجد غيرها ان لا يتخطى فان رجا سدها كائن رجا ان يتقدم أحد اليها اذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى وذكر الكراهة مع قولى الا لامام الى آخره من زيادتي

(وحرّم على من لم يركب الجمعة) (اشتهال (٥٤) بنحو بيع) من عتود و منائع وغيرهما ما فيه تشاغل عن السعي إلى الجمعة (بعد شروعه في اذان

خطبة) قال تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع أي اتركوه والامر للوجوب فيحرم الفعل وقيس بالبيع غيره بما ذكر وتقييد الاذان بما ذكر لانه الذي كان في عهد النبي ﷺ فانصرف النداء في الآية اليه وحرمة ما ذكر في حق من جلس له في غير المسجد اما إذا سمع النداء فقام قاصدا الجمعة فباع في طريقه أو قعد في الجامع وباع فلا يحرم كما صرح به في التتمة ونقله في الروضة قال وهو ظاهر لكن البيع في المسجد مكروه ولو تباع اثنان أحدهما تلزمه الجمعة دون الآخر ثم الآخر أيضا لأعانتة على الحرام وقيل كره له وخرج بمن تلزمه من لا تلزمه فلو تباع اثنان ممن لم تلزمه لم يحرم ولم يكره (فان عقد) من حرم عليه العقد (صح) العقد لان المنع منه لمعنى خارج وقول عقد أعم من قوله باع (وكره) ذلك (قبل الاذان) المذكور والجلوس للخطبة (بعد زوال) لدخول وقت الوجوب نعم ينبغي كما قال الاستوى ان لا يكره في بلد يؤخرون فيها تأخير كثيرا كسكة لما فيه من الضرر اما قبل الزوال فلا يكره وهذا مع نفي التحريم بعده وقيل الاذان والجلوس محمول كما قال ابن الرفعة على من لم

فلم اراد كافي التوشيح وغيره ائنا من مطالعة افتد يحصل بخطيبها من صف واحد لا زحام اشرح الروض وقوله ائنا اي رجالا وقوله طائفا اي من صف او صفين (قوله وحرّم على من لم يركب الجمعة) اي ان عالما بالنبى اه شوبرى ومحل الحرمة ايضا حيث لا ضرورة كيبه المضطربا ياكله وبيع كف من بيت خيف تغيره بالتأخير والاحرمة وان فانت الجمعة اه حل (قوله اشتغال بنحو بيع) كالكتابة لغير نحو ما طهره وسترته وشراء ادوية المريض وطعام اطفال وبيع ولى المال ولبه ببطا ظاهرة كذا ذكر شيخنا ان ولى اليتيم لو طالب منه بيع مال ولبه وقت النداء ائنا احدهما تلزمه الجمعة والاخر لا تلزمه وقد بذل الاول دينار او الثاني نصف دينار انه يبيع من ائنا في اي حيث كان بشر مثله كما هو ظاهر اه حل (قوله بنحو بيع) اي وان علم انه يدرك الجمعة ولو كان منزله بباب المسجد او قريبا منه فهل يحرم عليه ذلك ام لا إذا لا تشاغل كالحاضر في المسجد كل محتمل وكلاهم إلى الاول اقرب وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالا اشتغال بنحو البيع مقتضى كلاهم نعم اه شرح هـ ومثله في شرح الارشاد لابن حجر اه شوبرى (قوله بما فيه تشاغل عن السعي إلى الجمعة) وهذا يفيد ان الشخص إذا قرب منزله جدا من الجامع ويعلم الادراك ولو توجه في اثناء الخطبة يحرم عليه ان يمكث في بيته يشتغل مع عياله او غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع عملا بقوله تعالى إذا نودي للصلاة الآية وهو أمرهم فتفتن له كذا رأيت بخط شيخنا البرلسي ثم رأيت في شرح الارشاد لشيخنا حج ولو كان منزله بباب المسجد او قريبا منه فهل يحرم عليه ذلك ام لا كلاهم إلى الاول اميل وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالا اشتغال بنحو البيع قضية كلاهم نعم اه مخلصا قال الاذرعى ويستثنى من تحريم البيع ما لو احتاج إلى ما طهرته او ما يوارى به عورته او ما يقوته عند اضطراره اه شرح الزوض وفي تجريد صاحب العباب يستمر التحريم إلى الفراغ من الجمعة اه اقول لعل وجهه انه غير معذور وغير المعذور يطالب بالجمعة إلى سلام الامام منها فليتامل اه سم (قوله بعد شروعه في اذان خطبة) فان قلت لم تقيد الحرمة هناك دون التنفل فانه بمجرد الجلوس قلت يمكن ان يفرق بان المتنفل حاضر ثم فالارض منه فاحش بخلاف العاقد منها فانه غائب فلا يتحقق الارض منه الا بعد الشروع في المقدمات القريبة واولها الاذان اه شوبرى (قوله وحرمة ما ذكر في حق من جلس له في غير المسجد) اقول يتجه تقييده بغير من جلس خارج باب المسجد بحيث تصح صلاته في ذلك المكان خلف الامام في المسجد على قصد ان يصلي فيه خلف الامام كان جلس قدام باب المسجد والباب مفتوح على قصد ان يصلي هناك خلف الامام اما هذا فلا وجه لحرمة ذلك في حقه مع جلوسه في هذا المكان على هذا الوجه فهو بمنزلة الجالس في المسجد فليتامل ولا كراهة في حقه لانه ليس في المسجد هكذا ينبغي فليتامل اه ابن قاسم (قوله او قعد في الجامع) اي او محل قريب منه لان من فيه كالحاضر في المسجد لكن قال شيخنا كابن حجر كلاهم للتحريم اقرب فيحرم على الشخص إذا قرب منزله جدا من الجامع وعلم الادراك ان يمكث في بيته ليشغل مع عياله او غيرهم بل يجب عليه المبادرة إلى الجامع اه حل قوله لأعانتة على الحرام بخلاف ما لو تكلم مالكي مع شافعي حال الخطبة فالحرمة على المالكي لان الكلام يتصور من واحد بخلاف البيع ونحوه اه برماوى (قوله من حرم عليه العقد) لم يتقدم بهذا العنوان لكن عموم قوله من تلزمه الخ يشمل فليتامل اه شوبرى (قوله لما فيه من الضرر) اي لما في منعه من نحو البيع من الضرر اه حل (قوله وهذا) اي المفهوم المذكور بقوله اما قبل الزوال فلا يكره قوله مع نفي التحريم بعده الخ اي الذي دل عليه المنطوق المذكور بقوله وكره قبل الاذان الخ فكل من المنطوق والمفهوم مقيد بما إذا لم يلزمه السعي حيث ندى حين إذ كان قبل الزوال او بعده وقبل الاذان بان كان لا يدرك الجمعة إلا بذهابه في هذا الوقت فتأمل (فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به) كان الاولى ان يقول ومع حكم الرحمة لان الفصل مشتمل على ما ويمكن دخوله في قوله في بيان ما تدرك به وما لا تدرك به او يقال ترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب اه ع ش والجواب الاول متعين لاجل قول المتن ولو ملفقة لان مراده بذكر مسألة الرحمة شرح هذه الغاية تأمل لكن مر

يلزمه السعي حيث ندى الا فيحرم ذلك (فصل) في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به مع جواز الاستخلاف وعدمه (من أدرك) في

في شرحه ذكر الرحمة في الترجمة فقال وما يجوز للزحوم وما يمنع من ذلك اهـ ومثله حج (قوله مع امامها) احتري به عما لو ادرك الركعة مع مسبوق فلا يكون مدركاللجمعة وجرى عليه شيخنا وخالف حج فافتي بادراك الجمعة بادراك ركعة مع مسبوق قام يتم عدلانه اكن يرد عليه من ادرك ركعة مع الخليفة بناء على كلام البغوي الآتي وقد ياتزم عدم ادراك الجمعة بها فتأمل اهـ شوبري وفي قل على الجلال ولو اقتدى بهذا المسبوق في هذه الركعة اربعون ناوين الجمعة جمعات لهم الجمعة كذا ائتي به الشهاب حج وخالفه شيخنا مرفاقي بانقلاب صلاتهم ظهر او يتمونها اربعا ان كانوا جاهلين ولا لم ينعقد احرامهم من اصله وهو الوجه الوجه بل وأوجه منه عدم انعقاد احرامهم مطلقا فتأمل اهـ والمراد امامها من يكون اماما فيهما وان كان يصلي غيرها بان لم يكن من اهل الوجوب والاضافة للجنس فيصدق بالامام والامامين كما ياتي وقوله ركعة اى ولو كانت قيام الاولى فقط او ركوعها فقط بالنسبة للخليفة كما سيأتي في قوله ثم ان ادرك الاولى الخ وهذه تسمى ركعة بحسب المراد اهـ شيخنا وعبرة حل قوله من ادرك ركعة اى غير الخليفة الآتي بيانه فان ادراك الركعة في حقه يكون بادراك القيام او الركوع وعن هذا احتري بقوله مع امامها وقوله ركعة اى كاملة بان يدرك مع الامام اى في حال القدوة ركوعها وسجودها وان لم يدرك السلام معه في الثانية انتهت ثم قال ومن هذا يعلم ان ادراك الركعة في الجمعة مختلف تارة يكون كغيرها فتحصل حيث ادرك الامام قبل فوات الركوع كما هنا وتارة يكون بادراك كل الركعة بان يدرك ركوعها وسجودها اهـ (قوله ايضا من ادرك مع امامها ركعة الخ) فان ادرك قيامها وقراءتها فلا مرظاها وان ادرك الامام راكعا فيشترط ان يكون ذلك الامام أهلا للتحمل بأن لا يكون محدثا ولا ذانجااسة خفية كما تقدم تقريره اهـ شرح م ر ثم قال في محل اخر وتقييد ابن المقرئ اخذنا من كلام الاذرعى ادراك الجمعة بادراك الركعة بما اذا صحت الجمعة الامام ليس بقيد كما صرح به الاسنوى وغيره بل متى ادرك معه ركعة واتى باخرى ادرك الجمعة ولو خرج منها الامام كما أن حديثه لا يمنع صحتها لمن خلفه على ما مر نعم يمكن حمل كلام ابن المقرئ على ما لو تبين عدم صحتها لا تنفاه ركن من اركانها او شرط من شروطها كما لو تبين كونه محدثا فان ركعة المسبوق حينئذ غير محسوبة لأن المحدث اعدم صحة صلاته لا يتحمل عن المسبوق الفاتحة اذا الحكم بادراك ما قبل الركوع بادراك الركوع خلاف الحقيقة وانما يصار اليه اذا كان الركوع محسوبا من صلاة الامام لانه لا يتحمل به عن الغير والمحدث غير اهل للتحمل كما مروا وصحت الصلاة خلفه وبهذا التقرير علم صحة كلامه ولو شك في سجدة منها فان لم يسلم امامه سجدتها واتمها بجمعة والاسجدتها واتم ظهرها واذا قام لا تمام الجمعة واتى الثانية وترك في تشهد ترك سجدة منها سجدتها وتشهد وسجدتها وسجدتها وجمعة او من الاولى أو شك فانت جمعة وحصل له ركعة من الظهر ويسجد اخرها اهـ (قوله لم تقته الجمعة) اى بشرط بقاء الجماعة والعدل الى تمام الركعة فلو فارقه القوم بعد الركعة الاولى ثم اقتدى به شخص وصلى ركعة معه لم تحصل له الجمعة لفقد شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ بما قدمه في الشروط اهـ ع ش على م ر (قوله بمفارقتهم) اى المأموم اما بالنية او بخروج الامام من الصلاة اما بحدث او غيره اهـ برماوى (فرع) ادرك مع الامام الركعة الثانية من الجمعة وقد ضاق الوقت بحيث لو وافق الامام في التشهد وانتظر سلامه لا يدرك الركعة الاخرى في الوقت وان فارقه بعد رفعه من السجدة الثانية أدرك الركعة الثانية في الوقت وجبت المفارقة تحصيلا للجمعة بخلاف ما لو ادرك المسبوق الامام في غير الجمعة فاحرم خلفه في وقت يسع تلك الصلاة فانه اذا جلس للتشهد وكان المأموم المسبوق بحيث لو وافقه في التشهد وانتظر سلامه يخرج بعض صلواته عن الوقت وان فارقه اتم صلواته في الوقت فان الافضل ان ينتظر سلامه وان خرج بعض صلواته كما يجوز مد الصلاة وان خرج بعضهم عن الوقت هكذا ائتي به شيخنا م ر تبعه البغوي وقرئ بين الثانية وبين ما لو ضاق الوقت بحيث لو توضأ واتى بسنن الوضوء لا يدرك جميع الصلاة في الوقت وان اقتصر على فرض الوضوء ادرك جميع الصلاة في الوقت حيث يجب عليه الاقتصار على فرض الوضوء وترك

مع امامها (ركعة ولو ملفقة لم تقته الجمعة فيصلى بعد زوال قدوته) بمفارقتهم أو سلام امامه (ركعة)

السنن بانه هل اشتغل بما هو مصلحة للصلاة لان السنن فيها مصلحة لها بخلافه في مسألة الوضوء اذ سنن الوضوء ليست لمصلحة الصلاة بل لمصلحة الوضوء الخارج عنها ويتفرع على المسئلة الاولى ما لو كان الامام زائدا على الاربعين واطال الامام التشهد وظنوا انه يخرج الوقت قبل سلامه فيجب عليهم نية مفارقتة والسلام في الوقت تحصيل للجمعة اهـ (قوله جريا) وحجة - يقال لاما نفرد يصل في بضعة مؤداة بعد الزوال ويستحب له ان يجهر بالقراءة ليها امح (قوله قال ^{عليه السلام} الخ) لا كان في المنادى عوانا في بدليل الاول الاولى والثاني للثانية وايضا في الثاني بيان المراد من الاول اهـ شيخنا (قوله فليصل اليها) اخرى ضمنه معنى يضم فمداه بالي اهـ شيخنا (قوله فقد ادرك الصلاة) أي الجمعة أي ادركها حكما لا ثوبا كاملا اهـ شرح مر (قوله ويصل بضم الياء الخ) لعله انما اقتصر عليه لكونه الرواية والا فيجوز فيه فتح الياء وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدد بحرف الجر فان صلى يتعدى بنفسه وكأنه ضمنه معنى يضم امح ش على مر (قوله لمفهوم الخبر الاول) اي واما الثاني فلا شاهد فيه على المراد كما لا يخفى اهـ شيخنا (قوله فيتم ظهرا) فلا ادرك بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه ان يصلها معهم اهـ شرح مر وقوله لزمه ان يصلها معهم اي وتبين انقلاب الظهر تقلا لانه من اهل الوجوب وتبين عدم الفوات فليتامل اهـ سم على المنهج امح ش عليه (قوله بعد سلام امامه) فلم يقل او مفارقتة اشارة الى انه حيث لم يدرك معه ركعة لم يجز له نية المفارقة كما يجب عليه الاحرام بالجمعة فيما لو ادركه في التشهد مثلا لاحتمال ان يتذكر الامام ترك ركن فيأتي به ويوافق اهـ الماموم فيدرك الجمعة ومفارقة تؤدي تقويت الجمعة مع امكانها اهـ ش على مر (قوله اولي من تعبيره الخ) الاولوية للمموم في الثاني وله للامام في الاول اصدق قوله ركوع النائية بما اذا حصلت المفارقة في الاعتدال في الثانية وليس مرادا اهـ شيخنا (قوله وينوي وجوبا) اي ان كان من اهل الوجوب وندبا ان كان من غيرهم اهـ شيخنا وعبارة الشورى قوله وينوي وجوبا اي ان كان ممن تجب عليه الجمعة والابان كان مسافرا أو عبدا او نحوهما ممن لا تلزمه الجمعة فينوي ذلك استحبابا وعليه محل كلام الروض والانوار حيث عبر الاول بالاستحباب والثاني بالوجوب انتهت (قوله ايضا وينوي في اقتدائه جمعة) هذا على الاصح ومقابلته ينوي الظهر لانها التي يفعلها ومحل الخلاف فيمن علم حال الامام والابان رآه قائما ولم يعلم هل هو معتدل او في القيام فينوي الجمعة جزما اهـ شرح مر (قوله موافقة للامام) هذا بحسب الاغلب والافور ينوي الجملة ولو كان الامام يصل ظهرا بان لم يكن من اهل الوجوب اهـ شيخنا (قوله ولان الياس منها لم يحصل الا بالسلام) اي بتمامه لا بالشروع فيه وقوله اذ قد يتدارك امامه الخ اي حيث علم ان الامام ترك ركنا بان اخبره معصوم وقوله فيدرك الجملة اي حيث بقي العدد بان انتظر القوم سلام الامام فان فارقه وسلموا لم تحصل له الجمعة لعدم وجود العدد في ركعته التي ادركها مع الامام ولا يقال هو موجود حكما ككتب ايضا وفيه تصريح بجواز متابعتة حيث نواذرا كذا الجمعة بذلك وفي جواز المتابعة نظر لانه يخالف ما سبق ان الامام اذا قام لزيادة لا تجوز متابعتة حملا على انه قد ترك ركن واجيب بان الغرض هنا ان الماموم علم ان الامام ترك ركنا وشم لم يعلم بذلك امح (قوله ايضا ولان الياس منها لم يحصل الا بالسلام) قال سم على المنهج قضية العلة الاولى اي وهي قوله موافقة للامام التي اقتصر عليها الشيخان انه ينوي الجمعة وان ضاق الوقت بحيث لو فرض ان الامام تذكر ركنا واتى بركعة وادركها معه لا يمكنه ان ياتي بالركعة الاخرى في الوقت ولا مانع من ذلك لان الاصل في ان كلاءة مستقلة ثم قال ثم سألت ثم رعن ذلك فقال بالبداية ينوي الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكر نظر الامة الاولى ولا يستبعد ذلك فانه مع اتساع الوقت ينوي الجمعة وان علم انه لا يدركها بان علم ان الامام لم يترك شيئا واخبره معصوم فتأمل امح ش على مر (قوله لم يحصل الا بالسلام) لا يقال السلام لا يحصل به الياس بمجرد الاحتمال ان يتذكر قبل طول الفصل ترك ركن فيجوز اليه فيضم الى السلام ما بعده غنذ قرب الفصل لانا نقول بالسلام زالت القدوة

جهر الاتمامها قال ^{صلى الله عليه وسلم} من ادرك من صلاة الجمعة ركعة فقد ادرك الصلاة وقال من ادرك الجمعة ركعة فليصل اليها اخرى رواهما الحاكم وقال في كل منهما اسناده صحيح على شرط الشيخين وقوله فليصل بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام (أو) ادرك (دونها) أي الركعة (فاته) أي الجمعة لمفهوم الخبر الاول (فيتم) بعد سلام امامه صلاته (ظهرا) لفوت الجمعة وتعبري بركعة وزوال القدوة أولى من تعبيره بركوع الثانية ويبعد السلام (وينوي) وجوبا (في اقتدائه جمعة) لا ظهر موافقة للامام ولان الياس منها لم يحصل الا بالسلام

والاصل التمام وإنما نظر للاحتمال المذكور مع قيام الصلاة لتقويته بقيامها وقد ضعف بالسلام ولو
نظر لذلك لم يقيد بقرب الفصل لاحتمال التذكر مع الطول فيستأنف فليتامل اه شوبري (قوله) إذ قد
يتدارك امامه الخ) أي ولا يتابعه إلا ان علم او ظن انه قام لتدارك ركن بان اخبره معصوم او اخبره
الامام كان كتب اليه واما إذا لم يعلم انه قام لتدارك فلا يتابعه هذا واما النية فينوي الجمعة مطلقا فالكلام
في مقامين اه شيخنا ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلي ظهرا فقام للثالثة وانتظره القوم ليسلموا معه
فاقتدى به مسبوق واتي بركة فينبغي حصول الجمعة له لانه يصدق عليه انه ادرك الركعة الاولى في جماعة
باربعين اه ع ش على مر (قوله وهذا) التعليل بقوله ولان الياس الخ يحمل على من لا عذر له أي
وصورة المسئلة ان القوم ينتظرون الامام لتحصل الجماعة بالتعدد في الركعة الاولى لهذا او يكون المسبوق
اربعين بالامام كما لا يخفى او ان المقتدين تذكروا ايضا ترك ركن فقاموا مع الامام تامل ونقل
التصوير الاول عن الخطيب واما الثاني فظهر لي حرر اه شوبري (قوله ايضا وهذا يحمل الخ)
يجوز ان يكون مرجع الاشارة التعليل الثاني كما يجوز ان يكون مرجعها الحكم المذكور في المتن بقوله
وينوي وجوب الخ وعلى كل فيه إشعار بان من تصح منه ولا تلزمه لا تصح منه نية الجمعة في هذه الحالة وعليه
منع ظاهر بل تصح منه ويندب له بالارباب لاحتمال تدارك الركن فتحصل له الجمعة وهذا مراد الشارح
فلا إشكال فانه ليس الغرض من قوله وهذا يحمل الخ سوى بيان ان المعذور يحصل يامه بالاعتدال
وغيره لا يحصل يامه إلا بالسلام اه عميرة اه سم (قوله واذا بطلت صلاة امام الخ) حاصل الكلام في هذا
المقام من وجوه اربعة الاول جواز الاستخلاف وعدمه الثاني وجوب نية الاقتداء بالخليفة وعدمه
الثالث بيان ما يدرك به الخليفة الجمعة الرابع بيان ان الجمعة تارة تتم له وللقوم وتارة تتم لهم دونه
وتارة لا تتم لهم ولا له وكلها في المتن إلا الوجه الثاني فقد اشار اليه في الشارح وضابطه ان يقال يجب على
القوم نية الاقتداء بالخليفة حيث كانت الصلاة غير جمعة اذا لم يخلف الامام عن قرب سواء كان مقتديا
به قبل بطلان صلاة الامام او لا وسواء وافقه في نظم صلاته او لا وخلفه عن قرب وكان غير مقتد به
لكن مخالفه في نظم صلاته اه شيخنا ح ف (قوله جمعة كانت او غيرها) وسواء في الصورتين اتفق نظم
صلاة الامام وصلاة الخليفة او اختلف فهذه اربع صور يجوز الاستخلاف فيها ولا يحتاج القوم فيها
الى تجديد نية اقتداء فقول الشارح سواء استأنفوا نية قدوة به أي على سبيل الجواز ولا قالوا استأنفوا غير
واجب في الصور الاربع كما علمت اه شيخنا قال شيخنا الحنفى وحاصل مسئلة الاستخلاف انه اذا كان
في غير الجمعة جاز مطلقا أي سواء كان الخليفة مقتديا بالامام قبل بطلان صلاته ام لا خلفه عن قرب أم لا
وافقه في نظم صلاته ام لا لكن القوم يحتاجون لنية تجديد الاقتداء فيها اذا لم يخلفه عن قرب سواء
كان مقتديا به قبل بطلان صلاته ام لا وسواء وافقه في نظم صلاته ام لا وفيها اذا كان غير مقتد به وخلفه
عن قرب وقد تخالف نظم صلاتهما ولا يحتاجون لتجديدها فيها اذا كان مقتديا به قبل بطلانها وخلفه
عن قرب سواء وافق امامه في نظم صلاته ام لا وكذا اذا كان غير مقتد به قبل بطلانها ولكن خلفه
عن قرب ووافقه في نظم صلاته والمراد بالقرب ان يخلفه قبل فعل ركن او قبل مضى زمن يسع ركنا ولو
قصيرا واما اذا كان الاستخلاف في الجمعة فشرط صحته كونه مقتديا بالامام قبل البطلان وعدم طول
الفصل بين البطلان والاستخلاف والا امتنع لاحتياج المقتدين فيها إلى تجديد نية الاقتداء فيعلم
من قوله الاتي والا فتم لهم لاله صحة الاستخلاف ايضا في الجمعة وان لم يتوافق نظم الصلاتين هذا كله
بالنظر لجواز صحة الاستخلاف ايضا في الجمعة وان لم يتوافق نظم الصلاتين هذا كله بالنظر لجواز الاستخلاف
وعدمه واما بالنظر لادراك الخليفة الجمعة فانه ان ادرك الامام في قيام الاولى او في ركوعها تمت الجمعة لهم
وله لانه بمنزلة الامام الا صلى وكذا لو اقتدى به بمدفوات ركوع الاولى وركع معه ركوع الثانية وسجدت بها
على المعتمد بان وقع الاستخلاف في التشهد فلم يدرك ذلك فاتته الجمعة واما لم يتوقف ادراك الركعة على
فعل سجدة الاولى مع الامام بخلاف الثانية لكون صحة جمعة القوم في الاولى متوقفة عليه فنزل منزلة الامام

إذ قد يتدارك امامه ترك
ركن فيأتي بركة فيدرك
الجمعة وهذا يحمل على من
لا عذر له فلا يشكل بامام
فيمن له عذر أو أمكن فوالله
من ان الياس يحصل برفع
الامام رأسه من ركوع
الثانية ويفرق بان لمن مرشم
ان يصلي الظهر قبل قوته
الجمعة فلا تنفوت عليه بمجرد
احتمال إدراكها فضيلة
تعجيل الظهر بخلاف من هنا
فان الجمعة لازمة له فلا يتبدى
غيرها مع قيام احتمال
ادراكها (وإذا بطلت صلاة
إمام) جمعة كانت او غيرها

الأصلي بخلافه في الثانية اه ما قررر شيخنا ح ف في هذا المقام (قوله بخلافه مقتد به الخ) وإذا بطلت صلاة ذلك الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا على الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام الأصلي وكذا يجوز الاستخلاف ايضا في اثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة في الثانية حضر الخطبة بتأهها والبعض الفات في الاولى إذ من لم يسمع ليس من اهل الجمعة ولا بما يصير غير السامع من اهلهما إذا دخل في الصلاة وينزل السماع هناك منزلة الاقتداء فان قلت ظاهر كلامهم صحة استخلاف من سمع ولو نحو محدث وصبي زاد الفرق قلت يفرق بانه بالسماع اندرج في ضمن غيره فصار من اهلهما تبداً ظاهراً فاما إذا كفي استخلافه وبطلان صلاته او نقصها اشترطت زيادته وامان لم يسمع فلم يصير من اهلهما ولا في الظاهر فلم يكف استخلافه مطلقاً فاذا اغنى عليه في اثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه في المجموع ويفرق بينه وبين المحدث بان المغمى عليه خرج عن الاهلية بالكلية بخلاف المحدث بدليل صحة خطبة غير الجمعة منه ولو استخلف من يصلي بهم ولم يكن سمع الخطبة من لا تلازمه الجمعة ونوى غير الجمعة جاز اخذ امامهم شيخنا شمس موع عبارة الشوبري (فرع) لو خطب شخص واراد ان يقدم شخصاً غيره ليصلي بالقوم فشرطه ان يكون ممن سمع الخطبة وان ينوي الجمعة ان كان من الاربعين ولا فلا إذ يجوز صلاة الجمعة خلف مصلّي الظهر انتهت (قوله قبل بطلانها) متعلق بمقتد كما ضبط عليه اه ع ش (قوله او القوم او بعضهم) ففي المجموع يجوز استخلاف اثنين واكثر يصلي كل بطائفة والاولى الاقتصار على واحد في غير الجمعة واستخلافهم اولى من استخلافه فقدمهم اولى من مقدمه ومقدمه اولى من تقدم بنفسه وهذا كله في غير الامام الراتب اه حل وفي زى مانصه (فرع) لو استخلف الامام واحد واستخلفوا آخر فمن عينوه اولى من مقدم الامام الا الامام الراتب فقدمه اولى ومقدمهم اولى من الذي تقدم بنفسه الا ان يكون راتباً ولو قدم الامام واحد او تقدم آخر كان مقدم الامام اولى اه (قوله كافي قصة ابي بكر) اي حيث كان يصلي اماما بالناس في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فاحس النبي يوم ما بالخفة فدخل يصلي وابو بكر يحرم بالناس فتاخر ابو بكر وقدمه لكن فيه ان ابا بكر لم تبطل صلاته الذي هو المدعى وبجواب بانه إذا جاز الاستخلاف مع عدم البطلان فع بطلانها اولى اه من الحلبي ومثله شرح م ر وقوله كافي قصة ابي بكر الخ غرضه منه بيان جواز الصلاة بامامين بالتعاقب لا الاستبدال على الاستخلاف اذ لا استخلاف في قصة ابي بكر لا تنفاه شرطه وتقدم الكلام عليه في صلاة الجماعة وقوله وبجواب عنه بانه إذا جاز الاستخلاف الخ هذا صريح في انه يجوز للامام ان يتاخر ويقدم آخر مع بقاءه في الصلاة وهو خلاف ما صرح به الشيخان في باب صلاة المسافر نقلاً عن المحامي لادن حمل الشهاب ابن حجر عدم الصحة على ما لو استخلف مع بقائه على الامامة اه رشيدى على م ر وفي القسطلاني على البخاري مانصه وعند ابن المنذر من رواية مسلم بن ابراهيم عن شعيب ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف ابي بكر وعند الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن ابي هند عن شقيق ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف ابي بكر فمن العلماء من رجح ان ابا بكر كان مأموراً واستدل الطبري بهذا على ان للامام ان يقطع الامامة ويقتدى بغيره من غير ان يقطع الصلاة وعلى جواز انشاء القدوة في اثناء الصلاة وعلى جواز تقدم احرام المأموم على الامام بناء على ان ابا بكر كان دخل في الصلاة ثم قطع القدوة وانتم برسول الله ومنهم من رجح انه كان اماماً والنبي جاء واقتدى به فقد ثبت انه صلى خلف ابي بكر مقتدياً به في مرضه الذي مات فيه اه وفي السندي على البخاري قوله ر و ابا بكر فليصل بالناس استدلال به اهل السنة على خلافة ابي بكر ووجهه ان الامامة في الصلاة التي هي الامامة الصغرى كانت من وظائف الامامة الكبرى فنصبه صلى الله عليه وسلم ابا بكر اماماً في الصلاة في تلك الحالة من اقوى امارات تفويض الامامة الكبرى اليه وما نازع به الشيعة حيث قالوا ان الدلالة لو كانت ظاهرة قوية لما حصل الخلاف بين الصحابة في اول الامر باطل ضرورة ان الوقت كان وقت حيرة ودهشة وكم من ظاهر قد خفي في مثل هذا الوقت اه (قوله سواء استأنفوا نية قدوة الخ) وينبغي ان يكون مكروهاً لانه

(بخلافه) أي عن قرب (مقتد به قبل بطلانها جاز) سواء استخلف نفسه ام استخلفه الامام او القوم او بعضهم لان الصلاة بامامين بالتعاقب جائزة كافي قصة ابي بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه سواء استأنفوا نية قدوة به ام لا لانه منزل منزلة الاول في دوام الجماعة

اقتداء في اثناء الصلاة اه سم على المنهج أقول وقد يقال بعدم الكراهة لانهم معذورون باحرامهم الاول
 وطرو البطلان لا دخل لهم فيه ومعلوم ان النية بالقلب قلو تلفظوا بها بطلت صلاته اه ع ش على مرقه قول
 المتن جاز اي من غير نية اقتداء به وحيث يقال لنا شخص يصلي بآخر وتحصل له الجماعة من غير نية اقتداء به اه
 حلي (قوله والاستخلاف في الركعة الخ) مراد بهذا شرح قوله أجاز أي فهو مستعمل فيما يعم الوجوب
 والندب اه شيخنا (قوله واجب) اي على المأمومين وهل كذلك الامام لان الجماعة واجبة عليه ويقتدى
 بذلك الخليفة راجعه واذ اقدم الامام واحد منهم او قدموا واحدا منهم وجب عليه الامتثال لئلا يؤدي إلى
 التواكل قال شيخنا وهو الاوجه حيث غلب على ظنه ذلك وهل يجب عليه الامتثال وان لزم فوات جمعة وإتمامها
 ظهر بان اقتدى بالامام في اعتدال الاولى لان صلاتهم متوقفة على استخلافه وهذا مفهوم من ظاهر ما يأتي في
 قوله ثم ان أدرك الاولى الخ قلت الذي ذكره حجج انه في هذه الحالة لا يجب عليه التقدم اه ح (قوله المشعر به
 الفاء) بالنصب صفة للجار والمجرور المنصوب محلا بالقول اه شوبري (قوله مالوا انفرادوا بركن) أي ولو
 قصيرا قولا أو فعليا أي أو مضى زمن يسع ركنا وان لم يفعلوه وقوله في غير الجمعة فيه صورتان وقوله وفيها
 مطلقا فيه صورتان أيضا فهذه أربع صور اه شيخنا (قوله وفيها مطلقا) فان كان في الركعة الاولى بطلت جمعة
 وان كان في الثانية بقيت الجمعة اه ح (قوله مطلقا أي سواء كان بتجديد نية أولا اه شيخنا (قوله أيضا
 وفيها مطلقا أي في أولها أمافي ثانیتهما فكغيرها اه شيخنا (قوله وهذا) أي التفصيل المذكور لا يستفاد من
 الاصل أي ويستفاد من كلامه حيث عزم في الاول بقوله جمعة كانت أو غيرها واشترط لجوازه كونه عن قرب
 فافهم انه لا يجوز إذا طال الفصل وهذا التفصيل لم يستفد من كلام الاصل حيث لم يشترط الفور لجواز
 الاستخلاف بل يستفاد منه الاستخلاف جائز مطلقا لا يقال التفصيل بين الامتناع في غير الجمعة بالتجديد
 وفيها مطلقا لا يستفاد من عبارته أيضا كما انه لا يستفاد من عبارة الاصل لانا نقول يكفي في الاستفادة انه علم من
 كلامه ان طول الفصل حكمه يخالف حكم غيره وإن لم يعلم منه التفصيل بين تجديد النية وعدمها اه ع ش (قوله
 وكذا غيره في غير جمعة الخ) فيه ثمان صور اشمل منطوقه على ثنتين منها ومفهوم القيد الاول في كلامه أربع
 صور لا يجوز فيها ومفهوم الثاني ثنتان يجوز فيهما بتجديد النية وقوله بقيد زده بقولي انظر ما وجه زيادته مع
 ان كلامه في جواز الاستخلاف وايضا لو كانت الزيادة لاجل ان المفهوم يحتاج فيه الى النية كما قاله في الشارح
 لكان عليه زيادة قيد آخر اذ كلامه صادق بطول الفصل وفي مدة يحتاج الى تجديد النية تامل (في غير جمعة) أي
 في غير اولي جمعة وغير الاولى صادق بثانية الجمعة وبباقي الصلوات اه شيخنا (قوله ان لم يخالف امامه) في كلامه
 ضمير ان وغير ان فالضمير المستتر للغير المرفوع والبارز يصح رجوعه للغير المجزوء أو المرفوع والمقتدى
 المتقدم في قوله فخلفه مقتد به ففيه احتمالات ثلاثة اه شيخنا وعبارة الشوبري قوله ان لم يخالف امامه
 أي امام غير الجمعة او امام المقتدى لان الفرض ان هذا الخليفة ليس بمقتد فالضمير راجع
 للمضاف اليه في قوله غيره ويجوز ان يكون الضمير راجعا الى الخليفة كما هو المتبادر باعتبار انه
 مكانه أو متم لفعله أو ماش على نظمه أو فاعل ما كان يفعله وجوبا في الواجب وندبا في المندوب
 فكانه تابع له والاضافة تأتي لادنى ملايسة انتهت (قوله ان لم يخالف امامه) اي ان لم يخالف نظم
 صلاته وسماه امامه مع كونه لم يسبق له قدوة به لكونه خلفه والاضافة يكفي فيها ادنى ملايسة
 فكانه قال ان لم يخالف نظم صلاة الامام الذي هو خلف عنه اه ع ش وعبارة سم قوله ان لم يخالف
 امامه في نظم صلاته أقول اشترط عدم مخالفة نظم الامام وسيلة لاشترط عدم مخالفة نظم المأمومين لان
 الغالب موافقة نظم الامام والمأمومين حتى لو فرض مخالفته لنظم الامام دون المأمومين كفي لان الفرض ان
 لا تقع مخالفة بينه وبين المأمومين فلو كان هذا الخليفة في ركعته الثانية وصلاة الامام في ركعته الاولى وكانت ثانية
 للمأمومين فان اقتدى به في ثانیتهما فينبغي صحة الاستخلاف هـ او ان كان مخالفا للامام في النظم لموافقة القوم

والاستخلاف في الركعة
 الاولى من الجمعة واجب في
 غيرها مندوب وخرج
 بقولي عن قرب المشعر به
 الفاء مالوا انفرادوا بركن
 فان ذلك يمتنع في غير الجمعة
 بغير تجديد نية اقتداء وفيها
 مطلقا وهذا لا يستفاد من
 الاصل (وكذا) لو خلفه
 (غيره) أي غير مقتد به قبل
 بطلانها جاز (في غير جمعة)
 بقيد زده بقولي (ان
 يخالف امامه) في نظم صلاته
 بان استخلف في الاولى

فيه فان قلت مالا جاز الاستخلاف مع مخالفة نظم الخليفة لنظم الامام والزيم الخليفة بمراعاة نظم الامام وترك مراعاة نظم صلاة نفسه كالمواك من المقتدين قلت لما كان المقتدون يلزمهم موافقة نظم الامام قبل الاستخلاف جاز ان يلزمهم ذلك بعد ولا كذلك غيرهم انتهت (قوله أوفي ثلاثة الرابعة) أى للقوم وهي أولى للخليفة اهـ شيخنا (قوله لم يجوز بلا تجديدية) أى لاحتياجه للقيام واحتياجهم للعود وقضية التعليل انه لو انفرد بالركعة الاولى واستخلفه الامام في الثانية فانه يجوز وكذا لو انفرد بثلاث ركعات واستخلفه في الرابعة اهـ رمازى (قوله أيضا لم يجوز بلا تجديدية) لعل محله إذا كان مخالفا لنظم صلاتهم كما هو الغالب فان كان موافقا كان استخلفوه في الثانية أو الاخيرة منفردا فينبغي الجواز ثم رأيت في شرح الروض ما يوافقه حيث قال فلو اقتدى جماعة بمنفرد في الاخيرة ثم بطأت صلاته فاستخلفوا موافقا جاز لعدم المخالفة ويحمل كلامهم على غير هذا لانه الغالب اهـ سم (قوله أوفي الجمعة) أى في اولها تاكمل (قوله لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى اذا نوى الخليفة الجمعة حين تقدم اهـ شيخنا وعبرة حل قوله لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى أى ان نوى الخليفة الجمعة لان الجمعة الاولى باق حكمها لا تبطل ببطلان صلاة الامام فاحرام امام بها غير منعقد وهذا واضح ان كان في الركعة الاولى ركذافي الثانية حيث كان من أهل الجمعة وكتب أيضا أى ولو بمحل يجوز فيه التعدد لان محل ذلك عند الحاجة ولا حاجة هناك استغناء عنه فلو كان غير المقتدى لا تلزمه الجمعة وتقدم ناويا غيرهما فان كان في الاولى لم تصح صلاتهم مطلقا ظهرا لعدم فوات الجمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بهذا بتقديم واحد منهم أوفي الثانية أتموها انتهت وعبرة الروض وشرحه فان استخلف في الجمعة غير المقتدى بامامها بطلت صلاته إذ لا يجوز انشاء جمعة بعد أخرى ولا فعل الظهر الخ ثم قال ر اذا بطلت جمعة وظهر ابقيت نفلا وظاهر ان محله إذا كان جاها بالحكم وبطلت صلاتهم ان اقتدوا به مع علمهم ببطلان صلاته نعم ان كان من لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صححت صلاته وحيث صححت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فان كان في الاولى لم تصح ظهر العدم فوت الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا ركعة منهم مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أوفي الثانية أتموها جمعة اهـ وقوله وانقلب نفلا قد يشكل انقلابها نفلا حيث كان متمكنا من الجمعة ولو باقتدائه بمن يستخلف من المقتدين فليتامل وقوله وبطلت صلاته الخ تاكمل كلامه يظهر لك ان بطلان صلاته ينحصر فيما اذا علم الحال فان جهله انقلب نفلا كما صرح به فلم تبطل صلاته مطلقا فتأمل واعلم انهم قالوا ليس للمسبوقين في الجمعة ان يستخلفوا من يتهمهم وعلوه بانه لا تنشأ جمعة بعد أخرى قال في شرح الروض وكأنهم أرادوا بالانشاء ما يعم الحقيقي والمجازي اذ ليس فيما اذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وانما فيه ما يشبهه صورة على ان بعضهم قال بالجواز في هذه لذلك اهـ قلت وبكل حال قضية التعليل الجواز ان كان الخليفة بمن لا تلزمه الجمعة ونوى الظهر وهو نظير ما تقدم في غير المسبوقين إذا استخلفوا من لا تلزمه الجمعة في الثانية ونوى غيرها فليتامل والحاصل أن صحة صلاة غير المقتدى المستخلف في صورتين إذا كان لا تلزمه الجمعة وتقدم ناويا غيرهما وإذا كان تلزمه الجمعة وكان جاها بالحكم لكن تصح له في هذه نفلا مطلقا وصحة اقتدائهم به في صورتين في الركعة الثانية دون الاولى وصحة صلاته في الصورة الثانية مشككة لانه من أهل الجمعة وهو متمكن من تحصيلها ولو بالاقتداء بمن يستخلفونه من المقتدين فليجوز اهـ سم (قوله أوفعل الظهر قبل فوت الجمعة) أى وكان الخليفة من أهل الوجوب بدليل قوله وذلك لا يجوز واما ان لم يكن من أهل الوجوب فتصح صلاته التي هي الظهر واما القوم فان كان استخلافه في اولاهم لم تصح صلاتهم مطلقا ظهر العدم فوت الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بهذا بتقديم واحد منهم أوفي الثانية أتموها اهـ حل (قوله ولا يرد المسبوق) أى لا يرد على قولنا ان فيه انشاء جمعة بعد أخرى اهـ حل (قوله ودخل في المقتدى) أى المذكور في قوله مقتد به وقوله فيجوز استخلافه الضمير راجع لمن في قوله من لم يحضر وقوله لانه بالاقتداء الضمير فيه راجع لمن ايضا اهـ زى (قوله ثم ان

أوفي ثلاثة الرابعة فان استخلف في الثانية أو الاخيرة لم يجوز بلا تجديدية أوفي الجمعة فلا يجوز ذلك فيها لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل فوت الجمعة وذلك لا يجوز ولا يرد المسبوق لانه تابع لا منشى ودخل في المقتدى من لم يحضر الخطبة ولا الركعة الاولى فيجوز استخلافه بالاقتداء ضار في حكم حاضرهما (ثم ان) كان الخليفة في الجمعة

أدرك الأولى) هذا متعلق بقوله خلفه مقتد به بالنسبة للجمعة والمراد بأدراك الأولى أن لا يدركه بعد تمام الركوع سواء أدركه في القيام ولو لم يركع معه أو في الركوع وإن لم يدرك القيام معه هذا هو المراد من أدراك الأولى في هذا المحل بخلاف إدراك الثانية على معتمد البغوي الا في فلا بد أن يكون من أولها إلى آخرها إذا علمت هذا علمت أنه لا تنافي بين قوله ثم إن أدرك الأولى وقوله وإن بطلت صلاة الإمام فيها ولا في نظيره الا في اهـ شيخنا وفي عـ ش على مـ ر ما نصه ومنه تعلم أنه ليس المراد بأدراك الركعة مع الإمام أن يكون مقتديا فيها كلها بل المدار على كونه اقتدى بالإمام قبل فوات الركوع على المأموم بأن اقتدى به في القيام وإن بطلت صلاة الإمام قبل ركوعه أو اقتدى به في الركوع وركع معه وإن بطلت صلاة الإمام بعد ذلك اهـ (قوله وإن بطلت صلاة الإمام فيها) أي ولو قبل الركوع أو نفس الركوع بأن اقتدى به في القيام ثم بطلت صلاة الإمام فيه أو اقتدى به في الركوع واطمان ثم بطلت صلاة الإمام حينئذ أحل قال غاية التعميم أي سواء بطلت فيها أو فيما بعدها وكذلك الغاية الثانية وهي قوله وإن استخلف فيها أي سواء استخلف فيها كان استخلف في اعتدالها أو فيما بعدها تأمل (قوله أي وإن لم يدرك الأولى) صادق بأدراك الثانية بتأملها بأن استخلف في التشهد وعبارة حل بأن اقتدى به بعد الركوع كالأعتدال انتهت أي وإن استخلف في السجود مثلاً اهـ (قوله فتم لهم لاله) وظاهره أنه يشترط أن يكون زائداً على الأربعين والاول فلا تصح جمعهم كما نبه عليه بعضهم وإنما جازله الاستخلاف في صورة فوت الجمعة عليه باستخلافه وإن كان فيه فعل ظهر قبل فوت الجمعة لعذره بالاستخلاف بإشارة الإمام قاله الرافعي وقديو خدمته أنه إذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه لا يجوز ذلك لكن إطلاقهم يخالفه وهو الأصح ويوجهه بأن التقدم مطلوب في الجملة فيعذر به اهـ شـ مـ ر (قوله مع الإمام) أي جنسه فيصدق بالاول والخليفة فهم إذ ركعوا ركعة مع الإمام أي أو قعودها متابعين له ويجوز أن يراد هنا بالإمام الاول فقط ويكون مراده بالركعة أي ما تدرك به كما مر في قوله ثم إن أدرك الخليفة الأولى تأمل اهـ شـ مـ ر (قوله وإن لم يدركها معه) أي مع الإمام أي مع جنسه أو المراد الاول بالمعنى المتقدم اهـ شـ مـ ر (قوله كذا) أي التحويل على أدراك الركعة وعدمه ذكره الشيخان (قوله وقضيته) أي قضية كلام الشيخين حيث قالوا إن أدرك الأولى تمت جمعهم والافتقار لهم لاله زى وقوله أنه يتمها ظهر اضعيف اهـ عـ ش (قوله وإن أدرك معه ركوع الثانية وسجودها) أي بأن اقتدى به في الثانية واستخلف في التشهد اهـ شيخنا (قوله لكن البغوي يتمها جمعة) معتمداً عـ شـ (قوله ويراعى المسبوق الخ) قد اشتمل هذه العبارة ما لو قرأ الإمام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها من أنه يجب عليه أن يركع من غير قراءة وليس مراداً بل يجب عليه قراءة الفاتحة لاجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لأن المراد بنظمها أن لا يخالفه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم وهذا غاية امره أنه طول القيام الذي خلف الإمام فيه ونزل منزلته وهو لا يضرك لو كان الإمام الأصلي باقياً اهـ عـ ش على مـ ر (قوله أيضاً ويراعى المسبوق الخ) أي حتى يفعل ما كان الإمام يفعله وجوباً في الواجب وندباً في المندوب لأنه التزم ترتيب صلواته بأقنانه به ولا يجب عليه التشهد إذا لم يزيد حاله على بقائه مع امامه بل ولا القعود أيضاً كما قاله الأسنوي اهـ شـ مـ ر وقوله حتماً الخ أي في الجملة لئلا يخالف قوله ولا يجب عليه التشهد الخ وقوله بل ولا القعود أيضاً أي في الجلوس الاخير لتمكن القوم من مفارقتة بالنية والاطمئنان لانفسهم لكن هذا قد يشكل على قوله أولاً ويراعى المسبوق نظم الإمام احتمالاً أن يقال تحتم المراعاة في الجملة فلا ينافي ما ذكره أو المراد تحتم المراعاة فيما يؤدي إلى اختلال صلاتهم اهـ عـ ش وعبارة سم قوله ويراعى المسبوق نظم صلاة الإمام أي يلزمه ذلك كما صرح به غيره كالعباب وأقول ينبغي أن يكون المراد بلزوم مراعاة نظم الإمام اجتناب ما يخل بنظم صلاتهم عما يمتنع عليهم لو كانوا منفردين ويقضى بطلان صلاتهم كالأول استخلف من في الثانية في أولاهم فتقول يمتنع عليه أن يجلس لتشده الاول بعد هذه الثانية لأنه يلزم منه أن يجلسوا للتشهد الاول بعد اولاهم وذلك يمتنع بمطل للصلاة بخلاف ما لو كان الخليفة

(أدرك) الركعة (الأولى)
وإن بطلت صلاة الإمام
فيها (تمت جمعهم) أي
الخليفة والمقتدين (والا)
أي وإن لم يدرك الأولى
وإن استخلف فيها (فتم)
الجمعة (لهم لاله) لانهم
أدركوا ركعة كاملة مع
الإمام وهو لم يدركها معه
فتمها ظهراً كذا ذكره
الشيخان وقضيته أنه يتمها
ظهراً وإن أدرك معه
ركوع الثانية وسجودها
لكن قال البغوي يتمها
جمعة لأنه صلى مع الإمام
ركعة (ويراعى المسبوق)

موافقاهم وأراد ترك التشهد الأول أو ترك القنوت لهم لانا نقول بمتنع عليه ذلك ويلزمه الاتيان بالتشهد الأول والقنوت لانه لا يزبد على الامام لو كان بافيا والامام لو كان باقيا لم يلزمه الاتيان بالتشهد الأول والقنوت والخليفة لما يلزمه مراعاة نظم الامام وفاقا بما كان على الامام لانه صار مقامه والامام لم يكن عليه الاتيان بالتشهد الأول والقنوت وعلى هذا فينبغي اذا اتهمهم صلاتهم ان يجوز له بمجرد رفعه من السجود الثاني في اخر صلاتهم ان ينصب قائما لما عليه ويشير لهم اين ارقوه أو ينتظروه ولا يجب عليه ان يجلس بهم للتشهد لانه لا يلزم من قيامه مخالفة في صلاتهم لانه صار حكمهم بين الجلوس فلا يضرهم قيامه فليتأمل هذا والانتظار مشكل لانهم لم يوافقوه في الجلوس لعدم جلوسه انتهت وفي قل على الجلال والمراعاة مندوبة في المندوب الامام الاصل من الاقوال والافعال ومنها سجود السهو وان حصل السهو قبل اقتدائه واذا سجد بهم وانتظروه بعده فينبغي ان لا يعيدوه معه ايضا لوفاء له في آخر صلاة نفسه فيمتنع عليهم موافقته فيه على الوجه وكذا مراعاته مندوبة في الواجب من الاقوال وانما يجب في الواجب من الافعال فقط قاله شيخنا واعتمده من تناقض في كلامهم كثير فقوله تشهد أي ندبا وجالسا وجوبا بقدر الواجب وفي شرح شيخنا الرمي تناقض يعرفه الواقف عليه (قوله الخليفة) بدل أو عطف بيان (قوله نظم صلاة الامام) أي وان خالف نظم صلاة نفسه اه شيخنا (قوله فيقنت لهم) بظهر أن هذا القنوت ليس بمضا في حق الخليفة فلا يسجد لتركه ولا القوم لترك الخليفة له اذا أتوا به ويحتمل خلافه فليحذر اه شوبري وعبارة ع ش على م ر فلو ترك القنوت لم يسجد هو ولا الامام ومون به بتركه اه سم على حج بالمعنى وقوله لم يسجد هو أي لعدم حصول خلل في صلاته وقوله ولا الامام ومون به أي لانه محمول على الامام انتهت (قوله أيضا فيقنت لهم في الصبح) أي وان كان يصلي هو الصبح وجبته فيحتمل ان لا يسجد هو للسبب لانه ما مور بتركه فكيف يؤمر بجهه ويحتمل ان يسجد لانه تركه لعدوه وهو لا يمتنع جبهه كمالو صلى الصبح خلف حنفي ولم يتمكن منه اه حل (قوله ويتشهد) أي جالسا ويسجد بهم لسهو الامام الحاصل قبل اقتدائه وبعده اه ش م ر ولا يقال من لازم التشهد الجلوس فلا حاجة لذكر الجلوس حينئذ لانا نقول مراده ان التشهد منه مطلوب حال جلوسه لانه يجلس من غير ان يأتي بالتشهد ويكتفي في مراعاة النظم بالجلوس أي ويتشهد في حال جلوسه فليتأمل اه شوبري وفي ع ش على م ر مانصه قوله وتشهد جالسا أي يجلس للتشهد وجوبا أي بقدر ما يسمع أقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر وقال حج ندبا وهو موافق لقول المصنف ويراعى المسبوق الخ لكن سياقي في الشرح ما يخالفه في قوله ولا يجب على الخليفة الخ وما قاله حج ظاهره اه (قوله أشار اليهم) أي عند قيامه اه ش م ر أي أشار اليهم ندبا اه حج اه ع ش عليه (قوله وانتظارهم أفضل) أي حيث أمروا بخروج الوقت فان خافوا فواته وجبت المفارقة اه حلي (قوله وهو الصحيح) معتمداه ع ش (قوله وعليه فيراقب القوم بعد الركعة) قال شيخنا وليس في هذا تقليد في عدد الركعات كما لا يخفى قال ثم ما ذكر ووضح في الجمعة اما في الرابعة ففيها يعود ان فاذا لم يهوا بقيام وقعد يتشهد ثم قام فان قاموا معه علم انها ثابتهم اه حل (قوله بعد الركعة) أي التي وقع فيها الاستخلاف (قوله فان هموا بالقيام) في المختار اللهم الحزن والجمع المهموم وأهمه الامر اقلقه وحزنه يقال همك ما همك والمهم الامر الشديد وهمه المرض اذابه وبابه رد والاهتمام اغتمام واهتم له بامرهم والهمة واحدة اللهم يقال فلان بعيد الهمة بكسر ها وفتحها وهم بالشئ أرادوه وبابه رد اه (قوله عدم الجواز) ضعيف اه ع ش (قوله الجواز عن أبي علي) معتمداه وهو ابو علي الحسين بن شعيب السنجي تفقه على القفال المتوفى سنة سبع وعشرين وقليل سنة ثلاثين وقليل سنة نيف وثلاثين واربعائة ودفن بجانب استاذ القفال والسنجي بكسر السين المهمة بعدها نون ساكنة ثم جيم نسبة الى سنج قرية من قرى مرو اه برماوى (قوله ومن تخلف لعذر الخ) شروع في مسئلة الزحمة قال م ر

الخليفة (نظم) صلاة
(الامام) فيقنت لهم في
الصبح ويتشهد جالسا فاذا
تشهد أشار اليهم بما يفهمهم
فراخ صلاتهم (وانتظارهم)
له ليس له واهمه (افضل) من
مفارقتهم له وان جازت
بلا كراهة وذكرا لافضالية
من زيادتي وصرح به في
المجموع واستخلاف
المسبوق جائز وان لم يعرف
نظم صلاة الامام كما صححه
في التحقيق ونقله ابن المنذر
كما في المجموع عن نص
الشافعي قال في المهمات
وهو الصحيح وعليه
فيراقب القوم بعد الركعة
فان هموا بالقيام قام
ولا اقله لكن الذي في
الروضة فيما اذا لم يعرف
نظمها ان أرجح القولين
دليلا عدم الجواز وفي
المجموع انه اقيسها مع نقله
فيها الجواز عن أبي علي
السنجي (ومن تخلف لعذر)
في جمعة او غيرها

في شرحه والزحمة لا تختص بالجمعة بل تجرى في سائر الصلوات وذكروا المصنف ككثير لها هنا لان الزحام في الجمعة اغلب ولا نتماريدها متشعبة مشككة لكونها لا تترك إلا بركة منتظمة او ملفقة على ما ياتي ولهذا قال الامام ليس في الزمان من يحيط باطرافها اه واجيب بان كلامه مفروض في الكلام فيها قبل تدوينها وتلخيصها اه برماوى (قوله كزحمة ونسيان) أى ومرض وبطىء حركة اه حج (قوله ونسيان) أى للسجود او كونه في الصلاة اه شمر (قوله في ركعة اولى) اما المزحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل السلام او بعده نعم لو كان مسبوا لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد السجدةتين ادرك الجمعة والا فلا كما يعلم مما سياتى اه شرح مروفي سم ما نصه قوله في اولى جمعة اقول ظاهره ان وجوب انتظار التمكن وامتناع الايماء لا يختص بالركعة الاولى قالوجه ان يقال ان التقيد به يوافق قوله السابق في ركعة اولى ولان جميع التفاصيل الاتية لا تاتي إلا فيها دون الثانية كما قاله في الروض وشرحه امامنا ادرك معه الاولى وزجم عن السجود في الثانية فيندرك ما فات قبل السلام وبعده بحسب امكانه وتتم جمعة فان كان مسبوقا بالاولى بان لحقه في الثانية وزجم فيها ولم يتدارك السجود قبل السلام من الامام فاتته الجمعة لا نه لم يدرك معه ركعة انتهى (قوله فامكنه السجود على شيء) أى لسكون الساجد على مرتفع والمسجود عليه في هذه شرح مروفي وقوله من انسان او غيره كهيمة وقوله ازمه أى وان لم يرض الانسان ولم ياذن صاحب الكهيمة للحاجة مع ان الامر به يسير قاله في المطلب وكذا ان الاستاذ للزركشى احتمال بين ان يكون ممن يتم العدد به فيجب ومن لا فلا والذي يتجه أنه لا فرق لان كلاهما تلزمه الجمعة فلزمه السعى في تحصيلها ككرام المركوب بل اولى اه ايعاب اه شوبرى (قوله بتنسكيس) اما اذا لم يمكنه السجود بهيمة التنسكيس فانه لا يجوز عند الجمع وراه ايعاب اه شوبرى (قوله من انسان او غيره) شامل لمنازع الغير وان لم ياذن كالاستاذ الى حائطه نعم لو كان الذى يسجد على ظهره من عظام الدنيا ويغلب على الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ منه شر اتجه عدم اللزوم اه صميرة اه سم واقول قد يتجه الحرمة اه ع ش على مروفي (قوله ازمه) أى السجود ومع هذا اذا تلف شيء بالسجود عليه ضمنه الساجد ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان المسجود عليه صيدا وضاع لا يضمنه المصلى لانه لم يدخل في يده اه ع ش على مروفي (قوله قال اذا اشتد الزحام) أى ولا يؤجله بخلاف فهو من قبيل الاجماع السكوتى اه حج (قوله فليتنظر) أى في الاعتدال ويغتفر تطويله للضرورة فان لم يعلم الزحمة حتى وصل الارض انتظر في الحالة التى هو عليها ويغتفر هذا القعود للضرورة اه شيخنا وعبارة ع ش على مروفي قال حج ويجب أن يكون الانتظار في الاعتدال ولا يضر تطويله لعذره وقضيته انه لو امكنه الانتظار جالس بعد الاعتدال لم يحزله وعليه يفرق بينهما بان الاعتدال محسوب له فلزمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس وكان كالا جنبي صماه وفيه نعم ان لم تكن طرأت الزحمة الا بعد ان جلس فينبغى انتظاره حينئذ فيه لانه اقل حركة من عوده الاعتدال اه وظاهر قوله لانه اقل حركة الحجز ان العود ولو قيل بعدم جواز له لم يكن بعيدا لان عوده لحل الاعتدال فعل اجنبى لا حاجة اليه انتهت (قوله ولو في جمعة) أى في ثانيتهما بدليل قوله وجوبا في اولاهما اه شيخنا وعبارة الشوبرى قوله ولو في جمعة أى في ثانيتهما كما هو صريح صنيعه لكنه خلاف المقسم في كلامه فانه جعل فرض المسئلة في الركعة الاولى إلا ان يقال ان غاية بقطع النظر عن النماية فليتامل (تنبيه) قال في العباب لو منعت الماء ومزحمة عن ركوع اولى الجمعة حتى ركع الامام النماية تابعه وحسبت له غير ملفقة وسقطت الاولى فيتمها جمعة اه قال الشيخ وقوله غير ملفقة فيه نظر فان قيام الاولى وقرائتها محسوبان بدليل انه لا يجب اعادة القراءة فكيف لا تكون ملفقة اه قد يقال ان مراده التلفيق من ركوع الاولى وسجود الثانية الواقع في كلامهم فليتامل لكاتبه انتهت (قوله على ما بحثه الامام) راجع لقوله وجوبا في اولاهما وينبغى على الوجوب أنه لا تجوز له نية المفارقة وعبارة الروض وشرحه واذا لم يمكنه

كزحمة ونسيان (عن
سجودة) على أرض أو
نحوها مع الامام في ركعة
اولى (فامكنه) السجود
بتنسكيس وطمانينة (على
شئ) من انسان أو غيره
(ازمه) أى السجود لتمكنه
منه وقد روى البيهقي باسناد
صحيح عن عمر رضى الله عنه
قال إذا اشتد الزحام
فليسجد احدكم على ظهر
أخيه وتعبيرى بعذر وبشيء
اعم من تعبير الاصل
بالزحمة والنسيان وعلى
انسان (والا) أى وان لم
يمكنه السجود المذكور
على شئ مع الامام
(فليتنظر) تمكنه منه ندبا
ولو في جمعة وجوبا في
اولاهما على ما بحثه الامام
وأفره عليه الشيخان وهو
قوى معنى ولا يؤمى به
اقدرة عليه ويسن للامام
اطالة القراءة ليدركه والتعذر

ذلك لم تجز له المفارقة لأن الخروج من الجمعة قصد مع توقع إدراكها لا وجه له كذا نقله الشيخان عن الإمام
واقراه وهو بحث له حكى وجها وأما من قوله ومنقول غيره كالصيد لاني والقاضي والحوار زمي والبغوي
فالجواز للعدو ونقله القاضي عن نصر الشافعي نبه على ذلك في المهمات انتهت (قوله فان تمكن منه قبل ركوع
إمامه الخ) هذا مرتب على قوله فلينتظر أي فاذا انتظر يكون له حالتان إما ان يتمكن قبل ركوع الإمام أو
فيه وفي الأولى أربعة أحوال مرتبة على قوله بسجد أي ثم بعد السجود إما أن يجده قائما أو راكعا أو بعد
الركوع وقبل السلام أو يجده مسلم وكلها في كلامه اهـ شيخنا (قوله قبل ركوع إمامه) أي قبل شروعه فيه اهـ
شرح مروي في قل على الجلال قوله قبل ركوع إمامه أي قبل ركوعه في ركوع الركعة الثانية بسجد على نظم
صلاة نفسه كذا هو صريح كلام المصنف والوجه اعتبار انتصابه في الركعة الثانية فتى انتصب الإمام فيها
وافقه الإمام وموجوب فيه ولا يجري على نظم نفسه فراجع اهـ (قوله فيقرأ في الأولى قراءة مسبوق) فاذا ركع
إمامه في الصورة الأولى قبل أن يتم الفاتحة ركع معه وقوله إلا أن يدرك قراءة الفاتحة أي زمنا يسع قراءتها
فيتمها وقوله ويركع في الثاني وحينئذ يدرك الركعة إن اطمان يقينا قبل ارتفاع إمامه عن أقل الركوع خلافا
لابن الهادي حيث قال ظاهر كلامهم أنه يدرك الركعة الثانية بهذا الركوع وإن لم يطمان مع الإمام فيه بخلاف
المسبوق فانها متابعة في حال القدرة فلا يضر سبق الإمام المأموم بالطائفة اهـ حل ومثله شرح مروي (قوله بسجد)
أي مقتصر على الواجب في السجدين والجلسة كما في المجموع عن الإمام وانظر ما يترتب على مخالفة هذا
الواجب هل هو بطلان الصلاة ولا ثم ان عدم حساب الركوع أو التخلف بقدره كما هو فيما لو اشتغل المسبوق
بسنة فليحرر اهـ شوبري (قوله فان وجدته مسلم) عبارة الروض وشرحه فان سلم الإمام قبل تمام سجوده فاته
الجمعة لأنه لم يتم له ركعة قبل سلام الإمام فبطلت بخلاف ما إذا رفع رأسه من السجود وسلم الإمام فبتمها
جمعة انتهت ومثله شرح مروي وقوله فلم الإمام أي شرع في السلام بخلاف ما لو رفع مقارنا له فلا يدرك الجمعة
لأنه لم يدرك ركعة قبل سلام إمامه ويحتمل وهو الأقرب إدراكها لأن القدرة إنما تنقطع بالميم من عليكم
ثم رأيت سم على المنهج نقل هذا الثاني عن مروي في كلام حج أنه لو قارن رفع رأسه الميم من عليكم أيها فتوته
وهو محتمل اهـ ع ش على مروي وعبارة حل قوله فوجد مسلم أي تم سلامه قبل فراغه من
السجود فالجمعة لا تضر انتهت (قوله أو تمكن فيه) معطوف على قوله فان تمكن قبل ركوع إمامه والتمكن
في الركوع ليس قيدا بل مثله ما إذا لم يتمكن أصلا حتى ركع الإمام فيركع معه لأنه لو لم يركع معه يصير
متخلفا بأكثر من ثلاثة أركان طويلة اهـ شيخنا وعبارة الروض وإن ركع الإمام في الثانية قبل سجوده
فلا يسجد بل يركع منه انتهت فلم يقيد فيها بالتمسك في ركوع الإمام (قوله فليركع معه) هل ذلك على الفور
بحيث لو تأخر بطلت أو لم يرفع وهل يشترط أن يضمّن معه أم لا قال السبكي لم أر في ذلك نصريحا وعبارة
الحاوي الصغير تدل على جواز التأخير إلى آخر الركوع اهـ عميرة اهـ سم وكتب أيضا قوله فليركع معه
انظر لو تخلف عن الركوع معه هل يكون كغير المعذور ولا تبطل إلا بالتخلف بركنيز وإداعتد الإمام
هل يجب عليه تدارك الركوع أولا لأنه كان للوفاقة وقد فانت الوجه حرره اهـ (فرع) لو لم يتمكن
من السجود حتى يسجد الإمام في الثانية تابعه بخلاف لو زحم عن الركوع حتى ركع الإمام في الثانية فركع
قال الأكثرون يعتدله بالركعة الثانية وتسقط الأولى قال الإمام السبكي رحمه الله تعالى واعلم أنه في هذه
المسئلة حصل سبق بالركوع والسجدين وهي ثلاثة أركان طويلة فلما قام الإمام اجتمع مع المأموم فيه فيجب
عليه المتابعة فلم يركع معه ولم يتم المفارقة تعين القول بالبطلان اهـ (قوله يحسب ركوعه الأول) يمكن ان
يكون من فوائد حساب ركوعه الأول والتلفيق أنه لو بان خلل في الثاني لم يؤثر فلو بان الخلل في الأول فهل
يحسب الثاني أو لا فتلغوا الركعة فيه نظروا لعل المتجه الأول اهـ سم اهـ شوبري (قوله ملفقة من ركوع الأولى)

(فان تمكن) منه (قبل
ركوع إمامه) في الثانية
(بسجد فان وجدته) بعد
سجوده (قائما أو راكعا
فكمسبوق) فليقرأ في
الأولى قراءة مسبوق إلا
أن يدرك قراءة الفاتحة
فيتمها ويركع في الثانية
لأنه لم يدرك محل القراءة
(ولا) بان وجدته فرع
من ركوعه (وافقه) قبا
هو فيه (ثم صلى ركعة
بعده) لقوتها كمسبوق
(فان وجد) قد (سلم فاتته
الجمعة) فبتمها ظهرا (أو
تمكن فيه) أي في ركوع
إمامه في الثانية (فليركع
معه ويحسب) له (ركوعه
الأول) لأنه أتى به وقت
الاعتداد بالركوع والثاني
أتى به للمتابعة (فركعته
ملفقة) من ركوع الأولى
وسجود الثانية (فان لم يركع
معه بل (سجد على ترتيب)
صلاة (نفسه عامدا عالما)
بأن واجبه الركوع

أى وقيامها وقرأتها واعتدالها وقوله وسجود الثانية أى والجلوس بين السجدين والسجود مفرد مضاف
 فيعلم السجودين أه شيخنا ح ف (قوله بطلت صلاته) أى بمجرد دونه لا سجود لا نه شروع في المبطل أه
 برماوى (قوله والموافق لما مر) أى من أن اليأس في حق غير المعذور لا يحصل إلا بالسلام أه حل (قوله
 أوجاهلا) أى ولو كان عاميا مخالفا للعلماء لانه بما يخفى أه حل ومثله شرح مر (قوله ولا يحسب سجوده
 المذكور) وإذا تدكر وتعلم بعد هذا السجود فإن أدرك الإمام في الركوع بأن طوله لزمه متابعتة فإن
 تابعه فكما لو لم يسجد وإن أدركه في السجود وسجد معه وحسب وتكون ركعته ملفقة ويدرك بها الجمعة أو في
 التشهد تابعه وسجد بعد سلامه ولا جمعة لانه لم يدرك مع الإمام ركعة فيتمها ظهرا كالأول وجده قد سلم أه
 شرح الروض (قوله فإذا سجد ثانيا) أى بأن قام وقرأ أو ركع واعتدل وسجد سجدتين وليس المراد أنه أتى
 بالسجدين من غير قيام وركوع إلا إذا وجد الإمام في السجود فيسجد معه كما أشار إليه بقوله ولو منفردا
 أه زى أه ع ش أى فقول الشارح ولو منفردا أى المتابعة الحسية والأفرو مقتد حكا أى سواء كان
 منفردا أو صورته أن يقوم ويقرأ إلى آخر ما تقدم أو مقتديا أى حسابا بصادف سجوده الذى فعله ثانيا
 سجود الإمام فيحسب له فى الصورتين أه شيخنا وقال حج فإذا سجد ثانيا بان استمر على ترتيب نفسه
 جهلا أو سهوا ففرغ من السجدين ثم قام وركع واعتدل وسجد أول يستمر بان تدكر أو علم والإمام فى
 التشهد حال قيامه من سجوده فسجد سجدتين قبل سلام الإمام أه ل (قوله حسب هذا السجود) أى الثانى
 وإن فعله حال جلوس الإمام للتشهد أو حال ركوعه واعتداله على المعتمد أه برماوى (قوله وكملت به
 الركعة) أى وتكون ملفقة من ركوع الأولى وهذا السجود الثانية الذى فعله فى الثانى كافى ع ش على أمر
 فتلخص أن الركعة تنفع ملفقة فى هذه الصورة وفى الصورة التى ذكرها سابقا بقوله فى ركعته ملفقة وفى صورتين
 اللتين ذكرهما فى الروض وشرحه وهما ما إذا تدكر أو تعلم بعد سجوده سهوا أو جهلا ووجد الإمام
 راكعا أو ساجدا كما تقدم (قوله قبل سلام الإمام) أى تمام السلام كما جرى عليه شيخنا لا الشروع فيه كما
 ذهب إليه حج أه شوبرى (قوله أدرك الجمعة) أى وإن اشتملت هذه الركعة على نقصانين أحدهما بالتلفيق
 والثانى بالقدرة الحكيمة أذ لم يتابع الإمام فى موضعه ركعته متابعة حسية وإنما سجد متخافتا عنه غير أن الحقائق
 فى الحكم بالاعتداء الحقيقية لعذره بخلاف ما إذا اكتملنا بعد سلامه فلا يدرك بها الجمعة لما مر أه شرح مر
 (قوله أيضا أدرك الجمعة) الأوضح أن يقول أدرك الركعة كافى المنهاج لانه يلزمه ركعة بعد هذه أه شيخنا
 (قوله وفيه بحث للرافعى) وحاصل بحثه انه لا فرق بين سجوده أولا وثانيا لانه فى كل معذور وحسبان
 الثانى دون الأول تخكم أه شيخنا وقوله ذكرته مع جوابه فى شرح البهجة وغيره كشرح الروض قال فى
 الشرحين وفيه اشكال لانا نأمره بالمتابعة بكل حال فكما لا يحسب له السجود والإمام راكع لان فرضه
 المتابعة وجب أن لا يحسب له والإمام فى ركن بعد الركوع قال وهذا مهورم كلام أكثرهم ونقله فى المجموع
 عن الجمهور قال السبكي ولك أن تقول أنما لم يحسب له السجود والإمام راكع لانه يمكنه بعد ذلك أن يأتى به
 متابعة فلا تفوته الركعة بخلاف ما بعده فلو تحسب له فاته الركعة ولا يسلم وجوب المتابعة فى هذه وإنما
 تجب فيما إذا أتى له مع الإمام الركعة أه قال وصورة المسئلة أن يستمر سهوا أو جهلا إلى أتياه بالسجود
 الثانى والأفعلى المفهوم من كلام الأكرثر يجب متابعة الإمام فيها وفيه وأما على ما فى المنهاج تبعه للبحر
 فلا يجب متابعة الإمام فيها وفيه حتى لو فرغ من السجود الأول ووجد الإمام فى التشهد فله أن يسجد بسجدين
 تكملة للركعة الأولى كما ذكره حج أه زى بحروفه وما فى المنهاج هو المعتمد كما فى شرح مر أه شيخنا والله
 أعلم وفى قل على الجلال قوله حسب هذا السجود أى الثانى وإن فعله حال جلوس الإمام للتشهد أو حال
 ركوعه واعتداله على المعتمد كما تقدم وإنما حسب له للاعتداد بالهوى لانه لاحق للإمام بخلاف هوىه الأول
 لخالفته للإمام القائم فى الثانية فالغنى السجود المرتب عليه كالقيام والركوع بعده لان صورة المسئلة أنه سجد

(بطلت صلاته) فيلزمه
 التحريم بالجمعة أن أمكنه
 أدرك الإمام فى الركوع
 كذا فى الروضة كاصلها
 والموافق لما مر مالم يستلم
 الإمام (والأ) بأن سجد على
 ترتيب نفسه ناسيا لذلك أو
 جاهلا به (فلا) تبطل لعذره
 (و) لكن (لا) يحسب
 سجوده (بل) كور لخالفته
 به الإمام (فان سجد ثانيا)
 ولو منفردا (حسب) هذا
 السجود وكملت به الركعة
 (فان كمل) هذا السجود
 (قبل سلام الإمام أدرك
 الجمعة) والأفلا وفيه بحث
 للرافعى ذكرته مع جوابه
 فى شرح البهجة وغيره

أولاً ثم قام وقرأ أو سجد ثانياً فان تذكر أو علم حال قيامه في الثانية وجب عليه الهوى للاتباع بلا ركوع وان أدرك مع الإمام السجدة أو الثانية سجد هو ثانية حال جلوس الإمام لعدم الفحش وتمت ركعته وان أدركه في جلوسه بعد فراغ سجدة في شرح شيخنا انه يسجد سجدة ثانية أيضاً لما ذكر وتم له الجمعة بذلك كما مر آنفاً وخالفه شيخنا فقال لا يسجد الا بعد سلام الإمام وتقوته الجمعة اهـ

(باب صلاة الخوف)

وما يذكر معها أي من حكم خوف فوت الحج من اللباس وما يذكر معه اهـ ع ش (قوله صلاة الخوف أنواع) والصلاة التي تؤدي في الخوف هي الغرض والنفل المؤقت الذي تشرع فيه الجماعة يفعلان في الخوف في الأنواع الأربعة وأما النفل المؤقت الذي لا تشرع فيه الجماعة فلا يفعل الا بالنوع الرابع وأما النفل المطلق فلا يفعل في الخوف أصلاً وأما ذو السبب فلا يفعل منه الا الكسوف والخسوف في النوع الرابع فقط دون بقية الأنواع ودون الاستسقاء فلا يفعل في الخوف أصلاً لانه لا يهتف وأما الفائتة فان فاتت بعذر فلا تصلي في الخوف الا ان خيف فوتها بالموت وأما الفائتة بعذر فتفعل في الخوف لانها وان كانت لا تفوت لكانه لما كان مأموراً بالمبادرة الى فعلها مسارعة للتخلص من الاثم رخص له في فعلها في الخوف اهـ ع ش على مر ملخصا لكن قوله الا ان خيف فوتها بالموت وقوله وأما الفائتة بعذر الخلم يبين فيه كيفية فعل الفائتة هل تفعل في الأنواع الأربعة أو في بعضها تأمل (قوله من حيث انه يحتمل في الصلاة فيه الخ) هذا بالنظر لمجموع الأنواع الأربعة لا لكل واحد على حدته اذ النوع الثاني ليس فيه شيء لا يحتمل في الامن كما لا يخفى تأمل وهي من خصائص هذه الامة وشرعت صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع سنة أربع أو خمس وقيل بينهم ما ولم يقع فيها قتال بل خوف وغنيمة اهـ برماوى وكانت قبل غزوة الخندق ولم تفعل فيه لفقد شرطها قال شيخنا وهذه الأنواع موزعة على احوال العدو فلا يجوز فعل نوع منها في غير حاله الا ان جاز في الامن اهـ قل على الجلال (قوله أنواع أربعة) لانه ان اشتد الخوف فالرابع أو لا والعدو في جهه القبلة فالاول أو في غيرها فالآخر ان اهـ شرح مر (قوله ذكر الشافعي رابعاً) أي دون غيره من بقية الأئمة ولعل هذا وحكمة التخصيص بالرابع دون بقية الأنواع اهـ ع ش وقرره شيخنا أيضاً ومقتضاه ان الأئمة الثلاثة لم يقولوا بالنوع الرابع وهو عجيب مع ورود الآية الصريحة فيه ثم سالت العارفين من المالكية والحنفية عن كيفية صلاة شدة الخوف عندهم فاخبروني بانه يصلي كل كيف أمكنه لكن فرادى لا جماعة فعلى هذا لا يصح قول ع ش دون غيره من بقية الأئمة ويمكن ان يجاب بان الذي انفرد به الشافعي هو القول بجواز الجماعة وصحتها وهذا قد انفرد به كما علمت والافضل صلاة شدة الخوف يقول بها غيره لكن فرادى لا جماعة كما تقرر تأمل وفي الرشيدي على مر ما نصه قوله ذكر الشافعي رابعاً أي اضافته في الذكر لما اختاره بما نقل عن فعله صلى الله عليه وسلم في الاخبار رأى وان لم يكن فعله اهـ (قوله واختار بقيتها الخ) في جميع ما نصه هذا الاختيار مشكل لان أحاديث ما عدا تلك الثلاثة لا عذر في مخالفتها مع صحتها وان كثرت تغييرها وكيف تكون هذه الكثرة التي صح فعلها عنه صلى الله عليه وسلم من غير ناسخ لها مقتضية للابطال ولو جعلت مقتضية للفضولية لا تجوز وقد صح عنه ما يشيد به فخرو من قوله اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي الخائض فتأمل انتهى ويؤخذ منه كالشرح أن من تتبع الاحاديث الصحيحة وعرف كيفية من الكيفيات الست عشرة جاز له صلاتها بتلك الكيفية وهو ظاهر لكن نقل عن مر خلافة وفيه وقفة والا قرب ما قلناه اهـ ع ش على مر وفي الشوبري ما نصه قوله واختار بقيتها الخ ان كان في كلام الشافعي رضي الله عنه ما يقتضي منع غير هذه الأربعة فمشكل لقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح بغير الأربعة والافتيين حمل ذلك على ان غيرهما مفضول بالنسبة لهذه الأربعة لما في الغير من كثرة الاعمال فليحرر كذا أشار اليه شيخ مشايخنا وكتب على قوله فمشكل بقوله الخ يحمل الاشكال بان محله اذ ترد في الحكم وعلقه على صحة الحديث والا فلا يكون مذهبه وان صح والافكم أحاديث

(باب في صلاة الخوف)

وما يذكر معها *
والإصل فيها مع ما ياتي
آية واذا كنت فيهم فاقم
لهم الصلاة (صلاة الخوف)
أي كيفيتهما من حيث انه
يحتمل في الصلاة فيه
بالا يحتمل فيها في غيره
(أنواع) أربعة ذكر
الشافعي رابعاً وجاء به
القرآن واختار بقيتها

صحت وليست بمذهب له فتأمل اه وفي الرشيدى على ما نصه واختار الشافعى الح والظاهر ان معنى اختيار الشافعى هذه الانواع الثلاثة انه قصر كلامه عليها وبين احكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لا لابطالانه عنده لانه صح به الحديث بل لقلة ما فيها من المبطلات ولا غنى بها عن الباقيات لان العدو لا يخلو عن حالين لانه إما ان يكون في جهة القبلة ولا سائر او لا يكون فان كان الاول فصلافة عسفان كافية فيه وإن كان الثانى فصلافة بطن نخل وذات الرقاع ويجوز أن تكون أحاديثهم تنقل للشافعى إذ ذاك من طرق صحيحة فكم من احاديث لم تستقر صحتها الا بعد عصر الشافعى والاحاديث إذ ذاك إنما كانت تملق من افواه الرواة لا من الكتب ومن ثم قال رضى الله تعالى عنه إذا صح الحديث فهو مذهبي خشية ان تستقر صحة حديث على خلاف حكم ذهب اليه كيف والامام احمد وهو متأخر عن الشافعى يقول لا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا اه مع ان الامام احمد صاحب الباع الاطول في علم الحديث كما يعلم ذلك من له ادنى ممارسة بذلك العلم وبذلك يسقط قول بعضهم ان احاديثها صحيحة لا عذر للشافعى فيها ووجه سقوطه انه لا يلزم من صحتها في نفسها وصولها اليه بطرق صحيحة ويحتمل أنه اطلم فيها على قادح فهدى ثلاثة أجوبة كل واحد منها على حدته كاف في هذا التشنيع على عالم قریش من ملاطباقي الارض علما رضى الله عنه ورضى عنه بما فتح الله به على اضعف عباده فتأمل اه بالحرف ثم رايت ايضا بها مش القسطلاني مانصه (فائدة) قال الامام السبكي عن الشافعى انه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي وروى بالفاظ مختلفة منها إذا صح عن النبي ﷺ حديث وقلت انا قولانا راجع عن قولى وقد سئل الامام ابن خزيمة هل تعرف سنة في الحلال والحرام لم يردعها الشافعى كتابه قال لا وقال ابن الصلاح وتبعه النووي في خطبة شرح المذهب فقال انما هذا يعنى كلام الشافعى فيمن له رتبة الاجتهاد وشرطه ان يغلب على الظن ان الشافعى لم يقف على هذا الحديث اولم يعلم صحته وهذا إنما يكون بعدم مطالعة كتب الشافعى كلها ونحوها من كتب اصحابه الاخذين عنه وما اشبهها وهذا شرط صعب قل من يتصف به ولا يماشر ط ما ذكرناه لان الشافعى رضى الله تعالى عنه ترك العمل بظاهر احاديث كثيرة رآها ولكن قام الدليل على طعن فيها ونسخها او تخصيصها وتاويلها او نحو ذلك وهذا الذى قاله يعنى ابن الصلاح والنووى مبين لصعوبة المقام ومع ذلك ينبغي الحرص عليه وطلبه اه باختصار (قوله من ستة عشر نوعا) متعلق بكل من رابعها وما بعده من البقية فلا يردان العبارة تقتضى انها سبعة عشر ومنشؤ هذا القيل تعليق الظرف بقوله واختار بقيتها فقط وليس كذلك لما علمت انه متعلق به بقوله ذكر الشافعى رابعها اه شيخنا وفي عش مانصه يفهم من كلام الشرح انها سبعة عشر نوعا وهو مخالف لقولهم وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اه وفي الاجهوى على التحرير مانصه قوله وجاء به القرآن أى ولم يرد في الاخبار فهي سبعة عشر اه وفي القسطلاني على البخارى مانصه وقد جاءت كيفيتها سبعة عشر نوعا لكن يمكن تداخلها ومن ثم قال في زاد المعاد اصولها ست صفات وبلغها بعضهم وهو لا كلياتها واختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهان فعله ﷺ وانما هو اختلاف الرواة قال في فتح البارى وهو المعتمد اه بحروفيه (قوله مذكرة في الاخبار) عبارة شيخنا وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعى منها الانواع الاربعة الآتية اه وهذا يفيد أن الرابع في السنة وما هنا هو الموافق لابن شعبة اه حل وفي قل على الجلال اختار الشافعى رضى الله عنه الثلاثة الاول منها من ستة عشر نوعا وردت في الاحاديث واختار الرابع القرآن ولم ترد به السنة خلافا لما في شرح شيخنا اه (قوله الاول صلاة عسفان) ولا يشترط لها ضيق الوقت بل تفعل اوله اه حل وكانت غزوة عسفان مع بنى لحيان سنة ست من الهجرة اه من القسطلاني على البخارى وقول الشرح بضم العين أى منع الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون كعثمان وفي المصباح وعسفان موضع بين مكة والمدينة وتذكر وتؤنث ويسمى في زمننا مدرج عثمان وبينه وبين مكة مرحلتان أو نحو ثلاث مراحل ونونه زائدة اه وفيه

من ستة عشر نوعا
مذكورة في الاخبار
وبعضها في القرآن الاول
(صلاة عسفان) بضم العين
قرية على مرحلتين من مكة
بقرب خليص سميت بذلك

قوله وبلغها بعضهم هكذا
بالنسخ التي بأيدينا ولعل
قبها سقطا اه

أيضا عسفه عسفا من باب ضرب اخذه بقوة اه (قوله لعسف السيوف فيها) فسر ه الاسنوى بتسلطها عليها
اه عميرة اه سم أي حتى اذهبت أثرها وتعرف الان بئر فيها اه برماوى (قوله وهى والعدو الخ) هى مبتدأ
وقوله ان يصلى خبر وما بينهما احوال اه شيخنا وهذه شروط للجواز اه زى فبدونها تحرم ولا تصح
كما يقيد قول عميرة على ما نقله عن سم ان محل سنيتهما أو صحتها على ما قيل إذا كان في المسلمين كثرة وكما يفيد
قوله على حج ينبغى ان المراد بالجواز الحل والصحة أيضا لان فيها تغييرا مبطالا في حال الامن وهو التخلف
بالسجدتين والجلوس بينهما اه لكن يشك كون الكثرة شرطا للصحة هنا على كونها شرطا للندب فيما
ياتى اه له على حج وقوله فيما يأتى أى في صلاة ذات الرقاع وستأتى الإشارة للفرق في قول الشرح وتفرق
صلاة عسفا بجواز ما فى الامن لغير الفرقة الثانية الخ انتهى ع ش على م ر (قوله بحيث تقاوم كل فرقة الخ)
قال صاحب الوافى المراد بالكثرة ان يكون المسلمون مثلهم في العدد بان يكونوا مائتين والكفار مائتين
مثلا فاذا صلى بطائفة وهى مائة تبقى مائة في مقابلة مائتى العدو وهذه أقل درجات الكثرة ويشترط فيها
اباحة القتال فلا تجوز في قتال البغاة لان فيها تخفيفا جاريا مجرى الرخص اه حل ويكره للامام ان يصلى
باقل من ثلاث رجال وان يحرس اقل منها اه شرح م ر مراده الكراهة في هذا النوع وبقية الانواع
وعبارة الروض في ذات الرقاع ويكره كون الفرقة المصلية والتي في وجه العدو اقل من ثلاثة قال الشرح
وقضية كلامه كالروضة ان الكراهة لا تاتى في صلاة بطن نخل وعسفا والوجه التسوية بين الثلاث
لشمول الدليل لها ايضا اه ع ش عليه (قوله بعد صفهم صفين مثلا) قال في الايعاب ويستحب للامام ان
يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يختلفوا عليه اه فان لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا
بان يسجد بعض الصف الاول مع الامام في اولى وبعض الثانى والبعض الباقي من الصفين في الثانية اعتد
بذلك اه ع ش على م ر (قوله ويحرس ثان) أى وينظر للعدو فيما يظهر لا ما وضع سجوده اه ع ش على
م ر (قوله حيثئذ) أى حين سجود الامام والصف الاول وانما اختصت الحراسة بالسجود دون
الركوع لان الراى كتمكته المشاهدة اه شرح م ر (قوله في الاعتدال) مفهومه انهم لو ارادوا ان
يجلسوا ويحرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر الوارد في جلوسهم احداث صورة
غير معهودة في الصلاة وحل ذلك ان كانوا عاقلين بذلك فلو جلسوا سموا او جهلا فهل يدعون الجلوس
او يمتنع عليهم ذلك لان فعلهم كلافعل فيه نظر والا قرب الاول وكذا لو هووا بقصد السجود ناوين
الحراسة بعد تلك الركعة فعرض ما منعهم منه كسبق غيرهم اليه لانهم ماذون لهم في الموى وارادة الحراسة
عارضه فاشبه ما لو تخلفوا الزحمة لكنهما انما عرضت لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله حج
ويحتمل جواز العود فيهما لانهما بلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما فى الزحمة اه
ع ش على م ر (قوله يسجد من حرس ولحقه) ينبغى ان يقال ياتى هنا ما قيل في مسألة الزحمة لو لم يتمكنوا من قراءة
الفتحة معه بعد السجود فيكونون كالمسبوقين ثم رايتم في متن الروض ما يؤخذ منه ذلك وعبارته في ذات
الرقاع وبعد مجيئهم أى الفرق الثانية يقرأ قدر الفتحة وسورة قصيرة ويركع بهم فان لم ينتظرهم وادركوه في
الركوع ادر كوها كالمسبوق اه فقوله كالمسبوق يشعر بما ذكرناه اه ع ش على م ر (قوله بعد تقدمه) الضمير
راجع للصف الثانى المعبر عنه بمن أى تقدمه للسجود وقوله وتاخر الاول أى للحراسة اه زى وحله على هذا
التقييد كون هذه الصورة هى الموافقة للخبر كما سيذكره لا للاحتراز عن عدم التقدم اذ هو جائز بالاولى كما
سيذكره (قوله ايضا بعد تقدمه الخ) أى بان ينفذ كل واحد من بين اثنين وسياتى ان مفهوم هذا جائز بالولى
وقوله في الثانية متعلق بكل من سجد وتقدمه اه شيخنا وفي ع ش على م ر ما نصه وهل تفوت فضيلة الصف
الاول بتاخره وتقدم الاخر ام لا لانه مأمور به فيه نظر والا قرب انها تفوت فيما تاخر فيه وتحصل
للمتقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثواب له على التقدم والتاخر من حيث الامتثال يساوى فضيلة الصف

لعسف السيول فيها (وهى
والعدوى) جهة (القبلة
والمسلمون كثير) بحيث
يقاوم كل صف العدو
(ولاساير) بينهما (ان
يصلى الامام بهم) جميعا
الى اعتدال الركعة الاولى
بعد صفهم صفين مثلا
(فيسجد بصف اول)
يسجد تيه (ويحرس) حيثئذ
صف (ثان) في الاعتدال
(فاذا قاموا) أى الامام
والساجدون (يسجد من
حرس ولحقه) ويسجد معه
بعد تقدمه وتاخر الاول
بلا كثرة افعال (في)
الركعة (الثانية وحرس
الاخرون فاذا جلس)
للتشهد (يسجدوا) أى
الاخرون (وتشهد وسلم
بالتجميع) وهذا النوع
رواه مسلم

الأول أو يزيد عليها اه وقال شيخنا ع ش يؤخذ من تصويرهم هذه الكيفية استحباب ان يكون في الصف سعة لاجل التقدم والتأخر من غير مشقة وهو كذلك اه بر ماوى وقد يستشكل اشتراط عدم كثرة الافعال على ما تقرر في الكيفية التي رواها ابن عمر في صلاة ذات الرقاع فانه اغتفر فيها الافعال الكثيرة المتوالية كما يعلم بتصور تلك الكيفية ويفرق بان الاصل منع الافعال المذكورة الا ما اذن فيه الشارع ولم يثبت الاذن هنا بخلافه هناك وبان من شأن تقدم الصفين الى مكان الآخر وتأخر احدهما الى مكان الآخر عدم الاحتياج الى الافعال الكثيرة المتوالية لقرب المسافة بينهما عادة وشرعا ولا كذلك بحج واحد الصفين من تجاه العدو الى مكان الصلاة او ذهابه من مكان الصلاة الى تجاه العدو اه سم على المذهب اه ع ش على م (قوله وجاز عكسه) مقتضى العكس ان يقال فيسجد بصف ثان ويحرس اول فاذا قاموا الى قوله بعد تقدمه الخ لكن الشرع عظم في العكس كان جرد الاول عن قيده اه شيخنا او يقال انه نظر لعكس كل من المنطوق والمفهوم (قوله لا ما ذكره الاصل) أى المقتضى ذلك ان ما يصدق به من الكيفيات المذكورة بيان لصلاته صلى الله عليه وسلم بعسفان وليس كذلك بل الواقع منه ما ذكر المؤلف اه حلى (قوله المفهوم ذلك بما ذكرته بالاولى) لانه اذا جاز ذلك مع تقدم وتأخر فلان يجوز ذلك بلا تقدم ولا تأخر بالاولى اه حلى (قوله فرقة صف) أى من غير منابذة بان تتخلف عنه عند سجوده في الاولى والثانية للحراسة لكن المناوذة افضل وقوله او فرقته الاضافة على معنى من وفي هذه تحرس الفرقتان على المناوذة فهاتان كيفيتان وتقدم أربعة فمجموع الكيفيات المذكورة في الماتن ست كيفيات اه شيخنا وأفضاها الكيفية الاولى وعبارة شرح م والا فضل من ذلك ما ثبت في مسلم وهو ان يتقدم الصف الثاني الذي حرس اولاً في الركعة الثانية ليسجد ويتأخر الذي سجد اولاً ليحرس ولم يمش كل منهم اكثر من خطوتين وذلك لجمعه بين تقدم الا فضل وهو الاول بسجود مع الامام وجبر الثاني بتحويله مكان الاول وينفذ كل واحد بين رجلين فان مشى احدا اكثر من خطوتين بطلت صلاته انتهت وفي قول على الجلال وتشترط المقاومة في كل حارس (قوله او فرقته) أى على المناوذة بان يتابعه احداهما في الركعة الاولى مع الصف الآخر ثم الفرقة الثانية في الركعة الثانية مع الصف كذلك ايضا فتحرس كل فرقة في ركعة مع صلاته بالصف الآخر الركعتين اه حلى (قوله او فيها وشم سائر) وانظر ما الواقع منه صلى الله عليه وسلم هل هو الكيفية الاولى او الثانية وحيلتذ يعترض على المصنف بمثل ما اعترض به على الاصل من هذا يوهم ان الكيفيتين من فعله صلى الله عليه وسلم ويقال بمثل ذلك فيما بعده اه حلى (فرع) قال في الروض يصلى الجمعة في الخوف كصلاة عسفان وكذا ذات الرقاع لا بطن نخل لكن بشرط أن يسمعوا الخطبة ولو أربعين من كل فرقة فان نقصوا عن الأربعين في الركعة الاولى بطلت او في الثانية فلا انتهى قال في شرحه قال الزركشى وهل يجب على الامام انتظار الثانية لان الجمعة واجبة عليهم الواجب الاقرب نعم الخ اه واعتمد م انه لا يجب مع قولهم ان امام الجمعة اذا بطلت صلاته وأشار الى واحد باستخلافه وجب عليه موافقته ان غلب على ظنه انه لو ترك لم يطعه غيره لئلا يتواكفوا وقد اوردته عليه فحاول الفرق بمالم يظهر فليحرق اه سم (قوله كل مرة بفرقة) وعليه فهل فضيلة الفرقة الاولى اكثر او هما متساويان في الفضيلة فيه نظر والظاهر استواؤهما لان الثانية وان كانت خاف نفل لا كراهة فيها هنا فتساوت الاولى وكل منهما اتى بصلاته كاملة مع الجماعة ولو فضلت احدهما على الاخرى لربما ادى الى التنازع فيمن تكون اولى وقد يفوت ذلك تدبير الحرب اه ع ش على م (قوله فتقع الثانية له) أى للامام نافذة قال شيخنا العلامة الشوبرى في حواشى التحرير أى وهى معادة ومع ذلك لا يجب عليه فيها نية الاقامة فهى مستثناة من وجوب نية الجماعة في المعادة اه أقول ويوجه بان الاعادة وان حصلت له لكن المقصود منها حصول الجماعة لهم فكان الاعادة طلبت منه لاجلهم لانه لم يكن ان كان ما ذكره الشوبرى منقولاً فليس والافندي قال لا بد من نية الامامة وليست الاعادة مقصورة على طالب الجماعة لغيره بل

(وجاز عكسه) ولو بلا تقدم وتأخر وتفسيري صلاة عسفان بما ذكره الموافق لخبرها لا ما ذكره الاصل وان أفاد ما ذكره منطوقاً جواز سجود الاول معه في الاولى والثاني في الثانية بلا تقدم وتأخر المفهوم ذلك بما ذكرته بالاولى (ولو حرس فيهما) أى في الركعتين (فرقة صف او فرقته) ودام الباقيون على المتابعة (جاز) وقول والمسلمون كثير ولا سائر من زيادتي (و) النوع الثاني صلاة (بطن نخل) رواها الشيخان (وهى والغدوفي غيرها) أى في غير جهة القبلة (أو) فيها و (شم سائر) ان يصلى الامام الثانية أو الثالثة أو الرابعة بعد جعله القوم فرقتين (مرتين كل مرة بفرقة) والاخرى تجرس فتقع الثانية له نافذة

شيخنا الاعادة لذلك ولتحصيل الثواب له وهذا أشبه بما لو أراد الاعادة لتحصيل فضل الجماعة لمن لم يدركها مع
 الامام ولا بد فيه من نية الامامة ولم يتعرض لبقية شروط المعادة وينبغي انه لا بد منها اه ع ش م ر (قوله
 وهي وان جازت) اي هذه الكيفية وان جازت في الامن اي بكر اهة على القول بكر اهة افتداء المفترض
 بالمتنقل ولو في المعادة وبلا كراهة على القول بتخصيص الكراهة بغير المعادة فعلى كل هذه الكيفية
 مخالفة لنفسه في الامن لانها سنة هنا وفي الامن مباحة او مكروهة وعبارة ش م ر وقولهم يسن المفترض
 ان لا يقتدى بالمتنقل خروج من خلاف اي حنيفة محله في الامن اما حالة الخوف كم هذه الصورة فيستحب
 كاذكرناه لاننا في حالة الخوف نرتكب اشياء لا نفعل في حالة الامن او في غير الصلاة المعادة وهو الاوجه
 اما فيها فلا نه قد اختلفت في فرضيتها انتهت وعبارة حج نعم ان امكن ان يؤم الثانية واحدا منها كان افضل
 ليسلموا من افتدائهم بالمتنقل المختلف في صحته في الجملة وصلاته صلى الله عليه وسلم بالفريقين لانهم لا يسمعون
 بالصلاة خلاف غيره مع وجوده اه لكن قوله ليسلموا الخ مشكل بما ذكره الشارح من ان محله في غير
 الخوف الا ان يقال المراد ليسلموا في الجملة وعبارة ابن قاسم على حج نعم بحث الاسنوي ان الاولى ان
 يصلي الثانية من لم يصل للخروج من صورة افتداء المفترض بالمتنقل اه اه ع ش عليه (قوله ايضا وهي
 وان جازت في غير الخوف الخ) لا يقال بل هي سنة فيه ايضا كما تقدم في الاعادة لانا نقول ليست الاعادة ثم
 كهي لانه هنا يؤمر من صلى بعدم الاعادة ويعيد بغيره فهنا من صلى ما مور بعدم الاعادة ولا كذلك ثم
 فافترقا اه شوبري ولا يخفى ان مبنى الاشكال على ان قول الشارح وهي راجع لصلاة الامام وليس كذلك
 بل هو راجع لصلاة الطائفة الثانية خلفه فهي وان جازت في الامن من غير كراهة اي فهي مباحة فهي هنا
 مستحبة لان كراهة الفرض خلاف النفل في غير المعادة اه حل (قوله عند كثرة المسلمين) قد يقال المراد
 بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهي عند المقاومة جائزة ومع الزيادة على ذلك مستحبة اه حل وقوله قد
 يقال الخ سياق في كلامه ما يخالفه فالذي انحط عليه كلامه الا في ان الكثرة ولو بقدر المفاوضة لا يشترط
 في جواز الصلاة بطن نخل لانها تجوز في الامن وانما تشترط في سنتيها وسياق ذلك هناك تامل (قوله وذات
 الرقاع) وكانت في السنة الرابعة من الهجرة وفيها ايضا الخندق ودومة الجندل اه شوبري وعبارة المواهب
 واختلاف فيها متى كانت فعند ابن اسحق بعد بني النضير سنة اربع في شهر ربيع الاخر وبعض جمادى وعند
 ابن سعد وابن حبان في المحرم سنة خمس وجزم أبو معشر بانها بعد قريظة في ذي القعدة سنة خمس فتكون
 ذات الرقاع في اخر الخامسة واول السادسة الى ان قال وكان من خبرها انه صلى الله عليه وسلم غزا نجدا
 يريد بني محارب وبني ثعلبة من غطفان لانه بلغه انهم جمعوا الجوع يريدون حربا فخرج لهم في اربع مائة من
 اصحابه وقيل سبعمائة حتى نزل نخلا بالخاء المعجمة موضع من نجد من ارض غطفان بينه وبين المدينة
 يرمان فلما أحسوا به هربوا في رؤس الجبال فلم يجد في محالهم الا نسوة فاخذهن ولم يقع حرب لكن
 خاف المسلمون من الكفار ان يرجعوا عليهم فصلى بهم هذه الصلاة وكانت غيبته عن المدينة في هذه
 الغزوة خمس عشرة ليلة انتهت (قوله بفرقة ركعة) اي بعد ان ينحاز بهم الى مكان لا يبلغهم فيه سهام
 العدو اه شرح م ر اي الاولى له ذلك لان حصول الضرر لهم غير محقق سيما وقد وقفت الفرقة الثانية
 في جه العدو اه ع ش عليه ويسن للامام ان يخفف الركعة الاولى لاشتغال قلوبهم بما هم فيه ولجميعهم
 تخفيف الثانية التي انقردوا بها لتلاطول الانتظار ويسن تخفيفهم ولو كانوا اربع فرقي فيما انقردوا به
 اه شرح م ر (قوله حتما) متعلق بالنية وقوله ندبا الخ متعلق بالمفارقة فلا تنافي وقوله في الاول اي
 منتصبا والثاني اي عقب رفعه من السجود اه شيخنا (قوله ندبا في الاول) هو قوله عند قيامه للثانية منتصبا
 وظاهره انهم يفارقونه عقب ذلك ولم لا يقال الا فضل ان لا يفارقوه الا عند ارادة ركوعهم ليحصلوا
 الفضيلة فيما قبل الركوع فليتأمل وقد يقال لو فعلوا ذلك لرغب عن الثانية لمزية الفرقة الاولى عليها
 بالجماعة في غالبها فليتأمل اه شوبري (قوله وجوازا في الثاني) اي وجوبا عند ارادتهم للركوع

وهي وان جازت في غير
 الخوف سنت فيه عند
 كثرة المسلمين وقلة عدوهم
 وخوف فجوهم عليهم في
 الصلاة وقولي او هم سائر
 من زيادتي هنا وفيما بعده
 (و) النوع الثالث صلاة
 (ذات الرقاع) رواها
 الشيخان أيضا (وهي
 والعدو كذلك) أي في غير
 جهة القبلة أو فيها رثم سائر
 (أن تقف فرقة في وجهه)
 تحرس (ويصلي الثانية
 بفرقة ركعة ثم عند قيامه)
 للثانية منتصبا أو عقب رفعه
 من السجود (تفارق)
 بالنية حتما ندبا في الاول
 وجوازا في الثاني

اه ا ط ف (قوله وهو) أى الثانى من زيادتي أى على الاصل فانه اقتصر على المفارقة حال القيام وقد
يجاب عنه بانه اقتصر على الحالة الكاملة اذ ما ذكره هو محل ندب المفارقة (تنبيه) علم من كلامه ان
عند لا يختص استعماله بحالة المفارقة بل يكفي لها المقاربة وهو ما قاله الرافعي قال ويدل عليه قوله صلى الله
عليه وسلم والسواك عند كل صلاة اه شوبرى (قوله وتم بقية صلاتها) ولولم يتم الركعة الثانية المقتدون
به في الركعة الاولى بل ذهبوا ووقفوا اتجاه العدو سكوتا في الصلاة وجاءت الفرقة الاخرى فيصلى بها
ركعة وحين سلم ذهبوا الى وجه العدو سكوتا وجاءت الفرقة الى مكان صلاتهم واثموا لانفسهم
وذهبوا الى العدو وجاءت تلك الى مكانهم واثموا جازوه هذه الكيفية رواها ابن عمر وجاز ذلك
مع كثرة الافعال اى اللزوم فيها استدبار القبلة في الذهاب والرجوع بلا ضرورة لصحة الخبر فيه مع
عدم المعارض لان احدي الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم آخر ودعوى النسخ باطلة لاحتياجه
لمعرفة التاريخ وتعذر الجمع وليس هنا واحد منهما اه شمر وقوله ولولم يتم عبر عن هذا في شرح التحرير
بقوله ولولم تفارقه الاولى بل ذهبوا سكوتا الخ وكتب عليه قل وقوله ولولم تفارقه الاولى الخ اى لم تنو
المفارقة اه (قوله فيصلى بها ثانيته) اى ولا يحتاج لنية الامام في هذه الحالة كما هو معلوم لان الجماعة حصلت
بنيتها الاولى وهى منسحبة على بقية اجزاء الصلاة وهذا كما لو اقتدى بالامام قوم في الامن وبطلت صلاتهم
وجاء مسبوقون واقتدوا به في الركعة الثانية اه ع ش على م ر (قوله ايضا صلى بها) ثانيته فلولم
يدركوها معه لسرعة فراقه فيحتمل ان يوافقوه فيه ويأتوا بالصلاة تامة بعد سلامه كم وفي غير صلاة
الخوف ويحتمل انه ينتظرهم في التشهد فأتوا بركعة ويسلم الامام ويأتوا بالاخرى بعد سلامه ويحتمل وهو
الا قرب انه ينتظرهم في التشهد ايضا حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم اه ع ش على م ر (قوله ثم تم الخ) هى
عبارة اصله مع شرح م ر فاذا جلس الامام للتشهد قاموا فقرأوا ثانيتهم انتهت وقوله قاموا فقرأوا اى فان
جلسوا مع الامام على نية القيام بعد الظاهر بطلان صلاتهم لاحدائهم جلوسا غير مطلوب منهم بخلاف
مالو جلسوا على نية ان يقوموا بعد سلام الامام فانه لا يضر لان غاية امرهم انهم مسبوقون اه ع ش عليه
(قوله ويقرأ الامام في انتظاره قائما) عبارة شرح م ر ويقرأ الامام ندبا في قيامه للركعة الثانية الفاتحة
وسورة بعدها في زمن انتظاره الفرقة الثانية قبل لحوقها له لحقته قرا من السورة قدر فاتحة
وسورة قصيرة ويركع بهم وهذه ركعة ثانية يستحب تطويلها على الاولى ولا يعرف لها في ذلك نظير
انتهت وقوله قرا من السورة قدر فاتحة وهل يطلب منه الاسرار حينئذ بالقرأة لانه اذا جهر في حال
قراءتهم لفاتحتهم فوات عليهم سماع قراءة انفسهم اولا فيه نظر والا قرب الاول للعلة المذكورة ويكون
ذلك كحاله بعد قراءة الفاتحة حيث يطلب منه السكوت بقدر فاتحة المأمومين وقوله وسورة قصيرة اى
من تلك السورة ان بقى منها قدرهما والا فمن سورة اخرى اه حج وقوله ولا يعرف لها اى لتطويل الثانية
على الاولى في ذلك نظير ولا يشك عليه ما تقدم في الجمعة من انه يقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين
بل لولم يقرأ في الاولى الجمعة قرا في الثانية الجمعة والمنافقين لجواز ان المراد لا يعرف لها نظير يطلب فيه
تطويل الثانية مما لم يرد فيه شيء بخصوصه والجمعة طلب في ثانيتهما المناقون بخصوصها وايضا فالجمعة لم
تطلب فيها تطويل الثانية بل طلب فيها قراءة المنافقين فلزم منه تطويل الثانية فلو قرا غير هالم يطولها على
الاولى على ان قراءة المنافقين في الثانية لا تستلزم تطويلها على الاولى لجواز ان ما اتى به من دعاء الافتتاح في
الاولى يحصل بزيادة على الثانية او مساواتها لها اه ع ش عليه (قوله ويقرأ أو يتشهد الخ) اى على الاصح
وفي قوله يشغل في حالة الانتظار قائما او جالسا بالذكرو يؤخر التشهد لياتى به بعد لحوق الثانية له ليدركه
معه ويؤخر قراءة الفاتحة لتدركه الثانية معه لانه قرا مع الاولى الفاتحة فيؤخرها ليقراها مع الثانية
والخلاف كما في المجموع في الاستحباب اه من اصله مع شرح م ر (قوله وشمل ذلك) اى قوله الثانية وقوله
الجمعة اذا وقع الخوف في الحضر وفعلت في خطبة الابنية اه زى وعبارة شرح م ر وتجوز صلاة الجمعة في

وهو من زيادتي (وتم)
بقية صلاتها (وتنف في
وجهه) أى العدو (وتجىء
تلك) والامام منتظر لها
(فيصلى بها ثانيته ثم تم) هى
ثانيته وهو منتظر لها في
تشهده (وتلحقه ويسلم) هو
(بها) لتحوز فضيلة التحلل
معه كما حازت الاولى فضيلة
التحريم معه (ويقرأ) في
انتظاره قائما (ويتشهد في
انتظاره) جالسا وشمل ذلك
الجمعة وشرط صحتهما ان يكون
في كل ركعة أربعون سمعوا
الخطبة لكن لا يضر النقص

الخوف كصلاة عسفان وكذا ذات الرقاع لا كصلاة بطن نخل لكن يشترط أن يسمعوا خطبته ولو سمع أربعون فأكثر من كل فرقة كان كافيا بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلى بأخرى فإن حدث نقص في الأربعين السامعين في الركعة الأولى في الصلاة بطلت أو في الثانية فلا وهذا شامل لما إذا حصل النقص حال تحريم الثانية وهو الوجه وإن قال الجوهرى أنه محمول على عروض النقص عنها بعد إتمام جميع الأربعين والآن لم يبق لاشتراط الخطبة بأربعين من كل فرقة معنى وقوله في الثانية المراد به ثانية الفرقة الثانية وهو ظاهر مفهوم مما سبق في أول الجمعة حيث قال شرطها جماعة لا في الثانية اهـ وهل يجب على الإمام انتظار الثانية لأن الجمعة واجبة عليهم وإذا سلم فوت عليهم الواجب قال الزركشى وابن العماد الأقرب نعم لأن تفويت الواجب لا يجوز على نفسه فكذلك على غيره اهـ والأقرب عدم الوجوب عليه والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه واضح وتجهر الطائفة الأولى في الركعة الثانية لأنهم منفردون ولا تجهر الثانية في الثالثة لأنهم مقتدون وباتى ذلك في كل صلاة جمهرية ولو لم يتمكن الجمعة فصلى بهم الظهر ثم أمكنته الجمعة قال الصيدلاني لم يجب عليهم لكن يجب على من لم يصل معهم ولو أعادها أى جمعة لم أكرهه ويقدم غيره تدبيرا ليخرج من الخلاف حكاه العمراني انتهت وقوله لا كصلاة بطن نخل انظر هـ لا جاز ذلك فيها أيضا ويجعل الخوف عذرا في التعدد ولا يضر كونها نزلا للإمام لما مر من أنه يستحب إعادة الجمعة حيث جاز التعدد ومنه ما لو خطب بمكان وصلى بأهله ثم حضر إلى مكان لم يصل أهله فخطب لهم وصلى بهم حيث جاز له ذلك وإن كان من الأربعين إلا أن يقال لما استغنى عنها بصلاة ذات الرقاع امتنعت وفيه شيء لأن فيه تكليف مشقة في الجملة وقوله ولو سمع أربعون فأكثر الخ قضيته أنه لو سمع من الفرقة الثانية دون أربعين لم يكف ولا معنى له مع جواز نقصها عن الأربعين ولو عند التحريم كما ذكره بقوله وهذا شامل لما إذا حصل النقص الخ وقضية قوله فيما مر في شرح قول المصنف أن تقام بأربعين قيل قوله حرام كمالا ولا يشترط بلوغهم أى الفرقة الثانية بأربعين على الصحيح اهـ أن ما هنا مجرد تصوير اهـ ع ش عليه (قوله في الركعة الثانية) أى للإمام سواء كان نقص الفرقة الثانية قبل تحررها أو في أولها أو في ثانیتها وأما نقص الفرقة الأولى فضرر ولو في ثانیتها واللام يكن هناك جمعة صحيحة أصلا هذا هو المعتمد كما أن المعتمد أنه لا يشترط سماع الفرقة الثانية للخطبة فحاصل المعتمد أنه لا يشترط سماع الثانية للخطبة ولا كونهم أربعين قبل تحررهم ولا بعده في أولهم أو في ثانیتهم اهـ شيخنا وفي ع ش على م ر أن النقص لا يضر ولو إلى واحد اهـ أى بان يبقى من الفرقة الثانية واحد (قوله أولى بالجواز) أى لما في صلاة ذات الرقاع من التعدد الصوري وخلو صلاة عسفان عنه وأما صلاة بطن نخل فيمتنع لما فيها من التعدد الحقيقي من غير حاجة اهـ حل وعبارة زى إذ لا تقام جمعة بعد أخرى اهـ (قوله والثلاثية بفرقة ركعتين) أى وتفرقه بعد التشهد سعة لأنه موضع تشهدهم قاله في شرح المذهب اهـ شرح م ر (قوله وهو أفضل من عكسه) بل العكس مكروه على الراجح وقيل العكس أفضل لتجبر به الثانية عما فاتها من فضيلة التحريم اهـ شرح م ر ويؤخذ مما سياتى فيما لو فرقهم أربع فرق في الرباعية أن الإمام والطائفة الثانية يسجدون للسجود الانتظار في غير محله لسكراته ذلك وعدم وروده اهـ حل ومثله ع ش على م ر (قوله والرباعية بكل ركعتين ولو صلى بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثا أو عكسه صححت مع كراهته ويسجد الإمام والطائفة الثانية بسجود السهو أيضا للخالف بالانتظار في غير محله لكونه ليس في نصف الصلاة المنقول عنه ^{صلى الله عليه وسلم} قال صاحب الشامل وهذا يدل على أنه إذا فرقهم أربع فرق سجدوا للسهو أيضا للخالف ما عدا الفرقة الأولى اهـ شرح م ر (قوله يجوز بكل ركعة) أى على الظاهر لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك بان لا يكفي وقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج إلى وقوف ثلاثة أرباعهم وإنما اقتصر ^{صلى الله عليه وسلم} على انتظارين لعدم الحاجة إلى الزيادة ولعلهم احتجج اليها لفعل ومقابل الظاهر تبطل صلاة الإمام لزيادته على الانتظارين في صلاة النبي ^{صلى الله عليه وسلم} في ذات الرقاع كما سبق وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة إن علموا بطلان صلاة الإمام اهـ

في الركعة الثانية وصلاتها
كصلاة عسفان أو بالجواز
(و) يصلى (الثلاثية بفرقة
ركعتين وبالثانية ركعة وهو
أفضل من عكسه) لسلامته
من التطويل في عكسه بزيادة
تشهد في أولى الثانية
(وينتظر) فراغ الفرقة
الأولى ويجيء الثانية (في)
جلوس (تشهده أو قيام
لثالثة وهو) أى انتظاره
في القيام (أفضل) من
انتظاره في الجلوس لأن
القيام محل التطويل (و)
يصلى (الرباعية بكل) من
فرقتين (ركعتين) ويتشهد
بكل منهما وينتظر الثانية
في جلوس التشهد أو قيام
الثالثة وهو أفضل كما مر
(يجوز) أن يصلى ولو بلا
حاجة (بكل) من أربع فرق
(ركعة) وتفرق كل فرقة
من الثلاث الأول وتم
لنفسها وهو منتظر فراغها
ومجيء الأخرى وينتظر
الرباعية في تشهده ليسلم بها
ويقاس بذلك الثلاثية
ويمكن شمول المتن لها

شرح مـ (قوله ولو بلا حاجة) الغاية للرد على القول بان هذه الكيفية لا تفعل الا عند الحاجة بان لا يقاوم العدو الا ثلاثة ارباعنا اه شيخنا قال زى نعم الحاجة شرط للتدب فاذا كنا اربع صفوف ولم يكف العدو الا ثلاثة ارباعنا سن له ان يصلى بكل فرقة ركعة كما في المجموع اه وعبارة شرح مـ وشرط الامام ان يفرقهم اربع فرق في الرباعية الحاجة الى ذلك والافه كفعله في حالة الاختيار واقره في الروضة واصلا وجزم به المحرر والحاوي والانوار والمعتمد كما صححه في المجموع عدم اشتراطها اي وقال في الخادم التحقيق عندي جوازه عند الحاجة بلا خلاف وانما القولان عند عدمها انتهت (قوله وتفرق كل فرقة الخ) فاذا صلى بالاولى ركعة فارقت وصلى لنفسها ثلاثا وسلمت والامام قائم ينتظر فراغها وذهابها ويجيء الثانية فاذا صلى بالثانية الركعة الثانية فارقت وفعلت ما تقدم وانتظرت الثالثة اما في التشهد الاول او قائما واذا صلى بالثالثة الركعة الثالثة فارقت وفعلت ما تقدم وانتظرت الرابعة فيصل بها الركعة الرابعة وانتظرها في التشهد ويسلم لها اه حل (قوله وهذه افضل من الاولين) ولعل الحكمة في تأخيرها عنهما في الذكر مع كونها افضل منهما ان تينك قد توجد صورتهما في الامن بالاعادة في صلاة بطن نخل ويتخلف المامومين لنحو زحمة في عسفان اه ع ش على مـ (قوله بكيفياتها) اي صورها من كونها ثنائية او ثلاثية او رباعية وقوله في الجملة للاحتراز عن صلاة الرباعية باربع ففيها قول بالبطان وقوله دونهما اي لان في بطن نخل اقتداء المفترض بالمتنفل وفيه خلاف وفي عسفان التخلف بركنين فاكثر وهو مبطل في الامن بلا عذر اه شيخنا (قوله افضل من الاولين) يبق النظر في الفضيلة بين صلاة عسفان وبطن نخل والذي ينبغي تفضيل بطن نخل على صلاة عسفان كذا ان خط شيخنا البرهان العلقمي بها مش شرح الروض اه شوبري قوله للاجماع على صحتها في الجملة انما قال ذلك لان من جملة ذلك ما لو فرقههم اربع فرق وفيها قول بالبطان اه زى وهذا يقتضى ان المراد الاجماع المذهبي ويرد عليه ان صلاة بطن نخل اجمع اهل المذاهب على صحتها ولا يصح ان يراد اجماع المذاهب ايضا لان باحنيقة لا يرى نية المفارقة في الصلاة اصلا وصلاة ذات الرقاع يلزمها نية المفارقة قطعا اه من خط شيخنا الاشبولي وكتب الشهاب عميرة ما نصه قد بين مراده منه اي من قوله للاجماع الخ بقوله الآتي وفارقت صلاة عسفان الخ واعلم ان الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم ار له غير ما عمل به بما قاله فيه بحث وذلك لان صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى واثبات الفرقة الثانية ركعة لنفسها مع دوام القدوة والامر الاول في حال القدوة منعه ابو حنيفة مطلقا وكذا الامام احمد ان كان بغير عذر وهو احد القولين عندنا واما الثانية فمنوعة حالة الامن اتفاقا والاعتذار بجوار الثاني في الامن عند المفارقة خروج عن صورة المسئلة فليتأمل وايضا فن البين ان الكيفيتين لو كانتا في الامن كانت صلاة الامام على كيفية عسفان صحيحة اتفاقا وعلى كيفية صلاة ذات الرقاع باطلة في قول عندنا طول الانتظار من غير عذر ولكن عذر الشارح رحمه الله تعالى ان صلاة الفرقة الاولى صحيحة في الامن على كيفية صلاة ذات الرقاع بخلاف صلاة عسفان فان صلاة الفرقتين فيها باطلة عندنا لان الله تعالى اعلم وبالجملة الذي يظهر ان الاصحاب لم يتكلموا في تفضيل ذات الرقاع على عسفان لان الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانها تشرعان في حالة واحدة فاحتاجوا رضي الله عنهم ان يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر والله تعالى اعلم اه بحروقه اه رشيدى (قوله ايضا على صحتها) في الجملة اراد بذلك صحتها في بعض الاحوال وذلك للفرقة الاولى مطلقا وللثانية ان نوت المفارقة بخلافها فان في بطن نخل اقتداء المفترض بالمتنفل وفي جوازه خلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الامام لثلاثة اركان ثم التأخير للثاني بها وذلك مبطل في الامن فليتأمل اه شوبري (قوله فالكثرة شرط لسنيتهما) فلا يقال المراد بها هنا الزيادة على المقاومة والمقاومة شرط لصحتها فيدون المقاومة لا تصح لان هذه لا تجوز في الامن وهذا يفيد ان اشتراط المقاومة في صلاة عسفان شرط للصحة لانها لا تجوز الا في الامن فعلم ان المقاومة فيما لا تجوز في الامن شرط للصحة وللجواز وفيما

(وهذه) اي صلاة ذات الرقاع بكيفياتها (افضل من الاولين) اي صلاتي عسفان وبطن نخل للاجماع على صحتها في الجملة دونهما وتسن عند كثير تناقلا لكثرة شرط لسنيتهما

إلا لصحتها فلا قلنا في كلام العراقي (٧٤) في تحريره وفارقت صلاة عسفان بجوازها في الأمن لغير الفرقة الثانية ولها أن نوت المفارقة

بخلاف تلك وذكرا فضليتها
عليها من زيادتي وذات
الرقاع وبطن نخل موضعان
من نجد وسميت ذات الرقاع
لنقطع جلود أقدامهم فيها
فكانوا يلقون عليها الخرق
وقيل لأنهم رقعوا فيها
راياتهم وقيل غير ذلك
(وسموا كل فرقة) من
فرقتين في الثانية في ذات
الرقاع (محمول) لاقتدائها
بالإمام حسا أو حكا (لا)
سواء الفرقة (الأولى في ثانيتهما)
لمفارقتها أولها (وسموا)
أي الإمام (في) الركعة
(الأولى يلحق الكل)
فيسجدون وإن لم يسجد
الإمام (و) سموا (في
الثانية لا يلحق الأولى)
لمفارقتها له قبله ويلحق
الآخرين فيسجدون معه
ويقاس بذلك السهو في
الثلاثية والرابعة مع أن
ذلك كله علم من باب سجود
السهو (وسن) للصلاة صلاة
الخوف (في هذه الأنواع)
الثلاثة (حمل سلاح) بقيود
زدتها بقول (لا يمنع صحة)
للصلاة (ولا يؤذى) غيره
(ولا يظلم بتركه) أي
تركه (خطر) احتياطا
والمراد به ما يقتل كرمح
وسيف وسكين وقوس
ونشاب لا ما يدفع كترس
ودرع وخرج بما زدته ما
يمنع من بحس وغيره فيمنع
جمله وما يؤذى كرمح وسط

يجوز في الأمن كصلاة بطن نخل للسنية وكذا ما يجوز في الأمن في الجملة كصلاة ذات الرقاع شرط للسنية
أيضا أحل وعبارة عرش قوله وصلاة ذات الرقاع ينبغي أن يشترط لجوازها الكثرة كما في صلاة عسفان
بل أولى لأن العدو هنا في غير جهة القبلة أو بحائل بخلافه ثم وعليه ينبغي أن يراد بالجواز المشروط بذلك
الحل وكذا الصحة حيث تمتنع في الأمن كما في الطائفة الثانية إذا قامت لركعتها الثانية بلانية مفارقة وأما
حيث جازت في الأمن فلا معنى لاشتراط ذلك في صحتها اه سم انتمت (قوله لا لصحتها) أي كافي بطن
نخل بخلاف عسفان فإنها شرط لصحتها وفيه أن المعنى الذي اعتبرت الكثرة لاجله وهو خوف هجوم
العدو والتغريب بالمسلمين واحدا في المواضع الثلاثة فكيف جعلت شرط للجواز تارة والاستحباب
أخرى اه حل (قوله كلام العراقي) هو أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي
الحافظ الكبير صاحب التصانيف المشهورة ولد في جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبع مائة وتوفي
في شعبان سنة ست وثمان مائة اه برماوى وعبارة المناوى في شرح الفية السيرة للعراقي هو الشيخ الإمام
زين الدين عبد الرحيم بن حسن بدر الدين بن أبي بكر بن إبراهيم الكردي الرازي اه (قوله في تحريره)
أي تحرير الفتاوى على التنبيه والمنهاج والحاوى اه برماوى (قوله وفارقت أي صلاة ذات الرقاع حيث
كانت الكثرة فيها شرط للسنية وقوله صلاة عسفان أي حيث كانت الكثرة فيها شرط للصحة هكذا
فهم شيخنا زى ولا بعد فيه اه شوبرى (قوله وذكر أفضليتها عليها) أي على عسفان من زيادتي أي على
الأصل بل على سائر الأصحاب كما تقدم عن الشهاب البرلسي أن الأصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع
على عسفان اه حل (قوله موضعان من نجد) أي بارض غطفان بفتح أوله المعجم وثانيه المهمل اه برماوى
(قوله فكانوا يلقون عليها الخرق) قال عميرة قال ابن الرفعة هو اصح ما قيل لثبوتها في الصحيح ورواية
أبي موسى الأشعري رضي الله عنه اه أبي قاسم على المنهج وفي صحة ذلك من أبي موسى نظر لأن أبا موسى
قدم على النبي ﷺ وهو يخبر من أصحاب السفينة فكيف حضر هذه الغزوة وهي قبل خيبر بثلاث سنين
اه دميري اه عرش م (قوله فكانوا يلقون عليها الخرق) في المختار لف الشيء من باب رد واللفافة
ما يلف على الرجل وغيره والجمع للفاثق اه لسن التعليل الذي ذكره الشارح لم يظهر منه التسمية بذات
الرقاع الذي هو المدعى لسنه اتكل على ما هو معلوم من خارج أن الخرق والرقاع بمعنى واحد في المختار
الرقعة بالضم واحدة الرقاع التي تكتب والرقعة أيضا الخرقه تقول منه رقع الثوب بالرقاع
وبابه قطع وترقع الثوب أن ترقع في مواضع واسترقع الثوب حان له أن يرقع ورقعة الثوب
صله وجوه اه (قوله وقيل لأنهم رقعوا فيها راياتهم) وقيل لترقع صلاتهم وقيل سميت ذات الرقاع باسم
جبل هناك فيه بياض وحمرة رسوا يقال له الرقاع وقيل باسم شجرة اه شرح م (قوله لاقتدائها بالإمام
حسا) وذلك في أولى الأولى وأولى الثانية أو حكا وذلك في ثانية الثانية لأن صاحب حكم القدوة عليهم لأنهم
يشهدون معه من غير نية جديدة اه حل (قوله لمفارقتها أولها) أي أول ثانيتهما كذا ضبب عليه اه شوبرى
(قوله ويلحق الآخرين) الأولى الأخرى لمقابلتها لقوله الأولى لكن عذره متابعتها المحلى وصنيعه غير
هذا لأنه عزب بالأولين فقال له بالآخرين اه شوبرى وهذا يقتضى أن يضبط الآخرين بكسر الخاء (قوله
احتياطا) بل يكره تركه من غير عذره اه شرح م (قوله والمراد به ما يقتل) أي بنفسه أو بواسطة بدليل
تمثيله بالقوس لأنه لا يقتل بنفسه اه شيخنا ح ف (قوله لا ما يدفع) بل يكره حمل ما يدفع لكونه ثقيل
يشغل عن الصلاة كالجعبة كما نقله في المجموع عن الشيخ أبي حامد والبندنجي اه شرح
م (قوله وغيره) كبيضنة كذا قيل وهو صريح عبارة حج وفيه نظر لأنه بين
المراد منه بقوله والمراد ما يقتل والبيضنة غير قاتلة فهي خارجة بالمراد تأمل اه شوبرى
ولعل البيضنة مانعة للصحيحة من حيث كونها تستر الجبهة (قوله فيجب حمله) عبارة حج ولو خاف ضررا

الصف فيكره حمله بل قال الاستوى وغيره أن غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر
فيجب حمله وكحمله وضعه بين يديه إن سهل مديده إليه كسهولة مدها إليه محولا بل يتعين أن منع حمله الصحة (و) الرفع الرابع
يبيح

يلبس التيمم بترك حمله وجب على الاوجه ولو نجس ما نعال السجود أيضا والذي يتجه انه ياتي في القضاء هنا ما ياتي في حمل السلاح النجس في حال القتال وان فرض ان هذا اندرو لو اتنى خوف الضرر وتأذى غيره بحمله كره أى ان خوف الضرر بان احتمال عادة والاحرم وبه يجمع بين اطلاق كراهته واطلاق حرمة انتهت وعبارة زى قوله فيجب حمله أى وان كان نجسا أو بيضا تمنع مباشرة الجبهة بمسجده حيث انحصرت الوقاية في حمله لان تركه حينئذ استسلام للعدو وكذا لو آذى غيره فيجب حمله حفظا لنفسه ولا نظر لضرر غيره وأخذ من مسئلة الاضطرار حيث قدم نفسه ولم يجب عليه دفعه لمضطر آخر تقدما لنفسه على غيره ما ويجب القضاء قياسا على ما سياتى فيما لو تنجس سلاحه واحتاج الى حمله فانه يحمله ويجب القضاء خلافا لما فى المنهاج وما بحثه بعضهم من عدم وجوب القضاء في مسئلتنا لعله بناء على ما فى المنهاج من عدم القضاء في مسئلة السلاح اذا تنجس واحتاج الى حمله انتهت وقوله أو بيضا تمنع مباشرة الجبهة وهل اذا صلى كذلك يجب الاعادة أم لا فيه نظر وقياس ما مر فى صفة الصلاة من انه لو شق عليه نزع العصا لجراحة تحتها صلى على حاله ولا اعادة ما لم يكن تحتها نجاسة غير معفو عنها أنه لا اعادة هنا لكن فى كلام زى كان حجر ما يقتضى الاعادة وعليه فيمكن أن يفرق بان العذر ثم موجود وهو الجراحة ولا كذلك هنا فان اصابة السهم مثلا ليست محقة وأيضا فانه نادرا ع ش على مر (قوله صلاة شدة خوف) (تنبيه) اذا صليت هذه الصلاة هل تسن اعادتها فى جماعة كغيرها أو لا لانها على خلاف القياس بحرر ذلك اه شوبرى وفى ع ش مانصه وظاهر اطلاقهم هنا سن اعادتها عن الهيئة التى فعلها أو لا وانظر هل هو كذلك أو لا فيه نظر والا قرب الثانى لانها صلاة ضرورة فلا يجوزها ثانيا لمجرد حصول سنة الاعادة نعم ينبغى ان محل التردد حيث فعلها مع الافعال الكثيرة اما لو خلت عن ذلك فلا يعد سن الاعادة خروجا من خلاف من أبطلها بالعمل الكثير اه (قوله سواء التحم قتال الخ) قيل معناه أنه يصل سلاح أحد الفريقين للآخر والظاهر ان المراد بالسلاح نحو السيف اه حل وعبارة شرح مر وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحم الثوب بالسدى انتهت وقوله بالسدى بفتح السين والقصر كافى المصباح واللحمة بفتح اللام وضمها لغة وهذا عكس اللحمة بمعنى القرابة واما اللحم من الحيوان فجمعه لحوم ولحان بضم اللام ولحام بالكسر اه مصباح بالمعنى (قوله بان لم يامنوا هجوم العدو) وهذا تفسير لقوله أو لم يلتحم وقوله ولو اعنته أى وصلوا صلاة ذات الرقاع أو بظن نخل وقوله أو انقسموا أى وصلوا صلاة عسفان اه شيخنا (قوله راكبا) أى ولو فى الاثناء ان احتاج اليه ولو آمن راكب نزل فوراً وجواب وبنى ان لم يستدبر القبلة اه زى ولا يجب على كل من الماشى والراكب الاستقبال حتى فى التحريم والركوع والسجود ولا وضع جبهته على الارض لما فى تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره فى الماشى المتنفل فى السفر كما مر اه شرح مر (قوله ولو موثا بركوع وسجود) أى ويكون السجود أخفض من الركوع وظاهره الاكتفاء باقل ايماء وان قدر على أزيد منه وبوجه بان فى تكليفه زيادة على ذلك مشقة وربما يفوت الاشتغال بها تدبير أمر الحرب فيكتفى فيه ما يصدق عليه ايماء اه ع ش على مر ويؤخذ من عذره فى الايماء عذره فى سجوده على البيضة اذا خاف ان يصيب رأسه سهم لو نزعها وهو كذلك اه ابن أبى شريف على الارشاد اه شوبرى (قوله لا للجراح دابة) قياس ما تقدم فى نقل السفر ان مثله الخطأ والنسيان اه ع ش (قوله طال زمنه) أى عرفا فان لم يطل لم تبطل ويسجد للسهو على المعتمد اه برماوى (قوله فى تفسير الآية) أى فى سباق تفسير الآية والافتسير رجالا لا اوركبا ناذلك بعيد من اللفظ اه حل وفى ع ش على مر مانصه قوله فى تفسير الآية أى فى مقام تفسير الآية وليس المراد انه جعله معنى الآية اه (قوله رواه ابن عمر البخ) أى روى هذا القول الذى قاله فهو مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كالمصلين حول الكعبة) التشبيه فى الجملة لا من كل وجه إذ يجوز هنا ان يتقدموا على الامام فى جهة كذا يجوز

صلاة (شدة خوف وهى ان يصلى كل) منهم (فيها) أى فى شدة الخوف سواء التحم قتال ولم يتمكنوا من تركه أم لم يلتحم بان لم يامنوا هجوم العدو ولو اعنته أو انقسموا (كيف أمكن) راكبا وماشيا ولو موثا بركوع وسجود يحجز عنهما ولا يؤخر الصلاة عن وقتها قال تعالى فان خفتهم فرجالا أو ركبانا (وعذر فى ترك) توجه (قبلة) بقيد زدته بقولى (العدو) أى لاجله لالحاح دابة طال زمنه قال ابن عمر فى تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال الشافعى رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ول بعضهم الاقتداء ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة وصلاة الجماعة فى ذلك

أن يتأخر واعنه بأكثر من ثلثا ذراع للضرورة وإن يتخلف واعنه بثلاثة أركان فأكثرا حل ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الامام اه ع ش على مر (قوله افضل من الانفراد) أي إلا أن كان الحزم في الانفراد فهو افضل اه حل (قوله كطعنات وضربات متواليه) لو احتاج لخمس ضربات متواليه مثلا فقصد ان يأتي بست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لأنها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها شروع في المبطل أو لا تبطل لأن الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم يبطل بها لجزاها ولا بالاثنيان بالسادسة لأنها وحدها لا تبطل فيه نظروا المتجه إلى الآن الاول وقد يؤيده انه لو صح توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة افعال متواليه لان الفعلين المتواليين غير مبطلين فلا يضر قصدهما مع غيرهما فليتامل اه سم على حج وقد يقال بل المتجه الثاني ويفرق بينهما وبين ما قاس عليه بان كلام من الخطوات فيه منهي عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والخمس في المقيس مطابقة فلم يتعلق النهي الا بالسادس فما قبله لا دخل له في الابطال اصلا اذ المبطل هو المنهي عنه ونقل بالدرس عن الشوبري ما يوافق فليتامل اه ع ش على مر (قوله قياسا على ما في الآية) أي من المشي والركوب اه ع ش (قوله لا في صياح) أي ولو لجزر الخيل ومثل الصياح النطق بلا صياح كافي الام اه شرح م روع ش عليه (قوله ايضا لا في صياح) أي مشتمل على حرف مفهم او حرفين لما تقدم ان الصوت الخالي عن الحروف لا يبطل اه حل (قوله لعدم الحاجة اليه) أي شأنه ذلك اه حلي وفرض الاحتياج لنحو تنبيهه من خشى وقوع مهلكة به او لجزر الخيل او ليعرف انه فلان المشهور بالشجاعة نادر اه حج وقضيته وجوب ذلك وبطلان الصلاة وهو ما قرره شيخنا زى وهو مشكل بصحة الصلاة مع وجوب الاعادة فيما بعده إلا أن يفرق تأمل اه شوبري (قوله وقضى) معتمد اه ع ش (قوله ورجح الاصل عدم القضاء) ضعيف اه ع ش (قوله او جعله في قرابه تحت ركابه) أي ما لم يكن زمامها بيده ولا ابطلت وينبغي ان محل البطلان حيث لم يحتج الى مسكه وإلا فيعذر وتجب الاعادة وقد يقال بعدم وجوب الاعادة ويفرق بان الزمام الزم من السلاح اه حل (قوله في قرابه) أي السلاح وقوله تحت ركابه أي الذي تحت ركابه والظاهر ان المراد بالركاب الذي يجعل رجليه فيه وقوله تحت ليس بقيد بل المدار على أن لا يصير حاملا له ولا متصلا به اه شيخنا (قوله هذه اللحظة) فلا بد ان يقل زمن الجعل بان كان قريبا من زمن الالتقاء اه حج اه ع ش على مر (قوله لان في القائه تعريضا لاضاعة المال) أي لان الخوف مظنة لذلك وبهذا فارق نظيره في الامن كما لو وقع على ثوب المصلى نجاسة ولم ينحها حالا اه حل (قوله وله تلك في كل مباح قتال الخ) أي ولا اعادة عليه وكما تجوز صلاة شدة الخوف تجوز ايضا صلاة الخوف بطريق الاولى كما صرح به الجرجاني فيصلى بطلائفة ويستعمل طائفة في رد السبيل واطفاء النار وهذا كله عند خوف خروج الوقت وعلم من ذلك ان صلاة شدة الخوف لا تفعل الا عند ضيق الوقت وهو كذلك مادام يرجو الامن والا فله فعلها ولو من اول الوقت فيما يظهر كما مر نظيره في صلاة فائدة الطهورين ويصلى في هذا النوع ايضا العيد والكسوف بقسميهما والرواتب والتراويح لا الاستسقاء فانه لا يفوت ولا الفاتية بعذر كذلك إلا إذا خيف فوتها بالموت بخلاف ما إذا فاتته بغير عذر فيما يظهر كما مر نظيره في صلاة فاقد الطهورين ويصلى في هذا النوع ايضا ولا يصليها طالب عذر وخاف فوته لو صلى متمكنا لان الرخصة إنما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تتجاوز محله وهذا محصل نعم ان خشى كرهه او كيناه او انقطاعه عن رفقته كما صرح به الجرجاني فله ان يصليها لانه خائف ولو خطف نعله مثلا في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف اذا خاف ضياعه كما افق به الوالد رحمه الله تعالى تبعه لابن العباد ولا يضر وطؤه النجاسة كحامل سلاحه الماطع بالدم للحاجة ويلزم فعلها ثانيا على المعتمد والمسئلة مأخوذة من قولهم انه يجوز صلاة شدة الخوف للخوف على ماله ومن كلام الجرجاني المار في خوفه من انقطاعه عن رفقته ومن تعليلهم عدم جوازها لمن خاف فوت العدو بان لم يخف فوت ما هو حاصل وقول

افضل من الانفراد كحالة الامن (و) عذر في (عمل كثير) كطعنات وضربات متواليه (لحاجة اليه قياسا على ما في الآية (لا) في (صباح) لعدم الحاجة اليه (وله امساك سلاح تنجس) بما لا يعني عنه (لحاجة) اليه (وقضى) لندرة عذره وهذا ما في الشرحين والروضة والمجموع عن اصحاب وقال في المهمات وهو مانع عليه الشافعي فالفتوى عليه ورجح الاصل عدم القضاء فان لم يحتج اليه القاء او جعله في قرابه تحت ركابه الى أن يفرغ لثلاث تبطل صلاته ويغتفر حله في الثانية هذه اللحظة لان في القائه تعريضا لاضاعة المال وتعبيري بتنجس والحاجة أولى من تعبيرة بدى وعجز (وله) حاضر اكان او مسافرا (تلك) أي صلاة شدة الخوف (في كل مباح قتال وهرب)

الدميري ولو شردت فرسه فتبعها إلى صوب القبلة شيئا كثيرا أو إلى غير ما بطلت مطلقا أي كثيرا أم قليلا
محمول على ما إذا لم يخف ضياعها بل بعدها عنه فيكلف المشي أما عند خوف ضياعها فلا بطلان مطلقا كما أفاده
الشيخ وقال أنه مأخوذ من كلامهم اه شرح مر وقوله ويصلي في هذا النوع أيضا العيد الخ ومثله بقية
الأنواع الثلاثة بالاولى اه حج لكن قد منعه التردد في الاستسقاء بالنسبة لبقية الأنواع وما ذكر في
الرواتب ظاهر حيث فعلت جماعة على خلاف المطلوب فيها وأما إذا فعلت فرادى فقد يتوقف في بجزء بقية
الأنواع فيها لأن تلك إنما تفعل إذا صليت جماعة والجماعة فيها غير مطلوبة وأما صلاة شدة الخوف فلا مانع
منها خشية فواتها حيث ضاق الوقت وقوله ويلزمه فعلها ثانيا أي في حال تلطخه بالبخس فقط اه مؤلف
ويحتمل الاعادة مطلقا لأن هذا نادر وهو الأقرب وإذا ذكر كما أفليس له العود إلى محله الاول ولو كان أما
فيما يظهر أخذ من إطلاقهم ويوجهه بأن العمل الكثير إنما اغتفر في سعيه لتخليص متاعه لأنه ملحق بشدة
الحرب والحاجة هنا قد انقضت باستيلائه على متاعه فلا وجه للعود اه ع ش عليه وعبرة ع ش (قوله في
كل مباح قتال) اعتمد العلامة ابن حجر أنه يصلي الصلاة اول الوقت مطلقا أي سواء رجا الأمن أو لا
ومشي مر على أنها لا تفعل صلاة شدة الخوف إلا عند ضيق الوقت قال سم والقياس أن بقية الأنواع
كذلك خلافا للبرلسي قال مر وحمل كونها لا تفعل إلا عند ضيق الوقت أي مادام يرجو الأمن وإلا
فله فعلم اول الوقت اه انتهت وعليه فلو حصل الأمن في بقية الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن
البين خطؤه اه ع ش على مر وفي قل على الجلال قوله وله تلك أي أن كان في الصلاة مطلقا ولا يلزمه
قطعها ولو في اول الوقت وكذا أن كان قبل الشروع ولم يرج الأمن في بقية الوقت وإلا فعند ضيقه اه
(قوله مباح قتال وهر ب) من إضافة الصفة لموصوف (قوله كقتال عادل لباغ) أي بلا تأويل وكذا
بتأويل بخلاف العكس فليس للباغي غير المتناول ذلك أما المتناول فله هذه الصلاة اه حل (قوله وذى مال
لقاصدا أخذه ظلما) وكذا لو أخذ كان خطف نعله مثلا أو ندب غيره مثلا وهو في الصلاة حيث خاف ضياع
ذلك ولا يضرو طؤه النجاسة لكن يجب عليه القضاء إن وطئها لا قصد أو كانت غير معفو عنها وفي الناشري
إذا دخل أرضا مخصوبة وهي كبيرة وخشى فوات الوقت قبل الخروج منها فإنه يحرم بها ويومىء
بالركوع والسجود خارجا منها قال الأذرى وينبغي وجوب الاعادة لتقصيره اه حل (قوله وهو
عاجز عن بينة الاعسار) أي أو كان قادرا عليها لكن كان الحاكم لا يسمعها إلا بعد حبسه كحنتي فهي
كالعدم قاله الأذرى اه ع ش (قوله لا خوف فوت حج) ومثل الحج العمرة بان نذر أن يعتصر في
وقت معين اه شرح مر (قوله أن صلى العشاء ساكتا) مثال لا قيد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف إلا
بترك صلوات أيام وجب الترك اه زى وينبغي أنه لا يجب قضاؤها فور العذر في فواتها اه ع ش على
مر (قوله كفوت نفس) أي فانه من خوف فوت الحاصل فيصلي فيه هذه الصلاة كأنقاذ غريق فهو
يحصل ما هو موجود وحاصل ومثله ذلك ما لو خطف نعله أو ندب غيره اه حل (قوله وهل له) أي
المحرم بالحج وأما إذا كان قبل الإحرام فتعين الصلاة ويمتنع عليه الإحرام بالحج ومنه يؤخذ أنه لو
علم قبل إحرامه أنه لو أحرم فاته بعض الصلاة امتنع عليه اه حل (قوله وعليه فتأخيرها واجب) هذا
هو المعتمد والحق بعضهم بالمحرم المشتغل بأنقاذ غريق أو دفع صائل عن نفس أو مال أو بصلاة على ميت
خيف انفجاره اه شرح مر وقوله أو مال أي لغيره بقرينة ما مر في قوله وذى مال لقاصدا أخذه ظلما
حيث جوز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير هنا وقوله أو بصلاة على ميت خيف انفجاره أي
فيتركها راسا ويبقى ماله تعارض عليه انقاذ الأسير أو الغريق أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج
أو لا فيه نظر والأقرب الثاني ويوجهه بأن الحج يمكن تداركه ولو بمسقة بخلاف غيره اه ع ش عليه (قوله
فتأخيرها واجب) ظاهره وإن تعمد ترك الذهاب لعرفة إلى انقضاء الوقت قاله الشيخ اه شوبري (قوله
أي صلاة شدة الخوف) وصلاة شدة الخوف هنا مثال والضابط أن يصلوا بكيفية لا تجوز في الأمن ثم تبين

كقتال عادل لباغ وذى
مال لقاصدا أخذه ظلما
وهرب من حريق وسيل
وسبع لا معدل عنه وغريم
له عند أعساره وخوف
حبسه بأن لم يصدقه غريمه
وهو الدائن في أعساره وهو
عاجز عن بينة الاعسار
(لا) في (خوف فوت حج)
فليس لمحرم خاف فوته
بفوت وقوفه بعرفة أن يصلي
العشاء ما كذا أن يصليها
سائرا لأنه لم يخف فوت
حاصل كفوت نفس وهل
له أن يصليها ما كذا ويفوت
الحج لعظم حرمة الصلاة
أو يؤخرها ويحصل
الوقوف لصعوبة قضاء
الحج وسهولة قضاء الصلاة
وجهان رجح الرافعي
منهما الاول والنوى
الثاني بل صوبه وعليه
فتأخيرها واجب كما في
الكفاية (ولو صلوا) أي
صلاة شدة الخوف (لما)
أي لشيء كسواد (ظنوه
عدوا) لهم (أو أكثر) من
ضعفهم (فبان خلافة)

خلاف ظنهم فشمّل ذلك صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر وصلاة عسفان والفرقة الثانية من صلاة ذات الرقاع على رواية سهل بن أبي حشمة اهـ شرح مـر (قوله اي خلاف ظنهم) اي اوبان كما ظنوا ولكن بان دونه حائل كخندق او نار او ماء او ان يقر بهم حصنا يمكنهم التحصن به منه اي من غير ان يحاصروهم فيه كما هو ظاهر أو شكوا في شيء من ذلك وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون ذلك في دارنا أو دار الحرب اهـ شرح مـر (قوله او ضعفهم) هذا يفيد ان صلاة شدة الخوف بقسميها لا تجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفنا وكذا صلاة عسفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازهما في الامن فليحرر مع ما تقدم في صلاة عسفان انه لا بد أن يقاوم كل صف فيها العدو لانه صريح في انه يكتفي فيها بالمقاومة ولا يشترط الزيادة على ذلك وما تقدم في صلاة ذات الرقاع ان الكثرة بمعنى المقاومة شرط لسنيتها لا لصحتها اهـ حل (قوله اعم من قوله لسواد) ووجه العموم ان كلام الاصل لا يشمل ما لو ظنوا كثرة العدو فبان خلافه اهـ ع ش ولما ختم الشافعي رضي الله عنه هذا الباب ببيان ما يحل لبسه للحارب وغيره وما لا يحل اقتدى به المصنف كالا كثيرين فقال

أي خلاف ظنهم كابل أو شجر أو ضعفهم (قضا) إذا لا عبرة بالظن البين خطؤه وقولي لما أعم من قوله لسواد وقولي أو أكثر من زيادتي (فصل في اللباس) (حرم على رجل وخشي استعمال حرير)

(فصل في اللباس) اهـ شرح مـر وتعبيره بالفصل يشعر بان دراجه تحت الباب الذي قبله ووجهه انه لما كان يجوز لبس الحرير في حال القتال إذا لم يجد ما يغني عنه كان بينهما مناسبة بهذا الاعتبار تأمل اهـ شيخنا وفي حج ما نصه وذكره هنا الا كثرون الاقتداء بالشافعي رضي الله عنه وكان وجه مناسبتها ان المقاتلين كثير اما يحتاجون للباس الحرير والنجس للبرد والقتال وذكره جمع في العيد وهو مناسب أيضا اهـ (قوله في اللباس) المراد به الملابس والمخالط اعم من ان يكون بفرش او غيره اي وما يذكر معه من قوله وحل استصباح بدن نجس اهـ شيخنا (قوله حرم على رجل وخشي الخ) وهذه الحرمة من السكبان اثر اهـ ع ش على مـر ووجه الامام تحريمه بان فيه مع معنى الخيلاء انه ثوب رفاهية وزينة وأبداء زى يليق النساء دون شهامة الرجال ولا ينافيه ما في الام من كراهة لبس اللؤلؤ للرجل وعالله بانه من زى النساء لان الامام لم يجعل زيه وحده مقتضيا للتحريم بل مع ما انضم اليه ما ذكر على أن الذي صوبه في الروضة والمجموع حرمة التشبيه بهن كعكسه وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبيه بهن فيه بانه ما كان مخصوصا بهن في جنسه وهيئته او غالباً في زيه وكذا يقال في عكسه اهـ ش مـر وقوله وكذا يقال في عكسه ومنه ما يقع لنساء العرب من لبس البشوت وتحمل السكين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلو اختصت النساء أو غلب فيهن زى مخصوص في اقليم وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الزى كما قيل ان نساء قرى الشام يتزين بزى الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويفعلن ذلك فهل يثبت في كل اقليم ما جرت عادة اهله به او ينظر لاكثر البلاد فيه نظر والا قرب الاول ثم رأيت في حج نقلا عن الاسنوي ما يصرح به وعبارته وما أفاده اي الاسنوي من ان العبرة في لباس وزى كل من النوعين حتى يحرم التشبيه بهن فيه بعرف كل ناحية حسن اهـ عليه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الان من لبس قطعة شاش على رؤسهن حراما لانه ليس بتلك الهيئة المختصة بالرجال ولا غالباً فيهم فليتشبه له فانه دقيق واما ما يقع من لباسهن ليلة جلائهن عمامة رجل فينبغي فيه الحرمة لان هذا الزى مخصوص بالرجال اهـ ع ش عليه (قوله ايضا حرم على رجل) اي ولو ذميا لانه مخاطب بفروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لانه لم يلزم حكمه نافية فكالم يمنع من شرب الخمر كذلك لا يمنع من لبس الحرير واعتمد مـر جواز جعل خيط المنسوخة من حرير وكذا شرابها تبعاً لخيطها وقال ينبغي جواز نحو خيط المفتاح حرير الحاجة مع كونه امسك واغوى من الغزل اهـ سم على المنهج وقوله وكذا شرابها اي التي هي متصلة بطرف خيطها اما ما جرت به العادة مما يفصل به بين حب السبيحة فلا وجه لجوازه لا تنفاه الحاجة اليه ثم رأيت في حج ما يصرح بذلك وقوله ينبغي جواز خيط نحو خيط المفتاح الخ وينبغي ان مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز ان لاحظ الزينة اهـ ع ش على مـر (قوله استعمال حرير) اي بغير حائل اما به فلا يحرم لكنه يكره والحائل ان كان على الفرش كفي في دفع الحرمة ولو بدون خياطة عليه وان كان

على الغطاء فلا يكفي في دفع الحرمة إلا أن خيطه عليه كحاف حرير فانه لا يجوز التغطى به إلا أن غطاءه بغطاء
وغطاه عليه ويفرق بينه وبين الفرش بأن الحائل فيه أي الفرش يمنع الاستعمال عرفا بخلاف هذا اه من
شرح حر وخرج باستعماله اتخاذه فلا يحرم على المعتمد خلافا للشرح في بعض كتبه وجرى عليه حج اه
شوبري وعليه قلعل الفرق بينه وبين الأناة مع أن الاتحاد هنا يجر للاستعمال ضيق النقيدين في اتخاذ الأناة
دون الحرير فليتامل اه طف وفصل الزيادة في الاتحاد فقال إن كان اتخاذه لقصد استعماله حرم وإن
كان بقصد اجارته او اعادته لمن يحل له استعماله فلا يحرم اه ويمكن ان يجمع به بين القولين اه شيخنا
(فرع) مثل الحرير في حرمة الاستعمال المصنوع بالزعفران إذا كثرا ما المعصفر فمكره وخروجهم من
خلاف من منعه ويفتق تقييد الكراهة بما لو كثرا المعصفر بحيث يعد معصفر في العرف وهل يكره المصبوغ
بالزعفران حيث قل أولا فيه نظر والا قرب الاول ومثل المعصفر في عدم حرمة الورس وفي شرح
الروض مانصه وظاهر كلام الاكثرين جواز المصبوغ بالورس لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي
الطيب وابن الصباغ إلخاذه بالزعفران وفي حج واختلف في الورس فألحقه جمع متقدمون بالزعفران
واعترض بان قضية كلام الاكثرين حله وفي شرح مسلم عن عياض والمازري انه عليه السلام كان يصبغ ثيابه
بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون اه ع ش علي مر وفي البخاري ان ابن عوف دخل على
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ثيابه صبغ زعفران قال القسطلاني واستشكل كل هذا مع ورود النهي عن المزعفر
وأجيب بأنه كان يسيرا فلم ينكره عليه أو علق ثوبه من ثوب امرأته من غير قصد وعند المالكية جوازه
لما روى مالك في الموطأ ان ابن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالزعفران وبها مشه بخط بعض الفضلاء
مانصه وفي فتاوى حج الهيتمي اخرج الحاكم والطبراني عن جعفر رضي الله عنه قال رايت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثوبين مصبوغين بزعفران رداء وعمامة وأخرج ابن سعد كان صلى الله عليه وسلم يصبغ ثيابه بالزعفران قميصه
ورداءه وعمامته وفي رواية كان يصبغ ثيابه كلها بالزعفران حتى العمامة وروى ابن عبد البر خرج علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه قميص اصفر وعمامة صفراء والطبراني كان احب الصبغ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الصفرة اه وهو مأخوذ من حاوي الفتاوى للسيوطي (قوله أيضا استعمال حرير) قال مر في شرحه
افقى الوالد رحمه الله تعالى بحرمة استعمال الحرير وان لم يكن منسوجا بدليل استثنائهم من الحرمة خيط
السبحة وليقة الدواة والا وجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لان اتخاذ الحرير
ورقا يشبه الاستحالة ويجوز للرجل وغيره لبس ثوب خيط به ولا يتأتى فيه تفصيل المضرب لانه اهون
ويحل منه خيط السبحة كما في المجموع ويلحق به كما قاله الزركشي ليقة الدواة لاستنارها بالخبر كانه نقد
غشى بغيره ولانها أولى بانتفاء الخيلام من التطريق ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذي ينظم فيه اغطية
الكيزان من العنبر والصندل ونحوهما والخيط الذي تعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة بل
أولى بالحل وجوز الفوراني للرجل منه كيس المصحف أما كيس الدراهم وغطاء العمامة منه فقد
تقدم في الأنية ان الراجح حرمة عليه ويجوز لبس خلع الحرير ونحوه من الملوك كما نقل عن
الماوردي لقلة زمنه ولا لباس عمر سراقه سوارى كسرى وجعل التاج كسرى على راسه
واذا جاءت الرخصة في لبس الذهب للزمن اليسير في حالة الاختيار وان ذلك القدر لا يعد استعمالا
فالحرير أولى ذكره الزركشي وغيره والاولى في التعليل ما في مخالفة ذلك من خوف الفتنة لا كتابة
الصداق فيه ولو للمرأة كما افاقي به المصنف ونقله عن جماعة من الاصحاب وهو المعتمد وان نوزع
فيه ولبس كخياطة الثوب الحرير للنساء كما زعمه الاسنوي وغيره وارتضاه الجوزجری وقال في الاسعاد
أنه الاوجه لان الخياطة لا استعمال فيها بخلاف الكتابة ولا اتخاذه بل لبس كما افاقي به ابن عبد السلام قال
ليكن اسمه دون اسم اللبس وما ذكره هو قياس اناء النقل لكن كلامهم ظاهر في الفرق بينهما من وجوه متعددة
وهو الاوجه فلو حمل هذا على ما اذا اتخذه ليلبسه بخلاف ما اذا اتخذه ليجرد الفتنة لم يعد ولا لبس درع نسج بقليل

ذهب أو زربازره أو خيط به لكثرة الخيلام وقد أفتى ابن رزين بإهم من يفضل الرجال الكسويات الحرير
والاقراع ويشترى القماش الحرير ويبيعه لهم أو يخطه أو ينسجه لهم أو يصوغ الذهب للبهيم اه بالحرف
ومحل الحرمة في استعمال غطاء العمامة إذا كان هو المستعمل له أما لو كانت زوجته مثلا هي التي تبشر
ذلك فهل يحرم لأنها مستعملة له فيما ليس لبس طاولا أو تراشطا لم لا فيه نظر والأقرب الأول لأنها لما
استعملته لخدمة الرجل لا لنفسها وقوله والأولى في التعليل ما في مخالفة ذلك الخ وعلى هذا فينبغي أن يكون
اللباس من الملوك حراما ولا يعارضه فعل عمر المذكور لجواز أن يكون ذلك من عمر لغرض كتحقيق
أخباره ^{صلى الله عليه وسلم} لسراقة بذلك وقوله ولو للمرأة أي ولو كانت الكتابة للمرأة أي لأجلها لكونها هي
الطالبة لها دون الزوج وظاهر كلام الشرح الحرمة سواء كان الكاتب رجلا أو امرأة وعبارة حرج ويحرم
خلافًا لكثيرين كتابة الرجل للمرأة قطعًا أخلاقًا لمن وهم فيه الصداق فيه ولو امرأة لأن المستعمل حال
الكتابة هو الكاتب كذا أفتى به المصنف ونقله عن جماعة من أصحابنا ونوع فيه بما لا يجدي اه وإطال في
ذلك وحاصله الفرق بين كتابة الرجل فتحرم ولو للمرأة وبين كتابة المرأة فتجوز ولو للرجل ويمكن حمل
كلام الشرح عليه بأن يحمل قوله لا كتابة الصداق على ما لو كان الكاتب هو الرجل وقد يدل عليه فرقه بين
الخطاطة والكتابة بأن الكتابة استعمال بخلاف الخطاطة وفي سم على المنهج يجوز مر بحثنا نقس الخطي للمرأة
والكتابة عليه لأنه زينة للمرأة وهي محتاجة للزينة وبحث أن كتابة اسمها على ثوبها الحرير أن احتاجت إليها
في حفظه جاز فعلها للرجل وإلا فلا فليتأمل (فرع) قد يستل عن الفرق بين جواز كتابة المصحف بالذهب
حتى الرجل وحرمة تحليته بالذهب الرجل ولعله أن كتابته رجعة لنفس حر وفه الدالة عليه بخلاف تحليته
فالكتابة أدخل في التعاق به اه سم على المنهج وقوله أن احتاجت إليها في حفظه ينبغي أن مثله كتابة التمام
في الحرير إذا ظن بأخبار الثقة أو اشتها نفعه لدفع صداع أو نحوه وان الكتابة في غير الحرير لا تقوم مقامه
ويؤيد هذا ما سياتي من حل استعماله لدفع القمل ونحوه وهل يجوز للرجل جعله تسكة للباس من الحرير أو لا
فيه نظر ونقل بالدرس عن زى الجواز فراجع أقول ولا مانع منه قياسا على خيط المفتاح حيث قيل بجوازه
لكونه أمكن من الكتان ونحوه وقياس ذلك أيضا جواز خيط الميزان لليلة المذكورة ولا احتياجا كثيرا
اه ع ش عليه (قوله ولو قرا) وهو نوع منه كد اللون ليس من ثياب الزينة وهو ما قطعته الدودة وخرجت
منه حية والحرير ما يحل عنها بعد موتها اه زى (قوله بفرش) أي لنحو جلوسه أو قيامه لا مشيه عليه فيما
يظهر لأنه بمفارقة له حالا لا يعد مستعملا له عرفا اه حجج كشيخنا وانظر المفارقة هل ولو كان معها تردد
الجنب بالمسجد فقد الحق ثم بالمكث فليتأمل اه شورى والأقرب الأول ويعرف بينهما بهتك حرمة
المسجد حال التردد مع الجنابة ولا كذلك التردد لما فيه من الامتثال تأمل اه ا ط ف فان فرش رجل أو
خشي عليه غيره ولو خفيفا مهمل النسيج كافي المطلب وجلس فوقه جاز كما يجوز جلوسه على مخدة محشوة به
وعلى نجاسة بينه وبينها حائل بحيث لا يلاق شيئا من بدن المصلي وثيابه قال الأذرعى وصوره بعضهم
بما إذا اتفق في دعوة ونحوها أما لو اتخذ له حصيرا من حرير قالوا جبه التحريم وإن بسط فوقها شيئا
لما فيه من السرف واستعمال الحرير لا محالة اه والأوجه كما أفاده الشيخ عدم الفرق كما اقتضاه
إطلاق الأصحاب اه شرح مر وقوله على مخدة محشوة به ويؤخذ من هذا حل ما جرت به العادة
من اتخاذ مجوزة بطانتها حرير وظهارتها صوف وخياطة المجمع على البطانة لأن البطانة حينئذ تصير
كمحشو الجبة (فرع) لحاف ظهارته دون بطانته حرير فتغطي به وجعل الظهارة إلى جهة العلو
وستر الظهارة بملاءة مثلا من غير خياطة للملاءة في الظهارة حرم وفاقا لما لا نه مستعمل للحرير ووضع
الملاءة فوق الظهارة لا يمنع من استعمالها كما لو لبس جبة ظهارتها حرير وليس فوقها قميصا من الكتان
أو لبس ثوب حرير بين ثوبي كتان اه سم على المنهج اه ع ش عليه (قوله أيضا بفرش) أي

ولو قرا بفرش

بلا حائل ولو مهلهل النسيج فيجوز بشرط أن لا يماس الحرير من بين الفرج ويحرم استعمال ما افترشه ولو حصير اتخذها من حرير خلافا لما عايناه من روافد كذا الدهان نحو الناموسية التي تنصب في نحو الولائم من غير فتح لها وجلوس داخلها لا يحرم الجلوس تحتها هو أنها بحيث لا تستند إليها لأن استعمالها بالدخول فيها لا يجر د الجلوس تحتها هو أنها منصوبة كما ذكر قال مر فان استند إليها حرم لأن هذا استعمال لها لأن الاستناد إلى الشيء من جملة وجوه استعماله وأما نصبها على هذه الهيئة فليس من باب تزيين الجدران وسترها بالحرير ثم إن قصد نصبها للنساء وإظهار تجميلهن بالحرير لم يحرم وإن قصد نصبها للرجال حرم وانظر وجه الحرمة مع تسليم أن مجرد النصب ليس استعمالا للرجال ولا تزيينا للجدران فليحرم وفي موضع آخر قال إن قصد به التزيين ففيه ستر للجدران وفي الجملة وستر الجدران بالحرير حرام وعلى كل تقدير يجوز الجلوس تحتها هو أنها إذا لم يجلس تحتها مفتوحة وتوقف فيما لو أرخى نحو ناموسية صغيرة على كيزان هل يجوز للرجال تناول السكوز من تحتها ووضعها تحتها وقال ينبغي أنه إذا لم يعد ذلك له أن لا يحرم بمجرد تناول السكوز ورده لموضع ولو رفعت سحابة من حرير حرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعد مستعملا أو يعد منتفعا بها ولو جعل تحتها بما يلي الجالس ثوب من كتان مثلا متصلة بها بان جعلت بطانة لها لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كما لو كان ظاهر اللحف حريرا فتغطي بباطنه الذي هو من كتان فإنه يحرم لأنه مستعمل للحرير ولو رفعت السحابة جدا بحيث صارت في العلق كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وإن حرم فعله مطلقا واستدأته أن حصل منه شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس تحت السحابة فصار ظلمها غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس فيه لأنه مستعمل لها كما لو تبخر بمبخرة الذهب من غير أن يحتوى عليها كذا أجاب مر بذلك كله بعد السؤال عنه والمباحثة فيه فليتأمل (فرع) اعتمد مر أن ستر توابيت النساء والصدىان والمجانين وقبورهم بالحرير جائز كالتركفين بل أولى بخلاف توابيت الصالحين من الذكور البالغين العقلاء فإنه يحرم سترها بالحرير ثم وقع منه الميل لحرمة ستر قبور النساء بالحرير ووافق على جواز تغطية محارة المرأة بالحرير (فرع) هل يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها لنحو الدعاء لا يبعد جواز ذلك لأنه ليس استعمالا وهو دخول الحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها من خارج في نحو الملتزم فيه نظر فليحرم واعتمد مر أنه لا يجوز جعل غطاء العمامة وكيس الدراهم من حرير وإن جوزنا جعل غطاء السكوز من فضة بحيث لا يكون على صورة الاناء وفرق بأن تغطية الاناء مطلوب بستر عاموسع فيها بخلاف غطاء العمامة وقال بجواز جعل غطاء الاناء من حرير بل هو أولى بالجواز من الفضة ولا يتقيد بان لا يكون على صورة الاناء بخلاف غطاء الفضة لاختلاف المدرك اه سم على المنهج وقوله وهو دخول الحاجة أقول قد يمنع الحاجة فيما ذكر ويقال بالحرمة لأن الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها الملتزم ويفرق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن الملتزم ونحوه مطلوب فيه أدعية بخصوصها وقوله بجواز جعل غطاء الاناء من حرير لعل المراد به ما يتخذ على قدر فم السكوز للتغطية بخلاف وضع نحو منديل من حرير فلا يجوز اه غش على مر (فرع) ينبغي وفاقا لمر جواز نحو القنديل بخيط الحرير لأنه لا ينعص عن جواز جعل سلسلة الفضة للسكوز ومن توابع جواز جعلها لتعليقه وحملها هو وأخذ منه (فرع) اعتمد مر أن ما جاز للمرأة لاصبي فيجوز لباس كل منها فعلا من ذهب حيث لا إسراف عادة (فرع) إذا تزور لم يجد ما يرتدي به ويتعمم من غير الحرير قال أبو شكيل الجواب أنه لا يبعد أن يرخص له في الارتداء والتعمم به إذا لم يجد غيره وكان تركه يزيى بمنصبه فان خرج مترامقصر اعلى ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالسلف وترك الالتفات إلى ما يزيى بالمنصب لم تسقط بذلك مروءته بل يكون فاعلا للأفضل وإن لم يقصد ذلك بل فعل ذلك انخلاء وتهاونا بالمروءة سقطت مروءته كذا في الناشرى بأبسط من هذا اه سم على المنهج ومن ذلك يؤخذ أن لبس الفقيه القادر على التجميل بالثياب التي جرت بها عادة أمثاله ثيابا دونها في الصفة والهيئة أن كان

لخصم النفس والاقتداء بالسلف الصالحين لم يخل بمرواؤه وان كان لغير ذلك اخل بها ومنه ما لو ترك ذلك معللا بان حاله معروف وانه لا يزيد مقامه عند الناس باللبس ولا ينقص بعده وإنما كان هذا خلافا لما فاتته منصب الفقهاء فكانت استهزا بنفس الفقهاء عرش على مر (قوله ايضا بفرش وغيره) أي من سائر وجوه الاستعمال ومنه الناموسية ونحوها فيحرم على الرجل الجلوس فيها والنوم واستعمال الذهب كالحرير فيحرم الجلوس تحت السقوف المذهبة ان حصل منها شيء بالعرض على النار ولا فلا كما في الاواني ويعتبر فيه العرف واما الفعل فحرام مطلقا كما مروى يحرم ستر الجدران ونحوها بالحرير كستر ضرائح الاولياء الا الكعبة وقبور الانبياء نعم لا يحرم ستر الجدران به في ايام الزينة بقدر ما يدفع الضرر ويحرم المروور والفرجة عليها لغير حاجة خلافا للامامة ابن حجر وعلم من هذا وما ياتي في باب زكاة النقدان المحمل المشهور وغير جائز ولا تحمل الفرجة عليه ولا يصح الوقف عليه ومثله كسوة مقام ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وكذا الذهب الذي على الكسوة والبرقع اه برماوى (قوله وغيره) أي من يستروا وتستر واتخاذ ستر وغيرهما من سائر وجوه الاستعمال لا مشيه عليه فيما يظهر لانه لم يفرقه له حالا لا بعدم استعماله عرفا اه شرح مر وخرج بالمشي فرشه للمشي عليه فانه حرام كما هو ظاهر اه رشيدى (فرع) راجع الياس الحرير للدواب وهل حرمة ستر الجدران تستلزم حرمة الباسه الدواب او يفرق والمتجه الآن وفاقا لم الجرم لانها لا تنقص عن الجدران لان الباسه محض زينة وليست كصبغ غير مميز ومجنون لظهور الغرض في الباسه والاتقاع به اه عرش عليه (قوله وما اكثره منه) أي يقينا فلا يحرم المشكوك في انه اكثر او غير اكثر قياسا على ما لو شك في كبر الضبة وصغر ما عند حج وخالفه مر في شرحه فقال ولو شك في كثرة الحرير او غيره او استوائهما حرم كما جزم به في الانوار ويفرق بينهما وبين عدم تحريم المضرب اذا شك في كبر الضبة بالعمل بالاصل فيهما اذا اصل حل استعمال الاناء قبل تضيقه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة اه مر وقوله والاصل تحريم الحرير مقتضاه انه لو شك في المحرمة المطرزة بالابرة حرم استعمالها وهو المعتمد وإن كان قياس المضرب الحل اه عرش عليه وفي سم مانصه ووافق مر على انه لا فرق في التفصيل في المركب من حرير وغيره بين ان يكون خالصا في جانب من الثوب والغزل خالصا في جانب منها وان يكون مختلطين حتى اذا لم يزد وزن الحرير في الشق الاول لم يحرم اه (قوله لا ضرورة) أي فيجوز استعماله باللبس وغيره بحسب الضرورة اه من شرح مر (قوله مضرين) أي ضررا يبيح التعم على المعتمد اه حجاج اه شوبرى (قوله وجافة حرب) الظاهر ان الجافة ليست بشرط بل اذا احتاج للخروج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جاز لبسه اه شوبرى وفيه ان هذا سياق في قوله وكقتال الخ تأمل اه شيخنا (قوله ولم يجد غيره) فيه ان هذا القيد مستدرك مع قوله لا ضرورة تأمل (قوله او حاجة) قال حجاج كستر العورة ولو في الخلوة قال الشيخ بان قد سائر غيره يليق به فيما يظهر وقد يتوهم من التعبير هنا بالحاجة وفيما قبله بالضرورة انه لا يشترط هنا فقد غيره وهو خطأ والالزم جواز لبسه مطلقا وذلك مبطل للحكم بتحريمه اه شوبرى والظاهر ان قوله ان اذا همل لبس غيره يغني عن اشتراط فقد الغير لانه حينئذ مفقود شرعا تأمل لكن يشترط فقد ما يغني عنه المعتمد عند مر وهلا اقتصر المصنف على الحاجة ويعلم منها جواز لبسه للضرورة بالاولى اه شيخنا ويدخل في الحاجة كما قال الاسنوى ستر العورة في الصلاة ومن اعين الناس وكذا في الخلوة كل ذلك اذا لم يجد غيره قال وفيما زاد على العورة عند الخروج للناس نظرقان في كشفه متكا للبرواة اه عميرة اه سم على المنهج (قوله كجرب) بفتح الجيم والراء المهملة وما جرب له ان يطلى بالحناء والسمن البقرى القديم اه برماوى (قوله وقل) أي لان الحرير خاصيته ان لا يقمل اه شرح مر ويقمل من باب طرب اه عرش عليه والحاجة في القمل بحيث لا يحتمل اذا عاده وان لم يكن حتى يصير كالداء المتوقف على النوم خلافا لبعضهم اه حجاج وعما جرب لدفعه ان يطلى خيط من الصوف بالزئبق ويجعل في عنقه كالسبحة اه برماوى (فرع) نقل مر ان والده اتي بحرمة القساء القمل حيا في المسجد لانه وسيلة

وغيره انتهى الرجل عنه في خبر الصحيحين وللاحتياط في الخشْي وذكروه من زيادتي (و) استعمال (ما) اكثره منه زنة (تغليبا) لاكثر بخلاف ما اكثره من غيره والمستوى منها لان كلامها لا يسمى ثوب حرير والاصل الحل وتغليبا لاكثر في الاولى (لا ضرورة كجرب) مضرين (وجافة حرب) بضم الفاء وفتح الجيم والمدو بفتح الفاء وسكون الجيم أي بفتحها (ولم يجد غيره) وتعبري بمضرين اولى من تعبيره بممكنين (او حاجة كجرب) ان اذا همل لبس غيره (وقل) روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عمر الزبير بن العوام في لبس الحرير

إلى موته وبقاء نجاسته في المسجد سواء كان في المسجد أحد يخشى إيذاؤه له أو لا بكرامة القائه خارج المسجد مطلقا انتهى وأظنه قال إن القاءه في محل يعلم أنه يؤدي من فيه حرم أهيم (قوله الحكمة) بكسر الحاء المهملة وهو الجرب اليابس وما جرب له أن يؤخذ خرو الكلب الأبيض ويذاب مع الكبريت ويطل به أه برماوى (قوله وسواء فيما ذكر السفر والحضر) نبه على هذا الرد على المخالف فقد خص الأذرعى الرخصة بحال السفر كما أشار له حجب وخص السبكي الرخصة بحال اجتماع الحكمة والقمل والسفر محتجا على ذلك بأن الترخيص لابن عوف والزيير كان في السفر وكان بهما الحكمة والقمل وعبارة شرح مرقا السبكي الروايات في الرخصة لعبد الرحمن والزيير يظهر أنها مرة واحدة اجتمع فيها الحكمة والقمل والسفر وحيث قد يقال المقتضى للترخيص إنما هو اجتماع الثلاثة وليس أحدها بمنزلة ما ينبغي اقتصار الرخصة على مجموعها ولا يثبت في بعضها إلا بدليل وأجيب بعد تسليم ظهور أنها مرة واحدة بمنع كون أحدها ليس بمنزلة ما في الحاجة التي عهدا ناطة الحكم بهما من غير نظر لأفرادها في القوة والضعف بل كثيرا ما تكون الحاجة في أحدها لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر فلا فرق في ذلك بين السفر والحضر كما أطلقه المصنف وصرح به في المجموع أه (قوله وكقتال) أعاد العامل ليفيد أن الجرب والقمل يجوز فيهما لبس الحرير وإن وجد ما يغني عنه من دواء وان ضعفه شيخنا أه حل أي فالعتمدان قوله ولم يجد ما يغني عنه قيد في الثلاثة وعليه فكان الأولى حذف الكاف من قوله وكقتال إلا أن يقال مراد الشرح أنه قيد في الآخر فقط ويكون طريقه له أه شيخنا (قوله ما يغني عنه في دفع السلاح) أي كدياج بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التدبير وهو النقش والتزيين أصله ديباء بالهاء وجمعه دبايج ودبايج أه شرح مرقا (قوله ولولى الخ) المراد به من له ولاية الناديب في شمل الام والاخ الكبير فيجوز لها لباس الصبي الحرير فيما يظهر أه ع ش على مرقا وقوله لباسه أي ولو من مال الصبي أه برماوى والتعبير باللباس للغالب بل مثله سائر وجوه الاستعمال أه شرح العباب وقوله صديا أي من حين ولادته إلى البلوغ أه شرح العباب أه شورى وله أيضا تزيينه بالحلي ولو من ذهب وإن لم يكن يوم عيده ولو كان الصبي مراهقا أه شرح مرقا والمراد بالحلي ما يزين به النساء وليس منه الخنجر المعروف والسكين المعروفة في حرم على الولي لباس الصبي ذلك لأنه ليس من الحلي وأما الحياضة المعروفة فينبغي حل لباسها لأنها ما يزين بها النساء وفي كلام بعضهم أن كل ما جاز لبسه للنساء جاز للولي لباسه للصبي كنعيل من ذهب حيث لا سرف عادة أه ع ش عليه وترك لباسهما أي الصبي والمجنون ما ذكر أي الحرير وحلي النقيدين ولو يوم عيد أولى كما قاله الشيخ عز الدين في الصبي وقال لا فرق بين الذكر والأنثى وعمله بالخروج من الخلاف قال ولولا يعتاده وبالف استعماله فيشق عليه تركه بعد البلوغ أه عباب أه شورى وفي الحلبي أن لباس الصبي والصبية الحرير مكروه أه (قوله إذ ليس له شهامة) أي قوة أه شيخنا وفي المختار شهيم من باب ظرف فهو شهيم أي جلد ذكي الفؤاد انتهى وقوله خنوة الحرير أي خنوة من يلبسه من النساء وهي التكسر والتثني ففي المختار قلت قال الأزهرى الاختناس أصله التكسر والتثني ومنه سمي الخنث لتكسره وتثنيه أه انتهى ع ش وفي المصباح خنث خنثا فهو خنث من باب تعب إذا كان فيه لين وتكسر ولا يشتهى النساء ويعدى بالتضعيف فقال خنثه غيره إذا جعله كذلك واسم الفاعل خنث بالكسر واسم المفعول بالفتح وفيه الخنثات وقال بعض الأئمة خنث الرجل كلامه بالثقل إذا شبهه بكلام النساء لينا ورخاوة قال رجل خنث بالكسر (قوله وحل ما طرز) المراد ما نسخ خارجا عن الثوب ثم وضع عليها كالشريط الذي تضعه السياس على الدفاني وإنما صورنا بذلك لاجل التقييد بقوله قدر أربع أصابع أي عرضا وإن زاد طوله على المعتمد الما طرز بالارة فلا يشترط فيه هذا بل الشرط فيه أن لا يزيد وزنه على وزن الثوب وأما الما طرز بالتصوير الأول والمرقع فيشترط فيهما ما في المتن وإن لا يزيد مجموع الطراز أو الرفع على مجموع الثوب وزنا

الحكمة كانت بهما وأنه
رخص لهما لما شكوا
إليه القمل في قمص الحرير
وسواء فيما ذكر الحضر
والسفر (وكقتال ولم
يجد ما يغني عنه) أي عن
الحرير في دفع السلاح
قياسا على دفع القمل
(ولولى الباسه) أي ما ذكر
من الحرير وما أكثره
منه (صديا) إذ ليس له
شهامة تنافي خنوة الحرير
بخلاف الرجل ولأنه غير
مكاف وألحق به الغزالي
في الأحياء المجنون (وحل
ما طرز) أو رقع

فالخاصل ان الطراز بالتصوير الاول والرفع يشترط فيهما شرطان وبالمعنى الثاني شرط واحد وعبارة
شرح م وحل ما طرز او رفع بحري لم يجاوز كل منهما قدر اربع اصابع مضمومة دون ما جاوزها ولو
تعددت محالها وكثرت بحيث يزيد الحرير على غيره حرم ولا فلا خلافا لما نقله الزركشي عن الحلبي
من انه يزيد على طرازين على كم واحد وان كل طراز لا يزيد على اصبعين ليكون مجموعهما اربع اصابع
ويفرق بينه وبين المنسوج بان الحرير هنا متميز بنفسه بخلافه ثم فلاجل ذلك حرمت الزيادة هنا على الاربع
اصابع وان لم يزد وزن الحرير قال السبكي والتطريز جعل الطراز الذي هو خالص مركبا على الثوب اما
المطرز بالابرة فلا قرب اى كما صرح به المتولي وغيره ويجزم به الاسنوي انه كالمنسوج حتى يكون مع
الثوب كالمركب من حرير وغيره لا كالطراز خلافا للاذرعى في انه مثله وان تبعه ابن المقرئ في تمثيته
نعم قد يحرم ذلك في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بتحريم التشبه بهن وهو المعتمد
لا لكون الحرير فيه ويحرم المطرف والمطرز بالذهب على الرجل والخنثى مطلقا وقد افتى الوالد رحمه الله
تعالى بتحريم لبس من ذكر عرقية طرزت بفضة اخذا بعمومهم في تحريم الذهب والفضة عليهما الا
ما استثنوه انتهت وقوله بحيث يزيد الحرير على غيره ظاهره انه لا فرق في غير الحرير من الثوب بين ظهارته
وبطائنه وحشوه مثلا وهو ظاهر قال بعضهم ويؤخذ من كلام الشرح حل لبس القواويق القطيفة لانها
كالرقع المتلاصقة اقول وهو ممنوع لان هذه إنما تفصل على هذه الكيفية التي يفعلونها ليتوصل بها الى الهية
التي الاصل فيها ان تتخذ لاصلاح الثوب وهذا هو الوجه اه ع ش عليه وقرر بعض المشايخ ان زر
الطربوش جائز لابس به كبيرا او صغيرا اذ لا يتقاعد عن اطراز بمعنى قطع الحرير الخالص التي
توضع فوق الثياب فلا فرق بينه وبينها في الجواز مع ان الغرض من الكحل الزينة (قوله بحرير) انظر
لم يقل او ما اكثر منه كما قاله في الذي قبله وكذا يقال في قوله اى بحرير (قوله قدر اربع اصابع) اى عرضا
وان زاد طوله اه زى وفي سم على المنهج ظاهر كلامهم ان المدار على قدر الاصابع الاربع طولا
وعرضا بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع ولا عرضه على عرضها ويؤيده ما فى الخادم
عن حكاية بعضهم عن بعض المشايخ ان المراد اصابع النبي ﷺ وهي اطول من غيرها اه
فلولا ان المراد ما ذكر لما كان لا اعتبار طولها على غيرها معنى فليتأمل اه والذي تحصل من
كلامهم انه تخوم زيادته في العرض على اربع اصابع مضمومة ولا يتقيد بقدر في الطول اه ع ش على
م (قوله او طرف به قدر عادة) اى بالنسبة لغالب امثاله فلو فعله زائد على ذلك لزمه قطعه ولا يسقط
قطعه ببيعته لمن هو عادته كالموابع كافر دارا بناها عالية لمسلم ولو اشترى زائدا على عادة امثاله من اه لم
يلزمه القطع لانه دوام كالمو اشترى كافر دارا عالية من مسلم ويحرم المطرز والمطرز بالذهب على
الرجل والخنثى مطلقا وكذا بالفضة لشدة السرف والخيلاء نعم لا يحرم لبس نحو شاش في طرفه نحو
قصب لم يحصل بعرضه على النار شيء وان كان منسوجا فيه وسواء في المنسوج ما لحته حريرا وسدا او
بعض كل منهما اه بر ماوى وعبارة ع ش على م (فرع) حسن اتخذ سجا فا خارجا عن عادة امثاله ثم
انتقل لمن له ذلك فيحرم على المنتقل اليه دوامه لانه وضع بغير حق قياسا على ما لو اشترى المسلم دارا كافر
عالية على بناء المسلم ولو اتخذ سجا فا عادة امثاله ثم انتقل لمن ليس هو عادة امثاله فيجوز له ادا مته لانه وضع
بحق ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء انتهت (قوله أيضا او طرف به قدر عادة) اى قدر العادة
الغالبية في كل ناحية وان جاوزت اربع اصابع وسواء كان التطريز ظاهرا ام باطنا كما يقتضيه اطلاقهم
اما ما جاوز العادة فيحرم والحق ابن عبد السلام بالتطريز في عمامة كل منهما قدر شبر و فرق بين كل
اربع اصابع بمقدار قلم من كتان او قطن قال الشيخ وفيه وقفة لا ان يقال تتبععت العادة في العمامة فوجدت
كذلك اه وقد ينظر في كل منهما اذ ما في العمامة من الحرير منسوج وقدم ان العبرة فيه بالوزن مع غيره بزيادة
الحرير بحيث زاد وزن الحرير الذي في العمامة حرمت ولا فلا وان كان منها اجزاء كلها حرير كان كان السدا

بحري بقيد زده بقولي
(قدر اربع اصابع) لوروده
في خبر مسلم (او طرف
به) اى بحرير بان جعل
طرف ثوبه مسجفا به
(قدر عادة)

حريرا وبعض اللحمة كذلك وأقنى الوالد رحمه الله تعالى بجواز الازرار الحرير لغير المرأة قياسا على التطريف بل أولى ويحرم على غير المرأة المزعفر دون المعصفر كما نص عليه الشافعي خلافا للبيهقي حيث ذهب الى ان الصواب تحريمه أيضا قال للاخبار الصحيحة التي لو بلغت الشافعي لقال بها ولو صبغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالنظير فيحرم ما زاد على الاربع أصابع أو كالمسوخ من الحرير وغيره فيعتبر الاكثر الاوجه ان المرجع في ذلك الى العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه عرفا حرم والا فلا ولا يكره لغيره من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والعصفر سواء الاحمر والاصفر والاخضر وغيره سواء أصبغ قبل النسيج أم بعده وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين كما مرّت الإشارة اليه لعدم ورود نهى في ذلك ويجل لبس الكتان والصوف ونحوهما وان غلت اثمانها اذ نفاستها في صنعها ويكره تزيين اليوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء والصلحاء أي محل دفنهم بالثياب ويحرم تزيينها بالحرير والصور لعموم الاخبار وقد أفق بذلك الشيخ في لباسها الحرير اما تزيين المساجد به فسيأتي في الوقف إن شاء الله تعالى نعم يجوز ستر الكعبة بها تعظيمها لها والوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء كما جزم به الاشعري في بسطه جريا على العادة المستمرة من غير تكبر ولبس خشن لغير غرض شرعي خلاف السنة سواء لاقى البدن أم لا كما اختاره في المجموع وقيل مكروه وجري عليه ابن المقرئ تبعا لنقل المصنف لها عن المتولي والرويانى ويسن لبس العذبة وان تكون بين كتفيه للاتباع ولا يكره تركها إذ لم يصح في النهي عنه شيء ويحرم اطالتها طولاً فاحشا وهي اسم لقطعة من القماش تغرز في مؤخر العمامة وينبغي ان يقوم مقامها ارخاء جزء من طرف العمامة محلا ويحرم انزال ثوبه أو ازاره على كعبيه للخيلاء للوعيد الشديد الوارد فيه فان انتفت الخيلاء كرهه ويسن في الحكم كونه الى الرسخ للاتباع وهو المفصل بين الكف والساعد والمرأة ومثلها الخنثى فيما يظهر ارسال الثوب على الارض الى ذراع من غير زيادة عليه لما صح من النهي عن ذلك والوجه ان الذراع يعتبر من الكعبين وقيل من الحد المستحب للرجال وهو انصاف الساقين ورجحه جماعة وقيل من أول ما يمس الارض وافرط توسعة الثياب والاكمام بدعة وسرف وتضييع للبال ومع ذلك هو مكروه الا عند قصد الخيلاء نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيسألوا وليطاعوا فيما عنه زجروا كما قاله ابن عبد السلام وعلمه بان ذلك سبب لامثال أمر الله تعالى والانهاء عما نهى الله عنه ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليلحقوا بهم وقد كثرت هذه في زماننا ويكره بلا عذر المشي في نعل أو خف واحدة للنهي الصحيح عنه بل يخلعهما أو يلبسهما يعدل بين الرجلين ولئلا يختل مشيه وان ينتعل قائما للنهي الصحيح عنه خوف انقلابه ويؤخذ منه ان المداسات المعروفة الآن ونحوها لا يكره فيها ذلك إذ لا يخاف منه انقلاب ويسن أن يبدأ بيمينه لبسا ويساره خلعا ولو خرج من المسجد فينبغي ان يقدم يساره خروجا ويضعها على ظاهر النعل مثلاً ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بلبس اليمين والخروج باليسار ويسن ان يخلع نحو نعله اذا جلس وان يجعلهما وراءه أو يجنبه الا لعذر كخوف عليهما ويسن ان يطوى ثيابه ذاكر اسم الله لما قيل ان طيبا أي مع التسمية يرد اليها أو احبا ويمنع لبس الشيطان لها والمراد بطيبا الفها على هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند اداة اللبس وفي المجموع لا كراهة في لبس نحو قميص وقباء وفرجية ولو بحلول الازار اذا لم تبدعورت ولا يحرم استعمال النساء وهو المتخذ من القمح في الثوب والاولى ترك ذلك الثياب وصقلها اه شرح مربي زيادة من عش عليه (قوله لوروده في خبر مسلم) عبارته في شرح الروض لخبر مسلم عن اسماء بنت ابى بكر انه صلى الله وسلم كان له جبة يلبسها لها بنة من ديباج وفرجها مكفوفان بالديباج واللبنة بكسر اللام وسكون الباء رقعة في جيب القميص أي طرفه وفي رواية لابن داود باسناد صحيح كان له جبة مكفوفة الجيب والسكين والفرجين بالديباج والمسكوف الذي جعل له كفة بضم الكاف أي سجا فانتهد (قوله بان التطريف محل حاجة) يرد عليه الترفيع فانه محل حاجة بحسب الاصل وان كان قد يجعل الزينة اه حل (فيحل لها ما ذكر) أي استعمال الحرير

لوروده في خبر مسلم وفرق بينه وبين اعتبار أربع أصابع فيما مر بان التطريف محل حاجة وقد تمس الحاجة للزيادة على الأربع بخلاف ما مر فانه مجرد زينة فينفيد بالاربعة أما المرأة فيحل لها ما ذكر

وما أكثر منه وقوله مطلقاً أي بسائر وجوه الاستعمال حتى في غير الفرش واللبس ومنه ما جرت به العادة من اتخاذ غطاء لعامة زوجهما أو لتغطى به شيان من امتعتها كالبقعة فهذا حلال لها أه من عش على مر (قوله أيضاً في حل لها ما ذكر) أي ولو مزر كشاً بذهب أو فضة ولو في المدارس ولا يحرم على الرجل النوم معها ولا علوها عليه ولا معانقتها ما لم يدخل معها في الثوب أه برماوى (قوله مطلقاً) أي سواء للحاجة أو غيرها وسواء أكثر أو قل وسواء زاد الطرز على قدر أربع أصابع أو لا وسواء كان المطرف قدر العادة أم لا أه شيخنا (قوله حتى الفراش) انما نص عليه مع دخوله في قوله ما ذكر للتصحيح على الرد على المخالف وعيارة أصله مع شرح مر والاصح حل افتراشها إياه وبه قطع العراقيون وغيرهم كلبسه سواء في ذلك الخلية وغيرها وقل يحرم افتراشها إياه للسرف والخيلام بخلاف اللبس فإنه يزنها للحليل كما مر انتهت ببعض تصرف وخرج بافتراشها استعمالها في غير اللبس والفرش فلا يحل ومنه ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء حرير لعامة زوجهما أو لتغطى به شيان من امتعتها وان كانت معدة للبس كالمسعى الآن بالبقعة فإن ذلك ليس بلبس والاقتراش بل هو مجرد الخيلام ولكن قد يشك على هذا جواز كتابة المرأة للصدوق في الحرير مع أنه ليس بلبس ولا فرش ودوام الصدوق عندها بعد الكتابة كدوام البقعة فلا قرب الجواز فيها أه عش عليه (قوله لخبر أحل الذهب والحرير الخ) أي ولأن تزين المرأة بذلك يدعو إلى الميل إليها وطئها فيؤدي إلى ما طالبه الشارع من كثرة النسل أه شرح مر (قوله وحل استصباح الخ) في المختار المصباح السراج وقد استصباح به إذا أسرجه أه وفي شرح المذهب وأظنه في باب الأنية نقلاً عن الرويانى وأقره ما حاصله أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالمستخذة من عظم الفيل لغرض الاستصباح به فيها واعتمده شيخنا الطبرلاوى رحمه الله تعالى وإن وجد طاهرة يستصباح فيها وهو طاهر لأن غرض الاستصباح حاجة مجوزة لذلك كما جاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لا لغرض إطفاء نار أو نحو ذلك وتنجيس الطاهر إنما يحرم لغير غرض فليتامل (فرع) إذا استصباح بالدهن النجس جاز إصلاح الفتيلة بأصبعه وان تنجس وأمكن إصلاحها يعو دلان التنجيس يجوز للحاجة ولا يشترط لجوازه الضرورة أه مر أه سم على المنهج أه عش على مر (قوله أيضاً وحل استصباح بدهن نجس) أي مع الكراهة ويعنى عما يصيبه من دخان المصباح لقلته وكذلك يحل دهن الدواب وتوقيحها به أي تصليب حوافرها بالشحم المذاب والبخار الخارج من الكنيف طاهر وكذا الريح الخارجة من الدبر كالجشال أنه لم يتحقق أنه من عين النجاسة لجواز أن تكون الرائحة الكريمة الموجودة فيه لمجاورتها النجاسة لأنه من عينها ويجوز كما في المجموع طلى السفن بشحم الميتة واتخاذ صابون من الزيت النجس ويجوز استعماله في بدنه وثوبه كما صرحوا به ثم يطهرهما وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة في الدبغ مع وجود غيرها من الطاهرات ويأشروها الدبغ يده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك الثقب المفتحة تحت المعدة فإنه يجوز للحليل الأيلاج فيها ويجوز اطعام الطعام المتنجس للدواب أه شرح مر وقوله وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة ما دبغ الجلود وبروث الكلب والخنزير فلا يجوز وكذا تسميد الأرض به أيضاً أي ومع ذلك لو دبغ به طهر الجلد ويغسل سبعا أحداها بتراب أه عش عليه (قوله رواه الطحاوى) هو أبو جعفر أحمد بن حمد الطحاوى بفتح الطاء المهملة نسبة إلى طحا قرية من قرى الصعيد ولد سنة تسع وثلاثين ومائتين وهو ابن أخت الإمام الشافعى وقيل المزنى وكان يقرأ عليه فتعسر عليه الفهم يومافحلف أن لا يأتى منه شيء في العلم فانتقل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه وتفقه على أبي حازم فصار إماماً بارعاً وكان يقول لو كان خالى بأقيا لكفر عن يمينه المتوفى في ذى القعدة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة أه برماوى (قوله واستثنيت المساجد) اعتمده مر وقوله أن لو ثابى وأن قل ثم وافق مر على أن شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في المسجد الحاجة وأمن التنجيس للمسجد بنفسه أو دخانه وقوله كما رجحه الأذرع اعتمده مر ومشى على أنه يجوز ادخال الدهن

مطلقاً حتى الفراش لخبر
أحل الذهب والحرير
لأنات أمى وحرم على
ذكورها قال الترمذى
حسن صحيح (و) حل
(استصباح بدهن نجس)
كالمسعى لأنه صلى الله
عليه وسلم سئل عن فارة
وقعت في سمن فقال إن كان
جامداً فلقوها وما حو لها
وان كان مائعا فاستصبحوا
أو فانتفعوا به رواه
الطحاوى وقال رجاله
ثقات واستثنيت المساجد
لشرفها

المنجس غير ذلك الكلب والخنزير المسجد لحاجة ومنها قصد الاسراج بمرط أن لا يحصل تنجس وإن قل ومشى على أن كثرة الوقوف جائزة أن كان لها مدخل في الانتفاع وفعله بالغ رشيد من مال نفسه أو فعله الناظر من ريع الوقف إذا شرطه الواقف ثم قال يجوز اسراج الدهن النجس في بيت مستعار أو مؤجله بشرط أن لا يلوثه بنحو دخانه نعم اليسير الذي جرت العادة بالمساحة به بحيث يرضى به المالك في العادة فلا بأس فلو كان موقفاً أو لنحو قاصر امتنع لأنه ليس هنا مالك يعتبر رضاه ويتفرع على ذلك الطبخ بنحو الجلطة في البيوت الموقوفة ونحوها وقد قال مربي ينبغي أن يتمتع إذا ترتب عليها تسويد الجدران وجواز أن يستثنى ما إذا عدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرمه سم (قوله إن لوث) فإن لم يلوث جاز أن كان لحاجة ويحرم بدرهاه شورى (قوله وكذا المؤجر والمعار) أي حيث لوث انتهى حلبي (قوله لغلظ نجاسته) أخذ منه بالاولى عدم جواز دبغ الجلد بروث نحو الكلب اهـ (قوله وحل لبس متنجس) قال الاسنوي الاظهر انه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب أي تلطيخها به ولا في البدن أي استعمالها فيه بحيث يتصل به كالأمتشاط بالمشط العاج رطباً كان أو يابساً ونحو ذلك كما ذكره الرافعي رحمه الله تعالى انتهى ابن قاسم (قوله لأن نجاسته عارضة) أي ولأن تكليف استدامة طهارة الملبوس مما يشق خصوصاً على الفقير وبالليل نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائفاً بحيث يعرق فيتنجس بدنه ويحتاج إلى غسله للصلاة مع تعذر الماء وقال الأذرعى الظاهر حرمة المكث به في المسجد من غير حاجة إليه لأنه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة اهـ شرح مرقوله بحيث يعرق فيتنجس بدنه وهو شامل للنجاسة الحسكية ومثل ثوبه بدنه كما هو ظاهر وفي شرح الروض ما يفيد أنه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبلة على بدنه أو ثوبه بلا حاجة فليحرم ثم قرر أن من دخل بنجاسة في نحو ثوبه أو فعله رطبة أو غير رطبة أن خاف تلويث المسجد أو لم يكن دخوله لحاجة حرم والأفلاوق قد يستشكل هذا ويجوز عبور حائض أمنت التلويث ولو لغير حاجة فإن اجيب بعذرهما وعدم اختيارهما في هذه النجاسة وجب أن يلحق بها كل ذي نجاسة لا اختيار له في حصولها إلا أن يفرق بأن العذر هنا تم فليحرم وقوله ويحتاج إلى غسله للصلاة مع تعذر الماء ينبغي أن يكون محل ذلك إذا دخل الوقت أما قبله فلا يحرم عليه لبسه لأنه ليس مخاطباً بالصلاة ومن ثم إذا كان معه جازله التصرف فيه قبل دخول الوقت وأن علم أنه لا يجد في الوقت ماء ولا تراباً وان جامع زوجته قبل دخول الوقت وأن علم ذلك أيضاً مع شغل عليه (قوله ونحوها) كالخطبة والطواف اهـ شيخنا (قوله لا لكونه مستعملاً بنجاسة) أي فهو من هذه الجهة جائز وإن حرم من تلك فلبس المتنجس من حيث أنه ليس الذي الكلام فيه جائز مطلقاً فلا وجه للتقييد هذا اهـ شيخنا (قوله بفعله الفاسد لا بتركه الوضوء) فيه تأمل فإنه بارادة الصلاة وجب الوضوء فقد ترك واجبا فلا اثم ترك هذا الواجب اهـ شورى (قوله لا لبس نجس) أي في بدن الأدمى أو جزئه أو فوق ثيابه شرح مرقوله (فرع) قضية حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما الغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له في العرف الشبهة لأنها من شعر الخنزير نعم أن توقف استعمال الكتان عليها ولم يوجد ما يقوم مقامها فهذا ضرورة يجوز استعمالها وعلى هذا الوتدى الكتان فهل يجوز استعمالها ويعنى عن ملاقاته لها حيث يندفع نداوته قال مربي ينبغي الجواز أن توقف الاستعمال عليها أو قول ينبغي أن يقيد الجواز بما إذا لم يمكن تجفيف الكتان وعمله عليها جافاً فليتأمل اهـ ع ش عليه (قوله أيضاً لا لبس نجس) ولو من غير مغلظ وخرج به الفرش اهـ حل أي فيجوز ولو من مغلظ كما صرح به حجج اهـ ع ش على مرقوله (قوله لما عليه من التعبد باجتنب النجس) فيجوز الباسه لدابته إذا كان غير مغلظ وكتب أيضاً قضيته أن غير المميز من الأدميين يجوز الباسه ذلك أي وكذا المميز في غير وقت إقامة العبادة والمدعى أنه يحرم لبس النجس مطلقاً فلا ينتج هذا الدليل المدعى إلا أن يقال هو من شأن التعبد واعتداه شيخنا اهـ حل مع زيادة فلو اسقط قوله لإقامة العبادة لم الدليل اهـ شيخنا (قوله لإقامة العبادة) هذا يأتي في الفرش وقد

إن لوث وكذا المؤجر والمعار كما رخصه الأذرعى في توسطه (لأدهن نحو كلب) كخنزير فلا يحل الاستصباح به لغلظ نجاسته وهذا من زيادتي وصرح به الفوراني والعمراني وغيرهما (و) حل (لبس) شيء (متنجس) ولا رطوبة لأن نجاسته عارضة سهلة الأزالة وحذفت من الأصل قوله في غير الصلاة ونحوها لأن تحريم ذلك فيهما كما قاله الاسنوي إنما هو لكونه مشتغلاً بعبادة فاسدة لا لكونه مستعملاً بنجاسة كما لو صلى محدثاً فإنه يأثم بفعله الفاسد لا بتركه الوضوء وتعبيره بمتنجس أولى من تعبيره بالثوب المتنجس (إلا) لبس (نجس) كجلد ميتة لما عليه من التعبد باجتنب النجس لإقامة العبادة

علمت أن جلد الكلب ونحوه لا يحل لبسه ويجوز فرشه كما في الأنوار وذكروا أنه لا يجوز استعماله لدابته
ويجوز استعمال المشط من العاج في اللحية والراس حيث لا رطوبة اه حلي وكانهم استثنوه لشدة خفافه
مع ظهور رونقه وجلد الأديم ولو حريبا وشعره يحرم استعماله كما مر أوائل الكتاب اه شرح مر ومثل
المشط من العاج المشط من عظم الميتة اه برماوى (قوله) لا للضرورة كحراخ (عبارة اصله مع شرح مر
لا للضرورة كفجأة قتال وخوف على نحو عضوله أو لغيره ويجوز تغشيه الكلاب والخنازير بذلك
لمساواة ما ذكر لها في التغليظ اما تغشيه غير الكلب والخنازير وفرعها أو فرع أحدهما مع الآخر بجلد
واحد منهما فلا يجوز بخلاف تغشيته بجلد غيرهما من الجلود النجسة فإنه جائز انتهت (فوائد مهمة) لأن
أكثرها ليس في كتب الفقه وإنما هي ملطقة من كتب الحديث ولذا كنت اطلت الكلام فيها ثم رايت
أنها أخرجت الشرح عن موضوعه فأفردتها بتأليف حافل ثم لخصت منه هنا ما لا بد منه باختصار عبارة
وايسر إشارة تكالا على ما بسط منه ثم أعلم أنه لم يتحرر كما قال الحفاظ في طول عمامته صلى الله عليه وسلم
وعرضها شيء وما وقع للطبري في طولها أنها نحو سبعة أذرع ولغيره أنه نقل عن عائشة أنها سبعة أذرع في
عرض ذراع وأنها كانت في السفر بيضاء وفي الحضر سوداء من صوف وإن عذبتها كانت في السفر من
غيرها وفي الحضر منها فهو شيء استروحا عليه ولا أصل له نعم وقع في الرداء خلاف فقيل ستة أذرع في
عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو وشبران في عرض ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في
عرض ذراعين ونصف وليس في الأنوار إلا القول الثاني ويسن لكل أحد بل يتأكد على كل من يقتدى به
تحسين الهيئة والمبالغة في التجميل والنظافة والملبوس بسائر أنواعه لكن المتوسط نوعا من ذلك بقصد
التواضع لله أفضل من الارتفاع فان قصد به إظهار النعمة والشكر عليها احتل تساويهما للتعارض وأفضلية
الأول لأنه لا حظ للنفس فيه بوجه وأفضلية الثاني للخير الحسن إن الله تعالى يحب أن يرى أثر نعمته على
عبده وينبغي عدم التوسع في المأكول والمشرب إلا لغرض شرعي كما كرام ضيف والتوسع على العيال وإيثار
شهوهم على شهواتهم غير تكلف كقرض لحرمة على فقير جهل المفروض حاله إلا أن كان له من جملة ظاهرة
يتيسر الوفاء منها إذا طول بورد أمشوا حفاة وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم مشى حافيا وقد يؤخذ منه ندب الحفاة في
بعض الأحوال بقصد التواضع حيث آمن موزيا وتنجسا ولو احتمالا ويؤيده ندبه ليجوز دخول مكة بهذه
الشروط ويحل كما في المجموع بلا كراهة لبس نحو قميص وقباء ونحو جبة أي غير خازمة لمرواته فيما يظهر لما يأتى
في الطيلسان ولو غير مزروعة أي إن لم تبد عورتها للاتباع اه ومر ما يعلم منه أنه متى قصد بالباس أو نحوه نحو
تكبر كان فاسقا وتشها بنساء وعكسه في لباس اختص به المشبه به حرم بل فسق للعنه في الحديث ويحرم على غنى
لبس خشن ليعطى لما يأتى أن كل من أعطى شيئا لصفة ظنت فيه وخلا عنها باطنا حرم عليه قبوله ولم يملكه ويحرم
نحو جلوس على جلد سبع كنمر وفهد به شعر وإن جعل إلى الأرض على الوجه لأنه من شأن المتكبرين وحرم
جمع لبس فرو السنجاب والصواب حلها كجوخ وجبن اشترى عمامها بشحم خنزير بل لا يفيد علم ذلك إلا
في فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الواشق شعره نجس وإن دبغ لأنه غير مأكول ويسن نقض فرش
احتمل حدوث مؤذنه للامر به وكان صلى الله عليه وسلم يلبس الحبرة وهي ثوب مخطط بل صح أنها أحب الثياب إليه
وقال في ثوب خيطه أحمر خلعه وأعطاه لغيره خشيت أن أنظر إليها فتفتني عن صلاتي وبينهما تعارض مع
كون المقر عندنا كراهة الصلاة في المخطط أو إليه أو عليه وقد يجاب بانها الحبيبة خاصة بغير الصلاة جمعاً بين
الحديثين والأفضل في القميص كونه من قطن وينبغي أن يلحق به سائر أنواع اللباس كالعمامة والطيلسان
والرداء والأزار وغيرها وبليه الصوف الحديث في الأول وحديثين في الثاني لكن ذلك أقوى من هذين
وكرهه قصير أبان لا يتجاوز الكعب وكونه إلى نصف الساق أفضل وتقصير الكمين بأن يكونا إلى الرسغ
للا تبايع فان زاد على ذلك ككل ما زاد على ما قدره في غير ذلك بقصد الخلاء حرم بل فسق وإلا كرهه إلا لعذر

(الضرورة) كحرو نحوه

ع امر

قوله على الوجه نسخة على

الأوجه

كان تميز العلماء بشيء مخالف ذلك فليس له ليصرف فيستل أو لمثل كلامه بل لو توقفت إزالة محرم أو فعل واجب على ذلك وجب وإطلاقوا أن توسعة الإكمام بدعة رخصته في الفاحشة ويجوز بلا كراهة لبس ضيق الكمين حضرا وسفرا إلا أن يعزم أن هذا خاص بالفرز ومنوع نعم إن أراد أنه فيه سنة كما صرح به ابن عبد البر لم يعدو تسن العمامة للصلاة ولعمد النجمل الأحاديث الكثيرة فيها واشتداد ضعف كثير منها بجبره كثرة طرقها وزعم وضع كثير منها تساهل كما مر عادة ابن الجوزي هذا والحاكم في التصحيح إلا ترى إلى حديث اعتموا تزدادوا أحلما حيث حكم ابن الجوزي بوضعه والحاكم بصحته استروا أحلما منها على عادتهما ومحمد بن السندي بكونها على الرأس أو نحو قلنسوة تختار في حديث ما يدل على افضلية كبرها لكنه شديد الضعف وهو وحده لا يخرج به ولا في فضائل الأعمال وبذبحه ضبط طرقها وعرضها بما لا يليق ولا بسماعادة في زمانه ومكانه فان زاد فيها على ذلك كره وعليه يحمل إطلاقهم كراهة كبرها وتقييد كيفية إيرادها أيضا ومن ثم انخرمت مروءة فقيهه يلبس عمامة سوقى لا تليق به وعكسه وسيأتي أن خرمها مكرهه بل حرام على من تحمل شهادة لأن فيه حيفًا بطلان الحق الغير ولو اطردت عادة محل بتركها من أصلها لم تنخرم لها المروءة خلافا لبعضهم وباتى في الطيلسان خلاف ذلك ويفرق بأن نديها في أصل وضعها عام فلم ينظر لعرف يخالفه بخلافه فان أصل وضعه لرؤساء كما صرح به بعض العلماء المتقدمين وفي حديثين ما يقتضى عدم نديها من أصلها لكن قال بعض الحفاظ لا أصل لها والافضل في كونها البياض وصحة لبسه عليه السلام إمامة سوداء ونزول أكثر الملائكة يوم بدر بمائتم صفر وقائع محتملة فلا تنافي عموم الخبر الصحيح الأمر بلبس البياض وأنه خير الألوان في الحياة والموت ولا بأس بلبس القلنسوة اللطيفة بالرأس والمرافعة المضربة وغيرها تحت العمامة وبلا عمامة لأن كل ذلك جاء عنه عليه السلام ويقول الراوى وبلا عمامة قديتايد بعض ما اعتاد بعض النواحي من ترك العمامة من أصلها وتمييز علمائهم بطيلسان على قلنسوة بيضاء لاصقة بالرأس لكن بتسليم ذلك الافضل ما عليه ما عدا هؤلاء من الناس من لبس العمامة لعذبتا ورعاية قدرها وكيفيتها السابقين ولا يسن تحنيك العمامة عندنا واختار بعض حفاظ هنا ما عليه كثيرون من العلماء أنه يسن وهو تحديق الرقبة وما تحت الحنك واللاحية ببعض العمامة وقد أجمعت في الأصل عمدا استدلل به أولئك را طالوافيه وجاء في العذبة أحاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن ناصة على فعله عليه السلام لها لنفسه ولجماعة من أصحابه وعلى أمره بها ولاجل هذا تعين تأويل قول الشيخين وغيرهما ومن تعمم فله فعل العذبة وتركها ولا كراهة في واحد منهما زاد المصنف لأنه لم يصح في النهي عن العذبة شيء بان المراد بلف فعل العذبة الجواز الشامل للندب وتركه عليه السلام لها في بعض الأحيان إنما يدل على عدم وجوبها أو عدم تأكيد نديها وقد استدلوا بكونه عليه السلام أرسلها بين الكتفين تارة وإلى الجانب الأيمن أخرى على أن كلا منهما سنة وهذا تصريح منهم بأن أصلها سنة لأن السنة في إرسالها إذا أخذت من فعله عليه السلام له فإولى أن تؤخذ سنة أصلها من فعله لها وأمره بها متكرر ثم أرسلها بين الكتفين أفضل منه على الأيمن لأن حديث الأول أصح وأما إرسال الصوفية لها على الجانب الأيسر لكونه بجانب القلب فتذكر تفرقة بما سوى ربه فهو شيء استحسنه والظن بهم أنهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معذورين وأما بعد أن بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان حكمة ما فيها نديها ما فيها من الجمال وتحسين الهيئة وأبدى بعض مجسّمى الحنابلة لجلالها بين الكتفين حكمة تليق بمعتقد الباطل فاحذره ووقع لصاحب القاموس هنا ما رده عليه كقوله لم يفارقها عليه السلام قط والصواب أنه كان يتركها أحيانا وكقوله طريفة فان أراد أن فيها طولاً نسبيا حتى أرسلت بين الكتفين فواضح أو أزيد من ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما شبراه ومر ما يعلم منه حرمة الخاش طولها بقصد الخلاء فان لم يقصد كره وذكرهم الخاش بل والطول بل وهى من أصلها تمثيل لما هو معلوم أن سبب الأثم إنما هو

قصد نحو الخيلاء فاذا وجد التصميم على فعلها لهذا الغرض أثم وإن لم يفعلها على الأصح كما هو الأصح في كل
 معصية صمم على فعلها وفي حديث حسن من لبس ثوبا ذا شهرة عرض الله عنه وإن كان وليا أي من لبسه
 به قصد الشهرة المستلزمة لقصد نحو الخيلاء لخبر من لبس ثوبا يباهي به الناس لم ينظر الله إليه حتى يرفعه ولو
 خشى من إرسالها نحو خيلاء لم يؤمر بتركها خلافا لمن زعمه لا يفعلها ويجاهد نفسه في إزالة نحو الخيلاء منها
 فان عجز لم يضر حينئذ خطور نحو رياء لانه قهرى عليه فلا يكلف به كسائر الوساوس الفهرية غاية يكلف به
 انه لا يسترسل مع نفسه في ابل بشتغل بغيره اثم لا يضره ما طرأ من رياء عليه بعد ذلك وخشية إيهامه الناس
 صلاحا أو علما خلا عنه بارسالها لا يوجب تركها أيضا بل يفعلها ويؤمر بمعالجة نفسه كما ذكر وبحث
 الزركشي انه يحرم على غير الصالح التزني بزيه انه غربه غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد
 هذا التزني واما حرمة القبول فهو من القاعدة السابقة ان كل من اعطى شيئا لصفة ظنت به لم يجز له قبوله
 ولا تملكه الا ان كان باطنا كذلك وعليه يحمل قول ابن عبد السلام لغير الصالح التزني بزيه ما لم يخف فتنة
 أي على نفسه أو غيره بان يخيل لها اوله صلاحها وليست كذلك واعلم ان أكثر كلام العلماء قديما وحديثا
 من الشافعية وغيرهم في الطيلسان وقد لخصت المهم منه في المؤلف السابق ذكره وارتدت هنا ان النقص
 المهم من هذا المخلص فقلت هو قسمان محنك وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض الرداء على
 مامر مربع يجعل على الراس فوق نحو العمامة ويغطي به أكثر الوجه كما قاله جمع محققون وظاهره انه
 لبيان الاكمل فيه ويحذر من تغطية الفم في الصلاة فانه مكروه ثم يدار طرفه والاولى اليمين كما هو المجهود
 فيه من تحت الحنك الى أن يحيط بالرقبة جميعا ثم يبق طرفاه على الكتفين وهذا أحسن ما يقال في تفريقه لا
 ما قيل فيه مما بعضه غير جامع وبعضه غير مانع وينت في الاصل كيفيتين اخريين يقاربان هذه وقد يلاحظان
 بها في تحصيل اصل السنة وتطلق مجازا على الرداء الذي هو حقيقة مختص بما يجعل على الكتفين ومنه قول
 كثير من السائق للحرم لبس طيلسان لم يزره عليه ومقورو المراد به ماعدا الاول فيشمل المدور والمثلث
 الاثني في الاستسقاء والمربع والمسدول وهو ما يرخى طرفاه من غير ان يضمهما او احدهما ولو بيده
 ومنه الطرحة التي كانت معتادة لقاضي القضاة الشافعي والمختص بها وفعالها اجلاء من مندمئات من السنين
 وهو عجيب جدا لانها بدعة منكرة مكروهة لكونها من شعار اليهود ولأن فيها السدل المكروه
 بكيفيتها المذكورتين في الاصل مع بيان كيفية المقرر ووجه تسميته بذلك وبيان ما الحق به وانه
 لا وجود له الآن نعم يقرب من شكاه خرقة المتصوف التي يجعلونها تحت عماثهم واحده قسمي
 الطرحة والحاصل ان كل ما كان مشتملا على هيئة السدل بان يلقى طرفي زحور دائره من الجانبين ولا يردهما
 على الكتفين ولا يضمهما بيده او غيرهما مكروه واما ما نقل عن اولئك فلعلمهم كانوا مكرهين عليها كالبس
 الخلع الحريص عرف لكن ينافيه ما يزداد التعجب منه قول السبكي لو لا اخش على شعار القضاة لا بطلتها
 وأعجب من هذا عدله لهذه السقطة في ترجمته ثم حكم القسم الاول النذب باتفاق العلماء كما قاله غير واحد
 من ائمة الشافعية والحنابلة وغيرهم ابل تا كده للصلاة وحضور الجمعة والمسجد وجامع الناس قالوا وكل
 من صرح أو وهم كلامه كراهة الطيلسان فانما اراد قسمه الثاني بانواعه المتفق على كراهة جميعها وانها
 من شعار اليهود والنصارى ولاجل ذلك كان الاصح ان انكار انس على قوم حضروا الجمعة متطيلسين
 انما هو لكون طيلاستهم كانت مقورة كطيلاسة اليهود وكذا طيلاسة اليهود السبعين الفا الذين مع الدجال
 فهي مقورة أيضا كما صرح به حديث رواه أحمد وجاء في الاول الذي هو المحنك المندوب
 احاديث صحاح وغيرها واثار عن الصحابة والسلف الصالح ومن بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه
 والاشارة الى بعض فوائده وغير ذلك مما يعلم به الرد الشنيع على من اوهم كلامه عدم نذب الطيلسان
 ان أراد المحنك المذكور ولذا أجبت عنه بانه أراد ماعدا الاول نعم وقع في أكثر ذلك التعبير عن
 التطليس بالتقنع وعن الطيلسان بالقناع ومن ثم قال في فتح الباري في بحيته صلى الله عليه وسلم الى

بيت أنى بكر متقنا قوله متقنا أى متطابقا رأسه وهو أصل فى لبس الطيلسان وفيه أيضا التقنع تغطية الرأس
واكثر الوجه برداء أو غيره أى مع التحنك وقد صرحوا بأن القناع الذى يحصل به التقنع لا يقبى هو
الرداء وهو يسمى طيلسانا كما أن الطيلسان يسمى رداء كما مر ومن ثم قال ابن الأثير الرداء يسمى الآن
الطيلسان فما على الرأس مع التحنك الطيلسان الحقيقى ويسمى رداء مجازا وما على الاكتاف هو الرداء
الحقيقى ويسمى طيلسانا مجازا ويندب جمعهم فى الصلاة قوسح عن ابن مسعود وله - كم المرفوع التقنع من
اخلاق الانبياء فى حديث اطلاق ان التقنع ربة ويتعين له - الى - اليتاقى فيه ذلك كما يصرح به كلامنا
وغيرهم انه سنة لنحو الصلاة ولو لا حديث لاربية وجاء ان عثمان رضى الله عنه خرج ليلا متقنا وفى آخر
ما يقضى ان التطليس لا يسن للعتكف بالمسجد وليس مراد ابل هو الماء تكف أكيد لان الماء صود من
الاعتكف الخلوة عن الناس وسيأتى أن الطيلسان الخلوة الصغرى ويأتى فى الشهادات ما يعلم منه أن محل
سنة التطليس إذ لم تنحصر به روايته وإلا كلبس سوقى طيلسان فيه كره له واختلت مرواياته ولا
ينافيه أنهم ندب به لنحو الصلاة لا نالنا اتفاق منه وإنما الذى يمنع منه كونه بكيفية لا يلىق به كما اشاروا
اليه بقولهم طيلسان فقيه فاذا اراد السنة لبسه بكيفية لا يلىق به وهذا واضح وإن لم يصرخوا به بل ربما
يفهم من اطلاقهم أنه لا يندب له مطاوعة قد تحفل المرومة بترك الطيلسان فيكرة تركه بل يحرم إن كان متحولا
لشهادة لانها حق للغير فيحرم التسبب إلى ما يله وتوقف الامام فى كونه تركه بخبرها بالنوا فى رده
وفى حديث لا يتقنع إلا من استكمل الحكمة فى قوله وفعله واخذ العلماء بما ذكر انه ينبغي ان يكون للعلماء
شعار يختص بهم ليعرفوا فيستلوا ويمثل ما مروا به او نوا عنه كما وقع لابن عبد السلام انهم لم يمثلوا قوله
حتى تحلل ولبس شعار العلماء فلبسه وإن خالف الوارد السابق عنه لهذا القصد سنة أى سنة بل واجب أن
توقف عليه إزالة منكر وللطيلسان فوائد كثيرة جليلة فيها صلاح الباطن والظاهر كالاستحياء من الله والخوف
منه إذ تغطية الرأس شأن الخائف الا بقا الذى لا ناصر له ولا معين وجمعه للمكر لانه يطفى كثيرا من الوجه
او اكثره فيندفع عن صاحبه مفساد كثيرة كظن مصيبة وما ياجى إلى نحو غيبة ويجمع همه فيحضر قلبه
مع ربه ويمتلىء بشموده وذكره وتصاب جوارحه عن المخالفات ونفسه عن الشهوات وهذا كله مما يثابر
عليه العلماء والصوفية معا ولقد كان من مشايخنا الصوفية من يلزمه لذلك فيظفر عليه من انواع الجلالة
وانوار المهابة والاستغراق والشهود ما يهرويه ولذا يتضح قول الصوفية الطيلسان الخلوة الصغرى
اه شرح حج وسئل الجلال السيوطى عن شخص من ابناء العرب يلبس الفروج والزياط الاحمر وعمامة
العرب اشتغل بالعلم وفضل وخاط الفقهاء فأمره أمر أن يلبس لباس الفقهاء لانه فى ذلك خرم ما مروا به
فهل الاولى له ذلك او الاستمرار على هيئة عيشته وما جنس ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت
عمامة وما مقدار عمامته وهل لبس احدهن الصحابة في عهد صلى الله عليه وسلم الزياط او الفروج فقال فى
الجواب لا إنكار عليه فى لباسه ذلك ولا خرم ما رواه لان ذلك لباس عيشته وطائفته ولو غيره ايضا إلى
لباس الفقهاء لم يحرم مروا به فكل - من ذلك المناسبة جنسه وهذا المناسبة أهل وصفه ثم بين أنه صلى الله
عليه وسلم كان يلبس القلانس تحت العمامة ويلبس القلانس بغير عمامة ويلبس العمامة بغير قلانس ويلبس
القلانس ذوات الاذان فى الحروب وانه كثيرا ما كان يقيم بالعمامة الحرقانية السود فى اسفاره
ويعتجر اعتجارا والاعتجار ان يضع على الرأس تحت العمامة شيئا وانه ربما لم تكن العمامة فيشد
العصابة على رأسه وجبهته وأن البيهقى روى عن ركانة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
فرق ما بيننا وبين المشركين العمامة على القلانس وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس
قلنسوة بيضاء وبين ان القلنسوة غشاء مبطن يستر به الرأس ثم قال دل مجموع ما ذكر على ان الذى
كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله بيضاء على انه لم يكن من
النوط الحمر واشبهه شىء انما من جنس الثياب القطن او الصوف الذى هو من جنس الجباب والكساء الذى

قوله يمتلىء نسخة يمتلى

من جنس الزنوط الى ان قال وقد روى البيهقي في شعب الایمان عن أبي عبد السلام قال سألت ابن عمر كيف كان النبي ﷺ يتم قال كان يدير اليه راسه ويغرزها في رثائه ويرسل لها من ورثته ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على انها عادة اذرع والظاهر انها كانت نحو العشرة او فوقها يسير واما الفروج فقد صح انه صلى الله عليه وسلم لبسه روى البخاري عن عتبة بن عامر قال اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم حرير فلبسه صلى فيه ثم انصرف فنزعته ثم شديدا كانكاره وقال لا ينبغي هذا المنة بين قال العلماء الفروج هو القباء المفرج من خاف وهذا الحديث اصل في اابس الخائف له ولا يمانزعه ﷺ لكونه كان حريرا وكان لبسه له قبل تحريم الحرير فنزعته لما حرم وفي صحيح مسلم انه قال - بين نزعها انها في عنه جبريل انتهى اهـ سمعنا

(باب في صلاة العيدين)

المغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها ما كرفع اليدين في التكريات وازنوا الى والمطلوب فيها لا يطالب في غيرها وهي من خصائص هذه الامة اهـ برماوى (قوله وما يتعلق بها) اي من قوله وسنخطبتان بعد ههنا الى اخر الباب اهـ شيخنا (قوله عيد الفطر وعيد الاضحى) من المعلوم ان صلاة الاضحى افضل من صلاة الفطر لثبوتها بنص القرآن وقوله تعالى فصل ربك وانصر فبصره الجمهور به لانه عيد النحر ولما تقدم الشارح عيد الفطر لانه اول عيد صلاه النبي ﷺ اهـ شيخنا وعبارة البرماوى قوله عيد الفطر قدمه لانه اول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم وكان في السنة الثانية من الهجرة وهي التي فرض رمضان في شعبانها وزكاة الفطر في رمضانها واما صلاة عيد الاضحى فتقل النجم الغيطى انها اثر من ايام في السنة الثانية من الهجرة ولما كان يوم الفطر من رمضان عيد الجميع الامة لكثرة العتق قبله كما ان يوم النحر هو العيد الاكبر لكثرة العتق يوم عرفة قبله اذ لا يوم يرى اكثر عتقا منه فمن اعتق في احد اليومين فهو الذي بالنسبة اليه عيد ومن لا فهو في غاية الابعاد والوعيد والاصح تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد الفطر انتهت والاضحى الذي اضيف له العيد اسم للضحيا با جمع اضحية التي هي من لغات الضحية كارتاة وارطى وسميت بهذا الاسم لانها تفعل في الضحوة التي هي اول زمان فعلها فسميت باسم اول زمانها وسياتي في باب الضحية ان الضحوة تجمع على ضحى كقريته وقرى (قوله مشتق من العود) وجمعه اعياد وانما جمع بالياء وان كان اصله الواو للزومها للواحد وقيل للفرق بينهما وبين اعواد الخشب اهـ شرح مر يعنى ان لزومها في الواحد حكمه ذلك لانه موجب له فلا يرد نحو موازين ومواقيت جمع ميزان وميقات اهـ ع ش عليه (قوله لتكرره كل عام) وقيل لكثرة عوائد الله تعالى اى افضاله على عباده وقيل لعود الله تعالى فيه على عباده بالخير والسرور ولذلك طلب عقب الصوم والحج الموجبين لمغفرة الذنوب التي هي معظم انواع السرور وقيل غير ذلك اهـ برماوى (قوله ايضا سنة مؤكدة) اى فلائم ولا قتال في تركها على الراجح وقيل انها فرض كفاية نظرا الى انها من شعائر الاسلام ولانه يتوالى فيها التكبير فاشتبهت صلاة الجنازة فان تركها اهل بلد اثموا وقوتلوا على هذا وقام الاجماع على نفي كونها فرض عين وتسمى جماعة وفرادى ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعدده من غير حاجة والامام المنع منه وله الامر بها كما قاله الماوردى وهو اى الامر بها على سبيل الوجوب كما قاله المصنف اى لانها من شعائر الدين قال الاذرعى ولم اره لغيره وقيل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما متى امرهم بها وجب الامتثال اهـ شرح مر (قوله للاتباع الخ) استدلال على السنة لا بقيد التاكيد اهـ رشيدى على مر وذلك لان الدليلين المذكورين لا ينتجان التاكيد كما لا يخفى وعبارة البرماوى قوله للاتباع اى المنقول عنه ﷺ في العيد لانه واظب عليها ففيه دلالة للسنة والتاكيد انتهت (قوله ولانها ذات ركوع الخ) غرضه بهذا الاستدلال على السنة بالقياس على الاستسقاء فقوله ذات ركوع الخ اشارة للجامع فاصل الكلام ولانها كصلاة الاستسقاء في انها ذات ركوع الخ وما قيل من انه اشارة للدليل وقوله كصلاة

(باب في صلاة العيدين وما يتعلق بها)
والاصل فيها الاخبار الآتية
(صلاة العيدين) عيد الفطر
وعيد الاضحى والعيد
مشتق من العود لتكرره
كل عام (سنة) مؤكدة
للاتباع ولانها ذات
ركوع وسجود لا اذان
لها كصلاة الاستسقاء
وحملوا

الاستسقاء تنظير لا يظهر لان الاذان علامة للجوب وعدمه ايس علامة للندب كما يعلم من كتب الاصول
تأمل اه شيخنا وقوله لا اذان لها اي وكل صلاة لا اذان لها سنة اه ع ش على مر (قوله نقل المزي) هو
أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزي بضم الميم وقبح الزاى نسبة الى مزينة قبيلة معروفة ولد سنة خمس وسبعمائة
ومائة وكان ورعاً زاهداً تجاب الدعوة المتوفى لست بقين من شهر رمضان سنة أربع وستين ومائتين وروى
عليه الربيع ودفن بالقرافة بالقرب من الامام الشافعي رضي الله عنهم أجمعين اه برماوى (قوله وعبد)
وكذا صبي يميز ويطلب من واهيه امره بها ويثاب عليها اه برماوى (قوله وامرأة) ويأتي في خروج الحرة
والامة لها جميع ما مر أوائل الجماعة في خروجها لها اه شرح مر (قوله لا الحاج) استثناء من مقدر تقديره
والجماعة فيها أفضل من الافراد اه شيخنا قال الشوبري وانظر هل مثل الحاج المعتمرا اه والا قرب لا لان
العمرة ليس لها وقت معين فتسن له جماعة اه ع ش اه اطاف وبرماوى وقوله بمنى ليس يقيد فلا تسن
للحاج جماعة لافى منى ولا فى غيرها اه شيخنا ح ف وفى ع ش على مر مانصه والذي يظهر ان
التقييد بمنى جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى وان كان يغيره فى الحاجة أو غيرها اه حج
اه سم على المنهج (قوله وهذا من زيادتي) أى قوله لا الحاج بمنى جماعة (قوله بين طلوع الشمس) أى
أول طلوعها ولا يعتبر تمام الطلوع خلافا لما فى الباب اه ع ش (قوله يوم العيد) المراد به يوم
يعيد الناس ولو ثانی شوال كما أشار اليه بقوله وسيأتي الخ فتأمل اه شوبري فرادى الشارح بقوله
وسياقى الخ التعميم فى قوله يوم العيد ويحتمل انه أشار به الى استثناء صورة من قوله يوم العيد فكانه قال
الا فيما لو شهدوا الخ اه شيخنا (قوله وسياقى انهم لو شهدوا الخ) بان شهدوا برؤية الحلال الليلة الماضية
ولو عدلوا بعد الغروب وسياقى توضيحه فى قوله وتقبل شهادة هلال شوال الخ وقوله يوم الثلاثين تسميته
يوم الثلاثين انما هو بحسب الظاهر أى بالنظر لما قبل شهادتهم والافه أول شوال اه شيخنا ح ف (قوله
وسن تاخيرها الخ) وعليه نهى صلاة فعلها فى أول وقتها مفضل اه ع ش (قوله وللخروج من الخلاف)
فان لنا وجهان وقتها لا يدخل الا بالارتفاع وأما كون آخر وقتها الزوال فتفق عليه اه شرح مر
(قوله فلو فعلها قبل الارتفاع كره) المعتمد عدم الكراهة وانما هو خلاف الأولى لانها صاحبة الوقت
اه زى اه ع ش (قوله وهى ركعتان) ويجب فيها التعمين من كونها صلاة عيد فطار أو صلاة عيد أضحى فى
كل من ادائها وقضائها اه من شرح مر مع ع ش عليه (قوله والاكمل ان يكبر رافعا يديه فى أولى بعد
افتتاح سبعا) وفى ثانية قبل تعوذ خمسا ويهلل ويكبر ويمجد بين كل ثنتين قضية عطف يهلل على يكبر
كما افاده كلام الشارح كون التهلل وما بعده سنة فى هذه التكبيرات وقضية ذلك ان استحباب
هذه التكبيرات مع رفع اليدين شامل لما اذا فرقها بذلك وما اذا والاها وقضية ذلك ان موالاة
رفع اليدين معها لا تضر مع انها أعمال كثيرة متوالية ووجهه كما وائق مر عليه ان هذا الرفع
والتحريك مطلوب فى هذا المحلى فلذا لم يكن مضرا لكن لعل الاوجه ما اعتمده شيخنا فى شرح المنهاج
بما يفيد البطلان فى مثل ذلك فراجع اه سم على المنهج وقوله بما يفيد البطلان ضعف وعبرة حج ولو
اقتدى بحنفى والى التكبيرات والرفع لزمه مفارقة كما هو ظاهر لان العبرة باعتقاد المأموم وليس كما مر
فى سجدة الشكر لان المأموم يرى مطاق السجود فى الصلاة ولا يرى التوالى المبطل فيهما اختيارا اصلا نعم
لا بد من تحققه للدورات لا تضابطها بالعرف وهو مضطرب فى مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر العضو
بحيث ينفصل رفعه عن هويه حتى لا يسميان حركة واحدة انتهى وكتب عليه سم قوله لزمه مفارقة اقول
هو غير بعيد وان خالف مر محتجا بالقياس على التضعيف المحتاج اليه اذا كثرت وتوالى الى آخر ما ذكر
فراجع اه والا قرب ما قاله مر إذ غايته انه ترك سنة وهى الفصل بين التكبيرات واتى بالتكبير الذى هو
مطلوب ويمكن حمل كلام حج على ما لو والى بين التكبير والرفع بعد القراءة فان البطلان فيه قريب اه ع ش
على مر وفى قل على الجلال ويكره تواليها ولو مع الرفع ولا تبطل صلاته خلافا لحج اه والاكمل (قوله

نقل المزي عن الشافعي ان
وجب عليه حضور الجمعة
وجب عليه حضور العيدين
على التأكيد (ولو انفرد
ومسافر) وعبد وامرأة
(لا الحاج بمنى جماعة) ولا
تسن لاشتغاله بأعمال
التحمل والتوجه الى مكة
لطواف الافاضة عن اقامة
الجماعة والخطبة أما فرادى
فيسن له القصر زمانها كما
أشار اليه الرافعي فى
الاغسال المسنونة فى الحج
وصرح به القاضى وهذا
من زيادتي ووقتها (بين
طلوع شمس وزوال) يوم
العيد وسياقى انهم لو شهدوا
يوم الثلاثين وعدلوا بعد
الغروب صليت من الغد
أدام (وسن تاخيرها لترفع)
الشمس (كره) للاتباع
وللخروج من الخلاف فلو
فعلها قبل الارتفاع كره
كما قاله ابن الصباغ وغيره
(وهى ركعتان والاكمل

ان يكبر الخ) وليست التكبيرات المذكورة فرضا ولا باضا وانما هي هيئات كالله وذو دعاء الافتتاح فلا
يسجد لتركها عمدا كان أم سهوا ولو كان الترك لكان من أوبى ضمنه كروها ما شرح مر وعلى هذا المأذون ما
وصلها كسنة الظهر صلاتا وخرج من هذه المأذون لما عال به من انها هيئات أم عرش عليه (قوله ان
يكبر رافعا يديه الخ ويحرف في كل من السبع والخمس أم شرح مر (قوله سبعا) أي: نوى تكبير في الاحرام
والركوع يقينا فعند ذلك يأخذ بالاقبل وقوله خمس أي: نوى تكبير في القيام والركوع يقينا فقب قيامه
وخالف الامام مالك رضي الله عنه فجعل من السبع تكبيرة الاحرام وكذا المازني وأبو ثور من أئمتنا وقال
الامام أبو حنيفة رضي الله عنه يكبر ثلاثا في كل ركعة ويسن جعل كل تكبيرة في نفس أم برماوى وعبرة
المناوى في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في النظر سبع في الاولى وخمس في الاخيرة
فصمما قال به من الفضلاء الا عاظم حكمة هذا العدد انه لما كان لا تورية أثر دظيم في التكبير بالوتر الصمد
الواحد الاحد وكان للسبعة منها مدخل عظيم في الشرع جعل تكبير صلاته وترا وجعل سبعا في الاولى
لذلك وتذكير ابا اعمال الحج السبعة من الطواف والسعي والجمار تشويقا اليها لان النظر الى العدد الاكبر
أكثر وتذكير الخالق هذا الوجود بالتذكير في افعاله المعروفة من خالق السموات السبع والارضين السبع
وما فيهما من الايام السبع لانه خلقهما في ستة ايام وخلق آدم عليه السلام في السابع يوم الجمعة ولما جرت
عادة الشارع بالرفق لهذه الامة ومنه تخفيف الثانية عن الاولى وكانت الخمس اقرب وترا الى السبع من
دونها جعل تكبير الثانية خمسا لذلك انتهى أم عرش على مر (قوله خمسا) لو أدرك الامام بعد التكبيرة
الثانية من الركعة الاولى فعل معه الخمس وفي ثانيته يفعل الخمس أيضا أم سم على المنهج أم عرش على مر
ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالاقبل كعدد الركعات فلو كبر ثمانيا وشك هل نوى الاحرام في
واحدة منها استأنف الصلاة إذا صل عدم ذلك أو شك أيها احرم جعلها الاخيرة وأعاد من احتياطا
أم شرح مر (قوله ولا بأس بارسالها) لان المقصود عدم العبث بها وهو حاصل مع الارسال وان كانت
السنة وضعتا تحت صدره أم عرش على مر (قوله ولو نقص امامه التكبيرات تابعه) فلو اقتدى
بمخني كبر ثلاثا أو مالكي كبر سنا تابعه ولم يزد عليه مع انها سنة ليس في الاتيان لها مخالفة
فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فانه يأتي به وعلوه بما
ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق تكبيرات الانتقالات يجمع عليها فكانت أكد وايضا
فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي الى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال واما
جلسة الاستراحة فليثبت حديثها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يات بها أم شرح
مر وقوله أو مالكي كبر سنا تابعه قال سم على حج أي ندبها أم وظاهره انه يتابع الحنفي ولو أتى
به بعد قراءة الفاتحة والاه وهو مشكل بناء على ان العبارة باعتقاد المأموم وهو يرى ان هذه
التكبيرات ليست مطلوبة وان الرفع فيها عند الموالاة مبطل لانه يحصل به افعال كثيرة مبطله
فالقياس انه لا يطلب منه تكبير وان الامام اذا والى بين الرفع وجبت مفارقتة قبل تلبسه بالمبطل
عندنا ومنه مالورفع يديه ثلاثا متوالية فان صلاته تبطل بذلك ولو سهوا الان سهوا الفعل كعمده في
المبطل بالكثير منه وقال حج والوجه انه لا يتابعه ان أتى بما يعتقده احدهما والا فلا وجه لمتابعته
حينئذ أم وكتب عليه سم كلامهم كالصريح في انه يتابعه في النقص وان لم يعتقده واحد منهما أم وتصوير
الشرح بقوله ولو اقتدى بمخني الخ يشعر بموافقة حج وبقى مالوزاد امامه على السبع او الخمس هل يتابعه
ام لافيه نظروا ينبغي عدم متابعتة لانه الزيادة على السبع او الخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه فيها بلا
رفع لم يضر لانه مجرد ذكر أم عرش عليه (قوله تابعه) أي ولم يزد عليه حتى لو ترك جميع التكبيرات لم
يات بها أم حل ومثله شرح مر سواء كان الترك لها عمدا أو سهوا أو جهلا لجهله ثم ما ذكر من
انه لا يأتي به اذا تركه امامه يشكل بما لو ترك الامام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة فان المأموم يأتي

ان يكبر رافعا يديه في
أولى بعد دعاء (افتتاح
سبعا) في (ثانية قبل تعوذ
خمسا) (الاتباع رواه
الترمذي وحسنه ويضع
يمينه على يسراه بين كل
تكبيرتين ولا بأس بارسالها
ولو نقص امامه التكبيرات
تابعه وتسبب التكبيرات
في المقضية أيضا كما اقتضاه
كلام المجموع وغيره

به اللهم لان يتان ان دعاء الافتتاح ستة من الصلاة لا فيها وهو آكد من التكبير فطلب مطلقا ثم رأيت في حج ما بعد ويرقى بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في النماحة بانه شعار خفي لا يظهر به مخالفة بخلافها فانها شعار ظاهر لنائب الجهر بها والرفع فيها كما سر في الاتيان بها او ببعضها بعد شروع الامام في النماحة مخالفة له اهو يؤيده انه لو اقتدى بمخالفة تركه تابعه او دعاء الافتتاح لم يتابعه اهو يمكن أن يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة ان لو اقتدى بمصلي العيد بمصلي الصبح اتى بالتكبيرات باتحاد صلاة المأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمة لان مخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعدا فتيا ناعليه بخلافها مع اختلافها اهو سم عليه اهو ع ش على م ر وفي قل على الجلال ولو كان المأموم شافعيًا وترك الامام او نقص عنها ولو بغير اعتقاد تابعه فيهما ولو زاد عليهم الم يتابعه في الزيادة ندبا وان تابعه في التكبير لم يضر أو في رفع اليدين معه وتوالي بطلت صلاته اهو (قوله لان القضاء يحكى الاداء) يؤخذ منه أنه يجهر في القضاء ايضا وهو كذلك وان فعلت وقت السراة زى رنسن الخطبة لها اذا فعلها جماعة اهو شرح م ر (قوله وان قال العجلي) هو ابو الفتوح اسعد بفتح الهزة وسكون السين المهملة بن محمود العجلي بكسر العين المهملة وسكون الجيم نسبة الى عجل بن بكر بن وائل ويقال العجلي بفتح العين المهملة والجيم نسبة الى عمل العجل التي تجرها الدواب وهو الاشهر لما قيل انه كان يا كل من عمل يده وفي بعض الهوامش انه بضم العين المهملة وفتح الجيم ولد باصبعه ان ستة خمس عشرة وخمسة ثمانية وتوفي بها ليلة الخميس ثاني عشر صفر سنة ست مائة وهناك اخر يقال له العجلي واسمه سعدو كنيته ابو منصور مات بهذان سنة أربع وتسعين وأربع مائة اهو برماوى (قوله ويهمل ويكبر الخ) عبارة شرح م ر سبع تكبيرات يقف بين كل ثنتين منها كآية معتدلة اى لا طريفة ولا قصيرة وضبطه ابو على في شرح التلخيص بقدر سورة الاخلاص ولان سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعقبها ذكر مستنون فكذلك هذه التكبيرات انتمت (قوله بين كل سنتين) قال عميرة يستفاد منه أنه لا يقوله عقب السابعة والخامسة ولا بين تكبيرة الاحرام والاولى ولا عقب قيام الثانية قبل اولى الخمس اهو صرح بكل ذلك في شرح الروض اهو سم على المنهج اهو ع ش على م ر (قوله ويحسن فيه) اى فى البين وكان الاظهر أن يقول الأفضل لان الحسن يشمل المباح وغيره من الماذون فيه وليس مراد ابل المراد المندوب فقط اهو شيخنا والظاهر ان كلام الامام والمأموم يسر بذلك اهو حل ولو قال بدل هذا ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على سيدنا محمد تسليما كثيرا المكان حسنا قاله ابن الصباغ اهو شرح م ر وقوله ما اعتاده الناس لعله في زمنه وعبارة الروض وشرحه ويذكر الله بينهما بالماثور اى المنقول وذكرا من المنقول عن الصيدلانى عن بعض اصحابه انه يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يده الخير وهو على كل شىء قدير وعن المسعودى أنه يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله الا غيرك اهو والظاهر ان مراده بالمنقول ما ورد من الاذكار وان لم يكن في خصوص ما الكلام فيه فلا يتقيد بالاذكار الواردة هنا وهو مقتضى اطلاق المتن حيث قال بين كل ثنتين الخ ولم يقيد بذكر مخصوص وعليه ولو فصل بينهما بذكر وترجم عنه بغير العربية عند المعجز جاز كما قيل به فى الاذكار الواردة عقب التشهد اهو ع ش عليه (قوله وهى الباقيات الصالحات) ولو زاد عليها ذكر آخر بحيث لا يطرل به الفصل عرفا بين التكبيرات جاز ومن ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهو من ع ش على م ر (قوله فى قول ابن عباس وجماعة) انما قيد بما ذكر لان الجمهور على ان المراد بالباقيات الصالحات جميع أفعال الخير تبقى ثمرتها أعم من أن تكون سبحان الله أو غيرها اهو ع ش (قوله فقرأ) مقتضاه أنه اذا تركه وتعود ولم يقرأ أنه يعود وهو كذلك كما صرح به شيخنا فى شرحه قال فيه بخلاف ما لو تعود قبل الافتتاح حيث لا يعود باقى به كما مر لانه بعد التعود لا يكون مفتتحا اهو ولو شرع فى التكبير فله العود الى الافتتاح على ما أفتى به الشهاب م ر والفرق بين التكبير

لان القضاء يحكى الاداء
وان قال العجلي انها لا تسن
فيها لانها شعار للوقت وقد
فات (و) ان (يهمل) بان
يقول لا اله الا الله (ويكبر
بان يقول الله أكبر
(ويجحد) يهظم الله بتسليم
وتحميد (بين كل ثنتين)
روى ذلك البيهقي عن ابن
مسعود قولا وفعلا باسناد
جيد ولانه لا تقي بالرجال
(ويحسن) فيه (سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله
والله أكبر) وهى الباقيات
الصالحات فى قول ابن
عباس وجماعة (ولو ترك
التكبير فقرأ) ولو بعض
الفاخرة

والتموذ كما قاله والشيخنا ان كلام الافتتاح والتعوذ منظور اليه في كل صلاة فروع فيهما الترتيب ولا
 كذلك الافتتاح والتكبير وكذا فرق فليحرراه شوبري (قوله لم يعد اليه) اي لا في الاولى ولا في الثانية
 خلافا لما في العباب فان عاد اليه قبل الركوع ولو عاددا عالما لم تبطل صلاته اما لو عاد اليه بعد الركوع عاددا
 عالما فان صلاته تبطل اه حلي وعبارة ع ش م ر قوله لم يعد اليه اي في هذه الركعة لا مطالفا فانه يسن ان
 يتداركه في الركعة الثانية مع تكبيرها كما في قراءة الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة فانه اذا تركه فيها
 يسن له ان يقرأها مع المنافقين في الثانية وان كان اذا أدرك الامام في الثانية كبر معه خمسا اتي في تأنيثه
 بخمس لان في قضاء ذلك ترك سنة اخرى ولهذا فارق ندب قراءة الجمعة مع المنافقين في الثانية الا
 اذا تركها في الاولى كما في مر في بابها اه حاصل ما قرره ومشى عليه ثم فرق بين ترك البعض من الاولى
 حيث لا يتداركه في الثانية وبين ترك الجميع فيها حيث يتداركه في الثانية بما لم يتضح بل عبر بكلام
 يقتضي انه حيث ترك بعض التكبير في الاولى سواء كان لاجل موافقة الامام كما في الصورة المذكورة
 او لا يتداركه في الثانية بخلاف ما اذا ترك الجميع يتداركه في الثانية و فرق بين الكل والبعض وقال قضية
 هذا الفرق انه لو ترك بعض الجمعة او في من الجمعة اقتصر على المنافقين في الثانية وما لم الى عدم الاخذ بهذه
 القضية فليحرر وليراجع ومادته في ذلك كله كلام شيخنا في شرح المنهاج اه سم على المنهج وما لم حجج
 للاخذ بها حيث قال وهو محتمل وقول سم في اول هذه القولة ويسن ان يتداركه قال حجج اي حيث لم يكن
 ماموما اه ع ش على م ر وعلى هذا اهل يلاحظ تقديم التكبير الفاتت على تكبير الثانية مراعاة للترتيب
 صورة او تقديم تكبير الثانية لدخول وقته او لا تستحب ملاحظة التقديم ويحتمل الاول اه بابي
 (قوله لتلبسه بفرض) يؤخذ منه انه لا يؤثر الشروع في قراءة السورة قبل العاتحة لعدم الاعتداد بها
 ولانها غير فرض اه شوبري (قوله وان يقرأ في الاولى الخ) اي وان لم يرض المامومون بالتطويل
 اه شرح م ر وقال الشيخ عميرة في الكفاية المعنى في ذلك ان يوم العيد شيه يوم الحشر والسورتان
 فيهما احوال المحشر وقال الواحدى جبل يحيط بالديار من زبر جدوه ومن وراء حجاب تغيب الشمس
 من ورائه مسيرة سنة وما بينهما ظلمة كذا نقله الواحدى عن اكثر المفسرين وقال مجاهد هو فاتحة
 السورة اه سم على المنهج اه ع ش على م ر وقوله او الاعلى والغاشية والا ولى ان اولى ومحل قراءتهما
 بكاملهما ان اتسع الوقت والاقتصر على بعضهما اه شوبري (قوله او الاعلى والغاشية في الثانية) اي
 او الكافرون في الاولى والا خلاص في الثانية اه يمارى (قوله جهرا) اي للامام والمنفرد اه حل
 (قوله وسن خطبتان بعدهما) فلو فملتاة قضاء في جماعة قد سن الخطبتان حيثن وهل يتعرض لاحكام
 الفطرة والاضحية محاة كالأداء ولانها تنفع في المستقبل أم لافيه نظر فليتنامل اه سم على المنهج
 اقول ولا يبعد ندب التمرض سيما والغرض من فعلها محاة كالأداء اه ع ش على م ر ومن دخل
 والامام يخطب بدأ بالتحية ان كان في مسجد ثم بعد فراغ الخطبة فيه صلاة العيد فلو صلى
 فيه العيد بدل التحية وهو الاولى حملا فان دخل وعليه مكتوبة فعلها وحصلت التحية بها فان
 كان في غير مسجد سن له ان يجلس للاستماع لعدم طاب التحية ويؤخر الصلاة ما لم يخف فوتها
 فيقدمها على السماع واذا اخرها تخبر بين فعلها في محله وبين فعلها في غيره ان أمن فوتها ويسن للامام
 بعد فراغها من الخطبة اعادة ذلك لئلا فاته سماعه وان لم يكن ذا كرا ما لم يؤد ذلك الى تطويل كان كثر
 الداخلون وترتبوا في الجي والخطب المشروعة عشرة خطبة الجمعة والعيد والكسوفين والاستسقاء
 واربع في الحج وكلها بعد الصلاة الا خطبتى الجمعة وعرفة فنبهها وكلها اثنتان لا الثلاثة الباقية في الحج بعد
 عرفة فمرادى اه شرح م ر (قوله لجماعة) اي ولو صلوا افرادى لان المقصود الوعظ و اقل الجماعة اثنتان
 كما مر فلو كان اثنتان مجتمعان سن لاحدهما ان يخطب وان صلى كل منهما منفردا اه شيخنا (قوله لا لمنفرد)
 اي ولا لجماعة النساء الا ان يخطب لمن ذكر فلو قامت واحدة منهن ووعظتهن فلا باس اه برماوى

(لم يعد اليه) لتلبسه بفرض
 وتعبيرى بترك اعم من
 تعبيره بذسى (وان يقرأ
 بعد الفاتحة في الاولى قر)
 في الثانية اقربت أو) سبج
 اسم ربك (الاعلى) في
 الاولى (والغاشية) في الثانية
 (جهرا) للاتباع رواه مسلم
 وذكر الاعلى والغاشية من
 زيادتي (وسن خطبتان
 بعدهما) بقتيد زده بقولي
 (لجماعة) لا لمنفرد روى
 الشيخنا انه صلى الله عليه
 وسلم

(قوله وأبا بكر) يعني الصديق واسمه عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر وقيل عتيق والصحيح ان عتيقا لقب له لقب به لامتقته من النار وقيل لحسن وجهه وقيل لأنه لم يكن في نسبه شيء يعاب به القرشي ولد بعد الفيل بثلاث سنين تقريرا وأسلم وصحب النبي صلى الله عليه وسلم وهاجر معه وشهد معه المشاهد كلها وروى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وأثنان وأربعون حديثا وروى عنه عمر وعثمان وعلي وغيرهم من التابعين وهو أول من بادر بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم وأول خليفة في الاسلام وأول أمير أرسل إلى الحج وأول من يدخل الجنة مناقبه كثيرة شهيرة المتروفي بين المغرب والعشاء ليلة الثلاثاء ثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وله من العمر ثلاث وستون سنة ودفن بجانب النبي صلى الله عليه وسلم وكانت خلافته سنتين وأربعة أشهر ما رواه برماوى (قوله لم يعتد بها) يقتضى انها تحرم لانه تعاطى عبادة فاسدة كالإذان قبل الوقت ونوع في التحريم اذا قصد الخطبة اهـ زى وقال سم على المنهج فلو قصد ان تقديم الخطبة عبادة وتعبد ذلك لم يعد التحريم وان لم يوافق مع عليه مع تردد شئ رأيت شيخنا فى شرح العباب اختار الحرمة فراجع اهـ وهو المعتمد ويدل على الحرمة قول من الروض ولو خطب لم يعتد بها قبل الصلاة واساء قال شارحه كالسنة الراتبية بعد الفريضة اذا قدمها عليها اهـ ع ش على مر (قوله لا فى شروط) ومع ذلك يستحب الاتيان بها أى الشروط وهذا كله اذا لم يندر الصلاة والخطبة أو الخطبة وحدها والا وجب اعتبار الشروط كلها لان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع ومع ذلك فلو خالف وتركها أى الشروط كلها أو بعضها فانه يصح مع الاثمه من شرح مر وع ش عليه (قوله خلافا للجرجاني) هو أبو العباس أحمد بن محمد ابن أحمد الجرجاني قاضى البصرة وشيخ الشافعية بها تفقه على أبى اسحق الشيرازى المتوفى وهو راجع من أصبهان إلى البصرة سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة وهناك آخر يقال له الجرجاني أيضا وهو أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم الجرجاني تفقه على أبى اسحق المروزي المتوفى ببغداد سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة عن نيف وسبعين سنة اهـ برماوى (قوله) وحرمة قراءة النجس الخ (جواب سؤال مقدر ورد على قوله لا فى شروط أى فقتضى هذا النفي عدم حرمة القراءة لعدم اشتراط الطهارة فأجاب عنه بان الحرمة من جهة أخرى وقوله لا لكونها ركنا الخ كان الاظهر ان يقول لا لكون الطهارة شرطا اهـ شيخنا تجزى الخطبة من الجنب ومعلوم ان الحرمة انما هى عند عدم القرآن بخلاف ما اذا قصد الذكر وحده فلا حرمة ولا تجزى قراءة الآية اهـ من ع ش على مر وعبارة الشوبرى قوله وحرمة قراءة الجنب الخ عبارة حج نعم لو كان فى حال قراءة الآية جنبا بطلت خطبته لعدم الاعتدال بها منه ما لم يتطهر ويعيدها انتهت واستظهر بعضهم كلام الشارح وقد رد إليه كلام حج بان يحمل كلامه على من لم يقصد القراءة وحده فالبطلان لعدم قصد لا لحرمة فان قيل الأركان لا يشترط قصد ما قلت محله ما لم يكن صارف كما هنا وهو الجناية فتأمل كانه انتهت (قوله ليس لكونها ركنا فيها الخ) فى الآية جهتان كونها ركنا فى الخطبة وكونها قرآنا فالحرمة لا لجل الجهة الثانية لا الاولى وما ذكره حج من انه لو كان جنبا فى حال القراءة بطلت خطبته محمول على من لم يقصد القرآن اهـ شوبرى باختصار (قوله الاسماع والسماع) أى بالفعل كما صرح به حج فى الاسماع المستلزم للسماع بخلافه فى الجهة فان المعبر فيها الاسماع والسماع بالفرة كما تقدم اهـ رشيدى على مر (قوله) وكون الخطبة عربية هل ولو كانا من غير العرب وعبارة حج لا بد فى ادائها من كونها عربية لكن المتجه ان هذا شرط الحكم لا لاصحابها بالنسبة لمن يفهمها كما الطهارة بل أولى ثم قال ولا بد فى ذلك ايضا من سماع الحاضرين لها بالفعل لكن يظهر الاكتفاء بسماع واحد لان الخطبة تسنن لاثنتين اهـ شوبرى وفهم من عبارته عدم اعتبار الشروط كالقيام والسترو والطهارة فيجوز ان يخطب قاعدا أو عاريا ومتنجسا ومحدثا اهـ شيخنا ويعتبر ايضا فى ادائها السنة ذكورة الخطيب اهـ قال على الجلال (قوله الفطرة) بكسر الفاء كما فى المجموع وبعضها كما قال ابن الصلاح وغيره اهـ شرح مر (قوله) للاتباع فى بعضها) وهو

وأبا بكر وعمر كانوا يضلون
العديد قبل الخطبة
وكونهما اثنتين مقيس على
خطبة الجمعة ولو قدمت على
الصلاة لم يعتد بها كالرأية
بعد الفريضة اذا قدمت
(كن خطبتي الجمعة فى أركان
وسنن) لا فى شروط خلافا
للجرجاني وحرمة قراءة
الجنب آية فى إحداهما
ليس لكونها ركنا فيها بل
لكون الآية قرآنا لكن
لا يخفى أنه يعتبر فى أداء
السنة الاسماع والسماع
وكون الخطبة عربية وقولي
وسنن من زيادتي (و) سن
(ان يعلمهم فى) عيد (فطر
الفطرة) فى عيد (أضحى
الاضحية) أى أحكامهما
للاتباع فى بعضها رواه
الشيخان ولان ذلك لائق
بالحال (و) ان (يفتتح)
الخطبة (الاولى

بتسعة تكبيرات والثانية
بسبع ولاء) افراد في الجمع
لقول عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة بن مسعود ان ذلك من
السنة رواه الشافعي قال في
المجموع واسناده ضعيف
ومع ضعفه لا دلالة فيه على
الصحيح لان عبيد الله
تابعي وقول التابعي من
من السنة كذا موقوف
على الصحيح فهو كقول
صحابي لم يثبت انتشاره فلا
يحتج به على الصحيح وهذه
التكبيرات ليست من الخطبة
بل مقدمة لها كما نص عليه
الشافعي وافتتاح الشيء
قد يكون بمقدمته التي ليست
منه نبه على ذلك في الروضة
والتصريح بسن التعليم
والافتتاح بما ذكر من
زيادتي (و) سن (غسل)
للعبدن كما مر مع دليله في
الجمعة وذكرته هنا توطئة
لقولي (ووقته من نصف
ليل) لا من فجر لان اهل
القرى الذين يسمعون النداء
يكررون لصلاة العيد من
قراهم فلو امتنع الغسل قبل
الفجر لشق عليهم (و) سن
(تزين) بان يتزين باحسن
ثيابه وتطيب وازالة نحو
ظفر ورياح كرية وسواء
فيه وفي الغسل الخارج
للصلاة وغيره

عيد الاضحى لقوله عليه السلام من صلى صلاتنا ونسك نسكنا اذ ذبح كاذبنا فقد اصاب النسك ومن
قبل الصلاة فلا نسك له اه برماوى (قوله بتسعة تكبيرات) وهل تفوت هذه التكبيرات بالشروع في
اركان الخطبة لا يبعد الفوات كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة اه سم على المنهج اقول
ويحتمل ان يقال بعدم لفوات روي وجه بما في شرح الروض عن السبكي من انه ينبغي ان يفصل بين الخطبتين
بالتكبير ويكثر منه في فصولها يعني سجعاتهما اه ع ش على مر (قوله ولاء) فلو تخال ذكر بين كل
تكبيرتين او قرن بينهما جازاه شرح مر وقوله افراد ابفتح الهمزة وكسرهما اى كل واحدة في نفس
اه شيخنا (قوله ومع ضعفه الخ) لا يقال كان الاولى ان يقول ران صح لا دلالة فيه لكونه قول تابعي
لانا نقول دفع بما ذكره توهم صحة الاستدلال به في فضائل الاعمال مع ضعفه لان الضعيف قد يستدل
به في فضائل الاعمال فدفعه بما ذكره اه ع ش (قوله فهو كقول صحابي) اى قوله بحكم من الاحكام وليس
المراد قوله كذا من السنة لان هذا اذا قاله الصحابي يحتج به وان لم يثبت انتشاره اما لو انتشر وسلم قول
الصحابي فانه يحتج به لانه يصير من قبيل الاجماع السكوتى وقوله فلا يحتج به وحيث كان كذلك فلعلة
ثبت عند الامام سرفوعا من طريق آخر فصح الاستدلال به اه شيخنا وفى قول على الجلال قوله هو قول
تابعي واحتج به لانه لا مدخل للرأى فيه فمافى المنهج مرجوح فراجع (قوله بل مقدم لها) وتظهر فائدة
ذلك فيما لو اخل فيها بشروط الخطبة فتبطل عند من يقول بانها كالجمعة ولا تبطل عند غيره اه ع ش (قوله
وسن غسل للعبدن) هل يتعلق بغير المميز فبغسله وليه ينبغي نعم كما قيل به في غسل الكافر اه شوبرى
وهل يستحب للحائض والنفساء لمسافيه من معنى النظافة والزينة وكفى غسل الاحرام فيه نظرا اه سم
على حج اقول هو كذلك كما هو مصرح به في كلام بعضهم اه ع ش على مر (قوله مع دليله) وهو الزينة
 واجتماع الناس لها اه شيخنا (قوله من نصف ليل) اى كالاذان للفجر وفعله بعد الفجر افضل
وتقريبه من ذهابه اولى ويستمر للغروب اه برماوى (قوله لا من فجر) صرح به للرد على الضعيف
للقائل بانه يدخل بالفجر كغسل الجمعة كما في شرح مر (قوله لشق عليهم) والاولى لهم اقامتها في
في قراهم ويكره ذهابهم لغيرها اه برماوى (قوله وسن وترين) ويدخل وقته بنصف الليل ايضا
وهل التزين هنا افضل منه في الجمعة او هو فيها افضل او يستويان فيه نظرا والا فرب تفضيل ما هنا على
الجمعة بدليل انه طلب هنا اعلى الثياب قيمة واحسنها منظرا ولم يختص التزين فيه بمريد الحضور
بل طلب حتى من النساء في بيوتهن اه ع ش على مر (قوله باحسن ثيابه) وافضلها البيض الا ان
يكون غيرها احسن فهو افضل منها لاني الجمعة والفرق ان القصد هنا اظهار النعم واثم اظهار
التواضع وذو الثوب الواحد يغسله ندبا لكل جمعة وعيد اه شرح مر وعبارة سم على البهجة
ولو وافق العيد يوم الجمعة فلا يبعد ان يكون الافضل لبس احسن الثياب الا عند حضور الجمعة
فالا بيض فليتأمل انتهت لكن تقدم له عن حج في باب الجمعة مانصه وبقي ما لو كان يوم الجمعة
يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الابيض او العيد فالاعلى او يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم
الاعلى فيها لكن يشكل على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه لو روعيت الجمعة روعيت
في جميع اليوم وقد ترجح مراعاة العيد مطلقا اذ الزينة فيه أكد منها في الجمعة ولهذا سن الغسل
وغيره لكل احد وان لم يحضر فليتأمل اه ع ش عليه (قوله وتطيب) واولاه المسك المخلوط
بماء الورد الا ان اراد صلاة الاستسقاء في يوم العيد فانه يترك الزينة والتطيب كما يحثه الاسنوى
وحيث يذكر مثل الاستسقاء الكسوف لانه لا يسن فيه ذلك بل ان تكون ثيابه بذلة ولا يتنظف
بنحو ازالة ظفره كما سيأتى اه حل (قوله وازالة نحو ظفر) وسيأتى في الاضحية ان مر بدها يسن له من
اول الشهر تاخير ازالة ظفره وشعره الى ما بعد ذبحها فلا يردوسياتى ايضا في الحج انه تحرر من ازالة الظفر والشعر
قبل التحلل الاول فلا يرد ايضا اه (قوله ايضا وازالة نحو ظفر) كشر راس وعانقوا بطن يتنظف به فلو لم

وهذا للرجال اما النساء فيكره لذنوات الهيئة المحذورة ويسن لغيرهن ويتنفلن (٩٩) بالماء ولا يتطهين ويخرجن في ثياب

بذلتهن وكالنساء فيما ذكر
الحنثي (و) سن (بكور)
بعد الصبح لغير الامام لياخذ
بجلسه وينتظر الصلاة (وان
يحضر الامام وقت صلاته)
للاتباع رواه الشيخان
(ويجوز) الحضور (في
الضحى) ويؤخره في فطره لئلا
كتب صلى الله عليه وسلم الى
عمرو بن حزم حين ولاه
البحرين ان عجل الاضحى
وأخر الفطر رواه البيهقي وقال
هو مرسل وحكمته اتساع
وقت التضحية ووقت صدقة
الفطر قبل الصلاة والتصريح
بسن البكور وما بعده من
زيادتي (وفعلها بمسجد أفضل)
لشرفه (لا لعذر) كضيقه
فيكره فيه للتشويش
بالزحام واذا وجد مطراً
ونحوه ضاق المسجد صلى
الامام فيه واستخلف من
يصلى بباقي الناس بموضع
آخر (واذا رجع) لغير
المسجد (استخاف) ندباً
من يصلى ويخطب (فيه)
بمن يتأخر من ضعفة
وغيرهم كشيوخ ومريض
وبعض الاقوياء كما
استخلف على رضى الله
أبا مسعود الانصاري
في ذلك رواه الشافعي
باسناد صحيح فان استخلف
من يصلى بهم وسكت عن
الخطبة

يكن يديه شعر فهل يسن له امرار الموى على بدنه تشبيهاً بالحالين ام لا فيه نظرو الظاهر بل المتعين عدمه
لان ازالة الشعر ليس مطلوباً لذاته بل للتنظيف وبهذا يفرق ما ذكره بين المحرم اذا دخل وقت تحلله
وليس بواسه شعر حيث يسن امرار الموى على راسه فان ازالة اشعر ثم غسلوه لذاتها امر عش على
مر (قوله هذا) اي المذكور من الغسل والتزين ولم ينه عن كلامه حكم النساء اللاتي يجوز لهن الحضور
واللاتي لا يجوزهن جهة الغسل والتزين فالراجح وفي شرحه ما نصه فان كنت الانثى مقيمة ببיתה
استحب لها ذلك ام اي الغسل والتزين ام (قوله لذنوات الهيئة الخ) ظاهره ان ذات الجمل تجوز اذا
لم تزين وليس كذلك اللهم الا ان يجاب بان المراد بذات الهيئة ولو بالنسبة للبدن فتدخل الشابة الجميلة
يخرج العجوز والشابة غير الجميلة اذا لم يتزين ام برماوى (قوله ويسن لغيرهن) أى ولو كان
لغير شابة ومحل سنة لغير اذا اذن الزوج او السيد ان كان وهذا خلاف ما في الجملة من ان الشابة غير
ذات الهيئة لا تحضر في الجمعة احل (قوله وسن بكور) اي فن فعل ذلك كتب له ثواب اكثر من جاء بعده
وليس ذلك عبارة عن قدر بعينه يحكم له به كافي ساعات الجمعة احل (قوله بكور) يقال اكبر وبكرو ابتكر
وبكر بمعنى امر برماوى (قوله بعد الصبح) لم يقيد به فيما قبله فانه قد مضى عدم تقيد به بذلك وان كان يغسل يدخل
وقته بنصف الليل ام شوبرى (قوله ايضا بعد الصبح) اي لغير بعيد الدار وهو ان في المسجد بالتبنيء ام
برماوى (قوله ايضا بعد الصبح) اي بعد صلاته وهذا ان خرجوا الى الصحراء فان صلوا في المسجد
مكثوا فيه قاله البدر بن فاضل شعبة وقال العزى انه الظاهر امر شرحه من قوله فان صلوا في المسجد
مكثوا فيه اي فلو خرجوا منه ثم عادوا اليه فان كان حضورهم في الاصل لصلاة الصبح على نية المكث
لصلاة العيد ثم خرجوا لعارض لم تفت سنة التكبير وان كان الحضور لمجرد صلاة الصبح بدون
قصد المكث لم تحصل تلك السنة امر عش عايه وقوله مكثوا فيه الخ تقدم ان المستحب في
الغسل ان يكون بعد الفجر فقد تعارض كونه بعد الفجر واستحباب المكث في المسجد الى صلاة
العيد فايهم ما يراعى وكلامنا في الابتداء والافاذا اتفق انه حضر بلا غسل فليذهب له بعد الفجر ثم يحضر بعد
العيد كما صرح به في التحفة وقد يقال لا تعارض لا ندفاعه بان يغتسل عقب الفجر بمحله مثلاً ثم يحضره
لصلاة الصبح ويستمر الى صلاة العيد لكن قد يلزم عليه فوات سنة المبادرة لصلاة الصبح او سنة ايقاعها في
اول الوقت او سنة الجماعة اذا كان اماماً يبادر بها في اول الوقت فليتامل امر شيدى (قوله لياخذ مجلسه)
عبارة شرحه مر ليفوز بالقرب من الامام امر (قوله وان يحضر الامام وقت صلاته) ويجوز ان يحصل له من
الثواب ما يساوى فضيلة التكبيرات او يزيد عليها حيث كان تاخراً مثلاً لاسر الشارع امر عش على مر
(قوله قليلاً) راجع للتعجيل والتأخير بان يكون في الاضحى عقب الارتفاع كرمح وفي الفطر بعده بقليل امر
شرح حج (قوله الى عمرو بن حزم) هو ابو الضحاك ويقال له ابو محمد عمرو بفتح العين المهمة وسكون الميم
وابن حزم بن زيد الانصاري الصحابي شهد الحندق وروى عنه ابنه محمد وغيره المتوفى سنة احدى أو ثلاث
واربع وخمسين امر برماوى (قوله البحر بن) اسم لاقليم بين حضرموت والبصرة ومن مدنه هجر امر برماوى
(قوله وفعلها بالمسجد افضل) ففعلها في غيره خلاف الاولى وقيل فعلها بالصحراء افضل للاتباع وردبانه
صلوات الله على من فعلها
انما اخرج اليها لصغر مسجده ومحل الخلاف في غير المسجد الحرام والاقصى اماهما ففعلها فيهما افضل
اتفاقاً لشرهما مع سهولة الحضور لهما واتساعهما والوجه كما قاله ابن الاستاذ الحاق بمسجد المدينة بمسجد
مكة ومن لم يلحقه به فذلك قبل اتساعه الان والحوض ونحوه يقف بباب المسجد لحرمته ودخولهن له امر شرح
مر وقوله يقفن بباب المسجد اي وان لم يسمعن الخطبة وذلك اظهار الشعائر ذلك اليوم بكثرة الجمع فيه والمراد
من هذه العبارة انهن اذا حضرن يقفن بباب المسجد وذلك لا يستلزم طلب الحضور منهن امر عش عليه (قوله
بموضع آخر) اي حيث لم يسعهم ذلك الموضع والاصلوا فيه جميعاً حل (قوله واذا اخرج استخلف فيه)

لم يخطب بهم كما صرح به
الجبلي لكونه أفتياتا على
الامام وبما تقرر علم أن
تعبيرى بما ذكر أولى من
قوله ويد تخلف من يصلى
بالضعفة (و) أن (يذهب)
للصلاة (ويرجع) منها
(كجمعة) بأن يذهب في
طريق طويل ماشيا بسكينة
ويرجع في آخر قصير لما مر
ثم في غير الذهاب والرجوع
فيما ذكر والاتباع فيهما
رواه البخارى وغيره
وسببهما أنه كان يذهب في
أطول الطريقين تكثيرا
للاجر ويرجع في أقصرهما
وقيل لأنه كان يتصدق على
فقراءهما وقيل لتشهد له
الطريقان (و) أن (يأكل
قبلها في) عيد فطر
(ويمسك) عن الأكل
(في) عيد (أضحى)

وهل الأفضل حينئذ جهاهم صوفا أو صفا واحدا فيه نظر والأقرب الأول لما في إثباته من اتشويش على
الامام ومن البعد عن الامام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصوف بما يروونه
لصلاة وهو ما يسمعهم عادة صوته من غير انراط في السعة ولا ضيق اه ع ش على مر (قول لم يخطب بهم)
اى يكره ذلك اه زى وعبارة شرح مر ويكره للخليفة ان يخطب بغير امر الوالى كفى الام اى اذا كان هو
الامام كفى العصر الخالية والاولى أن يأذن له في الخطبة وحينئذ فالتوجه استحباب الاستخلاف في الخطبة
والصلاة جميعا وليس ان يولى الصلوات الخمس حق في امامة عيد وسخوف واستسقاء الا ان نص له ذلك
او فلدا امامه جميع الصلوات ومن المصلحة عيد في عام لا في كل عام لان لها وقتا معينيا تتكرر فيه خلاف
صلاة الخشوف والاستسقاء فلا يفيها كل عام بل في العام الذى المدها فيه وامامة الترابيح والوتر تابعة
للإمامة في العشاء فيستحقها امامها انتهت وقوله ويكره للخليفة ان يخطب بغير امر الوالى دل على ان الوالى
الامام الراتب اذا خرج للصحراء واستخف ذيره او لا فيه نظر ولا يبعد انه مثله لانه بتقديره في
الوظيفة ينزل منزلة وليه وقوله في امامة عيد وسخوف قضية اقتضاه على ما ذكر شمول ولاية الصلوات
لصلاة الجمعة وليس مراد الماجرت به العادة من افراد الجمعة بامام اه ع ش عليه وفي قول على الجلال ولو صلى
الامام بمن في المسجد واستخاف من يصلى بغيرهم خارجة ففيه ما ذكرناه (قوله كما صرح به الجبلي) وهو أبو
محمد عبد العزيز بن عبد الكريم الجبلي شارح التنبيه المتوفى في ربيع الاول سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة اه
برماوى (قوله لكونه أفتياتا على الامام) هو ظاهر ان جرت العادة باستدانة الخطبة والافئذى ان لا
يتوقف على الاذن وان فعله ذيره مكره وقد يشعر به قوله لكونه أفتياتا الخ اذ لا يظهر الا فتيات الا حينئذ
اه ع ش (قوله ان تعبيري بما ذكر أولى) وجه الاولوية شموله لغير الضعفة مع إيهام عبارة الأصل أنهم
لا يصلون مع الخليفة اه ع ش (قوله ورجوع في قصر) وفي الام واستحب الامام ان يقف في طريق رجوعه
إلى القبلة ويدعو لحديث فيه ويعلم في الدعاء اه شرح مر وقوله ان يقف في طريق رجوعه اى في محل
اتق له وهل يختص ذلك بالعيد او يعمر سائر العبادات فيه نظر وقد يؤخذ من قوله الاق ولا يتقيد ذلك
بالعيد الثاني فليراجع (فائدة) قال الشامي في سيرته مانعه وروى الطبراني والبيهقي عن علي رضي الله عنه
قال الخروج في العبدن الى الجبانة من السنة اه ع ش عليه (قوله بان يذهب في طريق طويل الخ) ولا يتقيد
ما ذكر بالعيد بل يجزى في سائر العبادات كالحج وعبادة المريض كما ذكره المصنف في رياضته نعم قال
الاستاذ لو كان البلد ثغرا لاهل الجهاد بقرب عدوهم فركوبهم لصلاة العيد ذهابا وإيابا واطهار السلاح
أولى اه شرح مر (قوله أيضا بان يذهب في طريق طويل الخ) ظاهره وان ضاق الوقت الكن قال حج
قال ابن العماد يستحب الذهاب في أطول الطريقين إلا للصلاة على الجنازة فانها اذا كانت في مسجد أو غيره
ندبت المبادرة اليها والمشى اليها من الطريق الأقصر وكذا اذا خشى قوات الجماعة اه ويؤخذ منه بالاولى
ندب الذهاب في أقصر الطريقين والاسراع اذا ضاق الوقت بل يجب ما ذكر إذا خاف قوات
الغرض اه ع ش على مر (قوله وسببهما) أى سبب ذهاب النبي في الطويل ورجوعه في القصير
وفيه أنه لم يبين إلا حكمة الذهاب في طريق ورجوع في آخر وأما كونه طويلا وقصيرا فلم
يبينه اه شيخنا (قوله تكثيرا لاجر) قضية هذه العلة عدم الاجر في الرجوع ويخالفه ما ثبت في
صحيح مسلم من قصد الرجل الذي سئل في شراء حمار يركبه في الظلماء والرمضاء كما سأل في باب الجمعة ولك
أن تقول الذهاب أفضل من الرجوع فلا تكن العلة المذكورة مانعة من الاجر في الرجوع قال السبكي
وقول الامام ان الرجوع ليس بقربة غلط بل يثبت في رجوعه قال العلامة البرلسي ولقائل ان يقول
ما معنى الثواب في الرجوع مع انه ليس بعبادة ولا وسيلة لها اه برماوى (قوله وقيل لتشهد له الطريقان)
وقيل ساكنهما من الجن والانس وقيل لنفاد ما يتصدق به وقيل للتفاؤل بتغير الحال إلى المغفرة
والرضى وقيل ليسوى بينهما في مزية الفضل بمروره وقيل لان طريقه إلى المصلى كانت على اليمين

فلور جمع منها الرجوع الى جهة الشمال فرجع من غير ما قبل لاظهار شعائر الاسلام فيها وقبل لاظهار ذكر الله تعالى وقيل ايرهاب المناقذين واليهود ويغيبهم بكثرة من ... وقبل لاجلهم وقيل لبعثهم في البرور به والتبرك بمروره وبرؤيته والاتقاع به في تضاع واتجهم في الاستغناء والتعلم والاسترشاد والسلام عليهم وقيل ليصل رحمه فيهما وقبل لزيارة قبر اقرار به فيهما وقبل لثلاثه اكثر الزحمة وقبل ما من طريق مر بها الا فاحت منها رائحة المسك وقيل ليس اوى بين الاوس والخزرج في المرور لانهم كانوا يتفاخرون بمروره عليهم وقيل غير ذلك اهـ بره اوى (قول وان يا كل قبله الخ) اي ويكره تركه كافي المجموع عن النص وينبغي ان يقاس به حكم الامه الكافي النجاشي (قول ايضا وان يا كل قبله الخ) والشرب مثل الاكل ويكره تركه ذلك قال في المجموع عن النص والاحب ان يكون ترائي وان يكون تروا والحق به الزبيب اهـ حج وقوله في طريقه اي فان لم يأكل ما ذكر في بيته في طريقه وعليه فلا تخرم به المرواة لعذره بفعل ما طلب منه اهـ حج اهـ ع ش دا به (قول حتى يصلي) اي حتى تنقضي صلاتها بما يتبعها من الخطبة اهـ بره اوى (قول وحكمته امتياز الخ) وحكمة الامساك في الاضحية ايضا ان يكون اول ما يطعمه ذلك اليوم لحم اضحيته وعلى هذا اقتصر الداودي في شرح المختصر وفي الحديث تنبيه عليه فهو اول ذلك اهـ ابن ابي شريف اهـ شوبري (قول بالمبادرة باكل) هذا راجع لقوله وياكل قبلها في نظر وهذه حكمة لا يجب اطارها اذ ليسن تعجيل الفطار ولو كان فطار قبل يوم العيد لعذر او غيره وقوله او تأخير راجع لقوله ويملك في اضحي وهذه حكمة ايضا اذ ليسن تأخير الفطار في الاضحية ان كان صائما قبله ايضا اهـ شوبري مع ايضاح (قول في كرهه النفل) اي وينبغي عدمه ع ش على مر (قول وبعدها) اي وقبل الخطبة (قول لا اشتغاله بغير الاله) قضية التعادل لو غلب غير لم يكره له النفل وصرح حج بخلافه في شرح العباب كما نقله سم عنه وقضيته ايضا انه لا يتوقف كرامة النفل له على كونه جاء للجد وقت صلاة العيد بل لو كان جالسا فيه من صلاة الصبح كره له ثم قوله لا اشتغاله الخ ووضح بالنسبة لما بعدهما اطاب الخطبة منه واما بالنسبة لما قبلهما فان كان دخل وقت اعادة الصلاة فوضح ايضا والا بان لم يدخل وقتها وجرت عادتهم بالتأخير فواجه الكرامة الا ان يقال انه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الاله في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقت الصلاة لا ينتظاره اياها اهـ ع ش على مر (قول بغير الاله) الاله هو الخطبة وغيره هو الصلاة اهـ شيخنا (قول ان يكبر غير حاج) اي من مسافر وحاضر وذكروا غيره واذا راى شيئا من بهيمة الالهام في العشر الاول من ذي الحجة سن له التكبير قاله صاحب التنبيه وغيره وظاهر ان من علم كمن رأى اهـ شرح مر وقوله في العشر الاول من ذي الحجة قضية انه لا يكبر لرؤيتها ايام التشريق وظاهره ايضا وان لم يجز في الاضحية لان الغرض منه التذكير بهذه النعمة ولعل الحكمة في طاب التكبير هنا دون غيره من الاذكار انهم كانوا يتقربون لآلهتهم بالذبح عندها فاشير لفساد ذلك بالتكبير فان معناه الله اعظم من كل شيء فلا يابق ان يتقرب لغيره ووجه الاول انه بدخول يوم النحر دخل وقت التضحية وتهيأ ريدها لفعلها والحكمة في طلب التكبير عند رؤية بهيمة الانعام في عشر ذي الحجة استحضار طلبها فيها ثم الاشتغال بها حدثا لفعل التضحية عند دخول وقتها ووجه الثاني ان رؤية ما هو من جنس بهيمة الانعام ولو سخطه منبه على ان ذبح ما هو من هذا النوع شعار لهذه الايام وتعظيم له تعالى وصيغة التكبير الله اكبر فقط كما قاله ابن عجيل والريمي وهو المعتمد وقال الازرقى يكبر ثلاثا اهـ ع ش عليه ويستحب احياء ليلتي العيد بالعبادة ولو كانت ليلة جمعة من صلاة وغيرها من العبادات لخبر من احيى ليلة العيد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب والمراد بموت القلوب شغفها بحب الدنيا اخذ من خبر لا تدخلوا على هؤلاء الموتى قيل من هم بارسل الله قال الاغنياء وقيل الكفرة اخذ من قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي كافرا فهديناه وقيل الفزع يوم القيامة اخذ من خبر يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراغرا لا

حتى يصلي لا يتابع رواه ابن حبان وغيره وصححه وحكمته امتياز يوم العيد عما قبله بالمبادرة بالاكل او تأخيرها والتصریح بيسن الذهاب وما بعده من زيادتي (ولا يكره نفل قبلها) بعدار تفاع الشمس (لغير امام) اما بعدها فان لم يسمع الخطبة فكذلك والا كره لانه بذلك معرض عن الخطبة بالكلية واما الامام فيكره له النفل قبلها وبعدها لا اشتغاله بغير الاله وللخالفته فعل النبي ﷺ (وسن ان يكبر غير حاج برفع صوت) في المنازل

فقال أم سلمة أو غيرهما وأنها أتت الرجال إلى حوراء والنساء إلى عورات الرجال فقال النبي ﷺ إنهم في ذلك اليوم شغلوا لا يعرف الرجل أنه رجل ولا المرأة أنها امرأة ويحصل الأحياء في ذلك الليل وإن كان الأرجح في حصول الميت بزداغة الأكل فله في نصف الثاني من الليل ومن ابن عباس يحصل الأحياء هنا بهالة الشاء جماعة والزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء بهم ما وفي ليلة الجمعة وليالي أول رجب وأنه في شعبان مستجاب فاستجاب له شرحه (قول غير حاج) والمعتبر يابى إلى أن يشرع في الطواف اه شرحه (قول) والأسواق جمع سوق (يذكر ويؤنث سميت بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم جمع ساق اه زى (قول) وانكروا العدة) قال الأسنوى الواو وإن كانت المطلق الجمع لكن دلالة على الترتيب أرجح قال السهيلي ولأن الأدلة تثبت المراد وقال في الكفاية الواو المطلق الجمع وهو ضربان جمع مقارنته وجمع معاقبة وذلك بعد الغروب وقال بعضهم حمل الواو هنا على الجمع المطلق خلاف الإجماع فتبين حملها على الترتيب وقد أشار إلى ذلك الشارح بقوله أي عندنا كما هو لذلك قال الامام الشافعي رضي الله عنه سمعت من أرضه من أهل العلم يفسر الآيات بذلك ولما قدمت المغفرة والعنق على صوم رمضان وقيامه أمر تعالى بتكبيره وشكره عندنا كما له فشكره من انعم على عباده بتوفيقهم للصيام وأعانهم على القيام ومغفرته لهم وعنتهم به من النار انما يحصل بذكره شكره وانقائه حق نقاته بحسب الادكان بان طاع فلا يعصى ويذكر فلا ينسى ويشكر فلا يكفر اه برماوى (قول) وفي الثاني القياس على الاول (اي بالنسبة للمرسل اما المقيد فقد ثبت بالسنة وتكبير ليلة الفطر اكد من تكبير ليلة الاضحى لاصح عليه انتهى شرح مروا المفاضلة في كلامه بين المراسين مرسل الفطر ومرسل الاضحى اما المقيد في الاضحى فهو انزل من المرسل بقسميه لشرفه بتبعيته للصلاة اه عس عليه (قول) إذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم خرج بهذا القيد مالو كانت في بيتها او نحوه وليس عندها رجال اجانب فترفع صوتها به وهو ظاهر اه عس على مر (قول) إذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم خرج بهذا القيد مالو كانت في بيتها او نحوه وليس عندها رجال اجانب فترفع صوتها به وهو ظاهر اه عس (قول) إلى تحريم امام (اي في حق من يريد الصلاة في جماعة ولو تاخر احرام الامام عن وقتها المعتاد الى قرب الزوال اه شيخنا وقوله فالهبة باحرامه اي ولو تاخر عن وقته المعتاد ايضا الى قرب الزوال اه شيخنا (قول) ايضا الى تحريم امام (اي في الاظهر وقيل الى حضور الامام للصلاة لانه إذا حضر احتاج الناس الى التهيء للصلاة واشتغالهم بالقيام لها اه شرحه مر (قول) ايضا الى تحريم امام بصلاة العيد (اي قبل الزوال فبالزوال يفوت وهذا تكبير مطلق اي لا يستحب ان يؤتى به عقب الصلاة لأجلها حتى في ليلة الاضحى فلا يسن الا تيان به عقب صلاة المغرب والعشاء اه حل وقوله فلا يسن الا تيان به الخ غير صحيح لما علمت من أن صلوات ليلة العيد دخلت في عموم قول المتن وعقب كل صلاة الخ ففي ليلة الاضحى مرسل ومقيد وفي ليلة الفطر مرسل فقط وفي قول على الجلال قوله من صبح عرفة الخ نعم يستثنى من ذلك ليلة العيد لما مر من دليلها الخاص المقدم على العموم هنا بل يلزم على دخولها أن يسمى تكبيرها مرسلا ومقيد او لا قائل به وفي الروض وشرحه ما يقتضي أن تكبير ليلة الاضحى فيه مرسل ومقيد وعبارتهما والمقيد مختص بالاضحى لا يتجاوزها الى الفطر لكن خالف النووي في اذكاره فسوى بينهما انتهت ووجه اقتضاء هذه العبارة ما ذكر ان قوله مختص بالاضحى لا يتجاوزها الى الفطر انما يظهر في تكبير الليل اذ ما عداه من بقية المقيد في الاضحى لا يتوهم فيه مشاركته للفطر حتى ينه على نفيه خصوصا مع قوله وخالف النووي الخ لان التسوية بينهما انما تنافي في تكبير الليل وإذا كان عند النووي تكبير ليلة الفطر فيه مرسل ومقيد فما بالك بليلة الاضحى فتأمل هذا مع قول القليوبي ولا قائل به تأمل (قول) فالتكبير أولى ما يشتغل به (فلو اتفق أن ليلة العيد ليلة جمعة جمع فيها بين التكبير وقراءة السكف والصلاة على النبي ﷺ فيشتغل كل جزء من الليلة بنوع من الثلاثة ويتخير فيما يقدمه ولكن لعل تقديم التكبير أولى لانه شعار الوقت اه عس على مر

والاسواق وغيرهما (من أول ليالى عيد) أي عيد الفطر وعيد الاضحى ودليله في الاول قوله تعالى ولتكملوا العدة أي عدة صوم رمضان ولتكبروا الله اي عندا كما هو في الثاني لقياس على الاول وفي رفع الصوت اظهار شعار العيد واستثنى الرافي منه المرأة وظاهر أن محله إذا حضرت مع غير محارمها ونحوهم ومنها الخنثى (الى تحريم امام) بصلاة العيد إذا الكلام مباح اليه فالتكبير أولى ما يشتغل به لانه ذكر الله تعالى وشعار اليوم فان صلى منفردا

(قوله فالعبارة باحرامه) كذا قال الشارح وتبعه العلامة حج وينبغي حمله على ما إذا ترك الامام صلاة العيد جماعة أو سبق الامام بالصلاة وصلى لنفسه اهـ برماوى (قوله وان يكبر عقب كل صلاة الخ) ولو نسي التكبير أو تعدد تركه عقب الصلوات فذكر فيكبر لندكره وإن طال الفصل بين الصلوات المذكور لأن التكبير شعار هذه الايام لا وصف للصلاة ولا جزء منها فلم يسقطه طول الفصل اهـ من شرح الارشاد لابن أبي شريف وقوله فلم يسقطه طول الفصل أى فى أيام التشريق فان خرجت سقط كما فى العباب اهـ شوبرى (قوله عقب كل صلاة) ولا يلحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولو فاتته صلاة من هذه الايام وقضاها فى غير هالم يكبر عقبها كما فى المجموع بل قال أنه لا خلاف فيه لأن التكبير شعار الوقت كما ساء شرح مـ (قوله ايضا عقب كل صلاة الخ) ويقدم على اذكارها لانه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به أشد من الاذكار وأما المطلق فيسن تأخيرها عن الاذكار اهـ حج اهـ عـ شـ على مـ (قوله ولو فاتته) أى فى هذه الايام أو غيرها وقضاها فى تلك الايام اهـ ل (قوله وناقلة) أى مطلقا وذات وقت أو سبب اهـ شيخنا ومنها الروايات اهـ قل على الجلال (قوله من صبح يوم عرفة) أى من وقت دخوله وإن لم يصله اهـ شيخنا وفى عـ شـ على مـ ما نصه الوجه وفاقا لمـ انه يدخل وقت التكبير بفجر يوم عرفة وإن لم يصل الصبح حتى لو صلى فائقة مثلاً قبل الصبح كبر عقبها والله أعلم اهـ سم على المنهج اهـ ولو اختلف رأى الامام والمأموم فى وقت ابتداء التكبير تبع اعتقاد نفسه اهـ شرح مـ (قوله إلى عقب عصر آخر التشريق) أى سواء فعلها أول الوقت أو آخره والمعتد أنه يستمر إلى الغروب حتى لو صلى العصر ثم صلى صلاة اخرى استحبه التكبير عقبها اهـ شيخنا وعبارة شرح مـ وما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمبراد وإنما مراده به انقضاؤه بانقضاء وقت العصر فقد قال الجوينى فى مختصره والغزالى فى خلاصته انه يكبر عقب فرض الصبح من يوم عرفة إلى آخرتها والثالث عشر فى أكمل الاقوال وهذه العبارة نفهم أنه يكبر قبل الغروب كما قلنا ويظهر التفاوت بين العبارتين فى القضاء بعد فعل العصر وما يفعل من ذوات الاسباب انتهت (قوله ايام التشريق) سميت ايام تشريق لاشراقها بضوء الشمس والقمر وقيل التشريق اللحم فيها أى نشره وتقديده وقيل غير ذلك اهـ برماوى (قوله من ظهر يوم نحر) أى ولو لم يتحمل كما جرى عليه الشيخ ابن حجر (قوله واستظهر الشيخ) انه مادام بحر ما لا يكبر لان شعاره التلبية أخذ من الانجيل اهـ شوبرى وسكتوا عما لو أحرم بالحج من أول وقته بأن أحرم ليلة عيد الفطر فهو يلبي لانها شعار الحاج أو يكبر فيه نظر والأقرب الأول اهـ عـ شـ على مـ (قوله عقب صبح آخره) كلامه يقتضى عدم امتداد التكبير فى حقه إلى الغروب وليس كذلك رعبارة الاصل ويكبر الحاج من ظهر النحر ويختم بصبح آخر ايام التشريق للاتباع انتهت قال الرشيدى أى من حيث كونه حاجا كما يؤخذ من العلة والآفن المعلوم أنه بعد ذلك كغيره فيطلب منه التكبير المطلوب من كل واحد إلى الغروب فتنبه له اهـ (قوله لانها آخر صلاته بمنى) وذلك لان رميه وإن كان فى اليوم الثالث بعد الزوال ايضا لكن السنة ان يرى فيه راكيا ويؤخر الظهور حتى ينزل المحصب فينعم اثم الظاهر أن الحاج إنما اقتصر على هذا بخلاف غيره لقوله تعالى واذكروا الله فى أيام معدودات لكن نفر النفر الاول فالظاهر انه يستمر يكبر إلى الصبح المذكور ويحتمل خلافاه اهـ عميرة أقول فى شرح الارشاد لشيخنا حج والمراد كما هو ظاهر أن من شأنه ذلك أى من شأن الحاج ان الصبح آخر صلاة يصليها بمنى إذ السنة تأخير الظهور إلى المحصب وإلا فالوجه انه لا فرق فى ندب ذلك بين تقديم التحلل على الصبح وتأخيرها عنها بخلاف ما لو أخره عن الظهور فانه لا يكبر عقبها لان شعاره حينئذ التلبية ولا بين المقيم بمنى وغيره ومن نفر النفر الاول وغيره اهـ سم (قوله الصلوات فى عيد الفطر) أى الواقعة فى ليلة عيد الفطر ومثله فى ذلك الاضحى لما تقدم أن تكبير ليلة عيد الاضحى مطابق وإن وقع عقب الصلاة اهـ لـ وفيه ما تقدم (قوله فلا يسن التكبير عقبها) أى من حيث الصلاة لا من حيث كونها ليلة

فالعبارة باحرامه (و) أن يكبر أيضا (عقب كل صلاة) ولو فائتة وناقلة وصلاة جنازة (من صبح) يوم (عرفة إلى عقب عصر آخر) أيام التشريق للاتباع رواه الحاكم وصححه إسناده (و) أن يكبر (حاج كذلك) أى عقب كل صلاة (من ظهر) يوم (نحر) لانها أول صلاته بعد انتهاء وقت التلبية (إلى عقب صبح آخره) أى التشريق أى أيامه لانها آخر صلاته بمنى (وقبل ذلك) لا يكبر بل (يلبي) لأن التلبية شعاره وخرج بما ذكر الصلوات فى عيد الفطر فلا يسن التكبير عقبها لعدم وروده والتكبير عقب الصلوات يسمى مقيدا وما قبله مرسلا ومطلقا

(وصيغته المحبوبة معروفة)
وهي كما في الأصل الله
أكبر الله أكبر الله أكبر
لا اله الا الله والله أكبر الله
أكبر والله الحمد واستحسن في
الام أن يزيد بعد التكبير
الثالثة الله أكبر كبيرا
والحمد لله كثيرا وسبحان
الله بكرة وأصيلا لا اله الا
الله ولا نعبد الاياه
مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون لا اله الا الله
وحده صدق وعده ونصر
عبده وأعز جنده وهزم
الاحزاب وحده لا اله
الا الله والله أكبر (وتقبل
شهادة هلال شوال يوم
الثلاثين) بان شهدوا برؤية
هلال الليلة الماضية
فنفطروا (ثم ان كانت)
شهادتهم (قبل زوال)
بمن يسع الاجتماع
والصلاة او ركعة منها
(صلى العيد حينئذ أداء
والا) بان كانت بعد
الزوال أو قبله بدون الزمن
المذكور (ف) تصلي (قضاء)
متى اريد قضاؤها اما
شهادتهم بعد اليوم بان
شهدوا بعد الغروب فلا
تقبل في صلاة العيد فتصلي
من الغداة اذا فائدة في
قبولها الا ترك الصلاة
فلا يصحني اليها

فيقدم أذكار الصلاة عليه كما تقدم عن حج أه ع ش على مر (قوله أيضا فلا يسن التكبير عقبها) أي على الأصح
لأنه تكرر في زمنه ^{صلى الله عليه وسلم} ولم ينقل أنه كبر فيه عقب الصلوات وان خالف المصنف في اذكاره فسوى
في التكبيرين بين الفطر والأضحية ومقابل الأصح الاستحباب تسوية بين المطلق والمقيد بجامع الاستحباب
وعليه عمل الناس في ذكر خانم المغرب والعشاء والصباح أه شرح مـ (قوله وصيغته المحبوبة) أي المندوبة
التي تدارات عليها الأصناف في القرى والأصهار أه برما ري (قوله الله أكبر الخ) قال الشيخ اكمل الدين
الحنفى سبب ذلك ما روى ان جبريل عليه السلام لما جاء بالفداء خاف العجلة على إبراهيم فقال الله أكبر الله
أكبر الله أكبر ثلاثا فلما رآه إبراهيم قال لا اله الا الله والله أكبر فلما علم اسمعيل بالفداء قال الله أكبر
والله الحمد أه برما ري (قوله بعد التكبير الثالثة) أي مع ما يتصل بها أه حج يعنى من قوله لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله الحمد الخ ويتحصل حينئذ ان صورة ترتيب هذا الترتيب هكذا الله أكبر الله أكبر
الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر كبيرا والله الحمد كثيرا وسبحان الله بكرة
وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الاياه الخ أه سم على حج أه ع ش على مر (قوله كبيرا) منصوب على
اضمار فعل أي كبرت كبيرا أه زى أي ربا كبيرا أي عظيما (قوله بكرة وأصيلا) البكرة الغدوة والجمع
بكر وأصيل من العصر الى الغروب وجمعه أصل وأصل أي أول النهار وآخره والمراد جميع الأزمنة أه
زى (قوله وهزم الاحزاب) أي الذين نهبوا في غزوة الخندق لحزبه عليه الصلاة والسلام فاللام للعهد أو
المراد كل من نهب من الكفار لحزبه عليه الصلاة والسلام فتكون استغرافية كما في القسطلاني أه شيخنا
(قوله وحده) أي من غير قتال الأدميين بأن أرسل عليهم ريحا وجنودا لم تروها قال شيخنا الباقى وزيادة
وأعز جنده لم ترد لك لا بأس بزيادة ثم رايت العلامة العلقمي في حراشي الجامع الصغير صرح بانها
وردت أه برما ري (قوله لا اله الا الله والله أكبر) صريح كلامهم انه لا تندب الصلاة على النبي ^{صلى الله عليه وسلم}
بعد التكبير لكن العادة جارية بين الناس بانها بعد تمام التكبير ولو قيل باستحبابها عملا بظاهر ورفعنا
لك ذكر ك وعملا بقولهم ان معناه لا اذ كر الا وتذكر معي لم يكن بعيدا أه ع ش على مر وفي البرما ري ما
نصه ويندب الصلاة والسلام على النبي ^{صلى الله عليه وسلم} وآله وصحبه وأزواجه وذريته بعد التكبير وأولاها ما عليه
عمل الناس وهو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وعلى اصحاب سيدنا محمد وعلى أزواج سيدنا محمد
وغلى ذرية سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا أه (قوله أداء) خبر لكان المحذوفة أي وتكون أداء كما
صرح بهم في شرحه (قوله أو قبله بدون الزمن المذكور) في شرح الروض وينبغي فيما لو بقي من وقتها ما
يسعها او ركعة منها دون الاجتماع ان يصليها وحده او بمن تيسر حضوره لتقع أداء ثم يصليها مع الناس ثم
رايت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي أه اقول وفيه نظر لانه يلزم عليه إعادة الصلاة خارج وقتها
وقد تقدم في باب الجماعة أن شرط إعادة الوقت فليتأمل الا أن يقال يستثنى هذه الضرورة اشتباه الحال
وقد قال مـ بالاستثناء أه سم (قوله متى اريد قضاؤها) أي في باقي اليوم وفي الغد وما بعده كبقية
الرواتب والا كمل قضاؤها في بقية يومهم ان امكن اجتماعهم فيه والا فقضاؤها في الغد اكمل لتلايفوت
على الناس الحضور قال الشيخ والكلام في صلاة الامام بالناس لاني صلاة الاحاد فاندفع الاعتراض
بانه ينبغي فعلها عاجلا مع من تيسر ومنفردا ان لم يجد احدا ثم يفعلها غدا مع الامام أه شرح مـ
(قوله فلا تقبل في صلاة العيد) قضيتها انه لا يجوز فعلها ليلا لا منفردا ولا جماعة ولو قيل يجوز فعلها
ليلا سيما في حق من لم يرد فعلها مع الناس لم يبعد بل هو الظاهر أه ع ش على مر (قوله فتصلي من
الغد أداء) ظاهره ولو للرأى فليراجع أه شريرى (قوله اذا فائدة في قبولها الخ) عبارة شرح مـ
لان شر الا قد دخل يقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة في شهادتهم الا المنع من صلاة العيد انتم
قال مـ وقد خطر بنفسى استشكل ذف ثم رأيت الامام الاسنوى رحمه الله تعالى ترضى لذلك فقال انه

مشكل فان قضاءها يمكن ليلا وهو اقرب واحوط من العد وايضا فالقضاء هو مقتضى شهادة البيعة
الصداقة كما انها مقبولة في فوات الحج والجمعة واستيفاء القصاص ورجم الزاني وغير ذلك فكيف
يترك العمل بها وينوى من الغداداء مع علمنا بالقضاء لاسيما عند بلوغ الخبرين عدد التواتر اه عميرة
اه (قوله وتقبل في غيرها) انظر هل من ذلك صوم الغد نظرا الى ان اليوم الاول هو العيد حقيقة
او لا نظرا الى ان العيد يوم بعيد الناس يظهر الثاني اخذا من قولهم العيد يوم يعيد الناس وعرفه يوم
يعرف الناس فليراجع ثم رايث الشيخ عميرة بحث هذا اه شورى وفي سم انه يصح صومه اه وقوله
اخذا من قولهم العيد الخ يقتضى انه غير حديث وفي شرح م ما نصه واحتجوا له بما صح من قوله صلى
الله عليه وسلم الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس وروى الشافعي رضي الله عنه وعرفة
يوم يعرفون اه (قوله ايضا وتقبل في غيرها) عبارة شرح م واما الحقوق والاحكام المتعلقة بالهلال
كالعقيق والعدة والاجارة والعق فثبت قطعا انتهت (قوله في غيرها) ومن الغير الزكاة فتخرج قبل الغد
وجوبا اه ع ش على م (قوله المعلقين برؤية الهلال) انظر المعلقين بالعيد والظاهر عدم الوقوع
لان العيد يوم يعيد الناس ويحتمل خلافه احتياطاً ثم رايث حج جزم بهذا اه شورى (قوله والعميرة
بوقت تعديل) ولا ينافيه ما لو شهدا بحق وعدلا بعد موتهما حيث يحكم بشهادتهما اذا حكم لهما هو
بشهادتهما بشرط تعديلهما والكلام هنا لانهما في اثر الحكم من الصلاة خاصة وايضا فالصلاة تفعل
بكل تقدير مع قولنا ان العميرة بوقت التعديل بخلاف مسألة الموت لولم ننظر للشهادة للزم فوات
الحق بالكلية اه شرح م (قوله ايضا والعميرة بوقت تعديل) يقتضى انه بمجرد الشهادة لا يثبت
المشهود به ولا يعول عليها بل ينتظر التعديل نعم إن ظن شينا عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة
فليأمل اه سم (فائدة) مما يتعلق بهذا الباب التهنئة بالعيد وقد قال القمولى لم ار لاصحابنا كلاما في التهنئة
بالعيد والاعوام والاشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى انه اجاب عن
ذلك بان الناس لم يزلوا مختلفين فيه والذي اراه انه مباح لاسنة فيه ولا بدعة اه واجاب عنه شيخ
الاسلام حافظ عصره حج بعد اطلاعه على ذلك بانها مشروعة واحتج له بان البيهقي عقد لذلك بابا
فقال باب ما روى في قول الناس بعضهم لبعض في يوم العيد تقبل الله منا ومنك وساق ما ذكره من
اخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتاج به في مثل ذلك ثم قال ويحتاج لعموم التهنئة لما يحدث من نعمة
او يندفع من نقمة بشرعية سجود الشكر والتعزية وبما في الصحيحين عن كعب ابن مالك في قصة توبته
لما تخلف عن غزوة تبوك انه لما بشر بقبول توبته ومضى الى النبي صلى الله عليه وسلم قام اليه طلحة بن
عبيد الله فنهاه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم اه شرح م وقوله تقبل الله منا ومنك اى ونحو ذلك
بما جرت به العادة في التهنئة ومنه المصاحفة ويؤخذ من قوله في يوم العيد انها لا تطلب في ايام التشريق
وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنئة في هذه الايام ولا مانع منه لان المقصود منه
التودد واطهار السرور ويؤخذ من قوله ايضا في يوم العيد ان وقت التهنئة يدخل بالفجر لا ببليلة العيد
خلافا لما ببعض الهراش اه ع ش عليه وعبارة البرماوى والتهنئة بالاعیاد والشهور والاعوام
مستحبة وبستانس لها بطلاب سجود الشكر عند حدوث نعمة وبقصة كعب وصاحبيه حين بشر بقبول
توبته لما تخلف عن غزوة تبوك وتهنئة ابي طلحة له وقتسن الاجابة فيها بنحو تقبل الله منكم احياكم الله
لامثاله كل عام وانتم بخير انتهت والله اعلم

(باب في صلاة كسوف الشمس والقمر)

الشمس والقمر هي من خصائص هذه الامة وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة
وصلاة كسوف القمر في جمادى الاخرة من السنة الخامسة على الراجح اه برماوى وقوله في السنة الثانية
عبارة متن المواهب في غزوة الحديبية وفي هذه الغزوة كسفت الشمس وهم بالحديبية وفي الشارح هناك انه

وتقبل في غيرها كوقوع
الطلاق والعق والمعلقين
برؤية الهلال (والعميرة)
فيما لو شهدوا قبل الزوال
وعدلوا بعده قبل الغروب
او شهدوا قبل الغروب
وعدلوا بعده (بوقت
تعديل) لاشهادة لانه وقت
جواز الحكم بها فتصل العيد
في الاولى قضاء وفي الثانية من
الغداداء وهذا من زيادتي

(باب)

أول كسوف وقع في الاسلام وكسوف الشمس لاحقيقة له عند أهل الهيئة فانها لا تتغير في نفسها وإنما القمر يحول بيننا وبينها وكسوف القمر له حقيقة فان ضوءه من ضوءها وسببه حيلولة ظل الأرض بينها وبينه بنقطة انما طح فلا يبقى فيه ضوء البتة اه شرح م قال العلامة احمد بن العباد في كتابه كشف الاسرار عما خفي على الافكار واما ما ينقله المجمر من اهل الهيئة من أن الشمس اذا صادفت في سيرها القمر حال بيننا وبين ضوءها فباطل لا دليل عليه وذکر ان سبب كسوفها تخوف العباد بحبس ضوءها ليرجعوا إلى الطاعة لان هذه النعمة اذا حُبست لم ينبت زرع ولم يحف ثمر ولم يحصل له نضج وقيل سببه تجلي الله سبحانه وتعالى عليها فانه ما تجلي لشيء الا خضع فند تجلي للجبل فجعله دكا وقيل سببه ان الملائكة تجرها وفي السماء بحر فاذا وقعت فيه حال سيرها استر ضوءها كما قاله الشعبي ومن خواص الشمس انها ترطب بدن الانسان اذا نام فيها وتسخن الماء لبارد وتبرد البطح الحار قال الطرطوشي في شرح الرسالة أن مغيب الشمس بابتلاع حوت لها رقيل في عين حمة بالهمز لقوله تعالى تغرب في عين حمة اي ذات حيا اي طين ويقال قرية حامية بغير همزة اي حارة وقيل سبب غروبها انها عند وصولها لآخر السماء تطلع من سماء إلى سماء حتى تسجد تحت العرش فتقول يا رب إن قومًا يعصونك فيقول الله تعالى ارجعي من حيث جئت فتنزل من سماء إلى سماء حتى تطلع من المشرق ومن خواص القمر انه يصفر لونه من نام فيه ويشغل راسه ويسوس العظام ويبل ثياب الكتان وسئل على كرم الله وجهه عن السواد الذي فيه فقال انه اثر مسح جناح جبريل عليه الصلاة والسلام وذلك ان الله تعالى خلق نور الشمس والقمر ثم امر جبريل فمسحه بجناحه فمحي من القمر تسعة وتسعين جزاء فحولها إلى الشمس فاذهب عنه الضوء وابقى فيه النور فذلك قوله تعالى (فحولنا ليلة الليل وجعلنا اية النهار مبصرة) واذا نظرت إلى السواد الذي في القمر وجدته حروفا اولها الجيم وثانيها الميم وثالثها الياء واللام والالف آخر الكل اي جملا وقد شاهدت ذلك وقراته مرات اه من خط شيخنا الحنفى (قوله في صلاة كسوف الشمس والقمر الخ) اي وما يتبع ذلك كما لو اجتمع عيد وجنازة ويبيع الهوامش عن بعض اهل العصر كان الاولى ان يقول في صلاتي كسوف الخ قال شيخنا ما ذكره المصنف فرارا من توالي اثنين ولان التثنية توهم ان لكل من الكسوفين صلاة مستقلة وليس كذلك اه ع ش (قوله المميز عنها الخ) اشار به الى ان قوله الكسوفين ليس فيه تغليب احدهما على الاخر اشارة الى ان هذا قول تامل (قوله بالكسوف للشمس والخسوف) في المختار كسفت الشمس من باب جلس وكسفها الله يتعدى ويلزم اه وفيه ايضا خسف المكان ذهب في الأرض وبابه جلس وخسف الله به الأرض من باب ضرب اي غاب به فيها ومنه قوله تعالى (لخسفناه وبداره الأرض اه قوله وهو اشهر وقيل عكسه وقيل الكسوف اول التغير والخسوف اخره اه شرح م (قوله صلاة الكسوفين سنة) ولا بد فيه من التعيين من كسوف شمس او قمر نظير ما مر انه لا بد من نية صلاة عيد الفطر او النحر ويسن الغسل كما علم بممار في الجملة لا التمتع بحاق وقلم كما عرح به بعض فقهاء الذين انضيق الوقت ولانه حالة سؤال وذلة على قياسه ان يكون في ثياب بذلة ومهنة وان لم يصرحوا به فيما علمت كما سيأتي في الباب الآتي ما يؤيده اه شرح م (قوله وهو اشهر) اي لان الكسوف الشهور وبالشمس اليق لان نورها في ذاتها اول ما يستر عنا بحيلولة جرم القمر بينها وبينها عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهر فاذا وجد في غيره فهو من خرق العادة والخسوف المحرور هو بالقمر اليق لان جرمه اسود صقيل كالمرآة يغني بمقابلة نور ضوء الشمس فاذا حال جرم الأرض بينهما عند المقابلة منع نورها ان يصل اليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهر فاذا وجد في غيره فهو من خرق العادة ايضا قال شيخنا ومن الاول كسوف الشمس في عاشر ربيع يوم مات ابراهيم ولده صلى الله عليه وسلم سنة ثمان من الهجرة وعمره سبعون يوما على الصحيح ومنه الكسوف عاشر المحرم حين قتل الحسين رضي الله عنه سنة احدى وستين ووقع للعلامة البرلسي هنا كلام غير مستقيم

في صلاة كسوف الشمس والقمر *
والاصل فيها الاخبار الالائية
(صلاة الكسوفين) المعبر
عنهما في قول بالخسوفين
وفي آخر بالكسوف
للشمس والخسوف
للقمر وهو اشهر (سنة)

يعرفه من له خبرة بحركات الافلاك وتقدم في باب اوقات الصلاة ان الشمس في السماء الرابعة على الاربع
واما القمر فهو في سماء الدنيا اه برماوى وقوله سنة ثمان من الهجرة الخ ومقابل هذا انه ولد سنة ثمان
ومات سنة عشر وعمره ستة عشر شهرا هكذا في مولد الشيخ البديري الدهياطى وفي شرح الماواهى قول
آخر انه مات سنة تسع اه (قوله سنة مؤكدة) لم يقل هنا ولو منفرد ومسافر وعبد وامراة كما قال في صلاة
العبد وكما سياتى في صلاة الاستسقاء اه حل ولعله حذفه للاكتفاء بما تقدم وعبارة شرح مروسنة مؤكدة اى في
حق من يخاطب بالمكتوبات الخمس ولو عبدا او امراة او مسافرا او سبى لولى الميزان امره بها انتهت (قوله لاخبار
صحيحة) لم يقل للاتباع كما قال في العيد لتلا يوم ان النبي ﷺ فعل جميع الكيفيات الاتية وليس
كذلك اه شورى وقوله ليس كذلك ممنوع فان الشارح استدلل على الكيفيات الثلاث بالاتباع فيقتضى
ان النبي ﷺ فعل الكل تامل وهذا دليل على السن والتاكد وقوله ولانها ذات ركوع الخ دليل على
السن وفي التحقيق هو دليل على عدم الوجوب اللازم للسن لان القاعدة الاصولية ان الاذان اماراة للوجوب
فيكون عدمه دليلا على عدمه وعبارة سم هذا استدلال على عدم وجوبها اللازم لكونها سنة اه وعبارة
الشورى قوله ولانها ذات ركوع الخ هذا تعليل لكونها سنة اشارة لرد القول بوجوبها كما يرشد اليه
بقية كلامه انتهت وقوله كصلاة الاستسقاء كان الظاهر ان يقول وكصلاة الخ لانه دليل آخر لاذ القياس
من الادلة ولما كانت صلاة الاستسقاء متفقا على سنيتها جعلها أصلا مقيسا عليه هنا وفي صلاة
العيدين للرد على من قال بوجوبها اه شيخنا (قوله لنا كدها) علة للكراهة وقوله ليوافق كلامه الخ
علة للحمل ويرد على العلة الاولى ان الكراهة لا تثبت إلا بنهى مخصوص واما المستفاد من اوامر
الندب فنخلاف الاولى هكذا في الاصول ويؤخذ جوابه بها في الشورى نقلا عن حج وهو ان
تاكيد الطلب في الندب يقوم مقام النهى بخصوص في اقتضاء الكراهة فيكون المكروه ماثبت
بنهى مخصوص واما ما استفيد من اوامر الندب المؤكدة تامل (قوله على مستوى الطرفين) فيكون معنى
لا يجوز تركها لا يباح تركها بل هو مكروه اه شيخنا وعبارة شرح م راذ المكروه غير جائز جواز
مستوى الطرفين اه (قوله كسنة الظهر) نعم لو نواها كسنة الظهر ثم عن له بعد الاحرم ان يزيد ركوعا
في كل ركعة لم يجوز وهذا هو المعتمد اه برماوى (قوله رواه ابو داود الخ) ليس في هذه الرواية تعرض لكونها
كسنة الظهر بل انه صلاها ركعتين لكن زاد النسائي فصلى ركعتين مثل صلاتكم هذه وللحكاكم نحوه وهو
ظاهر في انها كسنة الظهر وما منع من حمل المطلق على المقيد اه برماوى (قوله وادنى كالحا زيادة قيام الخ) افهم
قوله زيادة قيام انه يقول عند رفع رأسه من الركوع الاول في كل من الركعتين الله اكبر دون سماع الله من
حمده ثم ربنا لك الحمد الخ وهو ما ذكره ابن كعب والماوردي عن النص قال شيخنا في شرح الارشاد ولكن
الذى جرى عليه الشيخان ونص عليه في الام وغيرها انه ياتى بسمع الله من حمده ثم ربنا لك الحمد الخ ما اطال
به شيخنا فانظره (فرع) مشى م على انه اذا اطلق نية الكسوف ولم يقصد في نيته ان تكون كسنة الظهر
ولا على الهيئة الكاملة انعقدت على الاطلاق وله فعلها كسنة الظهر وبالهيئة الكاملة وفرق بين التخيير هنا
وبين ما مشى عليه فيما اذا اطلق نية الوترانه ينعقد على الثلاث بان الكيفيتين هنا سواء في عدد الركعات
وانما اختلاف في الصفة ولا كذلك هناك واقول قد يتجه انعقادها بالهيئة الكاملة لانها الاصل والفاضلة
وبحت انه اذا اطلق المأموم نيته خلف الامام الذى نوى الهيئة المعروفة انعقدت للمأموم كذلك حتى لو
فارق في الحال لم يكن له ان يفعلها كسنة الظهر لانه لما وجب اتفاق نظم صلاتى الامام والمأموم في نية
القدوة انصرف نية المأموم للهيئة المعروفة لانها صالحة لها والخافة في النظم معتنة هنا ورتب على ذلك
انه لو ادرك في الركوع الثانى من الركعة الثانية واطلق نيته انعقدت له بالهيئة المعروفة لكن
بحث هنا انه لو نوى الهيئة المعروفة عامدا خلف من نواها كسنة الظهر لم تنعقد صلاته
وهذا فيه تامل فنى ان المقدور في باب القصر انه لو نوى عبد القصر خلف المتم صحت صلاته واتم

مؤكدة لاخبار صحيحة
ولانها ذات ركوع وسجود
لا اذان لها كصلاة
الاستسقاء وحلوا قول
الشافعى في الام لا يجوز
تركها على كراهته لتاكدها
ليوافق كلامه في مواضع
اخر والمكروه قد يوصف
بعدم الجواز من جهة
اطلاق الجائز على مستوى
الطرفين (وأقلها ركعتان)
كسنة الظهر كما في المجموع
للااتباع رواه ابو داود
وغيره وهذا من زيادتي
وادنى كما لها

ووجهه بان القصر لما كان جائزا له في الجملة لم يؤثر تعدد نيته فليراجع وقد يفرق بإمكان المتابعة هناك لاهنا
 اه سم لكن تقدم في باب الجماعة في شرح م ما نصه لا يقال ينبغي صحة القدوة بمصلي الكسوف ونحوه
 لان الاقتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ثم اذا انتهى إلى الافعال المخالفة فان فارقه استمرت الصحة والا
 بطلت كمن صلى في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لا نأقوله لما تعذر الربط مع تخالف النظم منع انعقادها
 لربطه صلاته بصلاة مخالفة لها في الماهية فكان هذا القصد ضار او ليس كسئلة من ترى عورته اذ ارع ك لانه
 يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستر عورته فافترقا اما لو صلى الكسوف كسنة الصبح صح الاقتداء بها
 مطلقا انتهت (قوله ايضا وادنى كما لها الخ) فاذا نواها اي الصلاة بهذه الكيفية لم يحز له ان يقتصر على الاقل
 كما يجوز له فعل الاكمل واقتى والشيخنا ان من نوى صلاة الكسوف واطاق خير بين ان يصليها كسنة
 الظهر وبين ان يصليها بركوعين وحينئذ اما ان يقتصر على ما هو أدنى الكمال أو يأتي بما هو الاكمل ولا
 يحمل على هذه الكيفية التي هي الاكمل ولا نظر لاشتراكها بها وهذا واضح في حق غير المأموم اما هو
 اذا اطلق فانه يحمل نيته على ما نواه الامام فان نوى الامام كسنة الظهر وصرفها المأموم إلى غير ذلك او
 عكسه ينبغي ان لا تصح لعدم التمكن من المتابعة اه ج ل ومثله شرح م وفي ع ش عليه ما نصه وقال
 سم على حج واذا اطلق وقلنا بما أفتى به شيخنا فهل تتعين احدي الكفتين بمجرد القصد اليها
 بعد اطلاق النية او لا بد من الشروع فيها في نفسها بان يكرر الركوع في الركعة بل بان يشرع في القراءة
 بعد اعتداله من الركوع الاول من الركعة الاولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثاني انتهى اقول
 ولو قيل بالاول بل هو الظاهر وينصرف بمجرد القصد والارادة لما عني لم يبعد قياسا على ما لو احرم بالحج
 واطلق فيصح وينصرف لما صرفه اليه بمجرد القصد والارادة ولا يتوقف على الشروع في الاعمال وعلى
 ما لو نوى نقلا فيزيد وينقص بمجرد القصد والارادة وفيه على البهجة ما نصه قوله اذا شرع فيها بنية هذه
 الزيادة لكن افتى شيخنا الشهاب م بانه اذا اطلق انعقدت على الاطلاق ويخير بين ان يصليها كسنة الظهر
 او ان يصليها بالكيفية المعروفة وافتى بانه لو اطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لانها اقل الكمال فيه اه وجزم
 بعضهم وهو حج بانه اذا اطلق فعلها كسنة الظهر وانما تريد ان نواها بصفة الكمال ويؤخذ مما أفتى به
 شيخنا صحة اطلاق المأموم نية الكسوف خلف من جهل هل نواه كسنة الظهر او بالكيفية المشهورة
 المعروفة لان اطلاق النية صالح لكل منهما وينحط على ما قصده الامام او اختاره بعد اطلاقه فيها الوجوب
 تبعيته له وان بطلت صلاة الامام او فارقه عقب الاحرام او جهل ما قصده واختاره فيتجه البطلان ويمكن
 ان يفرق بين ما أفتى به في الكسوف وفي الوتر باستواء الصلاتين في الاول في عدد الركعات وان اختلف
 في الصفة بخلاف الثاني واذا اطلق المأموم نيته خلف من قصد الكيفية المعروفة وقلنا بصحة ذلك كما
 هو قضية فتاوى شيخنا وأراد المأموم مفارقة الامام قبل الركوع وأن يصليها كسنة الظهر فهل يضح
 ذلك فيه نظر والصحة محتملة وان امتنع عليه فعلها كسنة الظهر مادام في القدوة ويحتمل المنع وهو المعتمد
 وان نيته خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وان فارق
 اه (فرع) لو نذر صلاة الكسوف واطاق فهل تحمل على الكيفية الكاملة او الاقل او ينقصد نذره
 مطلقا ويخرج من العدة بكل من الكيفيات الثلاث فيه نظر والظاهر الثالث كما لو نذر صدقة أو صوما
 او نحوهما فانه يخرج في كل من عهده النذر باقل ما ينطلق عليه الاسم وبما زاد عليه (فرع) اخر
 لو نذر ان يصليها كسنة الظهر تعين فعلها كذلك اه بالحرف (قوله زيادة قيام) ويجب قراءة
 الفاتحة في القيامين الزائدين اه عتاني ثم قال وقضية بطلان الصلاة بترك الفاتحة في القيام الثاني
 كالاول فليحذر ذلك وقوله وقراءة ويسن له التعوذ في القيام الثاني من كل ركعة اه شرح م
 وقوله وركوع كل ركعة اي قائلا عند رفع راسه من كل ركوع سمع الله من حمده بنالك الحمد كما في الروضة
 وهو المعتمد خلافا لما وردى في انه لا يقول ذلك في الرفع الاول من كل من الركعتين بل يرفع مكبرا

زيادة قيام وقراءة وركوع
 كل ركعة) للاتباع رواء
 الشيخان وتعبير كثير
 بأن هذه أقلها

لأنه ليس اعتدالا اه شرح مر وقوله سمع الله ان حمده ربنا لك الحمد أى إلى آخر ذكر الاعتدال اه
محلى وحج اقول وينبغي ان يأتى فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد وامام غير مصورين الخ لان
هذا الميرد بخصوصه بخلاف تكرير الركوع وتاويل القراءة فلا يتوقف على رضى المأمومين لوزوده
اه ع ش عليه (قوله محمول على ما اذا شرع فيها الخ) معناه انه في هذه الحالة لا يجوز النقص عن تلك الكيفية
بان يقتصر على قيام واحد لان هذه الكيفية هي اقلها بعد نيته بالفعل بمعنى انه لا يجوز النقص عنها وليس
معناه انه ليس هناك كيفية أخرى أقل من هذه اذا نواها ابتداء صح (قوله او على انها اقل الكمال)
ليس معناه ان الكمال الذي هذه الكيفية ادناه والزيادة في الركوعات واقيامات اكثر من اثنين في
كل ركعة بل المراد بالكمال الذي هذه الكيفية ادناه زيادة تاويل في القيامين والركوعين اه سم بالمعنى
(قوله وما فى رواية المسلم الخ) ان كان غرضه الايراد على ما ذكره من انه ادنى الكمال فلا وجه له كما
لا يخفالك وان كان غرضه الايراد عليه وعلى ما بعده فليأتا مل وجهه اه شوبرى وقوله فلا وجه له أى لان
قوله وادنى كمالها الخ لا ينافى ان تصلى بثلاث ركوعات او اربع حملا على انها من الاعلى لانه لم يحصر
الادنى في كونها بركوعين فقط ويمكن ان يوجه بان ادنى كمالها واعلاه بركوعين فقط ولما يزيد
الاعلى بالقراءة والتسبيحات اه شيخنا وبالجملة فحمل هذا بعد قول الماتن ولا يقتصر ركوعا لانجلاء
ولا يزيد له لعمدته كما في عبارة أصله مع شرح مر وانصاه ولا يجوز زيادة ركوع ثالث لتماضى الكسوف
ولا ينقص لانجلاء في الاصح ومقابل الاصح برادوينقص اما الزيادة فلانه عليه الصلاة والسلام
صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات رواه مسلم وفيه اربع ركوعات ايضا وفي رواية خمس ركوعات
ولا يحمل للجمع بين الروايات الا الحمل على الزيادة لتماضى الكسوف قال في المجموع واجاب الجمهور بان
أحاديث الركوعين اصح واشهر فقدمت على بقية الروايات ثم ما قيل من ان تجوز الزيادة من اجل تماضى
الكسوف إنما يأتى في الركعة الثانية اما الاولى فكيف يعلم فيها التماضى بعد فراغ الركوعين رد
بانه قد يتصور بان يكون من اهل الخبرة بهذا الفن واقتضى حسانه ذلك اه (قوله وبحملها) أى حمل
هذه الروايات أى رواية ثلاث ركوعات واربع ركوعات الخ وهو مبنى على ضعف فيكون ضعيفا اه
شوبرى وفي سم مانصه قوله وبحملها على الجواز هذا لم يذكره المحلى وغيره إلا في حديث الركعتين
كسنة الظهور وقال مر هذا ذكره في شرح مسلم والمذهب خلافه اه وفي حج مانصه نقل في شرح
مسلم عن ابن المنذر وغيره انه يجوز فعلها على كل واحد من الانواع الثابتة لانها جرت في اوقات
والاختلاف محمول على جواز الجمع قال وهذا اقوى اه سم وفي ع ش على مر مانصه وفي
شرح الروض وعلى مامر من تعدد الواقعة الاولى ان يجاب بحملها على ما اذا أنشأ الصلاة بنية تلك
الزيادة كما اشار اليه السبكي وغيره اه وعليه فلا يرد ان قوله والحديثين على بيان الجواز مخالف لقول
المصنف ولا تجوز زيادة الخ لان ما فى الماتن مصور بما اذا نواها ابتداء بثلاث ركوعات فلا تخالف
ومع ذلك فالمذهب خلافه اه (قوله ولا ينقص) بفتح المثناة التحتية من نقص اه برماوى (قوله
ولا يكررها) سياقى له في الجنائز ما يقتضى الفرق بين التكرير والاعادة وحاصله ان المراد بتكريرها
فعلها مرة بعد اخرى بمن لم يفعلها اولا وان الاعادة فعلها ثانيا عن فعلها اولا اذا عرفت هذا عرفت
ان مراده بالتكرير هنا الاعادة لنفسها وامانفس التكرير فلا مانع منه بل هو مطلوب إذ هو سنة
عين فيطلب من كل مكلف ان يفعلها وان سبقه غيره بفعلها ويدل على هذا المراد الاستدراك في
كلامه فان ما فيه اعادة لتكرير كما هو ظاهر تأمل (قوله نعم ان صلاها وحده) أى وكذا لو صلاها
في جماعة ثم ادرك جماعة اخرى فله اعادتها مع الجماعة وإنما نص على المنفرد لانه محل وفاق وجريا
على الغالب اه شرح مر (قوله صلاها كما في المكتوبة) ويظهر بحجى شروط الاعادة هنا وانها
لو انجلت وهم في المعادة اتموها معادة كما لو انجلت وهم في الاصلية ويفرق بين هذا وبين ما لو خرج

بمحول على ما اذا شرع فيها
بنية هذه الزيادة أو على
انها أقل الكمال وما فى
رواية لمسلم انه ^{صلى الله عليه وسلم}
صلاها ركعتين في كل ركعة
ثلاث ركوعات وفى أخرى
له أربع ركوعات وفى
أخرى له أربع ركوعات
وفى رواية لآبى داود خمس
ركوعات أجاب أئمتنا عنها
بان رواية الركوعين اشهر
واصح وبحملها على الجواز
(ولا ينقص) مصلها منها
(ركوعا لانجلاء ولا يزيده)
فيها (لعمدته) عملا بما
نواه ولا يكررها نعم ان
صلاها وحده ثم ادركها
مع الامام صلاها كما فى
المكتوبة (واعلاه) أى
الكمال (ان يقرأ بعد
الفاتحة
(قوله المحشى الانواع الثابتة
فى بعض النسخ السابقة اه

في قيام أول البقرة) أو قدرها ان لم يحسنها (و) في قيام (ثان كاتى آية منها (و) في (ثالث كاتى وخمسين) منها (و) في (رابع كاتى) منها وفي نص آخر في الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء وقدرها وفي الرابع المائدة أو قدرها وهما متقاربان والاكثر على الاول قال في الروضة كاصحهما وليسا على الاختلاف المحقق بل الامر فيه على التقريب (و) ان (يسبح في ركوع وسجوده في اول) منهما (كاتى من البقرة) في (ثان كتمانين) في (ثالث كسبعين) في (رابع لحسين) لثبوت التطويل من الشارع في ذلك بلا تقدير مع قول ابن عباس الراوى في القيام الاول فقام قياما طويلا نحو من سورة البقرة وفي بقية القيامات فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول وفي الركوع الاول ثم ركع ركوعا طويلا وفي بقية الركوعات ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ولا يطيل

الوقت وهم في إعادة المكتوبة حيث قيل بالاطلاق بانه في المكتوبة ينسب إلى تقصير حيث يشرع فيها في وقت لا يسعها أو يسعها وطول حتى خرج الوقت بخلاف ما هنا فان الانجلاء لا طريق إلى معرفته ولا نظر إلى انه قد يكون من علماء الهيئة لان اهل السنة لا يقولون على ذلك اه ع ش على مر (قوله في قيام اول) بالصرف وعدمه لانه ان كان بمعنى متقدم صرف وان كان بمعنى اسبق منع اه ع ش وفيه انه هنا بمعنى السابق فلا معنى لتجوز الوجهين في كلام الماتن وأيضا المصنف يستعمله بموعا ولو كان بمعنى متقدم كما قال فيما مر ولو نسي تشهدا اول مع انه بمعنى متقدم كما لا يخفى (قوله او قدرها ان لم يحسنها) فان قرا قدرها مع احسانها كان خلاف الاول اه ع ش على مر (قوله كاتى آية منها) واهما مائتان وست او سبع وثمانون اى وال عمران مائتان وهى وان قاربت البقرة في عدد الاى لكن غالب اى البقرة اطول بكثير وقوله وفي الثالث كاتى وخمسين منها اى من البقرة اى لان النساء مائة وخمسة وسبعون وهى تقارب مائة وخمسين اية من البقرة لطولها وقوله وفي الرابع كاتى منها اى لان اى المائدة مائة وثلاثة وعشرون وهى تقارب مائة من البقرة لطولها اه اطنيجو (قوله وهما متقاربان) اى في الطالع إذ يتخير بينهما لافي القدر لان النص الاول يدل على تطويل القيام الثاني والثالث والاربع بالعكس اه شيخنا وعبارة شرح مر وما نظره فيما تقرر من ان النص الاول فيه تطويل للثاني على الثالث وهو الاصل فيه إذ الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل للثالث على الثاني إذ النساء اطول من آل عمران وبين النصين على ما تقرر تفاوت كبير يرد بانه يستفاد من مجموع النصين تخيره بل تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه انتهت وفي قول على الجلال قوله وهما متقاربان اى لان السورة الثالثة تزيد على مقابلها بنحو ست وعشرين آية والرابعة تزيد على مقابلها بنحو عشرين آية تأمل (قوله على التقريب) اى التيسير من الشارع (قوله وان يسبح في ركوع الخ) هل تطويل الركوع خاص بما لو طول القراءة قبله او لا يظهر الاول لان الوارد ان تطويله كان مع تطويل القراءة ويلزم على الثاني اختراع صورة لم ترد وفي هذا نظر لما يلزم عليه من تطويل القراءة عند عدم تطويل الركوع لما ذكر وكلامهم صريح في خلافه اه شوبرى (قوله وثالث كسبعين) قال شيخنا الشوبرى انظر ما الحكمة في ذلك فهلا كان في الثالث بستين على التوالى اه اقول ولعل الحكمة في ذلك ان كل ركعة مستقلة فجعل الثاني في الركعة الاولى والرابع في الركعة الثانية مستويين في التفاصيل بين كل بعشرين واما التفاضل بين القيام الثاني والثالث فكان بعشرة فقط واختيرت العشرة على غيرها لانها اقل عقود العشرات هذا ما ظهر في الدرس اه برماوى (قوله أيضا وثالث كسبعين) قال العلامة الشوبرى هلا قال كستين وما وجه هذا النقص اه اقول وجهه انه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني الاول والثاني نقص عن الاول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين اه ع ش على مر (قوله لثبوت التطويل الخ) استدلال على قوله واعلاه الخ شيخنا وقوله في ذلك اى القيام والركوع والسجود وحيث لا يشترط رضى المأمومين لورود ذلك عن الشارع بخصوصه وقوله واختار اى من جهة الدليل وقوله لصحة الحديث فيه انه ليس كلما صح الحديث به يكون مذهب الشافعى اه حل فلا يعمل بهذه القاعدة الا في الحكم الذي تردد فيه الشافعى وعلمه بصحة الحديث وهنا لم يتردد بل جزم بانه لا يطول فيما ذكر اه شيخنا (قوله في القيام الاول) متعلق بقول اى في شأن القيام الاول ومقول القول قوله فقام الخ اه شيخنا (قوله وفي بقية القيامات) وهى ثلاثة (قوله وهو) اى القيام الطويل الصادق بالثلاثة فلم يدل كلام ابن عباس الاعلى التفاوت بين الاول ومجموع الثلاثة بعده واما هى فلم يدل على التفاوت بينها وهو ان يكون الثاني اطول من الثالث والثالث اطول من الرابع وكذا يقال في الركوعات اه شيخنا (قوله وفي بقية الركوعات) وهى ثلاثة (قوله وهو دون الركوع الاول) لا يستفاد منه تفاوت الركوعات الماتى بها بعد الركوع الاول اه ع ش (قوله ولا يطيل

في غير ذلك من جلوس واعتدال واختار النووي انه يطل في الجلوس بين السجدة (١١١) الحديث فيه وعمل ما ذكر

اذا لم يكن عذر والاسن
التخفيف كما يؤخذ ذلك
من قول الشافعي في الام
اذا بدأ بالكسوف قبل
الجمعة خففها فقرا في كل
ركوع بالفاتحة وقل هو
الله احد وما أشبهها (وسن
جهر بقراءة) صلاة
(كسوف قر) لاشمس
لان الاولى ليلية أو ملحقة
بها بخلاف الثانية وما روى
من انه ^{صلى الله عليه وسلم} جهر وانه
اسرحل على ذلك (و) سن
(فعلها) اي صلاة
الكسوفين (بمسجد بلا
عذر) كنظيره في العيدين
وهذا من زيادتي (و) سن
(خطبتان ك) خطبتي
(عيد) فيا م (لكن لا يكبر)
فيهما لعدم وروده
وتعبري بما ذكر اعم مما
عبر به (وحث) فيهما
لسامعيهما (على) فعل
(خير) من توبة وصدقة
وعتق ونحوها في البخاري
انه صلى الله عليه وسلم أمر
بالعتاقة في كسوف الشمس
ولا تخطب إمامة النساء
ولو قامت واحدة
ووعظتهن فلا بأس
(وتذكر ركعة) ادراك
(ركوع أول) من الركعة
الأولى أو الثانية كما في
سائر الصلوات فلا تذكر
بادراك ثان ولا بقيامه
لانها كالتابعين للأول

في غير ذلك) هذا من كلام الشارح معطوف على قول المتن واعلاه ان يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة الخ
اه شيخنا (قوله اصدحة الحديث فيه) فضيحه ان الاعتدال عند لا يجوز تطويله لعدم ورود حديث فيه ونقل
بالدرس عن الدميري انه ورد في مسلم تطويل الاعتدال ولعل النووي لم يصح عنده ما في مسلم فلم يستدل به اه
عش (قوله في كل ركوع) اي في كل قيام ركوع كافي عش او في كل سابق ركوع وهو القيام او انه اطلق
الركوع وأراد به الركعة من باب اطلاق الجزء وارادة الكل اه شيخنا (قوله ما روى من انه صلى الله عليه
وسلم الخ) نظر فيه الاذرعى بان القاضي وغيره نقلوا عن ابي حنيفة انه صلى الله عليه وسلم لم يصل لكسوف
القمر ولم يوجد مصرحاً به في حديث ثابت ورد بان ابن حبان ذكر في كتاب الثقات ان القمر خسف في السنة
الخامسة في جمادى الآخرة فعلى صلى الله عليه وسلم صلاة خسوف القمر وروى الدارقطني انه صلى الله
عليه وسلم صلى لكسوف القمر وفيه انه قد يدعى ان ما ذكر حديث غير ثابت اي صحيح فلا ينافي ما قاله
الاذرعى اه ح (قوله بلا عذر) فضيحه انه لو ضاق المسجد فلا فضل الصحراء لكن في العباب ان فعلها
بالجامع أولى وان ضاق وهو موافق لما صرح به العلامة م ر حيث قال والجامع افضل ولم يقل بلا عذر كما صنع
الشارح وتبعه العلامة حج اه بر ماوى وفي عش على م ما نصه قوله كنظيره في العيد فضيحه انه لو ضاق بهم
المسجد خرجوا الى الصحراء وقال سم على حج قوله الا لعذر الخ قال في العباب وبالمسجد وان
ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارة الارشاد دون الصحراء وان كثر الجمع اه وقوله
هنا الا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباب ولا في شرحه ولا في شرح
الارشاد اه ويمكن توجيه قوله وإن ضاق بان الخروج الى الصحراء قد يؤدي الى فواتها
بالانجلاء اه (قوله وسن خطبتان الخ) ويستثنى من استحباب الخطبتين ما قاله الاذرعى تبعاً للنص انه
لو صلى ببلد به وال فلا يسن ان يخطب الامام الا بامر هو الا فيكره ويأتي مثله في الاستسقاء وهو ظاهر
حيث لم يفرض السلطان ذلك لأحد بخصوصه ولا لم يحتج لاذن احدها شرح م (قوله فيا م) علم منه
عدم الاعتداد بهما قبل الصلاة وهو ظاهر وجزم به في العباب وإن تردد فيه بعضهم ثم استوجبه اه شوبري
وفي قل فان قدمها اي الخطبة لم تصح ويحرم ان قصد ما كافي العيد (قوله لكن لا يكبر) وهل يحسن أن
يأتي بدل التكبير بالاستغفار قياساً على الاستسقاء ام لا فيه نظر والا قرب الاول لان صلاته مبينة على
النضرع والحث على التوبة والاستغفار من أسباب الحمل على ذلك وعبارة الناضري يحسن أن يأتي
بالاستغفار (لانه لم يرد فيه نص انتهت اه عش على م ر (قوله وعتق) الاولى وإعتاق لان الفعل المتعدي
أعتق لا عتق لانه لازم تقول عتق العبد ولا تقول عتقت للعبد بل أعتقته اه اطيعي (قوله امر بالعتاقة)
بالفتح والكسر كما قاله ابن قاسم في شرحه على المنهاج في باب الكتابة اه عش وقوله على المنهاج لعله على
أنى شجاع تامل أول قول ابن قاسم محرف عن ابن حجر (قوله فلا تدرك بادر الك ثان) محله فيمن فعلها بالهيئة
المخصوصة اماماً من احرم بها كسنة الظهر فيدرك الركعة بادر الك الركوع الثاني من الركعة الثانية سواء اقتدى
في القيام قبله أو ليه واطمان يقينا قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع لتوافق نظام صلاتها حيثئذ (فرع)
لو اقتدى بامام الكسوف في ثاني ركوع الركعة الثانية فابعد و اطلق نيته وقلنا ان من اطلق نية الكسوف
اندمت على الاطلاق فهل تنعقد له ههنا على الاطلاق لزوال المخالفة أولاً لان صلاته إنما تنعقد
على ما نواه الا امام لا تلازم المخالفة فيه نظرم واختار الاول اه سم على المنهاج اقول وينبغي ان المراد من
الاطلاق هنا محله على انها تنعقد كسنة الصبح لانه يتخير بين ذلك وبين فعلها بالهيئة الأصلية لان فعلها
كذلك يؤدي لنخالف نظم الصلوات اللهم إلا ان يقال ما ياتي به مع الامام لحض المتابعة ولا يحسب
له شيء من الركعة كالمسبوق الذي اقتدى به في الركوع الثاني من الركعة الثانية ولو نوى الهيئة الكاملة
اه عش على م ر (قوله وتفتت صلاة كسوف شمس الخ) اي يمتنع فعلها وليس المراد انه يفوت
أداؤها لانها لا وقت لها وان كان يجوز فيها نية الاداء اه شيخنا (قوله لعدم الانتفاع بها بعد ما) عبارة

وقيامه (وتفتت صلاة) كسوف (شمس بغروبها) كاسفة لعدم الانتفاع بها بعده (وبانجلاء) تام

يقينا لانه المقصود بها وقد حصل بخلاف الخطبة لان المقصود بها الوعظ وهو لا يفوت بذلك فلو حال سحاب وشك في الانجلاء أو الكسوف لم يؤثر فيصلي في الاول لان الاصل بقاء الكسوف ولا يصلي في الثاني لان الاصل عدمه (و) تفوت صلاة كسوف (قربه) اي بالانجلاء لما مر (وبطلوعها) اي الشمس لعدم الانتفاع به بعد طلوعها فلا تفوت بغروبها كاسفها كما لو استمر بغمام ولا يطلوع فجر لبقاء الانتفاع بضوئه ولو شرع فيها قبل الفجر او بعده فطلعت الشمس في اثنا الم تبطل كالمبطل الكسوف في الاثناء (ولو اجتمع عيد اركسوف وجنازة قدمت) اي الجنازة لخرف تغير الميت بتأخيرها (او كسوف وفرض الجمعة قدم) اي الفرض (ان ضاق وقته والا فالكسوف) مقدم لتعرض صلاته للفوات بالانجلاء (ثم يخطب للجمعة متعرضا له) اي الكسوف ولا يجوز ان يقصده معها في الخطبة

شرح م لان الانتفاع بها يبطل بغروبها نيرة كانت او منكسفة لزوال سلطانها انتهت (قوله يقينا) فيه اشارة الى انه لا يعمل بقول المنجمين لانه تخمين فلا يعمل به في مثل هذه الصلاة اه شوبري (قوله بخلاف الخطبة) اي فاتها لا تفوت ذلك اي لمن صلى قبل الانجلاء وليس المراد انها تطلب بعد الانجلاء من غير سبق صلاة اه شوبري (قوله فلو حال سحاب وشك الخ) ولو شرع فيها ظانا بقاءه ثم تبين انه كان انجلي قبل تحرمة بها بطلت ولا تنعقد نفلا على قول اذ ليس لما نفل على هيئة صلاة الكسوف فيندرج في نيتها فانه ابن عبد السلام ومنه يؤخذ انه لو كان اجرم بها بغير ركعتين كسنة الظهر انقلب نفلا مطلقا وهو ظاهر ولو قال المنجمون انجملت او انكسفت لم يعمل بقولهم فيصلي في الاول اذا اصل بقاء الكسوف دون الثاني اذا اصل عدمه وقول المنجمين تخمين لا يفيد اليقين ولا يرد على ذلك جواز العمل بقولهم في دخول الوقت والصوم لان هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتيط لها ولان دلالة علمه على ذينك اقوى منها هنا وذلك لفوات سببها اه شرح م وقوله انقلب نفلا مطلقا هذا كالصريح في انه اذا علم بذلك في اثنا انقلب نفلا وهو مخالف لما قدمه في صفة الصلاة من انه اذا احرم بالصلاة قبل دخول وقتها جازها بالحال وقعت نفلا مطلقا بشرط استمرار الجهل الى الفراغ منها فان علم بذلك في اثنا بطلت فيحمل ما هنا على ما هناك فتصور المسئلة بما اذا لم يعلم بانجلائها الا بعد تمام الركعتين وهو الذي يظهر الآن اه ع ش عليه (قوله ولا يصلي في الثاني الخ) هذا وان كان صحيحا في نفسه الا انه لا محل له هنا لانه ليس من جملة التفرع على ما قبله كما لا يخفى بل محله اول الباب عند قوله صلاة الكسوفين سنة بان يقول اذا تبين التغير فلو شك فيه كان حال سحاب الخ تأمل (قوله لبقاء الانتفاع بضوئه) هذه العلة توجد في ما لو غرب كاسفها مع القطع بانه لو لم يكن كاسفها لا يبقى ضرره لما بعد الفجر كما لو كان ذلك في عاشر الشهر مثلا اه ع ش وعبرة شرح م ولو لا تفوت صلاته ايضا بغروبها خاسف لبقاء محل سلطنته وهو الليل فغروبها كغيوبته تحت السحاب فلم انالا ننظر الى تلك الليلة بخصوصها واستحالة طلوعها بعد غروبها وانما لم ننظر لوجود الليل الذي هو محله في الجملة كما ننظر الى سلطان الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه الى غيم او غيره انتهت (قوله ولو شرع فيها قبل الفجر الخ) هل يشترط لصحة الصلاة في كل من الكسوفين ان يبقى من الوقت ما يسع الركعتين حتى لو قرب الغروب او الطلوع جدا يمتنع الاحرام بها حرره ثم رايت الشيخ ابن حجر جزم بانه يصح الاحرام وان علم ضيقه فنته الحمد اه شوبري فقوله او بعده اي وان قرب الطلوع جدا كما تشعر به الفاء وصرح به حج اه شوبري (قوله كالمبطل الكسوف) في الاثناء وبتمها وان لم يدرك ركعة منها ولا توصف باتمام قضاء وان ادرك ركعة لانه لا وقت لها محذور بخلاف المكتوبة ولو شرع فيها ظانا بقاء الوقت فبين انه كان انجلي قبل تحرمة بها بطلت ولم تنعقد نفلا حيث لم ينوها كسنة الظهر اه ح ل والوجه صحة وصفها بالاداء وان تعذر القضاء كرمى الجمار اه حج اه شوبري ويرد عليه ان الاداء فعل الشيء في وقته المنعذر له شرعا الا ان يقال نزل زمن الكسوف الذي تفعل فيه منزلة الوقت المنعذر من الشارع وقد يقال ينبغي ان توصف بها لان لها وقتا مقدرا غاية ما فيه ان احبط فيه معين وهو اول التغير والطرف الآخر منهم وهو الانجلاء اه سم (قوله ولو اجتمع عيد الخ) عبارة شرح م ولو اجتمع عليه صلاتان فاكثروا من الفوات قدم الاخوف فتأثم الا كدفعه على هذا واجتمع عليه كسوف الجمعة الخ انتهت (قوله قدمت) اي الجنازة اي سواء اتسع الوقت او ضاق اخذ من تعليله الآتي وهل التقديم واجب او مستحب ظاهر كلامهم الاول وقوله الخرف تغير الميت اي لان الميت مظنة اه ح (قوله والا فالكسوف مقدم) ولذا قدم الكسوف على فرض غير الجمعة فظاهر اطلاقهم تقديم الخطبة ايضا ويحتمل خلافه لانها لا تفوت بالانجلاء وايضا فقوله يقتصر على الفاتحة يرشد اليه ثم رايت في تحرير العراقي نقلا عن التنبيه انه يصلي الكسوف ثم الفرض ثم يخطب اه برماوي (قوله ثم يخطب للجمعة) اي فقط فيجب قصدها بالخطبة ولا يكفي الاطلاق وقوله متعرضا له اي لما يقال في خطبته

كان يقول حديث ان الشمس والقمر آيتان الخ فظاهر انه لا فرق في ذلك بين ان يتعرض لذلك في اول الخطبة او في اخرها او خلا لها فان لم يتعرض له اصلا لم تكف الخطبة عنه ويحترز وجوبا عن التطويل الموجب للفصل اي تطويل ما يتعرض به للكسوف اه شرح مر وعش عليه (قوله لانه تشريك بين فرض ونقل) قد يرد عليه ما تقدم في الجمعة من انه اذا نوى رفع الجنابة وغسل الجمعة حصلا مع التشريك المذكور ويمكن الجواب بان الغسل لما كان وسيلة لغيره لا مقصودا لذاته اغفر التشريك فيه او بان المقصود منهما واحد وهو اعميم البدن بالماء مع كون اظهر مقاصد غسل الجمعة التنظيف وهو حاصل مع ضم غيره اليه فاغفر ذلك فيه على انه لما طلب في الكسوف ما لم يطلب في الجمعة ومن ثم قالوا يخاطب للجمعة متعرضا له صاروا كأنهم مختلفين في الحقيقة اه ع ش على مر (قوله ثم يصلها) اي الجمعة ولا يحتاج الى اربع خطب لان خطبة الكسوف متأخرة عن صلاتها والجمعة بالعكس اه شرح مر (قوله فوت الوتر) اي كان الكسوف مخوف الفوات اه شيخنا (قوله لانها آكد) ووجهه مشروعية الجماعة فيها وإن شرعت في الوتر في رمضان لانه نادر في السنة اه ع ش (قوله او جنازة وفرض) اي ولو كان الفرض جمعة وقوله فكذلك كسوف مع الفرض فيما راى فيقال ان اتسع وقت الفرض والعيد قدمت الجنازة والكسوف وان ضاق وقت كل من الفرض والعيد قدم الفرض والعيد ما لم يخش تغير الميعة والاقدام اي الميعة وما استقر عليه من عمل الناس في اجتماع الفرض والجنازة على خلاف ما ذكر من تقديم الفرض مع اتساع وقته خطأ يجب اجتنابه ولو في الجمعة وقد حكى عن ابن عبد السلام انه لما ولي الخطابة بجامع مصر كان يصل الجنازة قبل الجمعة ويفتي الحمالين واهل الميعة اي الذين يلزمهم تجهيزه بسقوط الجمعة عنهم ليدهبوا بها اه ويتجه ان محل وجوب تقديمها على الفرض مع أمن تغيرها وعدم خوف خروج وقتها ما لم يكن التأخير يسير لمصلحة الميعة ككثرة المصلين ولا فلا ينبغي منعه اه شرح مر وقوله ويفتي مع الحمالين الخ قال سمع على حج اي المحتاج اليهم في حملها ولو على التناوب وقوله اي الذين الخ بل ينبغي ان يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم اه مر ولا نظر لما جرت به العادة من انه يحصل من كثرة المشيعين جملة للجنازة وجبر لاهل الميعة فلا يجوز ترك الجمعة لهذا ونحوه اه ع ش على مر (قوله ايضا او جنازة وفرض) اي ولو مندورا لانه يسلك به مسلك واجب الشرع اه برماوى (قوله او عيد وكسوف) وما اعترض به على قول الشافعي لو اجتمع عيد وكسوف بان العيد اما الاول من الشهر او العاشر والكسوف لا يقع الا في الثامن والعشرين او التاسع والعشرين رد بان قول المنجمين لا عبرة به والله على كل شئ قدير وقد صرح ان الشمس كسفت يوم موت سيدنا ابراهيم ابن رسول الله ﷺ وفي انساب الزبير بن بكار انه مات عاشر ربيع الاول وروى البيهقي مثله عن الواقدي وكذا اشتهر انها كسفت يوم قتل الحسين وأنه قتل يوم العاشر من المحرم وبانا لو سلمنا انها لا تنكسف الا في ذلك فقد يتصور انكسافها فيه بشهادة شاهدين بنقص رجب وشعبان ورمضان وهي في الحقيقة تامة فتكسف في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس الامر وبان الفقيه قد يصور ما لا يقع ليتدرب باستخراج الفروع الدقيقة اه شرح مر (قوله لكن له ان يقصد العيد والكسوف) وبقى ما لو اطلق هل تنصرف لهما اوله فيه نظر والا قرب ان يقال تنصرف للصلاة التي فعلها عقبها ومحلها ما لم يوجد منه قرينة إرادة أحدهما بان افتتح الخطبة بالتكبير فتصرف للعيد وإن أخر صلاة الكسوف او افتتحها بالاستغفار فتصرف للكسوف وإن أخر صلاة العيد ونقل بالدرس عن شيخنا الشوبري انها تنصرف اليهما اه ع ش على مر (قوله مع انهما تابعان للمقصود) والظاهر انه يراعى للعيد فيكبر في الخطبة لان التكبير حينئذ لا ينافي الكسوف لانه غير مطلوب في خطبة لانه ممتنع كذا ظهر ووافق عليه زى اه شوبري وقوله وبهذا الخ اي بقوله مع انهما تابعان الخ اه شيخنا (قوله بنية صلاة واحدة) في هذا ايضا دفع الاشكال اذ هو في الصلاة وما نحن فيه في الخطب

لانه تشريك بين فرض ونقل (ثم يصلها) اي الجمعة وإن اجتمع كسوف ووتر قدم الكسوف وإن خيف فوت الوتر أيضا لانها آكد او جنازة وفرض او عيد وكسوف فكذلك كسوف مع الفرض فيما راى لكن له ان يقصد العيد والكسوف بالخطبة لانهما سستان والقصد منهما واحد مع انهما تابعان للمقصود وبهذا اقدم استشكل ذلك بعدم صحة السنتين بنية صلاة واحدة اذ لم تتداخلوا محل تقديم الجنازة فيما ذكر إذا حضرت وحضر الولي والا افرد الامام جماعة ينتظرونها واشتغل مع الباقيين بغيرها

اه شيخنا (خاتمة) تسن الصلاة فرادى لا بالهيئة السابقة اكسوف بقية الكواكب والآيات
 السماوية والزلازل والصواعق ولا يجوز لها خطبة ولا جماعة ويدخل وقتها بوجودها ويخرج بزوالها
 كالأكسوف فتصح في وقت الكراهة اه برماوى وعبارة شرح م ر ويستحب لكل احد عند حضور
 الزلازل والصواعق والرياح الشديدة والخسوف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفردا
 كما قاله ابن المقرئ تبعه الصواعق والرياح اربع الصبا وهي من اتجاه الكعبة والدبور من ورائها والجنوب
 من جهة يمينها والشمال من جهة شمالها ولكل منها طبع فالصباح حارة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب
 حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ربيع الجنة التي تهب عليهم كما رواه مسلم جعلنا الله تعالى ووالدينا
 واصحابنا منهم بمنه وكرمه انه جو اد رحيم اه وقوله والشمال من جهة شمالها عبارة المصباح والشمال الريح
 تقابل الجنوب فيها خمس لغات الاكثر بوزن سلام وشمال مهموز وزان جعفر وشامل على القلب وشمل
 مثل سبب وشمل مثل فلس واليد الشمال بالكسر خلاف اليمين وهي مؤنثة وجمعها الشمل مثل ذراع
 واذرع وشمائل أيضا والشمال أيضا الجهة والتفت يميننا وشمالا أى جهة اليمين وجهة الشمال وجمعها
 اشمل وشمائل أيضا هو عليه فتكون الاولى في كلام الشارح بفتح الشين والثانية بكسر ها والله اعلم اه ع ش عليه
 (باب في الاستسقاء) يقال سقاه واسقاه بمعنى غالبا اه شرح م ر وقوله غالبا اى في اكثر اللغات
 وقيل يقال سقاه لشفته واسقاه لما شيته وارضاه اه مختار وقيل سقاه لشفته واسقاه اذا دله على الماء وقيل
 سقاه اذا ناوله الماء ليشرب واسقاه اذا جعل له سقيا اه شرح الروض بالمعنى اى وما يدكر معه من قوله
 وسن ان يبرز لاول مطر السنة الى آخر الباب اه ع ش وانظر لم يقل في صلاة الاستسقاء كما قال في سابقه
 ولعله لاجل قوله بعد وهو ثلاثة انواع اه شيخنا وفيه ان هذا ليس من المتن والشارح انما يترجم
 لما في المتن وصلاة الاستسقاء من خصائص هذه الامة وشرعت في رمضان في السنة السادسة من الهجرة
 اه برماوى (فائدة) قال اصبح استسقى اهل مصر النيل خمسة وعشرين يوما تواليه وخضر ابن القمام
 واشهب اه حل (قوله طلب السقيا) وهي اسم من سقاه قال في المصباح سقيت الذرع سقيا واسقا
 بالالف لغة ومنهم من يقول سقيته واسقيته دعوت له فقلت سقيا لك وفي الدعاء سقيارحة ولا سقيا عذاب
 على فعل بالضم اى اسقنا غيثا فيه تقع بلا ضرر ولا تخريب اه ع ش على م ر (قوله طلب سقيا العباد) اى
 وكلا او بعضاه ع ش على م ر (قوله وهو ثلاثة انواع) وكلها سنة مؤكدة اه حج وعبارة شرح م ر وهو
 ثلاثة انواع ثابتة بالاخبار الصحيحة ادناها يكون بالدعاء مطلقا فرادى او مجتمعين واوسطها يكون بالدعاء
 حاضرا الصلوات ولو نافلة وصلاة جنازة كما في البيان عن الاصحاب وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك وان وقع
 للمصنف في شرح مسلم تقييده بالفرائض وافضلها ان يكون بالصلاة والخطبة وسأني بيانها انتهت
 وانظر لو نذر الاستسقاء فهل يخرج عن عهدة النذر باحدى الكيفيات المذكورة او يحتمل نذره
 على الكيفية الكاملة لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالاستعمال المهجور لحمل اللفظ
 منه عند الاطلاق على المشهور منها وهو الاكل فيه نظر والا قرب الثاني فلا يبرى بمطلق الدعاء
 ولانه خلاف الصلوات اه ع ش عليه (قوله سنة مؤكدة) وفي الكفاية وجه انها فرض كفاية اه برماوى
 (قوله ايضا سنة مؤكدة) اى ان لم يامرهم بهم في الامام بها والا وجبت كالصوم ويظهر وجوب التعيين
 ونية الفرضية لانها تصير فرضا بامر الامام ان امر قيا سا على الصوم ولم ار من تعرض لذلك ثم ظهر انه يكتفى بنية
 السبب فليحذر ثم رايت في عبارة الجزم بعدم وجوب نية الفرضية ونقله الشيخ في حواشي شرح الروض اه
 شوبرى (قوله ولو لمسا فر و منفرد) اى وامراة وعبد وصبي وسكت عن ذكرهم هنا لطلب خروجهم فيما يأتى او
 لان الكاملين وهم المقصودون بالاصال في الصلاة والخطبة لهم ما مر في العيد والاكسوف اه قل على الجلال
 (قوله ومنفرد) ويدخل وقتها للمنفرد بارادته للجماعة باجتماع غالبيتهم اه برماوى (قوله الحاجة) اى ناجزة اه

(باب في الاستسقاء)
 وهو لغة طلب السقيا وشرعا
 طلب سقيا العباد من الله
 عند حاجتهم اليها وهو ثلاثة
 انواع ادناها الدعاء
 واوسطها الدعاء خلف
 الصلوات وفي خطبة الجمعة
 ونحوها وفضلها ما ذكرته
 بقول (صلاة الاستسقاء
 سنة) مؤكدة ولو لمسا فر
 ومنفرد للاتباع رواه
 الشيخان (الحاجة)

مر ماوى (قوله من انقطاع الماء) من تعليلية لا بيانية لان الحاجة لا تنحصر فيما ذكره اه شيخنا (قوله او ملوحتة) الحق به بعضهم بخشاعدم طلوع الشمس المعتاد لان عدم نمو الزرع والوجه عدم الحاق بل هو من قبيل الزلازل والصواعق المارفتسن له الصلاة فرادى اه ع ش على مر (فائدة) اول ما خلق الله المياه وكانت كلها حلوة وكان الشجر لا شوك فيه وكانت الوحوش تجتمع على الانسان وتانس به فلما قتل قابيل ملحت المياه الا ما قل ونبت الشوك في الشجر وهربت الوحوش من الانسان وقالت الذى يخون اخاه لا يؤمن اه مدابغى (قوله وشمل ما ذكر الخ) عبارة شرح مرو شمل اطلاقه الحاجة مالوا احتاجت طائفة من المسلمين الى الماء فيستحب لغيرهم ان يصلوا ويستسقوا لهم ويسالوا الزيادة لانفسهم الاتباع رواه ابن ماجه ولان المؤمنين كالعضو الواحد اذا اشتكى كله وقد صرح دعوة المرء لاختيه بظهر الغيب مستجابة عند رأسه ملك موكل كلما دعى لاختيه قال الملك الموكل به آمين ولك بمثل المدعو به ولو بحضوره انتهت (قوله عن طائفة من المسلمين) وهو مقيد كما قاله الاذرعى بان لا تكون تلك الطائفة ذات بدعة وضلالة وبغى والالم يندب زجرا وتاديبا ولان العامة تظن بالاستسقاء لهم حسن طريقهم والرضاء بها وفيها مفاسد اه شرح مر وقوله ذات بدعة اى وان لم يكفر بها بل وان لم يفسق بها وبقي مالوا احتاجت طائفة من اهل الذمة وسالوا المسلمين فى ذلك فهل تنبغى اجابتهم ام لا فيه نظروا الاقرب الاول وفاء بدمتهم ولا يتوهم مع ذلك ان فعلنا ذلك لحسن حالهم لان كفرهم محقق معلوم وتحمل اجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة اه ع ش عليه (قوله ان يستسقوا لهم) اى وان لم يصلوا هم اه ع ش وظاهره انهم يستسقون بعد صوم وخطبة وصلاة اه شوبرى (قوله وتكرر حتى يسقوا) اى لان الله تعالى يحب الملحين فى الدعاء والمرة الاولى آكد فى الاستجابة ثم اذا عاودوا من الغدا وبعده يندب ان يكونوا صائمين فيه وقد نص الشافعى مرة على توقف كل خروج على صوم ثلاثة ايام قبله ومرة اخرى على عدم ذلك ولا خلاف لانها كافي المجموع عن الجمهور منذ لان على حالين الاول على ما اذا اقتضى الحال التأخير كانقطاع مصالحهم فيئذ يصومون والثانى على خلافه وهذا هو الاصح وان جمع بينهما بغير ذلك اه شرح مر (قوله كما صرح به ابن الرفعة) اى بقوله مع الخطبتين اه شيخنا (قوله فان سقوا قبلها) احترز بقوله قبلها عما اذا سقوا بعدها فانهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا فى اثنتائها تموها جز ما كما اشعر به كلامهم اه شرح مر (قوله اجتمعوا للشكر ودعاء) لك ان تقول ما للفرق بين الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الامور بعد السقيا وقبل الصلاة شكر او بين الكسوف حيث لا يطلب فيه هذه الامور بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه الا ان يجاب بان التوجيه بمجموع الامرين الشكر وطلب المزيد او بان الحاجة للسقيا اشد فنامل ثم رأيت الفرق بنحو الثانى اه سم على المنهج اه ع ش على مر وعبارة الرشيدى قوله اجتمعوا للشكر الخ لعل الفرق بينهما وبين الكسوف حيث لا يصلى له بعد الانجلاء ان ما هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة وايضا فان ما هنا بقى أثره الى وقت الصلاة بخلاف ما هناك ولعل هذا الوجه ما فرق به الشهاب سم كما يعلم بمراجعة انتهت (قوله لشكر) اى على تعجيل ما عز مواعلى طلبه اه شرح مر (قوله وصلوا) اى على الصحيح ومقابل الصحيح لا يصلون لانهم لم يفعلوا عند الحاجة اه شرح مر (قوله ايضا وصلوا) اى صلاة الاستسقاء المقررة شكر الله تعالى وينوون صلاة الاستسقاء ولا ينافيه قولهم شكرا اه شرح مر اى لان الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التعظيم فلا ينافى ذلك نيتهم بالاستسقاء اه ع ش عليه (قوله وسن ان يامرهم الامام) اى او نائبه ويظهر ان منه القاضى العام الولاية لا نحو والى الشوكه وان البلاد التى لا امام فيها يعتبر ذو الشوكه المطاع فايها اه شوبرى (قوله بصوم اربعة ايام) قاسم على حج يتجه لزوم الصوم ايضا اذا امرهم باكثر من اربعة (فرع) امرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لزومهم صوم بقية الايام اه

من انقطاع الماء او قلته بحيث لا يكفى او ملوحتة (ولا ستزادة) بها نفع وهذا من زيادتي بخلاف ما لا يحتاج اليه ولا نفع به فى ذلك الوقت وشمل ما ذكر مالوا انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت اليه فيسن لغيرهم ايضا ان يستسقوا لهم ويسالوا لانفسهم (وتكرر) الصلاة مع الخطبتين كما صرح به ابن الرفعة وغيره (حتى يسقوا) وهذا أولى من قوله وتعاذ ثانيا وثالثا (فان سقوا قبلها) اجتمعوا للشكر ودعاء وصلوا) وخطب بهم الامام شكر الله تعالى وطالبوا للزيد قال تعالى لن شكرتم لازيدنكم (وسن ان يامرهم الامام بصوم اربعة ايام) متتابعة

أقول بوجه بان هذا الصوم كالشيء الواحد وقائده لم تنقطع لانه ربما كان سببا في المزيد اه سم على المنهج
 وبقي ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه فهل يجب ام لا فيه نظروا الاقرب الاول اخذا بما عمل به
 به سم ويحتمل الثاني لانه كان لا مرو قد فات وهو الاقرب وبقي ما لو أمرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم
 الاول فهل يجب عليهم اتمام بقية الايام ام لا فيه نظروا الاقرب الثاني (فائدة) لو رجع الامام عن الامر
 وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم ذلك ام لا فيه نظروا الاقرب الثاني اخذا من قولهم انه واجب لذاته لا اشق
 العصا ونقل بالدرس عن شيخنا ح ل و شيخنا زي ما يوافق ذلك (فائدة) أخرى لو حضر بعد امر الامام
 من كان مسافرا فهل يجب عليه الصوم ام لا فيه نظروا الاقرب انه كان من أهل ولايته وجب عليه صوم ما بقي
 والا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد أمر الامام لم يجب عليهم الصوم لعدم تكليفهم ما حال النداء وبقي
 أيضا ما لو أمرهم بالصوم وبعد اتصاف شعبان هل يجب ام لا فيه نظروا الظاهر الوجوب لان الذي يمتنع
 صومه بعد النصف هو الذي لا سبب له وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به أمرا معصية بل بطاعة وبقي
 أيضا ما لو كانت حائضا أو نفساء وقت أمر الامام ثم طهرت هل يجب عليها الصوم ام لا فيه نظروا الاقرب
 الاول لانها كانت أهلا للخطاب وقت الامر وبقي أيضا ما لو أسلم الكافر بعد الامر فهل يجب عليه الصوم
 ام لا فيه نظروا الاقرب الاول اه ع ش على م ر (قوله وصوم هذه الايام واجب) ظاهره ولو على المسافر
 وهو واضح حيث لم يتضرر به وفاقى والشيخنا بوجوبه عليه مطلقا وهو ربما يقرب أن أريد بالضرر
 ما يحتمل عادة لا ما يبيح التيمم اه حل وبفرق بين المسافر هنا وبينه في صوم رمضان بان الصوم ثم يتدارك
 بالقضاء بخلافه هنا ه شيخنا و ظاهر كلامهم وجوبه حتى على النساء وحيث ليس للزوج المنع منه (فرع)
 هل يجب على الولي أمره بولي بصوم الاستسقاء وجوباً في الواجب وندباً في المندوب أو في الاول فقط
 حرراه شوبري وفي ع ش على م ر مانصه (فائدة) الولي لا يلزمه أمر بولي الصغير بالصوم وان
 أطاقه اه حج وكتب عليه سم يتجه الوجوب ان شمله أمر الامام أي بان أمر بصيام الصبيان وفيه أيضا
 وقضية التعليل بامثال أمر الامام انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من هو في ولايته
 وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد الاستمرار اه ويجب
 في هذا الصوم التعيين والتبديت كان يقوم عن الاستسقاء فلو لم يبيته لم يصح ويصح صومه عن النذر والقضاء
 والقضاء والكفارة لان المقصود وجوب الصوم في هذه الايام ولا يجب هذا الصوم على الامام لانه
 انما وجب على غيره بامره بذلا لطاعته ولو فات لم يجب قضاءه اذ وجوبه ليس بعينه وانما هو لعارض وهو
 أمر الامام والقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقا اه شرح م ر وقوله فلو لم يبيته لم يصح أي عن الصوم الذي
 أمر به الامام والا فهو نقل مطلق ولا وجه لفساده ولكنه يأثم لعدم امثال أمر الامام وعليه
 فلو كان الامام حنفيا ولم يبيت المأمور النية ثم نوى نهارا فهل يخرج بذلك عن عهدة الوجوب لانه
 أتى بصوم يحزى عند الامام ام لا فيه نظروا الاقرب الاول للمعلة المذكورة قال سم على المنهج ولا يجب
 الامساك لانه من خصوصيات رمضان وقوله ويصح صومه عن النذر والقضاء قال زي ومثله الاثنين
 والخميس لان المقصود وجود صوم فيها كما أفتى به شيخنا م ر اه قال سم على حج بعد ما ذكر وقياس
 ذلك الاكتفاء بصوم رمضان أيضا فان قيل هذا ظاهر اذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا
 عن رمضان ثم خرجوا في الرابع امالو وقع الامر في رمضان فلا فائدة له اذا الصوم لا بد من وقوعه قلنا بل
 له فائدة وهي انهم لو آخروا السؤال بان قصدوا تاخير الاستسقاء ومقدماته الى ما بعد رمضان لزمهم الصوم
 حيثنذوكذا اذا كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليحزى عن الاستسقاء ولهم
 الفطر وان جاز للمسافر في غير هذه الصورة وانما قلنا عن رمضان لانه لا يقبل غير صومه فليتام لان المقصود
 وجود الصوم في تلك الايام قضية كون هذا المقصود عدم اشتراط التعيين في نيته ويخالفه قوله والتعيين الا
 أن يقال يحمل وجوب التعيين على ما اذا لم يكن ثم صوم غيره واجبا وعدم التعيين على خلافه أو يحمل قوله هنا

على ما إذا نوى النذر مثلاً والاستسقاء وعبارة حج ويظهر أنه لا يجب قضاؤه لفوات المعنى الذي طلب له الأداء وأنه لو نوى به نحو قضاء اثم لانه لم يصم امثالاً للامر الواجب عليه امثاله باطنا كما تقرر ومن ثم لو نوى هنا الامرين اتجه ان لا اثم لوجود الامثال ووقع غيره معه لا يمنعه اه ع ش عليه (قوله) واجب بامر (الامام) وظاهر ان منهيته كما مره فيمتنع ارتكابه ولو مباحاً على التفصيل في المأمور اه شو برى وكذا يجب كل ما أمر به حتى إخراج الصبيان والشيوخ والبهائم وفي حج أنه إن أمر بمباح وجب ظاهراً أو بمندوب أو ما فيه مصلحة عامة وجب ظاهراً وباطناً اه وخرج بالمباح المذكور من امر به كرواتب الفرائض فلا تجب طاعته في ذلك لا ظاهراً ولا باطناً ما لم تخش الفتنة ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافق اه ع ش على مر وعبارة البر ماوى قوله واجب بامر الامام أى ولا يتقيد وجوب ذلك بالامر بالاستسقاء بل كل ما ليس بمعصية يجب بامره ولو مباحاً ولا تجب طاعته في الامر بالمعصية لكن يعزر من خالفه لشق العصا ولا يجب شيء على الامام بامره لان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه ويبعد إيجاب الشخص شيئاً على نفسه انتهى (قوله كصدقة) والاوجه أن المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من مخاطب بركة الفطر فمن فضل عنه شيء عما يعتبر ثم لزم التصديق منه بأقل متمول هذا إذا لم يعين له الامام قدر اثنان عين ذلك على كل إنسان فالنسب بعموم كلامهم لزم ذلك القدر المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل ان يقال ان كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطر قدرها او في احد خصال الكفارة قدر به اى بالعمر الغالب وإن زاد على ذلك لم تجب موافقته واما العتق فيحتمل ان يعتبر بالحج والكفارة حيث لزمه يبعه في أحدهما لزمه عتقه إذا أمر به الامام اه شرح مر (قوله وتوبة) أى بأن ينقلع عن المعاصى ويندم عليها ويعزم على ان لا يعود اليها ووجوبها بالامر تا كيد لو جرحها شرعاً وتردد شيخنا في وجوبها على من لا ذنب عليه (فائدة) قيل ان موسى عليه الصلاة والسلام استسقى لقومه فلم يسقوا فقال يارب باى شيء منعنا الغيث فقال يا موسى ان فيكم رجلاً عاصياً قط بارزنى بالمعاصى اربعين سنة فطلع موسى على تل عال ونادى بأعلى صوته أياها العاصى قد منعنا الغيث بسببك فنظر العاصى يمينا وشمالاً فلم ير احداً خرج فلم انه المطلوب فقال فى نفسه إن خرجت افتضحت وإن قعدت منعوا من اجلى إلهى قد تبنت اليك فأقبلنى فارسل الله تعالى اليهم الغيث وسقوا حتى رروا فتمتجب موسى فقال يارب سقيتنا ولم يخرج احط من بيننا فقال يا موسى الذى منعتمكم به قد تاب الى ورجع فقال يارب دلنى عليه فقال يا موسى انها كم عن النيمة واكون نماما اه بر ماوى (قوله) وبخروجهم الى صحراء) ظاهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها وان استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعتها ولانا ما مورون باحضار الصبيان وما مورون بأن اجنبهم المساجد اه شرح مر (قوله في اليوم الرابع) وينبغي لكل منهم تخفيف اكله وشربه تلك الليلة ما امكن وفارق ما هنا صوم يوم عرفة حيث لا يسن للحاج بانه يجتمع عليه مشقة الصوم والشغل وبان محل الدعاء ثم اخر النهار والمشقة المذكورة مضعفة حيثئذ بخلافه هنا وقضية الفرقين أنهم لو كانوا هنا مسافرين وصلوا آخر النهار لا صوم عليهم بل قضية الاول ذلك ايضا وان صلوا اول النهار واجيب بأن الامام لما امره انصاروا اجبا وقال الشيخ وقد يقال ينبغي ان يتقيد وجوبه بما اذا لم يتضرر به المسافر فان تضرر به فلا وجوب لان الامر به حيثئذ غير مطلوب لكون الفطر افضل ورده الوالد رحمه الله تعالى فقال ان المعتمد طلب الصوم مطاقاً كما اقتضاه كلام الاصحاب لما مر من أن دعوة الصائم لا ترد اه شرح مر (قوله في ثياب بذلة) بكسر الموحدة وسكون المعجمة أى مهنة أى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته لانه لا لاقي بحالهم وهو يوم مسئلة واستكانة وبه فارق العيد قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة ايضا اه شرح مر (قوله وتخشع) معطوف على ثياب لا على بذلة كما قيل لانه حيثئذ لم يكن فيه تعرض لصفته في انفسهم وهى المقصودة التى ثياب البذلة وصلة

واجب بامر الامام كما في
فتاوى النووي (وبه)
كصدقة وتوبة لان لكل
من ذلك أثراً في اجابة
الدعاء وفي خبر حسنه
الترمذى أن الصائم لا ترد
دعوته وبخروجهم الى
صحراء) بلا عذر (في)
اليوم (الرابع في ثياب
بذلة) أى مهنة (و) في
(تخشع) في مشيهم وجلوسهم

لها وقد يقال بصحة عطفه على بذلة ايضا اذ ثياب التخشع غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء كنحو طول أكامها واذيا لها وان كانت ثياب عمل وحيث قد اذوا باظهار التخشع في ملبوسهم ففي ذواتهم من باب اولى شرح مر لكن الشارح دفع ذلك باعادة الجار فمر صريح في عطفه على ثياب (قوله وغيرهما) كالسلام بان يكون ساكن القلب والجوارح ويستحب ان يذهبوا في طريق ويرجعون في آخر مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحفافة مكشوفى الرأس اى فان ذلك مكروه خلافا للمتولى حيث قال بعدم كراهة ذلك لما فيه من اظهار التواضع اهل (قوله وبإخراج صبيان) قضية كلام الاسنوى ان المؤنة التي يحتاج اليها في حمل الصبيان تحسب من مالهم وهو كذلك اشرح مر وقوله تحسب من مالهم اى لان لهم مصلحة في ذلك ولعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة ناجزة بخلاف تلك فلو لم يكن لهم مال هل يخرج ما يحتاجون اليه من بيت المال ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه انما يخرج منه الامور الضرورية ولا يستغناء عنهم بغيرهم قال سم على المنهج والذي يتجه انه ان كان القوم الذين منهم الصبيان يستسقون لا نفسهم المؤنة في مال الصبيان وان كانوا يستسقون لغيرهم فمؤنة اخراجهم في مال الولي المخرج لهم ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهي معه فلا اشكال في وجوب نفقتها او بغير اذنه فلا اشكال في عدم الوجوب او باذنه وهي وحدها فهل يعد ذلك خروجها لحاجتها كما قد يفهمه كلام الاسنوى حتى تجب نفقتها او لا لان مصلحة الاستسقاء لا تخص الزوج ولم تندب بها ولا احتياج اليها في تحصيلها وغير ما يقوم بذلك ولا تعد بذلك انها في حاجة الزوج فيه نظر والقلب الى الثاني اميل لانها انما خرجت لغرضها غاية الامر انه قد يعود على الزوج تقع بواسطة خروجها لكنه لم يبعثها اليها ولا طلبه منها واما مؤنة خروجها الزائدة على نفقة التخلف فاولى بعدم الوجوب فليتأمل اها اها معش عليه (قوله وشيوخ) بضم الشين وكسرهما كما قرى بهما اها شيخنا (قوله وغير ذوات هيات) اى وعجائز غير ذوات هيات بخلاف الشواب مطلقا والعجائز ذوات الهيات نظير ما مر في العيد وغيره اها ايماب اها شوبرى ولا بد من اذن حليل ذات الحليل ومثلهم العبيد باذن سادتهم لا المجانين وان امننت ضراوتهم خلافا للعلامة حج اها برماوى (قوله وبهاثم) وتوقف معزولة عن الناس فقد وردوا لاهائهم رتع وشيوخ ركع واطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا والمراد بالركع من انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة ويفرق بينها وبين اولادها اليكثر الصباح والضجة فيكون اقرب الى الاجابة ثقله الاذرعى عن جمع من المراوزة واقره اشرح مر وقد نظم بعضهم معنى ذلك الحديث فقال

لولا شيوخ الاله ركع * وصبية من اليتامى رضع
ومهمات في الفلاة رقع * لصب عليكم العذاب الاوجع

اه برماوى قال سم على حج ولو تركوا الخروج فهل يسن اخراج البهاثم وحدها لانها قد تطلب ويستجاب لها الخدام من قسمة النملة قد يتجه عدم سن ذلك لان اخراجها انما هو بالنجع وقضية النملة لا دلالة فيها اذ ليس فيها انه اخرجها وانما فيها الاخبار عن امر وقع اتفاقا وهل المراد بالبهاثم ثم ما يشمل نحو الكلاب فيه نظر ولا يبعد الشمول لانها مسترزقة ايضا وعليه فهل العقوز منها كذلك لا يبعد انه كذلك حيث تاخر قتله لامر اقتضاه كان اضار الى اكله وتزوده ليا كاه طربا فليتأمل اها اها ع ش على مره (قائدة) روى ان نبيا من الانبياء خرج يستسقى لقومه فاذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب لكم من اجل شان هذه النملة قال في البيان وهذا النبي هو سليمان عليه السلام وان هذه النملة وقعت على ظهرها اورفعت يديها الى السماء وقالت اللهم انت خلقتنا فان رزقتنا والافاهل سكتنا وروى انها قالت اللهم انا خلق من خالقك لا غنى لى عن رزقك فلاتم لكنا بذنوب بنى آدم وكان اسمها حزما وقيل طاخية وقيل شاهدة وقال الدميرى اسمها يحلون وكانت عرجاء اها برماوى (قوله وهل ترزقون) استفهام انكارى بمعنى النفي وقوله الا

وغيرهما للاتباع رواه
الترمذى وقال حسن صحيح
(متنظفين) بالماء والسواك
وقطع الروائح الكريهة
(وبإخراج صبيان وشيوخ
وغير ذوات هيات وبهاثم
لانهم مسترزقون ولخير
وهل ترزقون وتنصرون
الابنة مفاتيكم رواه البخارى
والتصريح بسن امر الامام
بالصوم والبر وبامر الباقي
مع ذكر متنظفين وغير
ذوات هيات من زيادتي

بضعفائكم أي بدعائهم اه شيخنا (قوله ولا يمنع أهل ذمة حضورا) أي لا يطلب منهم لا إيجابا ولا ندبا وهذا هو المعتمد وقوله كراهته أي كراهة حضورهم أي كراهة تمكيننا لهم من الحضور فعلى هذا منعهم مندوب وتركه مكروه وهو ضعيف اه شيخنا وفي شرح م ما نصه قال الشافعي لكن ينبغي أي يجب أن يحصر الإمام على أن يكون خروجهم في غير يوم خروجنا لثلاث تقع المساواة والمضاهاة في ذلك اه لا يقال في خروجهم وحدهم مظنة مفسدة هي مصادفة يوم الاجابة فيظن ضعفاء المسلمين بهم خيرا لا نأقول في خروجهم هنا معناه مفسدة محقة فقدمت على المفسدة المتوهمه اه شرح م (قوله وقد يجيبهم استدراجا لهم) هذا صريح في أن دعاء الكافر يجاب وهو المرجح وأما قوله تعالى ومادعاء الكافرين إلا في ضلال فالمراد به العبادة اه شوبري قال الشيخ عميرة قال الروياني لا يجوز التامين على دعاء الكافر لأنه غير مقبول أي لقوله تعالى ومادعاء الكافرين إلا في ضلال اه سم على المنهج ونوزع فيه بأنه قد يستجاب لهم استدراجا كما استجيب لابليس فيؤمن على دعائه هذا ولو قيل وجه الحرمة أن في التامين على دعائه تعظيما له وتقريرا للعامة بحسن طريقته لكان حسنا وفي حج ما نصه ربه أي يكونهم قد تعجل لهم الاجابة استدراجا يرد قول البحر يحرم التامين على دعاء الكافر لأنه غير مقبول اه على أنه قد يختم له بالحسنى فلا علم بعدم قبوله إلا بعد تحقق موته على الكفر ثم رأيت الأذرعى قال اطلاقه بعيد والوجه جواز التامين بل ندبه إذا دعى لنفسه بالهداية قولنا بالنصر مثلا ومنعه إذا جهل ما يدعوه به لأنه قد يدعوه بأثم أي بل هو الظاهر من حاله (فرع) في استحباب الدعاء للكافر خلاف اه واعتمد م الجواز وظن أنه قال لا يحرم الدعاء له بالمغفرة إلا إذا اراد المغفرة مع موته على الكفر وسيأتي في الجنائز النصريح بتحريم الدعاء للكافر بالمغفرة نعم ان أراد اللهم اغفر له ان أسلم أو أراد بالدعاء له بالمغفرة أن يحصل له سببه وهو الاسلام ثم هي فلا يتجه إلا الجواز اه سم على المنهج وينبغي أن ذلك كله إذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم والامتناع خصوصا إذا قويت القرينة على تعظيمه وتحقيره كان فعل فعلا دعاءه بسببه ولم يقم به غيره من المسلمين فاشعر بتحقير ذلك الغير اه ع ش على م (قوله وفي الروضة عن النص) أي نص الشافعي في الام وغيرها لا اكره من اخراج صبيانهم ما اكره من خروج كبارهم لأن ذنوبهم أقل ولكن يكره لكفرهم نقله المصنف عن حكاية البغوي له لكن عبر بخروج صبيانهم بدل اخراجهم وهو مؤول باخراجهم لأن افعالهم لا تكرر شرعا لأنهم غير مكلفين قال اعني المصنف وهذا كله يقتضي كفر اطال الكفار وقد اختلف العلماء فيهم إذا ما وافقوا الاكثر انهم في النار وطائفة لا نعلم حكمهم وقال المحققون انهم في الجنة وهو الصحيح المختار لأنهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة وتحرر هذا منهم في أحكام الدنيا كفار وفي أحكام الآخرة مسلمون اه شرح م (قوله ولا يختلطون بنا) أي يكره اختلاطهم بنا كما في شرح م أي يكره تمكيننا إياهم من اختلاطهم بنا حكى ان عيسى عليه الصلاة والسلام استسقى يوما لقومه فامر من كان من أهل المعاصي أن يعتزل فاعتزل الناس إلا رجلا أصيب بعينه اليمن فقال له عيسى مالك لا تعتزل فقال يا روح الله ما عصيت الله تعالى طرفة عين ولقد نظرت عيني يوما إلى قدم امرأة من غير قصد فقلعتها ولو نظرت عيني الاخرى لقلعتها فبكى عيسى عليه السلام ثم قال ادعوا لله تعالى فانت احق بالدعاء مني فرفع يديه إلى السماء وقال اللهم انت خلقتنا وقد علمت ما لا نعلم قبل خلقتنا فلم يمنعك ذلك ان لا خلقتنا فكما خلقتنا وتكفلت بأرزاقنا فأرسل السماء علينا مدرارا فأنزل الله تعالى عليهم الغيث وسقوا حتى رويوا اه بر ماري (قوله في مصلانا) ليس بقيد أي ولا مشينا اه شيخنا (قوله لذلك) اسم الإشارة واقع على قوله لأنهم ملعونون وقوله إذ قد يحل بهم علة العيلة المشار اليه أي وإنما كان كونهم ملعونين علة في تمييزهم عنا لأنه قد يحل بهم عذاب اخ اه شيخنا (قوله في انهار كعتان) ولا تجب فيها نية الفرضية على المعتمد اه شوبري (قوله ولا تجوز الزيادة على الركعتين) خلافا لما وقع في شرح م من جواز الزيادة فقد نقل أنه شطب عليه اه شيخنا ح ف وعبارة الشوبري قوله في انها ركعتان معناه انها

(ولا يمنع أهل ذمة حضورا)
لأنهم مستترزون وفضل
الله واسع وقد يجيبهم
استدراجا لهم وفي الروضة
عن النص كراهته لأنهم
ربما كانوا سببا للقطط
لأنهم ملعونون ويكره
أمرهم بالخروج كما نص
عليه في الام (ولا يختلطون
بنا) في مصلانا بل يتميزون
عنا في مكان لذلك إذ قد
يحل بهم عذاب بكفرهم
فيصينا قال تعالى واتقوا
فتنة لا نصيبين الذين ظلموا
منكم خاصة (وهي كعتان)
في انهار كعتان

لا تزداد عليها كالعيد وهو الذي اعتمدتم في شرحه وجرى على خلاف ذلك اه حج في شرحه ولعل وجه ذلك ان المقصود منها الدعاء وهل اذا زاد على ركعتين يجزى في الجميع او يفصل بين ان يتشهد تشهدا اول فيسري بعده ولا فيجهر مطلقا وهل تزداد ولو واحدة وهل اذا امر بها الامام نحو ثلاث ركعات تجب كذلك او يجب الاوليان فقط مع ان الاحرام وهل يزداد التكبير في الركعات الزائدة او يختص بالاوليين وإذا كبر في الثالثة سبعا في الرابعة خمسا مثلاً وهل يقرأ في الاخيرتين مثلاً سورة أو آية أم من تعرض لذلك وكل محتمل انتهت (قوله وفي التكبير والجهر) فيكبر بعد افتتاحه قبل التعوذ والقراءة سبعا في الاولى وخمسا في الثانية يرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين كاية معتدلة ويقول في حال وقوفه بين التكبيرتين ما يقوله في العيد ويقرأ في الاولى جهرا بسورة وفي الثانية اقربت في الاصح أو بسبح والفاشية قياسا ولوروده بسند ضعيف اه شرح م (قوله فهو أولى من قوله ولا تختص بوقت للعيد) وجه الاول انه ان تعبير الاصل بهم انها تختص بوقت غير العيد على ما هو معلوم من ان النبي اذا دخل على كلام مقيد بقيد كان المنفي ذلك القيد غالبا والقيد هنا هو قوله بوقت العيد فيكون هو المنفي والاختصاص غير منفي ونجاء عن الاصل بانه انما قيد بهذا القيد لاجل الخلاف الذي حكاه وعبارته مع شرح م ولا تختص بوقت العيد في الاصح بل ولا بوقت من الاوقات بل يجوز فعلها متى شاء ولو في وقت الكراهة على الاصح لانها ذات سبب فدارت معه كصلاة الكسوف ومقابل الاصح تختص به لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلي ركعتين كما يصلي في العيد كما مروا انما يصلي في العيد في وقت خاص انتهت وفي الشورى على التحرير ان وقتها المختار وقت صلاة العيد اه وكأنه للخروج من الخلاف الذي علمته (قوله في اي وقت كان) اي ولو وقت كراهة ما لم يتحرره اه برماوى (قوله لانها ذات سبب) وهو المحل اه رشيدى (قوله للاتباع اي اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما فعله فهذا الكلام يقتضى ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم الخطبة على الصلاة مع انه خلاف الاولى فيكون فعله لبيان الجواز ويقال عليه اذا كان التقديم ما خوذا من فعل النبي وحكمتم عليه بانه خلاف الاولى فن ان يؤخذ التأخير الذي هو الاولى والافضل وفي شرح م ما يقتضى ان النبي فعل كلام الامرين لكن فعل التأخير اكثر وعبارته ولو خطب قبل الصلاة جاز لما صح من انه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى لكنه في حقنا خلاف الافضل لان فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الاكثر من فعله عليه الصلاة والسلام انتهت وهذا بخلاف العيد والكسوف فانه لم يرد ان النبي خطب قبلهما وكتب عليه الشورى انظر ما المانع من الصحة في العيد والكسوف ولا يقال الاتباع لانه بمجرد لا يقتضى المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد ولا يقال الاهتمام بالمر الحث على التوبة والوعظ اقتضى صحة التقديم لانه بتسليمه لا يقتضى منع الصحة بل الاولوية او نحو ذلك فليحرر اه من حواشى التحرير اه ع ش على م (قوله ويبدل تكبيرهما باستغفار) هذا ايضا مستثنى فالمستثنيات ثلاثة فيفتح الاولى بتسع استغفارات والثانية بسبع بخلاف تكبير الصلاة لا يبدله بل يكبر في الاولى سبعا والثانية خمسا كالعيد فيما رواه شيخنا ويندب ان يجلس اول ما يصعد المنبر بقدر اذان الجمعة ثم يقوم فيخطب اه شرح م وقد رايت بخط بعض الفضلاء ما نصه هذه خطبة استسقاء بليغة مباركة ان شاء الله تعالى استغفر الله الذي لا اله الا هو الحى القيوم واتوب اليه تسع مرات الحمد لله الذي لا يموت وكل من عليها فان الذي اوجب الفناء على كل حي من الملائكة والانس والجن والحيوان فشكل منهم يموت حتى ملك الموت فانه يموت باذن الديان فسبحانه من اله يحيى ويميت ويفعل ما يريد كل يوم هو في شأن لا يقال اين كان ولا متى كان ولا كيف كان كون الاكوان ولون الالوان ودبر بحكمته الملك والزمان رفع السماء بقدرته وبسط الارض بحكمته وانبث الاشجار بصنغته واجرى العيون للانسان احمده وهو المحمود بكل لسان واشكسره وهو المقصود في زيادة الاحسان واستغفره واتوب اليه واسأله التوبة والمغفرة والرضوان واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة ناشئة عن التحقيق والايقان واشهد ان سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم

وفي التكبير والجهر
وخطبتيه وغيرها للاتباع
رواه الترمذى وقال حسن
صحيح (لكنها لا توقيت)
بوقت عيد ولا غيره فهو
أولى من قراءه ولا تختص
بوقت العيد فيصليها في اي
وقت كان من ليل او نهار لانها
ذات سبب فدارت مع سببها
(ويجوزى الخطبتان قبلها)
الاتباع رواه ابو داود
وغیره (ويبدل تكبيرهما
باستغفار) اولهما فيقول
استغفر الله الذى لا اله
الا هو الحى القيوم واتوب
اليه بديل كل تكبير قويكثر
في اتمام الخطبتين من
الاستغفار ومن قراءه
استغفروا ربكم انه كان
غفارا يرسل السماء عليكم
مدارا او يمددكم باموال
وبنين ويجعل لكم جنات
ويجعل لكم انهارا

قوله الملك فى نسخة
الملك اه

عنده رسول الله المؤيد بالقرآن المبعوث إلى سائر الخلق من الأبيض والأحمر والأسود من الأنس والجان
 نبي أخبره الله بما سيكون من الدنيا وما قد كان نبي نسخ بشر بعته جميع الشرائع وأظهر بيعته دين الحق
 وكلمة الإيمان ولم يزل ﷺ يذبه الغافلين ويحذر العصاة وينصر دعوته بالدليل والبرهان حتى تركها
 بيضاء نقية فاتضح الحق بإيضاحه واستبان اللهم فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه صلاة
 وسلاما دائما آمين متلازمين ما انفلق صبح وبان أيها الناس اتقوا الله الملك الديان وتوبوا إليه من جميع الذنوب
 والعصيان ولا تقولوا لشيء كان ليته لا كان فإن هذه كلمة تفتح اذن الشيطان في صحيح مسلم عن أبي هريرة
 رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله تبارك وتعالى كتب مقادير الخلق قبل أن
 يخلق السموات والأرض بخمسين ألف عام فكان الذي قد كان فانظروا وتبصروا وتفكروا
 وتدبروا يا عباد الله في تصارييف هذا الوقت والزمان وتقلبات الدهر فيه والحدثان واعتبروا
 رحمكم الله بهذه الآفات التي سطت عليكم وهذه المصائب التي حلت لديكم من كل جانب ومكان وأغلبوا
 أن كل مصيبة تصيب العبد فسيبه ذنوبه وغفلته عن طاعة مولاه كادل على ذلك القرآن قال تعالى في
 كتابه العزيز وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير أي من الذنوب والطغيان وورد
 في الخبر أن يعقوب عليه السلام لما ابتلاه الله بفراق ولده يوسف أوحى إليه يا يعقوب أتدرى لما ابتليت
 بفراق ولدك يوسف قال لا يارب قال لأنك ذبحت كبشا سمينا فانتك أولاد أيتام فلم تطعمهم هذا
 وهو صفوة الرحمن فمالك بمن عصى الله وأطاع الشيطان فبعضيائكم سلط عليكم بذنوبكم من لا يرحمكم
 وأنزل بكم الفحط والمحل والغلاء والوباء في الأبدان وسلط عليكم الحكام وأعدائهم الظلمة وأقرانها
 وأهل الفسق والطغيان وصار بقلوبكم من ألهم مظلمة والدين عليكم مغبرة مقنعة قد قل فيها الخير والإيمان
 وضاقت عليكم المميشة وصارت نفوسكم من ألهم مدهوشة والقلوب في بحار الغفلة مطلوسة مطرودة معبودة
 عن الرحمن ورفعت عنكم البركات وغابت عليكم الأفوات وسلطت عليكم الآفات والعادات من كل جانب
 ومكان وشح عليكم النيل والأمطار وارتفعت بينكم الأسعار كيف لا والجار لا يامن غوائل الجار والأمين
 صار حوائوا وكلتم الحرام وظلتم الأيتام وقطعتم الأركان ولم تخافوا من عالم السر والاعلان وشهدتم
 بالزور وشربتم الخمر وظهرتم الفجور ولم تخشوا سطوة الملك الديان ودرستم حرمان الله وحرمان
 المساجد وقل فيهم الرأى والساجد وجعلتموها مجالس للغيبة ومقاعد أمتاخافون من الله الواحد الديان
 وقلت الأمانات وكثرت الخيانات واختفى الحق وظهر الباطل وبان وحكم الشريعة أندرس ومات ونسنة
 نديننا محمد ﷺ زمنها قد فات فاستحققنا بذلك العذاب والهوان فلو لا تركه الأطفال الصغار والشيوخ
 الركام الكبار والدواب الرقع في القفار لصب علينا العذاب صبا بغير كيل ولا ميزان لأن الخلق قد ارتكبوا
 ذنوبا عظيمة وأحروا الأذمية ونسيات جسيمة وخالفوا السنة والقرآن فأى ذنب أعظم من تعدى
 الحدود ولطم الحدود وترك الركوع والسجود والإفطار بغير عذر في رمضان وإى ذنب أعظم من قذف
 المحرمات وأذية الأحياء والأموال بالغيبة واليمين والزور والبهتان فكيف بكم يا عباد الله إذا وقفت
 هنالك وأى شيء ينجيكم من تلك الممالك إذا اشتد غضب الجبار وحى النار مالك وطار شرورها
 والدخان وسالككم مولاكم وقال عبادى ماذا فعلتم ماذا جنيتم وماذا أنجزتم وماذا صنعتهم فتشقق
 الجرارح ونخرس اللسان فأن الله عباد الله اتقوا الله وتوبوا إليه وقدموا لأنفسكم من الأعمال الصالحة
 لديه واسألوه التوبة والغفران وليتب كل منكم من ذنبيه ويستغفر ربه بلسانه وقلبه استغفروا وبكم
 أنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم
 أنهارا اللهم اسقنا غيثا مغيا مغيا مغيا مغيا مغيا مغيا مغيا مغيا مغيا مغيا مغيا مغيا مغيا مغيا
 اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم إنا نستغفرك أن كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا
 اللهم أن بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والضنك ما لا نشكو إلا إليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا

الضرع وأنزل علينا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم أنا نستغفرك من المعاصي التي تزيل النعم ونستغفرك من المعاصي التي بها تحل النقم ونستغفرك من المعاصي التي بها تثير الأذى ونستغفرك من المعاصي التي بها تحبس غيث السماء لا اله إلا الله العلي العظيم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك اللهم موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم والعصمة من كل ذنب والفوز بالجنة والنجاة من النار اللهم لا تدع لنا ذنبا إلا غفرته ولا هملا إلا فرجته ولا عيالا إلا ستترته ولا مريضا إلا شفيته ولا حاجة هي لك رضى ولنا فيها صلاح إلا قضيتها يا أرحم الراحمين جاء في الحديث الشريف عن النبي ﷺ أنه قال من انقطع إلى الله عز وجل كفاه الله مؤنته ورزقه من حيث لا يحتسب ومن انقطع إلى الدنيا وكله الله عز وجل إليها اه (قوله ويقول في الخطبة الاولى) هذا مستأنف ولا معطوف على الاستثناء (قوله ايضا ويقول في الخطبة الاولى الخ) زاد حج بادعيته صلى الله عليه وسلم الواردة عنه وهي كثيرة ومنها اللهم اسقنا غيثا الخ اه ع ش على مر (قوله اللهم اسقنا) بقطع الهمة من اسقى ووصلها من سقى حل فقد ورد الماضي ثلاثيا ورباعيا قال تعالى وسقاهم ربهم وقال لا سقيناهم ماء غدقا اه شيخنا (قوله مريعا) هو بضم فكسروا بالتحية ما ياتي بالربيع والزيادة وفي المختار الربيع بالفتح البناء والزيادة وأرض مريمة بالفتح بوزن وسبعة أى مخصصة اه وروى بالموحدة من أربع البعير إذا أكل الربيع وبالفوقية من رعت الماشية إذا أكلت ماشاء وكل صحيح مناسب هنا اه ايعاب اه شوبرى (قوله غدقا) في المصباح غدقت العين غدقا من باب تعب كثر ماؤها فهي غدقة وفي التنزيل لا سقيناهم ماء غدقا أى كثيرا واغدقت اغدقا أى كثيرا واغدقت اغدقا كذلك وغدق المطر غدقا واغدق اغدقا مثله وغدقت الأرض تغدق من باب ضرب ابتلت بالغدق اه (قوله أى إلى انتهاء الحاجة) أى الفرض الشامل للزيادة النافعة وإلا فربما كان دوامه من العذاب وقلة من القانطين أى الأيسين من رحمتك اه حل أى بسبب تأخير المطر عنا اه شيخنا تحف (قوله انك كنت غفارا) أى كثير المغفرة (قائدة) ذكر الثعلب في تفسير قوله تعالى إن الله كان على كل شيء حسيبا إن كل موضع وجد فيه ذكر كان موصولا بالله يصلح للماضي والمستقبل وإذا كان موصولا بغيره يكون على خلاف هذا المعنى اه برماوى (قوله الحمدود العاقبة) زاد حج فالحق النافع ظاهر أو المرى النافع باطنا اه ع ش على مر (قوله كجمل الفرس) أى كسوته اه برماوى (قوله شديد الوقع على الأرض) أى ليغوص فيها يقال سبغ الماء يسبح إذا سال من أعلى إلى أسفل وساح يسبح إذا جرى على وجه الأرض اه برماوى (قوله ما يطبق) بضم الياء وفتح الطاء وتشديد الباء المسكورة وبضم الياء وسكون الطاء وكسر الباء مخففة ففيه وجهان اه شيخنا وفي المختار وأطبق الشيء غطاه وفي الفاموس وطبق الشيء تطبيقا عم والسحاب الجوع غشاه والماء وجه الأرض غطاه انتهى اه ع ش على مر (قوله كالطبق عليها) يقال هذا مطابق لهذا أى مساو له وبقيّة الحديث اللهم إن بالعباب والبلاد من الآراء والجهود والضنك ما لا نشكر إلا إليك اللهم أنبت لنا الزرع وادر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ولا محق وهدم ولا غرق ولا بلاء والعباد جمع عبد وهو يشمل الذكروا لاثني والخروا الرقيق والبالغ والصبي المسلم والكافر والبلاء عطف على العباد من عظم المجل على الحال أى الاراضى من كل ما يتصور قيام الامور المذكورة به ولعله احتراز عن نحو اهل السماء والأرض واه بفتح اللام المشددة والهمز الساكن مع المد شدة الجوع والجهد بفتح الجيم وضمها التعجب او قلة الخير وسوء الحال والضنك بفتح الضاد المعجمة وسكون النون أى الضيق او شدة التعجب وتشكروا بالنون أو الياء النحوية أى أشياء لا تشكوها أو لا يشكوها إلا إليك لا يزال شكواها إلا أنت وأنبت بفتح الهمز وسكون النون من الانبات والزرع بفتح الزاى وسكون الزاء وأدر بفتح

(ويقول في) الخطبة
(الاولى اللهم اسقنا غيثا)
أى مطرا (مغيثا) أى
مرويا مشبعيا (إلى آخره)
وهو كما في الاصل منينا
سرينا مريعا غدقا مجلا سحا
طبقا دائما أى إلى انتهاء
الحاجة اللهم اسقنا الغيث
ولا تجعلنا من القانطين
اللهم إنا نستغفرك إنك
كنت غفارا فارسل السماء
أى المطر علينا مدرارا أى
كثيرا لا يتابع رواه الشافعى
رضى الله عنه والحق
الطيب الذى لا ينفصه شيء
والمرىء محمود العاقبة
والمرىء ذو الربيع أى البناء
والغدق كثير الخير والمجال
ما يجمل الأرض أى يعمها
كجمل الفرس والسح شديد
الوقع على الأرض والطبق
ما يطبق الأرض فيصير
كالطبق عليها

المهمزة وكسر الدال المهمة من الادرار وهو الاكثار من الابن والضرع بفتح الصاد المهمزة محل الابن من البهيمة وبما جرب لادراده ان وخذ الشمر الاخضر ويدق ويستخرج ماؤه ويضاف اليه تدره من عسل النحل ويسقى لمن قل لبنها من ادمية او غيرها وبركات السماء خيراتها وهو المطر وبركات الارض النبات والثمار قال ابو حيان وذلك لان السماء تجري مجرى الاب والارض تجري مجرى الام ومنهما يحصل جميع الخيرات بخلاق الله تعالى وتديره والبلاء بفتح الباء الموحدة والمد الحالة الشاقة وسقيا رحمة بهم السنين المهمة أي وصول خير لنا ولما يتغاق بنا من الدواب وغيرها ولا سقيا عذاب أي وصول شر لنا ولما يتعلق بنا ولا محق بفتح الميم وسكون الحاء أي هلاك واذهاب بركو ولا هدم بفتح الهاء واسكان الدال وفتحها أي هلاك بوقع الابنية المهدمة ولا غرق بفتح الغين المعجمة أي هلاك بالماء ولا بلاء أي اختبار ويسن ان يكثر من دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارضين رب العرش العظيم اه برماوى (قوله ويتوجه من نحو تلك الثانية) فان توجه أي استقبل في الاولى لم يعمده في الثانية اه شرح مر (قوله أي تكره اعادته في الثانية) كما يكره الاستقبال في الاولى وان اجرأ عن الاستقبال في الثانية اه ع ش علي مر (قوله سرا وجهرا) وحيث ان يسر القوم حالة اسرارهم ويؤمنون على دعائه حالة جهرة قال امامنا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون من دعائهم في هذه الحالة اللهم انك امرتنا بدعائك ووعدتنا باجابتك وقد دعوناك كما امرتنا فاجبنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بمغفرة ما قرفنا واجابنا في سعيانا وسعة في رزقنا ذكره في المجموع اه شرح مر (قوله ويرفع الحاضرون ايديهم) ويكره رفع اليد المتجسدة فان كان عليها حائل احتمل عدم السكرامة اه شرح مر (قوله مشيرين بظهور اكفهم الخ) ظاهره انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه وهو كذلك لكون المقصود برفع البلاء كما يدل عليه قوله والحكمة الخ اه ط ف اي وان كان في الظاهر طلب تحصيل الغيث اه شيخنا ح ف وفي ع ش علي مر ما نصه ظاهره انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه لكون المقصود برفع البلاء وبخالفه ما مر له في القنوت وخبارته ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفيه الى السماء ان دعي برفع البلاء ونحوه وعكسه ان دعي بتحصيل شيء اخذا بما سياتي في الاستسقاء انتهى ويمكن رد ما في القنوت الى هنا بان يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء اي ان طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قولهم ان دعي بتحصيل شيء اي ان دعي بطلب تحصيل اه وفي قل على الجلال وحاصل الجمع بين التناقض فيه ان الاشارة بظهر الكف في كل صيغة فيها رفع نحو اكشف وارفع ويطنه في كل صيغة فيها تحصيل نحو اسقنا وانبت لنا وما في المنهج من اعتبار القصد ليس على اطلاقه ولو اجتمع التحصيل والدفع الثاني كالمسمع شخصا دعي بهما فقال اللهم افعل لي مثل ذلك اه (قوله والحكمة فيه) اي في جعل ظهر الكف الى السماء (قوله ويجعل يمين ردايه) اي بعد الاستقبال كما في الوسيط ويفيده كلام المصنف ان عطف على قنو يبالغ تأمل وقال الماوردي يحول قلبه وقيل يتخير اه ايعاب ونحل هذا الجمل ان كان لا يسا له وانظر هل يستحب ان يلبسه كذلك يظهر نعم ليحصل هذه السنة ووافق عليه شيخنا زى اه شوبرى (قوله وعكسه) بفتح السين وضما هكذا ضبط عليه بالقلم اه شوبرى (قوله والثاني تنكيس) في المختار تنكس الشيء فانكس قلبه على راسه وبابه نصر ونكسه تنكيسا والنكس بالصم عود المرض بعد النكس وقد نكس الرجل نكسا على ما لم يسم فاعله ويقال تعساله ونكسا وقد يفتح هذا للازدواج اولانه لغة اه (قوله للاتباع في الاول) وكان طول ردايه صلى الله عليه وآله اربعة اذرع وعرضه ذراعين وشبرا اه شرح مر (قوله بالثاني فيه) اي في الثاني فتتحل العبارة الى هكذا اوله بالثاني في الثاني وفي هذا ظرفية الشيء في نفسه فلو حذف قوله لكان أولى اه شيخنا (قوله وعليه خميسة) بفتح الحاء المعجمة وهي كساء مربع له علمان وقيل اعلام من خيط احمر او اصفر او غير ذلك ويكون من صوف وغيره

(ويتوجه) للقبلة (من نحو
ثالث) الخطبة (الثانية) وهو
مراد الاصل بقوله بعد صدر
الخطبة الثانية (وحيث ان
يبالغ في الدعاء سرا وجهرا)
قال تعالى ادعوا ربكم
تضرعا وخفية ويرفع
الحاضرون ايديهم في
الدعاء مشيرين بظهور
اكفهم الى السماء للاتباع
رواه مسلم والحكمة فيه ان
القصد رفع البلاء بخلاف
القاصد حصول شيء كما مر
بياناه في صفة الصلاة (ويجعل
يمين ردايه يساره وعكسه
و) يجعل (اعلاه اسفله
وعكسه) والاول تحويل
والثاني تنكيس وذلك
للااتباع في الاول رواه ابو
داود وغيره وله صلى الله
عليه وسلم بالثاني فيه فانه
استسقى وعليه خميسة سوداء
فاراد ان ياخذ باسفلها
فيجعله اعلاها فلما ثقلت
عليه قلبها على عاتقه

ويحصلان معا يجعل
الطرف الاسفل الذي على
شقه الايسر على عاتقه
الايمن والطرف الاسفل
الذي على شقه الايمن على
عاتقه الايسر والحكمة
فيهما التفاؤل بتغير الحال
إلى الخصب والسعة
(ويفعل الناس) وهم
جلوس (مثله) تبعاً له
وروى الامام احمد في
مسنده ان الناس حولوا
مع النبي ﷺ وكل ذلك
مندوب قيل والتحويل
خاص بالرجل واذا فرغ
الخطيب من الدعاء اقبل
على الناس وأتى ببيعة
الخطبة (ويترك الرداء
محولاً ومنكساً حتى ينزع
الثياب) لانه لم ينقل انه
ﷺ غير رداءه بعد
التحويل ثم محل التنكيس
في الرداء المربع لافي المدور
والمثلث (ولو ترك)
الامام (الاستسقاء فعلة
الناس) محافظة على السنة
لكنهم لا يخرجون إلى
الصحراء اذا كان الوالي
بالبلد حتى ياذن لهم كما
اقتضاه كلام الشافعي
لخوف الفتنة (وسن)
لكل أحد (أن يبرز

على عاتقه وهو ما بين المنكب والعنق يذكروث وهو محل الرداء اه برماوى (قوله ويحصلان معا)
المراد من هذه العبارة ان الطرف الاعلى يصير اسفل والطرف الاسفل يصير اعلى لان الظهر يصير بطناً
كما يعلم ذلك من اختبره من له ادنى تأمل اه برماوى (قوله التفاؤل) في المختار الفأل ان يكون الرجل مريضاً
فيسمع اخري يقول يا سالم او يكون طالباً فيسمع اخري يقول يا واجد يقال تقابل بكذا بالتشديد وفي الحديث
انه كان يحب الفأل ويكره الطيرة اه وفيه أيضاً الخصب ضد الجذب اه وقوله والسعة بفتح السين على
الافصح وبها جاء التنزيل والكسر لغة قليلة وقد نظم ذلك العلامة الدنوشى فقال: رسة بالفتح في الاوزان
والكسر محكى عن الصاغاني اه عش على مر وفي المختار وسعة الشيء بالكسر يسعه بالفتح والوسع
والسعة بالفتح الجدة والطاقة يقال لينفق ذو سعة من سعته اى على قدر سعته واوسع الرجل صار ذا سعة
وغنى ومنه قوله تعالى والسماء بيناها بايدوانا الموسعون اى أغنياء قادرين ويقال أوسع الله عليك أى أغناك
والتوسع خلاف التضييق تقول وسع الشيء فأتسع واستوسع اى صار واسعاً وتوسعوا فى المجلس تفسحوا
ويسع اسم من اسماء العجم وقد ادخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره نحو يعمر ويزيد
ويشكر الا فى ضرورة الشعر وقرى ويسع واليسع بلامين اه (قوله بتغير الحال) اى بتغيره سبحانه
الحال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله اه عش (قوله قبل والتحويل خاص بالرجل) عبارة شرح مر
واستحباب التحويل خاص بالرجل دون المرأة والخنى جزم به ابن كين وهو متجه وان لم انف على
ماخذه اه (قوله ايضاً قيل والتحويل الخ) قائله ابن كين وهو المعتمد اه برماوى (قوله ويترك) بضم
اوله الرداء اى رداء الخطيب والناس حتى ينزع الثياب اى عند رجوعهم الى منازلهم اه شرح مر (قوله
حتى تنزع الثياب) اى بالفعل أو بالعود إلى محل نزعها اه برماوى (قوله ثم محل التنكيس الخ)
لعل مراده به المصحوب بالتحويل لان الخالى عنه يتأق فى المثلث والمدور اه وعبارة اصله مع شرح
مر وبحول رداءه إلى ان قال وينكسه فى الجديد ثم قال والقديم لا يستحب ذلك اى التنكيس لان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يفعله ثم قال والخلاف فى الرداء المربع اما المدور والمثلث فليس فيهما إلا التحويل قطعاً
وكذا الطويل ومراده من عبر بعدم تأق ذلك تعسره لا تعذره انتهت (قوله لافى المدور والمثلث) اى فان
المطلوب فيهما ليس إلا التحويل اه حل (قوله ولو ترك الامام الاستسقاء) اى اولم يكن امام ولا من يقوم
مقامه كما مر اه قل على الجلال (قوله فعلة الناس) اى البالغون الكاملون اى جميع اهل البلد ممن ذكر لانها
سنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم كقوله عش وعبارة اه على شرح مر قوله فعلة الناس اى البالغون
الكاملون لانها سنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم وان كان بالغاً عاقلاً لأن ذلك إنما يقال فى
سنن الكفاية وهذه سنة عين انتهت (قوله لكنهم لا يخرجون الخ) هل المراد يكره الخروج او يحرم
ويتجه انه يكره مالم يظنوا حصول الفتنة فيحرم فليتأمل قال الشيخ وذكر عن شرح الروض التصريح
بالكره اه شوبرى وقضيته انهم حيث فعلوا فى البلد خطبوا ولو بلا اذن ولعله غير مراد بل متى
خافوا الفتنة لم يخطبوا الا باذن اه عش على مر (فائدة) من متعلقات هذا الباب انه يسن لكل من
حضر الاستسقاء ان يستشفع إلى الله تعالى سرا بخالص عمل يتذكره الخبر الذين اووا إلى الغار وباهل
الصلاح لاسيما من كان منهم من اقاربه صلى الله عليه وسلم اه شرح مر وقوله لخبر الذين اووا إلى
الغار كانوا ثلاثة خرجوا يرتادون لاهلهم اى يطلبون لهم الكلاً ونحوه فآخذتهم السماء فأووا
إلى كهف فأنحطت صخرة وسدت بابه فقال احدهم اذكروا ايكمل عمل حسنة لعله سبحانه وتعالى يرحمنا
ببركته فقال واحد منهم استعملت أجراً ذات يوم فجاء رجل وسط النهار وعمل فى بقيته مثل عملهم
فأعطيته مثل اجورهم فغضب احدهم وترك أجره فوضعت فى جانب البيت ثم مرى بقر فاشتريت به فصيلة
فبلغت ماشاء الله فرجع إلى بعد حين شيخاً ضعيفاً لا اعرفه وقال انى عندك حقاً وذكرك حتى عرفته
فدفعه اليه جميعاً اللهم ان كنت فعلت ذلك لوجهك فافرج عنا فانصدع الجبل حتى راوا الضوء وقال

آخر كان في فضل وأصاب الناس شدة فاجاءتني امرأة فطلبت مني معروفا فقلت والله ما هو دون نفسك فابت
وعادت ثم رجعت ثلاثا ثم ذكرت ذلك لزوجها فقال لها اجبي له فاجيتي عيال كفاتت وملت الى نفسها فلما
تكشفتها وهمت بها ارتعدت فقالت مالك قالت اخاف الله سبحانه وتعالى فقلت لها خفتيه في الشدة ولم أخفه
في الرخاء فتركتها وأعطيتها ما ملئتها من اللبم ان كنت فعلته لوجهك فافرج عنا فانصدع حتى تدارفوا وقال
الثالث كان لي ابراهيمان وكان لي غنم وكنت أطعمهما وأسقيهما ثم ارجع الى غنمي فحسبني ذات يوم
غيث فان ابراهيم حتى امسيت فاتيته ايلي واخذت محلي فحلبت فيه وجئت اليهما فوجدتهما نائمين فشق علي
ان اوقظهما فترقت جالساً ومحلي على يدي حتى ايقظتهما الصبح فسقيتهما اللبم ان كنت فعلته لاجلك
فافرج عنا ففرج الله عنهم فخرجوا وقد رفع ذلك النعمان بن بشيراه يضاوي في سورة الكهف عند قوله
تعالى ام حسيت ان اصحاب الكهف والرقيم الآية اه ع ش علي مر (قوله لا اول مطر السنة) المراد المطر
الاول في ابتداء السنة سواء اوله وأوسطه وآخره واسماء كل مطر خمسة الوسمي ثم الولي ثم الربيع ثم
الصيف ثم الخريف ثم الخيم اه برماوي (قوله ايضا لا اول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا بقيد
كونه في المحرم أو غيره ويذهب ان مثله النيل فيبرزله ويفعل ما ذكر شكر الله تعالى اه زى بهامش (فرع)
قال العلامة الشوبري يحرم تاخير قطع الخايج ونحوه عن الوقت الذي استحق ان يقطع فيه كبلوغ النيل
بمصر ناسية عشر ذراعا اه ووجه الحرمة ان فيه تاخر اله عن شرب الدواب والانتفاع به على الوجه الذي
جرت به العادة منه فتاخير مفوت لما يترتب عليه ومن المنافع العامة اه ع ش علي مر (قوله ايضا لا اول
مطر السنة) هل اضافة من باب اضافة الصفة للوصف أي المطر السنة الاول اي لا اوله لكن لا اشعار في
كلامه بهذا تأمل وانظر ما المانع من ان اضافة مطر الى السنة من اضافة المعرفة الى المعرفة فتعم والتقدير
لا اول كل مطر في السنة اه شوبري (قوله غير عورته) أي عورة الصلاة او غير عورة الصلاة او غير
عورة الخلوة ان كان خاليا وليس هذا من الحاجة التي يكشف لها العورة قال شيخنا والوجه ان
برادها عورة المحارم اه برماوي (قوله ايضا غير عورته) هذا هو الاكل وان كان اصل السنة
يحصل بكشف جزء ما من بدنه وان قل كالأرأس واليدين اه ع ش علي مر (قوله كما أوضحت في
شرح الروض) عبارته روى مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فحسرتوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا فقال لانه حديث عهد بربه اي بتكوينه
وتنزيله ورواه الحاكم بلفظ حتى اذا امطرت السماء حسرتوبه من ظهره حتى يصيبه المطر وعن ابن عباس
انه سئل عن فعل ذلك فقال او ما قرأت وانزلنا من السماء ماء مباركا فاحب ان ينزلني من بركتي ويؤخذ من
ذلك انه لا فرق بين مطر اول السنة وغيره وهو ظاهر لكنه في الاول الذي اقتصر واعليه أكد ثم رأيت
الزركشي قاله وظاهر حديث رواه الحاكم فعلم عند اول كل مطر ولكنه في الاول أكد انتهت وفي
شرح مر فهو لا اول كل مطر اول منه لا آخره اه (قوله ويغتسل او يتوضؤ في سيل) أي سواء حصل السيل
بالاستسقاء او لا كما يشعر به الحديث اه ع ش علي مر (قوله كان اذا سال السيل قال اخرجوا بنا الى
هذا الذي جعله الله طهورا الخ) يستنبط من هذا الدليل ان ماء النيل كماء السيل فالخافه به اولي
بما نقل عن زى من الخافه باول مطر السنة المار كما هو ظاهر فليتأمل اه رشيدى (قوله وانه
لانية فيه) ان كان المراد انه ياتي في الوضوء بالكيفية المخصوصة فالظاهر انه لا بد من نية معتبرة
الا ان يقال لا حاجة الى النية لأن الفرض اساس الماء بذلك لاعضاء فهو على صورة المتوضئ
اه حل ومقتضى قول الشارح انتهى ان هذا من كلام الاسنوى وفي الواقع ليس كذلك لأن
الاسنوى يشترط النية كما هو المنقول عنه فهذا بحث للشارح فكان عليه تاخير عن قوله انتهى تأمل
(قوله ايضا وانه لانية فيه) أي فيما ذكر من الغسل والوضوء لأن الحكمة فيه هي الحكمة في كشف
البدن والقياس انه لا يجب في الوضوء الترتيب لأن المقصود منه وصول الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل

لاول مطر السنة ويكشف
غير عورته) ليصبيه تبركا
به والاتباع رواه مسلم
وظاهر ان ذلك أكد
والا فطر غير اول السنة
كذلك كما أوضحت في شرح
الروض (و) ان (يغتسل
أو يتوضأ في سيل) روى
الشافعي انه صلى الله عليه
وسلم كان اذا سال السيل
قال اخرجوا بنا الى هذا
الذي جعله الله طهورا
فتطهر منه ونحمد الله عليه
وتعبري كالاصل
والرخصة بأوفيد سن
أحدهما بالمتطوق وكليهما
بمفهوم الاولى وهو أفضل
كما في المجموع وفيه فان لم
يجمعهما فليتوضأ وفي
المهمات المتجه الجمع ثم
على الوضوء وانه لانية فيه

قول المحشى من اضافة
المعرفة الى المعرفة لعل
صواب من اضافة النكرة
الى المعرفة اه

قوله مضغ ملك هكذا
بالنسخ التي بيدنا بالضاد
والغين المعجمةين وحرره

إذا لم يصادف رقت وضوء
ولا غسل انتهى واقتصر في
التقييه على الغسل (و) ان
(يسبح لرعد و برق) روى
مالك في الموطأ عن عبدالله
ابن الزبير أنه كان إذا سمع
الرعد ترك الحديث وقال
سبحان الذي يسبح الرعد
بحمده والملائكة من خيفته
وقيس بالرعد البرق (و)
ان (لا يتبعه) أي البرق
(بصره) قال تعالى يكاد
سنا برفقه يذهب بالابصار
روى الشافعي عن عروة
ابن الزبير انه قال اذا رأى
احدكم البرق او الودق أي
المطر فلا يشير اليه (و)
ان (يقول عند المطر اللهم
صليبا) بتشديد الباء أي
مطرا (نافعا) للتابع رواه
البخاري (ويدعو بما شاء)
لخبر البيهقي يستجاب الدعاء
في أربعة مواطن عند التقاء
الصفوف ونزول الغيث

بدون الترتيب وهذا كله بالنسبة لاصل السنة أما بالنسبة لكاملها فلا بد من النية كان ينوي سنة الغسل في السيل
كما استظهره حجج الله على مر وفي شرح العباب وظاهر كلام الأذرعى وجوبها فيهما لأن إطلاقهما
شرعا إنما يراد به المقترن بالنية ولو ارادوا به محض التبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التبرك
به ذكره السيد السهمودي اهـ اسم على حج (قوله إذا لم يصادف وقت وضوء ولا غسل) أما عدم مصادفته
وقت الغسل فظاهر وأما عدم مصادفته وقت الوضوء فهو بان يكون متظهرا ولم يصل بوضوئه صلاة ما
فيه يكون وضوءه صوريا فلا يطلب الا أساس أعضاء الوضوء اهـ برماوى (قوله لرعد و برق) أي
عندهما كما في شرح م ر أي عند العلم بهما وإن لم يسمع الاول ولم ير الثاني اهـ حل قال البغوى في تفسيره عند
قوله تعالى ورعد و برق الرعد والصوت الذي يسمع من السحاب والبرق النار التي تخرج منه قال علي وابن
عباس واكثر المفسرين الرعد اسم ملك يسوق السحاب والبرق لمعان سوطه من نور يزجر به الملك السحاب
وقيل الصوت زجر السحاب وقيل تسبيح الملك وقيل الرعد نطق الملك والبرق ضحك وقال مجاهد الرعد
اسم للملك ويقال لصوته ايضار عد والبرق مضغ ملك يسوق السحاب قال شهر بن حوشب الرعد صوت
ملك يزجر السحاب فاذا تبددت ضمه فاذا اشتد غضبه صار من فيه النار وهي الصواعق وقيل الرعد
انتخا القريح بين السحاب والاباطح اهـ (قوله عن عبدالله بن الزبير) هو أبو بكر ويقال أبو خبيب بضم
الخاء المعجمة مصغرا عبدالله بن الزبير بن العوام الصحابي ولد بعد عشرين شهرا من الهجرة و فرح به
المسلمون وهو واحد العبادلة الأربعة وروى له عن رسول الله ﷺ ثلاثة وثلاثون حديثا وروى عنه اخوه
عروة وغيره المتوفى شهيدا من الحجاج يوم الثلاثاء سابع عشر جمادى الاولى سنة اثنين أو ثلاث وسبعمائة
اهـ برماوى (قوله ترك الحديث) أي ما كان فيه و ظاهره ولو قرأنا وهو ظاهر قياسا على اجابة المؤمن اهـ
عش على م ر (قوله وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده الخ) روى عن ابن عباس رضى الله عنهما عن كعب
أن من قال حين يسمع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته عوفي قال فقامت ذلك فدوفيت
اهـ برماوى (قوله وقيس بالرعد البرق) أي في طلب التسبيح عنده وان كان المناسب ان يقول عند البرق سبحان
من يريكم البرق خوفا وطمعا اهـ من شرح م ر (قوله سنا برفقه) السنا بالقصر الضوء وبالماء الشرف شيخنا
وقوله يذهب بالابصار أي يضعفها اهـ برماوى (قوله عن عروة بن الزبير) هو أبو عبدالله عروة بن الزبير
ابن العوام التابعي فقيه المدينة سمع اباؤه واخاؤه وغيرهم وروى عن عطاء وغيره المتوفى سنة اربع وسبعين وقيل
سنة تسع وتسعين اهـ برماوى (قوله أي المطرفي) المختار الودق المطر وبابه وعداه (قوله فلا يشير اليه) أي
لا يبصره ولا يغيره وعبارة سم غلى المنهج شامل للإشارة بغير البصر فليحرر اهـ عش على م ر وكان السلف
الصالح يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا إله إلا الله وحده لا شريك له سبحانه
قدوس فيختار الاقتداء بهم في ذلك اهـ شرح م ر (قوله اللهم صليبا نافعا) هذه رواية وفي أخرى اللهم
صليبا نافعا وفي أخرى اللهم صليبا نافعا بفتح السين وسكون الباء التحتية بعدها باء موحدة ويستحب
الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين أو ثلاثا اهـ شرح م ر وقوله نافعا أي شافيا للقليل ومزيلا
للعطش كما يؤخذ من مختار الصحاح اهـ عش عليه (قوله أي مطرا) الاولى ان يقول أي مضطرا انزل من علو
الى سفلى لان الصيب معناه النازل من علو الى اسفل اهـ شيخنا ح فوعبارة عميرة قال الاسنوى من صاب
يصوب إذا نزل من علو الى سفلى اهـ عش على م ر وفي المختار الصوب نزول المطر وبابه قال والصيب
السحاب ذو الصوت اهـ (قوله عند التقاء الصفوف) المراد به المقاربة وبالصفوف الجهاد وباقامة الصلاة
الفاظها والتوجه إليها وفي الحديث اذا اقيمت الصلاة فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء فاذا انصرف
المنصرف من الصلاة ولم يقل اللهم أجرني من النار وأدخلني الجنة وزوجني من الخور العين قالت
الملائكة يا ويح هذا اعجز ان يستجير الله من النار وقالت الجنة يا ويح هذا اعجز ان يسأل الله الجنة

وقالت الحور العين يارب هذا أعجز أن يستجير الله ويسأله أن يزوجهم من الحور العين أم برماوى (قوله وإقامة الصلاة) أى بعد الفراغ من الإقامة وقبل الصلاة لكن بحيث لا تقوته تكبيرة الاحرام مع الامام أم شيخنا (قوله ايضا وإقامة الصلاة) ينبغى ان يأتى فيه ما تقدم له في الدعاء عند الخطبة من ان ذلك يكون بمثابة على ما ذكره الباقين ثم روين الاقامة - الصلاة اربين الكلمات التى يحب بها على ما ذكره الحليمي ثم واعتمده الشارح رحمه الله والله لا يأتى به عند القول في العبد ونحوه الصلاة جامعة لان هذه الامور توقيفية ثم إذا دعى ينبغى أن يتيقن حصول المطلوب لا بخباره عليه السلام به فان لم يحصل نسب تخلفه إلى فساد نيته وفقد شروط الدعاء منه أم ع ش م ر (قوله ورؤية الكعبة) ظاهره وإن تكرر دخوله ورؤيته لها وكان الزمن قريبا لا مانع منه أم غ ش على م ر (قوله أى فى أثر المطر) لم يقل أى المطر باسقاط فى اثر لاجل حكاية كلام المجموع كما لا يخفى فامل وكتب ايضا قوله فى اثر بكسر الهمزة وإسكان التاء وبفتح الهمزة مع التاء كذا ضبطه بالقلم أم شورى (قوله وكره مطرنا الخ) أى كره تنزيها أم شرح م ر (قوله بنوء كذا) أفاد تعليق الحكم بالباء أنه لو قال مطرنا فى نوء كذا لم يكره وهو ظاهر كما قال الشيخ أم شرح م ر (قوله أى بوقت) تفسير للنوء وقوله النجم الفلانى تفسير لكذا أم شيخنا أى بوقت سقوطه فى منزلة من المنازل فى الاق فى الغربى المقارن لطلوع نظيره من الاق فى الشرقى فى مدة ثلاثة عشر يوما وفى الحقيقة ان إضافة المطر والحرو والبرد وغير ذلك إنما هى للطالعة وإنما ينسب للعارية نظرا لاسم النوء الذى هو السقوط أم برماوى (قوله ايضا أى بوقت النجم الفلانى) عبارة شرح م ر والنوء سقوط نجم من المنازل فى القرب مع الفجر وطلوع رقبته من المشرق مقابله فى ساعته كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة انتهت وفى القسط لاني على البخارى قوله بنوء كذا بفتح النون وسكون الواو فى آخره همزة أى بكوكب كذا وكذا سمي نجوم منازل القمر انواء وسمى نوا لأنه ينوء طالعا عند مغيب مقابله بناحية المغرب وقال ابن الصلاح النوء ليس نفس الكوكب بل مصدر ناء النجم اذا سقط وقيل نهض وطلع ويانه ان ثمانية وعشرين نجما مفرقة المطالع فى ازمة السنة وهى المعروفة بمنازل القمر يسقط فى كل ثلاث عشر ليلة نجم منها فى المغرب مع طلوع مقابله فى المشرق فكانوا ينسبون المطر للغارب وقال الاصمى للطالع فتسمية النجم نوا تسمية للفاعل بالمصدر أم (قوله فى إضافة الامطار) أى والرياح والحرو والبرد الى الانواء التى هى الانجم الساقطة تضيف ذلك الى الساقط منها وقوله لا يهامه الخ فيه ان هذا لا يأتى فى هذا التركيب لان مطرنا مبنى للفعول ولا يصح ان نوء كذا فاعلاله الا ان يقال هو يوم انه سبب محصل أم حل (قوله لا يهامه ان النوء فاعل الخ) لك ان تقول سياقى فى العبد والذبايح تحريم بسم الله واسم محمد لا يهامه التشريك فلما اقتضى ايهام التشريك الحرمة هناك لا هنار يمكن ان يجاب بان الايهام هناك اشد لمزيد عظمة النبي صلى الله عليه وسلم بالاضافة الى النوء فتوهم تأثيره اقوى من توهم تأثير النوم وبان المتبادر من بسم الله واسم محمد اتحاد متعلق المعطوف والمعطوف عليه اعنى اذبح فان اختلاف المتعلق المتعاطفين خلاف الظاهر والاعل وليس المتبادر من مطرنا بنوء كذا ان النوء فاعل حقيقة بل المتبادر خلافه لان مطرنا مبنى للفعول والاصل ان يكون الفاعل غير مذكور مطلقا وقضية ذلك ان لا يكون الماعل المحذوف هو النوء لانه مذكور وان لم يكن على وجه انه فاعل فليتامل أم سم (قوله وكره سب ريح) أى سواء كانت معتادة او غير معتادة لكن السب انما يقع فى العادة لغير المعتادة خصوصا اذا شوشت ظاهرا على الساب ولا تنقيد الكراهة بذلك كما قدمناه أم ع ش على م ر (قوله من روح الله) لعل المراد فى الجملة فلا يلزم ان يأتى بالعذاب من روح الله ايضا أم زى وعبارة الغليونى قوله وتأتى بالعذاب أى من حيث ما يظهر لنا والا فهى رحمة من عند الله تعالى مطلقا أم ومثله ع ش على م ر (قوله بكثرة مطر) أى أو خيل كذلك أم برماوى (قوله حوالينا) مثنى مفردة خوال نقل عن النووى فى تحريره ونقل عنه ايضا

وإقامة الصلاة ورؤية الكعبة (و) أن (يقول) فى (أثره) أى فى أثر المطر كما عبر به فى المجموع عن الشافعى والاصحاب (مطرنا بفضل الله) علينا (ورحمته) لنا (وكره مطرنا بنوء كذا) بفتح نونه وهو آخره أى بوقت النجم الفلانى على عادة العرب فى إضافة الامواز الى الانواء لا يهامه أن النوء فاعل المطر حقيقة فان اعتقد أنه الفاعل له حقيقة كفر (و) كره (سب ريح) الخبر الريح من روح الله أى رحمته تأتى بالرحمة وتأتى بالعذاب فاذا رأيتموها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرها رواه أبو داود وغيره باسناد حسن (وسن أن تضرروا بكثرة مطر) بتثنية الكاف (أن يقولوا) كما قال صلى الله عليه وسلم لما شكى إليه ذلك (اللهم حوالينا ولا علينا) اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر رواه الشيخان أى اجعل المطر فى الاودية والمراعى لا فى الابنية ونحوها والآكام بالمد

انه مفرد فليحرر وكتب أيضا حوالينا بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أو امطر اهشوبرى وتقدم في التيمم انه جمع حول بمعنى جهة على غير قياس والقياس احوال وهذا الجمع على صورة المثنى هكذا قرره شيخنا ح ف هناك ثم رايت في حاشية حج على الهزيمة للبولاقى مانصه قوله حوالينا في رواية مسلم حولنا وكلاهما صحيح والحول والحوال بمعنى الجانب والذي في رواية البخارى تثنية حوال وهو ظرف يتعلق بمحذوف تقديره اللهم انزل أو امطر حوالينا ولا تنزل علينا والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور وقوله ولا علينا بيان للراد بقوله حوالينا لانها تشمل الطرق التي تجمع حولهم فاراد اخراجها بقوله ولا علينا قال الطيبي في ادخال الواو هنا معنى لطيف وذلك لانه لو أسقطهم المكان مستقيا إلا كام ومما معها فقط ودخول الواو يقتضى ان طالب المطر على المذكورات ليس مقصودا بعينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر فليست الواو مخصصة للغطف ولكنها للتعليل وهو كقولهم تجوع الحرة ولا تأكل بثديها فان الجوع ليس مقصودا بعينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع باجرة اذ كانوا يكرهون ذلك تسكيرا اه فتح البارى اه شوبرى وعبارة شرح مر افادت الواو ان طالب المطر حوالينا القصد منه بالذات وقاية اذاه ففيها معنى التعليل أى اجعله حوالينا لئلا يكون علينا وفيه تعليمنا ادب الدعاء حيث لم يدع برفعه، طلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الادوية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا باننا ينبغي لمن وصلت اليه نعمة من ربه ان لا يسخط لعارض قارئها بل يسأل الله رفعه وابقاها وبان الدعاء برفع المطر لا ينافى التوكل والتعويض انتهت (قوله جمع اكم بضمين) واقل الجمع ثلاثة من مفرداته ولو كانت جموعا فلا يتحقق آكام الا باحدى وثمانين اكمة وذلك لان اكم الذى هو مفردة وعبارة عن سبع وعشرين اكمة لانه جمع اكام ومدلوله تسع اكات لانه جمع اكم ومدلوله ثلاث اكات اه شيخنا (قوله جمع اكمة) ظاهر صنيعة ان الرواية بفتح الهمة مع المدوقال العلامة الحلبي في سيرته الا اكمة معروفة والجمع اكات وأكم وجمع الاكام اكم مثل كتاب وكتب وجمع الاكام اكام مثل عتق واعناق قال في الصحاح والذى ظهر لي من النهاية وكلام النووي ان الرواية في الصحيح اكام بكسر الهمة لا آكام بفتحها والمدلانها بالمد جمع الجمع وذلك ان لفظ النهاية على الاكام بالكسر جمع اكمة وهي الراية ويجمع الاكام على اكم والاكام على اكام وكذلك النووي قال ورأيت الشمس البرماوى في شرح العمدة ذكر ان الرواية بالنصر والمدوق المواهب اللدنية الاكام بكسر الهمة وقد يفتح ويمد اه برماوى (قوله بلا صلاة) أى بالكيفية السابقة فلا ينافى انه يصلحها ركعتين مفردا كسنة الظهر لان ذلك من جملة النوازل فينوى بهما رفع المطر اه حل

(باب في حكم تارك الصلاة)

وتقدم هنا على الجنائز تبع للجمهور والبق اى من تأخيرها عنها كافي الروض ومن ذكره في باب الحدرد كافي اى شجاع لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها اه ع ش عليه وفي قل على الجلال قوله باب هو انسب من التعبير بالفصل لانه في الفرض ولانه ترك فلا يدخل تحت تعبيره بالباب قبله وقدم على الجنائز تبع للزنى والجمهور لانه متعلق بصلاة في الحياة فهو انسب من ذكر الوجيز والشرح الصغير والروضة بعدها ومن ذكر جماعة او اكل الصلاة (قوله في حكم تارك الصلاة) اى المفروضة على الاغنياء اما تارك المنذورة المؤقتة فلا يقتل بها الا انه الذى اوجبها على نفسه ولا يقاس بترك الصلاة ترك الصوم والزكاة لان الشخص اذا علم انه يحبس طول النهار نواه فافاد فيه الحبس ولان الزكاة يمكن الامام اخذها بالمقابلة بمن امتنعوا منها وقالوا فكانت المقابلة الواردة في الخبر فيها على حقيقة تقتضى اختلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقابلة فكانت فيها بمعنى القتل فوضح الفرق بينهما وبينها اه شرح مر (قوله من المكافين) فيه تغليب الذكور على الاناث والا فالنساء كالرجال في هذا الحكم ومعلوم انه لا جمعة عليهن اه ع ش عليه

جمع اكم بضمين جمع
اكام بوزن كتاب جمع
اكم بفتحين جمع اكمة
وهى التل المرتفع من
الارض اذ لم يبلغ ان يكون
جبلًا والظراب جمع
ظرب بفتح اوله وكسر
ثانيه جبل صغير (بلا
صلاة) لعدم ورودها فيه
(باب في حكم تارك الصلاة)
(من اخرج) من المكافين
(مكتوبة)

قوله كسلا) أى أوتهاونا اه ع ش ر خرج به ما لو تركها جاد الو جوبها عليه بعد عليه به فانه يكفر بالجدد لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة بخلاف من انكر ذلك جاهلا لقرب عهده بالاسلام ونحوه فمن يجوز خفاؤه عليه او نشايبا دية بعيدة عن العلماء فلا يكون مرتد ابل يعرف وجوبها فان عاد بعده صار (مرتدا اه من شرح م ر وقد رايت فى شرح منية المصلى لمحمد بن محمد الشهير بامير الحاج الحنفى نظما يتعلق بتارك الصلاة نصه :

خسر الذى ترك الصلاة وخابا * وأبى معادا صالحا ومآبا
إن كان يجدها فحسبك انه * امسى بربك كافرا مرتابا * او كان يتركها لنوع تكاسل
عطى على وجه الصواب حجابا * فالشافعى ومالك راياله * إن لم يتب حد الحسام عقابا
وابو حنيفة قال يترك مرة * هملا ويحبس مرة ايجابا * والظاهر المشهور من اقواله
تعزيره زجرا له وعقابا * والرأى عندي ان يؤدى الاما * م بكل تأديب يراه صوابا
ويكف عنه القتل طول حياته * حتى يلاقى المآب حسابا * فالاصل عصمته الى ان يمتطى
احدى الثلاث الى الهلاك ركابا * الكفر او قتل المكافى عامدا * او محصنا طاب الزنا فاصابا

(قوله ولو جمعة) هذه الغاية للرد اه شيخنا لکن راجعت شروح المنهاج فلم ار من تعرض للخلاف فى خصوص الجمعة تأمل وانما رأيت الخلاف فى الغاية التى ذكرها الشارح فى قوله وان قال اصلها ظهرا وعبرة المحلى (تتمة) تارك الجمعة يقتل فان قال اصلها ظهرا فقال الغزالي لا يقتل واقره الرافعى ومشى عليه فى الحاروى الصغير وزاد فى الروضة عن الشاشى انه يقتل واختاره ابن الصلاح قال فى التحقيق وهو القوى انتهت (قوله ايضا ولو جمعة) محل قتلها اذا كان بمن تازمه اجماعا من الائمة لاربعة اه شرح م ر فن تركها فى القرى لا يقتل لان ابا حنيفة يرى أن لا جمعة عليهم فالقتل بالجمعة انما هو فى حق أهل الامصار اه شوبرى ولو تعددت الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة فهل يقتل لتركه طامع القدرة اولا لعذره بالشك فيه نظر والا قرب الثانى فليراجع اه ع ش على م ر (قوله وان قال اصلها ظهرا) اى والظاهر ليس قضاء عنها اه شرح م ر وقضيته انه لو مدد عليها فى وقتها ولم يفعل حتى خرج الوقت ثم تاب وقال اصل الجمعة القابلة لكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه لكونه لا يقتل بترك القضاء لكن فى فتاوى الشارح انه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وان محل عدم القتل بالقضاء اذا لم يهدد به او باصله كما هنا فان التهديد على الجمعة تهديد على تركها وبدلها قائم مقامها فكانه هدد عليه اه ع ش عليه (قوله قتل حدا) اى بالسيف ولا يجوز قتله بغيره اه شرح م ر ثم قال وما قيل من انه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلى كترك الصوم والزكاة والخبر لا يحل دم امرى مسلم الا باحدى ثلاث الشيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه لا يقتل بترك القضاء مردود بان القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت انما هو للترك بلا عذر على اننا نمنع انه لا يقتل لترك القضاء مطلقا إذ محل ذلك ما لم يؤمر به فى الوقت ويهدد عليها اه (قوله لخبر الشيخين الخ) دليل على قوله قبل قالنا فيه شامل للمسلم وإن كان قوله حتى يقولوا خصوصا بالكفار فيكون فى الحديث استخدام هذا هو المناسب لصنيعه وقوله لخبر ابي داود الخ دليل على قوله حد الا كفر انا مل اه (قوله امرت ان اقاتل الناس الخ) وجه الدلالة منه انه شرط فى الكفر عن القتل والمقاتلة الاسلام واقام الصلاة وايتاء الزكاة لكن الزكاة يمكن الامام اخذها ولو بالمقاتلة ممن امتنعوا منهم او قالوا فكانت اى المقاتلة فيها على حقيقتها بخلافها فى الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فعلم وضوح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فانه اذا علم انه يحبس طول النهار نواه فاذا فيه الحبس ولا كذلك الصلاة فتعين القتل فى حدها اه برماوى (قوله الحديث) تنع ويؤثر الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا منى دماهم واموالهم لا بحق الاسلام وحسابهم على الله اه برماوى (قوله فلم يضيع ممن شيئا) النقي مسابط على القيد والمقيد معا اى لا يضيع ولا يستخفاف وهذا على خلاف الغالب من رجوعه الى القيد فقط اه شيخنا

كسلا ولو جمعة) وإن قال
أصلها ظهرا (عن اوقاتها
كلها (قتل حدا) لا كفرا
لخبر الشيخين أمرت أن
أقاتل الناس حتى يشهدوا
أن لا إله إلا الله وأن محمدا
رسول الله ويقيموا
الصلاة الحديث وخبر
أبي داود وغيره خمس
صلوات كتبهن الله على
العباد فمن جاءهن فلم
يضيع ممن شيئا استخفافا
بحقهن

وقوله استخفافا أى على صورة الاستخفاف احم ل (قوله كان له عند الله عهد) أى وعد لا يخلف احم ع ش
على م ر (قوله والجنة لا يدخلها كافر) فيه رد على من قال ان ترك الصلاة كفر وهو مذهب الامام احمد رضى
الله عنه احم برماوى (قوله وفي العشاء بطاوع الفجر) أى وفي الجمعة بضيق الوقت عن أقل مجزى من الخطبة
والصلاة لان وقت العصر ليس وقتها فى حالة ولا عبرة بسلام الامام منها لاحتمال تبين فساد صلاته واعادتها
فيدركها فلا يؤمن الياس منها بكل تقدير احم ل (قوله وطريقه) أى القتل وهذا جواب عن إشكال وهو
أن المقضية لا يقتل بها وقد قاتم لا يقتل إلا ان أخرجهما عن جميع أوقاتها فتصير مقضية ومحل الجواب أن
قولهم المقضية لا يقتل بها محله إذا لم يتوعد عليها ويؤمر بإدائها فى الوقت فان توعد عليها فيه قتل بها احم شيخنا
ومثله فى شرح م ر (قوله أنه يطالب بإدائها) والوجه ان المطالب والمتوعد هو الامام او نائبه فلا يفيد طلب
غيره وتوعد تترتب القتل الآتى لانه من منصبه احم شرح م ر وقوله أو نائبه ومثله القاضى الذى له ولاية ذلك
كالقاضى الكبير احم ع ش عليه (قوله إذا ضاق وقتها) أى بحيث يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة
والطهارة وظاهره انه لا يطالب عند سعة الوقت فاذا وقع حينئذ لا التفات اليه فليحرم احم ل وقرر شيخنا
ح ف خلافاً حيث قال صرح بعضهم بان الطلب من أول الوقت مثل الطلب إذا بقي من الوقت ما يسعها وطهرها
فى الاعتداد به احم وعبارة البرماوى قوله إذا ضاق وقتها متعلق بإدائها فتكفى المطالبة ولو فى أول الوقت إلى ان
يبقى بعد الامر ما يسعها وطهرها انتهت وفى شرح م ر مانصه واعلم ان الوقت عند الرافعى وقتان احدهما وقت
امرو الآخر وقت قتل فوقت الامر هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا ان نأمر التارك فنقول له
صل فان صليت تركتك وان أخرتها عن الوقت قتلناك وفى هذا الوقت وجهان أحدهما اذا بقي من الوقت زمن
يسع مقدار الفريضة والطهارة والثانى إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة احم (قوله ويتوعد بالقتل) أى
يتوعد الامام او نائبه فلا يفيد توعد غيره من الاحاد ولعل منهم السادة لان امر القتل للامام او نائبه فلا
بدأن تصدر مقدمته منهما وظاهر كلامه انه لا بد من الجميع بين الامر والتهديد وانه لا يقتل الا بعد ذلك ونقل
شيخنا انه يكتفى بالامر وفى كلام الزركشى تقديم الطلب ليس بشرط فى القتل بلا خلاف بل متى اغترف
بتعمد اخر اجماعاً وقتها استحق القتل وإنما اشتهرطو المطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها وليعرف مشروعية
القتل فانه قد لا يعرف احم ل (قوله فان اصر) أى لم يفعل بدليل ما بعده وخرج بالتوعد المذكور ما تركه قبله
ولو غالب عمره فلا قتل به احم برماوى (قوله فاذا الطهورين) وكذا كل من وجب عليه القضاء احم برماوى
(قوله لانه يخلف فيه) أى فى صحة صلاته (قوله فان تاب) أى وتحصل توبته بفعل الصلاة المتروكة المتوعد
على تركها فلا يكفي فى التوبة التوعد بفعلها وفى الجواهر ومشى عليه فى العباب انه يسكنى احم شوبرى وفى
قل على الجلال قوله ما لم يتب أى بان يصلى بالفعل ولا يكفي أصلى فان قال صليت او تركتها لعذر كعدم
الماء صدق فلا يقتل وإن ظن كذبه يؤمر بان يصلى وجوباً فى العذر الباطل وندباً فى غيره احم (قوله
لكن صحح فى التحقيق الخ) اعتمده م ر فى شرحه وعبارته ويستتاب من ترك ذلك ندباً كما صححه فى
التحقيق خلافاً لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من وجوبها كالمتردد على الاول فالفرق بينهما كما افاده
الاسنوى أن الردة تخلد صاحبها فى النار فوجب إنقاذها منها بخلاف ترك الصلاة بل مقتضى ما قاله المصنف
فى فتاويه من ان الحدود تسقط الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكيفية لانه قد حدد على هذه الجريمة والمستقبل
لم يخاطب به نعم إن كان فى عزمه أنه إن عاش لم يصلى أيضاً ما بعدها فهو أمر آخر ليس مما نحن فيه
واستشكل الاسنوى ما تقرر بانه يقتل حداً على التأخير عن الوقت والحدود لا تسقط بالتوبة
وأجيب بان الحد هنا ليس هو على معصية سابقة وإنما هو حمل له على فعل ما ترك كما قاله الاذرعى وغيره أو
بانه تأخير الصلاة عمداً مع تركها فالعلة مركبة فاذا أصلى زالت العلة وقال الريمى فى التفقيه والفرق ان التوبة
هنا تفيد تدارك الفئات بخلاف التوبة عن الزنا وشبهه فان التوبة لا تفيد تدارك ما مضى من الجريمة بل

كان له عند الله عهد ان يدخله
الجنة ومن لم يأت بهن فليس
له عند الله عهد ان شاء عذبه
وان شاء أدخله الجنة
والجنة لا يدخلها كافر فلا
يقتل بالظهر حتى تغرب
الشمس ولا بالمغرب حتى
يطالع الفجر ويقتل فى
الصبح بطاوع الشمس وفى
العصر بغروبها وفى العشاء
بطاوع الفجر وطريقه أنه
يطالب بإدائها إذا ضاق
وقتها ويتوعد بالقتل أن
أخرجها عن الوقت فان
أصر وأخرج استحق القتل
نعم لا يقتل بتركها فاقد
الطهورين لانه يخلف فيه
ذكره الفقهاء وإنما يقتل
غيره (بعد استتابه) لانه
ليس أسوأ حالا من المرتد
فان تاب والاقتل وقضية
كلام الروضة كاصليها
والجموع إن استتابته
واجبة كالمتردد لكن صحح
فى التحقيق ندبها والاول
أوجه وإن فرق الاسنوى
بينهما

ولا تفيد الامتناع عنها في المستقبل بخلاف توبته هنا فانها بفعل الصلاة وذلك يحقق المراد في الماضي وقال
الزركشي تارك الصلاة يسقط حده بالتوبة وهي العود لفعل الصلاة كما لم تدبيل هو اولى بذلك منه انتهت (قوله
وتكفي استنابته في الحال) الاستنابة والظاهر انها في الحال على كل قول لانها من الامر بالمعروف فلا تاخير
فيها وانما الخلاف في القتل المرتب عليها اي هل يعتل حالاً بعد الاستنابة او يؤخر لعله يتوب فعلى هذا كلامه
يحتاج لتأويل فقوله لان تاخيرها اي تاخير مسببها وقوله او بعد الثلاثة اي لمسببها وقوله في مدة الاستنابة اي
في مدة الامهال لمسببها وقوله او قبلها انظر معنى القبلية فان كان الضمير راجعاً للبدن كما هو الظاهر فلم يظهر وان
كان راجعاً للاستنابة فهو ظاهر تأمل بانصاف (قوله في الحال) هو المعتمد كالاستحباب ام برماوى (قوله
كسائر اصحاب الكبراء) اي قياساً على سائر اصحاب الكبراء فانهم لا تطمس قبورهم اهل بيته (قوله ولا يعتل
ان قال صليت) اي ولو ظننا كذبه فان قطع بكذبه فالظاهر انه كذلك لاحتمال طر و حاله عليه تجوز له الصلاة
بالايماء اه حل وعبرة شرح مر فان أبدى عذراً كنسيان أو برد أو عدم ماء أو نجاسة عليه صحيحة كانت
الا عذاري في نفس الامر باطلة كما لو قال صليت وظننا كذبه لم نقتله لعدم تحقق تعمد تاخيرها عن وقتها من
غير عذر نعم نأمره بها بعد ذكر العذر وجوباً في العذر الباطل ونذراً في الصحيح بان نقول له صل فان امتنع لم
يقتل لذلك فان تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال ولا اصلها ام سككت لتحقيق جنايته بتعمد التأخير
انتهت (قوله انسان) اي ليس مثله اه شرح مر وقوله ليس مثله اي في الاهدار وان اختلف سببه كزان
محسن او قاطع طريق مع تارك الصلاة اه ع ش عليه (قوله ولا ضمان عليه) هذا واضح على ان الاستنابة
مندوبة وهو خلاف معتقد الشارح من انها واجبة إذ عليه لا ينبغي الا لضمان اه حلي (قوله ايضا ولا
ضمان عليه) اي اذا كان قتله له بعد امر الامام اما اذا قتله قبل امر الامام بها فيضمنه لانه معصوم على
قاتله اه ع ش ولو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره في المارتد لا قود
على قاتله لقيام الكفر ذكروه في المجموع وهو محمول على ما اذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاند بالترك كما
قاله الاذرعى اه شرح مر (قوله وكنتارك الصلاة الخ) قضيته انه لا يقتل الا بعد خروج وقت الصلاة
الضروري وهو ظاهر وان جرى الشيخ في شرح البهجة على خلافه واستوجه انه يقتل بخروج وقت الصلاة
الحقيقي مع اللالاه بان ترك الشرط أشد من ترك الصلاة لانه يدل على الامتهان بالدين اه شورى (قوله تارك
شرط) اي اوركن اه شرح مر وعبرة ابن حجر ويقتل ايضا بكل ركن او شرط اجمع على ركنيته او
شرطية او كان الخلاف فيه واهيا جدادون ازالة النجاسة انتهت اه ع ش وعبرة شرح مر تارك شرط
اي متفق عليه وفيه خلاف واه بخلاف القوى في فتاوى القفال لو ترك فاقد الطهورين الصلاة متعمداً أو مس
شافعي الذكر او لمس المرأة أو ترضا ولم ينو وصلي متعمداً لا يقتل لان جواز صلاته مختلف فيه وقيد
بعضهم بحثاً بما اذا قتل القاتل بذلك والا فلا قائل حينئذ بجواز صلاته قال فالذي يتجه قتله لانه تارك
لهما عند امامه وغيره فعلم ان ترك التيمم كترك الوضوء ان وجب اجماعاً او مع خلاف ولم يقلد
القائل بعدم وجوبه اه والاوجه الاخذ بالاطلاق اي متى كان فيه خلاف غير واه فلا قتل
وان لم يقلد اه رشيدى وفي ع ش عليه قوله والاوجه الاخذ بالاطلاق اي فلا فرق بين التقليد
وعده في انه لا يقتل اه (تنبيه) قال الغزالي لوزعم زاعم ان بينه وبين الله تعالى حالة اسقطت عنه
الصلاة واحلت له شرب الخمر وأكل مال الناس كما زعمه بعض المتصوفة ووقع أيضاً في روض الياقوت
فلا شك وجوب قتله وان كان في خلوده في النار نظر بل قتل مثله افضل عند الله تعالى من قتل مائة كافر لان
ضرره أكثر وافق للجبل انه نودي من جهة السماء يا عبد القادر قد أبغنا لك المحرمات واسقطنا عنك
الواجبات فقال اخساً ايها اللعين فاني لست اكرم على الله من نبيه فقال وقتت لقد فتننت بها قبلك سبعين
صديقاً والله اعلم اه

وتكفي استنابته في الحال
لان تأخيرها يفوت صلوات
وقيل يمهل ثلاثة أيام
والقولان في الندب وقيل
في الوجوب والمعنى انها في
الحال أو بعد الثلاثة مندوبة
وقيل واجبة فان لم يتب قتل
(ثم) بعد قتله (له حكم المسلم)
الذي لم يترك الصلاة فيجهز
ويصلى عليه ويدفن في
مقابر المسلمين ولا يطمس
قبره كسائر اصحاب الكبراء
ولا يقتل ان قال صليت ولو
قتله في مدة الاستنابة أو
قبلها انسان أثم ولا ضمان
عليه كقاتل المرتد وكنتارك
الصلاة فيما ذكر تارك شرط
لها كالوضوء لانه ممتنع منها

(كتاب الجنائز)

قيل كان حق هذا الكتاب ان يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكر
اثرها اه حيج وهذا الكتاب يشتمل على مقدمات ومقاصد وبدا باول فقال ليستعد للموت الخ اه شرح
مر والمقدمات من هنا الى قوله وتجهيز فرض كفاية والمقاصد منه الى اخر الكتاب اه شيخنا (قوله
بالكسر والفتح اسم للميت في النعش) عبارة شرح مر بالفتح والكسر اسم للميت في النعش وقيل بالفتح اسم
لذلك وبالكسر اسم للنعش وهو عليه وقيل عكسه وقيل لغتان فيهما وعلى ما تقرروا قال اصيل على الجنائز
بكسر الجيم صحت ان لم يرد بها النعش انتهت وقوله وعلى ما تقرروا الخ قد يقال ان كان هذا راجعا لاول
الاقوال التجزؤم بها فواجه التقيد بالكسر وان كان راجعا الى غيره فما القرينة عليه وان كان راجعا الى
جميعها لم يصح كما هو واضح والذي يظهر أنه حيث قيل أنه اسم للميت في النعش صحت النية ان لم يرد به النعش
ويكون قول الشارح بكسر الجيم ليس بقيد وحيث قيل انه اسم للنعش وعليه الميت صحت ان اراد الميت لما هو
معلوم من ان المجاز لا بدله من قصد خاص وانصراف الاطلاق الحقيقية اه رشيدى وعبارة ع ش عليه ونهم
من الاقوال المذكورة ان الميت حيث لم يكن في النعش لا تطلق عليه الجنائز لا بالفتح ولا بالكسر وعليه فلو
كان الميت على الارض او نحوها ما ليس بنعش ونوى الصلاة على الجنائز فينبغي ان يقال ان اشار اليه اشارة
قلبية صح ولا يضر تسميته بغير اسمه تغليباً للاشارة وكذا ان قصد بالجنائز الميت ويكون لفظ الجنائز مجازا
عن الميت وان قصد مسمى الجنائز لغة او اطلق لم تصح صلاته اما في الاولى فظاهر لانه نوى غير الميت الذي
يصل عليه واما في الثانية فلان لفظه محتمل لميت في النعش وهو لم يصل عليه او لنعش عليه ميت وهو لا تصح
الصلاة عليه هذا وينبغي ان يراد بالنعش ما يحمل عليه الميت وانما عبروا بذلك لغلبة انتهت (قوله اسم
للعش وعليه الميت) فان لم يكن عليه الميت فهو سرى ونعش اه شرح مر وقال في شرح البهجة وقال الازهرى
لا يسمى جنازة حتى يشد عليه الميت مكفنا اه فهل مفارقة قول الازهرى لغيره باعتبار التكفين فقط او
والشد ايضا فما المراد بالشده اسم (قوله أيضا وبالكسر اسم للنعش الخ) وهذا معنى قولهم الاعلى للاعلى
والاسفل للاسفل اى الجنائز بالحركة العليا وهى الفتحة للاعلى وهو الميت في النعش والجنائز بالكسرة
السفل للنعش وعليه الميت وهو اسفل اه شيخنا (قوله وقيل غير ذلك) وهو انهما لغتان في كل منهما اه
شيخنا (قوله من جنزه) من باب ضرب يضرب فصارعه بالكسر اه ع ش (قوله أى ستره) أى فالمناسبة
موجودة على كل من الاقوال الاربعة لان المسمى اما سائر او مستور فالستر موجود على كل انتهى شيخنا
(قوله ليستعد) اى وجوبا ان كان عليه ذنب وندبا ان لم يعلم ان عليه ذلك فالامر مستعمل في الوجوب
والندب وهذا أفيد من حمل كلامه على الاول فقط اه شويرى (قوله بتوبة) وهى كما يأتى في الشهادات
ان شاء الله تعالى ترك الذنب والتدم عليه وتصميمه على ان لا يعود اليه وخروج عن مظلمة قدر عليه بنحو
تحلله من اغتابه او سبه ورد المظالم الى اهلها بمعنى الخروج منها سواء كان وجوبه عليه موسعا او
مضيقا كاداء دين وقضاء فوائت وغيرها وظاهر كلامه ندب ذلك بدليل ما بعده وهو ما صرح به ابن
المقرئ في تمحيته كالقمولى وينبغي حمله على ما اذا لم يعلم ان ما عليه مقتضى للتوبة فحينئذ يندب له تجديد ما
اعتناء بشانها اما اذا علم ان عليه مقتضيا لها فهى واجبة فورا بالاجماع وعلى هذا يحمل قول جمع
وجوبا وعلى مقابله يحمل قول آخرين ندبا اه شرح مر ومحل توقف التوبة على رد المظالم حيث
قدر عليه ومحلها ايضا حيث عرف المظلوم والا فيتصدق بما ظلم به عن المظلوم كذا قيل والاقرب
ان يقال هو مال ضائع يرد على بيت المال فلعل من قال يتصدق به مراده حيث غلب على ظنه ان بيت
المال لا يصرف ما يأخذه على مستحقه ثم لو كان الظالم مستحقا في بيت المال فهل يجوز له الاستقلال به
والتصرف فيه لكونه من المستحقين او لا لاتحاد القابض والمقبض فيه نظروا الا قرب الاول هذا ومحل
التوقف على الاستحلال ايضا حيث لم يترتب عليه ضرر فن زنى بامرأة ولم يبلغ الامام فلا ينبغي ان

(كتاب الجنائز)

بالفتح جمع جنازة بالكسر
والفتح اسم للميت في النعش
وقيل بالفتح اسم لذلك
وبالكسر اسم للنعش
وعليه الميت وقيل عكسه
وقيل غير ذلك من جنزه اذا
ستره (ليستعد للموت) كل
مكلف (بتوبة)

يطلب من زوجها أو أهلها الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فيكفي الندم والعزم على أن لا يعود وسيأتي
لهذا الكلام بسط في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى وقوله فينذ يندب له تجديدها أي بان يحدد الندم
والعزم على أن لا يعود وليس ثمة مظلمة بردها فلا يتأتى التجديد فيها وهذا فيمن سبق له توبة من ذنب إمام من
لم يتقدم له ذنب أصلا ففعل المراد بالتوبة في حقه العزم على عدم فعل الذنب وعبارة الإيعاب أو ينزل نفسه
منزلة العاصي بأن يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أنه ليغان
على قلبي فاستغفر الله في اليوم والليلة سبعين مرة ع ش عليه وظاهر كلام حج في حاشية الإيضاح توقف
التوبة على تمام حفظ ما نسيه من القرآن وتام قضاء القوائت وإن كثرت حيث قال وخروج من المظالم بردها
أو بردها إن تلفت المستحقها ما لم يبرئه منها ومنها قضاء نحو صلاة وإن كثرت ويجب عليه صرف سائر زمنه
لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو
بعضه بعد البلوغ اه أقول وهو واضح أن قدر على قضائها في زمن يسير أمالو كانت عليه فوائت كثيرة جدا
وكان قضاءها يستغرق زمنا طويلا فيمكن في صحة توبته عزمه على قضائها مع الشروع وكذا يقال بمثله في حفظ
القرآن حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا لأنه فعل ما في مقدوره اخذ من قول مر وخرج من مظلمة
قدر عليها أما إذا لم يقدر عليها فيكفي العزم كما تقدم اه ع ش (قوله أيضا بتوبة) أي ولو من صغيرة وإن
أتى بمكفر لأنه امر يتعلق بالآخره وتوبة من لا ذنب له مجازاه برماوى قال حج في الإيعاب ولو تحقق أن
عليه ذنبا ونسى عينه فالورع ما قاله المحاسبي أنه يعين كل ذنب ويندم عليه بخصوصه فان لم يفعل ذلك فهو غير
مخاطب بالتوبة لتعذرها لكنه يلقى الله تعالى بذلك الذنب وكذا لو نسي دائته وتسامح القاضي أبو بكر فقال
يقول إن كان لي ذنب لم أعلمه فاني تائب إلى الله منه اه أقول وقوله لكنه يلقى الله تعالى الخ ينبغي أن يكون
ذلك في ذنب يتوقف على رد المظالم أما غيره فيكفي فيه عموم التوبة إذ التعمين غير محتاج إليه اه ع ش على مر
(قوله بان يبادر إليها) تفسير للاستعداد للموت بتوبة اه شوبرى وعبارة شرح مر ومعنى الاستعداد
بذلك المبادرة إليه لئلا يفجأه الموت انتهت وفي المصباح وفجأه الأمر من باب تعب ورفع وفجأه مفاجأة
أي عاجله والاسم الفجاءة بالضم والمدون في لغة وزان تمر اه (قوله وسن أن يكتر ذكره) أي سواء كان
صحيا أو مريضا بقلبه ولسانه بحيث يجعله نصب عينيه لأنه ازجر عن المصيبة وادعى إلى الطاعة اه حل
ويستثنى طالب العلم فلا يسن له ذكر الموت لانه يقطع وكتب سم على حج يحتمل أن يطلب أي ندبا اه ع ش
على مر (قوله ان يكتر ذكره) المراد ذكر القلب فيجعله نصب عينيه قاله في البيان اه ناشرى وقوله نصب
بضم النون لكن من الواضح أن ذكره بهما أفضل فلو قال بقلبه ولسانه وإلا فقلبه لكان أولى اه
شوبرى (قوله لخبر أكثر وامن ذكرها ذم الذات) قال الحافظ في تخريج العزيز ذكر السهيلي في الروض أن
الرواية فيه بالذال المعجمة ومعناه القاطع وأما بالهمزة فمعناه المزبل للشيء من أصله وليس ذلك مرادا
هنا وفي هذا النبي نظر لا يخفى اه وقد جوز في فتح الآله الوجهين وقال فهو استعارة تبعية أو
بالكناية شبه وجود الذات ثم زوالها بذكر الموت بينان مرتفع هدمته صدقات هائلة حتى لم
تبق منه شيئا وليس فيما ذكره ما يمنع قول السهيلي وليس ذلك مرادا هنا فان جعله استعارة
لا يودى إلى أن المنهى المعنى الحقيقي مراد وغايته أن يصحح التعبير بالهادم عن القاطع مجازا
وليس كلام السهيلي في التعبير بل في أن المعنى الحقيقي للهادم غير مراد وقوله شبه وجود الذات
تقرير للاستعارة بالكناية ولم يصرح بتقرير التبعية ولعله أن يقال وشبه إزالة الذات بذكر
الموت يهدم الصواعق ونحوها للبناء المرتفع واستعير له اسمه ثم اشتق منه هادم اه ع ش على مر
(قوله يعنى الموت) ظاهره أن لفظ الموت ليس من الحديث مع أنه ثابت في الرواية ومن ثم قال
شراحه هو بالحر كات الثلاث بتقدير هو أو أعنى أو عطف بيان أو بدل من هادم اه شوبرى والجواب

بأن يبادر إليها لئلا يفجأه
الموت المفوت لها (وسن
أن يكتر ذكره) لخبر
أكثرنا من ذكر هادم
الذات يعنى الموت رواه
الترمذى وحسنه وابن
حبان والحاكم وصحبا
زاد النسائي فانه ما يذكر
في كثير إلا قليلا ولا قليل
إلا أكثره أي كثير من
الآمل والدنيا وقليل من
العمل

أنه يمكن أنهما روايتان رواية فيها لفظ الموت ورواية ليس فيها اه شيخنا (قوله وهازم بالمعجمة الخ)
واما بالمهملة فهو المزيل للشيء من أصله اه شرح مر وفي المصباح هذمت الشيء هذما من باب ضرب قطعته
بسرعة (قوله اكد بما ذكر) اي من الاستعداد للتوبة والاكثر كما تقتضيه عبارة أصله وقوله اي اشد
طلبا اي لانه إلى الموت اقرب منه لغيره اه شرح مر ويسن له الصبر على المرض اي ترك التصجر منه
وتكره كثرة الشكوى نعم ان سأله نحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة
لا على صورة الجزع فلا بأس لا يكره الا ان كان كافيا في المجموع لكن اشتغاله بنحو التسبيح اولى منه فهو خلاف
الاولى ويسن ان يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكاية الصالحين واحوالهم عند الموت وان يوضي
اهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وان يحسن خلقه وخلقه وان يجتنب
المنازعة في أمور الدنيا وان يسترضي من له به علاقة كخادم وزوجة وولد وجار ومعامل وصديق ويسن
ان يعاد مريض ولو بنحو مد وفي اول يوم مرضه وخبر انما يعاد بعد ثلاث موضوع مسلم ولو عدوا ومن
لا يعرفه وكذا ذي قريب او جار او نحوهما ومن رجي اسلامه فان اتقى ذلك جازت عيادته وتكره
عيادة تشق على المريض والحق الاذرعى بحثا بالذمى المعاهد والمستامن إذا كانا بدارنا ونظر في عيادة
أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكس إذا لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة لانما مورون
بهجرهم وان تكون العيادة غبا فلا يواصلها كل يوم الا ان يكون مغلوبا عليه نعم القريب والصديق ممن
يستأنس به المريض او يتبرك به او يشق عليه عدم رؤيته كل يوم تسن لهم المواصله ما لم يفهموا او يعلموا
كراهية ذلك ذكره في المجموع وان يخفف المكث عنده بل تكره اطالته ما لم يفهم منه الرغبة فيها ويدعو
له بالشفاء ان طمع في حياته ولو على بعد وان يكون دعاؤه اسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك
بشفائه سبع مرات وان يطيب نفسه بمرضه فان خاف عليه الموت رغبة في التوبة والوصية وان يطلب
الدعاء منه وان يعظه وينذره عافيته بما عهد الله عليه من خير وان يوصي اهله وخادمه بالرفق به والصبر عليه
ومثله من قرب موته في حد ونحوه اه شرح مر وقوله الا ان يكون مغلوبا عليه اي بان يكون ثم ما يقتضي
الذهاب له كل يوم كشراء او دية ونحوها وقوله وان يدعو له بالشفاء اي ولو كافرا او فاسقا ولو كان
مرضه رمد او ينبغي ان يحمله ما لم يكن في حياته ضرر للمسلمين والا فلا يطلب الدعاء له بل لو قيل بطلب الدعاء
عليه لما فيه من المصلحة لم يبعد وقوله وان يكون دعاؤه الخ هذا مفروض فيما لو عاده ومثله ما لو حضر
المريض اليه او احضر بل ينبغي طلب الدعاء له بذلك مطلقا اذا علم بمرضه وقوله والوصية افهم انه لو لم يخفف
عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قيل بطلب ترغيبه مطلقا لم يبعد سيما ان ظن ثم ما تطلب التوبة منه او يوصي
فيه وقوله وان يطلب الدعاء منه اي ولو فاسقا وقوله وان يعظه ومثله ان يحمله على فعل قربات بعد شفائه
فان شفي ولم يفعل ذكره بما عهد الله عليه اه ع ش عليه وجملة آداب عيادة المريض عشرة اشياء ومنها ما لا
يختص بالعيادة ان لا يقابل الباب عند الاستئذان وان يدق الباب برفق ولا يبهيم نفسه بان يقول انا وان
لا يحضر في وقت يكون غير لائق بالعيادة كوقت شرب المريض الدواء وان يخفف الجلوس وان يغض
البصر وان يقلل السؤال وان يظهر الرقة وان يخلص الدعاء وان يوسع للمريض في الامل ويعيته عليه
بالصبر لما فيه من جزيل الاجر ويحذره من الجزع لما فيه من الوزر اه فتح الباري على البخاري لابن
حجر اه شوبري وروى ان من قرأ سورة قل هو الله احدى مائة مرة في مرضه الذي يموت فيه لم يضيئ عليه
في قبره وامن من ضغطة القبر وحملته الملائكة حتى يجوز على الصراط الى الجنة اه برماوى
(قوله وان يتداوى المريض) نقل القاضى عياض الاجماع على عدم وجوبه وانما لم يجب كاكل الميتة
للمضطر واساغة اللقمة بالخر لعدم القطع بافادته بخلافهما ويجوز الاعتماد على طب الكافر ووصفه
ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة او نحوها مما لا يعتمد فيه اه شرح مر وقوله لعدم القطع بافادته افهم
انه لو قطع بافادته كعصب محل الفصد وجب وهو قريب ثم رايت صحيح صرح به حيث قال بدل

وهازم بالمعجمة أى قاطع
والتصريح يسن ذلك من
زيادى (ومريض آكد)
بما ذكر أى أشد طلبا به من
غيره (و) ان (يتداوى)
المريض لخبر البخارى

قول الشارح المضطرب وربط محل القصد وقوله أو نحوها بما لا يعتمد فيه ومنه الأمر بالمداواة بالنجس اه
 ع ش عليه (قوله ما أنزل الله داء الخ) أي ما وضع الله داء في جسم شخص الخ اه شيخنا وقوله الا وضع له دواء
 زاد في رواية جهله من جهله وعلبه من علبه اه برماوى (قوله ان الاعراب) بكسر الهمزة وفتح الحاء فتحتها اه
 برماوى (قوله الا الهرم) وهو كبر السن اه ع ش على مر (قوله فهو فضيلة) أي والتداوى افضل
 منه لمن كان في شفائه نفع عام للمسلمين أو خشي على نفسه من التضجر بدوام المرض وان تركه توكلنا افضل
 حيث انتفى ذلك ورزق الرضا به اه شو برى وعبارة شرح مر وافق النووى بان من قوى توكله فالترك
 له اولى ومن ضعف يقينه وقل صبره فالمداواة له افضل وهو كما قال الاذرعى حسن ويمكن حمل كلام
 المجموع عليه انتهت (قوله وكرهه اكرهه عليه) أي الالحاح عليه وان علم نفعه له بمعرفة طبيب وليس
 المراد به الا كراه الشرع الذي هو التهديد بعقوبة عاجلة ظالما إلى آخر شروطه اه ع ش على مر (قوله
 قال في المجموع الخ) وارد على قوله وكرهه اكرهه عليه ووجه الوردان الحديث يدل على حرمة الا كراه
 لان الاصل في النهى التحريم فلذلك اجاب عنه بانه ضعيف وعلى تحسين الترمذى له يجاب عنه بان النهى
 للتنزيه اه شيخنا وفي ع ش على مر مانصه قوله قال في المجموع الخ جراب عما يقال لم استدلل بقوله لما فيه
 من التشويش ولم يستدل بالحديث وقوله ضعفه البيهقي أي فيقدم على من قال انه حسن لان مع ضعفه زيادة
 علم بالجرح للراوى انتهى قوله فان الله يطعمهم ويسقيهم أي يعطيهم قوة الطاعم والشارب انتهى ع ش
 (قوله وادعى الترمذى انه حسن) وعليه فيحمل النهى على الكراهة رفيه ان المدعى اكرهه على التداوى
 والحديث قال لا تكثر هو امرضاكم على الطعام وليس فيه تعرض للتداوى حتى يكون واردا واجيب
 بأن الطعام فيه شامل لما إذا كان على وجه التداوى بل مثل الا كراهه على التداوى الا كراهه على سائر
 الطعام والشراب اه شيخنا ح ف (قوله وكرهه تمنى موت لضر) وسنلفتة دين لم يعلم من كلامه حكم
 تمنيه من غير ضر ولافتة دين وفي حج مانصه (تنبيه) تنافى مفهوم ما كلامه في مجرد تمنيه الحال
 عنهما والذي يتجه انه لا كراهة لان علمها انه مع الضر يشعر بالتبرم بالقضاء بخلافه مع عدمه بل
 هو حجة تدليل على الرضا لان من شأن النفوس النفرة عن الموت فتمنيه لا لضر دليل على محبة الآخرة
 بل حديث من احب لقاء الله احب لقاء الله يدل على ندب تمنيه محبة للقاء الله كمر ببلد شريف بل اولى
 اه اه ع ش على مر (قوله او دنياه) ومنه ضيق العيش اه ع ش (قوله وسن لفتة دين) أي لخوفها
 اه حج أي او خوف زيادتها اه ع ش على مر والمراد بها المعاصي والخروج عن الشرع اه شيخنا
 ويسن أيضا تمنيه لغرض آخرى كتمنى الشهادة في سبيل الله قال ابن عباس لم يتنى نبى الموت غير
 يوسف صلى الله عليه وسلم وقال غيره إنما تمنى الوفاة على الاسلام لا الموت اه شرح مر وفي المجموع
 يسن تمنيه ببلد شريف أي مكة او المدينة او بيت المقدس وينبغي ان يلحق بها محال الصالحين وبحث
 ان الدفن بالمدينة افضل منه بمكة لعظم ما جاء فيه بها وكلام الاثبة برده اه حج (قوله فليقل
 اللهم احينى الخ) أي مع الكراهة الخفيفة اه ع ش على مر (قوله ما كانت الحياة) ثم قوله إذا
 كانت ينظر وجه مغايرة التعبير فيهما وعبارة الا يعاب واتى بما في الاول وإذا في الثانى لما هو ظاهر للسامع
 اه شو برى أي لانه لو اتى في الثانى بما كان المعنى وتوفى مدة كون الوفاة خيرا الى فيقتضى ان زمن الوفاة
 بعضه خير وبعضه غير خير ويقتضى انه ان لم تكن الوفاة خيرا لم يحسب لانه لا الوفاة حينئذ مقدرة بمدة مع انه
 ظاهر الفساد اه شيخنا وقال شيخنا ح ف عبر باذا في الثانى لان زمن الوفاة مستقبل اه وعبارة ع ش
 على مر لعله إنما عبر في الاولى بما في الثانى باذا لان الحياة لا امتدادها وطول زمانها تقدر بمدة فعبّر فيها بما
 الدالة على الظرفية الزمانية بخلاف الوفاة فانها عبارة عن خروج الروح وليس فيه زمن بقدر انتهت (قوله
 وان يلحق محتضر وقوله فم يوجه وقوله وان يقر اعنده يسن وقوله وان يحسن ظنه وقوله غمض وقوله
 وشد لحياه وقوله وليت مفاصله وقوله ونزعت ثيابه وقوله ثم ستر بثوب خفيف وقوله وثقل بطنه وقوله

ما أنزل الله داء الا وأنزل له
 شفاء وخبر ان الاعراب قالوا
 يا رسول الله أنتداوى فقال
 تداووا فان الله تعالى لم يضع
 داء الا وضع له دواء الا
 الهرم رواه الترمذى وغيره
 وصححه قال في المجموع فان
 ترك التداوى توكلنا فهو
 فضيلة (وكرهه اكرهه عليه)
 لما فيه من التشويش عليه
 قال في المجموع وخبر لا
 تكثر هو امرضاكم على
 الطعام فان الله يطعمهم
 ويسقيهم ضعيف ضعفه
 البيهقي وغيره وادعى
 الترمذى انه حسن (و)
 كرهه (تمنى موت لضر) في
 بدنه أو دنياه (وسن)
 تمنيه (لفتة دين) لخبر
 الشيخين في الاول لا
 يتمنين أحدكم الموت لضر
 أصابه فان كان فاعلا لا بد
 فاعلا فليقل اللهم احينى
 ما كانت الحياة خيرا لى
 وتوفى إذا كانت الوفاة
 خيرا لى واتباعا في الثانى
 لكثير من السلف وذكر
 السن من زيادتي وقال
 الاسنوى وغيره ان النووى
 أتى به (وأن يلحق محتضر)
 أي من حضره الموت
 (الشهادة)

ورفع عن أرض وقوله (وجه كحضر) أي ندب في هذه المسائل الاثني عشر اه ع ش أي كما يؤخذ هذا الحكم من كلام الماتن تصريحاً في البعض وتلويحاً في الباقي تأمل (قوله ايضاً وان يلحق محتضر الشهادة) كلامهم يشمل غير المكلف فيدين تلقينه وهو كذا في لسانه لكن يقرب ان يكون في المميز وعليه فرق الزركشي بين هذا وبين ندب تلقينه بعد الدفن مطلقاً بان هذا المصلحة وشم ثلاثيقتن الميت في قبره وهذا لا يفتن اه شرح م وشامل ايضاً للشهيد وهو ظاهر قال ابن السبكي في الطبقات فان قلت إذا كنتم معاشر أهل السنة تقولون ان من مات مؤمناً دخل الجنة لا محالة وانه لا بد من دخول ما لم يعف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذي تلقنوه عند الموت كلمة التوحيد إذا كان مؤمناً ما إذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت لعل كونها آخر كلامه قرينة انه ممن يعفو الله عن جرائمه فلا يدخل النار اصلاً كما جاء في اللفظ الاخر حرم الله عليه النار وإذا كنا لا نمنع أن يعفو الله عن عصاة المؤمنين ولا يؤخذهم بذنوبهم فضلاً منه وإحساناً فلا يستبعد ان ينصب الله النطق بكلمة التوحيد آخر حياة المسلم اماراً دالة على انه من أولئك الذين يتجاوز عن مساوئهم اه ع ش عليه (قوله اي لا إله إلا الله) ولا تسن زيادة محمد رسول الله وهو ما صححه في الروضة والمجموع وقول للطبري كجمع ان زيادتها أولى لان المقصود موته على الاسلام مردود بان هذا مسلم ومن ثم بحث الاسنوي أنه لو كان كافراً لقن الشهادتين وأمرهما لخبر الغلام اليهودي ويكون ذلك وجوباً كما افاده الوالد رحمه الله تعالى ان رجي إسلامه وإلا فندبا اه شرح م وقوله ولا تسن زيادة محمد رسول الله اي فلوزادها وذكرها المحتضر بعد قوله لا إله إلا الله لا يخرج عن كون التوحيد آخر كلامه لانه من تمام الشهادة وقوله ويكون ذلك وجوباً اي إن رجي إسلامه وسيأتي ذلك في كلامه وظاهره وإن بلغ الغرغرة ولا بعد فيه لاحتمال أن يكون عقله حاضراً وإن ظهر لنا خلافه وإن كنا لا ترتب عليه احكام المسلمين حيث نذاه ع ش عليه (قوله وروى الحاكم الخ) الاولى تاخير هذا الحديث عن قوله بلا إلحاح لانه متعلق بقوله وإذا قالها مرة لا تعاد عليه إلا ان يتكلم بعدها وعبارة شرح م بعد قوله بلا إلحاح فان قالها لم تعد عليه حتى يتكلم ولو بغير كلام الدنيا اخذ من قولهم لتكون هي آخر كلامه فقد صح من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة وفي المجموع انه لا يزداد على مرة وقيل بكررها ثلاثاً فان ذكرها ولم يتكلم بعدها فذاك وإلا سكنت أي الملقن يسيرا ثم يعيدها فيما يظهر انتهت (قوله من كان آخر كلامه) اي ولو النفس فيشمل ما لو استحضر ذلك بقلبه وإن لم يتلفظ به وبه صرح في الخادم كما افاده بعض المشايخ ونقله في الايعاب عن الزركشي اه شوبري (قوله آخر كلامه) بالرفع والنصب والاول افصح اه ع ش (قوله دخل الجنة) اي مع الفائزين وإلا فكل مسلم ولو مذنباً ماله الجنة ولو عذب وطال عذابه اه سم على البهجة ومثله في حج اه ع ش على م (قوله لئلا يضجر) الضجر القلق من الغم وبابه طرب فهو ضجر ورجل ضجور واضجروه فلان فهو مضجر وقوم مضاجير ومضاجر اه مختار (قوله ولا يقال له قل) اي ولا تشهد لان المقصود كونها آخر كلامه ليفوز مع السابقين او بعدم الحساب او بتقدمه على من لم يقل مثله وعليه حمل الحديث وما احسن ما اتفق لابي زرعة الرازي انه لما احتضر كان عنده أبو حاتم ومحمد بن مسلم فاستحيا أن يلقتاه فتذاكرا حديث التلقين فارتج عابهما فبدأ أبو زرعة وهو في النزاع فذكر إسناده إلى ان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله فخر به روحه مع الهاء قبل ان يقول دخل الجنة اه برماوى (فائدة) في المختار ارتج الباب اغلقه وارتج على القاريء على ما لم يسم فاعله إذا لم يقدر على القراءة كأنه أطبق عليه كما يرتج الباب وكذا ارتج عليه ما لم يسم فاعله أيضاً ولا تغل ارتج عليه بالشديد والرتج بفتحين الباب العظيم وكذا الرتاج بالكسر ومنه رتاج الكعبة وقيل الرتاج المطلق وعليه باب صغير اه وفي المصباح ارتجت الباب ارتجاً اغلقته إغلاقاً وثيقاً ومنه قيل ارتج على القاريء إذا لم يقدر على القراءة كأنه منع منها وهو مبنى للفعول مخفف وقد قيل ارتج بهمة وصل وتثقل الجيم وبعضهم يمنعها ويربما قيل ارتج

أي لا إله إلا الله لخبر مسلم
لقنوا موتاكم لا إله إلا الله
أي ذكروا من حضره
الموت وهو من باب تسمية
الشيء بما يصير اليه وروى
الحاكم بإسناد صحيح من كان
آخر كلامه لا إله إلا الله
دخل الجنة (بلا إلحاح) عليه
لئلا يضجر ولا يقال له قل

بل يشهد عنده وليكن غير
 منهم كحاسد وعدو وارث
 فان لم يحضر غيرهم لقنه من
 حضر منهم كما يحسنه الاذرعى
 فان حضر الجميع لقن
 الوارث فيما يظهر أو
 ورثة لقنه اشققهم عليه
 وإذا قاطعوا لا تعاد عليه
 إلا ان يتكلم بعدها (ثم
 يوجه) إلى القبلة باضطجاع
 (الجانب أيمن) ان تعذر
 (الجانب الأيسر) كما في المجموع
 لان ذلك ابلغ في التوجه
 من استلقائه وذكرا الأيسر
 من زيادته (فان تعذر
 وجهه) باستلقاءه بان يلقى
 على قفاه وجهه واخصاه
 للقبلة بان يرفع رأسه قليلا
 والاخصان هنا أسفل
 وحقبة قمتها المنخفض من
 أسفلهما والترتيب بين
 التلقين والتوجيه من زيادته
 وبه صرح الماوردي وقال
 التاج ابن الفركاح ان
 امكن الجمع فعلا معا ولا
 بدى بالملقين (و) ان يقرأ
 عنده سورة (يس) الخبر
 اقرأوا على موتاكم يس
 رواه ابو داود وغيره
 وصححه ابن حبان وقال
 المراد به من حضر الموت
 لان الميت لا يقرأ عليه
 والحكمة في قراءتها ان
 احوال القيامة والبعث
 مذكورة فيها فاذا قرئت عنده

وزان اقتتل بالبناء للمفعول ايضا ويقال رتج في منطقته رتجا من باب تعب اذا استغلق عليه والرتاج
 بالكسر الباب العظيم والباب المغلق ايضا (قوله ايضا ولا يقال له قل) اي يكره ذلك اه ع ش على مر (قوله
 بل يشهد عنده) اي يشهد جميع من يحضرته اه ح و عبارة شرح مر (قوله بل يشهد عنده) بان يذكرها
 بين يديه ليتذكر وينبغي لمن عنده ذكرها ايضا أو بأن يقول الملقن ذكر الله مبارك فنذكر الله جميعا ثم
 يقول هو والحاضرون سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر انتهت بنوع تصرف في
 اللفظ (قوله وليكن غير منهم) عبارة شرح مر ويستحب ان يكون الملقن بمن لا يهتمه الميت كوارث
 الخ انتهت فلو كان الميت فقيرا لاشيء له فالوجه ان الوارث كغيره في انه يلقنه لا تنفاه التهمة حيثئذ اه ع ش
 عليه (قوله لقنه من حضره منهم) اي وان اتهمه الميت اه من شرح مر (قوله الا ان يتكلم بعدها) اي
 ولو بذكر ونحوه ولو محمدا رسول الله اه حج وقال غيره ولو بكلام نفسى دلت عليه قرينة او اطلع عليه
 ولي اه خادم اه شوبرى (قوله لجنب أيمن) ينبغي ان تكون اللام بمعنى على لان اضطجاع (أيما يتعدى
 بعلى لا باللام اه ع ش على مر (قوله فان تعذر) اي تعسر لضيق مكان او نحوه كعلة اه شرح مر
 (قوله واخصاه للقبلة) بفتح الميم اشهر من كسرهما وضما اه شرح البهجة وابن حجر وقال في الايعاب
 هو بثلاث الهمة ايضا انتهى ع ش على مر (قوله المنخفض من أسفلهما) وهو ما ارتفع عن الارض
 من باطن الرجل اه برماوى وفي المصباح خصصت القدم خصا من باب تعب ارتفعت عن الارض فلم
 يمسها فالرجل اخص القدم والمرأة اخصه والجمع خص مثل احر وحمراته صفة فاذا جمعت
 القدم نفسها قلت الاخاص مثل الافاضل اجراء له بجرى الاسماء فان لم يكن بالقدم خص فهو رجاء
 براء وحاء مشددة مهملةين وبالمدة اه (قوله وقال التاج الخ) قال في الخادم وهو ظاهر ان خاف انه لو
 اشتغل بالتوجيه مات قبل التلقين فان غلب على ظنه بقاؤه احتمل تقديم التلقين للامر به ويحتمل تأخير
 ليكون عهدها عند موته اقرب اه سيد انتهى شوبرى (قوله ابن الفركاح) هو ابو محمد تاج الدين عبد
 الرحمن بن ابراهيم الشهير بابن الفركاح ولد في ربيع الاول سنة اربع وعشرين وستمائة وتفهقه على ابن
 الصلاح وغيره وسمع ابن السني وغيره المتوفى في جمادى الاخر سنة تسعين وستمائة اه برماوى (قوله وان
 يقرأ عنده يس) اي يتامها روى الحارث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف
 امن او جائع شبع او عطشان سقي او عار كسى او مريض شفى اه د ميرى وصح في حديث غريب ما من مريض
 يقرأ عليه يس إلا مات ريانا وادخل قبره ريانا اه حج اه ع ش على مر (قوله ايضا وان يقرأ عنده
 يس) وهي افضل من غيرها في هذه الحالة وبعد الموت أيضا فتذكر يرها افضل من قراءة غيرها المساوى لما
 كرهه ومثله تكرير ما حفظه منها لم يحسنها يتامها لان كل جزء منها مخصوص به مطلوب في ضمن طلب كلها
 ويحتمل انه يقرأ ما يحفظه من غيرها اما هو مشتمل على مثل ما فيها وعلله الاقرب اه ع ش على مر
 (قوله لان الميت لا يقرأ عليه) اي لان على تشعر باصغائه وسماعه والميت لا يسمع فلو كان المراد
 بالميت في الخبر حقيقة له قال عنده هذا مراده وفيه ان الميت يسمع كالحى فيحسن ان يقال عليه
 فالاولى ابقاؤه على ظاهره من غير تاويل اه شيخنا (قوله ايضا لان الميت لا يقرأ عليه) اي
 خلافا لابن الرفعة حيث منع التاويل وابقى الحديث على ظاهره ومنع ذلك بان الميت في سماع القرآن
 كالحى لانه إذا صح السلام عليه فالقرآن اولى اه ح و كلامه ظاهر قال مر وكان معنى لا يقرأ على
 الميت أى قبل دفنه لا شتغال اهله بتجهيزه الذى هو اهم انتهى ويؤخذ من العلة انهم لو لم يشغلوا بتجهيزه
 كأن كان الوقت ليلاسنت القراءة عليه انتهى ع ش وقرره شيخنا ح و عبارة شرح مر ولك ان
 تقول لا مانع من اعمال اللفظ في حقيقة ومجاز حيث قيل بطلب القراءة على الميت كانت يس افضل من
 غيرها اخذ بظاهر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على الميت أى قبل دفنه إذا المطلوب الان الاشتغال بتجهيزه
 اما بعد دفنه فيأتى في الوصية ان القراءة تنفعه في بعض الصور فلا مانع من ندبها حيث ذكر الصدقة وغيرها ويقرأ

عنده الرعد لقول جابر انتهت روح وتقل الاستوى عن الجبلي انه يستحب تجريعه الماء فان العطش يغلب من شدة النزاع فيخاف منه اذلال الشيطان اذ ورد انه ياتي بماء زلال اى عذب ويقول قل لا اله غيري حتى اسقيك واقره الاذرعى وقال انه غريب حكيم تعليلاه وحله عند عدم ظهور اماره احتياج المحتضر اليه اما عند ظهورها فهو واجب كما هو واضح انتهت وقوله ويقرأ عنده الرعد اى بتمامها ان اتفق له ذلك والا فماتسر له منها وقوله لقول جابر الخ يؤخذ منه انه يستحب قراءتها سرا ولو امره المحتضر بالقراءة جهر ا لان فيه زيادة ايلام له وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل تقدم يس لصحة حديثها ام الرعد فيه نظرو وينبغي ان يقال بمراعاة حال المحتضر فان كان عنده شعور وتذكر لمجرد البعث قرأ سورة يس ولاقرأ سورة الرعد اعش عليه (تنبيه) قد دلت الاحاديث على ان جبريل عليه السلام يحضر موت كل مؤمن مالم يكن جنبا اه برماوى (قوله ايضا لان الميت لا يقرأ عليه) كان معناه ان القراءة على الشخص تقتضى كونه يدركها ويسمعها والميت ليس كذلك واقول لا يبعد ان يكون هذا استدلالا منه على قوله المراد به من حضره الموت يعنى انه اراد عليه الصلاة والسلام بقوله موتا كم من حضره الموت لان الميت تمتنع القراءة عنده بدليل قوله اقرؤا على موتا كم لان المفهوم من هذه العبارة ان يكون المقروء عليه بمن له ادراك واستماع والميت ليس كذلك فهذا دليل على انه انما اراد الحى الذى حضره الموت والحاصل انه بين ان المراد بالموتى المعنى المجازى لوجود القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقى وهو قوله اقرؤا على موتا كم لان القراءة متمتعة عند الميت هكذا يمكن ان يكون هو المراد فليتأمل اه سم (قوله تجدد له ذكر تلك الاحوال) يؤخذ منه انه يسن قراءتها عنده جهر بخلاف الرعد فتقرأ سرا وان طلب الميت الجهر بها اه من ع ش على مر (قوله وبحسن ظنه) بضم الياء واسكان الحاء وكسر السين ويقرا ايضا بضم الياء وفتح الحاء وكسر السين مشددة والضمير راجع للمريض من حيث هو اه شيخنا وفى ع ش على مر مثله والظاهر كافي المجموع فى حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لان الغالب فى القرآن ذكر الترغيب والترهيب معافى وفى الاحياء ان غلب داء القنوط فالرجاء اولى او داء امن المكر فالخوف اولى وان لم يغلب واحد منهما استويا قيل وينبغى حمل كلام المجموع على هذه الحالة اما المريض غير المحتضر فالمتعمد فيه انه كالمحتضر فيكون رجاءه أغلب من خوفه كما مر والظن ينقسم فى الشرع الى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى بان لا يظن به سوءا كنسبته لما لا يليق به والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الريب والمجاهرة بالخبائث فلا يحرم سوء الظن به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الا خيرا ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائر باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان فى التوقيم واروش الجنايات وما يحصل بخبر الواحد فى الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعا والبيانات عند الاحكام اه شرح مر وقوله والمباح الظن الخ لم يذكر المندوب مع انه ذكره فى الاجمال للتصريح به فى عبارة المصنف ولعل المراد به انه يستحب ان الله تعالى يغفر له ويدخله الجنة ونحو ذلك فلا ينافى ان حسن الظن بالله سبحانه وتعالى واجب لما قدمنا ان المراد به ان لا يظن به سوءا ولم يذكر المكروه ايضا ولعله لعدم تانيه وقد يصور بان يظن فى نفسه ان الله تعالى لا يرحمه لكثرة ذنوبه هذا وقوله فلا يحرم ظن السوء به يقال عليه ان عدم حرمة ظن السوء لا يستلزم اباحة ظن السوء بمن اتصف بذلك اه ع ش عليه وعبارة الرشيدى سكت عن المندوب وفى الديميرى والمندوب حسن الظن بمن ظاهره العدالة من المسلمين انتهت (قوله انا عند ظن عبدى بي) تتمه فلا يظن بي الا خيرا او يحصل ذلك بتدبر الايات الواردة بسعة الرحمة والمغفرة والاحاديث كذلك وعن ابن شريح انه راى فى مرض موته فى المنام ان القيامة قامت والله تعالى يقول اين العلماء فجاءوا فقال ما عملتم فيما علمتم فقالوا اسانا وقصر نائم اعاد السؤل فقالوا كذلك فقلت انا انا فليس فى صحيفتى شرك وقد وعدت ان تغفر ما دون ذلك فقال اذهب وافقد غفرت لكم

تجدد له ذكر تلك الاحوال
(و) ان (بحسن ظنه بربه)
الخبر مسلم عن جابر قال
سمعت النبي ﷺ يقول
قبل موته بثلاث لا يموتن
احدكم الا وهو يحسن الظن
بالله تعالى اى يظن ان
يرحمه ويعفو عنه والخبر
الشيخين قال الله انا عند
ظن عبدى بي

ثم مات بعد ثلاثة أيام اه برماوى (قوله ويسن لمن عنده تحسين الخ) أى مالم ير منه اماراة اليأس والقنوط
والاوجب ذلك لانه من بذل النصيحة وفي كلام حجاج ان هذا الاياتى الا على القول بوجوب استنابة تارك
الصلاة اه حل (قوله فاذا مات غمض) هذا شامل للاعمى ويسن كافى المجموع ان يقول حال اغماضه
بسم الله وعلى رسل الله ﷺ وعند حمله بسم الله ثم يسبح مادام يحمله اه شورى وقال فى الايعاب
وظاهر كلامهم ان المريض لا يسن له اغمض عين نفسه قبل موته وإن أمكن بلا مشقة لكن بحث بعينه نديه
ان لم يحضر عنده من يتولاه اه ع ش على مر (قوله ثم قال ان الروح) زاد فى شرح الروح ثم قال اللهم اغفر
لانى سلبه وارفع درجته فى المهديين واخلفه فى عقبه فى الغابرين لنا وله يارب العالمين وافسح له فى قبره ونور له
فيه اه عميرة اقول وينبغي ان يقال مثل ذلك فى من يغمض الآن فى قول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام
اه ع ش على مر (قوله ان الروح) يضم الراء المهملة تذكروا وتوثى وهى عند المتكلمين جسم لطيف مشتبك
بالبدن اشتباك الماء بالماء بالود الاخضر ويقال انه سار فى البدن كسريان الماء البارد فى العود الاخضر وهو باق
لا يفنى وعند جمع منهم انه عرض وهو فى الحياة التى صار البدن بوجودها حيا وعند الفلاسفة انه جوهر مجرد
غير متحيز يتعلق بالبدن تعلق التدبير ليس داخل فيه ولا خارج عنه وهى موجودة قبل خلق الجسد ام لا
المعتمد الاول اه برماوى (قوله وتبعه البصر) اى ناظرا أين يذهب وبقاء النظر بعده مفارقة الروح غير
بعيد لبقاء حرارة البدن خصوصا فى عضو أقرب الى محل خروج الروح لانها تدخل وتخرج من اليافوخ
والعين آخر شئ تنزع منه الروح واول شئ تحمله الحياة وآخر شئ يسرع اليه الفساد اه برماوى
(قوله ايضا تبعه البصر) اى ذهب او شخص ناظر الى الروح اين تذهب لا يقال كيف ينظر بعدها لانا
نقول يبقى فيه من اثار الحرارة العريضة بعده مفارقتها ما يتقوى به على نوع اطلاع لها كما يدل له ما ياتى اه
شرح مر ويحتمل ان المراد منه ان القوة الباصرة تذهب عقب خروج الروح فحينئذ تجمد العين ويقبح
منظرها اه ع ش عليه وعبارة الشورى قوله تبعه البصر الخ اى ذهب او شخص ناظرا الى الروح
اين تذهب قال الشهاب البرلسى كان المعنى والله اعلم ان سبب انفتاح العين ان الشخص اذا احس
بقبض الروح وانتراعها يفتح بصره ناظرا الى ما ينزع منه وليس المعنى ان القوة الباصرة تفارقه
وتذهب معها بعد قبضها ويحتمل التزام ذلك بمعنى انه ينتقل الى الروح ويعلق بها اذا هبما ينظر اين
تذهب والاول اظهر بل متعين غاية الامر ان قبض فى الحديث يلزم ان يقول حينئذ بمعنى أريد قبضه
خلافا لما فى شرح البهجة من حمله على حقيقته انتهت ثم رايت فى هاشم نسخة ع ش التى جردت منها
الحاشية ما نصه قوله تبعه البصر اى ذهب او شخص ناظرا الى أين تذهب الروح قلت وفى فهم هذا قد فانه
قد يقال ان البصر انما يبصر مادام الروح فى البدن فاذا فارقه تعطل الاحساس والابصار والذى ظهر لى
بعد النظر ثلاثين سنة ان يجاب باحدا من احد هما ان ذلك بعد خروج الروح من اكثر اليد وهى بعد
باقية فى الراس والعينين فاذا خرج من القم اكثرها ولم تنته كلها نظر البصر الى القدر الذى خرج وقد
ورد ان الروح على مثال البدن وقدر اعضائه فاذا خرج بقيتها من الراس والعين سكن النظر فيكون قوله
اذا قبض معناه اذا شرع فى قبضه ولم ينته قبضه الثانى يحمل على ان ما ذكره كثيرون من العلماء ان الروح لها
اتصال بالبدن وان كانت خارجة فيرى ويعلم ويسمع ويرد السلام ويكون هذا الحديث من اقوى الادلة على
ذلك والله اعلم برادنيه ﷺ اه سيوطى اه (قوله وشده الحياء) بفتح اللام كما ضبطه الشرح فى باب الوضوء
فما وقع للبرماوى هنا سهوا (قوله فتدخله الهوام) عبارة المصباح والحامة ماله سم يقتل كحية قاله الازهرى
الجمع الهوام مثل دابة ودواب وقد اطلقت الهوام على ما يؤذى قال ابو حاتم ويقال لدواب الارض جميعا
الهوام ما بين قملة الى حية ومنه حديث كعب بن عجرة ابو ذريك هو ام راسك والمراد القمل على استعارة بجماع
الاذى وفى النهاية وفيه كان يعوذ الحسن والحسين فيقول أعيد كما بكلمات الله التامة من كل سامة بالسين المهمة

ويسن لمن عنده تحسين
ظنه وتطمينه فى رحمة الله
تعالى (فاذا مات غمض)
ثلاثا يقبح منظره وروى
مسلم انه ﷺ دخل على
ابى سلبه وقد شق بصره
فاغمضه ثم قال ان الروح اذا
قبض تبعه البصر وشق
بصره بفتح الشين والخاء
(وشده الحياء بعصاة) عريضة
تربط فوق رأسه لتلايق
فه منقحة فتدخله الهوام

وهامة الهامة كل ذات سم يقتل والجمع هو ام فاما ما يسم ولا يقتل فهو السامة كالعقرب والزبور وقد يقع
 الطوام على ما يدب من الحيوان وان لم يقتل كالخشرات اه وهي تفيد انه ليس فيه استعارة اه ع ش على مر
 (قوله ولينت مفاصله) اي ولو بنحو دهن ان تونف عليه وان لم يغسل والعلة الاغاب اه برماوى وعبرة
 شرح مر ولو احتيج في التلدين لدهن فلا باس كما حكاه النووى عن جمع انتهت وقوله فلا باس ظاهره
 اباحة ذلك ولو قيل بنده حيث شق غسله او تكفينه بدونه بل لو قيل بوجوبه لاذاتونف اصلاح تكفينه
 عليه على وجه يزيل ازاره لم يبعد اه ع ش عليه (قوله وتاين اصابه) اي بان ترد الى بطن كفه ثم تده اه
 شرح مر (قوله ونزعت ثيابه) اي ولو شهيدا على المعتد وتعاد اليه عند التكفين اه زى وينبغي ان
 محل ذلك ما لم يردت غسله حالاً ثم رايت في سم على حج حيث قال قوله نعم بحث الاذرعى الخ يتجه ان يقال
 ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم تنزع والآنزعت قال مر ونزعت ثيابه وان كان ثيابا لوجود العلة
 وهو خوف التغير المسرع للبلى قال ولا ينافيه ما ورد انه حرم على الارض اكل لحوم الانبياء فكيف يخشى
 اسراع البلى لان هذا لما يفيد امتناع اكل الارض لا التغير والبلى في الجملة بوجه مخصوص اه سم
 على المنهج وظاهره ولو نديننا صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه ما سياتى من انه عليه الصلاة والسلام غسل في
 ثوبه الذى مات فيه لاحتمال انهم راوا البقاء عليه اصلح له عليه الصلاة والسلام او انه نزع بعد الموت
 واعيد قبل الغسل اه ع ش على مر (قوله ايضا ونزعت ثيابه) عبارة شرح مر ونزعت ثيابه الخيطة
 التى مات فيها بحيث لا يرى شيء من بدنه لئلا يسرع فساد سواه كان الثوب طاهر ام نجسا مما يغسل فيه
 ام لا اخذ من العلة انتهت وقوله مما يغسل فيه إشارة الى رد ما قاله الاذرعى وعبرة حج نعم بحث
 الاذرعى بقاء قيصة الذى يغسل ان كان طاهرا اذ لا معنى لنزعه ثم اعادته لكان يشمر لحقه ولا يتنجس
 وبؤيده تقييد الوسيط الثياب بالمدفئة اه ع ش عليه وفي المصباح الحق وبالفتح ووضع شد الازار وهو
 الخاصر ثم توسع ووافيه حتى سوا الازار حقوا والجمع اق وحق مثل فاس وافاس والوس وقد يجمع
 على حقاء مثل سهام اه (قوله ان لم يكن محرما) اما المحرم فيستر منه ما يجب تكفينه منه اه شرح مر وهو
 ماعد الرأس اه ع ش عليه (قوله بثوب خفيف) أى لانه صلى الله عليه وسلم سبى حين مات بثوب خبرة وهو
 بالاضافة وكسر الحاء المهمة وفتح الباء الموحدة نوع من ثياب القطن تنسج بالين يقال لها البرود وسبى اي
 غطى جميع بدنه اه برماوى وفي المصباح سبى الليل يسجو اذا استتر بظلمته ومنه سبى الميت بالثقل اذا
 غطيته بثوب اه (قوله فانه يحميه) بضم الياء قال في المختار حى النار بالكسر والنور ايضا اشتد حره ثم قال
 واحى الحديد في النار فهو محى ولا تفل حماه اه ع ش على مر (قوله وثقل بطنه بغير مصحف) عبارة
 اصله مع شرح حج ووضع على بطنه تحت الثوب او فوقه لئلا يثقله او الى كما يحته ذير واحد وزعم اخذه من
 المتن غير صحيح لان فيه كالروضة عطفه على وضع الثوب بالواو شىء ثقل من حديد كسيف أو مرآة قال
 الاذرعى والظاهر ان نحو السيف يوضع بطول الميت فان فقد فطين رطب فماتيسر لئلا ينفخ وقله نحو
 عشرين درهما والظاهر ان هذا الترتيب الكمال السنة لا لاصلا نظير ما مر في نذب المسك فالطيب الخ عتب
 الغسل من نحو الحيض وان تقديم الحديد لكونه ابلغ في دفع النفخ لسرفيه فان قلت هذا الوضع انما يتأتى عند
 الاستلقاء لا عند كونه على جنبه مع ان كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه كالخضرة قلت يحتمل انه هنا
 تعارض مندوبان الوضع على الجنب ووضع الثقل على البطن فقدم هذا لان مصالحة الميت به اكثر
 ويحتمل انه لا تعارض لا مكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشده عليه بنحو عصاة وهذا هو
 الاقرب لكلامهم وان مال الاذرعى الى الاول حيث قال الظاهر هنا القاؤه على قفاه كما مر لقولهم بوضع
 على بطنه ثقل انتهت (قوله وقدر ذلك بنحو عشرين درهما) ينبغي ان يكون هذا ضابطا لا قلا ما تحصل به
 السنة والافتجوز الزيادة ان لم يحصل بها أذى اه شيخنا (قوله فيصان عنه) اي استحبابا كما في شرح
 التهجوة وعبرة حج ويكره وضع المصحف قال الاذرعى والتحريم محتمل اه ويتعين الجزم به ان مس او

(وليت مفاصله) فيرد
 ساعده الى تضده وساقه
 الى فخذيه ونخذه الى بطنه
 ثم تمد وتلين اصابه تسميلا
 لغسله وتكفينه فان في
 البدن بعد مفارقة الروح
 بقية حرارة فاذا ليت
 المفاصل حينئذ لانت والا
 فلا يمكن تليتها بهـ
 (ونزعت ثيابه) التى مات
 فيها لانها تسرع اليه الفساد
 (ثم ستر) كله ان لم يكن
 محرما (بثوب خفيف)
 ويجعل طرفاه تحت رأسه
 ورجليه لئلا ينكشف
 وخرج بالخفيف الثقيل
 فانه يحميه فيغيره وذكر
 الترتيب بين النزع والستر
 من زيادتي (وثقل بطنه
 بغير مصحف) كمرآة
 ونحوها من أنواع الحديد
 لئلا ينفخ فان لم يكن حديد
 فطين رطب وقدر ذلك
 بنحو عشرين درهما اما
 المصحف وذكره من
 زيادتي فيصان عنه احتراماً
 له قال الاسنوى وينبغي أن
 يلحق به كتب الحديث
 والعلم المحترم (ورفع
 عن أرض)

قرب مما فيه قدر ولو طاهر أو جعل على كيفية تنافى تظليمه اه (قوله على سرير أو نحوه) ولا يوضع على السرير فراش ثلاثي فليتغير به بل يلصق بجلده بالسرير انتهى شو برى ومثله شرح مر (قوله لئلا يتغير بنداوتها) ومنه يؤخذ أن الكلام في الرخوة أو وضعه على الصبة ليس بخلاف الأولى كما في الكفاية لكن قضية كلام الماوردي وابن أبي هريرة أنه يسر وضعه على مرتفع طائفا اه شو برى وفي عرش على مر مثله (قوله ذلك كله) أي المذكور من قوله غمض إلى هنا كما في البرماوى وهو عمان مسائل وقوله إذا اتيقن موته قرر شيخنا أنه ظرف لجميع ما تقرر من قوله غمض إلى قوله وتنفيذ وصيته وهو إحدى عشرة مسألة وفي عرش ما نصه قوله هذا إذا اتيقن موته الظاهر رجوعه إلى جميع ما تقدم مما يناسبه من التغمض وشدة اللحية وغير ذلك إلى هنا وهذا أحسن من رجوعه إلى المبادرة كما هو صريح أصله اه زى كذا بهاءش وهو قريب اه (قوله فان تولاه الرجل الخ) وبحيث الأذرعى جواز من الاجنبى الاجنبية وعكسه مع النض وعدم المس وهو بعيد وكالمحرم فيما ذكر الزوجان بالأولى اه شرح مر وقوله وهو بعيد أى فيجرم لانه مظنة لرؤية شئ من البدن اه عرش عليه (قوله ويبادر بغسله الخ) طاف الثلاثة بالواو وانظار ما المتقدم منها وما قالوه في الفرائض من تقديم مؤن التجهيز ثم الرهن ثم الدين ثم الوصية ذلك في مقام آخر من حيث تقديم المؤمن لا من حيث تقديم الفعل وعبارة شرح مر يبادر بقضاء دين الميت قولوا ويستحب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بغسله وغيره من أموره مسارعة إلى فك نفسه انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله قبل الاشتغال بغسله وغيره الخ أشار بلفظ الاشتغال إلى أنه لا منافاة بين ما ذكره في الفرائض من تقديم مؤن التجهيز على أداء الدين إذا ما هنا في مجرد تقديم فعل ما ذكره على الاشتغال بالغسل ونحوه فالصورة أن المال يسع جميع ذلك فالحاصل أنه يفرض ما بقى بالتجهيز ثم يفعل ما ذكر ثم يشتغل بالغسل ونحوه فليتأمل اه (قوله وقضاء دينه) وظاهر أن المبادرة يجب عند طلب المستحق حقه مع التمكن من التركة أو كان قد عصى بتأخيرها لمطل أو غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما وقوله وتنفيذ وصيته ويجب التنفيذ عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المسكنة في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتعجيلها اه شرح مر (قوله والاسأل وليه غراماه) أى والاجنبى كالولى في ذلك اه ايعاب وكتب ايضا قوله والاسأل وليه الخ قال بعضهم وكان صورة ذلك أن يقول رب الدين اسقط حقه عن الميت بعوض فاذا فعل ذلك رب الدين برى الميت ولزم الملتزم ما التزمه لانه استدعاء اتلاف مال لغرض صحيح اه ايعاب وفيه ان هذا خروج عن مقتضى كلامهم إذ هذه حوالة خرجت عن قاعدة الحوالة ثم هل هذه الحوالة ينقطع تعلق الدين بالتركة أو يستمر تراجم السهمودية اه شو برى وفي عرش على مر ما نصه قوله ويحتالوا به عليه أى فينتقل الحق إلى ذمة الملتزم ولو واجنبيا وتبرأ ذمة الميت بذلك ويجب على الملتزم وفاؤه من ماله وان تلفت التركة قال بعضهم ومع ذلك لا ينقطع تعلق الدين بالتركة فتصير موهنة به مع تعلق الدين بذمة الغريم حتى لو تعذر الوفاء من جهته اخذ من التركة اه حجج بالمعنى اه (قوله ويحتالوا به الخ) الواو بمعنى أو فلا اشكال اه شو برى وهذه صورة حوالة جوزت للحاجة وظاهر كلامهم أنه يلزم المحال عليه دفع ذلك دون بقية الورثة وان لم يكن ثم تركه اه حل وتقدم التصريح به في عبارة عرش (قوله ايضا ويحتالوا به) أى وتلزمهم اجابته وتبرأها ذمة الميت لانها حوالة مجازية والاجنبى كالولى فيما ذكر قال شيخنا الا فى لزوم الاجابة اه برماوى (قوله وتعجلا للخير) أى للميت وللوصى له اه برماوى (قوله نفس المؤمن الخ) هذا فى حق غير الانبياء او هو فيمن عصى بدينه أو تأخيره بنحو مطلق اه حل وعبارة عرش على مر (قوله محبوسة عن مقامها الكريم) قال حجج وان قال جمع محله فيمن لم يخف وفاء أو فيمن عصى بالاستدانة اه فافاد انه لا فرق فى حبس روحه بين من لم يخف وفاء وغيره وبين من عصى بالاستدانة وغيره انتهى (قوله حتى يقضى عنه) ومن ذلك ما اخذ بالعقود الفاسدة كالعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المقبوض كان اشترى شراء فاسدا وقبض

على سرير أو نحوه لئلا يتغير بنداوتها (ووجه) إلى القبلة (كحاضر) وتقدم كيفية توجهه (وسن أن يتولى ذلك) كله (أرفق بحارمه) به الرجل من الرجل والمرأة من المرأة بأسهل ما يمكنه فان تولاه الرجل من المرأة المحرم أو بالعكس جاز (و) أن (يبادر) بفتح الدال (بغسله وقضاء دينه وتنفيذ وصيته) أن تيسروا الأسأل وليه غراماه أن يحلوه ويحتالوا به عليه اگر اما له وتعجلا للخير والخير نفس المؤمن أى روحه معاقبة أى محبوسة عن مقامها الكريم بدينه حتى يقضى عنه رواه الترمذى وحسنه هذا (إذا اتيقن موته) بظهور أماراته كاسترخاء قدم

المبيع وتلف في يده ولم يوف بدله اماما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من العاقدين ما وقع عليه العقد في الدنيا يجب على كل ان يرد ما قبضه ان كان باقيا وبدله ان كان نافيا ولا مطالبة لاحد منهما في الآخرة لمصلحة ولا القبض بالتراضي نعم على كل منهما اثم الاقدام على العقد الفاسد ما عدا ما عدا (قوله) وامتداد جلد وجهه (عبارة شرح مر وانخفاض صدغه انتهت (قوله) فان شك في موته آخر ذلك) أي وجوب ما به شرح مر ويتبني ان الذي يجب تأخير هو الدفون والغسل والتكفين فانهم ما يتقدمون حياته لا ضرر فيهما نعم ان خيف منهما ضرر بتقدير حياته امتنع فعليه ما عدا ما عدا (قوله) آخر ذلك) أي وجوب الاحتمال انغماء أو نحوه (فائدة) حكى ابن عساكر ان يعقوب الماجشوني جد عبد الملك الموضع على السرير يغسل واجتمع الناس للصلاة عليه فوجد الغاسل تحت رجله عرقا يتحرك فقال أرى ان يؤخر غسله الى غد فلما أصبحوا جاء الغاسل للصلاة عليه فوجده كذلك فصرف عنه الناس ثم كذلك في اليوم الثالث ثم استوى جالسا وقال اسقوني فسقوه فسألوه عن حاله فقال عرج بروحي الى سماء الدنيا ففتح لي الباب ثم كذلك الى السماء السابعة فقبل للملك الذي عرج بي من معك فقال الماجشوني فقبل انه بقي من عمره كذا سنة وكذا كذا اشهر وكذا كذا يوم وكذا ساعة ثم هبط بي فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر عن يمينه وعليه عن يساره وعمر بن عبد العزيز بين يديه فقلت للملك الذي معي انه قريب المنزلة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انه عمل بالحق في زمن الجور وبعثت له من الحق في زمن الحق ما هو (قوله) وتجهيزه فرض كفاية) أي وان تكرره وبعده حياته حقيقة ويحرم تركه على من علم به ولو غير قريب وعلى جوار قصر في علمه بعدم البحث عنه (تنبيه) مشروعية الغسل والحنوط والسدر والكافور وكون الثياب وتراو الصلاة والدفن بهذه الكيفيات من خصائص هذه الامة فلا تعارض ان الملائكة غسلت آدم وصالت عليه وقالت لبنية هذه سنتكم من بعده ما برماوى ويبحث مر انهم صرحوا بان تجهيزه من صلاة وغسل وكفن ودفن وحمل يتعين بالشروع فليس لمن شرع فيه تركه عمدا واعتماد مر ذلك وقال لا يجوز تركه وان قام غيره مقامه كان يترك الحفر لمن يكمله مع قدرته على تكميله فلا يجوز قال نعم ان ترك الحفر لمن يحمل تبركا ينبغي ان يجوز اه فليتام وليراجع فانه لا يبعد ان يكون مراده ان لا يجوز الترك حيث لم يكن هناك من يقوم مقامه في تكميل ما شرع فيه فيجوز نعم الصلاة لا يجوز قطعها مطلقا فليحرق فانما يحشاه هو الاوجه الظاهر المتعين واقل بعد فيه نظر ظاهر لانه اذا لم يكن هناك من يقوم مقامه فهو متعين قبل الشروع ثم قيد مر امتناع الترك بعد الشروع بما اذا كان فيه ازراء بالميت بان كان تركه على وجه التهاون به وعدم الاعتبار به وبما اذا لم يكن عنده فليتام وقد تصير هذه الامور فرض عين بان لم يعلم بحال الميت الا واحد ولم يكن ثم غيره قال الماوردي في السير فيصير ذلك من فروض الاعيان بالخصوص ومن فروض الكفايات بالعموم وقضية اطلاق المصنف وغيره انه يجب علينا تحصيل ما يغسل به بشرائه أو غيره حضرا أو سفرا وفي فتاوى البغوي انه اذا لم يكن له ما يبعثه الرفقة ولا يلزمهم شراء بالماء وان كان عنه فاضلا عن حاجاتهم أو كان معهم ماء فاضل لا يجب على الرفيق بذله لغسل الميت لان له بدلا وهو التيمم كما لا يجب في الحياة لاجل الطهارة وجزم بانه يبذل الكفن ولو مجانا لانه لا بدل له قال الاذرعى ولعل ما ذكره في التيمم خاص بالسفر ان سلم له ويحتمل انه لا فرق عنده وهو الاقرب الى كلامه اه كذا في الناصري ولعل وجه اطلاق البغوي انه يجعل الميت كالحي والحي لا يجب على غيره بذل الماء لطهارته وتصح طهارته بالترايب مع وجود الماء مع غيره الممتنع من بذله له فليتام لكن ما ذكره أو لا من انهم لا يلزمهم الشراء وان كان ثمنه فاضلا قد يشكل الا ان يقال لما كان له بدل سوي لم يجب عليهم وبهذا اعتذر مر بدية ثم مال الى اللزوم وان ما قاله البغوي مبنى على قوله ان السيد لا يجب عليه في السفر ان يشتري لرفيقه ماء الطهارة والاوجه خلافه اه قال في شرح البهجة وهل المخاطب بهذه الفروض اقارب الميت ثم عند عجزهم أو غيبتهم الاجانب أو السكل مخاطبون من

وامتداد جلد وجهه وميل
أنف وانخلاع كف فان
شك في موته آخر ذلك
حتى يتيقن بتغيير رائحة
أو غيره (وتجهيزه) أي
الميت المسلم غير الشهيد
بغسله وتكفينه وحمله
والصلاة عليه ودفنه

كفاية) بالاجماع في غير
القاتل وبالقياس عليه في
القاتل اما الكافر فسياتي
حكمه واما الشهيد فكغيره
إلا في الغسل والصلاة
وسياقي حكمهما (واقول
غسله) ولو جنباً ونحوه
(تعميم بدنه) بالماء مرة فلا
يشترط تقديم ازالة نجس
عنه كما يلوح به كلام المجموع
وقول الاصل بعد ازالة
النجس مبنى على ما صححه
الرافعي في الحى ان الغسلة
الواحدة لا تكفيه عن النجس
والحدث لكن صحح النووي
انها تكفيه وكأنه ترك
الاستدراك هنا للعلم به من
ذاك اولاً لان الغالب ان الماء
لا يصل إلى محل النجس من
الميت إلا بعد ازالته وبما
ذكر علم انه لا تجب نية
الغاسل لان المقصد بغسل
الميت النظافة وهي لا تنوقف
على نية (فيكفى غسل كافر)
بناء على عدم وجوبها
(لا غرق) لانا ما مورون
بغسله فلا يسقط الفرض
عنا إلا بفعلنا حتى لو شاهدنا
الملائكة تغسله لم يسقط عنا
بخلاف نظيره من الكفن
لان المقصود منه الاسترواق
حصول ومن الغسل التعبد
بفعلنا هو هذا يتبش للغسل
لالتكفين (وأكله أن
يغسل في خلوة) لا يدخلها
إلا الغاسل ومن يعينه

غير ترتيب فيه وجهان حكاهما الجليل وغيره وهو غريب والمشهور عموم الخطاب لكل من علم بموته وسياقي
في باب انقض الكلام على محل مؤن النجس اه وقال م اما الفعل فلا يختص به اقراره بل هو عام
لكل من علم بهر اما المؤن فنفى خاصة بتركته ان كان تركه فليتامل اه سم (قوله ولو قاتل نفسه) للرد
على الامام احمد القائل بان هذا لا يجب فيه غسل ولا صلاة وعبارة فاصله في المسائل المنشورة وقاتل نفسه
كغيره في الغسل والصلاة عليه انتهت وفي قل على الجلال وقوله كغيره اى خلافا لالامام احمد وماورد
من انه ^{عليه السلام} لم يصل عليه منسوخ او محمل على الزجر (قوله بالاجماع) اى في الجملة فلا يرد ان الغسل فيه
قول بالسن وهو قول الامام مالك اه شيخنا (قوله ولو جنباً) غاية للرد على الحسن البصرى القائل بانه يجب
غسلان احدهما للجنازة والاخر للموت اه شيخنا (قوله تعميم بدنه) اى حتى ما يظهر من فرج الثيب عند
جلوسها على قدميه او ما تحت قلعة الا فلف فان تذر غسله فان كان مات تحتها طاهر ايمم عنه وان كان نجسا كان
كان كفاؤه الطهورين فلا يصل عليه كما سياتى اه حل (قوله وكأنه) اى النووي ترك الاستدراك اى على
الرافعي اى تدعيه بان يقول قلت الاصح الا كسقاء بغسله والله اعلم كما تقدم في غسل الحى وقوله للعلم به من
ذاك اى فالمحلان متحدان اه شيخنا ح ف (قوله وبما ذكر) اى بقوله واقول غسله تعميم بدنه حيث لم يقل
بنية اه شيخنا ح ف (قوله علم انه لا تجب نية الغاسل) اى على الاصح ومقابلته تجب لان غسله واجب
فاقتصر إلى نية كغسل الجنابة اه شرح م (قوله ايضا علم انه لا تجب نية الغاسل) انظر حكم نية تعميمه
وقضية التعليل وجوبها إلا ان يقال لما كان بدلا عما لا نية له اعطى حكمه تامل اه شوبرى وجزم حج بعدم
وجوب النية (قوله وهي لا تنوقف على نية) قد يشكل عليه الاغسال المسترنة كغسل الجمعة لان المقصود
منه النظافة إلا ان يجاب بان متعاطى الاغسال المسترنة يحتاج إلى نية لتمييز عبادته عن عادة والميت لا عادة
له بطالب التمييز عنها ويفرق بين متعاطى الغسل بنفسه ومتعاطيه عن غيره اه شوبرى (قوله فيكفى غسل
كافر) مضاف لفعله اه شيخنا (قوله فلا يسقط الفرض عنا إلا بفعلنا) اى معاشر المكافين قد دخل الجن
فيكفى به غسلهم والمراد جنس المكلفين فيدخل الصبيان والمجانين وان لم يكن لهم نوع تمييز فلو غسل
نفسه ا كفى بذلك اه حل ومثله شرح م وفي ع ش غايه ما نصه مقال م على حج (فرع) لو غسل
الميت نفسه كرامة فهل يكفى لا يبعد انه يكفى ولا يقال المخاطب بالفرض غيره لجر ازالته إنما خاطب غيره
بذلك لاجزاه فان اتى بذلك كرامة كفى (فرع آخر) لو مات انسان موثا حقيقيا وجوز ثم احى حياة
حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شك فيه انه يجب له تجهيز اخر خلافا لمن وهم اه وينبغي ان مثله ما لو غسل
ميت ميتا آخر وفي فتاوى حج الحديث ما حمله ان من أحى بعد الموت الحقيقي بان اخبر به معصوم
ثبته له جميع احكام الموتى من قسمة تركته وفكاح زوجته وغير ذلك وان الحياة الثانية لا يعمل عليها لان
ذلك اشريع لما يرد هو ولا نظيره بل ولا ما يقاربه وتشرع ما هو كذلك بمنع بلا شك انتهى وعليه فن
مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصل عليه وإنما تجب مواراته فقط واما إذا لم يتحقق موته حكمنا بانه
إنما كان به غشي او نحوه اه (قوله بخلاف نظيره من الكفن) اى فاذا لم تعبد به بل وجب لمصلحة الميت
وهو ستره واما الغسل فلا يصح لمصلحة الميت فقط بدليل انه لو مات عقب اغتساله بالماء يجب غسله وانا لو
عجز ناعن طهارته بالماء وجب تيممه مع انه لا نظافة فيه اه ع ش على م (قوله لان المقصود منه الستر) اى
مع كونه ايس سريرة عبادة فلا يقال المقصود من الغسل النظافة ايضا بدليل عدم وجوب نيته وينبغي ان
الصلاة كالغسل والحل كالدفن وانه لو حفر لنفسه كرامة سقطت عن غيره ولا يقال المخاطب غيره لانه يجوز
ان يكون غيره إنما خاطب لعدم تانيه منه فاذا فعله بنفسه سقط اه ع ش (قوله واكمله ان يغسل الخ)
قد يشعر بان غير هذه الحالة نهيها كمال وهو مشكل بان تغسله بحضرة الناس ونحو ذلك مما يخالف ما ذكره
مكروه وبجواب ان اكمل بمعنى كامل او بان المراد ما عداه كامل من حيث اداء الواجب به اه ع ش

(قوله والولى) أى فيسن له الدخول وان لم يغسل ولم يعن لحرصه على مصلحته ومراهم بالولى اقرب الورثة شرح مروى على هذا فلو اجتمع الابن والاب والعم والجدة فل يستويان فى ان كلا منهما ادلى براسطة واحدة ام لا ويحتمل تقديم الابن على الاب وتقديم الجد على العم وينبغي ان من الاقرب هنا من ادلى بجهتين فيقدم على من ادلى بجهة واحدة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ للاب وهكذا فى العمومة وقضية التعبير بالاقرب تقديم الاخ للام والعم من الام على ابن العم الشقيق والاب وان كان ابن العم له عصوبة وينبغي ان يراد بالورثة ما يشمل ذوى الارحام هذا وسيأتى ان اولاهم بالصلاة عليه وكل من الاب والجد فى الصلاة مقدم على الابن فيكونان مقدمين فى الغسل ايضا وعليه فيحتمل تخصيص ما هنا بما يأتى ويحتمل وهو الظاهر بقاؤه على اطلاقه ويفرق بان ما هنا ليس فيه مباشرة فلم يعتبر تقديم الاشفاق بل روى الاقرب ((فرع)) لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله فى اقل الغسل واكمله فى التغسيل فلا يبعد اعتبار اعتقاد المغسل وهل يجرى ما قيل فى الاقل والاكمل فى تغسيل الذمى حتى انه يجوز للغاسل ان يوضئه كوضوء الحى فيه نظر اه سم على البهجة اقول وقوله يجوز للغاسل الاولى يطلب والاقرب ان طلب ذلك خاص بالمسلم لان غسل الكافر من اصله غير مطلوب فلا يطلب ما هو مستحب فيه اما الجواز فلا مانع منه واما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي اه ع ش عليه (قوله) وقد يكون بيدنه ما يكره ظهوره) عبارة شرح مر لانه قد يكون فيه شيء كان يكره اطلاع الناس عليه وروى عن ابي سواد او نحوه فيظنه عذا يا فيسى به ظنا انتهت (قوله) على والفضل) ظاهره ان عليا والفضل كانا يباشران الغسل فليراجع اثم رايت فى حجب على الشمايل فى آخر باب ما جاء فى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم مانصه غسله على حديث جماعة منهم ابن سعد والبخاري والبيهقي والعقيلي وابن الجوزي فى الواهيات عن على كرم الله وجهه بلفظ اوصاني النبي ﷺ ان لا يغسله احد غيرى فانه لا يرى عورتي احدا لا طمست عيناه زاد ابن سعد قال على فكان الفضل واسامة يناولان الماء من وراء الستر وهما معصومان بالعين قال رضى الله عنه فما تناوات عضوا الا كأنما يغسله معى ثلاثون رجلا حتى فرغت من غسله وفى رواية يا على لا يغسلنى الا انت فانه لا يرى احد عورتي الا طمست عيناه والعباس وابنه الفضل يعينانه وقثم واسامة وشقران مولا صلى الله عليه وسلم يصبون الماء واعينهم معصوبة من وراء السترا وقوله فانه لا يرى احد عورتي لعل المراد لا يرى احد غيرك او انه لا يرى احد عورتي الا طمست عيناه اى وانت تحافظ على عدم الرؤيا بخلاف غيرك اه ع ش على مروى اول اختلاف وقع بين الصحابة اختلافهم فى دفنه فقال رضى على الله تعالى عنه انه ليس فى الارض بقعة اكرم على الله من بقعة قبض فيها نفس نبيه قال الشريف السهم ودى فهذا اصل الاجماع على تفضيل البقعة التى ضمت اعضاءه صلى الله عليه وسلم على جميع الارض حتى الكعبة وقال بعضهم ندفته بمكة مولده ومنشؤه وبعضهم بمسجده وبعضهم بالبقيع وبعضهم بيت المقدس مدفن الانبياء اه من المناوى على الشمايل وتوفى صلى الله عليه وسلم عن مائة الف واربعه وعشرين الفا كلهم لهم به صحبة اه بر ماوى (قوله والفضل ابن العباس) اى يصب الماء عليه وهو ابو عبد الله وقيل ابو محمد وقيل ابو العباس الفضل بن العباس الهاشمي الصحابي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد فتح مكة وحنيننا وحجة الوداع روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة وعشرون حديثا وروى عنه اخوه عبد الله وابو هريرة وغيرهما المتوفى بالشام فى طاعون عمر اس سنة ثمان عشرة وهذا هو الاصح اه بر ماوى (قوله) واسامة بن زيد) هو ابو محمد وقيل ابو زيد واسامة بن زيد بن حارثة الصحابي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وثمانية وعشرون حديثا وروى عنه ابن عباس وغيره المتوفى بالمدينة وقيل بوادى القرى سنة اربع اوسبع او ثمان وخمسين وقيل سنة اربعين اه بر ماوى (قوله والعباس واقف) ثم هو ابو الفضل العباس بن عبد المطلب الهاشمي عم رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلم قبل الهجرة وكان يكتم اسلامه وهو مقيم بمكة ويكتب اخبار المشركين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد حنيننا وروى له

والولى فيستر كما كان يستريح عند اغتساله وقد يكون بيدنه ما يكره ظهوره وقد تولى غسل النبي صلى الله عليه وسلم على والفضل ابن زيد يناول الماء والعباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره والاولى ان يكون تحت سقف لانه استر نص عليه فى الام (و) فى قبص) بال

قوله مائة وثمانية الخ لعل فيه سقط لفظة روى له كما بقه

أو سخييف لأنه استرله وألبق وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قميص رماه أبو (١٤٥) داود وغيره ويدخل الغاسل يده

في كفه أن كان واسعا ويغسله من تحته وأن كان ضيقا فوق رأس الدخار بص وأدخل يده في موضع الفتق فإن لم يوجد قميص أو لم يتأت غسله فيه ستر منه ما بين السرة والركبة (على مرتفع) كإرجح لئلا يصيبه الرشاش، ليكن محل رأسه أعلى لينحدر الماء عنه ولا يعبري بمرتفع أعم من تعبيره بلوح (بماء بارد) لأنه يشد البدن بخلاف المسخن لأنه يرخيه (الاحتاجة) إليه كوسخ وبرد وهذا من زيادتي وإن يكون الماء في إناء كبير ويبعد عن المغسل بحيث لا يصيبه رشاشه (و) أن (بجاسه الغاسل) على المرتفع رفقي (مائل) إلى رأيه ويضع يمينه على كتفه وأباهه بشفرة ففاه) لئلا يميل رأسه (ويستظهره بركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه بمبالغة) ليخرج ما فيه من الفضلات ويكون عنده حينئذ بجمرة متقدمة فائحة بالطيب والمعين يعصب عليه ماء كثير لئلا تظهر رائحة مما يخرج (ثم يضجعه لقفاه ويغسل بخرقة) ملفوفة (على يسار سوانيه) أي دبره وقبله وما حولهما كما يستنجي الحي ويغسل ما على بدنه من قدر ونحوه (ثم) بعد القاء الخرقة وغسل يديه بماء اشنان (ياق) خرقة (أخرى) على اليد (وينظف

عن رسول الله ﷺ خمسة وثلاثون حديثا وروى عنه ابنه عبد الله وكثير وغيرهما المتوفي بالمدينة ليلة الجمعة ثاني عشر رجب قيل رمضان سنة اثنتين أو أربع وثلاثين وهو ابن ثمان وثمانين سنة ودفن بالبقيع وقبره هناك مشهور أهراموي (قوله أو سخييف) عبارة المصباح سنخف الثوب سنخناوزان قرب قربا وسخافة بالفتح رق لقله غزله فهو سخييف ومنه رجل سخييف وفي عقله سنخ أي نقص انتهى أه ع ش على م (قوله وقد غسل ﷺ في قميص) أي في قميصه الذي مات فيه وذلك لما اختلفت الصحابة في غسله هل تغسله في ثيابه أم نجرده لغشيم النعاس وسموها اتفان داخل البيت لا تجردوا رسول الله ﷺ وفي رواية غسلوه في قميصه الذي مات فيه أه شرح م ر فان قلت الها تف بمجرده لا يثبت به حكم قلت يجوز أن يكون انضم إلى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الها تف فاستحسنوا ذلك الفعل وأجمعوا عليه فلا استدلال إنما هو باجماعهم لا بسماع الها تف أه ع ش عليه (قوله فتق رؤس الدخار بص) جمع دخريص بالكسر وهي المسماة بالنياق أه شيخنا وفي المختار الدخريص بالكسر وأحد دخريص القميص أه وتردد ابن الاستاذ في أنه هل يشترط في الفتق اذن الوارث أو لا يحتاج إلى اذن تحقيقا للغرض المقصود في صيانتها عن العيون فصار كالثوب الثاني والثالث في الكفن أه ش ر برى وعبرة ع ش ولا يحتاج لاذن الوارث اكتفاء باذن الشارع ولما فيه من المصلحة للبيت من عدم كشف عورتها بمجرده (قوله على مرتفع) ويكون عليه مستلقيا كاستلقاء المحتضر لكونه أمكن لغسله أه شرح م ر (قوله كلوح) روى أنه ﷺ غسل على سرير واستمر إلى أن غسل عليه يحيى بن معين وحمل عليه إلى المقبرة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين أهراموي (قوله بماء بارد) والاولى أن يكون ملحا أه شرح م ر وقوله ملحا أي أصالة فلا يندب مزج العذب بالمالح أه ع ش عليه (قوله ويرد) أي ولو للغاسل بأن كان يتأذى بشدة برده فيكون أولى ولا يبالغ في تسخينه لئلا يسرع إليه الفساد قال الزركشي ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم نظر القول بنجاسة الميت أه حل فالتسل به خلاف الاول أه ع ش على م ر (قوله بحيث لا يصيبه رشاشه) أي فيقذره أو يصير مستعملا والاولى أن يعدمه إناء من آخرين صغيرا ومتوسطا يفرق بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسل بالميت وسط قاله في المجموع أه شرح م ر (قوله بمبالغة) أي تكثير مرة بعد مرة مع نوع تحامل لا مع شدته لأن احترام الميت واجب قاله الماوردي أه شرح م ر (قوله ويكرن عنده بمجرة الخ) وفي المجموع عن الأصحاب أنه يبخر عنده من حين الموت لاحتمال ظهور شيء فتغلب رائحة البخور أه حل ومثله شرح م ر وقوله لاحتمال ظهور شيء الخ يؤخذ من ذلك أنه لو كان في محل وحده لا يسن ذلك مادام وحده إلا أن يقال الملائكة تحضر عند الميت فنزل الرحمة عندهم وهم يتأذون بالرائحة الخبيثة فلا فرق بين كونه غالبا أم لا أه ع ش على م ر (قوله بجمرة) بكسر الميم الاولى أي مبخرة بكسر الميم أه برماوي (قوله ثم يضجعه لقفاه) في تعبيره بالأضجاع تجوز حقيقة أن يلقه على قفاه في المختار ضجع الرجل وضع جنبه على الأرض وبابه قطع ويخضع فهو ضاجع واضجع مثله واضجعه غيره أه ع ش على م ر (قوله ويغسل بخرقة على يسار سوانيه) ويتبع بعد ذلك ما تحت أظفاره أن لم يلقها وظاهر أذنيه وصماخه والاولى كما يفيد كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تلينها بالماء ليتكرر غسل ما تحتها أه شرح م ر (قوله بخرقة ملفوفة على يساره) أي وجوبها في غير الزوجين أه م ر وعبرة حج ولف الخرقة واجب حتى بالنسبة لأحد الزوجين ويحمل على ما إذا خشي الفتنة وكلام م ر على ما إذا أمنها فلا مخالفة أه شوي برى بالمعنى وعبرة شرح م ر وأب الخرقة واجب لحرمه مس شيء من عورتها بلا حائل انتهت وسيأتي عند قوله وله غسل حليلته الخ تحريم مسئلة الزوجين بما أحاط به أنه عند م يجوز النظر والمس من كل منهما الآخر بعد الموت بسائر بدنه حتى العورة بلا شهوة ويحرم ما في سائر البدن وأنه عند حج بحرمان ما بين السرة والركبة مطلقا وغيره بشهوة ويجوز أن يدونها تامل (قوله ثم ياق) من باب رد أه ع ش على م ر (قوله واشنان) وهو

بان يزيل ما بهما من أذى
 باصبعه مع شيء من الماء كما
 في مضمضة الحى واستنشاقه
 ولا يفتح فاه (ثم يوضئه)
 كحى ثلاثا ثلاثا بمضمضة
 واستنشاق ولا يغنى عنهما
 ما سبل ذلك سواك
 وتنظيف ويميل رأسه
 فيهما ثلاثا يصل الماء باطنه
 وذكر الترتيب بين هذا
 وما قبله من زيادتي (ثم
 يغسل رأسه فلهيته بنحو
 سدر) كخطمي والسدر
 أولى منه لأنه على في
 الحديث ولا نه أمسك للبدن
 (ويسرحهما) أى شعرهما
 أن تلبس (بمشط) بضم الميم
 وكسرها مع اسكان الشين
 وبضمهما (واسع الاسنان
 برفق) ليقال الانتاف
 (ويرد الساقط) من شعرهما
 وكذا من شعر غيرهما (إليه)
 بوضعه معه في كفه
 وتعبيرى بالساقط أعم
 من تعبيرة بالمنتف (ثم
 يغسل) هو أولى من قوله
 ويغسل (شقه الايمن ثم
 الايسر) المقبلين من عنقه
 الى قدميه (ثم يحرفه)
 بالتشديد (إليه) أى الى شفه
 الايسر (فيغسل شقه الايمن
 بما يلي قفاه) وظهره الى قدمه
 (ثم يحرفه (الى) شقه
 (الايمن فيغسل الايسر
 كذلك) أى بما يلي قفاه
 وظهره الى قدمه (مستحيين ذلك) كلا (بنحو سدر ثم يزيل به ماء من فرقته الى قدميه ثم يبعثه) كذا (بماء قراح) أى طالع

بزرعنا سول معروف بالشام اه شيخنا (قوله بان يزيل ما بهما) أى المنخرين والاسنان وهذه النسخة
 أظهر من التي فيها اه شيخنا (قوله بأصبعه الخ) فيدخل أصبعه السبابة فيه كما يحثه الشيخ من اليسرى كما
 صرح به الخوارزمي واعتمده الأذرع وغيره تكون مبلولة بالماء ويؤيده أن المتوضئ يزيل ما في أنفه
 يساره وفارق الحى حيث يتسوك باليمن للخلاف ولأن القدر ثم لا يتعمل باليد بخلافه هنا ويزيل باصبعه
 الخنصر مبلولة بماء ما في منخرية اه شرح مر (قوله كفى مضمضة الحى واستنشاقه) الأولى كفى سواك
 الحى كما تقتضيه عبارة مر وذلك لأن هذا بمنزلة السواك فهو تنظيف لا غسل وعلى هذا فاقنا قال واستنشاقه
 لأجل المبالغة في التنظيف والا فتمتنى كونه بمنزلة الاستياك أن يكون خاصا بالفم وأما المضمضة
 والاستنشاق فسيأتيان في كلامه على الوضوء أو يقال المراد بقوله كفى مضمضة الحى واستنشاقه أى فى
 أنه يقدم عليهما تنظيف الفم بالسواك والانف بازالة ما فيه تامل (قوله ولا يفتح فاه) عبارة شرح مر
 ولا يفتح أسنانه لئلا يسبق الماء لجوفه فيسرع فسادته انتهت وقوله ولا يفتح أسنانه أى يسن أن لا يفتح
 أسنانه فلو خالف وفتح فان عدا زرا أو وصل الماء الى جوفه حرم والا فلا نعم لو تنجس فيه وكان يلزمه
 طهره لو كان حيا وتوقف على فتح أسنانه أتمجه فتحها وان علم سبق الماء الى جوفه اه ع ش عليه (قوله ثم
 يوضئه) وينوى الوضوء وجرا بخلاف نية الغسل كذا قرر شيخنا فليحذر وقرر بعد هذا استحباب النية
 اه شوبرى وجرى الزيادة على الوجوب وهو المختص بعبارة شرح مر والاوجه كما بحثه الزركشى أنه
 ينوى بالوضوء المسنون كفى الغسل انتهت (قوله ما مر) أى فى قوله وينظف أسنانه ومنخرية وقوله بل
 ذاك أى ما مر سواك فى الاسنان وتنظف فى الانف اه شيخنا (قوله كخطمي) بكسر الخاء المعجمة وضمها
 وحكى فتحها اه برماوى وهو نبات محال منضج ملين نافع لعسر البول والحصى والنساء اه ع ش على مر
 (قوله ويسرحهما) أى بعد غسلهما جميعا ويظهر أن هذا هو الأكل فلو غسل رأسه ثم سرحها وفعل هكذا
 فى اللحية حصل أصل السنة اه ع ش على مر (قوله أيضا ويسرحهما بمشط) أى لأجل إزالة ما فيهما من
 سدر ووسخ كفى الحى والاوجه كما هو قضية كلامهم تقديم تسريح الرأس على اللحية تبعا للغسل كما
 نقله الزركشى عن بعضهم اه شرح مر وانظر لو كان محرما وينبغي أنه يحى فيه ما قيل فى تخليل الحى المحرم
 لحيته فى الوضوء وقد اعتمد مر هناك أنه لا يخلل اه سم (قوله ان تلبس) مفهومه أنه اذا لم يتلبس لا يسن
 وينبغي أن يكون مباحا اه ع ش على مر (قوله بضم الميم) عبارة القاموس المشط مشاة وككتف وعنق
 وعتل ومنبر آلة يمشط بها انتهت وقوله ومنبر أى يقال يمشط اه ع ش على مر ويقال له المشقا بكسر
 الميم وسكون الشين وبالقف مهموزا وغير مهموز والمسكد بكسر الميم وفتح الكاف والقيل بفتح القاف
 وسكون الياء وفتح اللام والمرحل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم اه برماوى (قوله بوضعه معه فى
 كفه) أى ندبا واما دفته فواجب لانه ساقى انه اذا وجد جزء ميت يجب دفنه اه شيخنا وعبارة ع ش
 على مر قوله بوضعه فى كفه عره معه فى كفه سنة واما أصل دفته فواجب والحاصل أن ما انفصل
 من الميت أو الحى ومات عقب انفصاله من شعر أو غيره ولو يسيرا يجب دفنه لكن الأفضل
 صره فى كفه ودفنه معه انتهت (قوله المقبلين من عنقه الى قدميه) وقيل يغسل شقه الايمن
 من مقدمه ثم من ظهره ثم يغسل شقه الايسر من مقدمه ثم من ظهره وكل سائح والأولى لقلة الحركة
 فيه كما نرى عليه الشافعى والا كثرون وصرح به فى الروضة اه شرح مر (قوله ثم يحرفه (إليه) ويحرم
 كبه على وجهه احترامه بخلافه فى حق نفسه فى الحياة حيث كره ولم يحرم اذا لحق له فله فعلة اه شرح مر
 (قوله من فرقته) بفتح الفاء وسكون الراء أى وسط رأسه سمي بذلك لانه موضع فرق الشعر ويقال له مفرق
 بكسر الميم وفتح الراء وكسرها اه برماوى (قوله ثم يبعثه بماء قراح) وهل يحرف أيضا فى المزايلة وغيرها
 وما بعدها أو هو خاص بغسله السدر انظره ثم رأيت حجج تردد وقال الأولى التحريف اه حل (قوله
 قراح) بضم القاف وتخفيف الراء اه شرح مر وفى المصباح والقراح وزان سلام الخالص من

(فيه قليل كافور) بحيث لا يضر الماء لان رائحته تطرد الهوام ويكره تركه نص عليه (١٤٧) في الام وخرج بقليله كثيره فقد يغير

الماء تغيرا كثيرا إلا أن يكون صلبا فلا يضر مطلقا (فهذه) الاغسال المذكورة (غسلة وسن ثمانية وثلاثة كذلك) أي أولى كل منهما بسدر او نحوه والثانية مزيلة له والثالثة بماء قراح فيه قليل كافور وهو في الاخرة أكد فان لم يحصل التنظيف بالغسالات المذكورة زيد عليها حتى يحصل فان حصل بشفع الايثار واحدة ولا تحسب الاولى والثانية من كل من الثلاث لتغير الماء بماءه تغيرا كثيرا وإنما تحسب منها غسلة الماء القراح فتكون الاولى من الثلاث به هي المسقط للواجب ويلين مفاصله بعد الغسل ثم يشف تنشيفا بليغا لثلاث تبطل كفافه فيسرع اليه الفساد والاصل فيما ذكر خبر الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابنته زينب رضي الله عنها ابدأن بماء منها وموضع الوضوء منها وأغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أكثر من ذلك ان رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الاخرة كافورا اوشيتامن كافور وقالت أم عطية منهن فشطناها ثلاثا قرون وفي رواية فضرنا شعرها ثلاثا قرون والقيناها خلفها وقوله او خمس الى آخره هو بحسب

الماء الذي لم يخاطه كافور ولا حنوط ولا غير ذلك اه ومثله المختار (قوله فيه قليل كافور) ومحل ذلك في غير المحرم اما هو فيحرم مضغ الكافور في ماء غسله اه شرح مر (قوله الا ان يكون صلبا) اي لا يتحلل منه شيء وإنما تحصل منه الرائحة اه حل وسياق في مبحث الدفن عن القاموس انه يضم الصاد اه (قوله زيد عليها حتى يحصل الخ) ازا في شرح البهجة بعده بل ما ذكر بخلاف طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث والفرق ان طهارة الحى محض تعبد وهنا المقصود بالنظافة ولا فرق في طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسيل وغيرهما اه ع ش على مر (قوله ولا تحسب الاولى والثانية) اي في سقوط الطلب وجوبا وندبا إذ لو حسبت كل منهما لما احتيج للزيادة على المحسوبة وقوله إنما تحسب منها اي الثلاث وكان الاظهر ان يقول منه اي من كل وقوله به اي بالكافور اه شيخنا (قوله فتكون الاولى من الثلاث به الخ) فالثلاثة حاصلة من تسعة والمحسوب من كل من الثلاث واحدة وهي الاخرة من كل وأولى من هذه الكيفية ان تكون الاولى بماء وسدر ثم مزيلة ثم بماء وسدر ثم مزيلة ثم يتبعها ثلاثا من الماء القراح والجلال المحلى في شرح الاصل جعل الثلاثة حاصلة من خمسة بان يغسل بماء وسدر ثم مزيلة ثم يتبع ذلك بثلاثة من الماء اي القراح وبعضهم جعلها حاصلة من سبعة بان يغسل بماء وسدر ثم مزيلة ثم بماء وسدر ثم مزيلة ثم بثلاثة من الماء القراح اه حل ومثله شرح مر (قوله لثلاث تبطل كفافه الخ) يؤخذ من هذا واشباهه ان الارض التي لا تبلى اصلا ولا تبلى سريعا افضل وهو كذلك لان الشارع نظر الى عدم الاسراع الى البلى لان تنعم الروح مع البدن اكمل من تنعمها دونه اه شوبري (قوله والاصل فيما ذكر خبر الشيخين الخ) قال حج في شرح الشئائل قبيل باب ما جاء في فراشه صلى الله عليه وسلم وفيه أنه أتى اليهن حقوه أي أزاره وأمرهن أن يجعلنه شعارها الذي يلي جسدها اه وقد يؤخذ منه انه لا بأس باخذ شيء من اثار الصالحين وجعله كذلك اه ع ش على مر (قوله ابنته زينب) هي أم غلى زينب بفتح الزاي المعجزة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم واكبر اولاده على الراجح تزوجها ابن خالتها ابو العاص بن الربيع فولدت له عليا وامامة وكانت صالحة المتوفاسنة ثمان من الهجرة اه برماوى أو أكثر من ذلك بكسر الكاف اه شرح مر وتبع في ذلك البرماوى في شرح العمدة حيث قال بكسر الكاف لان الخطاب لام عطية فيما يظهر والا لقال ذلكن اه لجعل الدليل على كونه خطابا لام عطية مجرد العدول من الجمع الى الافراد لكن قال الدمايني في المصابيح انه بمقامات في ذلك بالكسر مقام ذلكن وقد مر مثله اه وهو ظاهر في ان الخطاب ليس لام عطية وحدها بل لجملة الغاسلات وإنما لم يجعل ضمير الجمع في ابدان ورأيتن قائما مقام ضمير الواحدة فيكون الكل خطابا لام عطية لعله لان جملة الغاسلات مقصودة بالامر لمباشرتهم ويجوز ان ام عطية هي التي شافها النبي صلى الله عليه وسلم بالامر فقامها مقامهن في الخطاب مع كونه في الحقيقة للكل اه ع ش على مر والاشارة في قوله او أكثر من ذلك عائدة على المذكور من الثلاث او الخمس او السبع اه شيخنا (قوله واجعلن في الاخرة كافورا) ظاهره جعل الكافور في الماء وهو كذلك والحكمة في الكافور مع كونه يطيب رائحة الموضع لمن يحضر من الملائكة وغيرهم ان فيه تخفيفا وتبريدا وخاصة في تصليب بدن الميت وطرد الهوام عنه وردع ما يتحلل من العضلات ومنع اسراع الفساد اليه وهو اقوى الروائح الطيبة وهذا هو السر في جعله في الاخرة إذ لو كان في الاولى مثلا لاذبه الماء وهل يقوم المسك مثلا مقام الكافور ان نظر الى مجرد التطيب فنعم والافلا وقد يقال إذا عدم الكافور كان غيره بما يقوم مقامه مثله ولو بخاصية واحدة مثلا اه فتح الباري اه شوبري (قوله اوشيتا من كافور) شك من الراوى اه برماوى (قوله قالت أم عطية) بفتح العين المهملة وكسر الطاء واسمها نسبية بضم النون وفتح السين المهملة مصغرة وقيل بفتح النون وكسر السين مكبرة بذت كعب وقيل الحارث الانصارية الصحابية من فاضلات الصحابات اسلمت وغزت مع النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت خيبر وكانت تمرض المرضى وتداوى الجرحى وتغسل الموتى

الحاجة في النظافة الى زيادة على الثلاث مع رعاية الوتر لا للتخير وقوله ان رأيتن أى احتجتن ومشطنا وضرنا بالتخفيف

وقرون أى ضفائر وقول
كذلك من زيادتي مع ان
عبارتي أوضح من عبارته في
إفادة العرض كما لا يخفى
(ولو خرج بعده) أى الغسل
(نجس وجب ازالته فقط)
وان خرج من الفرج لسقوط
الفرج بما وجد (و) ان
(لا ينظر غاسل من غير عورته
الا قدر حاجة) بان يريد
معرفة المغسول من غيره
ولا ينظر المعين من ذلك الا
لضرورة اما عورته فيحرم
النظر اليها وسن ان يغطي
وجهه بخرقه من أول وضعه
على المغتسل وان لا يمس شيئا
من عورته الا بخرقه (و) ان
(يكون امينا) ليوثق به في
تكميل الغسل وغيره (فان
رأى خيرا سن ذكره)
ليكون ادعى لكثرة المصلين
عليه والدعاء له والخبر ابن
حبان والحاكم اذكروا
محاسن موتاكم وكفوا عن
مساويهم (أوضده حرم)
ذكره لانه غيبة وللخير
السابق (الامصلحة) كبذعة
ظاهرة فيذكره لينزجر
الناس عنه والتصريح يسن
ذكر الخبر من زيادتي (ومن
تعذر غسله لفقد ماء أو غيره
كاحتراق ولو غسل تهرى
(يمم) كما في غسل الجنابة
ولو كان به قروح وخيف
من غسله تسارع البلى اليه
بعد الدفن غسل ومبالاة بما
يكون بعده فالكل صائر الى
البلى قول المحشى قال الاذرعى

من البينات روى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعون حديثا اه برماوى (قوله وقرون) أى ضفائر
أى القرنين والاصية اه شرح مر (قوله ولو خرج بعده نجس) أى ولو بعد الصلاة وقبل الدفن ولو خرج
منه الطاهر أى غير المتنجس لم يجب الغسل ولم تجب ازالته ولا يبرأ الميت جنبا بوطء أو غير أو لا محذرا
مس أو غيره لا تنفاه تكليفه اه شرح مر (قوله وجب ازالته) أى قبل الصلاة انما من صحتها عليه وقال
العلامة مر يجب بعد الصلاة ايضا قال شيخنا وفيه نظر ولو لم يمكن قطع الخارج منه صلى عليه معه كالحلى السلس
اه برماوى (قوله وان خرج من الفرج) أى لعدم نقض الوضوء به كما لا يجب بالوطء اه قل على
الجلال (قوله وان لا ينظر غاسل الخ) فان نظر كان مكروها كما جزم به في الكفاية والمصنف في زوائد
الروضة وان صحح في المجموع انه خلاف الاولى اه شرح مر (قوله اما عورته فيحرم النظر اليها) قال حجج
الا نظر احد الزوجين أو السيد بلا شهوة أو الا الصغير لما يأتى في النكاح وقضيته حرمة المس وقدمنا ما فيه
وكتب ايضا قوله فيحرم ظاهره ولو الحاجة بل ولو لضرورة ولكن ينبغى جوازه اذا كان به نجاسة
 واحتاج لازالته وظاهره انه لا فرق بين الكبير والصغير وعبرة بالقوت وهذا في غير الطفل وصرح الشيخ
هنا بجواز النظر الى جميع بدن الصغيرة والصغير اولى وقال البغوى لا بأس بالنظر الى عورة صبي أو صبية لم
يبلغ محل الشهوة وان كان الناظر اجنبيا ولا ينظر الفرج اه سم وقوله ولا بأس أى لا حرج (فرع)
لو وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط او اطهر الحى فيجب تقديم غسل الميت لان الحى لا يمكنه الصلاة
بالتييمم ان وجد ترابا او فاقد الطهورين بخلاف ما لو تطهر به الحى فان ذلك قد يؤدى الى دفن الميت بلا
صلاة عليه لعدم طهارته سيما اذا كان في بدنه نجاسة اه ع ش على مر (قوله من أول وضعه على المغتسل)
هذه العبارة تقتضى انه تستدام تغطيته الى آخر الغسل وعبارة شرح مر اول وضعه على المغتسل
من وهى ظاهره فى ان التغطية فى ابتداء الامر فقط اه (قوله وان يكون امينا) ويسن فى معينه ان يكون
كذلك فلو غسله فاسق او كافر وقع الموضع قال الاذرعى يجب ان لا يكون تفويضه اليه وان كان قريبا
لانه امانة ولا ية وليس الفاسق من اهل ما ران صح غسله كما يصح اذان الفاسق واما امته ولا يجوز نصبه
لها وهذا متعين فيمن نصب لغسل موتى المسلمين ويجب ان يكون عالما بما لا بد منه فى الغسل اه شرح
مر (قوله فان رأى خيرا سن ذكره الخ) هذا واضح اذا كان معروفا بالخبر فاذا كان معروفا بالفسق لم
يذكره فقوله الامصلحة راجع للصورتين كذا قرر شيخنا زى ولا يخفى ان الشارح لا يساعد عليه
اه حل والذى فى شرح مر هو ما قرره زى وعبارته وينبغى كما قاله الاذرعى ان يتحدث بذلك عن
المستتر بدعته عند المطلعين عليها المائلين اليها لعلمهم بنزجرون قال والوجه ان يقال اذا رأى من المبتدع
امارة خير يكتتمها ولا يندب له ذكرها لئلا يغوى بدعته وضلالته بل لا يبعد ايجاب الكتمان عند ظن
الاغراء بها والوقوع فيها بذلك فقول المصنف الامصلحة عائد الامر من انتهت (قوله ايضا فان
راى خيرا الخ) كاستنارة وجهه وطيب رائحته وقوله اوضده كسواد وتغير رائحته وانقلاب صورة
اه شرح مر (قوله يمم) ولا يجب فى هذا التيمم نية الحاقاله باصله ومحل وجوب التيمم حيث خلا بدنه
عن نجاسة غير معفو عنها والآ فلا بد من ازالتها قبل التيمم اه حل ولويممه لفقد الماء ثم وجده قبل
دفنه وجب غسله كما مر فى الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة فى باب التيمم اه شرح مر وقوله ثم وجده
قبل دفنه مفهوما انه بعد الدفن لا ينشئ للغسل سواء كان فى محل يغلب فيه وجود الماء ام لا وهو ظاهر
لفعلنا ما كفنا به وهو التيمم اه ع ش عليه (تنبيه) لو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بان قصد
به الغسل عن الجنابة مثلا اذا كان جنبا ينبغى وفاقا لم انه يسكنى بناء على انه لا تشترط فيه النية
وان المقصود النظافة وهو حاصل فان قلنا باشتراط النية وكان جنبا فقصد الغاسل الغسل عن الجنابة ينبغى
وفاقا لم انه يسكنى كمالوا اجتماع على الحى غسلا واجبان ونوى احدهما فانه يسكنى اه سم (قوله فالكل صائر
الى البلى) أى كل اجزاء الميت لكن عبارة المحلى فالكل صائرون وفهم بعضهم ان المراد كل الناس ولا يخفى ما فيه

لو أريد الأجزاء لأن هذا الجمع إنما هو للعقلاء إلا أن يقال نزل الجزء منزلة كله أو أن هذا إنما تقدم فيه الشرط
 أه شوبرى وعبارة شرح م لان مصير جميعه اليه انتهت (قوله ولا يكره لنحو جنب غسله) أي ولو مع
 وجود غيره أه ع ش على م (قوله والرجل أولى بالرجل) أي وجوباً بالنسبة للمرأة الأجنبية وندباً
 بالنسبة للمرأة المحرم فهو مستعمل في المعنيين وكذا يقال في قوله والمرأة الخ وقوله ولو غسل حليلته وكذا
 ما بعده منزلة الاستثناء من هذا والظاهر أنه من ألف والنشر المشرش أه شيخنا (قوله أيضاً الرجل
 أولى بالرجل) أي الأفضل ذلك فيقدم حتى دلى الحليلة أه حل والقياس امتناع غسل الرجل الأمر إذا
 حرمنا النظر له إلحاقاً له بالمرأة أه شرح م وقوله والقياس الخ أي خلاف ما خرج حيث قال ((نفيه)) قال
 بعضهم لو كان الميت امرئ حسن الوجه ولم يحضر محرم له يعم أيضاً بناء على حرمة النظر إليه أه ووافقه م
 لكن قيده بما إذا خشي الفتنة لانه اعتمد ما صححه الرافعي من أنه لا يحرم النظر للأمرء إلا عند خوف الفتنة
 وهذا إنما يتلى به فان الغالب أن يغسل المرء الحسان هم الأجانب فليتامل أه سم على المنهج وظاهره وإن لم
 يوجد غيره ويبلغى أن يقال إن لم يوجد إلا هو جازله ويكف نفسه ما أمكن قياساً على ما قالوه في الشهادة من
 أنه يجوز للأجنبي النظر للشهادة بل يجب عليه وإن خاف الفتنة أن تعين ويكف نفسه ما أمكن إلا أن يفرق
 بأن للغسل هنا بدلاً بخلاف الشهادة فإنه ربما يضيع الحق بالامتناع ولا بد لها وهو الأقرب أه ع ش
 عليه (قوله وله غسل حليلته) وسياق أن مرتبة بعد المرأة الأجنبية أه طاف (قوله من زوجة) أي ولو كتابية
 وإن لم يرض به رجال محارمها من أهل ملتها لأن منظورة أكثر ولا نعليا رضى الله عنه غسل فاطمة ولم
 ينكر عليه وما روى من إنكار ابن مسعود عليه لم يثبت وبالقياص على عكسه فانها تغسل زوجها بالاجماع
 وفي المواب اللدنية أن فاطمة لما اشتكت اغتسلت ولبست ثياباً جددًا واضطجعت في وسط البيت ووضعت
 يدها اليمنى تحت خدها واستقبلت القبلة ثم قالت انى مقبوضة الان فلا يكشفنى احد ولا يغسلنى ثم قبضت
 مكانها فدخل على رضى الله عنه فاخبر بذلك فاحتملها ودفنها بغسلها الذى اغتسلته ولم يكشفها ولم
 يغسلها احد قال شيخنا وعلى فرض ثبوته فهو مذهب صحابي مخالف للاجماع فلا يعول عليه أه برماوى
 (قوله غير رجعية) هذا يقتضى أن الرجعية داخلية في الحليلة وليس كذلك فكان الاولى حذف قوله غير
 رجعية وقد يقال ان التقيد وجه لانه لما بين الحليلة والزوجة دخلت الرجعية لانها زوجته فاحتاج الى
 اخراجها تامل أه شيخنا (قوله ولو نكح غيرها) كان الاولى في الغاية أن يقول ولو نكح من يحرم جمعها
 معها أه ع ش ويحجب عنه بان غيرها صادق بمن يحرم جمعها وغيرها فالغاية ظاهرة بالنسبة لصدقها بالاول
 وصدقها بالثاني لا يقدح فيها فلا اولوية وعبارة شرح م وشمل ذلك ما لو نكح اختها او نحوها او اربعا
 سواها لان حقوق النكاح لا تنقطع بالموت بدليل التوارث انتهت (قوله وأمة) المراد التي تجوز له
 وطئها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ احدى اختين كل منهما فى ملكه ثم ماتت من لم يطأها قبل
 تحریم الاخرى فانه لا يجوز له ان يغسلها أه ع ش على م (قوله ولو كتابية) راجع للزوجة والامة
 أه شيخنا والذى فى شرح م قصر هذه الغاية على الزوجة وعبارته وزوجة ولو كتابية وان لم
 يرض بها رجال محارمها من أهل ملتها انتهت (قوله الا ان كانت مزوجة الخ) لا حاجة لهذا
 الاستثناء لان فرض المسئلة في الامة الحليلة وهى حينئذ غير حليلة في الجملة فصح الاستثناء او يقال
 الاستثناء منقطع تامل أه شيخنا فالضمير فى كانت راجع للامة كما فى عبارة م ولذلك قال
 الحلبي ومثل الرجعة المعتدة عن وطء شبهة انتهى فصنيعه يقتضى ان هذه الصورة غير داخلية فى
 كلام الشارح وعبارة شرح م ويغسل أمته ولو كتابية ومذبرة وأم ولد وذمية لأنهن مملوكات
 له فاشبهن الزوجة بل أولى لما سكة الرقبة مع البضع والكتابة ترتفع بالموت ما لم تكن المتوفاة
 منهن متزوجة أو معتدة أو مستبرأة لتحريم بضعهن عليه وكذا المشترك والمبعضة بالاولى وقضية
 التعليل أن كل أمة تحرم عليه كوثنية وجوسية كذلك وهو المعتمد كما بحثه البارزى وان قال الاسنوى

(ولا يكره لنحو جنب)
 كحائض (غسله) لانها
 طاهر ان كثرهما وتعبيره
 بنحو جنب أعم من تعبيره
 بالجنب والحائض
 (والرجل أولى) غسل
 (الرجل والمرأة) أولى
 (بالمرأة وله غسل حليلته)
 من زوجة غير رجعية
 ولو نكح غيرها وأمة
 ولو كتابية الا ان كانت
 مزوجة

مقتضى اطلاق المنهاج جواز ذلك لا يقال المستبرأ اما مملوكة بالسبي والاصل حل التمتع بها ما سوى
الوطء فغسلها اولى او غيره فلا يحرم عليه الخلوة بها ولا المسها ولا النظر اليها بغير شهوة ولا يمتنع عليه غسائها
لانا نقول تحريم غسائها ليس لما ذكر بل لتحريم بضعها كما صرح به في المجموع فاشبهت المعتدة بجماع
تحريم البضع وتعاق الحق باجنبي انتهت (قوله او معتدة) اي ولو من شبهة وكذا لا يغسل زوجته المعتدة
عن شبهة ولا تغسله كما سياتي اه ع ش على م ر (قوله ولزوجة الخ) ظاهره ولو كانت امة وهو ظاهر ولا ينافي
هذا ما ياتي له من انه لاحق لها في ولاية الغسل لان الكلام هنا في الجواز اذ ع ش على م ر (قوله غير رجعية)
اما الرجعية فلا تغسل زوجها لحرمة المس والنظر عايتها وان كانت كالزوجة في النفقة ونحوها ومثلها بالاولى
البائن بطلاق او فسخ والحق بالرجعية الا ذرعى الزوجة المعتدة عن وطء شبهة الا تغسل زوجها ولا
عكسه كما لا يغسل امة المعتدة وفارقت المكاتب وان استويا في جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة بان
الحق فيها تعاق باجنبي بخلافه في المكاتبه فاندفع رد الزر كشي له بقياسها عليها اه شرح م ر (قوله ولو نكحت
غيره) بان وضعت حملها عقب موت الزوج ثم تزوجت فلما ان تغسل زوجها لبقاء حقوق الزوجية اه زى
اه ع ش (قوله لا تتقاهما عنه) اي الى ملك غيره او الى الحرية كأم الولد والمديرة فانها تنتقل عنه للحرية
اه حل (قوله بدليل التوارث) قد يقال يؤخذ منه ان لو كان لا توارث بينهما لا تغسله الا ان يقال المراد
التوارث في الجملة اه حل وعبارة ع ش قوله بدليل التوارث اي في الجملة لتدخل الذمية فانها تغسل زوجها
المسلم اي مع الكراهة ولا ينافيه قول م ر في شرحه ويعلم مما ياتي من ان الكافر لا يغسل مسلما ان الذمية
لا تغسل زوجها المسلم اه اي لان المراد به انه لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها اي فغيرها اولى منها ولا
يلزم من اولوية غيرها عدم الجواز لها انتهت (قوله وقد صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة شرح م ر وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لعائشة رضي الله عنها ما ضررك لو مت قبلي لغسلتك وكففتك وصليت عليك ودفتك رواه النسائي
وابن حبان قال الوالد رحمه الله تعالى (تتمه) الخبر اذا كنت تصبح عروسا ومعنى قوله ما ضررك الخ انه
عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لانها لا تموت قبله لان لو حرق امتناع لا امتناع انتهت (قوله وقالت
عائشة الخ) انظر هل يردان هذا قول صحابي فلا يستدل به اه سم ويمكن ان يقال انه اشتهر بين الصحابة وهو
حينئذ يستدل به لكونه صار اجماعا سكوتيا اه ع ش (قوله ايضا وقالت عائشة الخ) هذا دليل على مطلق
الجواز والافهى لو ادركت تغسيل النبي صلى الله عليه وسلم ما مكنت هي ولا بقية النساء منه لان هناك من هو مقدم
عليهن الا ان يقال مرادها بقولها الانساؤه اي بعد استئذان رجال العصابة وانما قالت هذا بحسب اجتهادها
اه شيخنا وفي ع ش على م ر ما نصه قوله اي لو ظهر لها فلقها الخ هذا يدل على انها ظهر لها ان نساءه كن احق بغسله
من غيرهن من الرجال وهو لا يطابق المقصود من ان يغسلن جائز مع كون غيرهن من الرجال احق ويمكن
الجواب بانه دل على الجواز والتقدم فصرف عن التقدم صارف فبقى اصل الجواز وان المعنى انها تقول
لو استقبلت من امرى الخ لاسترضيت الذين هم احق بالغسل وتولينا غسله صلى الله عليه وسلم اه (قوله لو استقبلت
من امرى الخ) اي لو ظهر لها قولها المذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله الانساؤه
لمصلحةتهن بالقيام بهذا الغرض العظيم ولان ابا بكر رضي الله عنه اوصى بان تغسله زوجته
اسماء بنت عميس فقعلت ولم ينكره احد اه حل وقوله ما استدبرت اي من موته صلى الله عليه وسلم
وسلم لانها كانت عند موته ترى منع الغسل ثم ظهر لها جوازه فقالت لو استقبلت موته بعد
ما ظهر لها من امرى ما استدبرت من موته اي لو حصل الموت المستدبر اي الذي وقع في
الماضي في المستقبل اي بعد ما ظهر لها من ان للبرأة غسل زوجها ما غسل رسول الله صلى الله
عليه وسلم الخ اه شوبرى بايضاح رزيادة وقرره شيخنا ح ف (قوله بلا مس) اي ندباني الشقين
حتى في العورة لان المعتمد جواز النظر للحليلة والحليل بعد الموت حتى لعورته وكذا يجوز المس ايضا

او معتدة او مستبرأة
(وازوجته) غير رجعية
(غسل زوجها) ولو نكحت
غيره بخلاف الامة لا تغسل
سيدها لا تتقاهما عنه
والزوجة لا تنقطع حقوقها
بالموت بدليل التوارث
وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة
لو مت قبلي لغسلتك وكففتك
رواه ابن ماجه وغيره
وقالت عائشة رضي الله
عنها لو استقبلت من امرى
ما استدبرت ما غسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤه
رواه ابوداود والحاكم
وصححه على شرط مسلم
(بلا مس) منهاه ولا من
الزوج او السيد لها كان
كان الغسل من كل

على المعتمد والندب يؤخذ من تعليل الشارح بقوله لا يلتزم وضوءه أى والمطلوب من الغاسل أن يكون على طهارة اه شيخنا (قوله ايضا بلا مس) أى يندب لكل منهما أن لا يمس شيئاً من بدن الآخر لا العورة ولا غيرها فالمس للعورة واغترها مكروه وعدم رواها عند حج فالمس للعورة حرام واغترها مكروه هذا ما انحط عليه كلام ع ش على مر نقله عنه وعبارة الشوبرى قوله بلا مس أى ندباً على المعتمد قاله فى الايعاب وقد وافق مر على جواز كل من النظر والمس بلا شهوة ولو لما بين السرة والركبة ومنعهما بشهوة ولو لما فوقهما فليتأمل اه سم انتهت وعبارة حل وقرر شيخنا زى ان الموت محرم للنظر بشهوة فى حق الزوجين ولو فيما عدا ما بين السرة والركبة وجائز حيث لا شهوة والمس كالنظر لكن فى كلام حج حرمة مس عورة أحد الزوجين اه حل (قوله وعلى يده خرقة) أى ندباً اه شرح مر ولو بالنسبة لمس العورة وهو ما نقله عنه سم فى حواشى التحفة اه رشيدى (قوله لا يلتزم وضوءه) أى وضوء الماس منهما أى والمطلوب من الغاسل أن يكون على طهارة فالمس مكروه من هذه الحيثية فلا ينافى أنه مكروه من حيث كراهة المس لبدن الميت مطلقاً فلا يتكررها مع ماس من انه يسن لكل غاسل لف خرقة على يده فى سائر غسله لأن ما هناك بالنظر لكراهة للمس وما هنا بالنظر لا تنقض الطهر به اه شرح مر وعبارة الشوبرى قوله لا يلتزم وضوءه أى ان كان متوضئاً أو فراراً من كراهة المس ان لم يكن انتهت (قوله فان لم يحضر الا اجنبى) قال حج بعد قوله إلا اجنبى أى كبير واضح والميت امرأة او اجنبية كذلك ولم يذكر مفهومه قال سم عليه مفهومه أن الخنثى ولو كبيراً إذا لم يوجد إلا هو يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد يوجه بالقياس على عكسه أى من ان لها تغسيله اه ع ش على مر (قوله يمس) أى يمسها الاجنبى او الاجنبية بحائل كما هو معلوم والا قرب عدم وجوب النية وعبارة الشوبرى على المنهج نصها جزم حج فى شرح الايعاب بعدم وجود النية كالغسل اه ع ش على مر والا وجه كما افاده الشيخ ان الاجنبى رجلاً او امرأة يزيل النجاسة لان ازالتهما لا بد لها بخلاف الغسل ولان التيمم لا يصح قبل ازالتهما اه شرح مر وقوله يزيل النجاسة أى وان كانت على العورة فلو عمت البدن وجبت ازالتهما ويحصل بذلك الغسل وينبغى ان مثل ذلك التكفين ويفرق بينه وبين الغسل بان له بدلاً بخلاف التكفين اه ع ش عليه ولو حضر من له غسل ما بعد الصلاة وجب الغسل كما لو تيمم لفقد الماء ثم وجدته فتجب إعادة الصلاة هذا هو الاظهر ويجرى الخلاف فى المصلين على الميت لانها خاتمة طهارته اه سم على المنهج أقول خرج بقوله بعد الصلاة ما لو حضر بعد الدفن فلا ينبش بعد له قوط الطالب بالتيمم بدل الغسل وليس هنا كما لو دفن بلا غسل فانه ينبش لاجله ذلك لانه لم يوجد ثم غسل ولا بد له وينبغى ان مثل الدفن ادلاؤه فى القبر فتنبه له فانه دقيق اه ع ش على مر (قوله ايضا يمس) أى فى الاصح ومقابله يغسل فى ثيابه ويلف الغاسل على يده خرقة ويغض طرفه ما أمكن فان اضطر الى النظر نظر للضرورة اه شرح مر (قوله الحاقاً لفقد الغاسل بعقد الماء) اذ الغسل حينئذ متعذر شرعاً لتوقفه على النظر والمس المحرم فلو أمكن غسله حينئذ من غير نظر ولا مس وجب بان كان فى ثياب سابعة وبجانبه نهر وامكن غمسه ليعم الماء البدن اه حل ومثله شرح مر وقوله ليعم الماء البدن أى من غير مس ويؤخذ منه أنه لو كان كذلك رأمكن الصب عليه بحيث يصل الماء الى جميع بدنه من غير مس ولا نظر وجب وضابط فقد الغاسل ان يكون فى محل لا يجب طالب الماء منه ولو قيل بتأخيرها الى وقت لا يخشى عليه فيه النغير لم يكن بعيداً اه ع ش على مر (قوله الصغير الذى لم يبلغ الخ) أى ذكر اكان او انثى وقوله يغسله الرجال والنساء أى يجوز لكل منهما تغسيله لانهما يجتمعان على غسله اه ع ش على مر (قوله ومثله الخنثى الكبير) أى وكذا من جهل اذكر او انثى كان اكل سبع ما به يميز احدهما عن الآخر اه مر اه سم على المنهج وينبغى الاقتصار فيه على الغسل الواجب دون الغسلة الثانية والثالثة ودون الوضوء وعبارة سم على المنهج قال الناشرى (تنبيه) قال الاستوى حيث قلنا ان الاجنبى يغسل

وعلى يده خرقة لا يلتزم وضوءه (فان لم يحضر الا اجنبى) فى الميت المرأة (أو اجنبية) فى الرجل (يمس) أى الميت الحاقاً لفقد الغاسل بفقد الماء (فرع) الصغير الذى لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم كما صححه فى المجموع ونقله عن ائمة الاصحاب قال ويغسل فوق ثوب ويحتاط الغاسل فى غرض البصر والمس

قوله فيتهجه نسخة فليتهج اه

(والاولى به) اي بالرجل
في غسلة (الاولى بالصلاة
عليه (درجة) وهم رجال
العصبة من النسب ثم
الولاء ثم الامام او نائبه
ان انتظم بيت المال ثم
ذوو الارحام وما اقتضاه
كلام الجرجاني من تقديمهم
على الامام يحتمل على ما اذا
لم ينتظم بيت المال ثم الرجال
الاجانب ثم الزوجة ثم
النساء المحارم وخرج
بزيادتي درجة اخذا بما
ذكره في ادخاله القبر
الاولى بالصلاة صفة
اذا لافقة اولى من الاسن
والاقرب والبعيد الفقيه
اولى من الاقرب غير
الفقيه هنا عكس ما في الصلاة
والمراد بالافقة الاعلم
بذلك الباب (و) الاولى
(بها) اي بالمرأة في غسلها
(قريباتها) فيقدم من حتى
على الزوج (واولاهن

الختنى فليتهجه اقتصاره على غسلة واحدة لان الضرورة تدفع بها اه وقوله ويغسل أى الخنثى فرق ثوب أى
في ثوب أى وجوبه وقوله ويحتاط أى الغاسل زاد حج أى ندب اه ع ش على م ر (قوله والاولى به الاولى
الح) هذه الاولوية للندب وهذا تفصيل لاولوية الوجوب السابقة فلما بين ان الرجل يلى غسل الرجل
لا غيره من النساء غير المحارم اراد ان يبين رتبة الرجال بعضهم مع بعض اه شيخنا (قوله الاولى بالصلاة
عليه) فالعصبة كلهم درجة واحد والمراد من ذلك انه لا يقدم هنا بالصفة التي يقدم بها في الصلاة وهي
الاسنية مع وجود الافة بقية والافرية مع وجود الفقه بل يقدم هنا بالافقية والفقه اه حل (قوله درجة)
المراد بها مراتب المتقدمين في الصلاة عصبة كانوا اولا بدليل ادخال ذوى الارحام في التفسير وتفسيرها
برجال العصبة فيه تسمح وقصور هذا ولا بد ان يزداد عليها لفظه فقط اذا اخرج بها فيما يأتي بعضه فيه
الدرجة ايضا وفي حج بدل قوله درجة غالبا وهي اسهل وفي عبارة بعضهم بدل قوله وخرج ويستثنى وهي
احسن ايضا واسهل اه شيخنا (قوله وهم رجال العصبة من النسب) فيقدم الاب ثم ابوه وان علا ثم الابن
ثم ابنه وان سفل ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم الاب ثم عم شقيق ثم الاب ثم ابن عم
شقيق ثم ابن عم لاب هذا هو المتبادر من كلامه اه حل (قوله ثم الولاء الى قوله ثم ذوو الارحام وقوله
واولاهن ذات محرمية لذات ولاء) استفيد من مجموع الكلامين ان الولاء في الذكور مقدم على ذوى
الارحام وفي الاناث بالعكس وعبارة شرح مروا انما جعل الولاء في الذكور وسطا واخروه في الاناث
لانه في الذكور من قضاء حق الميت كالنكفين والدفن والصلاة وهم احق به ممن لقوتهم ولهذا يرثون
بالاتفاق ويؤدون ديونهم ويتقنون وصاياهم ولا شيء منها لذوى الارحام مع وجودهم وقدمت ذوات
الارحام على ذوات الولاء في الاناث لانهم اشفق منهم ولضعف الولاء في الاناث ولهذا لا ترث امرأة
بالولاء الاعتقها او منتميا اليه بنسب او ولاء انتهت بقوله وانما جعل الولاء في الذكور وسطا اي بين
الاقارب حيث قدم على ذوى الارحام واخروه في الاناث بان قدموا ذوات الارحام على ذوات الولاء
اه ع ش عليه (قوله ثم ذوو الارحام) اي الاقرب فالاقرب فيقدم ابو الام ثم الاخ للام ثم بنو البنات كما في
الدخائر وهو المعتمد ثم الخال ثم العم للام ونجعلهم هنا وفي الصلاة الاخ للام من ذوى الارحام
مخالف لما في الارث اه حل (قوله ثم الزوجة) اي الحرة على الوجه من احتمالين لبعدها لامة عن المناصب
والولايات اه شوبرى ومثله شرح م لكن قد يشكل على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القرابة
واى فرق بين الذكر والانثى الرقيقين حتى يقال ان الزوجة الامة لاحق لها لبعدها عن المناصب
والولايات بخلاف العبد مع انه لاحق له في المناصب والولايات ايضا وامل الفرق ان العبد من جنس
الرجال فهو من اهل الولايات في الجملة ولا كذلك الامة اه ع ش على م ر (قوله الاولى بالصلاة صفة)
فاننا نقدم هنا بالصفة التي تقدم بها في الصلاة وهي السن والافرية فالمراد بقوله درجة العصبية من النسب
او الولاء ولا ننظر لتفاوت درجاتها حتى وجدت العصبية من النسب مثلاً قدمنا فيها الاب ثم اباه الخ الا اننا
لا ننظر الى الاسن مع وجود الافة ولا الاقرب مع وجود الفقيه اه حل (قوله اذا لافقة اولى) خروجه
بقوله درجة ظاهر واما تقديمه على الاقرب فلا يخرج بقوله اذا المتبادر من الخروج بالدرجة ان المستويين
في درجة اذا قدم احدهما في الصلاة بصفة لا يلزم ان يقدم بها هنا فالاسن في الصلاة مقدم والافة هنا مقدم
ويمكن الجواب بان المراد ان التقديم بالصفة عمول به هنا حتى مع اختلاف الدرجة وليس خاصا باتحادها
اه ع ش (قوله ايضا اذا لافقه) اي ولو اجنبا كما في الشوبرى وقوله من الاسن ان كان الاسن في درجته فهو
خارج فقط وان كان اقرب منه فهو خارج بدرجة وقوله والاقرب بالجر خارج بدرجة ايضا وقوله والبعيد
الفرق بين هذه وتلك ان البعيد هنا فقيه والاقرب غير فقيه وفي تلك كان افة وفقيه تامل (قوله والبعيد الفقيه
اولى) قضية صنيعة ان هذا من التقديم بالصفة مع دخوله في تقديم الصلاة بالدرجة فانظر وجه اخر اوجه به
وقد عبر في التحفة بدل قوله درجة بقوله غالباً ليسلم من هذا افتام اه شوبرى (قوله قريباتها) عدل المصنف

عن التعبير بالقرابات الى القرابات لان الاسنوى نظره من وجهين أحدهما ان المصنف توهم أن القرابة خاصة بالانثى الثاني أن القرابات من كلام العوام كما قاله الجوهرى وسببه أن المصدر لا يجمع الا اذا اختلف نوعه وأيضاً فهي مصدر وقد أطلقها على الاشخاص وقال قبل ذلك أنها مصدر بمعنى الرحم تقول بينى وبينه قرابة وقرب وتقول ذو قرابتي ولا تقل هم قرابتي ولا هم قراباتي والعامة تقول ذلك ولكن قل هو قرابي قاله الجوهرى انتهى اه زى (قوله ذات محرمية) أى من النسب لا ما يشمل الرضاع اه حل (قوله ذات محرمية) أى وان كانت حائضاً ونحوها قال العلامة زى وور بما يؤخذ من عمومها ان بنت العم البعيدة اذا كانت امام الرضاع أو اختاً تقدم على بنت العم القرابية لكن الظاهر أن المراد المحرمية من حيث النسب ولذا لم يعبر المصنف بالرضاع هنا بالكلية اه برماوى (قوله وهى من لو قدرت ذكرها لم يحل له نكاحها فان استوت اثنتان في المحرمية قالنى في محلي العصبية أولى كالعامة مع الخالوة واللواتى لا محرمية لهن يقدم منهن القرابي فالقرابي (هـ) بعد القرابات (ذات ولام) كافى المجموع وهذا من زيادتي (فاجنبية) لانها البقي (فزوج) لان منظوره أكثر (فرجال محارم كترتيب صلاتهم) الامام وشرط المقدم اسلام ان كان الميت مسلماً وعدم قتل أمه غير المحارم كابن العم فكل اجنبي لاحق له في ذلك وان كان له حق في الصلاة (فان تنازع مستويان) هنا وفي نظائره الآية وهذا أولى من قوله ولو تنازع أخوان أو زوجتان

ذات محرمية) وهى من لو قدرت ذكرها لم يحل له نكاحها فان استوت اثنتان في المحرمية قالنى في محلي العصبية أولى كالعامة مع الخالوة واللواتى لا محرمية لهن يقدم منهن القرابي فالقرابي (هـ) بعد القرابات (ذات ولام) كافى المجموع وهذا من زيادتي (فاجنبية) لانها البقي (فزوج) لان منظوره أكثر (فرجال محارم كترتيب صلاتهم) الامام وشرط المقدم اسلام ان كان الميت مسلماً وعدم قتل أمه غير المحارم كابن العم فكل اجنبي لاحق له في ذلك وان كان له حق في الصلاة (فان تنازع مستويان) هنا وفي نظائره الآية وهذا أولى من قوله ولو تنازع أخوان أو زوجتان

الذي يسقط له حقه ان كان في غير مرتبة بحيث يقدم هو عليه في اثاره اسقاط حق الميت واجيب بأن اسقاط حق الميت للجنس اهون للجائسة فجوزناه في كلام الاسنوي ما يفيد انه لو فوض الاب مثلاً إلى رجل اجني مع وجود رجال القرابة والولاء او لمن هو أبعد مع وجود المتقدم عليه جازاه حل ويؤخذ من كلامه ان الترتيب مندوب في اتحاد الجنس وواجب فيما اذا اختلف الجنس فاذا كان الحق لرجل وغسلت امرأة او بالعكس حرم اهشخناح ف (قوله افرع بينهما) اي حتماً فنخرجت قرعته غسله لان تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح اهشرح مروقاً قال حج افرع بينهما أي قطعاً للنزاع وقضيته وجوب الاقراع على نحو قاض رفع اليه ذلك فان كان الاقراع فيما بينهم فهو مندوب وهو متجه اهعش على مرقى مبحث الصلاة على الميت ثم رايته في المسائل المنشورة قال وينبغي تخصيص وجوب الاقراع بما لو كان ذلك عند حاكم كما تقدم أيضاً ثم رايته حج صرح بذلك فله الحمد اه بالحرف (قوله من قريبه المسلم) اي ولو كان اقرب من الكافر اه حل (قوله وتطيب جواز محدة) وينبغي كراهته خروجاً من الخلاف اهعش على مرادنا قول اشار له في المهاج وعبارة شرح مروقاً الثاني اي القول الثاني يحرم تطيبها كالمحرم ورد بان التحريم في المحرم كان لحق الله تعالى وهو لا يزول بالموت اه (قوله وكره اخذ شعر غير محرم الخ) محل كراهة ازالة الشعر مالم تدع حاجة اليه والا كان لبشعر رأسه أو لحية بضمغ أو نحوه او كان به قروح مثلاً وجهد معها بحيث لا يصل الماء إلى أصوله الا بازائه وجبت كما صرح به الاذرع في قوته وهو ظاهر اه شرح مرقى وينبغي ان مثل ذلك مالم يفتق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يكن قطع ذلك الا بخياطة العتق فيجب جواز ذلك إذا ترتب على عدم الخياطة مجرد خروج امعائه وان امكن غسله لان في خروجها هتكاً لحرمة والخياطة تمنعه وبقي ما لو كان بيد الميت طبوع تمنع وصول الماء فهل تجب ازالة الشعر حينئذ أم لا فيه نظر والا قرب الثاني قياساً على ما اعتمدته الشارح في باب الوضوء من انه يعفى عن الطبوع في الحى ويكتفى بغسل الشعر وان منع الطبوع وصول الماء إلى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافاً للشيخ الاسلام ولسكن الشارح خص ذلك بالشعر الذي في ازالته مثله كالحية اما غيره كشمس الابطو والعانة فيجب ازالته والذي ينبغي هو العفو بالسنة لجميع الشعور لان في ازالته من الميت هتكاً لحرمة في جميع البدن اهعش عليه والصحيح في الروضة ان الميت لا يحنن وان كان بالغاً لانه جزء فلا يقطع كبده المستحقة في قطع سرقة او قود وجزم في الانوار والعباب بحرمة ذلك وان عصى بتأخير اه شرح مرقى وقوله وجزم الانوار والعباب بحرمة ذلك هل ولو لم يكن غسل ماتحت القلفة الا بقطعها فيه نظرو قياساً ما تقدم من وجوب حلق الشعر المتلبد وجوبه الا ان يفرق بأن هذا جزء والانتهاك في قطعه أكثر من ازالة الشعر فليراجع وعبارة حج مرقى ثم حرم ختنه وان عصى بتأخير اه وتعدر غسل ماتحت قلفته كما افقضاها لاطلاقهم وعليه فيتم عما تحتها انتهت وكتب عليه سم قوله او تعدر غسل الخى وان وجب ازالة الشعر يمنع الغسل والفرق ظاهر اه مرقى ما ذكر ظاهر حيث لم يكن تحت قلفته نجاسته اما إذا كان تحتها ذلك فلا تيمم على معتمد الشارح بل يدفن حالاً من غير تيمم ولا صلاة وبقي ما لو وجد تراب لا يكفي الميت والحى فهل يقدم الاول او الثاني فيه نظر والا قرب بل المتعين تقديم الميت لانه اذا تم به الميت يصلى عليه الحى كصلاة فاقد الطهورين ولا يقيم به الحى لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فاي فائدة في تيمم الحى اهعش على مرقى (قوله وكره اخذ شعر غير محرم وظفره) اي وان اعتاد اخذهما في الحياة وهذا على القديم والجديد لا يكره لعدم ورود نهى فيه ورد بان أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بذلك ولم يثبت فيه شيء بل ثبت الاسراع المما في ذلك اه من شرح مرقى (قوله محترمة) ويحرم اخذ قلفته وان عصى بتأخير اه وإذا تعدر ازالة ما تحتها أو غسله دفن بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خلافاً للعلامة ابن حجر حيث قال يصلى عليه بعد تيممه عما تحتها او يزال اه برماوى (قوله فلا تنتهك بذلك) في المختار نهى كسلطان عقوبة من باب فهم أى بالغ في عقوبته وفي الحديث انهكوا الاعقاب اولتهكم النار اي بالغوا في غسلها وتنظيفها في

(اقرع) بينهما (والكافر
أحق بقريبه الكافر) من
قريبه المسلم في غسله وتكفينه
ودفته لقوله تعالى والذين
كفروا بعضهم اولياء بعض
(وتطيب) جواز (محدة)
لزال المعنى المرتب عليه
تحريم التطيب وهو التفتيح
على زوجها والتحرز عن
الرجال (وكره اخذ شعر
غير محرم وظفره) لان
أجزاء الميت محترمة فلا
تنتهك بذلك

في الوضوء وانتهاك الحرمة تناولها بما لا يحل اه (قوله ووجب ابقاء أثر احرام) أي قبل التحلل الاول اما بعده فهو كغيره كما سيأتي في بابه ولا بأس بالبخور عند غسله كجلوس المحرم الحى عند العطار ولا يأتي هنا ما قيل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد الراحة للحاجة الى ذلك هنا بخلاف ما هناك وقضية كلاهم عدم حلق راسه اذ مات وبقى عليه الحلق لياتي يوم القيامة محرما وهو ظاهر لا نقطاع تكليفه فلا يطلب منه حلق ولا يقوم غيره به كما لو كان عليه طواف أو سعى اه شرح مر (قوله فلا يؤخذ شعره وظفره) والقياس انه لا فدية على فاعل ذلك وان خالف في ذلك الغزى وذهب البلقينى الى ان الذى نعتقده ايجابها على الفاعل كالحلق شعر نائم وفرق بينهما بالنائم بصدده عوده الى الفهم ولذلك ذهب جماعة الى تكليفه بخلاف الميت اه شرح مر ولو تعدى غسل مات تحت ظفره الا بقله وجب قله اه حل ولا فدية على حاله ومقلبه ومطيبه اه زى (قوله لا تمسوه بطيب الخ) بفتح التاء والميم وفتح التاء وضم الميم من مس ويجوز ضم التاء وكسر الميم من امس قال في المختار مس الشيء يمس به بالفتح مسا وبابه فهم وهى اللغة الفصيحة وفيه لغة اخرى من باب ردثم قال وأمسه الشيء فمس به اه بحروفه وهذا فيما اذا تعدى الفعل الى واحد قال في المصباح وقد يتعدى للثاني بالحرف او بالهمزة فيقال مسسته بماء وامسسته ماء وهو يعين ان ما هنا بفتح التاء والميم فقط من مس وهو لا ينافى ما فى المختار لان ذلك فى المتعدى لواحد وهذا هو المتعدى لاثنين وضبطه القسطلانى على البخارى بفتح الفوقية والميم لغير ابى ذر وله بضمها وكسر الميم فى اللفظين وعبارة البخارى لا تمسوه طيبا بلفظ ولا تمسوه بطيب اه حش (قوله فانه يبعث يوم القيامة ما ليا) فيه دليل على ان الحج لا يبطل بالموت بخلاف الصلاة واما الصوم ففيه وجهان أحدهما البطلان اه برماوى (قوله ولنحو اهل ميت تقبيل وجهه) وينبغي ندبه لاهله ونحوهم كما قاله السبكي وجواز له غيرهم ولا يقصر جوازه عليهم وفى زوائد الروضة فى اوائل النكاح ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح تقبيله بالصالح واما غيره فينبغى ان يكره اه مر اه ع ش ولعل مراده بهذا الاعتراض على المصنف حيث قيد فى مقام الاطلاق واطلق فى مقام التقييد وكل منهما لا يحسن وبعضهم دفع الاعتراض بان من قال قوله ولنحو اهل ميت تقبيل وجهه بان اى ندبا ان كان صالحا وجوازا ان لم يكن واما غير الاهل فان كان صالحا ندب لهم ايضا والا كره اه شيخنا والحاصل انه ان كان صالحا ندب تقبيله مطلقا ولا فيجوز بلا كراهة لنحو اهله وبها لغيرهم وهذا محله فى غير من يحمله التقبيل على جوع او سخط كما هو الغالب من احوال النساء والاحرام هذا حاصل ما فى الايعاب وينبغي ان يكون مع اتحاد الجنس وانتفاء المروءة او يكون ثم نحو محرميه والله اعلم اه شوبرى (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) انما قدم حديث الترمذى على حديث البخارى مع ان حديث البخارى اصح لان حديث الترمذى فيه فعل النبى صلى الله عليه وسلم وحديث البخارى فيه فعل ابى بكر اه شيخنا ح ف (قوله قبل عثمان) اى وجهه وكذا ما بعده وهو اخوه من الرضاع وهو ابو السائب عثمان بن مظعون بالظاء المشالة الصحابة من السابقين الى الاسلام وما جرد الى الحبشة ثم الى المدينة وشهد بدر المتوفى فى شعبان بعد سنتين ونصف من الهجرة وصلى عليه النبى صلى الله عليه وسلم ودفنه فى البقيع وهو اول من دفن فيه واول من توفى من المهاجرين بالمدينة اه برماوى (قوله للصلاة عليه وغيرها) اى من دعاء وترحم ومحالة اه حل أى برامة ذمته من دين وغيبة اه شيخنا ح ف (قوله قال فى انسان) تردد فى البخارى هل هذا الانسان كان رجلا او اتى اه حل وقرر شيخنا انه كان له جارية سوداء وذكره الشيخ عبد البر ايضا (قوله اى يكفنه) فى المختار الكانس الظهى يدخل فى كناسه وهو موضعه من الشجر يكن فيه ويستتر وقد كنس الظهى من باب جلس وتكنس البيت من باب نصر والمكنسة ما يكنس به والكناسة القمامة والكنيسة للنصارى والكنس الكواكب قال ابو عبيدة لانها تكنس فى المغيب اى تستترو ويقال هى الخنس السيارة اه (قوله آذتمونى بالمد) أى أعلمتمونى كفى الرواية الاخرى اه برماوى (قوله انه مستحب) أى ولو مع ذكر ما أثره ومفاخره حيث كان قصده من ذلك ترغيب الناس فى الصلاة عليه لا المفاخرة كما هو عادة الجاهلية ولذلك قال

(ووجب ابقاء أثر احرام) فى محرم فلا يؤخذ شعره وظفره ولا يطيب ولا يلبس المحرم الذكر غيطا ولا يستر رأسه ولا وجهه بجرمة ولا كفها بقفازين قال صلى الله عليه وسلم فى المحرم الذى مات وهو واقف معه بعرفة لا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليا رواه الشيخان وقد استفيد من التعليل الواقع فيه حرمة الالباس والستر المذكورين فلا تنهك بذلك (ولنحو اهل ميت) كاصدقائه (تقبيل وجهه) لانه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد موته رواه الترمذى وغيره وصححه ولان ابابكر رضى الله عنه قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته رواه البخارى (ولا بأس باعلام موته للصلاة عليه وغيرها لما روى البخارى انه صلى الله عليه وسلم قال فى انسان كان يقيم المسجد اى يكفنه فبات فدفن ليلا افلا كنتم آذتمونى به وفى رواية ما منكم ان تعلمونى وصحح فى المجموع انه مستحب اذا قصد الاعلام لكثرة المصلين

بمخلاف نعي الخاء حل (قوله بمخلاف نعي الجاهلية) هو يسكون العين وبكسرهما مع تشديد الياء مصدر
 نعم ومعناه كما في المجموع النذب بذكر مفاخر الميت ومآثره اه شرح مر (قوله وهو النذب الخ) صريح هذا
 ان النعي اسم لمجموع ما ذكر وقال العلامة البرلسي انه اسم للاول فقط وضم ما بعده اليه انما هو على عادة
 العرب ولعل الشارح انما فسر بذلك لاجل الحكم عليه بانه مكروه اه برماوى (قوله وذكر مآثره
 ومفاخره) اى تفاخر او تعاظما وقوله والمراد نعي الجاهلية اى النداء بذكر المآثر والمفاخر لاجل
 التفاخر والتعظيم اه حل وقوله تفاخرا وتعاظما لعله تحريف من قلم الناسخ وذلك لانه ذكر المفاخر
 اذا كان على سبيل التفاخر والتعظيم فهو النذب المحرم كما سيأتى في كلام الشارح وكلام الحلبي نفسه والكلام
 هنا في النعي المكروه فلعل اصل العبارة ما لم يكن تفاخرا وتعاظما والا فيحرم اه شيخنا والمآثر ما يتعلق
 بصفات الميت نفسه والمفاخر ما يتعلق بنسبه اه اجهرى وعبارة عيش المآثر جمع مآثر بالفتح وهى
 المكرومة كما في القاموس وعبارته الاثر بالضم المكرومة المتوارثة كالمآثر بفتح التاء والمآثر اى بالضم
 البقية من العلم تؤثر كالاثر والاثارة وقال في المصباح غرت به فخر امن باب نفع وافتخرت مثله والاسم
 الفخار بالفتح وهو المباهاة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغير ذلك اما في المتكلم او فى ابائه اه
 انتهت (قوله فانه يكره) اى اذا كان صادقا فيما يقوله اماما يقع الان من المبالغة في وصفه من المعلم بموته
 باوصاف الكاذبة فحرام يجب انكاره اه ع ش

(بمخلاف نعي الجاهلية)
 وهو النداء بموت الشخص
 وذكر مآثره ومفاخره
 فانه يكره لانه ^{صلى الله عليه وسلم}
 عن النعي رواه الترمذى
 وخسنه والمراد نعي
 الجاهلية (فصل) في
 تكفين الميت وحمله
 (يكفن) بعد غسله بماله
 لبسه) حيا من حرير وغيره
 فيحل تكفينه اثنى بحرير
 ومن عفره ومعصره

(فصل في تكفين الميت وحمله) اى وما يتبعهما شرح مر كقول المتن وحمل تجهيزه تركه الخ وكقوله والمشى
 وبامامها وقربها افضل الى آخر الفصل اه (قوله في تكفين الميت) اى كيفيته وما يكفن به اه قل على الجلال
 (قوله بعد غسله) كذا قيد مر في شرحه وكتب عليه ع ش قوله بعد غسله مفهوما ان لو كفن قبل غسله ثم
 صب عليه الماء لغسله لم يجوز ولكنه يعتد به ويحتمل ان كونه بعد غسله اولى فليراجع اه ع ش (قوله بماله
 لبسه) اى حيا اى بشىء من جنس ما يجوز له لبسه والوجه كما صرح به الجرجاني وبحته الاستوى عدم الاكتفاء
 بالطين هنا عند وجود غيره واوحشيشا وان اكتفى به في الحياة لما فيه من الازراء بالميت والوجه تقديم
 الجلد ثم الحشيش عند فقد الثوب على التطيين ثم هو ولا يجوز في الذكر ولا في الان تكفينه بما يصف لبشرة
 مع وجود غيره وقياس اباحة تطيب المحدة بعد موتها جواز تكفينها فيما حرم عليها لبسه حال حياتها وبه
 صرح المتولى وافق ابن الصلاح بحرمه ستر الجنابة بحرير وكل ما المقصود منه الزينة ولو امرأة كما يحرم ستر بيتها
 بحرير وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده جمع وهو اوجه اه شرح مر وقوله
 مع وجود غيره شامل لما لو كان الغير جلدا او حشيشا او طينا وفيه نظر خصوصا بالنسبة للحشيش والطين
 ولو قيل بجوبه مع ما يتيسر من الثلاثة لتحصيل السترونى الازراء لم يكن بعيدا وقوله وافق ابن الصلاح
 بحرمه ستر الجنابة اثم ومثلها ستر ثوابت الاولياء وقوله لجوز الحرير فيها لان ستر سريرها يعد
 استعمالا متعلقا بدينها وهو جائز لها فعلة في حياتها اجاز فعله لها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلى الذهب
 ودفنه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضییع مال لانه تضییع لغرض وهو اكرام
 الميت وتعظيمه وتضييع المال واتلافه لغرض جائز اه مر اه سم على حبر وقوله وهو اكرام
 الميت وتعظيمه ومع ذلك فهو باق على ملك الورثة فلو اخرجوه سيل او نحوه جاز لهم اخذه ولا يجوز لهم
 فتح القبر لاخرجه لما فيه من هتك حرمة الميت مع رضاهم بدفنه معهم فلو تعدوا وفتحوا القبر
 واخذوا ما فيه جاز لهم التصرف فيه اه ع ش عليه (فرع) افق ابن الصلاح فيمن يكرى اثوابا
 لستر الموتى وترايبهم بحرمه ذلك ان كان فيه زينة وتوقف فيه مر وقال يمكن حمله على ثياب زينة
 تحرم على الميت كالحرير والمزعفر للرجل والافليس بواضح اه سم (قوله ايضا بماله لبسه حيا) ولا يندب
 ان يعد لنفسه كفنا لا يحاسب على اتخاذه الا ان يكون من جهة حل او اثر ذى صلاح لحسن اعداده لكن
 لا يجب تكفينه فيه كما اقتضاه كلام القاضى ابى الطيب وغيره بل للوارث ابداله لكن قضية بناء القاضى حسين

ذلك على ما لو قال اقض ديني من هذا المال الوجوب وكلام الرافعي يرمى اليه قال الزركشي والمتجه الاول
لانه ينتقل للوارث فلا يجب عليه ذلك ولهذا نزع الثياب الملوخة بالدم عن الشهيد وكفنه في غير ما جاز
مع ان فيها اثر العبادة له بالشهادة فهذا اول انتهى والاوجه الوجوب في المبنى كالمبنى عليه اي في الكفن
الذي اعدده وفي مسألة الدين وان انتقل الملك فيه للوارث والفرق بينهما وبين ثياب الشهيد واضح اذ ليس
فيها مخالفة امر الموروث بخلافه فيهما اه شرح مرقوله اذ ليس فيه مخالفة امر المورث يؤخذ منه ان محل
وجوب التكفين فيما اعدده لنفسه ان يقول بعد اعداده كفنوني في هذا او نحو ذلك اما ما اعدده بلا لفظ يدل
على طلب التكفين فيه كان استحسان لنفسه ثوبا او اخره ودلت القرينة على انه قصد ان يكون كفناله فلا
يجب التكفين فيه نعم الاول ذلك كما في ثياب الشهيد ثم رأيت في سم على البهجة بعد مثل ما ذكر ما نصه قد
وجه ظاهر العبارة بان ادخاره بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتامل اه قال في شرح
الروض قال اي الزركشي ولو اعدله قبر ايدفن فيه فينبغي ان لا يكره لانه للاعتبار بخلاف الكفن قال
العبادي ولا يصير احق به مادام حيا ووافقه ابن يونس اه اي فليغيره ان يسبقه الى الدفن فيه ولا اجرة عليه
لاجل حفره اه ع ش عليه (قوله بخلاف الرجل والخنثى) اي فلا يجوز تكفينهما في واحد من هذه الثلاثة
اما في الحرير والمزعر فسلم واما في المصفر فممنوع لان المعتمد كراهته وما ذكره الشارح تبع فيه البيهقي
انتهى زيادى وعبارة شرح مرقوله فيجوز تكفين المرأة وغير المكلف من صبي ومجنون في الحرير والمزعر
والمصفر مع الكراهة بخلاف الخنثى والبالغ فيمتنع تكفينهما في المزعر والحرير مع وجود غيرهما لا
المصفر فانه مكره وانتهى (فرع) وقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيرا في مصرنا وقرانا في
جعل الخنثاء في يدي الميت ورجليه واجنباعته بان الذي ينبغي ان يحرم ذلك في الرجال لحرمة عليهم في
الحياة ويكره في النساء والصبيان اه ع ش على مرقوله ايضا بخلاف الرجل والخنثى اذ اوجد الخنثى نعم
لو استشهد في ثياب حرير لبسها لضرورة كدفع قل جاز تكفينه فيها لاسيما اذا تلطخت بدمه كما افق به
الوالد رحمه الله تعالى فيكون مستثنى من منع التكفين في الحرير ولهذا لو لبس الرجل حريرا الحكة أو قل مثلا
واستمر السبب المبيح له ذلك إلى موته حرم تكفينه فيه عملا بعموم النهي ولا نقضاء السبب الذي
ايح له من اجله ولم يخلفه مقتضى لذلك افق به الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مرقوله لضرورة فلو
تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدى به فينزع اه مرقوله سم على حج اه ع ش عليه
(قوله ويعتبر فيه حال الميت) في شرح الروض انه يستحب اه حل وسياق في الفلاس انه ان كان يلبس
قبل الافلاس فوق ما يليق به ردناه الى اللائق وان كان يلبس دون اللائق به تقتير المزد عليه في الافلاس
والفرق بينه وبين ما هنا لا تح اه شوبري (قوله ايضا ويعتبر فيه حال الميت) اي في حال موته وظاهره
انه يحرم تكفينه في غير اللائق به لانه اذ رآه به وهو حرام قاله الشيخ وفي الروض وشرحه ما هو ظاهر في
خلافه ولا وجه فليتامل اه شوبري (قوله فمن جياذ الثياب) اي وان كان مقترا على نفسه ويفرق بينه
وبين نظيره في الفلاس بان ذاك يناسبه لحاق العار به الذي رضيه لنفسه لعله ينزجر عن مثل فعله بخلاف
الميت اه حل (قوله فمن خشنها) اي وان اعتاد الجياذ في حياته اه برماوى (قوله منع الثاني مع القدرة)
معتمد وعبارة شرح مرقوله في بحث الاذرعى عدم جواز تكفينه بمتنجس بما لا يعفى عنه مع وجود ظاهر
وان جاز لبسه في الحياة خارج الصلاة وجزم به ابن المقرئ هذا كله اذ لم يكن الطاهر حريرا فان كان قدم
عليه المتنجس على ما صرح به البغوى والقمولى وغيرهما لكنه مبني على رأى له مرجوح وهو انه اذا خرج
من الميت او وقعت عليه نجاسة بعد تكفينه لا يجب غسلها والمذهب وجوبه فالمذهب تكفينه في الحرير
لا المتنجس وتعليقهم اشتراط تقدم غسله على الصلاة عليه بان الصلاة عليه كصلاته لنفسه صريح فيما
ذكرناه والفرق بين عدم جواز تكفين الميت المتنجس مع وجود الحرير وبين ستر العورة خارج الصلاة

بخلاف الرجل والخنثى اذا
وجد غيرها ويعتبر فيه
حال الميت فان كان مكثرا
فمن جياذ الثياب أو
متوسطا أو مقل من
خشنها وقضية كلامهم
جواز تكفين القصب
بالحرير وجواز التكفين
بالمتنجس والظاهر كما قال
الاذرعى منع الثاني مع
القدرة على طاهر وان
جوزنا لبسه للحى في غير
الصلاة ونحوها

بالتنجس دون الحرير واضح وهو ان في تكفينه بالتنجس ازراء به من الكفن بخلاف المباشر لنفسه
افاد ذلك الوالد رحمه الله تعالى ويؤيد ذلك قول الفقيه ابراهيم بن عجيل اليمنى يشترط في الميت ما يشترط في
المصلي من الطهارة وستر العورة وغير ذلك انتهت وقوله فالذهب تكفينه في الحرير وهل يقتصر على ثوب
واحد أم تجب الثلاثة نقل سم عن مر الاول وقال انه انما جاز للضرورة وهي تندفع بالواحد وفيه وقفة
والاقرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الحى لا ذى حاجة كالجرب والحكة ودفع القمل وللتجمل
وما هنا اول اه ع ش عليه (قوله ايضا منع الثاني مع القدرة على طاهر) بخلاف ما اذا لم يوجد طاهر فيكفى
التكفين في المتنجس أو بعد الصلاة عليه عاريا اذ لا تصح مع النجاسة اه سم على البهجة اه ع ش على مر
(قوله وكره مغالاة فيه) قال الاذرعى والظاهر انه لو كان الوارث محجورا عليه او غائبا او كان الميت
مفلسا حرمت المغالاة من التركة اه شرح مر اه شوبرى وفي سم ما نصه وفي شرح الروض قال البغوى ولو
كفنه أحد الورثة من التركة وامر ففعليه غرم حصاة بقية الورثة فلو قال أخرجوا الميت وخذوه لم يلزمهم
ذلك وليس لهم نبش الميت اذا كان الكفن مرتفع القيمة وان زاد في العدد فلهم النبش واخراج الزائد قال
الاذرعى والظاهر ان المراد الزائد على الثلاث اه فان قلت ما الفرق بين مرتفع القيمة والزيادة على
الثلاث حتى جاز النبش في الثاني دون الاول قلت الزيادة في الثاني أصل متميز في نفسها بخلاف الاولى فانها
تابعة وغير متميزة اه واحترز بالمغالاة عن تحسينه في بياضه ونظافته وسبوغته فانها مستحبة لخبر مسلم اذا
كفن أحدكم اخاه فليحسن كفنه اى يتخذة ايض نظيفا سابغا وخبر حسنوا اكفان موتاكم فانهم
يتزاورون في قبورهم فان قيل ظاهر الحديث استمرار الاكفان حال تزاورهم وقد ينافي ما مر في الحديث
قبلة انه يسلب سلبا سريعا قلت يمكن ان يحجب بانه يسلب سلبا سريعا باعتبار الحالة التى نشاهدها كتغير
الميت وانهم اذا تزاوروا يكرن على صورته التى دفنوا بها وامور الاخرة لا يقاس عليها وفي كلام بعضهم
ما يصرح به اه ع ش عليه (قوله فانه يسلب) اى يبلى في القبر كما تبلى الاجساد فاذا أعيدت
الاجساد عادت الاكفان وعند القيام من القبور والذهاب الى المحشر يحصل التباهى بالاكفان فاذا
وصلوا الى المحشر تساقطت الاكفان وحشروا حفاة عراة غرلا اى غير مختونين اه برماوى ثم
عند السوق الى الجنة يكسون بحمل من الجنة واول من يكسى ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما في حديث
البخارى اه (قوله واصله اى الكفن ثوب) اى لرجل او امرأة لمسلم او ذى والمعتد انه لا بد من سائر جميع
البدن الاراس المحرم ووجه المحرمة اه حل (تنبيه) حكم الذمى في الكفن حكم المسلم حتى لو مات ولا
وارث له يكفن بثلاثة أثواب وان كان ماله فياى حيث لا دين عليه ولا وصية باسقاط شىء منها اه شوبرى
(قوله يستر عورته) المراد عورته في الصلاة اه ع ش على مر (قوله فيختلف قدره بالذكورة والانوثة) اى
لا بالرق والحرية فيجب في المراه ما يستر بدنها الواجهها وكفها حرة كانت او أمة ازوال الرق بالموت
ورجوب ستر الوجه والكفين في الحياة ليس لكونهما عورة بل لكون النظر اليهما يقع في الفتنة غالبا
اه حل (قوله ولو اوصى باسقاطه) اى فانه لا عبرة بايصائه وقوله لا يساير كل البدن اى لا يجب ذلك
ويسقط الحرج عن الورثة كباقي الامة وقوله فان ذلك اى القول بانه يكفن بساير كل البدن حيثئذ اى حين
اوصى بساير العورة هذا والمعتمد عند شيخنا أن أقل الكفن ثوب يستر جميع البدن في الرجل والمرأة
وان اوصى بالاعتصار على ستر العورة لأن ما زاد على ستر العورة ليس محض حق الميت بل فيه حق
لله تعالى ايضا فلم يملك اسقاطه كما ان ستر العورة محض حق الله تعالى وما زاد على الثوب من الثانى
والثالث محض حق الميت فله اسقاطه اه حل وفي سم ما نصه اعلم أن الوجه الذى يتحصل من
كلامهم واعتمده جمع من شيوخنا كشيخنا الرملى وشيخنا الطبلاوى رحمهم الله تعالى إن هناك
ثلاث واجبات واجب لحق الله تعالى وهو سائر العورة وواجب لحق الميت مشوبا بحق الله تعالى
ايضا وهو سائر بقية البدن وواجب لحق الميت وهو ما زاد على سائر كل البدن من الثوب الثانى والثالث

(وكره مغالاة فيه) لخبر
لا تغالوا في الكفن فانه
يسلب سريعا رواه ابو داود
باسناد حسن (و) كره
(لا تثنى نحو معصفر) من
حرير أو مزعفر لما فيه من
الزينة والتقيد بالاثني مع
ذكر نحو من زيادتي (وأقله)
أى الكفن (ثوب)
بقيد زدته بقولي (يستر
عورته) كالحى فيختلف
قدره بالذكورة وغيرها
(ولو أوصى باسقاطه)

وان الواجب الاول لا يسقط بالاسقاط بوصية ولا مانع وارث ولا غريم وان الواجب الثاني كذلك نظر
الشائبة حق الله تعالى ولان الاقتصار على سائر العورة مكروه فالوصية به وصية بمكروه والوصية بالمكروه
غير نافذة وان الواجب الثالث يسقط بالاسقاط بالوصية ومنع الغريم ولا يسقط بمنع الوارث اذا علمت
ذلك علمت ان قول الشارح لا سائر كل البدن على الاصح ممنوع وكذا قوله فان ذلك مفرع الخ والوجه وفاقا لم
مر اجعة الغرماء في الثاني والثالث والله تعالى أعلم فان قلت تحصل مما تقرر انه يجب التكفين في ثلاثة اثار
حيث لا غرماء تمنع من ذلك وهذا ينافي قولهم ان الافضل ثلاثة اثار قلت كونه افضل باعتبار الجملة ويكفي
تحقق الافضية في بعض الصور كماله كان هناك غرماء فيقال لهم الافضل ان تكفوه في ثلاثة اثار ولم يكن له
تركه وكفنه بعض الناس فيقال له الافضل ان تكفنه في ثلاثة اثار وهكذا فاقا في ذلك لم على انه يمكن ان
يقال ان المراد يكون الثلاثة افضل ان الاقتصار عليها افضل كما يشعر به قولهم ويجوز رابع خامس فالافضية
من حيث الاقتصار وان كانت في نفسها واجبة فليتامل هذا ويشكل على ما تقرر من ان الوصية بالاقتصار
على سائر العورة مكروه انه واجب لحق الله تعالى وكونه مكروها يقتضي عدم وجوبه لانه يقال مكروه من
حيث حق نفسه وان كان متمعنا من حيث حق الله تعالى فليحرر (تنبيه) اورد على قول مر انه لا يصح
الايصاء بالاقتصار على سائر العورة لانه مكروه كما مر انه يقول بصحة ايصائه بترك الثوب الثاني والثالث
مع انه خلاف الافضل فاجاب بان خلاف الافضل ليس مكروها في الاصطلاح واقول هذا لا يفيد لانه
مكروه عند المتقدمين وبمجرد اصطلاح المتأخرين على خلافه لا يفيد وارادة الاصحاب الكراهة في قولهم
لا يصح بالمكروه الكراهة الشديدة دون الخفيفة التي سماها المتأخرون خلاف الاولى بعيدة فليتامل
ويجاب بان المكروه عند المتقدمين هو خلاف الاولى وهو النهي بغير المقصود وخلاف الافضل
أعم وفيه نظر لان الافضل مأمور به والامر به يتضمن النهي عن تركه فتركه خلاف الاولى تأمل
اه بالحرف (قوله لانه حق الله تعالى) اي فقط ولا حق للميت فيه باتفاق وقوله فانه حق للميت اي فقط
ولا حق فيه لله تعالى وعلى هذا طريقته والمعتمد انه حق لله وللميت معا وعبارة شرح مر فستر العورة
محض حق الله تعالى وباقي البدن فيه حق لله تعالى وحق للميت فلم يملك اسقاطه لانضمام حقه تعالى فيه
وما زاد على الثوب محض حق الميت فله اسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك فقال بعض الورثة يكفن
بثوب سائر جميع البدن وبعضهم بثلاثة كفن بثلاثة لزوما لانه محض حق الميت من تركته فيكفن فيها
حيث لا دين يستغرقها ولا وصية باسقاطها ولو اتفقوا على ثوب كفن في ثلاثة كما اشار اليه في التهمة فلو
كان عليه دين مستغرق وقال الغرماء يكفن في ثوب وقال الورثة في ثلاثة اجيب الغرماء لانه الى برادة
ذمته اخرج منه الى زيادة الستر قال في المجموع ولو قال الغرماء يكفن بسائر العورة والورثة بسائر كل
البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ولو اتفق الغرماء والورثة على ثلاثة جاز
بلا خلاف اي ولا نظر لبقاء ذمته مرتبة بالدين لان رضاهم قد يقتضي فك ذمته وحاصل ذلك ان المكفن
بعد ما مر من مراتبه بالنسبة للغرماء سائر جميع بدنه وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس للوارث المنع منها تقديم
لحق المالك وفارق الغريم بان حقه سابق وبان منفعة صرف المال تعود الى الميت بخلاف الوارث فيهما
هذا كله ان كفن من تركته فان كفن من غيرهما لم يلزم من تجهزه ولو غنيا من سيد وزوج وقريب وبيت
مال الاثوب واحد سائر جميع بدنه بل تحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة وكذا لو
كفن بما وقف للتكفين كما افتى به ابن الصلاح قال ويكون سائبا لجميع بدنه ولا يعطى الخنوط والقطن فانه
من قبيل الاثار المستحبة التي لا تعطى على الاظهر وقد حررنا هذا المقام حسب الاستطاعة وربما لا يوجد
في كثير من المؤلفات على ما ذكرناه انتهت وقوله ولا يعطى الخنوط الخ اي من بيت المال والموقوف والزوج
وغيرهم اه ع ش عليه (قوله وما في المجموع الخ) هذا وارد على ما تضمنه كلامه من ان الزائد على العورة
مندوب اي القاعدة اجابة الغرماء في منع المندوب وكل من المبني والمبني عليه ضعيف وقد اجاب بقوله ليس

لانه حق الله تعالى بخلاف
الزائد عليه الا في ذكره
فانه حق للميت بمثابة
ما يجمل به الحي فله متعه
فاذا اوصى بسائر العورة
كفن بسائرها لا بسائر كل
البدن على الاصح فان ذلك
مفرع على ان الواجب في
التكفين ستر كل البدن
لا ستر العورة وما في المجموع
عن الماوردي وغيره من
الاتفاق على وجوب سائر
كل البدن فيما لو قال الورثة
يكفن به والغرماء
بسائر العورة

ليس لكونه واجبا في
التكفين بل لكونه حقا
للبيت يتقدم به على الغرماء
ولم يسقطه على أن هذا
الاتفاق نزعا كما قاله ابن
الرفعة وبقتدير صحته فهو مع
حملة على ما قلنا مستثنى
لنا كدأمره ولا فقد جزم
المأوردى بأن للغرماء منع
ما يصرف في المستحب
ولو لم يوص بها ذكر
واختلف الورثة في تكفينه
ثوب أو ثلاثة أو اتفقوا
على ثوب أو كان فيهم
محجور عليه كفن بثلاثة
(وأكمله لذكر) ولو صغيرا
(ثلاثة) يعم كل منها البدن
غير رأس المحرم لخبر
الشيخين قالت عائشة
رضي الله تعالى عنها كفن
رسول الله ﷺ في ثلاثة
اثواب يمانية بيض ليس
فيها قميص ولا عمامة
(وجاز أن يزداد تحتها قميص
وعمامة) كما فعله ابن عمر
بأنه رواه البيهقي (و)
أكمله (لغيره) أي لغير
الذكر من الاتي والخشي
المزيد على الأصل خمسة
(أزار فقميص فخمار
فلثان) لأنه ﷺ
كفن فيها ابنته

قول المحشى لم يعطوا لها
هكذا في النسخ التي
معنا وحرره

لكونه الخ وهذا الجواب لا يعقل إلا بملاحظة الاستثناء الآتي فجعلها جوا بين فيه تسمع وقوله مستثنى أي
من قاعدة اجابة الغرماء في منع المندوب أي وهذا منه على طريقته فيستثنى من المندوب سائر بقية البدن
فتجاب فيه الورثة وقوله ولا أي وإن لم نقل أنه مستثنى وجواب الشرط محذوف أي فيناقض ما جزم به
المأوردى أي لأن ما جزم به يناقض هذا الاتفاق المفروض صحته تأمل (قوله ليس لكونه) أي وجوب
ما زاد على العورة واجبا في التكفين أي لحق الله تعالى بل لكونه حقا للبيت أي متممضا لحقه عند الشارح
ويوقف سقوطه على إسقاطه عند الشارح لكونه محض حقه أم حل (قوله مع حملة على ما قلناه) أي من أنه
حقه لاحق الله تعالى مستثنى وإيضاح هذا أن ما زاد على العورة صار بمثابة الثاني والثالث لأن كلا منهما
واجب لحقه وللغرماء منعهما فكان القياس أن لهم منع هذا أيضا فيقال في جوابه هو مستثنى لئلا كدأمره
أم حل والمراد بالمستثنى منه هو ما ذكره الشارح بقوله والافقد حرم المأوردى الخ فهو مستثنى بما بعده
(قوله ولو لم يوص بما ذكر) أي بسائر العورة فقط المذكورة في قوله فإذا وصى بسائر العورة أي ولو
انتهت وصيته بالاقتصار على سائر العورة ولو هنا لسيئ امتناعية بل هي لمجرد التعليق كان وعبارة شرح مر
وما زاد على الثوب محض حق الميت فله إسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك إلى آخر ما ذكره الشارح في
الصور الثلاثة وهي أوضح (قوله وأكمله لذكر ثلاثة) أن قلت الثلاثة واجبة بدليل قوله سابقا ولو لم
يوص بما ذكر الخ فكيف يجعلها هنا أكمل والجواب أنها أكمل من الزيادة عليها المذكورة بقوله وجاز أن
يزاد تحتها قميص وعمامة وإلا فهي واجبة في نفسها من التركة وتجبر الورثة عليها ولا يعتبر رضاهم ولو كان
فيهم محجور عليه أم شيخنا وعبارة شرح مر والافضل للرجل ثلاثة لخبر عائشة رضي الله عنها كفن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض بخولية ليس فيها قميص ولا عمامة رواه الشيخان ولا ينافي
هذا ما تقدم من وجوب الثلاثة من التركة لأنها وإن كانت واجبة فالأقتصار عليها أفضل مما زاد على ذلك
ولهذا قال ويجوز من غير كراهة رابع وخامس لأن عبد الله بن عمر كفن ابنه في خمسة أثواب قميص وعمامة
وثلاث لفائف نعم هي خلاف الأفضل كما في المجموع أما الزيادة على ذلك فمكرهة لا محرمة انتهت
وعبارة حل قوله وأكمله لذكر ثلاثة أي فالأقتصار على الثلاثة أكمل من الزيادة عليها ولا ينافي ما تقدم
من وجوب الثلاثة من التركة حيث لم يوص بتركها ولم تمنع منها الغرماء لأنها وإن كانت واجبة فالأقتصار
عليها أفضل من الزيادة عليها والنقص عنها فإن الزيادة عليها والنقص عنها خلاف الأولى وظاهر كلامهم
جواز ذلك وإن كان في الورثة غير أهل للتبرع فلو وصى بترك الثاني والثالث صححت الوصية واعترض
بأنه حيث كان خلاف الأولى كان ينبغي أن لا تصح الوصية لأن المكروه في قول الأصحاب لا تصح الوصية
بالمكروه يشمل خلاف الأولى لأن حملة على الكراهة الشديدة دون الخفية التي تسميها العوام خلاف
الأولى بعيد انتهت وقوله وظاهر كلامهم الخ سياق قريبا عن مر منه وتقدم قريبا عن سم إيضاح ذلك
(فائدة) * حكمة كون الذكركفن في ثلاثة والمرأة في خمسة أن آدم وحواء لما خالفا وأكلا من الشجرة
أمر الله تعالى بأخراجهما من الجنة فسقط التيجان من رؤسهما والحلل عن أجسادهما فمرا على أشجار الجنة
يريدان شجرة يستتران منها فلم يعطيا شيئا فمرا على شجرة التين فأعطتهما ثمانية أوراق ثلاثة لآدم وخمسة
لحواء فمن أجل ذلك كان للرجل ثلاثة أكفان وللرأة خمسة إذاماتا ولما أعطتهما شجرة التين تلك
الأوراق قال لها الرب جل وعلا ايتها الشجرة كل أشجار الجنة لم يعطوا لها شيئا من أوراقها وانت
أعطيتهم تلك الأوراق فقالت إلهي وسيدى أنت كريم تحب الكريم أنا أحببت أن أكون من أحببته
فقال لها بشرى فاني جعلتك أفضل شجرة في الجنة وخصصتك بثلاث حرمتك على النار وجعلتك
قونا لبني آدم وجعلت أكفان بني آدم عدد الأوراق التي أعطيتها لآدم وحواء وسترتي بها
عورتاهما أم برماوى (قوله ولو صغيرا) أي أو محرما أم شرح مر أو ذميا كما هو ظاهر
إطلاقه أم عش عليه (قوله يمانية بتخفيف الياء) أي من قرية من اليمن أم برماوى (قوله

وجاز أن يزاد تحتها الخ) محل ذلك إذا كان الورثة أهلا للترع ورؤا به فان كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه بصفة أو غائب فلا اه شرح مر (قوله فلنفاقتين) بفتح اللام افصح من كسرهما اه برماوى وفى المصباح اقتصاره على الكسر ونصه واللفافة بالكسر ما يلف على الرجل وغيره والجمع لفائف (قوله فلنفاقتان) قال الشافعى ويشد على صدر المرأة ثوب لثلا يضطرب ثدياها عند الحمل فتنتشر الا كفان وقال الائمة ثوب سادس ليس من الا كفان يشد فوقها ويحل عنها فى القبر اه شرح البهجة الكبير وقوله لثلا يضطرب الخ يؤخذ منه انه يكفي فيه كونه ساترا لجميع الثديين ولا يشترط أن يعم البدن ولا مغطاه ثم التعليل بما ذكر يقتضى الا كتنفاء بنحو عصا بقليلة العرض يمنع الشد بها من الا انتشار لكن الظاهر انه غير مراد لان مثل هذا قد يعد لازرا وان المستون كونه ساترا لجميع صدر المرأة لانه ابلغ فى عدم ظهور الثديين ويؤخذ منه أيضا أن الصغيرة التى لا تدى لها ينتشر لا يسن لها ذلك اه ع ش على مر (قوله أم كلثوم) بضم الكاف وسكون اللام وبالثاء المثلثة لا يعرف لها اسم ولعل اسمها كنيته وكانت تحت عتبة بن ابي لهب فقار قها قبل الدخول فتزوجها عثمان رضى الله عنه سنة ثلاث من الهجرة المتوفاة سنة تسع من الهجرة وغسلتها اسماء بنت عميش وصفيية بنت عبد المطلب وصلى عليها ابوها صلى الله عليه وسلم ونزل قبرها على والفضل واسامة رضى الله عنهم وجلس صلى الله عليه وسلم على قبرها وعيناها تذر فان وقال هل فيكم أحد لم يقارف الليلة فقال أبو طلحة انا يا رسول الله فبات على قبرها اه برماوى (قوله وليست الخمسة فى حق غير الذكر كالثلاثة فى حق الذكر) أى فلا تجبر الورثة عليها ولا تجوز إذا كان فيهم محجور فقوله حتى تجبر الورثة عليها مفرع على المنع أى فلا تجبر الورثة عليها كما تجبر على الثلاثة فتلخص من هذه العبارة ومن عبارة مر السابقة ان الخمسة فى حق الرجل وغيره على حد سواء فلا يجوز إلا برضى الورثة ولا يجوز إذا كان فيهم محجور وان الثلاثة فى حق الرجل وغيره على حد سواء فتجبر الورثة عليها ولا توقف على رشدكم تأمل والفرق إنما هو من جهة ان الخمسة فى حق الذكر خلاف الاولى وفى الاثنى مندوبة (قوله وتكره الزيادة على الخمسة) محمول على ما إذا لم يكن فى الورثة محجور عليه وقوله ولو قيل بتحريرهما لم يبعد محمول على عدم رضى الورثة او على ما إذا كان فيهم محجور عليه وهذا كله فى غير السادس المتقدم اه شيخنا وفى سم مانصه قوله وتكره الزيادة الخ يؤخذ من كراهة الزيادة على الخمسة إذ لهم منع الزيادة ولا يجب عليهم تنفيذ الوصية بها ويؤخذ أيضا امتناعها إذا كان فيهم قاصر فليتامل واعتمدهم ثم رايت فى القوت مانصه ولا خفاء ان موضع جواز الخمسة أى للرجل ما إذا كان الورثة أهلا للترع ورؤا مالو كان بعضهم صغيرا أو مجنونا أو محجورا عليه بسفه أو غائبا أو كان الوارث يبت المال فلا لانه يكفن منه بثوب فقط لا فى ثلاثة على الاصح اه (قوله فهى لفائف) أى ندب بالاعتماد اختلاف الورثة فيجب من يطلبها فوجوب اللفائف محمول على ذلك اه حل وعبارة شرح مر وقوله لفائف هل يتبرله مفهوم حتى لو اراد الورثة على هيئة اللفائف لا يجابون او لا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد والظاهر الاول نظر التنقيص الميت والاستئانة به لمخالفته السنة فى كفنه انتهت فلا يكفي القميص او الملوطة عن احداها اه ع ش عليه (قوله ايضا فهى لفائف) أى إذا أريد الاقتصار عليها كما هو الظاهر من العبارة فلا ينافى ما تقدم من أنها كانت خمسة فى غير الذكر تكون اللفائف ثنتين اه شيخنا (قوله بوصفها السابق) أى يعم كل منها جميع البدن اه حل (قوله وسن ابيض) ظاهره ولو دنى ولو قيل بوجوب الابيض الان لم يبعد لما فى التكفين فى غيره من الأزاراء لكن إطلاقهم يخالفه وينبغى أيضا إن مثل ذلك جار وإن أوصى بغير الابيض لانه مكروه والوصية به لا تنفذ اه ع ش على مر (قوله ومغسول) أى قديم مغسول فيسن ان يكون الكفن ملبوسا بدليل قوله والحى احق بالجديد وعبارة شرح مر والمغسول اولى من الجديد لانه للبلى والصديد والحى احق بالجديد لما روى ان الصديق رضى الله عنه أوصى ان يكفن فى ثوبه الخلق وزيادة ثوبين وقال الحى اولى بالجديد إنما هو للصديد انتهت وعبارة زى قوله ومغسول الخ

(وجاز أن يراد تحتها قميص وعمامة) كما فعله ابن عمر بابن له رواه البيهقى (و) أكمله (لغيره) أى لغير الذكر من الاثنى والخمسة المزيد على الاصل خمسة (لأزار فقميص ثغمار فلنفاقتان) لانه صلى الله عليه وسلم كفن فيه ابنته أم كلثوم رواه أبو داود والازار والمتر ما يستر العورة والخمار ما يغطي به الرأس وليست الخمسة فى حق غير الذكر كالثلاثة فى حق الذكر حتى تجبر الورثة عليها كما تجبر على الثلاثة وتكره الزيادة على الخمسة فى الذكر وغيره لأنها سرف قال فى المجموع ولو قيل بتحريرهما لم يبعد وبه قال ابن بونس وقال الأذرى أنه الأصح المختار وذكر الترتيب فى المذكورات من زيادتي (ومن كفن) من ذكر أو غيره (بثلاثة فهى لفائف) بوصفها السابق (وسن) كفن (أبيض) خير البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم رواه الترمذى وقال حسن صحيح (ومغسول) لانه الصديد

حسن وسعة كما يظهر الحى احسن ثيابه ووسعها (والباقي من لفافتين او ولفافة (فوقها) ان (بذر) بمجمة في غير المحرم (على كل) من اللغات قبل وضع الاخرى عليها (و) على (الميت حنوط) بفتح الحاء نوع من الطيب قال الازهرى ويدخل فيه الكافور وذرة القصب والصندل الاحمر والابيض وذلك لانه يدفع الهوام ويشد البدن ويقويه وين تبخير الكفن بالعود اولا (و) ان (يوضع) الميت (فوقها) برفق (مستلقيا) على ظهره (و) ان (تشد الياء) بخرفة بعد أن يدس بينهما قطن عليه حنوط (و) أن (يجعل على منافذه) كعينية ومنخريه واذنيه وعلى مساجده كجيبته (قطن) عليه حنوط وتلف عليه اللغات بان يثنى اولا الذى يلي شقه الايسر على شقه الايمن ثم يعكس ذلك ويجمع الفاضل عند رأسه أكثر (وتشد) اللغات بشداد خوف الانتشار عند الحمل الا أن يكون محرما كما صرح به الجرجاني (ويحل الشداد في القبر) اذ يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود والتصريح بسن البسط وما عطف عليه ما عدا الحنوط من زيادتي

اعترض بأن المذهب نقلا ودليلا أو لولية الجديد ومن ثم كفن فيه صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه باتفاقهم وظاهر كلامهم اجزاء الملبوس وإن لم تبق فيه قوة اصلا ورمافيه احج انتهت (قوله والحي اُحق بالجديد) (تنبيه) لو كفن الرجل زوجته يتعين عليه الجديد كما اُفتى به الشيخ حج وصرح به بعضهم اخذ من بناء الكفن على الكسوة أى وهى لما تجب جديدة هذا والذي استوجهه الشيخ فى الحواشى أنه لا فرق بين الزوجة وغيرها فى انه يكفى للكفن لها غير الجديد وقال وكلام حج فى شرح الاصل يقتضيه فى الزوجة فتأمل اهشوبرى (قوله من لفافتين) أى فى تكفين الذكر وقوله أو لفاقة أى فى تكفين غير الذكر من الانثى والخنثى اهشوبرى (قوله وان يذر على كل والميت حنوط) أى فالحنوط مستحب لا واجب كما لا يجب الطيب للمفلس حال حياته بان يترك له وإن وجبت كسوته وقيل واجب كالسكن ففى هذا القول يكون من راس المال ثم على من عليه مؤثقه ويتقيد بما يليق به عرفا للاجماع الفعلى عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما فى المفلس واجرى جميع الخلاف فى الكافور ايضا اهشرح م ولم يحزه احد فى العنبر والمسك احج اهش عليه (قوله حنوط) هو بفتح الحاء ويقال له الحنوط بكسر ها وهو نوع من الطيب يحمل للميت خاصة اهشرح م (قوله ويدخل فيه) أى فى الحنوط أى فى تركيبه اذ هو شىء مركب من هذه الانواع وغيرها والمراد بذر ذرة القصب والصندل بنوعيه انواع من الطيب اه شيخنا (قوله بالفر داولا) أى ثلاث مرات احج اهش (قوله مستلقيا على ظهره) ويجعل يدها على صدره ويمناه على يسراه أو يرسلان فى جنبيه أهما فاعل فحسن اهصر م رأى فهما فى مرتبة واحدة ويفرق بينهما وبين المصلى حيث كان جعلهما على صدره ثم اولى من ارساها بان جعلهما على صدره ثم ابعد عن حيث بهما ولما قيل انه إشارة إلى حفظ الايمان والقض عليه وكلاهما لا يتأتى هنا اهش عليه (قوله وان تشد الياء) أى قبل لف اللغات عليه اه شيخنا (قوله بعد ان يدس بينهما قطن) عبارة شرح م بعد دس قطن حليج عليه حنوط وكافور بين اليه حتى يتصل بحلقة الدبر فيسدها ويكره له ادخاله داخل الحلقة لالالة يخاف منها خروج شىء من باطنه وتكون الخرفة مشقوفة الطرفين وتجعل على هيئة المتقدمة فى الاستحاضة انتهت وعبارة سم قوله بخرفة أى مشقوفة الطرفين يجعل وسطها تحت اليه وعانته ويشدها بما يلي ظهره على سرته ويعطف الشقين الآخرين عليه أو يشد شقا من كل راس على ثخذ ومثله على الآخر اه حج انتهت والثانى هو الانسب بقول المذاهب وتشد الياء (قوله . يجعل على منافذه قطن) أى دفعا للهوام عن المنافذ وقوله وعلى مساجده أى اكراما له اه من شرح م (قوله كجيبته) أى وأنفه وركبته وباطن كفيه وأصابع قدميه وهل يشمل الطفل الذى لم يميز نظر الما من شان النوع وانظر ايضا على قياسه الكافر إذا اسلم ولم يتقدم له سجود فيه نظر والاقرب الشمول لهما اكراما لتلك المواضع اه سم اه اطف وعبارة ع ش على م قوله ومواضع السجود منه أى ولو كان صغيرا فمما يظهر اكراما للمواضع السجود من حيث هى اه (قوله قطن) بضم القاف وسكون الطاء المهمة معروف ويقال له السكر سف بضم فسكون فضم ابر ماوى (قوله وتلف عليه اللغات) هل المراد دفعة واحدة او واحدة واحدة قلت الظاهر من كلامهم الحصول بكل منهما اه ح لوعبارة ع ش على م قوله بان يثنى اولا الخ أى من كل واحدة اه ح ل انتهت ولا يجوز له ان يكتب عليه ما شئت من القرآن أو الاسماء المعظمة صيانة لها عن الصديد ولا ان يكرى للميت من الثياب ما فيه زينة كفى فتاوى ابن الصلاح ولعله محمول على زينة محرمة عليه حال حياته اه شرح م (قوله لا ان يكون محرما) أى فيترك الشدا لكن ينبغى أن يكون المراد شد يمنع فى حق المحرم كالعقد اذ لا يمنع على المحرم طالق الشدا كما يعلم من بحث الاحرام فحرره اه سم (قوله صرح به الجرجاني) أى لان شدا ما شيه بعقد الا زاره اه شرح م (قوله ويحل الشداد فى القبر) ولا فرق فى ذلك بين الصغير والكبير اه شرح م والاولى ان الذى يحل الشداد عنه هو الذى

يلجده ان كان من الجنس فان كان الميت امرأة فالاولى ان الذى يلى ذلك منها النساء اه ع ش عليه (قوله
 ومحل تجهيزه تركه) فلو قال بعض الورثة اكفنه من مالى وقال بعض آخر اكفنه من التركة اجيب الثانى
 دفعا لئلا يخرجه عليه ولو تبرع اجنبى به لم يكفن فيه الا ان اتفقت الورثة ولا يجوز لهم ابداله وتكفينه
 فى غيره بل يجب عليهم تكفينه فيه ان كان ممن يقصد تكفينه لصلاحه او علمه فان كفن فى غيره وجب رده
 للمالك وان كان ممن لا يقصد بذلك جاز لهم ابداله ولا يجب عليهم رده للمالك اه حل ومثله شرح مر وقوله
 وجب رده للمالك اخذ من هذا ما يقع كثير من انه اذا مات شخص يوقى له با كفان متعددة انه يكفن فى
 واحد منها وما فضل يرد للمالك ما لم يتبرع به المالك للوارث او تدل القرينة على انه قصد الوارث دون الميت
 فلو اراد الوارث تكفينه فى الجميع جاز ان تدل قرينة على رضا الدافعين بذلك لنحو اعتقادهم صلاح الميت
 والا كفن فى واحد باختيار الوارث وفعل بالباقي ما سبق من استحقات المالك له الا ان تبرع الخ ولا يكفى
 فى عدم الوجوب وجوب الرد ما جرت به العادة من ان من دفع شيئا لنحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لا بد من
 قرينة تدل على رضا الدافعين بعدم الرد اه ع ش (قوله تركه) نعم ان رضى جميع الورثة بتكفينه من مال
 غيره جاز ولا يجوز لهم ابدال الكفن ويلزمهم رده ان ابدلوه الا ان علموا جوازه من دافعه ولو سرق
 الكفن قبل قسمة التركة وجب ابداله منها وبعدها فكذلك ان كفن فى دون ثلاثة الا فعلى من عليه نفقته
 لو كان حيا او على بيت المال او المسلمين وفناء الكفن كسرقة ان ظهر من الميت شيء ولو فتح قبر فوجد
 الكفن قد بلى وجب ابداله قبل سد القبر ولا يكفى وضعه عليه من غير لف فيه ان لزم على لفه تمزق الميت
 والا لف فيه ولو اكل الميت سبع مثاقيل بلى الكفن عاد للورثة وان كان قد كفنه اجنبى اه بر ماوى (قوله
 الازوجة وخادمها) اى المملوك لها فان كان مكترى لها لم يلزمه تجهيزه الا ان كان مكترى بالاتفاق عليه
 وحينئذ يقال لنا شخص يجب مؤنة تجهيزه وليس قريبا ولا زوجة ولا مملوكا اه حل ولومات الزوجة
 وخادمها معا ولم يجز الا تجهيز واحد هما فالوجه اخذ اماما بتقديم من خشى فسادهما والا فالزوجة لهما الاصل
 والمتبوعة انتهت (قوله فعلى زوج غنى) ويعتبر فيه حال الزوج دون المرأة فخالها بعد الموت مخالف لخالها
 فى حياتها فى هذه اه ع ش على مر وقوله غنى اى غنى الفطرة بان يملك زيادة على كفاية يوم وليلة ما يصرفه
 فى التجهيز او بعضه اه شيخنا وخرج بالزوج ابنة فلا يلزمه تجهيز زوجة أبيه وان لزمته نفقة لها فى الحياة اه
 حجج ولو امتنع الزوج الموصى من ذلك او كان غائبا فجوز الزوجة الورثة من مالها وغيره رجوعا عليه بما ذكر
 ان فعلوه باذن حاكم براهوا الا فلا قياس ما قالوه فى نظائره انه اذا لم يوجد حاكم كفى المحرز الا شهادة على انه جهز
 من مال نفسه ليرجع به اه شرح مر ومثله غيبة الزوج غيبة القريب الذى يجب عليه نفقة الميت فكفنه
 شخص من مال نفسه اه ع ش عليه (قوله لنشور) فيه تصريح بان الموت لا يقطع اثر النشور وقوله او
 نحوه كصخر لا يحتل معه الوطء اه حل وهل يشمل القرنا او الرقما والمريضة التى لا تحتل الوطء او لا
 فيه نظروا الا قرب الثانى لان نفقة من ذكر واجبة على الزوج اه ع ش على مر (قوله وكالزوجة البائن
 الحامل) لوجوب نفقتها عليه فى الحياة اه حل ومثله الرجعية اه بر ماوى (قوله فى الجملة) قيد به ليدخل
 الولد الكبير والمكاتب فتأمل اه شوبرى وقوله الولد الكبير اى الذى لا مال له فتجهيزه على أبيه لوجوب نفقته
 عليه فى الجملة اى فيما لو كان عاجزا عن الكتب (قوله سواء فيه) اى فى الميت الذى وجب تجهيزه على قريبه
 او سيده فقوله الاصل والفرع الصغير والكبير تعميم فى الميت الذى وجب تجهيزه على قريبه وقوله لعجزه بالميت
 علة لقرله والكبير وقوله والقرن الخ تعميم فى الميت الذى وجبت نفقته على سيده اه شيخنا (قوله والكبير)
 اى وان كان مكنتا او امتنع من الكسب اه مر اه سم (قوله فبيت مال) وهل يجب على متولى بيت المال
 مراعاة حال الميت فان كان مقلنا من خشنم او ان كان متوسطا من متوسطها او مكثرا من جيادها ام لا فيه نظر
 والا قرب الثانى ويقدم على بيت المال الموقوف على الا كفان وكذا الموصى به للا كفان وهل يقدم والحالة

(ومحل تجهيزه) من تكفين
 وغيره (تركة) له يبدأ به منها
 لكن بعد الابتداء بحق
 تعلق بعينها كما سيأتى فى
 الفرائض (الازوجة)
 وخادمها (هـ) تجهيزهما (على
 زوج غنى عليه نفقتهما)
 بخلاف الفقير ومن لم تلزمه
 نفقتهما لنشور أو نحوه
 وكالزوجة البائن الحامل
 والتقييد بالغنى مع ذكر
 الخادم من زيادتي (هـ) ان
 لم يكن تركة ولا زوج غنى
 عليه النفقة فتجهيزه (على
 من عليه نفقته حيا فى الجملة
 من قريب وسيد) للميت
 سواء فيه الاصل والفرع
 الصغير والكبير لعجزه
 بالموت والقرن وام الولد
 والمكاتب لا يفساخ كتابته
 بموته (هـ) ان لم يكن للميت
 من تلزمه نفقته فتجهيزه
 (على بيت المال) كنفقته فى
 الحياة

ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يتحرى فيه نظروا الأقرب الثاني لان الوصية تمليك
فهى أقوى الوقف والمراد بالغنى منهم من ملك كفاية سنة كذا بهامش وهو موافق لما فى الروضة فى
الكفارة وفى المجموع فيها الغنى من ملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقياسه هنا كذلك وقد يفرق
بشدة الاحتياج الى تجهيز الميت فليراجع اه ع ش على مر (قوله فعلى مياسير المسلمين) ظاهره ولو محجورين
فيكون الاخراج على اوليائهم اه حج اه سم والمراد بالموسر هنا من يملك زيادة على كفاية سنة ما يتصرف
فى التجهيز وذاسئل بعضهم فى التجهيز تعين عليه لثلاثوا كوا اه ع ش وفى المجموع عن البند نيجى وغيره
لومات انسان ولم يوجد ما يكفى به الا ثوب مع مالك غير محتاج اليه لزمه بذله له بقيمته كالطعام للمضطر
زاده البغوى فى فتاويه فان لم يكن له مال فجائلا لان تكفينه لازم للائمة ولا بدل يصار اليه اه شرح مر (قوله
ولا يلزمهم التكفين باكثر من ثوب) أى يسترجع بدنه وان قلنا ان أقله ما يستر العورة كما يقول المؤلف
وغيره وهل يجب ان يكون كفن الزوجة الجديدة كالكسوة أو يجوز ان يكون ملبوسا لانه أولى من الجديد
فى الكفن ولا نه لوروعيت الكسوة لوجب أكثر من ثوب أقتى حج بالا ولواعتمد ابن كين الثانى واذا
كفن الميت من ذلك بثوب واحد هل يجب أن يكفن بثان وثالث من مال نفسه كالزوجة الموسرة الوجه
لا يجب ذلك لان كفنه لم يتعلق بتركته فلو يتعلق بركة الزوجة بان كان مال الزوج لم يف بكل الثوب بل
ببعضه وقلنا يتمم من تركتها كما تقدم كان مقتضى التعليل وجوب ذلك فليحذر اه حل (قوله وكذا
اذا كفن من مال الخ) ومن هذا الزوجة فى حق الزوج الغنى لا يجب عليه فى تكفينها الا ثوب واحد وان
أيسر بالثلاثة ولا يجب بقية الثلاثة فى تركها بل يجوز دفنها بهذا الثوب وهذا بخلاف ما اذا أيسر الزوج
ببعض الثوب أو لم يوسر بشيء يجب بقية الثلاثة أو كلها فى تركتها ان كانت اه شيخنا (قوله أو من بيت المال)
ونحرم الزيادة على الثوب الواحد من بيت المال أى يحرم على ولى الميت أخذه واذا اتفق ذلك فقرار
الضمان على ولى الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق فى الضمان ولا يجوز لو احدهما نبشه انقصيرهما
بالدفن وليس ذلك كالمقصوب الآتى لان المالك ثم لم يرص بالدفن فيه اه ع ش على مر (قوله وحمل جنازة
بين العمودين الخ) وليس فى الحمل دناءة ولا سقوط مرواة بل هو بروا كرام للميت فقد فعله بعض
الصحابه والتابعين اه شرح مر (قوله بان يضعهما على عاتقيه) تشية عاتق وهو ما بين المنكب والعنق وهو
مذكور وقيل مؤنث اه شرح مر فان عجز عن الحمل أعانه اثنان بالعمودين بان يضع كل منهما واحدا منهما
على عاتقه وياخذ الثانى بالمؤخرين فى حالتى العجز وعدمه ولا يدخل واحد بينهما لانه لا يرى ما بين قدميه
بخلاف المتقدمين فحاملها بلا عجز ثلاثة بثوبه خمسة فان عجزوا فسبعة أو تسعة أو أكثر وترا بحسب
الحاجة اه شرح الروض (قوله اذلو توسطهما واحد الخ) أى ولو حمله على رأسه خرج عن الحمل بين
العمودين وادى الى تكليس رأس الميت اه (قوله افضل التربع) أى ان اريد الاقتصار على احدهما
والافضل الجمع بينهما بان يحمل تارة بهيئة الحمل بين العمودين وتارة بهيئة التربع اه شرح مر وعبارة
شرح الروض والحمل تارة كذا أى بهيئة الحمل بين العمودين وتارة كذا أى بهيئة التربع افضل من
الاقتصار على احدهما كما نص عليه الشافعى وصرح به كثيرون كفاى المجموع خروجاً من الخلاف فى
اهما افضل وتفسير صفة الجمعة بينهما بما ذكر هو ما فى الاصل عن بعضهم ونقله فى المجموع عن
الرافعى وغيره بعد قوله وصفة الجمع بينهما ما اشار اليه الماوردى وصرح به غيره ان يحملها خمسة
اربعة من الجوانب وواحد بين العمودين والظاهر ان كلام الماوردى بالنسبة الى الجنازة اذا لا فضل
حملها بخمسة دائماً وكلام الرافعى بالنسبة الى كل من مشيعها فيحمل تارة كذا وتارة كذا فيكون
للجمع كيفيتان كيفية بالنسبة الى الجنازة وكيفية بالنسبة الى كل واحد انتهت (قوله بان يتقدم
رجلان الخ) فان عجز الاربعة فستة او ثمانية أو أكثر شفعاً بحسب الحاجة والزائد على الاصل يحمل
من الجوانب أو ترا دعه معتزلة كما فعل بعبد الله بن عمر لبدانته وأما ما يفعله كثير من الاقتصار على اثنين

(ق) ان تعذر بيت المال فهو
على (مياسير المسلمين) ولا
يلزمهم التكفين باكثر من
ثوب وكذا اذا كفن من
مال من عليه نفقته أو من
بيت المال أو من موقوف
على التكفين أو منع الغرماء
المستغرقون ذلك وذكر
بيت المال وما بعده من
زيادى وتعبيرى بالتجهيز
أعم من تعبيره بالتكفين
(وحمل جنازة بين العمودين
بان يضعهما) رجل (على
عاتقيه) ورأسه بينهما
(ويحمل المؤخرين
رجلان) أحدهما من
الجانب الايمن والاخر من
الايسر اذلو توسطهما
واحد كالمقدمين لم يرايين
قدميه (افضل من التربع
بان يتقدم رجلاين) يضع
أحدهما العمود الايمن على
عاتقه الايسر والاخر
عكسه (ويتأخر آخران)
يحملان كذلك روى
البيهقى انه صلى الله عليه وسلم

أو واحد فمكروه مخالف للسنة لكن الظاهر أن محله في غير الطفل الذي جرت العادة بحمله على الأيدي ومن أراد التبرك بالحل من الجوانب الأربعة بهيئة التبريع بدا بالعمود الأيسر من مقدمها بأن يضعها على عاتقه الأيمن لأن فيه البداءة يمين الحامل والمحمول ثم بالأيسر من مؤخرها كذلك ثم يتقدم بين يديها لتلايمشي خلفها فيبدأ بالأيمن من مقدمها على عاتقه الأيسر ثم بالأيمن من مؤخرها كذلك ومن أراد التبرك بهيئة الحل بين العمودين بدأ بحمل المقدم على كتفيه ثم بالعمود الأيسر المؤخر ثم يتقدم بين يديها فيأخذ الأيمن المؤخر اه شرح الروض (قوله حمل جنازة سعد) يحتمل أنه أمر بحالها ثم رايت في بعض الهوامش أنه أمر بحملها وهو أبو عمرو وسعد بن معاذ بن النعمان الصحابي أسلم على يد مصعب حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم مهاجرا إلى المدينة ليعلم المسلمين أمر دينهم وشهد بدر أو أحد أو غيرها ولما مرض أمر النبي صلى الله عليه وسلم بوضعه في المسجد ليسهل عليه عيادته فمكث أياما في المسجد فنزل جبريل وقال يا رسول الله من هذا الميت الذي اهتز له عرش الرحمن الليلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا ما فعل بسعد فنظروا إليه فإذا هو قد مات وكان بالمسجد حينئذ داجن وهي أثى المعز قد داس على ذراعه فتفجر الدم فمات شهيدا وكان ذلك عام الخندق وفي الحديث أنه حضر جنازة سبعون الفأمن الملائكة ومع ذلك لم ينبج من ضغطة القبر وقد مدحه حسان بقوله :

وما اهتز عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو

اه برماوى (قوله ولا يحملها إلا الرجال) أى ندبا كما يرشد إليه قوله فيكره لمن حملها اه حل (قوله فيكره لمن حملها) فان لم يوجد غيرهن تعين حملهن اه شرح مر (قوله وحرم حملها بهيئة مزرية) ظاهره ولو كان ذميا اه شوبرى (قوله كحملها في غرارة أو قفة) وكحمل الكبير على اليد والكتف بخلاف الصغير اه شرح مر وقوله بخلاف الصغير أى فانه لا بأس بحمله على الأيدي مطلقا اه حجج أى دعت حاجة لذلك أم لا اه ع ش عليه (قوله والمشى وبامام الخ) وتشيع الجنازة سنة مؤكدة ويكره للنساء ما لم يخش منه فتنة أى منهن أو عليهن والأحرم كما هو قياس نظائره اه حجج اه ع ش مر ولو مرت عليه جنازة ولم يرد الذهاب معها استحب القيام لها على ما صرح به المتولى واختاره المصنف في شرح المذهب ومسلم وهو المختار سواء كان الميت صغيرا أو كبيرا ومعلوم أن الكلام في الميت المسلم لأن المقصود منه تعظيم الميت وجزم ابن المقرئ هنا بكراهة القيام واجاب الشافعى والجمهور عن الأحاديث بأن الأمر في القيام فيها منسوخ وفي المجموع عن البندنيجي أنه ليس لمن مرت به جنازة أن يدعو لها ويشي عليها ان كانت أهلا لذلك وان يقول سبحان الحى الذى لا يموت أو سبحان الملك القدوس اه وررى الطبراني ان ابن عمر كان إذا رأى جنازة قال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتسليما ثم اسند ايضا عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من رأى جنازة فقال الله اكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتسليما كتب له عشرون حسنة اه شرح مر مع زيادة لع ش عليه ويسن ايضا لمشييع الجنازة إذا سبقها على القبر أن لا يقعد حتى توضع اه شرح الروض (فائدة) مثل أو على النجار عن وقوف الجنازة ورجوعها فقال يحتمل متى كثرت الملائكة بين يديها رجعت أو وقفت ومتى كثرت خلفها اسرعت ويحتمل أن يكون لاوم النفس للجسد ولوم الجسد للنفس بخلاف حالها تارة تتقدم وتارة تتأخر ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها ليم أجل بقاؤها في الدنيا ومثل عن خفة الجنازة وثقلها فقال إذا خفت فصاحبها سعيد لأن الشهيد حى والحى أخف من الميت قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله الآية اه ع ش على مر قال في المطالع والنزاحم على النعش والميت بدعة مكروهة وكان الحسن إذا رأى يزدحمون عليه يقول اخوان الشيطان اه برماوى (قوله وبامامها) أى وللراكب على المعتمد اه شوبرى أى لانه شافع وحق الشافع التقدم وأما خبر امشوا خلف الجنازة فضعيف اه شرح مر (قوله بحيث لو التفت لراها) زاد حجج أى رؤية كاملة وضابطه ان لا يبعد عنها بعدا

حمل جنازة سعد بن معاذ بين
العمودين (ولا يحملها) ولو
أثنى (الرجال) لضعف
النساء عن حملها غالبا وقد
يتكشف منهن شيء لو
حملن فيكره لمن حملها وفى
معناها الخنثى فيما يظهر
(وحرم حملها بهيئة مزرية)
كحملها في غرارة أو قفة
(أو) هيئة يخاف منها
سقوطها بل تحمل على
سرير أو لوح أو نحوه فان
خيف تغيره قبل حصول
ما تحمل عليه فلا بأس ان
تحمل على الأيدي والرقاب
(والمشى وبامامها وقربها)
بحيث لو التفت لراها
(أفضل) من الركوب
مطلقا ومن المشى بغير
امامها وي بعدها روى ابن
حيان وغيره عن ابن عمر أنه
رأى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر
وعمر يمشون أمام الجنازة

وروى الحاكم خبر الراكب يسير خلف الجنائز والمشي عن يمينها وشمالها قريباً منها والسقط يصلي عليه ويدعى لوالديه بالأمافية والرحمة وقال صحيح على شرط البخاري وفي المجموع يكره الركوب في الذهاب معها الغير عذر والواو في وبأمامها وقربها من زيادتي (وسن اسراع بها) الخبر المشيخين اسرعوا بالجنائز فان تلك صالحة لغير تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم (ان أم من غيره) أي الميت بالاسراع والافياقي به والاسراع فوق المشي المعتاد ودون الخيب لئلا ينقطع الضعف فان خيف تغييره بالتاني ايضاً زيد في الاسراع والتصریح بسن الاسراع من زيادتي (و) سن (لغير ذكر ما يستره كقبة) لانه استرله وتعبيره بغير ذكر الشامل للآتي والخشي اعم من تعبيره بالآتي (وكره لغط فيها) أي في الجنائز أي في السير معها والحديث في أمور الدنيا بل المستحب التفكير في أمور الموت وما بعده

يقطع عرفاً نسبته اليها وبقي مالمو تعارض عليه الركوب امامها مع القرب والمشي امامها مع البعد هل يقدم الاول او الثاني فيه نظر والا قرب الثاني لورود النهي عن الركوب قال الشيخ عميرة لو تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا يراعى اه والا قرب مراعاة الامام وان بعد اه ع ش على مر (قوله) وروى الحاكم الخ) هذا دليل على المفضل الذي افهمه المقلد من الركوب مطلقاً ومن المشي بغير امامها بين به ان الراكب يسير خلفها اه ا ط ف (قوله) والمشي عن يمينها وشمالها الخ) فيه تأمل فان المدعى كون المشي امامها وقربها والحديث يدل على ان المشي عن يمينها وشمالها مطلقاً بقية بين الدليل والمدعى فضلاً عن كونه يدل عليه اه شيخنا الا ان يقال المراد بالامام مالم يسير خلفه فيشمل عن يمينها وشمالها على ان المقصود من هذا الحديث انما هو الاستدلال على افضلية القرب لان الحديث الاول دل على افضلية المشي بكونه امامها تأمل واجاب شيخنا ح ف بان هذا الحديث دل على المفضل وهو كونه عن يمينه وشمالها كما دل الاول على الافضل اه (قوله) وفي المجموع انه يكره الركوب الخ) اي لانه صلى الله عليه وسلم رأى ناساً ركاباً في جنازة فقال لا تستحون ان ملائكة الله على اقدامهم وأتم على ظهور الدواب اه شرح مر (قوله) لغير عذر) ويظهر انه ليس من العذر هنا عدم كون المشي لانفاً به لمنصب او نحوه قياساً على ما ياتي في الحج من نذب الركوب على القتب لمن اطافه وان لم يلق به وقد فرق بان السفر لا ينظر فيه للبروات واسبابها غالباً بخلاف الحضر ويرد بان العادة في الجنائز ايتار الناس للمشي معها من غير ان تختل بذلك مسروراتهم وان جلوا فالوجه ان ذلك ليس بعذر هنا ايضاً اه ايعاب اه شوبري (قوله) والواو في وبأمامها الخ) افادها ان كل واحد منها سنة مستقلة بخلاف ما يوهمه كلام أصله كما هو واضح اه شوبري (قوله) فان تلك صالحة) أصله تكون سكنت نونه للجازم ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين ثم حذفت النون تخفيفاً للكثرة دور ذلك في الكلام فصار فان تك اه شوبري (قوله) عن رقابكم) معناه انها بعيدة عن الرحمة فلا مصلحة لكم في مصاحبته ومنه يؤخذ ترك صحبة اهل البطالة وغير الصالحين اه برماوى (قوله) ان امن تغييره بالاسراع) اي بان كان الاسراع يغيره دون الثاني اه شيخنا (قوله) ودون الخيب) بخاء معجمة فوحدتين المشي فرق الهيئتين الثاني اه برماوى وفي المختار الخيب نوع من العدو وبابه رد اه وخيبا ايضاً وخيبا (قوله) زيد في الاسراع) اي رجاها كما هو ظاهر اه شوبري (قوله) ولغير ذكر ما يستره كقبة) واول من غطى نعشها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعده ازينب بنت جحش وكانت رأتها بالحبشة لما هاجرت واوصت به فقال عمر نعم خباء الطائفة شرح مر (قوله) كقبة) اتي ابن الصلاح بحرمة ستر تلك القبة بحريز وكل ما المقصود منه الزينة ولو من حلي وخالفه الجلال البلقيني فجوز الحرير في المرأة والطفل واستوجه شيخنا اه حل (قوله) وكره لغط فيها) بفتح الغين وسكونها وهو ارتفاع الاصوات في سير الجنائز لما رواه البيهقي ان الصحابة رضى الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكر وكره جماعة قول المنادى مع الجنائز استغفروا الله فقد سمع ابن عمر رجلاً يقول ذلك فقال لا تغفروا الله لك والمختار والصواب كما في المجموع ما كان عليه من السلف من السكوت في حال السير فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرهما بل يشتغل بالتفكير في الموت وما بعده وفناء الدنيا وان هذا آخرها ويسن الاشتغال والذكر سرا وما يفعله جملة القراء من القراءة بالتعطيل واخراج الكلام عن موضعه فحرام يجب انكاره اه شرح مر ولو قيل يندب ما يفعل الآن امام الجنائز من التمانية وغيرهم لم يبعد لان في تركها زراً بالميت وتعرضاً للتكلم فيه وفي ورائته فليراجع وقوله فحرام يجب انكاره اي وليس ذلك خاصاً بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقاً ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرؤساء ونحوهم اه ع ش عليه وقوله فحرام يجب انكاره اي والمنع منه واذا تمكن من المنع ولم يمنع فسق اه برماوى (قوله) أي في السير معها) قال سم على حج فرفضوا كراهة رفع الصوت بها في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضعها في النعش وبعد الوصول

إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعدان الحكم كذلك فليراجع اهـ مع ش على مر (قوله واتباعها بنار) أي جعل النار مضاجعة لها ولو امامها اهـ شيخنا نعم لو احتيج إلى الدفن ليلا في الليالي المظلمة فالظاهر أنه لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه اهـ شرح مر (قوله ايضا واتباعها) بنار ظاهره ولو كافر أو لا مانع منه لان العلة موجودة فيه اهـ مع ش على مر (قوله ولا اتباع مسلم الخ) قال مر بتشديد المثناة اقول وإنما اقتصر عليه لان في الاتباع يسكون المثناة بمعنى المشي خلاف في اللغة ففي المختار تبعه من باب ضرب وسلم اذا مشى خلفه ومر به فضى معه وكذا اتبعه وهو اقتل واتبعه على وزن افعل كان قد سبقه فلحق واتبع غيره يقال اتبعه الشيء فتبعه وقال الاخفش تبعه واتبعه بمعنى مثل ردفه واردفه ومنه قوله تعالى الا من خطف الخطفة فاتبعه شهاب ثاقب اهـ ع ش وعبرة البرماوى قوله ولا اتباع مسلم بتشديد التاء لانه التابع لا باسكانه الموهـ ان التابع غيره بامر اهـ انتهت (قوله جنازة قريبه الكافر) افهم كلامه تحريم تشييع المسلم جنازة الكافر غير نحو القريب وبه صرح الشاشى كابتداء السلام لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط وما نازع به الاسنوى في الاستدلال بخير على في مطاق القرابة لو جوب ذلك على ولده على كما كان يجب عليه مؤنته حال حياته يمكن رده بان الاولى له على الاطلاق دليل الجواز وكان متمكنا من استخلاف غيره عليه من اهل ملته واما زيادة المسلم قبر نحو قريبه الكافر فجائز كما في المجموع لكن مع الكراهة والاصل في جواز ذلك خبر استاذنت ربي لا استغفر لامي فلم ياذن لي واستاذنته ان ازور قبرها فاذن لي ورواية فزوروا القبور فانها تذكر كم الموات اهـ شرح مر وقوله واما زيادة المسلم قبر نحو قريبه الكافر فجائزة كما في المجموع لكن مع الكراهة فهو مهـ انه محرم عليه ذلك اذا كان غير نحو قريب وهو الموقوف لما تقدم عن الشاشى في اتباع جنازته ولو قيل بكرامته هنا كما تقدم من ان المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيدا هذا وسياتي للشارح ان زيارة قبور الكفار مباحة خلافا للماوردي في تحريمها وهو بعمومه شامل للقريب وغيره وقضية التعبير بالاباحة عدم الكراهة الا ان يحمل على ان المراد بها عدم الحرمة ويدل لذلك مقابلته بكلام الماوردي او يقال هو محمول على ما اذا قصد قبرا بعينه اخذنا ما ياتي عن المناوى في ليلة النصف اهـ مع ش عليه (قوله أبو طالب) كنيته واسمه عبد مناف ابن عبد المطلب جدّه ﷺ هـ لك كافر فخر الدنيا والاخرة اهـ برماوى (قوله الشيخ الضال) فيه دليل على موته كافر اهـ هو كذلك كما في البخارى وغيره انه احق اهل النار عذابا وما قيل من انه احيى بعد موته واسلم لا اصل له لان ذلك لم يثبت إلا في ابويه اهـ شيخنا ح فوما يدل أيضا على موته كافر آية كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين الآية فانها نزلت فيه كما قاله بعض المفسرين اهـ شيخنا (قوله انطلق فواره) نازع فيه الاسنوى بان عليا كان يجب عليه ذلك كما كان يجب عليه القيام بكفائته في حال حياته فلا دليل فيه على مطلق القرابة اهـ حـ واجيب بان أمر على بذلك مع أن له أولادا غيره يدل على ذلك وأيضا قوله انطلق فواره ولم يقل فامر بمواراته يدل على ذلك اهـ شيخنا حـ ف (قوله فيه نظر) عبارة شرح مر ويلحق به ايضا المولى والجار كما في العبادة فيما يظهر انتهت

(فصل في صلاة الميت)

أى عليه او لاجله أى وما يتبع ذلك كعدم وجوب طهر الكافر وتسكين الشهيد في ثيابه التى مات فيها وهى من خصائص هذا لامة كالابصاء بالثلك كما قاله الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة ولا ينافيه ما ورد من تفصيل الملائكة ادم عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقولهم يا بنى ادم هذه سنتكم في موتاكم لجواز حمل ما ورد من تفصيل الملائكة ادم على أن الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية وحمل ما ورد من قولهم يا بنى ادم الخ على اصل الفعل اهـ مع ش وهل شرعت صلاة الجنازة بمكة اولم تشرع الا بالمدينة لم ار في ذلك تصريحاً وظاهر حديث انه ﷺ صلى على قبر البراء بن معرور لما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه لها بشر كما قاله ابن اسحق وغيره وما في الاصابة عن الواقدي واقره ان الصلاة على الجنازة لم تكن شرعت

(واتباعها) باسكان التاء
(بنار) في جمرة أو غيرها
لانه يتفادى بذلك قال
السوء لا ركوب في رجوع
منها) فلا يكره لانه صلى
الله عليه وسلم ركب فيه
رواه مسلم جنازة قريبه
الكافر) لما روى ابو داود
عن على باسناد حسن
ووقع في المجموع باسناد
ضعيف قال لما مات
ابو طالب اتيت رسول الله
ﷺ فقلت ان صمك الشيخ
الضال قدم مات قال انطلق
فواره قال الاذرعى ولا
يبعد الحاق الزوجة
والمملوك بالقريب قال
وهل يلحق به الجار كما في
العبادة فيه نظر
(فصل في صلاة الميت)

يوم موت خديجة وموتها بعد النبوة بعشر سنين على الأصح أنهم لم تشرع بمكة بل بالمدينة اه حج اه ع ش على
مر وعبارة البرماوى وهى بهذه الكيفية التى من جعلتها قراءة الفاتحة والصلاة على النبي ﷺ من
خصائص هذه الامة كما مر وفرضت بالمدينة فى السنة الاولى من الهجرة ولم تفرض بمكة ولذلك دفنت
خديجة من غير صلاة وأول من صلى عليه النبي ﷺ اسعد بن زرارة وأول من صلى عليه فى القبر البراء
ابن معرور وأول من صلى عليه غائب النجاشى كما يأتى انتهت ثم قال (فائدة) كانت وفاته ﷺ ضحرة
يوم الاثنين ودفن ليلة الاربعاء وكانت الصلاة عليه ﷺ بهذه الكيفية المعروفة وكانت فرادى خلافا
لما فى المجموع لانه الامام ولم يكن خليفة بعد يجعل اماما وأول من صلى عليه عمه العباس ثم بنوهاشم ثم
المهاجرون ثم الانصار ثم اهل القرى وقال بعضهم اول من صلى عليه الانبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم
الصبيان وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون الفا ومن غيرهم ثلاثون الفا ومن قال انهم صاروا عليه
ثلاثة أيام محمول على أنه سمي ليلة لاربعا ليلة دفنه يوما بالتغليب او على أن المراد ليلة الاربعاء التى تليه
(فائدة) لم تعلم كيفية النية فى الصلاة على النبي ﷺ بعد موته اه (قوله لصلاته) أى الميت المحكوم
باسلامه غير الشهيد اه حج فخرج اطفال الكفار وان كانوا من اهل الجنة اه سم (قوله من الصلوات)
أى المفروضات بقريظة أن المشبه فرض فينذرتيم وقوله والا كتحفاء بنية الفرض اه شيخنا وعبارة ع ش
قوله والا كتحفاء بنية الفرض هذا لا يعلم من قوله كنية غيرها لان غيرها كما يشمل الفرض يشمل
النوافل فكان الاولى أن يقول كغيرها من الفرائض ويمكن أن يجاب بأن هذا مراد له وان لم يصرح
به والقريظة على إرادته كون المشبه من الفرائض فلا يحسن تشبيهه بغيرها انتهت (قوله فى حقيقةهما)
وهى الفصد وقوله ووقتها وهو مقارنتها للتكبير اه شيخنا (قوله بدون تعرض للكفاية) لانه
عارض عبارة شرح مر وان لم يقل كفاية كما تكفى نية الفرض فى احدى الخمس وان لم يقيد بها
بالعين ولا بد من نية الفرضية كما فى الصلوات الخمس ولو فى صلاة امرأة مع رجال انتهت وقوله
ولو فى صلاة امرأة مع رجال أى وصي على الخلاف السابق فيه اه شرح العباب لحج اه سم عليه
والراجع من الخلاف عند الشارح الوجوب على الصبي وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان
المعتمد فيها عدم الوجوب بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فيجوز أن تنزل
منزلة الفرض فيشترط فيها نية المرضية وان قلنا لا نجب فى المكتوبة منه لا تسقط الحرج عن غيره ولا هى
فرض فى حقه فتقويت جهة النفلية فيها فلم تشترط نية الفرضية بخلاف صلاته على الجنائز فانها لما اسقطت
الفرض عن غيره قويت مشابهاتها للفرض لكن قال سم على البهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء
أمره ما بل وضربه عليها وينبغي أن يجب عليهن أمره بنية العرضية وإن لم تشترط نية الفرضية فى المكتوبات
الخمس اه مر اه وهو ظاهر فى انه إذا صلى مع رجال لا يشترط فى حقه نية الفرضية وفى انه إذا صلى وحده
مع وجود الرجال بلا صلاة منهم انه لا بد من نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم فليراجع وينبغي كفاية
نية فرض الكفاية وإن عرض تعيينها اه مر اه سم على البهجة اه ع ش على مر وفى قل على الجلال قوله
فلا بد من التعرض له أى للفرض ظاهره وإن كان المصلى صديقا ولو مع الرجال وهو الاوجه وفارق عدم
وجوبه عليه فى الصلوات الخمس على رأى شيخنا مر بأن فى صلاته هنا لاسقاطا عن المكلفين فى الجملة والمرأة
كالصبي (قوله ايضا بدون تعرض للكفاية) أى على الرجوع وقيل يجب التعرض لها فى النية لتمييزه عن فرض
العين ويرد بانه يكفى عينا بينهما اختلاف معنى الفرضية فهما اه حج والمراد ان الفرض المضاف للميت معناه
فرض الكفاية والمضاف لاحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوعا للبعينين
بوضعين والاناظ متى اطلقت اولو حظت حملت على معناها الوضعى وهو الكفاية فى الجنائز والعينى فى
غيرها وبهذا يجاب عما أورده سم هنا اه ع ش على مر (قوله وغير ذلك) كوجوب نية الاقتداء

(لصلاته أركان) سبعة
أحدها (نية كغيرها) أى
كنية غيرها من الصلوات فى
حقيقتها ووقتها والا كتحفاء
بنية الفرض بدون تعرض
للكفاية وغير ذلك

قوله أولو حظت فى بعض
النسخ ولوحظت

او الجماعة على المأموم اه شرح مر وكقرنها بالتكبير واستحضار ما ينوي على ما تقدم والاضافة الى الله تعالى لسكنها لا تجب بل تسن كما يسن قوله مستقبلا ولا يتصور هنا نية الاداء وضده ولا نية عدد قال شيخنا وقد يقال ما المانع من ندب نية عدد التكبيرات لما ياتي انها بمثابة الركعات اه حل وقياس ما مر انه اذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمناجعة في تكبيره على ما مر بان يقصد ايقاع تكبيرة الامام لاجله بعد انتظار كثير وقوله ولا يتصور هنا نية اداء وضده اي فلو نوى الاداء او القضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو اطلق او نوى المعنى اللغوي فلا تبطل اه ع ش على مر (قوله ولا يجب في الحاضر تعيينه) اما الغائب ففيه تفصيل فان كان مخصوصا اي بان صلى على غائب بخصوصه فلا بد من تعيينه بقلبه واما اذا كان غير مخصوص بان صلى على من مات وغسل وكفن في اقطار الارض فتصح من غير تعيين اه من شرح مر والرشيدى عليه (قوله فان عينه) اي عين الميت الحاضر او الغائب المخصوص كان صلى على زيد او علي الكبير او الذكر من اولاده اه شرح مر (قوله ولم يشر اليه) اي ولم يكن التعيين بالاشارة اليه فلا يرد ان الاشارة من جملة المعينات اه شيخنا وعبارة سم قوله ولم يشر اليه المراد الاشارة القلبية وحينئذ فانظر كيف يتعقل تعيين الميت باسمه وقصده الصلاة عليه بعد حضوره من غير ملاحظة الشخص الحاضر الذي هو معنى الاشارة القلبية وقد سلف مثل هذا عن امام الحرمين في باب الجماعة اه اقول لاستحالة في ذلك فان قصد الصلاة على المسمى يزيد مثلا من غير ان يلاحظ بقلبه الشخص الحاضر قريب فتأمل انتهت (قوله بخلاف ما اذا اشار اليه) اي اشارة حسية اه حل وعبارة الشيخ خضر الشوبري على التحرير قوله نعم ان اشار الخ المراد انه لاحظ بقلبه خصوص الشخص بقطع النظر عن اسمه ونسبه ولو لم يكن هناك اشارة حسية انتهى وهي مخالفة لما ذكره المحشى هنا فالمتعمد ما سبق من ان المراد الاشارة القلبية اه شيخنا ج ف وعبارة ع ش على مر قوله بخلاف ما اشار اليه اي بقلبه انتهت (قوله وان حضر موقى نواهم) ليست هذه المسئلة مكررة مع قوله فيما ياتي وتجوز على جنازة صلاة لان الكلام هنا في صحة النية وشم في الجواز اه شيخنا وقوله اي نوى الصلاة عليهم اي وان لم يعرف عددهم قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قال ولو اعتقد انهم عشرة فبانوا احد عشر اعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين قال وان اعتقد انهم احد عشر فبانوا عشرة فالظاهر الصحة قال ولو صلى على حي وميت صحت على الميت ان جهل الحال والا فلا كمن صلى الظهر قبل الزوال او على ميتين ثم نوى قطعها عن احدهما بطلت فيهما ولو احرم الامام بالصلاة على جنازة ثم حضرت اخرى وهم في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم يصلى على الثانية لانه لم ينوها اه شرح مر وفي الشوبري ما نصه (فرع) احرم بالصلاة على الجنازة فحضرت جنازة اخرى في اثناء الصلاة فنوى الصلاة عليها ايضا هل تصح الصلاة لهما او لا تصح الا الاولى او تبطل بحث شيخنا مشايخنا الشهاب ابن قاسم في حواشي ابن خنجر عدم البطلان وقد يتجه خلافه لانه اتي بما ينافي نية الاولى لان نية الثانية متضمنة لقطع النية الاولى وقد صرح به في الايعاب اه وقول مر اعاد الصلاة على الجميع قيده قل على الجلال فقال ولو ذكر عددا فبانوا اكثر منه بطلت الصلاة في الجميع نعم لو اشار اليهم لم تبطل كما قاله العلامة سم ومشى عليه شيخنا اه (قوله وقيام قادر عليه) اي ولو صبيا او امرأة صليبا مع الرجال لان القيام هو المقوم لصورتها ففي عدمه محوها بالكلية فان عجز صلى حسب حاله اه حل قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري وانما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لئلا يتوهم بعض الجهلة انها عباداة للبيت فيفضل بذلك اه بحروفه وعبارة شرح مر وقيام قادر شمل ذلك الصبي والمرأة اذا صليا مع الرجال وهو الاوجه خلافا لما نشرى انتهت اي ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي وعبارة العباب وصلاة المرأة والصبي مع الرجال او بعدها تقع فلا قال في شرحه وانما ينسقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لو صلى الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها مع كونه نفلًا منهم ما يجب فيها نية الفرضية والقيام للقادر كما مر اول الفصل ولا يجوز الخروج

(ولا يجب في الحاضر تعيينه) باسمه او نحوه ولا معرفته بل يكفي تمييزه نوع تمييز كنية الصلاة على هذا الميت او على من صلى عليه الامام (فان عينه) كزيد او رجل (ولم يشر) اليه (فاخطا) في تعيينه فبان عمرا او امرأة (لم تصح) صلاته لان ما نواه لم يقع بخلاف ما اذا اشار اليه وتقدم نظيره في فصل الاقتداء شروط وقولي ولم يشر من زيادتي (وان حضر موتى نواهم) اي نوى الصلاة عليهم (و) ثانيها (قيام قادر) عليه كغيرها من الفرائض (و) ثالثها (اربع تكبيرات) للاتباع رواه الشيخان

منها على الوجه كما مر والمراد بعدم الجواز في حق الصبي ان زليه يمنعه كما يمنعه من الخروج من المكتوبات
 اه ع ش عليه (قوله ايضا قيام قادر) اي ولو كانت معادة اه ع ش على مر وسياق له ان هذه المعادة
 تقع له نافلة وانما قدم القيام على التكبيرات وغيرها لتقدمه في الوجود عليها اذ التكبير لا يعتد به الا اذا
 كان من قيام فهو مقدم في الوجود حتى على التحريم لكن الواقع منه قبل التحريم شرط والمقارن له الى آخر
 الصلاة ركن فهو وان كان مع التكبير من حيث الركنية في محل واحد لكنه مقدم في الجملة على التكبير وايضا
 فالمحكوم عليه بالركنية هو جملة التكبيرات لا خصوص التحريم وقدم النية عليه لانه لا يتميز القيام كغيره
 من أفعال الصلاة الا بها اه ع ش (قوله فلوز ادم تبطل) اي ولو نوى بتكبيره الركنية خلافا لجمع من المتأخرين
 لكن الاربع اولى لتقرر الامر عليهما من النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وتشبيه التكبير بالركعة فيما ياتي
 مجله بقرينة المقام في المتابعة حذفا على تاكدهما نعم لوز ادم على الاربع عمدا معتقدا للبطالان بطالت كما ذكره
 الاذرعى فان كان ساهيا أو جاهلا لم تبطل جز ما ولا مدخل لسجود السهو فيها اه شرح مر وقوله ولو نوى
 بتكبيره الركنية غاية وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفهمة او لا ولو قيل بالضرر في الاول لم
 يكن بعيدا قياسا على ما تقدم في الصلاة من ان ذلك يغتفر في حق العامى وفي سم على حج لوز ادم على الاربع
 معتقدا وجوب الجميع بمحتمل ان لا يضر كما لو اعتقد جميع أفعال الصلاة فريضا وقد يفرق أى فيقال هنا
 بالبطالان مطلقا بان تلك الأفعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فريضا بخلاف الزائد على الاربع
 هنا فانه غير مطلوب راسا وقد يؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركنية بل ان اراد بنوى اعتقد
 كانت هي المسئلة اه ع ش عليه وحيث زاد فالاولى له الدعاء ما لم يسلم لبقائه حكا في الرابعة والمطلوب فيها
 الدعاء حتى حتى لو لم يكن قر الفاتحة في الاولى اجزائه حيث فيها يظهر ثم رايتم سم على حج صرح بما
 استظهرناه اه ع ش على مر ولو الى رفع يديه في الزيادة فالوجه البطلان لانه غير مطلوب هنا بخلاف ما تقدم
 في العيد قاله الشيخ كغيره اه شوبرى أقول والقياس أنه لو الى بين الرابعة والخامسة ورفع يديه فيهما
 البطلان ايضا لان رفع كل يد في المرة الخامسة يعد مرة وبهما حصلت الموالاة بين اربعة أفعال ع ش على مر
 وقوله بخلاف ما تقدم في العيد غير ظاهر اذ الذي تقدم فيه ان موالاة الرفع فيها زاد على السبع او الخس مبطل
 حرر الان يكون مراده الموالاة في نفس السبع أو الخس (قوله للاتباع) فقد نقل النووي في شرح مسلم
 عن القاضي عياض انه صلى الله عليه وسلم كان يكبر اربعا وخمسا وستا وسبعات ثمانية حتى مات النجاشي فكبر
 عليه اربعا واستمر على ذلك بعده اه برماوى (قوله لم يتابعه) لو كان الامام مسموما وتابعه في
 الزيادة المذكورة وأتى بواجبه من نحو القراءة عقب التكبيرات حسب له ذلك فتصح صلاته
 سواء أعلم انها زائدة او جهل ذلك لان هذه الزيادة جائزة عند الامام وبهذا فارق المسبوق المتابع
 لامامه في الخامسة حيث فصل فيه بين الجهل فتصح او العلم بالزيادة فتبطل وهذا مثال اه شوبرى
 وفي ع ش على مر ما نصه (فرع) لوزاد الامام وكان الامام مسبوقا فأتى بالاذكار الواجبة في
 التكبيرات الزائدة كان ادرك الامام بعد الخامسة فقرأ ثم لما كبر الامام السادسة كبرها معه وصلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها معه ثم دعا للبيت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل
 بحسب له ذلك وتصح صلاته سواء أعلم انها زائدة او جهل ذلك ويفرق بينها وبين بقية الصلوات حيث تحسب
 الركعة الزائدة للمسبوق اذا ادرك القراءة فيها وكان جاهلا بخلاف ما اذا كان عالما بزيادتها بان هذه
 الزيادة هنا جائزة للامام مع علمه وتعمده بخلافها هناك او بتقيدها الجواز هنا بالجهل كما هناك فيه نظر فليحذر
 ومال مر الاول فليحذر اه سم على المنهج أقول وقد يتوقف في التسوية بان الزيادة على الاربع اذكار
 محضة للامام فالمسبوق في الحقيقة إنما أتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للامام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب

(فلوزاد) عليها (لم تبطل)
 صلاته للاتباع رواه مسلم
 ولانه انما زاد ذكر اربعا
 زاد امامه) عليها (لم يتابعه)

فالقياس انه هنا كذلك (فرع) موافق في الجنازة شرع في قراءة الفاتحة قبل قطعها وتأخيرها لما بعد
الاولى بناء على اجزاء الفاتحة بعد غير الاولى ام لا قال مر لا يجوز بل تعينت عليه بالشروع فتعين عليه
الاتيان بها فان تخلف لنحو بطلان قراءتها تخلف وقراءتها لم يشرع الامام في التكبيرة الثالثة اه فان كان
عن نقل فسلم والا ففيه نظر ظاهر فليحروروا ليراجع اه سم على المنهج والا قرب الميل الى النظر اه ع ش
على مر وفي قل على الجلال الجزم بما جزم به الشوبري وعبارته نعم للسبوق موافقة الامام في الزائد
ويحسب له انتهت (قوله اي لا تسن له متابعتة) اي بل تكرهه خروجا من خلاف من ابطال بها اه ع ش على
مر (قوله بل يسلم) اي بنية المفارقة ولا بطلت صلاته لانه سلام في اثناء القدوة فبطل به كالسلام قبل
تمام الصلاة اه مر اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله وقراءة الفاتحة) اي فبطلها فالوقوف
بقدرها لما مر في مبجتها اه شرح مر وقوله فبطلها اي من القراءة والذكر وقوله فالوقوف لقدرة قال
سم على حج انظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء للبيت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدرها وعلى
هذا فالمراد ببطله قراءة او ذكر من غير ترتيب بينهما او معه فيه نظرا والمتجه الجريان اه والمراد بالدعاء
المعجوز عنه ما يصدق عليه اسم الدعاء ومنه اللهم اغفر له او ارحمه وحيث قدر على ذلك اتى به اه ع ش عليه
(قوله كغيرها من الصلوات) يؤخذ منه استحباب آمين اه حل وفي شرح الجلال ويندب التامين عقب
الفاتحة او ويندب بعده الحمد لله رب العالمين كما في الروضة اه قال عليه وفيه ايضا قوله كغيرها من
الصلوات يؤخذ منه عدم صحة اقتداء من يحسن القراءة بمن يحسن الذكر ولا هما بمن واجبه الوقوف ولا
مانع منه وبه صرح ابن عبد الحق اه (قوله لتعلموا انها سنة) اي طريقة متبعة وهذا كقول الصحابي من
السنة كذا فيكون مرفوعا اه برماوى (قوله لا بما في الاصل) المعتمد ما في الاصل فيجوز اخلاء
التكبيرة الاولى عن قراءة الفاتحة وجمعها مع الصلاة على النبي في الثانية ومع الدعاء في الثالثة والاتيان بها في
الرابعة اه شيخنا ولا يجوز قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وباقيها في اخرى لعدم وروده اه شرح مر
وعلى المعتمد اذا نقلها غير الاولى هل يجب الترتيب بينها وبين واجب التكبيرة المنقول اليها ام لا اقول
الظاهر انه لا يجب كما افهمه مامر اه سم على المنهج وقوله الظاهر انه لا يجب واذ لم يجب فله ان ياتي بها قبل
الصلاة على النبي ﷺ مثلا او بعدها بتمامها الا انه ياتي ببعضها قبل وبعضها بعدها يظهر لا شرائط
المواالة اه ع ش على مر (قوله من انها بعد الاولى) او غيرها معتمد ويؤخذ من هذا جواب حادثة
وقع السؤال عنها وهي ان شافعي اقتدى بمالكى وتابعه في التكبيرات وقرا الشافعي الفاتحة في صلاته بعد
الاولى فلما سلم اخبره المالكي بانه لم يقر الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي لذخاية امر امامه انه
ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة لا يقتضى البطلان لجواز ان ياتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت
صلاته بالتسليم عند الشافعي فتسليمه بنفسه بعد بطلان صلاة امامه لا يضر اه ع ش على مر وفي
الرشيدى عليه بعد ما ذكر هذا مانصه وهي فائدة جليلة يحتاج اليها في الصلاة خلف المخالف
وظاهر ان الحكم جار حتى فيما لو كان الامام يرى حرمة القراءة في صلاة الجنازة كالخني اذ لا
فرق نظر الى ماوجه به الشيخ رحمه الله اي ولا نظر الى عدم اعتقاد الامام فرضية الفاتحة ولا لم
تصح الصلاة خلفه مطلقا لانه لا يعتد وجوب البسملة واما ما قد يقال انه حيث كان الامام لا يرى
قراءة الفاتحة فكانه نوى صلاة بلا قراءة فنيته غير صحيحة عند الشافعي فقد يجاب عنه بان ذلك لا يضر حيث
كان ذلك ناشئا عن عقيدة فتأمل اه (قوله او غيرها) اي ولو بعد الرابعة او ما زاد عليها اه قل على الجلال
(قوله ايضا من انها بعد الاولى او غيرها) هل محل ذلك ما لم يشرع في الفاتحة عقب الاولى او ولو شرع فيها
فله قطعها وتأخيرها عن الاولى اجاب شيخنا بالاول اه حل ومثله في ع ش على مر (قوله من انها بعدها
لو بعد الثانية) فان قلت تعينها في الاولى اما اولى او مساو لتعين الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة قلت

أي لا تسن له متابعتة في
الزائد لعدم سنه للامام
(بل يسلم أو ينتظره) ليسلم
معه وهو الا فضل لتاكيد
المتابعة وتعبيري بزيادة
من تعبيره بخمس (و)
رابعها (قراءة الفاتحة)
كغيرها من الصلوات
ولان ابن عباس قرأ بها
في صلاة الجنازة وقال
لتعلموا انها سنة رواه
البخاري (عقب) التكبيرة
(الاولى) للاتباع رواه
البيهقي وهذا ما جزم به في
التيان تبعاً للجمهور وظاهر
نصين للشافعي وهو المقتضى
به لا بما في الاصل من
انها بعد الاولى او غيرها
ولا بما في الروضة كاصليها
من انها بعدها او بعد الثانية

التساوي ممنوع فضلا عن الاولوية لان المقصد الاعظم من هذه الصلاة انما هو الدعاء كما صرح اباها بالصلاة
على النبي وسيلة لقبوله واما القراءة فامر تابع هنا لكونها في ذاتها اشرف فنظرنا الى هذين فجعلوها بعد الاولى
نذا نظرنا للثاني لا وجوبه بالنظر الاول حتى يتميز المقصود وسيلته بان لها محلين مخصوصين ليدل ذلك على
مزيد الاعتناء بالمقصود دون غيره ولا بدع في انه قد يعرض للمقصود الذاتي ما يصير تبعا ويدل لذلك انهم
لم يوجبوا الرابعة ذكر الا انه لم يبق لا يجابه مقتضى وبهذا يجاب عما قيل ليس لتخصيص الدعاء بالثالثة دليل
واضح وما قيل يمثله في الصلاة في الثانية قاله في الايعاب اه شوبري وعبارة شرح مر وليس لتخصيص
ذلك لا مجرد الانباع انتهت (قوله وصلاة على النبي ﷺ) واقلها واكملها كما في التشهد فيجب فيها ما
يجب في التشهد فيما يظهر ولا يجوز هنا ما يجزى في الخطبة من الحاشرو الماحي ونحوهما وصرح بذلك في
العياب اه ع ش على مر وظاهر كلام الاصحاب انه لا يستحب ضم التسليم على النبي اليها ولا يكره افراد
الصلاة في هذه الحالة ويحمل كلامهم بكراهة الافراد في غير ما ورد النص بافراده وهو المعتمد عند مر
وخالف في ذلك حج واطال الكلام على ذلك وادعى كراهة الافراد فتأمل اه شوبري وفي قول على
الجلال قال حج ويندب السلام معها ولا يكره هنا افراد الصلاة لاجل الوارد واول ذلك اللهم صل وسلم
على محمد وآله (قوله عقب الثانية) فلا تجزى بعد غير الثانية وهذا هو المعتمد سواء قلنا ان الفاتحة تعين عقب
الاولى او لا تعين فليس الخلاف في تعين الصلاة على النبي بعد الثانية مبنيا على الخلاف في تعين الفاتحة بعد
الاولى اه من شرح مر وحج (فرغ) لو قصد ان لا ياتي بالصلاة على النبي ﷺ بعد التسكيرة الثانية
وكبر الثالثة بطلت صلاته لا بشروعه في الثالثة تحقق خلو التسكيرة الثانية من الصلاة على النبي ﷺ فلا
يتوقف البطلان على السلام فاشبهه ما لو ترك الفاتحة عمدا ثم ركع اه ع ش على مر (قوله وتسن الصلاة
على آل فيها) اي في الصلاة على النبي ﷺ اي معها اي عقبها وقوله عقبها اي عقب الصلاة على آل
هذا هو الاظهر اه شيخنا (قوله والدعاء للمؤمنين والمؤمنات) اي بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
اه ع ش على مر اي كما يستحب الدعاء لهم في التشهد الاخير عقب الصلاة على رسول الله ﷺ كذا
نقل الرافعي تعليقه عن الامام وعلمه وقبل ذلك بانه اقرب الى الاجابة اه سم (قوله والحمد قبل الصلاة
على النبي ﷺ) اي باي صيغة من صيغته والمشهور الحمد لله رب العالمين فينبغي الا تيان بها اه ع ش على
مر (قوله ودعاء الليت) اي بخصوصه بامر اخروي وهذا في البالغ واما في الصبي فيجوز ان يكون
الدعاء فيه لو اذنيه او لعموم الناس لكن اذا كان بالوارد كاللهم اغفر لحينا الخ وكاللهم اجعله فرطا الخ
فاخذ هذين يمكن في الصغير والحاصل ان الكبير لا يذن بتخصيصه بالدعاء وكذا الصغير لا في الوارد
فيه كالدعاء من الاتيين فيه اه شيخنا وفي ع ش على مر ما نصه والظاهر تعين الدعاء له باخروي
لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وان الطفل في ذلك كغيره لانه وان قطع له بالجنة فتريد
مرتبه فيها بالدعاء له كالانبياء اه (قوله ايضا ودعاء الليت الخ) قضية اطلاقه كغيره ونجوبه
لغير المكلف ومن بلغ مجنونا ودام الى موته وهو الاوجه اذ الغالب على الصلاة التعبد
خلافا للاذرعى وعلم مما تقرر وجوب الدعاء بعد التسكيرة الثالثة وقبل الرابعة ولا يجزى في
غيرها بلا خلاف اه شرح مر (قوله كاللهم ارحمه) هذا بيان لاقول الدعاء له بخصوصه فلا
يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويكفي اللهم اقض دينه لان به ينفك حبس نفسه اه حل
(قوله وسلام كغيرها) ويحجر به الامام والمبلغ اه شيخنا وعبارة شرح مر واتفقوا على جهره
بالتكبير والسلام اي الامام او المبلغ لا غيرهما نظير ما مر في الصلاة كما هو ظاهر انتهت (قوله في كيفية)
منه يؤخذ عدم استحباب وبركاته وان يلتفت فيه وقوله ونعده اي خلافا لمن قال يقتصر على تسليمه واحدة
يجعلها اتقاها وجهه وان قال في المجموع انه الاشهر اه حل فان اقتصر على واحدة اتي بها من جهة يمينه اه
ع ش على مر (قوله وسن رفع يديه الخ) ويسن ايضا النظر للجنازة وقال بعضهم لحل

السجود ولو فرض أخذ من بحث البلقيني وشمل ذلك الأعمى والمصل في ظلمة وهذا الوجه اه ع ش
 على م ر (قوله ايضا وسنرفع يديه في تكبيراتها) اي وإن اقتدى بمن لا يرى الرفع كالحنفي فيما يظهر لان
 ما كان مسنونا عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا لو اقتدى به الحنفي للعلم المذكور ذى فلو ترك
 الرفع كان خلاف الاولى على ما هو الاصل في ترك السنة إلا ما نصوا فيه على الكراهة واما ترك الاسرار
 فقياس ما مر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهته هنا ع ش على م ر (قوله في تكبيراتها)
 اي في كل تكبيرة من تكبيراتها شيخنا وفي قل على الجلال قوله في تكبيراتها اي المطلوبة لا فيما زاد
 عليها السكن لا يضر لو رفع الا في الولاها (قوله وترك افتتاح وسورة) وحيث يقال لنا صلاة واجبة
 يستحب فيها ترك السورة وترك قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة اهل ويبلغى أن المأموم إذا فرغ من
 الفاتحة قبل إمامه تسن له السورة لأنها أولى من وقوفه ساكتا قاله في الايعاب قاله الشيخ أي ومن الدعاء
 للبيت إذا الأولى ليست محل طلب الدعاء له فليتامل اهشوبري وفي ع ش ما نصه (فرع) لو فرغ المأموم
 الفاتحة قبل تكبيرة الامام ما بعدها فينبغي أن يشتغل بالدعاء لأنه المقصود في صلاة الجنابة ولا ينبغي
 تكرير الفاتحة ولا قراءة غيرها من القرآن ولو فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل تكبير الامام
 ما بعدها فينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنها وسيلة لقبول
 الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنابة وفاطر اه سم على البهجة وقوله فينبغي أن يشتغل بالدعاء كان
 يقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ويكررها أو ياتي بالدعاء الذي يقول بعد الثالثة لكنه لا يجزى عما يقال
 بعدها ولا يقال ان ما أتى به من الدعاء ليس في محله لما ياتي من انه يستحب الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم فما أتى به من جملة ما صدق عليه الدعاء المطلوب وإن كثر (فرع) قرأ آية سجدة في صلاة
 الجنابة وسجد الوجه البطالان للصلاة إن كان عامدا عالما لا نهيجو غير مشروع فزيادته مبطلة اهمر اه
 (قوله مبنية على التخفيف) أي وإن صلى على غائب أو قبر تركهما أيضا لأن شأنها البناء على التخفيف اه زى
 وم ر خلافا لحج (قوله وان يقول في الثالثة الخ) اي ندب بحيث لم يخش تغير الميت ولا واجب الاقتصار
 على الأركان اه تحفة اهشوبري (قوله اللهم اغفر لحينا الخ) قدم هذا الثبوت لفظه في مسلم وتضمنه الدعاء
 للبيت بخلاف ذلك فان بعضه مؤدى بالمعنى وبعضه باللفظ اه شرح م ر ويندب ان يقدم عليه ما معا مارواه
 عوف بن مالك عن فعله صلى الله عليه وسلم وهو اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله
 ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابدله
 دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأعذه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب
 النار اه وهذا اصح ما في الباب والمراد ببدال الزوج ولو تقدير الوصفة فيدخل فيه من لم يتزوج
 ومن الحور العين لأن بنات آدم أفضل منهن ولكل إنسان من بنات آدم اثنتان فقط اه قل على الجلال
 (قوله وصغيرنا) اي إذا بلغ واقترف الذنب او المراد الصغير في الصفات اه شوبري او المراد الصغير
 حقيقة والمراد بالمغفرة لا يستلزم وجود ذنب بل قد يكون بزيادة درجات القرب كما يشير اليه استغفاره
 ﷺ في اليوم والليلة مائة مرة اه حج في الدر المنضود عن ابن سيرين (قوله فاحيه على الاسلام الخ)
 لا تحق مناسبة الاسلام للحياة والايان للوفاة لأن الاسلام كناية عن الصلاة والصوم وغيرهما وهي في
 الحياة والمراد الاسلام الكامل الذي يزيد بزيادة الأعمال والايان هو التصديق القلبي والمقصود ان
 يكون متلبسا به عند الوفاة اه شيخنا (قوله ثم اللهم هذا عبدك الخ) قضيته أنه لو اقتصر على قوله اللهم اغفر
 لحينا الخ لم يكف وهو الموافق لما مر من انه يجب الدعاء للبيت بخصوصه وانه لا يكفي الدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات اه ع ش على م ر وقوله هذا عبدك مرفوع او منصوب بارحم اهشوبري (قوله وابن عبدك)

(وترك افتتاح سورة)
 لطولهما وصلاة الجنابة
 مبنية على التخفيف وذكر
 سن الاسرار بالتحوذ
 والدعاء مع سن ترك
 الافتتاح والسور من
 زيادتي (وان يقول في
 الثالثة اللهم اغفر لحينا
 الخ) تنمة كما في الاصل
 وميتنا وشاهدنا وغائبنا
 وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا
 وأتانا اللهم من أحيتنا منا
 فاحيه على الاسلام ومن
 توفيته منا فتوفه على الايمان
 رواه أبو داود والترمذي
 وغيرهما واذ غير الترمذي
 اللهم لا تحرمنا أجره ولا
 تقبضنا بعده (ثم اللهم هذا
 عبدك الخ) تنمة وابن
 عبدك خرج

المراد بهما ابوه وأمه كما يعلم من عبارة مرحي قال فان لم يكن للبيت أب بان كان ولد زنا فالقياس أنه يقول فيه وابن امك اه (قوله من روح الدنيا وسعتها) بفتح او لها اه شرح مر ولعله إنما اقتصر عليه لكونه الافصح ولا فيجوز في الروح الضم كما قرى به في قوله تعالى فروح وريحان وفي السعة بالكسر وقد نظم ذلك العلامة الدنوشري فقال

وسعة بالفتح في الاوزان والكسر محكي عن الصغاني

اه ع ش على مر (قوله اي نسيم ريحها) من اضافة الاخص الى الاعم اذ النسيم نوع من الريح اه شيخنا (قوله ومحبوبه واحبائه) المشهور في محبوه واحبائه الجرو ويجوز رفعه بجعل الو او للحال اي في حد ذاته لا في عبارة الشارح لانه بالرفع يرسم بالو او اوحل وقوله فيها اي حالة كونها فيها اه شيخنا (قوله اي ما يحبه) هو بضم الياء وكسر الحاء من احب ويجوز فتح الياء وكسر الحاء من حب لغة في احب اه ع ش على مر وفي المصباح احببت الشيء بالالف فهو محب وحبيته احبه من باب ضرب والقياس احبه بالضم لكنه غير مستعمل وحبيته احبه من باب تعب لغة وفي المصباح ضرب وتعب وفي قول علي الجلال قوله اي ما يحبه ومن يحبه الضمير المستتر فيهما للبيت والبارز لمحجوب الميت من عاقل وغيره اه (قوله كان يشهد) في معنى التعليل لما قبله اي دعوناك له لانه كان يشهد اه شوبري (قوله ايضا) كان يشهد ان لا اله الا انت اي بحسب ما نعلم منه وقوله وانت أعلم به اي منا قال شيخنا وهو تقويض للامر اليه تعالى خوفا من كذب الشادة في الواقع اه برماوى (قوله اللهم انه نزل بك) اي هو ضيفك وانت اكرم الاكرمين وضيف الكرام لا يضام اه شرح مر (قوله وانت خير منزل به) نعمت المحذوف هو مرجع الضمير في به وهذا المحذوف هو المفضل عليه في المعنى لان خيرا اسم تفضيل حذفته منه الهمة تخفيفا وهذا المقدر يجوز تقديره مفردا اي انت خير اي اخير وافضل كريم منزل به ينزل به الضيفان ويجوز تقديره جمعا اي وانت خير كرماء منزل بهم اي ينزل بهم الضيفان ويجوز تقديره مؤنثا في اللفظ لا في المعنى لانه كفر اي وانت خير كريمة اي ذات كريمة منزل بها اي ينزل بها الضيفان فتلخف ان هذا الضمير يجوز افراده وجمعه وتأنيثه اه شيخنا (قوله وقد جئتاك الخ) هل ذلك مخصوص بالامام كالقنوت وان غيره يقول جئتاك شافعا او هو عام في الامام وغيره في قوله المنفرد بلفظ الجمع فيه نظروا الاقرب الثاني اتباعا للوارد ولا نه ر بما شارك في الصلاة عليه ملائكة وقد يؤيد ذلك ما سيأتي في الشرح من انه قد حصر الذين صلوا عليه عليه السلام فاذا هم ثلاثون الفا يعني من الانس ومن الملائكة ستون الفا لان مع كل واحد ملكين اه ع ش على مر ومعنى جئتاك توجهنا اليك او قصدناك اه برماوى (قوله ولقه برحمتك رضاك) اي اعطاه ويجوز في لقه وجوه ثلاثة اسكان الهاء وكسرها باختلاف وباشباع وكذا يقال في قوله وفيه فتنة القبر ويجوز في ذلك ايضا في قوله فيما مر فأحبه فتوفاه اه شيخنا وفي البرماوى ولقه اي انله او اعطاه تكريما وقوله وفيه فعل امر من الوقاية واسلمه او ادفع عنه ويجوز في كل من لقه وفيه كسر الهاء مع الاشباع ودونه وسكونها اه (قوله فتنة القبر) هي سؤال المملكين اه شوبري وقيل العذاب وقيل فتنة الشيطان اه شيخنا وعبارة البرماوى هي سؤال المملكين وهما المؤمن مبشر وبشير وغيره منكرو ونكير بفتح كاف الاول منهما وكلاهما ضد المعروف سمي بذلك لانه لا يشبه خلقهما خلق ادى ولا ملك ولا غيرهما وهما جعدان اسودان ازرقان اغنيهما كالبرق الخاطف او كاللهيب او قدور النجاس وأنيابهما مثل صياصي البقروا أصواتهما مثل الرعد القاصف يحفران الارض بأنيابهما ويها آان في أشعارهما ومعهما مرزبة من حديد لو اجتمع عليها اهل منى لم يلقوها أي يحملوها جعلهما الله تعالى فكرة للؤمن ليصره ويثبتته وعذابا لغيره انتهت (قوله وجأف الارض) أي باعد بمعنى ان ضمة القبر تكون عليه سهلة لا بمعنى أنه قد يكون مرتفعا عن الارض اه برماوى (قوله غن جنبيه) بنون فوحدة مثني جنب وبمثلة فتنة فوقية وهي اولى لعمومها لجميع البدن من الجنين والظهر والبطن وفي بعض النسخ جنبه بالافراد اه برماوى قال الشيخ جمال الدين

من روح الدنيا وسعتها
أي نسيم ريحها واتساعها
ومحبوبه واحبائه فيها اي
ما يحبه ومن يحبه إلى ظلمة
القبر وما هو لاقية اي من
الاهوال كان يشهد أن
لا اله الا انت وان محمدا
عبدك ورسولك وانت
أعلم به اللهم انه نزل بك
وانت خير منزل به واصبح
فقيرا الى رحمتك وانت
غني عن عذابه وقد جئتاك
راغبين اليك شفعا له
اللهم ان كان عسنا فرد في
إحسانه وان كان مسينا
فتجاوز عنه ولقه برحمتك
رضاك وفيه فتنة القبر وعذابه
واقسح له في قبره وجأف
لارض عن جنبيه ولقه
برحمتك الامن

الاسنوي رحمه الله تعالى رأيت في نسخ الام الموقوفة بالمدرسة الشريفة بالديار المصرية بالميم المضمومة
والشاء المثلثة قال وهي احسن لشمول الجنين والظهر والبطن اه عميرة اه سم (قوله من عذابك) هو شامل
لعذاب القبر ولما في القيامة وأعيد باطلا فبه بعد تقيده بما تقدم اهتما ما بشانه اذ هو المقصود من هذه الشفاعة
اه برماوى (قوله جمع الشافعى رضى الله تعالى عنه ذلك الخ) قال الشيخ عميرة يريد انه لم يرد في حديث
واحد هكذا اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله وهذا في البالغ الذكر) اى ولو صلى على
جماعة لانه قد يشار بما للواحد للجمع ولفظ العبد مفرد مضاف فيعم افراد من اشير اليه ولا يكتفى
الاقتصار على ما قبل هذا لانه ليس فيه دعاء للميت بخصوصه فان اراد به اكتفى بذلك فلو اراده وغيره
هل يكتفى بذلك انظر اه ح ل ومقتضى قوله سابقا فلا يكتفى الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عدم كفاية
ذلك تامل اه شيخنا ح ف (قوله ويؤث ضمائرهما) خرج بضمائرهما الضمير في وانت خير منزل به فانه
راجع الى الله فلا يؤث من ثم قال حج ولي حذر من تانيت به في منزل به فانه كفر لمن عرف معناه وتعمده
اه وقد يقال في قوله كفر نظر لانه يمكن رجوعه الى الله على ارادة الذات والتانيت فيه بالنظر للفظ
فعله اراد انه كفر لمن قصد ان معناه مؤث حقيقى وتعمده وبقي ما لوقال وانت خير منزل بهم
هل يضر او لا فيه نظر والا قرب الثاني لان المعنى عليه صحيح بناء على ان التقدير وانت خير كرام منزل بهم
اى خير الكرام الذين تنزل بهم الضيفان وهو كقوله تعالى وانت خير الغافرين اه ع ش على مر (قوله
على ارادة الشخص) هل المراد انه يلاحظ ذلك او انه وان لم يلاحظه يحمل على الارادة المذكورة
الوجه وفاقا لمشايعنا الاول اه شوبرى (قوله التعبير بالملوك) ومثله العبد على ارادة الشخص كما مر
في الاثنى اه ع ش على مر (قوله وان يقول في صغير) اى سواء مات في حياة ابويه او بعدهما او بينهما ما قال
الزركشى محله في الا بون الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك اتى بما يقتضيه الحال وهذا اولى اه شرح
مر (قوله ميثام صالحهما في الآخرة) وقال بعضهم الفرط بفتححتين بمعنى الفارط وهو المقتدم ليهي
السقيا وقال في القاموس الفرط الواحد والجمع وما يقدمك من أجر وعمل وقال التلساني الفرط السابق
لنزول ما يخاف منه وياخذ الامن للمتاخر اه برماوى وفي المصباح الفرط بفتححتين المتقدم في طلب الماء بهي
الذلاء يقال فرط القوم فروطامن باب قعد اذا تقدم لذلك يستوى فيه الواحد والجمع يقال رجل فرط
وقوم فرط ومنه يقال في الطفل الميت اللهم اجعله فرطا اى أجرا متقدما اه (قوله وسلفا) السلف هو
السابق مطلقا سواء كان مهيأ للمصالح أم لا فعطفه على فرطامن عطف الخاص على العام اه شيخنا وعبارة
البرماوى قوله وسلفا قال في القاموس السلف بفتححتين المقدم وكل عمل صالح قدمته والمقدم من الابهاء
والا قرباء انتهت (وذخرا) شبه تقدمه لها بشىء نفيس يكون امامهما مدخرا الى وقت حاجتهما له بشفاعته
لها شرح مر (بذل معجزة) هو كذلك بالنسبة لامور الآخرة كما هنا وامانى أمور الدنيا فبالهمة اه
شيخنا وعبارة ح ل على معراج الغيطى قوله وذخرا بالذال المعجزة المضمومة من ذخرت الشىء ادخرته
واتخذته وهو منصوب على المصدرية والذخيرة واحدة الذخائر وأما الدخر بالذال المهمة فهو الصغار
والذل انتهت بالحرف وفي المصباح ذخر الشخص يذخر بفتححتين ذل وهان اه وفيه أيضا ذخرت ذخرا
من باب تقع اذا أعدته لوقت الحاجة اليه (قوله وعظلة) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أى واعظا
والمراد به وما بعده غايته وهو الظفر بالمطلوب من الخير وثوابه فسقط التنظير في ذلك بان الوعظ التذكير
بالعواقب وهذا قد انقطع بالموت اه شرح مر (قوله أى وعظلة) يتذكر بها العواقب
واكتفى بهذا الدعاء عند شيخنا خلافا لحج مع الاول وكذا لو اقتصر على أحدهما وان لم يكن
فيه دعاء للميت بخصوصه لما انه الثابت عن الشارع وذكر بعض الشيوخ بمن لقيناه ان هذا
دعاء للميت بخصوصه ويأتى بهذا الدعاء سواء مات ذلك الصغير في حياة ابويه ام بعدهما
ام بينهما قاله الاسنوي وفي كلام الزركشى ان محله في الا بون الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك اتى

من عذابك حتى تبعته آمنا
الى جنتك يا أرحم الراحمين
جمع الشافعى رضى الله عنه
ذلك من الاحاديث
واستحسنه الاصحاب
وهذا في البالغ الذكر
أما الصغير فسيأتى ما يقول
فيه وأما المرأة فيقول فيها
هذه أمتك وبنت عبدك
ويؤث ضمائرهما أو يقول
مثل ما مر على ارادة الشخص
أو الميت وأما الخنثى فقال
الاسنوي المنجى التعبير فيه
بالمملوك ونحوه (و) ان
(يقول في صغير مع) الدعاء
(الاول اللهم اجعله) اى
الصغير (فرط الا بويه)
اى سابقا مهيأ صالحهما
في الآخرة (الى آخره)
تتمته كافي الاصل وسلفا
وذخرا بذال معجزة وعظلة

بما يقتضيه الحال قال شيخنا وهذا أولى أى الترجيح قال الأذرعى فان جعل اسلامهم فكالمسلمين قال شيخنا والاحوط تعليقه على ايمانهم فان علم كفرهما حرام ان يدعو لهما بالمغفرة والشفاعة ونحوهما ولو علم اسلام احدهما وكفر الآخر لم يخف الحكم اهـ حل ومثله شرح مر ثم ما نقرر كله فيما لو علم اسلام الميت او ظن فلو شك في اسلامه كالمالك الصغار حيث شك في ان السابى لهم مسلم فيحكم باسلامهم تبعاً او كافر فيحكم بكفرهم تبعاً له فقال حج يحتمل أن يصلى عليه احتياطاً ويحتمل وهو الأقرب أن لا يصلى اهـ وقد يقال بل الأقرب أنه يصلى ويعلق النية كما لو اختلط مسلم بكافر الا ان يفرق بان في مسألة الاختلاط تحققنا وجوب الصلاة وشككتنا في عين من يصلى عليه بخلافه هنا فاننا شككتنا في وجوب الصلاة بل في صحتها والاصل بقاء الكفر ويؤيد ما قلناه قول الشارح الاق بعد قول المصنف ولو اختلط مسلمون بكفار الخ ولو تعارضت بينتان باسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه ان كان مسلماً اهـ ع ش على مر (قوله أى موعظة الخ) الظاهر انه لا يناسب قوله وافرغ الصبر على قلوبهما في الميتين ولا وثقل به موازينهما في الكافرين فليتامل اسم اهـ ع ش (قوله واعتباراً) أى يعتبر ان بموته وفقده حتى يحمل ما ذلك على عمل صالح اهـ حج (قوله وثقل به) أى بثواب الصبر على فقده او الرضا به اهـ حج (قوله وتقدم في خبر الحاكم الخ) أى قال الصغير في كلامه شامل للسقط وهذا دليل على الدعاء والديه كما يدل عليه عبارته في شرح الروض شيخنا ومثله حل وعبرة شرح مر ويشهد للدعاء لهما ما في خبر المغيرة السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة فيمكن في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قوطهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه لثبوت هذا بالنص بخصوصه انتهت ولو شك في بلوغه فلا حسن الجمع بين هذا الدعاء والدعاء له بخصوصه احتياطاً اهـ حل (قوله بفتح التاء وضمها) يقال حرمه واحرمه ويقال ايضاً حرمه بحرمة حرماً بكسر الراء كسرة يسرة سرقة سرقة ماوى وفي المصباح حرمت زيدا كذا احرمه من باب ضرب يتعدى إلى مفعولين حرماً بفتح الأول وكسر الثانى وحرماناً وحرمة بالكسرة فهو محروم وأحرمته بالالف لغة فيه اهـ وفيه ايضاً سرقة ما لا يسرقه من باب ضرب وسرق منه ما لا يتعدى إلى الأول بنفسه وبالخرف على الزيادة والمصدر سرق بفتحتين والاسم بكسر الراء والسرقة مثله ويخفف مثل كلمة ويسمى المسروق سرقة تسمية بالمصدر اهـ حج (قوله أواجز المصيبة) أى لان المسلمين في المصيبة كالشيء الواحد اهـ شرح مر (قوله ولا تفتنا بعده) زاد في التنبيه تبعاً للكثير واغفر لنا وله ويسن له ان يطول الدعاء بعد الرابعة وحده ان يكون كما بين التكبيرات كقاعدة الحديث الوارد فيه نعم لو خشى تغير الميت وانفجاره ولو اتى بالسنة فالقياس كما قاله الأذرعى اقتصاره على الاركان اهـ شرح مر وقال حج قيل وضابط التطويل ان يلحقها بالثانية لانها اخف الاركان اهـ وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم الحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها (قاعدة) سئل عن قراءة ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان الآية في أربعة الجنائز هل له اصل معتبر ام يقال لا بأس بها للمناسبة وكذا قراءة الباقيات الصالحات عند المزور على القبر وكونها كفارة لا ثم مروره عليه هل له اصل ايضاً ام لا فاجاب بقوله جميع ما ذكر فيه لا اصل له بل ينبغي كراهة قراءة الآية في الرابعة كما تكره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات اهـ ع ش عليه وفي الشوبرى ما نصه ويستحب ان يزيد في الرابعة الذين يحملون العرش ومن حوله إلى قوله العظيم اهـ وفي قل على الجلال ويندب تطويلها بقدر ما ياتى به في الثالثة قبلها وان يقرأ فيها آيات الذين يحملون العرش ومن حوله إلى العظيم (قوله لفعل السلف) هم الصدر الأول من التابعين وتابعيهم وتابعي تابعيهم ومن خص اسم السلف بالتابعين فقد ابعد والذي دل عليه كلامهم ما ذكرته وضابطه القرون الثلاثة التي شهد صلى الله عليه وسلم بخيريتها اهـ شرح المشكاة اهـ شوبرى (قوله ولو تخلف بلا عذر بتكبير الخ) فان كان تخلفه بالثانية لا يتحقق الا بشروع الامام في الثالثة وإذا كان بالثالثة لا يتحقق الا بشروع الامام في الرابعة انتهى شيخنا وعبرة البرماوى قوله ولو تخلف عن امامه أى بان شرع الامام في الثالثة والاماموم

اى مر عظة واعتبار او شفيعا
 ونقل به فوازيتهما وافرغ
 الصبر على قلوبهما زادنى
 الروضة كاصلها ولا
 تفتنهما بعده ولا تحرمهما
 اجره وتقدم فى خبر الحاكم
 ان السقط يدعى لو اليه
 بالمعافية والرجعة (و) ان
 يقول (فى الرابعة اللهم
 لا تحزمنى) بفتح التاء
 وضمهما (اجره) اى اجر
 الصلاة عليه او اجر
 المصيبة (ولا تفتننا بعده)
 اى بالابتلاء بالمعاصي
 لفعل السلف والخلف
 ولان ذلك مناسب للحال
 (ولو تخلف) عن امامه
 (بلا عذر بتكبيره حتى شرع
 امامه فى اخرى بطلت
 صلاته) اذا لاقتداء هنا
 إنما يظهر فى التكبيرات

في الاولى أو شرع الامام في الرابعة والمأموم في الثانية ولا يتصور غير هذين انتهت وفي ع ش على م
مانه والظاهر ان الاخرى لا تتحقق إذا كان معه في الاولى إلا بالتكبير الثالثة فان المأموم يطلب
منه أن يتأخر عن تكبيرة الامام فاذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية لا يقال سبقه بشيء اه فلو كبر
المأموم مع تكبيرة الامام الاخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم
هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر اه عميرة واقول الاقرب الاول لانه صدق عليه انه لم
يتخلف حتى كبر امامه أخرى فان ذلك لا يتحقق إلا بنهاية الامام التكبير قبل شروع المأموم فيه اه ع ش
على م (قوله وهو تخلف فاحش يشبه الخ) يؤخذ منه انه لو لم يكبر المأموم الرابعة حتى سلم الامام لم
تبطل لان الامام لم يشرع في تكبيرة أخرى فلو شرع الامام في خامسة هل يضر لانه شرع في أخرى
اولا يضر نظرا لعدم مشروعية ذلك لزيادته ثم رأيت عن المهمات ان الرابعة ليست كالركعة لانه
لا يجب فيها ذكر بخلاف الثلاثة قبلها اه حل وعبارة شرح م وافهم قوله حتى يشرع امامه في أخرى
عدم بطلانها فيما لو لم يكبر الرابعة حتى سلم الامام قال ابن العباد والحكم صحيح لانه لم يشتغل عنها حتى
اتي الامام بتكبيرة أخرى بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات فيأتي بها بعد السلام وايداه في المهمات
بانه لا يجب فيها ذكر فليست كالركعة بخلاف ما قبلها بخلاف البارزى في التمييز من البطلان انتهت
(قوله كنسيان) اى القراءة لا للصلاة او لاقتداء لان الوجه في هذا انه لا يضر كما لو نسي في غيرها
فانه لا يضر ثم ولو بجميع الركعات كما هو ظاهر اه شورى ومثله حل وحينئذ فكلام الشارح
لا ضعف فيه ولا اشكال اى في قوله بل بتكبيرتين اذا كان النسيان للقراءة بخلاف ما اذا كان لغیرها
فلا يضر التخلف بتكبيرتين على ما ياتي (قوله ايضا كنسيان) اى وبطء نحو قراءة وعدم سماع تكبير
وجهل اه شرح م (قوله لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيرة بل بتكبيرتين) قال سم على حجج بعد
كلام طويل ما حاصله انه لا يتحقق ذلك الا بعد الشروع في الرابعة هذا وجرى حج على عدم البطلان
مطلقا قال لانه لو تخلف بجميع الركعات ناسيا لم يضر فهذا اولى وعبارته اما اذا تخلف بعذر
كنسيان وبطء نحو قراءة وعدم سماع تكبير وكذا جهل عذر به فيما يظهر فلا بطلان فراعى نظم صلاة نفسه
الى ان قال ووقع للشارح ان الناس يغتفر له التأخر بواحدة لا بثنتين وذكر شيخنا في شرح منهجه غير
مع التبرى منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه اه والوجه عدم البطلان مطلقا لانه لو نسي فتأخر عن امامه
بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهنا اولى اه ويمكن حمل النسيان على نسيان القراءة وحينئذ فلا اعتراض
اه ع ش على م (قوله بل بتكبيرتين) اى بل تبطل بتكبيرتين والوجه عدم البطلان بالتأخر لعذر مطلقا
اى سواء كان التخلف بتكبيرتين او اكثر لانه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل
صلاته فهنا اولى اه حج اه زى وهذا اى كلام حج مبنى على ان المراد بقول الشارح كنسيان
نسيان الصلاة لا القراءة ثم تذكرها اه حل ونحن نقول المراد بالنسيان في كلامه نسيان القراءة ثم
تذكرها ويكون قوله بل بتكبيرتين غير ضعيف ويسقط حينئذ اعتراض حج على الشارح تأمل (قوله
والظاهر انه لو تقدم الخ) في هذا البحث نظر فانه يلزمه محذور خفس المخالفة لما تقرره من نصريهم بان
التقدم الخفس من التخلف وقد نصوا في التخلف بتكبيرة على البطلان فالتقدم بها كذلك بالاولى وما استند
اليه بقوله ولهذا لا تبطل بزيادة الخ يرد بان الزيادة في غير ما نحن فيه محض ذكر لا يلزمه محذور بخلافه هنا انتهى
حج وهذا هو المعتمد اه زى وعبارة شرح م ولو تقدم على امامه بتكبيرة عمدا بطلت صلاته بطريق
الاولى إذ التقدم الخفس من التخلف خلافا لبعض المتأخرين انتهى اى وهو حج وقوله ولو تقدم على
امامه بتكبيرة اى قصد بها تكبيرة الركن او اطلق فان قصد بها الذكر المجرد لم يضر كما لو كرر الركن
القولى في الصلاة انتهى ع ش عليه وقياس تصوير التخلف بتكبيرة بما تقدم ان يصور التقدم بها بماذا كبر
المأموم الثانية قبل الامام ثم شرع في الثالثة قبل ان يكبر الامام الثانية فمقتضاه ان صلاته لا تبطل (قوله

وهو تخلف فاحش يشبه
التخلف بركعة فان كان ثم
عذر كنسيان لم تبطل صلاته
بتخلفه بتكبيرة بل بتكبيرتين
على ما اقتضاه كلامهم
والظاهر انه لو تقدم
عليه بتكبيرة لم تبطل
وان نزلوها منزلة الركعة

قوله بشروعه في الثالثة هذا
اللفظ غير موجود في نسخ
الشرح التي بيدنا اهـ

ولهذا لا تبطل بزيادة
خامسة فاكثركا
وقولي شرع اولي من قوله
كبر (ويكبر مسبق
ويقرأ الفاتحة وان كان
اتمامه في غيرها) رعاية
لترتيب صلاة نفسه وهذا
ظاهر على القول بتعين
الفاتحة عقب الاولى لا على
القول بانها تجزى عقب
غيرها كما اشار اليه الرافعي
(فلو كبر امامه) اخرى
(قبل قراءته لها) سواء
اشرع فيها ام لا (تابعه)
في تكبيره وسقطت
للقراءة عنه (وتدار الباقي)
من تكبير وذكر (بعد
سلام امامه) كما في غيره
من الصلوات وسن ان
لا ترفع الجنازة حتى يتم
المسبوق ولا يضر رفعها
قبل اتمامه (وشرط)
لصحتها

بشروعه في الثالثة) واما قبل شروعه فيها فلا يتحقق التقدم بتكبيره تامل (قوله ولهذا لا تبطل) بزيادة
خامسة الاشارة راجعة للمعنى الذي يفهم من الغاية وهو عدم اعتبار التزويل فقوله وان نزلوها الخ في قوة
قوله ولا ينظر لتزويلها منزلة الركعة ولهذا اى وعدم اعتبار التزويل لا تبطل الخ فتأمل (قوله اولي من قوله
كبر) لانه يوم ان صلاته لا تبطل الا بتمام التكبير مع انها تبطل بمجرد الشروع فيها اهـ شيخنا (قوله
ويكبر مسبق) المراد به من تاخرا حرامه عن احرام الامام في الاولى او عن تكبيره فيما بعدها وان
ادرك من القيام قدر الفاتحة واكثر بدليل قوله ويقرأ الفاتحة وقوله فلو كبر الخ اهـ برماوى (قوله ويقرأ
الفاتحة) اى جواز ا كذا قاله سم على حج والمعتمد الوجوب لان الخلاف انما هو في الموافق واما قوله
المسبوق فيتعين عليه قراءتها كذا الحق مؤلفه آخر اهـ زى وعبارة حل قوله ويقرأ الفاتحة اى وجوبا
لان ما ادركه اول صلاته وقوله وهذا اى وجوب قراءة الفاتحة حينئذ ظاهر على القول الخ ولا يخفى انه ليس
في قولهم ويقرأ الفاتحة ما يعين وجوب ذلك حتى يكون مبنيا على القول المذكور اذ يجوز ان يكون المراد
يقرأ ان شاء الا ان يقال هو مع قولهم فلو كبر امامه الخ لا ياتي الا على القول المذكور انتهت (قوله لا على
القول بانها تجزى عقب غيرها) كذا قيل وقد يقال بل ياتي على ما صححه النووى ايضا لانها وان لم تتعين
بها هي منصرفة اليها الا ان يصرفها عنها بتاخيرها فجرى السقوط نظرا لذلك الاصل نعم قوله ويقرأ
الفاتحة اراد به الوجوب لا ياتي الا على الضعيف فاعله ترك التنبيه عليه للعلم به اهـ حج اهـ زى (قوله
فلو كبر امامه الخ) خرج بكبر ما لو سلم فيتم المسبوق الفاتحة لقوات المتابعة اهـ قل على الجلال (قوله
تابعه في تكبيره) اى مالم يشتغل بتعوذ والاتخلف وقرا بقدره قال شيخنا وتحريره انه اذا اشتغل
بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية لزمه التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون
متخلفا بعذر ان غلب على ظنه انه يدرك الفاتحة بعد التعوذ والا فغير معذور فان لم يتمها حتى كبر الامام
الثالثة بطلت صلاته اهـ حل ومثله شرح مرو قوله ويكون متخلفا بعذر وينبغي ان يكون من العذر ما لو ترك
الماموم الموافق القراءة في الاولى وجمع بينها وبين الصلاة صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام
قبل فراغه منها فتخلف لاتمام الواجب عليه اهـ ع ش على مر (قوله ايضا تابعه في تكبيره) فان اشتغل
بكمال الفاتحة فتخلف بغير عذر فان كبر امامه اخرى قبل متابعتها بطلت صلاته (فرع) يجوز
الاستخلاف في صلاة الجنازة بشرطه اهـ مر اهـ سم على المنهج أقول لعل شرطه عدم طول الفصل اهـ ع ش
على مر في قل على الجلال ولا يجوز فيها سجود سهو ولا تلاوة وتبطل بهما من العامد العالم (قوله) وسقطت
القراءة عنه) اى وان قصد تاخيرها لغيرها لسقوطها عنه شرعا خلافا لبعض المتأخرين كذا بخط شيخنا اهـ
شوبرى وفي ع ش على مر مانعه ولو كبر الامام الثانية عقب احرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير
الامام الثانية زمن يسع شيئا من الفاتحة سقطت عنه وان قصد عند احرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا لقصد ان
لم يدركها في محام الاصلى لو أدرك المسبوق زمن يسع نصف الفاتحة فقد قصد تأخيرها الى الثانية مثلا فهل يكفيه
قراءة نصفها بعد الثانية او لا بد من جميعها لتسكنه منه فيه نظرو وينبغي ان يكفيه نصفها لانه الذى أدركه في محله
الاصلى فهو الواجب عليه فليتأمل اهـ سم على البهجة اهـ (قوله من تكبيره وذكر) اى وجوبه فى الواجب
وندبائى المندوب كما ياتي في الركعات بالقراءة وغيرها وخالف تكبيرات العيد حيث لا ياتي بمافاته منها فا
التكبيرات هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا يمكن الاخلال بها وفي العيد سنة فسقطت بفوات محام اهـ شرح مر
(قوله وسن ان لا ترفع الجنازة الخ) اى والمخاطب بذلك الولي فيامرهم بتأخير الحمل فان لم يتفق من لولى امر
ولا نهي استحباب التأخير من المباشرين للحمل فان أرادوا الحمل استحباب الاحاد امرهم بعد الحمل اهـ ع ش على
مر (قوله ولا يضر رفعها قبل اتمامه) اى وان حولت عن القبلة لانه دوام وان زاد ما بينهما على ثلاث مائة
ذراع وان حال بينهما حائل اهـ حل ولو احرم على جنازة وهي سائرة صبح بشرط أن تكون لجهة القبلة عند

التحريم فقط وان لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع الى تمام الصلاة ولا يضر الحائل بينهما ولا تشترط
المحاذاة على المعتمد خلافا لما في شرح فانه مبنى على ضعيف اهـ زيادى (قوله شروط غيرها) اى الشروط العامة
فلا يقال من جملة الصلوات الجمعة والجماعة فيها شرط اهـ ل اى فلا تجب الجماعة في صلاة الجنائز بل تستحب
لخبر مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفيعهم الله فيه وانما
صلت الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم افراد كما رواه البيهقي قال الشافعى لعظم امره وتنافسهم في ان
لا يتولى الصلاة عليه احد وقال غيره لانه لم يكن قد تعين امام يؤم القوم فلو تقدم واحد في الصلاة لصار
مقدما في كل شىء وتعين للخلافة ومعنى صلوا افراد اقل في الدقائق اى جماعات بعد جماعات من غير ان
يقتدى بعضهم ببعض وقد حضر المصلون عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون الفامن الانس ومن الملائكة
ستون الفا لان مع كل واحد ملكين وما في الاحياء من انه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين الفا من
الصحابة لم يحفظ القرآن منهم الا ستة اختلف في اثنين منهم قال الدميرى لعله اربعة عشرين من المدينة والا
روى ابو ذرعة الموازي انه مات عن مائة الف واربع وعشرين الفا كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه
اهـ شرح مر وقوله قال الشافعى لعظم امره الخ قد يقال يشكك على كلا الجوابين ما تقرر ان الولي
اولى باقامتها وقد كان الولي موجودا كعهده العباس رضى الله عنه وقد يجاب عن ذلك بالنسبة
للجواب الثانى بان عادة السلف جرت بتقديم الامام على الولي فجروا على هذه العادة بالنسبة
له صلى الله عليه وسلم فاحتجوا الى التاخير الى تعين الامام وفيه نظر وقوله لانه لم يكن قد تعين
الخ فيه نظر للاتفاق على انهم لم بشرعوا في تجهيزه الا بعد مبايعة ابى بكر اهـ ع ش عليه وعبارة الرشيدى عليه
قوله كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه اى امام ثبتت له الصحبة بمجرد الاجتماع او الرؤية فمن المعلوم
اضعاف هذا العدد لما هو معلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في هذه
المدة المستطيلة خصوصا مع اسفاره وانتقالاته من المسلمين قاصرا على هذا اقل واحد منا يتفق له ان
يجمع بنحو هذا العددوا اكثر منه في العام الواحد وخرج بقوله مات عن مائة الف الذين ماتوا في حياته
صلى الله عليه وسلم من سمع وروى فهو كثير ايضا فتدبر انتهت (قوله بما ياتى مجيئه هنا) بتامل ما احتز به
عنه ولعله احتز به عنه ولعله احتز به عن اوقات الصلوات الشرعية فانها لا تتأق هنا اهـ ع ش (قوله
وتقدم طهره) ما اتصل به مما يضر في الخى فتعذر نجاسة على رجل تابوت والميت مربوط عليه نعم لا يضر
اتصال نجاسة به في القبر لانه كان فجارا وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه اهـ ق ل على الجلال (فرع) لو لم يمكن
قطع الدم الخارج من الميت بغسلة صح غسله وصحت الصلاة عليه لان غايته انه كالحى السلس وهو تصح
صلاته فكذلك الصلاة عليه اهم راهم على المنهج وقوله كالحى السلس قضية التشبيه بالسلس وجوب حشو
عمل الدم بنحو قطنة وعصبة عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو اخر لا لمصلحة الصلاة وجب
اعادة ما ذكره بنى ان من المصلحة كثرة المصلين كفى تاخير السلس لاجابة المؤذن وانتظار الجماعة اهـ
ع ش على مر (قوله كسائر الصلوات) اى كجميع الصلوات اى صلاته في حال حياته فالغرض من هذه
العبرة قياس الصلاة عليه على صلاته حيا في اشتراط تقدم الطهر كما صرح بهذا المراد فى شرح الروض اهـ
شيخنا وعبارته اى شرح الروض لان الصلاة عليه كصلاته نفسه انتهت (قوله لفقد الشرط)
وهو تقدم الطهر اهـ شيخنا (قوله وان لا يتقدم عليه) اى على المحل الذى يتيقن كون الميت فيه ان
علم ذلك والا فلا يتقدم على شىء من القبر لان الميت كالا امام اهـ ع ش على مر ثم قال وانظر
بماذا يعتبر التقدم هنا وينبغى ان يقال ان العبرة هنا بالتقدم بالعقب على راس الميت فليراجع
اهـ (قوله وان يجمعهما مكان واحد) تقدم فى الجماعة تفسير هذا الشرط بعدم طول المسافة بينهما فى غير المسجد
وبعدم حائل يمنع مرور او رؤية فقوله وان لا يزيد الخ عطف خاص على عام او عطف لازم على ملزوم (قوله
وان لا يزيد ما بينهما) هذا عطف تفسير على قوله وان يجمعهما مكان واحد ومن فروغ هذا الشرط انه يشترط ان

(شروط غيرها) من
الصلوات كطهره وستر
وغيرهما يأتى مجيئه هنا
(وتقدم طهره) بما او
تراب عليها كسائر الصلوات
ولانه المنقول عن النبي صلى
الله عليه وسلم (فلو تعذر)
كان وقع بحفرة وتعذر
اخراج طهره (لم
يصل عليه) لفقد الشرط
وتعبرى بالطهر هنا وفيما
ياتى اعم من تعبيره بالغسل
وان وافقته فى بعض
المواضع (وان لا يتقدم
عليه) حالة كونه (حاضرا
ولو فى قبر) وان يجمعهما
مكان واحد وان لا يزيد
ما بينهما فى غير مسجد هل
ثلثائة ذراع تقريبا

لا يوجد بينها حائل كما تقدم في الاقتداء وحل ذلك في الابتداء واما الدوام بان رفعت الجنازة في اثناء الصلاة وزاد بينهما على ما ذكر او حال حائل بينهما فلا يضر ذلك لانه يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء ولا يضر وضع الخشبة المعروفة على الجنازة خارج المسجد في حال الصلاة خلافا لما يفتهم من ظاهر مر وغيره بخلاف الاقتداء خارج المسجد فيضرب فيه الباب المغلق بين الامام والمأموم ويفرق بان شأن الامام الظهور ومن شأن الميت السترو في عيش على مر ما نصه (فرع) قال مر اذا كان الميت في سحلية مسمرة عليه لا تصح الصلاة عليه كالمكان الامام في محل بينه وبين المأموم باب مسمر فان لم تكن مسمرة ولو لبعض الواحها التي تسع خروج الميت منه صحت الصلاة اه فان وردت عليه اياها اذ لم تكن كانت كالباب المردود بين الامام والمأموم فيجب ان لا تصح الصلاة مع ذلك كما لا يصح الاقتداء مع ذلك بل قضية ذلك امتناع الصلاة على امرأة على تابوتها فبقية فتكلف الفرق بان شأن الامام هو الظهور ومن شأن الميت السترو فليتامل جدا اه سم على المنهج وقول سم مالم تكن مسمرة شمل ما لو كان بها شداد ولم يحل وهو ظاهر السحلية على نجاسة او يكن اسفلها نجسا والاوجب الحل وقضيته انه لو كان في بيت مغلق عليه في غير المسجد وهو خارج البيت الضرر وهو ظاهر للجلولة بينهما اه وحاصل المعتمد في غطاء النعش انه لا يضر في المسجد مطلقا وان سمر غيره لا يضر الا ان سمر فلا يضر الربط بالحزام اه شيخنا ح ف (قوله تنزيلا للميت منزلة الامام) يؤخذ منه كراهة مساواة المصلي له اه شرح مر (قوله وتكره قبل تكفيته) اي فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والاولى المبادرة بالصلاة عليه على هذه الحالة اذا خيف من تاخيرها الى تمام التكفين خروج نجس كدم او نحوه اه ع ش على مر (قوله والقول به) اي بعدم اشتراط تقدم التكفين على الصلاة مع اشتراط تقدم الغسل وحاصله ان يقال لم اشترط تقدم الغسل على الصلاة ولم يشترط تقدم التكفين مع ان العلتين المذكورتين في الغسل موجودتان في التكفين اه شيخنا وقوله مع ان المعنيين السابقين وهما قياسه على سائر الصلوات وكونه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل المعنيان هما تنزيله منزلة الامام وازراء بالميت اه حل ثم رأيت تقرير البعض الفضلاء نصه قوله يحتاج الى دليل اي على الفرق وقوله مع ان المعنيين السابقين وهما قياس الصلاة عليه على صلاته والمنقول من فعل النبي وقوله موجودان فيه اي في عدم اشتراط تقدم التكفين اي فكان مقتضى وجودهما ان يشترط تقدم التكفين وتفسير المعنيين بهذا هو الصواب لان هذا هو الذي في كلام السبكي اه شيخنا (قوله ويكفي في اسقاط فرضها ذكر) اي ولو واحدا وان لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها ووقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها فيما يظهر لان المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت اه حج وبقي ما لو كان لا يحسن الا الفاتحة فقط هل الاولى ان يكررها او لا فيه نظر والا قرب بل المتعين الاول لقيامها مقام الادعية اه ع ش على مر (قوله ولو صليا بميزا) اي ولو مع وجود الرجال وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بان السلام شرع في الاصل للاعلام بان كلا منهما سالم من الآخر وآمن منه واما ان الصبي لا يصح بخلاف صلاته اه شرح مر (قوله ولان الصبي الخ) لعل وجه تطبيق هذا على المدعى ان الصبي لما صلح ان يكون اماما للرجال اي والمرأة لا تصلح لذلك كان الصبي ارفع رتبة منها وهي لا تكفي هنا وليس اعلى من عدم الكفاية الا الكفاية فالمناسب ان تكون هذه الدرجة للصبي لكونه ارقى منها كما علمت تامل (قوله مع وجوده) اي في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر اه شرح مر وقوله في محل الصلاة اي وما ينسب اليه كخارج السور القريب منه اه ع ش عليه وفي قل على الجلال قوله مع وجوده اي في محل يجب السعي منه للجمعة بسماع النداء وبعضهم ضبطه بما ياتي في القضاء على الغائب وهذا هو الذي مشى عليه شيخنا انتهى قوله ذكرته في شرح الروض وحاصله انه كيف يقال بعدم الاكتفاء بالمرأة مع وجود الصبي مع انها الخطابية بالصلاة دونه واجيب بانه قد يخاطب الشخص بشيء ويتوقف فعله على شيء اخر اي وهو هنا فقد

تنزيلا للميت منزلة الامام (وتكره) الصلاة (قبل تكفيته) لما فيها من الازراء بالميت فتكفيته ليس بشرط في صحتها القول به مع اشتراط تقدم غسله وقال السبكي يحتاج الى دليل مع ان المعنيين السابقين موجودان فيه ويفرق بان اعتناء الشارع بالطهر أقوى منه بالستر بدليل جواز نبش القبر للطهر لا للتكفين وصحة صلاة العاري العاجز عن الستر بلا اعادة بخلاف صلاة المحدث (ويكفي) في اسقاط فرضها (ذكر) ولو صليا بميزا للحصول المقصود به ولان الصبي يصلح ان يكون اماما للرجل (لا غيره) من خشي وأثنى (مع وجوده) اي الذكر لان الذكر أكمل من غيره فدعاؤه أقرب الى الاجابة وفي عدم سقوطها بغير ذكر مع وجود الصبي كلام ذكرته في شرح الروض وقولي لا غيره مع وجوده اعم من قوله

الذكر ولم يوجد قالوا يجب عليهم حينئذ أمر الصبي بالصلاة فان امتنع بعد الامر والضرب صلت النساء
وسقط الفرض اه حل وقضية قولهم ان الخنثى كالمرأة انه لو اجتمع معها سقط الفرض لصلاة كل منهما
وهو ظاهر في صلاته دون صلاتها لاحتمال ذكره كما مر وبذلك شرح ابن المقرئ في شرح ارشاده
فقال وإن صلى سقط الفرض عنه وعن النساء واذا صلت المرأة سقط الفرض عن النساء واما عن الخنثى
فقياس المذهب بأي ذلك اه وهو كما قال احتياط للفرض اه شرح م ر (قوله ولا تسقط بالنساء وهناك
رجال) اما اذا لم يكن غيرهن فتلزمهن وتسقط بفعلهن وتسكن لهن الجماعة كما يحثه المصنف اه حج ولو
حضر رجل بعد صلاتهن لم تازمه الاعادة ولو حضر بعد الشروع وقبل فراغها فهل تازمه الاعادة لان
الفرض لم يسقط هنا بعد او لا محل تردد ولا يبعد القول باللزوم اه شوبري واذا صلت المرأة او الصبي
مع صلاة الرجل او بعد ما وقعت لها تقلا لان الفرض لم يتوجه عليهما (قوله اثم الدافنون) أي والراضون
بذلك إن لم يكن عذر اه حل (قوله وتصح على قبر غير نبي) اي ولو بعد بلى الميت اه شوبري ويسقط
بها الفرض على المعتمد اه شرح م ر وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها وهو في
المنبوشة مشكل للعلم بنجاسة ما تحت الميت فالمراد غير المنبوشة فليراجع اه ع س على م ر وتقدم عن
ق ل خلافه حيث قال نعم لا يضر اتصال النجاسة به في القبر لانه كانه جاروه وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه
اه (قوله بخلافها على قبر نبي) أي بخلافها على نبي في قبره فلا تصح ر أما صلاة غير الجنائز فتقدم في آخر
شروط الصلاة انها تحرم إذا كان المصلي متوجهاً بقبر نبي وتكره إذا كان متوجهاً بقبر غيره ولا تبطل فيهما
ومحل الحرمة والكرامة حيث قصد التعظيم والتبرك وإلا فلا حرمة ولا كرامة تأمل (قوله لخبر
لعن الله اليهود الخ) دلالة هذا على المدعى إنما هي بطريق القياس لان اليهود والنصارى كانوا يصلون
المكتوبة لقبور الانبياء والمدعى هنا صلاة الجنائز فتعاس على المكتوبة التي ورد اللعن فيها وقوله
اتخذوا يشعروا بالتكرار والمدعى هنا اعم فتأمل وقوله مساجداً قبلا يصلون اليها اه شيخنا وقال
السيوطي هذا في اليهود واضح واما في النصارى فشكك اذ نبيهم لم تقبض روحه إلا ان يقال ان لهم
انبياء غير رسل كالحواريين ومريم في قول او الجمع في قوله انبيائهم بازاء المجموع اليهود والنصارى
او المراد الانبياء وكبار اتباعهم فاكثري بذكر الانبياء ويؤيده رواية مسلم قبور انبيائهم وصلواتهم
او المراد بالاتخاذ اعم من الاتباع والابتداع واليهود ابتدعوا والنصارى اتبعوا اه ع ش على م ر
(قوله اتخذوا قبور انبيائهم مساجد) اي بصلاتهم اليها كذا قالوا حينئذ في المطابقة بين الدليل
والمدعى نظر ظاهر إلا ان يقال اذا حرمت اليه فعليه كذلك وفيه ما فيه اه حج قال سم لك ان تقول
الصلاة عليه صلاة اليه نعم قد يقال الاتخاذ لا يشمل اتفاق الفعل مرة مثلاً اه شيخنا (قوله ولا تألم
نكن أهلاً للفرض الخ) ويؤخذ من هذه العلة جواز الصلاة على قبر عيسى صلى الله عليه وسلم بعد
موته ودفنه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت وجري عليه بعض المتأخرين والاوجه كما اقتضاه
كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الامر بالصلاة
على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي ولهذا فان الزر كشي في خادمه والصواب ان علة المنع النهي عن
الصلاة في قوله لعن الله الخ اه شرح م ر (قوله وتصح على غائب الخ) ظاهره ضبط الغيبة عن البلد
بمكان تقصر فيه الصلاة فلو كان خلاف السور مع قربها صحت الصلاة عليه صلاة الغيبة وهو بعيد ولو
ضبط ذلك بالمكان الذي لا يجب على أهله الاتيان للجمعة لكان متجهاً اه عميرة اه سم قال الاذرعى
وينبغي أن لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو يظن انه قد غفل أو يم بشرطه نعم لو علق النية على طهره بان
نوى الصلاة عليه ان كان قد طهر فالوجه الصحة كما هو احد احتمالين للاذرعى ولو صلى على من مات
في يومه أو سنته وظهر في اقطار الارض جازوا لم يعرف في عينهم بل تسن لان الصلاة على الغائب جائزة
وتعينهم غير شرط اه شرح م ر وقولهم واذ لم يعرف عينهم الخ اي وينوى الصلاة على من تصح صلاته

ولا تسقط بالنساء وهناك
رجال (ويجب تقديمها
على دفن) فان دفن قبلها
اثم الدافنون وصلى على
القبر (وتصح على قبر غير
نبي) للاتباع رواه
الشيخان سواء أدفن قبل
الصلاة عليه أم بعدها
بخلافها على قبر نبي لخبر
الشيخين لعن الله اليهود
والنصارى اتخذوا قبور
انبيائهم مساجد ولا تألم
نكن أهلاً للفرض وقت
موتهم وتعييرى بنى أعم
من تعبيره برسول الله (و)
أصح (على غائب عن البلد)
ولو دون مسافة القصر
وفي غير جهة القبلة
والمصلي مستقبلها لأنه
صلى الله عليه وسلم أخبرهم

عليه من أموات المسلمين فيشمل من مات من بلوغه أو تمييزه على ما يأتي ثم ينبغي أن يقول في الدعاء لهم هنا اللهم من كان منهم محسنا فزدني إحسانه ومن كان مسينا فتجاوز عن سيئاته دون أن يقول اللهم إن كانوا محسنين الخ لأن الظاهر في الجميع أنهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين أهو هل يدخل في البلد تبعوا وقد ينقاس عدم الدخول لأنه لا تصح الصلاة عليه إلا مع حضورها أهسم على البهجة ومحلها أيضا اخذ إماما مالم تشق الصلاة عليهم في قبورهم ولا شملتهم لأنه يجوز أفرادهم بالصلاة عليهم مع غيبتهم فشمول صلاتهم أولى أه عش عليه (قوله أيضا وتصح على غائب عن البلد) أي خلافا لآل مامين مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما ومحل ذلك أن علم أو ظن طهره والمراد به من يشق الحضور معه إليه مشقة لا تحتمل عادة ولو في البلد وتندب الصلاة آخر كل يوم بعد الغروب على من مات في اقطار الأرض وينوي الصلاة على من تصح صلاته عليه وهذا أسهل النيات وأولها أه برماوى (قوله بموت النجاشي) بفتح النون وبالجميم والشين المعجمة وتشديد الياء ملك الحبشة وكان اسمه اصحمة بفتح الهمزة واسكان الصاد وفتح الحاء المهملة وقيل صحمة بفتح الصاد المهملة واسكان الحاء ومعناه بالعربية عطية وهو الذي هاجر المسلمون أه برماوى (قوله في رجب) بمنع الصرف لأنه من سنة معينة أه عش (قوله لكننا لا تسقط إلى الفرض) أي عن أهل بلده أي إن لم يعلموا بصلاة غيرهم أه عش فان علموا سقط عنهم الفرض وان أثموا بتأخيرها أه شيخنا (قوله أما الحاضر بالبلد فلا يصلي عليه) أي وإن كبرت البلد جد التيسر الحضور عليه فلو تعذر لنحو حبس أو مرض جازت وكتب أيضا وكذا لو كان خارج السور قرية فانها كداخل البلد والقرى المتقاربة جدا كالقرية الواحدة أه حل والنتيجة أن المعتبر المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صحته وحيث لا ولو خارج السور لم تصح أهسم على حج أه عش على مروي وعبارة سم قوله أما الحاضر بالبلد الخ أي سواء كبرت البلد أو صغرت أه عميرة والذي اعتمدهم ركبا يقتضيه التعليل بالمشقة في الغائب وعدمها حيث شق حضور القبر بعده عنه أو حيلولة بينه جازت الصلاة عليه وإن كان في البلد بان اتسعت وبعد مكان القبر عنه بحيث يشق حضوره إليه أو كان في مكان مغلق ولا يسهل الوصول إليه وحيث سهل الحضور امتنعت الصلاة عليه إلا بحضوره وإن كان خارج البلد كان يكون خارجا عنها قريبا منها في صحراء أو بلد قريبة منها حيث لا يشق الحضور أه انتهت (قوله من كان أهل فرضها وقت موته) بأن يكون حينئذ مسلما مكلفا طاهرا أه شوبري فلا تصح من الحائض والكافرا أه شرح مر وتلخص من هذا أن صلاة الصبي المميز صحيحة منسقة للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليحذر فوق واضح أه سم (قوله أيضا من أهل فرضها وقت موته) هذا الشرط في غير ما وقع خصوصية لبعض الناس كتبع ملك الدين فإنه آمن بالنبي ﷺ قبل مبعثه بسبع مائة عام ومات قبل النبي فلما دخل المدينة أخبروه بحاله فصلي عليه يوم دخوله لها صلاة غيبة أه مدا بقى لكن يرد على هذا ما تقدم نقله عن البرماوى من أن أول صلاة غيبة صلاها النبي هي التي صلاها على النجاشي في السنة التاسعة أه (قوله قالوا الآن هذه) وجه التبري أن قولهم وهذه لا يتنفل بها ممنوع وسنده صحته من النساء مع الرجال ومن الصبي منهم أو وحده ومن أهل الفرض إذا صلى غيره قبله أه شيخنا (قوله وهذه لا يتنفل بها) قال الزركشي معناه لا تفعل مرة بعد أخرى وقال في المجموع معناه أنه لا يجوز إلا ابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر مثلا يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فانها نافلة لمن صحتها ولو أعيدت وقعت نافلة خلافا للقاضي ولعله مستثنى من قولهم أن الصلاة إذا لم تكن مطلوبة لا تنعقد على أنه يمكن الجواب عن ذلك بأن محل كلامهم إذا كان عدم الطلب لها لذاتها وهما ليس كذلك بل لا مر خارج وهو امتياز هذه الصلاة عن غيرها وهو أنه لا يتنفل بها أما لو صلى عليها من لم يصل أو لا فانها تقع له فرضا أه شرح مر

بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم إلى المصلى فصلي عليه وكبر أربعاً رواه الشيخان وذلك في رجب سنة تسع لكننا لا تسقط الفرض أما الحاضر بالبلد فلا يصلي عليه إلا من حضره وإنما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد ممن كان (من أهل فرضها وقت موته) قالوا لأن غيره متنفل وهذه لا يتنفل بها ونازع الاسنوى في اعتبار وقت الموت قال ومقتضاه أنه لو بلغ أو أفاق بعده وقبل الغسل

(قوله أيضا وهذه لا يتنفل بها) بمعنى أنه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا بخلاف الفرائض فإنها تعادان وقعت الأولى نفلا كصلاة الصبي لكن لو أعادها وقعت نفلا كما في المجموع وهذه خارجة عن القياس إذا الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل إن هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية وبوجه انعقادها بان الصلاة على الميت المقصود منها الدعاء والشفاعة وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الفرض يقينا اه شرح مر في المسائل المنشورة قوله لكن لو أعادها وقعت نفلا أي ولو كان منفردا ولو فعلها مرارا اه ع ش عليه عبارة الرشيدى قوله وهذه لا يتنفل بها بمعنى أنه لا يعيدها أي لا يطلب ولا يستحب ذلك منه والافياق انه إذا أعادها وقعت نفلا انتهت (قوله لم يؤثر) عبارة في شرح الروض لم يعتبر ذلك اه شوبرى (قوله والصواب خلافه) اعتمدهم فقال حيث صار من أهل الفرض قبل الدفن بزمن يتمكن فيه من الصلاة بان بلغ أو أفاق أو أسلم أو طهرت من الحيض أو النفاس حيث كان من أهل الفرض وصحت منه اه نعم (قوله بل لو زال) أي المانع من الاهلية وقوله كذلك أي تصح منه ويجوز له فعلها لما عتمد كلام الاسنوى وهو اعتبار الاهلية وقت الدفن اه شيخنا وعبارة شرح مر وحيث لا ينبغي الضبط بمن كان من أهل فرضها وقت الدفن لئلا يرد ما قيل انتهت (قوله وتحرم على كافر) أي ولو صغيرا وصف الاسلام بناء على الاصح من عدم صحة اسلامه وان كان من أهل الجنة لتصريحهم بأنه يعامل باحكام الدنيا كارت كافر له وعدم قتل أبيه ولا شك ان الصلاة عليه من أحكام الدنيا الواجبة علينا اكراما للمسلمين وهذا ليس منهم فافهم يجوز ان الصلاة عليه ليس في محله اه حج في شرح الارشاد اه شوبرى والحاصل ان الصلاة تحرم على الكافر مطلقا والغسل يجوز مطلقا أما التكفين والدفن فان كان ذميا وجبا والا جاز اه شيخنا (قوله لكنه يجوز) أراد بالجواز ما قابل الحرمة والمتبادر عنه انه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الأولى وظاهره ان المراد بالغسل الغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعى اه ع ش على مر (قوله ويجب تكفين ذمى) ومثله المعاهد والمستامن وقوله بخلاف الحربى ومثله المرتد والزندق اه عباب وانظر حكم أولاد الخريين والمرتين وعموم كلامهم يشملهم وقد يوجه بان احترامهم كان لمعنى قد انتفى بموتهم فليحروا اه شوبرى (قوله حيث لم يكن له مال الخ) الظاهر ان هذا التقييد لا يصح لأن الكلام في الغسل ونحن نخطبون به على سبيل الكفاية سواء كان له مال أو لا وما مون التجهيز فمعلوم انها في تركته أو غيرها على ما تقدم تفصيله تأمل (قوله وفاء بدمته) علة لقوله ويجب علينا قال حج دل على انه لا يجب على الذميين من الحيثية التي لا جملها الزمنا ذلك وهى الوفاء بدمته فلا ينافى كما هو واضح وجوبها عليهم من حيث انهم مكلفون بالقروع وفيما اذا كان له مال أو منفق المخاطب به الورثة أو المنفق ثم من علم بموته نظير ما مر في المسلم اه بالحرف (قوله ولو اختلط من يصلى عليه الخ) انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي الجميع احتياطا للاسترا أو لا احتياطا للاحرام وقد يتجه الثانى لان التغطية محرمة جزما بخلاف ستر ما زاد على العورة اه شوبرى على التحرير اى فقيه خلاف والا قرب الاول لان التغطية حق للميت فلا يترك للفريق الآخر ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك ثم رأيت في كلام سم ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير الخيط اه ع ش على مر (قوله ولم يتميز) اى لم يمكن تميزه ولو بالاجتهاد فان امكن وجب اه برماوى وحل (قوله كسلم بكافر) اى وسقط لم يصل عليه بسقط يصلى عليه اه حل (قوله وغير شهيد بشهيد) اى وكن على بدنه نجاسة وتذرت ازالها وقد الماء وامتنع تبعمه للنجاسة اه ع ش وكجزء مسلم بغيره من كافر وفي شموله لهذا الاخير نظر فان من في كلامه للعاقل الا أن نقول من مع التغليب تستعمل في غيره أو تنزىلا للجزء منزلة أصله اه شوبرى (قوله ويجب تجهيز كل) اى خروج من عهدة الواجب ويدفن القسم الاول اى المسلم بالكافر بين مقابر المسلمين والكفار اه حل ويوجهان للقبلة اه ع ش (قوله وتكفينه) اى من بيت المال فالأغنياء حيث لا تركه والا اخرج من تركه كل تجهيز واحد

لم يؤثر والصواب خلافه
بل لو زال بعد الغسل
والصلاة وأدرك زمنا
يمكنه فعلها فيه فكذلك
(وتحرم) الصلاة (على
كافر) ولو ذميا قال تعالى
ولا تصل على أحد منهم
مات أبدا (ولا يجب طهره)
لانه كرامة وتطهير وليس
هو من أهلها لكنه يجوز
فقد غسل على رضى الله عنه
أباه بامر رسول الله صلى
الله عليه وسلم رواه البيهقي
لكنه ضعفه (ويجب)
علينا (تكفين ذمى ودفنه)
حيث لم يكن له مال ولا من
تأزمه نفقته وفاء بدمته
بخلاف الحربى (ولو اختلط
من يصلى عليه بغيره) ولم
يتميز كسلم بكافر وبغير
شهيد بشهيد (وجب تجهيز
كل) بطهره وتكفينه
وصلاة عليه ودفنه إذا لاقى
الواجب الا بذلك

بالقرعة فيما يظهر ويغفر كما أشار إليه بعضهم تفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة اه حج وقد يقال يخرج من
 تركه كل أقل كغاية واحد وما زاد من بيت المال لان القرعة لا تؤثر في الاموال حيث لم يوجد محل يؤخذ
 منه ما زاد اخذ من بيت المال كالومات شخص لا مال له ونقي ماله كان المشتبه مرتدا أو حربيا فكيف
 يكون الحال فيه لانهما لا يجهزان من بيت المال بل يجوز اغراء الكلاب على جيفتهما اللهم الا أن يقال يجهزان
 هنا منه ويغفر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم اه ع ش على مر (قوله وعورض) أى هذا
 الاستدلال وهو قوله إذ لا يتم الواجب الخ والمعارضة اقامة دليل ينتج نقيض ما انتجه دليل المبتدل اه
 شيخنا (قوله أيضا وعورض بان الصلاة الخ) أى وبان غسل الفريق الاخرأى الشهيد محرم ويجب عنه
 بان محل تجريم الغسل اذا تحققنا الشهيد وجه ايراد الصلاة دونها لانها واردة على كل من المثالين بخلاف
 هذا فتأمل وكتب أيضا هذا الجواب قاصر على ايراد الصلاة وأما الغسل فلا جواب عنه اه شو برى وعبرة
 ع ش قوله ويجب بان الصلاة الخ هذا الجواب لا يتم بالنسبة لغسل الشهيد مع غيره اه سم وفي حج ان مثل
 ذلك انما يكون حراما مع العلم بعينه أما مع الجهل بها فلا وبه يندفع الاعتراض انتهت وقوله وهذا الجواب
 الخ كان الانسب الا براد على نفس السؤال لان القصور فيه وأما الجواب فهو على طبقه وقول حج ان مثل
 ذلك أى الغسل والصلاة نافع فيهما تأمل (قوله ويجب بان الصلاة الخ) هو أولى مما أجيب به من ان
 تحصيل مصلحة الواجب أولى من دفع مفسدة الحرام وقوله في الحقيقة أى دون الصورة فلا اشكال
 بالنسبة للصلاة اه حل وأما النسبة للغسل فلا اشكال باق فالأولى الجواب كما قال حج بان مثل ذلك
 انما يكون حراما مع العلم بعينه أما مع الجهل فلا فظهر بذلك اندفاع الاشكال بالنسبة لغسل الشهيد أيضا
 وأجيب أيضا بان غسل غير الشهيد واجب لا يتم الا بغسل الشهيد وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
 كما ذكره الشارح ورجح هذا على ان غسل الشهيد محرم ولا يتم ترك المحرم الا بترك الواجب بان فيه رجوعا
 للاصل وهو الغسل اه شيخنا ح ف (قوله بقصد من يصلى عليه) وكذا لو تعارض بينتان باسلامه وكفره
 فانه يغسل ويصلى عليه ان كان مسلما وفي المجموع عن المتولى انه لو مات ذمى فشهد عدل باسلامه قبل موته
 قبل بالنسبة للصلاة وتوا بهادون توريت قريبه المسلم منه وحرمان قريبه الكافر اه حل (قوله ويغفر
 التردد الخ) هذا في الكيفية الثانية وأما الاولى فلا تردد فيها لان صورتها ان يقول أصلى على من تصح
 الصلاة عليه من هؤلاء وقوله للضرورة فيه أنه لا ضرورة للثانية مع امكان الاولى ويجب بان صورة
 الثانية ان يكون التأخير لتجهيز الجميع يؤدى الى تغير في الموتى فتعين اه شيخنا (قوله ويقول في المثال
 الاول الخ) وأما في المثال الثانى فيدعو للجميع فى الاولى ويدعوله بعينه من غير تعليق فى الثانية إذ لا مانع
 من الدعاء للشهيد فيكون تاكيدا فى حقه اه شيخنا (قوله وتسجد بمسجد) أى ما لم يخف تلويث المسجد من
 ادخال الميت فيه والا فيحرم ادخاله ويتأكد كما فى البحر استحباب الصلاة على من مات فى الاوقات
 الفاضلة كيوم عرفة والعيد وعاشر ايام يوم الجمعة وليلتها اه شرح مر ولعل وجهه ان موته فى تلك
 الاوقات علامة على زيادة الرحمة فيستحب الصلاة عليه تبركا به حيث اختير له الموت فى تلك الاوقات
 وظاهره وان عرف بغير الصلاح اه ع ش عليه (قوله صلى فيه) أى المسجد أى بعد رجوعه من غزوة
 تبوك اه برماوى وصنيع الشارح يقتضى انه صلى الله عليه وسلم كان قبل ذلك أى قبل تبوك لا يصلى
 على الجنائز فى المسجد بل كان يخرج للمصلى ويصلى عليها فيه ويؤيده ما جاء فى قصة النجاشي انه صلى الله
 عليه وسلم لما أخبر بموته خرج الى المصلى وجمع اصحابه وصلى بهم عليه فيه صلاة غيبة اه (قوله
 على سهيل بن بيضاء) هو أبو أمية وقيل أبو موسى سهيل بضم السين المهملة وفتح الهاء مصغرا واسم أبيه
 وهب بن ربيعة القرشي الصحابي أسلم قدما وهاجر الى الحبشة وشهد بدرها وغيرها المتوفى سنة تسع اه
 برماوى وبيضاء لقب أمه واسمها هند وقيل دعدو لقب هذا اللقب لاسلامها من الدنس اه شيخنا (قوله
 وأخيه سهل) بفتح السين المهملة وسكون الهاء مكبرا وهم ثلاثة أخوة سهل وسهيل وصفوا واشتهروا

وعورض بان الصلاة على
 الفريق الآخر مجرمة ولا
 يتم ترك المحرم الا بترك
 الواجب ويجب بان
 الصلاة فى الحقيقة ليست
 على الفريق الآخر كما يفيد
 قولى كالاصل (ويصلى
 على الجميع وهو أفضل أو
 على واحد فواحد بقصد
 من يصلى عليه فيهما) أى فى
 السكيتين ويغفر التردد
 فى النية للضرورة (ويقول)
 فى المثال الاول (اللهم
 اغفر للمسلم منهم) فى
 الكيفية الاولى (أو) يقول
 فيه اللهم (اغفر له ان كان
 مسلما) فى الثانية والدعاء
 المذكور فى الاولى من
 زيادتي وقولى ولو اختلط
 الى الآخر أعم مما ذكره
 (وتسجد) أى الصلاة عليه
 (بمسجد) لانه صلى الله عليه وسلم
 فيه على سهيل بن بيضاء
 وأخيه سهل رواء مسلم
 بدون تسمية الاخ

بامهم اه برماوى (قوله وبثلاثة صفوف) أى حيث كان المصنفون ستة فأكثراهم حج ومفهومه ان
مادون الستة لا يطلب منه ذلك ولو حضر مع الامام اثنان أو ثلاثة فقرأوا خلفه وفيهم عليه ما نصه بعد
كلام فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة مصنفين لانه اقرب إلى العدد الذى طلبه
الشارع وهو الثلاثة مصنفين ولا ينهم يصيرون ثلاثة مصنفين بالامام او صفوا واحدا ادم تحقق ما طلبه
الشارع من المصنف الثلاثة فيه نظر والاول غير بعيد بل هو وجيه وقصيته انهم لو كانوا ثلاثة فقرأوا
خلف الامام ولو قيل يتربا احدى مع الامام واثنان صفوا لم يبعد ان يربيه من المصنف الثلاثة التى طلبها
الشارع وأما لو كانوا أربعة فليبقى وقوف كل اثنين صفوا خلف الامام لان فيه مراعاة لما طلبه الشارع
من الثلاثة مصنفين ايضا وبقي ما لو كان الحاضرون ثلاثة فقط بالامام ويذنى ان يقف واحد خلف
الامام والاخر وراء من هو خلف الامام ويحتمل ان يقف اثنان خلف الامام فيكون الامام صفوا
والاثنان صفوا لان أقل الصف اثنان فسقط طاب الثالث لتعذرهما مع شى على م (قوله ايضا وبثلاثة صفوف
فاكثر) هذا يقتضى ان ما زاد على الصفوف الثلاثة في درجاتها والمفهوم من كلامهم ان الصف الرابع
دونها في الفضيلة وقد يقال الغرض من ذلك عدم النقص عن الثلاثة وإذا وجدت الصفوف الثلاثة
وجاء آخر كان الافضل له الاصطفاف في الصف الاول من الصفوف الثلاثة وكان قياس كونها في مرتبة
واحدة ان يخير بينها الا ان يقال التخير عند الاصطفاف واما بعده فافضلها اولها وظاهر كلامهم
انه يكفي في الاصطفاف وجود اثنين في كل صف فاصطفاف الرابع غير مكروه وإن لم تتم الصفوف بل كان
في كل صف اثنان مع السعة ولو كان مع الامام ثلاثة هل يصطف مع واحد ويقف كل واحد خلف
الاخر حرر وكشبت ايضا ونقل الزركشى ان الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الافضية اى محافظة على
مقصود الشارع من الثلاثة فلم يجعل اولها افضل مما بعده لئلا يرغب الناس عن بعضها فالثلاثة في حق الداخل
سواء والصف الاول بعدها أى الثلاثة آ كدما بعده اه حل (قوله ومعلوم ان الدفن إنما كان بعد
صلاة) اى لانه يجب تقديم الصلاة على الدفن كما تقدم اه حل (قوله وتقع الصلاة الثانية فرضا) اى
يثاب عليها ثواب الفرض وان سقط الحرج بالاولين لبقاء الخطاب به ندبا وقد يكون ابتداء الشىء سنة
واذا وقع ويقع واجبا كحج فرقة تاخرت عن وقوع باحرامهم الاحياء الا انى اه تحفة اه شوبرى فاندفع
الاعتراض بانه قد سقط الحرج بالاولين فكيف تكون الثانية فرضا وعبارة حل قوله وتقع الثانية فرضا
كما لاولى فان قيل إذا سقط الفرض بالاولى كيف تقع الثانية فرضا اجيب بان الساقط بالاولى انما هو حرج
الفرض لا هو وايضا لا بدع في كون ابتداء الشىء غير فرض ثم يصير فرضا بالدخول فيه كحج التطوع واحد
خصال الواجب التحريم وهذا ما اخذ من قول السبكي فرض الكفاية إذ لم يتم المقصود منه بل تتجدد مصالحته
بتكرار الفاعلين له كنعم العلم وحفظ القرآن وصلاة الجنائز إذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل
البعض وان سقط الحرج وليس كل فرض باثم بتركة مطلقا انتهت وانظر هل يجوز الخروج من هذه
المكررة نظرا إلى ان اصل الشروع فيها مندوب ولا يجوز نظرا إلى انها تصير فرضا بالدخول فيها
تأمل (قوله لا يعادتها فلا تسن) اى لاجماعة ولا فرادى فلو اعادها وقعت نفلا كما سياتى ولا تنقيد
الاعادة بمرة ولا بجماعة ولا فرادى ووقوعها نفلا مستثنى من قولهم ان الصلاة إذا لم تطلب لم تنعقد
ولعل ونجاء الاستثناء ان الفرض من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وكثرة الثواب له ولا يجب في هذه
المعادة نية الفريضة اه ع شى على م وتقدم له في ركن القيام ان هذه المادة لا بد فيها من القيام قال
حج وهذه المادة يجوز الخروج منها انتهى (قوله قالوا لانه لا يتنفل بها) اى لا يتبدأ بها نفلا بمعنى
انه ينشد بها بغير سبب انتهى برماوى وعلى هذا التفسير لا يكون للنسب وجه وإنما توجه على التفسير
الثانى وهو انها لا تقع نفلا مبتدأ وقد اشار لهذا الشوبرى ونص عبارة وجه النسب ان هذا المعنى
نقضه في شرح المهذب بصلاة النساء مع الرجال وحكاؤه عن الجلال المحلى وكذا صلاة الصبي مع الرجال انتهى

(وَبِثَلَاثَةِ صُفُوفٍ فَكَثْرًا)
 أَخْبَرَنَا مَنْ مَسْلَمٌ يَمُوتُ فِي صَلَاةٍ
 عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ إِلَّا غُفِرَ
 لَهُ رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ وَقَالَ
 صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ (وَيَسُنُّ
 تَكْرِيرُهَا) أَيُ الصَّلَاةِ
 عَلَيْهِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 صَلَّى بَعْدَ الدَّفْنِ وَمَعْلُومٌ
 أَنَّ الدَّفْنَ إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ
 صَلَاةٍ وَتَقَعُ الصَّلَاةُ الثَّانِيَّةُ
 فَرَضًا كَالْأُولَى سِوَاهَا كَانَتْ
 قَبْلَ الدَّفْنِ أَمْ بَعْدَهُ فَيَقْوَى
 بِهَا الْفَرَضُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ
 مِنَ الْمُنَوَّلِيِّ وَذَكَرَ السَّنُّ
 فِي الْأُولَى وَهَذِهِ مِنْ زِيَادَتِي
 (لِإِعَادَتِهَا) فَلَا تَسُنُّ
 قَالُوا لِأَنَّهُ لَا يَتَنَفَّلُ بِهَا وَمَعَ
 ذَلِكَ تَقَعُ نَفْلًا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ

(قوله ولا تؤخر لغير ولي) أي لا يندب تأخير الغير الولي وقوله فتؤخر له أي يندب تأخير هالته وقوله
 مالم يخف تغير هذا شرط وبقي شرط آخر وهو أن يرجى حضور الولي عن قرب وإلا فلا يندب التأخير
 أمحل بإيضاح (قوله أيضا ولا تؤخر لغير ولي) شمل كلامه ما لو رجي حضور تنمة أربعين أو مائة ولو
 عن قرب أم شرح مر وقوله تنمة أربعين أو مائة أي الوارد فضل كل منهما في الحديث أم رشيد في مسلم
 ما من مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه وفيه أيضا مثل ذلك في
 الأربعين أم حج أم عيش على مر (قوله لغير ولي) أي ولو كانوا أتمام الأربعين لتمسكهم من الصلاة على
 القبر بعد حضورهم وظاهر كلامهم أنه لو حضر الولي وحده لا تؤخر لغيره من المصلين ولو واحدا آخر
 يصلي معه ولم يخف غيره أم حل وعبارة شرح مر لغير ولي كزيادة المصلين أي لا يندب تأخيرها ولو
 رجي حضورهم عن قرب لتمسكهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم انتهت وقوله لتمسكهم من الصلاة الخ
 يؤخذ منه أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر آخر لزيادة المصلين حيث أمن تغيره خلافا للزركشي ومن تبعه
 هذا وقد جرت به العادة الآن بأنهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يبعد أن يقاس بسن انتظارهم لما فيه
 من المصلحة للبيت حيث غاب على الظن أنهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشي عليه أم عيش
 عليه (قوله ميتا حاضرا) أي فقط أربابا فقط أو غائبا وحاضرا فمجموع ذلك ثلاث صور في الإمام
 وفي المأموم مثل ذلك فتمترب ثلاثة الإمام في ثلاثة المأموم فمجموع تسع صور أم شورى (قوله أو
 عكس جاز) أي عكس كل منهما أم شرح مر (قوله والاولى بامامتها) مبتدأ خبره اب الخ والشارح جعل
 خبره محذوفا فقال من يأتي وجعل ذلك خبر المبتدأ محذوف ولعل عذره في إضمار الخبر التوصل للغاية
 وفيه ما فيه أو يقال لعله للإشارة إلى أن جملة من يأتي أولى من الأجني فيفيد أن الأجني له حق فيها
 والمثل يقد ذلك أم شيخنا ولو تقدم غير الاحق كره ولو كان أجنيا فيما يظهر لأن يخاف فتنة
 فيحرم وفي ظني أنهم ذكروا هذا التفصيل في التقدم على الإمام فليراجع أم شورى (فرع)
 الجديد أن الولي أي القريب الذكر ولو غير وارث أولى أي أحق بامامتها أي الصلاة على الميت ولو امرأة
 من الولي ولو أوصى بها الغير إذ هي حقه فلا نفذ وصيته باسقاطها كالارث وما ورد من أن أبابكر رضي
 الله عنه وصى أن يصلي عليه عمر فصلى وإن عمرو وصى أن يصلي عليه صهيب فصلى وإن عائشة وصت أن
 يصلي عليها أبو هريرة فصلى وإن ابن مسعود وصى أن يصلي عليه الزبير فصلى بحمول على أن أولياءهم
 أجازوا الوصية والتقدم تقديم الوالي ثم إمام المسجد ثم الولي كسائر الصلوات وهو مذهب الأئمة
 الثلاثة وفرق الجديد بأن المقصود من الصلاة على الجنازة الدعاء للبيت ودعاء القريب اقرب إلى
 الاجابة لتأمله وانكسار قلبه ومحل الخلاف كما قاله صاحب الميعاد عند من الفتنة والافدم الوالي على
 الولي قطعا ولو غاب الولي الاقرب أي ولا نائب له كما يعلم بما يأتي في المجموع قدم الولي الابعد سواء
 كانت غيبة بعيدة أم قريبة قال البغوي فيقدم الاب أو نائبه كزاده ابن المقرئ حيث كان غائبا معذورا
 في غيبته كذا قيل لكن المعول عليه أنه متى كان الاقرب أهلا للصلاة فله الاستئابة فيها حضر أو غاب ولا
 اعتراض الابعد صرخ به العمراني فواقع للاستوى فما يخالفه لا اعتماد عليه وكغير الاب أيضا نائبه لأن
 الاصول اشفق من الفروع أم من أصله مع شرح مر وقوله فله الاستئابة فيها هو المعتمد وعبارة
 الزبدي ويقدم مفضل الدرجة على نائب فاضلها في الأقيس أي حيث كان المستنيد حاضرا لتقصيره
 بالاستئابة كاخون أحدهما شقيق والآخر لاب فيقدم الاخ للاب على نائب الشقيق أي الحاضر ونائب
 الاقرب الغائب على البعيد الحاضر انتهى وهو مخالف لما في الشارح من تقديم نائب الاقرب الحاضر ولو
 مفضل على البعيد الحاضر ولو فاضلا أم عيش عليه (قوله لأنها حقه) أي حق من يأتي وهو قوله أب فأبوه
 الخ أم شيخنا (قوله فلا تنفذ وصيته) أي لا يجب وإن كان الولي تنفذها مراعاة لغرض الميت وقوله
 كالارث التشبيه في مطلق عدم التنفيذ وإن كان الولي هذا التنفيذ الوصية باسقاط الارث لا يجوز تنفيذها

(ولا تؤخر لغير ولي)
 للامر بالاسراع بها في
 خبر الشيخين وهذا أولى
 من قوله لزيادة المصلين أما
 الولي فتؤخر له مالم يخف
 تغير (ولو نوى إمام ميتا)
 حاضرا كان أو غائبا
 (ومأموم آخر) كذلك
 (جاز) لأن اختلاف بينهما
 لا يضر كما لو اقتدى في ظهر
 بعصر وهذا أعم من قوله
 ولو نوى الإمام صلاة
 غائب والمأموم صلاة
 حاضرا أو عكس جاز
 (والاولى بامامتها) أي
 صلاة الميت من يأتي وإن
 أوصى بها غيره لأنها حقه
 فلا تنفذ وصيته باسقاطها
 كالارث وما ورد بما
 يخالفه بحمول على أن
 الولي أجاز الوصية فالاولى

أصلاً اه شيخنا ح ف (قوله اب قابوه) إنما قدمت الأصول هنا دون الارث على الفروع لانهم
اشفق من الفروع اه شرح مر (قوله وان سئل) بتأليف الفاء اه شرح مر (قوله والامامة) بالجر
عطف على قوله فباقي الورثة والمراد بها المظني اه برماوى (قوله نحو ابني عم) كابني معتق اه شيخنا
(قوله كما سيأتي) اى فى قوله نعم لو كان احداً المستويين الخ اه (قوله ثم ابن الاخ الشقيق الخ) نعم سيأتي
فى الفرائض ان ابن الاخ للاب مقدم على ابن الاخ الشقيق فيكون هنا كذلك فنفطان له فان عبارتهم هنا
توهم خلافه اه برماوى (قوله ثم المعتق الخ) تردد الاذرعى فى تقديم السيد على اقارب الرقيق الاحرار
نظر الى ان الرق هل ينقطع بالموت او لا وقضية ما نقل عن الرافعى من زواله به تقدمهم عليه وهو المعتمد
ونقل الاذرعى ايضا عن القفال ان اولى المراقبة هو اولى بالصلاة على امتهما كالصلاة عليها او لا لان
المدار فى الصلاة على الشفقة وليس فى هذا ما يقتضى ان السيد مقدم عليهم فى المسئلة الاولى خلافا لما فى
الاسعاد والمتجه من هذا التردد الاول اه شرح مر وهو ان اوليها هو الاول بالصلاة على امتهما وقوله
وهو المعتمد تقدم فى الغسل عن سم على حج عند قول المصنف واولى الرجال به او لا هم بالصلاة عليه مانصه
انظر هل الاول بالميت الرقيق قريبه او سيده اه والا قرب الثانى لانه لم تنقطع العلة بينهما بدليل ان مؤنة
تجهيزه عليه ولا يشكل ما ذكره الشارح هنا لان الكلام هنا فى الصلاة وشم فى الغسل والملاحظ مختلف لان
المدار هنا على الشفقة والا قرب اشفق من السيد بخلافه ثم فان الغسل من مؤن التجهيز وهى على السيد
ويؤيده ما يأتى للشارح بعد قوله المصنف والدفن بالمقبرة افضل من ان الاوجه اجابة السيد فى محل الدفن
دون القريب اه ع ش عليه (قوله ثم الامام) وانما تقدم عليه القريب لان القصد الدعاء وهو منه اقرب
الى الاجابة لانه كسار قلبه فان قلت هذا المعنى يحصل بصلاته ما وما قلت بمنوع لان الامام يجتهد فى الدعاء
اكثر من غيره لان الخيرة اليه فى تطويله وتقصيره اه ايعاب اه شوبرى (قوله فذو رحم) عبارة
شرح مر ثم ذو الارحام الاقرب فالاقرب فيقدم ابو الام الخ انتهت قال الراغب فى مفرداته
الرحم رحم المراقبة وامرأة رحوم تشكى رحما ومنه استعير الرحم للقرابة لكونهم خارجين من الرحم
واحد اه اى فاطلاق الرحم على القرابة مجاز لغوى لكنه صار حقيقة عرفية اه ع ش على مر (قوله ثم
الاخ للام) بوجه بانه وان كان وارثا لكنه يدلى بالام فقط فقدم عليه من هو اقوى فى الادلاء به وهو
ابو الام وقدم فى الذخائر على الاخ للام بنى البنات وله وجه لان الادلاء بالبنة اقوى منه بالاخوة اه
حج (قوله ثم العم للام) والظاهر ان بقية ذوى الارحام يترتبون بالاقرب الى الميت اه حج اه سم على
المنهج ودخل فى بقية الارحام اولاد الاخوات واولاد بنات العم واولاد الخال والخالة ولينظر من
يتقدم منهم على غيره والاقرب ان يقال يقدم اولاد بنات العم ثم اولاد الخال ثم اولاد الخالة لان بنات
العم بفرضهن ذكور ايكوونون فى محل العصوبة وبنات الاخوات لو فرضت اصولهن ذكور اقدموا على
غيرهم فتنزل بناتهن منزلة من بتقدير الذكورة وبنات الخال لذكورة من ادلين به المقتضى لتقدمه على
اخته اه ع ش على مر (قوله اولى من قوله ثم الجد) اى لان الجد يشمل الجد للام فيقتضى أنه مقدم على
الابن مع انه من ذوى الارحام اه شيخنا (قوله اوفقيها) ظاهره ان الحر غير فقيه اصلاً وليس كذلك
لانه لا يقدم الا ان كان عنده فقه فان حمل الفقيه على الافقه أغنى عنه قوله ولو افقه انتهى شيخنا (قوله
فعلم) اى من سكوت المتن وعبارة شرح مر واشعر سكوت المصنف عن الزوج انه لا مدخل له فى الصلاة
على المرأة وهو كذلك انتهت (قوله انه لاحق فيها للزوج) اى الذكور وقوله ولا للمرأة اى مطلق المرأة
لا خصوص الزوجة مقدمة على الاجنبيات ومؤخرة عن نساء القرابة اه من شرح مر والرشىدى
عليه اذا عرفت هذا عرفت ما فى كلام الحلبى هنا تأمل (قوله ولا للمرأة) اى مطلقاً من
الاقارب والزوجة بذليل ما يأتى ولك ان تخص المرأة بالاشئ من الاقارب وتعمم فى
الزوج اى الشامل للاتى وتعمم فى قوله مقدم على الاجانب اى من الذكور فى الذكر

(أب قابوه) وان علا (قابن
قابنه) وان سفل (فباقي
العصبة) من النسب والولاء
والامامة (بترتيب الارث)
فى غير نحو ابني عم احدهما
اخ لام كما سيأتي فيقدم الاخ
الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن
الاخ الشقيق ثم ابن الاخ
للاب وهكذا ثم المعتق ثم
عصبته ثم معتق المعتق ثم
عصبتاه وهكذا ثم الامام أو
ناثبه عند انتظام بيت المال
(فذو رحم) والمراد به هنا
ما يشمل الاخ للام فيقدم
منهم ابو الام ثم الاخ للام
ثم الخال ثم العم للام وقولى
قابوه اولى من قوله ثم الجد
(وقدم حر) عدل (على عبد
اقرب) منه ولو أفقه وأسـن
أوفقيها لانه البق بالامامة
لانها ولاية فعلم انه لاحق
فيها للزوج ولا للمرأة
وظاهر ان محله اذا وجد
مع الزوج غير الاجانب
ومع المرأة ذكر او خنثى فيما
يظهر والا فالزوج مقدم
على الاجانب والمرأة
تصلى

وتقدم بترتيب الذكر
ويقدم العبد القريب على
الحر الاجنبي كما افهمه
التقييد بالاقرب والعبد
البالغ على الحر الصبي وشرط
المقدم ان لا يكون قاتلا كما
في الغسل (فلو استويا) اي
اثنان في درجة كابنين او
اخوين (قدم الاسن) في
الاسلام (العدل على الافقه)
منه عكس سائر الصلوات
لان الغرض هنا الدعاء
ودعاء الاسن اقرب الى
الاجابة وسائر الصلوات
محتاجة الى الفقه لكثرة
وقوع الحوادث فيها نعم لو
كان احدا المستويين ذارحم
كابني عم احدهما اخ لام
قدم وان كان الآخر اسن
كما اقتضاه نص البويطي
وكلام الروضة والحق ان
هذين لم يستويا اما غير
العدل من فاسق ومبتدع
فلاحق له في الامامة قال في
المجموع فان استويا في السن
قدم الافقه والاقراء
والاورع بالترتيب السابق
في سائر الصلوات (ويقف)
ندبا (غير ماموم) من امام
ومنفرد (عند رأس ذكر
وعجز غيره) من اثني وخني
للايتاع في غير الاثني
رواه الترمذي وحسنه في
الذكر والشيخان في الاثني
وقياسا على الاثني في الخشي
وحكمة المخالفة المبالغة

والاثنا في الاثني وكلا المساكين صحيح اه شوبري (قوله وتقدم) أي مطابق المرأة بترتيب الذكركتقدم
نساء الغصباء ثم المحارم ثم لزوجته اه شيخنا وعبارة شرح البهجة وتقدم نساء المحارم فقول الزيادة
اي الزوجة ايسر في علمه اه حش (قوله ايضا وتقدم بترتيب الذكر) فتقدم الام ثم امها وهكذا
وهذا كما ترى يفيد ان الزوجة لا تقدم على محارم الميت من النساء وتقدم على الاجنبية وقوله ويقدم العبد
القريب ظاهره ولو غير فقيه وقوله على الحر الاجنبي اي ولو فقيهها محمول على ما اذا كانا بالغين او صبيين
بقريته ما بعده اه حل (قوله والعبد البالغ الخ) هذا تقييد لقوله وتقدم حر على عبد اقرب أي علمه ان
استويا بلوغا وعدمه فلو كان العبد بالغادون الحر فهو مقدم واما بالعكس فتقدم الحر ظاهر ويمكن
إدخال هذه ايضا في كلامه فيكون عاما ويكون هذا لاستثناء منه اه شيخنا (قوله ان لا يكون قاتلا) اي ولو
خطأ أو بنق قياسا على عدم إرثه اه عش على مر (قوله كما في الغسل) وقياسه أن يأتي هنا امر ثم من
اشتراط انتفاء العداوة والصبا يقدم من اجنبي على امرأة قريبة اه برماوى (قوله فلو استويا الخ) ولو
تنازع مستويان اقرع بينهما وجوبا إذا كان عند الحاكما طعاما للزراع وندبا فيما بينهم لانه لو تقدم غير من
خرجت له القرعة لا يحرر عليه ذلك فلا معنى الوجوب اه عش على مر (قوله ذارحم) اي او زوجا
فيقدم وإن كان الآخر اسن منه كما اقتضاه نص البويطي فقهولهم لا يدخل للزوج مع الاقارب علمه عند
عدم مشاركتهم في القرية اه شرح مر (قوله كابني عم) او ابني معنق اه شيخنا (قوله قدم) أي لان
المدار على الاثنية الموجبة لاقربية الدعاء كحزن القريب وشفقة اه حج (قوله ايضا قدم وإن كان
الآخر اسن) أي مع أنهما في الارث سواء اه عش على مر (قوله نص البويطي) أي كتابه
والبويطي هو يوسف بن يعقوب بن يحيى القرشي من بويط قرية من صعيد مصر الادنى كان خليفة
الشافعي رضى الله عنه في حلقته بعده مات سنة اثنيتين وثلاثين ومائتين اه من شرح مر من باب
صلاة الكسوف ومات محبوبا مقيدا لامتناعه من القول بخلق القرآن اه برماوى (قوله والحق
ان هذين لم يستويا) اي فلا استثناء وعبارة حج اما إذا كان احدهما اخالام فيقدم ولا يرد على الماتن
لانهما لم يستويا حينئذ لما مر أن قرابة الام مرجحة انتهت (قوله ومبتدع) ان كان ممن لا تأويل
له فكيف عطفه على الفاسق وهو فاسق وإن كان له تأويل فكيف اخرجه بالعدل مع قبول شهادته فليحذر
اه زيادى وقد اشار المحلى الى اخراجه بقيد هو من جهل حاله فتأمل اه شوبري وفي عش على رم مانه
او يقال اراد بالمبتدع الذى نفسه ببذعته او جهل حاله او قويت الشبهة الحاملة له على البذعة ويكون
بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفردا بالمبتدع عن الفاسق في المجهول حاله وانفردا الفاسق فيمن فسق
بترك الصلاة مثلا وقضية كلام الشارح ان مرتكب خاتم المرأة لا يقدم عليه غيره حيث استويا في العدالة
ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن بعيدا اه (قوله فلاحق له في الامامة) اي مع وجود غيره عدل اما لو عم
الفسق الجميع فان الاقرب يقدم كما هو ظاهر انتهى عش على مر (قوله عند رأس ذكر) اي ولو
صغيرا وقوله عجز غيره اي ولو صغيرة ويجرى هذا التفصيل في الوقوف في الصلاة على القبر نظرا
لما كان قبل وهو حسن عملا بالنسبة وان استبعده الزركشى اه شرح مر ويضم لهذه القاعدة قاعدة
أخرى سيأتى التصريح بها في عبارة البرماوى وهي أن يجعل معظم الميت عن يمين المصلي فيثبت
يكون رأس الذكر من جهة يسار المصلي والاثني بالعكس اه شيخنا وقوله والاثني بالعكس اي
اي إذا لم تكن عند القبر الشريف اما إذا كانت هناك فلا تفضل جعل رأسها على اليسار كرأس
الذكر لتكون رأسها جهة القبر الشريف سلوكا للادب انتهى من هو اه شرح مر ايهض النضلاء
(فرع) لو حضر رجل واثني في تابوت واحد لم يراعى في الموقف الرجل لانه اشرف او هي لانها
أحق بالستر أو الافضل لقربة للرحمة لانه الاشرف حقيقة كل محتمل ولعل الثاني اقرب أما الماموم
فيقف حيث تيسر اه حج (قوله وعجز غيره) بفتح العين وضم الجيم الايتان اه شرح مر وفي

المصباح والعجز من الرجل والمرأة وهي مؤنثة ويؤتميم يذكرون وفيه أربع لغات فتح الغين وضهها ومع كل واحد ضم الجيم وسكونها والانصاح وزان رجل والجمع أعجاز والعجز من كل شيء مؤنثه والعجز للمرأة خاصة وجمعها عجيزات اه ع ش عليه (قوله أولى من قوله وينف الخ) وجه الأولوية ان عبارة الاصل تنازع مفهومها في الخنثى وانها لم تقيد بغير المأموم أيضا يقف عند الرأس والعجز مع انه يقف حيث يسر له كما مر اه ع ش بايضاح (قوله ويجوز على جنازة صلاة) اورد عاينه ان هذا مكرر مع قوله السابق وان حضره وتى نواهم ويمكن الجواب بان الملاحظ مختلف وذلك لان ما تقدم في صحة النية ولا يلزم من صحتهما الجواز بدليل صحة الصلاة في الدار المنصوبة وما هنا في الجواز مع الصحة او ان ما هنا ذكر توطئة لما بعده من الاقرا ع وعدمه اه ع ش دلى مر (قوله صلاة واحدة) وهل يتعدد الثواب لهم وله بعدد اولافيه نظر والاقرب الاول ومثله يقال في التشيع لهم ونقل بالدرس عن خطه ما يصرح بذلك ثم رأيت قبيل قول المصنف ويكره تخصيص العجزة الخ ما يصرح به ايضا اه ع ش على مر (قوله والاولى افراد كل الخ) اى كما فهم من العبارة بالجواز وعبارة شرح مر وعلم من تعبيره بالجواز ان الافضل افراد كل جنازة بصلاة لانه اكثر عملا وارضى قبولا والتأخير لذلك يسير خلافا للتولى انتهت (قوله وعلى الجمع) اى وإذا بنينا على جواز الصلاة على الكل وقوله ان حضرت اى الى موضع الصلاة وقوله اقرع اى ندبا لتسكن كل واحد من صلاته لنفسه اه ع ش على مر ولم يقدموا بالصفات قبل الاقرا ع كما يأتى نظيره لوضوح الفرق بينهما وان التقديم هنا ولا ية فلم يؤثر فيه الا الاقرا ع بخلافه ثم فانه مجرد فضيلة القرب من الامام فآثرت فيه الصفات الفاضلة وايضا فالقديم هنا يفوت على كل من الاولياء حقه من الامامة بالكلية بخلافه ثم فانه لا يفوت حق الباقيين من الصلاة لانها على الكل وانما فوت عليه القرب من الامام فقط فسومح به هنا وهذا نظير ما سيأتى من عدم تقديم الافضل بالصلاة عاينه فسومح به اه شرح مر اه شوبرى (قوله وقدم الى الامام) اى من جهة القبلة او من جهة اليمين فشمّل صورة الخنثى والحاصل انه عند اختلاف النوع يقدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء مطلقا في المعية وغيرها وفي اتحاده يقدم في المعية بالافضل وغيرها بالسبق تامل (قوله ايضا وقدم الى الامام الرجل الخ) اى في جهة القبلة ويحاذى برأس الرجل عجيزة المرأة اه ابن عبد الحق اه ع ش على مر (قوله ثم المرأة) اى البالغة ثم الصبية قياسا على الذكر اه شيخنا ح ف (قوله فان كانوا ذكورا الخ) اى تمحضوا ذكورا او تمحضوا انا انا اه شيخنا (قوله او خنثى قدم اليه الخ) عبارة شرح مر جعلوا بين يديه واحدا خالف واحدا الى جهة القبلة ليحاذى الجميع وقدم اليه الخ اه (قوله وقدم اليه السابق من الذكور) اى الخالص فلا ينافى ما يأتى في قوله فلو سبقت انثى ثم حضر رجل او صبى اخرت عنه لان ذاك مفروض في اختلاف الجنس تامل اه شيخنا (قوله ولو حضر خنثى معا الخ) انظر هذا مع قوله فيما تقدم او خنثى قدم اليه افضاهم الا ان يقال هذا بيان للتقديم فيهم تامل اه شوبرى اى ان التقديم في غير الخنثى ان يكون واحدا بعد واحد الى جهة القبلة واما في الخنثى فبيان تجهدهم صفا طويلا ونقدم الى يمين الامام اسبقهم وهكذا اه شيخنا (قوله جعلوا اصفوا احدا عن يمينه) هذا كلام الاصحاب وعلم بان جهة اليمين اشرف وقضية هذه العلة ان يكون الافضل في الرجل الذكر جعله على يمين المصلى فيكيف عند رأسه ويكون غالبه على يمينه في جهة الغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المرأة وكذا الخنثى السنة ان يقف عند عجيزتها فينبغي ان تكون رأسها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحينئذ ينتج من ذلك ان معنى جعل الخنثى صفحا عن اليمين ان تكون رجلا الثاني عند رأس الاول وهكذا اه بر ماوى (قوله جزء ميت مسلم) قال عميرة لو كان الجزء من ذى القياس وجوب تكفينه ودفنه (فائدة) وقع السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم ارتد ومات مرتد اهل تعوده يده يوم القيامة وتعذب وإن كانت انفصلت حال الاسلام أم لا وعما لو قطعت يد الكافر ثم أسلم ومات مسلما فهل تعوده يده وتنعم وإن كانت انفصلت

أولى من قوله وينف عند رأس الرجل وعجزها (ويجوز على جنازة صلاة) واحدة برضا أوليائها لان الغرض منها الدعاء والجمع فيه يمكن والاولى افراد كل بصلاة ان أمكن وعلى الجمع ان حضرت دفعة أقرع بين الاولياء وقدم الى الامام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فان كانوا ذكورا أو اناثا أو خنثى قدم اليه افضاهم بالورع ونحوه مما يرغب في الصلاة عليه لا بالحرية لا تقطاع الرق بالاموت أو مرتبة قدم ولي السابقة ذكر اكان ميتة أو أنثى أو خنثى وقدم اليه السابق من الذكور أو الاناث أو الخنثى وإن كان المتأخر افضل فلو سبقت أنثى ثم حضر رجل أو صبى اخرت عنه ومثلها الخنثى ولو حضر خنثى معا أو مرتبين جعلوا اصفوا واحدا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لئلا تتقدم انثى على ذكر (ولو وجد جزء ميت مسلم) غير شهيد

حالة الكفر أم لا فيه نظر أقول والظاهر في كل منهما تعدد وتعم فيما لو قطعت في الكفر وتعدب فيما لو قطعت قبل الردة لا يقال تعذيب اليد الملقطة في الإسلام وتعميم الملقطة في الكفر تعذيب الأولى وهي قطعت متصفة بالإسلام وتعميم للثانية وقد قطعت في الكفر لا ناقة وللقطوعة في الإسلام سابت الأعمال الصادرة منها بارئاد صاحبها والمقطوعة في الكفر سقطت عنها المأخذة بما صدر منها بالإسلام صاحبها لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا اية فر لهم ما قد ساف اه ع ش على مر (قول صلى عليه) اي وجوبه ان لم يعلم انه صلى على الجملة وتدبا ان علم ذلك وتوله بقصد الجملة اي ان علم ان الباقي غسل والا فينوي الصلاة على هذا بخصوصه فاذا قطع رأس إنسان وغسل جسده ورأسه غائبة مع الجلا دفن علم ان رأسه غسلت صلى بقصد الجملة وان لم يعلم انها غسلت صلى على الجنة بقصد واحد هائم يجب للراس صلاة اخرى اذا غسلت اه شيخنا وبهذا مع كلام حل هنا اتضح المقام وعبارته قوله بقصد الجملة في قول نويت اصلي على جملة ما انفصل منه هذا الجزء وتجوز الصلاة عليه وان علم انه صلى على جملة الميت التي من جملة هذا الجزء فحل وجوب هذه الصلاة حيث لم يصل على جملة الميت بعد طهر هذا الجزء والا فلا تجب الصلاة على هذا محل قول الكافي لو قطع رأس إنسان وحل إلى بلد آخر صلى عليه حيث هو وعلى الجنة حيث هو ولا يكتفي بالصلاة على أحدهما اي حيث صلى عليه وحده لا بقصد الجملة انتهت (قوله بعد غسله) اي او تيممه ان كان محل تيمم كالوجه واليدين والا فلا صلاة عليه اه حل (قوله وستره بخرقه) اي ان كف من غير ماله كاه والمتبادر من وجود جزء لا يعرف صاحبه غالبا اما لو عرف صاحبه فيكفن من ماله بثلاث لفائف وجوبا اه حل بنوع تصرف (فرع) لو كان الجزء الموجود شعرا فهل يجب ان يدفن فيها يمنع الرائحة او لا لان الشعر لا رائحة له فيكتفي بما يصونه عن الاتمك عادة وان لم يمنع الرائحة لو كان هناك رائحة فيه نظر ومال مر للثاني ورتب عليه انه لو جف الميت بحيث لم يبق له رائحة الميتة انه لا يشترط في قبره ما يمنع الرائحة وفيه نظر ويحتمل ان يشترط ذلك فيهما لانها اقل مسمى الدفن شرعا وما دون ذلك ليس دفنا شرعيا فليتأمل ويتجه أنه يشترط ذلك في الميت الذي جف دون الشعر وهل يجب توجيه الجزء للقبلة بان يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجب للقبلة فيه نظر ولا يبعد الوجوب (فرع) آخر هل المشيمة جزء من الام ام من المولود حتى اذا ماتت أحد هما عقب انفصالها كان له حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الاجزاء او لا لانها لا تعد من اجزاء واحد منها خصوصا المولود فيه نظر فليتأمل اه سم على المنهج واقول الظاهر انه لا يجب فيها شيء اه ع ش على مر وعبارة البرماوى واما المشيمة المسماة بالخلاص فكالجزء لانها تقطع من الولد فهي جزء منه واما المشيمة التي فيها الولد فليست جزءا من الام ولا من الولد انتهت (قوله عبد الرحمن بن عتاب بن اسيد) هو ابو محمد عبد الرحمن بن عتاب بفتح العين المهملة وتشديد التاء الفوقية ابن اسيد بفتح الهمزة وكسر السين المهملة القرشي الاموى الصحابي كان مع عائشة رضی الله عنها في وقعة الجمل وقتل هناك وكان يقال له يعسوب قریش أي أميرها اه برماوى (قوله نسر) بفتح النون وسكون السين المهملة وجمعه نسور وانسر وكنيته ابو يحيى سمي بذلك لانه ينسر الشيء ويبتلع ويقتل في صياحه ابن آدم ع ش ماشئت فان الموت ملائكت ويعيش نحو الالف سنة وليس له غلب والاني منه تبيض من نظر الذكر اليها وهو حديد البصر والشم واذ شم الرائحة الطيبة مات لوقته وهو سيد الطيور وعريفهم واشدهم طيرا نوا اكثرهم حزنا على فراق الفه اه برماوى (قوله في وقعة الجمل) وكانت في جمادى سنة ست وثلاثين اه شرح مر وكانت بين علي وعائشة رضی الله عنهما اه حل (قوله وعرفوها بخاتمها) والظاهر انهم كانوا عرفوا موتها بنحو استفاضة اه حج ويبعد كون خاتمها اخذه آخر ولبسه اه حل (قوله قال في العدة لا يصلى على الشعرة الواحدة) معتمد اي ولا تغسل كما نقله المؤلف عن صاحب العدة في شرح الروض وعلى قياس ذلك التكفين والدفن فلا يجب واحد منهما اه حل وعبارة ع ش ولا يصلى على

(صلى عليه) بعد غسله
وستره بخرقه ودفن كالميت
الحاضر وان كان الجزء
ظفرا أو شعرا فقد صلى
الصحابة على يد عبد الرحمن
ابن عتاب ابن اسيد وقد
ألقاها طائر نسر بمكة في
وقعة الجمل وقد عرفوها
بخاتمهم رواه الشافعي بلاغا
لكن قال في العدة لا يصلى
على الشعرة الواحدة
والاوجه خلافه (بقصد
الجملة) من زيادة فلا تجوز
الصلاة عليه الا بقصد
الجملة

قول المحشى رائحة الميتة
نسخة رائحة البتة

لأنها في الحقيقة صلاة على غائب وإن اشترط هنا حضور الجزء وبقيته ما يشترط في صلاة الميت الخاضع ويشرط انفصاله من ميت ليخرج
المنفصل من حي إذا وجد بعد موته فلا يصلي عليه وتسن مواراته بخرقه ودفنه نعم لو أبين منه فوات حالا كان حكم الكل
واحدا يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وتعبيرى بالجزء أعم من تعبيره (١٩١) بالعضو (والسقط) بثلاث تعبيره

السين والكسر أفصح (إن
علت حياته) بصياح أو
غيره أو ظهرت إماراتها
كاختلاج أو تحريك (ككبير)
فيغسل ويكفن ويصلى عليه
ويدفن ليقن حياته وموته
بعدها في الأولى ولظهور
إماراتها في الثانية والخبر
الطفل يصلى عليه رواه
الترمذي وحسنه وتعبيرى
بعلت حياته أعم من قوله
استهل أو بكى (والأى
وإن لم تعلم حياته ولم تظهر
إماراتها) وجب تجهيزه بلا
صلاة (عليه) إن ظهر
خلقه (وفارقت الصلاة
غيرها) بانه أوسع بابا منها
بدليل أن الذى يغسل
ويكفن ويدفن ولا يصلى
عليه وذكر حكم غير
الصلاة في هذه وفي الثانية
التي قبلها من زيادتي (والأى
وإن لم يظهر خلقه
(سن ستره بخرقه ودفنه)
دون غيرها وذكر هذا من
زيادتي والعبرة فيما ذكر
بظهور خلق الآدمي وعدم
ظهوره فتعبير الأصل
بيلوغ أربعة أشهر وعدم
بلوغها جرى على الغالب
من ظهور خلق الآدمي

الشعرة الواحدة أى ولو طالت جدا وهو المعتمد انتهى (قوله لأنها في الحقيقة صلاة على غائب) يؤخذ منه
أنه لا بد في المصلى أن يكون من أهل فرضها عند الموت كما تقدم ويحتمل الفرق أشد ويرى وعبارة الخاطي
قوله لأنها في الحقيقة صلاة على غائب رحيث كانت صلاة على غائب في الحقيقة فلا فرق بين الشعرة وغيرها
واعتمد شيخنا كلام المدة ووجهه بانها وإن كانت صلاة على غائب إلا أن بقية البدن تابع لما يصلى عليه فلا بد
أن يكون له وقع في الوجود حتى يستنجع والشعرة ليست كذلك قال وهل الظفر اليسير كالشعرة أو يفرق
بجل نظر وكلامهم إلى الفرق أميل ونقل عنه أن جزء الظفر اليسير كالشعرة الواحدة وقوله نخرج المنفصل
من حي أى ولو احتملا انتهى (قوله وتسن مواراته بخرقه) ومنه ما يزال بحلق الرأس وينبغي أن المخاطب
به ابتداء من انفصل منه فإن ظن أن الحالتى يفعله سقط عنه الطلب اه ع ش على مر (قوله والسقط الخ) من
السقوط وهو كما عرفه أئمة اللغة والبالنازل قبل تمام أشهره وبه يعلم أن والد النازل بعد تمام أشهره وهو
سنة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وإن نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة اه شرح مر بل وإن
لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم أنه آدمى اه ع ش عليه وقد نظم بعضهم حاصل ما ذكره الماتن بقوله
والسقط كالشعرة في الوفاة إن ظهرت إماراة الحياة أو خفيت وخلقه ظهرا
فامتنع صلاة وسواها اعتبارا أو اختفى أيضا فقيه لم يجب شيء وستر ثم دفن قد ندب
(قوله بصياح أو غيره) أى بعد انفصاله وأما لو أخرج رأسه ثم صاح ثم مات وانفصل ميتا فلا يكون ككبير
ولا يخلو عن توقفه فوات ومقتضى إطلاقهم بل صرح به بعضهم أنه ككبير اه حل وعبارة الشورى ثم رايت
مخط الشهاب الرمل بهامش شرح الروض في كتاب الفرائض ما نصه الولد إذا انفصل بعضه لا يعطى حكم
المنفصل إلا في مسألتين أحدهما في الصلاة عليه إذا صاح واستهل ثم مات قبل أن ينفصل والثانية إذا
حزجان رقبتة فيجب القصاص اه بحروفه انتهت (قوله كاختلاج أو تحريك) الاختلاج تحريك عضو من
الأعضاء والتحريك أعم من تحريك عضو أو تحريك الجملة فهو أعم من الاختلاج اه شيخنا وانظروا لم كان
الاختلاج والتحريك من قبيل الامارة المفيدة للظن وكان الصياح مفيدا للمعلم حرر (قوله إن ظهر خلقه)
أى ولو لا قبل فقط وينبغي الاستفتاء بواحدة منهن اه برماوى (قوله والعبرة فيما ذكر) أى في وجوب
التجهيز بلا صلاة في الشق الأول وسن الستر والدفن في الثانى وقوله وعبر عنه أى عن ما ذكر اه
شيخنا (قوله بظهور خلق الآدمي) أى ولو في دون أربعة أشهر وقوله وعدم ظهوره أى ولو مع بلوغ
الأربعة أشهر اه برماوى وهذا كله كما علمت في النازل قبل تمام أشهره الستة وأما لو نزل بعدها ميتا
ولم يعلم له سبق الحياة فكالكبير وبه أقتى والد شيخنا وهو المعتمد لانه كما علمت لا يسمى سقطا
خلاف لما أفنى به المؤلف اه حل (قوله امر فى قتل أحد الخ) وكانوا ستة وسبعين أى وأما من
استشهد قبلهم من المسلمين كاهل بدر فالظاهر أنه لم ينقل فيهم عنه غسل ولا عدمه وأهل حكمة ذلك
أن الصحابة كانوا يتعبدون بأمرهم وأما أحدنا فلهذا ما حصل للمسلمين فيها بأمره النبى ﷺ فنقل انتهى
ع ش على مر (قوله الحكمة في ذلك الخ) عبارته كغيره في شرح الروض والحكمة في ذلك إبقاء أثر
الشهادة عليهم والنعظيم لهم واستغنائهم عن دعاء القوم انتهى وهو الأوضح لما فيه من الإشارة إلى أن ترك
الغسل معلى بقاء أثر الشهادة وترك الصلاة بالاستغناء الخ انتهى شوبرى (قوله في ذلك) أى في حرمة غسل

عندها وعبر عنه بعضهم بزمان إمكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالتخطيط وعدمه وكلاهما وإن تقاربت فالعبرة بما قلناه (وحرر
غسل شهيد) ولو جنبا أو نحوه (وصلاة عليه) لخبر البخارى عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم امر فى قتل أحد بدفنهم بدماهم
ولم يغسلوا ولم يصل عليهم وفى لفظ ولم يصل عليهم بفتح اللام والحكمة في ذلك إبقاء أثر الشهادة عليهم وأما خبر أنه صلى الله عليه
وسلم خرج فغسل على قتلى أحد صلواته على الميت فالمراد جمع بين الأدلة دعاءهم كدعائه للميت كقوله تعالى وصل عليهم وسمى شهيدا

الشهيد لأنه لم يذكر حكمة جرمة الصلاة عليه وفيه أن هذا لا يشمل الشهيد الذي لم يظهر منه دم واجيب بان
الحكمة لا يلزم اطرادها حيث كانت الحكمة ما ذكر فلا يرد ما يقال ان الانبياء والمرسلين افضل من الشهداء
مع انهم يغسلون ويصلى عليهم حتى يجاب بان الشهادة فضيلة تنال بالاكتساب فرغب الشارع فيها
ولا كذلك النبوة والرسالة شيخنا وعبارة البرماوى قوله ابقاء أثر الشهادة أى لانه فضيلة مكتسبة
تعمل باثرها ولهذا فارق الانبياء وقال بعضهم الحكمة في ذلك ان الترك علامة عليه لانه لم يفضله الا بعد
الغسل والصلاة بخلاف الانبياء فان فضلهم معلوم قبل الغسل والصلاة فلو غسلناه وصلىنا عليه لساوى غيره
وهذا أظهر وان كان يرجع الاول انتهى (قوله اشهادة الله ورسوله) أى فهو فعيل بمعنى مفعول أى مشهود
له وقوله وقيل لانه الخ أى فهو فعيل بمعنى فاعل أى شوبرى (قوله وقيل لانه يشهد الجنة) أى عند موته اه
برماوى (قوله وقيل غير ذلك) أى من أن الله تعالى وملائكته يشهدون له بالجنة ولان دمه يشهد له بالجنة
أولان ملائكة الرحمة تشهد قبض روحه أولان دمه يشهد بقتله حين يبعث وهو يستل أولان روحه تشهد
دار السلام وروح غيره لا تشهد ها الا يوم القيامة أولانه حتى فكان روحه شاهدة أى حاضرة أولانه
يشهد عند خروج روحه ما أعد الله تعالى له من الكرامة أولان دمه يشهد له بالآمان من النار أولانه
يشهد له يوم القيامة بإبلاغ الرسل أولانه يشهد له بكونه شهيدا وبعض هذه يختص بمن قتل في سبيل الله
وبعضها يعم غيره اه برماوى (قوله ولو امرأة) وقع السؤال في الدرس عما لو كان مع المرأة ولد صغير
ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا ام لا فاجبت عنه بان الظاهر الثانى فليراجع لانه لم يصدق عليه انه
مات في قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قولهم في قتال الكفار انه يصدده ولو بخدمة للفرقة أو نحوها
اه ع ش علي مر (قوله قبل انقضاء) ظرف للنفي بسببها متعلق بالنفي اه شيخنا ويصح أيضا تعلق
الاول بالنفي كما لا يخفى اه (قوله حرب كافر) أى واحدا كان أو أكثر حريا كان أو مرتدا
أو ذميا صدق طمع الطريق علينا ونحو ذلك اه شرح مر بخلاف ما اذا قتل مسلما غيلة فلا يكون ذلك المسلم
شهيدا اه ع ش عليه (قوله بسببها) أى الحرب ومنه ما قيل ان الكفار يتخذون خديعة يتوصلون بها الى
قتل المسلمين فيتخذون سردا تحت الارض يملؤنه بالبارود فاذا مر به المسلمون أطلقوا النار فيه فخرجت
من عملها وأهلكت المسلمين (فائدة) قال ابن الاستاذ لو كان المقتول في حرب الكفار عاصيا بالخروج
ففيه نظر عندى قال والظاهر انه شهيد اما لو كان فارا حيث لا يجوز الفرار فالظاهر انه ليس بشهيد
في أحكام الآخرة لكنه شهيد في أحكام الدنيا وأطال الكلام على ذلك في جواب المسائل
الحلبيه فليتنظر اه سم على البهجة في اثناء كلام (فرع) قال في تجريد العباب لو دخل حربى
بلاد الاسلام فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعا ولو رعى مسلم الى صيد فاصاب مسلما في حال
القتال فليس بشهيد قاله القاضى حسين اه سم على المنهج قال ابن قاسم على حج بقى ما لو استعان
أهل العدل بكفار قتلوا واحدا من البغاة حال الحرب فهل يكون شهيدا فيه نظر اه والا قرب انه
شهيد ثم رأيت في سم على البهجة التصريح بما يؤخذ من ذلك وعبارته قال الناشرى ويدخل في
كلامه أى الخاوى ما لو استعان الحريون علينا ببغاة فقتل واحد من البغاة واحدا منا عمدا لانه مات
في قتال الكفار بسببه ويحتمل ان ينظر الى القاتل نفسه قاله الاذرى وأقول هذا الاحتمال يردده قولهم
من أصابه سلاح مسلم خطأ وأعاد اليه سلاحه أو سقط عن فرسه أو رجمته دابة لا يغسل ولا يصلى عليه اه
وبقى أيضا ما لو استعان البغاة بالكفار ثم ان واحد من البغاة قتل واحدا منا فهل يكون شهيدا نظرا
لاستغاثتهم بكفار ام لا فيه نظروا الا قرب الثانى فليراجع ثم نقل بالدرس عن شرح الغاية لابن قاسم
التصريح بما قلناه وزيادة ما لو قتل واحد من الكفار واحدا من أهل العدل فانه يكون شهيدا كما صرح به
في الخادم وعبارته لو استعان الكفار علينا بمسلمين فقتلوا المستعان بهم شهيدا لان هذا قتال كفار ولا نظر
الى خصوص القاتل أو استعان البغاة علينا بكفار فقتلوا المستعان بهم شهيد دون مقتول البغاة نقله في

لشهادة الله ورسوله اه
بالجنة وقيل لانه يشهد
الجنة وقيل غير ذلك
(وهو) أى الشهيد الذى
لا يغسل ولا يصلى عليه
(من لم يبق فيه حياة
مستقرة) الصادق بمن
مات ولو امرأة أو رقيقا
أو صبيا أو مجنونا (قبل
انقضاء حرب كافر بسببها)
أى الحرب كان قتله كافر
أو أصابه

الخادم عن القفال والفرق بين هذه والتي قبلها ان مقاتلة المسلم في تلك نبع فكان قتله موجبا للشهادة بخلاف هذه اه وبقي ما لو شك في كون المقتول هل قتله مسلم او كافروا لا قرب انه ليس بشهيد اه ع ش على م ر (قوله سلاح مسلم خطأ) اي لم يستعينوا به على قتالوا الاعداء كخطئه فيكون مقتوله شهيد اه قليوبي وخضر على التحرير (قوله) اور محتته دابته في المختار رعه القرس والجار والبغل ضربه برجله من باب قطع اه فالرمح بمعنى الرفس بالسيف في المختار ايضاً رفسه ضربه برجله وبابه ضرب اه (قوله) كونه مباحا اي غير ممتنع فيصدق بالواجب فاندفع ما يقال قتال الكفار واجب فكيف يكون مباحا بخلاف غير المباح كقتال الذميين الذين لم ينقضوا العهد اه شيخنا (قوله) اما الشهيد اي الذي يعطى منازل الشهداء في الآخرة وقوله العاري عما ذكر اي عن شهادة الدنيا التي هي عدم الغسل والصلاة فعلم ان الشهيد قسيان شهيد الآخرة دون الدنيا وهو العاري عما ذكر وشهيد الدنيا والآخرة وهو من فيه ما ذكر نعم ان لم يكن قصده اعلاء كلمة الله تعالى بل تحصيل الكسب أو المفاخرة أو ليقال انه شجاع فهو شهيد الدنيا دون الآخرة فهو قسم ثالث وبحسب بعضهم انه لو علم منه ذلك وجب فيه الغسل والصلاة كغير الشهيد اه برماوى (قوله) كالغريق اي وكالمقتول في الحد سواء زيد على الحد المشروع ام لا سواء اسلم نفسه للاستيقاء منه ام لا اه ع ش على م ر (قوله) ايضا كالغريق اي وان عصى بر كوب البحر او بغر بته كما قال الزركشى خلافا لمن قيدهما بالاباحة اه حجج في شرح الارشاد وكذا مشى عليهم لكن استثنى ما لو علم ترتب الفرق على ركوب البحر وتعمد ركوبه اه حجج وذكروا حجج في شرح الارشاد بعدما تقدم ما ذكره الشيخ اه شوبرى (قوله) والمبطون الظاهر ان المراد به كل من مات بدماء بياضه حتى يشمل الميت بالاسهال والاستسقاء وذات الجنب ونحوها ثم رايته عن العبادي ان الميت بالاستسقاء شهيد وكذا الحامل بعد تخلق الحمل قيل وعد في الكفاية في الشهداء من مات فجأة او بدار الحرب ولم ار في مختصرها الا الاول وفي الجواهر من مات محموا وفي الدميري اللاديع وطالب العلم اذا مات على طلبه اه شرح العباب لحج اه شوبرى (قوله) والمطعون اي الميت بالطاعون وكذا الميت في زمنه وان لم يطمن اه حج وظاهره وان لم يكن من نوع المطعون كان كان الطعن في الاطمان او الارقاء وهو من غيرهم اه ع ش على م ر او بعد رفعه حيث كان فيه صابرا محتسبا ويحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها بلا حاجة لورود النهي عن ذلك ولا يكره الفرار من غير الطاعون نحو حائط مائل وهدفة وحجر وحريق وغير ذلك وما جرب لعدم دخوله الدار ان يكتب في ورقة وتلصق بها حتى صمد باقي وله كنف رافى الشيخ شهاب الدين البلقيني أو الباقي الخلاق ولو على الباب نفسه وما جرب للسلامة منه ان يدهن محل الطعن بالطين الارمنى فانه يبرأ منه اه برماوى (قوله) والميت عشقا اي بشرط العفة عن المحرمات بحيث لو اختل بمحبوبه لم يقع بينهما فاحشة وبشرط الكتمان حتى عن محبوبه وان كان بسن اعلامه بانه يحبه ومع ذلك لو اعلم فانتهرت رتبة الشهادة اه شيخنا وعبارة الشوبرى قوله والميت عشقا افنى الوالدرحمه الله تعالى بانه لا فرق بين عشق من يتصور نكاحه شرعا أولا كالأمر حديث عن ركنكم اذ المحبة لا تدبر على دفء وقد يكون الصبر على الثأني أشد اذ لا وسيلة له لقضاء وطره بخلاف الاول كذا بخط شيخنا بهامش شرح البروض يكتب عليه قوله حيث عفا هل المراد عن فعل محرم من نحو نظر بشهوة او المراد عن الوطء محرم انتهت بعبارة البرماوى قوله والميت عشقا اي ولو لم يحرم عشقه كالأمر بشرط العفة والكتمان عما يحرم ولو بنظر سواء كان عشقه ضروريا أو اختياريا وفي فتاوى الشهاب الرملى سئل عن شخص عشق امرأة أجنبية عشقا يؤدي إلى هلاكه ان لم يقبلها هل يجوز له تقبلها ويجب عليها تمكينه من ذلك ام لا وهل الأمر كذلك فاجاب نعم يجوز له تقبلها بل يجب عليه حيث قدر عليها ابقاء لمهجته كما يجب على من غص بلقمة اساغتها بخمر ان لم يجد غيرها وكما يجب على من انتهى به العطش الى الهلاك شربها حيث لم يجد غيرها وكما يجب على المضطر اكل الميتة وقد قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام اجمعوا على

سلاح مسلم خطأ أو عاد
اليه سلاحه أو محتته دابته
وأسقط عنها أو تردى حال
قتاله في بئر أو انكشف
عنه الحرب ولم يعلم سبب
قتله وان لم يكن عليه اثر دم
لان الظاهر ان موته بسبب
الحرب بخلاف من مات
بعد انقضائها وفيه حياة
مستقرة بمرحاضة فيه وان
قطع بموته منها أو قبل
انقضائها لا يسبب حرب
الكافر كان مات بمرض أو
فجأة أو في قتال بغاة فليس
بشهيد ويعتبر في قتال الكافر
كونه مباحا وهو ظاهر اما
الشهيد العاري عما ذكر
كالغريق والمبطون
والمطعون والميت عشقا

دفع أعظم المفسدين بار تكاب أدونهما وقال ابن دقيق العيد من القواعد الكلية أن يدرك أعظم المفسدين
 باحتمال أيسرهما إذا تعين وقوع أحدهما بدليل حديث بول الأعرابي في المسجد لما نهى النبي ﷺ عن
 زجره ويجب عليه أن يمتنع من ذلك وكذا الأمر وما أجاب به القاضي أبو الطيب عن قول السائل
 يا أيها العالم ماذا ترى * في عاشق ذاب من الوجد * من حب ظي أهيف اغيد
 سهل الحيا حسن القد * فهل ترى تقيله جائزا * في النحر والعينين والحد * من غير ما خش ولا رية
 بل بعناق جائز الحد * إن أنت لم تفت فاني إذا * أسيح من وجدى واستفدى
 حين قال أيها السائل إنى أرى

تقيلك المعشوق في الحد * يفضي إلى ما بعده فاجتنب * قبلة بالجد والجهـ
 فان من رقع حول الحى * لا بد أن يحنى من الورد * يغنيك عنه كاعب ناهد
 تحضر بالملك وبالعقد * تنال منها كل ما تشتهى * من غير ما خش ولا صد
 هذا جوابي لقتيل الهوى * فلا تلك في ذلك تستعدي

مردود بما أجاب به الحافظ ابن حجر عن قول السائل
 ماذا يقول إمام العصر في دنف * اضحى قتل الهوى من أسهم المقل * فهل يجوز له إحياء مهجته
 من نعر محبوبه بالرشق والقبل * وهل يجوز له يوما يعانقه * ويتبع القلب في قول وفي عمل
 فهذه قصتي في شرحها عجب * فاسمح برد جواب يامنى أمل
 حيث قال ان صرح دعواه في إتلاف مهجته * وإن رشف اللما يشقى من العمل
 فلا رشفن وضاب النعر محتسبا * وليقطعن بفيه وردة الخجل
 فذاك في ملة الاسلام أيسر من * قتل امرء مسلم تالله في الأزل

(قائدة) العشق مصدر يقال رجل عاشق وعشاق وعشيق كثير العشق وامرأة عاشق وعاشقة مأخوذ من اسم
 نبات يسمى بذلك واحدته عشقة إذا قطع ذبل واصفر وقيل في حده أنه تخيل فاسد في أن أوصاف المعشوق
 فوق ما هي عليه فلا يجوز أن يقال في الله تعالى عاشق ولا معشوق بل يعزى قائله وقيل طبع في القلب ينمو
 بالحرص والطمع فيؤدى إلى الفكر الفاسد المؤدى إلى الهم والقلق الموجب لاحتراق الدم فينشأ عنه
 السوداء والجنون وبما قتل العاشق نفسه أو مات غما وربما يتنفس الصعداء فتخفق نفسه بنار قلبه فيموت
 وربما يموت فرحا برؤية معشوقه أو يتغير لونه ويهريق دمه بذكره وقيل عني العاشق عن غيوب
 المعشوق ومنه حديث جبريل للشيء يعنى ويصم وقيل غير ذلك انتهت (قوله والميئة طلقا) أى ولو
 من حمل زنا أو شرج مر ما لم تتسبب في الإجهاض أو برماوى (قوله ظلما) أى ولو بالهيئة كمن استحق
 القتل بقطع الرأس فقتل بالتوسيط مثلا ومن هذا القسم من مات بهدم أو في غربة وإن عصى بغربة
 كابق وناشزة أو في طالب العلم (قائدة) كل ذنب تكفره الشهادة إلا الدين أى دين الادمى الاعم من
 أن يكون قذفا أو غيبة أو نحو ذلك أو برماوى (قوله يجب غسل نجس الخ) عبارة العباب يكره تلزيمها
 إزالة دم الشهيد بلا غسل بل يحكم بنحو عود ولا تحرم إزالة دم الشهيد بغير الماء ولعل وجهه أنه لا
 يزال الأثر بخلاف الماء أو شوبرى (قوله غسل نجس أصابه) أى وإن حصل بسبب الشهادة
 كبول خرج بسبب القتل وبفرق بين الدم وغيره من النجاسات الخارجة بسبب القتل بأن سبب نجاسة
 الدم أخف من غيرها بدليل العفو عن قليله وكثيره على التفصيل المار فيه وبأن المشهور أنه بالفضل هو الدم
 أو من شرج مر (قوله بخلاف دمها) أى الخارج من المقتول نفسه بخلاف الحاصل عليه من غيره فإنه يزال
 كما هو ظاهر أخذنا من قولهم في حكمة تسميته شهيدا الآن له شاهد بقتله وهو دمه لأنه يبعث وجرحه ينفجر
 دما أو عشا على مرقوله تحرم إزالته أى بالماء لا بغيره ومن غيره لا من نفسه فلو أزاله بنفسه قبل موته لم

والميئة طلقا والمقتول في
 غير القتال ظلما فيغسل
 ويصل عليه وتعبيرى
 بما ذكر أعم من قوله من
 مات في قتال الكفار
 (ويجب غسل نجس)
 أصابه (غير دم شهادة) وإن
 أدى ذلك إلى زوال دمها
 لأنه ليس من أثر عبادة
 بخلاف دمها فمحرم إزالته
 لا طلاق النهى عن غسل
 الشهيد

بسهم في صدره أو في صدره
أو في حلقه فمات فادرج في
ثيابه كما هو ونحن مع النبي
ﷺ وسواء في ذلك ثيابه
المطبوخة بالدم وغيره لكن
المطبوخة أولى ذكره في
المجموع فتقيد الأصل
ككثير بالمطبوخة بيان للأكل
وهذا في ثياب اعتدلبسها
غالبا أما ثياب الحرب
كدرع ونحوها مما لا يعتاد
لبسها غالبا كخف وجلد
وفروة وجبة مخشوة فيندب
نزعها كسائر الموتي وذكر
السنن في هذه الوجوب
في التي قبلها من زيادتي (فان
لم تكفه) أي ثيابه (تمت)
ندبا إن سترت العورة
برأيا فوجوبا

(فصل) في دفن الميت
وما يتعلق به (أقل القبر
حفرة تمنع) بعد ردها
(رائحة) أي ظهورها منه
فتؤذي الحي (وسبعا) أي
نبشه لها فإكل الميت
فتنتهك حرمة قال الرافي
والغرض من ذكرهما أن
كانا متلازمين بيان فائدة
الدفن والإفيا وجوب
رعايتهما فلا يكفي أحدهما
وخرج بالحفرة ما لو
وضع الميت على وجه
الأرض وجعل عليه ما
يمنع ذلك حيث لم يتعذر

يحرم عليه اه قل على الجلال (قوله ولأنه أثر عبادة) وإتمام تحريم إزالة الخوف من الصائم مع أنه
أثر عبادة لأنه المفوت لها على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض أن غيره أزاله بغير إذن حرم عليه اه شرح
مر (قوله في ثيابه التي مات فيها) ولو أراد به بعض الورثة نزعها أو امتنع الباقيون أجيب الممتنعون كما
هو قضية كلامهم اه شرح مر ودخل في ثيابه ما لو كانت حريرا وقد مر جوازها عن شيخنا كشيخه اه
قل على الجلال (قوله اعتدلبسها) أي وإن لم تكن يضاء لبقاء لأثر الشهادة وعليه فحل سن التكفين
في الأبيض حيث لم يعارضه ما يقتضي خلافه اه ع ش على مر (قوله فيندب نزعها) أي ولو فرض أنه
يعدازراء لو روادا له به اه ع ش على مر ومحل ندب نزعها حيث كانت ملوكة ورضي بها الوارث
المطابق التصرف والأوجب نزعها اه شرح مر (قوله أنه ترت العورة) هذا ممنوع بل يجب التعميم
مطلقا لأنه حق للميت بل يجب ثلاثة أبواب إذا كف من ماله ولادين: له اه زى ع ش (فصل) في دفن
الميت (قوله وما يتعلق به) هكذا ترجم مر وكتب عليه ع ش قوله وما يتعلق به أي بالميت كالتعزية
اه وفي الرشيدى ما نصه قوله وما يتعلق به أي بالدفن - خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من ترجيح الضمير
للميت ويرد عليه أن المتعلق بالميت أعم من الدفن كالأصلاوة والكفن وغيرهما وليس شيء من ذلك مذكورا
في الفصل اه وترجم حج بقوله فصل في الدفن وما يتبعه اه فالضمير في كلامه راجع للدفن كما هو ظاهر
وعليه فيراد بما يتبعه لا ذكره المتن بقوله وسن لمن دنا ثلاث حثيات تراب آخر الفصل اه (قوله أقل القبر
حفرة) أي أقل ما يحصل به الواجب منه دفن الميت حفرة الخ اه شرح مر والقبر واحد القبور في الكثرة
واقبر في القلة وهو الحفرة المعروفة وفي القاموس القبر مدفن الإنسان والجمع قبور واختلف في أول من
سن القبر ف قيل الغراب لما قتل قابيل أخاه هابيل وقيل بنو إسرائيل وليس بشيء وفي التنزيل ثم أماته
فأقبره أي جعل له قبرا يوارى فيه أكرامه ولم يجعله مما يليق على وجه الأرض تاء الطيور والوحوش
اه برماوى (قوله تمنع رائحة وسبعا) أي وإن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع أصلا ولا يدخله من
يتأذى بالرائحة بل وإن لم تكن له رائحة أصلا كان جف اه ع ش على مر إذ حكمة الدفن صوته عن انتهاك
جسده وانتشار ريحه المستلزم للتأذى بها واستفزاز جيفته اه شرح مر والمراد منها عمن عند القبر بحيث
لا يتأذى بها تأذيا لا يحتمل عادة لأن ملاحظ اشتراط منع القبر لها دفع الأذى عن الناس والأذى إنما يتحقق بما
ذكرته من أن تفوح منه رائحة تؤذى من قرب منه عرفا إذا لم يصبر عليه عادة اه شوبرى (قوله فتؤذى الحي)
قال بعضهم أنه منصوب عطفا على قوله ظمورها على حد قوله وليس عباءة وتقرعني وكذا قوله فتنتهك اه
شيخنا (قوله إن كانا متلازمين الخ) قال شيخنا وظاهرهما ليسا متلازمين كالفاسق التي لا تكتم الرائحة
مع منعها السبع فلا يكفي الدفن فيها فان منعت ذلك اكتفى به لوجود ضابط الدفن اه حل (قوله بيان
فائدة الدفن) أي بيان ما أراده الشارع من الدفن اه قل على الجلال (قوله حيث لم يتعذر الحفر) فان
تعذر لم يشترط كالومات بسفينة والساحل بعيدا به مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل ندبا
بين لوحين ثلثا ينتفخ ثم يليق لينبذه البحر إلى الساحل وإن كان أهله كفارا لاحتمال أن يجده
مسلم فيدفنه ويجوز أن ينقل لينزل إلى القرار وإن كان أهل البر مسلمين أما إذا أمكن دفنه
لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنه فيه اه شرح مر وقوله كالومات بسفينة
أي أو كانت الأرض خوارة أو ينبع منها ماء يفسد الميت واكفانه كالفاسق المعروفة بيولا
ولا يكفون الدفن بغيرها اه ع ش عليه قوله ومن أن يوسع بان يزداد طوله وعرضه ويعمق
بالعين المهمة وقيل بالمعجمة بان يزداد في النزول اه شرح مر وينبغي أن يكون ذلك بقدر ما يوسع
من ينزله القبر ومن يدفنه لا يزيد من ذلك لان فيه تحجيلا على الناس قال سم على المنهج فان قلت
ما حكمة التوسيع والتعميق قلت يجوز أن يقال التوسيع فيه أكرام للميت فان في انزال الشخص في المكان
الواسع أكرامه وفي انزاله في المكان الضيق نوع اهانة به ومن ينزله القبر لأنه إذا اتسع أمكن أن يقف

الحفر (وسن أن يوسع ويعمق قامته وبسطه) بان يقوم رجل معتدل

باسطايديه مرفوعتين لقوله
 ﷺ في قتلى أحد حفروا
 وأوسعوا وأعمقوا رواه
 الترمذي وقال حسن صحيح
 وأوصى عمر رضي الله عنه
 أن يعمق قبره قامة وبسطة
 وهما أربعة أذرع ونصف
 خلا قال رافعي في قوله أنهما
 ثلاثة ونصف (ولحد)
 بفتح اللام وضمها وهو أن
 يحفر في أسفل جانب القبر
 القبلي قدر ما يسع الميت
 (في) أرض (صلبة أفضل
 من شق) بفتح المعجمة
 وهو أن يحفر في وسط
 أرض القبر كالنهر وتبنى
 حافته بالابن أو غيره
 ويوضع الميت بينهما
 عليه بالابن أو غيره روى
 مسلم عن سعد بن أبي وقاص
 أنه قال في مرض موته
 أجدوا لي لحدا وانصبوا
 علي اللبن نصبا كما صنع
 رسول الله ﷺ وخرج
 بالصلبة الرخوة فالشق فيها
 أفضل خشية الأنهار وسن
 أن يوسع كل منهما ويتأكد
 ذلك عند رأسه ورجليه
 وأن يرفع السقف قليلا
 بحيث لا يمس الميت (و)
 أن (يوضع رأسه عند رجل
 القبر) أي مؤخره الذي
 سيصير عند سفله رجل

فيه المنزل إذا تعدد الحاجة وأمن من انهدام الميت بجدران حال انزاله ونحو ذلك والغرض كتم الراحة
 والتوسيع والتعميق بالغ في حصول ذلك فان قلت فلا طالب زيادة على قامة وبسطة قامة والبسطة
 أرفق بالميت والمنزل لأنه يتمكن مع ذلك من تناوله بسهولة من على شفير القبر بخلافه مع الزيادة فليأمل اه
 عش على مر (قوله باسطايديه) أي غير قابض لاهابهما اه عش على مر (قوله مرفوعتين) لا يغني
 عنه قوله باسطا لأنه يصدق ببسطهما امامه تأمل اه شيخنا (قوله في قتلى أحد) قال في شرح البهجة في
 الاحتجاج به نظر لأنه لا يمدل على تعميق القبر وتوسيعه لا على كونه قدر قامة وبسطة اه وقد اشار الشارح
 هنا بوضعية عمر إلى بيان المراد منه اه شوبري وفي قل على الجلال قوله وأوصى عمر الخ أي ولم يشكر
 عليه فهو اجماع سكوتي وذكره بعد الحديث لبيان قدر التعميق (قوله احفروا) بكسر الهمزة والقاف من باب
 ضرب اه عش على مر والهمزة في هذا الفعل همزة وصل وفي اللذين بعده همزة قطع فهي مفتوحة فيهما اه
 شيخنا (قوله أربعة أذرع ونصف) أي بذراع اليد وقول الرافعي أنه ثلاثة ونصف أي بذراع العمل
 وحينئذ فلا مخالفة بين كلاميهما اه برماوى وذراع العمل هو ذراع النجار وهو ذراع وربيع بذراع
 اليد والنفات بينهما ثمن ذراع لأن الثلاثة ونصف أربعة وربيع وثمان اه من عش على مر وفي
 المختار وقامة الانسان قد وجهها قامة وقيم مثل نارات وتير ولم يذكر معنى البسطة الذي يناسب هنا
 فليراجع وفي المصباح وبسطايده مدهام مشورة (قوله وهو أن يحفر) بكسر القاف كما ضبطه بالقلم اه
 شوبري وهذا يقتضي أنه مبنى للفاعل وقرأته مبنيا للمفعول أليق بسياق العبارة فيكون بضم الياء وفتح
 القاف (قوله والقبلي) فان حفر في الجهة المقابلة لها كره اه عش على مر (قوله في صلبة) بضم الصاد
 وسكون اللام كما ضبطه بالقلم اه شوبري وفي عش قوله صلبة بضم الصاد وسكون اللام وهو عناء الشديد
 إذ لا سهولة فيه فتسمع فيه الاصوات وفي القاموس إلى آخر ما ذكر ثم قال والمكان الغليظ المحجر اه
 (قوله بفتح المعجمة) قال في لسان العرب الشق مصدر شقق العود شقا والشق الموضع المشقوق كأنه
 سمي بالمصدر وجمعه شقوق اه برماوى (قوله ويسقف عليه) بضم الياء وسكون السين وفتح القاف اه
 شوبري (قوله عن سعد بن أبي وقاص) هو أبو اسحق سعد بن أبي وقاص واسمه مالك بن وهيب وقيل
 أهيب القرشي المكي المدني الزهري أحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى أسلم قديما
 بعد أربعة وقيل ستة من أسلم وهو ابن سبع عشرة سنة وهاجر إلى المدينة قبل قدومه صلى الله عليه وسلم إليها
 وشهد بدر واحدًا والمشاهد كلها وهو أول من أراق دما في سبيل الله تعالى وأول من رمى بسهم كذلك
 أي في سبيل الله تعالى وكان يقال له فارس الاسلام واستعمله عمر رضي الله تعالى عنه على الجيوش التي بعثها
 لقتال الفرس وهو الذي بنى الكوفة وفتح مدائن كسرى وولاه عمر العراق وروى عن رسول الله ﷺ
 مائتان وسبعون حديثا وروى عنه ابن عمر وعباس رضي الله عنهم المتوفى بالبصرة سنة إحدى أو أربع
 أو خمس أو ست أو سبع أو ثمان وخمسين وحمل على أعناق الرجال إلى المدينة وصلى عليه بها ودفن بالبقيع
 اه برماوى (قوله الحدوا) بوصل الهمزة وفتح الحاء وبقطع الهمزة وكسر الحاء يقال لحد يحد
 كذهب يذهب والحد يحد وقوله لحد بفتح اللام وضمها يقال لحدته والحدت له اه شوبري وفي
 المختار اللحد بوزن الفلس الشق في جانب القبر وضم لامه لغة فيه ولحد القبر لحد من باب قطع وأحدله
 اه (قوله الرخوة) بتثنية الراء والكسر أفصح وأشهر اه شوبري (قوله ويسن أن يوسع كل منهما)
 ليس هذا مكررا مع المتن إذ ذاك في القبر قبل الوصول للشق والحد وهذا فيهما اه شيخنا فدعوى أنه
 مكروه أنه أعاده توطئة لما بعده غلط (قوله عند رأسه ورجليه) أي فقط دون ما يلي ظهره فلا يوسع ليصونه
 عن الانقلاب اه شرح مر (قوله وأن يرفع السقف قليلا) هل ذلك وجوبا لتلازمي به اه سم
 على حجب والظاهر أنه كذلك للعلة المذكورة اه عش على مر (قوله والذي سيصير الخ) يشير به إلى

انه من مجاز الاول لكن مع مجاز المجاورة فهما مجازان أحدهما بنى على الآخر اه شيخنا (قوله) ويسل من قبل رأسه) أي يخرج من النمش من قبل رأسه وفي المختار سل الشيء من باب ردوسل السيف وأسله بمعنى وانسل من بينهم خرج اه وفي المصباح سللت الشيء أخذته ومنه قيل يسلم الميت من قبل رأسه إلى القبر أي يؤخذ اه وهذا المعنى هو الملائم لقول الشارح ان رسول الله ﷺ يسلم من قبل رأسه أي أخذ وليس المعنى اخرج لانهم لم يكن في شيء يخرج منه إذ ذاك (قوله لما روى ابو داود الخ) استدلال على قوله ويوضع رأسه عند رجل القبر لكن لم يظهر وجه الدلالة منه إذ غاية ما فيه انه أدخله من جهة رجل القبر وليس فيه تعرض للوضع اه وبعبارة شرح مر اما الوضع كذلك فلما صح عز بهض الصحابة انه من السنة واما السل فلما صح انه فعل به صلى الله عليه وسلم اه انتهى وهي أظهر (قوله ان عبد الله بن يزيد الخطمي) هو ابو موسى عبد الله بن يزيد من الزيادة الخطمي بفتح الخاء الملهجمة وسكون الطاء نسبة إلى سطة بطنه من الانصار الصحابي شهيد بيعة الرضوان وهو صغير وكان من اكثر الناس صلاة وكان لا يصوم الا عاشوراء روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه ابنه موسى وغيره وولي امارته مكة واستمر مقيما بها ثم سكن الكوفة وابتقى بها دار المتوفى في زمن الزبير اه برماوى (قوله) وإن يدخله الاحق الخ) أي ندبا اه مر وحج أي فلو فعله غيرهم كان مكروها آخر وجاه من خلاف من حرمة كمالا ذرعى وتبعه الخطيب اه عش (قوله) الا حق بالصلاة عايه درجة) بخلاف صفة قالا فقه يقدم على الاسن كافي الغسل بخلاف الصلاة كما تقدم اه شوبرى (قوله) إلا الرجال) ينبغي ان المراد بهم ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة اه عش على مر (قوله) امرأ باطلحة الخ) سيأتي ان الزوج في الاثنى احق من المحارم فضلا عن الاجانب فيشكل تقدمه صلى الله عليه وسلم اباطلحة وهو اجنبى مفضل على عثمان مع انه الزوج الا فضل والمعذر الذى اشير اليه في الخبر على راي وهو انه كان وطى سرية له تلك الليلة دون ابى طلحة ظاهر كلام ائمتنا انهم لا يعتبرونه لكن يسلم ذلك انها واقعة حال ويحتمل ان عثمان لفرط الحزن والاسف لم يثق من نفسه باحكام الدفن فاذنه او انه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم اباطلحة من غير إذن وخصه لكونه لم يقارف تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر ان الاجانب المستوين في الصفات يقدم منهم من بعد عهده بالجماع لانه ابعد عن مذكر سيحصل له لو ماس المرأة اه حج ولا يرد أنهم قالوا فى الجمعة انه يسن أن يجامع ليتها يكون ابعد عن الليل إلى من يراه من النساء لانا نقول الغرض ثم كسر الشهوة وهو حاصل بالجماع تلك الليلة والغرض هنا انه يكون ابعد عن تذكر النساء وبعدهم من اقوى في عدم التذكر اه عش على مر (قوله) انها رقية) هي ام عبد الله رقية بضم الراء المهملة وفتح القاف وتشديد المثناة التحتية ولدت سنة ثلاثين من مولده ﷺ وكانت تحت عتبة بن أبى لهب فلما نزل قوله تعالى ثبت يدا أبى لهب أمره أبوه ان يفارقها ففارقها ولم يدخل بها فتزوجها عثمان رضى الله تعالى عنه بمكة وهاجر بها الهجرتين وكانت ذات جمال ولما عزي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دفن البنات من المكرمات اه برماوى (قوله) ومعلوم انه الخ) دفع به ما يقال انما امرأ باطلحة بالتزول لفقد محارمها اه اطفيجى (قوله) كفاطمة) هي ام الحسن والحسين فاطمة الزهراء ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها على رضى الله تعالى عنه بعد غزوة بدر وهي بنت خمسة عشر سنة وخمسة اشهر وكانت اصغر بناته صلى الله عليه وسلم على الصحيح المتوفاة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بستة اشهر لثلاث خلون من رمضان سنة إحدى عشرة على الاصح وهي ابنة تسع وعشرين سنة وغسلها على واسماء بنت عيسى وصلى عليها وقيل عمه العباس واوصت ان تدفن ليلا ففعل بها ذلك ونزل قبرها على والعباس وابنه الفضل وسميت فاطمة لفظهم من يحبها عن النار وتقدم سبب تلقيها بالزهرام في باب الحيض اه برماوى (قوله) نعم يسن الخ) استدراك صوري لانهم يدخل فيما قبله اه شيخنا وظاهره ان النساء ولو اجنبيات يقدمن فيما ذكر على الرجال المحارم مع استوائهم نظر وغيره وانفراد المحارم بزيادة القوة فليحرق وجه ذلك وقد يقال وجه ذلك وجود الشهوة

(و) ان (يسلم من قبل رأسه برفق) لما روى ابو داود باسناد صحيح ان عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي صلى على جنازة الحرث ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة ولما روى الشافعى والبيهقى باسناد صحيح عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه (و) أن (يدخله) القبر (الاحق بالصلاة) عليه (درجة) فلا يدخله ولو اثنى إلا الرجال متى وجد والضعف غيرهم عن ذلك غالبا والخبر البخارى انه صلى الله عليه وسلم امرأ باطلحة أن ينزل في قبر بنت له صلى الله عليه وسلم واسمها أم كلثوم ورفع في المجموع تبعا لراول والخبر أنها رقية وورده البخارى في تاريخه الاوسط بانه صلى الله عليه وسلم لم يشهد موت رقية ولا دفنها أى لانه كان يدر ومعلوم انه كان لها محارم من النساء كفاطمة نعم يسرهن كافي المجموع ان يلين حمل المرأة

في المحارم مع المخالطة بالمس ونحوه وذلك مظنة لثورانها وانتفاها في النساء اه شو برى (قوله من مغتسلها)
وكذا من الموضع التي هي فيه بعد الموت الى المغتسل ان لم يكن فيه مشقة عليهم اه ع ش على مر (قوله حل
ثيابها) عبارة حج شدادها فيحمل كلام الشارح عليه اه ع ش (قوله الاحق بالصلاة صفة) المراد بالصفة
هنا خصوص الفقه لا مطلق الصفة كما يعلم من كلامه اه رشيدى (قوله وقد عرف في الغسل) اى من ان
الافقه هنا أولى من الاسن الاقرب والبعيد الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه عكس ما في الصلاة عليه وقوله
لكن الاحق الخ اتى به لانه علم انه لاحق في الصلاة لزوج حيث وجد معه غير الاجانب والسيد في الامة التي
تحل له كالزوج وفي التي لا تحل له كالحرم فيقدم على عبدها لان المالكية أقوى من المملوكية اه حل (قوله
أيضا وقد عرف في الغسل الخ) عبارة شرح مر وخرج بدرجة الاولى بها صفة اذا لافقه أولى من
الاسن الاقرب والبعيد الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه هنا عكس ما في الصلاة عليه والمراد بالافقه
الاعلم بذلك الباب انتهت وقوله إذا لافقه أولى من الاسن الاقرب اى الفاضل صفة يقدم على غيره
وان كانت درجته اقرب فليس التقديم بالصفة مخصوصا بالمستويين في الدرجة وعبارة سم على
المنهج قوله درجة قال في شرح البهجة اى من حيث الدرجات لا الصفات فانه يقدم هنا الافقه
اى بالدفن على الاقرب والاسن والبعيد الفقيه على الاقرب غير الفقيه وشم بالعكس ويؤخذ من ذلك تقدم
الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو مساو امر ثمة انتهى وقوله ويؤخذ الخ اى عند الاستواء في الدرجة
وان لم يساو امر ثمة فتأمل لا يقال قوله فانه يقدم هنا الافقه الخ فيه التقديم بالصفات فيخالف ما رتب عليه
من ان التقديم بالدرجات لا بالصفات لانا نقول معنى الكلام انه اذا تجردت الدرجات راعينا ما في الصلاة
واذا وجدت الصفات لم نراع ما في الصلاة وليس معناه اننا لا نقدم الا بالدرجات ولا نقدم الصفات كما
يتوهم والاصوب ان يحجب بان معنى قوله لا بالصفات اى المعتبرة في الصلاة ولم نقدم هنا بالصفات بالمقدم
بها في الصلاة بل بعكسها فلا اشكال بوجه فليتأمل اه ع ش عليه (قوله وان لم يكن له حق في الصلاة)
اى عند وجود الاقارب اه شو برى (قوله لان منظوره أكثر) وكالزوج السيد في أمته التي تحل له فيقدم على
الاقارب وأما في الامة التي لا تحل له فالوجه تقدمه على الاجانب لانه ينظر منها ما لا ينظرون اه مر اه سم
(قوله فحرم) اى بنسب فريض فضايرة وكلهم مقدمون على عبدها اه شرح مر (قوله الاقرب
فالاقرب) فيقدم الاب ثم أبوه وان علا ثم الابن ثم ابنه وان نزل ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن
الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم أبو الام ثم الاخ منها ثم الحال ثم العم منها
والترتيب المذكور مندوب اه زيادى (قوله فعبدها) استشكل بان الامة لا تغسل سيدها لا تقطاع الملك
بالموت وهو بعينه موجود هنا وأجيب باختلاف البابين اذا الرجل ثم يتأخر عن النساء وهنا يتقدم حتى ان
الرجل الاجنبى يتقدم هنا على المرأة وعند الميتة أولى منه اه زى (قوله لتفاوتهم فيها) اى الشهوة اذا لمسوح
أضعف من المحبوب والخصى لا يبق له شيء من الاثنين والمحبوب أضعف من الخصى لجب ذكره اه
شيخنا (قوله فاجنبى صالح) اى الافضل فالافضل ثم النساء فالنساء بعد الاجنبى كترتيبهم في الغسل والخناثى
كالنساء كذا قال شيخنا اه حل (قوله اقرع) اى ندبا اه ع ش على مر وقوله كما مرت الاشارة اليه اى في الغسل
في قوله وفي نظائره الالية هذا ما ظهر بعد الترقف والسؤال عنه اه زى اه ع ش (قوله وسن كونه وترا)
عطف مصدر صريح على مصدر مؤول اه شو برى (ايضا وسن كونه وترا) اما الواجب في المدخل له فهو
ما تحصل به الكفاية شرح مر (قوله بحسب الحاجة) فلواتهت الحاجة باثنين مثلا يزيد عليهما ثالث مراعاة
للو تربية اه ع ش على مر (قوله كانوا ثلاثة) وهم على والعباس وابنه الفضل وفي رواية أربعة على والفضل
ابن العباس واسماء وعبد الرحمن بن عوف وقوله خمسة وهم على والعباس وابنه الفضل وقثم وشقران مولاه
صلى الله عليه وسلم اه برماوى (قوله وستر القبر بثوب عند الدفن) عبارة شيخنا عند ادخال الميت فيه اى القبر

من مغتسلها الى النعش
وتسليمها الى من في القبر
وحل ثيابها فيه وخرج
بزيادتي درجة الاحق
بالصلاة صفة وقد عرف
في الغسل (لكن الاحق
في اثني زوج) وان لم يكن
له حق في الصلاة لان
منظوره أكثر (فحرم)
الاقرب فالاقرب (فعبدها)
لانه كالحرم في النظر ونحوه
(فمسوح فمحبوب فخصى)
لضعف شهوتهم ورتبوا
كذلك لتفاوتهم فيها
(فمحبوبة) لا محرمية لهم كبنى
عم ومعتق وعصيته كترتيبهم
في الصلاة (فدور رحم)
كذلك كبنى خال وبنى عمه
(فاجنبى صالح) فان استوى
اثنان في الدرجة والفضيلة
وتنارعا اقرع كما مرت
الاشارة اليه وقولي فحرم
الى آخره من زيادتي (و)
سن (كونه) اى المدخل له
القبر (وترا) واحدا فاكثر
بحسب الحاجة كما فعل
برسول الله ﷺ فقد روى
ابن حبان ان الدافنين له
كانوا اثلاثا ثوبا وداودانهم
كانوا خمسة (و) سن (ستر
القبر بثوب) عند الدفن
لانهم ما ينكشف من الميت
شيء فيظهر

والظاهر ان المراد بالقبر اللحد والشق ويؤيده تعبير الشارح بالدفن لان الظاهر منه ادخال الميت ذلك
ويحتمل ان المراد بالقبر الحفرة فيستحب ستر القبر ادخال الميت في الحفرة اهـ حل (قوله عند الدفن)
مفهوما انه لا يندب ذلك عند وضعه على النعش وينبغي ان يكون مباحا اهـ ع ش على مـ (قوله ما يطلب
اخفاؤه) اي ما يجب اخفاؤه وعبارة شرح مـ رولا نه استر لما عساه يظهر ما كان يجب ستره انتهت (قوله)
وان يقول مدخله) اي وان تعدد اهـ ع ش على مـ رولا نه بسم الله الخ ويسن ان يزبد من الدعاء ما يليق بالحال
اهـ شرح مـ ركا اللهم افتح أبواب السماء لروحه واكرم نزهة ووسع مدخله ووسع له في قبره اهـ ع ش عليه
(قوله بسم الله وعلى ملة رسول الله) كل منهما متعلق بمحذوف تقدير الاول ادخلك وتقدير الثاني اضحك
وقدر ودان من قيل ذلك عند دفنه رفع الله عنه العذاب اربعين سنة وتسبحة الجنة الرحيم كافي المناوي
لان الرحمة مناسبة للمقام اهـ شيخنا حـ ف (قوله ويوجه للقبلة) هو بالرفع اخذ من قوله وجوبا لذلوقرى
بالنصب التقدير ويسن ان يوجه وجوبا وهو فاسد ولغل هذا حكمه حذف ان من كلام الشارح اهـ ع ش
(قوله تنزيلا منزلة المصلي) يؤخذ منه عدم وجوب استقبال القبلة بالكفار علينا وهو كذلك فيجوز
استقبالهم واستدبارهم نعم لو ماتت ذمية رفي جوفها جنين مسلم بلغ او ان نفخ الروح فيه جعل ظهرها القبلة
وجوبا بالتوجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلا لاذوجه الجنين لظهر امه وتدفن هذه المرأة
بين مقابر المسلمين والكفار اهـ شرح مـ راما المسئلة فتراعى هي لا ما في بطنها اهـ ع ش عليه (قوله فلو وجه
لغيرها) اي ولو الى السماء فيشمل المستلق فلا قصور في عبارته اهـ شيخنا وعبارة شرح مـ ران دفن مستندبرا
او مستلقيا نبش حتما ان لم يتغير ولا فلا وللايتوم انه غير مسلم كما يعلم ما يأتي انتهت وقوله او مستلقيا
نبش ظاهره ولو للقبلة وعبارة الشيخ عميرة نصها لوجعل القبر عمدة من قبلي الى بحري واضجع على ظهره
واخصه للقبلة ورفعت راسه قليلا كما يفعل بالمختصر هل يجوز ذلك ام يحرم لم ار من تعرض له والظاهر
التحریم ثم رايت في حج التصريح بالحرمة ايضا وسياتي ذلك في كلام الشارح ايضا بعد قول المصنف
في الزيادة او دفن لغير القبلة اهـ ع ش عليه وعبارة البرماوى قوله نبش اي وإن كان رأسه مرتفعا ورجلاه
للقبلة انتهت وفي الجواهر لو انهدم القبر تخير الولي بين تركه واصلاحه ونقله منه الى غيره اهـ ووجهه انه
يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في غيره والحق بانهدامه انهيار ترابه عقب دفنه وواضح ان الكلام حيث لم
ينخش عليه سيع او يظهر منه ريح والاوجب اصلاحه قطعا اهـ حج اهـ شوبري وفي البرماوى ولا يجب نبشه
لو انكسب او استلقى بعد الدفن وكذا لو انهال القبر او التراب عليه كذلك يجوز نبشه واصلاحه او نقله
الى محل آخر نعم لو انهال عليه التراب قبل تسوية القبر وقبل طمعه وجب اصلاحه اهـ (قوله ويفضى بخده)
اي بان يكشف ريلصق لحيه بنحو اللبنة فقوله اليه اي نحو اللبنة اهـ شيخنا وعبارة ع ش على مـ ر (قوله ويفضى
بخده) اي ندبا قال حج وصح انه عليه السلام كان يضع عند النوم خده الايمن على يده اليمنى فيحتمل دخوله في
نحو اللبنة ويحتمل عدمه لان الذال فيما هو من جنس اللبنة اظهر انتهت (قوله وان يسد فتحة الخ) ظاهر
صنيعه من استجاب السد جواز اهالة التراب عليه من غير سد وذهب جمع الى وجود السد وحرمة اهالة
التراب لما في ذلك من الازراء بالميت وقرر شيخنا زي ان السدان لزم على عدمه اهالة التراب على
الميت وجب والاندب وعلى كل يحمل كلام جمع اهـ حل وفي شرح مـ ر ما نصد ر ظاهر صنيع المصنف
ان اصل سد الاحد مندوب فيجوز اهالة التراب عليه من غير سد وبه صرح جمع لكن بحث آخرون
وجرب السد كما عليه الاجماع الفعلي من زمنه عليه السلام الى الآن فتحریم تلك الاهالة لما فيها من
الازراء وهتك الحرمة وإذا حرموا مادون ذلك ككبه على وجهه وحمله على هيئة مزرية فهذا أولى
اهـ ويجرى ما ذكر في تسقيف الشق وفي الجواهر لو انهدم القبر تخير الولي بين تركه واصلاحه ونقله
منه الى غيره اهـ ووجهه انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء والحق بانهدامه انهيار ترابه

ما يطلب اخفاؤه (وهو لغير
ذكر) من اثني وخنثي
(أكد) احتياطا
والتصريح بهذا من زيادتي
(و) ان (يقول) مدخله
(بسم الله وعلى ملة رسول
الله عليه السلام) للاتباع بالامر
به رواهما الترمذي
وحسنهما وفي رواية على
سنة رسول الله عليه السلام (و)
ان (يوضع في القبر على
يمينه) كافي الاجماع عند
النوم وتعبيري كافي المجموع
بالقبر اعم من تعبيره
باللحد (ويوجه) للقبلة
(وجوبا) تنزيلا منزلة
المصلي فلو وجه لغيرها
نبش كما سيأتي اولها على
يساره كره ولم ينبش
والتصريح بالوجوب من
زيادتي (و) ان (يسند
وجهه) ورجلاه (الى
جداره) اي القبر (وظهره
بنحو لبنة) كحجر حتى
لا ينكسب ولا يستلقى ويرفع
رأسه بنحو لبنة ويفضى
بخده الايمن اليه او الى
التراب (و) ان (يسد فتحة)
بفتح الفاء وسكون التاء

(بنحو لبن) كطين بان يبنى
 بذلك ثم تسد فرجه بكسر
 لبن وطين او نحوهما لان
 ذلك أبلغ في صيانة الميت من
 التنبس ومن منع التراب
 والهوام ونحو من زيادتي
 (وكره) ان يجعل له فرش
 ومخدة (بكسر الميم
 وصندوق لم يحتاج اليه)
 لان في ذلك اضاعة مال اما
 إذا احتيج الى صندوق
 لندوة ونحوها كرخاوة
 في الارض فلا يكره ولا
 تنفذ وصيته به الا حيث
 (وجاز) بلا كراهة (دفنه
 ليلا) مطلقا (ووقت كراهة
 صلاة لم يتحره) بالاجماع
 بخلاف ما إذا تحرره فلا
 يجوز وعليه حمل خبر مسلم
 عن عقبة بن عامر ثلاث
 ساعات نهانا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن
 الصلاة فيهن وان تقبر
 فيهن موتانا وذكروا وقت
 الاستواء والطلوع والغروب
 (والسنة) للدفن (غيرهما)
 أي غير الليل وغير وقت
 الكراهة وتعبري بهذا
 الموافق لعبارة الروضة اولى
 من قوله وغيرهما افضل
 وان اول افضل بمعنى فاضل
 (ودفن بمقبرة افضل) منه
 بغيرها لينال الميت دعاء
 المارين والزائرين

عقب دفنه ومعلوم ان الكلام حيث لم يخش عليه نحو سبع او يظهر منه ريح والواجب اصلاحه قطعا اه
 وفي عش عليه ان السد واجب اه (قوله بنحو لبن) أي من كل مال تمسه النار (فرع) لو لم يوجد
 الابن لغائب هل يجوز اخذه كافي الاضطرار لا بعد الجواز اذا توقف الواجب عليه ثم رايت فيه كلاما للحج
 في فتاويه اه سم على المنهج اه عش على مر وكان عدد لبنات لحده ^{صلى الله عليه وسلم} تسع لبنات كافي مسلم
 اه قل على الجلال (قوله بكسر ابن) هكذا بكسر الكاف وفتح السين او سكونتها هكذا ضبطه بالقلم
 اه شوبري (قوله وطين) نبه به على ان اللبن وحده لا يكفي ولا يندب الاذان عند سده وفاقا لا يصح
 وخلافا لمعظم اه برماوى (قوله ومخدة) بكسر الميم جمعها مخاد بفتح الميم سميت بذلك لوضع الخد عليها
 اه شيخنا (قوله لم يحتاج اليه) أي الصندوق فالتفصيل انما هو فيه يدل على هذا قول الشارح اما إذا احتيج
 الخ اه شيخنا (قوله لان في ذلك اضاعة مال) أي لغرض شرعى وهو تعظيم الميت فلا تنافى بين العلة والمعلول
 لان الاضاعة انما تكون محرمة اذا لم تكن لغرض شرعى اه شيخنا (قوله اما إذا احتيج الى صندوق الخ)
 يؤخذ من هذا ان بقاء الميت مطلوب وان الارض التي لا تبليه سريرا اولى من الارض التي تبليه سريرا عكس
 ما يتوهم اه مر اه سم (قوله كرخاوة في الارض) مثل ذلك ما لو تهرى الميت للدغ أو حريق بحيث
 لا يضبطه الا التابوت كما ذكره في التجريد ونقله الشافعى والاصحاب وما إذا كانت امرأة ولا محرم
 لها يدفنها لثلاث تمسها الاجانب عند الدفن كما قاله المنولى قال في المتوسط ويظهر ان يلحق بذلك دفنه
 بارض الرمل والبوادي بان الكثير الضباع وغيرها من السباع النباشة وكان لا يعصمه منها الا
 التابوت اه شرح مر (قوله دفنه ليلا) أي لانه صلى الله عليه وسلم دفن ليلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك
 بل فعله ^{صلى الله عليه وسلم} أيضا اه شرح مر نعم يندب للامام منع الكفار من الدفن نهارا ان أظهره
 اه برماوى (قوله مطلقا) أي تحرره أم لا اه شيخنا (قوله فلا يجوز) أي جواز مستوى الطرفين
 اذا المعتمد الكراهة تنزيها اه شيخنا ومثله في عش على مر وهذا في غير حرم مكة اما فيه فلا حرمة
 ولا كراهة قياسا على الصلاة فيه اه حل وزى وعش (قوله عن عقبة بن عامر) هو ابو حماد عقبة بن
 عامر الجهني الصحابي روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة وخمسون حديثا وروى
 عنه جابر وغيره وكان من احسن الناس صوتا بالقرآن وشهد فتوح الشام وكان يريد ان يعمر رضى الله
 عنه في فتح دمشق وولاه معاوية مصر سنة اربع واربعين وبها توفي سنة ثمان وخمسين اه برماوى وقوله
 وكان يريد ان يعمر كذا الخطه ولينظر معناه اه ثم رايت في المصباح والبريد الرسول ومنه قول بعض العرب
 الحمى يريد الموت اه وفي هامش حج بخط بعض الثقات ما نصه روى ابن عبد الحكم في فتوح مصر باسناده
 عن ابن لميعة قال في مقبرة المقطم من عرف من الصحابة رضى الله عنهم خمسة نفر عمرو بن العاص دفن
 بناحية السفح وكان طريق للناس يومئذ للحجاز أحب ان يدعوله كل من يمر به وعبد الله بن الحارث بن جزء
 الزبيدي وعبد الله بن حذافة السهمي وابو بصرة الغفاري وعقبة بن عامر الجهني رضى الله عنهم
 اه واما من نزل بمصر من الصحابة فكثير ذكر الحاكم في علوم الحديث جملة وزاد عليها الحافظ
 السيوطي اه (قوله وان تقبر) بابه ضرب ونصر اه (قوله وذكروا وقت الخ) الضمير راجع للنبي
 وانفذ ذكر امامنا الراوى او من الشارح اه شيخنا (قوله وقت الاستواء الخ) وهى الاوقات المتعلقة
 بالزمن وظاهره ان الوقت المنعق بالقول كوقتى الصبح والمصر ليس كذلك وبه قال الاسنوى قال وكلام
 الاصحاب والحديث يدل له وقال الزركشى الصواب التعميم وهو كما قال اه حل ومثله شرح مر (قوله اولى
 من قوله وغيرهما افضل) أي لان عبارة الاصل تقتضى ان غيرهما فيه فضل ان جعل على بابه وان اول فما
 لا تاويل فيه اولى اه شيخنا (قوله يدفن بمقبرة افضل) وفي افضل مقبرة بالبلد اولى ويكره الدفن بالبيت كما
 قاله القفال إلا ان تدعو اليه حاجة او مصلحة كما يأتى على ان المشهور انه خلاف الاولى لا مكروه وانما دفن عليه

الصلاة والسلام في بيته لا خلاف الصحابة في مدفنه لخوفهم من دفنه بالمقابر من التنازع ولأن من خواص
الانبياء دفنهم بمحل موتهم واستثنى الأذرعى وغيره الشهيد فيسن أيضا دفنه في محل قتله أى ولو بقرب مكة
ونحوها بما يأتى قال ولو كانت الأرض مغمورة أو سبلها ظالم اشتراها بمال خيى أو شيوها أو كان أهلها
أهل بدعة أو فسق أو كانت تربتها فاسدة للوحة أو نحوها أو كان نقل الميت بها يؤدى لانفجاره فلا فضل
اجتنابهم قال الشيخ بل يجب في بعض ذلك لو قال بعض الورثة يدفن في ملكه والباقيون في المسبلة اجيب
طالبها لا انتقال الملك لهم ولم يرع بعضهم بدفنه فيه فلو تنازعوا في مقبرتين ولم يوص الميت بشىء اجيب
المقدم في الغسل والصلاة إن كان الميت رجلا قاله ابن الاستاذ فان استوا قرع فان كان امرأة أجيب
القريب دون الزوج والظاهر كما قاله الأذرعى أن محله عند التساوى إلا فيجب أن ينظر إلى الإصلاح
للميت فيجاء طالبه كما لو كانت إحداهما أقرب أو إصلاح أو مجاورة لا خيار ولا أخرى بالضد بل لو اتفقوا
على خلاف الإصلاح فلا وجه أن للحاكم اعتراضهم فيه نظر الميت وبذلك صرح السبكي ولو دفنه بعض
الورثة في ملك نفسه لم ينقل وقبل دفنه في ذلك لهم الامتناع من دفنه لما فيه من المنفعة عليهم فيجاءون لدفنه في
المسبلة بخلاف ما لو قال بعضهم يكفن في مالى والباقيون في الاكفان المسبلة حيث يجاب الأول لجريان
العادة بالدفن في المسبلة من غير عار يلحق بذلك بخلاف الاكفان المسبلة ولو دفنه بعضهم في أرض التركة
فللباقين من الورثة نقله ويكره لهم ذلك كما في المجموع أما لو دفنوه في ملكه ثم باعوه لم يكن للمشتري نقله
لسبق حقهم وللمشتري الخيار في فسخ البيع إن جهل الحال والمحل الذى دفن فيه المشتري لا تنفع به بعد
بلى الميت أو اتفاق نقله ولو مات رقيق وتنازع قريبه وسيدته في مقبرتين متساويتين في الجواب منهما
احتمالان بناء على أن الرق هل يزول بالموت أولا وأوجهها إجابة السيد ولو أعد لنفسه قبر لم يكره فيما
يظهر لأنه لا اعتبار قال العبادى ولا يصير أحق به مادام حيا ووافقه ابن يونس واستثنى الكفار ما إذا
مات عقبه ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار حيث وجد غيرها ولا عكسه فان اختلفوا أفردوا بمقبرة
كاسر ويجوز جعل مقبرة أهل الحرب أو الذمة بعد اندراسها مقبرة للمسلمين ومسجدا أو مسجده عليه
الصلاة والسلام كان كذلك اهـ شرحهم وقوله ولا يصير أحق به مادام حيا مقهوره أنه بعد موته يكون
أحق به موقوده قوله واستثنى ما إذا مات الخ وينبغي أن محله أيضا ما لم يوص بالدفن فيه فان أوصى بذلك
وجب دفنه فيه سواء كانت المقبرة ملكة أو مسبلة وأفاد قوله ولا يصير الخ أنه لا يحرم على غيره الدفن فيه
قبل موته ويحرم على غيره الدفن فيه بعده ومع ذلك إذا تعدى أحد بالدفن فيه لا يخرج منه الميت ولا يجوز
نبشه كما لو شرع في الأحياء وتحجر موأنا يحرم على غيره البناء فيه ومع ذلك إذا بناه غيره ملكه بالأحياء
هذا وينبغي أن يعلم أن ما جرت به العادة الآن من حفر الفساق المسبلة وبنائها قبل الموت حرام لأن الغير
وإن جاز له الدفن لكنه يمتنع منه احترام البناء وإن كان محرما وخرقا من الفتنة ونظير ذلك ما تقدم في
الصلاة من أنه يحرم بعض السجاجيد لتعرض في المساجد إلى حضور أربابها وعلوه بأن فيه تضييقا على
المصلين وإنهم وإن جاز لهم رفعها يمتنعون منه خوفا من الفتنة ومع ذلك لو تعدى أحد ودفن فيه لا يجوز
نبشه ولا يغرم ما صرفه الأول في البناء لأن فعله هدر وقوله بعد اندراسها فضية أنه لا يجوز قبل اندراسها
وفيه أن الحر بين لا احترام لهم بل يجوز اغرام الكلاب على جيفتهم فالقياس الجواز مطلقا قبل الاندراس
وبعد اهـ عـش عليه (قوله وكره مبيتها) في كلامه اشعار بعدم الكراهة عند القبر المنفرد قال
الاسنوى وفيه احتمال وقد يفرق بين أن يكون بصحراء أو في بيت مسكون اهـ والفرقة أوجه بل كثير
من التربة مسكونة كالبيوت فالأوجه عدم الكراهة فيها ويؤخذ من التعليل أن محل الكراهة حيث
كان منفردا فان كانوا جماعة كما يقع كثير في زمنا في الميت ليلة الجمعة لقراءة قرآن أو زيارة لم يكره اهـ
شرحهم (قوله ودفن اثنين الخ) ينبغي أن يلحق بهما واحد وبعض بدن آخر وظاهر إطلاقه ولو كانا نبيين
أو صغيرين (فرع) لو وضع الموتى بعضهم فوق بعض في لحد أو فسقية كان وضع الأمتعة بعضها فوق

(وكره مبيت بها) لما فيه
من الوحشة (ودفن اثنين

بعض فهل يسوغ النيش حيثئذ لوضعه على وجه جائز ان وسع المكان والا تقبلوا المحل آخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لما سمع على المنهج اه ع ش على م ر (قوله من جنس) اي او من غير جنس وهناك محرمية فدار الجواز عنده مع الكراهة على اتحاد الجنس او اختلافه مع المحرمية ونحوها كما سيأتي وقوله ابتداء اما دوا ما بان يفتح على الميت ويوضع عنده ميت اخر فيحرم ولو مع اتحاد الجنس او مع محرمية ونحوها هذا والمعتمد ان جمع اثنين بقبر حرام مطلقا ابتداء ودوا ما اتحد الجنس او لا كان هنا نحو محرمية او لا اه شيخنا وعبارة شرح م ر وجرى الشارح على كراهة دفن اثنين من جنس بقبر والمعتمد الحرمة مطلقا لذلك قال م ر فلو دفنهما من غير ضرورة حرم وإن اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلافهما بينهما محرمية ولو اما مع ولدها وإن كان صغيرا أو بينهما زوجية أو مملوكة لانه بدعة واختلاف ما ورد عن السلف ولا نه يؤدي إلى الجمع بين البر والفاجر وفيه إضرار بالصالح بالجار السوء انتهت وقوله وإن اتحد النوع كرجلين الخ قال سمع على المنهج بعد مثل ما ذكر نعم سيستثنى من هذا ما لو أوصى الميت بذلك فينبغي الجواز لأن الحق له كما لو أوصى بترك الثوبين في الكفن اه وينبغي ان محل ذلك اذا أوصى كل من الميتين بذلك كان أوصى الميت الأول بأن يدفن عنده من مات من اهله وأوصى الثاني بأن يدفن على اييه مثلاما لو أوصى الثاني بأن يدفن على اييه مثلاما لم تسبق وصية من الأول فلا يجوز دفنه على الأول لأن فيه هتك حرمة الأول ولم يرض به او كذا لو أوصى الأول دون الثاني لأن دفنه وحده حقه لم يسقطه اه ع ش عليه ولو حفر إنسان قبرا فوجد فيه عظم ميت قبل فراغه أعاده ولم يتم الحفر فان ظهر ذلك بعد تمامه جعله في جانب ودفن الميت بجانب اخر اه حل (تنبيه) لو كان بارض اللحد والشق نجاسة فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقا او يفصل بين ان تكون النجاسة بواسطة صديد ميت كما في المقبرة المنبرشة فيجوز او من غيره كنجوبول او غائط فيمنع الا زدرام به حيثئذ كل محتمل والوجه هو الأول فليتأمل وحيث قيل بالجواز يظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة فليتأمل اه شربري (فائدة) سكتوا عن جمع اثنين في كفن واحد وفي المذهب أنه عليه السلام كان يجمعهما في ثوب واحد واذا منعنا الجمع في الدفن في حال الاختيار فهو في التكفين من باب أولى وبه صرح صاحب الوافي قاله في الخادم وإنما يظهر اثر هذا إذا جاز الجمع في لحد واحد بان وجدت الضرورة فحيثئذ يقال هل يجوز الجمع في كفن واحد ويتجه اختصاص الجواز ايضا بالضرورة بخلاف ما اذا كان الجمع في لحد واحد ممتعا فإنه يغني عن امتناع الجمع في كفن وقد يقال لا يغني لأن كلا منهما حرام فارتكابهما بلا ضرورة ارتكاب حرامين (فرع) كما يجوز جمعهما في لحد للضرورة يجوز نيش القبر أو انزال ميت على من فيه للضرورة ايضا فلو نيش لغير الضرورة عصي الفاعل لذلك وكذا من أقره عليه فيما يظهر ومع ذلك فالأولى الدفن مع من فيه لأن المخالفة والانتهاك حصلا ولا بد من المبادرة إلى دفن هذا الميت أولى من تأخيره إلى تحصيل قبر اخر لكن انما يجوز دفنه معه حيث وجد له مكان عنده ولم يزحزح الأول عن مكانه فان زحزحته عن مكانه ولو يرفق وإن اتسع المكان بزحزحته حرام لأن بقاءه في مكانه حق له فيحرم منه منه كالجالس في مكان مباح لا تجوز زحزحته ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون الميت الأول باقيا بحاله أو يكون الباقي عظامه أو بعضه قاله م ر ثم رجع عن ذلك إلى ما في العباب كالروض وهو مانعه ويحرم الدفن بموضع ميت فان حفر فوجد في اثنايه بعض عظامه وجب رد التراب عليه ان لم يضطر إلى الدفن معه او بعد تمامه جاز جعلها في جانب القبر ودفن الاخر معه اه سم نعم من اشتهر بعلم أو ولاية لا يجوز نيشه ولو اتفق بل ينبغي عمارته ولو بنحو قبة لما فيه من احياء الزيارة والتبرك اه رحمانى على الغزى (قوله ابتداء) اي اما دوا ما بان ينبش القبر بعد دفن الميت ليدفن فيه اخر اي في لحد فممتنع ما لم يبل الأول ويصير ثرابا وعلم من قولهم نبش القبر لدفن ثان وتعليمهم ذلك هتك حرمة عدم حرمة نيش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني اذا لم تظهر له راحة اذ لا هتك للأول فيه وهو ظاهر وان لم يتضرر ضوالة فيما اعلم اه شرح م ر (قوله بمحل واحد) كانه احترزه عمالوكان بالقبر

(من جنس) ذكرين أو اثنين
ابتداء (بقبر) بمحل واحد

محلان كاحدين او شقين وبينهما حاجز كما يعلم ذلك من عبارة شرح مر (قوله الاضرورة) وليس من
الضرورة ما جرت به العادة في مصر نامن الاحتياج لدرهم تصرف المنكلم على التربة في مقابلة التمكن من
الدفن لانه صار من دون التجهيز على انه قد تكن الاستثناء عنه بالدفن في ذير ذلك الموضع اه ع ش على مر
(قوله كمكثرة الموتي) اي وعسر افراد كل واحد بقبر فيجمع بين اثنين فاكثر بحسب الضرورة وكذا في
ثوب الاتباع في قتلى احدى رواه البخاري اه شرح مر (قوله وعسر افراد كل واحد الخ) اي فتي سهل افراد
كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختصر الحكم باعتدال الدفن فيه بل حيث امكن ولو في غيره ولو كان
بعيد او جب حيث كان بعيدا لم يرد تسهيل زيارته وغايته تعدد التراب ولا مانع منه وقوله وكذا في ثوب
اي ويجعل بينهما حاجز ندبا اخذ بما ياتي اه ع ش عليه اي ان لم يكن به وسر والاوجب اه قول على الجلال
(قوله فيقدم افضاهما) وهو الاصح بالامامة اه شرح مر (قوله في ثوب واحد) قيل المراد في قبر واحد
اذ لا يجوز تجريد ههما بحيث تتلاقى بشرتهما بل المراد ان يكون على كل ثيابا ولكنه يصح جمع مجنب الاخر في
قبر واحد اه وهذا تاويل بعيد وانما المراد ان ذلك الوقت كان وقت عجز وحينئذ فيه ضرب الثياب التي وجدت
كان فيها سعة بحيث يسع اثنين يدرجان فيه فعمل فيهما ذلك ولا يلزم من ذلك تماس عورتيهما الا يمكن ان
يحجز بينهما باذخ ونحوه اه شرح المشكاة (قوله بخلاف ما اذا كان من غير جنسه) كان الاولى تاخير
هذه الى المفهوم الاتي لانها من صور المنطوق اه شيخنا (قوله وحيث جمع بين اثنين) اي وان كان الجمع محرما
بان لم تدع ضرورة اليه اه ع ش على مر (قوله جعل بينهما حاجز تراب) اي ندبا كما يحسنه الاذرعى
وغيره ولو كان الجنس متحدا اه ايعاب اه شوبري (قوله وسن لمن دنا) اي ولو امرأة ومحل حيث لم
يؤدقهما من القبر الى الاختلاط بالرجال اه ع ش على مر (قوله بان كان على شفيره) عبارة شرح
مر وضابط الدنوما لا يحصل معه مشقة لما وقع فيما يظهر فمن لم يدن لا يسن له ذلك دفعا للشقة في الذهاب
اليه لكن قال في الكفاية انه يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد ايضا واستظهره الولي
العراقي وهو المعتمد على انه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على التاكيد انتهت (قوله ثلاث حشيات تراب)
اي من تراب القبر على ما قيده في شرح البهجة والعباب وغيرهما ولعل اصل السنة يحصل بغير ترابه
ايضا اخذا من التعميل بان ذلك للرضا بما صار اليه الميت فليتأمل اه سم على المنهج واتي مالمو فقد التراب
فهل يشين اليه ام لا فيه نظروا الاقرب الثاني اه ع ش على مر والتعبير بالحشيات هو الاقصح من
حتى حتى حشيا وحشيات ويجوز حتى يحثو حثوا وحثوات اه شرح مر واصل ثلاث حشيات حثو ثلاث
فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه لان الحشيات اسم للعين من التراب ولا يتعاقبها حكم اه
ع ش والحثو الاخذ بالكفين معا او احدهما اه برماوى (قوله ايضا ثلاث حشيات تراب) اي مالم
يكن به نجاسة وهو رطب لما فيه من النضج بالنجاسة اه شوبري (قوله ايضا ثلاث حشيات تراب)
وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وان تعدد المدفون (قائدة) وجد بخط شيخنا الامام تقي الدين
العلوى وذكر انه وجد بخط والده قال وجدت ما مثله حدثني الفقيه ابو عبد الله محمد الحافظ بالاسكندرية
برايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اخذ من تراب القبر حال الدفن بيده اي حال ارادته وقرأ
عليه انا انزلناه في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفته او قبره لم يعذب ذلك الميت في القبر اه
علقمى وينبغي اولوية كونه في القبر لافي الكفن اذا كانت المقبرة منوشة اه ع ش على مر (قائدة)
اخرى روى الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من كتب هذا الدعاء وجعله بين صدر الميت وكفته
لم ينل عذاب القبر ولم يرمكرا ولا تكبرا وهو هذا الا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد لا اله الا
الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومثل ذلك ايضا ما نقل عن شرح العباب لابن حجر الهيتمي ويسمى
دعاء الامن من كتبه وجعله في حرز من النجاسة كقصبة او نحاس ووضع بين صدر الميت وكفته امن من

الموتى لوباء أو غيره (فيقدم)
في دفنها الى جدار القبر
(أفضاهما) لانه ^{صلى الله عليه وسلم}
يجمع بين الرجائين من قتلى
أحد في ثوب واحد ثم يقول
اهم أكثر اخذا للقرآن
فاذا أشير الى أحدهما قدمه
في اللحد (لا فرع) فلا يقدم
(على أصل) من جنسه فيقدم
الاب على الابن وان كان
أفضل منه لحرمة الابوة
والام على البنت وان كانت
أفضل منها لحرمة الامومة
مع التساوى في الانوثة
بخلاف ما اذا كان من غير
جنسه فيقدم الابن على امه
لفضيلة الذكورة (ولا يصح
على رجل) بل يقدم الرجل
عليه وان كان أفضل منه
والتصريح بكراهة الدفن
مع قولى من جنس وقولى
لا فرع الى آخره من زيادتي
وخرج بالجنس مالمو كانا
من جنسين حقيقة كذكر
وانثى او احتمالا كخنثيين
فان كان بينهما محرمية او
زوجية او سيديّة كره دفنهما
بقبر واحد الا حرم بلا تأكد
ضرورة وحيث جمع بين
اثنين جعل بينهما حاجز
تراب وقدم من جنسين
الذكر ثم الخنثى ثم المرأة
وتقدم بعض ذلك (وسن
لمن دنا) من القبر بان كان على
شفيره كما عبر به الشافعي رضى
الله عنه (ثلاث حشيات
تراب) بديه جميعا

فتنة القبر ولم ير من المملوكين المذكرين فزاعوه وهذا سبحانه من هو بالجلال متوحد وبالوحد معروف
وبالمعروف وصوفوا بالصفة على اسان كل قائل ربا وبالربوبية للعالم قاهر او بالقهر للعالم جبار وبالجهروت
عليها حيا وباللم والحلم روقا رحيما سبحانه عما يوقنون وسبحانه عما هم قائلون تسبيحا تشيع له السموات
والارض ومن عليها ويحمدني من حول عرشى اسمى الله عنده خير منتهى كفى بي وليا وانا اسرع الحاسبين اه
ومثله أيضا ما روى عن سلمان الفارسي رضى الله عنه حيث قال

يا قاهرا بالندايا كل تهار * بنور وجهك اعتقى من النار
اليك اشكو من كان يقصدني * من اهل وادي واصحابي وانصاري
في ققراء مظلمة غبراء وحشة * فردا غريبا وحيدا تحت احجار
امسيت ضيفك يا ذا الجود مرتها * وانت اكرم نزول به قاري
فاجعل قرأى منك مغفرة * انجو اليك بها يا خير غفار

(قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أى ولما فيه من اسراع الدفن والمشاركة في هذا الغرض والرضا بما اصاب اليه
الميت اه شرح مر (قوله ويسن ان يقول مع الاولى الخ) ويستحب ان يقول مع ذلك في الاولى اللهم
لانه عند المسئلة حجة وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم جاف الارض عن جنبيه اه
شرح مر وقوله زاد المحب الطبري اى في الاولى اللهم لقنه الخ لعل الحكمة في جعل هذا مع الاولى وما
بعده مع الثانية الخ ان اهم احوال الميت بعد وضعه في القبر سؤال المملوكين فناسب ان يدعى له بتلقين الحجة
وبعد السؤال تصعد الروح الى ما عدها فناسب ان يدعى له بفتح ابواب السماء لروحه وبعده يستقر
الميت في القبر فناسب ان يدعى له بجافة الارض عن جنبيه وقوله عند المسئلة اى السؤال وقوله حجة
اى ما يحتاج به على صحة إيمانه وإطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت عن يسئل كالأطفال ويشمل ايضا ما لو قدم الاية
على الدعاء او اخرها وينبغي تقديم الاية على الدعاء اخذاهن قوله زاد المحب الطبري الخ وقوله اللهم
افتح ابواب السماء لروحه الخ لا ينافي هذا ان روحه يصعد بها عقب الموت لانا نقول ذاك الصعود
للعرض ثم يرجع بها فتكون مع الميت الى ان ينزل قبره فناسبه للسؤال ثم تفارقه وتذهب حيث
شاء الله اعش عليه (قوله وإن يهال بمساح) عبارة اصله ثم يهال بمساح قال مر وإنما كان ذلك بعد
الحث لانه ابعد عن وقوع اللبثات وعن نادى الحاضرين بالخبار اه (قوله بمساح) مجرور بكسر مقدرة
عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه منقوص اه شيخنا (قوله ايضا بمساح) بفتح الميم جمع مسحاة
بكسرها وهى آلة تمسح الارض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرفة فانها تكون من الحديد وغيره
قاله الجوهرى والميم زائدة لانها مأخوذة من السحواى الكشف اه شرح مر وقوله والميم زائدة
لعله سقط الف قبل الواو من نسخ الشارح لانا اذا اخذناها من المسح كما تقدم كانت الميم اصلية وانما
تظهر زيادتها لان اخذناها من السحوف وقول مقابل الاول اه رشيدى عليه وفي المصباح المسحاة بكسر
الميم هى المجرفة لكنهما من حديد والجمع المساحى كالجواى وسحوت الطين عن وجه الارض سحوا من
باب قال جرفته بالمسحاة (قوله ويسن ان لا يزيد على تراب القبر) اى ما لم يحتاج لذلك لاجل ارتفاعه ولا
زيد عليه اخذاهن بعده اه شيخنا ف (قوله فتمكث جماعة) أى بقدر ما يجرى جزور ويفرق لجمه اه حج اه
عش على مر (قوله يسالون له التثبيت) وهذا السؤال غير التلقين اه شيخنا وعبارة شرح مر ويستحب
تلقين الميت المكلف بعد تمام دفنه لخبر ان العباد اذا وضع في قبره وتولى عنه اصحابه انه يسمع قرع نعالهم فاذا
انصرفوا اتاه ملكان الحديث فتأخير تلقينه لما بعد اهالة التراب اقرب الى حالة سؤاله فيقول له يا عبد الله
ابن امة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول وان الجنة حق وان النار
حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من فى القبور وانك رضيت بالله ربا
وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا وبالقرآن إماما وبالكعبة قبلته وبالمؤمنين اخوانا وانكر بعضهم

لانه صلى الله عليه وسلم حثا من قبل
رأس الميت ثلاثا رواه
البهقي وغيره باسناد جيد
ويسن ان يقول مع الاولى
منها خلقناكم ومع الثانية
وفيها نعبدكم ومع الثالثة
ومننا نخرجكم تارة اخرى
(و) سن (ان يهال) عليه
(بمساح) او ما فى معناها
اسراعا بتكميل الدفن
ويسن ان لا يزيد على تراب
القبر لثلا يعظم شخصه
(فتمكث جماعة) عنده
ساعة (يسالون له التثبيت)

قوله ابن أمة الله لأن المشهور ودعاء الناس بأبائهم يوم القيامة كما نبه عليه البخاري في صحيحه وظاهر أن عمله في غير المنفى وولد الزنا على أن المصنف في مجموعته خير فقال يا فلان بن فلان أو ما عبد الله من أمة الله وبقية الملقن عند راس القبر وينبغي أن يتولاها أهل الدين والصلاح من أقربائه والأقرب غيرهم كما ذكره الأذرعى ولا يلقن طفل ولو مرافقا ولا يجوز أن يقدمه تكليف كما قيد به الأذرعى لعدم افتتانهما واستثنى بعضهم شهيد المعركة كما لا يصلي عليه وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى والأصح أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يستلون لأن غير النبي يستل عن النبي فكيف يستل هو عن نفسه انتهت وقوله واستثنى بعضهم شهيد المعركة أي ألا يستل وأفاد اقتضاره عليه أن غيره من الشهداء يستل وعبارة زى والسؤال في القبر عام لكل مكلف ولو شهيدا إلا شهيد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم زور والخبر بانهم لا يستلون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطي وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فشمع الغريق والحريق وإن محق وذرى في الهواء ومن اكتمه السباع وقوله لا يستلون أي فلا يلقنون ولعل الفرق بين هذا وبين ما اقتضاه كلامهم في الصلاة عليهم من أنه يدعى لهم بما يدعى به أنيرهم أن الدعاء والأنبياء بالصلاة مطلوب لزيادة الدرجة فطاب الدعاء لهم في الصلاة عليهم لذلك والمقصود من التامين أنه كبيرهم بما يحییون به السائل لهم وذلك منتف عنهم اه ع ش عليه (قاعدة) سؤال القبر باللغة الفارسية ولذلك قال الجلال السيوطي : ومن عجيب رؤية الإنسان * أن سؤال القبر بالسرياني

واختلاف العلماء هل هو عالم في السلم والمنافق والكافر أم خاص بغير الكافر من المسلم والمنافق والاكثر على أن الكافر لا يستل وإنما السؤال للمؤمن والمنافق فإنه خاص بهذه الأمة ولم يكن لأمة من الأمم وإذا تقرر هذا ظهر أنه لمن نسب إليها حقيقة أو ادعاء بخلاف الكافر الصريح فإنه لا ينسب إليها فلا يستل وقبل أنه عام في الأمم كلها وقيل بالوفاء ويحتمل أن من قال أنه يستل يرى أنه عام في جميع الأمم وفي الحديث يفتن رجلان مؤمن ومنافق فاما المؤمن فيفتن سبعة واما المنافق فيفتن أربعين صابحا اه برماوى وفي القسطلاني على البخاري وهل السؤال باللسان العربي أم بالسرياني ظاهر قوله ما كنت تقول في هذا الرجل إلى آخر الحديث أنه بالعربي قال شيخنا ويشهد له ما روينا من طريق يزيد بن طريف قال مات أخي فلما الحد وانصرف الناس عنه وضعت رأسي على قبره فسمعت صوتا ضعيفا اعرف أنه صوت أخي وهو يقول الله فقال له الآخر ما دينك قال الاسلام ومن طريق العلامة بن محمد قال مات رجل وكان له أخ ضعيف البصر قال اخوه فدفتناه فلما انصرف الناس عنه وضعت رأسي على القبر فاذا أنا بصوت من داخل القبر يقول من ربك وما دينك ومن نبيلك فسمعت صوت أخي وهو يقول الله إلى غير ذلك مما يستأنس به لكونه غريبا قال الحافظ ابن حجر ويحتمل مع ذلك أن يكون خطاب كل أحد بلسانه وعن الامام البلقيني انه بالسريانية والله اعلم اه وفيه ايضا وفي حديث البراء في مجلسه انه اذا كان مؤمنا كانت الصلاة عند رأسه والزكاة عن يمينه والصوم عن شماله وفعل المعروف من قبل رجله فيجاس ويمسح عينيه وقد مثلت له الشمس عند الغروب فيقول دعوني أصلي وكان بعض الصالحين لما مات رآه بعضهم فقال له ما فعل الله بك قال لما جاءني الملائكة حسبت أني انتهيت من الليل فذكرت الله تعالى على العادة وارتدت ان اقوم اتوضأ فقالا لي ابن تريد فقلت أقوم اتوضأ فقالا نعم نومة العروس فلا خوف عليك ولا بأس اه وفيه أيضا ما يقتضي أن المسلمين يأتیان المسلم والكافر في صورة واحدة فالكافر يخافهما ويتحير في الجواب والمؤمن يثبت الله بالقول الثابت فلا يخاف اه وبها مشه بخط العجمي والسيوطي في صدر الصدور الثالثة انه ورد في رواه ان الميت يسأل في المجلس الواحد ثلاث مرات وباقي الروايات ساكتة عن ذلك فتحمل عليه او يختلف الحال بالنسبة إلى الأشخاص اه (قوله أيضا يسألون له التثنية) كأن يقولوا اللهم ثبته فلو أتوا بغير ذلك كالدكر على القبر لم يكونوا آتين بالسنة وإن حصل لهم ثواب على ذكرهم وبقي آتيانهم به بعد سؤال

التثبيت له هل هو مطلوب أو لا فيه نظر والأقرب الثاني ومثل الذكر بالاولى الأذان فلو اتوا به كانوا آتين
 بغير المطلوب منهم اه ع ش على مر (قوله ايضا يسألون له التثبيت) اى ان كان مكافا غير شهيد وغير نبي
 لانها لان يسأل فيلتن حينئذ خوف الفتنة قال في الاعاب والظاهر ان المراد بها هنا غير حقيقة تم الاستحالة
 من مات على الاسلام بل نحو التلجلج في الجواب او عدم المبادرة اليه او مجيء المالكين له في صورة غير حسنة
 المنظر اه اعاب اه شوبرى (قوله للاتباع) عبارة شرح مر لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا فرغ
 من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لاهل البيت فانه لان يسأل انتهت (قوله شبرا) اى
 قدره فلوزيد عليه كان مكروها اه ع ش على مر (قوله فالأوجه ان يزداد) اى ولو من المقبرة المنبوشة
 اه ع ش على مر (قوله فلا يرفع قبره بل يخفى) هل ذلك واجب او مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا
 اذا غلب على الظن فعلمهم به ذلك اه ع ش على مر (قوله كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم) وأما ما في
 البخارى عن سفيان رايت قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسنفا فاسم بعنقه وط الجدار عليه في زمن الوليد
 وقيل في زمن عمر بن عبد العزيز اه شوبرى ولا يؤثر في ذلك كون التسطيح صار شعارا للروا انض اذ السنة
 لا تترك بموافقة اهل البدع فيها اه شرح مر وكره جلوس الخ اى وان كان محترما اما غير المحترم كقبر
 مردوحى فلا كراهة فيه والظاهر أنه لا حرمه لغير الذمى في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كره
 الاذى عن احيائهم اذا وجدوا ولا شك في كراهة المسك في مقابرهم ومحل ما ذكره من كراهة الجلوس
 والوطء في المحترم عند عدم مضي مدة يتقن فيها انه لم يبق من الميت شىء في القبر سوى عجب الذنب فان مضت
 فلا بأس بالاتفاق به ولا كراهة في مشيه بين المقابر بنعل على المشهور لخبر انه ليسمع قرع نعالكم وما
 ورد من الامر بالقاء السبتيتين فيحتمل ان يكون لكونهما من لباس المترفين اولانه كان بهما نجاسة
 والنعال السبتية بكسر السين المدبوغة بالقرظ اه شرح مر وقوله فلا كراهة في الجلوس والوطء
 وينبغي عدم حرمة البول والتغوط على قبورها لعدم حرمتها ولا عبرة بتأذى الاحياء وقوله لكن
 ينبغي اجتنابه اى وجوبا في البول والغائط وندبا في نحو الجلوس عليه وقوله ولا كراهة في مشيه بين
 المقابر بنعل أى ما لم يكن متنجسا بنجاسة رطبة والا فيحرم ان مشى به على القبر اما غير الرطبة فلا اه ع ش
 عليه (قوله ايضا وكره جلوس الخ) ويكره ايضا تقبيل التابوت الذى يحمل فوق القبر كما يكره تقبيل
 القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الاولياء نعم ان قصد بتقبيل اضرحتهم التبرك
 لم يكره كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى فقد صرحوا بانها اذا دجز عن اسلام الحجر بسن له ان يشير بعصا
 وأن يقبلها وقالوا أى اجزاء البيت قبل لحسن اه شرح مر وقوله نعم ان قصد بتقبيل اضرحتهم التبرك
 لم يكره ومثلا غيرها من الاعتاب ونحوها وقوله بانه اذا عجز الخ يؤخذ من هذا ان محلات الاولياء
 ونحوها التى تقصد زيارتها كسيدى احمد البدوى اذا حصل فيها زحام يمنع من الوصول إلى القبر او يؤدى
 إلى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة ويقرا
 ما تيسر ويشير بيده او نحوها إلى قبر الولي الذى قصد زيارته اه ع ش عليه (قوله ووطء عليه) أى
 القبر الذى لمسلم ولو مهدرا فيما يظهر وظاهر ان المراد به محاذى الميت لا ما اعتيد التحويط عليه فانه قد
 يكون غير محاذ له لاسيما في اللحد ويحتمل الحاق ما قرب منه جدابه لانه يطلق عليه انه محاذ له اه حج
 اه شوبرى (قوله للنهي عنهما) والحكمة فيه توقير الميت واحترامه واما خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم
 قال لان يجلس أحدكم على جمرة فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر تعسر الجلوس عليه بالجلوس
 للبول والغائط ورواه ابن وهب ايضا في مسنده بلفظ من جلس على قبر يبول عليه او يتغوط وهو حرام
 بالاجماع اه شرح مر (قوله وفي معناهما الاتكاء) اى يجنبه والاستناد اليه اى بظهوره فهما
 متغايران اه شيخنا ح ف والظاهر أنهما في معنى الجلوس فقط وفي شرح مر ما يقتضى ذلك اه
 (قوله بلا حاجة) لم يبين الشارح مفهومه إلا بالنسبة للوطء وكذلك صنع مر تامل (قوله وكره

للاتباع رواه ابو داود
 والحاكم وصححه اسناده (و)
 أن (يرفع القبر شبرا)
 تقريرا ليعرف فيزار
 ويحترم ولان قبره صلى الله عليه وسلم
 رفع نحو شبر رواه ابن
 حبان في صحيحه فان لم يرتفع
 ترابه شبرا فالأوجه ان
 يزداد ويخرج بزيادة
 (بدارنا) مالو مات مسلم
 بدار الكفار فلا يرفع قبره
 بل يخفى لئلا يتعرضوا له
 اذ ارجع المسلمون وألحق
 بها الأذرى الامكنة التى
 يخاف نبشها لسرقة كفته
 أو لعداوة أو لنحوهما
 (وتسطيحه أولى من
 تسليمه) كما فعل بقبره
صلى الله عليه وسلم وقبرى صاحبيه
 رواه ابو داود باسناد
 صحيح (وكره جلوس
 ووطء عليه) للنهي عنهما
 رواه فى الاول مسلم وفى
 الثانى الترمذى وقال حسن
 صحيح وفى معناهما الاتكاء
 عليه والاستناد اليه وبهما
 صرح فى الروضة (بلا حاجة
 من زيادة مع التصريح
 بالكره فان كان الحاجة
 بان لا يصل الى ميتته او
 لا يتمكن من الحفر الا بوطئه
 فلا كراهة (و) كره

تجسيصه) أي ظاهر أو باطن أو قوله وحرم أي البناء أي ظاهر أو باطن أو أيضا أن لم يتحقق وقفه أو محل ذلك
 ما لم يكن الميت من أهل الصلاح ومن ثم جازت الوصية بعمارة قبور الصالحين لما في ذلك من إحياء الزيارة
 والبركة أحل ويستثنى من كراهة التجسيص حرمة البناء بالمسئلة إذا خشي نبشه فيجوز بناؤه وتجسيصه
 حتى لا يتدر النباش عليه كما قاله الشيخ أبو زيد وغيره مثله ما لو خشي عليه من نبش الضبع ونحوه أو أن
 يخرج السيل أو شرح مروقوله فيجوز بناؤه وتجسيصه ينبغي ولو في المسئلة وينبغي أيضا أن من ذلك ما يجعل
 من بناء الحجارة على القبر خوفا من أن ينبت قبل بلى الميت لدفع غيره عبارة حج مد قول المصنف أقل
 القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع أنه لو اعتاد سباع ذلك المحل الحفر عن موتاهم وجب بناء القبر بحيث يمنع
 وصولها إليه كما هو ظاهر فإن لم يمنعها البناء كبعض النواحي وجب صندوق كما يعلم بما يأتي أعش عليه (قوله
 بالجص) بفتح الجيم وكسرها وقوله وقيل الجير ويسمى القصة بفتح القاف أو برماوى (قوله وكتابه عليه)
 نعم يؤخذ من قولهم أنه يستحب وضع ما تعرف به القبور أنه لو احتاج إلى كتابة اسم الميت للزيارة كان
 مستحبنا بقدر الحاجة لا سيما قبور الأولياء والصالحين فإنها لا تعرف إلا بذلك عند تناول السنين وما
 ذكره الأذرعى من أن القياس تحريم كتابة القرآن على القبر لتعرضه للدوس عليه والنجاسة والتلويت
 بصديد الموتى عند تكرار النباش في المقبرة المسئلة مردود باطلا عنهم لاسيما والمحدور غير محقق ويكره أن
 يحمل على القبر مظلة أو شرح مروقوله وبناء عليه) وليس من البناء ما اعتد من توايت الأولياء ثم رأيت
 في سم على ابن حجر استغرب أنها مثل البناء لوجود العلة وهي التضييق الخ ومن البناء ما جرت به العادة
 من وضع الأحجار المسماة بالتركيبة ثم رأيت حج صرح بحرمة ذلك وينبغي أن محل الحرمه حيث لم يقصد
 صونه عن النباش ليدفن غيره قبل بلاءه ولا يجوز زرع شئ في المسئلة وأن يقن بلى من بهالانه لا يجوز الانتفاع
 بها بغير الدفن فيقلع وقول المتولى يجوز بعد البلى يحول على المملوكة أو حج أو عش على مروقوله وحرم
 بمسئلة) ومن المسبل قرافة مصر فإن ابن عبد الحكم ذكر في كتاب تاريخ مصر أن عمرو بن العاص أعطاه
 المقوقس فيها مالا جزيلا وذكر أنه وجد في الكتاب الأول يعني التوراة أنها تربة أهل الجنة فكانت عمر
 ابن الخطاب في ذلك فكتب إليه أني لا أعرف تربة الجنة إلا لاجساد المؤمنين فاجعلوها لموتاكم وقد أفتى
 جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها ويظهر حمله على ما إذا عرف حاله في الوضع فإن جعل ترك حملا على وضعه
 بحق كافي الكنائس التي تقرأ أهل الذمة عليها في بلدنا وجهلنا حالها وكافي البناء الموجود على حافة الأنهار
 والشوارع وصرح في المجموع بحرمة البناء في المسئلة ما جمع به بعضهم من حمل الكراهة على البناء على
 القبر خاصة بحيث يكون البناء واقفا في حريم القبر فيكره ولا يحرم لعدم التضييق والحرمه على مالو بنى
 في المقبرة بيتا أو قبة يسكن فيه فإنه لا يجوز وكذا لو بناء لتأوى فيه الزائرون لما فيه من التضييق مردود
 والمعتمد الحرمه مطلقا أو شرح مروقوله سم مانصه قوله بمسئلة عبارة شرح الارشاد لشيخنا ومحل كراهة
 البناء إذا كان في ماسكه أما إذا كان في مسئلة رهي ما اعتاد أهل البلد الدفن فيه أو في موقوف قال الأذرعى
 أو في موات في حرم إلى أن قال ويهدم لأنه يتأبد ويدانمحق البدن وفيه تضييق على المسلمين بما لا مصلحة
 فيه ولا غرض وبه فارق جواز إحياء الموات ونحوها واعتمد أن المراد بالمسئلة الموقوفة وأما غيرها
 فلا يحرم البناء فيه وإن جرت عادة أهل البلد بالدفن فيه ومن باب أولى الموات الذي لم يعتاد أهل
 البلد الدفن فيه فالبناء فيه أولى بالجواز قال وعلى هذا لا اشكال في أنه لا يجوز هدم ما يوجد من الابنية
 بالقرافة حيث لم يعلم وضعه على وجه غير سائق شرعا لأن القرافة لم يثبت أن السيد عمر وقفها للدفن المسلمين
 فواضح وإن فرض ثبوت ذلك فيحتمل أن ذلك البناء موضوع بحق كان سبق الوقفية بوجه صحيح فلا
 تشمله قال ومن هنا يظهر بطلان ما يقع في السنة بعض الناس من أن إنياء القرافة تهدم حتى قبة الشافعي
 رضي الله تعالى عنه بالمعنى وأقول ولو قلنا أن المراد بالمسئلة ما جرت العادة بالدفن فيه لم يجوز هدم ما يوجد

(تجسيصه) أي تبليصه
 بالجص وهو الجبس وقيل
 الجير والمراد هناهما أو
 أحدهما (وكتابه) عليه
 سواء أكتب اسم صاحبه
 أم غيره في لوح عند رأسه
 أم في غيره (وبناء عليه)
 كقبة أو بيت للنهي عن
 الثلاثة رواه فيها الترمذي
 وقال حسن صحيح وفي
 الأول والثالث مسلم وخرج
 بتجسيصه تطينه خلافا
 للإمام والغزالي (وحرم)
 أي البناء (ب) مقبرة (مسئلة)
 بأن جرت عادة أهل البلد
 بالدفن فيها

من القرافة من الابنية ولم يعلم اصله لاحتمال ان موضع بحق فليتامل فان قلت هذا لا ياتي بناء على ان القرافة لم
يتفها عمر رضى الله تعالى عنه وبناء على ما قاله الاذرعى من امتناع البناء في الموات لان اصلها موات وان كان
البناء بعد جريان العادة بالدفن فيها فالامتناع واستحقاق الهدم واضح او قبل جريان العادة فكذلك
لانها حيث تدمر موات قلت بل ياتي لاحتمال انه احيا مكان القبر بحيث ملكه ثم دفن فيه والله تعالى اعلم وقد فسر
الاسنوى المسئلة بالمعدة للدفن ولو غير موقوفة واعتمدهم ر آخر او كتب الشيخ في موضع آخر مانصه
واعلم انه لو وجد بناء على قبر في مقبرة جرت عادة اهل البلد بالدفن فيها وشك هل حدث بعد جريان عادتهم
بذلك فالوجه الذي لا يجوز غيره انه لا يجوز هدمه ولا التعرض له لان الاصل احترامه ووضع به بحق
واعلم حصل فيها قبل ان تصير مقبرة لاهل البلد وان علم انه حدث بعد جريان عادتهم بالدفن فيها فهو مسألة
جو از الهدم لانه حدث بعد تعلق حق المسلمين بها واستحقاق كل واحد الدفن في اى موضع منها وصيرورتها
مقبرة لهم فيكون موضعها غير حق نعم ان علم حدوثه بعد جريان عادتهم بما ذكرنا لكن شك هل حكم حاكم
بجوازه فهل يتمتع هدمه فيه نظر والوجه الامتناع فليتامل اه (قوله كما لو كانت موقوفة) اى قياسا على الموقوفة
وعبارة شرح م ومثلها الموقوفة بالاولى انتهت واعترض بان الموقوفة هي المسئلة وعكسه ويرد بان تعرف
المسئلة يدخل مواتا اعتادوا الدفن فيه فهذا يسمى مسئلة لا موقوفة فافانضح ما ذكرناه تحفة اشوبرى
فالمسئلة اعم (قوله ومن رشه بماء) اى ولو بعد الدفن بمدة فيما يظهر والوجه فعله ولو مع وجود مطر
كما استظهره الاذرعى خلافا لبعض العصريين كذا بخط شيخنا بهامش شرح الروض وعبارة الايعاب
ويكفى عن الرش وقوع مطر عقب الدفن كما بحثه الاذرعى وهو ظاهر وان تردد فيه الزركشى اه شوبرى
والمعتمدان السنة لا تحصل بالمطر لانا مكلفون بالفعل اه شيخنا (قوله ايضا ومن رشه بماء) اى بعد
تمام الدفن وشمل ذلك الاطمان وهو ظاهر زاد حج ما لم ينزل مطر يكفى اه وينبغي انه لو ثبت عليه حشيش
اكتفى به عن وضع الجريد الاتى قياسا على نزول المطر ويحتمل خلافه ويفرق بان زيادة الماء بعد
نزل المطر الكافى لا معنى لها للحصول المقصود من تهديد التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الحشيش
فانه يحصل به زيادة رحمة لليت بتسبيح الجريد اه ع ش على م (قوله بماء) والاولى ان يكون طاهرا
باردا ولو ملحا ويحرم بالنجس اه شرح م والمستعمل خلاف الاولى اه ع ش عليه وفي الايعاب
وينبغي كراهته بالمتنجس اه والفرق بينه وبين البول عليه ظاهر اى بخلاف النجس فيحرم كالبول لانه
اغلظ من المتنجس اه شوبرى (قوله بتبريد المضجع) قال فى المصباح المضجع بفتح الميم والجيم موضع
الضجوع والجمع مضجع اه ع ش على م (قوله ويكره رشه بماء الورد) اى لانه اضاعة مال وانما لم يحرم
لانه يفعل لغرض صحيح من اكرام الميت واقبال الزوار عليه لطيب ريح البقعة به فسقط قول الاسنوى
ولو قيل بتجريمه لم يبعد ويؤيد ما ذكره قول السبكي لا بأس باليسير منه اذا قصد حضور الملائكة لانها
تحب الرائحة الطيبة اه شرح م (قوله ووضع حصى) اى صفرا اه شرح م (قوله ونحوهما) اى من الاشياء
الرطبة فيدخل فيه البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة اه ع ش على م ويمنع على غير مالكة اخذه
من على القبر قبل يدسه فان يبس جاز لزوال نفعه المنعصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار
للاعراض عنه حيث نهى اه شرح م امام مالكة فان كان الموضع مما يعرض عنه عادة حرم عليه اخذه
لان صار حتما لليت وان كان كثير الا يعرض عن مثله عادة لم يحرم اه سم على المنهج ويظهر ان مثل الجريد
ما اعتيد من وضع الشمع في ليالى الاعياد ونحوها على القبور فيحرم اخذه لعدم اعراض مالكة عنه وعدم
رضاه باخذه من موضعه اه ع ش عليه (قوله عند رأسه) ذكر الماوردى استحبابه عند رجليه ايضا
اه شرح م (قوله رجع اهله) المراد بهم ما يشمل الزوجة والعبد وعبارة شرح م ومنهم الازواج
والمتما والمحارم من الرضاغ والمصاهرة ومثلهم الاصدقاء ويقدم الاب ندبا الى القبلة ثم
الابن فالاسن على الترتيب المذكور فيما اذا دفنوا في قبر واحد انتهت وقوله بموضع اى ساحة من

كما لو كانت موقوفة ولان
البناء يتايد به ما انما حق الميت
فلو بنى فيها هدم البناء كما
صرح به فى الاصل بخلاف
ما لو بنى فى ملكه والتصريح
بالتحريم من زيادى
وصرح به فى المجموع
(ومن رشه) اى القبر
(بماء) لانه صلى الله عليه وسلم
ذلك بقبر سعد ابن معاذ
رواه ابن ماجه وأمر به
فى قبر عثمان بن مظعون
رواه البزار والمعنى فيه
التفاوت بتبريد المضجع
وحفظ التراب ويكره
رشه بماء الورد (ووضع
حصى عليه) لانه صلى الله عليه وسلم
فعل ذلك بقبر ابنه ابراهيم
رواه الشافعى ومن ايضا
وضع الجريد والزيمان
ونحوهما عليه (و) وضع
(حجر او خشبة عند رأسه
وجمع اهله بموضع) واحد
من المقبرة لانه صلى الله عليه وسلم
وضع حجرا اى صخرة
عند رأس عثمان بن مظعون

المقبرة وليس المراد بقبر واحد اه شيخنا (قوله وقال أنعلم بها) أى أجعلها علامة عليه أعرفه بها وقوله وقبر أخى أى من الرضا ع اه ع ش على مر (تنبيه) يحصل بالصلاة على الميت المسبوبة بالحضور معه فى محل موته قبر اطم من الاجر وفى الحديث انه كجبل احد او كجبل عظيم فان استمر معه إلى تمام الدفن لا المواراة فقط حصل له قبر اطم اخر مثله ويحصل بالصلاة عليه مع الحضور معه إلى تمام الدفن من غير حضور قبلها قبر اطم فقط ولا يحصل واحد منهما بالحضور وبغير صلاة وفى بعض نسخ شرح العلامة الرملى انه يحصل بالصلاة من غير حضور قبلها وبعد ها قبر اطم دون قبر اطم من حضر ولم يرتضه العلامة الزيادى بل نقل ان تلك النسخة مرجوع عنها وفى حواشى العلامة ابن عبد الحق موافقة ما فى بعض نسخ شرح العلامة الرملى وفيه انه لو صلى على جنازة صلاة واحدة تعدد القبر اطم بعدهم قال العلامة سم ومجمله إذا شيع كلامهم إلى تمام دفنه وهو موافق لما تقدم عن العلامة زى وهذا كله فى الميت الحاضر لا الغائب والقبر كما هو ظاهر كلامهم والقبر اطم فى الاصل نصف دانق والدانق سدس درهم اه برماوى (قوله وتعبيرى باهله اعم) أى لشموله الزوجة والارقاء والعتقاء على ما نقل عن الخطيب والدميرى اه شوبرى (قوله وزيارة قبر لرجل) وتحصل بالحضور عند الميت اه شيخنا (قوله فباحة معتمد) وعبارة المناوى على ليلة النصف من شعبان نصها اما قبور الكفار فلا تندب زيارتها وتجوز على الاصح نعم ان كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتذكر الموت فهى مندوبة مطلقا فيستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها قصد قبر بعينه (فرع) اعتاد الناس زيارة القبور صبيحة الجمعة ويمكن ان يوجه بان الارواح تحضر القبور من عصر الخميس إلى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لانه تحضر الارواح فيه ولعل المراد حضور خاص ولا فلا رواح ارتباطا بالقبور مطلقا ثم انه قد يقال كان ينبغي ان تطلب الزيارة يوم السبت لانه عليه الصلاة والسلام كان يزور الشهداء باحد يوم السبت ويمكن ان يقال لعله خصه لبعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الاعمال المطلوبة فيه من التكبير وغيره واظن المسئلة فيها كلام فراجع اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله واخبره مكروهه) وقيل حرام لخبر لعن الله زوارات القبور وحمل على ما اذا كانت زيارتهن للتعدي واليكام والنوح على ما جرت به عادةن أو كان فيه خروج محرم وقيل تباح اذا امن الا فتنان عملا بالاصل اه شرح مر (قوله فلتسن لهما) ومعلوم ان محل ذلك حيث اذن الزوج والسيد والولى اه ع ش على مر (قوله ومثله قبور سائر الخ) والوجه عدم الحاق قبور ابويها واخوتها وبقية اقاربها بذلك اخذنا من العلة وان بحث ابن قاضي شبهة الالحاق اه شرح مر ومحل الالحاق ما لم يكونوا اعلاما أو اولياء اه ع ش عليه (قوله وان يسلم زائر) أى لقبور المسلمين أما قبور الكفار فالتباس عدم جواز السلام عليها كما فى حال الحياة بل اولى اه شرح مر والزائر ليس بغير بل يندب لكل من مر على القبر السلام على من فيه ولا يختص ذلك بالاوقات التى اعتيدت الزيارة فيها ويسن ان يسكن الزائر مستقبل وجه الميت وان يكون على طهارة ويتأكد ذلك فى حق الاقارب خصوصا الابوين ولو كانوا ابدا اخر غير البلد الذى هو فيه اه ع ش عليه وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ما من احديهم بقبر اخيه المؤمن كان يعرفه فى الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام اه شرح مر وقوله إلا عرفه ورد عليه السلام فيه إشارة إلى انه يؤدى للمسلم حقه ولو بعد الموت وان الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه مع ذلك لا ثواب فيه للميت على الرد لأن تكليفه قد انقطع بالموت اه ع ش عليه (قوله دار قوم) بالنصب على الاختصاص وهو أفصح او النداء وبالجر بدل من كم اه ايعاب اه شوبرى فيكون بدل كل من كل ويكون هناك مضاف محذوف أى اهل دار اه شيخنا (قوله رانا ان شاء الله الخ) فان قيل فائدة المشيئة مع ان اللحق مقطوع به (قلت) أجاب حج بان المشيئة لا تترك أوهى للحق فى الوفاة على الاسلام أو اللحق بهم فى هذه البقعة اه ومثله شرح مر (قوله ولا تفتنا بعدهم) ويسن ان يزيد اللهم رب هذه الاجساد البالية والعظام

وقال أنعلم بها قبر أخى وأدفن اليه من مات من أهلى رواه أبو داود باسناد جيد وتعبيرى باهله اعم من تعبيره باقارب (وزيارة قبور) أى قبور المسلمين (لرجل) لخبر مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها أما زيارة قبور الكفار فباحة قليل محرمة (واخبره) أى غير الرجل من أثى وخشى (مكروهه) لقلة صبر الاثنى وكثرة جزعها والحق بها الخشى احتياطا وذكر حكمة من زيادى وهذا فى زيارة قبر غير النبي ﷺ أما زيارة قبره فتسن لهما كالرجل كما اقتضاه اطلاقهم فى الحج ومثله قبور سائر الانبياء والعلماء والاولياء (وان يسلم زائر) فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا ان شاء الله بكم لاحقون رواه مسلم زاد أبو داود اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم وأما قوله ﷺ عليك السلام تحية الموتى

النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أنزل عليها رحمة منك وسلاماً مني اه برماوى وفي المصباح
ونخر العظم نخر امن باب تعب بل وتفتت فهو ناخر ونخر اه (قوله فنظر العرف والعرب) اي وهو
لا يعول عليه اه ع ش (قوله وان يقرأ الخ) والاجر له وللبيت وان لم يهد ثواب ذلك للبيت او ينوه بالقراءة
فيكتفى في حصول ثواب القراءة للبيت بالقراءة عند قبره وكان الميت هو القارى ويثاب القارى ايضا
فقد نص امامنا على ان من تصدق على الميت يحصل للبيت ثواب تلك الصدقة وكأنه المتصدق بذلك قال وفي
واسع فضل الله ان يثيب المتصدق اه حل والتحقيق ان القراءة تنفع الميت بشرط واحد من ثلاثة امور
اما حضوره عنده او قصده له ولو مع بعد او دعاءه ولو مع بعد ايضا اه شيخنا (قوله ما تيسر) اي ويهدى
ثوابه للميت وحده او مع اهل الجبانة (قائدة) ورد عن السلف ان من قرأ سورة الاخلاص احدى
عشر مرة واهدى ثوابها للجبانة غفر له ذنوب بعدد الموتي فيها وروى السلف عن علي رضي الله تعالى
عنه انه يعطى من الاجر بعدد الاموات اه برماوى (قوله بعد توجهه للقبلة) اي حال القراءة
والدعاء اه برماوى وكونه واقفا افضل اه شوبرى (قوله كقربه منه حيا) اي بحيث لو كان حيا
لسمعه ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان امور الآخرة فلا يقاس عليها وقد يشهد له
اطلاقهم سن السلام على اهل المقبرة مع ان صوت المسلم لا يصل الى جماتهم لو كانوا احياء اه ع ش
على م ر وينبغي ان المراد كقربه منه باعتبار عاداته معه بالفعل لا باعتبار مقام الميت ومقداره حتى
لو كان عظيما جدا بحيث يقتضى مقداره البعد عنه جدا لكن كانت عاداته مع الزائر التناول والتبرك
والتواضع وتقريبه وقف عند زيارته على عادته معه على الحد الذي كان يقرب منه في الحياة وانه لو كانت
عظمة الميت من جهة السلطان فان كان بمجرد التجبر والظلم ولا خير فيه لم يحترم بعد موته ولم يطلب الابعاد منه
وان كان فيه نوع خير عدل احترام وطلب الابعاد بحسب الحال اه م ر قال في شرح الروض نعم لو كانت
عادته معه لبعده و قد اوصى بالقرب منه لانه حقه كالأذن له في الحياة قاله الزركشى اه سم (قوله احتراماً
له) اي حيث كان احترامه حيا لاجل علمه او صلاحه والا بان كان احترامه حيا لكونه جبارا كالولاية
الظلمة فلا اعتبار به اه ح ل ويؤخذ من هذا كراهة ما عليه عامة زوار الاولياء من دفعهم التواضع وتعلقهم
بها ونحو ذلك والسنة في حقهم النادب في زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ما جرت به
العادة في زيارتهم في الحياة تعظيماً لهم واكثر اما قال حج والتزام القبر او ما عليه من نحو تابوت ولو قبره
بني يديه وتقبيله بدعة مكروهة قبيحة اه رحمه الله اه ع ش على م ر (قوله وحرم نقله الخ)
اي وإن امن التغيير لما فيه من تاخير دفنه المأمور بتعجيله وتعرضه لهتك حرمة اه شرح م ر (قوله
من مقبرة محل موته) يؤخذ منه ان دفن أهل انبابة موته في القرافة ليس من النقل المحرم لان القرافة
صارت مقبرة لاهل انبابة فالنقل اليها ليس نقلاً عن مقبرة محل موته وهو انبابة اه م ر سم على المنهج
اي ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها او في انبابة فيما يظهر ومثله يقال فيما إذا كان في البلد
الواحد مقابر متعددة كباب النصر والقرافة والازبكية بالنسبة لاهل مصر فله الدفن في ايها شاء لانها
مقبرة بلده بل له ذلك وان كان ساكناً بقرب احد هاجدا لليلة المذكورة اه ع ش على م ر (قوله
وهذا اول من قوله يحرم نقله الى بلد آخر) وحيثه فينظم من كلامه اربع مسائل وهي نقله من بلد
لبلد او صحراء او من صحراء لصحراء وبلد اه ع ش على م ر (قوله الا من بقرب مكة الخ) المراد
بالقرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وضوئه والمراد بمكة جميع الحرم لانفس البلد قال الزركشى وغيره
أخذنا من كلام المحب الطبري وغيره ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب مقابر اهل الصلاح
والخير فالحكم كذلك لان الشخص يقصد الجار الحسن ولو اوصى بنقله من محل موته الى محل من
الاماكن الثلاثة نفدت وصيته حيث قرب وامن التغيير كما قاله الا ذرعى اما لو اوصى بنقله من محل موته الى
محل غير الاماكن الثلاثة فيجزم تنفيذهما وبحيث بعضهم جواز له لاجل الثلاثة بعد دفنه اذا اوصى به ووافق

فنظر العرف والعرب حيث
كان من عادتهم إذا سلبوا
على قبر يقولون عليك
السلام (و) ان (يقرأ)
من القرآن ما تيسر
(ويدعو) له بعد توجهه
إلى القبلة لان الدعاء ينفع
الميت وهو عقب القراءة
أقرب إلى الاجابة (و)
أن (يقرب) من قبره
(كقربه منه) في زيارته
(حيا) احتراماً له (وحرم
نقله) قبل دفنه من محل
موته (الى) محل (أبعد
من مقبرة محل موته ليدفن
فيه وهذا أول من قوله
ويحرم نقله إلى بلد آخر
(إلا من بقرب مكة والمدينة

غيره فقال هو قبل التغير واجب هذا والاوجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ولا أثر لوصيته ولو تعارض القرب من الاماكن المذكورة ودفنه بين اهله فالاول اولى كما يحثه الشيخ رحمه الله اه شرح مر (قوله وايلاء) بوزن كبرياء وحكى قصر الفه وتشديد الياء ايضا وقال في المطالع بحذف الياء الاولى وكسر الهمزة وسكون اللام وبالمديقال الايلاء بالالف واللام وهو غريب ومعناه بيت الله اه برماوى (قوله الا من بقرب مكة الخ) المراد بالقرب ان لا يتغير مدة نقله وبمكة جميع الحرم وبالمدينة حرمة ها ايضا وبيت المقدس مقابرهم ويتجه جواز النقل من كل من هذه الثلاثة للاشرف منها لا عكسه اه برماوى (قوله فلا يحرم نقله اليها) محل جواز نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه ذلك على اهل فرض محل موته فلا يسقط عنهم بجواز نقله قاله ابن شعبة وهو ظاهر وقضية ذلك انه لو كان نحو السيل يعم مقبرة البلد ويفسدها جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك اه شرح مر وقوله ويعم مقبرة البلد ويفسدها اى ولو في بعض فصول السنة كان الماء يفسدها زمن النيل دون غيره فيجوز نقله في جميع السنة وقوله جاز لهم النقل الى ما ليس كذلك اى ولو لبلد آخر ليسلم الميت من الفساد اه ع ش عليه (قوله ايضا فلا يحرم نقله اليها) اى اذا كان غير شهيد اما هو فلا ينقل اه شرح مر اى وان كان بقرب أحد الاماكن الثلاثة لان النبي ﷺ أمر في قتلى أحدان يردوا الى مصارعهم وكانوا انتقلوا الى المدينة اه رشيدى (قوله قبلى البلى) فى المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فان فتحت باء المصدر مدت اه وهى تفيد ان ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد اه ع ش على مر (قوله لنقل) اى ولو لنحو مكة اه شرح مر (قوله الا ضرورة) وليس منها مالو كفن فى حرير فلا يجوز نبشه لتجرده عنه لان الكفن حق الله تعالى وهو مبنى على المسامحة اه شرح مر (قوله كدفن بلا طهر) وكالودفنت امرأة حامل بحنين ترجى حياته بان يكون له ستة أشهر فاكثر فيشق جوفها ويخرج اذنه لازم قبل دفنها أيضا فان لم ترج حياته فلا لكن يترك دفنها الى موته ثم تدفن اه شرح مر وقوله لكن يترك دفنها الى موته اى ولو تغيرت لتلايدفن الجلى حيا اه ع ش عليه وعبارة حج وكالودفنت ويطنها جنين ترجى حياته ويوجب شق جوفها لآخر اوجه قبل دفنها وبعده فان لم ترج حياته أخر دفنها حتى يموت وما قيل انه يوضع على بطنها شىء ليموت غلط فاحش فليحذر انتهت (قوله أوتيمم) أنهم انه اذا يم قبل الدفن لا يجوز نبشه للغسل وان كان تيممه فى الاصل لفقد الغسل او لفقد الماء بمحل يغلب فيه وجوده اه وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله فيجب نبشه) ويجوز نبشه لينقل فيما لو لحقه سيل او ندوة ولم يتغير تغيرا يمنع الغرض الحامل على نبشه ويكتفى فى التغير بالظن نظر للعادة المطردة بمحله اه حج وشرح مر ولو كفته أحد الورثة من التركة واسرف غرم حصة بقية الورثة فلو طلب اخراج الميت لاخذ ذلك لم يلزمهم اجابته ويجوز فينبش لآخر اوجه وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرتفع القيمة فان زاد فى العدد فلهم النيش واخراج الزائد والظاهر كما قاله الاذرعى ان المراد الزائد على الثلاث اه شرح مر (قوله أو فى مغصوب) ودفنه فى المسجد كم وفى المغصوب فينبش ويخرج مطابقا فيما يظهر اه شرح مر اى سواء ضيق على المصلين او لا اه شوبرى (قوله ووجد ما يدفن او يكفن فيه الميت) فان لم يوجد ذلك حرم ايضا كما اقتضاه كلام الشيخ ابى حامد وغيره بناء على قهر مالكة عليه لو لم يوجد غيره وهو الاصح اه شرح مر اى ويعطى قيمته من تركه الميت إن كانت والا فمن متعته ان كان والا فمن بيت المال قياسا سائر المسلمين ان لم يكن هو منهم اه ع ش عليه (قوله ما لم يرض ببقائه ويكره له ذلك) اى عدم الرضا ويسن فى حقه الترك فان لم يطلب المالك ذلك حرم النيش جزم به ابن الاستاذ اه شرح مر وقوله فان لم يطلب المالك ذلك شمل ما لو سكت عن الطلب ولم يصرح بالمسامحة فيحرم اخراجه وعبارة حج بعد قول المصنف مغصوبين وان عدم الورثة مثله او قيمته ما لم يسأح المالك انتهت ومقتضاها وجوب نبشه عند سكوت المالك وقد يمنع بان اخراج الميت ازراء المسامحة جارية فالقرب عدم جواز نبشه ما لم يصرح المالك

وايلاء) أى بيت المقدس
فلا يحرم نقله اليها بل يختار
لفضل الدفن فيها (و) حرم
(نبشه) قبل البلى عند أهل
الخبرة بتلك الارض (بعد
دفنه) لنقل وغيره كتكفين
وصلاة عليه لان فيه منكا
لحرمة (الا لضرورة كدفن
بلا طهر) من غسل أو تيمم
وهو بمن يجب طهره (أو)
بلا (توجيه) له إلى القبلة
(ولم يتغير) فيهما فيجب
نبشه تداركها لطهره
الواجب وليوجه إلى القبلة
وقولى ولم يتغير من زيادتي
(أو) كدفن (فى مغصوب)
من أرض أو ثوب ووجد
ما يدفن أو يكفن فيه الميت
فيجب نبشه وإن تغير ليرد
كل صاحبه ما لم يرض ببقائه
(أو وقع فيه مال) خاتم أو
غيره فيجب نبشه وإن تغير
لاخذه

سواء أطلبه مالك أم لا كما
اقتضاه كلام الروضة
والجموع وقيده صاحب
المذهب ومن تبعه بالطلب
كما قيد به الأصحاب مسألة
الابتلاع الآتية وقد فرقت
بينهما في شرح الروض
ولو بلغ ما لا لنفسه ومات
لم ينشأ أو مال غيره وطلبه
مالك بن نيش وشق جوفه
وأخرج منه ورد لصاحبه
ولو ضمنه الورثة كما نقله في
الجموع عن إطلاق الأصحاب
رأى به على ما في العدة من
أن الورثة إذا ضمنوا لم يشق
ويؤيده ما اقتضاه كلامها
من أنه يشق حيث لا ضمان
وله تركه وفي نقل الروياني
عن الأصحاب ما يوافق ما
فيها تجوز أما بعد البلى
فلا يحرم نبشه بل تحرم
عمارة وتسوية التراب
عليه إلا يمتنع الناس من
الدفن فيه لظنهم عدم البلى
واستثنى قبور الصحابة
والعلماء والأولياء (وسن
تعزية نحو أهله) كصهر
وصديق وهي الأمر بالصبر
والحمل عليه بوعده الأجر
والتحذير من الوزر بالجزع
والدعاء للبيت بالمغفرة
وللصواب بجبر المصيبة
لأنه صلى الله عليه وسلم مر على امرأة
تبكي على صبي لها فقال اتقي
واصبري ثم قال إنما الصبر
أي السكامل عند الصدمة

بالطلب اه ع ش عليه (قوله سواء أم طلبه مالك أم لا) المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضي أنه
لو نهي عنه لم ينشأ وهو ظاهر انتهى ع ش على مر (قوله وقد فرقت بينهما في شرح الروض) وعبارة شرح
مر وقد يفارق ما في الابتلاع وفي التكفين والدفن في المغصوب بان في الأول بشاعة بشق جوفه والآخرين
ضرورة بان له فاحتيط لها بالطلب بخلاف هذا ولم يبين هل كلامه هنا في وجوب النيش أو جواز أو يحمل
كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الطلب فلا يخالف إطلاقهم انتهى وهو عين ما في شرح الروضة
(قوله ولو بلغ) بكسر اللام انتهى ع ش وبابه فهم انتهى مختار وفي المصباح بلغت الطعام بلعاً من باب تعب
والماء والريق بلعاً ساكن اللام وبلغته بلعاً من باب نفع لغة انتهى (قوله ما لا لنفسه) أي ولو أكثر من الثلث
ولو في مرضه وتهيئ برماوى (قوله لم ينشأ) أي لاستهلاكه حال حياته اه شرح مر ويؤيده
أنه لا يشق وإن كان عليه دين لا هلاكه قبل تعلق الغرماء به وهو كذلك انتهى ع ش عليه (قوله راداً به على
ما في العدة الخ) المعتمد ما في العدة فتضمنه أحد من الورثة أو غيرهم حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه
وصونا للبيت من انتهاك حرمة انتهى من شرح مر وع ش عليه (قوله ويؤيده) أي ما في الجموع ووجه
التأييد أنه إذا شق جوفه مع وجود التركة فكذلك يشق مع ضمان الورثة وقد يقال لا تأييد لأن
الضمان أثبت من التركة بدليل أنها معرضة للتلف بخلاف ما في الذمة الحاصل بالضمان قررره الشبشيرى
ووافق عليه الزيادة انتهى وقوله ما اقتضاه كلامها أي في محل آخر منها (قوله تجوز) أي تساهل في
النقل فالتحقيق في النقل عنهم ما نقله النووي من الإطلاق انتهى شيخنا (قوله بل تحرم عمارة الخ)
وفي الجواهر لو أنهدم القبر تخير الولي بين تركه وإصلاحه ونقله منه إلى غيره انتهى ووجهه أنه
يعتقر في الدوام ما لا يعتقر في الابتداء والحق بأنهدامه انهيار ترابه عقب دفنه ومعلوم أن
الكلام حيث لم ينشأ عليه نحو سبع أو يظهر منه ريح والأوجب لإصلاحه قطعاً انتهى شرح
مر (قوله وتسوية التراب عليه) جملة مفسرة لما قبلها أي عمارة تسوية التراب الخ انتهى شوبرى
(قوله واستثنى) أي من حرمة العمارة قبوره ولا تحرم عمارتها وإن بلى أو هذا كانه مبنى على ضعف
والأهم ولا تبلى أجسادهم اه شيخنا (قوله وسن تعزية نحو أهله) أي التعزية من الأجانب لاهل الميت سنة
وينبغي أن يسن ذلك لاهل الميت بعضهم مع بعض اه ع ش على مر وتسن التعزية أيضاً بفقد المال وإن
لم يكن رقيقاً اه شرح مر أي وإن قل بالنسبة لمن يتأثر به اه ع ش عليه ويدعوله بما يتناسب اه
برماوى وبيعض الهوامش الصحيحة وتسن المصاحفة هنا أيضاً وهو قريب لأن فيها جبراً لاهل الميت
وكسر لسورة الحزن بل هذا أولى من المصاحفة في العيد وتحصل سنة التعزية بمرة واحدة فلو كررها
هل يكون مكروهاً لما فيه من تجديد الحزن أم لا فيه نظر وقد يقال مقتضى الاقتصار في الكراهة
على ما بعد الثلاثة عدم كراهة التكرير في الثلاث لأسما إذا وجد عند اهل الميت جزعاً عليه اه ع ش
على مر (قوله كصهر) في المختار الأصهار اهل بيت المرأة وعن الخليل قال ومن العرب من يجعل
الصهر من الأحماء والاختان جميعاً وصهر الشيء فأنصهر أذابه فذاب وبابه قطع فهو صهير قيل
ومنه قوله تعالى يصهر به ما في بطونهم اه (قوله وهي الأمر بالصبر) أي اصطلاحاً وأما لغة فهي
التسليية عن يعزى عليه اه شرح مر أي عن يعزى به وبعبارة الخطيب عن يعزى عليه وهي ظاهرة
اه ع ش (قوله أيضاً وهي الأمر بالصبر الخ) ظاهره أن التعزية إنما تتحقق بجموع ما يأتي
والظاهر أنه غير مراده فليراجع اه رشيدى (قوله بوعده الأجر) أي إن كان المعزى بفتح الزاى مسلماً
وقوله والدعاء للبيت بالمغفرة أي إن كان مسلماً كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله تبكي على صبي لها) أي مع
جزع منها اه ع ش على مر فذلك أمرها بالتقوى (قوله إنما الصبر الخ) الصبر حبس النفس على كربه
تنحمله أولئك تفارقه وهو مدح ومطلوب اه ع ش على مر (قوله عند الصدمة الأولى) معناه
أن كل ذي رزية قصاره الصبر ولكنه إنما يحمد عند حدثها اه مختار الصحاح اه ع ش فالعنى

انما يحمد الصبر عند الصدمة أى الرزية الاولى والمراد ابتداؤها وان لم تكن أولى فالمراد عند أول كل مصيبة
 اه شيخنا (قوله احدى بنات النبي) هى زينب كفى رواية وقيل فاطمة وقيل رقية اه شوبرى (قوله ان الله ما اخذ
 الخ) قدم ذكر الاخذ على الاعطاء وان كان متاخرا فى الواقع لما يقتضيه المقام والمعنى ان الذى اراد الله ان
 يأخذه هو الذى كان أعطاءه فان أخذه أخذ ما هو له ويحتمل أن يكون المراد بالاعطاء اعطاء الحياة لمن بقى
 بعد الموت او ثوابهم على المصيبة او ما هو اعم من ذلك وما فى الموضوعين مصدرية ويحتمل أن تكون
 موصولة والعائد محذوف فعلى التقدير الاول الله الاخذ والاعطاء وعلى الثانى الله الذى اخذه من الاولاد
 وله ما أعفى منهم او ما هو اعم من ذلك وهى جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المأو كدة ويجوز فى لفظ كل
 ان نصب عطفا على اسم ان فينسحب التأكيد عليه ايضا ومعنى العندية العلم فهو من مجاز الملازمة والاجل يطلق
 على الجزء الاخير وعلى مجموع العمر وقوله مسمى اى معلوم او مقدر او نحو ذلك اه فتح البارى اه شوبرى
 (قوله حتى الصغار) أى الذين لهم نوع تميز اه ع ش على م و (قوله الا الشابة فلا يعزىها الخ) عبارة شرح
 م رولا يعزى الشابة الا محارمها او زوجها كما قاله الشيخ وكذا من الحق بهم فى جواز النظر فيما يظهر
 كعبدها اما تعزيتها للاجنبي فحرام قياسا على سلاها انتهم (قوله الا محارمها او نحوهم) اما الاجنبى
 فيكره له ابتداؤها بالتعزية والرد عليها ويحرم ان منها اه شيخنا ومثله فى ع ش على م ر وعبارته على
 ابن قاسم الغزى وتعزية الاجنبى لها وهى كابتداء السلام وورده فتنها حرام ولها مكروه انتهت (قوله
 تقريبا) لا تضر الزيادة بنحو نصف يوم مثلا اه حل (قوله من الموت) اى لا من الدفن هل وان تاخر
 دفنه عنها المعتمد نعم اه حل (قوله الحاضر) أى وان بعدت المسافة بينهما فى البلد وينبغى ان مثل البلد
 ما جاورها اه ع ش على م ر (قوله ومن القدوم) اى قدوم المعزى او المعزى وقوله او بلوغ الخبر
 اى اذا بلغ موته فى بلد اخر فتستد التعزية بعده ظاهره ولو تاخر الدفن عنها فليتاامل اه شوبرى وعبرة
 شرح م ر اما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو حبسه أو عدم علمه كما يحتمل الاذرى وتبعه عليه
 ابن المقرئ فى تمشيته وينبغى ان يلحق بها كل ما يشبهها من اعدار الجماعة فتبقى الى القدوم والعلم وزوال المانع
 وبحسب الطبرى وغيره امتدادها بعد ذلك ثلاثة ايام وارتضاء الاسنوى وغيره وتحصل بالمكاتبة من الغائب
 وياتحقق به الحاضر المعذور ولو بمرض ونحوه وفى غير المعذور وقفة انتهت (قوله بمسلم) أى ولو زانيا
 محصنا وتارك صلاة وان قتل حدا اه حل (قوله ايضا بمسلم) اى ولو رقيقا اه ع ش على م ر والصور
 التى فى المقام اربعة تعزية مسلم بمسلم وبكافر وتعزية كافر بمسلم وبكافر والحكم انها سنة فى الاولين ومباحة
 فى الاخيرين ان لم يرج اسلام الكافر المعزى بفتح الزاى والاقتسن هكذا تاخص من شرح م ر (قوله
 بان يقال له اعظم الله اجر ك الخ) ويستحب ان يقدم قبل هذا ما ورد من تعزية الحضر لاهل بيته
^{صلى الله عليه وسلم} بعد موته وهو ان فى الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت فبالله فتقوا
 واياء فارجوا فان المصاب من حرم الثواب اه شرح م ر (فائدة) الحضر بفتح الحاء المعجمة
 وكسر الضاد وبكسرهما معا وبفتح الحاء او كسرهما مع سكون الضاد فيهما سمي بذلك لانه جالس
 على فروة بيضاء اى ارض يابسة لانبات فيها وهونى حى معمر الى اخر الزمان محجوب عن الابصار
 لا يموت الا بعد ارتفاع القرآن وهو الذى يقتله الدجال ثم يحييه وانما طال حياته لانه شرب من ماء
 الحياة وليكذب الدجال واسمه بلبا بفتح الباء الموحدة وسكون اللام وقيل ابلبا وكنته ابو العباس
 والحضر لقبه وقيل ابن خلقيا وقيل ابن قاييل وقيل ابن ادم من صلبه وقيل الرابع من اولاده وقيل
 ولد عيصو وقيل سبط هرون وقيل ابن خالة ذى القرنين ووزيره وقيل ابن فرعون وهو غريب وقيل ان
 امه رومية وابوه فارسى وقيل كان ابوه من الملوك واعجب ما قيل انه من الملائكة وهو صاحب موسى
 الذى اخبر عنه القران بهذه الاعاجيب الكثيرة وكذا الياس حى ايضا وهو واقف بخراسان عند سد يا جوج
 اه برماوى (قوله ايضا بان يقال له اعظم الله اجر ك الى قوله وغفر لمتك) قدم الدعاء للمعزى هنا لانه

احدى بنات النبي ^{صلى الله عليه وسلم}
 تدعوه وتخبره ان ابنا لها
 فى الموت فقال للرسول
 ارجع اليها فاخبرها ان الله
 ما اخذ له ما اعطى وكل شيء
 عنده باجل مسمى فرها
 فاتصبر ولتحسب وتقيدى
 بنحو أهله من زيادى وسن
 أن يعمهم بها حتى الصغار
 والنساء الا الشابة فلا
 يعزىها الا محارمها ونحوهم
 (و) هى (بعد دفنه أولى) منها
 قبله لاشتغال أهل الميت
 بتجهيزه قبله قال فى الروضة
 الا ان يرى من اهله جزا
 شديدا فيختار تقدمها
 ليصبرهم وذكر الاولوية
 من زيادى (ثلاثة ايام
 تقريبا) من الموت الحاضر
 ومن القدوم او بلوغ
 الخبر لغائب فتكره التعزية
 بعدها اذا الغرض منها تسكين
 قلب المصاب والغالب
 سكونه فيها فلا يحدد حزنه
 (فيعزى مسلم بمسلم) بان يقال
 له (اعظم الله اجر ك) أى
 جعله عظيما

عليك أو جبر مصيبتك
أو نحوه كما في الروضة
كأصلها نعم لو كان الميت
من لا يخلف بدله كآب
فليقل بدل أخلف الله
عليك أي كان الله خليفة
عليك نقله الشيخ أبو حامد
عن الشافعي (و) يعزى
(كافر محترم بمسلم) بأن
يقال له (غفر الله لميتك
وأحسن عزاءك) وخرج
بزيادتي محترم الحربي
والمرتد فلا يعزى إلا أن
يرجى إسلامهما وللمسلم
تعزية كافر محترم بمثل
فيقول أخلف الله عليك
ولا نقض عددك (وجاز
بكاء عليه) أي على الميت
قبل موته وبعده لأنه صلى
الله عليه وسلم بكى على ولده
إبراهيم قبل موته وقال
أن العين تدمع والقلب
يحزن ولا نقول إلا ما
يرضى ربنا وإنا بفراقك
يا إبراهيم لمحزونون وبكى
على قبر بنت له وزار قبر
أمه فبكى وأبكى من حوله
روى الأول الشيخان
والثاني والبخاري والثالث
مسلم والبكاء عليه بعد
الموت خلاف الأولى
لأنه يكون حينئذ أسفا
على ما فات نقله في المجموع
عن الجمهور بل نقل في

المخاطب وقوله في القسم الثالث غفر الله إليك وأحسن عزاءك قدم الدعاء فيه الميت لأنه المسلم فكان أولى
بتقديمه تعظيما للإسلام والحق كافر أه شرح مر (قوله وأحسن عزاءك) أي صبرك وسألك أه شو برى
وفي المختار العزاء الصبر يقال عزاء تعزية فتعزى أه (قوله أعظم الله أجره) هو أفصح من عظم أه بر ماوى
(قوله مع قوله وصبرك) ولا يقال وغفر لميتك لأنه حرام أه زيا دى ومثله شرح مر وظاهره وإن كان صغيرا
لكن في ابن حجب قبل قول المصنف ولا يجب غسل كافر ما نصه ويظهر حل الدعاء لأطفال الكفار بالمغفرة
لأنه من أحكام الدنيا بخلاف صورة الصلاة عليه أه ع ش على مر (قوله نعم لو كان الميت الخ) في المختار
يقال لمن ذهب له مال أو ولد أو شيء يعتاض أخلف الله عليك أي رد عليك مثل ما ذهب فان كان ذلك له
ولد أو والد أو والد أو نحوهما لا يستعاض قيل خاف الله عليك بغير ألف أي كان الله خليفة من فقدته
عليك أه (قوله ويعزى كافر محترم بمسلم) أي يعزى جوازا إن لم يرج إسلامه وإلا فندبا أه شرح مر
(قوله بأن يقال غفر الله لميتك الخ) ولا يقال له أعظم الله أجره لأنه لا أجر له أه شرح مر (قوله وخرج
بزيادتي محترم الخ) ولا يعزى المسلم أيضا للمرتد والحربي إذا مات أه شرح مر (قوله فلا يعزى إن) أي
تكره تعزيتهم نعم لو كان فيها توقيفهما حرمت وقوله إلا أن يرجى إسلامهما أي فازرجى فمضى سنة أه شرح
مر (قوله وللمسلم تعزية كافر الخ) أي جوازا لا ندبا ما لم يرج إسلامه وإلا فندبا أه شرح مر (قوله
ولا نقض عددك) بنصبه ورفع مع تخفيف اتفاق وشديدها مع النصب أه ع ش على مر (قوله وجاز
بكاء عليه) في المختار بكى بيكى بالكسر بكاء وهو بمد ويقصر فالبكاء بالمد الصوت وبالقصر الدوع وخروجها
وبكاء وبكى عليه بمعنى وبكاه بيكاه مثله وابكاه إذا صنع به ما يبكيه وتبا كاتكف البكاء أه قال العلماء
البكاء على عشرة أنواع بكاء فرح وبكاء حزن على ما فات وبكاء رحمة وبكاء خوف مما يحصل وبكاء
كبكاء النائحة فانها تبكى لشجوها وبكاء موافقة بان يرى جماعة يبكون فيبكي مع عدم عليه بالسبب
وبكاء المحبة والشوق وبكاء الجزع من حصول ألم لا يحتمله وبكاء الجور والضعف وبكاء النفاق وهو ان
تدمع العين والقلب قاس فالبكاء بالقصر دمع العين من غير صوت والمدود ما كان معه صوت وأما التباكي
فهو تكلف البكاء وهو نوعان محمود ومذموم فالأول ما يكون لاستجلاب رقة القلب وهو المراد بقول
سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه لما رأى المصطفى وأبا بكر يبكيان في شأن أسارى بدر أخبرني ما يبكيك يا رسول
الله فان وجدت بكاء أي سببا لبكائي بكيت وإلا تباكيت ومن ثم لم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم والثاني
ما يكون لأجل الرياء والسمعة أه مذكره شيخنا الحلبي ثم ما ذكره من أسباب البكاء العشرة قد يرجع إلى
اثنين السرور والحزن حقيقة أو حكما فيهما أه ع ش على المواهب (قوله قبل موته وبعده) لكن الأولى
تركة عند المحتضرا حل (قوله ولده إبراهيم) ومات وهو صغير وكان عمره إذ ذاك سنة وأربعة أشهر
وثمانية أيام وقيل سبعون وهو الصحيح وقيل سنة وعشرة أشهر وستة أيام وحين سمى أه قال سميته على
إسم أبي إبراهيم وكان معه يومئذ عبد الرحمن بن عوف فقال له أتبكي يا رسول الله وقد نهيتنا عن
البكاء فقال ويحك يا عبد الرحمن أنه رحمة وكناه به جبريل حين حملت به أمه فقال السلام عليك يا أبا
إبراهيم أه بر ماوى ومات في السنة التاسعة من الهجرة (قوله على قبره بنت له) لعلمها كثر ثم رايت
في المواهب وأما كثر ثم ولا يعرف لها اسم وإنما تعرف بكينيتها فماتت سنة تسع من الهجرة وصلى
عليها عليه الصلاة والسلام ونزل في حفرتها علي والفضل وإسماعيل بن زيد وفي البخاري جلس صلى
الله عليه وسلم على القبر وعيناه تذرفان فقال هل فيكم من لم يقارف الليلة وقوله على القبر أي قبر أم كثر ثم
لأن الكلام فيها أه ع ش على مر (قوله خلاف الأولى الخ) وبحسب السبكي أنه إن كان البكاء لركة
على الميت وما يخشى عليه من عذاب الله وأحوال يوم القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الأولى وإن
كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم قال الزركشي هذا كله في البكاء بصوت أما مجرد دمع العين

فلا يمنع منه واستثنى الروايات ما إذا غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهي لأنه لا يملكه البشر وهو ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال إن كان لمحبة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجل وإن كان لما فقد من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه ولما فاتته من بره وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى اه شرح مر (قوله لخبر إذا وجبت) أي المصيبة اه ع ش وفي البر ما روى وقوله إذا وجبت أنت الموت باعتبار الروح اه ولا ينافي هذا ما ذكره أولا من أنه عليه السلام بكى على قبر بنت له الخ لأن ذاك دليل الجواز وهو صلى الله عليه وسلم يفعل خلاف الأولى والمكروه لبيان الجواز ويثاب عليه ثواب الواجب اه ع ش (قوله قال الموت في المختار) روجب الميت إذا سقط ومات ويقال للقتيل واجب اه وفي المصباح ووجب الحائط وجوباً سقط (قوله لا ندب ونوح) كل من التذب والنوح صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات وفي حج هنا أن النوح والجزع كبيرة اه ع ش على مر (قوله لا ندب) أي على جهة الافتخار والتعظيم وليس منه المرائي لأن الغرض من ذكر تعدد الشئائل والمحسن ليس فيها التفاخر والتعظيم بل الترغيب في الدعاء له وزيارته اه حل وفي شرح مر مانصه ويكره رثاء الميت بذكر ما أثره وفضائله للنهي عن المرائي والأولى الاستغفار له ويظهر حمل النهي عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثار منه أو على ما يجدد الحزن دون ما عدا ذلك فان الكثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه :

قد كنت لي جبلا ألوذ بظله * في غدوتي وصيحتي ومسانيا
واليوم اخضع للذليل واتق * منه واطلب حاجتي متراخيا
ولئن بكيت قصرية ألفا لها * ليلا على فن بكيت صباحيا
ماذا على من شم تربة احمد * ان لا يشم مدا الزمان غاليا
صبت على مصائب لو أنها * صبت على الايام عدن ليااليا

اه (قوله وهو عد محاسنه) أي على الوجه الذي مثل به فلا يخالف قوله فيما مر بخلاف نعي الجاهلية تقدم انه عد المحاسن لكن لا على هذا الوجه اه شيخنا (قوله وجزم به في المجموع) المعتمد كلام المجموع فالبكاء وحده لا يحرم وعد الشئائل من غير بكاء لا يحرم وهو نعي الجاهلية فلا يحرم تعدد الشئائل إلا أن قارنه بالبكاء ورفع الصوت اه حل وعبارة شرح مر وهو كاحكامه المصنف في اذكاره وجزم به في مجموعه عدها مع البكاء كوا كهفاه واجلاه لما سياتي وللإجماع وفي الحقيقة المحرم التذب لا البكاء لأن اقتران المحرم بجائز لا يصيره حراما خلافا لجمع ومن ثم رد ابو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند ندب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد فان البكاء جائز مطلقا وهذه الامور محرمة مطلقا اه وفي المصباح ندبته الى الامر ندبا من باب قتل دعوته والفاعل نادب والمفعول مندوب والامر مندوب اليه والاسم الندبة مثل غرفة ومنه المندوب في الشرع والاصل المندوب اليه لكن حذف الصلة لفهم المعنى وندبت المرأة الميت ندبا من باب قتل أيضا فهي نادية والجمع نواذب لأنه كالدعاء فانه يعدد محاسنه كأنه يسمعه اه (قوله ولا جزع) في المختار الجزع ضد الصبر وبابه طرب (قوله كضرب خد) وهو المعروف بالطم وكذا تضمخ بنحور ماد وصبيغ بسواد في ملبوس وفعل كل ما ينافي الانقياد والاستسلام لقضاء الله تعالى اه برماوى وكضرب يد على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع اه ع ش على مر (قوله وشق جيب) أي ونشر شعر وتسريد وجهه والقاء الرماد على الرأس ورفع الصوت بافراط في البكاء وكذا تغير الزي ولبس غير ما جرت العادة به كما قاله ابن دقيق العيد في غاية البيان قال الامام والضابط في ذلك ان كل فعل يتضمن اظهار الجزع ينافي الانقياد والاستسلام لله تعالى فهو محرم ولهذا صرح هو بحرمة الافراط في رفع الصوت بالبكاء ونقله في الاذكار عن الاصحاب ولا يعذب الميت بشيء من ذلك ان لم يوص به لقوله تعالى

لخبر إذا وجبت فلا تبكين
باكية قالوا وما الوجوب
يارسول الله قال الموت
رواه الشافعي وغيره
باسانيد صحيحة (لاندب)
وهو عد محاسنه فلا يجوز
كان يقال واكهفاه واجلاه
واسنداه وقيل عدها مع
البكاء وجزم به في المجموع
(و) لا (نوح) وهو رفع
الصوت بالندب (و) لا
(جزع) بنحو ضرب صدر
كضرب خد وشق جيب
قال عليه السلام النائحة إذا لم تنب
قبل موتها تقام يوم القيامة
وعليها سربال من قطران
ودرع من جرب رواه
مسلم وقال عليه السلام

ليس منا من ضرب الخدود
 وشق الجرب ودعا بدعوى
 الجاهلية وفي رواية لمسلم في
 كتاب الجهاد بلفظ أو بدل
 الو أو السربال القميص
 كالدرع والقطران بفتح
 القاف مع كسر الطاء
 ويسكنها وبكسر ها مع
 سكن الطاء دهن شجر
 يطلى به الأبل الجرب
 ويسرج به وهو أبلغ في
 اشتعال النار بالنائحة
 (وسن لنحو جيران أهله)
 كآثار به البعداء ولو كانوا
 يبلدوه وبآخر تهية طعام
 يشبعهم يوم ما وليلة لشغلهم
 بالحزن عنه (وان يلح
 عليهم في أكل) لئلا
 يضعفوا بتركه ونحو هنا
 وفيما بعده من زيادتي
 (وحرمت) أي تهيته
 (لنحو نائحة) كنادية لأنها
 أعانة على معصية والأصل
 فيما قبله قوله صلى الله عليه
 وسلم لما جاء خبر قتل
 جعفر ابن أبي طالب في
 غزوة مؤتة اعنعوا آل
 جعفر طعاما فقد جاءهم
 ما يشغلهم رواه أبو داود
 وغيره وحسنه الترمذي
 ومؤتة بضم الميم وسكون
 الهمزة موضع معروف
 عند السكرك والله أعلم

ولا تزروا زرة وزر أخرى بخلاف ما إذا أوصى به كقول طرفة بن العبد
 اذا مت فاعني بما انا أهله * وشق على الجيب يا ابنت معبد
 وعليه حمل الجمهور خبر الصحيحين ان الميت لعذب بكاء أهله عليه وفي رواية بما ينح عليه وفي أخرى ما ينح
 عليه وهو يبين ان مدة التعذيب مدة البكاء فتكون الباء في الروايتين قبلها بمعنى مع أو للسببية واستشكل
 الرافي ذلك بان ذنبه الأمر بذلك فلا يختلف عذابه بامتناعهم وعدمه واجيب بان الذنب غلي السبب يعظم
 بوجود المسبب وحاصله التزام ما قاله ويقال كلامهم إنما هو على عذابه المتكرر بتكرار الفعل وهو لا يوجد
 إلا مع الامتثال بخلاف ما إذا قعد الامتثال فليس عليه سوى اثم الأمر فقط ومنهم من حمل الخبر على
 تعذيبه بما يسكن به عليه من جرأته كالقتل وشن الغارات فانهم كانوا ينحون على الميت بها ويعذبونها نفرا
 اشرح م ر وفي ق س على البخاري وجيب الثوب هو القدر الذي يدخل فيه الرأس (قوله ليس منا) أي
 من أهل ملتنا أو طريقتنا وليس المراد إخراجهم من الملة وقائدة إيراد هذا اللفظ المبالغة في الردع عن
 الوقوع في مثل ذلك وعن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويله مثل ذلك ويقول ينبغي أن يمسك عنه
 ليسكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر قال وسمعت من بعض المسالكين مثله قال لان إطلاق مثل ذلك
 من الرسول إنما هو لحكمة الزجر وسد الثغور فلا يعدل به خوف فواته أقول وبه يقاس قول المفتي في كثير
 من الأمور التي لا تخرج عن الدين هذا كفر لقصد التنفير فلا ينبغي ان ينكر عليه هذا وفي الروضة ما يشهد
 له اه توشيح السيوطي انتهى شوبري (قوله ودعاء بدعوى الجاهلية) أي ذكر في تأسفه ما تذكره الجاهلية
 في تأسفها على ما فات أهله على م ر (قوله وسن لنحو جيران أهله الخ) ويكره كما في الأنوار وغيرها لأهله
 صنع طعام يجمعون الناس عليه قبل الدفن وبعده والذبح والعقر عند القبر مذموم للنهي عنه اه
 شرح م ر أي فهو مكروه أهله أي فلا تصح الوصية به انتهى حجج واقفي بعضهم بصحة
 الوصية باطعام المعزين وبأنه ينفذ من الثلث ونقله عن الأئمة اه حجج ومن البدع المنكرة
 المكروه فعلها ما يفعله الناس مما يسمى بالكفارة ومن الوحشة والجمع والاربعين ونحو ذلك بل
 كل ذلك حرام إن كان من مال محجور ولو من التركة أو من مال ميت عليه دين أو ترتب عليه ضرر أو نحو
 ذلك اه برماوى (قوله جيران أهله) اضاف الجيران إلى أهله إشارة إلى ان المراد جيران أهله لا جيران
 الميت حتى لو كان يبلدوا أهله بآخر اعتبر جيران أهله اه سم (قوله كآثار به البعداء) وكذا معارفه ولو غير
 جيران اه برماوى (قوله تهية طعام الخ) ويجرى في هذا الخلاف الآتي في النقوط فمن فعل لأهل الميت
 شيئا يفعلونه له فوجوبها أو ندبها اه حجج (قوله يوم ما وليلة) أي مقدار ذلك فلو لم يعلم الجيران بموته إلا بعد
 مضي مدة يقضى العرف تناول أهله ما يكفيهم لا يسئلهم فلذلك ويفرق بينه وبين التعزية حيث تشرع
 بعد العلم ولو بعد مدة نسي فيها الحزن بان القصد هنا جبر خلل البنية وقد زال ذلك ورثم بقاء الود بالتعزية وان
 طال المدة اه حل (قوله وان يلح عليهم في أكل) لا بأس بالقسم عليهم إذا عرف انهم يبرون قسمه اه
 شرح م ر (قوله لنحو نائحة) أي ولو من أهله اه برماوى (قوله خبر قتل جعفر) هو أبو عبد الله جعفر بن أبي
 طالب القرشي الهاشمي ذو الجناحين أسلم قديما وهاجر إلى الحبشة ثم سكن المدينة وكان موته في جمادى سنة
 ثمان من الهجرة وله من العمر إحدى وأربعون سنة اه برماوى (قوله في غزوة مؤتة) وكانت سنة
 ثمان اه شوبري (قوله ما يشغلهم) بفتح أوله وضمه شاذ اه شوبري (قوله وسكون الهمزة) وبه جزم ثعلب
 وضبط بعضهم بسكون الواو من غير همزة وهو أكبر الروايات ويجوز صاحب الوافي فيها الوجهين
 اه برماوى (قوله موضع) أي قرية أو قلعة وقوله عند السكرك بالتحريك من عمل البلقاء بفتح
 فسكون مع المد وعدمه قريبة من الشام اه برماوى (خاتمة) اخرج عبد العزيز صاحب
 الجلال بسنده عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من دخل المقابر فقرا سورة
 يسن تخفف الله عنهم وكان له بعدد من فيها حسنات وفي الأحياء للغزالي والعافية لعبد الحق

عن أحمد بن حنبل قال إذا دخلتم المقابر فاقرؤا بفاتحة الكتاب والمعوذتين وقل هو الله أحد واجعلوا ذلك لأهل المقابر فإنه يصل إليهم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من دخل المقابر ثم قرأ فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد وألهاكم التكاثر ثم قال إني جعلت ثواب ما قرأت من كلامك لأهل المقابر من المؤمنين والمؤمنات كانوا أشفعاء له إلى الله تعالى وأخرج الطبراني في الأوسط عن أنس سمعت رسول الله ﷺ يقول ما من أهل بيت يموت منهم ميت فيصدقون عنه بعد موته إلا أهداهما جبريل على طبق من نور ثم يقف على شفير القبر فيقول يا صاحب القبر العميق هذه هدية أهداها إليك أهلك فأقبلها فتدخل عليه فيفرح بها ويستبشر ويحزن جيرانه الذين لا يهدى إليهم شيء أه من شرح الصدور للحافظ السيوطي وفي الحديث ما من أحد يمر بأخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورده عليه السلام رواه عبد الحق وورد في حديث من زار قبر والده أو أحدهما في يوم الجمعة كان كحجة وفي رواية كتب له براءة من النار أه

(كتاب الزكاة)

بفتح الزاى المعجمة ووزنها زكوة بفتح الواو قلبت الفالتحر كها وانفناح ما قبلها وقرضت في شعبان في السنة الثانية من الهجرة مع زكاة الفطرة وقيل قبل الهجرة والمشهور عند المحدثين أن زكاة الأموال فرضت في شوال من السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد بيومين بعد فرض رمضان قيل وهي من الشرائع القديمة بدليل قول عيسى عليه الصلاة والسلام وأوصاني بالصلاة والزكاة وقد يدفع بان المراد بها غير الزكاة المعروفة كالطهيرة كما أنه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا وقد صرح الجلال السيوطي في خصائصه الصغرى أن الشيخ تاج الدين بن عطاء الله السكندري ذكر في كتابه التنوير أن الأنبياء لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله تعالى إنما كانوا يشهدون ما في أيديهم من ودائع الله تعالى لهم ببذلونها في أو أن بذله ويمنعون في غير محله ولأن الزكاة إنما هي طهارة لما عساه أن يكون ممن وجبت عليه والأنبياء مبرؤون من الدنس لمصمتهم قال العلامة المناوي في شرح الخصائص المذكورة وهذا كما ترى مبنى على مذهب إمامه مالك رضي الله عنه من أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه خلافه ونقل شيخنا الشبراوي كشيخنا سلطان عن الشهاب الرملي أنه اتفق بوجوب الزكاة عليهم وأقره شيخنا الشوبري أه برماوى وقدم الزكاة على الصوم والحج مع أنها أفضل منها مراعاة للحديث الناظر إلى كثرة أفراد من تلزمه بالنسبة إليهما أه قل على التحرير (قوله الظهير) أي لأنها تطهر المخرج عنه عن تدنيسه بحق المستحقين والمخرج عن الأثم وتصلحه وتنمية وتقويه من الأوقات أه شرح مر (قوله والنماء) بالمداى التسمية يقال زكى الزرع إذا نمى وزاد وزكت البقرة إذا بورك فيها وفلان زاك أي كثير الخير وأما النماء بالقصر فهو اسم للنمل الصغير أه برماوى (قوله كقوله تعالى وآتوا الزكاة) الأصح أنها مجعلة لم تتضح دلالتها لأعامه ولا مطلقة وكذا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية أه زيادى وعبارة حج والأصل في وجوبها الكتاب نحو وآتوا الزكاة والأظهر أنها مجعلة لأعامه ولا مطلقة ويشكل عليها الآية البيع فإن الأظهر فيها من أقوال الأربعة أنها عامة مخصوصة مع استواء كل من الأيتين لفظا إذ كل مفرد مشتق مقترن بأل فترجيح عموم تلك وإجمال هذه دقيق وقد يفرق بأن حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقا أو بشرط أن فيه منفعة متمحضة فأحرمه الشرع خارج عن الأصل ومالم يحرمه موافق له فعملنا به ومع هذين يتعذر القول بالإجمال لأنه الذي لم تتضح دلالاته على شيء معين والحل قد علمت دلالاته من غير إبهام فيهما فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود النخصص لا تضاح دلالاته على معناه وأما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير قهرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيان مع إجماله فصدق عليه حد المجمل ويبدل لذلك فيهما أحاديث البابين لأنه صلى الله عليه وسلم اعتنى بأحاديث البيوعات الفاسدة الربا وغيره فأكثر منها لأنه يحتاج إلى بيانها لكونها على خلاف الأصل لا لبيان البيوعات الصحيحة

(كتاب الزكاة)

هي لغة التطهير والنماء وغيرهما وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص والأصل في وجوبها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وآتوا الزكاة (وقوله خذ من أموالهم صدقة وأخبار كخبير

اكتفاء بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا ببيان ما لا يجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طوّل من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل انتهت (قوله بنى الإسلام الخ) وهي احداً كان الإسلام لهذا الخبر ويكفر جاحداً وان اتى بها في الزكاة المجمع عليها بخلاف المختلف فيها كالركاز وزكاة التجارة وكوجوبها في مال الصبي ويقاثل الممتنع من ادائها وتؤخذ منه قهر عليه وإن لم يقاثل كما فعل الصديق رضي الله تعالى عنه ويعرف بها من جهلها فان جحدتها بعد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى اه برماوى (قوله وهي انواع) اى تتعلق بأنواع ولو قال اجناس لكان أولى وهذه الانواع في الحقيقة ثلاثة حيوان ونبات وجوهر وعددها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة الابل والبقر والغنم والنبات والنقد وبعضهم ستة النعم والعشرات اى ما فيه العشر ونصفه والنقد والتجارة والمعدن والفطر وبعضهم سبعة يجعل النبات ثلاثة حيا ونخيلا وعنباً والنقد واحد وبعضهم ثمانية يجعل النقد ذهباً وفضة وهذا النسب بقولهم تؤخذ الزكاة من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منها داخل في عموم جنس واجناسها الاصلية ثلاثة وهي حيوان واختصت بالنعم منه لكثرة نفعه ونبات واختصت بالمقتات منه لان به قوام البدن وجوهر واختصت بالنقد منه لكثرة فوائده ويدخل في النبات التمر واختصت بالنخل والعنب منه للاغتناء بهما عن القوت ويدخل في النقد التجارة لان المعبر قيمتها وإنما وجبت فيها لما فيها من الفوائد والمعدن والركاز لما فيها من النماء المحض وسياق في كلام قسم الصدقات انها تدفع لثمانية اصناف وهي المذكورة في آية إنما الصدقات للفقراء الى آخر الآية اه برماوى (قوله باب زكاة الماشية) وهذا لا يقتضى وجوبها في كل فرد منها اه شيخنا ولفظها مفرد وجمعها مواش سميت بذلك لمشيها وهي ترعى والنعم اخص من الحيوان والماشية اخص منهما لانها اسم الابل والغنم كما في القاموس قال شيخنا لكن المعروف مساواتها للحيوان فلفظ هذا المعنى قد هجر في العرف اه برماوى (قوله بدوا) اى الاصحاب اه برماوى (قوله للبداء بالابل الخ) هو تعليل للدعوتين قبله وعقبها بالبقرة لان البقرة تنوب عن البدينة في نحو الاضحية اه برماوى (قوله لانها اكثر اموال العرب) علة للدعوة الاولى وما قبله للثانية فهو لفظ ونشر مشوش والضمير في لانها للماشية وقرر بعضهم ان العلة الاولى تنتج الدعوتين وقوله لانها اكثر الخ علة لليلة قبلها والضمير للابل اه شيخنا (قوله كونها نعماً) النعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكر ويؤنث وجمعه أنعام وجمع انعام اناعم وافاد بذكر النعم صحة تسمية الثلاث نعماً والابل اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجوز تسكين بانه للتخفيف والبقرة اسم جنس الواحد منه بقرة والغنم اسم جنس ايضا يطلق على الذكور والانثى ولا واحد له من لفظه اه شرح مر وإنما كانت الابل والنعم اسم جمع والبقرة اسم جنس لان البقرة واحد من لفظه بخلاف النعم والابل وفي شرح التوضيح ان الكلام اسم جنس جمعى وليس جمعا لعدم غلبة التانيث عليه والجمع يغلب عليه التانيث ولا اسم جمع لان له واحداً من لفظه وهو كلمة بخلاف اسم الجمع فانه لا واحد له من لفظه ومقتضى هذا الفرق ان يكون الغنم اسم جمع وفي المختار الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور والاناث وعليهما جميعاً واذا صغرتهما الحقتما تاء التانيث فقلت غنيمة لان اسماء الجوع التى لا واحد لها من لفظها اذا كانت في غير الآدميين فالتانيث لها لازم اه وقد يشعر بان قوله موضوع للجنس مراده منه انه يقع على الذكور والاناث مع كونه اسم جمع على ما نصح به عبارته آخر حيث قال لان اسماء الجوع الخ اه ع ش عليه (قوله وبقرا) البقر اسم جنس واحد بقره كالقلم لا يقال اسم الجنس هو الموضوع للماهية فحقه ان يطلق على الواحد والاكثر بخلاف اسم الجمع لانا نقول هو كذلك من حيث الوضع لكن بعض الاجناس لم يستعمل إلا في الكثير فهو عام وضعا خاصا

بنى الإسلام على خمس وهي
انواع ثانی فی ابواب
(باب زكاة الماشية)
بدوا بها بالابل منها للبداء
بالابل في خبر انس الاثني
لأنها أكثر اموال العرب
(تجب) اى الزكاة (فيها)
اى في الماشية (بشروط)
اربعة احدها (كونها نعماً)
قال الفقهاء واللغويون
اى ابل وبقرا وغنما
ذكورا كانت او اناثا فلا
زكاة في غيرها من الحيوانات

استعمالا بخلاف العسل والآن ونحوهما من أسماء الاجناس فانها عامة وضعا واستعمالا اه سم وقوله هو كذلك من حيث الوضع قد يقال بحله فيما لا مفرد له كالعسل اما ماله مفرد كالكرم والنبق فلم يوضع إلا للكثير تامل ومن ثم قسموا اسم الجنس لجمع وغيره اه من هاشمه بخط بعض الفضلاء (قوله كخيل) اي خلا فالامام ابى حنيفة رضى الله عنه حيث اوجبها في الاناث وحدها او مع الذكور وابدى بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها وهي كونها تتخذ للزينة اه برماوى والخيل مؤنث يطلق على الذكر والانثى وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه سميت خيلا لاختيارها في مشيها وقوله ورقيق يطلق على الواحد والجمع والذكور والانثى وحل عدم وجوبها فيهما اذ لم يكونا للتجارة اه شرح مر (قوله ومتولد بين زكوى وغيره) اي لان الاصل عدم الوجوب ولبناتها على الرفق لكونها مواساة وبه فارق ضمان المحرم لتعديده اه شوبرى وعملا بالقاعدة ان الولد يتبع اخس اصيليه في عدم وجوب الزكاة كما يتبعه في اقلها قدرا اه حل (قوله بين زكوى وغيره) اي كالتولد بين بقر اهلى وبقر وحشى او بين غنم وظباء لانه لا يسمى غنما وإنما لزم المحرم جزاؤه تغليظا عليه اما المتولد من نحو ابل وبقر اهلى فتجب فيه الزكاة وتعتبر باخفها في العدد لافي السن فيجب في اربعين بين ضأن ومعز ماله سنتان (فائدة) الظباء بالمد جمع ظبي وهو الغزال ويقال لها شياه البر اه برماوى (قوله وثانيها كونها نصابا) اي وثالثها مضى حول في ملكه ورابعها اسامة مالك لها كل الحول اه شيخنا (قوله نصابا) بكسر النون قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة اه برماوى وفي المصباح قال الازهرى وابن فارس نصاب كل شىء اصله ومنه نصاب الزكاة للقدر المعتبر لوجوبها اه (قوله ففي كل خمس الى عشرين شاة) وهل الشاة المخرجة عن الابل اصل او بدل ظاهر كلام بعضهم الثاني والاول اصح اه شرح مر ويظهر اثر ذلك في مطالبة الساعى فعلى الاصح بطالب بالشاة فان دفعها المالك فذاك او بغير الزكاة قبل وكان بدلا اه ع ش عليه (قوله ولو ذكر ا) غايه في الشاة والتاء فيها الموحدة اه شيخنا (قوله ويجزى عنها) اي عن الخمس وعما فوقها الى دون خمس وعشرين لاعتناء الشاه فلا بد وان يكون صحيحا ولو كانت ابله معيبة ويقع كله فرضا لان كل ما لا يمكن تجزئته يقع كله فرضا بخلاف ما يمكن تجزئته كمسح جميع الراس واطالة الركوع والسجود فانه يقع قدر الواجب فرضا والباقي نفلا اه حل وظاهر التعبير بالاجزاء ان الشياه افضل منه وينبغي ان يقال بافضليته لانه من الجنس وإنما اجزاؤه رققا بالمالك وحل افضليته على الشياه ان كانت قيمته اكثر من قيمة الشاه فان تساويا من كل وجه فمل يقدم البعير لانه من الجنس او الشياه لانها المنصوص عليها او يتخير بينهما كل محتمل والاقرب الثالث اه ع ش على مر (قوله فعما دونها اولى) وفي ايجاب عينه اجحاف بالمال وفي ايجاب بعضه ضرر المشاركة فوجبنا الشاة بدلا لخبر أنس فصار الواجب أحدهما لا بعينه وان كان الاصل المنصوص عليه الشياه كان هذه العبارة مأخوذة من شرح الروض اذ هو الذى ذكر هذه العبارة والاصل في كلامه هو الروضة وقد حكمت الوجهين انتهى وقد حكى الاصل وجهين في ان الشياه اصل لظاهر الخبر او بدل لان الاصل وجوب جنس المال واقتضى كلامه ترجيح الاول اه زى واعتمده مر ويمكن الجمع بين القولين بان القائل باصالة الشياه نظر لكونها منصوصا عليها ومن قال بالبدل نظر الى الاصل وجوب اخراج الزكاة بما تعلق به فلما اخرجها من غيره كانت بدلا وتظهر فائدة القولين في مطالبة الساعى بها فعلى الاصح يطلب بالشياه اولا فان دفعها له المالك فذاك او البعير قبله منه اه ع ش ولو تكررت السنوات وعنده خمس من الابل ولم يخرج شيئا فهل الواجب شاة واحدة او اكثر فيه وجهان الصحيح منهما الاول لان قيمتها متعلقة بعين النصاب فتنتص غين النصاب فاذا جاء الحول الثاني والثالث صدق عليه انه ليس عنده تمام النصاب فوجب عليه زكاة الحول الاول فقط اه ط ف وقرره شيخنا ح ف (قوله اعتبار كونه انثى الخ) اي وافادت ايضا كونه مجزئا عن خمس وعشرين فلو لم يجزى عنه لم يقبل هنا شرح مر وقوله كونه مجزئا عن خمس وعشرين يشمل ذلك ما لو كان عنده خمسة

كخيل ورفيق ومتولد بين زكوى وغيره الخبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وغيرهما بما ذكر مثلهما مع أن الاصل عدم الوجوب (و) ثانيها كونها (نصابا) وقدره يعلم بما يأتى (واوله في ابل خمس ففي كل خمس) منها (الى عشرين شاة ولو ذكر ا) لصدق الشاة به (ويجزى عنها) وعما فوقها (بغير الزكاة) وإن لم يساو قيمة الشاة لانه يجزى عنه خمس وعشرين فعما دونها أولى وافادت إضافته إلى الزكاة اعتبار

كونه اثني بنت مخاض فما
فوقها كما في المجموع (و) في
(خمس وعشرين بنت مخاض
لها سنة) في (ست وثلاثين
بنت لبون لها سنتان) في
(ست وأربعين حقة لها
ثلاث) من السنين (و) في
(أحدى وستين جذعة لها
أربع) من السنين (و) في
(ست وسبعين بنتا لبون
و) في (أحدى وتسعين
حقن) في (مائة وأحدى
وعشرين ثلاث بنات لبون
وبتسع ثم كل عشر يتغير
الواجب ففي كل أربعين
بنت لبون) في (كل خمسين
حقة) وذلك لخبر أبي بكر
رضي الله عنه بذلك في كتابه
لأنس بالصدقة التي فرضها
رسول الله ﷺ على
المسلمين زواء البخاري
عن أنس ومن لفظه فإذا
زادت على عشرين ومائة
ففي كل أربعين بنت لبون
وفي كل خمسين حقة والمراد
زادت واحدة لا أقل كما
صرح بها في رواية لابي
داود بلفظ فإذا كانت إحدى
وعشرين ومائة ففيها ثلاث
بنات لبون فهي مقيدة لخبر
أنس وبها مع كون المتبادر
من الزيادة فيه واحدة أخذ
أثبتنا في عدم اعتبار بعضها
لكنها معارضة له لدلائلها
على أن الواحدة تتعلق بها
الواجب ودلائلها على
خلافه والمتجه لصحة ما فيه

مثلا كلها معية فأخرج عنها بنت مخاض معية من جنس المخرج عنه فتجزىء وعليه فيفرق بين مالو أخرج
شاة حيث اعتبر فيها أن تكون صحيحة وإن كانت ابلة مراضا وبين مالو أخرج بنت مخاض معية عما دون
خمس وعشرين من المريضات بأن المريضة تجزىء عن خمس وعشرين مريضة فتجزىء عما دونها بالاولى
وإن الشاة فيما دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجبها الشارع وجب أن تكون صحيحة
أه ع ش عليه (قوله كونه اثني) أي أن كان في ابلة اثنا عشر حل (قوله فافوقها) أي ولوا بن لبون ولو مع
وجودها كما جرى عليه الشيخ عميرة أه شوبري فالمراد بغير الزكاة ما يجزىء ولو في بعض الصور فيخرج
به ابن المخاض ويدخل ابن اللبون والحق والجذع لما سياتي أن الحق يجزىء في بعض الصور وهو ما ذكره
المتن بقوله فإن عدم بنت مخاض أو تعيبت فإن لبون أو حق أه ومن المعلوم أن الجذع خير من الحق (قوله
بنت مخاض لها سنة) أي كاملة ولا يتحقق إلا بالشروع في السنة الثانية لأن أسنان الزكاة تحديدية بمعنى
أنه لا يغتفر النقص فيها إلا في ضان أجذع برعى مقدم أسنانه فيجزىء قبل تمام السنة أه قل على الجلال
(قوله وفي ست وأربعين حقة) ويجزىء عنها بنتا لبون أه حل (قوله وفي إحدى وستين جذعة)
ويجزىء عنها حقتان أو بنتا لبون أه حل (قوله وبتسع) متعلق بتغير وكل عشر معاوف عليها أي
يتغير الواجب بتسع ثم كل عشر فيتغير بهذا وهذا لا يشترط في تغيره اجتماعهما أي ويتغير الواجب
بزيادة تسع على المائة والأحدى والعشرين ففيها حينئذ بنتا لبون وحقة ثم بعد المائة والثلاثين يتغير
الواجب بزيادة كل عشرة عشرة أه شيخنا (قوله وذلك) أي ما ذكر من قول المتن وأوله في أبل إلى
قوله وكل خمسين حقة أه شيخنا (قوله في كتابه لأنس) أي لما وجهه إلى البحرين وصورة الكتاب
بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ وألقى امرأته بهار رسول الله ﷺ
فمن سئام من المسلمين فليعطها ومن سئل فوقعها فلا يعطى في أربع وعشرين من الأبل فادونها الغنم في كل
خمس شاة فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض اثني فإن لم يكن فيها بنت مخاض فإن
لبون فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون اثني فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها
حقة طروقة الجمل فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين
ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقة الجمل فإذا زادت على عشرين
ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفيه زيادة يأتي التنبه عليها في محالها إذ الصحيح جواز
تفريق الحديث إذا لم يختل به المعنى أه شرح مروقوله لما وجهه إلى البحرين هو بلفظ التثنية اسم لا قليم
مخصوص باليمن وقاعدته هجر أه ع ش غايه (قوله وفي كل خمسين حقة) أي أن كانت الزيادة عشرة فأكثر
أه شيخنا (قوله والمراد زادت واحدة) أي فأكثر فتصدق الزيادة بتسع وعشر بدليل قوله لا أقل حيث
نفاه فقط فصيح قوله وفي كل خمسين حقة أه شيخنا (قوله في رواية لابي داود) أي عن ابن عمر أه شرح م
(قوله فهي مقيدة لخبر أنس) أي الذي أطلق فيه الزيادة وقوله ودلائله على خلافه أي لأن قوله ففي كل أربعين
الخ يفيد أنه لا يتعاقب الزائد شي وقوله ولودفع المعارضة لعله من عطف المألوم على اللازم أه حل (قوله
على أن الواحدة تتعلق بها الواجب) أي لأن لفظها فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها
ثلاث بنات لبون وضمير ففيها عائد لقوله إحدى وعشرين ومائة وإذا دخلت الواحدة في مرجع
الضمير دل ذلك على تعلق الواجب بها أه برماوى (قوله يتعلق بها الواجب) أي الذهن هو
ثلاث بنات لبون ومعنى تعلقها بها أن يخصها جزء منه كما سياتي في كلامه بخلاف الزائد عليها إلى تسع
لا يتعلق به الواجب لأنه وخص كما سياتي وقوله ولدفع المعارضة عطف مألوم على لازم وقوله وإنما
ترك ذلك أي ذكر الثالث وقوله تغليباً لبقية الصور أي غلب ما لا ثالث فيه كائناً وثلاثين أو أربعين إلى غير
ذلك عليها أي على صورة الثالث وهي مائة وأحدى وعشرون أه شيخنا (قوله على خلافه) أي على خلاف

ولدفع المعارضة حمل قوله
ففي كل أربعين على ان معناه في
صورة مائة واحدة وعشرين
ثلاثا وانما ترك ذلك تغليباً لبقية الصور
عليها مع العلم بان ما يتغير به الواجب
يتعلق به كالعاشرة ففي
مائة وثلاثين بنتا لبون
وحقة وفي مائة واربعين
حققتان وبنت لبون وفي
مائة وخمسين ثلاث حققات
وهكذا ولواحدة الزائدة
على المائة والعشرين قسط
من الواجب فيسقط بموتها
بين تمام الحول والتمكن
من الاخراج جزء من
ثلاث بنات لبون وما بين
النصب عفو ويسمى وقصا
لا يتعلق به الواجب على
الاصح فلو كان له تسع من
الابل فتلف منها أربع بعد
الحول وقبل التمكن وجبت
شاة وسميت الاولى من
المخرجات من الابل بنت
مخاض لان أمها آن لها ان
تحمل مرة ثانية فتكون من
المخاض أي الحوامل والثانية
بنت لبون لان أمها آن لها
ان تلد ثانيا فتكون ذات
لبن والثالثة حقة لانها
استحقت أن يتركها
الفحل أو ان تترك ويحمل
عليها والرابعة جذعة

ان الواحدة يتعلق بها الواجب وذلك لانه قال فيه فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون
الح وهذا يقتضي انه في صورة مائة واحدة وعشرين تكون الثلاث بنات لبون واجب المائة والعشرين
التي هي ثلاث أربعينات عملاً بقوله ففي كل أربعين الح فإنه دل على ان الثلاث بنات لبون واجب الثلاث
أربعينات وإن الواحدة خارجة عن ذلك فلا يتعلق بها بخلاف رواية ابي داود كما تقدم ام برماوى (قوله
ولدفع المعارضة) أي بين الخبرين حيث دلت رواية ابي داود على التعلق بالواحدة ودل هو على عدم التعلق
بها ام برماوى وحاصله ان رواية ابي داود تدل على ان الواحدة الزائدة على المائة والعشرين يتعلق بها
الواجب أي يخصها قسط من المخرج في الزكاة وهو الثلاث بنات لبون وخبر انس يدل على ان هذه الواحدة
يتعلق بها شيء من الزكاة لانه قال ففي كل أربعين الح وسكت عن الواحدة وحاصل الدفع ان يرا ذلك في كل
أربعين فكانه قال في خبر انس ففي كل أربعين وثلاث والحاصل ثلاثة اثلاث وهي واحدة وبهذا التاويل يتعلق
بهذه الواحدة الواجب وسات الرواية الاخرى تأمل ام شيخنا (قوله على ان معناه في صورة مائة واحدة وعشرين
وعشرين ثلاثا) أي فيكون التقدير ففي كل أربعين وثلاث لكن يشكل على هذا التقدير قوله وفي كل خمسين
حقة لانه لا يتأتى في المائة والاحدى والعشرين فلا بد ان يراد في التقدير فاذا زادت واحدة ثم تسعاً ثم
كل عشرة ويكون في الحديث توزيع فقوله ففي كل أربعين أي وثلاث أي في الصورة الاولى من الزيادة
وهي الواحدة وقوله وكل خمسين أي فيما بعدها وهو التسع والعشرون زيادة (قوله كالعاشرة) أي من الابل
(قوله في مائة وثلاثين الح) تفريع على الماتن (قوله ولواحدة الزائدة الح) هذا توطئة لما بعده والافقد
عرف بما سبق وقوله فيسقط بموتها الح هذا فائدة تتعلق الواجب بها ام شيخنا (قوله فيسقط بموتها الح) أي
ويبقى الواجب عليه مائة وعشرون جزءاً من ثلاث بنات لبون ام حل (قوله وما بين النصب عفو أو غاية
ما يتصور من الوقص أي العفو في الابل تسعة وعشرون ما بين احدى وتسعين ومائة واحدى وعشرين
وفي البقرة تسع عشرة ما بين أربعين وستين وفي الغنم مائة وثمانية وتسعون ما بين مائتين وواحدة واربع مائة
ام (قوله وقصا) بفتح القاف وهو المشهور لغة واسكانها وهو المشهور على السنة الفقهية ويجوز بالسین
ويرادفه عند الاكثرين الشنق بفتح الشين المعجمة والنون وتفسير الوقص بما ذكره هو ما عليه الجمهور وهو
الاكثر استعمالاً واستعمله الشافعي فيما دون النصاب الاول ايضاً اشرح العباب لابن حجر ام شوبرى
وفي المختار الوقص بفتح حين واحد الاوقاص في الصدقة وهو ما بين الفريضتين وكذا الشنق وبعض
العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة والشنق في الابل خاصة ام وفيه في باب القاف الشنق في الصدقة ما بين
الفريضتين ام (قوله لا يتعلق به الواجب) فاذا كان عنده تسع فالثانية عن خمس منها والاربعة ليست مزاكاة
ولا مخرجا عنها لعدم الخطاب فيها بالزكاة ام شيخنا (قوله ايضاً لا يتعلق به الواجب) أي لا وجودا
ولا عدماً بمعنى انه لا يريد الواجب بوجوده له ولا ينقص بعدمه ولو بعد وجوده وهل هو معقول
المعنى او تعبدى الظاهر انه تعبدى ام برماوى (قوله فلو كان له تسع من الابل) تفريع على قوله
لا يتعلق به الواجب اذ لو كان الواجب يتعلق بالاربعة الزائدة على الخمسة لكان الواجب خمسة اتساع
شاة كما في صورة المائة واحدى وعشرين تأمل (قوله وقبل التمكن) يتأمل مفهومه مع قوله ويسمى وقصا
لا يتعلق به الواجب الا ان يقال اذا وجب قبل التمكن فبعده أولى لانه محل اتفاق ام شوبرى وفي الجواب
شيء (قوله ان لها) أي جاء او ان ذلك وزمنه (قوله فتكون من المخاض) أي الحوامل وعليه فالمخاض
في قولهم بنت مخاض اما ان يراد به الجنس او في الكلام حذف تقديره بنت ناقة من المخاض
والا فالقياس بنت ما خض أي حامل وفي المختار والمخاض بفتح الميم وجمع الولادة وقد خضت
الحامل بالكسر مخاضاً أي مر بها الطلق فهي ما خض والمخاض ايضاً الحوامل من النوق وهو يفيد ان
المخاض مشترك بين وجمع الولادة وبين الحوامل من النوق (فائدة) ولد الناقة يسمى بعد الولادة ربعا
والانثى ربعة ثم بعد اربعة بضم اول الجمع وفتح ثانيه ثم فصلاً فاذا تمت له سنة سمي ابن مخاض والانثى بنت

مخاض قال الاسنوى وهو غلط بل الذى نص عليه اهل اللغة ان الربع ما تنبع في اول زمن التاج وهو زمن
من الربيع وجمعه رباع بكسر الراء وارباع والجمع ما تنبع في آخره وهو زمن الصيف قال وسمى به كما قاله
الجوهري من قولهم هبج اذا استعان بعنقه في مشيه لان الربع اقوى منه لانه ولد قبله فاذا سار معه احتاج
الى الهبج الى الاستعانة بعنقه حتى لا ينقطع عنه قاله الجوهري وولد الناقة في جميع السنة يسمى حورا أى
بضم الحاء وبالراء وسمى فصيلا لانه فصل من أمه قال في المجموع واذا دخلت الجذعة في السادسة فهي ثنية
فاذا دخلت في السابعة فرباع للذكر والاثني بفتح الراء ويقال رباعي بتخفيف الياء فاذا دخل في الثامنة
فسدس لها بفتح السين والدال ويقال سدس بزيادة الياء فاذا دخل في التاسعة فبازل لها لانه بزل نابه أى
طلع فاذا دخل في العاشرة فخلاف بضم الميم وسكون الحاء وكسر اللام والاثني كالتدكر في قول الكسائي
وبالهاء في قول أبي زيد النحوي ثم لا يختص هذان باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثر ومخلف
عام ومخلف عامين فاكثر فاذا كبر فهو عود وعود بفتح العين واسكان الواو فاذا هرم فالذكور قحيم
بفتح القاف وكسر الحاء المهملة والاثني ناب وشارف اه شرح الروض وقوله ثم لا يختص هذان باسم أى
لا يختص واحد منهما بعدد من السنين بحيث لا يطلق على ما زاد عليه بل البازل اسم مشترك بين التسع
وما زاد عليها وبين المراد بالاضافة فيقال بازل عام وبازل عامين وهكذا فلو اطلق البازل من غير اضافة
لم يفهم منه عدد بعينه وفي الصحاح العود المسن من الابل وهو الذى قد جاوز في السن البازل والمخلف اه
عش على مر (قوله لانها أجدعت مقدم اسنانها) ظاهر كلامهم انه لا عبرة هنا بالاجذاع قبل تمام الاربع
وحينئذ فيشكل بما ياتي في جذعة الضان وقد يفرق بان القصد ثم بلوغها وهو يحصل باحد الامرين الاجذاع
وبلوغ السنة وهذا غاية كمالها وهو لا يتم الا بتمام الاربع كما هو الغالب اه عش على مر والجذعة آخر
اسنان زكاة الابل يعنى اسنان ابل الزكاة اه شرح الروض (قوله واعتبر في الجميع الانوثة) أى اذا كان
الجميع أنثا أو بعضها أنثا وبعضها ذكورا اخذا بما ياتي في كلام المصنف اه عش (قوله وفي
بقر) بفتح الباء الموحدة والقاف اسم جنس واحد بقرة أو باقورة سمي بذلك لانه يبقر الارض
بالحرارة أى يشقها ومنه سمي محمد الباقر لانه بقر العلم أى غرماه برماوى وبقمر من باب قتل كما في المصباح
(قوله تبع له سنة) ولو اخرج تبعة اجزأت لانه زاد خيرا بالانوثة اه شرح مر أى وان كانت أقل قيمة
من التبعية لرغبة المشتري في الذكر لغرض تعلق به اه عش عليه (قوله بقرة) تميز وقوله
مسنة مفعول أخذ اه شوبرى (قوله والبقرة تقال الخ) نص على هذا دفعا لما يتوهم من ان التاء
في البقر في الخبر للتأنيث اه شيخنا (قوله تقال للذكر والانثى) أى من العرب والجواميس (قائدة)
قال الزركشى وولد البقرة يسمى بعد الولادة عجلا وعجولا واذا دخل في السنة الثانية فهو جذع وجذعة
ويسمى تبعا وتبعة واذا دخل في الثالثة فهو ثنى وثنية واذا دخل في الرابعة فهو رباع ورباعي واذا دخل في
السادسة فهو ضالع ثم لا اسم له بعد ذلك الا ضالع عام أو ضالع عامين وهكذا اه برماوى (قوله وأوله)
أى النصاب في غنم بفتح الغين المعجمة والنون اسم جنس يطلق على الذكور والاناث ولا واحده من لفظه
وقيل اسم جمع وجمعه اغنام وغنوم وهو شامل للضان والمعز (قائدة) خلق الله تعالى الضأن من مسك
الجنة والمعز من زعفرانها والبقر من عنبرها والحيل من ريجها والابل من النور والحير من
الاحجار وانظر بقية الحيوانات من أى شئ خلقن (قائدة) كان لابراهيم عليه الصلاة
والسلام غنم كثيرة لا تحضر ترعى في البرية مقرطة بتروط من الذهب وكان لها اربعمائة
ألف كلب تحرسها مطوقة باطواق من الذهب فسئل عن ذلك فقال الدنيا جيفة وطلابها كلاب
فتركناها لطلابها اه برماوى (قوله وفي اربعمائة اربع) ويستقر الحساب كما أشار الى ذلك بقوله
ثم في كل مائة شاة اه زى (قوله المخرجة عما ذكر) أى عن الابل والغنم وقوله جذعة ضان
الخ استفيد من كلامه اشتراط كونها أنثى لكنه في المخرجة عن الغنم مسلم دون المخرجة عن الابل لما تقدم

لأنها أجدعت مقدم
اسنانها أى اسقطته واعتبر
في الجميع الانوثة لما فيها من
رفق الدر والفسل وزدت
وبتسع ثم كل عشر يتغير
الواجب لدفع ما اقتضته
عبارة الاصل من انه يتغير
بما دونهما وليس مرادا
(و)أوله (في بقر ثلاثون
في كل ثلاثين تبعة له سنة)
سمى بذلك لانه يتبع أمه في
المرعى (و) في (كل أربعين
مسنة لها سلتان) سميت
بذلك لتكامل اسنانها وذلك
لما روى الترمذى وغيره
عن معاذ قال بعثنى رسول
الله ﷺ الى اليمن فامرني
ان آخذ من كل أربعين بقرة
مسنة ومن كل ثلاثين تبعا
وصحجه الحاكم وغيره
والبقرة تقال للذكر والانثى
(و)أوله (في غنم أربعون)
شاة (ففيها شاة وفي مائة
واحدى وعشرين شاتان
(و) في (ماتين وواحدة
ثلاث) من الشياه (و) في
(اربعمائة اربع ثم) في (كل
مائة شاة) روى البخارى
ذلك عن أنس في كتاب
أبي بكر السابق (والشاة)
المخرجة عما ذكر (جذعة
ضان لها سنة) وان لم تجذع

من انه يجزىء الذكروا لكن عذره التوصل الى اشتراط كونها اثني في الغنم وحكم الابل يعلم بتمام
وقوله وفيما ياتي اي في الحيوان لانه لا يجزىء فيه الذكرا بالاثني اه شيخنا (قوله او اجذعت) اي اسقطت
مقدم استانها بخلاف ثنية المعز لا بد فيها من تمام سنتين وان اجذعت قبلها لفضيلة الضان عليه والسنتين
المذكورة في هذه الاسنان تحديد ولا تتحقق الا بالدخول فيها بعدها اه قل على التحرير وعبارة شرح
مر و ظاهر كلامهم هنا في الاسنان المذكورة في النعم انها للتحديد وتفارق ما سياتي في السلم بان السن
المنصوص عليه يكون على التقريب بان الغالب في السلم انما يكون في غير موجود فلو كلفناه التحديد لمعسر
والزكاة تجب في سن استنتجه هو غالب وهو عارف بسنه فلا يشق ايجاب ذلك عليه انتهت (قوله كما ذكره
الرافعي في الاضحية) اي حملا للمطلق على المقيد قال الشيخ حمل المطلق على المقيد من باب القياس فانظر
الجامع بينهما انتهى اقول يؤخذ الجامع من كلام الشارح في نظيره الآتي في فدية الصوم حملا له على الفطرة
بجامع ان كلا منهما طعام واجب شرعا فيقال هنا بجامع الخوجه الاخذانا اذا شرطنا في الاثني ان تكون
ثنية او جذعة فالذكرا ولي اه شورى وفي قل على الجلال قوله حملا للمطلق اي هنا في الزكاة على المقيد
في الاضحية بجامع ان كلا منهما عبادة تتعلق بالحيوان المقصود (قوله في المخرج عن الابل الخ)
اي بخلاف بغير الزكاة المخرج عما دون خمس وعشرين فيجزىء ولو مرضيا ان كانت او اكثرها
مرضا على المنقول المجزوم به في العباب اه شورى وعبارة شرح مر وهذا بخلاف نظيره من
الغنم لان الواجب هنا في الذمة و ثم في المال وهذا ما دل عليه ظاهر كلام المجموع وجزم به ابن
المقري في روضه وهو المعتمد انتهت وقوله بخلاف نظيره من الغنم اي فانه يخرج من المراض مرضية
ومن الصغار صغيرة وقوله وجزم به ابن المقري في روضه قضية ما ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل
السليمة وسياتي ان ابله مثلا لو اختلفت صحة و مرضا اخرج صحيحة قيمتها دون قيمة الصحيحة
المخرجة عن الصحاح الخالص واما مجرد كون الشاة في الذمة والمعيب لا يثبت فيها فلا يستلزم مساواة
قيمة المخرجة عن السليمة لقيمة المخرجة عن المريضة اه ع ش عليه (قوله كونه صحيحا) اي لا مرضيا
وقوله كاملا اي بلا عيب وان كان بعضها معيба اه شورى (قوله والشاة المخرجة عما ذكر) اي عن الابل
والغنم نظير ما تقدم اه شيخنا (قوله من غنم البلد) اي بلد المال ولا يقع غالب غنمه بل يجزىء اي غنم
فيه اه شرح مر (قوله فان عدم بنت مخاض) اي حال الاخراج حتى لو ملكها او وارثه من التركة لزمه
اخراجها كما جرى عليه ابن المقري في روضه ولا ينافيه ما قاله الروياني من انه لو مات قبل اخراج ابن
اللبون وعند وارثه بنت مخاض اجزاء ابن اللبون لا مكان حمل الاول على صيرورتها بنت مخاض في
الموروث المتعلق به الزكاة والثاني على خلافه ولو تلفت بنت المخاض بعد التمكن من اخراجها
فالاوجه عدم امتناع ابن اللبون اعتبارا بحالة الادام كما استظهره السبكي خلافا للاسنوي اه شرح
مر (قوله ايضا فان عدم بنت مخاض) اي في خمس وعشرين اذ لا يتوقف فيما دونها على فقدها اه
برماوى وقوله اي في خمس وعشرين الخ يتأمل هذا التقييد وينظر حكم ما لو كان عنده عشرة من
الابل مثلا وفقد الشياه وبنت المخاض هل يجزئ ابن اللبون او الحق والظاهر انه يجزىء لانه
يجزىء عن الخمس والعشرين فعاد ونهما اولي تأمل (قوله ولو شرعا) اي ولو كان تلفها بفعلة على ما اقتضاه
اطلاقهم اه ع ش على مر (قوله كأن كانت معصوبة) اي وعجز عن تخليصها بان كان فيه كلفة لها وقع
عرفا فيما يظهر اه حجب وقوله او مرهونة اي بموئل مطلقا او بحال لا يقدر عليه اه حجب على زى (قوله
او تعينت) لا يقال لاحاجته حيث كان العدم ولو شرعا اذ المعيب معدوم شرعا لانا نقول مراده بالعدم
الشرعى ان يقوم بالعين ما يمنع من التصرف فيها كغصب ورهن كما هو صريح كلامه اه شورى (قوله
بل يحصل ما شاء منها) اي من بنت المخاض وابن اللبون والحق اه جل (قوله ولد لبون خنثى) اي بل هو
اولى من ابن اللبون ومن الحق لكنه لا يجزىء مع وجود الاثني لاحتمال ذكوره اه شرح مر (قوله

(أو أجذعت) من زيادتي
وان لم يتم لها سنة كما ذكره
الرافعي في الاضحية (أو
ثنية معز لها سنتان) فيخير
بينهما ومن ذلك يؤخذ ان
شرط اجزاء الذكر في
الابل وفيما ياتي ان يكون
جذعا او ثنيا ويعتبر في
المخرج عن الابل من الشياه
كونه صحيحا كاملا وان كانت
الابل معيبة والشاة
المخرجة عما ذكر تكون
(من غنم البلد او مثله) او
خير منها قيمة كما فهم بالاولى
وشمولى كلامي لشاة الغنم
مع التقييد بالثنية في غنم غير
البلد من زيادتي (فان عدم
بنت مخاض) ولو شرعا
كأن كانت معصوبة او
مرهونة (او تعينت فان
لبون او حق) يخرج عنها
وان كان أقل قيمة منها ولا
يكافئ تحصيلها ان لم يكن
عنده ابن لبون او حق بل
يحصل ما شاء منها وكان لبون
ولد لبون خنثى او حق خنثى
اما غير بنت المخاض كبيت
لبون عدمها فلا يؤخذ عنها
حق كما لا يؤخذ عنها ابن لبون

ولأن زيادة السن في ابن اللبون فيما ذكر توجب اختصاصه عنها بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما فلا يلزم من جبرها ثم جبرها هنا والتصریح بذلك الشرط في الحق من زيادتي (ولا يكلف) حيث كانت ابلة مهزيلة (٢٢٤) ان يخرج بنت مخاض (كرامة) لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذبح بعثه عاملا اياك وكرائم اموالهم

رواه الشيخان (لكن تمنع) السكرية عند (ابن لبون وحقاً) وهو من زيادتي لوجود بنت مخاض عنده (ولو اتفق) في ابل او بقر (قرضان) في نصاب واحد (وجب) فيهما (الاغبط) منهما اي الانفع للمستحقين ففي مائتي بعير او مائة وعشرين بقرة يجب فيها الاغبط من اربع حقائق وخمس بنات لبون او ثلاث مسنات او اربعة أتبعه (ان جدا بماله) بصفة الاجزاء لان كلامهما فرضها فاذا اجتمعا روعي ما فيه حظ المستحقين اذ لا مشقة في تحصيله (واجزا غيره) أي غير الاغبط (بلا تقصير) من المالك أو الساعي للمذر (وجبر التفاوت) لنقص حق المستحقين (بنقد البلد) اوجزه من الاغبط (لامن الماخوذ) فلو كانت قيمة الحقائق اربع مائة وقيمة بنات اللبون اربعمائة وخمسين وقد أخذ الحقائق الجبر بخمسين أو بخمسة أنساع بنت لبون لا بنصف حقه لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون ووجاز

ولأن زيادة السن الخ) هذا معطوف على قوله كما لا يؤخذ عنها ابن لبون عطف دليل عقلي على دليل قياسي وقوله فيما ذكر اي في اخر ارجعه عن بنت المخاض وقوله توجب اختصاصه اي عن بنت المخاض وقوله بخلافها اي الزيادة وقوله من جبرها ثم جبرها هنا نقص الحاصل بالذكور فهو مصدر مضاف لفاعله وقوله هنا اي في اخذ الحق عن بنت اللبون اه شيخنا (قوله حيث كانت ابلة مهزيلة) اي كلها كما في شرح التحرير فلو كانت كلها كرائم كلف كرامة اهمر وكذا ان كان بعضها كراما وبعضها مهزيلة (قوله اياك وكرائم اموالهم) اي باعد نفسك رائق كرائم اموالهم اه شوبري قال الدميري كرائم الاموال نهائسها التي تتعلق بها نفس مالها العزتها عليه بسبب ما جمعت من جميل الصفات اه برماوي (قوله لكن تمنع ابن لبون وحقاً) اي فيخير بين اخراجها ويسامح بصفاتها او يحصل بنت مخاض كاملة ولا تجزئها من يلة لوجود هذه الكرامة فانه لو انقسمت ابلة الى صحاح ومراض كلف كاملة بالنسبة فلو كان نصفها صحاحا ونصفها مراضا فالواجب كاملة تساوي نصف قيمة صحيحة ونصف قيمة مريضة اه قليوبي على التحرير (قوله وجب الاغبط) اي من حيث زيادة القيمة او من حيث الدر والنسل وعبرة البرماوي سواء كانت الغبطة من حيث زيادة القيمة او من حيث مسيس الحاجة الى الارتفاق بالحمل انتهت (قوله ايضا وجب الاغبط) اي ان كان من غير الكرام اذ هي كالمعدومة كما بحثه السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه اه شرح مر (قوله ايضا وجب الاغبط) اي وان كان المال المحجور عليه اه عيش على مر (قوله اي الانفع للمستحقين) انظر لو اختلف الاغبط بالنسبة اليهم بان كانت الحقائق اغبط بالنسبة لبعض الاصناف وبنات اللبون اغبط بالنسبة لبعض آخر ما يكون الامر حرر اه شوبري (قوله واجزا غيره) اي يحسب من الزكاة بدليل قوله وجبر التفاوت فالاجزاء ليس على بابها الذي هو الكفاية في سقوط الطلب اه زيادي والظاهر ان هذا ليس بلازم بل كونه على بابها يرجع للمعنى الاول ايضا اه (قوله بلا تقصير من المالك أو الساعي) ويصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس والتقصير وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك او تقصير الساعي اه عيش على مر (قوله او الساعي) او بمعنى الواو اذا وقعت في حيز في كاهنا او نهى فسقط اعتراض بعضهم بان الاولى الواو اه شيخنا (قوله وجبر التفاوت الخ) اي ان اقتضت الاغبطة زيادة في القيمة والا فلا يجب شيء قاله الرافي اه شرح مر (قوله بنقد البلد) التعبير به للغالب فيجزى غيره حيث كان هو نقد البلد اه عيش على مر (قوله لان التفاوت الخ) علة لقوله فالجبر بخمسين وقوله وقيمة كل بنت لبون تسعون اي ونسبة الخمسين للتسعين خمسة أنساع لان تسع التسعين عشرة اه شيخنا (قوله لدفع ضرر المشاركة) قال في شرح الروض ولانه قد يعدل الى غير الجنس للضرورة كما في الشاة الواجبة في خمس من الابل فانه يدفع قيمتها اذا لم يوجد جنسها كما مروا لولمته بنت مخاض فلم يجدها ولا ابن لبون لاني ماله ولا في بالثمن فانه يدفع قيمتها على ان الغرض جبر الواجب كدرهم الجبر ان واليه اشاروا بتعبيرهم بالجبرونية في المهمات على ان قضية ذلك ان الانتقال حينئذ الى بنت اللبون غير واجب بل يجوز ان يعطى القيمة وعلى ان ذلك يجزى في سائر اسنان الزكاة اه زاد في شرح البهجة عقب ذلك ويحتمل ان يقال محل ذلك اذا تعذر الصعود او النزول مع الجبر ان اه سم (قوله بان دلس) اي باخفاء الاغبط اه شرح مر (قوله فلا يجزى) اي فيلزم المالك اخراج الاغبط ويرد الساعي ما أخذه ان كان باقيا وبذله ان كان تالفا اه مر وإذا تلف فهل يضمن ضمان الغصب كالمقبوض بالبيع

الفاصد

دفع التمدد مع كونه من غير الجنس الواجب وتمكنه من شراء جزأه لدفع ضرر المشاركة وقولي من

الاغبط من زيادتي امامع التقصير من المالك بان دلس او من الساعي بان لم يجتهد وان ظن انه الاغبط فلا يجزى (وان وجد احدهما) بماله (اخذ) وان وجد شيء من الآخر اذ الناقص كالمعدوم (والا) أي وان لم يوجد أو أحدهما بماله بصفة الاجزاء بان لم يوجد شيء منهما أو وجد بعض كل منهما أو وجد أحدهما أو وجداه لا بصفة الاجزاء (فله تحصيل ما شاء) منهما

الفاسد أو كالمستام فيضمن بالقيمة ولو مثليا حرره أو شوبرى وظاهره أن رد البذل من مال الساعي في المستاتين لا من مال الزكوات وهو كذلك لأنه إذا كان لتقصير منه فظاهر وإن كان لتدليس من المالك فهو ينسب إلى نوع تقصير أه ع ش (قوله كلا) راجع لثلاثة مما تحت الإلهي قوله بأن لم يوجد شيء منهما وقوله أو وجد أو أحدهما وقوله أو بعضا راجع لثنتين منه هما قوله أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما أه شيخنا (قوله متما) بكسر الميم أي حال كونه متما به ما عنده وقوله بشراء أو غيره متعلق بتحصيل ويجوز فتح الميم على أنه حال من مال الوصفة لبعض أه شيخنا (قوله وله كما يعلم الخ) عبارة شرح مر وأشار بقوله فله إلى جواز تركهما والنزول أو الصعود الخ انتهت وقوله بما يأتي أي من قول المتن ولما لم يرد واجبا من إبل الخ لأن من صادقه بالذي في ماله فرضان أه شيخنا (قوله أن يجعل الحقائق أصلا) أي يختار كونها الواجب وكذا يقال فيما بعده أه شيخنا (قوله وينزل إلى خمس بنات مخاض) ويمتنع أن يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد إلى خمس جذعات ويأخذ عشر جبرانات كما تمتع جعل الحقائق أصلا وينزل إلى أربع بنات مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع إمكان تقليله أه شرح مر ويمتنع أن يجعل الحقائق أصلا ويخرج أربع بنات لبون ويدفع أربع جبرانات وأن يجعل بنات اللبون أصلا ويدفع خمس حقائق ويأخذ خمس جبرانات لأنه متى حصل أحد الواجبين صار هو واجبه فلا يصح جعله بدلا عن الواجب الآخر أه حج (قوله فيدفعها مع بنت لبون) أي فقد نزل إليها وجودها أه شيخنا (قوله فيدفعها مع حققة) أي فقد صعد إليها وجودها أه شيخنا (قوله ولو دفع حققة الخ) أي فله النزول في البعض ولو كان عنده أكثر من البعض الذي دفعه فلا يتعين عليه دفع ثلاث حقائق بل له أن ينزل عن كلها أو بعضها أه شيخنا (قوله أيضا وله دفع حققة مع ثلاث بنات لبون) أي لاقامة الشرع بنت اللبون مع الجبران مقام حققة وقياسه أنه يجوز دفع حقتين وبقى لبون وجبرانين ودفع بقى لبون وثلاث حقائق وأخذ ثلاث جبرانات ودفع ثلاث بنات لبون وحقتين وأخذ جبرانين أه شرح الروض ثم قال فإن أعطى الثلاث حقائق وجذعة وأخذ جبراننا أو أعطى الأربع بنات لبون وبنت مخاض مع الجبران يجوز كما علم مما مرانفا أه سم (قوله فيما إذا وجد بعض أحدهما) أي وما قبله كان فيه وأجدا لبعض كل منهما (قوله وله دفع خمس بنات مخاض الخ) أي فالحققة لا تمتنع عليه النزول عن الحقائق كلها أه شيخنا أي وليس له أن يدفع ثلاث بنات مخاض مع ست جبرانات على ما أفهمه قول مر السابق ويمتنع أن يجعل بنات اللبون الخ أه ع ش على مر وعبارة سم قوله وله دفع خمس بنات مخاض الخ وهل له أن يدفع في هذه الحالة الحققة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات أو مع ثلاث بنات مخاض وست جبرانات فيه نظروا الوجه الجواز في الأول دون الثاني أما الأول فلأن بنت اللبون مع الجبران تقوم مقام الحققة وأما الثاني فلتكثير الجبرانات مع الاستغناء عنه بأن يصعد إلى ثلاث جذاع مع أخذ ثلاث جبرانات أو يجعل بنات اللبون أصلا وينزل لبنات المخاض مع الجبران ثم رايت شيخنا في شرح الارشاد قد مثل هذا القسم بما إذا كان معه ثلاث بنات لبون قال إن شاء جعل بنات اللبون أصلا فيدفع الثلاثة وله حيثن أن ينزل لبنتي المخاض فيدفعهما مع جبرانين وأن يصعد إلى حقتين ويأخذ جبرانين ولا يصعد إلى الجذاع لما فيه من تكثير الجبران بالتخطي مع الاستغناء عنه وإن شاء جعل الحقائق أصلا وصعد إلى الجذاع فاخرجها وأخذ أربع جبرانات ولا ينزل إلى بنات المخاض لما مر فإن كان عنده حقتان فله إخراجهما مع جذعتين ويأخذ جبرانين وله جعل بنات اللبون أصلا ويعطى خمس بنات مخاض وخمس جبرانات أه فسكت أيضا عن إخراج بقى لبون مع جبرانين مع الحقتين لكن الظاهر جوازه أخذ ما مر في ما إذا وجد بعض كل فان الشارح صرح فيه بأن له أن يجعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون وقياسه ما قلناه فليتامل انتهت (قوله ولما لم يرد واجبا من إبل) أي وعدم أيضا ما نزل الشارع منزله كما بن اللبون فإنه بمنزلة بنت المخاض فحل جواز دفع بنت اللبون عن بنت

كلا أو بعضا متما بشراء أو غيره ولو غير أغبط لما في تعين الاغبط من المشقة في تحصيله وله كما يعلم بما يأتي أن يصعد أو ينزل مع الجبران في الإبل فله في المائتي بعير فيما إذا لم يوجد شيء من الحقائق وبنات اللبون أن يجعل الحقائق أصلا ويصعد إلى أربع جذاع فيخرجها ويأخذ أربع جبرانات وأن يجعل بنات اللبون أصلا وينزل إلى خمس بنات مخاض فيخرجها مع خمس جبرانات وفيما إذا وجد بعض كل منهما كثلاث حقائق وأربع بنات لبون أن يجعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون وجبران أو يجعل بنات اللبون أصلا فيدفعها مع حققة ويأخذ جبراننا وله دفع حققة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات وله فيما إذا وجد بعض أحدهما كحققة دفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث جبرانات وله دفع خمس جبرانات وله دفع خمس بنات مخاض مع خمس جبرانات (ولما لم يرد واجبا من إبل) ولو جذعة في ماله

(ان يصعد) درجة (وياخذ
جبرانا وابله سليمة أو
ينزل) درجة (ويعطيه)
أي الجبران كما جاء ذلك في
خبر أنس السابق بالخيرة في
الصعود والنزول للمالك
لأنهما شرعا تخفيفا عليه
وخرج بمن عدم الواجب
من وجده في ماله فليس له
نزول مطلقا ولا صعود
إلا أن لا يطلب جبرانا
لأنه زاد خير أو هو معلوم
بما يأتي وبالأبل غير ما فلا
يأتي فيه ذلك وبالسليمة
المعينة فلا يصعد بالجبران
لأن واجبهما مقبب
والجبران التفاوت بين
السليمة وهو فوق التفاوت
بين المعيين بخلاف نزوله
مع إعطاء الجبران فبجائز
لتبرعه بالزيادة (وهو) أي
الجبران (شأتان) بالصفة
السابقة في الشاة المخرجة عن
نحو من الأبل (أو عشرون

قوله اناطوا عبارة
القاموس ناطه نوطا علقه
فهو ثلاثي لا غير اه

المخاض اذا عدها وأخذ جبرانا مالم يكن عنده ابن لبون فان كان امتنع ذلك على الأصح في الروضة لأن
ابن اللبون بدل عن بنت المخاض اه شرح مر والمعيب والكريم هنا كالمعدوم نظير مامر وانما
منعت بنت المخاض الكريمة ابن اللبون كما مر لأن الذكر لا مدخل له في فرائض الأبل فكان الانتقال
إليه اغلظ على المالك من الصعود والنزول اه حج اه شوبري وقوله لا مدخل له أي لكونه لم يجب
منها ذكر واما اخذه عند فقد بنت المخاض فهو بدل عنها لا فرض اه ع ش علي مر (قوله ان يصعد وبأخذ الخ)
وله أيضا اخراج القيمة قال القرافي واعلم انهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن
اللبون في ماله ولا بالثمن دفع القيمة وقضية كلامهم هنا ان شرط ذلك ان لا يكون عند بنت لبون ثم رايت
العرافي قال في النكحت لعل دفع القيمة إذا فقد سائر أسنان الزكاة اه وفي كلام حج مانصه في الكفاية
وجرى عليه الأسنوي والزر كشي وغيرهما انه مخير بين اخراج القيمة أي لبنت المخاض عند فقدها
والصعود أو النزول بشرطه كما حررته في شرح العباب ويجوز ذلك في سائر أسنان الزكاة فاذا فقد
الواجب خير الدافع بين اخراج قيمته والصعود أو النزول بشرطه اه رحمه الله اه ع ش علي مر (قوله
ولو جذعة) غاية للرد على الرافعي القائل بأنه لا يجوز الصعود عن الجذعة لأنها آخر أسنان الزكاة
والمعتمد انه يجوز الصعود عنها إلى الثانية وهي التي لها خمس وطعنت في السادسة اه شيخنا وعبارة اصله
مع شرح مر ولا يجوز اخذ جبران مع ثنية وهي التي لها خمس سنين وطعنت في السادسة يدفعها بدل
جذعة عليه فقدها على احسن الوجوه لا تنفاه كونها من أسنان الزكاة فاشبه مالهو اخرج عن بنت المخاض
فصيلا وهو ماله دون السنة مع الجبران وادعى في الشرح الصغير انه لا ظهر قلت الأصح عند الجمهور الجواز
والله اعلم لأنها على منها بعام تجاز كالجذعة مع الحق لا يقال في تعدد الجبران اذا كان المخرج فوق الثانية لانا
نقول الشارع اعتبرها في الجملة كما في الاضحية دون ما فرقها ولان ما فرقها تنامي نمو فان اخرجها ولم يطلب
جبرانا جاز قطعها كما مر نظيره انتهت (قوله وابله سليمة) الوار للحال اه شيخنا (قوله كما جاء ذلك) أي الصعود
والنزول اه شيخنا (قوله فليس له نزول مطلقا) أي دفع جبرانا ولم يدفعه اه ع ش (قوله وهو معلوم بما
يأتي لعله) من قوله ولا خيار إلا برضا مالكم اه شيخنا (قوله وبالأبل غيرها) أي من البقر والغنم لأن السنة
لم ترد إلا في الأبل والقياس يمتنع اه حل (قوله وبالسليمة المعينة) أي فلا يصعد لمعينة مع اخذه الجبران
وله أن يصعد إلى سليمة مع أخذ الجبران خلافا لظاهر المتن اه ح (قوله فلا يصعد) أي للمعينة وأما
السائمة فله الصعود فمفهوم المتن فيه تفصيل فقوله بالجبران الباء بمعنى مع أي مع الجبران أي مع اخذ
الجبران اه شيخنا (قوله وهو فوق التفاوت بين المعيين) أي غالبا ولا فقد يكون التفاوت بين المعيين
أكثر كبنت مخاض معية مع حقه مثلا معية اه شوبري وعبارة ع ش وقد يكون التفاوت بين
المعيين أكثر كما يدرك بالتدبر اه سم أي وذلك كان تشتمل المعينتان على صفة خلت عنها السليمة
بان كان يرغب فيهما لكثرة لحمهما مثلا او وجوده سيرهما عن السليمة التي قامت بها النحافة مثلا من
غير ان يكون عينا فيها وعليه فلعلمهم اناطوا الحكم باعتبار الغالب ولم ينظر والمثل هذه لندرتها
انتهت (قوله لتبرعه بالزيادة) أي التي هي جزء من الجبران إذ الجبران حيثئذ أي حين كان الواجب
معينا لكون ابله كذلك وقد نزل إلى معية إنما هو للتفاوت بين المعيين وقد علمت انه دون
التفاوت بين السليمة فالجبران كله ازيد مما يحصل به الجبر فاذا دفعه بتمامه فقد تبرع بالزيادة اه
(قوله أيضا لتبرعه بالزيادة) فيه ان الجبران حيثئذ واجب عليه فلا تبرع الا ان يقال لما كان التفاوت
بين المعيين اقل من التفاوت بين السليمة كان الواجب عليه مع النزول اقل من الجبران فلما اعطى
جميع الجبران كان متبرعا بالزيادة على الواجب أي فهو متبرع بالزيادة على الواجب عليه وليس
متبرعا بأصل الجبران اه شيخنا (قوله وهو شأتان) أي ولو ذكرين والحكمة في ذلك ان الزكاة
تؤخذ عند المياه غالباً وليس هناك كما كرو لا مقوم فبسط ذلك بقيمة شرعية كصاع المضراة والفطر ونحوهما

درهما) نقرة خالصة (بخيرة الدافع) ساعيا كان او مال كالظاهر خبر انس وعلى الساعى رعاية مصلحة المستحقين في الدفع والاخذ (وله صعود) درجتين فاكثر (ونزول درجتين فاكثر مع تعدد الجبران) كأن يعطى بدل بنت (٢٣٧) مخاض عدمها مع بنت اللبون حقة وياخذ جبرانين أو يعطى بدل حقة عدمها مع بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرانين هذا (عند عدم القربى في جهة المخرجة) بخلاف ما إذا وجدها للاستغناء عن زيادة الجبران بدفع الواجب من القربى فان كانت القربى في غير جهة المخرجة كان لزمه بنت لبون عدمها مع الحقة ووجد بنت مخاض لم يلزمه اخر اجماع جبران بل يجوز له اخراج جذعة مع اخذ جبرانين لان بنت المخاض وان كانت اقرب الى بنت اللبون ليست في جهة الجذعة وقولي فاكثر مع التقييد بجهة المخرجة من زيادتي (ولا ببعض جبران) فلا تجزى شاة وعشرة دراهم لجبران واحد لان الخبر يقتضي التخيير بين شاتين وعشرين درهما فلا يجوز خصلة ثالثة كافي الكفارة فلا يجوز ان يطعم خمسة ويكسو خمسة (إلا لما لك رضى) بذلك فيجزى لان الجبران حقه فله اسقاطه وهذا من زيادتي اما الجبرانان فيجوز تبعضهما فيجزى شاتان وعشرون درهما لان

اه زياى (قوله درهما نقرة) الدرهم النقرة تساوى نصف فضة وجديدا كما قاله بعضهم أو يساوى نصف فضة وثلاثا كما قاله الحلبي لتناسب الدرهم المذكورة قيمة الشاتين لان الكلام في شاة العرب وهى تساوى نحو احدى عشرة فضة وليس المراد الدرهم المشهور اه شيخناح فوالنقرة الفضة المضروبة اه ع ش لكن في المختار النقرة السبيكة اه (قوله خالصة) فلو لم يجدها او غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة بها وهو الاصح فالظاهر كما قاله الاذرعى انه يجوز له منها ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب اه شرح م (قوله وعلى الساعى الخ) عبارة شرح م نعم يلزم الساعى رعاية الاصلح المستحقين كما يلزم نائب الغائب وولى المحجور عليه رعاية الانفع للنوب عنه ويسن للمالك اذا كان دافعا اختيار الانفع لهم ومعنى لزمه مراعاة الاصلح لهم مع ان الخيرة للمالك انه يطلب منه ذلك فان اجابه فذاك والاخذ ما يدفعه له انتهت (قوله في الدفع والاخذ) اى اخذ الا غبط لا اخذ الجبران لان ذلك يناقض تخير المالك بينهما اه زى ويمكن ان يراد اخذ الجبران بان خيره المالك بينهما اى فوض الخيرة اليه بينهما اى بين اخذ الشاتين والعشرين درهما ولا تنافى او المراد بالاخذ طلبه وان كان المالك لا يلزمه الموافقة اه شوبرى (قوله وله صعود الخ) فلو صعد من بنت المخاض مثلا الى بنت اللبون قال الزركشى هل تقع كلها زكاة او بعضها الظاهر الثانى فان زيادة السن فيها قد اخذ الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءا من ستة وثلاثين جزءا وتكون الاحدى عشر في مقابلة الجبران اه شرح م (قوله ونزول درجتين) اى بشرط كون السن المنزول اليه سن زكاة فليس لمن لزمه بنت مخاض العدول عن فقدها الى دونها ويدفع جبرانها ولا يشترط ذلك في الصعود فلو وجب عليه جذعة ففقدها قبل منه الثانية وله الجبران كما تقدم اه شرح م (قوله فاكثر) غاية الكثرة في الصعود اربع درجات بان يصعد من بنت المخاض الى الثانية فياخذ اربع جبرانات وغاية الكثرة في النزول ثلاث درجات بان ينزل من الجذعة الى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرانات تامل (قوله وياخذ جبرانين) المراد بذلك الطلب حتى لو امتنع المالك من الاغبط لا يجبر عليه ويدفع ما شاء اه شوبرى (قوله عند عدم القربى) شرط لتعدد الجبران وقوله في جهة المخرجة حال من القربى والمراد بجهة المخرجة ما بينهما وبين الواجب شرعا اه شيخنا (قوله إلا لما لك رضى) اى فيما إذا كان هو الاخذ للجبران اه شيخنا (قوله وهذا من زيادتي) اى الاستثناء المذكور من زيادته على الاصل (قوله فيجوز تبعضهما) ويظهر التبعض وعدمه باختلاف الغرض والقصد فان قصد ان احدى الشاتين من جبران والاخرى من جبران اخر فهو تبعض وإلا فلا وكذا يقال في العشرين درهما اه شيخنا وانظر ماذا يبنى عليه تامل (قوله ويجزى نوع عن اخر) اى لا عن جنس وهذا في الماشية كما هو سياق الكلام اما غيرهما من نابت او نقد فسياق في المتن ويكمل نوع باخر ويخرج من كل بقسطه (قوله كضان) جمع ضائن للذكر وضائنة للأنثى وقوله عن معز جمع معز للذكر ومعزة للأنثى اه شيخنا قال في المجموع والمعز بفتح العين واسكانها السم جس واحد معز والأنثى معزة والمعزى والمعز بفتح الميم والامعوز بضم الهمة بمعنى المعز اه شرح البهجة الكبير اه ع ش على م والنعجة الأنثى من الضان والجمع نعاج ونعجات اه مصباح (قوله وأرحبية) نسبة الى ارحب مهملتين فوحدة قبيلة من همدان وقوله عن مهرته بفتح الميم وسكون الهاء نسبة الى مهر بن حيدان ابى قبيلة ومن انواع الابل ايضا المجيدية نسبة الى مجيد خل من الابل يقال له مجيد بضم الميم وفتح الجيم ويقال لها ايضا مجيدية بفتح فكسر منسوبة الى المجيد اى الكريم من المجد وهو الكرم وارفح هذه الثلاثة الارحبية ثم المهرية ثم المجيدية اه من شرح م وع ش عليه

الجبرانين كالكفارتين (ويجزى) في اخراج الزكاة (نوع عن) نوع (آخر) كضان عن معز وعكسه من الغنم وأرحبية عن مهرية وعكسه من الابل وعراب عن جواميس وعكسه من البقر (برعاية القيمة) كأن تساوى ثنية المعز في القيمة جذعة الضان

لاتحاد الجنس سواء اتحد
نوع ما شئته أم اختلف
(ففي ثلاثين عنزا) وهي
انثى المعز (وعشر نعجات)
من الضأن (عنزا ونعجة
بقيمتها ثلاثة ارباع عنز
وربع نعجة) فلو كانت
قيمة عنز جزء دينار او نعجة
جزء دينارين لزم عنز او
نعجة قيمتها دينار وربع
(وفي عكسه) اي المثال
المذكور (عكسه) اي
الواجب فيه نعجة او عنز
بقيمة ثلاثة ارباع نعجة
وربع عنز. والتصريح بهذا
من زيادتي (ولا يؤخذ
ناقص) من ذكر ومعيب
وصغير (في غير مامر) من
جواز اخذ ابن اللبون او
الحق او الذكر من الشياه
في الابل او التبع في البقر
او النوع الاردا عن الاجود
بشرطه (الا من مثله) بان
تمحضت ما شئته ذكورا او
كانت ناقصة بعثب او صغر
فيؤخذ في ست وثلاثين من
الابل ابن لبون أكثر قيمة
من ابن لبون يؤخذ في خمس
وعشرين منها لتلايسوي
بين النصائين ويعرف ذلك
بالتقويم والنسبة فاذا
كانت قيمة المأخوذ في خمس
وعشرين خمسين درهما
تكون قيمة المأخوذ في
ست وثلاثين اثنين وسبعين
درهما بنسبة زيادة الجملة

والعراب وهي ابل العرب ويقابلها البخاتي وهي ابل الترك ولها سنامان اه برماوي (قوله لاتحاد الجنس)
علة لقوله ويجزى نوع من آخر اه (قوله ففي ثلاثين عنزا الخ) تفريع على قوله ام اختلف ولم يفرع على ما قبله
وهو الاتحاد وفرع عليه مر فقال فيجوز اخذ جذعة ضأن عن اربعين من المعز او ثنية معز عن اربعين
من الضأن باعتبار القيمة لاتحاد الجنس كالمهرية مع الارحية اهم قال ولو كان له من الابل خمس وعشرون
خمس عشرة ارحية وعشر مهرية أخذ منه على الاظهر بنت مخاض ارحية او مهرية بقيمة ثلاثة اخماس
ارحية وخمس مهرية اه (قوله وهي انثى المعز) تقدم عن شرح البهجة ان انثى المعز ماعزة وعليه فالعنز
والماعزة مترادفان امعش على مر (قوله عنزا ونعجة) والخيرة للالك للساعي اه برماوي والنعجة
خير من المعز فلا يجب عليه هنا اخراج الكامل فهذا مستثنى من قوله الا في فان اختلف ماله نقصا
الخ فحل وجوب الكامل عند الاختلاف اذا كان الاختلاف بغير الرداءة اما بها كما هنا فلا
يجب الكامل اه شيخنا (قوله بقيمة ثلاثة ارباع نعجة وربع عنز) وهو في المثال المذكور
دينار وثلاثة ارباع دينار (قوله وصغير) المراد به الذي لم يبلغ سن الفرض اه زى
وعبارته تقتضي حصر اسباب النقص في الذكورة والغيب والصغر مع ان مقتضى قوله او النوع الاردا عن
الاجود بشرطه ان رداءة النوع من جملة اسباب النقص فتكون اربعة وسكت عن المرض مع انه منها يسكون
خمس ويمكن ادخاله في العيب كما في شرح مرو عباره في الدخول على المتن ثم شرع في اسباب النقص في الزكاة
وهي خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر ورداءة النوع اه (قوله والنوع الاردا الخ) هذا مروريا
في قوله ويجزى نوع عن آخر حيث اقتضى جواز اخراج المعز عن الضأن فقوله بشرطه وهو رعاية القيمة
شيخنا (قوله ايضا والنوع الاردا) كالمعز وقوله عن الاجود كالضأن وقوله بشرطه هو رعاية القيمة وقوله الا
من مثله هذا يفيد جواز اخذ ابن مخاض عن خمس وعشرين ذكورا وكلاهما يفيد ان الواجب الا ان بنت
مخاض ولا يجزى اخراج ابن المخاض الا بدلا عن الشاة الا ان يقال ابن المخاض ليس من اسنان الزكاة فلم
يجزى بحال وقد يعارضه قوله وصغير الا ان يقال الصغير عهدا اخر اجه وذلك عن صفار اه حل وسياقي
نقل الشوري عن حج ان الواجب ابن مخاض وانه يجزى (قوله الا من مثله) فيؤخذ الصغير من الصفار أي
اذا ماتت الامهات وبني حولها على حولها او ملك اربعين من صفار المعز ومضى عليها حول فاندفع استشكل
ذلك بان شرط الزكاة الحول وبعده تبلغ حد الاجزاء اه حج ومثله شرح الروض الا قوله فاندفع الخ
وعلم منه ان مراده صغير خاص والافلو وصلت احدي وستين بنت مخاض فاخرج واحدة منها فالصحيح
الذي قاله الجمهور انه يجب معها ثلاث جبرانات او ستين بنت لبون فاخرج واحدة منها فيلزمه جبرانان اه
فالمراد بالصغير الذي يؤخذ من الصفار مع عدم الجبر ان تكون الصفار دون كل فرض بان لم تبلغ فرضا
من القروض كبنت المخاض والاخرج منه مع الجبر ان وقد التبس على بعضهم هذا الموضع وأخذ بعموم
وفي الصفار صغير فليتأمل اه شوري (قوله او صغر) ولا يجزى الصغير عن مثله الا اذا كان من الجنس
اما لو كان من غيره فلا يجزى كالمعز كان عنده من الابل خمسة صفار فلا يجزى عنها شاة صغيرة بل لا بد
من شاة كبيرة تجزى عن الكبار اه شرح مر (قوله بنسبة زيادة الجملة الثانية) اي التي هي الست وثلاثون
على الجملة الاولى متعلق بالزيادة وهي الخمس وعشرون ومتعلق بالنسبة مخدوف اي إلى الجملة الاولى أي
ويؤخذ بتلك النسبة من قيمة المأخوذ عن الاولى ويزاد هذا المأخوذ في قيمة المأخوذ عن الثاني اه شيخنا
(قوله وهي خمسان وخمس خمس) حاصله ان الجملة الثانية تزيد على الاولى احد عشر فاذا نسبت الاحد عشر
للجملة الاولى كانت خمسين وخمس خمس والاثنان وسبعون تزيد على الخمسين باثنين وعشرين نسبتها
للخمسين خمسان وخمس خمس اه شيخنا (قوله ويؤخذ في خمس وعشرين) اي عند فقد بنت المخاض بان
كانت الخمس والعشرون اناثا وفيها انثى اما اذا كانت ذكورا ولو غير بنتي مخاض ففيها ابن مخاض وعبرة
حج في شرح العباب (تنبيه) صرح كثيرون بان واجب الخمس والعشر المذكور ابن مخاض فان دفع

الثانية على الجملة الاولى هي خمسان وخمس خمس ويؤخذ في خمس وعشرين بقيمة من الابل معيبة

عنه ابن لبون قبل وكان متبرعا بالزيادة وظاهر كلام الشيخين ان ابن الخاض ليس من أسنان الزكاة اذ لا تجزى بحال بخلاف ابن اللبون فإنه يجزى كما مر اه بحروقه اه شويرى (قوله متوسطة) اى فى العيب باعتبار عيب البقية اه برماوى (قوله وفى ست وثلاثين فصيلا الخ) صورة هذه ان تموت الامهات فى الحول لان التناج يتبع امه فى الحول كما سياتى ولا يقال يشترط السوم وهو لا يتصور فى الفصيل لانا نقول صورته ان تموت الامهات قبل تمام الحول بزمن تعيش بدون بلا ضرر بين او تموت بعد فطم الفصلا ان اه شيخنا (قوله فوق الماخوذ فى ست وثلاثين) اى بتسعين ونصف تسع هذا هو التفاوت بين الستة والثلاثين والستة والاربعين اه شيخنا (قوله وعلى هذا القياس) برفع القياس على كونه مبتدأ وما قبله خبره وبحره بدل من ذاعطف بيان عليه اى دام واستمر اه شويرى (قوله فان اختلف ماله الخ) هذا تقييد لقوله الامن مثله اى فحل اخراج الناقص اذا اتفق ماله نقصا فان اختلف وجب الكامل وقوله وان لم يوف اى الكامل صورته ان يكون عنده ما تشاء مرضى وفيها واحدة سليمة فالواحدة السليمة لا توفى بالواجب فيخرج معها ناقصة لكن برعاية القيمة وعبارة شرح مرر اذا كان الصحيح من ماشيته دون قدر الواجب كأن وجب شاتان فى غنم ليس فيها الا صحيحة اجزا صحيحة بالقسط ومريضة انتهت (قوله واتحد نوعا) بان انقسمت الماشية الى صحاح ومرضاض او الى سليمة ومعيبة او الى ذكور واناث فتؤخذ صحيحة او سليمة بالقسط وشمل كلامه ايضا ما لوانقسمت الى صغار وكبار فتؤخذ فى كبيرة بالقسط فى الجديد اه رى فان لم يتحد نوعا فان كان الاختلاف بغير رداءة النوع كالاختلاف بالذكورة والانوثة والصغر والكبر اخراج الكامل ايضا وان كانت برداءة النوع كالمعز والضأن والعرايب والجواميس جاز اخراج الكامل والناقص كاخراج المعز عن الضأن برعاية القيمة كما تقدم وحينئذ يكون فى المفهوم تفصيل وهذا أولى من قول من قال ان قوله واتحد نوعا ليس بقيد اه شيخنا (قوله فكامل) اى اثنى كبيرة سليمة اه حل وقوله برعاية القيمة اى قيمة كل من الناقص والكامل بحيث تكون نسبة قيمة الماخوذ الى قيمة النصاب كنسبة الماخوذ الى النصاب رعاية للجانبين ستة وثلاثين بعيرا ليس فيها كامل الا بنت لبون فيخرج بنت لبون كاملة قيمتها ربع تسع قيمة الجميع وكاربعتين شاة نصفها صحاح ونصفها مرضاض وقيمة كل صحيحة ديناران وكل مريضة دينار فيخرج صحيحة قيمتها نصف صحيحة ونصف مريضة وهو دينار ونصف اه شرح البهجة الكبير (قوله تمم بناقص) اى مع رعاية القيمة فلو ملك ستاوسبعين ليس فيها كامل الا بنت لبون اخراج بنت لبون كاملة مع ناقصة اه شرح البهجة الكبير وفى قل على الجلال قوله تنضم بناقص لعله فيما لو تعدد ما يخرج به او نقصت قيمة ما اخرج من الصحاح غن الواجب فيكمل بجزء من مريضه ولو غير متوسطة لان المتوسط انما يعتبر اذا انفردت فتامل ومعنى رعاية القيمة على الجديد ان تعرف قيمة الكبيرة عنها وكانت كلها كبارا وقيمة الصغيرة عنها لو كانت كلها صغارا وتؤخذ كبيرة تساوى ما يخص كلا منهما كما مر فى الضأن والمعز وعلى القديم باعتبار نسبة قيمة الماخوذ عن جملة الكبار مع قيمة الماخوذ عن الصغار فافهم تامل (قوله والمراد بالنقص) اى الكائن بالعيب فان الذكورة والصغر ليسا عيبا فى المبيع فالنقص فى كلامه الذى فسره هو العيب الذى قاله فيما مر فليس هذا تفسيرا لمطلق النقص بل للنقص الذى هو العيب اه شيخنا وعبارة شرح مرر ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة بما يرد به فى البيع انتهت فجعل الرد فى البيع ضبطا للعيب (قوله فالواجب الا غبط) لا يقال ينافى وجوب الا غبط هنا ما يأتى من انه لا يؤخذ الخيار لانا نقول يجمع بينهما يحمل هذا على ما اذا كانت جميعها خيارا لكن تعدد وجه الخبرية او كلها غير خيار بأن لم يوجد فيها وصف الخيار الآتى وذلك على ما اذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيةا فهو الذى لا يؤخذ اه شرح مرر (قوله ولا يؤخذ خيار) ويظهر ضبطه بان تزيد قيمة بعضها بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وانه لا عبرة هنا بزيادة لاجل نحو نطاح وانه اذا وجد وصف من اوصاف الخيار التى ذكرها لا تعتبر معه زيادة قيمة ولا عديمها اه شرح مرر (قوله كحامل) اى ولو بغير

متوسطة وفى ست وثلاثين
فصيلا فصيل فوق الماخوذ
فى خمس وعشرين وفى ست
واربعين فصيل فوق
الماخوذ فى ست وثلاثين
وعلى هذا القياس (فان
اختلف ماله نقصا وكالا
واتحد نوعا (فكامل)
يخرجه (برعاية القيمة وان
لم يوف تمم بناقص) وقولى
فان اختلف الى آخره من
زيادتى والمراد بالنقص
ما ثبت رد المبيع وخرج
به مالا اختلف ماله صفة
فقط فالواجب الا غبط
(ولا) يؤخذ (خيار) كحامل

ما كوله اه سم وظاهره وان كان غير الماكول نجسا كمالونزى خنزير على بقرة فحملت منه ويوجه بان في
أخذها الاختصاص بما في جوفها اه ع ش على مر والحق بالحامل في الكفالية عن الاصحاب التي طرقها
الفحل لغلبة حمل البهائم من مرة واحدة بخلاف الادميات وانما لم تجزى في الاضحية لان مقصودها اللحم
ولم يردى. وهما مطلق الانتفاع وهو بالحامل اكثر لزيادة ثمنها غالبا والحمل انما يكون يمينيا في الادميات
اه شرح مر وبقي ما لودفع حاملا فتبين حملها هل يثبت له الخيار أم لا فيه نظروا الاقرب الاول فستردها
اه غ ش عليه (قوله واكولة) بفتح الهمزة وضم الكاف مع التخفيف اه شرح مر (قوله وربى) بضم
الراء وتشديد الباء الموحدة والقصر وهى الحديثة العهد بالتاج شاة كانت او ناقة او بقرة ويطلق عليها هذا
الاسم الى خمسة عشر يوما من ولادتها قاله الازهرى وقال الجوهرى الى شهرين سميت بذلك لانها تربي
ولدها اه شرح مر وهى اظهر من عبارة الشرح لان المتبادر منها انها تسمى ربي بعد خمسة عشر أو بعد
الشهرين (قوله كما قاله الجوهرى) قال حج بعد مثل ما ذكر والذي يظهر ان العبرة بكونها تسمى
حديثا عرفا لانه المناسب لنظر الفقهاء اه ع ش (قوله لا يرضى مالها) ينبغى ان محله في الربي اذا استغنى
الولد عنها وإلا فلا حرمة التفريق حينئذ اه ع ش على مر (قوله ومضى حول) سمي بذلك لتحويله اى
ذهابه وبجى غيره من حال اذا تحول ومضى اه شرح مر (قوله ولكن لتتاج نصاب الخ) أى من
جنسه بخلاف ما لو حمل بقر بغنم او عكسه فلا يصح اه شوبرى لا يقال شرط وجوب الزكاة السوم في
كلا مباح فكيف وجبت في التاج لانا نقول اشتراط ذلك خاص بغير التاج التابع لاه في الحول ولو
سلم عمومهم فاللبن كالكلاء لانه ناشئ عنه على انه لا يشترط في الكلاء ان يكون مباحا على ما يأتى بيانه ولان
اللبن الذى تشر به لا يدمونه لانه يأتى من عنده تعالى ويستخلف اذا حلب فهو شبيه بالماء فلم يسقط
الزكاة ولان اللبن وان عذر به مؤنة إلا انه قد تعلق به حق الله تعالى فانه يجب صرفه في سقى السخلة ولا يحل
للمالك ان يحلب إلا ما فضل عن ولدها وإذا تعلق به حق الله تعالى كان مقدما على حق المالك بدليل انه
يحرم على مالك الماء التصرف فيه بالبيع وغيره بعد دخول وقت الصلاة اذا لم يكن معه غيره ولو باعه
أو وهبه بعد دخول الوقت لم يصح لتعلق حق الله به ويجب صرفه للوضوء فكذا لبن الشاة يجب صرفه
الى السخلة فلا يسقط الزكاة ولان التاج لا يمكن حياته الا باللبن فلو اعتبرنا السوم لا غنايه لانه لا يتصور
بخلاف الكبار فانها تعيش بغير اللبن وبان ما تشر به السخلة من اللبن ينجر بنموها وكبرها بخلاف
المعلوقة فانها قد لا تسمن ولا تكبر ولان الصحابة اوجبوا الزكاة في السخلة التي يروح بها الراعى على يديه
مع علمهم بانها لا تعيش الا باللبن اه شرح مر (قوله أى بسبب ملك النصاب) يعنى انه انجر اليه ملكه
من ملك الاصل لانه ملكه بسبب مستقل كالسبب الذى ملك به النصاب اه رشيدى (قوله ايضا اى
بسبب ملك النصاب) فلو ملك اربعين شاة فولدت اربعين وماتت قبل الحول فتجب شاة لكن هل المراد
شاة كبيرة اه سم الوجه وجوب صغيرة لان المزكى عنه هو الصغير ولا مسوغ للشيخ ان يقول هى كبيرة
اه شوبرى (قوله وذلك) اى كون التاج له حول النصاب وقوله بان بلغت به نصابا أى نصابا آخر والا
فالغرض انها نصاب وقوله فان لم تبلغ به نصابا اى نصابا آخر غير نصاب الامهات اه شيخنا (قوله نتج)
بضم النون وكسر التاء على البناء للمفعول اه برماوى وقوله واحدة فاعل نتج وفى المصباح التاج بالكسر
اسم يشمل وضع البهائم من الغنم وغيرها واذا ولد الانسان ناقة او شاة ما خضا قبل نتجها نتجا من باب
ضرب فالانسان كالقابلة لانه يتلقى الولد ويصلح من شأنه فهو ناتج والبهيمة منتوجة والولد نتيجة والاصل
في الفعل ان يتعدى الى مفعولين فيقال نتجها ولدا لانه بمعنى ولدها ولدا والاصل في الفعل ان يتعدى الى
مفعولين فيقال نتجها ولدا لانه بمعنى ولدها ولدا ويبنى الفعل للمفعول فيحذف الفاعل ويقام المفعول
الاول مقامه ويقال نتجت الناقة ولدا اى وضعت وتجت الغنم اربعين سخلة ويجوز حذف المفعول الثانى
اقتصار الفهم المعنى فيقال نتجت الشاة كما يقال اعطى زيد ويجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل

وأكولة وهى المسمنة
للاكل وربى وهى الحديثة
العهد بالتاج بان يمضى لها
من ولادتها نصف شهر كما
قاله الازهرى أو شهران
كما قاله الجوهرى (الابرضاء
مالها) باخذها نعم ان
كانت كلها خيارا أخذ
الخيار منها الا الحوامل فلا
تؤخذ منها حامل كما نقله
الامام واستحسنه (و)
ثالثها (مضى حول فى ملكه)
لخبر لا زكاة فى مال حتى
يجول عليه الحول ورواه أبو
داود وغيره وهو وان كان
ضعيفا مجبورا بأثر صحيحة
عن أبي بكر وعمر وعثمان
وعلى رضي الله عنهم وغيرهم
(و) لكن (لتتاج نصاب)
يقيد زدته بقولى (ملكه
بملكه) أى بسبب ملك
النصاب (حول النصاب)
وان ماتت الامهات
وذلك بان بلغت نصابا
كائة وعشرين من الغنم
نتج منها واحدة

وحذف المفعول الاول لفهم المعنى فيقال تتج الولد وتنتج السخلة أى ولدت كما يقال أعطى درهم وقد يقال تنتج الناقة ولدا بالبناء للفاعل على معنى ولدت أو حملت قال السرخس على تتج الرجل الحامل وضعت عنده وأنتجت هى حملت لغة قليلة وأنتجت الفرس وذو الحافر بالالف استبان حملها فهى نتوج اه (قوله فتجب شاتان) فلو ماتت الامهات وبقي منها دون النصاب أو ماتت كلها وبقي التناج نصابا فى الصورة الثانية أو ما يكمل به فى الاولى زكى بحول الاصل اه شرح مر (قوله اعتد) بفتح التاء الفوقية مثقلا أمر من الاعداد وهو الحساب أى أحسبها عليهم واجعلها من العدد اه بزموى وقوله بالسخلة فى المختار السخلة لولد الغنم من المعز والضأن ساعة وضعه ذكر ا كان أو أنثى وجمعه سخل بوزن فلس وسخال بالكسراه ع شر على مر (قوله) أما ما نتج من دون نصاب هذا محترز الاضائة فى قوله وانه لا يضم الى ما عنده الخ محترز التعبير بالتناج وعبارة شرح مر واحترز بقوله تتج عمالو استفاد بشرام أو غيره وبقوله من نصاب عما نتج من دونه كعشرين شاة نتجت عشرين الخ انتهت وقوله مملكة مملكة قيد لم يذكر محترزه وذكره مر بقوله وخرج بقوله مملكة مملكة مال أو وصى الموصى له بالحمل به قبل انفصاله للمالك الامهات ثم مات ثم حصل التناج لم يزك بحول الاصل كما نقله فى الكفاية وأقره اه وقوله مال أو وصى الموصى له الخ كأن أو وصى زيد المالك للغنم باربعين من الغنم بحملها العمرو ثم مات زيد وقبل عمرو الوصية بالخ ثم أوصى به قبل انفصاله لو ارث زيد المالك للامهات بالارث ثم مات عمرو وقبل وارث زيد الوصية فلا يزكى التناج بحول الاصل لانه ملك التناج بسبب غير الذى ملك به الامهات اه ع ش عليه (قوله) وعلم بما ذكر انه لو زال ملكه عن النصاب الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولو زال ملكه فى الحول عن النصاب أو بعضه ببيع أو غيره فعاد بشرام أو غيره أو بادل بمثله مبادلة صحيحة فى غير التجارة استأنف الحول لا نقطاع الاول بما فعله فصار ملكا جديدا لا بدله من حوله أما المبادلة الفاسدة فلا تقطع الحول وان اتصلت بالقبض لانها لا تزال الملك وشمل كلامه مالو باع النقد ببعضه للتجارة كالصيارفة فانهم يستأنفون الحول كلها بادلوا ولذلك قال ابن سريج بشر الصيارفة بانه لا زكاة عليهم ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه ببيع أو اقالة استأنفه من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد فى الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري وتأخير الرد لاخراجها لا يبطل به الرد قبل التمكن من ادائها فان سارع لاخراجها أو لم يعلم بالعيب الا بعد اخرجها نظر فان اخرجها من المال أو غيره بان باع منه بقدرها واشترى بثمنه واجبه لم يرد لتفريق الصفقة وله الارش كما جزم به ابن المقرئ تبعه الجمهور وان اخرجها من غير مرداد لا شركة حقيقة بدليل جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فان كان الملك للبائع بان كان الخيار له أو موقوفا بان كان لها ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وان كان الخيار للمشتري فان فسخ استأنف البائع الحول وان أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقود لو مات المالك فى اثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت الموت وملك المرتد زكاته وحوله موقوفات فان عاد الى الاسلام تبينا بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله والا فلا انتهت (قوله) بشرام أو غيره) كرد ببيع كما لو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه ببيع أو اقالة فانه يستأنف الحول من حين الرد قال ابن سمويستثنى من انقطاعه بالرد بالعيب ما اذا كان المراد مال تجارة وقد باعه بعرض تجارة فلا يستأنف له حوله اه (قوله) ولو بمثله (غاية فى الزوال أى ولو زال بمثله أى فى غير نحو قرض النقد فلو اقرض نصاب نقد فى الحول لم ينقطع عنه لان الملك لم يزل بالكلية لثبوت بدله فى ذمة المقرض والدين تجب فيه الزكاة اه حج (قوله) وهو مكروه) أى تنزيها وقوله عند قصد الفرار أى فقط بخلاف ما لو كان الحاجة أو اطلاق فلا كراهة اه ع ش أى او للحاجة وللفرار على ما افهمه كلامهم ولا ينافى ما قررناه من عدم الكراهة هنا فيما لو قصد الفرار مع الحاجة ما من كراهة ضبة صغيرة للحاجة وزينة لان فى الضبة اتجاذا أقوى المتع بخلاف الفرار اه شرح مر (قوله)

فتجب شاتان فان لم تبلغ به نصابا كما نتج منها عشرون فلا أثر له والاصل فى ذلك ما رواه مالك فى الموطأ عن عمر رضى الله عنه قال لساعة اعتد عليهم بالسخلة وهى تقع على الذكر والإثني وأيضا المعنى فى اشتراط الحول أن يحصل النماء والتناج نماء عظيم فيتبع الاصول فى الحول أما ما نتج من دون نصاب وبلغ به نصابا فيبتدأ حوله من حين بلوغه وعلم بما ذكر انه لو زال ملكه عن النصاب أو بعضه ثم عاد بشرام أو غيره ولو بمثله كابل بابل استأنف الحول بما فعله وان قصد به الفرار من الزكاة وهو مكروه عند قصد الفرار وانه لا يضم الى ما عنده فى الحول ما ملكه بشرام أو غيره كهيئة وارث ووصية لانه ليس فى معنى التناج المذكور

وانما ضم اليه في النصاب
لانه بالكثرة فيه بلغ حدا
يحتفل المواساة فلو ملك
ثلاثين بقوة ستة أشهر ثم
اشترى عشر اقلية عند تمام
الحول الاول للثلاثين
تبيع ولكل حول بعده
ثلاثة ارباع سنة وعند
تمام كل حول للعشرة ربع
مسنة وانما فصل التاج
بعد الحول لم يكن حول
النصاب حوله لتقرر
واجب اصله ولان الحول
الثاني اولى به (فلو ادعى)
المالك (التاج بعده) اي
بعد الحول (صدق) لان
الاصل عدم وجوده قبله
(فان اتهم) اي اتهمه
الساعي (سن تحليفه)
والتمريح بسن تحليفه من
زيادتي (و) رابعها اسامة
مالك طاكل الحول) لقوله
في خبر انس وفي صدقة
الغنم في سائمتها اذا كانت
اربعة الى عشرين ومائة
عنا دل بمفهومه على نفي
الزكاة في معلوفة الغنم
وقيس بها معلوفة الابل
والبقر واخصت السائمة
بالزكاة لتوفر مؤنتها
بالرعي

وانما ضم) اي مملكة بشرام او غيره وقوله اليه اي الى ما عنده اه شيخنا (قوله) وانه لو انفصل التاج (الح)
انظر هذا علم باي شيء فان قيل بقوله حول النصاب قلنا المراد بحول النصاب الحول الذي وقع فيه التاج وهذا
القدر موجود هنا فهي من منطوق المتن بالنسبة للحول الذي تثبت فيه واما بالنسبة لما قبله فليس في كلامه
تعريض له وبعبارة اصله مع شرح م ر وانما نتج من نصاب قبل انقضاء حوله ولو بلحظة يركب حول النصاب
ثم ذكر محترز التقييد بالقبلي بقوله فان انفصل بعد الحول لم يكن حول النصاب حوله (الح) اه (قوله) فلو ادعى
التاج بعده) اي او ادعى استفادته بنحو شراء انتهى شرح م ر (قوله) سن تحليفه) اي احتياطاً لحق المستحقين
فان نكل ترك ولا يجوز تحليف الساعي لانه وكيل ولا المستحقين لعدم تعيينهم اه شرح م ر وقضية قوله
سن تحليفه انه يصدق بيمينه بلاينة فيما لو ادعى المالك انها علفت القدر الذي يقطع السوم وانكر الساعي
قياسا على ما لو قال كنت بعث المال في أثناء الحول ثم اشتريته واتهمه الساعي في ذلك من انه يخلف ندبا اه
عش على م ر (قوله) واسامة مالك) اي يميز وان لم يكن مكلفا اه حل هكذا قاله تبعا لشيخه الزياتي
لكن قرر شيخنا ح ف انه لا بد ان يكون مكلفا نقلا عن الطبري وعن عش على م ر نقلا عن م ر اه
(قوله) ايضا واسامة مالك (الح) مثل المالك من يقوم مقامه من وكيل او ولي او حاكم بان غصب معلوفة وردها
عند غيبة المالك للحاكم فاسامها صرح به في البحر قال الاذرعى لو كان الاصل للمحجر في ترك الاسامة فهذا
موضع تامل اه وظاهر عدم الاعتداد بها حيث لا تعد به بفعلها وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ما شيتهما
او لا اثر لذلك فيه نظروا بعد تخريجهما على ان عهدهما عدا ولا هذا ان كان لهما تمييز اه شرح م ر (قوله) وفي
صدقة الغنم) المراد بالصدقة نفس الغنم المزكاة واطلق عليها الصدقة لوجوب الزكاة فيها وكونها جزءا منها
فهو من إطلاق اسم الجزء على الكل او يقال التركيب من قبيل إضافة الصفة للنوصوف مع تقدير مضاف
وتقدير الكلام وفي الغنم ذات الصدقة اي صاحبيتها اه من حواشي جمع الجوامع وقوله في سائمتها بدل من
صدقة الغنم وهذا احسن من اعرابه جالا اه شيخنا (قوله) دل بمفهومه على نفي الزكاة (الح) فيه بحث لان
الغالب على اموال العرب السوم فالتقييد بالسائمة لموافقة الغالب والقيد اذا خرج لموافقة الغالب لا مفهوم
له كما تقرر في الاصول وبجواب بانه قد يظهر معنى يساعد كون القيد للاحتراز فيعمل به وان وافق الغالب
وذلك المعنى هنا ما ذكره الشارح بقوله واختصت السائمة بالزكاة (الح) فقام له والحاصل ان القيد اذا خرج مخرج
الغالب لم يكن له مفهوم الا اذا ساعد المعنى على اعتبار المفهوم وان القيد للاحتراز كما هنا على ان لنا ان نقول
لانسلم ان الغالب السوم بالمعنى المراد لنا وهو ان يقع السوم في جميع الحول بحيث لا يتخلل علف لا تعيش
بدونه بلا ضرر بل يتخلل العلف المذكور كثير لعدم السوم غالب بمعنى انه واقع في اكثر اوقات العام
لكن هذا غير المراد لنا وغير ما حملنا عليه ادلة السوم بدليل المعنى فليتأمل اه سم هذا قول في الاصول
ونما قول آخر وهو انه يدل بمفهومه على نفي الزكاة في مطاق المعلوفة فلا حاجة عليه للقياس الذي صنعه
الشارح وبعبارة ابن السبكي مع المحلى وهل المنقبي غير سائمتها وهو معلوفة الغنم او غير مطلق
السواهم وهو معلوفة الغنم وغير الغنم قولان انتهت فكان الاحسن للمصنف تخريج الحديث على القول
الآخر ليستغنى عن القياس المعترض ولان الزركشي كتب على عبارة ابن السبكي ما نصه قال المصنف
ولعل الخلاف بخصوص بصورة في الغنم السائمة واما صورة في سائمة الغنم فقد قلنا ان المنقبي فيها لان
فيها سائمة غير الغنم اه وبعبارة عش فان قلت لم خص القياس بالمفهوم ولم يعمه فيه وفي المنطوق قلت غير الغنم
من الابل والبقر دل حديث انس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير قيد والقصد اخراج المعلوفة منها
فيحتاج الى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم على ان اراد هذا الحديث انما قصده اخراج المعلوفة من الغنم
ومن ثم جعله دليلا على اشتراط الصوم واما اصل الزكاة في الغنم فقد علم بما سبق ايضا اه (قوله) لتوفر مؤنتها
بالرعي) في المصباح وفر الشئ يفر من باب وعدو فور اتهم وكيل ووفرته ووفر امن باب وعدايتها اتهمته واكتله

يتعدى ولا يتعدى والمصدر وفر قال أبو زيد وفرت عليه طعامه توفير إذا أتمته ولم تنقصه وفرت حقه عليه توفير أعطيته الجميع فاستوفره أي استوفاه قال حجج السائمة الراعية في كلام مباح قال الشيخ لم يتعرض لا اعتبار سقيمها من ماء مباح أو عدم اعتباره أو كتب عليه لم يتعرضوا المألو كان سقيمها الماء فيه كلفة كان كان مملوكا وما الفرق بينه وبين العلف حرراه شوبرى وفي قل على الجلال والمياه التي تسقط العشر وتوجب نصفه كالعلف هنا أيضا تسقط كلفة الماشية وفارقت الزروع كإيائى بان احتياج الماشية إلى العلف والسقى أكثر غالباً ولم يجعلوا إخراج الأرض كالعلف لأنه ليس للإخراج داخل في تنمية الزرع اهـ (قوله في كلام مباح) ولو علفت بمقصود فوجهان رجح بعضهم منهما أنه لا زكاة وفيه نظر لأنه يغرم بدله ويبحث الأذرعى أن المملوك الحرى لا أمان له كالمباح اهـ شرح العباب اهـ شوبرى وقوله أنه لا زكاة لعل صوابه وجوب الزكاة أو ثبوت الزكاة وإلا فظاهر العبارة لا يستقيم كلاً لا يخفى تأمل والكلام بالهمز الحشيش مطلقاً رطباً كان أو يابساً والحشيم هو اليابس والعشب والخلا بالقصر هو الرطب اهـ برماوى (قوله أو مملوك قيمته يسيرة) عبارة شرح مـ ولو أسيمت في كلام مملوك كان ثبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان أحدهما كما أفتى به القفال وجزم به ابن المقرئ وأولها لأن قيمة الكلا تافهة غالباً ولا كلفة فيها ورجح السبكي أنها سائمة للكلا قيمته يسيرة لا يبعد مثلها كلفة في مقابلة نمتها وإلا فمعلوفة والمناسب لما سياتى في المعشرات من أن فيما سقى بماء اشتراه أو أتته نصف العشر كالمو سقى بالناضج ونحوه أن الماشية هنا معلوفة بجمع كثرة المؤنة قال الشيخ وهو الوجه ولو جزه وأطعمها إياه في المرعى أو البلد فمعلوفة ولو رعاها ورقاتناثره فسائمة فلو جمع وقدم لها فمعلوفة قال ابن العباد ويستثنى من ذلك ما إذا أخذ الكلا الحرم وعلفها به فلا ينقطع السوم لأن كلاً الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وإنما ثبت به نوع اختصاص والمتولدين سائمة ومعلوفة له حكم الام فإن كانت سائمة ضم إليها في الحول والأفلا ولو كان يشرحها نهاراً ويلقى لها شيئاً من العلف ليلاً لم يؤثر اهـ شرح مـ وبقي ماله كانت ترعى في كلام مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكيها بعافها إذا رجعت إلى بيوت أهلها قدر الزيادة الثماء أو دفع ضرر يسير للحفاظ على ذلك يقع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح ولو كان يشرحها نهاراً الخ أنها سائمة اهـ عـ ش عليه (قوله لكن لو علفها الخ) استدراك على مفهوم الشرط (قوله أمالو سامت بنفسها الخ) حاصل ما ذكره ثمان ضرور وقوله أمالو سامت الخ هذه وما بعدها محترزة قوله أسامة مالك وقوله أو اعتلفت الخ محترزة قوله كل الحول اهـ شيخنا (قوله كغاصب) أي وكشتر شراب فاسداً اهـ شرح مـ (قوله معظم الحول) راجع لكل من المسئلتين (قوله لكن قصد به قطع السوم) ويشترط في العلف الذى قصد قطع السوم أن يكون متمولاً كما قاله مـ اهـ شيخنا وقياسه أنه لو استعملها قدراً يسيراً أو قصد به قطع الحول سقطت الزكاة اهـ عـ ش على مـ (قوله أو ورثها وتم حوالها الخ) انظر هذا محترزة ما ذكره شيخنا أنه محترزة ما تشعر به الأسامة من القصد وفيه أن القصد موجود في هذه الصورة وإنما المقصود علم أنها ملكة فالأحسن أن يقال أنه مفهوم قيد ملحوظ في المتن أي مع العلم بأنها ملكة وعبارة شرح مـ ولو ورث سائمة ودامت كذلك سنة ثم علم بارتباطها لم يجب زكاتها لما مر من اشتراط أسامة المالك أو نائبه وهو مفقود هنا انتهت في فهم منه أن صورة الشارح أن تسوم بنفسها أو يسميها غير الوارث الذى هو المالك لها وحينئذ فتكون داخلية في قوله أمالو سامت بنفسها أو أسامها غير المكها وإيضاً قوله ولم يعلم ليس بقيد لأنه حينئذ لا فرق بين علمه وعدمه لأن الفرض أن المالك لم يسمها ولا يصح تصويرها بما إذا كان الوارث يسميها جاهلاً بأنها ملكة حتى يكون عدم العلم قيد معتبر أو تكون غير داخلية فيما قبله لأنه يناهيه تردد الشوبرى وغيره في هذه الصورة فلا يحمل كلامه عليها فكان الأولى للشارح أن يذكرها مسألة مستقلة كما فعلها مـ ولا يجعلها محترزة ما تقدم تدبره عبارة الشوبرى قوله أو ورثها الخ انظر لو كان الوارث هو الراعى أو غاصبها أو قد أسامها

في كلام مباح أو مملوك قيمته يسيرة لا يبعد مثلها كلفة في مقابلة نمتها (لكن لو علفها قدراً تعيش بدونه بلا ضرر وبين ولم يقصد به قطع سوم لم يضر) أمالو سامت بنفسها أو أسامها غير مالكيها كغاصب أو اعتلفت سائمة أو علفت معظم الحول أو قدراً لا تعيش بدونه أو تعيش لكن بضرر بين أو بلا ضرر بين لكن قصد به قطع سوم أو ورثها وتم حوالها ولم يعلم فلا زكاة

والماشية تصبر عن العلف يوما او يومين لا ثلاثة وتعبرى باسم المالك لها اولى من قوله وكونها سائمة وقولي ولم يقصد به قطع سوم من زيادتي (ولا زكاة في عوامل) في حرث او نحوه لاقتنائها للاستعمال لا للنماء كتياب البدن ومتاع الدار (وتؤخذ زكاة سائمة عند ورودها امام) لانها اقرب الى الضبط حيث قد فلا يكلفهم الساعي ردها الى البلد كما لا يلزمه ان يتبع المزارعي (والا) راي وان لم ترد الماء بان اكتفت بالكل في وقت الربيع (ف) عند بيوت اهلها) وافتيهم وذلك لخبر البيهقي في تحصيل صدقات اهل البلديات على مياههم وافتيهم وهو منزل على ما قلنا (ويصدق بخرجها في عددها ان كان ثقة والا فتعدو الاسهل) عددها (عند مضيق) تمر به واحدة واحدة ويد كل من المالك والساعي او نائبهما قضيب يشير ان به الى كل واحدة او يصيبان به ظهرها لان ذلك ابعد عن الغلط فان اختلفا بعد العد وكان الواجب يختلف به اعاد العد وتعبرى بالخروج اعم من تعبيره بالمالك وقولي والاسهل من زيادتي (ولو اشترك اثنان) مثلا

غير غالم بانها ملكة فهل تعتبر هذه الاسامة لانها في نفس الامر اسامة المالك اولا لانه ظاهر ان نائب عن غيره فكانه الغير هو السائم بحوزة انتهم وعبرة ع ش على مر قوله ولو وورث سائمة ودامت الخ وقع السؤال في الدرس عما لو اسامها الوارث على ظن بقاء مورثه ثم تبين وقانه وانها في ملك الوارث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه اسامها بالفعل مع كونها في ملكه فظنه للاسامة عن غيره لا يمنع من وقوع عماله ام لا فيه نظر والاقرب الثاني وقد يدل له ما ذكره سم على المنهج حيث قال قوله ولم يعلم عبارة البيهجة وشرحها للشارح وما علم اي الوارث يموت مورثه او بانها نصاب او بكونها سائمة لعدم اسامة المالك لاستحالة القصد اليها مع عدم العلم اه وقد يؤخذ من هذا ان غير الوارث اذا لم يعلم ان ماشيته نصاب لا زكاة وان اسامها الا ان يفرق فليحرر اه اقول ولعل الفرق اقرب فانهم انما اشترطوا كون المال نصابا ولم يذكروا اشتراط العلم بخلاف السوم فانهم لم يكتبوا مجرد بل انما اشترطوا اقصدوه وقد حصل فلا اثر لعدم العلم بكونه نصابا انتهت وفي المصباح سامت الماشية سو ما من باب قال رعت ويتعدى بالهزمة فيقال اسامها راعيها قال ابن خالويه ولم يستعمل اسم مفعول من الرباعي بل جعل نسيما نسيما يقال اسامها فهي مسامة والجمع سوائم اه (قوله لنقداسامة المالك) وانما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لان السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده لان الاصل عدم وجوبها اه شرح مر (قوله لا ثلاثة) اي بلا ضرر بين فلا ينافي انها تعيش حيث لا يمكن بضرر بين اه شيخنا ح ف اي فيضر علفها ثلاثة ايام ولو متفرقة كما اقتضاه اطلاقهم اه شوبري (قوله ولا زكاة في عوامل) اي بان استعملت القدر من الزمن الذي لو علفها فيه سقط وجوب الزكاة اه حل وذلك ثلاثة ايام فاكثروا كذا اذا كان اقل وقصد به قطع الخول كما تقدم في السوم (قوله ايضا ولا زكاة في عوامل) اي ولو كان الاستعمال محرما كحمل مسكرو وفرق بين المستعملة في محرم وبين الخلي المستعمل فيه بان الاصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمة الا ما رخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت الى اصلها ولا نظر الى الفعل الخسيس وإذا استعمل الخلي في ذلك فقد استعمل في اصله اه زى (تنبيه) وقع السؤال في الدرس عما لو حصل من العوامل نتائج هل تجب فيه الزكاة ام لا والجواب عنه بان الظاهر ان يقال تجب فيه الزكاة اذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال وما مضى من حول الاموات قبل انفصاله لا يعتمد به لعدم وجوب الزكاة فيها ع ش على مر (قوله عند ورودها امام) اي ندبا اه ع ش على مر وهذا فيما اذا لم يعلم عددها اه قل (قوله ولا فاعند بيوت اهلها) ويكلفون ردها اليها اه حج وعبرة شرح مر ولا فاعند بيوت اهلها وافتيهم تؤخذون كائنا قال في الروضة ومقتضاه تجوز تكليفهم الرد الى الاقنية وبه صرح المحامي وغيره والاوجه في التي لا ترد ماء ولا مستقر لاهلها الدوام انتجاعهم تكليف الساعي النجعة اليهم لان كلفته اهلون من كلفة تكليفهم ردها الى محل اخر ولو كانت متوحشة يعمر اخذها وامساكها فعلى رب المال تسليم السن الواجب للساعي ولو توقف ذلك على عقار لزمه ايضا وهو محل قول ابني بكر رضى الله تعالى عنه والله لو منعوني عقالا لقائلهم لانه هنا من تمام التسليم انتهت ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي ايضا اذا تلفت في يده بلا تقصير اه ع ش عليه وفي قل على الجلال والاقنية الرحاب امام البيوت مثلا اه وفي المصباح القدام بوزن كتياب الوصيد وهو سعة امام البيت وقيل ما امتد من جانبه والجمع افنية (قوله ويصدق بخرجها) اي من مالك او وكيل او ولي محجور عليه اه برماوى (قوله والا فتعد) اي وجوبها اه شرح مر (قوله ولو اشترك اثنان) اي شركة شيوع واما شركة الجوار فستاتي في كلامنا اه شيخنا حيث لا يكون الاستدلال على هذه النما هو بمفهوم الحديث ومنطوقه يدل لما ياتي من شركة الجوار فكان عليه تأخير عن القسمين ليشهد لهما بمنطوقه ومفهومه وسياتي للشارح في باب من تلزمه زكاة المال حيث قال وعدم ثبوت الخلطة في السادسة لانها لا تثبت مع اهل الخمس

إذ لا زكاة فيه لأنه لغير معين اهـ ويستفاد منه أن شرط ثبوت الخلطة أن الشريك لا بد وأن يكون معينا فينبذ
لو كان عنده أربعون شاة وحال عليها الحول ولم يخرج عنها ثم حال عليها حول آخر أو أكثر لم يلزمه الزكاة
عام لنقصها عن النصاب في العام الثاني وما بعده ولا يقال هي مشتركة بين المالك والفقر لما علمت أن هذه
الخلطة لا أثر لها وكذا يقال فيما لو كان عنده عشرين دينار أو لم يخرج عنها حتى مضى عامان فأكثر فلا يلزمه
الزكاة عام ويقال مثله أيضا فيما لو كان له على شخص عشرين دينار أو استعرت في ذمته أعماماً ثم قبضها
المالك لا يلزمه الزكاة عام تأمل (قوله أيضا ولو اشترك اثنان) أي بان كان بينهما مال مملوك لهما سواء كان
باشتراك منهما بعقد أو لا كان ورثاه اهـ ع ش على مر وعبرة شرح مر في الدخول على هذه المسئلة ثم
شرح في الخلطة وهي نوعان خلطة شركة ويعبر عنها بخلطة الأعيان والشيوع وخلطة جوار وتسمى خلطة
أو صاف وقد شرع في الأول فقال ولو اشترك الخ ثم قال وهذه الشركة قد تنفذ تخفيفا كالاشتراك في ثمانين
على السواء أو تنقيلا كالاشتراك في أربعين أو تخفيفا على أحدهما وتنقيلا على الآخر كان ملكا ستين
لأحدهما ثلثاها وللآخر ثلثها وقد لا تنفذ شيئا كاتنين على السواء وتأتي هذه الأقسام في خلطة الجوار
أيضا وهي النوع الثاني الذي أشار إليه بقوله كالأول خلط جوار انتهت وقوله وهذه الشركة الخ أي الشركة في
الماشية واحترز عن الشركة في غيرها فانها لا تنفذ تخفيفا أصلا إذ لا وقص في غير الماشية بل تارة تنفذ التنقيلا
وتارة لا تنفذ تنقيلا ولا تخفيفا أشار إليه البرماوى (قوله من أهل زكاة) ويبنى للمولى أن يفعل بمال المولى
عليه ما فيه المصلحة له من الخلطة وعدمها فإساع على ما تقدم في الأسهم ببق مالهو اختلقت عقيدة المولى والمولى
عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه فيه نظر والأقرب الأول وكذا لو اختلقت عقيدته
وعقيدة شريك المولى عليه فكل منهما يعمل بعقيدته فلو خلط شافعى عشرين شاة بمثلها لصبي حنفى
وجب على الشافعى نصف شاة عملا بعقيدته دون الحنفى اهـ ع ش على مر (قوله ولو في غير ماشية)
أي ولو كان الاختلاط في غير ماشية اهـ شيخنا (قوله زكاة كواحد) ولا أحدهما الاستقلال
بالإخراج والنية اهـ حل وفي الروض وشرحه مانصه فصل للساعى الأخذ من مال أحدهما أي
الخليطين ولو لم يضطر إليه بان كان مال كل منهما كاملا وجد فيه الواجب كاله الأخذ من مالهما ولأن
المالين كالمال الواحد والمأخوذ زكاة الجميع على الأشاعة والخليطان يتراجعان بان يرجع كل منهما
على الآخر فيما إذا أخذ الساعى منهما وقد لا يتراجعان فيه كما سياتى ويرجع أحدهما على الآخر فيما
إذا أخذ من أحدهما الأصل في التراجع خبر وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية
رواه البخارى في خبر أنس السابق وإذا رجع المأخوذ منه رجعا بالمثل في المثل كالثار والحبوب وبالقيمة
في المتقوم كالابل والبقر فان خلط عشرين شاة بعشرين شاة فأخذ الساعى واحدة لأحدهما رجعا على
صاحبه بنصف قيمتها لا بقيمة نصفها لأن قيمة نصفها انقص من نصف قيمتها للتنقيص فلو قلنا يرجع
بها لأجحفنا به ولا يرجع بنصف شاة لأنها غير مثلية وكذا لو خلط مائة مائة فأخذ الساعى ثنتين من
أحدهما رجعا على صاحبه بنصف قيمتها لا بقيمة نصفهما ولا بشاة ولا بنصفى شاتين فان أخذ
من كل منهما شاة فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما إذ لم يؤخذ من كل منهما الا واجبه لو انفرد
وإن كان لزيد ثلاثون شاة ولعمرو عشر فأخذ الساعى الشاة من عمرو رجعا على زيد بثلاثة أرباع قيمتها
أو أخذها من زيد على عمرو وربع قيمتها وإن كان لزيد مائة ولعمرو خمسون فأخذ الساعى الشاتين من عمرو
ورجعا على زيد بثلثي قيمتها أو أخذها من زيد رجعا على عمرو بالثلث وإن أخذ من كل منهما شاة رجعا
زيد بثالث قيمة شاتيه ورجع عمرو بثلثي قيمة شاتيه فإن تساوى ما عليهما تقاسما وإن كان لزيد أربعون
من البقر ولعمرو ثلاثون منها فأخذ الساعى التبيع والمستنة من عمرو رجعا بربعة أسباع قيمتهما أو أخذها
من زيد رجعا بثلاثة أسباع قيمتهما فإن أخذ من كل منهما فرضه كان أخذ من زيد مستنة ومن عمرو
تبيعاً فلا تراجع كما في نظيره خلافا للرافعى تبعاً للإمام وغيره في قولهم يرجع زيد بثلاثة أسباع قيمة

(من أهل زكاة في نصاب أو
في أقل) منه (ولاحدهما
نصاب) ولو في غير ماشية
من نقد أو غيره (زكاة
كواحد) لقوله في خبر
أنس

المسنة وعمر وباربعة أسباع قيمة التبيع فان أخذ التبيع من زيد والمسنة من عمرو ورجع عمرو على زيد باربعة
 اسباع قيمة المسنة ورجع عليه زيد بثلاثة اسباع قيمة التبيع ولا يعتبر في حق الرجوع فيما ذكر اذن الشريك
 لآخر في الدفع كما هو ظاهر الخبر السابق قال الزركشي وكلام الامام مخرج به لاذن الشارع فيه ولان
 الماين بالخاطئة صار اكالمال المنفرد وجرى عليه ابن الاستاذ وقال لان نفس الخاطئة مساطة على الدفع
 المبرىء الموجب للرجوع وقال الجرجاني لكل من الشريكين ان يخرج بغير اذن شريكه ومنه يؤخذ ان نية
 احدهما تنفي عن نية الآخر وان قول الرافعي كالامام في كتاب الحج ان من ادى حقا على غيره يحتاج للنية
 بغير اذنه لا يسهط عنه محمول على غير الحليطين في الزكاة كما هو كلامهم كالحبر اذ لا فرق في الرجوع
 بغير اذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد
 المروزي في فتاويه ان محله اذ اخرج من المشترك والظاهر ان كلامهم كالحبر محمول عليه (فرع) وان
 ظلم الساعي احدهما كان اخذ منه شاة زائدة او كريمة لم يرجع على الآخر الا بقسط الواجب عليه من واجبها
 فلا يرجع بقسط الماخوذ اذ المظلوم انما يرجع على ظالمه ويسترد الماخوذ منها الماخوذ من الظالم ان بقي والا
 استرد ما فضل عن فرضه والفرض ساقط كما صرح به الاصل وان اخذ من احدهما القيمة تقليد للحنفي
 او كبيرة عن السخال تقليد للبالكي سقط الفرض ورجع لانه مجتهد فيه بخلاف ما قبله فانه ظلم بحض
 (فرع) قد ثبت التراجع الشامل للرجوع مجازا في خاطئة الاشتراك مثل ان يكون بينهما خمس من الابل
 فيعطى احدهما الشاة فانه يرجع على الآخر بنصف قيمتها فان كان بينهما عشر فاخذ من كل منهما شاة
 ترجعا أيضا أي كما في خاطئة الجواز فاذا تساويا في القيمة تقاسما وشمل كلامه ما اذا كان الماخوذ من
 غير جنس المال كما مثل به وما اذا كان من جنسه بان اخذ الفرض من مال احدهما كما صرح به في المجموع
 او تفاوت قدر المالين كان بينهما اربعون شاة لاحدهما في عشرين منها نصفها وفي العشرين
 الاخرى ثلاثة ارباعها وقيمة الشاة اربعة دراهم فان اخذت من العشرين المربعة رجع صاحب
 الاكثر على الآخر بنصف درهم او من الاخرى رجع صاحب الاقل على الآخر بنصف درهم قاله
 ابن الرفعة فكلام المصنف اولى من تخصيص الاصل التراجع ياخذ غير الجنس وما ذكر من التراجع
 المبني عليه التقاص انما ياتي على ما مر عن الامام وغيره أي فيما اذا اخذ من زيد مسنة ومن عمرو تبيعا اما
 على الاصح فلا تراجع كما صرح به في المجموع وحيث تنازع في قدر القيمة ولا بينة وتقدر معرفتها صدق
 المرجوع عايه يمينه لانه غارم اه (قوله ولا يجمع بين متفرق) أي يكره لذلك فهو نهى تنزيه للمالك
 والساعي اه برماوى (قوله خشية الصدقة) أي خشية وجوبها او كثرتها وخشية سقوطها وقتلها اخذها
 بما بعده اه برماوى وعلى هذا فيختلف تقدير المضاف باختلاف الاحوال الاربعة الاتية اه رشيدى
 على م (قوله نهى المالك عن التفريق الخ) اذا تأملت هذا وجدت اقسام النهى المشترك فيها المالك
 والساعي ثمانية في حق كل اربعة وايقاض ان يقال ان كان النهى عن التفريق خشية الوجوب في الجميع فهو
 الاول ومثاله ان يكون بين شخصين اربعون شاة على السواء فعند التفريق لا شيء فيها وعند الجمع فيها
 شاة وان كان عند التفريق خشية الكثرة في الجمع فهو الثاني ومثاله ان يكون بين اثنين مثلاً مائتا شاة
 وشاتان على السواء فعند التفريق فيها شاتان وعند الجمع فيها ثلاث شياه وان كان عن الجمع خشية الكثرة في
 التفريق فهو الثالث ومثاله ان يكون عند اثنين مثلاً كل واحد منهم اربعون شاة ففي الجمع فيها شاة وعند
 التفريق فيها شاتان على كل شاة وان كان عن الجمع خشية الوجوب في التفريق فهو الرابع لكنه
 مستحيل اذ كيف تكون الزكاة غير واجبة في مال عند جمعه وعند التفريق تكون واجبة هذه
 اقسام النهى بالنسبة للمالك وان كان النهى عن الجمع خشية السقوط في التفريق فهو الخامس ومثله
 كئال الاول او عن الجمع خشية القلة في التفريق فهو السادس ومثاله كئال الثاني او كان عن التفريق
 خشية القلة في الجمع فهو السابع ومثاله كئال الثالث او كان عن التفريق خشية السقوط

ولا يجمع بين متفرق ولا
 يفرق بين مجتمع خشية
 الصدقة نهى المالك عن
 التفريق وعن الجمع

خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعي عنهما خشية سقوطها أو قتلها والخبر ظاهر في خاظة الجوار الآتية ومثلا خاظة الشيوخ بل أولى وعلم من اعتبار اتحاد الجنس وان اختلف نوعه ومن التشبيه اعتبار الحول من سنة (٢٣٧) ودونها كافي الثرو الحب وتعتبر ابتداء

حول الخلطة منها وافادت
زيادتي أو في أقل ولا حدما
نصاب أن الشركة في بادون
نصاب تؤر إذا ملك أحدهما
نصاها كان اشتركا في
عشرين شاة مناصفة وانفرد
أحدما بثلاثين فيلزمه
أربعة أخماس شاة والآخر
خمس شاة بخلاف ما إذا لم
يكن لأحدما نصاب وان
بلغه مجموع المالكين كان انفرد
كل منهما بتسعة عشر شاة
واشتركا في اثنين (كما لو
خلطا جوارا) بكسر الجيم
أفصح من ضمها (واتحد
مشرب) أي موضع شرب
الماشية (ومسرح) أي الموضع
الذي تجتمع فيه ثم تساق إلى
المرعى (ومراح) بضم الميم
أي مأواها (للا) وراع لها
(وخل نوع) بخلاف خل
كثير من نوع فلا يضر اختلافه
للضرورة ومعنى اتحادها ان
يكون مرسل في الماشية وان
كان ملكا لأحدما ومعارا
له أو لها وتقييد اتحاد الفحل
بنوع من زيادتي (ومحلب)
بفتح الميم أي مكان الحلب
بفتح اللام يقال للبين
والمصدر وهو المراد هنا
وحكى سكنونها (وناظور)
بهملة وحكى اعجامها أي

في الجمع فهو الثامن لكنه مستحيل إذ كيف يجب الزكاة في قدر عند تفرقة وتسقط عنه عند جمعه اه عبدربه
وفي سم ما نصه مثال خشية القلة في الاول اعني الجمع ما لو كان لأحدما مائة وللآخر مائة وواحدة فان على كل
مع الانفرد شاة ولو خلطا كان عليهما ثلاثة فلا يجمع خشية القلة في الانفرد ومثال خشية الكثرة فيه ما لو
كان مع كل اربعون فان كل حال الانفرد شاة وعليهما حال الاجتماع شاة واحدة فلا يجمع خشية الكثرة
التي في الانفرد ومثال خشية القلة في الثاني اعني التفرق ما لو كان مع كل اربعون فان على كل شاة في حال
الانفرد وعليهما مائة واحدة مع الاجتماع فلا يفرق بينهما خشية القلة التي في الاجتماع ومثال خشية الكثرة
فيه ما لو كان مع أحدهما مائة ومع الآخر مائة واحدة فان على كل حال الانفرد واحدة وعليهما معا حالة
الاجتماع ثلاث فلا يفرق خشية الكثرة التي في الاجتماع فتأمل اه (قوله خشية وجوبها أو كثرتها) كل منها
راجع للتفريق والجمع وقوله خشية سقوطها أو قتلها كل منهما راجع للتفريق والجمع أيضا فتكون الاقسام
ثمانية لكن يتعطل منها اثنان كما لا يخفى على من سبر الصور اه شيخنا (قوله بل أولى) أي لعدم تمييز المالكين
(قوله ودونها) فيه مسامحة لان هذا لا يقال له حول اه شيخنا وقوله كافي الثرو بالثاء المثناة اه برماوى
(قوله ويعتبر ابتداء حول الخلطة منها) أي الخلطة وذلك إذا لم يملك النصاب الا حينئذ لو خلطا في اثناء
العام ما ملكاه أو له زكاة ذلك زكاة العام لو لم يخلط فيخرج كل واحد شاة لو كان لكل اربعون اه حل وعبرة
شرح مرهم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للخياطين حالة انفرد فان انه قد الحول على الانفرد ثم طرأت الخلطة
فان اتفق حولهما بان ملك كل واحد اربعين شاة ثم خلطا في اثناء الحول لم تثبت الخلطة في السنة الاولى
فيجب على كل واحد عند تمامها شاة وان اختلف حولهما بان ملك هذا غرة المحرم وهذا غرة صفر وخلطا
غرة ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة وإذا طرأ الانفرد على الخلطة فن بلغ ماله نصا با زكاة والا
فلا انتهت (قوله وانفرد أحدما بثلاثين) من هذا تعلم ان قوله إذا ملك أحدما نصا با اراد به اعم من ان
يملك نصا با خارجا عما خالط به ومن ان يملك نصا با يتم بما خالط به اه برماوى (قوله واتحد مشرب)
ويقال له مشرع بالعين المهملة يقال بعير شارع أي وارد الماء ومثله المكان الذي توقف فيه عند ارادة
سقيها والذي تنحى إليه ليشرب غيرها اه برماوى (قوله وراع) اصله الحافظ لغيره ومنه قيل للوالى
راع وللعمامة رعية وللزوج راع أيضا ثم خص في العرف بحافظ الحيوان كما هنا اه برماوى وجمعه
رعاة كقراض وقضاة ورعيان كشباب وشبان ويجمع ايضا على رعاء كافي قوله تعالى حتى يصدر الرعاء
الآية اه عش على مر (قوله بفتح الميم) اما بكسر هاء فهو الاناء الذي يحلب فيه اه شوبرى (قوله أي مكان
الحلب) ومثله موضع الاناء بالنون والواو وهو ضرب الذكور للاناث اه برماوى (قوله أي موضع
تجفيف التراح) عبارة شرح مر بفتح الجيم موضع تجفيف الثمار والبيدر بفتح الواو حدة والدال المهملة
موضع تصفية الخلطة قاله الجوهري وقال الثعالبي الجرين الزبيب والبيدر للحنطة والمربد بكسر الميم
واسكان الراء للتمر انتهت وقدهجر الا ان اسم البيدر في غالب الاماكن واشتهر الجرين لذلك مع اسقاط
التحتية اه قل على الجلال (قوله ودكان) بضم الدال المهملة هو الحانوت اه شرح مر وفي المصباح
انه يذكر ويؤنث وانه اختلف في نونه فقيل اصلية وقيل زائدة فعلى الاول وزنه فعلال وعلى الثاني
فعلان (قوله ونهر يسقى منه) بالياء او التاء وفي بعض النسخ يستقى منه به لهما اه برماوى (قوله
وكيال) وكذا حمال ومعهده وحصاد وجذاذ بتشديد الدال الاولى وملتقى ولقاط ونقاد ومناد
ومطالب بالاموال اه برماوى (قوله فلا يضر التعدد) حيث قد كان لكل منها نخيل أو زرع مجاور

حافظ الزرع والشجر (وجرين) أي موضع تجفيف الثرو وتخليص الحب (ودكان ومكان حفظ ونحوهما) كمرعى وطريقه ونهر يسقى منه
وحراث وميزان ووزان وكيال ومكيال وليس المراد ان ما يعتبر اتحاده يعتبر كونه واحدا بالذات بل ان لا يختص مال واحد منهم به فلا يضر
التعدد حيثئذ (لا حال) فلا يشترط اتحاده كجواز الغنم (و) لا (اناء) يحلب فيه كالة الجز والتصريح بهذين من زيادتي (و) لا (نية خلطة)

النخيل الآخر أو لزوجه أو لكل واحد كيس فيه نقد في صندوق واحد أو مئة تجارة في مخزن واحد ولم يتميز أحدهما عن الآخر بشيء مما سبق ثبتت الخلطة لأن المالكين يصيران بذلك كالمالك الواحد اه شرح مر (قوله لأن خفة المؤنة الخ) قد يشكك عليه السوم فإن هذا التعليل موجود فيه وإن لم ينو مع ذلك قالوا لا بد من قصده إلا أن يفرق بالخلطة ليست موجبة للزكاة بإطلاقها أي في جميع صورها بل الموجب النصاب مع الحول وغيره من الشروط بخلاف السوم فإنه موجب على خلاف الأصل فوجب قصده اه حج ببعض إيضاح ويؤخذ من عدم اشتراط نية الخلطة جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أن جماعة أودعوا عند شخص دراهم ومضى عليها سنة هل يجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل منهم يبلغ نصابا أم لا فيما يظهر فليراجع ثم رايت في ابن قاسم على الغاية ما نصه (فرع) عنده ودائع لا يبلغ في كل واحدة منهما نصابا فجعلها في صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه أم لا والظاهر الثبوت لأنطبقا ضابطها ونية الخلطة لا تشترط ثم حيث ثبتت الخلطة للساعي أن يأخذ الواجب أو بعضه من مال أحدهما دون الآخر وإذا رجع المأخوذ منه على غيره رجع بقدر حصته من مجموع المالكين مثلا في المثل وقيمة في المتقوم اه أي حيث كان الساعي يرى أخذ القيمة اه ع ش على مر (قوله زمنا طويلا) وهو الزمان الذي لا تصبر الماشية فيه على ترك العاف بلا ضرر بين اه ع ش على مر وهو ثلاثة فأكثر (قوله أو بتقرير التفرق) أي بان تفرق بنفسه فأقراه اه بر ماوى (قوله ضر) معنى ضرره نية الخلطة اه قل أي ارتفعت الخلطة وإن لم يؤثر ارتفاعها في الحول فن كان نصيبه نصابا زكاة تمام حوله من يوم ملكه لا من يوم ارتفاعها اه سم على الغاية اه ط ف وعبارة شرح الروض ولا فتراق لا يقطع حول النصاب بل إن لم ترتفع به الخلطة فذاك والافن كان نصيبه نصابا زكاة تمام حوله من يوم ملكه لا من يوم ارتفاعها انتهت (قوله كذمي ومكاتب) عبارة شرح مر فلو كان أحد المالكين موقوفا أو ذمي أو مكاتب أو لبيت المال لم تؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة أن بلغ نصابا زكاة المنفرد أو لا فلا زكاة اه (خاتمة) يسن للساعي ومثله المستحق عند أخذ الزكاة الدعاء للمالك ترغيبا له في الخير وتطيبا لقلبه بان يقول آجر ك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت ولا يتعين دعاء بخصوصه ويكره أن يصلى عليه في الأصح اذ ذاك خاص بالأنبياء والملائكة ما لم يقع ذلك تبعا لهم كالل فلا يكره وهم بنو هاشم والمطلب من المؤمنين كما من نعم من اختلاف في نبوته كلفان ومريم لا كراهة في أفراد الصلاة والسلام عليهما لارتفاعها عن حال من يقال له رضى الله عنه هذا كله في الصلاة من غير الأنبياء والملائكة أما منها فلا كراهة مطلقا لأنها حقهما فلهما الإناعام بها على غيرهما لحبر انه عليه السلام قال اللهم صل على آل نبي أوفى والسلام كالصلاة فيما ذكر لكن المخاطبة به مستحبة للأحياء والآوات من المؤمنين ابتداء وواجبة جوابا كما سيأتي في محله ولا يقع منه في غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع خطابا ويسن الترضى والترحم على غير الأنبياء من الاختيار قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من أن الترضى يختص بالصحابة والترحم بغيرهم ضعيف قال المصنف ويستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفارة أو نذرا أو نحوها قراء درس وتصنيف وافتاء وقراءة شيء من القرآن وتسميع وذكر وغيرها من سائر القرب أن يقول ربنا انك انت السميع العليم اه شرح مر وقوله الدعاء للمالك شمل ما لودفع المالك بوكيله وعليه فاللائق أن يقول بارك الله لموكلك فيما أبقي وقوله أن يقول ربنا تقبل منا الخ وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك لأن تعبته في التحصيل عبادة اه ع ش عليه

لأن خفة المؤنة باتحاد المرافق لا تختلف بالقصد وعدمه وإنما شرط الاتحاد فيما سر ليجمع المالكين كالمالك الواحد ولتخفيف المؤنة على المحسن ولتخفيف الزكاة فلو افترق المالكين فمما شرط الاتحاد فيه زمنا طويلا مطلقا أو يسيرا بقصد من المالكين أو أحدهما أو بتقرير التفرق خبر وخبرج بأهل الزكاة غير كذمي ومكاتب (باب زكاة النبات)

(باب زكاة النبات)

لما كان النبات يستعمل مصدر أو اسم الشيء النبات وهو المراد هنا عدل عنه المصنف إلى النبات لأن النبات قد يؤخذ المصدر الذي ليس مراداهنا وينقسم إلى شجر وهو مال ساق إلى نجم وهو مال ساق له كالزروع قال تعالى

والنجم والشجر يسجدان والاصل في الباب الكتاب والسنة والاجماع اه برماوى وعبارة شرح م
والاصل في الباب قبل الاجماع مع ما يأتى قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله تعالى أنفقوا من طيبات
ما كسبتم وما أخرجناكم من الارض فأوجب الاتفاق ما أخرجتم الارض وهو الزكاة لانه لاحق فيها
أخرجه غير ما انتهت به (فائدة) نقل الجلال السيوطى في الرسالة الزينية في السلسلة الزينية عن علي بن
ابى طالب رضى الله تعالى عنه ان كل ما انبتت الارض فيه دواء ورداء إلا الارز فانه دواء لا داء فيه ونقل
فيها أيضا ان الارز كان جوهره مردعا فيها نور النبي ﷺ فلما أخرج منها تمتعت وصارت هكذا وبني على
ذلك انه يسن الصلاة على النبي ﷺ مادام يا كل عندأكله اه وفي البرماوى ما نصه قال السيوطى ويسن
لمن أكل الارز أن يكثّر من الصلاة والسلام على النبي الله صلى الله عليه وسلم مادام يأكل لانه خلق نور
المصطفى لكن تعقب بانه لم يثبت اه (قوله تختص) فاعله ضمير عائذ لركاة النابت وقوله بقوت الباء داخلة
على المقصور عليه والقوت بمعنى المقتات اه شيخنا وفي المختارقات أهله من باب قال وكتب والاسم القوت
بالضم وهو ما يقوم به بدن الانسان من الطعام وقته فاقنات كرزقة فارتزق واستقامت ساه القوت وهو
يتقوت بكذا وأوقات على الشيء ما قدر عليه وقال القراء المقيت المقتدر كالذى يعطى كل رجل قوته قال
تعالى ركان الله على كل شيء مقبلا وقيل المقيت الحافظ للشيء والشاهد له اه (قوله أيضا تختص بقوت)
أى لان الافتيات من الضروريات التى لا حياة بدونها فلذا أوجب الشارع منه شيئا لارباب الضروريات
ويستثنى من القوت ما لو حمل السيل حبا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فنبت بارضا فانه لا زكاة فيه كالنخل
المباح بالصحرى وكذا ثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط والقناطر والفقراء
والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس له مالك معين ولو أخذ الامام الخراج على ان يكون
بدلا عن العشر كان كآخذ القيمة فى الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص عن الواجب تمتعه
اه شرح م وقوله فنبت بارضا أى فى محل ليس يملوكا لاحد كالموات وقوله وغلة القرية الخاى والحال
ان الغلة حصلت من حب مباح او بذره الناظر من غلة الوقف أو مالواستاجر شخص الارض وبذر فيها
حبا يملكه فالزروع ملك لصاحب البذر وعليه زكاته وليس من الوقف على معين الوقف على امام المسجد
على المعتمد فلا تجب عليه زكاة وقوله فيسقط به الفرض أى وتقوم نية الامام مقام نية المالك كما لم يمنع
وليس منه ما يأخذه المانزون بالبلا من غلة او دراهم لانهم ليسوا نائبين عن الامام فى قبض الزكوات
ولا يقصدون بالمأخوذ الزكاة بل يعملونه فى مقابلة تعبيهم فى البلاد ونحوه (تلييه) آخذ الزكوى من
كلامهم ان ارض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة انه انكر افتاء حنفى بعدم وجوب
زكاتها لسكونها خراجية فاشترط الخراجية ان من عليه الخراج يملكها فملكها كما تأما وهى ليست كذلك
فنجب الزكاة أى حتى على قواعد الحنفية واجيب بانه بنى ذلك على ما اجمع عليه الحنفية انها فتحت عبوة
وان عمرو وضع على رؤس اهلها الجزية وعلى ارضها الخراج وقد اجمع المسلمون على ان الخراج بعد
توطيقه لا يسقط بالاسلام وباتى قيل الايمان ما يرد جزمهم بفتحها عبوة وصرح ائمتنا بان النواحي
التي يؤخذ الخراج من ارضها ولا يعلم اصله يحكم بجواز اخذه لان الظاهر انه بحق وملك اهلها فافلهم
التصرف فيها بالبيع وغيره لان الظاهر فى اليد الملك اه عش عليه (قوله من وطب وعيب) (فائدة) هـ
ثمرات النخيل والاعناب افضل الثمار وشجرهما افضل الاشجار باتفاق والنخل افضل من العنب لقوله
صلى الله عليه وسلم اكرموا عمتكم النخل المظنمات فى المحل فوصف بهما انما لانه خلق من فضلة طينة آدم
فقدم عليه وثمره مثله وفى رواية اكرموا عمتكم النخلة فانها اخافت من فضلة طينة ابيكم آدم وليس من
الشجر شجرة هى اكرم على الله تعالى من تلك الشجرة ولدت تحتها مريم عيسى فاظعموا نسائكم الولد
الوطب فان لم يكن فثمره قيل انها كانت بمصر بقية يقال لها اهناس وهى النخلة المذكورة فى قوله تعالى
وهى اليك يرجع النخلة لئلا يكون المشهور انما ولدته بيدى المقدس ونشأ به ثم دخل مصر وبنى ابن ابي

(تختص بقوت اختيار من
وطب وعيب) من (احتب)

شبهة ان تلك النخلة كانت عجرة أى ثمرها يقال لها العجوة وهو نوع من النمر ولذلك قال صلى الله عليه وسلم العجوة لما اكل له وورد من كان طعامها في نفاسها النمر جاء ولدها حلما فانه كان طعام مريم حين ولدت عيسى ولو علم الله تعالى طعاما خيرا لها من النمر لا طعامها اياه وعن الربيع بن خيثم ليس للنفساء عندي مثل الرطب ولا للبريض مثل العسل اى غسل النحل واسماؤه كثيرة تزيد على المائة وهو مقدم على العنب في جميع القرآن وشبه بالمؤمن لانه يشرب برأسه ويموت بقطعه وبذئف جميع اجزائه وهو الشجرة الطيبة المذكورة في القرآن وليس في الاشجار ما يحتاج انائه الى ذكر غيره والمراد به التلقيح من حيث تصويره ولذا قدمه المصنف على العنب اه برماوى (قوله كبر) بضم الموحدة وهو معروف قال للراغب سمي بذلك لكونه اوسع ما يحتاج اليه في الغذاء فان اصل البر بكسر الباء اسم يجمع الخبز كله وقيل هو التوسع في فعل الخير وقيل اكتساب الحسنات واجتناب السيئات وله خمسة اسماء نظمها بعضهم فقال

بر وسمر حنطة والقوم * قح بمعنى واحد مرقوم

وسمي قح لانه ارفع الحبوب من قحت الناقة رفعت راسها وأقح الرجل اقماحا شمش بانفه (قائدة) خرجت حبة البر من الجنة على قدر بيضة النعامة وهي البر من الزبد واطيب رائحة من المسك ثم صارت تنزل على هذه الهيئة الى وجود فرعون فصغرت وصارت كبيضة الدجاجة ولم تنزل على هذه الهيئة حتى ذبح يحيى فصغرت حتى صارت كبيضة الحمامة ثم صغرت حتى صارت كالبندقة ثم صار كالحصاة ثم صغرت حتى صارت على ما هي عليه الآن فنسال الله تعالى ان لا تصغر عن ذلك اه برماوى (قوله في اشهر اللغات) اى السبعة الاولى هذه والثانية كذلك ان الهمة مضمومة ايضا والثالثة بضمها وتخفيف الزاى على وزن كتب جمعا والرابعة بضم الهمة وسكون الراء بوزن قفل والخامسة حذف الهمة وتشديد الزاى والسادسة رنن بنون بين الراء والزاى والسابعة فتح الهمة مع تخفيف الزاى على وزن عضد اه سم اه ع ش على مر (قوله وعدس) بفتح العين والداال المهملةين ومثلا البسلا اه برماوى (قوله وذرة) بضم الذال المعجمة وفتح الراء المخففة والدخن نوع منه اه برماوى (قوله وحص) بكسر الحاء المهملة وتشديد مكسورة أو مفتوحة وآخره صادمه ملة برماوى (قوله وباقلاء) وهى الفول وبرسم بالياء فتشدد اللام ويقصر او بالالف فتخفف اللام ويمد وقد يقصر ومثله الدفسة وهى فى الغاموس حبة كالجاروش لانها تفتت بمكة ونواحها اختيارا بل قد تؤثر كثيرا على بعض ماذكر واللوييا والجلبان بضم الجيم وهو الحرطمان والماش بالمعجمة نوع منه اه برماوى (قوله لامره صلى الله عليه وسلم) اى امر ندب كما سياتى لكن بالنسبة للحرص واليجاب بالنسبة للاخذ ومقتضى الحديث ان حرص النخل واخذ زكاته كان معلوما عندهم ومقررا اه شيخنا وقدم هذا الحديث على ما بعده لسلامته بما اوهمه الثاني من الحصر فى الاربعة اه ع ش (قوله كما يحرص النخل) انما جدل اصلا للعنب لان حرصه كان عند فتح خير سنة سبع والعنب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان بعد فتح مكة اه برماوى (قوله لابي موسى الاشعرى) هو ابو موسى عبد الله بن قيس ولقبه صرمة الاشعرى الصحابى قدم مكة واسلم قبل الهجرة ثم هاجر الى الحبشة ثم الى المدينة واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على زيد وعمر رضى الله عنه على الكوفة روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثاثة وستون حديثا والمتوفى بمكة وقيل بالكوفة ستة ائتين او اربع واربعين وقيل سنة خمسين او احدى وخمسين وهو ابن ثلاث وستين سنة اه برماوى (قوله الشعير) بفتح الشين المعجمة وخكى كسرهما وهى لغة العامة اه برماوى (قوله والتمر) بالمشاة الفوقية اه برماوى (قوله وقيس بما ذكر فيهما) الذى ذكر فيهما التمر والزبيب والذى ذكر في الثاني الشعير والحنطة فيقاس على التمر والزبيب ما لا يتم ولا يتزبب كالرطب والبسر والعنب ويقاس على الشعير والحنطة ما يقتات به في حال الاختيار اه سلطان (قوله اضافى) اى بالنسبة لاهل اليمن لان لم يكن عندهم من المقتات الا الاربعة المذكورة في الخبر اه برماوى وفي ع ش

كبر وأرن) بفتح الهمة وضم الراء وتشديد الزاى فى أشهر اللغات (وعدس) وذرة وحص وباقلاء لامره صلى الله عليه وسلم ان يحرص العنب كما يحرص النخل وتؤخذ زكاته زكاته زبيبا كما تؤخذ زكاة النخل تمرا رواه الترمذى وابن حبان وغيرهما لقوله صلى الله عليه وسلم لابي موسى الاشعرى ولما ذهبن بعثهما الى اليمن لا تأخذا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وقيس بما ذكر فيهما ما فى معناه والحصر فى الثانى اضافى

لخبير الحاكم وقال صحيح
الاسناد عن معاذ انه صلى
الله عليه وسلم قال فيما سقت
السماء والسيل والبعل
العشر وفيما سقى بالنضج
نصف العشر وانما يكون
ذلك في التمر والحنطة
والحبوب فأما القناء
والبطيخ والرمان
والقضب فعقودا عنه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم سواء أزرع ذلك
قصدا أم نبت اتفاقا
والقضب يسكون الممجة
الرطب بفتح الراء وسكون
الطاء وخرج بالقوت غيره
كخوخ ومشمش وثين
وجوز ولوز وتفاح
وزيتون وسمسع وزعفران
وبالاختيار ما يقتات
ضرورة كحب حنظل
وغاسول وترمس فلا
تجب الزكاة في شيء منها
(ونصابه) أي القوت
الذي تجب فيه الزكاة
(خمسة أوسق) فلا زكاة
فيما دونها لخبر الشيخين
ليس فيما دون خمسة أوسق
صدقة (وهي بالرطل
البغدادى ألف وستائة)
من الارطال لان الوسق
ستون صاعا والصاع أربعة
أمداد والمد رطل وثلاث
بالبغدادى وقدرت به

(قوله لخبير الحاكم الخ) فلا استدلال به أول الامر واستغنى عما قبله ويقال أيضا لمصر فقه عن ظاهره بعموم
الحديث ولم يعكس بان يخص عمومها بظاهر الحصر اهـ شيخنا (قوله والبعل) بالجر عطفًا على ما من قوله فيما
سقت السماء اهـ شربى وفي المصباح البعل النخل يشرب بعروقه فيستغنى عن السقى وقال أبو عمر والبعل
والغذى بالكسر واحد وهو ما سقته السماء اهـ وفي المختار البعل أيضا الغذى وهو ما سقته السماء وقال
الاصمعي الغذى ما سقته السماء والبعل ما يشرب بعروقه من غير سقى ولا سماء اهـ وفي المصباح والغذى
مثال حمل من النبات والنخل والجمع أعذاي وفتح العين لغة يقال غذى غدا فهو غدى من باب تعب وغذى
على فعيل أيضا (قوله وانما يكون ذلك) أي المذكور من العشر ونصفه وقوله والحبوب عطف عام على
خاص اهـ شيخنا وهذا إلى قوله صلى الله عليه وسلم مدرج من الراوى تفسير المراد من الحديث اهـ ع ش
(قوله فاما القناء) بكسر القاف أي الخيار وقوله والبطيخ بكسر الموحدة ويقال فيه طيخ أيضا وقوله
والرمان بضم الراء المهملة معروف حلوا وحامض اهـ برماوى (قوله سواء أزرع ذلك قصدا الخ) من هنا
تعلم انه لا يشترط القصد وهو ما حكى في شرح المذهب الاتفاق عليه وعليه فإني التحريروا شرحه من اشتراط
ان يزرعه مالك أو نائيه لا خراج ما أزرع بنفسه أو زرع غيره بغير اذنه فلا زكاة فيه كتنظيره من السوم
ضعيف الا ان يقال ذلك في ابتداء الزرع وما ذكر هنا في دوامه فهو كاشتراط قصد السوم في ابتداء دون
الدوام اهـ ابن عبد الحق اهـ شربى (قوله أم نبت اتفاقا) حتى لو سقط الحب من يد مالك عند حمل الغلة
أو وقعت العصافير على السنابل فتناثر الحب ونبت رجبت زكاته إذا بلغ نصابا بخلاف اهـ شرح م
(قوله والقضب يسكون الخ) عبارة في البيوع كفت بمشاة وهو علف البهائم ويسمى بالقرط والرطبة
والقصصة بكسر الفين وبالمهملة والقضب بمعجمة وقيل بمهملته انتهت (قوله وخرج بالقوت غيره)
عبارة شرح م وخرج به ما يؤكل ندادا أو تنعما أو تادما كالزيتون والزعفران الخ انتهت (قوله
ومشمس) بكسر الميمين وقوله وثين أي بانواعه وهو بكسر التاء وسكون الياء بعدها نون وقوله وجوز
بفتح الجيم وهو معروف وقوله ولوز أي غزاوى أو شروى وكذا فسق وبندق وقوله وتفاح بضم
التاء وكذا كثرى وسفرجل وموز وبرقوق وقوله وسمسع بكسر السين ومثله القرطم بكسر القاف
والطاء وضمهما وهو حب المصغر وقوله وزعفران تقدم الكلام عليه في أول كتاب الطهارة وهو يخرج
من ثمرة كالباذنجان عن أصل كالصل والحق به الورس بفتح الواو وسكون الراء وهو نبت أصفر يصبغ
به ويخرج من ثمرة كالسمسم عن أصل كالقطن وهو كثير ببلاد اليمن وليس المراد به السكر كما قيل وفيه
نوع أسود اهـ برماوى (قوله في شيء منها) في بعض النسخ منهما أي مما لا يؤكل اقتياتا أو ما يقتات
ضرورة اهـ حل (قوله خمسة أوسق) جمع وسق بالفتح على الألفصح وهو مصدر بمعنى الجمع لما جمعه من
الصبيان قال تعالى والليل وما وسق أي جمع اهـ شرح م (قوله وهي بالرطل البغدادى الخ) وقدروها
أيضا بالمان الصغير والكبير فهي بالمان الصغير ثمانمائة من وبالكبير ثلاثمائة وستة وأربعون وثلاثان
واستفيد من هذا ان المان الكبير مساو للرطل الدمشقى وان المان الصغير رطلان بالبغدادى اهـ شرح
م (قوله الف وستائة من الارطال) أي باتفاق الشيخين وكذلك تقدير الرطل الدمشقى بستمائة درهم
والخلاف انما هو في تقدير الاوسق بالرطل الدمشقى المبني على الخلاف في تقدير الرطل البغدادى
بالدراهم والحاصل ان هنا أربعة مسائل اثنان متفق عليهما واثنان مختلف فيهما اهـ شيخنا والصاع
رطل دمشق وسبع اخذنا من قوله هنا وهو ستمائة درهم مع قوله الا في زكاة الفطر وهو أي الصاع ستمائة
درهم وخمسة وثمانون خمسة أسباع درهم وسياتي في كلام الشارح هنا ان الخمسة والثمانين سبع الرطل الدمشقى
والاوسق بالرطل المصرى ألف وأربعمائة وثمانية وعشرون رطلا ونصف وثلاث أوقية وسبعاد درهم
اهـ برماوى (قوله لان الوسق ستون صاعا) فاذا ضربت الخمسة أوسق في ستين صاعا بلغت ثلاثمائة صاع وقوله

والصاع أربعة أمداد أي فاذا ضربت الثلاثمائة صاع في أربعة أمداد باغت ألف مد ومائتي مد وقوله والمد رطل وثلاث أي فيكون الألف مد والمائتا مد ألف رطل ومائتي رطل ألف رطل ومائتي رطل ثلاث رطل والألف ثلاث ومائتا ثلاث باربعائة رطل فضم هذه الأربعمائة إلى الألف ومائتين يكون المجموع ألفا وستمائة وقوله وهو ستمائة درهم أي باتفاق من النووي والرافعي كما علمت والخلاف بينهما إنما هو في رطل بغداد هل هو مائة وثلاثون كما يقول الرافعي أو مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم كما يقول النووي ويبنى على هذا الاختلاف زيادة عدة الخمة أو سق بالدراهم وقلنا المبنى عليها زيادة عدتها بالدمشقي وقلتها وقوله إذا ضربتها أي المائة والثلاثين وقوله تنقسم ذلك الخ ليس المراد القسمة بالمعنى المشهور وهو تحليل المقسوم إلى أجزاء متساوية عدتها بقدر عدة أحاد المقسوم عليه بل القسمة بالمعنى الآخر وهو معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه فاذا قيل لك كم في المائتي ألف درهم والثمانية آلاف من أمثال الستمائة فاسهل طرق بيان ذلك أن تحلل الستمائة إلى اضلاعها وهي عشرة وعشرة وستة وتقسيم على الضلع الأول فما خرج تنقسمه على الضلع الثاني فما خرج تنقسمه على الضلع الثالث فما خرج فهو الجواب وذلك لأننا إذا قسمنا المائتي ألف والثمانية آلاف على الضلع الأول الذي هو العشرة الأولى خرج عشرون الفاو ثمانمائة العشرون الفا من المائتين وثمانمائة من الثمانية آلاف لأنها ثمانون مائة وإذا قسمت هذا الخارج على الضلع الثاني وهو العشرة الثانية خرج الفان وثمانون ألفان من العشرين الفاو ثمانون من الثمانمائة لأنها ثمانون عشرة وإذا قسمت هذا الخارج على الضلع الثالث وهو الستة خرج ثلاثمائة وستة وأربعون وثلثان الثلثمائة من ثمانية عشر مائة والأربعون من مائتين وأربعين والستة من ستة وثلاثين يبقى أربعة بائني عشر ثلثا لكل واحد ثلثان وقوله يبلغ النى درهم وبيان ذلك بعد ضرب الدرهم في الألف والستمائة أن تضرب ثلاثة أسباع في ألف بثلاثة آلاف سبع ثم تضربها في الستمائة يحصل ألف وثمانمائة سبع فيكون المجموع أربعة آلاف سبع وثمانمائة سبع وستمائة وخمسة وثمانين صحيحة وخمسة أسباع وذلك لأن سبع الأربعة آلاف ومائتين ستمائة لأن بسطها اثنان وأربعون مائة وسبع الأثنين وأربعين ستة يفضل من الثمانية المضمومة للأربعة آلاف ستمائة بخمسة وثمانين صحيحة وخمسة أسباع فتضم هذه الستمائة والخمسة وثمانون الصحيحة والخمسة أسباع إلى ما تحصل من ضرب الدرهم المصاحب للثلاثة أسباع في الألف والستمائة وهو ألف وستمائة يكون المجموع ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين وخمسة أسباع فتسقطها من المائتي ألف والثمانية آلاف يكون الفاضل ما ذكره الشارح وقوله في مقابلة ثلثمائة الخ وذلك لأنك إذا ضربت الستمائة في الثلثمائة واثنين وأربعين كان الحاصل مائتي ألف وخمسة آلاف ومائتي درهم لأنك إذا ضربت الستمائة في ثلثمائة حصل مائة وثمانون ألفا وإذا ضربتها في أربعين حصل أربعة وعشرون الفاو وإذا ضربتها في الاثنين حصل ألف ومائتان فاذا ضم الحاصل بعضه إلى بعض كان مائتي ألف وخمسة آلاف ومائتي درهم وقوله لأن سبع الستمائة المعنى لأن الرطل ستمائة وسبع الستمائة الخ وقوله خمسة وثمانون وخمسة أسباع يعني وإذا ضربتها في ستة بلغت خمسمائة وأربعة وعشرو سبعين لأن الحاصل من ضرب الثمانين في الستة أربعمائة وثمانون ومن ضرب الخمسة فيها ثلاثون ومجموعها خمسمائة وعشرة ومن ضرب الخمسة أسباع فيها ثلاثون سبعا بأربعة صحيحة وسبعين تضم إلى الخمسمائة والعشرة يكون المجموع خمسمائة وأربعة وعشرو سبعين تأمل (قوله لأنه الرطل الشرعي) أي الذي وقع التقدير به في زمان الصحابة واستقر عليه الأمر اه ع ش على مر (قوله خلافا لما صححه الرافعي) ويزيد قوله في الألف رطل بالدمشقية على النووي ثلاثة أرباع رطل وثلثين وسبع ويزيد قوله أي الرافعي في الرطل البغدادي على النووي بدرهم وثلاثة أسباع درهم اه شيخنا (قوله فعليه إذا ضربتها الخ) أي على ما صححه الرافعي في رطل بغداد إذا ضربتها أي المائة الثلاثين ومراده بهذا بيان البناء الذي قاله أي فلما قال الرافعي أن رطل بغداد ما ذكره القول بان الأوسق

لأنه الرطل الشرعي (وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وبالدمشقي) وهو ستمائة درهم (ثلثمائة وائتمان وأربعون) رطلا (وسنة أسباع) من رطل بناء على ما صححه النووي من أن رطل بغداد ما ذكره خلافا لما صححه الرافعي من أنها بالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثمائة بناء على ما صححه من أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهما فعليه إذا ضربتها في ألف وستمائة رطل مقدار الخمسة أو سق تبلغ مائة ألف درهم وثمانية آلاف ينقسم ذلك على ستمائة يخرج ما ذكره

بالدمشقي ما قاله وبيانه انك اذا ضربت عدد الرطل البغدادي بالدرهم في عدد الاوسق بالرطل الدمشقي يبلغ ما قاله الشارح والغرض حيث ذكرنا اخرج ذلك القدر اوطالا دمشقية ليظهر قول الراقي فيها فقال الشارح تقسم ذلك اي المقدار المذكور لكن ليس المراد من القسمة معناه المصطلح عليه وهو حل المقسوم الى احدى عدتها بقدر احدى المقسوم عليه بل المراد معرفة ما في المقسوم من امثال المقسوم عليه اي كم في المبلغ المذكور من امثال الستائة التي هي الرطل الدمشقي وطريق القسمة عليها ان تقسم على اضلاعها التي تركبت منها وهي عشرة وعشرة وستة لانها قامت من ضرب عشرة في عشرة وضرب الحاصل في ستة بان تقسم المبلغ المذكور على عشرة ثم تاخذ الحاصل من هذه القسمة فتقسمه على العشرة الاخرى ثم تاخذ الحاصل من هذه القسمة فتقسمه على ستة فيخرج المطلوب وتقدم بسط ذلك وهناك طريق اخرى وهي ان تاخذ نصف عشر المقسوم وتقسمه على نصف عشر المقسوم عليه فيخرج المطلوب ولعل هذه اسهل اهل شيخنا (قوله وعلى ما صححه النووي) اي وبيان البناء على ما صححه النووي حيث قال في رطل البغدادي انه مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم حتى يازمه القول بان الاوسق بالدمشقي ما قاله ان تضرب الخ وكان القياس دلي ما امر ان تضرب قدر الرطل البغدادي بالدرهم عنده في قدر الاوسق بالرطل البغدادي وتعلم الحاصل على الرطل الدمشقي لكن في ذلك طول فلذلك ارشدك الشارح الى طريق اسهل فقال تضرب ماسقط الخ اه شيخنا (قوله يبقى مائتا الف الخ) اي وذلك عدد الخمسة اوسق بالدرهم على طريقة النووي في رطل بغداد (قول في مقابلة ثلثمائة الخ) اي بواسطة القسمة على الستائة التي هي الرطل الدمشقي باحدى الطريقتين المذكورتين وقوله في مقابلة ستة اسباع رطل اي لان قسمته على الستائة قسمة قليل على كثير فتكون بالنسبة ونسبة المذكور اليها ستة اسباع فلذلك علمه بقوله لان سبع الستائة الخ اي فاذا كرره ست مرات كان هو العدد المقسوم اه شيخنا (قوله في مقابلة ثلثمائة الخ) اي يخرج من قسمتها ما ذكر باحدى الطريقتين السابقتين اسهلها طريقة اخذ نصف عشر العشر ففسر العدد المذكور بقوله لان مائتي الف الخ عشرون الفا وخمسمائة وعشرون وعشر هذا العدد الفان واثنان وخمسون ونصف هذا العشر ألف وستة وعشرون فاذا قسمت على الستائة خرج ما ذكر بعدد الستائة الى ثلاثة لان عشرها ستون وعشر الستين ستة ونصفها ثلاثة فاذا قسم الالف والستة والعشرون على ثلاثة خرج ما ذكره لان تسعمائة من الالف على ثلاثة يخرج منها ثلثمائة يبقى من الف مائة مع الستة والعشرين فن المائة والعشرين يخرج اربعون ومن قسمة الستة على الثلاثة يخرج اثنان فهذا معنى قوله في مقابلة ثلثمائة الخ والستة اسباع الباقية هي المذكورة بقوله والباقي وهو خمسمائة في مقابلة ستة اسباع رطل اي انه يخرج من قسمتها على الستائة ستة اسباع رطل لانها اقل منها وقسمة القليل على الكثير بالنسبة تامل (قوله خرج ما صححه) اي الاصل وهو ثلثمائة واثنان واربعون وستة اسباع اه شيخنا (قوله والنصاب المذكور تحديد) اي خلافا لما في المجموع في باب الطهارة ولما في شرح مسلم ورؤس المسائل للنووي من انه تقرب اه ج ل (قوله تحديد) اي كافي نصاب المواشي وغيرها وهو المعتمد وقيل تقرب وعليه فيحمل نقص القليل كرتلين مثلا اه برماوى (قوله والعبرة فيه بالكيل) فكيه بالاردب المصرى كما قاله القمولى ستة ارباب واربعة ارباب وهو المعتمد بجعل القدحين صاعا كركاة الفطرو كفارة اليمين وان قال السبكي انه خمسة ارباب ونصف ارباب وثلث ارباب وانه اعتبر القدح المصرى بالمد الذى حرره فوسع مدين وسبعها تقريبا فالصاع قدحان الاسبعي مد وكل خمسة عشر مدا سبعة اقداح وكل خمسة عشر صاعا وية ونصف وربع فتلاثون صاعا ثلاث ويات ونصف فتلثمائة صاع خمسة وثلاثون وية وهي خمسة ارباب ونصف وثلث فالنصاب على قوله خمسمائة وستون قدحا وعلى الاول ستائة اه شرح مر اه شوبرى (قوله استظهارا) اي طلبا لظهور استيعاب الواجب اه ع ش (قوله ويعتبر جافا الخ) يتوهم ان في

وعلى ما صححه النووي
تضرب ماسقط من كل رطل
وهو درهم وثلاثة اسباع
درهم في ألف وستمائة يبلغ
ألفي درهم ومائتي درهم
 وخمسة وثمانين درهما
 وخمسة أسباع درهم يسقط
 ذلك من مبلغ الضرب
 الاول يبقى مائتا ألف
 وخمسة آلاف وسبعمائة
 وأربعة عشر درهما وسبع
 درهم واذا قسم ذلك على
 ستمائة خرج ما صححه لان
 مائتي ألف وخمسة آلاف
 ومائتي درهم في مقابلة
 ثلثمائة واثنين واربعين
 رطلا والباقي وهو خمسمائة
 واربعة عشر درهما وسبع
 درهم في مقابلة ستة اسباع
 رطل لان سبع الستائة
 خمسة وثمانون وخمسة
 اسباع والنصاب المذكور
 تحديد والعبرة فيه بالكيل
 وانما قدر بالوزن استظهارا
 والمعتبر في الوزن من كل
 نوع الوسط فانه يشتمل على
 الخفيف والوزن (ويعتبر)
 في قدر النصاب غير الحب
 من رطب وعنب حالة كونه
 (جافا) ان تجفف غير رديء

والا فرطيا) يعتبر (ويقطع باذن) من (٢٤٤) الامام وتخرج الزكاة منه (كالموضر اصله) لا متصاه ماء له طش فانه يعتبر وطبا ويقطع

بالاذن ويؤخذ الواجب
رطبا وقولي ويقطع الى
آخره مع التقيد بغير الردى
من زيادتي (و) يعتبر فيما
ذكر (الحب) حاله كونه
(مصفى) من تنبه بخلاف
ما يؤكل قشره معه كذرة
فيدخل في الحساب وان
أزيل تنعما كما يقشر البر
ولا تدخل قشرة الباقلا
السفلى على مافي الروضة
كأصلها نقلا عن العمدة
لكن استغفر به في المجموع
قال الاذرعى وهو كما قال
والوجه ترجيح الدخول
أو الجزم به (وما اذخر في
قشره) ولم يؤكل معه (من
أرزوعاس) بفتح العين
واللام نوع من البر (فعشرة
أوسق غالبا) نصابه اعتبارا
لقشره الذي ادخاره فيه
أصالح له وأبقى بالنصف
وقد يكون خالصها من
ذلك دون خمسة أوسق فلا
زكاة فيها أو خالص مادونها
خمس أوسق فهو نصاب
وذلك ما احتزرت عنه
بزيادتي غالبا وتعيرى بما
ذكر أولى من قوله كرز
وعلمت لسلامته من إيهام
أنه نقي شيء من الحبوب في
قشره وليس كذلك
(ويكمل) في نصاب (نوع
بآخر كبر بعلس) لانه نوع

هذه العبارة حذف نائب الفاعل الذي فسر الشارح بقوله غير الحب ويحجب بانه ليس محذوف وانما هو ضمير
مستقر يعود على القوت المذكور سابقا لكن المراد بهض القوت وهو خصوص غير الحب بدليل مقابله
بقوله والحب مصفى وقوله جافا حاله من الضمير المستكن اه شيخنا (قولا) والا فرطيا) أى بتقدير الجفاف
فلا بد من الجفاف بالفعل فيما يحجب أو تقدير افيا لا يحجب وهذا والمعتمد وقوله ويقطع باذن راجع لقوله
والا فرطيا يدل على هذا كلامه بعد وانظر ما وجه اشتراط الاستئذان اه شيخنا وعلمه قل على الجلال
بقوله ويجب استئذان العامل لانه شريك اه وعبارة ع ش على مر فلا بد من الجفاف بالفعل فيما يحجب
أو تقدير افيا لا يحجب لانه اذا تعذر الجفاف بالفعل لا يتعذر تقديره لا يقال حيث لم يكن له جفاف فكيف
يمكن تقديره لا نأقول يمكن اعتباره بالقياس الى ما يتجاف من غيره لاز غابة الامران ما لا يتجفف قام
به مانع من التجفيف وقوله لا يمنع ان يحى منه مثل ما يحى من غيره لانه ضرر زوال المانع انتهت (قوله أيضا
والا فرطيا) بفتح الراء وسكون الطاء والرطب خلاف الجاف فيصدق بالرطب بهم الراء وفتح الطاء
والعنب وبالياء فيصح اخراج اليسر ويجزى حيث لم يثبت منه رطب فيجب اخراجه في هذه الحالة اه ع ش
على مر نقلا عن سم على حج (قولا) ويقطع باذن من الامام) عبارة شرح مر ويجب استئذان العامل في قطعه
كفى الروضة فان قطع من غير استئذانه اشتم وعزوى ولا ضمان وعلى الساعى ان ياذن له خلافا لما صححه في
الشرح الصغير من الاستحباب نعم ان اندفعت الحاجة بقطع البعض فيم لو احتاج لقطعه لاجود طاش لم تجز
الزيادة عليها انتهت وهذا واضح فيما اذا كان ثم عامل والاوجب استئذان الامام أو نائبه ولو فوق مسافة
العدوى اه ع ش عليه (قوله من تنبه) أى ومن قشر لا يؤكل معه فكان الانسب زيادة هذا الاجل وقوله بخلاف
الح اه شيخنا (قوله والوجه ترجيح الدخول الخ) من جملة كلام الاذرعى وهو المعتمد اه ع ش (قوله
اعتبار القشرة الى قوله بالنصب) فلم انه لا يجب تصفيته من قشره وان قشره لا يدخل في الحساب اه شرح
مر وفي فتاوى الشهاب مر ما نصه سئل للشهاب مر عن عليه زكاة أرز شعير وضرب ذلك الواجب حتى
صار أبيض فحصل منه نصف أصله مثلاً ثم أخرجه عن الارز الشعير هل يجزى أم لا فاجاب بانه لا يجزى
ما أخرجه عن واجبه اه أقول هذا قد ينافية قول الشارح فعلم انه لا يجب تصفية الخ فالقياس الاجرام ويوجه
بان ما فعله هو الأصل في حقه وليس فيه تصرف على الفقراء في حصصهم وانما أسقط عنهم تبييضه تخفيفا عليهم
وليس فيه تفويت على الفقراء بل فيه رفق بهم لتحمل المأونة عنهم وبقى ما لو لم يضر به وشك فيما حصل عنده
هل يبلغ خالصه خمسة أوسق أو لا هل يجب عليه الزكاة أم لا فيه نظر والا قرب عدم الوجوب لانه الأصل
ولا يكلف إزالة القشر ليختبر خالصه هل يبلغ نصابا أو لا ولا يشك ذلك بما لو اختلط اناء من ذهب وفضة
وجهل الاكثر حيث كلف امتحانه بالسبك وغيره مما ذكر ثم لانه هناك تحقق الوجوب وجعل قدر الواجب
بخلافه هنا فانه شك في أصل الوجوب اه ع ش عليه (قوله وقد يكون خالصها) أى العشرة وقوله من ذلك
أى مما اذخر في قشره اه شيخنا (قوله أولى من قوله كرزوعاس) جوابه ان الكاف استقصائية كما في شرح
مر اه (قوله ويكمل نوع بآخر) أى لا شتر اكهم فى الاسم وان تباين فى الجودة والرداءة وان اختلف
مكانهما وهو شامل لتكميل ما شتر من الرطب بما لا يتعمر منه اه حل (قوله أيضا ويكمل نوع
بآخر) أى حيث كانا فى عام واحد أخذنا من قوله بعد ويضم بعض كل الخ اه حل (قوله
وهو قوت صنعاء اليمن) ويكون فى الكم الواحد منه حبتان وثلاث وتزول كمامه الا بالرحى
الخفيفة أو المبراس وبقاؤه فيه أصلح اه برماوى (تنبيه) يقع كثيرا ان البر يختلط بالشعير
والذى يظهر ان الشعير ان قل بحيث لو ميز لم يؤثر فى النقص لم يعتبر فلا يجزى اخراج شعير ولا يدخل فى
الحساب والالم يكمل أحدهما بالآخر فما كمل نصابه أخرجه عنه من غير المختلط اه حج اه ع ش على مر
(قوله بسلت) وهو الذى تسميه العامة شعير النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله

فلما

منه كما مر وهو قوت صنعاء اليمن وتخرج بالنوع الجنس فلا يكمل بآخر كبر

أو شعير بسلت بضم السين وسكون اللام فهو جنس مستقل لا يروى ولا شعير فانه حب يشبه البر فى اللون والنعومة والشعير فى برودة الطبع

فلما اكتسب الخ) غرضه بهذا الرد على قواين ضعيفين حكاهما في المنهاج قيل انه شعير فيضم له لشبهه به
 في برودة الطبع وقيل حنطة فيضم لها لشبهه لها في الوزن والملاسة اهدن شرح م (قوله وصفها) عبارة
 شرح م رطبعا وهي اولي اشو برى (قوله ويخرج من كل بقسطه) اي لا تنفاد المشقة وهذا بخلاف
 ما تقدم في الماشية حيث يدفع نوع مع مراعاة القيمة والتوزيع ولا يكف بهضامن كل نوع لما فيه من
 المشقة ومن ثم كان لا توصفنا بخلاف الماشية اهل (قوله ايضا ويخرج من كل بقسطه) مفهومه
 انه لو اخرج من احد النوعين عنهما لا يكفي وان كان ما اخرج منه اعلى قيمة من الآخر وليس مراد
 لانه لا ضرر على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس اهدن شرح م (قوله فان عسر فوسط)
 فلو اخرج من الاعلى اجزا لانه زاد خيرا قال في شرح البهجة اشو برى (قوله ولا ادناها) اي ولو برعاية
 القيمة اهدن شرح م (قوله رعاية للجانبين) اي المالك او المستحقين فراعينا المالك في عدم اخراج الاعلى
 وراعينا المستحقين في عدم اخراج الادنى اهدن شرح م (قوله ولا يضم ثمر عام وزرع الخ) بان انقطع كل في
 عام على ما يراه الموقوف بان اطاع كل في عام بالنسبة للثمر اهل (قوله قبل جذا ثمر) الاول بفتح الجيم
 وكسرها وإهمال الدالين واعجابهما اي قطعه اهدن شرح م (قوله ويضم كل الخ) هذا ما قبل قوله الخ فكأنه
 قال ويضم بهض كل ليهض ان اتحد العام دل على ذلك قوله ان اتحد في العام قطع وعبارة أصله ويضم ثمر
 العام الواحد بعضه الى بعض وإن اختلف إدراكه انتهت (قوله ويضم بهض كل منهما) اي الثمر والزروع
 بان كان عنده أنواع من الثمر او الزبيب او الزرع ولم يبلغ كل نوع خمسة اوسق وكتب أيضا سواء
 كان كل واحد نصابا أو بعض نصاب وإذا ضما بلغا نصابا أو احدهما نصابا والآخر بعض نصاب
 اهل (قوله وإن اختلف إدراكه) وعليه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ نصابا جازله بالتصرف فيه ثم اذا
 أدرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع ان كان الاول باقيا أو تالفا فان سبق له بيع تبين بطلانه
 في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده ان كان باقيا وبطله ان كان تالفا ثم رأيت في كلامهم على
 حج ما يصرح بذلك فيراجع اهدن شرح م (قوله كنجد وتهامة) ومثل الاول الاسكندرية والشام
 ومثل الثاني صعيد مصر اهدن شرح م (قوله ان اتحد في العام قطع) اي بالقوة لا بالفعل اهل وهذا ضعيف
 بالنسبة للثمر ومعتد بالنسبة للزروع فيشترط وقوع حصاد لزراعتين في سنة بان يكون بين حصادي الاول
 والثاني دون اثني عشر شهرا عريية ولا عبرة بابتداء الزرع لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب
 ويكفي عن الحصاد من امكانه على الوجه اهدن شرح م (قوله قطع للثمر والزروع) المعتمد في الثمر اعتبار
 الاطلاع اي البروز وفي الزرع اعتبار القطع والمزاد بالعامي اثنا عشر شهرا او تحسب من حين الزراعة
 الاولى في الزرع او البروز الاول في الثمر وورد اختلاف العام في الزرع مع اتحاد القطع فيه ان يزرع
 أولا في المحرم ويقطع في رجب ثم في العام الثاني يزرع في صفر ويقطع في جمادى فيبين الزراعتين اكثر من
 عام وبين القطعتين دون عام فيقال اتحد القطع في العام اهدن شرح م (قوله بالعام هنا)
 اثنا عشر شهرا عريية قال الشيخ والقول بان اربعة أشهر غير صحيح وأشار بذلك إلى الرد على ابن الرفعة
 لانه نقله عن الاصحاب انتهت ثم قال وزرع العام بضمان وان اختلف زراعتي في الفصول ويتصور ذلك
 في الذرة فانها تزرع في الربيع والخريف والصيف اهدن شرح م (قوله كنجد وتهامة) من اصل كنجد
 في عام يضم الى الاصل بخلاف نظيره من الكرم والبخل لانهما يرادان للتأيد فجعل كل حل كشمرة
 عام بخلاف الذرة ونحوها فالحق الخارج منها ثانيا بالاول كزرع تعجل ادراك بعضه اهدن (قوله)
 وان لم يقع الاطلاع ان) الاطلاع هو الظهور والبروز يقال اطلع اي ظهر اهدن شرح م (قوله بالعام هنا)
 المختار اطلع النخل اخرج طلع اهدن (قوله مالو اثمر نخل) اي او كرم وقوله فلا ضم اي وان اتحد
 قطعومافي العام لانهما يرادان للتأيد وقوله وان اعتبر ابن المقرئ الخ المعتمد كلام ابن المقرئ
 اهل (قوله مرتين في عام) بان ينقل الحل الثاني عن الحل الاول وأما ما يخرج متتابعات

فلما اكتسب من تركيب
 الشبهين وصفا انفرده به
 وصار أصلا برأسه
 (ويخرج من كل) من
 النوعين (بقسطه فان
 عسر) اخراجه لكثرة
 الانواع وقلة مقدار كل
 نوع منها (فوسط) منها
 يخرجها لأعلامها ولا أدناها
 رعاية للجانبين ولو تكلف
 واخرج من كل نوع قسطه
 جازيل هو الافضل (ولا
 يضم ثمر عام وزرع الخ)
 ثمر وزرع عام (آخر)
 في اكمال النصاب وان
 طلع ثمر العام الثاني قبل
 جذا ثمر الاول (ويضم
 بعض كل) منهما (الى
 بعض) وان اختلف
 ادراكه لاختلاف انواعه
 او بلاءه حرارة أو برودة
 كنجد وتهامة قهامة حارة
 يسرع ادراك الثمر بها
 بخلاف نجد لبردها (ان
 اتحد في العام قطع) للثمر
 وللزروع وان لم يقع
 الاطلاع ان في الثمر
 والزراعتان في الزرع
 في عام لان القطع هو
 المقصود وعنده يستقر
 الوجوب ويستثنى عما
 ذكر مالو اثمر نخل
 مرتين في عام فلا ضم
 بل هما كشمرة عامين

وذكر اتحاد القاع في الثمر من زيادته وصرح في الحاوي انه يروى واما ان لا اعتبار باتحاد حصاد الزرع في الدام وان اعتبر ابن المقرئ اتحاد اطلاق الثمر فيه وما تقرر من اعتبار (٢٤٦) اتحاد قطع الزرع فيه وما صححه الشيخان ونقله عن الاكثرين لكن قال الاسنوي

انه نقل باطل ولم أر من صححه فضلا عن عزوه الى الاكثرين بل صحح كثيرون اعتبار اتحاد الزرع في العالم ويحاج بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظ (وفيما شرب) من ثمر وزرع (بعروقه) لقربه من الماء وهو البعل (او بنحوه) كنهروقناة حفرته منه وان احتاجت الى مؤنة (عشر وفيما شرب) منهما (بنضح) من نحو نهر بحوان ويسمى الذكر ناضحا والانثى ناضحة ويسمى هذا الحيوان أيضا سانية (أو نحوه) كدولاب بضم أوله وقد يفتح هو ما يديره الحيوان وكنا عورقه وهو ما يديره الماء وكما ملكه ولو بهبة لعظم المنفعة فيه أو غصبه لوجوب ضمانه (نصفه) أي نصف العشر والفرق ثقل المؤنة في هذا وخفتها في الأول والأصل فيهما خير البخارى فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر وخبر الحاكم السابق والعثري بفتح المثناة وقيل باسمائها ما سقى

يتأخر بروز الثاني عن بروز الأول بنحو يومين أو ثلاثة ثم يلاحظ في الكبير فكاه حمل واحد اه ع ش على مر (قوله وذكر اتحاد القاع) أي الحصاد قال شيخنا واما ارباب الحصاد حصوله بالقوة لا بالقول كما افاده السكال ابن أبي شريف وقال ان تعليلهم يرشد اليه اه شرح مر اه شوبري (قوله وان اعتبر ابن المقرئ الخ) هذا هو المعتمد وقوله هو ما صححه الشيخان ما صححاه هو المعتمد والفرق بين الثمر حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاع وبين الزرع حيث اعتبر فيه اتحاد الحصادين ان الثمر بمجرد الاطلاع يصلح للاقتناع به بسائر انواعه بخلاف الزرع فانه لا يفتنع به بمجرد الظاهر وروا البروز وانما المقصود منه للداهيين خاصة فاعتبر حصاده اه ع ش على مر (قوله ونقله) أي نقل التصحيح وهو انسب بكلام الاسنوي بعدم تفسير الضمير باعتبار اتحاد القاع وقوله بان ذلك أي عدم الرؤية الذي قاله الاسنوي (قوله لان من حفظ حجة على من لم يحفظ) أي لان المثبت مقدم على النافي اه شرح مر (قوله وفيما شرب بعروقه الخ) ولا يجب في المعشرات زكاة لغير السنة الأولى بخلاف غيرها مما لا يملك تكرار في الأموال النامية وهذه منة طعة التمام معرضة للفساد اه شرح مر (قوله وان احتاجت الى مؤنة) وعلى ذلك بانها انما تحفر لاصلاح القرية فاذا انتهت وصل الماء من النهر اليها المرة بعد الاخرى بخلاف السقي بالنضح ومن النضح الالة المعروفة بالشادوف والظالة اه برماوى (قوله وفيما شرب بنضح او نحوه الخ) فان قلت لم وجبت الزكاة فيما سقى بمؤنة ولم تجب في المعلوقه قلت لان من شأن العلف كثرة المؤنة بخلاف الماء من شأنه خفة المؤنة بل هو من شأنه الاباحة ولان القوت ضرورى فوجبت فيه الزكاة لاولى الحاجات وان حصل بمؤنة ولا كذلك الحيوان فليتامل اه سم اه شوبري (قوله بحوان) بان يحمل الماء على ظهره بدليل قوله ويسمى هذا الحيوان ايضا سانية أي كما يسمى ناضحا وفي المختار والسانية الناضحة وهي الناقة التي يستقى عليها وفي المثل سير السواني سفر لا ينقطع اه (قوله سانية) بسين مفتوحة بعدها الف ثم نون ثم ياء من سنت بمعنى سقيت يقال سبيت الناقة وكذا السحاب يسنوا اذا سقت اه برماوى (قوله كدولاب) هو فارسي معرب ويقال المنجنون بثلاث نونات وجيم والدالية ايضا فاعطف الدالية بعده مرادف وقيل للدالية اسم للبكرة وقيل جذع قصير يداس احد طرفيه فيرفع الاخر الماء ويسمى دالية لانها تدلى الى الماء فتخرجه (قائدة) السبح هو الجارى على وجه الارض بسبب فتح مكان من النهر ونحوه اه برماوى (قوله وهو ما يديره الماء) أي بنفسه وحيث كان الماء يديرها بنفسه فلا وجب فيما سقى بها العشر لخفة المؤنة راجعه اه ع ش على مر (قوله وفيما شرب بهما) يتصيد للضمير معنى يليق به وقد فسره بالنوعين ويعبر عن النوعين بعبارة تناسب لان كلام النوعين فيه فردان بان يقال هما لا مؤنة فيه وما فيه مؤنة اه وفي البرماوى ما نصه والضابط ان يقال متى سقى بماء لا كلفة فيه وجب العشر والا فنصف العشر اه (قوله لا باكثرهما) متعلق بمحذوف أي لا يعتبر باكثرهما وقوله ولا بعدد السقيات متعلق بمحذوف أي ولا يسقط بعدد السقيات وغرضه بهذا الرد على قولين ضعيفين حكاهما في المنهاج وعبارة مع شرح المحلى وواجب ما سقى بهما أي بالنوعين كالنضح والمطر سواء ثلاثة اربعة أي العشر عملا بواجب النوعين فان غلب احدهما ففى قول يعتبر فان كان الغالب المطر فالواجب العشر او النضح فنصف العشر والاظهر يسقط والغلبة والتقسيط باعتبار عيش الزرع او الثمر ونمائه وقيل بعدد السقيات والمراد النافعة بقول اهل الخبرة ويعبر عن الاول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع الى يوم الادراك ثمانية اشهر واحتاج في ستة اشهر زمن الشتاء والربيع الى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين زمن الصيف الى ثلاث سقيات فسقى بالنضح فان اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمسا العشر وثلاثة اخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الاغلب يجب نصف العشر لان عدد السقيات بالنضح اكثر وان اعتبرنا المدة فعلى قول

بالسبل الجارى اليه في حفره وتسمى الحفرة عاثورا لتعسر المار بها اذ لم يعلمها وتعبى بنحو في الموضوعين اعم معاير به التوزيع فيهما (وفيما شرب بهما) أي بالنوعين كطرو نضح (يسقط باعتبار المدة) أي مدة عيش الثمر والزرع ونمائها لا باكثرهما ولا بعدد

السقييات فلو كانت المدة من يوم الزرع مثلاً إلى يوم الادراك ثمانية أشهر واحتاج في أربعة (١٤٧) منها إلى سقية فسقى بالمطروفي

الأربعة الأخرى إلى سقيتين فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وكذا الوجهلنا المقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذاً بالاستواء أو احتاج في ستة منها إلى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر ورُبُع نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في أنه سقى بماذا صدق المالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فإن اتهمه الساعي حلفه ندباً ولو كان له زرع أو ثمر مسقى بمطر وآخر مسقى بنضح ولم يبلغ واحد منهما نصاً باضم أحدهما إلى الآخر لتام النصاب وإن اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الثاني (فرع) لو علمنا أن أحدهما أكثر وجهلنا عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم الحال قاله المساوردي وتعبيرى بالمدة أعم من تعبيره بعيش الزرع ونمائه (وتجب) الزكاة فيما ذكر (يبدو صلاح ثمر) لأنه حينئذ ثمرة كاملة وهو قبل ذلك بلع وحصرم (واشتداد حب) لأنه حينئذ طعام وهو

النوزع وهو الصحيح يجب ثلاثة أرباع العشر ورُبُع نصف العشر على قول اعتبار الأغلب يجب العشر لأن مدة السقي بماء السماء أطول انتهت (قوله من يوم الزرع مثلاً) أي أي يوم الاطلاع في النخل أو ظهور العنب في الكرم اه اطف (قوله وكذا) الوجهلنا المقدار أي كذا يجب ثلاثة أرباع العشر لو جهلنا المقدار الخ بأن شككنا هل انتفع بسقية المطر أربعة أشهر أو أقل أو أكثر وبسقي النضح أربعة أشهر أو أقل أو أكثر فاهما تسقط باعتبار المدة أي بأن تجدول أربعة أشهر لسقية المطر وأربعة أشهر لسقي النضح كما أشار إليه بقوله أخذاً بالاستواء وقوله من نفع كل منهما يقتضي أن النفع معتبر في التقسيط مع أنه غير معتبر اه شيخنا (قوله أخذاً بالاستواء) أي كأنهما متساويان اه حلي وعبارة شرح الروض أخذاً بالاستواء لئلا يلزم التحكم لأن الأصل عدم زيادة كل منهما انتهت (قوله ورُبُع نصف العشر) لم يعبر بشمن العشر محافظة على الاتيان بما تقتضيه النسبة اه حل (قوله ضم أحدهما إلى الآخر) أي وإن كانا بلدين ويخرج زكاة كل منهما في محله اه ع ش (قوله فرع لو علمنا الخ) بأن علمنا أنه سقى ستة أشهر بماء واثنين بآخر وجهلنا عينه وقوله فيؤخذ اليقين أي وهو نصف العشر في هذا المثال ويوقف الزائد عليه وهو ربع العشر اه شيخنا وعبارة حل قوله أن أحدهما أكثر أي الذي سقى بهما وقوله فيؤخذ اليقين أي وهو النصف ويبقى ما زاد عليه لأنه مشكوك في مقداره انتهت وقوله وهو النصف ليس بظاهر بل اليقين يزيد على النصف مثلاً إذا سقى في ستة أشهر بأحدهما وفي شهرين بالآخر وجهل الحال فعلي تقدير أن يكون سقى في الستة أشهر بالمطروفي الشهرين بالنضح يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر ورُبُع نصف العشر وعلى تقدير عكس ذلك يكون الواجب ربع العشر ونصف العشر وهو ثمن العشر فالواجب على هذا التقدير هو اليقين فيؤخذ ويوقف المشكوك فيه وهو ثمن العشر الذي نقص عن الواجب على التقدير الآخر ويجوز التصرف في هذا الموقوف اه شيخنا ح ف وقال سم على حج انظر ما اليقين الذي يأخذه وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدره الواجب منه اه والظاهر أن المراد باليقين ما يغلب على الظن أن الواجب لا ينقص عنه وإن تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه أنه الواجب صحيح لأن الأصل عدم الوجوب اه ع ش على م وفي الرشيدي ما نصه قوله فيؤخذ اليقين أي ويوقف الباقي كما في شرح الروض ومعنى أخذ اليقين أن يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الأقل منهما هكذا ظهر فليراجع اه (قوله ونجب يبدو صلاح ثمر الخ) ولو اشترى أو ورث نخيلاً مشمرة وبدأ الإصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل المالك عنه لأن السبب إنما وجد في ملكه اه حج ولو اشترى نخلاً وثمرته باشرط الخيار فبدأ الإصلاح في مدته فالزكاة على من له المالك فيها وهو البائع إن كان الخيار له والمشتري إن كان له ثم إن لم يبق المالك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت إليه وإن كان الخيار له ما رقت الزكاة فمن ثبوت المالك له وجبت عليه وإن اشترى النخيل بثمرته أو ثمرتها فقط مكاتب أو كافر فبدأ الإصلاح لم يجب زكاتها على أحد ما المشتري فله دم أهليه لو جوبها وأما البائع فلا تنفاه كونها في ملكه ثم حال الوجوب أو اشتراها مسلم فبدأ الإصلاح في ملكه ثم وجبها عياله يرد لها على البائع قهر التعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلو أخرج الزكاة من الثمر لم يرد له الأرض أو من غيرها فله الرد ما لو ردها عليه برضاء كان جائز الاستقاط البائع حتمه وإن اشترى الثمر وحدها بشرط القطع فبدأ الإصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فان لم يرض البائع بالابتداء فله الفسخ لضرره بعين الثمرة وطوبى للشجرة ولو رضى به وأبى المشتري إلا القطع امتنع على المشتري الفسخ لأن البائع قد رضى باستقاط حقه وللبائع الرجوع في الرضاء بالابتداء لأن رضاه إعاره وإذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لأن بدا الإصلاح كان في ملكه فان أخذه الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري ولو بدأ الإصلاح قبل القبض كان عياله أحاداً يدايد البائع فينبغي كماله الزكاة كشى ثبوت الخيار للمشتري وما قاله من أن محل ذلك إذا كان البدور دون اللزوم والافهي ثمرة استحق

قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الإصلاح والاشتداد ولا يبدو صلاح الجميع واشتداده كازدته بقولي (أو بهما) رسياتي في باب الأصول والثمار

إبقاءها في زمن الخيار فصار كالمشروط في زمرته فينبغي أن ينسخ العقد إن قلنا الشرط في زمن الخيار
 يلحق العقد من دود وإلا رجع عدم انقضاء العقد بما ذكر والفرق بينهما أن الشرط في المقيس عليه لما
 أوجده العاقدان في حريم العقد صار بمثابة الموجد في العقد بخلاف المقيس إذ يغتفر في الشرع ما لا
 يغتفر في الشرط بدليل صحة بيع العين المؤجرة مع استثناء منافعها شرعا وبطلان بيع العين مع استثناء
 منافعها شرعا اهـ شرح مر (قوله بل انعقاد سبب وجوبه) أي فيحرم الأكل حيثئذ والتصدق والاهداء
 حتى يصني أو يحفف ويخرج واجبه أو حتى يخرج واجبه رطبا إذا لم يحفف اهـ شيخنا وعبارة ع ش قوله
 واشتداد حب الخ حيث اشتد الحب فينبغي أن يمتنع على المالك الأكل والتصرف وحيثئذ فينبغي
 اجتناب الفريق ونحوه كالقول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع اهـ عميرة انتهت (قوله ولو
 أخرج في الحال الرطب والعنب الخ وقوله ومؤنة جذاذا الثمر الخ) الأولى تأخير هذين المبحثين عند
 قوله ويدبر جافا الخ كالأخفى (قوله لم يقع الموقع) أي لأنه ليس من جنس الواجب ولا مشتملا عليه
 لأن الواجب الثمر أو العنب أو الزيت والرطب والعنب ليسا من جنس الثمر والزيت ولا مشتملا
 عليهما اهـ حل وهذا بخلاف ما لو أخرج حبا في تبنه أو ذهباً من المعدن في ترابه فصفاه الأخذ فبلغ
 الحاصل منه قدر الزكاة والفرق أن الواجب هنا ليس كامنا في ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه
 في الحب المذكور والمعدن فإن الواجب بعينه موجود فيما أخرجه غاية أنه اختلط بالتراب أو التبن
 فمنع المختلط من معرفة مقداره فإذا صنف وتبين أنه قدر الواجب اجزا لوال الإبهام ثم رأيت في حج فيما
 يأتي في المعدن ما هو صريح في الفرق المذكور ونص عبارته بعد قول المصنف حتى يبلغ خالصه نصا باو على
 عدم الأجزاء لو خلص المغشوش في يد الساعي أو المستحق أجزاء كافي تراب المعدن بخلاف سائلة كبرت في
 يده لأنهم لا يمكن بصفة الأجزاء يوم الأخذ والتراب والمغشوش هنا بصفته السائلة مختلط بغيره اهـ ع ش على
 مر (قوله من خالص مال المالك) أي فيحرم عليه إعطاء اجرة الحصادين منه وكذا يحرم عليه الصدقة منه
 قبل إعطاء الزكاة ويفرzan علم الحرمة وإلا فلا ويفرم بدل ما تصرف فيه اتفاقا ومع حرمة ينفذ
 تصرفه في غير قدر الزكاة اهـ خضر على التحريم نقلنا عن الباب وشرحه وفي التحفة ما نصه فلم إن ما اعتيد
 من إعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنا بل أو رطبا عند الحصاد أو الجذاذ حرام وإن نواربه
 الزكاة ولا يجوز لهم حسابها منها إلا أن صنف أو جف وجدوا إقباضه كما هو ظاهر ثم رأيت مجليا صرح
 بذلك مع زيادة فقال ما حاصله إن فرض أن الأخذ من أهل الزكاة فقد أخذ قبل محله وهو تمام التصفية
 وأخذه بعدها مع غير إقباض المالك له أو من غيرية فلا يجوز له قال وهذه أمور لا بد من رعاية جميعها
 وقد توأمت الناس على أخذ ذلك مع ما فيه من الفساد وكثير من المتعبدين يرونه أحل ما وجد وسببه نذ
 العلم وراه ظهورهم انتهى ويلزمهم إخراج زكاة ما أعطوه كالوأتلفوه ونوزع فيما ذكر من الحرمة باطلا فهم
 ندب اطعام الفقراء يوم الجذاذ والحصاد خروجا من خلاف من أوجبه لورود النهي عن الجذاذ دليل لا ومن
 ثم كره قافهم هذا الإطلاق أنه لا فرق بين ما تعلقت به الزكاة وغيره ويحجب بان الزكاشي لما ذكر جواز
 التقاط السنابل بعد الحصاد قال ويحمل على ما لا زكاة فيه أو علم أنه زكي أو زادت اجرة جمعه على ما تحصل
 منه فكذا يقال هنا وأما قول شيخنا الظاهر المعوم وأن هذا القدر مغتفر فهو وإن كان ظاهرا المعنى ومن
 ثم جزم به في موضع آخر لكن الإوفق بكلامهم ما قدمته أولا وإذا زادت المشقة في التزام مذهبنا فلا
 عتب على المتخلص بتقليد مذهب آخر كذهب أحمد فإنه يجوز التصرف قبل الخرص والتضمين وإن يا كل
 هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يديه من هذا في إرواه كلام التحفة (قوله أي حرز الخ)
 هو تفسير للخرص وهو القول بغير علم بل بالظن والحرز ومنه قوله تعالى قتل الخراصون ويطلق أيضا على
 التخمين والعمل بغير تقدير اهـ برماوى (قوله على مالكة) أي إن كان موسرا وإلا فلا يجوز لما فيه من
 تسليطه على ضياع حق المستحقين اهـ شرح مر وعبارة حل قوله وتضمنين المخرج من مالك أو نائيه أي

بيان بدر صلاح التمر وليس
 المراد بوجوب الزكاة فيما
 ذكر وجوب إخراجها في
 الحال بل انعقاد سبب
 وجوبه ولو أخرج في
 الحال الرطب والعنب ما
 يتمر أو يترب غير ردي
 لم يجزه ولو أخذ الساعي
 لم يقع الموقع ومؤنة جذاذا
 الثمر وتجفيفه وحصاد
 الحب وتصفيته من خالص
 مال المالك لا يحسب شيء
 من منها من مال الزكاة
 (وسن خرص) أي حرز
 (كل ثمر) فيه زكاة إذا
 (بدا صلاحه على مالكة)
 الأمر به في الخبر السابق
 في أول الباب

فيطوف الخارص بكل شجرة ويقدّر ثمرتها أو ثمره كل النور طبا ثم يابس (التضمنين) أي لنقل (٢٤٩) الحق من الغين إلى الذمة ثم ألو

زيدبا ليخرجه بعد جفاته
(وشرط) في الخرص
المذكور (عالم به) واحدا
كان أو أكثر لأن الجاهل
بالشيء ليس من أهل
الاجتهاد فيه وهذا من
زيادتي (أهل للشهادات)
كلها من عدالة وحرية
وذكره وغيره مما يأتي
لأن الخرص ولاية فلا
يصلح لها من ليس أهلا
للشهادات واكتفى بالواحد
لأن الخرص ينشأ عن
اجتهاد فكان كالحاكم والخبر
أي داود وغيره وغيره
باسناد حسن أنه عليه السلام كان
يتبع عبد الله بن ربيعة
خارصا أول ما طيب الثمرة
(و) شرط (تضمنين) من
الإمام أو نائبه أي تضمنين
الحق (الخارج) من مالك أو
نائبه وخارج بالثمرة الزرع
فلا خرص فيه لاستقلال
حبه ولأنه لا يؤكل غالباً
رطباً بخلاف الثمر ويدو
الصالح ما قبله لأن الخرص
لا يتأتى فيسه إذ لا حق
للمستحقين فيه ولا ينضب
المقدار لكثرة العاهات
قبل بدو الصلاح وأفاد ذكر
كل أنه لا يترك للمالك شيئاً
خلاف القول قديم أنه ينبغي
له نخلة أو نخلات بأكلها
أهل الخبر ورد فيه وأجاب

حيث كان موسراً بقدر حق الفقراء زيادة على الديون التي عليه حتى لو ضمنه وتبين كونه معسراً حال التضمنين
لم يصح ولم ينتقل الحق للذمة على المعتمد انتهت (قوله يطوف الخارص الخ) في حديث الاذان طافني وأنا
نائم قال الخطابي يريد الطيف وهو الخيال الذي يلم بالنائم يقال منه طاف يطيف ومن الطواف يطوف ومن
الاحاطة بالشيء أطاف يطيف كذا في مرقاة الصعود اهـ شوبري (قوله بكل شجرة) ولا يقتصر على رؤية
البعض وقياس الباقي لتفاوتهما اهـ شوبري (قوله واحداً كان أو أكثر) أي ولو واحد الشريكين أن وجدت
فيه الشروط الآتية اهـ برماوي (قوله أهل للشهادات) أي لو وصف الشهادات بدليل قوله من عدالة الخ لأن
العدالة وما بعدها بيان لو وصف الشهادات للشهادات انتهى شيخنا وإنما جمع الشهادات لإخراج نحو
المرأة فانها أهل للشهادات في الجملة اهـ شوبري على التحرير (قوله وغيره مما يأتي) من عدم ارتكابه الخادم
مروءة وعدم عداوة بينه وبين المالك وأن لا يكون بينهما أصلية ولا فرعية وسيادة كما يدل عليه قوله فلا يصلح
الخ اهـ طاف ويشترط أيضاً أن يكون ناطقاً بصيرا أو هل يشترط فيه السماع أو لا ظاهر قوله أنه يشترط فيه
أهلية الشهادة اشتراطه فراجع اهـ برماوي (قوله عبد الله بن ربيعة) قال سم قال الراقني وماروي أنه
بعث مع ابن ربيعة غيره يجوز أن يكون في مرة أخرى وأن يكون معينا أو كاتباً اهـ شرح الروض وهو
صريح في احتمال تعدد البعث وبه يندفع ما ببعض المواهب أنه لم يبعثه إلا مرة واحدة اهـ ع ش (قوله
وتضمنين) وليس هذا التضمنين على حقيقة الضمان لأنه لو تلف جميع الثمار باقية سماوية أو سرق من الشجر
أو الجرين قبل الجفاف من غير تفريط فلا شيء عليه قطعاً لقوات التمكن وإن تلف بعضها فإن كان الباقي
نصاً بازكاه أو ذونه أخرج حصته بناء على أن التمكن شرط للضمان لا للوجوب فإن تلف بتفريط كان وضعه
في غير حرز مثله ضمن وإن لم يضمن في حالة عدم تقصيره مع تقدم التضمن لبناء أمر الزكاة على المساهلة لأنها
علاقة ثبتت من غير اختيار المالك فبقاء الحق مشروط بإمكان الأداء اهـ شرح مرقان يبعث الحاكم خارصاً
أو لم يكن تحاكماً إلى عدلين عالين بالخرص ليخرصا عليه لينتقل الحق إلى الذمة ويتصرف في الثمرة ولا يكتفي
واحد احتياطاً للفقراء ولأن التحكيم هنا على خلاف الأصل وفقاً للمالك فبحث بعضهم إجزاء واحد
به اهـ شرح مرقان شوبري (قوله أي تضمنين الحق) كان يقول الخارص ضمنك حق المستحقين من
الرطب أو العنب بكذا تمراً أو زبيباً اهـ شرح مرقان (قوله ويبدو الصلاح ما قبله) أي إلا إذا كان تابعا
لما بدا صلاحه كان بدا صلاحه فيجوز خرص السكل على المعتمد اهـ حل وعبارة ع ش قوله ما قبله
نعم إن بدا صلاح نوع دون آخر فلا قياس من الوجهين كما قاله ابن قاضي شعبة جواز خرص السكل مرقان
وقال سم في جواشي البهجة وانظر لو بدا صلاح حبة من نوع فهل يجوز خرصه أقول القياس جواز
الخرص حينئذ اخذنا بما قالوه فيما لو بدا صلاح حبة في بستان حيث يجوز بيع السكل بلا شرط قطع انتهت
(قوله أنه) أي الخارص لا يترك أي بلا خرص (قوله الخبر ورد فيه) عبارة شرح مرقان وما صح من قوله
عليه السلام إذا خرصتم نخدوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع حمله الشافعي رضي الله عنه
وتبعه الإمامة على تركهم له ذلك من الزكاة ليفرقه بنفسه على فقراء أقاربه وجيرانه لطعمهم في ذلك منه
لا على ترك بعض الأشجار من غير خرص جمعا بينه وبين الأدلة الطالبة لإخراج زكاة الثمر والزييب
إذ في قوله نخدوا ودعوا إشارة لذلك أي إذا خرصتم السكل فنخدوا بحساب الخرص وأتركوا له
شيئاً ما خرص لجعل الترك بعد الخرص المقتضى للإيجاب فيكون المترك له قدر يستحقه الفقراء ليفرقه هو
انتهت (قوله قال الماورى ولا دخل للخرص الخ) أي يحرم خرصها بالاجماع لكثرتها وكثرة المؤنة في
خرصها ولا باحة أهلها إلا كل منها لليجاز وتبعه عليه الروايات قالوا وهذا في النخل أما الكرم فهم فيه كغيرهم
قاله السبكي وعلى هذا ينبغي أنه إذا عرف من شخص أو بلد ما عرف في أهل البصرة أنه يجري عليه

(٣٢ - جل منبج - في) عنه الشافعي في الجديد يحمله على أنه يترك له ذلك من الزكاة لا من الخرص ليفرقه بنفسه على أقاربه
وجيرانه لطعمهم في ذلك منه قال الماوردي ولا دخل للخرص في نخل البصرة لكثرتها ولا باحة أهلها إلا كل منها لليجاز وكلام الأصحاب يخالفه

(وقبول) للتضمنين كان يقول له ضمنتك (٢٥٠) نحو المستحقين من الرطب بكذا فيقبل (قوله) أي للمالك حيثئذ (تصرف في الجميع)

حكمهم ولهذا قال الأذرع لم أر هذا الغير المأوردى وقضية كلام شيخه الصيمري والأصحاب قاطبة عدم الفرق اهـ من شرح مـ (قوله وقبول) أي قورا اهـ برماوى (قوله) كان يقول له ضمنتك حق المستحقين الخ) أي أو ضمنتك أياه بكذا أو خذه بكذا تمرا أو زبيبا أو أقرضتك نصيب الفقراء من الرطب بما يحى منه من التمر وكل كاف اهـ برماوى (قوله) فإن انتفى الخرص) أي والحال كما تقدم أن بدو الصلاح حصل أما قبل بدو الصلاح فلا حق للفقراء وله التصرف بالأكل وغيره وفي الروض ما نصه (فرع) يحرم الأكل والتصرف قبل الخرص اهـ قال الشيخ في شرحه لكنه ان تصرف في الجميع أو البعض شائعا صح فيما عدا نصيب المستحقين ثم قال فإن قلت هل يجوز التصرف أيضا في قدر نصيبه كما في المشترك فقلت الشركة هنا غير حقيقية كما مر بل المذهب فيها جانب التوثيق فلا يجوز التصرف مطلقا اهـ ففهم شيخنا كما ترى أن التصرف على وجه الشيوخ فيما عدا نصيب الفقراء حرام ولكنه ينفذ وهذا الكلام لا وجه له فان ذلك أولى بالجواز من حصة الشريك تضعف الشركة له بدليل أن له إخراجها من غير المال وإن لنا قولاً بالصحة في بيع الجميع على قول الشركة نظر إلى أنهم غير حقيقية والحامل له على هذا فيما أظن ما اقتضته عبارة الروض كاصلها وكذا الجلال المحلى حيث يقول أما قبل الخرص ففي التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئا ولا أن يتصرف في شيء اهـ والاعتذار عن هذه العبارات أن مرادهم قطعاً التصرف في شيء معين بقربة أقرانه بالأكل هذا مرادهم قطعاً إن شاء الله تعالى والله أعلم انتهى سم (قوله) لم ينفذ تصرفه في الجميع) أي ويبقى حق الفقراء بحاله اهـ شرح مـ (قوله) بل فيما عدا الواجب شائعا) ثم إن اقتصر في تصرفه عليه لم يأثم وإن تصرف في الجميع أثم وكذا في بعض معين اهـ شو برى ولو باعه للشافعي شخص مذهب لا يرى تعلق الزكاة به فهل للشافعي أخذه منه اعتباراً بعقيدة المخالف أو ليس له أخذه اعتباراً بعقيدة نفسه الذي يتجه ترجيحاً هو الثاني خلافاً لما مال إلى الأول اهـ من ع ش على مـ (قوله) فكذلك ان أتهم) المراد بالاتهام هنا احتمال سلامته من ذلك السبب فقوله ولم يتهم أي لم يحتمل سلامته منه اهـ شيخنا (قوله) لم يبال بكلامه) أي لانه لا يكاد يخفى على أحد وظاهره أنه لا تقبل البيعة في ذلك لان هذا يشترك في معرفته غالب الناس اهـ ح ل (قوله) لكن الذين هنا) أي في باب الزكاة في جميع مسائله اهـ (قوله) أو غلطه بما يبعد) كان قال الخارص الثر عشرون وسقاً فدعى المالك غلطه بخمسة فالحسنة يبعد غلطه فيها وقوله ويحط في الثانية المحتمل أي لا يحسب في وجوب الزكاة فيه والقدر المحتمل كوسق من عشرين فانه يحتمل أنه غلط فيه فانه يلغى هذا الواحد اهـ شيخنا (قوله) القدر المحتمل) كواحد في مائة وكسدر أو عشر على ما قاله البندنجي واستبعد في السدس وقد مثله الرافعي بنصف العشرة حج (قوله) بما يبعد) أي بما لا يقع عادة من أهل المعرفة بالخرص كالربع اهـ شرح مـ (قوله) بفتح الميم) عبارة الاسنوى والمحمّل هنا بفتح الميم وأما بكسر هاء في الواقعة نفسها الخ وسيأتي في المراجعة ضبطه بالكسر بالهامش فليحذر اهـ شو برى (قوله) بعد تلم للخروص) قال في العباب (فرع) لو تلفت الثمار بأفة قبل مكنته الأداة لا تقصير فلا شيء على المالك أو بعضها زكى الباقي وإن دون النصاب وإن تلفها المالك قبل الصلاح فلا زكاة عليه لكن يكره بقصد الفرار منها أو بعد الخرص والتضمنين عبثاً وهو بما يحلف ضمن الواجب جافاً وكذا بعد الصلاح وقبل الخرص خلافاً للشيخين اهـ أي في قولها يضمنه رطباً ومشى معها في الروض وعبارته مع شرحه فإن لم يحلف أو تلفها قبله أي قبل الخرص بل أو التضمنين أو القبول لزمه عشر الرطب أي قيمته لعدم ثبوته في الذمة وإنما يلزمه مثل الرطب كما يلزمه مثل الماشية التي لزمه فيها الزكاة أو تلفها وإن كانت متقومة لأن الماشية أنفع للمستحقين من القيمة بالدر والنسل والشعر بخلاف الرطب اهـ وقوله أي قيمته اعتمده مـ فانظر مع السابق من قوله ويعتبر جافاً فيما إذا قبض الساعي الرطب أنه يردّه فإن تلف رد مثله لان المعتمد أنه مثل إلا أن يفرق بانه هنا روى مصلحة المستحقين لان القيمة أنفع لمرض الرطب للتلف بخلافه هناك إذا دفع هناك من الساعي للمالك اهـ سم اهـ شو برى

أي جميع ما خرص يباع وغيره لا نقطاع التعلق عن العين فإن انتفى الخرص أو التضمنين أو القبول لم ينفذ تصرفه في الجميع بل فيما عدا الواجب شائعا لبقاء الحق في العين لا معيناً فلا يجوز له أن يكل شيء منه (ولو ادعى تلفاً) له أو لبعضه (فكوديع) فإن ادعى تلفه مطلقاً وبسبب خفي كسرقة أو ظاهر كبرد ونهب عرف دون عموم صدق يمينه أو عرف مع عمومه فكذلك إن أتهم ولا صدق بلا يمين فإن لم يعرف الظاهر طواب يمينه به لا مكانها ثم يصدق يمينه في التلف به ولو ادعى تلفه بحريق في الجرين مثلاً وعلينا أنه لم يقع في الجرين حرق لم يبال بكلامه (لكن الذين) هنا (سنة) بخلافها في الوديع فانها واجبة وهذا مع حكم الإطلاق والتقييد بالاتهام من زيادتي (أو) ادعى (حيف خارص) فيما خرصة (أو غلطه) فيه (بما يبعد يصدق) لا يمينه كالأدعي حيف حاكم أو كذب شاهد (أو يحط في الثانية) القدر (المحمّل) بفتح الميم لا محالة وهذا من زيادتي (أو) ادعى غلطه (به) أي بالمحمّل (بعد تلف) الخروص (صدق يمينه)

تدباً إن أتهم والاصدق بلا يمين فإن لم يتلف

(قوله أعيد كيـله) أى وجوباً أه شيخنا والله أعلم

(باب زكاة النقد)

أصل النقد لغة الإعطاء ثم أطلق على المنقود من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول وللنقد إطلاقان أحدهما ما يقابل العرض والدين فيشمل المضروب وغيره وهو المراد هنا الثاني على المضروب خاصة والناض له إطلاقان أيضاً كالنقد أه شرح مر وقوله ثم أطلق على المنقود لعل المراد به ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله بعد وللنقد إطلاقان إذ هو كالصريح في أنه ليس له غير هذين الإطلاقين على أن الذى نقله في التحفة عن القاموس أنه لغة خاص بالدرهم لا غير أه وشيدى وقوله ثم أطلق أى لغة أيضاً وقوله وللنقد إطلاقان أى في عرف الفقهاء أه عـش عليه وفي المختار نقده الدرهم ونقد له الدرهم أى إعطاءه فانتقدهما أى قبضها ونقد الدرهم وانتقدهما أخرج منها الزيف وبأيهما نصر ودرهم نقد أى وزن جيد وناقده ناقشه في الأمر انتهى (قوله فسرت بذلك) أى بمنع الزكاة أه عـش والمراد فسر الكنز فيها فهي دالة على المدعى باللازم حيث رتب الوعيد على المنع فيستلزم وجوب الأداء أه شيخنا (قوله يجب في عشرين مثقالاً) والمثقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً وهو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة لم تفشرو قطع من طرفيها مادق وطار والمراد بالدرهم الإسلامية التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان وكانت مختلفة في الجاهلية ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمرو عبد الملك بن مروان واجمع عليه المسلمون قال الأذرى كالسبكي ويجب اعتقاد أنها كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه لا يجوز الإجماع على غير ما كان في زمنه من خلفائه الراشدين ويجب تأويل خلاف ذلك ووزن الدرهم ستة دنانق قال بعض المتأخرين ودرهم الإسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطاً وأربعة أخماس قيراط بقرايط الوقت قال الشيخ ونصاب الذهب بالآشرف في خمسة وعشرون وسبعان وتسع ومراده بالآشرف فيما يظهر القايـتباى وبه يعلم النصاب بما على وزنه من المعاملة الحادثة الآن على أنه حدث أيضاً تغيير في المثقال لا يوافق شيئاً مما مر فليتبه لذلك أه شرح مر قال شيخنا البايل والشرفي الموجود الآن ثلاثة أرباع مثقال فكل شريفين مثقال ونصف وعليه فكل ثلاثة مثاقيل بأربعة شرائفة فجملة النصاب بها سبعة وعشرون إلأربعا أه اطف (قوله مثقالاً) تمييز للعشرين وذهبا تمييز للتميز ودرهما تمييز للمائتين وفضة تمييز لذلك التمييز وقوله فاكـثر معطوف على كل من عشرين ومائتين من ذلك أى من العشرين والمائتين وقوله بوزن مكة متعلق بكل منهما أيضاً والمراد عشرون يقينا خالصة وكذا يقال في المائتين بدليل ما يأتى في المحترزات أه شيخنا (قوله ذهبا) سمي بذلك لأنه يذهب ولا يبقى وقوله فضة سمي بذلك لأنها تنفض ولا تبقى وسمى المضروب من الذهب ديناراً ومن الفضة درهما لأن الدينار آخره نار والدرهم آخره هم وأنشد بعضهم في معنى ذلك فقال :

النار آخر دينار نطقت به * والهم آخر هذا الدرهم الجارى
والمرء بينهما مالم يكن ورعا * معذب القلب بين الهم والنار

أه برماوى (قوله بعد حول) نعم لو ملك نصاباً ستة أشهر مثلاً ثم أقرضه انساناً لم ينقطع الحول كما ذكره الرافعى في باب زكاة التجارة في أثناء تعليل واسقطه من الروضة أه شرح مر وقوله لم ينقطع الحول أى لأنه لما كان باقياً في ذمة الغير كان كأنه لم يخرج عن ملكه أه عـش عليه وإنما تكرر الواجب هنا بتكرر السنين بخلافه في الثمر والحب لا يجب فيه ثانياً حيث لم ينو تجارة لأن النقد تام بنفسه ومتين لا انتفاع والشرابه في أى وقت بخلاف ذينك أه حج أى فأنهما منقطعان عن النماء ومعرضان للفساد أه سم (قوله ربع عشر) وهو نصف مثقال فيدفع للفقراء مثقالاً كاملاً أن لم يوجد نصفه ويصير شريكاً لهم فيه ثم يبيعونه لاجنبى ويقسمون ثمنه أو يبيعهم المزكى النصف الذى له أو يشتري نصفهم منه وأن يكره للشخص شراء صدقته ولو مندوبة للضرورة

أعيد كيـله وعمل به ولو
أدعى غلطه ولم يبين قدره لم
تسمع دعواه وقولى بعد
تلف مع قولى يمينه أن
أتهم من زيادتى

(باب زكاة النقد)

ولو غير مضروب
والأصل فيها مع ما يأتى آية
والذين يكتزون الذهب
والفضة فسرت بذلك
(يجب في عشرين مثقالاً
ذهبا و) فى مائتى درهم
(فضة فاكـثر) من ذلك
(بوزن مكة بعد حول ربع
عشر) لخبر أبى داود وغيره
باسناد صحيح أو حسن كما
قاله فى المجموع ليس فى أقل
من عشرين ديناراً شىء موفى
عشرين نصف دينار
وخبر الشيخين ليس
فيما دون خمس

قوله للضرورة عبارة
البحيرى على هذا الكتاب
إلا للضرورة وحرر أه

اواق من الورق صدقة وروى البخاري في خبر انس السابق في زكاة الحيوان وفي الرقة ربع العشر والرقة والورق الفضة والهاء عوض من الواو والاولوية بضم الهمزة وتشديد الياء على الاشهر اربعون درهما واعتبار الحول ووزن مكرها وهما ابوداود وغيره والمعنى في ذلك ان الذهب والفضة معدان للنماء كالماشية في السائمة وبما ذكر علم ان نصاب الذهب عشرون دينارا ونصاب الفضة مائتا درهم فضة وانه لا وقص في ذلك كالمعشرات لا مكان التجزي ولا ضرر بخلاف الماشية وانه لا زكاة فيما دون النصاب وان تم في بعض الموازين ولا في مغشوش حتى يبلغ خالصه نصابا فيخرج زكاته خالصا ومغشوشا خالصه قدرها لكن يتعين على الولي اخراج الخالص حفظا للنحاس لافي

وحصته قبل ذلك امانة معهم ولا يكفي اعطاؤهم ثمن حصتهم ابتداء ابرماوى (قوله اواق) بقصر الهمزة كجوار اه شيخنا واذا نطقت بيانه تشدد او تخفف ابرماوى (قوله من الورق) فيه خمس لغات تثليث الواو مع سكون الراء وفتح الواو مع كسر الراء وفتحها اه شيخنا (قوله وفي الرقة ربع العشر) هذا مبين لما قبله لانه يفهم من قوله ليس فيما دون الخان الواجب في الخمس ربع العشر واجيب بانه يفهم ذلك بطريق المفهوم وفيه ان الرقة مطلقا لم تقيد بخمس اواق واجيب بانها قيدت بمفهوم الاولى اه شيخنا (قوله وتشديد الياء على الاشهر) ومقابله تخفيف الياء اعرش على مر (قوله والمعنى) اى الحكمة في ذلك اى في وجوب الزكاة في التقدين لكن في هذه الحكمة التي في كلام الشارح نوع خفاء وعبرة شرح مر والنقدان من اشرف نعم الله على عباده اذ بهما قوام الدنيا ونظام احوال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكلها تقضى بهما بخلاف غيرهما من الاموال فن كنزهما فقد ابطل الحكمة التي خلقها كمن حبس قاضى البلد ومنعه ان يقضى حوائج الناس انتهت (قوله معدان) اى مهيان بحسب خلق الله لهما اه شيخنا (قوله كالماشية في السائمة) اى في كونها معدة للنماء وان كان الثور مختلفا فتمو الماشية من جهة السمن والدرو والنسل ونمو النقد من جهة ربح التجارة به اه شيخنا وكان الاولى ان يقول كالماشية في الماشية واسقاط كما في شرح الروض وكما اسقطها في العاملة فيما ساقى اه شوبرى (قوله وبما ذكر علم ان نصاب الذهب الخ) حاصله ان نصاب الذهب الآن من الشربى الابراهيمى والمحمدى والبندقى اربعة وعشرون دينارا الا خمسة قراريط وثلاث قيراط وخمس قيراط وقليل ثلاثة وعشرون دينارا ونصف دينار وخروبة وسبعاء خروبة وهو الموافق لما ذكره ابن عرفة المالكي من ان فيه ربع العشر وهو نصف دينار ونصاب الدراهم المسمية الآن في مصر بانصاف الفضة ستمائة وستة وعشرون نصفافضة وثلاث نصف لان كل عشرة انصاف فضة ثلاثة دراهم شرعية ومن القروش البنادقة عشرون قرشا ومن الاى طاقة اثنان وعشرون قرشا ومن الريال واى كلب اثنان وعشرون قرشا وربع قرش ابرماوى (قوله وانه لا زكاة فيما دون نصاب) هذا علم من التقييد بالعشرين والمائتين وفيه ان مفهوم العدد لا يعمل به الا على رأى ضعيف في الاصول وقوله وان تم في بعض الموازين وجه علم ذلك بما مر ان المتبادر من العشرين والمائتين اليقين اه شيخنا وعبرة مر نصاب الفضة مائتا درهم ونصاب الذهب عشرون مثقالا بوزن مكة تحديدا فلو نقص في ميزان وتم في أخرى فلا زكاة للشك وان راج رواج التام ولا بعد في ذلك مع التحديد لا اختلاف خفة الموازين باختلاف خذق صانعيها انتهت (قوله ولا في مغشوش) ومثله المختلط بما هو ادون منه كفضة بنحاس وذهب بفضة ابرماوى ويكرهه الامام ضرب المغشوشة فان علم عيارها صحت المعاملة بها معينة وفي الدمة وكذا ان لم يعلم عيارها لحاجة المعاملة بها ولذلك استثنيت من قاعدة ان ما كان خليطه غير مقصود وقدر المقصود مجهول كسك مخلوط بغيره ولبن مشوب بماء لا تصح المعاملة به فجعل الزركشى غشما مقصودا غير صحيح ولو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشما اريد من غش ضرب به حرم فيما يظهر لما فيه من التدليس بايهام انه مثل مضروب به ويحمل العقد عليها ان غلبت ولو كان الغش يسيرا بحيث لا يأخذ حظام الوزن فوجوده كالعدم ويكرهه لغير الامام ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصة لما فيه من الافتيات عليه ويكره لمن ملك نقدا مغشوشا امسا كبل يسبك ويصفيه قال القاضي ابو الطيب الا اذا كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره امسا كذكره في المجموع اه شرح مر وقوله بايهام انه مثل مضروب به ومثل المغشوشة الجيدة او المغشوشة بمثل غش الامام لكن صفتها مخالفة لصفة دراهم الامام ومن علم بمخالفتها لا يرغب فيها كرهته في دراهم الامام فتحرم لما في صفتها من التدليس وقوله ويكره لغير الامام الخ اى وللإمام ان يؤديه على ذلك اه دميرى اعرش عليه (قوله او مغشوشا خالصا قدرها) ويكون متطوعا بالنحاس لانه في الحقيقة انما اعطى الزكاة خالصا من خالص والنحاس وقع تطوعا اه شرح مر (قوله لافي

سائر الجواهر كلؤلؤ
وياقوت وفيروزج لعدم
ورود الزكاة فيها ولأنها
معدة للاستعمال كالماشية
العاملة ولا قبل الحول
والدرهم ستة دوانق
والدنانير سدس درهم وهو
ثمان حبات وخمسا حبة
فالدرهم خمسون حبة وخمسا
حبة ومتى زيد على الدرهم
ثلاثة أسباعه كان مثقالا
ومتى نقص من المثقال
ثلاثة أسباعه كان درهما
فكل عشرة دراهم سبعة
مناقيل ووزن أصاب
الذهب بالاشرفي خمسة
وعشرون وسبعان وتسع
وقولي فأكثر من زيادتي
(ولو اختلط اناء منهما)
بأن سبكهما وصيغ منهما
الاناء (وجهل) أكثرهما
(زكى كلا) منهما بفرضه
(الاكثر) ان احتاط فإذا
كان وزنه ألفا من أحدهما
ستائة ومن الآخر أربعائة
زكى ستائة ذهبا وستائة
فضة ولا يجوز فرض كله
ذهبا لأن أحد الجنسين
لا يجوز من الآخر وإن
كان أعلى منه كما مر
الإشارة إليه (أو ميز)
بينهما بالنار أو بالماء
كأن يضع فيه ألفا ذهبا
ويعلم ارتفاعه

سائر الجواهر) هذا علم من ذكر الذهب والفضة وفيه أن هذا مفهوم لقب ولا يعمل به عند الأصوليين إلا
على رأي ضعيف فلهذا جرى عليه اه شيخنا (قوله) والدرهم ستة دوانق (قال في المصباح الدانق معرب
وهو سدس درهم وهو عند اليونان حبة خرنوب وثلاث حبة خرنوب فان الدرهم الاسلامي ستة عشر حبة
خرنوب وتفتح النون من دانق وتكسر ويعضهم يقول الكسر انصح وجمع المكسور دوانق وجمع
المفتوح دوانيق بزيادة ياء قاله الازهرى اه ع ش غلى مر (قوله) ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه (وهي
إحدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس لان تسعة واربعين ثلاثة أسباعها واحد وعشرون بتي حبة وخمسان
ثلاثة أسباعها ثلاثة أخماس يضاف ذلك إلى الخمسين وخمسا حبة يحصل اثنان وسبعون ثلاثة أسباعها واحد
وعشرون وثلاثة أخماس اه شوبرى (قوله) ثلاثة أسباعه) سبعة سبعة وخمس وهو عشر المثقال فسبع
هذا عشر ذلك وعشر ذلك سبع هذا اه شيخنا وعبارة ع ش على مر وسبعة سبع حبات وخمس حبة فإذا
زيد عليه ثلاثة أسباعه وهي واحد وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة صار اثنان وسبعين وهي المثقال انتهت
(قوله) كان مثقالا) لان المثقال اثنان وسبعون شقيقة ولم يختلف جاهلية ولا اسلاما اه شوبرى (قوله)
فكل عشرة دراهم سبعة مناقيل) وذلك لانك إذا بسطت العشرة دراهم حبات وبسطت السبعة مناقيل
حبات وجدت المقدارين متساويين بيان ذلك أن تضرب العشرة دراهم في عدد حبات الدرهم فتضرب
العشرة في خمسين وخمسين بخمسمائة واربع حبات أو تضرب السبعة مناقيل في عدد حبات المثقال فتضرب
سبعة في اثنان وسبعين بخمسمائة وأربع حبات فظهرت المساواة اه (قوله) واختلط اناء الخ) صورة
المسئلة ان يكون عنده اناء وزنه ألف مثقال مثلا ويعلم ان فيه ستائة من أحد الجنسين وأربعائة من الآخر
ولم يعلم ان الستائة والأربعائة من أى الجنسين هذا وقوله الاكثر معمول المحذوف كما قدره لالزكى كما يتوهم
اه شيخنا (قوله) زكى كلا الاكثر) أى ان كان غير مجبور عليه والاعتين التمييز اه شرح مر وقوله
ان احتاط ويكون الزائد على الواجب تطوعا اه قل على الجلال (قوله) كما مر (الإشارة إليه) أى فى
زكاة الحيوان عند قوله ويجزى نوع عن آخر أى بخلاف الجنس هذا ما ظهر بعد التوقف فيه اه زى اه
شوبرى (قوله) كان يضع فيه) أى فى الماء الذى جعله فى اناء آخر غير المختلط ألفا ذهبا أى ألف درهم ذهبا
وقوله ثم ألفا فضة أى ألف درهم فضة أى والفرض ان المخلوط ألف وبالضرورة الماء يرتفع بالفضة أكثر
لأنها أكبر جرما وقوله ثم يضع فيه المخلوط أى والفرض أن وزنه ألف درهم فبالضرورة يزداد ارتفاع
الماء به على علامة الذهب وينقص عن علامة الفضة ويكون لأحدهما أقرب منه إلى الآخر هذا وقوله بسبك
قدر يسير أى من الآنية المخلوطة بأن يكسر جزءا منها ويميزه بالنار وقوله إذا تساوت أجزاءه أى من حيث
الذهب والفضة لا من حيث الثخن والرقه والحاصل ان له فى التمييز ثلاث طرق اه شيخنا (قوله) كان يضع
فيه ألفا ذهبا الخ) قال الاسنوى وأسهل من هذه وأضبط أن يضع فى الماء قدر المخلوط منهما معا مرتين فى
أحدهما الاكثر والاقل فضة وفى الثانية بالعكس ويعلم فى كل منهما علامة ثم يضع المخلوط فيلحق بما
وصل إليه قال ونقل فى الكفاية عن الإمام وغيره طريقا آخر يأتى أيضا مع الجهل بمقدار كل منهما وهو
أن يضع المختلط هو ألف مثلا فى ماء ويعلم كما مر ثم يخرج منه ثم يضع فيه شيئا بعد شيء حتى يرتفع لتلك
العلامة ويعتبر وزن كل منهما فان كان الذهب ألفا ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا أن نصف المختلط
ذهب ونصفه فضة بهذه النسبة اه والمراد انهما نصفان فى الحجم لا فى الوزن فتكون زنة الذهب ستائة
وزنة الفضة أربعائة لان المختلط من الذهب والفضة إنما يكون ألفا بالنسبة المذكورة إذا كان كذلك
ويبينها انك إذا جعلت كل منهما أربعائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كان
المجموع ألفا والطريق الأول كما قال يأتى أيضا فى مختلط جهل وزنه بالكلية قاله الفورانى فانك إذا
وضعت المختلط المذكور تكون علامته بين علامتى الخالص فان كانت لسبته اليهما سواء فنصفه ذهب

ونصفه فضة وإن كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان وبينه وبين علامة الفضة شعيرة فثلثاه فضة
 وثلثه ذهب أو بالعكس فالعكس قال الرافعي وإذا تعدد الامتحان وعسر التمييز بان تفقد آلات السبك
 أو تحتاج فيه إلى زمان صالح وجب الاحتياط فان الزكاة واجبة على الفور فلا يجوز تأخيرها مع وجود
 المستحقين ذكره في النهاية ولا يبعد أن يجعل السبك أو ما في معناه من شروط الامكان ولا يعتمد
 المالك في معرفة الاكثر غلبة ظنه ولو تولى اخراجه بنفسه ويصدق فيه أن أخبر عن علم ولو ملك نصيبا
 نصفه يده وباقية منصوب أو دين مؤجل زكي الذي في يده في الحال بناء على أن الامكان شرط للضمان
 لا للوجوب ولأن الميسور لا يسقط بالمعسور اهـ شرح مـ وقوله فتكون زنة الذهب ستمائة الخ
 وايضاح ذلك أنه قد علم بالنسبة المذكورة أن حجم الواحد من الفضة كحجم واحد ونصف قدرها من
 الذهب فإذا كان الاناء الفاوجب أن يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها ولا يتصور ذلك
 مع كون الجملة الفا إلا إذا كان فيه ستمائة ذبا وأربع مائة فضة سم على البهجة وقوله زكي الذي في يده في الحال
 أي وأما المنصوب والدين فإن سهل استخلاصه لكونه حالا على مليء باذل أو وجبت زكاته فور الاضواء إلا
 فعند رجوعه إلى يده ولو بعد مدة طويلة كما يأتي اهـ عـ شـ عليه (قوله ثم الفاضلة ويعلمه) وهذه العلامة تكون
 فرق الأولى لأن الفضة أكبر حجما من الذهب اهـ شرح مـ فالفضة الموازنة للذهب يكون حجمها مرة ونصفا
 وسيأتي التصريح به وهذا إنما يعلم من الخارج لكن في كلام ابن الهائم أن جوهر الذهب كجوهر الفضة
 وثلاثة أسباعها ومن ثم كان المتقال درهما وثلاثة أسباع والدرهم سبعة أعشار المتقال اهـ رشيدى (قوله
 ثم يضع فيه المخلوط) لا شك أنه يكتفى بوضع المخلوط أو لا ووسطا ايضا اهـ شرح مـ (قوله ويترك
 كانية) والعبرة في نحو الآنية بالوزن وتخرج زكاتها باعتبارها وفي غيرها من الحلي ولو محرم ما بالقيمة أن اختلفت
 مع الوزن أي وزادت القيمة وقوله ولو محرم ما أي محرم الاستعمال بان صنع بقصد مباح ثم اتخذ الرجل
 لاستعماله بخلاف محرم الصنعة بان صاغ الرجل لاهذا القصد فالمتبروز نه إذ صنعت له قيمة لها فهو كالآنية
 وبهذا التقدير لا تخالف بين ما في الباب وشرح الخطيب فليتامل اهـ وشو برى (قوله ايضا ويترك محرم الخ)
 ولا اثر لزيادة قيمته بالصنعة لأنها محرمة فلو كان له اناء وزنه مائتا درهم وقيمه ثلاث مائة وجبت زكاة
 مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لا من نوع آخر وهو نه ولا من جنس آخر ولو اعلى أو يكسره ويخرج
 خمسة أو يخرج ربع عشرة مشاعا اهـ شرح مـ وقوله أو يخرج ربع عشرة مشاعا هذا إذا كانت الصنعة
 محرمة كما هو الفرض فان كانت مباحة وقيمه ما ذكر اخرج خمسة دراهم قيمتها مصوغة سبعة ونصف
 ولا يجوز أن يكسره ويخرج منه خمسة دراهم أو يخرج ربعه مشاعا فيبيعه الساعى بذهب ويقسمه
 بين المالك والمستحقين كذا في شرح الروض وقضيته أنه لا يجوز أن يخرج سبعة دراهم ونصف مضروبة
 ووجهه أن الواجب عليه خمسة دراهم مصوغة فإذا أخرج سبعة ونصفا كان ربا لزيادة المخرج على
 الواجب وقد يقال يرد عليه أن الربا إنما يعتبر في العقود وما هنا ليس بعقد ثم رأيت في شرح الروض
 ما يصرح بجواز ذلك وعبارته بعد ما ذكر عنه وظاهره أنه يجوز أخرج سبعة ونصفا قد لا يجوز كسره
 للاداء فيه لضرر الجانبين عـ شـ عليه (قوله كضبة فضة) عبارة سم على البهجة قوله وكذا المكبروه قوة الكلام
 تدل على كراهة استعمال اناء فيه ضبة مكروهة وتفيد الكراهة في الجميع لا في محل الضبة فقط اهـ عـ شـ على مـ
 (قوله لا حلي) بضم أوله مع كسر اللام وتشديد الياء واحده حلي بفتح الحاء واسكان اللام شرح مـ وقوله
 مباح يؤخذ من شرح مـ أن الحلي ليس بقيد وان المدار على الاباحة ولو لانا ونص عبارة ولو اشترى اناء
 ليأخذ حليا مباحا لحبس واضطر إلى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره وبقي كذلك خولا فله فليجوز زكاته
 الا قرب كما قال الأذرى لأنه معد لاستعمال مباح وبقي ماله صاغ اناء على وجه محرم ثم اضطر إلى استعماله
 في مباح فقصده اعداده فله فليجوز زكاته نظرا للأصل أو لانظر القصد الطارىء فيه نظرا الاقرب الثاني للعلّة
 المذكورة وقوله واضطر إلى استعماله في طهره أي أو للشرب فيه لمرض أخبره الثقة أنه لا يزيله الا هو وانعكس

ثم الفاضلة ويعلمه ثم يضع
 فيه المخلوط فإلى أيهما كان
 ارتفاعه أقرب فالأكثر
 منه قال في البسيط ويحصل
 ذلك بسبك قدر ينسب إذا
 تساوت أجزاؤه (ويترك)
 بما ذكر (محرم) كانية
 (ومكره) كضبة فضة صغيرة
 لوينة حليا كان أو غيره وذكر
 المكروه من زيادتي (لا حلي
 مباح) كسوار لامرأة
 بقيد زكتهما بقولي (علمه)
 المالك (ولم ينو كثره) فلا
 يزكي لأن زكاة الذهب
 والفضة تنال

بالاستغناء عن الانتفاع بهما لا يجوزهما إذا غرض في ذاتهما ولا تعدل استعمال مباح (٢٥٥) كموامل الماشية ولو انكسران

لاجله او اتخذه ابتداء كذلك وقوله في طهره اي مثلاه ع ش عليه (قوله بالاستغناء عن الانتفاع بهما)
اي عدم الانتفاع المباح بان لم يوجد الانتفاع بهما او وجد انتفاع غير مباح بان كان محرما او مكروها فلا
حاجة للحاق في كلام القليوبي وقال شيخناح ف عن الانتفاع بهما اي بالاستعمال في البيع والشراء فلا
بردان المحرم والمكروه يركى مع الانتفاع به لانه انتفاع بغير البيع والشراء اه وعبارة قل قوله عن
الانتفاع بهما اي عدم الانتفاع بهما اقتضى وجوب الزكاة فيهما والحق به الانتفاع المحرم والمكروه كما
مروالانتفاع المباح بهما اسقط وجوب الزكاة فيهما كموامل الماشية انتهت على التحريم وقوله اي عدم
الانتفاع بهما اقتضى الخ اي لانه اذا امسك عشرين دينارا من اول الحول الى الخ صدق عليه انه لم ينتفع
بها في تلك المدة اه شيخنا (قوله ان قصد اصلاحه) ولو لم يعلم بانكساره الا بعد عام او أكثر فقصد اصلاحه
لازكاة ايضا لان القصد يبين انه كان مرصدا له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد
اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اه
شرح مر (قوله بل قصد جعله تبرأ) التبر هو الذهب والفضة بدون ضرب اي صوغ فمعنى كونه يجعله تبرأ
انه يزيل الصنعة التي فيه ويبقيها قطعة ذهب او فضة اه شيخنا (قوله او كزاه) اي بان اتخذه ليدخره ولا
يستعمله لافي محرم ولا غيره كمالو ادخره ليبيعه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين
الرجل والمرأة اه ع ش على مر (قوله او لم يقصد شيئا) قد يشكل هذا بعدم الوجوب في حلي اتخذه
بلا قصد كما سيأتي قريبا ويحاج بان لكسرها هنا المنافي للاستعمال قربها من التبر اعطاء حكمه اه سم
على البهجة اه ع ش على مر (قوله وما يحرم سوار الخ) اي ما يحرم اتخذه لقوله للباس متعاق
بمقدر اي اتخذه للباس الخ كما يؤخذ من كلامه اه شيخنا ومن المحرم ايضا ما تتخذه المرأة من تصاوير
الذهب والفضة فتجب فيه الزكاة قاله الجرجاني في الشافي اه شرح مر وعمله اذا كان على صورة حيوان
يعيش بملك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلا فلا يحرم استعماله واتخذه ولكن
يفتني ان يكون مكروها فتجب زكاته كما مر في الضبة للحاجة اه ع ش عليه (قوله اكثر من ضمها) وفيه
لغة ثالثة أسوار بضم الهمزة حكاه المصنف في شرح مسلم وحكى الحافظ المنذرى كسر الهمزة
ايضا اه ع ش على مر (قوله للباس رجل وخنثى) ولو اتخذه لاستعمال محرم فاستعمله في المباح في وقت
وجبت فيه الزكاة وان عكس في الوجوب احتمالا لان اوجهها عدمه نظرا لقصد الابتداء فان طرأ على
ذلك قصد محرم ابتداء لم يحول من وقته اه شرح مر (قوله وخنثى) عبارة الارشاد والخنثى في حلي كل كالآخر
اه يعني انه في حلي الرجل كالمرأة وفي حلي المرأة كالرجل اه سم (قوله او اجارتهما) اي ولو بعد قصد لبسهما
على الارجح من وجهين وان قصد بالاجارة التجارة اذ لا حرمة حينئذ فعمل ان القصد يتغير من الحرمة
للاباحة وعكسه وقوله لمن له استعمالها لو قال لمن لازكاة عليه لكان أولى اه قل (قوله أولا بقصد
شيء) ووجه عدم وجوب الزكاة في هذه ان الزكاة اتما تجب في مال نام والنقد غير نام وانما الحق
بالنامي لثبته به للاخراج وبالصياغة بطل تيمؤ له وقوله وان وجبت الزكاة في الأخيرة وذلك
لان صرفه بهيئة الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدرهم المضروبة اه من شرح مر (قوله
وحرم عليهما أصبع) وكذا أملتان منه اه شرح مر (قوله ايضا وحرم عليهما أصبع) وكذا على
المرأة وقوله وحلي ذهب وكذا حلي فضة وانما قيدنا بالذهب لاجل الضمير في قوله وسن خاتم منه
اه شيخنا (قوله وحلي ذهب) اي الا ان صدأ بحيث لا يبين كما في المجموع عن جمع واقره
ووجه زوال الجلاء عنه حينئذ اه شرح مر وقوله الا ان صدأ بحيث لا يبين اي فلا حرمة
لكن ينبغي كراهته فيجب فيه الزكاة ثم ان استعماله على وجه لا يوجد الا في النساء حرم
لما فيه من التشبيه بهن والا فلا اه ع ش عليه (قوله وسن خاتم منه) ولا فرق في ذلك بين قليله
وكثيره ويغارق ضبة الاناء الصغيرة على رأى الراعى بان الخاتم أدوم استعمالا من الاناء اه
شرح مر والسن هو الشعبية التي يستمسك الفص بها لا الدبلة التي تجعل في الاصبع اه شيخنا اي فانها من

قصد اصلاحه) بقيد زده
يقول (وامكن بلا صوغ)
له بان امكن بالحام لبقاء
صورته وقصد اصلاحه
فان لم يقصد اصلاحه بل
قصد جعله تبرأ او دراهم او
كنزه او لم يقصد شيئا على
ما رجحه في الروضة
والشرح الصغير او اخرج
انكساره الى صوغ وجبت
زكاته وينعقد حوله من
حين انكساره لانه غير
مستعمل ولا معد
للاستعمال وخرج بقولي
عليه ما لو ورث حلياً مباحاً
ولم يعلمه حتى مضى عام
وجبت زكاته لانه لم ينو
امساكه لاستعمال مباح
قاله الروياني وذكر عن
والده احتمال وجه فيه
اقامة لنية مورثه مقام
نيته وبقولي ولم ينو كنزه
مالو نواه فتجب زكاته ايضا
(وعما يحرم سوار) بكسر
السين اكثر من ضمها
(وخلخال) بفتح الخاء
(للبن رجل وخنثى) بان
قصد ذلك باتخاذها فيها
محرمان بالقصد بخلاف
اتخاذها للباس غيرهما من
امرأة وصبي او لا عارتهما
او اجارتهما لمن له استعمالهما
او لا بقصد شيء او بقصد
كنزهما وان وجبت الزكاة
في الاخير كما علم بما مر
(وحرم عليهما أصبع) من
ذهب او فضة فليد بطريق
الاولى (وحلي ذهب وسن
خاتم منه) اي من الذهب

قال **علاء الدين** احل الذهب والحريم لانا لا متى وحرم على ذكرهما صححه الترمذي والحق بالذكور الخناثي احتياطاً

قبيل الخاتم فتحرم من الذهب ويجوز من الفضة (قوله لا انف وأتملة وسن وخاتم فضة) أي ولا زكاة في ذلك وإن أمكن نزعه ورده كما اقتضاه كلام الماوردي أشرح م (قوله بثلاث الهمزة والميم) ففيها تسع لغات أفصحها وأشهرها فتح الهمزة وضم الميم والآنامل أطراف الأصابع وفي كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل أم من شرح م (قوله لا انف وأتملة وسن وخاتم فضة) فقال
 بأصبع ثلثا مع ميم أتملة * وثلث الهمزة أيضا وأصبع
 وقال بعضهم وهمزة أتملة ثلث وثالثه * والتسع في أصبع واختم بأصبع

(قوله على مقطوعها) هل نخرج به من خلق بلا نحو أتملة كأنف أم لا والتقييد للغالب كل محتمل ولعل الأول أقرب فليحذر أ (قوله لا انف) عرفجة بن أسعد في الدميري ابن صفوان أ (وهي نسبة لجده في الأصابع) عرفجة بضم العين والفاء بينهما راء ساكنة بالجيم بن سعد بن كرز بن صفوان التميمي السعدي وقيل العطار دي كان من الفرسان في الجاهلية وشهد الكلاب فأصيب أنفه ثم أسلم فاذا ن له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت يتخذ له أنفا من ذهب أخرج حديثه أبو داود وهو معدود في أهل البصرة أ (عش على م (قوله والفرق بينها) أي الثلاثة حيث تجوز من الذهب والفضة للرجل وغيره وبين الأصبع واليد حيث يمنعان مطلقا أنها أي الثلاثة تعمل والعمل في السن بالمضغ عليه وفي الأنف بخلوص الكلام وجذب الريح ودفع الهوام وفي الأتملة بالقبض على شيء بواسطة بقية الأصبع بخلافهما أي اليد والأصبع لا يعملان شيئا لعدم انشائهما بل يكونان قطعة واقفة أ (شيخنا وفي الشوبري ما نصه يؤخذ من الفرق عدم جواز أتملة سفلى كالأصبع لما ذكرنا أخذ الأذرع منه أن ما تحت الأتملة لو كان أشل امتعت ويؤخذ منه أن الزائدة إذا عملت حلت والأفلا أ (قوله وخاتم فضة) الخاتم ما يلبس في اليد أو أ (الختم فهو ما يتخذ الختم المسكايت من غير لبس فلا يجوز من أحد التقدين أ (شيخنا (قوله أيضا وخاتم فضة) ويحل له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن الكرماني على البخاري ما يوافقه وعن شيخنا الزيادي أنه نقل أولا الحرمة ثم رجع واعتمد الجواز فله الحمد أ (عش م (قوله أيضا وخاتم فضة) أي بل هو سنة والعبرة في قدره وعدده ومحلّه عادة أمثاله في الفقيه المختصر وحده وفي العامي نحو الإبهام معه ومتى خالف عادة أمثاله كره أو حرم وتلزمه زكاته فيهما ويحرم تمويهه بالذهب سواء حصل منه شيء بالعرض على النار أم لا وينبغي أن ينقص عن مثقال وله اتخاذ خواتيم متعددة ليلبس بعض كل منها في وقت ولا زكاة فيها حينئذ فإن لبس منها أكثر من عادة أمثاله أو قصد ذلك وجبت الزكاة ومثل ذلك الخلاخيل للبراة ولا بأس بلبس غير الفضة من نحاس أو غيره لكن قال بعضهم إنه يكره لأنه حلية أهل النار وكونه في خنصر اليمنى أفضل وله الختم به إذا نقش اسمه عليه ولا كراهة في نفقه بذكر الله تعالى وغيره ويسن جعل فسه داخل الكف وخرج به الختم وهو قطعة فضة ينقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فيحرم ويبحث بعضهم الجواز وهو مرجوح أ (برماوى وعبارة شرح م (ويندب لبسه في خنصر اليمنى وفي خنصر اليسار للاتباع لكن لبسه في اليمنى أفضل لأنه زينة واليمين أشرف ويجوز لبسه فيهما معا بقص وبدونه وجعل الفص في باطن الكف أفضل ويجوز نقشه ولو بذكر الله تعالى ولا كراهة فيه قاله ابن الرفعة وينبغي أن ينقص الخاتم عن مثقال والمعتمد ضبطه بالعرف فيرجع في زينة له فما خرج عنه كان أسرافا كما قالوا في الخلاخال للبراة ويجوز تعدده اتخاذا ولبسا والضابط فيه أن لا يعد أسرافا أما إذا اتخذ خواتيم ليلبس اثنين منها أو أكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لو جوبها في الحلى المكروه انتهت وقوله ولا كراهة فيه أي في النقش لكن يحرم استعماله إذا أدى ذلك إلى ملافة النجس كان لبسه في اليسار واستنجى بها بحيث يصل ماء الاستنجاء إليه وقوله ويجوز تعدده ظاهرا ولو كثرت وخرجت عن عادة أمثاله كعشرين خاتما مثلا وقوله فتجب فيها الزكاة أي بخلاف ما إذا اتخذها ليلبسها واحدا بعد واحد أ (عش م (تنبه) قال شيخ الإسلام الشرف المناوى وتحصل السنة بلبس الخاتم

(لا انف وأتملة) بثلاث الهمزة والميم (وسن) أي لا يحرم اتخاذها من ذهب على مقطوعها وإن أمكن اتخاذها من الفضة الجائزة لذلك بالأولى لأنه يصدا غالبا ولا يفسد المنبت ولان عرفجة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لما كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنفا من ورق فانت عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفا من ذهب رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وقيس بالأنف السن وإن تعددت والأتملة ولو لكل أصبع والفرق بينهما بين الأصبع واليد أنها تعمل بخلافهما فلا يجوز اتخاذها من ذهب ولا فضة كما مر (وخاتم فضة) لأنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من فضة رواه الشيخان وذكر حكم الخنثى فيما ذكر من زيادتي

(و) يحل (لرجل منها) أي سن الفضة (حلية) أي ثجلية (آلة حرب بلاسرف) (٢٥٧) فيها (كسيف ودرع) وخف

مطلقا ولو مستعارا أو مستأجرا لكن الأوفق بالسنة لبسه بالملك والاستدامة على ذلك اه شورى
(فائدة) كان نقش خاتم صلى الله عليه وسلم محمد سطر اسفل ورسول سطر اوسط والله سطر اعلى اه قل
على الجلال وكان نقش خاتم ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه نعم القادر الله وكان نقش خاتم سيدنا عمر
رضى الله عنه كفى بالموت واعظا يا عمر وكان نقش خاتم سيدنا عثمان رضى الله عنه امنت بالله مخلصا وكان
نقش خاتم سيدنا علي رضى الله عنه الملك لله وكان نقش خاتم ابى عبيدة بن الجراح الحمد لله اه من خطا بعض
الفضلاء (قوله) ولرجل منها حلية آلة حرب الخ ومع ذلك تجب الزكاة فيما جعله حلية اه شيخنا وظاهر
كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وكذلك اذ هو بسبيل من ان يجاهد وجهه انها
تسمى آلة حرب وان كانت عند من لا يحارب ولان اغاظة الكفار ولو من بدارنا حاصله مطلقا اه شرح
مر والتحلية لصق غين النقداى قطع منه في حال منفردة مع الاحكام حتى يصير كالجزء منه ويمكن فصلها مع
عدم ذهاب شيء من عينها واما التمويه فهو تسييح الذهب او الفضة ويطلق به الشيء وقضية كلامهم هنا
جوازه في آلة الحرب كالتحلية سواء حصل منه شيء بالعرض على النار او لا على خلاف ما مر في الآنية
ويفرق بان هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اه حج انتهى شورى وعبارة حل قوله تحلية
آلة حرب بخلاف التمويه فيحرم وان لم يحصل منه شيء وفي كلام حج انه لا يحرم وهو واضح للاغاظة
انتمت وجزم به البرماوى في حاشيته قال وان حصل منه شيء بالعرض على النار اه لكن في عش على مر
تحريم التمويه اه شيخنا ح ف (قوله بلاسرف) السرف مجاوزة الحد ويقال في النفقة التذير وهو الانفاق
في غير حق فالسرف المنفق في معصية وان قل انفاقه وغيره المنفق في طاعة وان افراط اه شرح مر
والمراد بالسرف في حق المرأة ان تفعله على مقدار لا بعد مثله زينة كما يشعر به قوله بل تنفر منه النفس الخ
فلا فرق فيه بين الفقراء والاعنياء اه ع ش عليه (قوله وخف) انظر ما المراد بالآلة حتى كان الخف
منها وكذا صنع مر ومثل لها ايضا بالمنطقة ولعل المراد بها ما ينتفع به المحارب في الحرب من ملابسات
بدنه اه (قوله واطراف سهام) اى ودرع ومنطقة بكسر الميم ما يشد به الوسط وترس وسكين الحرب اما
سكين المهنة او المقلبة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما يحرم عليها تحلية الدواة والمرآة اه شرح مر
اه شورى وقوله او المقلبة اى او سكين المقلبة وهى المشقطة والمقلبة بكسر الميم وطاء الاقلام اه ع ش
(قوله لانها تفيظ الكفار) بابه باع ولا يقال اغاظة اه مختار اه ع ش (قوله وركاب) وكذا قلادة ونقر
ولب واطراف سيور وبرة بغير اما البغال والخير فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها لانها لا تصلح للقتال اه
برماوى (قوله لانه غير ملبوس) فيه تعليل الشيء بنفسه كانه قال لا يحرم غير الملبوس لانه غير ملبوس
وأجيب بانه اى بهذا توطئة للقياس الذى بعده وهو قوله كآنية فهو جامع للقياس اه شيخنا ح ف (قوله
وخرج بالفضة) اى المذكورة صريحا في قوله وخاتم فضة وكناية في قوله ولرجل منها الخ فقوله لمن ذكر اى
الرجل والخش وقوله من ذلك اى التختم والتحلية شيخنا (قوله وبالرجل في الثانية) هى قوله ولرجل حلية
آلة حرب والاولى قوله وخاتم فضة اه شيخنا (قوله وإن جاز لها المحاربة في الجملة) وهى حالة
الضرورة وعبارة شيخنا لا يقال إذا جاز لها المحاربة بآنها غير محلاة فمع التحلية يجوز اذ التحلى
لها اوسع من الرجال لانا نقول انما جاز لها لبس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة
الى التحلية اه حل فقوله بآلة الحرب اى المحلاة لاجل قوله في الجملة وهى حالة الضرورة والا
فيجوز لها المحاربة بغير المحلاة ولو من غير ضرورة اه شيخنا (قوله وقلادة) القلادة كناية
عن دنانير كثيرة او فضة كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبة المرأة والمرأة هى التى تجعل
لها عيون ينظم فيها سواء كانت العيون منها او من غيرها ولو من حرير قاله حل اه شيخنا وعبارته
المعتمد قوله معراة قطعا اى ولو كانت عراها من غير ما ولو حريرا انتهت (قوله ومثقوبة على الاصح)
ان المثقوبة تجب فيها الزكاة مع حرمتها ومنها ما يقع من ان المرأة تعلق على رأسها او يرفعها ذهابا او فضة

واطراف سهام لانها تفيظ
الكفار اما مع السرف فيها
فتحرم لما فيه من زيادة
الخيلاء (لا) حلية (مالا)
يلبسه كسرج ولجام).
وركاب لانه غير ملبوس له
كالآنية وخرج بالفضة
الذهب فلا يحل منه لمن
ذكر شيء من ذلك لما فيه
من زيادة الخيلاء وبالرجل
في الثانية المرأة والخش
فلا يحل لها شيء من ذلك
لما فيه من التشبيه بالرجال
وهو حرام على المرأة
كعكسه وإن جاز لها المحاربة
بآلة الحرب في الجملة والحق
بها الخش احتياطا وظاهر
من حل تحلية ما ذكر أو
تحريمه حل استعماله أو
تحريمه محلى لكن ان تغلبت
الحرب على المرأة والخش
ولم يجد غير حل استعماله
(ولا امرأة) في غير آلة
الحرب (لبس) انواع
(حليهما) أى الذهب
والفضة كطوق وخاتم
وسوار وازل وكفلادة
من دراهم ودنانير معراة
قطعا ومثقوبة على الاصح
في المجموع لدخولها في اسم
الحلى ورد به تصحيح
الرافعى تحريمها وإن تبعه
في الروضة وقد يقال بكراهتها
خروجها من الخلاف فعلى
التحريم والكراهة تجب
وكأنها وعلى الاباحة لا تجب

وان زعم الاستوى انها
تجيب (و مانسج بهما) من
الثياب كالخلى لان ذلك من
جنسه (لا ان بلغت في
سرف) أى في شئ من ذلك
كخلخال وزنه مائتا مثقال
فلا يحل لها لان المقتضى
لاباحة الخلى لها التزين
للرجال المحرك للشهوة
الداعى لكثرة النسل ولا
زينة في مثل ذلك بل تنفر
منه النفس لاستبشاعه فان
أسرفت بلا مبالغة لم يحرم
لكنه يكره فتجب فيه
الزكاة وقارق مامر في آلة
الحرب حيث لم تغتفر فيه
عدم المبالغة بأن الأصل
في الذهب والفضة حالهما
للرأة بخلافهما لغيرها
فاغتفر لها قليل السرف
وكالرأة الطفل في ذلك
لتكن لا يسيد بغير آلة
الحرب فيما يظهر وخرج
بالرأة الرجل والخنثى
فيحرم عليهما لبس حل
الذهب والفضة على مامر
وكذا مانسج بهما الا أن
فاجأتها الحرب ولم يجد
غيره وتعينت على الخنثى
(ولكل) من المرأة وغيرها
(مخاية مصحف بفضة)
اكرامه

مثنويين من غير عرى فهذا حرام وتجب فيه الزكاة اه شيخنا قال مر في شرحه ولو تقلدت دراهم أو دنانير
مثنوية بان جعلتها في فلادتها زكاتها بناء على تحريرها وهو المعتمد وما في المجموع من حلها بحمول على المعراة
وهي التي جعل لها عرى فانه لا زكاة فيها لانها صرفت في ذلك عن جهة النقد إلى جهة أخرى بخلاف غيرها
انتهت (قوله وان زعم الاستوى الخ) ظاهره انه مبني على الاباحة وحينئذ تعبيره بالزعم ظاهر اه شيخنا
(قوله و مانسج بهما) أى يحل لها لبسه دون فرشه فلا يحل لها الجلوس على السجادة المقصبة اه شيخنا
وفي عرش على مر مانسه قوله ولها لبس مانسج بهما أفهم ان غير اللبس من الاقتراش والتدثر بذلك
لا يجوز وقياس مامر من اقتراش الحرير حله لها الا ان يفرق بانه لا يجوز لها لبس مانسج بالذهب
والفضة لحصول الزينة المطلوب منها تحصيلا للزوج وهو منتف في الفرش وإنما جاز لها اقتراش الحرير
لان بابها واسع وفي الروضة ولبس الثياب المنسوجة بالذهب والفضة فيه وجهان أصحهما الجواز اه قال
السيد في حاشيتها لم يتعرضوا لاقتراش المنسوج بهما كالمقاعد المطرزة بذلك قال الجلال البلقيني وينبغي
ان ينبني حل ذلك على القولين ووجه البناء في اقتراش الحرير لمن لبسه وفي اقتراشه قولان وكذلك
الذهب والفضة يحل لمن لبسهما فبقى بحجى القولين في الاقتراش قلت وقد يحصل مزيد السرف في
الاقتراش هنا كما سبق في لبس النعل بخلاف الحرير اه شوبرى وقوله في لبس النعل المعتمد فيه الجواز
فيكون المعتمد في القراش الجواز ايضا اه (قوله ايضا و مانسج بهما) أى ولبس مانسج بهما و ظاهر
ان حرمة الاقتراش كذلك وعبر في التحرير وشرحه بالاستعمال وهو يشمل ذلك اه شوبرى
(قوله الا ان بالغت في سرف) المعتمد ان اصل السرف محرم عليها كالمبالغة فيه كما في شرح مر فيجب
عليها الزكاة في السرف وفي المبالغة وتجب الزكاة في جميع الخلى الذي أسرفت أو بالغت فيه لافى الزيادة
فقط اه شيخنا (قوله وزنه مائتا مثقال) أى وزن بمجموع فرديته وقوله فلا يحل لها أى وتجب الزكاة في
الجميع لافى الزائدة فقط اه شيخنا وفي قل على الجلال ولو اتخذت حلما متعددافيه مامر في الخاتم ومضى
حرم او كره وجبت زكاة الجميع لا القدر الزائد فقط على المعتمد اه قل (قوله بل تنفر منه النفس
لاستبشاعه) يؤخذ من هذا إباحة ما يتخذه النساء في زمننا من عصابات الذهب والتراكيب وان كثر
ذهبها إذ النفس لا تنفر منها بل هي في زيادة الزينة اه شرح مر وقوله من عصابات الذهب والتراكيب
أى التي تفعل بالصيغ وتجعل على العصابات اما ما يقع لنساء الارياف من الفضة المثنوية او الذهب
المخيط على العماس غرام كالدرهم المثنوية المجعولة في الفلادة كما مر وقياس ذلك أيضا حرمة ما جرت
به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على رؤوش الاولاد الصغار اه عرش عليه (قوله لم يحرم)
قد علمت ان المعتمد التحريم وذكر المنهاج المبالغة تصوير لا تقيد وهذا بخلاف العصابات ونحوها
فيجوز لمن وان كبرت جدا اه سم (قوله وكالرأة الطفل) المراد به غير البالغ اه شوبرى
ومثله المجنون اه شيخنا (قوله لكن لا يتقيد بغير آلة الحرب) أى كما قيدت المرأة في قوله لا امرأة
لبس حلبيهما بل يجوز له استعمال حلبيهما ولو في آلة الحرب اه شيخنا (قوله وخرج بالمرأة) أى في
قوله ولا امرأة لبس حلبيهما وقوله على مامر أى في قوله وحلى ذهب أى على الوجه الذي مر وهو
ان المدار على القصد اه شيخنا (قوله ولكل تحلية مصحف) يعنى ما فيه قرآن ولو للتبرك فيما يظهر
وكذا غلافه وان انفصل عنه اه حج واحترز بتحلية المصحف عن تحلية الكتب فلا يجوز على المشهور
سواء في ذلك كتب الاحاديث وغيرها كما في الذخائر ولو حل المسجد او الكعبة او قناديلها بذهب او
فضة حرم وكذا تعليقها ان حصل من التحلية شئ بالعرض على النار أخذ مامر في الآنية لانها ليست
في معنى المصحف ولعدم نقله عن السلف فهو بدعة وكل بدعة ضلالة إلا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة
بالحرير ولو جعل القناديل المذكورة ونحوها وقفنا على مسجد لم تجب زكاتها لعدم المالك المعين و ظاهر
كما قال الشيخ ان محل صحة وقفه اذا حل استعماله بان احتيج اليه والافوق المحرم باطل وقضية ما ذكر

انه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح الاذرعى ناقلا له عن العمراني عن ابي
 إسحاق اه شرح مر (قوله ايضا تحلية مصحف) وله تحلية غلافه اي جلده ايضا وينبغي الحاق اللوح المعد
 للقران بالمصحف اه شرح مر وقوله المعد للقران اي ولو في بعض الاحيان كالألواح المعدة للكتابة
 بعض السور فيما يسمونه صرافة اه ع ش عليه (قوله ايضا تحلية مصحف) اي وان حصل منه شيء
 بالعرض على النار وكتابه كذلك وكذا جلده ولو منفصلا عنه وكيسه مثله والروح وعلاقته كذلك بخلاف
 الكرسي والتفسير وإن حرم مسه فكالمصحف وإلا فلا ومنه يؤخذ ان المراد بالمصحف ما حرم مسه وإن لم
 يسم مصحفا وحرمة تحلية التائم وفي شرح العلامة حج ما يقتضي الجواز فيها اه برماوى (تنبيه) يؤخذ
 من تعبيرهم بالتحلية المار والفرق بينها وبين التوييه حرمة التوييه هنا بذهب او فضة لما فيه من إضاعة المال
 فان قلت العلة الا كرام وهو حاصل بكل قلب لكنه في التحلية لم يخلطه محذور بخلافه في التوييه لما فيه من
 إضاعة المال وإن حصل منه شيء فان قلت يؤيد الاطلاق قول الغزالي من كتب القران بالذهب فقد احسن
 ولا زكاة عليه قلت يفرق بانه يغتفر في كرام حروف القران ما لا يغتفر في تحويره وجلده على انه لا يمكن
 اكرامها الا بذلك فكان مضطرا اليه فيه بخلافه في غير ما يمكن الا كرام فيه بالتحلية فلم يحتاج للتوييه
 فيهرأساه حج اه شويرى (قوله ولها) أي للمرأة بذهب ومثلها الصبي ولا يجوز تحلية سائر الكتب
 لرجل ولا لامرأة ولو بالفضة وسواء كتب الحديث والعلم ومثلها السكبة وقبزه ^{عليه السلام} وكذا بقية
 الانبياء في حرم تحليتها ولو تمويها ويجوز تزيين المساجد بالقناديل والشموع التي توقد لانه نوع
 احترام ويحرم تزيينها بقناديل النقود وبطل وقفها الا ان احتيج اليها كالوقف على تزويق المساجد ويجوز ستر
 السكبة بالديباج وكذا مشاهد الانبياء والاولياء لكن سئل المصنف عن ستر توابيت الاولياء
 بالستور الحرير المزركشة وغيرها هل هو جائز لاظهار توابيتهم به في تبرك بهم او يتلى كتاب الله تعالى
 عندهم فاجاب بانه يحرم لباس توابيت الاولياء الحرير واظهارها يحصل بدون ذلك ولا ريب ان ترك
 لباسها اياه احب اليهم فانهم كانوا يتنزهون عن استعماله في ذواتهم الشريفة فلان يتنزهوا ان تعمل
 على قبورهم اولى ومن قال بالجواز قال الاولى بالسنة المطهرة تركه اه برماوى (فرع) لو حلت
 مصحفها بالذهب ثم باعته الرجل او اجرتة او اعارته لياه فهل يحل استعماله بنحو القراءة فيه هل
 نظر والمنع اقرب اه مر وهذا واضح إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار والا فلا يمكن غير
 الحل لانه لا يزيد حيث تدعى الاناء المموء الذي لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع انه يحل استعماله
 للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد اه سم على حج (قوله دون غيرها) فان قيل لم يحل تحليته للرجل بالذهب
 كما يجوز له ان يتخذ له كيسا من حرير قلنا الذهب اضيق فان قيل فلم يجوز تحلية السكبة بالفضة كما لمصحف
 وكما يجوز سترها بالديباج قلنا لان المصحف اشرف منها واعظم اه شويرى (قوله من كتب القران) اي
 من رجل أو امرأة ولو لرجل فلا يحرم استعماله اه حل (قوله فان صدق) في المختار صدأ الحديد وسخه
 وبابه طرب فهو صدق بوزن كتف اه (قوله بحيث لا يبين) اي وكان الصدا يحصل منه شيء بالعرض على
 النار اه شرح مر وهذا فيما اذا كان الصدا من النحاس والا فالصدا الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه
 شيء بالعرض على النار اه ع ش عليه (قوله ايضا بحيث لا يبين) بفتح الياء وكسر الباء اي لا يظهر بان ستر
 اه شويرى والله اعلم بالصواب

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

قدم المعدن لشبوته في محله وجمع معه الركاز لما شاركته في عدم الحول وعقبهما بالباب المار لانهما من النقيدين
 وجمع معهما التجارة لاعتبارها باخر الحول فقط لا بجميعه وخرها عن النقل لقلتها ولانها راجعة اليه
 والمعدن بفتح الدال المهملة وكسرها اسم للمحل ولما يخرج ومنه وقيل الاول للاول والثاني للثاني من معدن

(ولها) دون غيرها تحليته
 (بذهب) لعدم خبر احل
 الذهب والحرير لانه اثبت
 وحرم على ذكرها وفي
 فتاوى الغزالي من كتب
 القران بالذهب فقد احسن
 ولا زكاة عليه (تنبيه)
 قال في المجموع نقلا عن
 جمع وحيث حرما الذهب
 فالمراد به إذا لم يصدأ فان
 صدق بحيث لا يبين لم يحرم
 (باب زكاة المعدن والركاز
 والتجارة)

بالمكان اقام به يقال عدن كضرب يعدن عدونا اذا اقام ومنه سميت جنات عدن لان الناس يقيمون فيها الى الابد من الله تعالى علينا بها بمنه وكرمه وسميت عدن التي باليمن عدنا لان تبعنا كان يحبس الناس فيها ارباب الجرائم وكان رجلا صالحا قيل انه آمن بنبينا صلى الله عليه وسلم قيل بعثته بستائة سنة والركاز بكسر الراء المهملة وبالزاي آخره مادفن بالارض من ركز من باب قتل بمعنى غرز ومنه قولهم ركزت الرمح اذا غرزته او بمعنى خفي ومنه قوله تعالى هل تحس منهم من احد او تسمع لهم ركزا اي صوتا خفيا والتجارة بكسر التاء تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح كما ياتي يقال تجر تجر بضم الجيم من باب قتل تجر باسكانها وتجارة فهو تاجر وقوم تجر كصاحب وصحب وتجار كصاحب وصحاب وتجار بضم التاء وتشديد الجيم كفاجو وفجارو وتجر بمعنى تجرو الاصل في الثلاثة الكتاب والسنة والاجماع اهرماوى وفي المصباح عدن بالمكان عدنا وعدونا من باب ضرب وقعد اقام اه (قوله من اهل الزكاة) اي ولو صديقا اعش على مروه وخرج المكاتب والذمي والعبد ويمنع الذمي منه بدارنا وما اخذه العبد فلسيده فعليه زكاته اه برماوى وقوله ويمنع الذمي الخ والمنازع له الامام والاحاد اه شوبرى وعبرة سم قوله من اهل الزكاة فان لم يكن اهلها كملك كاتب وذمي ملكه ولم يزره ويمنع ندبا الامام وغيره الذمي من المعدن والركاز الاسلامي فان اخذ قبل ذلك منه شيئا ملكه ولا شيء عليه وما لنا له العبد فهو لسيداه والمبعض فلذى النوبة ان تهايا والافلهم باولو اخرج اثنان من معدن نصابا زكياه للخطاة ويتجه اعتبار اتحاد ما يتوقف عليه الحصول اه عباب انتهت (قوله نصاب ذهب او فضة الخ) يعلم من كلامه الاتي ان كون المستخرج نصابا ليس قيد ابل المدار على المستخرج يبلغ نصابا بنفسه او بضمه الى غيره من الذي ملكه من غير المعدن فان قوله الاتي ويضم ثانيا لما ملكه صريح في ذلك وكذا يقال في قوله الاتي وفي ركاز من ذلك اي من نصاب ذهب الخ او فضة فالمدار فيه ايضا على كون الركاز يبلغ نصابا بما بنفسه او بضمه الى غيره مما ملكه من غير الركاز كما سيذكره الشارح بقوله ولو بضمه الى ما ملكه مما مروى في فيه ايضا التفصيل المذكور في المعدن بقوله ويضم بعض نيله لبعض الخ وقد اشار الى هذا مرفى شرحه بقوله وكذا في الركاز كما نقله في الكفاية اه ثم قال في الركاز في محل آخر وشروطه النصاب ولو بالضم كما مر اه (قوله موات او ملك له) كذا اقتصر على ذلك وقضيته انه لو كان من ارض موقوفة عليه او على جهة عامة او من ارض نحو مسجد ورباط لا تجب زكاته ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد الذي يظهر انه ان امكن حدوثه في الارض وقال اهل الخبر فانه حدث بعد الوقفية او المسجدية ملكه الموقوف عليه كريع الموقوف ونحو المسجد ولزم مالكة المعدن زكاته اوقبلها فلا زكاة فيه لانه من عين الوقف وان ترددوا فكذاك ويؤيد ما تقر من انه قد يحدث قولهم لانما يجب اخراج الزكاة للبدن الماضية وان وجد في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الارض لاحتمال كون الموجود ما يخلق شيئا فشيئا والاصل عدم وجوب الزكاة اه برماوى (قوله كما في الترجمة) ففي صنيعه شبه استخدام اه شيخنا وعبرة حج والمعدن يطلق على مكان الجواهر المستخرجة من الارض كنقد ونحاس وحديد وهذا الاطلاق هو المراد في الترجمة ويطلق على مكان الجواهر المخلوقة فيه وهذا الاطلاق هو المراد من قوله من استخرج نصاب ذهب او فضة من معدن انتهت بنوع تصرف (قوله لزمه ربع عشرة) وفي قول يلزمه الخمس كالركاز بجامع الخلقاء في الارض وفي قول ان حصل بتعب كان احتياج الى طحن او معالجة بالنار او حفر ربع عشرة والابان حصل بالتعب فخمسة لان الواجب يزاد ثقله المؤنة وينقص بكثرتها كالمعشرات ويرد بان من شأن المعدن التعب والركاز عدمه فانطنا كلابظنته اه من اصله مع شرح مرفى (قوله ايضا لزمه ربع عشرة) ولا تجب عليه في المدة الماضية ان وجد في ملكه لعدم تحقق كونه ملكه من حين ملك الارض لاحتمال ان يكون الموجود ما يخلق شيئا فشيئا والاصل عدم الوجوب اه شرح مرفى (قوله لخبر وفي الرقة الخ) قدمه لصراحته في المدعى ولتعيين المقدار الواجب فيه اه شيخنا (قوله القبيلة) بقاف وباء موحدة

(من استخراج) من اهل الزكاة (نصاب ذهب او فضة) فاكثر (من معدن) اي مكان خلقه الله فيه موات او ملك له ويسمى به المستخرج ايضا كافي الترجمة (لزمه ربع عشرة) لخبر في الرقة ربع العشر وخبر الحاكم في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم اخذ من المعادن القبيلة الصدقة (حالا) فلا يعتبر الحول لانه انما يعتبر للتمكن من تنمية المال والمستخرج من معدن

مفتوحين نوح بجلب من ناحية يقال لها الفرع بضم الفاء وإسكان الراء قرية بين مكة والمدينة قريبة من ساحل البحر ذات نخل وزرع على نحو أربع مراحل من المدينة اه برماوى وفي المصباح والقبليّة بفتح القاف والياء موضع من الفرع عن المدينة نحو خمس ليال في ناحية من ساحل البحر وفي الحديث أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم معادن القبليّة قال المطرزي هكذا صح بالاضافة وفي كتاب الصغاني مكتوب بكسر القاف وسكون الباء اه (قوله نماء في نفسه) عبارة المصباح نماء الشيء ينمى من باب رمى يرمى نماء بالفتح والمد كثر اه ع ش على م ر وفيه بعد الذي نقله الشيخ قال الاصمعي وزعم بعض الناس أن ينمو نوا من باب قعد لغة اه (قوله كافي سائر الاموال الزكوية) اي التي تعلقت الزكاة بعينها كالماوى والنقد كالفضة وليس المراد التي وجبت زكاتها بالفعل اه برماوى (قوله ويضم بعد نيله) بفتح الياء وضم الضاد والميم هكذا ضبطه بالقلم اه شوبرى والضمير المستتر فيه يعود على من في قوله من استخرج اه شيخنا (قوله إن اتحد معدن) عبارة شرح م ر إن اتحد معدن اي المخرج اه بان كان جنسا واحدا كما ذكره الشوبرى ثم قال م ر ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه اه ومنه يعلم أن الاتحاد في كل من المستخرج والمستخرج منه شرط وإن كان معنى الاتحاد في المستخرج غير معناه في المكان ويمكن أن يكون مراد المثنى بقوله معدن ما يشملهما تامل (قوله واتصل عمل) ولا يشترط في الضم اتصال النيل على الجديد لأن الغالب عدم حصوله متصلا اه شرح م ر (قوله وسفر) أى لغير نزعة ما إذا كان لنزعة فيقطعه اه برماوى (قوله وإن طال الزمن) أى زمن قطعه عرفا لعدم اعراضه عن العمل ولكونه عازما على العود بعد زوال عذره اه شرح م ر (قوله اوزال الاول عن ملكه) اي فلا يشترط لضم بعض نيله لبعض بقاء الاول في ملكه كان زال ملكه عنه بنحو بيع أو هبة بل أو بالتلف فيضم الثاني والثالث لما تلف ويخرج زكاة الجميع إن كمل النصاب فان زال ملكه عن الاول بالبيع أو الهبة كان كذا الخرج شيئا باعاه أو وهبه إلى أن خرج نصبا باتين بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وإن تلف وتعدوده قياسا على ما ذكره حجج في زكاة النابت من أنه لو حصل من زرع دون نصاب حل له التصرف فيه ببيع أو نحوه وإن ظن حصول تمام النصاب بما زرعه أو سيزرعه ويتحدد حصاده مع الاول فاذا تم النصاب بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وإن تلف وتعدوده لأنه بان لزوم الزكاة فيه فاهنا أولى اه ع ش على م ر (قوله أو قطع العمل بلا عذر) هذا محترز القيد الثاني المراد بين الامرين فيكون مفهومه شيئا واحدا اه شيخنا نعم يتساح بما اعتيد للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتساح باكثر منه كما قال المحب الطبري أنه الوجه ومقتضى التعليل اه شرح م ر (قوله فلا يضم أول ثان في كمال نصاب) اي ليزكى الجميع وإلا فهو بضم الاول للثاني في كمال النصاب ليزكى الثاني كما شمله قوله ويضم ثانيا لما ملكه فالخاصل أن الاول إذا كان دون نصاب لا يزكى إلا أن كان عنده من غير المعدن ما يكمل النصاب وأن الثاني يزكى إن كان عند ما يكمل النصاب سواء كان من المعدن أو غيره وهذا كله عند انتفاء شروط من الشروط أما عند اجتماعها فيضم ويركى الجميع اه شيخنا (قوله ويضم ثانيا لما ملكه) قال في العباب فلو نال دون نصاب وماله نصاب فاكثر قاله مع تمام حوله زكاهنا حالا أو في اثنا زكى النيل حالا والباقي لحوله وإن كان ماله دون نصاب زكى النيل حالا والباقي لحوله من تمام نصابه بالنيل الخ اه سم (قوله لما ملكه) اي سواء كان الاول أو غيره فيضم الثاني الاول وغيره ويضم الاول لغير الثاني لا الثاني اه شيخنا (قوله يقوم به) أى بذلك المستخرج كان اشترى عرض التجارة بفضة والذي استخرجه فضة لا عكسه كان اشترى عرض التجارة بفضة والمستخرج ذهب اه برماوى (قوله زكى الثاني) اي فقط وينعقد دخول الكل من حيثئذ وقوله فلا زكاة في التسعة عشر اي ما لم يكن مالا كالبقية النصاب من غير الثاني وقوله كما تجب فيه اي فقط وينعقد حول العشرين من حيثئذ اه شيخنا وعبارة شرح م ر وينعقد الحول على العشرين من وقت تمامها انتهت (قوله ايضا زكى الثاني) اي

نماء في نفسه واعتبر النصاب لأن مادونه لا يحتمل المواساة كما في سائر الاموال الزكوية (ويضم بعض نيله لبعض إن اتحد معدن وإن اتصل عمل أو قطعة بعذر) كمرض وسفر وإصلاح آلة وإن طال الزمن عرفا اوزال الاول عن ملكه وقولى إن اتحد معدن من زيادتي (وإلا) بان تعدد المعدن أو قطع العمل بلا عذر (فلا يضم) نيل (أول ثان في كمال نصاب) وإن قصر الزمن لعدم الاتحاد في الاول ولا لإعراضه في الثاني (ويضم ثانيا لما ملكه) من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به ولو من غير المعدن كارت في إكماله فان كمل به النصاب زكى الثاني فلو استخرج تسعة عشرة مثقالا بالاول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر وتجب في المثقال كما تجب فيه لو كان مالا لتسعة عشر من غير المعدن وخرج بالفضة والذهب وغيرهما

كحديد ونحاس وياقوت
وكحل فلا زكاة فيه وبقولي
لثان غيره بما ملكه فيضم
اليه نظير ما مر ووقت
وجوب اخراج زكاة
المعدن عقب تخليصه وتنقيته
ومؤنة ذلك على المالك
وتعيرى بما ملكه اعم من
تعييره بالاول (وفي ركاز)
بمعنى مركز ككتاب بمعنى
مكتوب (من ذلك) أى من
نصاب ذهب او فضة فاكثر
ولو بضمه الى ما ملكه بما
مر (خمس) رواه الشيخان
وفارق وجوب ربع العشر
في المعدن بعدم المؤنة او
نقصها (حالا) فلا يعتبر
الحول لما مر في المعدن
(يصرف) أى الخمس
(كعدن) أى كركاته
(مصرف الزكاة) لانه حق
واجب في الاستفادة من
الارض فاشبه الواجب
في الثمار والاربع وقولي
كعدن من زيادتي (وهو)
أى الركاز (دفين) هو اولى
من قوله موجود (جاهلي

الا ان كان ما ملكه غائبا فلا تازمه زكاته حتى يعلم سلامته فيتحقق اللزوم اه برماوى (قوله كحديد ونحاس)
(فرع) لو انقلب نحو النحاس نحو ذهب بصنع كالكيما فينبغي ان تجب زكاته اذا مضى عليه الحول وان
واجبه ربع العشر كغيره من النقدا وبغير صنع ككرامة او معجزة فيحتمل ان يكون كالركاز فتجب الزكاة
فيه بل هو نماء في نفسه ويحتمل اشتراط الحول كغيره والظاهر ان محله في الاخرة اذا كان النحاس في
معدن بشرطه فان كان تملوكا فيتجه القطع باشتراط الحول فليتامل اه كاتبه اه شوبرى (قوله غيره بما
يملكه) فلو استخرج تسعة عشر مثقالا بالاول وكان في ملكه مثقال وجبت زكاة التسعة عشر فقط ويبتدىء
حول العشرين من حين الاستخراج اه شيخنا (قوله فيضم اليه نظير ما مر) علم من هذا ان النصاب في كلام
المصنف ليس بقيد بل متى بلغ المستخرج نصابا ولو بضمه لما يملكه فانه يزكى كما صرح به مر ويؤخذ من كلام
الشارح تامل (قوله ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن) عبارة حج ووقت وجوبه وقت حصول النبل في
يده ووقت الاخراج بعد التخليص والتنقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الاخراج سقط قسطه ووجب
قسط ما بقى انتهت (قوله عقب تخليصه وتنقيته) قال في العباب ولا يجوزى الاخراج منه قبلها ولو قبضه
الساعى وبصدق يمينه في قدره فان تقادم وبلغ القرض اجزاء او الاردا الزائد او طلب الوفاء اه وقوله اجزاء
اغتمده مر ويفارق ما لو قبض الساعى زكاة التمر الذى يتتمر رطبا حيث يكون القبض فاسدا ولا يجوزى
المقبوض وان تمر يد الساعى بانه هنا عند القبض بصفة الواجب الا ان الاختلاط مانع فاذا زال تبينا
الاجزاء والاعتداد بالقبض بخلافه هناك فانه ليس بصفة الاجزاء عند القبض فكان القبض فاسدا في
نفس الامر وما كان فاسدا لا ينقلب صحيحا اه مر وقال في شرح الروض بعد ان ذكر الاجزاء كافي
العياب وفارق عدم اجزاء سحلة اخرجت وكلفت في يد المستحق بانها لم تكن بصفة الوجوب حال
الاخراج بخلاف هذا فانه بصفته لكنه يختلط بعيره اه سم (قوله ومؤنة ذلك على المالك)
ويجوز على التنقية ولا يجوزى اخراج الواجب قبلها لفساد القبض فان قبضه الساعى قبلها ضمن من
ماله فيلزمه رده ان كان باقيا وبذلك ان كان تالفا ويصدق يمينه في قدره ان اختلفا فيه قبل التلف او
بعده اذا الاصل برامة ذمته فان تلف في يده قبل التمييز وغرمه فان كان تراب فضة قوم بذهب او تراب
ذهب قوم بفضة والمراد بالتراب في الموضعين المعدن المخرج فان اختلفا في قيمته صدق الساعى يمينه
لانه غارم قال في المجموع فان ميزه الساعى كان قدر الواجب اجزاء ولا زاد التفاوت او اخذه ولا شيء
للساعى بعمله لتبرعه ولو تلف بعضه قبل التنقية في يد المالك وقبل التمكن منها والخراج سقطت زكاته
لا زكاة الباقى وان نقص عن النصاب كتلف بعض المال اه شرح مر (قوله أى من نصاب ذهب او فضة)
أى وان لم يكن مضر وباه شرح مر (قوله رواه الشيخان) أى روى الخبر الدال على وجوب الخمس في
الركاز وعبارة حج وفي الركاز الخمس كافي الخبر المتفق عليه انتهت اى بين الشخصين (قوله مصرف الزكاة)
هذا هو المعتمد في الركاز وقيل انه يصرف لأهل الخمس لانه مال جاهلي حصل الظفر به من غير ايجاف خيل
ولاركاب فكان كالنقاه شرح مر ومصرف بكسر الراء اسم محل الصرف وهو المراد هنا وبالفتح مصدر اه
برماوى (قوله وهو دفين جاهلي) أى دفين الجاهلية وهم من قبل الاسلام أى بعثته صلى الله عليه وسلم اه حج ولعل
المراد ما لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم اما من كان في زمن رسول واتبعه فلا ينبغي ان
يكون دفينه ركازا اه سم وعبارة شرح مر المراد بجاهلي الدفن ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم
ويعتبر في كونه ركازا ان لا يعلم ان من ملكه بلغته الدعوة وعاندوا الا فهو في كافي المجموع
عن جمع واقره وقضيته ان دفين من ادرك الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركازا انتهت وقوله
ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم شمل ما اذا دفنه احد من قوم موسى أو عيسى مثلا قبل نسخ دينهم
وفي كلام الاذرعى ما يفيد انه ليس بركاز وان لم يورثهم اى ان علموا والافهم مال ضائع كما هو ظاهر فليراجع
اه رشيدى عليه (قوله هو اولى من قوله موجود) لانه لا بد ان يكون مدفونا ابتداء ولو اظهره

نحو سبل بخلاف ما لم يدفن فانه لا يكون زكاه اه حل بل يكون لقطة لاحتمال انه ملكه شخص ثم ضاع منه اه شيخنا وقد علم مما تقرر ان المدار على الدفن والضرب دليله ولا نظر الى احتمال اخذه سلم له ودقته لان الاصل والظاهر عدم الاخذ ثم الدفن والا فلو نظرنا لذلك لم يكن لنا ركاز بالكلية فقد قال السبكي الحق انه لا يشترط العلم بكونه من دفنهم بل يكفي بعلامة من ضرب او غيره وهو متعين ولا بد ان يكون الموجود مدفوناً فلو وجد ظاهر او علم ان السبل والسبع ونحو ذلك اظهره فركاز او انه كان ظاهراً فلقطة فان شك كان كما لو تردد في كونه ضرب الجاهلية او الاسلام قاله الماوردي اه شرح مر (قوله فان وجد بموات) اي سواء كان بدار الاسلام ام بدار الحرب وان كانوا يذبون عنه وسواء احياء الواجد ام اقطعه ام لا ولو وجد في ارض الغنائم كان لهم ان يرضوا الفقيه فلا هله او في دار الحرب في ملك حربي فموله او في ارض موقوفة عليه واليد له فله كما قاله البغوي واقره ولو سبل شخص ملكه طريقاً او مسجد او سبل الامام ارضاً من بيت المال كذلك كان لقطة ايضاً لان اليد للمسلمين وزالت يد المالك كما قاله الغزي خلافاً للاذرعى اه شرح مر (قوله زكاه) هذا جواب الشرط وظاهره انه في هاتين يملكه وان علم مالكة حرره وانظر ما للفرق بين الموات والمسجد اه شيخنا (قوله وفي معنى الموات القلاع الخ) وفي معناه ايضاً خرابات الجاهلية اه شرح مر (قوله او وجد بمسجد) اعاد العامل لاختلاف الحكم وبناءه للفعول لان فاعله لا يتقيد بالجاهلية وقوله او وجد اسلامي اعاد العامل لان هذا مقابل لما مر فليس من جملة التفصيل اه شيخنا وعبارة الشو برى قوله فان وجد بموات بناءه للفاعل وبني ما بعده للفعول ووجه ظاهره وهو ان حكم الاول من وجوب الزكاة متعلق بمن هو اهل لها فخص به بخلاف ما بعده وهو ظاهر فله دره انتهت ثم قال قوله او وجد بمسجد ان قلت لم اعاد لفظ وجدوه لا كتنى بالسابق وعطف او بمسجد الخ عليه قلت لما خالف حكم السابق كان كما مستقل فاعاد ما ذكر اشارة لذلك فان قلت ما بعده موافق له في الحكم فهو اعطفه عليه بدون اعادته قلت هو مبين له في الحقيقة وان وافقه في الحكم لان الاول من افراد الجاهل وهذا اسلامي تامل اه (قوله او وجد بمسجد) اي وان اخص بظانته محصورة فان نفوة عرض على الواقف وهكذا الى المحي اه برماوى (قوله او شارع) اي او طريق نافذ اه برماوى (قوله اي المالك في الثلاثة) وجهه في المسجد والشارع ان اليد عليه للمسلمين وقد جهل مالكة ولان الظاهر انه لمسلم او ذمى ولا يحل بملك ما لهما بغير بدل فهر اه شرح مر (قوله او وجد بملك شخص) اي ولو باقطاع امام او في موقوف بيده وان وجد في ملك حربي في دار الحرب فله حكم الفى لا ان دخل دارهم بامانهم فيرد على مالكة وجوباً وان اخذ قهرافه وغنيمة اه برماوى (قوله ان ادعاء) التقييد بدعوى المالك هو المعتمد كما ذكر اه وان شرط السبكي وابن الرفعة ان لا ينفيه وان لم يدعه وصوبه الاسنوى كسائر ما بيده فقد ورد بالفرق بينهما لزيد ثم ظاهرة معلومة له غالباً بخلافه فاعتبر دعواه له لاحتمال ان غير دفنه اه شرح مر (قوله ياخذ به لا يمين) ما لم يدعه الو احد ولا فلا بد من اليمين اه شوبرى ومثله شرح مر (قوله ولا فلن ملك منه) قياس ما قدمه فيمن وجد بملكه انه لا يكفي هنا مجرد عدم النفي بل لابد من دعواه ثم ما تقرر من انه لمن ملك منه او ورثه ظاهر ان علموا به وادعوه اولم يعلموا واعلمهم بذلك واعلامه اياهم واجب لكن اطردت العادة في زماننا بان من نسب له شيء من ذلك تسلط عليه الظلمة بالاذى واتهامه بان هذا بعض ما وجد فهل يكون ذلك عذراً في عدم الاعلام ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاته ابد او يجوز له صرفه مصرف بيت المال كن وجد ما لا ايس من ملاكه وخاف من دفعه لا يمين بيت المال ان امين بيت المال لا يصرفه مصرفه فيه نظراً ولا يبعد الثاني للعذر المذكور وينبغي له ان امكن دفعه لمن ملك منه تقديمه على غيره ان كان مستحقاً في بيت المال اه ع ش على مر (قوله فيكون وان لم يدعه) وحيث لا يتركه في هذا العام زكاة الركاز وفي بقية الاعوام زكاة النقود وهي ربع العشر وهذا بخلاف المعذر لا يتركه الا مرة لاحتمال انه ثبت في هذا العام فقط والركاز لا يتاقي فيه هذا الاحتمال لانه مدفون اه شيخنا والمراد ببقية الاعوام السنون الماضية الى عام الاحياء اه شرح مر (قوله وان لم يدعه)

فان وجدته من هو اهل للزكاة (بموات او ملك احياء زكاه) وفي معنى الموات القلاع والقبور الجاهلية (او وجد بمسجد او شارع او وجد) دفن (اسلامي) بان وجد عليه شيء من القرآن او اسم ملك من ملوك الاسلام (وعلم مالكة) في الثلاثة (فله) فيجب رده عليه وذكر هذا في وجدانه بمسجد او شارع من زيادتي (او جهل) اي المالك في الثلاثة (فلقطة) يعرفه الواجد سنة ثم له ان يتمسكه ان لم يظهر مالكة (كما) يكون لقطة (لو جهل حال الدفن) اي لم يعرف انه جاهل او اسلامي بان كان مما يضرب مثله في الجاهلية والاسلام او عمالاً اثر عليه كال تبر والخل (او) وجد (بملك شخص فله) اي للشخص (ان ادعاه) ياخذ به لا يمين كامنة الدار (ولا) اي وان لم يدعه (فلن ملك منه) وهكذا حتى ينتهي الامر (الى المحي) للارض فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ماني الارض وبالبيع

فان قال بعضهم هو لمورثنا
واباه بعضهم سلم نصيب
الملك الى اليه وسلمت بالباقي
ما ذكر فان ايس من مالكة
تصدق به الامام او من هو
في يده (ولو ادعاه اثنان)
وقد وجد في ملك غيرهما
(فلن صدقة المالك) فيسلبه
له وهذا من زيادتي (او)
ادعاه (بائع ومشتراو مكر
ومكتر او معير ومستعير)
وقال كل منهما هو لي
وانادفته (حلف ذواليد)
من المدعين في الثلاث
ليصدق كالمنازعة في متاع
الدار بقيد زدته بقولي
(ان امكن) صدقه ولو على
بعد فان لم يكن لكون مثل
ذلك لا يمكن دفعه في مدة
يده لم يصدق ولو وقع
التنازع بعد عود الملك الى
البائع او المكترى او المعير
فان قال كل منهم دفنته
بعد عود الملك الى صدق
بيمينه ان امكن ذلك وان
قال دفنته قبل خروجه من
يدي صدق المشتري او
المكترى او المستعير على
الاصح لان المالك سلم له
حصول الكنز في يده فيده
تنسخ اليد السابقة (و)
الواجب (فيما ملك بمعاوضة)
مقرونة (بنية تجارة)
وان لم يجددها في كل
تصرف (كشراء واصداق)
وهبة بنواب واكثر

اي بل وان تقامه حل وقوله بل وان نقاه فيه نظرو الوجه خلافه اذ ليس وجوده عند الاحياء قطعيا
وحينئذ فاذا نقاه هو او وارثه حفظ فان ايس من مالكة فليت المال اه سم (قوله ايضا وان لم يدعه) اي مالم
ينفقه فالشرط قيم قبل المحي ان يدعيه في المحي ان لا ينفقه اه م ر اه سم (قوله ايضا وان لم يدعه) زاد
العلامة حج بل وان نقاه ونقله العلامة الزيادي عن الدارمي واقره قال العلامة سم لكن الوجه خلافه
ونقله العلامة الرملي وعبارته فيمن قبل المحي ان يدعيه وفي المحي ان لا ينفقه اه برماوى (قوله لم يزل ملكه
عنه) اي فيخرج خمسة الذي لزمه يوم ملكه وزكاة بافيه للسنتين الماضية الى الاحياء اه حج وم ر (قوله واباه
بعضهم) قضيته انه لا حق له ويبدل على ان المحي لو نقاه لاشي له وانظر لوعاد وادعاه اه شوبرى (قوله
وسلك بالباقي ما ذكر) اي من انه لمن تلقى الملك منه وهكذا الى المحي فان كان الميت هو المحي فالباقي للورثة
ولو نقوه او لبيت المال على الخلاف فيما سبق اه شيخنا (قوله فان ايس من مالكة الخ) اي مطلقا اي سواء
عرف قبل اليأس أم لا وهذا هو المعتمد اه من خط شيخنا الاشبولي بهامش شرح م ر (قوله تصديق به
الامام) اي صرفه في مصارفة الشرعية فلا يشكل بقول المجموع فان ايس من مالكة كان لبيت المال كسائر
الاموال الضائعة وقيل ان هذا فيما اذا عرف مالكة ثم ايس من وجوده وذاك فيما اذا جهل عين مالكة ثم
ايس من ذلك ووجه ذلك ان الوجود بعد الياس من الوجود بعد المعرفة اقرب منه بعد الياس من الوجود
بعد الجهل بالعين فلذلك راعينا تلك الاقربية وجعلناه ملك بيت المال حتى يسهل غرمه لما ملكه اذا جاء
بخلافه في الحالة الاخرى لبعده وجوده فمكنا واجده من التصرف بما مر ولا ينافي ما تقرره ولهم لو اتى
هارب او ربح ثوبا بحجرة مثلا او خلف مورثة وديعة وجعل مال ذلك لم يتم ملكه بل يحفظه لانه مال ضائع
لحمله على ما قبل الياس وحينئذ فلا فرق في وجوب حفظه بين معرفة مالكة والجهل به من اصله ولا يعكر على
ذلك قولهم الاتي في اللفظ وما وجد بارض يملوكة فلذى اليد فيها فان لم يدعه فلن قبله وهكذا الى المحي فان لم
يدعها فلنقطه اه شرح م ر (قوله او من هو في يده) فله صرفه في وجوه الصدقة عن مالكة ويثاب على ذلك
خصوصا ان علم ان دفعه للامام تضييع له لظلمه اه قل قال بعضهم ويجوز لو اجده ان يموت منه نفسه ومن
تلمزمه مؤنته حيث كان ممن يستحق في بيت المال اه شيخنا (قوله وانادفته) انظر موقعه وهل ذكره متعين
والا لخلال به مضرا اه شوبرى (قوله حلف ذواليد) اي اذا كان هو المشتري او المكترى او المستعير
بدليل قول الشارح ولو وقع التنازع الخ (قوله من المدعين) اي في كل صورة من الثلاث فهو متنى لاجمع اه
شيخنا (قوله سلم له حصول الكنز في يده) اي سلم انه وضع يده عليه ويده متاخرة فتدسخ يد المالك اه شيخنا
(قوله والواجب فيما ملك بمعاوضة الخ) يؤخذ من المتن ستة شروط الاول ان يملك بمعاوضة الثاني ان
يكون بنية تجارة الثالث ان لا ينوي القنية الرابع الحول الخامس ان يبلغ نصا با آخر الحول السادس ان
لا ينض بما يقوم به اه شيخنا ح ف (قوله بنية تجارة) اي واقعة ولو في مجلس العقد فاذا اشترى عرضا
للتجارة لا يدمن نيتها وهكذا الى ان يفرغ رأس مال التجارة وقوله وان لم يجددها في كل تصرف اي بعد
شرائه بجميع رأس مال التجارة لا نسحب حكم التجارة عليه اه حل (قوله مقرونة بنية تجارة) ينبغي ان
لا تشترط مقارنتها لجميع العقد بل يكفي وجودها قبل الفراغ وان لم توجد الامع لفظ الآخر وان تاخر
وظاهر كلامهم انه لا يكفي تاخرها عن العقد وان وجدت في مجلس للمقدولة اتجاء فليتامل وعبرة
زي وينبغي اعتبارها في مجلس العقد اه ع ش على م ر (قوله واصداق) كان زوج أمته بعرض
ونوى به التجارة حال المقد اما لو زوج غير السيد موليته فان كان مجبرا فالنية حال العقد وان
كان غير مجبر فالنية منها مقارنته لعقد وليها او توكله في النية اه ع ش (قوله راكثر) كان
يستاجر الاعيان ويؤجرها بقصد التجارة فقيما اذا استاجر ارضا ليؤجرها بقصد التجارة

فمضى حول ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فتقومها باجرة المثل حولاً ونخرج زكاة تلك الاجرة وان لم تحصل له لان حال الحول على مال التجارة عنده والمال ينقسم الى عين ومنفعة وما هنا من الثاني وإن أجرها فان كانت الاجرة نقداً غنياً او ديناً حالاً او مؤجلاً ياتي فيه ما مر او عرضاً فان استهلكه او نوى قبضته فلا زكاة فيه وان نوى التجارة فيه استمرت زكاة التجارة وهكذا في كل عام اهـ (قوله لا كاقالة) أي ولا كارت فلو مات مورثه عن مال تجارة انقطع حوله ولا ينقله حول حتى يتصرف فيه بنية التجارة ذكره الرافعي قبل شرط السوم وتبعه المصنف خلافاً لما اقي به البلقيني اهـ شرحه و قوله حتى يتصرف فيه ظاهره انه لا ينعقد الحول الا فيما تصرف فيه بالعمل فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي لا ينعقد حوله الا فيما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر فليراجع اهـ رشيدى عليه (قوله ورد بعيب) أي حيث لم يكن المردود من اموال التجارة ولا تخكمها باق اهرامه ع وش ومثله يقال في الاقالة اهـ شيخنا (قوله لا تنفاه المعاوضة) بل الاسترداد المذكور فسخ لها ولا يلتزم بها لا بعد تجارة فمن اشترى بعرض للقنية عرضاً للتجارة او للقنية او اشترى بعرض للتجارة عرضاً للقنية ثم رد عليه باقالة او نحوها لم يصير مال تجارة وان نواه بخلاف الرد بعيب او نحوه ممن اشترى عرضاً للتجارة بعرض لها فانه يبقى حكمها ولو اشترى لها صبغاً ليصبغ به أو دباغاً ليدبغ به للناس صار مال تجارة فلتلزمه زكاته بعدمضى حوله وان لم يبق عين نحو الصبغ عنده عاماً خلافاً لما يرويه كلام التتمة او صابوناً او ملحاً ليغسل به او يعجن به لهم لم يصير كذلك لانه يستهلك فلا يقع مسلياً لهم اهـ شرحه مروفي المصباح وصبغت الثوب صبغاً من بابي نفع وقيل وفي لغة من باب ضرب اهـ وفيه ايضاً صبغت الجلد دبغاً من باب قتل ونفع ومن باب ضرب لغة اهـ (قوله فلانها متعلقة) فيه تعليل الشيء بلازمه او نفسه كما لا يخفى على المتأمل اهـ حل ومتعلقه بفتح اللام وضم القاف اهـ برماوى (قوله لقنية) بكسر القاف وضمها اهـ شوبرى ومعنى القنية ان ينوى حبسه لا لتفادع به اهـ شيخنا ح ف وفي المختار قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنيتها ايضاً قنية بكسر القاف وضمها فيهما اذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة واقتناء المال وغيره اتخاذه اهـ (قوله فان نوى لها انقطع الخ) أي ولو كثر جداً بحيث تقتضى العادة بان مثله لا يحبس لا لتفادع به ويصدق في دعواه القنية ولو دلت القرينة على خلاف ما ادعاه اهـ ع ش على مر (قوله فان نوى لها انقطع الخ) أي بمجرد النية بخلاف عرض القنية لا يصير للتجارة بمجرد نيتها كما سياتى لان القنية هي الحبس لا لتفادع وقد وجدت بالنية المذكورة مع الامساك فربنا عليها اثرها والتجارة هي التقلب في السلع بقصد الارباح ولم يوجد ذلك ولان الاقتناء هو الاصل فاكتفينا فيه بالنية بخلاف التجارة ولان ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله في ملكه لا يثبت بمجرد النية كالنوى بالمعوضة السوم وقضية اطلاقه انقطاع الحول بذلك سواء نوى به استعمالاً لجائز ام محرماً كلبسه الديباج وقطعه الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو احد وجهين في التتمة ولو نوى القنية ببغض عرض التجارة ولم يعينه في تأثيره وجهان حكاهما الماوردى اقرهما كما افاده الوالد رحمه الله تعالى التأثير ويرجع في ذلك البعض اليه وان جرى بعضهم على أن الاقرب المنع اهـ شرحه مر (قوله وهلا يقال لامتنعة البراز الخ) عبارة شرح مر البرز بياض موحدة مفتوحة وزاى معجمة مشددة يطاق على الثياب المعدة للبيع عند البرازين وعلى السلاح قام الجوهرى انتهت (قوله وكلامهم يشمل الخ) مشى مر على مافى التتمة وعلى أن هذا بخلاف ما لو كان له دين قرض على اخير قبضه ناويا التجارة فيه فانه يصير مال تجارة لظهور المعاوضة والمقابلة هنا قال وبذلك يجتمع الكلامان في القرض قال وكذا كل دين اذا قبضه ناويا التجارة فيه صار مال تجارة لانه عوض حقه لا عينه فالمعاوضة والمقابلة ظاهرة فيه فليتامل اهـ سم (قوله لكن في التتمة انها) أي عند الاقتراض وهذا هو المعتمد فان اشترى بهذا المقرض شيئاً ونوى التجارة عند الشراء كان المشتري عرض تجارة اهـ شيخنا وعبارة شرحه مر اما لو اقترض مالاً ناويا به التجارة فلا يصير مال تجارة لانه لا يقصد لها وانما هو ارفاق قاله القاضي تفقها وجزم به الرويانى والمتولى وصاحب

لا كاقالة ورد بعيب وهبة
بلا ثواب واحتطاب لا تنفاه
المعاوضة (ربع عشر قيمته)
اما أنه ربع العشر فكما في
الذهب والفضة لانه يقوم
بهما انه من القيمة فلائها
متعلقة فلا يجوز اخراجه
من عين العرض (مالو ينو
لقنية) فان نوى لها انقطع
الحول فيحتاج الى تجديد
للنية مقرونة بتصرف
والاصل في زكاة التجارة
خبر الحاكم باسنادين
صحيحين على شرط الشيخين
في الا بل صدقتها وفي البقر
صدقتها وفي الغنم صدقتها
وفي البر صدقتها وهو يقال
لامتنعة البراز والسلاح
وليس فيه زكاة عين فصدقتها
زكاة تجارة وهي تلقب
المال بمعاوضة لقرض
الربح وكلامهم يشمل ممالك
باقتراض بنية التجارة
فتكفي نيتها لكن في التتمة
انها لا تكفي لان القرض
ليس مقصودة التجارة
بل الارفاق وانما تجب
زكاة التجارة

كغيرها (معتبراً) أي
النصاب (بآخره) أي
بآخر الحول لا بطر فيه
ولا بجمعيه لان الاعتبار
بالقيمة وتعسر مراعاتها
كل وقت لا طراب الاسعار
انخفاضها وارتفاعها اكتفى
باعتبارها آخر الحول
لانه وقت الوجوب
(فلورد) مال التجارة (في
اثنايه) أي الحول (الى
نقد) كان بيع به وكان بما
(يقوم به آخر) أي آخر
الحول (وهو دون نصاب
واشترى به عرض ابتدئ
حوله) أي العرض (من)
حين (شرائه) لتحقيق نقص
النصاب بالنقصان بخلافه
قبله فانه مظلون اموالوا بعه
بعرض أو بنقد لا يقوم
به آخر الحول كأن بعه
بدراهم والحال يقتضي
التقويم بدنانير أو بنقد
يقوم به وهو نصاب فحوله
باق وقولي يقوم به آخره من
زيادتي (ولو تم) أي حول
مال التجارة (وقيمة دون
نصاب) بقيد زده بقولي
(وليس معه ما يكمل به)
النصاب (ابتدىء حول)
فان كان معه ما يكمل به فان
ملكه من أول الحول
زكاهما آخره كمالو كان معه
مائة درهم فابتاع بخمسين
منها عرضاً للتجارة وبقي في
ملكه خمسون وبلغت قيمة

الانوار انتهت (قوله أيضاً لكن في التهمة الخ) هو المعتمد بخلاف مالو صالح عن دين القرض بعرض فانه
يصير مال تجارة اذا نوى به التجارة وأمالو صالح عن دين القرض بدراهم فلا تكون مال تجارة وإن نوى
لانها انما تجب فيها زكاة العين حتى لو خرج عن ملكه في جزء من السنة لم تجب فلا تجب الا اذا حال الحول عليها
في ملكه قال شيخنا الشيرازي وقضيته انه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة وان كان
من العروض ولو قيل انه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيداً لانه قبضه عوضاً عما في ذمة الغير فانطبق عليه
الضابط اهـ برماوى (قوله بشرط حول) ويظهر انعقاد الحول باول متاع يشتري بقصدها وينبني حول
ما يشتري بعده عليه اهـ شوبرى (قوله بآخره) الباء في بآخره وبطرفيه وبجميعه ظرفية أي في آخره لاني
طرفيه ولا في جميعه اهـ برماوى وعبارة أصله مع شرح م ر وفي قول بطرفيه أي في أول الحول وفي آخره
ولا يعتبر ما بينهما اذ تقويم العرض في كل لحظة يشق ويحوج إلى ملازمة السوق ومراقبة دائمة وفي قول
بجميعه كالمواشي وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول فان كل بعد ذلك استأنف الحول
من يومئذ وهذا نخرجان والمنصوص الاول انتهت (قوله فلورد مال التجارة) أي جميعه اهـ زى وهذا
شروع فيما يقطع الحول اما في اثنايه كهذه واما بعد تمامه كالتى بعدها اهـ شيخنا (قوله أيضاً فلورد مال
التجارة) أي جميعه لانه مفرد مضاف لمعرفة فيعلم ودلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد فرد مطابقة أي
رد كل فرد من مال التجارة اموالاً ورد بعضه فقط فحول التجارة باق فيه وان قل العرض جداً لان الريح كما من
فيه ونقص المال عن النصاب لم يتحقق لان العبرة بآخر الحول بخلاف مالو نص جميعه وهذا مرادهم
قطعا وهو المفهوم من تعليلهم ومنه يعلم ان التجار يحوزون الديار المصرية ونحوها اذا انقض من عروضهم
البعض ناقصاً فحول التجارة فيه باق نظراً لما عنده من العروض وان قلت فليتنظرن لذلك اهـ برماوى (قوله
الى نقد يقوم به الخ) انظر لو كان النقد الذي يقوم به غالب نقد البلد وغلب نقدان وقتنا يتخير فهل اذا رد في
اثنا الحول الى احدهما وهو دون النصاب فيقطع مطلقاً وبشرط ان يكون قد عزم على التقويم به
آخر الحول او كيف الحال وانظر اذا كان الغالب غير متعدد ورده اليه في اثنا الحول وهو دون النصاب
ثم صار في آخر الحول مغلوباً وصار الغالب غيره هل يتبين عدم الانقطاع بالرد اليه لانه تبين انه خلاف
الذي يقوم به او كيف الحال وقد وقع كل ذلك في درس م ر ومال في الاول الى ان العبرة بما اختاره وفي
الثاني الى تبين عدم الانقطاع فليحرر اهـ سم (قوله وهو دون نصاب) أي ولم يكن بملكه نقد من جنسه
يكمل به اخذاً بما ياتي في قوله ولو تم الحول وقيمه دون نصاب الخ الا ان يفرق اهـ حج والا قرب عدم
الفرق كما استقر به سم اهـ ع ش (قوله عرض) بسكون الراء كفلس اسم للمتاع وفي كل شيء عرض
الا الدراهم والدنانير فانها عين وقال ابو عبيد العرض الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون
حيواناً ولا عقاراً والعرض بفتح تين ما يعرض للانسان من مرض ونحوه وعرض الدنيا ايضاً ما كان من
مال قل او كثيراً برماوى (قوله من حين شرائه) أي لا من النضوض لان التجارة انما يتداحوا لها عند الملك
بالمعاوضة وعنده تعتبر النية اهـ برماوى (قوله والحال يقتضي التقويم بدنانير) أي امالو كونه اشتراه بها او
لكونه غالب نقد البلد اهـ ع ش على م ر (قوله وهو نصاب) أي او دون نصاب وعنده ما يكمل به نصاباً اهـ
(قوله فحوله باق) وكذا يبقى حوله اذا رد بعضه الى النقد المذكور ولو كان البعض الباقي بلارداً قليلاً جداً
كما ترد منها تسعة وتسعين وبقي واحد بلارداً اهـ شيخنا (قوله ابتدىء حول) أي ويبطل الحول الاول اهـ شرح
م ر وقضيته انه لو اشترى بيعض مال القنية عرضاً للتجارة او والمحرم ثم بياقيه عرضاً اخر اول صفر انه لا زكاة
في ولد منهما اذ لم تبلغ قيمة كل واحد منهما بالانه باول المحرم من السنة الثانية ينقطع حول ما اشتراه او لانه قصه
عن النصاب ويبتدىء له حول من ذلك الوقت ويقوم الثاني اول صفر من السنة الثانية وهكذا فلا تجب في واحد
منهما زكاة الا اذا بلغ نصاباً وليس مراد ابل يزكى الجميع آخر حول الثاني لوجود الجميع في ملكه اول صفر اهـ

عش عليه (قوله ثم ملك خمسين) أي وبلغت قيمة العرض مائة وخمسين كالذي قبله أهرشيدي على م (قوله زكي الجميع) أي إذا تم حول الخمسين كذا عبرم في شرحه وكتب عليه عش قوله إذا تم حول الخمسين قال الشيخ عميرة قال ذلك في شرح الروض والظاهر أن مال التجارة يزكي عند تمام حوله اه سم على المنهج أقول يتأمل معنى هذا الكلام فإن المتبادر من قوله زكي الجميع إذا تم حول الخمسين أنه يقوم مال التجارة عند تمام حول الخمسين فإن بلغ معها نصيبا زكي الجميع ولا فلا، ثم رأيت صرح بهذا المتبادر على حجج ثم قال وبه يندفع ما هاش شرح المنهج من قوله والظاهر أن مال التجارة الخ اه كلام عش وعبارة حج بخلاف ما لو اشترى بالمائة وملك خمسين بعد الخمسين إنما انضم في النصاب دون الحول فإذا تم حول الخمسين زكي المائتين كالصريح في أنه لا يفرد كل بحول وصرح منه في ذلك قول الروض وشرحه مانصه فإن نقص عن النصاب بتقوية آخر الحول رقد وهب له من جنس نقده ما يتم به نصا بازكي الجميع لحول الموهوب من يوم وهب له لا من يوم الشراء إلا أنقطاع حول تجارته بالنقص اه فتأمل (قوله لا تقطاع الخ) وبه يندفع ما في هامش شرح المنهج لشيخنا من قوله والظاهر أن مال التجارة يزكي عند تمام حوله اه وسياقي ما في هامش الصفحة الآتية عن الروض وشرحه في نظيره من الأصل والربح خلافه وأن كلا يزكي لحوله لكن الفرق بين الربح وغيره لائح فليتأمل اه وقوله وسياقي في هامش الصفحة الخ وعبارة الروض وشرحه هناك مانصه وإذا اشترى عرضا بعشرة من الدنانير وباع في أثناء الحول بعشرين منها ولم يشتر بها عرضا زكي كلاما من العشرتين لحوله بحكم الخلطة اه فانه دل على أنه لا ضم هنا فليراجع اه (قوله وإذا ملكه بعين نقد الخ) مراد بهذا أن حول التجارة لا يجب أن يكون من حينها بل قد يكون مبني على حول راشر مال اه شيخنا والمراد بمال التجارة هنا خصوص العرض بخلاف ما لو اشترى نقدا بنقد فانه ينقطع حول الذي اشترى به وإن كان الشراء للتجارة وقصد به الفقرار من الزكاة اه شرح م (قوله بعين نقد) أي بما تجب فيه الزكاة سواء كان مضروبا أم لا كتبروسيك بخلاف الحل المباح إذا اشترى به فإن الحول من الشراء اه برماوى (قوله أودونه وفي ملكه باقيه) الفرق بين هذه وبين قوله فيما مر فإن كان معه ما يكمل به إلى آخر المسئلة الأولى بما مر أن المملوك هنا الزائد على عرض التجارة يكمل النصاب وهناك الزائد لا يكمله كما رأيت اه شيخنا والمراد من هذه العبارة أن الذي يملكه كان في ابتداء الامر نصبا باشترى ببعضه وأبقى بعضه وهذا فيما هنا وأما فيما تقدم فكان الذي يملكه عند ابتداء الحول أقل من نصاب اشترى ببعضه وأبقى بعضه اه (قوله كان اشتراه بعين عشرين مثقالا) أي أو بعشرين في الذمة ونقدها في المجلس كما ذكره الشهاب حجج أي وكان ما قبضه في المجلس من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو قبضه عن الفضة ذهبا أو عكسه فانه ينقطع الحول كما ذكره الشهاب عميرة البرلسي اه رشيدى (قوله بنى على حوله) أي حول النقد لا شتراك النقد والتجارة في قدر الواجب وجنسه فإن كان النقد مما لا تجب فيه الزكاة كالحل المباح فانه إذا اشترى به كان حوله من الشراء اه حل (قوله أيضا بنى على حوله) أي لا شتراكهما في قدر الواجب وفي جنسه ولأن التقدين إنما خصا بايجاب الزكاة دون باقى الجواهر لأرصادهما للنماء والنماء يحصل بالتجارة فلم يجوز أن يكون السبب في الوجوب سببا في الاسقاط اه شرح م ر وقوله سببا في الاسقاط أي فلو جعل حولها من وقت الشراء الذي هو سبب للنماء مسقطا لما مضى من حول النقد لزم ما ذكر اه عش عليه (قوله بان اشتراه بنقد في الذمة الخ) محلة ما لم يعينه في المجلس فإن عينه فهو كالشراء بالعين اه شوبرى (قوله وإن نقده) أي دفعه في الثمن أي عنه والمراد دفعه بعد تمام المجلس فكما لو اشترى بالعين اه شيخنا (قوله أيضا وإن نقده) أي نقد الذي في ملكه الثمن كما تدل عليه عبارة حج وصورته كان اشترى امتعة للتجارة بعشرين مثقالا في ذمته والحال أن عنده عشرين مثقالا لها ستة أشهر مثلا فدفعها عن الذي في ذمته فلا يبنى حول الامتعة على الستة أشهر بل يستأنف حولا للامتعة من حين ملكها وفارقت

ثم ملك خمسين زكي الجميع
إذا تم حول الخمسين (وإذا
ملكه) أي مال التجارة
(بعين نقد نصاب أودونه
وفي ملكه باقيه) كان
اشتراه بعين عشرين مثقالا
أو بعين عشرة وفي ملكه
عشرة أخرى (بنى على
حوله) أي حول النقد
(والا) بان اشتراه بنقد في
الذمة وإن نقده في الثمن

أشتراه بعين العشرين مثقالا بأن النقد في هذه الصورة لا يتعين دفعه في الثمن بخلافه في تلك أم شيخنا لا يتعين صرفه للشراء فيها بخلافه في تلك والتقيد بالعين مع قولي أو دونه وفي ملكه باقية من زيادتي (ويضم ربح) حاصل في أثناء الحول ولو من عين العرض كولد وثمر (لاصل في الحول أن لم ينض) بكسر النون بقيد زده بقولي (بما يقوم به) الآتي بيانه فلو اشترى عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثمانية أو نض فيه بها وهي مما لا يقوم به زكاتها آخره أما إذا نض ي صار ناضا دراهم أو دنانير بما يقوم به وأمسكه إلى آخر الحول فلا يضم إلى الأصل بل يزكى الأصل نحوه ويفرد الربح بحول كان اشترى عرضا بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة وأمسكه إلى آخر الحول أو اشترى بها عرضا يساوي ثلثمائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين فإذا مضت سنة أشهر زكى المائة (وإذا ملكه) أي مال التجارة (بنقد) ولو في ذمته أو غير نقد البلد الغالب أو دون نصاب (قوم به) لأنه أصل ما بيده وأقرب إليه من نقد البلد فلو لم يبلغ به نصابا لم تجب

مالو اشتراه بعين العشرين مثقالا بأن النقد في هذه الصورة لا يتعين دفعه في الثمن بخلافه في تلك أم شيخنا وفي المصباح وتقدت الرجل الدراهم بمعنى أعطيته فيتعدى إلى مفعولين وتقدتها له على الزيادة أيضا فانتقدوها أي قبضتها وبأيه ضربها (قوله أو بعرض قنية) كالتياب والحلي المباح أم شرح مر واحترز به عن عرض التجارة فإنه يبنى عليها أم برماوى (قوله ولو سائمة) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر وقيل أن ملكه بنصاب سائمة بنى على حوله لأنه مال يجب فيه الزكاة في عينه وله حول فاعتبروا الصحيح المنع لاختلاف الزكاتين قدر أو متعلقا انتهت (قوله وفارقت الأولى) أي بما بعد إلا لكان هذا الفرق لا يظهر بينهم وبين مالو اشترى في الذمة ونقد في المجلس أم شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله أم مالو اشتراه بنقد في الذمة ونقده أي بعدم مفارقة المجلس أم سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وأن نأفاه التعليل بقوله إذا صرفه إلى هذه الجهة لم يتعين لكنه لما كان المجلس من حريم العقد نزل الراجع فيه منزلة الواقع في العقد فكانه عين فيه انتهت (قوله بأن النقد لا يتعين صرفه للشراء) أي فالعرض قد تجدد ملكه حقيقة وظاهرا وقوله بخلافه في تلك أي فيتعين صرفه لوقوع الشراء بعينه فكانه بدل عن النقد فكان النقد باق بحاله فيبقى حوله بخلاف ما إذا دفعه عما في الذمة فإنه لما كان غير واجب الدفع عنه لم يعتبر حوله السابق لو والملك عنه من غير مقابل فإن المدفوع من الثمن الذي في الذمة ليس في مقابلة المبيع بل هو تعويض عما في الذمة والمبيع مقابل لما في الذمة لاهذا المدفوع عنه بخصوصه أم شيخنا (قوله ويضم ربح لاصل الخ) أي قياسا على النتائج مع الامهات ولعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاع وانخفاض أم شرح حج (قوله ولو من عين العرض) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر والأصح أن ولد العرض من الحيوان من نعم وخيل وأما وثمره من الأشجار كشمش أو تفاح مال تجارة لأنهما جزان من الام والشجر والثاني لانهما لم يحصلوا بالتجارة ومحل الخلاف ما لم تنقص قيمة الام بالولادة فإن نقصت بها كان كانت قيمة الام تساوى الفافصارت بالولادة تساوى ثمانمائة وقيمة الولد مائتان جبر نقص الام بقيمة الولد جزما انتهت (قوله أيضا ولو من عين العرض) عبارة شرح مر وسواء حصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمة زكى بالقيمة أو بأكثر منها في زكاة الزائدها وجهان أو وجههما الوجوب انتهت وقوله زكى القيمة أي لا ما باع به فقط لأنه فوت الزيادة باختياره فضمنها ويصدق في قدر ما فوته أم ع ش عليه (قوله أن لم ينض بما يقوم به) شامل لصورتين أحدهما لم ينض أصلا ومثل لها بالمثال الأول والثانية أن ينض بما لا يقوم به ومثل لها بالمثال الثاني أم شيخنا (قوله أما إذا نض الخ) توجيه ذلك أنه إذا نض من الجنس فقد رجع رأس المال إلى أصله فيصير الربح مستقلا وأما إذا لم ينض أو نض من غير الجنس فلم يرجع رأس المال إلى أصله فلا يصير الربح مستقلا لارتباطه في هذه الحالة برأس المال ارتباطا التابع بالتبوع أم شورى (قوله دراهم أو دنانير) بدل من ناضا بدل كل في المختار ما نصه أهل الحجاز يسمون الدراهم والدنانير النض والناض إذا تحول عينا بعد أن كان متاعا ويقال خذ ما نض لك من دين أي ما تيسر وهو يستنض حقه من فلان أي يستنجزه ويأخذ منه الشيء بعد الشيء أم (قوله وأمسكه إلى آخر الحول) ليس بقيد كما يعلم من قوله بعد واشترى بها عرضا يساوى الخ شيخنا (قوله ولو في ذمته) أي ذمة المشتري بأن أنشأ التزامه وقت الشراء وكذا لو ملكه بنقد في ذمة البائع بأن كان ديننا عليه فاستقرض عنه عرض تجارة أم من شرح مر (قوله أو دون نصاب) هذا من مدخول الغاية وهي بالنسبة إليه للرد وعبارة أصله مع شرح مر وكذا أن ملكه بنقد دونه أي النصاب فإنه يقوم به في الأصح لأنه أصله الثاني يقوم به غالب نقد البلد كما لو اشترى بعرض ومحل الخلاف ما إذا ملك ببقية النصاب من ذلك النقد فإن ملكه قوم به قطعا لأنه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول وأبداء الحول من وقت ملك الدراهم كما قاله الرافعي انتهت (قوله قوم به) أي ولو أبطل السلطان

ذلك النقد وأن ملكه بنصايبين من التقدين قوم أحدهما بالآخر يرم الملك فإن كانت قيمة المائتين عشرين قوم بهما نصفين أو عشرة قوم ثلثه بالدرهم وثلثاه بالدنانير وكذا لو كان أحدهما أو كلاهما دون النصاب اه برماوى قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجر أن يبادر إلى تقويم ماله بعدلين ويمتنع واحد كجزاء الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك إذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج قبل ويتجه من تردده أنه لا يجوز أن يكون هو أحد العدلين وإن قلنا بجواز ذلك في جزاء الصيد ويفرق بأن الفقهاء أشاروا إلى ما يضبط المثلية في عدائهما فيها ولا كذلك هنا إذ القيم لا يضابط لهما اه ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر إلى ما يرغب أى في الأخذ به اه سم على البهجة ولكن عبارة حج ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف والساعي تصديقه نظير ما مر في عد الماشية أقول وقد يفرق بأن متعلق العدمعين بيد الخطأ فيه بخلاف التقويم فإنه يرجع لا جهاد المقوم وهو مظنة للخطأ فالتمه فيه أقوى ومن ثم لم يكتف بخبره للثمر بل لولم يوجد خالص من جهة الامام حكم عدلين يخرج صان له كما مر وقوله ثم ان المعتبر في تقويم العدلين النظر إلى ما يرغب أى فى الأخذ به فى مثل ذلك العرض حالا فاذا فرض أنها ألف وكان التاجر إذا باعها على ما جرت به عادة مفرقافى اوقات كثيرة بلغ الفين مثلاً اعتبر ما يرغب به فيه فى الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لان الزيادة المفروضة إنما حصلت من تصرفه بالتفريق لا من حيث كون الألفين قيمته اه ع ش على مر (قوله فى غالب نقد البلد) أى البلد الذى كان فيه المال وقت حوالان الحول كما قاله الماوردى وهو الاصح جريا على قاعدة التقويم إذا تعذر التقويم بالأصل اه شرح مر وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله فلو حال الحول بمحل لا نقد فيه الخ (قوله اعم من قوله بعرض) عبارة الأصل أو بعرض وانظر لم حذف الشارح فى حكايتهما العاطف وهو لفظ أو تأمل (قوله قوم ما قابل النقد والباقي بالغالب) وذلك ظاهر ان اشترى كلا فى عقد أو اشترى فى عقد واحد وفضل الثمن والا قوم ما قابل النقدية والباقي بالغالب بنسبة التقيسيط قال سم على البهجة فلو جهلت النسبة فلا يبعد أن يحكم باستوائهما ولو علم أن أحدهما أكثر وجعل عنه فلا يبعد أن يتعين فى براءة ذمته ان يفرض الاكثر من كل منهما وهل له التأخير إلى التذكر ان رضى أقول لا يبعد ان له ذلك بل قياس ما تقدم عن الديميرى أنه يكتفى غلبة الظن اه ع ش على مر (قوله أيضا قوم ما قابل النقدية والباقي بالغالب) أى إذا كان النقد غير جنس الغالب وبلغ نصابين زكيا أو لم يبلغه واحد منهما فلا زكاة وإن بلغهما المجموع لوقوم بأحدهما لأنه لا يضم أحدهما إلى الآخر وإن بلغ أحدهما فقط نصابا زكى وحده هكذا ينبغي أن يفهم ولا يغفل عنه وهو معلوم من كلامهم اه سم (قوله فان غلب نقدان الخ) هذا راجع إلى المسألتين قبله اه شيخنا (قوله وبلغ نصابا) أى فى جميع الموازين وبهذا اندفع ما يرد على العلة اه شيخنا (قوله فى الثانية) وهى مالو ملكه بغيره والثالثة وهى مالو ملكه بهما اه ع ش (قوله وبهذا فارق) أى بقوله لتحقق تمام الخ (قوله أو بنقد لا يقوم به الخ) هذه تقدمت قريبا فى قوله فلو لم يبلغ به نصابا لم تجب الزكاة فيه وإن بلغ غيراه اه شيخنا (قوله وبه الفتوى) الظاهر ان قوله وبه الفتوى أظهر من قوله وعليه الفتوى كما يقع له فى بعض العبارات اه برماوى (قوله كما فى المهمات) هو المعتمد وعليه بحاب عن قياس الثانى عن الحقائق وبنات اللبون فيما لو اتفق فرضا بان الزكاة فى الابل متعلقة بالعين وفى مال التجارة بالذمة فتعلق المستحقين بالأصل فوق تعلقهم بمال التجارة اه برماوى (قوله وتجب فطرة رقيق تجارة مع زكاتها) ولو كان فى مال التجارة جارية جاز للمالك وطئها قبل الحول وبعده وإن قلنا تعلق الزكاة تعلق شركة ويشكل بما يأتى فى القراض من أنه محرم على كل من المالك والعامل وطء جارية القراض سواء كان فى المال ربح ام لا والفرق ان تغلق العامل بنفسه العين وإن قدر المالك على إسقاطه بتعويضه عنه بخلاف التجارة فإن ألحق فيها متعلق بالقيمة ولا تعلق له بالرقبة وإن قلنا تعلق شركة قال فى الحوائى فى باب القراض اه مر اه شوبرى (قوله لا اختلاف بينهما) عبارة

فبغالب نقد البلد) يقوم فلو حال الحول بمحل لا نقد فيه كبلد يتعامل فيه بفلوس أو نحوها اعتبر اقرب بلاد إليه وقول أو بغيره اعم من قوله بعرض (أو) ملكه (بهما) أى بنقد وغيره (قوم ما قابل النقدية والباقي بالغالب) من نقد البلد (فان غلب نقدان) على التساوى (وبلغ) أى مال التجارة (نصابا بأحدهما) دون الآخر (قوم) مالها فى الثانية وما قابل غير النقد فى الثالثة (به) لتحقق تمام النصاب بأحد التقدين وبهذا فارق ما مر من أنه لا زكاة فيما لو تم النصاب فى ميزان دون آخر أو بنقد لا يقوم دون نقد يقوم به (أو) بلغ نصابا (بهما) أى بكل منهما (خير) المالك كما فى شاقى الجبران ودراهمه وهذا ما صححه فى أصل الروضة ونقل الرافعى تصحيحه عن العراقيين والرويانى وبه الفتوى كما فى المهمات وخالف فى المنهاج كاصله فصحح أنه يتعين الانفع للمستحقين ونقل الرافعى تصحيحه عن مقتضى إيراد الامام والبعوى وقولى فان غلب نقدان إلى آخره من زيادنى فى الثالثة (وتجب

فطرة رقيق تجارة مع زكاتها) لا اختلاف بينهما

(لو كان) أى مال التجارة
(مما تجب الزكاة في عينه)
كسائمة ثمرة (وكل) بثلاث
الميم (نصاب إحدى
الزكاتين) من عين وتجارة
دون نصاب الأخرى
كأربعين شاة لا تبلغ قيمتها
نصاباً آخر الحول أو تسع
وثلاثين فأقل قيمتها نصاب
(وجبت) زكاة ما كمل
نصابه (أو) كمل (نصابها
فزكاة العين) تقدم في
الوجوب على زكاة التجارة
لقوتها للاتفاق عليها بخلاف
زكاة التجارة فلم أنه لا
تجتمع الزكاتان ولا خلاف
فيه كافي المجموع فلو كان
مع ما فيه زكاة عين مالا
زكاة في عينه كان اشترى
شجرة للتجارة فبدأ قبل
حوله صلاح ثمرة وجب
مع تقديم زكاة العين عن
الثمر زكاة الشجر عند تمام
حوله وقولي مما تجب الزكاة
في عينه أعم من قوله سائمة

شرح مر لانها يجبان بسببين مختلفين فلا يتداخلان كالقيمة والكفارة في العبد المقتول والقيمة
والجزاء في الصيد المملوك إذا قتله المحرم انتهت وعبرة حج لا اختلاف السبب وهو المال والبدن فلا
يتداخلان كالقيمة والجزاء في الصيد انتهت (قوله ولو كان أى مال التجارة) أى كله أماً لو كان بعضه تجب
الزكاة في عينه وبعضه ليس كذلك فسيأتي في قول الشارح فلو كان مع ما فيه زكاة عين الخ اه شيخنا (قوله
وجبت زكاة ما كمل نصابه) أى لو جود سببها من غير معارض اه شرح مر ولا وقص في زكاة العين في
هذه الصور فلو كان مال التجارة خمسين شاة أخرج واحدة عن أربعين وزكى العشرة زكاة التجارة كافي
حواشي التحرير (قوله فزكاة العين تقدم) قال في الروض وشرحه فلو حدث في أثناء الحول نقص في نصاب
السائمة حيث غلبناه انتقل الحكم إلى زكاة التجارة واستؤنف الحول كالمالك نصاب سائمة لا للتجارة ثم
اشترى به عرض تجارة فانه يستأنف حولا كما مر فلو حدث نتاج من السائمة بعد استئناف حول التجارة لم
ينتقل الحكم إلى زكاة العين لان الحول انعقد للتجارة فلا يتغير اه اه سم (قوله للاتفاق عليها) أى لانها
وجبت بالنص والاجماع ولهذا يكفر جاحدا وقوله بخلاف زكاة التجارة أى فانها تختلف فيها ووجبت
بالاجتهاد ولهذا لا يكفر جاحدا ولان زكاة العين تتعلق بالرقبة وتلك بالقيمة فتقدم ما يتعلق بالرقبة كالمرهون
إذا جنى اه شرح مر (قوله بخلاف زكاة التجارة) أى فالقديم انها لا تجب وكذا قول عند مالك اه شيخنا
(قوله لا تجتمع الزكاتان أى من جهة واحدة ولا فقد يجتمعان من جهتين مختلفتين كما سيأتي قريباً وكما تقدم من
وجوب فطرة رقيق التجارة مع زكاتها اه اطفحى (قوله فلو كان مع ما فيه الخ) هو قسيم قوله أو لا ولو كان
مما تجب الزكاة في عينه الخ اه برماوى (قوله فبدأ قبل حوله صلاح ثمرة) خرج به ما لو تم حول التجارة قبل
بدو الصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فإذا بدأ الصلاح بعد الإخراج ولو يوم
وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين في الثمر فليتام اه سم على حج وعليه فقد يقال وجوب الزكاة في الثمر
على هذا الوجه يلزمه اجتماع زكاتين في مال واحد لانه زكى الثمرة عند تمام الحول زكاة التجارة لدخولها
في التقويم وزكى عنها بعد بدو الصلاح زكاة العين فقد تكررت زكاتها اللهم إلا ان يقال لما اختلف الوقت
والجهة نزل منزلة مالين اه ع ش على مر (قوله وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر الخ) قال في الروض
وشرحه وينعقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد الجذاذ لا من وقت الادراك
وتجب زكاة التجارة فيه أبداً أى في الأحوال الآتية اه والظاهر ان ابتداء الحول الثانى على الشجر من
وقت التمكن من الإخراج عقب تمام الحول وذلك قد يتأخر عن وقت إخراج زكاة الثمر فيختلف حولاهما
اه سم على حج (قوله زكاة الشجر عند تمام حوله) قال في الروض وشرحه وكذا الحكم ان اشترى أى الثمرة
بشرط القطع فبدأ صلاحها في ملكه قبل قطعها ثم قال ومضى زكى الثمرة للعين زكى الأرض وكذا الجدوع
والثبن للتجارة إذ ليس فيها زكاة عين فلا تسقط عنها زكاة التجارة فان نقصت قيمتها عن النصاب
لم يكمل بقيمتها الثمرة وينعقد الحول للتجارة على الثمرة من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد الجذاذ
لا من وقت الادراك وإن وجبت الزكاة به لان عليه بعد تربية الثمرة للمستحقين فلا يحسب عليه
زمنها وتجب زكاة التجارة فيه أبداً فان زرع زرعاً للقيمة في أرض التجارة فليسكل منها حكمه فتجب
زكاة العين في الزرع وزكاة التجارة في الأرض اه وهنا أمور أحدها يقتضى أن يكون الحب
كالثمرة فيقال فيه ينعقد الحول للتجارة عليه من الوقت الذى يخرج زكاته فيه بعد الحصاد وما يتعلق به
لا من وقت الادراك باشتداد الحب للعللة المذكورة في الثمرة بعينها الثانى الظاهر ان ابتداء الحول الثانى على
الجدوع يقتضى ان يكون من التمكن من الإخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت إخراج
زكاة الثمرة فيختلف حولاهما الثالث خرج بقوله فبدأ قبل حوله صلاح ثمرة ما إذا تم حول التجارة قبل بدو
الصلاح فيخرج زكاة الجميع للتجارة كما هو ظاهر وحينئذ فان بدأ الصلاح بعد الإخراج ولو يوم وجبت

زكاة العين كما هو ظاهر اه سم وقوله لم يكمل به بقيعة الثمرة أي فلا تضم الجذوع للثمرة في التقديم بل تقوم وحدها وهذا في العام الاول كما قاله المناوي على التحرير واما بقية الاعوام فتضم الجذوع والتبن وغيرها للثمر والحب في التقديم فان بلغ المجموع نصا با زكاه والا فلا يكفي قل على التحرير (قوله فلو سبق حول التجارة الخ) تقييد لقوله أو نصا بهما فزكاة العين أي ما لم يسبق حول التجارة لكن التقييد بالنظر للعام الاول فقط تامل (قوله ولثلا يبطل بعض حولها) عبارة مر كونه العباوة وكتب عليها الرشيدى مانصه قوله ولثلا يبطل بعض حولها اثبات الواو هنا يفيد ان اللام في قوله لتمام حولها للعلة وهو فاسد كما لا يخفى بل هي بمعنى عند فالصواب حذف الواو كما في التحفة ولعلها زائدة من النسخ اه (قوله وافتتح حول الخ) أي وما مضى من السوم في بقية الحول الاول غير معتبر اه حجج أي حول السوم لا يدخل الا بعد تمام حول التجارة اه حل (قوله على مالكة) أي هو المطالب بها وحده أعم من ان يخرجها من مال القراض أو من غيره بدليل كلامه بعد وليس المراد بكونها عليه انه يجب عليه اخراجها من غير مال القراض لانها لا تحسب عليهم ما إذا أخرجها منه اه شرح مر (قوله إذ العامل انما يملك الخ) عبارة اصله مع شرح مر وإذا قلنا العامل يملك حصته من الربح بالقسمة وهو الاظهر فعلى المالك زكاة الجميع فان أخرجها من مال آخر فذاك ظاهر أو من عين مال القراض حسبت من الربح ثم قال وإن قلنا يملك العامل حصته بالظهور لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح لانه مالك لهما ويلزم العامل زكاة حصته من الربح لانه متمكن من التوصل اليها بالقسمة متى شامو على هذا فابتداء حول حصته من وقت الظهور ولا يجب عليه الاخراج قبل القسمة وله ان يستبد بالاجراج عنها من مال القراض انتهت (قوله فان أخرجها من غيره فذاك) أي ولا رجوع له على العامل اه ع ش (قوله حسبت من الربح) أي لانها بمنزلة الخسران (قوله كالمؤن التي تلزم المال) عبارة شرح مر ولا يجعل اخراجها كاسترداد المالك جزا من المال فنزلا لها منزلة المؤن الخ انتهت (خاتمة) لو باع عرض التجارة قبل اخراج زكاتها وإن كان بعد وجوبها ارباعه برض قنية صح اذ متعلق زكاته القيمة وهي لا تقوت بالبيع ولو اعتق عبد التجارة او وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها يبطلان متعلق زكاة التجارة كما ان البيع يبطل متعلق العين وكذا الوجه صدقا او صلاحا عن دم أو نحوهما لان مقابله ليس مالا فان باعه محاباة فقد رها كالموهوب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصفة اه شرح مر وفي البر ما رى مانصه (تنبيه) قال شيخنا الذي يظهر انه لا يمنع المالك من استعمال عروض التجارة كركوب حيوانها وسكنى عقارها ولا من الاكل من حيوانها أو ثمارها أو لبنها ولا من اللبس من نحو صوفها ولا من وطئ اماتها ولا من هبة شيء من ذلك ولا من التصديق به ولا من اعارته ولا اجارته وإن كل ما خرج عن ملكه بنحو الصدقة أو استهلك بنحو الاكل بطلت فيه التجارة ولا يلزمه بدله لان ذلك كنية القنية أو أقوى وأنه لا يلزمه اجرة في الاستعمال وإن أجره ما أجريه تكون له لامل تجارة وان كسب رقيق التجارة ومهر اماتها ليس مال تجارة لذلك وان له ولدت منه الامة خرجت كولدها عن مال التجارة بالاولى بما لا متنازع يبيعها وان ماتلف من اموالها بشيء من ذلك أو بغيره خرج عن مال التجارة الا ان اتلفه اجنبي ضامن فبدله مال تجارة كما مر هذا ما ظهر فليراجع من محاله ويعمل بما وافق المنقول منه والله الموفق للصواب والله اعلم اه

(باب زكاة الفطر)

بكسر الفاء لفظ اسلامي ونسبت لاحد سببها لانها تجب باء الك جزء من رمضان وجزء من شوال لا باء الك احدهما فقط كما يأتي ويقال لها زكاة الفطرة بكسر الفاء أيضا والفطرة اسم مولد لا عربي ولا معرب بل اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية كالصلاح والزكاة وتقال للخليفة ومنه قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها أي خلقهم وهي قبولهم للحق وتمسكهم من ادراكه وفي الحديث ما من مولود الا يولد على الفطرة

(فلو سبق حول) زكاة
(التجارة) حول زكاة
العين كان اشترى بمالها
بعد ستة أشهر نصا باسائة
أو اشترى به معلوفة
للتجارة ثم أسامها بعد ستة
أشهر (زكاهما) أي التجارة
أي مالها لتمام حولها ولثلا
يبطل بعض حولها (وافتح)
من تمامه (حول زكاة العين
أبدا) فتجب في بقيعة
الاحوال (وزكاة مال
قراض على مالكة) وان
ظهر فيه ربح لانه ملكه اذا
العامل انما يملك حصته
بالقسمة لا بالظهور كما
ان العامل في الجمالة انما
يستحق الجعل بفراغه من
العمل (فان أخرجها) من
غيره فذاك أو (منه حسبت
من الربح) كالمؤن التي تلزم
المال من أجره الدلال
والكيال وغيرها
(باب زكاة الفطر)

قوله تحسبون فيها من
جدعاء هكذا بالنسخ التي
بأيدينا وحرره

الفطرة الإسلامية إلا أن أبو أيوب ودانته أو يجسانه كما تنتج البهيمية بهمة عجماء هل تحسبون فيها من جدعاء
وقيل الفطرة الإسلامية وقيل البداءة التي ابتدأهم لها من الحياة والموت والسعادة والشقاوة وقيل الفقر والفاقة
وقيل العهد المأخوذ على آدم وذريته والمعنى أنها وجبت على الخلق توكية للنفس أي تطهيرها وتنمية لعملها
ويقال للمخرج أيضا قول ابن الرفعة أنها بضم الفاء اسم للمخرج مردود وهي من خصائص هذه الأمة
والمشهور أنها فرضت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل العيد يومين قال وكيع زكاة الفطر لرمان
كسجود السهو للصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة وأخرج ابن شاهين في ترغيبه
والضياء عن جرير شهر رمضان معلق بين السماء والأرض لا يرفع إلى الله تعالى إلا بزكاة الفطر والظاهر أن
ذلك كناية عن عدم ترتيب فائدة عليه إذا لم يخرج زكاة الفطر لكن بمعنى توقف ترتيب ثوابه العظيم على
إخراجها بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه فيثبت لا يتم له جميع ما رتب على صوم رمضان من الثواب
وغيره إلا بإخراج زكاة الفطر ويتردد النظر في توقف الثواب على إخراج زكاة موته وظاهر الحديث
التوقف على إخراجها لأنها طهرة للصائم فلا يتم تطهيره وتأمله لذلك الثواب العظيم إلا بإخراجها وجوبها
على الصغير ونحوه إنما هو بطريق التبع على أنه لا يبعد أن فيه تطهيرا له أيضا بقي أن صوم المعون هل يعلق
بالمعنى المذكور أن لم تؤد عنه الفطرة أم لا الثاني أوجه ألا تقصير منه وقد ذكر المصنف في هذا الباب
وقت الوجوب ثم صفة المؤدى بكسر الدال ثم وقت الأداء ثم صفة المؤدى عنه ثم قدر المؤدى ثم جنسه أه
برماوى وقوله اسم مولد لا عربى ولا معرب بمعنى أن وضعه على هذه الحقيقة مولد من حملة الشرع بدليل
قوله فيكون حقيقة شرعية والأفالمولده واللفظ الذى ولده الناس بمعنى اخترعوه ولم تعرفه العرب وظاهر
أن الفطرة ليست كذلك قال الله تعالى فطرة الله التى فطر الناس عليها هـ رشيدى على مـ وقوله فتكون حقيقة
شرعية أى فى القدر المخرج والانسب فى التفريع أن يقول فتكون حقيقة عرفية أو اصطلاحية لأن الحقيقة
الشرعية عند الأصوليين ما أخذت التسمية به من كلام الشارع أما ما اصطلاح عليه الفقهاء واستعملوه فلا
يسمى بذلك بل يسمى حقيقة عرفية أو اصطلاحية ثم رآيت سم على شرح البهجة قال مانصه قوله حقيقة
شرعية فإن قلت كان الواجب أن يقول فتكون حقيقة عرفية لأن الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت
هذه التسمية لغوية وهى صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لجملة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى لا شبهة
فى صحتها وإن كان المتبادر من النسبة فى شرعية باعتبار الاصطلاح الأصولى هـ ما كان بوضع الشارع
فليتأمل أه وقوله ويقال للخلقة الخ ظاهر هذا الصنيع يقتضى أن لفظ الفطرة سواء أريد به الخلقة أو القدر
المخرج مولد ولعله غير مراد لأن اصطلاحات الفقهاء حادثة وإطلاق الفطرة على الخلقة ليس من اصطلاحاتها
كما هو ظاهر فلعلها مولدة بالنظر للمعنى الثانى أه عـ شـ على مـ (قوله الأصل فى وجوبها الخ) قدم الدليل على
المدعى إشارة إلى وجوبها معلوم لا يحتاج للتنبيه عليه وأما ما يجب به فقير معلوم وذكره المصنف بقوله
تجب بأول ليلة الخ أه عـ شـ ولا ينافى حكاية الإجماع قول ابن اللبان بعدم وجوبها لأنه غلط صريح كفى
فى الروضة لكن صريح كلام ابن عبد البر أن فيها خلافا لغير ابن اللبان ويحجب عنه بأنه شاذ منكر فلا يخرق
به الإجماع أو يراد بالإجماع الواقع فى عبارة غير واحد ما عليه الأكثر ويؤيده قول ابن حج لا يكفر جاحدا
أه شرح مـ (قوله فرض رسول الله ﷺ) أي أظهر فرضيتها أو قدرها أو وجبها أه برماوى وقوله
على الناس أى ولو كفار ألهذا فى المخرج بكسر الراء وقوله صاعا من تمر بدل زكاة الفطر أو حال وقوله على
كل حر على هنا بمعنى عن ألهذا فى المخرج عنه فلذلك قيده بقوله من المسلمين ولم يقيد ما قبله وهذا أولى
من جعله بدلا لما يلزم عليه من القصور إذ لا يفيد وجوبها على الكافر وقوله وخبر ابن سعيد الخاقى به
أنه لا دلالة فيه على الفرض لما فيه من زيادة الأنواع وقوله من طعام أى بروقه ما عشت ظرف لاخرجه
الأول أه شيخنا (قوله على كل حر وعبد) على هنا بمعنى عن قول الشاعر إذا رضيت على بنو قشير أه عـ

الأصل فى وجوبها قبل
الإجماع خبر ابن عمر فرض
رسول الله ﷺ زكاة
الفطر من رمضان على
الناس صاعا من تمر أو صاعا
من شعير على كل حر أو
عبد ذكر أو أفتى من المسلمين
وخبر ابن سعيد كذا يخرج
زكاة الفطر إذا كان فينا
رسول الله ﷺ صاعا
من طعام أو

ويؤيده قوله **عليه السلام** ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا لصدقة الفطر فأثبت صدقة الفطر على سيده اهـ وعدم تأويله على أولى ليقيدانها يجب أو لا على المخرج عنه وإن تحمل ما عنه غيره اهـ مر على شرح الروض وعبارة سمع على أبي شجاع وأما قوله في الحديث السابق على كل حرفه بمعنى عن كل حر لأن العبد لا يطالب بأدائها ولثلاثه تكرار مع قوله على الناس كذا قال القاضي أبو الطيب اهـ ع ش وعبارة حج وعلى في الحديث على بابها خلافا لمن أولها بعن لأن الأصل أن الوجوب يلاقي المؤدى عنه أو لاحق الفتن كما يأتي انتهى (قوله صاعا من تمر أو صاعا من شعير) إنما اقتصر عليهم ما لكونهم اللذان كانا موجودين إذ ذاك ومثله يقال فيما بعده اهـ ع ش على مر (قوله إذ كان فينا) أي وقت كان فينا اهـ ع ش على مر (قوله من طعام) أي بر لأن الطعام هو البر في عرف أهل الحجاز اهـ بر ماوى والظاهر أنه لا يصح نصبه على البدلية لأنها تقتضى أن أباسعيد أخرج الأنواع الخمسة المذكورة وهو بعيد لأنها كما سيأتي يجب من غالب قوت البلد في كل سنة فحينئذ يتعين نصبه على الحال ويكون الكلام موزعا على كل قوم بحسب غالب قوتهم فكانه قال حالة كونها في ذاتها بقطع النظر عن خصوص المخرج صاعا من طعام الخ (قوله أو صاعا من اقط) اعترض بأن اللفظ موزون لا مكيل واجيب بأن الحديث محمول على ما إذا جرد الاقط وصار قطعاً صاعاً كالخص مثلاً فإنه حينئذ مكيل اهـ شيخنا ح ف (قوله يجب باول ليلة الخ) أي يستقر وجوبها فلا ينافي قولهم يجوز تعجيلها من أول رمضان اهـ بر ماوى وهذا شروع في بيان وقت الوجوب وقوله على حر الخ شروع في بيان من يجب عليه أي ولو كافراً السكن لا يخرج إلا عن مسلم من نفسه أو غيره كما ذكره المصنف فالكافر يجب عليه الزكاة ويجب عليه إخراجها السكن لا يجوز له وإن كانت النية في الزكاة للتمييز لأنها طهرة والكافر ليس أهلاً فاشتمت العبادة كالصلاة يجب عليه ولا تصح منه اهـ حل (قوله أيضاً يجب باول ليلة الخ) أي على الظاهر والثاني يجب بطول الفجر يرم العيد لأنها قرينة متعلقة بالعيد فلا تتقدم وقتها كالاضحية كذا أعلمه الرافعي واعترض عليه بأن وقت الاضحية إذا طاعت الشمس ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيات لا الفجر اهـ من شرح مر (قوله وآخر ما قبله) هذا بيان لأقل ما يتحقق به السبب الأول ولا لافسيات في باب تعجيل الزكاة أن السبب الأول رمضان الصادق بأكمله وبعضه اهـ ع ش على مر (قوله وهو من زيادتي) في كونه من زيادته نظر إذ يعلم من الأصل من قوله يخرج عن مات بعد الغروب ومن قوله وله تعجيل الفطرة من أول رمضان فكان حقه أن يقول والتصريح به من زيادتي اهـ س ل (قوله وأول جزء من شوال) فتخرج عن مات بعد الغروب بأن كان فيه حياة مستقرة عنده وهو من يؤدى عنه اهـ شرح مر وقوله بأن كان فيه حياة مستقرة مفهومه أنه لو لم يكن كذلك بأن وصل إلى حركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح إن كان ذلك بجناية والا ففيه نظر لأنه مادام حيأ حكمه كالصحيح حتى يقتل فآتله اهـ ع ش عليه (قوله لاضافتها إلى الفطر الخ) دليل لقول المتن يجب باول ليلته ولا يكاد يتحقق أدراك الجزء الثاني إلا بأدراك الجزء الأول فلا يقال ليس في الخبر ما يقتضى توقف الوجوب على أدراك الأخير من رمضان اهـ ع ش (قوله على حر ومبعض) هذا بيان للمخرج بكسر الراء فتجب عليه ولو كان كافراً كما يأتي في كلامه وقوله بقسطه فيه قصور إذ ذاك بالنظر لنفسه وأما فطرة عمونه فتجب بكاملها وقوله لا مهاباة أي مناوأة اهـ وعبارة ع ش على مر قوله ومبعض بقسطه وهل تجب على المبعوض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه أو بقسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الأصل والاعتد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه كما أفق به شيخنا مر رحمه الله تعالى اهـ زيادتي انتهى وعبارة البر ماوى قوله بقسطه أي إذا أخرج عن نفسه فإن أخرج عن عمونه فيخرج فطرة كاملة على المعتد عند مشايخنا وإن أخذ العلامة الخطيب بظاهر كلام المصنف كاصلة أنه تجب عليه بالقسط مطلقاً ويؤيد الأول ما في النفقات أنه يجب عليه لقريبه نفقة كاملة انتهى هذا وكان الأول تأخير قوله بقسطه إلى قوله عن مسلم الخ إذ كلامه هنا في المخرج بكسر الراء وكونها بالقسط يتعلق بالمخرج عنه تأمل (قوله فان كانت

(قوله من طعام الخ) هذه
القولة مؤخرة عن مجملها
وما قبلها مقدمة كذلك اهـ

صاعاً من تمر أو صاعاً من
شعير أو صاعاً من زبيب
أو صاعاً من اقط فلا
أزال أخرجه كما كنت
أخرجه ما عشت رواهما
الشيخان (تجب) زكاة
الفطر (باول ليلة وآخر
ما قبله) أي بأدراك آخر
جزء من رمضان وهو من
زيادتي وأول جزء من
شوال لاضافتها إلى الفطر
في الخبرين السابقين (على
حر ومبعض بقسطه) من
الحرية بقيد زدته بقولي
(حيث لا مهاباة) بينه وبين
مالك بعضه فان كانت

مهاياة الخ) فلو وقعت النوبتان في وقت الوجوب بان كان آخر جزء من رمضان آخر نوبة أحدهما وأول جزء من شوال أول نوبة الآخر فينبغي تقسيط الواجب عليهما اه سم على البهجة اه ع ش على م ر و عبارة البرماوى وقوله بمن وقع الوجوب في نوبته وهو جزء من آخر يوم من رمضان و جزء من أول ليلة من شوال فلو كانت المهاياة يوم ماوى او شهر او شهرا فلكمدهما فتجب بالتقسط انتهت (قوله الرقيق المشترك) قال شيخنا ع ش نى مالومات المبعوض او مائة او شككنا في المهاياة وعدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة او التقسط فقط فيه نظر والا قرب الثاني لا نأخذ بمقتضى الوجوب وشككنا في مسقطه وهو الانتقال من سيده اليه أو عكسه هذا كله ان علم قدر الرق والحرية فان جعل ذلك الاقرب المناصفة لانها المحققة اه برماوى (قوله الرقيق) اى ولو مستولدة وقوله ولا على سيده غنه لكن يستحب لسيده ان يؤدى عنه فطرته ولو كان لسيده عليه دين لا تلزمه زكاته وان مضت عليه احوال اه برماوى (قوله منزلة الاجنبى) هذا اذا كانت الكتابة صحيحة كما يؤخذ من التعليل اما في الكتابة الفاسدة فيجب على سيده فطرته فيها جز ما ونفقة على نفسه نظرا الى انه كالمستقل في الجملة اه برماوى (قوله عن مسلم بمو نه حيثئذ) ولومات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الاصح في المجموع بخلاف تلف المال و فرق بان الزكاة تتعلق بالعين والفطرة بالذمة ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه اعتق الفن قبله عتق ولو لمه فطرته وانما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى او وقفه قبله لا نه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطه او الاصل عدم وجوبها بخلاف الاولى فانه يريد نقلها الى غيره اه شرح م ر وقوله والفطرة بالذمة هذا ظاهر بالنسبة للمال الزكوى لكنه مشكل بما يأتى من أن المورس وقت الوقت الوجوب لو تلف ماله قبل التمكن سقط عنه الوجوب كزكاة المال الا ان يقال ان المؤدى لما كان المال ثابتا في ذمته وهو انما يخرج بما يملكه كان المال الذي في يده بمنزلة ما يتعلق به الزكاة والمؤدى عنه فيما عين فيه المالم يكن المال مستقرا عليه بل كان متعلقا بذمة غيره لم ينظر للتمكن من الاخراج قبل موته ولا عدمه لانه منزل من حيث عدم المطالبة بالمال منزلة العدم فلم ينظر للتمكن في حياته ولا لعدمه لكن هذا لا يتم فيما اذا مات من وجبت عليه ولم يتحملها عنه غيره لكونه حراما وسرا ومات قبل التمكن من الاخراج اه ع ش عليه (قوله ايضا عن مسلم بمو نه حيثئذ) هذا اشارة الى قاعدة صرح بها الاصل وعبارة انه ومن لزمه فطرته أى فطرة نفسه لزمه فطرة من تلزمه نفقته انتهت قال م ر في شرحه ودخل في عبارته مالو اخدم زوجته التي تخدم عادة امته لا اجنبية وانفق عليها اى الامة فانه يجب عليه فطرتها كنفقتها بخلاف الاجنبية المؤجرة لخدمتها كالا يجب عليه نفقتها وكذا التي صحبتها لتخدمها بنفقته باذنه لانها في معنى المؤجرة كما جزم به في المجموع وقال الرافعى في النفقات تجب فطرتها وهو القياس وبه جزم المتولى والوجه حمل الاول على ما اذا كان لها مقدر من النفقة لا تعداه والثاني على ما اذا لم يكن لها مقدر تا كل كفايتها كما اه انتهت وقوله المؤجرة لخدمتها اى ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصرنا وقرأها من استجار شخص لرعى دوابه مثلاً بشيء معين فانه لا فطرة له لكونه مؤجرا اجارة اما صحيحة او فاسدة بخلاف مالو استخدمه بالنفقة او الكسوة فتجب فطرته كخدام الزوج اه وقوله والوجه حمل الاول اى وهو عدم الوجوب المفهوم من قوله وكذا التي صحبتها الخ والثاني هو قوله وقال الرافعى في النفقات تجب فطرتها الخ اه ع ش عليه (قوله بمو نه) الضمير المستتر عائدة على المذكور من الحر والمبعوض والبارز عائدة على المسلم فالصفة جرت على غير من هى له فكان عليه الا بران بان يقول بمو نانه تامل (قوله ومن غيره) لم يقل وغيره كما تقدم له في التيمم لاجل قوله بعدم من زوجة الخ اه شوبرى وهل يثاب المؤدى عنه اولا فيه نظر والا قرب الثاني فليراجع كما قيل به في الاضحية من ان ثواب الاضحية للمضحي ويسقط بفعله الطالب عن اهل البيت اه ع ش على م ر ولو اخرج المؤدى عنه اجزا ويسقط الوجوب عن المؤدى وليس للزوجة مطالبة زوجها باخراج فطرتها كما في المجموع فان كان غائبا فلها الاقتراض عليه لنفقته دون فطرتها لتضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولان الزوج هو

مهاياة اخضعت الفطرة بمن وقع من وجوبها في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك وخرج بالحر والمبعوض الرقيق لان غير المكتسب لا يملك شيئا وفطرتها على سيده كما سياتى والمكاتب ملكه ضعيف فلا فطرة عليه ولا على سيده عنده لنزوله معه منزلة الاجنبى (عن مسلم بمو نه) من نفسه ومن غيره من زوجة

المخاطب باخراجهما قاله في البحر وكذا الحكم في الاب العاجز اه شرح مر وقوله وليس للزوجة مطالبة زوجها الخ سم على المنهج بعد مثل ما ذكر وبينه في الكفاية باها ان كانت حرة فالحيل لا يطالب وإن كانت ضمنا فاما ضمنون عنه لا يطالب اه وقال الاسوي ان ارى يمنع المطالبة بالمبادرة او الدفع اليها فسلم وان ارى المطالبة بأصل الدفع عند الامتناع فممنوع لان أقل مراتبه امر بمعروف أو نهى عن منكر اه اقول ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ولو قيل بان لها المطالبة ارفع صومها اذا ثبت انه معلق حتى يخرج الزكاة لم يبعد اه ع ش عليه (فرع) نقل في المجموع انه لو كانت الزوجة شافعية والزوج حنفيا لا زكاة على واحد منهما بخلاف ما لو كانت الزوجة حنفية تعتقد وجوب الفطرة على نفسها والزوج شافعية يعتقد انها عليه فوجوبها على الزوجة ابتداء وجوبها على الزوج من باب التحمل عنها لكن لو اخرجت الزوجة ابتداء سقطت عن الزوج اذا المؤدى عنه لو أدى عن نفسه فانها تسقط عن المؤدى اقره شيخنا سلطان اه بر ماوى (قوله ايضا من زوجة) اى غير ناشئة فان النشوز تسقط الفطرة كما يسقط النفقة وعبرة شرح مر امامن لا تجب عليه نفقته كزوجته الناشئة فلا تجب عليه فطرته الا المكاتب كتابة فاسدة كما مروا الا الزوجة التي حيل بينها وبين زوجها فتجب عليها فطرتها دون نفقتها انتهت قال سم على شرح البهجة لو علق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر انها تسقط فطرتها عنه لانها تدرك الجزئين في عصمته ويازمها فطرة نفسها لان الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب التحمل عنها اه مر ولو علق طلاقها بأول جزء من شوال فالظاهر ان الحكم كذلك لان الطلاق يقع مقارنا للجزء الثاني من جزئ الوجوب وهو أول جزء من شوال فلم تكن عنده زوجة اه ع ش مر (قوله وقريب) المراد به الاصل وان علاو الفرع وان سفل اه شيخنا ح ف (فرع) الولد القادر على الكسب ولو صغيرا الا يجب على الاب فطرته وعبرة الروض وشرحه ولا تجب فطرة ولده ملك قوت يوم العيد ولياته أو قدر على كسبه ولو صغير السقوط نفقته عنه بذلك وتسقط عن الولد ايضا اعساره اه انتهى سم (قوله ورقيق) فلو بيع مع الغروب فلا زكاة عنه على أحد ولو وقع الجزآن في زمن خيارهما فعلى من تم له الملك او في خيار أحدهما فعليه وإن لم يتم له الملك اه بر ماوى (قوله وإن طرأ مسقط للنفقة) راجع للزوجة وقوله أو غيبة راجع للقريب وقوله أو غصب راجع للرقيق اه شوبرى وقال حل أو غيبة للبال وهو لا يناسب ما نحن فيه وقوله سواء كان المخرج عن غيره الخ الاولى تقديم هذا عند قوله على جرو مبعوض اذ هذا تعمم في المخرج والكلام هنا في المخرج عنه تأمل (قوله ايضا وان طرأ مسقط للنفقة) كنشوز والزوجة وطلاقها وكوت القريب واستثنائه وكعتق العبد وقوله أو غيبة أى للقريب او المال وقوله أو غصب أى للرقيق او المال فهذه الامور كلها إذا طرات بعد الوجوب لا تسقط الفطرة بل يجب اخراجها اه شيخنا وفي شرح مر ما نصه ولو انقطع خبر العبد أى الرقيق الغائب فلم تعلم حياته مع تواصل الرفاق ولم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته فالذهب وجوب اخراج فطرته في الحال أى يوم العيد وليته اذا الاصل بقاء حياته وإن لم يحز اعتاقه عن الكفارة احتياطا فيهما وقيل انما يجب اخراجها اذا عاد كزكاة ماله الغائب واجاب الاول بان التأخير انما يجوز هناك للاماء وهو غير معتبر في زكاة الفطر وفي قوله لا شيء اصله عملا باصل برائة الذمة ومحل هذا اذا استمر انقطاع خبره فلو بانته حياته بعد ذلك وعاد لسيدده وجب الاخراج وان لم يعد إلى يده فعلى الخلاف في الضال اما لو انتهت غيبته إلى ما ذكر لم تجب الفطرة جز ما كما صرح به الرافعي في الفرائض وما استشكل به هذا من ان الاصح في جنس الفطرة اعتبار بلد العبد وإذالم يعرف موضعه فكيف يخرج من جنس بلده رد بان هذا الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة او يخرج من قوت آخر بلدة علم وصوله اليها وهي مستثناة ايضا او يدفع فطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها لان له نقل الزكاة وهي مستثناة فيها وفيما قبلها ايضا لاحتمال اختلاف اجناس الاقوات نعم ان دفع للقاضي البر يخرج عن الواجب يتقن لانه اعلى

وقريب ورقيق (حبتند)
أو عين وجوبها وان ظرأ
مسقط للنفقة أو غيبة أو
غصب سواء كان المخرج
عن غيره مسئلا

أم كافر أو وجوب فطرة
زوجة الكافر عليه من
زيادتي وصورته أن تسلم
تحت ويدخل وقت الوجوب
وهو متخلف فهي واجبة
عليه عنها لأنها تجب ابتداء
على المؤدى عنه يتحملها
عنه المؤدى وبما تقرر علم
أن الفطرة لا تجب لمن حدث
بعد الوجوب كولد زريق
لعدم وجوده وقت
الوجوب وأن الكافر
لا تجب عليه فطرة نفسه
لقوله في الخبر السابق من
المسلمين ولا لها طهرة
والكافر ليس من أهلها
نعم وجوب فطرة المرتد
ومن عليه مؤنته موقوف
على عوده إلى الإسلام

الاقوات اه وقوله كما صرح به الرافعي الخ قضيته انه لا يحتاج مع ذلك إلى الحكم بموته وقال زى وهل يحتاج
إلى حكم حاكم أو يكفى مضي المدة المذكورة في الفرائض الذي جزم به حجج ان مضي المدة كاف وخالفه
شيخنا مر فقال لا بد من الحكم بموته وفي تصوير الحكم نظرا لا بد من تقدم دعوى والحكم بموته ويمكن
تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين بفطرة عبده فادعى موته وانكره المستحق لحكم القاضي بموته
لدفع المطالبة عن السيد اه ع شرع عليه وفي المصباح والرفعة الجادة ترافقه في سفره فاذا تفرقتم زال اسم
الرفعة وهي بضم الراء لغة تميم والجمع رفاق مثل برقة وبرام وبكرها في لغة قيس والجمع رفاق مثل سدرة
وسدرا اه (قوله أم كافر) أي فيخرج ويؤى ولا يخرج عنه وذلك لأن نية الزكاة للتمييز والنية التي لا تصح
منه نية العبادة اه شرح مر (قوله وهو متخلف) أي ما لم يستمر على كفره إلى انقضاء المدة ولا فتبين
فرقة بينهما من حين الإسلام فلا زوجية ولا وجوب ويظهر أن الفطرة عليها اه شو برى (قوله فهي واجبة
عليه عنها) أي الزوجة وفي نسخة الموقوف عن أي الغير اه حل (قوله لأنها تجب ابتداء) استثنى في شرح
الروض القاصر قال فهي واجبة على المؤدى ابتداء طالما اه قال مر وهو ممنوع بل الكلام على عمومها كما
أطلقوه وإنما يمنع خطاب القاصر إذا كان الخطاب مستقرا بخلاف ما إذا كان يتنقل عنه فإتأمل فانه قد
يقال شرط أصل الخطاب أنهم وغير المميز لجنون أو مجنون لا أنهم له إلا به فخطابه طاعة أو المتجه أن يقال
أن القاصر يخاطب بها خطاب الزام لزمه لا خطاب تكليف كما سيأتي اه سم اه شو برى (قوله ثم يتحملها
عنه المؤدى) هذا هو المعتمد وفي التحمل قولان قيل يحمل ضمانا وقيل تحمل حوالة وينبغي عليه ما يأتي من
أن الزوج لو أعسر وزوجته وسرة فإن قلنا بالاول وجبت عليها وإن قلنا بالثاني لم تجب غايها وهو المعتمد
كما سيأتي اه شيخنا (قوله أيضا ثم يتحملها عنه المؤدى) ولا بد من نية الكافر وهي للتمييز لا للتقرب كما صرح
به الأصحاب في كتاب الكفارة والمنفى في كلام إمام الحرميين كونها للتقرب وعلى التحمل فهو كالحوالة ومن
ثم لو أعسر زوج الحرة الموسرة لم يلزمها الإخراج كما يأتي وإنما اجزا إخراج المتحمل عنه بغير إذن
المتحمل نظر الكونها طهارة فلا تبايد في هذا للضمان خلافا من زعمه وأما الجواب بكونه نوى ففيه نظر
ظاهر لأن إجزائه نية هو محل النزاع اه برماوى (قوله لعدم وجوده وقت الوجوب) يؤخذ من كلامه
كغيره أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم تجب لأنه جنين ما لم يتم انفصاله اه مر قال سم
وينبغي أن مثل البعدي المعية لأنه يدرك الجزء الاول انتهى (قوله وإن الكافر لا تجب عليه فطرة نفسه)
أي إخراجها أي لا يطالب بها ولا تجزئه إخراجها لما تقدم فكان المناسب أن يقول بالمعنى المتقدم في
الصلاة كما قال ذلك في زكاة المال اه حل وعبارة شرح مر والمراد به عدم مطالبتها في الدنيا وإلا فهو
معاقب عليها في الآخرة فلو خالف وأخرجها هل يعاقب عليها في الآخرة لأنه مخاطب بالفروع وكان
متمكنا من صحة إخراجها بأن يأتي بكلمة الإسلام أم لا فيه نظر والاقرب الاول للعللة المذكورة ونقل بالدرس
عن حجج في شرح الأربعين الثاني وفيه وقفة ولو أسلم ثم أراد إخراجها عما مضى له في الكفر فقياس ما
قدمه الشارح من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في زمن الكفر عدم صحة أدائه هنا فلا يقع ما أداه
فرضا ولا نقلا وقد يقال يقع تطوع عاوى يفرق بينه وبين الصلاة بأن الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضها
ولا نقلا فلم يصح ما فعله بعد الإسلام عما فاتته في زمن الكفر بخلاف الصدقة فإنه من أهلها في زمن
الكفر في الجملة إذ يعتد بصدقة التطوع منه فإذا أدى الزكاة بعد الإسلام لغى ما يختص بها وهو وقوعها
فرضا ووقعت تطوعا لأنه كان من أهلها قبل الإسلام في الجملة اه ع شرع عليه (قوله نعم وجوب فطرة
المرتد) أي من حر أو رقيق أو زوجة ومن عليه مؤنته وهو غير مرتد موقوف أي وجوب الإخراج
عليه موقوف لا الوجوب فالكافر الأصلي تجب عليه ويطلب بالإخراج وفاء بذمته وأما المرتد فيطلب
بالإخراج لأنه يطلب بالإسلام اه حل (قوله موقوف الخ) أي وقف تبين لا وقف وجوب اه

(لا عن حلية أبيه) فلا
تلزمه فطرتها وإن لزمه
نفقتها للزوم الاعفاف
الآتي في بابه ولأن النفقة
لازمة للاب مع اعساره
فيتحملا الولد بخلاف
الفطرة وتعبيرى بما
ذكر أعم من قوله ولا
الابن فطرة زوجة أبيه
(ولا) عن (رقبي بيت
مال ومسجد ورقبي
موقف) ولو على معين
وهذا من زيادتي (وسن
إخراجها قبل صلاة عيد)
بان تخرج قبلها في يومه
لأنه صلى الله عليه وسلم
أمر بركة الفطران تؤدى
قبل خروج الناس إلى
الصلاة وتعبيرى بذلك
أولى من قوله ويسن أن
لا تؤخر عن صلاته
الصادق بإخراجها مع
الصلاة مع أنه غير مراد
وتعبيرهم بالصلاة جرى
على الغالب من فعلها أول
النهار فان أخرت من
الاداء أول النهار للتوسعة
على المستحقين وأما
تعجيلها قبل وقت وجوبها
فستأتي في الباب الآتي
(وحرم تأخير عن يومه)
أي يوم العيد بلا عذر
كغيبه ماله أو المستحقين
لأن القصد اغناؤهم عن
الطلب فيه

عش (قوله أيضا) وقف على عوده إلى الإسلام) وكذا العبد المريد تكون تطارته موقوفة لأنه صار
كافر أخلافا للباوردي القائل بوجوبها على السيد لأن سيده موسر بخلاف الحر فان ماله موقف اه برماوى
(قوله أيضا) وقف على عوده إلى الإسلام) أى ويجزئه الإخراج في هذه الحالة كما يأتي أول الباب الآتي
اه عش على موقوف على الجلال قوله موقف فان عاد إلى الإسلام تبين بقاء ملكه وإسلامه فتجب
عليه وعنه وإلا فلا وهو المعتمد عند شيخنا وفيه بحث مما روي من أسلم ولو أخرجها حال رده ثم أسلم تبين
عدم إجزائها اه (قوله لا عن حلية أبيه) هذا استثناء من طرد قاعدة فثبت مما روي كل من وجبت
نفقته وجبت فطرته ويستثنى من عكسه المكاتب كتابا فاسدة فتجب على السيد فطرته دون نفقته اه شيخنا
(قوله أعم من قوله ولا الابن الخ) أى لشموله المستولدة وشمول الفرغ للبنات وابن الابن اه عش (قوله
قبل صلاة عيد) لو تعارض عاياه الإخراج وصلاة العيد في جماعة قبل يقدم الأول والثاني فيه نظر ولا
يبعد الثاني ما لم تشد حاجة الفقراء فيقدم الأول اه عش (قوله بان تخرج قبلها في يومه) أحوجه إلى هذا
التأويل ليها المأن أنه يسن إخراجها مع الغروب مع أنه خلاف السنة وكان القياس سن إخراجها من
الغروب لأن الأصل في كل عبادة سن المبادرة بها في أول وقتها إلا أن هذه خالفت نظائرها نظرا لحكمتها
وهو الاستغناء بها يوم العيد اه شيخنا بأى اه أطفحى وفيه ما نصه وفيه ما نشرى (تنبيه) اعلم أن في
العبادات ما يستحب تأخير فعله عن أول وقت وجوبه وزكاة الفطر من ذلك اه وفي عش على م
مانصه قال حج والحق الخوارزمى كشيخه البغوى ليلة العيد يومه ووجه بان الفقراء ييؤونها لغنائهم
فلا يتأخروا عنهم اه (قوله في يومه) وهو أفضل من إخراجها ليلا لكن لو شهدوا بعد الغروب
برؤية الليلة الماضية فقد ساف ان العيد تصلى من الغداده فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة
أو المبادرة أولى الظاهر الثاني اه برماوى (قوله مع أنه غير مراد) أى لأنه خلاف الأولى وبعد
الصلاة مكر وماء حل وبالكراهة بعد الصلاة صرح مرقى وقيد بما إذا لم يكن التأخير بعدها لا انتظار
نحو قريب أوجار أو أفضل وإلا فلا كراهة في التأخير عن الصلاة والفرض أنه لم يؤخرها عن
يومه فعلم أن لزكاة الفطر خمسة أوقات وقت وجوب وهو ما ذكره بقوله سابقا تجب بأول ليلته
الخ ووقت جواز وهو جميع رمضان وقد ذكر في باب تعجيلها وقت فضيلة وقد ذكره بقوله ويسن
إخراجها قبل صلاة عيد ووقت كراهة وهو ما فهم من هذه العبارة وهو إخراجها بعد صلاة العيد ووقت
حرمة وقد ذكره بقوله وحرم تأخير عن يومه اه شيخنا (قوله وحرم تأخير) أى الإخراج عن يومه
ويجب القضاء على الفور إن عصى بتأخير بخلاف ما لو أخره ناسيا اه حل (قوله كغيبه ماله) أى في
دون مسافة القصر لأن غيبته في مسافة القصر تمنع وجوب الزكاة وقوله أو المستحقين ينبغى أن يكون
المراد أنهم في محل يحرم نقل الزكاة إليه اه حل وعبارة عش على مرقى قوله كغيبه ماله أى سواء كان لمرحلتين
أو دونهما وعبارة حج (تنبيه) ظاهر قوله هنا كغيبه ماله أن غيبته مطلقا لا تمنع وجوبها وفيه نظر
كافتاء بعضهم أنها تمنع مطلقا أخذها إذا عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة إذا دأب ان الغيبة
من جملة العجز وهو محل النزاع والذي يتجه في ذلك تفصيل يجتمع به أطراف كلامهم وهو ان الغيبة ان
كانت لدون مرحلتين لزمته لأنه حينئذ كالحاضر لكن لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير إلى حضور
المال وعلى هذا يحمل قولهم كغيبه ماله أو لمرحلتين فان قلنا بما رجحه جمع متأخرون أنه يمنع أخذ الزكاة لأنه
غنى كان كالقسم الأول أو بما غايه الشيخان أنه كالمعدوم في أخذها لم تلزمه الفطرة لأنه وقت الوجوب
فقير معدوم ولا نظر لندرتة على الاقتراض لمشقته كما صرحوا به اه وقضية اقتصار الشارح على
كون الغيبة عذرا في جواز التأخير ان المعتمد عنده الوجوب مطلقا وإنما اغتفر له التأخير لعذره
بالغيبه اه (قوله لأن القصد اغناؤهم الخ) أى لكونه يوم سرور فنأخرها عنه اثم وقضى وجوبا
فورا ان أخرها بلا عذر خلافا للزكشى كالأذرعى حيث اعتمد وجوب الفورية مطلقا نظرا إلى

تعلق الادى بها وفارقت زكاة المال فانها وان اخرجت عن وقت التمكن تكون اداء كافي المجموع عن ظاهر كلامهم بان هذه وقته بمن محدود كالصلاة اه شرح مر (قوله ولا فطرة على معسر) لو تكلف باقتراض أو نحوه واخرجها هل يصح الاخراج وتعم زكاة كالمو تكلف من لم يجب عليه الحج وحج فانه يصح عن فرضه فيه نظر ويحتمل انه كذلك فليراجع ثم رأيت في الباب مانصه ويعتبر ان يجد ما يخرج به مما فصاره وقت الوجوب فوجودها بعد لا يوجبها لكن يندب اخراجها اه فقيه تصريح بصحة الاخراج ويندبه لكن لا ينافي وقوعه واجبا لان ندب الاقدام لا ينافي الوقوع واجبا كما يشهد له نظائره فايحذر اه سمع على المنهج وفيه على حج مانصه قول المصنف ولا فطرة على معسر وقت الوجوب ينبغي ان يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لما طلة الناظر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مالكا لقدر المعلوم من ربيع الوقف قبل قبضه حيث أتى بما عليه ومن له دين حال على معسر تعذر استيفاء منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال لتعلقها بالدين بخلاف الفطرة لا تتعلق الا بالذمة اه ع ش على مر (قوله وان ايسر بعده) اي ولو بلحظة لكن يسن له اذا ايسر قبل فوات يوم العيد الاخراج اه شرح مر (قوله وهو من لم يفضل) بضم الضاد وفتحها اه شرح مر وفي المختار وفضل منه شيء من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له اه وقضية كلامهم ان قدرته على الكسب لا تخرجه عن الاعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وانه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعته ولو تمكن بدونهما ويفارق المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ايجابهم الا كتساب لنفقة القريب لانه لما وجب عليه ذلك لنفسه لا حياتها وجب عليه لاحياء أصله أو فرغه على ما يأتي اه شرح مر (قوله عن قوته) بضم القاف وهو ما يقوم به بدن الانسان من الطعام اه برماوى (قوله وقوت بمونه) اي آدمى أو حيوان آخر شرح مر (قوله يومه وليلته) ظرف لقوته وقوت بمونه وقوله يحتاجها صفة للملبس وما بعده وقوله ابتداء متعلق بالنفي أى لم يفصل لكن من حيث تعلقه بالمسكن وما بعده والمعنى انتفى الفضل في الابتداء وفي مفهومه تفصيل ياتى واما من حيث تعلقه بالقوت فلا يتقيد بالابتداء بل يبقى له قوت اليوم والليلة مطلقا والمراد بالابتداء أول الوجوب فيخرج به دوام الوجوب اه شيخنا وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهية ما اعتيد للعبد من الكعك والنقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضى وجوبها عليه فانه بعد وقت الغروب غير واحد لزكاة الفطر وانما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من انه يجب على الزوج تهية ما يليق بحاله من ذلك لزوجه اه ع ش على مر وفي قل على الجلال وكالقوت ما اعتيد من نحو سمك وكعك ونقل وغيرها ولا يتقيد ذلك بيوم وليلة اه (قوله وما يليق بهما الخ) أورد هنا اشكال بناء على انها مقدمة على الدين حاصله انها مقدمة على الدين والدين مقدم على المسكن والخادم فيجب ان تقدم عليهما لان المقدم على المقدم مقدم أى وقد قلتم انهما مقدمان عليهما هذا خلف ويجب بان التقديم له معنيان الاول بمعنى تاخر احدا الامرين عن الآخر مع بقائه والثاني بمعنى ترك احدا الامرين بالكلية وتقديمها على الدين بالمعنى الاول وتقدم الدين عليهما بالمعنى الثاني فلا يلزم من اعتبار احدهما اعتبار الآخر اه ع ش اي فلا يلزم من تقديمها على الدين باعتبار تقديمها عليهما لان تقدم الدين عليهما باعتبار آخر وقاعدة ان المقدم مقدم مقيدة باتحاد الاعتبار كامل وفي قل على الجلال ويرد الاشكال بان بيعهما في الدين لتفريغ ذمة مشغولة اذ الدين ثابت قبل وفي بيعهما هنا شغل ذمة فارغة فهو كالزامة بالكسب لوجوبها وهو باطل تحصيل سبب الوجوب لا يجب كما هو معلوم فتأمل وافهم قوله ومسكن أى ولو مستاجر له مدة طويلة ثم الاجرة ان كان دفعها للدو جر أو استاجر بعينها فلا حق له فيها وهو

(ولا فطرة على معسر)
وقت الوجوب وان ايسر
بعده (وهو من لم يفضل عن
قوته وقوت بمونه يومه
وليلته) عن (ما يليق بهما
من ملبس ومسكن)

معسر وان كانت في ذمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة وان كانت مستحقة له بقية المدة لا يكاف
نقلها عن ماله بعوض لا يحتاجها اه ع ش على مر (قوله ايضا مسكن) بفتح الكاف وكسر ما اه
بر ماوى وفي المختار والمسكن بكسر الكاف المنزل والبيت واهل الجواز يفتحون الكاف (قوله وخادم)
وتجب فطرته اذا كان يستخدمه بالمؤنة فقط أو بالمؤنة وشيء من الدراهم بخلاف ما اذا كان يستخدمه
بدراهم فقط أى من غير مؤنة فلا تجب فطرته على الخدم لان نفقته غير واجبة بل تجب عليه نفسه ان ايسر
اه شيخنا (قوله يحتاجها) أى مطلقا لا في خصوص اليوم والليلة كالقوت بدليل انه قيد بذلك في القوت
واطلق فيما بعده اه حل وهو الذى انحط عليه كلام ع ش على مر (قوله ايضا يحتاجها) هلا قال
يحتاجها وقد يقال راعى الاختصار اه شوبرى (قوله وان رضى صاحبه بالتأخير) هذه غاية ثانية في
أصل المدعى وهى تناسب الدين الحال ولو رضى صاحب الدين الحال بتأخير قبضه فكان عليه ان يعبر بلولان
تعبيره بان يومهم انها غاية في الغاية وليس كذلك كما لا يخفى تأمل (قوله ما يخرجها) فاعل بفضل (قوله
بخلاف من فضل عنه ذلك) أى فانه موسر (قوله كذا ذكره الرافعى الخ) معتمد (قوله لا ملبسه) أى لا يترك
المفلس وهو دست ثوب يليق به اه ع ش أى فى مفهرم قوله ابتداء تفصيل تأمل (قوله وقد بسطت
الكلام على مسألة الذين فى شرح الروض) عبارته هناك لا عن دين ولو لآدمى على ما رجحه فى الشرح الصغير
واقضاء قول الشافعى والاصحاب لومات بعد ان هل شوال فالفطرة فى ماله مقدمة على الديون وقد
يحتاج له ايضا بان الدين لا يمنع الزكاة كما سوبانه لا يمنع ايجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع ايجاب
الفطرة التابعة لها لكن قال الامام كانه لدين الآدمى يمنع وجوب الفطرة بالاتفاق كما ان الحاجة الى
الى صرفه فى نفقة القريب تمنعه وهو ما رجحه الخاوى الصغير وجزم به النووي فى نكته ونقله عن اصحاب
وهو المعتمد ويحاجب عما ذكر بان كلام الشافعى والاصحاب محمول على ما اذا لم يتقدم وجوب الدين على
وجوب الفطرة وبان زكاة المال متعلقة بعينه والنفقة ضرورة بخلاف الفطرة فيهما وسيأتى عن البحر ما يؤيد
ذلك اه وعبارة شرح مر ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه ولو لآدمى كما رجحه فى الشرح الصغير
وقال فى الانوار انه القياس واقضاء كلام الشافعى والاصحاب لان الدين لا يمنع الزكاة كما سيأتى ولا يمنع
ايجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع ايجاب الفطرة التابعة لها وانما لم يمنع الدين وجوبها لان ماله لا يتعين
صرفه له واتما بيع المسكن والخادم فيه تقديم ابرامة ذمته على الاتفاغ بهما لان تحصيلهما بالكره
اسهل فسقط ما قيل انه مشكل لتقديم المسكن والخادم عليهما والمقدم على المقدم مقدم انتهت (قوله
والمراد بحاجة الخادم الخ) قال فى المجموع وبقاس به حاجة المسكن اه شرح مر أى فيقال هى
أن يحتاجها لئلا يسكنه أو سكن من تلزمه مؤنته لا الحبس دوابه أو الخزن تبين مثلا لها فيه اه ع ش عليه
وفى قال على الجلال والمراد بحاجة المسكن ان لا يستغنى عنه ولو بنحو رباط ولا عبرة هنا اه
(قوله ان يحتاجه لخدمته) أى اما لمنصبه او خدمته اه شرح مر (قوله لا الحرة) أى لا يلزمها
فطرتها لكن بسن لها اذا كانت موسرة اخراج فطرتها عن نفسها كفى المجموع خروجها من
الخلاص ولتطيرها اه شرح مر وقوله وانظر بها هذا كله حيث كانت موافقة للزوج فى مذهبه فان
كانت مخالفة له فى ذلك راعت مذهبها اه ع ش عليه (قوله لاستخدام السيدها) أى لئلا يكتفه من
الاستخدام والا فالفرض انها مسالة للزوج ليلا ونهارا اذ لو لم تكن كذلك كانت نفقتها على السيد
وكذا فطرتها وعبارة شرح مر والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الامة المزوجة لان لسيدها
ان يسافر بها ويستخدمها ولانه اجتمع فيها شيان الملك والزوجية ولا ينفق ذلك بالوسلها سيدها
ليلا ونهارا أو الزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولا واحدا لانها عند اليسار غير ماقطة عن السيد بل
يحملها الزوج عنه انتهت (قوله وقيل تجب على الحرة) هذا مبنى على ان التحمل تحمل ضمان واما على المعتمد
من انه يحمل حوالا فلا تجب وهو المعتمد اه شيخنا (قوله) لو اخرجت بغير اذنه جاز وكذا كل مؤدى

دينه) ولو مؤجلا وان رضى صاحبه بالتأخير (وما يخرجها) فى الفطرة بخلاف من فضل عنه ذلك وخارج باللاق بهما مما ذكر غيره فلو كان نفيسا يمكن ابداله بلاق بهما ويخرج التفاوت لزمه ذلك كذا ذكره الرافعى فى الحج والابتداء ماله ثبتت الفطرة فى ذمة انسان فانه يباع فيها مسكنه وخادمه لا ملبسه لانها حيثما التحقت بالديون وقولى ما يليق بهما مع ذكر الملابس والتقيد بالحاجة فى المسكن وذكر الابتداء والدين من زيادتي وقد بسطت الكلام على مسألة الدين فى شرح الروض والمعتمد فيه ما قلنا وبه جزم النووي فى نكته ونقله عن الاصحاب والمراد بحاجة الخادم ان يحتاجه لخدمته أو خدمة مؤنه لالعمله فى أرضه أو ماشيته ذكره فى المجموع (ولو كان الزوج معسرا) حرا كان أو عبدا (لزم سيد) الزوجة (الامة فطرتها لا الحرة) فلا تلزمها ولا زوجها لا تنفاه يساره والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الامة لاستخدام السيد لها وقيل تجب على الحرة الموسرة وعليه لو اخرجتها بم امر الزوج لم يرجع عليه وظاهر ما مر ان الكلام فى زوجة على زوجها مؤثما فلو كانت ناشرة

لزمها فطرة نفسها (ومن
 ليس ببعض صاع لزمه)
 اخراجه محافظة على
 الواجب بقدر الامكان
 وتختلف الكفارة لانها
 لا تتبع بعض ولان لها بدلا
 بخلاف الفطرة فيهما (أو)
 ليس ببعض (صحيحان قدم)
 وجوباً (نفسه) لخبر مسلم
 أبداً بنفسك فتصدق عليها
 فان فضل شيء فلاهلك
 فان فضل شيء فلذي قرابتك
 (فزوجته) لان نفقتها
 أكد لانها معاوضة لا
 تسقط بمضي الزمان (فولده
 الصغير) لان نفقته ثابتة
 بالنص والاجماع (قابلة)
 وإن علا ولو من قبل الأم
 (قامه) كذلك عكس مافي
 النفقات لان النفقة للحاجة
 والأم أحوج وأما
 الفطرة فلا تظهر والشرف
 والاب أولى بهذا فإنه
 منسوب اليه ويشرف
 بشرفه وفيه كلام ذكرته
 في شرح الروض

قول المحشى ولو علم القابض
 في بعض النسخ ولا علم
 القابض اهـ

عنه بل لو قال الشخص لغيره ادعني فطرتي جاز كوفاء الدين كما سياتي اهـ عميرة اهـ سم (قوله لزمها فطرة
 نفسها) وتجب فطرة خادم الزوجة إذا كان مملوكه او لها دون المؤجر ولو اجارة فاسدة قال شيخنا ع ش
 ومثل ذلك ما يكثر وقوعه في مصرنا وقرأها من استنجد شخص لرعي دوابه او خدمة زرع به شيء معين
 فانه لا فطرة له لكونه مؤجراً اجارة صحيحة او فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة والسكوة فانه يجب
 فطرتة واما التي صحبته فلا تجب فطرتها على مافي المجموع لانها في معنى المستاجرة اي اذا كانت نفقتها
 مقدرة وهذا هو المعتمد وإن اقتضى كلام الروضة واصلها الوجوب اي إذا كانت نفقتها غير مقدرة
 لانها تتبع النفقة وبه صرح جماعة ولو كانت الخادمة متزوجة بزوجة غنى فالقياس الوجوب على زوج
 الخادمة نظراً للأصل فان اعسر وجب على زوج الخادمة كذا بحث اهـ برماوى (قوله ولان لها بدلا)
 الاولى الاقتصار على هذه العلة فان الاولى قديماً قال انها من التعليل بصورة المسئلة لان الحاصل يرجع إلى
 ان يقال تبعضت الفطرة ولم تبعض الكفارة لانها را تبعض اهـ ع ش والمراد بالكفارة في كلامه الكفارة
 الخيرة اهـ ج ل وقوله ولان لها بدلا أي وهو الصوم ويجب عما قاله ع ش بأن المراد أن الفطرة عهد تبعضها
 في بعض الصوم كفطرة الرقيق المشترك الغير المأبى فانه يجب على كل من سيديد بغض فطرة وكفاي فطرة
 البعض كما تقدم اهـ (قوله فتصدق عليها) اي عنها اهـ حل (قوله فزوجته) الظاهر انه لو كان الزوج موسراً
 فاخرجت عن نفسها بغير اذنه لا رجوع لها لانها متبرعة فليتامل ولانها على الزوج كالحالة على
 على الصحيح والمحيل لو ادى بغير إذن المحال عليه لم يرجع عليه فليتامل (فرع) خادم الزوجة حيث وجبت
 فطرتها يكون في اي مرتبة ينبغي ان يكون بعد الزوجة وقبل سائر من عداها حتى ولده الصغير وما بعده لانها
 وجبت بسبب الزوجية المقدمة على سائر من عداها وفاقافي ذلك امر اهـ سم على المنهج اهـ ع ش على م
 (تنبيه) يجب على الزوج الاخراج عن زوجته الرجعية والباثن الحامل دون الحائل اهـ م ر على البهجة
 وقوله والباثن الحامل دون الحائل اي لان النفقة واجبة طادونها اذ وجود الحمل يقتضى وجوب النفقة
 فيقتضى وجوب الفطرة ايضاً وقد يفرق بأن النفقة لها مدخل في نمو الحمل وزيادته ولا كذلك الفطرة إلا
 أن يقال على بعد لم يجب اخراج فطرة الحامل على الغير لو وجبت عليها وقد تخرج ما تحتاج اليه في اليوم الذي
 يلي يوم الفطرة ولا تجد ما تنفقات به في ذلك اليوم فيحصل لها ومن في يديها فيتعدي لحاها فواجبنا الفطرة على
 الغير خلوصاً من ذلك اهـ ع ش وادل فائدة هذا الترتيب انه لو دفع عن لم تجب عنه مع وجود من تجب عنه
 حرم ولم تجده كما اذا وجد صاعاً واحداً ودفعه عن زوجته وترك نفسه واما لو وجد صاعين فقدم زوجته
 على نفسه ثم الثاني عن نفسه اجزاء فلو تلف هل يتبين فساد القبض او يستمر في ذمته اهـ حل وفي ع ش على
 م ر ما نصه ولو وجد بعض الصيغان وخالف الترتيب فان المنجى عدم الاعتداد مع الاثم ويتجه الاسترداد
 وان لم يشترط لو علم الغايب فساد القبض من أصله اهـ م ر اهـ سم على حج ويعلم ذلك منه فيقبل قوله في ذلك
 وبقي ما لو وجد كل الصيغان هل يجب الترتيب ام لا فيه نظر والا قرب عدم الوجوب كما نقله اي ابن قاسم
 على حج عن الشرح استدراكاً على حج اهـ (قوله عكس مافي النفقات) اي حيث تقدم الام على الاب (قوله)
 لان النفقة للحاجة الخ اعترض بتقديم الولد الصغير عليهم افع انهما أشرف منه وفيه دلالة على اعتبار الحاجة
 في الباين قال حج (ويجاب) بان النظر للأشرف إنما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالاصالة وحيث فلا
 فلا يرد ذلك تمام اهـ م ر لوعبارة شرح م ر وابطال الاسنوى الفرق بالولد الصغير فانه يقدم على الابوين
 هنا وما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في الباين ورده الوالد رحمه الله تعالى بأنهم إنما قدموا
 الوالد الصغير عليهم لانه كيعض والده ونفسه مقدمة عليهم ما يمكن الجواب ايضاً بان النظر للأشرف إنما
 يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالاصالة وحيث فلا يرد ما ذكره انتم (قوله وفيه كلام ذكرته في شرح
 الروض) عبارة فان اجتمعوا لبدأ بفطرة نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الأم عكس مافي النفقات

يفتح الهمزة وكسر القاف
على الاشهر لبن يابس غير
منزوع الزبد الخبر أبي سعيد
السابق (ونحوه) أي الأقط
من لبن وجبن لم ينزع زبدهما
وهذا من زيادتي ولا يجوز
لحم ونخض ومصل وسمن
وجبن منزوع الزبد لا تنفاه
الافقيات بها عادة ولا ملح
من أقط عاب كثرة الملح
جوهره بخلاف ظاهر الملح
فيجزي لكن لا بحسب الملح
فيخرج قدرا يكون محض
الأقط منه صاعا (ويجب)
الصاع (من قوت محل المؤدى
عنه) كسمن المبيع ولنشوف
النفوس اليه ويختلف ذلك
باختلاف النواحي فإوفي
الخبرين السابقين للتوزيع
لالتخيير فلو كان المؤدى
بمحل آخر اعتبر بقوت محل
المؤدى عنه بناء على الأصح
من أن الفطرة تجب أولا
عليه ثم تحمّلها عنه المؤدى
فإن لم يعرف محله كمبدأ بق
فيحتمل كما قاله جماعة
استثناء هذه أو يخرج فطرته
من قوت آخر محل عهد وصوله
إليه لأن الأصل أنه فيه

مقصود ذلك الباب فلا يجزى معيب ومنه مسوس ومبلول إلا أن جف وعاد لصلاحيه الادخار
والاقتيات وقديم تغير طعمه أو لو نه أورحبه وإن كان هو قوت البلد اه شرح حج وعبارة الزماوى فلو
لم يكن قوتهم إلا الحب المسوس فانه يجزى ويعتبر بلوغه صاعا ويجزى ايضا قديم قليل القيمة إن لم يتغير
لونه أو طعمه أو ريحه انتهت (قوله بفتح الهمزة وكسر القاف على الاشهر) راجع للثنين ومقابلة أقط أقط
أقط وعبارة حج ويجوز سكن القاف مع ثلث الهمزة انتهت ففيه أربع لغات (قوله من لبن) ولا يجزى
من اللبن إلا القدر الذي يتبقى منه صاع من الأقط لأنه فرع الأقط فلا يجوز أن ينقص عن أصله قاله العمراني
في البيان وهو ظاهر وقد علل ابن الرفعة أجزاء الأقط بأنه مقتات متولد مما يجب فيه الزكاة ويكال فكان
كالحب وهو يقتضى أن المتخذ من لبن الطيبة والضبع والادمية إذا جوزنا شره لا يجزى قطعاً ويتجه بناؤه
على أن الصورة النادرة هل تدخل في العموم أو لا والأصح الدخول ثم محل أجزاء ما ذكر لمن هو قوته سواء
كان من أهل الحاضرة أو البادية اه شرح م ر ومعيار الجبن كالأقط اه برماوى (قوله أيضاً من لبن
وجبن) وهل يجزى اللبن المخلوط بالماء أو لا فيه نظروا الأقرب أن يقال إن كان يحصل منه القدر الواجب
أجزاء الأقط فلا ومعلوم أن ذلك محله فيمن كان يقاته اه ع ش (قوله من قوت محل المؤدى عنه) فلو كان في
بلدة لا يقاتون فيها ما يجزى أخرج من غالب قوت أقرب البلاد إليه مما يجزى فيها فإن استوى بلدان في القرب
إليه واختلف الغالب من اقواتهما تخير اه شرح م ر (قوله أيضاً من قوت محل المؤدى عنه) أي من غالب
قوت محل الخ كما يدل عليه قوله فإن كان به اقوات لا غالب فيها تخير (قوله أيضاً من قوت محل المؤدى عنه)
أي من غالب قوت محله وقت الوجوب وهو غروب شمس رمضان كما مر لا كل السنة قاله الغزالي قال
الرافعي ولم أره لغيره قال في المجموع وهو غريب والصواب العكس أي كل السنة لا وقت الوجوب وهذا
هو المعتمد وجزم به الشارح بعد اه برماوى (قوله كسمن المبيع) أي فانه اعتبر من غالب نقد بلد البيع
والجامع بينهما أي بين الزكاة وبين المبيع أن كلا مال واجب في مقابلة شيء لأن الثمن في مقابلة المبيع والزكاة
في مقابلة تطهير البدن أو الجامع أن كلا مال واجب من الغالب اه شيخنا لكن فيه أنه قانس اعتبار قوت
محل المؤدى عنه على اعتبار نقد بلد البيع وليس بينهما جامع من هذه الحيثية والجامع المذكور إنما هو من جهة
القوت تأمل (قوله اعتبر بقوت محل المؤدى عنه) أي ويدفع لفقره ذلك المحل وإن بعد وهل يجب عليه
التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر إلى الوكيل فيه قبل مجيئ وقت الوجوب أم لا فيه نظروا الأقرب الثاني
أخذنا ما قالوه فيما لو حلف ليقتضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجيئ
الوقت فانه لا يكلف ذلك اه ع ش على م ر (قوله فإن لم يعرف محله الخ) هذا مفهوم قوله من قوت محل
المؤدى عنه وقوله استثناء هذه أي فتجب من قوت محل المؤدى بكسر الدال وقوله أو يخرج للحاكم أو بمعنى
الواو وهو قيد في المسئلتين قبله جواباً عما يقال أنها تدفع لفقره محل المؤدى عنه ولم يعرف فليس صورة
ثالثة كما قد يتوهم اه شيخنا هذا يؤخذ من كلام زى اه على الاستثناء تجب من أشرف الاقوات اه
شيخنا نقلاً عن الشيخ عبدربه (قوله كعبد آبق) أي لا يدري محله ويلزم في إخراج الزكاة عنه إشكال
من وجهين الأول الإخراج من قوت محله والثاني إعطاؤه لغير أهل محله اه ع ل والشارح أجاب عن
الثاني حيث قال أو يخرج للحاكم بمحل أو بمعنى الواو وفي المختار آبق العبد بآبق ويأبق بكسر الباء وخمها
أي هرب اه وفي المصباح آبق العبد بآبق بآبق تعب وقتل في لغة والاكثر من باب ضرب إذا هرب
من سيده من غير خوف ولا عمل هكذا قيده في العين قال الأزهري آبق هرب العبد من سيده
والآباق بالكسر اسم منه فهو آبق والجمع آباق مثل كافر وكفار (قوله أو يخرج فطرته من قوت
آخر محل الخ) منه استفاد أنه لا يتوقف وجوب الإخراج على رجوعه إذا كان آبقاً ومغصوباً أو نحو
ذلك وهو كذلك بخلاف نظيره في زكاة المال وفرق بينهما في شرح الروض بأن التأخير شرع في المال
للنماء وهو غير معتبر هنا هذا وصرح سياق الشارح أن هذه الاحتمالات بالنسبة للمخرج من قوت أي

أو يخرج للحاكم لأن له نقل الزكاة فإن لم يكن قوت المحال مجزئاً اعتبر أقرب (٢٨٣) المحال إليه وإن كان بقربه محال

متساويان قرباً تخير
بينهما وتعييرى بالمحل أعم
من تعبيره بالبلد (فإن كان
به) أى بالمحل أقوات لا
غالب فيها خير) بينها
(والأفضل أعلاها) اقتياتا
وإن كان فيها غالب تعين
والعبرة بغالب قوت السنة لا
وقت الوجوب (ويجزى)
قوت (أعلى عن) قوت
(أدنى) لأنه زيد فيه خير
لأعكسه لنقصه عن الحق
(والعبرة) في الأعلى
(بزيادة الاقتيات) لا
بالقيمة (فالبر) لكونه
انفع اقتياتا (خير من البر
والأرز) والزييب (والشعير)
وذكره من زيادتي (وهو
خير من التمر والتمر) خير
(من الزييب) لذلك وظاهر
أن الشعير خير من الأرز
وإن الأرز خير من التمر
(وله أن يخرج عن واحد
من قوت) واجب (وعن
آخر) من قوت (أعلى منه)
كما يجوز أن يخرج لأحد
جبرائيل شاتين وللآخر
عشرين درهماً (ولا يعض
الصاع) بقيد زدتها
بقولي (من جنسين عن
واحد) وإن كان أحدهما
أعلى كما لا يجزى في كفارة
اليمين أن يسكو خمسة
ويطعم خمسة ويجوز
تبعيته من نوعين ومن جنسين

المحال فالأول يستثنى هذا من اعتبار قوت محل المؤدى عنه وهذا الثاني يعتبر قوت آخر محل عهد وصوله
إليه وحينه يشكك الثالث الآتي لأن الحاكم إنما يؤثر الدفع إليه جواز النقل لعدم اعتبار قوت محل المؤدى
عنه فيحتمل على أن هذا أن يدفع للحاكم أعلى الأقوات مطلقاً وهو البر أو يدفع إليه قوت آخر محل عهد وصوله
إليه ثم انه على الاحتمال الأول ينظر كيف أخرجهما مع امتناع النقل إلا أن أراد دفعهما للحاكم وعلى الثاني
يحتاج لدفعهما للحاكم أيضاً والتقدير لا يخلو عن خلل فيجرم ثم رأيت في شرح البهجة ذكر هذه الاحتمالات
الثلاث التي ذكرها هنا ثم قال كذا ذكره الشارح يعني العراقي وظاهر أنها مستثناة على الاحتمال الثاني
أيضاً وإن قيدت ببلد وإن الحاكم إنما ينقل زكاة الفطر إذا أخذها من غالب قوت محل المؤدى عنه
والكلام فيه وقد ذكر الأسنوي الاحتمال الثاني وقال أنه الأقرب اهـ اسم (قوله) أو يخرج للحاكم
الخ) أى مع أخرجه من أشرف الأقوات أو مع أخرجه من قوت آخر محل عهد وصوله إليه أذ لا يجزى
النقل إلا إذا أخرج كذلك وإن كان ظاهر العبارة خلاف ذلك برماوى (قوله) ويجزى أعلى) رسمه
بالياء هو الصواب لأنه بما مال اهـ ع ش على مر وفارق عدم أجزاء الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة
بهم بالعين فتعينت المواساة منها والفطرة مطهرة للبدن فنظر لما به غذاؤه وقوامه والأقوات متساوية
في هذا الغرض وتعين بعضها إنما هو رفق فاذا عدل إلى الأعلى كان أولى في غرض هذه الزكاة اهـ شرح حج
(قوله) لأنه زيد فيه خير) أى فاشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت مخاض اهـ شرح مر (قوله) والعبرة
بزيادة الاقتيات) أى بزيادة نفع الاقتيات بدليل قوله الآتي لكونه انفع الخ (تنبيه) علم من كلامه
أن الأعلى البر ثم الشعير ثم الأرز ثم التمر ثم الزييب ويتردد النظر في بقية الحبوب كالذرة والدخن
والفول والحمص والعدس والماش ويظهر أن الذرة بقسميها في مرتبة الشعير وإن بقية الحبوب الخمس
فالماش فالعدس فالعول فالبقية بعد الأرز وإن الاقط فاللبن فالجبن بعد الحبوب كلها اهـ شرح حج
ومراده بالقسم الثاني من الذرة الدخن كما في سم قال شيخنا ح ف وترتيبها في الأعلى كترتيبها الواقع
في البيت المشهور على المعتمد قال سم قوله ويظهر أن الذرة بقسميها في مرتبة الشعير الخ الوجه تقديم الشعير
على الذرة والدخن وتقديم الأرز على التمر والزييب خلافاً للشارح وتقديم الذرة والدخن على الأرز
وقضية كون الدخن قسماً من الذرة أنها لا تقدم عليه كما لا يقدم بعض أنواع البر مثلاً على بعض نعم أن ثبت
أنها انفع منه في الاقتيات فينبغي تقديمها والقياس التزام ذلك في أنواع نحو البر إذا تفاوتت في الاقتيات
لكن قضية إطلاقهم خلافه اهـ بحروفه (قوله) بزيادة الاقتيات) أى من حيث هو ومن غير نظر إلى بلد
معين اهـ برماوى (قوله) والتمر خير من الزييب) ويلى الاقط فاللبن فجملته مراتب الأقوات أربعة
عشر مرتبة مرموز إليها بحروف أوائل كلمات البيت الأول من هذين البيتين في قول القائل نظماً لضبطها

بالله سئل شيخ ذي رمة عن حكي مثلاً * عن فور ترك زكاة الفطر لوجهها

حروف أولها جاءت مرتبة * أسماء قوت زكاة الفطر أن عقلاً

فالباء للبر والسين للسلت والشين للشعير والذال للذرة ومنها الدخن والراء للأرز والحاء للحمص والميم للماش
والعين للعدس والفاء للفول والباء للتمر والزاي للزييب والالف للاقط واللام للبن والجيم للجبن وهذا هو
المعتمد لكن في كلام ابن وحشية مخالفة لبعض ذلك فراجع اهـ برماوى (قوله) ولا يعض الصاع من جنسين
الخ) فلو كانوا ائمة متواترون البر المختلط بالشعير فإن استوبا تخير بينهما فخرج صاعاً من البر أو من الشعير وإن غلب
أحدهما أخرج الأغلب ولا يخرج المختلط لأن فيه تبع بعض الصاع من جنسين اهـ حل (قوله) فيجوز أن يخرج
نصف صاع الخ) أى ويجب على الشريك الثاني أخرج نصف من جنس ما أخرجه صاحبه بأن كان الرقيق بمحل
له قوت يصلح للأخراج فإن لم يكن في محله قوت فأقرب محل إليه يخرج من قوته فلو كان الأقرب بلدى السيدين
وتفاوتت قوت بلدهما هل يجاب من قوته أعلى فيخرج الجميع منه أو يخرج الجميع من قوته دونة يظهر الثاني

عن اثنين كان ملك واحد نصفين من عبدين فيجوز أن يخرج نصف صاع عن أحد النصفين من الواجب ونصف عن الثاني من جنس أعلى منه

لان الاصل براءته بما زادوا ايضا اعراض الثاني عن الادنى الى الاعلى مجردت عن اذ هو بخير بينهما فاما
والله اعلم اشد ويرى (قوله ولا اصل ان يخرج من ماله الخ) اي لان له ولا ية عليه ويستقل بتمايكه فيقدر كانه
ماكه ذلك ثم نوى الاداء عنه ويرجع به عليه ان ادى بنية الرجوع اما الوصى والقيم فلا يخرجان عنه من مالهما
الا باذن الحاكم نقله في المجموع عن الماوردي والبغوي واقروه ويخالف مالو قضيا دينه من مالهما غير
اذن القاضي فانه يبرأ لان رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة قاله القاضي اشرح مروقوله لان رب
الدين متعين لا دخل له في الفرق كما قاله الشهاب حج و فرق بوجوب النية في الزكاة بخلاف اداء الدين اه
رشيدى عليه وقوله لانها عبادة تفتقر الى نية منه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من انه لو
امتنع اهل الزكاة من دفعها فظفر بها المستحق هل يجوز له اخذها وتقع زكاة ام لا وه وعدم جواز الاخذ
ظفرا وعدم الاجزاء لما علل به الشرح اه (قوله ايضا ولا اصل ان يخرج الخ) وله ايضا ان يخرج من مال
المولى والمراد بالغنى من يملك ما يخرج زائد على ما امره شيخنا وخرج بالاصل غيره فلا يخرج من مال
نفسه كوصى وقيم ام سلطان وخرج مولى الفقير فيجب على الاصل اخراج زكاته كما تقدم لانه يجب عليه
نفقته (قوله زكاة مولى الغنى) قال العلامة سم ظاهره اجزاء نية المولى عن السفيه وهو كذلك اه برماوى
(قوله لا يجوز اخراجها عنه الا باذنه) فان لم ياذن لم يجزه وان كان المخرج عنه ممن ينفق عليه المخرج
مرؤة وحيث لم تجز لا تسقط عن اخراج عنه وله استرداد ما من الاخذ ان لم يعلم بأنه اخرج عن غيره
اه ع ش على مر (قوله او موسر ومسر الخ) محله حيث لا مهاباة بينهما والجميع مع ما على الموسر ان وقع
زمن الوجوب في نوبته اخذ ما امر او في نوبة المعسر فلا شىء عليه كالمبعض المعسر اه شرح مروقوله في القليوبي
فلا شىء على واحد منهما (قوله كما وقع له في الاصل وغيره) عبارة شرح مروقوله ما ذكره المصنف رحمه الله
تعالى محمول على ما اذا اهل شر ال عبد وهو في برية نسبتها في القرب الى بلدق السيدن على
السواء في هذه الحالة المعبر قوت بلدق السيدن وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها وانما يحمل اليها
من بلدق السيدن من الاقوات ما لا يجزى في الفطرة كالدقيق والخبز وحيث امكن تنزيل كلام المصنفين
على تصوير صحيح لا يعدل الى تغليبهم وقد علم انه لا منافاة بين ما صححه هنا وما صححه اولا من كون الاصح
اعتبار قوت بلد العبد فسقط ما قيل ان ما ذكره مفرع على انها تجب على السيد ابتداء وان جرى عليه
الشارح تبعا لكثير من الشراح انتهت

(باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه)

اي وما يتبع ذلك من قوله ولا يمنع دين وجوبها الى آخر الباب والمراد بمن تلزمه من تجب عليه وقيد بالمال
لان زكاة الفطر تجب على الكافر في قريته المسلم ونحوه اه برماوى (قوله وما تجب فيه) لما ورد عليه
ان هذا مكرر مع ما مر لانه تقدم بيان الانواع التي تجب فيها اجاب عنه الشارح بقوله ما اتصف بوصف اي
فالكلام هنا فيما تجب فيه من حيث اتصافه بوصف يتوهم منه سقوط الوجوب وما تقدم من حيث ذاته فلا تكرار
اه شيخنا وفي شرح مرمائه اي باب بيان شروط من تجب عليه وبيان احوال المال الزكوى التي يعلم بها
انه قد يتصف بما يؤثر في السقوط وما لا يؤثر فيه كالغصب والجهود والضلال او بمعارضته بما قد يسهطه
كالدين وعدم استقرار الملك فليس المراد بما تجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقد وغيرهما فان ذلك قد
علم من الابواب السابقة وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها اه ببعض تصرف (قوله ما
اتصف بوصف) الاظهر ان يقول من حيث اتصافه بوصف يتوهم منه عدم الوجوب (قوله
تلزم مسلما حرا الخ) هذا شروع في شروط من تلزمه زكاة المال وهي خمسة ذكر منها
صريحا الاسلام والحرية وذكر منها تلويحا ثلاثة شروط آخر قوة الملك وتيقن وجود
المالك وتعيين المالك فذكر الاول تلويحا في مسألة المكاتب حيث قال او يملك ملكا ضميما
وذكر الثاني تلويحا في مسألة الجنين حيث قال اذ لا وثوق بوجوده وحياته وذكر الثالث

(ولا اصل ان يخرج من
ماله زكاة مولى الغنى)
لانه يستقل بتمايكه بخلاف
غير مولى كولد رشيد
واجنب لا يجوز اخراجها
عنه الا باذنه وتعبري
بما ذكر اعم من تعبيره
بفطرة ولده الصغير (ولو
اشترك موسر او موسر
ومعسر في رقيق لزم كل
موسر قدر حصته) لا
من واجبه كما وقع له في
الاصل وغيره بل من
قوت محل الرقيق كما علم
ما مر وصرح به في المجموع
تبعا للرافعي بناء على ما مر
من ان الاصح انها تجب
ابتداء على المؤدى
عنه ثم يتحملها عنه المؤدى
وتعبري بالرقيق وبقدر
حصته اعم من تعبيره بالعبد
ونصف صاع
(باب من تلزمه زكاة
المال وما تجب فيه) ما
اتصف بوصف كغصب
رضال

تولي بحافي مسئلة الغنيمة بقوله لانه لغير معين وقد لوح مر في شرحه ايضا الاول من هذه الثلاثة بعد قول
المتن ولا يمنع الدين وجوبها بقوله ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم احدا
زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والمرضى له لعدم استقرار ملكه وانما لزمت
المشتري اذا تم الحول في زمن الخيار واجيز العقد لان وضع البيع على الزوم وتام الصيغة وجد فيه من
ابتداء الملك بخلاف ما هنا وذكر الاخيرين منها صريحا بقوله وشرط وجوبها ايضا ان يكون المالك معيننا
فلا يلزم في الوقوف على جهة عامة وتجب في الوقوف على معين وان يكون المالك متيقن الوجود فلا زكاة في
مال الجمل الموقوف له بآثر او وصية لعدم الثقة بحياته اه وقوله وتجب في الموقوف على معين وان لم يخص
واحدا من المعينين نصاب للشركة وصورته ان يقف بستانا ويحصل من ثمرته ما يجب فيه الزكاة اه ع ش
عليه (قوله تلزم زكاة المال) أي بأنواعه السابقة من حيوان ونبات وتقدم معدن وركاز اه شرح مر
(قوله مسلما) يستثنى منه الانبياء قال تاج الدين في كتابه التنوير مانعه ومن خصائص الانبياء صلوات
الله وسلامه عليهم اجمعين عدم وجوب الزكاة عليهم واما قوله تعالى واوصاني بالصلاة والزكاة اي زكاة
البدن لا المال كما حمله عليه بعض المفسرين او اوصاني بالزكاة اي بقليغها اه من خصائص السيوطي وقوله
أي زكاة البدن المراد بها زكاة النفس عن الرذائل التي لا تليق بمقامات الانبياء ويدل له ما حمل بعضهم عليه الآية
من ان المراد بالزكاة فيها الا كثار من الخير كما حكاه عنه الواحدى في وسيطه لازكاة لفطر لان مقتضى
جعله عدم الزكاة من خصوصياتهم انه لا فرق بين زكاة المال والبدن اه ع ش على مر وقال في شرح
الاعلام تجب زكاة الفطر على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف زكاة المال اه اجهوري على التحرير والذي
ذكره المتناوى في شرح الخصائص للسيوطي ان مذهب الشافعي كالك وجوب الزكاة على الانبياء انتهى
(قوله لقوله في الخبر السابق الخ) هذه حكاية للخبر السابق بالمعنى ولغة فيما سبق لخبر اني بكر رضى الله
عنه بذلك في كتابه لانس بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري اه
اه (قوله بالمعنى السابق في الصلاة) اي في وجوب مطالبة بها في الدنيا لكن تجب عليه وجوب عقاب
عليها في الآخرة بناء على الاصح في الاصول انه مخاطب بفروع الشريعة أي الجمع عليها دون المختلف
فيها لان المدار في التكليف بها على تقليد القائل بها قاله في الايعاب بحثا وقضيته انه لا يعاقب في الآخرة
على الحكم المختلف فيه إذا قلد قائله وان كان الحق عند الله غيره وهو محتمل فليتأمل اه شوبري
هذا وقياس ما قدمه في الصلاة من انه لو قضاها لا تصح منه انه لو اخرجها لا تصح منه لا قبل الاسلام
ولا بعده ويستردا من أخذها وقديقال إذا اخرج بعد الاسلام بل يحتمل او قبله تقع له تطوعا ويفرق
بينه وبين الصلاة بما قدمناه اه ع ش على مر (قوله ولو مكاتبا) ولا تجب على السيد في مال مكاتبه لانه
غير مالك له فان زالت الكتابة بعجز او عتق او غيره انعقد حوله من حين زوالها اه شرح مر وقوله
انعقد حوله اي في حق السيد بالنسبة لزوالها بالعجز وفي حق العبد نفسه بالنسبة لزوالها بالعتق (قوله
أيضا ولو مكاتبا) أي كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم
يخرج عن ملكه اه ع ش على مر (قوله لانه لا يملك شيئا) هذا بالنسبة للرقيق غير المكاتب وقوله
أو يملك ملكا ضعيفا هذا بالنسبة للرقيق المكاتب قلت ويجوز انه اشارة إلى القولين في ملك الرقيق
فالاول بالنسبة للاظهر والثاني لمقابله لا يقال هو لا يتعرض للضعيف لانا نقول يأتي قريبا في قوله
لعدم الملك او ضعفه انه على التوزيع بالنسبة للراجح ومقابله فتأمل اه شوبري (قوله وتوقف في
مرتد) أي يوقت لزوم أدائها كما يعلم بما بعده اه شيخنا (قوله لزمته في ردة) أي بأن وجبت حال الردة
بان حال عليه الحول وهو مرتدا ما إذا وجبت عليه في الاسلام ثم ارتد فانها تؤخذ من ماله على المشهور
سواء أسلم أم قتل كما في المجموع ويجزيه الاخراج في هذه في حال الردة وتصح نيته لانها للتمييز
ويجزيه ايضا في الاولى ان عاد إلى الاسلام اه شرح مر وقوله بان حال عليه الحول وهو مرتد صادق

(تلزم زكاة المال (مسلميا)
لقوله في الخبر السابق في
زكاة الماشية فرض على
المسلمين فلا تجب على كافر
أصلي بالمعنى السابق في
الصلاة (حرا أو مبعضا)
ملك ببعضه الحر نصابا فلا
تجب على رقيق ولو مكاتبا
لانه لا يملك شيئا أو يملك
ملكاً ضعيفاً بخلاف من
ملك ببعضه الحر نصاباً لانه
تام الملك له (وتوقف في
مرتد) لزمته في ردة

بما اذا مضى عليه جميع الحول وهو مرتدا وارتد في اثنيائه واستمر الى تمامه ولم يقتل وبالصورتين صرح
 الاذرعى اه رشيدى وقوله ان عاد للاسلام اى فان لم يعد الى الاسلام لم يعتد بمادفعه ويسترد من القابض
 وظاهره واه علم القابض بانها زكاة أم لا قال حج ويفرق بينه وبين المعجلة بان المخرج هنا ليس له ولاية
 الاخراج بخلافه في المعجلة فان له ولاية الاخراج في المعجلة فحيث لم يعلم القابض بانها معجلة لا تسترد منه
 اه بالمعنى والاولى ان يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت الردة
 فاخرجه منه تصرف فيما لا يملكه فضمنه اخذه من حين القبض فيجب عليه رده ان بقي وبذلك ان تلف
 كالمقبوض بالشراء الفاسد واما في المعجلة فالخراج من اهل الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم
 يذكر التعجيل انه صدقة تطوع أو زكاة غير معجلة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض انه
 انما اخذ المال منه قبل الردة قبل قبلة قوله في ذلك أولا بد من بيننا فيه نظروا الاقرب الثاني لان الاصل عدم
 الدفع قبل الردة والحادث يقدر باقرب زمن اه ع ش عليه (قوله كلكه) اى كما يوقف ملكه وعبارته في
 باب الردة وملكه موقوف ان مات مرتدا بان زواله بالرددة ويقضى عنه دين لزمه قبلها وما أتلفه فيها
 وتصرفه ان لم يحتل الوقف باطل والافوقوف ان أسلم نفذ انتهت (قوله وتجب في مال محجور) اى
 يتعلق به الوجوب وان كان الاخراج بالفعل يتوقف على التمكن كما ياتى وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا
 وهذا انما يحتاج اليه في المحجور بالنسبة لحجر الفلوس لانه هو الذى يتوقف وجوب الاداء فوراً على زواله
 فهو مانع من وجوب الاداء في زمانه واما غير من حجر الصغير والمجنون والسفيه فلا يتوقف وجوب
 الاداء فوراً على زواله كما سيظهر قريباً نامل (قوله والمخاطب بالاخراج منه وليه) اى فعليه اخراجها عنه
 وان نهى الامام ويأثم بتركه فان خاف اخرجها سرا فان تسرا ولم يخرجها اخرجها المحجور اذا كمل اه سم
 (قوله ايضا والمخاطب بالاخراج منه وليه) اى حيث كان يرى الوجوب كشافعى وان كان المحجور عليه
 حنفياً لا يرى الوجوب اذ العبرة باعتقاد الولي فان كان الولي لا يرى وجوب ذلك كحنفى اى ولم يلزمه
 حاكم بالاخراج فالاحتياط له ان لا يخرج الزكاة وان يحبسها الى ان يكمل المحجور عليه فاذا كمل أخبره
 بها ومثل الحنفى في ذلك ما لو كان عامياً لم يذهب بذهب كذا في كلام غير واحد وفيه نظر اذ الذى ينبغي
 ان يكون محل الاحتياط من يرى الوجوب كالشافعى اه حل ومثله شرح مر وفي ع ش عليه نقلاً عن
 سم على المنهج ما نصه وانظروا اختلاف عقيدة المحجور والولي بان كان الصبي شافعياً والولي حنفياً أو
 بالعكس وقد يقال العبرة في اللزوم وعدمه بعقيدة الولي وفي وجوب الاخراج وعدمه بعقيدة المولى
 لكن حيث لزم الصبي اما صبي حنفى فلا ينبغي للولي الشافعى ان يخرج زكاته اذ لازكاة عليه فليتأمل اه
 وقال الشيخ حج ولو اخرج المعتقد للوجوب اثم ولزم المولى ولو حنفياً فيما يظهر اخرجها اذا كمل اه قال
 الشيخ قد يقال قواعد التقليد ان الشافعى مثلاً اذا لزمه حق كالأزكاة عند الشافعى دون أبى حنيفة فقلد
 أباحنيفة في تلك الصورة ليسقط عنه ذلك الحق فان كان الامر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً اذ غايته
 بعد كماله انه كشافعى لزمه زكاة عند الشافعى فقلد أباحنيفة اه وكتب في محل آخر قوله ولزم المولى ولو
 حنفياً فيما يظهر فيه نظر بل يتجه بعد كمال المولى ان المدار على اعتقاده في اخراج ما مضى قبل الكمال
 فان كان حنفياً لم يلزمه اخراج وان كان معتقد الولي الوجوب أو شافعياً لزمه وان كان
 معتقد الولي عدم الوجوب لانه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد الولي ونظر لا اعتقاد نفسه اه مر
 اه فان اخرج الولي اخرج زكاة الصبي والمجنون عصى قاله في التحرير قال الشيخ ويتجه انه اذا اخرج فتلف
 المال بغير تقصير انه يضمن حصص المستحقين لانه بتأخير حقهم حتى تلف المال صار مقصراً بالنسبة لحقهم
 ولا يضمن الباقي اذ لا تقصير منه يوجب ضمانه تامل اه شوبرى واما زكاة الحسن فقال الفخر الرازى انها
 تجب عليه وأنشد

كذلك ان عاد الى الاسلام
 لزمه أدائها لتبين بقاء
 ملكه وإلا فلا (وتجب في
 مال محجور) عليه لشمول
 الخبر المشار اليه آنفاً لماله
 والمخاطب بالاخراج منه
 وليه

طلبت من المليك زكاة حسن • على صغر من السن البهي

فقال وهل على مثل زكاة * على رأى العراق الكامل
فقلت الشافعي لنا إمام * يرى ان الزكاة على الصبي
فقال اذهب اذا وا قبض زكاتي * بقول الشافعي من الولي

وتتمه التقي السبكي فقال

فقلت له فديتك من فقيه * ايطلب بالوفاء سوى الملى
نصاب الحسن عندك ذوامتناع * بخذك والقوام السمرى
فان اعطيتها طوعا والا * اخذناها بقول الشافعي

وكتب بعده بعض الطلبة الظرفاء انظر نصاب الحسن ما هو وما الزكاة الواجبة فيه ومن ياخذها فاجاب

بعضهم بقوله

تبدى بالسؤال لنا ظريف * فقال وما النصاب على الصبي
وما قدر الزكاة لاعرفته * فارضحيه في قول جلى
ركاز الحسن جاز وفيه خمس * باخبار صحيحة للنبي
فيؤخذ خمسة في كل يوم * بضم ثم لثم البهي
وانى عامل في الاخذ حالا * واصرفه مصاريف الزكى

(قوله ولا تجب في مال وقف لجنين) اى لاجل جنين فاللام للتعليل فيشمل التركة كلها أو بعضها فان تبين ان لاجل وجبت على الورثة زكاة مدة الوقف وان انفصل ميتا فلا زكاة على الورثة مدة الوقف لضعف ملكهم وان انفصل حيا فلا زكاة عليه ولا عليهم فله ثلاثة احوال ثم ان هذا ليس في كلام المصنف ما يخرج به وفي كلامه من تفريعه على شرط ذكره بقوله ولا بد من تحقق المالك اهل شيئا وفي عرش على مر مانصه قوله ولا تجب في مال وقف لجنين اى وان انفصل حيا وعبارة العباب لا فيما وقف لجنين إذا انفصل حيا اه سم على البهجة وبقى ما لو انفصل الخنى ووقف له مال هل تجب فيه الزكاة عليه اذا اتضح بما يقتضى استحقاقه او على غيره إذا تبين عدم استحقاق الخنى وثبوته للغير كمالو كان الخنى ابن اخ فبتقدير انوثته لا يرث بقرينة كورته يرث فيه نظرو الظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحقين مدة التوقف ويؤيده ما لو عين القاضى لكل من غراما المفلس قدر من ماله ومضى الحول قبل قبضهم له فانه لا زكاة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المفلس لو انك الحجر ورجع المال اليه وعلوه بعدم تعيين المستحق مدة التوقف اه (قوله وقف لجنين) اى وان انفصل حيا او اخبر بحياته معصوم اذ لا يزيد على انفصاله حيا وقد صرحوا فيها بعدم الوجوب بعد الانفصال اه عرش وكذا لو انفصل ميتا كما لا تجب على الورثة كما قاله زوى اه شيئا (قوله اذ لا وثوق بحياته) اى مادام حيا وان حصلت حركة في البطن جاز ان تكون لغير حمل كالريح اه عرش على مر (قوله لشمولة السفية) ويشمل المفلس ايضا فانه سياتى انه يجب عليه اذاؤها بزوال الحجر عنه اه شيئا (قوله ومغصوب) لعل صورته ان ياذن المالك للغاصب في اسامتها والا فالذى مر له انه لو اسامها الغاصب لازكاة فيها وعبارته ثم في فصل ان اتحد نوع الماشية ولو سامت الماشية بنفسها او اسامها غاصب او مشترى فاسدا فلا زكاة كما ياتى لعدم اسامة المالك اه عرش على مر والمسروق كالمغصوب وتركه لدخوله في المغصوب او الضال وفي معناه الواقع في بحر والمدفون في موضع ونسبه ولو كان قادرا على انتزاع المغصوب فينبغى وجوب الاخراج حالا اه برماوى (قوله من عين او دين) هذا تميم في المجحود فقط اذ لا يقال في المغصوب والضال من عين او دين لانهم لا يكونان دينيا وقوله وان تعذر اخذه غايته في الاربعة وقوله بعقد الظاهر انه ليس بقيد فيشمل ما ملك بارت قبل قبضه وقوله لانها ملكك الخ علة الخمسة وقوله وفي دين عطف عام

ولا تجب في مال وقف
لجنين اذ لا وثوق بوجوده
وحياته وقولى عجوز اعم
من قوله الصبي والمجنون
لشمولة السفية (و) في
(مغصوب وضال ومجحود)
من عين او دين

على خامس لتقديم الدين المجحود وهذا أعم من المجحود وغيره اه شيخنا (قوله وغائب) عبارة أصله مع شرح مروج في الحال عن الغائب ان قدر عليه لانه كالمال الذي في صندوقه ويجب الاخراج في بلد المال ان استقر فيه وظاهر قوله في الحال وجوب المبادرة قال الاذرعى ولا شك انه اذا بعد بلد المال عن المالك ومنعنا النقل كما هو الاصح فلا بد من وصول المالك او نائبه اليه اللهم الا ان يكون ثم ساع او حاكم يأخذ زكاته في الحال ولا اى وإن لم يقدر عليه لخوف طريق او انقطاع خبره او شك في سلامته فكم غصوب فيأني فيه ما مر لعدم القدرة في الموضوعين والوجه اخذ من افتضاء كلامهم ان العبرة فيه وفي نجو الغائب بمستحق محل الوجوب لا التمكن انتم (قوله ومملوك بعقد قبل قبضه) فتجب في المشتري قبل قبضه قطعاً حيث مضى عليه حوّل من وقت دخوله في ملكه بانقضاء الخيار لا من الشراء فيجب الاخراج في الحال إن لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على مليء مقر اه شرح مروج (قوله لانها ملكك ملكاً تاماً) اى والتمام لا ينافي الضعف الممل به عدم صحة بيعه اه حل (قوله في دين لازم) قال شيخنا وقضية كلامهم في مواضع ان الآيل الى اللزوم حكمه حكم اللزوم اه حل كشف المبيع في زمن الخيار لغير البائع اه ع ش على م ر قال ثم وهل يعتبر بلد رب الدين او المدين المتجه الثاني اه ثم رأيت م ر اعتمد في باب قسم الصدقات ان العبرة بلد رب الدين وانه لا يتعين صرفه في بلده بل له صرفه في اى بلد اراده مع الاذلك بان المتعلق بالذمة ليس محسوساً حتى يكون له محل معتبر تأمل اه شورى (قوله ايضا وفي دين لازم) اسكنه إن كان مؤجلاً فهو كالمغصوب وإن كان حالاً بان تيسر اخذه بان كان على مليء باذل او جاحد به بيته وجبت زكاته في الحال لقدرته على قبضه ويخرجها حالاً وإن لم يقبضه بالفعل وإن تعذر اخذه لاعتسار او غيره فكم غصوب فيأني فيه ما مر فلو كان يقدر على الاخذ ما لاجاحد بالظفر من غير خوف ولا ضرر فالوجه انه كما لو تيسر اخذه بالبينة خلافاً لبعض المتأخرين ولو كان الدين حالاً غير انه نذر ان لا يطالبه إلا بعد سنة او اوصى ان لا يطالب إلا بعد سنتين من موته وهو على مليء باذل فالوجه انه كما لو جمل لتعذر القبض خلافاً للجلال البلقيني واقاد السبكي انا حيث اوجبنا الزكاة في الدين وقلنا انها تتعلق بالمال تتعلق شركة اقتضى ان يملك ارباب الاصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين وذلك يجر الى امور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالديون لان المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به الا ان له القبض لاجل اداء الزكاة فيحتاج الى الاحتراز عن ذلك في الدعوى واذا حلف على عدم المسقط فينبغي ان يحلف على ان ذلك باق في ذمته الى حين حلفه لم يسقط وانه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول انه باق له ومن ذلك ما عمت به البلوى وهو تعليق طلاقها على ابرائها من صداقها وهو نصاب ومضى عليه حول فاكثراً فابراً انه منه فلا يقع الطلاق لعدم ملكها الا برأه من جميعه وسياتي مبسوطاً في باب ان شاء الله تعالى اه شرح مروج (فرع) استحق نقد اقدر نصاب مثلاً في معلوم وظيفة باشرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الاخراج الا ان قبضه او لا بل هو شريك في اعيان ريع الوقف بقدر ما شرطه الواقف فان كانت الاعيان زكوية لزمته الزكاة والا فلا فيه نظر اه سم على الهجة واعتمد م ر الاول اه ع ش عليه (قوله وعرض تجارة) كأن قال اسلمت اليك في ثلاثين مقطع قماش اتجر فيها ونوى بها التجارة وكان اقراض العروض لاخر فانها تصير ديناً في ذمة المقترض فاذا مضى حول وجبت الزكاة في الصورتين على المالك اه شيخنا (قوله كالكتابة) ومثله دين معاملة السيد على المكاتب ايضا على المعتمد عند م ر كوالده خلافاً لدميرى وكتب عليه لو احال المكاتب السيد بالنجوم لزم السيد ان يزيكها لانها صارت لازمة له وإن عجز المكاتب نفسه لا تسقط غاية الامر انه سقط وصف كونها نجوم كتابة اه م ر اه سم اه شورى (قوله وبخلاف اللازم من ماشية الخ) كأن اقراض اليه اربعين شاة او اسلم اليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضها اه حل (قوله الزهر) هو بضم الزاى المعجمة وهو اشتداد الحب وبدر الصلاح وفي النهاية نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يزهي

(وغائب) وإن تعذر اخذه
(ومملوك بعقد قبل قبضه)
لانها ملكك ملكاً تاماً
(و) في دين لازم من نقد
وعرض تجارة (معموم
الادلة بخلاف غير اللازم
كالكتابة لان الملك غير
تام فيه إذ لا يبعد اسقاطه
متى شاء وبخلاف اللازم
من ماشية ومعشر لان
شرط الزكاة في الماشية السوم
وما في الذمة لا يسام وفي
المعشر الزهر في ملكه ولم
يوجد (و) في غنيمة قبل
قسمة ان تملكها الغانمون
ثم مضى حول وهي صنف
زكوى وبلغ بدون
الخمس نصاباً

وفي رواية حتى يزهر يقال زهى النخل يزهر اذا ظهرت ثمرته وازهى زهى اذا احمر أو أصفر وقيل هما بمعنى الاحمرار والاصفرار ومنهم من انكر يزهر ومنهم من انكر يزهى اه برماوى وفي المصباح بعد مثل هذه العبارة وزهى النبت يزهر وزهى ابلغ اه (قوله او بلغه نصيب كل) عطف على قوله قبل قسمة ويصير المعنى او يعد القسمة لكن بلغه نصيب كل هكذا يتعين ولا لالم يظهر له فائدة بعد قوله وبلغ بدون الخمس نصابا اه عبدربه ووجه عدم الفائدة انه يكون مفهوما بالاولى لانها اذا وجبت فيما اذا بلغ المجموع نصابا فوجوبها فيما اذا بلغه نصيب كل على حدته اولى واظهر هذا قول الشيخ والالم يظهر له فائدة اى وان لم يعطف على الظرف المذكور بل عطف على ما قبله لم يظهر له فائدة كما علمت يقتضى ان عطفه على ما قبله صحيح وليس كذلك بل هو فاسد بمقتضى التركيب العربى اذ يصير المعنى او لم يبلغ نصابا بدون الخمس لكنه بلغه نصيب كل وهذا محال عقلا اذ لا يصح ان يكون القسم أكبر من مقسمه ولا ان يكون الجزء أكبر من كله وعبرة المنهاج نصابا والغنيمة قبل القسمة ان اختار الغانمون تملكها ومضى بعده حول والجميع نصابا زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصابا او بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة وجبت زكاتها ولا فلا انتهت بالحرف وهى في غاية الظهور فتلخص من هذا كله ان عبارة المنهج غير ظاهرة وعبرة البرماوى ما نصه قوله او بلغه نصيب كل هذه العبارة فيها نوع مسابحة من جهة سياق العطف ولذلك قال بعضهم انظر عطفه على ماذا اه وفي عش ما نصه قوله او بلغه نصيب كل لا يقال هذا العطف غير صحيح لانه يقتضى ان التقدير او لم يبلغ نصابا بدون الخمس ولكن بلغ نصيب كل واحد نصابا وهذا ظاهر الفساد لا نأقول مثل هذا لا يعترض به لوضوح عدم ارادة مثله في كلامهم لان الاستحالة مانعة من ارادة ما ذكره المعترض وإنما المعنى او بلغه نصيب كل واحد منهم من غير ملاحظة الخمس وجودا ولا عدما أو التقدير او بلغه مع الخمس نصيب كل واحد اه (قوله فان لم يملكها الغانمون الخ) سياتى في الغنيمة انها تملك باختيار التملك على المعتمد وقيل تملك بحيازة المال فقوله في التعليل بعدم الملك اى على المعتمد من اشتراط التملك وقوله او ضعفه اى على الضعيف القائل بانها تملك بمجرد الحيازة فهو موزع على القولين اه شيخنا (قوله او مضى والغنيمة اصناف) هل المراد اجناس (قلت) الظاهر نعم وظاهر كلامه انه لا فرق بين ان تكون تلك الاصناف كلها ذكورية وكل واحد واحد نصابا وينبغي ان تكون صورة المسئلة ان فيها اصنافا غير زكوى اه حل (قوله ماذا يصيبه) اى من الانواع وقوله وكما نصيبه اى من العدد انتهى شيخنا (قوله في الثالثة) ظاهر كلامهم فيها عدم الفرق بين ان يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب ام لا وليس يبعد وان استبعده الاذرى اه شرح مر (قوله لانه لغير معين) او شرط وجوب الزكاة كون المالك معين كما في شرح مر (قوله ولا يمنع دين وجوبها) اى سواء كان حالا او مؤجلا من جنس المال أم لا لله تعالى كزكاة وكفارة وفدرا لم يفرق وان استغرق دينه النصاب في اظهر الاقوال لا طلاق الادلة ولان ماله لا يتعين صرفه إلى الدين والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد اى الذهب والفضة وإن لم يكن مضروبا والركاز والعرض وزكاة الفطرون الظاهر وهو الزروع والثمار والماشية والمعدن والفرق ان الظاهر ينمو بنفسه والباطن إنما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج الى صرفه في قضائه ومحل الخلاف ما لم يزد المال على الدين فان زاد وكان الزائد نصابا وجبت زكاته قطعا واما اذا لم يكن له من غير المال الزكوى ما يقتضى به الدين فان كان لم يمنع قطعا عند الجمهور والاوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الديون فعلى الاول الاظهر لو حجب عليه الدين لخال الحول في الحجر فكيف غصب فوجب زكاته ولا يجب الاخراج الا عند التمكن لانه حيل بينه وبين ماله لان الحجر مانع من التصرف نعم لو عين القاضى لكل غريم من غير ما يشاء قدر دينه من جنسه او ما يخصه بالتقسيم ومكنه من اخذه وحال عليه الحول ولم يأخذ فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم احق به والاوجه عدم الفرق بين اخذه له بعد الحول وبين تركهم ذلك خلافا لبعض المتأخرين ولو فرق القاضى ماله بين غريماته فلا زكاة عليه قطعا والزوال ملكه اه

او بلغه نصيب كل) منهم
فان لم يملكها الغانمون أولم
بمض حول او مضى والغنيمة
اصناف او صنف غير
زكوى او زكوى ولم يبلغ
نصابا او بلغه بالخمسة فلا
زكاة فيها لعدم الملك أو
ضعفه في الاولى لسقوطه
بالاعراض وعدم الحول
في الثانية وعدم علم كل
منهم ماذا يصيبه وكما نصيبه
في الثالثة وعدم المال
الزكوى في الرابعة وعدم
بلوغه نصابا في الخامسة
وعدم ثبوت الخلطة في
السادسة لانها لا تثبت مع
اهل الخمس اذ لا زكاة فيه
لانه لغير معين (ولا
يمنع دين)

أصله مع شرح م (قوله ولو حجب به) هذه الغاية للتعميم لا للرد كما يعلم من عبارة أصله مع شرح م (قوله نعم لو عين الحاكم لكل من غرماء المفلس الخ) قال في شرح الروض قال السبكي أي انعدم اللزوم ظاهر أن كان ماله من جنس دينهم والا فكيف يمكنهم أخذه ببيع أو تعويض قال وقد صور ما بذلك الشيخ أبو محمد في السلسلة وكلام الرافعي في باب الحجرية تنضيه اه ومشي م على تصوير ما بذلك وقوله فلا زكاة عليه لضعف ملكه أي وإن تركوه له كما اعتمد م خلافا لما اختاره في شرح الروض وقد يشكل عليه أنه لو باعه النصاب بشرط أن الخيار وحكمنا أن الملك في زمنه للبائع بأن كان الخيار له أو موقوف بأن كان لهما وفسخ العقد فيهما لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وإن تم الحول في مدة الخيار في الأولى، طلقا وفي الثانية وفسخ العقد زكي المبيع فيحتاج للفرق بين ما اعتمده وبين هذا وقد يفرق بأن الغرماء غير معينين لاحتمال أن يظهر غريم آخر فكان التسلط على الأخذ أتم بخلاف المشتري فإنه معين ولا بدفته لملقه دون التعاق هناك وفيه نظر فليتأمل وقد يفرق بأن البائع لما كان الخيار له أو كان ملكه مع تمكنه من الفسخ فيرجع المبيع له فإن قلت ما صورة تمام الحول في مدة الخيار قلت يمكن تصويره بأن يكون المبيع ثمرة فيبدو صلاحها في زمن الخيار اه سم (قوله فلا زكاة عليه) قيده السبكي والاسنوي بما إذا كان ماعينه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير بيع أو تعويض وهو متجه وإن اعترضه الأذرعى اه شرح حج ومثله شرح الروض ورم (قوله أيضا فلا زكاة عليه) أي ولا عليهم لعدم ملكهم اه م أي ولو تركوه له بعد الحول ولا نظر لتبين استقرار ملكه اه حل وفيه أنه تقدم أن الدين يجب فيه الزكاة وهذا منه فكيف لا يجب عليهم واجيب بأن المعنى لا يجب عليهم زكاة عين الذي عينه الحاكم لكل إذا كان نصابا فلا ينافي أنها يجب عليهم الزكاة من حيث كونه ديناً فيوقف الإخراج على قبضه بخلاف ما إذا قلنا يجب عليهم الزكاة في العين فتجب عليهم حالا وإن لم يقبضوا تأمل اه شيخنا (قوله ولو اجتمع زكاة) أي للمال أو البدن سواء حدث الدين قبل وجوب الزكاة أو بعده كما يشعر به إطلاقه كغيره اه زى وقوله قدمت أي الزكاة ولو زكاة فطر على الدين ولو كان متعلقا بالعين ولو لمستحق الزكاة اه حل وانظر هذا مع قوله الآتي في الفرائض يبدأ بالزكاة ثم بالدين هل فيه تكرار تأمل (قوله قدمت) أي ولو كان الدين لمحجوز عليه اه ع ش على م ولا يشكل عليه فلو لم حقوق الله مبنية على المسامحة لأنه في الحدود ونحوها أو يقال الزكاة فيها جهتان حق الله وحق الآدمي اه ع ش عليه (قوله كحج وكفارة) انظر إذا كانت التركة لا تنفي باجرة الحاج هل يصرف إلى الورثة ولهم التصرف فيه أو يؤخر لاحتمال أن يوجد من يرضى به ويتبرع بالأعمال أو كيف الحال وانظر لو كانت حصة كل لا تنفي به هل يضم إلى الآخر ويخير الوارث في ذلك أو بقرعه اه شورى (قوله مستويان) ليس المراد التخيير في البداءة بيهما بل المراد أنهما مستويان في التقسيط فيوزع الموجود عليهما وإنما كانت مساوية لأن المقلب فيهما معنى الاجرة فكانها دين آدمي اه شيخنا (قوله والافستويان) أي بالتقسيط فيقسط الموجود عليهما اه شيخنا وعبارة شرح م أو معدوما واستويا في التعليق بالذمة قسم بينهما عند الامكان أما إذا لم يمكن التوزيع كأن كان ما يخص الحج قليلا بحيث لا يفي فإنه يصرف للتمكن منهما فلو كان عليه زكاة وحج ولم يوجد أجير يرضى بما يخص الحج صرف كله للزكاة أما لو اجتمعت الزكاة مع غير الحق من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد فيوزع الحاصل بينهما ولا تنافي التفرقة بينهما لا مكان التجزئة دائما بخلاف الحج وكاجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب أن يمكن على الحق وغيره والا صرف لغير الحج ثم ما يخص الكفارة عند التوزيع إذا كانت اعتقا ولم ينف ما يخصها برقية هل يشتري به بعضها وإن قل بعثقه أولا لأن اعتاق البعض لا يقع كفارة فيه نظر فيحمل وجوب ذلك لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ويحتمل وهو الظاهر الثاني وينقل إلى الصوم فيخرج عن كل يوم مدا اه ع ش عليه (قوله فإنه إن كان محجورا عليه الخ) ويجب

ولو حجب به (وجوبها) ولو في المال الباطن لا إطلاق الأدلة نعم لو عين الحاكم أكل من غرماء المفلس شيئا من ماله وممكنهم من أخذه لحال الحول قبل أخذه فلا زكاة عليه لضعف ملكه (ولو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة) بأن مات قبل أدائها وضاعت التركة عنهما (قدمت) على الدين تقديم الدين لله وفي خبر الصحيحين فدين الله أحق بالقضاء وكالزكاة سائر حقوق الله تعالى كحج وكفارة نعم الجزية ودين لآدمي مستويان مع أنها بحق لله تعالى وخرج بدن الآدمي دين الله ككفارة وحج فالوجه كما قال السبكي أن يقال إن كان النصاب موجودا قدمت الزكاة والا فمستويان وبالتركة ماله اجتماعا على حي فإنه إن كان محجورا عليه

تقييد هذا التفصيل بما إذا لم تتعلق الزكاة بالعين بأن لم يكن النصاب ولا بعضه موجودا وإلا بأن تعلقت بالعين بأن كان النصاب أو بعضه موجودا قدمت مطلقا أي لا فرق بين أن يكون محجرا عليه أم لا اه من شرح مر (قوله قدم حق الادمي) أي بخلاف ما لو اجتمع على حى مع حق الادمي حرية فانه يسوى بينهم كما نص عليه في الام نقله في حواشى شرح الروض في باب الجزية قبيل الباب الثالث من كتاب الايمان اه شوبري (قوله ولا قدمت جزما) أي على دين الادمي ولو اجتمعت الزكاة وحقوق الله وضاق المال عنها قسطن إن امكن كما فعل به فيما لو اجتمعت في الزكاة كما تقدم اه ع ش على مر وفي الشوبري ولو اجتمع عليه زكاة وحج فوري فيظهر تقدمه على الغرماء كما صرحوا به فيمن مات ولم يف ماله بالحقين نقله في حواشى شرح الروض في باب الفلس اه

(باب أداء زكاة المال)

أي باب حكم الاداء من كونه فوريا أو لا ومن كونه بنفسه أي بوكيله للمستحقين أو للهاكم ومن وجوب النية فيه اه شيخنا (قوله أي اذاؤها) المراد بالاداء الدفع لا الاداء بالمعنى المصطلح عليه لان الزكاة لا وقت لها محدود حتى يصير قضاء بخروجها ع ش على مر (قوله بحضور مال) أي وإن عسر الوصول اليه مع كونه حاضرا لا تساع البلد أو ضياع المفتاح اه من شرح مر وع ش عليه وهذا تعميم في المال الحاضر بالفعل وأما قول الشارح غائب سائرا وقار الخ فمريان لحال المال قبل حضوره وبيان لمحل اشتراط حضوره أي إنما يشترط حضوره اذا كان في حال غيبته في وقت الوجوب سائرا في السفن أو القوافل أو قارا ما كثر في محل غيبته كما لو كان المالك وقت الوجوب بمصر والمال مستقر بمكة مثلا وقوله عثر الوصول له محترزه سياقي في قوله وبقدرة على غائب قار أي ان المال إذا كان وقت الوجوب قارا وسهل الوصول اليه لا يشترط في التمكن حضوره بالفعل على سهولة الوصول اليه كافي في التمكن فيجب على الفور إخراج زكاته مع انه غائب تأمل اه شيخنا وفي قول على الجلال قوله بحضور مال أي بحضور المال اليه أو بحضوره عند المال أو تقدير اه (قوله سائرا) أي ما لم يكن المالك أو وكيله مسافرا معه وإلا وجب الإخراج في الحال وعلى هذا يحمل قولهم في قسم الصدقات إن كان يادية صرف إلى فقراء أقرب البلاد اليه اه سلطان (قوله أو حال تعذر أخذه) بأن كان على معسر أو ملىء ولم تقم عليه حجة بخلاف ما إذا لم يتعذر أخذه بأن كان على ملىء باذل حاضرا وعلى جاحد وبه حجة فانها تجب فيه الزكاة فورا وإن لم يأخذه لانه قادر على أخذه كما سياقي في قوله أو على استيفاء دين حال فهو محترز ما هنا اه شيخنا (قوله أو مستحق) ولا يكتفى بحضور المستحقين وحدهم حيث وجب التصرف إلى الامام بأن طلبها عن الاموال الظاهرة كاسياني فلا يحصل التمكن بذلك فلو حضر بعض مستحقها فلكل حكمه حتى لو تلف المال ضمن حصتهم اه شرح مر (قوله ايضا أو مستحق) ظاهره وإن لم يطلبوه ولعل الفرق بين هذا وبين دين الادمي حيث لا يجب دفعه إلا بالطلب ان الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاء فتوقف وجوب دفعه على طلبه بخلاف ما هنا فانه وجب له بحكم الشرع ودلت القرينة على احتياجه إذا فرض انه فقير فلم يتوقف وجوب دفعه على طلب اه ع ش على مر (قوله بأن سهل الوصول اليه) تصوير للقدرة على الغائب (قوله أو على استيفاء دين) حال وسياقي تعلق الزكاة بعين المال فعليه يملك المستحقون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالكل ويحلف عليه لان له ولاية القبض ومن ثم لا يخالف انه له مثلا بل يستحق قبضه قاله السبكي ولا يجوز جعل دينه على معسر من زكاته إلا لأن قبضه منه فم نواها قبل الاداء اليه أو معه أو يعطيه من زكاته ثم يرد ما اليه عن دينه من غير شرط اه حج (قوله بأن كان على ملىء الخ) تصوير للقدرة على استيفاء الدين الحال (قوله وبزوال حجر فلس) بخلاف حجر السفة لا يشترط زواله بل يخرج الولي كما مر شيخنا (قوله ايضا وبزوال حجر فلس) أي والزكاة متعلقة بالذمة ولا قدمت على الغرماء ولا يحتاج إلى زوال الحجر اه

قدم حق الادمي جزما كما قاله الرافعي في باب كفارة اليمين وإلا قدست جزما كما قاله الرافعي هنا

(باب أداء زكاة المال)

مرأولى من تعبيره بفصل لعدم اندراجها في ترجمة الباب قبله (يجب) أي اذاؤها (فورا) لأن حاجة المستحقين اليها ناجزة (إذا تمكن) من الاداء كسائرا الواجبات ويحصل التمكن (بحضور مال) غائب سائرا أو قار عسر الوصول اليه أو مال مغصوب أو مجرود أو دين مؤجل أو حال تعذر أخذه (و) حضور (أخذ) للزكاة من إمام أو ساج أو مستحق فهو أعم من تعبيره بالأصناف (وبجفاف) لتمر (وتنقية) لحب وتبر ومعدن (وخلو مالك من مهم) ديني أو دينوي كعسالة وأكل وهذه الثلاثة من زيادتي (وبقدرة على غائب قار) بأن سهل الوصول له (أو) على استيفاء دين (حال) بأن كان على ملىء حاضرا باذل أو على جاحد وبه حجة وقولي قار من زيادتي (وبزوال حجر فلس) لأن الحجر به مانع من التصرف فالاداء إنما يجب على المزكي إذا تمكن

شوبرى (قوله وتقررت أجرة) عطف على قوله إذا تمكن كما أشار إليه الشارح بقوله فالأداء إنما يجب الخ
 اه شوبرى (قوله قبضت) أى ولم تقبض وكانت على مقرملىء باذل أو بها حجة قبضها ليس بقيد لما مر أنها
 يجب في الدين اه شيخنا فقول بعضهم إنما قيد بالقبض لاجل وجوب الإخراج ليس بظاهر (قوله لم
 يلزمه كل سنة الخ) عبارة المحرر فيخرج عند تمام الأولى زكاة خمسة وعشرين لسنة وعند تمام الثانية
 زكاة خمسة وعشرين لسنة وخمسة وعشرين لسنة وعند تمام السنة الثالثة زكاة خمسين لسنة وخمسة
 وعشرين لثلاث سنين وعند تمام الرابعة زكاة خمسة وسبعين لسنة وخمسة وعشرين لاربع سنين اه
 بحروقه فالواجب في السنة الأولى نصف دينار وثمان دينار وفي الثانية ثلاثة أنصاف دينار وثلاثة
 أثمان دينار وفي الثالثة خمسة أنصاف وخمسة أثمان وفي الرابعة سبعة أنصاف وسبعة أثمان فإذا جمعت
 الأنصاف صارت ستة عشر نصفاً بثمانية دنانير وإذا جمعت الأثمان صارت ستة عشر ثمان دينارين تأمل
 اه من خط شيخنا ح ف وقوله وعند تمام السنة الثانية زكاة خمسة وعشرين لسنة وهي التي زكاهما أولاً
 لأن الفرض أنها باقية عنده وقوله وخمسة وعشرين لسنة وهي التي تقررت بتمام السنة الثانية فيزكاهما
 زكاة سنين لأن الفرض أنه مالك لها من حين القبض وأن الزكاة واجبة فيها من حينئذ لكن وجوب
 الإخراج مقيد بالتقرر وقوله زكاة خمسين لسنة وهي ما تقررت بتمام السنتين الأوليين وقوله
 وخمسة وعشرين لثلاث سنين وهي المتقررة بتمام السنة الثالثة لأنه مالك لها من حين القبض ولم يزكها قبل
 تأمل (قوله لتعرضه للزوال بتلف العين المؤجرة) فلما هدمت الدار في أثناء المدة انفسخت الإجارة فيما
 بقى وتبين استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما سروع عن الماوردى والأصحاب كافي المجموع
 أنه لو كان أخرج زكاة جميع الأجرة قبل الانهزام لم يرجع بما أخرج منها عند استرجاع قسط ما بقى لأن
 ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيرها اه شرح مر ولو أسلم نصاب نقد في زكوى واقبضه
 وتم حول قبل قبض المسلم فيه فعلى المسلم إليه زكاة رأس المال لاستقرار ملكه بقبضه اه عباب وعبارة
 شرح الروض عن المجموع لم يرجع بما أخرج منها عند استرجاع قسط ما بقى لأن ذلك حق لزمه في ملكه
 فلم يكن له الرجوع به على غيره اه وكان المراد أنه إذا رجع عليه المستأجر بقسط ما بقى من المدة لا يرجع
 عليه يسقط ما يسترجعه من الزكاة بأن يحسبه عليه فليتأمل اه سم (قوله فعلم أنه يحرم عليه التأخير الخ)
 أى علم من قوله يجب فوراً وكان الأولى ذكر هذه العبارة عند قول المتن فإن أخرج وتلف المال ضمن
 كلاً لا يخفى وقوله نعم له التأخير أى عن وقت الفضيلة وقوله لكن لو تلف المال حينئذ أى حين التأخير
 لهذه الأغراض ضمن أى لحصول الامكان وإنما أخرج لغيره نفسه فيتعبد جوازه بشرط سلامة
 العاقبة اه شرح مر (قوله لا تتظار نحو قريب) أى لا تلزمه نفقته ومحل ذلك إذا كان المستحقون
 غير محصورين فإن كانوا محصورين فلا تأخير لأنهم يملكون ذلك بتمام الحصول اه برماوى (قوله
 إن لم يشتد ضرر الحاضرين) أى والأحرام التأخير لأن دفع ضررهم فرض فلا يجوز تركه لحيازة
 الفضيلة انتهى حل ويصدق الفقراء في دعواهم ما لم تدل قرينة على كذبهم اه غش على مر (قوله
 لا صدق) عبارة أصله مع شرح مر ولو أصدقها نصاب سائمة معيناً لزمها زكاة إذا تم حول من الأصدق
 وأخرج بالمعين ما في الذمة فلا زكاة لأن السوم لا يثبت في الذمة كما مر بخلاف اصدق النقدين يجب فيهما
 الزكاة وإن كانا في الذمة فإذا طلقها قبل الدخول بها وبعد الحصول رجع في نصف الجميع شائعاً إن أخذ الساعى
 الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئاً فإن طالبه الساعى بعد الرجوع وأخذها منه أو كان قد أخذها
 منها قبل الرجوع في بقيتها رجع أيضاً بنصف قيمة المخرج وإن طلقها قبل الدخول وقبل تمام الحصول عاد
 إليه نصفها ولزم كلا منهما نصف شاة عند تمام حوله إن دامت الخلطة والأفلا زكاة على واحد منهما
 لعدم تمام النصاب وأعلم أن محل الوجوب عليها حيث علمت بالسوم كما علم بما مر أن قصد السوم شرط
 ولو طالبت المرأة فامتنع كان كالمنصوب قاله المتولى وعوض الخلع والصلح عن دم العمد كالصدق ولا

(وتقررت أجرة قبضت)
 فلو أجز داراً أربع سنين
 بمائة دينار وقبضها لم
 يلزمه كل سنة الإخراج
 حصّة ما تقرّر منها فإن
 الملك فيها ضعيف لتعرضه
 للزوال بتلف العين
 المؤجرة فعلم أنه يحرم عليه
 التأخير بعد التمكن وتقرر
 الأجرة نعم له التأخير
 لا تتظار قريب أو جار أو
 أجوج أو أفضل إن لم
 يشتد ضرر الحاضرين
 لكن لو تلف المال حينئذ
 ضمن (لا صدق) فلا
 يشترط تقبّضه

يلحق بذلك مال الجمالة خلافاً لآل بن الرقعة إلا أن يحمل كلامه على ما بعد فراغ العمل انتهت (قوله بتشطير) متعلق بتقريره وانظر ما معنى هذا الكلام مع أن التشطير ضد التقرر لأن التقرر هو الأمن من سقوط بعضه بالفراق قبل الدخول اهـ شيخنا (قوله كما مرّت الإشارة إليه) أي في قوله لتعرض للزوال بتلف العين الخ اهـ شوبري (قوله بخلاف الصداق) أي فإنه مستحق في مقابلة إباحة الانتفاع فقط وذلك حاصل بنفس العقد وأيضاً فيه معنى النحلة أي العطية لأنها تمتع به كما تمتع هو بها تأمل وقال بعضهم قوله بخلاف الصداق أي فإنه ليس مستحقاً في مقابلة المنافع بدليل تقريره بموت الزوجة قبل الدخول اهـ شيخنا (قوله وإن لم تسلم المنافع) أي بل فانت بموتها والو الالحال اهـ شيخنا (قوله وتشطيره الخ) جواب عما يقال أنه قبل الدخول غير متقرر لاحتمال تشطيره بطلاق أو فسخ لكن الجواب ناقص وعبارة شرح مر وتشطيره إنما يثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد النكاح انتهت (قوله أما زكاة الفطر الخ) هذا محترز التقييد بزكاة المال في الترجمة اهـ شيخنا (قوله فإن أخرج الخ) مرتب على قوله يجب فوراً اهـ شيخنا وعبارة شرح مر فلو تلف قبل التمكن من غير تقصير فلا ضمان سواء أكان تلفه بعد الحول أم قبله لا انتفاء تقصيره فإن قصر كان وضعه في غير حرز مثله كان ضامناً في صورة ما إذا كان التلف بعد الحول ولو تلف بعضه بعد الحول وقبل التمكن وبقي بعضه ولا تفريط فالظاهر أنه يغرم قسط ما بقي بعد إسقاط الوقص فلو تلف واحد من خمس من الأبل قبل التمكن في الباقي أربعة أخماس شاة أو ملك تسعة منها حولاً فهلك قبل التمكن خمسة وجب أربعة أخماس شاة بناء على أن التمكن شرط في الضمان وإن الأوقاص عفو وهو الظاهر فهما أو أربعة وجب شاة انتهت (قوله ضمن) أي ولو كان التأخير جائزاً كما سبق في قوله نعم له التأخير الخ تأمل (قوله بأن يؤدي ما كان الخ) أشار بهذا إلى أنه ليس المراد بالضمان هنا ضمان قيمة المتلف كضمان قيمة الشاة من أربعين مثلاً وإنما المراد به إخراج ما كان يخرج به قبل التلف اهـ زى وسم (قوله بخلاف ما لو تلفه) أي أو تمكن من دفع المتلفات عنه ولم يفعل اهـ شوبري (قوله وله ولو بوكيله ادأوها الخ) أي واه مع الاداء بنفسه في المالكين التوكيل فيه لأنه حق مالي لجاز أن يوكل في ادائه كدبون الأدميين وشمل إطلاقه ما لو كان الوكيل كافراً أو رقيقاً أو سفياً أو صدياً بمنزلة نعم يشترط في الكافر والصبي تعيين المدفوع له كما في المحرر وذكر البغوي مثله في الصبي وسكت عن الكافر اهـ شرح مر وعبارته مع المتن في محل آخر وتكفي نية الموكّل عند الصرف إلى الوكيل في الأصح وعليه لو نوى الوكيل وحده لم يكف أن لم يفوض إليه الموكّل النية وهو من أهلها لا كافراً وصبي أو مجنون ولو نوى الموكّل وحده عند تفرقة الوكيل جاز قطعاً انتهت وكتب عليه ع ش قوله لا كافراً وصبي أي غير مجنون ومفهومة الجواز من المميز لكن قال سم على حجة قضية كلام شرح البهجة والروض وللعباب خلافاً وأقره حيث لم يتعقبه لكنه لم يقل فيه أنه لا وجه ولا نقل فيه عن الرمي شيئاً على عادته والأقرب ما أفهمه كلام حج من الجواز لأن المميز من أهل المدينة حيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنية لكن عبارة زى قيدها الأذرع بمن هو أهل لها بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً صلياً ولو كان مجنوناً كافراً كما اعتمده شيخنا مر ولا رقيقاً اهـ أقول يتأمل هذا مع قوله السابق فلا فرق في الوكيل بين كونه من أهل الزكاة أو لا وقد يجاب بأن ما سبق في صحة التوكيل في الدفع ولا يلزم منه التفويض في النية وعليه فينوى المالك الزكاة عند الدفع للصبي أو الكافر اهـ ما كتبه ع ش ورايت في خط شيخنا الاشبولي بهامش مر قوله لا كافراً انظر هذا مع نصهم بأن النية هنا للتمييز وتقديم في زكاة الفطر أن الكافر المخرج عن غيره تصح نيته لأنها للتمييز ولعلمهم انقضاء ذلك هناك للضرورة ولا ضرورة هنا لنية الشخص عن غيره اهـ (قوله فيجب ادأوها له) أي وإن قال أي الامام للمالك أنا أخذها منك وأصرفها في الفسق ولو علم من حاله ذلك فيجب الدفع له ويبرأ به لنفاذ حكمه وعدم انعزاله بالجور وله أن يقاتل الملاك إن امتنعوا من تسليمها له وقالوا نسلمها للمستحقين لا قتياتهم على الامام اهـ من شرح مر بنوع تصرف في اللفظ (قوله وليس له طلبها

بتشطير أو موت أو وطء وفارق الأجرة بأنها مستحقة في مقابلة المنافع فبقواتها بنفسه العقد كما مرّت الإشارة إليه بخلاف الصداق ولهذا لا يسقط بموت الزوجة قبل الدخول وإن لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره إنما يثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه أما زكاة الفطر فموسعة بليلة العيد ويومه كما مر في بابها (فإن أخرج) أدامها بعد التمكن (وتلف المال) كله أو بعضه (ضمن) بأن يؤدي ما كان يؤديه قبل التلف لتقصيره بحبس الحق عن مستحقه وإن تلف قبل التمكن فلا ضمان لا انتفاء تقصيره بخلاف ما لو تلفه فإنه يضمن لتقصيره بالتلف (وله) ولو بوكيله (ادأوها) عن المال الباطن وهو نقد وعرض وربكاز والظاهر وهو ماشية وزرع وثمر ومعدن (لمستحقها) ألا إن طلبها امام عن مال (ظاهر) فيجب أدائها له وليس له طلبها

عن الباطن إلا إذا علم أن المالك لا يزكي فدل عليه أن يقول له أدها وإلا دفعها إلى وذكر الاستثناء من زيادة الحقوق بزكاة المال الباطن زكاة
الفطر (و) له أداؤها بنفسه (٣٩٤) وبوكيله (لامام) لأنه عليه السلام والخلفاء بعده كانوا يعشون السعاة لأخذ الزكوات (وهو) أي

أداؤها له (أفضل) من
تفريقها بنفسه أو وكيله لأنه
اعرف بالمستحقين (أن كان
عادلا) فيها والافتقار بقرينة
بنفسه أو وكيله أفضل من
الأداء له وتفريقه بنفسه
أفضل من تفريقه بوكيله
(وتجب نية) في الزكاة
(كهذا زكاة أو فرض
صدقة) أو صدقة مالي
المفروضة وتمثيلي بزكاة أولى
من تمثيله بفرض زكاة
مالي لأن نية الفرض
كالمال ليست بشرط لأن
الزكاة لا تقع إلا بفرضه
فارق مالنوى صلاة الظهر
(ولا يكفي فرض مالي)
لأنه يكون كفارة ونذرا
(ولا صدقة مالي) لأنها
تكون نافلة (ولا يجب)
في النية (تعيين مال)
مزكي عند الإخراج فلو
ملك من الدراهم نصابا
حاضرا ونصابا غائبا
فاخرج خمسة دراهم بنية
الزكاة مطلقا ثم بان
تلف الغائب فله جعل
المخرج عن الحاضر (فإن
عينه لم يقع) أي المخرج
(عن غيره) فلو كان نوى
المخرج في المثال عن الغائب
لم يكن له صرفه إلى الحاضر

عن الباطن) أي يحرم عليه وإذا دفعها المالك له حيث ينبغي وكذا إذا خالف أمره وصرفها بنفسه
للمستحقين فإنه يبرأه من عش على مر (قوله) والحقوق بزكاة المال الباطن (الح) أي في أن الأفضل دفعها
للإمام أن طلبها أه شوبري وهذا ليس بظاهر والصواب أن يقال في أنه ليس له طلبه إلا إذا علم أن المالك
لا يزكي (الح) أه شيخنا وجه الحاق أن واجبا اليسار وهو عما يخفى غالبا كالمال الباطن أه شوبري (قوله)
وهو أفضل) أي سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن أه عش على مر وقوله بنفسه أو وكيله أي العدل
العارف كما مر فيما يظهر أه إيعاب وكتب غايه انظر لو شك في نية الزكاة بعد دفعها هل يضر أو لا والذي
يظهر الثاني ولا يشك بالصلاة لأنها عبادة بدنية بخلاف هذه وأيضا هذه توسع في نيتها لجواز تقديمها
وتعويضها إلى غير المزكي ونحو ذلك فليتامل أه شوبري (قوله) أن كان عادلا) ظاهره رجوعه لزكاة
المالين وهو غير مراد بل هو قيد في الباطن فقط لما تقدم من أن الأفضل في الظاهر إعطاؤها للإمام ولو جائرا
أه عش ولعل الفارق بينهما أن الزكاة في المال الظاهر يطاع غالبا على دفعها للمستحقين فإذا لم يدفعها الجائر
يمكن مطالبته بخلاف زكاة المال الباطن قد لا يطاع على دفعها للمستحقين فاشترط فيها كونه عادلا أه
أطاف (قوله) أيضا أن كان عادلا فيها) أي وإن كان جائرا في غيرها أه حل (قوله) وتجب نية
والاعتبار فيها بالقلب كغيرها أه شرح مر (قوله) وبه فارق) أي بكونها لا تقع إلا بفرض فارق (الح) لأن
الظاهر يقع على الفرض والنقل فالمراد بصلاة الظهر صاحبة الوقت المعلوم فرضا كانت أو سنة فلا بد من
التعرض للفرضية (قوله) مالنوى صلاة الظهر) هذا التعليل بناء على أن المعادة لا تجب فيها نية الفرضية
وقد قدم مر أن المعتمد خلافه اللهم إلا أن يقال أن الفرضية في المعادة وإن وجبت فالمراد بها إعادة
ما كان فرضا بالصلاة أو نحوه على ما تقرر في محله والفرض المميز للأصلية عن المعادة والحقيقي فلا تعارض
فليتامل أه عش (قوله) ولا يكفي فرض مالي) قيل هذا أي عدم كفاية فرض مالي أن كان عليه شيء من ذلك
غير الزكاة أه ويرد بان للقرائن الخارجية لا تخصص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه أو لا نظر الصدق منوية
بالمراد وغيره أه شرح حج و مر (قوله) فأن نوى مع ذلك) أي مع تعيين المخرج عن الغائب أه شيخنا
(قوله) والمراد الغائب عن مجلسه) أي والمراد بالمال الغائب في تمثيله المذكور الغائب عن مجلسه أي
بجلس المخرج وغرضه هذا دفع ما يقال كيف يصح الإخراج عن الغائب مع أنه يشترط الدفع لفقره
محل المال ولو كان غائبا فكيف يخرج المالك عنه تغير أهل محله تامل (قوله) لاعتن البلد) أي أو
عنها في محل لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه أه حل (قوله) لم تقع الموقع) ظاهره وإن
نوى السفهيه لكن قال سم وينبغي كما وافق عليه مر أنه يكفي نية السفهيه وإن لم يفرضها إليه الولي
أه عش (قوله) أن يفرض النية إليه) أي السفهيه بخلاف الصبي ولو مميزا على ما أفهمه تعبيره
بالسفهيه لكن مقتضى إطلاقه فيما تقدم عند قول المصنف وله التوكيل خلافه وسيأتي ما فيه وكتب
عليه سم على المنهج بل ينبغي كما وافق عليه الرملي على البدئية أنه يكفي فيه السفهيه وإن لم يفرض
إليه الولي فليتامل وأقول قد يتوقف فيه ويقال بعدم الاكتفاء لأن السفهيه ليس له الاستقلال
بأخذ المال إلا أن يتصور ما قاله بما إذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال له أدفعه للفقره فدفعه وانفق له
أنه نوى الزكاة أه عش على مر وعبارة حل قوله وظاهر أن لولي السفهيه (الح) ظاهر كلامه أنه لا يكفي
الاستقلال بالنية وفيه نظر لأنه الذي كان من حقه أن ينوي ونقل عن شيخنا اعتماد أن له أن ينوي بخلاف
الصبي وظاهره ولو مميز انتهت (قوله) وتعبري بالمحجور (الح) قال الأسنوي والمعنى عليه يولي عليه
كما هو مذکور في الحجر وحيث فتنوى عنه الولي أيضا وتبعه على ذلك الزكشي وغيره أه إيعاب

فإن نوى مع ذلك أن بان النوى تالفان غيرهما فإن تالفان وقع عن غيرهما والمراد الغائب عن مجلسه لاعتن البلد بناء على منع [أه]
نقل الزكاة وهو المعتمد الآتي في كتاب قسم الزكاة (وتلزم) أي النية (الولي عن محجوره) فلو دفع بلا نية لم يقع الموقع وعليه
الضمان وظاهر أن لولي السفهيه مع ذلك أن يفرض النية له كغيره وتعبري بالمحجور أعم من تعبيره بالصبي والمجنون

شوبري (قوله) وتكفي عند عزلها) فلو عزل مقدار الزكاة ونوى عند العزل جاز ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران باعطاء كل مستحق ولان القصد من الزكاة سد حاجة مستحقيها ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة اجزاه ايضا وإن لم تفرقه النية اخذها كافي المجموع وفيه عن العبادي انه لو دفع مالا إلى وكيله ليفرقه تطوعا ثم نوى به الفرض ثم فرقه الوكيل وقع عن الفرض إن كان القابض مستحقا اما تقديمها على العزل او اعطاء الوكيل فلا يجزىء كاداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الافراز اخذها صبي او كافرو دفعها المستحقها واخذها المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك اجزاه وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها ولو أفرز قدرها ونواها لم يتعين ذلك القدر المفروض للزكاة إلا بقبض المستحق له سواء كانت زكاة مال ام بدن والفرق بين ذلك والشاة المعينة للتضحية ان المستحقين للزكاة شركاء للمالك بقدرها فلا تنقطع شركتهم إلا بقبض معتبر اتي بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى اه شرح م ر (قوله) وبعده) صادق بوقوع النية بين العزل والإخراج ومقتضاء ان النية تكفي عند العزل أو الإخراج أو بينهما فاما ثلاثه واضع وبالنية صرح م ر في شرحه فقال ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة اجزا ايضا وإن لم تقارن النية اخذها اه (قوله) وعند دفعها لامام) أي وإن لم ينو الامام عند الدفع للمستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع لهم بدليل انها لو اتلفت عنده الزكاة لم يجب على المالك شيء والساعي في ذلك كالامام اه شرح م ر (قوله) ايضا وعند دفعها لامام) او وكيل ولا يحتاجان الى النية عند صرفها للمستحقين في الاصح لحصول النية بمن خوطب بها وهو المالك مقارنة لفعله وهو الدفع للامام او الوكيل فلذلك قال والافضل الخ ومقابل الاصح ان نية المالك وحده لا تكفي بل لابد من نية الوكيل او الامام كما لا تكفي نية المستنيب في الحج وفرق الاول بان العبادة في الحج فعل النائب فوجب النية منه وهي هنا بمال الموكل فكفت نيته اه من شرح م ر بنوع تصرف (فرع) لو نوى الدافع الزكاة والاخذ غيرها كصدقة تطوع او هدية او غيرها فالعبادة بقصد الدافع ولا يضر صرف الاخذها عن الزكاة ان كان من المستحقين فان كان الامام او نائبه ضرر صرفهما عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المسكوس والرمايا والعشور وغيرها فلا ينفع المالك نية الزكاة فيها وهو المعتمد ويؤيده افتاء ابن الرداد اه شوبري اي ولان ما ياخذونه من ذلك لا يصرفونه مصرف الزكاة اه شيخنا ح ف (قوله) وله ان يوكل فيها) اي اهلها اي لنية الزكاة لالنية مطلقا بان يكون مسلما بالغافلا لاصيبا ولو عيضا وكافرا ورقيقا اه حلي (قوله) ايضا وله ان يوكل فيها) اي يوكل شخصا وكله في التفرقة فلا يصح التوكيل في النية وحدها فلو وكل في النية وحدها ونوى الوكيل عند صرف الموكل لم تكف هذه النية لانه انما اغتفرت النية من الوكيل إذا اذن له في تفرقة الزكاة لانهما وقعت تبعا كما صرح به ابن حجر في شرح الاربعين عند قوله وانما لكل امرئ ما نوى لكنه صرح في باب الوكالة بخلافه وعبارته بعد قول المصنف وان يكون قابلا للنيابة فلا تصح في عبادة إلا الحج وتفرقة الاضحية سواء اوكل الذابح المسلم المميز في النية ام وكل فيها مسلما مميزا غير وليا تاتي بها عند ذبحه كالو نوى الموكل عند ذبحه وكيله وقول بعضهم لا يجوز ان يوكل فيها اخر مردود اه فقوله لياتي بها عند ذبحه صريح في ان التوكيل في النية وحدها صحيح اه ع ش علي م ر وفي م ر فرع له ان يوكل واحدا في النية وآخر في الدفع اه م ر اه (قوله) وتلزمه) اي عند الاخذ منه كما قاله البغوي والمتولي وبحث ابن الاستاذ انها تكفي عند الدفع للمستحق وهو القياس فالمعتمد ان السلطان كالمالك كما اشار اليه الشارح بقوله اقامة لها مقام المزكي اه برماوى (قوله) ايضا وتلزمه) اي تلزم النية الامام وتكفي منه عند الاخذ او التفرقة كما قاله جمع وهو المعتمد والاصح ان نيته تكفي في الاجزاء ظاهرا وباطنا لقيامه مقامه في النية كما في التفرقة ومحل لزوم النية للامام ما لم ينو الممتنع عند الاخذ منه قهرا فان نوى كفى وبزى ظاهرا وباطنا وتسميته حيثما ممتعا باعتبار ما سبق له من الامتناع والافقد صار بنيته

(وتكفي) أي النية (عند)
عزلها) عن المال (وبعده)
وهذا من زيادتي (وعند)
دفعها لامام أو وكيل
والافضل) لهما (ان ينويا
عند تفريق أيضا) على
المستحقين وذكر الافضلية
في حق الامام من زيادتي
وكذا قولي (وله ان يوكل
فيها) اي في النية (ولا تكفي
نية امام) عن المزكي (بلا
إذن) منه كغيره (الا عن
ممتنع) من أدائها فشككتي
(وتلزمه) اقامة لها مقام
نية المزكي وقولي بلا إذن
من زيادتي

غير ممتنع فلو لم ينو الامام ولا الماخوذ منه لم يبرأ منها لا ظاهرا ولا باطنا ويجب رد الماخوذ ان كان باقيا وبذله ان كان تالفا اه شرح م ر وقوله فان نوى كفى اي نوى عند الاخذ منه وكذا لو توى بعد اخذ الساطان وقبل صرفه للمستحقين او بعد اخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض وقوله ويجب رد الماخوذ اي على من المال في يده من امام او مستحق لكن للامام طريق الى اسقاط الوجوب بان ينوى قبل التفرقة قاله حجب (تنبيه) افي شارح الارشاد الحكيم الرداد فيسن يعطى الامام او نائبه المكس بنية الزكاة فقال لا يجوز ذلك ابدا ولا يبرأ عن الزكاة هي واجبة بحالها لان الامام انما ياخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بسد الثغور وقمع القطاع والمتلصصين عنهم وعن اموالهم وقد اوقع جمع بمن ينسب الى الفقه وهم باسم الجهل احق اهل الزكرات ورخصوا لهم في ذلك فاضلوا واضلوا اه ومر ذلك بزيادة واطال في ذلك فراجع فانه نفيس ونقل عن افتاء الشهاب الرملي الاجزاء اذا كان الاخذ مسلما ونقل مثله ايضا بالدرس عن الزياي لبعض الهوامش اه ع ش

(باب تعجيل الزكاة وما يذكر معه)

اي باب بيان جوازه وعدمه وقد منع الامام مالك رضي الله تعالى عنه صحة التعجيل وتبعه ابن المنذر وابن خزيمة من ائمتنا ودليلنا اه عليه السلام ا رخص للعباس رضي الله تعالى عنه في تعجيل صدقته قبل ان تحل حين سأل في ذلك ولانه حق مالي عجل رفقنا لجاز تقديمه على اجله كالدين وايضا لانه حق مالي وجب بسببين لجاز تقديمه على احدهما كتقديم الكفارة على الحنث وقد وافق المخالف عليها اه برماوى (قوله وما يذكر معه) اي من قوله والزكاة تتعلق بالمال تتعلق شركة الخ (قوله صح تعجيلها العام الخ) محله في غير الولي اما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه سواء الفطرة وغيره انعم ان عجل ماله جاز فيما يظهر اه شرح م ر اه شوبرى قال ع ش ولا يرجع الولي على الولي عليه وان نوى الرجوع لانه انما يرجع بما صرفه عنه عند الاحتياج ولا حاجة له في هذا التعجيل اه (قوله لعام) اي عن عام اي عن زكاة عام فلا بد من هذا التأويل اه شيخنا (قوله فعجل زكاتها) اي المائتين وليس بقيد بل لو عجل زكاة اربعمائه جاز اه ع ش وقياسه ان يقال في قوله فعجل زكاة اربعمائه انه ليس بقيد بل لو عجل زكاة اكثر منها اه شيخنا (قوله وهو يساويهما) اي ولو بالقدر المخرج لانه كالباقي في ملكه اه برماوى (قوله فيجزئه المعجل وان لم يساوا الخ) وكانهم اغتفروا له تردد الفية اذ الاصل عدم الزيادة لضرورة التعجيل والالم يجوز تعجيل أصلا لانه لا يدري ما حاله عند آخر الحول وبهذا يدفع ما للسبكي اه شرح م ر (قوله وان لم يساوا المال الخ) هذه الغاية علمت من قوله اولو لو بدون نصاب الا ان يقال ذكرها توطئة لقوله بناء على ما مر الخ ولقوله وكلام الاصل الخ تأمل اه اطفحى (قوله يقتضى المنع في هذه الصورة) اي حيث قال ولا يجوز تعجيل الزكاة على ملك النصاب وقوله وليس مرادا اي لان كلام الاصل مفروض في الزكاة العينية لاني زكاة التجارة لما قدمه من ان العبرة فيها باخر الحول اه شيخنا (قوله كالتعجيل قبل كمال النصاب الخ) تنظير لقوله وخرج بالعام الخ اه شيخنا ومثاله مالو ملك مائة درهم فعجل خمسة دراهم لتكون زكاة اذ اتم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك فلا يجوز به اذالم يوجد سبب وجوبها لعدم المال الزكوى فاشبه اداء الثمن قبل البيع والديه قبل القتل والكفارة على العيين ولو ملك خمسمائة الا بل فعجل شاتين فبلغت بالتو الد عشر لم يجزه ما عجله عن النصاب الذي كمل الان لما فيه من تقديم زكاة العين على النصاب فهو شبهه بما لو اخرج زكاة اربعمائه درهم ولا يملك الا مائتين ولو عجل شاة عن اربعين شاة ثم ولدت اربعين ثم ماتت الامهات لم يجزه المعجل عن السخا لانه عجل الزكاة عن غيرها فلم يجزه عنها ولو ملك مائة وعشرين شاة فعجل عنها شاتين فحدثت سخله قبل الحول لم يجزه ما عجل عن النصاب الذي كمل الان كمن نقله في الشرح الصغير عن تصريح الاكثرين واقتضاء كلام الكبير خلافا لما في الحاوى الصغير اه شرح م ر (قوله يجزى الاول فقط) اي وان لم يميز حصص كل عام على المعتمد خلافا لما وقع في البحر من انه لو اخرج من عليه خمسة دراهم

(باب تعجيل الزكاة)
وما يذكر معه هو اولى من
تعبيره بفصل لما مر في الباب
قبله (صح تعجيلها) في مال
حولي (لعام فيما انعقد حوله)
بان ملك نصابا او ابتاع
عرض تجارة ولو بدون
نصاب كان ابتاع عرضا لها
لا يساوي مائتين فعجل
زكاتها او ابتاع عرضا
يساويها فعجل زكاة اربعمائه
وحال الحول وهو يساويها
فيجزئه المعجل وان لم يساو
المال في صورة التجارة
الاولى نصابا عند الابتاع
بناء على ما مر من ان اعتبار
النصاب فيها باخر الحول
وكلام الاصل يقتضى المنع
في هذه الصورة وليس مرادا
وخرج بالعام ما فوقه فلا
يصح تعجيلها لانه زكاته
لم ينعقد حولها والتعجيل
قبل انعقاد الحول لا يجوز
كالتعجيل قبل كمال النصاب
في الزكاة العينية فما عجل
لعامين يجزى الاول فقط
واما خبر البيهقي انه عليه السلام
تساقط من العباس

عشرة مثلاً ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعاً والفرق ان مسألة البحر قد شرك فيها بين الفرض والنفل وهو مضر ولا كذلك منا اه برماوى وعبارة الشريرى قوله يجوزى الاول فقط قال شيخنا مطامحا سواء كان في ذلك من حصة كل عام ام لا كما اقتضاه كلام الاصحاب خلافاً للسبكي والاسنوى ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من انه لو اخرج من عليه خمسة دراهم عشرة نوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعاً ظاهر اه شرح مر انتهت وقوله ظاهر وهو انه في مسألة البحر جمع بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجوزى وما لا يجوزى مما ليس عبادة أصلاً فلا يصح معارضتها انواه اه ع ش عليه (قوله يجوزى للاول فقط) اى يجوزى منه ما يخص الاول والباقي يسترده فلا بد من هذا التاويل لصدق ظاهر العبارة بخلاف المراد اه شيخنا (قوله صدقة عامين) يجوزون صدقة و اضافتها والاول اقرب للجواب المذكور اه برماوى (قوله وخرج بالنعقاد الحول مالو يعقد) وهذا بخلاف مالو يجمل واحدة من اربعين لعام فانه يصح وان لم يبق بعد اخراجها نصاب لان نعقاد الحول قبل اخراجها تأمل اه شوبرى (قوله لفطرة) اى عن فطرة أى زكاة فطر اه شيخنا وتأخيرها افضل خروجها من خلاف من منعه اه ع ش على مر (قوله لانها تجب بالفطر من رمضان الخ) عبارة شرح مر لان نعقاد السبب الاول اذ هي وجبت بسبب رمضان والفطر منه وقد وجد احدهما لجواز تقديمها على الآخر ولان التقديم يوم اويومين جاز باتفاق الاصحاب فالحق الباقي به قياساً بجماع اخراجها في جزء منه انتهت (قوله فهو) اى رمضان سبب آخر لكن المراد به ما يشمل كله او بعضه فاذا عجلها فيه يقال عجلها عن احد السببين وهو الفطر واما السبب الآخر فنقد عجلها فيه لانه وما تقدم من أن احد السببين آخر جزء من رمضان فهو بيان لاقل ما يتحقق به السبب الاول اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله فهو سبب آخر لها الضمير راجع لرمضان فالسبب الثانى الفطر منه والسبب الاول دخوله انتهت (قوله اذ لا يعرف قدره تحقيقاً ولا تخميناً) اى لان وجوبها بسبب واحد وهو ادراك الثمار والحبوب فيمتنع التقديم عليه اه شرح مر (قوله اما بعده فيصح) اى حيث كان الاخراج من غير الثمر والحب اللذين اراد الاخراج عنهما لما تقدم انه لو اخرج من الرطب والعنب قبل جفافه لا يجوزى وان جف وتحقق ان المخرج يساوى الواجب او يزيد عليه اه ع ش على مر (قوله قبل الجفاف والنصفية) اى بان يخرج من شئ آخر عنده جافاً مصقياً فالأخراج لازم بعد الجفاف والنصفية لانه وقت ولوغاب الاخذ لم تعلم حياته او لا يحتاجه لم يضر كما قاله الحناتى وفي البحر نحوه لان الاصل بقاء الاستحقاق فقوله قبل وقت وجوبها اى يقينا واستصحاباً بدليل مالو غاب المدفوع اليه ويقاس على ذلك غيبة المال حتى لو عجل عنه في محل ثم سافر به الى محل آخر اجزأه المعجل كما اعتمدته العلامة الرملى اه برماوى (قوله وشرط لاجزاء المعجل الخ) الذى اعتمدته مر انه يمكن في المستحق كونه بصفة الاستحقاق وقت الاخذ ووقت الوجوب وان خرج عن ذلك بينهم ما كان ارتد بعد الاخذ ثم اسلم قبل تمام الجزل وكذا لو غاب عند الحول او قبله ولم تعلم حياته او احتياجه اجزأ المعجل كافي فتاوى الحناتى وهو اقرب الوجوه في البحر واما المالك فلا بد ان يكون بصفة الوجوب جميع الحول اه خضرى واجهورى على التحريم ولا بد من العلم بكون الاستحقاق في آخر الحول اى ولو بالاستصحاب ولو غاب عند الحول او قبله ولم تعلم حياته او احتياجه اجزأ المعجل كافي فتاوى الحناتى وهو اقرب الوجوه في البحر ومثل ذلك مالو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد التنازع فان المدفوع يجوزى عن الزكاة كما اعتمدته والدرجته الله تعالى اذ لا فرق بين غيبة القايض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القايض خلافاً لبعض المتأخرين اه شرح مر وهل يجوزى ذلك في البدن في الفطرة حتى لو عجل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر اجزأ اولاً ولا بد من الاخراج ثانياً كان عند الوجوب ببلد آخر فيه نظر اه ع ش على حجج والاقراب الاول للعلامة المذكورة في كلام الشارح فان قضيتها انه لا فرق بين زكاة للمال والبدن اه ع ش عليه (فرع) لو شك في تقدم الموت اى على

صدقة عامين فاجيب عنه بانقطاعه وباحتمال انه تسلف في عامين وصحح الاسنوى وغيره صحة تعجيلها ما وعزوه للنص والاكثرين وعاليه فهو مقيد بما اذا بقي بعد التعجيل نصاب كتعجيل شاتين من اثنتين وأربعين سنة وخرج بالنعقاد الحول مالو لم يعقد كالو ملك دون نصاب من غير عرض تجارة كأن ملك مائة درهم فجعل خمسة دراهم فلا يصح تعجيلها فقد سبب وجوبها (و) صح تعجيلها الفطرة في رمضان ولو في اوله لانها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها اما قبله فلا يصح لانه تقدم على السببين (لا) تعجيلها (لثابت) من تمر وجب (قبل) وقت (وجوبها) وهو بدو الصلاح واشتداد الحب كما مر اذ لا يعرف قدره تحقيقاً ولا تخميناً اما بعده فيصح قبل الجفاف والنصفية (وشرط) لاجزاء المعجل (كون المالك والمستحق أهلاً) لوجوب ملك الزكاة ولاخذها (وقت وجوبها)

هو أعم من تعبيره بآخر
الحول فلو كان أحدهما
ميتا أو المستحق مرتدا أو
المال تالف أو وقت الوجوب
أو بيع في الحول وليس
مال تجارة لم يحز المعجل
ولا يضر تلف المعجل ولا
يرد مالو عجل بنت مخاض
عن خمس وعشرين
فتوالدت قبل الحول
و بلغت ستا وثلاثين حيث
لم يحز المعجلة وإن صارت
بنت لبون مع وجود
الشرط المذكور بل
يستردّها ويعيدها أو يدفع
غيرها وذلك لأنه لا يلزم
من وجود الشرط وجود
المشروط (ولا يضر غناه
بها) ولو منع غيرها لأنه إنما
أعطى ليستغنى فلا يكون
ما هو المقصود مانعا من
الاجزاء ويضر غناه بغيرها
كزكاة واجبة أو معجلة
أخذها بعد أخرى وقد
استغنى بها

الحول أو غاب الفقير وشك في موته أو غناه بمال آخر أو عرض مانع فيه ثم زال قبل الحول أو استغنى
بالمعجل ولو منع غيره كالاتجار فيه لم يضر كذا في العباب و ظاهره الاجزاء في غيبة الفقير وإن كانت غيبته
تمنع نقل الزكاة وهو ما اعتمد شيخنا الرمي وإن مثل ذلك مالو عجل في بلد وسافر إلى أخرى حال عليه
الحول بها فيجزى وإن كان من عجل عليه ليس من مستحق البلد الذي حال الحول به ثم رايت مر جزم
باعتداد الاجزاء في مالو غاب الفقير غيبة تمنع النقل وفيما عجل عن مال التجارة ثم انتقل المال لموضع آخر اه
سم (قوله) هو أعم من تعبيره بآخر الحول) أي لأنه لا يشمل مسألة النابت إذ ليس فيها حول اه سم أي
في مالو عجل فيها بعد الوجوب وقبل النصفية أو الجفاف ولا يشمل أيضا زكاة الفطر إذ لا حول فيها (قوله)
فلو كان أحدهما ميتا الخ) ولو مات المعجل لزكاته لم يقع ما عجله عن زكاته وارثه اه شرح مر وقوله لم يقع
ما عجله عن زكاة وارثه أي بل يستردان علم القابض التعجيل ومحلها ما لم يكن بيد القابض ويعلم بها
الوارث وينوي بها الزكاة ويمضي زمن يمكن فيه القبض قياسا على ماسياتي عن سم في قوله تنبيه الخ اه
عش عليه (قوله) أو المستحق مرتدا بخلاف المالك إذا ارتد لا يخرج عن اهلية الوجوب قال الشارح
في غير هذا الكتاب وأما رده يعني المالك فلا تؤثر في سقوط الزكاة وإن لم يرجع عنها إلا بعد الحول
كما مر اه سم (قوله) ولا يرد مالو عجل الخ) أي لا يرد على الميت في قوله وشرط الخ أي لا يقدر في كون
ما قاله شرطا تخلف المشروط عنه وقوله مع وجود الشرط المذكور وهو اهلية مالو الغارف متعلق بل يحز
وجواب الإيراد قوله لأنه لا يلزم الخ اه شيخنا أي لا مكان تخلف المشروط لفقد سبب أو شرطا آخر
أو وجود مانع وهناك قد شرط آخر صرح به حج فقال نعم بشرط مع بقاء ذلك أن لا يتغير الواجب والا
كان عجل بنت مخاض إلى أن قال وهذه الصورة يغير فيها الواجب فلم ترد اه (قوله) و بلغت ستا وثلاثين
أي بالتي أخرجهما اه رشیدی (قوله) بل يستردّها ويعيدها الخ) فلو تلفت لم يلزم إخراج لبنت اللبون لأنها
إنما جعل المخرج كالباقي إذا وقع محسوبا عن الزكاة وإلا فلا بل هو كتاف بعض المال قبل الحول ولا تجديد
لبنت المخاض لو وقعها موقعا اه شرح مر وقوله يلزم إخراج لبنت لبون أي لتقص الذي يخرج عنه
بتلف المخرجة عن ست وثلاثين اه رشیدی عليه أي لما تقدم أن الفرض أن النصاب إن مات منهم هذا فإذا ماتت لم
يكمل النصاب فلا تلزمه بنت لبون (قوله) أيضا بل يستردّها ويعيدها الخ) محل ذلك ما لم يجد لها نية بأن ينوي
أنها عن الستة والثلاثين وإلا فلا يلزمه استردادها ولا إخراج غيرها اه شيخنا وفي عش على مر مانصه
تنبيه يتجه أن محل ما ذكره من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد أن صارت
بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي يد المستحق فينبغي أن تقع حينئذ عن الزكاة اه سم على
حج اه (قوله) لا يلزم من وجود الشرط) وهو هنا كونه الآن بصفة الاجزاء وجود المشروط وهو
الاجزاء أي لقيام المانع اه رشیدی والاولى أن يقول لتخلف الشرط كما تقدم عن حج (قوله) ولا
يضر غناه بها) أي الزكاة المعجلة لكثرةها وتوالدها وتجارتها فيها أو غير ذلك اه شرح مر (قوله) ولو منع
غيرها) فلو تلفت وكان الرجوع بيدها يؤدي إلى خروجه عن الغنى كان كعدم بحثه إلا ذرعى رحمه الله
تعالى اه عميرة اه سم (قوله) لأنه إنما أعطى ليستغنى) أي ولأننا أخذناها بعد غناها لا فقرا واحتجنا
إلى ردها فثبت الاسترجاع يؤدي إلى نفيه اه شرح مر (قوله) أخذها بعد أخرى) نعمت لكل
من الواجبة والمعجلة وأفرد الضمير لأن العطف بأو وقوله بعد أخرى أي بعد أخرى معجلة
وقوله وقد استغنى بها أي بالواجبة التي أخذها بعد أخرى معجلة أو بالمعجلة التي أخذها بعد أخرى معجلة
فمعنى العبارة أنه إذا أخذ زكاة معجلة ثم أنه في آخر الحول أخذ زكاة واجبة وقد استغنى بتلك الواجبة أو
أخذ زكاة معجلة وقد استغنى بتلك المعجلة الثانية في الصورتين يبين عدم اجزاء الاولى لأنه قد استغنى
بغيرها عند تمام الحول وعبارة شرح مر ولو استغنى بزكاة أخرى معجلة أو غير معجلة فكاستغناؤه بغير
الزكاة كما صرح به الفارقي وقال الأذرعى إن عبارة الام تشهد له وتصور هذه المسئلة بما إذا تلفت المعجلة ثم

حصل غناه من زكاة أخرى وتمت في يده بقدر ما يوفي منها بدل التالف ويبقى غناه وبما إذا بقيت وكان حالة قبضها محتاجا إليهما ثم تغير حاله فصار في آخر الحول يكتفي بأحدهما وما في يده والأوجه لو أخذ من جلاتين معا وكل منهما تغنيه تخير في دفع أيهما شاء فإن أخذهما مرتباً استردت الأولى على ما اقتضاه كلام الفار في والمعتمد كما جرى عليه السبكي أن الثانية أولى بالاسترجاع ويؤيده قول البندنجي وغيره لو كان المدفوع إليه المعجلة غنيا عند الأخذ فغيرا عند الوجوب لم يجوز قطعا الفساد القبيح ولو كانت الثانية خير من المعجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه إذا لمبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة ولو استغنى بالزكاة وغيره لم يضرب أيضا كما اقتضاه كلام المصنف وجزم به في الروضة لأنه بدونها ليس بغنى خلافاً لآراء الحرميين في شأله انتهت (قوله) وإذا لم يجز المعجل (الخ) وليس له الاسترداد قبل عروض المانع لتبرعه بالتعجيل فامتنع عليه الرجوع فيه كمن عجل ديناً مؤجلاً حتى لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يسترد والقبيح حينئذ صحيح فيما يظهر إلا إذا كان عالماً بفساد الشرط لتبرعه حينئذ بالدفع اشرح مر (فرع) لو أخرج المرتد مال ردة زكاة معجلة أو واجبة ثم مات مرتداً فالوجه الذي لا يصح غيره وفاقاً للطبلاوي ومرا أنها تسترد وتكون فينا وإن لم يشترط الاسترداد في المعجلة لأنه تبين زوال ملكه وأنه تصرف في ملك غيره وشرط الاسترداد وعدمه إنما يؤثر بالنسبة للمالك وهذا غير مالك بخلاف ما لو أخرج المسلم ثم مات مرتداً فإنه لا يسترد لأنه حين تصرفه كان مالكا كما وافق عليه من نعم أن كان شرط الاسترداد فالوجه أن الامام يسترد ويكون فينا فليتأمل اه سم (قوله استرده الخ) ولا شيء عليه للقابض في مقابلة النفقة لأنه انفق على نية أن لا يرجع قياساً على الغاصب إذا جهل كونه مقصوداً وعلى المشتري شراء فاسداً اه ع ش على مر (قوله أيضاً استرده أو بدله) أي ويجب تحديد الزكاة ثانياً كما مر نعم لو عجل شاة من أربعين فتلفت في يد القابض لم يجب التجديد لأن الواجب القيمة ولا يكمل بها نصاب السائمة اه شرح مر وقوله لم يجب التجديد أي والصورة أنه عرض مانع من وقوعها زكاة اه رشدي (قوله أيضاً استرده أو بدله) قال في العباب والایعاب رحيمة لا يحتاج إلى نقض الملك بلفظ يدل عليه كرجعت بل ينتقض بنفسه كما في المجموع عن الامام وبه يعلم أن ملك المعجل ينتقل للدافع بمجرد وجود سبب الرجوع من غير لفظ وهو كذلك كما يصرح به قوله أيضاً ليس هذا كالرجوع في الهبة لأن القابض هنا لا يملك إلا بسبب الزكاة فإذا لم يقع زكاة زال الملك اه شو بری (قوله من مثل) كأن عجل زكاة الثمار بعد صلاحها أو الحبوب بعد اشتدادها كان أخرج تمر أو حباً مما عنده قبل جفاف الثمار وتصفية الحبوب اه برماوى (قوله إن اتفق) وفي معنى التلق البيع ونحوه اه شرح مر وبقي مالو وجده مرهونا والأقرب فيه أخذ قيمته للحيولة أو يضرب إلى فكاً كه أخذاً عما في البيع اه ع ش عليه (قوله) لأن ما زاد حصل في ملك القابض فلا يضمه (تنبیه) هل يجري هذا التفصيل في غير الزكاة بما هو نظيرها بأن كان له سببان فمعجل عن أحدهما كان ذبح متمتع عقب فرغ عمرته ثم دفعه للمستحق فإن آمن لا يلزمه دم فيقال إن شرط أو قال دمی المعجل أو علم القابض بالتعجيل رجع والأفلا أو يختص هذا بالزكاة ويفرق بينهما في أصلها ومواساة فرقى بمخرجها معجلاً لها بتوسيع طرق الرجوع له بخلاف نحو الدم والكفارة فإنه في أصله بدل جنائية فضيق عليه بعدم رجوعه في تعجيله مطلقاً كل محتمل وفرضهم ذلك في الزكاة ولم يتعرضوا لغيرها يميل للثاني والمدى كيميل للاول اه حج اه شو بری (قوله حصل في ملك القابض) يشعر بأن القابض لو كان غير مستحق حال القبض لزومه قيمته وقت التلف لعدم ملكه للزيادة وهو نظير ما يأتي من استرداد الزيادة المنفصلة وما معها في هذه الحالة تأمل (قوله) بلا زيادة منفصلة (قوله) قال في شرح الروض حقيقة كالولد والكسب أو حكماً كاللبن يضرع الدابة والصوف بظهورها كافي الموهوب للولد والمبيع للنفاس بجامع حدوث الزيادة في ملك الأخذ وقوله والصوف بظهورها أي إذا بلغ أو أن جذه كما قيده ابن حج في شرح العباب وأما إذا لم يبلغ أو أن الجذادة فهو من الزيادة المنفصلة فتنبه له ولا يشكل اللبن بالضرع والصوف بالظهر بالحمل خصوصاً ما بلغ

(ولذا لم يجز المعجل)
لتنفاد شرط بما ذكر (استرده)
أن بقي (أو بدله) من مثل
أو قيمة أن تلف (والهبة
بقيمة وقت قبض) لا وقت
تلف لأن ما زاد حصل في
ملك القابض فلا يضمه
ويسترد ذلك (بلا زيادة
منفصلة) كلين

وولد بخلاف المتصلة
كسمن وكبر (ولا أرش
نقص صفة) كمرض (ان
حدثا قبل سبب الرد)
لحدوثهما في ملك القابض
فلا يضمهما نعم لو كان
القابض غير مستحق حال
القبض استردا وهو ظاهر
وخرج بنقص الصفة نقص
الدين كمن عجل بعيرين
فتلف أحدهما فإنه يسترد
الباقى وقيمة التالف
وبحدوث الامرين قبل
السبب ما لو حدثا بعده أو
معها فإنه يستردهما وقولي
صفة الى آخره من زيادتي
وانما يسترد (ان علم قابض
التعجيل) بشرط كان
شرط استرداد المانع
بمرض أو بدونه كنه
زكاة المعجلة للعلم بالتعجيل
فيهما وقد بطل وعملا
بالشرط في الاول فان لم
يوجد شيء من ذلك لم يسترد
بل تقع نفلا (وحلف
قابض) أو واوثة (في)
اختلافهما في (مثبت
استرداد) وهو واحد
ذكر فيصدق لان الاصل
عدمه (والزكاة تتعلق بالمال
الذي يجب فيه) (تعلق
شركة) بقدرها بدليل انه
لو امتنع من اخراجها
أخذها الامام منه قهرا كما
يقسم المال المشترك قهرا

أو ان الوضع لان كلامهما لما كان مقدورا على فصله كان كالمفصل بخلاف الحمل فائنا مل أم شوبري
(قوله وولد) قال شيخنا بخلاف الحمل فإنه من المتصلة كما اعتدده شيخنا الرمي ونوزع فيه بانهم لم يجعلوه
كالمفصلة إلا في المفاس ودلوه بنية صير المفاس فإيراجع أه قلوبى على التحرير رأى فلما جاء السبب من جهة
المفاس مكنا البائع من الرجوع في الولد اهتاتى وعبارة الشوبرى قوله بخلاف المتصلة كسمن وكبر وحل
على ما بحثه شيخنا من نقل عنه في الحواشى وهو نظير الفاس ويخالف الرد بالعيب انتهت (قوله ولا
ارش نقص صفة) المراد بالصفة هنا ما لا يقدربعد فيشمل قطع الاطراف وليس المراد بها ما قبل العين
أم شيخنا (قوله ان حدثا) أى الزيادة ونقص الصفة أم شيخنا (قوله فإنه يستردهما) ظاهره وان حصل
النقص بلا تقصير كافة سماوية وهو ظاهر لان العيز في ضمانه حتى يسلمها المالك الا أنه قبضها الغرض نفسه
فإيراجع أه رشيدى غلى مر (قوله ان علم قابض التعجيل) شرط في قوله استرده كما اشار له الشارح اى
علم مع القبض أو بعده على المعتمداه زى ورحمانى على التحزير ومثلما شرح مر والمراد بالبعدية
ما قبل التصرف فيه كفى حج (قوله كنه زكاة المعجلة) وكالو علم القابض انها معجلة بطريق اخر وقت
القبض أو بعده وقبل التصرف في المعجل وخرج بقوله ما لواعلمه بانها زكاة فلا يمكن عن علم التعجيل فلا
يسترد ما التفريط به ترك ذلك أه شرح مر (قوله فان لم يوجد شيء من ذلك) أى من الشرط والقول
المذكور وكان الاخصر والاظهر ان يقول فان لم يعلم الخ (قوله بل تقع نفلا) هل مثل المعجل في ذلك
ما لو دفع عن المال في وقت الوجع فتيين كونه تالفا فيقع نفلا انظر أه حل (قوله وحلف قابض الخ)
عبارة أصله مع شرح مر والاصح انهما لو اختلفا في مثبت استرداد صدق القابض أو وارثه يمينه لان
الاصل عدمه ولا نهما اتفاقا على انتقال الملك والاصل استمراره ولان الغالب هو الاداء في الوقت ويخالف
القابض على البت ووارثه على نفي العلم وعبارته شاملة للمالو اختلفا في نقص المال عن النصاب او تلفه قبل
الحول أو غير ذلك وان قال الاذرعى فيه وقفة ولم أر فيه نصا والثانى يصدق المالك يمينه لانه اعرف
بقصده ولهذا الواعطى ثوب العير وهو تنازع فى انه عارية او هبة صدق الدافع وحل الخلاف في غير علم القابض
بالتعجيل اما فيه فيصدق القابض بلا خلاف لانه لا يعرف إلا من جهة ولا بد من خلفه على نفي العلم بالتعجيل
على الاصح في المجموع لانه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن انتهت (قوله في مثبت استرداد) بان ادعى
المالك وجوده والقابض عدمه أه (قوله وهو واحد بما ذكر) اى من الشرط ودونه وما اذا تلف المال وما
اذا كان المالك والاخذ غير اهل للوجوب والاستحقاق وغير ذلك أه شيخنا وعبارة شرح مر ولو اختلفا
في مثبت الاسترداد كعلم القابض بالتعجيل أو تصريح المالك به أو باشتراط الرجوع عند عروض المانع أه
(قوله تعلق شركة) اى لا تعلق رهن وهى شركة غير محضة كما اشار له الشارح بقوله وانما جاز الخ وعبارة
أصله مع شرحها للحلى وهى اى الزكاة تتعلق بالمال الذى يجب فى عينه تعلق الشركة بقدرها وفى قول
تعلق الرهن بقدرها منه وقيل بجميعه وفى قول تتعلق بالذمة كزكاة الفطرة ويدل الاول انه لو امتنع من
اخراجها اخذ الامام من ماله قهرا كما يقسم المال المشترك قهرا اذا امتنع الشركاء من قسمته وللثانى
انه لو امتنع من ادائها ولم يوجد السن الواجب فى ماله للامام ان يبيع بعضه ويشتري السن الواجب
كما يبيع المرهون لقضاء الدين والثالث انه يجوز اخراجها من غير المال واعتدروا الاول عن هذا
بان امر الزكاة مبنى على المساهلة والارفاق فيحتمل فيه ما لا يحتمل فى سائر الاموال المشتركة ولو
كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة فى الابل فليل لايجزى فيه قول الشركة والاصح
جزيانته وتكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول الشركة فى اربعين شاة مثلا شاة
منبهة أو جزء من كل شاة وجهان يأتان على قول تعلق الرهن ايضا بالبيع وفى الروضة
واصلها ان الجمهور يجعلوا تعلق الرهن والذمة قولا واحدا فقالوا يتعلق بالذمة والمال مرتين بها وحكاية
قول رابع انها تتعلق به تعلق الارض برقبة العبد الجاني لسقوطها بتلف المال والتعلق بقدرها منه وقيل

بجميعه وعلى الاول ياتي الوجهان في مسألة الشاة السابقة فلو باعه اى المال بعد وجوب الزكاة قبل اخراجها
فالاظهر بطلانه اى البيع في قدرها وصحته في الباقي والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والا لان
قولا تفريق الصفة وياتيان على تعلق الشركة وتعلق الرهن او الارش بقدر الزكاة وياتي الثالث على ذلك
ايضا في قول يصح البيع على قدر الزكاة على تعلق الشركة لان ملك المستحقين غير مستقر فيه اذ المالك اخراج
الزكاة من غير مالها وعلى تعلق الرهن لانه يثبت من غير اختيار المالك ولغير معين فسمو مع فيه مالا يسامح
في سائر المهرهون وعلى تعلق الارش ويكون بالبيع مختارا الاخراج من مال اخر واذا صح في قدرها فما
سواه أولى وعلى تعلق الذمة يصح بيع الجميع قطعاً ولو باع بعض المال ولم يبق قدر الزكاة فهو كالمالك باع الجميع
واذا ابقى قدرها بنية الصرف فيها او بلانية فعلى تعلق الشركة في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ اقسهما
البطلان لان حق المستحقين شائع فأي قدر باعه كان حقه وحقهم والاول قال ما باعه حقه وعلى تعلق الرهن
او الارش بقدر الزكاة يصح البيع انتهت (قوله وانما جاز اخراجها الخ) واراد على قوله تعلق شركة اذ كان
مقتضاه انه لا يجوز اخراجها من غير المال (قوله لبناء امرها على المساهلة) يعتذر بذلك ايضا عن
عدم المشاركة فيما يحصل من امر الفوائد كالنسل والدرهم برماوى (قوله بقدر قيمتها) من الابل ولو باع
النصاب في هذه الحالة بطل في الكل قال الاسنوى ولو اصدق زوجته نصاباً فسكت عنده حولاً ثم قالت له
طلقتي فقال لها ان ابرائني فانت طالق فابراته فانه لا يقع الطلاق ومحل ذلك ما لم تعط زكاة النصاب فان
اعطت الزكاة وابرأتها طلقتاه برماوى (قوله فلو باعه او بعضه قبل اخراجها الخ) سئل شيخنا حج عن
باع النصاب وقائنا بالراجح وهو بطلان البيع في قدر الزكاة فقط فاذا رد المشتري على البائع قدر الزكاة
فهل ينقطع تعاق الساعى على ما يده او لا فاجاب بقوله الذى يظهر انه ان ميز ذلك باذن البائع لم يكن
للساعى مطالبته لان للمالك ان يعين قدر الزكاة من النصاب في واحدة وليس للساعى طلب غيرها ولا شك
ان تميزه او تميز المشتري باذنه بمثابة تعيينه فيه فينحصر حق الساعى فيما عينه فليس له مطالبة المشتري بشيء
وان ميزه بغير اذن البائع فالتميز فاسد فلا ينقطع فيه حق الساعى وان قبضه البائع اذ رضاه به بعد وقوعه
فاسداً لا يقبله صحيحاً الى اخر ما ذكره مما يجب الوقوف عليه واستفادته وسئل شيخنا المذكور
ايضا عن باع النصاب قبل الحول فتم في زمن الخيار وهو في ملكه او في ملك المشتري او موقوف
ما حكمه فاجاب بانه ان كان الخيار للبائع فملك المبيع له فوجب زكاته فان تم البيع فهو كبيع بعد الحول وان
كان للمشتري فلا زكاة على احد وكذا ان قلنا موقوف ما لم يفسخ العقد فالزكاة على البائع ولو لزم البيع
فامتنع البائع من اخراج الزكاة الا من المبيع قال الماوردى فان كان معسر الم يمكن او موسراً فان
كان نصاب تجارة فهذا يجب ان تؤخذ زكاته من مال بائعه لتعلق حق المشتري بالعين والزكاة بالقيمة
وما تعلق بالعين اقوى وان كان مما تجب الزكاة في عينه فان قلنا بالشركة اخذت من المبيع اه وفيه
نظر والاوجه عندي انه لا فرق بين الموسر والمعسر لانه ان راعى حق المشتري فراعاه حق
المستحقين اولى ولا نظر لتجدد وجوب الزكاة عليه بعد البيع لان احدهما كان متمكناً من الفسخ
عند وجوبها وما ذكره في مسألة التجارة محتمل اه (فرع) قال في العباب وانه لو نذر التصديق بعين النصاب
او بعضه معيناً او قال جعلته صدقة او هدياً او اضحية فتم الحول قبل صرفه بجهة النذر فلا زكاة لزوال
ملكه عنه او غير معين كنذره بالتصدق بشاة وجبت ولو لزمه حج او كفارة فكدين النذر ولو
نذر التصديق بخمس معشراته تصديق به وزكى الباقي ان كان نصاباً او بالتصدق بخمس ماله اخرج
الزكاة ثم تصديق بخمس الباقي اه وقوله تصديق به وزكى الباقي ان كان نصاباً يدل على ان النذر قبل
تمام الحول لظهور انه اذا كان بعد تمامه زكى الجميع لوجوب زكاة الجميع بمجرد تمام الحول فلا يؤثر
فيه النذر فليراجع وقوله اخرج الزكاة ثم تصديق بخمس الباقي لعل ذلك مصور بما اذا كان النذر بعد
تمام الحول والا كان القياس وجوب التصديق بخمس الجميع لا بخمس الباقي لوجوب التصديق

ولانما جاز اخراجها من
غيره لبناء امرها على
المساهلة والارفاق
والواجب ان كان من غير
جنس المال كشاة واجبة
في الابل ملك المستحقون
بقدر قيمتها من الابل او من
جنسه كشاة من اربعين
شاة فهل الواجب شاة او
جزء من كل شاة وجهان
ارجحهما الثاني كما يؤخذ
من قولى (فلو باعه) اى
ما تعلق به الزكاة (او
بعضه قبل اخراجها

بخمسة الجميع قبل تعلق وجوب الزكاة ويحتمل خلافه فليحرر وليراجع اسم (قوله بطل في قدرها) هو جزء من كل شاة في مسئلة الشياه مثلا كما هو قضية ما قدمه من ان الاصح ان الواجب شائع لا مبهم ونقله في شرح العباب عن القمولى اه سم على حج (قوله ايضا بطل في قدرها) اى ان كان من الجنس فان كان من غيره كشاة في خمسة ابرة بطل في الجميع لا في قدر القيمة فقط على المعتمداه عناني وفي ع ش على م ر ما نصه قوله بطل في قدرها ظاهره سواء كان الواجب من الجنس او من غيره كشاة في خمسة من الابل لكن قال حج في هذه ان الوجه البطلان في الجميع للجهل بقيمة الشاة اه (قوله وان اتى في الثانية قدرها) اى ولم ينو الزكاة وهو معين بأن قال إلا هذه الشاة للزكاة اه حل (قوله نعم لو استثنى قدر الزكاة) أى في غير الماشية كبعتك هذا التمر او الزرع والنقود واما في الماشية فلا يصح اذا قال ذلك بل لا بد ان يقول إلا هذه الشاة اه حل وزيادى اى لأن استثناء الشاة التى هي قدر الزكاة دل على انه عينها لها وانه انما باع ما عداها اه شرح م ر فان لم يعينها كان قال بعتك هذه الشياه الا قدر الزكاة بطل في الجميع لأن قدر الزكاة الذى استثناءه شاة مبهمه وابهامها يؤدى الى الجمل بالمبيع اه ع ش (قوله صح البيع) اى قطعا كما قاله حج وهو يشير الى ان ما بعد الاستدراك مقطوع به وما قبله مختلف فيه فاندفع ما يقال لا فرق بين المستدرك والمستدرك عليه لانه في الحالين يصح فيما عدا قدر الزكاة وحينئذ فلا وقع لذلك في كلام من لم يحك الخلاف كما اشارح ولعله تبع المحلى والاحسن في الجواب انهما يفرقان من حيث انه عند عدم الاستثناء يكون البيع قد ورد على قدر الزكاة ايضا ثم بطل وعند الاستثناء لم يتعاق البيع بقدر الزكاة اصلا كما في سموع ش فعلى الاول القدر الذى فات على المشتري يرجع على البائع بحصته من الثمن ان قبضه كافي حج وعلى الثانى يستقر الثمن بجميعه ولا يسقط منه شيء (قوله لان باع مال تجارة) ومثل مال التجارة التمر الخروص بعد التضمين فيصح بيع جميعه كافي شرح م ر (قوله ايضا لان باع مال تجارة) خرج بالبيع مالو وهبه فهو كبيع ما وجبت في عينه اه شرح م ر ومثل الهبة كل مزيل للملك بلا عوض كالمق ونحوه ولكن ينبغي سراية العنق للباقي كما لو اعتق جزأ له من مشترك فانه يسرى الى حصته شريكاه ع ش عليه (قوله بلا محاباة) اى اعطاء بلا مقابل اماها فيبطل في زكاة ما حابى فيه كالو باع عرضا يساوى أربعين مثقالا بعشرين فيبطل فيما يساوى نصف مثقال الذى يخص العشرين التى حابى فيها اه شيخنا (قوله ايضا بلا محاباة) قال في المختار حى الصبي على استه زحف وبابه عدا وحياه يحبوه حبوة بالفتح اعطاء والحبا العطاء وحابا في البيع محاباة اه بحروقه والله اعلم بالصواب اه غ ش

(كتاب الصوم)

هو مضدر صام يصوم صوما أو صام يصوم صياما وأر كانه ثلاثة صائم ونية وامساك عن المفطر وسناتى وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وشهره افضل الشهور حتى من عشر ذى الحجة لقوله صلى الله عليه وسلم رمضان سيد الشهور ونعم يوم عرفة افضل ايام السنة كما صرحوا به بفرض شموله لا ايام رمضان كما هو الظاهر يحاب بان سيادة رمضان غنوصة بغير يوم عرفة لما صح فيه بما يقتضى ذلك وفرض عدم شموله له يحاب بان سيادة رمضان من حيث الشهور وسيدة عرفة من حيث الايام فلا تنافى بينهما وذكر الطالقانى أن لرمضان ستين اسما وهو من خصائص هذه الامة بخلاف مطلق الصوم وقيل انه المفروض على سائر الامم الا ان غير هذه اضلته فالخصوصية في تعيينه واختلاف هل كان قبل فرضه صوم واجب اولا وعلى الاول قيل كان عاشوراء وقيل كان الايام البيض وقد صام صلى الله عليه وسلم تسع رمضان ولم يكمل له رمضان الا سنة واحدة وقيل سنتان والباقي نواقص وحكمة ذلك تطمين نفوس امته على مساواة الناقصة للكاملة في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر الى ايامه اما ما يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه ومنذوبه عند سحره وفطوره فهو زيادة يفوق بها على الناقص وهو معلوم من الدين بالضرورة ويكفر جاحد ولو جوب صومه سبع حكم احداها

بطل في قدرها) وان ابقى في الثانية قدرها لان حق المستحقين شائع فإى قدر باعه كان حقه وحقهم نعم لو استثنى قدر الزكاة كبعتك هذا إلا قدر الزكاة صح البيع كما جزم به الشيخان في باب زكاة الثمار لكن شرط الماوردى والرويانى ذكره أهو عشر او نصفه وظاهر ان محله فيمن جملة (لا) ان باع (مال تجارة بلا محاباة) فلا يبطل لان متعلق الزكاة القيمة وهى لا تفوت بالبيع وقولى او بعضه مع قولى لا مال الى اخره من زيادى (كتاب الصوم)

قال الحسن البصري جوعوا أنفسكم لولمة الفردوس ثانياً ألزمهم الجوع ليرحموا الجائعين ثالثاً أن الأشياء المعوجة كالقسي والرماح تقوم بالنار كذلك تقوم النفوس المعوجة عن الطاعة بنار الجوع لا بنار العذاب فضلاً منه ورحمة ربهم أن الملائكة شكروا معاصي كثيرة من المؤمنين فاذا صاموا رمضان قال الله تعالى يا ملائكتي إن عصوني خارج رمضان فنيه تحمّلوا مشقته لاجلي فرجعت الملائكة من الشكاية إلى الشفاعة كما في قوله تعالى فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك خامساً أن الصوم يحصل به الزهد الواجب والمستنون وهو الزهد عن الحرام سادساً أن الطبيب الناصح يأمر بالحمية في الأمراض فأمر الله تعالى من مرض بالمعاصي بالحمية ففقه به ورحمة سادساً أن الشيطان عدو للمؤمن وقد خاصمه وخرج عليه فسيل المؤمن أن يضيق عليه الطريق بمنع الطعام والشراب وهو معنى قوله عليه السلام أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم فضيقوا مجراه بالجوع والعطش اهـ برماوى (قوله هو لغة الامساك) أى ولوع نحو الكلام ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم إني نذرت للرحمن صوماً أى إمساكاً وسكو تاقول النابغة * خيل صيام وخيل غير صائمة * تحت العجاج والآخرى تعلمك اللججا * فقوله صائمة أى بمسكة عن الحركة والجولان اهـ برماوى (قوله وشرعاً إمساكاً عن المفطر) أى جميع النهار وفي بعض العبارات وشرعاً الإمساك عن شهوتي البطن والفرج والقم لطاعة المولى بنية قبل الفجر إلى غروب الشمس اهـ برماوى (قوله إمساكاً عن المفطر) لو أبدله بقوله عن عين لكان أوضح لأننا لم نعلم حقيقة المفطر لكنه لو عبر بالعين لورد عليه ما لوجامع أو تقايا أو ارتد فما ذكره أولى غايته أنه يحمل يعلم تفصيله مما يأتى اهـ ع ش على مـ (قوله على وجه مخصوص) عبارة شرح مـ وشرعاً إمساكاً مسلم بمنع المفطرات سالماً من الحيض والولادة في جميعه ومن الاغماء والسكر في بعضه انتهت (قوله كتب عليكم الصيام) والايام المعدودات أيام شهر رمضان وجمعها جمع قلة ليهونها وقوله كما كتب على الذين من قبلكم قيل ما من أمة إلا وقد فرض عليهم رمضان إلا أنهم ضلوا عنه أو التشبيه في أصل الصوم دون وقته وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة اهـ شرح مـ وفي ع ش على المواهب ما نصه وفرض الصوم في أول شعبان في السنة الثانية من الهجرة وقيل في النصف الثاني منه وقيل في النصف الثاني من رمضان قال شيخنا الحلبي وكان عليه السلام يصوم هو وأصحابه قبل فرض رمضان ثلاثة أيام من كل شهر أى وهى الايام البيض وهى الثالث عشر وتاليه قيل وجوباً فمن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وآله لا يفطر الايام البيض في حضر ولا سفر وكان يحث على صيامها وقيل كان الواجب عليه قبل فرض رمضان صوم عاشوراء ثم نسخ ذلك بوجوب رمضان اهـ وفي حج ويتقص ويكمل ثوابهما واحد كما لا يخفى ومحل كاهو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه اماماً يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه ومنذوبه عند سجوره وفطوره فهو زيادة وكان حكمة انه صلى الله عليه وآله لم يكمل رمضان الا سنة واحدة والبقية ناقصة تطمين نفوسهم على مساواة الناقص للكمال فيما قدمناه اهـ وقوله من غير نظر لايامه قد يقال الفضل المترتب على رمضان ليس الا بجمع الفضل المترتب على ايامه فليتأمل جدا اهـ سم عليه اقول قد يقال بمنع الحصر فان لم رمضان فضلاً من حيث هو بقطع النظر عن مجموع ايامه كافي مغفرة الذنوب لمن صامه ايماناً واحتساباً والدخول من باب الجنة الممد لصوامه وغير ذلك مما ورد انه يكرم به صوام رمضان وهذا لا فرق فيه بين كونه تاماً أو ناقصاً وأما الثواب المترتب على كل يوم بخصوصه فأمر آخر فلا مانع أن يثبت للكمال ما لا يثبت للناقص وقوله وكان حكمة الخ قال شيخنا الشوبرى كذا وقع لابن حجر هنا ووقع له في محالين آخرين أنه قال لم يصم شهراً كاملاً الا سنتين وجرى عليه المنذرى في سنته وقال فما وقع له هنا غلط سببه اعتماده على حفظه اهـ أقول لا يلزم أن ما هنا غلط بل يحتمل أن ما قاله المنذرى مقالة لم يعرج عليها الشارح لشيء ظهر له ثم رأيت العلامة الاجهوزى المالكي يستوعب ما ذكر ثم قال نظماً

هو لغة الامساك وشرعاً
امساكاً عن المفطر على
وجه مخصوص والاصل
في وجوبه قبل الاجماع
مع ما يأتى آية كتب عليكم
الصيام وخبر بنى الاسلام
على خمس

وفرض الصيام ثاني الهجرة * فصامه تسعا في الرحمة
اربعة تسعا وعشرين وما * زاد على ذا بالكمال ابتسما
كذا لبعضهم وقال الهيثمي * ما صام كاملا سوى شهر اعلم
والدميري انه شهران * وناقص سواه خذ ياني

اه ع ش على مر (قوله يجب عموم رمضان) سمي رمضان من الرض وهو شدة الحر لان العرب لما
ارادت وضع اسماء الشهور وافق الشهر المذكور شدة الحر فسمي بذلك كما سمي الربيعان لموافقتها زمن
الربيع وهو معلوم من الدين بالضرورة من جحد وجوبه كفر ما لم يكن قريب عهد بالاسلام اول نشأ بعيدا
عن العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كمرض وسفر كان قال الصوم واجب على ولكن لا
اصوم حبس ومنع الطعام والشراب نهرا ليحصل له صورة الصوم بذلك اه شرح مر وقوله وسمي
رمضان من الرض الخ عبارة المصباح في مادة ج م ر يحكى ان العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع
الازمنة فاشتق لها معان من تلك الازمنة ثم كثر حتى استعملوها في الالهة وإن لم يوافق ذلك الزمان فقالوا
رمضان لما رمضت الارض من شدة الحرو شوال لما شالت الابل باذناها للطروق وذو القعدة لما ذلوا
القعدان للركوب وذو الحجة لما حجوا والمحرم لما حرموا القتال أو التجارة وصفر لما غزوا وتركوا
ديار القوم صفرا وشهرا ربيع لما اربعت الارض وامرعت وجمادى لما جدد الماء ورجب لما ارجبوا
الشجر وشعبان لما اشعبوا العود اه وقال حج بعدمثل ما ذكره الشارح كذا قالوه وهو انما ياتي على
الضعيف ان اللغات اصطلاحية اما على انها توقيفية اي وهو المعتمد وان الواضع لها هو الله تعالى وعليها
جميعها لادم عند قول الملائكة لا علم لنا فلا ياتي ذلك اه ع ش عليه وعبارة البرماوى قوله رمضان من
الرض وهو شدة الحر لان العرب لما ارادت وضع اسماء الشهور وافق ان الشهر المذكور كان شديد
الحرق فسموه بذلك كما سمي الربيعان لموافقتها من الربيع وقال بعضهم سمي رمضان لانه يرمض الذنوب
اي يحرقها لما يقع فيه من العبادات يتمال رخص الصائم اذا احترق جوفه من شدة العطش والرمضاء شدة
الحر ورمضت قدمه احترقت من الرمضاء ورمضت الفصال اذا وجدت حر الرمضاء فاحترقت
اخفافها ورمض الرجل احترقت الرمضاء قدميه وخرج يترفض الظباء اي يسوقها في الرمضاء حتى
تتفسخ اغلافها فياخذها وافراد المصنف كغيره رمضان عن لفظ الشهر يشمر بانه لا كراهة في ذلك
وهو ما صححه النووي في مجموعته وشرح مسلم خلافا لمن قال ذلك معلاله بانه من اسماء الله تعالى ولم يثبت
ذلك انتهى (قوله بكال شعبان) جمده شعبان يقال شعبت الشيء جمعته وشعبته أيضا فرقة فهو من
الاضداد سمي بذلك لان العرب كانت تجتمع فيه للقتال بعد انقضاء رجب لكونه من الاشهر الحرم
وتفرق فيه النهاب والاموال وتفرق فيه لاخذ الثار اه برماوى (قوله ايضا بكال شعبان ثلاثين الخ)
فهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم بل يجوز نعم له ان يعمل بحسابه ويجزئه عن فرضه على المعتمد
وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سنينه في معنى المنجم
وهو من يرى ان اول الشهر طلوع النجم الفلاني اه شرح مر وقوله نعم له ان يعمل بحسابه
قال سم على حج مثل الشهاب الرمل عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل
محله اذا قطع بوجوده ورؤيته او بوجوده وان لم يحوز رؤيته فان ائمتهم قد ذكروا للملال
ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده ربما تناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة
يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فأجاب بأن عمل الحاسب شامل للسائل الثلاث اه ع ش
عليه وفي الرشيدى ما نصه قوله نعم له ان يعمل بحسابه أى الدال على وجود الشهر وإن دل على عدم
امكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان الشارح انما اوجب علينا
الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويلزم عليه انه إذا دخل الشهر في اثناء النهار انه يجب الامساك من

(يجب صوم رمضان بكال
شعبان ثلاثين) يوما

وقته دخوله ولا اظن الاصحاب يوافقون على ذلك وقد بسطت القول على ذلك في غير هذا المحل اه (قوله
 اورؤية الهلال) اي لا بواسطة نحو مراقب ولا عبرة برؤية نائم له صلى الله عليه وسلم قائلا ان غدا من رمضان ونحوه
 من سائر المراتي لان النائم لا يضبط وإن كانت الرؤيا حقا ويثبت ايضا بالاجتهاد في حق الاسير ونحوه
 لا مطلقا ولا يجوز اعتماد قول منجم وهو من يرى ان اول الشهر طلوع النجم الفلاني ولا حاسب وهو من
 يعتمد منازل القمر وتقدير سيره نعم لهما ان يعمل بحسابهما ويجزئهما عن فرضهما على المعتمد ولا ينافي
 ذلك من عبر بالجواز لان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالوجوب ويجب على غيرهما إذا اعتقد صدقهما
 ويجوز اعتماد ما اعتيد من ابقاء القناديل بالمنابر اول ليلة من رمضان وليلة اول شوال إذا مدار على حصول
 الاعتقاد الجازم فلو نوى اعتمادا على رؤية القناديل ثم اطفئت في اثناء الليل ثم بان نهار ادخول رمضان فان
 لم يعلم باطفائها الا بالنهار فنيته صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك ليلا فان علم ان اطفاءها ليس للشك في
 دخول رمضان او تبين دخوله لم يضره اطفاءها وان علم انه لذلك او شك بطلت نيته ومثل ذلك سماع طبل
 او دف جرت العادة بضرهما اول ليلة من شوال ولو دخل الحساب القطعي على عدم امكان الرؤية ففيه
 اضطراب للمتأخرين والراجح العمل بشهادة البينة ولو شهد اثنان رمضان برؤية مقدمة قبل اخلافا للزركشي
 ولورجع الشاهد بعد شهادته عن شهادته وبعد صوم الناس لم يؤثر ذلك وكذا لو رجع الحاكم عن حكمه فانه
 لا يؤثر ابرماوى وهل الامارة الظاهرة الدلالة في حكم الرؤية مثل ان يرى اهل القرية القرية من البلد
 القناديل قد علقت ليلة الثلاثين من شعبان بمنابر مصر كما هو العادة الظاهر نعم وإن اقتضى كلامهم المنع ومثل
 ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من ايقاد النار على الجبال او سماع ضرب الطبول ونحوهما بما يعتادون
 فعله لذلك فمن حصل له الاعتقاد الجازم وجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم في اوله به عملا بالاعتقاد
 الجازم فيهما كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى وان أفق الشيخ بعدم جواز الفطر بذلك متمسكا بان
 الاصل بقاء رمضان وشغل الذمة بالصوم حتى يثبت خلافه شرعا ويمكن حمله على من لم يحصل له بذلك
 الاعتقاد الجازم ومن أفق بالاول ابن قاضي عجلون والشمس الجرجري ويسن عند رؤية الهلال ان يقول
 الله اكبر اللهم أهله علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله الله
 اكبر لاحول ولا قوة الا بالله اللهم اني اسالك خير هذا الشهر واعوذ بك من شر القدر وشر المحشر ويقول
 مرتين هلال خير ورشد وثلاث مرات امننت بالذي خلقك ثم الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا
 الاتباع في كل ذلك اه شرحمرو هذا ظاهر اذا راه في اول ليلة امالوراه بعدها فالظاهر عدم سنه وان سمي
 هلالا فيها بان لم تمض عليه ثلاث ليال وان كان عدم رؤيته اضعف في بصره وينبغي ان المراد برؤيته العلم به
 كالا عني اذا خبر به والبصير الذي لم يره لما منع اه ع ش عليه ووجدت بخط شيخنا الاشبولي بهامش مروحى
 ذلك ان رآه في الليلة الاولى او الثانية او الثالثة لانه لا يسمى هلالا الا حينئذ والا فلا يسن ان يقول ذلك اه
 وكتب ع ش عليه ايضا قوله ثم الحمد لله الخ ويسن ان يقرأ بعد ذلك تبارك الملك لاثر فيها ولانها المنجبة
 انتهى (فائدة) قال في الصحاح المحشر بكسر الشين المعجمة موضع المحشر قال شيخنا الشبرا ملى والقياس
 جواز الفتح ايضا لان فعله جاء من باب ضرب ونصرو الفتح قياس الثاني ثم رايت الشمس الشامي ذكر
 في معراج ان صاحب المعين قال المحشر بالكسر والفتح الموضع الذي يحشر اليه الناس اه برماري (فرع)
 لو راى الهلال حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه اه م
 وقد يقال ان كفى العلم بوجوده بالرؤية ثبتت رؤية حديد البصر بلا توقف ويفرق بينه وبين الجمعة حيث
 لا تزم بسماع حديد السمع احدا حتى السماع كما هو ظاهر كلامهم بان لها بدلا اه سم على حج اقول والاولى
 ان يفرق بان الجمعة تسقط بالعدرو وجوب السعى اليها اذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة لبعده المكان
 الذي يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع ومعتدله لوجود المشقة في السعى عند سماع حديد السمع

(أورؤية الهلال) في حق
 من رآه وإن كان قاسقا

ولا كذلك هنا فان المدار فيه على رؤية الهلال وقد روى فلا فرق بين حديد البصر وغيره عند رؤيته وعلى هذا فالقياس على ما لو اخبره شخص بوجوده ووثق به من لزوم الصوم ثبوته هنا على العموم لانه يحصل الظن بوجوده فلا يرجع اه ع ش على م ر (قوله او ثبوتها بعدل شهادة) شمل كلامه ما لو دل الحساب على عدم امكان الرؤية وانهم الى ذلك ان القمر غاب الليلة الثالثة على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاه بالكلية وهو كذلك كما افق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للسبكي ومن تبعه ولو علم فسق الشهود او كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له اذ لا يتصور جزؤه بالنية والظاهر انه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضي المشهود عنده وجهل حال العدول فالأقرب انه كالمشهدوا بناء على انه ينعزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلا لكانه عدل فالأقرب لزوم الصوم تنفيذا للحكمة حيث كان ممن ينفذ حكمه شرعا ولو شهد الشاهد بالرؤية فصام الناس ثم رجع لزومهم الصوم على اوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرعى انه الاقرب وبه يفترون باتمام العدة وإن لم ير الهلال اه شرح م ر وقوله لان الشروع فيه بمنزلة الحكم الخ يؤخذ له من العلة انه لو حكم بشهادته وجب الصوم وإن لم يشرعوا فيه وهو ظاهر وعبارة سم على المنهج (فرع) لو رجع العدل عن الشهادتين فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع وان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته اه م ر اه ع ش عليه ويثبت الشهر أيضا بالشهادة على الشهادة اه شرح م ر ويشترط كونه اثنين كما ذكره حج لانه يثبت شهادة الاصل لا ما شهد به الاصل اه ع ش عليه (قوله صوموا لرؤيته الخ) فيه امور يحتملها اللفظ بحسب ذاته احدها انه ان حمل ضمير صوموا ورؤيته على الكاية فيهما كان المعنى يصوم كل واحد إذا رأى دون غيره أو حمل عليها في الاول دون الثاني كان المعنى يصوم كل واحد لرؤية واحد وعكسه كان المعنى يصوم واحد لرؤية كل واحد ثانيها انه ان حملت الرؤية على ما هو بالبصر كان المعنى من ابصره يصوم دون غيره كالأصم ثالثها انه ان حملت الرؤية على العلم دخل التواتر وخرج خبر العدل رابعها انه ان حملت على ما يشمل الظن دخل خبر المنجم خامسها انه ان حملت على امكانها دخل طلب الصوم اذا غم وكان بحيث يرى سادسها انه ان حملت على وجوده لزوم طلب الصوم وان لم تمكن رؤيته بان اخبر المنجم ان له قوسا لا يرى سابعها انه ان جعل ضمير صوموا لجميع الامة ورؤيته لبعضهم لزوم صوم كلهم لرؤية بعضهم ولو واحد على نظير ما مر ثامنها ان هذه الاحتمالات تاتي في الفطر بقوله وافطروا لرؤيته تاسعها ان ضمير رؤيته عائد لهلال رمضان فيهما وهو غير ممكن في الثاني عاشرها ان معنى غم استتر بالغمام فيخرج ما لو استتر بغيره ويأتي في ضمير عليكم ما في ضمير صوموا وغير ذلك من الاحتمالات قال شيخنا وانظر ما المراد منها أو من خيرها والوجه الذي لا يجوز غيره ان تحمل الرؤية على امكانها في الصوم والفطر وما وقع في شرح العلامة م ر وغيره مما يفهم خلاف ذلك غير مستقيم فلا يعول عليه فليتامل اه برماوى (قوله فان غم عليكم) تفريع على الشق الاول وهو مبنى للمفعول ونائب الفاعل اما ضمير يعود للهلال أى استتر بالغيم وأما للظرف أى كتم مغموما عليكم اه شيخنا وفي المختار غم عليه الخبر على ما لم يسم فاعله أى استعجم مثل اغشى ويقال ايضا غم الهلال على الناس اذا ستره غيم او غيره فلم ير اه وفي البرماوى ما نصه قوله فان غم عليكم يقال غم واغشى وغشى وغشى بتشديد الميم وتخفيفها والغين مضمومة فيهما ويقال غشى بفتح الغين وكسر الباء وكلاهما صحيحة وقد غامت السماء وغيمت واغامت وتغيمت واغتمت اه (قوله ولما روى الترمذى الخ) ساقته مع ما قبله لبيان به ان المراد بالاخبار الشهادة اذا لاخبار لا يجب به الصوم على العموم كما هو ظاهر اه شوبرى (قوله والمعنى في ثبوته بالواحد) أى والحكمة أو السبب في ثبوته الخ لان هذا ليس امرا معنويا اه ع ش وقوله ليس امرا معنويا غموت فيصح ان يقال والمعنى والعلة ومقتضى صنيعة ان الحكمة لا يجب ان تكون امرا معنويا بخلاف العلة وليس كذلك بل كل منهما امر معنوى والفرق بينهما

(أو ثبوتها) في حق من لم يره (بعدل شهادة) لخبر البخاري صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ولقول ابن عمر اخبرت النبي ﷺ اني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وصححه ابن حبان ولما روى الترمذى وغيره أن اعرابيا شهد عند النبي ﷺ برؤيته فأمر الناس بصيامه والمعنى في ثبوته بالواحد

انما هو بالاعتبار فلتراجع كتب الاصول تأمل (قوله الاحتياط للصوم) أي لانه عبادة بدنية فيمكن فيها الاخبار بدخول وقتها ويصح كالصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذا الحجة فشهد برؤية هلاله عدل كفي ويكفي قول واحد في طلوع الفجر وغروب الشمس قياسا على ما قالوه في القبلة والوقت والاذان ويكفي ايضا شهادة واحد بموت من كان كافرا مسلما بالنسبة لتجهيزه والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين وان لم يكف بالنسبة لنحو ارت مسلم منه ومنع ارت كافر له اه برماوى (قوله انه لا تشترط العدالة الباطنة) أي بل يكفي بالعدالة الظاهرة وهو المراد بالمستور اه شرح مر وفسره في النكاح بانه الذي لم يعرف له مفسق وان لم تعلم له تقوى ظاهر او فسره حج هنا بانه من عرف تقواه ظاهرا اه ع ش (قوله انها شهادة) أي ولهذا يشترط صيغتها وقوله كما اغتفر فيه أي في الثبوت فيه ما اه برماوى (قوله وهي شهادة حسية) أي فلا تتوقف على سبق دعوى وان اختصت بان تكون عند قاض ينفذ حكمه ولو ضرورة اه برماوى (قوله ويجب الصوم) أي كما وجب الطررق الثلاثة المتقدمة اه شيخنا (قوله موثوق به) أي عند المخبر بفتح الياء اه شيخنا (قوله اذا اعتقد صدقه) مفهومه انه اذا لم يعتقد صدقه لا يجب عليه الصوم واعلمه غير مراد بل حيث عرف عدالته وجب الاحتياط بقوله لان خبر العدل في العبادات منزل منزلة اليقين كما لو اخبره بطهارة الماء او نجاسته فانه يجب اعتقاد قوله فيه ما وان لم يعتقد صدقه فيما اخبره به ثم رايت في سم على حج بعد كلام ذكره مانصه بل الظاهر ان جميع ذلك ممنوع وان اخبره عدل او سمع شهادته بين يدي الحاكم وان لم يقل الحاكم ثبت عندى ولا نحو ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس ما لم يعتقد خطاه بموجب قام عنده كضعف بصره او العلم بفسقه اه ع ش على مر وحاصل المسئلة على المعتمد انه صدق المخبر وجب عليه الصوم ولو كان المخبر فاسقا او امرأة او عبدا وكذا اذا صدق المنجم واما اذا لم يصدق المخبر بالهلال فان كان فاسقا لا يجب الصوم وان كان عدلا وجب الصوم على المخبر بفتح الباء اه شيخنا (قوله خلافا لابن ابي الدم) أي فانه يقول لا بد ان يقول اشهد ان غدا من رمضان او ان الشهر هل اه دميرى أي لان قوله اشهد انى رايت الهلال شهادة على فعل نفسه وهي لا تصح اه شيخنا ومع ذلك هو ضعيف والمعتمد ما قاله الشارح (قوله ومحل ثبوت رمضان بعدل الخ) مثل رمضان غيره من بقية الشهور لكن بالنسبة للعبادات اه شيخنا (قوله كصلاة التراويح) أي والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان اه شرح مر (قوله لافي غيرها كدين الخ) لا يقال هلا ثبت ضمنا كما ثبت شوال بثبوت رمضان بواحد والنسب والارث بثبوت الولادة بالنساء لانا نقول الضمنى في هذه الامور لازم للشهود بخلاف الطلاق ونحوه ولان الشيء انما يثبت ضمنا اذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهما من العبادات وكالولادة والنسب والارث فانهما من المال والآيل اليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال والآيل اليه والمتبوع من العبادات اه شرح مر (قوله ايضا لافي غيرها كدين الخ) أي وقد تقدم التعليق وكان بلفظ المجيء ونحوه كالدخول لا بلفظ الثبوت فان كان به اكتفى بالواحد اه شيخنا (قوله ووقوع طلاق) أي فلا يثبت بواحد قال سم على البهجة فلو انتقل الرأى الى بلد مخالف في المطلاع لم يرف فيه فهل يستمر وقوع طلاقه المعلق عليه مثلا الوجه الاستمرار خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان العبرة في وقوع الطلاق المعلق على رؤية الهلال ببلد التعليق اه ع ش على مر (قوله الا ان يتعلق بالشاهد) هذا هو المعتمد وكذا ان يتعلق بغيره وتأخر التعليق او تقدم وكانت الصيغة ان ثبت اه ع ش وعبارة حل قوله معلقين به وقد سبق التعليق الشهادة فان لم يسبقها بقول عدل ثم حصل التعليق به وقع الطلاق ونفذ العتق هذا اذا كان المعلق عليه الثبوت في الصورتين واما لو علق عليه الثبوت في الصورتين واما لو علق على المجيء او الدخول فلا يلتفت اليه سبق التعليق او تأخر اه (قوله وما صححوه من ثبوته بعدل الخ) محل الخلاف ما لم يحكم به حاكم فان ثبوته حكم بشهادة الواحد حاكم يراه فنقل في المجموع الاجماع على وجوب الصوم وانه لا ينقض الحكم اه شرح

الاحتياط للصوم وخرج
بعدل الشهادة غير العدل
وعدل الرواية فلا يكفي
فاسق وعبدا وامرأة وصح
في المجموع انه لا تشترط
العدالة الباطنة وهي التي
يرجع فيها الى قول المازكين
واستشكل بان الصحيح
انها شهادة لا رواية ويجاب
بانه اغتفر فيه ذلك كما اغتفر
فيه الاكتفاء بعدل
للاحتياط وهي شهادة حسية
قالت طائفة منهم البغوى
ويجب الصوم ايضا على من
اخبره موثوق به بالرؤية
اذا اعتقد صدقه وان لم
يذكره عند القاضي ويكفي
في الشهادة اشهد انى رايت
الهلال خلافا لابن ابي الدم
ومحل ثبوت رمضان بعدل
في الصوم وتوابعه كصلاة
التراويح لافي غيرها كدين
مؤجل به ووقوع طلاق
وعتق معلقين به قال
الاسنوى الا ان يتعلق
بالشاهد لا عتقاه قال وما
صححوه من ثبوته بعدل
خلاف مذهب الشافعى

مر ويتأمل ما صورة الحكم بشهادة الواحد فان صورة الثبوت كما قاله حجج أن يقول الحاكم ثبت عندى
او حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على عين مقصودة ومن ثم لو ترتب
عليه حق ادى ادعاء كان حكما حقيقيا لكنه إذا ترتب على معين لا يكفى الواحد فيه والكلام في انه إذا
حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعا ثم رابت في سم على حج مانصه قوله لكن ليس المراد الخ
الذى حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاف خلافة وعبارة الاتحاف ومحل الخلاف في قبول الواحد إذا
لم يحكم به حاكم فان حكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقص الحكم اجماعا قاله النووي في
مجموعه إلى ان قال وهو صريح في ان للقاضي ان يحكم بكون الليلة من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد
قول الزركشى ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلا لان الحكم لا مدخل له في ذلك لانه الزام
لمعين إلى ان قال بما يردده أيضا أن قولهم في تعريف الحكم انه لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلائي صوراً
فيها حكم ولا يتصور فيها الزام لمعين إلا على نوع من التعسف اه المقصود نقله واطال فيه جدا بنقائس
لا يستغنى عنها فعلم انه هنا تبع الزركشى فيما قاله والوجه ما حرره هناك خصوصا وكلام المجموع
دال عليه كما تقرر فليتأمل اه ع ش عليه (قوله فانه يرجع عنه في الام) قال الاسنوى كذا رايته في الام
فانه جزم بقول واحد واستدل عليه ثم قال قال الشافعي لا يجوز على رمضان إلا شاهدان
والمستدرك كذلك هو الربيع فان الام رواها البويطى عن الشافعي ومات البويطى قبل ترتيبها فرتبها
الربيع واستدرك فيها اشياء اه عميرة اه سم (قوله واجيب بان رجوعه الخ) كان الاظهر ان
يقول ورد لان الجواب إنما يكون في مقابلة الاشكال اه شيخنا (قوله بالقياس) اى على بقية
أنواع الشهادات (قوله كما يدل له) اى لثبوت الخبر في الاكتفاء بالواحد فهو متعلق بالمنق
لا بالنفى اه شيخنا (قوله كلامه في مختصر المزني) حيث قال فيه ولو شهد برؤيته عدل رايته ان اقبله
للاثر فيه اه حل (قوله وإذا صمنا هذا ثلاثين افطرا) اى وجوبه ولو راي شخص هلال شوال وحده
لزومه الفطر ويندب ان يكون سر القوله عليه السلام وافطروا الرؤيته لكن ان اطلع عليه الامام عززه واستشكل
باحتمال صدقه والعقوبة تدفع باقل من هذا على انه لو فرق بين من علم دينه وغيره لكان وجبها فان شهد
بعد الاكل لم تقبل شهادته للثمة وان شهد قبله فردت شهادته ثم اكل لم يعز ولا تنفاه للثمة حال الشهادة اه
برماوى (قوله ولا يرد لزوم الافطار بواحد) اى لا يرد على قوله افطرا وقوله لزوم الافطار
بواحد اى وليس من العبادات ولا يثبت بواحد إلا العبادات اه شيخنا (قوله وان روى بمحل) اى
ثبت عند القاضي رؤيته وحكمها لزوم حكمه محلا قريبا فلو روى بمصر مثلا لزوم اكل قلوب وطندنا والمحلا
الصوم وهكذا وان لم يروه هم اه شيخنا ولم يعمل الشارح هذا الحكم الذى هو متطوق المثل وعاله مر
وعبارته لزوم حكمه البلد القريب منه قطعا كبغداد والكوفة لانهما ببلدة واحدة كافي حاضرى المسجد
الحرام انتهت (قوله وهو باتحاد المطلاع) عبارة المنهاج المطلاع قال القليوبى على المحلى قوله باختلاف
المطلاع اى بالمعنى الشامل للغارب والمعنى ان يكون طلوع الشمس او الفجر او الكواكب او غروب
ذلك في محل متقدما على مثله في محل آخر أو متأخرا عنه فتتأخر رؤيته عن رؤيته في بلد آخر
او تتقدم عليه وذلك مسبب عن اختلاف غروب البلاد اى بعدها عن خط الاستواء واطوالها اى
بعدها عن ساحل البحر المحيط الغربى فمضى تساوى طول البلدين لزوم من رؤيته في احدهما رؤيته في الاخر
وان اختلف عرضها او كان بينهما مسافة شهور او كان احدهما في اقصى الجنوب والاخر في
اقصى الشمال ومتى اختلف طولهما بما سياتى امتنع تساويهما في الرؤية ولزم من رؤيته في البلد
الشرقى رؤيته في البلد الغربى دون العكس كما في مكة المشرقة ومصر المحروسة فتلزم من رؤيته في
رؤيته في مصر لا عكسه لان رؤية الهلال من افراد الغروب لانه من جهة المغرب وما ذكر عن
شيخنا مر وعن السبكي وغيره بما يخالف هذا لا يعول عليه ولا يجوز الاعتماد عليه فقول بعضهم اقل

فانه يرجع عنه في الام وقال
لا يجوز فيه إلا شاهدان
واجيب بان رجوعه إنما
كان بالقياس لما لم يثبت
عنده في ذلك خبر كما يدل له
كلامه في مختصر المزني وقد
ثبت انه عليه السلام قبل شهادة
كل من ابن عمر والاعرابي
وحده (وإذا صمنا بها) اى
برؤية عدل أو عدلين كما
فهم بالاولى (ثلاثين
افطرا) وان لم نرا الهلال
بعدها ولم يكن غيم لان
الشهر يتم بغير ثلاثين ولا
يرد لزوم الافطار بواحد
لاى الشيء يثبت ضمنا بما لا
يثبت به مقصودا (وان
رؤى) الهلال (بمحل لزوم
حكمه محلا قريبا) منه
(وهو) يحصل (باتحاد
المطلاع) بخلاف البعيد عنه

ما يحصل به اختلاف المطلاع في مسافة قصر ونصفها وذلك أربعة وعشرون فرسخا باطل اه وعبارة شرح
 مروقته التاج التبريزي على ان اختلاف المطلاع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخا وافق به الوالد
 رحمه الله تعالى والاوجه انها تحديدية كما افق به ايضا ونبه السبكي ايضا على انها اذا اختلفت لزم من رؤيته
 بالشرقي رؤيته بالبلد الغربي من غير عكس واطال في بيان ذلك وتبعه عليه الاسنوي وغيره أي حيث
 اتحدت الجهة والعرض ومن ثم لومات متوارثان واحدهما بالشرق والاخر بالمغرب كل وقت زوال
 بلده ورث الغربي الشرقي لناخر زوال بلده انتهت وهذا الضبط انما هو في حق من هو اقرب الى
 المطلاع فاذا رآه من هو في جهة المغرب كاهل الاسكندرية فصل فيه هذا التفصيل بالنظر لاهل مصر
 مثلا من هو ابعد من المطلاع واما اذا كان بالعكس كان رآه اهل مصر فانه يقضى به على من هو اقرب الى المطلاع
 كاهل الاسكندرية ومن دونها في جهة الغرب ولو كانت المسافة الف فرسخ لانه يلزم من رؤيته الا بعد رؤية
 الاقرب فلا يتأتى التفصيل كذا بخط شيخنا الاشبولي وقرر مثله شيخنا ح ف حفظه الله تعالى وفي عش
 على م ما نصه ((فرع)) ما حكم تعلم اختلاف المطلاع يتجه ان يكون كتعلم ادلة القبلة حتى يكون فرض
 عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفاقا لمراسم على المنهج والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب
 والافلادار على محل تكثرفيه العارفون أو تقل كما قدمه في استقبال القبلة اه (قوله) وهو يحصل باختلاف
 المطلاع المراد باختلافه ان يتباعد المحلان بحيث لورؤى في احدهما لم ير في الآخر غالبا قال في الانوار اه
 زى (قوله) أو بالشك فيه) محله ان لم بين آخر اتفاقهما والاوجب القضاء قاله الاذرى اه زى (قوله) قياسا
 على طلوع الفجر) راجع لقوله لزم حكمه محلا قريبا ولان أمر الهلال الخ راجع لقوله وهو بانحداد المطلاع
 لا بمسافة القصر وقوله وغروبهما غروب الشمس ظاهر وغروب الفجر بانحداق أثره وطلوع
 الشمس لكن هذا يتكرر مع قوله وطلوع الشمس وفي نسخة وغروبها وهي ظاهرة لا تكرار فيها اه
 شيخنا لكن في شرح م ما يقضى ان كلاما من التعليلين راجع لصورة المفهوم أعنى قوله بخلاف البعيد عنه
 وهو يحصل باختلاف المطلاع وعبارته مع المتن وقيل باختلاف المطلاع قلت هذا أصح والله أعلم إذا أمر
 الهلال لا تعلق له بمسافة القصر وقياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبهما ولما روى مسلم عن كريب قال
 رأيت الهلال بالشام ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس متى رأيتم الهلال قلت ليلة الجمعة قال أنت رأيته قلت
 نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكننا رأينا ليلة السبت فلانزال نصوم حتى تكمل العدة
 فقلت اولانكتفي برؤية معاوية وصيامه قال لا هكذا امرنا رسول الله ﷺ انتهت (قوله) وتحكيم
 المنجمين) أي الاخذ بقولهم اه شيخنا (قوله) والامر كما قال) أي من الاشكال وإن كان الحكم كما قال المتن
 وقد اجيب عن الاشكال بان محل عدم الاخذ بقول المنجمين في الامور المستقلة اما في التابعة فيؤخذ بقولهم
 فيها وثبت حكم الهلال في حق اهل البعيد بالتبعية لحكمه في محل الرؤية اه شيخنا (قوله) فلو سافر الى بعيد
 الخ) فربيع على المفهوم اه شيخنا وعبارة أصله مع شرح م ولذا لم نوجب على اهل البلد الآخر وهو
 البعيد فسا فر اليه من بلد الرؤية من صام به فالاصح انه يوافقهم انتهت فتفيد ان قوله من محل رؤيته متعلق
 بسافر وقال شيخنا ح ف هذا تقييد للمفهوم المشار اليه بقول الشارح بخلاف البعيد عنه أي فلا يلزم اهله
 حكم الهلال في محل الرؤية فان كانوا كذلك لزمهم حكم الهلال اه (قوله) أيضا فلو سافر الى بعيد الخ) لا يختص
 هذا بالصوم بل يجرى في غيره ايضا على المعتمد حتى لو صلى المغرب بمحل وسافر الى بلدة فوجد هالم تغرب
 وجبت الاعادة اه زى (قوله) من صام به) فاعل سافر (قوله) وافق اهله في الصوم آخر اه فهم قوله آخر انه لو
 وصل تلك البلد في اليوم الاول فوجدهم مفطرين لم يفطر وهو وجهه حجج ثوري وقوله فهم قوله آخر الخ كان
 الاولى ان يقول افهم قوله في الصوم لان الحكم المذكور في كلامه خرج بقوله في الصوم لا بقوله آخر اكالا يخفى

وهو يحصل باختلاف المطلاع
 أو بالشك فيه كما مرح به
 في الروضة كاصلا لا بمسافة
 القصر خلافا لمرافعي قياسا
 على طلوع الفجر والشمس
 وغروبها ولان أمر الهلال
 لا تعلق له بمسافة القصر
 لكن قال الامام اعتبار
 المطلاع يخرج الى حساب
 وتحكيم المنجمين وقواعد
 الشرع تاني ذلك بخلاف
 مسافة القصر التي علق بها
 الشارع كثير من الاحكام
 والامر كما قال وتعبير
 بمحل هنا وفيما يأتي أعم من
 تعبيره البلد (فلو سافر الى)
 محل (بعيد من محل رؤيته)
 سن صام به (وافق اهله
 في الصوم آخر اه لو عيد)
 قبل سفره (ثم أدركه) بعده

(أمسك) معهم وان تم
العدد ثلاثين لانه صار
منهم (أو بعكسه) بان سافر
من البعيد إلى محل الرؤية
(عيد) معهم سواء أصام
ثمانية وعشرين بان كان
رمضان عندهم ناقصا فوق
عيده معهم تاسع وعشرين
من صومه أم صام تسعة
وعشرين بان كان رمضان
تاماً عندهم (وقضى يوماً ان
صام ثمانية وعشرين) يوماً
لان الشهر لا يكون كذلك
فان صام تسعة وعشرين
فلا قضاء لان الشهر يكون
كذلك (ولا اثر لرؤيته) أي
الهلal (نهاراً) فلورؤى
فيه يوم الثلاثين ولو قبل
الزوال لم تفطر ان كان في
ثلاثي رمضان ولا أمسك ان
كان في ثلاثي شعبان فمن
ثقيق بن سلمة جاءنا كتاب
عمر بن الخطابين ان الالهة
بعضها أكبر من بعض فاذا
رايتم الهلال نهاراً فلا
تفطروا حتى يشهد شاهدان
انها رأياها بالامس رواه
الدارقطني والبيهقي باسناد
صحيح وخانقين بخامسة
ونون ثم قاف مكسورتين
بلدة بالعراق قريبة من
بغداد وقولي ان صام إلى
آخره من زيادتي
(فصل) في أركان
الصوم (أركانه) ثلاثة
وغير غناها الاصل بالشروط
قسمت لها أركاناً كنظائره نية

وعبارة حل قوله آخر أي فنوى الصوم إذا وصل اليهم قبل الفجر فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يوافقهم عند
حج ويوافقهم عند شيخنا وقال لانه صار منهم ولو كان هو الرائي للهلال وعليه يلغز ويقال انسان رأى الهلال
بالليل واصبح مفطراً بلا عذر اه بحروقه أي لانه يوافق في الفطر (قوله أمسك معهم) أي ولزمه قضاء
ذلك اليوم وفي البرماوى ما نصه قوله أمسك معهم قال العلامة زى ولا يلزمه كفارة لو أفسده بجماع لانه
غير اصلي سواء سافر قبل ان عيد او بعده وخالفه العلامة سم وهو واضح ويصرح به قولهم لانه صار منهم
ومقتضاه أيضاً انه يلزمه قضاء لو أفسده أو لم يبیت النية فيه لو وصل اليهم ليلاً وكذا بقية الاحكام اه قال سم
على المنهج فلو أفسد صوم اليوم الآخر الذي وافقهم فيه لكونه وصلهم قبله بحيث يبیت النية فهل يلزمه
وقضاؤه الكفارة إذا كان الافساد بجماع أو لا فيه نظراً لعل الاقرب عدم اللزوم لانه لا يجب صومه إلا
بطريق الموافقة لا بطريق الاصاله عن واجبه ويحتمل ان يفرق بين ان يكون هذا اليوم هو الحادى والثلاثون
من صومه فلا يلزمه ما ذكر او يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليحرر وقد يقال الاوجه اللزوم لانه صار منهم
اه ثم رابت حج في اول باب المواقيت قال بعد قول المصنف وعشرين ليال من ذى الحجة ما نصه ما بين منتهى
غروب آخر رمضان وفجر النحر بالنسبة للبلد الذى هو فيه فيصبح احرامه به فيه وان انتقل بعده إلى بلد
آخر خالف لمطلع ذلك ووجدهم صياماً على الاوجه لان وجوب موافقتهم في الصوم لا يقتضى بطلان
حجة الذى انعقد لشدة تثبت الحج ولزومه بل قال في الحادى نقلاً عن غيره لا تلزمه الكفارة لو جماع في
الثانية وان لزمه الامساك قال وقياسه انه لا تجب فطرة على من تلزمه فطرته بغروب الشمس وعلى هذا يصح
الاحرام فيه اعطاه له حكم شوال اه وما ذكره في الكفارة قريب لانها تسقط بالشبهة وفي الفطرة يتعين
فرضه فيما إذا حدث المؤدى عنه في الاول قبل غروب اليوم الثانى والا فالوجه لزومها لان العبرة فيها
بمحل المؤدى وأما الاحرام فالذى يتجه عدم صحته لانه بعد ان انتقل اليها صار مثلهم في الصوم فكذلك الحج
لانه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت اه ع ش على م (قوله أو بعكسه) قيل وتصور هذه المسئلة
بان يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه وبان يكون التاسع والعشرين من
صومهم لتأخر ابتداءه يوم اه شرح م (قوله بان سافر من البعيد) أي الذى لا رؤية فيه اذا فرض انه رؤى
بمحل دون آخر فصح كرن هذا عكساً فلو سافر من دمياط ولم يرفها إلى مصر وقد رؤى فيها وادركهم
معيدين عيد معهم اه شيخنا (قوله تاسع وعشرين من صومه) أي المتأخر ابتداءه عن ابتداء صومهم
يبرم اه شيخنا (قوله بان كان رمضان تاماً عندهم) أي وقد تأخر ابتداء صومه اه شيخنا (قوله ولا
أثر لرؤيته نهاراً) أي ولو قبل الغروب فلا يكون الليلة الماضية وإن كان الغيم موجوداً ما نعاماً من رؤيته وكان
ذلك يوم تسعة وعشرين مع انه يمكن ان يكون الشهر تسعة وعشرين اه حل وعبارة البرماوى قوله ولا اثر
لرؤيته نهاراً أي فلا يسكن الليلة الماضية فيفطر ولا للمستقبله فيثبت رمضان ومن اعتبر انه للمستقبله
صحيح في رؤيته يوم الثلاثين لكن لا اثر له لكامل العدد بخلافه يوم التاسع والعشرين فلا يغنى عن
رؤيته بعد الغروب للمستقبل كما توهمه بعضهم انتهت
(فصل في اركان الصوم) أي وما يذكر معها من قوله وحل لفطار بتحراخ من قوله وشروط الصوم الايام
إلى آخر الفصل (قوله أركانه ثلاثة) نية وصائم وامساك وزاد في الأنوار رابعاً وهو قابلية الوقت للصوم اه
شيخنا (قوله كنظائره الآتية) مقتضى هذا ان تسمية الامور الواجبة في كل باب اركاناً من هنا إلى
آخر الكتاب من زيادته فيقتضى أنه ليس للاصل التسمية بالاركان في باب من الابواب غير
الحج أو العمرة اه شيخنا وعبارة حل قوله قد سميت لها اركاناً من زيادتي فيه نظر لان هذا من
الابدال لا من الزيادة فكان الاحسن ان يقول وتعبى بالاركان اولى من تعبى بالشروط
انتهت (قوله نية) ومحام القلب فلا تكفى باللسان قطعاً كما لا يشترط التلطف بها قطعاً كما في الروضة
ولو تسحر ليصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهاراً أو امتنع من الاكل أو الشرب أو الجماع

خوف طلوع الفجر كان نية إن خطر الصوم بباله بصفاته الشرعية التي يجب التعرض لها في النية لتضمن كل منها قصد الصوم اهـ شرح مـ (فرع) تصح نية الصوم بالقلب ولو في الصلاة كما في المجموع وبه يعلم انه يصح نية الاعتكاف في الصلاة وان التوقف فيها إنما هو بعدم الاطلاع على ما ذكر اهـ إيعاب وكتب ايضا (تفنيه) حكوا خلافا في ان النية ركن في الصلاة او شرط ولم يحكموا مثله هنا بل تطابقوا على انها ركن وسببه أن الصوم عدم فلا مقوم له إلا هي لأنها أمر وجودي بخلاف الصلاة اهـ شوبري (قوله أيضا نية) بأن يستحضر حقيقة الصوم وهي الامساك عن المفطرات وما يجب التعرض له ويقصد الاتيان بذلك فلا بد من الاستحضار وقصد الاتيان بالمستحضر كما في الصلاة اهـ شيخنا وفي شرح مـ ما نصه قال في الانوار ويشترط ان يحضر في ذهنه صفات الصوم مع ذاته ثم يضم الفصل إلى ذلك المعلوم فلو اخطر بباله الكلمات مع جملة معناه لم يصح اهـ وقوله صفات الصوم ككونه من رمضان أو غيره كال كفارة والنذر وذاته الامساك جميع النهار اهـ من هـ امش نسخة شرح مـ لشيخنا الاشبولي ومن صفاته كون الشهر رمضان وإلا لم يحصل له اليوم الاول ولا غيره اهـ عـ شـ عليه (قوله أيضا نية) أي قبل الفجر فلو قارنها الفجر لم يصح وكذا لو شك حال النية هل طلع الفجر أو لا بخلاف ما لو شك بعدها هل طلع الفجر أو لا فتصح ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر ولو شك هل كانت قبل الفجر أو لا أو شك نهارا هل نوى ليلا أو لا فان تذكر فيهما ولو بعد من طويل انها وقعت ليلا اجزأ وإلا فلا اقل على المجلي (قوله لكل يوم) أي عندنا كالحنابلة والحنفية وإن اكتفى الحنفية بالنية نهارا وهو وإن كان تركا لكنه كف قصد لقمع الشهوة فالتحق بالفعل فلو نوى ليلة اول رمضان صوم جميعه لم يكف لغير اليوم الاول لكن ينبغي له ذلك ايحصل له صوم اليوم الذي نوى النية فيه عند الإمام مالك رضي الله عنه كما يسن له أن ينوي أول اليوم الذي نسيها فيه ليحصل له صومه عند الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وواضح ان عمله إذا قلدر إن كان متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده وهو حرام اهـ برماوى (قوله ايضا لكل يوم) أي لان كل يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاتين يتخللها السلام ولو شك عند النية في انها متقدمة عند الفجر أو لا لم يصح صومه كما صرح به في المجموع لان الأصل عدم تقدمها ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا صح إذا أصل بقاء الليل ولو شك نهارا هل نوى ليلا ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الأذرعى صح ايضا لا يذبح في التردد فيه لان نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية بل متى تذكر ما قبل انقضاء ذلك اليوم لم يجب قضاءه والتعبير بما ذكر للاشارة إلى انه يشترط تذكر ما على الفور فان لم يتذكرها أصلا وجب القضاء لان الأصل عدم النية ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا ولم يتذكر لم يؤثر أخذ من قولهم في الكفارة لو صام بعد الغروب هل نوى أو لا اجزأه بل صرح به في الروضة في باب الحيض في مسألة المتحيرة والفرق بينه وبين الصلاة فيما لو شك في النية بعد الفراغ منها ولم يتذكر حيث تلزمه الاعادة التضييق في نية الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال اهـ شرح مـ (قوله ويجب لفرضه تبييتها) أي إيقاعها ليلا فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع نقلا وجهان أو وجههما عدمه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بان رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نقلا إن كان جاهلا اهـ شرح مـ (قوله تبييتها) يقال بات يفعل كذا يبيت ويبيت يتوته إذا فعله ليلا وأما قوله تعالى والله يكتب ما يبيتون إذ يبيتون ما لا يرضى من القول فعنائه يدبرون اهـ برماوى (قوله ومن أول الليل) رد على الضعيف القاتل بانه يشترط إيقاعها في النصف الأخير كما صرح به الأصل وعلمه بانه قريب من العبادة (قوله وتعيينه) كرمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة ويستثنى من وجوب التعيين ما قاله القفال انه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة من جهات مختلفة فنوي صوم غد عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وان لم يعين عن قضاء أيهما في الاول ولا نوعه في الباقي لأنه كانه جنس واحد ولو نوى صوم غد وهو يعتقد انه الاثني فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة

لكل يوم) كغيره من العبادات والتصريح باعتبارها كل يوم من زيادتي (ويجب لفرضه) ولو نذرا أو قضاء أو كفارة أو كان النوى صيدا (تبييتها) ولو من أول الليل لخبر من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواء الدارقطني وغيره وصححه وهو محمول على الفرض بقريظة خبر عائشة الآتي (وتعيينه) أي الفرض

قال في المجموع وينبغي
اشتراط التعيين في الصوم
الراتب كعرفة وعاشوراء
وأيام البيض وستة من
شوال كرواتب الصلاة
وأوجب بأن الصوم في
الأيام المذكورة منصرف
إليها بل لو نوى به غيرها
حصلت أيضا كتحية
المسجد لأن المقصود
وجود صدم فيها (وتصح)
النية (وان أتى بمناف)
للصوم كان جامع أو
استقاء (أو نام أو انقطع
نحو حيض) كنفاس
(بعدها ليلا وتم فيه)
في صورة الانقطاع
(أكثره) أي نحو الحيض
(أو قدر العادة) فلا يجب
تجديدها لعدم منافاة شيء
من ذلك لها ولأن الظاهر
في صورة الانقطاع
استمرار العادة فان لم
يتم لها ما ذكر لم يصح
صومها لأنها لم تجز بالنية
ولم تن على أصل وتعبيري
بمناف أعم من تعبيره
بالاكل والجماع ونحو من
زيادتي (وتصح) النية
(لنفل قبل زوال) فقد
دخل

وهو يعتقد هاسنة ثلاث فكانت سنة أربع صومه ولا عبرة بالظن البين خطؤه بخلاف ما لو نوى صوم
الثلاثاء ليلة الاثنين ولم يخطر بباله صوم غدا ورمضان سنة أربع وكانت سنة ثلاث ولم يخطر بباله السنة
الحاضرة لانه لم يعين الوقت الذي نوى في ليلته ولو نوى صوم غد يوم الاحد مثلا وهو غيره فوجهان
أوجههما كما قال الأذرعى الصحة من الغالط لا العامد لتلاعبه ويجعل عليه اطلاق ابن الصباغ الاجزاء ولا
يشكل عليه قول المنولي لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوما من سنة اخرى غلط لم يجزه
كن عليه كفارة قتل فاعتق بنية كفارة ظهار لان ذكر الغد هنا أو نيته معين فلم يؤثر معه الغلط بخلافه فيما
ذكر فان الصوم واقع عما في ذمته لم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه ولو كان عليه صوم لم يدر سببه كفاه
نية الصوم الواجب وان لم يكن معيناً للضرورة كن نسي صلاة من الخمس لا يعرف عينها فانه يصلي الخمس
وتجزئه عما عليه لا يقال قياس الصلاة لزوم صوم ثلاثة أيام ينوي واحدا عن القضاء وآخر عن النذر وآخر
عن الكفارة لانا نقول لم تشتغل هنا ذمته بالثلاث والاصل بعد الاتيان بصوم يوم بنية الصوم
الواجب برامة ذمته بما زاد بخلاف من نسي صلاة من الخمس فان ذمته اشتغلت بجميعها والاصل بقاء
كل منها فان فرض ان ذمته اشتغلت بصوم الثلاث واتي باثنين منها ونسي الثالث فليلزم ذلك
والأوجه بقاء كلامهم على عمومهم ويوجه التوسع المذكور وانما لم يكتبوا ثم بنية الصلاة الواجبة
كنظيرها هنا لانهم توسعوا هنا ما لم يتوسعوا ثم بدليل عدم اشتراط المقارنة في نية الصوم ونحو ذلك
بخلاف الصلاة اه شرح مر وفي قل على الجلال قوله وتعيينه أي من حيث الجنس لا من حيث
النوم ولا الزمن فيكفي نية الكفارة لمن عليه كفارات اه (قوله قال في المجموع الخ) غرضه بهذا بيان
مفهوم الضمير في قوله وتعيينه أي الفرض فكانه قال أما النفل ففيه تفصيل فان كان غير راتب فلا يشترط
فيه التعيين اتفاقا وان كان راتبا ففيه خلاف تأمل (قوله في الصوم الراتب) وهو ماله وقت أو سبب اه
حل فذو السبب هو صوم الاستسقاء إذا لم يامر به الامام اه ع ش على مر وذو الوقت ما ذكره
الشارح بقوله كعرفة الخ (قوله واجيب بان الصوم الخ) هذا الجواب هو المعتمد وجمع بعضهم بان التعيين
شرطي في حصول الثواب لا في الصحة مثلا إذا نوى يوم عرفة الصوم وأطلق أي لم يلاحظ فيه كونه يوم عرفة
فان صومه صحيح ويسقط عنه طلب صوم يوم عرفة ويثاب عليه ثواب النفل المطلق واما الثواب المترتب على
صوم عرفة الذي وعد به الشارع فلا يحصل الا بالتعيين أي بنية كون صومه ليوم عرفة والحاصل ان صوم
الفرض لا يجب فيه إلا شيئا من التيمم والتعيين لا الفرضية على المعتمد وان صوم النفل الراتب يجب فيه
التعيين لحصول الثواب للصحة وكان المناسب للشارح ان يقول ورد أي بهذا الاشتراط كما فعل مر
لانه لم يتقدم له اشكال حتى يجيب عنه اه شيخنا اللهم إلا ان يقال ان مراده الجواب عن القياس في
قوله كرواتب الصلاة تأمل (قوله وان أتى بمناف أو نام أو انقطع نحو حيض الخ) الغابات الثلاث الرد على
الضعيف لكنه في الثالث في خصوص تمام قدر العادة لافيه وفي تمام الاكثر كما يعلم بمراجعة اصله وحكي
المحل على الضعيف في الصور الثلاث فقال في الاول وقيل يضر المناف في بعضها فيحتاج إلى تجديدها تحريزا عن
تخلل المناقض بينها وبين العبادة وقال في الثاني وقيل يجب تجديدها إذا نام بعدها تقريبا للنية من العبادة بقدر
الوسع وقال في الثالث والثاني يقول قد يتخلف قدر العادة فلا تكون النية جازمة اه (قوله بمناف للصوم)
بخلاف المناف للنية فانه يضر فقد قال الزركشي لو نوى رفض النية قبل الفجر وجب تجديدها بخلاف لان
رفض النية بنا فيها واثريها قبل الفجر لضعفها حيث بخلاف رفضها نهارا فلا يضر لقوتها والردة منافية للنية
فكانت كرفضها وان كانت نهارا اه حل (قوله وانقطع نحو حيض الخ) وصورة ذلك ان تنوى الصوم
حالة الحيض وقوله وتم فيه اكثره أي وقد علمت ذلك اه حل أي لاجل ان تكون جازمة بالنية اه شيخنا
(قوله ولم تن على اصل) عطف سبب على مسبب أو علة على معلول اه شيخنا (قوله وتصح النية لنفل
قبل زوال) مقابل قوله ويجب لرفضه تيممها الخ اه شيخنا والظاهر ان ما قارن الزوال كعبده وتكفيه

هذه النية ولو نذر إنما هو حينئذ يقال لنا صوم واجب لا يجب فيه تبييت النية اهـ حل (قوله قبل زوال) أى وكذا بعده فى قول ضيف قياسا على ما قبله تسوية بين اجزاء النهار كالليل وقوله إن لم يسبقها مناف هذا الاشتراط على الصحيح ومقابلته لا يشترط هذا الشرط اهـ من أصله وشرح مر وعبرة المحلى مع المتن والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم فى النية قبل الزوال أو بعده من أول النهار سواء قلنا أنه صائم من أوله أو أباه هو الصحيح أو قلنا أنه صائم من حين النية ولا يبطل مقصود الصوم وقيل على الثانى لا يشترط ما ذكرنا انتهى ومراده بالثانى قوله أم قلنا أنه صائم من حين النية اهـ (قوله ذات يوم) صفة لمحدوف أى ساعة ذات يوم أى منه والمراد أنه دخل قبل الزوال لذلك الرواية الآتية حيث ذكر فيها الغداء وهو اسم لما يؤكل قبل الزوال فلذلك أتى بها الشارح اهـ شيخنا (قوله قال إذا فطر) لم يؤكد فيه كالأذى قبله لعدم الاهتمام بالفطر واكتفى بداعية الطبع إليه بخلاف الصوم فليتأمل اهـ شوبرى (قوله وإن كنت فرضت الصوم) أى أكدته على نفسه وليس المراد به الفرض الشرعى اهـ شيخنا ح ف وقال غش أى قدرته اهـ أى نويته (قوله وفى رواية للاول الخ) أتى بهذه الرواية لأنه نص فى المدعى وذلك لأن الاولى أعم اهـ غش (قوله وهو بفتح الغين) أى وبالبدال المهملة وأما بكسر الغين والذال المعجمة فاسم لما يؤكل مطلقا سواء كان قبل الزوال أو بعده اهـ غش شيخنا وقوله اسم لما يؤكل قبل الزوال قال شيخنا غش ظاهره وإن قل جدا لكن فى الايمان التقييد بما يسمى غداء فى العرف فلا يثبت باكل لقمة يسيرة من حلف لا يتعدى ومنه ما اعتيد بما يسمى فطورا كشرب القهوة أو أكل الشريك اهـ برماوى (قوله اسم لما يؤكل بعده) أى الزوال ويقال العشاء بفتح أو له ما يؤكل عند العشاء بكسره (قوله إن لم يسبقها مناف) فلو أصبح ولم ينو صوما ثم تمضمض ولم يبالغ فسبق ماء المضمضة إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع صنع اهـ شرح مر وقوله ولم يبالغ أى فإن بالغ ووصل الماء إلى جوفه لم تصح نيته بعد وقد يتوقف فيه بانه إنما فطر به فى الصوم لتولده من مكروه بخلافه هنا فان المبالغة فى حق من دونه لكونه ليس فى صوم فليتأمل اهـ غش عليه (قوله وكما لها أن ينوى الخ) كون هذه المذكورات مكملات بالنظر لمجموعها وإلا فقيمها واحدا واجب وهو رمضان لحصول التعيين به وقال شيخنا فيها اثنان واجبان وزاد على ذلك الغد قال لحصول التعيين به وفيه انظر لما علمت أنه لا يجب التعرض للغد تأمل (قوله أيضا كما لها أن ينوى صوم غد) أى اليوم الذى يلى الليلة التى نوى فيها أى يكون الغد محمولا على ذلك ما لم يرد غيره لأنه يجب عليه ملاحظة ذلك فى النية اهـ حل (قوله عن أداء فرض رمضان الخ) واحتيج الذكر السنة مع الأداء وإن اتحدت محترزهما إذ فرض غير هذه السنة لا يكون لإقضاء لأن لفظ الأداء يطلق ويراد به الفعل وقياسه أن نية الأداء فى الصلاة لا تغنى عن ذكر اليوم وأنه ليس الجمع بينهما وقول الزايقى ذكر الغد يغنى عن ذكر السنة رده الاستوى بأن اليوم الذى يصومه غير اليوم الذى يصوم عنه فالتعرض للغد يفيد الأول ولا سنة يفيد الثانى إذ يصح أن يقال لمن نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صيامك اليوم المذكور هل هو عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى فالجواب أن هذه السنة إنما ذكرها آخر النعود إلى المؤدى به أى ومن ثم كان رمضان مضافا لما بعده وما يحثه الأذرعى من تعين التعرض لها أو الأداء إذا كان عليه قضاء رمضان قبله رد بان الأصل هنا القياس على الصلاة ونظير ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا وسببه أن الأداء والقضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظير لاختلاف نوعهما قياسا على ما مر عن الفقهاء اهـ شرح مر (قوله بإضافة رمضان) أى لما بعده فتونه مكسورة لأنه مخفوض وإنما احتيج لإضافته إلى ما بعده لأن قطعه عنها يصير هذه السنة محتملا لكونه ظر فالقوله أن ينوى لا معنى له لأن النية زمنها يسير وقال بعضهم إن جررت رمضان بالكسر جررت السنة وإن جررته بالفتح نصبت السنة وحينئذ فنصبها على القطع وعليه فى إضافة رمضان إلى ما بعده نظر لأن العلم لا يضاف فليتأمل اهـ برماوى (قوله وانظر الغد أشهر الخ) جواب سؤال وارد على المتن تقديره أن يقال إن

صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال هل عندكم شيء قالت لا قال فأتى إذا أصوم قالت ودخل على يوم آخر فقال أعددكم شيء قلت نعم قال إذا فطر وإن كنت فرضت الصوم رواه الدارقطنى والبيهقى وقال إسناده صحيح وفى رواية للاول وقال إسناده صحيح هل عندكم من عشاء وهو بفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده هذا (إن لم يسبقها مناف) للصوم ككل وجماع وكفرو حيض ونفاس وجنون وإلا فلا يصح الصوم (وكما لها) أى النية فى رمضان (أن ينوى صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) بإضافة رمضان إلى هذه وذلك لتمييزه عن أضدادها قال فى الروضة كاصلاها ولفظ الغد

اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين وهو في (٣١٤) الحقيقة ليس من حد التعيين وإنما وقع ذلك من نظرهم الى التبييت وبما تقرر علم أنه

لا تجب نية الغد ولا الاداء
ولا الاضافة الى الله تعالى
ولا الفرضية ولا السنة وهو
كذلك في غير نية الفرضية
وفيها على ما صححه في المجموع
تبعاً للاكثرين لكن
مقتضى كلام الاصل
والروضة كاصحابها انها تجب
كما في الصلاة وفرق في
المجموع بينهما بان صوم
رمضان من البالغ لا يقع
الا فرضاً بخلاف الصلاة
فان المعادة نقل وفيه كلام
ذكرته مع جوابه في شرح
الروض (ولو نوى ليلة
الثلاثين صوم غد عن
رمضان) سواء قال ان
كان منه أم لا (فكان منه)
وصامه (صح) ووقع عنه
(في آخره) لان الاصل
بقاؤه ولا أثر لتردد يبي
بعد حكم القاضي بشهادة
عدل للاستناد الى ظن
معتد (لا) في (أوله)
لا تنفاه الاصل مع عدم
جزمه بالنية (الا ان ظن انه
منه بقول من يشق به) كعبد
وامرأة ومراهق وفاسق
فيصح ويقع عنه لجزمه بالنية
وتعبري بما ذكر اولي من
تعبره بما ذكره قال في
المجموع فلو نوى صوم غد
فلا ان كان من شعبان
والا فمن رمضان ولا اماره
فبان من شعبان صح صومه

ذكر لفظ الغد في كمال النية يقتضى انه مندوب مع انه اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين فيقتضى ان ذكره
واجب لان التعيين واجب اه شيخنا ح ف (قوله اشتهر في كلامهم) أى الاصحاح في تفسير التعيين أى في
تصويره فقالوا صورته ان يقول نويت صوم غد عن رمضان وهذا التصوير في الحقيقة تصوير للتبييت
فالتبييت صورته ان يقول نويت صوم رمضان أو نويت صوم غد عن رمضان فانتقل نظرهم لاحدى
صورتي التبييت فجدلوا صورته للتعين ومراده هذا الجواب عما أورد على ما اقتضاه كلام المتن من ان
التعرض للغد مندوب حيث ذكره في السكال واقصر في الواجب على التبييت والتعيين مع ان القوم ذكره
في تفسير التعيين فيقتضى انه واجب اه شيخنا (قوله وانما وقع ذلك من نظرهم الى التبييت) أى فلا يجب
التعرض له بخصوصه بل يكفي دخوله في صوم الشهر المنوى لحصول التعيين كافي نية الشهر جميعه فانه يحصل
له به أول يوم مع انه لم يعينه فالغد مثال للتبييت ورمضان مثال للتعين اه حل (قوله وبما تقرر) أى من
الاقتصار في بيان واجب النية على التعيين والتبييت اه شيخنا (قوله بخلاف الصلاة) أى فاحتيج لنية
الفرضية فيها التميز عن المعادة وهذا الفرق على القول الضعيف القائل بعدم وجوب نية الفرضية في المعادة
أما على الصحيح فلا يفتاى اه شيخنا ح ف (قوله وفيه كلام ذكرته مع جوابه في شرح الروض) عبارته
هناك وقضية كلام المصنف كاصله اشتراط نية الفرضية كما في الصلاة لكن صحح في المجموع تبعاً
للاكثرين عدم اشتراطها بخلافه في الصلاة لان صوم رمضان من البالغ لا يقع الا فرضاً بخلاف
الصلاة فان المعادة نقل ورد باشتراط نيتها في المعادة على الاصح واجيب بانه صحح فيه أيضاً عدم اشتراطها
في المعادة فان قلت الجملة لا تقع من البالغ الا فرضاً مع انه يشترط فيها نية الفرضية قلت بمنوع فانه لو صلاها
بمكان ثم أدرك جماعة في آخر يصلونها فانها لا تقع منه فرضا انتهت (قوله ولو نوى ليلة الثلاثين) أى من
رمضان أو من شعبان كما يدل له كلامه بعد اه زى (قوله سواء قال ان كان منه أم لا) بل وان قال فان
لم يكن منه فهو تطوع كما اعتمدته مر اه سم (قوله صح في آخره) فان قلت ما الفرق بين هذا حيث صح
مع ترده في قبول المنوى للصوم وبين عدم الصحة فيما وشك حال النية هل طلع الفجر أو لا قلت يمكن
الفرق بانه في الاول ما كانت النية في محلها يقيناً مع الاستصحاب كانت أقوى بخلاف الثاني فانها لبت في محلها
يقيناً وان وجد الاستصحاب اه برماوى (قوله ولا اثر لاردد يبي الخ) هذه العبارة محلها بعد قوله أو ثبوتها
بعد شهادة كما فعل حج فلا محل لها هنا اه شيخنا ويمكن توجيه ضيق الشارح بانه اعتذار عن التردد
الحاصل للناوى خسر صافي عمرة الذليق الى ذكرها بقوله سواء قال ان كان منه أو لا وقوله بعد حكم
القاضي أى بثبوت رمضان أو له فحكم القاضي في أول الشهر مستصحب الى تمام الثلاثين فلا أثر لتردد
الناوى في ليلة الثلاثين لان الاصل انه من بقاء رمضان وقوله الاستناد الى ظن معتد وهو استصحاب بقاء
الشهر الذى حكم به القاضي أو لا تأمل (قوله فيصح) أى صومه ولا يجب لما تقدم ان الوجوب مخصوص
بما اذا اعتقد صدق من ذكر فصحة النية لا تنوقف على وجوب الصوم اه حل (قوله لجزمه بالنية)
أنظر كيف يكون جازماً بالنية مع ان الفرض انه ظن انه منه ولم يتيقن ذلك تأمل ويمكن ان يراد بالجزم الظن
القوى (قوله قال في المجموع فلو نوى الخ) كانه تقييد آخر لقوله لا في أوله بعد تقييده بقوله لا ان ظن الخ
فكانه قال والا ان علق على هذا التفعيل فيصح نفلاً (قوله ولو اشتبه رمضان عليه) كأن كان
محبوساً بموضع مظلم مثلاً أو اسيراً وقوله صام بتحري أى بعلامه كحر أو برد بان يعلم ان رمضان تلك
السنة يكون في البرد مثلاً وتدخل أيام البرد ولم يعلم عين رمضان اه قل على المحلى (قوله صام بتحري) فلو
صام من غير تحري فوافق رمضان لم يجزه لترده في النية فلو اجتمع تحري فلم يظهر له شيء لم يلزمه الصوم كافي
المجموع وانما يلزمه بيقضى كالمحري في القبلة لعدم تحقق الوجوب أو ظنه بخلاف القبلة فقد تحقق دخول
وقت الصلاة وعجز عن شرطها فامس بالصلوة على حسب الامكان لحرمته وقتها ولو لم ينرف الليل من النهار
واستمرت الظلمة لم يلزمه التحري والصوم كافي للمجموع ولا قضاء عليه فلو ظهر له انه كان يصوم الليل ويفطر

النهار وجب القضاء كما في الكفاية عن الأصحاب اه شرح مر (قول) فان وقع فيه فاداء الخ) فان لم يتبين له الحال اجزا ماصاه ولا يلزمه شيء غيره اه شرح مر (قول) او بعده قضاء) اي على الله جميع لو وقع بعد الوقت والثاني يكون اداء لان العذر قد يجعل غير الوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين اه شرح مر (قوله) فيتم عدده الخ) اي ان كان رمضان في تلك السنة كاملا وعبارة قاصلة مع شرح مر فلو نقص الشهر الذي صامه بالاجتهاد ولم يكن شوالا ولا ذال الحجة وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر لانه ثبت في ذمته كاملا فلو انعكس الحال فكان ماصاه كاملا ورمضان ناقصا وانما انه قضاء لانه انما انقضى اليوم الاخير اذا عرف الحال وان كان الذي صامه ورمضان تامين او ناقصين اجزا بلا خلاف وان وافق صومه شوالا فالصحيح منه تسعة وعشرون ان كان كاملا وثمانية وعشرون ان كان ناقصا وان وافق ذال الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون ان كان كاملا وخمسة وعشرون ان كان ناقصا انتهت (قوله) اوقبله وادركه صامه) اي ويقع ما فعله او لا نفلا طالع اذا لم يكن عليه صوم فرض اخذ امامته مر عن البارزي في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه وحل ذلك ما لم يقيد بكونه من هذه السنة والا فلا يقع عن الفرض الاخر قياسا على ما تقدم مر في الصلاة ايضا اه ع ش (قوله) والاقضاء) اي على الجديد لا يتاثر بالعبادة قبل وقتها فلا تجزئه كما في الصلاة والقديم لا يجب القضاء للعذر اه شرح مر (قوله) وقع عنها) اي عن السنة القابلة وقوله لا عن القضاء اي ولو علم او ظن ان عليه صوم رمضان وقات وقته واراد قضاءه فائق وقوع قضاؤه في رمضان اخر اجزائه الاول عن الاداء لا عن القضاء وحل اجزائه عن الاداء ما لم ينوب الصوم القضاء لانه لا يلزم من فعل القضاء ان ينوب القضاء اه حل وعبارة ع ش قوله لا عن القضاء لعل صورته انه نوى صوم غدة رمضان اما لو نواه عن قضاء السنة السابقة فالموافق للقواعد انه لا يحزى لا عن القضاء لان رمضان لا يقبل غيره ولو قضاء ولو عن الاداء لانه صرفه عنه وفي العباب ولو تجرى لشهر نذره فوافق رمضان اولومه قضاء رمضان فوافق رمضان المقبل لم يصح اي لا عن القضاء ولا عن الحاضر وقال قبل ذلك وان ظن فوت رمضان فصام قضاء فوافق رمضان اخر اجزاه والمراد انه نوى قضاء رمضان الذي وافقه لظنه فواته لا قضاء غيره فنامل اه سم انتهت (قوله) وترك جماع الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله والجماع والاستقاء يجوز فيهما الاضافة الى غير اضافة للفاعل ويجوز فيهما التثنية ورفع غير على الفاعلية وحاصل ما ذكره في هذا الركن اربع ترك هذا وان ترك وصول عين وترك استئمانه ويجمع الاربعة الامساك عن المفطر كما عبر به بعضهم شيخنا والمراد بالجماع ادخال الحشفة او قدرها من فاقدها في فرج ولو دبر من ادمى او غيره انزلا ام لا اه خطيب على الغاية وقوله ولو دبر من ادمى الخ فيفطر ادمى الواطى وان كان الموطوء ليس آدميا وعكسه وتفطر المرأة بادخالها ذكر اهابا وعكسه ولا شيء على صاحب الفرج المبان من ذكر او انثى خلافا لما توهمه الاغبياء من طلاب العلم اه قل عليه ومقتضى هذا ان يكون اضافة الجماع الى غير صادقة بالاضافة للفاعل والمفعول لما علمت ان الجماع يفطر به الفاعل والمفعول (قوله) واستقاء غير جاهل الخ) ينبغي ان من الاستقاء ماله اخرج ذبابة دخلت الى جوفه وانه لو تضرر ببقائها اخرجها وافطر كما لو اكل لمرض او جوع مضر اه مر اه سم على شرح البيهقي وينبغي انه لو شك هل وصلت في دخولها الى الجوف ام لا فاخرجها عامدا عالما لم يضر بل قد يقال بوجوب الاخراج في هذه اذا خشى نزولها للبطن كالنخامة الآتية (فرع) لو شرب خمر بالليل واصبح صائما فرضا فقد تعارض واجبان الامساك والتقايي والذي يظهر عن مر انه يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقايي وعلى غير الصائم اه شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الفرض واما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقايي وان جاز محافظة على حرمة العبادة اه مر اه سم على صحيح (فرع) اكل ان شرب لا كثيرا وعلم من عادته انه اذا اصبح حصل له جشاش يخرج بسببه ما في جوفه هل يمتنع عليه كثرة ما ذكر ام لا وهل اذا خالف وخرج منه فطر ام لا فيه نظر ويجاب عنه بانه

فان وقع فيه فاداء
وهذا من زيادتي (أو
بعده قضاء فيتم عدده)
ان نقص عنه ماصاه
(أو قبله وادركه صامه
والاقضاء) وجوبا فيها
(تنبيه) ولو وقع في
رمضان السنة القابلة وقع
عنها لا عن القضاء (و)
ثانيها (ترك جماع
واستقاء غير جاهل
معذور ذاكرا) للصوم

لا يمنع من كثرة ذلك ليلا واذا أصبح وحصل له الجشام المذكور بلفظه ويغسل فاه ولا يفطر وان تكرر ذلك منه مرارا كن ذرعه القى اه ع ش على بر (قوله ايضا واستقامة غير جاهل الخ) في المصباح قال الرجل ما اكله قياه من باب باع ثم اطلق المصدر على الطعام المذوف واستقامة استقامة وتكافؤ ويتعدى بالتضيق فيقال قياه من غيره اه (قوله مختارا) انظر لو استدخات ذكر اهابانا او اوج في فرج مبان اي ولم يحصل انزال هل يفطر بذلك تجب الكفارة او يفطر فقط وقياس ما قبل من وجوب الغسل عليه لا كفارة بل ولا نطر كما هو ظاهر هذا والذي يتجه اخذا بعدم كلامهم وتصريحهم بوطى المينة انه تفسد به العبادات وتجب به الكفارة هنا وفي الحج واز لم يجب به احد لخروج جاهد من طاعة الشهوة ولا هو كما لا يجب بقطع يدها شيء ان يقال هنا كذلك وهو ظاهر في الظاهر وفي الكفارة نظرا لاسوة وطما بالشبهة فايتمام اه شوبري (قوله فصور من جامع) اي ولولم ينزل اه شرحه ويشرط في الظاهر بالجماع كون المجامع واضحا فلا يفطر به خفى الا ان وجب عليه الغسل بان يثق كونه واطنا او وطوا اه ع ش على م ر وخرج بقوله جامع ما لو نزلت عليه ولم ينزل فلا يفسد صومه ولا تلزمه كفارة فان انزل فانه يفسد صومه كالا نزال بالمباشرة فمادون الفرج ولم اره من تعرض لذلك اه زيادى وتناظر هي بدخول الذكر لانه عين اه برماوى (قوله او جاهلا غير معذور) وليس من لازم ذلك عدم صحة نيته للصوم نظر الى ان الجاهل بحرمة الاكل يستلزم الجاهل بحقيقة الصوم وما تجمل حقيقة لا تصح نيته لان الكلام فيمن جهل بحرمة شيء خاص من المفطرات النادرة ومن علم بتحريم شيء وجعل كونه مفطرا لا يعذر لانه كان من حقه اذا علم الحرمة ان يمنع واهام الروضة واصلمها عذره غير مراده زيادى (قوله باطل) اي خلافا للامام ابى حنيفة رضى الله عنه القائل بعدم الفطر بالواط واثبات البهائم اه برماوى (قوله من ذرعه القى) في المختار وذرع الثوب وغيره من باب تطاع ومنه ايضا ذرعه القى اي سبقه وغلبه اه (قوله ولا مكرها) انظر لو كان الاكراه بحق كأن اكرهه زوجته على الفطر من صوم نقل او امته او عبده كذلك او نحو كفارة بشرطها والظاهر في ذلك الفطر ويدل له انه لو اكرهه من ذكر على التحمل فتحمل فانه ينفذ تحمله وانظر ايضا ما لو اضطر الى الفطر لدفع نحو مرض تعين عليه الفطر لدفعه فاكرهه على الفطر كذلك وينبغي ان يفطر ايضا ويحتمل خلافه والحال انه لا غرض له فيه فليحرق كاتبه وكتب عليه قد تعرض في حواشى شرح الروض لهذه المسئلة نقلا عن الاذرى وانه يبطل الصوم مطلقا فليتمام اه شوبري (قوله ايضا ولا مكرها) لو اكرهه على الزنا فينبغي ان يفطر به تنفيرا عنه قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه كذا رايته بهامش بخط بعض الفضلاء اي لان الاكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الاكل ونحوه ثم رايته في الشيخ عميرة اه ع ش على م ر فتاخص ان كون المسكره على الجماع لا يفطر مقيدا بقيدين كون الاكراه بغير حق وكونه على غير الزنا والا فيفطر كما تقدم اه (قوله بان قرب عهده بالاسلام) هذا القيد معتبر في كل ما ياتي من الصور والمغفرة للجاهل وقوله عن العلماء اي العلماء بهذه الاحكام خاصة وان لم يحسنوا غيرها اه ع ش على م ر (قوله وان علم انه لم يرجع الخ) كأن تقيما مكنوسا والغاية للرود عبارة اصله مع شرح م ر والصحيح انه لو تيقن انه لم يرجع شيء الى جوفه بالاستقامة كأن تقيما مكنوسا بظل صومه بناء على انها مقطرة بعينها لا لعود شيء ووجه مقابلة البناء على ان المفطر رجوع شيء بما خرج وان قل انتهت (قوله لا ترك قاع نخامة) هذا مستثنى من ترك الاستقامة اه حل والنخامة بالميم ويقال لها النخاعة بالهين وهي الفضلة الغليظة تنزل من الدماغ او تصعد من الباطن يلفظها الشخص من فيه ولو نجسة اه برماوى والقاع اخراجها من محلها الاصل والمج اخراجها من الفم وقوله فلا تجب أى تركها مساويا نزلت من الرأس أو خرجت من الصدر واما حكمها فاشار له بقوله فلا يفطر بهما ويمكن استفادة حكم المج من قوله ولو نزلت الخ إذ استفاد منه أنه مع وجود القيود المذكورة يجب المج ومع عدمها لا يجب وقوله من دماغه ليس بقيد كما علمت أي أو صعدت من صدره وقوله حصلت أي ابتقرت ووقفت قيد معتزل فلم تقف بل استمرت سائلة الى الجوف لم يضر وقوله في

(مختارا) فصور من جامع
أو تقيما إذا كرا مختارا عالما
بتحريمه أو جاهلا غير معذور
باطل الاجماع في الاول
ولخبر ابن حبان وغيره
وصححه من ذرعه القى أي
غلبه وهو صائم فليس
عليه قضاء ومن استقام
فليقض في الثاني فلا يبطل
بذلك ناسيا ولا مكرها ولا
جاهلا معذورا بان قرب
عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا
عن العلماء ولا بغلبة القى
والاستقامة مفطرة وان
علم انه لم يرجع شيء الى
جوفه بها فهي مفطرة لعينها
لا لعود شيء من القى والتقييد
بغير الجاهل المعذور في
الجماع والاستقامة مع
التقييد بالذا كرا والمختار في
الاستقامة من زيادى (لا)
ترك (قاع نخامة ومجها) فلا
يجب فلا يفطر بهما لان
الحاجة اليهما مما تكرر (ولو
نزلت) من دماغه وحصلت

حد ظاهر فم أي في حده الأخير وأو الظاهر من الشفتين وآخره مخرج الحاء أو الحاء فالمراد الحد الأخير فان كانت الاضافة حقيقية كان حصوها في الخارج عن هذا الخدمة هو ما بالاولى وإن كانت بيانية كما عليه حج فالامر ظاهر وقوله بنفسها ليس بقيد ولا بما قيد به لانه محل الخلاف فلو اجراه اهوا فطر بالاولى اه شيخنا وقوله قيد يعتبر الظاهر انه غير صحيح وما احتز به عنه من قوله فلو لم تف الحثير صحيح ايضا لان الضرر انه قدر على مجها وتركه وعلامة الفطر التقصير كافي الشارح وحينئذ لا فرق بين استقراره وعدمه فبفطره طلقا بالقيد المذكور في المتن وهو قوله على مجها اه وعبارة اصله مع شرح مر وكذا لو اختلفت نخامة ولفظها اي وماها فلا بأس بذلك في الاصح سواء اقلها من دماغه ام من باطنه لك تكرار الحاجة اليه فربما فيه واحترز بقوله اقتلع عمالو لفظها مع نزولها بنفسها او بغاية سمعها فلا بأس به جز ما ولفظها عمالو ببيت في محامها فلا يقطر جز ما وعمالو ابتلعها بعد خروجهما للظاهر في فطر جز ما انتهت (قوله في حد ظاهر فم) وهل يلزمه تطهير ما وصلت اليه من حد الظاهر حيث حكنا بنجاستها ويعني عنه فيه نظر ولا يبعد العفو اه مر اه سمع على حج وعليه لو كان في الصلاة وحصل له ذلك لم تبطل به صلاته ولا صومه اذا ابتاع ريقه ولو قبل به دم العفو في هذه الحالة لم يكن بعيدا ان هذه صولها نادر وهي شبيهة بالقيء وهو لا يفي عن شيء منه اللهم إلا ان يقال ان كلامه مفروض فيما لو ابتلى بذلك كدم اللثة اذا ابتلى به اه ع شرع على مر (قوله ايضا في حد ظاهر فم) بأن انصبت من دماغه في الثقب النافذة منه الى اقصى الحلق فوق الحلة وم فلو لم تصل الى حد الظاهر من الفم وهو مخرج الحاء المعجمة وكذا المهمة عند المصنف بان كانت في حد الباطن وهو مخرج الهاء والهمزة او وصلت حد الظاهر ولم يقدر على قطعها ومجها لم يضر ثم داخل الفم الى ما ورا مخرج الحاء والانسف الى منتهى الخيشوم له حكم الظاهر في الا نطار باستخراج القيء اليه وابتلاع النخامة منه ودمه بدخول شيء فيه وإن أمسكه وإذا تنجس وجب غسله وله حكم الباطن في عدم الافطار بابتلاع الريق منه وفي سقوط غسله من نحو الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بان تنجس البدن اندر من الجنابة فضيق فيه دونها اه شرح مر (قوله ايضا في حد ظاهر فم) وهو مخرج الحاء على المعتمد وقبل مخرج الحاء والباطن ما بعد ذلك وهو مخرج الهمزة والهاء اه زى وعبارة حل قوله في حد ظاهر فم وهو وادنى الحلق ووسطه دون اقصاص الذي هو مخرج الهمزة والهاء والغين والحاء عند شيخنا وكتب ايضا وهو مخرج الحاء المعجمة وكذا المهمة وحينئذ يكون من الظاهر مخرج الغين المعجمة والحاء والهاء دون العين المهمة لان لا تقي الحلق الهمزة والهاء ولو وسطه العين والحاء ولا دناء الغين والحاء وكتب ايضا وهو وسط الحلق وادناه لا اقصاص ولا مخرج الغين من الوسط لان الوسط مخرج الحاء والعين المهملتين والحاء مقدمة على العين من جهة ادناه انتهت (فرع) وصلت النخامة الى حد الظاهر والصائم متلبس بالصلاة ودار الامر بين ان يبتلعها فيبطل صومه وصلاته وبين قلعها ولا يمكن الا بظهور حرفين فاكثروا لوجه انه يلقها وان ظهر ما ذكر ولا تبطل صلاته ويغتفر ذلك للضرورة وفاقا في ذلك لجمع من شيوخنا ثم رايت عميرة اعتمد ذلك ايضا وظاهر انه يشترط ان لا تكسر الحروف عرفا بحيث لا يغتفر مثام العذر واخا من قيد بذلك اه سم ومثله شرح مر ووصول عين أي وإن قلت كسمامة خلا فاللام ام اي حنيفة رضى الله تعالى عنه ولم تؤكل كحصاة اه برماوى ومر العين الدخان لكن على تفصيل فان كان الذى يشرب الان من الدواة المعروفة افطر وإن كان غيره كدخان الطيب لم يفطر هذا والمعتمد اه شيخنا (قائدة) قال شيخنا الشوبرى أن محل الافطار بوصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله من اهلها فان كانت العين من ثمارها لم يفطر بها ثم رأيت في الاتحاف قال ما نصه واختلفوا في معنى قوله ﷺ يطعمني ربي ويسقيني قيل هو على حقيقة وانه ﷺ كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة في ليالي صيامه الى ان قال وليس حمل الطعام والشراب على المجاز باولى من حمل لفظ اظل على المجاز وعلى التناول فلا يضيء شيء من ذلك لان ما يؤتى به

(في حد ظاهر فم فحرت)
الى الجوف (بنفسها وقدر
على مجها فطر) لتقصيره
بخلاف ما اذا عجز عنه
(و ترك (وصول عين)

عليه السلام على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشراها لا تجرى عليه أحكام المكافئين فيه كما في غسل صدره الشريف في طست من ذهب مع ان استعماله او اتى الذهب النبوي حرام ومن ثم قال ابن المنير اى من المالكية الذى يفرط شرعاً انما هو الطعام المعتاد واما الخارق للعادة كالمحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب ككل اهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العادة اه بحروفه ع ش على مر (فرع) ينبغي الاحتراز حالة الاستنجاء لانه متى ادخل طرف أصبه دبره انظر ومثله فرج الاثني ولو طعن نفسه او طعنه شير دباذنه فوصل السكين جوفه او ادخل في اذنه او في احباله عودا او نحوه فوصل الى الباطن انظر اه شرح مر وقوله دبره اى بان جاوز به ما يجب غسله من الدبر وقبل المرأة اه ع ش عليه وقوله باذنه اه بغير اذنه فلا يفطر وان تمكن من دفع من طعنه اه بره اوى (قوله لا ربح) اى ولو من نجس وهو غير بعيد وصل بالشم الى دماغه ولو ربح البخور لانه ليس عينا ويؤخذ من هذا ان وصول الدخان الذى فيه رائحة البخور او غيره الى جوفه لا يضر وان تعد ذلك قال شيخنا وهو ظاهر وبه أقوى الشمس البرماوى لما تقرر ان الرائحة ليست عينا اى عرفا اذا المدار هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين في باب الاحرام الا ترى ان ظهور الريح والطعم ملحق بالعين فيه لا هنا وقد علم من ذلك ان صورة المسئلة انه لم يعلم انفصال عين هناى بواسطة الدخان اه حابى (قوله من ظاهر) متعلق بوصول ويخرج به وصولها من الباطن كما سيذكره بقوله اوردى بقى طاهر فعد من الباطن وان جهل في النجاسة من الظاهر فلما ذكر المتن الخارج احتاج الشارح لذكر القيد الذى يخرج به اه شيخنا اوى يقال خرج به مالمو وصل الى جوفه عين من باطنه كما في النخامة فان فيه التفصيل الذى ذكره الشارح فيما مر فتأمل وهذا احسن من جعله احتراز عن الريق وذلك لان الريق من الخنك وقد جعلوه من قسم الظاهر فالاحسن ان الريق مستثنى تأمل والمراد بالظاهر ظاهر البدن فيشمل الثقب في دماغه اوى صدره مثلاً واحتراز به عن الريق من معدنه كما سياتى فانه وصل من الباطن فان الفم يقال له باطن هذا وان كان يقال له ظاهر في باب النجاسة لغلط امر ما بدليل انه يجب غسله اذا تنجس اه شيخنا (قوله في منفذ) اى من منفذ اه شيخنا ومقتضاه انها لو وصلت من غير منفذ لم يضر لكن يرد عليه مالمو طعن برمح في بطنه حيث يفطر كما تقدم عن مر فان الرمح في هذه الصورة لم يصل من منفذ تأمل والمنفذ بفتح الفاء كما ضبطه المصنف كالمدخل والمخرج اه شرح مر (قوله جوف من مر) خرج بالجوف مالمو داوى جرحه على لحم الساق او الفخذ فوصل الدواء الى داخل المخ او اللحم او غرز فيه حديدة فانه لا يفطر لا تنفخ الجوف اه شرح مر (قوله وان لم يكن في الجوف قوة الخ) رد على الضعيف وعبارة اصله مع شرح مر وقيل يشترط ان يكون في الجوف قوة تحيل الغذاء بكسر الغين وبالدال المعجمتين او الدواء بالمدا اذ مالا يحيله لا تتغذى النفس به ولا ينتفع به البدن فاشبهه الواصل الى غير الجوف فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والامعاء اى المصارين والمثانة مفطر وقوله بالاسعاط راجع للدماغ وقوله او الاكل راجع للبطن وقوله او الحقنة اى الاحتقان راجع للامعاء والمثانة والتقطير في باطن الاذن وان لم يصل الى الدماغ وباطن الاحليل وهو يخرج البول من الذكر واللبن من الثدي وان لم يصل الى المثانة ولم يجاوز الحيلة او الحشفة مفطر في الاصح لما مر من ان المدار على مسمى الجوف والثاني لا يفطر اعتبارا بالاحالة والحق ملحق بالجوف على الاصح انتهت فيعلم منها ان امثلة الشارح الستة ثلاثة منها للبحيل وثلاثة لغيره فالدماغ والبطن والمثانة محيلة والحق وباطن الاذن والاحليل غير محيلة تأمل (قوله وباطن اذن) قال في شرح البهجة لانه نافذ الى داخل قحف الراس اه ثم قال والقحف بالكسر العظم فوق الدماغ وما انفلق من الجمجمة فبان ولا يدعى قحفا حتى يبين وينكسر منه شيء اه ع ش على مر (قوله واحليل) وهو يخرج البول من الذكر واللبن من الثدي وان لم يصل الى المثانة ولم يجاوز الحيلة او الحشفة اه شرح مر كشرح الروض اه شوبرى وعبارة المختار والاحليل يخرج البول ويخرج اللبن من الضرع والثدى اه اه

لا ربح وطعم من ظاهر
(فى منفذ مفتوح جوف
من مر) اى غير جاهل
معدور ذا كرا مختارا
وان لم يكن فى الجوف
قوة تحيل الغذاء او الدواء
كحلق ودماغ وباطن اذن
وبطن واحليل ومثانة
بمثلة وهى مجموع البول

عش على م (قوله وفي قولي من مر زيادة على الاصل) صواب التعبير وقولي من مر من زيادتي على عادته لان تعبيرهم هذا يوهم ان الاصل ذكر بعض معنى لفظه من مر وليس كذلك وقد علمت ان معناها العامد العالم المختار والاصل لم يذكر شيئا من الثلاثة تامل (قوله أو كحل) أي وإن وجد لونه في نحو نخامته وطعمه بخافه إذ لا منفذ من عينه لحانه فهو واصل من المسام اه شرح المحل ومنه يعلم ان قول المان بتشرب مسام متعلق بكل من وصول الدهن والكحل اه ولا يكره الا كتحال للمسام اه شرح مراكنه خلاف الاولى كما في الحلية وقد يحمل عليه كلام المجموع لقوة خلاف مالك فيه اه حج أقول قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الاولى بل تؤيد الكراهة اللهم إلا ان يقال المراد بالكراهة في عدم الخروج من الخلاف ان عدم المراعاة خلاف الاولى اه عش على م (قوله ايضا وكحل) بضم الكاف قال في المصباح كحلت الرجل كحلا من باب قتل جعلت الكحل في عينه والفاعل كاحل وكحال والمفعول مكحول وبه سمي الرجل المشهور والاصل كحات بيمينه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لفهم المعنى ولهذا يقال عين كحيل فحيل بمعنى مفعول اه برماوى (قوله أو ريق طاهر الخ) ولو بقي طعام بين اسنانه فخرى به ريقه من غير قصد لم يفطر ان عجز عن تمييزه وبجه لعذره بخلاف ما إذا لم يميز ووصل إلى جوفه فيفطر لتقصيره وهل يجب عليه الخلال ليلا إذا علم بقايا بين اسنانه يخرى به ريقه نهارا ولا يمكنه التمييز والمج الاوجه كاهو ظاهر من كلامهم عدم الوجوب ويوجه بانه إنما يخاطب بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليهما في حال الصوم فلا يلزمه تقديم ذلك عليه لكن ينبغي أن يتأكد ذلك له ليلا اه شرح م (فائدة) لا يضر بلع ريقه أثر المضغنة وإن أمكن بجه لعسر التحرز عنه اه ابن عبد الحق اه عش عليه (قوله من معدته) أي الموضع الذي فيه قراره ومنه ينبع وهو الحنك الاسفل تحت اللسان انبه الله تعالى من ذلك الموضع لمعان كثيرة منها إرادة تليين الماكول اليابس ليتأتى ابتلاعه ومنها تليين اللسان ليتأتى إرادته لالف الطعام عند إرادة مضغه وازدراده ولتأتى النطق به اه برماوى (قوله ولو بعد جمعة الخ) الغاية الاولى للرد والثانية للتعميم كما يعلم من عبارة اصله مع شرح م (قوله أو إخراج لسانه وعليه ريق) أي على جرمة فلو حال بينه وبينه حائل كنصف فضة مثلا أفطر على المعتمد اه شيخنا ح ف وفي عش على م ما نصه بقي ما لو أخرج لسانه وعليه نصف فضة وعلى النصف اه اعلاه ريق ثم رده إلى فمه ففطر ام لا لان لم يفارق معدته فيه نظروا نقل بالدرس عن شيخنا زى ما يوافق ما قلناه فله الحد لكن قول الشارح على اللسان قد ينضى خلافة لان ما على هذا ظاهر ليس على اللسان في الحقيقة اه (قوله أيضا أو إخراج لسانه وعليه ريق) عبارة شرح م ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر لان اللسان كيف تغلب معدته من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدته ولو عمدت بلوى شخص بدمى لثته بحيث يجرى دائما أو غالبا سوحح بإيشق الاحتراز عنه ويكتفى بصحته ويمنع عن أثره ولا سبيل إلى تكليفه غسالة جميع نهاره إذا فرض أنه يجرى دائما أو يترشح وربما إذا غسله زاد جر بانه كذا قاله الأذرعى وهو فنه ظاهر انتهت (قوله بخلاف وصوله متنجسا) فلو دميت لثته فبصق حتى صدى ريقه ثم ابتلعه ففطر لان الريق لا تنجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الاجنبية اه حل (قوله أو مختلطا بغيره) مثله ما لو بل خطا بر ريقه ورده إلى فمه كما يعتاد عند القتل وعليه طوبى تفصل وابتلاعها أو ابتلع ريقه مختلطا بغيره الطاهر كن قتل خطا بمصبوغا بغير ريقه به أى ولو بلون أو ريق فيما يظهر من طلاقهم ان انصلت عن منه لسهولة التحرز عن ذلك ومثله كما في الانوار ما لو استاك وقد غسل السواك بريقه في طوبى تفصل وابتلاعها أو خرج ذلك ما لو لم يكن على الخط ما يفصل بقتله أو عسره أو لجفاه فانه لا يضر اه شرح م (قوله أو بعد إخراج لسانه) أى ولو إلى ظاهر الشفة اه شرح م اه شوبرى (قوله أو وصول ذباب) بخلاف الإيصال بان يلمسه من حد الظاهر فليس المراد بالوصول هنا ما يشمل الإيصال اه حل وهذه الاربعة خارجة بقوله ووصول عين اذ هو بمعنى الإيصال وفي هذه الاربعة لا إيصال بل

وفي قولي من مر زيادة على الاصل (فلا يضر وصول دهن أو كحل بتشرب مسام) جوفه كما لا يضر اغتساله بالماء وان وجد له أثر اياطته بجامع أن الواصل اليه ليس من منفذ وانما هو من المسام جمع سم بتثليث السين والفتح أفصح قال الجوهرى ومسام الجسد ثقبه (أو) وصول (ريق طاهر صرف من معدته) جوفه ولو بعد جمعة أو إخراج لسانه وعليه ريق إذا لا يمكن التحرز منه بخلاف وصوله متنجسا أو مختلطا بغيره أو بعد إخراج لسانه (أو) وصول (ذباب أو بعوض

وصول اه شيخنا ويرد عليه انه لو تعدد ايصال الغبار لم يضر كما في الشرح ويرد عليه ايضا جعل قوله لا سبق
 الخ مستثنى من وصول الدين مع انه لا ايصال فيه فأى فرق بين هذا جعل محترزا وبين ذلك حتى جعل مستثنى
 فالاحسن ما قاله بعضهم من أن هذه الاربعة مستثناة وكذا قوله لا سبق الخ وعبارة أصله وشرط الواصل
 كونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب الخ (قوله أو ذباب) في المختار الذبابة بالضم وتشديد الباء ونون قبل
 الهاء واحدة الذباب ولا تقل ذبابة بالكسر وجمع الذباب في القلة اذبة كغراب واغربة وفي الكثير ذبان
 كغراب وغربان اه (قوله أو غبار طريق) لا فرق فيه بين كونه طاهرا أو نجسا وهو المعتمد اسم خلافا للحج
 وزى حيث قيداه بالطاهر هذا حكم عدم الاقطار وأما حكم وجوب غسل الفم والعفوه عنه منه فمحصله انه
 ان تعدد فتح فيه وجب الغسل والاعنى عنه فلا تلازم بين عدم الاقطار وبين العفواه من عش على م (قوله
 أو غربة دقيق) أى ولو لغیر معتادها ولو كثرت وان لم يكن هو الذى يغربل وهى اصابة ادارة نحو الحب
 فى نحو غربال لاخراج طيبه من خبيثه اه برماوى وهو معطوف على طريق أى أو غبار غربة دقيق
 اه شيخنا (قوله لمسر التحرز عنه) أى فى الاخيرين أى شأنه ذلك وقوله أو لعد تعمدته فى الاولين فلو
 تعدد فتح فيه حتى دخل الذباب أو البعوض جوفه ضرر تأمل اه شيخنا والذى فى قل على التحرير وقوله
 المدابغى هناك ان الذباب والبعوض كالغبار فى انه لا يضر ولو تعدد فتح فيه ليدخل فيه فالكلى على حد سواء
 تأمل (قوله أو مكرها) وكذا تأمل ومعنى عليه نعم إذا تناول المسكره لا لاجل الاكراه بل لغرض نفسه
 أفطر وكذا لو أكره على احدا ناء بن معين فاكل من الاخر وكذا الاكل من واحد من انا من اكره على
 الاكل من احدهما ميم ما يفطر كما فى الجنائيات ودخل فى الاكراه ما لو أكره على الزنا وما لو خاف المسكره
 بكسر الراء على المسكره بفتحهم انلف عضوا ومنفعة او مشقة لا تحتل عادة فأكراه على الاكل او الشرب
 فلا يفطر اه برماوى فشرط عدم الفطر بالا كراه ان لا يتناول المسكره ما أكره عليه لشهوة نفسه بل لداعى
 الاكراه لا غير اخذنا ما ياتى فى الطلاق اه حج (قوله حتى دخل الغبار) أى بقسميه ولو كثر لانه يعنى
 عن جنسه كما فى دم الراغيت اه زى اه عش وقوله لم ينظر أى وان كان الفتح لاجل دخول الغبار كما افق
 به شيخنا الرملى واعتمد فى العباب الفطر اذا فتح لاجل ان يدخل الغبار واعتمده الطبرلاوى اه رحمه الله
 وقد يقال عبارة الشارح ظاهرة فى الاول يجعل حتى فى كلامه تعليلية فلي تأمل اه شوبرى (قوله واعادها)
 أى ولو بادخال اصبعها معها الى الباطن ان اضطر الى ذلك والا فطر لو وصل الاصبع الى ذلك اه حل
 وهل يجب غسل ما عليها من الفذر لانه بخروجه معها صار اجنبيا فيضر عوده معها للباطن او لا كما
 لو اخرج لسانه وعليه ريق لان ما عليها لم يمارق معدنه كل محتمل والثانى اقرب والكلام كما هو ظاهر حيث
 لم يضره غسلها والاتمين الثانى اه شرح حج (قوله لا سبق ماء اليه الخ) مستثنى من وصول العين اه حل
 والاحسن انه مستثنى من المفهوم الذى ذكره بقوله او عاجزا عن ردها وجعله مستثنى من وصول العين
 يرد عليه ان ذلك مفطر وهذا مفطر فلا معنى للاستثناء تأمل (قوله ايضا لا سبق ماء اليه بمكره) بخلاف
 ما لو وضع شيئا فى فيه لغرض وابتلعه ناسيا لم يفطر ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه او انفه ماء فحعل له
 نحو عطاس فنزل به الماء جوفه او صعد لده ما غلم يفطر اه شرح م وقوله لغرض صورة سم على حج
 بما لو وضعه لنحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه فى الفم اه وينبغى ان من الغرض ما لو وضع الخبز
 فى الفم لوضعه لنحو الطفل حيث احتاج اليه وما لو وضع شيئا فى فمه لداواة اسنانه به حيث لم يتحلل منه شيء
 او لدفع غشيان يخاف منه القى اه عش عليه وفى قل على المحلى ما نصه ولو وضع فى فمه ماء مثلا بلا غرض
 ثم ابتلعه ناسيا لم يضر او سبقه ضر او وضعه لغرض كتبرد او عطش فنزل جوفه او صعد الى دماغه بغين
 فقله او ابتلعه ناسيا لم يفطر كما قاله شيخنا الرملى فى شرحه نعم لو فتح فمه فى الماء فدخل جوفه افطر اه (قوله
 بمكره) بخلاف سبق ماء الفم الى الراجب والمنون حتى غسل اذنيه فسبق الماء الى الجوف منهم ما لم يفطر
 ولا نظر لامكان امالة الراس بحيث لا يدخل شيء لعينه قال الاذرى لوعرف من عادته انه يصل

او غبار طريق او غربة
 دقيق جوفه) لمسر التحرز
 عنه او لعدم تعمدته وكذا
 لو وصلت عين جوفه ناسيا
 او عاجزا عن ردها
 او مكرها او جاهلا
 معذورا كما علم من التقيد
 من مر ولو فتح فاه عمدا
 حتى دخل الغبار جوفه لم
 يفطر على الاصح وكذا
 لو خرجت مقدمة المسور
 فاعادها (لا سبق ماء اليه
 بمكره)

الماء الى جوفه من ذلك وانغمس ولا يمكنه التحرز عن ذلك حرم عليه الاغتاس وافطر بذلك وهو واضح ان امكن غسله بغير هذه الكيفية اه حلي (قوله ايضا بكمروه) الاولى بغير ماورد به ليشمل المباح كغسل الزبد والتنظيف فان المتولد منهما مفطر على المعتد اه شيخنا (قوله كبالغة مضمضة او استنشاق) قال حج وبظن ضبطها بان يملأ انفه او فمه ماء بحيث يسبق غالباً الى الجوف اه وكتب عليه سم قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وان لم يملأ فله أو أفه كما ذكر اه ع ش على مر (قوله ومرة رابعة) اى يقينا بخلاف ما لو شك هل اتى بأثنين او ثلاث فزاد اخرى فالمتجه انه لا يضر دخول ماؤها اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله وترك استمنائه) حاصل هذه المسئلة ان الصائم متى اخرج المني بقصد اخر اجه كما هو معنى الاستمناء اذ هو طلب خروج المني فيفهم القصد بطل سواء كان جائزاً او لا كما هو اجوده بحائل او لا وانما التفصيل بين الحائل وعدمه فيما اذا لم يقصد اخر اجه كان وجد مجرد دلالة لمخرج منه فان كان بحائل ولو رقيقاً لم يضر والاضراه شيخنا ح ف وقال هذا هو المعول عليه ولا التفات لما يورم خلاف ذلك من العبارات كعبارة المصنف في قراءة التحرير فقال حاصله ان الانزال ان كان بالاستمناء اى بطلب خروج المني سواء كان يده او يذو زوجته او بغيرهما بحائل او لا افطر مطلقاً واما اذا كان الانزال باللس فتارة يكون الملموس مما تشتهي الطباع السليمة او لا فان كان لا تشتهي الطباع السليمة كالامر د الخيل والعضو الميان فلا يفطر بالانزال مطلقاً اى سواء كان بشهوة ام لا بحائل ام لا واما اذا كان الانزال بلس ما يشتهي طبعاً فتارة يكون محرماً وتارة لا فان كان محرماً ولمسه بشهوة وبلا حائل افطر بالانزال والا فلا يفطر به واما اذا كان غير محررم فيفطر بالانزال بلسه مطلقاً اى بشهوة ام لا بشرط ان يكون اللبس من غير حائل واما اذا كان بحائل فلا يفطر به وان كان بشهوة اه عبارة شرح م روش ط الصوم الامساك عن الاستمناء وهو استخراج المني بغير الجماع محرماً كما هو اوجه يده او غير محررم كما هو اوجه يذو زوجته او جاريته فيفطر به سواء كان بحائل او لا لانه اذا افطر بالجماع بلا انزال فبالانزال بمباشرة فيها نوع شهوة اولى ومحل حيث كان عامداً لما يختار او كذا خروج المني بلسه وقبلة بلا حائل يفطر به بخلاف ما لو كان بحائل وان رقى كما هو قضية اطلاقهم ومثله لیس ما لا يقض لیس كما مرد محرم كما هو ظاهر فلا يفطر بلسه وان انزل كما افضاءه كلام المجمع كلبس العضو الميان اى وان اتصل بحرارة الدم حيث لم يخف قطعه بخدور يتمم والا افطر وفي المجموع انه لو حك ذكره لعارض سوداء او حكة فانزل لم يفطر على الاصح لانه تولد من مباشرة مباحة قال الاذرعى فلو علم من نفسه انه حك انزل فالقياس الفطر وانه لو قبلها وفارقها ساعة ثم انزل فانزل فان كانت الشهوة مستصحبة والذكر قائماً حتى انزل افطر والا فلا قاله في البحر وهذا كما في الواضح فلا يضر اثناء المشكل باحد فرجه وان حصل من وطء لاحتمال زيادته نعم لو امنى من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى اقل مدة الحيض بطل صومه لانه افطر يقينا بالانزال او الحيض وما مر من ان خروج المني من غير طريقة المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله اذا انسد الاصل ولو قبل او باشرة فمادون الفرج فامدى ولم يمن لم يفطر قطداً كالبول وعلم من قياس ما مر من البناء على لیس مالا ينقض انه لو مس الفرج بعد انفصاله وانزل ان بقى اسمه افطر والا فلا يربطه ائى الى الدرر رحم الله تعالى انتم وفى قل على الجلال ومحل الفطر بخروج المني خروج المني فى لیس بنقض الوضوء ولو افرج مبان والا كما مرد ومحررم وعضو مبان فلا فطر ولو بشهوة كما اعتمد شيخنا آخر ولم يوافق على قول شيخنا الرمل بتقييد لیس المحرم بكونه على وجه الكراهة اه (قوله بلا حائل) قيد فيما بعد لولا فاما قبله اهوى وانظر ما قبل لو اى شىء هو وقرر شيخنا ان المراد به حكة ذكره لان المراد باللس لس الغير وقال ايضا يجوز ان يكون ما قبل لو هو النظر والفكر ان كان من عادته ان يفطر به ما اه (قوله بخلاف ما لو كان ذلك) اى اللبس او القبلة بحائل وان رقى وهذا

كبالغة مضمضة أو استنشاق ومرة رابعة فيضرب للنهي عنه بخلافه اذا لم يبالغ أو بالغ لغسل نجاسة لانه تولد من مأمور به بغير اختياره واقتصر الاصل على المبالغة فتعبرى بما ذكر أعظم ترك (استمنائه) أى من مر (ولو بنحو لیس) كقبلة (بلا حائل) لانه يفطر بالايلاج بلا انزال فبالانزال بنوع شهوة اولى بخلاف ما لو كان ذلك بحائل وتقييدى بمن مر المعبر عنه بالضمير مع التقييد بعدم الحائل من زيادتي

(لا ينظر وفكر) ولو بشهوة لأنه (٢٢٢) أنزال بغير مباشرة كالأحلام ولا بالأنزال من أحد فرجى المشكل (وحرّم نحو لمس)

كقبلة وعليها اقتصر الأصل
(أن حرك شهوة) خوف
الأنزال (والا فركه أولى)
أذ ينس للصائم ترك الشهوات
وإنما لم يحرم لضعف احتمال
إدائه إلى الأنزال (و حل
إفطار بتحر) بورود نحوه
كافي أوقات الصلوات لا بغير
تحر ولو بظن لأن الأصل
بقاء النهار (واليقين) كان
بما ين الغروب (أحوط)
ليأمن الغلط (و) حل (تسحر
ولو بشك في بقاء ليل) لأن
الأصل بقاءه فيصح الصوم
مع ألا كل بذلك أن لم يكن
غلط (فلو أفطار وتسحر
بشعر وبأن غلطه بطل صومه)
إذا غيرة بالظن البين خطؤه
(أو) أفطار أو تسحر (بلا
تحر ولم بين الحال صح في
تسحره) لأن إفطاره لأن
الأصل بقاء الليل في الأولى
والنهار في الثانية فإن بان
للصواب فيها صح صومها
أو الغلط فيهما لم يصح وقولي
بلا تسحر لشبهة الشك والظن
بلا تسحر أعم من قوله بلا ظن
في الأولى (ولو طلع فجر وفي
فيه طعام فلم يبلغ شيئا منه)
بان طرحة أو أمسكه بفيه
صح صومه وإن سبق إلى
جورقه منه شيء في الأولى
لأنه أوجعه في فيه نهارا لم
يفطر قبل الأولى إذا جمعه
فيه ليلًا أما إذا بلغ شيئا

صريح في أنه إذا طلب إخراج المني بواسطة لمس أو من بحائل وظاهره ولو بتكرّر ذلك لا ينظر ونقل شيخنا
الزيادي عن شيخنا الرمي أنه بحث أن لا يستمناء أي بيده أو بيد زوجته يفطر ولو مع وجود حائل لأنه يشبه الجماع
وعلى هذا ينبغي أن يكون من الاستمناء باليد لا استمناء بإدانة القبلة أو المس بحائل وهذا خلاف صريح
كلام المصنف ولم أجدهما نقل عن شيخنا في شرحه ولا في كلام والده الذي كتبه على شرح الروض والحق أن
عبارة المنهاج أولى من عبارة المصنف لأنها تفيد أن الاستمناء يبطل الصوم مطلقا بالأنزال أن كان بلمس لأن
اللمس لا يكون إلا حيث لا حائل فجاء العبارة أن يقال وترك استمناء وترك أنزال بلمس أحل (قوله لا ينظر
وفكر) قال الأذرعى ينبغي أنه لو احتسب بانتقال المني وثبته للخروج بسبب استدانة النظر فاستدانة أنه
يفطر قطعا وكذا لو علم ذلك من عادته وإنما يظهر التردد إذا بدّره الأنزال ولم يعلمه من نفسه أه شرح م
وينبغي أن يجري ذلك في الضم بحائل أه سم على حج أه ع ش على م (قوله لأنه أنزال بغير مباشرة) أي فلا
فطر به وإن كرره وعلم أنه ينزل به وهذا ما مشى عليه العلامة حج كالخطيب تبع الظاهر ما في المجموع وقال
الأذرعى أنه يفطر إذا علم الأنزال به وإن لم يكرره واعتمده العلامة زى كالرمل والفكر كالنظر في ذلك أه
برماوى (قوله وحرّم نحو لمس الخ) أي أن كان الصوم فرضا إذا النفل يجوز قطعه بما شاء وقوله كقبلة وكأقبلة
في التفصيل المذكور النظر والفكر أه من شرح م (قوله أيضا وحرّم نحو لمس) أي بلا حائل في صوم
فرض فإن اتفق أنه أنزل عند اللبس المحرم وهو المحرك للشهوة أفطر كما يدل عليه قوله خوف الأنزال إذا
خوف الأنزال غير المفطر لأنظر إليه وهذا كما لا يخفى غير الاستمناء كما أشيرنا إليه بقولنا فإن اتفق الخ وقوله
خوف الأنزال قال شيخنا الزياى أن هذا فيه إشارة إلى أن تحريك الشهوة أن يخاف الأنزال أه حل (قوله
كقبلة) أي في فم أو غيره من امرأة أو رجل وكذا عكسه في الحديث من حمام حول الحى يشك أن يقع فيه أه
برماوى (قوله أن حرك شهوة) معنى تحريكها أن يخاف منها الأنزال كما أشار له الشارح (قوله ولو بشك
الخ) لو ترجع عند طلوع الفجر فيحتمل التحريم أه عميرة أه ابن قاسم (قوله أيضا ولو بشك) ولا تصح النية
في هذه الحالة لعدم الجزم فيها أه برماوى فنصور الصحة بما إذا سبقت النية على التسحر (قوله بذلك) أي
بالشك والباء متعلقة بالأكل بمعنى مع أه شيخنا (قوله أن لم يكن غلط) وهل يجب عليه السؤال عما بين غلطه
أو عدمه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن الأصل صحة صومه أه ع ش على م (قوله أو بلا تسحر) بان هجوم
وهو جائز في التسحر دون الإفطار أه شرح م (قوله صح صومها) والفرق بينهما وبين القبلة إذا أصابها اعتد
ترك الاجتهاد أن الشك هناك في شرط انعقاد العبادات وهما في فسادها بعد انعقادها أه برماوى (قوله وإن
سبق إلى جورقه) أي ولو بعد التمكن من طرحة أه برماوى وقوله في الأولى أما في الثانية فيفطر بسبق شيء
إلى جورقه لثمة صيره بامسكه فيه أه حج (قوله أما بلغ) بكسر اللام من باب تغب وبفتحها من باب نفع أه
مصباح (قوله أو كان نجاما) عطف على طالع أو على قزامة وفيه طعم فليتأمل أه شورى وهذا من وقوع
يغتم في الابتداء ما لا يقع في الدوام وهى عكس القاعدة المشهورة ومنه ما لو أحرّم بالحج مجامعا على أحد
أوجه ثلاثة لكن الأصح في الروضة أنه لا ينعقد أصله والفرق بينهما وبين الصوم أن طلوع الفجر ليس من فعله
بخلاف إفساد لا حرّام ومنها الفطرة لا يباع فيها المسكن الخادم في الابتداء فلو بقيت بيع فيها ما ذكر ومنها
الوصية بملك الغير الزاجح صحها حتى إذا ملكه بعد أخذ المراضى أو ولو أوصى بملكه ثم زال الملك فيه بطلت
على ما جزموا به ومنها أن جانب الطلاق لا يجمع زوجة لم يمنع من إيلاج الحنفية على الصحيح ويمنع من
الاستمرار لأنما صارت اجتنية كذا في الأشباه للسيوطي مع اختصار أه شورى (قوله فزع حالا) أي بقصد
ترك الجماع فلا طلاق مضر كما يضر قصد التنازاه حل (قوله لتولده من مباشرة مباخنة) يفيد أنه متى حرمت
المباشرة واتفق الأنزال معها أفطر ومعلوم أن مثل المباشرة اللبس أو المس بغير حائل أه حل (قوله فإن

ممكن

منه فيفطر وقولي فلم يبلغ شيئا منه أولى من قوله فلفظه لرفع إهام أنه لو أمسكه

بفيه يفطر وليس كذلك (أو كان) طلوع الفجر (بجامعا فزع حالا) صح صومه (وإن أنزل لتولده من مباشرة مباخنة فإن

مكث لم يصح صومه) أي لم ينعقد لوجوبه والمنافي كالأحرار بحجاء الكفر لم ينزلوا منع الانعقاد نزلة الافساد
 بخلافه أو يفرق بأن النية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان له ومنه انما قدم قد بخلافها ثم ولذا نلزم
 الكفارة باستدامته بعد علمه به كالجائع بعد طلوع الفجر بجائع منع الصيام بحجاء اثم به بسبب الصوم
 بخلاف استمراره في الطلاق بالوطى لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله هنا لا كفارة فيه فتعاقبت
 باخره فلا يخلو جاع نهار رمضان عن الوطى ثم في حال دنو قباله المهر اذا مهر في النكاح يقابل جمع
 الوطى ومن الجميع ابتداء الفحل نعم ان استدام الفحل ان صوبه به بالوازع فلا كفارة عليه لان لم ينعقد
 هناك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرويانى اما اذا لم يعلم بطلوعه حتى طالع بان علم بعد
 الاستدامة فكث أو نزاع حاله وان افطر لان بعض النهار مضى وهو بجائع فاشبه الغاط بالاكل لكن
 لا كفارة عليه وقد أجاب الشيخ أبو حامد عما قبل كيف تعلم الفجر بطلوعه الحق يقى يتقدم على علمنا به
 بجوابين احدهما انها مسئلة وضعت على التقدير ولا يلزم وقوعه او الثاني اننا بعد انما نطلع عليه ولا معنى
 للصحيح الا ظمور الضوء للناظر وما قبله لا حكمه فالعارف بالوقت ومنازل القمر يدري اول الصبح
 المعتبر زاد في الروضة قلت هذا الثاني هو والله حرج اه شرح مر (قوله لم يصح صومه) أي وتلزمه الكفارة
 وان لم ينعقد صومه لانه انما قد بالوقوع فكانه انما قد ثم اسدوه بوجه هذا الشارح في بحث كفارة الجائع وحل
 لزومها ان علم بطلوع الفجر واما الاطار لا يتبدل بالعلم اه شيخنا (قوله) وان لم يعلم بطلوعه غاية للبطالان
 اه برماوى (قوله) ولو لم يبق من الليل الا ما يسع الخ) هذا اذا ظن عند ابتداء الجائع انه بقى ما يسعه أي
 الجائع وهو الادخال والاخراج لا قضاء الوطى وهو الانزال عادة والالم يصح صومه وان نزاع مع الفجر
 لتقصيره ولا يخفى ان هذا نظير كلام ابن خيران الذي ذكره الشارح اه حل (قوله) فمن ابن خيران) هو
 أبو الحسن علي بن احمد بن خيران البغدادي صاحب الطبقات روى عن أبي علي بن خيران الكبير وعنه احمد
 ابن راسم ونقل عنه الرافعي في كتابه وقوله مع الايلاج هو المعتمد وبوجه بان للوسائل حكم المقاصد
 وقوله وعن غيره الخ مرجوح اه برماوى (قوله وعقل) أي تميز فلا يصح صوم غير المميز كن زال عقله
 اه شرح مر والحاصل ان الجنون والكفر يضران ولو في لحظة ما من النهار وان السكر والاعشاء لا يضران
 إلا ان استغرقا النهار وان النوم لا يضر ولو استغرقه اه شيخنا (قوله) عن نحو حيض) وكذا نحو ولادة
 من القاء علقه أو مضغة ولو بلا بلل على المعتمد اه قل على الجلال ومثله شرح مر (قوله) فلا يصح
 صوم من اتصف الخ) ويحرم كما في الانوار على حائض ونفساء الامساك بنية الصوم ولا يجب عليها
 تعاطي مفطر وكذا في نحو العياد كتفاء بعدم النية اه برماوى (قوله) ولا يضر نومه) ومع ذلك يحصل له
 ثواب الصوم اه ع ش علي مر (قوله) ولا اغشاء أو سكر بعضه) عبارة أصله مع شرح مر والظاهر
 ان الاغشاء لا يضر إذا افاق لحظة من نهاره أي لحظة كانت اكتفاء بالنية مع الافاقة في جزء لانه في
 الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منه لا يضر كالنوم لالحقنا الاقوى
 بالاضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالجنون لالحقنا الاضعف بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان
 الافاقة في لحظة كافية والثاني يضر مطلقا والثالث لا يضر إذا افاق اول النهار ولو مات في اثناء النهار بطل
 صومه كالمات في اثناء صلاته وقيل لا يبطل كالومات في اثناء نسكها انتهت وقوله بطل صومه أي فلا يعامل
 معاملة الصائمين في الغسل والتكفين بل يستعمل الطيب ونحوه في كفنه بما يكره استعماله للصائم وقوله كما
 لومات في اثناء صلاته أي فلا يثاب على ما فعله منها ثواب الصلاة ولكن يثاب على مجرد الذكر فقط ولا
 حزمة عليه حيث اجرم وقد بقى من الوقت ما يسعها اه ع ش عليه (قوله) بخلاف اغشاء أو سكر) كله
 ظاهره سواء تعدي باغشاء أو سكر أو لاويه صرح ابن قاسم على التهمة اه ع ش علي مر خلا للشهاب
 جج اه رشيدى وعبارة بهم هنا واعتمد من انه لا فرق في كل من السكر والاغشاء بين ما تعدي به
 وما لا ينفى عنه ان فاق لحظة صبح والا فلا وانه لا فرق في الجنون بين المتعدي به وغيره في انه حيث وجد

مكث لم يصح صومه وإن
 لم يلم بطلوعه الا بعد
 المكث فنزع حين علم
 ولو لم يبق من الليل لا
 ما يسع الايلاج لا انزع
 فمن ابن خيران منع
 الايلاج ومن غيره جواز
 (و) ثالثها (صائم) والتصريح
 به تبعاً لجأته من زيادتي
 (و) شرطه اسلام وعقل
 ونقاء) عن نحو حيض (كل
 اليوم) فلا يصح صوم من
 انصف بضد شيء منها في
 بعضه كالصلاة (ولا يضر
 نومه) أي نوم كل اليوم
 (و) لا (اغشاء أو سكر
 بعضه) بخلاف اغشاء أو
 سكر كله لان الاغشاء
 والسكر

يخرجان الشخص عن أهلية الخطاب بخلاف النوم اذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالاغماء والسكر في الجملة وذكر السكر من زياتي فن شرب مسكر اليللا وصحافي بعض النهار صبح صومه (و شرط الصوم) أى صحته (الايام) أى وقوعه فيها (غير) يوم (عيد) أى عيد فطر وعيد أضحي للنهي عن صيامها في خبر الصحيحين (و) أيام (تشريق) ولو كان صومها لمتمتع وهي ثلاثة بعد الاضحي للنهي عن صومها في خبر أبي داود باسناد صحيح (و) يوم (شك) لقول عمار بن ياسر من صيام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم عليه السلام رواه الترمذي وغيره وصححه وقال الاسنوي المنصوص المعروف الذي عليه الاكثرون الكراهة لا التحريم (بلا سبب) يقتضى صومه اما بسبب يقتضيه كقضاء ونذر وورد فيصح صومه كنظيره من الصلاة في الاوقات المكروهة ولخبر الصحيحين لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين

لحظة في اليوم لا يصح الصوم اهـ (قوله يخرجان الشخص عن أهلية الخطاب) إن أراد بالخطاب خطاب التكليف فالناثم كذلك قاي محالة وإن أراد بالخطاب الوضع فهما مخاطبان به كالناثم فليتا مه عميرة وقد يقال المراد الاول لكن التعاقب بما تجزى أى بعد زوال عذرهما وبالناثم منوى ففهمات المخالفة فتأمل اهـ ويرى وانظر هذه المناقاة بين قوله تجزى ويرى قوله بعد زوال الخ فان كان الخطاب تجزى افا معنى البعدية وإن كان بعد زوال عذرهما فافهم معنى التجزى فالاولى في فهم كلام الشارح ان مراده بالخطاب خطاب الوضع ويكون قوله يخرجان الشخص أى في الجملة أى عند عدم التعدي في بعض الموم لأن كلام من السكران والمغمى عايه قد يتفق عنهما خطاب الوضع بالنسبة للعبادات عند عدم التعدي نقوله بخلاف النوم أى فانه لا يخرج صاحبه عن خطاب الوضع في صورة ما ويدل لهذا التاويل قول الشارح في الجملة وعلى فهم المحشى من ان المراد خطاب التكليف يصح قوله في الجملة تامل (قوله في الجملة) أى عند عدم التعدي اهـ شيخنا (قوله الايام) أى لا الاليالى فهى محل الاشتراط فلذا قال أى وقوعه فيها اهـ شيخنا (قوله ولو كان صومها لمتمتع) أى عادم الهدى وهذا على الجديد وفي القديم له صيامها عن الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخارى فيها اهـ شرح مر (قوله وهي ثلاثة) أى خلافا للامام مالك رضى الله تعالى عنه القائل بانها اثنان اهـ برماوى (قوله لقول عمار بن ياسر) هو أبو اليقظان بفتح القاف عمار بفتح العين المهملة وتشديد الميم ابن ياسر بالياء والسين المهملة العنسى بالنون الصحابي ابن الصحابة واسمها سمية بضم السين المهملة وفتح الميم وتشديد الياء اسلم هو وابوه وهما بعد بضعة وثلاثين رجلا حين كان النبي صلى الله عليه وسلم بدار الارقم وكان هو وابوه وأمه يعذبون على الاسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم يمر عليهم وهم يعذبون فيقول صبرا آل ياسر فان هودعكم الجنة وقتل أبوجهم امه وهى اول من قتل في الاسلام وفيه انزل قوله تعالى إلامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان وماجر إلى المدينة مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يهاجر إلى الحبشة وشهد معه صلى الله عليه وسلم بدرًا واحداً والمشاهدة كلها روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان وستون حديثا وروى عنه علي بن أبي طالب وابن عباس وغيرهما من الصحابة ومن التابعين ابن المسيب وابو وائل وغيرهما وهو اول من بنى لله مسجداً في الاسلام بنى مسجد قباء شهد قتال البامة في زمن أبي بكر رضى الله تعالى عنه فقتلته اذناه واستعمله عمر رضى الله تعالى عنه على الكوفة وكان آدم طويلا غير شبيه المتوفى قتيلا بصفين مع علي رضى الله تعالى عنه في ربيع الاول وقيل الاخر وعمره اربع وستون سنة واوصى ان يدفن بثيابه فدفن بها ولم يغسل وقال قبل ان يقتل اتوني بشربة لبن فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آخر شربة اشربها شربة لبن اهـ برماوى (قوله كقضاء) شمل قضاء المستحب وهو نظير قولهم ويجوز قضاء الفائتة في الاوقات المكروهة وإن كانت نافلة وصورة قضاء المستحب هنا ان يشرع في صوم نفل ثم يفسده فانه يسن قضاؤه كافي الروضة ولا يصح نذر يوم الشك كنذر ايام التشريق والعيد لان معصية اهـ شرح مر والمراد بيوم الشك ما صدق عليه انه شك وإن لم يعلم ذلك وقت النذر وعليه فلو نذر صومه يوم بعينه كالخمس الآتى مثلا ثم طرا شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه اهـ ع ش عليه لكن في شرح حج على المنهاج مانعه وله من غير كراهة صومه أى يوم الشك عن القضاء ولو لنفل كان شرع في نفل فافسده والنذر كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك أما نذر صوم يوم الشك فلا ينعقد والكفارة مسارعة لبراءة ذمته ولان له سببا لجاز كنظيره من الصلاة كما في الوقت المكروه ومن ثم يأتي في التحرى هنا ما مر ثم اهـ بحروفة (قوله وورد) أى وإن لم يسبق له فعله لا مرة واحدة اهـ ل (قوله فيصح صومه) أى من غير كراهة اهـ شرح مر ومحل الصحة ما لم يتحرر تاخير الصوم إلى الشك وإلا فلا يصح وعبارة شرح مر قال الاسنوي فلو أخر صوما ولو واجبا لوقعه يوم الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهى عنها تحريمه انتهت بقياس ذلك ايضا انه لو تحرى تاخير لوقعه في النصف الثاني

من شعبان حرم عليه أيضا ولم ينه قد اه ع ش عليه (قول لا رجل كان يصوم الخ) رجل بالرفع بدل من الضمير وبالنصب استثناء منه كما قرئ بهما قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك وفي قوله ما فعلوه إلا قليل منهم اه شوبري (قوله كان اعتاد صوم الدهر) وثبت العادة مرة اه شرح مر وعليه فلو صام في اول شعبان يومين متفرقين ثم انظر باقية فوافق يوم الشك يومه لو دام حاله الاول من صوم يوم و افطر يوم لو وقع يوم الشك ووافق اليوم الصوم صح صومه ومثله ما لو صام يوما قبل الاتصاف علم انه يوافق اخر شعبان واتفق ان اخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادة له وقوله مرة ظاهرة انه لا فرق في ذلك بين السنة الماضية وما قبلها الى اخر عمره وهو ظاهر وفي فتاوى والد الشارح ما يخالفه وانها سئل الشيخ الرملي هل العبرة بعادته القديمة او الماضية فاجاب بان العبرة بعادته في السنة الماضية لا القديمة وكتب سم على شرح البهجة قوله بان اعتاد الخ قد يشكل تصوير العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب ممتنع فيحتاج لعادة وينقل الكلام اليها في سائل ويجب بان يصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلا قبل النصف فالظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادة له ولو اختلفت عادته كان اعتاد الاثنين في عام والخمس في عام آخر فهل يعتبر الاخير او نقول كل صار عادة له وفيه نظر ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على هجر احد هما والاعراض عنه فيحتمل انه لا يعتبر اه وهو ظاهر ويمكن حل مانقل عن افتاء والد الشارح المتقدم عليه اه ع ش عليه (قول وهو يوم الاثنين من شعبان الخ) عبارة شرح مر وقد عمت البلوى كثيرا بثبوت هلال الحجة وم الجمعة ثلاثين يتحدث الناس بثبوت ليلة الخميس ويظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم السبت لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذي القعدة او يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد اتفقوا في ذلك على انه لا يثبت لان دفع مفسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب انتهت ويؤخذ من تعليله حرمة صوم اليوم له المذكور ولو وصله بما قبله او وافق عادة له فليس هذا كيوم الشك من كل وجه لان الزمان في يوم الشك قابل للصوم على كل تقدير بخلافه هنا وقد عرضت ذلك على شيخنا الحفني فقال هذا هو الذي يتعين الافتاء به (قوله أو شهد بها عدد يرد) أي وان أطبق الغيم لاحتمال الرؤية بانفراج السحاب ثم انشأه بسرعة انتهى مر اه سم (قوله ايضا وشهد بها عدد) أي اخبر اذا لا يشترط ذكر ذلك عند حاكم وقوله عدد يردوا قوله اثنان وقوله اوفسقه ومنهم الكفار اه برماوى (قوله وظن صدقهم) هذا القيد وقع في الروضة ومرادهم ان لا يكون خبرهم مقطوعا بكذبه واما اذا قطع بكذبه فلا شك اه حل وكتب ايضا قوله وظن صدقهم أي احتمل صدقهم أي لم يقطع ببطلان خبرهم أي كان خبرهم محتملا للصدق والكذب على السواء بخلاف ما اذا كان مقطوعا بكذبه او مظلون الصدق فانه يكون يوم شك كما اشار الى ذلك في الروضة والشارح فهم ان المراد به وجود الظن بصدق خبرهم وتقدم انه اذا صدق خبر العبد أو المرأة صح صومه ويجزيه ان تبين كونه منه والذي ينبغي انه اذا تحدث برؤيته ولم يشهد بها احد كان يوم شك بالنسبة لجميع الناس فيحرم الصوم ولا يجزي وان تبين كونه من رمضان لعدم الجزم بالنية وان شهد به من لا تقبل شهادته كان يوم شك في حق من لم يظن صدق من شهد فيحرم صومه ولا يجزيه وغير يوم شك في حق من ظن صدقه فله ان ينوي الصوم ويجزيه ان تبين كونه من رمضان اه (قوله ولا تمام يصح صومه) أي لمن ظن الصدق مع انه تقدم صحة ذلك وهو رمضان في حق من شهد كما علم فليس يوم شك بالنسبة اليه وقوله لانه لم يتبين كونه منه أي حال النية أي وصحة النية واجزاؤه مخصوص بما اذا تبين كونه من رمضان وتقدم صحة صوم من ظن صدق من اخبره ويجزيه اذا لم يتبين خلافه لانه لا بد ان يتبين كونه منه اه ح وحاصله انكم اوجبتم الصوم تارة كما تقدم في قوله ويجب الصوم على من اخبره موثوق به الخ وقلتم بجوازه ووقوعه عن رمضان تارة وذلك فيما تقدم في قوله الا ان ظن انه منه بقول من يثق به وقلتم بحرمة وعدم اجزائه تارة وهو فيما اشار له هنا بقوله وانما لم يصح صومه الخ فهذه مواضع ثلاثة بينها تناف أي الوجوب والجواز مع الاجزاء والحرمة مع عدم الاجزاء فاشار

لا رجل كان يصوم صوما
فليصمه كان اعتاد صوم
الدهر أو صوم يوم
وافطار يوم وليس بالورد
الباقى بجامع السبب (وهو)
أي يوم الشك (يوم
الاثنين من شعبان إذا
تحدث الناس برؤيته) ولم
يشهد بها أحد (أو شهد بها
عدد يرد) في شهادته
كصبيان أو نساء أو عبيد
أو فسقة وظن صدقهم
ولانما لم يصح صومه عن
رمضان لانه لم يتبين كونه
منه نعم من اعتقد صدق
من قال أنه رآه ممن ذكر
يصح منه صومه بل يجب
عليه وتقدم في الكلام على
النية صحة نية ظان ذلك
ووقوع الصوم عن رمضان

الشارح الى دفع التناقض بقوله وانما لم يصح الخبر اصله ان الوجوب محض ومن بما اذا اعتقد صدق الخبر وجوازه واجزاؤه بما اذا ظن وتبين كونه من رمضان والحرمه وعدم الاجزاء اذا لم يتبين حال النية كونه من رمضان تأمل اهـ عشاوى (قوله اذا تبين كونه من) اي ايلا او نهارا واذا تبين كونه من ليل لا يجب تجديده النية بل الشرطان لا يتبين خلافا فلا تنافي بين هذه المحال الثلاثة اي الوجوب والجواز مع الاجزاء والحرمه مع عدم الاجزاء وحاصل جواب الشارح ان الوجوب محض ومن بما اذا اعتقد صدق الخبر وجوازه واجزاؤه بما اذا ظن وتبين كونه من رمضان وعدم اجزائه بما اذا لم يتبين احتياطا للعبادة فيها فوجبوا باخبار واحد وحرروا باخبار واحد وكتب ايضا فلم من كلام المصنف انه اذا اعتقد صدق الخبر وجب عليه الصوم وصح واجزاه حيث لم يتبين كونه من غير رمضان وان ظن صدق الخبر لم يجب عليه الصوم لكن يصح ويجزئه ان تبين كونه من رمضان ولا يجوز ان تبين كونه من غير رمضان ونحو ذلك كان الاولى الاقتصار في يوم الشك على الصورة الاولى وهي ما اذا تحدث الناس برويته ولم يشهد بها احد فانه يوم الشك بالنسبة لكل احد واما اذا شهد به غير مقبول الشهادة فهو في حق من لم يظن صدق خبره يوم شك وفي حق من ظن صدق خبره ليس شك تأمل اهـ حل وعبارة سم قوله اذا تبين كونه من ليل على اعتقاد صدق الخبر لا يعتبر هذا القيد بل المدار عند صدق الخبر وعدمه فحيث اعتقد صدقه وجب عليه الصوم وصح تبين النية اعتمادا على هذا الاعتقاد واجزائه رمضان وتبين كونه من رمضان ولم يتبين الحال وهذا هو الظاهر واعتمدته رفان قلت كيف يصح التحويل على الاعتقاد مع تقييد الرافعي كون يوم الثلاثاء يوم شك باخبار الصديان بما اذا ظن صدق خبرهم قلت لا اشكال والحاصل انه اذا لم يظن صدق خبرهم فلا اعتبار بهم وان ظن قال يوم شك لمن لم يظن بخلاف من ظن بل يجب عليه الصوم ويعتمد على ذلك في التبييت ويجزئه الصوم اهـ (قوله ايضا اذا تبين كونه من) اي وما نحن فيه لم يتبين فيه شيء يبنى عليه فعملنا بالاصل من بقاء شعبان وبهذا يظهر الفرق بينهما اهـ ع ش (قوله احتياطا للعبادة فيهما) انظر اين الاحتياط هنا فان هنا احتياطا للتحريم لا للعبادة وعبارة غير احتياطا للعبادة وتحريمها وهي ظاهرة اهـ شيخنا وفي بعض المواضع المراد بالعبادة الواجبة والمندوبة فاحتياط المندوبة حيث صحت عند اخبار واحد ولم تمنع الا بعدد وهذا احسن (قوله فليس اليوم يوم شك) وقيل هو يوم شك اهـ شرح حرمانظر ما فائدة الخلاف مع انه يحرم صومه على كل تقدير اذ يفرض انه ليس شكاه ويوم من النصف الثاني من شعبان وصومه حرام ثم رايت سم على شرح البهجة قال مانعه قوله واذا انتصف شعبان حرم الصوم اهـ وم الخ وهذا قد يوجب انه لا خصوصية ليوم الشك لانه مع الوصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل يحرم الصوم من جهتين بخلاف غيره تأمل اهـ وقد يقال فائدة الخلاف تظهر في التعاليق كما لو قال ان كان اليوم الفلاني يوم شك فعبدى حر او نحوه فيؤخذ بذلك حيث قلنا انه شك اهـ ع ش عليه (قوله بل هو من شعبان) اي فيحرم صومه لسكونه بعد النصف لا لسكونه يوم شك سلطان (قوله حرم الصوم بلا سبب) اما بسبب فيجوز كقضاء ونذرو وورد فان قلت لم يبق ليوم الشك اثر لانه ان وصله بما قبل النصف او صامه بسبب جازوا لا لم يجز لعدم الوصل وعدم السبب لا لسكونه شك لعدم الحاجة قلت بل عدم الجواز حينئذ الامرين عدم الوصل والسبب لسكونه شكاه ومنه منى عنه من الجهتين وما حرم لجهتين ابلغ اثما ما حرم لجهة واحدة فليتأمل ثم رايت مر قال ذلك ثم جزم بحرمه يوم الشك ان يفطر ثم جزم بالجواز ان وصله وبه جزم في الفتاوى اهـ سم (قوله ان لم يصله بما قبله) اي بان يصوم الخامس عشر وتاليه الى آخر الشهر فمضى افطر يوما من النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم يعتدو فهم منه انه لو صام الخامس عشر وتاليه ثم افطر السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر وهو ظاهر لانه صوم بعد النصف لم يصله بما قبله اهـ ع ش ومثله شرح مر (قوله وسن تسحر) وسن كونه يتمر لحديث فيه ويدخل وقته بنصف الليل اهـ حل

اذا تبين كونه من ليل واعتبروا
هنا العدد فيمن رأى بخلافه
فيما مر احتياطا للعبادة
قيمها اما اذا لم يتحدث
الناس برويته ولم يشهد
بها احدا وشهد بها واحد
من ذكر فليس اليوم يوم
شك بل هو من شعبان
وان اطبق الغم لخبر فان
غم عليكم (فرع) اذا
انتصف شعبان حرم الصوم
بلا سبب ان لم يصله بما
قبله على الصحيح في المجموع
وغیره (وسن تسحر
وتاخير

وهو من خصائص هذه الامة بدليل ان الامم السابقة كانوا ياكلون قبل ان يتامروا وكان يحرم عليهم
الاكل والشرب من رقت الدشام ويدخل وقته بنصف الليل ويحصل بقايل المطعم وكثيره فخر تسحروا
ولو بجرعة ماء اه بر ماوى ومحل استجابه لاذارجى به منقمة ولم يخش به ضررا كما قاله المحاملى ولهذا قال
الحليمى اذا كان شعبان فينبغى ان لا يتسحر لانه فوق الشيع اه ومراده اكل اكل اه شرح م (قوله
وتعجيل فطر) ويكره تاخير اه ان قصد ذلك ورأى ان فيه فضيلة والا فلا بأس به كفاى المجموع عن نص الام
اه شرح م ر وينبغى سن التعجيل ولو كان مارا بالطريق ولا تنخرم به مروءته اخذ ما ذكره من طلب
الاكل يوم عيد الفطر به قبل الصلاة ولو مارا بالطريق اه ع ش عاير يكره لاعدائهم بعد الغروب وقبل
الفطر ان يتمضمض بماء ويحج او يشربه ويتقاياه اه من شرح م روع ش عليه وانظر هل يحصل التعجيل
بما يزول به الوصال من كل مفطر ولو جماعا ونبش اذن ويكون المذنب بتعجيله قطع آثار الصوم في غير زمنه
أولا يحصل الا بما يحصل به التقوى أى ما من شأنه واصل الارل أولى فليحروا وانظر حكمته ولعل التباعد
عن التلبس بالصوم في غير زمنه اه شوبرى وعبرة قل على الجلال قوله تعجيل الفطر اى بغير جماع
ولو على المامور ان رجى غيره اه وعبرة شرح م ر ويسن تعجيل الفطر بتناول شىء كفاى الجواهر
وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر انتهت وقوله عدم
حصول سنة التعجيل بالجماع اى ولا بالاستقاء او ادخال نحو عودى اذنه او احليله او نحو ذلك اه رشيدى
وقوله وهو محتمل معتد اه ع ش عليه (قائدة) يجب ان يفطر بين الصومين نفلا او قرضا لاذال وصال
حرام وهو ان يصوم يومين فاكثروا لا يتناول بالليل مطعوما عمدا بلا عذر كفاى المجموع وقضيته ان الجماع
ونحوه لا يمنع الوصال قال فى المهمات وهو ظاهر المعنى لان تحريم الوصال لا ينعكس اى عن الصيام ونحوه
من الطاعات وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى لكن قال فى البحر هو ان يستديم جميع اوصاف
الصائمين وذكر الجرجاني وابن الصلاح نحوه قال وتعبير الرافعى اى وغيره بان يصوم يومين يقتضى ان
المامور بالامساك كترك النية لا يكون امتناعه ليلا من تعاطى المفطر وصالا لانه ليس بين صومين إلا ان
الظاهر انه جرى على الغالب اه شرح م ر اى فلا فرق فى حرمة الوصال بين كونه بين صومين او لا اه ع ش
عليه وقوله لكن قال فى البحر الخ هذا هو المعتد اه ع ش أيضا فمقتضاه انه اذا زال عنه وصف الصائمين
بغير الاكل كجماع واستقاء او ادخال عودى اذنه ونحو ذلك انتفت عنه حرمة الوصال فتخلص من هذا مع
ما تقدم ان الامور المفطرة غير الاكل والشرب لا تحصل بها سنة تعجيل الفطر ويحصل بها قطع الوصال بين
الصومين تأمل (قوله فخر الصالحين الخ) أى ولما فى تاخير السحور من مخالفة ليهود والنصارى ولان
تاخير السحور اقرب للتقوى على العبادة وصح تسحر نافع رسول الله ﷺ ثم قلنا الى الصلاة وكان قد رما
بينهم ما ختم سين آية وفيه ضبط لقد رما يحصل به سنة التاخير اه شرح م ر (قوله فان فى السحور بركة) قيل المراد
بها الاجر والثواب فالجواب ان يتم السحور بالاعم لانه مصدر بمعنى التسحر وقيل البركة فيه ما يقرى على
الصوم وينشط له وقيل ما يتضمنه من الاستيقاظ والذكر والدعاء فى ذلك الوقت اه كرماني على البخارى
(تنبيه) من خصائص هذه الامة عشرين رمضان ونظر الله اليهم اوله وترين الجنة فيه وخلقوا افراهم
واستغفار الملائكة لهم حين يفطرون وعمرهم المفارقة لهم آخر ليلة من رمضان واستغفار الحيتان لهم حين
يفطرون والسحور وتأخير من تعجيل الفطر واباحة الطعام والجماع الى الفجر والاسترجاع عند المصيبة
اه شربى وعبرة حج على الامن به من خصائص هذه الامة ان احد الا يدخل الجنة قبلهم ومنها الوضوء
على الكيفية المخصوصة والتميم واباحة الغنائم وان كل الارض تصح الصلاة فيها ويجوز جعلها مسجدا ومجموع
المسجولات الخمس والتامين خلف الفاتحة والركوع وان صفوفهم فى صلاتهم كصفوف الملائكة والجنة وساعة
الاجابة فى يومها ورمضان ونظر الله لهم اوله وترين الجنة فيه وخوف افواهم اطيب عند الله من ريح المسك

وتعجيل فطر (خبر
الصالحين تسحروا فان
فى السحور بركة ولا تزال
الناس بخير ما عجلوا
الفطر زاد الامام احمد
وأخروا السحور) ان تيقن
بقضاء الليل (فى الاولين
ودخوله فى الثالثة والا
فلا فضل ترك ذلك بل
يحرم التعجيل ان لم يتحرك
علم عامر وجعل التسحر
سنة مستقلة مع تقييد
بالتيقن من زيادتي

واستغفار الملائكة لهم حين يفطرون وعمرهم المغفرة لهم آخر ليلة منه واستغفار الحيتان لهم حين يفطرون والسحور وتأخير وتعجيل الفطر وإباحة الطعام والجماع إلى الفجر والاسترجاع عند المصيبة ورفع أثقال التكليفات التي كانت على من قبلهم كنهتم الفصاص حتى في الخطأ وقطع الأعضاء الخاطئة ووضع النجاسة وقتل النفس في التوبة والمواظبة بالخطأ والنسيان وما استكروا عليه وإن الله لم يجعل عليهم في الدين من حرج وإن الإسلام وصف خاص بهم على قول وإن كان الراجح خلافه وإن شربعتهم أكل من سائر الشرائع وإنهم أئمة معتدلة في جميع جزئياتهم ومن ثم وهب الله لهم من علمه وحلمه وجعلهم خير أمة أخرجت للناس وأعطاهم مرتبة الشهادة على من سبقهم من الأمم في القيامة فأقامهم مقام الأنبياء في الشهادة عليهم وكل لهم من المحاسن ما فرقه في الأمم ولنبئهم ما فرقه في الأنبياء ولكتابهم ما فرقه في الكتب وإنهم لا يجتمعون على ضلالة وإن أجماعهم حجة واختلافهم رحمة وإن الطاعون شهادة لهم وعذاب على غيرهم وإنهم حفظوا آثار رسولهم على قوائم علم الحديث وإن فيهم أقطابا وأوتادا ونقبا ونجبا وأبدالا وإنهم يخرجون من قبورهم بلا ذنوب لاستغفار المؤمنين لهم وإنهم أول من تنشق الأرض عنهم وإنهم يميزون يوم القيامة بالغرة والتعجيل من آثار الوضوء ويكونون مع نبئهم على كرم مشرف في الموقف يغبطهم فيه جميع الأمم ويميزون بسما السجود في وجوههم وإنهم يؤتون كتبهم بأيديهم وإنهم يسعى نورهم بين أيديهم وأنه يصل لهم ما سعى لهم من صوم وحج وصدقة ودعاء وقرأة بل وكل عبادته أنه يدخل الجنة منهم سبعون ألفا غير حساب وأنه مع كل واحد منهم سبعون ألفا انتهت (قوله أيضا) فإن في السحور بركة بضم السين المهملة وهو الأكل عند السحور بفتحها الماكول وقد نظم بعضهم معنى هذا الحديث فقال

يامعشر الصوام في الحرور * ومبتغى الثواب والاجر
تزهوا عن رقت وزور * وإن اردتم غرف القصور
تسحروا فإن في السحور * بركة في الخبر الماثور

أه برماوى (قوله رسن فطر بتمر) مثله العجوة أه غش على مر واصل السنة يحصل بواحدة وأقل الكمال ثلاثة ثم خمسة وهكذا من مراتب الأوتار وقوله فمأوه هو أفضل من بقية أنواع الحلوا كالعسل وغيره لورود الخبر فيه أه شيخنا وعبارة البرماوى قوله بتمر أى وإن كان بمكة والأفضل كونه وترا وكونه بثلاث فأكثر والحكمة فيه كونه غير مدخول النار وقيل تفاؤلا بالحلاوة وقيل لأنه أنفع للبصر انتهت رعبارة الشربرى قوله بتمر فمأه ويسن أن يثلك الفطر به كان يأتى بثلاث جرعات منه ويسن أن يفطر غيره ولودفع له تمرا ليفطر عليه تعينه على ما يظهر فلا يجوز استعماله في غيره نظرا لغرض الدافع وانظر هل يتم ذلك في الليلة التي دفع فيها ذلك لما يخشى من تأخير الفوات أولا يظهر عدم تعين تلك الليلة والظاهر أنه إذا فات الفطر عليه لا يجب رده لأنه لما يتسامح به إلا أن يظن عدم رضاه به فيجب عليه رده له فليتأمل انتهت (قوله أيضا وسن فطر بتمر) أى ولولم يكن بمكة خلافا للذهب الطبرى أه شرح مر أى في قوله أن من بمكة يقدم ما من على التمر أه غش عليه (قوله فمأه) قال سم على حج وفي حصول فضيلة التعجيل بنحو ما وجدنا من أحاديثنا ونحو قراب وحج لا يضركم الحصول بمقتل أه أقول أشار بقوله بمنع إلى أنه قد يقال إنه إذا قدم الحصول ويوجب بان الغرض المطلوب من تعجيل الفطر إزالة حرارة الصوم بما يصلح البدن وهو متفق مع ذلك مع أن تناول التراب والمد مع انتفاء الضرر مكروه فلا ينبغي حصول السنة به أه غش على مر (قوله فإن لم يجد التمر) أى عند إرادة الفطر ومنه يؤخذ أن تعجيله بالماء أفضل من انتظار نحو التمر ووجهه أن حجباً في التعجيل مصلحة تؤد على الناس كما في الحديث أه شربرى (قوله قدم على التمر) أى وبعد البسر ثم العجوة ثم التمر وبعد ما من زم ثم غيره ثم الجلواء بالمدخل فالرواية (فائدة) من أحب أن تصرف عنه سائر المواقف فليطعم أخاه في الله تعالى شيئا

(و) سن (فطر بتمر فمأه)
الخبر إذا كان أحدكم صائما
فليفطر على التمر فإن لم
يجد التمر فعلى الماء فإنه
طهور رواه الترمذى
 وغيره وصححه فان كان
ثم رطب قدم على التمر
للأنباء رواه الترمذى
وحسنه وجعل الفطر بما
ذكر سنة مستقلة من
زيادتي

من الخلو قاله ابو السعد بن ابى العشائر ويقدم اللبن على العسل لانه افضل منه اه برماوى (قوله وسن من حيث للصوم) اى وامان حيث كونه معصية فواجب اه شيخنا وعبارة الشوبرى قوله من حيث الصوم اى لحفظ ثوابه وان كان واجبا مطلقا انتهت (قوله وغيبة) قال فى الخادم واذا اغتاب الصائم أو سب أو فعل شيئا يمانهى عنه ثم تاب فهل يعود بعض اجرة قيل نعم والا قرب انه لا يعود لان اثر التوبة انما هو فى سقوط الاثم لا فى تحصيل ثواب صفة الكمال الخ اه شوبرى (قوله والعمل به) لعل المراد به كل غير مطلوب فى الصوم وان لم يحرم قال الحلبي وينبغي للصائم ان يصوم بجميع جوارحه فلا يمشى برجله إلى باطل ولا يبطش بيده فى غير طاعة ولا يدهان ولا يقطع الزمن بالأشعار والحكايات التى لا طائل تحتها ونحو ذلك خصوص ما يحرم مطالعته بما ساقى فى الاعتكاف ولو تاب من ارتكب فى الصوم ما لا يليق ارتفع عن صومه النقص بناء على ان التوبة تجب بالجميع بمعنى تجبر اى تزيل ما وقع قبلها ولو فطر صائما قد فعل ما لا يليق ولو نما يحبط اجره لم يفت الاجر على من فطره على الوجه الوجهيه اه برماوى (قوله فليس لله حاجة الخ) قال فى شرح المشكاة كاية أو مجاز عن عدم نظره تعالى له نظر العناية والرحمة والقبول والتفضيل بالثواب فهو من باب نفي الملزوم او السبب وارادة نفي اللازم او المسبب ويصح كونه من باب الاستعارة التمثيلية وكتب ايضا قوله فليس لله حاجة الخ ان قلت هلا قال فليس لله حاجة فى صيامه قلت لما كان قول الزور ونحوه مبطلا لثواب الصوم فكانه لم يكن فى صوم فاشار الى ذلك فى الحديث اه شوبرى وقوله كناية أو مجاز الخ انما جعله كناية أو مجازا لان مفهومه انه ان ترك قول الزور فله حاجة الخ وهو باطل فلذا اولوه اه شيخنا ح ف (قوله وشهوة) الشهوة اشتياق النفس الى الشئ والجمع شهوات واشتهيته فهو مشتبه اه مصباح والمراد ترك تعاطى ما اشتتهته النفس وترك الشروع فى اسباب الشهوة والا فالشهوة نفسها التى هى ميل النفس الى المطلوب لا يمكن التحرز عنها اه ع ش (قوله ايضا وشهوة) اى من المسموعات والمبصرات والمشمومات والملابس اذ ذاك سر الصوم ومقصوده الاعظم لتكسر نفسه عن الهوى ويقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطى ما يشتهيه قال فى الانوار ويكره ان يقول بحق الختم الذى على قمى اه شرح م ر ومثله الخاتم الذى على قم العباد ووجه الكراهة انه خلاف بغير الله تعالى وصفاته اه ع ش عليه (قوله كشم الرياحين) اى ولمسها وسماع الملامى وكذا الملابس التى فيها ترفه وقوله لما فيها أى الرياحين كما يدل عليه كلام شرح الروض اه ح ل والرياحين ما لها ريح طيب كالمسك والطيب والورد والزرجس والريحان والفاغية والياسمين ونحو ذلك فيسن للصائم تركها ولو فى يوم الجمعة وسواء الاعمى والبصير ومحل ذلك فى النهار واما لو استعمله ليلا وأصبح مستديما لم يكرهه كفى المحرم وفى شرح العلامة ابن حجر ما يخالفه ويوافقه التعليل المذكور اه برماوى (قوله وترك نحو حجم) اى من حجم ومججوم اه برماوى (قوله خوف وصوله حلقة) نعم ان احتاج الى مضغ نحو خبز لطفل لم يكرهه شرح م ر (قوله وترك علك) اى لا يتحلل منه جرم ومنه اللبان وقوله بفتح العين وهو الفعل اى المضغ وقوله فى وجه أى ضعيف والصحيح خلافه وان تروح ذلك الريق بريجه أو وجد فيه طعمه اه ح ل واما بكسرها فهو المعلوك اه شرح م ر (قوله وهو مكروه) وكذا الذوق مكروه ايضا اه رشيدى وهذا كان لغير حاجة اما لها فلا يكرهه كان يذوق الطعام متعاطيه لغرض اصلاحه فلا يكرهه وان كان عنده مفطر آخر لانه قد لا يعرف اصلاحه مثل الصائم اه ع ش على م ر (قوله وسن ان يغتسل الخ) هذا مصدر مؤول معطوف على مصدر ضريح فان قلت ما السر فى العدول وهلا اتى به وما بعده مصادر صريحة قلت حكمة العدول دفع توهم انه من مدخول الترك والغرض انه وما بعده مطلوب الفعل لا يقال التوهم موجود اذ يجوز ان يراد وسن ترك ان يغتسل لانا نقول هذا بعيد جدا فالعدول دفع توهم البعيد فليتأمل كاتبه والله اعلم اه شوبرى (قوله ليكون على طهر الخ) اى وخشية من وصول الماء الى باطن الاذن او الذبر او غيرهما اه شرح م ر قال حج وقضيته ان وصوله لذلك مفطر وليس

(و) سن من حيث الصوم
(ترك فحش) ككذب
وغيبة وعلماها اقتصر
الاصل الخبر البخارى من
لم يدع قول الزور والعمل
به فليس لله حاجة ان
يدع طعامه وشرابه
(و) ترك (شهوة) لا تبطل
الصوم كشم الرياحين
والنظر اليها لما فيها من
الترفه الذى لا يناسب حكمة
الصوم (و) ترك (نحو
حجم) كقصه لان ذلك
يضعفه ونحو من زيادى
(و) ترك (ذوق) لطعام أو
غيره خوف وصوله حلقة
وتقييد الاصل بذوق
الطعام جرى على الغالب
(و) ترك (علك) بفتح العين
لانه يجمع الريق فان بلعه
أفطر فى وجه وان ابقاه
عطشه وهو مكروه كفى
المجموع (و) سن (ان يغتسل
عن حدث اكبر) ليلا
ليكون على طهر من اول
الصوم وتعبيرى بذلك
اغم من تعبيره بالجناية
(و) ان يقول

عمومه مراداً كما هو ظاهر أخذنا ما مر أن سق ماء نحو المضمضة المشروعة أو غسل القدم النجس لا يفطر لعذره
فيحمل هذا على مبالغة منها عنها أو نحوها اه (قوله عقب فطره) أي عقب ما يحصل به الفطر وإن لم يندب
كجماع وادخال نحو عود في أذنه بل تقل أيضاً أنه يكفي دخول وقت الإفطار لكن ربما ينافيه وعلى رزقك
أفطرت اه برماوى (قوله هو أولى من قوله عند) لأن العندبة تصدق بالقبليّة فتأمل (قوله اللهم لك صمت)
أي لا أغرض ولا أحد غيرك وقدم لكمال الإخلاص وقوله وعلى رزقك أي الذي أوصلته إلى من فضلك
لا يحولى وقوقى أفطرت وفي رواية زيادة قربك أمنت ولك أسلمت وعليك تركت اه برماوى (قوله كان
يقول ذلك) وورد أيضاً أنه كان يقول اللهم ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى
فيسن الجمع بينهما لكن هذا بما يفهم منه أنه في خصوص من أفطر على الماء فلا يرجع ويسن أيضاً أن يقول
يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت اللهم وفقنا للصيام وبلغنا فيه القيام
وأعنا عليه والناس نيام وأدخلنا الجنة بسلام اه برماوى (قوله صدقة) أن لأن الفقراء يضعفون فيه عن
الكسب ومنها زيادة التوسعة على العيال والاحسان إلى الأقارب والجيران لأن الحسنات فيه تضاعف
وتفطير الصائمين بعشاء أو ما قدر عليه من نحو شربة ماء ليحصل له أجر فطر الصائمين والمعنى فيه أن هذه
الأمور مطلوبة شرعاً دائماً وتبدأ كدطلبها في رمضان اه برماوى (قوله وتلاوة لقرآن) أي في كل مكان ذير
النجس حتى الحمام والطريق إن لم يتلها عنها بان أمكنه تدبر ما أخبر أن جبريل كان يلقى النبي ﷺ في كل ليلة من
رمضان فيدارسه القرآن وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه والتلاوة في المصحف أفضل ويسن
استقبال القبلة والجهر إن أمن الرياء ولم يشوش على نحوه مصل أو نائم اه شرح مر وقوله ويقرأ غيره عليه
أي ولو غير ما قرأ الأول فنه ما يسمى بالمدايسة الآزوهي المعبر عنها في كلامهم بالادارة وقوله والتلاوة
في المصحف أفضل أي وإن قوى حفظه لأنه يجمع فيه بين النظر في المصحف وبين القراءة وينبغي أن عمله بالم
يذهب خشوعه وتدبره بقراءته في المصحف وإلا فيكون أفضل اه ع ش عليه (قوله لاسيما في العشر
الآخيرة) هل هذا راجع للاعتكاف فقط أو له ولما قبله قلت الظاهر العموم كما يقتضيه الدليل اه حل
ولا سيما بالتشديد والتخفيف وهي تدل على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لاستثنى بها والى
بالكسر المثل وما موصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه
وجره على الإضافة وهو الأرجح اه شرح مر وقوله وجره أي بناء على أن ما زائدة واعلم أن
جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف أما فيها فظاهر أنه يتعين كون ما موصولة والجار والمجرور
صلتها فلا محل له من الأعراب والتقدير لا مثل الاعتكاف الذي في العشر الآخيرة أي موجود أي لا مثل
له في الفضيلة موجود اه رشيدى ببعض زيادة (قوله أيضاً لاسيما في العشر الآخيرة) أي لرجاء ليلة القدر
إذ هي منحصرة فيه عندنا كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ومن ثم لو قال لزوجته أنت طالق
ليلة القدر فإن كان قاله أول ليلة إحدى وعشرين أو قبلها طلقت في الليلة الأخيرة من رمضان أو في
يوم إحدى وعشرين مثلاً لم تطلق إلا في ليلة إحدى وعشرين السنة الآتية نعم لو رآها في ليلة ثلاث
وعشرين من سنة التعليق فهل يحنث لأن كلامهم طافح بانها تدرك وتعلم فهو نظير ما مر فيمن انفرد
برؤية الهلال بل قياس ذلك أنه لو أخبره من يعتقد صدقه بأنه رآها هل يحنث أولاً لأن علاماتها
خفية جداً ومتعارضة فرؤية بعضها أو كلها لا تقتضى الحنث لأنه لا حنث بالشك كل محتمل والاول أقرب
أن حصل عنده من العلامات ما يغلب على الظن وجودها وقد وقعوا بالطلاق بنظير ذلك في مسائل تعرف
من كلامهم في أبوابها ويسن أن يمكث معتكفاً إلى صلاة العيد اه برماوى (قوله الاتباع في ذلك) أي
لفعل النبي ﷺ ذلك الشيء على سبيل المواظبة كما سيذكره في باب الاعتكاف اه شيخنا (خاتمة)
قال المحاملى والجرجاني يكره للصائم دخول الحمام يعني من غير حاجة لجواز أن يضره فيفطر قال الأذرعى
وهذا لمن يتأذى به دون من اعتاده وهو ظاهر من حيث انتفاء الضرر إماماً من حيث أنه ترفه فذكروه

عقب) هو أولى من قوله عند
(فطره اللهم لك صمت
وعلى رزقك أفطرت) لأنه
ﷺ كان يقول ذلك رواه
أبو داود بإسناد حسن لكنه
مرسل (و) أن (يكثري
رمضان صدقة وتلاوة)
لقرآن (واعتكافاً لاسيما)
في (العشر الاواخر منه)
للاتباع في ذلك رواه
الشيخان وروى مسلم أنه
ﷺ كان يجتهد في العشر
الآواخر ما لا يجتهد في غيره

لا يناسب الصائم اه شرح م ر والله أعلم

(فصل في شروط وجوب صوم رمضان الخ) أي وما يتبع ذلك من قوله ويجب قضاء ما فات ولو بعذر إلى آخر الفصل وتقدمت شروط الصحة في قوله وشروطه إسلام الخ (قوله ولو فيما مضى) أي فبدخل المرتد وفيه ان إطلاق الإسلام عليه مجاز يحتاج إلى قرينة ويمكن ان تكون القرينة قوله فيما بعد لا بكفر أصلي فيكون لفظ إسلام في كلامه مستعملا في حقيقته ومجازاه شيخنا وكأنه انتقل نظره من عبارته في الصلاة إلى ما هنا وفرق بينهما إذ هناك عبر بالمشق وهنا بالمصدر وهو حقيقة في الأزمنة الثلاثة فكان عليه أن يقول وقرينة التعميم الخ ولا يقول وقرينة المجاز تأمل (قوله وتكليف) أي بلوغ وعقل وقوله كما في الصلاة أي قياسا على اشتراطهما أي الإسلام والتكليف في الصلاة (قوله وصحة) قد يقال يغني عن الصحة الاطاقة لأن المراد الاطاقة حسا وشرعا كما يفهم من كلامه بعد وذلك لا يكون إلا إذا لم تلحقه مشقة تبيح التيسير ثم رأيت بها مشي قوله واطاقة أي ولو في المستقبل فدخل المريض الذي يرجى برؤه لأنه مطبق في المستقبل فاخرجه بقوله وصحة كما يدل عليه كلامه في المحترزات الاتية اه ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد الاطاقة بالفعل تدبر والاحسن ان يقال في هذا المقام ان بين محترزي الاطاقة والصحة عموما وخصوصا من وجه يجتمعان في مرض لا يرجى برؤه وينفرد الاولى في الكبر والحيض ونحوهما وينفرد الثانية في مرض يرجى برؤه فقول الشارح ولا على مريض أي أعم من أن يرجى برؤه أم لا وإذا عرفت أن بين المحترزين النسبة المذكورة فاعلم انه لا يغني احد قيديهما عن الآخر (قوله بالمعنى السابق في الصلاة) أي وجوب مطالبة في الدنيا (قوله ولا على صبي) لكن يؤمر به لسبع إذا طاق وميزو يضرب على تركه لعشر ليمرن عليه والصية كالصبي والامر والضرب واجبان على الولي كما مر في الصلاة خلافا للذهب الطبري حيث فرق بينهما اه شرح م ر فالصبا والجنون والحيض والنفاس مانعة من الوجوب بل ما عدا الصبا مانع من الصحة ان تقدم على طلوع الفجر ومبطل للصوم إن طرأ عليه لا يقال لا يتصور بطلان الصوم بطرو النفاس لأنه مسبوق بالولادة وهي مبطله فالنفاس إنما حصل بعد بطلانه لأنه الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل لا نأقول يمكن تصويره بما لو القت ولدا جافا فبطل به صومه ثم رات الدم نهارا وهي صائمة قبل مضي خمسة عشر يوما فإنه نفاس والاحكام مترتبة عليه من وقت رؤية الدم ومدة النفاس محسوبة من الولادة ففي هذه الصورة إذا نوت الصوم بعد الولادة حكم بصحته ويبطل برؤيتها الدم نهارا ويعتد بما فعلته من العبادة من صوم وغيره قبل رؤيته أو يصور ايضا بما لو ولدت ولدا جافا ليلا ثم نوت الصوم وطرقها الدم نهارا فان احكام النفاس إنما ترتب على رؤية الدم كما ذكره وإن حسبت المدة من الولادة اه ع ش عليه (قوله وجنون ومغنى عليه وسكران) سواء كان كل من الثلاثة متعديا ام لا إذ الكلام هنا في نفي وجوب الاداء وهو لا يجب على كل من الثلاثة مطلقا واما وجوب القضاء فسيأتي اه شيخنا فينتد تقييد الشوبري هنا عن مشايخه بغير المتعدي لا يناسب إذ التفصيل إنما هو في وجوب القضاء تأمل (قوله لكبر أو مرض) راجعان للحسنى وقوله أو حيض أو نحوه راجعان للشرعى (قوله بقيد يعلم بما ياتي) وهو أن المريض لا بد أن يخاف المحذور تيمم والمسافر لا بد أن يكون سفره منفردا اه ح ل (قوله وعلى السكران) أي بقيد التعدي عند حرج ومطلقا عند م ر وقوله ومغنى عليه أي مطلقا عندهما ومثلها الجنون بشرط التعدي باتفاقهما على ما سيأتي إيضاحه اه (قوله وجوب انعقاد سبب) معنى وجوب انعقاد السبب الاعتداد به شرعا وترتيب وجوب القضاء عليه والسبب في الصوم واحد من الأمور الثلاثة المذكورة في أول الكتاب في قوله يجب صوم رمضان بكامل شعبان الخ تأمل (قوله وجوب القضاء عليهم) لا يظهر هذا التعليل لأن وجوب القضاء متحقق فيمن تعدى بافطاره مع وجوب الاداء عليه فان كان المراد ان يضم للعلو وجوب القضاء (فرع) وجوب الاداء كان اعترافا بوجوب الاداء عليهم والغرض الفرار منه فلي تأمل (قوله ومن الحق بهم المرتد الخ) تعريض

(فصل في شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح ترك صومه) شرط وجوبه إسلام) ولو فيما مضى وهو من زيادة (وتكليف) كما في الصلاة فيهما (واطاقة له) وصحة وإقامة أخذنا بما ياتي فلا يجب على كافر بالمعنى السابق في الصلاة ولا على صبي وجنون ومغنى عليه وسكران ولا على من لا يطيقه حسا أو شرعا لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نحوه ولا على مريض ومسافر بقيد يعلم بما ياتي ووجوبه عليهما وعلى السكران والمغنى عليه والحائض ونحوها عند من عبر بوجوبه عليهم وجوب انعقاد سبب كما تقرر ذلك في الأصول لوجوب القضاء عليهم كما سيأتي ومن الحق بهم المرتد في ذلك فقد سها فان وجوبه عليه وجوب تكليف

بالجلال المحلى اه رشيدى وقوله فقد سهى يمكن أن يجاب بأن وجوب انعقاد السبب في حقه لا ينافي
القول بكون الخطاب له خطاب تكليف اه شرح مر (قوله كما مرّت الاشارة اليه) اى في قوله ولو فيما
مضى اه ع ش (قوله ويباح تركه) اى الصوم عبارة شرح الارشاد لشيخنا واصانم رمضان او غيره
من نذرو كفارة وقضاء موسع لا مضيق كما يأتى فطر في سفر قصر الخ و اشار بقوله كما يأتى إلى قوله بعد ذلك
مانعه نعم قد يجب لا من حيث كونه تابعا بل من حيث ضيق الوقت بأن لم يبق من شعبان إلا قدر الايام
المقتضية او من حيث وجوب الفور في القضاء للتعدى بالترك بان تعمد الفطر بغير عذر و وجوب الفور
يستلزم وجوب الولاة وفي هذه الحالة يلزم القضاء ولو في السفر او نحوه تدارك لما ارتكبه من الاثم ولان
التخفيف بجواز التأخير لا يلبق بحال المتعدى الخ اه وفي العباب او تعديا اى او افطر تعديا ففورا اى
فيجب القضاء فورا ولو في سفر قال في شرح الروض أو نحوه أى السفر واعتمد مر جواز الفطر في
السفر ولو في قضاء مضيق وان لم يبق قبل رمضان الثاني إلا ما يسع القضاء او في نذر يوم معين وغير ذلك اه
سم (قوله ايضا ويباح تركه) اى الصوم الواجب غير ما امر به الامام لانه لا بد له قلت كلامهم شامل له
ايضا اه حل وشمل الواجب رمضان ولو نذر اتمامه لان إيجاب الشرع اقوى منه او كان قضاء او كفارة
أو نذرا اه شرح مر وينبغي قياسا على ما تقدم في التيمم انه لا يجوز له ذلك إلا باخبار طيب عدل مسلم
والا فلا يباح له الترك كما في التيمم وقد يفرق بقيام المرض وتأثيره في البدن فيدرك الالم الحاصل بالصوم
المقتضى للفطر هنا بخلافه ثم فان الم الغسل الحاصل من الوضوء إنما يحصل بعده فاحتيج فيه للسؤال اه ع ش
على مر (قوله ايضا ويباح تركه) اى يجب لانه جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب اه حج وتبعه
الزيادة فقال المرض الذى يبيح التيمم بوجوب الفطر وما دونه حيث لا يحتمل عادة يجوزاه والمعتمد
ان المرض الذى يبيح التيمم يجوز الفطر ولا يوجب عند مر ونقله قل على الخطيب وعزاه لشيخه مر
نعم ان خاف الهلاك او فوات منفعة عضو وجب الفطر كما في مر واستوجه قل على المحلى كلام
زى وقال ايضا ومثل المرض غلبة جوع او عطش اه ويباح تركه ايضا لنحو حصاد او بناء لنفسه
أو لغيره تبرعا أو باجرة وان لم ينحصر الامر فيه وقد خاف على المال ان صام وتعذر العمل ليلا
اولم يكفه فيؤدى لنفقه او نقصه نقصا لا يتعابن مثله هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتى في انقاذ
المحترم ما يؤيده خلافا لمن اطلق في نحو الحصاد المنع ولما اطلق الجواز ولو توقف كسبه لنحو قوته المضطر
اليه هو او مونه على فطره فظاهر ان له الفطر لكن بقدر الضرورة اه حج ومثله شرح مر وع ش عليه
(قوله بنية الترخص) المراد بها اعتقاد ان الافطار جائز له حيثئذ وان الشرع يسهل له هذا الامر بتجويزه
له وهذا قيد في جواز فطر المريض والمسافر كما في شرح البهجة فان أفطر كل منهما بدون هذه النية اثم اه
شيخنا واصله في ع ش على مر وهذا السياق يقتضى ان محل إيجاب نية الترخص إذا شرع في الصوم ثم
للرض او السفر بخلاف ما لو كان مريضا او مسافرا وطلع عليه الفجر لا يجب عليه ان ينوى الترخص
عنده وعبارة الشوبرى قوله بنية الترخص ظاهره ان المرض إذا طبق لا يجوز للرخص ان يا كل
إلا بنية الترخص وفيه وقفة والظاهر انه إذا قلنا بوجوب نية الترخص فافطر بدونها انه لا يلزمه
الامساك ويحتمل وجوبه واستظهره بعضهم فليحرر انتبهت (قوله ايضا بنية الترخص) اى قياسا على
المحصر يريد التحلل وليتميز الفطر المباح من غيره اه برماوى (قوله لمرض) اى سواء كان يرجى برؤه
ام لا اه شيخنا اى وان تعدى بسببه بان تعاطى ليلا ما يمرضه نهارا قصدا وفارق من شرب بجناسا فانه يلزمه
قضاء الصلاة لان ذلك فيه تسبب بما يؤدى للأسقاط وهذا ليس فيه تسبب إلا بما يؤدى إلى التأخير وهو
اخف فلم يضيق فيه كذا قيل ونظر فيه بان كلامهما يلزمه القضاء في الحقيقة اه شرح مر (قوله يبيح
التيمم) اى وان تعدى بسببه وقصد اسقاط الصوم ومنه زيادة المرض وبطء البرء فلا يجوز الفطر إذا
لم يخش ذلك بان يخشى ضررا لا يحتمل عادة ولم يبيح التيمم وفي كلام حج انه اذا خشى محذور تيمم

كما مرّت الاشارة اليه
(ويباح تركه) بنية الترخص
(لمرض يضر معه صوم)
ضرر يبيح التيمم وان طرأ
على الصوم لآفة ومن كان
مريضا ثم المرض ان كان
مطلقا فله ترك النية أو
منقطعا فان كان يوجد

وجب الفطر وان خشي ضرر الا يحتمل عادة جاز قلت كلامه في التحفة لا يظهر منه الا الاول اه حل وفي شرح م ر ما نصه ضرر اي يبيح التيمم فلا أثر للرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن الا ان مخاف الزيادة بالصوم فيفطر ومق خاف الهلاك بترك الاكل حرم الصوم قاله الغزالي في المستصفى والجرجاني في التحرير فان صام في انعقاده احتمال لان وجهيهما انعقاده مع الاثم ولمن غلبه الجوع أو العطش حكم المرض اه وقوله حرم الصوم مفهوما انه لو لم يخف الهلاك ولكن خاف بطل البراء او الشيء الفاحش او زيادة المرض لم يحرم لكن تقدم حرمة استعمال الماء مع ذلك وعليه فقد يفرق بينهما بان الماء بدلا تفعل به الصلاة في وقتها فتنع من استعماله المؤدى للضرر مع إمكان العدول عنه بخلاف الصوم فان الافطار يؤدي إلى تأخير العبادة عن وقتها وان أمكن القضاء لكن في حاشية شيخنا زى انه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حج بعد قول المصنف ويباح تركه للبريض اي يجب عليه اذا وجد به ضرر شديد بحيث يبيح التيمم وينبغي ان مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلا واحتاجوا في دفعهم إلى الفطر ولم يقدر واعلى القتال الا به جاز لهم بل قد يجب ان تحققوا تسلط الكفار على المسلمين حيث لم يقا تلوم اه ع ش عليه (قوله وقت الشروع) أي وقت صحة النية اه قل بان كان قبيل الفجر اه شيخنا (قوله والا فلا) اي فليس له تركها وان علم من عادته عود المرض اثناء النهار ولو عن قرب اه شرح م ر (قوله وسفر قصر) بحث السبكي وغيره تقييد الفطر به بمن يرجو اقامة يقضى فيها بخلاف مديم السفر ا بالان في تجويز الفطر له تغيير الحقيقة الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزركشي ومثله فيما يظهر كما بحثه الاذرعى ما لو كان المسافر يطبق الصوم وغلب ظنه انه لا يعيش الى ان يقضيه لمرض مخوف أو نحوه اه شرح م ر (فرع) لو نذر صوم الدهر لم يكن له الفطر في سفر الزهدة وله في غيره م ر يفدى لتعذر القضاء قال الشيخ وقد يشكل ذلك على ما تقدم عن السبكي وكان القياس اما ان يقولوا بالفطر فيها أو عدمه فيهما وقد يفرق بانه في الثانية عاجز شرعا عن القضاء فجاز فطره ويفدى بخلاف الاول لانه ممنوع من الفدية لتسكنه من الصوم فمنع من الفطر فتأمل اه شوبري وياتي هنا جميع ما مر في القصر بحيث جاز القصر جاز الفطر وحيث لا فلا نعم سيعلم من كلامه ان شرط الفطر في اول ايام سفره ان يفارق ما تشترط مجاوزته للقصر قبل الفجر يقيتا فلو نوى ليلا ثم سافر وشك أو سافر قبل الفجر أو بعده لم يفطر ذلك اليوم للشك في مبيحه اه حج ومحل جواز فطره ان لم يكن مديم السفر ولا لم يجز له الفطر لانه لم يرجز منا يقضى فيه اه سم وزيادى (قوله فالفطر أفضل) وحيث لا ينفعه نذر الصوم في السفر وقوله والا فالصوم أفضل وحيث ينعقد نذره في السفر وفي غش على م ر ما نصه وبقي ما لو نذر المسافر في السفر صوم تطوع هل ينعقد نذره أو لا فيه نظروا ينبغي انه ان كان صومه أفضل بان لم يحصل له فيه مشقة أصلا انعقد نذره والا فلا اه (قوله تعليلا لحكم الحضر الخ) عبارة شرح م ر لانها عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فغلبنا جانب الحضر لانه الاصل انتهت وقوله وزوال العذر معطوف على الحضر أي وتغليبا لحكم زوال العذر الخ اه (قوله ويجب قضاء ما فات الخ) ولا يجب التتابع في قضاء رمضان لكنه يستحب كغيره تعجيلا لبرائة الذمة قال في المهمات وقد يجب بطريق العرض وذلك في صورتين ضيق الوقت وتعذر الترك ورد بمنع تسميته تابعا اذ لو وجب لزوم كونه شرطاً في صحة الصوم كصوم الكفارة وانما يسمى هذا واجبا مضيقا وقد يمنع الاول الملازمة ويسند المنع بانه قد يجب ولا يكون شرطاً كافياً صوم رمضان ولا يمنع من تسمية ذلك تابعا كونه واجبا مضيقا اه شرح م ر (قوله ولو بعذر كمرض) اي يرجي برؤه اذ الذي لا يرجي موجب للفدية فقط كما سيأتي في قوله في الفصل ويجب المدبلا قضاء على من افطر لعذر لا يرجي زواله (قوله اذ تقديرها الخ) هذا يسمى عند الاصولين دلالة الاقتضاء وهي ما يتوقف عليه صحة الكلام اه بر ماوى (قوله وسكر) اي بتعدود دونه عند سم وبتعد فقط عند حج وقوله واغشاء اي بتعدود دونه وكان عليه ان يذكر الجنون ايضا فيقول وجنون بتعد بخلافه بدونه فلا يجب

وقت الشروع فله تركها
والا فلا فان عاد واحتاج
الى الافطار افطر (وسفر
قصر) فان تضرر به فالفطر
أفضل والا فالصوم أفضل
كما مر في صلاة المسافر (لا
إن طرأ) السفر على الصوم
(أو زالا) أي المرض
والسفر عن صائم فلا يباح
تركه تغليبا لحكم الحضر في
الاولى وزوال العذر في
غيرها (ويجب قضاء ما فات
ولو بعذر) كمرض وسفر
للاية السابقة اذ تقديرها
فانظر فعدة من أيام آخر
وكيف ونحوه كما مر في باب
وردة وسكر

القضاء فتلخص ان الجنون يفصل فيه وان الاغماء لا يفصل فيه وان السكر يفصل فيه عند حج ولا يفصل فيه عند سمر وهذا كله بالنسبة للصوم كما هو موضوع المسئلة اما بالنسبة للصلاة فتقدم في بابها انه يفصل في كل من الثلاثة بين التعدي وعدمه تامل (قوله ايضا وسكر واغماء) اي ولو من غير تعد فيهما اه حل والجنون اذا تعدى يجب عليه القضاء والا فلا اه عش والحاصل ان كلامنا من الاغماء والسكر بتعد او دونه ان استغرق النهار وجب القضاء والا بان لم يستغرق وقد نوى ليلا اجزاه كما علم بما تقدم اه سم على حج (قوله وترك نية ولو نسيانا) اي فهو بغير عذر وفي شرح المذهب ان قضاء تارك النية ولو عمدا على التراخي بلا خلاف والراجح انه على الفور في العمد وفي غيره على التراخي ولم ينظروا الى ترك النية يشمر بترك الاهتمام بالعبادة اه حل وبحل وجوب القضاء عند ترك النية ليلا اذا لم ينو نهارا مقلدا لابي حنيفة او يكون قد نوى جملة الشهر في اوله ويقلد ما الكافي اليوم الذي نسي فيه النية فان قلد واحدا منهما على ما ذكر لم يجب عليه القضاء (قوله بخلاف ما فات من الصلاة بالاغماء) هذا راجع لقوله واغماء اي فيجب قضاء الصوم على المعنى عليه دون قضاء الصلاة وهذا الفرق لا يظهر الا في غير المتعدي واما المتعدي بالاغماء فيقضى في البابين وعبارة شرح م ركبارة الشارح سواء بسواء وقوله وبخلاف الاكل راجع لقوله وترك النية ولو نسيانا وقوله انما يؤثر اي انما يكون عذرا في الثاني وهو المنهيات دون الاول وهو المأمورات اه شيخنا (قوله وبخلاف الاكل ناسيا) اي لعدم افطاره فالغرض الفرق بين ترك النية ناسيا والاكل ناسيا اه حل وهو ان الاول مبطل للصوم دون الثاني (قوله انما يؤثر في الثاني) معنى تأثيره فيه ان يجعل فعله مع النسيان كلافعل بمعنى ان المنهي عنه مع النسيان لا يعتد به من حيث الاثم بخلاف المأمور به مع النسيان فانه معتد به في جميع ما يترتب عليه (قوله اي لا يجب قضاء ما فات الخ) اي ولا يسن ولا ينعقد كما أفتى به والدشيخنا اه حل وفي عش غلى مر مانصه فلو خالف وقضاه لم ينعقد قياسا على ما قدمه الشارح في الصلاة من انه لو قضاها لا تنعقد ثم رأيت في سم على حج في اثناء كلام طويل مانصه ثم نقل شيخنا الشهاب الرملي افتاء بان الصلوات الفاتية في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب انتهى وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وقد منافي فصل انما تجب الصلاة عن افتاء السيوطي صحة قضاء الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم انتهى (قوله ايضا اي لا يجب) اي ولا يسن ايضا كما أفتى به شيخنا الرملي للعلة المذكورة فارقا بينه وبين اسباب امساك اليوم الذي اسلم فيه فانه يسن كما يفيد كلام الروض وشرحه ووفق مر بما حاصله ان الامساك أخف وكلام الروض يفيد ايضا استحباب القضاء ليوم الاسلام اه سم (قوله ولا صبا) اي فلا يجب ولا يسن وقد يشكل على ما تقدم من ندب قضاء الصلاة الفاتية في زمن الصبا الا ان يفرق بان الصوم من شأنه المشقة بخلاف الصلاة فليتأمل اه شوبري (قوله ولا جنون) اي بغير تعد اما المتعدي بالجنون فيجب عليه القضاء وقوله في غير ردة نعت للجنون الذي بغير تعد اي فحل كونه لا يوجب القضاء اذا وقع في غير ردة ووقع في غير سكر اعم من ان يكون بتعد او لا فقول الشارح اما ما فات به في زمن الردة او السكر اي اعم من ان يكون السكر بتدا ولا فيقضيه اي من حيث وقوعه في الردة وفي السكر لا من حيث كونه جنونا وهذا مبني على ان السكر ان يقضى الصوم مطلقا اي سواء تعدى او لا وهو مقتضى اطلاق الشارح وافق به سم واما على ما افتى به حج من ان السكر ان هنا كهر في الصلاة لا يقضى الا ان تعدى فيخص السكر المنقضي في كلام المتن في قوله بغير ردة وسكر بالذي بتعد وكذا قول الشارح اما ما فات به في زمن الردة او السكر اي الذي بتعد فيفيد ان الجنون اذا وقع في سكر بلا تعد لا يقضى ما فات فيه تامل اه شيخنا (قوله لعدم موجب القضاء) اي مقتضيه وهو البلوغ والعقل (قوله اما ما فات به في زمن الردة او السكر) لعل المراد المتعدي به ثم رأيت شيخنا في شرح الارشاد صرح بالتقييد بالتعدي وعلمه بان سقوط القضاء بعذر الجنون تخفيف لا يناسب حال المتعدي بالسكر كما لم تداه فعلى هذا لا يقضى زمن الجنون الواقع في سكر لم

واغماء وترك نية ولو نسيانا
بخلاف ما فات من الصلاة
بالاغماء كما سرفي باب المشقة
تكررها وبخلاف الاكل
ناسيا لان النية من باب
المأمورات والاكل من
باب المنهيات والنسيان
انما يؤثر في الثاني وتعبير
بما ذكر اعم مما عبر به
(لا بكفر أصلي) اي
لا يجب قضاء ما فات به بعد
الاسلام ترغيبا فيه (و) لا
(صبا) لا (جنون) بقيد
زدته بقولي (في غير ردة
وسكر) لعدم موجب
القضاء اما ما فات به في
زمن الردة او السكر فيقضيه
وتقدم في الصلاة نظير
ذلك مع زيادة

يتعد به اه وهو ظاهر اه سم اه شوبرى وهذا مبنى على إحدى الطريقتين وهي التفصيل في السكران
واما على الاخرى من انه يقضى مطلقا فلا يتقيد ما هنا بالتعدى لان زمن السكر اذا كان يقضيه مطلقا فاذا
وقع فيه جنون بلا تعدى قضى زمنه من حيث انه زمن السكر لا من حيث انه زمن جنون فتأمل وقوله فيقضيه
اى بان تناول مسكر يستغرق اسكار مثله النهار مع عليه بحاله ثم جن في اثناء اليوم فيلزمه قضاء ما انتهى اليه
السكر من زمن الجنون دون ما زاد عليه اخذ من تشبيه ذلك بالصلاة اه زى وقوله يستغرق اسكار مثله
النهار الخ كلام غير ظاهر فكان الاولى ان يقول كان شرب مسكر ايدوم ايا ما كعشرة ثم جن في اثنائها كان
جن بعد الخمسة الاولى منها فيقضى الخمسة الثانية لانها من جملة مدة السكر وما زاد على العشرة من الجنون
لا يقضيه وكذا يقال في مدة الردة فلو انقطعت باسلام احد ابويه فلا يقضى مدة الجنون بعد انقطاعها وانما
يقضى الواقع فيها فقط نظير ما مر في الصلاة (قوله كالمبلغ صائما) بان نوى ليلا اه شرح مر (قوله لانه
صار من اهل الوجوب) حتى لو جامع لزمته الكفارة بالشروط الاتية وانظر ما جعل هذا من الشبهة
اه حل وعبارة الشوبرى قال حج في شرح الارشاد فان افطر الصبي بعد بلوغه صائما لزمه الامساك
والقضاء مع الكفارة لو جامع لانه صار من اهل الوجوب اه بحروقه انتهت وهل يثاب على جميعه ثواب
الواجب او يثاب على ما فعله من الصبا ثواب المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر
والا قرب الثاني لان الصوم وان كان خصلة واحدة لا يتبعه بعض لكن الثواب المترتب عليها يمكن تبعيضه
ونظيره ما مر في الجماعة من انه اذا قارن في بعض الافعال فانت الفضيلة فيه دون غيره اه ع ش على مر
(قوله فانه لا قضاء عليهم) اى من بلغ مفطرا او اسلم او افاق بل يندب اه قل على الجلال (قوله لان
ما أدركوه منه الخ) عبارة شرح مر لعدم التمكن من زمن يسع الاداء والتكميل عليه غير ممكن فاشبهه ما لو
ادرك من اول الوقت ركعة ثم جن انتهت وقوله لا يمكنهم صومه اى صوما شرعيا بحيث يكون قائما
مقام جميع النهار بنهايه (قوله وسن لهم الخ) اى الثلاثة من بلغ مفطرا او من افاق ومن اسلم اه شيخنا وعلم
من ندب الامساك في الصور الخمس انه لا جناح عليهم في جماع مفطرة كصغيرة بجنونة وكافرة وحائض
اغسلت اه شرح مر (قوله ايضا وسن لهم) وكذا يقال في الحائض والنفساء اذا زال عذرهما
فيستحب لهما الامساك اه زى ويسن لمن زال عذرهما اخفاء الفطر عند من يجهل حاله لئلا
يتعرض للتهمة وعقوبة السلطان اه شرح مر (قوله كان تركا النية ليلا) اى وكان تعاطيا مفطرا بعد
انقضاء الصوم اه شيخنا وأشار الشارح بذلك الى ان تارك النية يقال له مفطر شرعا وان لم يتناول
مفطرا اه شوبرى (قوله من أخطأ بفطره) بخلاف من لم يخطئ به فلو ظهرت نحو حائض في اثناء
النهار لم يلزمها الامساك اه شرح مر (قوله او نسي النية) هذا قد يشعر بانه ليس مفطرا لانه قضية
العطف الا ان يقال المراد بالمعطوف عليه الافطار بالفعل بان تعاطى المفطر فلا يخالف ما تقدم اه
شوبرى وفي شرح مر المراد بالفطر الفطر الشرعى فيشمل المرتد اه (قوله او افطر يوم الشك)
مراده بيوم الشك هنا يوم الثلاثين من شعبان سواء يتحدث برؤيته أو لا بخلاف يوم الشك الذى
يحرم صومه اه شرح مر (قوله وبان انه من رمضان) اى سواء بان ما ذكر قبل تعاطى شيء من
المفطرات او بعده فيجب الامساك في الصورتين ليشتمل على ما ذكر غافلا بخلاف المسافر اذا قدم بعد
الافطار لانه لا يباح له الاكل مع العلم بانه من رمضان اه شرح مر (قوله لا لانه جهل)
اى جهل كونه من رمضان وقوله وبه فارق الخ الظاهر ان الضمير في به راجع لكون الصوم واجبا عليه واما رجوعه للجهل
فكان مقتضاه عكس الفرق (قوله ايضا لا لانه جهل) ومع ذلك فالمعتمد وجوب قضاائه فورا عقب
يوم العيد فليس الجمل عذرا مقتضيا للوجوب على التراخي وفي كلام بعضهم لنا عبادة فانت بعذر ويجب
قضاؤه على الفور وذلك يوم الشك اذا تبين كونه من رمضان فان وجوب الفور فيه مبنى على وجوب الامساك
نقله النووي في شرح المذهب عن المتولى والصحيح وجوب الامساك فيكون الصحيح هنا وجوب قضاائه

(كالمبلغ) الصبي بنهار
(صائما) فانه لا قضاء عليه
(ويجب اتمامه) لانه
صار من اهل الوجوب
(أو) بلغ فيه (مفطرا أو
افاق) فيه الجنون (أو اسلم)
فيه الكافر فانه لا قضاء عليهم
لان ما أدركوه منه لا يمكنهم
صومه فصار كمن أدرك من
اول وقت الصلاة قدر ركعة
ثم طرأ المانع (وسن لهم
ولمريض ومسافر زال
عذرهما) حالة كونهما
(مفطرين) كان تركا النية
ليلا (امساك) ابقية النهار
(في رمضان) خروجهم
الخلاف وانما لم يلزمهم
الامساك لعدم التزامهم
الصوم والامساك تبع
ولان غير الكافر افطر لعذر
وذكر السنية من زيادتي
(ويلزم) أى الامساك في
رمضان (عن اخطأ بفطره)
كان افطر بلا عذر أو نسي
النية أو ظن بقاء الليل
فبان خلافه أو افطر يوم
شك وبان انه من رمضان
لحرمة الوقت ولان لستين
النية يشعر بترك الاهتمام
بامر العبادة فهو ضرب
تقصير ولان صوم يوم
الشك كان واجبا على من
افطر فيه إلا لانه جهل وبه
فارق المسافر فانه يباح له
الافطار مع علمه وتعبيرى
بما ذكر اعم بما عر به

فورا فليراجع شرح المذهب اهل (قوله وخرج برضان) اى المذكور صريحا في قوله امساك في رمضان المتعلق بالمسائل الخمسة والمذكور ضمنيا في قوله ويلزم من اخطا بفطره فالضمير في يلزم راجع على الامساك بقيد كونه في رمضان كما صنع الشرح في حله فقوله فلا امساك فيه اى ولا واجب ولا مندوب لكن نفي الامساك في غير رمضان في صور النذب في رمضان لا يتأتى في جميعها اذ لا يتأتى في اسلام الكافر ولا افاقة المجنون لان الكافر لا يتصور ان يسلم وهو صائم في غير رمضان والمجنون لا يفقه وهو صائم ايضا تامل (قوله ليس في صوم شرعى) بخلاف فاقد الطهورين فانه في صلاة شرعية والفرق ان المفقود هنا ركن وهناك شرط اشرح ما هو يبرى ومع ذلك فالظاهر انه تثبت له احكام الصائمين فيكره له شم الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال على المعتمد فيه اه ع ش على م ر

(فصل في فدية فوت الصوم الواجب) اى وجوده او عدمه اى في بيان ما يوجبها وما لا يوجبها وينبغي ان يراعى في الترجمة وما يذكر مع ما في قوله لان من مات وعليه صلاة او اعتكاف كما زاده ع ش على م ر ومن الكلام على الكفارة بقوله ويجب مع قضاء كفارة الخ الفصل كما زاده هنا وذلك لان الفدية لا تشمل الكفارة بل هي غيرها كما يعلم من التحرير حيث قال باب الكفارة وعدمها كفارة الجماع في رمضان ثم قال باب الفدية هي ثلاثة انواع الاول مد لا فطار في رمضان لجل او رضاع او كبر ولتاخير قضاء رمضان بلا عذر الى رمضان آخر الثانى مدان لازالة شعرتين في الاحرام الثالث دم لقتل صيد ووطء اه باختصار وقوله والواجب لبيان الواقع لا للاحتراز اه ع ش (قوله من الاحرار) ليس قيدا وانما قيد به لاجل قوله اخرج من تركته لكل يوم مدوحيته لا فرق بين الحر والرقيق فللقريب ان يصوم عنه او يطعم لانهم صرحوا بان الرقيق اذا مات وعليه كفارة للسيد ان يطعم عنه لانه لا تركه له وقياسه ان القريب فيه بخير بين الصوم وبين الاطعام اه برماوى (قوله ايضا من الاحرار) اى كلا او بعضا اخذنا من تعليل الاحتراز عن الرقيق بانه لا تركه له فيخرج عن البعض فانه يورث عنه ما ملكه يبضعه الحر ويخرج منه ديونه ومنها الفدية فيخرج عن كل يوم فانه مدوان كان بينه وبين سيده مهايأة اه ع ش (قوله او كفارة) اى عن يمين او تمتع او قتل او ظهار وهذا هو المعتمد اه برماوى (قوله فمات قبل تمسكه) المراد بالتمسك ان يدرك زمنا قابلا للصوم قبل موته بقدر ما عليه ولو قيل رمضان الثانى خلافا لان اى هريرة وخرج لو عجز في حياته بمرض او غيره فانه لا يصام عنه مادام حيا وهل يتصدق عنه او يعتق راجعه اه برماوى (قوله فلا تدارك للفائت) اى لا بفدية ولا قضاء اه شرح م ر قال شيخنا هذا قد يخالف ما ياتى من ان من افطر لهرم او عجز عن صوم لزمانة او مرض لا يرى برؤه وجب عليه مد لكل يوم وقد يجاب بان ما ياتى فيمن لا يرجوا البرى وما هنا من خلافه ثم رايت في سم ما نصه لا يشك على ما تقرر الشيخ الهرم اذا مات قبل التمكن لان واجبه اصالة الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضى اه ع ش (قوله ولا اثم) اى مادام عذره باقيا وان استمر سنين لان ذلك جائز في الاداء بعذر في القضاء به اولى شرح م ر (قوله ان فات بعذر) قيد في كل من قوله فلا تدارك ولا اثم اهل ويدل عليه صنيع الشرح (قوله كعرض استمر الى الموت الخ) اى وكان استمر مسافرا او المرأة حاملا او مرضعا الى الموت اه شرح م ر (قوله سواء فات بعذر او غيره) اى وياثم في الصورتين كما في ع ش على م ر وعبارته قوله وان مات بعد التمكن اى وقد فات بعذر او غيره اثم كما أفهمه المتن وصرح به جمع متأخرون واجروا ذلك في كل عبادة وجب قضاؤها واخرها مع التمكن الى ان مات قبل الفعل وان ظن السلامة فيعصى من خرز من الامكان كالحي لا نه لما لم يعلم الاخر كان التأخير له مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف الموقت المعلوم الطرفين لا اثم فيه بالتأخير عن زمن إمكان أدائه اه حجج انتهت فعلم من هذا ومن قول الشرح فان فات بلا عذر الخ انه ياثم ويجب التدارك في ثلاث صور وانه لا اثم ولا تدارك في صورة وهي قول المتن فات قبل تمسكه من قضاائه تامل (قوله اخرج من تركته) اى وجوبا والاخراج افضل من الصوم

وخرج برضان غيره فلا امساك فيه كندر وقضاء لان وجوب الصوم في رمضان بطريق الاصلية ولهذا لا يقبل غيره بخلاف ايام غيره ثم الممسك ليس في صوم شرعى وان اثبت عليه فلوار تكب فيه محظورا لم يلزمه سوى الاثم

(فصل في فدية فوت الصوم الواجب من الاحرار) (صوم واجب) ولو نذرا او كفارة (فمات قبل تمسكه من قضاائه فلا تدارك) (للفائت) (ولا اثم) بقيد زداته بقولى (ان فات بعذر) كعرض استمر الى الموت فان فات بلا عذر اثم ووجب تداركه بما سياتى (او) مات (بعده) سواء افاة بعذر او بغيره (اخرج من تركته لكل يوم) فات صومه (مد) وهو رطل وثلاث كما مروا بالكيل المصرى نصف قدح والاصل في ذلك خبر من مات وعليه صيام شهر

لان في اجزاء الصوم خلافا بخلاف الاطعام فانه يجزى باتفاق اه من ع ش على مر اما لما لم يخلف تركه فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك له وينبغي ندبه لمن عدا الورثة من بقية الاقارب اذ لم يخلف تركه او خلفه او تعدى الوارث بترك ذلك اه شرح مر وقوله ولا صوم وانما لم يجب عليه الصوم في هذه الحالة لكون الميت لم يخلف تركه يتعلق بها الواجب اه ع ش عليه ولو قال بعض الورثة انا اصوم واخذ الاجرة جازا وقال بعضهم نطعم وبعضهم نصوم اجيب الاولون بالنسبة لقدر حصتهم فقط كما رجحه الزركشي وابن العماد لان اجزاء الطعام يجمع عليه ولو تعدد الوارث ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر ارثهم ثم من خصه شيء له اخر اجبه والصوم عنه ويجبر الكسر في الصوم نعم لو كان الواجب يوم لم يجز تبعض واجبه صوما واطعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة اه شرح مر وقوله لم يجز تبعض واجبه أى فالطريق ان يتفقوا على صوم واحد او يخرجوا ممدطعام فان لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على الفدية أو أخذ مدم من تركته واخراج اه ع ش عليه ولعل المانع من وقوع الصوم الذي صامه من خصه الصوم عن الميت كونه نواه عن خصوص حصته اه رشيدى (قوله فليطعم عنه) بالبناء للمفعول ونائب الفاعل هو قوله عنه ومسكيننا مفعول به منصوب وكان القياس انابته هو لقوله في الخلاصة ولا ينوب بعض هذى ان وجد ه في اللفظ مفعول به وقد يرد

فاهنا على حد قوله وقد يرد اه شيخنا وعبارة ع ش قوله فليطعم عنه الرواية بالفتح وتقييده في الحديث بالشهر لعله لكونه كان جواب سائل والا فذلك لا يتقيد بالشهر وكتب عليه العلامة الشوبرى قوله مسكيننا قال العراقي الرواية بالنصب وكان وجه اقامة الظرف مقام المفعول كما يقام الجار والمجرور مقامه وقد قرىء ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وفي رواية ابن ماجه وابن عدى مسكين بالرفع على الصواب اه سيوطى وقوله على الصواب مراده به المشهور لانه خطأ لما قدمه من توجيه النصب انتهت (قوله من جنس فطرة) عبارة شرح مر من غالب قوت بلده انتهت قال حج ويؤخذ مما مر في الفطرة ان المراد هنا بالبلد التي يعتبر غالب قوتها المحل الذي هو فيه عند اول مخاطبته بالقضاء اه ع ش على مر (قوله ايضا من جنس فطرة) قال القفال ويعتبر فضلها عما يعتبر ثم اه حج اقول يتأمل مع كون الفرض انه مات وإن الواجب تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة فأى شيء عليه بعد موته يحتاج في اخراج الكفارة الى زيادة ما يخرج عنه بل القياس ان يقال يعتبر لوجوب الاخراج فضل ما يخرج عنه على مؤنه تجهزه ويقدم ذلك على دين الآدمى ان فرض ان على الميت دين اه ع ش على مر ولو عجز عن ذلك في حياته لم تثبت في ذمته كالفطرة كذا قيل والمعتمد ثبوت ذلك في ذمته لان حق الله تعالى المالى اذا عجز عنه العبد وقت الوجوب استمر في ذمته وان لم يكن على جهة البدل اذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك اذ سببه فطره بخلاف زكاة الفطر اه حل والظاهر ان هذا الكلام لا يعقل لان فرض المسئلة ان الشخص الذى عليه الصوم مات وخلف تركه واذا كان كذلك فكيف يتعقل قوله ولو عجز عن ذلك الخ تأمل (قوله حملا على الغالب) يعنى ان الفطرة هي الغالبة والفدية نادرة فقيس النادر على الغالب بجامع الخ هذا ما ظهر بعد التوقف فيه والسؤال عنه اه زى اه ع ش (قوله او صام عنه قريبه الخ) لا يقال هذا التخيير لا يتأتى في الكفارة المرتبة لانه لا يجوز الانتقال الى خصلة حتى يعجز عما قبلها وفي الكفارة الاعتاق مقدم ثم الصوم ثم الاطعام لانا نقول فرض المسئلة انه مات وهو عاجز عن الاعتاق لانه لا يجب عليه الصوم الا حينئذ والطعام الذى يخرج له فدية عن الصوم لانه أحد خصال الكفارة التي على الميت لانه لو كان كذلك لا اعتبر تقدم الصوم عليه فلما صح التخيير وصرف امدادوا احدا شيئا ويشترط في قريب ان يعرف نسبه منه ويعد في العادة قريبا له اه برلى اه سم على البهجة اه ع ش على مر وفي الشوبرى ما نصه ونظر لو صار السيد هل هو كالقريب والاجنبى توقف فيه شيخنا الزياى ومال الى

فليطعم عنه مكان كل يوم
مسكيننا رواه الترمذى
وصحح وقفه على ابن عمر
(من جنس فطرة) حملا
على الغالب بجامع ان
كلا منهما طعام واجب
شرعا فلا يجزى بمحدود يقين
ويؤيق (او صام عنه قريبه)
وان لم يكن عاصبا ولا
وارثا (مطلقا) عن التقيد
بأذن

الاول لما بينهما من العلة فليحرراه ويشترط في القريب اذا صام أو أذن البلوغ لا الحرية وكذا يشترط في
الاجنبى اذا صام بالاذن البلوغ لا الحرية والفرق بين البلوغ حيث اشترط فيهما والرق حيث لم يشترط ان
الرقيق من اهل فرض الصوم بخلاف الصبي اهـ من شرح مـ ر وحل (قوله أو اجنبى باذن) قضية كلام
الرافعى استواء القريب وما ذون الميت فلا يقدم احدهما على الآخر لان القريب قائم مقام الميت وكأنه
ما ذون له ايضا وعليه فلو صام ما عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك مرتبا ووقع الاول عنه والثانى نفلا للصائم
ولو وقع معا احتمل ان يقال وقع واحد منهما عن الميت لا بعينه والآخر عن الصائم ولا يصح للاجنبى
المأذون له من الميت أو القريب ان يأذن لغيره فاذا أذن والحالة هذه لا يعتد باذنه اهـ عـ ش على مـ ر ولو صام
عنه ثلاثون بالاذن في يوم واحد اجزأ سواء كان قد وجب فيه التتابع ام لا لان التتابع انما وجب في حق الميت
لمعنى لا يوجد في حق القريب ولا نه التزام صفة زائدة على اصل الصوم فسقطت بموته اهـ شرح مـ ر (قوله أو
من قريبه) لو قام بالقريب ما يمنع الاذن كصبا وجنون او امتنع من الاذن والصوم اولم يكن قريبا اذن
الحاكم فيما يظهر اهـ شرح مـ ر وقوله اذن الحاكم اى وجوبه لان فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه
رعايتها والكلام فيما لو استأذنه من يصوم او يطعم عن الميت اهـ عـ ش عليه (قوله باجرة او دونها) راجع
للمستلتين كما يؤخذ من الرشيدى على مـ ر والاجرة عند استئجار الوارث من رأس المال كما في شرح مـ ر
وقوله من رأس المال محل ذلك حيث كان جائزا أو غيره واستأجر باذن باقى الورثة والا كان ما زاد على ما
يخصه تبرعا منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة اهـ عـ ش عليه وأما عند استئجار غيره فعلى المستأجر نفسه كفى
الرشيدى تأمل (قوله كالحج) اى قياسا على الحج فى مطلق الصحة لان الحج الواجب لا يتوقف فعله عن الغير
على اذن كما قال فى الروضة لغيره ان يحج عنه فرضا بغير اذنه أو يقال كالحج اى المندوب من حيث التوقف
على الاذن لان الحج المندوب يتوقف عليه اهـ شيخنا (قوله والخبر الصحيحين الخ) ما ذكره من الخبرين
ثبت صحة صوم القريب وأما صحة صوم الاجنبى بالاذن فلم يذكرك له دليلا لكن يؤخذ من كلامه بعد ان دليله
القياس على القريب لانه اذا صام بالاذن كان فى معنى صوم القريب وأشار الى هذا بقوله لانه ليس فى معنى
ما ورد به الخبر ومقتضاه انه اذا كان بالاذن يكون فى معنى ما ورد به الخبر فيلحق به تأمل وقوله لم يذكرك له
دليلا ممنوع بل ذكر له القياس على الحج إذ هو شامل لصوم القريب والاجنبى (قوله بخلافه بلا اذن) اى
فلا يجوز ان يستقل بالصوم وفارق نظيره فى الحج حيث يصح من الاجنبى بلا اذن من الميت ولا من القريب
بان له اى الصوم بدلا وهو الاطعام وبانه لا يقبل النيابة فى الحياة فضيق فيه بخلاف الحج فانه يقبل النيابة
حيث كان المنيب معضوبا وهل له اى الاجنبى ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين أو يفرق بانه هنا
بدل عما لا يستقل به الا قرب لكلامهم وجزم به الزركشى الثانى اهـ شرح مـ ر مع زيادة لعـ ش عليه (قوله
لم يصم عنه) لانه ليس من اهل العبادات الآن اهـ عـ ش على مـ ر اى بل يجب اخراج المدمن تركته لانه بمثابة
قضاء دين لزمه فلا ينافى كون ماله من ماله فثنا فكان المناسب عدم اخراج ذلك اهـ حل (قوله لا من مات
وعليه صلاة أو اعتكاف) وفى الاعتكاف قول انه يفعل عنه كالصوم وفى الصلاة قول ايضا انها تفعل عنه
سواء اوصى بها ولا حكاها العبادى عن الشافعى وغيره عن اسحق وعطاء لخبر فيه لكنه معلول بل نقل
ابن برهان عن التقديم انه يلزم الولى ان خلف تركه ان يصلى عنه كالصوم وفى الصلاة ايضا وجه عليه
كثيرون من اصحابنا انه يطعم عن كل صلاة مدا واختار جمع من محققى المتأخرين الاول وفعل
به السبكي عن بعض أقاربه وبما تقرّر يعلم ان نقل جمع شافعية وغيرهم الاجماع على المنع المراد
به اجماع الأكثر وقد تفعل هى والاعتكاف عن ميت كركعتى الطواف فانهما يفعلان عنه
تبعاً للحج وكما لو نذر ان يعتكف صائما فاعتكف الولى أو مأذونه عنه صائما اهـ حج (قوله
لعدم ورودهما) وهل تسن الصلاة أولا الا قرب الاول خروجاً من خلاف من أوجبه فى الصلاة

(أو اجنبى باذن) منه بان
أوصى به أو من قريبه
باجرة أو دونها كالحج
والخبر الصحيحين من مات
وعليه صيام صام عنه ولىه
والخبر مسلم انه عليه السلام قال
لامرأة قالت له ان أمى
ماتت وعليها صوم نذر
أفأصوم عنها صومى عن
أملك بخلافه بلا اذن لانه
ليس فى معنى ما ورد به
الخبر وظاهر انه لو مات
مرتبدا لم يصم عنه وقولى
باذن أعم من قوله باذن
الولى (لا من مات وعليه
صلاة أو اعتكاف)
فلا يفعل عنه ولا فدية
له لعدم ورودهما

المنقول عن حج اه ع ش على م ر (قوله نعم لو نذر ان يعتكف صائما) او يصوم معتكفا بالاولى اذ الفرض
 إفادة قضاء الاعتكاف تبع للصوم لان الاعتكاف لا يقضى اه حل (قوله اعتكف عنه وليه صائما) اى جاز
 ان يعتكف صائما فان لم يفعل الولي ذلك بقى الاعتكاف في ذمة الميت اه ع ش على م ر ويجوز ان يعتكف
 الاجنبى صائما بالاذن اه شربرى (قوله ويجب المد) اى ابتداء لا بد لاحتى لوزال عذره قبل إخراج
 الفدية لم يجب عليه الصوم بل يخرج الفدية ولو تكلف الصوم فلا فدية عليه كما نقله في الكفاية عن البندى جى
 كما لو تكلف من سقطت عنه الجمعة فعلمها حيث أجزأه عن واجبه فلا يرد عليه قول الاسنوى قياس ما صححوه
 من انه مخاطب بالفدية ابتداء عدم الاكتفاء بالصوم وقضية كلاهما ان من ذكر إذا عجز عن الفدية ثبتت في
 ذمته كالإكفارة وهو كذلك وما بحثه في المجموع من انه ينبغي هنا عكسه وهو عدم ثبوتها في ذمته كالفطرة
 لانه عاجز حال التكليف بالفدية وليست في مقابلة جنائية ونحوها رد بان حق الله تعالى المالى إذا عجز عنه
 العبد وقت الوجوب استقر في ذمته وان لم يكن على جهة البدل اذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك اذ سببه
 فطره بخلاف زكاة الفطر اه شرح م ر وفي الحلبي ما نصه فالمعذور مخاطب بالمد ابتداء فلو تكلف وصام لم
 يجب عليه المد واعترض بانه حيث كان مخاطبا بالمد ابتداء كان القياس ان لا يجزى به الصوم واجيب بانه
 مخاطب بالمد ابتداء حيث لم يرد الصوم والا كان هو المخاطب به ولو أخرج المد ثم قدر بعد الفطر على الصوم
 لم يلزمه القضاء فان قيل فما الفرق بينه وبين المعصوب حيث يلزمه الحج بالقدرة عليه بعد الاتيان به اجيب
 بان المعذور هنا مخاطب بالمد ابتداء كما علمت فاجزأ عنه والمعصوب مخاطب بالحج وانما جازت له الاقامة
 للضرورة وقد بان عدمها اه (قوله لكل يوم) اى ولو فقيرا وله اخراجه من أول ليلته وليس له الاخراج
 عن المستقبل اه برماوى وعبارة شرح م ر ولو أخرج نحو اهرم الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شيء عن
 التأخير وليس له ولا للحامل والمرضع الايتين تعجيل فدية يومين فاكثروا لهم تعجيل فدية يوم فيه اوفى
 ليلته انتهت (قوله على من افطر فيه) الضمير عائدا على رمضان كما صرح به م ر في شرحه وأن لم يسبق له
 ذكر بخصوصه ولعل المسوخ كونه معلوما من لواحق الكلام وعبارة شرح م ر والاظهر وجوب المد
 على من افطر في رمضان للكبر كان صار شيخا هرا لا يطيق الصوم في زمن من الازمان والالزوم ايقاعه
 فيما يطيقه فيه ومثله كالأعاجز عن صوم واجب سواء رمضان وغيره لزمانة او مرض لا يرجى برؤه او
 مشقة شديدة تلحقه ولم يتكلفه انتهت وعبارة حج والاظهر وجوب المد ولا قضاء عن كل يوم من
 رمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة على من افطر للكبر أو المرض الذى لا يرجى برؤه بأن يلحقه بالصوم
 مشقة شديدة لا تطاق عادة لان ذلك جاء عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم وفارق المريض
 المرجو البرء والمسافر بانهما يتوقعان زوال عذرهما اما من يقدر على الصوم في زمن لنحو برده
 او قصره فهو كمرجو البرء انتهت فقول الشارح ككبر او مرض الخ الكاف فيه استقصائية اذ لم
 يبق فرد آخر يجب عليه المد دون القضاء اه وعلى ما قاله حج يكون الضمير عائدا على الصوم الواجب
 من حيث هو لا بقيد رمضان ثم ظهر فرد آخر يجب فيه المد بلا قضاء وذلك فيمن نذر صوم الدهر اى
 العمر وصح نذره بان لم يخف ضررا او فوت حق فانه اذا افطر يرمى وجب عليه المد بلا قضاء لعدم
 وقت يقضى فيه كما في شرح التحرير للمؤلف فعليه تكون الكاف للتمثيل (قوله المراد لا يطيقونه) فان قلت
 اى قرينة على ان المراد ذلك قلت يمكن ان تكون قد وجدت عند النزول قرينة حالية فهم منها ذلك ولا يضر
 عدم بقائها فليتامل اه سم على البهجة اه ع ش على م ر (قوله ثم يعجزون) بكسر الجيم وفتحها اه برماوى
 (قوله لا نقاذ آدمى) الادمى ليس بقيد بل مثله كل حيوان يحترم اه شيخنا ويشير له صنيع الشارح
 حيث اقتصر في المفهوم على المال واصله في شرح م ر وقوله مشرف على هلاك ليس بقيد ايضا
 بل المدار ان يخاف عليه من حصول مبيع للتيسر كتلف عضوا او بطلان منفعة اه شيخنا ح فوعبارة
 البرماوى قوله مشرف على هلاك اى تلف شيء من نفسه او عضوه او منفعة ذلك انتهت (قوله

نعم لو نذر ان يعتكف
 صائما اعتكف عنه وليه
 صائما قاله في التهذيب
 (ويجب المد) لكل يوم
 (بلا قضاء على من افطر)
 فيه لعذر لا يرجى زواله
 ككبر ومرض لا يرجى
 برؤى لاية وعلى الذين يطيقونه
 المراد لا يطيقونه او يطيقونه
 في الشباب ثم يعجزون عنه
 في الكبر وروى البخارى
 ان ابن عباس وعائشة كانا
 يقرآن وعلى الذين يطيقونه
 ومعناه يكلفون الصوم فلا
 يطيقونه وقولى لعذر الى
 آخره اعم من قوله لكبر
 (وبقضاء على غير متحيرة
 افطر) اما (لا نقاذ آدمى)
 معصوم (مشرف على
 هلاك) بفرق او غيره ولم
 يمكن تخليصه الا بفطر

أيضا لا نقاذ آدمي الخ) محله في منقذ لا يباح له الفطر ولو لا الانقاذ أما من يباح له الفطر لعذر كسفر أو غيره فافطر فيه عند الانقاذ ولو بلا نية الترخيص قال الأذرعى فالظاهر أنه لا فدية ويتجه تقييده بما مر انفاهي الحامل والمرضع اهـ شرح م راى بان افطر لنحو سفر أو اطلق لا لانقاذ وقال قبل ذلك في الحامل والمرضع مانصه أو على الولد وحده ولو من غيرها بان خافت الحامل من إسقاطه وخافت المرضع من أن يقل اللبن فيهلك الولد لزمتها مع القضاء الفدية في الاظهر في مالها وإن كانتا مسافرتين أو مريضتين نعم إن افطرتا لأجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا إن اطلقتا في الاصح اهـ أى بان لم يربدا بالفطر خصوص الولد ولا السفر أو المرض اهـ ع ش (قوله أو لخوف ذات ولد عليه) أى ما لم تكن إحداها مريضة أو مسافرة وتفطر بسبب المرض أو السفر أو تطلق أمالو افطرت بسبب الحمل والرضاع فانها يجب اهـ برماوى (قوله أيضا أو لخوف ذات ولد عليه) ويجب عليها الفطر وإذا امتنعت ولم ترضعه ومات الولد فلا ضمان عليها لأنها لم تحدث فيه صنعا اهـ برماوى (قوله أو مرضع) شمل كلامه المستاجرة للارضاع وإنما لزمها الفدية ولم يلزم الاجير دم التمتع لأن الدم ثم من تنمة الحج الواجب على المستاجر وهذا الفطر من تنمة المنافع اللازمة للرضع وما بحثه الشيخ من أن محل ما ذكر في المستاجرة والمتطوعة إذا لم توجد مرضعة مفطرة أو صائمة لم يضرها الارضاع محمول في المستاجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها الى الافطار قبل الاجارة وإلا فالاجارة للارضاع لا تكون إلا اجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفى منه فيها اهـ شرح م ر وقوله محمول في المستاجرة على ما إذا غلب على ظنها الخ أى وحيتئذ فلا تصح الاجارة لعدم قدرتها على تسليم المنفعة شرعا وخرج بذلك ما إذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فتصح الاجارة ويجوز لها الفطر بل يجب ويمتنع عليها دفع الطفل لغيرها وهذا موضوع كلام الاصحاب وهو حاصل قوله وإلا فالاجارة الخ اهـ رشيدى (قوله ولو كان في المرضع من غيرها) ولو كان غير آدمى ولو كانت مستاجرة أو متبرعة بل ولو كان الحمل في الحامل من زنا ولا يتعدد المد بتعدد المنقذ والخوف عليه لأنه بدل عن الصوم بخلاف العقيقة لأنها فداء عن كل مولود اهـ حل (قوله ارتفق) أى انتفع به شخصان وهما الفريق والمفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الفريق كفى المرضع وتسنقر في ذمة الحامل أو المرضع أو المتعذر لا عسار أو ورق الى اليسار بعد العتق اهـ برماوى (قوله أيضا ارتفق به شخصان) أى حصل به رفق وانتفاع لشخصين وهما المنقذ والمشرف على الهلاك فلما انتفع بالفطر شخصان وجب الامر ان القضاء والفدية اهـ شيخنا ح ف (قوله واخذنا في الثانية بقسميها من الآية السابقة) وهى قوله وعلى الذين يطيقونه فدية فأولها بعضهم على تقدير لا وقال ابن عباس انها منسوخة في حق غير الحامل والمرضع أى ولم تنسخ في حقهما إلا أنه زيد عليهما القضاء هما كان في صدر الاسلام لأن الانسان القادر على الصوم كفى صدر الاسلام تخيرا بين الصوم وبين الفطر بلا قضاء وعليه الفدية والتقدير فى الآية وقوله على الذين يطيقونه فدية أو صوم كما قاله بعض المفسرين اهـ شيخنا (قوله قال ابن عباس الخ) هذا دليل لوجه الاخذاه شيخنا (قوله لم تنسخ في حقهما) أى ونسخت في حق غيرهما بقوله تعالى فمن تطوع خيرا فان ذلك يدل على عدم الوجوب على من سواهما فان قلت لم لا كان ذلك تخصيصا لأنه اخراج بعض افراد العام فالجواب ان الافراد مرادة كان الاخراج نسخا للعام لا تخصيصا ولأنه يشترط في التخصيص بقاء جمع يقرب من مدلول العام وهو هنا ليس كذلك اهـ شوبرى (قوله أو مع ولديهما) ان قلت هو فى معنى فطر ارتفق به شخصان قلت نعم ولكن وجد مانع وجوب الفدية وهو خوفها على نفسها ومقتضى لوجوبها وهو خوفها على الولد فغلب المانع كما هو القاعدة اهـ حج (وبخلاف من افطر متعديا) أى فلا فدية عليه وفارق لزومها للحامل والمرضع بأن الفدية غير متقدمة بالاشم بل انما هى حكمة استأثر الله بها ألا ترى أن الردة في شهر رمضان أخش من الوطء مع أنه لا كفارة فيها وفارق أيضا الزوم الكفارة في المين الغموس وفي القتل عمد اعدوا أنا بأن الصوم عبادة بدنية والكفارة فيها على خلاف

(أو لخوف ذات ولد)
حامل أو مرضع (عليه)
فقط ولو كان في المرضع
من غيرها لانه فطر ارتفق
به شخصان واخذنا في الثانية
بقسميها من الآية السابقة
قال ابن عباس انها لم
تنسخ في حقهما رواه
البيهقي عنه بخلاف ما لو
خافا على أنفسهما وحدهما
أو مع ولديهما وبخلاف
من افطر متعديا

الأصل فيقتصر فيها على ما ورد فيه نص أو كان في معناه بخلافه في تينك نعم يلزمه التعزير اه شرح م ر (قوله
 أو لا نقاذنحو مال) سواء كان له أو لغيره ولو كان الانقاذ يلبه اه حل (قوله وبخلاف المتحيرة اذا أفطرت
 الخ) محل ما ذكر اذا أفطرت ستة عشر يوما فقل فان أفطرت أزيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد على الستة
 عشر لأنها أكثر مما يحتمل فساد به بالحيفض حتى لو أفطرت كل رمضان لم يباح مع القضاء فدية أربعة عشر يوما
 نبه عليه الجلال البلقيني اه شرح م ر (قوله كمن أخر قضاء رمضان) وقوله فان عليه مع القضاء المد أى اذا
 كان عامدا عالما بحرمة التأخير وان كان غافلا لعلماء لا ان جهل التكرار فلا يعذر فيه كالأول علم حرمة الكلام
 في الصلاة وجهل البطلان به اه حل ولا فرق في لزوم الفدية بالتأخير بين من فاته الصوم بعذرو من
 فاته بلا عذر ولكن سياق في صوم التطوع تبع لما نقله في الروضة عن التهذيب وقره ان التأخير للسفر حرام
 وقضيته لزومها ويمكن ان يقال لا يلزم من الحرمة الفدية وقضية كلامهما انه لو شئى أو أقام مدة تمكن فيها
 من القضاء ثم سافر في شعبان مثلا ولم يقض فيه لزوم الفدية وهو ظاهر وان نظريه السنوى اه شرح م ر
 (قوله ايضا كمن أخر قضاء رمضان الخ) خرج من وجبت عليه الفدية ابتداء المذكور في قول الماتن سابقا
 ويجب المد بلا قضاء النخ و آخر اخرجها حتى دخل رمضان آخر فانه لا يجب عليه فدية التأخير اه من شرح
 م ر وعش عليه ونبه عليه الشارح بقوله فيما يأتى بخلافه في الكبر ونحوه وهذا في الاحرار واما الرقيق فلا
 يلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الراغب في نظيره لان هذه فدية
 مالية لا مدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل يجب عليه بعد عتقه الاوجه عدم الوجوب وقيل
 نعم أخذا من قولهم ولزمت ذمة عاجز وما فرق به البغوى من انه لم يكن من أهل الفدية وقت الفطر بخلاف
 الخ صحيح وان زعم بعضهم انه يمكن الجواب عنه بان العبرة في الكفارة بوقت الاداء لا بوقت الوجوب
 لظهور الفرق وهو ان المكفر ثم أهل للوجوب في حالتيه وانما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فانه غير أهل
 لالتزام الفدية وقت الوجوب اه شرح م ر (قوله قضاء رمضان) أى أو شيئا منه لا غيره ولو واجبا وان
 اثم وقوله مع تمكنه بان خلى عن المرض والسفر قدر ما عليه بعد يوم عيد الفطر في غير النحر وأيام التشريق
 أما اذ لم يخل كذلك فلا فدية لان تأخير الاداء بذلك جائز فالقضاء أولى اه برماوى (قوله مع تمكنه)
 خرج به مالو أخره بعذر كأن استمر مسافرا أو مريضا أو المرأة حاملا أو مرضعا الى قابل فلا شيء عليه
 بالتأخير مادام العذر باقيا وان استمر سنين لان ذلك جائز في الاداء بالعذر ففي القضاء به أولى وأخذ
 الاذرعى من كلامهم ان التأخير جهلا أو نسيانا عذر فلا فدية به وسبقه الى ذلك الرويانى لكن يخصه بمن
 أفطر لعذر والاوجه عدم الفرق وبحث بعضهم سقوط الاثم به دون الفدية ومثلها الا كراه كافي نظائر
 ذلك وموته أثناء يوم يمنع تمكنه منه اه شرح م ر أى فلا يكون سببا في ترك الفدية اه ع ش عليه (قوله
 الماتن حتى دخل رمضان آخر) هذا مفروض في الحى وقول الشارح بعده حتى دخل رمضان آخر مفروض
 في حق الميت فصنيعه يقتضى ان كلاما من المسئلتين يتوقف وجوب الفدية فيه على دخول رمضان القابل وان
 تحقق الفوات قبله ويثبت من ادراك القضاء قبله وكلام م ر في هذا المحل متناقض كل التناقض كما نبه عليه
 الرشيدى وكلام الروض وشرحه يقتضى ان المسئلتين على حد سواء في ان الوجوب لا يتوقف على دخول
 رمضان القابل بل المدار على تحقق الفوات فعلى هذا يكون التقيد بدخول رمضان ليس قيدا في المسئلتين
 ونص عبارته أى الروض مع شرحه (وتجب فدية التأخير بتحقيق الفوات ولو لم يدخل رمضان فلو كان
 عليه عشرة أيام فمات لبواقي خمس من شعبان لزومه خمسة عشر مداعشرة للأصل) أى أصل الصوم (وخمسة
 للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة) قال في الأصل بعد هذا واذ لم يبق بينه وبين رمضان السنة الثانية
 ما يوسع قضاء جميع الفئات فهل يلزمه في الحال الفدية عما لا يسعه أم حتى يدخل رمضان وجهان
 كالوجهين فيمن حلف لياكل هذا الرغيف غدا فتلف أى باتلافه قبل الغد هل يحثك في الحال أم

أو لا نقاذنحو مال مشرف
 على هلاكه وبخلاف المتحيرة
 اذا أفطرت لشيء مما ذكر
 فلا تجب الفدية للشك في
 الاخيرة وقياسا على
 المريض المرجو برؤيه في
 الاولين ولان ذلك ليس
 في معنى فطر ارتفق به
 شخصان في الثالثة ولا في
 معنى الادعى في الرابعة
 والتقييد بالادعى وبغير
 المتحيرة من زيادتي (كن
 أخر قضاء رمضان مع
 تمكنه) منه (حتى دخل)
 رمضان (آخر)

بعد مجيء الغداه وقضيته تصحيح عدم لزوم قبل دخول رمضان لكن ما ذكره قبله فيما لو كان عليه عشرة ايام صريح في خلافه ذكره السبكي والاسنوي ورده ابن العماد بانه لا مخالفة فان الازمنة المستقبلية يقدر حضورها بالموت كما يحل الاجل به وهذا مقفود في الحي اذ لا ضرورة الى تعجيل الزمان المستقبل في حقه والزركشي بان الصواب هو الاول أي لزوم الفدية في الحال قال ولا يلزم من التشبيه بمسئلة الرغيف خلافه ثم فرق بين صورتي الصوم وصورة اليمين بانه مات هنا عاصيا بالتأخير فلزمته الفدية في الحال بخلاف صورة اليمين وبانه هنا قد تحقق اليأس بفوات البعض فلزمه بدله بخلافه في الجواز موته قبل الغد فلا يحنث وكلام المصنف موافق لهذا اه بحر وفه (قوله فان عليه مع القضاء الكفارة) أي والاشتماء جلال وهذا صريح في انه آخره عامدا عالما بالتحريم فلا فدية على ناس أو جاهل ولو لمافات بغير عذر خلافا للخطيب ولا بد من كونه موسرا أيضا قال الخطيب وغيره بما في الفطرة وقال بعضهم المعتبر يسار بذلك زيادة على كفاية عمونة العمر الغالب لانه كفارة وهل المعتبر يساره بذلك في يوم من السنة أو في جميعها كما مر أو في قدر ما عليه وهل إذا عسر تسقط عنه أو تستقر عليه حرر ذلك اه قل عليه (قوله فان عليه مع القضاء المد) أي وعليه الاثم أيضا وانما جاز تأخير قضاء الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلها بل إلى سنتين لان تأخير الصوم إلى رمضان آخر تأخير إلى زمن لا يقبله ولا يصح فيه فهو كتأخير عن الوقت بخلاف قضاء الصلاة فانه يصح في كل الاوقات ولا يرد عليه انه يقتضى مجيء الحكم فيما هو قبيل عيد النحر اذ التأخير إليه تأخير لزمن لا يقبله لان المراد تأخير إلى زمن هو نظيره لا يقبله فانتفى العيد على ان ايراد ذلك غفلة عن قولهم في الاشكال مثلها اه شرح مر نعم ان كان فطره وجبا للكفارة العظمى كالجماع لم يلزمه فدية بالتأخير قاله شيخنا م تبالو الله واعتمده وخالف شيخنا الزياي نظر إلى اختلاف الموجب مع ان التأخير طارىء بعد لزوم الكفارة وهو الوجه فخره اه قل على الجلال (قوله ولا يخالف لهم) أي فصار اجماعا سكوتيا اه ع ش (قوله ويتكرر بتكرر السنين) وهل يعتبر التمكن في كل عام أو يكفي لتكرر الفدية وجود التمكن في العام الاول الظاهر الاول كما يرشد إليه قول البغوي ان المتعدي بالفطر لا يعذر بالسفر في القضاء اه سم على المنهج والذي تحرر في مجلس مر معه بحضرة العلامة الطبلاوي الاول اه ع ش على مر (قوله بخلافه في الكبر الخ) عبارة شرح مر ولا شيء على الهرم والزمن ومن اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير الفدية اذا أخرها عن السنة الاولى انتهت وقوله ونحوه وهو المريض الذي لا يرجى برؤه وقوله لعدم التقصير اخذ منه انه لو اخر ذلك لنفسيان أو جهل بحرمة التأخير لم يتكرر بخلاف ما لو علم حرمة التأخير وجعل وجوب الفدية اه حل (قوله فقير ومسكين) أي دون غيرهما من مستحق الزكاة اه شرح مر وقوله ودون من لا تحل له الزكاة كبنى هاشم والمطلب وهو اليهما وعبارة شرح مر في باب قسم الصدقات عند قول المتن وشرط أخذ الزكاة ان لا يكون هاشميا ولا مطليا ولا مولى لها نصها وكالزكاة كل واجب كندركفارة بناء على انه يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع انتهت (قوله ولا يجب الجمع بينهما) ولا يجب ايضا الاعطاء لفقراء ومساكين بلد الخارج بل يجوز نقل الامداد لفقراء بلدا أخرى لان حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات اه ع ش على مر (قوله وله صرف امداد لو احد) هذا التعبير يشعر بان صرفها لاشخاص اولى وهو كذلك ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام من ان سدجوة عشرة مساكين افضل من سدجوة واحد عشرة ايام وعبارة المناوي على منظومة الاكل لابن العماد قبل قوله وان دعوت صوفيا الخ ما نصه (فائدة) لو سدجوة مسكين عشرة ايام هل اجره كاجر من سدجوة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فقد يكرن في الجمع ولي وقد حدث الله تعالى على احسان الصالحين وهذا لا يتحقق في واحد ولا يرجى من دعاء الجمع ما لا يرجى من دعاء الواحد من ثم اوجب الشافعي دفع الزكاة الى الاصناف الثمانية لما فيه من دفع انواع من المفاسد وجلب انواع من المصالح اذ دفع الفقر والمسكنة نوع بخلاف رفع الرق عن المكاتب والغرم

فان عليه مع القضاء المد لان ستة من الصحابة أفتوا بذلك ولا يخالف لهم (ويتكرر) المد (بتكرر السنين) لان الحقوق والمالية لا تتداخل بخلافه في الكبر ونحوه لعدم التقصير (فلو أخر القضاء المذكور) أي قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر (فات أخرج من تركته لكل يوم مدان مد للفقوات ومد للتأخير لان كلامهما موجب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع هذا (ان لم يصم عنه) والاوجب مد واحد للتأخير وهذا من زيادتي (والمصرف) أي ومصرف الامداد (فقير ومسكين) لان المسكين ذكر في الآية والخبر والفقير أسوأ حالا منه ولا يجب الجمع بينهما (وله صرف امداد لو احد)

عن الغارم والغربة والانتقطاع عن ابن السليل اه ع ش على مر (قوله لان كل يوم عبادة مستقلة)
عبارة قل على الجلال وذلك لان الامداد بدل عن ايام الصوم وهو يصح فيه ان يصوم الواحد اياما
متعددة عن المكفر بعدموته على القديم الراجح وفي حياته لو قيل به وبذلك فارق الزكاة وليست الامداد
في الحى في الكفار بدلا عن الايام لانها خصلة مستقلة فلم يجر فيها ما ذكر فتأمل هذا فانه يغنيك عما اطالوا به
هنا في الجواب مما لا يجدى نفعا اه (قوله بخلاف صرف مدلاثنين) وكذا يجوز صرف ثلاثة امداد
لشخصين لان كل مد بدل صوم يوم وهو لا يتبعض اه برماوى (قوله ويجب مع قضاء) أى ومع تعزيز
فهذا مستثنى من عكس القاعدة المشهورة وهى كل معصية لا حد فيها ولا كفارة فيها التعزيز اه شيخنا
(قوله على واطىء الخ) حاصل ما ذكره عشرة قيود وكلها فى المتن وفيه مفاهيم الكل بل احد عشر يجعل قوله
يوما قيذا ليخرج ماله افسد بعض يوم مفهوم هذا القيد ذكره الشارح بقوله ولا على من وطىء بلا
عذر ثم مات او جن الخ ثم اشار له فى التعليل اه شيخنا وقضية التعبير بالواطىء انها لو نزلت عليه ولم ينزل
لا كفارة عليه لانه لم يجمع بخلافه اذا انزل فانه يفطر كالانزال بالباشرة ومع ذلك لا كفارة ايضا لعدم
الفعل اه برماوى (قوله بافساد صومه) اى حقيقة او حكما بدليل قوله الا فيمن ادرك الفجر بجماع فاستدام
تأزمه الكفارة فان هذا لم يفسد صوما حقيقة الا انه فى حكم افساد الصوم تنزيلا لمنع الانعقاد منزلة
الافساد كما قاله مر وحج (قوله يوما من رمضان) اى يقينا فلو وطىء اوله اذا صامه بالا جتهاد ولم يتحقق
انه منه اى وقد اشتبه رمضان بغيره فلا كفارة وحيث قد قولنا اوله ليس بقيد بل مثله جميع رمضان اه حل
وعلى هذا تكون القيود اثني عشر وعبارة شرح مر من رمضان يقينا خرج به الوطىء فى اوله اذا صامه بالا جتهاد
ولم يتحقق انه منه اوفى يوم الشك حيث جاز بان صامه عن قضاء او نذر ثم افسد نهارا بجماع ثم تبين بعد
الافساد بالبيضة انه من رمضان فانه يصدق ان يقال انه افسد صوم يوم من رمضان بوطىء اثم به لاجل
الصوم ومع ذلك فلا تجب عليه الكفارة لانه لم ينو عن رمضان انتهت (قوله وان انفر دبر رؤية) عبارة
اصلة مع شرح مر وتلزم من انفر دبر رؤية الهلال وجامع فى يومه شروعه فى الصوم وان ردت شهادته
كأمر لانه منك حرمة يوم من رمضان عنده بافساد صومه بالجماع فاشبه سائر الايام وظاهر ان مثله فى ذلك
من صدقة لما مر من وجوب الصوم عليه حيث انتهت وقوله وتلزم من انفر دبر رؤية الهلال خرج به الحاسب
والمنجم اذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان فلا كفارة عليهما ويوجه بانهما لم يتيقنا بذلك
دخول الشهر فاشبهما ماله واجتهد من اشتبه عليه رمضان فاذا اجتهد الى شهر فصامه وجامع لا كفارة
عليه وقوله لما مر من وجوب الصوم عليه حيث تنذر دعيه ان من ظن بالا جتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم
مع انه لا كفارة عليه كما تقدم اه سم اللهم الا ان يقال ان تصديق الراى اقوى من الاجتهاد لانه بتصديقه
نزل منزلة الراى والراى متيقن فن صدقه مثله حكما ولا كذلك المجتهد اه ش ع عليه (قوله بوطىء) اى
ولو فى الدبر لا تى اوله كرى بل لبهيمية او ميت وان لم ينزل اه حل اى او فرج مبان حيث بقى اسمه اه
قل على الجلال والذى فى ع ش ان الوطىء فيه لا يفسد الصوم ولا كفارة وقررره شيخنا خ ف (قوله ايضا
بوطىء) اى وحده ليخرج ماله وقارنه مفطر آخر ككل فلا تجب الكفارة وهو متجه لان الاصل برامة
الذمة ولم يتمحض الجماع للبهيمية اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله ولا شبهة) الشبهة عدم تحقق
الموجب ومن الشبهة ماله وشك فى النهار هل نوى ليلا او لا ثم جامع فى حال الشك ثم تذكر انه نوى فانه
يبطل صومه ولا كفارة عليه اه شرح مر وقوله عدم تحقق موجب اى عند الوطىء والموجب هو الافساد
وهو فى جميع صور الشبهة لم يتحقق عند الوطىء وان تحقق بعده (قوله جاء رجل) واسمه سلمة بن صخر
البياضى اه ع ش على مر (قوله هلكت) اى وقعت فى سبب الهلاك اه (قوله فهل تجدد ما تعيق) ما
موصول حرقى وتجد بمعنى تستطيع اعتناق رقبة الخ وكذا يقال فى قوله الا تى فهل تجدد ما تطعم
سنتين مسكينا وجعل ما موصولا اسميا يلزم حذف العائد المجزور بدون شرطه وجعلها

لان كل يوم عبادة مستقلة
فالامداد بمنزلة الكفارات
بخلاف صرف مدلاثنين
لا يجوز (ويجب مع قضاء
كفارة) باقى بيانها فى بابها
(على واطىء بافساد صومه
يوما من رمضان) وان
انفر دبر رؤية (بوطىء اثم
به للصوم) اى لاجله (ولا
شبهة) لخبر الصحيحين عن
أبي هريرة جاء رجل الى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال هلكت قال وما
أهلكك قال وقعت امرأتى
فى رمضان قال هل تجد
ما تعيق رقبة قال لا قال

بعضهم نكرة موصوفة والعائد محذوف أي هل تجد شيئا تعتق به الخ (قوله فهل تستطيع ان تصوم الخ) قال
 م ر ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب له عتقها ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم ندب له اه (قوله
 ثم جلس) يفهم منه انه سال وهو واقف اه شيخنا (قوله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم الخ) يحتمل انه أتى
 له هدية اتفاقا او انه امر به واحدا اه شيخنا (قوله ما بين لا بتيها) وهما الحرتان أي الجبلان المحيطان
 بالمدينة وفي رواية ذكرها البخاري في الادب من رواية الاوزاعي والذي نفسي بيده ما بين طنبى المدينة
 وهو ثنية طنب بضم الطاء المهملة والنون احد اطباب الخيمة واستعاره للطرف وقوله اهل هو مبتدأ
 خبره احوج وبين لا بتيها حال ويجوز كون ما حجازية او تيممية فعلى الاول احوج منصوب وعلى
 الثاني مرفوع ويجوز ان يكون بين خبر مقدم واهل مبتدأ واحوج صفة لاهل ويتعين على هذا رفع
 احوج على انه صفة ويجوز نصبه على انه حال ويستوى على هذا الحجازية والتيممية لسبق الخبر اه ع ش
 على م ر (قوله فضحك) أي تبسم وقوله حتى بدت أنباه أي نواجذه وهذا بالغة في فتح فمه صلى الله عليه
 وسلم في التبسم أو انه لا مانع من ان يكون حصل منه فهمه لكن ليس مثل غيره لانه امر نادر اه برماوى
 (قوله ثم قال اذهب فاطعمه اهلك) والاصح انه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله الذين تلزمه
 مؤنتهم كالزكوات وسائر الكفارات واما قوله صلى الله عليه وسلم فاطعمه اهلك ففي الام يحتمل انه لما
 اخبره بفقره صرفه له صدقة او انه ملكه إياه وامره بالتصدق به فلما اخبره بفقره اذن له في صرفها لهم
 للاعلام بانها انما يجب بعد الكفاية أو انه تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفها لاهله اعلاما بان لغير المكفر
 التطوع بالتكفير عنه باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أي واهلها فكل هو وهم منها كما نقله القاضى
 وغيره عن الاصحاب وحاصل الاحتمالين الاولين انه صرف له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب
 نعم يبقى الكلام على ما تقرر في العدد المصروف اليه فيجوز كون عدد الاهل ستين مسكينا اه شرح م ر
 (قوله وفي رواية للبخاري الخ) أتى بها لان فيها صريح الامر الدال على الوجوب المدعى في المتن وقوله
 فاعتق رقبة الخ أي قال ذلك بدل قوله فيما مر هل تجد ما تعتق رقبة فعلى هذه اول خطاب النبي له فاعتق رقبة
 الخ وأتى برواية ابى داود لأجل تقدير التمر اه شيخنا (قوله فصم شهرين) أي فان لم تستطع اعتاق
 رقبة فصم وقوله فاطعم أي فان لم تستطع صوم شهرين فاطعم وأتى بهذه الرواية لان فيها الامر وانظر هل
 كان السائل يجيبه في كل مرة في الرواية السابقة كان يقول له لا استطيع ام لا راجع (قوله بفتح العين والراء)
 هو المشهور والصواب في الرواية واللغة وحكاة القاضى عن رواية الجمهور ثم قال ورواه كثير من
 شيوخنا وغيرهم باسكان الراء قال والصواب الفتح ويقال للعرق الزيل بفتح الزاى من غير نون والزليل
 بكسر الزاى وزيادة نون ويقال له القفة والمكتل بكسر الميم وفتح التاء المشاة فوق والسفيفة بفتح السين
 المهملة وبالفاء ين قال القاضى ابن دريد يسمى ايضا زليللا لانه يحمل فيه الزيل والعرق عند الفقهاء ما يسع
 خمسة عشر صاعا وهي ستون مدا لتستين مسكينا لكل مسكين مد اه شرح مسلم للنووى واما الفرق
 بالفاء والراء المفتوحين فهو كافى المصباح مكيال يقال انه يسع ستة عشر رطلا اه ع ش م ر (قوله
 مكتل) أي ضخم وهو بكسر الميم وسكون الكاف وفتح التاء يقال له مكيل بفتح الميم وكسر الكاف وبالفاء
 التحمية الساكنة اه برماوى (قوله وتعبيرى بالوطى اعم) أي لشموله الزانى والواطى بالشبهة
 والسيد في حق الامة اه شيخنا (قوله فمن أدرك الفجر مجامعا الخ) كان الاولى ان يقول وانما وجبت
 الكفارة فيمن أدرك الفجر مجامعا فاستدام الخ او يدخله في عموم قول المتن بعد قوله بافساد صومه
 بان يقول حقيقة او حكما والا فالترجيح بقوله فمن أدرك الخ مشكل لعدم انعقاده اما على ما اختاره
 السبكي فلا اشكال اه من ع ش على م ر وعبارة شرح م ر وأورد على عكس هذا الضابط ما إذا طلع
 الفجر وهو مجامع فاستدام فان الاصح في المجموع عدم انعقاد صومه وتجب عليه الكفارة مع انه لم يفسد صوما
 ويجاب بعدم وروده انفسا دما يمنع الانعقاد ويجوز ان يخلاف تفسيره بما يرفع على انه وان لم يفسده

فهل تستطيع ان تصوم
 شهرين متتابعين قال لا قال
 فهل تجد ما تطعم ستين
 مسكينا قال لا ثم جلس فأتى
 النبي ﷺ بمرق فيه تمر
 فقال تصدق بهذا فقال على
 أفقر منه يا رسول الله
 فوالله ما بين لا بتيها اهل
 بيت احوج اليه منا فضحك
 ﷺ حتى بدت أنباه ثم
 قال اذهب فاطعمه اهلك
 وفي رواية للبخاري فاعتق
 رقبة فصم شهرين فاطعم
 ستين مسكينا بالامرونى
 رواية لابي داود فأتى
 بمرق تمر قدر خمسة عشر
 صاعا والعرق بفتح العين
 والراء مكتل ينسخ من
 خصوص النخل وتعبيرى
 بالوطى اعم من تعبيره
 بالزوج واطاعة الصوم اليه
 مع قولى ولا شبهة من زيادى
 فمن أدرك الفجر مجامعا
 فاستدام عالما تلزمه الكفارة
 لان جماعه وان لم يفسد
 صومه وفي معنى ما يفسده

فهو في معنى ما يفسده وكانه انعقد ثم فسد انتهت ومراده بالضابط منطوق المتن المذكور بقوله وتجب مع قضاء الخ (قوله فكانه انعقد ثم فسد) أي تزيل المنع الانعقاد منزلة الافساد اهـ (قوله على ان السبكي اختار الخ) انظر هذا الاختيار مع قيام المانع وكانه يضطر الى التاويل الذي قاله الشارح (قوله فلا تجب على موطوء) أي في قبل أو دبر رجل أو امرأة اهـ شرح مر (قوله لان المخاطب بها في الخبر المذكور هو الفاعل) أي مع الحاجة الى البيان ولتقصص صومها لتعرضه للفساد بنحو الحيض فلم تكمل حرمة حتى تتعلق به الكفارة ومن ثم لو أكرهته على وطئها لم يلزمها أيضا ولا نها غرم مالي يتعلق بالجماع فيختص بالرجل كالمهر اهـ شوبري (قوله وجاهل) أي جاهل بتحريم الوطء اذا قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء بخلاف من علم تحرمة وجوب الكفارة فتجب عليه قطعاه اهـ شرح مر وعش عليه (قوله ثم جن) هل بغير تعداو مطلقا اهـ حل ويؤخذ من كلام سم انه بغير تعدو عبارة عش على مر وبقى ما لو شرب دواء ليل يعلم انه يجنه في النهار ثم أصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشيخ أو لا فيه نظروا الا قرب الاول لانه لم يكن مخاطبا بالصوم حين التعاطي وبقى ما لو تعدى بالجنون نهارا بعد الجماع بان ألقى نفسه من شاهق جبل فجن بسببه هل تسقط الكفارة أو لا فيه نظروا الا قرب فيه أيضا سقوط الكفارة لانه وان تعدى به لم يصدق عليه انه أفسد صوم يوم لانه يجنونه خرج عن أهلية الصوم ران أهم بالسبب الذي صار به يجنونا انتهت (قوله لانه بان انه لم يفسد صوم يوم) أي بل صوم بعض يوم فيؤخذ منه ان الصوم يتبع بعض لان لم تعد الموت من المفطرات فلو صام نصف يوم ثم مات لم يفسد ما صامه وهذا انما يظهر في صورة الموت اما في صورة الجنون فلا يظهر لانه معدود من المفطرات (قوله كأن وطئ مسافرا ونحوه) كمر يض وكان كل من المسافر ونحوه مفطر اقبل الوطء حتى يقال انه أفسد صوم غيره لا صوم نفسه اهـ شيخنا (قوله لا يشركه) بضم الياء من أشرك وفي بعض النسخ لا يشركه فيها غيره اهـ برماوى وفي المختار وشركه في البيع والميراث يشركه مثل علمه شركه اهـ (قوله وقت الوطء) الظاهر ان هذا هو المفعول الثاني وليلا هو الاول ويصح الاخبار بواسطة المضاف الذي اشار اليه ولا يصح ان يكون ليلا هو الثاني لانه لا يصح الاخبار كما لا يخفى اهـ شيخنا وهذا بملاحظة المضاف الذي قدره الشارح اما بدو نها فيصح ان يكون وقت الوطء مفعولا أو لا اذ يصح الاخبار بان يقال وقت الوطء ليل اهـ (قوله أو شك فيه) أي في الليل دخول أو بقاء فيها ان صورتان مع ما قبله ما قوله أو أكل ناسيا أي فالصور خمس وزاد الشارح سادسة بقوله أو كان صديا وكلها يجتزى قوله ولا شبهة وايضا منها اربعة محترز قوله أشم اشار اليها بقوله ولعدم الاشم فيما عدا أي في غير الغيرة هو ظن البقاء والشك في البقاء ومن أكل ناسيا الخ ومن كان صديا وقيل الشارح أو الشك فيه أي في الدخول بخلاف الشك في البقاء فيدخل فيما عدا ظن دخول الليل وعبارة الروض وقولنا اشم به احتراز عن ظن غائطا بقاء الليل أو دخوله على غاياتي لجامع ومن جماع الصبي وجماع المسافر والمريض بثية الترخص فلا كفارة عليهم لعدم اثمهم اهـ بحروقه ولو جامع معتقدا صباه ثم بان بالغاء عند الجماع فلا كفارة لعدم اثمهم ويؤيده مسألة ظن بقاء الليل كما مال اليه سم وان نظر فيه الشوبري (قوله أو أكل ناسيا وظن انه افطر به ثم وطئ) الاصح بطلان صومه بهذا الوطء كالوطئ على ظن بقاء الليل في ان خلافه ومقابل الاصح لا يبطل كالمسلم من ركعتين من الظهر ناسيا ثم تكلم عامدا الا تبطل صلاته والفرق على الاول انه هنا صائم وقت الجماع وهناك غير متصل في حالة الكلام اهـ شرح مر وقوله وهناك غير متصل الخ أي الخروج بالسلام من الصلاة ظاهرا فلا يقال ان سلامه لغو لكونه ناسيا فهو باق في صلاته كما ان الجماع صائم بعد اكله اهـ عش عليه وفي قول على الجلال قوله الاصح بطلان صومه هو المعتمد وفارق عدم بطلان صلاة من تكلم ناسيا فظن بطلان صلاته فتكلم عامدا بان جنس الكلام مغتفر في الصلاة بخلاف جنس الجماع والا كل في الصوم اهـ (قوله وظن انه افطر به) اما اذا علم انه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر وتجب الكفارة

فكانه انعقد ثم فسد على ان السبكي اختار انه انعقد ثم فسد (فلا تجب على موطوء) لان المخاطب بها في الخبر المذكور هو الفاعل (ولا) على (نحو ناس) من مكروه وجاهل ومأمور بالامساك لان وطئه لا يفسد صوما ولا على من وطئه بلا عذر ثم جن أو مات في اليوم لانه بان انه لم يفسد صوم يوم (و) لا على (مفسد غير صوم) كصلاة (أو صوم غيره) ولو في رمضان كأن وطئه مسافرا أو نحوه امراته ففسد صومها (أو صومه في غير رمضان) كنذر وقضاء لان النص ورد في صوم رمضان كما مر وهو مخصوص بفضائل لا يشركه فيها غيره (أو) مفسد له ولو في رمضان (بغير وطء) كأكل واستمنا لان النص ورد في الوطء وحده اهـ ليس في معناه (و) لا على (من ظن) وقت الوطء (ليلا) أي بقاء أو دخوله (أو شك فيه بان نهارا أو أكل ناسيا وظن انه افطر به) ثم وطئ عامدا أو كان صديا لسقوط الكفارة

جزما واعلم أن هذا الذي ظن الفطر في مسئلتنا لجامع أن علم وجوب الامساك عن الجماع وغيره قائمه
لا بسبب الصوم فيخرج بالقيد الاخير وإن ظن الاباحه خرج بقوله اثم اه شرح مر (قوله بالشبهة في
الجميع) أي في غير مسئلة الصبي إذا سقط فيها لعدم الاثم تأمل (قوله ولا على مسافر الخ) والمريض في
ذلك كالمسافر اه شرح مر (قوله وطى زنا) أي مع نية الترخص وقوله ولم ينو ترخصاى مع زنا أو
غيره وقوله بل للزنا أى فقط وقوله مع عدم نية الترخص أى مع زنا أو لا وكشب أيضا وأما لو زنى مع عدم
نية الترخص فكذلك فهو داخل في كلامه وهي في الاصل اه حل (قوله ايضا وطى زنا) هذا محترز قوله
للصوم كما أشار إليه بقوله لا بهلم يا اثم به للصوم وقوله أولم ينو ترخصا محترزا ملاحظ في قوله للصوم أى
للصوم وحده وهو في هذه الصورة اثم به لسببين الصوم وعدم نية الترخص هذا مقتضى عبارته وفيه أنه
في الثانية لم يا اثم به إلا لعدم نية الترخص فقط لا للصوم أيضا إذا فطر من حيث هو جائز للمسافر فلم يا اثم في
المرتبة الأولى إلا لغير الصوم وهو الزنا في الأولى وعدم النية في الثانية تأمل (قوله أولم ينو ترخصا) وبالأولى
مألو نواوه وعبارة أصله مع شرح مر ولا على صائم مسافر جامع بنية الترخص لأنه لم يا اثم لوجود القصد مع
الاباحه انتهت (قوله وحدوث سفر او مرض الخ) بخلاف حدوث الجنون والموت لأنه يتبين بهما زوال
أهلية الوجوب من أول اليوم فلم يكن من أهل الوجوب حالة الجماع اه شرح مر وحج وقال العلامة
السباطي لا يسقطها قتله نفسه فراجع اه قل على الجلال (قوله لا يسقطها) أي ما لم يصل إلى بلد وجد
أهلها معيدين ومطالعها مخالف لمطلع بلده وإلا فلا كفارة لأنه صار منهم كما تقدم وفي عكسه لا كفارة
أيضا لعدم الاثم اه حل ولا تعود بعوده لبلده على المتمدن وإن كان التعليل المذكور بخالفه اه قل على
الجلال وفي عيش على مر ما نصه فلو عاد لمحل في بقية اليوم فهل يتعين وجوب الكفارة لأنها إنما كانت
سقطت لصيرورته من أهل المحل المنتقل إليه بوصوله إليه وقد لفتي ذلك بعوده إلى محله في يومه إذ قد تبين
بعوده إليه إن لم يخرج عن حكمه بمجرد الوصول إلى المنتقل إليه مع عدم استكمال ذلك اليوم فيه لا يصلح
شبهة لسقوط الكفارة مع تعديه بالافساد أو لافيه فطر ولعل الأقرب الأول ولو بدت النية ليلة الاثنين
لعدم ثبوت هلال شوال وأصبح صائما فثبت شر الينهار اثم انتقل لمحل آخر في الأول في المطلع أهله
صيام من غير تناول فطر قبل وصوله إليه فهل يحسب له صوم هذا اليوم لأنه بانتقاله إليه صار
واجبه الصوم وقد شرع فيه بنية معتبرة وثبت شوال قبل انتقاله لا يفسد نيته وصومه لزوال
أثر الثبوت في حقه بانتقاله لولا فيه نظر ولا يبعد الأول اه سم على شرح البهجة اه (قوله لأنه هتك
حرمة الصوم الخ) أي مع بقاء أهلية التكليف بخلاف ما مر فيمن مات أو جن لخروجه عن أهلية
التكليف فالعلة ناقصة اه شيخنا

(باب صوم التطوع)

التطوع التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات اه شرح مر وفي الحديث كل عمل ابن آدم له
إلا الصلوة فإنه لا جزى به واختلفوا في معنى تخصيصه بكونه له على أقوال تزيد على خمسين منها كما قال من
كونه أبعد من الزمان عن غيره ومنها ما نقل عن سفيان بن عيينة أن يوم القيامة تتعلق خصماء المرء بجميع أعماله
إلا الصوم فإنه لا سبيل لهم عليه فإنه إذا لم يبق إلا الصوم يتحمل الله تعالى ما بقي من المظالم ويدخله بالصوم الجنة
قال مرويهذا مردود الصحيح تعلق الغرماء به كسائر الأعمال لخبر الصحيحين اه (قوله من صام يوما في
سبيل الله) أي الجهاد بأعداء الله ورجم عن النار سبعين خريفا والخريفة السنة قال النووي رحمه الله تعالى فيه
فضيلة الصيام في سبيل الله وهو محمول على من لا يتضرر به ولا يموت به حق ولا يخل قنائه ولا غيره من مهمات
غزواه اه زى وأقول يمكن حمل سبيل الله على الطريق المرص إليه بأن يخلص من صومه وإن لم يكن في جهاد
وهذا المعنى يطلق عليه سبيل الله كثيرا وإن كان خلاف الغالب اه ع ش (قوله سبعين خريفا) أي سنة

بالشبهة في الجميع ولعدم
الايثم فيما عدا ظني دخول
الليل بلا تحجر أو الشك فيه
(و) لا على (مسافر وطى
زنا أولم ينو ترخصا) لأنه لم
يا اثم به للصوم بل للزنا أو
للصوم مع عدم نية الترخص
ولأن الإفطار مباح له
فيصير شبهة في درء الكفارة
وذكر الشك المقر على
قولي والشبهة من زيادتي
(وتسكرر) الكفارة
(وتسكرر) (الافساد) فلو
وطى في يومين لزمه
كفارتان سواء أ كفر عن
الأول قبل الثاني أم لا لأن
كل يوم عبادة مستقلة فلا
تتعدان لعل ككفارتاهما
ككفارتين ووطى فيهما
بخلاف من ووطى مرتين
في يوم ليس عليه الكفارة
طلوطة الأول لأن الثاني
لم يفسد صوما (وحدوث
سفر أو مرض) أو ودة
(بعد طو لا يسقطها) أي
الكفارة لأنه هتك حرمة
الصوم بعله فعل
(باب صوم التطوع)
الأصل فيه خبر الصحيحين
من صام يوما في سبيل الله
بأعداء الله واجهه عن النار
سبعين خريفا

فهم من التعبير عن الكل باسم الجزء لان الحريف أحد فصول السنة الاربعة والمراد انه يبعد عن النار مسافة
 زمن لو قسم كان سبعين سنة اه شيخنا (قوله سن صوم عرفة الخ) ولو وقع زفاف في أيام صومه المعتاد ندب
 فطره اه برماوى وفيهم ما نهى (فرع) قال الماوردى ولو وقع في أيام الزفاف صوم تطوع معتاد
 استحجب له الفطر لانها أيام يقال كأيام التشريق اه (قوله فانه يسن له فطره) أى ان أجده الصوم فلا يخاف
 ما قرره من ان الصوم للمسافر أنزل ان لم يتضرر به اه سم على حجة وقضية كلام الشارح انه لا فرق بين
 طويل السفر وقصير وهو محتمل ويحتمل التقييد بالطول كنظائره والوجه الاول اقامة للمظنة مقام
 المثنية أى اقامة محل الثان مقام محل اليتين اه عرش وظاهر كلامهم حيث خصوا هذا الحكم بصوم عرفة ان
 باقى ما يطلب صومه لا فرق فيه بين المسافر وغيره وانظر ما وجهه والمعنى الذى اقتضى تخصيص عرفة
 بهذا التفصيل وأجاب بعضهم بان هذا التفصيل يجرى في غير عرفة بالاولى لانه دونها فى النأ كداه شيخنا
 (قوله وبخلاف الحاج الخ) عبارة شرح مزو أما الحاج فلا يسن له صوم يوم عرفة بل يستحب له فطره ولو
 كان قويا لا يتابع روافد الشيخان ولتقوى على الدعاء ويؤخذ منه استحباب صومه لحاج لا يصل عرفة
 الا ليلا وبه صرح فى المجموع وغيره ونقله فى شرح مسلم عن جمهور العلماء وان صومه لمن وصلها نهارا خلاف
 الاول بل فى نكث التقييد للمصنف انه مكروه وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الاول والكرامة بصوم
 ما قبله لكن ينافيه ما باقى فى صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيهما بل هذا أولى لانه يغتفر فى خلاف الاول
 ما لا يغتفر فى المكروه وقد يفرق بان القوة الحاصلة بالفطر هنا من مكملات المغفرة الحاصلة بالحج بلجج
 ما مضى من العمر وليس فى ضم صوم ما قبله اليه جابر بخلاف الفطر ثم فانه من مكملات مغفرة تلك الجمعة
 فقط وفى ضم صوم يوم له جابر فان قيل قضية ذلك ان هذا أولى بالكرامة من صوم يوم الجمعة قلنا صد عن
 ذلك ورد النهى المتفق على صحته ثم بخلافه هنا انتهت (قوله انه يصل عرفة ليلا) المعنى انه ان كان مقيما بمكة
 أو غيرهما وقصد أن يحضر عرفة ليلا أى ليلة العيد فقوله والاسن فطره صادق بما اذا كان مقيما وقصد
 حضور عرفة بالنهار يوم التاسع فيسن له الفطر اه عرش على مر وعبارة حج نعم يسن صومه لمن اخر وقوفه
 الى الليل ولم يكن مسافر النص الاملاء على انه يسن فطره للمسافر اه (قوله والاحوط صوم الثامن مع
 عرفة) عبارة شرح مزو ويسن صوم الثمانية ايام قبل يوم عرفة كما صرح به فى الروضة سواء فى ذلك الحاج
 وغيره انتهت (قوله ويوم عاشوراء) مشتق من العشر بفتح العين المهملة وهو اسم للعدد المعين وقيل من
 العشر بكسر العين وفيه لغات المدو القصر مع الالف بعد الغين وعشوراء بالمد مع حذف الالف سمي بذلك
 لان عشرة من الانبياء أكرموا فيه بعشر كرامات وفى بعض كتب الوعظ انه صلى الله عليه وسلم قال لعمر
 رضى الله عنه ان الله تعالى خلق السموات والارض والشمس والقمر والنجوم والعرش والكرسى
 والجنة فى يوم عاشوراء وخلق آدم فيه وأدخله الجنة وتاب عليه فيه وولد ابراهيم فيه ونجاه من النار
 وهداه فيه ونجى موسى وأغرق فرعون عدوه فيه وانزل عليه التوراة فيه وولد عيسى ورفع الى السماء فيه
 ورفع ادريس مكانا عليا فيه واستوت سفينة نوح على الجودي فيه وأخرج يوسف من السجن فيه وتيب
 على قوم يونس فيه واعطى سليمان الملك فيه وأخرج يونس من بطن الحوت فيه ورد بصر يعقوب فيه
 وكشف ضرابوب فيه وغفر لنبيه داود واول مطر نزل من السماء فيه وقتل الحسين بن على رضى الله عنهما
 فيه وفيه تكسى السكبة كل سنة وكان صلى الله عليه وسلم يدعو مرأضه ومن اضع ابنته فاطمة رضى الله
 تعالى عنها فى يوم عاشوراء فينفث فى أفواههم ويقول لمن يرضعهم لاتسقينهم شيئا الى الليل ووردان
 الطير والوحش تصوم يوم عاشوراء واول طير صامه الصرد وحكى عن فتح الاسمر انه قال كنت افتت
 خبز للتمل كل يوم فليأكل كان يوم عاشوراء لم يأكله الا بعد الغروب ويستحب فيه التوسعة على العيال
 والاقارب والتصدق على الفقراء والمساكين من غير تكلف فان لم يجد شيئا فليوسع خلقه ويكف
 عن ظلمه ولبعضهم

(سن صوم) (يوم عرفة)
 وهو تاسع ذى الحجة بقيد
 زدته بقولى (لغير مسافر
 وحاج) بخلاف المسافر
 فانه يسن له فطره وبخلاف
 الحاج فانه ان عرف انه
 يصل عرفة ليلا وكان مقيما
 سن صومه والاسن فطره
 وان لم يضعفه الصوم عن
 الدعاء واعمال الحج
 والاحوط صوم الثامن
 مع عرفة (و) يوم
 (عاشوراء) وهو عاشر
 المحرم

في يوم عاشوراء عشر يتصل * بها اثنتان قلها فضل تغسل
صم صل زرعاً لما عدوا كتحل * رأس اليتيم امسح تصدق واغتسل
وسع على العيال قلم ظفرا * وسورة الاخلاص قل الفاتح
وقال الخافظ ابن حجر: في يوم عاشوراء سبع تهتمس * ارز وبر ثم ماش وعدمس
* وحسن ولوياء والقول * هذا هو الصحيح والمنقول

ونقل عن بعض الصوفية ان من قرأ هذا الدعاء في يوم عاشوراء لم يمت في سنة ومن فرغ اجله لم يلهمه الله
تعالى قرأته وهو من المجربات التي لا شك فيها وهو بسم الله الرحمن الرحيم سبحان الله على الميزان ومنتهى
العلم ومبلغ الرضا وعدد النعم وزنة العرش والحمد لله على الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وعدد النعم
وزنة العرش لا اله الا الله على الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وعدد النعم وزنة العرش الله أكبر على
الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وعدد النعم وزنة العرش لا حول ولا قوة الا بالله على الميزان ومنتهى
العلم ومبلغ الرضا وعدد النعم وزنة العرش لا ما جا ولا من جاء من الله الا اليه سبحانه الله عدد الشفع والوتر
وعدد كلمات الله التامات الحمد لله عدد الشفع والوتر وعدد كلمات الله التامات لا اله الا الله عدد الشفع
والوتر وعدد كلمات الله التامات الله أكبر عدد الشفع والوتر وعدد كلمات الله التامات لا حول ولا قوة
الا بالله عدد الشفع والوتر وعدد كلمات الله التامات حسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً اه برماوى (قوله وتاسوعاء) بالمد
كعاشوراء وحكى قصره وهو شاذ قال الجوهري واظنه مولداً وقال الصغاني انه مولد اه برماوى والحكمة
في صومه مع عاشوراء الاحتياط له لاحتمال الغلط في اول الشهر ونحوه اليهود فانهم يصومون العاشر
وحده والاحتراز من افراذه كما في يوم الجمعة ولذلك يسن ان يصوم معه الحادى عشر ان لم يصم
التاسع بل في الامم وغيرها انه يندب صوم الثلاثة لحصول الاحتياط به وان صام التاسع اذا غلط قد
يسكون بالتقديم والتأخير وإنما لم يسن هنا صوم الثامن احتياطاً لحصوله بالتاسع ولا يكون التاسع
كالوسيلة للعاشر فلم يتاكد امره حتى يطلب له اجتناب بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما في الحجة
ذكره الغزالي وظاهر ما ذكره من تشبيهه بيوم الجمعة انه يكره افراذه لكن في الام لا بأس بافراذه اه
شرح مر (قوله صيام يوم عرفة احتسب على الله الخ) انما كان عرفة بسنتين وعاشوراء بسنة لان الاول
يوم محمدي والثاني يوم موسوي ونبينا صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين فكان يومه
بسنتين اه شرح مر وفي الشورى ان تاسوعاء يكفر سنة ايضاً كعاشوراء اه ويوم عرفة افضل الايام
لان صومه كفارة سنتين كما مر بخلاف غيره ولان الدعاء فيه افضل من غيره ولخير مسلم ما من يوم اكثر
من ان يعتق الله فيه من النار من يوم عرفة واما خبر خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فمحمول على
غير يوم عرفة بقرينة ما ذكره واقى الوالد رحمه الله تعالى بان عشر رمضان الاخير افضل من عشر ذي
الحجة لان رمضان شيد الشهور اه شرح مر وورد في بعض الاحاديث ان الوحوش في البادية تصومه
حتى ان بعضهم اخذ لحماً وذهب الى الغادية ورماه نحو الوحوش فاقبلت عليه ولم تأكله وصارت تنظر الى
الشمس وتنظر الى اللحم حتى غربت الشمس اقبلت اليه من كل ناحية اه بهامش صحيح اه عش عليه واعلم ان
افضل الشهور للصوم بعد رمضان الاشهر الحرام وافضلها المحرم ثم رجب خروجا من خلاف من فضله على
الاشهر الحرم ثم باقيها وظاهره الاستواء ثم شعبان لخبر كان صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله كان يصوم شعبان الا
قليل قال العلماء اللفظ الثاني مفسر للاول فالمراد بكلمة غالبة وقيل كان يصومه تارة من اوله وتارة من وسطه
وتارة من آخره ولا يترك منه شيئا بلا صيام لكن في اكثر من سنة وانما اكثر صلى الله عليه وسلم من صيام شعبان
مع كون المحرم افضل منه لانها كانت تفرض له فيه اعذار تمنعه من اكثر الصوم فيه او لعلمه لم يعلم فضل
المحرم الا في آخر حياته قبل التمكن من صومه وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما رايت رسول

(وتاسوعاء) وهو تاسعه
قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم
عرفة احتسب على الله

الله ﷻ استكمل صيام شهر رطل إلا روزه من قال العلماء وإنما يستكمل ذلك لتلايق وجوبه اه شرح
 مر (قوله احتسب على الله) عبارة المصباح احتسب الاجر على الله اذخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا اه
 ع وشو المناسب لما تقدم من ان الذخر بالمعجزة لما في الاخرة وبالجملة في الدنيا ان تكون العبارة اذخر
 بالمعجزة هذا ويمكن ايضا ان يكون احتسب بمعنى ارجو وعلى بمعنى من اه شيخنا (قوله ان يكفر السنة
 التي قبله الخ) المراد بالسنة التي قبل يوم عرفة السنة التي تتم بفراغ شهره وبالسنة التي بعده السنة التي اولها
 المحرم الذي يل الشهر المذكور اذ الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيها ما ذكرناه ولكون
 السنة التي قبله لم تتم اذ بعضها مستقبل كالسنة التي بعدها في مع المضارع بان المصدرية التي تخصه للاستقبال
 والا فلو تمت الاولى كان المناسب التعبير فيها بالفظ الماضي بان يقول احتسبت قال الامام والمكفر
 الصغائر دون الكبائر قال صاحب الذخائر وهذا منه تحمك يحتاج الى دليل والحديث عام وفضل الله واسع
 لا يجبر قال ابن المنذر في قوله ﷻ من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه هذا قول عام
 يرجي به ان يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها قال الماوردي وللتكفير تاويلان احدهما الغفران والثاني
 العصمة حتى لا يعصى فيحمل الاول على السنة الماضية والثاني على السنة المستقبلية ثم ما ذكر من التكفير فيمن
 له صغائر والا يزيد في حسناته اه شرح مر وقوله ولكون السنة التي قبله لم تتم الخ يعارض هذا انه ﷻ
 عبر بمثل هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع ان السنة فيه قد مضى جميعها بل وزيادة الوجه ان حكمة التعبير
 بذلك فيها كون التكفير مطابقة مستقبلا بالنسبة لوقت ترغيه ﷻ في صومهما لانه مرتب على الصوم
 الذي سيفعل بترغيه ﷻ على ان الماضي هنا غير صحيح كما لا يخفى فالمضارع هو المتعين لاداء المعنى المراد
 فتأمل اه رشيدى (فائدة) قال النووي قد يقال اذا كفر الوضوء الذنوب فماذا تكفر الصلاة والجماعات
 ورمضان وصوم عرفة وعاشوراء وموافقة تامين الملائكة فقد ورد في كل انه يكفر قال والجواب ما
 اجاب به العلماء ان كل واحد من المذكورات صالح للتكفير فان وجد ما يكفره من الصغائر كفره وإن لم
 يصادف صغيرة ولا كبيرة كتب به حسنات ورفعت به درجات وإن صادف كبيرة او كبائر رجونا
 ان يحتمل منها اه من حاشية العلقمى على الجامع اه ع ش ثم رأيت بهامش القسطلاني على البخارى بخط
 أبي العز العجمي ما نصه التحقيق في الجواب ان الناس اقسام من لا صغائر له ولا كبائر فترفع درجاته
 ومن له صغائر فقط من غير اصرار فتكفيرها الاعمال الصالحة كالصلاة والصوم ومن له كبائر مع
 صغائر فالمكفر عنه بالاعمال الصغائر فقط ومن كان له كبائر فقط فيكفر منها على قدر ما كان
 يكفر من الصغائر نقله السيوطي عن البلقيني انتهى (قوله الى قابل) هو مصروف ووقع لبعضهم خلافا
 فاحذره فانه سبق قلم اه ع ش على مر (قوله لا صوم من التاسع) استشكل على حديث انه ﷻ لما قدم
 المدينة وجد اليهود صائمين يوم عاشوراء ويقولون ان سبب ذلك ظهور موسى وغرق فرعون فقال
 نحن احق بموسى منكم فصامه وأمر الناس بصيامه وكان دخوله في ربيع وعاشوراء في المحرم وأجيب
 بان المراد وجدهم بعد استمراره الى وقته او انه اجيز بذلك او انه قدم المدينة من سفره كان سافرا
 بعد الهجرة وكان دخوله قبل الزوال ولم يتعاط مظهرا والنفل تجوز نيته بهذين الشرطين كما تقدم قال
 السبكي والاصح انه لم يجب اه برماوى (قوله واثنين) مجرور بالياء لاحاقه في الاعراب بالمتى
 فليس مشونا اه شيخنا وسمى الاثنين لانه ثاني ايام ايجاد المخلوقات غير الارض والخمس
 خامسها وما قيل لانه ثاني الاسبوع مبنى على ان اوله الاحد وهو مرجوح والراجح ان اوله
 السبت كما في باب التذرع وهو افضل من الخميس لان اطواره صلى الله عليه وسلم كلها كانت فيه
 وافضل ايام الاسبوع الجمعة ثم الاثنين ثم الخميس ثم بقية الايام ويسن صوم يوم الاربعاء مطلقا
 شكرا لله تعالى على عدم هلاك هذه الامة كما اهلك فيه من قبلها ويسن ايضا صوم يوم المعراج
 ويوم لا يجد فيه ما يا كلفاه برماوى (قوله تعرض الاعمال) اى تعرض على الله تعالى وكذا تعرض في

أن يكفر السنة التي قبله
 والسنة التي بعده وصيام
 يوم عاشوراء احتسب
 على الله أن يكفر السنة التي
 قبله وقال لئن بقيت الى
 قابل لا صوم من التاسع
 فأت قبله رواهما مسلم
 ويسن مع صومه صوم
 الحادى عشر كما نص عليه
 (واثنين وخميس) لانه
 ﷻ كان يتجرى صومهما
 وقال تعرض الاعمال

ليلة نصف شعبان وليلة اتقدراً فالاول عرض اجمالي باعتبار الاسبوع والثاني باعتبار السنة وكذا الثالث وقائدة تكرير ذلك لإظهار شرف العام بين الملائكة واما عرضها تفصيلاً فهو برفع الملائكة لها بالليل مرة وبالنهار مرة اه شرح حجج وعبارة شرح م والمراد عرضها على الله واما رفع الملائكة لها فهو بالليل مرة وبالنهار مرة ورفعها في شعبان الثابت بخبر احمد انه عليه السلام سئل عن كثرة الصوم في شعبان فقال انه شهر ترفع فيه الاعمال فاحب ان يرفع عملي وانا صائم محمول على رفع جملة انتهت (قوله ايضاً تعرض الاعمال) أي لاظهار العدل وإقامة الحججة إذ لا يخفى على الله شيء اه قل على المحلى (قوله يوم الاثنين والخميس) أي في النهار لا بعد الغروب وهو الراجح خلافاً لما قاله العرض إنما هو بعد الغروب واول قوله وانا صائم أي على اثر الصوم اه شيخنا (قوله وأيام بيض) أي لان صومها بصوم شهر لان الحسنه بعشرة امثالها اه حل وبيض صفة لموصوف محذوف كما قدره الشارح اه شيخنا والحاصل كما افاده السبكي وغيره انه يسن صوم ثلاثة من كل شهر وان تكون ايام البيض فان صامها اتي بالسنتين فما في شرح مسلم من ان هذه الثلاثة هي المأمور بصيامها من كل شهر فيه نظروا إن تبعه الاسنوي والوجه انه يصوم من الحججة السادس عشر لان صوم الثالث عشر من ذلك حرام والاحوط ان يصوم مع الثلاثة الثاني عشر للخروج من خلاف من قال انه اول الثلاثة اه شرح م وفي قل على الجلال قوله وهي الثالث عشر الخ أي في غير ذى الحججة لانه من ايام التشرى فيبدل بالسادس عشر اه (قوله لانها تبيض بطول القمر الخ) أي لحكمه صومها شكر الله تعالى على هذا النور العظيم وقيل سميت بذلك لان آدم عليه الصلاة والسلام لما أهبط من الجنة إلى الارض اسود جسده من حر الشمس فجاءه جبريل وأمره بصومها فابيض في اليوم الاول ثلث بدنه وفي الثاني ثلثا وفي الثالث جميعه اه برماوى (قوله ايام السود) سميت بذلك لانها تسود بالظلمة من عدم القمر من اول الليل إلى آخره فحكمة صومها طلب كشف الظلمة المستمرة وتزويد الشهر الذي عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيقاً وقيل لطلب كشف سواد القلب اه برماوى (قوله وهي الثامن والعشرون الخ) عبارة حجج وهي السابع والثامن والعشرون وتالياه فان بدأ بالثامن ونقص الشهر صام اول تاليه لاستغراق الظلمة ليلته أيضاً وحينئذ يقع صومه عن كونه اول الشهر ايضاً فانه يسن صوم ثلاثة اول كل شهر انتهت (قوله وستة من شوال) باثبات التاء مع حذف المعدود لغة والافصح حذفها كما ورد في الحديث اه شرح م ووسلت عن قول الدميري بعد قول النووي وستة من شوال يبقى النظر في من افطر جميع رمضان او بعضه وقضاه هل يتاقي له تدارك ذلك ام لا وما المعتمد فاجيب بانه يستحب له بعد قضاء ما فاتته من رمضان ان يصوم ستة ايام لانه يستحب قضاء الصوم الراتب اه رملى كبير وفي حجج أيضاً التصريح بان للصوم الراتب يسن قضاؤه اه شوبرى (قوله الخبر من صام رمضان الخ) ظاهر الجبر ان الثواب المذكور خاص بمن صام رمضان ولا يقتضى عدم استحباب صومها لمن لم يصم رمضان بعذر وليس كذلك بل هو مستحب فان لم يصمه تعدى حرم عليه صومها من غير رمضان لوجوب القضاء عليه فوراً اه حل وعبارة شرح م قضية كلام التنبيه وكثيرين ان من لم يصم رمضان لعذر او سفر او صبا او جنون او كفر لا يسن له صوم ستة من شوال قال ابو ذرعة وليس كذلك أي بل يحصل أصل سنة الصوم وإن لم يحصل الثواب المذكور لترتبه في الخبر على صيام رمضان وإن افطر رمضان تعدى حرم عليه صومها وقضيه قول المحامى تبعاً لشيخه الجرجاني يكره لمن عليه قضاء رمضان ان يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن افطره بعذر يتاقي مامر الا أن يجمع بانه ذو وجهين او يحمل ذاك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر اسلم وهذا على من عليه قضاء وإذا تركها في شوال لذلك او غيره من قضاؤه ما بعده وتحصل السنة بصومها متفرقة ولو صام في شوال أو في نحو عاشوراء قضاء او نذر أو غيرهما حصل له ثواب تطوعها كما افق به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للبارزى والاسنوي والناشرى والفقهاء على بن صالح الحضرمي وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب

يوم الاثنين والخميس فاحب أن يعرض عملي وانا صائم رواهما الترمذى وغيره (وأيام) ليال (بيض) وهي الثالث عشر وتالياه لانه عليه السلام أمر بصيامها رواه ابن حبان وغيره الاحوط صوم الثاني عشر معها ووصفت الليالى بالبيض لانها تبيض بطول القمر من أولها إلى آخرها وسن صوم ايام السود وهي الثامن والعشرون وتالياه وقياس مامر صوم السابع والعشرين معها (وستة من شوال) الخبر مسلم من صام رمضان

الكامل المرتب على المطلوب لا سيما من فاته رمضان وصام عنه شوالا لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم وما
اقتى به الوالد رحمه الله تعالى ايضا من انه يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالا ان يصوم ستا من ذي
القعدة لأنه يستحب قضاء الصوم الراتب محمول على من قصد فعلها بعد صوم شوال فيكون صارفا عن
حصولها عن السنة فيسقط القول بأنه لا يتأق إلا على القول بان صومه لا يحصل بغيرها اما اذا قلنا بحصوله
وهو الظاهر فلا يستحب قضاؤه او يسن صوم اخر كل شهر كما مر في صوم ايام السودة فان صامها أتى بالسنتين
ولا يرد على ذلك عمر يوم الشك فانه اخر شهر لنقدم الكلام عليه انتهت (قوله ثم اتبعه) اي حقيقة ان صامه
وحكام الفطره لان قضاؤه يقع عنه فكأنه مقدم ومن هذا علم ان من عجز عن صوم رمضان وأطعم عنه ثم
شفي يوم العيد مثلا ثم صام ستة ايام من شوال حصل له الثواب المذكور في الحديث ولا مانع من ذلك ونظيره
ما قاله العز بن عبد السلام فيمن فطر ستا وثلاثين شخصا كان كمن صام الدهر ابر ماوى (قوله وخبر الناس
الح) أتى به لانه مبين الاول اه شيخنا (قوله أى كصيامها فرضا) عبارة حج والمراد ثواب الفرض والالم
يكن لخصوصية ستة شوال معنى اذن صام مع رمضان ستة غيرها يحصل له ثواب الدهر لما تقرر فلا
تتميز تلك الا بذلك انتهت (قوله والا فلا يختص ذلك) اي الفضل المذكور بما ذكر اي بصيام رمضان
وست من شوال لأن كل ست وثلاثين يوما سنة بواسطة ما قاله الشارح تامل (قوله لشموله) اي التعبير
بالاتصال (قوله وسن صوم دهر) المراد به هنا العمر بخلافه في الحديث في قوله كان كصيام الدهر فان
المراد به السنة اه شيخنا وفي ع ش ان المراد به العمر ايضا حيث قال قوله من صام رمضان اي في كل سنة
واتبعه ستا من شوال كذلك اما لو صام ستا من شوال في بعض السنين دون بعض فالسنة التي صام الست
فيها يكون صومها كسنة والتي لم يصم فيها يكون كعشرة اشهر او مع ندبه فصوم يوم وفطر يوم افضل
منه كما صرح به المتولي وغيره واختاره السبكي والاذرعي وغيرهما خلافا لابن عبد السلام كالغزالي لخبر
الصحيحين افضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما اه شرح م ر وقوله فصوم يصوم وفطر
يوم افضل وظاهر كلامهم ان من فعله فوافق فطره يوما من صومه كالاثنين والخميس والبيضا يكون فطره
فيه افضل ليم له صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم ان لزومه له افضل حج وقضية اطلاق الشارح
موافقة الاول اه ع ش عليه ولو نذر صوم الدهر انعقد النذر ما لم يكن الصوم مكروها كما قاله السبكي اه شرح
م ر وحيث انعقد نذره لو طرأ عليه ما يشق معه الصوم او ترتب عليه خوف فوت حق او نحوه مما يمنع انعقاد
النذر هل يؤثر او لا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والا قرب الاول لعجزه عن فعل ما التزمه وليس له
وقت يمكن قضاؤه فيه كما يصرح به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والظاهر وجوب المدعى من
افطر يكبر ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه اه ع ش عليه وفي
القسط لاني على البخاري بعد قوله عليه الصلاة والسلام افضل الصيام صيام داود ما نصه وهذا يقتضي
ثبوت الافضية مطلقا فهو افضل من صوم الدهر كما قاله المتولي وغيره ويرجح من حيث المعنى بان صوم
الدهر قد يفوت بعض الحقوق وبان من اعتاده فانه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهرته عن الاكل وتقل
حاجته الى الطعام والشراب نهرا وبالف تناوله في الليل بحيث يتحدد له طبع زائد بخلاف من يصوم
يوما ويفطر يوما فانه ينتقل من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض اهل
العلم انه اشق الصوم ويامن مع ذلك من تفويت الحقوق وعن سعيد بن منصور وباسناد صحيح عن ابن
مسعود انه قيل له انك لنقل الصيام فقال اني اخاف ان يضعفني عن القراءة والقراءة احب الي
من الصيام لكن في فتاوى ابن عبد السلام ان صوم الدهر افضل لانه اكثر عملا فيكون اكثر اجرا
وما كان اكثر اجرا كان اكثر ثوابا وبذلك جزم الغزالي او لا وقيد بشرط ان لا يصوم الايام المنهي عنها
وان لا يرغب عن السنة بان يجعل الصوم حجرا على نفسه فاذا امن من ذلك فالصوم افضل من الاعمال
فالا يستكثر منه زيادة في الفضل وقوله في الحديث لا افضل من ذلك اي لك وذلك لما علم من حاله ومقتضى قوته

ثم أتبعه ستا من شوال كان
كصيام الدهر وخبر الناس
صيام شهر رمضان بعشرة
اشهر وصيام ستة ايام اي
من شوال بشهرين فذلك
صيام السنة أى كصيامها
فرضا والا فلا يختص ذلك
بما ذكر لان الحسنة بعشر
امثالها (واتصالها) يوم
العيد افضل مبادرة للعبادة
وتعبيرى باتصالها أولى
من تعبيره بتتابعها لشموله
الاتيان بها متتابعة وعقب
العيد (و) سن صوم (دهر)
غير عيد وتشريق ان لم
يخف به ضررا

أو فوت حق) لانه ^{صلى الله عليه وسلم} قال من صام الدهر ضيق عليه جهنم هكذا وعقد تسعين رواء البيهقي ومعنى ضيق عليه أي عنه فلم يدخلها أولا يكون له فيها موضع (والا) بان خاف به ذلك (كره) وعليه حمل خبر مسلم لا صام من صام الابد (كافر اد) صوم يوم (جمعة أو سبت أو أحد) بالصوم فانه يكره (بلا سبب) لخبر الشيخين لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا ان يصوم يوما قبله أو يوما بعده وخبر لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم رواه الترمذي وحسنه الحاكم وصححه على شرط الشيخين ولان اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الاحد فلو جمعا أو اثنين منها لم يكره لان المجموع لم يعظمه أحدا ما إذا صامه بسبب كان اعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يوما منها فلا كراهة كافي صوم يوم الشك والخبر مسلم لا يخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم وقيس بالجمعة الباقي وقولي أو أحد بلا سبب من يادق (وكقطع نفل غير نسك) حج أو عمرة (بلا غدر)

وان ما هو أكثر من ذلك يضدفه عن الفرائض ويتهطل به عن الحقوق والمصالح ويلحق به من في معناه لكن تعقبه ابن دقيق العيد بان الافعال متعارضة المصالح والمفاسد وليس كل ذلك معلوما لنا ولا مستحضرا وإذا تعارضت المصالح والمفاسد فقد ارنا تأثير كل واحدة منها في الحث والمنع غير محقق لنا فالطريق حينئذ أن نقوض الأمر الى صاحب الشرع ونجرب على ما دل عليه ظاهر الشرع مع قوة الظاهر منها واما زيادة العمل واقتضاء العادة لزيادة الاجر بسببه فتعارضه اقتضاء العادة والجملة للتقصير في حقوق يعارضها الصوم الفاتت ومقادير ذلك الفاتت مع ان مقادير الحاصل من الصوم غير معلوم لنا اه (قوله أو فوت حق) قال م في شرحه كحج ولو مندوب او مقتضاء الكراهة مع فوات الحق الواجب والذي يتجه في هذه حرمة تقديم الواجب على المندوب إلا ان يحمل على مجرد الخوف واما عند العلم او الظن فيحرم اه قليوبي على الجلال وفي القسطلاني على البخاري مانصه قال السبكي ويتجه ان يقال انه ان علم انه يفوت حقا واجبا حرم وإن علم انه يفوت حقا مندوبا أولى من الصيام كره وإن كان يقوم مقامه فلا اه (قوله وعقد تسعين) وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخلة تحت مطبوعة جدا اه حل وعش والتسعين كناية عن الثلاثة اربع الميسوطة لان كل اصبع فيه ثلاث عقد وكل عقدة بعشرة فتضرب في تسعة بتسعين وهذا اصطلاح للحساب اه شيخنا ح ف وقيل ان التسعين كناية عن عقد السبابة لان كل عقدة بثلاثين وهو ظاهر قوله وعقد تامل (قوله والا بان خاف ذلك كره) ظاهره ولو كان الضرر مبيحا للتيسير وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك كما مر قلعل المراد بالضرر هنا ما دون ذلك فراجع اه قل على الجلال (قوله كافر اد جمعة الخ) خرج نفس الصوم فانه مندوب اه برماوى ولا فرق في كراهة افراده بين من يريد اعتكافه وغيره كما افق بذلك الوالد رحمه الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع الاعتكاف مع الفطر لان شرط رعاية الخلاف ان لا يقع في مخالفة سنة صحيحة ولية تقوى بفطره على الوظائف المطلوبة فيه ومن هنا خصصه جمع متقدمون نفلا عن المذاهب بمن يضعف به عن الوظائف لكن يرد ما مر من ندب فطر عرفة ولولم يضعف به ويوجه بان من شأن الصوم الضعف ويؤخذ من ذلك ايضا ان كراهة صومه ليست ذاتية بل لا مر عارض ويؤيده انعقاد نذره كما يعلم بما ياتي في النذر ويقاس به اليومان الاخران إذ لا تختص كراهة الافراد بالجمعة اه شرح م في الشربري مانصه وعبرة الشهاب الرملي في حواشي شرح الروض في باب النذر ويؤخذ منه صحة نذر صوم يوم الجمعة منفردا وهو كذلك لانه يكره افراده بصوم النفل دون الفرض اه قال شيخنا بمن صرح بان الكراهة خاصة بالنفل دون الفرض ابن قاضي شبهة في باب صوم التطوع وافق به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله لا فيما افترض عليكم) أي من قضاء أو نذر أو كفارة فلا يكره الافراد فيها اه قل (قوله وخبر لا تصوموا يوم السبت الخ) هذا بما يقتضي انه لا يخلص من الكراهة بضم صوم اليه اه حل (قوله ولان اليهود الخ) هذا العطف يشعر بان هذا ليس غلظة اه وحينئذ يتوقف في قياس يوم الاحد على السبت مع عدم ورود نهى عنه اه حل (قوله فلو جمعا الخ) هذه العبارة تصدق بما اذا جمع بين الجمعة والاحد لانه جمع بين اثنين منها بالصوم وقد يمنع كونه جمعا اه حل وبقي ما لو عزم على صوم الجمعة والسبت معا أو السبت والاحد وما ثم صام الاول وعن له ترك اليوم الثاني فهل تلتفى الكراهة أولا فيه نظروا الاقرب الثاني لانه لا يشترط انكره الافراد قصده قبل الصوم وانما المعنى انه اذا صام السبت كره الاقتصار عليه سواء قصد أولا اه ع ش على م (قوله لان المجموع لم يعظمه احد) يرد على ما زعمه الاسنوى من انه لا وجه لانتفاء الكراهة إذ غاية الجمع انه ضم مكروه لمكروه اه حل قيل ولا نظير لهذا في انه اذا ضم مكروه لمكروه آخر تزول الكراهة اه حج (قوله اما اذا صامه بسبب الخ) عبارة شرح م وحمل ما تقرن اذالم يوافق افراد كل يوم من الثلاثة عادة له والا بان كام يصوم يوما ويفطر يوما ويصوم عرفة او عاشوراء فوافق يوم صومه فلا كراهة كافي صوم يوم الشك ذكره في المجموع وهو ظاهر وإن افق ابن عبد

فانه يكره لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم أما بعد ذكر مساعدة ضعيف في الاكل اذا عجز (٣٥٣) عليه امتناع مضيقه منه او عكسه فلا يكره

له خبر الصائم المتطوع
امير نفسه ان شاء صام وان
شاء افطر رواه الحاكم وقال
صحيح الاسناد وقيس بالصوم
غيره من النفل اما نفل
النسك فيحرم قطعه كما يأتي
في باب مخالفة غيره في الصوم
الاتمام والكفارة بافساده
بجماع (ولا يجب قضاءه)
ان قطعه لان أم هانئ كانت
صائمة صوم تطوع فغيرها
النبي ﷺ بين ان تقطر
بلا قضاء وبين ان تتم
صومها رواه ابو داود
وقيس بالصوم غيره وذكر
كراهة القطع مع قول غير
نسك بلا عذر من زيادتي
والاصل اقتصر على جواز
قطع الصوم والصلاة
(وحرم قطع فرض عيني)
ولو غير فوري كان لم يتعد
بتركه لتلبسه بفرض
وخرج بالعمى فرض
الكفاية فلا يصح وفاقا
للغزالي وغيره انه لا يحرم
قطعه الا الجهاد وصلاة
الجنائز والحج والعمرة
وقيل يحرم كالعمى وانما
يحرم قطع العلم على من
آنس النجاسة فيه من نفسه
لان كل مسألة مطلوبة
براسها منقطعة عن غيرها
ولا قطع صلاة الجماعة على
قولنا انها فرض كفاية لانه
وقع في صفة لا اصل

السلام بخلافه ويؤخذ من التشبيه انه لا يكره افرادها بنذر وقضاء وكفارة انتهت (قوله فانه يكره) أي ما لم
ينذر اتمامه ولا فيحرم قطعه اه شرح مر (قوله امير نفسه) هو بالراء وري بالنون ايضا اه ع ش على مر
(قوله وإن افطر) وإذا افطر لم يثب على ما مضى ان افطر بغير عذر ولا ائيب وعلى ذلك يحمل قول المتولي
انه لا يثاب على عبادة لم تتم وقول الشافعي انه يثاب اه شرح مر (قوله اما نفل النسك فيحرم قطعه) فيه ان
الشروع فيه شروع في فرض الكفاية الا ان يقال يتصور الشروع في نفل النسك بما اذا كان الفاعل صديقا
أو عبدا أذن له وليه أو سيده راجع باب الاحصار اه حل (قوله وقيس بالصوم غيره) كاعتكاف ووضوء
وطواف وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة او يومها والتسيحات عقب الصلوات اه شرح مر والقطع
ظاهر في الصوم والصلاة لا ارتباط بعض اجزائهما ببعض واما قراءة سورة الكهف والتسيحات
ونحوهما فكل المراد بالخروج منه الاعتراض عنه والاشتغال بغيره وترك اتمامه او المراد ما يشمل قطعه
بكلام وان لم يطل ثم العود اليه فيه نظروا الا قرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوبيا كذا السلام واجابة المؤذن
اه ع ش عليه (قوله ولا يجب قضاؤه) أي خلافا لائمة الثلاثة ترضى الله عنهم لكنه يستحب خروجا من
الخلاف وأفتى العلامة الرملي بنسب قضاء الوقت منها كما مر اه بر ماوى (قوله أم هانئ) بكسر النون وبالهمز
اخره ويسمى واسمها فاخته وقيل فاطمة وقيل عاتكة وقيل هند بنت عمه ﷺ ابى طالب شقيقة على رضى
الله تعالى عنه اسلمت يوم الفتح وكانت تحت هبيرة بن عمرو وخطبها النبي ﷺ ولم يتزوج بها لانه قالت لما
خطبها انى امرأة مصيبة ذات صبية واعتذرت فمذرها روى لها عن رسول الله ﷺ ستة واربعون
حديثا اه بر ماوى (قوله وحرم قطع فرض عيني) وهو من الكبائر كما ذكره ائمة الاصول اه بر ماوى (قوله
ولو غير فوري) عبارة اصله مع شرح مر ومن تلبس بقضاء صوم فاته عن واجب حرم عليه قطعه جز ما
ان كان قضاؤه على الفور وهو صوم من تعدى بفطره تدار كما اذا تركه من الاثم ولان التخفيف بجواز
التأخير لا يلبق بحال المتعدى وشمل ذلك قضاء يوم الشك لو جرب قضاؤه فورا اذ هو منسوب بعدم البحث
عن الهلال الى تقصير في الجملة ويستفاد منه وجوب القضاء على من نسي النية ليلا على الفور والمصرح به في
شرح المذهب انه على التراخي بلا خلاف وكذا ان لم يكن على الفور يحرم قطعه في الاصح بان لم يكن تعدى
بالفطر لتلبسه بالفرض ولا عذر له في الخروج فلو زعم اتمامه كما لو شرع في الصلاة في اول الوقت والثاني
لا يحرم لانه متبرع بالشروع فيه فاشبه المسافر يشرع في الصوم ثم يريد الخروج منه ولا تنقيد الفورية
بما ذكره اذ منه ما لو ضاق وقته فلم يبق من شعبان الا ما يسع القضاء فقط وان فات بعدد وباتى انقسام القضاء
الى ما يكون بالتعدى والى غيره ايضا في الصلاة وفي الاعتكاف المنذور في زمن معين والحج والعمرة انتهت
فقول الشارح كان لم يتعد بتركه المراد منه هو ما ذكره مر بقوله بان لم يكن تعدى بالفطر اه (قوله وصلاة
الجنائز) قال في الامداد لما في الاعراض عنها من حكمة الميت ويؤخذ من ذلك ان غير الصلاة بما يتعلق
به كحمله ودفعه يجب بالشروع وهو ظاهر فيمتنع الاعراض عن ذلك بعد الشروع نعم يتجه ان محل
المنع من الاعراض اذا كان لغیر عذر بخلاف ما اذا تعب الحامل فترك الحمل لغيره او الحافر فترك
الحفر لغيره او ترك الحامل الحمل لمن قصد التبرك بحمله او اكرامه بالحمل او نحو ذلك من المقاصد
الخارجة للتبرك عن ان يكون فيه هتك الحرمه اه شوبرى (قوله وانما لم يحرم قطع الخ) وارد على
القبيل وكذا قوله ولا قطع صلاة الجماعة وقوله لان كل مسألة الخ محصل الجواب انه لا قطع فيه لان
القطع انما يكون في شيء متصل ببعضه ببعض اه شيخنا السكندر ايراد الاول بالنظر للعلم الكفائي وبالنظر
للعيني منه برد على المتن فالاحسن جعل الايراد متعلقا بالقبيل وبالمتن تأمل (قوله على آنس) بالمداي علم قال
تعالى فان آنس منهم رشدا الى علمهم انتهى شيخنا (قوله بعد هذا القول) أي القائل بحرمه قطع فرض الكفاية

والصفة يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاصل ولا يخفى بعد هذا القول وإن صححه

اه حل (قوله التاج السبكي) هو أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب ابن الشيخ تقي الدين السبكي ولد بمصر سنة تسع وعشرين وسبعمائة وتفق على ايده وغيره وبرز في العلوم وهو شاب وصنف كتاب التوشيح وغيره المتوفى يوم الثلاثاء سابع ذي الحجة سنة إحدى وسبعين وسبعمائة اه برماوى (قوله بحث للامام) هذا البحث هو الصحيح اذ يلزم على القول المذكور تعين الحرف والصنائع بالشروع فيها ولا وجه له اه حل (قوله اولى من تعبيره بقضاء) عبارة اصله ومن تلبس بقضاء الخ لانه يؤم ان الاداء لا يحرم قطعه (قوله تطوعا) اي بما يتكرر كصوم الاثنين والخميس اما ما لا يتكرر كدفعه وعاشوراء فلها صومها الا ان منعها وكالتطوع القضاء الموسع اه برماوى وخرج بالتطوع الفرض فلا يحرم وليس للزوج قطعه وظاهره ولو بنذر مطلق لم ياذن فيه اه ع ش على مر (قوله وزوجها حاضر) اي ولو جرت عادته بان يغيب عنها من اول النهار الى اخره لاحتمال ان يطرا له قضاء وطرفه في بعض الاوقات على خلاف عادته اه ع ش على مر (قوله الا باذنه) فلو صامت بغير اذنه صح وان كان حراما كالصلاة في دار منسوبة وعليها برضاه كاذنه وسياتي في النفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها بغير اذنه اما صومها في غيبة زوجها عن بلدها فجاز قطعها وانما لم يحز صومها بغير اذنه مع حضوره ونظر الجواز افساده عليها لان الصوم بها عادة فيمنعه التمتع بها ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع كما يحثه الشيخ لقصر منها والامة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كاخته والعبدان تضررا بصوم التطوع لضعف او غيره لم يحز الا باذن السيد والاجاز ذكره المجموع وغيره اه شرح مر وقوله والامة المباحة للسيد اي التي اعد لها للتمتع بان تسرى بها اما امة الخدمة التي لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظنها ارادته منها فلا ينبغي منعها من الصوم اه ع ش عليه

كتاب الاعتكاف

(قوله مولغة الخ) عبارة شرح مر هو لغة اللبث والحبس والملازمة على الشيء ولو سريقال اعتكف وعكف بعكف بضم الكاف وكسر ما عكفوا وعكفوا وعكفته اعكفه بكسر الكاف عكفا لا غير يستعمل لازما ومتعديا كرجع ورجعته ونقص ونقصته وشرع اللبث في مسجد بقصد القرابة من مسلم عيز عاقل طاهر من الجنابة والحيض والنفاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم انتهت وفي المختار عكفه حبسه وقفه وبابه ضرب ونصرو منه قوله تعالى والهدى معكوفان يبلغ محله ومنه الاعتكاف في المسجد وهو الاحتباس وعكف على الشيء اقبل عليه مواظبا وبابه دخل وجلس قال الله تعالى يعكفون على اصنامهم اه وعبارة البرماوى قوله هو لغة اللبث اي والحبس والملازمة على الشيء ولو سريقال تعالى فانوا على قروم يعكفون على اصنامهم ويسمى جوارا ومنه حديث عائشة رضي الله تعالى عنها هو مجاور في المسجد اي معتكف فيه وهو يجمع عليه ويجب بالندور وروحه عكوف القلب على الله تعالى وجمعيته عليه والفكر في تحصيل مرضاته وما يقرب اليه حتى لا يصير انسه الا بالله تعالى ليشاهد آثار ذلك الانس العظيم في مضائق الدنيا والاخرة سيما في القبر والخروج منه الى المحشر وعند العقبات التي تقاسيها الناس في ذلك اليوم قاله في الاتحاف انتهت (قوله من شخص مخصوص) وهو المتصف بالصفات المذكورة في عبارة مر كما علمت (قوله اية ولا تباشروهن الخ) هذه الآية وما بعدها لا يدلان الا على جواز الاعتكاف لا عن تدبه (قوله ايضا آية ولا تباشروهن الخ) دليل على اشتراط المسجدية للاعتكاف لانها جاز ان يكون شرط في منع مباشرة المعتكف لانها منوعة عليه خارجة عن حقوق قضاء الحاجة كما سياتي وغير المعتكف ممنوع من المباشرة فيه فليس ذكرها الا لاشتراط صحة الاعتكاف وهو من الشرائع القديمة ويدل لذلك قوله تعالى وعهدنا الخ وظاهر كلامه ان هذا دليل لجواز الاعتكاف وهو انما ياتي على القول بان شرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد في شرعنا ما يقرره فقد اعتكف صلى الله عليه وسلم العشر الاول من رمضان ثم الاوسط ثم الاخير ولازمه حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف

التاج السبكي تبعنا لما صحه ابن الرفعة في المطلب في باب الوديعة وأشار فيه في باب اللقيط الى ان عدم حرمة بحث للامام جرى عليه الغزالي والحاوي ومن تبعهما وبما تقرر غلم ان تعبيرى بفرض عيني اولى من تعبيره بقضاء (فرع) لا تصوم المرأة تطوعا ن زوجها حاضر الا باذنه لخبر الصحيحين لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهدا الا باذنه

(كتاب الاعتكاف) هو لغة اللبث وشرع اللبث بمسجد من شخص مخصوص بنية والاصل فيه قبل الاجماع آية ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والاتباع رواه الشيخان

أزواجه من بعده واعتكف صلى الله عليه وسلم عشر من شوال وهي العشر الأولى كما في بعض الروايات اهـ حل
 (قوله ايضا ولا تبشروهن) اي نساءكم واتم عاكفون مقيمون بنية الاعتكاف في المساجد متعلق
 بما كفون نهى لمن كان يخرج وهو معتكف في جامع امراته ويعود اهـ جلال وعبارة شرح مروه من
 الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا الخ انتهت وفي البرماوى ما نصه قوله للطائفتين والعاكفين قالوا وهو
 من الشرائع القديمة لهذه الآية أقول ولعل ذلك باعتبار معناه اللغوي بدليل قوله تعالى لن نبرح عليه اي على
 عبادة العجل عاكفين حتى يرجع اليناموسى واما باعتبار الهيئة المخصوصة من الاركان والشروط فهم من
 خصائص هذه الامة اهـ (قوله سن كل وقت) اي على سبيل التاكيد اهـ شرح مروه قوله كل وقت اي حتى
 اوقات السكراة وان تحرما اهـ ع ش على مروه (قوله كل وقت) اي ولو بلا صوم او الليل وحده خلافا
 للإمام مالك وأبي حنيفة رضى الله عنهما لما ثبت انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأولى من شوال وفيه يوم
 العيد قطعا وهو لا يقبل الصوم اتفاقا اهـ برماوى (قوله وفي عشر رمضان الاخير الخ) ليس هذا مكررا
 مع ما مر في الباب السابق اي في قوله لاسميا العشر الاخير اذ ذاك في استحبابه في رمضان وما هنا في الحكم عليه
 بكونه افضل فيه من غيره اهـ شرح مروه مع زيادة (قوله كما مر في خبر الشيخين) اي قيل قول المصنف
 فصل شرط وجوبه اسلام اهـ ع ش وعبارته هناك للاتباع في ذلك رواه الشيخان وانظر لم أحال المحشى
 على عبارته هناك ولم يحل على ما مر هنا قريبا من قول الشارح في مقام الاستدلال والاتباع رواه الشيخان
 مع ان العبارة في كل من المقامين كالآخرى وعلى كل يقال على الشارح ليس في كل من المقامين ذكر المواظبة
 المدعاة هنا تأمل (قوله وقالوا في حكمته الخ) وجه التبرى انه يقتضى انه اذ ارأها في اول ليلة من العشر
 لا يسن له قيام بقيته وليس كذلك بل يسن قيام الليالي المذكورات مطلقا وان رآها اول ليلة شكر الله تعالى
 اهـ عبدر به ووجه التبرى ان هذه الحكمة إنما تأتي عن مختار الامام ان ليلة القدر منحصرة في العشر الاواخر
 وهو قول من جملة ثلاثين قولاً للعلماء كما في شرح مروه وعبارة البرماوى قوله وقالوا اي الاصحاب فليس
 مراده التبرى او هو مراده لعدم تعين هذه الحكمة لانه يحتمل انه صلى الله عليه وسلم إنما واظب على ذلك لاجل
 منزلة الوقت على غيره ويحتمل انه إنما واظب عليه لانه افضل ولطلب ليلة القدر وهذا أولى انتهت (قوله
 لليلة القدر) سميت بذلك لانها ليلة الحكم وليلة الفصل وقيل لعظم قدرها اهـ شرح مروه اي واما ما يقع ليلة
 نصف شعبان ان صبح فمحمول على ان ابتداء الكتابة فيها وتام الكتابة وتسليم الصحف لاربابها إنما
 هو في ليلة القدر اهـ ع ش عليه وفي البرماوى ما نصه قوله ليلة القدر وهي من خصائص هذه الامة سميت
 بذلك لشرفها وعلو قدرها أو لتقدير الامور فيها لقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم وقيل لان
 الارض تضيق بالملائكة فيها وذهب عكرمة الى ان التي يفرق فيها كل امر حكيم هي ليلة النصف
 من شعبان والجمهور على انها ليلة القدر وهي افضل ليالي السنة وباقية الى يوم القيامة وترى حقيقة
 ويسن لمن رآها كتبها لان رؤيتها كرامة والكرامة يسن لمن رآها اخفاؤها وقد رايناها مرة
 واحدة والله الحمد ويندب احياؤها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء كما في العيدويتا كد فيها اللهم
 إنك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا ويحصل فضلها لمن احياها وإن لم يشعر بها وتقيه محمول على
 نقي الكمال كما جل رفعها على رفع عينها ومن صلى العشاء في جماعة فقد اخذ حظه منها ومن علاماتها
 عدم الحر والبرد فيها ويندب صوم يومها وكثرة العبادة فيه انتهت وعبارة شرح مروه وهي من
 خصائص هذه الامة والتي فيها يفرق كل امر حكيم وباقية الى يوم القيامة إجماعا وترى حقيقة
 فيتأكد طلبها والاجتهاد في اذراكها كل عام وإحياء لياليها كله بالعبادة والدعاء والمراد برفعها في خبر
 فرفعت وعسى ان يكون خيرا لكم رفع علم عينها والالم يامر فيه بالتماسها ومعنى عسى ان يكون خيرا لكم
 اي لترغبوا في طلبها والاجتهاد في كل الليالي وليكثر فيها وفي يومها من العبادة بالاخلاص وصحة
 يقين ومن قوله اللهم إنك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا ويسن لمن رآها ان يكتبها وما نقل في شرح مسلم

(حسن) الاعتكاف (كل
 وقت) لا إطلاق الأدلة
 (وفي عشر رمضان
 الاخير افضل) منه غيره
 لمواظبته صلى الله عليه
 وسلم على الاعتكاف فيه
 كما مر في خبر الشيخين
 وقالوا في حكمته (ليلة)
 أي لطلب ليلة (القدر)

التي هي كما قال تعالى خير من
الف شهر أي العمل فيها
خير من العمل في الف شهر
ليس فيها ليلة القدر وقال
صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر إيماناً
واحتراساً باغفر له ما تقدم
من ذنبه رواه الشيخان
وهي في العشر المذكور
(وميل الشافعي رحمه الله
إلى أنها ليلة حاد أو ثالث
وعشرين) منه بدل للاول
خير الشيخين وللثاني خير
مسلم فكل ليلة منه عند
الشافعي محتملة لها لكن
أرجحها ليالي التوروارجاها
من ليالي التورما نفلناه عنه
فذهب إليها تلزم ليلة بعينها
وقال الخزي في توابن الخزيمة
وغيرهما أنها تنتقل كل سنة
إلى ليلة جمعا بين الاخبار قال
في الروضة وهو قوي
واختاره في المجموع
والفتاوى وكلام الشافعي
في الجمع بين الاحاديث
يقتضيه

من أنه لا ينال فضلها الا من اطلع عليها فمن قامها ولم يشعر بها لم ينل فضلها رده جمع بتصريح المتولي بخلافه بان
في مسلم من قام ليلة القدر فوافقها وتفسير الموافقة بالعلم غير مساعد عليه من اللغة وفيه عن ابن مسعود من يقوم
الحول يصيبها ويقول أصحابنا يسن التعبد في كل ليالى العشر ليحوز الفضيلة ييقين نعم بحمل قول من قال
لم ينل فضلها على الكامل فلا ينافيه ما ذكرته وتقل في المواهب القسطانية عن بعضهم ان ليلة مولده
صلى الله عليه وسلم أفضل من ليلة القدر وأيد ذلك بما ورد في حرواه شوبري (قوله التي هي كما قال تعالى الخ)
الظاهر ان غرضه الاستدلال على علية قوله ليلة القدر إذ ربما يقال انها مساوية لغيرها فلا تنتج هذه العلة
أفضلية الاعتكاف في العشر الاخير وقوله قال صلى الله عليه وسلم الخ كان الانسب العطف لانه مسوق لما
سبقته له الآية اه (قوله أي العمل فيها خير الخ) وهل العمل في يومها خير من العمل في الف شهر ليس فيها يوم
قدر قياسا على الليل ظاهر التشبيه انه كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح فليراجع اه ع ش على م ر (قوله
في الف شهر) وهي ثلاث وثمانون سنة وثلاث اه برماوى وقوله ليس فيها ليلة القدر أى والا لزوم تفضيل
الشيء على نفسه مما انتب قال القليوبي ظاهر كلامهم ان الالف شهر كاملة وانه تبدل ليلة القدر بليلة غيرها
ويحتمل نقصانها ولعل المراد بالاشهر العربية لانها المنصرف اليها الاسم شرعا اه (قوله من قام ليلة القدر
الخ) فان قلت لفظ قام ليلة القدر هل يقتضى قيام تمام الليلة أو يكفي أقل ما ينطلق عليه اسم القيام فيها قلت
يكفي الاقل وعليه بعض الأئمة حتى قيل بكفاية اداء فرض العشاء في جماعة عن القيام فيها لكن الظاهر منه
عرفانه لا يقال قام الليلة الا اذا قام كلها أو أكثرها فان قلت ما معنى القيام فيها إذ ظاهره غير مراد قطعاً قلت
القيام الطاعة فانه معهود من قوله تعالى وقوموا لله قانتين وهو حقيقة شرعية فيه اه كرماني على البخاري في
كتاب الايمان اه شوبري (قوله ايماناً) أى تصديقاً بانها حق وطاعة واحتساباً بأى طلب الرضى الله وثوابه
لأرياء وسمعة ونصبهما على المفعول له أو التمييز أو الحال بتأويل المصدر باسم الفاعل وعليه فهما حالان
متداخلان أو مترادفان والنكتة في وقوع الجزاء ماضياً مع انه في المستقبل انه متيقن الوقوع فضلاً من الله
سبحانه وتعالى على عباده اه زى اه ع ش على م ر فان قلت كل من اللفظين يعنى عن الآخر لأن المؤمن
لا يكون الا محتسباً والمحتسب لا يكون الا مؤمناً فهل فيه فائدة غير التاكيد أم لا قلت المصدق بالشيء ربما
لا يفعله مختصاً بل لرياء ونحوه والمخلص في الفعل ربما لا يكون مصداقاً بشوابه ولكنه يفعله طاعة مأموراً بها
سبباً للمغفرة ونحوه أو الفائدة هي التاكيد ونعم الفائدة اه كرماني على البخاري اه شوبري (قوله ما تقدم
من ذنبه) أى من صفات ذنبه كما في نظائره من غفران الذنوب بقربة التقيد في بعض الاحاديث بما
اجتنبت الكبائر اه برماوى (قوله وميل الشافعي الخ) مبداً وقوله الى انها ليلة حاد الخ خبره
وبحاصله انها قولان للامام أى نقل عنه انه قال انها ليلة حاد ونقل عنه انه قال انها ليلة ثالث وهذا
ما في مختصر المزني والا كثرون على ان ميله الى انها ليلة حاد وعشرين لا غير اه برماوى وشرح م ر
ثم يحتمل انها تكون عند كل قوم بحسب ليهم فاذا كانت ليلة القدر عندنا نهاراً غيرنا نهاراً تأخرت الاجابة
والثواب الى ان يدخل الليل عندهم ويحتمل لزومها لوقت وان كان نهاراً بالنسبة لقوم وليلاً بالنسبة
لاخرين والظاهر الاول لينطبق عليه مسمى الليل عند كل منهما اخذاً بما قيل في ساعة الاجابة في يوم
الجمعة انها تختلف باختلاف اوقات الخطباء اه ع ش على م ر (قوله فكل ليلة منه) أى من العشر فهي
محصورة عند الشافعي في العشر لا تكون في غيره وقوله انها تلزم ليلة بعينها معناه انها اذا كانت في الواقع ليلة
حاد وعشرين مثلاً تكون كل عام كذلك لا تنتقل عن هذه الليلة وقوله انها تنتقل كل سنة أى في ليالى العشر
بمعنى انها تارة ليلة حاد وعشرين وتارة غيرهما من بقية العشر فهي محصورة في العشر على هذا القول ايضاً
وانما المخالفة بينهما وبين الاول في اللزوم وعدمه اه شيخنا (قوله فذهب الخ) لا وجه لهذا التفريع فكان
الاولى ان يقول ومذهبه الخ (قوله انها تنتقل كل سنة) لو ترك هذا القيد لكان اولى ليدخل توافق سنتين

أو أكثر في ليلة واحدة مع أن التوافق فيها محقق لكثرة الأعوام أمام التوافق أو التفرق وقوله إلى ليلة
أي من ليالي العشر المذكورة مطلقا أو من أوتارها كما اختاره الغزالي وغيره وقالوا إنها تعلم فيه باليوم
الأول من الشهر فإن كان أوله يوم الاحد أو الاربعاء فهي ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى
وعشرين أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم
السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن البكري ومنذ بلغت سن الرجال ما فاتني ليلة القدر
بهذه القاعدة المذكورة وقد نظمها شيخنا بقوله

ياسائي عن ليلة القدر التي في عشر رمضان الاخير حلت
فانها في مفردات العشر تعرف من يوم ابتداء الشهر
فبالاحد والاربعاء في التاسعة وجمعة مع الثلاث السابعة
وان بدا الخميس فالخامسة وان بدا بالسبت فالثالثة
وان بدا الاثنين فهي الحادى هذا عن الصوفية الزهاد

وعلاقتها طلوع الشمس
صبيحتها بيضاء ليس فيها
كثير شعاع (وأركانها) أربعة
أحدها (نية) كغيره من
العبادات (وتجب نية فرعية
في نذره) لتمييزه عن النفل
والنصر يح وجوبها من
زيادتي (وان أطلقه) أي
الاعتكاف بان لم يقدر له
مدة (كفته نية) وان ظالم
مكته (لكن لو خرج) من
المسجد بقيد زديته يقول
بلا عزم عود وعاذ جدم
ها لزوما سواء بالخرج
لتبرؤام لغيره لأن ما معنى
عبادة تامة فان عزم على
العود

اه برماوى (قوله وعلاقتها طلوع الشمس صبيحتها بيضاء) أى ويستمر ذلك إلى أن ترتفع كرمح في رأى
العين ذكره المناوى في شرحه الصغير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة القدر تطلع الشمس
لا شعاع لها كأنها طست حتى ترتفع اه وقوله كأنها طست أى من نحاس أبيض اه غش على مروحكة
كون ذلك علامة لها كثرة اختلاف الملائكة ونزولها وصعودها فيها فسترت باجنتها وأجسامها اللطيفة
ضوء الشمس وشعاعها وفائدة معرفة صفتها بعد فواتها بعد طلوع الفجر انه يسن اجتهاده في يومها
كاجتهاده فيها وليجتمد في مثلها من قابل بناء على عدم انتقالها اه شرح مر وقوله ونزولها وصعودها فيها
لا يقال الليلة تنقضى بطلوع الفجر فكيف تستمر بصعودها ونزولها في الليل ضوء الشمس لا نأقول يجوز
أن ذلك لا ينتهى بطلوع الفجر بل كما يكون في ليالها يكون في يومها وبتقدير انه ينتهى نزولها بطلوع الفجر
فيجوز أن الصعود متاخرو بتقدير كونه ليلا فيجوز أنها اذا صعدت تكون محاذاتها للشمس وقت مرورها
في مقابلتها نهارا اه ع ش عليه (قوله وتجب نية فرعية في نذره) ولا يشترط تعيين سبب وجوبه وهو النذر
بخلاف الصوم والصلاة لأن وجوبه لا يكون إلا بالنذر لخالفاهما والاشبه كقوله الزركشى الاكتفاء
بذكر النذر عن ذكر الفرض لأن الوفاء به واجب فكانه نوى الاعتكاف الواجب عليه ولا يجب تعيين
الاداء والقضاء ولو نوى الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يبطل كالصوم اه شرح مر (قوله
وان أطلقه الخ) هذا شامل للفرض والنفل فقوله كفته نية أى عن تجديدها كل يوم مثلا فلا يجب وهذا
بدليل قوله لكن لو خرج الخ فلا ينافى انه يجب التعرض للفرضية في المنذور زيادة على اصل النية اه شيخنا
(قوله بلا عزم عود) أى للاعتكاف فان عزم على العود للاعتكاف فلا يحتاج عند دخوله إلى تجديد نية
وان جامع بعد خروجه لان ذلك غير مناف للنية وان كان منافيا للاعتكاف وهو في زمن الخروج
غير معتكف مطلقا أى لاحقية ولا حكما اه حل (قوله جدد ما لزوما) أى سواء كان منذورا أولا
والمراد بالزوم الزوم لأجل الصحة ان أراد اعتكافا ثانيا لانه ان تركها ياتم فهو على حد قولهم
تجب النية في صلاة الصبي مثلا اه شيخنا (قوله فان عزم على العود) أى للاعتكاف بخلاف ما اذا عزم
عليه من غير ملاحظة الاعتكاف كما يقع للجوارين يخرجون من غير ملاحظة الاعتكاف فيكون هذا من
قبيل قول المتن بلا عزم عوداه شيخنا وهذا التقيد صرح به مر في شرحه وفي البرماوى ما نصه قوله فان
عزم على العود أى لأجل الاعتكاف واذا جامع بعد خروجه لم يجب تجديد النية إذا عاد لانه غير
مناف للنية قياسا على الصائم اذا نوى ليلا ثم جامع ليلا فانه لا يجب عليه تجديد النية بخلاف من خرج
لعذر لا يقطع التتابع فانه اذا جامع خارج المسجد يبطل اعتكافه لانه معتكف حقيقة بخلاف من

خرج عازما على العود فان زمن الخروج لا اعتكاف فيه أصلا اه (قوله كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية) اي لانه بصير كنية المدين اي المدة قبل الخروج والمدة التي بعد العود كافي زيادة عدد ركعات النافلة وبه يعلم الجواب عن تنظير الروضة واصلا فيه بان اقتران النية باول العبادة شرط فكيف يكتفى بعزيمة سابقة ولا نظر لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما ينافيها وهنا يتخلل الخروج المتأني لمطلق الاعتكاف لان تخلل المتأني هنا معتقر حيث استثنى زمنه في النية ونية العود فيما نحن فيه صيرت ما بعد الخروج ما قبله كاعتكاف استثنى زمن المتأني فيه وهو الخروج اه شرح مر (قوله ولو قيد بمدة الخ) هذا مقابل الاطلاق وهو شامل للفرض والنفل المتتابع وغيره فالصور اربعة اخرج منها واحدة بقوله الا ان نذر مدة الخ وقوله لغير تبرز التبرز هو قضاء الحاجة من البول والغائط والحاصل ان التفصيل في هذه باعتبار التبرز وغيره ولا نظر للعزم على العود وعدمه عكس التي عكس التي قبلها اه شيخنا (قوله ايضا ولو قيده بمدة الخ) صورة المسئلة ان المدة ليست معينة كما يعلم من الاسنوي وغيره وما وقع في عبارة المحلى في تعليل الضعيف من لفظ التعيين يحمل على التعيين بالمقدار وعبرة الارشاد وشرحه لشيخنا لا خروج لخلاء تقتضي فيه الحاجة فلا يقطع الاعتكاف ان قدر اعتكافه في نيته بمدة مطلقة كيوم وشهر ولا فرق في ذلك بين الاعتكاف المتطوع به والواجب كما اذا نذر اياما غير معينة ولم يشترط تتابعا هو عبارة الروض وشرحه ولو خرج من نوى اعتكاف مدة ما مطلقة كيوم وشهر الخ ثم قال اما خروج من نوى اعتكاف مدة متوالية فسيأتي حكمه آخر الباب اه وكان مراده بالمدة المتوالية ما يشمل المعينة كهذه العشرة الايام والمشروط تتابعا كنويت عشرة ايام متوالية وكانه يشير بما سيأتي آخر الباب الى قول الروض وشرحه بعد ذكر ما يقطع المتابع وما لا يقطع وما يقضى زمنه وما لا يقضى زمنه مانصه ولا يلزمه اي من خرج كما ذكر تجديد النية بعد عوده ان خرج لما لا بد منه وان طال زمنه كقضاء الحاجة والغسل الواجب والاذان اذا جوزنا الخروج له وكذا لو خرج لما لا يقطع المتابع وكان عنه بد والحق به الخروج لغرض استثنى ولو عين مدة ولم يتعرض للمتابع فجاءم او خرج بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي حدد النية وقوله ولم يتعرض للمتابع يفهم ان ما قبله تعرض فيه للمتابع والظاهر ان مراده بالعذر كلباسيوع الخروج اه سم (قوله جدد النية) اي ولو عزم على العود وهذا الاطلاق منقول من مر وحج وعش وان قيد ابن عبد الحق بما اذا لم يعزم على العود فان عزم لا يجب هذه بالاولى مما قبلها لكن قد علمت ان المنقول الاطلاق اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله لزمه الاستئناف اي ما لم يعزم على العود كالتى قبلها بالاولى اذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقا وشيخنا لم يوافق على هذه وفي كلام العلامة ابن عبد الحق ما يوافقه اذا عاد الى مسجد غير الاول وهو اكثر مسافة منه ومحل ذلك اذا عاد قبل فراغ المدة التي عينها والا فقد خرج عن الاعتكاف مطلقا فلا بد من تجديد نيته اه (قوله بخلاف خروجه للتبرز الخ) بقی مالو شرك مع التبرز غيره هل يلزمه الاستئناف اولاه فيه نظر والا قرب الثاني قياسا على مالو قصد الجنب بالقراءة الذكر والاعلام اه عش على مر (قوله فهو كالمستثنى) اي لفظا والاف هو مستثنى شرعا (قوله لعذر لا يقطع المتابع) كالتبرز والمرض والحيض وحيث يقال لنا معتكف في غير مسجد بخلاف ما لو خرج لما يقطع المتابع كعبادة المرضى وصلاة الجمعة فيجب تجديد النية اه حل (قوله فلا يلزمه تجديد) اي ويلزمه مبادرة العود عند زوال عذره فان اخر عامدا عالما انقطع المتابع وتعذر البناء اه شرح مر (قوله لشمول النية جميع المدة) ومن ثم لو جامع حال خروجه بطل اعتكافه لانه معتكف حقيقة اه حل (قوله ايضا لشمول النية جميع المدة) اي مع كونه معتكفا حكما فلا بد من هذه الزيادة لتخالف الصورة التي قبلها اذا خرج لغير تبرز كمالو نذر اعتكاف عشرة ايام ولم يقيد بتتابع فان النية تشمل الكل لكنه في خروجه غير معتكف حكما اما لو خرج للتبرز فهو معتكف حكما والضابط انه متى بقيت النية ولم يجب تجديدها كان متعلقا حكما في خروجه وذلك في ثلاث صور في الاطلاق اذا عزم على العود في التقيد بالمدة

كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية (ولو قيد بمدة) كيوم او شهر (وخرج لغير تبرز وعاد جدد) النية ايضا وان لم يطل الزمن لقطعه الاعتكاف بخلاف خروجه لتبرز فانه لا يجب تجديدها وان طال الزمن لانه لا بد منه فهو كالمستثنى عند النية (لا ان نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع المتابع وعاد) فلا يلزمه تجديد سواء اخرج لتبرز ام لغيره لشمول النية جميع المدة

من غير نذر تتابع إذا خرج للتبرز وفي التقييد بها متتابعة إذا خرج لما لا يقطع التتابع وأنه إذا لم تبق النية بان وجب تجديدها لا يكون معتكفا جكاً وذلك في ثلاث صور الإطلاق بلا عزم العود والتقييد وقد خرج لغير تبرز والتقييد مع التتابع وقد خرج لعذر يقطع التتابع اه شيخنا (قوله ولا يجوز اعتكاف المرأة الخ) استشكل ذكرهما هنا لأن الكلام في النية والانساب ذكرهما في الركن الرابع وهو المعتكف وقد يجاب بان ذكرهما هنا لبيان أن صحة النية لا تتوقف على كونه طاعة بل تصح ولو عصى به كالمرأة بغير الاذن والرفيق كذلك فله تعلق بالنية وبأنه تخصيص لاستحبابه في كل وقت فكانه قال تستحب نيته في كل وقت إلا المرأة والعبد فبعد الاذن لهما فتأمل اه شوبري وعبارة الروض وشرحه (ويصح من المميز والعبد والمرأة) كصياهم (لكن يكره لذوات الهيئة) كما في خروجهن للجماعة (ويحرم) اعتكاف العبد والمرأة (بغير إذن السيد والزوج) لأن منفعة العبد مستحقة لسيدته والتمتع مستحق للزوج ولأن حقهما على الفور بخلاف الاعتكاف نعم ان لم يفوت عليهما منفعة كان حضور المسجد باذنهما فنوبيا الاعتكاف فلا ريب في جوازه كما نبه عليه الزركشي ولو نذر العبد اعتكافاً من معين باذن سيده ثم انتقل عنه إلى غيره ببيع أو وصية أو إرث فله الاعتكاف بغير إذن المنتقل اليه لأنه صار مستحقاً قبل تملكه ومثله الزوجة وإذا اعتكفا (فلهما إخراجهما من التطوع) وإن اعتكفا باذنهما المأمور ولأنه لا يلزم بالشروع (وكذا) لهما إخراجهما (من النذر إلا ان اذنا فيه وفي الشروع) فيه وإن لم يكن زمن الاعتكاف معيناً ولا متتابعاً (أو في أحدهما وهو) أي زمن الاعتكاف (معين وكذا) ان اذنا (في الشروع) فيه (فقط وهو متتابع) وإن لم يكن زمنه معيناً فلا يجوز لهما إخراجهما في الجميع لأذنهما في الشروع مباشرة أو بواسطة لأن الاذن في النذر المعين اذن في الشروع فيه والمعين لا يجوز تأخيره والمتتابع لا يجوز الخروج منه لما فيه من إبطال العبادة الواجبة بلا عذر (ولو اعتكف المكاتب بلا إذن جاز) إذا لحق لسيدته في منفعته كالخروج ونقله القاضي عن النص قال وصوره أصحابنا بما لا يخل بكسبه لقلته منه أو لا مكان كسبه في المسجد كالخياطة (ومن بعضه حر كالقن إن لم تكن مهايأة) وإلا فهو في نوبته كالحر وفي نوبة سيده كالقن انتهت (قوله ومسجد) أي سواء سطحه وجداره وروشنه وإن كان كله في هوام الشارع ورحبته القديمة وما ينسب اليه عرفاً من نحو سبابط ويصح على غصن شجرة خارج عنه وأصلها فيه كعكسه وليس منه ما أرضه مملوكة أو محتكرة خلافاً للزركشي إذا المسجد ما فيها من البناء دونها نعم ان بنى فيها نحو دكة أو مصطبة ووقفها لمسجد أصبح فيها القولهم يصح وقف السفل دون العلو وعكسه وهذا منه وكذا منقول أثبتته ووقفه مسجداً ثم نزعها ولو شك في المسجدية اجتمع اه برماوي وقوله نحو دكة أو مصطبة أي أو سمر فيها دكة أو نحو سجادة اه مر اه سم على حج ومثله ما لو فعل ذلك في ملكه ومن هنا يعلم صحة وقف العلو ومنه الخلاوي والبيوت التي توجد في بعض المساجد وهي مشروطة للامام ونحوه ويسكنون فيها بزواجهم فان علم أن الواقف وقف ما عداها مسجداً جاز المكث فيها مع الحيض والجنابة والجماع فيها والاحرم لأن الأصل المسجدية اه ع ش علي مر (قوله ايضاً ومسجد) أفهم كلامه عدم صحته فيما وقف جزؤه شائعاً مسجداً أو في مسجد أرضه مستأجرة وهو كذلك اه شرح مر ولعل الفرق بين الاعتكاف وتحية المسجد حيث صحت فيما وقف جزؤه شائعاً ان الغرض منها التعظيم وهو حاصل بذلك وأيضاً صحة الصلاة لا تتوقف على المسجدية بخلافه قال ابن عبد السلام لو اعتكف فيما ظنه مسجداً فان كان كذلك في الباطن فله اجر قصده واعتكافه وإلا فاجر قصده فقط اه شرح مر (قوله ولو هيء للصلاة) الغاية للرد على القول القديم القائل ان للمرأة أن تعتكف في المحل الذي هيأته في بيتها للصلاة بخلاف الرجل والخثي لأن المرأة غورة بخلافهما اه شيخنا وعبارة أصله مع شرح مر والجديد أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيا للصلاة لا تنفاه المسجدية بدليل جواز تغييره ومكث الجنب فيه ولأن نساؤه صلى الله

ولا يجوز اعتكاف المرأة
والرفيق إلا باذن الزوج
والسيد (و) ثانيهما مسجد
الاتباع رواه الشيخان
فلا يصح في غيره ولو هيء
لصلاة

عليه وسلم كن يعتكف في المسجد ولو كفي بيوتهن لكاف استرهن والقدم يصح لانه مكان صلاتها كان
 المسجد مكان صلاة الرجل واجاب الاول بان الصلاة غير مختصة بمحل بخلاف الاعتكاف والخني
 كالرجل وعلى القول بصحة اعتكافه في بيتها يكون المسجد لها أفضل خروجاً من الخلاف انتهت (قوله
 والجامع) أي والمسجد الجامع الذي تقام فيه الجمعة أولى أي ولو كان غيره أكثر جماعة منه أو كان زمن
 الاعتكاف دون أسبوع أو كان المعتكف من لا تزمه الجمعة وهذا هو المعتمد ويستثنى من أولوية الجامع
 ما لو عين غيره فالعين أولى ان لم يحتج لخروجه للجمعة اهـ شرح مر (قوله ولتلا يحتاج الى الخروج للجمعة)
 واذا خرج اليها من غير الجامع فينبغي ان يغتفر له بعد فعلها ما ورد الحث على طلبه من الفاتحة والاخلاص
 والمعوذتين دون ما زاد على ذلك كالسنة البعيدة والتسبيحات وصلاة الظهر وما زاد على ذلك فانه يقطع
 التتابع وينبغي أن يكون خروجه من محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكن ادراك الجمعة فيه دون
 ما زاد عليه وان فوت التكبير لان في الاعتكاف جابراً له اهـ ع ش على مر (قوله مسجد مكة) المراد بمسجد
 مكة الكعبة والمسجد حولها كما جزم به في المجموع في استقبال القبلة وهو المعتمد فعليه لا يتعين جزء من
 المسجد بالتعيين وان كان أفضل من بقية الاجزاء فلو نذر اعتكافاً في الكعبة أجزأه في أطراف المسجد
 قياساً على ما لو نذر صلاة فيها فقول الاسوي الظاهر تعيينها ضعيف اهـ شرح مر وقال الزركشي في أحكام
 المساجد يتحصل في المراد بالمسجد الحرام الذي تضاعف فيه الصلاة سبعة أقوال الاول انه المكان الذي
 يحرم على الجنب الإقامة فيه الثاني انه مكة الثالث انه الحرم كله الرابع انه الكعبة الخامس انه الكعبة
 وما في الحجر من البيت السادس انه الكعبة والمسجد حولها السابع انه جميع الحرم وعرفة اهـ شوبري (قوله
 أو المدينة) المراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فالتفضيل والتضعيف يختص به دون
 القدر الذي زيد كما رآه المصنف للإشارة اليه بقوله مسجدي هذا وراى جماعة الاختصاص وانه لو وسع
 مما وسع فهو مسجده كما في مسجد مكة اذا وسع فذلك التفضيلة ثابتة له اهـ شرح مر وقوله المراد بمسجد
 المدينة ما كان الح هو المعتمد بقي هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كأن قال الله على ان
 اعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو اطلق
 مسجد المدينة لفظاً ونية فلا يتعين لصدقه بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها فيه نظر
 اهـ سم على حج والا قرب حمله على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه هو الذي يترتب عليه الفضل
 المذكور فيحمل عليه لفظ النذر اذا ظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكر انما هو لارادة زيادة الثواب
 اهـ ع ش عليه (قوله فلا يقوم غيرهما مقامها) بل ينظر ا مكان الذهاب اليها فتي امكنه فعله ثم ان لم يكن
 عين في نذره منافظاً له وان كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاءه واجب فعله متى امكن اهـ ع ش على
 مر (قوله لا تشد الرحال) أي لا يجوز كذا قال القفال ونقل أيضاً عن الجويني وقال العلامة حج المراد
 بالنهاي في الحديث الكراهة فقط ونقله عن العباب في باب الجنائز وصرح به العلامة م في باب النذر ونقل
 عن العلامة حل عدم الكراهة وعبارة بعضهم لا تشد الرحال أي للصلاة فيها فلا ينافي شد الرحال
 لغيرها وقال البيهقي هو خبر بمعنى النهي وقيل لجرد الاخبار لانهاى قال النووي ومعناه لا فضيلة في
 شد الرحال الى مسجد غير هذه الثلاثة ونقله عن جمهور العلماء وقال العراقي من أحسن محامل الحديث
 ان المراد منه حكم المسجد فقط فانه لا تشد الرحال الى مسجد من المساجد غير هذه الثلاثة واما قصد
 غير المساجد من الرحلة لطلب العلم وزيارة الصالحين والاخوان والتجارة والتنزه ونحو ذلك فليس
 داخلاً فيه وقد ورد ذلك مصرحاً به في رواية الامام احمد رضى الله عنه وابن ابى شيبة بسند
 حسن عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه مرفوعاً لا ينبغي للمصلي ان يشد رحاله الى مسجد
 يبتغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدي هذا وفي رواية لا ينبغي للمصلي ان تشد
 رحاله الخ قال السبكي وليس في الارض بقعة فيها افضل لذاتها حتى تشد الرحال اليها لذلك الفضل غير البلاد

(والجامع أولى) من بقية
 المساجد لكثرة الجماعة
 فيه ولتلا يحتاج الى
 الخروج للجمعة وخروجها
 من خلاف من اوجبه بل
 لو نذر مدة متتابعة فيها
 يوم جمعة وكان ممن تزمه
 الجمعة ولم يشترط الخروج
 لها رجب الجامع لان
 خروجها لما يبطل تنابعه
 (ولو عين) النذر (في نذره
 مسجد مكة أو المدينة أو
 الاقصى تعين) فلا يقوم
 غيرهما مقامها المريد فضلها
 قال صلى الله عليه وسلم
 لا تشد الرحال الا الى ثلاثة
 مساجد مسجدي هذا
 والمسجد الحرام والمسجد
 الاقصى رواه الشيخان
 (ويقوم الاول) وهو
 مسجد مكة (مقام
 الاخيرين)

الثلاثة قال ومرادى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكما شرعيا وأما غيرها من البلاد فلا تشدد
 اليها الذات بل لزيارة أو علم أو نحو ذلك من المندوبات والمباحات وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن شد
 الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة كسيدى احمد البدوى ونحوه داخل في المنع وهو خطأ لان الاستثناء
 إنما يكون من جنس المستثنى منه فعنى الحديث لا تشدد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من
 الامكنة لاجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة وشدد الرحال لزيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل لمن
 في المكان فليفهم اه برماوى (قوله لزيد فضله عليهما) عبارة حجج لزيادة فضله والمضاعفة فيه إذ الصلاة فيه
 بمائة الف الف ثلاثا فيما سوى المسجدين الآتين كما اخذته من الاحاديث وبسطته في حاشية الايضاح
 وستاقى الاشارة اليه انتهت وظاهر اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا ح ل في سيرته
 وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بها بل تشمل جميع الطاعات فليراجع اه ع ش على مر وعبرة
 البرماوى والذي دلت عليه الاحاديث المذكورة ان الصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في
 مسجد المدينة ومن مائتين في المسجد الأقصى ومن مائة الف في غيرها وانها في مسجد المدينة افضل من
 صلاتين في مسجد الأقصى ومن الف صلاة في غيرها وانها في المسجد الأقصى افضل من خمسمائة في غيرها
 وذكر العلامة حج ما يخالف ذلك أخذ من الاحاديث غير المذكورة اه برماوى (قوله إلا المسجد الحرام)
 اى وإلا الأقصى ايضا لان الصلاة فيه بخمسمائة فيما سواه غير المسجد الحرام ومسجد المدينة اه ح لى
 (قائدة) قال البغوى في تفسيره قوله تعالى فيه آيات بينات قرا ابن عباس رضى الله عنهما اية بينة على
 الوجدان واراد مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام وحده وقرا الآخرون آيات بينات بالجمع فذكر
 منها مقام ابراهيم وهو الحجر الذى قام عليه عند بناء الكعبة وكان اثر قدميه فيه فاندرس من كثرة المسح
 عليه بالأيدي ومن تلك الايات الحجر الاسود والخطيم وزمزم والمشاعر كلها وقيل مقام ابراهيم جميع
 الحرم ومن الايات في البيت ان الطائر يطير ولا يعلو فوقه وان الجارحة تقصد صيدا فاذا دخل الحرم
 كفت عنه وانه بلد صدر اليه الانبياء والمرسلون والاولياء والصالحون وان الصدقة والطاعة تضاعف فيه
 بمائة الف اه فظهر أن المضاعفة بالعدد المذكور لا تختص بالصلاة اه برماوى وقوله فاندرس من كثرة
 المسح عليه بالأيدي هذا خلاف الواقع المشاهد فتدرايته عيانا وغوص القدمين فيه بقدر عرض اربعة
 اصابع وبين القدمين نحو نصف شبر ولعل الشيخ لم يره ولم يسمع ما قاله من بعض الناس فقلده اه (قوله)
 وانه لو عين مسجد غير الثلاثة) اى ولو مسجد قباه على المعتمد وهذا علم من ذكر الثلاثة وإن كان مفهوم
 لقب وقوله ولو عين زمن الاعتكاف الخ هذا مفهوم المكان المشار اليه بقوله ولو عين مسجد مكة الخ اه
 شيخنا (قوله لم يتعين) والحق البغوى بمسجد المدينة سائر مساجده مراد بان الخبر وكلام غيره
 يأبى عنه وبه يعلم رد الحاق بعضهم بمسجد قباء بالثلاثة وان صح خبر صلاة فيه كعمرة ولو خص نذره
 بواحد من المساجد التى احقت بمسجد المدينة على القول به فالوجه قيام غيره منها مقامه لتساويها في
 فضيلة نسبتها اليه مراد بان الخبر وكلام غيره اه شرح مر (قوله ولو غير زمن الاعتكاف في نذره تعين) فلو قدمه لم يصح او
 آخره قضاء وأثم بتعمده اه شرح مر ولو قاته بعذر لا يأنم ويجب القضاء اه ع ش عليه (قوله وليت
 قدر الخ) في المختار ليت اى مكث وبابه فهم وليا ثنا ايضا بالفتح فهو لا بث وليت ايضا بكسر الباء اه وفي
 المصباح ليت بالمكان لبثا من باب تعب وجاء في المصدر السكون للتخفيف واللينة بالفتح المرة وبالكسر
 الهيئة والنوع والاسم الليث بالضم واللباث بالفتح وتلبث بمعناه ويتعدى بالهمزة والتضعيف
 فيقال البتة ولبثته اه (قوله ايضا وليت قدر يسمى عكوفاً) وعليه فلو دخل المسجد قاصدا الجلوس
 في محل منه اشترط صحة الاعتكاف تأخير النية الى موضع جلوسه أو مكثه عقب دخوله قدر يسمى
 عكوفاً لتسكون النية مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو سائر لعدم مقارنة النية
 للاعتكاف كذا بحثه فليراجع اقول وينبغى الصحة مطلقا لتحريمهم ذلك على الجنب حيث جعلوه مكثا

لزيد فضله عليهما وتعلق
 النسك به (و) يقوم
 (الثاني) وهو مسجد
 المدينة (مقام الثالث)
 لزيد فضله عليه قال مراد بان الخبر وكلام غيره
 صلاة في مسجدى هذا
 افضل من الف صلاة فيما
 سواه الا المسجد الحرام
 وصلاة في المسجد الحرام
 افضل من مائة صلاة في
 مسجدى رواه الامام
 احمد وصححه ابن ماجه
 فلم أنه لا يقوم الاخير ان
 مقام الاول ولا الثالث
 مقام الثانى وأنه لو عين
 مسجدا غير الثلاثة لم
 يتعين ولو عين زمن
 الاعتكاف في نذره تعين
 (و) ثالثها (ليت قدر يسمى
 عكوفاً) أى اقامة ولو بلا
 سكون بحيث يكون زمنها
 فوق زمن الطمأنينة في
 الركوع ونحوه

أو بمنزلة وتنعطف النية على ماضى فيثاب عليه من أوله أه ع ش على مر (قوله فيكنى التردد) أى
وتصح النية حينئذ فلا يشترط وقوعها حال المكث وهذا التفريع يقتضى أن التردد من أفراد المكث
وليس كذلك لأن اللبث هو الاستقرار فكان الأولى عطفه كما صنع المحلى فقال لبث أو تردد لكن
المصنف أراد باللبث ما يشمل التردد حيث قال ولو بلا سكون أه شيخنا (قوله لا المرور بل لبث) أى
خلاف للضعيف القائل بأنه يكفى المرور بل لبث كالوقوف بعرفة أه شرح مر (قوله كفاه لحظة) أى
وما زاد عليها يقع واجبا أه حل وقاعدة أن ما يمكن تجزيه يقع بعضه واجبا وبعضه مندوب بخصوصه
بما بين الفقهاء له أقل وأكمل كالركوع بخلاف ما لم يبينوا ذلك كما هنا أه شيخنا (قوله أيضا كفاه لحظة)
ويندب يوم لا نه لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه اعتكف دونه أه برماوى (قوله ومن لا عقل له)
كالجنون والمغنى عليه والسكران ومحل عدم الصحة فى المغنى عليه فى الابتداء فان طرأ على الاعتكاف
لم يبطال ويحسب زمنة من الاعتكاف كما سيأتى فى كلامه أه شرح مر (قوله وحرمة مكث الخ) قضيته
أنه لو جاز له المكث لضرورة اقتضت أنه يصح الاعتكاف ولو قيل بعدم الصحة لم يكن بعيدا لعدم اهليته
لذلك أه ع ش ويمكن حمل كلام الشارح على أن شأنه والغالب فيه ذلك تأمل أه شيخنا وعبرة
شرح مر وقضية ما تقرر عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه المكث فى المسجد كذى جرح وقرح
واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك وإن قال أنه موضع نظر نعم لو اعتكف
فى مسجد وقف على غيره دونه صح اعتكافه فيه وإن حرم عليه لبثه فيه كالأوتيمم بتراب مغصوب ويقاس
عليه ما يشبهه ولا يرد ذلك على من قيد بالحل لأن مكثه إنما حرم لا مر خارجا عن استيفاء حق الغير وهو
حرام ولو لم يغير مكث فالمكث فى هذا لم يحرم لذاته انتهت (قوله وينقطع الاعتكاف الخ) معنى كون هذه
الأمور قاطعة للاعتكاف أن زمنها لا يحسب من المدة فلو نذر اعتكاف عشرة أيام ولم يقيد بتتابع فاعتكف
يومين ثم ارتد يوم ما ثم أسلم فإنه يبنى على اليومين وقوله كتابعه ويلزم منه قطع أصل الاعتكاف كالأوتيمم
العشرة فى المثال متتابعة فإنه يستأنف العشرة بعد أسلامه فيلزم من قطع التتابع قطع الاعتكاف ولا عكس
أه شيخنا لكن تفسير القطع بما ترى فيه قصور إذ لا يشمل المطلق فالأولى تفسير القطع بقطع استمراره
سواء كان مقيدا أو مطلقا تأمل (قوله وسكر) أى بتعدو مثله الجنون بتعدا ما كل منهما بلا تعد فلا يقطع
أه شيخنا وعبرة شرح مر وسكر بتعدا ما غير المتعدى فيشبهه كما قال الأذرعى أنه كالمغنى عليه انتهت وانظر
هل يأتى هذا التفصيل فى الأغواء أو يقال أنه لا يقطع مطلقا وما الفرق تأمل وفق لعل الجلال ما يقتضى
جريان التفصيل المدكور فيه (قوله بخلاف ما لا تخلو عنه) الظاهر أن هذه الصورة تظم لقول المتن لا غير
مفطرة الخ فى أن كلا يقطع الاعتكاف دون التتابع تأمل وضبط جمع المدة التى لا تخلو عنه غالبا باكثر من خمسة
عشر يوما وتبعهم المصنف ونظر فيه آخرون بأن العشرين والثلاثة والعشرون تخلو عنه غالبا اذ هي غالب
الطهر فكان ينبغى أن يقطعها وما دونها الحيض ولا يقطع ما فوقها ويحجب عنه بان المراد بالغالب هنا أن لا يسع
زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر فى باب الحيض ويوجه بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على
أقل الطهر كانت معرضة لطروق الحيض فعذرت لاجل ذلك وإن كانت تحيض وتطهر غالب الحيض والطهر
لأن ذلك الغالب قد ينخرم ألا ترى أن من تحيض أقل الحيض لا يقطع اعتكافها به إذا زادت مدة اعتكافها
على أربعة وعشرين يوما مع أنه يمكن إيقاعها فى زمن طهرها فكذلك هذه لا يلزمها إيقاعه فى زمن طهرها وإن
وسعه ولا نظر للفرق بينهما بان طهر تلك على خلاف الغالب بخلاف هذه لأنهم توسعوا هنا فى الأعذار بما
يقتضى أن يجردا مكان طهر الحيض عذر فى عدم الانقطاع فتبنى على ما سبق إذا طهرت لانه بغير اختيارها أه
شرح مر (قوله وجنابة مفطرة الخ) عبارة أصله مع شرح مر ويبطال الاعتكاف بالجماع من عامد عالم بتحريمه
واضح مختار سواء جامع فى المسجد أم لا لما فات له وللآية السابقة ويحرم ذلك فى الاعتكاف الواجب

فيكنى التردد فيه لا المرور
بل لبث ولو نذر اعتكافا
مطلقا كفاه لحظة (و)
رابعها (معتكف وشرطه
أسلام وعقل وخلو عن
حدث أكبر) فلا يصح
اعتكاف من أنصف بضد
شئ منها لعدم صحة نية
الكافر ومن لا عقل له
وحرمة مكث من به حدث
أكبر فى المسجد وتعييرى
بخلو عن حدث أكبر
أعم من قوله والنقاه من
الحيض والجنابة (وينقطع
الاعتكاف) كتابعه برودة
وسكر ونحو حيض تخلو
مدة اعتكاف عنه غالبا
بخلاف ما لا تخلو عنه غالبا
كشهر (وجنابة) مفطرة
للصائم أو غير (مفطرة)

مطلقا وفي المستحب في المسجد كما يحرم فيه على غيره لا خارجة لجواز قطعه كانه عليه الاسوى اما الماضي فيبطل حكمه ان كان متتابعاً ويستأنفه والا فلا سواء كان فرضاً أم نفلاً ولا يبطل الاعتناء به بغية أو شتم أو أكل حرام نعم يبطل ثوابه كما في الانوار ولو أوج في دبر خشي بطل اعتكافه أو أوج في قبله أو أوج الخنثى في رجل أو امرأة أو خشي في بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله واطهر الاقوال ان المباشرة بشهوة فيما دون الفرج كس وقبلة تبطله أى الاعتكاف ان أنزل والا فلا تبطله لما مر في الصوم والثاني تبطله مطلقاً والثالث لا مطلقاً وعلى كل قول هي حرام في المسجد واحترز بالمباشرة عما اذا تفكر أو نظر فانزل فانه لا يبطل وبالشهوة عما اذا قبل بقصد الا كرام ونحوه أو بلا يبطل اذا أنزل جزماً والاستثناء كالمباشرة وقد علم من التفصيل استثناءه الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ولكن يشترط الانزال من فرجه انتهت وقوله نعم يبطل ثوابه ظاهره بطلان ثواب الجميع لا ثواب زمن الغيبة خاصة وهو ظاهر وقضية اطلاقه انه ينتفى اصل الثواب بذلك لا كماله وعبارة سم على حج يتأمل ما في الانوار فاته فانه قد يعتكف شهر امتوالياً مثلاً ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلاً فيل يبطل ثواب جميع المدة أو آخر يوم أو الوقت الذي وقع فيه ذلك أقول ينبغي أن يبطل ثواب ما وقع فيه ذلك قياساً على ما لو قارن في الافعال في صلاة الجماعة ويحتمل ان المراد نفى كمال الثواب ولا ينافيه قوله يبطل ثوابه لا يمكن ان الاصل كمال ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالصلاة في الحمام أو الدار المغصوبة على ما اعتمدته الشارح من ان الفاتت فيها كمال الثواب لأصله وقوله هي احرام في المسجد اما خارجة فان كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك والا فلا يحرم لجواز قطع النفل اه ع ش عليه (قوله ولم يبادر بطهره) محترز قوله الاتي ان يادر وقدمه اشارة الى أنهم قد يذكرون ما يعلم من القيود الآتية ولا يعد تركه في المتن خلافاً اه ع ش (قوله لمنافاة كل منها العبادة البدنية) علة لكون المذكورات تقطعه وافيه ان هذه العلة موجودة في الثلاثة التي لا تقطع فالعلة ناقصة والمراد لمنافاة كل منها العبادة أى من غير عذر كما أشار الى ذلك في تعليل الثلاثة بقوله للعذر اه شيخنا (قوله لا غير مفطرة) كالا حتماً فهذا والجنون لا يحسب زمنهما من المدة فيكون قاطعاً لانكم فسرتم القطع بعدم الحسبان والجواب ان المراد انهما لا يقطعان بجموع الاعتكاف والتابع وان كانا يقطعان الاعتكاف على حدته فلو نذر عشرة ايام متتابعة فاعتكف يومين ثم جن بلا تعدثم افاق فزمن الجنون لا يحسب وهذا معنى قطع الاعتكاف ويكمل على اليومين فالتابع لم يقطع اه شيخنا (قوله ولا جنون) أى لم يتعد بسببه فلا يقطع الاعتكاف ولا يتابعه أى بجموع ذلك فلا ينافي انه يقع الاعتكاف المعلوم ذلك من قول المتن ويحسب زمن اغماء فقط اه حل (قوله والا فلا يجب خروجه) كان غطس ببركة فيه وهو ماش أو عائم أو عجز عن الخروج اه زيادى وفي المصباح غطس في الماء غطساً من باب ضرب ويتعدى بالتشديد (قوله كيلا يبطل تتابع اعتكافه) هذه العلة خاصة بما اذا كان الحدث الا كبر المذكور لا يقطع التابع اما الحدث الذي يقطعه فلا خفاء في وجوب المبادرة فيه ايضا ولكن للتخلص من المسكت المحرم اه عميرة اه سم (قوله وان لم يقطع الاعتكاف) الواو للحال لان الغرض ان ما عدا الاغماء من الثلاثة يقطع لكن في الكلام مضاف أى وان لم يقطع تتابع الاعتكاف والا فقد علمت انه يقطع الاعتكاف نفسه وقوله كجنون بقى للكاف بقية انواع الحدث الا كبر ولا يقال هي داخلة في نحو الحيض لانا نقول مراده بنحو الحيض النفاس اه شيخنا (قوله ولا يضرتزين الخ) لما كان في الاعتكاف كف للنفس عن الشهوات كالصوم كاسياتي فرما يتوهم أنه يضرتزفه فدفعه بقوله ولا يضرتزين الخ اه شيخنا وعبارة شرح ولا يضرت في الاعتكاف التطيب والتزين باغتسال وقص نحو شارب وتسريح شعر ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع لعدم ورود تركه عنه صلى الله عليه وسلم ولا الامر به والاصل بقاء الا باحقوله التزوج والتزويج بخلاف المحرم ولا يكره المعتكف الصنعة في المسجد كخياطة الا ان كثرت ولم تكن كتابة علم ولو لغيره وله الامر

ولم يبادر بطهره وان
طراشيء من ذلك خارج
المسجد لبرز أو نحوه لمنافاة
كل منها العبادة البدنية (لا)
بجناية (غير مفطرة ان يادر
بطهره) بخلاف ما اذا لم
يادر (ولا جنون واغماء)
للعدو وقولي لا غير مفطرة
اعم من قوله ولو جاع مع
ناسيا فكجماع الصائم
وقولي نحو مع ان يادر من
زيادتي (ويجب خروج
من به حدث أكبر من
مسجد) لان مكثه به معصية
ان (تعذر طهره فيه بلا
مكث) والا فلا يجب
خروجه بل يجوز ويلزمه ان
يادر به كيلا يبطل نتاج
اعتكافه وتعيرى بما ذكر
أعم من تعيره بالحيض
والجناية والغسل وقولي
بلا مكث من زيادتي
(ويحسب) من الاعتكاف
(زمن اغماء) كالنوم (فقط)
اى دون غيره مما مر وان
لم يقطع الاعتكاف كجنون
ونحو حيض لا تخلو المدة
عنه غالباً لمنافاته له (ولا يضرتز
تزين بطيب ولبس ثياب

باصلاح معاشه وتهد ضياعه والاكل والشرب وغسل اليد والاولى الاكل في نحو سفرة والغسل في انا
حيث يبعد عن نظر الناس ومحل ذلك حيث لم يزر به ذلك والاحرم كالحرقة فيه حيث تدنو تكره المعارضة فيه
بلا حاجة وان قلت ويحرم نضجه بماء مستعمل بخلاف الوضوء فيه واسقاط مائه في أرضه فقد فرق
الزركشي وغيره بان التوضي وغسل اليدين يحتاج اليهما ومن ثم نقل ابن المنذر الاجماع على جواز الوضوء
فيه بخلاف النضح فانه يفعل قصدا من غير حاجة والشئ يغتفر فيه ضمنا ما لا يغتفر قصدا وبان ماء الوضوء
بعضه غير مستعمل وماء غسل اليد غير مستعمل بخلاف ماء النضح وما تقرر في النضح من الحرمة هو ما جرى
عليه البغوي واختار في المجموع الجواز وجزم به ابن المقرئ وأقوى به الوالد رحمه الله تعالى ويمكن حمل الاول
على ما لو أدى الى استنذاره بذلك والثاني على خلافه ويجوز ان يحتجم او يقتصد فيه في انا مع الكراهة كافي
المجموع وفي الروضة انه خلاف الاول وملحق بها سائر الدماء الخارجة من الآدمي كالاستحاضة للحاجة
فان لو نه أو بال أو غوط ولو في انا حرم ولو على نحو سلس لان البول أفحش من الدم إذ لا يعفى عن شيء منه
بحال ويحرم أيضا ادخال نجاسة فيه من غير حاجة فان كانت فلا بدليل جواز ادخال النمل المتنجسة فيه مع
أمن التلويث والاولى بالمعتكف الاشتغال بالعبادة كعلم ومجالسة أهله وقراءة وسماع نحو الاحاديث
والزقاتي أي حكايات الصالحين والمغازي التي هي غير موضوعة ويحتمل لفهم العامة اما قصص الانبياء
وحكاياتهم الموضوعة وفتوح الشام ونحوها المنسوب للواقدي فتحرم قراءتها والاستماع لها وان لم تكن
في المسجد انتهت وقوله حيث يبعد عن نظر الناس قضيته ان هذا قيد لما قبله ويصرح به عبارة الروض
وشرحه حيث قال والاولى ان ياكل في سفره أو نحوها وان يغسل يده في طست ونحوه ليكون انظف
للمسجد وأصون قال الماوردي وان يغسلها حيث يبعد عن نظر الناس وقوله بلا حاجة وان قلت وليس
منها ما جرت به العادة من ان من بينهم تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب فيدخلون المسجد لفصل الامر
فيه فان ذلك مكروه ومحل ذلك اذا لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد ككونه وقت صلاة والافحرم
وقوله فان كانت فلا بدليل اخر منها قرب الطريق لمن بيته بجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله حاملا
للنجس بقصد المرور من المسجد حيث أمن التلويث وكذا لو احتاج لادخال الجرة المتخذة من النجاسة
عند الاحتياج اليه اه ع ش عليه (قوله وترجيل شعر) أي تسريحه وحيث قد يجرى طرح الشعر في المسجد
كما يجوز ادخال الميت فيه أو لا تردد فيه الزركشي والذي يتجه انه حيث كان فيه تقديره حرم والا فلا
لكن ينبغي كراهته خروجا من الخلاف في نجاسته وسياتي عن ابن كعب انه لو كان برأسه وسخ وأراد حلقه
خرج الى منزله وان بعد لانه نهى عن حلق الرأس في المسجد ولعله محمول على ما اذا فعله بغير حائل اه ايعاب
اه شوبري (قوله هو فيه صائم) بان قال ان اعتكف يوما وانا فيه صائم بلا واه حج ثم فرق بين الحال
اذا كانت جملة وبينها اذا كانت مفردة بكلام حسن وعبارته (تنبيه) ما ذكر في وانا صائم هو ما جرى
عليه غير واحد ولا يشكل عليه ما مر في صائما وان كان الحال مفادها واحد مفردة او جملة لما بيته في شرح
الارشاد ان المفردة غير مستقلة فدللت على التزام انشاء صوم بخلاف الجملة وايضا فذلك قيد للاعتكاف
فدللت على انشاء صوم بقيد هذه قيد لليوم الظرف لا للاعتكاف المظروف فيه وتقيد اليوم يصدق
بايقاع اعتكاف فيه وهو مصوم عن رمضان اه بحروقه اه ع ش على م ر (قوله لزمه الاعتكاف
يوم صومه) أي دون الصوم بدليل صحة الاعتكاف اذا كان الصوم عن رمضان (قوله ام
غيره) أي ولو نفلا لكن يشترط ان ينوي قبل الفجر او معه اه حلي وعبارة البرماوي
ويلزمه اعتكاف يوم كامل وهو صائم من اوله فلو اعتكف من اوله ونوى الصوم في اثنا
لم يكف انتهت (قوله وليس له افراد احدهما) المراد بالاحد الاعتكاف فقط فكان الاول ان يقول
وليس له افراد الاعتكاف عن الصوم وعبارة الرشيدى قوله وليس له افراد احدهما الانسب وليس له
افراد الاعتكاف عن الصوم لانه هو الملتزم انتهت (قوله وان يصوم معتكفا) أي او باعتكاف اه

وترجيل شعر (وفطر) بل
يصح اعتكاف الليل
وحده بناء على انه لا يشترط
فيه الصوم وهو مانص
عليه الشافعي في الجديد
لخبر ليس على المعتكف
صيام الا ان يجعله على نفسه
رواه الحاكم وقال صحيح
على شرط مسلم (ولو نذر
اعتكاف يوم هو فيه صائم
لزمه) الاعتكاف يوم
صومه سواء كان صائما
عن رمضان أم غيره وليس
له افراد احدهما عن
الاخر (وان يعتكف
صائما وعكسه) أي وان
يصوم معتكفا (لزمه)

برماوى (قوله أى الاعتكاف والصوم) أى إذا كان الصوم نفلا ولا يكتفى عنه الواجب وبهذا فارت
 هذه بقسميها التي قبلها اه ع ش وعبارة شرح مر وبحت الاسوى الاكتفاء باعتكاف لحظة من اليوم فيما
 ذكر ونحوه ولا يجب استيعابه وهو كما قال وإن كان كلامهم قديوم خلافاً لأن اللفظ يصدق على القليل
 والكثير نعم يسن استيعابه خروجا من خلاف من جعل الصوم شرطا للصحة الاعتكاف انتهت (قوله لأن
 الحال الخ) أى مع أن الصوم من نوع المأمور به اهل وهذا التعليل لا ينتج لزومه ما وإنما ينتج وجوب
 جمعهما كما لا يخفى فذلك قال الرشيدى الاولى تأخير هذا عن قوله وجمعهما ولا يغنى قوله وجمعهما عن قوله
 لزومه لأنه لا يفيد لزومه ما اه شيخنا (قوله ايضا لأن المال قيد في عامها الخ) غرضه الفرق بين الصورة
 الاولى وهى قوله ولو نذر الخ كان يقول على اعتكاف يوم انا فيه صائم وبين الصورة الثانية وهى قوله
 أو أن يعتكف الخ كان يقول لله على اعتكاف يوم صائما من حيث أنه فى الاولى يلزمه الاعتكاف فى يوم
 هو صائم دون الصوم فلا يلزمه وفى الثانية يلزمه ما ففرق الشارح بينهما بقوله لأن الحال قيد فى عامها
 أى فى الصورة الثانية وقوله بخلاف الصفة الخ أى فى الصورة الاولى ولو كانت الصفة مقترنة بحرف
 العطف على قول بعض النحاة ولكن يتأمل قوله ومبنيته لهيئة صاحبها فان الصفة كذلك مبنية لهيئة
 موصوفها اه شيخنا إلا أن يقال العلة مجرعة الأمرين أو القصد منها التخصيص والضابط أنه إذا نذر
 عبادة أخرى وصفها فان كان بينهما مناسبة كالا اعتكاف والصوم فان كلامهما كف وجب جمعهما
 وإلا كالا اعتكاف والصلاة فان الصلاة فعل والاعتكاف كف فلا يجب جمعهما اه شوبرى (قوله
 ان يعتكف مصليا) أى أو بصلاة اخذا بما مر فقوله لم يحرم ما تمثيل ومثله ما لو نذر ان يصوم مصليا أو
 عكسه ولو نذر اعتكاف أيام مصليا لزمه اكل يوم ركعتان سلوكا بالنذر مسلك واجب الشرع إذا الصلاة
 لا تستوعب الايام برماوى (قوله أو عكسه) أى حيث لا يلزم جمعهما أى وإن كان يلزم كل واحد على
 حده اه شيخنا وينبغي الاكتفاء هنا باعتكاف لحظة على قياس ما سبق اه سم (قوله ولو نذر القرآن الخ)
 لما كان الحج والعمرة متناسبين وقد قلنا ان المتناسبين إذا نذر القرآن بينهما وجب كان يتوهم وجوب
 القرآن هنا فدفعه بقوله ولو نذر القرآن الخ اه شيخنا وعبارة ع ش قوله ولو نذر القرآن الخ ذكر هذا دفعا لما
 يتوهم من وجوب الجمع بين الاعتكاف والصوم انه يجب الجمع بين الحج والعمرة إذا نذر القرآن بينهما
 لا اشتراكهما فى ان كلامهما نساك انتهت (قوله فله تفريقهما) أى ولا يلزمه دم اه ع ش
 (فصل فى الاعتكاف المندور) (قوله وقضاء فى المعينة) إنما قيده لأن غيرهما يستحيل قصور قضائه
 اه شوبرى وعبارة اصله مع شرح مر والاصح انه لو عين مدة كاسبوع عينه كمذا الاسبوع أو
 هذا السنة وتعرض للتتابع فيها لفظا وفاته لزمه التتابع فى القضاء لا لزمه إياه والثانى لا يلزمه لوقوع
 التتابع ضرورة فلا اثر لنصريحه به فان لم يعين الاسبوع لم يتصور فيه فوات لأنه على التراخي فان لم
 يتعرض له أى التتابع لم يلزمه فى القضاء قطعا لوقوع التتابع فيه غير مقصود وإنما هو من ضرورة
 تعيين الوقت فاشبه التتابع فى شهر رمضان انتهت (قوله إلا فى أداء المعينة) كقوله الله على ان اعتكف
 شهر رجب ولم يتعرض للتتابع ومقتضى قولهم انه يلزمه التتابع حيث نذر ان يخرج بلا عذر يوم مامنه
 مثلا لزمه استئناف شهر آخر وانظر هل الحكم كذلك ام لا حرره اه شيخنا (قوله وإن نواه لا يلزمه
 الخ) هذا محذور التقييد بقوله لفظا الذى ذكره فى التعليل هذا ولو ذكره فى المدعى لكان أولى بأن يقول
 وشرط تنابعها لفظا كما صنع مر فى شرحه (قوله ايضا وإن نواه لا يلزمه) أى لأن مطلق الزمن كاسبوع
 أو عشرة أيام صادق بالمتفرق ايضا وإنما عين التوالى فى لأ كنه شهر لأن القصد من اليقين الهجرو لا يتحقق
 بدون التتابع اه حج (قوله ايضا وإن نواه لا يلزمه) وفارق ما لو نذر اعتكاف أيام كثلثة مثلا حيث
 تدخل الليالى إن نواه وكذا العكس بان نذر اعتكاف ثلاث ليال مثلا حيث تدخل الايام إن نواه بان

أى الاعتكاف والصوم
 لأنه التزمهما لأن الحال
 قيد فى عامها ومبينة لهيئة
 صاحبها بخلاف الصفة
 فانها مختصة لموصوفها
 (و) لزمه (جمعهما) لأنه
 قريبه فلزم بالنذر كما لو نذر
 أن يصلى كذا بسورة كذا
 وفارق ما لو نذر أن
 يعتكف مصليا أو عكسه
 حيث لا يلزم جمعهما بان
 الصوم يناسب الاعتكاف
 لا اشتراكهما فى الكف
 والصلاة أفعال مباشرة
 لا تناسب الاعتكاف ولو
 نذر القرآن بين حج وعمرة
 فله تفريقهما وهو أفضل
 (فصل فى الاعتكاف
 المندور ولو (نذر مدة)
 ولو غير معينة (وشرط
 تنابعها) كقوله على اعتكاف
 شهر أو شهر كذا متتابعها
 (لزمه) فتابعها (أداه)
 مطلقا (وقضاء) فى المعينة
 لا لزمه إياه لفظا فان لم
 بشرطه لم يلزمه إلا فى
 أداء المعينة وإن نواه لا يلزمه
 كما لو نذر أصل الاعتكاف
 بقلبه ولو شرط فى التفريق

المنوي من جنس المنذور بخلاف ما نحن فيه فان التابع ليس من جنس المدة اه شيخنا ح ف وزى (قوله
خرج عن العهدة بالتابع لانه افضل) وفارق ما لو نذر صوما متفرقا حيث لا يخرج عن العهدة بالمتوالي
كعكسه بان الشارع اعتبر في الصوم التفريق مرة والتابع اخرى بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفريق
اصلا اه شرح مر وعبارة البر ماوى وفارق عدم اجزاء التابع فيما لو نذر صوم عشرة ايام متفرقة فصامها
متواليه حيث يحسب له منها خمسة فقط لو جوب وجود الفطر في خلالها بخلافه هنا وفارق ايضا عدم اجزاء
المتواليه في العشرة ايام للتمتع في الحبح بالنص على تفريقها وبانه في ادائها تخطاها فطر وجوبها في ايام التشريق
ايضا انتهت (قوله او يوم الميجز تفريقه) أى بل يلزمه الدخول قبل الفجر بحيث تقارن النية أول الفجر
ويخرج منه بعد الغروب اى عقبه وقوله لان المفهوم من لفظ اليوم المتصل فقد قال الخليل ان اليوم اسم لما
بين طلوع الفجر وغروب الشمس اه شرح مر وقوله نعم لو دخل الخ اى دخل في الاعتكاف بالنية بان
نوى وقت الزوال مثلا وصنيعه يقتضى التعويل على وقت النية والظاهر ان التعويل على وقت النذر فكان
عليه ان يقول ولد نذر اعتكاف يوم في اثناء النهار الخ وقوله واستمر الخ ظاهره انه لو مكث للغروب ثم خرج
الليل ثم عاد وقت الفجر وكل من اليوم الثاني ما فاتته من الاول لم يجزه وهو كذلك وشرح به حج حيث قال
ولم يخرج ليلا اه وقوله فعن الاكثرين الاجزاء هذا هو المعتمد وعبارة شرح مر ولو دخل المسجد في اثنائه
ومكث الى مثله من القدم مع الليله المتخللة اجزاء عند الاكثرين لحصول التابع بالبيتوتة في المسجد وهذا هو
المعتمد وان ذهب ابو اسحاق الى عدم اجزائه وقال الشيخان انه الوجه لانه لم يأت يوم متواصل الساعات
والليلة ليست من اليوم ولو نذر يوما اوله من الزوال مثلا امتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الاصحاب انتهت
(لانه للمفهوم الخ) يشعر بان الكلام حيث اطلق اما لو اراد قدر اليوم فانه يكفي قدره ولو من ايام لان غايته
انه استعمل اليوم في ساعات متساوية مجازا او قدر مضافا في الكلام وكلاهما لا مانع منه اه ع ش على مر
ملخصا (قوله واستمر الى مثله) أى فلا بد من اعتكاف الليل وقوله فعن الاكثرين الاجزاء معتمد وجوب
اعتكاف الليل للضرورة وينبغي ان يثبت على ذلك ثواب اليوم اه ح ل (قوله وعن ابى اسحاق) اى المروزي
لا الشيرازى وهو ابو اسحاق ابراهيم بن احمد المروزي الامام الجليل اخذ عن ابن سريج وغيره المتوفى
بمصر لتسع خلون من رجب سنة أربعين وثلاثمائة ودفن قريبا من الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه اه
بر ماوى (قوله ولو شرط مع تابع خروج الخ) الظاهر ان شرط الخروج بالنية من غير لفظ يتخرج على نية
التابع من غير لفظ اه سم وتقدم انها لا تؤثر (قوله خروج لعارض) خرج ما لو شرط قطع الاعتكاف
للعارض فاته وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض بخلاف ما لو شرط الخروج للعارض
فيجب عوده اه شرح مر (قوله لعارض) الى دينى او دنيوى ولو نذر نحو صلاة او صوم او حج وشرط
الخروج لعارض فانه كما تقرره بانه بعض مشايخنا اه بر ماوى وفي ع ش على مر مانعه ولو نذر نحو صلاة
او صوم او حج وشرط الخروج لعارض فكما تقرره كذا ما مش وعليه فلونوى الصلاة بعد النذر جاز
ان يقول في نيته واخرج منها ان عرض لي كذا لانه وان لم يصرح به نيته بحوله عليه فمضى عرض له ما استثناه
جاز له الخروج وان كان في تشييد الصلاة وجزاله الخروج من الصوم وان كان قريب الغروب فليراجع
اه وفي قل على الجلال (تنبيه) يصح شرط هذا العارض في الصلاة والصوم والصدقة ونحوها نحو قوله
على صوم كذا الا ان حصل شغل كذا او عطش او جوع ومنه نذر التصديق بما له الا ان احتاج اليه
في عمره وادامات لزم الوارث التصديق بجميعة على المعتمد (قوله مباح) أى جائز ولو غاب به كان اولي
اذ لا يصح التمثيل للبإباح بالعبادة لانه ضد المندوب والواجب المراد من هنا بخلاف الجائز فانه جنس
لها كما هو مقرر في محله ويظهر ان شرط الخروج للمكروه صحيح لانهم لم يحترزوا الا عن المحرم وعلوه
بان شرطه يخالف مقتضاه فافهم أن المكروه ليس مثله اه ايعاب اه شوبرى (قوله كلقاء سلطان)

خرج عن العهدة بالتابع
لانه افضل (او) نذر
(يوم الميجز تفريقه) لان
المفهوم من لفظ اليوم
المتصل نعم لو دخل في اثناء
يوم واستمر الى مثله من
اليوم الثاني فعن الاكثرين
الاجزاء وعن ابى اسحاق
خلافه قال الشيخان وهو
الوجه فعليه لا استثناء (ولو
شرط مع تابع خروج
لعارض) بقبول زدتها بقول
(مباح) كلقاء سلطان
(مقصود غير مناف)
للاعتكاف (صح) الشرط
لان الاعتكاف انما يلزم
بالالتزام

أي الحاجة اقتضت خروجه للقائد لا مجرد التفرج عليه اه ع ش وعبرة قل على الجلال لا لنحو تفرج عليه بل لنحو سلام او منصب اه (قوله فيجب بحسب ما التزم) فلو عين نوعا من العارض او فردا كقيادة المرضى او زيد يخرج له دون غيره فلو اطلق العارض او الشغل خرج لكل مهم ديني كالجمعة او دنوي مباح كلقاء الامير اه شرح مر (قوله كتنزه) يوجه بانه لا يسمى غرضام مقصودا عرفاني مثل ذلك فلا ينافي ذلك ما مر في السفر انه غرض مقصود اه شرح حج اي غرض للعدول عن اقصر الطريقين الى طولها اه شيخنا قال الجوهرى التنزه لغة التباعد عن نحو المياه كالاوساخ والادناس قال ابن السكيت ثم غلب في عرف العامة على الذهاب الى ما يحصل للنفس منه انبساط كالذهاب الى الرياض للتفرج على البساتين ونحوها اه برماوى (قوله بل لا ينعقد نذره) اي في الصور الاربع وهذا ما اعتمدته مر في شرحه فلا يعول على ما نقله الشوبرى عنه في بعض الصور وعبارته قوله بل لا ينعقد نذره يجب حمله على الاخير ووربما يلحق به الاول كما يؤخذ من شرح السبكي واخرج منه مر بحثا مسالة غير المقصود فينعقد اه سم ورايت في الروض وشرحه التصريح بعدم الانعقاد في الجماع والسرقة ونحو شرب الخمر والعسل وانه ينعقد في الاولى وفي شرح الخطيب نحوه فليحذر ذلك مع النقل اه وقرر شيخنا ح ف عدم الانعقاد في الجميع (قوله نعم ان كان المتنافي الخ) استدراك على قوله فانه لا يصح الشرط من حيث رجوعه للمتنافي (قوله وتكون فائدة الشرط الخ) جواب عما يقال انه يلزمه التدارك حيثئذ فيكون الشرط لا غيار يحصل الجواب انه لولا الشرط لوجب عليه الاستئناف ومع الشرط لا يجب (قوله فان لم يعينها الخ) الفرق بينهما ان المتتابع لما كان من ضروريات التعمين لم يجوز صرف الاستثناء الى افادته فما يصرح الى اخراج زمن المستثنى الملتزم ان لم يعين الزمن لم يكن المتتابع من ضروراته فيحمل الاستثناء على افادة نفي قطع المتتابع دون نقص الزمن اه عميرة اه سم (قوله فان عين زمانا فاته كنى) اي ان كان ما اتى به قدره او ازيدوا فلا اه زى وهذا ان كان ما اتى به من غير الجنس كليلة عن يوم وعكسه فان كان من الجنس كيوم عن يوم او ليلة عن ليلة كنى مطلقا كالصوم اه زيادى وعبرة حل قوله كنى اي ان كان ما اتى به قدره او ازيدوا فلا بخلاف النهار فانه يجوز به القصر عن الطويل انتهت وعبرة شرح مر ولو نذر اعتكاف يوم مغين ففاته قضاء ليلا اجزاه بخلاف اليوم المطلق لتسكنه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين كتنظيره في الصلاة في القسمين حكاه في المجموع عن المتولى واقره مؤرخ من تعليقه فيه ان عمل ذلك اذا ساءت الليلة اليوم والا لم يكفه انتهت وقوله والالم يكفه اي بان كانت الليلة اقصر اى فيكمل عليها من النهار كما في حاشية الشيخ وانظر لو كانت اطول هل يكتفى بمقدار اليوم منها او لا بد من استيعابها اه رشيدى ولو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فقدم ليلا لم يلزمه لعدم وجود الصفة ويسن كفى نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكرا كما افاده الشيخ فان قدم نهارا اجزاه ما بقى منه ولا يلزمه قضاء ما مضى منه اذا لو اوجب انما ثبت من وقت قدومه وفارق الصوم بصحة تبخيس ما هنا بخلاف ما ذكر نعم يسن قضاء يوم كامل كما جزم به ابن المقرئ تبعا للمجموع عن المازنى في موضع والمعتمد وان صحح في موضع آخر منه لزوم قضائه وهو مقتضى كلام اصل الروضة في باب النذر وحل ما ذكر ان قدم حيا مختارا فلو قدم به ميتا او مكروها لم يلزمه شيء كما قاله الصيهرى لانه عاق الحكم على القدوم وفعل المكروه غير معتبر هنا شرعا ولو نذر اعتكاف العشر الاخير دخلت لياليه حتى اول ليلة منه ويجزى به وان نقص الشهر لو وقع الاسم على ما بعد العشرين الى انتهاء الشهر بخلاف ما لو نذر عشر ايام من اخره وكان ناقصا لا يجزى به لتجريد قصد فعله اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره اذ هو اول العشرة من اخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص اجزاه عن قضاء يوم كما قطع به البغوى وقال في المجموع ويحتمل ان يكون فيه الخلاف فيمن يتقن طهر او شك في ضده فتوضعا غطا فان محدثاى فلا يجزى به اه شرح مر (قوله وينقطع المتتابع الخ)

فيجب بحسب ما التزم
بخلاف غير العارض كان
قال إلا ان يدولى وبخلاف
العارض المحرم كسرقة
وغير المقصود كتنزه والمتنافي
للاعتكاف كجماع فاته
لا يصح الشرط بل لا ينعقد
نذره نعم ان كان المتنافي
لا يقطع المتتابع كحيض
لا تخلوا عنه مدة الاعتكاف
غالباصح شرط الخروج
له (ولا يجب تدارك زمنه)
أي العارض المذكور (ان
عين مدة) كمذا الشهر لان
النذر في الحقيقة للمعدة فان
لم يعينها كشهري وجب
تداركه لتمام المدة ويكون
فائدة شرطه تنزيل ذلك
العارض منزلة قضاء الحاجة
في ان المتتابع لا ينقطع به
قال في المجموع ولو نذر
اعتكاف يوم فاعتكف ليلة
او بالعكس فان عين زمانا فاته
كفى لانه قضاء وإلا فلا
(وينقطع المتتابع)

لم يعتمد عليها ويدين
ورجلين لم يعتمد عليهما
كان كان قاعدا (لا)
بمخروجه (لنبرز ولو بداره
لم بفحش بعدها) من المسجد
(ولاله) دار (أخرى أقرب)
منها (أو فحش) بعدها
(ولم يجد بطريقه) مكانا
(لا نقابه) فلا ينقطع
(التابع به فلا يجب تبرزه في
غير داره كسقية المسجد
ودار صديقه المجاورة له
للمسقة في الاول والمنة في
الثاني اما اذا كان له أخرى
أقرب منها أو فحش بعدها
ووجد بطريقه مكانا لا نقا
به فينقطع التابع بذلك
لا غنتائه بالأقرب في الاولى
والاحتمال أن ياتيه البول في
رجوعه في الثانية فيبقى طول
يومه في الذهاب والرجوع
ولا يكلف في خروجه لذلك
الاسراع بل يمشي على
سجته المعهودة واذا فرغ
منه واستنجنى فله أن يتوضا
خارج المسجد لانه يقع
تابعا لذلك بخلاف مالمو
خرج له مع امكانه في
المسجد فلا يجوز وضبط
البغوى الفحش بان يذهب
اكثر الوقت في التردد الى
الدار وقول ولاله أخرى
أقرب مع ولم يجد بطريقه
لا نقا من زيادتي (او عاد
مريضا) او زار قادما
(بطريقه) للتبرز (مالم
يعدل) عن طريقه (و) لم (يطل وقوته)

ويلزم من قطعه قطع الاعتكاف المشروط هو فيه وأما الخالي عن شرط فيه فقد انقضى بمخروجه اه شيخه
والاولى ان يقال بجي فيه ما تقدم من التفصيل بين المطلق والمقيد بمدة وبين عزم العود وعدمه (قوله زيادة
على مأمرا) اي في قوله وينقطع الاعتكاف كتابه بردة الخ اه برماوى (قوله بمخروجه من المسجد) اي حيث
كان عامدا عالما بالتحريم مختارا اه برماوى (قوله لم يعتمد عليهما) اي فقط فان اعتمد عليهما ضر وان اعتمد
عليهما لم يضر لعدم صدق الخروج عليه وقياسا على مالمو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل إحدى رجليه
واعتمد عليهما من انه لا يحنث وكذا لو دخل المسجد بأحدى رجليه واعتمد عليهما ونوى الاعتكاف لم
يجز عملا بالأصل فيهما اه شرح مر (قوله لا لتبرز) أي قضاء حاجة ولا يشترط شدتها اه حج ومثل التبرز
الريح فيما يظهر لا بد منه وان كثر خروجه لذلك العارض نظر الى جنسه ولا يشترط ان يصل الى حد
الضرورة اه شرح مر اه شوبرى وهذا اي قوله لا لتبرز بيان لمفهوم النفي فكانه قال اما بعذر فلا ينقطع
كتبرز الخ تأمل (قوله ولو بداره) أي سواء كان بدار له أم غيرها كسقية المسجد وقضاء (قوله كسقية
المسجد) أي المكان المعد لقضاء الحاجة اه شوبرى (قوله ودار صديقه) يحتمل ان يكون مثلها دار اصوله
وفروع وزوجته وعتقائه ويحتمل خلافه ويحتمل التفصيل اه برماوى (قوله للمسقة في الاول) المسقة
من حيث عدم اللياقة به الذي هو فرض المسئلة كمانه عليه المتن بقوله ولم يجد بطريقه لا نقا (قوله أيضا للمسقة
في الاول) اي وخرم المروءة ويؤخذ منه ان كل من لا تختل مروءته بالسقية ولا يشق عليه يكفها ان
كانت أقرب من داره وبه صرح القاضى والمتولى اه شرح مر (قوله لا غنتائه بالأقرب) بالغين المعجمة اه
شوبرى أي استغنتائه (قوله على سجيته المعهودة) فان تاقى أكثر من ذلك بطل تتابعه كما في زيادة الروضة اه
شرح مر (قوله فله ان يتوضا) اي ولو مندوبا لانه يقع تابعا اه شرح مر اه شوبرى (قوله بخلاف
مالمو خرج له) اي الوضوء (قوله مع امكانه في المسجد) فان لم يمكن فيه فله الخروج قطعا والكلام في
الوضوء الواجب واما المندوب فلا يجوز له الخروج قطعا وان لم يتمكن منه في المسجد وفي شرح
الروض جواز الخروج لوضوء غسل نحو الاحتلام اه برماوى (قوله بان يذهب اكثر الوقت) اي
ازيد من نصفه وهذا الضابط هو المعتمد اه شيخنا والمراد الوقت المذكور لكن مع اعتبار كل يوم
على حدته اه حل اي يعتبر أكثر كل يوم بيومه كان يمضى ثلثاه والذي قاله حج وعش وزي واج واعتمده
شيخناح ف ان الاعتبار أكثر الوقت المذكور من غير نظر لكل يوم بيومه وذلك لا يعرف إلا بمعنى المدة
بتأما فاذا كانت المدة المذكورة شهرا او كان يخرج كل يوم للتبرز في داره فلما مضت المدة وجمعت الازمنة
التي كان يخرج فيها كل يوم للتبرز فوجدت ستة عشر قاشا كان هذا قاشا وان كانت خمسة عشر قاشا قل كان
هذا غير قاش فلا يضر اه شيخناح ف (قوله او عاد مريضا) عطف عن مدخول الغاية في قوله ولو بدار له
اي ولو عاد مريضا قرره شيخناح عن مشايخه اه شوبرى ويشير له قول الشارح بطريقه للتبرز وصنيعه
يفتضى أن الخروج ابتداء لعيادة المريض يقطع التابع ومثله الخروج لصلاة الجنائز قاله ابن شرف على
التحريم ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينتظرها ولم يعدل عن طريقه جازوا الا فلا اه شرح مر وهل له
تكرير هذه كالعيادة على موصى موقى او مرضى مرهم في طريقه بالشرطين المذكورين اخذا من جعلهم
قدر صلاة الجنائز معفو عنه لكل غرض فيمن خرج لقضاء الحاجة أو لا يفعل الا واحدا لانهم علموا
فعله لنحو صلاة الجنائز بانه يسير ووقع تابعا لا مقصودا كل محتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو العيادة
وصلاة الجنائز وزيادة القادم والذي يتجه ان لذلك ومعنى التعليل المذكور ان كلا على حدته تابع
وزمنه يسير فلا نظر لضمه الى غيره لطول الزمن اه شرح حج بالحرف وقرره شيخناح ف (قوله أيضا او
عاد مريضا) وهل عيادة المريض له افضل او تركها او هما سواء وجوه ارجحها اولها اه شرح مر (قوله
ولم يطل وقوته) بان لم يقب اصلا او وقف يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال اه شرح مر

فان طال أو عدل انقطع بذلك تنابعه (ولا) بخروجه (لمرض) ولو جنونا أو لغماء (يخرج لخروج) بان يشق معه المقام في المسجد كحاجة فرش وخادم وتردد طبيب أو بان يخاف منه تلويث المسجد كاسهال وادرار بول بخلاف مرض لا يخرج الى الخروج كصداع وحمى خفيفة التابع بالخروج له وفي معنى المرض الخوف من لصر أو خرق (أو) بخروجه (لنسيان) لاعتكافه وان طال زمته (أو لاذان) مؤذن (رأى إلى منارة للمسجد منفصلة) عنه (قريبة) منه لأنها مبلية له معدودة من توابعه وقدر الف صعودها للاذان والف الناس صوته بخلاف خروج غير الراتب إليه وخروج الراتب لغيره أوله لكن إلى منارة ليست للمسجد أوله لكن بعيدة عنه أما المتصلة به بان يكون بابها فيه فلا يضر صعوده فيها ولو لغير الاذان لأنه لا يسفى خارجاً بخلاف أخرجه عن سميت المسجد أم لا فهي وإن خرجت عن سمته في حكمه وقول للمسجد مع قرية من زيادتي (أو لنحوها) من الاعذار ككل وشهادة تعينت

(قوله فان طال) أي وقوفه بان زاد على اقل مجز في صلاة الجنائز لان اقل مجز فيها محتمل لجميع الاغراض اه حل (قوله أو عدل) بان يدخل منقطعاً غير نافذ لا احتياجه الى العود منه الى طريق فان كان نافذا لم يضر اه برماوى (قوله ولا لمرض) معطوف على قوله لا لتبرزو وكذا ما بعده فحاصل الامثلة التي ذكرها للعدول أربعة ثم اجمل اعذاراً اخرى فقال اول نحوها (قوله ولو جنونا) فيه تصريح بان الجنون من المرض وابتصر مع قوفهم يجوز الاغماء على الانبياء لانه من المرض بخلاف الجنون (قوله كاسهال) في كلام شيخنا انه لا يصح اعتكاف من به اسهال او ادرار بول وعليه فتعين ان تكون الكاف للتنظير اه حل في الشرح كالشارح حرفاً بحرف (قوله وادرار بول) اي تنابعه (قوله اول نسيان لاعتكافه) وكذا تنابعه اه برماوى (قوله أو لاذان راتب) العلية المفهومة من اللام قيد فالقيام خمسة ومفهومها لا يكون الخروج فيها عذراً المفهوم الرابع فيكون عذراً بالاولى كما يأتي في كلامه تامل وبعبارة اخرى القيود خمسة الاول اللام والثاني قوله راتب والثالث قوله للمسجد والرابع قوله منفصلة والخامس قوله قريبة فذكر مفهوم الثاني بقوله بخلاف خروج غير الراتب له ومفهوم الاول بقوله وخروج الراتب لغيره ومفهوم الثالث بقوله اوله لكن الخ ومفهوم الخامس بقوله اوله لكن بعيدة عنه ومفهوم الرابع بقوله أما المتصلة به الخ هذا هو اللاتق بصنيع الشارح تامل (قوله أيضاً أو لاذان مؤذن) أي ولا بخروجه أي المعتكف لاذان مؤذن مع ان المعتكف هو المؤذن فلا معنى لخروج المعتكف الذي هو المؤذن أي الذي يريد الاذان لاذان المؤذن فلعل الاولى ان يقول ولا لاذانه راتباً تامل وبعبارة المنهاج ولا بخروج المؤذن الراتب الى منارة الخ انتهت فكل كلام الشارح يقتضى ان يقرأ المتن بالاضافة وقد علمت ما فيه فكان الاولى للشارح ان لا يقدر ذلك ويقرأ المتن بالتوين اه (قوله أيضاً أو لاذان راتب) أي ولو كان الراتب متبرعاً بالاذان ويلحق بالاذان ما اعتيد الآن من التسليم او اخر الليل ومن طلوع الاولى والثانية يوم الجمعة لانه لما اعتيد ذلك خصوصاً مع الفهم صوته نزل منزلة الاذان ومثل الراتب نائبه للاذان ولو لغير عذر خلا فالسم اذ النائب كالاصل فيما طلب منه اه ع ش (قوله الى منارة) في المختار المنارة التي يؤذن عليها والمنارة أيضاً ما يوضع فوقها السراج وهي مفعلة مع الاستنارة بفتح الميم والجمع المناور بالواو ولا نه من النور ومن قال منائر بالهمزة فقد شبه الاصل بالزائد كما قالوا مصائب واصله مصابوب اه وقوله للمسجد اضافة المنارة للمسجد الاختصاص وان لم تبين له كان خرب مسجد وبقيت منارته فجاءه مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليها لحكمها حكم المبنية له فمن صورها بكونها الهجرى على الغالب فلا مفهوم له اه شرح م فيكون قول الشارح في التعليل لانها مبنية له جرياً على الغالب تامل (قوله منفصلة عنه) ليس بقيد في الحكم بدليل قول الشارح اما المتصلة الخ اه شيخنا وضابط المتصلة ان لا يكون بابها فيه ولا في رحبته المتصلة به اه شرح م (قوله وقد الف) الوال للحال وهذا بيان لحاله في الواقع بحسب الشان والغالب فليس للاحتراز حتى لو لم يالف صعوداً ولم يالف صوته كان الخروج عذراً اه شيخنا (قوله اوله لكن بعيدة عنه) والمراد بالبعيدة والقريبة عرفاً كما جرى عليه شيخنا م وفي شرحه اه شوبرى (قوله بان يكون بابها فيه) قال حج وبما تقرر في المنارة فارقت الخلوة الخارجية عن المسجد التي بابها فيه فينقطع بدخولها قطعاً اه ع ش على م (قوله اول نحوها) أي نحو الاربعة المذكورة (قوله كاكل) أي لانه يستحي منه في المسجد وان امكنه الاكل فيه بخلاف الشرب كما مر اذا وجد الماء فيه وبوخذه من العلة كما افاده الاذرعى ان الكلام في مسجد مطروق بخلاف المختص والمهجور الذي ينذر طارقه فلو خرج للشرب مع تمكنه منه فيه انقطع تنابعه اه شرح م (قوله وشهادة تعينت) أي تحملاً واداء وبعبارة الروض وشرحه ولو خرج لاداء شهادة تعين تحملها واداءها لم ينقطع لا يضطراره الى الخروج والى سببه بخلاف ما اذا لم يتعين عليه أحدهما وتعين احدهما دون الآخر لانه اذا لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والافتحمله انما يكون للاداء فهو

بأختياره وظاهر ان محل هذا إذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف وإلا فلا ينقطع التتابع كالأول نذر صوم الدهر فقوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء انتهت ومثلها عبارة شرح م (قوله) واكره (بغير حق) ومثل ذلك الجاهل الذي يخفى عليه ما ذكره شرح م وظاهره انه لا فرق فيه بين كونه قريب عهد بالاسلام ام لا نشأ بادية بعيدة عن العلماء ام لا وهو ظاهر اه ع ش وكالا كراهه ما لو حمل وأخرج بغير أمره وإن أمكنه التخلص على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمل تقييده بما إذا لم يمكنه ذلك ولعله الاقرب فان أخرج مكرها بحق كالزوجة والعبد يعتكفان بلا إذن او أخرجه الحاكم لحق لزمه او خرج خوف غريم له وهو غنى بماطل او معسر وله بيعة اي وثم حاكم يقبلها كما هو ظاهر انقطع تنابعه لتقصيره اه شرح م (قوله) او حدثت بيعة فان ثبت باقراره انقطع التتابع ومحل ما تقرر إذا اتى بموجب الحد قبل الاعتكاف فان أتى به حال الاعتكاف كالأول قذف مثلاً فانه ينقطع التتابع ولا يقطعه خروج امرأة لاجل قضاة عدة حياة او وفاة وان كانت مختارة للنكاح لانه لا يقصد للعدة بخلاف التحمل كما مر ما لم يكن بسببها كان طلق نفسها بتفويض ذلك لها او علق الطلاق بمشيئتها فشأت وهي معتكفة فانه ينقطع لأختياره الخروج فان أذن لها الزوج في الاعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها او مات قبل انقضائها فينقطع التتابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها زوجها إذ لا يجب عليها الخروج قبل انقضائها في هذه الصورة وكذا لو اعتكفت بغير إذن ثم طلقها وأذن لها في اتمام اعتكافها فينقطع التتابع بخروجها اه شرح م (قوله) وهو اي قوله او انحورها من زيادتي واعتمد مقتضاها العلامة م (قوله) وما ينقطع التتابع الخروج لمباشرة وظيفة او صلاة جمعة وان وجب وظاهر كلامهم عدم كراهة إفراد نحو جمعة به واختصاص ليلتها به اه برماری (قوله) بشرطها السابق وهو المبادرة بالطهر اه ع ش (قوله) وغسل جنابة) انظره مع قوله فيما قبله وجنابة فليتامل اه شويري والظاهر ان بينهما فرقا إذ ذلك في زمن الجنابة قبل اشتغاله بالغسل وهذا في زمن الاشتغال به و فرقا بينهما (قوله) ولا نه معتكف فيه) اي حكاي بمعنى انه يضرب عليه ما يضرب في الاعتكاف اي يبطله ما يبطله الاعتكاف والافه لا ثواب له اه حل (قوله) وتقدم ان الزمن المصروف الخ) مراده ان هذا يضم إلى المستثنى في عدم وجوب القضاء

(كتاب الحج)

أي بيان أحكامه وهو بفتح الحاء وكسر هالفتان قرى بهما في السبع والمشهور الأول وكذا الحجة لكن المسموع فيها الكسر والقياس الفتح وهما مصدران وقيل الأول مصدر والثاني اسم وفي شرح مسلم انه بالفتح المصدر وبالفتح والكسر الاسم منه قال بعضهم وفي كونه بالفتح اسم مصدر فظن قال ابن العماد في كشف الاسرار وحكمة تركه من الحاء والجيم الإشارة إلى ان الحاء من الحلم والجيم من الجرم فكان العبد يقول يا رب جئت بك بجرمي أي ذنبي لتغفره بحلمك وهو من الشرائع القديمة لإزالة الكيفية فهو من خصائص هذه الامة بل ورد ان ما من نبي إلا و حج البيت حتى عيسى فقد أخرج ابن عساكر عن انس قال كنت أطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ رأيت صافحاً شيتاً ولا نراه فقلت له يا رسول الله رايتك صافحاً شيتاً ولا نراه فقال ذاك اخي عيسى بن مريم انتظرته حتى فرغ من طوافه فسلمت عليه واستثنى بعضهم هو داوود صالحاً لا اشتغالها بامر قومها ورد بما جاء في أحاديث كثيرة ان جميع الانبياء والرسل حجوا البيت وروى الحسن البصري انه صلى الله عليه وسلم قال ان قبر توح وهو دوشعيب وصالح فيما بين الركن والمقام وزمزم وقال بعضهم قبر فيه تسعة وتسعون نبياً منهم اسماعيل لكن أخذ بعضهم من ذلك كراهة الصلاة بين الركن والمقام وزمزم لانه مقبرة ورد بان مقبرة الانبياء لا تكراه الصلاة فيها لانهم احياء في قبورهم يصلون ويتعبدون فان قلت الكراهة او الحرمة لازمة من جهة اخرى وهي ان المصلي ثم يستعمل قبر نبي قلت شرط الحرمة او الكراهة تحقق ذلك وهذا غير محقق هنا

واكره بغير حق واحد ثبت بيئته وهذا من زيادتي (ويجب) في اعتكاف مندور متتابع (قضاء زمن خروج) من المسجد (لعذر) لا يقطع التتابع كزمن حيض ونفاس وجنابة غير مفطرة بشرطها السابق لانه غير معتكف فيه (اللازم نحو تبرز) بما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كاكل وغسل جنابة وأذان مؤذن راتب فلا يجب قضاؤه لانه مستثنى إذ لا بد منه ولانه معتكف فيه بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة وحيض ونفاس وتقدم ان الزمن المصروف إلى مباشر من عارض في مدة معينة لا يجب تداركه ونحو من زيادتي

(كتاب الحج)

وروى ان آدم عليه الصلاة والسلام حج أربعين سنة من الهند ماشيا وان جبريل قال له ان الملائكة كانوا يطوفون بهذا البيت قبلك سبعة آلاف سنة ولما فرغ ابراهيم عليه الصلاة والسلام من بنائه البيت أوحى الله تعالى اليه ان أذن في الناس بالحج فقال يارب وما يبلغ صوتي فقال اذن وعلى البلاغ فتأدى ابراهيم على المقام باعلى صوته يا ايها الناس ان الله كتب عليكم الحج فحجوا فسمعوه من في السماء ومن في الارض حتى من في الاصلاب والارحام فمن أجاب مرة حج مرة ومن أجاب مرتين حج مرتين ومن أجاب ثلاثا حج ثلاثا ومن أجاب اكثر من ذلك حج بعده وفرض في السنة السادسة من الهجرة على الراجح وقيل في السنة الخامسة وجمع بينهما بان الفرض وقع في السنة الخامسة والطلب انما توجه في السادسة وقيل فرض في السنة الثامنة وقيل التاسعة وقيل قبل الهجرة وبعث ﷺ ابا بكر رضي الله عنه أميراً على الحج سنة تسع فحج بالناس وتأخر معه مياسير الصحابة كعثمان وعبد الرحمن بن عوف من غير شغل بحرب ولا عدو حتى حجوا معه ﷺ سنة عشر وهي حجة الوداع وحج واعتمر ﷺ قبل النبوة وبعدها قبل الهجرة حججا وعمره لا يعرف عددها لكن صح انه حج قبل الهجرة حجتين وهو معلوم من الدين بالضرورة ويكفر جاحده الا ان يكون قريب عهد بالاسلام او نشأ ببادية بعيدة عن العلماء وهو افضل العبادات لاشتماله على المال والبدن الا الصلاة فهي افضل منه خلافا للقاضي حسين واعلم ان الحج الصحيح اي المبرور الذي لم يخالطه ذنب من حين احرامه الى تحلله يكفر الصغائر اتفاقا والكبائر على الراجح حتى التبعات لكن اذا مات في اثنا عشر او بعده وقبل التمكن من ادائها ويكفر الرفث والفسوق اما اذا عاش بعد ذلك فلا تسقط عنه فيجب عليه قضاء الصلوات واداء الدين الذي عليه ونحو ذلك اهـ برماوى وفي حج ما نضوه حج ﷺ قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حججا لا يدري عددها وتسميته هذه حججا انما هو باعتبار الصورة اذ لم تكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسيء وغيره بل قيل في حجة ابي بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لانه ﷺ لا يامر الا بحج شرعي وكذا يقال في الثامنة التي امر فيها عتاب اسيد امير مكة وبعدها حجة الوداع لا غير اهـ وكتب عليه سم قوله وحج ﷺ الخ قضية صنيعة ان حجه عليه الصلاة والسلام بعد النبوة وقبل الهجرة لم يكن حجا شرعيا وهو مشكل جدا اهـ اقول وقد يقال لا اشكال فيه لان فعله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعيا بهذا الوجه الذي استقر عليه الا مرفي حمل قول حج اذ لم يكن على قوانين الشرع الخ على انه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية واما فعله قبل المبعث فلا اشكال فيه لانه لم يكن بوحي بل بالهام من الله تعالى فلم يكن شرعيا بهذا المعنى لعدم وجود شرع اذ ذاك ولكنه كان مصونا كسائر افعال الجاهلية الباطلة وقوله في السنة السادسة يشكك عليه ايضا ان مكة انما فتحت في السنة الثامنة فبعث صلى الله عليه وسلم ابا بكر ليحج بالناس في التاسعة وحج عليه الصلاة والسلام في العاشرة وقبل فتح مكة لم يكن المسلمون متمكنين من الحج الا ان يجاب عنه بما اجاب به الشارح عن كلام الرافي من ان الفريضة قد تنزل ويتاخر الا يجاب لكن في كلام زى ما يخالف هذا الجواب حيث قال جمعا بين الاقوال بان الفرض وقع سنة خمس والطلب انما توجه سنة ست وبعث صلى الله عليه وسلم ابا بكر سنة تسع فحج بالناس اهـ ويمكن الجواب ايضا عن كلام زى بانه يشترط الوجوب المباشرة الاستطاعة كما ياتي وهي لم تحصل قبل فتح مكة لعدم فعلهم لعدم استطاعتهم لا لعدم الطلب اهـ ع ش على مر (قوله هو لغة القصد) وقيل كثرته الى ما يعظم ماخوذ من قولك حججته اذا آتيته مرة بعد اخرى لكن الاشهر الاول اهـ برماوى (قوله ايضا هو لغة القصد) اي والزيارة وقوله وهي لغة الزيارة اي والقصد فكل منهما لغة القصد والزيارة اهـ قل على التحرير وفي المختار في باب الجرم الحج في الاصل القصد وفي العرف قصد مكة للنسك وبابه رد فهو حاج وجمعه حج بالضم كباذل وبذل والحج بالكسر الاسم والحجة ايضا بالكسر المرة الواحدة وهي من الشواذ لان القياس الفتح والحجة ايضا السنة والجمع الحجج بوزن الغنم وذو الحجة بالكسر شهر الحج وجمعه ذوات

هو لغة القصد وشرعا قصد
الكعبة للنسك الا في بيانه
(والعمرة) هي لغة الزيارة

الحججة ولم يقولوا ذوو الحججة على واحد والحجج الحجاج جمع حاج مثل غاز وغزاة وعاد وعداة من العدو وبالقدم وامرأة حاجرة ونسوة حواج بيت الله بالاضافة ان كن قد حججن فان لم يكن حججن قلت حواج بيت الله بنصب البيت لانك تريد التوين في حواج الا انه لا ينصرف كما تقول هذا ضارب زيد أمس وضارب زيد اغدا فيدل بحذف التوين من ضارب على انه قد ضرب وبأنيابته على انه لم يضرب والحججة البرهان وحاجه فحجه من باب رد أي غلبه بالحجة وفي المثل الحجج فهو رجل محجاج بالكسر أي جدل والتجاج التخاصم والحججة بفتح الحاء جادة الطريق اه وفيه أيضا في باب الراء واعتمر في الحج اه (قوله وشرعا قصد الكعبة) أي مع فعل أعمال الحج اه عرش فاندفع ما يقال ان كلامه يقتضي ان الحج الشرعي قصد الكعبة للنسك الاتي وان لم يات القاصد بالنسك أي بالاركان فاذا قصد ما أي الكعبة للنسك يقال له حج وان كان ما كثافي بيته مع انه ليس كذلك وفي شرحه وهذا التعريف ذكره في المجموع واعترضه ابن الرفعة بانه نفس الافعال الاتية واستدل بخبر الحج عرفة ومعلوم ان الموافق للغالب الاول من ان المعنى الشرعي يكون مشتملا على المعنى اللغوي بزيادة ولا دلالة له في الخبر لان معناه معظم المقصود منه عرفة لكن يؤيده قولهم اركان الحج خمسة أو ستة ويحاج بان هذه اركان للمقصود لا للقصد الذي هو الحج فتسميتها اركان الحج على سبيل المجاز اه (فرع) وقع السؤال عما يقع كثير في مخاطبات الناس بعضهم مع بعض من قولهم لمن يحج يا حاج فلان تعظيما له هل هو حرام أو لا والجواب عنه ان الظاهر الحرمة لانه كذب لان معنى يا حاج فلان يا من أتى بالنسك على الوجه الخصوص نعم ان أراد يا حاج فلان المعنى اللغوي وقصد به معنى صحيحا كان اراد يا حاج يا قاصدا توجه الى كذا كالجماعة أو غيرها فلا جرمة اه عرش عليه (قوله ايضا وشرعا قصد الكعبة الخ) أقول الموافق لغيره من العبادات كالصلاة وقولهم اركان الحج وسنن الحج ونحو ذلك ان يكون الحج شرعا عبارة عن الاعمال المخصوصة ثم راي ابن الرفعة قال انه نفس الاعمال مخالفا لقول الاسوي انه القصد المذكور فليتنامل ثم راي شيخنا في شرح الارشاد اجاب عن قولهم اركان الحج بان المراد المقصود منه ولا يخفى انه تكلف بعيداه سم (قوله للنسك الاتي) بيانه قيد مخرج للعمرة لانه غير الاتي فيها فاوعدا بانيانه في كل قيد مخرج لاخر فسقط ما يتوهم من اتحادهما اه شوبري (قوله والعمرة) بضم العين المهملة وسكون الميم وحكى ضمها وفتح فسكون سميت بذلك لانها تفعل في العمر كله واعتمر صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر وقيل اربع عمر الحديبية وعمره القضاء من العام المقبل وعمره غزوة حنين حين قسم الغنائم وعمره حجة وميقات الجميع الجعرانة اه برماوى وقوله وميقات الجميع الجعرانة الظاهر انه لا يصح لما ثبت ان عمره الحديبية كان قد احرم بها من ذى الحليفة وكذلك عمره القضاء لانها ميقات اهل المدينة واما عمره الحج فيتوقف بيان ميقاتها على انه صلى الله عليه وسلم حج قارنا او مفردا فان كان قارنا فيكون قد احرم بها مع الحج من ذى الحليفة وبسط ذلك يعلم بماسياتى في المواقيت واران الحج نعم كلامه مسلم في عمره الجعرانة وكانت في سابع عشر ذى الحجة حين رجوعه من غزوة الطائف وحين تامل ثم راي في اركان الحج في شرحه ما نصه والصواب الذي نعتقد انه صلى الله عليه وسلم احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة وخص بجوازها في تلك السنة للحاجة ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة عمرة مفردة اه ونقل هذه العبارة عن المجموع فمقتضى هذا ان تكون عمره صلى الله عليه وسلم ثلاثا تامل (قوله هي لغة الزيار) وقيل القصد الى مكان عامر اه برماوى (قوله يجب كل منهما) اي لانها اصلان فلا يغنى الحج عن العمرة وان اشتمل عليها وانما اغنى الغسل عن الوضوء لان الوضوء يدل عنه لان الغسل كان واجبا لكل صلاة فسقط بالنسبة للحدث الا صغر تخفيفا فصار الوضوء لكل صلاة بدلا عنه ثم جعل التيمم بدلا عن الوضوء عند تعذره ثم سقط الوضوء لكل صلاة وبقي التيمم لكل صلاة على الاصل اه حل (قوله من استطاع اليه سبيلا) فسرته النبي صلى الله عليه وسلم بالزاد والراحلة واخذ بعضهم من ذلك ان الحج يجب على الجن لان لفظ الناس هل هو من الناس او من الانس فليتنامل اه برماوى

وشرعا قصد الكعبة للنسك
الاتي بيانه وذكرها في
الترجمة من زيادتي (يجب
كل) منها لقوله تعالى والله
على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا وقوله
تعالى واتموا الحج
والعمرة لله

(قوله أي اتوا بهما تامين) إنما قال ذلك ليتم بها الاستدلال فان ظاهرها وجوب الاتمام إذا شرع وذلك لا يستلزم وجوب الشروع فان المعنى يصير عليه ان شرعتم فاتموا اه ع ش على مر (قوله مرة واحدة) باصل الشرع وقد يجب أكثر من ذلك لعارض كندرو قضاء اه شيخنا (قوله خطيا) أي خطب لنا وعداه بنفسه لانه ضمنه معنى وعظ اه شيخنا (قوله فقال رجل) هو الاقرع بن حابس التيمي كذا رأيت بهامش صحيح ثم رأيت في المواهب اللدنية في النوع السادس في حجه عليه السلام إذ يقتضى انه كان عالما بالحكم تأمل (قوله حتى قالها) أي هذه المقالة اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله فسكت النبي) ووجهه سكوتة بانه كان ينتظر الوحي او كان مشغولا بامرهم لكن الاول لا يحسن مع قوله لو قلت نعم الخ أي فهو ﷺ كان مقوضا له الفرض كل عام وعدمه فهو مخير فيه أي ان الله خيره في ذلك وانظر هل كان ذلك التخيير عند السؤال أو قبله حرر اه وفي ع ش وفي مر ما بصة قوله لو قلت نعم لو جبت أي الخصلة أو الفريضة ثم قوله لو قلت نعم لو جبت يجوز ان يكون الوجوب معلقا على قوله ذلك فلا يقال هو ﷺ لا موجب ثم رأيت سم على شرح البهجة قال مانصه قوله لو قلت نعم لو جبت أي هذه الكلمة أي مقتضاها وهو الوجوب على كل عام ولعل الوجوب على كل عام كان معلقا على قوله نعم بالحرف (قوله ولما استطعتم) فيه ان عدم الاستطاعة يسقط الوجوب من اصله إلا أن يقال المراد بعدم الاستطاعة المشقة أي ولشق عليكم وانظروا وجه ترتب قوله ولما استطعتم على الشرط اعني قوله لو قلت نعم اه شيخنا (قوله بل لا بد) فيه إشارة إلى وجوبها إذ لو كانت مندوبة لم تكن للابد لانها مطلوبة كل عام من المستطيعين كادل على ذلك الأدلة الشرعية فيها اه برماوى (قوله بتراخ) اما حال من كل على ان الباء للبابسة وحينئذ فالامر ظاهر وأما متعلق يجب وحينئذ فيحتاج لتقدير أي يجب بتراخ في متعلقه أي الوجوب والمتعلق هو كل منهما واما الوجوب فلا تراخي فيه بل هو حالى تأمل وإنما كان الحج على التراخي لانه فرض سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم إلا سنة عشر ومعه مياسير لا عذر لهم وقيس به العمرة ثم النفسك اما فرض عين على من لم يحج بشرطه او كفاية للاحياء او تطوع ويتصور في الارقاء والصبيان إذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم نعم لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية احتمل ان يسقط به ملهم الحرج عن المكلفين كما في صلاة الجنازة اه شرح مر (قوله ايضا بتراخ) فلن لزماه بنفسه او نائبه ان يؤخرها بعد سنة الامكان وقال المزني من أئمتنا كالامام مالك واحمد رضي الله تعالى عنهم انهما على الفور وليس لأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه نص في المسئلة لكن اختلاف صاحباه فقال محمد كقولنا وقال ابو يوسف انهما عنى الفور اه برماوى وفي الايضاح مانصه (فرع) اذا وجدت شرائط وجوب الحج وجب على التراخي فله التأخير مالم يخش العضب فان خشيه حرم عليه التأخير على الاصح هذا مذهبنا وقال مالك وابو حنيفة واحمد والمزني يجب على الفور ثم عندنا اذا اخرفات تبينا انه مات عاصيا على الاصح لتفريطه ومن فوائد موته عاصيا انه لو شهد بشهادة ولم يحكم بها حتى مات لم يحكم بها كما لو بان فسقه ويحكم بعصيانته من السنة الاخرة من سنى الامكان اه (قوله على الفعل بعد) أي الآن ان عاق يعزم او بعد الزمان الذى هو فيه ان عاق بالفعل اه شيخنا والحاصل ان الاستطاعة هنا بمنزلة دخول الوقت للصلاة فتن استطاع وجب عليه اما المباشرة بالفعل واما العزم على الفعل وان كان بينهما فرق من حيث ان المؤخر للصلاة اذا مات قبل فعلها في الوقت مع ظن السلامة لا يعصى وان المؤخر للحج مع ظنها يعصى لانه تبين أنه أخرجه عن وقته وهو العمر تأمل (قوله وان لا يتضيق بنذر) كان عليه حجة الاسلام ثم نذر الحج في سنة مخينة فيضح ويحمل منه على التعجيل فقد ضيقه على نفسه بتعيين السنة المذكورة في نذره اما اذا لم يعين سنة فيجب عليه ان يحج عن النذر بعد حجة الاسلام اه ع ش وعبارة الايضاح (فرع) من وجب عليه حجة الاسلام لا يصح منه غير ما قبلها فلو اجتمع عليه حجة الاسلام وقضاء او نذرو قدمت حجة الاسلام ثم القضاء ثم النذرو لو احرم يغيرها وقع عنها لا عن مانوي ومن عليه قضاء او نذرو لا يحج عن غيره فلو احرم عن غيره

أي اتوا بهما تامين في
العمر (مرة) واحدة باصل
الشرع لخبر مسلم عن أبي
هريرة خطبنا النبي ﷺ
فقال يا أيها الناس قد فرض
الله عليكم الحج فحجوا فقال
رجل يا نبي الله أكل عام
فسكت حتى قالها ثلاثا
فقال النبي ﷺ لو قلت
نعم لو جبت ولما استطعتم
ولخبر الدارقطني باسناد
صحيح عن شراقة قلت
يا رسول الله عمرت ما هذه
لعامنا هذا أم للابد فقال
لا بل للابد (بتراخ
بشرطه) وهو أن يعزم
على الفعل بعد وان
لا يتضيق بنذر

وقع عن نفسه عما عليه انتهت ولمن حج حجة الاسلام ولم يعتزم أن يقدم حجة التطوع على العمرة ولمن اعتزم
 عمرة الاسلام ولم يحج ان يقدم عمرة التطوع على الحج اه شرح الروض (قوله او خوف غضب) اي بقول
 عدلين كما صرح به في العباب نقلا عن المجموع في نظيره من حقوق المشقة على الراكب او معرفة نفسه و الفرق
 بينه وبين التيمم حيث يكفي عدل واحد بعظم امر الحج بخلاف التيمم اه برماوى (قوله او قضاء نسك) كان
 حج حجة الاسلام وفسدها اه حل ولو افسد الحج في الصغير لزمه القضاء فاذا بلغ وتعلقت به حجة الاسلام
 كان فوريا لان القضاء فوري وهو لا يتقدم عليها اه برماوى (قوله وشرط) بضم الشين المعجمة وكسر
 الراء اه برماوى (قوله اسلام فقط لصحة) اعترض بانه يشترط ايضا الوقت والنية والعلم بالسكيفية حتى
 لو جرت افعال النسك منه اتفاقا لم يعتد بها لكن يرد ذكر النية بانها ذكر الوقت بانه معلوم من صريح كلامه
 الآتي في المواقيت وذكر العلم بانه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفى فليس شرطا لان عقاد
 الاحرام الذى الكلام فيه بل يكفي لان عقاد تصوره بوجه اه حج (قوله ايضا وشرط الاسلام) اي فيمن يقع
 له كل منهما سواء كان هو المباشر بنفسه او يباشر له غيره فلا يقع كل منهما صحيحا لشخص الا اذا كان مسلما
 اه شرح مر (قوله لصحة مطلقة) اي عن التقييد بكونها صحيحة مباشرة وبالوقوع عن فرض الاسلام (قوله فلا
 يصح من كافر أصلي) أى ولا من غيره عنه فان اعتقد صبي الكفر فان قارن اعتقاده الاحرام لم يصح لان
 اعتقاد الكفر ينافي النية وإن طرأ اعتقاده بعد الاحرام لم يؤثر لان اعتقاده الكفر لا يرجب كفره
 واما الولوى عنه ووليته مع اعتقاد الصبي الكفر فلا يؤثر لان نيته لا تعتبر مع إحرام الولي عنه اه برماوى
 (قوله ولا يشترط فيه) اي في صحة كل منهما وإنما ذكر الضمير لان صحة اكتساب التذكير باضافته إلى كل
 اه زى بالمعنى كافي قوله تعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين ويصح عوده للمسلم المعلوم من الاسلام او
 لكل فتأمل اه شوبرى (قوله فلولي مال) اي يجوز له ذلك بل هو مندوب لان فيه معونة على حصول
 الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب ومعلوم ان احرامه عنه إنما يكون بعد تجریده من الثياب اه
 ع ش على مر ويكتب للصبي ثواب ما عمله من الطاعات ولا يكتب عليه معصية إجماعا اه شرح مر وقوله
 ثواب ما عمله أى أو عمله عنه وولي اه حج اه ع ش على مر وولي المال هو الاب فالجد فالوصى فالخالك أو
 قيمه كما سيأتى في كلامه في الحجر واحترز به عن ولى النكاح إذ ذاك يشمل الحواشي وفي شرح مر وافهم
 كلامه عدم صحة إحرام غير الولي كالجدة وجود الاب الذى لم يقم به مانع وهو كذلك واما ما اوجه
 ظاهر الخبر المار من جواز إحرام الام عنه فاجابوا عنه باحتمال كونها وصية او ان الاجر الحاصل لها
 باعتبار أجر الحمل والنفقة لعدم التصريح في الخبر بأنها أحرمت عنه أو أن الولي أذن لها في الاحرام عن
 الصبي كما غل غامر وصرح به في الروضة واذا صار غير المكلف محرما غرم ووليته وانه زيادة نفقة احتاج اليها
 بسبب النسك في السفر وغيره على نفقة الخضر اذ هو الموقع له في ذلك كما يغرم ما يجب بسببه كدم قرآن
 او تمتع أو فوات وكفدية شيء من محظوراته كفدية جماعه وحلقه وقلعه ولبسه وتطيه سواء أفعله بنفسه
 ام فعله به الولي ولو لحاجة الصبي لما مر مع استغنائه عنه بخلاف ما لو قبل له نكاحا حيث كانت مؤنته في مال
 الصبي دون الولي لان المتكوحة قد تقوت والنسك يمكن تأخيرها إلى البلوغ وما تقر من لزوم جميع
 ذلك للولي اذا كان عيضا هو المعتمد كما صرح به كغيرهما خلافا لما في الاسعاد تبعاً للاسنوى وما في المجموع
 من أن فدية الخلق والقلم على المميز لعله فرعه على مرجوخ وهو صحة احرامه بغير اذن وولي له ليوافق كلامهم
 ولا ينافي ما قررناه قولهم يضمن الصبي المميز الصيد لان محله في غير محرم بأن أتلفه في الحرم بغير تقصير
 من الولي والحاصل أنه متى فعل محظورا وهو غير مميز فلا فدية على أحد أو مميز بأن تطيب أو ليس ناسيا
 فكذلك ومثله الجاهل المعذور كما لا يخفى وإن تعمد أو حلق أو قلم أو قتل صيدا ولو سهوا فالفدية في مال الولي
 وفارق الوجوب هنا في مال الولي أجرة تعليمه ما ليس بواجب حيث وجبت في مال الصبي بان مصلحة التعليم

أو خوف غضب أو قضاء
 نسك وقوله مرة إلى آخره
 من زيادة (وشرط اسلام)
 فقط (لصحة) مطابقة أى
 صحة كل منهما فلا يصح من
 كافر أصلي أو مرتد لعدم
 أهلية الجادة ولا يشترط
 فيه تكليف (فلولي مال)
 ولو عاقبته وإن لم يؤد
 نسك أو آخره (أحرم)

كالضرورة وإذا لم يفعلها الولي في الصغر احتاج إلى استدراكها بعد البلوغ بخلاف الحج ولو فعل به أجنبي ولو لحاجة لزمته الفدية كالولي ويفسد حج الصبي بجماعه الذي يفسد به حج الكبير انتهت وقوله وإذا صار غير المكلف محرما غرم عليه الحج هذا يجرى في المميز الذي أحرم باذن وليه وبوافقه التعليل الذي ذكره إذ لو لا اذنه ما صح إحرامه اه سم على حج وفيه أيضا ما نصه وفي الروضة فرع لو جامع الصبي ناسيا أو عامدا وقتلنا عمده خطأ ففي فساد حجة قولان كالبالغ إذا جامع ناسيا أظهرهما لا يفسد وان قلنا عمده عمد فسد حجه وإذا فسد فهل عليه القضاء قولان أظهرهما نعم لأنه أحرام صحيح فوجب بإفساده القضاء كحج التطوع فعلى هذا هل يجرى به القضاء في حال الصبا قولان أظهرهما نعم اعتبارا بالاداء إلى أن قال وإذا جوزنا القضاء في حال الصبا فشرع فيه وبلغ قبل الوقوف انصرف إلى حجة الاسلام وعليه القضاء اه وفي الروض وشرحه وإذا جامع الصبي في حجه فسد وقضى ولو في الصبا فان بلغ في القضاء قبل فوات الوقوف اجزاه قضاؤه عن حجة الاسلام أو بعده انصرف القضاء اليها أيضا وبقي القضاء في هذه نعم لو افسده في حال كاله وقعت الحجة الواحدة عن فرضه وقضائه ونذرة إن كان اه وقوله أو بعده انصرف القضاء اليها أيضا قد يشكل بما تقدم عن الروضة أنه لو بلغ بعد الوقوف ولم يعد لم يجزه عن حجة الاسلام إلا أن يفرق بأنه وقف هنا بنية الفرض بخلافه فيما تقدم اه بالحرف (قوله عن صغير ومجنون) وليس للسيدان يحرم عن عبده البالغ العاقل وقضيته أنه يحرم عن الصغير والمجنون وهو الأوجه وولي الصبي ياذن لقنه أي الصبي أو يحرم عنه جازا حجاجه اه شرح م ر وقوله وليس للسيدان يحرم عن عبده الخ وعليه فلا يحرم البالغ العاقل بلا إذن من السيد هل يصح إحرامه وللسيد تحليله أم لا لكونه ممنوعا من الفعل بلا إذن جزم بالصحة في شرح الغاية حيث قال يصح مباشرة العبد وان لم ياذن له سيده وسيأتي ذلك في باب الإحصار في كلام المصنف ويتردد النظر في المبعوض الصغير فيحتمل أنه نظير ما يأتي في النكاح وحينئذ فيحرم عنه وليه وسيده معا لا أحدهما إن كانت مهابة إذا دخل لها في الاكتساب وما يتبعه كزكاة الفطر لا ناطتها بمن تلزمه النفقة ويحتمل صحة إحرام أحدهما عنه وللسيد إذا كان المحرم الولي تحليله والاول اقرب اه حج وكتب عليه سم قوله والاول اقرب قد يشكل الاول بان كلامهما لا يتأتى إحرامه عنه لأنه لا جائز أن يراد به جعل جملته محرما إذ ليس له ذلك إذ ولايته على بعض الجمل لا على كلها ولا جعل بعضه محرما إذا حرام بعض الشخص دون بعضه الآخر غير متصور لينبغي أن يتعين إذن أحدهما للآخر في الإحرام عنه ليكون إحرامه عنه بولايته وولاية موكله اه اقول أو يتفقا على أن يتقارنا في الصيغة بان يوقعا معا اه وقوله حيث جاز أحجاجه أي بان لم يفوت مصلحة على الصبي والالزم عليه غرم وزيادة على نفقة الحضر اه ع ش عليه (قوله ولو ميزا) اقول يراجع وجه ذلك أذ قضية قولهم ما أمكنه أن يأتي به لا يقوم به غيره عنه ولو الولي أنه هنا لا ينوي عنه إذ هو قادر على ذلك فتأمل اه شوبري لكن الحكم مسلم كما في شرح م ر (قوله وان قيد الأصل بغيره) يجاب عنه بأنه إنما قيد بغيره دفعا لما عساه أن يتوهم من عدم صحة الإحرام عنه لمنافاة جاله العبادات اه شرح م ر وعبارة حج وخرج بالذي لا يميز المميز فلا يجوز له الإحرام عنه على ما نقله الأذرع عن النص والجمهور واعتمده لكن المصنف في أصل الروضة الجواز فان شاء أحرم عنه وان شاء اذن له أن يحرم عن نفسه انتهت (قوله بالروحاء) بفتح الحاء المهملة والمد اسم واد مشهور على نحو أربعين ميلا من المدينة وقيل خمس وثلاثين وقيل ست وثلاثين اه برماوى ومر به عليه السلام وقال هذا من أودية الجنة وصلى فيه سبعون نيا ومر به موسى بن عمران حاجا أو معتمرا اه قسطلاني على البخاري (قوله ففرغت) بكسر الزاى المعجمة أي أسرعت وقوله امرأة لم أقف على اسمها في شيء من كتب الحديث وقوله بعض صبي أي ذكر لأنه الواقع ولا يتقيد بالحكم به إذ مثله الصبية وقوله من محبتها بكسر الميم وفتح الحاء المهملة مركب من مراكب النساء كالمودج إلا أنها لا تثقب كما تثقب المودج اه برماوى (قوله ولك أجر) أي في الإحرام عنه

عن صغير) ولو ميزا وان قيد الأصل بغيره الخبر مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى ركباً بالروحاء فرغت امرأة فاخذت بعض صبي صغير فاخرجته من محبتها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر (و) عن (مجنون) قياسا على الصغير وخرج برأى مال غير ولي المال كالأخ والعلم فلا يحرم عن ذكر وصيغة إحرامه عنه

لكونها وصية أو مأذونة من الولي فدل على أن للولي الأحرام عن الصغير وأما الجواب بان المراد ذلك أجر في الترية فلا يناسب سياق الشرح إذ لا يدل على أن للولي الأحرام اه (قوله ان ينوي جعله محرما) بان يقول نويت الأحرام عن هذا أو فلان أو جعلته محرما بكذا أو أحرمت عنه كذلك ولا يصير الولي محرما بذلك اه برماوى (قوله من أحرمت عنه) بضم الهزة وكسر الراء أى الذى هو المولى عليه اه برماوى فن عبارة عن الصغير والمجنون وعنه نائب فاعل على هذا الأعراب وان قرىء بالبناء للفاعل يكون فى أحرمت ضمير عائد للولي لكن على هذا كان عليه الأبرار لجر يانها على غير من هى له وخرج بمن أحرمت عنه نفس الولي فلا يصير محرما بهذه النية ما لم ينو أحراما لنفسه فلا يجب عليه للتجرد ويجب عليه أن يجرد من أحرمت عنه اه شيخنا (قوله محرما بذلك) أى المذكور من نية الجعل المذكور (قوله ولا يشترط حضوره) أى ولو بعدت المسافة ثم بعد ذلك على وليه احضاره لأعمال الحج فان لم يحضره رتب عليه ما يترتب على من فاتته الحج أو منع من الوصول اه ع ش على م وفيه ايضا قوله ولا يشترط حضوره أى ما ذكر من الصغير والمجنون لكن يكره الأحرام عنهما فى غيبتهما لاحتمال أن يرتكبا شيئا من محظورات الأحرام لعدم علمهما وتمكن الولي من منعهما اه سم فى شرح الغاية اه (قوله ومواجهته) أى مواجهة الولي للصبي حال النية اه شيخنا ح ف (قوله ويطوف الولي بغير المميز) أى بشرط طهارتهما أى الولي والصبي وهل يشترط فيهما شروط الطواف كجعل البيت عن يسار الصبي قلت الظاهر نعم اه حلى وهل يشترط فى الطواف نية الولي لانه غير محرّم حتى يقال نية النسك شملت الطواف فلا حاجة للنية أو لا لأن أحرامه عنه شمل ما يفعله به فيه نظرو الثاني غير بعيد والظاهر أن المميز لو أحرمت عنه وله لا يحتاج فى طوافه عن نفسه إلى نية لأن دخوله فى النسك ولو بأحرام الولي شمل أعماله كالطواف فعلم انه لو بلغ ثم طاف أو أعاد الطواف لم يحتاج فيه لنية فليتأمل اه سم على حج (قوله ايضا يطوف الولي بغير المميز الخ) عبارة شرح م ويشترط للطواف طهارته من الخبث وستر عورتة ايضا وكذا وضوءه وان لم يكن بمنزلة كما اعتمدوا والدروحة الله تعالى ويغفر صحة وضوءه هنا للضرورة كما اغتفر صحة طهر مجنونة انقطع حيضها التحل للحملها ويؤخذ من التشبيه أن الولي ينوي عنه وهو الوجه ولا بد من طهارة الولي وستر عورتة ايضا اه وقوله وكذا وضوءه الخ وإذا وضاه الولي والحالة ما ذكر ثم بلغ على خلاف العادة وهو بطهارة الولي أو كان مجنونا فافاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز لهما أن يصلياها لأنها طهارة معتد بها أو لا يصح أن يصلياها تردد فيه سم على حج ثم قال يحتمل الأول ويحتمل الثاني وهو غير بعيد اه أقول والاقرب الأول لأن الشارع نزل فعل وليه منزلة فعله فاعتد به فصار كأنه فعله بنفسه فتصح صلاته به وقوله ولا بد من طهارة الولي الخ انظر ما الحكمة فى اشتراطها من الولي مع انه آلة للطواف بغيره فهو كالداة وقد يقال يحتمل انه لما اشترطت مصاحبة له نزلت منزلة المباشرة اه ع ش عليه (قوله ايضا بطواف الولي بغير المميز) أى يطوف به بنفسه ويصح أن يعطيه لغيره ليطوف به ويباشر بنية الأعمال اه شرح م (قوله ويصلي عنه ركعتي الطواف) أى والأحرام اه شوبرى (قوله ويسعى به) أى أن كان سعى عن نفسه وكذا الطواف لا بد أن يكون كذلك اه حل وعبرة شرح م روى أنما يعلمها به بعد فعلها عن نفسه نظير ما يأتى فى الرمي انتهت (قوله ويحضره المواقف) أى وجوبه فى الواجب وتدبى فى المندوب اه حل ومفهومه انه اذا حضره الاجنبى لا يعتد به وبه صرح حج اه ع ش على م (قوله ولا يكفي حضوره) أى الولي بدونه أى الصبي والمجنون اه ع ش على م (قوله ويناوله) أى غير المميز الاحجار فيرميها وظاهر كلامهم انه لا يشترط فى مناولة الولي الاحجار أن يكون رمى عن نفسه وبحيث يجب انه لا بد أن يكون رمى عن نفسه لان مناولة الاحجار من مقدمات الرمي فتعطى حكمه وظاهره انه لا بد من المناولة وان لا يجوز اخذ الاحجار من الارض اه حل واعتمده شيخنا ح ف واعتمدا ايضا ما بحثه حج كامل (قوله فيرميها ان قدر) أى ويكون هذا مستثنى من أن شرط صحة المباشرة التميز اه ط ف (قوله من لارمى عليه) أى أو ما ذون له لارمى عليه

أن ينوي جعله محرما
فمميز من أحرمت عنه محرما
بذلك ولا يشترط حضوره
ومواجهته ويطوف
الولي بغير المميز ويصلي
عنه ركعتي الطواف
ويسمى به ويحضره
المواقف ولا يكفي
حضوره بدونه ويناوله
الاحجار فيرميها ان قدر
والارمى عنه من لارمى عليه

ويقال مثل هذا القيد في الطواف والسعي وكان عليه التقيد فيهما كما فعل حج اه شيخنا (قوله والمميز يطوف) اي بنفسه وجوبا ويشترط فيه شروط الطواف لافي الولي اه برماوى (قوله ايضا والمميز) اي الذي احرم عنه وليه وقوله بنفسه راجع للافعال الخمسة قبله (قوله وبرؤه مرجو) يؤخذ منه انه لو ايس من افاقته او زادت على ثلاثة ايام كان كالمجنون فيحرم الولي عنه وهو كذلك على المعتمد اه شيخنا وعبرة ع ش وينبغي تخصيصه بما اذا رجي زواله عن قرب والاصح احرامه عنه كالمجنون على ما بيده التعليل بانه ليس لاحد التصرف في ماله فان محله حيث رجي زواله عن قرب اه (قوله ومع تمييز لمباشرة) الظاهر ان المراد الاستقلال بها والافقد تقدم ان الصبي والمجنون فيما اذا احرم عنهما الولي يباشران لكن مع الولي لا استقلالاً حتى في صورة الرمي اذ لا بد من مناولته لها الاحجار تامل (قوله ايضا ومع تمييز لمباشرة) لم يقل ومع اذن لان الاذن شرط في الاحرام فقط لا مطلقا اه شوبرى (قوله ايضا ومع تمييز لمباشرة) اي لا تصح مباشرة كل منهما الا من المسلم المميز سواء كان يباشر لنفسه او غيره (قوله فلمميز احرام باذن وليه) شمل كلام الشيخين ما لو اذن له ان يحرم عن الغير بتطوع يجوز فعله عنه وعليه فم لا ينعقد باجرة المثل على الولي لانه ليس اهلا للتبرع كما لو اذن له في عمل شئ له يقابل باجرة او بلا اجرة كل محتمل والا قرب الاول ويجرى ذلك فيما لو احرم عن الولي بتطوع فيما يظهر حيث جاز ذلك ويظهر ايضا ان للولي ان يؤثره لحج التطوع لا القرض لانه ليس من اهله وينبغي كما قال الزركشى فساد اذنه اذا كان مخالفا للعبطة وكذا اذا كان لا يقدر على السفر او يلحقه مشقة عظيمة اه ايعاب اه شوبرى (قوله احرام باذن وليه) انما احتاج الى اذنه في هذا لاحتياجه الى المال فليس عبادة بنية محضة بل فيها شائبة مال بخلاف الصلاة وغيره فلا تتوقف على الاذن لكونها بنية محضة اه شيخنا (قوله باذن وليه) لاضافته للعهد والمهود والى المال كما بينه الشارح اه شيخنا (قوله وشرط اسلام وتميز مع بلوغ وحرية الخ) اي شرطت هذه الامور الاربعة في المباشرة عن نفسه او عن معصوب او عن ميت لوقوع ما باشره عن فرضه او عن فرض من ناب عنه فاذا كان المستنيب عليه فرض الاسلام لا يلبس فيه الا من اتصف بهذه الشروط الاربعة اه من شرح م ر وحج (قوله فيجزى من فقير) ولو تكلف الفقير الحج وافسده ثم قضاه كفاه عن حجة الاسلام ولو تكلف واحرم بفعل وقع عن فرضه ايضا فلو افسده ثم قضاه كان الحكم كذلك اه شرح م ر اي يقع قضاءه عن فرض الاسلام (قوله فان كلاً قبل الوقوف الخ) عبارة شرح م ر فان كلاً قبل خروج وقت الوقوف بالبلوغ والعق وهما في الموقف وادركا زمانا يعتد به في الوقوف او بعده ثم عادا له قبل خروج وقته اجزا هما لخبر الحج عرفة لانه ادرك معظم الحج فنصار كالوادرك الركوع بخلاف ما اذا لم يدرك الوقوف ويعيد من ذكر السعي ان كان قد سعى بعد القدوم لوقوعه في حالة النقصان ويخالف الاحرام فانه مستدام بعد الكمال ويؤخذ من ذلك اجزاؤه عن فرضه ايضا اذا تقدم الطواف والخلق على الكمال واعاده بعد اعادة الوقوف وظاهر انه يجب اعادته لتبين وقوعه في غير محله فلو لم يعد استقر حجة الاسلام في ذمته لتقويته لما مع امكان الفعل ولو كل من ذكر في اثناء الطواف اي في العمرة فكما لو كل قبله كما في المجموع اي ويعيد ما مضى قيل كاله بل لو كل بعده ثم اعاده كفى فيها يظهر كماله اعادة الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اه ووقوع الكمال في اثناء العمرة على التفصيل المار والطواف فيها كالوقوف في الحج ولادم عليه باتيانته بالاحرام في حال النقص وان لم يعد الى الميقات كاملا لانه اتى بما في وسعه ولا اساءة وفارق الكافر الآتى اذا لم يعد الى الميقات بانه كان قادرا على ازالة نقصه حين مر به وحيث اجزاؤه ما اتى به عن فرض الاسلام وقع احرامه ولا تطوعا وانقلب عقب الكمال فرضا على الاصح في المجموع وفيه عن الدارمي لو فات الصبي الحج فان بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزيه عن حجة الاسلام والقضاء او بعده لزمه حجتان حجة الاسلام واخرى للفوات ويبدأ بحجة الاسلام ولو افسد الحرا البالغ قبل الوقوف حجة ثم فاته اجزائه واحدة

والمميز يطوف ويصلي ويسعى ويحضر المواقف ويرى الاحجار بنفسه وخرج بمن ذكر المغمى عليه فلا يحرم عنه غيره لانه ليس بزائل العقل وبرؤه مرجوا على القرب (و) شرط اسلام (مع تمييز) ولو من صغير او رقيق (لمباشرة) كما في سائر العبادات (فلمميز احرام باذن وليه) من اب ثم جد ثم وصى ثم حاكم او قيمه لا كافر ولا غير مميز ولا غير لم ياذن له وليه والتقييد باذن الولي من زياتي (و) شرط اسلام وتميز (مع بلوغ وحرية لوقوع عن فرض اسلام) من حج او عمرة ولو غير مستطيع وتعييرى بفرض اسلام اعم من تعبيره بحجة الاسلام (فيجزى) ذلك (من فقير) لكمال حاله فهو كما لو تكلف مريض المشقة وحضر الجمعة (لا) من (صغير ورقيق) ان كلاً بعده لخبر ابي بصير حج ثم بلغ فعليه حجة اخرى واما عبد حج ثم عتق فعليه حجة اخرى رواه البيهقي باسناد جيد كما في المجموع ولنقص حالهما فان كلاً قبل الوقوف وأطراف العمرة

عن حجة الاسلام والقضاء وعليه فدية للفساد وأخرى للفوات وما اقتضاه كلام جمع من الاصحاب من عدم وجوب دم على الرقيق قيده الزركشي بحثا بما اذا لم يكن قضاء عن واجب نذر او قضاء أفسده ولا وجب قال بل ينبغي وجوبه اذا قدر على الحرية لقدرة على الصفة المتعلقة هي عليها تنزيلا للتوقع منزلة الواقع واستظهر الشيخ بحته الثاني دون الاول وقد يستبعد الثاني ايضا لادليل على هذا التنزيل نعم يؤيده الفرق المتقدم بين الكافر وغيره الا أن يفرق بفحش الكفر ومناقاة للعبادة بذاته فلا يقاس غيره به قال وسكت الزاقي عن افاقة المجنون بعد الاحرام عنه وقال ابن أبي الدم ينبغي أن يكون كالصبي في حكمه أي تفصيله السابق اه وهو كما قال ولا ينافيه قولهم لو خرج به وليه بعد استقرار الفرض عليه فان افاق واحرم واتى بالاركان مفيا اجزاء عن حجة الاسلام وسقط عن الولي زيادة النفقة لانه أدى ما عليه والالم يجزه عنها ولا يسقط عن الولي ذلك قال في المجموع عن المتولي إذ ليس له السفر به لان اشتراط الافاقة عند الاحرام في الشق الاول لسقوط الزيادة عن الولي لا للوقوع عن حجة الاسلام كنظيره في الصبي وفي المجموع عن الاصحاب ان كانت مدة اقامة من يحن ويفيق يتمك فيها من الحج ووجدت فيها الشروط الباقية لزمه الحج والا فلا هذا والذي في الشرح والروضة انه لا بد من كونه مفيا وقت الاحرام والطواف والوقوف والسعي ولو احرم كافر من الميقات احراما باطلا او جاوزه مريدا للنسك ثم اسلم واحرم بعد ذلك في صورتين لزمه دم ان حج من سنته والا فلا ومثله فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص اي اذا جاوزا مع الارادة باذن الولي فلا ينافي ما مر لانه فيما اذا كان بدون اذنه انتهت مع بعض تقييدات من حواشيه (قوله او في اثناؤه) اي المذكور من الوقوف والطواف وقوله اجزاء اهمال كن تجب اعادة ماضى من الطواف واما الوقوف فيمكن فيه لحظة وقوله واعاد السعي اي ان كان فعل بعد طواف القدوم وهذا لا يكون الا في الحاج فهذه الجملة راجعة للحاج تامل (قوله اجزاءهما) اي ويعيدان ماضى قبل السكال اه مر وظاهر عبارة الشارح عدم الاعادة وبه صرح حج في شرح الارشاد على ما نقله عنه سم اه ع ش (قوله باستطاعته في الردة) فيلزمه فعله اذا اسلم ويقضى من تركته ان مات بعد اسلامه والا فلا يقضى اه برماوى (قوله لان منافعه مستحقة الخ) هذا لا ياتي في المبعوض اذا كانت نوبته تسع الحج اه حل واقول ياتي فيه ايضا لان للسيدان يفسخ المهايأة ويستحق منافعه لان عقد المهايأة جائز لا واجب كما قاله ع ش على مر وعبارته اورد عليه انه يدخل فيه المبعوض وقد يكون بينه وبين سيده مهايأة ونوبة المبعوض فيها تسع الحج فلا يتم قوله لان منافعه مستحقة الخ لان السيد لا يستحق منافعه في نوبة الحرية كذا بهامش عن شيخنا حل اقول وقد يجاب بان المهايأة لا تلزم بل لاحد المتهايين الرجوع ولو بعد استيفاء الاخر ويغرم له حصة ما استوفاه من المنفعة وعليه فجر د المهايأة لا يفوت استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصته ويمنع المبعوض من استقلاله بالكسب في حصته انتهت (قوله فالمراتب المذكورة اربع) زاد في الروضة مرتبة خامسة وهي صحة النذر وشروطها الاسلام والبلوغ والعقل فيلزم ذمة الرقيق اه حل (قوله استطاعة بنفسه) اي استطاعة مباشرة الحج او العمرة بنفسه اه شرح مر (قوله وشروطها) اي الامور التي تتحقق الاستطاعة بها في العبارة مسامحة إذ تقتضي ان الاستطاعة تتعقل بل توجد خارجا بدون السبعة لان المشروط يتعقل ويتحقق بدون الشروط والاستطاعة لا تتحقق الا بهذه الامور تامل وظاهر كلامه بل صريحه كسائر كلامهم انه لا عبرة بقدرته على الوصول الى مكة وعرفة في لحظة كرامة وانما العبرة بالامر الظاهر العادي فلا يخاطب بالوجوب الا ان يقدر كالعادة ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ما ساذكره واخر الرهن انه لا بد في قبضه من الامكان العادي نص عليه قال القاضي ابو الطيب وهذا يدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء اه حج وعبارة سم على المنهج قوله ولا فرض على غير المستطيع لو كان هذا من آرباب الخطوة فاختر شيخنا الطيلاوى وجوب الحج عليه اه والا قرب ما قاله حج اه ع ش على مر وبقي شرح ثامن صرح به باليقيني وهو ان يوجد المعتبر في الايجاب في الوقت أي وقت خروج أهل بلده فلو

أو في اثناؤه أجزاءهما وأعاد السعي (و) شرطت المذكورات (مع استطاعة الوجوب) فلا يجب ذلك على كافر أصلي وجوب مطالبة به في الدنيا فان أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها بخلاف المرتد فان النسك يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ولا على غير ميمر كسائر العبادات ولا على صبي ميمر لعدم بلوغه ولا على من فيه رق لان منافعه مستحقة لسيد فليس مستطيعا ولا فرض على غير المستطيع لفهوم الآية فالمراتب المذكورة اربع الصحة المطلقة وصحة المباشرة والوقوع عن فرض الاسلام والوجوب (وهي) أي الاستطاعة (نوعان) احدهما (استطاعة بنفسه وشروطها) سبعة احدها

استطاع في رمضان ثم افتقر قيل شوال فلا استطاعة وكذا لو افتقر بعد حجهم وقبل الرجوع لمن يعتبر في حقه الذهاب والاياب كما سياتي اشرح الروض وكتب على قوله ثم افتقر قبل شوال اي فيمن ابتداء سفرهم فيه كما هو ظاهر اهـ شوبري قال في الاحياء من استطاع الحج ولم يحج حتى افلس فعليه الخروج الى الحج وان عجز للافلاس فعليه ان يكتسب قدر الزاد فان عجز فعليه ان يسال الزكاة والصدقة ويحج فان لم يفعل ومات مات عاصيا اهـ ومعلوم ان النسك باق على اصله اذ لا يتضيق الا بوجود مسوغ ذلك فمأذون استقرار الوجوب اخذا بما ياتي وحيث لا وفق بكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضيق اي بخوف المضرب او الموت اهـ شرح مـ (قوله وجود مؤنته) ولو كان من اهل الحرم اهـ برماوى (قوله واوعيته) ومنه السفر اذا احتاج اليها اهـ برماوى (قوله واجرة خفارة) قال في المصباح خفرت الرجل حميته واجرتة من طالبه فان خفيرو الاسم الخفارة بضم الخاء وكسرهما والخفارة مثلية الخاء جعل الخفير اهـ بحروفه اهـ عـ شـ (قوله ذهابا وايابا) اي واقامة ولو بمكة اهـ برماوى (قوله وان لم يكن له ببلده اهل وعشيرة) الغاية للردو عبارة اصله مع شرح مـ وقيل ان لم يكن له ببلده اهل اي من تلزمه مؤنتهم كزوجة وقريب وعشيرة اي اقارب ولو من جهة الام اي لم يكن له واحد منهما لم يشترط في حقه نفقة الاياب المذكورة من الزاد وغيره اذ المحال في حقه سواء والاصح الاول لما في الغربية من الوحشة والوجهان جاريان ايضا في الرحلة للرجوع انتهت ومحل اشراط مؤنة الاياب عند عدم اهل والعشيرة على المعتمد اذا كان له وطن ونوى الرجوع اليه او لم ينوشيا فمن لا وطن له وله بالحجاز ما يقيته لا يعتبر في حقه مؤنة الاياب قطعا لا سواء سائر البلاد اليه وكذا من نوى الاستيطان بمكة او اقر بها اهـ شرح حج ولم يتعرضوا للمعارف والاصدقاء لتيسر استبداهم قاله الرافعي اهـ شرح مـ (قوله الا ان قصر سفره) اي بان كان بمكة او على دون مرحلتين اهـ شرح مـ (قوله وكان يكسب) اي بحسب عادته او ظنه اهـ برماوى (قوله ايضا) وكان يكسب في يوم المراد به اول ايام الحج اي يوم السابع اي كان يقدر في اليوم السابع على كسب تفي اجرتة بمؤنة ايام الحج كلها ولا بد مع قدرته على الكسب المذكور ان يتيسر له في اليوم المذكور بالفعل فلو كان يقدر عليه لكن لم يتيسر له لم يلزمه النسك وهذا بخلاف ما لو كان يقدر في بعض ايام الحضر اي الايام التي قبل يوم السابع على كسب تفي اجرتة بمؤنة ايام الحج ولا يقدر عليه في السفر فانه لا يلزمه وان تيسر له الكسب بالفعل لان هذا فيه تحصيل سبب الوجوب وهو لا يجب فلا يكف الكسب في الحضر مطلقا ويفرق بينه وبين من يقدر على الكسب في اول ايام السفر بان ذلك يعد مستطيعا في السفر قبل المشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذا لا يعد مستطيعا له الا بعد حصول الكسب لان الفرض انه لا يقدر على الكسب في السفر بل يقدر عليه في الحضر فقط كما علمت اهـ من شرح مـ بنوع تصرف والمراد الكسب اللائق به لان في تعاطيه غير اللائق به عارا او ذلا شديدا اخذا بما قالوه في النفقات من انه لو كان يكتسب بغير لائق به كان لوجهه الفسخ اهـ عـ شـ عليه (قوله بخلاف ما اذا طال سفره) قال العلامة سم لو كان يقدر على الاجرة الى حد يصيره قريبا من مكة ثم يقدر على المشي بعد ذلك فالوجه الوجوب وقال العلامة حج لا يجب لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب قال شيخنا عـ شـ وقد يمنع ذلك اهـ برماوى (قوله وقدر في المجموع الخ) وجه اعتبار ما بعد زوال السابع انه حينئذ ياخذ في اسباب توجهه من الغد الى منى والثالث عشر انه قد يريد الا فضل وهو اقامته بمنى ويعتبر في العمرة القدرة على مؤنة ما يسعها غالبا وهو ثلثا يوم وقيل نصفه مع مؤنة سفره اهـ برماوى (قوله ما بين زوال السابع ذى الحجة وثالث عشرة) اي فتكون ستة كاملة وقول المجموع انها سبعة مع تحديدها بما ذكر فيه اعتبار الطرفين اي اعتبار كل يوم من الطرفين يوما بتمامه اي اعتبار جبر المنكسر وقوله وهذا في حق من لم ينفر الخ اي ينتقل من منى الى مكة فالنفر هو الانتقال اما من نفر فهي في حقه خمسة كاملة او ستة باعتبار جبر المنكسر في الطرفين اهـ من شرح مـ

(وجود مؤنته سفره)
كزاد وأوعيته واجرة
خفارة ذهابا وايابا وان لم
يكن له ببلده اهل وعشيرة
(الا ان قصر سفره وكان
يكسب في يوم كفاية ايام)
فلا يشترط وجود ذلك
بل يلزمه النسك لقلة المشقة
حينئذ بخلاف ما اذا طال
سفره او قصر وكان يكسب
في اليوم ما لا يفي بايام
الحج لانه قد ينقطع فيهما
عن كسبه لعارض ويتقدير
ان لا ينقطع في الاول
فالجمع بين تعب السفر
والكسب تعظم فيه المشقة
وقدر في المجموع ايام الحج
بما بين زوال السابع ذى
الحجة وزوال ثالث
عشرة وهو في حق من
لم ينفر النفر الاول

(قوله) وجود من بينه وبين مكة (الح) بشرأه أو استجار بشمن أو أجرة مثل لا بزيادة وإن قلت وقدر عليها
أو ركوبه موقوف عليه أن قبله أو لم قبله وصححناه أو وصى بمنفعته إلى الحمل إلى مكة والأوجه الوجوب
على من حمله الإمام من بيت المال كاهل وظائف الركب من القضاة وغيرهم اه شرحه وقوله أو ركوب
موقوف عليه أن قبله وهل يجب القبول فيأثم بتركه أو لا لما في قبول الوقف من المنة وكذا يقال فيما لو وصى
له بمال ومات الموصى هل يجب قبول الوصية أو لا لما تقدم فيه نظرو لا يبعد فيهما عدم الوجوب لما ذكر
ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية لأن الوقف يصير ملكا لله تعالى وينتقل عن الموقوف عليه بموته
واختلال شرط فيه ولا يجوز له التصرف فيه ببيع ولا غيره مما في معناه فتضعف المنة فيه بخلاف الوصية فإنه
يملك الموصى به ملكا مطلقا فاشبه الهبة وقوله الوجوب على من حمله الإمام وكما يجب عليه ذلك إذا حمله الإمام
ينبغي وجوب السؤال إذا ظن الإجابة اه ع ش عليه (قوله من بينه وبين مكة) أي نفسها لا الحرم وفارق
اعتبارها في حاضري الحرم منه نظرا للتخفيف فيهما اه برماوى (قوله بان يعجز عنه) في المختار العجز
الضعف وبابه ضرب ومعجزا بفتح الجيم وكسرها وعجزت المرأة صارت عجوزا وبابه دخل وكذا
عجزت تعجز أو عجزت من باب طرب وعجزا بوزن قفل عظمت عجيزتها وامرأة عجوزاء بوزن حمراء
عظيمة العجز واعجزه الشيء فاته وعجزه تعجزا ثبطه أو نسبه إلى العجز والمعجزة واحدة معجزات
الأنبياء والعجوز المرأة الكبيرة ولا تقل عجوزة والعامة تقول له والجمع عجائز وعجزاه وفي المصباح عجز
عن الشيء عجزا من باب ضرب وعجز عجزا من باب تعب لغة لبعض قيس غيلان ذكرها ابن أبي زيد وهذه
اللغة غير معروفة اه (قوله مشقة شديدة) أي لا تحتل عادة عند العلامة حج وقال العلامة م ر تبيع التيمم اه
برماوى (قوله راحلة) هي في الأصل الناقة والمراد هنا مطلق الركوب حينئذ هي مساوية للركوب في المعنى
فالعموم الذي ادعاه فيما يأتي ممنوع هذا والراحلة من جملة المؤنة كما سيأتي في عبارته فلم يله أنما أفرد ما لا جل
هذا التفصيل فيها الذي لا يجري في بقية المؤن تأمل وغبارة شرح م ر اصل الراحلة الناقة الصالحة للجمل
وتطلق على ما يركب من الأبل ذكر أو أنثى وهو مرادهم هنا والحق الطبرى بها كل دابة اعتيد الحمل
عليها من نحو بغل أو حمار انتهت وقوله من نحو بغل أو حمار أي وإن لم يبق به اه زى أقول وقد يتوقف فيه إلا
أن يقال الحج لا يدل له بخلاف الجمعة ويفرق بين ذلك وبين المعادل الآتي حيث اشترطت فيه اللياقة بأنه
يترتب عليه الضرر بمجالسته بخلاف الدابة اه ع ش عليه (قوله مع شق محمل) الشق بالكسر نصف الشيء
اه مختار (قوله في حق رجل اشتد ضرره بالراحلة) بان حصل له مشقة تبيح التيمم اه شرح م ر (قوله اشتد
ضرره بالراحلة) أي بركوها من غير محمل وكذا يقال في قوله لا في رجل لم يشتد ضرره بها تأمل (قوله وإن لم
يتضررا بها) كنساء الأغراب والأكراد والتركبان عند شيخنا كحج اه ح ل (قوله ومع عبدل يجلس الح)
حتى إذا لم يرض إلا بأجرة لزمته واعتبرت القدرة عليها اه شيخنا ويشترط في العبدل أن لا يكون
فاسقا ولا مشهورا بنحو مجنون أو خلاعة ولا شديد العداوة له أخذا بما سيأتي في الولية بل أولى لأن المشقة
هنا أعظم بطول مصاحبته ومن ثم اشترط أيضا أن لا يكون به نحو برص أو جذام وإن يوافقه على الركوب
بين المحملين إذا نزل لقضاء حاجة اه برماوى فإن لم يجده فلا وجوب وإن وجد مؤنة المحمل بتأمله إذا
قدر الزائد خسران لا مقابل له كما قاله في الوسيط اه شرح م ر (قوله واستطاع ذلك) أي بحيث
لم يخش ميلا ورأى من يسكه له لو مال عند نزوله لنحو قضاء حاجة اه شرح م ر (قوله في ركوب المحمل)
هو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه اه شرح م ر كالمسطح والشقذف (قوله الكنيصة)
ماخوذة من الكنيس وهو الستر فإن عجز فالحفة فإن عجز فسرير يحمله الرجال على الأوجه فيهما اه
برماوى وفي المختار الكانس الظبي يدخل في كناسه وهو موضعه من الشجر يكنس فيه ويستتر وقد كنس
الظبي من باب جلس وتكنس مثله اه وفيه أيضا والحفة مركب من مراكب النساء كالهودج إلا
أنها لا تقب كما تقب الهوادج اه (قوله عليها ستر) بكسر السين المهملة اسم للشيء الذي يستتر به

(و) ثانيها (وجود من بينه
وبين مكة مرحلتان أو)
دونهما (وضعف عن مشى)
بان يعجز عنه أو يناله به
مشقة شديدة (راحلة مع
شق محمل) بفتح الميم الأولى
وكسر الثانية وقيل عكسه
في حق رجل اشتد ضرره
بالراحلة وفي حق امرأة
وخشى وإن لم يتضررأبها
لأنه استتر وأحوط (لا في)
حق (رجل لم يشتد ضرره بها)
فلا يشترط وجود الشق
وأطلاق اشتراطه في المرأة
والخشي أولى من تقييده له
بالمشقة (و) مع (عبدل يجلس)
في الشق الآخر لتعذر ركوب
شق لا يعادله شيء فإن لم
يجده لم يلزمه الشك قال
جماعة إلا أن تكون العادة
جارية في مثله بالمعادلة
بالاستطاع واستطاع ذلك
فلا يبعد لزومه ولو لحقه
مشقة شديدة في ركوب
المحمل اعتبر في حقه الكنيصة
وهي أعواد مرتفعة من
جوانب المحمل عليها ستر
يدفع الحر والبرد

وتسمى الان بالمحارة اه برماوى وتسمى فى عرف العامة بالجمعة اه (قوله امامن قصر سفره الخ) قضية كلامه كغيره انه لو كان بينه وبين مكة دون مسافة القصر وبينه وبين عرفات اكثر لزمه المشى اذا قدر عليه وقد بوجه بان المشقة فى ذلك يسيرة لاذما بين مكة وعرفة سهل مشقة محتملة ولا يخشى من الانقطاع فيه ما يخشى من الانقطاع فى غيره غالباً اه شوبرى (قوله وقوى على المشى) اشعر تعبيره بالمشى انه لا يلزمه الحبو ولا الزحف وان اطاقهما وهو كذلك اه شرح مر (قوله وما يتعلق بها) أى من الشق والعديل (قوله واما القادر عليه) أى المشى فى سفر القصر أى السفر الطويل فيسن له ذلك أى المشى ولا فرق فى استحباب المشى بين الرجل والمرأة والركوب لمن قدر عليه أفضل من المشى للتابع والافضل أيضاً لمن قدر ان يركب على القتب والرجل فعل ذلك اه شرح مر وعبرة الايضاح ويستحب أن يحصل ركوباً وقوياً وطياً والركوب فى الحج أفضل من المشى على المذهب الصحيح وقد ثبت فى الاحاديث الصحيحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج راكباً وكانت راحلته زاملة ويستحب الحج على الرجل والقتب دون المحامل والحوادج لما ذكرنا من فعل النبي ولانه أشبه بالتواضع ولا يليق بالحاج غير التواضع فى جميع هيئاته وأحواله فى جميع سفره وسواء فيما ذكرنا للمركوب والذى يستتر به أو يستأجره وينبغى اذا اكترى أن يظهر له بالجميع ما يريد حمله من قليل وكثير ويسترضيه عليه وان كان يشق عليه ركوب الرجل والقتب لرتاسته أو ارتفاع منزلته بنسبه أو شرفه أو جاهه أو ثروته أو مروءته أو نحو ذلك من مقاصد أهل الدنيا لم يكن عذراً فى تركه السنة فى اختيار الرجل والقتب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من هذا الجاهل مقدار نفسه والله أعلم انتهت وقوله أفضل من المشى ومع كون المشى مفضلاً لولا نذره ينقذ نذره لان فيه كسر النفس وهو مطلوب ويلزمه المشى من حين الاحرام اذا لم ينذره من ديرة أهله والا فيلزمه منها وانتهأؤه بانتهاء التحلل الثانى وتتمام العمرة وله الركوب فى خلال النسك لتجارة أو غيرها فان أفسده وجب المشى فى قضائه لافى مضيه فى الفاسد ولا فى تحلل من فاته الحج بفعل عمرة فاذا خالف مقتضى النذر وركب فان كان بعد لم ياتم وعليه دم وان كان لغير عذرا ثم وعليه دم والدم فى الصورتين كدم التمتع الآتى بيانه وكان المشى يلزم بالنذر وهو ظاهر لانه أفضل من المشى فانه قد نذره لاشبهه فيه واذا أخلف نذره فشى ففيه التفصيل السابق فى اخلاف نذر المشى اه من شرح ابن الجلال المسكى على نظم ابن المقرئ لدماء الحج (قوله فيسن له ذلك) أى خروجاً من الخلاف اه برماوى (قوله من مؤنة وغيرها) أى غير المؤنة وهو الراحلة وما يتعلق بها تأمل (قوله فاضلاً عن مؤنة عياله) عبر بمؤنة دون نفقة التى عبر بها غيره ليشمل أيضاً اعفاف الاب وأجرة الطبيب وثمن الادوية لحاجة مؤنة من نفسه وقريبه وبملوكه ولحاجة غيره اذا تعين الصرف اليه اه اياب اه شوبرى (قوله أيضاً عن مؤنة عياله) أى وكسوتهم قال فى الصحاح المؤنة الكلفة تقول ما ته امانته كسالت اساله ومننت أمون كقلت أقول ويدخل فيها اعفاف الاب وأجرة الطبيب وثمن الادوية ونحو ذلك ان احتيج اليه التلايضعوا فقد قال صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء اثماً ان يضيع من يعول ويحرم الحج على من لا يقدر على ذلك اه برماوى (قوله أيضاً عن مؤنة عياله) فان لم يجد الفاضل عنها لا يجوز له السفر بل يحرم عليه وعبرة شرح مر وما أوهمه كلامهما من جواز الحج عند فقد مؤنة من عليه نفقته لجعلها ذلك شرطاً لا وجوب ليس مراد كما قاله الاسنوى إذ لا يجوز له حتى يترك لهم نفقة الذهاب والاياب والا فيكون مضيعاً لهم كفى الاستدكار وغيره اه وقوله حتى يترك لهم الحج هذا يخالف ما ذكره فى الجهاد من ان المتجه اذا ترك لهم نفقة يوم الخروج جاز سفره وعبرته ثم بعد قول المصنف وكذا كفاية فى الاصح ما نصه ولولزمته كفاية أصله احتاج الى اذنه ان لم ينب من مؤنة من مال حاضر واخذ منه الباقى ان الفرع لولزمته أصله مؤنته امتنع سفره الا باذن فرعه ان لم ينب كما مر ثم بحث انه لو أدى نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وهو متجه وان نظرقه بعضهم اه وفى كلام الزياى ان

امامن قصر سفره وقوى
المشى فلا يعتبر فى حقه
الراحلة وما يتعلق بها واما
القادر عليه فى سفر القصر
فيسن له ذلك وان لم يلزمه
(وشرط كونه) أى ما ذكر
من مؤنة وغيرها (فاضلاً
عن مؤنة عياله) ذهابه
وابابه (وغيرها مما) ذكر
(فى الفطرة)

عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى أما في ظاهر الشرع فلا يكلف بدفعها لأنها تجب يوما بيوم أو فصلا
 بفصل وعليه فما هنا محمول على عدم الجواز باطنا وما في السير عن البلقيني محمول على الجواز ظاهرا اه ع ش
 عليه (قوله من دين) أي ولو مؤجلا أو أمهل به ربه سواء كان لآدمي أم لله تعالى كندرو كفارة ولو كان له
 مال في ذمة غيره أو أمكن تحصيله في الحال فمكالحاصل عنده والافسكالمعدوم اه شرح م وقوله ولو مؤجلا
 قال المحاملي لأنه إذا صرف مامعه في الحج فقد يحل الاجل ولا يجد ما يقضى به الدين وقد تخترمه المنية
 فتبقى ذمته مرهونة اه أقول يؤخذ من قوله أنه إذا صرف الحج أنه لو كان له جهة يرجو الوفاء منها عند حلوله
 وجب عليه الحج وهو ظاهر اه ع ش عليه (قوله من ملابس ومسكن الخ) عبارة أصله مع شرح م والاصح
 اشتراط كونه أي جميع ما مرفاضلا عن مسكنه اللائق به المستغرق لحاجته وعن عبد يلقى به ويحتاج إليه
 للخدمة المنصب أو عجز كما يثبتان في الكفارة والثاني لا يشترط بل يباعان قياسا على الدين قال الأذرعى ويأتي
 هنا ما إذا تضيق عليه الحج لخوف غضب أو قضاء على الفور هل يتيقن كالحج المتراخي أو لا كالدین ولم
 أر في ذلك شيئا وحل الخلاف إذا كانت الدار مستغرقة لحاجته وكانت سكن مثله والعبد يلقى به لزمه
 ابدا لهما بلاتقان وفي الزائد بمؤنة نسكه ومثلها الثوب النفيس وشمل كلامهم المالكوفين وفارق نظيره في
 الكفارة بأن لها بدلا في الجملة فلا ينتقض بالمرتبة الأخيرة بخلاف الحج ولو أمكن بيع بعض الدار بان كان
 الباقي منها يكفيه ولو غير نفيسة وفي ثمنه بمؤنة نسكه لزمه أيضا والحق الاسنوي بحثا الأمانة النفيسة التي
 للخدمة بالعبد فان لم تكن للخدمة بان كانت للاستمتاع فكالمعبد أيضا كما قاله ابن العماد خلافا لما بحثه الاسنوي
 لان العلاقة فيها كالعلاقة فيه وايدى الشيخ بما يأتي في حاجة النكاح انتهت (قوله أيضا من ملابس) الى قوله
 وسلاحه والاحتياج الى ثمن شيء مما ذكر كالا احتياج اليه فله صرفه فيه ولا يجب عليه النسك حيثئذ اه شرح
 (قوله يحتاجها) أي الثلاثة وقوله لزماته ومنصبه راجعان للخادم فقط كمال شرح م فعبارة الشارح
 فيها اجمال وبما أخل بالفهم (قوله أيضا يحتاجها) أي في الحال خرج مالو كان غير محتاج اليها في الحال
 كما مرأة لها مسكن أو خادم وهي مكفية باسكان الزوج واخدا مه وكالساكن بالمدارس والربط اذا
 كان له مسكن يملكه فيكف يبيع المسكن والخادم للنسك لانه غير محتاج اليه في الحال وهذا هو المعتمد اه
 من شرح م (قوله والنسك على التراخي) أي أصالة فلا يتغير الحكم لو تضيق فيما يظهر من كلامهم وقول
 الأذرعى يحتمل تغيره كاجتماع الدين والزكاة والحج في التركة صارت مرهونة العين بالموت فقدم منها
 الأقوى تعلقا وهذا لا يأتي فيما نحن فيه اه ايغاب اشو برى (قوله المحتاج اليهما) وآلة الحرقة للمحترف
 وبهائم الزراع وعمرائه كذلك اه برماوى ويمكن الفرق بينهما وبين ما يأتي في مال التجارة بان المحترف
 يحتاج الى الآلة حاله ومال التجارة ليس محتاجا اليه في الحال اه من ع ش على م (قوله وما زدتهم) أي من
 الامور الخمسة المذكورة في عبارته هناك ونصها وقولي ما يلقى بهما مع ذكر الملابس والتقيد بالحاجة في
 المسكن وذكر الابتداء والدين من زيادتي انتهت فانت تراها قد اشتملت على خمسة أمور مزيدة ومن
 جملتها الدين لسكن الاصل ذكره هنا فهو وان كان مزيدا في باب الفطرة ليس مزيدا هنا فلذلك أخرجه بقوله
 غير الدين أي حالة كون الذي زدتهم غير الدين والغير أربعة أمور كما علمت فهي مزيدة على الاصل هنا كما
 انها مزيدة عليه في باب الفطرة وانما اختلف الحال في الدين فهو مزيد على الاصل في باب الفطرة أيضا لانه
 تامل واشتراط الفضل عنه هنا لا خلاف فيه وفي الفطرة فيه خلاف وتقدم ان الراجح عدم الاشتراط
 وفي سم على خج مانصه ظاهر كلامهم هنا اعتبار الفضل عن الدين وان لم يعتبر الفضل عنه بالنسبة
 للفطرة لانهم أطلقوا اعتبار الفضل هنا ولم يحكوا فيه خلافا مع حكايتهم الخلاف هناك والفرق
 يمكن بحقارة الفطرة غالبا بالنسبة للدين فسومح بوجوبها مع الدين على احد الرأيين بخلاف مؤن
 الحج فليتأمل اه (قوله لاعن مال تجارة) تنفيه قياس ما أتى به شيخنا الشهاب م من انه يجب

من دين وما يلقى به من
 ملابس ومسكن وخادم
 يحتاجها لزماته ومنصبه
 لان ذلك ناجز والنسك
 على التراخي وعن كتب
 الفقيه الا أن يكون له من
 تصنيف واحد نسختان
 فيبيع احدهما وعن خليل
 الجندی وسلاحه المحتاج
 اليهما وهذان يجران في
 الفطرة وما زدتهم ثم غير
 الدين من زيادتي هنا (لا عن
 مال تجارته

على المدين النزول عن وظائفه بعوض إذا أمكنه ذلك وإن لم يكن له إلا هي وجوب الحج على من يده وظائف أمكنه النزول عنها بما يكفيه الحج وإن لم يكن له إلا هي وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول عنها بمال للحج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لأن ذلك معاوضة مالية والنزول عن الوظائف أن صحناه مثل التبرعات أه سم على حج والاقرب ما قاله مر ومثل الوظائف الجوامك والمحلات الموقوفة عليه إذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الأيجار فيكلف إيجارة مدة تفي بمؤن الحج حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الإجارة وظاهره في النزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزوله عنها وهو ظاهر لأنه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره أه ع ش على مر (قوله بل يلزمه صرفه الخ) أي وإن لم يكن له كسب وإن قال الأسنوي فيه بعد أه شرح مر (قوله وهو إنما يتخذ ذخيرة) الذخيرة بالمعجمة واحدة الذخائر وفعله ذخريته بالخبر بالفتح فيهما ذخرا بالضم أه مختار أه ع ش على مر (قوله أيضا وهو إنما يتخذ ذخيرة للمستقبل) أي والحج لا ينظر فيه للمستقبلات وبه يرد على من نظر لها فقال لا يلزمه صرفه لها إذ لم يكن له كسب بحال لاسيما والحج على التراخي أه شرح حج (قوله تقديم النكاح) فلو قدمه ولم يحج ومات استقر الحج عليه فيقض من تركته ولا ائتم عليه خلافا لحج أه حل وقوله تقديم النسك وعليه لو مات قبله كان عاصيا أه برماوى (قوله بحسب ما يليق به) أي بالسفر أه حل وعبارة الامداد ومع أمن لائق بالسفر ومثله في التحفة أه رشيدى (قوله ومالا ولويسيرا) نعم ينبغي كما قاله الأذرى بحثا تفسيده بما لا بد منه للنفقة والمؤن فلواراد استصحاب مال خطير للتجارة وكان الخوف لاجله لم يكن عذرا وهو ظاهر أن أمن عليه لو تركه في بلده أه شرح مر وهل مثل ذلك ما لو خاف على بضع حليته في البلد لو سافر والظاهر أنه لا يمنع الوجوب بخلاف المال ويفرق بأنها تستغنى فتستغنى بخلاف المال أه حل (قوله فلو خاف الخ) لافرق بين الخوف العام والخاص خلافا لليلة يني أه برماوى (قوله وهو من يرصد الخ) في المختار الرصد للشيء الرقيب له وبابه ضرورة رصدا أيضا بفتحيتين والترصد الترقب والرصد أيضا بفتحيتين القوم يرصدون كالحرص يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث ور بما قالوا الرصاد والمرصدون بوزن المذهب موضع الرصد وأرصده لكذا عدله أه (قوله ولا طريق له غيره) أما إذا كان له طريق آخر أمن فيلزمه سلوكه ولو أبعد من الأول أه شرح مر (قوله لم يلزمه نسك) حتى لو اندفع الرصدى بمال طلبه لم يجب النسك وإن قل المال الذى يطلبه نعم أن كان الباذل له الإمام أو نائبه وجب وكذا إذا كان أحد الرعية كما قاله بعض المتأخرين واعتمده مر لضعف المنة ببذله عن الجميع ولأن المنة إنما تكون بأخذ المال وهو ملتف نعم أن دفعه عن هذا الشخص بخصوصه لم يجب قاله مر هذا واعتمد شيخنا في شرح الارشاد عدم الوجوب إذا كان الباذل أحد الرعية مطلقا أه سم (قوله ويكره بذل المال لهم) أي قبل الأحرام إذ لا حاجة لارتكاب الذل حينئذ بخلافه بعده لا يكره لأنه أسهل من قتال المسلمين أو التحلل فعلم أن إطلاق الرافعى والمصنف الكراهة هنا لا ينافى تخصيصهما بالكافر في باب الإحصار لأن ذلك محله بعد الأحرام وهذا قبله كما تقرر أه شرح مر (قوله لكن أن كانوا كفارا وأطاع الخائفون الخ) أعلم أن هذا الحكم إنما هو فيما إذا لم يعبروا ببلادنا أما إذا عبروها فتجب مقاتلتهم مطلقا كما سيأتى في محله لا جرم عل حج بقوله لأن الغالب في الحجاج عدم اجتماع كلتهم وضعف جانبهم فلو كفوا الوقوف لهم كانوا طعمة لهم وذلك يبعد وجوبه أه رشيدى على مر (قوله سن لهم أن يخرجوا للنسك) أي والحال أن الفرض تام بغيرهم أو السنة من حيث الجمع بين النسك والجهاد كما أشار إليه الشارح أه شوبرى (قوله ويلزم ركوب بحر) بسكون الحاء ويجوز فتحها أي يلزم الرجل ولوجبانا والمرأة أن وجدت لها محلا تنزل فيه عن الرجال وخرج بالبحر أي الملح إذ هو المراد عند الإطلاق الانهار العظيمة كسيحون وجيحون والدجلة فيجب ركوبها مطلقا لأن المقام فيها لا يطول وخطرها لا يعظم ولا فرق

بل يلزمه صرفه في مؤنة نسكه كما يلزمه) صرفه في دينه وفارق المسكن والخدام لأنهما محتاج اليهما في الحال وهو إنما يتخذ ذخيرة للمستقبل وبما تقرر علم أن الحاجة للنكاح لا تمنع الوجوب لكن الأفضل لخائف العنت تقديم النكاح وتغييره تقديم النسك (و) ثالثا (أمن طريق) ولو ظنا بحسب ما يليق به (نفسا وبضما) والتصريح به من زياتى (ومالا) ولويسيرا فلو خاف سبعا أو عدوا أو رصديا وهو من يرصد أي يرقب من يمزى لأخذ منه شيئا ولا طريق غيره لم يلزمه نسك ويكره بذل المال لهم لأنه يحرضهم على التعرض للناس سواء أكانوا مسلمين أم كفارا لكن أن كانوا كفارا وأطاع الخائفون مقاومتهم سن لهم أن يخرجوا للنسك ويقا تلوم لينالوا ثواب النسك والجماد (ويلزم ركوب بحر

بين قطعها طولا أو عرضا ولأن جانبها قريب يمكن الخروج اليه سريعا بخلافه في البحر نعم يظهر إلحاقها
 بالبحر في زمن زيادتها وشدة هيجانها وغلبة الهلاك فيها إذا ركبها طولا (قوله تعين طريقا)
 أي ولو لنحو جذب البر وعطشه خلافا لقول الجوهرى ينتظر زوال عارض البر قال العلامة سم وهل من
 التعين ما لو كانت النفقة التي معه توفي بسفر البحر دون البر لا بعد نعم ثم رأيت ذلك منقولا عن العلامة
 الرملية (قوله وغلبت سلامة) فإن غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو هيجان الأمواج في
 بعض الأحوال أو استويا حرم الركوب للحج وغيره أن لا يكون للغزو على أحد وجهين بشرط عدم عظم
 الخطر فيه بحيث تنذر النجاة والأحرم حتى للغزو فإن ركب للحج في غير الحالة الأخيرة فيما يظهر وما بين
 يديه أكثر بما قطعته الرجوع أو أقل أو استويا ووجد بعد الحج طريقا آخر في البر فيما إذا كان له وطن
 يريد الرجوع إليه لزمه التماضي لقربه من مقصده الأول واستواء الجهتين في حقه في الثاني قال الأذرى وما
 ذكره من الكثرة والتساوى المتبادر منه النظر إلى المسافة وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع
 المسافة أما لو اختلف فينبغي أن ينظر إلى الموضع والخوف وغيره حتى لو كان إمامه أقل مسافة لكنه أخوف
 أو هو أخوف لا يلزمه التماضي وإن كان أطول مسافة ولكنه سليم وخلف الخوف وراءه لمعصية ذلك أه
 وهو ظاهر لا يقال الخروج من المعصية واجب لانا نقول عارضه ما هو أهم منه وهو قصد النسيك مع تضيقه
 كما يأتي على أن يمنع دوام المعصية إذ هي في ابتداء الركوب فقط بدليل قولهم في الأول له الرجوع وفارق ما هنا
 جواز تحمل محصر إحاط به العذر مطلقا بأن المحصر محبوس وعليه في مصابرة الأحرام مشقة بخلاف ركب
 البحر ولو محصر ما فلا يكون كالمحصر خلافا لبعض المتأخرين حيث قال نعم إن كان محرما كان كالمحصر وإنما
 منع من الرجوع مع أن الحج على التراخي لأن الفرض فيمن خشي العصب أو أحرم بالحج وضاق وقته أو
 نذر أن يحج في ذلك العام أو أن مرادهم بما ذكر استقرار الوجوب نعم لو نذرت السلامة منه فالوجه
 وجوب الرجوع في حالة جوازه في غيرها أه شرح مر (قوله ووجود ماء زاد الخ) ويجب حمل الماء
 والزاد على الوجه المعتاد لحمل الزاد من السكوة إلى مكة وحمل الماء مرحلتين أو ثلاثا قال الأذرى وغيره
 وكان هذا عادة أهل العراق والأفعادة الشام حمله غالبا بمقازة تبوك وهي ضعف ذلك أه والضابط في
 مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيما يظهر والافتقد جرت عادة كثير من أهل مصر بحمله إلى
 العقبة وبحث في المجموع اعتبار العادة في العلف أيضا كاللحم وسبقه إليه سليم وغيره واعتداه السبكي وغيره
 وهو ظاهر فإن عدم شيئا مما ذكر في أثناء الطريق جازله الرجوع ولو جهل مانع الوجوب من نحو وجود
 عدو أو عدم زاد استصحب الأصل وعمل به أن وجد والأوجب الخروج إذا لاصل عدم المانع ويتبين
 وجوب الخروج بتبين عدم المانع فلو ظنه تبرك الخروج من أجله ثم بان عدمه لزمه النسيك أه شرح مر
 (قوله يعتاد حملها منها) وذلك لأن القدرة عليهما معتبرة في الوجوب ولم يرد عن الشارع بيان كيفية
 القدرة فيرجع في ذلك إلى العرف كالخوض والقبض أه برماوى (قوله وهو القدر اللائق به) أي بما ذكره
 من الماء والزاد (قوله) فإن كانا لا يوجدان الخ) انظر هذا مع قوله فيما سبق وجوده مؤثته سفر أه حل
 أي مع أن ما تقدم ثم يغني عنه إلا أن يقال ما تقدم يوم أنه متى وجد المؤنة لزمه وإن عدمت في المحال التي
 يعتاد حملها منها فهذا كالتقييد لما تقدم حرره أه شيخنا خ ف (قوله) بأكثر من ثمن المثل) ظاهره
 ولو يسيرا وعبارة مر هنا نعم تغتفر الزيادة اليسيرة الخ وقدم في الراحلة عدم اغتفار الزيادة
 وإن قلت قلت ولعل الفرق بينهما أن الماء والزاد لكونهما لا تقوم البقية بدونهما ولا يستغنى
 عنهما سفر أو لا حضرا لم تعد الزيارة اليسيرة خسرا بخلاف الراحلة أه ع ش (قوله لعظم تحمل
 المؤنة) عبارة حج لأنه أن لم يحمل ذلك معه خاف على نفسه وإن حمله عظمت المؤنة انتهت (قوله وعلق
 دابة) بفتح العين المهمة واللام وقوله كل مرحلة رجوع وقوله اعتبار العادة هو المعتمد حتى لو جرت
 العادة بأن يحمل من أمان مخصوصة كفي وجوده فيها لا في كل مرحلة واللام يلزم اتفاقا حج أصلا أه

تعين طريقا (وغلبيت
 سلامة) في ركوبه كسلوك
 طريق البر عند غلبة
 السلامة وقولي تعين من
 زيادتي (و) لا بعينها (وجود
 ماء وزاد) بمحال يعتاد
 حملها منها بثمن مثل
 وهو القدر اللائق به
 (زمانا ومكانا) فإن كانا
 لا يوجدان بها أو يوجدان
 بأكثر من ثمن المثل لم
 يجب النسيك لعظم تحمل
 المؤنة (و) وجود (علق
 دابة كل مرحلة) لأن
 المؤنة تعظم بحمله لكثرة
 وفي المجموع ينبغي اعتبار
 العادة فيه كإلياء (و)
 خاضعها (خروج

برماوى (قوله نحو زوج امرأة) أى ولو فاسقا لا تتمع فسقه يغار عليها من مواقع الريب وبه يعلم ان من علم
منه انه لا غيره له لا يكتفى به اه شرح حج ومثلها الخنى اى المرأة والامرد الجميل كالمرأة اه برماوى ولو
امتتع محرما من الخروج بالاجرة لم يجز كما قاله الرافعى فى باب حد الزنا ومثله الزوج فى ذلك نعم لو كان قد
افسد حجها ووجب عليه الاحجاج بها لزمه ذلك من غير اجرة كما قاله الرافعى اه شرح م (قوله كحرمها)
اى بنسب او رضاع وقوله وعندها اى الثقة ان كانت ثقة ايضا لانه انما يحل به نظره والحلوة بها حيث كان
ياتى فى النكاح ومثله فى ذلك الممسوح اه شرح م (قوله ايضا كحرمها) اى ولو مراهما ويشتري كونه
بصير اذا لامى كالمعدوم قال العلامة م الا اذا كان فطنا حاذقا فيبغى الا كتماء به لكن اشتراطهم
مصاحبة نحو المحرم بها لينع عنها العين الناظرين اليها ينافى ذلك ولا يشترط كونه ثقة كالزوج اه برماوى
وعبارة شرح م ولو كان احدهم مراهما واعى له وجاهة وفطنة بحيث تامين على نفسها معه كفى فيما يظهر
واشتراط العبادى البصر فيه محمول على من لا فطنة معه والافكثير من العيان اعرف بالامور وادفع لثمتهم
والريب من كثير من البصراء انتهت ولومات المحرم او نحوه بعد احرامها لزمها الا تمام ان امتت على نفسها
وحرم عليها التحلل حيث تدنو الاجاز او قبل اجرامها لزمها الرجوع ان امتت اه برماوى (قوله او نسوة)
بضم النون وكسرها جمع امرأة من غير لفظها اه برماوى ويعكر على هذا قول الشارح ثنتين فاكثر اذا جمع
عند الفقهاء والاصوليين مدلوله ثلاثة فاكثر تامل (قوله ثقات) اى ولو امانة او غير بالغات حيث كان
لهن حديق اه برماوى (قوله ايضا ثقات) اى فى غير المحارم اما فيهن فلا يشترط قياسا على الذكور نعم ان
غلب على الظن حملن لها على ما هن عليه اعتبر فيهن الثقة اه شرح م (قوله ولو بلا محرم لاحداهن) الغاية
للردو عبارة اصله مع شرح م رواه الاصح انه لا يشترط وجود محرم او نحوه لاحداهن لا تقطاع الاطماع
باجتماعهم والثاني يشترط لانه قد ينوب من امر فيستعين به انتهت (قوله معها) يبنى ان المراد بالمعينة كونه
بحيث يحصل امنها على نفسها بسببه وان لم يكن مخالطها اه برماوى وعبارة شرح م والوجه اشتراط
مصاحبة من يخرج معها لها بحيث يمنع تطاع الفجرة اليها وان بعد عنها قليلا فى بعض الاحيان انتهت (قوله
وفى رواية لها الخ) انما ذكرها بعد الاولى ليدل على ان الاولى ليست متفقا عليها واخرها لقلتها وعدم
شمولها للزوج اه ع ش وقوله انما ذكرها بعد الاولى الخ تامل هذا الكلام مع كلام الشارح الصريح فى
ان كلام الروايتين فى الصحيحين تامل (قوله الامع ذى محرم) اى عزيمة اى قرابة (قوله ويكفى فى الجواز
لفرضها الخ) اما لفظها فلا يكفى امرأة واحدة ولا اكثر من واحدة بل لابد من خروج زوج او محرم معها
وخرج بالجواز الوجوب وتقدم انه يكفى ثنتان اما بدون خروج معها فلا يجوز وان اذن لها فى الخروج
ولو نسوة كثرن اه شيخنا وعبارة حل اما الغير فرضها فلا يجوز مع بعض النساء وان كثرن وقوله لانها
من امة نسكها اى قال كلام فى النسك الواجب ولو نذرا او قضاء اما النقل فلا يجوز لها الخروج له مع
النسوة وان كثرن حتى يحرم على المسكية التطوع بالعمرة من التعميم مع النساء انتهت وعبارة شرح م ثم
اعتبار العدد بالنسبة للوجوب الذى كلامنا فيه اما بالنسبة لجواز خروجها فذلك مع واحدة لفرض الحج
كافى شرح المذهب ومسلم ومثله العمرة وكذا وحدها اذا امتت وعليه حمل ما دل من الاخبار على جواز
سفرها وحدها اما سفرها وان قصر لغير فرض فحرام مع النسوة مطلقا وعليه حمل الشافعى الخبر السابق
وفارقى الواجب غيره بان مصاحبة تحصيله اقتضت الا كتماء بادنى مراتب مظنة الامن بخلاف ما ليس
بواجب فاخبط معه فى تحصيل الامن انتهت (قوله اذا امتت) المراد بالامن هنا امنها من الخديعة والاستيالة
الى الفواحش اه ايعاب اه شويرى (قوله ولو باجرة) اى فاضلة عما يقتضى الفطرة على ما مر فى قوله
ويشترط كونه فاضلا عن مؤنة عياله وغيرها بما ذكر فى الفطرة اه ع ش وفائدة الوجوب
تعميل دفع الاجرة فى الحياة ان تضيق بئذرا وخوف عصب او الاستمرار ان قدرت عليها حتى يخرج عنها

نحو زوج امرأة) كحرمها
وعندها ومسوح (او
نسوة ثقات) ثنتين فاكثر
ولو بلا محرم لاحداهن
(معها) لتأمين على نفسها
ولغير الصحيحين لا تسافر
المرأة يومين الا ومعها
زوجها او محرم وفى رواية
فيها لا تسافر المرأة الا مع
ذى محرم ويكفى فى الجواز
لفرضها امرأة واحدة
وسفرها وحدها ان امتت
ونحو من زيادى (ولو)
كان خروج من ذكر
(باجرة) فانه يشترط فى
لزم النسك لها قدرتها على
اجرته فيلزمها اجرته اذا
لم يخرج الا بها لانها من
امة سفرها وتعبيرى بما
ذكر اعم من قوله ويلزمها
اجرة المحرم

من تركها له برماوى (قوله كفائد اعمى) أى ولو كان الأعمى مكيا وأحسن المشى بالعصى ولا يأتى فيه
 ما مر فى الجمعة عن القاضى حسين لبعده المسافة عن مكان الجمعة غالبا اه شرح مر (قوله بضرر شديد) أى
 لا يحتمل فى العادة اه شرح مر (قوله ولا يلزمه نسك بنفسه) نعم يغتفر مشقة تحتمل عادة اه برماوى
 (قوله اعم من تعبيره بالراحلة) ليس المراد به انها خصوص الناقة بل كل ما يركب عليه بالنسبة لطريقه
 الذى يسلكه ولو نحو بغل وحمار وبقربناه على ما صرحوا به من حل ركوبه قال العلامة حجج وإن لم يلق به
 ركوبه لانه وظيفة العمد وبه فارق الجمعة وقال العلامة لم لا بد أن يلقى به ركوبه ويؤيده بل يكاد يصرح به
 اشتراطهم فى العديل الذى يجلس معه ان يكون تليق به بحالته إذ لا يظهر بينهم ما فرق اه برماوى (قوله
 وزمن يسع سيرهم هردا) عبارة شرح مر ويشترط لوجوب النسك ايضا كما نقله الرافعى عن الأئمة
 وصوبه المصنف وهو المعتمد تمسكه من السير اليه على الوجه المعتاد بان يبق من الزمن وجود الزاد ونحوه
 مقدار يفي بذلك فلو احتاج إلى قطع أكثر من مرحلة فى يوم أو فى بعض الأيام لم يلزمه ذلك فلو مات لم يقض
 من تركته وذهب ابن الصلاح إلى أنه يشترط لاستقراره فى ذمته لالوجوب به بل متى وجدت استطاعته وهو
 من أهل وجوبه لزمه فى الحال كالصلاة يجب بأول الوقت قبل مضى زمن يسعها وتستقر فى الذمة بمضى زمن
 يمكن فعلها فيه وأجاب الأول بامكان تميمها بعده بخلاف الحج ولا بد من وجود رفقة تخرج معه ذلك
 الوقت المعتاد فان تقدموا بحيث زادت أيام السفر أو تأخروا بحيث احتاج أن يقطع معهم فى يوم أكثر من
 من مرحلة فلا وجوب لزيادة المؤنة فى الأول وتضرره فى الثانى ومحل اعتبار الرفقة عند خوف الطريق
 فان كانت آمنة بحيث لا يخاف فيها الواحد لزمه وإن استوحش وتعتبر الاستطاعة المارة فى الوقت فلو
 استطاع فى رمضان ثم اقتقر فى شواك فلا استطاعة وكذا لو اقتقر بعد حجهم وقبل الرجوع لمن يعتبر فى
 حقه الأياد انتهت (قوله وإن اعترضه ابن الصلاح الحج) فعليه بوضف بالاجاب ويجوز الاستئجار عنه
 بعدموته قطعا وعلى الأول لا يوضف بالاجاب ويجوز الاستئجار عنه على الأصح لانه نقل اه حل يعنى
 أنه لم يدرك من يسع السير للنسك بعد وجود الاستطاعة بان لم يستطع إلا بعد خروج الحاج من بلده فان
 الصلاح يقول فى هذه الحالة أنه وجب عليه لسكن لم يستقر أى لم يستقر وجوبه عليه بمعنى أنه إذا مات فى هذه
 السنة لا يجب قضاءه من تركته وإن كان يوضف بالاجاب ويجوز الاستئجار عنه قطعا وعلى كلام غير ابن
 الصلاح فى هذه الحالة لم يجب الحج من أصله اه شيخنا وفى سم مانصه قوله وإن اعترضه ابن الصلاح الحج قال
 الباقينى وفائدة الخلاف أنه يوضف على الثانى بالوجوب فيصح الاستئجار عنه بعدموته اتفاقا بخلافه على الأول
 يعنى فانه يجوز فى صحة الاستئجار عنه بعدموته الخلاف فى صحة الاستئجار عن من مات ولم يجب عليه لعدم
 الاستطاعة وقد قال فى الروضة وأصلها ولو لم يكن الميت حجرا لا وجب عليه لعدم استطاعته فى جواز
 الاحتجاج عنه طر يقان أحدهما طرد القواين لانه لا ضرورة اليه الثانى القطع بالجواز لوقوعه عن حجة
 الاسلام اه وقوله وطرد القواين إشارة إلى القواين فى قوله قبل ذلك ان استتابة الوارث عن الميت قولين
 أظهرهما الجواز اه (قوله وقال السبكي ان قول الشافعى أيضا يشهد) زاد السبكي والعجب من ابن الصلاح فى
 منازعته فى ذلك وفرق النووي بان الصلاة إنما وجبت أول الوقت لا مكان تميمها بخلاف الحج غير محتاج
 إليه فان الحكم فمما واحد إذا مات فى أثناء وقت الصلاة قبل إمكان فعلها تبينا عدم الوجوب صرح بذلك
 القاضى أبو الطيب ولا ينافى الوجوب بأول الوقت لانه باعتبار الظاهر وهكذا الحج إذا استطاع والوقت
 متسع حكما بالوجوب ظاهرا فإذا مات قبل الامكان تبينا عدم الوجوب وليست الصلاة والحج كالزكاة
 التى تجب بتمام الحول والتكسب شرط للاداء فاذا تلف المال سقط الوجوب قال ثم ان ظاهرا يراد ابن الصلاح
 فى غاية الاشكال لانه وهم انه إن استطاع قبل عرفة يبرم ويذبح ويقيم أشهر فمات فى تلك السنة ان الحج وجب
 عليه ومقطر وهذا لا يقوله أحد ولا يظن بان الصلاح وإنما اراد إذا بقيت مدة تسع ومات فى أثناءها وقد
 بينا ان الحكم فيها ان يقين عند الوجوب وإن كان حكمنا بالوجوب ظاهرا اه (تنبيه) نقل عن أبى على

(كفائد اعمى) فانه يشترط
 خروجهم معه ولو باجرة
 (و) سادسها (ثبوت على
 مر كوب) ولو فى حمل (بلا
 ضرر شديد) فن لم يثبت
 عليه أصلا أو ثبت بضرر
 شديد لم رضى أو غيره لا
 يلزمه نسك بنفسه وتعبر
 بر كوب أعم من تعبيره
 بالراحلة (و) سابعها وهر
 من زيادتي (ومن يسع
 سيرا معهودا النسك) كما
 نقله الرافعى عن الأئمة
 وإن اعترضه ابن الصلاح
 بأنه يشترط لاستقراره

السبب ان له استطاع الوقت ضيق فمات في تلك السنة فيقضى من تركته وخالفه الاصحاب ونقل العراقي عن البلقيني في النسك ما يشبه مذهب ابي علي ولكن عبارته توهم انه يشرح لكلام ابن الصلاح فليحذر اه (قوله لا لوجوبه) فيه ان المصنف لم يجعله شرطا لوجوبه بل جعله شرطا للاستطاعة واجيب بان الاستطاعة شرط للوجوب وشرط الشرط شرط اه شيخنا (قوله ولا يدفع مال المحجور بسفه) عبارة اصله مع شرح م ر والمحجور عليه بسفه كغيره في وجوب النسك عليه ولو بنحو نذر قبل الحجر وان احرم به بعده او نقل شرع فيه قبل الحجر لان زيادة النفقة حينئذ بسبب السفر تكون في ماله لانه مكلف فيصح احرامه وينفق عليه من ماله لكن لا يدفع المال اليه لئلا يضيعه بل يخرج معه الولي بنفسه ان شاء لينفق عليه بالمعروف او ينصب شخصه ثقة ينوب عن الولي ولو باجرة مثله ان لم يجد متبرعا كافيا لينفق عليه في الطريق بالمعروف والاوجه ان أجرته كأجرة من يخرج مع المرأفة وشمل ذلك ما لو قصرت مدة السفر ولا يرد على ذلك قولهم للولي ان يسلمه نفقة اسبوع فاسبوع اذا كان لا يتلفها لان الولي في الحضر يراقبه فان اتلفها انفق عليه بخلاف السفر فربما اتلفها ولا يجدر ما ينفق عليه فيضيع ويحل ذلك كما قاله الاذري اذا اتفق عليه من مال نفسه فان تبرع الولي بالاتفاق عليه واعطاء السفه من غير تملك فلا يمنع منه انتهت وقوله المحجور عليه بسفه الخ مفهومه ان المحجور عليه بفاس ليس كذلك فيمنع منه لتعاق حق الغرماء بأمواله وظاهره ولو كان الحج فوريا بان افسد الحج قبل الحجر عليه بالفاس فليراجع اه ع ش عليه (قوله واستطاعة بغيره) ولا يشترط فيمن يحج عن غير مساواته للمحجور عنه في الذكورة والانوثة فيسكن في حج المرأة عن الرجل كمكسه اخذ من الحديث اه ع ش على م ر (قوله فتجب اناية) اي فورا اي تجب على الوصي فان لم يكن فالوارث فان لم يكن فالخادم ان لم يرد كل منهم فعل ذلك بنفسه اه حج وسيأتي هذا الكلام مفروضا فيمن مات بعد الاستطاعة كما هو ظاهر اما من مات قبلها كغالب الناس فاكل من الوارث والاجنبى الحج والاجتاج عنه وعبارة حج ولكل الحج والاجتاج عن ميت لم يستطع في حياته على المعتمد نظرا الى وقوع حجة الاسلام عنه وان لم يكن مخاطبا بها في حياته انتهت ولو تمكن من النسك سنين ولم يفعله حتى مات أو غضب عصى من آخر سقى الامكان فيقين بعد موته أو غضبه فسفه في الاخيرة بل وفيما بعدها في المعضوب الى ان يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما شهد به في الاخيرة بل وفيما بعدها في المعضوب الى ما ذكره كافي نقض الحكم بشهود بان فسقهم وعلى كل من الوارث والمعضوب الاستئابة فورا للتقصير نعم لو بلغ معضوبا جاهز الاستئابة كافي الروضة اه شرح م ر (قوله عن ميت) بان مات بعد انتصاف ليلة النحر ومضى امكان الرمي والطواف والسعي ان دخل الحاج مكة بعد الوقوف ويأثم في هذه الحالة بالتأخير الى هذا الوقت ولو كان شابا وان لم ترجع القافلة اه شرح م ر وعبارة حج اما اذا لم يتمكن بعد الوجوب بان اخرقات او جن قبل تمام حج الناس اي قبل مضي زمن بعد نصف ليلة النحر تسع بالنسبة لعادة حج بلده فيما تظهر مالم يمكنهم فيه تقديمه على نصف الليل من الاركان ورمى جمرة العقبة أو تلف ماله أو غضب قبل ايامهم لم يقض من تركته انتهت (قوله غير مرتد) أما المرتد فلا تصح الا نابة عنه وهو معلوم من تعبيره بتركته اذ المرتد لا تركته لتبين زوال ملكه بالردة لانه عبادة بدنية يلزم من محنتها وقوعها للاستئابة عنه وهو مستحيل وبه فارق اخراج الزكاة من تركته اه شرح م ر (قوله عليه نسك) اي حج او عمرة سواء كان فرض او قضاء ونذر او معنى كونه عليه انه لازم ذمته واستقر في الحياة بان تمكن بعد قدرته على فعله بنفسه او غيره اه شرح م ر وخارج نسك النفل كان مات بعد فعل حجة الاسلام فلا يجوز للوارث ولا لغيره ان يفعله عنه الا ان اوصى به اه بر ما وصي وحج قال في شرح العباب ولا تصح النيابة ايضا في تطوع عن حي غير معضوب ولا عن ميت لم يوص به الا عن ميت اوصى به والا من معضوب انا ب من يحج عنه مرة او اكثر اه باختصار فتحصل جواز اناية للمعضوب في الفرض والنفل بل يحج في الفرض وجواز الحج عن الميت في الفرض مطلقا وفي النفل ان اوصى به ويمتنع اناية القادر

لا لوجوبه فقد صوب
النروي ما قاله الرافعي
وقال السبكي ان نص
الشافعي أيضا يشهد له
(ولا يدفع مال المحجور)
عليه (بسفه) لنذره (بل
يصحبه ولي) بنفسه أو نائبه
لينفق عليه بالمعروف
والظاهر أن أجرته كاجرة
من يخرج مع المرأة (و)
النوع الثاني (استطاعة
بغيره فتجب اناية عن
ميت) غير مرتد (عليه
نسك من تركته) كما
تقضى منها ديونه فلو لم
تسكن له تركه

مطلقا اھم على حج (قوله سن لو ارته ان يفعله عنه) اي بنفسه او نائبه اھ شرح مر وانظر ما حكم
القريب غير الوارث وقد تقدم في الصوم انه كالوارث اھل (فرع) لو اكثر من يحج عن ابيه مثلا
فقال الاجير حججت قبل قوله بلا يمين ولا يمين لان اھم جميع ذلك بالبيت لا يمكن فرجع الى قوله كالمو قالت
المرأة بعد ان طلقها زوجها ثلاثا تزوجت بزوجة ودخل في وطء وطء واعتدت منه قاله اھم في آداب القضاء
اھم ماوى (قوله فلو فعله اجنبي جاز) اي ويبرىء به الميت وعبرة حج وخرج بركة فلا يلزم احدا
الحج ولا الاحجاج عنه لكن يسن للوارث وللاجنبي وان لم ياذن له الوارث ويفرق بينه وبين توقف
الصوم على اذن القريب بان هذا اھم بالديون فاعطى حكمها بخلاف الصوم انتهت (قوله وعن معضوب)
اي ويجب انابة عن معضوب اي يجب عليه ان يذبح عن نفسه اذا كان عليه نسك فلو اخر قوله السابق عليه
نسك الى هنا ليعود لكل من الميت والمعضوب لكان اولي وعبرة حج والمعضوب يلزمه الاحجاج عن
نفسه فور ان عضب بعد الوجوب والتمكن وعلى التراخي ان عضب قبل الوجوب او معه او بعده ولم
يمكنه الاداء وذلك لانه مستطيع اذا استطاعة بالمال كفى بالنفس انتهت وقوله فورا ان عضب بعد
الوجوب الخ بهذا التفصيل في الفورية مع اطلاقها في قوله الاتي ويجب الاذن فورا الخ يعلم الفرق بين
المستلتي اي مستلتي الاستتجار والاستتابة في الفورية وانما يجب مطلقا في الانابة وفي الاستتجار على
هذا التفصيل اھم عليه ويجوز للمعضوب الاستتابة في حج التطوع وعبرة شرح مر ويجوز للمعضوب
النباة في نسك التطوع كافي النباة عن الميت اذا اوصى به ولو كان النائب فيه اي في نسك التطوع صيبا
يمزأ او عيلا لانهم من اهل التطوع بالنسك لانفسهما بخلاف الفرض فلا ينبو بان فيه لانها ليسا
من اھله لانفسهما انتهت فلو شك المعضوب بعد فعل الاجير للنسك تبين انه لم يقع للاجير ولا اجرة له
في هذه الحالة واما اذا لم يشف المعضوب بل تجتمعت المشقة وفعل النسك مقارنا لفعل الاجير يقع له
اي الاجير ايضا لكن له الاجرة في هذه اھم من شرح مر وحج والفرق بين الصورتين ان المعضوب
في الاولى لا تقصير منه اذا الشفاء ليس باختياره وفي الثانية مقصّر بحضوره ومباشرة للنسك بعد ان
ورط الاجير اھم على حج (قوله بضاد معجمة) من العضب وهو القطع كأنه قطع عن كمال الحركة
ويقال بضاد ماملة كأنه قطع عضبه اھ شرح مر (قوله اي عاجز عن النسك بنفسه) اي حالا ومالا
اھ شرح مر وهذا في الكبر ظاهر وفي المرض بان لا يرجى برؤه كما ذكره حج وهل يكفي في العجز
عليه من نفسه بذلك او يتوقف ذلك على اخبار طبيب عدل فيه نظر وقياس نظائره من التيمم ونحوه
الثاني وقد يقال بل الاول اقرب ويفرق بينهما بانه انما احتيج لاخبار الطبيب ثم لما يترتب عليه من
ترك ما وجب عليه فعلة كالوضوء بخلاف ما هنا فانه عمل بمقتضى الوجوب او خوطب به عند وجود
شروطه وقد وجدت والتضييق لم يترتب عليه ترك واجب بل ولا مطلوب وانما يترتب عليه تعجيل
ما طلب منه اھم على مر (قوله بينه وبين مكة مرحلتان) فان كان بينه وبينها اقل منها لم تجزه
الانابة مطلقا بل تكلفه به بنفسه فان عجز حج عنه بعد موته من تركته هذا ما اقتضاه اطلاقهم
وله وجه وجيه نظر الى ان عجز القريب بكل وجه نادر جدا فلم يعتبر وان اعتبره جمع متأخرون
فجوزوا له الانابة اخذا من التعليل بخفة المشقة وتبعثهم في شرح الارشاد اھم حج وعبرة شرح مر
نعم لو كان بينه وبين مكة اقل من مسافة القصر او كان بمكة لزمه الحج بنفسه لقلة المشقة عليه كما
نقله في المجموع عن المتولي واقره فان انتهى حاله لشدة الضناء اي حاله لا يحتمل معها الحركة بحال فينبغي
ان تجوز له الاستتابة في ذلك كما بحثه السبكي وهو ظاهر انتهت وعلى هذا يكون في مفهوم تقييد الماتن
تفصيل (قوله باجرة مثل) متعلق بانابة من حيث رجوعها السكل من الميت والمعضوب لكن قوله فصلت
عمامرا انما يظهر بالنسبة للمعضوب ولا يصح رجوعه لمسئلة الميت كما لا يخفى تامل (قوله ايضا باجرة مثل)
اي مثل الاجير الذي يباشر فادونها حتى لو وجد المعضوب دون الاجرة ورضى الاجير به لزمه الاستتجار
لاستطاعته في هذه الحالة والمئة هنا من الاجير دون المئة في التطوع بالمال اھ شرح مر بالمعنى ولا يكلف

سن لو ارته ان يفعله عنه
فلو فعله عنه اجنبي جاز
ولو بلا اذن كما تقضى ديونه
بلا اذن ذكر ذلك في
المجموع (و) عن (معضوب)
بضاد معجمة اي عاجز
عن النسك بنفسه لكبر
او غيره كشقة شديدة
(بيتة وبين مكة مرحلتان)
فلا اكثر اما باجرة مثل

الزيادة على أجره المثل وإن قامت قياسا على أجره الراحة اه ع ش عليه وفي سم على حج في باب المواقيت
الآتي مانصه (تنبيه) قال في المجموع لا يشترط في صحة الاستئجار ذكر الميقات ويحمل على ميقات تلك
البلدة في العادة الغالبة اه قال الشارح في شرح العباب وكأنه قصد بهذا طريقة ضعيفة حكاهما بعدوهي
ان كان للبلد طريقان مختلفا الميقات او طريق تقضي إلى ميقات كالعقيق وذات عرق لاهل العراق
وكالجهفة والحليفة لاهل الشام فانهم تارة يرون بهذا وتارة بهذا الشرط بيانه والا فلا اه والراجع
لا يشترط مطلقا ويحمل على ميقات بلد المحجوج عنه في العادة الغالبة اه ويبقى الكلام في حال الاستواء
ويحتمل ان يتخير وان يعتبر ما سلكه بالفعل ومن هنا يعلم حكم اجير اهل الروم الذين يرون تارة على مصر
وتارة على الشام اه (قوله فضلت عمارا في النوع الاول) اي عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه
كالمسكن والملبس والخادم وخيل الجندي وسلاحه وكتب الفقيه فيشترط هنا فضل الاجرة عن هذه
الامور كما اشترط فيما سبق وقوله غير مؤنة عياله سفر اى وغيره مؤنته هو ايضا سفر افلا يشترط الفضل
عنها ايضا وقوله وخرج بسفره مؤنة يوم الاستئجار اى مؤنة عياله يوم الاستئجار وكذا مؤنته هو
ايضا يومه فيعتبر فضل الاجرة عنها ايضا هكذا يستفاد من صنيع م ر وحج (قوله) يمكنه تحصيل
مؤنتهم) اى باقتراض او صدقة فاندفع قول السبكي في الزام من لا كسب له ويهين كلالا على الناس اذا
اخرج ما في يده بغد على انه لا نظر هنا للمستقبلات كما مر اه حج (قوله) فلو امتنع من الانابة) اى الاتية
في قوله او يطيع بنسك اه حل وقوله او الاستئجار اى المذكور هنا بقوله باجرة مثل الخ اذا علمت
هذا علمت انه كان الاولى للشارح تاخير هذه العبارة عن قوله او يطيع بنسك كما يشير له صنيع حج
(قوله) لم يجبره الحاكم عليه) معتمد يقال اجبره على الامرا كرهه اه مختار اه ع ش (قوله) فيعتبر كونها
اى مؤنة يوم الاستئجار فاضلة عماراى من اجرة الاجير والظاهر ان العبارة مقبولة وحققا هكذا
فيعتبر كون الاجرة فاضلة عنها وعبارة شرح م ر نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم
يوم الاستئجار اه (قوله) اى ولو اجرة ماش) عبارة شرح م ر ولو لم يجد المعضوب سوى اجرة ماش
والسفر طويل لزمه استئجاره وإن لم يكن مكلفا بالمشى فلو فعله بنفسه إذ لا مشقة عليه في مشى غيره مالم يكن
اصلا او فرعا فلا يلزمه كما يؤخذ مما ياتي في المطيع انتهت (قوله) او يطيع بنسك) معطوف على باجرة مثل
والظاهر ان الباء هنا بمعنى اللام اى يجب الانابة للمطيع بالنسك اى المتطوع به وتجب انابته فوراً من
غير تفصيل وعبارة حج ويجب الاذن هنا فوراً وإن لزمه الحج على التراخي اى لتلايرجع الباذل اذ لا
وازع يحمله على الاستمرار على الطاعة والرجوع جائز له قبل الاحرام وبه يتبين عدم الوجوب على
المعضوب إذا كان قبل إمكان الحج عنه وإلا استقر عليه لا على المطيع وان اومه المجموع وقد يؤخذ
من قولهم والرجوع جائز له انه لو لم يحز له بان نذر اطاعته نذرا منعقدا لم يلزمه الفور ويحتمل الاخذ
باطلاقهم نظرا للاصل وما ذكر فارق هذا عدم وجوب المباشرة على المستطيع فوراً لان له وازعاً يحمله
على الفعل وهو وجوبه عليه انتهت (قوله) ايضا او يطيع بنسك) ومن اجابه المعضوب وأذن له لم
يرجع وكذا المطيع إن احرم ولو مات المطيع او المطاع او رجع المطيع فان كان بعد إمكان الحج سواء
أذن له المطاع ام لا كما افاده كلام المجموع خلافا لما يوهمه كلام الروضة استقر الوجوب في ذمة المطاع
والا فلا ووجوب قبول المطيع خاص بالمعضوب خلافا لما يوهمه كلام الحاوى فلو تطوع آخر عن ميت
بفعل حجة الاسلام لم يجب على الوارث قبوله لان له الاستقلال بذلك من غير إذن كما مر ولو كان له مال ولم يعلم
به او من يطيعه ولم يعلم بطاعته وجب عليه الحج اعتبارا بما في نفس الامر وما استشكله الشيخان من انه معلق
بالاستطاعة ولا استطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة يمكن الجواب عنه بان الاستطاعة اما استطاعة بالنسبة
للمباشرة وهذه منتفية مع الجهل وإما بالنسبة للاستقرار وهي غير منتفية ومع ذلك فلا لائم عليه لعذر اه شرح
م ر وقوله لم يرجع اى لم يحز له الرجوع حتى لو رجع وترتب على رجوعه امتناع المطيع من الفعل تبين

فضلت عمارا) في النوع
الاول (غير مؤنة عياله
سفر) لانه اذا لم يفارقهم
يمكنه تحصيل مؤنتهم فلو
امتنع من الانابة والاستئجار
لم يجبره الحاكم عليه ولا
يلتزم ولا يستأجر عنه لان
مبنى النسك على التراخي
ولانه لاحق فيه للغير
بخلاف الزكاة وخرج
بسفره مؤنتهم يوم الاستئجار
فيعتبر كونها فاضلة عمارا
وقولى باجرة مثل اى
ولو اجرة ماش فيلزمه
ذلك بقدرته عليها اذ
لا مشقة عليه في مشى
الاجير بخلاف مشى
نفسه (او) بوجود (مطيع
بنسك) بعضا كان من
أصل أو فرع أو اجنبيا

ابده بذلك ام لا فيجب
سؤاله اذا توسم فيه الطاعة
(بشرطه) من كونه غير
مغصوب موثوقا به ادى
فرضه وكون بعضه غير ماش
ولا معولا على الكسب
او السؤال الا انه يكتسب
في يوم كفاية ايام وسفره
دون مرحلتين (لا) بوجود
(مطبخ بمال) للأجرة فلا
تجب الانابة به لعظم المنة
بخلاف المنى في بذل الطاعة
بنسك بدليل ان الانسان
يستدكف عن الاستعانة
بمال غيره ولا يستدكف
عن الاستعانة بيده في
الاشغال وقولي بينه وبين
مكة مرحلتان مع قولي
بشرطه من زيادتي وتعبيري
بما ذكر اعم من تعبيره
بما ذكره

عصيانه واستقرار الحج في ذمته اه ع ش عليه (قوله بدأه بذلك) أى بدأ المتطوع المغصوب بذلك أى
بان يؤدي عنه النسك ام لا وقوله فيجب عليه سؤاله تفريع على قوله ام لا وإذا كان المسؤل الولد لا يجب
عليه الاجابة وعبارة شرح مر ولا يلزم الولد طاعته بخلاف اعفائه لعدم الضرر على الوالد هنا بامتناع
ولده عن الحج عنه اذ هو حق الشرع فاذا عجز عنه لم ياتم ولم يكاف به بخلافه ثم فانه لحق الوالد وضرره
عليه فاشبه النفقة قاله في المجموع انتهت (قوله اذا توسم) أى ظن او توهم وفي الحديث لا تقوم الساعة حتى
يكون الحج للفقير وللغنياء متجرا وللغنياء مستثناة برماوى (قوله بشرطه) الظاهر رجوعه
لكل من مسئلة الاجارة والمطيع فان من تأمل أحكام الباب علم أن الشروط المندرجة تحت هذه العبارة
لا تختص بالمطيع ولم ار من الحواشي من نبه على هذا تأمل (قوله موثوقا به) بان يكون عدلا والا لم تصح
الاستنابة ولو مع المشاهدة لان نيته لا يطلع عليها وهذا يعلم ان هذا شرط في كل من يحج عن غيره باجارة
أو جمالة كذا في حاشية الايضاح للشارح اه سم على حج (قوله ايضا موثوقا به) أى عدلا وانظر هل
المراد في نفس الامر حتى لو حج بالاستنابة وتبين انه عدل تبين الصحة الظاهر نعم لكن عموم قوله فلو
استناب غيره موثوقا به لا يصح يقتضى عدم الصحة مطلقا الا ان يؤول بظاهرا وانظر عكسه ايضا بان
استناب مستورا فبان فاسقا اه شوى (قوله ادى فرضه) أى ولو نذرا اه شوى برى (قوله وكون بعضه
غير ماش) بشرط هذا الشرط ايضا في المطيع إذا كان امرأة كما صرح به حج فقال نعم لا يلزمه الاذن لفرع
لواصل او امرأة ماش اه وقوله ولا معولا على الكسب او السؤال هذان الشرطان يجريان في الاجنبى
ايضا خلافا لصنيع الشارح وعبارة حج ولا يلزمه الاذن لقريب او اجنبى معول على كسب او سؤال انتهت
وفي سم مانصه قوله ولا معولا على الكسب او السؤال خصه ببعض كما هو قضية صنيعه لكن قال شيخ
الاسلام الشارح ان المتجه وهو ظاهر كلام الروضة ان الاجنبى كذلك واعتمده مر (قوله غير ماش)
وكذا ما وليته وإن لم تكن بعضا كما اقتضاه نص الام على ان المرأة القادرة على المشى لو ارادت الحج
ماشية كان لوليها منعها من المشى فيما لا يلزمها وافهم كلامه ان البعض إذا كان ماشيا وإن لم يكن معولا على
الكسب او السؤال او كان معولا على الكسب او السؤال وإن لم يكن ماشيا لا يجب قبوله لئلا يفتن الشيطان إنما
ذكر اه في انضمام المشى اليه وهو ليس للتقييد بل الوافيه بمعنى او اه برماوى وقوله وكذا ما وليته عبارة
حج نعم لا يلزم الاذن لاصل او فرع او امرأة ماش إلى ان قال مع ان لولى المرأة منعها من المشى فلم يعتد
بظاعتها انتهت وفي سم مانصه (فرع) لو اراد شخص الحج عن غير ابيه ماشيا فلا يبيعه منه وإن قربت
المسافة كما يؤخذ مما مر اول الباب وقول ابن العباد وابن المقرئ ليس له المنع بل ينفى حمله على ما إذا كان اجير
اولولى المرأة وزوجها منعها من الحج ماشية وإن قدرت كما مر فلا يجب القبول بهذا الطاعة ولو لوليها او
زوجها كذا في حاشية الايضاح لشيخنا وفي شرح الارشاد له ويستثنى ايضا ما وليته وإن لم تكن بعضا كما
اقتضاه نص الام على ان المرأة القادرة على المشى لو ارادت الحج ماشية كان لوليها منعها فيما لا يلزمها اه
(قوله ولا معولا على الكسب او السؤال) عبارة شرح مرومى كان الاصل وإن علا او الفرع وإن سفل
ماشيا او معولا على الكسب او السؤال ولورا كما او كان كل منهما او من الاجنبى مقررأ بنفسه بان يركب
مفازة لا كسب بها ولا سؤال لم يلزمه قبول في ذلك لمشقة مشى من ذكر بخلاف مشى الاجنبى والكسب
قد ينقطع والسائل قد يمنع والتغري بنفسه حرام انتهت (قوله الا ان يكسب في يوم الخ) راجع لقوله ولا
معولا على الكسب فكان عليه ذكره بمجنبه كما صنع حج (قوله لا بوجود مطبخ بمال) عبارة اصله مع شرح
حج ولو بذل ولده أى فرعه وان سفل ذكره او كان او اثنى او ولده وان علا كذلك او اجنبى ما لا له للاجرة
لأن يحج عنه لم يجب قبوله للمال في الاصح لما في قبوله من المال من المنة ومن ثم لو اراد الاصل او الفرع
العاجز او القادر استجار من يحج عنه او قال له اخذهما استجاروا انا دفع عنك لزمه الاذن له في الاولى
والاستجار في الثانية كما بينته في الحاشية لانه ليس عليه مع كون البذل من اصله او فرعه كبير منة فيه بخلاف

بذله له يستأجر هو به عن نفسه أخذاً من قولهم ان الانسان يستكف الاستعانة بعمال الغير وان قل دون
بدنه ولا شك ان اجيره كبدنه انتهت وقوله ومن ثم لو اراد الاصل الخ خرج ما لو اراد الاجني ان يستأجر
من يحج عنه او قال له استأجر وانا اُدفع عنك فلا تلزمه اجابته في الصورتين لان في ضمنه تفليده منه المال اه
من شرحه والرشيدى عليه والله اعلم وفي المعباح تكفت من الشيء فكيف من باب تعب ومن باب قتل
لغة واستكفت اذا امتنعت انفق واستكبارا (خاتمة) فيها مسائل كثيرة تفجع في هذا المبحث قال في
الروض وشرح ما نصه فصل يجوز ان يحج عنه بالنفقة وهي قدر الكفاية كما يجوز بالاجارة والجمالة
وذلك بان يقول حج عني واعطيك النفقة او وانا انفق عليك واغتفر فيها جهالها لانه ليس اجارة ولا جمالة
وانما هو اُزاق على ذلك كما يرزق الامام وغيره على الاذان ونحوه من القرب فهو تبرع من الجانبين ذاك
بالعمل وهذا بالرزق بخلاف الاجارة والجمالة فان استأجره بالنفقة كان قال استأجرتك للحج بنفقة
او حج عني به لم يصح لجمالة العوض والاستجار فيها ذكر ضربان استجار عين واستجار ذمة فالاول
كاستأجرتك لتحج عني او عن ميتي هذه السنة ولو قال لتحج بنفسك كان تاكيدا فان عين غير السنة
الاولى لم يصح العقد كاستأجر الدار للشهر القابل وان اطلق العقد عن تقييده بالسنة الاولى صح وحمل على
السنة الحاضرة فهي المعتبرة للتعين والحمل اذا كان يصل الى مكة فيها فان كان لا يصل مكة الا لسنتين فاكثر
فالاولى من سني امكان الوصول هي المعتبرة لذلك ويشترط لصحته قدرة الاجير على الشروع في العمل فلا
يصح استأجر من لم يمكنه الخروج لمرض أو خوف أو نحوهما للمعجز عن المنفعة ويشترط للصحة أيضا
اتساع المدة للعمل فلا يصح الاستأجر اذا بقي من المدة ما لا يسع ادراك الحج لذلك ولو انتظر وأخرج
القافلة التي يخرجون معها من بلد الاجارة بعد الاستأجر حال الخروج المعتاد لم يضر لضرورة السفر معها
والمسكى ونحوه بمن يمكنه ادراك الحج في سنة اذا حرم في شهره يستأجر في شهر الحج ولو في اول شوال
لممكنه من الاحرام في الحال بخلافه قبلها اذا لا حاجة به الى ذلك ليكون في معنى شرط تاخير التسليم والثاني
كقوله ألزمت ذمتك بحصول حجة ويجوز الاستأجر في الذمة على المستقبل من الاعوام كسائر اجارات
الذمة فلو عجله عن السنة المعينة زاد خيرا به عجله راءة ذمة المحجوج عنه وان اطلق الاستأجر حمل على السنة
الحاضرة كما مر في اجارة العين فيبطل ان ضاق الوقت ولا تشترط قدرته على السفر فلا يقدر عجزه لمرض
أو خوف لا مكان الاستئابة في اجارة الذمة وان قال ألزمت ذمتك لتحج بنفسك ففي صحة الاجارة تردد
والاعتماد ما في الاصل هنا عن البغوى وغيره انها تصح وانه لا يستتبع فتسكون اجارة عين وقال الامام
يبطلانها وتبعه الاصل في باب الاجارة لان الدينية مع الربط بعين يتناقضان كمن اسلم في ثمرة بستان بعينه
واجيب بان الحج قر به واغراض الناس في عين من يحصلها متفاوتة لانه قد يستأجر فاسقا ويخرج به عن
العهد ثم عاوا السلم اذا اطلق حمل على الجيد وفي الجواب نظر (فرع) تشترط معرفة العاقدين اعمال
الحج فلو جهل احدهما لم يصح العقد كسائر الاجارات واعماله اركانها وواجباته وسنته فيشترط معرفة
الجميع لانه معروف عليه حتى يحط التفاوت من المسمى لما فوته من السن كما صرح به الماوردي وغيره ولا يجب
في العقد ذكر الميقات الذي يحرم منه الاجير فيحمل عند الاطلاق على الميقات الشرعي للمحجوج عنه لان
الاجارة تقع على حج شرعي والحج الشرعي له ميقات معهود شرعا وعرفا فانصرف الاطلاق اليه فلم انه
لا يشترط تعيين الميقات وان كان في الطريق ميقتان وبه صرح الاصل وسياتي انه اذا عدل عن الميقات المتعين
الى غيره جاز ان كان مثله او اطول منه وليين وجوبه في الاجارة لذلك انه افراد او تمتع او قران لا اختلاف
الغير عنهما (فرع) او قال المتوب من حج عني او اول من يحج عني فله مائة درهم فمن حج عنه بمن سمعه او سمع
من اخبره عنه استحق الاول المائة فان احرم ما معا او جعل السابق منهم ما مع جهل سبقه او بدونه وقع حجهم ما
عنهما ولا شيء لهما على القائل اذ ليس احدهما باولى من الاخر فصار كمن عقد نكاح اختين بعقد واحد

وسكتوا علم سبق أحدهما ثم نسي قال الزركشي فيحتمل الوقف حتى يتذكر ويحتمل ان تكون كاللتين قبلها انتهت وقياس نظائره ترجيح الاول ولو كان العرض مجرولا كان قال من حج عن فله عبد أو ثوب أو دراهم يقع الحج عنه باجرة المثل (فرع) يشترط في اجارة العين ان توجد حال الخروج لان عليه الاشتغال بعمل الحج عقب العقد والاشتغال بشراء الزاد ونحوه ينزل منزلة الخروج فان لم يشرع الاجير في الحج من عامه لم يدر او غيره انفسخت الاجارة لفوات المقتصد ولو حج عنه في العام الثاني قال الفاضل مرة لا يقع عنه وقال اخرى يقع عنه لا نه امره ان يحج عنه وقد حج عنه اي ولكنه اساء وذكروا نحو الثاني الشيخ ابو حامد الدارمي ومثي اخر اجير ذمة الشروع في الحج عن الامام الذي تدين له اثم لا ارتكابه محرما وثبت الجوار في الفسخ على التراخي للمعتوب وللطواع بالاستتجار عن الميت لتاخر المقصود فان شاء فسخنا الاجارة وان شاء اخر اليحج الاخير في العام الثاني او غيره اماما من استؤجر بمال الميت فاخر الاجير الحج عن العام فيعمل في الفسخ وعدمه بالمصلحة فان كانت المصلحة في الفسخ لخوف افلاس الاجير او هربه فلم يفعل ضمن ولو استاجر المعتوب من يحج عنه ومات او وصى الميت استتجار رجل واستؤجر عنه الرجل في الذمة فاخر الاجير فيها الحج عن عامه لم يفسخ عقد الاجارة اذ لا ميراث للوارث في الاجرة في الاولى وبه فارق ثبوت الرد بالعيب ونحوه والوصية مستحقة الصرف إلى الاجير في الثانية وقد تقدم انه اذا اخر اجير الذمة يا اثم وهو المعتمد وهو قول الجمهور كما افاده كلام الاصل وصرح به غيره (فرع) اذا انتهى الاجير للحج إلى الميقات المعين واحرم عن نفسه بعمره واثمها ثم احرم للمستاجر بالحج ولم يعد إلى الميقات صح حجه عنه الاذن ولو مدهم لاساءته بترك الاحرام به من الميقات ولا يجبر الخطا فوته بالدم بل عليه ان يحط تفاوت ما بين حجتين انشئتا من بلد الاجارة احرم باحداهما من الميقات والاخرى من مكة لان الدم حق الله تعالى فلا يجبر به الخط الذي هو حق الادمي كما في التعرض للصيد لما كول فلو كانت اجرة الحجة الاولى مائة والثانية تسعين يحط عشر المسمى لان التفاوت بالعشر وما ذكر في ذلك من وقوع الحج عن المستاجر فيه اشكال ساذكره مع جوابه بما فيه في (فرع) وان استاجر للافراد فقرن وبقي عاد إلى الميقات محرما او حلالا واحرم منه لم يحط من الاجرة شيء اذ لا يلزم دم لقطعه المسافة من الميقات محرما او اذاته المناسك بعده (فرع) لو جاوز الاجير الميقات المتعين غير محرم ثم احرم للمستاجر ولم يعد اليه لم يدم ويحط التفاوت كما سبق في الفرع قبله وان عاد اليه لم يلزمه دم ولم يحط شيء كما سبق ايضا ثم ويمر في قدر التفاوت مع الفراسخ واعمال النسك المعلومين بما ياتي وعما مر في قوله انشئتا من بلد الاجارة تفاوت الفراسخ في الحزونة أي الحشو ونقطة السهولة لتفاوت السير بهما فالاجرة في مقابلة الجميع ولا يمنع اعتبار الفراسخ صرف العمل فيهما لفرضه كان جاوز الميقات بعمره له كما مر لانه يريد تحصيل نسك المستاجر الا اذا اراد ربح عمره في اثناء سفره ولو عدل عن الميقات المتعين إلى ميقات مثله في المسافة او بعد منه فيها كما فهم بالاولى جاز فلا يلزمه دم ولا يحط بخلاف ما اذا كان اقرب منه كما فهمه كلامه كاصله وصرح به البخاري والغزالي لكن في المذهب والتميم والشامل والبيان وغيرها القطع بالجواز وعدم لزوم شيء لان الشرع اقام بعض المواقيت مقام بعض قال في المهمات وما ذكره هؤلاء منافي للتعين الذي نحن نفرع عليه ثم فرع على ذلك كلا ما نقله عن الطبري شارح التنبية وان استاجر شخص الا فاق منسوب إلى الافاق وهي النواحي ويقال له الافاق بضم الهمزة وفتحها وهو من مسكنه فوق الميقات الشرعي او فيه ليحرم من مكة او من مكان اقرب اليها من الميقات الشرعي لم يصح العقد لحرمه تجاوز الميقات بلا احرام على من بذل نسك لكن لو احرم عنه من ذلك صح باجرة المثل وتخصيصه الاجير بالافاق من تصرفه وقضيته انه لا يجري في المكى وليس كذلك بناء على ما مر ان العبرة بميقات المستاجر ولهذا لو استاجر افاق مكيا لا تمتنع لزمه دم ولا نظر الى كون الاقاني به مكيا نقله في المهمات عن المحب الطبري واستاجر له ليحرم من دويره اهله من شوال او ماشيا فاحرم من الميقات في الاولى او في ذى الحجة في الثانية واحرم راكبا في الثالثة واستاجر له لياق عنه بنسك فاني به لكن ترك ما مورا

يوجب دما كترك الرمي أو المبيت أو طواف الوداع لزمه دم وجط التفاوت لتركه ما أمر به وما ذكره كاصله في مسئلة المشي صحح في المجموع خلافه وهو المعتمد ولو ترك ما مور الا يوجب دما كترك طواف القدوم حط بقسطه من الاجرة نقله الماوردي عن اصحابنا ولا يحط الاجير تفاوتنا إن ارتكب محظورا كلبس وقلم لانه لم ينقص شيئا من العمل قال الدارمي فلو قال له حج عني وتطيب والبس ففعل فالدم على الاجير وإن شرطه على المستأجر ولا تفسد به الاجارة وقياس ما مر أنه إن شرط ذلك فيها فسدت ويحتمل خلافه (فرع) لو استأجره للقران فامثل فالدم الواجب به على المستأجر كما لو حج بنفسه لانه الذي شرط القران فلو شرطه على الاجير بطلت الاجارة لانه جمع بين اجارة وبيع مجهول لان الدم مجهول الصفة ولو كان المستأجر للقران معسرا فالصوم الذي هو بدل الدم على الاجير لان بعضه وهو الايام الثلاثة في الحج والذي في الحج منهما هو الاجير قال في الاصل كذا في التهذيب وفي التتمة هو كالعاجز عن الصوم والهدى فيبيح الواجب في ذمته ولا يحط شيء من الاجرة لانه لم ينقص شيئا من عمله فان خالف من استأجره للقران فافرد وهي اجارة عين انفسخت في العمرة إذ لا يجوز تاخير العمل فيها عن الوقت المعين فيحط ما يخص العمرة من الاجرة أو وهي اجارة ذمة فلا تنسخ في شيء ولا شيء عليه لانه زاد خيرا ولا على مستأجره لانه لم يقرن لكن إن لم يعد للعمرة إلى الميقات لزمه دم والحط كما سبق وإن تمتع بدل القران وهي اجارة عين انفسخ العقد في الحج لوقوعه في غير الوقت المعين فيحط ما يخصه من الاجرة ولو كانت في الذمة ولم يعد للحج إلى الميقات فالدم الواجب بترك الاحرام بالحج من الميقات والحط كما سبق فيجب ان عليه وامام تمتع فعلى المستأجر لتضمن أمره بالقران للدم نقله الاصل عن أصحاب الشيخ أبي حامد ثم قال واستبعده ابن الصباغ وغيره اهـ ويحجب عن الاستبعاد بان سبب وجوب الدم الثاني غير سبب وجوب الدم الاول كما عرف اما إذا عاد فلا يجب شيء من ذلك وما ذكره في اجارة العين من انفساخها في الحج هو ما نقله الاصل عن اشارة المتولي وقال انه قياس ما تقدم ومنع الزركشي القياس وفرق بانه ثم لما افرد انقضى وقت العمرة بخلاف ما إذا تمتع فان وقت الحج باق وإن مضى بعضه وسبقه إلى نحو ذلك الا ذرعى ونقل عن ابن كج والماوردي والرويانى عدم الانفساخ وانه زاد خيرا لانه افرد العملين لكن عليه دم المجاوزة وعلى المستأجر دم التمتع بدل القران كما لو قرن قال وهذا هو الوجه (فرع) لو استأجره للتمتع فامثل فالدم الواجب بالتمتع على المستأجر لما مر في استئجاره للقران ويأتي فيه ما مر ثم وان أفرد بدل التمتع والاجارة عين انفسخت في العمرة لفوات وقتها المعين أو وهي اجارة ذمة فكما سبق اى فلا تنسخ الاجارة لكن إن لم يعد للعمرة إلى الميقات لزمه الدم والحط وان قرن وعددا فعال النسكين فقد زاد خيرا لانه احرم بالنسكين من الميقات وكان ما مور ايان يحرم بالحج من مكة فلا شيء عليه ولو اقتصر على افعال الحج حط التفاوت وعليه دم لنقصان الافعال وقيل لا حط ولا دم عليه وظاهر كلام المصنف كاصله ان المراد بتعدد الافعال أن يأتي بطوافين وسعيين وهو مانص عليه الشافعى وغيره كما قاله الاذرعى وغيره فزارعه الاسنوى من أن ذلك ليس مراد ابل المراد تجديد العود إلى الميقات لانه لا يسقط الدم عن القارن على الصحيح مردود لذلك ولان في سقوط الدم يعود القارن خلافا والمذهب سقوطه عنه وما هنا لا خلاف في سقوطه عن الاجير قالوجه ما تقدم لكن ان لم يعد إلى الميقات لزم المستأجر دم لان ما شرطه يقتضيه (فرع) وان استأجره للافراد قرن وهي اجارة عين وقعا اى الحج والعمرة للاجير وانفسخت فيهما معا لانها لا يفترقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف ما لم يامر به المستأجر اليه قال في المجموع ومحل وقوعهما للاجير ما إذا كان المحجوج عنه حيا فان كان ميتا وقع له بلا خلاف نص عليه الشافعى واصحاب قالوا لانه يجوز أن يحج عنه الاجنبى ويعتمر من غير وصيه ولا إذن وارث بلا خلاف كما يقتضى دينه ولو كانت الاجارة في الذمة فيقعان للمستأجر لبقاء الاجارة والدم والحط كما سبق فيجب ان على الاجير لا ان يعدد الافعال فلا يجب عليه شيء منهما وإن تمتع بدل الافراد في اجارة العين وقد امر بتاخير العمرة انفسخت الاجارة في العمرة لوقوعها في غير وقتها

فيحط ما يخصها من الاجرة نعم ان أتى بها عنه بعد فراغ الحج فلا انفساخ فليحمل الانفساخ فيها على
الانفساخ ظاهر او على الانفساخ في العمرة التي قدمها وما قاله قيده في المجموع بما قيد به مسألة القران السابقة
من كون المحجوج عنه حيا الخ وان أمر بتقدمها أو كانت الاجارة في الذمة لم تنفسخ ولكن ان لم يعد الى الميقات
قادم والخط كما سبق فيجيبان عليه وتسمحو في قولهم وأمر بتقدمها لان تقدمها لا يأتي في الافراد وقد نبه
عليه الزركشي ثم قال فليؤول أمره بتقدمها تقدمها على أشهر الحج ليكون ذلك اقرا على وجهه وتكون
صورته ان يأتي بها الاجير في أشهر الحج ليتصور لزوم الدم وبما تقررهنا وفيما مر علم ان العدول عن الجهة
المأمور بها الى غيرها لا يقدح في وقوع النكس عن المستاجر على ما مر وأورد أنه يجوز أن يقال اذا خالف لم
يقع المأني به عن المستاجر لعدم تناول الاذن كما في مخالفة الوكيل موكله وأجاب الامام بان مخالفة المستاجر
في ذلك كخالفه الشرع فيما لا يفسد بها لانه لا يحصله النكس لنفسه بل لله تعالى قال الرافعي ولك أن تقول
لا نسلم انه لا يحصله لنفسه بل يحصله ليخرج نفسه عن عهدة الواجب وللعلل المخرج ككيفية مخصوصة
بعضها أفضل من بعض فليراع غرضه فيه ثم الفرق ان مخالفة الشرع فيما لا يفسد بها يستحيل وقوعه معها الغير
المباشر وقد أتى به لنفسه بخلاف مخالفة المستاجر إذ لا ضرورة فيها الى وقوعه عنه معها بل يمكن صرفه المباشر
على المعهود في نظائره وأجيب بان تحصله لغرض ان يخرج نفسه عن العهدة انما يعد من الانتفاعات
الاخرى يتوان كان فيه امثال امر الشارع عاجلا بدليل أن الله تعالى جعل مثل هذه الانتفاعات قسيمة
للانتفاعات العاجلة في نحو قوله ان هو لا يحبون العاجلة وبان الرافعي نفسه قدم انه لو عين الكوفة للاحرام
الاجير فجاوزها غير محرم لزمه دم الحاقا للبيقات الشرطى بالشرعى (فرع) جماع الاجير قبل التحلل
الاول مفسد للحج وتنفسخ به اجارة العين لا اجارة الذمة لانها لا تختص بزمان بخلاف اجارة العين كما مر
لكن ينقلب الحج فيها للاجير لان الحج المطلوب لا يحصل بالحج الفاسد فانقلب له كماله أمره بشراء شيء
بصفة فاشتراه بغير ما يقع للمأمور بخلاف من ارتكب محظورا غير مفسد كطبيع المعضوب اذا جامع
فسد حجه وانقلب له وكذا قضاؤه أى الحج الذى أفسده يلزمه ويقع له كحجة الفاسد وعليه ان
يمضى في فاسده وعليه الكفارة وعليه في اجارة الذمة ان يأتى بعد القضاء عن نفسه بحج آخر
للمستاجر في عام آخر أو يستنيب من يحج عنه في ذلك العام او غيره لتبرأ ذمته عن حج المستاجر
وللمستاجر فيها الخيار في النسخ على التراخي لتأخر المقصود هذا اذا كانت الاجارة من معضوب او متطوع
بالاستئجار عن ميت فان كانت من مستاجر عن ميت من ماله روعيت المصلحة في النسخ وعدمه كما سبق
نظيره (فرع) اذا صرف الاجير بعد الاحرام عن المستاجر الحج الى نفسه وظن انه انصرف اليه لم
ينصرف لان الاحرام من العقود اللازمة فاذا انعقد على وجهه لا يجوز صرفه الى غيره ويستحق المسمى
لبقاء العقد واذامات الحاج عن نفسه او غيره او تحلل لاحصار في اثناء الاركان فيهما لم يبطل ثوابه
إذ لا تقصير منه بخلاف ما لو افسده بجماع لكن لا يبنى عليه كالصوم والصلاة بل يجب الاحتجاج
من مال المحجوج عنه ان كان قد استقر في ذمته فان كان الحاج عن غيره اجير عن انفسخت
الاجارة او اجير ذمة فلا تنفسخ بل لورثة الاجير الميت وللخير المحصور ان يستأجروا من
يستأنف الحج من عامهم عن المستاجر له ان امكن في ذلك العام لبقاء الوقت والا ثبت الخيار للمستاجر
كما مروى من انفسخت الاجارة بموته او احصاره فان كان ذلك بعد الاحرام لا قبله استحق القسط من
المسمى من ابتداء السير لانه عمل بعض ما استؤجر عليه مع تحصيله بعض المقصود بخلاف ما قبل الاحرام
لانه لم يحصل شيئا من المقصود فاشبهه ما لو قرب الاجير على البناء الا لا من وضع البناء لم يبين ووقع ما أتى
به الاجير للمستاجر اذا لا تقصير منه وان مات بعد الفراغ من الاركان وقبل تمام الاعمال لم تبطل الاجارة
بل يحط الاجير قسط بقية الاعمال كالمأجور بعد تمام الاركان وقبل الاعمال وتعدر عليه الاتيان به كما
علم بما مر وتجب البقة بدم على الاجير كما نقله الاصل عن التتمة والذى قاله البغوى انه على المستاجر ونقله
عنه الزركشي وصوبه وهو المعتمد والموافق لما ذكره المصنف كاصله في قوله ودم التحلل من الاحصار الواقع

قبل تمام الاركان على المستأجر لو وقع الذسك له مع عدم اساءة الاجير وان حصل الفوات للحج مع الاحصار او بلا انحصار كان تاخر عن القافلة انقلب الحج للاجير كما في الافساد بجامع انه مقصر ولا شيء له على المستأجر لانه لم ينتفع بما فعله (فرع) يصح استئجار من لم يحج في الذمة فيحج عن نفسه ثم عن المستأجر في سنة اخرى لا في اجارة العين لانها تتبع السنة الاولى فن عليه فرض الحج لا يجوز ان يحج عن غيره كما صرح به الاصل والعمره كالحج فيما ذكره وان استؤجر للحج من عليه عمره أو بالعكس اى استؤجر للعمره من عليه حج جاز إذ لا مانع فان قرن هذا الاجير في الصورتين للمستأجر وقع للاجير لان نسكى القران لا يفترقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف ما لم يامر به المستأجر اليه وقيد في المجموع بما قيد به ما مر فم لو استأجره الافراد فقرن او تمتع فان قرن المستأجر لنفسه بان احرم بما استؤجر له للمستأجر وبالاخر لنفسه او احرم بما استؤجر له عن المستأجر وعن نفسه وقعا أى ما أتى به في الاولى وما أتى به في الثانية جميعا عن نفسه لما مر انفا ولا ان الاحرام لا ينعقد عن اثنين وهو اولى من غيره فانه قد لنفسه ولا اجرة له على المستأجر لانه لم ينتفع بما فعله وكذا من احرم بالنسكين او باحدهما عن اثنين استأجره لذلك او امره به يقع له ذلك ولا اجرة له ولو استأجره اثنان في الذمة ليحج عنهما او امره به بلا اجرة او احرم عن احدهما مبهما صرفه لمن شاء منهما قبل التلبس بشيء من افعال الحج ذكر ذلك في المجموع ولو استأجر المعضوب لفرضه اداء او قضاء ونذره رجلين بان استأجرهما ليحجا عنه في سنة واحدة احدهما حجة الاسلام او حجة القضاء والاخر حجة نذر او احدهما حجة اسلام والاخر حجة قضاء جاز لما فيه من تعجيل الحج ولان غير حجة الاسلام لم تقدمها وحجة النذر لم تقدم حجة القضاء (فرع) لو احرم شخص بحج تطوع او احرم الاجير عن المستأجر بحج فرض او تطوع ثم نذر حجا قبل الوقوف لا بعده انصرف الحج الى النذر لتقدم الفرض على النفل وفرض الشخص على غيره بخلاف نذره له بعد الوقوف لا تيانه بمعظم اركان ما نواه نعم ان امكنه العود اليه اى الوقوف وعاد فالظاهر انصرافه الى النذر كما ينصرف الى الفرض فيما لو كمل المحرم بعد الوقوف والوقت باق فعاد اليه ولو احرم عن نفسه اجير العين او اجير الذمة بتطوع لم ينصرف الى المستأجر لاننا لم نقدم واجب الحج على نقله لوجوبه واما استحقاقه على الاجير فليس لوجوبه (فرع) قال في المجموع قال الماوردي لو استأجره لزيارة قبر النبي ﷺ لم يصح واما الجعالة عليها فان كانت على مجرد الوقوف عند قبره ومشاهدته لم تصح لانه لم تدخله النيابة او على الدعاء عنده صححت لان الدعاء تدخله النيابة ولا تضر الجعالة به انتهت عبارة الروض وشرحه بالحرف وفي التحفة للحج ما نضه وسياتي في الاجارة انها لا تصح على زيارته ﷺ سواء اراد بها الوقوف عند القبر المكرم او الدعاء ثم لعدم انضباطه وقضيته انه لو انضبط كان كتبه له بورقة وصحت وهو متجه واما الجعالة فلا تصح على الاول لانه لا يقبل النيابة بل على الثاني وعليه لو جاعله جماعة على الدعاء ثم صح فاذا ادعى لكل منهم استحق جعل الجميع لتعدد المجاعل عليه وان اتحد السير اليه كما لو استجمل على رداقين لملاك من موضع واحد ويشهد لذلك نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على ان من مر بمتناضلين فقال لذي التوبة ان اصبحت بهذا السهم فلك دينار فاصاب استحققه وحسبت له الاصابة وما كان له عليها مع اتحاد عمله ولا ينافيه مالو كان ميتان بقبر فاستجعله على ان يقرأ على كل ختمه لزمه ختمتان لان لفظ القران مقصود فاذا شرط تعدده وجب بخلاف لفظ الدعاء ولتفاوت ثواب القراءة ونفعها للبيت بتفاوت الخشوع والتدبر فلم يمكن التداخل فيها فتأمل اه بالحرف والله اعلم بالصواب

(باب المواقيت)

جمع ميقات وهو لغة الحد وشرعا هنا من العبادة ومكانها فاطلاقه عليه حقيقى الا عند من يخص التوقيت بالحد بالوقت فتوسع اهل حج وفي المختار الوقت معروف والميقات الوقت المضروب للفعل والميقات ايضا الموضع يقال هذا ميقات اهل الشام للموضع الذي يحرمون منه وتقول وقته بالتخفيف من باب وعد فهو موقوت إذ

(باب المواقيت)
للسك

بين له وقتا هو منه يعلم ان إطلاق الميقات على الزمان والمكان لغوى أيضا (قوله زمانا ومكانا) منصوبان على التمييز لكن كون الاول تمييزا للواقعة حقيقة واما الثاني فمجاز او حقيقة عرفية تامل (قوله اى للاحرام به) الاولى بقاء المقت على ظاهره لان الاصل عبر فقال وقت احرام الحج شوال الخ فاعترضه حج فقال فان قلت إذا كان غير الاحرام من بقية الاعمال مثله في التوقيت بذلك بالنسبة لمنع تقدمه فلم يقتصر عليه قلت لانه يختلف فيه كما علمت بخلاف غيره ولانه يفهم من منع تقدم الاحرام منع تقديم غيره بالاولى لانه تبع له وبهذا يظهر اندفاع الاعتراض عليه بان الاقتصار على الاحرام موهم اه لكن سياقي الطواف والسعي والخلق لا آخر لوقتها فينتد تأويل الشارح متعين لان الذي يوقت بالوقت المذكور إنما هو الاحرام واما الاعمال ففيها تفصيل وهذا بالنسبة للتأخير عن الوقت المذكور واما بالنسبة للتقدم عليه فالاحرام وسائر الاعمال على حد سواء كما هو ملحوظ حج تامل (قوله من اول شوال) اى من غروب شمس اول ليلة منه ولا ينقلب لو سافر الى بلد مطلقه بخلاف لم ير الحلال فيه على الوجه الوجه وسعى شوالا لان قبائل العرب فيه كانت نشول فيه اى تبرخ عن مواضعها وقيل لان السباع كانت تشول فيه اه برماوى (قوله فى غيره) اما إذا حرم به فيه فينعتد حجا وان لم يتمكن من إيقاع بهض الاعمال فى الوقت كمن احرم به ليلة النحر وهو بمصر فانه ينعقد حجا وبطلوع الفجر يفوته وحينئذ فيتحال بعمل عمرة وهذا على معتمد مر الا فى باب الاحرام بخلاف ماله هنا من انه ينعقد عمره فى هذه الحالة اه شيخا ح ف وحج هنا جرى على ما جرى عليه مر فيما سياتى فقال ويصح الاحرام بالحج ليلة النحر وان علم أنه لا يدرك عرفة قبل الفجر فاذا فاتته تحلل بما يأتى اه اى بعمل عمرة (قوله لان الاحرام شديد التعاق والازوم) جواب عما يقال كان القياس البطلان لان العبادة لا تنعقد فى غير وقتها (قوله شديد التعاق والازوم) بدليل ان المحرم لا يقدر على الخروج منه حتى لو افسده لا يخرج منه بالفساد بخلاف بقية العبادات إذا افسدها الشخص خرج منها فلم تكن شديدة التعاق فلذلك لو نواها فى غير وقتها لم تنعقد اصلا اه شيخنا وبدليل انعقاده مع الجماع المفسد اى على وجه ضعيف والصحيح عدم انعقاده كما سياتى فى باب الاحرام اه حل (قوله وهو العمرة) تفسير لما قاله جارية على غير من هو له لان القابل هو الوقت والمقبول هو العمرة فكان عليه الابرار والمعنى انصرف الى نسك يقبله الوقت وذلك النسك هو العمرة (قوله وسواء العالم بالحال والجاهل به) ويظهر انه لا حرمة على العالم فى ذلك لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه ثم رأيت فى المسئلة قولين الحرمة والكراهة وقد علمت أن الثانى هو الراجح اه حج وقوله لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة قد يقال لعدم قصد عبادة لا تحصل لا يتجه إلا ان يكون متمعا لانه ان لم يكن تلاعبا بالعبادة كان شبيها به اه سم عليه وفيه نظر اه شوبرى (قوله محرم بعمرة فى غيره) اه لو كان محرما بالعمرة فيه اى فى وقت الحج ثم احرم بالحج فان كان بعد الشروع فى اعمال العمرة لم ينعقد الاحرام الثانى وان كان قبله انعقد الحج فيكون هذا من صور القرآن كما سياتى فى فصل الاركان (قوله ولها الابد) قيل انه اولى من قول اصله وجميع السنة وقت الاحرام بالعمرة لان تقييده بالسنة يوهم امتناع إيقاع اعمالها او بعضها فى سنة غير سنة احرامها قال شيخنا الزيادى وما افهمه الاصل هو المعتمد عند الشيخين والراجح عند مشايخنا اذ يمتنع على من احرم بالعمرة فى سنة ثمان إيقاع شيء من اعمالها فى سنة تسع مثلا وان صح وأجزأه عن عمرة الاسلام قال ويكون بعد مضي سنة احرامها كمن فاتته الوقوف فتحلل بما بقى عليه من اعمالها اه ما قرره وفى ان هذا يوهم كلام الاصل نظر لانه إنما يخص السنة بالاحرام لا بإيقاع الاعمال فليحرم اه شوبرى وعبارة البرماوى قوله وزمانها الابد قضية هذه العبارة انه لو احرم بها فى عام ثم اخر اعمالها الى عام آخر جازوهى طريقة الشارح والمعتمد انه يمتنع عليه إذا احرم بها فى عام ان يؤخر اعمالها للعام الذى بعده انتهت (قوله لوروده فى اوقات مختلفة الخ) عبارة شرح مر لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات متفرقات فى ذى القعدة اى فى ثلاثة اعوام وانه اعتمر عمرة

زمانا ومكانا (زمانها الحج)
أى للاحرام به (من) أول
(شوال إلى فجر) عيد (نحر)
فلو أحرم به أو مطلقا
(حلال فى غيره) انعقد (أى)
احرامه بذلك (عمرة) لان
الاحرام شديد التعلق
والازوم فاذا لم يقبل
الوقت ما احرم به انصرف
إلى ما يقبله وهو العمرة
ويستقط بعملها عمرة
الاسلام وسواء العالم
بالحال والجاهل به وخرج
بزيادته حلال ماله وأحرم
بذلك محرم بعمرة فى غيره
فان احرامه يلغى إذا
ينعقد حجا فى غير اشهره
ولا عمرة لان العمرة لا
تدخل على العمرة (و)
زمانها (لها) اى للعمرة
أى للاحرام بها (الابد)
لوروده فى اوقات مختلفة
فى الصحيحين

في رجب كما رواه ابن عمر وان أنكرته عليه عائشة وانه قال عمر في رمضان تعدل حجة وفي رواية لها حجة معي وروى انه اعتمر في رمضان وفي شوال فدللت السنة على عدم التاقيت اه وهذه العبارة كعبارة حج تقتضي انه اعتمر ست مرات والصحيح انه اعتذر اربعاً فقط بل الرابعة هي عمرة الحديبية انما عدوها في الاربعة باعتبار احرامها والافقد تحلل منها ولم يفعل شيئا من اعمالها وفي ستمائه (فائدة) روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم اعتمر اربعاً كلهن في ذي القعدة الا التي في حجته قال في الكفاية عمرة الحديبية و عمرة من العام المقبل و عمرة من الجعرانة حين قسم غنائم حنين ورجع الى مكة و عمرة مع حجته اه انتهى وهذا مبني على ان حجه كان افرادا او تمتعا والراجح خلافه وانه كان قرانا بان احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة خصوصية له في ذلك العام فعلى هذا تكون عمره التي اعتمرها بالفعل مستقلة ثلاثة فقط بل ثنتين باسقاط الحديبية على ما مر (قوله لا الحاج قبل نحر) ويجوز بعد النفر الاول اذا تحلل التحللين لان ميبت الليلة الثالثة ورمى يومها يسقط به اه حل وعبارة الايضاح واما الحاج فلا يصح احرامه بالعمرة مادام محرم بالحج وكذا لا يصح احرامه بها بعد التحللين مادام مقيما بمنى للرمى فاذا نفر من النفر الثاني او الاول جاز ان يعتمر فيما بقي من ايام التشريق لكن الافضل ان لا يعتمر حتى تنقضي ايام التشريق انتهت (قوله قبل نحر) اي ولو بعد التحللين وفي المختار نحر الحج من منى من باب ضرب اه اي سار منها متوجها الى مكة (قوله لان بقاء حكم الاحرام الخ) يؤخذ منه عدم الفرق بين مزوج عليه الرمي والميبت ومن سقطا عنه اي ولو بنفر فتعبير كثير بمنى انما هو باعتبار الاصل والغالب وانه يتمتع حجتان في عام واحد وهو ما في الامم وجزم به الاصحاب وحكي فيه الاجماع وتصوير الزركشي وقوعهما في عام واحد مردود اما احرامه بعد نفيه الاول والثاني فصحيح مطلقا كما في المجموع وان بقي وقت الرمي في الاول لان به يخرج الحج وصار كالومضي وقت الرمي ولا يكره تكريرها بل يسن الاكثر منها لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر في عام مرتين وكذلك عائشة وابن عمر ويتاكد في رمضان وفي اشهر الحج وهي في يوم عرفة والعيد و ايام التشريق ليست كفضلهم في غيرها لان الافضل فعل الحج فيما وشغل الزمان بالاعتماد افضل من صرف قدره في الطواف على الاصح اه شرح مر وقوله وتصوير الزركشي الخ اي بان ياتي مكة نصف الليل ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع الى منى لحصول التحللين بما فعله ووجه رده بقاء اثر الاحرام المانع من حجة الحجة الثانية من الميبت بمنى ورمى ايام التشريق اه ع ش عليه وقوله ثم يرجع الى منى كان في العبارة سقطا وحقها ان يقول ثم يرجع الى عرفة فيحرم بحج آخر قبل طلوع الفجر ثم ياتي مكة للطواف والسعي ثم يعود الى منى الخ (قوله ايضا لان بقاء حكم احرام) اي ان كان بعد التحللين والمراد بحكمه اثره من الرمي والميبت وقوله ولعجزه الخ هذه العلة ينبغي ضمها للعلة الاولى لانه ليس علة مستقلة بل هو من تمام الاولى فهو في المعنى تعليل لها كانه قال وانما كان بقاء اثر الاحرام كبقائه للعجز الشرعي عن التشاغل بعملها تامل (قوله ايضا لان بقاء اثر الاحرام الخ) يؤخذ منه انه لو لم يحصل رمي جرة العقبة يوم النحر وفانت ايام التشريق امتنع الاحرام بالعمرة قبل الايمان ببذله بناء على ما ياتي من توقف التحلل الثاني على الاتيان بالبدل ولو صوما وذلك لبقاء نفس الاحرام حيث نذاه سم على حج (قوله ان كان قبل تحلله) اي ولو الثاني تامل (قوله لمن يحرم) اي سواء كان مكيا او غيره وسواء كان بمكة او غيرها من بقاع الحرم اه حج (قوله فيخرج اليه) اي يقينا او ظنا بان يجتهد ويعمل بما يغلب على ظنه بالنسبة لما لم يتعرضوا لتحديد الحرم فيه وكذا في سائر الاحكام كما في بيئته في الحاشية فان لم يظهر له شيء او لم يجد علامة للاجتهاد تعين عليه الاحتياط بان يصل الى ابعد حد عن يمينه او يساه ويكفي في الخروج للحل نقل القدم من الحرم الى ملاصقة من الحل ووضح من نظائر ذلك انه اذا اخرج رجلا فقط الى الحل اشترط اعتماده عليها وحدها حج (قوله ارسل عائشة) اي مع اخيه ابي عبد الرحمن رضي الله عنهما اه حج (قوله بعد قضاء الحج) اي بعد فعله وادائه اه شيخنا (قوله اي الحل) بيان لمرجع الضمير وقوله اي بقاءه بيان لصحة اضافة افعل التفضيل

(لا الحاج قبل نحر) لان بقاء حكم الاحرام كبقائه ولا امتناع ادخال العمرة على الحج ان كان قبل تحلله ولعجزه عن التشاغل بعملها ان كان بعده وهذا من زيادتي (ومكانها) اي المواقيت (لها) اي للعمرة (لمن يحرم حل) اي طريقه فيخرج اليه من اي جهة شاء ويحرم بها التحريم الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم ارسل عائشة بعد قضاء الحج الى التمتع فاعتمرت منه والتتميم اقرب اطراف الحل الى مكة فلم يكن الخروج لما مرها به لضيق الوقت برحيل الحاج (وافضله) اي الحل اي بقاءه للاحرام بالعمرة (الجعرانة) باسكان العين وتخفيف الراء

إذ لا يضاف إلا إلى متعدد أه شيئا (قوله على الإفصح) وحكى كسر العين وتثقيب الراء وعليه أكثر المحدثين سميت باسم امرأة كانت تسكنها ونصفها من الحل ونصفها من الحرم وحكى عن يوسف بن مالك أنه اعتمر منها ثلاثمائة نبي أه برماوى وقوله ونصفها من الحل الخ غير صحيح بل كلها من الحل بل بينهما وبين الحرم نحو تسعة أميال (قوله للاتباع) عبارة حجة لأنه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ليلاثم أصبح كبائنات أى تحلل ولبس ليلاثم أصبح كبائنات بمكة وذلك في رجوعه من غزوة حنين سنة ثمان بعد الفتح انتهت بتصرف لكن قد يقال إن الكلام في بيان ميقات من هو بالحرم وهو صلى الله عليه وسلم حين اعتمر من الجعرانة كان آتيا من حنين وهى خارج الحرم فليتأمل ولم أر من نبه على هذا ويقال مثله في استدلاله على الحديبية تأمل (قوله على ستة فراسخ من مكة) وسيأتى في حدود الحرم أنها على تسعة أميال وإنما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله تعالى عنها بالاعتبار من التنعيم مع أن الجعرانة أفضل منه لضيق الوقت برحيل الحاج كما قال الشارح أول بيان الجواز أه برماوى وقوله وسيأتى في حدود الحرم الخ الذى سيأتى هو الصحيح بالنسبة لحد الحرم من تلك الجهة والذى قاله الشارح صحيح بالنسبة لمسافة الجعرانة إلى مكة فالخاصل أن بين الجعرانة ومكة ستة فراسخ كما هو المشاهد وحد الحرم من تلك الجهة تسعة أميال وعبارة الإفصاح في حدود الحرم نصها فحد الحرم من طريق المدينة إلى أن قال ومن طريق الجعرانة شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة أميال من مكة أه (قوله أساجد عائشة) أى زوجيته صلى الله عليه وسلم ونسب إليها لأحرامها منه بالعمره بأمره صلى الله عليه وسلم كما قاله الشارح أه برماوى (قوله بينه وبين مكة فرسخ) وهو خارج الحرم وسيأتى أن مسافته ثلاثة أميال سمي بذلك لأن عن يمينه جبلا يقال له ناعم وعن يساره جبل يقال له نعيم وهو فى واد يقال له نعمان أه برماوى والمعتبر في حقه الطريق المعتاد لأعلى الجبال أه حجج (قوله على الإفصح) ويجوز تشديدها أه برماوى (قوله بئر بين طريقى الخ) أى مكان مشتمل على بئر سمي المسكان بها وهى المعروفة بعين شمس وقيل سميت باسم شجرة حدباء كانت بيعة الرضوان تحتها فصغرت أه برماوى (قوله حدة) بكسر الحاء المهملة وقيل بالجيم المضمومة أه برماوى وكل صحيح لأن حدة بالحاء المهملة فى طريق جدة بالجيم وعبارة حج قريب حدة بالحاء المهملة أه (قوله على ستة فراسخ) فى شرح العلامة الرملى أنها على ثلاثة فراسخ وهو المعروف بالمشاهد أه برماوى (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم بعد إحرامه الخ عبارة حجة لأنه صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد الدخول لعمرته منها انتهت (قوله عام الحديبية) هو عام خمس من الهجرة وفيه أيضا بنو قريظة أه شوبرى وهذا أما سهوا وعلى مرجوح وإلا فالمشهور أن الحديبية كانت سنة ست وفيها خيبر وأما سنة خمس فكان فيها الأحزاب وبنو قريظة تأمل وقوله وفيها خيبر فيه تسميح لأن خيبر كانت فى الحرم أول السابعة (قوله هم بالدخول إلى مكة الخ) لك أن نقول مجرد ذلك لا يدل على طلب الأحرام ولا تخصيصها بذلك فإن الدخول منها ليس فيه إلا المرور عليها والامكنة التى قبلها قدام عليها أيضا والامكنة التى بعدها قدامهم بالمرور عليها فتأمل اللهم إلا أن يقال قد نزل بها نزولا خاصا على وجه الاستعداد للدخول والتمسك به مع إمكان ذلك بغيرها فدل على مزية لها ومزية خاصة بالنسك فليتأمل أه سم أقول قوله اللهم الخ لا يخلص إذ لا يلزم ما ذكره من المزية الخاصة أن ذلك للأحرام به بل قد يكون ذلك لخصوص الأحرام إذ لو كان كذلك لآخر الأحرام إليها ففضلها على غيرها لا يقتضى جعلها ميقاتا فليتأمل وجه ذلك أه شوبرى (قوله فقدم الشافعى الخ) فليس التفضيل لبعده المسافة فإن الجعرانة والحديبية مسافتها إلى مكة واحدة أه برماوى وهذا على ما سلكه الشارح وإلا فقد تقدم أن الحديبية على ثلاثة فراسخ فتأمل فإن قلت ينافى ذلك قاعدة الشافعى فى الأصول فى تعارض القول والفعل وعلم التاريخ أن السابق منسوخ لإل دليل وتقديمهم ما هم به وهو التنكيس فى الاستسقاء قلت أمره باعتباره من التنعيم وإن كان متاخر عن فعله إلا أنه يصور بضيق الوقت فلم يكن معارضا لفعله حتى يقال أنه ناسخ له وهمه بالتنكيس لم يعارضه فعل سابق حتى

على الإفصح للاتباع رواه الشيخان وهى فى طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة (فالتنعيم) لأمره صلى الله عليه وسلم عائشة بالاعتبار منه وهو المكان الذى عند المساجد المعروفة بمسجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحديبية) بتخفيف الياء على الإفصح بئر بين طريقى جدة والمدينة فى منعطف بين جبلين على ستة فراسخ من مكة وذلك صلى الله عليه وسلم بعد إحرامه بالعمره بذى الخليفة طام الحديبية هم بالدخول إلى مكة من الحديبية فصدده المشركون عنها فقدم الشافعى ما فعله ثم ما أمر به ثم ما هم به فقول الغزالى أنه هم بالأحرام من الحديبية مردود (فإن لم يخرج) إلى الحل (وأتى بها) أى بالعمره

يقدم عليه بخلافه هنا اه شوبري (قوله أجزأته عن عمرته) عبارة حج أجزأته عن عمره الاسلام وغيرها انتهت (قوله وعليه دم) أي مرتب مقدم كإسائي اه شوبري (قوله وعليه الاثم أيضا) اتفاقا كما قاله حج في التحفة وإشارته قول الشارح لاساءته (قوله فان خرج اليه) أي الحل أي ولو لغرض آخر كاحتطاب أو لغرض أصلا قياسا على الوقوف حيث لا يضرفيه الصارف إذ القصد قطع المسافة محرما وهذا بالنسبة لسقوط الدم وأما بالنسبة لسقوط الاثم فلا بد من أن يقصد بالعود التدارك لأجل الواجب بخلاف ما لو نواه لغرض آخر كشغل أو تنزه فلا يسقط الاثم اه من شرح ابن الجلال المسكي على نظم ابن المقرئ لدماء الحج (قوله فلا دم عليه) أي وأما الاثم فالوجه أنه إن أحرم بها قبل الخروج عازما على الخروج بعد الإحرام فلا اثم والاثم وظني أن النقل كذلك اه سم اه ع ش وفيه على مر ما نصه قوله سقط الدم على المذهب قضيته وإن لم ينو الخروج إلى الحل حالة الإحرام وعليه فيمكن الفرق بين هذا وما يأتي من اشتراط ذلك أنه هنا بنفس الإحرام لم يتحقق الإساءة حتى يحتاج لسقوط الاثم بها وفيما سيأتي يقال بجواز تلك الميقات بلا إحرام ممنوعة فاحتاج لنية العود لتتبع من ترتب الاثم عليها اه أي المجاوزة (قوله لا يهاجمه) وجب ثم سقط أي وليس كذلك ويفرق بينه وبين ما يأتي فيمن جاوز الميقات بلا إحرام ثم عاد إليه حيث سقط الدم بعد وجوبه بأن ذاك انتهى إلى الميقات على قصد النفس ثم جاوزه فكان مسيئا حقيقة وهذا المعنى غير موجود هنا شبيه بمن أحرم قبل الميقات اه شرح مر (قوله ولو بقران) أي تغلبا للحج اه أي فلا ينظر لجانب العمرة حتى يكون مقتضاه الإحرام من الحل والغاية للرد وعبارة الإيضاح وسواء أراد المقيم بمكة الإحرام بالحج مفرد أم أراد القران وقيل إن أراد القران لزمه إنشاء الإحرام من أدنى الحل كالو أو أراد العمرة وحدها والصحيح ما قدمناه انتهت (قوله لمن بمكة هي) فلو أحرم خارج بنيانها أي في محل يجوز قصر الصلاة فيه لمن سافر منها ولم يعد إليها قبل الوقوف أساء ولزمه دم اه حج وكتب عليه سم ما نصه قول أساء لزمه دم قال في الروض وشرحه فان فارق بنيانها وأحرم خارجها ولم يعد إليها قبل الوقوف أساء لزمه دم كمجاوزة سائر المواقيت نعم إن أحرم من محاذاتها فالظاهر أنه لا إساءة ولا دم كالو أحرم من محاذة سائر المواقيت ثم رأت المحب الطبري نية عليه بحثا اه وجرى عليه مر في شرحه ولقائل أن يقول قياس الاكتفاء بمحاذاتها كسائر المواقيت في عدم الإساءة وعدم الدم الاكتفاء بمحاذاتها يميناً وشمالاً وإن بلغ مسافة القصر في بعده عنها لوجود المحاذاة الكافية في سائر المواقيت مع ذلك وبالإحرام خارجها من جهة طريق المدينة قبل الوصول إليها أو إلى محاذاتها لأنه مع ذلك يمر بها أو بمحاذيتها وذلك كاف في سائر المواقيت اه ثم قال حج بخلاف ما إذا عاد لكن قبل وصوله لمسافة القصر والاعتين الوصول إلى ميقات الأفاقي كذا قالوه وهو صريح في أنه لا يكفي مسافة القصر وظاهر أن محله ما إذا كان ميقات الجهة التي خرج إليها بعد من مرحلتين فبتعين هنا الوصول للميقات أو محاذاته اه وكتب عليه سم قوله والاعتين الوصول إلى ميقات الأفاقي أي تعين في السقوط بمعنى أنه لا يسقط الدم إلا إذا وصل الميقات الأفاقي وفي عدم الإساءة كما في شرح الروض قال البلقيني وحل الإساءة فيما ذكر أي من مفارقة بنيانها بغير إحرام إذ لم يصل إلى ميقات ولا فلا إساءة صرح به القاضي أبو الطيب كما في شرح المذهب الخ اه ما في شرح الروض ولعل محل عدم الإساءة بوصول ميقات أن قصد ابتداء الوصول إليها أو العود إليها الإحرام منها أو محرما بخلاف ما إذا فارقها بقصد الإحرام خارجها من غير قصد الوصول لميقات ولا قصد العود إليها فينبغي تحريره وإن وصل بعد ذلك لميقات أو عاد إليها قليلا لم يقدر يقال ينبغي عدم التحريم عند الإطلاق لاحتمال حالة الجواز واعلم أن المنتجه أن قولهم تعين الوصول إلى ميقات الأفاقي لم يريدوا فيه اعتبار الوصول لعين الميقات بل يكفي الوصول لمحاذاته يميناً وشمالاً وإن بعده عنه كما صرح بذلك قول الشارح الأفاقي فبتعين الوصول للميقات أو محاذاته اه ثم قال حج وأما سقوط دم التمتع بالمرحلتين مطلقاً لأن هذا فيه إساءة بترك الإحرام من مكة فشد عليه أكثر ولا يبعده عنها مرحلتين انقطعت نسبتها إليها فصار كالأفاقي فتعين ميقات

(أجزأته) عن عمر ذاته
لأمانع (وعليه دم)
لا إساءة بترك الإحرام
من الميقات (فان خرج
إليه بعد إحرامه فقط) أي
من غير شروعه في شيء من
أعمالها (فلا دم) عليه لأنه
قطع المسافة من الميقات
محرماً وأدى المناسك كلها
بعده فكان كالو أحرم
بها منه وتعيير بذلك أولى
من قوله سقط الدم لا يهاجمه
أنه وجب ثم سقط وهو
وجه مرجوح وقولي
فقط من زيادتي (و)
مكانها (الحج) ولو بقران

جهته أو محاذيه (تنبيه) علم ما تقرر ان الافاقي المتمتع لو دخل مكة وفرغ من اعمال عمرته ثم خرج الى محل بينه وبينها مرحلتان لزمه الاحرام بالحج من ميقات جهته على ما تقرر او دون مرحلتين ثم اراد الاحرام بالحج جازله تاخيرها الى ان يدخلها بل لو احرم من محله لزمه دخوله قبل الوقوف او الوصول الى الميقات او مثله وفي الروضة ان كان ميقات الافاقي المتمتع مكة فاحرم خارجها لزمه دم الاساءة ايضا ما لم يعد لمكة او للميقات او مثل مسافته وهو صريح فيما ذكرته اه وكتب عليه سم قوله فاحرم خارجها لعل محل هذا اذا كان بينه وبينها دون مرحلتين اذ لو كان بينه وبينها مرحلتان لم يثبت التحجير الذي ذكره في قوله لم يعد لمكة او للميقات الخ بل تعين الاحرام من ميقاته كما ذكره بقوله لزمه الاحرام بالحج من ميقاته على ما تقرر فليتأمل اه وعبارة الروض وشرحه والمتمتع الافاقي ان احرم بالحج خارج مكة ولم يعد الى الميقات او الى مثله مسافة او الى مكة لزمه دمان الاساءة ودم التمتع وخرج بالافاقي المسكي فلا يلزمه الا دم الاساءة انتهت (قوله لمن بمكة هي) وله ان يحرم من جميع بقاع مكة وفي الافضل قولان للشافعي الصحيح منهما انه يحرم من باب داره والثاني من المسجد قريبا من البيت اه ايضا وعبارة الروض وشرحه واحرام المسكي من باب داره افضل منه من غيره لعموم قوله في الخبر الآتي ومن كان دون ذلك فن حيث انشاء فيدخل المسجد الحرام غير محرم ولاحرامه من باب يكون بعد مجيئه من صلاة ركعتي الاحرام في المسجد الحرام اذ الاحرام لا يسن عقب الصلاة بل عند الخروج الى عرفات ثم ياتي المسجد محرما لطواف الوداع لا للصلاة فاندفع ما قيل انه اذا استحلب له فعل الركعتين في المسجد أشكل ذلك بتصحیح انه يحرم من باب داره ثم ياتي المسجد الحرام لان الركعتين قبل الاحرام قيل وقياس ما ياتي من ان المستحب لمن ميقاته قريته أو حالته أن يحرم من الطرف إلا بعد مكة ليقطع الباقي محرما لان المسكي يحرم من طرفها الا بعد من مقصده وأجيب بان ذلك قاصد لمكان أشرف ما هو فيه وهذا بعكسه انتهت (قوله لمتوجه من المدينة الخ) عبر بالمتوجه ليوافق الخبر الآتي وهو قوله من لهن الخ اه حج (قوله ذو الحليفة) قال حج تصغير الحليفة بفتح أوله واحدة الحلف نبات معروف اه وقال في المختار كقصبة وطرفة وقال الاصمعي حليفة بكسر اللام اه ع ش على مر (قوله على نحو عشر مراحل من مكة) هذا غير مسلم كما يشهد له العيان فان من رايغ الى مكة ستة مراحل وزيادة كما سيذكره ومن رايغ الى بدر قريب من تلك المسافة وكذلك من بدر الى المدينة وأيضاً فالحاج يقطع هذا في سيره في عشرة دور وهي مقدرة عند العارفين بربع الطريق إلى مصر وتقدم ان جملة المسافة من مصر الى مكة اثنان وسبعون مرحلة وان كان الحاج يقطعها في خمسة وثلاثين دارا فمكان كل دار من دور الحج مرحلتان طويلة على قصيرة فهذه المسافة من مكة الى المدينة ربما كانت نحو ثمانية عشر مرحلة فلعل الشارح أراد بالمرحلة الدار من دور الحج تامل وقوله وستة أميال من المدينة عبارة شرح مروى على نحو ثلاثة أميال من المدينة وتصحيح المجموع وغيره انها على ستة أميال لعله باعتبار اقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر والرافعي انها على ميل لعله باعتبار عمرانها الذي كان من جهة الحليفة وهي أبعد المواقيت من مكة انتهت قال في الايضاح وأعيان هذه المواقيت الخمسة لا تشترط بل مثابها ما يحاذيها اه (قوله ببايار على) أي لزعم العامة انه قاتل الجن فيها اه برماوى (قوله ومن الشام) أي باعتبار ما كان في الزمن السابق وأما الآن فيمقاتهم ذو الحليفة لانهم يسلكون طريق تبوك وهو بالهزم وتركوا المذبح فتح البشين ضعيف وأوله نابلس مدينة مشهورة بين الرقة وحلب وآخره العريش والمشهور ان حده طولاً من العريش الى الفرات وعرضاً من جبل طي من نحو القبلية الى بحر الروم وما سامتة من البلدان وهو مذكر على المشهور سمي بذلك لانه على مشامة القبلة أي لان قوماً من بني كنعان شاموا اليه أي تياسروا أو بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة باللغة السريانية لانه الذي انشأه ولان أرضه ذات شامات بيض وحمى وسود ولذلك فضله العلامة ابن حجر على مصر والراجح عكبه برماوى (قوله ومصر) هي المدينة المعروفة ولذلك تذكر

(من بمكة) من أهلها وغيرهم (وهي) أي مكة (وانسك) من حج أو عمرته (المتوجه من المدينة ذو الحليفة) مكان على نحو عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة وهو المعروف الآن ببايار على (ومن الشام ومصر والغرب الجحفة) قرية كبيرة بين مكة والمدينة قيل على نحو ثلاث مراحل من مكة والمعروف المشاهد ما قاله الرافعي انها على خمسين فرسخاً منها وهي الآن خراب

وتؤت وتصرف ولا تصرف وحد اقليمها طولا من برقة التي في جنوب البحر الرومي الى ايلة التي على ساحل بحر القلزم ومسافة ذلك قرية من نحو اربعين يوما وعرضه من مدينة اسوان بضم اوله وما سامتاه من الصعيد الاعلى الى مدينة رشيد وما حاذاه من مساقط النيل في البحر الرومي ومسافة ذلك قرية من نحو ثلاثين يوما سميت بذلك لتصرها وقيل باسم اول من سكنها وهو مصر بن بيسر بن سام بن نوح وقيل لانها حدين المشرق والمغرب لمصر لغة الحدود والمكة والمدينة فضل كفضل المشرق على المغرب في العرض جبل المقطم من شرقها وجبل الوفاء من غربها وقال العارف بالله البسطامي شأنه عجيب وسرها غريب خلقها اكثر من رزقها وعيشها اغزر من خلقها من خرج منها لم يشبع وقال بعض الحكماء نيلها عجيب وتراها ذهب ونساؤها لعب وصبيانها طرب وامراؤها جلب وهي لمن غلب والداخل فيها مفقود والخارج منها مولود قال تعالى اصلها ثابت وفرعها في السماء وحكى ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ارسل الى عمرو بن العاص وهو خليفة بمصر عراقي عن مصر واحوالها وما تشتمل عليه واوجز لي في العبارة فارسل اليه شعرا

وما مصر مصر ولكنها * جنة فردوس لمن كان يبصر

فاولادها الولدان والخور غيدها * وروضتها الفردوس والنهر كوتر

وقال غيره ان مصر احسن الارض طرا * ليس في حسمها المايح التباس

كل من قاسها بارض سواها * كان بيني وبينه المقياس

وفي الحديث مصر يساق اليها قصر الناس اعمارا فاتخذوا خيرا ولا تتخذوها دارا وروى عن الخطيب البغدادي ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب الى كعب الاحبار ان اختبر لي المنازل كلها فاخبره بانها قد بلغنا ان الاشياء كلها اجتمعت فقال السخاء اريد ان اقول له حسن الخلق وانا معك فقال الجفاء اريد الجحاز فقال له الفقر وانا معك وقال البأس اريد الشام فقال السيف وانا معك وقال العلم اريد العراق فقال له العقل وانا معك وقال الغنى اريد مصر فقال له الذل وانا معك فاختر لنفسك ما شئت واخرج الطبراني مرفوعا عن ابن عمر رضي الله عنهما ان ابليس دخل العراق فقضى حاجته منها ثم دخل الشام فطرد منها حتى بلغ تلسان ثم دخل مصر فباض فيها وفرخ وبسط عبقرية فيها وقد اشتهر على الالسن في قوله تعالى ساريكم دار الفاسقين انها مصر قال ابن الصلاح وهو غلط فاحش نشأ عن تصحيف بعض المفسرين دار الفاسقين اي مصيرهم فصحف بمصر (فائدة) ضبط بعضهم ما بين مصر ومكة فوجدت مسافته مائة واربعون بريدا وضبط مقدار الدرجة من نحو قولهم عرض البلد الفلانية كذا درجة وطولها كذا درجة فوجد مقدار الدرجة مائة وستة واربعين ميلا ابرماوى (قوله والمغرب) سمي بذلك عند غروب الشمس واعظمه اقليم الاندلس ودوره نحو ثلاثة اشهر واقصاه جزائر الخالدات الستة ومسيرها نحو مائتي فرسخ اه برماوى (قوله الجحفة) بضم الجيم ويقال لها مهيعة على وزن علقمة ويقال فيها مهيعة بكسر الهاء على وزن لطيفة سميت بذلك لان السيل نزل عليه فاحجفها اي ازالتها واذهبها وكانت قرية كبيرة كما قال الشاعر ارحم برماوى فان قات كيف جعلت ميقانا مع قتل حتى المدينة اليها اوائل الهجرة لكونها مسكن اليهود بدعائه صلى الله عليه وسلم حتى لومر بها طارحهم قلت قد علم من قواعد الشرع انه صلى الله عليه وسلم لا يامر بما فيه ضرر يوجب مثل ذلك على انها انتقلت اليها مدة مقام اليهود بها ثم زالت بوقاهم من الحجاز او قبله حين التوقيت اه شرح التحفة لحج (قوله على خمسين فرسخا) فتكون ستة مراحل وربع مرحلة لان كل مرحلة ثمانية فراسخ اه برماوى (قوله والآن خراب) وقد ابدلت برابع لانها قبلها ييسر والاحرام الذي اعتيد من رابع ليس مفضولا لكونه قبل الميقات لانه ليس بضرورة انهما الجحفة على اكثر الحجاج ولعدم ماؤها وهي اوسط المواقيت اه برماوى وفي شرحهم ما نصه وقرول للبارزى احرام الحاج المصرى من رابع المحاذية للجحفة مشكل وكان ينبغي اجراءهم من رابع لانهم بمن ورن عليه وهو ميقات

ومن تهامة اليمن يلم (ويقال له ألم جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة) ومن نجد اليمن والحجاز قرن) باسكان الراء مكان بينه وبين مكة مرحلتان (ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) على مرحلتين من مكة أيضا وذلك لخبر الصحيحين عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرنا ولاهل اليمن يلم وقال من هن لمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمره ومن كان فون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وروى الشافعي في الام عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل ذا الحليفة ولاهل الشام ومصر والمغرب الجحفة وروى أبو داود وغيره باسناد صحيح كما في المجموع عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق هذا إن ينب من ذكر عن غيره وإلا فيقاته ميقات منية

لاهل كما ان الشامي يحرم من الحليفة ولا يصبر للجحفة مردود لمخالفة النص ولأن أهل الشام يرون على ميقات منصوص عليه بخلاف أهل مصر ولا أثر للحاذاث مع تعيين ميقات لهم على ان بدر اليس ميقات لاهل بل ميقاتهم الجحفة كما يأتي والعبرة في هذه المواقيت بالبقعة لا بما بني ولو قرياً منها بنقضها وإن سمي باسمها (قوله ومن تهامة اليمن) بكسر التاء وهو إقليم معروف ومسافته طولاً فيما بين المشرق والمغرب نحو عشرة آلاف ميل وعرضه فيما بين الجنوب والشمال أربع مائة ميل ومنه الصين والهنداء برماوى (قوله ويقال له الملم) بالصرف وعدمه وهو اصله قلبت الهمزة ياء ويقال له ارمرم ويرمرم برامين بدل اللامين ويقال له الملم واليرمرم ابرماوى (قوله على ليلتين من مكة) المراد مرحلتين ابرماوى (قوله ومن نجد اليمن والحجاز) نجد في الاصل اسم للسكان المرتفع وتهامة اسم للسكان المنخفض ويقال له الغور بالغين المعجمة والحجاز واليمن مشتملان على نجد وتهامة وحيث أطلق نجد فالمراد به نجد الحجاز وسمى بالحجاز لأنه حاجز بين اليمن والشام قال شيخنا وفيه نظر او بين تهامة ونجد او لا احتجازه بين الجبال والصخور وهو من اليمن كما في الحديث وقيل المدينة نجد وقيل تهامة وقيل نصفها نجد ونصفها تهامة وهو يقابل ارض الحبشة من غريبه وبينهما عرض البحر فقط ومسيرته نحو شهر واوله مدينة ايلة المعروفة الان بالعقبة من منازل الحاج المصري ومتناه من شامة مدينة شنوم من قري قوم لوط ومن غريبه جبل السراة وهو قطعة من جزيرة العرب التي هو طولاً من اقصى عدن إلى ريف العراق وغرضاً من جدة على ساحل البحر إلى اطراف الشام وسميت جزيرة لأنها احاط بها اربعة ابحر دجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس ابرماوى (قوله قرن) ويقال لها قرن المنازل وقرن الثعالب وهو الاصل الجبل الصغير المنقطع عن الجبل الكبير ابرماوى (قوله باسكان الراء) وهم الجوهرى في تحريكهم في قوله أن أريسا القرنى منسوب اليه وإنما هو منسوب إلى قرن بن رومان بن قبيلة من مراد احد اجداده ابرماوى (قوله العراق) بكسر العين المهملة سمي بذلك لسهولة ارضه واستوائها بدم الجبال والاحجار وهو مذكور على المشهور وطوله ما تنافر سبخ وعرضه مائة وخمسة وعشرون فرسخاً ابرماوى (قوله ذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء قرية في جهة المشرق مشرفة على وادى العقيق وهي الآن خراب وأنشد بعضهم

عرق العراق يلم اليمن * وبذى الحليفة يحرم المدنى

والشام جحفة إن مررت بها * ولاهل نجد قرن قاستين

ابرماوى (قوله أيضاً ذات عرق) وفوقها وادى يقال له العقيق والاولى لولا الاحرام منه للاحتياط ولما حسنه الترمذى أنه ^{وقته} وقت لاهل المشرق العقيق لكنه رده في المجموع فقيه ضعف اشرح مر (قوله وقت رسول الله) أى جعلها مواقيت وذلك في حجة الوداع كما قال الامام أحمد رضي الله عنه ابرماوى وكان في السنة العاشرة اخرج على مر (قوله وقال من) أى هذه المواقيت لمن أى لهذه النواحي يعنى لاهلهم على تقدير حذف المضاف المدلول عليه بقوله وقت لاهل المدينة ابرماوى وهلا قال من لهم ولم أعاد الضمير على النواحي دون الاهل اشوبرى واجاب عنه السيوطى في شرح البخارى بان المسوخ لذلك مزوجة الضمير الاول أى مشاكلته مع ظهور المعنى وهو أنه على تقدير المضاف أى لاهلهم ابرماوى من هامش شرح الروض (قوله ميقات منية) أى أو مكان آخر مثله مسافة محل اعتبار ميقات المنيب ان كان ابعد من ميقات النائب فاذا خالف النائب في هذه الحالة فاحرم من ميقات اقرب من ميقات المنيب كالوكان المنيب مدنياً والنائب مصرى فاحرم من رابع فوجان أحدهما عليه دم الاساءة والخط من الاجرة بالقسط ورجحه البغوى وآخرون والثاني لا شئ عليه وعليه كثيرون ونقل عن النص وأنه علله بان الشرع سوى بين المواقيت ورجحه الاذرعى لكن المعتمد هو الاول وينبغى عليه ما فرعه المحب الطبرى وهو مكى استؤجر عن أفاق لحج أو عمرة فاحرم من مكة وترك ميقات المستاجر فعليه دم الاساءة والخط على الراجح اخرج عن بنوع

تصرف ومفهوم قوله إن كان أبعد من ميقات النائب الخ أنه أي ميقات المنيب لو كان أقرب من ميقات النائب لا يعتبر بل يعتبر ميقات النائب فعلى هذا لو كان المنيب مصرية والنائب مدنيا فإنه يجب على النائب المدني الإحرام من ذي الحليفة ولا يجوز له مجاوزتها ليحرم من رابع ميقات المنيب إذ لا يجوز له انتهاك حرمة الميقات الشرعي بالمرور عليه من غير إحرام ليحرم من غير مراعاة لجانب المنيب والفرض أن المدني مر من طريق المدينة على ذي الحليفة أما لو مر من طريق مصر كان جله منها وسلك طريقه فيحرم من رابع من غير شبهة لأنها كما هي ميقات المنيب هي ميقات النائب أيضا في هذه الحالة لأنه من قبيل قوله في الحديث ولما أتى عليهن من غير أهلهن ومن صورة المفهوم أيضا ما لو استوجره مصري بمصر عن مكى مات بمكة أو غضب بها وهو مقيم بها فيمتنع على المصري النائب بمجاوزه الجحفة ليحرم من مكة التي هي ميقات المحجوج عنه لما سبق اهـ ما خصص من سمع عليه نقلا عن حاشية الايضاح له أي لابن حجر (قوله أو ما قيد به من أبعد) وإذا جاوز هذا الأبعد بلا إحرام فهل يلزم بمجاوزته أم لا فيه نظر والأقرب عدم اللزوم لكن بحط قسط من المسمى باعتبار اجرة المثل فإن كانت اجرة مثل المدة بتامها من ذلك الأبعد مثلا عشرة ومن الموضع الذي أحرم منه تسعة حط من المسمى عشرة اهـ ع ش على م ر وقوله والأقرب عدم اللزوم الخ أي إذا أحرم من ميقات المنيب الشرعي كما هو ظاهر وبقي ما لو قيد له بأقرب من الميقات وحكمه أن الاجارة تفسد وعابرة الروض وشرجه وان استاجر شخص آخر ليحرم من مكة أو من مكان أقرب اليها من الميقات الشرعي لم يصح العقد لحرمة مجاوزة الميقات بلا إحرام على مريد النسك لكن لو أحرم عنه من الذي قيد به صح باجرة المثل انتهت (قوله والأفضل لمن فوق ميقات إحرام منه) وقيل الأفضل من دويرة أهله لأنه أكثر عملا وقد فعله جماعة من الصحابة والتابعين والأظهر الأول فإنه عليه السلام أخر إحرامه من المدينة إلى الحليفة إجماعا في حجة الوداع وكذا في عمرة الخديبية رواه البخاري ولأنه أقل تقرير بالعبادة لما في المحافظة على واجبات الإحرام من المشقة وقد يجب قبل المشقة وقد يجب قبل الميقات كان نذره من دويرة أهله كما يجب المشي بالنذر وإن كان مفضولا وكما في اجير ميقات المحجوج عنه أبعد من ميقاته وقد يسن كمال خشيت طر وحيض أو نفاس عند الميقات وكما لو قصد من المسجد الأقصى للخبر الضعيف من أهل الحج أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة شك الراوى اهـ حج في التحفة (قوله إحرام منه) قال ابن الرقعة قد علمت بما ذكره أن تقديم الإحرام على الميقات المكنى سائغ ولا كذلك الرمان والفرق أن المكنى مبنى على الاختلاف في حق الناس ولا كذلك الرمان قال العلامة البرلسي ولأن تعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الأوقات المكروهة دون الأماكن المكروهة اهـ برماوى (قوله فالأفضل كما قال السبكي الخ) قال الشارح في الحاشية وكأنه أي السبكي اعتمد في إحرامه منه لى من المسجد المذكور رواية ابن عباس الآتية في آداب الإحرام وسيأتى عنه نفسه أن الأحاديث الكثيرة الشهيرة تدل على أنه إنما أحرم عند انبعاث راحلته أي ومنها حديث أنس في البخاري ثم ركب عليه السلام حتى استوت به راحلته على البيداء ثم حمد الله عز وجل وسبح ثم أهل بالحج والعمرة على أن رواية ابن عباس ضعيفة كما يأتى وحينئذ ففي استثناء ذي الحليفة نظير الأقرب عدم الاستثناء نعم ينبغي استثناءها من وجه آخر وهو أن الإحرام من البيداء أفضل من بقيتها وإن فرض أنه ليس الأبعد مكة أتباعا له صلى الله عليه وسلم ثم قال ويلحق به بناء على استثنائه كل مسجد بميقات غيره بناء على المرجوح أنه يسن الإحرام عقب ركعتيه وهو جالس أما على الصحيح وهو نديه إذا توجه فالأولى أن يصلى ركعتيه بالمسجد ثم أن قرب طرف الميقات الأبعد من مكة توجه إليه وأحرم منه وإن بعد بحيث يطول الفصل بين الإحرام وركعتيه حتى لم ينسب إليه عرفا توجهه إلى مادونه وأحرم اهـ سم على حج وقوله على البيداء في المختار البيداء بوزن البيضاء المقازق والجمع يذبوزن ويضوبادها لك وبانه باع وجلس وأباده الله أهله كوييد كغير وزنا ومعنى

أو ما قيد به من أبعد كما يعلم من كتاب الوصية (والأفضل لمن فوق ميقات إحرام منه) لا من دويرة أهله (ومن أوله) وهو الطرف الأبعد لا من وسطه أو آخره ليقطع الباقي محرما نعم يستثنى منه ذو الحليفة فالأفضل كما قال السبكي أن يحرم من المسجد

الذي احرم منه النبي صلى الله عليه وسلم والتصریح بالتحديد من فوق من زيادتي (و) مكانها للنسك (لمن لا ميقات بطريقه ان حاذاه) بذال معجمة أى سامته يمينه أو يساره (محاذاته) في بركان أو بحر فان أشكل عليه ذلك تحرى (أو) حاذى (ميقاتين) كان كان طريقه بينهما (محاذاة أقربهما إليه) وإن كانت الآخر أبعد إلى مكة اذ لو كان إمامه ميقات فانه حقيقته وان حاذى ميقاتا أبعد فكنذا إمامه بقر به فان استويا في القرب إليه احرم من محاذاة أبعدهما من مكة وإن حاذى الأقرب إليها أو لا وتعييري بأقربهما إليه أولى من تعبيره بأبعدهما أى إلى مكة لا احتياجه إلى التقييد بما اذا استوت مسافتهما إليه لأنها اذا تفاوتت احرم من محاذاة أقربهما إليه وان كان أقرب إلى مكة في الأصح (والا) أى وان لم يحاذ ميقاتا (ف) مكانها للنسك (مرحلتان من مكة) اذ لا ميقات أقل مسافة من هذا القدر (و) مكانها للنسك (لمن دون ميقات لم يجاوزه) حالة كونه (مريد نسك بان لم يجاوزه وهو من مسكنة بين مكة والميقات أو جاوزه

غير مريد نسك (ثم اراد محله)

يقال هو كثير المال بيدانه بخيل اه (قوله الذي احرم منه صلى الله عليه وسلم) قال الاذرعى وهو حق ان علم ان ذلك المسجد هو الموجود آثاره اليوم والظاهر انه هو ولا يختص ذلك بذى الحليفة بل كان ميقات فيه مسجد الا فضل ان يحرم منه وان كان آخر الميقات اه برماوى (قوله يمينه أو يساره) أى لا يظهره ولا وجهه لان الاول وراءه والثانى امامه اه شرح مر (قوله في بركان أو في بحر) فعلى هذا ميقات المصرى الذي سافر في البحر الجحفة لا نه يحاذيها (قوله فان أشكل عليه ذلك تحرى) عبارة شرح مر فان أشكل عليه الميقات أو موضع محاذاته تحرى إن لم يجد من يخبره عن علم ولا يقلد غيره في التحرى إلا أن يعجز عنه كالأعمى ويسن له ان يظهر حتى يتيقن انه حاذاه أو انه فوقه نعم بحث الاذرعى انه إن تحير في اجتاده لزمه الاستظهار ان خاف فوت الحج أو كان قد تضيق عليه انتهت (قوله أو حاذى ميقاتين) أى على الترتيب ليظهر للتحديد بالقرب معنى فالمراد أنه حاذاهما بحسب المدال فسطط ما هتامن الاشكال اه شيخنا (قوله محاذاة أقربهما إليه) أى وإن لاقى الآخر أو لا اه برماوى (قوله أقربهما إليه) أى بان كان بين طريقه وبينه ميل وبينه وبين الآخر ميلان اه حج (قوله فان استويا في القرب إليه) بان كان اذا مر على كل تكون المسافة منه إليه واحدة اه حج (قوله وان حاذى الأقرب إليها أو لا) كان كان منحرفا أو عرافا لجاوزهما يريد بالنسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع إلى الأبعد أو إلى مثل مسافته سقط الدم أو إلى الآخر لم يسهط اه شرح مر وقوله فلو جاوزهما يريد بالنسك الخ هذا هو ثمة كونه يحرم من أبعدهما من مكة وإلا فالصورة ان المحل الذي يحرم منه فيه محاذاة الميقاتين معاذلا وجهه لنسبة الاحرام لاحدهما دون الآخر وعبارة الروض فان قيل فان استويا في القرب فكلهما ميقاته قلنا لا بل ميقاته الا بعد إلى مكة وتظهر فائدة فيها لو جاوزهما مريدا للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة الخ انتهت رشيدى عليه وفي الشورى مانصه قوله وان حاذى الأقرب إليها أو لا هذا كلام لم أر له وجهه اذ كيف يحاذى ميقاتا أو لا فيسوغ له ترك الاحرام من محاذاته حتى يصل إلى ميقات آخر لا جل بعده من مكة هذا شىء لا يسمح به احد من الاصحاب فيها اظن على ان فيه اشكالا وذلك ان المقسم محاذاة الميقاتين فكيف يكون من اقسامه محاذاة احدهما أو لا لكن يعتذر عن هذا الاخير بان المراد محاذاتهما ولو لما يقول إليه الحال وأما الاعتذار بانه يحاذى بصدرة فلا يجوز لان المراد هنا بمنة ويسرة كما صرح به هو فيما مر والله اعلم اه سم وانظر هل يمكن حمل قوله وان حاذى الأقرب إليها أو لا على ما اذا جاوز ذلك غير مريد للنسك اه (قوله وان لم يحاذ ميقاتا الخ) لا يقال المواقيت مستغرة لجهات مكة فكيف يتصور عدم محاذاته لميقات فينبغي ان المراد عدم المحاذاة في ظنه دون نفس الامر لا نأقول يتصور بالجائى من سوا كن إلى جدة من غير ان يمر براين ولا يبلل لانهم ما حيتند امامه فيصل جدة قبل محاذاتهما وهى على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقاته اه حج في التحفة وقوله لانهم ما حيتند امامه أى وقد قدم تقدم ان كون الميقات امامه لا يعتبر وإنما المعبر كونه على يمينه أو يساره (قوله اذ لا ميقات أقل مسافة من هذا القدر) بهذا يندفع ما قيل قياس ما يأتى في حاضرى الحرم ان المسافة منه لا من مكة ان تكون هنا كذلك ووجه تدفاعة أن الاحرام من المرحلتين هنا بدل عن أقرب ميقات إلى مكة وأقرب ميقات إليها على مرحلتين منها لا من الحرم فاعتبرت المسافة من مكة لذلك اه حج في التحفة (قوله ثم اراده) عطف على النبي بالنظر لاحدى صورتيه وهى الثانية في كلام الشارح وكأنه قال ولمن دون ميقات جاوزه غير مرتد للنسك ثم اراده وقوله محله أى محل سكنه في الصورة الاولى ومحله ارادته في الثانية ومحترز القيد وهو قوله لم يجاوزه مريد نسك ما اذا جاوزه مريدا للنسك أى فيقاته هو الذى جاوزه في حالة الارادة ويعلم تفصيل حكمه من قوله ومن جاوز ميقاته الخ فهو في المعنى بيان لمحرر القيد الذى قبله تأمل (قوله محله) أى ان لم يكن بينه وبين مكة ميقات آخر والا كاهل بدر والصقراء فانهم بعد ذى الحليفة وقبل الجحفة فيقاتهم الثانى هو الجحفة اه برماوى وهذا ما انحط عليه كلام حج في التحفة وجرى عليه مرفى شرحه (قوله ايضا محله) فلو جاوزه إلى جهة

مكة بأن أحرم من محل تقصير فيه الصلاة أساء ولزمه دم نظير ما مر وإن كان على دون مرحلتين من مكة أو الحرم لأن هذا دم إساءة فلا يسهط عن حاضر ولا غير بخلاف دم التمتع أو القران أهـ حج في التحفة (قوله ومن جاوز ميقاته الخ) جواب الشرط وهو قوله لزمه عود ناقص وكان عليه أن يقول أثم ولزمه عود لكنه اتكل في فهم هذا المحذوف على ماسياقي لعله منه فحينئذ قول الشارح لزمه مع الاثم المجاوزة فيه قصور بل ياتم في الصورة الأولى وهي عدم العود لجهتين المجاوزة وعدم العود بل وفي الثانية كذلك لأن قوله لزمه عود مراده به العود قبل الشروع في النسك فإذا عاد بعده لم يأت بالعود الواجب على ماسياقي تأمل وعبارة أصله مع شرح حج وإن بلغه مریدا للنسك وإن أراد إقامة طويلة يلبس قبل مكة لم تجز مجاوزته إلى جهة الحرم غير ما والعود إليه أو إلى مثله بغير إجماع أما إذا جاوز مریدا العود إليه أو إلى مثل مسافته قبل التلبس بنسك في تلك السنة فإنه لا ياتم بالمجاوزة أن عاد لأن حكم الإساءة ارتفع بعوده وتوبته بخلاف ما إذا لم يعد وهذا جمع الأذرع بين قول جمع لا تحرم المجاوزة بنية العود وإطلاق الأصحاب حرمتها أي فيحمل الأول على ما إذا عاد بالفعل بعد أن جاوز بنية العود ويحمل الثاني على ما إذا لم يعد وإن جاوز ما والعود وخرج بقولنا إلى جهة الحرم ما والوجاوزة بمنة أو يسرة قلناه إن يؤخر إجماعه لكن بشرط أن يحرم من عمل مسافته إلى مكة مثل مسافة ذلك الميقات سواء كان ميقاتنا أو لا وبه يعلم أن الجاني من الميز في البحر له أن يؤخر إجماعه من محاذة يلزم إلى جدة لأن مسافته إلى مكة كسافة يلبس كما مر حوايه بخلاف الجاني في أي البحر من مصر ليس له أن يؤخر إجماعه عن محاذة الجحفة لأن كل محل من البحر بعد الجحفة أقرب إلى مكة منها فتنبه لذلك فإنه مهم انتهت بنوع تصرف وقوله وإن أراد إقامة طويلة الخ يوضح هذا ما ذكره ابن الجلال في شرح قظام ابن المقرئ للدماء حيث قال ما نصه ثم رأيت في فتاوى الشهاب مر ما نصه سئل عن رجل خرج من بلده مریدا للنسك مع نية الإقامة ببندر جدة مثلاً شهر أو نحوه للبيع والشراء فهل يباح له مجاوزة الميقات من غير إجماع أم لا تباح له المجاوزة فأجاب بأن من بلغ ميقاته مریدا نسكاً لم تجز مجاوزته بغير إجماع وأن قصد الإقامة ببندر بعد الميقات شهر مثلاً للبيع ونحوه إلى أن يقصد الإقامة بالبندر المذكور قبل الإجماع أهـ ما نقله ابن الجلال وقوله إلا أن يقصد الإقامة الخ مراده بالإقامة الاستيطان إلا أن قصد قبل الميقات قبل أن يستوطن بالبندر المذكور فيكون قد غير نيته حيث كان أولاً عازماً على النسك فترك هذا العزم ونوى الاستيطان بجدة مثلاً فهذه النية قبل وصوله إلى الميقات تقطع إرادة النسك تأمل (قوله أيضاً ومن جاوز ميقاته الخ) أي فلم تجز له المجاوزة للميقات بغير إجماع بالنسك الذي أراد على الوجه الذي أراد كذا قال حج وغيره وبيان هذه العبارة أنه إذا أراد قرناً فاحرم من الميقات بالعمرة ثم بعده بالحج ترتب الدم لتأدي نسكه بإجماع ناقص لأنه لم يأت بما أراد على الوجه المراد بخلاف ما إذا أراد الحج في العام القابل أو في هذا العام لكن في غير أشهر فاحرم بالعمرة من الميقات لعدم إمكانه ولو أراد أحدهما فاحرم بالثاني فهل يلزمه الدم أولاً جرى في التحفة على اللزوم وتليذه العلامة عبد الرؤف في شرح المختصر على خلافة قال لقيام المأني به مقام المنوى على خلاف المذكور في شرح المنهاج وهو الوجه إذا المجاوزة حریم الحزم وهو الميقات بغير إجماع ولم يوجد أهـ ابن الجلال (قوله سواء كان عن دون ميقات أو من غيره) الغير هو من فوق الميقات والدون يشمل من هو ساكن في الحرم وهو من خارجه ودون الميقات ومعلوم مما مر أن ميقات كل من هذين محله فإذا جاوز مریدا للنسك بلا إجماع لزمه الدم وإنما لزم الدم من كان ساكناً في الحرم أو خارجه ودون مرحلتين منه مع أنه من حاضري الحرم ولم يلزمه دم التمتع لأن الأول دم إساءة ومخالفة وقد وجدت بخلاف نحو دم التمتع فإنه لا يبع الميقات أهـ من ابن الجلال المكي (قوله مریدا نسك) سياتي محترزه قبيل فصل واجبات الطواف بقوله ومن قصد الحرم لا للنسك سن إجماع به (قوله لزمه عود) ولو قدر على العود ما شيا بلا مشقة أو بها لكنها تحتمل عادة لزمه ولو فوق مرحلتين على الوجه وفارق ما مر بتعديده هنا أهـ حج وعبارة شرح مروا الوجه كما قاله الأذرعى تحريم عوده لو علم أنه لو عاد لفات الحج ولو كان ما شيا

لقوله في الخبر السابق ومن كان دون ذلك فنحيث أنشا وظاهر مما مر أن عمل ذلك في مرید العمرة إذا لم يكن بالحرم (ومن جاوز ميقاته) سواء كان من دون ميقات أم من غيره فهو أعم من قوله وإن بلغه (مریدا نسك) بلا إجماع لزمه عود) إليه

ولم يتضرر بالمشي فهل يلزمه العود أو لا قضية كلامهم لزومه ونظر فيه الاستوى وقال المتجه انه ان كان على دون مسافة القصر لزومه والا فلا كقلناه في الحج ماشيا اه قال ابن العباد بل المتجه لزوم العود مطلقا لانه قضاء لما تعدى فيه فاشبه وجوب قضاء الحج القاسدون بعدت المسافة اه وهو ظاهر ان كان قد تعدى بمجاوزه الميقات أخذ من تعليله والا فالمتجه ما قاله الاستوى انتهت (قوله أو الى ميقات مثله مسافة) قال حج اي أو الى محل آخر غير ميقات مثل الميقات الذي جاوزه مسافة فيجزى العود الى مثل مسافة الميقات وان لم يكن ميقاتا لكن غير جمع متقدمون بمثل مسافته من ميقات آخر واخذ بمقتضاه غير واحد والذي يتجه هو ما تقدم بدليل تعبير بعض الاصحاب بقوله من محل آخر ولم يعبر بميقات اه بنوع تصرف بخلاف ما لو عاد الى ميقات دونه مسافة فلا يسقط به الدم عنه قال في شرح الروض على ما هو ظاهر كلامهم وان سقط به دم التمتع لانه قضاء لما فوته باساءته لانه دم اساءة بخلاف دم التمتع قاله في شرح الروض ايضا اه شوبري (قوله أو خوف طريق) بان خاف على نفسه أو ماله ودخل في المال ما لو كان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذي يلزمه حيث لم يعد أو دونها وقياس ما في التيمم من انه لو خاف على مال يساوي ثمن ماء الطهارة لا يعتبر انه هنا كذلك فيجب العود وان خاف وقد يفرق بان ما هنا اسقاط لما ارتكبه وما في التيمم طريق للطهارة التي مر شرط لصحة الصلاة وهي أضيق مما هنا فلا يجب العود ولا اثم بعده اه ع ش علي مر (قوله أو انقطاع عن رقة) والاصح ان مجرد الوحشة هنا لا يعتبر اه حج (قوله أو مرض شاق) اي لا يحتمل عادة وان لم يبح التيمم اه ع ش علي مر (قوله اعم من قوله الخ) اي اعم من جهات ثلاثة فقوله ليحرم منه ليس قيذا بل مثله العود محرما وقوله منه ليس قيذا بل مثله العود الى ميقات آخر مثله مسافة وقوله الا اذا ضاق الوقت الخ ليس قيذا ايضا بل مثلها المرض الشاق وخوف الانقطاع عن الرقة (قوله وقد احرم بعمره مطلقا الخ) علم منه انه اذا لم يحرم بما ذكر لادم عليه وان اثم بالمجاوزه لان لزوم الدم انما هو لنقص النسك كما أشار اليه الشارح بقوله ولتأدى النسك الخ وبه يتضح أن المجاوزة وحدها غير موجبة للدم وانما الموجب له النقص اه شوبري (قوله ايضا وقد احرم بعمره مطلقا) اي في تلك السنة أو في سنة أخرى بعدها فان لم يحرم أصلا فلا دم اذ لزومه لنقصان النسك ولم يفعل وقوله أو يحج في تلك السنة امالوا احرم بحج في سنة أخرى غير سنة المجاوزة فلا يلزمه الدم ايضا اذ احرام سنة لا يصلح لاحرام غيرها اه شرح مر بتصرف وجرى حج على عدم التفصيل في الحج فجعله كالعمره حيث قال لزومه دم ان اعتمر مطلقا او حج في تلك السنة او في القابلة اه وقال ابن الجلال ما نصه ولو احرم بالعمره بعد أن حج في غير سنة المجاوزة فهل يلزمه الدم لانه صدق عليه أنه احرم بعمره بعد مجاوزته أولا لان دم المجاوزة انحل باحرامه بالحج لم ار فيه شيئا والاول اقرب واوجه لان الحج المفعول حينئذ لا تشمله إرادته السابقة عام المجاوزة فلا يحصل به انحلال قاله العلامة عبد الرؤف ايضا في حاشيته على الشرح اه (قوله لزومه مع الاثم دم) اقتضى كلامه مساواة الكافر للمسلم فيما جاوزه مريدا للنسك ثم اسلم واحرم به دونه ولم يعد هو كذلك اه شرح مر وعبارة حج في التحفة ولو جاوزه كافر مريدا للنسك ثم اسلم واحرم ولم يعد لزومه دم لانه مكلف بالفروع او قن كذلك ثم عتق واحرم لادم عليه لانه عند المجاوزة غير اهل للازادة لانه محجور عليه لحق غيره ومجاوزه الولي بمولى مريدا للنسك به فيها الدم على الاوجه بالتفصيل المذكور انتهت وقوله او قن كذلك اي بغير اذن سيده والا فعليه الدم وهذا التفصيل يجري في الصبي فيصل فيه بين من اذن له الولي وغيره وعلى هذا التفصيل يحمل الكلام المختلف في المسئلة اه م ر وفي حاشية الايضاح للسيد السهمودي عند قول الايضاح فان جاوزه غير محرم عصي الخ ما نصه قلت وقياسه ان تكون الزوجة كذلك فلو جاوزت الميقات مريدة للنسك بغير اذن الزوج فلا دم عليها وان طلقت قبل الوقوف بناء على انه لا يجوز لها ان تحرم بغير اذن الزوج ولو نوى الولي ان يعقد الاحرام للصبي فجاوز الميقات ولم يعقده له ثم عقده له ففي الدم وجهان احدهما

أو الى ميقات مثله مسافة محرما أو ليحرم منه (الا لعذر) كضيق وقت غن العود اليه أو خوف طريق أو انقطاع عن رقة أو مرض شاق فلا يلزمه العود وتعبري بذلك اعم من قوله لزومه العود ليحرم منه الا اذا ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفا (فان لم يعد) الى ذلك لعذر أو غيره وقد احرم بعمره مطلقا أو يحج في تلك السنة (أو عاد) اليه (بعد تلبسه بعمل نسك) ركنا كان كالوقوف أو سنة كطواف القدوم (لزمه

يلزمه ويكون في مال الولي والثاني لا يجب على واحد منهما ما هو ذكر الشارح في حاشيته نحوه ورجح الاول من هذين الوجهين وهذا الكلام كالضريح في تصوير عدم وجوب الدم فيما اذا جاوز الصبي مريد النسك ثم احرم وان بلغ قبل الوقوف او العبد كذلك وان عتق قبل الوقوف بما اذا لم ياذن الولي او السيد وقضية هذا هذا التصوير وجوب الدم اذا اذن السيد اه سم عليه (قوله مع الاثم للجائزة) اي ولو في صور العذر لان العذر انما يسقط وجوب العرد لا اثم المجاوزة كما اشار له الشارح بقوله للجائزة (قوله لاساءته في الاولى الخ) اي ولتأدي النسك باحرام ناقص وقوله ولتأدي النسك الخ اي ولا ساءته ففیه احتباك وقال العلامة عبد الرؤف في الحاشية ويؤخذ من قولهم لتأدي النسك باحرام ناقص انه لو تكررت منه المجاوزة المحرمة ولم يحرم الا من اخرها لم يلزمه الا دم واحد وان اثم في كل مرة لان نسكه الذي تأدي باحرام ناقص وهو الموجب للدم لم يتكرر اه ابن الجلال المكي (قوله ولا فرق في لزوم الدم الخ) اي لان المأمور به يستوي في وجوب تداركه المعذور وغيره اه حجج (قوله وكونه ناسيا) استشكل ما ذكره الناسي للاحرام بانه يستحيل ان يكون حيث لم يرد النسك واجيب بانه يستمر قصده الى حين المجاوزة فيسهو حيثئذ وفيه نظر لان العبرة في لزوم الدم وعدمه بحاله عند اخر جزء من الميقات وحيثئذ فله سهو اذا طرأ عند ذلك الجزء فلا دم أو بعده فالدم اه حجج وبقي ما لو جاوزه مغمى عليه ويتجه انه لا دم عليه لخروجه بالاغماء عن اهلية العبادة فسقط اثر الارادة السابقة راسا اه سم عليه (قوله فلا دم عليه) عبارة اصله سقط الدم قال حجج قضيته ان الدم وجب ثم سقط بالعود وهو وجه والذي صححه الشيخ ابو علي والبتديجي انه موقوف فان عاد بان انه لم يجب عليه والا بان انه وجب عليه والمأوردى انه لا يجب اصلا وتظهر فائدة الخلاف فيما لو دفع للفقير وشرط الرجوع ان لم يجب عليه اه وهل يشترط في سقوط دم المجاوزة بالعود ان لا يصرفه لفرض اخر او لا يصرف الصارف فيكفي العود اليه اي محل المجاوزة ولو لفرض اخر او لفرض اقل الشهاب حجج رحمه الله بعدم الضرر كالوقوف اه ابن الجلال المكي (قوله مطلقا) اي نوى العود او لا وقوله ان نوى العود اي نوى عند المجاوزة العود الى الميقات لتدارك الواجب الذي هو العود للميقات بخلاف ما لو نوى العود للتنزه مثلا او اطلق وهو ظاهر اه ابن الجلال

(باب الاحرام)

(قوله أي الدخول في النسك بنية) ومعنى الدخول التلبس بالنسك سمي هذا المعنى احراما لانه يتعلق به دخول الحرم وهذا المعنى يتعلق به الفساد بالجماع والبطان بالزدة فاذا قالوا فسد وبطل الاحرام كان مرادهم هذا المعنى وله إطلاق ثان وهو النية وهو هذا المعنى من اركان الحج كما يأتي في قول المصنف اركان الحج احرام اي نية فله اطلاقان انتهى شيخنا وعبارة شرح الرملي الاحرام وهو نية الدخول في النسك وهو كما يطلق شرعا على هذه النية يطلق ايضا على الدخول في حج او عمرة او فيهما او فيما يصلح لهما او لاحدهما وهو المطلق والاول هو المراد بقولهم الاحرام ركن والمراد هنا الثاني وهو المعنى بقولهم ينعقد الاحرام بالنية سمي بذلك اما لاقتضائه دخول الحرم اخذ من قولهم احرم اذا دخل الحرم كما تجدد اذا دخل نجدا او لاقتضائه تحريم الانواع الآتية انتهت (قوله ولو بلا تلبية) رد على من اشترط التلبية في انعقاد الاحرام وعبارة اصله مع شرحي مروحج وان نوى ولم يلب ان انعقد احرامه على الصحيح كما ان نحو الطهارة والصوم لا يشترط فيه لفظ مع النية والثاني لا ينعقد بدونها لا طباق الامة عليها عند الاحرام كالصلاة لا تنعقد الا بالنية والتكبير ورد بان وجوب التكبير مع النية للنص عليهما في الحديث انتهت (قوله الافضل تعيين) اي فلا يجب التعيين في نية الحج كما لا يجب فيها التعرض للفرضية اتفاقا اه شرح مر بخلاف الصلاة حيث يجب التعرض فيها للفرضية ولعل الفرق ان الحج لا يقع في البالغ الحر الا فرضا بخلاف الصلاة اه ع ش عليه وفيه في فصل اركان الحج نقلا عن سم على حج ما نعه (فرع) هل باقى في من لم يميز الفروض من السنن ما تقرر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين نفلا لم يصح او يفرق بان النسك

مع الاثم) للجائزة (دم)
لا ساءته في الاولى بترك
الاحرام من الميقات
ولتأدي النسك في الثانية
باحرام ناقص ولا فرق في
لزوم الدم للمجاوزة بين
كونه عالما بالحكم ذا كراه
وكونه ناسيا أو جاهلا ولا
اثم على الناسي والجاهل أما
إذا عاد اليه قبل تلبسه بما
ذكر فلا دم عليه مطلقا ولا
اثم بالمجاوزة ان نوى العود
(باب الاحرام)
أي الدخول في النسك
بنية ولو بلا تلبية (لا فضل
تعيين) النسك

شديد التعاق ولذا لو نوى به النفل وقع عن نسك الاسلام قد يتجه الفرق فيصح مطلقا وإن لم يميز والاعتقاد
 بفرض معين نفلا فليتأمل اه اقول الا قرب عدم الفرق ويؤيده قول حج أول الحج بعد قول المصنف وشرط
 صحته الاسلام الخ على انه اعترض بان يشترط ايضا الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت منه افعال النسك
 اتفاقا لم يعتد بها السكن بر ذكر النية بانها ركن ويرد ذكر الوقت بانه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت
 وذكر العلم بانه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كني فليس شرطا لان عقاد الاحرام الذي الكلام فيه
 بل يكفي لان عقاده تصور بوجه انتهى ووجه التأييد ان قوله بانه حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كني
 صريح في انه ان لم يحصل له العلم بالكيفية لاقبل الاحرام ولا بعده لم يكف رعايه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر
 في الصلاة بلافرق غاية الامر انه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك اه بالحرف (قوله لي عرف
 ما يدخل عليه) قال الاسنوي رحمه الله ولان الاحاديث دللت على ان النبي ﷺ أحرم مفردا واعلم انه
 جاز عدم التعيين هنا بخلاف الصلاة لانه ينصرف هنا الى الفرض وان قصد التطوع أو النذر بخلاف
 الصلاة انتهى اه سم (قوله بان ينوي حجا الخ) اي ينوي من لم يكن بحاجا معا ولو لبهيمة ولو معذورا بان كان
 ناسيا او جاهلا معذورا او الالم يتعد نسكه لان ما افسد في الدوام يمنع الانعقاد وانما كان المعذور منا كغيره
 بخلافه في الاثناء لضعف الابطداء اه حل (قوله أو كليهما) ضرورة بعضهم بان يقدم العمرة في نيته على الحج اذ
 لو عكس لكان مدخلا للعمرة على الحج وذلك لا يجوز وينبغي ان يقال او ينويهما دفعة واحدة والظاهر
 لانه لا فرق ويعتقر مثل هذا لان قصدهما على التعاقب بمنزلة قصدهما معا ويحتمل ان يشترط
 في الجواز ان يقصد قبل فراغ نية الحج ان ياتي بقصد العمرة عقبه وهذا قريب جدا قاله الطبراني
 اه سم (قوله فلو أحرم بحجتين الخ) في هذا التفريع نظر لان هذا لا يتفرع على المتن اه شيخنا وقد ذكره
 مر لا على صورة التفريع فقال ولو نوى حجتين أو نصف حجة انعقد حجة او عمرتين أو نصف عمرة
 انعقد عمرة قياسا على الطلاق في مسئلتى النصف والغاء للاضافة الى الثنتين في مسئلتى الحجتين والعمرتين
 لتعذر الجمع بينهما باحرام واحد فصح في واحدة كالموتيمم لفرضين لا يبيح الا واحدا كما مر (قوله انعقدت
 واحدة) اي انعقد له واحدة الخ فهو بالربع اه ع ش وعبارة الايضاح لو نوى حجتين او عمرتين انعقدت
 احدهما ولا تلزمه الاخرى انتهت (قوله ايضا انعقدت واحدة) هل يحل اذا جمعهما كما هو ظاهر هذه
 العبارة كنويت حجتين واما لو عطف احدهما على الاخرى كنويت حجة وحجة أخرى فينعقد قوله
 وحجة أخرى عمرة كالموتيمم لا نويت الحج والعمرة فانه يصير قارنا كما هو ظاهر كلامهم لان قوله وحجة
 أخرى كقوله والعمرة من حيث انه منع من انعقاده حجا مانع وهو تقديم نية الحج فهو كنية
 الحج في غير وقتها فبه نظر فليتأمل فان الانعقاد عمرة مستبعد ثم رايت قول الشرح وانما لم تنعقد الثانية الخ
 وهو يدل على عدم الانعقاد اه سم على حج (قوله فدل انه يتعد مطلقا) اي فلو افسده قبل التعيين فايها
 عينه كان فاسدا اه شرح مر اي فيقضيه دون الاخر ويوجب الماضي في فاسده اه ع ش عليه (قوله ينعقد
 مطلقا) بخلاف الصلاة فانه لا يجوز ان يحرم بها مطلقا وبفرق بان التعيين ليس شرطا في انعقاد النسك
 ولهذا لو أحرم بنسك النفل وعليه نسك فرض انصرف الى الفرض ولو قيد الاحرام بزمان كيوم او اكثر
 انعقد مطلقا كالطلاق وهذا هو المعتمد وان بحث في المجموع في هذا وفي مسئلتى النصف عدم الانعقاد لانه من
 باب العبادات والنية الجازمة شرط فيها بخلاف الطلاق فانه مبني على الغلبة والسراية ويقبل الاخطار ويدخله
 التعليق اه شرح مر (قوله بان لا يزيد في النية على الاحرام) فان زاد كونه تطوعا ونذرا او قيده بزمان كيوم
 او غير ذلك لغى وانصرف الى ما عليه ولا يحتاج لنية فرض ايضا اه بر ماوى (قوله خرجنا) اي في حجة الوداع
 اه بر ماوى (قوله ان يهل بحج) اي يحرم وهذا تفسير مرادوا لافسياتى ان الالهلال رفع الصوت بالتلبية ثم
 ان هذا التلليل دل على التعيين بصورة الالافى على الاطلاق واما ان التعيين افضل فلا يؤخذ من الدليلين

ليعرف ما يدخل عليه (بان
 ينوي حجا أو عمرة أو
 كليهما) فلو أحرم بحجتين
 أو عمرتين انعقدت
 واحدة فعلم انه ينعقد
 مطلقا بان لا يزيد في النية
 على الاحرام وروى مسلم
 عن عائشة قالت خرجنا مع
 رسول الله ﷺ فقال
 من أراد منكم ان يهل بحج
 وعمرة فليفعل ومن أراد
 ان يهل بحج فليفعل ومن
 أراد ان يهل بعمرة فليفعل
 وروى الشافعي انه ﷺ
 خرج هو وأصحابه مهلين
 ينتظرون القضاء اي
 نزول الوحي

اه شيخنا (قوله فامر من لا هدى معه الخ) هذا يدل على أن إخراجهم كان مطلقا ثم ان تخصيص الأول بالعمرة والثاني بالحج من اعطاء الاكل والا فيجوز العكس بان يصرفه من معه هدى للعمرة ومن لا للحج اه شيخنا وعبارة شرح مـ ومناسبة ذلك ظاهرة وهو ان الحج اكمل للنسكين ومن ساق الهدى تقر با اكمل حالا ممن لم يسبقه فناسب ان يكون له اكل النسكين وأما كون ظاهر الخبر ان الاهداء يمنع الاعمار فغير مراد شرعا انتمت (قوله ايضا فامر من لا هدى معه الخ) هذا يقتضي انهم احرموا مطلقين لكن سيأتي في اركان الحج انه عليه السلام امر من لا هدى معه وان كان محرما بالحج ان يجعل حجة عمره وذكرا ان ذلك من خصائص أصحابه عليه السلام اه عـ شـ علي مـ وسياتي في كلام الشارح ان الهدى ما يسوقه الحاج او المعتبر تفر باختلاف دم الجبر ان فانه ما يجبر الحال الواقع من المحرم وعبارة البرماوى في فصل المبيت بمنزلة الهدى بفتح الهاء وكسر هـ وسكون الدال وكسر هـ مع تخفيف الياء في الاولى وتشديد هـ في الثانية قال الرويانى وهو اسم لما هدى له مكة وحرم ما تقر بالى الله تعالى من نعم وغيره من الاموال لكنه عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم (فائدة) وقال جابر رضى الله عنه نحر رسول الله عليه السلام في ذلك اليوم مائة بدنة ذبح بيده منها اثنا وستين وعلى رضى الله تعالى عنه باقيا قال بعضهم وفي ذلك إشارة الى مدة عمره الشريف انتمت (قوله صرفه بنيت لما شاء) أى وجوبه بمعنى انه لا يجوز له إبطال الاحرام اه حل وهل له بعد الصرف الى احدهما وقبل التلبس بشىء من اعماله الرجوع عنه الى الاخر او لا قالت الشهاب حج في باب الذنر فيما لو خير بين ما التزمه وكفارة اليمين ان له الرجوع بعد اختيار احدهما الى الاخر اخذا بما الورأى شيئا وتردد بين كونه منيا أو مذبا وقد نظرنا في أخذه المذكور فإيراجع اه شـ ويرى (قوله فلا يجوز العمل قبل النية) أى نية الصرف لكن لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدر وان كان من سنن الحج ولو سعى بعده فلا وجه عدم الاجزاء لا تترك في حنطاله وان وقع تبعاه شرح مـ رواه في حنطاط له أى في عتده الا اذا وقع بعد طواف علم انه من اعمال الحج فرضا أو سنة اه عـ شـ عليه (قوله فان لم يصلح الوقت لهما) أى حين الصرف والفرض انه نوى في اشهر الحج وقوله قال في المهمات الخ غرضه منه التعميم في قول المتن فان اطلق في اشهر الحج الخ أى سواء كان الوقت راسعا أو ضيقا (قوله صرفه للعمرة) أى وجوبه أو لا ينقلب عمرة بنفسه ولا يجوز صرفه للحج خلافا للفاضى وان تبعه حج وعلى الجواز لو صرفه للحج تحال بفعل عمرة ولا يجوز به عن عمرة الاسلام اه حل (قوله كمن احرم بالحج حيثئذ) أى فى انه يتعقد أو يفوت بطولع الفجر فيتحال بفعل عمرة ويقضيه من قابل اه عـ شـ (قوله فيتعقد عمرة كالمكر) أى على الصحيح والثانى يتعقد به ما قلناه صرفه الى عمرة وبعد دخول اشهر الحج الى النسكين أو أحدهما فان صرفه الى الحج قبل اشهره كان حراما قبله فيتعقد عمرة على الصحيح اه شرح مـ (قوله وله) أى لمريد الاحرام ان يحرم اه عـ شـ (قوله وله أن يحرم كاحرام زيد الخ) هو بشبه التعليق لكن بشىء حاصل لا بشىء مستقبل والمـ ادانه كما يصح مطلقا يصح بهذا التعليق ايضا ولو قال إن كان زيدا محرما فانا محرم تبعه فى الاحرام وعدمه فان كان حلالا فهو وحلال اما لو قال إن احرم زيدا فانا محرم فان ذلك لا يصح لانه تعليق بمستقبل خلافا لشكال الرافعى الذى حاول به الجواز هذا حاصل ما فى شرح الارشاد للكمال المقدسى نقلا عن ابن المقرئ اه عمرة اه سم وقال فى الروض وان احرم كاحرام زيد وعمر وصار مثله ما ان اتفقوا ولا صار قارنا قال فى شرحه نعم ان كان احرامهما فاسدا فمطلقا كما علم بما مر او احرام أحدهما فقط فالقياس ان احرامه يتعقد صحيحا فى الصحيح ومطلقا فى الفاسد اه ويؤخذ من قوله ومطلقا فى الفاسد ان له صرفه الى ما يشاء فان صرفه لحج وكان احرام الاخر الصحيح حجا او للعمرة وكان احرام الاخر الصحيح عمرة صار كما لو احرم ابنته بنحيتين أو عمرتين فعليه حجة أو عمرة واحدة وإن صرفه لاحدهما وكان احرام الاخر الصحيح بالآخر صار قارنا ومن ذلك ان يكون احرام الاخر الصحيح بحج فيصرف هذا المطلق للعمرة ولا يقال يلزم ادخال العمرة على الحج كما توهمه

فامر من لا هدى معه أن يجعل إخراج عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجا (فان اطلق) إخراجاه (في اشهر حج صرفه بنيت لما شاء) من حج وعمرة وكليهما ان صلح الوقت لهما (ثم) بعد النية (أى بعمله) أى فاشاء فلا يجوز العمل قبل النية فان لم يصلح الوقت لهما بان فانت وقت الحج صرفه للعمرة قاله الرويانى قال فى المهمات ولو ضاق فالتجده وهو مقتضى كلام الرافعى ان له صرفه لما شاء ويكون كمن احرم بالحج حيثئذ اما اذا اطلق في غير اشهر الحج فيتعقد عمرة كالمكر فلا يصرفه الى حج فى اشهره (وله ان يحرم كاحرام زيد) روى الشيخان عن ابى موسى

بعض الطلبة لأن الصرف ليس ابتداء لإحرام فإن الإحرام يتقدم من أول الأمر والصرف تفسير له وهل
يجزئ العمل قبل الصرف نظر الإحرام الآخر المعين فيه نظروا الوجه عدم الاجزاء لأنه إحرام واحد
ولم يتعين بتامه اسم على حج (قوله أنه صلى الله عليه وسلم قال له الخ) ووقع أعلى كما وقع لابي موسى وهو أيضا في
الصحيحين أنه شرح م (قوله طه بالبيت) هذا ظاهر بناء على أنه صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقا لأن إحرام أبي
موسى إحرامه يتقدم مطلقا فيصرفه لما شاء فيجوز أنه صلى الله عليه وسلم رأى الانسب لابي موسى
العمرة فأمره بها راما على ما يأتي للشارح عن المجموع في أركان الحج بهذا قول المصنف وفي قول التمتع أفضل
من أن الصواب أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بحوازه في تلك السنة فشكك لأنه حيث
أحرم كإحرامه أنه قد أحرمه حجيا إلا أن يحجب بان إحرامه وإن أنه قد حجج بالكن أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم خصوا بجواز فسخ الحج إلى العمرة كما قاله الشارح ثم وعليه فأمره له بالعمرة أمر بفسخ الحج إليها
وهو جائز لأصحابه خصوصية أه ع ش على م ر و عبارة شرح م هناك وللمصنف في مجموعته كلام في حجه
عليه السلام وحج أصحابه لم يسبق إليه لنفاسه ولا اعتبار بالمنازعة فيه حيث قال الصواب الذي نعتقد أنه
صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بحوازه في تلك السنة للحاجة وبهذا يسهل الجمع بين
الروايات فعمدة رواية لأفرادهم إلا كثرة أول الإحرام ورواية القرآن أخرى ومن روى التمتع أراد التمتع
اللقوى وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكتماء بعمل واحد ويؤيد ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتد في تلك السنة عمرة
مفردة ولو جعلت حجة مفردة لكان غير معتد في تلك السنة ولم يقل أحد أن الحج وحده أفضل من القرآن
فانتظمت الروايات في حجة في نفسه وأما الصحابة رضي الله عنهم وكانوا ثلاثة أقسام قسم أحرموا بالحج
وعمرة أو بحج ومعه مدي وقسم بعمره وفرغوا منها ثم أحرموا بالحج وقسم بحج من غير مدي ومعه مدي
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلقاه عمره وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة وهو خاص بالصحابة أمرهم به صلى الله
عليه وسلم لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واعتقادهم أن إيقاعها فيه من
الجر الفجور كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل الحج على العمرة لذلك دليل التخصيص خبر أبي داود عن
الحارث بن بلال عن أبيه قلت يا رسول الله أ رأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة فقال
بل لكم خاصة فانتظمت في إجماعهم أيضا فمن روى أنهم كانوا قارئين أو متمتعين أو مفردين أراد بيعهم
وهم الذين علم منهم ذلك وظن أن البقية مثلهم وكره جمع تسمية حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ورده
المصنف بأنه غلط فاحش من هذا الخبر الصحيحة في تسميتها بذلك وقد يحجب عنه بنحو ما مر في تسمية
الطواف شوطا انتهت (قوله بأن لم يكن محرما الخ) عبارة شرح م بأن لم يكن زيدا محرما أصلا أو أقي بصورة
إحرام فاسد لم كفره أو جماعه انتهت فانت تراها صور الإحرام الفاسد بما ذكره وذكر أنه صورة
إحرام وهذا أنسب بالمقام والسياق من تصوير بعض المشايخ له بما إذا أحرم بالعمرة صحيحا ثم أفسدها
ثم أدخل عليها حيث يتقدم فاسدا وهذا وإن كان صحيحا في نفسه بل يتعين في تصوير انعقاد الإحرام
الفاسد لكنه لا يناسب السياق كما لا يخفى لأن أصل الإحرام زيدا في هذه الصورة صحيح فإذا شبه غير
إحرامه به في الابتداء انعقد إحرام الغير عمرة كإحرام زيدا في الابتداء تأمل (قوله وإن علم عدم إحرامه)
غاية في قوله فيعتقد وهي الرد على من قال لا يعتقد في هذه الحالة وتمسك بالقياس على ما لو علق فقال إن
كان زيدا محرما فقد أحرمت فقال الشارح بخلاف ما لو قال الخ شرو ع في ابتداء فارق في القياس الذي
تمسك به الضعيف وعبارة أصله مع شرح م وقيل إن علم عدم إحرام زيدا لم يعتقد إحرامه كما لو علق
فقال إن كان محرما فقد أحرمت فلم يكن محرما وفرق الأول في المقيس عليه تعليق أصل الإحرام
فليس جازما به بخلاف المقيس فإنه جازم بالإحرام فيه انتهت (قوله لا يعتقد لما فيه الخ) أي إذا لم
يكن زيدا محرما في الواقع ولا فيصنع الإحرام المعلق وإن كان هذا خلاف المتبادر من الشارح وهذا

أنه صلى الله عليه وسلم قال له
هم أقبلت فقلت لبيت
بأملال كاهلال النبي صلى الله
عليه وسلم قال قد أحسنت
طه بالبيت وبالصفاء
والمرورة وأجل (فيعتقد)
إحرامه (مطلقا) لم يصح
إحرام زيدا بأن لم يكن
محرما أو كان محرما
إحراما فاسدا ولغت
الإحالة إليه وإن علم عدم
إحرامه بخلاف ما لو قال
إن كان زيدا محرما فقد
أحرمت لا يعتقد لما فيه
من تعليق أصل الإحرام
(والإلام) بأن صحح إحرام
زيد (فيعتقد) إحرامه
(كإحرامه)

التفصيل بالنسبة لان اما غيرها من بقية الادوات فلا ينعقد مطلقا وان كان زيد محرما في الواقع اه
 زيادى وهذا كله فيما لو عاق على الماضى كايه من قول الشارح ان كان الخ مالو عاق على مستقبل فلا
 ينعقد مطلقا سواء عاق بان او غيرهما وعبارة شرح م ر ولو عاق احرامه على احرام زيد في المستقبل كاذنا
 او متى او ان احرم زيد قانا محرم لم ينعقد احرامه مطلقا كما اذا جاء راس الشهرة قانا محرم لان العبادة لا
 تتعلق بالاخطار وان كان زيد محرما قانا محرم او قد حرمت وكان زيد محرما انعقد احرامه والا فلا
 لان المعلق بحاضر اقل غرر الوجوه في الواقع فكان قريبا من احرمت كاحرام زيد في الجملة بخلاف
 المعلق بمستقبل انتهت (قوله معينا ومطلقا) اى فينبغيه في تفصيل اتي به ابتداء لافى تفصيل احدثه بعد
 احرامه كان احرم مطلقا وصرفه لحج ثم احرم كاحرامه ولا فيما لو احرم بعمره ثم ادخل عليها الحج
 ثم احرم كاحرامه فلا يلزمه في الاولى ان يتصرف لما صرف له زيد ولا في الثانية ادخال الحج على العمرة
 الا ان يقصد التشبيه به في الحال في صورتين فيكون في الاولى حاجا وفي الثانية قارنا ولو احرم كاحرامه
 قبل صرفه في الاولى وقبل ادخال الحج في الثانية وقصد التشبيه في حال تلبسه باحرامه الحاضر والاقى
 صح كما اقتضاه ما في الروضة عن البغوى ويلزمه ان يتبع زيدا فيما يفعله بعد وليس فيه معنى التعليق بمستقبل
 لانه جازم في الحال ولان ذلك يغتفر في الكيفية لافى الاصل ولو احرم بعمره بنية التمتع كان هذا محرما
 بعمره ولا يلزمه التمتع كما في الروضة ومتى اخبره زيد بكيفية احرامه لزمه الاخذ بقوله ولو فسقا
 فيما يظهر وان ظن خلافه اذ لا يعلم الا من جهته فان اخبره بعمره فبان محرما بحج كان احرام هذا
 بحج تبعاله وعند فوت الحج يتحلل بالقوات ويريق دما ولا يرجع به على زيد وان غره لان الحج له ولو
 اخبره بنفسك ثم ذكر خلافه فان تعملم بعمل بخبره الثاني لعدم الثقة بقوله اى مع سبق ما يناقضه
 ولا فيعمل به كما قاله ابن العماد وغيره اشرح م ر (قوله فان تعذر معرفة احرامه الخ) محل هذه اذا
 طرأ العذر قبل الشروع في شى من الاعمال والا فان كان بعد الوقوف وقبل الطواف فان بقى وقت
 الوقوف فقرن او نوى الحج ووقف ثانيا واتى ببقيية اعمال الحج حصل له الحج فقط ولادم بالمر وان
 فات الوقوف او تركه او فعله ولم يقرن ولا افر دلم يحصل له شى لاحتمال احرامه بها وبعد الطواف وقبل
 الوقوف او بعده ففيه تفصيل ليس هذا محل بسطه اشرح م ر (قوله بموت او جنون او غيره) اى غير
 المذكور من الامر من كغيبية زيد الغيبة الطويلة وكنسيانته ما احرم به اشرح م ر (قوله نوى قرانا)
 المراد انه لا يصح الاقتصار على نية العمرة فقط بدليل قول الشارح بغنى عن نية القران نية الحج وقوله
 ثم انى بعمله المراد انه لا ياتى بعمل العمرة وحدها والا فعل القران هو عمل الحج وقوله ليتحقق الخ يصح
 ان يكون تعليلا للسائلين اى قوله نوى قرانا وقوله ثم انى بعمله تامل ولا يجتهد في احرام زيد لتلبسه
 بالا احرام يقينا فلا يتحلل الا بيقين الاثبات المشروع فيه كما لو شك في عدد الركعات لا يتحرى وانما
 تحرى في الاواني والقبلة كما مر لان اداء العبادة ثم لا يحصل بيقين الا بعد فعل محظور وهو صلواته لغير
 القبلة او استعماله نجسا وهذا يحصل الاداء بيقين من غير فعل محظور اشرح م ر (قوله ليتحقق الخروج
 الخ) حاصله انه اذا اتى بعمل العمرة لا يحل من احرامه سواء نوى العمرة او الحج او هما او اطلق ولا تحسب
 له العمرة مطلقا في هذه الاربعة ومتى اتى باعمال الحج لا يخلص من العمرة في الصور الاربع ويخلص
 من احرامه فيما عدا نية العمرة وهو ثلاث صور ويحسب له الحج والقران ولا يحسب في الاطلاق اه
 زى بالمعنى (قوله ولا يبرأ من العمرة) اى ويجزى به ما فعله عن الحج ولو حجة الاسلام اه حج
 وعبارة شرح م ر ولا يبرأ من العمرة وتبرأ ذمته من الحج بعد اثباته باعماله اذ هو اما محرم به او مدخل
 له على العمرة ولادم عليه اذ الحاصل له الحج وحده واحتمال حصول العمرة في صورة القران
 لا يوجب اذ لا وجوب بالشك نعم يسن الاحتمال كونه احرم بعمره فيكون قارنا ذكره المتولى
 اما لو لم يقرن ولا افر د بان اقتصر على اعمال الحج من غير نية فيحصل له التحلل لا البراءة من شى منها
 وان تيقن انه اتى بواحد منهما لكانت الساقط منهما وجب الاثبات بهما كمن نسى صلاة

معينا ومطلقا ويتخير في
 المطلق كما يتخير زيد ولا
 يلزمه الصرف الى ما يصرفه
 اليه زيد وان عين زيد
 قبل احرامه انعقد احرامه
 مطلقا وتعيرى بالصحة
 وعدمها اولى بما عير به
 (فان تعذر معرفة احرامه)
 بموت او جنون او غيره
 فتعيرى بذلك اعم من
 قوله فان تعذر معرفة احرامه
 بموته (نوى قرانا) كالم
 شك في احرام نفسه هل
 قرن او احرم باحد
 النسكين (ثم انى بعمله)
 اى القران ليتحقق الخروج
 عما شرع فيه ولا يبرأ من
 العمرة لاحتمال انه احرم
 بالحج ويمتنع ادخالها
 عليه ويغنى عن نية القران
 نية الحج كما في الروضة
 كاصلها (وسن نطق بنية)

فتلبية) فيقول بقلبه ولسانه
نويت الحج وأحرمت به الله
تعالى ليبيك اللهم ليبيك إلى
آخر الخبر مسلم إذا توجهتم
إلى منى فاهلوا بالحرم
والاهلال ورفع الصوت
بالتلبية ولا يسن ذكر ما
أحرم به في غير التلبية
الأولى لأن اخفاء العبادة
أفضل وتعبيري بما ذكر
أولى من قوله المحرم ينوي
ويأتي (لا في طواف) ولو
طواف قدوم (وسعى) بعده
لا يسن فيهما تلبية لأن
فيهما إذا كانا خاصة وإنما
قيد الأصل بطواف القدوم
لذكره الخلاف فيه وذكر
العسيمي من زيادتي (و) من
(طهر) أي غسل أو تيمم
بشرطه ولو في حيض أو
نحوه (لأحرام) الاتباع
في الغسل رواه الترمذي
وحسنه وقيس بالغسل التيمم
هنا وفيما يأتي

من الخس لا يعلم عينها أو على عمل العمره لم يحصل التحلل أيضا وإن نواها لاحتمال أنه أحرم بحج ولم يتم
اعماله مع أن وقته باقاه شرح مر (قوله فتلبية) طواف على نطاق أي فسن تلبية ومعلوم من وظائف
اللسان وقوله فيقول بقلبه ولسانه هذا معنى قول غيره فيجمع في النية بين قلبه ولسانه وإن
كانت النية بالقلب ركنا وباللسان سنة وقوله نويت الحج أي أو العمره أو كليهما أو نويت الأحرام
وهي حالة الإطلاق وقوله وأحرمت به تأكيد لقوله نويت الحج لأنه لو قال أحرمت بالحج لكفى كما سبق
في كلامه وقوله ليبيك اللهم الخ طواف على قوله بقلبه ولسانه أي ويقول ليبيك اللهم الخ وقوله
الخبر مسلم الخ الظاهر أنه غير مناسب هنا لأنه يفيد طلب رفع الصوت بالتلبية وهو غير مطلوب هنا أي في المرة
الأولى بل المطلوب فيها السر كما سيأتي في كلام الشارح وقوله في غير التلبية الأولى أي أما فيها فيشأن ذكر
ما أحرم به كإتيائه عليه م وهذا أي قوله فيقول بقلبه الخ يسن قبله كما في شرح م وإن يستقبل القبلة ويقول
اللهم أحرم اليك شعري وبشري ولحمي ودمي ثم يقول وهو مستقبل نويت الحج الخ وعبارة الإيضاح
وصفة الأحرام أن ينوي بقلبه الدخول في الحج والتلبس به وإن كان معتمرا نوى الدخول في العمره وإن
كان قارنا نوى الدخول في الحج والعمره والواجب أن ينوي هذا بقلبه ولا يجب التلفظ به ولا التلبية ولكن
الأفضل أن يتلفظ به بلسانه وإن يلي لأن بعض العلماء قال لا يصح الأحرام حتى يلي وبه قال بعض أصحاب
الشافعي رحمهم الله فلا احتياط أن ينوي بقلبه ويقول بلسانه وهو مستحضر نية لقلب نويت الحج وأحرمت
به الله تعالى ليبيك اللهم ليبيك الخ التلبية وإن كان حجه عن غيره فليقل نويت الحج عن فلان وأحرمت به عنه
ليبيك اللهم عن فلان الخ التلبية قال الشيخ أبو محمد الجويني ويستحب أن يسمى في هذه التلبية ما أحرم به من حج
أو عمره فيقول ليبيك اللهم بحجة ليبيك إلى آخرها أو ليبيك اللهم بعمره أو بحجة وعمره قال ولا يجهر بهذه التلبية
بل يسمعها نفسه بخلاف ما بعدهما فإنه يجهر بها وأما ما بعده هذه التلبية فهل الأفضل أن يذكر ما أحرم في تلبيته
أم لا فيه خلاف والأصح أنه لا يذكره وقد ورد الأمر أن في الحديث الصحيح فاحدهما يحول على الأفضل
والآخر لبيان الجواز (فرع) لو نوى الحج ولي بعمره ولي أو نوى العمره ولي بحج أو نواهما ولي
باحدهما أو عكسه فلا اعتبار بما رواه دون مالي به انتهت (قوله لأن اخفاء العبادة أفضل) وهذا لا ينافي
ما يأتي من سن رفع الصوت بالتلبية في دوام أحرامه لأن المراد بالعبادة النية ورفع الصوت بالتلبية في دوام
الأحرام كالحيات وإن لزم منه اظهار العبادة أه عش (قوله لذكره الخلاف فيه) وكان الخلاف جار
فيه هو جار أيضا في السعي بعده وفي الطواف الذي يتطوع به في أثناء أحرامه وعبارة أصله مع شرح م ولا
يستحب التلبية في طواف القدوم أو غيره كإفاضة وتطوع وسعى بعده لأن فيها إذا كانا خاصة وإنما خص
طواف القدوم بالذكر لذكره الخلاف فيه وفي القديم تستحب فيه وفي السعي بعده وفي المتطوع به في أثناء
الأحرام لكن بلا جهر في ذلك لإطلاق الأدلة وأما طواف الإفاضة والوداع فلا تستحب فيها قطعا
انتهت (قوله وسن طهر لأحرام الخ) ويكره تركه إذا بقاعدة كل مندوب صح الأمر به فصدأكره تركه
واغتسل الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه لأحرام وهو مريض يخاف الماء قال ابن الصلاح ينبغي أن
لا يترك الغسل في كل موطن ندب فيه فإن له تأثيرا في جلاء القلوب وإذهاب دون الغفلة بذكر ذلك أرباب
القلوب الصاحبة أه برماوى وإذا قامت هذه الأغسال لا تقضى على المعتمد لأنها متعلقة بسبب وقد زال
أه شرح م وقوله لأحرام أي عند إحرام بحج أو عمره أو بهما أو مطلقا ولو صديا أو امرأة أو حائضا
أو نفساء وإتمام يجب لأنه غسل لمستقبل كغسل الجمعة والعيد ويكره إحرامه جنباً ويغسل الولي غير المميز
لأن حكمة هذا الغسل التنظيف ولهذا أسن للحائض والنفساء وإذا اغتسلنا نواتوا الأولى لهما تأخير
الأحرام إلى طهرهما إن أمكنهما المقام بالمقنات ليقع أحرامهما في أكل أحواهما أه شرح م وفي
التحفة للحج وتنوي الحائض والنفساء هنا وفي سائر الأغسال الغسل المستنون كغيرهما أه (قوله
للاتباع) وذلك أنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع خرج من المدينة يوم السبت بين الظهر والعصر لخمس

بقين من ذى القعدة فنزل بذى الحليفة فصلى بها العصر ركعتين ثم بات بها وصلى بها المغرب والعشاء والصبح والظهر وكان نساؤه كله معهما فاف عابن كاهن تلك الليلة ثم اغتسل غسلا ثانيا لا حراه غير غسل الجماع الاول اه من شرح الما وهب الزرقاني (قوله ولدخول مكة) اى ولدخول البيت ايضا اه شرح مر (قوله ولو حلالا) قال السبكي وحيث لا يكون هذا من اغسال الحج لانه جهة انه يقع فيه اى الحج اى فى زمنه اه شرح مر وعش عليه (قوله ايضا ولو حلالا) قال الاسوى التعرض له عزير وقد رايت في الامم منقولا عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم عام الفتح لدخولها وهو - لال اه سم (قوله وبذى طوى) عبارة شرح مر وهى بالقصر وثلاث الطاء والفتح اجود وادبكم بين اثنتين سمي بذلك لاشتغاله على شرب طوية بالحجارة يعنى مبنية بها إذا طوى البناء ويجوز فيها الصرف وعدمه على إرادة المكان والبيعة انتهت وعبارة التحفة وبذى طوى بتثنية أوله والفتح أنصح أى بماء البئر اتى فيه عند ما به بالمبيت وصلاة الصبح به وهو محل بين المسلمين الآن بالحجون به شرب طوية أى بنية بالحجارة فنسب الوادى اليها وفى البخارى رواية تقتضى ان اسمه طوى وردت بان المعروف انه ذو طوى لا طوى وشم الان ابارة متعددة والا قرب انها التى إلى باب شبيكة اقرب انتهت وقول مر ويجوز فيه الصرف وعدمه قال العلامة البراسى هذا ان جعل طوى علما اما إذا جعل صفة وجعل مع المضاف وهو ذوا سما كان بالصرف لا غير اه برماوى (قوله سن طهره من مثل مسافتها) هو المعتمد اه برماوى فلا ين التفرج غلبها اه ع ش (قوله واستثنى الماوردى الخ) وظاهر ان محل ذلك حيث لم يقع تغير لم يحج عند الدخول والاسن الغسل عنده اه شرح مر (قوله فلا ين له الغسل لقرب عهده) انظر لو اغتسل للعيد يوم الجمعة كان اغتسل له قبل الفجر والظاهر طلب الغسل لها ايضا ولا يكتفى بغسل العيد نظر القول بوجوبه فلا يكتفى بما تقدم ولو وقع قبل وقته بخلاف ما هنا لا وقت له تأمل اه شوبرى (قوله ويظهر مثله فى الحج) اى فيما لو جاوز الميقات غير مر يد للناسك ثم اراده فى مكان قريب او كان مسكنه قريبا من الحرم اه حل ويستثنى ايضا من اغتسل لدخول الحرم من محل قريب من مكة اخذا بما تقدم اه رشيدى (قوله ولو قوف بعرفة) عبارة شرح مر ويسن بعد الزوال للوقوف بعرفة والافضل كونه بمررة ويحصل اصل السنة فى غيرها وقبل الزوال بعد الفجر ولهذا قال فى التنبيه فاذا طلعت الشمس على بئر سار إلى الوقوف واغتسل للوقوف واقام بمررة فاذا زالت الشمس خطب الامام وقول ابن الوردى فى بهجته وللوقوف فى عشى عرفة لا يخالف هذا لان قوله فى عشى عرفة متعلق بقوله للوقوف ولكن تقريبه من وقوفه افضل كتقريبه من ذهابه فى غسل الجمعة وسميت عرفة لأن آدم وحواء تعارفا ثم وقيل لان جبريل عرف فيها ابراهيم عليه الصلاة والسلام مناسكه وقيل غير ذلك انتهت (قوله وبمزدلفة غداة بحر) ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل كغسل اليفينويه به ايضا اه حج وقوله فينويه به ايضا هذا يدل على ان كلا من غسل العيد وغسل الوقوف بمزدلفة مطلوب غاية الامر حصولهما بغسل واحد إذا نواهما لاتحاد وقتها وقد يقال إذا اقتصر على غسل واحد نأويا به احدهما فقط فلا اكتفى به عن الآخر كما اكتفى به قبل دخول مزدلفة ورعى النحر عن غسله بل قد يقال الاكتفاء هنا اولى لاتحاد الوقت بل تقرر فى الغسل انه لو نوى احدا لاغسال المسنونة حصل باقيا فلا حاجة مع غسل العيد الى نية غسله اعنى الوقوف بمزدلفة إلا ان يجاب بان المراد ان الفضل ان ينويه ايضا مع هذا الغسل وان كفى غسل واحد وحصل هو معه بدون نية فتأمل اه سم عليه (قوله ورعى ايام تشرى) ويدخل وقته لكل يوم بفجره كالجمعة ويحصل اصل السنة بتقديمه على الزوال خلافا للزركشى والافضل تاخيرها لما بعد ويخرج غسل كل يوم بغروبه او برمييه اه برماوى (قوله وللقرية) عطف على قوله قطعاً للروائح الكريهة وعبارة شرح مر لان الغسل يراد للقرية والنظافة فاذا تضرع احدهما بقى الاخر ولا يثوب عن الغسل الواجب فعن المندوب اولى ولو وجد ماء لا يكتفى غسله وهو كاف لوضوئه وتوضاؤه وتيمم عن الغسل كما قاله ابن المقرئ

(ولدخول مكة) ولو
حلالا (وبذى طوى)
بفتح الطاء أفصح من ضمها
وكسرهما (لما رها أفضل)
من طهره بغيرها. الاتباع
رواه الشيخان فان لم يهر بها
سن طهره من مثل مسافتها
واستثنى الماوردى من
خرج من مكة فاحرم
بعمره من مكان قريب
كالتمتع واغتسل الاحرام
فلا ين له الغسل لقرب
عهده به قال ابن الرفعة
ويظهر مثله فى الحج وسن
الطهر أيضا لدخول المدينة
والحرم (ولو قوف بعرفة)
عشية (وبمزدلفة غداة
نحر ورعى) ايام (تشرى)
لان هذه مواطن يجتمع
لها الناس فيسن الطهر
لما قطعاً للروائح الكريهة
بالغسل المالحق به للتيمم
وللقربة وخرج برى
التشرى رعى يوم النحر

فلا يسن الطهر له اكتفاء
بطهر العيد وسن أن
يتأهب للاحرام بحلق
عانة وتنف ابط وقص
شارب وتقليم ظفر وينبغي
تقديمها على الطهر كما في
الميت وذكر التيمم في غير
الاحرام من زيادتي (و)
سن (تطيب بدن ولو بماله
جرم) ولو امرأة بعد
الطهر (لاحرام) للاتباع
روى الشيخان عن عائشة
رضي الله عنها قالت كنت
أطيب رسول الله ﷺ
لاحرامه قبل أن يحرم
ولحله قبل أن يطوف
بالبيت (وحل) تطيب
لاحرام (في ثوب
واستدامته) أي الطيب
في بدن أو ثوب بعد
الاحرام لما روى الشيخان
عن عائشة قالت

ولو كان غير كاف لوضوئه أيضا استعماله في أعضاء الوضوء ويكفيه تيمم واحد عن الغسل وبقية الأعضاء
إن نوى بما استعماله من الماء الغسل وإلا بازاله ينفذ ذلك فيتيمم عن بقية الأعضاء وآخر عن الغسل كما يحثه
الشيخ رحمه الله تعالى انتهت (قوله فلا يسن الطهر له) أي ولا للبيت بمزدلفة لقربه من غسل عرفة ولا
لطواف القدوم لقربه من غسل الدخول ولا للحلق وطواف الافاضة وطواف الوداع على الأصح عند
الرافعي والمصنف في أكثر كتبه وإن جزم في مناسكة الكبرى باستحباب هذه الثلاثة اهـ شرح مر (قوله
اكتفاء بطهر العيد) ظاهره وإن حصل له تغير في بدنه وقياس مأمور في استحبابه لدخول مكة في حق من
اغتسل لدخول الحرم من قرب مكة حيث تغير ربحه استحبابه هنا وقد يفرق بأن غسل العيد يدخل بنصف
الليل كغسل جرة العقبة فغسل العيد يحصل لغسل الرمي كغسلها بعد دخول الوقت اهـ ع ش علي م لو كان
يطهر للعيد فلا بأس بالطهر حينئذ وتفت هذه الاغسال بالاعراض أو بطول الفصل ولا تقضي اهـ
برماوى (قوله أن يتأهب للاحرام) في المختار تأهب استعداد (قوله بحلق عانة) أي في غير عشر ذي الحجة
لمريد التضحية وكذا بحلق راس لمن يتزين به ولا يندب أن يلبده بنحو صمغ دفعا لنحو القمل ويندب
السواك أيضا اهـ برماوى وفي شرح مر بحلق عانة وإزالة الأوساخ ويغسل راس بسدر أو نحوه ويندب له
تلييد شعره بصمغ أو نحوه ثلاثا يتولد فيه القمل ولا يتشقق في مدة إحرامه اهـ وقوله ويندب له تلييد شعره
أي شعر رأسه ظاهره وإن خشى عروضا جنابة باحتلام أو خشيت المرأة حصول حيض وينبغي عدم
استحبابه فيهما لأن عروضا ذكر يحوج إلى الغسل وإيصال الماء إلى ماتحت الشعر وإزالة نحو الصمغ
وهو قد يؤدي إلى إزالة بعض الشعر اهـ ع ش عليه (قوله وينبغي تقديمها على الطهر) أي ما لم يكن جنبا ولا سن
تاخيرهما عنه اهـ حل (قوله كما في الميت) على القوال به وهو الجديد والقديم الكراهة كما تقدم في الجنائز
اهـ زى وعبرة المثنى في الجنائز وكره أخذ شعر غير محرم وظفره انتهت وعبرة الشو برى قوله كما في
الميت أي على القول به وهو المرجوح ويجوز أن يكون المراد أن المريض يتعهد نفسه بما ذكر ليكون
طهره على الوجه الأكمل فلا يكون على المرجوح انتهت فعلى هذا فيه مجاز الأول لأن المراد بالميت المريض
مرض الموت اهـ شيخنا (قوله وسن تطيب بدن) أي لغير صائم وغير محدة في العدة ويحصل بأي طيب كان
وأولاه المسك المخلوط بماء الورد أو نحوه قال الأذرى ويندب الجماع أيضا لأن الطيب من دوائه ولم
يخالفوه اهـ برماوى (قوله أيضا تطيب بدن) قال في حاشية الايضاح محله في غير الصائم لا يظهر لأنه
يسن له ترك التطيب وكذا يقال في الصائم إذا أراد صلاة الجمعة إلى أن قال ثم رأيت شيخنا شيخ الاسلام
ذكر يا فتى به بأنه يسن للصائم تركه يوم الجمعة إلى أن قال ومحله أيضا في غير المحدة لحمة الطيب وفي غير
البائن لأنه يندب لها ترك التطيب اهـ وهم شرح الروض في باب العدد في بحث الاحداد مانصه وهي في
تحريم الطيب وأكله والدهن كالحرم في تحريمها عليه فيحرم عليها ما يحرم عليه لكن يلزمها إزالة الطيب
الكائن معها حال الشروع في العدة الخ اهـ وهو شامل للطيب الذي فعلته الاحرام بان ارادت الاحرام
فتطيب ثم احرمت ثم لزمها العدة اهـ سم (قوله ولو امرأة) أي ولو شابة خلية كانت أم لا ويفارق مأمور
في غسل الجمعة من عدم سن التطيب في ذهاب الاتى لها بان زمان الجمعة ومكانها ضيق ولا يمكنها
تجنب الرجال بخلاف الاحرام اهـ شرح مر (قوله ولحله) أي تحلله الثاني لأن الأول محل به جميع
المحرمات الا النساء والمراد عقبه اهـ برماوى (قوله وحل في ثوب الخ) عبارة اصله مع شرح
مر وكذا ثوبه من اضرار الاحرام وردائه يسن تطيبه في الأصح كالبدن والثاني المنع وتبع
المصنف في استحباب تطيب الثوب المحرر لكن صحح في المجموع كونه مباحا وقال لا يندب جزما وصحح في
الروضة كاصلاح الجواز أي الإباحة وهو المعتمد انتهت (واستدامته) وينبغي كما قاله الأذرى أن يستثنى
من جواز الاستدامة ما إذا لزمها الاحداد بعد الاحرام فتلزمها إزالة كإبر عنه الشارح بقوله لزمها إزالة
في وجهه اهـ شرح مر (قوله لما روى الشيخان الخ) هذا دليل على جواز الاستدامة وانظر ما وجه دلالة

كان انظر الى ويص الطيب اى يريته في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم وخرج (٤١٥) باستدانة ما يعلم بما ياتي في باب ما حرم

بالاحرام من انة لو اخذ
الطيب من بدنه أو ثوبه ثم
رد اليه أو نزع ثوبه المطيب
ثم لبسه لزمته فدية قلوم
تكن رائحته موجدرة في
ثوبه فان كان بحيث لو ألقى
عليه ماء ظهرت رائحته امتنع
لبسه وإلا فلا وذكركر حل
تطيب الثوب وصححه في
الروضة كاصلها ونقل في
المجموع الاتفاق عليه ووقع
في الاصل تصحيح أنه يسن
كالبدن (وسن خضب يدي
امرأة له) أي الاحرام إلى
الكوعين بالحناء لانهما قد
ينكشفان ومسح وجهها
بشيء منه لانها تؤمر بكشفه
فلتستر لون البشرة بلون
الحناء اما بعد الاحرام
فيكره ذلك لها لانه زينة
للمحرم والقصد أن يكون
أشعث أغبر فان فعلته فلا
فدية وخرج بالمرأه الرجل
والحنث فلا يسن لهما
الخضب بل يحرم (ويجب
تجرد رجل له) أي
للأحرام (عن محيط)
بضم الميم وبجاء مهملة لينتفي
عنه لبسه في الأحرام
الذي هو محرم عليه كما
سيأتي والتصریح بالوجوب
من زيادتي وبه صرح
الرافعي والنووي في مجموعه
لكن صرح في مناسكه

على الا باحتمدون الذنب التي ادعاه فكان يمكن الاياحة في كل أو الذنب في كل تامل (قوله كان انظر)
كان هنا للتحقيق اى المحقق النظر وهي تاتي للتحقيق كما تاتي للشك والمراد هنا الاول اه شيخنا (قوله
إلى ويص الطيب) بالباء الموحدة بعد الواو وآخره صاد مهملة وقوله اى يريته وهو لمعانه وقوله مفرق
بفتح الميم وسكون الفاء وفتح الراء وحكى كمرها ما بين العارضين وقال في المصباح المفرق المسكان الذي
في رسط الراس يفرق به بين الشعر اه برماوى وفي المصباح الويص مثل البرين وزنا ومعنى وهو
المعان يقال وبص ويصا والفاعل وابص وواصة ربه سمي اه (قوله من انه لو اخذ الطيب الخ) ولو
مسه عمدا ايده لزمته الفدية ويكون مستعملا للطيب ابتداء جزم به في المجموع ولا عبرة بانتقال الطيب
باسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يضرجز ما اه شرح م وقوله ولو لمسه عمدا ايده الخ ظاهره وان
لم يعلق يده منه شيء لكن عبارته في باب محرمات الاحرام بعد قول المصنف في ثوبه او بدنه الخ نصها
وعلم انه لا اثر لعبق الريح فقط بنحو مسه وهو يابس او جلوسه في دكان عطار او عند مبخرة لانه ليس تطيبا
اه عش عليه (قوله لزمته فدية) اى ان ظهرت رائحته بالفعل او بالقوة فقوله قلوم تكن الخ مقابل لهذا
المخدوف اه شيخنا (قوله وسن خضب يدي امرأة) اى غير محدة وقوله وخرج بالمرأة لرجل شامل
للأمر الجميل وقوله بل يحرم اى لغير المحرمة إذا كانت حليلة والا كره ولا يسن للحليلة نقش ولا تسويد
ولا تطريف ولا تهمير وجنة ويحرم ذلك عليها بغير اذن حليلها كما يحرم على الخلية اه حل (قوله يدي
امرأة) اى ولو خلية وشابة لقول ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ان ذلك من السنة اه شرح م (قوله
بالحناء) محل استحباب الخضب بالحناء إذا كان تعميما دون التطريف والنقش والتسويد اه شرح
م قال ابن الرفعة والمراد بالتطريف الاصابع بالحناء مع السواد اما الحناء وحده
فلا شك في جوازه اه كذا في شرح العباب وكذا ينبغي ان يقال في النقش اه سم على حج (قوله
فليس ترون البشرة الخ) وإذا فعلت ذلك لا يجوز النظر إلى يديها مخضوبتين والحرم باقية وإنما إذا خضب
نوع ستر في الجملة اه سم (قوله فان فعلته فلا فدية) اى لانه ليس بطيب اه شرح م (قوله بل يحرم) اى
لغير عذر كما نص عليه الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه والاصحاب ولا يحرم في غير اليدين ولو في غير
الأحرام وتجاوز الحناء للصبي كالحري راتته برماوى وفي فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب
الشعر من الرأس والاحية بالحناء جائز للرجل بل سنة صرح به النووي في شرح المذهب نقلا عن اتفاق
اصحابنا قال السيوطي واما اخضاب اليدين والرجلين بالحناء فمستحب للمرأة المتزوجة وحرام على الرجل
اه وقضية النقيض باليدين والرجلين عدم حرمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى اليدين
والرجلين كما انق بالوجه فراجع اه سم على حج (قوله يجب تجرد رجل له) اى ولو صبي او مجنونا
ولو غير مجنون قال اه بالرجل ما قال المرافة وقوله ربه صرح النووي في بحر عمه معتمد كما في شرح م وقوله
ولا يصح بالزعر بعد الاحرام اى لانه آت بواجب اه حل ويسن ان يكون التجرد بعد التطيب اه
شرح م (قوله ذكرتهما في شرح الروض الخ) عبارته هناك بعد ان نقل عن المجموع الوجوب قال
الاسنوي والنتيجة استحبابه كافتضاء كلام المنهاج كالححر لان سبب وجوبه وهو الاحرام لم يوجد ولهذا
قال ان رطائك فانت طالق لم يمتنع عليه وطؤها وإنما يجب النزاع عقبه ثم ان الشيخين ذكر ان الصيد عدم
وجوب إزالة ملكه عنه قبل الاحرام مع ان المدرك فيهما واحد واجيب بان الوطء يقع في النكاح فلا يحرم
ولما يجب النزاع عقبه لانه خروج عن المعصية ولان موجهه ليس الوطء الطلاق المعلق عليه فلا يصح
الحاق الاحرام بالوطء واما الصيد فيزول ملكه عنه بالاحرام كما سيأتي بخلاف نزاع الثوب لا يحصل
به فيجب قبله كما يجب السعي الى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار نعم فديقال بعدم وجوبه اخذنا
حقيق لا يلين ثوبا وهو لا يسهة في الحال لم يحنث وبما لو وطئ ماوا كل ليلا من اراد الصوم لم يلزمه

بسنه واستحسنه السبكي وغيره تبع المذهب الطبري واعترض الاول بأن سبب الوجوب وهو الاحرام لم يحصل ولا يصح بالنزع بعد
الاحرام وايد الثاني بشيئين ذكرتهما في شرح الروض مع الجواب عنهما واما الاعتراض لجوابه ان التجرد في الاحرام واجب

تركها قبل طلوع الفجر ويحجب بان الاحرام عبادة طاب فيها ان يكون المحرم اشعث أغبر ولا يكون كذلك الا اذا نزع قبله بخلاف الخائف وترك المقط بطلوع الفجر فاحتيط له ما لم يحتط لها انتهت (قوله ولا يتم الا بالتجرد قبله) هذا الحصر لا يسلبه الخصم اذ يقول يتم بالنزع بعده أيضا فلا يلاقي هذا الجواب المدعى بقوله فوجب كالسعي للمقابل ابداء فرق لان السعي تعين طريقا والتجرد قبل لم يتعين طريقا تامل (قوله وسن لبسه ازارا الخ) أي قبل الاحرام اه شرح مر ويمكن استفادة هذا من صنيع المتن بان يجعل قوله لاحرام راجعا لكل من اللبس والصلاة لكن الشارح لم ينبه عليه تامل (قوله ازارا) الازار والمئزر ما يستر العورة ويسن ان يكون صفيقا سابغا من فوق السرة الى أسفل الركبة وفوق الكعبين اه برماوى (قوله ورداه) بالمدم ما يرتدى به وهو مذكر قال ابن الانبارى ولا يجوز تانيته اه برماوى (قوله والا فمساوين) قال الاذرعى والاحوط ان يغسل الجديد المقصور لنشر القصارين له على الارض وقد استحب الشافعى غسل حصى الجمار احتياطا وهذا أولى به وقضية تعليله ان غير المقصور كذلك أى اذا توهمت نجاسته لا مطلقا لانه بدعة كما فى المجموع ويكره كراهة تنزيه المصبوغ ولو بلبنة سواء فى ذلك كله أم بعضه وان قل فيما يظهر الا المزعفر فيحرم على الرجل كما مروا انما كره المصبوغ مناخلاف ما قالوه ثم لان المحرم اشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقا ومنه يؤخذ انه لا فرق بين المصبوغ قبل التنسج وبعده خلافا للداوردي فى تقييده بما صيغ بعده التنسج وان تبعه الرويانى اه شرح مر (قوله ونعائين) أى حيث لم يكونا محيطين بان ظهرت منهما الاصابع بخلاف الزوموزة فانه يحرم لبسها الا ينافى ما تقدم من وجوب التجرد عن المحيط تامل والاولى كونهما جديدين اه شوبرى (قوله أبو عوانة) بفتح الغين المهملة واسمه الوضاح ابن عبد الله الشكرى الواسطى كان ثبنا صحيح الكتاب روى عن الاعمش وغيره وعنه شعبة وغيره المتوفى سنة سبعين ومائة اه برماوى (قوله وسن صلاة ركعتين) (فرع) لو صلى ركعتي الاحرام وتباطا احرامه عرفا قال بعضهم فانت وانظر ما معنى فواتها حينئذ هل حصل المراد ولا تطالب اعادتها أو عدم حصول ذلك ويسن اعادتها لاحرام ليقع اثر صلاة الاتباع يظهر الثانى وفاقا لبعض مشايخنا وقد يرد بتأخير الصلاة عن اقامتها هل يطالب اعادة الا فاضة والظاهر انه يسن اعادتها اذا طال وفى حفظى انه منقول وعليه فيسن اعادة الركعتين اه شوبرى (قوله فى غير وقت الكراهة) أى فى غير حرم مكروا لا فيجوز مطلقا وقوله لاحرام أى قبل الا تيان بالاحرام بحيث لا يطول الفصل بينهما عرفا وقوله ونافلة أخرى أى كسنة الوضوء وقوله وسن ان يقرأ أى سر او لولا وهل هذا وان احرم بالفريضة أم خاص بما اذا احرم بركعتين للاحرام حررت كلامهم يقتضى الثانى اه حل وعبارة الشوبرى فى غير وقت الكراهة ويسر فيهما مطلقا للاتباع وانظروا وجه مخالفتهم انظارهم من ركعتي الطواف فانه يحرم فيهما الا وما الخلق به ويسر فيهما ثم ارا اه شوبرى (قوله أيضا فى غير وقت الكراهة) أى فى غير الحرم اه حج اما وقت الكراهة فى الحرم فلا يحرم ان فيه لكن هل يستحب ان حينئذ لان النافلة المطلقة فى وقت الكراهة فى الحرم خلاف الاولى فيه نظر لكن يتجه الاستحباب لان هذه ذات سبب وان كان متاخرا فلها من رتبة على النافلة المطلقة وقد وقع السؤال عن نذر ركعتين فى وقت الكراهة فى الحرم هل ينعقد نذره أولا لان النافلة فى ذلك خلاف الاولى وأفتى بعضهم بالانعقاد لان النافلة قرينة فى نفسها وكونها خلاف الاولى أمر عارض فلا يمنع الانعقاد فليتأمل اه سم على حج وتعقبه ع ش على مر فقال أقول الاقرب عدم الانعقاد لان شرط صحة النذر كون المنذور قرينة وخلاف الاولى منهى عنه من حد ذاته وهو كالمكروه غاية ان الكراهة فيه خفيفة قاله ائنا بالانعقاد النذر فيه يلزمه القول بالانعقاد نذر الصلاة فى الحمام وأعطان الابل ونحوهما والظاهر أنه لا يقول به فليتأمل ولا يرد انعقاد نذر صوم اجمدة مع كراهته لا فانقول المكروه وافرازة لا صومه اه (قوله لاحرام) أى قبله فلو احرم بلا صلاة فانت لانها ذات سبب وذات السبب اذا فانت لا تقضى اه ع ش (قوله اذا توجه لطريقه) أى اذا اراد التوجه اه ع ش (قوله أنه اذا توجه) أى من الميقات فاذا أتى الى

ولا يتم الا بالتجرد قبله
فوجب كالسعي الى الجمعة
قبل وقتها على بعيد الدار
وقولى محيطا اعم من قولى
محيط الثياب لشموله الخف
واللبد والمنسوج (وسن
لبسه ازارا أو رداه ايضين)
جديدين وإلا فمساوين
(ونعائين) الخبر ليحرم
أحدهم فى ازار ورداه
ونعائين رواه أبو عوانة فى
صحيحه وخرج بالرجل
المزاة والخثى اذ لا نزع
عليهما فى غير الوجه (و
سن (صلاة ركعتين) فى غير
وقت الكراهة كما علم من
محله (لاحرام) لكل من
الرجل وغيره للاتباع
رواه الشيخان مع خبر
البسوا من ثيابكم البياض
ويقتضى عن الركعتين فريضة
وناافلة أخرى ويسن أن
يقرأ فى الركعة الاولى سورة
التكافرون وفى الثانية
سورة الاخلاص وقول
لاحرام من زيادى
(والافضل أن يحرم)
الشخص (إذا توجه
لطريقه) را كما كان أو ما شيا

للتباعد في الاول رواه
 الشيخان وخبر مسلم عن
 جابر امرنا رسول الله
 ﷺ لما اهلنا ان نحرم
 إذا توجهنا فيه وفي الثاني
 نعم لو خطب امام مكة
 بها يوم السابع فالأفضل له
 ان يخطب محرما فيقدم
 احرامه سيره يوم قاله
 الماوردي (ومن اكثر
 تلبية ورفع رجل) صوته
 بها بحيث لا يضر بنفسه
 (في دوام احرامه) فيها
 للتباعد في الاول رواه
 مسلم وللأمر به في الثاني
 رواه الترمذي وقال حسن
 صحيح (وذلك) عند تغاير
 احوال كركوب ونزول
 وهبوط واختلاط رفقة
 وفراغ صلاة واقبال
 ليل او نهار ووقت سحر
 (أكد) وخرج بدوام
 احرامه ابتداء فلا يسن
 الرفع بل يسمع نفسه فقط
 ونقله في المجموع عن الجويني
 واقره والتقيد بالرجل
 من زيادتي فلا يسن للمرأة
 والخشي رفع صوتها بان
 يسمعا غيرها بل يكره
 لها رفعه وفرق بينه وبين
 اذانهما حيث حرم فيه ذلك
 بالاصغاء الى الاذان
 واشتغال كل احد بتليته
 عن سماع تلبية غيره وظاهر
 ان التلبية كغيرها من الاذكار
 تكره في مواضع النجاسة
 تنزيها لذكر الله تعالى
 ولفظها ليك اللهم ليك

للميقات ومكث فيه من الاحرام عند توجهه منه لا عند وصوله اليه ولا حال مكثه فيه فلا ينافي هذا ما تقدم
 ان الافضل الاحرام من الميقات لا لما قبله او بعده حجة والافضل للمكي ان يصلي ركعتي الاحرام في
 المسجد الحرام ثم ياتي الى باب محله الساكن به ان كان له سكن فيحرم منه عند ابتداء سيره ثم ياتي المسجد
 لطواف الوداع المسنون ومن لا مسكن له ينبغي ان الافضل له ان يحرم من المسجد الحرام فان قلت ندب
 احرامه عند ابتداء سيره لجهة مقصده ينافيه إذا كان مقصده لغير القبلة كعرفة ما مر انه يسن الاستقبال
 عند التنية قلت لا ينافيه فيسن له عند ابتداء في السير لجهة عرفة ان يكون ملتفتا الى القبلة انتهت (قوله للتباعد)
 اي لانه ﷺ احرم لما انبعثت به راحته وقوله لما اهلنا اي وكان بعضنا مشاة وبعضنا ركباناً وقوله فيه
 أي في الاول وهو الركب وقوله وفي الثاني أي وهو الماشي احل (قوله نعم لو خطب امام مكة الخ) عبارة
 شرح مروي لا فرق في ذلك بين من يحرم من مكة او غير ما نعم يستحب للامام الخ انتهت (قوله وسن) ككثر
 تلبية) اي للمحرم ولو حائضا وجنبا للتباعد ولا لها شعار النسك ويسن للابلي ادخال اصبعيه في اذنيه
 حال التلبية كما في صحيح ابن حبان اشرح م (قوله ورفع رجل صوته بها) استثنى بعضهم المسجد الحرام
 ونحوه إذا حصل تشويش على المصلين اه وفي حاشية الايضاح لشيخنا محله إذ لم يشوش على نحو قاري او
 ذا كراو مصل او طائف او تائم فان شوش على احد من هؤلاء لا يرفع صوته او يفوق ما يسمع نفسه حرم
 عليه ان كثر التشويش والا كره وما في المجموع وغيره ما يصرح بالكراهة ينبغي حمله على الشق الثاني
 اه عميرة اسم (قوله ايضا ورفع رجل بها صوته) اي حتى في المساجد على الاصح اه ايضا شرح م (قوله
 بحيث لا يضر بنفسه) بضم اوله من اضر لتعديده بالباء اه ع ش على م (قوله وذلك) اي الاكثر عند تغاير
 الاحوال آكد يقال قد يفيدان غير الاكثر عند التغاير ليس آكد منه عند غيره لا نأقول هذا علم من
 الافضلية من الاكثر بالاولى اه شوبري (قوله وصعود وهبوط) بفتح اولها اسم مكان الفعل منهما
 وبضمة مصدر وكل منهما صحيح هنا ذكره في المجموع اه شرح م (قوله وفراغ صلاة) اي ولو تقلا وهل
 يقدمها على اذكار الصلاة المندوبة عقبها ظاهر كلامهم هنا وعند فراغ الصلاة نعم وهو محتمل لما تقررت انها
 شعار النسك فهي كالتكبير المقيد في أيام النحر والتشريق اه لا يعاب وقضية التشييد بتكبير العيد انه يقتصر
 على مرة ثم ياتي بالاذكار فليتأمل وكتب ايضا قوله وفراغ صلاة اي عقبها وقبل الايتان باذكارها
 قرر الزيادة كحج اه شوبري وعبارة ع ش على م وينبغي تقديم الاذكار على التلبية لا تساع وقت
 التلبية وعدم فواتها ويقدم إجابة المؤذن وما يقال عقب الاذان عليها انتهت (قوله ووقت سحر) أي
 وعند نوم او يقظة وهبوب ريح وزوال شمس اه م (قوله عن الجويني) هو عبد الله بن يوسف نقل
 النووي في الطبقات عن الشيخ ابي سعيد عبد الواحد بن القشيري صاحب الرسالة ان المحققين من اصحابنا
 يعتقدون فيه من الكمال انه لو جاز ان يبعث نبي في عصره لما كان الا هو صنف تفسيرا كبيرا مشتملا على
 عشرة انواع من العلماء في كل اية وله الفروق والسلسلة والتبصرة وغير ذلك وجوب ناحية كبيرة من نواحي
 نيسابور تشتمل على قرى كثيرة توفي رحمه الله بنيسابور في ذي القعدة سنة اربع مائة وثلاثين اه من
 شرح منظومة ابن العماد في النجاسات المغفوع عنها (قوله بان يسمعا غيرها) اي بان كانتا بحضرة الجانب
 فان كانتا بحضرة المحرم أو خليتين فلا كراهة اه ع ش على م (قوله بالاصغاء الى الاذان) أي
 بالامر بالاصغاء الى الاذن اه شرح م (قوله في مواضع النجاسة) ينبغي ان المراد بها النجاسة
 المحققة وان محل الكراهة حيث تلفظ بها بلسانه فان اجراها على قلبه لم يكره اخذا بما قاله
 في الخلاه انه لو عطس حمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه اه ع ش (قوله لا شريك لك) أراد
 بتق الشريك مخالفة المشر كين فانهم يقولون لا شريك لك الا شريكا تملكه وما ملك
 اه شرح م (قوله ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف وهو كما قال المصنف أصح وأشهر

الى اخره) اي ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك

ويجوز فتحها على التعليل أى لأن الحمد والنعمة لك بنصب النعمة في الأشهر ويجوز رفعها على الابتداء
 وحينئذ خبران محذوف ولذلك قال الأياري وإن شئت جعلت خبران محذوفاً أي إن الحمد لك والنعمة
 مستقرة لك ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقص عنها فإن زاد لم يكره فقد كان ابن عمر رضي الله
 عنهما يزيد كافى مسلم ليك وسعديك والخير بيدك والرغبة اليك والعمل ويسن وقفة لطيفة على والملك ثم
 يبدأ بلا شريك لك أشرح مروي في البر ماوى مانصه ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقص عنها فإن
 زاد لم يكره نحو ليك وسعديك والخير كله بيدك والرغبة والعمل اليك ومعنى وسعديك الأسعاد وهو
 الإعانة أي نطلب منك إسعاداً بعد إسعاد ومعنى والخير كله بيدك أي في قدرتك ولم يذكر الشر لأن الأدب
 عدم نسبته إليه صريحاً واستحب في الأم ليك إله الحق بعد لا شريك لك لصحتها عنه صلى الله عليه وسلم
 ويكره الكلام في أثناء التلبية والسلام عليه ويندب له رده وتأخيرها إلى فراغها أحب وقد يجب الكلام في
 اثنا العارض كأنقاذ نحو اعصى يقع في مهلك ويجوز بالعجمية ولو للقادر على العربية انتهى (قوله والملك)
 قال الحافظ حج هو بالنصب على المشهور ويجوز فيه الرفع تقديره والملك كذلك فإن قلت لم قرن الحمد
 والنعمة وأفراد الملك قلت لأن الحمد متعلق بالنعمة ولهذا يقال الحمد لله على نعمه لجمع بينهما كأنه قال لا حمد
 إلا لك ولا نعمة إلا لك وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله تعالى لأنه صاحب
 الملك ويسن وقفة يسيرة بعد والملك لتلاي وصل بالنفي بعده فيوهم أنه بر ماوى (قوله وإجابة بعد إجابة) قال
 الشافعي في الأم سمعت بعض من أَرْضَى من أهل العلم يذكر أن الله سبحانه وتعالى لما أمر إبراهيم عليه الصلاة
 والسلام بما تضمنه الآية الشريفة وأذن في الناس بالحج ياتوك وقف على المقام فصاح عباد الله أجيوا داعي
 الله فاستجاب له حتى من في الأَصْلَاب والأَرْحَام اه وعن ابن عباس رضي الله عنه لما فرغ إبراهيم من
 الكعبة قيل له أذن في الناس بالحج قال يارب ما يبلغ صوتي قال أذن وعلى البلاغ فنادى أيها الناس كتب
 عليكم الحج إلى البيت العتيق فسمعه من بين السماء والأرض أفلاترى الناس يجيئون من أقطار الأرض
 يلبون اه ابن قاسم (قوله وهو مشى) أي ملحق بالمشى لأنه ليس له مفرد من لفظة اه شيخنا ح ف وفي المخنار
 في باب المقصور لبا بالحج تلبية وربما قالوا لبا بالحج بالهمزة وأصله غير مهموز وقد سبق في لباء لبا قال
 له ليك قال يونس النحوى ليس ليك مشى إنما هو مثل عليك واليك وقال الخليل وهو مشى وقد سبق في لبب
 وحكى أبو زيد عن الخليل أن أصل التلبية الإقامة بالمكان يقال لبب بالمكان وللبب به إذا قام به قال ثم قالوا
 الباء الثانية إلى الباء استثقالاً كما قالوا تظنى وأصله تظان قلت وهذا التخريج عن الخليل يخالف التخريج
 المنقول في لبب فإن أمكن الجمع بينهما فلا منافاة اه وقال في باب الهمز ولبا بالحج تلبية وأصله غير مهموز قال
 الفراء بما خرجت بهم فصاحتهم إلى همز ما ليس بهموز قالوا لبا بالحج وحلا السويق وورثا الميت اه وقال
 في باب الباء بالمكان الباء بإقام به ولزمه ولب لغة فيه قال الفراء ومنه قولهم ليك أي أنا مقيم على طاعتك
 ونصب على المصدر كقولك حمد الله وشكرا وكان حقه يقال له لبا لك وثنى على معنى التأكيد أي الباء
 لك بعد الباب وإقامة بعد إقامة قال الخليل هو من قولهم دار فلان تاب دارى بوزن ترد أي تجاذبها أي
 أنا مواجهاك بما تحب إجابة لك والياء للتثنية وفيها دليل على النصب للمصدر انتهى (قوله وسقطت نونه
 للإضافة) أي واللام للتخفيف وهو منصوب بفعل مضمر وجوباً وأصله ألبى لبى لك أي أجبت إجابتين
 لك حيث دعوتنا للحج على حد قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فخذفت النون من المشى للإضافة واللام
 للتخفيف والفعل مضمر وجوباً بر ماوى (قوله ولما رأى ما يعجبه الخ) ينبغي لنا طه هذا الحكم بمطابق
 العلم وإن حصل بغير الرؤية وأنه لا فرق فيما يعجبه من الأمور المحسوسة والمعقولة اه سمع على حج (قوله
 ورأى جميع المسلمين) وكانوا ثمانين الفا وورد في خبر أن الله تعالى وعد هذا البيت بأن يحججه كل سنة ستائة
 ألف من الأنس فإن نقصوا أكلمهم الله تعالى من الملائكة وإن الكعبة تحشر كالعروس المزفوفة فكل من

والملك لا شريك لك
 للإتباع رواه الشيخان
 لونهن تكررهما ثلاثاً
 ومعنى ليك أنا مقيم على
 طاعتك وزاد الأزهرى
 إقامة بعد إقامة وإجابة
 بعد إجابة وهو مشى أريد
 به التكثير وسقطت نونه
 للإضافة (و) سن (لمن
 رأى ما يعجبه أو يكرهه)
 أن يقول (ليك أن العيش
 عيش الآخرة) قاله صلى
 الله عليه وسلم حين وقف
 بعرفات ورأى جميع المسلمين
 رواه الشافعي وغيره

تعلق باستارها ويسعون خلفها حتى تدخل الجنة فيدخلون معها اه ح ف تقلا عن الاجهوري وقوله
وكانوا ثمانين الفا فيه قصور والذي في المواهب اللدنية ان الذين خرجوا معه من المدينة في حجة الوداع
كانوا مائة الف واربعة عشر الفا وقل اكثر من ذلك وقال شارحه وهذا غير من اجتمع عليه في عرفة من
اهل مكة وقبائل العرب وفود اهل اليمن وغيرهم فهذا عدد كثير تامل (قوله عن مجاهد) هو ابو الحجاج
مجاهد بن خبير الخزومي التابعي سمع ابن عمر وغيره وروى عنه طاوس وغيره المتوفى سنة مائة واربعة او
اثننتين او ثلاث ومائة وهو ابن ثلاث وثمانين سنة اه برماوى (قوله في حفر الخندق) ظاهره انه قال ليلىك
ان العيش الخ وعبارة زى قوله ليلىك الخ ويظهر تقييد الايمان بليلىك بالمحرم واما غيره فيقول اللهم ان
العيش الخ كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الخندق اه حج انتهت اه ع ش على مر وعبارة اصله مع شرح
مر كعبارته هنا متناوشرحا وعبارة البرماوى قوله ليلىك اى ان كان محرما ولا قال اللهم ان العيش الخ
كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم يوم الخندق كما ياتي في الشارح ولا يقول ليلىك فان قالها هل
يكراه او لا حرره ولا بأس بالجواب بليلىك بل هو مندوب وقد ضمن بعضهم معنى ذلك لغیر المحرم في قوله
لا ترغبن إلى الثياب الفاخرة * واذا ذكر عظامك حين تسمى فاخره

وإذا رايت زخارف الدنيا فقل * اللهم ان العيش عيش الآخرة

انتهت (قوله ثم يصلى) على المصدر قبله فهو على حد قوله * ولبس عباءة وتقر عيني * فيفيد سن
المذكورات اه شيخنا * (تأنيده) * ظاهر المتن ان المراد بتلييته التي ارادها فلوارادها مرات كثيرة لم
تسن الصلاة ثم الدعاء لا بعد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة واما كمالها فينبغي ان لا
يحصل الا بان يصلى ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات فياتي بالتلبية ثلاثا ثم الدعاء ثم الصلاة ثلاثا وهكذا
ثم رابت عبارة ايضاح المصنف وغيره ظاهرة فيما ذكرناه اه حج اه ع ش على مر (قوله على النبي)
اى وآله وصحبه كذلك ويكررها ثلاثا وتحصل باى صيغة كانت لكن الا براهيمية افضل اه برماوى (قوله)
ويسال الله الجنة) بان يقول اللهم انى اسالك رضاك والجنة واعوذ بك من سخطك والنار ويسن ان يدعو
بما شاء ديننا ودنيا ومنه اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا
بوعدك ووفوا بعهديك واتبعوا امرك اللهم اجعلنى من وفدك الذين رضيت وارضيت اللهم يسر
لى اداء مانوبت وتقبل منى ما ادبت يا كريم اه برماوى (قوله ويستعين من النار) اى بان يقول
اللهم انى اسالك رضاك والجنة واعوذ بك من النار اه ع ش على مر ثم يدعو بما احب لنفسه ومن
احبه اه ايضاح (قوله وضعفه الجمهور) اى من حيث دليله والا فالحكم متفق عليه اه شيخنا
وعبارة البرماوى قوله وضعفه اى هذا الحديث الذى فيه السؤال وليس التضعيف راجعا للصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لما يوحىه كلام الشارح انتهت

(باب صفة النسك)

اى الكيفية المطلوبة فيه من حين الاحرام به اه برماوى اى الى حين التحال بل وبعد التحال
ليدخل الكلام على طواف الوداع وهذا الباب ينتهى الى باب محرمات الاحرام وقد ذكر
فيه خمسة فصول فصول الطواف فصل سن للامام ان يخطب بمكة فصل فى المبيت بمزدلفة
فصل فى المبيت بمنى فصل فى اركان الحج تامل (قوله الافضل لمحرم الخ) التقييد به محتاج اليه بالنسبة
للسنة الاولى وهى قوله قبل وقوف اذ الوقوف لا يكون الا للمحرم بالحج وحده أو قرانا
وغير محتاج اليه بل لا يذنبى بالنظر للسنن الاتية وهى قوله ومن ثنية كذا وقوله وان يقول الخ
وقوله ويدخل المسجد الخ وقوله ويبدأ بطواف قدوم الخ فهذه السنن الاربع لا تقيد بالمحرم فضلا
عن كونه بحج كما يعلم من صنيع الشارح فيما ياتي (قوله الافضل دخول مكة) بالميم ويقال بكة بالباء الموحدة
بدل الميم لغتان مشهورتان وهما اسمان للبلد وقيل مكة اسم للحرم وبكة اسم للمسجد وقيل مكة للبلد

عن مجاهد مرسلا وقاله
صلى الله عليه وسلم فى
أشدأحواله فى حفر الخندق
رواه الشافعى أيضا ومعناه
أن الحياة المطلوبة الهنيئة
الدائمة هى حياة الدار
الآخرة وقولى أويكرهه
من زيادتى (ثم) بعد
فراغه من تلييته (يصلى)
ويسلم (على النبي صلى الله
عليه وسلم ويسأل الله)
تعالى (الجنة ورضوانه
ويستعين) به (من النار)
للاتباع رواه الشافعى
وغيره قال فى المجموع وضعفه
الجمهور ويكون صوته
بذلك أخفض من صوت
التلبية بحيث يتميزان

(باب صفة النسك)
(الافضل) لمحرم بحج ولو قارنا

وبكة للبيت والمطاف وقيل كالاخير باسقاط المطاف سميت مكة من الملك وهو المص يقال امتك الفصيل
 ضرع أمه اذا امتصه لقله ماؤها وبكة من البك وهو الاخراج والتدافع لاجها الجبابة منها ولتدافع
 الناس بعضهم بعضا في المطاف لكثرة الزحام ولها أسماء كثيرة نحو الثلاثين اسما وكثرة الاسماء تدل على
 شرف المسمى غالبا ولذلك قال النووي لا أعلم بلدا أكثر اسما من مكة والمدينة لكونهما أفضل ارض
 ومكة أفضل من المدينة خلافا للامام مالك رضي الله عنه وجعل ابن حزم ذلك التفضيل ثابتا للحرم
 وعرفات وإن كانت من الحل وأفضل بقاعها الكعبة ثم المسجد الحرام ثم بيت خديجة المشهور الآن
 بزقاق الحجر المستفيض بين أهل مكة خلفا عن لف أن ذلك الحجر البارز فيه هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم اني
 لا عرف حجرا كان يسلم علي بمكة نعم التربة التي ضمت أعضائه صلى الله عليه وسلم أفضل حتى من العرش
 والكرسي قال الحافظ ابن حجر ومن خواص اسم مكة انه إذا كتب على جبين المرحوف بدم وعافه مكة
 وسط البلاد والله رؤف بالعباد انقطع دمه وأول من بنى البيت الملائكة قبل خلق آدم عليه الصلاة
 والسلام بالني عام بأمر الله تعالى لهم وطافوا به ثم آدم ثم ولده شيث ثم ابراهيم وهذه الاربعة ثابتة
 بالنص ثم جرهم ثم قصي وهذه الثلاثة ليس فيها نص ثم قريش ثم عبد الله بن الزبير على قواعد ابراهيم ثم
 الحجاج لجهة الحجر فقط بعد ان هدمها بأمر عبد الملك بن مروان واخرج من بناء عبد الله بن الزبير ستة
 اذرع وشبرا في الحجر وأبقاه على الارتفاع الذي صنعه عبد الله بن الزبير وسبعة وعشرون ذراعا وكانت
 في بناء قريش ثمانية عشر ذراعا ثم انهدمت جهة الحجر من السيل ستة وتسعين وثلاثين وألف في زمن السلطان
 مراد فامر ببنائها فبنيت ومن اراد كيفية ذلك واصله وما ورد فيه فليراجع من محله ومنه ما ألفه شيخنا فيما
 يتعلق بالحرمين وتندب المجاورة بمكة الاحوف انحطاط رتبة او محذور من نحو معصية اه برماوى
 فتلخص من كلامه ان البيت بنى عشر مرات وقد نظمها بعضهم فقال

بنى بيت رب العرش عشر نخذهم * ملائكة الله الكرام وادم
 وشيث و ابراهيم ثم عمالق * قصي قريش قبل هذين جرهم
 وعبد الاله بن الزبير بنى كذا * بناء الحجاج وهذا متمم

اه شيخنا مدابغى في قراءته للبخارى وفي الايضاح ما نصه قال ابو الوليد الازرق لما بنى ابراهيم الكعبة
 جعل طولها في الارض ثلاثين ذراعا وعرضها في الارض اثنين وعشرين ذراعا واما الظاهر منها على
 وجه الارض فجعل طولها في السماء تسعة اذرع واما عرضها فبين ركن الحجر والركن العراقى المقابل
 للمعبر خمس وعشرون ذراعا وبين العراقى والشامى وهو الذى جهة باب العمرة احد وعشرون ذراعا
 وبين الشامى واليمانى خمس وعشرون ذراعا وبين اليمانيين عشرون ذراعا وكانت غير مسقفة فبنيتها
 قريش في الجاهلية فزادت في طولها في السماء تسعة اذرع فصارت طولها ثمانية عشر ذراعا ونقصوا من
 طولها في الارض ستة اذرع وشبرا تركوها في الحجر فلم تزل على ذلك حتى كان زمان عبد الله بن الزبير
 فهدمها وبنها على قواعد ابراهيم وزاد في طولها في السماء تسعة اذرع اخرى فصارت طولها في السماء سبعا
 وعشرين ثم بنها الحجاج فلم يغير طولها في السماء قال العلماء وكانت الكعبة بعد ابراهيم مع العمالة
 وجرهم إلى ان انقرضوا وخافهم فيها قريش بعد استيلائهم على الحرم لكثرة تمهم بعد القلة وعزهم بعد
 الذلة فكان اول من جدد بناءها بعد ابراهيم قصي بن كلاب وسقفها بخشب الدوم وجريد النخل وكان
 بابها الاصقا بالارض بنتها قريش بعده ورسول الله ابن خمس وعشرين سنة فقال لهم ابو حذيفة بن المغيرة
 يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا تدخل إلا بسلام فانه لا يدخلها حيثئذ الا من اردتم فان جاء احد من
 تكرهه رميتم به فسقط وصار نكالا لمن رآه ففعلت قريش ما قال انتهى (قوله دخول مكة الخ)
 ويستحب ان يقول عند دخوله لها ماروا جعفر بن محمد عن ابيه عن جده ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول عند
 دخوله اللهم البلد بلدك والبيت بيتك جئت اطلب رحمتك وأؤم طاعتك متعبا لامرئ راضيا بقدرك

(دخوله مكة قبل وقوف)
 بعرفة اقتداء به صلى الله
 عليه وسلم وبأصحابه

مسلما لا مرك اسالك مسئلة المضطر اليك المشفق من عذابك ان تستقبلني بعفوك وان تتجاوز عني
 برحمتك وان تدخلني جنتك قال الزعفراني ويقول آيرون ثابتون لربنا حامدون الحمد لله الذي أقدمنيها سالما
 معافا فالحمد لله رب العالمين كثير اعلى تيسيره وحسن بلاغه اللهم هذا حرمك وأمنك فحرم لحى ودمى
 وشعرى وبشرى على النار وأمنى من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلنى من أوليائك وأحبائك وأهل
 طاعتك اللهم أنت ربى وأنا عبدك والبلد بلدك والحرم حرمك والأمن أمنك جئت هاربا وعن الذنوب
 مقلعا ولفضلك راجيا ولرحمتك طالبا ولقراضك مؤديا ولرضاك مبتغيا ولعفوك سائلا فلا تردنى خائبا فى
 وادخلنى فى رحمتك الواسعة وأعدنى من الشيطان وجنده وشر أوليائه وحز به وصى الله على سيدنا محمد
 وآله اه شرح الروض وفى الايضاح مانصة قال الماوردى لم تكن مكة ذات منازل وكانت قريش بعد
 جرحهم والعاقبة ينتجعون جبالها وأوديتها ولا يخرجون من حرمها اتسا بالسكبة لاستيلائهم عليها وتخصصا
 بالحرم لحولهم فيه ويرون انهم سيكون لهم بذلك شأن وكلما كثرت فيهم العدد ونشأت فيهم الرياسة قوى
 أملمهم وعلوهم انهم سيقدمون على العرب وكانت فضلا وهم يتخيلون ان ذلك رياسة فى الدين وتأسيس لنسبة
 ستكون فيهم فاول من ألهم ذلك منهم كعب بن لؤي بن غالب وكانت قريش تجتمع اليه فى كل جمعة وكان
 يخطب لهم فيه ويذكر لهم أمر نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم ثم انتقلت الرياسة الى قصي بن كلاب فبنى بمكة دار
 الندوة ليحكم فيها بين قريش ثم صارت لتشاورهم وعقد الوية حروبهم قال الكلبي وكانت أول دار بنيت
 بمكة ثم تتابع الناس فبنوا الدور وكلما قربوا من الاسلام ازدادوا قوة وكثرة عدد حتى دانت لهم العرب الى
 ان قال السادسة والثلاثون أى من المسائل فى كسوة الكعبة قال الازرقى قال ابن جريج كان تبع أول من
 كسى البيت كسوة كاملة أرى فى المنام ان يكسوها فكساها الانطاع ثم أرى ان يكسوها الوصائل وهى ثياب
 حبرة من عصب البع ثم كساها الناس بعده فى الجاهلية ثم روى الازرقى فى روايات متفرقة حاصلا ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كسى الكعبة ثم كسى أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية وابن الزبير ومن بعدهم وان
 عمر رضى الله تعالى عنه كان يكسوها من بيت المال فكساها القباطى وكساها ابن الزبير ومعاوية الديباج
 وكانت تكسى يوم عاشوراء ثم صار معاوية يكسوها مرتين ثم كان المأمون يكسوها ثلاث مرات
 فيكسوها الديباج الاحمر يوم التروية والقباطى يوم هلال رجب والديباج الابيض يوم سبع
 وعشرين من رمضان وهذا الابيض ابتداء المأمون سنة ست او مائتين حين قالوا له الديباج
 الاحمر يتخرق قبل الكسوة الثانية فسال عن أحسن ما تكون فيه الكعبة فقيل الديباج الابيض ففعله
 السابعة والثلاثون فى تزوين الكعبة بالذهب وكيف كان ابتداءه نقل الازرقى ان عبد الله بن الزبير حين
 أراد هدم الكعبة وبناءها استشار الناس فى ذلك فاشار جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير وآخرون بهدمها
 وبناءها لانها كانت قد انهدمت وأشار ابن عباس وآخرون بتركها بحالها فعزم ابن الزبير على هدمها
 فخرج أهل مكة الى منى فاقاموا بها ثلاثة ايام خوفا من ان ينزل عليهم عذاب لهدمها فامر ابن الزبير بهدمها
 ويرمى احجارها فلما رأوا انه لا يصيبه شيء اجتروا فاصعدوا وهدموا قلما فرغ ابن الزبير من بناء
 الكعبة خلقها من داخلها وخارجها من اعلاها الى اسفلها وكساها القباطى وقال من كانت لى عليه طاعة
 فليعتمر من التمتع ومن قدر ان ينحر بدنة فليفعل ومن لم يقدر فليذبح شاة ومن لم يقدر عليها فليصدق
 بوسعه وخرج ابن الزبير ماشيا والناس معه مشاة حتى اعتمر وامن التمتع شكر الله تعالى ولم ير يوم أكثر
 عتقا وبدنة منحورة وشياها مذبوحة وصدقة من ذلك اليوم ونحر ابن الزبير مائة بدنة واما تذهب الكعبة فان
 الوليد بن عبد الملك بعث الى واليه على مكة خالد بن عبد الله السرى بستة وثلاثين الف دينار فضرب منها على
 باب الكعبة صفائح الذهب وعلى ميزاب الكعبة وعلى الاساطين التى فى بطنها وعلى الاركان فى جوفها وكل ما
 على الاركان والميزاب من الذهب فهو من عمل الوليد وهو أول من ذهب البيت فى الاسلام فاما ما كان على الباب

من الذهب من عمل الوليد فرق فرغ ذلك إلى أمير المؤمنين محمد بن الرشيد في خلافته فarsل إلى سالم بن الجراح عامله على ضواحي مكة ثمانية عشر ألف دينار ليضرب بها صفائح الذهب على باب الكعبة فقلع ما كان على الباب من الصفائح وزاد عليها ثمانية عشر ألف دينار فضرب عليه الصفائح التي هي عليه اليوم والمسامير وحلقت الباب والعتبة فالذي على الباب من الذهب ثلاثة وثلاثون ألف مثقال وعمل الوليد بن عبد الملك الرخام الأحمر والأخضر والأبيض في بطنها وزر به جدرانها وفرشها بالرخام فجميع ما في الكعبة من الرخام هو من عمل الوليد بن عبد الملك وهو أول من فرشها بالرخام وأزر به جدرانها وهو أول من زخرف المساجد الثامنة والثلاثون في تطيب الكعبة روى الأزرقي أن عبد الله بن الزبير كان يحجر الكعبة كل يوم برطل ويوم الجمعة يحجرها برطلين وإن ابن الزبير خلق جوف الكعبة كله وغن عائشة قالت طيبوا البيت فإن ذلك من تطهيره تعني قوله وطهر بيته وإن عائشة قالت لطيب الكعبة أحب إلى من أن أهدى لها ذهباً أو فضة وإن معاوية رضي الله تعالى عنه أجرى للكعبة الطيب لكل صلاة قال ابن جريج كان معاوية أول من طيب الكعبة بالخلوق والمجمرة وأجرى الزيت لقناديل المسجد في بيت المال انتهى وفي المصباح الخلق مثل رسول ما يتخلق به من الطيب قال بعض الفقهاء وهو مائع فيه صفرة والخلق مثل كتاب مثله وخلقت المرأة بالخلق تخليقاً فتخلقت هي به اه (قوله ولكثرة ما يحصل له الخ) وأما ما فعله حجاج العراق في هذا الزمان من عدو لهم إلى عرفات قبل دخول مكة لضيق وقتهم فقيه تقويت سنن كثيرة منها دخول مكة وطواف القدوم وتعجيل السعي وزيادة البيت وكثرة الصلاة بالمسجد الحرام وحضور خطبة الإمام يوم السابع بمكة والمبيت بمنى ليلة عرفة الصلاة بها وحضور تلك المشاهد وغير ذلك اه ايضاح (قوله من ثنية كذا) والافضل أن يكون الدخول نهاراً وبعد الفجر ويندب أن يكون ماشياً وحافياً إلا لعذر وإن يكون داعياً متضرعاً خاشعاً متذللاً بخضوع قلب وجوارح ظاهره وباطنه امتد كراجلالة الحرم ومزبته على غيره متجنباً للزحمة والأيذاء متلطفاً بمن يراحمه اه برماوى وفارق المشى هنا المشى في بقية الطريق بأنه هنا أشبه بالتواضع والادب وليس فيه فوات مهم ولأن الراكب يتعرض في الدخول بالأيذاء بدابته في الزحمة والافضل للمرأة ومثلها الخنثى دخولها ودجها ونحوه اه شرح مر (قوله وإن لم تكن بطريقه) وفارق ما مر في الغسل بذي طوى بأن حكمة الدخول من كذا غير حاصلة بسلك غيرهما وحكمة الغسل النظافة وهي حاصلة في كل موضع اه شرح مر (قوله بالفتح والمد) وداله مهمة خلافاً لمن أعجمها لا اتفاق أهل اللغة على الإهمال ويحوز فيها وفي كدى الصرف وعدمه باعتبار ارادة المكان يعنى الجبل والبقعة وبمكة موضع ثالث يقال له كدى بتشديد الياء على طريق العين اه برماوى (قوله أيضاً بالفتح والمد) عبارة حجاج بفتح الكاف والمد والتثوين وعدمه وتسمى على نزاع فيه الحجون الثاني المشرف على المقبرة المسماة بالمعلقة وزعم أن دخوله من العلماء اتفاقاً لأنها بطريقه تردده المشاهدة القاضية بأنه ترك طريقه الواصلة إلى الشيكة وعرج عنها إلى تلك التي ليست بطريقه قصداً مع صعوبة تلك ولا ينافي طلب التعرّيج إليها السابق أنه لم يحفظ عنه ^{منه} عند مجيئه من الجعرانة محرماً بالعمرة ولا من ملى عند نفيه لأنه لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع فهو مشكوك فيه وتعريجه إليها قصداً أو لا معلوم فقدم وما قيس به انتهى (قوله قتيبة عان) بضم القاف الأولى وفتح العين وكسر القاف الثانية كما أشار إليه بالتضيق اه ح ل وهو على يسار الداخل من باب شيكة (قوله واختصت العلماء الخ) عبارة شرح مر والمعنى فيه وفي الدخول بممر الذهب من طريق والخروج من أخرى كافي العيد وغيره واختصت العلماء بالدخول لقصد الداخل مكاناً على المقدار والخارج عكسه ولأن العلماء محل دعاء إبراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل أئمة من الناس ثموتى اليهم كما روى عن ابن عباس فكان الدخول منها أبلغ في تحقيق استجابة دعاء إبراهيم ولأن الداخل منها يكون مواجهاً لباب الكعبة وجهته افضل الجهات انتهى (قوله والسفلى بالخروج) عبارة حجاج ويخرج

ولكثرة ما يحصل له من السنن الآتية (و) الافضل دخولها (من ثنية كذا) وإن لم تكن بطريقه خلافاً لما نقله الرافعي عن الأصحاب واقتضاه كلام الأصل للاتباع رواه مسلم ولفظه وكان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من السفلى والعليا تسمى ثنية كذا بالفتح والمد والتثوين والسفلى ثنية كدى بالضم والقصر والتثوين وهي عند جبل قتيبة عان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين واختصت العليا بالدخول والسفلى بالخروج لأن الداخل يقصد مكاناً على المقدار والخارج عكسه

إن لم يكن على طريقه ولو إلى عرفات على ما فيه من ثنية كدى بالضم والقصر والتنوين وعدمه وهو المشهور
 الآن باب الشبهة انتهت (قوله وقضيته التسوية في ذلك الخ) وهو كذلك كما في شرح م (قوله وأن يقول
 عند لقاء الكعبة الخ) أي ولو حالاً لا حرج وهل المقيم بمكة كذلك جى يستحب له ذلك القول كلما أبصر
 البيت لا يبعد أنه كذلك أم م م على حج قال في الإيضاح الرابعة من المسائل يستحب لمن جلس في
 المسجد الحرام أن يكون وجهه إلى الكعبة ويقرب منها وينظر إليها إيماناً واحتساباً فان النظر إليها عبادة
 وقد جاءت آثار كثيرة في فضل النظر إليها الخامسة يستحب دخول البيت حافياً وأن يصلي فيه والافضل أن
 يقصد م صلى رسول الله ﷺ فإذا دخل من الباب مشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب
 من ثلاثة أذرع فيصلي ثبت ذلك في صحيح البخاري ويدعو في جوانبه بحيث لا يؤذي أحداً ولا يتأذى هو فان
 تأذى أو آذى لم يدخل وهذا مما يغلط فيه كثير من الناس فيزاحمون زحمة شديدة بحيث يؤدي بعضهم بعضاً
 وربما انكشف عورهم بعضهم أو كثير منهم وربما زاحم الرجل المرأة وهي مكشوفة الوجه واليد وهذا
 كله خطأ يفعلونه جهلة الناس ويغتر بعضهم ببعض وكيف ينبغي لعامل أن يرتكب الأذى المحرم لتحصيل امر
 لو سلم من الأذى لكان سنة وأما مع الأذى فليس بسنة بل حرام والله المستعان السادسة إذا دخل البيت
 فليكن شأنه الدعاء والتضرع بحضور قلب وخشوع وليكثر من الدعوات المهمة ولا يعتمد الاشتغال
 بالنظر لما يليه بل يلزم الأدب وليعلم أنه في أفضل الأرض وقد روي نافع عائشة رضي الله عنها قالت عجباً للبر
 المسلم إذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل السقف ليدع ذلك إجلالاً لله تعالى وإعظاماً دخل رسول الله
 ﷺ الكعبة ما خلف بصره ووضع سجوده حتى خرج منها إلى أن قال الثامنة يستحب صلاة النافلة في البيت
 وأما الفريضة فإن كان يركع جماعة كثيرة فهي خارج البيت وأفضل وإن كان لا يركعها فداخل البيت
 أفضل إلى أن قال التاسعة يستحب ألا كثر من دخول الحجر فإنه من البيت ودخوله سهل وقد سبق أن
 الدعاء فيه تحت الميزاب مستجاب إلى أن قال الثانية عشر يستحب لمن دخل مكة حاجاً أو معتمراً أن يختم
 القرآن فيها قبل رجوعه واختلاف العلماء هل الأفضل في المسجد الحرام الاشتغال بالطواف أو الصلاة
 فإن عباس وابن جبير وعطاء ومجاهد ذهبوا إلى أن الاشتغال بالصلاة لأهل مكة أفضل وأن الغرباء
 الأفضل لهم الاشتغال بالطواف إلى أن قال الرابعة عشر يستحب زيارة المواضع المشهورة بالفضل في
 مكة والحرم وقد قيل إنها ثمانية عشر موضعاً منها البيت الذي ولد فيه رسول الله ﷺ وهو اليوم في مسجد
 في زقاق يقال له زقاق المولد وذكر الأزرقي أنه لا خلاف فيه ومنها بيت خديجة الذي كان يسكنه ﷺ
 وخديجة رضي الله تعالى عنها فيه ولدت أولادها من رسول الله ﷺ وفيه توفيت خديجة رضي الله
 عنها ولم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم مقيماً به حتى هاجر قاله الأزرقي قال ثم اشتراه معاوية وهو
 خليفة من عقيل بن أبي طالب فجعله مسجداً ومنها مسجد في دار الأرقم وهي التي يقال لها دار
 الخيزران كان النبي صلى الله عليه وسلم مستتراً يتعبد فيه في أول الإسلام قال الأزرقي هو عند
 العصفاء قال وفيه أسلم عمر بن الخطاب ومنها الغار الذي يجبل حراء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعبد
 فيه والغار الذي يجبل ثور وهو المذكور في القرآن قال الله عز وجل إذ هما في الغار الآية إلى أن قال
 الحادي عشر والعشرون لا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولا للتبرك ولا لغيره ومن أخذ شيئاً من ذلك لزمه
 رده إليها فإن أراد التبرك أتى بطيب من عنده فمسحها به ثم أخذه الثانية والعشرون قال الإمام أبو الفضل بن
 عبدان من أصحابنا لا يجوز قطع شيء من سترة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه بين أوراق
 المصحف ومن حمل من ذلك شيئاً لزمه رده خلاف ما يتوهمه العامة يشترطونه من بني شيعة هذا كلام ابن عبدان
 وحكاية الإمام أبو القاسم الرافعي ولم يعترض عليه فكانه رافقه عليه وكذا قال الإمام أبو عبد الله الحلي لا
 ينبغي أن يؤخذ من كسوة الكعبة شيء وقال أبو العباس بن القاضي من أصحابنا لا يجوز بيع كسوة الكعبة قال

وقضيته التسوية في ذلك
 بين الحرم وغيره (وأن
 يقول عند لقاء الكعبة
 رافعا يديه وإقفا اللهم زد
 هذا البيت) أي الكعبة

الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله الأمر فيها للامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال ببيعها وعطاء واحتج
بما رواه الأزرقي في كتاب مكة أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يزرع كل سنة كسوة البيت فيقسمها
على الحاج وهذا الذي قاله الشيخ حسن وقد روى الأزرقي عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما أنهما
قالا تباع كسوتها ويجعل ثمنها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة ولا
باس أن يلبس كسوتها من صارت إليه من حائض وجنب وغيرهما إلى أن قال السادسة والعشرون ومذهبنا
أنه يجوز بيع دور مكة وشراؤها وإيجارها كما يجوز ذلك في غيرها ودلائل المسئلة في كتب الفقه والخلاف
مشهور إلى أن قال السادسة والثلاثون يكره حمل السلاح بمكة من غير حاجة ثبت في صحيح مسلم عن جابر رضي
الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال لا يحمل السلاح بمكة (قوله تشريفا) أي ترافعا وعلوا وقوله
وتعظيما أي تبجيلا وقوله وتكريما أي تفصيلا وقوله ومهابة أي توقيرا وإجلالا شرح مر وكان حكمة
تقديم التعظيم على التكريم في البيت وعكسه في قاصده أن المقصود بالذات في البيت إظهار عظمته في
النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته بكرام زائره باعطائهم ما طلبوه وإيجازهم ما أمروه
وفي زائره وجود كرامته عند الله تعالى بأسباب رضاه عليه وعفوه عما جناه واقترفه ثم عظمته بين أبناء
جنسه بظهور تقواه وهدايته ويرشد إلى هذا ختم دعاء البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة إذ هي التوقير
والإجلال ودعاء الزائر بالناسي عن ذلك التكريم إذ هو الاتساع في الاحسان فتأمل اه حجاج اه ع
عليه (قوله ومنك السلام) أي ابتداءه منك ومن أكرمه بالسلام فقد سلم اه شرح مر (قوله فخيرنا بنا
بالسلام) ويسن أن يدعو بعد ذلك بما أحب من المهمات وأهمها المغفرة اه برماوى (قوله ومعنى السلام
الاول الخ) عبارة حجاج أنت السلام أي السالم من كل ما لا يليق بجلال الربوبية وكال الألوهية أو المسلم
لمبدك من الآفات انتهت (قوله فيدخل المسجد) بالنصب عطف على دخول فيفيد سنتين فورية الدخول
وكونه من باب بني شيبه والفورية صريح بها حجاج وفي الايضاح مانصه العاشرة أي من المسائل يستحب أن
لا يعرج أول دخوله على استجار منزل وخط قماش وتغيير ثياب ولا شيء آخر غير الطواف ويقف بعض
الرفقة عند متاعهم ورواحلهم حتى يطوفوا ثم يرجعوا إلى رواحلهم ومتاعهم ويستأجرون المنزل بل
إذا فرغ من الدعاء عند رأس الردم قصد المسجد ودخله من باب بني شيبه مستحب لكل قادم أي من جهة
كان بلا خلاف اه (قوله أيضا فيدخل المسجد الخ) ويقدم رجلاه اليمنى في الدخول ويقول أعوذ بالله العظيم
وبوجه الكريم وبسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
وسلم اغفر لي ذنوبي واقتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج قدم رجلاه اليسرى وقال هذا إلا أنه يقول واقتح
لي أبواب فضلك وهذا الذكر والدعاء مستحب في كل مسجد وقد وردت فيه أحاديث في الصحيح وغيره
يلفق منها ما ذكرته وقد اوضحته في كتاب الاذكار الذي لا يستغنى طالب الآخرة عن مثله إلى أن قال
الثلاثون في أمور تتعلق بالمسجد الحرام قال أبو الوليد الأزرقي والامام اقضي القضاة أبو الحسن
الماوردي البصري في كتابه الاحكام السلطانية وغيرهما من الأئمة المعتمدين وفي كلام بعضهم زيادة
على بعض اما المسجد الحرام فكان فناء حول الكعبة وقضاء للطائفين ولم يكن له على عهد رسول الله
ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه جدار يحيط به وكانت الدور محذقة به وبين الدور أبواب تدخله
الناس من كل ناحية فلما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكثر الناس وسع المسجد واشترى
الدور وهدمها وزادها فيه واتخذ للمسجد جدارا قصيرا دون القامة وكانت المصابيح توضع عليه
وكان عمر رضي الله عنه أول من اتخذ الجدار للمسجد الحرام فلما استخلف عثمان ابتاع منازل
وسمها بها أيضا وهي المسجد والاروقة فكان عثمان أول من اتخذ للمسجد الاروقة ثم ابن الزبير زاد في المسجد
زيادة كثيرة واشترى دورا من جملتها بعض دار الأزرقي اشترى ذلك البعض بيضعة عشر الف دينار ثم

(تشريفا إلى آخره) أي
وتعظيما وتكريما ومهابة
وزد من شرفه وتكرمه من
حجبه أو اغتمره تشريفا
وتكريما وتعظيما وبرا
للاتباع رواه الشافعي
والبيهقي وقال انه منقطع
(اللهم أنت السلام إلى
آخره) أي ومنك السلام
فخيرنا ربنا بالسلام قاله عمر
رضي الله عنه رواه البيهقي
قال في المجموع واستاده
اليتن بقوى ومعنى السلام
الاول ذو السلامة من
النقائص والثاني والثالث
السلامة من الآفات وقولي
عند لقاء أعم من قوله إذا
أبصر وقولي رافعا يديه
واقفان زيادتي (فيدخل)
هو أولى من قوله ثم يدخل
(المسجد) الحرام

عمره عبد الملك بن مروان ولم يزد فيه ليكن رفع جداره وسقفه بالساج وعمره عمارة حسنة ثم أن الوليد بن عبد الملك رسع المسجد وحمل عليه اعمدة الحجارة والرغام ثم ان المنصور زاد في المسجد وبناه وجدل فيه عمدا الرخام وزاد فيه المهدى بمدة مرتين إحداهما بعد سنة ستين ومائة والثانية بعد سنة سبع وستين ومائة إلى سنة تسع وستين وفيها توفي المهدى واستقر على ذلك بناؤه إلى وقتنا والله اعلم وقد قدمنا انه يجوز الطواف في جميع أروقته ولو وسع جاز الطواف في جميعه والله أعلم انتهى (قوله من باب بني شيبه) وهو بفتح فسكون ابن عثمان ابن طلحة الحنفي سادن الكعبة أي خادما ولم يزل مفتاحها في يد ولده إلى الآن والبيوت تؤتى من ابوابها وهو المسمى الآن بباب السلام وهو ثلاث طاقات ابرماوى (قوله للاتباع) عبارة حج لما صح انه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء والظاهر انه على طريقه وإنما الذي كان على باب ابراهيم كذا قاله الرافعي واغترض بانه عرج للدخول من الثانية العليا فيلزم أنه على طريقه ويرد بما كان الجمع بان التعريض إنما كان في حجة الوداع فلا ينافي ما في عمرة القضاء ولان الدوران اليه لا يشق ومن ثم لم يجوز هنا خلاف بخلاف نظيره في التعريض للثنية العليا ولانه جهة باب الكعبة والبيوت تؤتى من ابوابها ومن ثم كانت جهة باب الكعبة اشرف جهاتها الاربع وصح الحجر الاسود يمين الله في الارض أي يمينه وبركته أي من باب الاستعارة التمثيلية إذ من قصد ملكا أم بابه وقبل يمينه ليعمه معروفه ويؤول برؤعه وخوفه انتهت (قوله وان يخرج من باب بني سهم) محله إذا لم يتيسر له الخروج من باب الحزورة ولا فيقدم الخروج منه على الخروج من باب العمرة او باب الحزورة وهو المعروف الآن بباب الوداع ابرماوى وسهم بفتح فسكون ابن عمرو بن صهيب بن كعب بن لؤى ابرماوى (قوله بباب العمرة) وهو طاق واحدة ابرماوى (قوله وأن يبدأ بطواف قدوم) وهو ستة وقيل واجب ومن ثم كره تركه ابرماوى حج قال في العباب ولا يبدأ بتحية المسجد اذا تحصل بركته قال في شرحه غالبا وقضيته ان من لم يصل ركعتي الطواف لا تحصل له التحية وهو كذلك بالنسبة لتحية المسجد اما تحية البيت فهي الطواف ثم قال في عبارة عن بعضهم وتقوم ركعتا الطواف مقامها أي التحية صرح به القاضي ابو الطيب وابن الرفعة قال في المهمات ومقتضاه أنه لو أخرهما فقد فوت هذه التحية ولو اشتغل قبل الطواف بصلاة لنحو خوف فوت لم يخاطب بتحية المسجد لا ندر اجماعه فيه ابرماوى حج (قوله تحية المسجد) قال في المحلى أي البقعة واعترض عليه فأنه له قال حج في حاشية الايضاح أي الكعبة كما صرح رابعه واما تحية المسجد فتندرج في ركعتيه بمعنى انه اذا نوى بها الطواف التحية ائيب عليها والا سقط عنه الطلب بفعلها فان تركهما وخرج أو جالس لم يستطع طاب التحية أو بدأ بالصلاة لنحو ضيق وقت اندرجت التحية فيها ابرماوى ثم ذكر ما يتعين استفادته فليراجع ابرماوى شري ومعه يؤخذ ان محل الطواف من الداخل اذا اراده فان لم يرد فالمطلوب منه صلاة ركعتين كسائر المساجد وقد اشار لهذا في التحفة بقوله ولو منعه الناس صلى التحية كما لو دخل ولم يرد ابرماوى (قوله كاقامة جماعة) أي ولو في جنازة او نافلة تسن فيها الجماعة على الظاهر في شرح العباب ابرماوى حج (قوله أيضا كاقامة جماعة) أي وككون الداخل امرأة ذات جمال او شرف وهي التي لا يبرز للرجال فيسن لها ان تؤخره الى الليل وهو مقيد كما بحثه بعضهم بما اذا امتنع حيضا بطول زمنه ابرماوى حج (قوله وتذكر فائنة) أي يجب قضاءها فوراً لكن في كلام شيخنا حج موافقة ظاهر كلام الشرح في تقديم الفائنة وان فاتت بعذر ابرماوى حل (قوله فيقدم على الطواف) أي ثم بطواف ابرماوى (قوله لانه) أي المذكور من الاعذار لكن هذا التعليل لا يظهر في الفائنة لانها لا تفوت بتقديم الطواف ابرماوى (قوله ولا يفوت بالجلوس) ولو جلس عمدا بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فأتى تحية المسجد لانها لا تفوت بالجلوس عمدا وان قصر وقياس ذلك انه لو عمد عند دخوله المسجد تاخير الطواف حتى طال الفصل وان لم يجلس فأتى تحية المسجد لانها لا تفوت بطول الفصل ولو مع القيام غير انه اغتفر اشتغاله عنها بالطواف فاذا اخرج الا اشتغال به حتى

(من باب بني شيبه) وإن لم يكن بطريقه للاتباع رواه السيوطي باسناد صحيح ولأن باب بني شيبه من جهة باب الكعبة والحجر الاسود وأن يخرج من باب بني سهم إذا خرج إلى بلده ويسمى اليوم بباب العمرة (و) أن (يبدأ بطواف قدوم) للاتباع رواه الشيخان والمعنى فيه أن الطواف تحية المسجد فيسن أن يبدأ بقيد زنته بقولي (لا لعذر) كاقامة جماعة وضيق وقت صلاة وتذكر فائنة فيقدم على الطواف ولو كان في أثنائه لانه يفوت والطواف لا يفوت ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير نعم يفوت بالوقوف بعرفة كما يعلم مما يأتي وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد

ظال الفصل فانت اهدم وكذا تفوت تحية المسجد فلا يثاب عليها إذا صرف ركعتي الطواف عنها
 بان نوى بهما ركعتي الطواف دون التحية بخلاف ما إذا نواها أيضا أو أطلق فظاهر إطلاقهم
 هنا حصول ثواب التحية بركعتي الطواف إذا أطلق وإن قلنا بخلاف ذلك إذا أطلق فصلي فرضا أو نفلا
 آخر غير ذلك اهـ مـ اهـ سم على حج (قوله وطواف التحية) ويسمى أيضا طواف الصدر وطواف
 الصادر اهـ بر ماوى وبقى المصباح صدر القول صدورا من باب تعدد أصدرته بالالف واصله الانصراف
 يقال صدر القوم واحدا وناهم إذا صرفتهم وصدرت عن الموضع صدرا من باب قتل رجعت والصدر
 بفتحين اهـ فيدور على معنيين الانصراف والرجوع وطواف الركن انصرف من عرفه ومنى إلى مكة
 للطواف ورجع إليه (قوله فلا يطلب من الداخل بعده) أى لا يطلب مستقلا فلا ينافى كونه يحصل بطواف
 الركن اهـ شوبرى وعبارة حج وطواف الفرض يثاب على طواف القدوم ان قصده كتحية المسجد انتهت
 وقوله ان قصده ظاهره وإن لم يقصد طواف الفرض فإنه لا يشترط قصده لشمول نية النسيك له ولا يضر
 الاقتصار على قصد طواف القدوم في حصول طواف الفرض بل قالوا لو كان عليه طواف افاضة مثلا
 فصرفه لغيره لم ينصرف ويقع عن الاضافة الا ان مانحن فيه يريد بحصول ما قصده ايضا لا انه مطلوب في ضمن
 ذلك الفرض فليتامل ثم رأيت في شرح العباب أطال هنا بما منه ما نصه ويؤيده قول القمولى إذا نوى بطواف
 العمرة طواف القدوم وقع عن التحية أى تحية الكعبة حتى يثاب عليها فهو على التفصيل السابق في تحية المسجد
 من ان معنى خامسها بغير ما أنها ان نويت معه حصل ثوابها والاسقط طلبها ولا يتوهم من كلام القمولى
 خلافا لمن ظنه ان الطواف انصرف بهذه النية عن طواف العمرة لان هذا معلوم بما يأتي ان طواف الفرض
 لا ينصرف بطواف غيره وحيث قد غنى كلامه انه وقع عن التحية مع وقوعه عن الفرض ايضا وعبارته ظاهرة
 في ذلك فليتامل وهذا كله يدل على ان للعمرة طواف قدوم الا انه مندرج في طوافها وقياس التشبيه بتحية
 المسجد أنه يثاب عليه وإن لم يقصد عند من يقول بذلك في تحية المسجد إذا صلى فرضا أو نفلا كما هو ظاهر
 البهجة واعتمد الرملى وولده اهـ سم عليه (قوله الدخول وقت الطواف المفروض عليهما) ومن ثم
 لو دخل بعد الوقوف وقبل ان تصاف الليل سن له طواف القدوم أى للدخول الثانى لانه لم يدخل وقت طوافه
 لا الاول لانه يفوت بالوقوف وقول بعضهم والذي ينبغي ان يكون لهما لان الاول لا يفوت الا ان دخل
 وقت طواف الفرض ولا يدخل الا بنصف الليل فيه نظر اهـ حل (قوله قياسا على أحل النسيك) قد يفرق بان
 التطريح في أحل النسيك يفوت الواجب بالكافة بخلافه هنا لا يحصل به الفوات تامل اهـ شوبرى (قوله
 ومن قصد الحرم) أى ولو مكيا أو عبدا أو أثنى لم بأذن لهما سيد أو زوج في دخول الحرم إذا حرمة من جهته
 لا تنافى الذنب من جهة أخرى اهـ شرح مـ قال فى الايضاح المسئلة الثانية إذا بلغ الحرم فقد استحب بعض
 اصحابنا ان يقول اللهم هذا حرمك وامنك فخر منى على النار وامنى من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلنى من
 اولياك وأهل طاعتك ويستحضر في نفسه من الخضوع والخشوع في قلبه وجنده ما أمكنه اهـ (قوله سن
 احرام به) هل يستحب للولى ان يحرم عن الصبي الذى دخل به اهـ سم على حج (قوله ويكره تركه) أى للخلاف
 في وجوبه قال فى الايضاح الثامنة من المسائل ينبغي لمن يأتي من غير الحرم أن لا يدخل مكة الا محرما صحيحا أو
 عمرة وهل يلزمه ذلك او هو مستحب فيه خلاف منتشر بجمعة ثلاثة أقوال اصحابنا انه مستحب والثانى انه واجب
 والثالث ان كان ممن يتكرر دخوله كالحطابين والسقابين والصيادين ونحوهم لم يجب وإن كان ممن لا يتكرر
 كالتاجر والزائر والرسول والمكى إذا رجع من سفره وجب فان قلنا يجب فله شروط احدهما ان يكون حرا فان
 كان عبد لم يجب بالاخلاق ولو اذن له سيده في الدخول محرما لم يلزمه والثانى انى يحجى من خارج الحرم اما اهل
 الحرم فلا احرام عليهم بالاخلاق والثالث ان يكون آمنا في دخوله وان لا يدخل لقتال فاما ان دخلها خائفا من
 الظالم او غريما يحبسه وهو محرّم او نحوهما ولا يمكنه الظهور لاداء النسيك او دخلها لقتال باغ او قاطع طريق فلا

وطواف التحية (ويختص
 به) أى بطواف القدوم
 (حلال) هو من زيادتي
 (وحاج) دخل مكة قبل
 وقوف (فلا يطلب من
 الداخل بعده) ولا من
 المعتبر لدخول وقت
 الطواف المفروض عليهما
 فلا يصح قبل أدائه ان
 يتطوفا بطوافه قياسا على
 أحل النسيك (ومن قصد
 الحرم) هو اعم من قوله مكة
 (لا للنسيك) بل لتخوير يارة
 او تجارة (سن) له (احرام
 به) أى بالنسيك كتحية المسجد
 لدخوله مستورا التكرار
 دخوله كخطايب أم لا
 كرَسُول قال فى المجموع
 ويكره تركه

يلزمه الاجرام بلا خلاف وإذا قلنا يجب الدخول محرما فدخل غير عزم صهي ولا قضاء عليه لقواته
كالا يقضى تحية المسجد إذا جلس قبل ان يصلها ولا فدية عليه والا صح ان حكم دخول الحرم حكم
دخول مكة فيما ذكرناه لا شتر اكهما في الحرمه اه

(فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن) اي وفيما يذكرونه من قوله ولو حل شخص
عمر ما الى آخر الفصل اه شيخنا (قوله واجبات الطواف) اي بالاه ورائتي توقف صحة الطواف عليها
فهذه العبارة على القاعدة من ان الواجب والفرض بمعنى وقولهم في تخصيصها الا في الحج مرادهم بقولهم
لا في الحج خصوص اضافة واجبات للحج كما لو قالوا واجبات الحج كذا فيكون الواجب فيها ما يجبر
بالدم ولا توقف الصحة عليه وعلى هذا المراد تعبير مر وحج هنا بقولهما واللفظ الاول للطواف
واجبات لا يصح الا بها سواء كانت اركانها ام شروطها اه لكن لم يبينها ولا حواشيها بالبرهان من هذه
الواجبات الذي هو ركن والذي هو شرطنا هل قال ابن عبد السلام الطواف افضل اركان الحج حتى
الوقوف اه وهو المعتمد وان نظريه الزركشي بان افضاها الوقوف لخبر الحج عرفة ولهذا لا يفوت
الحج الا بقواته ولم يرد غير ان في شيء ما ورد في الوقوف فالصواب القطع بانه افضل الاركان وقد يقال
ان الطواف افضل من حيث ذاته لانه شبه بالصلاة وقربة مستقلة والوقوف افضل من حيث كونه
ركنا للحج لقواته به وتوقف صحته عليه واختصاصه به ويحمل كلام ابن عبد السلام على الاول والزركشي
على الثاني اه شرح مر في مبحث السعي (قوله بانواعه) اي الستة من قدوم ركن ووداع وما يتجمل
به في القواف وطواف نذر وتطوع اه شرح مر (قوله ايضا بانواعه) شمل طواف التطوع وقضيته
مع قوله الاتي وكونه سبعا انه لا تطوع فيه بشرط او اكثر اي اقل من السبع وهو الذي يظهر ونقل
عن الخادم ان له التطوع بذلك فليحرر ثم راي في اليعاب وفي حديث غريب من طاف بالبيت
خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه والمراد بالمرء الاسبوع ولا لا يقتضي جواز التطوع بطوفة
واحدة والصحيح خلافه الى آخر ما اطال به وقال الزركشي انه ضعيف اه شوبري (قوله احدها وثانيها
الخ) جميع ما لان دليلهما واحد ولاجل التفرغ بقوله فلوز الا الخ ولا يشترط ان في شيء من اعمال الحج
الا في الطواف اه شيخنا (قوله كافي الصلاة) راجع للستر والطهر وعند الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
يصح طواف المحدث ويجب مع الجنابة والحيض بدنة ومع الحدث شاة اه برماوى (قوله فلوز الا فيه
الخ) هذا لا يصلح تقريرا على ما قبله ولا بما هو في جواب شرط مقدراى اذا علمت ان من واجبات الطواف
الستر والطهر فاذا زال الحسكة التجديد اه برماوى وانظر لو تعدد زوالهما هل يحرم عليه ان قلنا يني
او لا يحرم عليه لتمكنه من البناء به يفارق غيره من العبادات التي تبطل بعروض المانع كل مجتعل ولعل
الوجه هو الثاني فليحرر اه شوبري (قوله بان عري) يقال عري من ثيابه بالكسر عريا بالضم فهو
عارو غريان والمرأة عريانة اه مختار اه ع ش (قوله ايضا بان عري) اي انكشف شيء من عورتها
كان بدا شيء من شعور اس الحرة او ظفر من يدها او رجلها اه شرح مر (مسئلة) قال الشيخ منصور
الطبلاوى مثل شيخنا سمع عن امرأة شافعية المذهب طافت للافاضة بغير سترة معتبرة جاهلة بذلك
او ناسية ثم توجهت الى بلاد اليمن فنكحت شخصا ثم تبين لها فساد الطواف فارادت ان تقلد ابا حنيفة في
صحته لتصير به حلالا وتبين صحة النكاح وحيث قل يصح ذلك وتضمن صحة التقليد بعد العمل فافق
بالصحة وانه محذور في ذلك ولما سمعت عنه ذلك اجتمعت به فاني كنت احفظ عنه خلافه في العام قبله
فقال هذا هو الذي اعتقده من الصحة وافق به بعض الافاضل ايضا تبعاله وهي مسئلة مهمة كثيرة الوقوع
واشباها كثيرة ومراده باشباها كل ما كان مخالفا للمذهب الشافعي مثلا وهو صحيح على بعض المذاهب
المعتبرة فاذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جاز له ان يقلد القائل بصحته
فيما مضى وفيما ياتي فيرتب عليه احكامه فتنبه له فانه مهم جدا وينبغي ان اتم الاقدام باق حيث فعله عالما اه

(فصل) فيما يطلب في
الطواف من واجبات
وسنن (واجبات
الطواف) بانواعه ثمانية
احدها وثانيها (ستر)
لعورة (وطهر) عن حدث
اصغر او اكبر وعن
نجس كما في الصلاة والحج
الطواف بالبيت صلاة
(فلوز الا) بان عري او
احديث او تنجس ثوبه
او بدنه

عش على مر فيما ياتي في مبحث طواف الوداع ولو انكشف عورته بنحو ريح فسترها في الحال لكنه قطع جزأ من الطواف حال انكشفها فهل يجب له لا ذلك مغتفر بدليل انه لا يبطل الصلاة فيه نظروا توجهه انه كذلك اه سم على حج (قوله او مظافه) قال في المجموع وغلبتها بما عمت به البلوى في المطاف وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين العفوف عنها وينبغي ان يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك اي بشرط ان لا تكون رطوبة ولا يعتمد المشي عليها كما مر وقد عدا ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس المطاف اه شرح مر وعبارة شرح التحفة لحج نعم يعني ايام الموسم وغيرها عما يشق الاحتراز عنه في المطاف من نجاسة الطيور وغيرها ان لم يعتمد المشي عابها ولم تكن رطوبة فيها أو في تماسها كما مر قبل صفة الصلاة ومن ثم عدا ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع (تنبيه) لا ينافي ما ذكر من التسوية بين ذرق الطيور وغيره قول جمع متأخرين الغرض غلبة النجاسة بذرق الطير مطلقا وبغيره في ايام الموسم اه لان هذا الغرض مجرد تصوير لا غير وإنما المدار على النظر لما اصابه فان غلب عنه مطلقا والا فلا مطلقا انتهت (قوله جدد وبني) محل البناء في زوال الطاهر إذ زال بغير الاغماء والجنون والسكر فان زال بواحد منها فانه يستأنف سواء طال الفصل او قصر بخروج الثلاثة عن اهلية العبادة بالكلية وابقى ما لو ارتد هل ينقطع طوافه ام لا فيه نظر وقضية كلامه عدم بطلان ماضى منه سواء طال او قصر لان الولاء فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه وان لم يكن اهلا للعبادة في زمن الردة فاذا اسلم بنى على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطلان النية الاولى بالردة لكن سيأتي في كلام الشارح في محرمات الاحرام بعد قول المصنف وكذا يفسد الحج قبل التحلل الاول الخ ان الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات وفرق ثم بينه وبين ما لو ارتد في اثناء وضوئه ثم اسلم فانه يبني على ماضى بان النية في الوضوء يمكن توزيعها على اعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على اجزائه اه ومقتضاه ان الطواف يبطل بالردة لشمول قوله كغيره لم يصح من العبادات له ولان نيته لا يمكن توزيعها على اجزائه لان الاسبوع كالركعة وهو لو نوى بعض ركعة لم يصح فكذلك الطواف فليراجع اه عش على مر (قوله وبني) الظاهر ان البناء كاصل الطواف فلا يشترط له نية حيث لم تشترط لاصل اه سم على حج (قوله وان تعم ذلك) المراد بالتعمد الاختيار وهذه الغاية للرد على قول انه يستأنف حيثئذ كالصلاة فان لم يكن باختياره بان سبقه الحدث بخلاف مرتب على التعمد اي ان قلنا في التعمد فهنا اولى وان قلنا لا يبني وهو الضعيف فقولان ارجحهما البناء وعبارة اصله مع شرحها للدخلى وفي قول يستأنف كافي الصلاة وفرق الاول بان الطواف يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولو سبقه الحدث فان قلنا في التعمد يبني فهنا اولى والا فقولان ارجحهما البناء وسواء على البناء طال الفصل او لا بناء على ما شياتى من ان من سنن الطواف والاته وفي قول انها واجبة فيستأنف في الطواف بلا عذر على هذا وحيث لا نوجب الاستئناف نستحب انتهت (قوله بخلاف الصلاة الخ) غرضه الرد على الضعيف وعبارة اصله مع شرح مر وفي قول يستأنف كما في الصلاة وفرق الاول بانه يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة انتهت (قوله لعدم اشتراط الولاء فيه كالوضوء) أخذ منه ان صاحب الضرورة يجب أن يوالى وفيه نظر بل ينبغي نديه اتوسعهم فيه اه حل (قوله لكن يسن الاستئناف الخ) راجع لقوله وبني ويصح رجوعه ايضا للتعميم في قوله سواء طال الفصل ام قصر بالنسبة لشقه الاول لما علمت من عبارة المحلى ان فيه خلافا وانه يسن فيه الاستئناف ايضا خروجا من ذلك الخلاف تأمل (قوله مع القدرة) فلو عجز عن الستر طاف غريبا ولو للركن ولا إعادة عليه او عن الطهارة حسا او شرعا فقيه اضطراب حرره في الحاشية وحاصل المعتمد منه انه يجوز لمن عزم على الرحيل ان يطوف ولو للركن وان اتسع وقته لمشقة مصابرة الاحرام بالتيمن ويتحلى به وإذا جاء مكة لم يملكه أعادته ولا يلزمه عند فعله تجرد ولا غيره فاذا مات وجب الاحجاج عنه

أو مظافه بنجس غير معفو عنه (فيه) أي في طوافه (جدد) الستر والطهر (وبني) على طوافه وان تعم ذلك بخلاف الصلاة إذ يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها ككثير الفعل والكلام سواء أطال الفصل أم قصر لعدم اشتراط الولاء فيه كالوضوء لان كلامها عبادية يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة لكن يسن الاستئناف خروجا من خلاف من أوجبه وحل اشتراط الستر والطهر مع القدرة

بشرطه ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لفقد الطهورين بل الاوجه انه يسقط عنه طواف الوداع ولو
 طر احيضها قبل طواف الركن ولم يمكنها التخفيف لنحو فقد نفقة او رفقة او خوف على نفسها
 رحلت ان شاءت ثم اذا وصلت لمحل يتعذر الرجوع عليها منه الى مكة تتحلل كالمحصرين ويبقى
 الطواف في ذمتها فيأتي فيه ما تقرر وفي هذه المسئلة مزيد بسط بينته في الحاشية وان الاحوط لها
 ان تقلد من يرى برامة ذمتها بطوافها قبل رحيلها اهـ حج وقوله تتحلل كالمحصر قضية هذا التشبيه
 انها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى تمامه في ذمتها لكن قوله ويبقى الطواف في ذمتها الخ مصرح
 بخلافه وان الباقي في ذمتها مجرد الطواف فيكون التشبيه في قوله كالمحصر بالنسبة لمجرد ما تتحلل
 به لكن الاوجه هو الاول وانه لا بد من الاحرام والايان تمام النسك لان التحال يقطع
 النسك ويخرج منه اهـ سم عليه (قوله اما مع العجز في المهمات الخ) حاصل المعتمد في هذه المسئلة ان
 العارى يصح طوافه وطاعة في انواع الطواف الستة ولا اعادة عليه في شيء منها وان المتنجس وفاقد الطهورين
 لا يصح طوافهما مطلقا وان المتيمم يصح طوافه مطلقا وانما التخصيص في وجوب الاعادة عليه اي المتيمم فان
 كان غير الركن لا يعيده وان كان الركن اعاده ان غلب وجود الماء اهـ شيخنا وللشيخ عبدربه حاصل آخر
 قال فيه وحاصل المعتمد في هذه المسئلة ان طواف الركن يفعله بالتيمم حيث ضاق الوقت عن رحيله سواء
 كان المحل يغلب فيه وجود الماء او لا ثم اذا عاد الى مكة يجب عليه اعادته ان كان المحل يغلب فيه وجود
 الماء بخلاف ما اذا غلب الفقد واستوى الامر ان فلا تجب الاعادة لكن ظاهر عبارة مروجها مطلقا
 واذا عاد لا يحتاج الى تجديد الاحرام لانه بعد انصرافه من مكة يصير حلالا بالنسبة لمحرمات الاحرام ومحرمات
 بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته واما غير طواف الركن فيفعله بالتيمم لكن بشرط ان يكون المحل لا يغلب فيه
 وجود الماء اهـ وبالمنعنى واما ذو النجاسة فلا يطوف اصلا لاركنا ولا غيره واما فاقد السترة فانه يطوف
 مطلقا ولا اعادة عليه اهـ وعبارة شرح مروج بحث الاسنوى ان القياس منع التيمم والمتنجس العاجز
 عن الماء من طواف الركن لوجوب الاعادة فلا فائدة في فعله ولان وقته ليس محدودا كالصلاة وقطع في
 طواف النقل والوداع بان له فعلهما مع ذلك وحاصل ما في المقام ان الاوجه الذي يصرح به كلام
 الامام وغيره ان له فعل طواف الركن بالتيمم لفقد الماء او لجرع عليه جيرة في اعضاء التيمم ونحو
 ذلك مما يجب معه الاعادة حيث لم يرج البرء او الماء قبل تمكنه من فعله على وجه يحجز عن الاعادة لشدة
 المشقة في بقاءه محرمات مع عوده الى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن بان عاد الى مكة ولو بعد مدة طويلة
 لزوال الضرورة حينئذ لانه وان كان حلالا بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه يعيد
 بعد تمكنه من الطواف فقط من غير احرام ولم ارتصر بما بذلك ومع ذلك فهو المعتد وما قاله
 الاسنوى في طواف النفل صحيح اما طواف الوداع فلا قرب فيه جوازه بالتيمم ايضا نعم يمنعان
 على فاقده الطهورين كطواف الركن كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى لوجوب الاعادة عليه مع النذر
 فلا فائدة في فعله وانما فعل الصلاة المكتوبة مع فقد الطهورين لحرمة وقتها والطواف لا آخره
 لوقته ويؤيده انه اذا صلى ثم قدر على التيمم بعد الوقت لا يعيد الصلاة في الحضر لعدم الفائدة مع
 ان حرمة الصلاة اعظم من حرمة ويسقط عنه طواف الوداع بذلك اي بفقد الطهورين وبالنجاسة
 التي لا يقدر على طهرها ولا دام عليه كالحائض وسياق ايضا ان من حاضت قبل طواف الركن ولم
 يمكنها الاقامة حتى تطهر لها ان ترحل فاذا وصلت الى محل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة
 جاز لها حينئذ ان تتحلل كالمحصر وتحل حينئذ من احرامها ويبقى الطواف في ذمتها الى ان تعود
 والاقرب انه اي العود على التراخي وانما يحتاج عند فعله الى احرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من
 طاف بتيمم تجب منه الاعادة اي اعادة الطواف لعدم تحلله حقيقة وقول الرافي ليس لها ان تسافر حتى
 تطوف قال غيره انه غلط منه وقوله لبقاء الطواف في ذمته اي فاذا مات وجب الاحجاج عنه بشرطه حج اي

امام العجز في المهمات
 جواز الطواف بدونهما
 الاطواف الركن

وهو التمكن من العود ولم يعد وان يوجد في تركته ما يفي باجرة من يحج عنه اه ع ش عليه (قوله قاله قياس)
 أي على الصلاة الفاتية التي عليه و اراد فعلها بالتيمم بجامع عدم الوقت اه ش و يرى وقوله منعه للتيمم فيه ان
 التيمم متطهر مع ان الفرض عدم الطهور والستر الا ان يراد الطهارة الكاملة تأمل (قوله والمتنجس)
 وحيث قد فحتمل انه كالحائض فيخرج مع رفقة الى حيث يتذر عليه العود فيتجالد كالحصير فاذا عاد الى مكة
 أحرم وطاف اه ع ش على مر (قوله وانما فعلت الصلاة الخ) قد يؤخذ منه الجواز في طواف الوداع لحرمه
 مفارقتة مكة بدونه حرراه سم (قوله لان الطواف لا آخر لوقته) اشارة الى جامع القياس (قوله وفي
 جواز فعله الخ) مراده بهذا الاعتراض على الاسنوي حيث أطلق ما عدا الركن فمضى إطلاقه جواز له لفاقد
 الطهورين والمتنجس وقد علمت انه ليس كذلك أي لا يجوز لواحدهما شيء من أنواع الطواف فعلى
 الاسنوي اعتراضان أحدهما في المستثنى حيث قال قاله قياس منعه للتيمم وقد علمت انه لا يتمتع له وانما
 التفصيل في وجوب الاعادة وهذا ليس في الشارح والآخر في المستثنى منه وهو ما أشار اليه الشارح بقوله
 فيما ذكر أي حالة العجز وقوله مطلقا أي في أقسام ما عدا الركن فيكون معه ولا للجواز أي بل الحق التفصيل
 كما علمته والاحسن ان يجعل مطلقا صفة للدون أي دوناه مطلقا من غير تفصيل بين كونه تنجسا أو قد
 طهورين أو تيمما بل الحق التفصيل وهذا الوجه في تفسير الإطلاق أنسب بالتفصيل وأما الوجه السابق
 فلا يقابل التفصيل اذ التفصيل في الفاعل والإطلاق في المفعول تأمل (قوله مطلقا) أي سواء كان طواف
 قدوم أو وداع أو غيرهما ما عدا طواف الركن لانه تقدم استثناءه مكذا ظهر ويحتمل ان معنى الإطلاق
 سواء كان بطهارة حدث أو خبث أو غيرهما وفيه نظر لان المقسم انه عاجز عن الطهر فلي تأمل اه ش و يرى
 وقال ح ل قوله فيما ذكر أي طواف غير الركن اه (قوله وجعله البيت عن يساره) أي بحيث لا يستقبل
 شيئا مما بعد الحجر من جهة الباب اه سم وقضية كلام المصنف كغيره انه متى كان البيت عن يساره صح
 وان لم يطف على الوجه المعهود كان جعل رأسه لأسفل ورجليه لأعلى أو وجهه للأرض وظهره للسماء
 وبحسب الاسنوي ان المتجه عدم الجواز لانه منابذ للشرع وقيد الجوز جري تبعا لابن النقيب بما اذا قدر
 على الهيئة المشروعة ولو قبل بالجواز مطلقا لم يبعد كالمطوف زحفا أو حيا مع قدرته على المشي ولو جرد
 جعل البيت عن يساره مع وجود اصل الهيئة الواردة اه ع ش على مر (قوله ايضا وجعله البيت
 عن يساره) شمل ذلك ما لو طاف بصغير حامل له فيجعل البيت عن يسار الطفل ويدور به وفي حج ان
 المريض اذ لم يتأت حملها الا ووجهه أو ظهره للبيت صخ طوافه للضرورة ويؤخذ منه ان لم يمكنه الا التقلب
 على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أو رجلاه وهو كذلك للضرورة هنا ومحل
 ان لم يجد من يحمله ويجعل يساره للبيت والا لزمه ولو باجرة مثل فاضلة عما مر في نحو قائد
 الاعرجي كما هو ظاهر اه و يأتى مثله في الطفل المحمول اه ع ش على مر وفي فتاوى السيوطي مسألة
 الطواف بين أو يسار الجواب يسرى الى ذهن كثير من الناس من اشتراطنا جعل البيت عن يسار
 الطائف أن الطواف يسار وليس كذلك بل هو بين وبين ذلك من وجهين أحدهما ان الطائف
 عن يمين البيت لان كل ما كان عن يسار شيء فذلك الشيء عن يمينه الثاني ان من استقبل شيئا
 ثم اراد المشي بجهة يمينه فانه يجعل ذلك الشيء عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر انه
 صلى الله عليه وسلم أتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه اه سم على حج (قوله حتى شاذروا
 وججره) الشاذروا ان يفتح الذال المعجمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلث ذراع تركته
 قريش لضيق النفقة وهو كافي المناسك وغيرهما عن الاصحاب ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند
 الحجر الاسود كانهم تركوا رفعه لهموين الاستلام وقد احدث في هذه الايام عنده شاذروا وفي
 الصحيحين ان عائشة سألت النبي ﷺ عن الجدار وفي رواية لمسلم عن الحجر من البيت هو قال
 نعم قالت فما بالهم يدخلون في البيت قال ان قومك قصرت بهم النفقة قالت فما شأن بابه مرتفعاً قال فعل

قال قياس منعه للتيمم
 والمتنجس وانما فعلت
 الصلاة كذلك لحرمه
 الوقت وهو مفقود هنا
 لان الطواف لا آخر لوقته
 انتهى وفي جواز فعله فيما
 ذكر بدونهما مطلقا نظر
 وقولي فلوز الا الى آخره
 اولى من قول الاصل فلو
 احدث فيه توضاؤ بني (و)
 ثالثها (جعله البيت عن
 يساره) بقيد زده بقولي
 (ما راتقاء وجهه) فيجب
 كونه خارجا بكل بدنه عنه
 حتى عن شاذروا انه وججره
 للاتباع مع خبر مسلم خذوا
 عنى مناسككم فان خالف
 شيئا من ذلك كان استقبل
 البيت واستدبره وجعله
 عن يمينه او عن يساره
 ورجع القهقري نحو الركن
 الثاني لم يصح طوافه لمناذته
 ما ورد الشرع به

ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ولو أن قومك حديثا عهد في الجاهلية فأخاف أن تنكر
قلوبهم أن يدخل الجدار في البيت وأن الصق بابيه في الأرض لفعلت وظاهره أن جميع الحجر من البيت قال
في أصل الروضة وهو قضية كلام كثير من أصحابنا وظاهر نص المختصر لسكن الصحيح أن الذي فيه من
البيت قد رسته أذرع تتصل بالبيت وقيل ستة أو سبعة ولفظ المختصر مجمل على هذا ومع ذلك يجب
الطواف خارجة لأنه ^{صلى الله عليه وسلم} إنما طاف خارج الحجر اه شرحه وقوله في جوارب البيت معتمد وظاهره
أنه في جميع جوارب البيت وبذلك صرح حج وعبارته وهو من الجهة الغربية واليمانية وكذا من جهة
الباب كما حررته في الحاشية ففي موازاة الآية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن اليماني منه لأنه على
القواعد يرد بان كونه كذلك لا يمنع النقص من عرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو المراد بالشاذروان
في الجميع فهو عام في كلها حتى عند الحجر الأسود وعند اليماني انتهت اه ع ش عليه (قوله أيضا عن شاذروانه)
هو بعض جدار البيت نقصه ابن الزبير رضي الله عنهما من عرض الأساس لما وصل أرض المطاف لمصلحة
البناء ثم سُم بالرخام لأن أكثر العامة كان يطوف عليه اه حج (قوله والحجر بكسر الحاء) أي لا غير
وكذا حجر الثوب وأما الحجر الذي هو بمعنى المنع فثلث الحاء كما سيأتي في باب الحجر وتقدم فيه كلام
في باب النجاسة فراجع اه برماوى وللحجر بكسر الحاء سبع معان نظمها بعضهم فقال

ركبت حجرا وطفت البيت خلف الحجر * وخزت حجرا عظيما ما دخلت الحجر
لله حجر معنى من دخول الحجر * ما قلت حجرا ولو أعطيت ملء الحجر

فقوله ركبت حجرا أي فرسا وقوله خلف الحجر أي حجر إسماعيل وقوله وخزت حجرا أي
عقلا وقوله ما دخلت الحجر أي حجر ثمود وقوله لله حجر أي منع وقوله من دخول الحجر
أي حجر ثمود وقوله ما قلت حجرا أي كذبا وقوله ملء الحجر أي حجر الثوب اه شخ (قوله ويسمى
حطيا) وكان زريبة لغنم إسماعيل ^{صلى الله عليه وسلم} وروى أنه دفن فيه لكن الأشهر أن الحطيم ما بين الحجر
الأسود ومقام إبراهيم وهو كما يأتي في اللعان أفضل محل بالمسجد بعد الكعبة اه حج وقوله وكان زريبة
لغنم إسماعيل قد يشكل على أن بعضه من البيت لأن البيت مسجد ويمنع إيوان الدواب فيه المستلزم
لتنجيسه إلا أن يقال لعل هذا الحكم فيه ثابت في شرح إسماعيل عليه الصلاة والسلام أول لعل الإيوان
كان في بعضه اه سم عليه ويحجب بما هو أحسن من هذا كله وهو أن جعل إسماعيل هذا الموضع
زريبة إنما كان قبل بناء البيت وأما بعد بنائه فكان داخلا فيه وجزء منه فلا يتصور جعله زريبة
كما هو ظاهر ومعلوم أنه قبل البناء كان المحل فضاء كسائر البقاع لا يعلم أنه بيت الله تامل (تنبيه)
الظاهر في وضع الحجر الموجود الآن أنه على الوضع القديم فتجب مراعاته ولا نظر لاحتمال زيادة أو نقص
نعم في كل من فتحته فجوة نحو ثلاثة أرباع ذراع بالحديد خارجة عن سمت ركن البيت بشاذروانه وداخله
في سمت حائط الحجر فهل تغلب الأولى فيجوز الطواف فيها أو الثانية فلا كل محتمل والاحتياط الثاني
ويتردد النظر في الرفرف الذي يحاط بالحجر هل هو منه أولى ثم رأيت ابن جماعة حرر عرض جدار الحجر
بما لا يطابق الخارج الآن إلا بدخول ذلك الرفرف فلا يصح طواف من جعل أصبعه عليه ولا من مس جدار
الحجر الذي تحت ذلك الرفرف وقد أطلق في المجموع وغيره وجوب الخروج عن جدار الحجر وهو يؤيد
ذلك ورأيت بخلاف ابن جماعة والأزرق وغيرهما في أمور أخرى تتعلق بالحجر لا حاجة بنا الآن إلى
تحريرها لأنها لا ارتباط لها بصحة الطواف بعد تهديد وجوب الخروج عن كل الحجر وحائطه اه حج
(قوله وبدؤه بالحجر الأسود) وأرتفاعه عن أرض المسجد في المطاف ذراعان ونصف تقريبا وهو
ياقوته بيضاء من يواقيت الجنة وكان أشد بياضا من اللبن فسودته خطا يابني آدم وروى أن آدم عليه الصلاة
والسلام لما هبط من الجنة هبط بالحجر الأسود وكان أشد بياضا من الثلج فوضعه على جبل أبي قبيس فكان

والحجر بكسر الحاء
ويسمى حطيا المحوط
الركنين الشاميين بجدار
قصير بينه وبين كل من
الركنين فتحة (و) رابعها
(بدؤه بالحجر) الأسود

يضي بالليل كما نه القمر حيث بلغ ضوءه كان من الحرم اه برماوى (قوله محاذيا له او لجزئه) عبارة شرح مر
محاذيا له او لبعضه في سريره عابه ابتداء بجميع بدنه اى بجميع الشئ الايسر كما قاله الامام والغزالي بان
لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الحجر واكتفى بمحاذاته ببعضه كما يكتفى بتوجهه بجميع بدنه لجزء من السكبة
في الصلاة وصلة المحاذاة كما في المجموع وغيره ان يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر من جهة الركن اليماني
بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنسكبه الايمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشى غير مستقبل الحجر
مارا الى جهة يمينه حتى يجاوزه فاذا جاوزه انقل وجعل يساره الى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك
استقبال الحجر جازا لكن فاتته الفضيلة قال وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا ما ذكرناه
من مروره في الابتداء وذلك سنة في الطوفة الاولى لا غير بل هو ممنوع في غيرها وهذا غير الاستقبال المستحب
عند لقاء الحجر قبل ان يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب قطعا وسنة مستقلة واذا استقبال لنحو دعاء فليحترز
عن ان يمر منه اذنى جزء قبل عودته الى جعل البيت عن يساره ويقاس بالحجر فيما تقرر من يستلم اليماني ولو
ازيل الحجر والعبادة بالله تعالى وجب لمحله ما وجب له قاله القاضي ابو الطيب وقال غيره المراد الركن بدليل
صحة طواف الركب ومن في السطح ولا بد من مفارقة النية حيث وجبت لما تجب محاذاته من الحجر ثم
ما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانتقال بعدم مفارقة الحجر هو المعتمد الموافق لكلام ابى الطيب
والرويانى وغيرهما وان بحث الزركشى وابن الرفعة خلافاً وانه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لانهم
توسعوا في ابتداء الطواف مالم يتوسعوا في دوامه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض
اجزاء ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه يجاوز الى جانب الباب لم يعتد بطوفته كما في الروضة فيهما
عن العراقيين وفي المجموع في الاولى ان امكن ذلك وظاهر كما افاده الشارح ان المراد بمحاذاة الحجر
في المسئلة استقباله وان عدم الصحة في الثانية لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد من استقبالة
المقيد به مما تقدم وهو ان لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الحجر المذكور اه شرح مر وفي حج ما نصه
وينبغي لمقبل الحجر ان يقر قدميه حتى يعتدل قائما لانه حال التثقيب في هوام البيت بناء على الاصح ان ثم
شاذرونا فتي زالت قدمه عن محلها قبل اعتداله كان قد قطع جزءا من البيت وهو في هوامه فلا يحسب له وكذا
يقال في مستلم اليماني اه (قوله ايضا محاذيا له) قال في شرح الروض قال في المجموع وصلة المحاذاة ان
يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي الى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنسكبه
الايمن عند طرفه ثم ينوي للطواف ثم يمشى مستقبلا الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوزه فاذا جاوزه انقل
وجعل يساره الى البيت ولو فعل هذا مع الاول وترك استقبال الحجر جازا لكن فاتته الفضيلة مناسكه قال في
وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا ما ذكرناه من مروره في ابتداء الطواف على الحجر الاسود الخ
انتهت فقوله اذا جاوزه انقل الخ يدل على ان الانتقال بعد المجاوزة الاسود الخ انتهت فقوله اذا جاوزه انقل
الخ يدل على انه لا يجب عند الانتقال ان يحاذى يساره جزءا من الحجر الاسود بل يكفي محاذاته حينئذ لا ولما
يجاوز الحجر من جهة الباب وقد فهم ابن الرفعة ان هذا مراده حيث نظر فيه بان فيه تخلف جعل البيت
عن يساره في بعض الطواف انتهى وهذا هو الموافق لقوله في مناسكه وليس شئ من الطواف الى آخر ما تقدم
في عبارة شرح الروض واما جوابه في شرح الباب عن نظر ابن الرفعة بان حقيقة الطواف انما توجد عند
الانحراف عن محاذاة طرف الحجر وهو حجة تدفع حاذاه يساره فاندفع ما قاله من التخلف اه فهو لا يوافق
ما ذكر عن المناسك المصرح كما لا يخفى بان ما قبل الانحراف محسوب من الطواف والظاهر جدا في ان
الانتقال بعد المجاوزة الحجر نعم قد يقيه ما تقدم من قول المجموع ولو فعل هذا من الاول الخ اذ لو كان المراد
الانتقال بعد المجاوزة بحيث لا يصير اليسار محاذيا لشيء من الحجر لم يصح هذا الا لا يصح ابتداءه او لا يجعل
المجاوزة للحجر فقط عن يساره الا ان يجاب بان المراد بقوله ولو فعل هذا الخ انه لو جعل البيت عن يساره اى
بشرطه والحاصل ان مراده من ذلك انه لو ترك الاستقبال واقتصر على جعل البيت عن يساره بشرطه فليست
الاشارة الى جميع ما في قوله فاذا جاوزه انقل الخ وما يصرح بان مراده ذلك تعبير ابن النقيب عنه في

محاذيا له او لجزئه في
مروره

مختصر الكفاية بقوله ولو جعله عن يساره أو لا وترك الاستقبال جازاً وبالجمله فلا يخفى على منصف متأمل ان عبارة المجموع ظاهرة جداً ان لم تكن صريحة في ان الافتتال بعد المجاوزة وان عبارة المناسك صريحة في ان ما قبل الافتتال محسوب من الطواف على وفق ما فهم ابن الرفعة عنه وان قول المجموع ولو فعل هذا الخ لا يدل دلالة معتد بها على ما يعارض ذلك لاحتماله وقرب حمله على ما ذكره فليتأمل ثم لا يخفى عليك مخالفة ما في هذا الشرح لما تقرروا عن شرح العباب من ان أول الطواف انما هو الانحراف دون ما قبله فان قوله هنا ولا يجوز شيء من الطواف الخ صريح في الاعتداد بما قبل الانحراف أيضاً سم على حج (قوله أيضاً محاذياله) أي ان كان منكبه الايسر عريضاً وقوله أو لجزئه أي ان كان منكبه هزلاً جداً اه شيخنا وعبارة الزيادة في قوله أو لجزئه أي بان كان نحيفاً وحاذي بجميع بدنه بعض الحجر انتهت (قوله أيضاً محاذياله) أي حقيقة أو حكماً فيشتمل الزاحف والراكب اه قلوبني على التحرير (قوله بيدنه) أي بجميع الشق الايسر كما قاله الامام والغزالي بان لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر اه شرح مر وخالفه حج فقال (تنبيه) يظهر ان المراد بالشق الايسر أعلاه المحاذي للصدر وهو المنكب فلو انحراف عنه بهذا وحاذاه بما تحته من الشق الايسر لم يكف اه ع ش على مر (قوله اتقتل) أي انصرف وانحرف جاعلاً البيت عن يساره اه شيخنا (قوله فاذا انتهى اليه) أي وهو مستحضر للنية حيث وجبت حج (قوله والعياذ بالله تعالى) أي من ادراك ذلك الزمن وانما قلنا ذلك لانه سيزول قطعاً بحسب ما دلت عليه النصوص فيكون واجباً فلا معنى للاستعاذة منه اه شيخنا (قوله وكونه سبعا) أي يقينا فلو شك في العدد بنى على الأقل كعدد الصلاة فاذا اعتقد انه طاف سبعا فآخبره عدل بانه ست سن له العمل بقوله كافي الانوار وجزم به السبكي ويفارق عدد ركعات الصلاة بان زيادة الركعات مبطله بخلاف الطواف ولا بد أيضاً من محاذاته شيئاً من الحجر بعد الطوفة السابقة بما حاذاه أو لا اه شرح مر وقوله فلو شك أي قبل الفراغ في العدد اخذ بالاقل عبارة العباب وشرحه ولو شك في العدد قبل تمامه اخذ بالاقل اجماعاً وان ظن خلافه أو شك في ذلك بعده أي بعد فراغه لم يؤثر نظيره امر فيما لو شك في الفاتحة من انه ان كان قبل تمامه اثر أو بعده وقبل الركوع لم يؤثر اه وقوله سن له العمل بقوله عبارة العباب وشرحه ولو أخبره عدلان بالاتمام وعنده انه لم يتم لم يجز ان يلتفت الى اخبارهما بل ولا الى اخبار ما زاد عليهما وان كثروا نظيره امر في الصلاة أو أخبراه أو عدل واحد كما هو ظاهر ثم رأيت في المجموع جزم به وتبعوه بالنقص عن السبع وعنده انه أنما نذب كما في المجموع عن الشافعي والاصحاب قبولها بخلافه في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليهما لان الزيادة هنا غير مبطله فلا محذور في الاخذ بقولها مطلقاً بخلافه في الصلاة انتهى ومنه يظهر تصوير المسئلة بالاخبار بعد الفراغ فان كان قبله وحصل به شك دخل في قوله السابق فلو شك الخ لكن هذا لا يناسب قول الشارح الا ان أورثه الخ لان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليتأمل انتهى ابن قاسم على ابن حجر (قوله ولو في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها) كذا عبر مر وهذه الغاية للتعميم لكن لا موقع لها هنا إذ لا علاقة بينها وبين العدد حتى يعمم بها فيه كما هو ظاهر للمتأمل وابن حجر ذكر هذا الحكم مستقلاً لا على سبيل الغاية فقال ولا يكره في الاوقات المنهي عنها الخ لكن عليه المؤاخذه من حيث ذكر هذا الحكم هنا أي في مقام بيان اشتراط العدد المذكور فتأمل وقوله بعذر أو غيره تعميم في الراكب والزاحف (قوله وفي المسجد) أل في كلامه للبعد الذي أي المسجد الموجود الآن أو حال الطواف لا ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فقط اه شرح مر (قوله وان وسع) ولا بد ان يكون بالحرم فلو وسع المسجد حتى بلغ الحل وصارت خاشيته في الحل وطاف به لم يصح فلا بد من الحرم مع المسجد اه حل وفي البر ماوى ما نصه قال شيخنا في معراجهم ولم تعلم ابتداء بناء المسجد حول الكعبة ولا واقفه ولا مسجديته الا باخباره ^{عليه السلام} من القرآن وغيره وكان مقداره في الجاهلية واول الاملام بقدر المطاف الان ثم وسع واول من وسعه النبي صلى الله عليه وسلم واتخذ له جداراً ثم ابوبكر رضى الله

(بيدنه) للتباع ويسن كما قال النووي ان يتوجه البيت أول طوافه ويقف على جانب الحجر الذي لجهة الركن اليماني بحيث يصير كل الحجر عن يمينه ومنكبه الايمن عند طرف الحجر ثم يمر متوجهاً فاذا جاوزه انتقل وجعل البيت عن يساره وهذا مستثنى من وجوب جعل البيت عن يساره (فلو بدأ بغيره) كأن بدأ بالباب (لم يحسب) ما طافه فاذا انتهى اليه ابتدأ منه واول ازيل الحجر والعياذ بالله تعالى وجب محاذاة محله ويسن حيثئذ استلام محله وتقبيلة والسجود عليه وقولي أو لجزئه من زيادتي (و) خامسها (كونه سبعا) ولو في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها ما شياؤرا كذا أو زاحفا بعذر أو غيره فلو ترك من السبع شيئاً وان قل لم يجزه (و) سادسها كونه (في المسجد) وان وسع

عنه ثم عمر سنة سبع عشرة اشترى دورا وزادها فيه واتخذ له جدارا قصيرا دون القامة ثم عثمان سنة ثمان وعشرين واتخذ له الاروقة ثم عبد الله بن الزبير ثم عبد الملك بن مروان ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور سنة ست وثلاثين ومائة ثم المهدي سنة ثمان وخمسين ومائة ولم يتمه فتممه بعده ولده الهادي وزاد في بعض جهاته بحيث جعله مائة بين جداره وجدار الكعبة تسعون ذراعا من كل جانب ثم زاد فيه المأمون سنة اثنين ومائتين بعد المهدي باثنين وأربعين سنة وأتقن بنيانه واستقر الامر على ذلك إلى الآن وبناء السلاطين بعده اما تجديده من غير زيادة فيه او اصلاحه واول من احدث فيه المنبر موسى بن عيسى عامل هارون الرشيد واول من كسى الكعبة من داخلها قصي جد النبي ﷺ حين بناها ثم كساها عبد الله بن الزبير بالقباطي من خارجها ثم أبدلها السلطان فرج بن برقوق في خلافته بالكسوة السوداء من خارجها واستمرت إلى الآن (قوله او كان الطواف على السطح) عبارة شرح مر او كان على سطح المسجد وإن ارتفع عن البيت كالصلاة على جبل أبي قبيس مع ارتفاعه عن البيت وهذا هو المعتمد وإن فرق بان المقصود في الصلاة جهة بنائها فاذا علا كان مستقبلا والمقصود في الطواف نفس بنائها فاذا علا لم يكن طائفا به انتهت (قوله كالسقاية والسواري) لكن يكره الطواف حيثئذ بل يكره خارج المطاف ولو بدون حائل لان بعض المذاهب يرى بطلانه وانه لا يصح إلا في المطاف اه حج بتصرف (قوله وسابعها نيته الخ) يظهر انه لو توى أساييع بنية واحدة أجزاءه أي في التطوع وأنه لو توى قدرا او اراد الاقتصار على اقل منه او الزيادة عليه بالنية فانه يجوز ذلك كالنفل المطلق فليحرر وفي فتاوى الشهاب مر ما نصه هل له ان يطوف اسبوعين او اكثر بنية واحدة في النفل الجواب ان مطلق النية انما يكفي لاسبوع واحد اه شويبري (قوله ونيته ان مستقل) النية التي يفصل فيها بين الاستقلال وعدمه معناه ما قصد الفعل عن الطواف اما مطلق قصد اصل الفعل فلا بد منه حتى في طواف النسك اه حج فتلخص من هذا ان كل طواف يشترط فيه قصد اصل الفعل الذي هو الدوران وأن الطواف الذي لم يشمله نسك يشترط فيه قصد الفعل عنه أي عن الطواف فلا يكفي مطلق الدوران مع الغفلة عن كونه طوافا او غيره وإن كان قاصدا للفعل من اصله ولا مع الغفلة عن اصل الفعل تامل وكتب عليه سم فقال قوله قصد الفعل عن الطواف قضية ذلك انه لا يجب زيادة على ذلك كالنذر أو الفرضية في النذر وككونه وداعا في الوداع وعلى هذا يفرق بين الطواف ونظائره كالاغتكاف بان الطواف اوسع بدليل انه قد ينوي غير ما عليه ويقع عما عليه ويحتمل خلافه فليراجع اه (قوله بان لم يشمله نسك) وهو ما عدا الركن والقنطرة ومن جملة الوداع فلا بد من نيته كما قاله ابن الرفعة لوقوعه بعد التحلل ولانه ليس من المناسك عند الشيخين بخلاف ما شمله نسك وهو طواف الركن والقنطرة فلا يحتاج إلى نية لشمول نية النسك له اه شرح مر (قوله وعدم صرفه لغيره) يدخل فيه ما اذا قصد عدم الطواف وما اذا قصد ادراك غريم بخلاف ما اذا قصد الطواف لمحموله فان كان عليه طواف دخل وقته لم ينصرف ووقع عن نفسه والا انصرف ووقع عن الغير فالحاصل أن الدوران حول البيت يصرف عن الطواف مطلقا فيما اذا قصد عدم الطواف او قصد غير الطواف مطلقا كادراك غريم وعن طواف نفسه لمحموله اذا قصد الطواف لمحموله فقط وان كان عليه طواف دخل وقته وكذا ان اطلق إن لم يكن عليه طواف او لم يكن دخل وقته كما يعلم بما يأتي اه مر ولو قصد الطواف والغريم ينبغي الصحة كما لو قصد بالركوع مثلا الركوع وشيئا اخر فان الذي دل عليه كلامهم الصحة كما حررناه في كتاب الصلاة اه سم فقوله لغيره أي فقط اه ح ل (قوله على هيئة لاقصض الوضوء) كان كان را كما تمكنا او قعد في أثناؤه ونام اه شيخنا (قوله وسننه الخ) أي سننه ثمانية كما عبر بذلك في شرح الروض وكذا عبر مر وفي شرحه وعداها فقال احدها ان يمشي في كل واحد الثانية ان يستلم الخ والثالثة ان يقول اول طوافه الخ والرابعة ان يرمي ذكر الخ والخامسة ان يضطجع الخ والسادسة ان يقرب من البيت الخ والسابعة ان يوالي بين اشواطه والثامنة ان يصل ركعتين بخلف المقام اه فجعل الادعية المذكورة هنا سنة واحدة مع انه

او كان الطواف على السطح ولو مرتفعاً عن البيت او حال حائل بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري (و) سابعها (نيته) أي الطواف (إن استقل) بأن لم يشمله نسك كسائر العبادات (و) ثامنها (عدم صرفه) لغيره كطلب غريم كما في الصلاة فان انقطع لان تام فيه على هيئة لا تقصض الوضوء وهذا والذي قبله من زيادتي (وسننه ان يمشي في كله) ولو امرأة لا لعذر كمرض للاتباع رواه مسلم ولان المشي اشبه بالتواضع والادب ويكره بلا عذر الوضوف لا الركوب

يمكن عد كل دعاء سنة بل وعد الاستلام سنة والتقبيل سنة والسجود سنة واستلام اليما في سنة لكن الامر في ذلك سهل تامل (قوله لكنه خلاف الاولى) في شرح مر ما نصه فالركوب بلا عذر ولو على اكتاف الرجال خلاف الاولى كما في المجموع وهو المعتمد فنزاع الاسنوى فيه وغيره مردودة لا مكروه كما نقله عن الجمهور نعم ان كان به عذر كمرض او احتاج الى ظهوره ليستقي فلا بأس به لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لا مأساة وكانت مريضة طوفى وراء الناس وانت راكبة وانه طاف راكبا في حجة الوداع ليظهر فيستقي ثم محل جواز ادخال البيعة المسجد عند امن تلويثها ولا كان حراما على المعتمد وقول الامام في القلب ادخال البيعة التي لا يؤمن تلويثها المسجد شي فان امكن الاستيناق فذاك اي خلاف الاولى والا فادخالها مكروه محمول على كراهة التحريم لما سياتي في الشهادات ان ادخال البهائم التي لا يؤمن تلويثها المسجد حرام وما فرق به من ان ادخال البيعة انما هو لحاجة اقامة السنة كما فعله صلى الله عليه وسلم اطلاقه ممنوع لان ذلك اذا لم يخف تلويثها ولا يقاس ادخال الصبيان المحرمين المسجد مع الامن على البهائم مع ذلك لا مكان الفرق لان ذلك ضروري وايضا فلا احتراز فيهم بالتحفظ ونحوه اكثر ولا كذلك البيعة هذا والوجه حمل الكراهة مع امن التلويث على الادخال فيها بدون حاجة وعدمها على الحاجة اليه وطواف المعذور محمول على منعه راكبا صيانة للمسجد من الدابة وركوب الابل ايسر حالا من ركوب البغال والخيول ويكره الزحف لقادر على المشي وقول الاذرعى ينبغي عدم الاجزاء في الفرض للاتباع وكاداه المكتوبة لان الطواف صلاة يرد بان حقيقة الطواف قطع المسافة بالسير فلا يقاس بالصلاة في ذلك وقد ثبت جواز الركوب بلا حاجة قال زحف مثله ان لم يكن اولى لانه اقرب الى الفرض منه وادخل في التعظيم ويستحب الحفاء في الطواف ما لم يتاذبه كما هو ظاهر وان يقصر في المشي لتكبير خطاه رجاء كثرة الاجزاه او في القسطلان على البخاري ان البعير الذي طاف عليه النبي صلى الله عليه وسلم كان مذلا اي مروضا ومعلما على عدم البول ونحوه بدون اشارة راكبه قال ولعل بعير ام سلمة كان كذلك اه (قوله وان يستلم) اي تلبس من الاستلام وهو افتعال من السلام وهي التحية اه برماوى وفي المختار استلم الحجر لمسه اما بالقبلة او باليد ولا يهزم وبعضهم يهزمه اه وفي رسالة ابن علان الاستلام افتعال من السلة بفتح فكسروها الحجرارة لوضع اليد على الحجر وقيل من السلام بفتح السين وهو التحية لان هذا الفعل سلام على الحجر وتحية له واهل اليمن يسمون الحجر الاسود المحيا اه (قوله ايضا وان يستلم الحجر) اي بغداستقباله اه شرح مر وقوله بيده ولا يقبلها مع القدرة على تقبيل الحجر كما افهمه كلامها كالاصحاب لكن الذي نص عليه وصرح به ابن الصلاح وتبعه جمع لانه الذي دللت عليه الاخبار انه يقبلها مطلقا فان شق فبنحو خشبة اي واليمني ثم اليسرى نظير ما ياتي اه حج والذي في شرح مر تقلا عن المجموع تقلا عن الاصحاب انه لا يقبل بيده الا ان تعذر تقبيل الحجر اه (قوله ويسجد عليه) اي يضع جبهته عليه بلا حائل كما في سجود الصلاة اي الاكل ذلك (فرع) لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بان امكن احدهما دون بينهما كان خاف هلاكا بالجمع بينهما دون احدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه او وضع الجبهة لانه ابلغ في الخضوع فيه نظر وينبغي ان يكفي وضع الجبهة ولو بجائل لكن الاكل الوضع بلا حائل اه سم على حج اه ع ش على مر (قوله وفي الثالث البيهقي) وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قبله وسجد عليه وقال رايت عمر رضي الله عنه قبله وسجد عليه وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا ففعلت وروى ايضا ان عمر رضي الله عنه لما قبله قال اني لاعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولو لا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك فسمعه على بن ابي طالب رضي الله عنه فقال بلى يا امير المؤمنين انه يضر وينفع بكتاب الله تعالى فقال واين ذلك من كتاب الله تعالى فقال في قوله تعالى واذا اخذ ربك من بني ادم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم الست بربكم قالوا بلى شهدنا وذلك انه لما خلق الله تعالى ادم مسخ على ظهره واخرج منه ذريته وقرره بانه الرب وانهم العبيد واخذ عليهم عهدهم

لكنه خلاف الاولى كما نقله في المجموع عن الجمهور وفي غيره عن الاصحاب وصححه ونصه في الام على الكراهة غير الشديدة التي عبر عنها المتأخرون بخلاف الاولى (و) ان (يستلم الحجر) الاسود بيده (اول طوافه) ان (يقبله ويسجد عليه) للاتباع رواه في الاولين الشيخان وفي الثالث البيهقي ولانما تسن الثلاثة للراءة

ومواثيقهم وكتب ذلك في رق وقال للحجر افتح فاك ففتحه فلقمه ذلك الرق وقال له اشهد يوم القيامة لمن وافاك بالوفاء انه ياتي يوم القيامة وله لسان ذلق يشهد للوفاء وعلى الكافرين بالجحود وانه يشهد لمن استلمه او قبله بحق فقال له عمر نعم ما قلت وخاب من لم تكن جليسه يا أبا الحسن وقيل ان استخراج الذرية كان بعد نفخ الروح فيه وعليه اختلف في الموضع الذي اخذ فيه الميثاق على اربعة اقوال فقيل بعطف نعمان وادبجنب عرفة وقيل بأرض الهند حين اهبط آدم فيها وقيل بين مكة والطائف وقيل في سماء الدنيا حين اخرج من الجنة اه برماوى وفي ع ش على م ما نصه قوله استخرج من صلبه ذريته ظاهره ان جملة الذرية خرجت من نفس صلب آدم وهو مخالف لظاهر قوله تعالى وإذا اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم وفي تفسير الخطيب ما نصه اى بانه اخرج بعضهم من صلب بعض نسل بعد نسل كنحو ما يتوالدون كالذرو نصب لهم دلائل على ربوبية وركب فيهم عقولا عرفوا بها كما جعل للجبال عقولا حتى خوطبوا بقوله تعالى يا جبال اوبى معه والطير وكما جعل للبعير عقلا حتى يسجد للنبي صلى الله عليه وسلم ثم قال وروى عن ابي هريرة رضى الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خلق الله آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته الى يوم القيامة ثم جعل بين عيني كل إنسان ويصا من نور وعرضهم على آدم قال أى رب من هو لا قال ذريتك فرأى رجلا منهم فاعجبه ويص ما بين عينيه فقال يا رب من هذا قال داود قال كم جعلت عمره قال ستين سنة قال يا رب زده من عمري اربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انقضى عمر آدم إلى اربعين سنة جاء ملك الموت فقال لادم اولم يبق من عمري اربعون سنة قال او لم تعطها ابنك داود فجحد ادم فجحدت ذريته ونسى ادم فاكل من الشجرة فنسيت ذريته وخطيء خطئت ذريته أخرجه الترمذى وقال حديث حسن صحيح اه (قوله إذا خلا المطاف) ويظهر أنه يكفي من جملة الحجج فقط بان تامين بحج ونظر رجل غير محرم حالة فعلها ذلك اه حج (قوله فاعجز استلم بيده الخ) ليس هذا مغايرا لما قبله حتى يجعله تقييده الا بما اشار اليه الشارح بقوله بلا تقبيل كانه قال السنة فعل الثلاثة فان عجز عن مجوعها فعل ما امكنه منه اه شيخنا وقوله عن الاخيرين اخذه من قوله استلم اه شيخنا ويظهر ضبط العجز هنا بما يخل بالخشوع من أصله أو لغيره وأن ذلك مرادهم بقوله لا يسن استلام ولا ما بعده في مرة من مرات الطواف إن كان بحيث يؤذى او يتأذى وروى الشافعى واحمد رضى الله عنهما عن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا عمر انك رجل قوى لا تراحم على الحجر فتؤذى الضعيف إن وجدت خلوة ولا فهلل وكبر ومنه يؤخذ انه يندب لمن لم يتيسر له الاستلام خصوص التهليل والتكبير وهو واضح وإن لم يصرحوا به بل هذا اولى من كثير من اذكار استحبابها مع عدم ورودها عنه صلى الله عليه وسلم اه حج (قوله اشار اليه بيده اليمنى) عبارة حج اشار اليه بيده اليمنى قال يسرى فما في اليمنى للاتباع ارواه البخارى ثم قبل ما اشار به انتهت (قوله فيما فيها) قد يقال الاشارة بما في اليد تستيع الاشارة باليد فلا حاجة إلى اعتبار الاشارة بما فيها قلت قد يتصور الاتفاك بينهما بما لو كان باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك ما فيها ورفع نحو الحجر اه سم شوبرى (قوله ولا يشير بالفم إلى التقبيل) عبارة حج وخروج بيده فنه فتكره الاشارة به للتقبيل لقبحه ويظهر في الاشارة بالراس انه خلاف الاولى ما لم يعجز عن الاشارة يديه وما فيهما فيسن به ثم بالطرف كالايماء في الصلاة وينبغى كراحتها بالرجل بل صرح الزركشى بحرمة مد الرجل للصحف فقد يقال ان الكعبة مثله لكن الفرق اوجه انتهت (قوله ايضا ولا يشير بالفم إلى التقبيل) اى ولا بالجبهة إلى السجود لانها لا تتأق الاشارة بها بدون الراس وقد قال حج ان الاشارة بالراس خلاف الاولى اه ع ش (قوله ويسن تثليث ماذكر) بان يستلمه ثم يقبله ثم يسجد عليه وهكذا ثانيا وثالثا ويستلمه ثلاثا ثم يقبله ثلاثا ثم يسجد عليه ثلاثا فتحصل السنة بكل من هذين لكن الثانى اقرب إلى كلامهم فهو اولى اه برماوى وفي حج ما نصه ويسن تكرير كل من الثلاثة ثلاثا والافضل ان يستلم ثلاثا متواليه

إذا خلا المطاف ليلا أو نهارا وإن خصه إن الرفعة بالليل والخشى كالمرأة (فان عجز) عن الاخيرين أو الاخير (استلم) تقبيل في الاولى وبه في الثانية (بيده) التنى فان عجز فباليسرى على الاقرب كما قاله الزركشى (ان عجز عن استلامه بيده استلمه) بنحو عود كخشبة وتعبيرى بذلك اولى من اقتصاره على استلم (ثم قبل) ما استلمه به وهذا من زيادتي (ان عجز عن استلامه بيده وبغيرها) اشار الى (بيده) اليمنى (فما فيها) من زيادتي ثم قبل ما اشار به لخبر البخارى انه صلى الله عليه وسلم طاف على بعير فكلما أتى الركن أشار اليه بشيء عنده وكبر ولا يشير بالفم إلى التقبيل ويسن تثليث ماذكر من الاستلام وما بعده في كل طوفة

ثم يقبل كذلك ثم يسجد كذلك اه (قوله ويسن تليث ما ذكر) أى من الاستلام والتقبيل والسجود
والإشارة باليد وبما فيها وتقبيل المصباح به وظاهر صنيعه حيث ذكر هذا قبل ما ياتي من الادعية ومن استلام
اليمنى وتقبيل ما استلم به والإشارة اليه وتقبيل ما أشار به انه لا يسن فيه تليث وعبرة حج تقتضى سن
جميع ما ذكر ونصها ويراعى ذلك المذكور كله مع تكريره ثلاثا وكذا ما ياتي في اليمنى وكذا الدعاء الاتي
اه فعلى مقتضاها كان على الشارح تأخير قوله ويسن تليث ما ذكر الى قول المتن ويراعى ذلك كل طرفة
ليعود لجميع ما تقدم (قوله وتخفيف القبلة) أى للحجر وينبغي ان مثله في ذلك ما طلب تقبيله من يد عالم وولى
ووالد وأضرحة اه ع ش على م ر وفيه ايضا (تنبيه) قد تقرر انه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو
عجز عن ذلك فهل يأتى فيه ما يمكن من نظيره هنا حتى يستلم اليد او الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل
ما استلم به وحتى يشير اليها عند العجز عن استلامها ايضا ثم يقبل ما أشار به فيه نظرا اه سم على حج اقول
الا قرب عدم سن ذلك والفرق ان اعمال الحج يغلب فيها الاتباع في طلب ما ورد فعله عن الشارع وان
كان مخالفا لغيره من العبادات ولا كذلك يد الصالح فان تقبيلها شرع تعظيما له وتبركا بها فلا يتعداها
الى غيرها اه قال بعضهم يؤخذ من هنا أى من سن تقبيل الحجر الاسود سن تقبيل المصحف والمنبر
الشريف والقبر الشريف ايضا ومثله قبور بقية الانبياء والصالحين وأجزاء الحديث أفتى بذلك ابن
ابى الصيف من الشافعية اه توشيح على الجامع الصحيح هكذا وجدته بهامش حاشية الزيادةى (قوله
بحيث لا يظهر لها صوت) عبارة حج ويكره اظهار صوت لقبلته انتهت (قوله اليمنى) نسبة الى اليمن وتخفيف
بائه لكون الالف بدلا من احدى يائى النسب أكثر من تشديد ما المبني على زيادة الالف اه برماوى (قوله
أشار اليه) أى بيده فبنحو عود ثم قبل ما أشار به وعبرة حج ويستلم اليمنى بيده اليمنى فاليسرى فافى اليمنى فافى
فى اليسرى ثم يقبل ما استلم به فان عجز أشار اليه بما ذكر بترتيبه ثم قبل ما أشار به على الأوجه انتهت
ومثله شرح مر (قوله ولا تقبيل غير الحجر من الأركان) وخص ركن الحجر بالتقبيل ونحوه لان فيه
فضيلتى كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم واليمنى ليس فيه الا الثانية أى
باعتبار اسه فلا ينافى ان عنده شاذروان كما مروا اما الشاميان فليس لهما شىء من الفضيلتين لان اسهما ليس
على القواعد فلم يسن تقبيلهما ولا استلامهما اه حج (قوله بل نص الشافعى الخ) أى بقوله وأى أجزاء البيت
قبل فحسن غير اننا نؤمر بالاتباع والمواد بالحسن فيه المباح فلا ينافيه قوله غير اننا نؤمر بالاتباع اه شرح مر
(قوله عند استلامه) أى يبتدىء القول المذكور عند استلامه أى مقارنا له بحاله ثم يختمه
وهو ماش بحيث يكون آخره عند محاذاة الباب فيبتدئ بشرع فى الدعاء الآتى ويمشى بحيث
يكون آخره عند محاذاة المقام اه حج بتصرف وفى شرح الروض مانعه وعند الانتهاء
الى الركن العراقى يقول اللهم انى اعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوق الاخلاق وسوء
المنظر فى الأهل والمال والولد عند الانتهاء الى تحت الميزاب اللهم أظنى فى ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقنى
بكاس محمد صلى الله عليه وسلم شرابا هنيئا لا اظلم بعده ابدا اذا الجلال والاكرام وبين الركن الشامى واليمنى اللهم
اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيام شكوراً وعملأ مقبولا وتجارة لن تبور أى واجعله ذنبى
ذنباً مغفوراً وقيس به الباقي والمناسب للمعتمر ان يقول عمرة مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالحج
مراعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوى وهو القصد نية عليه الاسوى فى الدعاء الاتى فى الرمل وحمل الدعاء بهذا
إذا كان الطواف فى ضمن حج او عمرة وبين اليمنيين ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار وليدع بما شاء من الخير فى جميع طوافه فهو سنة ماثورا كان او غيره وان كان الماثورا افضل ومن الماثور
مارواه الحاكم وصحيح اسناده انه صلى الله عليه وسلم كان يقول بين الركنين اليمنيين اللهم قننى بما رزقتنى
وبارك لى فيه واخلف على كل غائبة لى بخير ومارواه الاذرقى عن على رضى الله تعالى عنه انه كان يقول عند
الركن اليمنى بسم الله والله اكبر اللهم انى اعوذ بك من الكفر والفقر والذل ومواقف الخزي فى الدنيا

وتخفيف القبلة بحيث
لا يظهر لها صوت (و) ان
(يستلم) الركن (اليمنى)
ويقبل يده بعد استلامه بها
للاتباع رواه الشيخان فان
عجز عن استلامه أشار
اليه فعلم انه لا يسن استلام
غير ما ذكر ولا تقبيل غير
الحجر من الأركان فان
خالف لم يسكره بل نص
الشافعى على أن التقبيل
حسن (و) ان (يقول)
عند استلامه (اول طوافه
بسم الله

والآخرة ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اه (قوله والله اكبر) أى من كل من هو بصورة معبود من حجر أو غيره ومن ثم ناسب ما بعده وهو اللهم ايماناً بك الخ اه حج (قوله ايماناً بك) حال من فاعل أطوف بتأويله باسم الفاعل أى أطوف حال كوني مؤمناً بك اه شيخنا (قوله اتباعا للسلف والخلف) لم يقل للاتباع لانه لم يثبت عنده قول النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الذكر وعبارة حج نصها وروى ذلك حديثاً ورد به انه لا يعرف لكن جاء في خبر منقطع يارسل الله كيف نقول اذا استلمنا قال قولوا باسم الله والله اكبر ايماناً بالله وتصديقاً بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ولما رواه الشافعي في الام قال هكذا أحب ان يقول الرجل عند ابتداء الطواف وفي الرواق يسن رفع يديه حذو منكبيه في الابتداء كالصلاة وهو ضعيف وان وافقه بحث المحب الطبري انه يجب افتتاح الطواف بالتكبير كالصلاة لانه ضعيف ايضا بل شاذ وان تبعه بعضهم انتهت (قوله قبالة الباب) أى تلقاء الباب والمراد انه يبتدىء هذا الدعاء من تلقاء الباب ويكمله بعده والافق لا يقف حتى يكمل الدعاء قبالة الباب لان الوقوف في المطاف يضر بالناس اه شيخنا ومثله حج وقبالة بضم القاف أى الجهة التي تقابلها وار تفاع الباب فوق خمسة أذرع وعرض عيبته ثلاثة أرباع ذراع اه برماوى (قوله البيت) أى السكامل الواصل لغاية السكامل اللاتق به من بين البيوت هو بيتك هذا لا غير وكذا ما بعده اه حج (قوله أيضاً اللهم البيت) وفي بعض النسخ اللهم ان البيت بزيادة ان اه برماوى (قوله وهذا مقام العائذ بك من النار) أى مقام ابراهيم كما قاله الجويني وقول ابن الصلاح انه غلط فاحش بل يعنى به الطائف نفسه ليس في محله لان الاول أنسب وأليق إذ من استحضر ان الخليل استغاث من النار أى بنحو ولا تخزنى يوم يعثون أوجب له ذلك من الخوف والخشوع والنضج ما لا يوجب له الثاني بعض معشاره على انه لو لم يرد الاول لكان ذكره في هذا المحل بخصوصه عرياً عن الحكمة اه حج اه شوبرى (قوله ويشير) أى بكلمة هذا بقلبه لا بيده وقوله الى مقام ابراهيم أى الحجر الذى نزل من الجنة كالحجر الاسود سمي بذلك لانه قام عليه حين نادى بالحج اولاً لانه كان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع الحجر ثم يهبط به حتى ياخذ ما بينى به وهكذا اه برماوى (قوله ربنا آتانا في الدنيا حسنة) هى كل خير يقصد تحصيله فيها وما اعان عليه وقوله وفي الآخرة حسنة هى كل ما فيها من الراحة والنعم المقيم والشهود اه شوبرى (قوله للاتباع) ظاهر صنيعه كما هو عادته من الاستدلال على كل مسألة من مسائل المتن ان هذا دليل للدعاء من قبله أى الدعاء الذى قبالة الباب والذى بين اليمانيين لكن قال حج في الذى قبالة الباب قيل لا يعرف هذا خبراً ولا اثراً اه (قوله ووقع في المنهاج الخ) عبارته مع شرح حج وبين اليمانيين اللهم آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سنده صحيح لكن بلفظ ربنا وبه عبر في المجموع وفي رواية اللهم ربنا وهى افضل ومن ثم عبر بها الشافعي رضى الله تعالى عنه قيل ولفظ اللهم وحده كما وقع في المتن أى والروضة خلافاً لمن زعم ان عبارته كعبارة الشافعي لم يرد انتهت فغرض الشارح بقوله ووقع في المنهاج التعريض بالاعتراض على الاصل (قوله بما شاء) أى له ولغيره من كل دعاء بجائز والا فضل الاقتصار على الاخرى اه حج وقد جاء عن الحسن البصري انه قال ان الدعاء مستجاب هناك في خمسة عشر موضعاً في المطاف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي المسعى وخلف المقام وفي عرفات وفي منى وعند الجمرات الثلاث اه ايضاح (قوله وماثورة) أى الدعاء فيه أى الشامل للذكر لان كلا منهما قد يطلق ويراد به ما يعم الاخر وقوله أى من قوله أى عن النبي أو احد من الصحابة اه حج ومنه الباقيات الصالحات اه (قوله افضل) أى من القراءة أى الاشتغال به افضل من الاشتغال بها ولو بنحو قل هو الله اجد على ما اقتضاه اطلاقهم خلافاً لمن فصل ويوجه بانهم لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم فيه وحفظ عنه غيرها فدل على انه ليس محلها بطريق الاصاله بل منها فيه بعضهم فمن ثم اكتفى في تفضيل الاشتغال بغيرها عليها بالنسبة لهذا المحل بخصوصه بادنى مرجح كوروده عن صحابي ولو من طريق ضعيف على ما اقتضاه اطلاقهم

والله اكبر اللهم) أطوف
(ايماناً بك إلى آخره) أى
وتصديقاً بكتابتك
وفاء بعهدك واتباعاً
لسنة نبيك محمد صلى الله عليه
وسلم اتباعاً للسلف والخلف
(و) ان يقول (قبالة الباب
اللهم البيت بيتك إلى آخره)
أى والحرم حرمك
والامن امك وهذا مقام
العائذ بك من النار ويشير
الى مقام ابراهيم (وبين
اليمانيين ربنا آتانا في الدنيا
حسنة الآية) للاتباع رواه
ابوداود ووقع في المنهاج
كالروضة اللهم بدل ربنا
(و) ان (يدعو بما شاء
وماثوره) أى الدعاء فيه
أى من قوله (افضل فقراءة)
فيه (فقير ماثورة)

وقوله فقراءة أى هي أفضل من غيره ماثورة لأنها أفضل الذكر وجاء بسند حسن من شغله ذكرى عن مسئلتى
اعطيته أفضل ما اعطى السائلين وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه اه
حج (قوله ويسن له الاسرار بذلك) أى بجميع ما تقدم من ادعية الطواف الماثورة وغيرها والقراءة فيه
وعبارة حج عند قوله وان يقول اول طوافه بسم الله والله اكبر الخ ويسر بذلك وبما يأتى لانه اجمع
للخشوع نعم يسن الجهر لتعليم الغير حيث لا يتأذى به احداثته (قوله لكنه فى الاولى آكد) عبارة حج
وهو فى الاولى وآ كد وآ كدها الاولى والاخيرة انتهت (قوله وشمول ذلك) أى لفظ ذلك وقوله
وما بعده أى من قوله ويقول اول طوافه الخ وقوله من زيادتي أى حيث اوقع اسم الإشارة بعد جميع
ما تقدم والاصل انما ذكره بعد استلام الحجر وتقبيله والإشارة اليه تامل (قوله وان يرمل) ذكرى
المختار الرمل بفتح تحتين الهرولة ورمل بين الصفا والمروة يرمل رملًا ورملًا بفتح الراء والميم منهما اه
(قوله فى الطوافات الثلاث الخ) والصحيح من القولين انه يستوعب البيت بالرمل وفى قول ضعيف
لا يرمل بين الركنين اليمانيين اه ايضاح وعدل عن تعبير اصله بالاشواط الى الطوافات لان الشافعى
رضى الله تعالى عنه نص على كراهة تسمية الطواف شوطًا ودروًا وتبعه الاصحاب واختار النووي فى
شرح المذهب وغيره عدم الكراهة وشدد النكير على من قال بالكراهة اه برماوى وعبارة اصله مع
شرح حج وان يرمل فى جميع الاشواط الثلاثة الاول لا ينافيه كراهة الشافعى والاصحاب تسمية المرة
شوطًا لأنها كراهة ادبية اذ الشوط الهلاك كما كره تسمية ما يذبح عن المولى دعيقة لاشعارها بالعقوق
فليست شرعية لصحة ذكر العقيقة فى الاحاديث والشوطى كلام ابن عباس وغيره حينئذ لا يحتاج
الى اختيار المجموع عدم الكراهة على انه يوم ان المذهب النكراهة ولكنها خلاف المختار وليس
كذلك لما علمت انها كراهة ادبية لا غير فان قلت يؤيده كراهة تسمية العشاء عتمة شرعا قلت يفرق
بان ذاك فيه تغيير للفظ الشارع بخلاف هذا اه وانحط كلام مر فى شرحه على الكراهة الشرعية اه
(قوله فلو سعى بعده الخ) عبارة حج ولو اراد السعى عقب طواف القدوم ثم سعى ولم يرمل لم يقضه فى
طواف الافاضة وان لم يسع رمل فيه وان كان قد رمل فى القدوم انتهت (قوله بان يسرع مشيه الخ)
اى وبان لا يكون فيه وثب ولا عدوم مع هز كتفيه اه حج ويكره ترك الرمل كما نقله عن النص والمبالغة
فى الاسراع كما نقله فى المجموع عن المتولى وسبب مشروعيته قول المشركين لما دخل صلى الله عليه وسلم باصحابه
معتصرا سنة سبع قبل فتح مكة بسنة وهتهم حتى يثرب فلم يبق لهم طاقة بقتالنا فامرهم صلى الله عليه وسلم به
ليرى المشركين بقاء قوتهم وجلدهم فلما رأهم المشركون قالوا هؤلاء الذين زعمتم ان اللهى قد
وهتهم هؤلاء اجلدهم كذا ومن كذا فقال ابن عباس ولم يمنعهم ان يامرهم ان يرملوا الاشواط كلها الا الشفقة
عليهم وشرع مع زوال سببه ليتذكر به ما كان المملون فيه من الضعف بمكة ثم نعمة ظهور الاسلام واعزازه
وتطهير مكة من المشركين على عمر الاعوام والسنين اه حج وشرح الروض (قوله مقار باخطاه) بضم الخاء جمع
خطوة بضمها اسم لما بين القدمين واما بالفتح فاسم لنقل القدم وجمعه خطا بكسر الخاء والمد كركوة وركاه اه
شيخنا (قوله ولو ترك الرمل فى الثلاث الخ) ولو تركه فى بعض الثلاث اتى به فى باقي الثلاث اه
شرح مر (قوله وان يقول فيه اللهم اجعله الخ) أى يقول ذلك فى المحال التى لم يرد لها خصوص على كلام فيه
فى الحاشية اه حج واعترضه حل بما حاصله ان كل من الطواف ورد فيه ذكر مخصوص على ما تقدم بيانه
وتقدم ايضا ان هذا الذكر وهو قوله اللهم اجعله حجًا مبرورًا الخ يطلب فى كل طواف بين الركن الشامى
واليمانى وحينئذ فلم يبق من المطاف محل ليس فيه ذكر مخصوص حتى يأتى فيه فى حالة الرمل بهذا الذكر
ولعل هذا الاشكال هو الذى اشار له حج بقوله على كلام فيه فى الحاشية واجاب أى الحلبي على سبيل
الاسترواح بما حاصله ان الاذكار المتقدم بيانها انما فى حق من لم يرمل اما هو فيقول هذا الذكر فى
جميع طوافه اه وانت ترى جوابه مناقضا لعبارة حج المذكورة حيث قال أى فى المحال التى لم يرد لها ذكر

ويسن له الاسرار بذلك
لانه اجمع للخشوع (و) ان
(يراعى ذلك) أى الاستلام
وما بعده (كل طوفة)
اغتناما للثواب لكنه فى
الاولى آ كد وشمول ذلك
لاستلام اليمانى وما بعده
من زيادتي (و) ان (يرمل
ذكرى) الطوافات (الثلاث
الاول من طواف بعده
سعى) بفتح ز دته بقول
(مطلوب) بان يكون بعد
طواف قدوم اوركن ولم
يسع بعد الاول فلو سعى
بعده لم يرمل فى طواف
افاضة والرمل يسمى خبيثا
(بان يسرع مشيه مقاربا
خطاه) ويمشى فى البقعة دلى
هينته الاتباع رواه مسلم فان
طاف راكبا او محمولا حرك
الدابة ورمل به الحامل ولو
ترك الرمل فى الثلاث
لا يقضيه فى الرابع الباقية
لان هينتها السكينة فلا تغير
(و) ان (يقول فيه) أى فى
الرمل (اللهم اجعله) أى
ما انا فيه من العمل

(حجا مبرورا) أي لم يخالطه ذنب (٤٤٠) أي وذنباً مغفوراً وسعيام شكوراً للاتباع ويقول في الأربعة الباقية كافي التنبيه وغيره

رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قال الأسنوي والمناسب للمعتمر أن يقول عمرة مبرورة ويحتمل الإطلاق مراعاة للحديث ويقصد المعنى الأقوى وهو القصد (و) أن (يضطبع) أي الذكر (في طواف فيه رمل) الاتباع رواه أبو داود بإسناد صحيح كافي المجموع (وفي سعي) قياساً على الطواف بجامع قطع مسافة ما مور بتكريرها سبعا وذلك (بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن وطرفه على) منكبه (اليسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع ماخوذ من الضبع يسكون الموحدة وهو العضد وخرج بالطواف والسعي ركعتا الطواف فلا يسن فيهما الاضطباع بل يكره (و) أن (يقرب) الذكر في طوافه (من البيت) تبركاً ولأنه يسير في الاستلام والتقبيل نعم أن تاذي أو آذي غيره بنحو حجة فالجواب (فلو) قات رمل بقرب (لنحو) زحمة (و) أن لمس نساء ولم يرج فرجة (برمل) فيها لو انتظر (بعد) للرمل لأنه يتعلق بنفس العبادة

مخصوص أن هذا يقتضي أن من لم يرمل كغيره في الأذكار المخصوصة وأنه يقول هذا الذكر في بعض المحال التي لم يرد لها ذكر بخصوص وفي سعي حجا ما يشعر بأن المسئلة خلافية وأن ما ذكره حجا أحد قولين والآخر وهو المعتمد أن من يرمل يقول هذا الذكر في جميع رمله فيكون الذي استروحه الحلبي مبنيًا على القول الثاني وعبارة سعي قوله اللهم اجعله الخ عبارة العباب وأن يقول في رمله بعد تكبيره محاذيا للحجر الأسود اللهم اجعله الخ قال في شرحه عقب قوله محاذيا للحجر الأسود الخ ما نصه كما قاله الأسنوي وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع أنه يندب في جميع رمله أو عبارته يستحب أن يدعو في رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة وآكد اللهم اجعله حجا مبرورا الخ نص عليه وانفقوا عليه انتهت وما ذكره من النص ظاهر فيما قاله اه انتهت (قوله حجا مبرورا) الحج المبرور قال ابن خالويه المقبول وقال غيره هو الذي لا يخالطه شيء من الأثم ورجحه النووي وقال القرطبي الأقوال في تفسيره متقاربة المعنى وحاصله أن الحج الذي وفيت أحكامه ووقع موقعا لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل أهو قال حجا في الزواجر المبرور هو الذي لا معصية فيه ولا صغيرة من حين الإحرام إلى التحلل الثاني اه وعبارته في الأعياب وهو الذي لم يخالطه معصية ولو صغيرة وإن تاب منها فوراً من حين الإحرام إلى التحلل كما يلتزم مع فوائد تتعلق به أول الحاشية انتهت اه شوبري (قوله وذنباً مغفوراً) أي واجعل ذنبي ذنباً مغفوراً قال في شرح العباب قال العلماء تقديره اجعل ذنبي ذنباً مغفوراً قال في شرح العباب قال العلماء تقديره اجعل ذنبي ذنباً مغفوراً وسعي مسعياً مشكوراً أي عملاً متقبلاً بركو أصحابه ومساعى الزجل أعماله واحده سعاة اه سعي على حجا (قوله ويقول في الأربع الباقية الخ) أي ويقول ذلك في المحال التي لم يرد لها ذكر بخصوص اه حجا والظاهر أنه يأتي فيه ما تقدم من الأشكال والجواب لكن لم أر من نبه عليه (قوله وأن يضطبع الخ) ويكره ترك الاضطباع ولو تركه في بعضه أتى به في باقيه ويسن حتى في حق من لم يتجرد لعذر أو غيره فيسن له حسر ثيابه عن منكبه الأيمن فتعبرهم بجعل وسط الرداء تحت المنكب الأيمن جرى على الغالب من كون المحرم متجرداً اه من حجا والشوبري (قوله أي الذكر) ولو صدياً فيسن للولي فعله به اه حجا (قوله في طواف فيه رمل) أي في السبع طوافات لافي الثلاثة الأولى فقط فهو يخالف الرمل من هذه الجهة والمراد فيه رمل مشروع وإن لم يرمل فيه بالفعل كما ذكره حجا اه شيخنا (قوله وسط رداءه) بفتح السين على الأفصح اه شرح مر (قوله أهل الشطارة) الشاطر في اللغة هو الذي أعيا أهله خبثاً أي اتعبهم من خبثه لكن المراد هنا من عنده نشاط وفي المختار شطر يشطر بضم الطاء شطارة وشطر أيضاً من باب ظرف اه (قوله بل يكره) أي فيزيله عند إرادتهما ويعيده عند إرادة السعي اه شرح مر (قوله وأن يقرب من البيت) بضم الراء من قرب من كذا ويفتحها من قر به كعلم متعدي اه ع ش على مر والمناسب هنا الأول (قوله أيضاً وأن يقرب من البيت) لكن قال الوعفراني الأفضل أن يعده منه ثلاث خطوات ليأمن من الطواف على الشاذروان ولعله باعتبار زمنه لما كان الشاذروان كان مسطحاً يطوف عليه العوام وكان عرضه دون ذراع وأما الآن فلا يتأتى ذلك لأن الإمام المحب الطبري جزاه الله خير الاجتهاد في تسليمه وتسميته ذراعاً وبقي إلى الآن عملاً بقول الأزرقي وصنف في ذلك جزءاً حسناً رأيت بخطه وفي آخره أنه استنتج من خبر عائشة لو لا قومك حديثك عهد بكفر لهدمت البيت الحديث أنه يجوز التغيير فيه لمصلحة ضرورة أو حاجية أو مسحنة وقد الفت في ذلك كتاباً حافلاً سميت المناهل العذبة في إصلاح ما وهى من الكعبة دعى إليه خبط جمع جم فيه لما وردت المراسيم بفارة سقفا سنة تسع وخمسين لما أنها سدت منها من خرابه اه حجا (قوله وامن لمس نساء) أي في بعده ليرمل اه شيخنا (قوله بعد للرمل) أي بحيث لا يخرج عن المطاف لما تقدم من أن بعض الأئمة يقول بطلانه إذا كان خارج المطاف اه حجا فالبعد الموجب للطواف من وراء زمزم والمقام مكروه فترك الرمل أولى من ارتكابه (قوله ولو خاف من القرب أيضاً)

والقرب يتعلق بمكانها فإن خاف لمس نساء فالقرب بلا رمل أولى من البعد مع الرمل تحريزاً عن بلامستهم المؤدية إلى انتقاض معطوف وبالطهر ولو خاف مع القرب أيضاً لمسه فترك الرمل أولى وإذا تركه سن أن يتحرك في مشيه ويرى أنه لو أمكنه رمل وكذا في البعد

معطوف على فان خاف السابق فهو من جملة المفهوم فتى خاف اللبس في البعدا لقرب أولى من اللبس فيه
او خافه (قوله فلا يسن له ما شئ الخ) اي بل يكره له ما الرمل والاضطباع بل يحرم ان قصد التشبه
بالرجال على الاوجه خلافا لمن اطلق الحرمة ولمن اطلق عدمها اه حجج (قوله ويؤلى كل طوافه) ويسن
الموا لاة بين الطواف وصلاة ركعتيه وبينهما وبين الاستلام بعدهما وبينه وبين السعي بعده اه حجج (قوله
وان يصلي بعده ركعتين) والافضل لمن طاف أسبغ فعل الصلاة عقب كل ويليه ما لو أخرها إلى ما بعد السك
ثم صلى لكل ركعتين ويليه ما لو اقتصر على ركعتين لكل (فرع) من سنن الطواف السكينة والوقار وعدم
الكلام الا في خير كعلم جاهل برفق ان قل وسجدة التلاوة لا الشكر على الاوجه لانه صلاة وهي تحرم فيها
فلا تطلب فيما يشبهها ورفع اليدين في الدعاء كما في الخصال ومنه مع تشبههم للطواف بالصلاة في كثير من
واجباته وسننه الظاهر في أنه يسن ويكره فيه كل ما يتصور من سنن الصلاة ومكروها ونهاياتها يؤخذان الستة في
يدى الطائفتان دعى رفعهما وإلا فجعلهما تحت صدره بكيفية ما ثم واقى بعضهم بان الطواف بعد الصبح
افضل من الجلوس ذا كرا إلى طلوع الشمس وصلاة ركعتين وفيه نظر ظاهر بل الصواب ان هذا الثاني
افضل لانه صح في الاخبار ان لقاءه ثواب حجة وعمره نامتين ولم يرد الطواف في الاحاديث الصحيحة
ما يقارب ذلك ولان بعض الائمة كره الطواف بعد الصبح ولم يكره أحد تلك الجلسة بل أجمعوا على ندبها
وعظم فضلمها او الاشتغال بالعمرة افضل منه بالطواف على المعتمد إذا استوى زمانها كما مروا والوقوف
افضل منه على الاوجه لخبر الحج عرفة أي معظمه كما قالوه ولتوقف صحة الحج عليه ولا نه جاء فيه من حقائق
القرب وعموم المغفرة وسعة الاحسان ما لم يرد في الطواف واغتفار الصارف فيه بما يدل على افضليته لكونه
لعظم العناية بحصوله وفقا بالناس لصعوبة قضاء الحج لا لكونه قربة مستقلة بل عدم استقلاله عما
يدل لذلك ايضا لانه لم يرد له لا يوجد الا مقوما للحج الذي هو من افضل العبادات بل افضلها عند جماعة فاندفع
ادعاء افضلية الطواف مطلقا او من حيث توقفه على شروط الصلاة ومن حيث شروع التطوع به فناملة
حج وفي الايضاح مانصه ويجب عليه في حال الطواف ان يصون نظره عما لا يحل النظر اليه من امرأة
وأمر وحسن الصورة فانه يحرم النظر إلى الامرد الحسن بكل حال إلا الحاجة شرعية كحال المعاملة ونحوها
عما ينظر فيها إلى المرأة للحاجة فليحذر ذلك لاسيما في هذا الموطن الشريف ويصون نظره وقلبه عن احتقار
من يراه من ضعفاء المسلمين او غيرهم كن في بدنه نقص او جهل شيامن المناسك او غلط فيه فينبغي
ان يعلم ذلك برفق وقد جاءت اشياء كثيرة في تعجيل عقوبة كثير من اساءوا الادب في الطواف كن
نظر امرأة في الطواف ونحوه وهذا الامر مما يتأكد الاعتناء به فانه من أشد القبائح في أشرف
الاماكن وبالله تعالى التوفيق والعصمة اه وفي شرح من مانصه ويكره البصق في الطواف بلا عذر
وجعل يديه خلف ظهره متكفيا ووضع يديه على فيه إلا في حالة تناوبه ليستحب وتشبيك اصابعه
او تفرقعها وكونه حاقبا او حاقنا او بحضرة طعام تروق نفسه له وكون المرأة متتعبة وليست محرمة
ويظهر حمله على تنقب بلا حاجة بخلافه لما كوجود من محرم نظره اليها والاكل والشرب فيه وكراهة
الشرب اخف وتطوعه في المسجد بالصلاة افضل من مثل ذلك من الطواف اه وقوله ويكره البصق في
الطواف وإذا فعله فليكن بطرف ثوبه اما القاؤه في ارض المطاف فحرام وقوله وجعل يديه خلف ظهره
الخ وهل يكره ذلك في غيره ام لا فيه نظروا الا قرب الاول لان فيه منافاة لما كان عليه هيئة المتقدمين وقوله
والاكل والشرب أي ما لم تدع اليه ضرورة اه ع ش عليه (قوله أيضا وان يصلي بعده ركعتين) ويندب
قبل الصلاة ان ياتي الملتزم بفتح الزاى المعجمة سمي بذلك لانه ^{عليه السلام} التزمه واخبر ان هناك ملكا وممن
على الدعاء وهو ما بين الحجر الاسود ومحاذة الباب من اسفله وعرضه اربعة اذرع ويلصق صدره ووجهه
بجدار البيت ويضع خده الايمن عليه ويبسط يده اليمنى إلى الباب واليسرى إلى الركن ويتعلق باستار الكعبة
ويقول اللهم رب هذا البيت العتيق اعتق رقبتى من النار واعذنى من الشيطان الرجيم ووساوسه ويدعو

في السعي الآتي يانه وان
رجى الفرجة المذكورة
سن له انتظارها وخرج
بالذكر الاثنى والحنثي فلا
يسن لها شيء من الثلاثة
المذكورة بل يسن لها في
الاخيرة حاشية المطاف
بحيث لا يختلطان بالرجال
الا عند خلو المطاف فيسن
لها القرب وذكر حكم الحنثي
مع قولي ولم يرج فرجة من
زيادتي (و) ان (يؤلى كل)
من الذكرو غيره (طوافه)
خروجها من الخلاف في
وجوبه (و) ان (يصلي
بعده ركعتين)

(و) فعلهما (خلف المقام
أولى) (للاتباع رواه
الشيخان وذكر الأولوية
من زيادتي وكذا قولي
(ف) أن لم يفعلهما خلف
المقام فعلهما (في الحجر في
المسجد في الحرم حيث
شاء) متى شاء ولا يفوتان
إلا بموته ويقرأ فيهما
(بسورتي الكافرون
والاخلاص) (لاتباع
رواه مسلم ولما في قراءتهما
من الاخلاص المناسب
لما هنالكان المشركين كانوا
يعبدون الاصنام ثم (و)
أن (يجهر) بهما (ليلا) مع
ما لحق به من الفجر إلى
طلوع الشمس ويسر في
عدا ذلك كالسكوف
ويجزى عن الركعتين
فريضة ونافلة أخرى

بما شاء ثم ينصرف إلى الصلاة ولا بد من النية فيها إن استقلت بخلاف الطواف لأنها ليست من أفعال الحج
ويندب إذا ولى بين أكثر من طواف أن يصلي لكل طواف ركعتين والافضل أن تكون صلاة كل طواف
عقبه ولو قصد كون الركعتين على الكل كفى بلا كراهة وقياس بمجرد التلاوة أن يكون الاطلاق كذلك
والظاهر يجوز أحرامه بأربع أو أكثر على أنها سنة الطواف كما في التحية ظاهر كلامهم والجواب ماوى
(قوله وخلف المقام) المراد به كون المقام بينه وبين الكعبة لأن وجهه كان من جهتها فغير اه برماوى
وفي حجب مانصه وخلف المقام أى الحجر الذى أنزل من الجنة ليقوم عليه ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه
وسلم عند بناء الكعبة لما امر به وأرى محلها بسحابة على قدرها فكان الحجر يقصر به إلى أن يتناول الالة من
اسماعيل صلى الله عليه وسلم ثم يطول إلى أن يضعها ثم بقي مع طول الزمن وكثرة الاعداء بحجب باب الكعبة
حتى وضعه صلى الله عليه وسلم بمحله الآن على الاصح من اضطراب في ذلك ولما صلى خلفه ركعتي الطواف
قرا واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى كما قرأ ما يتعلق بالصفاء والمشرع الحرام عند الوصول اليهما اعلاما
للأمة بشرفهما واحياء لذكر ابراهيم كما احب ذكره بكما صليت على ابراهيم في كل صلاة لأنه الاب الرحيم
الداعى ببعثته نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في هذه الأمة لهدايتهم وتكميلهم والمراد بخلفه كذا يصدق عليه
ذلك عرفا وحدث الآن في المسقف خلفه زينة عظيمة بذهب وغيره فينبغى عدم الصلاة تحتها وبليه في
الفضل داخل الكعبة فتحت الميزاب فبقية الحرم والخطيم فوجه الكعبة فبين اليمانين فبقية المسجد الحرام
فدار خديجة رضى الله عنها فمكة فالحرم كما بينته في الحاشية وغيره ما توقف الاستوى في داخل الكعبة ردوه
بأن فعلهما خلفه هو الثابت عنه صلى الله عليه وسلم وأنه لا خلاف بين الأمة في افضلية ذلك بل قال الثوري
لا يجوز فعلهما لا خلفه ومالك أن أداءهما يختص به ويرد أيضا بتصریحهم بأن النافلة في البيت أفضل منها
بالكعبة للاتباع اه (قوله ولا يفوتان إلا بموته) هل المراد ما لم يات بعد الطواف بفريضة أو نافلة
أخرى بدليل قوله الاتي ويجزى عن الركعتين الخ أو اعلم فيكون قوله الاتي ويجزى عن الركعتين الخ
المراد به أن ذلك يسقط أصل الطلب فلا ينافى خصوص ركعتي الطواف اه سم وعبرة ع ش على م
قوله ولا يفوتان إلا بموته فان قلت كيف هذا مع أنه يغنى عنهما فريضة ونافلة قلت لا يضر هذا الاحتمال أنه
لوم يصل بعد الطواف أصلا أو صلى لكنه نفي سنة الطواف انتهت (قوله أيضا ولا يفوتان إلا بموته)
ويسن لمن أخرهما إراقة دم وان صلاهما في الحرم بعد ذلك كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها ويظهر أنه كدم
التمتع ويصليهما الولي عن غير المميز والاجير عن المستاجر ولو معضوبا وفارق صلاة المميز لهما وان أحرم
عنه وليه بأنه محرم حقيقة بخلاف المعضوب اه شرح م وقوله ويظهر أنه كدم التمتع أى فيكون في حق
القادر بشاة وفي حق غيره بصيام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع اه ع ش على م (قوله الا
بموته) وتمتاز هذه الصلاة عن غيرها بدخول النيابة فيها فان الاجير في الحج يصليهما وتفع عن المستاجر
اه برماوى (قوله بسورتي الكافرون والاخلاص) ويسن أن يقول بعدهما اللهم انا عبدك وابن عبدك
اتيتك بذنوب كثيرة واعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار فاغفر لي أنك انت الغفور الرحيم اه من
هامش الايضاح (قوله ويجهر بهما ليلا) أى ولو بحضور الناس وبعد الفجر إلى طلوع الشمس ولا يعارضه
خلاف لمن ظنه قولا ويسن التوسط في نافلة الليل بين الجهر والاسرار لأن محله في النافلة المطلقة ولو نواها
مع ما سن الاسرار فيه كراتية العشاء احتمل ندب الجهر مراعاة لها لتميزها بالخلاف الشهير في وجوبها
والسر مراعاة للراتية لأنها افضل منها كما صرحوا به وهذا اقرب ثم رايت بعضهم بحث أنه يتوسط
بين الاسرار والجهر مراعاة للصلايتين وفيه نظر لأن التوسط بينهما بفرض تصويره وأنه واسطة
بينهما ليس فيه مراعاة لأحد منهما على أنهم لم يقولوا به إلا في النافلة المطلقة كما تقرر اه حجب (قوله ليلا)
بخلاف ركعتي الاحرام فان السنة فيهما الاسرار ولو ليلا خلافا لمن زعم الجهر ليلا وكان الفرق الاتباع
لأن الباب باب اتباع اه برماوى (قوله ويجزى عن الركعتين الخ) أى يجزى في سقوط الطلب مطلقا

وفي حصول الثواب ان ينوي سنة الطواف وعبارة حج ثم ان نويت أنيب عليهما ولا سقط الطلب فقط
 نظير ما مر في تحية المسجد ونحوها انتهت (قوله ولو حمل شخص الخ) كان الاولى ذكر هذا المبحث في
 الكلام على النية كما صنع في الروض وقد اشار مر في شرحه الى ربطه بما قبله بقوله ولا يتعين على المحرم ان
 يطوف بنفسه ولهذا لو حمل شخص محرما الخاه ومع هذا صنيع الروض احسن كما لا يخفى (قوله ايضا ولو
 حمل شخص محرما الخ) اي سواء كان المحمول به عذرا او مرضا او لا وسواء في الصغير احملة عليه
 الذي احرم عنه أم غيره لكن ينبغي كما أفاده الشيخ في حمل غير الولي أن يكون باذن الولي لأن الصغير إذا
 طاف راكبلا بد أن يكون عليه أو نائبه سائقا به أو قائدا اه شرح مر (قوله أولم يطف) اي سواء
 دخل وقت طوافه أو لم يدخل وفي نسخة لكن لم يدخل وقت طوافه ثم ضرب عليها وقوله ودخل وقت
 طوافه اي المحمول وقوله بقيد زدته في الاولين بقولي الخ وهما قوله حلال او محرم طاف عن نفسه اي واما
 الثالثة فهذا القيد مذکور فيها في الاصل وقوله بان نواه للمحمول في نسخة فقط وقوله وإنما لم يقع الخ
 هذا ربما يعين الضرب على تلك النسخة وقوله فان طاف المحمول عن نفسه الخ هذا محترز قوله لم يطف عن
 نفسه وقوله لم يقع له اي للمحمول اي لانه تطوع ولا بد له من النية وقوله إن لم ينو اي المحمول لنفسه ولو
 مع الحامل بان اطلق النية وقوله ولا بان نواه لنفسه ولو مع الحامل فكالم لم يطف الخ اي فانه يقع له وقوله
 وإن نواه الحامل الخ محترز قوله ولم ينو لنفسه أو لهما اه حل وحاصل صور هذه المسئلة بالاختصار
 ستة عشر لان احوال الحامل اربعة اشارة اليها بقوله حلال او محرم الخ و احوال نيته اربعة اشارة اليها
 بقوله ولم ينو لنفسه أو لهما اضرب في الاربعة السابقة بستة عشر فيقع الطواف للمحمول في ثمانية اشارة اليها
 بقوله بان نواه للمحمول أو اطلق ما تان صورتان في احوال الحامل الاربعة اخرج منها واحدة بقوله إلا
 ان اطلق الخ تضم الى الثمانية التي اشارة اليها بقوله وان نواه الحامل لنفسه أو لهما ما تان صورتان في احوال
 الحامل الاربعة ثمانية فالخاصل انه يقع للمحمول في سبعة وللحامل في تسعة هذا وان اعتبرت للمحمول
 احوالا اربعة كالحامل بلغت اربعين وستين وان اعتبرت احوال النية الاربعة في المحمول بلغت مائتين
 وست وخمسين اه شيخنا وقرره شيخنا الحنفى على وجه آخر فقال الخاصل ان الحامل والمحمول اما ان
 يكونا حلالين أو محرمين أو الاول حلال والثاني محرم أو بالعكس فهذه اربعة وعلى كل اما ان يكون
 الحامل طاف عن نفسه أو لم يطف دخل وقت طوافه أو لا ومثله المحمول والخاصل من ضرب اربعة
 الحامل في اربعة المحمول ستة عشر تضرب في الاربعة الاولى باربعة وستين وعلى كل امان ان ينوي الحامل
 الطواف عن نفسه فقط او عن المحمول او عنهما او يطلق ومثله في المحمول فتضرب اربعة في اربعة بستة
 عشر وهي صور النية تضرب في الاربعة والستين تبلغ الفا واربعة وعشرين صورة اه ويجرى هذا التفصيل
 في السعي بناء على المعتمد انه يشترط فيه قصد الضارف كالطواف وقوله محرما اي ولو صغيرا لم يميز لكن
 إن كان حاملا للولي أو ما ذونه لتوقف صحة طوافه على مباشرة الولي أو ما ذونه وخرج بقوله حمل ما لو
 جذب ما هو عليه كخشية أو سفينة فانه لا تعلق لكل بطواف الآخر لكن بحث جريان تلك الاحكام هنا
 ايضا وله وجه نعم ان قصد الجاذب المشي لاجل الجذب بطل طوافه لانه صرفه وخرج ايضا حاملا محدث
 او نحوه كالبيهة فلا اثر لنيته اه حج (قوله وقع للمحمول) استشكل وقوع الطواف عن المحمول بشرطه
 بقوله لم يكن عليه طواف إضافة أو مندور معين الوقت أو لا فنوى غيره عن نفسه أو عن غيره وقع
 للافاضة أو المندور في وقته لا عن غيره واجاب ابن المقرئ فقال لعل الشرط في الضرب ان يصرفه عن
 نفسه أو الى غير طواف اما اذا صرفه الى طواف اخر فلا ينصرف سواء قصد به نفسه ام غيره قال شيخ
 الاسلام وتحققة ان الحامل جعل نفسه له لمحموله فالصرف فعله عن الطواف والواقع لمحموله طوافه لا
 طواف الحامل كما في راكب الدابة بخلاف النوى في تلك المسائل فانه اتى بطواف لكنه صرفه لطواف آخر فلم
 ينصرف وحاصل الجواب ان الاول خاص بالمحمل والثاني بغيره مع الفرق بينهما وقوله والواقع لمحموله طوافه

(ولو حمل شخص حلال
 أو محرم) طاف عن
 نفسه أولم يطف (محرما)
 بقيد زدته بقولي (لم يطف)
 عن نفسه (ودخل وقت
 طوافه وطاف به) بقيد
 زدته في الآيتين بقولي (ولم
 ينو لنفسه أو لهما) بأن
 نواه للمحمول أو اطلق
 (وقع الطواف للمحمول)

لانه كراكب دابة وعملا
بنية الحامل وانما لم يقع
للمحمل المحرم إذا دخل
وقت طوافه ونوى
المحمل لانه صرفه عن
نفسه (الا ان اطلق وكان
كالمحمل) في كونه محرما
لم يطف عن نفسه ودخل
وقت طوافه (ف) يقع (له)
لانه الطائف ولم يصرفه
عن نفسه فان طاف
المحمل عن نفسه او لم
يدخل وقت طوافه لم يقع
له ان لم ينو لنفسه والا
لو لم يطف ودخل وقت
طوافه وان نواه الحامل
لنفسه او لها وقع له وان
نواه محموله لنفسه او لم
يطف عنها عملا بنية في
الجمع ولانه الطائف ولم
يصرفه عن نفسه فيما اذا
لم يطف ودخل وقت طوافه
واقادة حكم الاطلاق في
من لم يطف من زيادتي
(وسن) لكل بشرطه في
الاثني والخشي (ان يستلم
الحجر بعد طوافه وصلاته
ثم يخرج من باب الصفا)
وهو الباب الذي بين
الركنين اليمانيين (للسعي)
بين الصفا والمروة للاتباع
رواه مسلم

أي بنية الحامل اذا فعل الا بالنية ولم يصدر منه ما ينافي الالية فلا ينافي ما يحشاه فيها سياتي من انه اذا قصد
الحامل غير الطواف ينبغي أن لا يحصل للمحمل وإن نوى لان قصد غير الطواف ينبغي أن يحصل
للمحمل وان نوى لان قصد غير الطواف ينافي آلية فعله للمحمل فليتامل وليراجع اه سم (قوله لانه
كراكب دابة) بهذا يتدفع الاشكال المذكور هنا وعبارة سم على حجة قوله وقع للمحمل قد يشكك
بما لو استتاب العاجز عن الرمي من لم يرم عن نفسه حين يقع رمي النائب عن نفسه وإن قصد به المستنيب
ويمكن ان يجاب بان الرمي محض فعل النائب فلم يصرف عنه مع كونه عليه بخلاف مسألة الطواف لان
الواقع للمحمل طواف الحامل كالدابة كما قرر وما انتهت (قوله فان طاف المحمل عن نفسه) محترز
قوله لم يطف وقوله او لم يدخل محترز قوله ودخل فالمراد او لم يدخل أي لم يطف ولم يدخل وقوله لم يقع له
انظر هل يقع للحامل أو لا مقتضى قول بعضهم ان الغرض ان الحامل نواه للمحمل أو اطلق انه لم يقع له
فيكون غير واقع لها وقوله والافس كما الخ اي فيقع للمحمل فتكون نية المحمل في الطواف لنفسه قائمة مقام
دخول وقت طوافه اه شيخنا ملخصا (قوله ان لم ينو لنفسه الخ) قد اعتبر الشرح في المحمل احوال النية
وقد علمت انها اربعة واشار المثنى الى اعتبار احواله الاربعة الاخرى بقوله محرم لم يطف الخ فيجب ان
يعتبر احوال المحمل الستة عشر كما اعتبرت احوال الحامل كذلك ومن اقتصر على احوال الحامل لم
يوف بكلام المثنى مع الشرح اذ على اعتبار احوال الحامل الستة عشر والسكوت عن احوال المحمل يكون
القائل بذلك ساكتا عن قول الشرح فان طاف المحمل عن نفسه إلى قوله وان نواه الحامل الخ مع ان هذا
يجري فيه صور كثيرة لم يعلم حكمها تامل (قوله والا) اي وإن نواه لنفسه فكمالو لم يطف الخ اي فان يقع
للمحمل اي وفرض المسئلة ان الحامل نوى المحمل او اطلق تامل (قوله وان نواه محموله لنفسه) اي
سواء نواه او لا فعمله لا اثر لنية المحمل اذا نواه الحامل لنفسه او لها ويبقى ما اذا قصد الحامل عدم
الطواف او ادراك غريم ونوى المحمل الطواف لنفسه فهل يحصل لطواف للمحمل او لا لان الحامل
هو الدائر وقد صرف الدوران عن الطواف فلا اثر لنية المحمل مع ذلك اذ الواثرت فيما اذا نواه الحامل
لنفسه بجامع صرفه عن المحمل ويوضحه ان الطواف فعل ولم يحصل من المحمل فعل الا بواسطة فعل
الحامل فاذا صرفه عن الطواف لم يمكن ان يحصل الطواف للمحمل اذ لا فعل منه بنفسه ولعل الثاني اقرب
ويفارق حينئذ الدابة بان قطعها غير معروف فامكن كونها آلة ولا يمكن الالية هنا مع الصرف عن الطواف
فليتامل اه سم (قوله ولانه الطائف الخ) تعليل خاص بهذه الصورة بعد دخوله في ضمن التعليل العام وانظر
لم افردنا بالتعليل تامل (قوله ان يستلم الحجر) اقتصاره على استلام الحجر يقتضي انه لا يسن التقليل
ولا السجود وعبارة الروض وشرحه فصل ثم يعود ندب بعبء فراغ ركعتي الطواف فيستلم الحجر الاسود
للاتباع رواه مسلم وليكون آخر عهد ما ابتدأ به ومنه يؤخذ انه لا يسن حينئذ تقليل الحجر ولا السجود
عليه قال الاسوي فان كان كذلك فلعل سببه المبادرة للسعي اه والظاهر سن ذلك قال الزركشي وعبارة
الشافعي تشير اليه ورواه الحاكم في صحيحه من فعله صلى الله عليه وسلم وصرح به القاضي ابو الطيب في التقليل
قال في المجموع وما قاله الماوردي من انه ياتي بالملتزم والميزاب بعد استلامه ويدعو شاذا انتهت (قوله
بشرطه في الاثني والخشي) الشرط خلو المطاف اه وشيدي (قوله ثم يخرج) اي عقب ذلك من غير ان
ياتي الميزاب والملتزم مبادرة للسعي اه برماوى فما تقدم من سن اتيان الملتزم عقب الطواف لم يكن بعده
سعي اه حل وعبارة حج وافهم كلامه انه لا ياتي بالملتزم ولا الميزاب قبل صلاة الركعتين ولا بعدهما وهو
كذلك مبادرة للسعي لعدم وروده ومخالفة الماوردي وغيره في ذلك شاذة كافي المجموع قال لمخالفته
للاحاديث الصحيحة ثم صوب ما هو المذهب انه لا يشتغل عقب الركعتين بالاستلام ثم الخروج
الى الصفا انتهت (قوله الذي بين الركنين اليمانيين) اي المحاذي لما بين الركنين اليمانيين
والمراد به الطاق الاوسط من الطافات الخمس التي تحاذي ما بين اليمانيين وهو معروف عند

أهل مكة مشهور أنه تأمل (قوله وشرطه) أي شرط وقوعه عن الركن أنه حج (قوله أن يبدأ بالصفاء) أي في الأولى وما بعدهما من الأوتار ويبدأ بالمرورة في الثانية وما بعدهما من الأشفاق أنه حج فالأولى لا تحسب أولى إلا إذا كانت مبدوءة من الصفاء وكذا الثالثة والخامسة والسابعة وكذا الثانية لا تحسب ثانية إلا إذا كانت مبدوءة من المروة وكذا الرابعة والسادسة فلذلك فرع حج على ما تقدم فقال فلو ترك خامسة مثلاً جعل السابعة خامسة وأتى بسادسة وسابعة أنه وكتب عليه سم مانصه قوله فلو ترك خامسة الخ أقول صورة ذلك أن يذهب بعد الرابعة التي انتهوا بها بالصفاء من غير المسعى إلى المروة ثم يعود من المروة في المسعى إلى الصفاء ثم يعود في المسعى من الصفاء إلى المروة فقد ترك الخامسة لأنه بعد الرابعة لم يذهب في المسعى إلى المروة بل ذهب في غيرها فلا يحسب ذلك خامسة ويلزم من عدم حساباته خامسة الغاء السادسة التي هي عوده بعد هذا الذهاب من المروة إلى الصفاء لأنها مشروطة بتقدم الخامسة عليها ولم يوجد وأما السابعة التي هي ذهابه بعد هذه السادسة من الصفاء إلى المروة فقد وقعت خامسة إذ لم يتقدمها عما يعيده إلا أربع لأن الخامسة متروكة والسادسة لغو كما تقرر فصارت السابعة خامسة واحتاج بعدها إلى سادسة وسابعة أنه (قوله بالقصر) وأصله الحجارة الملس وأحدها صفاء كحصاة أو الحجر الأملس فهو يستعمل في الجمع والمفرد فإذا استعمل في الجمع فهو الحجارة أو في المفرد فالحجر أنه برماوى (قوله جبل أبي قبيس) في كتاب محاضرات الأبرار لابن عربي مالهذه قلت أذكر الجبل الأمين هو أبي قبيس وكان اسمه أولاً الأمين فأنه أودعه الله الحجر الأسود إلى زمن إبراهيم عليه السلام لما بنى البيت فنداه الجبل لك عندي وديعة مخبوءة من زمن الطوفان فأعطاه الحجر الأسود وأما حدث له اسم أبي قبيس برجل بنى فيه داراً يسمى أباقبيس وكان اسمه الأمين فغلب عليه اسم أبي قبيس أنه من رسالة ابن علان (قوله ويختم بالمروة) بفتح الميم وسكون الراء وفتح الواو وهي طرف جبل قينقاع أنه برماوى والآن عليها عقد واسع علامة على أولها أنه حج وقدر المسافة بين الصفاء والمروة بذراع الأدمى سبعمائة وسبعة وسبعون ذراعاً وكان عرض المسعى خمسة وثلاثين ذراعاً فدخلوا بعضه في المسجد أنه برماوى (قوله أيضاً ويختم بالمروة) وهي أفضل من الصفاء كما قاله ابن عبد السلام لأن في الوصول إليها مرور الساعى في سبعة أرباع مرات والصفاء مرور فيه ثلاثاً فإنه أول ما يبدأ باستقبال المروة ثم يختم به وما أمر الله بمباشرة في القرية أكثر فهو أفضل وبدأ به بالصفاء وسيلة إلى استقبال المروة والبدء بالصفاء لبيان الترتيب وضرورته فلا إشعار في تقديمها بأفضليتها والبدء بالشيء لا تستلزم أفضلية المبدأ على الآخر كصوم رمضان آخر أفضل من أوله أنه شرح مر (قوله أبدأ) بلفظ المضارع وخبره عائد إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه جواب لقوله لم يارسول الله بماذا تبدأ إذا طفت وقوله فابدؤا بلفظ الأمر وخبره عائد للجماعة لأنه جواب لقوله لم يارسول الله بماذا تبدأ إذا طفتنا قال شيخنا ولعل السؤال تعدد أنه برماوى (قوله أو قدوم) وهو أي السعى بعد القدوم أفضل منه بعد الركن كما صرح به حج فقال وإذا أراد السعى بعد طواف القدوم كما هو الأفضل لأنه الذي صح عنه صلى الله عليه وسلم لم يلزمه الموالاة بينهما الخ أنه وعبارة مناسك النووى الوسطى والأفضل تقديم السعى بعد طواف القدوم انتهى وأشار له الشارح بقوله للاتباع وهو تعليل للنفي وفي شرح مر مانصه ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم أحرم بالحج فهل له السعى حينئذ كما اقتضاء إطلاقهم أو لا ويحمل كلامهم على ما إذا صدر طواف القدوم حال الإحرام لشمول نية الحج لها حينئذ فكانت التبعية صحيحة لوجود المجانسة بخلافه في تلك فالحجاسة متتفة بينهما كل محتمل وظاهر كلامه الاتي في طواف الوداع يؤيد الثاني وهو الظاهر ولو طاف للقدوم فهل له أن يسعى بعده بعض السعى ويكمله بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظر أيضاً والأقرب لكلامهم المنع أنه (قوله فيمتنع أن يسعى الخ) هذه الجملة في المعنى تعليل لقوله امتنع السعى الخ عبارة حج فلا يجوز بعد طواف نقل كان أحرم من مكة بحج منها ثم تنفل بطواف وأراد السعى بعده كما في المجموع وقول جمع بجوازه

(وشرطه أن يبدأ بالصفاء)
بالقصر طرف جبل أبي
قبيس (ويختم بالمروة)
والتصريح به من زيادتي
فلو عكس لم تحسب المرة
الأولى (و) أن (يسعى
سبعاً ذهاباً من كل) منها
(الأخر في المسعى مرة)
للا اتباع وقال صلى الله عليه وسلم أبدأ
بما بدأ الله به ورواه
النسقى بالنظر فابدؤا بما بدأ
الله به (و) أن يسعى
(بعد طواف ركن أو
قدوم) أن (لا يتخللها)
أي السعى وطواف القدوم
(الوقوف) بعرفة بأن
يسعى قبله للاتباع مع
خبر خذوا غنى مناسككم
فان تخللها الوقوف امتنع
السعى إلا بعد طواف
الفرض فيمتنع أن يسعى

حيث ضعف كقول الأذرعى في توسطه الذى تبين لى بعد التوقف أن الراجح مذهبنا صحته بعد كل طواف صحيح باى وصف كان ولا يجوز ايضا بعد طواف وداع بل لا يتصور وقوعه بعده كما قاله لأنه لا يسمى طواف وداع إلى أن كان بعد الاتيان بجميع المناسك ومن ثم لو بقي عليه شيء منها جاز له الخروج من مكة بلا وداع لعدم تصوره في حقه حيثئذ تصور فيه من احرم بحج من مكة ثم اراد خروجا قبل الوقوف فانه يسن له طواف الوداع لا نظر اليه لأن كلا منهما كما قاله الأذرعى في طواف الوداع المشروع بعد فراغ المناسك لافى كل وداع وقول جمع في هذه الصلوة أن له السعى بعده إذا عاود ضعيف كما فى المجموع (تنبيه) احرم بالحج من مكة ثم خرج ثم عاد لها قبل الوقوف فهل يسن له طواف القدوم نظر الدخوله او لا نظر العدم انقطاع نسبه عنها او يفرق بين ان ينوى العود اليها قبل الوقوف او لا كل محتمل ولو قيل بالثالث لم يبعد إلا أن إطلاقهم نذبه للحلال الشامل لما إذا فارق عازما على العود ثم عاد يؤيد الاول ثم رأيت فى كلام الطبرى ما يصرح بالاول ويفرق بينهما وبين عدم وجوب طواف الوداع على الخارج المذكور بان طواف الوداع إنما يكون بعد فراغ المناسك كلها ولا كذلك طواف القدوم وعليه فيجزى السعى بعده ويفرق بينهما وبين من عاد لمكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل فانه يسن له القدوم ولا يجزى السعى حيثئذ بان السعى متى آخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد طواف الافاضة انتهت وكتب عليه سم قوله ثم اراد خروجا قبل الوقوف أى ولو إلى متى يوم الثامن للبيت به الليلة التاسع ثم الذهاب للوقوف وظاهره أنه لا فرق في الخروج لغير منى بين الخروج لمسافة القصر وما دونها فليراجع وقوله تنبيه احرم بالحج من مكة الخ الذى فى شرح العباب مانصه وقد يدخل فى قولهم او قدوم ما لو احرم المكي مثلاً بالحج من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه الآن يسن له طواف القدوم فينبغى اجزاء السعى بعده كما شمله كلامهم اه فجزم بسن طواف القدوم واقتصر على انه ينبغى اجزاء السعى بعده اه (قوله ايضا فيمتنع ان يسعى بعد طواف نفل) وذلك فيما لو دخل بعد الوقوف وقبل نصف الليل فتتفل بطواف فليس له ان يعد ذلك الطواف بل عليه ان يؤخره حتى يوقعه بعد طواف الركن الذى يدخل وقته بنصف الليل هذا مراده فتأمل (قوله ولا تسن إعادة سعى) بل تكرهه فان أعاده لم يحرم ويستثنى القارن فيسن له أن يطوف طوافين ويسعى سبعين خلافاً للإمام أبى حنيفة رضى الله عنه ولو سعى صبي او عبد بعد طواف قدوم ثم بلغ او عتق بعرفة او قبل الوقوف ثم عاد لعرفة في الوقت وجب عليه إعادة السعى على الصحيح اهدر ماوى (قوله او عا ذكره) أى حيث قال ومن سعى بعد طواف قدوم لم بعده اه فقيد عدم الاعادة بكونه سعى بعد طواف القدوم مع أن المقصود أن السعى لا تسن إعادة مطلقاً أى سواء فعل بعد طواف القدوم أو الركن وعبارة الروض وشرحه وإذا سعى ولو بعد طواف القدوم لم بعده ولو بعد طواف الافاضة لأنها بدعة انتهت والمراد أن الاعادة مكروهة كما صرح به مر وحج (قوله أن يرقى) يقال رقى بكسر القاف يرقى فتحها اه برماوى والرقى الان بالمرؤة متعذر لكن باخر دكة فينبغى رقيها عملاً بالوارد ما يمكن اه حج وفي المصباح ورقيت فى السلم وغيره أرقى من باب تعب رقى على فعل ورقياً مثل فلس أيضاً وارتقيت وترقيت مثله ورقيت السطح والجبل علوته يتعدى بنفسه والمرقى والمرقى موضع الرقى والمرقا مثله ويجوز فيها فتح الميم على أنه موضع الارتقاء ويجوز الكسر تشديداً باسم الآله ورقيته ارقية من باب رقى رقى عوذته بالله والاسم الرقى على فعل والمرقة رقية والجمع رقى مثل مدينة ومدى اه وبقي معنى ثالث وهو الرقى فى المعانى أى التثقل فى صفات الكمال ويقال فيه رقى بالفتح يرقى فالفارق بينهما وبين الرقى فى السلم فتح القاف فى الاولى وكسرها فى الثانية ومضارعها واحده ويرقى كيرضى تأمل (إلى أن خلى المحل الخ) خالفه حج فقال اما المرأة الخنثى فلا يسن لها رقى ولو فى خلوة على الأوجه الذى اقتضاه إطلاقهم خلافاً لاسنوى ومن تبعه اللهم إلا إذا كانا فى شك لولا الرقى فيسن لهما حيثئذ على الأوجه احتياطاً اه لكن الذى فى شرح مر كالشارح حرفاً بحرف فتأمل (قوله والواجب على من لم يرق الخ) عبارة حج ويجب استيعاب المسافة فى كل بان يلصق عقبه او عقب

بعد طواف نفل مع إمكانه
بعد طواف فرض (ولا
تسن إعادة سعى) لأنه
لم يردو تعبيرى بذلك أولى
بما ذكره (وسن للذكر أن
يرقى على الصفا والبروة
قائمة) أى قدرها لأنه
صل الله عليه وسلم رقى على
كل منهما حتى رأى البيت
رواه مسلم وخرج بزيادى
الذكر والآن الخنثى فلا
يسن لها الرقى إلا أن خلا
المحل عن الرجال غير
المحارم فيما يظهر كأنه عليه
وعلى الخنثى الاسنوى
والواجب على من لم يرق

حافر مركوبه باصل ما يذهب منه ورأس أصبع رجليه أو رجل أو حافر مركوبه بما يذهب اليه وبعض
 درج الصفا يحدث فليحيط فيه بالرقى حتى يتيقن وصوله للدرج القديم كذا قاله المصنف أى النوى وغيره
 ويحمل على أن هذا باعتبار زمنهم وأما الآن فليس فيه شيء يحدث لعلو الأرض حتى غطت درجات كثيرة
 انتهت وقوله ويحمل على أن هذا باعتبار زمنهم وأما الآن الخ عبارة شرح العباب وما ذكره فيهما باعتبار
 ما كان وأما الآن فنصلهما درج مدفون فيكنى الصاق العقب أو الأصابع بأخر درجهما وأما المروءة فهم
 متفقون على أن من دخل تحت العقد المشرف ثم يكون قد وصلها وقد بينت ذلك كله بادلة في الحاشية اه سم
 عليه (قوله أن يلصق عقبه) بضم الياء اه شرح الروض (قوله وان يقول كل) أى حالة كونه واقفا على كل
 من الصفا والمروءة مستقبل الكعبة اه حج (قوله الله أكبر) أى اثنى عليه تعالى لهدايته إيانا فالتكبير هنا
 كالحمد فلا وقفه اه شوبرى (قوله ايضا الله أكبر) أى من كل شيء والله الهادى على كل حال لا غيره كما يشعر
 به تقديم الظرف وقوله على ما هدانا أى على هدايتنا فهو مصدر والمراد لنا على طاعته وأوصلنا بالاسلام
 وغيره وقوله على ما أولانا أى من نعمه التى لا تحصى ولا تحصر وقوله له الملك أى ملك السموات والأرض
 لا غيره وقوله بيده أى قدرته وقوته وقوله الخير زاد فى رواية واليه المصير وقوله وهو على كل شيء قدير
 أى يمكن ويسن أن يقول لا إله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله الا الله
 ولا نعبد الا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اه برماوى (قوله بما شاء) ومنه كما قال الأصحاب
 اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تتخلف الميعاد وانى اسالك كما هديتني الى الاسلام ان لا تنزع
 منى حتى تتوفانى وانا مسلم اه برماوى (قوله وان يمشى على هينته اول المسعى الخ) عبارة حج ويسن أن يكون
 ماشيا وحافيا ان آمن تنجس رجليه وسهل عليه ومتطهرا ومستورا والاولى تحرى خلو المسعى الا ان فانت
 الموالاة بينه وبين الطواف كما هو ظاهر للخلاف فى وجوبها وقياسه ندب تحرى خلو المطاف حيث لم يؤمر
 بالمبادرة به ولا يكره الركوب اتفاقا على ما فى المجموع لكن روى الترمذى عن الشافعى كراهته الا لعذر
 ويؤيده أن جماعة مجتهدين قائلون بامتناعه لغير عذر الا ان يحجب بانهم خالفوا ما صح انه صلى الله عليه وسلم
 ركب فيه وان بوالى بين مراتبه بل يكره الوقوف فيه لحديث أو غيره وبينه وبين الطواف ومراعاة يضر صرفه
 كالطواف لكن لا يشترط كيفية مثله لان القصد هنا قطع المسافة وان يمشى اول المسعى واخره انتهت قال
 فى العباب ويحب ان يسقى فى بطن الوادى ولو التوى فيه يسير لم يضر اه قال فى شرحه بخلافه كثيرا بحيث
 يخرج عنه وضبطت ذلك فى الحاشية بان يخرج عن سميت العقد المشرف على المروءة اذ هو مقارن لعرض
 المسعى مما بين الميادين الذى ذكر الفارسى انه عرضه ثم ما ذكر هو ما فى المجموع حيث قال قال الشافعى
 والأصحاب لا يجوز السعى فى غير موضع السعى فلو مزوراه موضعه فى زقاق العطارين أو غيره لم يصح سعيه
 لان السعى يختص به فلا يجوز فعله فى غيره كالطواف الى ان قال وكذا قال الدارمى ان التوى فى سعيه يسيرا
 جاز وان دخل المسجد أو زقاق العطارين فلا اه وبه تعلم ان قول العباب ولو التوى فيه يسيرا المراد
 باليسير فيه ما لا يخرج به عنه فتأمل اه سم عليه (قوله وان يعدو الذكر الخ) ويلاحظ بقباه عند ذلك اقامة
 النسبة والحذر ان يفعل على عادة العوام من المسابقة فيه فيصير لعبا والعباد بالله تعالى اه سم (قوله فى الوسط)
 المراد بالوسط هنا الامر التقريبي إذ محل العدو أقرب الى الصفا منه الى المروءة بكثير اه حج (قوله
 قدر ستة أذرع) أى لان هذا الموضع كان محل ذلك الميل فلبارماه السيل الصقوه بجدار المسجد فتقدم
 عن محاذة محله بذلك القدر اه برماوى (قوله اللذين أحدهما فى ركن المسجد) هذا التعبير فيه مساححة لان
 الذى يسعى لا يمر الا على ركن واحد من اركان المسجد قبل ان يصل باب السلام كما يعرف ذلك من رآه
 وهو الذى ذكره ولا بقوله المعلق بركن المسجد وأما الثانى المقابل لرباط العباس فليس فى ركن المسجد
 ولذلك عبر حج فقال احدهما بجدار المسجد وكذلك عبر الشارح فى شرح الروض (قوله بجدار العباس)

ان يلصق عقبه باصل
 ما يذهب منه ورأس
 أصابع رجليه بما يذهب
 اليه من الصفا والمروءة (و)
 ان (يقول كل) من الذكر
 والراقى وغيرهما (الله أكبر
 ثلاثا والله الهادى الى آخره)
 أى الله أكبر على ما هدانا
 والحمد لله على ما أولانا لا إله
 الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد يحيى ويميت
 بيده الخير وهو على كل شيء
 قدير (ثم يدعو بما شاء)
 ديننا وديننا (و) ان (يثلث
 الذكر والدعاء) الإلتباس
 فى ذلك رواه مسلم بزيادة
 بعض ألفاظ ونقص
 بعضها وتعبيرى بكل الى
 آخره أعم من قوله فاذا رقى
 الى آخره (و) ان (يمشى)
 على هينته (أول السعى
 راحته) ان (يعود الذكر)
 أى يسعى سعيه شديدا (فى
 الوسط) للإلتباس رواه
 مسلم (وعلمهما) أى المشى
 والعدو (معروف) ثم
 فيمشى حتى يبقى بينه وبين
 الميل الأخضر المعلق
 بركن المسجد على يساره
 قدر ستة أذرع فيعدو حتى
 يتوسط بين الميادين
 الأخضرين اللذين أحدهما
 فى ركن المسجد والآخر
 متصل بجدار العباس رضى
 الله عنه فيمشى حتى ينتهى
 الى المروءة فاذا عاد منها الى الصفا مشى فى محل مشبه وسعى فى محل سعيه أولا وخارج بزيادة

المشهور الآن برباطه وعلى كل منهما فتدليل معلق اه برماوى (قوله انك انت الاعز الاكرم) ثم يقول
 بعده اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيامشكوراً وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور اه برماوى
 ولو قرأ القرآن كان أفضل اه لايضاح (قوله ولاستر) بل يندب فيه كل ما طالب في الطواف من شرط او
 مندوب اه برماوى (قوله ويجوز فعله راكبا) اى لكسبه خلاف الاولى لما تقدم ان الاولى المشى فيه اه
 ع ش على م ر (قوله ويكره للساعى الخ) ويكره له ايضا ان يصلى بعده ركعتين اه شرح م ر وفي الايضاح ما
 نصه السابعة اى من سنن السعى قال الشيخ ابو محمد الجوينى رحمه الله تعالى رايت الناس اذا فرغوا من
 السعى صلوا ركعتين على المروة وذلك حسن وزيادة طاعة لكن لم يثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح ينبغي ان يكره ذلك لانه ابتداء شعار وقد قال الشافعى رحمه الله ليس
 في السعى صلاة والله اعلم (خاتمة) في مسائل تتعلق بالحجر الاسود ذكرها الامام الفاضل محمد بن علان
 الصديق البكرى سبط الحسن خادم الحديث النبوى والتفسير بالحرم الشريف المكي في رسالة الفهم في الحجر
 الاسود وما جاء فيه من الفضائل والاخبار وما نابه من حوادث الزمان وذكر فيها انه انقردها هذا التأليف
 ولم ير احدا قبله سبقه الى التأليف في الحجر الاسود فقال رحمه الله تعالى رويناه بالسند عن الجد الشيخ محمد
 علان عن ابن عباس رضى الله عنهما قال انزل الركن اى الحجر الاسود والمقام اى الحجر الذى قام عليه
 ابراهيم عند بناء البيت مع آدم عليه السلام ليلة نزل فلما أصبح رأى الركن والمقام فعرفهما فضعهما اليه
 والنسبهما وعنه اى ابن عباس قال نزل ادم عليه السلام من الجنة معه الحجر الاسود متابطه وهو يا قوته
 من يواقيت الجنة لولا ان طمس الله نوره ما استطاع احد ان ينظر اليه ونزل بنخل العجوة وباللات
 الصناعة وروينا عن ابن عباس قال كان البيت الذى بواه الله لآدم يوم انزل الى الارض يا قوته من
 الجنة حمراء تذهب لها بابان احدهما شرقى والاخر غربى وكان فيها فتاديل من نور الجنة اساسها من ذهب
 وهو منظوم بنجوم من ياقوت ابيض والحجر نجم من نجومه يومئذ عن عائشة رضى الله عنها قالت قال
 رسول الله ﷺ أكثر ما من استلام هذا الحجر فانكم يوشك ان تفقدوه بينما الناس ذات ليلة يظوفون
 به اذا أصبحوا وقد فقدوه ان الله لا يترك شيئا من الجنة فى الارض الا اعاده اليها قبل يوم القيامة وروى
 الازرقي ان الحجر سيعود الى ما كان عليه يوم القيامة مثل جبل ابى قبيس فى العظم لعينان ولسان وشفتان
 يشهدان استلذه بحق ويشهد على من استلذه بغير حق وفي مثير شوق الانام قيل لما انتهى بليان السكبة الى
 موضع الركن الاسود قال ابراهيم لاسماعيل ابغى حجرا فرجع وقد جاء جبريل بالحجر الاسود وكان
 الله استودع الركن ابا قبيس حين عرفت الارض زمن نوح عليه السلام وقد قال الله تعالى لا بى قبيس
 اذا رأيت خليلى يبنى بيتى فاخرجه له قال اسماعيل يا ابي من أين لك هذا قال جاء به من لم يكن الى حجرك
 جاء به جبريل وفي كتاب بهجة الانوار ان الحجر الاسود كان فى الابتداء ملكا صالحا ولما خلق
 الله تعالى آدم وأسكنه الجنة وأباح له الجنة كلها الا الشجرة التى نهاه عنها وشرط ذلك معه وأشهد
 على ذلك ملكا وذلك قوله تعالى ولقد عهدنا الى ادم من قبل فنسى ولم نجد له عزما ثم جعل ذلك
 الملك موكلا على ادم حتى لا ينسى عهد ربه كلما خطر بباله ان يأكل من الشجرة نهاه الملك فلما
 قدر الله ان يأكل منها آدم غاب هذا الملك فأكل منها فطارت عنه الحلال فأخرج من الجنة فلما
 رجع الملك وجده قد نقص عهد ربه فنظر الله الى ذلك الملك بالهية فصارجوهره وذلك ان الله
 لم يرض عن الملك غيبته وقال له انت متكت سر ادم وعزتى وجلالى لا جعلتك للبشر الا ترى انه
 جاء فى الحديث ان الحجر الاسود يأتى يوم القيامة وله يد ولسان وأذن وعين لانه كان فى الابتداء
 ملكا صالحا اه وفي مثير شوق الانام عن انس قال قال رسول الله ﷺ الحجر يمين الله فى ارضه فمن مسحه
 فقد بايع الله ورواه الديلمى ورواه الازرقي عن عكرمة مرفوعا بلفظ ان الحجر يمين الله فى الارض فمن لم يدرك
 بيعه رسول الله ﷺ فمسح الركن فقد بايع الله ورسوله وبهذا اللفظ رواه ابو طاهر الخليل فى فوائده

الذكر الاثنى والخنثى فلا
 يعدوان ويسن أن يقول
 كل منهم في سعيه رب
 اغفر وارحم وتجاوز
 عما تعلم انك انت الاعز
 الاكرم وأن يوالى بين
 مرات السعى وبينه وبين
 الطواف ولا يشترط فيه
 طهر ولاستر ويجوز فعله
 راكبا ويكره للساعى أن
 يقف في سعيه لحديث أو
 غيره

وأخرجه الحسن البصري في رسالته بلفظ الحجر الاسود يمين الله في الارض يصافح بها عباده كما يصافح
احدكم اخاه ومن لم يدرك بيعة رسول الله ﷺ ثم ادرك الحجر ومسحه فقد بايع الله ورواه ابن جرير
الطبري في تهذيب الامان بلفظ الحجر يد الله في ارضه فمن مسه فاما يبايع الله وعنه قال رسول الله ﷺ
الحجر يمين الله فمن مسح يده على الحجر فقد بايع الله ان لا يعصيه ورواه الديلمي وعن جابر قال قال رسول الله
ﷺ الحجر يمين الله في الارض يصافح بها عباده ورواه الخطيب في التاريخ وابن عساكر قال الخطيب
معنى انه يمين الله في الارض ان من صافحه في الارض كان له عند الله عهد وجرت العادة بان العهد يعقده
الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فخطبهم بما يعهدونه قال الطبري معناه ان كل ملك اذا
قدم عليه الوافد قبل يمينه فلما كان الحاج اول ما يقدم بسن له تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المثل الاعلى
وقال ابن حجر الهيتمي في الايعاب قوله صلى الله عليه وسلم الحجر الاسود يمين الله في ارضه هو من مجاز
التشيل المقرر في علم البيان شبه انعامه على عباده عند امتثالهم امره باستلامهم ما امرهم باستلامه بتركابه
خضوعا لاوامره بانعام ملك اقبل على رعيته ومد لهم يده ليقبلوها ليعلمهم معرفته ففعلوا فاعلمهم ذلك انه
قال السيد الاجي في منسكه الكبير تسمية الحجر الاسود يمين الله تعالى لانما هو من باب التشيل ترغيبا
للناس وتقريرا الى اذنانهم والله المثل الاعلى وبيان ذلك انها تشييه لخال من يستلم الحجر الاسود بحال من
يبايع ملكا مطاعا على السمع والطاعة والاستسلام والانتقاد بحسب الاستطاعة فان العادة جارية في مثل
هذه المبايعة بالمصافحة باليمين ولما كان الملك الحق جل جلاله منزها عن اليد الجارحة واليمين المعودة
نزل الحجر الاسود منزلة يمين الملك المبايع و اضافها الى ذاته الاشرف تشريفا له وتعريفا لها بجلالة
منزله لديه سبحانه ونزل المستلم له منزلة المصافح للملك في مبايعته ليعلم بذلك تاكيد هذه المبايعة وتشديد
هذه المعاهدة وان كل من استلمه ايمانا واحتسابا كان له عند الله سبحانه عهد بحسن القبول وحصول المأمول
واجزال الثواب بانواع الفضائل في المآب قال الامام جمال الدين الطبري في كتاب التشويق ليلحظ في الحجر
عند تقبيله معاني الاول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الحجر الاسود يمين الله في الارض يصافح
بها عباده كما يصافح احدكم اخاه ثم نقل في معناه ما تقدم في كلام الحفاظ ابن حجر عن الطبري وقال بعد
تمامه لينظر العبد كيف يقبله وعلى اى حال يكون عند استلامه الثاني كونه يا قوته من يواقيت الجنة على
ما نطق به شواهد صحيح السنة فليقم مستله بما يجب له من حق التعظيم والاحترام ويقابل نعمة الله بهذا
الانعام بشكر ادب التقبيل والوفاء بحق الاستلام الثالث مقبله ومستله يضع شفتيه على موضع وضع عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من الانبياء والرسل والملائكة المقربين شفاهم ويباشرون بجلالته
باكفهم وهذا امر قطعي لا شك فيه وربما كان ايضا في حاله ذلك غشاظا لمر من الملائكة الذين لا تكاد
تخلو من ورودهم تلك البقعة ولا تفقد من ترددهم تلك الحضرة فينبصرون لاستحضار ذلك هيبتهم
واحواهم ويجمع في الاقتداء بهم في التقبيل بين الصورة والمعنى ويظهر ذلك المحل المقدس من ان يقبله من
غير اخلاص وحضور قلب حذرا من مقت الله وملائكته وخوفا ان يحرم مشوبة ذلك ويفوته عظيم
بركته الرابع يروى ان الله تعالى لما اخذ ميثاق بني آدم حين استخرجهم من ظهر آدم كسبه في رقي والقمة
هذا الحجر من اجل ذلك يقول العبد عند موافاته ايمانا بركه ووفاء بعهدك فليطابق قوله هذا معناه وليستحضر
بمحض الايمان في ذهنه ذلك المشهد حتى كأنه يشاهده ويراه ليعلم ان من رجع عن الاقرار ونكث بعد
العهد فقد استحق المقت على ذلك بالصد والطرد الخامس روى عن ابن عباس انه قال من لم يدرك بيعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح الحجر فقد بايع الله ورسوله فليعلم عند استلامه انه مبايع لله على طاعته
فيصمم على الوفاء بمبايعته السادس ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نزل الحجر الاسود
من الجنة وهو اشدياضا من اللبن فسودته خطايا بني ادم ومصافحة اهل الشرك وفي هذا من العبرة والعظة
ما لا يخفى ولذلك ابقاء الله تعالى على صفة السواد ابداء لا تقدمه بعد ذلك من ايدي الانبياء والمرسلين

والملائكة المقر بين ما يوجب تبيينه لكن أراد الله تعالى ان يجعل ذلك عبرة لاولى الابصار ووعظ الكل من وافاه من ذوى الافكار و ارادة التنبيه على ان الخطايا اذا كانت تؤثر في الحجر هذا الاثر فما ظنكم بتاثيرها في القلب فيكون ذلك سببا باعثا على مباينة الزلات ومجانبة الذنوب فلا يغفلن مسئله عن الفكرة في هذا المعنى ولا يملن خطئه من الانتفاع بهذه الموعظة العظمى السابع ان النبي ﷺ قبل الحجر ووضع شفثيه عليه طويلا يبكي ثم التفت فاذا عمر خلفه فقال يا عمر هنا تسكب العبرات ليعثن الله هذا الحجر يوم القيامة له عينان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد لمن استله بحق فليجتمد مسئله في الاخلاص وليخلص في الطاعة ويجتهد في أن يثبت له هذا الوصف بحسب الاستطاعة اه كلامه وفي كتاب الديار بكرى وفي الخبر الركن والمقام يا قوتتان من يواقيت الجنة انزلا فوضعا على الصفا فضاء نورهما لاهل الارض جانبي المشرق والمغرب كما يضيء المصباح في الليل المظلم يؤمن الروعة ويستانس به ويبحثان يوم القيامة وهما في العظم مثل أبي قيس يشهدان لمن وافاهما بالوفاء ورفع النور عنهما وغير وصفهما وحسنهما حيث هما فيه اه قال ابن الجوزي بعد ذكر حديث ابن عباس المرفوع نزل الحجر الاسود من الجنة اشدياضا من اللبن فسودته خطايا بني ادم ما لفظه قد اعترض الملحدون على هذا الحديث فقالوا ما سودته خطايا المشركين فينبغي ان يبيضة توحيد المؤمنين والذي اراه من الجواب ان بقاء أثر الخطايا فيه وهو السواد ابلغ في باب العبرة والعظة من تغير ذلك ليعلم ان الخطايا اذا اثرت في الحجر فتاثيرها في القلوب اعظم فوجب لذلك ان تجتنب اه والحكمة في ان الذنوب سودته دون غيره من احجار البيت ان فيه صك العهد الذي هو بالفطرة التي فطر الناس عليها من توحيد الله فكل مولود يولد على الفطرة لولا أن أبويه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه حتى يسود قلبه بالشرك لما حال عن العهد فصار قلب المؤمن محلا لذلك العهد والميثاق وصار الحجر محلا لما كتب فيه من العهد والميثاق فتسابا فسود القلب من خطايا بني ادم بعد ما كان ولد عليه من ذلك العهد واسود الحجر الاسود بعد ايضا منه وكانت الخطايا سببا في ذلك حكمة من الله تعالى قاله السهيلي قال ابن جماعة رايت الحجر سنة ثمان وسبع مائة وبه نقطة بيضاء ظاهرة لكل احد ثم رايت اليباض بعد ذلك نقص نقصا يتناحيث لم نرها الا بعد جهد اه وقال الامام ابو الربيع سليمان بن خليل المحكي الشافعي شيخ الشيخ محب الدين الطبري في مناسكة السكري ولقد أدركت في الحجر ثلاث مواضع بيضاء نقية في ناحية باب الكعبة ا كبرهن في قدر حبة الذرة الكبيرة والثانية دونها والثالثة الى جنب الثانية وهي اصغر من الثانية قدر حبة الدخن قال ثم اني اتمسح تلك النقطة فاذا هي في كل وقت في نقص اه وذكر التقي الفاسي انه ذا كره هذا الامر بعض مشايخه بعد نحو خمسة عشر سنة فذكر له ان في الحجر الاسود نقطة بيضاء خفية جدا اه ولم يذكر له موضعها من الحجر قال ولعلها النقطة الموجودة فيه الان فان في جانبه عما يلي باب الكعبة من اعلاه نقطة بيضاء قدر حبة سمسم على ما اخبرني به ثلاثة نفر يعتمد عليهم من اصحابنا المكيين في يوم الجمعة خامس عشر جمادى الاولى سنة ثمان مائة اه قال المحب ابن فهد وشاهدت بخطه والذي العز مما نقله من خط جده التقي قال انار ايت هذه النقطة بعد الستين وثمان مائة بسنين ثم انطمت من نحو سنة سبعين وثمان مائة اه ثم نقل المحب عن اشياخه انه راها في حدود السبعين ولا يتفطن لها الا حاد النظر مع الاشارة اليها وانه قد رآها باشارة التقي بن فهد ومعهم محدث اليمن الشيخ يحيى العامري صاحب كتاب مهجة المحافل وانهم لم يروها بعد اه ما خلاصا وقوله في الحديث الشريف ان الحجر القم الصك الذي كتب فيه اقرار بني ادم بالتوحيد واسماؤهم قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني في القواعد الكشفية الموضحة لمعاني الصفات الالهية فان قال قائل هذا غير متصور في العقل فالجواب ان كل ما عسر على العقل تصوره يكفينا فيه الايمان به وورد معناه الى الله تعالى وقد ذكر الشيخ محي الدين في اول الباب الخامس عشر من الثلاثمائة ما يؤيد الايمان بمثل ذلك وهو ما رواه الترمذي وغيره ان رسول الله ﷺ خرج يوما على اصحابه وفي

يده كتابان مطويان وهو قابض يده على كتاب فقال لأصحابه أتدرون ما هذان الكتابان فأخبرهم أن في
 الكتاب الذي في يده اليمنى أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم وعشائرهم إلى يوم القيامة وأن الذي في يده
 اليسرى فيه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم وعشائرهم إلى يوم القيامة اه فلوان الإنسان أراد أن
 يكتب هذه الأسماء على ما هي عليه في هذين الكتابين لما قام بذلك ورق الدنيا ومن هنا تفرق كتابة الله
 من كتابة المخلوقات قال الشيخ محي الدين وهذا علم غريب عجيب وقد ذقناه وشاهدناه وحكى أن فقيرا
 كان طائفا بالبيت فقال له إنسان هل نزلت لك ورقة من السماء بعثتك من النار فقال لا وهل ينزل للناس
 أوراق فقال الحاضرون نعم وهم يمزحون معه فلا زال يطوف ويسأل الله أن ينزل له براءة من النار
 فنزلت عليه ورقة من ناحية المنبر الشريف مكتوب فيها عتقه من النار ففرح بها وأطلع الناس عليها وكان
 من شأن ذلك الكتاب أن يقرأ من كل ناحية على السواء لا يتغير كلما قلبت الورقة انقلبت الكتابة بانقلابها
 فعلم الناس أن ذلك من عند الله بلا شك قال الشيخ محي الدين واتفق في زماننا أن امرأة قرأت في المنام كان
 القيامة قد قامت فأعطاه الله ورقة من شجرة مكتوب فيها عتقها من النار فمسكتها في يدها ثم استيقظت
 والورقة قد انقبضت على يدها فلم يقدروا على فتح يدها فنجيلة فارسلوها إلى فاهمني الله عز وجل أن قلت
 لها أنو بقلبك مع الله أنك تبلعين الورقة إذا فتح كفك فقربت يدها إلى فمها ونوت ذلك فابتلعته وذلك
 لأن الله تعالى أراد منها أن لا يطلع عليها أحد فاعلم ذلك يا أخي وآمن بأن الله على كل شيء قدير والحمد لله رب
 العالمين اه ومن آيات الحجر وخرواصه حفظ الله له من الضياع منذ اهبط إلى آدم وقد وقع له أمور تفتضي
 ذهابه كالطوفان ودفن أبي ايدود ذكر ابن جماعة أن الحجر أزيل من موضعه غير مرة ثم رده الله إليه قال وقع
 ذلك من جرهم ويايدو والعمالة والقرامطة قال التقي الفاسي وما ذكره العمالق لم أر لغيره اه وفي سنة بضع
 وثلاثين والف سقط من البيت الحرام الجدار الشامي وبعض من الشرقي والغربي وبقي الجدار الباني
 صحيحا فافتضى رأى المعلم بالبلد على بن شمس الدين هدم ذلك كله فنعتته من هدم الجدار الباني والفت فيه
 مؤلفا سميته إيضاح تلخيص بديع المعاني في بيان منع هدم جدار الكعبة الباني وإعادته عليه قوم آخرون
 فشرعوا في بناء البيت وكان الناظر على العماراة من قبل مولانا السلطان مراد خان نصره الله وقد كان
 الحجر الذي فوق الحجر الاسود قد اختل وبرز إلى خارج فاخرجوه وأخذ المهندس يزيل ما على الحجر
 الاسود من الجبس والفضة فينبأه كذلك اذ قرص بالمعول من غير تان فاذا بالحجر الاسود قد تشطامنه
 اربع شطيات من وجهه وكادت أن تسقط عنه إلا أنها بقيت في مكانها فعظم هذا الامر على المسلمين وشرع
 بعض الحاضرين يقول لا يتم اصلاح الحجر الاسود الا ان رفع من مكانه ليصلح الذي تحته فلم يسلم له
 الحاضرون هذا الرأي وأبقوه بمحل ثم شرعوا في طبخ آلات يلصق بها ما كان تشط منه ففعلوا
 والصقوها فتم احكامها ثم أعادوا الحجر الذي كان فوقه فوضعه مكانه واحكموا اللحام بينهما
 بالجبس والفضة المذابة وقد رايت الحجر يومئذ وطوله نصف ذراع بذراع العمل وعرضه من جهة
 الباب إلى جهة الباني ثمان قراريط وسمكه اربع قراريط وذكروا المؤرخون أن أباطاهر القرمطي نسبة
 إلى قرمط إحدى قرى واسطوه هو كافر كافى في شرح المشكاة لحج جاء مكة سابع ذى الحجة سنة ثلاثمائة وسبع
 عشرة فسفك الدماء بمكة حتى ملا المسجد الحرام وبثر مز من القتلى وقلع الحجر الاسود وذهب به
 إلى بلاد هجر وعلقه في مسجد الكوفة على الاسطوانة السابعة لزعمه الفاسدان الحج ينقل اليه وبقي موضعه
 خاليا يوضع الناس فيه أيديهم للتبرك إلى حين رده إلى موضعه وذلك عام تسعة وثلاثين وثلاثمائة فقامته
 عند القرامطة اثنان وعشرون سنة فاقتداهى اشتراه منهم الخليفة العباسي بثلاثين ألف دينار وارسل
 اليهم عبد الله بن عكيم بالعين المهمة فالكاف بوزن علم المحدث ومعه جماعة ليتعرفه ويبقى به
 فذهب هو ومن معه إلى القرامطة فاحضروا لهم حجرا فقال عبد الله لنا في حجرنا علامتان لا يسخن
 بالنار ولا يفوص في الماء فاحضروا نارا وماء فالتقى في الماء فغاص ثم في النار فحوى وكاد يتشقق فقال

عبد الله ليس هذا الحجر ناسم أتى بحجر مضمخ بالطيب ففعل به عبد الله كذلك فجري له ما جرى لذلك فأحضر اليهم الحجر الأسود فوضع في الماء فطفي ولم يغص وفي النار فلم يحم فعجب أبو طاهر وسأله عن معرفة ذلك فاستدعن النبي ﷺ أنه قال الحجر الأسود عين الله في أرضه خلقة الله من درة بيضاء من الجنة وإنما أسود من ذنوب الناس يحشرون القيامة وله عينان يصريهما ولسان يتكلم به يشهد لكل من استلمه وقبله بالآمان وأنه حجر يطفو على الماء ولا يسخن بالنار إذا وقعت عليه قال أبو طاهر هذا دين مضبوط بالنقل ومن آياته أن تفسخ تحته وهم ذاهبون به قيل أربعون جملا وقيل ثلاثمائة وقيل خمسمائة ولما أعيد لمكة أعيد على جبل أعجف مزيل فسمي والله أعلم أن الأحكام الفقهية المتعلقة به من التقبيل وغيره في مذهبنا معلومة وأما عند الحنفية فيسمن أن يستقبل الحجر بوجهه رافعا يديه إلى منكبيه ثم يرسلهما ثم يستلمه فيضع كفيه على الحجر الأسود ويقبله ويسجد عليه إن أمكن من غير إيداء وإن لم يمكن وضع يديه عليه قبل ما كان لم يستطع وضع عليه نحو عصي فإن لم يتمكن رفع يديه إلى منكبيه وجعل باطنهما نحو الحجر مشير إليه كأنه واضع يديه عليه وظاهرهما نحو وجهه ويقبلهما وجزم جماعة منهم أن التقبيل مسنون في أول الطواف وآخره وفيما بينهما أدب وعند المالكية من سنن الطواف استلام الحجر بالقم تقبيل أول كل طوفة فإن زوحم لمس يده أو يعود ثم وضعه على فيه من غير تقبيل فإن لم يصل إليه كبر إذا حاذاه ومضى ولا يشير بيده وقال ابن وضاع يكون تقبيل الحجر بغير صوت قال مالك ويزاحم على الحجر مالم يؤذ احداهما وانكر مالك وضع الخدين والجبين عليه وقال أنه بدعة قال ابن المنذر ولا نعلم احدا انكر ذلك غير مالك وعند الحنابلة يستلم الحجر فيمسح به يده ويقبله إن أمكن كل طوفة وإلا استلمه وقبل يده فإن عجز استلمه بشيء معه وقبله فإن عجز عن ذلك أشار إليه يده كما قاله أحمد ولم يقل يقبل يده وحسن السجود عليه في ابتداء الطواف وكذا يقبل عندهم الركن الثاني ولا يستحب رفع اليدين عند ثنية الطواف قبل استقبال الحجر عند الأربعة ولا عند استقباله إلا على مذهب الإمام أبي حنيفة قال العز ابن جماعة وإنما نهت على هذا لأن كثيرا من العوام يرفعون أيديهم عند ثنية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير أه حاصله وملخص ما ذكره الشيخ الفاضل ابن علان في رسالته المذكورة نقلته مع طوله لما فيه من الفوائد المستغربة التي لم تذكر إلا في هذه الرسالة والله أعلم بالصواب

(فصل في الوقوف بعرفة الخ) جعل الوقوف مقصودا لترجمة لكونه ركنا وآخره في الذكر لتقدم غيره عليه في الفعل اه ع ش (قوله ان يخطب بمكة الخ) وكون الخطبة عند الكعبة أو بياها حيث لا منبر افضل اه حج ولو توجهوا للوقوف قبل دخول مكة استحب لامامهم ان يفعل كما يفعل امام مكة قاله المحب الطبري قال الاذرعى ولم اره لغيره اه شرح مر (قوله لتزيتهم فيه هو ادجهم) اى للسير في غدا اه برماوى وعبارة حج لانهم كانوا يزيتون فيه هو ادجهم انتهت وظاهره أن هذا الأمر قد انقطع وهو كذلك فانه غير موجود الآن (قوله او جمعة) ولا يكفي عنها خطبة الجمعة وإن تعرض لها فيها لأنه لم يدخل وقتها اه برماوى لان وقتها بعد صلاة الجمعة (قوله خطبة فردة) انظر هل يجب عليه ان يتعرض لاركان خطبتي الجمعة أو لا توقف شيخنا في ذلك ومال الى انه لا يجب التعرض لكل الاركان بل يكفي اركان الخطبة الاولى فليحذر ثم استظهر بعد ذلك انه ياتى بالاركان المشتركة لا غيروهى حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله والوصية بالتقوى وأما قراءة الآية والدعاء للمؤمنين فلا يشترطاه بخط الشيخ خضر الشوبري وعبارة البرماوى قوله فردة ويفتحها المحرم بالتلبية والحلال بالتكبير ويستحب له ان كان فقيها ان يقول هل من سائل ويجب ان ياتى فيها بالاركان الخمسة وهذه اول خطب الحج الاربع وثانيها يوم عرفة بمسجد ايراهيم وثالثها يوم العيد والرابعة ثاني ايام التشريق وكلها فرادى وبعد الصلاة إلا الثانية فثنتان وقبل صلاة الظهر وكلها بعد الزوال انتهت (قوله يأمرهم فيها بالغدو) أى السير قبل الزوال لأن العرب تقول غدا يومه أى ذهب قبل الزوال وراح إذا ذهب بعده (تنبية) مر وجوب

(فصل في الوقوف بعرفة مع ما يذكر معه سن للإمام أن يخطب ولو بنائبه) بمكة سابع ذى (الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها المسمى يوم الزينة لتزيتهم فيه هو ادجهم (بعد) صلاة (ظهر أو جمعة) إن كان يومها (خطبة) فردة (بأمر) هم (فيها بالغدو) يوم الثامن المسمى يوم التروية

صوم الاستسقاء باسم الامام او منصوب به وقياسه وجوب ما يأمربه أحدهما بجامع أنه مسنون أمر به فيهما
وقد يفرق بان في الصوم ثم عود مصلحة عامة على المسلمين لانه قد يكون السبب في الغيث بخلافه هنا نعم من
ثم ما يعلم منه ان ما فيه مصلحة عامة يصير بامره واجبا باطنا ايضا بخلاف ما ليس فيه تلك المصلحة لا يجب إلا
ظاهر فقط فكذلك يقال هنا لا يجب إلا ظاهر او مر ثم ايضا ما يعلم منه ان ولاية القضاء تشمل ذلك وحينئذ
فهل الخطيب الذي ولاه الامام الخطابة لا غير كذلك او يفرق بان من شأن القضاء النظر في المصالح العامة
بخلاف الخطابة اه ابن حجر وقوله وقياسه وجوب ما يأمربه أحدهما الخ يحتمل ان مرادهم بالامر في هذا
المقام الاخبار بانهم ما ورون بذلك من جهة الشرع فان فرض انه امر فينتجه انه ان كان لمصلحة عامة وجب
الامتناع كما في الاستسقاء ولا فلا فيلتامل اسم عليه (قوله لانهم يتروون فيه الماء) اي يحملونه معهم من
مكة ليستعملوه في عرفات وغيره ما شرى با وغيره لقلته اذ ذاك بتلك الاماكن وقيل لرؤيا ابراهيم عليه الصلاة
والسلام ذبح ولده في ليته وقيل لانه تروى اي تفكر رؤياه التي راها وقبل غير ذلك اه برماوى (قوله الى
منى) بكسر الميم وتخفيف النون على الافصح ويجوز تشديدها وضم الميم خطأ لانه جمع منية اي ما يتمنى
وهي بالقصر وتذكيرها اغلب وقد توثت ويجوز فيها الصرف وعدمه على إرادة المكان والبقعة سميت
بذلك لكثرة ما يبنى أى يراق فيها من الدماء وهي ما بين وادى محسرو أسفل جرة العقبة لان الجمرة ليست
منها وذلك سبعة آلاف ذراع وما تاذراع بذراع اليد وبينها وبين مكة فرسخ وكذا منها الى مزدلفة ومن
مزدلفة الى عرفات كذلك اه برماوى (قائدة) في منى اربع ايات ما يقبل من احجارها رفع وما لم يقبل
ترك ولو لا ذلك لسد ما بين الجبلين وان الحداة تحوم بمنى حول اللحم ولا تاخذ منه شيئا وان الذباب لا يرى
فيها ايام التشريق وأنها تتسع باهلها كاتساع بطن المرأة الحامل وكل ذلك مشاهداه من هوامش بعض
نسخ شرح م (قوله ويسمى التاسع يوم عرفة) قال صلى الله عليه وسلم افضل الايام يوم عرفة واذ افاق يوم الجمعة
فهو افضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة اخرجه رزين وعن النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم الجمعة غفر الله لجميع
اهل الموقف قال الشيخ عز الدين بن جماعة سئل والدى عن وقفة الجمعة هل لها مزية على غيرها فاجاب
بان لها مزية على غيرها من خمسة اوجه الاول والثاني ما ذكرناه من الحديثين والثالث العمل بشرف
الازمنة كما يشرف الامكنة ويوم الجمعة افضل ايام الاسبوع فوجب ان يكون العمل فيه افضل
الرابع في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله شيئا الا اعطاه اياه وليس في غير يوم الجمعة
الخامس موافقة النبي صلى الله عليه وسلم فان وقفته في حجة الوداع كانت يوم الجمعة وإنما يختار
له الافضل قال والذى أما من حيث إسقاط الفرض فلا مزية لها على غيرها وساله بعض الطلبة فقال
قد جاء ان الله تعالى يغفر لجميع اهل الموقف فما وجه تخصيصه ذلك يوم الجمعة في الحديث يعنى
المتقدم فاجاب بانه يحتمل ان الله تعالى يغفر في يوم الجمعة بغير واسطة وفي غير يوم الجمعة يهب
قر ما تقوم اه زى (قوله الى الخطبة الانية) هذا بيان لاصل السنة والاكمل والافضل ان يعلمهم
في كل خطبة جميع ما أمامهم من المناسك الى آخرها لانه أرسخ في أذهانهم وربما لم يحضر بعضهم
بعض الخطب فيستفيد المناسك كلها بما حضره اه شيخنا (قوله المتمتعين) بخلاف المفرد والقارن
الافاقين لا يؤمران بطواف الوداع لانهما لم يتحلا من مناسكهما وليست مكة محل إقامتهما اه مر
وعبارة حج بامر فيها المتمتعين والمكئين بطواف الوداع بعد إحرامهم وقبل خروجهم لانه مندوب
لهم انوجههم لا بتداء النسك دون المفردين والقارنين لتوجههم لاتمامه انتهت (قوله اي صلاته) والاولى
عند الضحى كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم اه برماوى (قوله خرج بهم قبل الفجر) اي ندبوا اه شرح م
فان لم يفعل هذا المندوب وتخلف الى ما بعد الفجر وجب عليه المكث الى صلاة الجمعة إن لم تنأت له
بعد خروجه فلا منافاة بين ندب الخروج قبل الفجر وبين حرمة الشفر بعده كما لا يخفى اه رشيدى (قوله
ايضا خرج بهم قبل الفجر) اي ما لم تعطل الجمعة بمكة اه حج وقوله ما لم تعطل الجمعة بمكة فيه امر ان الاول
ان التعطيل إنما يكون بذهاب من تعتقده بخلاف ذهاب من تلازمه ولا تعتقده كالمقيم غير المستوطن

لانهم يتروون فيه الماء
(الى منى) ويسمى التاسع
يوم عرفة والعاشر يوم
النحر والحادي عشر
يوم المقر لاستقرارهم فيه
منى والثاني عشر يوم النحر
الاول والثالث عشر يوم
النحر الثاني (ويعلمهم) فيها
(المناسك) الى الخطبة
الانية في مسجد ابراهيم
ويامر فيها المتمتعين
والمكئين بطواف الوداع
قبل خروجهم وبعد
إحرامهم وهذا الطواف
مسنون وقولى أوجمة
من زيادتي (و) أن
(يخرج بهم من غد) بقيد
زدته بقولى (بعد صبح)
أي صلاته نعم إن كان يوم
جمعة خرج بهم قبل الفجر

فقوله ما لم تعطل بمكة أي بان كان تمام من تتعقده او جميع من تتعقده الثاني انه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم أي أهل القرية تعطيل محليهم من اقامتها والذهاب اليها في بلد آخر ثم قوله وقيدته أي جواز سفر من لزمته اذا أمكنته في طريقه او مقصده صاحب التعجيز بحثا بما اذا لم تبطل الجمعة بلده بان كان تمام الاربعين وكأنه أخذهم بما أمر آتيا من حرمة تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون لغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض ان سفره لغير حاجة اتجه ما قاله وان تمكن منها في طريقه اه وقضية فرقه انهم لو عطلوا لحاجة جاز وحيث قلنا لحاصل جواز كل من التعطيل والسفر لحاجة اذا تضرر بتخلفه عن الرفقة فيما يظهر او أمكنته في محل آخر وان خرج بعد الفجر وقياس ذلك جواز التعطيل فيما نحن فيه اذا أمكنتهم في منى مثلا وان خرجوا بعد الفجر لانه خروج لحاجة بل قد يتجه هناك وهما جواز الخروج قبل الفجر وان لزم التعطيل وعدم ادراكه في محل لعدم التكليف حيث قلنا بل بخلافه بعد الفجر فنلزم من خروجه التعطيل امتنع وان ادركه بمحل آخر ومن لا فان لزمته امتنع أيضا الا ان ادركه بآخر وعبارة شرح العباب عقب قوله فان كان الثامن جمعة خرج من تلزمه قبل الفجر فان خرجوا بعد الفجر وأمكن فعلها بمنى جاز وظاهره انه لا فرق بين ان يتخلف بمكة من يقيم الجمعة وان لا وليس مرادا بل الظاهر كما قاله الاذرعى والزركشى في الحالة الثانية المنع لانهم مسيئون بتعطيل الجمعة بمكة اه ولا يخفى ان المتبادر منه تعلق بحث الاذرعى والزركشى بالخروج بعد الفجر لا قبله كما هنا ولم يذكر في حاشية الايضاح بحث الاذرعى والزركشى الا في قول الايضاح قال الشافعي فان بنى بها أي بمنى قرية واستوطنها أربعون من أهل الكمال أقاموا الجمعة هم والناس معهم اه ولم يتعرض له في قول الايضاح قبل ما ذكر ما نصه فان كان اليوم الثامن يوم جمعة خرجوا قبل طلوع الفجر اه سم عليه (قوله ان لزمته الجمعة) أي كالمكيين والمقيمين اقامة مؤثرة فان لم يقيموا كذلك فلهم الخروج بعد الفجر اه برماوى (قوله ولم يمكنهم اقامتها) فان أمكنهم بان أحدث ثم قرية واستوطنها أربعون كاملون جاز خروجه بعد الفجر ليصل معهم وان حرم البناء ثم اه شرح مر وقوله وان حرم البناء ثم يؤخذ من هذا صحة صلاة الجمعة في السنية الكاثنة بيولاى وان كانت بحريم البحر لانه لا تلازم بين الحرمة وصحة صلاة الجمعة وهو ظاهر اه ع ش عليه (قوله وان يبيتوا بها) عطف على يخطب وكذا يقال فيما سياتى لكن يكون خيئذ في العبارة قلاقة لان المعطوف عليه مقيد بالامام او نائبه فيصير التقدير يسن للامام ان يخطب وان يبيتوا ويقصدوا او يقيموا الخ ما سياتى وتركيب أصله كتركيبه فلذلك قال حج ما نصه قيل في تركيبه نظر إذ تقديره يستحب للامام ان يبيتوا الخ فلو قطع هذا وما بعده عن العطف فقال ريسن ان يبيتوا الخ لكان أولى ويحجب بانه خص الامام بما يختص به من نحو يخطب ويخرج بهم ثم عمده وغيره بما لا يختص به بنحو يبيتوا الخ مراعاة للبعنى اه بنوع تصرف (قوله ايضا وان يبيتوا بها) أي للاستراحة لاجل المسير من الغد الى عرفات من غير تعب ومن البدع المنكرة ما اعتاده الناس من ايقاد الشموع وغيرها في تلك الليلة وهو مشتمل على منكرات قال الزعفرانى يسن المشى من مكة الى المناسك كلها الى انقضاء الحج لمن قدر عليه وان يقصد مسجد الخيف فيصلى فيه ركعتين ويكثر التلبية قبلهما وبعدهما ويصلى فيه مكتوبات يومه وصباح غده اه مر وعبارة حج ويستحب للحجاج كلهم حتى من كان مقيما بمنى ومن لم يكن بمكة ان يبيتوا بها وان يصلوا بها العصرين والعشاءين والصبح للاتباع رواه مسلم والاولى صلاتها بمسجد الخيف والنزول بمنزله صلى الله عليه وسلم أو قريب منه وهو بين منحره وقبلة مسجد الخيف وهو اليها أقرب انتهت (قوله وان يقصدوا عرفة) أي مكثرين في سيرهم التلبية والدعاء ومنه اللهم اليك توجهت والى وجهك الكريم أردت فاجعل ذنبي مغفورا وحجى مبرورا وارحمنى ولا تخيبنى انك على كل شىء قدير وسمى الموقف عرفة لانه نعت لبراهيم فلما رآه عرفه وقيل لان جبريل عرفه المناسك فيه وقيل لانه كان يدور في المشاعر فلما رآه قال عرفت وقيل لان ادم وحواء لما نزلوا من الجنة متفرقين ادم بالهند بجبل سرنديب وحواء

ان لزمته الجمعة ولم يمكنهم اقامتها بمنى كما عرف في بابها (الى منى) فيصلون بها الظهر وما بعدها للاتباع رواه مسلم (و) ان يبيتوا بها (و) ان يقصدوا عرفة اذا اشرفت.

بجدة التقيا فيه فتعارفا وقيل لان الناس يتعارفون فيه وقيل غير ذلك وعلامتها من جهة مكة العلبان المشهوران وما يزعمه العوام فيها من نزول حواء عليهما ومن فضيلة الدخول بينهما فن خرافاتهم ومساقتهم من باب السلام ثلاثمائة الف ذراع واربعون الف ذراع واثنان وثمانون ذراعا بذراع اليد اه برماوى (قوله هو اولى من قوله اذا طلعت) وجهه الاولوية ان الاشراق هو الاضاءة وهو لا يحصل بمجرد الطلوع اه ع ش (قوله جبل كبير بمزدلفة) كذا غير مر في شريحه وكأنه سبق قلم لان ثبير بمنى كما هو ضرورى عند اهل الحجاز وعبارة حج وهو المطل على مسجد الخيف قاله المصنف وغيره وان اعترضه المحب الطبرى وقال بل هو مقابله الذى على يسار الذهاب لعرفة وجمع بان كلا يسمى بذلك ومع تسليمه فالمراد الاول ايضا انتهت (قوله بطريق ضب) وهو جبل مطل على مزدلفة ويسن ان يعودوا من طريق المأزمين وهما جبلان بين عرفة ومزدلفة بينهما طريق ضيق وهى المأزم اه برماوى وفي المختار المأزم الطريق الضيق بين الجبلين اه قال حج في حاشية الايضاح واطلاقه على الجبل نفسه مجاز علاقته المجاورة فسمى الجبل باسم الطريق الذى بجواره فقول المحشى ويسن ان يعود من طريق المأزمين من قيل الحجاز اذ مراده بالمأزمين الجبلان المكتنفان بالمأزم الذى هو الطريق الضيق بينهما اه (قوله ايضا بطريق ضب) وكأنه الذى ينعطف على البين قرب المشعر الحرام وما حدث الآن من مبيت اكثر الناس هذه الليلة بعرفة بدعة قبيحة اللهم الا من خاف زحمة او على محترم زيات بمنى او وقع شك في الهلال يقتضى فوت الحج بفرض المبيت فلا بدعة في حقه ومن اطلق ندب المبيت بها عند الشك فقد تساهل اذ كيف يترك السنة وحججه مجزى بتقدير الغلط اجماعا فالوجه التقيد بما ذكرته اه حج (قوله بقربها) الضمير فيه راجع لعرفة اه برماوى (قوله بنمرة) بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرها موضع يندب فيه الغسل للوقوف كما مر اه برماوى (قوله الى مسجد ابراهيم) اى الخليل بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وعبارة حج بعد قوله خلافا لمن نازع في هذه النسبة وزعم انه منسوب لابراهيم احدا مرآه بنى العباس المنسوب اليه باب ابراهيم بالمسجد الحرام انتهت (قوله وصدره من عرفة) قال البغوى وصدره محل الخطبة والصلاة اه شرح م وهو المحل الذى سقف الآن بالعقد وهو اربع بوائك وبقية المسجد فضاء يدور به حائط مرتفع نحو ثلاث قامات وكذلك وضع مسجد الخيف بمنى اه (قوله من عرفة) بضم العين المهملة وفتح الراء وليست نمرة ولا عرنة من عرفات ولا من الحرم اه برماوى وبين الحرم وعرفة نحو الف ذراع اه حج وقوله وآخره من عرفة عبارة الايضاح واعلم انه ليس من عرفات وادى عرنة ولا نمرة ولا المسجد الذى يصلى فيه الامام المسمى مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم ويقال له ايضا مسجد عرنة بل هذه المواضع خارج عرفات على طرفها الغربى لما يلى مزدلفة ومنى ومكة وهذا الذى ذكرنا من كون المسجد ليس من عرفات هو نص الشافعى رحمه الله تعالى وقال الشيخ ابو محمد الجوينى مقدم هذا المسجد في طرف وادى عرنة لاني عرفات وآخره في عرفات فمن وقف في مقدم المسجد لم يصح وقوفه ومن وقف في آخره صح وبهذا جزم الامام ابو القاسم الرافعى مع شدة تحقيقه واطلاعه فلعله زيد فيه بعد الشافعى من ارض عرفات هذا المقدار المذكور في آخره انتهت (قوله ويميز بينهما) اى بين صدره وآخره وقوله فرشت هنا اى في المسجد اه من الايضاح لكنهما ليست ظاهرة الآن بل اخفاها التراب لما حدث في المسجد من العمارات المتكررة (قوله ما امامهم من المناسك) ككيفية الوقوف وشرطه والدفع الى مزدلفة والدفع الى منى والرمى وجميع ما يتعلق بذلك اه شرح م وافهم قوله ما امامهم انه لا يتعرض لما قبل الخطبة التى هو فيها ولو قيل ينبغي التعرض له ايضا لعرفه او يتذكره من اخل به لم يعد اه حج (قوله الى خطبة يوم النحر) قد عرفت ما فيه (قوله وبأخذ المؤذن في الاذان) اى حقيقة لا الإقامة فعليه يؤخر الاذان عن الزوال الى الفراغ من الخطبة الاولى اه حل وعبارة حج فاذا قام الى

هو اولى من قوله طلعت
(الشمس) بقيد زدت بقول
(على ثبير) وهو جبل كبير
بمزدلفة على بين الذهاب
الى عرفة مارين بطريق ضب
وهو من مزدلفة (و) أن
(بقيموا بقربها بنمرة الى
الزوال) وقول (ثم يذهب
يهم الى مسجد ابراهيم)
عليه السلام من زيادتي ومصدره
من عرنة وآخره من عرفة
ويميز بينهما مخزات كبار
فرشت هناك (فيخطب) بهم
فيه (خطبتين) بين لهم في
اولاهما ما امامهم من
المناسك الى خطبة يوم النحر
ويحرضهم على اكرار
الدعاء والتهليل في المواقف
ويخففها ويجلس بعد
فراغها بقدر سورة
الاخلاص ثم يقوم الى
الثانية وبأخذ المؤذن في
الاذان ويخففها بحيث يفرغ
منها مع فراغ المؤذن

الخطبة الثانية أخذ المؤذن في الاذان لا الاقامة على المعتد ويخففها بحيث يفرغ منها مع فراغ الاذان ثم
يقم ويصلي بهم انتهت وعبارة الايضاح ويكون جمعه باذان واقامتين انتهت ولما كان القصد من الثانية
انما هو مجرد الذكر والدعاء والتعليم انما هو في الاولى شرعت مع الاذان وان منع سماعها قصدا للمبادرة
بالصلاة اه شرح مر (قوله من الاذان) أي اذان الظهر اه ع ش (قوله العصرين) أي الظهر والعصر
ويسرفيهما خلافا للامام أبي حنيفة اه برماوى (قوله والجمع للسفر لا للنسك) عبارة شرح مر والجمع
والقصر هنا وفيما ياتي بالمزدلفة للسفر لا للنسك فيختصان بسفر القصر فالمكيون ومن سفره قصر يقول له
الامام بعد سلامه آتموا ولا تجمعوا معنا فان قوم سفرو في المجموع عن الشافعي والاصحاب ان الحجاج اذا
دخلوا مكة ونووا ان يقيموا بها أربعين يوما فادخلوا في يوم التروية إلى منى ونووا الذهاب الى
أوطانهم عند فراغ نسكهم كان لهم القصر من حين خرجوا لانهم انشأوا سفرا تقصر فيه الصلاة اه
وظاهر ان محل ذلك فيما كان معبودا في الزمان القديم من سفرهم من بعد نفرهم من منى ويوم ونحوه واما
الان فاطردت عادة أكثرهم باقامة أميرهم بعد النفر فوق أربع كوامل فلا يجوز لاحد من عزم على
السفر منهم قصر ولا جمع لانهم لم ينشئوا حينئذ سفرات تقصر فيها الصلاة انتهت وقوله وظاهر ان محل ذلك
فيما كان معبودا الخ وظاهر انهم في هذه الايام يقصرون ويجمعون في مكة اذا دخلوها وبعد خروجهم
منها إلى عرفات حتى يرجعوا إليها بعد أيام منى لان بدخولهم إلى مكة قبل الوقوف لا ينقطع سفرهم لانهم
لم ينووا الاقامة بها في هذا الدخول أربعة أيام صحاح لان دخولهم إليها الان الغالب اما في الخامس أو
الرابع أو نحو ذلك ثم يخرجوا إلى عرفات في الثامن اه رشيدى وعبارة البرماوى (فرع) يقع لكثير
من الحجاج انهم بدخلون مكة قبل الوقوف بشعب يومين ناوين الاقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة
ايام فاكثر فلم ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم مكة نظر النية الاقامة بها ولو في الاثناء ويستمر سفرهم إلى
عودهم إليها من منى لانها من جملة مقصدهم فلم تؤثر نيتهم الاقامة القصيرة قبله ولا الطويلة الا عند
الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم من منى للنظر في ذلك مجال وكلامهم محتمل والثاني اقرب
انتهت (قوله لا للنسك) أي خلافا لما صححه النووي في مناسكته من كونه للنسك اه برماوى (قوله وان يقفوا
بعرفة) الظاهر ان اصل الوقوف واجب مع انه بالنسب في كلامه لمطرفة له على يخطب المقتضى لاستجابته
وهو صحيح من حيث طلب استمراره إلى الغروب اذ هو مستحب حينئذ اه شرح مر فلذلك صحح الشارح
العطف بقوله إلى الغروب أخذاه من كلام المتن اذ قوله إلى الغروب راجع إلى المسئلتين قبله وعبارة حج
واذا فرغوا من الصلاة سن لهم ان يادروا إلى عرفة الخ انتهت وعبارة الايضاح واذا فرغوا من
الصلاة ساروا إلى الموقف وعرفات كلها موقف فقى أي موضع منها وقف اجزاء لكن افضلها موقف
رول الله ﷻ وهو عند الصخرات الكبار المفروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط ارض
عرفات ويقال له الال على وزن هلال وذكره الجوهري في صحاحه بفتح الهمزة والمعروف كسرهما اه وقوله
المفروشة الخ أي المجموعة والمخلوقة لانها مفروشة بوضع الخاق كما هو مشاهد وهي في هذا الزمان قد حوط
عليها بحائط صغير علوه نصف قامة وفيه محراب على هيئة المساجد ثم قال في الايضاح واما حدود عرفة فقال
الشافعي رحمه الله تعالى هي ما جاووزا وادى عرفة بضم العين وفتح الراء وبعدها نون إلى الجبال المقابلة لما يلي
بساتين ابن عامر ونقل الازرقى عن ابن عباس قال حدود عرفات من الجبل المشرف على بطن عرنة إلى جبال
عرقة إلى وضيق إلى ملتقى وضيق ووادى عرنة وقال بعض اصحابنا لعرفات اربع حدود احدها ينتهي إلى
جادة طريق المشرق والثاني إلى حافات الجبل الذي وراء ارض عرفات والثالث إلى البساتين التي تلي قرية
عرفات والرابع ينتهي إلى وادى عرنة قال امام الحرمين ويطلق بمنعرجات عرفات جبال وجوها المقابلة
ن عرفات اه وفي المصباح ومنعرج الوادى اسم فاعل حيث يميل بمنته ويسره اه ثم قال في الخامسة أي من

من الاذان (ثم يجمع
بهم) بعد الخطبتين
(العصرين قد يما) لا يتابع
رواه مسلم والتصريح بانه
جمع تقديم من زيادتي
الجمع للسفر لا للنسك
ويقصرهما ايضا المسافر
بمخلاف النسك (و) ان
(يقفوا بعرفة) إلى الغروب
لا يتابع رواه مسلم

سنن الوقوف ان يحرس على الوقوف بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سبق بيانه وامامه الشهور عند
العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي بوسط عرفات كما سبق بيانه حتى ربما نهم كثير من
جهلهم انه لا يصح الوقوف إلا به خطأ يخالف السنة ولم يذكر احد في صعود هذا الجبل فضيلة ابو جعفر
محمد بن جرير الطبري فانه قال يستحب الوقوف عليه ولذا قال صاحب الحاوي يستحب ان يقصد هذا الجبل
الذي يقال له جبل الدعاء وهو موقف الانبياء اه وهذا الذي قاله لا اصل له ولم يرد فيه حديث
صحيح ولا ضعيف فالصواب هو الاعتناء بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه حديث صحيح وقد
قال امام الحرمين في وسط عرفات جبل يسمى جبل الرحمة لا تشك في صعوده وان كان يعتاده الناس إذا
عرفت ما ذكرنا من كان راكباً فليخطا بطبقات الصخرات المذكورة وليدخلها كما فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم ومن كان راجلاً قام على الصخرات او عندها على حسب الامكان بحيث لا يؤذي احداً وان
لم يمكنه ذلك الموقف فليقرب بما يقرب منه اه ويتجنب كل موضع يؤذي فيه او يتأذى السادسة إذا
كان يشق عليه الوقوف ماشياً او كان يضعف به عن الدعاء او كان مما يقتدى به ويستغنى بالسنة ان يقف راكباً
وان كان لا يضعف بالمشي عن الدعاء ولا هو ممن يقتدى به ففيه اقرار للشافعي اصحاب الركوب افضل
والثاني المشي افضل والثالث هما سواء هذا في حق الرجل وامام المرأة فالافضل ان تكون قاعدة لانه
استرخا الا ان يكون لها حو هو دج فالاولى لها الركوب فيه وان تكون في حاشية الموقف لا عند الصخرات
والرخصة السابعة الا افضل ان يكون مستقبلاً القبلة متطهراً مستور العورة فلو وقف محدثاً او جنباً او حائضاً
او عليه نجاسة او مكشوف العورة صح وفاته الفضيلة الى ان قال التاسعة ان يكون حاضر القلب فارغاً من
الامور الشاغلة عن الدعاء فيقدم قضاء اشغاله قبل الزوال ويتفرغ بظاهره وباطنه عن جميع العلائق وينبغي
ان لا يقف في طرق الفواضل وغيره الا ليزعجهم الى ان قال الحادية عشر الا افضل للواقف ان لا يستظل بل
يبرز للشمس الا لعذر بان يتضرر او ينقص دعاؤه واجتهاده الى ان قال الثالثة عشر الحذر كل الحذر من
الخفاصة والمشائمة والكلام القبيح بل ينبغي ان يحترز عن الكلام المباح ما يمكنه فانه تضييع للوقت المبهمة
فيما لا يعني وينبغي ان يحترز غاية الاحترار عن احتزار من رآه رث الهيئة او مقصر في شيء ويحترز عن
اتهام السائل ونحوه وان خاطب ضيفاً لطف في مخاطبته فان رأى منكراً محققاً انكره بلطف اه (قوله
قال في الروضة الخ) الظاهر ان الاولى ذكر هذه العبارة عقب قوله الى مسجد ابراهيم ولعله ذكر هنا إشارة
ان الافضل الوقوف بموقف النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم بيانه في عبارة الايضاح كامل (قوله افضل
الدعاء الخ) وإذا كان هذا الافضل في الدنيا الاكثر منه ففيه دليل للدعي واما دليل الاكثر الذي ذكره فله
وقد ذكره حج بقوله وروى المستغفرى خبر من قرأ قل هو الله احدى يوم عرفة الف مرة اعطى ما سأل اه
(قوله دعاء يوم عرفة) قال الطبري الاضافة يجوز ان تكون بمعنى اللام اي دعاء خص بذلك اليوم
وقوله افضل ما قلت الخ اي افضل ما دعوت به الخ بيان للدعاء الذي خص بذلك اليوم فالدعاء
هو قوله لا اله الا الله ويجوز ان تكون بمعنى في فعل هذا يوم الدعاء اي شيء مدعى ويكون قوله افضل
ما قلت الخ عطفاً على قوله افضل الدعاء الخ اه شربى بتصرف (قوله وفضل ما قلت الخ) اي غشية عرفة كما
في روايات اه رشيدى (قوله روى الترمذى) وروى المستغفرى خبر من قرأ قل هو الله احدى الف مرة يوم
عرفة اعطى ما سأل وسن ان يقرأ سورة الحشر ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات المصالح اللهم اغفر للحاج وللمن
استغفر له الحاج ويستغفر جهده فيما يمكنه من ذلك ومن الخضر ع والذلة وتفرغ الباطن والظاهر من كل
مذموم فانه في موقف تتكثف فيه العبرات وتقال العثرات وروى البيهقي عن ابن عباس رايت رسول الله
ﷺ يدعو بعرفة يداه الى صدره كاستطعام المسكين كيف وهو اعظم مجامع الدنيا وفيه من الاولياء
والخواص ما لا يحصى وصح ان الله تعالى يباهى بالواقفين الملائكة ويسن للذكر كما مرافق في هودج ان
يقف راكباً او متطهراً ومستقبلاً القبلة بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم او قريب منه وهو معروف

قال في الروضة وبين هذا
المسجد وموقف النبي صلى
الله عليه وسلم بالصخرات
نحو ميل (و) ان يكثر
(الذكر) من تهليل وغيره
(والدعاء الى الغروب)
روى الترمذى خبر افضل
الدعاء يوم عرفة وافضل
ما قلت انا والنيون من
قبلي لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك

وأن يكثر الصدقة وأفضل العتق وإن بحسن ظنه بربه تعالى ومن ثم لما رأى التفضيل رضى الله عنه بكاء الناس بعرفة ضرب لهم مثلاً ليرشدوهم إلى ذلك بأنهم مع كثرتهم لو ذهبوا الرجل فسألوه دأقاً ما خيسهم فكيف يا كرم الكرماء والمغفرة عنده دون دأق عنا ناو صبح خبر ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة ولا يحذر من صعود جبل الرحمة بوسط عرفة فانه بدعة خلافاً لجمع ذهبوا إلى انه سنة وانه موقف الأنبياء اه حج (قوله وله الحمد) زاد في رواية يحيى ويميت وهو الحى الذى لا يموت بيده الخير الخ ومن ماثوره اللهم لك الحمد كالأذى تقول وخير مما تقول اللهم أنك تسمع كلامى وترى مكانى وتعلم سرى وعلايتى ولا يخفى عليك شيء من أمرى أسالك مسئلة المسكين وابتل اليك البطل الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضطرب دعاء من خضعت لك رقبتك وفاضت عبرته وذل جسده ورغم لك انفه اللهم لا تجعلنى بدعائك شقياً وكن فى روفاً رحماً يا خير المستولين ويا خير المعطين ويندب أن يكرر كل ذكر ودعاء ثلاثاً وأن يفتحه ويختتمه بالتسبيح والتحميد والتمجيد والتهلل والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وأن يكثّر من التلبية وقراءة القرآن خصوصاً سورة الحشر لا تروى فيها وأن يرفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه وأن لا يفرط فى الجهر بالدعاء وغيره وأن لا يستظل بل يبرز للشمس إلا لعذر وأن يكون فى جملة ذلك مستقبلاً متطهراً مستوراً راكباً خاشعاً باكيماً متباً كفافها لك تكسب العبرات وتقال العثرات ويحرص فى هذا اليوم وما بعده على أكل الحلال الصرف أن تيسر والافساق شبيهته ويفرغ قلبه من الشر اغل قبل الزوال ودخول عرفة قبله بدعة وإن وقع شك فى الهلال لأن وقوف اليوم العاشر بشرطه مجزى واجماعاً وأن يحذر المشاقمة والخاصمة وانتهاز السائل واحتقار أحد وكثرة الكلام والتعريف بغير عرفة وهو جمع الناس بعد صلاة العصر للدعاء والذكر إلى غروب الشمس كما يفعل أهل عرفة فيه خلاف قال الامام احمد رضى الله عنه لا بأس به إن خلى عن نحو اختلاط رجال ونساء وقد فعله الحسن وجماعة وكرهه مالك رضى الله عنه وجماعة وفى البخارى أول من عرف بالبصرة ابن عباس رضى الله عنهما قال النووى ومن جعله بدعة لم يلحقه بقا حش البدع بل خفف امره اه برماوى (قوله وفى بصرى نورا) أى يقول ذلك ولو كان اعنى اه ع ش على م ر (قوله ثم بعد الغروب الخ) ظاهر التعبير ثم انه يطلب التراخي بعد الغروب وهو كذلك ونص عبارة م ر والافضل بقاؤهم بعده حتى تزول الصفرة قليلاً انتهت وقوله يقصدوا مزدلفة أى مارين على طريق المازمين ومزدلفة كلها من الحرم وحدها ما بين مازمى عرفة ووادى محسر مشتقة من الازدلاف وهو التقرب لأن الحجاج يتقربون منها إلى منى والازدلاف التقريب وتسمى ايضا جمعا بفتح الجيم وسكون الميم وسميت بذلك لاجتماع الناس بها اه شرح م - (قوله ويجمعوا بها المغرب والعشاء تاخيراً) قال فى المجموع والسنة أن يصلوا قبل حط رحلهم بأن ينيخ كل جملة ويقف ثم يصلون للاتباع رواه الشيخان ويصل كل منهم رواتب الصلاتين كما مر فى الجمعة ولا يتنفل نقلاً مطلقاً ويتأكد احياء هذه الليلة لهم كغيرهم بالذكور والدعاء والحرص على صلاة الصبح بمزدلفة اه شرح م ر (قوله ايضا ويجمعوا بها المغرب والعشاء الخ) والجمع بينهما يكون على الاصح باذان للاولى وباقامتين لهما اه ايضاح (قوله تاخيراً) فائدة التخصيص على ندب التأخير هنا مع ما مر فى القصر من انه افضل فى حق السائر فى وقت الاولى بيان انه هنا افضل وان لم يكن سائراً فى وقت الاولى ولو قلنا ان عدم الجمع افضل ولو صلى كلا فى وقتها أو جمع فى وقت الغروب أو صلى وحده أو صلى اخداً مع الامام والاخرى وحده جامعا اولا أو صلى بعرفة أو الطريق فاته الفضيلة اه برماوى (قوله اسرع) أى تدبوا عبارة الايضاح استحب أن يسرع ويحرك دابته اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم انتهت (قوله او مارا فى طلب آبق او نحوه) فهو لا ينصرف بالصرف الى غيره بخلاف الطواف فانه كما تقدم ينصرف بالصرف الى غيره ومثله السعى والرمى اه حل وكذا الخلق اه شيخنا (قوله أى بجزء منها) أى ولو على دابة قال العلامة الزبائدى او على قطعة نقلت منها الى غيرها وقال شيخنا ع ش

وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير وزاد البيهقى اللهم اجعل فى قلبى نورا وفى سمعى نورا وفى بصرى نورا اللهم اشرح لى صدرى ويسر لى امرى وذكر الاكثر فى الدعاء والذكر غير التهلل من زيادتي (ثم) بعد الغروب (يقصدوا مزدلفة ويجمعوا بها المغرب والعشاء تاخيراً) للاتباع رواه الشيخان نعم إن خشى فوت وقت الاختيار للعشاء جمع بهم فى الطريق والجمع للسفر لا للنسك كما مر نظيره ويذهبون بسكينة ووقار فتن وجد فرجة اسرع (واجب الوقوف) بعرفة (حضوره) أى المحرم (وهو أهل للعبادة) ولو تأمنا او مارا فى طلب آبق او نحوه (بعرفة) أى بجزء منها

لا يجوز وأما هو لها كبحوسحاب أو غصن شجرة أصابها خارج عنها أو عكسه فلا يكفي ولو كان وليا ومر عليها في الهواء فان وقف على غصن في هواها وأصله في أرضها كفى لان الاعتبار هنا بالأرض وبذلك فارق ما في الاعتكاف من الاكتفاء بذلك كله اه برماوى (قوله بين زوال ونحر) قال ابن الصباغ يحرم تأخير الوقوف الى الليل من التمكن منه نهارا والراجح خلافه وبلى هذا هل يشترط للجواز العزم على الفعل كما في الصلاة اذا دخل وقتها لا بعد عدم الاشتراط لان تلبسه بالاحرام كاف اذ هو شامل لجميع الاركان وبهذا فارق نحو الصلاة وايضا وجزه فليتامل اه شورى وانما لم يعتبر هنا مضى قدر الخطبتين والصلاة بعد الزوال والاجماع على اعتبار الزوال بل جوزه احدى قبله فالوجه القائل باشتراط ذلك كافي الاضحية شاذ ولعل الفرق التسهيل على الحاج لكثرة اعماله فوسعه الوقت ولم يضيق عليه باشتراط توقفه على شيء آخر بعد الزوال بخلاف المضحى اه شرح مر (قوله وفي خبره وعرفة كلها موقف) عبارة شرح مر لخبر وقفت ههنا وعرفة كلها موقف رواه مسلم انتهت (قوله من جاء ليلة جمع) اى من جاء عرفة كما يدل اول الحديث اه (قوله هي ليلة المزدلفة) سميت بذلك لاجتماع الحاج بها او للجمع فيها بين الصلاتين او لاجتماع آدم وحواء بها وفي تسميتها ليلة جمع رد لما قيل انها تسمى ليلة عرفة وان هذا مستثنى من كون الليل يسبق النهار وكان قائله توهمه من اعطائها حكم يوم عرفة في ادراك الوقوف وهو فاسد كما هو ظاهر اه حجج (قوله لكن يقع حجهم نفلا) المعتمد ان المجنون يقع حجه بخلاف المغنى عليه والسكران فان حجهم لا يقع نفلا ولا فرضا ويفرق بان المجنون له ولي يحرم عنه ولا كذلك المغنى عليه والسكران فانه لا ولي لهما فهما وان احرمنا عن انفسهما قبل الاغماء والسكر ليس لهما من ياتى عنهما باعمال الحج اه زى اه ع ش واعتمد حل في السكران تفصيلا فقال ان زال عقله فهو كالمجنون وان لم يزل انتظرت افاقته ويقع حجه فرضا وسبقه الى ذلك الشيخ سلطان اه شيخنا وفي شرح مر ما يقتضى هذا التفصيل وعبارة البرماوى والمعتمد ان المغنى عليه جميع الوقت لا يقع حجه لا فرضا ولا نفلا لعدم اهليته بخلاف المجنون والسكران اذا زال عقله فيقع حجهم نفلا بخلاف السكران اذا لم يزل عقله فيقع حجه فرضا وسواء تعدى السكران والمجنون والمغنى عليه بما فعلوه انتهت فعلوه ولا انتهت وفي الرشيدى مانصه وصورته في المجنون ان يبنى له وليه على احرامه السابق فلا يكفي حضور المجنون بنفسه اه (قوله ايضا لكن يقع حجهم نفلا) هذا يوجب ان يكون المراد بقوله وهو اهل للعبادة في الفرض لا مطلقا اه سم (قوله سن دم) اى كدم التمتع اه شرح مر وهو دم ترتيب وتقدير اه حج (قوله خروجا من خلاف من اوجبه) وهو الامام مالك رضى الله عنه اه برماوى (قوله ولولا ليل) غاية للرد على من قال عوده في الليل لا يسقط وجوب الدم لان النسك الوارد للجمع بين اخر النهار واول الليل وقد فوتاه اه شرح مر (قوله ولو وقفوا العاشر الخ) مقتضى ذلك انه لا يصح الوقوف ليلة الحادى عشر وهو ما مشى عليه القاضى حسين وخالفه ابن المقرئ في ارشاده فصرح بصحة الوقوف ليلة الحادى عشر حيث قال بين زوال يوم او ثمانية لغلط الجمع ونحر غده وعليه فلا يجوز قبل الزوال ويكون اداء ولا يصح نحورى الا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر كعتين خفيفتين وتمتد ايام التشريق على حساب وقوفهم وهذا هو المعتمد واعرب بعضهم غلطا مفعولا لا ليشمل مسئلة الرافعى وهي ما لو تبين لهم الحال قبل الزوال فوقفوا عالين بذلك فانه يجوزهم اذ لو اعرب مصدر اى موضع الحال بمعنى غالطين خرجت هذه الصورة ودخل غلط الحاسب الذى يعتمد من ازل القمر وتقدير سيره مع انه لا يجوز به ويتعين حل عبارة الاصل على الحال لتخرج هذه المسئلة فان فيها خلافا كما اشار اليه الجلال المحلى اذ لو دخلت في عبارته لزم القطع فيها بالاجزاء مع ان فيها خلافا اه برماوى وفي سم على حج مانصه (فرع) الوجه انه اذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة شرعا والحادى عشر هو العيد بشرع اى حق كل من كان محرما بالحج او احرم به في ذلك فلا تجزى تضييعه في اليوم التاسع ولا العاشر وقضية ذلك صحة صورته العاشر

(بين زوال ونحر) يوم (نحر) الاتباع رواه مسلم وفي خبره وعرفة كلها موقف وخبر الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد ادرك الحج رواه ابو داود وغيره باسانيد صحيحة كافي المجموع وليلة جمع هي ليلة المزدلفة وخرج بالاهل غيره كغنى عليه وسكران ومجنون فلا يجوزهم لانهم ليسوا أهلا للعبادة لكن يقع حجهم نفلا كما صرح به الشيخان في المجنون كحج الصبي غير المميز ولا ينافيه قول الشافعى في المغنى عليه فان الحج لصحة حمله على فوات الحج الواجب (ولو فارقها) اى عرفة (قبل غروب ولم يعد) اليها (سن) له (دم) خروجا من خلاف من اوجبه لان عاد اليها ولو ليل لانه ائى بما ينس له وهو الجمع بين الليل والنهار في الموقف (ولو وقفوا) اليوم (العاشر) غلطا ولم يقلوا على خلاف العادة في الحجيج فظنهم انه التاسع بان غم عليهم هلال ذى الحجة فاكلوا ذا القعدة ثلاثين ثم بان لهم الهلال اهل ليلة الثلاثين

(أجزاءهم) وقوفهم سواء
أبان لهم ذلك في العاشر
أم بعده فلا قضاء عليهم إذ لو
كافوا به لم يأمنوا وقوع
مثل ذلك فيه ولأن فيه مشقة
عامة بخلاف ما إذا قتلوا وليس
من الغلط المراد لهم ما إذا
وقع ذلك بسبب حساب
كما ذكره الرافعي وخرج
بالعاشر ما لو وقفوا الحادي
عشر أو الثامن غلطا فلا
يجزيهم لندرة الغلط فيها
ولأن تأخير العبادة عن
وقتها أقرب إلى الاحتساب
من تقديمها عليه في الثاني
(فصل في المبيت بمزدلفة
والدفع منها وفيما يذكر
معها) (يجب) بعد الدفع
من عرفة (مبيت) أي مكث
(لحظة) ولو بلا نوم
(بمزدلفة) لاتباع المعلوم
من الأخبار الصحيحة
والتصريح بالوجوب
وبالاحتفاء بلحظة من
زيادتي فالمعتبر الحصول
فيها لحظة (من نصف
ثان) من الليل

أهـ م ر ثم قال أعني سم و هل ثبت كون الحادي عشر هو العيد والثلاثة بعده هي التشريق في حق غير الحجيج
أيضا بالنسبة لصلاة العيد وذبح الأضحية ونحو ذلك فيه نظار والذي يظهر لي في غيرهم أن من سلم من الغلط
وثبت الرؤية في حقه كأن كان هو الرائي أو لا لم يثبت ما ذكر في حقه بل يعمل بمقتضى تلك الرؤية وما يعين
ذلك أن بعض الحجيج لو انفرد بالرؤية لزومه العمل بالرؤية ولم يجز له موافقة الغالطين وإن كثروا وإذا
كان هذا في بعض الحجيج ففي غيرهم أولى وبعبارة العباب ومن رأى الهلال وحده أو مع مردود الشهادة
وقف في التاسع عنده وإن وقف الناس بعده أهـ ومن لم يسلم من الغلط بان لم يره هو ولا من يلزمه العمل
برؤيته فيحتمل ثبوت ما ذكر في حقه تبعاً للحجيج ويحتمل خلافه لأن هذا من خصائص الحج ألا ترى أنهم
لو تركوا الحج ووقفوا في هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحكم كما هو ظاهر بل العبرة في حقهم بما تبين
وهذا كله بالنسبة لأهل مكة ومن وافقهم في المطلاع أما من خالفهم فيه فلا توقف في عدم ثبوت ما ذكر في
حقهم مطلقاً كما هو ظاهر فليتامل أهـ (قوله أجزاءهم وقوفهم) ويكون أداءه لا قضاء لأنه لا يدخله القضاء
أصلاً وقد قانوا ليس يوم الفطر أول شوال مطلقاً بل يوم فطر الناس وكذا يوم النحر يوم يضحي الناس
ويوم عرفة الذي يظهر لهم أنه يوم عرفة سواء التاسع والعاشر لخبر الفطر يوم يفطر النامي والأضحية يوم
يضحي الناس رواه الترمذي وصححه وفي رواية للشافعي وعرفة يوم يعرف الناس ومن رأى الهلال وحده
أو مع غيره وشهده فردت شهادته يقف قبلهم لا معهم ويجزى به إذا عبرة في دخول وقت عرفة وخروجه
باعتقاده وهذا كمن شهد برؤية هلال رمضان فردت شهادته وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره بذلك
ووقع في قلبه صدقه أهـ شرح مر وقوله لأنه لا يدخله القضاء أصلاً بمعنى أنه لا يصح في غير يومه الخصوص
في غير الغلط المار والافهم يقتضي بالافساد كما يأتي وقوله فردت شهادته ليس بقيد فالمدار على أنه راو وقوله
وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره وانظر هل يجري هنا ما مر في الصوم من العمل بالحساب أهـ رشدي
ولا فرق في أجزاء الوقوف غلطاً في العاشر بين وقوفهم فيه معاً أو مرتين واحداً واحداً مثلاً كما هو ظاهر
وإن توهم بعض الطلبة خلافه أهـ سم على حج (قوله ما إذا وقع ذلك بسبب حساب) أي فلا يجزيهم ووجهه
نسبتهم إلى التقصير في الحساب أهـ رشدي (قوله وخرج بالعاشر الخ) عبارة أصله مع شرح م ر وأن
وقفوا في اليوم الثامن غلطاً بان شهد شاهدان برؤية هلال ذي الحجة ليلة الثلاثين من ذي القعدة ثم بانا كافرين
أو فاسقين وعلما قبل فوات الوقوف وجب الوقوف في الوقت تداركاً له وإن علموا بعده أي بعد فوات
وقت الوقوف وجب القضاء لهذه الحجة في عام آخر في الأصح لندرة الغلط وفارق العاشر بان تأخير
العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لأنه
إنما يقع لغلط في الحساب أو خلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم
الذي لا حيلة في دفعه والثاني لا يجب القضاء عليهم قياساً على ما إذا غلطوا بالتأخير و فرق الأول بأمس ولو
غلطوا يومين فكثر أو في المكان لم يصح جز ما لندرة ذلك انتهت (قوله فلا يجزيهم) وقال الإمام مالك
وأحمد رضي الله عنهما بأجزائه لهم ونقله صاحب البيان عن أكثر الأصحاب أهـ برماوي
(فصل في المبيت بمزدلفة) وينتضي بقوله لزمه دم والذي يذكر معه هو قوله وسن أن يأخذوا منها إلى قوله
إلى أسفار وقوله والدفع منها هو المذكور بقوله ثم يسيروا فيدخلوا أمي بعد طلوع شمس والذي يذكر معه هو
قوله فيرمي كل الخ الفصل (قوله يجب مبيت لحظة) وقيل المبيت ستة ورجحه الرافعي وقيل ركن وعليه كثيرون
واختاره السبكي وعلى كل يكفي فيه لحظة من النصف الثاني أهـ حج (قوله أي مكث لحظة) عبارة حج ويحصل
بلحظة من النصف الثاني ولو بالمرور كما صرح به جمع أخذ من الأم والأملاء وعليه يحمل تعبير الشارح وغيره
يمكث لحظة انتهت عبارة في الحاشية بل قال السبكي يجزى المرور كما في عرفات وعليه يدل كلام المصنف
وغيره انتهت وقضية قوله كما في عرفات أنه لا ينصرف بالصرف وأنه يجزى وإن قصد إبقاؤه لم يعلم أنها مزدلفة

وينبغي ان يجري ذلك في معنى فيحصل المبيت بها وان لم يعلم انتهاءه وقصد غير الواجب اهـ مر وهل يشترط ان لا يكون مغنى عليه جميع النصف الثاني كما في وقوف عرفته عليه فلو بقي مغنى عليه جميع النصف الثاني هل يسقط الدم لان الاغنام عذروا بالمبيت يسقط بالعدو بخلاف وقوفه بعرفة وهل يشترط ان لا يكون مجنونا وعليه فلو بقي مجنونا في جميع النصف الثاني فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذرا والمبيت يسقط بالعدو ولا يبعد ان يجعل عذر العدم تمكنه منه نعم ان كان له ولي أحرم عنه وجب عليه احضاره والافعل على الولي الدم اهـ سم على حج وقوله أحرم عنه وليه الخ يخرج ماله وأحرم بنفسه ثم طرأ عليه الجنون أو الاغنام وقضيته انه لا دم على الولي اذا لم يحضره وعليه فيفرق بين ماله وأحرم عنه ولم يحضره وبين هذه بانه اذا أحرم عنه عرضه لموجب الدم فيلزمه ان قصر فيه بخلاف ماله طرأ عليه الجنون فليراجع اهـ ع ش على مر وعبرة البرماوى ولو جن أو أغنى عليه جميع النصف الثاني لم يضرب في حجه وليس هو كدركة كما لا يخفى انتهت (قوله لا لكونه يسمى مبيتا) عبارة حج وقيل يشترط معظام الليل ورجحه الرافعى في موضع ثم استشكله بانهم لا يصلونها الا قريبا من ربع الليل مع جواز الدفع منها عقب نصفه وعلى الاول فارق هذا ما ياتي في مبيت منى بانه ورد ثم لفظ المبيت وهو انما ينصرف للمعظم ولم يرد هنا مع ان تعجيله صلى الله عليه وسلم للضعفة بعد النصف صريح في عدم وجوب المعظم على اهم ثم مستقرون وهذا عليهم أعمال كثيرة شافعة فتخفف عليهم لاجلها انتهت (قوله اذا الامر بالمبيت) أى بلفظه لم يرد هنا حتى يعتبر مسما وهو مكث غالب الليل اهـ حل (قوله كثيرة شافعة) أى ويدخل وقتها بنصف الليل هكذا زاد مر هذه الزيادة في التعليل فيما سياتى (قوله نعم ان تركه لعذر الخ) عبارة شرح مر ويسقط المبيت بها فلا اثم بتركه ولا دم لعذر ما ياتي في المبيت بمنى قياسا عليه ومن العذر هنا الاشتغال بالوقوف الخ انتهت وعبرة ابن الجعال في شرح نظم ابن المقرئ للدماء نصها وانما يجب هذا الدم على من ترك الحصول بمزدلفة في لحظة من النصف الثاني بغير عذر من اعذار المبيت بمنى ويزيد هذا بانه يسقط عن اشتغال بتحصيل الوقوف وعن افاض الى مكة لطواف للركن انتهت وقال في بحث المبيت بمنى أما أصحاب الاعذار فاهم ترك المبيت ولادم عليهم كراءه الا بل وغيره ولو غير دو اب الحاج أو اجراء أو متبرعين وكاهل السقاية سواء كانت السقاية قديمة كسقاية العباسي أو محدثة مكة او بطريقها ولو للبيع فيما يظهر قياسا على ما اذا كان الرعاء اجراء وكن خاف على نحو نفس او مال او ضياع مريضه او غير ذلك من اعذار الجماعة بما يمكن بحجته هنا كما يمكن بحجته هنا كما استظهره في متن مختصر الايضاح كخوف حبس غريم وعقوبة من يرجو بغيبه العفو الخ اهـ بتصرف وسياتى نقل العبارة بتامها في المبيت بمنى فتلخص ان اعذار المبيت بمنى كلها تاتي هنا ويزيد ما هنا بعذر بن آخرين الذين ذكرهما الشارح بقوله او انتهى الى عرفة الخ تأمل وعبرة شرح مر ومن العذر هنا الاشتغال بالوقوف بان انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف به الاشتغال بالام وقيد الزركشي بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدلفة ليلا والاوجب جمع بين الواجبين وهو ظاهر ولو افاض من عرفة الى مكة لطواف الركن بعد نصف الليل وفات المبيت لاجل ذلك لم يلزمه شيء لاشتغاله بالطواف كاشتغاله بالوقوف ونظر فيه الامام بانه غير مضطر اليه بخلاف الوقوف ويأتي فيه ما مر عن الزركشي وان رد ذلك بان كثرة الاعمال عليه في تلك الليلة ويومها اقتضت مساحته بذلك قال الزركشي وظاهر ذلك انه لا فرق بين ان يمر بطريقه بمزدلفة او لا اى قبل النصف والا فمروره بها بعده يحصل المبيت ويبحث ان الاعذار هنا تحصل ثواب الحضور كما مر في صلاة الجماعة والذي مر ان المذهب عدم الحصول واختار الحصول على ان الفرق ان فرض الكفاية او السنة يسامح فيه ما لا يسامح في فرض العين فلا قياس ومن ثم كثرت الاعذار ثم لا هنا انتهت وقوله ويأتي فيه ما مر الخ اى فيعيد ما هنا من عدم لزوم الدم بما اذا لم يمكنه العود لمزدلفة بعد الطواف ع ش عليه وعبرة حج ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف او بطواف الا فاضة بان وقف ثم ذهب اليه قبل النصف او بعده ولم يمر بمزدلفة وان لم يضطر اليه ويوجه بان قصده تحصيل الركن ينفي تقصيره

لا لكونه يسمى مبيتا إذا
الامر بالمبيت لم يرد هنا بل
لانهم لا يصلونها حتى
يمضي نحو ربع الليل ويجوز
الدفع منها بعد نصفه وبقية
المناسك كثيرة شاقة
فسرح في التخفيف لاجلها
(فمن لم يكن بها فيه) أى فى
النصف الثاني بان لم يبيت بها
(و) بات لكن (نفر قبله)
أى النصف (ولم يعد) اليها
(فيه لزومه دم) كما نص عليه
في الام ومحمده في الروضة
كاصحاب تركه الواجب وان
اقتضى كلام الاصل عدم
لزومه نعم ان تركه لعذر
كان خاف أو انتهى الى
عرفة ليلة النحر واشتغل
بالوقوف عن المبيت أو
افاض من عرفة الى مكة
وطاف للركن فقاته المبيت
لم يلزمه شيء

(جهى روى) يوم (نحر)
قال الجمهور ليلا وقال
البخوي بعد صلاة الصبح
روى البيهقي وغيره بإسناد
صحيح على شرط مسلم كافي
المجموع عن الفضل بن
عباس أن رسول الله ﷺ
قال له غداة يوم النحر
التقط لي حصي قال فالتقطت
له حصيات مثل حصي
الحذف والتصريح يسن
أخذها مع التقيد برى يوم
النحر من زيادتي فالماخوذ
سبع حصيات لا سبعون
(و) أن (يقدم نساء وضعة
بعد ضعف) من الليل (إلى
منى) ليرموا قبل الزحمة
ولما في الصحيحين عن
عائشة أن سودة أفاضت
في النصف الأخير من
مزدلفة بأذن النبي ﷺ
ولم يأمرها بالدم ولا
النفر الذين كانوا معها
وفيهما عن ابن عباس قال
إنما من قدم النبي ﷺ ليلة
المزدلفة في ضعة أهله
(و) أن (يبقى غيرهم حتى
يصلوا الصبح بغلس) بها
للاتباع رواه الشيخان
وبتاكد طلب التغليس
هنا على بقية الايام لخبر
الشيخين وليتسع الوقت لما
بين أيديهم من أعمال يوم
النحر (ثم يقصدوا منى)
وشعارهم مع من تقدم من
النساء والضعفة التلبية
قال القفال مع التكبير

نظير ما مر في تعمد المأموم ترك الجلوس مع الامام للتشهد الاول نعم ينبغي له أنه لو فرغ منه وأمكنه العود
لمزدلفة قبل الفجر لزمه ذلك انتهت (قوله ومن أن يأخذوا منها الخ) أي لأن بها جبلا في أحجاره رخاوة
ولأن السنة أن لا يعرج عند دخوله منى على غير الرمي فامر بذلك لئلا يشتغل عنه أمره وأخذها من غير
المزدلفة من بقية الحرم خلاف السنة وأخذها من المسجد حيث لم تكن من اجزائه مكروه ويكره أخذها
من المرمى والحل اه حل ويكره أخذها من محل نجس كالمحاضر مالم يغسلها ولا تالم تزل كراهة الاكل في
إناء بول والرمى بحجر خشن غسلا لبقاء استقذارهما بعد غسلهما ويسن غسل الحصى حيث قرب احتمال
تنجسه اه حج قال في شرح الروض قال الاسنوي ومقتضى إطلاقهم بقاء الكراهة ولو غسل الماخوذ من
الموضع النجس قاله في شرح العباب نعم المتنجس الذي لم يؤخذ من محل متنجس يزول كراهته بالغسل وإلا
لم يكن لديه فائدة بخلاف الماخوذ من محل نجس فانه وإن زالت كراهته من حيث النجاسة لكنها تبقى من
حيث الاستقذار كما يكره الاكل في إناء البول بعد غسله اه سم على حج (قوله حصي روى نحر) سكنت الجمهور
عن موضع أخذ حصي الجمار لا يام التشريق إذا قلنا بالاصح أنها لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن كعب تؤخذ
من بطن محسروا رتضاء الأذرعى وقال السبكي لا يؤخذ إلا يام التشريق إلا من منى نص عليه في الاملاء اه
والاوجه حصول السنة بالاخذ من كل منهما اه شرح مر (قوله قال الجمهور ليلا) اعتمده مر وحج
ووجهه بانه الذي يطرد في حق كل الناس حتى النساء والضعفة الذين يسرون منها ليلا انتهى وعبارة
الايضاح والمختار الاول لئلا يشتغل به عن وظائفه بعد الصبح انتهت (قوله مثل حصي الحذف) أي لا
أكبر منه ولا أصغر وهو دون أئمة ودون حبة الباقلا وقيل نحو التواة ويكره أن يكون أكبر من ذلك ويكره
كسر الحجارة له إلا لعذر بل يلتقط ما صغارا وقد ورد النهي عن كسرها هنا وهو أيضا يفضي إلى الأذى
اه ايضاح (قوله فالماخوذ سبع حصيات) والاحتياط كافي المجموع أن يزيد على السبع فرما سقط منها شيء
اه شرح مر (قوله وان يقدم نساء الخ) ويسن لهم التقدم أيضا وان لم يؤمروا على الأرجح اه حج (قوله
ليرموا قبل الزحمة) أي أن أرادوا تعجيل الرمي والا فالسنة لهم تأخيرها إلى طلوع الشمس كغيرهم اه
حج أي أو أن المراد قبل زحمة الناس في سيرهم من مزدلفة إلى منى أو أن المراد أنهم إذا فعلوا ذلك كانوا
متمكنين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجيء غيرهم وازدحامهم معها اه ع ش على مر (قوله ولما في
الصحيحين عن عائشة الخ) عبارة شرح مر لخبر الصحيحين عن عائشة أن سودة وأم سلمة رضى
الله عنهن أفاضتا في النصف الأخير بأذن النبي ﷺ ولم يأمرهما ولا من كان معهما بدم انتهت (قوله
أن سودة) هي أم عبدالله سودة بنت زمعة بن قيس أسلمت قديما وبايعت وكانت تحت ابن عمها
السكران بن عمرو فلما مات تزوجها النبي ﷺ المتوفاة بالمدينة في شوال سنة أربع وخمسين اه
برماوى (قوله ولا نفر الذين كانوا معها) نفر بفتحين عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة اه
مختار والظاهر أن الذين كانوا مع سودة يزيدون على هذا فإطلاق النفر عليهم مجاز اه ع ش (قوله
حتى يصلوا الصبح بغلس) قيل وتناكد صلاة الصبح بمزدلفة مع الامام لجريان قول بتوقف
صحة الحج على ذلك اه حج (قوله بغلس) هو بالغين المعجمة اسم لشدة الظلام والباء بمعنى في
أي في أول الوقت وقوله بها متعلق بوصول أي يصلون بها أي بمزدلفة (قوله أيضا بغلس) بأن
يصلوا عقب ظهر الفجر فورا اه ع ش على مر (قوله مع التكبير) أي الذي يقوله الرامى من قوله
الله أكبر ثلاثا لا إله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد اه مر وبه تعلم أن ما يفيض الهوامش
عن حل نقلا عن زى أن قول الشارح مع التكبير ضعيف لأن وقت التكبير من الزوال اشتباه
من الكاتب لأن التكبير الذي يدخل وقته بالزوال هو التكبير الذي خلف الصلوات لا هذا
التكبير اه ع ش وعبارة البرماوى قوله مع التكبير أي تأمينا به صلى الله عليه وسلم ونقل
العلامة زى تضعيفه وانه لا يكبر لأن وقت التكبير من الزوال قال شيخنا الشبرا ملى وهذا

اشتباه لان التكبير الذي يتوقف على الزوال هو الذي يطلب عقب الصلاة بخلاف هذا التكبير فانه يطلب مع الرمي وهو لا يتوقف على ذلك انتهت (قوله فاذا بلغوا المشعر الحرام) بفتح الميم على المشهور وحكى كسر ها وهو شاذ ما خوذ من الشعيرة وهي العلامة سمي بذلك لما فيه من الشعائر وهي معالم الدين والحرام هو الذي يحرم فيه الصيد وغيره فانه من الحرم ويجوز ان يكون معناه اذا الحرمه ابر ماوى (قوله وهو جبل الخ) اي عند الفمها واما عند المحزن والمفسرين فهو جميع مزدلفة ابر ماوى (قوله ايضا وهو جبل في آخر مزدلفة) وهو الذي عليه الآن البناء والمنارة خلافا لمن انكره ارجح (قوله يقال له قرح) بضم القاف وفتح الزاي المعجمة وآخره حاء مهملة بوزن عمر ممنوع من الصرف للعلية والعدل كجشم شيخنا (قوله ووقفوا عنده) والاولى ان يكون الوقوف عليه حيث لا تاذى ولا يذام للرحمة لا فتحت ابر حج (قوله) كان يقولوا الله اكبر الخ) عبارة شرح مرويكثرون من قولهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويكون من جملة دعائهم اللهم كما أوقفنا فيه واريتنا لياها فوقفنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا بقولك وقولك الحق فاذا انفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام إلى قوله واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ومن جملة ذكره الله اكبر ثلاثا لا إله إلا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد انتهت وروى الامام أحمد رضى الله عنه عن محمد بن عبد الله الثقفي قال سمعت عبد الله بن الزبير رضى الله عنه يخطب فذكر حديثا طويلا ثم قال كان الناس في الجاهلية اذا وقفوا في المشعر الحرام يبتتل احدهم اللهم ارزقني ابلا اللهم ارزقني غنما فانزل الله تعالى فمن الناس من يقول ربنا آتنا في الدنيا وما له في الآخرة من خلاق ومنهم من يقول إلى آخر الآية اللهم رب المشرق بلغ روح رسولك محمد ﷺ أركى نحية وأفضل سلام واجمع بيننا وبينه في دار السلام برحمتك يا ذا الجلال والاكرام اللهم احفظ على ديني واجعل خشيتك نصب عيني واصلح لي شأني يا حي يا قيوم يا خير مقصود يا خير مرجو يا خير مسئول يا خير معط اللهم ذل نفسي حتى تنقاد اطاعتك ويسر عليها العمل بما يقربها إلى رضاك واجعلها من أهل ولايتك وسكان جنتك ثم يصلي على النبي ﷺ ابر ماوى (قوله ثم يسيروا) أي قبل طلوع الشمس ويكره التأخير إلى طلوعها ابر ماوى (قوله واذا بلغوا وادى محسرا الخ) عبارة حج واذا بلغوا بطن محسرو وهو اعنى محسرا ما بين مزدلفة ومنى وبطنه مسيل فيه أسرع الماشي جهده وحرك الراكب دابته كذلك حيث لا ضرر حتى يقطع عرض ذلك المسيل وهو قدر رمية حجر الاتباع وحكمة ان اصحاب الفيل اهلكوا ثم على قول الاصح خلافة ولهم لم يدخلوا الحرم وإنما اهلكوا قرب اوله أو ان رجلا اصطاد ثم فنزلت نار احرقته ومن ثم تسميه اهل مكة وادى النار فهو لكرنه محل نزول العذاب كديار ثمود التي صبح أمره صلى الله عليه وسلم للمازني بها ان يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب اهلها ومن ثم ينبغى الاسراع فيه لغير الحاج ايضا أو ان النصارى كانت تقف ثم قاسروا بالمبالغة في مخالفتهم انتهت (قوله رمية حجر) بكسر الراء المهملة ابر ماوى أي هيئة رمية من انتهاء بعده والفتح لا يناسب هنا كما لا يخفى (قوله حتى يقطعوا عرض الوادى) فاذا قطعوه ساروا بسكينة ابر ماوى ويدخلوا منى وحدها طولا من وادى محسرا إلى جرة العقبة وهي شعب طولها نحو ميلين وعرضه يسير الجبال المحيطة به ما قبل منها عليه فمن منى وما أدبر منها فليس من منى ومسجد الخيف على أقل من ميل مما يلي مكة وجرة العقبة في آخر منى مما يلي مكة وليست العقبة التي تنسب إليها الجرة من منى وهي التي بايع رسول الله ﷺ الانصار عندها قبل الهجرة ابر ماوى لکن المشاهد الآن خلافة وهو أن مسجد العقبة الذي وضع في مكان المباينة بينه وبين عقبة الجرة نحو نصف ميل (قوله بعد طلوع الشمس) أي وارتفعها كرمح وهذا وقت فضيلة إلى الزوال ويندب لدخلها ان يقول اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسألك أن تمن علي بما مننت به علي أوليائك اللهم اني أعوذ بك من الحرمان والمصيبة في ديني يا أرحم الراحمين ابر

(فاذا بلغوا المشعر الحرام)
وهو جبل في آخر مزدلفة
يقال له قرح (استقبلوا)
القبلة لأنها أشرف الجهات
وهذا من زيادتي (ووقفوا)
عنده (وهو) أي وقوفهم
به (أفضل) من وقوفهم
بغيره من مزدلفة ومن
مرورهم به بلا وقوف وهذا
من زيادتي (وذكروا) الله
تعالى (ودعوا إلى اسفار)
للاتباع رواه مسلم وقولي
وذكروا من زيادتي كان
يقولوا الله اكبر ثلاثا لا إله
إلا الله والله اكبر الله اكبر
والله الحمد (ثم يسيروا)
بسكينة فاذا وجدوا فرجة
أسرعوا واذا بلغوا وادى
محسرا أسرع الماشي وحرك
الراكب دابته وذلك قدر
رمية حجر حتى يقطعوا
عرض الوادى (ويدخلون
منى بعد طلوع شمس

برماوى ومن وصل قبل ارتفاع الشمس هل يغلب كون الرمي تحته فيرمى او يراعى الوقت الفاضل فيؤخر اليه كل محتمل وقضية ما سر في الضعفة الثانية اه حج (قوله ليرمى كل الخ) السنة المستفادة من العطف على المنصوبات انما هي من حيث الفورية المستفادة من الفاء والافالرمي في حد ذاته واجب كما انه عليه الشارح فيما ياتي (قوله الى جرة العقبة) ويجب ان يكون الرمي في بطن الوادى وان كان الرامى في غيره ولا يجوز ان يقع في اعلى الجبل وكثير من العامة يفعلونه فيرجعون بالرمي مالم يقلدوا القائل به ويسن ان يجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ويستقبلها جهة الرمي للاتباع ويختص هذا بيوم النحر لتمييزها فيه بخلاف بقية ايام التشريق فان السنة استقبلها القبلة في رمي الكل (تنبيه) هذه الجرة ليست من منى بل ولا عقبتها كما قاله الشافعى والاصحاب خلافا لجمع كما بينته في الحاشية اه حج ومثله شرح م ر ثم قال ولا يقف الرامى للدعاء عند هذه الجرة ثم بعد الرمي بنصرفون فينزلون موضعاً منى والافضل منها منزل النبي صلى الله عليه وسلم وما قاربته قال الازرقى ومنزله عليه الصلاة والسلام بمنى عن يسار مصلى الامام اه شرح م ر (قوله ايضا الى جرة العقبة) وتسمى الجرة الكبرى ايضا اه برماوى (قوله ويقطع التلبية) أى لانها شرعت لاجابة الداعى الى اداء المناسك وقد شرع في الخروج منها اه سم (قوله عماله دخل في التحلل) اى من الطواف والرمي والحلق فان التحلل الاول يحصل باثنين منها اه ع ش فاذا قدم الطواف والحلق على الرمي قطع التلبية عنده اه برماوى (قوله ويكبر مع كل رمية) اى بعد التسمية فيقول بسم الله والله اكبر الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده واعز جنده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور اه برماوى وما ذكره من تكرير التكبير ثلاثا تبع فيه م ر في شرحه وعبارة حج وقضية الاحاديث وكلامهم انه يقتصر على تكبير واحدة قاله المصنف راداه نقل الماوردى عن الشافعى تكبيره ثنتين او ثلاثا مع توالى كلمات بينها انتهت (قوله مع كل رمية) ويرمى باليمين ويرفع الرجل يده حتى يرى بياض ابطه مع كل حصاة واما المرأة ومثلا الخنثى فلا يرفعان اه شرح م ر (قوله ومع خلق وعقبه) وعن ابى حنيفة رضى الله عنه انه قال اخذت راسى في خمسة احكام علمنيها حججهم وذلك انى اتيت الى حججهم معنى فقلت له بكم تحلق راسى فقال اعراقي انت قلت نعم قال النسك لا يشارط عليه قال فجلست منحر فاعن القبلة فقال لي حول وجهك الى القبلة فحولته وادرتة ان يحلق من الجانب الايسر فقال قادر اليمين فادرتة فجعل يحلق واناسا كت فقال كبر فكبرت فلما فرغت قلت لاذهب فقال صلى ركعتين ثم امض فقلت له من اين ما امرتني به قال رايت عطاء بن ابى رباح يفعل اه شرح الروض اه ع ش على م ر (قوله من معه هدى) اى نذرا كان أو تطوعا اه حج م ر وهو بفتح الهاء وكسرها وسكون الدال وكسرها مع تخفيف الياء فى الاولى وتشديد هاء فى الثانية قال الرويانى وهو اسم لما يهدى لمكة وحرمها تقربا الى الله تعالى من نعم وغيره من الاموال لكنه عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم (فائدة) قال جابر رضى الله تعالى عنه نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك اليوم مائة بدنة ذبح بيده منها ثلاثا وستين وعلى رضى الله تعالى عنه باقيا قال بعضهم وفى ذلك اشارة الى مدة عمره الشريف اه برماوى وفى الايضاح ما نضه وسوق الهدى لمن قصد مكة حاجا او معتمرا سنة مؤكدة اعرض اكثر الناس او كلهم عنها فى هذه الازمان والافضل ان يكون هديه معه من الميقات مشعرا مقلدا ولا يجب ذلك الا بالنذر وإذا ساق هديا تطوعا او مندورا فان كان بدنة أو بقرة استحب ان يقلدها نعلين ولكن لهما قيمة ليصدق بهما وان يشعرها ايضا والاشمار الاعلام والمراد به هنا ان يضرب صفيحة منامها اليمنى بحديدة فيها دم ويلطخها بالدم ليعلم من رآها انها هدى فلا يتعرض لها وان ساق غنما استحب ان يقلدها عري القرب وآذانها ولا يقلدها ولا

فيرمى كل) منهم حينئذ
(سبع حصيات الى جرة
العقبة) للاتباع رواه مسلم
(ويقطع التلبية عند ابتداء
نحو رمى) عماله دخل في
التحلل لاخذه في اسباب
التحلل كما ان المعتمر يفعل
ذلك عند ابتداء طوافه
ونحو من زيادتي (ويكبر)
بدل التلبية (مع كل رمية)
الاتباع رواه مسلم وهذا
الرمي تحية معنى فلا يبدأ فيها
بغيره ويبادر بالرمي كما
أفادته الفاء حتى أن
السنة للراكب أن لا
ينزل للرمي والسنة للرامى
الى الجرة أن يستقبلها (و)
مع (حلق وعقبه) لفعل
السلف وهذا من زيادتي
(ويذبح من معه هدى) تقربا

شعرها لأنها ضعيفة ويكون تقليد الجميع والاشعار وهي مستقبلة القبلة البدنة باركة وهل الأفضل
 ان يقدم الاشعار على التقليد فيه وجهان احدهما يقدم الاشعار فقد ثبت ذلك في صحيح مسلم عن ابن
 عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني وهو نص الشافعي رحمه الله يقدم
 التقليد وقد صح ذلك عن ابن عمر من فعله والامر في هذا قريب وإذا قلنا نعم واشعرها لم تصر هديا
 واجبا على المذهب الصحيح المشهور كما لو كتب الوقف على باب داره واعلم ان الأفضل سوق
 الهدى من بلده فان لم يكن فن طريقه من الميقات او غيره او مكة او منى وصفات الهدى المطلق
 كصفات الاضحية المطلقة ولا يجوز فيهما جميعا الا الجذع من الضان او الثني من المعز او الابل او البقر
 (فرع) ويستحب للرجل ان يتولى ذبح هديه واضحيته بنفسه ويستحب للمرأة ان تستنيب رجلا ليدبح
 عنها وينوي عند ذبح الاضحية او الهدى المنذورين انها ذبيحة عن هديه المنذور او اضحيته المنذورة وإن
 كانت تطوعا نوى التقرب بها ولو استناب في ذبح هديه او اضحيته جاز ويستحب ان يحضرها صاحبها عند
 الذبح والأفضل ان يكون النائب مسلما ذكرا فان استناب كافرا ككتايا او امرأة صح لانهما من اهل
 الزكاة والمرأة الحائض والنفساء اولى من الكافر وينوي صاحب الهدى والاضحية عند الدفع الى الوكيل
 او عند ذبحه فان فوض الى الوكيل النية ايضا جاز ان كان مسلما فان كان كافرا لم يصح لانه ليس من اهل
 النية والعبادات بل ينوي صاحبها عند دفعها اليه او عند ذبحه (فرع) ولا يجوز بيع شيء من الاضحية
 ولا الهدى سواء كان واجبا او تطوعا في حرم بيع شيء من لحمها وجلدها وشحمها وغير ذلك من اجزائها وان
 كانت تطوعا جاز الانتفاع بجلدها والادخار من شحمها وبعض لحمها للاكل والهدية (فرع) وفي وقت
 ذبح الاضحية والهدى المتطوع بهما والمنذورين فيدخل وقتها إذا مضى قدر صلاة العيد وخطبتين
 معتدلتين بعد طلوع الشمس يوم النحر سواء صلى الامام ام لم يصل وسواء صلى الضحى ام لم يصل ويبقى
 إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ويجوز في الليل لكنه مكروه والأفضل ان يذبح عقيب رمي
 جمرة العقبة قبل الحلق فان فات الوقت المذكور فان كانت الاضحية او الهدى منذورتين لزمه ذبحهما وان
 كانا تطوعا فقد فات الهدى والاضحية في هذه السنة واما الدماء الواجبة في الحج بسبب التمتع والقران
 او اللبس او غير ذلك من فعل محظور او ترك ما هو فوقتها من حين وجوبها وجود سببها ولا يختص يوم
 النحر ولا غيره لكن الأفضل فيما يجب منها في الحج ان يذبحه يوم النحر بمعنى في وقت الاضحية (فرع)
 لو عطب الهدى في الطريق فان كان تطوعا فعل به ما شاء من بيع واكل وغيرهما وان كان واجبا لزمه
 ذبحه فان تركه فأتى ضمنه وإذا ذبحه غمس النعل الذي قلده في دمه وضرب بها سنامه وتركه ليعلم من مر به انه
 هدى فيا كل منه ولا تتوقف إباحة الاكل منه على قوله ابحتة على الاصح ولا يجوز للهدى ولا لاحد
 من رفقته الاغنياء ولا الفقراء الاكل منه اه (قوله ويحلق أو يقصر) وإذا تعذر عليه الحلق صبر الى
 إمكانه ولا يسقط عنه ولا تكفيه الفدية اه برماوى (قوله أفضل للذكر) وينعقد نذره له ويكفيه عن
 النذر حلق ثلاث شعرات فاكثر الا ان صرح باستيعاب راسه فيلزمه استيعابه ولا يكفي عن النذر ما لا
 يسمى حلقا كقص وتنف و احراق فان فعل ذلك لزمه دم كنذر المشى وقوله من اثني وخثنى وينعقد نذرهما
 له اه برماوى وظاهر كلامهم هنا ان الرجل لا يصح نذره التقصير وعليه فهو مشكل لان الدعاء للمقصرين
 يقتضى انه مطلوب منه فهو كنذر المشى اه حجاج وقد يجاب بانه انضم لكونه مقصولا كونه شعرا للنساء عرفا
 بخلاف نحو المشى اه حجاج قال في الروض فان نذره وجب اى ولم يحز القص اى ونحوه بما لا يسمى حلقا قال
 في شرحه وإذا استأصله بما لا يسمى حلقا لم يبق الحلق في ذمته حتى يتعلق بالشعر المستخلف تدارك ما التزمه
 او لا لان النسك إنما هو إزالة شعر اشتمل عليه الاحرام المتجه الثاني لكن يلزمه لقوات
 الوصف دم الخ اه بى ما لو نذر نحو الاخر اق او التنف هل ينعقد نذره لكونه مطلوباً من حيث عمومته
 ويجزئيه نحو الحلق وما لو نذر حلق بعض الراس وقد يتجه عدم الانعقاد لانه مكروه وقد يقال كراهته

(ويحلق) الآية الآتية
 والاتباع رواء مسلم (أو
 يقصر) الآية ولانه في معنى
 الحلق (والحلق أفضل
 للذكر

والتقصير) أفضل (لغيره)
 من أثني وخشي قال تعالى
 جلقين رؤسكم ومقصرين
 اذ العرب تبدأ بالاهم
 والافضل وروى الشيخان
 خبر اللهم ارحم الخلقين
 فقالوا يا رسول الله
 والمقصرين فقال اللهم
 ارحم الخلقين قال في
 الرابعة والمقصرين وروى
 أبو داود باسناد حسن كما
 في المجموع ليس على النساء
 خلق إنما على النساء التقصير
 وفي المجموع عن جماعة
 يكره للمرأة الخلق ومثلها
 الخنثى وذكر حكمه من
 زيادتي والمراد من الخلق
 والتقصير إزالة الشعر في
 وقته وهي نسك لاستباحة
 محظور كما علم من الأفضلية
 هنا ومن عدم ركننا فيما
 ياتي ويدل له الدعاء لفاعله
 بالرحمة في الخير السابق
 فيثاب عليه (تنبيه)
 يستثنى من أفضلية الخلق
 ما لو اعتصر قبل الحج في
 وقت لو خلق فيه جاء يوم
 النحر ولم يسود رأسه من
 الشعر فالتقصير له أفضل
 (وأقله) أي كل من الخلق
 والتقصير (ثلاث شعرات)

الخارج فلا تمنع إلا نعتا دليلا راجع اسم عليه (قوله والتقصير لغيره) فسر في القاموس بأنه كفف الشعر
 والقص الاخذ من الشعر بالمقص أي المقر اض فغطه عليه من عطف الاختصاص كيدا وهذا يعلم ان التقصير
 حيث اطلق في كلامهم اريد به المعنى الاول وهو الاخذ من الشعر بمقص او غيره والاولى كون التقصير بقدر
 انملة من جميع الراس ابر ماوى (قوله من اثني) ولو صغيرة واستثناء الاستوى لها غلظه فيه الاذرعى إذ
 لا يشرع الخلق لاثني مطلقا الا يوم سابع ولا ديتها للتصدق بوزنه ولا للتداول استخفاء من فاسق يريد سوءا
 بها ومثلها الخنثى ويكره لها الخلق بل بحث الاذرعى الجزم بحرمة على زوجة او امة بغير إذن زوج او سيد
 ويندب لها ان تعم الراس بالتقصير وان يكون بقدر انملة قال الماوردي إلا الذوائب لان قطع بعضها يشينها
 اهم حج وقوله واستثناء الاستوى لها غلظه فيه الاذرعى الخ فلو منع السيد الامة منه أي من الخلق حرم وكذا
 لو لم يمنع ولم ياذن كما بحث ايضا وهو متجه إن لم منه فوات تمتع او نقص قيمة وإلا فالأذن لها في النسك إذن
 في فعل ما يتوقف عليه التحلل وإن كان مفصولا يرد بان الأذن المطلق ينزل على حالة في النهي والخلق في
 حقها منهي عنه ويحرم على الحرة المزوجة إن منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع ايضا فيما يظهر بل
 ينبغي الحرمة ايضا إذا لم يمنع وكان فيه فوات استمتاع اهمر وبحث ايضا انه يمتنع بمنع الوالد لها وفيه وقفة
 بل الأوجه خلافه إلا ان يقتضى نهيها مصلحتها اسم عليه (قوله اذ العرب تبدأ بالاهم) أي والقرآن نزل على
 لغتهم وبدى فيه بالخلق اه ع ش (قوله قال في الرابعة) أي بعد قوله في الثالثة اللهم ارحم الخلقين اه ع ش
 على م ر (قوله وروى أبو داود الخ) دليلا لقوله والتقصير افضل لغيره اه شيخنا (قوله إنما على النساء
 التقصير) لم يقل إنما عليهن التقصير لان محل الاضمار إذا كان الضمير و مرجعه في جملة واحدة كما صرح به
 بعضهم بخلاف ما هنا فان الضمير و مرجعه في جملتين اه ع ش (قوله في وقته) نعمت للشعر والضمير الاحرام
 أي إزالة الشعر السكائن في وقت الاحرام وعبارة حج أي إزالة الشعر المشتمل عليه الاحرام بان وجد قبل
 دخول وقت التحلل انتهت وقوله بان وجد قبل دخول وقت التحلل خرج ما وجد بعد دخوله فلا اثر له قال
 في الروض ولا اثر لما ثبت بعد قال في شرحه أي بعد دخول وقت الخلق فلا يؤمر بحلقه لعدم اشتغال الاحرام
 عليه اه وعبارة العباب ولا يلزمه أي من لا شعر براسه انتظار انباته بل لا يجب عليه حلق ما نبت اذا
 لم يتناول الاحرام اه وقوله بل لا يجب الخ قد يفهم الاستحباب وهو متجه إذا لم ينقص عن لا شعر
 براسه حيث يستحب امرار موسى عليه والفرق بينهما بعيد جدا فليتامل اسم عليه (قوله وهي نسك
 الخ) عبارة اصله مع شرح م والخلق نسك على المشهور فيثاب عليه إذ هو للذكر افضل من التقصير
 والتفصيل إنما يقع في العبادات دون المباحات وعلى هذا فهو ركن كما سيأتي وقيل واجب والثاني هو
 استباحة محظور فلا يثاب عليه لانه محرم في الاحرام فلم يكن نسكا كلبس الخيط انتهت وينبني على الخلاف
 ما سيأتي آخر الفصل من انه ان قلنا انها نسك كان لها دخل في التحلل ويحصل التحلل الاول بفعل اثنين من
 ثلاثه وهي رمي يوم النحر وطواف الركن وإزالة الشعر وان قلنا انها استباحة محظور لم يكن لها دخل في
 التحلل ويحصل بواحد من اثنين وهما الرمي والطواف كما ذكره المحلى هناك اه وعبارته واذ قلنا الخلق
 ليس بنسك حصل التحلل الاول بواحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر انتهت (قوله كما علم
 من الأفضلية هنا) أي لان الأفضلية لا تكون الا في العبادات لا في استباحة المحظورات (قوله فيثاب
 عليه) أي على ما ذكر من الإزالة وهذا تفريع على قوله وهي نسك اه شيخنا (قوله تنبيه يستثنى الخ) عبارة حج
 والخلق افضل غالبا وخرج بغالب المتتمتع فيسزله ان يقصر في العمرة ويحاق في الحج لانه الاكمل وعمله كما
 في الاملاء ان يسود رأسه أي لم يكن به شعر يزال والا فالخلق وكذا لو قدم الحج و آخر العمرة فان كان لا يسود
 رأسه عندها قصر في الحج ليحصل له ثواب ركن التقصير فيه والخلق فيها اذ لو عكس فاته الركن فيهما من اصله
 وان كان يسود فيها خلق فيهما ولم يحلق بعض الراس الواحد في احدهما وباقيه في الاخر لانه من الفزع في
 المكروه (قوله ثلاث شعرات) أي ان كان براسه ثلاث فاكثروا عبارة شرح م والذي يظهر انه لو كان

برأسه شعرة أو شعرتان فقط كان الركن في حقه إزالة ذلك وقد صرح به بعضهم وأما فهم كلامه أنه لا يجزى
أخذ شعرة على ثلاث مرات وهو كذلك فقد نقل في المجموع عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه
والأصحاب أنه لا يجزى أقل من ثلاث شعرات من شعر الرأس أو برماوى (قوله أيضا ثلاث شعرات)
أي أو ثلاثة أجزاء من كل من ثلاث شعرات أو ابن حجر (قوله أي أزالها) بين به أنه يحتاج إلى هذا
الاختصار لصحة اللفظ لأن الحاق فعل وليس هو الثلاث فالمراد الإزالة أو برماوى (قوله من شعر رأس)
فلا يجزى شعرة غير هذه وإن وجبت فيه القدية أيضا لورود لفظ الحلق أو التقصير فيه واختصاص كل منهما
عادة بشعر الرأس أو شرح م (قوله ولو مسترسلة الخ) عبارة شرح م وشمل ذلك المسترسل عنه ومالو
أخذها متفرقة كما في المجموع والمناسك وإن اقتضى كلام الروضة خلافا حيث بناءه على الأصح من عدم
تكميل الدم بازالتها المحرمة إذ لا يلزم من البناء الاتحاد في التصحيح نعم يزول بالتفريق الفضيلة والاحوط
تواليها انتهت (قوله بمسمى الجمع) أي المقدر كما ذكره بعد وتسميته جمعا نظرا للمعنى والافه اصطلاحا
اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحد بالتاء وعبارة شرح م وخبر الصحيحين أنه عليه السلام أمر أصحابه أن
يخلقوا أو يقصروا وإطلاقه يقتضى الاكتفاء بحصول أقل مسمى اسم الجنس الجمعي المقدر في مخلقين
رؤسكم أي شعرة رؤسكم إذ هي لا تحلق وأقل مسماه ثلاثة انتهت (قوله ومن لمن لا شعر برأسه الخ) عبارة
شرح م ومن لا شعر برأسه لا شيء عليه نعم يستحب له أمر الخ انتهت فعلم منه أن عدم أركان الحج
فما سياتي ستة مخصوص بمن برأسه شعر أما غيره فهي في حقه خمسة تامل (قوله أيضا ومن لمن لا شعر برأسه)
أي أو بعضه بأن خلق كذلك أو كان قد خلق واعتبر من ساعته كإمالة العمر أي أو شرح م وعبارة حج
ويحتسب السنوى أنه لو كان ببعض رأسه شعر من أمر المومنين على الباقي أي سواء حلق ذلك البعض أم
قصره على الوجه للتشبيه المذكور أي إذ هو كما يكون في الكل يكون في البعض وليس فيه جمع بين أصل
وبدل خلافا لمن زعمه لا اختلاف محلهما على أن هذا الأمر ليس بدلا ولا لوجب في البعض حيث لا شعر
بالكلية ولا يلزمه خلافا لمن زعم أيضا أنه لو اقتصر على التقصير أنه يمر موسى على بقية رأسه انتهت قال
الشافعي رضي الله تعالى عنه ولو أخذ من لحية أو شاربه شيئا كان أحب إلى ثلاثي خلقه عن أخذ الشعر وصرح
القاضي أيضا بأنه يندب للبصر ما ذكر قال ابن المنذر وصح أنه عليه السلام لما حلق رأسه قص أظفاره أي فيسن
للحلق أيضا وإنما وجب مسح الرأس في الوضوء عند فقد شعره لأن الغرض ثم تعلق بالرأس وهنا بشعره
ويسن للحلق البداة بشقه إلا بمن فيستوعبه بالخلق ثم لا يسروا أن يستقبل المخلوق القبلة وأن يكبر بعد فراغه
وأن يدفن شعره لا سيما الحسن لئلا يؤخذ للوصل وأن يستوعب الحلق أو التقصير وأن يكون بعد كمال
الزمن وغير المحرم مثله فيما ذكر غير التكبير والرمي وأن يبلغ بالخلق إلى العظمين من الأصداغ لأنها منبت
شعر الرأس وأن لا يشارط عليه وأن يأخذ شيئا من ظفره عند فراغه وأن يقول بعد فراغه اللهم آتني بكل
شجرة حسنة وأح عنى بها سيئة وأرفع لي بها درجة واغفر لي وللمسلمين والمقصرين ولجميع المسلمين أو
شرح م وقوله وأن لا يشارط عليه أي أن لا يشارط عليه للحلق أجره معلومة وعبارة حج كذا أطلقوه
وينبغي حمله على أن مرادهم أنه يعطيه ابتداء ما تطلب به نفسه فإن رضي وازادته لا أنه يسكت إلى فراغه لأن
ذلك بما تولد منه نزع إذ الميرض الخلاق بما يعطيه له أو ع ش على م (قائدة) صح أنه عليه السلام حلق رأسه
المقدس وقسم شعره فأعطى نصفه الناس الشعرة والشعرتين وأعطى نصفه الباقي بأطلة الأنصارى وإنما
خصه بذلك لأنه ستر النبي صلى الله عليه وسلم برأسه يوم أحد من النبل وكان يتناول بصدره ليقية ويقول
نحري دون نحرك ونفسي دون نفسك والذي حلق رأسه صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية خراش بن أمية
الخزاعي والذي حلق رأسه في حجة الوداع معمر بن عبد الله العدوي وصح أنه دعى للمحلقين ثلاثا
وللمقصرين مرة أو من هو أمش بعض نسخ م وينبغي استحباب أمر آلة القص فيمن يستحب في حقه
التقصير تشبيها بالمقصرين قاله الشيخ أو شوبري (قوله أمر موسى عليه) موسى بالتونين

أي أزالها (من) شعر
(رأس) ولو مسترسلة عنه
أو متفرقة لوجب القدية
بازالتها المحرمة واكتفاء
بمسمى الجمع المأخوذ من
قوله تعالى محلقين رؤسكم
أي شعرا وقولي من رأس
من زيادتي (ومن لمن
لا شعر برأسه أمر موسى
عليه) تشبيها بالمحلقين
(ويدخل مكة وبطوف
للكرن) للاتباع رؤاه مسلم
وكما يشي طواف الأفاضة

السعي ركن وتعبيرى بالفا
اولى من تعبيره بالواو
(فيعود الى منى) ليبيت بها
(وسن ترتيب اعمال) يوم
(نحر) بليته من رمى وذبح
وحلق او تقصير وطواف
(كاذكر) ولا يجب روى
مسلم ان رجلا جاء الى النبي
ﷺ فقال يا رسول الله
اني جئتك قبل ان ارى
فقال ارم ولا حرج واتاه
اخر فقال انى افضت
الى البيت قبل ان
ارم فقال ارم ولا حرج
وروى الشيخان انه ﷺ
ما سئل عن شيء يومئذ
قدم ولا اخر الا قال افعل
ولا حرج (ويدخل وقتها
لا الذبح) للهدى تقربا
(بنصف ليلة نحر) بقيد
زدته بقولي (لمن وقف قبله)
روى ابو داود باسناد صحيح
على شرط مسلم كافي المجموع
انه ﷺ ارسل ام سلمة
ليلة النحر فرمت قبل الفجر
ثم افاضت وقيس بذلك
الباقى منها (ويبقى وقت
الرمي الاختياري الى اخر
يومه) اى النحر روى
البخارى ان رجلا قال للنبي
ﷺ انى رميت بعد ما
امسيت قال لا حرج والمساء
من بعد الزوال وخرج
بزبادى الاختياري وقت
الجواز فيمتد الى اخر ايام
التشريق كما يعلم مما سياتى
وقد صرح الرافي بان
وقت الفضيلة بالرمي يوم
النحر ينتهى بالزوال

كفى اذا كان من الحديد بخلاف العلم فانه بالالف وينمى من الصرف اه شيخنا وفي المختار يقال اوسى
راسه حلقه والموسى ما يخلق به قال الفراء وهى مؤنثة وقال الاموى هو مذكر لا غير وقال ابو عبيد لم يسمع
التذكير فيه الا من الاموى وموسى اسم قال ابو عمرو بن العلاء وهو مفعول بدليل انصرفه في النكرة وفعل
لا ينصرف على كل حال ولا مفعلا اكثر من فعل لا نه يبنى من كل افعلت وقال الكسائى هو فعلى والنسبة
اليه موسوى وموسى وأرساه لغة ضعيفة في أسماء انتهى (قوله وطواف الزيارة) اى لانهم يأتون من منى
لزيارة البيت ويرجعون حالا اه برماوى (قوله فيعود الى منى) اى وجوبا فهو بالرفع اه شيخنا
والظاهر انه يصح فيه النصب ويكون معطوفا على قوله ويخلق او يقصر وهذا لا ينافى كونه في ذاته واجبا
كالعطوف عليه وتكون السنية من حيث قورية العود الى منى المأخوذة من الفاء وعبارة حج ثم يعود الى
منى بحيث يدرك اول وقت الظهر حيث يصلها بها للاتباع رواه الشيخان فهي بها افضل منها بالمسجد
الحرام وان فاتته مضاعفته على الاصح لان في فضيلة الاتباع ما يزيد على المضاعفة مسلم انه ﷺ صلى
الظهر بمكة محمولة على ما في المجموع وفيه اشكال بينته في الحاشية على انه صلاها بها اول وقتها ثم ثانيا بمنى
امامنا لا صحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرتين ورواية ابى داود والترمذى انه اخر طواف يوم النحر الى
الليل محمولة على انه اخر طواف نسائه وذهب معمن انتهت (قوله ولا يجب) ذكره وان كان معلوما بما
قبله توطئة الاستدلال الذى ساقه فانه لما ينتج عدم الوجوب لا الندب الذى هو مدعى الماتن اه برماوى
بالمعنى (قوله ويدخل وقتها الخ) ويسن تاخيرها الى بعد طلوع الشمس اه شرح مر (قوله بنصف
ليلة نحر) اى حقيقة او حكما كافي الغلط اه برماوى (قوله لمن وقف) اى بعرفة ولا عبدة بالوقوف
بمزدلفة وان كان ما ذكر يتاخر عن اللحظة التى لها لانه لضرورة الزمن لا انه شرط اه برماوى (قوله
قبله) اى قبل النصف فلو فعل شيئا من هذه الامور قبل الوقوف ولو بعد نصف الليل وجبت اعادته
بعد ولو فات الوقوف فانت ولذلك قال الرافي ينبغي ان يعد الترتيب هنا ركنا كما في الوضوء
والصلاة بان يقدم الاحرام على غيره ثم الوقوف ثم الطواف وازالة الشعر ثم الطواف على السعى اه
برماوى (قوله روى ابو داود باسناد صحيح الخ) وجه الدلالة من الخبر انه صلى الله عليه وسلم علق الرمي
بما قبل الفجر وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطا لانه اقرب الى الحقيقة مما قبله ولانه
وقت للدفع من مزدلفة ولاذان الصبح فكان وقتا للرمي كما بعد الفجر اه شرح مر (قوله فرميت قبل
الفجر) اى بامر منه ﷺ اه ع ش على مر (قوله ينتهى بالزوال) وتقدم ان اوله من بعد طلوع
الشمس حيث قال مر والا فضل تاخيرها الى بعد طلوع الشمس وقال الشويرى وانظر ما قبله الى
نصف الليل هل هو من وقت الفضيلة او لا حرر اه (قوله ولا اخر لوقت الحلق والطواف الخ) وحيث
يبقى محرما حتى ياتي به ولو اخر عمره فضلا عن السنة القابلة قال ابن الرفعة وهو محمول على من تحلل
التحلل الاول اما غيره فليس له تاخير الى السنة القابلة لانه يصير محرما بالحج في غير اشهره ورده
السبكي بان الوقوف معظم الحج وما بعده تبع له مع تمكنه منه كل وقت فكانه غير محرم بخلاف
من فاتته الوقوف فانه يجب عليه مصابرة الاحرام فان معظم حجته فاته ومن ثم لو احصر بعد
الوقوف لم يلزمه التحلل اه حل (قوله ايضا ولا اخر لوقت الحلق والطواف المتبوع بالسعى)
وحيث يذيق من عليه ذلك محرما حتى ياتي بها كافي المجموع نعم الافضل فعلها في يوم النحر ويكره
تاخيرها عن يومه وعن ايام التشريق اشد كراهة عن خروجه من مكة اشد وهو صريح في جواز تاخيرها
عن ايام التشريق لا يقال بقاؤه على احرامه مشكل بقولهم ليس لصاحب الفوات مصابرة الاحرام الى
قابل اذا استدامة الاحرام كابتدائه وابتدائه غير جائز لانا نقول هو غير مستفيد في تلك ببقائه على احرامه
شيئا سوى محض تعذيب نفسه لخروج وقت الوقوف فحرم بقاؤه على احرامه وامر بالتحلل واما هنا بوقت
ما اخره باقى فلا يحرم بقاؤه على احرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمثابة من احرم بالصلاة في وقتها ثم مدها

بالقراءة الى خروج وقتها فان كان طواف اللوداع وخروج وقع عن طواف الفرض وان لم يطف لوداع ولا غيره لم يستبح النساء وان طال الزمان لبقائه محرما اه شرح مر وقوله لبقائه محرما وهل له اذا تعذر عوده الى مكة التحلل كالمحصر او لا لتقصيره بترك الطواف من تمكنه منه فيه نظروا لا بعد الاول قياسا على ما مر في الحائض وان كانت معذورة وتقصيره بترك الطواف مع القدرة لا يمنع لقيام العذر به الآن كمن كسر رجله عمدا فمجز عن القيام حيث يصلي جالسا ولا قضاء عليه لو شفي بعد ذلك اه ع ش عليه (قوله لان الاصل عدم التوقيت) اي الاصل فيما امرنا به الشارع ان يكون غيره مؤقت فما كان مؤقتا فهو على خلاف الاصل اي الكثير اه شيخنا والمراد من كونه غير مؤقت محدود الطرفين والا فهذه يدخل وقتها بنصف ليلة النحر لكن لا آخر له تأمل (قوله وحل باثنين الخ) واما الذبح فانه وان كان من اعمال يوم النحر كالثلاثة المذكورة لكن لا يدخله في التحلل وانما هو سنة اه عميرة اه سم (قوله أيضا وحل باثنين الخ) اي ان كان براسه شعر فان لم يكن بها شعر فالتحلل الاول يحصل بواحد من اثنين الرمي والطواف اه حج (قوله من لبس وحلق الخ) بيان للغير وتحلل عبارته الى هكذا وحل الحلق وهذا نظير ما سبق له في باب الحيض من قوله واذا انقطع لم يحل قبل طهر غير صوم وطلاق وطهر وقد اشار مر الى اصلاح العبارة بقوله وحل به اللبس والحلق ان لم يفعل اه اي لم يفعل الحلق يعني ان حل الحلق وجوازه مترتب على غيره من الثلاثة يعني اذا فعل الرمي والطواف حلت له المحظورات حتى الحلق او الطواف والحلق فلا يقال حل ما يشمل الحلق بل يقال حل له ما عدا الحلق اذ الشيء لا يحل بنفسه ثم رايت في الشو برى مانصه قوله وحلق او تقصير اي في باقي البدن غير الراس والاحلقها وتقصيرها لا يتوقف حله على التحلل اول لانه يحل باتتصاف الليل اه (قوله لا النساء) اي امرهن عقدا وتمتعا اه سم على حج (قوله لا ينكح المحرم) بفتح الباء وكسر الكاف اي لا يتزوج فيشمل الذكر والانثى وقوله ولا ينكح بضم الباء وكسر الكاف اي لا يزوجه اه حل (قوله اعم من قوله وحل به الخ) الضمير في كلام الاصل راجع للتحلل الاول وعبارته واذا قلنا الحلق نسك ففعل اثنين من الرمي بجمرة العقبة والحلق والطواف حصل التحلل الاول وحل به اللبس الخ انتهت وأما قولنا انه استباحه محظور فيحصل التحلل الاول بواحد من اثنين الرمي والطواف اه محلي اي ولا دخل للحلق على هذا في التحلل (قوله وحل بالثالث الباقي) وحيث يجب عليه الاتيان بما بقي من اعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع انه غير محرم كما يخرج المصلي من صلاته بالتسليم الاولى ويطلب منه الثانية وان كان المطلوب هنا واجبا وشم مندوبا ويسن تأخير الوطء عن باقي ايام التشريق لزول عنه اثر الاحرام ولا يعارضه خبر ايام متى اكل وشرب وباعل اي جماع لجواز ذلك فيها وانما استحباب للحاج ترك الجماع لما ذكر اه شرح مر (قوله ومن فاته الرمي الخ) عبارة شرح مر ومن فاته رمي النحر بان اخره عن ايام التشريق ولزمه بدله توقف التحلل على البدل ولو صوما لقيامه مقامه ويفارق المحصر العادم للهدى حيث لم يتوقف تحلله على بدله وهو الصوم بان المحصر ليس له الا التحلل واحد فلو توقف تحلله على البدل لشق عليه المقام على سائر محرمات الحج الى الاتيان بالبدل الذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الاول فاذا اتى به حل له ما عدا النكاح ومقدماته وعقده فلا مشقة عليه في الاقامة على احرامه حتى ياتي بالبدل انتهت (قوله هذا) اي قول المان وحل باثنين الخ اي جعله التحلل قسمين اول وثانيا في الحج اما العمرة فليس لها التحلل واحد تأمل (قوله والحكمة في ذلك الخ) ونظير ذلك الحيض والجنابة لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع محظوراتها علان انقطاع الدم والاغتسال والجنابة لما قصر زمنها جعل لارتفاع محظوراتها محل واحد اه شرح مر

(فصل في المبيت بمنى) (قوله ايام التشريق الثلاث الخ) سميت بذلك لاشراق نهارها بنور الشمس ولياليها بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم اطرافها اه ع ش اولان الناس يشرقون فيها لحوم الهدايا والضحايا اي

ان لم يفعل لان الاصل عدم التوقيت (وسياق وقت الذبح) للهدى تقربا وغيره في باب ما حرم بالاحرام (وحل باثنين من رمي يوم النحر وحلق) او تقصير (وطواف) متبوع بسعي ان لم يفعل من محرمات الاحرام (غير نكاح ووطء ومقدماته) من لبس وحلق او تقصير وقلم صيد وطيب ودهن وستر رأس الذكر ووجه غيره كسياق بخلاف الثلاثة لخبر اذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وروى اذا رميت وحلقتم ولخبر الصحيحين لا ينكح المحرم ولا ينكح فتعبري بذلك اعم من قوله وحل به اللبس والحلق وكذا والقلم والصيد (و حل) بالثالث الباقي من المحرمات وهو الثلاثة المذكورة ومن فاته الرمي ولزمه بدله من دم أو صوم توقف التحلل على الاتيان ببده هذا في تحلل الحج واما العمرة فلها تحلل واحد والحكمة في ذلك ان الحج يطول زمنه وتكثر أفعاله بخلاف العمرة فايح بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر

(فصل في المبيت بمنى) ليالى ايام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد

ينشرونها في الشمس ويقددونها اه ايضاح وهذه الايام الثلاثة هي المعدودات في قوله تعالى واذكروا
الله في ايام معدودات واما المعلومات المذكورة في سورة الحج في قوله واذكروا اسم الله في ايام معلومات
فهى العشر الاول من ذى الحجة اه شرح مر فيوم النحر منها وهو اخرها وقد اختلف العلماء في يوم الحج
الاكبر والصحيح انه هو أى يوم النحر لان معظم اعمال النسك يقع فيه وقيل هو يوم عرفة والصواب
الاول وانما قيل الحج الاكبر من اجل قول الناس في العمرة هي الحج الاصغر اه ايضاح (قوله وفيما يذكر
معه) اى من قوله ورمى كل يوم بعد زوال الى اخر الفصل وعبرة حج في المبيت بمنى وسقوطه ورميها
وشروط الرمي وتوابع ذلك انتهت (قوله يجب مبيت الخ) اى على الاصح وكذا قوله معظم ليل وعبرة
الايضاح وهل المبيت واجب ام سنة فيه قولان للشافعى اظهرهما انه واجب والثاني انه سنة فان تركه جبره
بدم فان قلنا المبيت واجب كان الدم واجبا وان قلنا سنة كان سنة في قدر الواجب من هذا المبيت قولان
أصحهما معظم الليل والثاني المعتبر ان يكون حاضر اياها عند طلوع الفجر انتهت (قوله ليالى ايام التشريق) في
تقدير الايام إشارة الى ان الليالى لا تسمى ليالى التشريق الا توسعا وهو المناسب لما في الايضاح من ان وجه
تسميتها بذلك تقديم اللحم فيها بالشرقة اى الشمس اذ ذاك خاص بالنهار كما لا يخفى اه شيخنا (قوله معظم
ليل) هذا يتحقق بما زاد على النصف ولو بلحظة ويحتمل اى المراد ما يسمى معظمها عرفا فلا يكتفى بذلك اه ع
والاول هو المعتمد اه شيخنا (قوله ايضا معظم ليل) بدليل بعض من كل اه شيخنا (قوله لا يبيت بمكان)
اى واطلق اما لوقال لا ابيت الليلة فانما يبحث بجميعها لا بمعظمها كما قرره شيخنا زى فليراجع اه شوبرى
(قوله لما تقدم) اى من قوله اذا الامر بالمبيت لم يرد هنا بل لانهم لا يصلونها حتى يمضى نحو ربع الليل الخ اى
وقد ورد الامر بلفظ المبيت هنا فالفارق الامر بلفظه هنا وعدمه هناك تامل (قوله والتصریح بمبيت الليلة
الثالثة الخ) فيه نظر لان مبيت الليلة الثالثة مصرح به فى الاصل حيث قال ان لم ينفر حتى غربت الشمس وجب
مبيتها أى الثالثة ومن ثم أسقط هذا فى بعض النسخ وقوله وبالوجوب أى فى عموم ليالى التشريق لان
الاصل صرح بالوجوب فى الثالثة اه حل (قوله ررمى كل يوم) الاحسن ان يقرأ ررمى بالتثنية ليكون
فيه الاخبار باصل الرمي ويوقته واما على الاضافة فيفيد الاخبار بوقته ويشعر بان الرمي سبق له علم وانما
الكلام فى وقته مع أنه ليس كذلك اه شيخنا (قوله بعد زوال الخ) عبارة اصله مع شرح مر ويدخل ررمى
كل يوم عن ايام التشريق بزوال الشمس من ذلك النوم للتابع ويسن كافي المجموع تقديمه على صلاة الظهر
ان لم يضق الوقت والاقدم الصلاة ما لم يكن مسافرا فيؤخرها بنية الجمع ويخرج اى وقته الاختيارى
بغروبها من كل يوم اما وقت الجواز فيبقى الى غروب آخر ايام التشريق انتهت (قوله الى الجمرات)
حقيقة الجمرات مجمع الحصى المقدر بثلاثة اذرع من كل جانب لاجرة العقبة فانه ليس لها الا جانب واحد
وهو اسفل الوادى فرمى كثير من اعلاها باطل اه اجهورى على التحرير ومثله حج ويؤخذ من المختار
والمصباح ان جمرات بفتحين جمع جمره باسكان الميم وان الجمرات التى هي المفرد تطلق على كل من الحصاة
ومكان الرمي وتجمع ايضا على جمار (قوله وان كان الراى فيها) عبارة اصله ولا يشترط كون الراى
خارجا عن الجمرات فلو وقف فى بعضها ورمى الى الجانب الآخر منها صح لما مر من حصول اسم الرمي
انتهت (قوله مسجد الخيف) نسبة الى محله لان الخيف اسم لمكان ارتفع عن السيل وانحط عن غلط
الجل وقيل غير ذلك اه برماوى (قوله وهى الكبرى) وتقدم ان جمره العقبة تسمى الكبرى فلفظ
الكبرى مشترك بين التلى مسجد الخيف وجمره العقبة اه ع ش على مر (قوله فان نفر) اى سار بعد
التحميل فصح قوله ولو انفصل من منى بعد الغروب اه حل وعبرة شرح مر ولو غربت الشمس
وهو فى شغل الارتحال فله النفرا لان فى تكليفه حل الرحل والمتاع مشقة عليه كذا جزم به ابن المقرئ
تبع الاصل الروضة ونقله فى المجموع عن الراعى وهو غلط كما قال الاذرعى وغيره سببه سقوط شيء من نسخ

وفيما يذكر معه (يجب
مبيت بمنى ليالى) ايام
(تشریق) للتابع المعلوم
من الاخبار الصحيحة
مع خبر خذوا عني مناسككم
(معظم ليل) كالمحلف لا
يبيت بمكان لا يبحث الا
بمبيت معظم الليل وانما
اكتفى بلحظة من نصفه
الثاني بمزدلفة كما مر لما تقدم
فهم والتصریح بمبيت الليلة
الثالثة وبالوجوب مع قول
معظم ليل من زيادتي
(و) يجب (رمى كل يوم) من
ايام التشريق (بعد زوال
الى الجمرات الثلاث) وان
كان الراى فيها والاولى
منها تلى مسجد الخيف وهى
الكبرى والثانية الوسطى
والثالثة جمره العقبة وليست
من منى بل منى تفتش اليها
(فان نفر) ولو انفصل من
منى بعد الغروب وأعاد
لشغل

العزير والمصباح فيه وفي الشرح الصغير ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فإن له النفر انتهت وعبرة حج وإذا نقرأى تحرك للذهاب إذ حقيقة النفر لا نزاع فيشمل من أخذ في شغل الارتحال ويوافق الأصح في أصل الروضة أن غروبها هو في شغل الارتحال لا يلزمه المبيت وإن اعترضه كثيرون انتهت (قوله أيضا فإن نقرأ في الثاني الخ) يقال في مضارعه ينفر بكسر الفاء وضمها اه من شرح م وفي المختار نقرأ الدابة تنفر بالكسر نقرأ وتنفر بالضم نقرأ ونفر الحاج من منى من باب ضرب اه وبه يعلم ما في كلام الشارح كحج إلا أن يقال ما ذكره طريفة أخرى فليراجع اه ع ش عليه (قوله أيضا فإن نقرأ في الثاني الخ) أمالو نقرأ في الثالث قبل رميه كان نقرأ ضحوة النهار فلا يجوز وتلزمه القدية بترك رميه والحيلة في الجواز وسقوط القدية أن يخرج في اليوم الثاني بعد رميه وقبل الغروب من منى ثم يرجع إليها فافعل ذلك كان متبرعا بمبيت الليلة الثالثة المتبرع به لا يلزمه رمي يومها فيجوز له النفر في يومها قبل الرمي ولا قدية عليه اه من شرح م والرشيدى عليه (قوله أيضا فإن نقرأ في الثاني الخ) عبارة أصله وإذا رمى اليوم الثاني فإراد النفر قبل غروب الشمس جاز قال حج يؤخذ من قوله أراد أنه لا بد من نية النفر مقارنة له وإلا لم يعتد بخروجه فيلزمه العود لأن الأصل وجوب مبيت ورمي السكك ما لم يتعجل ثم رايت الزركشى قال لا بد من نية النفر اه ويوجه بما ذكرناه حج ثم قال أي حج في محل آخر ما حصله أن شرط جواز النفر أن لا يعزم على العود فإن عزم عليه عند النفر لم يجز النفر ويلزمه العود ولا تنفعه نية النفر لانه مع نية العود لا يسمى نفرا اه (قوله أو عاد الشغل) عبارة شرح م ولو نقرأ قبل الغروب ثم عاد إلى منى لحاجة كزيارة فغربت الشمس أو غربت فعاد كما فهم بالاولى فله النفر ويسقط عنه المبيت والرمي بل لو بات هذا متبرعا سقط عنه الرمي وإن بقي الزوال للحصول لرخصة له بالرمي ولو عاد للمبيت والرمي فوجهان أحدهما يلزمه لا نأجلنا عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى والثاني لا يلزمه لا نأجلنا كالمستديم للفراق ويجعل عوده كعدمه فلا يجب عليه الرمي ولا المبيت انتهت وهذا الثاني هو المعتمد اه ع ش على م ومن هذا يعلم أن قول الشارح لشغل ليس بقيد اه شيخنا (قوله بعد رميه) فإن نقرأ فيه قبل رميه لم يجز وبه صرح العمراني عن الشريف العثماني قال لأن هذا الفقر غير جائز قال المحب الطبري وهو صحيح متجه واستظهره الزركشى وقوله وبات الليلتين قبله جملة حاله فان ترك مبيتها بلا عذر لم يجز النفر في الثاني ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها اه من شرح م وعبرة حج اما إذا لم يبيتها ولا عذر له اوله أو نقرأ قبل الزوال أو بعده وقبل الرمي فلا يجوز له النفر ولا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها على المعتمد نعم ينفعه في غير الاولى العود قبل الغروب فيرمي وينفر حيثنذو بحث الاسنوى طرد ما ذكر في الاولى في الرمي فن تركه لا لعذر امتنع عليه النفر أو لعذر يمكن معه تدراكه وتبالتائب فكذلك أو لا يمكن جازا انتهت وقوله اما إذا لم يبيتها الخ صادق بما إذا بات أحدهما فقط وهو ظاهر ثم رأيت السيد صرح به فقال عقب عبارة ساقها عن المصنف قلت وهو مقتضى لامتناع التعجيل فيمن لا عذر له إذا ترك مبيت الليلتان أو أحدهما لأنه لم يبيت للعظم وهو الليلتان اه سم عليه (قوله أو ترك مبيتها لعذر) أي بخلاف ما إذا كان الترك لغیر عذر فإنه يجب عليه مبيت الليلة الثالثة قاله الاسنوى ويتجه أيضا أن يكون ترك الرمي في الماضي كترك المبيت ثم قال نعم إذا كان المتعدي بترك أحدهما فهل يجب عليه مبيت الثالثة ورميها أم يجب نظير ما تعدى به فقط أم يفصل فيقال إن كان الاختلال بترك المبيت لم يلزمه الرمي لأن المبيت إنما وجب لاجل الرمي فيكون تابعا والتابع لا يوجب المتبوع وإن حصل الاختلال بترك الرمي ونجب المبيت في كل ذلك نظر اه أقول ولك أن تمنع أولا الحاق ترك الرمي بترك المبيت من حيث المبيت واجت ووقت الرمي فيما مضى اختياري فمتى تدارك اليوم الثاني قبل الغروب ساء له النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل إلى تداركه اه عميرة اه سم (قوله فن تعجل في يومين) أي في ثاني في أيام التشريق بعد رميه اه جلالين ويشير بهذا

(في) اليوم (الثاني بعد رميه) وبات الليلتين قبله أو ترك مبيتها لعذر (جاز وسقط مبيت) الليلة (الثالثة ورمي يومها) قال تعالى فن تعجل في يومين فلا اثم عليه

إلى أن الكلام على حذف المضاف دفعا لما يوهمه ظاهر النظم من أن النفر واقع في كل من اليومين وليس مراداه وقد صرححت الآية بنفي الحرج رداعلي الجاهلية فانهم كانوا فتنين فئة تعتقدان في التأخير ثم فئة أخرى تعتقدان في التقديم إثمائه شرح المشكاة وفيه أيضا ولعل وجه نفي الائم غمنا تأخر تطيب قلب من تعجل حيث سوى بينه وبين من تأخر في نفي الائم فدل على تساويهما في موافقة فعل كل منهما للسنة اه شوبري على التحرير اه مر (قوله ويخطب الامام بنى الخ) حاصل ما قرره المصنف ان خطب الحج اربع الاولي يوم السابع من ذى الحجة وتقدمت في قوله سن للامام ان يخطب بمكة سابع ذى الحجة والثانية يوم التاسع بمسجد ابراهيم وتقدمت في قوله ثم يذهب بهم إلى مسجد ابراهيم فيخطب خطبتين والثالثة يوم النحر بنى والرابعة في ثاني أيام التشريق بنى وكلها فرادى وبعد صلاة الظهر إلا التي يوم التاسع فانها ثنتان وقبل الصلاة اه زى (قوله ويودعهم) اى يعلمهم طواف الوداع اه شيخنا لكن عبارة شرح مر يعلمهم فيها جواز التفريق فيه وفيما بعده من طواف الوداع وغيره ويودعهم ويامرهم بختم الحج بطاعة الله تعالى اه فقد جمع فيها بين تعليمهم طواف الوداع وبين توديعهم فلينظر ما معنى التوديع (قوله وشرط للرعى الخ) الاوجه أن الرعى كالطواف فيقبل الصرف وأن السعى كالوقوف فلا يقبل الصرف كذا في شرح مر وقرره في درسه ونازع سم شيخنا الزياى في عدم قبول السعى للصرف وقرره عن الشيخ حج انه يقبل كالطواف ولم يستثن إلا الوقوف فقط اه شوبري وحاصل الشروط ستة الاول منها يخص برى ايام التشريق والخمسة بعده تحرى فيه وفي روى يوم النحر كما سيذكره الشارح وبقى سابع وهو فقد الصارف وعبارة شرح مر وصرف الرعى بالنية لغير الحج كان رعى إلى شخص أو دابة في الجرة كصرف الطواف بها إلى غيره وبحث في المهمات الحاق الرعى بالوقوف لانه مما يتقرب به وحده كرمى العدو فاشبه الطواف بخلاف الوقوف واما السعى فالظاهر كما افاده الشيخ اخذا من ذلك انه كالوقوف انتهت وفي سم على حج مانصه واعلم ان من عليه طواف دخل وقته إذا طاف ناويا طوافا اخر عن نفسه او عن غيره وقع عن نفسه إلا أن يطوف حاملا محرما وينويه عن ذلك المحمول فيقع لذلك المحمول أو ناويا غير الطواف كالحق غيرهم انصرف عن الطواف والحاصل انه إذا صرف الطواف إلى طواف اخر له او لغيره لم ينصرف الا في مسئلة المحمول فيصرف له او الى غير طواف انصرف فالرعى كالطواف في هذا التفصيل فان صرفه الى رعى اخر لم ينصرف كان قصده به مستنيبه او الى غير الرعى كان قصدا صاها الدابة في الرعى انصرف ولا يظهر في الرعى نظير المحمول في الطواف ليناى استثناءه من الشق الاول فليتأمل اه (قوله ترتيب للجمرات) جمع جمره سميت بذلك لرمى الجمرات اى الحصيات فيها ومسافة بعد الاولى عن مسجد الحيف الف ذراع ومائتا ذراع واربعه وخمسون ذراعا وعن الوسطى مائتا ذراع وخمسة وسبعون ذراعا وبين الوسطى وجمره العقبة مائتا ذراع وثمانية أذرع وبين هذه وباب السلام أحد عشر الف ذراع ومائتا ذراع واحد واربعون ذراعا كل ذلك بذراع اليد اه يرماوى (قوله بان يرمى اولا الخ) اى فلا يعتد برعى الثانية قبل تمام الاولى ولا بالثالثة قبل تمام الاوليين ولو ترك حصاة وشك في محام من الثلاث جعلها من الاولى احتياطا فيرمى بها اللهم او يعيد رعى الجمرتين الاخيرتين اذا لموا الاية بين الرعى في الجمرات غير واجبة وانما سن فقط كفاى الطواف ولو ترك حصاتين ولم يعلم محامها جعل واحدة من يوم النحر وواحدة من ثالثة وهو يوم النحر الاول من اى جمره كانت اخذا بالاسوء وحصل رعى يوم النحر واحدا يام التشريق اه شرح مر (قوله من المرات) اى مرات الرعى اى لا من الحصيات فلا يشترط كونها سبعا كما سيذكره بقوله ولوروى حصاة واحدة الخ وقوله فلوروى سبع حصيات الخ محتمل بقوله من المرات اه (او حصاتين كذلك) اى مرة واحدة اى دفعة واحدة وقوله لم يحسب الا واحدة وان ترتب الحصاتان في الوقوع اى ما هما ترتيبين فيحسب له ثنتان سواء وقعتا معا أو مرتبتين كما روى أو الثانية قبل الاولى اه من

ويخطب الامام بنى بعد صلاة الظهر يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رعى ايام التشريق وحكم المبيت وغيرهما وثانى ايام التشريق بعد صلاة الظهر خطبة يعلمهم فيها جواز التفريق فيه وغير ذلك ويودعهم (وشرط للرعى) اى لصحته (ترتيب) للجمرات بان يرمى اولا الى الجمره التى تلى مسجد الحيف ثم الى الوسطى ثم الى جمره العقبة للتتابع رواه البخارى (وكونه سبعا) من المرات لذلك فلوروى سبع حصيات مرة واحدة أو حصاتين كذلك إحداها يمينه والاخرى يساره لم يحسب إلا واحدة ولوروى حصاة واحدة سبعا كفى

(قوله ولا يكتفى وضع الحصاة في المرمى) عبارة اصله مع شرح مروطان يسمى رميا فلا يكتفى الوضع في المرمى لان المأمور به الرمي فلا بد من صدق الاسم عليه ويفارق ما مر في الوضوء من الاكتفاء بوضع مبلولة على الرأس بان مبنى الحج على التعبد وبان الواضع هذا لم يأت بشيء من اجزاء الرمي بخلاف ما هناك فيه ما انتهت به عبارة حج ويفرق بينه وبين اجزاء وضع اليد على الرأس مع انه يسمى مسحاً بان القصد ثم وصول البال وهو حاصل بذلك وهذا مجاهدة الشيطان بالاشارة اليه بالرمي على الذي يجاهد به العدو كما يدل عليه قوله عليه السلام كما اخرج به سعيد بن منصور لما سئل عن الجمار اقرر بكم تكبرون وملة ايكم ابراهيم تتبعون ووجه الشيطان ترمون انتهت (قوله ويد) فلو عجز عنه بيده قدم القوس ثم الرجل ثم القدم والاستناب اهـ حج اشو برى (قوله فلا يكتفى الرمي بغيرها كقوس ورجل ومقلاع الخ) هذا كله اذا كان قادر على اليد اما اذا كان عاجزاً عنها فانه يجزى ولو مع القدرة على الاستنابة كما ذكره حج اهـ ع ش (قوله فيجزى بانواعه) منه السكذان بفتح ثم معجمة مشددة حجارة رخوة لانها مدر نقلة الزركشي عن الجرهمي اهـ شوبرى (قوله وما يتخذ منه الفصوص) وهذا بالنسبة للاجزاء اما بالنسبة للجواز فان ترتب على الرمي بالياقوت ونحوه كسر او اضاعة مال حرم وان اجزاء اهـ رملى اهـ زيادى ولا يقال هذا الغرض صحيح فلا يحرم لانا نقول هذا له عنه مندوحة لانه لما كان غيره يقوم مقامه كان عدوله اليه حراماً من حيث اضاعة المال او كسره ويؤخذ منه انه اذا تعين طريقاً لا يحرم ولم ار من صرح به ويشكل عليه ما قالوه من انه يكره رش القبر بماء الورد ولا يحرم لانه لغرض شرعى ولم يفرقوا بين التعين وعدمه واجيب عن عدم التحريم وان كان فيه اضاعة مال بانه خلفنا شئاً آخر وهو اكرام الميت وحصول الراحة الطيبة للحاضرين وحضور الملائكة بسبب ذلك ومن ثم قيل لا يكره القليل منه اهـ ع ش (قوله وجص) اى بعد الطبخ لانه لا يسمى حينئذ حجراً بل نورة اما قبله فيجزى اهـ شرح م (قوله وجوه منطبع) اشار به دون تعبير المحلى ينطبع الى انه لا بد من انطباعه بالفعل لانه لا يخرج عن الجبرية الا بذلك بخلاف الشمس لوجود العلة ثم مطلقاً تامل اهـ شوبرى وعبارة البرماوى قوله منطبع اى بالفعل والا كفى لان فيه الحجر كما منا ومنه يعلم صحة رمى خاتم فضة فيه نص من حجر كياقوت مثلاً خلافاً لبعضهم انتهت (قوله وقصد المرمى) اى ان لا يقصد غير الرمي فيه وهو مجتمع الحصاة المقدر بثلاثة اذرع حول الشاخص المشهور من سائر جهاته الا في جرة العقبة لان لها وجهاً واحداً فلو قصد الشاخص ورمى لم يكف وان وقع في المرمى وان قصد المرمى ورمى الى الشاخص فوقع بعد اصابته في المرمى كفى وبهذا يجمع بين التناقض في كلامهم ولو اصاب الحصاة شيئاً كحمل فعادت الى المرمى فان كان عودها بحركة ما اصابته لم يكف والا كفى كالوردته الريح وقد خرج الى المرمى من الارض لا من ظهر بعير لاحتمالها بحركته فان تحقق عدم الحركة كفى اهـ برماوى (قوله ايضا وقصد المرمى) اى وان لم ينو النسيك اهـ حج (قوله فلورمى الى غيره الخ) قضية كلامهم انه لورمى الى العلم المنسوب في الجرة او الحائط التي بجمرة العقبة كما يفعله كثير من الناس فاصابه ثم وقع في المرمى لا يجزى قال المحب الطبري وهو الاظهر عندى ويحتمل انه يجزى به لانه حصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه اهـ والثاني من احتماليه اقرب كما قاله الزركشي وهو المعتمد وان نظر فيه بعضهم مدعيان انه يلزم على تعليل الاجزاء فيه كما ذكر انه لورمى الى غير المرمى فوقع فيه يجزى وقد صرحوا بخلافه فالوجه عدم الاجزاء قال المحب الطبري ولم يذكره في المرمى حداً معلوماً غير ان كل جمرة عليها علم فينبغي ان يرمى تحته على الارض ولا يبعد عنه احتياطاً وقد قال الشافعي الجمرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى فن اصاب بمجموعة اجزاء من اصاب سائله لم يجزى وما حدد به بعض المتأخرين من ان موضع الرمي ثلاثة اذرع من سائر الجوانب الا في جمرة العقبة فليس لها الاوجه واحد ورمى كثير من اعلاها باطل قريب من هذا اهـ شرج م روفى كلا حج ان الشاخص ليس من المرامي فلو ازيل لا يجوز ان يرمى في محله اهـ ح ل والوجه الوجه خلافه للقطع بحدوث الشاخص وانه لم

ولا يكتفى وضع الحصاة في المرمى لانه لا يسمى رمياً ولا نه خلاف الوارد (و) كونه (يد) لانه الوارد وهذا من زيادتي فلا يكتفى الرمي بغيرها كقوس ورجل (و) كونه (بحجر) لذكر الحصى في الاخبار وهو من الحجر فيجزى بانواعه ولو بما يتخذ منه الفصوص كياقوت وعقيق وبلور لا غيره كلواث واثمد وجص وجوه منطبع كذهب وفضة وحديد (وقصد المرمى) من زيادتي فلورمى الى غيره كان رمى في الهواء فسقط في الرمي لم يحسب (وتحقق اصابته) بالحجر وان لم يبق فيه كان تدحرج وخرج منه

يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ان الظاهر ظهورا تاما انه عليه الصلاة والسلام والناس في
 زمنه لم يكونوا يرمون الى غير محله ويتركون محله ولو وقع ذلك لنقل فانه غريب اه سم على حج (قوله فلو
 شك في اصابته لم يحسب) اي وان غلب على الظن اصابته لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه كذا
 في الايعاب اه شوبري (قوله وسن ان يرمى بقدر حصي الخذف) ويكره با كبر وباصغر منه وبهيئة
 الخذف للنهي الصحيح عنها الشامل للحج وغيره اه حج اه وشيدى على مر وبهيئة الخذف كما في شرح
 مر ان يضع الحصى على بطن ايهامه ويرميه برأس السبابة اه وفي الايضاح ما نصه ويتعلق بايام التشريق
 مسائل الى ان قال الثانية الستة ان ياتي الجرة الاولى من اسفل ويصعد اليها ويعلوها حتى يكون ماعن يساره
 اقل ماعن يمينه ويستقبل المكعبة ثم يرميها بسبع حصيات واحدة واحدة يكبر عقب كل حصاة كما سبق في
 رمي جرة العقبة يوم النحر ثم يتقدم عنها وينحرف قليلا ويجعلها في قنائه ويقف في موضع لا يصيبه
 المتطايير من الحصى الذي يرمى ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويكبر ويهلل ويسبح ويدعو مع حضور
 القلب وخشوع الجوارح وبمكث كذلك قدر سورة البقرة ثم ياتي الجرة الثانية وهي الوسطى ويصنع
 فيها كما صنع في الاولى ويقف للدعاء كما وقف في الاولى الا انه لا يتقدم عن يسارها كما فعل في الاولى
 لانه لا يمكنه ذلك فيها بل يتركها يمين ويقف في بطن المسيل منقطعاً عن ان يصيبه الحصى ثم ياتي الجرة
 الثالثة وهي جرة العقبة التي رماها يوم النحر فيرميها من بطن الوادي ولا يقف عندها للدعاء الى ان قال
 الثامنة الموالاة بين رمي الجرات ورميات الجرة الواحدة سنة على الاصح وقيل واجبة الى ان قال الحادية
 عشر يستحب ان يرمى في اليومين الاولين من ايام التشريق ما شيا وفي اليوم الثالث راكبا لانه ينفر في الثالث
 عقب رمية فيستمر على ركوبه الثانية عشر يستحب له الاكثر من الصلاة في مسجد الخيف وان يصلي
 امام المنارة عند الاحجار التي امامها فقد روى الازرق في انه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب
 ان يحافظ على حضور الجماعة فيه مع الامام في الفرائض فقد روى الازرق في فضل مسجد الخيف
 والصلاة فيه آثار الى ان قال الخامسة عشر في حكمة الرمي اعلم ان اصل العبادة الطاعة والعبادة كلها معان
 قطعاً فان الشرع لا يامر بالعبث ثم ان معنى العبادة قد يفهمه المكلف وقد لا يفهمه فالحكمة في الصلاة التواضع
 والخضوع واظهار الافتقار الى الله تعالى والحكمة في الصوم كسر النفس وفي الزكاة مواساة المحتاج وفي
 الحج اقبال العبد أشعث أغبر من مسافة بعيدة الى بيت فضله الله تعالى وشرفه كاقبال العبد الى مولاه ذليلاً
 ومن العبادات التي لا تفهم معانيها السعي والرمي فكلف العبد بهما ليتم انقياده فهذا النوع لا حظ للنفس فيه
 ولا أنس للعقل به فلا يحمله عليه الا بجر دامتال الامر وكال الانقياد فهذه اشارة مختصرة تعرف فيها
 الحكمة في جميع العبادات والله اعلم السادسة عشر اذا نفر من منى في اليوم الثاني أو الثاني أو الثالث انصرف
 من جرة العقبة راكبا كما هو وهو يكبر ويهلل ولا يصلي الظهر بمنى بل يصليها بالمنزل المحصب أو غيره
 ولو صلاها بمنى جاز وكان تاركاً للافضل وليس على الحاج بعد نفره من منى على الوجه المذكور
 الاطراف الوداع السابعة عشر صح ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى المحصب فصلى به الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء وجمع هجعة ثم دخل مكة وطاف وهذا التحصيب مستحب اقتداء برسول الله
 صلى الله عليه وسلم وليس هو من سنن الحج ومناسكه وهذا معنى ما صح عن ابن عباس قال ليس التحصيب
 سنة انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا المحصب بالابطح وهو ما بين الجبل الذي عنده
 مقابر مكة والجبل الذي يقابله مصعد في الشق الايسر وانت ذاهب الى منى مرتفعاً عن بطن الوادي
 وليست المقبرة منه والله اعلم اه (قوله الباقلاء) بالتشديد مع القصر وبالتخفيف مع المد والاول أشهر
 اه شيخنا (قوله ومن عجز) أي ولو كان أجبر عين على الاوجه وقوله اناب أي وجوباً في وقت الرمي
 وجواز اقبله اه حج وسم عليه (قوله لعله لا يرجي زواله الخ) عبارة حج لنحو مرض ويتجه ضبطه
 بما مر في استقاطه للقيام في الفريضة أو جنون أو اغماء بان أيس من القدرة عليه وقته ولو ظنا ولا

فلو شك في اصابته لم يحسب
 (وسن ان يرمى بقدر حصي
 الخذف) بمجمعتين الخبر
 مسلم عليكم بحصى الخذف
 وهو دون الانملة طولا
 وعرضا بقدر الباقلاء
 (ومن عجز) عن الرمي
 لعله لا يرجي زوالها

ينعزل النائب بطرواغماء المنيب أو جتونه بعد اذ نه لمن يرمى عنه وهو عاجز آيس اه (قوله أيضا لا يرجى زوالها) اي يقينا او ظنا فيما يظهر وليس المراد العجز الذي ينتهي الى الياس كافي استنابة الحج اه شرح م (قوله قبل فوات) ظرف للزوال لا لقوله لا يرجى اه شيخنا والمراد بوقت الرمي وقت جوازه وهو أيام التشريق الثلاث اه شرح م (قوله أناب) أي وجوبا ولو باجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة اه برماوى واذا استناب عنه من رى او خلا لا سن له ان يناوله الحصى ويكبر كذلك ان امكنه ولا تناولها النائب وكبر بنفسه ولو عجز الاخير على عينه عن الرمي هل يستناب هنا للضرورة أولا كسائر الاعمال والا قرب الاول كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى وإن قال بعضهم ان الاقرب الثانى ويرى قدما اه شرح م (قوله ولا يمنع زوالها بعده الخ) اي فلا تلزمه اعادته لكن تسن ويفارق نظيره في الحج بان الرمي تابع ويجبر بدم اه سم على حج وعبارة شرح م ولو يرى من عذره في الوقت بعد الرمي لم تلزمه اعادته لكنها تسن ويفارق نظيره في الحج بان الرمي تابع ويجبر بتركه بدم بخلاف الحج فيهما وبان الرمي على الفور وقد ظن العجز حتى يخرج الوقت والحج على التراخي انتهت (قوله ولا يصح رميه) اي النائب عنه اي المنيب الا بعد رميه اي النائب عن نفسه بان يكون رمى الجمرات الثلاث عن نفسه بخلاف ما لورمى الجمرة الاولى مثلا عن نفسه ثم اراد ان يرميها عن المستناب فانه يمتنع لان ايام التشريق كاليوم الواحد اه حل (قوله لا بعد رميه عن نفسه) حتى لورمى النائب الذي لم يرم عن نفسه وقصد المستناب فانه يقع له وهو لكن يخالفه ما مر في الطواف عن الغير إذا كان محرما فانه يقع عن الغير إذا نواه ويفرق بان الطواف لما كان مثل الصلاة اثر فيه نية الصرف الى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شيئا بالصلاة اه شرح م (قوله أيضا لا بعد رميه عن نفسه) اي للجمرات الثلاث ويعتبر كل يوم على حدة فاذا رمى عن نفسه الجمرات الثلاث اول يوم رمى عن المستناب وأما لو كان النائب رمى بعض الجمرات وبقي عليه البعض ولو حصة واحدة لا يصح ان يرمى عن المنيب لذلك اليوم اه من شرح م وحج ثم قال حج (فرع) لو انا به جماعة في الرمي عنهم جاز كما هو ظاهر لكن هل يلزمه الترتيب بينهم بان لا يرمى عن الثانى مثلا لا بعد استكمال رمى الاول أو لا يلزمه ذلك فله ان يرمى الى الاول عن الكل ثم الوسطى كذلك ثم الاخيرة كذلك كل محتمل والاول اقرب قياسا على ما لو استناب عن آخر وعليه رمى لا يجوز ان يرمى عن مستنبيه الا بعد كمال رميه عن نفسه كما تقرر فان قلت ما عليه لازم له فوجب الترتيب فيه بخلاف ما على الاول في مسئلتنا قلت قصده الرمي له صيره كما نه ملزوم به فلزمه الترتيب رعاية لذلك اه (قوله بالنص في الرعاء) بالكسر والمد لا غير جمع راع وتجوز الشورى الضم خطأ اذا ضم انما هو في الرعاء بالتاء وان كان كل منهما جمعا لراع اه من ابن شرف وقل (قوله لما دخله التدارك) كالوقوف بعد فوته لان اعمال الحج اذا فانت لا تدارك اي واللازم باطل لان الفرض ان تداركه واجب هذا مراده ومع ذلك في الملازمة شيء اه شيخنا (قوله ويجب الترتيب بينه) اي بين المتروك اي بان لا يرمى بالرمي غير ما تقدم عالم بفعله اه ع ش وقوله فان خالف الخ اي بان قصد ان يرمى في اليوم الثانى عنه والحال ان عليه رمى اليوم الاول اه شيخنا (قوله والا) اي وان لم يتداركه لزمه دم أى ولو بعد دخلا فالحج حيث قاسه على المبيت في أنه يسقط بالاعداروه وتابع في ذلك للاذرعى اه حل (قوله ولو في الايام الاربعة) الغاية راجعة لقوله فاكثر في بعض افراده كترك واحدة من اليوم الثانى وما بعده او من اليوم الاول وما بعده أو من يوم العيد وما بعده اذا لا يتصور ترك عشرين رمية فاقبل في اكثر من يوم فتأمل اه برماوى (قوله أيضا ولو في الايام الاربعة) قد يقتضى هذا أنه يمكن تصور ترك أربع رميات من الايام الاربع بان يترك في كل يوم واحدة فيعده بما رماه ويكون الدم في مقابلة المتروكة لكنه غير مراده لما تقرر من وجوب الترتيب حتى لو ترك رمية في اليوم الاول من الاولى مثلا لم يحجب له ما بعده وتجب بواحدة من الاولى في اليوم الثانى وهكذا فاعل المراد ان الدم يتحقق وجوبه بترك ثلاثة وان لزم من تركها ترك كثير من

قبل فوات وقت الرمي (أناب) من يرمى عنه ولا يمنع زوالها بعده من الاعتداد به ولا يصح رميه عنه الا بعد رميه عن نفسه والا وقع عنها وظاهر ان ما ذكر من اشتراط كونه سبعا الى هنا يأتى في رمى يوم النحر (ولو ترك رميا) من رمى يوم النحر أو أيام التشريق عمدا أو سهوا وهذا أعم من قوله وإذا ترك رمى يوم (تداركه في باقي تشريق) أى أيامه ولياليه فهو أعم من تعبيره بباقي الايام (اداء) بالنص في الرعاء واهل السقاية وبالقياس في غيرهم وقولى اداء من زيادتي وانما وقع اداء لانه لو وقع قضاء لما دخله التدارك كالوقوف بعد فوته ويجب الترتيب بينه وبين رمى ما بعده فان خالف في رمى الايام وقع عن المتروك ويجوز رمى المتروك قبل الزوال ولولا كما علم قول الاصل اول الفصل ويدخل رمى التشريق بزوال الشمس ويخرج بقرونها اقتصار على وقت الاختيار (والا) اي وان لم يتداركه (لزمه دم) ترك رمى (ثلاث رميات) فاكثر ولو في الايام الاربعة

لأن الرمي فيها كالشيء
الواحد وإن كان رمي كل
يوم عبادة براسها وفي
الرمية الأخيرة من اليوم
الآخر مد طعام وفي
الآخرين منه مدان وفي
ترك مبيت ليالي التشريق
كلها دم واحد وفي ليلة مد
وفي ليلتين مدان إن لم ينفر
قبل الثالثة وإلا وجب دم
لتركه جنس المبيت

الرمي فلا تجب زيادة على الدم بل يكون في جميع المتروك سواء ما تركه بالفعل وما فعله ولم يحسب له وذلك لأنه لو
ترك جميع الرمي ليس عليه إلا دم واحد مع شئ (قوله لأن الرمي فيها كالشيء الواحد) أي فلا يقال يجب أربعة
دماء في ترك الرمي راسا كل دم عز رمي يوم (قوله وفي الرمية الأخيرة الخ) قيد بها لأنه لا يتصور ترك
غيرها لأنه لو ترك غير الأخيرة وقع رمي ما بعدها عنها وإن لم يقصده لوجب الترتيب اه قل وعبرة
ابن الجمل وفي ترك رمية مد طعام وفي اثنين مدان ويتصور ذلك بأن يتركهما من جرة العقبة آخر أيام
التشريق أو بما قبله إن صح نفيه فيه وذلك لعسر تبعض الدم وبحسب العلامة عبد الرؤوف أجزاء المد الكامل
عن المد والمدين أخذ من التعاليل إذ هو يقتضي أن الواجب إصالة إنماء والدم اه وهه متضاه أيضا أجزاء
ثلث الدم في الواحدة وثلثيه في اثنين وأدلم أن وجوب المد في الحصة والمدين في الحصتين يشكل على
قولهم أن دم ترك الرمي دم ترتيب وتقدير وما كان كذلك لإطعام فيه وجوابه يؤخذ من قول
العلامة عبد الرؤوف في شرح مختصر الإيضاح كان القياس عدم أجزاء المد للقادر على ثلث الدم لكن لما
عسر تبعض الدم وكذا الصوم إذ يلزم من وجوبه تكمل المنكسر عدل إلى جنس آخر أخف منه ما قصدا
إلى السهولة ونزل المعدول إليه منزلة أصل المعدول عنه حتى أنه ليس للقادر عليه بدله وهو صوم ثلث
العشرة بخلاف العاجز اه وتوضيحه أن يقال لاشبهة أن الواجب إصالة ثلث الدم في الحصة وثلثاه في
الحصتين فإن عجز عن ذلك فمقتضى القياس أن يكون واجبه صوم ثلث العشرة في الأول وثلثها في الثاني لكن
أقيم المد والمدين مقام ثلث الدم أو ثلثيه لعسر تبعض الدم لأنه جعل بعده في الرتبة ليخالف دم الترتيب
والتعديل الاتي إن شاء الله تعالى فإذا عجز عن نحو المد الذي هو منزلة الدم فهو عاجز عن الدم فيجب
عليه الصوم حيثنذ ولا يخرج منه ما عن كونه دم ترتيب وتقدير إذ ليس الصوم بدلا عن المد والمدين بل عن الدم
القائم ومقامه للتخفيف وأما ما اقتضاه قوله وكذا الصوم إذ يلزم الخ من أن المدة نزل منزلة الصوم أيضا وأنه
عند العجز يرجع إليه فليس بمراد بل إنما هو من نزلة الدم فقط كما اقتضاه كلامهم وقضيته أنه لو أخرج ثلث
الدم في الحصة أو ثلثيه في الحصتين أجزاء وهو الظاهر كما تقدم وعليه فلا يقال ينبغي الصوم إذا عجز عنه ولا
يشترط العجز عن المد والمدين لما تقدم أن المد إنما هو قائم مقامه سواء في حق مريد إخراج نحو ثلث الدم أو
غيره فلا يجوز الصوم إلا بعد العجز عن المد وأجزاء ثلث الدم لأنه الواجب إصالة فتأمل انتهت (قوله مد
طعام) فلو عجز عن المد مثلا لزمه الصوم الذي هو بدل عن المد وذلك ثلاثة أيام وثلث ثم اختلف المتأخرون
فقليل تكمل أربعة جبر الكسر ثم تفرق الأربعة بنسبة الثلاثة والسبعة للعشرة فيصوم ثلاثة أعشارها ثم سبعة
أعشارها وذلك مع الجبر خمسة يومان ثم ثلاثة وذلك لأن الأربعة تبسط أعشارا بأربعين وثلاثة أعشارها
اثني عشر عشرا فتكمل عشرين عشرا أي يومين وسبعة أعشارها ثمانية وعشرون عشرا فتكمل ثلاثين عشرا
بثلاثة وإنما جبر الكسر بتكميله أربعة قبل القسمة لأنه لم يعد لإيجاب بعض الصوم فيلزمه أربعة يجبر
الثالث ثم قسمتها وجبر كل من الثلاثة أعشار والسبعة فمنها جبران وقيل لا يجبر الثالث قبل القسمة بل
يبسط من جنس كسره وهو ثلث فتكون عشرة بالنسبة المذكورة مع جبر المنكسر فيصوم يوما لأن
ثلاثة أعشار العشرة ثلاثة أثلاث بواحد ثم ثلاثة إذا رجع لأن سبعة أعشارها سبعة أثلاث تنجبر
بثلثين حتى تكون ثلاثة فعلى هذا القول جبر واحد في أحد الشقين وفي الذي قبله جبران في الشقين معا
اه على الغاية بإيضاح (قوله إن لم ينفر قبل الثالثة) الضمير في ينفر راجع لمن تركها وترك الليلتين قبلها
وقوله وإلا أي بأن ينفر قبل مبيت الثالثة والفرض أنه ترك ما قبلها فيكون تاركًا للثلاثة فيكون هذا الشق
مكررا وأيضا التقيد من أصله مستدرك وعبرة ابن الجمل وفي ترك ليلة مدو ليلتين مدان إن لم ينفر النفر
الأول بل بات الثالثة وزمى يومها أو ترك مبيت العذر لأن المتروك لعذر كما لما تقي به فان نفر مع تركها بلا عذر
في اليوم الثاني من أيام التشريق وان رمى بعد الزوال فنفره غير صحيح فيجب عليه العود لمبيت الثالثة حيث
لا عذر وزمى يومها وكذا الحكم فيمن نفر في اليوم الأول فان لم يعد في الصورتين قدم لتركه جنس المبيت

بلا عذر ووقع في متن مختصر الايضاح وشرح الشارح وغيرهما ان ترك الميت ليلتي التشريق إذا نفر النفر الاول دم وانتقده العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى بأنه متى فوت ميتهما بلا عذر فان فوت ميت الثالثة ايضا كذلك لزمه الدم لكن ترك الثلاث انقوت ميت ليلتين فقط وان لم يفوت ميت الثالثة فالواجب مدان لادم قال فتلخص انه لا يتصور وجوب الدم فيهما اه وهو واضح متجه لا غبار عليه وان صنف في رده فتأمل واعلم أن الاشكال المار في وجوب الاطعام في ترك الرمية والرميتين مع كون هذا الدم لا يدخله الاطعام وجوابه ياتي هنا ايضا وان لم يذكره إلا هناك فان عجز صام في ترك الليلة خمسة ايام وفي ترك الليلتين ثمانية بتفصيلهما السابق على ما تقدم انتهت (قوله هذا) اي قوله يجب ميت بمنى ليلتي التشريق في غير المعذورين الخ امامهم فكان الاولى ذكره هنا كما صنع شراح المنهاج وعبارة الايضاح في بحث الميت نصها هذا فيمن لا عذر له امام من ترك ميت من ذلقة او منى لعذر فلا شيء عليه والعذر اقسام احدها اهل سقاية العباس يجوز لهم ترك الميت بمنى ويسرون إلى مكة لا اشتغالهم بالسقاية وسواء تولى السقاية ذو العباس او غيرهم ولو احدثت سقاية للحاج فليقيم بشأنها ترك الميت كسقاية العباس الثاني وعاء الابل يجوز لهم ترك الميت لعذر المرعى فاذا رمى الرعاء واهل السقاية يوم النحر جرة العقبة فاهم الخروج إلى الرعى والسقاية وترك الميت في ليلتي جميعهما ولم ترك الرعى في اليوم الاول من التشريق وعليهم ان يأتوا في اليوم الثاني من ايام التشريق فيرموا عن اليوم الاول ثم عن الثاني ثم ينفروا فيسقط عنهم رمى اليوم الثالث كما يسقط عن غيرهم من ينفروا متى اقام الرعاء بمنى حتى غربت الشمس لزمهم الميت بها ملك الليلة ولو اقام اهل السقاية حتى غربت الشمس فلم يذهب إلى السقاية بعد الغروب لان شغلهم يكون ليلا ونهارا الثالث من له عذر بسبب آخر كمن له مال يخاف ضياعه ولو اشتغل بالميت او يخاف على نفسه او مال معه اوله مريض يحتاج إلى تعهده او يطلب عبدا ابقا او يكون به مرض يشق معه الميت او نحو ذلك فالصحيح انه يجوز لهم ترك الميت ولم ان ينفروا بعد الغروب ولا شيء عليهم انتهت وعبارة ابن الجلال في شرح نظم ابن المقرئ وإنما يجب هذا اي دم ترك الميت بمنى على حاج ترك الميت لعذر اما اصحاب الاعذار فلم ترك الميت ولادم عليهم كراء الابل وغيرها ولو لغير دواب الحاج واجراء ومترعين قياسا على فطر المرضعة المتبرعة بالارضاع في رمضان بشرطه وإنما يجوز لهم ذلك ويسقط عنهم الدم ان عسر عليهم الا تيان بها إلى منى ليلا وخشوا من تركها ضياعا او جوعا لا صبر عليه عادة كما استظهره حج في متن مختصر الايضاح وخروج اقبل الغروب لان الرعى لا يكون ليلا بخلاف السقاية قال شيخنا ومولانا السيد رضي الله تعالى عنه اي من شأن كل منهما ذلك فلو فرض الاحتياج ليلا إلى الرعى انعكس الحكم كما يؤخذ من كلامه يعني الشهاب حج في الحاشية اي وصرح به العلامة عبد الرؤوف في شرح مختصر الايضاح وقد يصور الاحتياج إلى الخروج ليلا بعد الرعى اه وكامل السقاية وان خرجوا ليلا وخالفوا الرعاة بان عملهم في النهار فقط وفيه نحو ما تقدم وسواء كانت السقاية قديمة او محدثة بمكة وبطريقها كما هو قضية كلامهم ولو للبيع فيما يظهر قياسا على ما إذا كان الرعاء اجراء وكن خاف ولو بعد الغروب على نحو نفس او مال او ضياع مريض ولو اجتنبوا لا متعهده وهو متعهد مشغول بتحصيل نحو الادوية او لم يضع لكنه يانس به لنحو صداقة او اشراف على موت وان تعهده غيره او غير ذلك من اعذار الجماعة مما يمكن مجيئه هنا كما استظهره في متن مختصر الايضاح كنحو حبس غريم ولا بيئة تشهد باعساره او ثم قاض لا يسمعها إلا بعد الحبس وكعقوبة من يرجو بغيبته العفو ومن الاعذار غلبة النوم لمن نزل لطواف الركن وامكنه ادراكه وادراك المعظم بمنى افتى به الشهاب حج رحمه الله تعالى اه (قوله فلم ترك الميت) واما الرعى فواجب عليهم لما تقدم من قوله بالنص في الرعاء واهل السقاية اه حل فالخاصل ان المعذورين يسقط عنهم الميت ويجب عليهم تدارك الرعى تأمل اه شيخنا بالطريق التي قدمت في عبارة الايضاح (قوله ويجب على غير نحو حائض الخ) اي على الراجح وقيل انه سنة وجبر

هذا كله في غير المعذورين
امام كاهل السقاية
ورعاء الابل او غيرها
فلم ترك الميت ليلا
منى بلا دم (ويجب على
غير نحو حائض

تركة بالدم سنة أيضا اه إيضاح وإنما يجب على من أتى بنسك إذا فرغ من جميع أعمال نسكه فبقى عليه شيء منها وأراد الخروج من مكة لا يجب عليه طواف الوداع اه شرح مر (فائدة) قال مولانا وشيخنا السيد المرحوم عمر رضي الله عنه وعنا به يتردد النظر في الصغير هل يلزم وليه أن يطوف به طواف الوداع أم لا والذي يظهر إن قلنا أنه من المناسك أو ليس منها ولكنه خرج به اثر نسك وجب اما الاول فواضح وأما الثاني فلأنه وإن لم يكن منها فهو من توابعها كالتسليمة الثانية ويحتمل في الثانية أنه لا يجب نظر الكونه ليس منها وإن لم يخرج به اثر نسك فلا وجوب هذا ما ظهر الآن ولم أر في ذلك نصا والله اعلم ثم رأيت الفاضل المحشي يعني سم رحمه الله تعالى ذكر في شرحه على الغاية ما نصه قال العز ابن جماعة لم نرفيه نقلا وعندي يجب إن قلنا أن طواف الوداع من المناسك والا فلا اه ابن الجبال (قوله كنفساء) أي وكمنستحاضة نفرت في نوبة حيضها بخلافه في نوبة حيضها بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي الجواهر وغيرها كالمجموع ونص عليه في الاموجرى عليه الاثمة اذا نفرت المستحاضة فان كان يوم حيضها فلا طواف عليها أو طهرها لزمها ولورات امرأة ما قانصرفت بلا وداع ثم جاوز خمسة عشر نظرا الى مردها السابق في الحيض فان بان انها تركته في طهرها وجب الدم او في حيضها فلا دم اه سم عليه (قوله طواف وداع) ولا يدخل تحت غيره من الاطرفة بل لا بد من طواف يخصه حتى لو اخر طواف الافاضة وفعله بعد ايام وأراد الخروج عقبه لم يكف كما ذكره الرافعي في اثناء تعليل اه شرح مر (قوله ايضا طواف وداع) وإذا فرغ منه صلى ركعتي الطواف خلف المقام ثم أتى الملتزم فيلصق بطنه وصدره بمحائط البيت ويبسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى على الباب واليسرى على الحجر الاسود ثم قال اللهم البيت بيتك والعبدة عبدك وابن عبدك وابن امك حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سیرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى اعنتني على قضاء مناسكك فان كنت رضية عني فازد دعني رضا والا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك دارى ويبعد عنه مزارى هذا وان انصرافى فان اذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبنى العافية في بدنى والعصمة في دينى وأحسن منقلبي وارزقنى طاعتك ما أبقيتنى واجمع لي خير الدنيا والآخرة انك على كل شيء قدير وياقباداد الدعاء التي سبق ذكرها في اداب عرفات ويتعلق باستار الكعبة في تضرعه فاذا فرغ من الدعاء أتى الى زمزم فشرب منها ثم عاد الى الحجر الاسود فاستلمه وقبله ومضى وإن كانت امرأه حائضا استحلب لها ان تأتي بهذا الدعاء على باب المسجد وتمضي اه إيضاح وفي حجاج ان المكث لما ذكر بل وللأطالة في الدعاء بغير الوارد لا يوجب إعادة الطواف اه وإذا فارق البيت ودعا فقد قال ابو عبد الله الزبيرى وغيره من اصحابنا يخرج وبصره الى البيت ليكون آخر عهد بالبيت وقيل يلتفت اليه في انصرافه كالمتمحزن على مفارقتة والمذهب الصحيح الذي جزم به جماعة من ائمة اصحابنا منهم ابو عبد الله الحليعى وابو الحسن الماوردى وآخرون انه يخرج ويولى ظهره الى الكعبة ولا يمشى القهقري كما يفعله كثير من الناس قالوا بل المشى قهقري مكروه فانه ليس فيه سنة مروية ولا أثر محكي ومالا أصل له لا يعرج عليه وقد جاء عن ابن عباس ومجاهد كرامة قيام الرجل على باب المسجد ناظرا الى الكعبة إذا اراد الانصراف الى وطنه بل يكون آخر عهد الطواف وهذا هو الصواب والله اعلم اه إيضاح وعبرة شرح مر وإذا فرغ من طواف الوداع المتبوع بركعتيه استحلب له ان يدخل البيت مالم يؤذ او يتأذ بزحام أو غيره وأن يكون حافيا وأن لا يرفع بصره الى سقفه ولا ينظر الى أرضه تعظيما لله تعالى وحياء منه وأن يضلى فيه ولوركعتين والافضل ان يقصد مصلى رسول الله ﷺ بان يمشى بعد دخوله الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة اذرع وان يدعو في جوانبه قال القاضي ابو الطيب قال الشافعى يسن لمن فرغ من طواف الوداع ان يأتى الملتزم الخ الى ان قال قال الأذرى ولم ار لاصحابنا كلاما في ان المودع من ابواب المسجد يخرج وقال بعض العصريين يستحب ان يخرج من باب بنى

كنفساء (طواف وداع)
ويسمى بالصدر أيضا

سهم ويسن الاكثر من الاعتمار والطواف تطوعا وان يزور الاماكن المشهورة بالفضل بمكة وهي ثمانية عشر موضعا وان يكثر النظر الى البيت ايمانا واحتسابا لما رواه البيهقي في شعب الايمان ان الله تعالى في كل يوم وليلة عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون للطائفين وأربعون للبصاليين وعشرون للناظرين وحكمة ذلك كما أفاده السراج البلقيني ظاهرة إذ الطائفون جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويستحب ان يكثر من الصدقة وانواع البر والقربات فان الحسنة هناك بمائة الف حسنة ونقل عن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه انه يستجاب الدعاء في خمسة عشر موضعا بمكة في الطواف والملازمة وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي السعي وخلف المقام وفي عرفات ومزدلفة ومنى وعند الجمرات وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الداعي في نسك او لا انتهت (قوله) ويسمى بالصدر أيضا أي كما يسمى به أي بالصدر طواف الركن اهـ حل وذلك لانهم ينصرفون عنه الى مكة ويرجعون الى اوطانهم (قوله بفراق مكة) أي بارادة فراق مكة وعبارة اصله واذا اراد الخروج من مكة طاف للوداع قال حجاج وافهم الممن انهم خرج من عمر ان مكة لحاجة فطرأ له السفر لم يلزمه دخولها لاجل طواف الوداع لانه لم يخاطب به حال خروجه وهو محتمل اهـ واذا طاف للوداع وفارقها الى محل تقصيره الصلاة ثم عاد اليها الشيء من حوائج السفر او لغيره ثم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لانه خروج جديد او لبطلان الوداع السابق بعوده الى مكة او يفصل بين ان يكون عوده لما يتعلق بالسفر كاحد حاجة للسفر فلا يحتاج لاعادته لانه في معنى الماكث لحاجة السفر او لغيره فيحتاج فيه نظر فليراجع واطلق مر في تقريره جواب سائل وجوب الاعادة اسم عليه (فائدة) هل وجب طواف الوداع بمجرد الاحرام كما ان سائر الواجبات كالعبادة والرمي تجب بالاحرام وان كان لكل منها وقت مخصوص وان قلنا انه ليس من المناسك لانه تبع فوجوبه تابع لوجوبها او وجب وجوبا مبتدأ بفراق مكة لا بالاحرام او يفصل فيقال وجب بالاحرام مع فراق مكة ان كان من المناسك وبفراقها فقط ان لم يكن منها جزم في مختصر الايضاح بالاول قال وقولهم بعد فراغ اعماله يتعين ان يكون قيدا للصحة وقال شارحه ان ظاهر كلامهم الثاني قال ولا يبعد التفصيل اي القول الثالث ولا ينافي هذا ما مر أن دليل الوجوب الخبر لان المراد انه موجه عند الفراق سواء اسبق بالاحرام ام لا اهـ ومحل ما ذكر كما قال فيمن دخل مكة محرما اما اذا دخلها غير محرم واراد السفر منها او اراده مكى فيتعين فيه الثاني لان وجوبه حيث لا يغير تابع بل مبتدأ بفراق مكة للخبر وتعظيما للبيت والله اعلم اهـ ابن الجلال (قوله) او فارقها لسفر قصير (أي) سواء فارقها السفر طويل او قصير لكن سياقي في كلامه تقييد القصير بما اذا لم ينو الرجوع منه وعبارة حج واذا اراد الخروج من مكة الى مسافة القصر مطلقا او دونها وهو وطنه او ليطدطنه والافلاطواف عليه ولا فرق في القسمين اي مسافة القصر والدون بين من نوى العود وغيره خلافا لما يوهمه بعض عبارات انتهت (قوله) للاتباع الخ عبارة حج لثبوته عنه ^{عليه السلام} وقولا ^{عليه السلام} ولا فعلا وليكون آخر عهده بيت ربه كما انه اول مقصوده له عند قدومه عليه انتهت (قوله) آخر عهده (بضم الراء) وقتحها وقوله اي الطواف بيان لم يتعلق الجار وهو اما اسم كان او خبرها اهـ برماوى (قوله) بناء على انه ليس من المناسك (ومن قال انه منها اراد انه من توابعها كالتسليمة الثانية من توابع الصلاة وليست منها ومن ثم لم يلزم الاجير فعله واتجهادته حيث وقع اثر نسك لم تجب له نية نظرا للتبعية والا وجبت لا تنقائها ولا يلزم من طلبه في النسك عدم طلبه في غيره الا ترى ان السواك سنة في نحو الوضوء وهو سنة مطلقا اهـ حج (قوله) والمعتمد ما بينته في شرح الروض الخ) هذا المعتمد ضعيف عند من وحج ونص عبارة شرح الروض وليس طواف الوداع من المناسك اي مناسك الحج والعمرة بل هو عبادة مستقلة فن اراد الخروج من مكة الى مسافة القصر قال في المجموع او دونها على الصحيح ودع مكيا كان او آفاقا تعظيما للحرمة وتشبيها لاقتضاء

(بفراق مكة) ولو مكيا أو غير حاج ومعتبرا أو فارقها لسفر قصير كما في المجموع للاتباع رواه البخاري والخبر مسلم لا ينفرد أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت اي الطواف بالبيت كما رواه ابو داود وما ذكرته من وجوب طواف الوداع على غير الحاج والمعتبر هو ما رجحه في الروضة واصحها بناء على انه ليس من المناسك والمعتمد ما بينته في شرح الروض انه منها فلا يجب على من ذكر

خروجه الوداع باقتضاء دخوله الاحرام ولا تفاقم على ان قاصدا لاقامة بمكة لا يؤمر به ولو كان من
 المناسك لا مر به هذا ما صححه الشيخان ونقله عن صاحب التتمة والتحذير وغيرهما ونقله عن الامام
 والغزالي انه منها ويختص بمن يزيد الخروج من ذوى النسك وهذا هو الذى تظاهرت عليه نصوص الشافعى
 والاصحاب ولم اؤمر من قال انه ليس منها الا المتولى فجعله تحية للبيعة مع انه يمكن تاويل كلامه بانه ليس منها
 ركنا كما قال غيره انه ليس بركن ولا شرط قال واما استدلال الشيخين بانه لو كان منها لا مر به قاصدا لاقامة
 بمكة فمنوع لانه انما شرع للمفارقة ولم تحصل كما ان طواف القدوم لا يشرع للحرم من مكة ويلزم ما
 القول بانه لا يجزى بدم ولا فائله وذكرك زيادة على ذلك ذكرتها في شرح البيهجة وذكر نحوه الاسنوى
 وغيره وهو ما جرى عليه الروى في مناسكه وفي بجمعه في كلامه على اعمال الحج واقتضاء كلام الاصل اخر
 الباب وهو المعتمد وما نقل عن التهذيب من انه ليس منها لم اره نصريح به فيه بل فيه انه نسك حيث قال
 والفرق بينه وبين طواف القدوم حيث لا يجب ان طواف القدوم تحية البيت وهو يسقط بطواف العمرة
 وطواف الوداع نسك لا يسقط بطواف اخر واجب اه وتظهر فائدة الخلاف في انه يقتصر الى نية اولا
 وفي انه يلزم الاجير فعله اولا وفي انه يحط شيء من اجرة الاجير عند تركه اولا اه بحروفيه قال ابن الجبال
 وتظهر فائدة الخلاف في انه هل يلزم الاجير فعله اولا وانه هل يحتاج لنية اولا لكن الذى استوجهه في
 التحفة في هذا المبحث انه يلزم الاجير فعله وانه حيث وقع اثر نسك لم يحتاج لنية والا وجبت لانه وان لم يكن
 منها فهو من توابعها كالتسليمة الثانية من توابع الصلاة وليست منها وجرى عليه في الفتح وزاد انه يحط عند
 تركه من الاجرة ما يقابل له قال مولانا رحمه الله وفي مبحث الطواف من التحفة ما يقتضى اشتراط النية اذا وقع
 اثر نسك بناء على انه ليس من المناسك وجرى في الحاشية على اشتراطها وان قلنا انه من المناسك وعلمه بوقوعه
 بعد التحال التام فتحرران له اى الحج ثلاثة اراء اه وجزم بما في الحاشية في متن مختصر الايضاح في مبحث
 الطواف واستوجه العلامة عبد الرؤف قال وليس كالتسليمة الثانية لانه على صورة العبادة المستقلة
 وان فعل اثر المناسك فاحتاج الى نية لضعف التبعية بخلاف التسليمة الثانية والظاهر ان طواف الوداع
 المسنون من طواف النفل فتجب نيته ويحتمل خلافه اه اى نظرا الشمول لنية الحج له اذ هو من سنته لمن
 سن في حقه كما ان سائر السنن سنت بجمرد الاحرام فكذلك هذا وهذا هو الظاهر الذى يتقدح فتأمل اه
 بحروفيه (قوله واعلم انه لا وداع الخ) اى لا وداع واجب ولا فهو ليس لكل من خرج لسفر قصير ناويا
 العود اه شيخنا وفي عشم ما نصه قوله وكان سفره قصيرا قضيته انه لا وداع على من خرج من مكة للوقوف
 بعرفة لانه خرج الى مسافة قصيرة بنية العود لكن ذكر مر في شرحه في باب المراقبة عند قول المصنف
 والميقات المسكن الخ ما نصه والافضل للمكي ان يصلى بالمسجد سنة الاحرام ثم ياتي الى باب داره ويحرم
 منه لان الاحرام غير مستحب عقب الصلاة بل عند الخروج الى عرفات ثم ياتي بالمسجد لطواف الوداع
 فاندفع استشكل الصلاة في المسجد بالاحرام من باب داره وتقدم لك للتنبيه على استحبابه في قوله بعد
 قول المتن ويعلمهم المناسك الخ ويأمل فيها ايضا المتمتعين والمكيين بطواف الوداع ثم قال وهذا الطواف
 مسنون ويمكن حمل قوله هنا لا وداع على من خرج الى عرفة الخ على عدم الوجوب فلا ينافى وامر له من
 استحبابه اه بحروفيه والحاصل ان من فارق مكة لمسافة قصر لزمه طواف الوداع مطلقا سواء قصد الاقامة
 اولا بخلاف من فارقها لدون مسافة القصر فان قصد الاقامة فيما خرج له لزمه طواف الوداع والا فلا
 وهذا استفاد من كلام الشارح حيث اطلق من مسافة القصر وفصل فيما دونها حيث قال واعلم انه
 لا وداع على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره قصيرا اه برماوى (قوله اذا اراد الانصراف
 من منى) اى اراد ان ينصرف الى بلده من منى ولا يرجع الى مكة فعليه الوداع اى وان كان طاف
 للوداع عقب طواف الافاضة عند عودته اليها كما صححه في المجموع ونقله عن مقتضى كلام الاصحاب
 ومن اتى بخلافه فقد وهم اذ لا يعتد به ولا يسمى طواف وداع الا بعد فراغ جميع المناسك

واعلم انه لا وداع على
 من خرج لغير منزله بقصد
 الرجوع وكان سفره
 قصيرا كمن خرج للعمرة
 ولا على محرم خرج الى
 منى وان الحاج اذا اراد
 الانصراف من منى فعليه
 الوداع كما في المجموع

اه شرح حج وقوله إلا بعد فراغ جميع المناسك لو فرغ من جميع المناسك لكن فاته الرمي ولزمه الصوم بدله فصام ثلاثة أيام عقب أيام التشريق و أراد السفر الى بلده وان يصوم السبعة فيها ينبغي ان يلزمه طواف الوداع ولا يضر بقاء السبعة التي هي من جملة البدل عليه لان محلها بلده ولو توقف لزوم الوداع عليها لزم سقوطه عنه وهو بعيد فلو اراد السفر قبل صوم الثلاثة وان يصومها ايضا يبلده او في سفره فهل يصح طواف الوداع ويلزمه ولا يضر بقاء الصوم لانه ليس من اعمال الحج وان كان بدلا او لافيه نظر والاول غير بعيد فليراجم وهل مثل الفراغ تفويت المبيت والرمي مع مكنته بمكة أو منى حتى مضت أيام التشريق ولا يبعد ان الامر كذلك اه سم عليه (قوله اما نحو الحائض الخ) مثل الحائض المعدور لحرف ظالم او فوت رفقة على المعتمد فلا يجب عليه طواف الوداع ولا تلزمه الفدية اه من شرح مر (قوله فلا طواف عليها) اي ولادم ايضا اه ع ش وهذا بالنسبة لطواف الوداع اما بالنسبة لطواف الركن فلو حاضت قبله فانها تستمر محرمة حتى ترجع لمكة فتطوف ولو طال ذلك سنين وبحس السراج البلقيني انها اذا وصلت بلدها وهي محرمة عادية للنفقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام يكون حكمها كالمحصر فتتحلل بذبح شاة وحلق ونية تحلل وايد ذلك بكلام في المجموع وهو المعتمد والكلام مفروض حيث لم تعلم بالحكم حتى وصلت بلدها فلو فرض انها وصلت محل وعجزت عن الوصول لمكة وهي عارفة بالحكم فتتحلل الآن بذبح وتقصير مع نية فيهما وبحس بعضهم ايضا انها اذا كانت شافعية تقلد الامام ابا حنيفة رضي الله عنه او الامام احمد رضي الله عنه على احدي الروايتين عنه في انها تهجم وتطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتاثم بدخولها المسجد حائضا وبجزئها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائها على الاحرام من المشقة اه برماوى (قوله امر الناس) بضم الهمزة والسين هكذا ضبطه بالقلم اه شورى (قوله قبل مفارقة مكة) اي قبل مفارقة ما لا يجوز قصر الصلاة فيه اه حج (قوله ويجبر تركه بدم) وفي طرفة منه او بعضها دم كامل وغلط من قال مد ترك مبيت ليلة او حضارة وعلى الاول يفرق بان الطواف لما اشبه الصلاة في اكثر احكامه كان كالخصلة الواحدة والحق ترك بعضه ترك كله ولا كذلك ذلك اه برماوى (قوله اتركه نسكا واجبا) اي عبادته واجبة وهذا جار على كل من القولين اي القول بانه من المناسك والقول بانه ليس منها لان القولين متفقان على انه في ذاته نسك اي عبادته وكونه نسكا في ذاته لا ينافي القول بانه ليس من المناسك اي ليس من اعمال الحج والعمرة فسقط ما للحلي هنا (قوله واستثنى منه) اي من جبر تركه بدم وعبارة حج نعم المنجيرة لادم عليها للشك في وجوبه عليها باحتمال كل زمن عمر عليها للحيض انتهت (قوله البلقيني) هو ابو حفص سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني نسبة الى بلقينة بضم الباء وسكون اللام وكسر القاف قرية من قرى مصر قرب المحلة الكبرى الامام المجتهد عالم عصره ولد ثاني عشر شهر رمضان سنة اربع وعشرين وسبعمائة وتوفي على التقي السبكي وغيره المتوفى عاشر ذي القعدة سنة خمس وثمانمائة اه برماوى (قوله فان عاد قبل مسافة قصر الخ) والعود واجب في هذه الحالة ان امكنه اما اذا عاد بعد بلوغه مسافة القصر سواء عاد منها او بعدها وان فعله اي الطواف فلا يسقط الدم على الصحيح لاستقراره بما ذكر والعود غير واجب في هذه الحالة اه حج وكذا ان عاد بعد بلوغه وطنه ولو دون مسافة القصر او ما يريد توطنه فيه لا يسقط الدم وفي شرح العباب ويظهر فيمن خرج تاركه عامدا عالما وقد لزمه انه ان كان عازما على العود له قبل مرحلتين اي قبل وصول وطنه لم ياتم والا ثم وان عاد فله ودم مسقط للدم لا للآثم اه اه سم على حج ويظهر ايضا انه ياتي هنا في العامد العالم ما بحثه العلامة عبد الرؤوف في ترك الميقات من خلاف الناسى والجاهل اه ابن الجلال (قوله بعد فراقه بلا طواف) اي سواء كان وقت المفارقة عامدا او ناسيا او جاهلا بوجوب الطواف اه شرح مر (قوله قبل مسافة قصر) اي فيما اذا كان مراده السفر الطويل وقبل بلوغ وطنه وفيما اذا كان وطنه او الذي يريد توطنه دون مسافة القصر من

اما نحو الحائض فلا طواف عليها الخبر الشيخين عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض وقيس بها النفساء فلو طهرت قبل مفارقة مكة لزمها العود والطواف أو بعدها فلا ونحو من زيادتي (ويجبر تركه) من وجب عليه (بدم) لتركه نسكا واجبا واستثنى منه البلقيني تبعا للروايات المتحدرة (فان عاد) بعد فراقه بلا طواف (قبل مسافة قصر

مكة وتعتبر مسافة القصر من مكة لا من آخر الحرم لأن الوداع للبيت فناسب اعتبار مكة لأنها أقرب نسبة إليه من الحرم وقبل من الحرم نظير ما يأتي ويرده ما تقرر من الفرق اهـ حج (قوله وطاف) أي مالو عاد للطواف فأت قبل الطواف لم يسقط الدم عنه اهـ شرح مـ (قوله لأنه في حكم المقيم) لا ينافي التعليل بكونه في حكم المقيم تسويتهم بين الطواف الطويل والقصير في وجوب الوداع أن سفره هنا لم يتم لعوده بخلافه هناك اهـ شرح مـ (قوله وإن مكث بعده) أي في محل لا تقصر فيه الصلاة اهـ برماوى (قوله ولو ناسيا) أي لو جوب الخروج عقب الطواف وقوله أو جاهلا أي بما ذكر ومثلها المكروه على المكث وعبارة شرح مـ ولو مكث مكرها بان ضبط وهدد بما يكون إكراهه فله الحكم كالمكث مختارا فيطال الوداع أو تقول ألا كراه يسقط أثر هذا اللبث فإذا أطلق وانصرف في الحال جاز ولا يلزمه إلا عادة ومثله لو اغشى عليه عقب الوداع أو جن من غير تعدد أو الوجه لزوم الإعادة في جميع ذلك أن تمكن منها أو لا فلا انتهت (قوله لا لصلاة أقيمت) أي صلاة جماعة كما في شرح حج وكما يفهم من قول المتن أقيمت (قوله أيضا لا لصلاة أقيمت الخ) أي لغير صلاة أقيمت وغير شغل وسفر وذلك الغير كعبادة وإن قلت وقضاء دين وصلاة جنازة على ما اقتضاء إطلاقهم لكن الوجه بل المنصوص اغتفار ما بقدر صلاة الجنازة أي أقل تمكن منها فيما يظهر من سائر الأغراض إذ لم يعرج لها أي الأغراض اهـ حج (قوله وسن شرب ماء زمزم) أي في سائر الأحوال لأنها مباركة وتقوى القلب وهي اسم للبئر المشهورة قريبا من البيت وأصلها من ضرب جبريل الأرض بجناحه حين عطشت هاجر وولدها اسماعيل لما وضعها إبراهيم عليه الصلاة والسلام هناك بأمر الله تعالى ولما قاض منها الماء على وجه الأرض قالت له هاجر زمزم أي اجتمع يا مبارك فسميت زمزم ويقال لها زمزم وقيل لأن الماء حين خرج منها يمينًا وشمالًا فزم أي منع يجمع التراب حوله وروى لولا أمكم هاجر حوطت عليها للملات أو دية مكة وقيل لأنه سمع منها حينئذ صوت يشبه صوت الفرس عند شربها المسمى بذلك ولها أسماء كثيرة زمزم وهزيمة جبريل وسقيا الله اسماعيل وبركة وسيدة ونافعة ومصونة وعونة وبشرى وصاحبة وبرة وعصمة وسالمة وميمونة ومغذية وكافية وطاهرة وحرمية ومروية ومؤنسة وطيبة وشبابة العيال وطعام طعم وشفاء سقم والمعنى أنه يغني عن المطعومات من حيث أنه يشبع وشفاء سقم أي شرب ما فيها يشفي من السقام وهو ماء الجنة وأفضل المياه بعد ما نبع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم كما تقدم في أول كتاب الطهارة اهـ برماوى وعبارة حج وسن لكل أحد شرب ماء زمزم لما في خبر مسلم أنها مباركة وأنها طعام طعم أي فيها قوة الاغتذاء الأيام الكثيرة لكن مع الصدق كما وقع لابي ذر رضي الله تعالى عنه بل نبي لجمه وزاد سمنه زاد أبو داود والطيالسي وشفاء سقم أي حسي أو معنوي ومن ثم سن لكل أحد شربه وإن يقصد به نيل مطلوباته الدنيوية والأخروية لخبر ماء زمزم لما شرب له سنده حسن بل صحيح كما قاله الأئمة وبه يرد على من طعن فيه بما لا يجدي ويسن عند إرادة شربه الاستقبال والجلوس وقيامه صلى الله عليه وسلم ليان الجواز ثم اللهم أنه بلغني أن رسولك محمدا صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له اللهم أني أشربه لكذا اللهم فافعل بي ذلك بفضلك ثم يسمي الله تعالى ويشربه ويتنفس ثلاثا وإن يتصلع أي يمتلى ويكره تنفسه عليه لخبر ابن ماجه أية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلعون من ماء زمزم وإن ينقله إلى وطنه استشفاء وبركاته ولغيره انتهت وقوله لما شرب له هو شامل لما لو شربه بغير محله وظاهر أن ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يتعداه إلى غيره ويحتمل تعدى ذلك إلى الغير فإذا شربه إنسان بقصد ولده وأخيه مثلا حصل له ذلك المطلوب ولا مانع منه إذا شرب بنية صادقة ونقل عن شيخنا العلامة الشوبري ما يخالف ما ذكرناه فليراجع وعبارته في هوامش فتاوى حج الفقهية الكبرى نصها قوله ماء زمزم لما شرب له الخ هل ولو كان طلب التحصيل به لغير شارب به بان شرب ليحصل لولده العلم أو الشفاء أو يفرق بين من يكون له ولاية أو وكالة بان وكل في ذلك وبين غير من ذكر وليس موافقا لما نقل عنه اهـ ع ش على مـ وعبارة البرماوى ويسن أن ينوي حال

وطاف فلا دم) عليه لأنه في حكم المقيم وكما لو جاز الميقات وهو غير محرم ثم عاد إليه وقول وطاف من زيادتي وقول فلا دم أولى من قوله سقط الدم (وإن مكث بعده) أي بعد الطواف ولو ناسيا أو جاهلا بقيد زدته بقول (لا لصلاة أقيمت أو شغل سفر) كشراء زاد وشد وحل (أعاد) الطواف بخلاف ما إذا مكث لشيء من ذلك (وسن شرب ماء زمزم) ولو لغير حاج ومعتصر للتابع رواه الشيخان وإن يتصلع منه وإن يستقبل القبلة عند شربه

شربه ما شاء من جلب نفع أو زوال مرض وإن يقول اللهم أنه قد بلغني عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال ماء زمزم لما شرب له وأنا شربه لكذا ويذكر ما يريد من أمور الدنيا والآخرة اللهم فافعل ثم يسمي الله تعالى ويشرب ويتنفس ثلاثا كلما شرب وكان ابن عباس رضي الله عنهما إذا شربه يقول اللهم اني اسالك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء وقد شربه جماعة من العلماء فالواطلوبهم ويسن الدخول الى البئر والنظر فيها وإن ينزع بالدلو الذي عليها ويشرب وإن ينضح منه على رأسه ووجهه وصدره وإن يتزود من مائها ويستصحب منه ما أمكنه بل يندب ذلك وما قيل أنه يبدل فن خرافات العوام ويسن أن يشرب من نيدسقاية العباس مالم يسكروا ويختم القرآن بمكة وإن ينصرف تلقاء وجهه مستدبر البيت ويكثر الالتفات الى أن يغيب عنه كالمحتزن المتأسف على فراقه ويقول عند خروجه من مكة الله أكبر ثلاثا لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير أيون عابدون سائحون لرنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده انتهت (قوله وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) أي لأنها من أعظم القربات بل قال العبدري المالكي أن قصد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من قصد السكبة ومن بيت المقدس اه برماوى ويسن أن ياتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعاً يعرفها أهل المدينة ويسن زيارة البقيع وبقاء وإن ياتي بئر اريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الآبار السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاعة * كذا بضعة قل بئر جامع العهن

ويبغى المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمه فالصلاة فيه بالف صلاة ويحذر من الطواف بقبره عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه ويكره الصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد عنه كما لو كان يحضرته صلى الله عليه وسلم في حياته ويسن أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المقيمين والغرباء بما أمكنه اه شرح مرقوله وتقبيله ظاهر وإن قصد به التعظيم لكن مر في الجنائز بعد نقل كراهة تقبيل التابوت ما نصه نعم أن قصد بتقبيل اضرحتهم التبرك لم يكره كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيحتمل مجي ذلك هنا ويحتمل الفرق بانهم حافظوا على التباعد عن التشبه بالنصاري هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى عليه السلام حتى ادعوا فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التحذر من الصلاة داخل الحجرة بقصد التعظيم اه ع ش عليه (قوله وإن أوهم كلام الأصل فيه) أي في غير الحاج والمعتمر وفيما قبله أي قبل الغير المذكور والذي قبله هو الحاج والمعتمر وكونهما قبله مقتضى الفهم من الغاية إذ تقدير الكلام للحاج والمعتمر وغيرهما والذي أوهم كلام الأصل في الغير عدم سنهاله وفي المعتمر عدم سنهاله أيضا وأوهم في الحاج أنها لا تسن له قبل فراغ حجه لانه قيد فقال وزيارة قبر النبي ﷺ بعد فراغ الحج فيفهم منها أنها لا تسن قبل فراغه مع أنها لا تسن قبل فراغه مع أنها تسن في كل الاوقات ويفهم منها أنها لا تسن للمعتمر ولا لغير الحاج والمعتمر مع أنها تسن لهما أيضا وعبارة الأصل وسن شرب ماء زمزم وزيارة قبر رسول الله ﷺ بعد فراغ الحج انتهت وأجاب عنه حج بقوله وما أوهمته عبارته من قصر ندب الزيارة والشرب على الحاج غير مراد وإنما المراد أنها للحجيج كدلان تركهم لها وقد أتوا من أقطار بعيدة وقربوا من المدينة فيسبح جدا كما يدل له خبر من حج ولم يزرن فقد جفائي وإن كان في سنده مقال اه بحروفي (قوله ما بين قبري ومنبري الخ) في دلالة هذا ما بعده على المدعى نوع خفاء وقد استدلم ربقوله ﷺ من زار قبري وجبت له شفاعتي اه شيخنا والمراد من تسمية تلك البقعة روضة أن تلك البقعة تنقل الى الجنة فتكون من رياضها أو أنه على المجاز لكون العبادة فيه تؤول الى دخول العابد روضة الجنة وهذا فيه نظر إذ لا اختصاص لذلك بتلك البقعة والخبر مسوق ليزيد شرفها على غيرها وقيل فيه تشبيه بحذف الاداة أي كروضة لان من يقعد فيها من الملائكة ومؤمنى الانس والجن يكثرون الذكر وسائر انواع العبادة اه فتح الباري اه شوبري

(وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) ولولغير حاج ومعتمر وإن أوهم كلام الأصل فيه وفيما قبله خلافه وذلك لخبر ما بين قبري ومنبري وروضة من رياض الجنة ومنبري

على حوضي وخبر لا تشد
الرجال الا الى ثلاثة مساجد
المسجد الحرام والمسجد
الاقصى ومسجدى هذا
رواهما الشيخان وسن
لمن قصد المدينة الشريفة
لزيارته أن يكثر في طريقه
من الصلاة والسلام عليه
صلى الله عليه وسلم فإذا
رأى حرم المدينة
وأشجارها زاد في ذلك
وسأل الله تعالى أن ينفعه
بهذه الزيارة ويتقبلها منه
ويغتسل قبل دخوله ويلبس
أنظف ثيابه فإذا دخل
المسجد قصد الروضة وهي
بين قبره ومنبره كما مر
وصلى تحية المسجد بجانب
المنبر وشكر الله تعالى بعد
فراغها على هذه النعمة ثم
وقف مستدير القبلة
مستقبل رأس القبر
الشريف ويبعد منه نحو
أربعة أذرع ناظرا
لأسفل ما يستقبله فارغ
القلب من علق الدنيا
ويسلم بلا رفع صوت

وعبارة البرماوى قوله من رياض الجنة أى قطعة من أرض الجنة أو العمل فيها كالعمل في رياض الجنة أو
موصول إلى رياض الجنة أو أنها ستكون من رياض الجنة فيها يرى من الراحة ما يراه الجالس في رياض الجنة
وعلى كل حال يحث من جلس فيها وحلف أنه جالس في الجنة انتهت وهذا المين أربع أسطوانات من عند
الحجرة الشريفة وينتهى إلى المنبر فيكون قدرا أسطوانة وشيء يسير فالروضة قريبة من شكل المثلث كما ذكره
السيد السهمودى في تاريخ المدينة (قوله على حوضي) يحتمل أنه عليه الآن ويحتمل أنه ينقل اليه في الآخرة
والمراد به الكوثر اه برماوى (قوله فإذا رأى حرم المدينة الخ) وحد حرم المدينة ما رواه البخارى ومسلم
في صحيحهما عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال المدينة حرم ما بين غير إلى ثور قال أبو عبيد القاسم بن
سلام وغيره من أهل العلم غير جبل بالمدينة وأما ثور فلا يعلم أهل المدينة بها جبلا يقال له ثور وإنما بمكة قال
فيرى أن أصل الحديث ما بين غير إلى أحد وقال الحافظ أبو بكر الخازنى في كتابه المؤلف في أسماء الأماكن
في الحديث حرم رسول الله ﷺ ما بين غير إلى أحد قال هذه الرواية الصحيحة وقيل إلى ثور قال وليس
له معنى وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال لورايت الأطباء بالمدينة ترثع مادعوتها قال قال رسول
الله ﷺ ما بين لا يتيها حرام وكذا رواه جماعة من الصحابة في الصحيح واللائقان الحرقان اه إيضاح
وقال الدميرى في شرح المنهاج وحد حرمها عرضا ما بين حرتيها السود وطولا ما بين غير وثور وهو جبل
صغير من وراء أحد يعبره أهلها البحر وفه (قوله ويغتسل قبل دخوله) والذي يتجه أن هذا الغسل لا يفوت
بالدخول بل يندب له تداركه بعده اه شوبرى (قوله ويلبس أنظف ثيابه) وهل الأولى هنا الأعلى قيمة
كالعبد أو الأبيض كل محتمل والأقرب الثاني إذ هو أليق بالتواضع المطلوب ثم رأيت التصريح بأنه يندب
اللباس للذهاب إلى أى مسجد كان وهو صريح فيما ذكرته لأن هذا اللبس إنما يطلب ليكون دخوله المسجد
الشريف ووقوفه بين يديه ﷺ على أكمل الأحوال اه حج في الجوهر المنظم اه شوبرى (قوله ثم وقف
الخ) أى ثم ذهب إلى محل المواجهة ووقف الخ (قوله ويبعد منه نحو أربعة أذرع) ويكره الصاق الظهر
والبطن بجدران القبر قاله الحلبي وغيره قالوا ويكره مسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد عنه كما يبعد
منه لو حضر في حياته ﷺ هذا هو الصواب وهو الذي قاله العلماء وأطباقوا عليه وينبغي أن لا يغتر بكثير
من العوام في مخالفتهم ذلك فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بأقوال العلماء ولا يلتفت إلى محدثات العوام
وجها لا لهم ولقد أجسن السيد الجليل أبو علي الفضيل بن عياض في قوله ما معناه اتبع طرق الهدى ولا
يضر كقلة السالكين وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين ومن خطر بباله أن المسح باليد
ونحوه يبلغ في البركة فهو من جهالتهم وغفلته لأن البركة إنما هي فيما وافق الشرع وأقوال العلماء وكيف ينبغي
الفضل في مخالفة الصواب اه إيضاح (قوله ويسلم) أى عليه ﷺ الخبر ما من أحد يسلم على الأرد الله على
روحي حتى أردد عليه السلام والخبر من صلى على عند قبري وكل الله بي ملكا يبلغني وكفى أمر دنياه وآخرته
وكنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة اه شرح مرقوله وكل الله بي ملكا الخ قضية هذا أنه لا يسمعه بلا
واسطة الملك وقد قدمنا في باب صلاة الجمعة أنه يسمع الصلاة عليه عند القبر بلا واسطة سواء في ذلك ليلة
الجمعة أو غيرها فيمكن حمل ما هنا على أنه يبلغ ذلك من السماع ثم رأيت في حج في كتابه المسمى بالجواهر
المنظم في زيارة القبر المعظم مانصه (تفسيه) يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة التعارض ببادئ الرأي
وأحاديث آخر وردت بمعناها أو قريب منه بأنه صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام إذا صدر من بعد
ويسمعها إذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وإن ورد أنه يبلغها هنا أيضا كما مر إذا مانع أن من عند
قبره يخص بأن الملك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه لها اشعارا بمنزلة خصوصيته والاعتناء بشأنه والاستعداد
له بذلك سواء في ذلك كمال ليلة الجمعة وغيرها إذا لم يقيد بقضى به على المطلق والجمع بين الأدلة التي ظاهرها
التعارض واجب حيث أمكن وأقوى النوى فيمن حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحث أو لا بانه لا يحكم عليه بالحنث للشك في ذلك والورع انه يلتزم اه وهو صريح فيما ذكرناه اه غش عليه (قوله واقله السلام عليك يا رسول الله) واكمله السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله اشهد انك رسول الله حقاً بلغت الرسالة واديت الامانة وتصحت الامة وكشفت الغمة وجلوت الظلمة وجاهدت في الله حق جهاده جزاك الله عنا افضل ما جوزي نبي عن امته وعلى الك واصحابك وازواجك واهل بيتك اجمعين ويزيد على ذلك السلام عليك من فلان ابن فلان ان كان قد حملته السلام عليه اه برماوى ولو قال له انسان سلم لي على رسول الله ﷺ هل يجب عليه أن يسلم عليه كما يجب ان يسلم على مر قال له سلم لي على فلان او يفرق والفرق اقرب ويوجه بان المراد بالسلام ما بين الناس التودد والمحبة والمراد بالسلام عليه ﷺ الشفاعة ولا يجب على المريد ان يشفع له عنده اه كذا بهامش عن حج في كتبه وعبارته في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر المعظم نصها واما إرسال السلام اليه ﷺ فالقصد منه الاستعداد منه وعود البركة على المسلم فتركه ليس فيه إلا عدم اكتساب فضيلة للغير فلم يكن لتحريره سبب يقتضيه فاتجه ان ذلك التبليغ سنة لا واجب فان قلت صرحوا بان تفويت الفضائل على الغير حرام كازالدم الشهيد فلت هذا اشتباه إذ فرق واضح بين عدم اكتساب الفضيلة للغير وتفويت الفضيلة الحاصلة على الغير فمن ثم جاز هذا التفويت ولم يحرم بترك ذلك الا كتساب فافهم اه وفيما علل به وقفة لان المامور ليس شافعاً بل مأمور بالتبليغ لمن يشفع فحيث التزم ذلك ولم يرده فالقياس وجوب التبليغ لانه امانة التزام ابصالحا له ﷺ اه ع ش على م (قوله فيسلم على ابي بكر) اى فيقول السلام عليك يا ابا بكر جزاك الله عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم خيراً ورأسه عند منكبه صلى الله عليه وسلم في مقابلته من وراء ظهره اه برماوى (قوله على عمر) اى فيقول مثل ما تقدم ورأسه عند منكبه اى بكر رضى الله عنه على مثل ما ذكر اه برماوى (قوله ويستشفع به الى ربه) ومن احسن ما يقول ما حكاه اصحابنا عن العتي مستحسنين له قال كنت جالسا عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فجاء اعرابي فقال السلام عليك يا رسول الله سمعت قول الله تعالى ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً وقد جئتكم مستغفراً من ذنبي مستشفعاً به الى ربي ثم انشأ يقول

يا خبير من دفنت في القاع أعظمه فطاب من طيبين القاع والاكم
نفسى الفداء لقبر انت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

قال ثم انصرف فحملتنى عيناى فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال يا عتي الحق لا اعرابي فبشره بان الله تعالى قد غفر له اه ايضاح (قوله ثم يستقبل القبلة) اى بحيث لا يصير مستديراً للقبر الشريف بان يبعد عن المقصورة نحو الروضة مراعاة للادب اخذاً عما قيل في الامام اذا صلى في محرابه لا يجعل يساره للحراب لئلا يكون مستديراً له صلى الله عليه وسلم اه برماوى (قوله واعاد نحو السلام الاول) اى ثم يقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسولك ويشر لنا للعود الى الحرمين سبيلاً سهلاً وارزقنا العفو والعافية في الدنيا والاخرة وردنا الى اهلنا سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشی القمقري كما يفعله العوام ولا يجوز لأحد استصحاب شيء من الاكرام المعمولة من تراب الحرمين ولا من الاريق والسكيز ان المعمولة منه وأما القل الطباشيري والدوارق فقال شيخنا سالت عنها بمكة فقيل لي ان طينها يؤخذ من خارج الحرم ومن البدع تقرب العوام باكل التمر الصيحاني في الروضة الشريفة اه برماوى (خاتمة) في الايضاح مانصه الباب السادس في زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وما يتعلق بذلك اعلم ان لمدينة النبي صلى الله عليه وسلم اسماء المدينة وطابة وطيبة الدار ويشرب قال الله تعالى ما كان لاهل المدينة الاية وثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى سمي المدينة قيل سميت طابة وطيبة لخلوصها عن الشرك وطهارتها منه وقيل لطيبها لساكنها لا منهم

واقله السلام عليك
يا رسول الله صلى الله عليك
وسلم ثم يتأخر صوب يمينه
قدر ذراع فيسلم على ابي بكر
ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم
على عمر رضى الله عنهما ثم
يرجع الى موقفه الاول
قبالة وجه النبي ﷺ
ويتوسل به في حق نفسه
ويستشفع به الى ربه ثم
يستقبل القبلة ويدعو بما شاء
لنفسه وللمسلمين وإذا
اراد السفر ودع المسجد
بركعتين وأتى القبر الشريف
وأعاد نحو السلام الاول

ودعتهم وقيل لطيب العيش بها وأما تسميتها الدار فلا استقرار بها وأما المدينة فقال كثيرون من أهل اللغة وغيرهم منهم قطرب وابن فارس هي من دان أي اطاع والدين الطاعة سميت بذلك لأنه يطاع الله تعالى فيها وقيل غير ذلك والله أعلم وفي الباب مسائل إلى أن قال الثانية يستحب للزائر أن ينوي مع زيارته صلى الله عليه وسلم التقرب بالمسافة إلى مسجده صلى الله عليه وسلم والصلاة فيه إلى أن قال الخامسة ليستحضر في قلبه حيث نشرف المدينة وإنما أفضل الدنيا بمكة عند بعض العلماء وعند بعضهم أفضلها على الإطلاق وإن الذي شرفته صلى الله عليه وسلم خير الخلائق أجمعين وليكن من أول قدومه إلى أن يرجع مستشعرا لتعظيمه عتلى القلب من هيئته كأنه يراه السادسة إذا وصل باب مسجد صلى الله عليه وسلم فليقل ما قدمناه في دخول المسجد الحرام ويقدم رجلاه اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج وكذلك يفعل في جميع المساجد فيقصد الروضة الكريمة وهي ما بين المنبر والقبر فيصل إلى تحية المسجد تحت المنبر وفي أحياة علوم الدين أن يجعل عمود المنبر حذاء منكيه الأيمن ويستقبل السارية التي إلى جانبها الصندوق وتكون الدائرة التي في قبلة المسجد بين عينيه فكذلك موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدم وسع المسجد بعده صلى الله عليه وسلم وفي كتاب المدينة أن ذرع ما بين المنبر ومقام النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يصلي فيه حتى توفي أربعة عشر ذراعا وشبر وإن ذرع ما بين المنبر والقبر ثلاث وخمسون ذراعا وشبر وسياقي إن شاء الله تعالى بيان سعة المسجد وكيفية حاله في آخر هذا الكتاب إن شاء الله تعالى والله أعلم إلى أن قال يستحب أن يخرج كل يوم إلى البقيع خصوصا يوم الجمعة ويكون ذلك بعد السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا انتهى إليه قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإننا إن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل بقيع الفرق اللهم اغفر لنا ولهم ويزور القبور الطاهرة فيه كقبر إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان والعباس والحسن بن علي وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وغيرهم ويختم بقبر صفية رضي الله عنها روضة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في الصحيح في فضل زور البقيع وزيارتها أحاديث كثيرة وفي المختار الفرق مقبرة بالمدينة الحادية عشر يستحب أن يأتي قبور الشهداء بأحد وأفضله يوم الخميس ويبدأ بحمزة عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكبر بعد صلاة الصبح بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعود ويدرك جماعة الظهر فيه الثانية عشر يستحب استحبابا مؤكدا أن يأتي مسجد قباء وهو في يوم السبت أولى ناويا التقرب بزيارته والصلاة فيه للحديث الصحيح في كتاب الترمذي وغيره عن أسيد بن ظهير رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجد قباء كعمرة وفي الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء راكباً وماشيًا فيصل في ركعتين وفي رواية صحيحة كان يأتيه كل سبت ويستحب أن يأتي ببر أريس التي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل فيها وهي عند مسجد قباء فيشرب من ماءها ويتوضأ منه إلى أن قال السادسة عشر ينبغي له أن يلاحظ بقلبه في مدة مقامه بالمدينة جلالها وانها البلدة التي اختارها الله سبحانه وتعالى لهجرة نبيه صلى الله عليه وسلم واستيطانه ومدفنه وليستحضر تروده صلى الله عليه وسلم فيها ومشيه في بقاعها السابعة عشر تستحب المجاورة بالمدينة بالشرط المتقدم في المجاورة بمكة فقد ثبت في صحيح مسلم عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صبر على لأواء المدينة وشدها كنت له شهيدا يوم القيامة إلى أن قال الثانية والعشرون وفي أشياء مهمة تتعلق بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم روي في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مبنيًا باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر رضي الله تعالى عنه شيئا وزاد فيه عمر رضي الله عنه وبناء على نياته في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده خشباً ثم غير عثمان رضي الله تعالى عنه فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج هذا القدر رواية البخاري وقوله القصة هي بفتح القاف

وتشديد الصاد المهمة وهي الجص وعن خارجة بن زيد أحد فقهاء المدينة السبعة قال بنى رسول الله ﷺ مسجد سبعين ذراعا في ستين ذراعا أو يزيد قال أهل السير جعل عثمان طول المسجد مائة وستين ذراعا وعرضه مائة وخمسين ذراعا وجعل أبوابه ستة كما كانت في زمن عمر ثم زاد فيه الوليد بن عبد الملك لجعل طوله مائتي ذراع وعرضه في مقدمته مائتين وفي مؤخره مائة وثمانين ثم زاد فيه المهدي مائة ذراع من جهة الشام فقط دون الجهات الثلاث فاذا عرفت حال المسجد فينبغي ان يعتنى بالمحافظة على الصلاة فيما كان على عهد رسول الله ﷺ فان الحديث الصحيح الذي سبق ذكره صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إنما يتناول ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لكن إذا صلى في جماعة فليتقدم إلى الصف الأول ثم ما يليه افضل فليتقطن لما نبهت عليه إلى ان قال الثالثة والعشرون من العامة من يزعم ان رسول الله ﷺ قال من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة وهذا باطل ليس هو على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف في كتاب بل وضعه بعض الفجرة وزيارة الخليل صلى الله عليه وسلم غير منكورة وإنما المنكر ما زوهه ولا تعلق لزيارة الخليل بالحج بل تلك قرينة مستقلة ومثل ذلك قول بعض العامة إذا حج أقدس حجتى ويذهب فيزور ربيت المقدس ويرى ذلك من تمام الحج وهذا باطل أيضا وزيارة القدس مستحبة لكنها غير متعلقة بالحج والله أعلم الرابعة والعشرون لو نذر الذهاب إلى مسجد رسول الله ﷺ أو إلى المسجد الأقصى فقيه القول ان أحدهما انه يستحب له الذهاب ولا يجب والثاني يجب فعلى هذا إذا أتاه وجب عليه فعل عبادة فيه إما صلاة وإما اعتكاف هذا هو الاصح وقيل تتعين الصلاة وقيل يتعين الاعتكاف والمراد اعتكاف ساعة والمراد بالصلاة ركعتان وقيل ركعة والمراد نافلة وقيل تكفي الفريضة اهـ ثم قال في الباب الثامن فصل في اداب رجوعه من سفر حجه احدها السنة ان يقول ما ثبت في الحديث الصحيح عن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله ﷺ كان إذا قفل من حج أو عمرة كبر على كل شرف ثلاث تكبيرات ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير أيون تائبون عابدون لربنا حامدون ربنا صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده رواه البخاري ومسلم في صحيحهما وفي صحيح مسلم عن انس قال أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بظهر المدينة قال أيون تائبون عابدون لربنا حامدون فلم يزل يقول ذلك حتى قدمنا المدينة الثاني يستحب إذا قرب من وطنه ان يبعث قدامه من يخبر اهله كيلا يقدم عليهم بغتة فهذا هو السنة الثالث إذا أشرف على بلدة فيحسن ان يقول اللهم إني أسألك خيرا وخيرا أهلها وخيرا ما فيها وأعوذ بك من شرها وشرا أهلها وشرا ما فيها واستحب بعضهم ان يقول اللهم اجعل لنا باقرا ورزقا حسنا اللهم ارزقنا حباها واعذنا من وبها وحبنا إلى أهلها وحب أهلها اليها فقدر وينها هذا كله في الحديث الصحيح وقد أوضحته في كتاب الاذكار الرابع إذا قدم فلا يطرق أهله بالليل بل يدخل البلدة غدوة ولا في آخر النهار الخامس إذا وصل منزله فالسنة ان يبدأ بالمسجد فيصلي فيه ركعتين وإذا دخل منزله صلى فيه أيضا ركعتين ودعا وشكر الله تعالى السادس يستحب لمن يسلم على القادم من الحج ان يقول قبل الله حجك وغفر ذنبك وأخلف نفقتك وروينا ذلك عن ابن عمر عن النبي ﷺ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج قال الحاكم هو صحيح على شرط مسلم السابع يستحب ان يقول إذا دخل بيته ما رويناه في كتاب الاذكار عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رجع من سفره فدخل على أهله قال توبوا توبوا لرنا أو بالايغادر حوبا قلت توبوا توبوا سؤال التوبة أي نسألك توبة كاملة ولا يغادر حوبا أي لا يترك إنما الثامن ان يكون بعد رجوعه بما كان فهذا من علامات قبول الحج وان يكون خيره مستمرا في ازدياد اهـ بحروقه

(فصل في أركان الحج) (قوله مع ما يتعلق بذلك) أي بيان أوجه أدائها من قوله وعلى المتمتع والقارن دم

(فصل في أركان
الحج والعمرة ويبدأ
أوجه أدائها مع ما
يتعلق بذلك

به أى نية الدخول فيه لخبر
أنما الأعمال بالنيات
(ووقوف بعرفة لخبر الحج
عرفة (وطواف) لقوله
تعالى وليطوفوا بالبيت
العتيق (وسعى) لما روى
الدارقطني وغيره بأسناد
حسن كما فى المجموع أنه
ﷺ استقبل القبلة فى
السعى وقال يا أيها الناس
اسعوا فإن السعى قد كتب
عليكم (وحلق أو تقصير)
لتوقف التحلل عليه مع
عدم جبره بدم كالطواف
والمراد إزالة الشعر كما روى
(الترتيب المعظم) بأن
يقدم الإحرام على الجميع
والوقوف على طواف
الركن والحلق أو التقصير
والطواف على السعى أن
لم يفعل بعد طواف القدوم
ودليله الاتباع مع خبر
خذوا عني مناسككم وقد
عده فى الروضة كاصلها
وكنّا فى المجموع شرطا
والأول أنسب بما فى الصلاة
وقولى أو تقصير إلى
آخره من زبادى (ولا
يجبر) أى الأركان أى
أى لا دخل للجبر فيها وتقدم
ما يجبر بدل ويسمى بعضا
وغيرها يسمى هيئة (وغير
الوقوف) من الستة (أركان
للعمرة) لشمول الأدلة لها
وظاهر أن الحلق أو
التقصير يجب تأخيره عن
سعيها فالترتيب فيها مطلق

الح الفصل وانظر لم آخر الأركان الى هنا مع أنه كان الانسب تقديمها أول الباب تأمل (قوله أركان الحج
ستة وفضلها الطواف ثم الوقوف ثم السعى ثم الحلق وأما النية فهي وسيلة للجميع وهما قدم الطواف على
الوقوف لأنه أفضل وبجوابه راعى الترتيب الخارجى أه شيخنا (قوله أى نية الدخول) وتقدم أنه
يطلق أيضا على الدخول فى النسك بنية وليس مرادها هنا أه حل (قوله وحلق) فإن قلت لم جعل ركنا وكان
له دخل فى التحلل الأول قلت أما الأول فلأن فيه وضع زينة لله تعالى فأشبهه الدواف من حيث أنه أعمال
النفس فى المشى لله تعالى وأما الثانى فلأن التحلل من العبادة أما بالاعلام بنيتها كالسلام من الصلاة المعلم
بحصوله أمن الآفات للصلى وأما بتعاطى ضدّها كتعاطى المنظر فى الصوم أو دخول وقته والحلق من
جهة ما فيه من الترفه ضدّ الأحرام الموجب لسكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل فى تحلله أه حج فى
محرمات الأحرام (قوله مع عدم جبره بدم) أخرج بهذا القيد من جملة العقبة فإن التحلل متوقف
عليه لكنه يجبر بدم فليس ركنا فالعلة مركبة أه شيخنا (قوله وترتيب المعظم) عند الترتيب ركنا بمعنى
أنه لا يعتد بما قدمه فى غير محله وقوله بأن يقدم الح مقتضاه أنه لو قدم الحلق على الوقوف لا يكتفى بذلك أه حل
أقول لى هنا شبهة وهى أن شأن ركن الشئ أن يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشئ ولا شبهة فى أنه
إذا حلق قبل الوقوف تم وقف واتى ببقية الأعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطا لعدم إمكانه وإن
أثم بفعله فى غير محله وتفويته فقد حصل له الحج مع انتفاء الترتيب فليتامل أه سم على المنهج أقول
ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال الحلق إنما سقط لعدم شعر برأسه لا لتقدمه على الوقوف لأن حلقه
قبله لم يقع ركنا والاثم إنما هو لترفه بأزالة الشعر قبل الوقوف وهذا كالأثر وحلق ثم أحرم بالحج
فلم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فإن الحلق ساقط عنه وليس ذلك اكتفاء بحاق العمرة بل لعدم
شعر يزيله أه ع ش على مر (قوله بأن يقدم الأحرام الح) استفيد من كلامه الحلق لا ترتيب بينه
وبين السعى ولا بينه وبين الطواف وهذا هو الذى خرج بالمعظم فالمراد بالمعظم ما عدا الحلق بل وما عدا
السعى مع الطواف كما يعلم من كلامه أه شيخنا (قوله أى لا دخل للجبر فيها) أى لانعدام الماهية بانعدامها أه
حج أى ولو جبرت بالدم مع عدم فعلها للزم عليه وجود الماهية بدون أركانها وأركانها وهو محال
تأمل (قوله وتقدم ما يجبر بدم) وهو ترك الأحرام من الميقات وترو المبيت بمنى وتركه بمزدلفة وترك رمى
الجمر وترك طواف الوداع أه حل وعبرة شرح مر وأما واجباته خمسة أيضا الأحرام من الميقات
والرمى فى يوم النحر وإيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت ليلالى منى واجتناب محرمات الأحرام
وأما طواف الوداع فقد مر أنه ليس من المناسك فعلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى
بعضا وغيرها يسمى هيئة انتهت (قوله وغيرها يسمى هيئة) عبارة الايضاح وأما السنن للجميع
ماسبق مما يؤمر به الحاج والمعتمر سوى الأركان والواجبات وذلك كطواف القدوم والاذكار
والأدعية واستلام الحجر والرمل والاضطباع وسائر ما ندب اليه من الهيئات السابقة وقد تقدم ايضاح
هذا كله انتهت (قوله لشمول الأدلة) أى الدالة على وجوب النية والطواف والسعى والحلق وقوله
لها أى العمرة أى لوجوبها فيها أه شيخنا (قوله فالترتيب فيها) أى فى العمرة مطلق أى فى جميع أركانها
لا فى معظمها كالحج بأن يقدم الأحرام ثم الطواف ثم السعى ثم الحلق وعبرة شرح مر ونعم والترتيب
معتبر فى جميع أركانها انتهت (قوله ويؤدىان الح) احتراز بالثنية أحدهما فقط وله صورتان فقط لأنه
أما حج أو عمرة وهكذا أشار إليه حج واحتراز بالثنية ايضاح أداء النسك من حيث هو أى
الاعم من الثنية والأفراد فادأوه على خمسة أوجه وعبرة شرح مر وعلم من هذا أنه لو أتى بنسك على حدته
لم يكن شيئا من هذه الأوجه كما يشير إليه قول النسكان بالثنية أما أداء النسك من حيث هو فعلى خمسة
أوجه الثلاثة المذكورة وأن يحرم بحج فقط انتهت وقوله وعلم من هذا أنه لو أتى بنسك على حدته لم
يكن شيئا الح أى حقيقة والأفواه أفراد مجازى كما شرح به الشهاب بحج كغيره وسيعلم من قول الشاويح

أما غير الأفضل الحج وقوله وإن يحرم بحج فقط أو عمرة فقط أي ولا يأتي بالآخر من عليه اهـ رشدي عليه (قوله) لأنه إما أن يحرم بهما معا (الح) فإن قلت يرد على الحصر ما لو أحرم مطلقا قلت هو غير خارج عن الأمور الثلاثة لأنه لا بد أصرفه لو واحد منها فالأحرام مطلقا مع الصرف إلى واحد منها في معنى الأحرام ابتداء بذلك الواحد وكذا يقال فيما لو أحرم بالحج في غير أشهر حيث ينقد عمرة من غير حاجة إلى صرف فليتامل اهـ سم (قوله) قالت عائشة (الح) استدلال على الوجه الثلاثة التي ذكرها في الحصر وكان المناسب تأخير هذا الدليل عن كلام المتن على عادته تأمل (قوله) بافراد) الباء للابنية أي حال كونها ملابسين لو احدهما من الوجوه الثلاثة أو بمعنى مع اهـ شيخنا وعبرة أصله مع شرح هر احدهما الأفراد الأفضل ويحصل بأن يحج أي يحرم بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة من عامه كاحرام المكي بأن يخرج إلى أدنى الحل فيحرم بها أو يأتي بعملها أما غير الأفضل فله صورتان - أحدهما أن يأتي بالحج وحده في سنة الثانية أن يعتمر قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتي ثم قال عند قوله وأفضلها أفراد شمل كلامه ما لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فيسمى أفرادا أيضا وهو ما صرح به ابن الرفعة والسبكي وكان مرادهما بأن يسمى بذلك أنه أفضل من التمتع الموجب للدم والافطلاق للتمتع يشمل ذلك كما يصرح به كلام الشيخين بل صرح الرافعي بأن ذلك يسمى تمتعا انتهت وعبرة حج وقد يطلق الأفراد على الأتيان بالحج وحده وعلى ما إذا اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج فحصره فيما في المتن باعتبار الأشهر أو لأصل ورواها ان تسمية الأول أفراد المراد به مجرد التسمية المجازية لا غير إذ لا دخل له في الأفضلية وأما الثاني فتسميته أفراد حقيقة شرعية فهو من صور الأفراد الأفضل قال جمع متقدمون بلا خلاف وأقرهم بحقوق المتأخرين ولا ينافيه تقييد المجموع وغيره أفضليته بأن يحج ثم يعتمر لأن ذلك إنما هو لبيان أنه الأفضل على الإطلاق ولا ينافي ذلك أيضا ما يأتي أن الشروط الآتية إنما هي شروط لوجوب الدم لا لتسميته تمتعا ومن ثم أطلق غير واحد كالشيخين على ذلك أنه تمتع لأن المراد أنه يسمى تمتعا لغويا أو شرعيا لكن بجاز الحقيقة لاستحالة اجتماع الأفراد الحقيقي والتمتع الحقيقي على شيء واحد فتأمل ومع ذلك لا ينبغي لمن بمكة يرد الأفراد الأفضل على الإطلاق ترك الاعتبار في رمضان مثلا لأنه لا يفوته لأن الفضل الحاضر لا يترك لمقرب ونظيره ما يأتي أنه ليس مرادهم بتدب تحري مكان أو زمان فاضل للصدقة تأخير ما إليه لا أنه لا يدرى أي دركه أو لا بل الاكثار منها إذا دركه (قوله) أم من ميقات أقرب منه) أي أقرب إلى مكة منه أي من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه والتقييد بالأقرب ليس بشرط في حقيقة التمتع الذي الكلام فيه الآن ولا في وجوب الدم عليه الآتي ذكره فإنه إذا أحرم بالحج من الميقات الأقرب إلى مكة من ميقات عمرته لا يجب عليه الدم كما سيأتي في قوله ولم يعد لأحرام الحج إلى ميقات ولو أقرب لمكة من ميقات عمرته فكان عليه ترك التقييد بالأقرب تأمل (قوله) اشتراط كونه) أي الأحرام بالحج من مكة أيها هذا ظاهر وأما قوله أو من ميقات عمرته فإيهام عبارة الأصل له غير ظاهر بل ليس فيها تعرض له أصلا ونصها بأن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة انتهت فانت ترى عبارة الأصل فيها تقييد أحرام الحج بكونه من مكة وليس فيها تعرض لكونه من ميقات عمرته فإن الإيهام المذكور فليتامل ولعل الشيخ وقع له نسخة من نسخ المنهاج نصها ثم ينشئ حجا من مكة أو من ميقات عمرته لكن التي شرح عليها رم والمحل بل ورجح النسخة التي سمعتها وفي حاشية الشوبري ما نصه فإن قلت كيف يوهم كلام الأصل هذا مع قوله ثم ينشئ حجا من مكة فإنه صريح في الأحرام من مكة لا يحتمل الأحرام من ميقات العمرة بوجه قلت قوله في شروط الدم وإن لا يعود لأحرام الحج إلى الميقات يفيد أن المسئلة أهم من كون الأحرام من مكة أو من الميقات فأرهم إن احدا لا مرين شرط فليتامل اهـ سم (قوله) بمحظورات الأحرام) فيه أن هذا موجود في الأفراد لكن غلة التسمية لا تقتضي التسمية اهـ سم على حج وقوله أو لنتبعه بسقوط العود إلى هذا لا ينافي وجوب الدم عليه اهـ شيخنا وفي سم ما نصه قال الطيلاوي الصحيح إن غلة وجوب الدم على التمتع كونه ربح ميقاتا ولهذا إذا عاد

أي الحج والعمرة على ثلاثة أوجه لأنه إما أن يحرم بهما معا أو يبدأ بحج أو بعمرة قالت عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فمنا من أهل بحج ومنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحج وعمرة رواه الشيخان أحدهما أن يؤديا (بافراد) بأن يحج ثم يعتمر) بأن يحرم بعد فراغه من الحج بالعمرة ويأتي بعملها (و) ثانيها (بتمتع) بأن يعكس) بأن يعتمر ولو من غير ميقات بلده ثم يحج سواء أحرم بالحج من مكة أم من ميقات أحرم بالعمرة منه أم من مثل مسافة أم من ميقات أقرب منه وإن أوهم كلام الأصل اشتراط كونه من مكة أو من ميقات عمرته وكون العمرة من ميقات بلده ويسمى الآتي بذلك تمتعا لنتبعه بمحظورات الأحرام بين التمسك أو لنتبعه بسقوط العود للميقات عنه

(و) ثالثها (بقران بان يحرم بهما معا) في أشهر حج (أو بعمره) ولو قبل شهره (ثم يحج) في شهره (قبل شروع في طواف ثم يعمل عمله) أي الحج فيهما فيحصلان أما الأول فلخبر عائشة السابق وأما الثاني فلباري مسلم أن عائشة أحرمت بعمره فدخل عليها رسول الله ﷺ فوجدها تبكي فقال ما شأنك قالت حضرت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله ﷺ أهلي بالحج ففعلت ووقفت المرافف حتى إذا ظهرت خطفت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله ﷺ قد حلت من حجك وعمرتك جميعا وخرج يري أدنى قبل الشروع ما إذا شرع في الطواف فلا يصح إجماعه بالحج بالاتصال إجماع العمرة بمقصوده وهو أعظم أفعاله فيقع عنها ولا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها وتقيده الأصل بالإجماع بهما بكونه من الميقات والأحرام بالعمرة بكونه في أشهر الحج اقتضارا على الأفضل (ويمتنع عكسه) بان يحرم بحج ولو في

إلى الميقات يسقط الدم لا تمتعه بين الحج والعمرة اه (قوله وبقران) ويجوز القران للبيبان يحرم بهما من مكة تغليباً لحكم الحج لا العمرة فلا يلزم الخروج لادنى حل اه حج و م ر (قوله أو بعمره ثم يحج) قد شمل المن مالوا فسد العمره ثم ادخل عليها الحج فينقض إحرامه به فاسدا ويلزمه المضى وقضاء التمسكين اه حج وقال العلامة عبد الرؤوف وينبغي حرمة ادخاله عليها حينئذ لجعله فاسدا مع تيسر جعله صحيحا ولا يلزم من تساوى فاسد الحج وصحجه في كثير من الأحكام جواز جعله فاسدا ويكفي في منعه انه لا يجوز التلبس بعبادة فاسدة اه ابن الجلال (قوله قبل شروع في طواف) أي ولو احتمالا وعبارة شرح م ر ونقل الماوردي عن الأصحاب انه لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أو بعده صح إحرامه لان الأصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى يتيقن المنع فصار كمن أحرم وتزوج ولم يدركا كان إحرامه قبل تزوجه وبعده فانه يصح تزوجه انتهت (قوله فيحصلان) أي ويدخل في عمل العمرة في عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعي واحد اه شرح م ر وهل هما أي الطواف والسعي للحج والعمرة معا أو للحج فقط والعمرة لا حكم لها لانها ما هي في الحج لم يصرح الأصحاب بذلك لكن الأقرب كما قال بعضهم الثاني اه سم اه رى اه ع ش على م ر وفي العباب يندب للقران ان يطوف طوافين ويسعى سعيين خروجاً من خلاف أبي حنيفة وقد تقدم اه حل (قوله أيضا فيحصلان) أي ويكفيا نه عن حجة الاسلام وعمرته اه برماوى (قوله ما شأنك) أي أي شيء شأنك فهو مبتدا وخبر اه ع ش (قوله ولم أحل) بضم اللام الأولى وخكى كسرهما لان الفعل ثلاثى اه برماوى (قوله ولم أطف بالبيت) عطف علة على معلول وهذا أحسن من جعله عطف تفسير (قوله وعمرتك) أي التي أحرمت بها أولا لصيرورتها قارنة وعليه فالعمرة التي أتت بها بعد من التمتع تطوع اه ع ش والذي تلخص من البخارى وشرحه ان إحرامها كان أو لا يحج ثم فسخته إلى العمرة بأمره صلى الله عليه وسلم لانه كان يحثهم على العمرة في ذلك الوقت للرد على المشركين الذين يعتقدون امتناع العمرة في أشهر الحج ويرون ان فعلها فيهما من الجبر الفجور ثم لما استمر عليها الحيض ولم تتمكن من أعمال العمرة إلى ليلة عرفة أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بان تحرم بالحج ادخالاً له على العمرة لتكون قارنة أو ابطالا للعمرة وخروجاً منها من غير الاتيان بأعمالها ليكون حجها أفراداً فلما تمت الحج أمرها بعده بالعمرة فاعتمرت من التمتع وقالت هذا مكان عمرتي التي اعتمرت بها قبل ويحمل قولها هذا على ان هذا الموضع موضع فسخ إحرام الحج إلى العمرة والافا إحرامها الأول كان قبل التمتع فعلى هذا عمرتها الثانية نقل على الاحتمال الأول من كون إحرامها الأخير بالحج كان قراناً وأما على كونه أفراداً وأنها خرجت من العمرة التي فسخت الحج اليها من غير أعمال فتكون عمرتها الأخيرة واجبة هذا ما تحرر هناك وفيه خصر صيات لعائشة من جهات تامل (قوله لما إذا شرع في الطواف) أي ولو بنحو خطوة ولا يؤثر تحو استلامه الحجر بنية الطواف لانه مقدمته وليس منه ذكره في المجموع اه حج (قوله لاتصال إحرام العمرة الخ) أي ولانه اخذ في التحلل المقتضى لاتصال الأحرام فلا يليق به ادخال الأحرام المقتضى لفوته اه شرح م ر وقوله وهو أعظم أفعاله العمل المراد بالأعظم الأفضل اه (قوله اقتضارا على الأفضل) أي من صور القران أي فالصورتان اللتان ذكرهما الأصل للقران أفضل من اللتين لم يذكرهما هما إحرام بهما من دون الميقات وإحرامه بالعمرة قبل أشهر الحج ثم بالحج في شهره والصورة الأولى من الصورتين المفضولتين فيها دم لترك الميقات غير دم القران هذا ظاهر عبارته والذي يفهم من شروع المنهاج ان الأفضلية انما هي في إحدى الصورتين وان الصورة الأخرى فيها خلاف وعبارة شرح م ر وغيره الا كل يحرم بهما من دون الميقات وان لزمه دم فتنقيد الميقات لكونه الاكل لا لكون الثاني لا يسمى قراناً انتهت وعبارة المحلى ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم ادخله عليها في شهره فقبل لا يضح هذا الادخال لانه يؤدى إلى صحة الإحرام بالحد قبل أشهره وقبل يصح لانه انما يصير محرماً بالحج وقت ادخاله قال في البروضه الثاني اصح فيكون قراناً انتهت (قوله ولو في

أشهره) كان الأولى اسقاط الغاية لأن الإحرام بالحج في غير أشهره ينفذ عمرة كما تقدم أحل وجوابه
 أن الواو للحال كما ذكره البرماوي لا لغاية كما فهمه شيخنا (قوله) لأنه لا يستفيد به شيئاً غرضه بهذا
 الرد على القديم القائل بجوار العكس ويكون قرأناو عبارة أصله مع شرح المحلى ولا يجوز عكسه في الجديد
 وهو أن يحرم بالحج في أشهره ثم بعمره قبل الطواف للقدم وجوزوا القديم قياساً على العكس فيكون قرأنا
 أيضاً و فرق الأول بأن إدخال الحج على العمرة يفيد زيادة على أعمالها بالوقوف والرمي والمبيت بخلاف
 العكس انتهت (قوله) وأفضلها أفراد) وببحث الأسنوى تبعاً للبارزى أن القارن الذي اعتمر قبل قرأناه أو
 بعده يكون قرأناه أفضل من الأفراد لاشتماله على مقصوده مع زيادة عمرة أخرى كتيمة يرجو الماء آخر
 الوقت صلى بالتيمم أو له ثم بالوضوء وأخره ورد بأنه لا يلاقى مانحن فيه إذاً الكلام في المفاضلة بين كيفية
 أداء النسكين المسقط لطلبهما إلا بين أداء النسكين فقط أو أدائهما مع زيادة نسك متطوع به ويرد أيضاً بأننا
 لو سلمنا أنه كلام فيما نحن فيه نقول الأفراد أفضل حتى من القارن مع العمرة المذكورة لأن في فضيلة الاتباع
 ما يربو على زيادة العمل كما لا يخفى من فروع ذكرها وما يقرر يعلم أن من استتاب واحداً للحج وأخر
 للعمرة لا تحصل له كيفية الأفراد الفاضل لأن كيفية الأفراد لم تحصل له أه شرح مر (قوله) أن اعتمر
 عامه) أي وهو آخر ذي الحجة أه حل وهو العشرون يوماً الباقية منه فلو اعتمر في المحرم كان مفضولاً
 أه شيخنا ثم رأيت في شرح مر ما نصه والمراد بالعام ما بقي من الحجة الذي هو شهر حجه كما يفيد كلام
 السبكي أه ولو حج ثم أحرم بالعمرة في آخر جزء من ذي الحجة وأتى ببقية أعمالها في المحرم فإنه يكون
 أتياً بالأفراد الأفضل صرح به العلامة ثم ومعلوم أن ثوابه دون ثواب من أتى بها كاملاً في ذي
 الحجة أه ابن الجمل (قوله) كان الأفراد مفضولاً) أي عن التمتع والقارن فهما الأفضل منه في هذه
 الحالة للتعليل الذي ذكره المحلى بقوله لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه أه وقد ذكره الشارح
 أيضاً بقوله لأن تأخيرها عنه مكروه (قوله) على خلاف الخ) متعلق بقوله وأفضلها أفراد ثم تمتع فقوله
 ما ذكر أي من الأفراد أو التمتع يعني أن أفضلية الأفراد على الإطلاق فيها خلاف والأصح ما ذكره وأفضلية
 التمتع على القارن فيها خلاف والأصح ما ذكره وبقي خلاف آخر لم يذكره وهو أفضلية القارن على الأفراد
 والتمتع وعبارة أصله مع شرح حج وأفضلها الأفراد وبعده التمتع وفي قول التمتع أفضل وهو مذهب
 الحنابلة وأطالوا في الانتصار له وفي قول القارن أفضل وهو مذهب الحنفية واختاره جمع من أكابر
 الصحابة انتهت (قوله) وروى الشيخان الخ) أي بدليلين الأول يفيد أفضلية الأفراد والثاني يفيد
 أفضلية التمتع ولم يذكر دليلاً للقول الثالث الذي علمته من عبارة حج وقد ذكره المحلى بقوله روى
 الشيخان عن أنس أنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليك عمرة وحجاً أه (قوله)
 وروى أنه أحرم متمتعاً) وعن أنس رضي الله عنه أنه قرن ويمكن الجمع بينهما وإن كان الأفراد هو
 الأرجح بأن يقال أنه صلى الله عليه وسلم أحرم أو لا مطلقاً ثم صرفه للعمرة ثم أدخل عليها الحج فن قال أنه
 مطلق نظر إلى أول أحرامه ومن قال أنه متمتع نظر إلى أول صرفه ومن قال أنه قارن نظر إلى ما بعد
 إدخال الحج ومن قال أنه مفرد نظر إلى أنه أتى بأعمال الحج وما ذكره في المجموع في الجمع غير متجه أه
 برماوي (قوله) بأن رواه) بفتح التاء لأن ألفه أصلية لا نقلها عن أصل كقضاة أه شيخنا (قوله) بضبط
 المناسك) أي من لدن خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى أن تحلل أه برماوي (قوله) اختاره
 أي الأفراد أو لا أي أحرم بالحج أو لا ثم أدخل عليه العمرة وهذا وإن لم يجوز لغيره لكنه فعله خصوصية
 له للحاجة إلى بيان جواز ما في هذا المجمع العظيم وإن سبق بيانها منه قبل متعدد أه حج وإنما احتاج إلى
 بيان جواز ما في هذا المجمع العظيم لأن الجاهلية كانوا يرون أنها لا تجوز في أشهر الحج فلا يزاحمون بها الحج
 في وقت إمكانه أه من عش على مر (قوله) كما بينته مع فوائد في شرح الروض) عبارته هناك قال في
 المجموع والصواب الذي نعتقده أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة خص بجوازه في

أشهره ثم بعمره قبل
 طواف لأنه لا يستفيد به
 شيئاً بخلاف إدخال الحج
 على العمرة فإنه يستفيد به
 الوقوف والرمي والمبيت
 (وأفضلها) أي هذه
 الأوجه (أفراد) بقيد
 زده بقولي (أن اعتمر
 عامه) فلو أخرج عنه
 العمرة كان الأفراد
 مفضولاً لأن تأخيرها عنه
 مكروه (ثم تمتع) أفضل
 من القارن على خلاف في
 أفضلية ما ذكر ومنشأ
 الخلاف اختلاف الرواة
 في أحرامه صلى الله عليه وسلم
 روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم
 أفرد الحج وروى أيضاً
 أنه أحرم متمتعاً ورجح
 الأول بأن رواه أكثر
 وبأن جابراً منهم أقدم
 صحة وأشد عناية بضبط
 المناسك وبأنه صلى الله عليه وسلم
 اختاره أولاً كما بينته مع
 فوائد في شرح الروض

تلك السنة للحاجة وأمر في قوله عمره عليك وحجاً وبهذا سهل الجمع بين الروايات فعمدة رواية الافراد
 وهم الاكثر اول الاحرام وعمدة رواية القران آخره ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع
 وقد انتفع بالاكتماء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعتبر في تلك السنة عمرة مفردة ولو
 جعلت حجة مفردة لكان غير معتبر في تلك السنة ولم يقل أحد أن الحج وحده أفضل من القران فانتظمت
 الروايات في حجة في نفسه وأما الصحابة فكانوا ثلاثاً أقسام قسم أحرم بحج وعمرة ومعهم هدى وقسم
 بعمره ففرغوا منها ثم أحرموا بحج وقسم بحج ولا هدى معهم فأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يقبلوه عمرة
 وهو معنى فسخ الحج الى العمرة وهو خاص بالصحابة أمرهم به صلى الله عليه وسلم ليبيان مخالفة ما كانت عليه
 الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واعتقادهم أن إبقاعها فيه من أفعال الفجور كما أنه صلى الله عليه وسلم
 أدخل العمرة على الحج لذلك ودليل التخصيص خبر أبي داود عن الحارث بن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول
 الله أرأيت فسخ الحج الى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة فقال بل لكم خاصة فانتظمت الروايات في
 احرامهم أيضاً فمن روى أنهم كانوا قارنين أو متمتعين أو مفردين أراد به ضمهم وهم الذين علم ذلك منهم
 وظن أن البقية مثلهم وأما تفضيل التمتع على القران فلأنه أكثر عملاً انتهت (قوله) وأما ترجيح التمتع (الحج)
 لعلمه مقابل المحذوف تقديره ما تقدم في ترجيح أحدهما أي الافراد والتمتع على الآخر وإما ترجيح الحج
 (قوله) اكمل منها في القران) أي لأن المتمتع يأتي بعملين كاملين غير أنه لا ينشئ لهما ميقاتين وأما القارن
 فإنه يأتي بعمل واحد من ميقات واحد اهـ شرح مر (قوله) وعلى كل من المتمتع الفسخ (المعنى
 في إيجاب الدم على المتمتع كونه ربيع ميقاتاً إذ لو كان أحرم أولاً بالحج من ميقات بلده لكان
 يحتاج بعد فراغه من الحج الى خروجه لادنى الحل ليحرم بالعمرة وإذا تمتع استغنى عن الخروج لكونه
 يحرم بالحج من جوف مكة اهـ شرح مر ومثله حج ثم قال حج وبهذا يعلم أن الوجه فيمن كرر
 العمرة في أشهر الحج أنه لا يتكرر عليه وإن أخرج الدم قبل التكرار لأن ربحه الميقات بالمعنى الذي تقرره
 يتكرر ولو تمتع ثم قرن من عامه لزمه دمان على المنقول المعتمد خلافاً لجمع لا اختلاف موجب الدمين فلم
 يمكن التداخل اهـ وأما وجوبه على القارن فلو وجوبه على المتمتع بالنص وفعل المتمتع أكثر من فعل القارن
 فاذا لزمه الدم فالقارن أولى ويلزم الدم آفاقاً متمتعاً ولو بالاستيطان بمكة ولو بعد العمرة لأن الاستيطان
 لا يحصل بمجرد النية وعالله في الذخائر بأنه التزم بمجاوزه الميقات اما العود أو الدم في احرام سنته فلا يسقط
 بنية الإقامة اهـ شرح مر (قوله) أيضاً وعلى المتمتع والقارن دم (الحج) وهذا الدم دم ترتيب وتقدير كما
 سياتي وسيأتي في المتن ما نصه ودم ترك ما مور كدم تمتع وكذا دم فوات اهـ ومعلوم أن المأمور رأى الواجب
 في الحج خمسة الاحرام من الميقات وطواف الوداع والرمى والمبيت بمزدلفة والمبيت بمنى ومثلها المشي
 المنذور اذا أخلفه فهذه ستة تظم للفوات تكون سبعة تظم للتمتع والقران تكون تسعة وقد اظلمها ابن المقرئ
 في قوله تمتع فوت وخج قرنا * وترك رمى والمبيت بمنى
 وترك الميقات والمزدلفة * أولم يودع أو كشى أخلفه
 ناذره تأمل (قوله) فمن تمتع (أي بمحظورات الاحرام بالعمرة أي بسبب العمرة أي بسبب الفراغ
 منها قالها سببية وفي الكلام حذف كما علمت وقوله الى الحج أي واستمر تمتعه بالمحظورات الى الحج
 وقوله فما استيسر السنين زائدة أي فما تيسر وما اسم موصول مبتدأ واستيسر صلتها والخبر محذوف
 تقديره عليه أي فالذي تيسر كائن عليه وقوله من الهدى بيان لما اهـ من الجلالين بتصرف (قوله)
 ان لم يكونا من (حاضري الحرم) افهم كلامه انه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع
 النسيك عن شخص واحد ولا بقاؤه حياً وهو كذلك ولو استاجر اثنان اخر ان احدهما لحج
 والاخر لعمرة فتمتع عنهما واعتما جبر حج عن نفسه ثم حج عن المستاجر فان كان قد تمتع بالاذن من
 المستاجرين او احدهما في الاولى او من المستاجر في الثانية فعلى كل واحد من الاذنين او الاذن والاجير

وأما ترجيح التمتع على
 القران فلأن أفعال
 النسيك فيه اكمل منها في
 القران (وعلى) كل من
 (التمتع والقارن دم) لقوله
 تعالى فمن تمتع بالعمرة الى
 الحج فما استيسر من الهدى
 وروى الشيخان عن عائشة
 رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم
 ذبح عن نسائه البقر يوم
 النحر قالت وكن قارنات
 (ان لم يكونا من حاضري
 الحرم) لقوله تعالى

نصف الدم ان ايسروا و ان اعسروا و احدهما فيما يظهر فالصوم على الاجير او تمتع بلا إذن من ذكر لزمه دمان
دم للتمتع و دم لاجل الاساءة لمجاوزه الميقات اه شرح مر و قد يجب الدم على غير محرم كاستاجر امر
اجيره بتمتع كالولي بسبب تمتع و وليه او قرانه او احصاره و ارتكاب الماء من المحرم محظورا بخلافه اذا
كان غير مميز فلا فدية على واحد منهما و ان كان الاقارب بخلاف الاف مال الاذى و كالا جنى اذا طيب غير
مميز بخلاف ما اذا كان مميزا فقيه تفصيل ياتي ان شاء الله تعالى اه ابن الجمال (قوله ذلك) اي الهدي
والصوم لمن لم يكن اي على من لم يكن اه برماوى (قوله وهم من مساكنهم الخ) عبارة حج وحاضره
من استوطنوا بالفعل لا بالنية حالة الاحرام بالعمرة محلا دون مرحلتين الى ان قال و من له مسكنان قريب
من الحرم و بعيد منه اعتبر بمقامه به اكثر ثم ما به اهله و ماله دائما ثم اكثر ثم ما به اهله كذلك ثم ما به ماله
كذلك ثم ما قصد الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما احرم منه و اهله حليته و محاجيره دون نحو اب و اخ
انتهت و قوله ما مقامه به اكثر فان كان مقامه بالقرب اكثر فلا دم عليه اي وان احرم من البعيد كما هو
صريح هذا الكلام و وافق مر على ان جميع ما ذكرته تضيعة عبارة تهم فانه اخرا اعتبار رتبة الاحرام عن
هذه الرتبة و ما بعدها كما صرح به بالعبارة و بالاولى لادم اذا كان له مسكن واحد قريب و احرم من
مكان بعيد ذهب اليه الحاجة و على هذا فالمكي اذا ذهب الى المدينة لحاجة ثم احرم بالعمرة من ذى الحليفة
لا يلزمه دم التمتع فسقوط الدم عن الحاضر يكفي فيه استيطانه مكانا حاضرا و لا يقدح فيه خروجه عن
الحضور و الاحرام من مكان بعيد فليتامل اه سم عليه و من لوطنه طريقان اخدهما على دون مرحلتين
من الحرم و الاخرى على مرحلتين منه فم و حاضر كما استوجه به بعض شايخنا رحمه الله تعالى قال فعليه
اهل السلامة من الحاضرين اه و كلامهم يقتضيه لكن في التحفة في باب صلاة المسافر ما هو صريح في
ان من كان بينه وبين الحرم او مكة على خلاف المرجح مرحلتان ولو من إحدى الطرق لا يعد من
الحاضرين جوابا عن عدم المنافاة بين قولهم في نحو قرن المنازل انها على مرحلتين من مكة مع ان لها
طريقين طويلا و قصيرا و بين ما قالوه فيما له طريقان طويل و قصير تعتبر المسلوكة فليتامل فان
الوجه هو الاول اذ الاصل براءة الذمة من الدم ولا نظر لكونه يصدق عليه ان منزله على اكثر من
ذلك باعتبار ذلك الطريق لما علمت ان الاصل يرجح الاول ثم رايت عن بعضهم تفصيلا و هو انه يعتبر
ما يكون سلوكه به اكثر اخذا بما اذا كان له مسكنان وكانت اقامته باحدهما اكثر اه وهذا هو الذي اخذه
من اعتبارهم فيمن له مسكنان في الحاشية ثم قال و يحتمل انه حاضر مطلقا لان منزله يصدق عليه انه على دون
مرحلتين ولا نظر لكونه يصدق عليه انه اكثر من ذلك لان الاصل براءة الذمة من الدم اه وهو الذي
ذكرته اولا ثم رايت عبارة التحفة في باب صلاة المسافر و هي ان ابن عباس و ابن عمر رضي الله تعالى
عنهم نصا على ان كلام من جدة و الطائف و عسفان على مرحلتين من مكة ثم قال نعم قد يعارض ذكر الطائف
قولهم في قرن المنازل انه على مرحلتين أيضا مع كونه اقرب الى مكة بنحو ثلاثة أميال أو أربعة و قد يجاب
بان المراد الطائف هو و ما قرب منه فيشمل قرنا اه و اذا تأملت انتج لك ان اهل السلامة من الحاضرين قطعاً
نصف كلام ابن عباس و ابن عمر و لو مع النظر لقولهم ان قرنا على مرحلتين اذ حد الحرم من أى طريق كان
للسلامة على اكثر من أربعة أميال و حينئذ فالبحث فيمن عد المذكور من اهل الطائف وحده و عسفان
والله اعلم اه ابن الجمال (قوله لقربهم منه) تعليل لكون من دون المرحلتين من الحرم يسمى حاضرا (قوله
واسماهم عن القرية) و هي ايلة التي عند عقبة الحاج المصري لان بينها وبين البحر دون مرحلتين اه برماوى
(قوله لم يرجحوا ميقاتا) أى لم يستفيدوا ترك ميقات أى لم يسقط عنهم ميقات عام كان يلزمهم الاحرام منه
بخلاف الآفاق فانه يرجح ميقاتا أى اكتسب راحة بسقوط الاحرام من الميقات و اكتفى منه باحرام من مكة
فتجربح الميقات ربح الراحة بترك الاحرام منه و الا كتفاء بالاحرام من مكة اه عزيزى (قوله كما وضحته
في شرح الروض) عبارة هناك والمعنى في ذلك انهم لم يرجحوا ميقاتا أى عاما لاهله و لمن مر به فلا يشكل

ذلك لمن لم يكن أهله حاضري
المسجد الحرام و قيس به
القارن فلا دم على حاضريه
(وهم من) مساكنهم
(دون مرحلتين منه) أى
من الحرم لقربهم منه
والقريب من الشيء يقال
انه حاضره قال تعالى
واسألهم عن القرية التي
كانت حاضرة البحر أى
قرية منه والمعنى في ذلك
انهم لم يرجحوا ميقاتا كما
اوضحته في شرح الروض

من بينه وبين مكة والحرم دون مسافة القصر اذا عن له النسك ثم فاته وازربح ميقانا بتمتعته لكن ليس
ميقانا عامولا لا يشكل أيضا بانهم جعلوا ما دون مسافة القصر كما اوضح الواحد في هذا ولم يجعلوه في
مسئلة الاساءة وهو اذا كان مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وجاوزه واحرم كما اوضح الواحد حتى
يلزمه الدم كما هي اذا احرم من سائر بقاع مكة بل الزه والدم وجها وهسياء كالآفاق لان ما خرج عن
مكة مما ذكر تابع لها والتابع لا يهمل حكم المتبوع من كل وجه ولا منهم عملوا بمقتضى الدليل في الموضوعين
فهنا لا يلزمه دم لعدم اساءته بعدم عوده لانه من الحاضرين بمقتضى الآية وهناك يلزمه دم لاساءته بمجاوزته
ما عين له بقوله في الخبر ومن كان دون ذلك فمن حيث انشأ حتى اهل مكة من مكة على ان المسكن المذكور
كالقرية بمنزلة مكة في جواز الاحرام من سائر بقاعه وعدم جواز مجاوزته للاحرام لمريد النسك انتهت
وذكر سم الاشكال بعبارة اوضح من هذه العبارة فقال قال النووي رحمه الله تعالى في نكت التنبيه جعلوا
مكة وما جاورها من الامكنة معدودة من حاضري المسجد الحرام كالشيء الواحد حتى لا يجب على المتمتع
الدم عند عدم عوده الى الميقات ولم يجعلوا ذلك كالشيء الواحد فيما اذا جاوزه المرید للنسك غير محرم بل
اوجبوا عليه الدم اذا لم يعد ولو جعلوا شيئا واحدا لكان محرم من امها شاء كما يحرم من اى بقاع مكة شاء
مع ان الدم وجب في كل من المسائلين بسبب ترك الاحرام من الميقات اه كلام النووي واجاب عن هذا
الاشكال في شرح الروض اه بحروفه (قوله فمن جاوز الميقات الخ) تفريع على النفي في قوله ان لم يكونا من
حاضري الحرم الذي هو منطوق الشرط اه شيخنا (قوله لزمه دم التمتع) اى ويلزمه دم المجاوزة ايضا اذا
جاوزه مریدا للنسك اه حل (قوله وقول الروضة الخ) وارد على الصورة المطوية في الغاية التي ذكرها
بقوله ولو غير مرید للنسك الخ اى سواء كان مریدا للنسك او غير مرید له وقوله ولا يضر التقييد بالمرید الخ
اى لا يضر في كلام الروضة التقييد بالمرید مع انه فيمن استوطن في دون المرحلتين وهو لا فرق فيه عند
مجاوزة الميقات قبل الاستيطان بين ان يكون مریدا للنسك او لا يكون وحاصل دفع هذا الضرر ان غير
المرید يفهم مما فيها بالاولى وذلك لانه اذا اتى الوجوب عن مرید للنسك عند المجاوزة من غيره اولى
تأمل (قوله كاصلاها) وهو العزيز شرح الوجيز للامام الرافعي اه من الروض وشرحه (قوله في دون
مرحلتين) اى في شان من دون مرحلتين اى في شان من احرم من دون المرحلتين بعد مجاوزة الميقات تأمل
(قوله محمول على من استوطن) اى بعد مجاوزته وقبل احرامه كما يعلم من عبارة التحفة وبه يعلم ما للفهامة
في الحاشية اه شوبرى وعبارته في الحاشية قوله محمول على من استوطن هذا الحمل فاسد لانه ان اراد الحمل
على آفاق دخل مكة على قصد الاستيطان فقد صرح الرافعي في صورة التمتع الاصلية بانه لا عبرة بهذا القصد
ويلزمه دم التمتع وان اراد من كان مستوطنا بها فعن الرافعي وغيره ما يخالفه حيث فرض هذه المسئلة التي
حكم فيها بعدم اللزوم في الآفاق وعبارته رحمه الله تعالى تبعا للفرز الى الثالث وهو ان يحرم بالعمرة من
ميقات بلده الخ ثم قال ولا يما يجب الدم بشروط الاول ان لا يكون من حاضري المسجد وساق الباقي الى
ان تكلم على الشرط السابع فذكر مسئلة من جاوز مریدا للنسك وحكم فيها بعدم وجوب دم التمتع بقوله
وهو ان يحرم بالعمرة من ميقات بلده تعلم منه قطعا انه غير مستوطن بمكة قبل الان وذكر له شروطا
الى ان ذكر المسئلة في الشرط السابع فكيف يقول الشارح انها محمولة على من استوطن بمعنى كان
مستوطنا بها على ان من كان مستوطنا بمكة واحرم بالعمرة من ميقات بلده قدم منها ثم احرم بالحج
من مكة لادم عليه لانه وطنه فلا يصح الحمل من هذا الوجه ايضا قال السبكي لو خرج المسكى الى
بعض الآفاق لحاجة ثم رجع واحرم بالعمرة في اشهر الحج عامة لم يلزمه دم قال النووي بلا خلاف
انتهت اه ع ش (قوله بالموافقة) اى لفهوم الاول (قوله ومن اطلاق المسجد الحرام الخ) وكذا جميع ما في
القرآن من ذكر المسجد الحرام المراد به جميع الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام
فالمراد به الكعبة فقط كذا اطلقوه والوجه انه يستثنى منه ايضا ليلة الاسراء لان المراد به حقيقة

فمن جاوز الميقات من
الآفاقين ولو غير مرید
نسكا ثم بداله فاحرم
بالعمرة قبل دخول مكة
أو عقب دخولها لزمه
دم التمتع لانه ليس من
الحاضرين لعدم الاستيطان
وقول الروضة كاصلاها
في دون المرحلتين من
جاوز الميقات مریدا
لنفسك ثم احرم بالعمرة
لا يلزمه دم التمتع محمول
على من استوطن ولا يضر
التقييد بالمرید لان غيره
مفهوم بالموافقة ومن
اطلاق المسجد الحرام
على جميع الحرم كما هنا
قوله تعالى فلا تقربوا
المسجد الحرام بعد عامهم
هذا وعبر في التحرر
بدل الحرم بمكة

المسجد فقط اه برماوى (قوله فى دون المرحلتين) أى فى شان من دون المرحلتين أى والمتبادر من عبارتهم انه من الافاقين حتى يناقض ما قبله وقول الشارح على من استوطن أى اتخذ له وطنا فى دون المرحلتين فيكون من الحاضرين والمراد التوطن أى بعد المجاوزة وقبل الاحرام بالعمرة كما تقدم فسقط ما للحواشى هنا ه شيخنا (قوله قال الاسنوى والفتوى على ما فيه) ضعيف اه حل (قوله يؤدى الى ادخال البعيد عن مكة) أى ادخاله فى حاضرى الحرم والمراد البعيد عن مكة القريب من الحرم كأن كان بينه وبين الحرم ستة وأربعون ميلا وبين طرف الحرم الذى يليه وبين مكة عشرة أميال فهذا من حاضرى الحرم مع ان بينه وبين مكة ستة وخمسون ميلا وقوله واخراج القريب أى من مكة أى اخرجه عن كونه من حاضرى الحرم كان يكون بينه وبين الحرم ثمانية وأربعون ميلا وبين طرف الحرم الذى يليه وبين مكة ثلاثة أميال فجملة ما بينه وبين مكة واحد وخمسون ميلا فهو قريب من مكة بالنسبة للذى بينه وبينها ستة وخمسون ميلا كما علمت اه سلطان وقوله لاختلاف المواقيت كان عليه ان يقول لاختلاف جهات الحرم إذ لا علاقة لخصوص المواقيت ولذلك قال فى شرح الروض لاختلاف حدود الحرم اه (قوله أيضا يؤدى الى ادخال البعيد الخ) زاد فى شرح الروض ويؤدى أيضا الى ان من بذات عرق من الحاضرين لانه على دون مسافة القصر من الحرم ولم يستثنها أحد من حكم المواقيت اه سم (قوله وعطفت على مدخول ان) أى لا على مدخول لم وهو المنفى لعدم صحة المعنى عليه (قوله فى أشهر حج عامه) لان الجاهلية كانوا يعدونها فيها من أجز الفجور فرخص الشارع وقوعها فيها دفعاً للشبهة عن نحو غريب قدم قبل عرفة بزمن طويل بعدم استدامته احرامه بل يتحلل بعمل عمرة مع الدم ومن ثم لو نوى الاحرام بالعمرة مع آخر جزء من رمضان وأتى بأعمالها كلها فى شوال لم يلزمه دم مع انه متمتع كمن أتى بها كلها قبل أشهر الحج على المشهور كما قاله الرافعى اه حج (قوله فلو وقعت العمرة الخ) هذا محترز قوله فى أشهر حج وقوله أو فيها الخ محترز الاضافة فى قوله حج عامه وأما قوله وكذا لو أحرم الخ فبعد كونه محترز المتن ولذا والله أعلم فصله بكذا ويمكن ان يكون محترزا بجعل المراد بقوله واعتمر الخ ان المراد منه أحرم بها وأتى بأعمالها فى أشهر حج عامه فيخرج مألواً أحرم بها قبل أشهره وأتى بأعمالها فى أشهره كامل (قوله ولم يعد لاحرام الحج الخ) هذا الشرط جار فى كل من المتمتع والقارن كما صرح به مر فى شرحه وصرح به الشارح فى شرح التحرير وقدمه فيه على الشرط الذى قبله فكان الاولى هنا تقديمه ايضا وقوله لاحرام الحج فيه قصور إذ لا يتأتى العود لاحرامه الا للمتمتع والقارن الذى أحرم بالعمرة ثم بالحج واما القارن الذى بهما معا فلا يتأتى عوده بالاحرام بالحج لانه محرم به من قبل مع انه لو عاد الى الميقات قبل الاشتغال بالأعمال لم يجب عليه الدم كما ذكره بقوله بعد أو دخلها القارن الخ فيعلم من كلامه فى الشارح حيث قال أو أحرم به من مكة أو دخلها القارن ان قوله لاحرام الحج ليس بقيد بل المداد فى عدم وجوب الدم على العود الى الميقات سواء كان محرما بالحج أو ليحرم به منه فقوله فلو عاد اليه أى المتمتع والقارن الذى أحرم بها أو لاواراد ان يدخل عليها الحج وكذا فى قوله أو أحرم به من مكة أى المتمتع والقارن المذكور فتم له أو دخلها القارن الخ أى الذى أحرم بهما معا وانما قيد بقوله قبل الوقوف ليكون العود للميقات قبل الشروع فى الأعمال حتى لا يجب الدم تأمل ثم رأيت فى خواشى التحرير للقلوبى ما نصه قوله لاحرام الحج من الميقات الاولى اسقاط هذا ويقول ولم يعد الى ميقات ليشمل من أحرم بهما معا ثم عاد من أحرم بالحج بعد العمرة ثم عاد أو ادخله عليها ثم عاد اه وللشيخ عبد البر ايضا ما نصه قوله ولم يعد الخ وصورته فى المقارن ان يحرم أو لا بالعمرة ثم يدخل عليها الحج فهذا هو الذى الكلام فيه واما لو أحرم بهما معا فلا يتصور فى حقه العود لكن له ان يعود وان لم يحرم بشئ لسقوط الدم عنه فقوله هنا لاحرام الحج ليس بقيد فالمدار على قطع المسافة فقط اه وعبارة العباب الرابع ان لا يعود للحج الى ميقات عمرته أو مثل مسافته أو الى ميقات على درتها كن ميقاته الجحفة فعاد لذات عرق أو الى مرحلتين قال

قال الاسنوى والفتوى على ما فيه فقد نقله صاحب التقريب عن نص الاملاء ثم قال وأيده الشافعى بان اعتبار ذلك من الحرم يؤدى الى ادخال البعيد عن مكة واخراج القريب لاختلاف المواقيت وعطفت على مدخول ان قولى (واعتمر المتمتع فى أشهر حج عامه) فلو وقعت العمرة قبل أشهره أو فيها والحج فى عام قابل فلا دم وكذا لو أحرم بها فى غير أشهره وأتى بجميع أفعالها فى أشهره ثم حج (ولم يعد لاحرام الحج الى ميقات)

ولو أقرب إلى مكة من
مبقات عمرته أو إلى مثل
مسافة مبقاتها فلو عاد إليها
واحزم بالحج فلا دم عليه
لا تغفأ تمنعه وترفعه وكذا
لو أحرم به من مكة أو
دخلها القارن قبل يوم
عرفة ثم عاد كل منهما إلى
مبقات (ووقت وجوب
الدم عليه) أي على المتمتع
(أحرامه بالحج) لأنه
حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة
إلى الحج ووقت جوازه
بعد الفراغ من العمرة
وقبل الإحرام بالحج ولا
يتأقت ذبحه كسائر دماء
الجبرانات بوقت (و)
لكن (الأفضل ذبحه يوم
نحر) للاتباع وخروجا
من خلاف من أوجب فيه
(فان عجز عنه) حساً أو
شرعاً (يحرم

في شرحه من مكة وزعم أن هذا إنما يأتي على الضعيف السابق ليس في محله لأن الملاحظ هنا غيره وهو عدم
ربح مبقات ومن عاد لمثل مسافة أدنى المواقيت لم يربح ميقاتاً الخ اه اه سم على حج (قوله ولو أقرب إلى
مكة من مبقات عمرته) أي الذي اعتمر منه وفيه أنه متمتع الآن بما زاد على ذلك في المسافة إلا أن يقال
هو الآن لم يربح ميقاتاً وقوله ثم عاد كل منهما إلى مبقات أي من مواقيت الحج كي لملم اه ح ل قال في
شرح الروض واكتفى هنا بالمبقات الأقرب بخلافه فيما مر في عوده إلى المبقات بعد مجاوزته على ما هو
ظاهر كلامهم ثم لأنه هناك قضاء لما فوته بأساءته لأنه دم أساءته بخلافه هنا اه اه سم (قوله فلو عاد إليه)
أي المذكر من قوله إلى المبقات وقوله أو إلى مثل مسافة مبقاتها (قوله) ثم عاد كل منهما إلى مبقات أي
قبل تلبسه بنسك فخرج ما إذا عاد بعد تلبسه به فإنه لا ينفعه العود سواء كان ذلك النسك وقفاً وهو ظاهر
أو طواف قدوم كان خرج المتمتع إلى محل دون مسافة القصر من مكة ويحرم منه بالحج ثم يدخلها ويطوف
للقدوم أو كان طواف وداع مستوفاً بأن يحرم منها بالحج ثم يطوف للوداع عند خروجه لعرفة واعلم أنه
عبر في التحفة بدل التعبير بنسك قبل الوقوف فكتب عليه مولانا وسيدنا وشيخنا محقق عصره السيد عمر
رضي الله عنه مقتضاه نفع العود قبله أي الوقوف ولو بعد طواف القدوم فيما لو أحرم بالحج خارج مكة أو
بعد طواف الوداع المستنون عند الذهاب إلى عرفة وقد جزم في فتح الجواب أن العود حينئذ لا ينفع المتمتع
ولا القارن وهو مقتضى ما في شرح الروض وخف في الحاشية تعميم النسك الذي يمنع التلبس به نفع العود
بالمتمتع وأما القارن فيجزيه العود قبل الوقوف وإن سبقه نحو طواف قدوم وفرق بينه بما لا يخلو عن
تكلف وهو مقتضى متن الروض فإنه عبر في المتمتع قبل النسك وفي القارن بقبل الوقوف لكن زاد شارحه
في هذا المحل قوله أو نسك آخر كما اشرت إليه آتقاراً صاحب المغنى والنهاية فلم يتعرض لهذا القيد في المتمتع
وقيداه في القارن بقبل الوقوف تبعاً لمتن الروض اه وحاصل الفرق الذي ذكره في الحاشية أن المتمتع فرع
من تحلل بعض النسكين فآثر فعله لشبه ما يقع به التحلل وهو الطوافان المذكوران وأما القارن فلا يأخذ في
أسباب التحلل إلا بالوقوف قال شيخ مشايخنا العلامة عبد الرؤف في شرح المختصر وقد يقال مثل الطوافين
المذكورين بالنسبة للمتمتع المبيت بمنى ليلة التاسع فلا ينفعه العود بعده حينئذ إلا أن يقال ليس المبيت
المذكور على صورة ركن بل على صورة واجب ولا دخل له في التحلل فينفعه العود حينئذ وهو الظاهر
كما بينته في حاشيتي على شرح آيات الدماء اه ابن الجلال (قوله عليه) أي المتمتع انظر ما وقت وجوبه على
القارن بصورتيه فاني لم أر فيه نصاً تأمل (قوله أحرامه بالحج) أي فلا يستقر قبله فلو مات قبل الإحرام
بالحج فلا دم عليه ع ش على مر (قوله للاتباع وخروجا الخ) ولولا هذان لكان القياس أن لا يجوز
تأخيره عن وقت الوجوب والامكان كالزكاة اه شرح مر (قوله من أوجب فيه) وهم الأئمة الثلاثة
رضي الله عنهم اه برماوى رحمه الله تعالى (قوله فان عجز الخ) معطوف على قوله وعلى كل من المتمتع
والقارن دم الخ تأمل اه شيخنا (قوله ايضاً فان عجز بحرم الخ) أي وقت الاداء لا وقت الوجوب اه حج
فالمبررة في مكان العجز بالحرم وفي شك زمانه بوقت الاداء أي الوقت الذي يريد أداء الدم فيه تأمل (قوله
ايضاً فان عجز بحرم الخ) أي سواء قدر عليه ببلد أو بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لأن الهدى يختص ذبحه
بالحرم دون الكفارة فلو عدم الهدى في الحال وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الأظهر مع أنه
لم يعجز في موضعه ولورجى وجوده جازله الصوم وفي استحباب انتظاره ما مر في التيمم ولو وجد
المتمتع الفداء للهدى الهدى بين الإحرام بالحج والصوم لزم الهدى لأن وجده بعد شروعه في الصوم
فلا يلزمه ولا يمسح به خروجا من الخلاف اه شرح مر وقوله لا أن وجده بعد شروعه في الصوم
ولا إذا فعله بعد شروعه في الصوم فهل تسقط بقيته لفعله ما هو الأصل ويقع ما فعله نفلاً مطلقاً أم لا
فيه نظر والأقرب الأول قياساً على ما لو عجز عن الاعتاق في كفارة الوقاع والظمار وشرع في الصوم
ثم قدر على الاعتاق ففعله فان ما ضامه يقع نفلاً مطلقاً اه غ ش عليه (قوله حساً) بأن لم يجده

او شرعا بان وجده باكثر من ثمن المثل ولو بما يتغابن به او بضمن المثل لكن احتاج اليه لمؤن سفره الجائر
اولدینه ولو مؤجلا كما استظهره في الامداد في الاولى وجزم به فيها في متن المختصر وقياسا على اصل النسك في
الثانية او غاب ماله قال العلامة عبد الرؤف ولودون مسافة القصر لان المدار على الفقد حال الاداء بخلاف
نظيره في قسم الصدقات حيث كان فقيرا بغيبته مرحلتين وغنيا بدونهما لانه لا يصدق عليه اسم الغني والفقير
عرفا الا كذلك اه واستوجه ذلك في حاشيته على الشرح لكن قال ينبغي تقييد ما دونه بما إذا كان في
احضاره مشقة لا تحتمل عادة اه او محتاج الى ثمنه واستظهر في التحفة انه ياتي هنا ما ذكره في الكفارة
من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة او العمر الغالب اي وهو المرجح عند عامة المتأخرين ومنقول الجمهور
وبه جزم البغوي في فتاويه ومن اعتبار وقت الاداء لا الوجوب قال وقياس ما تقرران من على دون مرحلتين
من محل يسمى حاضرا فيه ويأتي في الديات انه يجب نقلها من دون مسافة القصر ان يلحق بموضعه هنا كل
ما كان على دون مرحلتين منه ولم ار من تعرض له ولو امكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغالب ياتي هنا
ما ياتي في قسم الصدقات فيما يظهر قاله في التحفة قال مولانا رحمه الله تعالى وهذا يقتضي وجوب الاقتراض
لكن في فتح الجواد اي واصله وان وجد من يقرضه فيما يظهر كالشيم اه ويظهر ان هذا الوجه في التحفة
ويؤيده تصريحهم هنا بان يقدم الدين ولو مؤجلا على الدم اه وبه جزم العلامة عبد الرؤف في حاشيته على
شرح الشارح رحمهما الله تعالى اه ابن الجمال (قوله صام بدله وجوبا قبل يوم نحر) هذا ان كان الصوم
متعلقا بالحج كما هو سياق الكلام فان تعلق بالعمرة كان جازم مقامها بلا احرام فان الثلاثة تكون
اذا قبل التحلل منه وعقبه ويفرق بينها وبين السبعة يوم ان كان مكيا وبمدة السير ان كان آفاقيا اه ابن الجمال
(قوله ايضا صام بدله وجوبا قبل يوم نحر) هذا لا ياتي الا في الصوم الذي سببه مقدم على يوم النحر وذلك
خمس اسباب التمتع والقران وترك الاحرام من الميقات وترك المشي المنذور وفوات الحج لان وقت
الصوم فيه من حين الاحرام بالقضاء فيوقع الثلاثة قبل يوم النحر واما في الصوم الذي سببه متأخر فلا ياتي
فيه صوم الثلاثة قبل يوم النحر وانما وقت أدائها عقب ايام التشريق هكذا اشار حج لهذا التفصيل وعبرة
ابن الجمال بقوله انظم يصوم ان دما فقد اي يصوم بعد الاحرام بالنسبة للتمتع والقران والفوات ومجازة
الميقات في الحج والمشى والركوب المنذورين وعقب ايام التشريق بالنسبة للرمي والمبيتين وبعد استقرار
الدم عليه في طواف الوداع اما بوصول المسافة القصر او لنحو وطئه كما مر وبعد الاحرام بالعمرة بالنسبة
لمجازة الميقات فيها والمشى والركوب المنذورين فيها انتهت ومحل وجوب الصوم ان قدر عليه وان علم انه
يقدر على الهدى قبل فراغ الصوم فان عجز عنه جاء فيه ما في صوم رمضان من وجوب المد عن كل يوم فان
عجز عن الامداد بقي الواجب في ذمته فاذا قدر على اي واحد فعله ولا ياتي في هذا قولهم ان هذا الدم مرتب
مقدر لان الاطعام انما هو بذل عن الصوم الذي عجز عنه فالترتيب واقع بين الدم وبدله الذي هو الصوم
ولومات التمتع قبل فراغ اعمال الحج أي اركانها لم يسقط عنه الدم ويخرج من تركته قاله العلامة عبد
الرؤف فان قلت كيف لم يسقط عنه الدم مع انه لم يحصل له حج قلت لانه بالشروع فيه التزم جميع
ما يترتب عليه مع انه ائيب على ما فعله فاحتاج لجبر نقصه اه او بعد فراغه قطعاً او قبل التمكن من الصوم
سقط بخلافه بعده فيصام عنه او يطعم من تركته لكل يوم مدولا يتعين صرفه الى مساكين الحرم لان
ذلك بدل الصوم وهو لا يجب ايقاعه في الحرم بخلاف طعام نحو اليد نعم يستحب صرفه فيه قال الشارح
رحمه الله تعالى قلت والظاهر جريان ذلك في بقية الدماء الملحقة بدم التمتع اه وإذا اطعم عنه الولي عن كل
يوم مدانعين لكل مسكين مد لان كل مد بدل عن يوم قال في التحفة وحيث يتعين عن التمتع بما يتعين في طعامه
المد لكل مسكين اه ان الجمال (فرع) وجد الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لزمه لا بعد الشروع
في الصوم بل يستحب وإذا مات المتمتع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط اي بل يخرج من تركته

صام بدله وجوبا (قبل)
يوم (نحر) من ذنبا ذنبي

أو صوم سقطان لم يتمكن والافكر رمضان فيصام عنه أو يطعم اه روض اه سم على حج (قوله ثلاثة ايام تسن الخ) ويجب في هذا الصوم تبين النية وهل يجب تعيين الصوم كان ينوي صوم التمتع ان تمتع او القران ان قرن صرح المتولي وغيره بالاول وجري عليه الشارح قال العلامة عبد الرؤف لكن ينافيه عدم وجوب التعيين في الكفارات بل تكفيه نية الواجب بلا تعيين فقياسه هنا كذلك وبه صرح القفال واستظهار شيخنا الاول محمول على الاولوية اه ابن الجمال (قوله تسن قبل عرفة) اي فالاولى أن يحرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه وإذا احرم في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمها قبل يوم النحر فان لم يسع الا بعضها وجب فان اخرها او بعضها عن ايام التشريق عصر وصارت قضاء وان اخر الطواف والحلق وصدق عليه انه في الحج لان تاخيرهما عن ايام التشريق نادر فلا يكون مراد من الآية ويلزمه القضاء فوراً كما هو قياس نظائره لتعديه بالتأخير وليس السفر عذر في تأخير صومها لان صومها يتعين ايقاعه في الحج بالنصر وإن كان مسافراً فلا يكون السفر عذراً بخلاف رمضان ولا يجب عليه تقديم الاحرام بزمن يتمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر إذ لا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز ان لا يحج في هذا العام ويسن للبوسر الاحرام بالحج يوم الترويقة وهو ثامن ذى الحجة للتابع اه شرح مر وحج وعبرة ابن الجمال (قائدة) لا فرق في وجوب صوم الثلاثة اداء بين السفر وغيره بخلاف قضاء رمضان وفرق في المجموع بين اداها واداء رمضان الذي هو عذره بان صرم الثلاثة تعين ايقاعه في الحج بالنص قال العلامة عبد الرؤف اقول وكان حكمة النص على ايقاعها في الحج ان السفر شرط او شرط الحج التمتع بل مطلق السفر لا بد منه في مطلق الحج كما هو واضح بخلاف رمضان فالسفر فيه غير غالب فكان عذره فيه تحقيقاً مع ان النص ورد بانه عذر فيه وهو قوله تعالى او على سفر فعذر من ايام اخر اه انتهت (قوله لانها عبادة بدنية) اي بخلاف الدم فيجوز تقديمه على الاحرام بالحج بعد الفراغ من العمرة لانه حق مالي وهو يجوز تقديمه على ثاني سببيه لكن لو بان في هذه الحالة انه من لا يلزمه الدم فهل يجري فيه تفصيل الزكاة المعجلة فيقال ان شرط او قال هذا دم المعجل او علم المستحق القابض بالتعجيل له الرجوع وإلا فلا او يختص ما ذكره بالزكاة قال في التحفة في فصل تعجيل الزكاة كل محتمل وفرضهم ذلك في الزكاة ولم يتعرضوا لغيرها بميل للثاني والمدرك يميل للاول فتأمل اه وفرق قبل بان الزكاة واساة فرقت بمخرجها بتوسيع طرف الرجوع له بخلاف نحر الدم والكفارة فانه في اصله بدل جنائية فضيق عليه بعدم رجوعه في تعجيله مطلقاً اه اما قبل فراغ العمرة فلا يصح التقديم ولا يجوز لامتناع تقديم العبادة المالية على سببها اه ابن الجمال (قوله وسبعة في وطنه) اي او ما يريد توطنه ولو مكة إن لم يكن له وطن او اعرض عن وطنه ومحل الاعتداد بصومه في وطنه إذا لم يكن عليه طواف إفاضة أو سعى أو حلق لانه إلى الآن لم يفرغ من الحج نعم لو وصل لوطنه قبل الحلق ثم حلق فيه جازله كما هو ظاهر صومها عقب الحلق ولم يحتج لاستئناف مدة الرجوع اه حج ولا اثر لترك الواجبات والفرق ان الركن لتوقف صحة الحج عليه اكدم منها اه ابن الجمال والوجه كما هو ظاهر انه يكفي تفريق واحد للماء متعددة كالمولزمه تمتع ودم إسامة فصام ستة متواليه في الحج وأربعة عشر متواليه إذا رجع إلى وطنه فيجزئه ولو لم يصم شيئاً حتى رجع مثلاً فقضى ستاً متواليه ثم بعد مضي أربعة ايام وقد مر مدة السير صام أربعة عشر اجزاً ايضاً والظاهر انه يصح صوم السبعة بوصوله وطنه وإن اعرض عن استيطانه قبل صومها وأراد استيطان محل آخر وترك الاستيطان مطلقاً ولو أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله وإن اعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يبعد الصحة اه سم على حج (قوله ايضاً وسبعة في وطنه) قال في العباب متى شاء فلا تقوت قال في شرحه وقول الماوردي ينبغي ان يفعلها عقب دخوله فان اخرها اساءوا جزاً ينبغي حمل اساء فيه على الكراهة اه وفي حاشية الايضاح اما السبعة فوقتها موسع إلى آخر العمرة فلا تصير قضاء بالتأخير ولا ياتم بتركها خلافاً للماوردي اه اه سم على حج (قوله ايضاً وسبعة في وطنه) قضيته انه لا يكفي الإقامة

(ثلاثة ايام تسن قبل يوم (عرفة) لانه يسن للحاج فطره ولا يجوز صوم شيء منها في يوم النحر ولا في ايام التشريق كما مر ذلك في بابه ولا يجوز تقديمها على الاحرام بالحج لانه عبادة بدنية فلا تقدم على وقتها (وسبعة في وطنه قال تعالى فمن لم يجد

وفي شرح العباب فلم يتوطن محلا لم يلزمه صومها بمحل أقام فيه مدة كما أفتى القفال وظاهر كلامهم
 انه لا يجوز له ايضا فيصبر الى ان يتوطن محلا فان مات قبل ذلك احتمل ان يطعم او يصام عنه لانه كان
 متمكنا من التوطن والصوم واحتمل ان لا يلزم ذلك وان خلف تركه لانه لم يتمكن حقيقة ولعل الاول
 هو الوجه اه لكن قضية شرح الروض الاكتفاء بالاقامة لانه لما قال الروض فان توطن مكة صام
 بها قال قوله توطن اي أقام اه وليس بمسلم اه سم على حج (قوله فصيام ثلاثة أيام في الحج) أي
 بعد الاحرام به اه شرح مر (قوله فان توطن مكة) خرج ما اذا لم يتوطنها وان أقام بها اه سم (قوله
 ولو بعد فراغه الحج) أي من الحج كما في بعض النسخ فهو منصوب بنزع الخائض (قوله صام بها) أي
 صام السبعة بمكة ويجوز له الشروع فيها عقب أيام التشريق حيث صام الثلاثة قبل يوم النحر والاصام
 الثلاثة ثم السبعة و فرق بينهما باربعة أيام اه ع ش على مر (قوله ايضا صام بها) ويلزمه التفريق اذا لم
 يصم الثلاثة في الحج باربعة أيام ووقع في التحفة بخمسة وكتب عليه مولانا وسيدنا المرحوم السيد
 عمر رحمه الله تعالى وهو محل تأمل والموجود في سائر كتبه باربعة وهو واضح وعلم بما ذكر ان المكي في
 مجاوزة الميقات يصوم ثلاثة في الحج بتفصيله المار في غيره والسبعة بمكة وانه لو فانت الثلاثة لا يشترط
 ان يفرق بينهما وبين السبعة بالقضاء الا باربعة أيام فقط اذا سار حتى تعتبر مدته وانه أعني المكي التارك
 للوداع يصوم الثلاثة عند استقرار الدم ببلوغه مأمروا بالسبعة متى اراد ويفرق بين الصوم يوم على ما أفتى
 به البلقيني وبمدة السير كالآفاق كما جزم به بعضهم وهو واضح والفرق بينه أعني طواف الوداع بالنسبة
 للمكي حيث اعتبر فيه مدة السير وبين غيره من نحو مجاوزة الميقات حيث اعتبر فيه يوم فقط ضرورة التفريق
 ولا يمكن باقل من يوم بخلاف طواف الوداع فان فيه مدة مسيرة فامكان التفريق حاصل باعتبارها وظاهره
 أعني قولهم حاصل باعتبارها اعتبار جميعها لكن في حاشية الايضاح للعلامة حج ما هو ظاهر في انه انما
 تعتبر مدة السير من محل تقرر الدم وهو مسافة القصر الى مكة فقط دون ما زاد حتى لو خرج المكي بلا ووداع
 الى مصر مثلا فالمعتبر في حقه اذا رجع الى مكة التفريق بمدة السفر من عسنان لانها على مسافة القصر قال
 العلامة سم وذلك محل نظر فليحذر اه والقياس يقتضي الاول وأفتى البلقيني ايضا بان الآفاق التارك
 لطواف الوداع وغيره بما لا يمكن فيه وقوع الثلاثة في الحج توصف ثلاثه بالاداء اذا فعلت على نظير
 ما تقدم في المكي التارك له وبأن حكم غيره أي طواف الوداع من الميت والرمي كذلك أي كحكم طوافه في
 ان وقته المقدر يدخل بما يتقرر به الدم الا ما تقدم في تقرر الدم أي فانها مختلفان لان ما يتقرر به
 الوداع غير ما يتقرر به نحر الرمي قال العلامة عبد الرؤف هكذا أفهم ولا عليك من عبارته الموهمة
 اه فاذا جاء وطنه ولم يصمها فرق بين الثلاثة والسبعة بقدر مدة السير الى وطنه كذا قالوه قال مولانا
 وشيخنا السيد رحمه الله تعالى وقد يقال لم لا يستثنى منها ثلاثة أيام لانه يتعين عليه فعل الثلاثة عقب أيام
 التشريق بمكة قبل سفره بل لانه ان يفعلها اول سفره كما هو ظاهر والقضاء لا يزيد على الاداء فليحذر اه
 قلت وقد نبه على ما قاله رحمه الله تعالى العلامة سم في حاشيته على حاشية الايضاح فقال اعلم ان ما تقدم
 عن البارزي والبلقيني في ترك الميت والرمي ونحوهما يفيدان وقت اداء الثلاثة عقب أيام التشريق وتقدم
 انه لا يجوز تاخيرها عن وقت ادائها ولو مع السفر وليس عذرا في تاخيرها والمفهوم من الكلام انه يجب
 التفريق في القضاء بقدر سيره الى وطنه بعد ادائها وقد يتبادر من ذلك انه لو سافر عقب انام التشريق
 وصام الثلاثة في اول سفره جاز له صوم السبعة بمجرد وصوله لوطنه ولا يجب التأخير بقدر الثلاثة التي
 صامها من اول سفره وقضية ذلك انه لو أخر الثلاثة الى وطنه كفي التفريق بينها وبين السبعة بقدر
 مدة السير الا ثلاثة أيام على خلاف اطلاق قوله بقدر مدة السير اه وقوله وقضية ذلك الحج غير ما بحثه
 رحمه الله تعالى فلو وقع صوم الثلاثة في آخر سفره بحيث وافق آخرها آخر سفره فرق بمدة السير بعد
 وصوله لوطنه على مقتضى كلامهم وبها الا ثلاثة أيام على ما بحثه مولانا وابن قاسم رحمهما الله تعالى والمكي

فصيام ثلاثة أيام في الحج
 وسبعة اذا رجعت وأمر
 صلى الله عليه وسلم بذلك
 كما رواه الشيخان فلا يجوز
 صومها في الطريق فان
 توطن مكة مثلا ولو بعد
 فراغه الحج صام بها كما
 شعله كلامي دون كلامه (ولو
 فانه الثلاثة) في الحج

التارك للمبيت والرمي يدخل صوم ثلاثة بانقضاء أيام التشريق وسعوا ويفرق بينها وبين السبعة يوم
 اه ابن الجلال (قوله لزمه ان يفرق في قضائها الخ) قال الروض فلو صام عشرة ولاء حصلت الثلاثة اي ولا
 يعتد بالبقية لعدم التفريق اه فلو توطن مكة صام العشرة ولاء فينبغي في نحو المتمتع ان تحصل الثلاثة
 وتلغوا ربعة بعدها لانها قدر مدة التفريق اللازم له وتحسب له الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة
 لوقوعها بعد مدة التفريق فيكمل عليها سبعة وفي نحو ترك الرمي ان تحصل الثلاثة ويلغوا يوم لانه
 الواجب في التفريق هنا وتحسب له الستة الباقية فيبقى عليه يوم فليتامل اه سم على حج (قوله ان يفرق
 في قضائها) اي ولا يحتاج لنيته التفريق ونبه العلامة عبد الرؤوف رحمه الله على انه لا يجب تعاطي المفطر
 اول ايام التفريق بل له ان يصوم واستظهر ان المراد بقولهم ان لا يصوم اي عن السبعة اما لو صام
 عن نفل مثلاً فانه يحسب ذلك الزمن عن مدة التفريق اه ابن الجلال (قوله في قضائها) قال في حاشية
 الايضاح اي على الفور ان فانت بغير عذر ولا فلا كما بحثه الزركشي وكلامهم في باب الصيام مصرح
 به وظاهر ان السفر عذر في التأخير وان وجب عليه الفور كرمضان بل اولى ويدل عليه قول الشيخين
 يجب صوم الثلاثة في الحج وان كان مسافراً على من احرم اي مع بقاء زمن يسعها لتعين ايقاعه في الحج
 بالنص وان كان مسافراً فلا يكون السفر عذراً فيه بخلاف رمضان اه فافهم ان سبب كون السفر
 عذراً هنا تعين ايقاعه في الحج بالنص وذلك متنف في القضاء فكان السفر عذراً اه وقد تقرر في باب
 صوم والتطوع اختلاف ترجيح في القضاء الفوري هل يجب في السفر او لا فراجع من محله اه سم على
 حج (قوله بقدر تفريق الاداء) فاذا صام الثلاثة بمكة بعد ايام التشريق فان مكث بعد الصوم اربعة ايام ثم
 سافر فله صوم السبعة عقب وصوله والاصام او ما بقي منها عقب مضي اربعة ايام من يوم وصوله فان صام
 الثلاثة في الطريق صبر اربعة ايام بعد وصوله وقدم ما بقي من ايام الطريق كذا وقع في شرح مختصر الايضاح
 للعلامة عبد الرؤوف ولعل المراد به وقد مر ما صامه من ايام الطريق اذا ما بقي من ايام الطريق حصل به التفريق
 بالفعل وبقي قدر ايام الصوم مع اربعة ايام النحر والتشريق فتأمل فلو صامها آخر سفره بحيث وافق
 آخرها آخر يوم من سفره فرق باربعة ايام ومدة السير اذ ما مضى من زمن السير ليس بين صومين فلم
 يحصل منه تفريق لتقدمه على صوم الثلاثة وصومها قد انقضى آخر السفر فاحتاج الى التفريق بالمدة
 المذكورة اه ابن الجلال (قوله وعلى العادة الغالبة) يفيد اعتبار اقامة مكة واثناء الطريق بما جرت به
 العادة وهو كذلك اه برماوى (قوله ان يرجع اليه) فلو لم يرجع اليه فرق باربعة ايام فقط اه ع ش
 (قوله وذلك لانه تفريق واجب) قال في النخبة وانما لم يلزمه التفريق في قضاء الصلوات لان تفريقها
 لمجرد الوقت وقد فات وهذا يتعلق بفعل هو الحج والرجوع فلم يفترقا فوجب حكايتهما في القضاء
 اه ويؤخذ من كلامه قاعدة حسنة وهي ان كل عبادة تعلقت بوقت فات لا يجب في قضائها ان يحكى
 اداها كالصلوات الفائتة فانه يجوز قضاؤها متفرقا كادائها ومتواليها كالصوم الفائت بعذر ونحوهما
 وان كل عبادة تعلقت بفعل ولم يفترقا لم يحكى اداها كاللثة الفائتة هنا مع
 السبعة فانها تعلقت بفعل هو الحج والرجوع وقد فعلا فوجب حكايتهما في القضاء وكقراءة السورة
 في الاولين اذا لم يدركها فانه يسن قراءتها في الاخيرتين لثلاث تخلو صلاته عن السورة ويجب في قضائها
 في الاخيرتين ان يحكى الاداء بان تفعل عقب الفائتة لانها تعلقت بفعل هو قراءة الفائتة فوجب
 حكايتهما في القضاء وان كل عبادة تعلقت بفعل وزمان كالرواتب البعدية والوتر والتراويح فانها
 متعلقة بفعل هو المكتوبة لدخولها بفعلها وزمان هو الوقت لخروجها بخروجها والمغلب فيها الوقت
 فلا يجب في قضائها ان يحكى اداها فتأمل اه ابن الجلال (قوله وسن تتابع كل) نعم لو احرم بالحج من سادس
 الحجة لزمه ان يتابع في الثلاثة لضيق الوقت لا للتتابع نفسه اه شرح مر (قوله اداء قضاء) هذا بالنسبة
 للجمرع اذ لا يتصور قضاء السبعة لان وقتها العمر وقد يتصور فيها القضاء بان يموت قبل فعلها فقد خرج

(لزمه ان يفرق في قضائها
 بينها وبين السبعة) بقيد
 زده بقول (بقدر تفريق
 الاداء) وهو اربعة ايام
 مع مدة امكان سيره الى
 وطنه على العادة الغالبة
 ان رجح اليه وذلك لانه
 تفريق واجب في الاداء
 يتعلق بالفعل وهو النسك
 والرجوع فلا يسقط
 بالقوت كترتيب أفعال
 الصلاة (وسن تتابع كل)
 من الثلاثة والسبعة اداء
 وقضاء

وقتها فاذا اراد الولي فعلم اعنه على القديم ندب كل في حقه التتابع اه برماوى (قوله مبادرة للعبادة) أى
وخر وجامن خلاف من أوجبه اه شرح مر

(باب ما حرم بالاحرام)

أى ما حرم بسببه ولو مطلقا والمراد بالاحرام هنا نية الدخول في النسك ونفس الدخول فيه بالنية كما مر
وحكمة تحريم الامور الاتية على المحرم ان فيها نرفها وهو أشعث أغبر كما في الحديث فلم يناسب الترفه وأيضا
فالقصد تذكيره بذمها به الى الموقف متجردا متشعنا ليقبل على الله بكايته ولا يشتغل بغيره والحاصل ان
القصد من الحج تجرد الظاهر فيتوصل به لتجرد الباطن ومن الصوم العكس كما هو واضح فتأمل اه ابن
حجر وقد عد بعضهم المحرمات على المحرم خمسة وبعضهم ثمانية وبعضهم سبعة وبعضهم عشرة وبعضهم
عشرين وهو اختلاف لفظي اه برماوى وعبارة شرح مر وقد عد في الرونق واللباب المحرمات عشرين
شيئا وجرى على ذلك الباقي في تدريبه وقال في الكفاية انها عشرة أى والباقي متداخلة قال الاذرعى
واعلم ان المصنف بالغ في اختصار احكام الحج لاسيما هذا الباب وأتى فيه بصيغة تدل على الحصر فيما ذكره
والمحرر سالم من ذلك فانه قال حرم في الاحرام أه ورمها كذا وكذا انتهت وفي سم على حج مانصه
(فائدة) محصل ما في حاشية الايضاح للشارح ان كلاما من اتلاف الحيوان المحترم ومن الجماع في الحج
كبيرة وان بقية المحرمات صفاتها وقوله ومن الجماع في الحج ظاهره ولو بين التحللين ولعله غير مراد وقوله
في الحج قد تخرج العمرة ولعله غير مراد أيضا ع ش على مر (قوله عما يلبس المحرم) في المختار ليس
الثوب بالكسر يلبسه بالفتح لبسا بالضم وليس عليه الامر خاطه وبابه ضرب ومنه قوله تعالى وللبنات
عليهن ما يلبسون اه (قوله فقال لا يلبس المحرم الخ) وانما وقع الجواب عما لا يلبس لانه محصور بخلاف
ما يلبس وان كان هو المستول عنه اذا لاصل الاباحة وتنبيهها على انه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس وان
المعتبر في الجواب ما يحصل المقصود وان لم يطابق السؤال صريحا اه شرح مر (قوله القمص) بضم
الميم جمع قميص اه برماوى (قوله ولا السراويلات) السراويل بالسین المهملة والشين المعجمة
اه شوبرى (قوله ولا البرانس) هو مفرد على صيغة الجمع اه برماوى والظاهر ان هذا منه
سبق قلم وانما هو جمع برنس كقنافة جمع قنفذ وفي المختار البرنس قلنسوة طويلة وكان النساء
يلبسونها في صدر الاسلام اه (قوله فليلبس الخفين وليقطعهما) لا يقتضى ان القطع متأخر
عن اللبس لان الواو لا تفيد ترتيبا ونظيره انى متوفيك ورافعك الى اذالرفع قبل التوفى فن ثم وجب
تقديم القطع على اللبس اه ايعاب اه شوبرى (قوله أو ورس) نبت أصفر يصبغ به باليمن اه
شيخنا وفي المصباح الورس نبت أصفر يزرع باليمن ويصبغ به قيل هو صنف من الكرم
وقيل يشبهه (قوله الا أحدا لا يجد نعلين الخ) بخلاف ما اذا وجد هما فانه لا بد من قطع ما تحصل به
الاحاطة حتى ما على الاصابع اه شيخنا (قوله ولا تنقب المرأة) أى لا تغطي وجهها بالنقاب
وهو اسم لما يستر به الوجه اه شيخنا (قوله وكخبر اليبقى الخ) أتى به بعد الاول لزيادته عليه بالاقية
وللتلبيه على ان الجمع في القمص ليس بقيد قال في المجموع هناك جنسية والذكر النهى عنه والاصل في النهى
التحريم اه شيخنا (قوله على رجل) ذكر للرجل من المحرمات شيتين وللرأة شيتين ولهما ستة أو
سبعة تأتي اه شيخنا والمراد بالرجل الذكر ولو صديقا فيخرج الخنثى لانه كالرأة اه برماوى ومحل
الحرمه على الرجل والمرأة اذا كان كل منهما مميزا عامدا ولما بالتحريم والاحرام مختارا فخرج بالهمز
غيره لا السكران المتعدي وبالعامة الناسى وهل هو مقيد بغير المقصر بفسااته اما هو فتجب عليه الفدية كما
يجب عليه قضاء الصلوات فورافى هذه الحالة أولا ويفرق وبالعالم المذكور الجاهل المذكور بحمله وهو من
قرب عهده بالاسلام أو من نشا يباديه بعيدة عن العلماء قال مولانا سيدنا محقق العصر السيد عمر رضى الله
عنه والانسب ضبطه بمسافة القصير أو بمحل بكثرة قصدا له لمحل عالمي ذلك انتهى وكانت المسئلة من الفروع

مبادرة للعبادة

(باب ما حرم بالاحرام)

الاصل فيه مع ما يأتى
أخبار كخبر الصحيحين
عن ابن عمر ان رجلا سأل
النبي ﷺ ما يلبس المحرم
من الثياب فقال لا يلبس
القمص ولا العمام ولا
السراويلات ولا البرانس
ولا الخفاف الا أحد
لا يجد نعلين فليلبس
الخفين وليقطعهما أسفل
من الكعبين ولا يلبس
من الثياب شيئا من
زعفران أو ورس زاد
البخارى ولا تنقب المرأة
ولا تلبس الغفازين وكخبر
البيهقي باسناد صحيح نهى
النبي ﷺ عن لبس
القميص والاقية
والسراويلات والخفين
الا أن لا يجد النعلين (حرم
به) أى بالاحرام (على
رجل

الظاهرة التي لا يخفى مثلها غالبا وبالمختار المكروه وهو يشمل من اكرهه على استدامة اللبس بأن احرم لا بسا
 لضرورة ثم عند زوالها اكرهه على استدامته او بان البسه المكروه واكرهه على استدامته او على ابتدائه
 فقط لاستمراره فيجب عليه عند زوال اكرهه النزاع وهل تجب العدية على المكروه في الاولى والثانية اذا
 نزع المكروه فيها عقب الاكره او لا يجب عليه شيء ويفرق بينه وبين الاكره على نحو الحلق بان الثاني
 اتلاف وهو لا يفرق الحال فيه بين السمو والعمد فيه نظر اما اذا استدام اللبس بعد زوال الاكره فالفدية
 عليه اه ابن الجلال وسيد كر الشارح هذه الشروط بقوله ويعتبر مع ما ذكره عقل الخ فهو راجع لللبس
 ايضا كما سيأتي تقريره هناك (قوله ستر بعض راسه) أي وان قل كيباض خلف أذنه فيجب كشف جميعه
 مع كشف جزء مما يجاذيه من الجوانب إذ لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وليست الاذن من الرأس
 خلا فالمن وهم فيها اه شرح م قال ابن الجلال والمراد باليباض المذكور هنا اعلى الجمجمة المحاذي لاعلى
 الاذن لا اليباض وراءها النازل عن الجمجمة المتصل بآخر اللحي المحاذي لشحمة الاذن اه واستفيد منه
 جواز ستروجه وهو كذلك لوروده عن عثمان رضي الله تعالى عنه ومنه مالك وابو حنيفة مستدلين بما
 ورد في مسلم في قصة المحرم الموقوص ولا تخمر واراسه ولا وجهه قال البيهقي ذكر الوجه غريب وهو وهم
 من بعض الرواة اه واجيب ايضا بان ذكره احتياط للراس اه وقوله جواز ستروجه أي بغير محيط
 اما المحيط فقضية قولهم يحرم لبس المحيط في باقى بدنه تجريمه لانه من الباقي وهو محتمل وان كان ظاهر
 إطلاقهم على ما قاله الجوهرى جوازه فليتامل اه سم (قوله بعض راسه) أي بشرا او شعرا في حده
 بخلاف ما استرسل منه اه برماوى وعبارة حج ويظهر في شعر خرج عن حد الراس انه لا يحرم ستر
 الخارج منه كما لا يجزى مسحه في الوضوء بجامع ان البشرة في كل هي المقصودة بالحكم وانما اجزأت قصيره
 لانه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما نحن فيه انتهت قال ابن الجلال وقيد السيد عمر بما إذا كان ستره
 لا على وجه الاحاطة وإلا فهو حيثنذ ككبس اللحية اه (فرع) إذا لبس المحرم ثوبا فوق آخر مع
 اختلاف الزمان فان ستر الثاني مالم يستره الاول تعددت الفدية وإلا فلا وكذا لو ستر راسه بسا تر فوق
 سائر فان ستر الثاني مالم يستره الاول تعددت الفدية وإلا فلا هذا هو المعتمد فيهما خلا فالمن فرق بينهما اه
 م اه سم وفي الايضاح ما نصه فصل فيما إذا فعل المحرم محظورين او أكثر هل تتداخل هذا الباب واسع
 لكن مختصره ان المحظور قسمان استهلاك كالحلق واستمتاع كالطيب فان اختلف النوع كالحلق واللبس
 تعددت الفدية وكذا اتلاف الصبوة تعددت الفدية به وكذا الصيد مع الحلق أو اللبس لكن لو لبس
 ثوبا مطيبا تعددت الفدية على الاصح ولو حلق جميع راسه وشعر بدنه متواصلا فعليه فدية
 واحدة على الصحيح وقيل فديتان ولو حلق راسه في مكانين او في مكان في زمانين متفرقين فعليه فديتان ولو
 طيب بانواع الطيب او لبس انواعا كالقميص والعمامة والسراويل والخف او نوعا واحدا مرة بعد
 أخرى فان كان ذلك في مكان واحد على التوالي فعليه فدية واحدة وان كان في مكانين او في مكان وتخلل زمن
 فعليه فديتان سواء تخلل بينهما تكفير عن الاولى ام لا هذا هو الاصح وفي قول إذا لم يتخلل بينهما تكفير
 كفاه فدية واحدة اه وفي شرح ابن الجلال ما نصه (قاعدة) تكرر الفدية بتكرار اللبس والستر مع اختلاف
 الزمان والمكان عرفا كما استظهر ضبطه به في الامداد فلو ستر راسه لضرورة واحتاج لكشفه عند غسله من
 الجنابة أو بعضه عند مسحه في الوضوء فالظاهر أنه لا تعدد لأن الأصل في مباشرة الجائر عدم الضمان
 ولأن إيجاب الكشف لتحصيل الواجب المتوقف عليه صحة عبادته صيره مكرها عليه شرعا والاكره
 الشرعي كالاكره الحسي وهذا لا تعدد فيه فكذا الشرعي وانما وجب الدم لاصل اللبس لضرورة لان فيه
 زرفا وحظا للنفس بخلاف هذا فهو لتحصيل الواجب كما ذكر قاله العلامة حجج في حاشية الايضاح اه
 ملخصا وقال الشارح بعد نقله عن قضية قولهم تكرر الخ تكريرها نقلا عن السيد السهمودي
 رحمه الله تعالى وما اظن السلف مع عدم خلوز ما نهى عن مثل هذه الصورة يوجبون ذلك ولم ار من نه

ستر بعض راسه

عليه والمشقة تجلب التيسير اه ونظر العلامة عبد الرؤف في كلام شيخه في الحاشية بأن الاكراه الشرعي كالخس الخ بان اللبس الثاني والثالث وما بعدهما ايضا لترفعه وحظ النفس لان الواجب انما هو الكشف لنحو الغسل فهو المكروه عليه شرعا لا اللبس بعده بل الذي اقتضاه هو دوام الضرورة وهو كابتدائها وذلك لحظها لا غير فهو قياس ما لو كرر إزالة شعره لدوام الايداء بجامع الترفه في كل منهما وإن كان في الازالة إتلاف وأما عدم الدم في لبس السراويل عند فقد الازار فخرج عن القياس يشبه التعبدى فلا يقاس عليه وأما عدمه في إزالة الشعر من العين فلانه كالأصائل المهم لإزالة صبر عليه فدوامه كابتدائه وهو لا شيء فيه هكذا ظهر لأن من السقيم وفوق كل ذي علم عليم اه وقد يجاب عنه وإن كان المكروه عليه شرعا هو الكشف والذي اقتضى اللبس بعده هو دوام الضرورة بان الكشف المكروه عليه شرعا صير اللبس بعده كاستدامة اللبس الاول فهو وإن كان لبسا ثانيا بصورة مستدام حكما والاستدامة ليس فيها شيء فكذا ما هو في حكمها والفرق بينهما وبين ما لو كرر إزالة شعره لدوام الايداء انه يمكن زوال الايداء بغير نحو الحلق كالغسل والتفلي بخلاف ما نحن فيه سيما في حق من يكثر منه الاحتلام مع النظر لقاعدة ان المشقة تجلب التيسير والامر إذا ضاق اتسع فتأمل ونزع هو أعنى العلامة عبد الرؤف السيد السهمودي في قوله المار بأنه يمكن إدخال يده أعنى في المسح أو اصبعه من تحت ساتره فان احتاج اليه يعنى الكشف فهو نادر وإنما تجلب المشقة التيسير حيث لا مندوحة كوطء جراد عم الطريق انتهى وهو واضح بالنسبة للمسح كما فرضه لافي الغسل بقي ما لو اراد الايمان بسنة مسح جميع الراس فهل يكشفه ويأبى بها ولا تكرر الفدية إذا سترها بعد او يجب الاقتصار على كشف مقدار الواجب منه إذ لم يمكنه إدخال نحو يده لمسحه ويكمل بالمسح على العمامة تحصيل السنة الظاهر الثاني لانه لا ضرورة إلى النزاع حيث نداءه وقال في مبحث الجماع غير المنفرد ما نصه وتكرر الفدية بتكرار الجماع وإن اتحد المكان أو لم يكفر قبل الثاني بخلاف سائر الاستمتاعات فيشترط اتحاد الزمان والمكان وعدم تداخل التكفير كما مر والفرق ان الجماع اغلظ اه (قوله بما يعد ساترا) أى عرفا وان لم يمنع ادراك لون البشرة كالزجاج ومهلل النسيج اه برماوى (قوله كقلفسوة) وهى شىء يلبسه اهل اليمن على شكل العرقية غير أنهم يجعلونها من جهة الخلف مستطيلة بحيث تغطي الاذنين والرقبة فهى من الاذن الى الاذن من جهة الخلف نازلة عن حد الراس ومن الاذن الى الاذن من جهة الامام بقدر حد الراس والغالب عليهم حشوها بقطن لانهم يتخذونها للبرد غالبا (قوله كاستظلاله بمحمل الخ) وكتوسده وسادة او عمامة وكستره بما لا يلاقيه كان رفعه بنحو عود يديه أو يد غيره ان قصد الستر فيما يظهر اه شرح مر وقال مالك واحد لا يجوز الاستظلال بالمحمل الا اذا كان يسيرا وكذا لا يجوز الاستظلال بيده عندهما بخلاف الخيمة ونحوها لنا ما روت ام الحصين انها رأت اسامة وبلا لا واحدهما اخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ والاخر رافع ثوبه يقيه حر الشمس وهو يرى جمرة العقبة ﷺ اه عميرة اه سم (قوله وان مسه) أى وان قصد الستر به وفارق نحو القفة بان تلك يقصد الستر بها عرفا بخلاف هذا اه شرح مر (قوله وحلة قفة او عدلا) لكن الحمل مكروه اه ايضا (قوله او عدلا) بكسر العين المهملة واسكان الدال وهو الغرارة أو الحمل اه شيخنا وفى المختار العدل بالكسر المثل تقول عندي عدل غلامك وعدل شانك اذا كان غلاما يعادل غلاما وشاة تعادل شاة والعدل بالكسر ايضا واحد الاعدال اه والمراد هنا احد شق الحمل لانه يعادل الاخر (قوله وانغماسه في ماء) أى ولو كدرا وانما عد نحو الماء الكدر ساترا في الصلاة لان المدار ثم على ما يمنع ادراك لون البشرة وهنا على الساتر العرفى وان لم يمنع ادراكها ومن ثم كان الستر بالزجاج هذا كغيره فاندفع ما توهمه بعضهم من اتحاد البابين وما بناء عليه من ان الساتر الرقيق الذى يحكى لون البشرة لا يضر هنا فقد صرح الامام هنا بانه يضر ولا اعتبار بما فى نكت النسائي بما يقتضى ضعفه اه شرح مر (قوله بكفه او كفف غيره) أى ما لم يقصد بها الستر فتجب الفدية ان قصده عند العلامة

بما يعد ساترا) من خيط وغيره كقلفسوة وخرقعة وعصا بقططين ثخين بخلاف ما لا يعد ساترا كاستظلاله بمحمل وإن مسه وحله قفة أو عدلا وانغماسه في ماء وتغطية رأسه بكفه أو بكف غيره

حج وعنده غيره يحرم ولا فدية وقال الامام مالك واحمد رضى الله عنهما لا يجوز الاستئصال باليد اه
برماوى (قوله نعم ان قصد الى قوله حرم) اى ولزمته الفدية قال م فى شرحه بعد مثل ما ذكر ومعلوم ان
نحو القفة لو استرخى على راسه بحيث صار كالقنفسوة ولم يكن فيه شئ يحمل حرم وجبت الفدية وان لم يقصد
الستر فان لم يكن فيها شئ يحمل أو لم تسترخ على راسه فلا حرمة اه شرح م ر اى ولا فدية اه ابن الجمال (قوله
ونحوها) اى كعدل مثلا تحمل مسلط عليه فيفيد ان الاستئصال بالمحل لا يحرم وان قصد به الستر قال العلامة
م ر و لعل الفرق ان القفة ونحوها يعد ساترا فى الجملة ولا كذلك المحل اه برماوى (قوله ايضا ونحوها كالعديل)
بخلاف الاستئصال بالمحل ووضع يده أو يد غيره على راسه وإن قصد الستر بذلك وفارق نحو القفة بان تلك
يقصد الستر بها عر فابخلاف هذه ونحوها كما قاله م فى شرحه والذى فى شرح حج ان وضع اليد كحمل القفة
فى قصد الستر بوضعها حرم مع الفدية واستوجهه ع ش ا شىخناح ف وبغارة الحلبي قوله ونحوها كالعديل
ما يحمل وليس المراد بنحوها كل ما ذكر معها من الاستئصال بالمحل وتغطية رأسه بكفه أو كف غيره
والانغماس فى الماء الكدر والطين ونحوه غير السخين انتهت (قوله كما اقتضاه كلام الفورانى) اى حيث
صرح بوجوب الفدية حيثئذ فان قضية وجوبها التحريم اه برماوى (قوله ولبس محيط) يستى منه تقليد
السيف وشدة المنطقة والهميان قال الشهاب حج رحمة الله تعالى فى حاشية الايضاح والمراد بشدهما اى المنطقة
والهميان ما يشمل العقد وغيره سواء كان فوق ثوب الاحرام او تحته ويؤخذ منه انه لا يضر الاحتباء بحبوة
او غيرها بل اولى ولا يناقيه ان له ان يلف على وسطه عمامة ولا يعقدها كما هو ظاهر اه وانظر لو كانت
الحبوة عريضة جدا كما اذا اخذت ربع الظهر مثلا وظهر كلاهما ان له ذلك وان احاطت بذلك أو بأكثر
حيث كانت تسمى حبوة عرفا وظهر كلاهما جواز تقليد الحبوة ثم رايت العلامة عبد الرؤف صرح به
اه ابن الجمال (قوله اى لبسه على ما يعتاد فيه) اى المعتبر فى اللبس العادة فى كل ملبوس اذ به يحصل الترفه
فلو ارتدى بالقميص أو القباء أو التحف بهما أو ازرر بالسراويل فلا فدية كما لو ازرر بازاء رقه من رقاع
او ادخل رجله فى ساق الخف ويلحق به لبس السراويل فى احدى رجله او القى قباء او فرجية عليه وهو
مضطجع وكان بحيث لو قام او اقع لم يستمسك عليه الا بجزء من راسه ولو زل الا زار او غاطه حرم اه شرح
م ر (قوله بخياطة أو نسج أو عقد) اى أو ضمير اه حج وفى المصباح الضفيرة من الشعر الخصلة
والجمع صفائر وضمير بضمين وضميرت الشعر ضمرا من باب ضرب جعلته صفائر كل ضفيرة على
حدة ثلاث طاقات فافوقها والضفيرة الذؤابة اه (قوله ونحوه) اى نحو بدنه ومثل له بقوله كلحيته
لذهي ليست من بدنه اه شيخنا والظاهر أن الكاف استقصائية (قوله بخلاف غير المحيط المذكور) اى
الذى سبب احاطته احد الثلاثة المذكورة وقوله كازار ورداء الاول ما يستر اسفل البدن والثانى
ما يستر اعلاه اه شيخنا (قوله ويجوز ان يعقد ازاره) اى ولو كان عريضا وعقده على ثديه او على عنقه كما
فى حاشية الايضاح للحج واستظهر فى شئ طويل كالحرام جعل بعضه للعودة وعقد باقيه ثم على الكتفين
ان الاول حكم الازار والثانى حكم الرداء اه ابن الجمال (قوله ان يعقد ازاره) اى خلافا للامام مالك
واحمد رضى الله عنهما اه برماوى (قوله وان يجعله مثل الحجرة) وهذا الجعل مكروه وقوله وان يغرز
طرف ردائه الخ وهذا الغرز مكروه ايضا اه شرح م ر ووجه الكراهة فى الثانية قول الامام مالك
واحمد بالحرمة حيثئذ كذا فى حاشية البرماوى واما وجه الكراهة فى المسئلة الاولى فلم يعلم (قوله
مثل الحجرة) بان يثنى طرفه ويخيطه بحيث يصير كباكية اللباس وهذه الخياطة لا تضر لانه ليس
محيطا بسببها بالبدن بل هى فى نفس الازار والازار باقى بحاله على عدم الاحاطة اه شيخنا وفى
الختار وحجزة الازار معقدة بوزن حجرة وحجزة السراويل ايضا التى فيها التكة اه (قوله لا يخل ردائه)
بفتح الخاء المعجمة بنحو مسلة بكسر الميم وفتح السين المهملة بعدها لام مشددة خلافا للامام اى حنيفة
رضى الله تعالى عنه اه برماوى اى بان يجعل المسئلة جامعة لطرفيه بان يخيط بينهما

نعم ان قصد بحمل القفة
ونحوها الستر حرم عليه
كما اقتضاه كلام الفورانى
وغیره (ولبس محيط) بضم
الميم وبمهملة اى لبسه على
ما يعتاد فيه ولو بعضه
(بخياطة) كقطن (او
نسج) كزرد (أو عقد)
كتجبة ابتد (فى باقى بدنه
ونحوه) كحذيه بان يجعلها
فى حريضة لما من بخلاف
غير المحيط المذكور كازار
ورداء ويجوز ان يعقد
ازاره ويشد خيطه عليه
ليثبت وان يجعله مثل
الحجرة ويدخل فيها التكة
احكاما وان يغرز طرف
ردائه فى طرف ازاره لا يخل
ردائه بنحو مسلة

فلا يجوز لانه حينئذ يشبه المحيط من حيث استمساكه بنفسه اه شرح مر (قوله ولا ربط طرف بآخر)
 اى من الرداء اما من الازار فتقدم فى كلامه انه يجوز فى سم على حج مانصه قال فى حاشية الايضاح وانهم
 اطلاق حرمة عقده انه لا فرق بين ان يعقده فى طرفه الاخر او فى طرف ازاره وقضية ما مر عن المتولى من
 قوله يكره عقده اى الازار وشد طرفه بطرف الرداء اه جواز الثاني وجزم الاستاذ فى الكنز بجواز
 الثاني لان الرداء لا فرق فيه بين الشد والعقد وقد جاز شد بطرف الازار فقياسه جواز عقده به اه مافى
 الحاشية وقد يفرق بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف احدهما بطرف الاخر جمع الطرفين وربطهما
 بنحو خيط وجزم الاستاذ فى كنزه بجواز عقد طرف ردائه بطرف ازاره اه (قوله ولا ربط فى شرح
 بعري) عبارة الروض وشرجه الا ان عقده اى الازار بشرح اى ازار فى عري او شقه نصفين ولف
 كل نصف على ساق وعقده او عقد طرفى ردائه بخيط او بدونه او خالهما بخلخال كمسلة فليس له شىء منها
 لشبه الثاني بالسر او بل وما عداه بالمحيط من حيث انه يستمسك بنفسه ويقد الغزالى والقاضى محل الاول
 بما اذا تقاربت الشرح بحيث اشبهت الخياطة والافلا فدية قال الاسنوى ولا يتقيد الرداء بذلك لان
 الشرح المتباعد يشبه العقد وهو فيه ممتنع لعدم احتياجه اليه بخلاف الازار اه سم (قوله شرح) بفتح
 الشين والراء كما ضبطه حج ونقله فى شرح الروض والعري هى العيون التى توضع فيها الازار اه
 شيخنا وفى المصباح الشرح بفتححتين عري العيرة والجمع اشراج مثل سبب واسباب واشرجتها بالالف
 دخلت بن اشراجها اه (قوله بعري) اى فى الرداء مطلقا وفى الازار ان تقاربت اى العري وفارق الازار
 الرداء فيما ذكر بان الازار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه ممتنع لعدم احتياجه اليه بخلاف الازار فان العقد
 يجوز فيه لاحتياجه فى ستر العورة اه شرح مر (قوله ولا على امرأة ستر بعض وجهها) وحكمة ذلك
 انها تستر غالبا فامت بكشفه نقضا للعادة لتذكر نظير ما مر فى تجرد الرجل اه حج (قوله على الحرة
 ان تستر) اى فى الصلاة بخلاف الامة لان راسها ليس بعورة فى الصلاة فقوله ما لا يتأتى ستر جميع راسها
 الا به اى اذا وجب عليها ستر ذلك وذلك فى الصلاة اه حل (قوله ما لا يتأتى ستر راسها الا به) فديتوم
 ان محل هذا فى غير الخلوة اما فيها فيجب كشف جميع الوجه وليس كذلك بل ستر القدر الذى لا يتأتى
 ستر جميع الراس الا به جائز بل مندوب فى الخلوة لان ستر العورة الصغرى مطلوب حتى فى الخلوة وان لم
 يكن على وجه الوجوب بخلاف الكبرى فان سترها واجب فى الخلوة ايضا لا الحاجة كما تقرر فى محله اه مر
 اه سم على حج (قوله لانا نقول الستر احوط من الكشف) عبارة شرح مر والمحافظة على ستر
 الرأس بكماله لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه انتهت (قوله وليس قفاز)
 منه تعلم ان لها ان تسدل كها على يديها وغير ذلك من انواع الستر بغير القفاز كما اشار اليه الشارح اه
 برماوى (قوله وهو ما يعمل للبدن) اى للكف والاصابع اه حل وانظر لولبست شيئا بقدر اصابع
 يديها او بعضها اه سم على حج (قوله ويحشى بقطن) هذا بيان لحقيقته فى الاصل والمراد هنا ما يلبس
 فى اليدين مطلقا اه شيخنا وعبارة شرح مر اذ هو يعمل لليدين يحشى بقطن ويكون له ما يزر به على
 الساعدين من البرد وتليسه المرأة فى يديها والمراد الفقهاء ما يشمل المحشور والمزور وغيرهما
 وبكونه ملبوس عضو غير عورة فى الصلاة فارق خفها والحقت الامة بالحرة احتياطا وخرج به ستر
 يد المرأة بغيره كسك وخرقه لفتها عليها بشد أو غيره كما صححاه فيجوز لها جميع ذلك وان لم تحتج لخضاب
 ونحوه ولان علة تحريم القفاز عليها ما مر وهى غير موجدة عناو الرجل مثلها فى مجرد لبس الخرقه انتهت
 وفى حج انه ليس للمرأة كشف كفها اه (قوله وان تسدل) فى المختار تسدل ثوبه ارخام بابه نصير اه
 (قوله فان وقعت الخ) انظر لواقعهما النير هل يفصل بين المكاتب وغيره بخر اه شورى (قوله فلا
 فدية) قال سيدى ابو الحسن البكرى رضى الله تعالى عنه وواضح انها لو قصرت فى رفع الخشبة بان لم تحكم
 وضعها بحيث يمكن معها عادة سقوط الثوب على وجهها فسقطت كانت مقصرة فتأثم وتغدى وان رفعت

ولا ربط طرف بآخر
 بنحو خيط ولا ربط شرح
 بعري وقولى ونحوه من
 زيادتي (و) حرم به (على
 امرأة) حرة أو غيرها (ستر
 بعض وجهها) بما يعد سائرا
 وعلى الحرة أن تستر منه
 ما لا يتأتى ستر جميع رأسها
 إلا به لا يقال لم لا عكس
 ذلك بان تكشف من
 رأسها ما لا يتأتى كشف
 وجهها إلا به لانا نقول
 الستر احوط من الكشف
 (وليس قفاز) وهو ما
 يعمل للبدن ويحشى بقطن
 ويزر على الساعد ليقمها
 البرد فلها لبس المحيط فى
 الرأس وغيره وأن تسدل
 على وجهها ثوبا متجافيا
 عنه بخشبة أو نحوها فان
 وقعت فاصاب الثوب
 وجهها بغير اختياره
 ورفعتة حالا فلا فدية أو
 عمدا أو استدامته وجبت

حالا كما يؤخذ من نظيره في الجماعة اه اه ابن الجلال (وليس للخنثى الخ) محصل هذا مع قوله الآتي ولا
كشفهما انه يجب عليه ستر راسه وكشف وجهه ومشى عليه م ووجهه ان فيه معاملته معاملة الاثني في
الستر لانه احوط وفي كشف الوجه ففيه جمع بين واجبين ولو عومل معاملة الذكر لجاز كشفهما ففيه
اخلال باحد الواجبين وهو ستر الراس ولم يحرم عليه المحيط للشك في سببه لاحتمال انوثته اه سم وحاصل
ما حرر في مسألة الخنثى انه بالنسبة للاحرام لا يجب عليه الا كشف وجهه وان استحب له مع ذلك ترك لبس
المحيط فلو ستر وجهه لزمته الفدية ان ستر معه الراس والا فلا وان لبس المحيط والنسبة للاجانب يجب عليه
ستر راسه وستر بدنه ولو بمخيط ومن ثم لو لم يكن هناك اجنبى جاز له كشفه في الخلوة اه ابن عبد الحق على المحلى
(قوله ولا كشفهما) اى ان كان حرا واراد الصلاة فمذا لا تعلق له بالاحرام اه س ل اى ويجوز له ستر
الراس وكشف الوجه فالصور اربعة تمتنع عليه الثلاثة التي في الشارح ويجوز له هذه وهذا كله بالنسبة
للحرمة اما بالنسبة للفدية فلا تزم الا في سترهما فقط وقول الشارح لا ان ستر الوجه او كشفهما اى ولا ان
كشف الوجه وستر الراس التي هي الخصلة الجائزة فاقصاره على هذين لاجل قوله وان اثم فيهما اه شيخنا
(قوله ايضا ولا كشفهما) اى في الصلاة او بحضرة الاجانب لان فيه تركا للواجب وله كشف الوجه
وقياسه لبسه المحيط وفي بعض النسخ وللخنثى ستر الوجه او الراس لا سترهما ولا كشفهما اه برماوى
(قوله فلو سترها لزمته الفدية) عبارة الامداد والمراد بسترهما معا ان يحصل في احرام واحد واما
ما بحثه بعضهم من انه لو ستر واحد في احرام والاخر في احرام لزمته الفدية لتحقق سببها وان جهل عينه
ففيه نظر كما بينته في الحاشية انتهت اه ابن الجلال (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض)
عبارة مع المتن وللخنثى المشكل ستر احدهما اى الوجه والراس ولا فدية لانا لا نوجب شيئا بالشك فقط
اى لا سترهما فلو سترهما لزمته الفدية ليقين ستر ما ليس له ستره قال في المجموع ويستحب ان لا يستر
بالمحيط لجواز كونه رجلا ويمكن ستره بغيره هكذا ذكره جمهور الاصحاب وقال القاضى ابو الطيب
لا خلاف ان انما ربه بالستر وليس المحيط كما نامر ان يستتر في صلاته كالمرأة اه وقال السبكي عقب ذلك
قلت اما ستر راسه فواجب احتياطا ولا يستر وجهه لانه ان كان اثني فكشفه واجب اورجلا لم يلزمه
ستره واما ستر بدنه فيجب لانه ان كان اثني فواضح اورجلا فجائز والستر مع التردد واجب وبهذا
امرت سودة ان تحتجب من ابن وليدة زمعة وامر الخنثى بالاحتجاب قال وتجويز القاضى لبس المحيط
فيه نظر وعندى انه لا يجوز لانه ان كان ذكر احرم عليه او اثني جاز فقد تردد بين الحظر والاباحة
والحظر اولى ومقصود الستر يحصل بغير المحيط فلا معنى لتجويز المحيط مع جواز الحظر وعدم الحاجة
ولما اوجبنا ستر الراس وان تردد بين الحظر والاباحة لان ستر راس المرأة واجب اصلى لحق الله تعالى
وتحريم ستر الراس في حق المحرم عارض لحرمة العباداة وقد قدمنا ان المقلب في حق الخنثى حكم الانوثة اه
اه ونقله عن الاذرعى واستحسنه وانت خبير بان حاصل كلام القاضى وجوب ستر راسه وستر بدنه ولو
بغير محيط بقريئة تنظيره المذكور فلا ينافى كلام السبكي الا في لبس المحيط فالقاضى يجوز وهو بحر مه ثم كلام
الجمهور انما هو بالنسبة للاحرام وكلامهما بالنسبة له ولو جوب الستر عن الاجانب فلا منافاة الا في لبس
المحيط فالجمهور والقاضى يجوز وهو السبكي بحر مه فنظره في كلام القاضى لا يخصه بل ياتى على كلام الجمهور
ايضا وبما تقرر علم ان الخنثى ليس له ستر وجهه مع كشف راسه خلاف ما اقتضاه كلام المصنف وينبغي انه لو
احرم الخنثى بغير حضرة الاجانب جاز له كشف راسه كما لو لم يكن محرما انتهت (قوله وعلى الولي منع الضبي
الخ) محله اذا كان الضبي بمنزلة ما غيره فلا فدية عليه مطلقا اه شورى فيكون تقييده بالمميز بالنسبة
لوجوب الفدية فقط واما المنع فهو عام للمميز وغيره كما قرره شيخنا ح ف وقوله نعم ان طيبه
اجنبى الخ اى او البسه او دمه اذ غير ذلك وعبارة حجج والضبي كالبالغ في جميع ما ذكر ويأتى لكن
الاثم على الولي والفدية في ماله اى الولي لانه المورد له نعم ان فعل به ذلك اجنبى كان طيبه فالفدية على

وليس للخنثى ستر الوجه
مع الرأس أو بدنه ولا
كشفهما فان سترهما لزمته
الفدية لستره ما ليس له
ستر لان ستر الوجه أو
كشفهما وان اثم فيهما
وقد بسطت الكلام على
ذلك في شرح الروض
وعلى الولي منع الضبي

لا جنبي فقط انتهت (قوله من محرمات الاحرام) أي التي هي اللبس والطيب وإزالة الشعر والظفر والوطء
ومقدماته والتعرض للصيد والشجر اه حل (قوله فهي على الولي) أي فاذا وطئ الصبي المهر فسد حجه
ووجبت الفدية على الولي وقياسه انه يلزمه القضاء من مال نفسه لانه الذي ورطه في الاحرام اه عش
(قوله لا الحاجة) ومن الحاجة ما لو تزين ستر وجه المرأة طرية في دفع النظر المحرم اليها فيجوز حينئذ
وتجب الفدية اه شرح مر ومن الحاجة ايضا شذوذة على نحو الراس لجورج قال الشهاب حج رحه
الله تعالى والمراد بالشدءن الف لا المقدار في شدءن الهيات والخط على الازار اه قال تليذه العلامة
عبد الرؤف رحمه الله تعالى لو كانت الحرة لا تستمسك إلا بالقد كان مراد من لفظ الشدءن كما هو واضح
اه ان الجمال (قوله على من ذكر) وهو الرجل والمرأة فلا يحرم على الرجل ستر رأسه ولا لبس المحيط ولا
على المرأة ستر وجهها ولا لبس الفم من اه شيخنا (قوله لعدم وجدان غيره الخ) عبارة حج (لا اذا لم يجد
غيره أي المحيط حسبان لم يملكه ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة لعظم المنفعة او شرعا
كان وجده بأكثر من ثمن أو أجرة مثله وان قل فله حينئذ ستر العورة بالمحيط بلا فدية ولبسه في بقية بدنه
لحاجة نحو حر او برد بفدية انتهت (قوله او لمد او الخ) وهل يجوز ستر رأسه او لبس بقية البدن قبل
وجود الضرر اذا ظن وجوده ان لم يستر او يلبس او لا يجوز ذلك الا بعد وجود الضرر مثل السيوطي عن
ذلك نظما واجاب كذلك ومن لفظ السؤال

ما قولكم في محرم يلي

فهل له اللبس قبيل العذر * بغالب الظن بدون الوزر
ام بعد ان يحصل عذر ظاهر * يجوز لبس وغطاء ساتر
ولو طرا عذر وزال عنه * هل يجب النزاع ببراءته
ومن لفظ الجواب تو محرم قبل طرو العذر * اجز له اللبس بغير وزر
بغالب الظن ولا توقف * على حصوله فهذا الاراف
نظيره من ظن من غسل بما * حصول سقم جوزوا التيمم
ومن نزل اعذاره فليقطع * مبادرا ويهين ان لم ينزع

اه سم على حج (قوله نعم لا يجب فيما اذا لبس الخ) واستدانة لبسه بعد قدرته على الفعل
والازار موجبة للدم وخرج بمن لم يجد الواجد فيحرم عليه لبس ذلك للخبر المار ولا فرق
بين أن يتاقى من السراويل ازارا ولا لاطلاق الخبر واضاعة المال بجملة ازارا في بعض صوره
ولتتاقى المنفعة المقصودة من النعل بعد قطعه من غير عمل بخلاف الخف ولورود الامر بقطعه وجريان
العادة بسمولته امره والمساحة فيه بخلاف السراويل فسقط القول باشكاله وبحث بعضهم عدم جواز قطعه
اذا وجد المكعب لانه اضاعة مال وهو متجه ولو قدر على ان يستبدل به ازارا مثله قيمة وجب ان
لم يمض زمن تبدو فيه عورته ولا فلا كما في المجموع ولو بيع منه ازارا ونعل نسيئة أو وهب له ولو
من اصل او فرع لم يلزمه قبوله او اعير له لزمه وبحث الاذرعى انه يجزى في الشراء نسيئة وفي فرض الثمن ما
مر في التيمم وظاهر كلامهم انه يجوز له لبس الخف المقطوع وان لم يحتج اليه وهو بعيد بل الاوجه عدمه
الا الحاجة كخشية تنجس رجله او نحو برد او حر او كون الخف غير لائق به اه شرح مر وقوله وفي فرض
الثمن ما مر في التيمم أي فيجب حيث كان لاجل مع زيادة نايق بالاجل وكان موسرا وقت حلوله اه عش عليه
(ايضا لا يجب الخ) عبارة ته قاصرة على تنجس وجوب الفدية في خصوص لبس السراويل والخفين عند عدم وجدان
غير المحيط وقد علمت من عبارة حج انه متى فقد المحيط ولبس غيره لا فدية سواء كان العير سراويل او خفين
او غيرهما تامل ثم ظهر عند قراءة شرح مر ان تعبير حج معترض وان الحق ما اقتضته عبارة المنهج من ان الفدية
انما ينتقن وجوبها عند لبس المحيط لانه قد غيره الا اذا كان المحيط سراويل او خفا قطع او مكعبا وما عدا هذه

من محرمات الاحرام
واذا وجبت فدية فهي
على الولي نعم ان طيبه
اجنبي فعليه (الا الحاجة)
فلا يحرم على من ذكر ستر
او لبس ما منع منه لعدم
وجدان غيره أو لمد او الخ
او حر او برد او نحوها
نعم لا يلبس القميص لفقد
الرداء بل يرتدى به
وتجب بما ذكر الفدية كما
تجب به بلا حاجة نعم لا
تجب فيما اذا لبس الرجل
من المحيط لعدم وجدان
غيره كسراويل لا يتاقى
الا نزار به

الثلاثة ان تصور ستر العورة به على وجه الاحاطة المعتادة تجب فيها الفدية كما هو نص عبارة شرح الروض
 تامل (قوله او خفين قطعا من اسفل الكعبين) اي لبسهما من غير فدية لفقد النعل والمراد بالنعل الذي
 يجوز فاقده لبس الخفين المقطوعين ما يجوز لبسه المحرم مما لا احاطة فيه اكل القدم او الاصابع كالمداس
 المعروف اليوم وهو ما يكون استمساكه بسيور على الاصابع وكالتأبوت والقباب بشرط ان لا يستر
 جميع اصابع الرجل ولا حرما كما علم بالاولى مما مر من تحريمهم كلبس الاصابع بخلاف نحو السرموزة
 فانها تحيط بالرجل جميعها والزبول المصري وان لم يكن له كعب واليما لا احاطة بها بالاصابع فامتنع
 لبسهما اي السرموزة والزبول مع وجود ما لا احاطة فيه ومن ثم قال اشرح وحكم المداس وهو
 السرموزة حكم الخف المقطوع ولا يجوز لبسهما مع وجود النعلين على الصحيح المنصوص اه حج
 والسر موزة هي السرموزة والزبول الوطاوالبابو الذي لا كعب له وقوله بشرط ان لا يستر ارجل
 اصابع الرجل يفيد الحل اذا ستر ابيض الاصابع فقط وهو يشكل تحريم كلبس الاصابع ويفرق بان كلبس
 الاصابع مختص بخلاف ما هنا فانه يحيط بالجميع فلا يعد ساترا لها الستر الممتنع الا ان ستر جميعها والظاهر ان
 المراد بستر جميعها ان لا يزيد شي من الاصابع على سائر القباب او التأبوت فلا يضر امكن رؤية رؤوس
 الاصابع من قدام فليتأمل اه سم عليه (قوله قطعا من اسفل الكعبين) اي وان نقصت به قيمته الامر
 بقطعه كذلك في حديث الشيخين وبه فارق عدم وجوب قطع ما زاد من السر او يعل على العورة قالوا لما فيه من
 اضرار المال وكان وجه ذلك تفاهة نقص الخف غالبا بخلاف غيره اه حج (قوله ايضا قطعا من اسفل
 الكعبين) وظاهر اطلاق الاكتفاء بقطعه الخف اسفل من الكعبين انه لا يحرم وان بقي منه ما يحيط بالعقب
 والاصابع وظهر القدمين وعليه فلا ينافي تحريمهم السرموزة لانه مع وجود غيرهما ومع ذلك لو قيل انه لا بد
 من قطع ما يحيط بالعقبين والاصابع ولا يضر استتار ظهر القدمين لان الاستمسك يتوقف على الاحاطة
 بذلك دون الاخرين لكان متجهائهم رايت المصنف كالاصحاب صرحوا بان لا يلزمه قطع شيء مما يستر ظهر
 القدمين وعلوه بانه الحاجة الاستمسك فهو كاستتاره بشر الك النعل ورايت ابن العباد قال لا يجوز لبس
 الزبول المقور الذي لا يحيط بعقب الرجل الا عند فقد النعلين لانه ساتر الظهر القدم ومحيط بهما من
 الجوانب بخلاف القباب لان سيره كسر الك النعل اه وصريحه وجوب قطع ما ستر العقبين بالاول ويفرق
 بين ما يستر ظهر القدمين وما يستر العقب بتوقف الاستمسك في الخفاف غالبا على الاول دون الثاني كما
 علم مما مر وبما نقرر يعلم ما في قول الزركشي كابن العباد والمراد بقطعه اسفل من الكعب ان يصير كالنعلين
 لا التقوير بان يصير كالزبول من الايام بل والمخالفة لصريح قول الروضة وغيرها لو وجد لبس الخف
 المقطوع نعلين لزمه نزع فور او الا لزمه الدم اذ لو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا لزوم بخلاف ما لو كان
 يستر عقبه او اصابعه فان فيه ستر اكثر مما في النعلين فوجب نزع عند وجودهما فالخالف ان ما ظهر منه
 العقب ورؤوس الاصابع يحل مطلقا لانه كالنعلين سواء وما ستر الاصابع او العقب فقط لا يحل الا مع
 فقد الاولين اه حج (قوله وحرم على كل) اي من الرجل والمرأة ولو عند طهرها من الحيض فليس لها
 استعمال قسط او اظفار لازالة الريح الكريهه على المعتمد وان بحث الاسنوي ان لها ذلك لانه لازالة الريح
 لا التطيب اه شرح مر (قوله من الرجل وغيره) اي وان كان كل منهما اخشم اه شرح مر (قوله
 وتطيب لبدنه) واستعمال الطيب المؤثر هنا هو ان يلصقه يده او نحو ثوبه على الوجه المعتاد فيه وان
 يحتوى على بحرة او يقرب منها ويلصق يده او ثوبه عين البخور لاثاره لان التبخر الاصاق بعين الطيب
 اذ بخاره ودخانه عين اجزائه وانما لم يؤثر في الماء كما مر لانه لا يعد شم عينا مغيرة وانما الحاصل منه تروح
 محض لا حمل نحو مسك في نحو خرقة مشدودة بخلاف حمل فارة مسك مشدودة الرأس او قارورة مفتوحة
 الراس ويفرق بان الشد صارف عن قصد التطيب به والفتح مع الجمل يصيره بمنزلة الماصق يده ولا
 اثر لعبق ريح من غير عين وفارق ما مر في كل ما ظهر ريح فقط بان ذاك فيه استعمال عين الطيب ولو

او خفين قطعا من اسفل
 الكعبين وقولي الحاجة
 اعم من قوله الا اذا لم
 يجد غيره في لبس غير
 القفاز ومن زيادتي في
 لبسه (و) حرم به (على
 كل) من الرجل وغيره
 (تطيب) منه

خفيت رائحته كالمكاذي والفاغية وهي نور الحناء فان كاسحت لواحته الماء فاحت جرمه والا فلا وشرط
 ابن كنج في الرياحين ان ياخذ ما يده ويضعه في ثقبه عاين اللشم احج (قوله لبدنه او ملبوسه) اي او
 فراشه اشرح مروج هذه الثلاثة ما لو او طاد ابته طيبا وان عاق بها سواء كان ماسكا للجامها او خلافا
 للزركشي حيث ابدى فيها تفصيل الصلاة ووجه وجوب الفدية في النعل انه من ملبوسه ومن ثم لو كان به
 نجاسة لم تصح صلاته فيه واخذ منه في الحاشية ان المراد بلبوسه ما لا يصح السجود عليه اه ابن الجلال (قوله
 بما تفصد رائحته الخ) عبارة الايضاح والطيب الذي يحرم على المحرم ما يظهر فيه قصد التطيب وان كان فيه
 مقصود آخر وذلك كالمسك والكافور والعود والعنبر والصندل والزعفران والورس والورد والياسمين
 والنيلوفر والبنفسج والترجس والخيري والريحان والنسرين والمرزنجوش والريحان الفاسي وهو الصميران
 وما اشبهها ولا يحرم ما لا يظهر فيه قصد الرائحة وان كان له رائحة طيبة كالقواكه الطيبة الرائحة كالسفرجل
 والتفاح والاترج والتارنج لان المقصود الاصل منها الاكل وكذا الادوية كالدارصيني والقرنفل
 والسنبيل وسائر الالبازير الطيبة لان المقصود منها غالبا التداوي وكذا الشيح والقيصوم والشقائق
 وسائر ازهار البراري الطيبة التي لا تستنبت قصدا وكذا نور التفاح والكثير وغيرهما وكذا
 العصفر والحناء لان مقصودها اللون فلا يحرم شيء من هذا ولا فدية فيه ويحرم استعمال الكحل
 الذي فيه طيب ودواء العرف الذي فيه طيب ويحرم اكل طعام فيه طيب ظاهر الطعم والرائحة وان لم
 يدرك الطرف الطيب فان كان مستمسكا فلا بأس وإن بقي اللون دون الرائحة والطعم لم يحرم على الاصح
 ولو انغمر طيب في غيره كما ورد قليل الحق في ما لم يحرم استعماله على الاصح وإن بقي طعمه او ريحه حرم وإن
 بقي اللون لم يحرم على الاصح واعلم ان استعمال المحرم للطيب هو ان يلصق الطيب ببدنه او ثوبه على الوجه
 المعتاد في ذلك الطيب فلو طيب جزأ من بدنه بغاية او مسك مسحوق ونحوهما لزمه الفدية سواء الصقة بظاهر
 البدن او باطنه بان اكله او احتقن به واستعطه ولوربط مسكا او كافورا او عنبرافى طرف ازاره
 لزمه الفدية ولوربط الود فلأبأس لانه لا يعد تطيبا ولا يحرم ان يجلس في حائوت عطار او في موضع
 يبخر او عند الكعبة وهي تبخر او في بيت يتبخر ساكنوه وإذا أعقب به الرائحة في هذا دون العين لم يحرم
 ولا فدية ثم ان لم يقصد الموضع لاشتيا المرائحة لم يكره وإن قصد لاشتياها كره على الاصح وفي قول
 لا يكره ولو احتوى على بجمرة فتبخر بالود ببدنه او ثوبه عصي ولزمه الفدية ولو استروح إلى رائحة طيب
 موضوع بين يديه كره ولا يحرم لانه لا يعد تطيبا ولو مس طيبا فلم يعلق به شيء من عينه لكن عبت به
 الرائحة فلا فدية على الاصح وفي قول يحرم وتجب به الفدية ولو شم الورد مع اتصاله بانفه فقد تطيب
 ولو شم ماء الورد فليس متطيبا وإنما استعماله ان يصبه على بدنه او ثوبه ولو حمل مسكا او طيب غيره في
 كيس او خرقة مشدودة او قارورة مصممة الرأس او حمل الورد في ظرف فلا اثم عليه ولا فدية على الاصح
 فان كانت مشقوقة الرأس لزمه الفدية ولو فرش فوقه ثوبا ثم جلس عليه او نام عليه فلا فدية لكن إن
 كان الثوب رقيقا كره ولو داس بنعله طيبا لزمه الفدية بشرط ان يعلق بالنعل شيء (فرع) انما يحرم
 الطيب وتجب فيه الفدية اذا كان استعماله عن قصد فان تطيب ناسيا لاحرامه او جاهلا بتحريم الطيب
 او مكرها عليه فلا اثم ولا فدية ولو علم تحريم الطيب وجهل وجوب الفدية لزمه الفدية ولو علم
 تحريم الطيب وجهل كون المستعمل طيبا فلا اثم ولا فدية على الصحيح ولو مس طيبا يظنه يا بسالا
 يعاقب منه شيء فكأن رطبا في وجوب الفدية قولان للشافعي رحمه الله ورجحت كل طائفة من
 اصحابه قولوا لا يظهر ترجيح عدم الوجوب ومتى لصق الطيب ببدنه او ثوبه على وجه يقتضي التحريم
 عصي ولزمته الفدية ووجب عليه المبادرة الى ازالته فان اخر عصي بالتأخير عصيانا اخر ولا تنكر
 الفدية ومتى لصق به على وجه لا يحرم ولا يوجب الفدية بان كان ناسيا او جاهلا او مكرها او

(لبدنه) ولو باطننا بنحو
 أكل (او ملبوسه) ولو
 نعلا وهو اعم من قوله
 وثوبه (بما تفصد رائحته)
 الطيبة ولو مع غيرها كمسك
 وعود وكافور

للمر اول الباب فقيه
 للفدية وقولي بما الخ من
 زيادتي وخرج بتطيبه
 تطيب غيره له بغير اذنه
 وقدرته على دفعه ومالو
 القيت عليه الريح طيبا
 وشم ماء الورد وحمل
 الطيب في كيس مربوط
 وبما بعده ما لا تقصد
 رائحته وان كانت طيبة
 كقرفل واترج وشيح
 وعصفر فلا يحرم عليه
 شيء من ذلك فلا فدية فيه
 لكن تلزمه المبادرة الى
 ازالته في صورتى تطيب
 غيره والقاء الريح عند زوال
 عذره فان اخر وجبت
 الفدية ويعتبر مع ما ذكر
 عقل الا السكران واختيار
 وعلم بالتحريم والاحرام
 كما تعتبر الثلاثة في سائر
 محرمات الاحرام ويعتبر
 مع العلم بالتحريم والاحرام
 هنا العلم بان المسوس
 طيب يعلق

ألتمه الريح عليه لزمه المبادرة الى ازالته فان أخره مع الامكان عصي ولزمته الفدية وازالته تكون بنفضه
 ان كان يابس فان كان رطبا فيغسله أو يعالجه بما يذبح ريحه والاولى ان يامر غيره بازالته فان باشر ازالته
 بنفسه لم يضرب فان أقطع أو زنا لا يقدر على ازالته فلا شتم ولا فدية كمن أكره على التطيب فانه معذور
 انتهت (قوله أيضا بما تقرر رائحته) ولو خفيت رائحة الطيب لنحو غبار فان كان بحيث لو أصابه ماء فاحت
 حرم استعماله والافلا وانما عفى عن رائحة النجاسة بعد غسلها لان القصد ازالة العين وقد حصلت
 والقصد من الطيب الرائحة وهي موجودة وبه يعلم ان ما لا يدركه الطرف من الطيب كغيره اذا ظهر له
 ريح والافلا اه شرح مر (قاعدة) هل ياتي في حمل الطيب في أمتعة التفصيل في حمل المصحف معها
 أو يفرق بان الملاحظ شتم غيره هنا من الاطاعة بالعرف كل محتل والثاني أقرب قاله في فتح الجواد اه ابن
 الجلال (قوله للمر اول الباب) أى من قوله صلى الله عليه وسلم ولا يلبس من الثياب شيئا مسه زعفران
 أو ورس اه حل (قوله وخرج بتطيبه) أى الذى اشار اليه بقوله منه والافلا كلامه فى الماتن لا يخرج ذلك
 اه حل (قوله وقدرته على دفعه) معطوف على قوله اذنه أى وبغير قدرته كما يعلم ذلك من قوله لا ياتي لكن
 تلزمه المبادرة عند زوال عذره اه برماوى (قوله ولا شتم ماء الورد) أى لان التطيب به انما يكون بصبه
 على بدنه أو ثوبه وقوله ولا حمل الطيب في كيس مربوط أى ولا حمل الورد فى نحو المنديل ولا حمل المسك
 فى قارة لم تشق عنه وإن شتم الريح من ذلك كله أو قصد التطيب اذ لا بعد بذلك متطيبا فان فتحت الخرقه أو
 شقت الفارة وجبت كما قالوه وهو المعتمد اه شرح مر (قوله كقرفل) أى فان المقصود منه غالبا الدواء
 اه شرح البهجة (قوله لكن تلزمه المبادرة) انظر هل المراد أنه يجب على الفور مع التمكن أو يقتصر هنا
 التأخير بما ذكر فى نحو الشفعة ظاهر كلامهم الاول وجرى عليه شيخنا زى اه شوبرى (قوله ويعتبر مع
 ما ذكر الخ) هذا راجع للباس أيضا كما تقدم عن ابن الجلال والذى ذكر فى اللبس هو اشتراط عدم الحاجة
 وفى التطيب هو كونه من المحرم نفسه وكون الطيب مما تقدر رائحته اه شيخنا (قوله الا السكران) أى فلا
 يعتبر فيه العقل بل يجب عليه الفدية وظاهر انه لا فرق بين المتعدى وغيره لكن قيده حجج بالمتعدى
 واقتصراره كالمرمى على استثناء السكران يقتضى ان المجنون والمغنى عليهما الفدية وسيأتى للشارح التصريح
 به فى الازالة وظاهر انه لا فرق فى كل منهما بين المتعدى وغيره حرر (قوله كما تعتبر الثلاثة الخ) لا يقال هذا
 يرد عليه الحاق والقلم والصيد والنبات لانا نقول كلامه فى التحريم لافى الفدية اه ع ش على مر (قوله
 أيضا كما تعتبر الثلاثة) أى بالنسبة للاشتم وأما بالنسبة لوجوب الفدية فتجب فيما كان من باب الاتلاف
 كقتل الصيد ولو مع انتفاء الثلاثة والحاصل ان ما كان من باب الاتلاف من هذه المحرمات كقتل الصيد
 أو أخذ طرفا من الاتلاف وطرفا من الترفه كازالة الشعر والظفر فانه يضمن مطلقا لا فرق فيه بين
 الناسى والجاهل وغيرهما وما كان من باب الترفه المحض كالطيب فانه يعتبر فى ضمانه العقل والاختيار
 والعلم كما فى شرح الروض اه شيخنا (قوله فى سائر محرمات الاحرام) اعتبار العلم من هذه الثلاثة فى
 الازالة التى هى من سائر المحرمات غير ظاهر ففى مر فى مبحث الازالة مائنه وسواء فى ذلك الناسى
 الاحرام والجاهل بالحرمة لعموم الآية لسائر الاتلافات هذا بخلاف الناسى والجاهل فى التمتع باللبس
 والطيب والدهن والجماع ومقدماته لا اعتبار العلم والقصد منه وهو متنفذ فيهما نعم لو ازالها مجنون أو
 مغنى عليه أو صبي غير مميز لم تلزمه الفدية والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل والناسى انهما يعقلان فعلمهما
 فنسبا الى تقصير بخلاف هؤلاء على الجارى على قاعدة الاتلاف وجوبها عليهم ايضا مثلهم فى ذلك النائم
 قال القاضى ابو الطيب ولو ادعى فى زمننا الجهل بتحريم الطيب واللبس ففى قبوله وجهان اه والاوجه
 عدمه ان كان مخالطا للعلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة والاقيل اه شرح مر (قوله العلم بان المسوس
 الخ) وإن جهل الفدية فى كل من انواعه أو جهل الحرمة فى بعضها اه شرح مر (قوله يعلق) ملاضيه
 علق بكسر اللام فى المختار وعلق به بالكسر علوقا أى تعلق اه وفى المصباح وعلق الشوك بالشوب علقا

من باب تعب وتعلق إذا نشب به واستمسك وعلمت المرأة بالولد وكل أثني تعلق من باب تعب أيضا حملت والمصدر العلوق اهـ (قوله ولا يكره غسله الخ) الانسب في المقابلة ولا يحرم فلذلك اصلحه الشارح بقوله فلا يحرم فالقابلة في كلامه بحسب اللازم قال في الروض وله خضب لحيته بالحناء اهـ وقوله لحيته قال في شرحه وغيرها من الشعور اهـ وعبارة العباب خضب شعره بنحو الحناء اهـ وقوله لا شعره قال في شرحه اهـ المحرم الذكر والاثني اهـ سم على حج (قوله أيضا ولا يكره غسله) قال في الروض وله خضب لحيته وغيرها من الشعور بالحناء ونحوه لانه لا ينمى الشعر وليس طيبا نعم إن كان الحناء ثخيناً والمحلى يحرم ستره حرم لا للخضب بل لستر ما يحرم ستره كما علم مما مر باختصار وبه يعلم أنه لا يحرم الحناء على الرجل إلا في غير الشعر فليحرم اهـ سم (قوله بنحو خطمي) في المختار الخطمي بالكسر الذي يغسل به الرأس قالت ذكر في الديوان أن في الخطمي لغتين فتح الحناء وكسرها (قوله أيضا ولا يكره غسله) أي فهو خلاف الأولى كما في شرح مر (قوله ودهن شعر راسه) ولو شعرة أو بعضها وعبارة حج وظاهر قولهم شعره لا يد من ثلاثة ويتجه الاكتفاء بدونها إن كان مما يقصد به التزين لأن هذا هو مناط التحريم كما يعلم مما تقرر انتهت والحاصل أن تحريم الدهن يجري في الشعرة وبعضها وكذلك الإزالة وإنما التفصيل في الفدية في الإزالة لا يجب إلا في ثلاثة وفي الدهن يجب في دهن واحدة أو بعضها أو شيئاً وعبارة الشوبري قوله ودهن شعر راسه المراد به الجنس فالشعرة الواحدة إذا حصل بدنها التزين كذلك على المعتمد وظاهره وجوب الدم فيما دون الثلاث حيث حرم ووجهها ما تقدم وبه فارق الإزالة ثم رأيت حج بعد قول العباب الثالث الأدهان في شعر الرأس قال بل أو في شعرة واحدة كما قاله المحب الطبري وغيره وكان المصنف تبع ابن عجيل في اشتراط دهن ثلاث شعرات كما لا يكمل دم الخلق إلا بها فعلى الأول يجب بدهن الشعرة أو بعضها الفدية الكاملة ويفرق بينه وبين ما يأتي في نحو الخلق بأن تمام الترفه هنا يحصل بذلك لأن بريق الدهن يرى ولو في نحو شعرة واحدة بخلافه ويلزم أبو عجيل أن في دهن الشعرة مداً والشعرتين مدين لأنه قضية قياس ما هنا بالإزالة ولا فائل بذلك فيما علمت اهـ بحر وفه انتهت والدهن بفتح الدال المهملة مصدر بمعنى التدهين وبضمها اسم لما يدهن به اهـ برماوى والمراد هنا الأول (قوله أو لحيته) شمل لحيته المرأة لأنها وإن كانت مثله في حقها إلا أنها تزين به ههنا هم على حج (قوله كزيت) أي ولو حاراه برماوى (قوله وزبد) بخلاف اللبن وإن كان يستخرج منه السمن اهـ شرح مر (قوله ودهن لوز) وكذا شحم وشحم ذاتين اهـ برماوى (قوله في بقية شعور الوجه) أي إلا شعرا الحد والجبهة إذ لا يقصد تنميتها بحال وحينئذ فليقتبه لما يغفل عنه كثيرا وهو تلويث الشارب والعنفقة بالدهن عند أكل اللحم فإنه مع العلم والتعمد حرام فيه الفدية كما علم مما تقرر فليحترز عن ذلك ما أمكن اهـ حج وقضيته حرمة كل دهن يعلم منه تلويث شارب مثلاً وصرح به في حاشية الإيضاح مفيداً له بما إذا لم تشتد حاجته قال ولا يجوز وجبت الفدية اهـ ابن الجلال (قوله وأصلع) ولو كان بعد الرأس أصاح جاز دهنه وهو فقط دون الباقي اهـ شرح مر (قوله وذقن امرد) أي سواء حرم النظر إليه أو لا اهـ حج في حاشية الإيضاح اهـ ابن الجلال (قوله أيضاً وذقن امرد) ينبغى إلا في أو أن نباتها لاها حينئذ كراس المحلوق اهـ سم على حج (قوله فلا يحرم دهنها الخ) وإنما حرم تطيب الأخشم ولزومه الفدية كما سر لأن المعنى هو متلف بالكلية بخلافه ثم فإن المعنى فيه الترفه بالطيب وإن كان المتطيب أخشم على أن لطيفة الشم قد تبقى منها بقية وإن قلت لأنهم يزل وإنما عرض مانع في طريقها فحاصل الانتفاع بالشم في الجملة وإن قل اهـ شرح مر (قوله وإزالة شعره أو ظفره) أي استمطلاً لأمالو كشط جلده فزال الشعر تبعاً أو قطع أئمة فصار الظفر تبعاً فلا فدية اهـ شيخنا ح ف وعبارة شرح مر وحرم إزالة شعر أى إلا إن أزاله مع جلده وإن حرمت إزالة الجلد من حيثية أخرى لأنه تابع نعم تسن الفدية ومثله في ذلك الظفر انتهت وقياس ما ذكر عدم التحاليل به فليراجع اهـ ع ش عليه وعبارة الإيضاح فتحرم

(ولا يكره غسله) أى كل من بدنه أو ملبوسه (بنحو خطمي) كسدر فلا يحرم وإنما يسن تركه له لأنه لازالة الأوساخ للترزين والتنمية ونحو من زيادتي (و) حرم به على كل (دهن شعر راسه أو لحيته) بدهن ولو غير مطيب كزيت وسمن وزبد ودهن لوز لما فيه من التزين المنافي لحبر المحرم أشعث أغبر أى شأنه المأمور به ذلك ففي ذلك الفدية الظاهر كما قال المحب الطبري التحريم في بقية شعور الوجه كحاجب وشارب وعنفقة وخرج بما ذكر سائر البدن ورأس أقرع وأصلع وذقن امرد فلا يحرم دهنها بما لا طيب فيه لأنه لا يقصد به تزيينها بخلاف الرأس المحلوق يحرم دهنه بذلك لتأثيره في تحسين شعره الذى ينبت بعده (و) حرم به على كل (إزالة شعره) من رأسه وغيره (أو ظفره) من يد أو رجل قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقيس بما في الآية الباقية

إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو نفث أو احراق أو غير ذلك سواء فيه شعر الرأس والابط والعاقة والشارب وغيرها من سائر شعور البدن حتى يحرم بعض شعرة واحدة من أي موضع كان من بدنه وإزالة الظفر كإزالة الشعر فيحرم قلبه وكسره وقطع جزء منه فإن فعل شيئا من ذلك عصي ولزمه الفدية ويحرم عليه مشط لحيته ورأسه أن أدى ذلك إلى تنميش شيء من الشعر فإن لم يؤد إليه لم يحرم لكن يكره فإن مشط فانتف من الفدية فإن سقط شعر فشك هل انتف بالمشط أم كان متدلا فلا فدية عليه على الأصح ولو كشط جلد رأسه أو قطع يده أو بعض أصابعه وعليه شعر وظفر فلا فدية عليه لأنهما تابعا غير مقصودين ويجوز للمحرم حلق شعر الحلال ويحرم على الحلال حلق شعر المحرم فإن حلق حلال أو محرم شعر محرم آخر اثم كان حلق باذنه فالفدية على المخلوق وإن حلق بغير إذنه بان كان نائما أو مكرها أو مغشى عليه أو سكت فلا يصح أن الفدية على الخالق وقيل على المخلوق فعلى الأصح لو امتنع الخالق من إخراجها فللمخلوق مطالبة بإخراجها على الأصح ولو أخرجها المخلوق عن الخالق باذنه جاز أو بغير إذنه لا يجوز على الأصح ولو أمر حلال حلالا بحلق شعر محرم نائم فالفدية على الأمر إن لم يعرف الخالق الحال فإن عرف فعليه على الأصح (فرع) هذا الذي ذكرناه في الحلق والقلم بغير عذر فاما إذا كان بعذر فلا اثم وأما الفدية ففيها صور منها الناسي والجاهل فعليهما الفدية على الأصح لأن هذا إتلاف فلا يسقط ضمان بالعذر كإتلاف المال ومنه لو كثر القمل في رأسه أو كان به جراحة أو حوجها إذا همل إلى الحلق أو تأذى بالحلق لكثرة شعره فله الحلق وعليه الفدية ومنه لو نبتت شعرة أو شعرات داخل جفنه وتأذى بها فلعلمها ولا فدية وكذا لو طال شعر حاجبيه أو رأسه وغطى عينيه قطع المغطى ولا فدية وكذا لو انكسر بعض ظفره وتأذى به قطع المنكسر ولا يقطع معه من الصحيح شيئا انتهت (قوله بجامع الترفه) يشكل تعليلهم وجوب الفدية في الحلق بالترفه بأنهم جعلوه من أنواع التعزير وجعلوا في إزالة الشعر من الغير بغير إذنه التعزير وذلك مستلزم لكونه مزرى أو مناف لكونه ترفها اذ هو الملاثم للنفس ويلزم من ملائمتها عدم إزرائها وقد يجاب بمنع إطلاق كونه ترفها بل فيه ترفه من حيث أنه يورث كلفة الشعر وتعهده وجناية من حيث أن الشعر جمال وزينة في عرف العرب المقدم على غيره ولو كان له جناية سارى نحو الناسي غيره وكون بقائه جمالا لم يحلق ^{عليه السلام} إلا في نسك فإن قات لم جعل ركنا وكان له دخل في التحلل الأول قلت أما الأول فلأن فيه وضع زينة لله تعالى فأشبهه الطواف من حيث أنه أعمال النفس في المشي لله تعالى وأما الثاني فلأن التحلل من العبادة أما بالأعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المعلم بحصوله من الأوقات للبصلي وأما بتعاطي ضدها كتعاطي المفطر في الصوم أو دخول وقته والحلق من حيث ما فيه من الترفه ضد الأحرام الموجب لكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحلله اه حج (قوله والمراد من ذلك) أي من الشعر الكائن في المتن أو في الآية من حيث تقديره اه شيخنا (قوله كان تأذى بشعر الخ) أي ولو أدنى تأذى فيما يظهر اه حج وعش على مـ والفرق بينه وبين اللبس لحاجة غير خفي اذ من شأنه عدم الصبر عليه بخلاف اللبس اه ابن الجلال (قوله نبت بعينه) وما جرب لإزالته دهنه بغدتفه بالزباد أو بدم الضفدع اه برماوى ومن خواص اليربوع كما قاله الدميرى أنه إذا انتف الشعر الذى ينبت في العين ودهن مكانه بدم اليربوع فإنه لا ينبت بعد ذلك واليربوع حيوان صغير يشبه الفار أبيض البطن أغبر الظهر اه من شيخنا الحنفى وفى قراءة الشنشورى (قوله فلا يحرم الإزالة) قال فى شرح مختصر الإيضاح وظاهر أنه لو قطع منه أى من الشعر المؤذى أو الظفر ما لا يتأذى قطع المنكسر إلا به جازله ذلك لا احتياجه إليه لأنه لو أبقي شيئا من المؤذى لضره والموقوف على حده قد يتعذر أو يتعسر اه فهو نص فى الجواز كما بحثه أولا ولم يتعرض للدم والظاهر وجوبه كما استقر به وتفهمه عبارة النهاية اه ابن الجلال (قوله بل ولا يلزمه الفدية فى التأذى بما ذكر) بخلافه فيما قبله والحاصل أن ما كان لضرورة لا فدية فيه ما كان لحاجة ففيه الفدية وإن جاز الفعل فيهما اه حل وعبرة شرح مـ قال الاسنوى وكذا

بجامع الترفه والمراد من ذلك الجنس الصادق بالواحدة فأكثر وبعضها (لا لعذر) بكثرة قمل أو يتدا ولجراحة أو تأذى كأن تأذى بشعر نبت بعينه أو غطاها أو بكسر ظفر فلا يحرم الإزالة بل ولا يلزمه الفدية فى التأذى بما ذكر

تأزمه الفدية في كل محرم أيسر للحاجة إلا للبس السراويل والخفين المقطوعين كما مر لأن ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة مأمور بهما تخفف فيهما والحصر فيما قاله كما أفاده الشيخ بمنوع فقد استثنى صور لا فدية فيها كإزالة شعر نبت في باطن عين وتضرر بفوكقتل سيد صائل وحيوان مؤذ وكقطع ما انكسر من ظفره وتأذى به فقطع المؤذى منه فقط وإنما لزمت في حلق الشعر لكثرة القمل لأن الأذى حصل من غير المزال بخلافه هنا ومن ثم لو طال شعر حاجبه أو رأسه وغطى عينيه جاز له قطع المغطى فقط ولا فدية انتهت (قوله أيضاً بل ولا تأزمه الفدية) فيه أن هذا يناقض ما يأتي قريباً من قوله وفي ثلاثة ولاء ولو بهذر فدية ويخالف أيضاً قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية ويمكن دفع التناقض والمخالفة بأن يحمل الأذى في الآية على الذي ليس لضرورة كالتأذى بكثرة القمل لأن الآية نزلت فيه كما روى أن النبي ﷺ قال للكعب بن عجرة أيؤذيكم هو أم رأسكم الخ وكالتأذى وكذا العذر الآتي يحمل على ما ذكرنا أما حالة الضرورة كالتأذى بالشعر المذكور وبكسر الظفر فلا فدية فيه لأنه غير محمل الآية كما يؤخذ جميع ذلك من صريح عبارة م ومن ثم قال حل والحاصل أن ما كان لضرورة فلا فدية فيه وما كان لحاجة ففيه الفدية وإن جاز الفعل فيهما أفاده شيخنا (قوله كما لا تأزم المعنى عليه الخ) وذلك لأن إحرامهم ناقص فلا يرد أن هذا من خطاب الوضع ولا فرق فيه بين المميز وغيره وأيضاً التعميم بالنسبة لحق آدمي أما في حق الله تعالى فيختص خطاب الوضع بالمميز وما هنا من هذا القليل هذا ولا يشكل عدم اللزوم لهؤلاء بلزومها للجاهل والناسي كما سيأتي إذ الفرق أنهما يعقلان فعلمهما فينسبان إلى نوع تقصير بخلاف هؤلاء شيخنا (قوله في إزالة شعرة أو ظفر الخ) أي على الأظهر من أقوال ثلاثة عبارة أصله مع شرح المحلى والأظهر أن في الشعرة بد طعام وفي الشعرتين مدين والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرتين درهمين والثالث ثلث دم وثلثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والأول لأن قال تبعض الدم عسير فعدل الأول منهما إلى الطعام لأن الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمد اقل ما وجب في الكفارة فقربت به وعدل الثاني إلى القيمة وكانت قيمة الثاة في عهده ﷺ ثلاثة دراهم تقريباً فاعتبرت عند الحاجة إلى التوزيع وتجري الأقوال في الظفر والظفرين انتهت ولو أزال ما ذكر من محرم ميت لم يدخل وقت نجاسة فتمضي كلام الشارح رحمه الله تعالى أنه ليس عليه الفدية وبه جزم العلامة عبد الرؤوف في حاشيته عليه جزم شيخه الشهاب حجج رحمه الله تعالى في متن مختصر الإيضاح بلزومها والله شارحه المذكور بأنه بمنزلة الحي النائم ويؤيد ما فيه عموم قولهم لو كان الخواق غير مكاتب بالفدية على الخالق فليتنامل ولو لب هذا المحرم المذكور شعرة في حياته ولم يمكن غسله إلا بحلقه وجب وهل تجب الفدية حيثئذ لا استوجه الاستاذ أبو الحسن البكري رضي الله عنه عند الوجوب قال لأن الميت لا تقصير منه وغيره معذور واستظهره الشهاب حجج في متن مختصر الإيضاح قال كما بينته في الحاشية اهـ وفرق فيها بين عدم وجوبها في تركته وبين وجوبها في مال المغمى عليه إذا طيه الولي أو حلقه الحاجة بأن المنفعة تعود عليه وحده بخلافها في الميت فانها تعود على المسلمين إذ لا يسقط الفرض عنهم إلا بغسل الرأس ولا نظر لكون النليد حصل بفعله لأنه محسن به لكونه سنة اهـ قال العلامة عبد الرؤوف رحمه الله أنه لا يجب على المباشر لأن المصلحة عامة بسقوط الواجب عن المسلمين ولا في تركته لأنه محسن بما ذكر وقد يمنع الثاني بانه وإن كان محسناً فإن إحسانه لا يمنع تأثير سيئته فيما هو اتلاف إذ التسيان لا يؤثر فيه مع رفع القلم عنه وإيضاً فالوديع إذا نصب في الحرم شبكة مودعة لمصلحة مالكم في نصبها والا تأملت ثم بعد موته تعلق بها عبيد وتألف الظاهر أنه يضمن مع أنه محسن بنصبها فكذلك ما هنا إلا أن يفرق بأن نصب الشبكة أقرب إلى تلف الصيد وينجر إليه عادة بخلاف النليد فإنه لا يجر إلى حلق الشعر عادة أهـ يؤخذ من تعليل قوله أنها تجب في مال المغمى عليه إذا طيه الولي أن من لبه رأسه وجب عليه الغسل من نحو

كما لا تأزم المعنى عليه
والجنون والصبي
غير المميز (وفي)
إزالة (شعرة) واحدة
(أو ظفر) واحد أو بعض
شيء منهما (مد) من طعام
(و) في (اثنين) من كل منهما
(مدان) لعسر تبعض
الدم فعدل إلى الطعام
لأن الشرع

الجنابة ولم يمكنه ايصال الماء الى بشرته الا بحلقه انه يجب عليه ذلك مع لزوم الفدية وهو ظاهر ثم رأيت
رحمة الله تعالى استقر به في الحاشية بعد ان ابدى احتيالا بأنه يتيم قال لان العذر الشرعي وهو حرمة الحلق
كالخس وهو مرض الراس ثم قال بعد ذلك لكن في لزوم الفدية نظر ظاهر الا انه ظاهر كلامهم او صريحه
الا ترى انه لو تحقق الضرر ببقاء شعر راسه لزمته ان الله مع الفدية الا ان يفرق بما ياتي فيماليو احتياج الى النزح
لاجل الوضوء اه وقد علمت من توجيه الاول انه الظاهر ويؤيده ما قاله العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى
من الاعتراض على فوق الحاشية المذكورة بانه وان كان محسنا الخ بل هذا اولى بوجوب الفدية بما اذا لم
المحرم راسه ثم مات اذ لم يقع منه الا سبب الحلق بخلاف هذا فتدبر منه سببه معه وان كان مكرها عليه
شرعا اذا لا كراه ليس له مدخل في رفع الفدية فتأمل (تنبيه) شمل قولهم لم يتحلل ماله وحلق المحرم راسه
في وقته ثم ازال شيئا من بقية شعور البدن لكن قال البلقيني يحل حلق البدن بعد حلق الركن أو بعد سقوطه
لمن لا شعر براسه قال وعلى هذا فلاحج ثلاث تحللات ولم يتعرضوا لذلك وقياسه جواز التعليم اذ هو يشبه
اه ومال اليه الشهاب حجج في حاشية الايضاح وايدوه ولا تارضوا الله تعالى عنه ورحمة الله تعالى بانه
اطلاقهم انه ليس له ان ياخذ من شاربه بعد الحلق مع قولهم ان له تقديم الحلق على بقية الاسباب صادق بما
قاله فتأمل اه وهو واضح ونظره اعني البلقيني في القياس ووجهه ان الظفر ليس من جنس الراس بل هو
مغاير له واعتراض الزركشي كلامه بان اباحة حلق غير الراس ليست مستفادة من حلقه وانما هي لدخول
وقت حلقه مع حلق الراس جملة واحدة كما حرم بالاحرام كذلك ورده الشهاب حجج بانه يلزم عليه
اباحة حلقه قبل حلق الراس لدخول وقته وليس كذلك اه قال تليذ العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى
واقول صرح الزركشي في اعتراضه على البلقيني بما تقرروا من عبارته اذ لم يقل احدا بانه لا يجوز حلق شعر
البدن قبل حلق الراس اه فهو صريح في جواز حلق البدن قبل حلق الراس فقول البلقيني الشهاب حجج لانه
يلزم عليه الخ مبيى على انه لا يمكن اطلاقه على كلام الزركشي الذي ذكره عنه لا على هذا الصريح مع انها وقعا في
سياق واحد وحاصل رده بقوله وليس كذلك المنع ومن عبارة الزركشي في الاعتراض قال الاصحاب في
الكلام على تحريم الحلق ان حلق الشعر قبل اوان التحلل محظور انه لا فرق بين حلق الراس والبدن واقتصر
في شرح العباب على نقل هذا عنه في الاعتراض وقال بعده وهو صريح كما ترى في حرمة ازالة شعر البدن
بعد الحلق لا نه الى الان لم يتحلل الخ ما قاله احاداه عدم ارتضاء كلام البلقيني وان بقية الشعور كغيرها
لا تحل الا بفعل اثنين من ثلاثه بعكس ما قاله هنا بما ارتضاء وايدوه كلام الزركشي اوسع منه والحق
ان كلام الاصحاب المذكور انما ليس صريحا بل ولا ظاهرا في حرمة ازالة شعر البدن بعد الحلق التي
ردها بقوله هنا يعني في متن المختصر ولا معنى لحل احدهما دون الاخر بل مفهوم كلامهم ما قاله الزركشي
من ان حلق الراس والبدن يدخل وقتها جملة واحدة قال في عاينه اعني الزركشي بعد كلامه السابق
وبذلك على انهما في حكم الشيء الواحد انه لو حلق راسه وشعر بدنه لزمه فدية واحدة والاوجه
عندي ما قاله الزركشي وفوق كل ذي علم عليم وحيث فليس للحج الا تحللان كما قاله الاصحاب
احد الثلاثة يعني التي يحصل بها التحللان ازالة الشعر من راسه ويدخل وقت ازالة شعر غيره
بدخول وقته فتجوز ازالة الشعر قبل الراس وبعده ومعه هو وجه جدنا ثم بعد عام رايت سيدي المرحوم
السيد عمر رضي الله تعالى عنه استوجه ايضا اه ابن الجمل (قول) عند الحيوان به اي بالطعام اي
جعل عندك بكثر العين اي مثله في سقوط الطالب بكل منهما كما قال تعالى ومن قتله فمك متعمدا الى ان
قال ابو كنفان طعام مساكين وقوله وغيره وهو الثابت الحرجي وبعضهم فسروا قول الشارح عند
الحيوان ان به فقال اي قوم الحيوان بالطعام تأمل (قوله ان اختار دما) اي يفرض انه ازال الثلاثة
بان قال انما ان ازال الثلاثة كنت اكثر بدمه فان قلت كنت اكثر بالاطعام او الصوم ففيه ما قاله الشارح
وذلك لان هذا من تخيير هذا والمقتود انه يلزمه المختار والمدان سواء اختار الدم او غيره من مقتود خفيف

عند الحيوان به في جزاء
الصيد وغيره والشجرة
الواحدة بل بعضها هي
النهاية في القلة والمكث الأقل
ملو جب في الكفارات
فقولك به وذكر حكم
الظفر في هذه وفي المختار
من زيادتي هذا (ان
اختار دما) فان اختار
الطعام ففي واحد منهما
صاع وفي اثنين صاعان
أو الصوم ففي واحد صوم
يوم وفي اثنين صوم
يومين والتفصيل بهذا من
زيادتي

اه شيخنا فلو عجز عن المداد والمدين استقر ذلك في ذمته كالكفارة ولا يهوم عن ذلك اه حل ومثله شرح
 مر وفي المدابغى على التحرير ما نهى وتوضيح ما قاله الشارح انه اذا اختار الطعام وهو ثلاثة أصم في كال
 الفدية وجب شيء من جنسه في الأقل منه وهو صاع في الواحد وصاعان في الاثنين واذا اختار الصوم أي
 صوم ثلاثة أيام وجب شيء من جنسه وهو الايام واذا اختار الدم فليس له شيء من جنسه يرجع اليه فيتعين
 وجوعه الى الامداد لانها قد عهدها التقدير بها في الاحرام وهذه الفدية ضعيفة تبع فيها جماعة هنا وفي شرح
 المنهج والمعتمد كما جرى عليه الرمي تبع الاقواء والدم ايجاب ذلك مطلقا سواء اختار دما أو لا فلا يجزى
 غير مد الواحد ومدين في اثنين مطلقا فان خالف ونقل على هذه الطريقة لم يكف الصوم وأما الصاع
 بدل المد والصاعان بدل المدين فيجزى بالاولى بل يقع المد والمدان فرضا والباقي تطوعا اه وفي حاشية
 عبد البر عليه ما نهى قوله ان اختار الدم هذا ضعيف هكذا اقره صاحب البيان وهو يقول الى التخيير بين
 الصوم والصاع والمد فان قيل كيف يتخير بين الشيء وبعضه فان المد بعض الصاع فالجواب ان ذلك معهود
 كالتيخير بين القصر والتمام وبين الجمعة والظهير أي حق من لا تلزمه الجمعة وانما قال ان اختار الدم لانه اذا
 ازال ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار خير بين ذبح شاة أو تصدق بثلاثة أصم أو صوم ثلاثة أيام فان
 اختار الدم وجب مداد ومدان لعسر تبعض الدم والمعتمدان التخيير انما يكون في الدم الكامل وهو
 ماله ازال ثلاث شعرات وأما الشعرة والشعرة فان قالوا اوجب فيهما ما قدره الفقهاء خلافا للعمراني اه (قوله)
 وفي ازالة ثلاثة الخ ولو ازال شعرة واحدة في ثلاث دفعات فان اختلف الزمان أو المكان وجب ثلاثة
 أمداد وان اتحدت واحدة لادم لانه تعالى ثلاث شعرات ولم يوجد هكذا يظهر في المستثنين ثم رأيت مر
 قرر ما يوافق قوله سم في حواشيه اه شويري اه غش (قوله بان يتحد الزمان والمكان) فان اختلف محل
 الازالة أو زمانها عرفا وجب في كل شعرة أو بعضها أو ظفر أو بعضه والمراد باتحاد الزمان وقوع
 الفعل على التوالي المعتاد والافالات اتحاد المحقق مع التعدد في الفعل بما لا يتصور اه حل وقوله والمكان
 أي مكان الازالة أي المكان الذي ازال فيه وليس المراد به محل الازالة كالعضو اه شيخنا هذا هو
 المعتمد لا يقال يلزم من تعدد المكان تعدد الزمان فهلا اكتفى به لانا نقول التعدد هنا عرفي وقد يتعدد
 المكان عرفا ولا يتعدد الزمان عرفا اه عزيزي أي لعدم طول الفصل فالمراد باتحاد الزمان عدم طول
 الفصل عرفا وباتحاد المكان ان لا يتعدد المكان الذي ازال فيه تامل (قوله أي خلق الخ) لعل تقدير
 خصوص الخلق توقيفي اه حل وعبارة البرماوى قوله أي فخلق لا يتعين ما سلكه الشارح بل مثله ماله
 ازال وانما عير بالخلق جريا على الغالب انتهت (قوله والشعر يصدق) أي في الآية بالثلاث أي لا بدونها
 وهذا محسب ما قام عند المجتهد حيث حمل الشعر في جانب التحريم على الجنس الصادق بالواحدة وفي جانب
 الفدية على الجمع الغير الصادق بالواحدة اه شيخنا (قوله ايضا والشعر يصدق بثلاث) اعترض بانه في
 الآية مضاف فيعم واجيب بان الاجماع صدعن الاستيعاب اه حل وقد اشار له الشارح بقوله ولا يعتبر
 جميعه باجماع (قوله ولو خلق) من باب ضرب اه مختار اه ع ش على مر (قوله والفدية على المخلوق)
 عبارة شرح مر ولو خلق محرم او خلال راس محرم بغير اختياره قبل دخوله وقته فالدم على الخالق كما
 لو فعل ذلك بتاتم او مجنون او غير مميز او منغى عليه اذ هو المقصود ولا الشعر في يد المحرم كالودبة
 الا العارية وضمان والاولى مختص بالمتلف والمخلوق المطالبة به وان قلنا ان المردع لا يخاصم
 لان نسكه يتم بادائه ولو جوبه بسببه وانما لم يجز للزوجة مطالبة زوجها باخراج فطرتها لان الفدية في
 مقابلة اطلاق جزء منه فساغ له المطالبة بخلاف الفطرة الى ان قال ولو طارت نار الى شعرة فاحرقته
 واطاق الدفع لزمته الفدية والا فلا ولو ازال المحرم ذلك من الحلال لم تجب فدية على المحرم ولو تغير اذنه
 اذ لا حرمة لشعره من حيث الاحرام واستثنى من اطلاق وجوب الفدية على الخالق ماله امر حلال خلا لا
 بمخلق محرم تاتم او نحوه فالفدية على الامر ان جهل الخالق او اكره او كان اعجميا يستند وجوب طاعة

(و) في ازالة (ثلاثة) فأكثر
 من كل منهما ولو بعذر
 (ولاء) من زيادتي بان
 يتحد الزمان والمكان
 عرفا (فدية) اما في الخلق
 بعذر فلاية فن كان منكم
 مريضاً أو به أذى من رأسه
 أي خلق شعر رأسه ففدية
 واما غيره فبالاولى وقيس
 بالخلق غيره وسيأتي ان
 هذه الفدية بخيرة والشعر
 يصدق بالثلاث وقيس
 بها الاظفار ولا يعتبر
 جميعه بالاجماع ولو خلق
 شعر رأسه ولو مع شعر باقي
 بدنه ولا يلزمه فدية واحدة
 لانه يعد فعلا واحدا والفدية
 على المخلوق ولو بلا اذن
 منه ان اطاق الامتناع منه

أمره والافعل والحال ومثله لو أمر محرم محرما أو حلال محرما أو عكسه كما به عليه الأذرعى وصريح ما تقرر انهما لو كانا معذورين فالقدية على الحالق وقياسه انهما لو كانا غير معذورين ان تكون على الحالق ايضا وهو ظاهر انتهت وانظر هل يجرى هذا التفصيل في التطيب والدهن فيما لو طيب او دهن محرم او يحلل محرما أو هو خاص بالازالة يحرر (قوله لتفريطه فيما عليه حفظه) عبارة حجة لان الشعر في يد المحرم كالوديعة فيلزمه دفع متلفاته انتهت (قوله بدليل الحنث به) اي بالمذكور من الاذن في الحالق والسكوت عليه هذا والمعتد انه لا يحنث بهما كما قاله وفي الايمان فصل حائف لا يفعل كذا حنث بفعله لا بفعل وكيله اه بحررته (قوله قصا يا) أي جرارا (قوله لم يضمها الا الغاصب) أي لا يستقر الضمان الا عليه والا فالقصار طريق في الضمان فيطالب سواء كان عالما او جاهلا وفي صورة العلم يكون قرار الضمان عليه فقوله الا الغاصب أي ان كان جاهلا فان كان عالما فاقرار عليه وإن كان يطالب مطلقا اه شيخنا (قوله وحرم به وطء) أي في قبل أو دبر ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو اجنية على جهة الزنا والواط او كان الجماع في بهيمة أو في ميتة ولو مع لف خرقه على ما ذكره اه بر ماوى وسواء كان بذكر متصل او منفصل او بمقطوع ولو من بهيمة أو من قدر الحشنة من فاقد ما اه شرح مرقوله او بمقطوع أي بالنسبة للمرأة بان استدخلت ذكرامة طوعا فيحرم عليها ويفسد حجبها وإن كانت لا تجب عليها القدية كما يأتي اه رشيدى عليه (قوله أيضا ووطء ومقدماته بشهوة) محل حرمتها قبل التحليل او بينهما كما هو سياق الكلام اما بعد التحليل فلا حرمة ولا قدية وان بقى الرمي والمبيت (قائدة) قال في شرح الروض يستحب تأخير الوطء من رى ايام التشريق ليزول عنه اثر الاحرام كذا جزم به الشيخان ونقله ابن الرفعة عن الجمهور قال المحب الطبري ولا معنى له ويشكل عليه خبر ايام منى ايام اكل وشرب وبعال وخبر انه عليه السلام بعث ام سلمة رضي الله عنها لتطوف قبل الفجر وكان يومها فاحب ان توافيه ليواقها وعليه بوب سعيد بن منصور في سننه باب الرجل يزور البيت ثم يواقع أهله قبل أن يرجع الى منى وذكره اه قال الشارح رحمه الله تعالى ويؤيده استحباب الطيب بين التحليلين لفعله عليه السلام اه أي لان الطيب من دواعيه واجاب العلامة الشريفي في المغنى والجمال والرمي في النهاية والشهاب ابن حجر في حاشية الايضاح والعلامة عبد الرؤف في شرح مختصر الايضاح بانه لبيان الجواز زاد الاخير ان الناس من شأنهم ذلك اه قال سيدنا ومولانا السيد عمر رضي الله تعالى عنه وأنت خير بعد هذا التاويل جدا مع ذكر الاكل والشرب معه فذكرهما معه قرينة واضحة على ان المراد مشروعية كمالا متناع الصوم فيما هو عن قوله في الحديث الثاني فاحب ان توافيه الخ قال الشهاب ابن حجر في الحاشية وتبعه تلميذه العلامة عبد الرؤف بانه تعبير من الراوى بحسب ما فهمه قال وب تسليم انه ليس كذلك فهو لبيان الجواز لانه مما يخفى ويحتاج الى ظهوره في هذا المجمع العظيم بدلالة الفعل التي هي اقوى من دلالة القول اه زاد الاخير رد التأييد الشرح المذكور ونذب الطيب بين التحليلين لا يقتضى ندب الجماع بعدهما والالما ندب لانه يؤدي الى الجماع بينهما ايضا وهو محرم وسبب ندب الطيب بعد التحلل الاول ان يخالف حاله قبله كالاكل يوم عيد الفطر فان كلامها سنة وقبل ذلك حرام اه وفي حاشية الايضاح والمناسبت التعبير بلا يسن بدل قوله لم يسن ان لا يطال الخ انه يعني لثبات سنة تنى الوطء عن ايام التشريق يحتاج لدليل اه بخلاف التعبير بلا يسن فانه يقتضى ان الوطء في ايام التشريق مباح بخلاف تعبيرهم بلا يسن فيقتضى ان الوطء طى فيها بخلاف السنة وإن عدمه سنة فيحتاج الى دليل وهذا الاعتراض يتوجه على عبارته في متن مختصر الايضاح قاله شارحه العلامة عبد الرؤف اه ابن الجبال (قوله التي اشرت اليها فيما مر) وهي العقل والاختيار والعلم بالتحريم والاحرام اه ع ش (قوله فلا رفك الآية) قال بعضهم حكمة ذكر الله تعالى هذه الالفاظ الثلاثة لانه لا يذول انقص انه تعالى اثبت في العلوم العقلية ان الانسان اربع قوى قوى شهوانية بهيمية وقوى غضبية سبعة وقوى وهمية شيطانية وقوى عقلية ملكية والمقصود من جميع العبادات قهر القوى الثلاث اعني

لتفريطه فيما عليه حفظه
ولا إضافة الفعل اليه فيما إذا
أذن للحالق أو سكنت بدليل
الحنث به ولائها وإن
اشتركا في الحرمة في هذه
فقد انفرد الخلق بالترفع
ولا يشكل هذا بقولهم
المباشر مقدم على الأمر
لان ذاك محله إذا لم يعد
تفعه على الأمر بخلاف
ما إذا عاد كالأغصاب شاة
وأمر قصا بانذبحها لم يضمها
الا الغاصب (و) حرم به على
كل (وطء) بشرطه التي
أشرت اليها فيما مر قال
تعالى فلا رفك ولا فسوق
ولا جدال في الحج أي

الشهوانية والغضبية والوهمية فقله تعالى فلا رفث إشارة إلى قهر القوى الشهوانية وقوله ولا فسوق إشارة إلى قهر القوى الغضبية التي توجب المعصية والترفد وقوله ولا جدال في الحج إشارة إلى قهر القوى الوهمية التي تحمل الإنسان على الجدال في ذات الله تعالى وصفاته وأحكامه وأسمائه وهي الباعثة على منازعة الناس وماراتهم والمخاصمة معهم فلما كان سبب الشر محصورا في هذه الأمور الثلاثة لا جرم قال فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اهـ برماوى (قوله فلا ترفسوا ولا تفسقوا) أى فهو خير بمعنى النهى ولو كان خبرا على بابه لاستحال تخلفه لأن خبر الله تعالى لا يتخلف اهـ برماوى (قوله مفسر بالجماع) أى والفسوق بالمعاصى والجدال بالخصوم اهـ اجهورى (قوله ومقدماته) كقبلة ونظر ومسرومة عاتقة وقوله بشهوة أى ولو مع عدم إنزال أو مع حائل ولا دم في النظر بشهوة والقبلة بحائل وإن أنزل بل وإن تعدد وعلم الإنزال بذلك بخلاف ما سوى ذلك من المقدمات فإن فيها الدم وإن لم ينزل أن يباشر عمدا بشهوة وفي الأنوار أنها تحجب في تقييل الغلام بشهوة وكأنه أخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لو دأع أنه إن قيل بقصد الأكرام أو أطلق فلا فدية أو للشهوة ثم وفدى اهـ شرح مر وعبارة العباب وأما المقدمات بشهوة حتى النظر فتجزم ولو بين التحليلين ولا تقصد أى المقدمات النسك وإن أنزل ويجب بتعمدها الدم وإن لم ينزل وكذا بالاستمناة أى إذا نزل لا بالنظر بشهوة والقبلة بحائل وإن أنزل اهـ وفي شرحه مانعه وفيه أى وفي المجموع أن الأصح القطع بالوجوب في مباشرة الغلام كالمرأة وقيدته في موضع بالحسن فقول الماوردى وغيره لافدية في تقييله ولا مباشرة بشهوة وإن أنزل كالفكر فإنزل ضعيف أو يحمل على غير الحسن بناء على أنه قيد وفيه نظر وإن قيدت به حرمة نظره كما يأتي في النكاح لوضوح الفرق اهـ وفي شرحه أيضا مانعه ولو كرر نحو القبلة فالذى يظهر أنه إن اتحد المكان والزمان لم تجب الأشاق ولا تعددت ثم رأيت المجموع صرح بذلك وسأذكره عنه قبيل آخر الباب اهـ سم على حج ويحرم على المرأة تمكين الزوج من المباشرة لأن فيه إغانة على معصية كما يحرم على الزوج الحلال مباشرة محرمة يتمتع عليه تحليلها اهـ ابن الجلال (قوله بشهوة) لكن لو نظر بشهوة أو قبل بحائل فلا فدية وإن أنزل وكذا يحرم عقد النكاح ولا فدية اهـ برماوى (قوله وعليه دم) أى ولو كانت المباشرة بين التحليلين اهـ إيضاح وهذا الدم دم تخيير وتقدير كما قال الناظم

وقدرن وخيرن في الرابع * إن شئت فاذبح أو فجد بأصع * للشخص نصف أو فصح ثلاثا إلى أن قال وتقييل ووطء ثنى أو بين تحلى ذوى احرام بخلاف دم الجماع المفسد فانه دم ترتيب وتعديل كما قال الناظم والثان ترتيب وتعديل ورد * في محصر ووطء حج إن فسد

(قوله إن جامع عقبه) ليس بقيد بل مثله التراخي عنه وعبارة حج نعم إن جامع بعدها وإن طال الفصل دخلت في واجب الجماع انتهت ومثله في مرقى قيد حل بحيث يعد مقدمة للوطء ولو أتى بالمقدمات بعد الفراغ من الوطء فلا شيء عليه اهـ حل بحروفه فواجب المقدمات يندرج في واجب الجماع مطلقا سواء كانت قبله أو بعده اهـ شيخنا وعبارة الشورى قوله إن جامع عقبه ليس بقيد بل المراد أن يكون الجماع ناشئا عن تلك المقدمات وإن طال الزمن ولا فرق في المقدمات بين انقبالية والبعدية انتهت ومثله في ع ش على مرقى والضمير في قول الشارح عقبه راجع للمقدمات في المتن ولعل التذكير باعتبار كونها فعلا أو نحو ذلك اهـ (قوله لدخوله في فدية الجماع) عبارة شرح مر ويندرج دم المباشرة في بدنة الجماع الواقع بعدها أو بدلها وكذا في شاته كالواقع بعد الجماع المفسد أو بين التحليلين فيما يظهر سواء أطال الفصل بين المقدمات والجماع أم قصر انتهت (قوله استمناؤه) ظاهره ولو بحائل اهـ حله وتقدم في الصوم أن الاستمناء طلب خروج المني أى قصد إخراجيه وأنه يفسد الصوم سواء كان بحائل أو لا بخلاف ما إذا لم يكن عن قصد إخراجيه فيفصل بين كونه بلا حائل فيفسد الصوم أو به فلا يفسده وانظر هل يأتي نظير هذا بان يقال في صورة القصد بآتم وتلزمه الفدية

فلا ترفثوا ولا تفسقوا
والرفث مفسد بالجماع
(ومقدماته بشهوة) كما
في الاعتكاف وهذا من
زيادتي وعليه دم لكتته
يسقط عنه إن جامع عقبه
لدخوله في فدية الجماع
وكالمقدمات استمناؤه
بعضوه كيدته لكن إنما
يلزم به الدم إن أنزل

مطلقا وفي صورة عدمه يفصل بين الحائل وعدمه لم أر من نبه على هذا وقوله بعض وكذا انظر هل العضوقيد
فيخرج به مالو حلك ذكره في حائط مثلا فلا حرمة ولا فدية او فالحرمة دون الفدية لم أر من نبه عليه (قوله
ويفسد به الحج) افهم قوله يفسد انه لا ينعقد إجماعه بجماعه وهو كذلك ولو احرمت حال نزعه انعقد صحبها على
أوجه الأوجه لان النزاع ليس بجماع أي حيث قصد بالنزع الترك اه شرح مر (قوله أي بالوطء المذكور)
أي المعتبرة فيه الشرط المذكور وهي العقل والاختيار والعلم وعبرة شرح مر واما الناسي والمجنون
والمفمى عليه والنائمة والمكره والجاهل اقرب عهده بالاسلام او نشأته ببادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد
بجماعهم ولو جامع بعد الفساد لزمه شاة انتهت (قوله ويفسد به حج) أي ولو من صبي بمن دون غير المميز
كالمجنون فانه كالسأهي والجاهل حلي (قوله ايضا ويفسد به حج الحج) أي سواء الفاعل والمفعول وانما التفصيل
في الفدية اه شيخنا (قوله من غير الخنثي) عبارة حج ويفسد به حج وهما أي الواطئ والموطوء واضحان
انتهت (قوله قبل التحللين) أي ولا ثواب له على ما فعله وانما وجب عليه المضي فيه تغليظا عليه اه ع ش (قوله
ايضا قبل التحللين) سواء كان قبل الوقوف وهو إجماع ام بعده خلا فلا يني حنيفة سواء اقامه الحج ام لا كما
في الام ولو كان المجمع في النسك رقيقا او صبياميزا إذ عمد الصبي عمد والرقيق مكاف وسواء كان النسك
متطوعا به أم مفروضا بنذر أو غيره لنفسه أو غيره كالأجير اه شرح مر (قوله لا بينهما كسائر المحرمات)
أي فانها لا تفسده وإذا تكرر الجماع حينئذ وجب فيما عدا الأول في كل جماع شاة اه حل (قوله وعمره
مفردة) أي ما دام عليه شيء من أعمالها ولو شعرة من الثلاث التي يتحلل بها منها اه حج (قوله تابعه للحج
صحة وفسادا أي وميقاتا فالتبعية في الصحة كان وقف القارن بقرقة ثم رمى يوم النحر ثم طال للافاضة ثم
سعى ثم وطئ وفيصح حجه لوقوع وطئه بعد التحلل الأول وكذا العمره تبعوا ولو انفردت فسدت لوطئه
قبل الحل الذي هو من أركانها وكذا الوقف القارن ثم رمى ثم حلق ثم جامع فلا تفسد عمرته وان بقي
منها الطواف والسعي بل تكون صحيحة تبعا للحج في الصحة والتبعية في الفساد كان طواف القارن طواف
القدم ثم سعى ثم حلق ثم وطئ قبل التحلل الأول فيفسد حجه بالوطء وكذا العمره تبعوا ولو انفردت لم
تفسد لوقوع الوطء بعد تمام أعمالها والتبعية في الميقات كالواحد احرم بهما من جوف مكة فانه لو لا القران لما
كان ميقاته جوف مكة اه مدا بني على التحرير (قوله وتجب به بدنة) أي على الفور ككل فدية تعدى بسببها
اه حج (قوله ايضا وتجب به بدنة فان عجز بقرقة الحج) هذا محترز للتقييد بغير المفسد في قوله الاتي وفي فدية
ما يحرم غير مفسد وصيد ونابت ذبح الحج كما سينبئ الشارح عليه هناك ففي هذا الصنيع بيان المفهوم قبل ذكر
المنطوق بمسافة طويلة كما لا يخفى (قوله أي بالوطء المفسد) خرج بالمفسد الوطء بين التحللين والجماع الثاني
بعد الجماع المفسد ليجب بكل منهما شاة لانه تمتنع غير مفسد فكان كاللبس ومنه يؤخذ ان الأوجه تكررها
بتكررها أحد هذين كما تكرر بتكرار اللبس ونحوه اه حج ولو انعقد نسكه فاسدا بان احرم بالحج بعد
فساد العمره بالجماع ثم جامع فهل يحكم بفساد آخر بالجماع حتى تجب الفدية ام لا لانه معنى للحكم بفساد الفساد
فتجب شاة كالحج جامع بعد افساد الصحيح بالجماع فيه نظرو ولا يبعد الثاني ولا يقال فائدة الحكم بالفساد
وجوب القضاء لما تقدم في شرح قول المصنف ولو احرمت بعمره في أشهر الحج الحج من وجوب القضاء
بالافساد الأول اه سم عليه (قوله وإن كان نسكه نفلا) كافي حج الصبي والرقيق وإن كانت البدنة في الصبي
على وليه اه شيخنا (قوله ايضا وإن كان نسكه نفلا) وكذا قوله الاتي وإن كان نسكه نفلا كل من الغايتين
للتعميم كما يعلم من عبارة أصله وشرحها (قوله والبدنة المرادة الحج) أي لا الاتي وفي كلام بعضهم
لا ما يشمل البقرة اه حل وعبرة شرح مر واعلم ان البدنة حيث اطلقت في كتب الحديث او الفقه
فالمراد بها كما قاله المصنف البعير ذكر اثنى وشرطها سن يحزى في الاضحية وقال كثير من أئمة
اللفظة تطلق على البعير والبقرة والمراد هنا ما من فان البقرة لا تحزى إلا عند العجز عن البدنة فان عجز عن

(ويفسد به) أي بالوطء
المذكور من غير الخنثي
(حج) للنهي عنه في الآية
والاصل في النهي اقتضاء
الفساد (قبل التحللين)
لا بينهما كسائر المحرمات
(و) تفسد به (عمره) بقيد
زدته بقولي (مفردة) كالحج
وغير المفردة تابعه للحج
صحة وفسادا (ويجب به) أي
بالوطء المفسد (بدنة) بصفة
الاضحية وإن كان النسك
نفلا (على الرجل) زوى
ذلك مالك في الموطأ عن جمع
من الصحابة ولا يخالف
لهم والبدنة المرادة الواحد
من الابل ذكر اثنى او
اثنى بأن عجز بقرقة فان
عجز فسبح شياه

البقرة أيضا بسبع شياه الخ انتهت (قوله ثم يقوم البدنة) وتعتبر قيمتها بسعر مكة في غالب الاحوال اه
 شرح مر ولم يعتبر بقيمة الحرم لانها ليست محل سكنى فانفتحت الرغبات اه ابن الجلال (قوله أيضا ثم يقوم
 البدنة) اي ثم ان عجز يقوم الخ وما قال فان عجز قوم الخ فان عجز صام الخ تأمل والا قرب في قيمة الطعام
 الذي يصوم بدله اعتبار سعر مكة في غالب الاحوال كما اعتبر في قيمة البدنة اه ع ش وهو ما في شرح مر وقال
 حج المعتبر حال الاداء قياسا على الكفارة قال ولهذا الواجب العبد بعد الافساد كفر البدنة او بدلهالا
 بالصوم اه ابن الجلال (قوله ويتصدق بقيمتها طعاما) اي على مساكين الحرم وقرائه الموجودين فيه
 حال الاعطاء ثلاثة فاكثر ان قدر عليهم والا كفي اثنان وواحد قاله العلامة عبد الرؤوف نقلا عن البلقيني
 وهو مفهوم قول صاحب البحر اقل ما يجزى ان يدفع الواجب الى ثلاثة من مساكين الحرم ان قدر متساويا
 او متفاوتا فاذا دفع لاثنتين مع قدرته على الثالث ضمن له اقل ما يصدق عليه الاسم ولو غر باء المتوطن اولى
 مالم يكن الغريب احوج ويجوز الدفع لصغير ومجنون وسيفه ويقبضه اولياؤهم لهم اه ابن الجلال (قوله
 ايضا ويتصدق بقيمتها طعاما) قال الشارح اي النشيلي فان قدر على بعضه اخبرجه وهام عما بقي اه
 وانظر هل ياتي ذلك في الدم فيقال ان قدر على بعضه كان قدره على شاة مثلا من السبع في دم الفساد اخرجته
 وقوم ستة اسباع البدنة واخرج بقيمتها طعاما وياتي فيه ما مروى يقاس على ذلك شاة الاحصار ايضا او يفرق
 قضية تعبيرهم بالعجز الاول لانه لا يكون عاجزا الا اذا عجز عن الجميع اما اذا قدر على شيء منه فلا يعتد
 عاجزا الا عن بعضه ويؤيده ما قاله العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى من الفرق بين من قدر على بعض
 الاطعام حيث يخرج منه ويصوم عن الباقي وبين عدم اجراء اطعام خمسة وكسرة خمسة في كفارة
 اليمين ان التخيير بين اشياء معينة يمنع الاكتفاء ببعض كل منها مخالفة لظاهر النص واما المرتبة فقضية
 الترتيب فيها ان لا يعدل عن واحد الا بعد العجز عنه ومن قدر على بعضه فليس بعاجز عنه فلا يجوز له
 العدول الى غيره اذ الميسور لا يسقط بالمعسور اه بل هو نص فيه فيؤخذ به مالم يوجد نقل واضح
 بخلافه والله اعلم اه ابن الجلال (قوله ثم يصوم عن كل مد يوما) اي ثم بكل المنكسر اه حج (قوله
 وخرج زبادي على الرجل الخ) عبارة شرح مر والوجوب في الجميع على الرجل دونها وان فسد نسكها
 بان كانت محرمة بميزة مختارة عامدة عالمة بالتحريم كما في كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء اكان
 الواطئ وزوجا ام سيدا ام واطئا بشبهة ام زانيا وما ذكره في المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم
 البدنة لها طريقة مرجوحة والمعول عليه مامر ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها الذي افسده الزوج
 بالوطء لزم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد وراحلة ذهابا ولبا بالانها غرامة تتعلق بالجماع فلزمته
 كالكفارة ولو عصبت لزم زوجها الانابة عنها من ماله وورثة الموطوءة برنا او شبهة عليها واما نفقة
 الحضر فلا تلزم الزوج الا ان يكون مساقرا معها ويسن اقترافهما من حين الاحرام الى ان يفرغ
 التحللان وافرأهما في مكان الجماع آكد للاختلاف في وجوبه اه شرح مر وقوله لانها غرامة
 تتعلق الخ يؤخذ من هذا جواب ما توقف فيه ثم فيما تقدم ما حاصله انها ان كانت مختارة فهي مقصورة
 فلا شيء على الزوج وان كانت مكرهة لم يفسد حجها وحاصل الجواب اننا نختار الاول ونقول هذه
 الغرامة ناشئة من الجماع الذي هو فعله لزمته وهذا قريب من لزوم الزوج حمام غنم لمن الجناية
 حيث جعلت بفعله اه ع ش عليه (قوله المرأة فلا شيء عليها) اي ولو بحر متار من حلال على المأمومة اه
 شو برى اي على معتمد من خلافا لحج حيث قال بوجوبها عليها في هذه الحالة (قوله ويجب به مضى) اي
 على الرجل والمرأة في فاسدهما اي لاني باطما وبطلان بالردة ثم اذا ما يفرق فيه بين الفاسد والباطل
 فان الردة اذا وجدت اثناء العمرة او الحج ولو بعد التحلل الاول تبطل وان قصر زمن المنافاة له كغيره من
 العبادات اه شيخنا ولا يشكك هذا بما مر من انه لو ارتد في اثناء وضوئه لم يبطل ما مضى بدليل انه لو اسلم كل
 بنية جديدة تغير الاولى مع انه لا يكمل هنا لان النية في الوضوء يمكن توزيعها على اعضائه فلا يلزم من بطلان

ثم يقوم البدنة ويتصدق
 بقيمتها طعاما ثم يصوم
 عن كل مد يوما وخرج
 زبادي على الرجل المرأة
 فلا شيء عليها غير الاثم
 (و) يجب به (مضى)

في فاسدهما) أى الحج والعمرة لقوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله وغير النسك من العبادات لا يتم فاسده للخروج منه بالفساد (و) يجب عليه (إعادة فورا) وإن كان نسكه نفلا لأنه وإن كان وقته موسعا تضيق عليه بالشروع فيه والنقل من ذلك يصير بالشروع فيه فرضا أى واجب الاتمام كالقرض بخلاف غيره من النفل فإن كان الفاسد عمرة فأعادتها فورا ظاهرا وحجا فينبور في سنة الفساد بأن يحصر بعد الجماع أو قبله ويتعذر المضى فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فان لم يحصر أعاد من قابل وعبر الأصل وغيره هنا وفيما يأتى بالانضاء وهو محمول على معناه اللغوي لأنه وقع في وقته كالصلاة إذا فسدت وأعيدت في وقتها وتقع الإعادة عن الفاسد ويتأدى بها

بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فإنه لا يمكن توزيعها على اجزائه فكان المنافي لها مبطلا لها من أصلها فناسب فسادها مطلقا اه شرح مر (قوله أيضا ويجب به مضى في فاسدهما) ظاهره ان وجوب المضى بسبب الوطء مع انه ليس كذلك بل هو من حيث الاحرام بالنسك وعبرة ابن الجهمال ويجب المضى في فاسد النسك لا فناء جمع من الصحابة رضى الله تعالى عنهم بذلك ولا يعرف لهم مخالف فيعمل ما كان يعمل قبل الفساد ويحتجب ما كان يحتجب قبله ومنه الجماع ثانيا فلو فعل فيه محظورا وجبت الفدية قال العلامة عبد الرؤف وفي قولهم فيعمل الخ إشارة إلى ان المضى يجب بالشروع في النسك لا أنه طرأ وجوبه بسبب الافساد بخلاف القضاء والكفارة اه انتهت (قوله لقوله تعالى وآتوا الحج الخ) عبارة شرح مر لعموم قوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله إذ هو يشمل الفاسد أيضا انتهت (قوله وغير النسك من العبادات الخ) استثنى الصوم فإنه يجب فيه الامساك وقد يجب بان ذلك خرج من الصوم لأنه ليس في صوم بخلاف النسك اه حل (قوله ويجب عليه إعادة فورا) أى من فسد حجه من رجل أو امرأة أو فسد الزوج حجا كان عليه القيام بذلك ولو ماتت وجب عليه بحج عنها بنفسه أو نائبه ذكره في شرح المذهب قال بعضهم وقيس ذلك ان الصبي إذا أحرم باذن وليه وفسد نسكه بالجماع وقتلنا بوجوب الإعادة عليه كان على الولي القيام بذلك حتى إذا مات كان عليه ان يحج عنه بنفسه أو نائبه فليحرم اه حل (قوله وإن كان نسكه نفلا) عبارة شرح مر ولو كان نسكه تطوعا من صبي أو قن لان إحرام الصبي صحيح وتطوع كتطوع البالغ يجب بالشروع قال ابن الصلاح وإيجابه أى القضاء عليه أى الصبي ليس بإيجاب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة ما أتلفه انتهت (قوله أيضا وإن كان نسكه نفلا) وفي هذه الحالة يقع القضاء نفلا وعبارته في شرح الروض ويقع القضاء مثل الفاسد فان كان فرضا وقع القضاء فرضا أو تطوعا وقع القضاء تطوعا انتهت وهذا صريح في ان القضاء يقع تطوعا إذا كان الأداء كذلك ليكن كيف هذا مع أن القضاء واجب مطلقا حتى فيما لو كان الأصل تطوعا فمقتضى ما تقدم أن القضاء يكون واجبا ومع ذلك يقع تطوعا ولا أعرف لهذا نظيرا الان فليتأمل (قوله لأنه وإن كان وقته موسعا) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بان الإعادة على التراخي كالإداء اه من شروح الأصل (قوله فان كان الفاسد عمرة الخ) عبارة شرح مروا لصح انه على الفور كان يأتى بالعمرة عقب التحلل وتوابعه وبالجماع في سنته ان أمكنه بان يحصره العدو الخ انتهت (قوله بان يحصر بعد الجماع الخ) ويتصور أيضا بان يشترط في إحرامه التحلل بالمرض ثم يجامع ثم يمرض فيتحلل ثم يشقى والوقت باق ويتصور أيضا بان يلقا ابن حنبل ويفسخ الحج الى العمرة أى ينوى بقلبه عمرة فينقصد عمرة فاسدة ثم يتحلل بأعمالها ثم يحرم بحج القضاء في سنته ويقع عن الحجة التي كان نواها أو لا كما شأن القضاء هكذا أخبرني بعض الثقات بان مذهب ابن حنبل كما ذكره بان بعض المسكين العارفين أفتى ببعض الحجاج الذي وقع له الجماع ففسد حجه وحصل له ضيق لفقره وعدم قدرته على العود للسنة القابلة فافتاه بتقليد ابن حنبل كما ذكره (قوله فيتحلل) أى بذبح في مكان حصر فخلق بنية التحلل كما يأتى (قوله والوقت باق) بان كان يمكنه ادراك الوقوف بعرفة فيحرم ثانيا ويأتى بالأعمال اه شيخنا (قوله وهو محمول على معناه اللغوي) وهو فعل العبادة ثانيا ولو في وقتها وهو يرجع الى معناها لغة الأداء يقال قضيت الدين أى أديته اه شيخنا (قوله وتقع الإعادة على الفاسد) حتى لو فسد عشر مرات وجبت إعادة واحدة وعشر بدلات اه شيخنا (قوله ويتأدى بها الخ) منه يؤخذ ان الصبي لو فسد حجه بجماع وإعادة ولو بعد بلوغه تقع الإعادة نفلا فلا تجز به عن حجة الاسلام ويلزمه ان يؤخر الإعادة بعد بلوغه عن حجة الاسلام وان قدمها وقعت عن حجة الاسلام وهو مصرح به في غير هذا الكتاب اه شورى وعبرة ابن الجهمال ولو جاعل زواجن اجزاء القضاء في الصبا والرق اعتبارا بالاداء ولا يلزم السيد الأذن في الاداء اذن في القضاء لانه لم يأت في افساد الاداء ولو أحرم أحدهما بالقضاء فبلغ أو عتق في الوقوف في الحج أو في رفته وأدركه أو في طواف العمرة انصرف إخراج القضاء الى حجة الاسلام أو عمرة ولو لم يزل القضاء من قابل ومثل قضاء النسك في الفور بية كل كفارة وجبت بدمه وانتهت (أيضا ويتأدى بها

ما كان يتأدى الخ) وهذا في غير حج الاجير أما هو فإذا أفسده فإنه يتقلب له ويكفر ويقضى عن نفسه
وتنسخ العينة لا الذمية فيحج مثلاً بعد سنة القضاء ويستاجر من يحج اه ابن الجمال (قوله ولو أفسدها) أي
حجة الاعادة او عمرتها وقوله لا اعادة عنها أي عن الاعادة بل عن الاصل أي فلا يلزمه إلا اعادة واحدة
ولو قلنا انه تلزمه الاعادة عن الاعادة لكان يلزمه حجتان اعادة الاصل وادة الاعادة اه شيخنا (قوله
بدنة أيضاً) أي كما يلزمه البدنة بافساد الاداء فتعدد الكفارة بتعدد الافساد دون القضاء فلا يتعدد وإنما
يجب مرة واحدة والفرق بين وجوب القدية في افساد قضاء النسيك وعدم وجوبها في افساد قضاء رمضان
أن قضاء رمضان لا يتصور وقوعه وقت ادائه بخلاف قضاء الحج لا يكون الا في وقته فساوى قضاؤه
اداء رمضان في حرمة الوقت فوجبت الكفارة وهذا سر تكرارها دون القضاء اه ابن الجمال (قوله ويلزمه
أن يحرم في الاعادة الخ) ولو أفسد مفرد نسكه فتمتع في القضاء او قرن جاز وكذا عكسه ولو أفسد
القرآن نسكه لزمه بدنة واحدة لانغار العمرة في الحج ولزمه دم للقرآن الذي أفسده لانه لزم الشروع
فلا يسقط بالافساد ولزمه دم آخر للقرآن الذي التزمه بالافساد في القضاء ولو افرد لانه متبرع بالافراد
ولو فات القرآن الحج لفوات الوقوف فانت العمرة بعماله ولزمه دمان دم للفوات ودم لاجل القرآن وفي
القضاء دم ثالث اه شرح مر (قوله أو قبله) انظر لو لم يحرم من القبل بل اخر الاحرام الى الميقات هل
يحرم عليه مع الدم او بدونه لم أر من نه عليه ثم رابت في شرح الروض ما يقتضى انه يحرم عليه ويلزمه دم
وعبارته مع المان وليكن الاحرام بالقضاء من مكان الاحرام بالاداء من قبل الميقات او من الميقات لانه التزمه
باحرامه بالاداء فلو احرم دونه لزمه دم انتهت (قوله ولو غير مر يد للنسك) الغاية الرد في الروضة مانصه
ولو جاوز غير مسمى فاحرم ثم أفسد فوجهان أصحهما وبه قطع صاحب التذيب وغيره ان عليه ان يحرم في
القضاء من الميقات الشرعي والثاني انه يحرم من ذلك الموضع اه ابن الجمال (قوله نعم ان سلك وفيها الخ)
الحاصل انه متى جاوز الميقات في الاحرام الاول لا يحرم في الثاني من مكان الاول ولا من قدر مسافته وان
احرم في الاول من الميقات أو قبله وجب ان يحرم في الثاني من مكان الاول او من قدر مسافته اه شيخنا
(قوله وإلا احرم من قدر مسافة الميقات) أي ما لم يكن امامه ميقات والاحرام منه وان كان ابعده من الاول
اه حل أي الذي جاوزه او لا بالاحرام كالمكان او لا سلك طريق من مصر ثم جاوز الجحفة من غير
احرام ثم احرم من بعدها وفي الاعادة سلك طريق المدينة فيجب عليه ان يحرم من ذي الحليفة ولا يصبر
حق يحاذي الجحفة تامل (قوله ولا يلزمه ان يحرم في مثل الزمن الخ) عبارة حج ولا يلزمه رعاية زمن
الاداء قبل وكان الفرق بينه وبين قول القاضي يلزم الاجير رعاية من الاداء ان هذا حق آدمي
ورد بان هذا مبني على وقوع القضاء للبيت والمعتمد انه الاجير لا نفسه لا تنسخ العينة بالافساد بقاء الذمة
واذا كان القضاء عن نفسه لم يلزمه رعاية زمن الاداء كما في الروضة خلافا لجمع لكن في المجموع ما
ما يوافقهم انتهت (قوله في الزمن الذي احرم فيه الخ) حتى لو احرم في الاداء في شوال جاز
في القضاء تقديمه على شوال وتأخير عنه وقرئ الرافعي بين الزمان والمكان بان
اعتناء الشارع بالميقات المكاني اكثر بدليل تعيين مكان الاحرام بالنذر دون زمانه ثم قال ولا يخلو
من نزاع وتوجب منه الاستوى فانه صحيح في النذر تعيين الزمان كالمكان بالنذر وحال الاستوى للفرق بان
المكان هنا ينضبط بخلاف الزمان اه برماوى (قوله لكل صيد ما كول الخ) أي طير كان او غيره كبقرة
وحش وجراد وكذا اوز لكن قال الماوردي والبط الذي لا يطير من الاوز لا جزاء فيه لانه ليس بصيد شرح
مر وعبارة التحرير متناوشت صيد البر انواع اربعة احدها يحل له أي للبحر قتلها ويضمنه وهو ما يراى
قتله لضرورة جوع الثاني محل قتله بلا ضمان وهو ذو سم وحدأة وغراب وكلب لا تنفع فيه وكل سبع عاد
وصيد صائيل او مانع من الطير ويسن للبحر وغيره قتل المؤذيات الثالث لا يحل قتله ولا يضمن به وهو
ما لا يؤكل ولا هو بمصر الامان ولد من ما كول وحشى وغيره ما كول فيحرم قتله ويضمن احتياطاً الرابع
لا يحل قتله وهو ما كول وحشى او في اصله وحشى فيضمنه أي يضمنه قتله محرماً او في الجرام (قوله وحشى)

ما كان يتأدى بالاداء لولا
الفساد من فرض الاسلام
او غيره ولو أفسدها بوطه
لزمه بدنة ايضاً لا اعادة
عنها بل عن الاصل ويلزمه
أن يحرم في الاعادة بما أحرم
منه في الاداء من ميقات أو
قبله فان كان جاوز الميقات
ولو غير مر يد للنسك لزمه في
الاعادة الاحرام منه نعم
ان سلك فيها غير طريق
الاداء احرم من قدر
مسافة الاحرام في الاداء
ان لم يكن جاوز فيه الميقات
غير محرم وإلا احرم من
قدر مسافة الميقات ولا
يلزمه ان يحرم في مثل الزمن
الذي احرم فيه بالاداء
(و) حرم به (تعرض) ولو
بوضع يد بشره أو وديعة
او غيرهما (ل) كل صيد
(ما كول برى وحشى)
قال تعالى وحرم عليكم
صيد البر ما دمتم حرماً

وهو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن أخذه إلا بحيلة اه برماوى (قوله أى أخذه) دفعا لما قيل أن الاستدلال إنما يتم إذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق أنه المصايد فيكون المراد تحريم أكله إذا لا بد من إضمار وإضمارا كاه وأخذه معا يمتنع لأن مثل هذا لا عموم له فتعين البعض وهو الأكل والاضمار يلزم منه تحريم الاصطياد اه برماوى وعبارة حجج أى التعرض له ولجميع أجزائه انتهت (قوله بخلاف غير المأكول) أى وبخلاف ما شك في توحشه أو أكله أو في توحش أو أكل أحد أصوله نعم يندب فداؤه اه شرح م ر أى بمثله إن كان له مثل ولا ببقية مته على ما يأتي اه ع ش عليه (قوله وإن كان برياً وحشياً) وحرم أبو حنيفة التعرض للوحش غير المأكول اه برماوى (قوله بل منه ما فيه أذى الخ) عبارة شرح م ر وغير المأكول منه ما هو مؤذ طبعاً يندب قتله كالقواسق الخمس فقد صح امر رسول الله ﷺ يقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب الذي لا يؤكل والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور وألحق بها الاسد والنمر والذئب والدب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزبور وكل مؤذ منه القمل فيندب قتله ولا يكره تنحية قل على بدن مجرم أو ثيابه بل يبحث بعضهم عن قتله كالبرغوث نعم قل رأسه أو لحية يكره التعرض له لثلاثين نف الشعر فإن قتله فدى الواحدة ولو ببقعة تدب أو قو لم لا يكره تنحيته صريح في جواز رميه حياً إن لم يكن في مسجد وهو كذلك وكالقمل الصبيان وهو بيضه ومنه ما ينفع ويضر كصقرو باز فلا يسن قتله ولا يكره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنافس وجعلان وسرطان ورخمة فيكره قتله ويحرم قتل النمل السليمان والنحل والخطاف المسمى بعصفور الجنة والصفدع والقرود والهدد أما غير السليمان وهو الصغير المسمى بالذئب فيجوز قتله بغير الإحراق كما في المهمات عن البغوى والخطاى وكذا بالاحراق أن تعين طريقاً دفعه انتهت وقوله فيكره قتله قضيته جواز قتل الكلب الذي لا نفع فيه ولا ضرر والمعتمد عند الشارح حرمة قتله وعبارته في باب التيمم فصا وخرج بالمحترم الحربى والمراد الزانى المحصن وتارك الصلاة والكلب العقور وأما غير العقور فمحترم لا يجوز قتله على المعتمد ومثل غير العقور الهرة فيحرم قتلها اه ع ش عليه (قوله كنمر) في المختار النمر بوزن الكتف سبع وجمعه نمور بالضم وجاء في الشعر نمر بضم نين وهو شاذ والآنثى نمرة الهرة أيضاً برودة من صوف يلبسها الأعراب اه وقوله ونسر في المختار بفتح النون طائر وجمع القلة أنسر والكثرة نسور ويقال للنسر لا يخلب له وإنما له ظفر كظفر الدجاجة والغراب اه (قوله وضر) في المختار الضر بالفتح ضد النفع وبابه رد اه ثم قال والضر بالضم الهزال وسوء الحال اه ومعلوم أن المناسب هنا هو الأول لأن الشارح تأمله بالنفع (قوله فلا يسن قتله) أى فيكون مباحاً اه ع ش على م ر وقوله لنفعه علة لنفي السن وقوله لضره مقتضى ما قبله أن يكون تعليلاً لنفي الكراهة لكنه لا يصح كما هو ظاهر فالأولى أن يكون تعليلاً للنفي ويكون النفي خالياً عن التعليل هذا هو الذي يصح وإن كان خلاف ظاهر العبارة تأمل (قوله وهو ما لا يعيش إلا في البحر) وكالبحر الغدير والبئر والعين إذ المراد به الماء اه شرح م ر (قوله وما يعيش فيه وفي البر كالبرى) ينبغى أن المراد ما يعيش فيهما ما هو ما كولا وذلك لأنه إن لم ينقص عن البرى المحض الذى لا يعيش إلا في محض البر ما زاد عليه مع أن شرط حرمة التعرض له أن يكون ما كولا أو في أصله ما كولا فعلم أن ما يعيش فيهما قد يكون ما كولا وقد لا وقد يوصف أيضاً بالمتوحش وغيره فيحتاج لتقيده بالوحش أو لا يكون إلا وحشياً فلا حاجة لتقيده فيه نظر (تنبيه) قوله وما يعيش فيه وفي البر كالبرى يفيد أن ما يعيش فيهما قد يكون ما كولا وإلا فلا يحرم التعرض له وقد يشكل ذلك على قوله في الإطعمة وما يعيش في بر وبحر كصفدع وحية وسرطان حرام إلا أن يحمل تمثله المذكور للتقييد بما لا يؤكل مثله في البر ويلتزم حل ما يؤكل مثله في البر مما يعيش فيهما وفيه نظر ومخالفة لكلامهم ثم رأيت السيد السمرودى في حاشية الإيضاح جزم بالاشكال وبسطه ولم يجب عنه وتبعه الشارح في حاشية لكن حاول التخلص مع التزام كونه غير ما كولا بما هو في غاية التعسف

أى أخذه مستأنساً كان
أولا مملوكا كان أولا
بخلاف غير المأكول
وإن كان برياً وحشياً فلا
يحرم التعرض له بل منه
ما فيه أذى كنمر ونسر
فيسن قتله ومنه ما فيه نفع
وضر كفهد وصقرو فلا
يسن قتله لنفعه ولا يكره
قتله لضره ومنه ما لا يظهر
فيه نفع ولا ضرر كسرطان
ورخمة فيكره قتله وبخلاف
البحرى وإن كان البحرى
في الحرم وهو ما لا يعيش
إلا في البحر وما يعيش
فيه وفي البر كالبرى

اه سم على حج (قوله وبخلاف الانسي) ومنه الجواب ليس ومنه أيضا الدجاج المعروف وهو انسي
 بخلاف دجاج الحبش فإنه وحشي اه ع ش (قوله وتولد منه) اي بان يكون واحدا موله وإن بعد كما
 هو ظاهر كلامهم اه شرح م (قوله احتياطا) عبارة شرح م تغليا للما كول هنا وتغير في حكم
 الاكل لانه الاحتياط ومن ثم غاب حكم البر فيما لو كان يعيش فيه وفي البحر كما تقدم وانما لم تجب الزكاة في
 المتولد بين الزكوي وغيره لانها من باب المواساة انتهت اي وما دنا من باب ضمان المتلفات اه ح ش عليه
 (قوله عقلا) قيد به لان بعض الصور المذكورة لا وجود له في الخارج كالضبع مع الضفدع او مع الحوت
 وذ ك خمسة أمثلة راجعة لقوله من يجري الخ على القف والنشر المرتب اه بر ماوى بزيادة (قوله) كتولد من
 ضبع) هذا تمثيل للما كول البري الوحشي المذكور في قوله كتولد منه وقوله وضفدع الخ الصور الخمسة تمثيل
 للغير المذكور بقوله ومن غيره اه شيخنا (فرع) قالوا لو ارسل سهمان من الحل الى الحل فقتل صيدا به
 لكنه مرفى الحرم ضمن فاستشكل بعض الفضلاء بما لو بصق في المسجد فقطع البهاق هو ام المسجد الى
 خارجة فانه لا يحرم فما الفرق واقول لا اشكال بوجه والفرق ظاهر لان وجه حرمة التعرض للصيد بالحرم
 ان فيه انتهاكا لحرمة الحرم المتضمنة لانه من به ونحوه ووجه حرمة البهاق في المسجد ان فيه انتهاكا
 بتقديره ولا شك انه اذا ترتب على الفعل اه ادر في الحرم كرو السهم فيه قتل الصيد كان فيه انتهاكا كما حيث
 كان ظرفا لفعل القتال بخلاف ما اذا ترتب على الفعل اه ادر في الحرم كرو البهاق فيه ووقعه خارجا
 فانه لا انتهاك فيه لانه مظاهير لان حاصله انه وقع فيه فعل ترتب عليه إبعاد المستقذرة فانه حرم جدا
 اه سم (قوله كحلل بحرم) ويضمن الحلال فرخا حبس اه حتى تلف والفرخ في الحرم دون أمه لان
 حبسها جناية عليه ولا يضمنها لانه اخذها من الحل او وهي في الحرم دونه ضمنها اما هو فكما لو رماه من
 الحرم الى الحل واما هي فلو كونها في الحرم والفرخ مثال إذ كل صيد وولده كذلك إذا كان يتلف بانقطاع
 متعده وخرج بالحلال المحرم فيضمن مطلقا اه شرح م اي سواء اخذ أمه من الحل أو الحرم وسواء
 كانت أمه في الحرم أم لا اه ع ش على م (قوله ولو كافرا) اي ملتزما لاحكام اه شرح الروض اه سم على
 حج (قوله وهما) اي الحلال والصيد المشار اليه بقوله لذلك وقوله كلا او بعضا تعميم في الآلة وصورته ان
 يكون الصيد والصائد بغير الحرم وتمر الآلة أو بعضها في سيرها بالحرم اه شيخنا والظاهر أنه تعميم في الثلاثة
 اي الصائد والصيد والآلة فيشمل ما لو كان بعض الصائد في الحرم وبعضه في الحل او كان كذلك وعبرة
 شرح م ولو نفر محرم صيدا ولو في الحل او نفره حلال في الحرم فذلك بسبب التنفير بشحو صدمة او اخذ
 سبع أو قتل حلال له في الحل ضمنه ويستمر في ضمانه حتى يسكن ولو تلف به في نفاره صيدا آخر ضمنه أيضا
 ويضمن حلال أيضا بارسالة وهو في الحل الى صيد في الحل ايضا سهمان في الحرم فاصابه وقتله او بارسالة
 وهما في الحل أيضا كذا معلما تعين الحرم عند ارسالة اطرقة وإن لم تكن هي الطريق المألوفة لانه الجاه الى
 الدخول بخلاف ما إذا لم يتعين لان له اختيارا ولا كذلك السهم ولو دخل صيد رمي او إلى غيره وهو في
 الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذا لو اصاب صيدا فيه كان موجودا فيه قبل رميه الى صيد في
 الحل ولا يضمن مرسل الكلب بذلك إلا ان عدم الصيد لمجا غير الحرم عنده به ونقل الاذرعى أنه لو
 أرسل كلبا أو سهمان الحل الى صيد فيه فوصل اليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو بنقل الكلب له الى
 الحرم فقات فيه لم يضمنه ولم يحل اكله احتياطا للحصول قتله في الحرم ولو رمى في الحل صيدا كله او قوائمه
 والحرم واعتمد عليها او عكسه ضمنه تغليا للحرمة وانما يضمن من سعى من الحرم الى الحل او من
 الحل الى الحرم لكن سلك في اثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل لان ابتداء الصيد من حين
 الرمي أو نحوه لا من حين السعى فان أخرج يده منه ونصب شبكه لم يضمن ما يتعقل بها وقياسه
 انه لو أخرج يده من الحرم ورمى الصيد فقتله لم يضمنه ولا أثر لكون غير قوائمه في
 الحرم كراسه إن اصاب ما في الحل ولا ضمنه كما ذكره الاذرعى والزر كشي هذا في القائم

وبخلاف الانسي وإن
 توحش لان الأصل حله
 ولا معارض (و) لكل
 (متولد منه) أي من الماكول
 المذكور (ومن غيره)
 احتياطا ويصدق غيره
 عقلا بغير الماكول من
 يجري أو برى وحشي
 أو انسي وبالمأكول من
 يجري أو انسي كتولد من
 ضبع وضفدع أو ذئب
 أو حمار انسي وكتولد من
 ضبع وحوت أو شاة
 بخلاف المتولد من حمار
 وقرس أهلين ومن ذئب
 وشاة ونحو ذلك لا يحرم
 التعرض له (كحلل) ولو
 كافرا تعرض لذلك وهما
 أو أحدهما أو الآلة كلا

وغيره العبرة فيه بمنزلة لو كان نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم كما جزم به بعضهم تغليباً لحرمه
الحرم انتهت (قوله أو بعضاً) والعبرة بالقوائم ولو واحدة دون الرأس نعم إن لم يعتمد على قائمته
التي في الحرم فقياس نظائره أن لا ضمان ولو اعتمد عليه ما قبل يضمن أو لا محل نظر والمعتمد الضمان تغليباً
للحرم وعلى هذا اعتبار الرأس ونحوه شرطه أن يصيب الرأى الجزء الذي من الصيد في الحل فلو أصاب
رأسه مثلاً في الحرم ضمنه وإن كانت قوائمه كلها في الحل وهذا من قبيل الأذرع وكلام القاضي في نفيه
وتبعه الزركشي اهـ برماوى (قوله بحرمه الله تعالى) أى بحكمه القديم لا زلى المتعلق ذلك الحكم بما يوم
خلق السموات والأرض وهذا يتعلق مراده من غير تحريمها يومئذ وبه يجاب عن اشكال شيخنا
فراجع في الورقة الآتية اهـ ويرى وعبارته هناك تنبيه قد يشكل هذا المقام لأن الأحكام كالحرمة ما إن
تكون عبارة عن مجرد الخطاب أى الكلام النفسى أو مع قيد يتعلق بالتنجيزى فإن كان الأول لم أن تكون
كل من حرمة مكة والمدينة يوم خلق السموات والأرض بل قبل ذلك لأن الخطاب المذكور قد سمى وإن كان
الثانى لزم أن لا يتحقق واحدة منهما الاعتد وجود المسكين بشروط التكليف إذ يتعلق بالتنجيزى
لا يتحقق الا حينئذ فليتامل ثم قلت ليس المراد واحد منهما فقد اجابوا عن الحديث بأن معناه أن الله كتب
في اللوح المحفوظ أو غيره يوم خلق السموات والأرض أن إبراهيم يحرم مكة بأمر الله تعالى انتهت (قوله
لا يعضد شجره) أى لا يقطع ولا ينفر صيده تنمة الحديث ولا يتخلى خلاه وكان ينبغي له أن يذكر الحديث
بتمامه كما فعل غيره اهـ برماوى وفى المختار عضد الشجر من باب ضرب قطعه وعضده من باب نصر اعانه اهـ
وفيه أيضاً إخلال مقصور الرطب من الحشيش الواحدة خلافة وخايت الخلاطة طعته وبابه رمى واختلته
أيضاً اهـ (قوله نعم لا يحرم عليه) أى الحلال فيه أى الحرم التعرض لصيد مملوك بان صاده حلال فى الحل
فاشتراه منه حلال آخر فى الحرم فلا يحرم شراؤه ولا غيره من سائر التملكيات ويجوز له ذبحه وإنكله تامل
(قوله الشامل التعرض لجزئه الخ) عبارة شرح مر فيحرم التعرض لشيء من أجزاءه من لبن ويبيض شعر
ويضعها بالقيمة وإنما لم يجب فى ورق شجر الحرم جزاءه لأنه لا يضر الشجر وجز الشعر يضر الحيوان
فى البحر والبرد ولو حصل مع تعرضه لنحو اللبن نقض الصيد ضمنه أيضاً فقد سئل الامام الشافعى عن حباب
عن ابن الظباء وهو محرم فقال تقوم العنز بابن وبلا بن وينظر نقص ما بينهما فيصدق به وهذا النص
لا يقتضى اختصاص الضمان بحالة النقص كما فهمه الاسنوى بل هو لبيان كيفية التقريم ومعرفة المغروم
انتهت وقوله ويضمنها بالقيمة هذا واضح فيما له قيمة فلو لم يكن له قيمة هل تسقط أو لا الظاهر الاولى أن
المراد قيمته من محل الاتلاف وزمانه وقوله ومعرفة المغروم أى فلو لم تنقص الام قوله اللبن مستقلاً وغرم
قيمه اهـ ع ش عليه (قوله كشعره) أى او وبره او ريشه او صوفه وكذا لبنه ولو قاع ريشه فنبت
مكانها غير ما فظاهر كلامهم لزوم لكن يشكك عليه سن المشغور فراجع اهـ برماوى (فائدة) قيد مولانا
وشيننا المرحوم السيد عمر رضى الله عنه الجزء بالمتصل أخذ من المتعلق للنسائى ويفهمه تعليلهم له يوقايت
له من الحرو البرد وفرقهم بينه وبين ورقى الشجر لحرمته وانظر هل يحزى هذا التقييد فى اللبن فلا يحرم
التعرض الا للمتصل بان كان فى الضرع دون المنفصل والظاهر نعم ثم رايتهم حكوا القطع بالضمان فيما إذا حلبه
هو وحكوا الخلاف فيه إذا حلب له ومحجوه الضمان وبه يتقيد ما ذكرته فى المنفصل لكن ينبغى تقييده بما إذا
حلب له بامرهم ثم رايتهم صرحوا به واما البيض فلا يكون الا منفصلاً فيحرم التعرض له إذ يتأذى به الصيد
فيكون مستثنى من اجزاء الصيد المنفصلة وينبغى ان تكون فارة المسك معه كالریش ايضاً فيجرى فيها التفصيل
بين المتصل وغيره ادا بن الجلال (قوله ولو باعانة غيره عليه) أى بدلالة أو إشارة أو اشارة آله أو غير ذلك اهـ
برماوى (قوله اما المذر) أى الذى فسد بحيث لا يقرخ اهـ شيخنا (قوله إلا ان يكون بيض نعام) راجع للحكمين
قوله أى فان كان بيض نعام حرم التعرض له وضمنه اهـ شيخنا وعبارة البرماوى قوله إلا ان يكون بيض نعام

أو بعضاً (يحرم) فانه يحرم
لخبر الصحيحين قال رسول
الله ﷺ يوم افتتح مكة
ان هذا البلد حرام بحرمه
الله تعالى لا يعضد شجره
ولا ينفر صيده وقيل بمكة
باقى الحرم نعم لا يحرم
عليه فيه التعرض لصيد
مملوك لانه صيد حل
وتعيرى بالتعرض له
الشامل للتعرض لجزئه
كشعره ويبيضه أى غير المذر
ولو باعائه غيره أعم من
تعيريه باصطياده أما المذر
فلا يحرم التعرض له ولا
يضمن إلا ان يكون بيض
نعام

قال العلامة: ثم ينبغي ان يرجع للحكمين قبله أعني عدم حرمة التعرض وعدم الضمان [بذقياس ضمانه حرمة التعرض له وجواز التعرض له مع وجوب الضمان بعيدايراجع اه انتهت (قوله فان تلف ضمانه) عبارة شرح مر ثم ضمان الصيد هنا ما مباشر أو سبب والمراد به ما يشمل الشرط أو وضع يد فالاول كالقتل ونحوه والثاني هو ما أثر في التلف ولم يحصل فيه ضمان ما تلف من الصيد بنحو وصياحه أو وقوع حيوان أصابه بسهم عليه أي الصيد أو وقوعه بشبكة نصبها في الحرم أو وهو محرم وان نصبها بمكة أو وقع الصيد فيها بعد موته أو بعد التحال كما أفتى به البغوي قال لتدبر حال نصبها وأخذ منه الاذرعى انه لو نصبها بغير الحرم وهو حلال لم يضمن ما تلف بها وان أحرم ولو أرسل محرم كلبا معها أو حل رباطه والصيد حاضر ثم أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كحلال فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحل رباطه بتقصيره في الربط فقتل صيدا حاضرا أو غائبا ثم ظهر وفارق ما ذكر عدم الضمان بأرسال الكلب لقتل آدمي باز الكلب مع علم الاصطياد فاصطياده بأرساله كاصطياده بنفسه وليس معهما القتل إلا آدمي فلم يكن القتل منسوبا إلى المرسل بل إلى اختيار الكلب ولهذا لو أرسل كلبا غير معلمي على صيد فقتله لم يضمنه كما جزم به الماوردي والجرجاني والقاضي أبو الطيب وعزاه إلى نص في الإلهام وحكاة في المجموع عن الماوردي فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي ان يضمنه لانه سبب اه قال في الخادم قضية اطلاق غيرهم التسوية بين الماهل وذيريه وظاهر ان محل كلامه هؤلاء اذا لم يكن الكلب ضارا بقضية الفرق السابق انه لو كان الكلب معلمي لقتل آدمي فإرساله عليه فقتله ضمن كالضاري وهو ظاهر ولو استرسل كلب بنفسه فزاد عدوه باغرا محرم لم يضمنه لان حكم الاسترسال لا يقطع بالاغراء ويضمن ما تلف منه بغيره بتر حفرها وهو محرم بالحل أو بالحرم وهو متعدد بالحفر كان حفر في ملك غيره بغير اذنه أو وهو حلال في الحرم وان لم يكن متعدبا به كان حفرها بمكة أو موات لان حرمة الحرم لا تختلف فصار كمنصب شبكة فيه في ملكه بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن ما تلف من ذلك بما حفره خارج الحرم بغير عدوان كالتلف به بهيمة أو آدمي ولو دل المحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو أعانته بآلة أو نحوها أو شتم ولا ضمان أي على الدال والمعين فان كان محرما ضمن والافلا أو وهو بيده أي المحرم والقاتل حلال ضمن المحرم لان حفظه واجب عليه ولا يرجع على القاتل ولو رماه قبل احرامه فأصابه بعده أو عكس ضمن تغليباً لما في الاحرام فيهما وانما مدر مسلم رماه فارتدت قصيره ولو رمى صيدا فنقذ منه إلى صيد آخر ضمنها والثالث التعدي بوضع اليد عليه فيضمن المحرم صيداً وضع يده عليه بتلف خصل له وهو في يده ولو بنحو ودعة كالغاصب أو بما في يده كأن تلف بنحو رفس مركوبه كالتلف به آدمي أو بهيمة ولو كان مع الركب سائق وقائداً فالوجه اختصاص الضمان بالاول لان اليد له ولا يضمن ما تلف بالتلف غيره وان فرط أخذ الماهل في المجموع عن الماوردي وأقره أنه لو حمل ما يصاد به فأنفقت بنفسه وقتل لم يضمن وان فرط وفارق انحلال رباط الكلب بتقصيره بان الغرض من الربط غالباً دفع الاذى فاذا انحل بتقصيره فالتعرض بخلاف حمله ولو رماه بسهم فاخطأه أو أرسل عليه كلباً فلم يقتله أو شتم ولا جزاء ولو كان المتلف لما في يد المحرم محرماً ضمن وكان ذو اليد طريقاً على الاصح بخلاف ما لو كان حلالاً فان الضمان هو ذو اليد ولا يرجع له على المتلف بشيء لانه ليس من أهل ضمان الصيد ولو أكره محرم على قتله ضمنه ورجع بما غرمه على مكرهه انتهت ثم قال ومذبح المحرم من الصيد فلا يحل له وان تحال ولا لغيره وان كان حلالاً كصيد حرمي ذبحه حلال فيكون ميتة لان كلامهما ممنوع من الذبح لمعنى فيه كالمجوسى فان كان المذبح مملوكاً لزمه أيضاً القيمة للملك وللحرم أكل صيد غير حرمي ان لم يدل أو يعن عليه فان دل أو صيد له ولو بغير أمره وعليه حرم عليه الاكل منه وأثم بالدلالة وبالاكل وانما حرمت دلالة الحلال عليه مع انها دلالة على مباح الحلال لانها تعرض منه للصيدوايذاء له وجناية عليه فدخلت في عموم التعرض الذي من تجريمه بسائر أنواعه لكن لا جزاء عليه بدلالته ولا باعانتها ولا بأكله فيما صيده ولو أكره محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا يرجع له به على القاتل أو محرم رجوع كما مر اه وقوله فلا يحل له ظاهر هو ان اضطر وعبرة

(فان تلف) ما تعرض له
من ذلك (ضمنه) بما ياتي قال
تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم
حرم ومن قتله منكم متعمدا
جزاء مثل ما قتل من النعم
وقيس بالمحرم الحلال
المذكور بجماع حرمة
التعرض وتعميرى بالتلف
أعم من تعبيره بالتلف
فيضمن كل من المحرم
والحلال

حج ومذبح المحرم ومن بالحرم اهيد لم يضطرا احد هالذبح ميتة ثم قال ومذبحهم لم يضطرا انا ذكورا انه لو ذبحه الا يضطرا رجل له ولغيره اه ع ش عايه (قوله ايضا فان تافضت منه) اي كلا او بهضا فيفدى ناص ماله مثل مجزء من مثله بحسب القيمة فان قتله قبل برئته فعليه جزاء كامل او بعده فعليه مثل ناص كما لو قتله غيره مطلقا ولو لم يبق فيه ناص بعد البرء فرض القاضى ارشا باجتهاده كما فى الحسنة اه برماوى قال فى الروض فلوا من صيد الزم جزاؤه قال فى شرحه كاه لا كما لو ازمن عبد الزم كل قيمته لان الا زمان كالانلاف اه ثم قال فى الروض فان قتله محرم آخر اى مطلقا او بعد الاندعال فعليه جزاؤه زمنا اه اه سم على حج (قوله ايضا فان تلف ضمنه) فان كان الصيد مملوكا لزمه مع الضمان لحق الله تعالى الضمان للادمى وان اخذه منه برضا كعارية لكن المغروم لحق الله تعالى ما ياتى من المثل ثم القيمة مطلقا وقد الغز ابن الوردى بذلك فقال

عندى سؤال حسن مستطرف * فرع على اصلين قد تقرعا

قابض شىء برضا مالكة * ويضمن القيمة والمثل معا

اه شرح م والاصلان ضمان المتقوم بقيمته والمثل بمثله والفرع الذى تفرع عليهما هو الصيد المملوك اذا اتلفه المحرم اه شيخنا (قوله فى غير ما استثنى فيه) اى فى كل من المحرم والحلال بالحرم والاستثناء ياتى قريبا بقوله نعم لو صال عايه الخ اى دلى كل منهما اه شيخنا ومن الاستثناء فى الحلال ما ذكره الشارح سابقا بقوله نعم لا يحرم عليه فيه ان تعرض الخ (قوله ولو احرم من فى ملكه صيد الخ) عبارة حج فى التحفة واذا احرم بملكه صيد اى او نحو بيضة فيما يظهر اعطاء للتابع حكم المتبوع لم يتعلق به حق لازم زال ملكه عنه ولزمه ارساله ولو بعد التحلل اذ لا يعود به الملك انتهت واستوجه فى الامداد وفتح الجواد ان الرأى للصيد لو احرم زال ملكه عنه ان ايسر ولزمه قيمته رهنما كانه ولا لم يزل رعاية الحق المرتهن اه ان الجمال وعبارة شرح م روى زول ملك المحرم عن صيد احرم وهو فى ملكه باحرامه فيلزمه ارساله وان تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه ويصير مباحا اى يستمر على اباحته فلا غرم له اذ اقبل او ارسا ومن اخذه ولو قبل ارساله وليس محرما ملكه لانه لا يراد للدوام فتحرم استدامته كاللباس بخلاف النكاح ولو مات فى يده ضمنه وان لم يتمكن من ارساله اذا كان يمكنه ارساله قبل الاحرام ولو احرم احد مالكة تعذر ارساله فيلزمه رفع يده عنه قال الامام ولم يوجبوا عليه السعى فى ملك نصيب شريكه بان يملكه منه ليطلقه كله لكن ترددوا فى انه لو تلف هل يضمن نصيبه اه وتردد الزركشى فيما لو كان بملك الصبي صيدا هل يلزم الولى ارساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر والوجه اخذنا من انه يلزمه كفارة محظورات احرامه انه لا يلزمه ارساله ويغرم قيمته وان لم يرسله لانه المورط له فى ذلك ومن مات وهو حلال عن صيد وله قريب محرم ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه الا بارساله كفى المجموع ويجب ارساله كالأحرار وهو فى ملكه ولو باعه صح وضمن الجزاء ما لم يرسل حتى لو مات فى يد المشتري ازم البائع الجزاء وقرى ابن المقرئ بين ما كان فى ملكه قبل الاحرام حيث لم يتوقف زوال ملكه على ارساله وبين ما لو دخل فى ملكه وهو محرم حيث يتوقف على ارساله بانه دخل فى ملكه قهرا بالارث فلا يزول قهرا ودخوله فى الاحرام رضا بزوال ملكه وما عترض به الجوى من كون المملوك بالارث قبل الاحرام قهرا مع انه دخل فى ملكه قهرا فكونه فى الاحرام لا تأثير له ومن ان دخوله فى الاحرام رضا بزوال ملكه عما فى ملكه وعما سيملكه وهو محرم يرد بمنع ما ذكر اذ الابتداء اقوى من الدوام فكان طرو ابتداء الاحرام على المملوك ولو بالارث من يلا ملكه لانه اقوى منه بخلاف ما تجد دحال الاحرام بنحو الارث فان الاحرام ضعيف عن منع دخوله فى الملك فليضعف عن ازالة الملك بعد وجوده بالاولى وقوله ومن ان دخوله فى الاحرام الخ ممنوع ايضا اذ ما سيملكه غير محقق ولا مضمون غالبا فلا اثر لهذا الرضا ان سلم وجوده انتهت وقوله فتحرم استدامته اى باحرام مالكة فلا غرم بارساله غيره له او قتله وقوله فيلزمه رفع يده عنه اى وعليه فالقياس ان الشريك غير

فى غير ما استثنى فيه
ما تلف فى يده ولو وديعة
كالغائب لحرمة اه ساكه
ولو احرم من فى ملكه
صيد زال ملكه عنه
ولزمه ارساله

المحرم له الاستيلاء عليه بتمامه فيملكه ويتصرف فيه بما أراد أخذاً من قوله قبل ومن أخذه ولو قبل
 إرساله وليس محرماً ملكه وأما لو استولى عليه غير الشريك فيصير مشتركاً بينه وبين الشريك القديم وقوله
 هل يضمن نصيبه الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصة شريكه لكن قال سم على حج ما نصه قال
 في العباب فان تلف قبله أي قبل رفع يده عنه ففي ضمان نصيبه تردد قال الشارح في شرحه والذي يتجه
 ترجيحه منه أخذاً بما قررت أنه إذا يضمن نصيبه لانه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام
 وتعبير الامام بلزوم الرفع يقتضي ذلك اذ الأصل في مباشرة ما يجوز الفدية ولا نظر لما ذكر من
 عدم تاتي إطلاق حصته على ما ينبغي لانه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام ولو بنحو وقعة فلا
 يقال قد لا يجد من يبيده له أو يرضى بشرائه مثلاً اه ع ش عليه وفي فتح الجراد (تنبيه) من الملك القهري
 كما هو ظاهر ما لو قبل قنقه هبة أو وصية نحو صيدله بتصرفهم بصحة قبوله ذلك وان نهاه عند السيد وكذا
 لو اصطاد قنقه صيداً فيملكه سيده المحرم قهر عليه ايضاً ولا نظر الى إحرامه لان الممتنع تملكه الاختياري
 ويظهر حله بذبح القن له ولا يقال يده كيد سيده لان جمود اليد هنا لا اثر لها وانما المؤثر الوصف القائم
 بالسيد والقن خلى عنه اه ابن الجمل (قوله وان تحلل) أي فيمتنع عليه ان يمنع غيره من أخذه فان
 اختار تملكه ملكه من حينئذ اه حل (قوله وما أخذه من الصيد الخ) عبارة شرح مر وكما يمنع الإحرام
 دوام الملك يمتنع ابتداءه اختياراً كشرائه وهبة وقبول وصية وحينئذ فيضمنه بقبض بنحو شراء أو
 عارية أو ودعة لا بنحو هبة ثم ان أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء بخلافه في الهبة لا ضمان لان العقد
 الفاسد كالصحيح في الضمان والهبة غير متضمنة وان رده للمالك سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرسله
 فيسقط ضمان الجزاء ولو باعه ثم أحرم ثم أفلس المشتري لم يكن له الرجوع فيه لكن يبقى حقه حتى يتحلل حينئذ
 يرجع فيه كما نقله الزركشي عن الماوردي فيكون تعذر الرجوع في الحال عذراً في التأخير وعليه لو وجد المحرم
 بشمن الصيد الذي باعه قبل عيباً كان له الرد بعد تحلله انتهت (قوله في عدم ملكه ما يبيده) أي فهو كالمحرم
 في إحدى الصور الثلاث وليس كوفي الآخرين فبدخوله الحرم لا يزول ملكه ما يبيده المملوك ولا
 يفسد شراؤه للصيد اه شيخنا (قوله ثم لا فرق في الضمان بين العامد الخ) أي ولا بين المختار والمسكره
 وان كان المسكره يرجع على مكرهه اه شرح مر (قوله والجاهل) أي وان عذر بقرب اسلام أو نحوه
 وقوله والناسي للإحرام أي ولو لم يكن في الحرم اه شرح مر (قوله نعم لو صال عليه صيد الخ) عبارة
 شرح مر ولا يضمن ايضاً باتلافه لما صال عليه أو على غيره لاجل دفع له عن نفس محترمة أو عضو
 كذلك أو مال أو اختصاص فيما يظهر له أو لغيره لان الصيال ألحقه بالمؤذيات ولو قتله لدفع رايه
 الصائل عليه ضمنه وان كان لا يملك دفع رايه الصائل الا بقتله لان الاذى ليس منه كافي لإيجاب الفدية
 بحلق شعر رأسه لا يذاه القمل ثم يرجع بما غرمه على الراكب انتهت ويلحق بالصيال وفاقاً للطبلاوي
 ومر ما لو عشش الطير بسقف بيته بمكة مثلاً وناذى بذرقه على فراشه وثيابه فله دفعه دفع الصائل فينفره
 وهل يلحق بذلك ايضاً ما لو استوطن المسجد الحرام وصار يلوث المسجد بروثه فيجوز تنفيره عن المسجد
 صونا له عن روثه وان عني عنه بشرطه أو لافيه نظراً سم على المنهج وأقول والا قرب انه كذلك ولو
 مع العقول لانه قد لا توجد شروطه وتقدير المسجد منه صيال عليه فيمنع منه اه ع ش على مر (قوله فقتله دفعا)
 وكذا لو كان يأكل طعامه أو ينجس متاعه بما ينقص قيمته ولو لم ينفره لان هذا نوع من الصيال وقد صرحوا
 بجواز قتله بصياله عليه اذ لم يندفع إلا به ولا يضمنه اه حج وقوله بما ينقص قيمته ولا يبعد ان يكتب بان يشق
 عليه تنجيجه لنحو مشقة تطهيره وان لم تنقص قيمته اه سم عليه (قوله ايضاً فقتله دفعا لصياله) وفي هذه الحالة
 لو كان الحيوان الصائل ما كولا واصاب من بجه ان دفعه بالة فقطعت حلقومه ومريته فهل يكون ميتة أو لا
 فيه نظر والا قرب الاول ثم رايت سم على حج تردد في ذلك وكتب عليه هو ميتة اه ع ش على مر (قوله
 أو جن فقتل صيداً) فان قيل هذا اطلاق المجنون فيه كالعاقل اجيب بانه وان كان اطلاقاً فهو حق الله

أو جن قتل صيد وان
 تحلل ولا يملك المحرم صيده
 ويلزمه إرساله وما أخذه
 من الصيد بشراء لا يملكه
 لعدم صحة شراؤه ويلزمه
 رده الى مالكه ويقاس
 عدم ملكه ما يبيده ثم
 لا فرق في الضمان بين العامد
 والجاهل والناسي
 والإحرام والمعتمد في الآية
 يخرج غرض الغالب فلا
 مفهوم له نعم لو صال عليه
 صيد فقتله دفعا

تعالى فيفرق فيه بين من هو من أهل التميز وغيره وتقدم مثل ذلك في حلق الرأس ويأتى أيضا ما تقدم
هناك اه شوبرى وعبارة شرح مر وشرط الضمان ان كان على خلاف القاعدة في خطاب الوضع
كون الصائد ميمزا ليخرج المجنون والمغمى عليه والنائم والطفل الذي لا يميز ومن انقلب على فرخ
وضعه الصيد في فراشه جاهلا به وأنفاه والسبب في خروج ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق الله
تعالى فيفرق فيه بين من هو من أهل التميز وغيره ومعنى كونه حقا لله تعالى أى اصالته وفي بعض حالاته
إذ منه الصيام فلا نظر لكون الفدية تصرف للفقراء انتهت وقوله وفي بعض حالاته جواب عما يقال
كيف كان الصيد حقا لله تعالى مع ان بدله يصرف للفقراء وحاصل الجواب انه وجب اصالته لله تعالى
وقد جعله الشارع للفقراء وكأنه تعالى امر بدفع ما ملكه للفقراء ومن ثم لا يسقط باسقاطهم كالوكيل
في القبض إذا اسقط الدين عن المدين وهذا الجواب يطرد في كل ما وجب لله تعالى من الحقوق المالية
كالزكاة والكفارات وغيرهما اه ع ش عليه (قوله أيضا وجن فقتل صيدا) أى سواء كان محرما
أو حلالا بالحرم ومثل المجنون في الصورتين المغمى عليه والصبي غير المميز فلا يضمنان اه سم بتصرف
(قوله او عم الجراد الطريق الخ) عبارة ابن الجلال ولوعم الجراد الطريق أى التى احتاج لسلوكها قال
في الفتح بحيث يناله مشقة بعدمه بخلاف التنزه فيما يظرفقو لهم لانه ما يجامر ادهم به ما يسمى حاجته هنا عرفا
لا الضرورة الحافة ثم رأيت الزركشى قال لو أمكنه الانحراف عن طريقه بمشقة احتمل التضمين
والاقرب خلافه للمشقة انتهى وهو يؤيد ما ذكرته لان نظره إلى المشقة يقتضى انه لا بد من احتياجه لسلوكه
عين هذا الطريق وان التنزه ليس بحاجة لانه لا مشقة في تركه ويفرق بينه وبين ما مر في القصر بانه رخصة وما
هنا اتلاف وهو محتاط له اكثر من صرف الاعتكاف ان التنزه لا يعد شغلا عرفا وهو صريح في انه لا يعد حاجة
هنا كما نقرر فاذا وطئه وتلف به لم يضمنه أو باع أو فرخ بنحو فرشه ولا يمكنه دفعه الا بتنحيته وعنه ففسد
به او كسر بيضة وفيها فرخ فطار وسلم لم يضمنه قال العلامة سم رحمه الله وقضية قولهم ولم يمكنه دفعه الا بتنحيته
انه لو أمكنه بدون تنحية امتنعت مع ان فيه شغلا لمسلكه وقد يحتاج لاستعمال محله لئلا المتجه حيث توقف
استعماله على تنحيته جوازها اه قال مولانا شيخنا السيد عمر رحمه الله تعالى وينبغي ان يلحق به إذا كان يتأذى
به لكثرة حركته عند طيرانه وهديره المشغل له عما هو بصدد بل لو قيل بجواز تنفيره من ملكه مطلقا
لكان وجيها لان حرمة لا تزبد على حرمة المسلم وله منعه من ملكه اه (قوله أيضا او عم الجراد الطريق)
وكالجراد مالو باع الصيد بفراشه ولم يمكنه دفعه الا بالتعرض لبيضة فاذا انحار فسد لم يضمنه ومنه
يؤخذ جواز تنفيره إذا حضر باكله متاعه مثلا او بيوله اه شرح مر (قوله او كسر بيضة فيها فرخ)
عبارة شرح مر ولو كسره عن فرخ فمات وجب مثله من النعم أو طار وسلم لم يجب شيء ولو نقره عن
بيضة او احضن بيضه دجاجة وفسد بيض الصيد ضمنه حتى لو تفرخ كان من ضمائه حتى يمتنع أى يستقل بنفسه
اه (قوله او خالص صيدا من قم سبع الخ) عبارة شرح مر وانما يضمن ما تلف في يده ان كان اخذه لمصلحته
كدراواته او تخليصه من نحو سبع او هرة اخذت طقته فمات في يده قال الرافعى لانه المصلحة فجعلت يده يدو دية
كالواخذ المصوب من الغاصب ليرده الى مالكه فتلف في يده وكان الغاصب حرييا أو رقيقا للمالك ولا ينافى
هذا قولهما ان الوديع بضمن كما مر إذ معنى هذا ان قصده مصلحة الصيد اخرج اليد عن وضعها الاصل في
هذا الباب والحقها بيد الوديع المبحوث عنها في باب الوديعة فليس معنى قول الرافعى فجعلت يده يد
وديعة ان يده صارت كاليد المستودعة صيدا بل كالمستودعة غيره في عدم الضمان للمعنى المذكور
اثبت (قوله واخذه ليدأويه) الاولى التعبير بأوكما في الروضة اه برماوى (قوله ثم الصيد ضربان
الخ) عبارة حج ثم الصيد أهله مثل من النعم صورة وحالة على التقريب بان حكم بذلك النبي
صلى الله عليه وسلم او عدلان بعده او لا مثل له وفيه نقل وأما لا مثل له ولا نقل
ليه فالاول بتنظيمه يضمن بمثله او بما نقل فيه في الزعامة بدنه إلى ان قال والثاني بضمنه ببذله

او عم الجراد الطريق ولم
يجد بدامن وطئه فوطئه فمات
أو كسر بيضة فيها فرخ له
روح فطار وسلم أو خالص
صيدا من قم سبع مثلا
وأخذه ليدأويه او يتممه
فمات في يده فلا ضمان ثم
الصيد ضربان ماله مثل في
الصورة تقريبا

كما قال وفيما لا مثل له القيمة انتهت (قوله فيضمن به) فيفدى الكبير والصغير والصحيح والمريض والسمين والهنبل والمعيب بمثله رعاية للمماثلة التي اقتضتها الآية وايضا كما اعتبرت المماثلة الصورية عند اختلاف الاجناس فكذلك اعتبر عند اختلاف الاسنان والصفات ولو اعورين ييسار ولا يؤثر اختلاف محل العيب حيث اتحدت افعاله فان اختلف كالعور والجرب فلا ويجزى الذكرك عن الانثى وعكسه والذكر افضل وفي الحامل حامل ولا تذبح بل تنوم بسكة محل ذبحها ريت صدق بقيمتها طعاما او يصوم عن كل مديوم فان القيت جنينا ميتا وماتت فكقتل الحامل فتضمن بحامل مثلها لكن لا تذبح وان عاشت ضمن نقصها اه شرح مر (قوله كما بينته في شرح الروض) عبارته فيه بعد ان ذكر مثل ما ذكره هنا بقوله ففي نعامة بدنه الى قوله وحام شاة والاصل في ذلك ما رواه الترمذي وقال سالت الشافعي عنه فقال صحيح انه صلى الله عليه وسلم حكم في الضبع بكبش وما رواه الشافعي باسناد صحيح ان عمر رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزالى بعزوفى الارنب بعناق وفى اليربوع بحفزة وروى البيهقي عن عمر وعلى وابن عباس ومعاوية انهم قضوا فى النعامة بدنه وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير انهم قضوا فى حمار الوحش وبقره ببقرة وعن عمرو وعبد الرحمن بن عوف انهما حكما فى الظبي بشاة وعن ابن عوف وسعدان هما حكما فى الظبي بتيس اعفرو عن ابن عباس فى بقر الوحش ببقرة وفى الابل ببقرة وعن عطاء فى الثعلب شاة وفى الوبر شاة وعن عثمان انه قضى فى ام حبين بحلان من الغنم وهو بضم الحاء المهملة وتشديد اللام الخروف قاله فى المجموع ثم قال وقال الازهرى هو الجدى وعبارة الاصل واما الحلان ويقال الحلام فقل هو الجدى وقيل هو الخروف انتهت (قوله فى نعامة بدنه الخ) ولو اتلف محرمان قارنان صيدا وجب عليهما جزاء واحد لا اتحاد المتانف بفتح اللام وان تعددت اسباب الجزاء بتعدد الجماعة المتانفين وكونهم قارين وكونه فى الحرم كما يتحد تغليظ الدية وإن تعددت اسبابه بخلاف كفارة الآدمى فانها تعدد بتعدد القاتلين لانها لا تنجز اول وقتله حلال ومحرم لزم المحرم نصف الجزاء فقط إذ ضربك الحلال يلزمه بقسطه بحسب الرأس ولا شىء على الحلال وظاهر كلامهم ان التوزيع هنا على الرأس فى الجراحات والضربات ولا ينافيه ما يأتى فى الجنائيات فى الضربات لانهم يظهر تأثيرها فامكن التوزيع عليها بخلافه هنا إذ الصيد لا يظهر له سطح بدن تظهر فيه الضربات لاستتاره بالريش ونحوه فاستوى فيه الجارح والضارب أو اتلف محرمان قارنان احد امتناعى نعامة وهما العدو والطيران وجب ما نقص من قيمتهما عليهما بل بعض الامتناع كذلك فيجب النقص لاجزاء كامل ولو جرح ظبيا واندمل جرحه بلا ازمان فنقص عشر قيمته فعليه عشر شاة لا عشر قيمتها فان برى ولا نقص فيه فالارش بالنسبة اليه كالحيكومة بالنسبة للآدمى فيقدر فيه الحما كشيئا باجتهاده مراعى فى الاجتهاد مقدار ما أصابه من الوبع وعليه فى غير المثللى ارشه ولو ازم من صيدا لزمه جزاؤه كاملا فان قتله محرم آخر فعلى القاتل جزاؤه من مناه او قتله المزم من قبل الاندمان فعليه جزاء واحد أو بعده فعليه جزؤه من مناه ولو جرح ضيدا فغاب فوجده ميتا وشك امات بجرحه أم بحادث لم يجب عليه غير الارش لأن الاصل برأه ذمته عما زاد اه شرح مر (قوله لا ببقرة) أى لأن جزء الصيد تراعى فيه المماثلة وقوله ولا شياه أى سبع فاكثر اه شرح مر (قوله قوله معز صغير) أى بشرط ان يجاوز اربعة أشهر وقيل من حين يولد حتى يراعى اه حل (قوله مالم تبلغ سنة) أى وقد بلغت فوق اربعة أشهر اه عنانى (قوله وسياق تفسيره الخ) عبارته هنا لا ويربوع وهو حيوان قصير اليدن جنا طويل الرجلين لونه كالبين الغزال انتهت وقوله وتفسير الارنب الخ عبارته هناك وارنب هو حيوان يشبه العناق قصير اليدن طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الارض على مؤخر قدميه انتهت وقوله عكس الزرافة هى حيوان يشبه الابل برقيته والبقر رأسه وقرنيه والنمر بلون جلده وتكبر إلى أن تصير علو النخلة قرره شيخنا المداينى فى قرأته للبخارى (قوله أى عظما) أى اتساعا اه بخار (قوله لكن يجب كما قال الشيخان الخ) عبارة شرح

فيضمن به وما لا مثل له فيضمن بالقيمة ان لم يكن فيه نقل ومن الاول ما فيه نقل بعضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن السلف كما بينته فى شرح الروض فيتبع (فى نعامة) ذكر أو انثى (بدنه) كذلك لا بقر ولا شياه (و) فى واحد من (بقر وحش وحماره بقره و) فى (ظبي تيس) هذا من زيادتى (و) فى (ظبية عنز) وهى انثى المعز التى تم لها سنة (و) فى (غزال معز صغير) فى الذكر جدى وفى الانثى عناق وقولى وظبية الى آخره اولى من قوله وفى الغزال عنزالان الغزال ولد الظبية الى طلوع قرنيه ثم هو بعد ذلك ظي أو ظبية (و) فى (ارنب) ذكر وانثى (عناق) وهى انثى المعز اذا قويت مالم تبلغ سنة ذكره النووي فى تحريره وغيره (و) فى (يربوع) وسياق تفسيره وتفسير الارنب فى الاطعمة (ووبر) باسكان الباء أى فى كل منهما (جفزة) وهى انثى المعز اذا بلغت اربعة أشهر وفصلت عن امها والذكر جفر سمي به لانه جفر جنباه أى عظما لكن يجب كما قاله الشيخان ان يكون المراد بالجفزة هنا

مرقا لا أي الشيخان بعد تفسير العناق والجفرة بما ذكر هذا معناهما لغة لكن يجب أن يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق إذا لارنب خير من اليربوع اه وقضيته أن الواجب في اليربوع غير جفرة لأنها بمقتضى التفسير المذكور إنما تكون بعد من العناق وادعى أن ذلك مخالف للقول والدليل قال الوالد رحمه الله تعالى الجفرة محمولة على مادون العناق إذا لم يحول عليه في تفسيرهما ما في المجموع والتحرير وغيرهما انتهت وعبرة حج قال في الروضة كاصلا والعناق أنثى المعز من حين تولد إلى أن ترعى والجفرة أنثى المعز إلى أن تعظم وتفصل عن أمها فتأخذ في الرعي وذلك بعد أربعة أشهر والذي ذكره لا نه جفر جنباه أي عظما هذا معناهما لغة لكن يجب أن يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق فإن الارنب خير من اليربوع اه وخالفه في عدة من كتبه فتنتقل عن أهل اللغة أن العناق يطلق على ما لم يبلغ سنة وعليه لا يحتاج لقوله لكن يجب الخ لأنه مبني على ما نقلناه ولا من اتحاد العناق فإذا ثبت أن العناق أكبر من الجفرة اتضح ما قالوه من إيجابها في الارنب الذي هو خير من اليربوع انتهت (قوله مادون العناق) أي والمراد بالعناق الجزية ما فوق الجفرة وكتب أيضا بأن لم تبلغ أربعة أشهر اه حل (قوله وهو جمع وبرة) أي اسم جنس جمعى لأنه يفرق بينه وبين واحدته بالتاء كتمر وتمر اه شيخنا (قوله وفي حمام شاة) رالحق الجرجاني الهدد بالحمام هنا مبني على حل أكله والاصح تحريمه وعلى أنه نهى عن قتله اه حج (قوله وهو ماعب) أي شرب الماء بلا مص من باب رد يرد وقوله وهدر أي صوت من باب ضرب يضرب اه شيخنا (قوله شاة) أي من ضان أو معز وظاهر إطلاقه أنه يعتبر فيها جزاؤه في الاضحية أقول وقياس قوتهم فيما له مثل في الصيدان في الكبير كبيرة وفي الصغير صغيرة أنه يجب هنا في الحمامة الكبيرة شاة مجزية في الاضحية وفي الحمامة الصغيرة غير مجزية في الاضحية اه ع ش على مر (قوله لحكم الصحابة) صنيع شرح م يقتضى أن هذا تعليل لقوله وحمام شاة وإنما علاه بهذا دون ما قبله حيث ترك تعليله راسالان المماثلة الضرورية موجبة فيه فإيجاب المثل على القاعدة بخلاف إيجاب الشاة في الحمام فهو خارج عن القاعدة إذ لا مماثلة بينهما في الصورة فكان قياسه إيجاب القيمة فيه وعبرة شرح م واما ما لا مثل له مما فيه نقل وهو الحمام والمراد ماعب وهدر كالفواخت واليام والفمري وكل ذي طوق سواء انفق أو كورة أم انوثه أم اختلافا شاة من ضان أو معز بحكم الصحابة ومستنده توقيف بلغهم وإلا فالقياس لإيجاب القيمة انتهت (قوله وما لا نقل فيه) أي النبي أو الصحابة أو عدلين من السلف اه شورى (قوله من الصيد) كالجراد وبقية الطيور غير الحمام سواء كان أكبر جثة من الحمام أم أصغر أم مثله اه شرح م (قوله عدلان) أي ولو ظاهر أو بلا استبراء سنة فيما يظهر أو كانا قاتليه خطأ أو لا ضطرار لا تعديا ومقتضى قول الماوردي أن ذلك حكم فلا يجوز بقول من لا يجوز حكمه اشتراط ذكر ربهما وحرتهما وهو كذلك اما ما قتلاه عدوانا مع العلم بالتحريم فلا يحكم أن فيه لفسقهما إلا أن تابا واصلحا وهذا ضريح في كون ذلك كبيرة ووجهه أنه اتلاف حيوان محترم من غير ضرورة ولا فائدة فقول القونوي الظاهر أنه ليس بفسق غير صحيح ولو حكم عدلان بالمثل وآخران بالقيمة أو بمثل آخر قدم من حكم بالمثل في الأولى لأن معهم زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه ويخير في الثانية كما في اختلاف المفتين وعلم أنه لو حكم صحابي وسكت الباقرن عمل به كفا في الكفاية عن الأصحاب لأنه أولى من حكم عدلين وفي معناه قول كل مجتهد غير صحابي مع سكوت الباقرن اه شرح م وقوله أو لا ضطرار لا تعديا قضيته أن المحرم المضطر إذا ذبح صيدا لا ضطراره وجبت عليه قيمته كما يجب على المضطر بدل ما أكله من طعام غيره به صرح في البهجة وشرحها وتقدم أن مذبحه لذلك لا يكون ميتة بل يحل له ولغيره وقوله تابا واصلحا أي في حكمه به حالا ولا يتوقف ذلك على استبراء كما مر اه ع ش عليه (قوله لكن الفقه محمول الخ) عبارة حج ويجب كونها فطنين فقيهين بما لا بد منه في الشبه ويندب زيادة فقههما بغيره حتى يزيد تأملهما للحكم انتهت (قوله ويجزى فداء الذكر الخ) هذا راجع لجميع ما تقدم كما يقتضيه صنيع م وحج وفي الشورى ما نصه

مادون العناق إذا لارنب خير من اليربوع وذكر الوب من زيادتي وهو جمع وبرة وهي دويبة أصغر من الشنور كحلاء اللون لا ذنب لها ذكره الجوهري (و) في (حمام) وهو ماعب وهدر كيام (شاة) بحكم الضحاة وهذا من زيادتي (وما لا نقل فيه) من الصيد (يحكم بمثله) من النعم (عدلان) قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم ويعتبر كما في الروضة كاصلا كونها فقهين فطنين واعتبار ذلك على سبيل الوجوب لكن الفقه محمول على الفقه الخاص بما يحكم به هنا وما في المجموع من أن الفقه مستحب محمول على زيادته ويجزى فداء الذكر بالأنثى وعكسه والمعيب بالمعيب

صرح في شرح الهمجة بان ذلك جار فيما فيه نقل أيضا وكذا الاذرعى والسبكي اه شوبرى وعبارة
 حج وافهم قوله في النعامة بدنة ان التبرة في المائلة بالخلة والصورة تقريرا لا تحقيقا بل حكم الصحابة
 في الحمام ونحوه من كل ما عيب وهذ بالشاة لتوقيف بلغهم وقيل لان بينهم شبهة اذ كل يالف البيوت
 ويانس بالناس وانه لا نظر للقيمة نعم تجب رعاية الاوصاف الا الذكورة والانوثة فيجزى احدهما
 الآخر كما مر والا لنقص فيجزى الاعلى عن الادنى وهو افضل ولا عكس ولا يجزى معيب عن معيب
 كاعور عن اجرب بخلاف ما اذا اتحد عيبا وان اختلف محله كاعور يسار قال في المجموع وسواء عور
 العين في الصيد او المائل ثم ذكر في فداء الذكرا لاثني وعكسه من الاوجه ما يصرح بان المعتمد انه لا فرق
 بين الاستواء في القيمة او السن وعدمه ولا بين كون الاثني ولدت او لا ولا نظر لكون قيمة الاثني اكثر
 ولحم الذكرا طيب ثم نقل عن الامام الخلاف فيما ذكر اذ لم ينقض اللحم في القيمة والطيب فان كان واحد
 من هذين النقصين لم يجزى بخلاف ثم عقبه بقوله هذا كلامه فهو متبرى منه لانه ينافي ما قدمه او لا من
 حيث الخلاف ومن حيث الحكم ويوجه بان النظر هنا للثبوت للصورية وهي موجودة مع ذلك فاذا اعرضوا
 عن تلك الاوجه التي نظرت الى التفاوت في المعنى فتأمل ذلك فانه مهم انتهت (قوله ان اتحد جنس العيب)
 اى كالعور ولو كان احدهما عورا والآخر يسارا فان اختلف كالعور والجرب فلا وتعدى الحامل
 بمثلها ولكن لا تذبح فيخرج حيث قد بقيت قيمتها طعاما للفقراء اويده وم عنه ابر ماوى (قوله فانه يحكم
 بها عدلان) والمعتبر فيها محل الانلاف او التلف اذ حج (قوله ولو على حلال) لعل هذا فكتة اعادة المصنف
 العامل حيث قال وحرم الخ ولم يقل وتعرض كسابقه فاعادة العامل لا بد لها من نكتة وهي هنا كون هذا اعم
 مما قبله اذ هو مفروض في المحرم اه شيخنا (قوله بما لا يستنبت) اى من غير الشجر لصحة عطف قراه ومن
 شجر ولا جل المحترز الاق وكلا المتعاطفين بيان للثابت والمراد بالثابت الرطب كما سياتى اه شيخنا (قوله
 اى لا يستنبته الناس) اى شأنه ذلك فلو استنبت ما يثبت بنفسه غالبا وعكسه فالعبرة بالاصل اه زى فالعبرة
 بما من شأنه ذلك (قوله ومن شجر) اقتضى كلامه كغيره انه لا يجوز للانسان ان يقطع جريدة من نخل الحرم
 ولو كانت ملكا له الا ان يكون اصلا قد اخذ من الحل وغرس في الحرم واما العسف فيجوز للحاجة لانه
 ورقها اه سم نعم يجوز ما جرت به العادة من التقليم المعروف ولا فدية لان تركه وذى الشجر اه عز بى
 (قوله ولا يختل خلاه) كان الاظهر ان يزيد هذا الحديث فيما مر لاجل صحة الاحالة هنا اه شيخنا (قوله
 وهو بالقصر الحشيش الرطب) قال في المجموع واطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة في اليابس
 وانما يقال للرطب كلا وعشب اه شرح مر وعبارة البر ماوى توله الحشيش الرطب لو قال العشب او
 الخلا او الكلا الرطب لكان اولي بل صوابا لما تقدم في باب زكاة الماشية من ان الحشيش والحشم اسم
 لليابس والعشب والخلا اسم للرطب والكلا يعمهما انتهت (قوله وخرج بالثابت) اى يوصف الثابت
 وهو الرطب ولعله لم يذكر لان الثابت اذا اطلق انما ينصرف لما يقبل الثناء واليابس مجذور حكما فليس
 بثابت اه عش (قوله اليابس) اى الميت اه شوبرى وينافيه ما ياتى من الاستدراك ولعل الجامل
 للشوبرى على ذلك انه لا يخرج بالثابت الا الميت بخلاف اليابس فان اصله ثابت فكيف يكون خارجا
 بالثابت مع انه ثابت ايضا والظاهر ان المراد بالثابت في قوله الثابت حرمى الرطب ويكون اليابس خرج
 به ويكون المراد به غير الميت ليوافق كلامه الاق اه شيخنا (قوله فيجوز التعرض له) اى خلافا للامام
 مالك رضي الله تعالى عنه قطعاه طلقا وقلعا ان كان شجر او يجوز تقليم شجر الحرم للاصلاح اه
 بر ماوى (قوله ايضا فيجوز التعرض له) لكن هل يحرم تقله الى غير الحرم كترابه ام لا فيه نظر
 والا قرب الاول اه عش على مر (قوله ان لم يمت) فان مات جاز قطعه وقلعه وسكت عن مثل هذا التفصيل
 في الشجر اليابس ومقتضى سكوته انه يجوز كل من قطعه وقلعه وسوا مات ام لا لم يأت في مر بعد ما ذكر
 مثل هذا التفصيل في الحشيش اليابس ما نصه وانما لم يات لظن هذا التفصيل في الشجر اليابس لانه اى

ان اتحد جنس العيب
 (كقيمة مالا مثل له منه)
 اى بما لا نقل فيه كجرا
 وعصافير فانه يحكم به
 عدلان عملا بالاصل في
 المنقومات وقد حكمت
 الصحابة بها في الجراد
 وكلام الاصل لا يفيد هذا
 الا بعناية وخرج بزيادة
 منه مالا مثل له بما فيه نقل
 كالحمام فيتبع فيه النقل كما
 مر (وحرم) ولو على
 حلال (تعرض) بقطع
 او قلع (لثابت حرمى بما
 لا يستنبت) بالبناء للمفعول
 اى لا يستنبته الناس بان
 يثبت بنفسه (ومن شجر)
 وان استنبت لقوله في
 الخبر السابق لا يعضد
 شجره اى لا يقطع ولا
 يختل خلاه وهو بالقصر
 الحشيش الرطب اى
 لا ينزع بقطع ولا قطع
 وقيس بما ذكر في الخبر
 غيره بما ذكر وخرج
 بالثابت اليابس فيجوز
 التعرض له نعم الحشيش
 منه محرم قلعه ان لم يمت
 لا قطعه وبالحرم ثابت
 الحل فيجوز التعرض له
 ولو بعد غرسه في الحرم
 بخلاف عكسه

الحشيش يستخاف مع القطع ولا كذلك الشجر اه (قوله عملا بالاصل فيهما) ولو غرس حرمية في
الحل او عكسه لم تنتقل الحرمة عنها في الاولى ولا اليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرمه اذ للشجر
اصل ثابت فاعتبر منه بخلاف الصيد فاعتبر مكانه ولا يضمن شجرة حرمية نقلاها من الحرم اليه ان ثبتت
وكذا ان نقلها الى الحل لكان يجب في مذهبنا الى الحرم محافظة على حرمتها فان لم يردنا ضمنها اي ضمن
ما بين قيمتها محترمة وغير محترمة ومن قلع هذه من الحل ضمنها ولو غرس نواة شجرة حرمية ثبت لها حكم
الاصل اه شرح مرقوله ثبت لها حكم الاصل وقياسه انه لو غرس في الحرم نواة من شجرة حرمية لم
تثبت الحرمه لها ويؤيده ما سياتي من انه لو نقل تراب الحل الى الحرم لم تثبت له الحرمه اعتبارا باصله وقد
يشمل ذلك قول ابن حجر ما ما استثبت في الحرم مما اصله من الحل فلا شيء فيه اه ع ش عليه فلو كان
الاصل في الحرم والاغصان في الحل حرم قطعها نظرا للاصل لا رمي صيدها ولو كان الامر بالعكس
بان كان الاصل في الحل والاغصان في الحرم حل قطعها نظرا للاصل لا رمي صيدها اه زى (قوله اولى
من قوله والمستثبت كغيره) وجهه الاولوية ان قوله والمستثبت ظاهره العموم بحيث يشمل المستثبت
من الشجر وغيره فكانه قال والمستثبت من الشجر وغيره كغير المستثبت في حرمة التعرض وفي الضمان مع
ان المستثبت من غير الشجر لا حرمة فيه ولا ضمان وقد قيد شرع الاصل المستثبت فيه بكونه من الشجر
فلا عموم في عبارته والشرح في ادتراضه عليه نظر ظاهر العبارة ونصها مع شرح مرقاة والمستثبت بفتح
الموحدة وهو ما استثبتته الآدميون من الشجر كغيره في الحرمه والضمان على المذهب وهو القول الاظهر
لعموم الحديث والثاني المنع تشبيها له اي كالخنطة والشعير والبقول والخضروات فانه يجوز قطعه ولا ضمان
فيه بلا خلاف قال في المجموع وكالزرع ما ثبت بنفسه انتهت (قوله لا اخذه لعاف بهائم) عبارة اصله مع
شرح مرقاة الاصح حل اخذ نباته من حشيش او نحوه لعاف بهائم بسكون اللام كما يجوز تسريحها فيه وللدواء
بالمد والله اعلم كحفظل وسناو تغذ كرجلة وبقلة للحاجة اليه ولان ذلك في معنى الزرع ولا يقطع لذلك الا
بقدر الحاجة ومن ثم لم يحز قطعه للبيع من يعاف به كافي المجموع لانه كما علم ابيع كاه فلا يجوز بيعه ويؤخذ
منه كما قال الزركشي وغيره انا حيث جوزنا اخذ السواك لا يجوز بيعه وهو المتمد وظاهر كلام المصنف
ان جوز اخذه للدواء او معاف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز اخذه باستعماله عند وجوده قال
الاسنوي وتبعه جماعة وهو المتجه وافق به الوالد رحمه الله تعالى فهو المتمد وان خاف فيه بعضهم ومقابل
الاصح يمنع ذلك وتوافع ظاهر الخبر انتهت وعبارة حجج والاصح حل اخذ نباته اي نابتة الحشيش لا
الشجر قطعا او قلعا لعاف بسكون اللام البهائم التي عنده ولو للمستقل الا ان يتيسر اخذه كما اراده فيما
يظهر ذلك كما يحل تسريحها في شجرة وحشيشة وللدواء به وجود المريض ولو للمستقل على الوجه لا قبله
ولو بنية الاعداد له على المتمد والله اعلم انتهت (قوله ايضا لا اخذه لبهائم) بل يجوز رعيه بالبهايم سواء كان
حشيشا او شجرا كما نص خليفه في الام لان الهدايا كانت تساق في عصره صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي
الله عنهم وما كانت تسد افواهها في الحرم اه شرح مرقاة اقتصار المصنف على النابت يفهم عدم اتعدي
لغيره وهو كذلك في حرم نقل تراب الحرم وشجره الى الحل ويجب رده اليه فان لم يفعل فلا ضمان لانه ليس
بنام فاشبهه السكلا اليابس ونقل تراب الحل واحجاره الى الحرم خلاف الاولى كافي المجموع وهو الوجه
لئلا يحدث له حرمة لم تكن ولا يقال مكره لعدم ثبوت النهي فيه وظاهر ان محل ذلك اذا لم يكن الحاجة بناء
ونحوه وان ذهب في الروضة الى الكراهة ويحرم اخذ طيب الكعبة وسائرهما ويجب ردهما اخذتهما فان
اراد التبرك بها اتى بطيب فمسحها به ثم اخذه وفي الروضة عن ابن الصلاح الامر في سترتها الى الامام
يصرفها في بعض مصارف بيت المال لوييها وعطاء لان عمر رضي الله عنه كان يقسمها على الحاج وهو
حسن متعين يتلف بالبلل ثم نقل عن جمع من الصحابة انهم جوزوا ذلك ويجوز لبسها ولو لحوائض
وكذا استحسنته في المجموع لكنه في المهمات على ان هذا مخالف لما وافق عليه الرافي آخر الوقف انها

عملا بالاصل فيهما وبما
لا يستثبت من غير الشجر
ما يستثبت منه كبر وشعير
فلما لم يتعرض له وقوله
ومن شجر اولى من قوله
والمستثبت كغيره
(لا اخذه) اي النابت
المذكور قطعا او قلعا
(ا) لعاف (بهائم)

تباع إذا لم يبق فيها جمال ويصرف ثمنها في مصالح المستد وحمله على ما إذا وقعت الكسوة وكلام ابن الصلاح على ما إذا وقفتها الإمام من بيت المال فإن وقعت تعين صرفها في مصالح الكعبة جزوا وأما إذا ملكها مالها للكعبة فليبيعها ما يراه من تلبية عليها أو بيعها وصرف ثمنها لمصالحها فإن وقف شيء على أن يؤخذ من ريعه وشرط الواقف شيئا من بيع أو إعطاء أو نحو ذلك اتبع والا فإلزم بقية الناظر فله بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى فإن وقفتها فبات في ماله من الخلاف في البيع قال وبقي قسم آخر وهو الواقع اليوم وهو أن الواقف لم يشرط شيئا وشرط تجديد ما كل سنة مع علمه فإن نسي شيئا كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت الكسوة من بيت المال ورجح في هذا أن لهم أخذها الآن وقال الملائي لا ترد في جواز بيعها في هذه الحالة وهو المعتمد اه شرح حر وقوله فإن وقعت تعين صرفها لمصالحها والمعتمد وليس من وقفتها ما اعتيد في زماننا من أخذ ثلثة ما وقف عليهم ثم اشترى به قال لا ريب في الإمام اه ع ش عا به وحدود الحرم معروفة نظم بعضهم ما افتتوا بالأميال في قوله

وللحرم التحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال إذا ومث اتقائه
وسبعة أميال عراق وطائف * وجدة عشر ثم تسع جعرانه

بتقديم السين في الأولى بخلاف الثانية وزاد بعضهم

ومن ين سبع بتقديم سينه * وقد كملت فاشكر لربك إحسانه

اه شرح حر (إفادة) أخبرني غير واحد من المكين المعتبرين أن الحل الذي يؤخذ منه طين فخار مكة الآن من الحل كما حرره جماعة من العلماء اه جج (قوله ولا الدواء) كالخنظل والسناء المكي اه برماوى (قوله كالاذخر الاق بيانه) أى قياسا على الاذخر الذى استثناء الشارع بقياس عليه اخذ غيره للعاف والدواء بجماع الحاجة وهذا القياس والمعتمد وقيل لا يجوز الاخذ للبهائم ولا للدواء وإنما الجائز اخذ الاذخر فقط وقامع النص فهذا القول لا يقيس غير الاذخر عليه اه من شرح أصله (قوله وبقلة) هى الخبيرة فيكون عطفها مقاييرا وهى خضروات الارض فيكون عطف عام على حاص اه شيخنا لكن المراد الخضروات التى يتغذى بها ولا شئ تنبت اذ الكلام انما هو في هذا وفي المختار البقل معروف الواحدة بقلة وبقلة أيضا الرجلته وهى البقلة الحفارة بالمقلاة ووضع البقل اه (قوله ويمتنع أخذه لبيعه اثم) فلو باعه لم يصح البيع خلافا لحج اه ع ش على حر (قوله ولو لمن يعلف به) أى او يتداوى به او يتغذى به اه ابن الجلال (قوله ولا اخذ اذخر) قال في التحفة ولو لنحو البيع لاستثناء الشارع صلى الله عليه وسلم له في الخبر الصحيح ونقل في المعنى ان شيخه الشهاب الرملى اقبل به لكن ذكر في النهاية ما يفهم منه أن الذى استقر عليه رأى والده في الإفتاء المنع اه ابن الجلال (قوله بذال معجمة) هو نبات معروف الواحدة اذخرة وهى حلفاء الحرم اه برماوى (قوله لما مر في الخبر السابق) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان هذا البلد حرام بحرمة الله تعالى لا يعصده شجره ولا ينفر صيده ولا يختل خللاه اه فلما قال النبي ولا يختل خلاد قال العباس يارسول الله الا الاذخر والظاهر ان المعنى على الاستفهام أى هل يستثنى الاذخر فاجابه بالاستثناء فقوله الشارح قال العباس الخ بدل من ما في قوله لما مر في الخبر فكانه قال لقول العباس في الخبر لما رى رسول الله الخ وفي الشو برى مانصه قال النووي وهذا أى استثناءه صلى الله عليه وسلم الاذخر محمول على أنه أوحى اليه في الحال باستثناء الاذخر وتخصيصه من العموم أو أوحى اليه قبل ذلك بانه ان طلب احد استثناء شيء فاستثناه وانما اجتهد اه وقال الشافعى الاذخر يكسر الهمزة والحاء المعجمة بينهما ذال معجمة نبت الريح اه ع ش على المواهب ورايته بمكة كذلك وهو غير طويل بل نحو الذراع وفيه لين ونعومة وأهل مكة يضيفونه للبدر ويدقونها ويغسلون بدقاقتها الا يدي كالدقاق المشهور بمصر تأمل (قوله يسقونها) بفتح المثناة التحتية وضم القاف من باب نصر اه برماوى (قوله

(و) (ادواء) فلا يحرم
للحاجة اليه كالاذخر الاق
بيانه وفي معنى الدواء ما
يغذى به كرجلة وبقلة
ويمتنع أخذه لبيعه ولو لمن
يعلف به دوا به (ولا أخذ
اذخر) بذال معجمة لما في
الخبر السابق قال العباس
يارسول الله الا الاذخر
فانه لقيتهم ويوتهم فقال
صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ومعنى
كوتهم ليوتهم انهم يسقونها
به فوق الخشب والقين
الحداد

ولا أخذه مؤذ) بالحمز وتركه اه شيخنا ولم يستدل اشرح على هذا الحكم انه محل خلاف فاقائل
بالجواز قاسه على الصيد المؤذى والقائل بالمنع لم يمتروا انما نظر لاطلاق الحديث حيث لم يستثن الا الاذخر
فوقف مع ظاهر النص كما اشار له المحلى وعبارة اصله مع شرح مر وكذا اشجر الشوك محل عند الجمهور
كالصيد المؤذى وقبل يحرم ويجب الضمان بقطعه وصحة المصنف في شرح مسلم ولفظ بين وبين اليهود
المؤذية بأنها تقصد الاذى بخلاف اشجر انتمت ويدخل في المؤذى النبات بين الزرع ما يضر باقاؤه
بالزرع لانه مؤذله باتلاف ماله او نصيبه اه ابن الجهم (قوله كشجر ذى شوك) عبارة شرح مر
كالمنتشر من الاغصان المضررة في طريق الناس انتمت ومفهومة ان الاغصان المضررة بالاشجر نفسه ككثرة
جريد النخل مثلا لا يجوز قطعه وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الاصلاح اه ع ش عايه (قوله ايضا
كشجر ذى شوك) اى خلافا للامام ابي حنيفة رضى الله عنه اه برماوى (قوله ويجوز اخذ ورق الاشجر)
اى ولو لنحو بيعه اه برماوى (قوله بلا خط) اى يضر بالاشجرة اه حج اذ خبطها حرام كفى المجموع
نقلا عن الاصحاب انتهى شرح مر ويضر بضم الباء وكسر الصاد من اضر اه ع ش عايه (قوله وعود
سواك) ظاهره ولو لا بيع لكان نقل عز الزركشى امتناع ذلك اى البيع لسواك وانه لورق والثرثرة
اه حل (قوله ايضا وعود سواك) اى بشرط ان يخاف مثله في سنته فان لم يخاف اصلا أو أخاف لامثله
او مثله لافى سنة حرم اخذه اه شيخنا وفي شرح مر ولو اخذ غصنا من شجرة حرمة فإخاف
مثله في سنة بان كان لطيفا كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخاف او اخاف لامثله او مثله لافى سنة فعليه
الضمان فان اخاف مثله يعد وجوب ضمانه لم تسقط الضمان كما لو قلع سن مشغور فنبتت انتمت
وظاهر قولهم مثله انه لا بدق العائد قبل السنة ان يكون في محل المقطوع لافى محل آخر من الشجرة
وانه لا بد ان يساوى العائد الزائل غلظا وطولا وفي كل منهما وقفة ولو قيل يكفي العود ولو من
محل آخر قريب منه بحيث يعد عرفا انه خالفه ويكتفى في المثلية بالعرف المبني على تفاوت الشبه
دون تحديده لم يبعد اه حج (قوله فى شجرة كبيرة بقرة) الى قوله ثم ان شاء ذبح ذلك الخ
هذا محترز التقييد بغير النبات الآتى فى قوله وفى فدية ما يحرم غير مفسد وصيد ونابت ذبح الخ
كما سينبه عليه الشارح هناك فى هذا الصنيع مثل ما تقدم فى الكلام على دم الجماع المفسد تامل
(قوله بقرة) الظاهر ان ضابط وجوب البقرة ان يحدث فى الشجرة ما يهلكها وان لم يهلكها اه شوبرى ولم
يتعرض المصنف كالرافعى لسن البقرة او الشاة والوجه اشتراط اجزائها فى الاضحية خلافا لبعضهم
وان جرى الاسنوى على الفرق بين ابن الشاة والبقرة اه شرح مر (قوله وماقاربت سبعها) وكذا التى
زادت على السبع فيها شاة اعظم من شاة التى قاربت السبع واما التى صغرت جدا ففىها القيمة والحاصل ان
الصورتين اربعة كبيرة وبين الكبيرة والسبع وماقاربت السبع والصغير جدا اه شيخنا فغرض المصنف من
هذه العبارة الاحتراز عما صغرت جدا بحيث لا تقارب سبع الكبيرة فان فيها القيمة لا شاة وليس غرضه
الاحتراز عما ساوت السبع او زادت عليه فان فى هاتين ايضا شاة لكن شاة التى ساوت السبع اكبر من شاة
التي قاربت شاة التى زادت عليه اكبر من شاة التى ساوتها وفى حج مانصه وبحك الزركشى فيما جاوزت
السبع الكبيرة ولم تنته الى حد الكبير انه يجب فيها شاة اعظم من الواجبة فى سبع الكبيرة وفيه نظر ظاهر على
انه لم يبين ما ضابط ذلك العظم هل هو من حيث السن او السمز وفى كل منهما بعد لا يخفى فالوجه ما اقتضاه
اطلاقهم من اجزاء الشاة فى كل ما لم يسم كبيرة وان ساوت ستة اسباع كبيرة مثلا وضبطهم للصغيرة بما مر
انما هو لبيان انتفاء الشاة فيما دون السبع لا تعددها فيما فوقه خلافا لما نزعهم وليس ما هنا كالصيد
لان المماثلة معتبرة ثم لا هنا اه وفى ع ش عايه ان يراعى فى العظم النسبة بين
الصغيرة وما زادت عليها ولم تنته الى حد الكبيرة فاذا كانت قيمة المجزية فى الصغيرة درهما وقيمة الزائدة
عليها فى المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر فى الشاة المجزية فيها ان تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لان

(و) لا أخذ (مؤذ) كشجر
ذى شوك ويجوز أخذ
ورق الشجر بلا خط وأخذ
ثمره وعود سواك ونحوه
وتعيرى بالمؤذى أولى
من تعبيره بالشوك
(ويضمن) أى النبات
المذكور (به) أى بالتعرض
له قياسا من الصيد بجامع
المنع من الاتلاف لحركة
الحرم (فى شجرة كبيرة)
عرفا (بقرة) وفى (ماقاربت
سبعها شاة) رواه الشافعى
عن ابن الزبير ومثله
لا يقال إلا بتوقيف

والان الشاة من البقر سبعها
سواء اخلفت الشجرة أم لا
بخلاف نظيره في الحشيش
كما يأتي قال في الروضة
كاملها والبدنة في معنى
البقرة ثم ان شاء ذبح ذلك
وتصدق به على مساكين
الحرم او اعطاهم بقيمته
طعاما أو صام لكل مديوما
وقولي وما قاربت سبعها
أولي من قوله والصغيرة
شاة فانها لو صغرت جدا
قالوا يجب القيمة كما في
الحشيش الرطب ان لم
يخلف والا فلا ضمان كما في
سن غير المثغور (وحرم
المدينة ووج) بالرفع وهو
من زيادتي وادب الطائف
(كحرم مكة) في حرمة
التعرض لصيدها واثباتها
روى الشيخان خبرا ان
ابراهيم حرم مكة واني
حرمت المدينة ما بين
لابتيها لا يقطع شجرها
زاد مسلم ولا يصاد صيدها
وفي خبر ابي داود باسناد
صحيح لا يختل خلاها ولا
ينفر صيدها وروى أبو
داود والترمذي خبرا لا
ان صيد وج وعضاه
حرام محرم واللابتان
الحرتان تثنية لابة وهي
أرض ذات حجارة سود
رهما شرقى المدينة وغريهما
خرمها ما بينهما عرضا وما
بين جبلها عيروا وثور طولا
(فقط)

الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريبا وهذه مقدار النصف والنفات بينهما سبعان ونصف سبع ونظير هذا
ما مر في الزكاة انه يشترط في الفصيل او ابن اللبون زيادة قيمته على الماخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من
النفات اه (قوله) لان الشاة الخ معطوف في المعنى على قوله رواه البخاري وقوله من البقرة خير مبتدا
مخذوف تقديره استبها من البقرة سبعها ووجه هذه النسبة ما ذكره في الاضحية من اجزاء البقرة عن سبعة
والشاة عن واحد اه شيخنا (قوله) سواء اخلفت الشجرة أم لا) وعليه في فرق بين الشجرة والغصن بأن
الغصن اللطيف من شأنه الاختلاف ولا كذلك الشجرة ثم رايت في حج مانصه وكان الفرق بينه اى
الحشيش وبين غصن الشجرة حيث فصلوا فيه بين الشجر إذا اخذ من اصله يضمن وإن اخلف في سنته كما
اقتضاء إطلاقهم ايضا ان الشجر يحاطا به أكثر إذ لا فرق فيه بين المستنبت وغيره ويضمن بالحيوان
بخلاف الحشيش فيهما اه ع ش على م ر (قوله) والبدنة في معنى البقرة) بل هي أفضل من البقرة اه ع ش على م ر
(قوله) لو صغرت جدا) في المختار الصغر ضد الكبر وقد صغر بالضم فهو صغير وصغار بالضم اه وفي
المصباح صغر الشيء بالضم صغرا وزان غن ب فهو صغير والجمع صغار (قوله) كما في الحشيش الرطب) اى
فواجبه القيمة لانه القياس لم يرد نص يدفعه اه شرح من بخلاف الشجرة فعدل فيه عن القياس لورود
النص بوجوب البقرة والشاة (قوله) إن لم يخلف) اى فاذا اخلف ولو بعد سنين لم يضمن كما اقتضاء إطلاقهم
اه حج (قوله) غير المثغور) اى الصغير اه برماوى (قوله) وادب الطائف) اى بصحرائه اه حل وسبب
الحرمة انه صلى الله عليه وسلم ذهب إلى الطائف فحصل له غايه الاذى من الكفار حتى دامت رجلاه لجأس في هذا
المكان فأكرم فيه غايه الاكرام فأكرم المكان بتحريم قطع شجره وقتل صيده اه تقرير بشيئى (قوله)
في حرمة التعرض لصيدهما) ولو ذبحه الحلال لا يصير ميتة ونقل عن شيخنا م ر انه ميتة كذبوح المحرم
انتهى وفي سم على حج مانصه وقع السؤال هل مذبح الحلال ميتة والذى ظملى انه ميتة لانه الاصل فيما
حرم وهو قياس صيد المحرم وحرم مكة بجامع الحرمة في الكل وعدم الضمان هنا لا ينافي ذلك ثم رايت
تعبير العباب بقوله (فرغ) صيد الحرم المدينى كالمكي في الحرمة ورايت التمارح قال في قوله في الحرمة
مانصه لجمع ما مرى اتي هنا بالنسبة للحرمة ومصير مذبحه ميتة وغيرهما ماعدا الفدية اه (قوله) إن
ابراهيم) اى الخليل صلى الله عليه وسلم وهو أبو اسمعيل ابراهيم بن آزر ولد بغوطه دمشق وهاجر من العراق الى
الشام وبلغ من العمر مائة وخمسة وسبعين سنة وقيل مائتي سنة ودفن بالخيل وقبره هناك مشهور وهو
اول من يكسى يوم القيامة وكان اخر قوله حين القي في النار حسبى الله ونعم الوكيل المتوفى لجاؤه وتخفيف
على المؤمن اه برماوى (قوله) حرم مكة) اى اظهر تحريم اذهى حرام بحكم الله القديم وقوله واني حرمت
المدينة اى انشأت تحريمها وقوله ما بين لابتها بدل اشتغال من المدينة أو هو بدل كل من بعض على القول به
اه شيخنا (قوله) لابتها) بالهمز وتركه اه برماوى (قوله) وعضاه) بكسر العين كما في ع ش وبضمها كما
في حل فقيه الوجهان والمراد به الشجر اه شيخنا وفي المختار العضاه كل شجر يعظم وله شرك واحد
عضاهه وعضته وعضة بحذف الهاء الاصلية اه وفي المصباح العضاه وزان كتاب كل شجر له شرك
كالطاح والفرسج والهاء اصلية وعضه البعير عضها فهو عضه من باب تعب رعى العضاه اه (قوله) ما
بينهما عرضا) والنقيع بالنون وقيل بالياء ليس بحرم ولكن حماء النبي صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة ونعم الجزية
فلا يملك شيء من نباته ولا يحرم له صيده ولا يضمن ويضمن ما اتلفه من نباته لانه ممنوع منه فيضمنه
بقيمته قال الشيخان ومصرفها مصرف نعم الجزية والصدقة وبحسب المصنف أنها ليست المال اه
شرح م ر (قوله) غير) بفتح العين المهملة وسكون الياء وهو في الاصل يقال للحجار المذموم اخلاقا اه
برماوى (قوله) رثور) هو جبل صغير وراه احد اه شرح م ر وتقدم اعتراضه بان ثورا انما يعرف
بمكة وهو الذى فيه غار الهجرة وأن صواب العبارة أن يقول ما بين عيروا أحد فراجع ما تقدم وعبارة زى
قوله عيروا تعرض بان ذكر ثور هنا وهو بمكة من غلط الرواة وان الرواية الصحيحة احد دفع بان ورا

ای درن ضمانت مالان علمه الیس خلا (۵۳۶) لایک و تعیری با ذکر اعم من قوله و صید المدیة حرام و لا یضمن (وفی) جزاء

صيد (مثل ذبيح مثله
وتصدق به على مساكين
الحرم) الشاملين لفقرائه
لان كلا منهما يشمل
الآخر عند الانفراد وذلك
بان يفرق لحمه وما يتبعه
عليهم أو يملكهم جملة
مذبوحا (أو اعطائهم
بقيمته) أي بقدر قيمة مثله
(طعاما يجزيه) في الفطرة
وهذا أعم من قوله يقوم
المثل دراهم ويشترى بها
طعاما لهم (أو صوم) حيث
كان (لكل مد يوما) قال
تعالى مديا بالغ الكعبة أو
كفارة طعام مساكين أو
عدل ذلك صياما ولم يعتبروا
في الصوم كونه في الحرم
لانه لا غرض للمساكين
فيه لكنه في الحرم أولى
أشرفه (و) في جزاء صيد
(غير مثل) بما لا نقل فيه
(تصدق) عليهم (بقيمته)
أي بقدرها (طعاما أو
صوم) لكل مديوما كالمثل
أما ما فيه نقل فظاهر انه
كالمثل كما ان المثل قد يكون
كغير المثل كالحامل فانها
تضمن بحامل ولا تذبح بل
تقوم (فان انكسر مد) في
القسمين (صام يوما) لان
الصوم لا يتبعض وهذا من
زيادتي والعبارة في قيمة غير
المثل بمحل الاتلاف وزمانه
قياسا على كل متلف يتقوم
وفي قيمة مثل المثل بمكة من

أحد جبل صغير يقال له ثور وهو غير ثور والذي بمكة انتهت (قوله أي دون ضمانهما) هذا على الجديد
والقديم أنه يضمن بسلب الصائد والقاطع لشجره واختاره المصنف في المجموع وتصحيح التنبيه لثبوت
ذلك عنه صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد وعلى هذا فتقبل أنه كسلب القتل
الكافر وقيل ثيابه فقط وقيل وصححه في المجموع وأنه يترك المسلوب ما يستتر به عورته والاصح أن السلب
للسالب وقيل لفقرائه المدينة وقيل لبית المال اه شرح مر (قوله وفي مثل الخ) هذا شروع في بيان أنواع
دماء الحج الواجبة فيها برماوى وهى أربعة أقسام ترجع لعشرين نوعاً وأكثر فقوله وفي مثل الخ إشارة
إلى القسم الثالث فى نظم ابن المقرئ وذكر منه نوعاً وبقي له ثان وهو الواجب فى قطع النابت وذكره الشارح
فما سبق بقوله ثم إن شاء ذبح ذلك الخ وفيما يأتى بقوله وإن دم الصيد والنابت الخ وقد جمعهما ابن المقرئ
فى قوله

والثالث التخيير والتعديل في * صيد وأشجار بلا تكلف

ان شئت فاذهب او فعدل مثل ما * عدلت في قيمة ما تقدم

(قوله بان يفرق لحمه وما يلقبه) أى كالجلد والكروش والشعر ولا يجوز له أكل شيء منه اه سرح مر (قوله أو يملككم جملة مذبحا) أى ولو قبل سلخه كما هو ظاهر أخذنا من كلامهم فى تفرقة الزكاة متساويا أو متفأونا اه حج فيفيد جواز تملككم جملة متفأونا اه سم على حج كان يقول لثلاثة ملكتكم هذه الشاة على ان لو احدث منكم نصفها وآخر ثلثها وآخر سدسها (قوله أو اعطاكم بقيمتها طعاما) وحيث وجب صرف الطعام اليهم فى عدم التخيير والتقدير لا يتعين لكل احد منهم مد بل يجوز دونه وفوقه فان قلت هل يتصور جريان ذلك فى نحو دم التمتع قلت نعم بان يموت وعليه صوم فيطعم الولي عنه فان قلت الذى يتجه فى هذه اجزاء الطعام بغير الحرم لانه بدل الصوم الذى لا يتقيد به قلت نعم وحينئذ يتعين عدد التمتع بما يتعين فى اطعامه المد لكل مسكين لان كل مد بدل عن يوم وهو لا يتصور فيه نقص ولا زيادة بعض مد آخر بخلاف زيادة مد آخر وفارق التمتع ودم التخيير والتقدير ما عداهما بان المدفيا عداهما أصل لا بدل فجاز نقصه وزيادة مطلقا اه حج وفى الرشيدى ما نصه والحاصل ان دم التعديل يجوز النقص فيه عن المد والزيادة عليه سواء كان مرتباً مخيراً او ان دم التقدير ان كان مخيراً فالزيادة على المد ثابتة بالنص لانه يعطى لكل مسكين نصف صاع وان كان مرتباً فلا اطعام فيه على الاصح اه (قوله بقيمته) الضمير راجع للمثل الذى يذبح والكلام على حذف المضاف كما قدره الشارح بقوله أى بقدر قيمة مثله تفسير للضمير لا تقدير مضاف آخر كما توهم تأمل (قوله اعم من قوله يقوم المثل الخ) هذان الفعلان فى عبارة الاصل منصوبان ونصها وبين أى ويتخير بين ان يقوم المثل دراهم ويشترى بها طعاما اه ودفع شارحها مر القصور فيها فقال أو يخرج مقدارها من طعامه لاذ الشراء مثال ونبه على ان دراهم فى كلام الاصل منصوب بنزع الخافض شذوذا اه (قوله هديا) حال من جزاه فى قوله فجزاه مثل ما قتل من النعم أى حال كون الجزاء هديا وقوله بالغ الكعبة نعت لهديا وان اضيف لان اضافته لا تفيد تعريفا والمراد بالكعبة جميع الحرم من اطلاق اسم الجزء على الكل ومعنى بالغ الحرم انه يبلغ به الى الحرم ويذبح فيه ولا يذبح خارجه اه جلال بايضاح (قوله تصدق بقيمته طعاما) طعاما متميزا وان تصدق بمعنى اعطى فعاد به بنفسه كما يدل عليه بالتعريف بالاعطاء فى محل آخر اه شيخنا (قوله كالمثلى) أى قياسا عليه فى هاتين الخصلتين فالمثل منصوب عليه فيهما وغيره مقيس عليه فيهما (قوله فظاهر انه كالمثلى) أى فى انه يتخير فيه بين الخصال الثلاث وقوله كغير المثلى أى فى انه يتخير فيه بين خصلتين فقط الاطعام والصوم (قوله سعره بمحل الاتلاف الخ) ظاهره جريان الاحتمالين فى كل من بدل المثلى وغيره قال عرش وهذا بيان للمكان وأما الزمان الذى تعتبر فيه قيمة الطعام فلم يبينه وقد قدم مر فى بدنة الجماع اعتبار سعر مكة فى غالب الاحوال وعن السبكي اعتبار وقت الوجوب فينبغى ان يأتى مثله هنا اه وتقدم ان معتمد مر هو الاحتمال الاول وان معتمد حج

احتمال

ارادة تقوية لانها عمل ذبحه لو اريد قال في الروضة كاصحابها وهل يعتبر في العدول الى الطعام مع غيره بمحل الاف

أو بمكة احتمالان للامام
والظاهر منهما الثاني (و)
في (فدية) ارتكاب (ما يحرم
ويضمن) أي ما من شأنه
ذلك (غير مفسد وصيد
ونابت) كحلق وقلم وتطيب
وجماع ثان أو بين التحللين
(ذبح) لما يجزى أضحية
ويشعل فيه ما من وإطلاق
للذبح أولى من تقييده له
بشاة (أو تصدق بثلاثة
أصع) بالمذبح صاع
(لسته مساكين) لكل
مسكين نصف صاع واصل
أصع أصوع أبدل من واوه
همزة مضمومة وقدمت على
صاده ونقلت ضميتها اليها
وقلت هي الفا (أو صوم
ثلاثة أيام) قال تعالى فمن
كان منكم مريضا أو به أذى
من رأسه أي خفاق ففدية
من صيام أو صدقة أو نسك
وروى الشيخان أنه صلى
الله عليه وسلم قال لكعب
ابن عجرة أو يؤذيك هوام
رأسك قال نعم قال أنسك
شاة أو صم ثلاثة أيام أو
أطعم فرقا من الطعام على
سته مساكين والفرق بفتح
الفاء والراء ثلاثة أصع
وقيس بالحلق وبالمنذور
غيرهما وتعبيري بما يحرم
أعم من تعبيري بالحلق
وخرج بزيادة غير مفسد
وصيد ونابت الثلاثة
وتقدم حكمها والحاصل
أن ذم المفسد كدم الاحضار

احتمال ثالث وهو اعتبار وقت الأداء تأمل (قوله بمكة) ويظهر أن المراد بها جميع الحرم وإنما اختلفت باختلاف بقاءه جازله اعتبارا قله لأنه لو ذبح بذلك المحل أجزاءه حج (قوله وفي فدية ما يحرم الخ) في الظرفية شيء لأن الذبح وما بعده نفس الفدية إلا أن يقال إنهم من ظرفية العام على الخاص تأمل أنه شيخنا وهذا شروع في بيان القسم الرابع في نظم ابن المقرئ وهو ثمانية أنواع ذكر الشارح منها خمسة بقوله كحلق الخ وبقي للكاف ثلاثة هي الدهن واللبس ومقدمات الجماع وقد ذكر الكل ابن المقرئ بقوله وخيرن وقدرن في الرابع * إن شئت فاذبح أو لجد بأصع للشخص نصف أو قسم ثلاثا * تجتث ما اجتثته اجتثا في الحلق والقلم ولبس دهن * طيب وتقبيل ووطء ثني أو بين تحليلي ذوى إحرام * هذى دماء الحج بالتام تأمل (قوله أي ما من شأنه ذلك) أي المذكور من الحرمة والضمان فيدخل فيه ما انتفى عنه الحرمة مع ثبوت الضمان كالحلق نسيانا أو أكراما أو جهلا ولا يدخل فيه ما انتفى عنه الأمران معا كالأشعر النابت في العين لأنه لا يصح إدخال هذا في قول المتن وفي فدية ما يحرم الخ لأن ذاك لا شيء فيه وبالجملة فكان الأولى للشارح إسقاط قوله ويضمن لأن قول المتن وفي فدية ما يحرم الخ يغني عنه كما لا يخفى وليس لنا فدية في شيء يحرم ولا يضمن حتى يحتز عنه بهذا القيد الذي زاده على المتن تأمل (قوله أولى من تقييده له بشاة) قال ممر ويقوم مقامها بدنة أو بقرة أو سبع أحدهما اه ثم قال واعلم أنه حيث أطلق الدم في المناسك فالمراد به ما يجزى أضحية فتجزى البدنة أو البقرة عن سبعة دماء وإن اختلفت أسبابها فلو ذبحها عن دم واجب فالعرض سبعا فله إخراج عنه واكل الباقي إلا في جزاء الصيد المثل فلا يشترط كونه كالأضحية لما مر من أن الواجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب معيب بل لا تجزى البدنة عن شأنه اه (قوله لكل مسكين نصف صاع) وليس في الكفارات ما يزداد المسكين فيه على مدسوى هذه اه شرح ممر (قوله أبدل من واوه الخ) أي ففيه أربع تصرفات الأولى قلب الواو همزة الثانية تقديم على الصاد الثالث نقل حركتها إلى الصاد الرابع قلبها ألفا قبل التقديم كان وزنه أفضل فالصادفاء الكلمة والواو عينها والعين لامها والآن صار وزنه أعقل بتقديم العين على الفاء تأمل (قوله أو صوم ثلاثة أيام) أي ولو متفرقة اه برماوى (قوله أي خفاق) قدره اخذا من صدر الآية ولدفع توهم أن المرض بمجرد فدية وليس مرادا اه ع ش على ممر (قوله لكعب بن عجرة) هو أبو محمد وقيل أبو عبد الله وقيل أبو إسحق كعب بن عجرة الصحابي شهيد بيعة الرضوان وغيرها روى له عن رسول الله ﷺ سبعة وأربعون حديثا وروى عنه عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره المتوفى بالمدينة سنة إحدى أو اثنين أو ثلاث وخمسين وله من العمر خمس أو سبع وسبعون سنة اه برماوى (قوله أنسك شاة) بضم الهمزة أي اذبح شاة اه برماوى وفي المصباح نسك لله ينسك من باب قتل تطرع بقربة والنسك بضم نين اسم منه وفي التنزيل (إن صلاتي ونسكي) والنسك بفتح السين وكسر هاء يكرن مصدر أو زما نارا سم المكان الذي تنبح فيه النسيكة وهي الذبيحة وزنا ومعنى وفي التنزيل (ولكل أمة جعلنا منسكا) بالفتح والكسر ومناسك الحج وعبادته وقيل مواضعها ومن فعل كذا فعليه نسك أي دم يريقه ونسك تزهد وتعبد فهو نسك والجمع نسائك مثل عابد وعباد اه (قوله وتقدم حكما) أما حكم الأول فقد تقدم في قوله وتجب به بدنة على الرجل إلى أن قال الشارح فان عجز بقرة الخ وأما حكم الثاني فقد مر قريبا في قوله وفي مثلي ذبح مثله الخ وأما حكم الثالث فقد مر في قوله ففي شجرة كبيرة بقرة إلى أن قال الشارح ثم إن شاء ذبح ذلك الخ وقد تقدم التنبيه على أن في صديقه بيان حكم المفهوم قبل ذكر المنطوق بمائة طويلة تأمل (قوله والحاصل) أي حاصل ما تقدم في كلام المتن والذي تقدم فيه ثلاثة أقسام وإن كان القسم الأول في كلام الشارح لم يتقدم منه في المتن الأنواع

دم ترتيب وتعديل بمعنى أن الشارع (٥٣٨) أمر فيه بالتقويم والعدول فيه إلى غيره بحسب القيمة وأن دم الصيد والنائب دم

تخيير وتعديل وإن دم
ما نحن فيه دم تخيير وتقدير
بمعنى أن الشارع قدر
ما يعدل إليه لما يزيد ولا
ينقص (ودم ترك ما مور)
كأحكام من الميقات ومبيت
بمزدلفة ليلة النحر (كدم
تمتع) في أنه إن عجز عنه
صام ثلاثة أيام في الحج
وسبعة إذا رجع لا شراك
موجبها في ترك ما مور إذا
الموجب لدم التمتع ترك
الأحكام من الميقات كما
وهذا هو الأصح في
الروضة كاصلا وغيره
تبعا الأكثرين فهو دم
ترتيب وتقدير وما في
الأصل من أنه إذا عجز
تصدق بقيمة الشاة طعاما
فإن عجز صام لكل مديوما
ضعيف والدم عليه دم
ترتيب وتعديل (وكذا)
أي وكدم التمتع (دم
فوات) للحج وسياقي في
الباب الآتي وجوبه مع
العادة (ويذكر في حجة
العادة) لا في عام الفوات
كما أمر بذلك عمر رضي الله
عنه رواه مالك وسياقي
بطوله في البنات الآتي
(ودم الجبر إن لا يختص)
ذبحه (بومن) لأن الأصل
عدم التخصيص ولم يرد
ما يخالفه لكنه يسن أيام
الضحية

واحد وهو دم الفساد وذلك قال الشارع والحاصل إن دم المفسد كدم الإحصار ولم يقل إن دم المفسد
ودم الإحصار وبقي من أقسام الدماء واحد وسيد كره المتن بقوله ودم ترك ما مور الخ ولو أخر الشارع
هذا الحاصل بعده وذكر الأقسام الأربعة لكان أولى كما لا يخفى تأمل (قوله دم ترتيب) وهو الذي لا يجوز
العدول إلى غيره إلا بعد العجز عنه اه ابن الجمل وقال الشارع بمعنى أن الشارع الخ تفسير لقوله وتعديل
وقوله دم تخيير وهو ما يجوز العدول عنه إلى غيره مع القدرة عليه فهو مقابل الترتيب اه ابن الجمل (قوله
ما نحن فيه) وهو الواجب بارتكاب محرم أو فعل منهي عنه وقوله قدر ما يعدل إليه الخ عبارة حجج أي قدر
الشارع بدله صوما لا يزيد ولا ينقص انتهت فالصوم بالنسبة للتخيير المقدّر الذي كلام الشارع فيه الآن
هو ثلاثة أيام وبالنسبة للترتيب المقدّر الذي سيد كره المتن بقوله ودم ترك ما مور الخ وهو عشرة أيام ثلاثة
في الحج وسبعة إذا رجع ويصح أن يراد بالذي قدره الشارع في كلام الشارع كل ما يؤل إليه حتى يشمل
الطعام في دم التخيير والتقدير لأن الطعام فيه أيضا مقدار ثلاثة أصع لا يزيد ولا تنقص وكلام حجج فيه
قصور تأمل (قوله ودم ترك ما مور الخ) شروع في بيان القسم الأول في نظم ابن المقرئ وهو تسعة أنواع
ذكر المان منها سبعة على سبيل الإجمال بقوله ودم ترك ما مور لأن هذا يشمل ترك الأحكام من الميقات
وترك الرمي وترك المبيت بمزدلفة وترك المبيت بمنى وترك طواف الوداع وترك المشي المنذور بل ويشمل
التمتع والقران لأن موجب الدم فيهما في الحقيقة ترك الأحكام من الميقات لكنه ذكر التمتع استقلالاً
لكونه تقدم في كلامه فلذلك قاس عليه دم ترك المأمور وقاس عليه أيضا الفوات الآتي في باب الإحصار
ولما قاسه عليه من حيث أنه كهو في الترتيب والتقدير وقد جمع السكك ابن المقرئ بقوله

أربعة ما حج تحصر * فالأول المرتب المقدّر تتمتع فوات وحج قرنا * وترك رمي والمبيت بمنى
وترك الميقات والمزدلفة * أولم يودع أو كشى أخلفه نادره يصوم إن دما فقد * ثلاثة فيه وسبعة في البلاد
وترك المصنف في هذا المقام التنبيه على القسم الثاني في نظم ابن المقرئ وهو نوعان دم الفساد ودم الإحصار
وقد ذكره الشارع في الحاصل الذي ذكره وكان عذر المصنف في تركه أن أحد نوعيه وهو الواجب في
الجماع قد ذكره إجمالا فمات سبق بقوله ويجب به بدنة على الرجل وأن النوع الثاني سياقي في كلامه في باب
الإحصار تأمل (قوله ترك ما مور) أي أمر (يجب أو تدب كما سياقي اه شيخنا) (قوله كدم تمتع) أي وقد
تقدم في كلامه في قوله فإن عجز بحرم صام ثلاثة أيام تسن قبل عرفه وسبعة في وطنه فقوله كدم تمتع
ليس مثالا بل هو مقبس عليه اه شيخنا (قوله لا شراك موجبها) بكسر الجيم أي السبب الذي أوجبها
في ترك ما مور أي في هذا المفهوم الكلي الشامل لترك الميقات وترك المبيت وترك الرمي وهكذا وهو
بفتح الجيم ويكون المراد به الذي وجب فيها وهو الدم لكن هذا فيه نوع مضادة كما لا يخفى (قوله
وكذا دم فوات) أي لأن دم التمتع لترك الأحكام من الميقات والوقوف المبروك في الفوات أعظم منه
اه شرح م (قوله ويذكر في حجة العادة) عبارة شرح م روي وقت الوجوب منوط بالتحريم بالقضاء
كما أن دم التمتع منوط بالتحريم بالحج وعليه لو كفر بالصوم لا يقدم الصوم الثلاثة في القضاء على الأحكام به
ويصوم السبعة إذا رجع منه ولو أخرج دم الفوات بين تحلوا الأحكام بالحج بعد دخول وقتها لأحكام
بالقضاء جزاءه كما اقتضاه كلام أصل الروضة وكلام العراقيين ونبه عليه الأذرعى انتهت وعبارة حجج ويذكر
في أحذوقى جواره وجوبه لا قبلها فالأول يدخل بدخول وقت الإحصار بالقضاء من قابل والثاني
بدخل بالدخول في حجة القضاء لفتري عمر رضي الله تعالى عنه بذلك وكما يجب دم التمتع بالأحكام بالحج ويجوز
تقدمه قبله ويؤيد فرغ العدة لدخول وقته حيث لا يجوز تقديم الصوم الثلاثة على الأحكام بالقضاء انتهت
(قوله ودم الجبر إن) أي الدم الذي يجبر الخلل الواقع سواء كان فعل منهي أو ترك ما مور فيشمل سائر أنواع
الدماء لأمها كلها لا يخرج عن هذين القسمين وعبارة حجج والدم الواجب بفعل أوام باعتبار أصله

وإن لم يكن حال القعل حراما كحاق أو لبس بعذر أو ترك واجب أو تمتع أو قرآن أو مثله الدم المندوب
 وترك سنة منا كعدة كهلا ركنى الطواف وترك الجمع بين الليل والنهار بعرفة لا يختص بجواز ذبحه
 وأجزأه بزمان الخ انتهت (قوله) وينبغي كما قال السبكي (الخ) هذا بنزلة الاستدراك على ما قبله وعبارة
 حج نعم إن عصى سببا لزما الفورية كما لم يكلامهم في باب الكفارات ما أدركه الخروج من المعصية
 انتهت (قوله إذا حرم السبب) كترك الأحرام من الميقات عمد أو كإدراكه عمدان لم يحرم كهما سهوا
 وكترك الجمع بين الليل والنهار بعرفة لم تجب المبادرة هذا وقوله كفى الكفارة المعتمدة فيها أنها على التراخي
 وإن عصى بسببها فكلامه مسلم في المقيس دون المقيس عليه اهـ شيخنا (قوله على ما قررناه في الكفارات) أي
 من أنه إن عصى بالسبب وجب الفور وإلا فلا اهـ ع شرعى مر (قوله وترك الجمع بين الليل والنهار الخ)
 المعتمدة أنه يندب أن يجمع بين الليل والنهار مع شئ مكلاما على القول باستحبابه فإذا تركه نذبه جبره بدم
 فيكون داخل في دم الجبر إن فدخل في كلام المصنف وأما على القول بجوبه فيكون كلام الأصل شاملا له
 فلا يكون واردا عليه اهـ من الزيادة (قوله حيث لا حصر) أما المحشر فيذبح دم الجبر إن في محل احصائه
 كما يذبح فيه دم التحلل وعبارة شرح مر في الباب الآتي وكذا يذبح هناك ما لم يذبحه من دم المخطورات قبل
 الاحصار وما معه من هدى التطوع انتهت ثم رأيت قول الشارح هناك وما لزم المندوب رأى المحصر ونحو
 المريض من الدماء أو ساقه من الهدايا يذبحه حيث عذر أيضا انتهى (قوله فلو ذبح خارجه لم يعتد به) أي
 وإن نقله وفرق لجه فيه قبل تغيره لأن المقصود هو اللحم فإذا وقعت تفرقه على مساكين الحرم حصل
 الغرض اهـ شرح مر (قوله وصرفه كبذله لمساكينه) وعبارة العباب ويجب تفريق لحوم وجلود
 هذه الدماء وبدلها من الطعام على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه وتضيته أنه لا يجوز إعطاؤهم
 خارجه أو لا وجه خلافه كما مر لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيره ما ذلك بأن القصد من الذبح هو اعظام
 الحرم بتفرقه اللحم فيه لا تلويثه بالدم وللفرث أذهو مكروه اهـ ويجب أن المراد بتفرقه فيه صرفه
 لاهله وخالفهم رفصهم على أنه لا يجوز صرفه خارجه وهو لما هو فيه بأن خرج هو وهم عنه ثم فرقه
 عليهم خارجه ثم دخلوا اهـ سم على حج وقال في شرح غاية بعد أن ذكر أن قضية قولهم لكن القاطنون
 أفضل ما لم تشد حاجة الغرباء اشتراط التفريق فيه أيضا وهو محل نظر في القاطنين إذ مجرد مفارقة الحرم
 لا تمنع من كونهم مساكينه بخلاف غيرهم إذ ليس إضاعتهم إلى الحرم إلا بمجرد وجودهم فيه فهم
 كغيرهم ممن لم يدخل فلا يجزى التفريق عليهم اهـ وحاصله التفصيل بين أهله القاطنين وغيرهم فيعطى
 الأول دون الآخرين وقوله إذ مجرد مفارقة الحرم الخ يؤيد خدمته أن يحله إذا لم ينو الاستيطان بغيره ولو
 دون مسافة القصر منه لا تقطع نسبتهم حينئذ فظاهر كلامه أنه يجوز النقل إليهم وإن كانوا بمسافة القصر أو
 فوقها إذا لم ينو الاستيطان ويوجه بانهم يسمون مساكينه وأن وصلوا إلى تلك المسافة لا يقال يحتمل أن
 يقيد بما إذا لم يصلوا المسافة القصر لا تقطع النسبة حينئذ نظير ما قالوه فيمن أحرمت خارج مكة ينوى العود إليها
 حيث لا ينفعه العود إذا وصل لتلك المسافة بل يتعين وصوله لميقات الأفاقي على ما مر وعلوه بانقطاع نسبته
 عنها لانا نقول الملاحظ هنا كونهم يسمون مساكين الحرم وهو موجود وإن كانوا بأقصى الغرب
 مثلا وهناك عدم نسبة المرحلتين لمكة فانهقطاع النسبة إنما هو بالنسبة إلى المحل الذي وصل
 إليه الشخص وإن أضيف إلى الحرم فحيث وصل ذلك المحل وجب الوصول لميقات الأفاقي
 أو غيره على ما مر وما نحن فيه ليس كذلك فتأمل اهـ ابن الجلال (قوله والصرف إلى القاطنين
 أفضل) أي ما لم يكن غيرهم أحوج إليه اهـ برماوى (قوله أعم من قوله وصرف لجه) أي لانه
 لا يشمل الجلد وبقية أجزائه من شعر وغيره مع أن الكل يختص صرفه بمساكينه وعبارة شرح مر
 ويجب صرف لجه وجلده وبقية أجزائه من شعر وغيره فاقصراره على اللحم لانه الأصل فيما يقصد
 منه فهو مثال لا قيد إلى مساكينه أي الحرم وفقراته القاطنين به والغرباء والعرف إلى الأول أولى إلا أن تشدد

وينبغي كما قال السبكي وغيره
 وجوب المبادرة إليه إذا
 حرم السبب كفى الكفارة
 فيحمل ما أطلقوه هنا على
 الأجزاء أما الجواز
 فأطلقوه على ما قررناه
 في الكفارات وتعبير
 بما ذكر أعم من قوله
 والدم الواجب بفعل
 حرام أو ترك واجب
 لشموله دم التمتع والقرآن
 وغيرها كالخلق بعذر
 وترك الجمع بين الليل والنهار
 في الموقف (ويختص)
 ذبحه (بالحرم) حيث لا حصر
 قال تعالى هديا بالغ الكعبة
 فلو ذبح خارجه لم يعتد به
 (و) يختص (صرفه كبذله)
 من طعام (بمساكينه) أي
 الحرم القاطنين والطارئين
 والصرف إلى القاطنين
 أفضل وقولي وصرفه
 أعم من قوله وصرف
 لجه وقولي كبذله من زيادتي

حاجة الثاني فيكون أولى وعلم من كلامه عدم جواز أكله شيئا منه وبه صرح الرافعي في كتاب الاضحية
وانه لا فرق بين ان يفرق المذبح عليهم او يعطيهم جملته وبه صرح الرافعي ايضا في الكلام على تحريم الصيد
ويكفي الاقتصار على ثلاثة من فقراته او مساكينا وان انحصروا لان الثلاثة اقل الجمع فلو دفع الى اثنين مع
قدرة على ثالث ضمن له اقل متول كنظيره من الزكاة وانما لم يجب استيعابهم عند الاقتصار كافي الزكاة لان
المقصود هنا حرمة البلد وثم سد الخلة ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب منه قبل التفرقة لم
يجزه نعم هو غير بين ذبح اخر وهو اولى او شراء بدله لحا والتصدق به لان الذبح قد وجد وانما لم يتقيد
ذلك بالوقصر في التفرقة والا فلا يضمن كالوسق المالم المتعاق به الزكاة لان الدم متعاق بالذمة والزكاة
بعين المال ولو عدم المساكين في الحرم اخر الواجب المالى حتى يخدم وامتنع النقل بخلاف الزكاة حيث
جاز النقل فيها لانه ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بها بخلاف هذا انتهت وقوله ولو ذبح الدم
الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب اى ولو كان السارق او الغاصب من فقراء الحرم اخذا من اطلاقه
وبه صرح في شرح الروض وعبارته كما نقله سم على المنهج عنه ولو سرقه مساكين الحرم ففي شرح
الروض بحثا انه لا يجزى سواء وجدت نية الدفع ام لا قال لازله ولاية الدفع اليهم وهم انما يملكونه به
اه ع ش عليه (قوله وتجب النية عند الصرف) اى أو الذبح أو العزل فتكفي عند واحد من هذه الثلاث
اه حل وفي ع ش على مر قوله وتجب النية عند التفرقة الخ قال حج وظاهر كلامهم هنا ان الذبح
لا تجب النية عنده وهو مشكل بالاضحية ونحوها لان يفرق بان المقصد هنا عظام الحرم بتفرقة اللحم
فيه كما مر فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته وثم اراقه الدم لكونه افداء عن النفس ولا تكون
كذلك الا ان قارنت نية القرية فتأمل اه (قوله وأفضل بقعة) قال مر في شرحه والاحسن في بقعة فتح
القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لضمير الحرم قال بعض الشراح اه مع ان عبارته في حل المائق
كمباراة المنهج حيث قال وأفضل بقعة من الحرم ولذلك كتب عليه الرشيدى مانصه قوله والاحسن في
بقعة الخ اى على خلاف ما سلكه هو في الحل اه (قوله بان كان مفردا) اى بان اعتمر بعد الحج فيذبح
ما يتعلق بالعمرة في المروة وقوله او يريد تمتع بان اعتمر قبل الحج فيذبح ما يتعلق بالعمرة في المروة وكل منهما
يذبح ما يتعلق بحجه في منى كما ذكره بعد ثم ان قصر الشارح للتمتع على هاتين الصورتين فيه قصور إذ لا يشمل
العمرة التي لا حج معها اصلا لا قبلها ولا بعدها وقوله بان كان مفردا اى بان قدم الحج ومراده
الاعتماد بعده تأمل (قوله بان كان مفردا) اى بان قدر الحج على العمرة ثم أحرم بالعمرة فهو معتمر الآن
لانه اسم فاعل وهو حقيقة في الحال وقوله او يريد تمتع اى بان أحرم بالعمرة اولا وقصده ان يأتى بالحج
بعد فراغه من العمرة فهو معتمر الآن حقيقة وقوله يريد افراد اى بان أحرم بالحج اولا وقصده ان يأتى
بالعمرة بعد ذلك وقوله او قارنا اى بان أحرم بهما معا وقوله او تمتعا اى بان أحرم بالحج بعد فراغه
من العمرة اه برماوى (قوله او يريد تمتع) اى فيذبح الدم الذى لزمه في عمرته بالمروة وامام التمتع نفسه
فلا فضل ذبحه بمنى كما سياتى اه وقال في المجموع عن الاصحاب ويكون ذلك بعد السعى وقبل الحلق كما
انه في الحج يكون مستحبا قبل الحلق اه سم (قوله الذى ساقه المعتمر) ويستحب سوق الهدى معه من
بلده ولو اشتراه من منى مثلا حصل اصل السنة اه واقتضت عبارته كغيره انه لا يذبح الا في وقت
الاضحية وان ساقه في العمرة قال في المهمات وهذا مشكل لا يمكن القول به وظاهر قصة الحديبية يا باه
فان الهدى الذى ساقه عليه الصلاة والسلام يبعد كل البعد انه كان يريد تأخير ذبحه بمكة الى ايام الاضحية
ولذا قال الاذرعى الظاهر ان من قصد مكة غير محرم وساق هديا أنه يختص بزمان وان اعتمر بعد
ايام منى او في اول العام وساق الهدى لا يكلف تأخير ذبحه الى ايام منى والعلم عند الله تعالى
اه سم (قوله تقريبا) اى بان لا يكون بسبب فعل منى أو ترك مأمور والتقرب بهذا المعنى لا يتنافى

وتجب النية عند الصرف
ذكره في الروضة عن
الرويانى (وأفضل بقعة)
من الحرم (لذبح معتمر)
بقيد زدته بقولى (غير
قارن) بأن كان مفردا أو
مريد تمتع (المروة) لذبح
(حاج) بأن كان مريد
افراد أو قارنا أو متمتعا
ولو عن دم تمتعه (منى)
لانها محل تحللها (وكذا
الهدى) اى حكم الهدى
الذى ساقه المعتمر المذكور
والحاج تقريبا (مكانا)

أنه قد يكون واجبا بالنذر فصح ما ذكر بعد بوله فان كان واجبا الخ (قوله في الاختصاص) أي بالحرم حيث لا حصر لما علمت من عبارة هر فيما سبق ان المحصر يذبح هدى التقرب في مكان حصره تأمل (قوله ووقته وقت اضحية) أي فيحرم تأخير ذبحه عن أيامها وعليه فلو عدت الفقرة في أيامها أو امتنعوا من الاخذ لكثرة اللحم ثم فهل يعذر بذلك في تأخيرها عن أيام التضحية أو يجب ذبحه فيها ويذخره تديدا إلى ان يوجد من يأخذ من الفقرة رافيه نظروا في معنى إطلاقهم وجوب الذبح في أيام التضحية الثاني وهو ظاهر وبقي ما لو كان ادخاره يتلفه فهل يبيعه ويحفظ ثمنه إذا اشرف على التلف أو لا فيه نظر والا قرب الاول هذا وقضية تخصيص ذبح الهدى بوقت الاضحية انه لو احرم بعمره وساق هديا وساق الهدى إلى مكة بلا احرام وجوب تأخير ذبحه إلى وقت الاضحية كاز ساقه في رجب مثلا وهو قريب ظاهر ثم رايت قوله وظاهر كلام المصنف الخ وهو صريح في وجوب التأخير اه ع ش على هر (قوله قياسا عليها) وهذا على الصحيح وقيل لا يختص بزمان كدم الجبرانات اه شرح هر (قوله ومعلوم) أي من خارج ان الواجب بالنذر اه (قوله من صرفه اليهم) وله الاكل منه كاضحية التطوع وسن لقاصده كك ينسك ان يهدي لها شيئا من النعم ولا يجب إلا بالنذر فان كان بدنا من اشعارها بجرح صفحة سنامها التي أو ما يقرب من محله في البقر بحديدة وهي مستقبلة القبلية وباطخاذها بدها علامة على انها هدى لتجنب وان يلقدها ناعما وان يكون لها قيمة ليتصدق بهما ويؤلف الغنم عرى القرب ولا يشعرها اضعفها ولا يلزم بذلك ذبحها اه برماوى (قوله واما هدى الجبران الخ) هذا مقابل قوله أي ذبح هذا الهدى فهو محترز الاشارة اه شيخنا واستفيد من صنيع الشارح ان الهدى كما يطلق على ما ساقه الحاج والمعتبر بقر بإطلاق على ما وجب دايه بسبب ترك ما مور او فعل منهي وعبارة شرح هر والهدى كما يطلق على ما يسوقه المحرم يطلق ايضا على ما يلزمه من دم الجبرانات انتهت (قوله وكذا إذا عين الخ) عبارة حج اما إذا عين في نذره غير وقت الاضحية فتعين انتهت وعليها تظهر المقابلة بين التقيد السابق بقوله ما لم يعين غيره ومحترزه وهو هذا أي قوله وكذا إذا عين الخ وفي سم عايه ما نصه قوله حيث لم يعين في نذره وقتا قال في شرح الروض ومحل وجوب ذبحه في وقت الاضحية إذا عين له أو اطلق فان عين له يوم آخر لم يتعين له وقت لانه ليس في تعيين اليوم قرينة نقله الاسنوى عن المتولى واقره اه واقفه به شيخنا الشهاب الرملى وظاهره انه لا يتقيد بتعيين يوم آخر بالنذر بل يجري في التطوع بان يسوقه مع تعيين يوم آخر لذبحه واعلم ان قول شرح الروض لم يتعين له وقت الخ يقتضى انه لا يتعين ما عينه فيخالف قول الشارح الا في تعيين اه وقوله فيخالف قول الشارح الا في الخ ومع المخالفة المذكورة لا يعقل اذ ظاهره انه اذا عين وقتا غير وقت الاضحية لا يتعين ذلك الوقت ولا وقت الاضحية وتعليله بقوله لانه ليس في تعيين اليوم الخ يقتضى ان التعيين الذى يبطل انما هو الذى عينه بالنذر واما الوقت الاصلى وهو وقت الاضحية فحقه ان لا يبطل تعينه الشرعى لان بطلان تعيين غيره لا يقتضى بطلان تعيينه هو فكان الاولى ان يقول لم يتعين الوقت الذى عينه هذا الذى يظهر لكن هذا لا يصح مع تقيدهم المذكور بقولهم ما لم يعين غيره اذ مقتضاه انه اذا عين غيره لا يكون وقته وقت الاضحية وقد علمت ما فيه تأمل

(باب في الاحصار والفوات)

الاحصار لغة المنع والتضييق وشرعا المنع من اتمام النسك ابتداء أو دوا ما كلاً أو بعضاً والفوات لغة عدم ادراك الشئ وشرعا عدم ادراك الوقوف بعرفة ابرماوى وموانع اتمام النسك ستة الاول والثاني الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله المحصر تحلل والعام هو الذى يقع لكل الججاج والخاص هو الذى يقع لبعضهم ولو واحد او الثالث والرابع الرق والزوجية وقد ذكرهما بقوله ولو احرم رقيق او زوجة بلا اذن الخ والخامس الابوة ويستحب استئذان ابويه في النسك فرضا او تطوعا لكل منهما وان علا ولو مع وجود

في الاختصاص والافضلية
(ووقته) أي ذبح هذا
الهدى (وقت اضحية) ما لم
يعين غيره قياسا عليها فلو
أخر ذبحه عن أيام التشريق
فان كان واجبا ذبحه قضاء
ولا تفديات فان ذبحه كانت
شاة لحم ومعلوم ان
الواجب يجب صرفه إلى
مساكين الحرم وأنه لا بد
في وقوع النفل وقوعه من
صرفه اليهم أما هدى
الجبران فلا يختص بزمان
كاهم وكذا إذا عين لهدى
التقرب غير وقت
الاضحية

الانزل في الاصح ذكر اكان او انى منعه من نسك التطوع لانه اولى باعتبار الاذن من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك بقول رسول الله ﷺ في خبر الصحيحين لرجل استاذنه في الجهاد الك ابو ان قال نعم قال استاذنهما قال لا قال ففهما فجاهد وعمله اذا كانا مسلمين ولهما تحليله من نسك التطوع اذا احرم بغير اذنها للخبر السابق وتحليلهما له كتجليل السيد رقيه و يلزمه التحال باسرها وعمل في الآفاق الذي لم يكن صاحبا لها في السفر والاوجه ان الاب الرقيق كالحرف في ان له المنع وليس لها منعه من نسك الفرض لا ابتداء ولا اتما كالمصوم والحالة ويفارق الجهاد بانه فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع ان في تأخير خطر الفوات وقضية كلامهم انه لو اذن الزوج لزوجته كان لا يوجبها منعه من نسك التطوع وهو ظاهر لان رضى الزوج لا يسقط حق الاصل الا ان يسافر معها الزوج وقد علم انه اى الاصل لو منعه اى الفرع من حجة الاسلام لم يلتفت الى منعه وان لم تجب عليه المانع السادس الدين فلصاحبه منع المديون من السفر ليستوفيه الا ان كان معسرا او الدين مؤجلا واستتاب من يقضيه من مال حاضر فليس له تحليله اذ لا ضرر عليه في احرامه اه شرح مر ومقتضاه ان الرق ونحوه ليس من الحصر بقسميه ولك ان تقول ما المانع من جعله من الخاص لا اتحاد الحكم وانطبق التعريف عليه اه رشيدى ومقتضى صليح مر ان المرض ليس من موانع اتمام النسك وقد جعله البرماوى منها فعد الحصر مطلقا نوعا والمرض ونحوه نوعا ثانيا وعبارة ابن الجلال الخامس الابوة فالاصل ولو اثبت وان علا ومن جهة الاموم مع وجود الاقرب وكافرا وانما لم يراع في الجهاد لانه متهم بالمنع حية لدينه منع فرع من نسك تطوع لم يقصد نحو تجارة من اجارة كالجاليين والعكامين ان زاد الربح او الاجرة على مؤن سفره ومثله ان تكون مؤنة الحضر من ماله ومؤنة السفر من مال غيره ومن طالب علم ولو تفلا وله تحليله اذ لم ياذن فيه وهو ان يامر به بالذبح مع الية ثم الحق معها ويلزمه التحلل باسرها ولو نحو مكى خلا فاللاذرعى والمصنف في الارشاد وعلم من منعه له وجوب استئذانه في السفر امان قصد نسك التطوع نحو تجارة مما ذكر فله السفر بغير اذنه بشرط امان الطريق امانا معهودا وان لا يركب بحرا والفرق بين جواز سفر التجارة بقيدته وطلب العلم بغير اذن الاصل وبين سفر حج التطوع الذى لم يقصد به نحو التجارة حيث توقف على الاذن ان النفس مجبونة على حب المال والاستكثار منه فلو توقف السفر له على رضا الاصل لشق ذلك عليها بخلاف العبادة المتطوع بها فان توقف سفرها على ما هو آكد منها لا مشقة فيها وان طلب العلم نفعه متعدد فسومح فيه مالم يسامح في الحج قاله العلامة عبد الرؤف في شرح المختصر انتهت (قوله يقال حصره الخ) في المختار حصره ضيق عليه واحاط به وبابه نصر والحصر العى وهو ايضا ضيق الصدر يقال حصر صدره اى ضاق وباهما طرب وكل من امتنع من شىء لم يقدر عليه فقد حصر عنه ولهذا قبل حصر في القراءة وحصر عن اهله والحصور الذى لا ياتى النساء الحصر بالضم اعتقال البطن قال ابن السكيت احصره المرض اى منعه من السفر او من حاجة يريد بها وحصره العدو ويحصرونه اى ضيقوا عليه واحاطوا به وبابه نصر وحاصره ايضا محاصرة وحصارا وقال الاخفش حصرت الرجل فهو محصور اى حبسته واحصره بوله او مرضه اى جعله يحصر نفسه وقال ابو عمرو وحصره الشىء واحصره حبسه اه (قوله ايضا يقال حصره) اى حبسه وضيق عليه وقوله واحصره اى منعه من غرضه ومقصوده ووقع الثانى في القرآن لا يخرج عن الفصاحة اه برماوى (قوله للحج) متعلق بالفوات ويتصور فوات العمرة تبعاً للحج في حق القارن اه برماوى (قوله وما يذكركم معهما) اى من قوله ولو احرم رقيق او زوجة بلا اذن فلها لك امره تحليله اه ع ش ومن قوله كنحو مريض شرطه فهذا ايضا زائد على ترجمة الماتن (قوله عن اتمام اركان حج او عمرة) خرج بالاركان الواجبات كرمى الجمار والمبيت فلا يلزمهم فيها تحلل المحصر لانهم متمكنون من التحلل بالطواف والحق ويقع حجهم بجزيا عن حجة الاسلام ويحرم الرمي والمبيت بالدم اه شرح مر وعبارة حج فلو منع من الرمي او المبيت لم يجز له التحلل اى تحلل الحصر المخرج من النسك لانه متمكن منه

يقال حصره واحصره اسكن
الاشهر الاول في حصر
العدو والثانى في حصر
المرض ونحوه (والفوات)
للحج وما يذكركم معهما
وفوات الحج بفوات
وقوف عرفة (لحصر) عن
اتمام اركان الحج او
العمرة بان منعه عنه عدو
مسلم او كافر من جميع
الطرق (تحلل) بما ياتى قال
تعالى فان احصرتم اى
وأردتم التحلل فما استيسر
من الهدى وفى الصحيحين
انه ﷺ تحلل

بالطواف الحلق ويقع حجة مجزيا عن حجة الاسلام ويجبر كل من الرمي والمبيت بدم انزعاب الرفعة فيه
 بما امر ان المبيت يسقط بادنى عذر يرد بان الدم هنا وقع تابعا ومشابها لوجوبه في اصل الاحصار فلم ينظروا
 الى كونه ترك المبيت لعذر كالم ينظروا لذلك في اصل دم الاحصار فان قلت من الاعذار المسقط للمبيت ثم
 الخوف على المال والاحصار يحصل بالمنع الا يذلل مال وان قل فما الفرق قلت الفرق ان ذات المبيت ثم لم
 يتعرض له الخوف منه بمنع لان الفرض انه احصرهم عن الحج لا غير بخلافه هنا اعنى في منعه من المبيت فان
 العدو متعرض للمنع منه مثلا الا يذلل مال وهذا هو الذي ترجده فيه المشابهة للاحصار دون الاول اذ لا
 تعرض للخوف منه لمنع نحو المبيت اعلا فتأمل انتم وقوله لا نه متمكن منه بالطواف والحلق اى بالنسبة
 للتحلل الاول واما الثاني فيحصل بدم ترك الرمي فليراجع اه سم (قوله ايضا عن اتمام اركان حج او عمرة)
 شمل كلامه الحصر عن الوقوف دون البيت وعكسه لكن يلزمه في الاول ان يدخل مكة ويتحلل بعمل عمرة
 وفي الثاني ان يقف ثم يتحلل اى ما لم يغلب على ظنه ان يكشف العدو قبل ثلاثة ايام فيما يظهر اخذا بما تقرر
 في العمرة ولا قضاء فيها على تفصيل فيه وفي لزوم دم الاحصار ذكرته في شرح العباب عن المجموع وغيره
 اه حج وقوم ثم يتحلل الظاهر انه يتحلل بالرمي والحلق والذبح وانه لا يشترط الترتيب بينها واما
 النية عند الرمي والحلق والذبح فيحتمل اعتبارها نظرا الى انه يريد الخروج من النسك ويحتمل اعتبارها
 في غير الرمي والحلق ولو فعل اثنين من الثلاثة حصل التحلل الاول فيما يظهر ولو فاته الرمي اتجه توقف
 التحلل على الذبح عنه فان لم يجد صام عشرة ايام وتوقف التحلل عليها ايضا اخذا من قولهم يمثل ذلك فيما
 لو فاته الرمي عند التحلل من الحج الخالي عن الحصر ثم رأيت في الروض مانصه فان احصر بعد الوقوف ولم
 يتحلل حتى فاته الرمي والمبيت فعليه الدم اى ترك الرمي ويحصل به والحلق التحلل الاول ثم يطوف
 متى أمكن وقد تم حجه وعليه دم ثان للبيت اه كذا بخط شيخنا البرلسي بهامش شرح البيهجة وما بحثه
 من تعدد التحلل خالفه الشارح في شرح الارشاد وفرق بما بينا ما فيه في محل آخر وسها مشه ويؤيد بحث
 شيخنا ما حكاه عن الروضة وبذلك يخص الفرق الآتي في شرح قول المصنف وله التحلل في الحال في الاظهر
 ان كان في كلامهم والا يمكن معه فليتأمل وفي الروض متصلا بقوله وعليه دم ثان للبيت مانصه ولا قضاء
 باحصار بعد الوقوف وان صد عن عرفات فقط تحلل بافعال العمرة ولا قضاء عليه اه واعلم ان ما حكاه
 شيخنا عن الروض فيه نوع تصرف في لفظه كما يعلم بمراجعته وان مفهوم قول الروض ولم يتحلل حتى
 فاته الرمي الخ ان له التحلل قبل فواته اه سم عليه واستنبط البلقي من الاحصار عن الطواف ان من
 حاضرت او نفست قبل الطواف ولم يمكنها الاقامة للظهور انها توافر فاذا وصلت محل يتعذر وصولها منه
 لم تكن له دم نفقة او نحو خرف تحلل بالنية والذبح والحلق وأيده بقول المجموع عن كثيرين من صد عن
 طريق روجا طريقا اطول ولم تسكن معه نفقة تسكفيه جاز له التحلل وسبقه البارزى الى نحوه كما بسطت
 ذلك في الحاشية وقد ينظر في قوله لعدم نفقة بما ياتي ان نحو نفاذا لنفقة لا يجوز التحلل من غير شرط وما في
 المجموع لا يؤيده لان الذي فيه محصر لا نه صد عن طريقه وتعذر عليه سلوك الطريق الاخرى فجاز له التحلل
 لبقاء احصاره فتأمل اه حج (قوله ايضا عن تمام اركان الحج الخ) عبارة البيهجة وشرحها عن وقوفه
 بعرفة وعن كعبة الله اى الطواف بها سواء احصر عن الرجوع ايضا ام لا ثم قال في شرحها وخرج بالوقوف
 الطواف المتبوع بالسعي ما لو احصر عن الوقوف وحده او عن الطواف وحده فانه في الاولى يدخل
 مكة ويتحلل بهمل عمرة كما ذكرته في أصل الروضة في آخر الباب في الثانية يقف ثم يحلل كما نقله في
 المجموع عن الماوردي وافرجه وخرج بذلك ما لو احصر عن غير الاركان كالرمي والمبيت فلا يجوز التحلل
 كما في المجموع عن الروباني وغيره لانه من التحلل بالطواف والحلق ويجزيه عن نسكه والرمي
 والمبيت يجزى ان بالدم اه وحق شرح العباب لشيخنا حج وفهم من كلامه انه يمتنع التحلل على
 من احصر عن غير الاركان وبه صرح عن المجموع فقال عن الروباني وغيره لو احصر بعد الوقوف

بعرفات ومنع ما سوى الطواف والسعي وتمكن منهما لم يحز له التحلل بالاحضار لئلا يكتفه منه بالطواف
والحلق ويلزمه دم لترك المبيت وسياق ما فيه اه اه سم (قوله بالحديبية) اي حين هم بالدخول منها الى مكة
سنة ست وتحلل معه اصحابه اه برماوى وقوله عنه اي عن مكة فالرجع معلوم من السياق (قوله وكان
محرم) اي هو واصحابه بالعمرة من ذى الحليفة ميقات المدينة وفيه رد على الامام مالك رضى الله عنه حيث
قال بعدم التحلل في العمرة لسعة وقتها وقوله ثم احقوا قال السهيلي ان الصحابة لما احقوا رؤسهم بالحديبية
جاءت ريح حملت شعورهم والقثم في الحرم فاستبشروا بقبول عمرتهم اه برماوى (قوله وقال لاصحابه
الخ) وكانوا الفا واربع مائة اه شرح مر وكان معهم سبع مائة بدنة فان قلت يشكل على قضية الحديبية
ان عثمان رضى الله تعالى عنه من جملة اهل الحديبية وقد مكنته قريش من المبيت حين ارسلهم اليه رسول الله
ﷺ فامتنع من الطواف لكرامة ذلك مع منعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو مشهور مبسوط في
السير فكيف جاز لسيدنا عثمان رضى الله عنه التحلل مع التمكن من اتيانه بعمرته وقد اطلع رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ذلك واقروه فأتى به فاحتمل انه انما ترك الاتيان بها حين دخل مكة ومكنوه من
البيت لان العمل لا يجب فوراً مع تجويزه انه يتمكن من بعد رجوعه الى النبي صلى الله عليه وسلم مع
النبي صلى الله عليه وسلم بان يزول المانع العام او وحده باذنه صلى الله عليه وسلم لبقاء تمكينه وحده من
البيت فاتفق بعد ذلك المنع العام لعثمان وغيره كما يحتمل انه ترك العمل ابتداء لاداء اجتهاده الى امتناع
ذلك عليه مع كونه ^ﷺ بمنوعاً منه ثم منه هو منه ايضا بعد رجوعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فليتأمل اه سم على حج (قوله وسواء احصر الكل ام البعض) اي وسواء كان المنع بقطع طريق
ام بغيره وسواء حصل احياء الكعبة في ذلك العام ام لا وسواء كان العدو فرقا ام فرقة واحدة اه
سم (قوله ايضا وسواء احصر الكل ام البعض) هذا التعميم للرد على الخلاف وعبارة اصله مع شرح
مر وقيل لا التحلل الشرذمة القليلة لا اختصاصها بالاحصار كما لو اخطأت الطريق او مرضت والصحيح الجواز
كما في الحصر العام لما مر تأمل (قوله ايضا وسواء احصر الكل ام البعض) الاول هم العامة والثاني هو
الخاص ومنه أي الخاص ما لو حبس ظلماً او بدين وهو معسر به وعاجز عن اثبات اعساره به لان مشقة
كل احد لا تختلف بين ان ينحمل غيره مثلها وان لا يتحمل وفارق جواز التحلل بالحبس عدمه بالمرض بانه
لا يمنع الا تمام بخلاف الحبس اه شرح مر وعبارة ابن الجلال الثاني من الموانع ما لو حبس ظلماً ولو بدين
لم يعص باستدائه وهو معسر فله التحلل حينئذ وخرج بظلمها ما اذا حبس بحق كما ان حبس بدين
وهو موسر به فليس له التحلل ولا يصح منه بل يجب عليه ان يؤدي دينه فاذا اداه فان شاء اتم نسكه
حالا وان شاء اتمه مالا وخرج بلم يعص باستدائه ما لو عصى بها فان تاب فالقياس كما قاله شيخ
مشايخنا العلامة عبد الرؤف جواز التحلل كما في نظيره من قسم الصدقات حيث يعطى اه فان فات
الحج لم يتحلل الا بفعل عمرة انتهت (قوله ثم ان كان الوقت الخ) شروع في تفصيل المدلول عليه باللام
في قوله لم يحصر الخ وقوله ان كان الوقت واسعا هذا يتأتى في الحج والعمرة وقوله والا بان ضيق
الوقت ولا يكون الا في الحج فكان عليه ان يتمول والا ولا يكون الا في الحج اذ تعبيره يوم ان صورة
الحج يكون الوقت فيها ضيقا دائما وابدأ وليس كذلك بل تارة وتارة فوله في مدة يمكن الخ متعلق بزوال
سواء كانت هذه المدة ثلاثة ايام او اكثر فمن علم ان الحصر يزول ويمكنه ادراك الحج بعده امتنع عليه التحلل
سواء كانت المدة التي رجي الزوال فيها ثلاثة ايام او اكثر وقوله في مدة ثلاثة ايام متعلق بزوال ايضا أي
تيقن انه يزول في مدة ثلاثة ايام من الحصر فان علم انه لا يزول الا بعد زيادة على ثلاثة ايام فلا يمتنع عليه التحلل
بل هو جائز له وفي شرح ابن الجلال ما نصه وفرق بين الحج والعمرة بانه لو فرض عدم الحصر فيه فلا يمكن
تقديم التحلل منه أي الحج قبل فواته فليس في بقائه على الاجرام الى الفوات الزام مالم يلزم بخلاف العمرة فان
الخروج منها بفعل اركانها موكول الى خيرته وتولييقه لان من مخصوص فظن اليها الى ثلاثة ايام لانه من قريب

بالحديبية لما صده
المشركون وكان محرما
بالعمرة فنحرم حلق وقال
لاصحابه قوموا فانحروا ثم
احاقوا وسواء احصر
الكل ام البعض منع من
الرجوع ايضا ام لا ثم ان
كان الوقت واسعا
فلا افضل تاخير التحلل
والا بان كان في حج
فلا افضل تعجيله

قاله العلامة عبد الرؤف في الحاشية اه (قوله نعم قال الماوردي الخ) استدراك على قوله فالأفضل تأخير التحلل اه حل (قوله ولو تمكن من المضى بقتال الخ) اما اذا تمكن بغير قتال وبذل مال كان كان لهم طريق آخر يمكن سلوكه ووجدت شروط الاستطاعة فيه لزهم سلوكه سواء طال الزمان او قصروا ان يقنوا القوات فلو فاتهم الوقوف بطول الطريق المسلول أو نحوه تحلوا بفعل عمره ولا قضاء عليهم في الاظهار اه شرح مر (قوله لم يلزمهم ذلك) اي المذكور من الجهاد وبذل المال بل يكره بذل المال للكفار لما فيه من الصغار بالضرورة ولا يحرم كما لا يحرم الهدية لهم اما المسلمون فلا يكره بذلهم له والاولى قتال الكفار عند القدرة عليه ليجمعوا لهم بين الجهاد ونصرة الاسلام وانما النفس فان عجزوا عن قتالهم او كان المانعون مسلمين فالاولى لهم ان يتحللوا ويتحوزوا عن القتال تحرزوا عن سفك دماء المسلمين ويجوز لهم ان ارادوا القتال لبس الدرع ونحوه من آلة الحرب وتجب عليهم الفدية كالمولوبس المحرم المحيط لدفع حر او برد اه شرح مر (قوله وان قل) أي بالنسبة لما ينفقه في أداء النفس اه حل أي فلا عبرة بنحو درهم أو درهمين اه برماوى وفي ع ش على م ما نصه قوله او بذل مال ظاهره وان قل وعليه فيمكن الفرق بينه وبين مالو امتنع مالك الراحلة او الزاد لا بزيادة تافهة حيث يجب شراؤها بالزيادة لتفاهتها بان المبدول هنا ظلم محض بخلافه فيما مر فانه يتغابن بمثله في البيع والشراء (قوله كنحو مريض شرطه) قضية اطلاقهم الا كنفاء بوجود مطلق المرض وان خف في تحلل من شرط ذلك بالمرض ويحتمل تقييده بمبيع التيمم والاوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة في اتمام النفس اه شرح مر وحل هذا اذا اطلقه فلو عينه فالمتجه انه لا بد أن يكون بحيث يصح التحلل به عند الاطلاق فلا اثر لشرط التحلل بغيره اه سم على حج وكما يجوز اشتراط التحلل او صيروره حلالا بنحو المرض كذلك يجوز اشتراط قلبه قال البلقيني او انقلاب حجه عمره بما ذكر ايضا فله في الاولى اذا وجد العذر ان ينقلب حجه عمره بالنية وينقلب في الثانية كذلك من غير نية وتجزئه في المسئلتين عن عمره الاسلام بخلاف عمره التحلل بالاحضار مثلا لا تجزئه عن عمره الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمره بل افعال عمره اه ابن عبد الحق اه ع ش على م وفي شرح مروان شرط قلب حجه عمره بالمرض او نحوه جاز كالمولوبس بالمرض في ذلك ان ينقلب حجه عمره اذا وجد العذر وتجزئه عن عمره الاسلام والاوجه انه لا يلزمه في هذه الحالة الخروج الى أدنى الحل ولو يسيرا إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولو شرط ان ينقلب حجه عمره عند العذر فوجد العذر انقلب حجه عمره واجزائه عن عمره الاسلام بخلاف عمره التحلل بالاحضار عند القوات لا تجزئه عن عمره الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمره وانما هي افعال عمره وتحكم التحلل بالمرض ونحوه كحكم التحلل بالاحضار اه وقوله وتجزئه عن عمره الاسلام قال في شرح العباب بعد بيان مسئلتى شرط القلب والانقلاب عمره مع الاجزاء عن عمره الاسلام عن البلقيني بخلاف عمره التحلل بالاحضار اي عند القوات فلا تجزئ عن عمره الاسلام لانها في الحقيقة ليست عمره وانما هي افعال عمره اذ حجه لا ينقلب اليها وتلك انقلاب اليها ومن ثم لو مرض الشارط في مكة احتاج الى الخروج الى أدنى الحل بخلاف من فاته الحج وقد احرم به من مكة لا يلزمه الخروج لادنى الحل لانه ليس بمعتبر اي حقيقة وقياس هذا ان من أحرم بالحج وشرط انه اذا صدع الوقوف انقلب حجه عمره فاذا صدع انقلب عمره تجزئه عن عمره الاسلام وخارج الى أدنى الحل اذا لم يكن احرامه بالحج في الحل ثم نازعه في لزوم الخروج الى أدنى الحل بان انقلاب الحج اليها بالشرط صيرها مقصودة له بالفعل حيث تدوم مبنية على احرامه السابق فلا ينبغي ان يلزمه الخروج الى أدنى الحل لان هذا ليس احراما مبتدأ بها اه سم على حج (قوله اي التحلل بالعذر) فلا يجوز شرطه بلا عذر او حيث اراد ونحوه نظير ما مر او اخر الاعتكاف اه حج (قوله ان شرطه في احرامه) عبارة حج ان شرطه في التحلل بالمرض وقد قارنته نية شرطه الذي تلفظ به عقب نية الاحرام بان وجدت قبل تمامها فيما يظهر نظير ما ياتي في الاستثناء في نحو الطلاق اه (قوله فله التحلل بسببه) اي كما ان من نذر صوما وشرط

نعم قال الماوردي إن يقن
زوال الحصر في الحج في مدة
يمكن ادراكه بعدها أو في
العمره في مدة ثلاثة ايام
امتنع التحلل ولو تمكن من
المضى بقتال او بذل مال لم
يلزمه ذلك وان قل إذ لا يجب
احتمال الظلم في أداء النفس
(كنحو مريض) من فاقده
نفقة وضال طريق ونحوهما
ان (شرطه) أي التحلل
بالعذر في احرامه اي انه
يتحلل إذا مرض مثلاً فله
التحلل بسببه لما روى
الشيخان عن عائشة قالت
دخل رسول الله ﷺ

(١) يتأمل في هذا فان أحدا
قبل حنين اه مصححه

على ضباعة بنت الزبير
فقال لها أردت الحج
فقلت والله ما أجدني إلا
وجعاً فقال حجي
واشترطى وقولي اللهم
محي حيث حبستني وقبس
بالحج العمرة ولو قال إذا
مرضت فانا حلال صار
حلالاً بنفس المرض من
غير تحلل فان لم يشرطه
فليس له تحلل بسبب ذلك
لأنه لا يفيد زوال العذر
بخلاف التحلل بالاحصار
بل يصير حتى يزول عذره
فان كان محرماً بعمره أو بها
أو بحج وفاته تحلل بعمل
عمرة ونحو من زيادتي
ويحصل التحلل لمن ذكر
ولم يمكنه عمرة (بذبح)
لما جرى أضحية (حيث
عذر) باحصار أو نحو
مرض

أن يخرج بعذر فان له أن يخرج منه عند وجود العذر اه شرح مر (قوله على ضباعة) هي أم حكيم ضباعة
بضم الضاد المعجمة وباء الموحدة وبعد الالف عين مهملة ثم هاء القرشية الهاشمية روى عنها ابن عباس
وجابر وغيرهما بنت الزبير هو ابو الحرث الزبير بضم الزاي مصغر الحداء عمه صلى الله عليه وسلم لأنه ابن
عبد المطلب هلك قبل النبوة وله ولد يقال له عبد الله قتله الحجاج وهو اخو ضباعة من ابيه وامه عمه رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولها أخ شقيق اسمه عبد الله أيضاً ثبت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين (١) وقتل في
أحد وهو رومياً يشبه عند المحدثين بعبد الله بن الزبير بن العوام وهو غفلة فان عبد الله بن الزبير بن العوام توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن عشرين ابر ماوى (قوله الاوجعة) أى متوقعة لحصول وجع
مستقبل بدليل ما بعده ابر ماوى (قوله حجي واشترطى) أى أنوى الحج واشترطى التحلل بالمرض إذا
حصل اه بر ماوى (قوله وقولي الخ) عطف تفسير لا شرطى ومحل كون قولها هذا شرطاً إذا نوت به
الاشتراط هذا وهل إذا وجد مرضها بعد هذا القول تصير حلالاً بمجرد المرض أو تحتاج إلى تحلل انظره
اه شيخنا وجوابه يعلم من قول الشارح ولو قال الخ أى فإذا قصد أنه بالمرض يكون حلالاً فذلك وإلا
فيحتاج إلى تحلل بما يأتى وعبرة البر ماوى قوله وقولي الخ عطف تفسير لا شرطى ومحل بكسر الحاء
المهملة بمعنى التحلل لا بمعنى أصير حلالاً وإن احتملته العبارة لما يأتى وقيل بفتح الحاء أى ووضع أحل فيه
وضمير حبستني بفتح السين المهملة وتاء التانيث الساكنة عائد للعلة والشكاية وهذا هو الرواية ويجوز إسكان
السين وفتح التاء هل يصير الشخص بذلك حلالاً أو لا بد من التحلل فيه نظر والأقرب أنه إن نوى به
الشرط صار حلالاً وإلا فلا انتهت (قوله اللهم محلى) أى موضع أحل فيه وقوله حبستني بفتح السين أى
العلة أو الشكاية كذا قال صاحب الوافى من الخادم للزركشى وقال فى الكفاية فى قوله محلى بفتح الحاء كذا
قاله شيخ الاسلام حج العسقلاني فى تخريج أحاديث الرافعى اه زى وفى المختار ما يوافق كلام الوافى حين
قال وحل بالمكان من باب ردحولا وحلا ايضاً بفتح الحاء والمحل ايضاً المكان الذى تجله اه ع ش على م
(قوله ولو قال إذا مرضت) أى مثلاً اه بر ماوى وهذا محترز الضمير فى قوله شرطه فكان عليه تأخير عما
بعده كما فعل حج فان بعد محترز نفس الاشتراط وهذا محترز الضمير وهو بعد التعبير بالاشتراط وعبرة
حج وخروج بشرطه أى التحلل شرط صيرورة حلالاً بنفس المرض انتهت (قوله لأنه لا يفيد زوال
العذر) الضمير راجع للتحلل وعبرة شرح الروض لأن التحلل لا يفيد زوال المرض ونحوه انتهت وقوله
بخلاف التحلل بالاحصار أى فانه يفيد زوال العذر الذى هو المنع من مكة لاستغنائه عن دخوله إذا تحلل
(قوله ولم يمكنه عمل عمرة) فان أمكنه ذلك بان منع من الوقوف دون مكة تحلل بعمل عمرة من غير ذبح ومن
غير حلق العمرة ولا قضاء عليه اه شيخنا وهذا تقدم عن حج فى قوله وشمل كلامه الحصر عن الوقوف الخ
(قوله بذبح لما يجزى أضحية) أى من شاة أو بدنة أو بقرة أو سبع إحداهما اه شرح مر ويفرق المذبح
على مساكين محل الحصر فان فقدت المساكين منه فرق على مساكين أقرب محل إليه اه حج قال ميم عليه
وخالف م ر فنع نقله إلى أقرب محل وأوجب حفظه إلى أن يوجد أو حيثئذ فان خيف تلفه قبل وجودهم
بيع وحفظ ثمنه بل لو فقد قبل الذبح امتنع الذبح إلى أن يوجدوا إذا فائدة فيه حيثئذ والمتجه أنهم إذا
فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل فى الحال ولم يتوقف التحلل على وجودهم على أن لنا أن نقول أن التحلل مع
وجودهم لا يتوقف على الصرف اليهم بل يكفى فيه الذبح فان فقدوا بعد الذبح فلا إشكال فى حصول
التحلل قبل الصرف وعلم بما تقرر أنه قد قدم مع القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لا يسوغ
الاتقال إلى بلد الهدى كما توهمه بعض الطلبة اه بحروقه (قوله أيضاً بذبح حيث عذر) ظاهره عدم
توقف التحلل على تفرقة اللحم وإن وجبت اه ولا بأس بالآخذ بذلك ما لم يوجد نقل بخلافه اه سم
على حج (قوله حيث عذر) أى من حل أو أحرم ويفرق لجهة على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقراؤه
ولا يلزمه إذا احصر فى الحل أن يبعث به إلى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم ذبح هو وأصحابه بالحديبية وهى

من الحل وقضية اطلاق المصنف جواز الذبح في موضعه إذا أحصر في الحل ولو تمكن من بعض الحرم وهو
 الأصح في أصل الروضة وليس في نص الشافعي ما يخالفه وإن زعمه بعض المتأخرين وأفهم قوله حيث عذر
 أنه لو أحصر في موضع من الحل وأراد أن يذبح بموضع آخر منه لم يجوز وهو كذلك لأن موضع الإحصار قد
 صار في حقه كنفس الحرم وهو نظير منع المتنفل إلى غير القبلة من التحول إلى جهة أخرى واتفقوا على جواز
 إيصاله إلى الحرم لكنه لا يتحلل حتى يعلم بنحره ثم يخبر من يقع في قلبه صدقه لا بمجرد طول الزمن وأفهم
 أيضا أنه لو أحصر موضع من الحرم لم يجوز نقله إلى موضع آخر من الحرم والمنقول كما قاله الأذرعى إن جميع
 الحرم كالبقعة الواحدة اهـ من شرح مـ (قوله فخلق) أي إن جعلناه نسكا وهو المشهور ولا نهر كن من
 أركان الحج قدر على الأتيان به فلا يسقط اهـ شرح مـ (قوله مع أيقه ولا تحلقوا رؤسكم) الشاهد في قوله حتى
 يبلغ الهدى محله والمراد بمحله المكان الذي يحل ذبحه فيه وهو مكان الإحصار عند الشافعي وبلوغه محله كناية
 عن ذبحه في مكان الإحصار اهـ من الجلالين بتصرف وعبارة شرح مـ وبلوغه محله نحره انتهت (قوله
 لا تحل لها غير التحلل) أي فاحتاجا لما ينصبها بالتحلل وهو النية وهذا بخلاف نية الخروج من الصلاة
 حيث لا تجب وذلك لأن الخروج من الصلاة وقع في محله فهو نظير التحلل يوم البحر في عدم الاحتياج إلى
 النية لو وقع في محله بخلافه هنا فإنه وقع في غير محله فكان محتملا للتحلل وغيره فوجب النية لتخصيصه بالتحلل
 اهـ حج (قوله وبشرط ذبح) معطوف على قوله بنيتها أي يحصل التحلل بذبح فخلق مع نية التحلل ومع شرط
 ذبح من نحو مريض أي زيادة على النية أي لا يلزمه الذبح إلا إذا شرطه اهـ شيخنا (قوله من نحو مريض)
 أما المحصر فلا بد في تحلله من الذبح شرطه أو لا بل ولو شرط عدمه أي الدم وعبارة الروض وشرحه فصل
 من تحلل الإحصار ولو مع الشرط أي شرط أن يتحلل إذا أحصر ولو شرطه بلا هدى فيما يظهر لزمه دم
 وإنما لم يؤثر شرطه بالتحلل بالإحصار في إسقاط الدم كما أثر فيه شرطه التحلل بمريض أو نحوه لأن
 التحلل بالإحصار جائز بلا شرط فشرطه لا غنى انتهت (قوله فإذا لم يشرط الخ) أي سواء شرط عدمه أو
 أطلق اهـ شرح مـ (قوله فإن أمكنه) أي نحو المريض أو المعذور من حيث هو الشامل للإحصار وهذا
 تقييد لقوله بذبح فخلق أي محله لم يمكنه الوقوف فإن أمكنه أتى بالوقوف وبالتحلل المذكور اهـ شيخنا
 (قوله أتى به قبل التحلل الخ) أي ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة
 الإسلام في وقت آخر اهـ رشيدى (قوله وذكر الترتيب الخ) فإن قلت لم اشترط الترتيب هنا بخلافه في تحلل
 الحج قلت لأن الحج يطول زمنه فوسع فيه بأن جعل له تحللا وبعدم اشتراط الترتيب بخلاف ما هنا فإنه لما
 لم يكن إلا بواحد اشترط فيه الترتيب لعدم المشقة فيه ونظير ذلك العمرة فإنها لما كانت كذلك اشترط
 الترتيب في تحللها اهـ حج بقى أنه لم يشترط الترتيب على هذا الوجه بأن يقدم الذبح وهما اشترط تقديم
 الحلق اهـ سم عليه (قوله مع قرن النية بهما) فإن قلت لم اشترط نية الحلق مقارنة له مع أن نية النسك
 تشمله ولذا يشترط له في غير تحلل المحصر نية قلت إنما تشمله نية النسك من حيث وقوعه عن النسك
 وهو هنا ليس واقعا عن النسك بل وقع تحللا فلا بد من النية عن الأصل في العمل فإن قلت هلا
 اكتفى بالنية مع الذبح كما اكتفى بالنية في أول أفعال الوضوء ولم يجب عند كل فعل منه قلت
 يفرق بأن أفعال الوضوء معينة مضبوطة فكفت النية في أولها بخلاف التحلل فإنه يختلف فتارة
 يكون بالذبح والحلق كما هنا وتارة يكون بغير ذلك كاعمال العمرة فيما ساقى فلما لم يتعين وينضب لم تكن
 النية عند الفعل الأول شاملة لما بعده من الأفعال وقضية هذا الفرق وجوب النية عند كل من أعمال العمرة
 فيما ساقى فليتأمل اهـ سم على حج (قوله أولى من تقييده له بشاة) أي لا يهاجمه أن غير ما لا يجزى ولا يقال
 يفهم أجزاء غير الشاة بالأولى لأننا نقول قدم في جزاء الصيد أن البدنة لا تجزى عن الشاة وإن كانت
 أكمل منها اهـ عـ ش (قوله بقيمة للدم) أي بالنقد الغالب ثم فإن لم يكن به ذلك فاقرب البلاد إليه اهـ
 حج (قوله وجب صوم حيث شاء) ولا يجب عليه الفورية لعدم تعديه اهـ عـ ش على مـ (قوله

(خلق) لما مر مع آية ولا
 تحلقوا رؤسكم (بنيتها)
 أي التحلل (فيهما)
 لا تحل لها لغير التحلل
 وبشرط ذبح من نحو
 مريض (فإن لم يشرطه
 تحلل بالنية والحلق فقط
 فإن أمكنه الوقوف أتى به
 قبل التحلل بذلك وذكر
 الترتيب بين الذبح والحلق
 مع قرن النية بهما وذكر
 ما يتحلل به نحو المريض
 وعمل تحلله من زيادتي
 وإطلاق الذبح أولى من
 تقييده له بشاة وما لزم
 المعذور من الدماء وأساقه
 من الهدايا بذبحه حيث
 عذر أيضا (فإن عجز)
 الدم (فطعام) يجب حيث
 عذر (بقيمة) للدم مع
 الحلق والنية (فإن عجز
 وجب (صوم) حيث شاء
 (لكل مديوما) مع ذنبك كما
 في الدم الواجب بالافساد
 (وله) إذا انتقل إلى الصوم
 (تحلل حالا) بخلق نية
 التحلل فيه

فلا يتوقف التحلل الخ) بخلاف من ترك الرمي الذي هو أحد أسباب التحلل فإنه يتوقف تحلله الثاني على الاتيان ببدله من صوم العشرة ايام اه برماي (قوله فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام) وبه فارق توقف تحلل تارك الرمي على بدله ولو صوما لان هذا له تحللان فلا كبير مشقة عليه بخلاف المحضر اه حج (قوله ولو احرم رقيق الخ) هذا شروع في الحصر الخاص وهو حصر السيد عبده والزوجة زوجته اه برماوي (قوله او زوجته) أي ولو أمة اذن لها سيدها اه سم على حج (قوله بلا اذن) ويصدق السيد بيمينته في عدم الاذن وفي تصديقه في تقدم رجوعه على الاحرام ترددوا لوجه منه تصديق العبد لان الاصل عدم ما يدعيه السيد ويأتي فيه ما ذكر في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة ولو اذن له في احرام مطلق ففعل واراد صرفه لنفسك والسيد لغيره ففي المجاب وجهان اوجههما اجابة السيد حيث طلب الاقل وشمل كلام المصنف مالوا اذن له في الاحرام ثم رجع قبل احرامه فاحرم غير عالم برجوعه ومالوا اذن له في الاحرام في وقت فاحرم قبله في وقت فان له تحليله ما لم يدخل ذلك الوقت ومثله مالوا اذن له في الاحرام من مكان فاحرم من ابعده منه ومالوا اذن له في الاحرام بالعمرة فاحرم بالحج لانه فوقها ومالوا اذن له في التمتع ورجع بينها ومالوا احرم باذن ثم افسده بجماع ثم احرم بالقضاء بلا اذن اه شرح مر (قوله فلذلك امره الخ) نعم لو سافرت معه واحرمت بحيث لم تقوت عليه استمتاعا بان كان محرما ولم تطل مدة احرامه على مدة احرامها فليس له تحليلها على الاوجه وكذا لو احرمت بنذر معين قبل النكاح مطلقا او بعده باذنه او بقضاء فوري ولولي زوج او سيد المنع مطلقا ولو كانت الزوجة رقيقة فلهما المنع وكذا المشتري من السيد فان امتنع عليه لان تحليله لا اذن بائنه له فيه ثبت الخيار ان جهل اه برماوي (قوله أيضا فلذلك امره تحليله) محله اذا لم تكن الزوجة مستحقة لحبس نفسها بقبض المهر او بعضها الحال ولم تكن في نذر معين قبل النكاح او بعده باذنه او مسافرة معه بحيث لم تقوت عليه استمتاعا بان كان محرما الخ اه ابن الجلال (قوله من سيد او زوج) قال في الروض وشرحه والامة المزوجة اذا ارادت الاحرام تستاذن وجوبا الزوج والسيد لان لكل منهما حق فاذا اذن احدهما فلاخر المنع فان احرمت بغير اذنها فليحل منهما تحليلها ذكره في المجموع اه (قوله ايضا من سيد) أي ما لم يكن الرقيق مؤجرا ولا موصى بمنفعته فان كان ذلك فالمعتبر اذن مالك المنفعة دون الرقبة اه شرح مر وهلا اعتبر اذن مالك الرقبة ايضا بملكه العين مع احتمال حصول ضرر له باعمال الحج الا ان يقال لما كان الاصل السلامة وقد نقل حقه من المنفعة للمستاجر وذلك يستدعي ان يتصرف المستاجر بما اراد مما جرت به العادة وان احتمل معه الضرر للعبد لم يلتفت الى السيد اه ع ش عليه (قوله او زوج) يشمل السفية ويشمل صغيرا يتاقي وطؤه فيعتد بامره لها بالتحلل كالبالغ ولا مدخل للولي في ذلك اه مر قال في شرح الروض وقضية كلامهم انه لو اذن الزوج لزوجته كان لا يوجبها منعها وهو ظاهر ان يسافر معها الزوج اه ومثل ذلك او هو داخل فيه مالو سافر الزوج للحج فخرجت معه ولم يصدر منه اذن لها ولا منع فليس للابوين المنع في هذه الحالة ايضا فيما يظهر لانها مسافرة معه سفرا جائزا ولذا وجبت نفقتها في هذه الحالة وصدق انه مسافر معها اي مصاحب لها في السفر وقال في الروض هنا (فرع) له حبس المعتدة اي منعها من الخروج اذا احرمت وهي معتدة وان خشيت الفوات واحرمت باذنه ولا يحللها الا ان راجعها اه وقال في باب العدد (فرع) اذن في الاحرام ثم طلقها أي أومات قبله بطل الاذن ولا تحرم فان احرمت لم تخرج من قبل انقضاء العدة وان فات الحج وان احرمت باذن او غيره ثم طلقها أي أومات وجب الخروج ان خافت الفوات والاجازاه وقال في شرح الروض هنا ايضا ولا يخالف هذا ما يأتي من ان الامة المزوجة يمتنع عليها الاحرام بغير اذن زوجها وسيدها لان الحج لازم للحررة فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام وتنب لها الاستئذان بخلاف الامة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكر ذلك

فلا يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الاطعام لطول زمنه لتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه (ولو احرم رقيق) ولو مكاتب (او زوجة بلا اذن) فيما احرم به (فلذلك امره) من سيد او زوج (تحليله)

الزركشي وقياسه انه يحرم على الزوجة الحرة احرامها بالنفل اه وفيه تصريح بجواز الاحرام بغير اذنه كما هو قضية سن الاستئذان دون وجوبه اى الفرض وقوله لازم للحرية اى من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر اه مرادهم على حج (قوله بان يامره بالتحلل) فان لم يامره به جاز للرقيق التحلل وامتنع على الزوجة ولعل الفرق بين الزوجة والرق حيث جاز له التحلل قبل امر السيدان الزوجة لما كانت من اهل الوجوب وهى مخاطبة بالحج فى الجملة كان امرها آكد من الرقيق فان حجه بتقدير تمامه يقع نفلا بخلاف الزوجة فان حجها اذا تم وقع فرضا مطلقا وخرجت به عن عهدة الواجب بل الظاهر من حال الزوج ان يستمر على عدم طلب التحلل بل الحياء قد يحمله على الاذن لها فى بقاء الاحرام اه ع ش على مر وعبرة شرح مر والمراد بتحليل سيده انه يامره به لانه يتعاطى الاسباب بنفسه اذ انه يستخدمه ويمنعه المضى ويامره بفعل المحظورات أو بفعلها به ولا يرتفع الاحرام الا بذلك انتهت اى لا يزول الا بامر من الخلق مع النية ومن ثم قال الامام قولهم له تحليله مجاز عن المنع فى المضى فان قلت قياس ما مر فى الممتنعة عن الغسل من نحو الحيض من انه يغسلها مع النية او عدمها على ما مر انه هنا اذا امتنع بحلق راسه مع النية او عدمها فلا يجوز له فعل المحظور به قال ذلك قلت يفرق بان الخلق هنا صورة محرم فلم يؤمر بمباشرة بخلاف الغسل ثم (تنبه) قضية كلامهم فى تفسيرهم التحليل بما ذكر انه ليس له وطء الامة ولا الزوجة قبل الامر بالتحلل فى الفرض والنفل ويوجه بان له قدرة على اخراجها من اصل الاحرام بالامر بالتحلل فلم يجز له الوطء قبله حتى تمتنع ومع ذلك لو قيل بجوازه حيث حرم الاحرام بغير اذنه لم يبعد لانها عاصية ابتداء ودواما فليس فعلها محترما وان انعقد صحيحا حتى يمنعه من حقه الثابت له قبل ذلك اه حج (قوله فلم بالتحلل حيثئذ) اى وجوبه فى حق الرقيق والزوجة اه وماوى (قوله فيخلق الرقيق الخ) اى فتحلله بالخلق والنية فقط وليس عليه ذبح ولا اطعام لعدم ملكه وعليه الصوم ولا يتوقف تحلله عليه وعبرة الروض وشرحه فتى نوى العيد التحلل وحلق تحلل ولا يتوقف تحلله على الصوم لان منافعه لسيدته وقد يستعمله فى محظورات الاحرام انتهت وعبرة شرح مر وما لزم الرقيق من دم بفعل محظور كاللبس او بالفوات لا يلزم سيده ولو احرم باذنه بل لا يجزىه اذ ذبح عنه اذ لا ذبح عليه لكونه لا يملك شيئا وإن ملكه سيده وواجبه الصوم وله منعه منه ان كان يضعف عن الخدمة او يناله به ضرر ولو اذن فى الاحرام لانه لم ياذن له فى وجبه فان وجب بتمتع أو قران اذن له فيه لم يمنعه منه لاذنه فى وجبه وإن ذبح عنه السيد بعد موته جاز لانه حصل للياش من تكفيره والتملك بعد الموت ليس بشرط ولهذا لو تصدق عن هبة جاز وقد أمر النبي ﷺ سعدا ان يتصدق عن امه بعده وها فان عتق الرقيق وقدر على الدم لزمه اعتبارا بحالة الاداء والمكاتب يكفر باذن سيده كالحر لانه يملك وعليه فيجزىه ان يذبح عنه ولو فى حياته ولو احرم البعض فى نوبته وار تكب المحظور فى نوبة سيده او عكسه اعتبر وقت ارتكاب المحظور انتهت اى فان كان فى نوبته لزم الدم او فى نوبة السيد كفر بالصوم كما يعلم من قوله فيما تقدم وما لزم الرقيق الخ اه ع ش عليه (قوله فعلم ان احرامها بغير اذنه صحيح) ينبغى أن يكون ذلك فى البالغ اخذنا بما تقدم أن الحر الصبي لا بد من اذن وليه وكذا العبد لا بد من اذن سيده اه ح ل وقوله صحيح اى وجاز فى الزوجة ما لم يمنعه كما افاده الشيخ الطبري بخلاف الرقيق فانه حرام عليه ويجوز له التحلل من غير امر سيده وكان القياس وجوبه عليه لكن شبهته التلبس بالنسك مع لزومه اه شوبرى وعبرة حج وكان القياس وجوبه عليه لما فيه من الخروج عن المعصية لكن لما كان له شبهة التلبس بالنسك مع شدة لزومه واحتمال ان السيد ياذن له فى إتمامه ابيح له البقاء الى ان يامره به السيد لوجوبه حيثئذ انتهت (قوله فان لم يتحللا الخ) حتى لو أمر الزوج الزوجة بالتحلل فنكحت ولم تشرع فى التحلل بعد مضى امكان الشروع فله حيثئذ وطؤها ويفسد به نسكها حيث لم تكن مكرهة اه مر اه سم على حج (قوله فله استيفاء منفعة منهما) حتى لو امره بالذبح كان مذبوحة حلالا بالنسبة لغير القن واستظهره الشيخ ابن حجر واعتمد

بان يامره بالتحلل لان
تقريرها على احرامها
يعطل عليه منافعهما التي
يستحقهما فلهما التحلل
حيثئذ فيحق الرقيق
وينوى التحلل ويتحلل
الزوجة الحرة بما يتحلل
به المحصر فعلم ان احرامها
بغير اذنه صحيح فان لم
يتحللا فله استيفاء منفعة
منهما والاثم عليهما .

شيخنا كوالده انه ميتة مطلقا اه شوبري وعبارة شرح مر ويؤخذ من قولهم مذبح المحرم من الصيد ميتة
ان القن لو ذبح صيدا ولو بامر سيده لم يحل وبه ائقي والدرجته الله تعالى وان خالف في ذلك بعض اهل
العصر انتهت (قوله ايضا فله استيفاء منفعة منهما) فيطو الزوج الزوجة والاثم عليها ويفرق بين هذا
ووطء المرتدة بان حرمة ووطء المرتدة اقوى لان الردة تزول العصمة وتؤول بها الى الفراق ولا كذلك
الاحرام فاندفع ما للرافعي كالامام هنا اه حج (قوله وان احراما باذنه الخ) ولورجع السيد عن اذنه قبل
احرام الرقيق فله تحليله كمشترية منه وان لم يعلم القن برجوعه كما لا ينفذ تصرف الوكيل بعد العزل وقبل
عليه به والاولى ان ياذن له في اتمامه قال العلامة عبد الرؤف وقضية القياس تصديق القن في عدم تقدم
الرجوع على الاحرام كنظيره من تصديق الوكيل في عدم تقدم العزل على التصرف اه واستوجه في النهاية
وعلمه بان الاصل عدم ما يدعيه السيد وجري عليه في التحفة واستظهر في المغني تصديق السيد اه ابن الجبال
(قوله فليس له تحليلهما) فلا يحلل السيد الرقيق وان افسد نسكه لانه عقد لازم عقد باذن سيده فلم يملك
اخرجه منه كالنكاح ولا لمشتريه بذلك ولكن له فسخ البيع ان جهل احرامه وكذا لو احرم بغير اذنه ثم
اذن له في اتمامه او اذن له في الحج فاحرم بالعمرة او اذن له في التمتع او في الحج او الافراد فقرن اذلو جازله
تحليله لزم ان يحلله فيما اذن له فيه اه شرح مر ثم قال ولو حجت خلية فافسدها ثم نسكت او من زوجة
باذنه فافسدها ثم احرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا تحليلها منه ولو نذرته في سنة معينة ثم نسكت او في
النكاح باذن الزوج ثم احرمت به في وقته لم يملك تحليلها ومثله ما لو نذرت حجة الاسلام في هذا العام ثم
نسكت فيه ولو خرج مكي يوم عرفة اليها فاحرمت معه لم يكن له تحليلها ولو سافرت معه واحرمت بحيث
لم تقوت عليه استمتاعا بان كان محرما لم يكن له تحليلها ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطيق الوطء فاحرم عنها
وليها الكونها غير مميزة او اذن له فيها الكونها مميزة لم يحزله تحليلها ويستحب للزوج ان يحج بامراته للامر
به في الصحيحين ويستحب لها ان لا تحرم بنفسها الا باذنه ولا يخالف هذا ما في الامة المازوجة انه يمتنع عليها
بغير اذن سيدها وزوجها لان الحج لازم للحررة اى من شانه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر ويحتمل خلافه
فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام ونذب الاستئذان بخلاف الامة لا يجب
عليها الحج ويؤيد ذلك ما باتى في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير اذن الزوج
بخلاف الفرض ذكره الزركشى وقياسه انه يحرم على الزوجة الحررة احرامها بالنفل بغير اذن اه وقوله
ويستحب للزوج ان يحج بامراته ولعل وجهه ان فيه اعانة لها على النسك وصون لها من الاحتياج الى من
يقوم بامرها في غيبته وأن فيه تسببا في عفته في الطريق لانه بما يطول سفره ويحتاج للواقعة اه ع
عليه (قوله ولو اذن لها في العمرة الخ) ولو اذن له السيد في تمتع فله الرجوع بين النسكين فان قرن
لم يحلله وجهه ان الاذن في التمتع اذن في النسكين غاية الامر انه قدم الاحرام بالحج على وقته
المأذون فيه قال العلامة عبد الرؤف ويوجه بان اجير التمتع لو قرن بدله صح مع انه قدم الحج
على وقته المأذون فيه فلم يعدوا ذلك مخالفة فلا يعد هنا فوت القن مخالفة ايضا اه فليتأمل فانه
في هذه الصورة قدم الاحرام على وقته المأذون فيه وقد نصوا على ان تقديمه على الوقت المأذون فيه
يجوز للسيد تحليله ما لم يدخل الوقت وايضا فقدير يد السيد منه بين النسكين ما يمتنع على المحرم كاصطياد
واصلاح طيب وقربان الامة والفرق بينه وبين قران الاجير المأمور بالتمتع واضح اذ لا غرض
للمستاجر في تمتع الاجير بالمحظورات بين النسكين بل ولو كان له غرض في ذلك لا يعتبر لعدم
ولايته عليه بخلاف السيد هنا فليتأمل اه ابن الجبال (قوله فحجافه تحليلهما) اى ولم يوبق من الاعمال
إلا اعمال العمرة فقط بل أو اقل ولا يشكل بما لو احرم قبل الوقت أو المكان المأذون فيه حيث
لا يحلله بعد وصوله اليه لان اصل الاحرام هناك مأذون فيه بخلافه هنا اه سم على حج (قوله
بل حبسهما للعدة) قال في الروض وشرحه (فرع) له حبس المعتدة عن الخروج اذا احرمت وهي

وأن أحراما باذنه فليس له
تحليلهما وسواء في ذلك
الحج والعمرة وان فرضه
الاصل في الحج في احرام
الزوجة ولو اذن لها في
العمرة فحجها فله تحليلهما
بخلاف عكسه وليس له
التحليل رجعية ولا بائن بل
له حبسهما للعدة والمبعض
كالرقيق الا أن تكون
مباينة

معتدة وان خشيت القوات أو أحرمت بأذنه لسبق وجوب العدة ولا يحلها إلا ان راجعها فله تحليلها ان
أحرمت بغير اذنه فان انقضت عدتها ولم يراجعها مضت في الحج فان أدركته فذاك والا فلهما حكم من فاته الحج
قال في المجموع ولو أحرمت ثم طلقها لم يحز لها التحلل فان انقضت عدتها فادركت الحج فذاك وان فاتها قال
قال ابن المرزبان ان كان سبب وجوب العدة بخيار ونحوه فهي المفوتة والافني القضاء وجهان بناء على
القولين في المحصر اذا سلك طريقا ففاته اهـ وقضيته ترجيح المنع وسيأتي في العدة ماله تعلق بالمسئلة ونقل
الرويان في ما لو أحرمت بحج تطوع ثم طلقت ثم اعتدت ففاتها الحج قولين احدهما يجب القضاء كالخطأ في
العدد والثاني لا لعدم تقصيرها قال في المجموع وهذا موافق لما ذكره ابن المرزبان اهـ بحروفيه (قوله
ويقع نسكه في نوبته) بان تكون نوبته تسع جميع نسكه اهـ شرح مر (قوله جرى على الغالب) اي الغالب
انه لا مهاباة له شيئا (قوله ولا إعادة على محصر) اي سواء كان المحصر عاما او خاصا كالمرض والزوجة
والشرذمة القليلة اهـ بر ماوى ومثله حج وفي سم عليه ما نصه قوله بمحصر خاص أو عام قال الشارح في حاشية
الايضاح في الكلام على شروط وجوب الحج مانصه والمعتمد انه حيث حصل الامن للواحد من غير
رفقة لم يشترط وجودهم ولا نظر للوحشة لان الحج لا بدل له وانما يمنع الخوف على شيء مما ذكره الوجوب
ان كان عاما فلو حج اول ما تمكن فاحصر مع القوم ثم تحلل ومات قبل تمكنه لم يستقر في ذمته لعدم الخوف
هناذ غيره مثله في خوف العدو اما لو اختص الخوف او المنع بشخص فانه لا يمنع الوجوب فيقضى من تركته
على ما صوبه البلقيني وجزم به ابن الرفعة وكذا السبكي فقال من حبسه سلطان أو عدو وعجز دون غيره
لزمه الحج فيقضى عنه ويستندب ان ايسر وانما يمنع الخوف الوجوب ان عمقات قبل تمكن احد
من اهل بلده نص عليه ثم استنبط في موضع آخر من ذلك وبما في الاحصار من ان الزوجة لا تحرم الا باذن
الزوج انها لو أخرت لم تنع قضى من تركتها ولا تعصى الا ان تمكن قبل النكاح وعبر الاذرع بنظير
ذلك وقال صرح به الشافعي والاصحاب ونقله في الخادم في موضع واعتمده وبحث في موضع اخر انها
لو لم تستطع الا بعد النكاح اشترط في الوجوب رضی الزوج لسكن اعترض غير واحد ما ذكر بقول المجموع
بقول الرويان لو حبس اهل بلد عن الحج اول ما وجب عليهم لم يستقر وجوبه عليهم أو واحد منهم فهل
يستقر عليه قولان اصحهما لا اهـ وقولهم في محصر لم يستقر عليه الفرض تعتبر استطاعته بعد زوال الحصر
وهو يشمل الحصر الخاص وغيره وقد يجاب من جانب اولئك بان ما في المجموع مقالة ولا يلزم من سكوته
عليها اعتمادها لما علمت من النص واتفاق الاصحاب على ما يصرح بخلافها وكلامهم الآتي محمول على ما هنا
فلن اعتمد ما في المجموع ان يرد ذلك بان غاية ما في الباب ان للشافعي فيها قولين وان الرويان يرجح او
نقل ترجيح احدهما واقره النووي فهو المعتمد لظهور مدركه وعليه فلا استقرار على الزوجة اذا منعها
زوجها ولم تكن تمكن قبل النكاح الى آخر ما أطال به بما ينبغي الوقوف عليه وأصله في حاشية الشريفة
السمودي اهـ (قوله ايضا ولا إعادة على محصر) ان قلت هلا وجب القضاء قيا ما على القوات قلت لان المحصر
أذن له الشرع في الخروج من العباد بالدم فكان حجه غير واجب الا تمام فلا يجب تداركه بخلاف القوات
اهـ شوبري (قوله لعدم وروده) ولانه ^{صلى الله عليه وسلم} قد أحصر معه في الحديدية ألف وأربعمائة ولم يعتصر منهم في
عمرة القضية في العام القابل الا بعضهم اكثر ما قيل انهم سبعمائة ولم ينقل انه امر من تخلف بالقضاء فلم
ان تلك العمرة لم تكن قضاء ومعنى القضية المقاضات اي الصلح الذي وقع في الحديدية اهـ حج (قوله نعم ان ملك
طريقا الخ) عبارة حج ولا يرد عليه ان المحصر يلزمه القضاء في صوبان آخر التحلل من الحج مع امكانه من غير
رجاء من حتى فاته الحج أو فاته ثم أحصر أو زال الحصر والوقت باق ولم يتحلل ومضى في النسك ففاته أو ملك
طريقا اخر مساويا للاول ففاته الوقوف وذلك لان القضاء في هذه كلها القوات لا للحصر اهـ (قوله ايضا نعم
ان ملك طريقا) هذا الاستدراك صوري في الصورية الاولى اذ تقدم ان الاحصار هو المنع من جميع الطرق

ويقع نسكه في نوبته فليس
للسيد تحليله فاطلاقهم أنه
كالرفيق جرى على الغالب
(ولا إعادة على محصر)
تحلل لعدم وروده ولأن
القوات تشاعن الاحصار
الذي لا صنع له فيه نعم
ان سلك طريقا آخر

وعلة وجوب الاعادة في الاول انه في الحقيقة لم يحصر وعالته في الثانية انه ينسب إلى تقصير هذا واحترز قوله مساويا وقوله غير متوقع سيأتي في قوله فان نشأ عنه الح فكان الاظهر جمعها في محل واحد اه شيخنا (قوله مساويا للاول) وبالاولي ما اذا كان اقرب بخلاف الا بعد كما قال في الروض فان فاته الحج لطوله أو صغوبته تحل بافعال العمرة ولا قضاء عليه اه سم على حج (قوله فان كان نسك) اي الذي احضر عن اتمامه حصر اعاما أو خاصا كما أطلقوه اه حج (قوله من سنى الامكان) بياسا كنه تخففة والنون مخدوفة للاضافة اه شيخنا (قوله والنذر) اي حيث استقر في ذمته بان نذره في سنة معينة وفوته فيها مع الامكان او اطلق ومضى زمن يمكن فيه النسك ولا فلاشيء عليه اه ع ش على مر (قوله كحجة الاسلام في السنة الاولى) اي وكنذر غير معين اه سم على حج (قوله اعتبرت استطاعته بعد) نعم الاولى له ان بقى من الوقت ما يسع الحج ان يحرم ولا يجب وان استقر الوجوب بمضيه لكن بحث الاذرعى في بعيد الدار اذا غلب على ظنه انه لو آخر عجز عن الحج فيما بعداته يلزمه الاحرام به في هذا العام اه حج (قوله اي بعد زوال الحصر) اي الزمن الذي تعتبره فيه الاستطاعة فيمار قال شيخنا وهذا يفيد ان الاستطاعة في زمن الاحصار ولو خاصا غير معتبرة فراجع اه برماوى (قوله وابتدأه) اي من هذا المحرم او ابتداءه حجا اه سلطان وحينئذ فقوله لا يجوز اي لما فيه من ادخال حج على حج او لما فيه من التلاعب فاندفع بكلام سلطان الاعتراض على قول الشارح لا يجوز بانه تقدم انه يجوز الاحرام بالحج في غير اشهره وينعقد عمره وحاصل الجواب ان المعنى ان ابتداءه حينئذ لا يجوز لهذا المحرم او ابتداءه حجا فلا ينافى انه يجوز لشخص آخر ان يحرم بالحج في هذا الوقت وينعقد عمره اه شيخنا (قوله تحل بفعل عمرة) ولا يحتاج لنية العمرة لكن لا بد من نية التحلل بها قال سم على حج ينبغي عند كل منهاى من أعمالها ان لا يستعمل عمرة حتى يكتفى لها بنية في اولها اه سلطان وعبارة حج ومن فاته الوقوف بعذر او بغيره تحلل فورا وجوبا لثلا يصير محرما بالحج في غير اشهره مع كونه لم يتحصل منه على المقصود اذا الحج عرفة كما مر فلو استمر على اتمه ببقاء احرامه إلى العام القابل لم يجزه لان احرام سنة لا يصلح لاحرام سنة اخرى قال الاذرعى لانعلم احدا قال بالجواز إلا رواية عن مالك رضى الله عنه انتهت وعبارة الروض وشرحه فصل من فاته الوقوف لزمه التحلل بافعال عمرة لمشقة مصابرة الاحرام كذا علله الرافعى وهو كما قال السبكي يوم عدم لزوم تحلله وليس كذلك فالمنقول في المجموع وغيره لزومه كازاده المصنف وانه يحرم عليه استدامة احرامه إلى قابل لزوال وقته كالا ابتداء فلو استدامة حتى حج به من قابل لم يجزه كما نقله ابن المنذر عن الشافعى لخروجه من الحج بفوات وقته كما اقتضاه كلام الشافعى قال السبكي وليس مراده انه يخرج منه بالكلية وكأنه شبه الفوات بالفساد وهذا بخلاف ما لو وقف فانه يجوز له ان يصابر الاحرام للطواف والسعى لبقاء وقتهم مع تبعيتهما للوقوف فانه الركن الاعظم ولا يتقلب حجه الذي تحلل منه عمرة ولا بعيد السعى ان كان قد سعى للقدوم ولا يجزيه عن عمرة الاسلام لان احرامه انعقد لنسك فلا ينصرف للاخر كعكسه ولا يجب الرعى والمبيت بمعنى وان بقى وقتها انتهت (قوله بان يطوف ويسعى الخ) وله تحللان يحصل اولهما بواحد من اثنين وهما الحلق والطواف المتبوع بالسعى او غير المتبوع به فان حلق فقط حصل له التحلل الاول وان بقى عليه الطواف وحده او مع السعى اما اذا طاف وسعى او لم يسع لسكونه قدمه عقب طواف القدوم حصل له الثاني وكذا اذا طاف وسعى لما مر فانه يحصل له التحلل الاول فاذا حلق حصل له الثاني اه من شرحى مر وحج وشرح الروض بنوع تصرف فان عبارتهم في هذا المعنى فيها خفاء وعبارة حج في شرح الارشاد الصغير اوضح من عبارته في شرح المنهاج ومن عبارة شرح مر وشرح الروض ونصها وتحلله الثاني بفراغه من عمل العمرة والاول بفراغه من بعضها وهو الحلق او الطواف المتبوع بسعى بقى اه اسم على حج والذي ينبغي على الاول والثاني ما تقدم من حل المحظورات بعضها بالاول وبعضها بالثاني (قوله ان لم يكن سعى بعد طواف قدوم) فان كان سعى لم يعد اه شرح مر (قوله)

مساويا للاول أو صابر
احرامه غير متوقع زوال
الاحصار ففاته الوقوف
فعليه الاعادة (فان كان)
نسكه (فرضا في ذمته ان
استقر) عليه كحجة الاسلام
بعد السنة الاولى من سنى
الامكان وكالا عاودة والنذر
كما شرع في صلاة فرض ولم
يتمها تبقى في ذمته (والا)
اى وان لم يستقر كحجة
الاسلام في السنة الاولى
من سنى الامكان (اعتبرت
استطاعته بعد) اى بعد
زوال الحصر ان وجدت
وجوب الا فلا (وعلى من
فاته وقوف) بعرفة (تحلل)
لان استدامة الاحرام
كاابتدائه وابتدأه حينئذ
لا يجوز وذكر وجوب
التحلل من زيادتي ويحصل
(بفعل عمرة) بان يطوف
ويسعى ان لم يكن سعى بعد
طواف قدوم ويحلق فان
لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما
مر في المحصر

وعليه) أي ان كان حرا فان كان رقيقا فواجبه الصوم اهـ سم على حج أي صوم العشرة (قوله أيضا وعليه دم) ويدخل وقت وجوبه بالدخول في حجة القضاء وجوازه بدخول وقت الاحرام بها من قابل وان لم يحرم على المعتمد وان مشى الماتن رحمه الله تعالى على انه لا يجزيه ذبحه إلا بعد الاحرام بالقضاء بخلاف الصوم عند العجز عنه فلا يدخل وقته إلا بالاحرام بالقضاء اتفاقا وكلام النووي في الايضاح ظاهر فيه اهـ ابن الجلال (قوله وإعادة فوراً) لم يقل دو ولا غيره هنا مثل ما تقدم في الافساد من قولهم وقع الاعادة عن الفساد ويتأدى بهما كان يتأدى بالاداء لا الفساد من فرض الاسلام أو غيره والظاهر أن يأتي مثله هنا فيقال ويتأدى بالاعادة ما كان يتأدى بالفائت من فرض الاسلام أو غيره حرره نأمل (تفسيره) هل يلزمه الاحرام بالقضاء من مكان الاحرام بالاداء على التفصيل السابق في قضاء الفاسد او يفرق بان التقصير في الافساد اظهر منه في الفوات او يفرق بين النفويت فيكون كالافساد لتساويهما في تمام التعدي وبين الفوات فلا يلزمه الا من ميةات طريقه ولا يراعى الفائت كل محتمل والا قرب الى كلامهم الاول باطلا فثم رأيت المجموع قال عن الاصحاب وعلى القارن القضاء قارنا ويلزمه ثلاثة دماء دم الفوات ودم القران الفائت ودم ثالث للقران الماتى به في القضاء ولا يسهط هذا عنه بالافراد في القضاء لانه توجه عليه القران ودمه فلا يسهط بتبرعه بالافراد اهـ فافهم ذلك انه يتعين مراعاة ما كان عليه احرامه في الاداء ولو احرم من ذي الحليفة ففات ثم اتى في القضاء على قرن لزمه ان يحرم من مثل مسافة الحليفة ويؤيده وجوبهم رعاية ذلك في الافساد بان الاصل في القضاء ان يحكى الاداء وهذا بينه موجود في صورة الفوات ولا نظر للفرق السابق بين التعدي بالافساد لما مر ان الفوات لا يخلو من تقصير اهـ حج (قوله تطوعا كان او فرضا) تعمم في الفورية وفي شرح حج تخصص الفورية بما اذا كان الذي فات تطوعا وفي شرح ابن الجلال مانصه وهل تخصص الفورية بالنفل او تعمم الفرض صريح شرح المنهج وظاهر القرر الثاني وكلام الامام النووي في الايضاح ظاهر فيه وخصصه في النجفة والامداد ومختصره ومختصر الايضاح النفل ثم قال اما الفرض فهو باق كما كان من توسيع وتضييق كما في الروضة واصلمها وان نوزع فيه اهـ وفرق تليذه العلامة عبد الرؤوف في جاشيته على الشارح وفي شرح المختصر بما هو مانص في حاشية الايضاح وهو انه في التطوع الزم نفسه بين تبرع عام غير الزام فشد عليه لانه يعني الفوات لا يخلو عن تقصير بخلاف الفرض فانه ملزم به ابتداء بقي كما كان اهـ ولا ينظر فيه فانه لا يخلو عن وقفة اذ الزامه نفسه به غاية ما فيه انه يصيره كالقضاء فاذا صار كذلك وقام بعدم الفورية في قضائه اعني الفرض وانتهى يبقى كما كان فليكن النفل كذلك وينافي فتوى عمر رضي الله عنه بوجوب القضاء من قابل ولم يقل به احد بل فتوى عمر رضي الله عنه مع عدم انكار الصحابة رضي الله عنهم المحدثين اجماعا سكتوا بذلك ما في شرح المنهج من عدم التفصيل اذ يبعد ان هبار او من معه رضي الله عنهم كانوا كلهم متغفلين فليتام ذلك اهـ بحروفه (قوله ان هبار) هو ابو عبد الله هبار بن فتح الهام وتشديد الباء الموحدة وآخر ما رآه ابن الاسود القرشي الصحابي اسلم بعد الفتح وصحب النبي صلى الله عليه وسلم اهـ رماوى (قوله اخطانا العد) بفتح العين المهملة وتشديد الدال اي العدة في ايام الشهر وضير المتكلم اما الهبار بتعظيمه نفسه اوله ولا صحابه وهو اظهر اهـ برماوى (قوله واسعوا) لعل عمر رضي الله عنه علم انهم لم يكونوا واسعوا بعد طواف القدوم وانهم ممن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونها من اهل مكة مثلا اهـ برماوى (قوله فحجوا) فيه افادة الفورية في القضاء حيث عبر بالفاء في فحجوا او بتقيد العام بالقابل اهـ برماوى (قوله واهدوا) بقطع الهمة يقال اهدى له واليه اهـ مختار اهـ عش على مر (قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج) اي حج القضاء اي بعد الاحرام اهـ حج فلا يصح تقديم صومها عليه اهـ سم عليه (قوله ولم ينكروه) اي فكان اجماعا اهـ حج اي سكتوا (قوله بان حصر فسلك) هذا مقرر الاستدراك الذي ذكره ولا بقوله نعم ان سلك طريقا آخر مساويا للحج وعليه فكان الاولى ان يعقبه به فعلم من

(و) عليه (دم) وتقدم انه كدم التمتع (وإعادة) فورا للحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا كما في الافساد والاصل في ذلك ما رواه مالك في موطنه باسناد صحيح ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العد وكنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا ان كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة إذا رجعتم واشتبر ذلك في الصحابة ولم ينكروه وإنما تجب الاعادة في فوات لم ينشأ عن حصر فان نشأ عنه بأن حصر فسلك طريقا آخر

الاستدراك المتقدم وما ذكره هنا أن الغزوات إذا نشأت من حصر فقيه تفصيل نارة تجب معه الإعادة وأشار إليه بالاستدراك المتقدم ونارة لا تجب معه وهو ما أشار إليه هنا فتأمل اه ع ش (قوله أطول أو أصعب) أي وقد ألجأ نحو العدو إلى سلوكه اه حج (قوله كمن حصر مطلقا) أي سواء صابر الاحرام أولا وقيل في تفسير الاطلاق أو من جميع الطرق اه شيخنا (خاتمة) من عاق السفر ولو قصيرا استحباب حمل المسافر لاهله هدية للخبر الوارد في ذلك ويسن عند قدومه وطنه ارسال من يعلمهم بقدمه إلا أن يكون في قافلة اشتهر عند أهل البلد وقت دخوله أو يكره أن يطردهم ليلا ويستحب أن يتلقى المسافر وأن يقال له إن كان حاجا قبل الله حجك وغفر ذنبك وأخلف نفقتك فإن كان غازيا قيل له الحمد لله الذي نصرك وأكرمك وأعزك والسنة أن يبدأ عند قدومه بأقرب مسجد إلى منزله فيصلي فيه ركعتين بنية صلاة القدوم وتسبى النقيصة وهي طعام يفعل لقدوم المسافر كما سياتي بيانه في الوليمة ان شاء الله تعالى انتهى شرح م رأى فيسن المسافر بعد قدومه أن يفعلها اه ع ش عليه وفي البرماوى أنه يسن لاهله وأصدقائه فعلها اه وفيه ايضا ما نصه ويندب للحاج الدعاء لغيره بالمغفرة وان لم يسأله لغيره سؤاله الدعاء بها وفي الحديث اذا لقيت الحاج فسلم عليه وصالحه ومره أن يدعو لك فانه مغفور له قال العلامة المناوى ظاهره ان طلب الاستغفار منه مؤقت بما قبل الدخول فان دخل فات لكن ذكر بعضهم أنه يمتد أربعين يوما من مقدمه وفي الاحياء عن عمر رضى الله عنه ان ذلك يمتد بقية الحجة والمحرم وصفر وعشرين يوما من ربيع الأول وعليه فينزل الحديث على الأولوية فالأولى طلب ذلك منه حال دخوله فلم يخطأ أو يلهو انتهى والله أعلم بالصواب

أطول أو أصعب من
الأول أو صابر الاحرام
متوقفا زوال الحصر
فقاته وتحلل بعمل عمرة
فلا إعادة عليه كما في
الروضة كأصلها لانه
بذل ما في وسعه كمن
أحصره مطلقا والله أعلم

تم الجزء الثانى من حاشية شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا الأنصارى بحمد الله وعونه
وحسن توفيقه ويتلوه بعون الله الكلام على ربع المعاملات فاول الجزء الثالث كتاب
البيع نسأل الله أن يعيننا عليه وعلى ما بعده من بقية الكتاب بمهنة وكرمه
قال مؤلفه وكان الفراغ من تحرير هذا الجزء المبارك يوم الأحد
نصف شهر ربيع الأول سنة ١١٧٩ من الهجرة النبوية
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام وصلى
الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
آمين آمين
آمين



(تم الجزء الثانى من حاشية العلامة الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج لشيخ الاسلام
زكريا الأنصارى ويليه الجزء الثالث أوله كتاب البيع)

﴿ فهرست الجزء الثانى من حاشية الجمل على شرح المنهج ﴾
 ﴿ لشيخ الاسلام زكريا الانصارى رحمهما الله تعالى ﴾

صفحة	صفحة
باب صلاة الجمعة ٢	٣٩٦ باب تعجيل الزكاة وما يذكر ٤٨٥
٣٧ فصل فى الاغسال المستنونة فى الجمعة وغيرها	٣٠٢ كتاب الصوم
٥٤ فصل فى بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به الخ	٣١٠ فصل فى اركان الصوم
٦٦ باب صلاة الخوف	٣٣١ فصل فى شروط وجوب صوم رمضان الخ
٧٨ فصل فى اللباس	٣٣٦ فصل فى فدية فوت الصوم الواجب
٩٢ باب فى صلاة العيدين	٣٤٦ باب صوم التطوع
١٠٥ باب فى صلاة كسوف الشمس والقمر	٣٥٤ كتاب الاعتكاف
١١٤ باب فى الاستسقاء	٣٦٥ فصل فى الاعتكاف المنذور
١٢٨ باب فى حكم تارك الصلاة	٣٧٠ كتاب الحج
١٣٢ كتاب الجنائز	٣٩٥ باب المواقيت
١٥٦ فصل فى تكفين الميت وحمله	٤٠٧ باب الاحرام
١٦٧ فصل فى صلاة الميت	٤١٩ باب صفة النفسك
١٩٥ فصل فى دفن الميت	٤٢٧ فصل فيما يطلب فى الطواف من واجبات وسنن
٢١٧ كتاب الزكاة	٤٥٢ فصل فى الوقوف بعرفة الخ
٢٣٨ باب زكاة النابت	٤٦٠ فصل فى الميت بمزدانة
٢٥١ باب زكاة النقد	٤٦٩ فصل فى الميت بمنى
٢٥٩ باب زكاة المعدن والركاز والتجارة	٤٨٧ فصل فى اركان الحج
٢٧١ باب زكاة الفطر	٥٠١ باب ما حرم بالاحرام
٣٨٤ باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه	٤١٥ باب فى الاحصار والفوات
٣٩١ باب أداء زكاة المال	



 Bibliotheca Alexandrina



0428827